# المناف والمال المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنا



GHENCENS:



اهداءات ۱۹۹۸

مؤسسة الامراء للنشر والتوزيع العامرة

# التعليق على قانون المرافعات متضمنا تعديلات القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

تأليسف

الأستاذ حامــد عكـــاز انحـامي بالنقـض المنشار عز الدين الدناصورى رئيس محكمة الاستناف

الجزء الأول الطبعة الثامنة طبعة منفحة ومزيدة

1996

### مقدمة

# بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة الطبعة الثامنة

سبحانك اللهم خيرمعلم: علمت بالقلم القرون الاولى .

فقد علمتنا مالم نكُن نعلم وكان فضلك علينا كبيرا ونعمك جزيلة وعديدة فقد صدرت من هذا المؤلف سبع طبعات نفدت كلها فى فترة قياسية وهو امر لم يحدث من قبل لكتاب غير جامعى .

وكانت إلدولة قد اعلنت منذ فرة طويلة عن عزمها على تعديل بعض مواد قانون المرافعات وشكلت للدلك اللجنة تلو اللجنة ومعظمها قدم مشروعا بالتعديل الا أنها الموافعات وشكلت للدلك اللجنة تلو اللجنة ومعظمها قدم مشروعا بالتعديل الا أنها احيل الله من مجلس الشعرى بعد مناقشته لله عرض على اللجنة التشريعية التي ادخلت عليه بعض تعديلات وافقت عليها وزارة العدل واصبح من المتوقع مناقشته تمهيدا لاصداره الا ان المجلس السابق عاجله الحل قبل ان يوافق عليه ، وبذلك سقط كغيره من القوانين وكانت الطبعة السابقة الرنا الانتظار لعل التعديل ان يصدر فطحقه من القوانين وكانت الطبعة السابقة الرنا الانتظار لعل التعديل ان يصدر فطحقه به ، ولما طال انتظار ادون جدوى لم يكن امامنا به من اخراجها وقد شجعنا على ذلك المشرع كان قد اصدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ وعدل فيه ثلاث مواد فقط من قانون المرافعات فاضعف ذلك الامل لدينا في سرعة اصدار باقي التعديلات ، الا انه بعد ماكان من طول انتظار عادت الدولة واصدرت القانون ٣٢ لسنة ١٩٩٦ بتعديل ٧٧ مادة من قانون المرافعات فطلب منا كثير من الزملاء شرحه ليلحق بالكتاب الام فاستجنا للطلب ولينا النداء واخرجنا كتابا اقتصرنا فيه على شرح مواد التعديل وقد لاقى بتوفيق من الرحن استحسان المشتغلين بالقانون .

وبعد ان نفدت الطبعة السابعة من هذا المؤلف وأوشك كتاب التعديل على ان ينفذ بدوره كان لزاما علينا وفاء لمن اولونا ثقتهم وعوفانا لتقديرهم ان نخرج الطبعة الثامنة متضمنه التعديل الاخبر

ونظرا لأن المؤلف ــ وعلى غير ما نبغى ــ تضخم واصبح من العسير ان يسعه كتاب واحد فقد كان ضروريا ان نفرغه فى جزئين تناول الجزء الاول منه شرح المواد من الاولى حتى ٢٩٠ وشمل الثانى بقية المواد .. ويهمنا ان نؤكد ان هذه الطبعة تختلف عن الطبعات السابقة اذ فضلا عن انها قد حوت المهم منها الا اننا أضفنا المواد المعدلة مادة مادة وعقدنا مقارنة تفصيلية بين كل نمى والنص القديم الذى يقابله وبينا اوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وشرحنا مجال تعليقه ثم أوضحنا جميع الاحتالات التي يحكن أن تثار بشأنه والمشاكل التي سيثيرها في الممل واجمدنا في كل معتملة ما استطعنا الى ذلك سبيلا وقد اولينا عناية خاصة للمادة ١٢ من قانون التعديل التي اوجبت على المحاكم ان تحيل من تلقاء نفسها الدعاوى التي أصبحت من اختصاص محاكم اخرى بعد ان تشعبت الاراء بشأنها واختلفت المذاهب واوردنا اسانيد كل رأى وانحزلنا الى الرأى الذى اقتعنا بوجاهته.

وقد ايقنا اهمية المادة £ £ مكررا التى تعالج النزاع على الحيازة تلك المنازعات التى زادت زيادة رهية امام النيابة والمحاكم فتعرضنا لكل ما اثارته من مشاكل واضفنا كل ما يحكن ان تثور بشأنها من افعراضات سواء بالنسبة للاختصاص او الاجراءات ابتداء من اصدار النيابة قرارها وما اذا كان يقبل المنازعة فيه امام رئيس مصدر القرار واختصاص القضاء المستعجل بالتظلم فيه ومدى سلطته في نظره وطريق الطعن على الحكم الصادر منه واثر رفع الدعوى الجنائية أو المدنية الموضوعية على اختصاصه وحجية الحكم الصادر في اى منهما امامه وكذلك على الحكم الذى سبق ان اصدره ومدى اختصاص القاضى المستعجل بمنازعات الحيازة اذا رفعت اليه ابتداء لا كتظلم في القرار الصادر من النيابة.

وقد لفت نظرنا ان الكثيرين يخلطون بين ماتوجبه المادة ££ مكررا على النيابة من اصدار قرار فى منازعات الحيازة وبين جواز اصدارها قرارات فى منازعات مسكن الزوجية والحضانة ومع الاختلاف البين فى سند كل منهما اختلافا امتد الى وسيلة النظلم منه والمحكمة التى يرفع امامها فكان لابد من شرح هذا الامر بدقة متناهية .

ولم ينصرف اهتمامنا الى المواد المعدلة وحدها بل راجعنا بقية المواد مادة مادة وحدفتا منها كل ما اضحى لا لزوم له او لا جدوى منه وأضفنا للكئير منها زيادة للشرح وسرد لمشاكل جديدة صادفتنا ولم تكن قد طفت على السطح فى الطبعات السابقة فضلا عن تلك التي افرزها القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ \_ وهى كثيرة \_ وذلك بعد ان مضى على تطبيقه اكثر من مبنة كما حرصنا على ان نضرب مزيدا من الافتراضات ونقلب الموضوع على وجوهه حتى نقرب الموضوع لذهن القارىء ونوفر عليه كثيرا من الجهد ونكفيه افة الحيرة والتردد .

وقد استبان لنا ان ما سطرناه شرحا لبعض المواد تخلف عن اهميتها الحالية لذلك اعدنا كتابتها من جديد وقد برز ذلك فى شرح المادة £2 ودعاوى الحيازة الثلاث وقد شغلت حيزا كبيرا من هذا السفر .

ونظرا لان الطبعة السابقة كانت تعرض للمهم من القوانين الحاصة التى تتصل بقانون المرافعات،ونظرالان الكثير منها قد اصابه التعديل والالفاء لذلك كان حتما ان نعرض لها كلها بجديدها .

واذا كانت الحكام النقض هي الركيزة والسند لكل فرع من فروع القانون فانها الزم مايلزم في قانون المرافعات الذى تكثر فيه المشاكل وتتشعب الاراء ويدق الاجتهاد ولايستغني. عنها باحث في اى فرع من فروع القانون على حد خلاف الفروع الاخرى حد لذلك كان طبيعيا ان نوليها ماهي جديرة به من اهتهام واضفنا اليها كل ماهو مهم وجديد حتى تلك التي التي صدرت في سنة ١٩٩٣ حتى بلغت الاحكام التي اوردناها في بعض المواد الهامة المئات وحرصنا على عدم ايراد احكام مكرره رغم أنه قد يبدو غير ذلك للبعض الا ان المدقق يتضح له خلاف مايظن البعض، ذلك ان الحكم الذي يحدى جديدا عن سابقه وقد تكون جزئية الخكم الذي يحسبه البعض مرددا قد يجوى جديدا عن سابقه وقد تكون جزئية لا تظهر الا بعد قراءة متمعنه الا انها على اى حال مفيدة في مادة المرافعات بالذات ، وقد يكون حديثا يؤكد احكاما صدرت من عهد بعيد .

ونظرا لان انحكمة الدستورية قد اصدرت بعض الاحكام الهامة المتصلة بقانون المرافعات لذلك كان حريا بنا ان نوردها .

واذا كنا قد تناولنا المسائل القانونية بالتفصيل والايضاح ولم يفتنا بيان التأصيل القانوني السليم الا أن المشاكل العملية كان لها نصيب الاسد في هذا المؤلف لانها كا ذكرنا تهم جميع المشتغلين بالقانون وهي التطبيق العملي لمواده والامتحان الصعب الذي يتعرض له كل من يشتغل بالقانون وقد يتردد طويلا دون حل وقد يتوصل الى اكثر من رأى دون ان يهتدى الى الصائب منها وعدرنا اذا كنا قد استشهدنا باحكام نقص صدرت تطبيقا لقوانين قد الغيت او عدلت فقد كان رائدنا في ذلك أن المبدأ الذي اشار اليه الحكم يجوز الاستشهاد به على امور اخرى ولم يفتنا ان نوضح ذلك بحدد .

### مقدمة

ولن نمل من ان نردد ان رائدنا كما عهد فينا القراء ـــ وسيظل ماشاء الله لنا ـــ سهولة فى الاسلوب وبساطة فى الشرح وايضاحا لما غمض من الامور ، ذلك اننا نوقت نوقن تماما ان هذا هو الغرض الامثل من كتب القانون وقد تحتاج من المؤلف لوقت وجهد كبيرين على عكس ما يظن البعض .

وقد كانت خطتنا دائما الابتعاد بقدر الامكان عن المسائل الفقهية المعقدة التي لا تفيد من وضع له هذا الكتاب في شيء ولا تزيده الا ارهاقا لذلك ليس غريبا ان يخلو هذا المؤلف من الفقه المقارن الذي يملأ كثيرا من كتب القانون ولا يصلح ــ في رأينا ــ الا لواضع القانون والفقيه ، كذلك فانه خلا من الافتراضات الجدلية التي لا تحدث الا في خيال متكرها .

وانا لتتقدم بجزيل الثناء وخالص التقدير للمكتب الفنى بمحكمة النقض الذى المدنا بكثير من الاحكام القيمة وفتح لنا صدره وسهل لنا الاطلاع على كل ما طلبناه كذلك نبعث خالص الشكر لكل من أسهم فى هذا المؤلف بسؤال طلب الاجابة عنه او بفكرة راودته او بمسألة طلب لها حلا أو بحكم قدمه لنشره او برأى طرحه للمناقشة او بنقد لرأى سبق ان ابديناه او بفرض عرضه على بساط البحث فكلهم انار لنا الطريق وفتح لنا ابواب المعرفة وافادنا بالكثير فالعلم ليس مقصورا على احد بل ملك للكافة وطوبى لمن جد في طلبه والخلاف في الرأى لا يفسد للود قضية.

وأنا لنختتم هذه المقدمة بدعاء أمرنا به رب العالمين فى خير كتاب انزله على البشر اجمعين ( ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهبىء لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ) .

والله المستعان

المؤلفان

### مادة 1 من قانون الاصدار

# قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية

باسم الأمة : رئيس الجمهورية قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

### . ١ مادة

يلفى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ صنة 1929 عدا الباب السابع من الكتاب الأول الخاص باجراءات الاثبات والفصل الثانى من الباب الثانى عشر من الكتاب الاول الحاص بالمارضة والمواد من ٨٦٨ إلى ٣٣٠ من الكتاب الرابع الحاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية ، كما يلفى الباب الاول من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ويستعاض عن السوس المقانون المرافق ، كما يلفى كل نص آخر يخالف أحكامه .

### التعليق :

 إلى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات السابق والحاص باجراءات الاثبات الهي بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات في لمواد المدنية والتجارية .
 ٢ ـــ المواد الحماصة بالمعارضة سوف نوردها في نهاية هذا الكتاب وهي مازالت تطبق في مواد

٣ مأاورده النص في نهايته من الغاء كل نص يخالف أحكامه لاينصرف للنصوص الواردة في
 القوانين الحاصة .

### أحكام النقض:

الأحوال الشخصية فقط .

ماأجازته المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات من استثناف الاحكام الصادرة بصفة اتنهائية من شماكم المدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم أستثناء من حكم المادة ١٩٥ /لغ من القانون ٢٠١ لسنة ١٩٤٧ لأن القانون ٢٠١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى الفاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الالفاء ولا يستفاد هذا الالفاء من نص المادة ٢٠١ من قانون المرافعات ذلك أن النص العام لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون خاص ولا وجه للاحتجاج بما

### مادة ٢ ، ٣ من قانون الاصدار

نصت عليه المادة الاولى من قانون اصدار قانون المرافعات الحالى من الفاء كل نص آخر يخالف احكامه ذلك أن هذا النص ليس الا ترديدا لمبدا الالفاء الضمني دون زيادة ، ومن ثم فلا يلغي النص الوارد في قانون خاص . (نقض ۱۷ / ۱۹۷۹ سنة ۲۱ ص ۹۷۲ ).

على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها مايوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها . وفي حالة غياب أخد الحصوم يعلن قلم الكتاب أمر الاحالة اليه مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة التي أحيلت اليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى الموجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاصعة لأحكام النصوص القديمة

ادة ٣ :

اجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقا لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد في ظله .

## أحكام النقض:

متى حكم بايقاع البيع فى ظل قانون المرافعات السابق فانه يجب تطبيق أحكامه على الاجراءات اللاحقة ومن ثم لايلزم تسجيل حكم مرسى المزاد . (نقض ٣٣ لا ١٩٧٩ طعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٩ قضائية ) .

مادة \$:

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره . ييصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها . التعليق :

نشر هذا القانون في ٩ /٥ /١٩٦٨ وعمل به ابتداء من ١٠ / ١ / ١٩٦٨ .

# أهمية شرح المواد التي عدلت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ قبل تعديلهما

حينا أصدر المشرع القانون ٣٣ لسنة ٩٩ ٦ بتعديل ٣٣ مادة من قانون للراقعات تبادر إلى ذهن البعض أن دراسة هذه المواد قبل أن يتاوها التعديل أصبح عديم الجدوى ،وهذا ألفهم عاطىء من أساسه ، ذلك أن كل اجراء اتخذ وكل حكم صدر وكل طعن أقيم كل شيء من ذلك تم قبل سريان التعديل سيظل عكوما بالمواد قبل تعديلها وبالتالي فان محاكم الدرجة الثانية سواء أكانت محكمة الاستناف أم المحكمة الإبتدائية بهيئة استنافية ستطبق هذه المواد على جميع المعاوى التي رفعت الميا قبل العمل بالتعديل كما ان الطعون التي ترفع أمام محكمة الشقش لا تنظرها قبل ثلاث سنوات ومن المديني انها ستطبق عليها المواد القديمة مادام أن الأحكام للطعون عليها صدرت في ظلها وبالتائي لن يكون المباحث في غيها ردحا طويلا من الزمن لذلك لم يكن امامنا بد من شرح هذه النصوص شرحا يعاسب مع الحاجه البيا مع الشركيز على ما اصابيا من تعديل وهو الذي سيكون سند الباحث في حاضره ومستقبله .

### مبررات تعديلات القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

أصدر المشرع القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والاثبات في المواد المدنية والتجارية والعقوبات والإجراءات الجنائية وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القض ورسوم التوثيق والشهر وقد بلغت المواد المعدلة في قانون المرافعات ٧٣ مادة وساق المشرع ميررات هذا التعديل بما ورد بالملكرة الإيضاحية كما يلي :

و إذا كان العدل هو حلم الانسان الدائب الذي لم يكف دوما هن السعى إلى تحقيقه ، وكان سعي إلى تحقيقه ، وكان سعيه قد كل بخطوة منها هذا التعلق عن العدل وارتقاء الانسانية في درجات سحوها ، كما أكدت أن الانسانية ليست بالفة ذراها الرفيعة في قمة وجودها الذي يتجل قبه الفهض الدوراني الكامن فيها الا محمولة على راحة العدل وساعدة .

واذا كان العدل هو أداة بلوغ الانسانية لذراها السامية ، فإن الانسان محور هذه الانسانية وجوهرها المشابية وجوهرها المطلق ليس ببالغ العدل الا على قاعدة قانونية موضوعية لحمينا وصداها الحق والحق ورحمى وعمرات وعلم الانسان وتجردها قيم وروءى وعمرات وعلم الانسان وتراث له يضرب في جدور التاريخ الانسان ، ثم هي من بعد إذ تتفاعل مع الواقع وتوضل فيه تأثرا وتأثيرا ، فإن غايتها الأمجى هي إستشراق مستقبل أفضل وأنبل وأرق .

على أن بلوغ محراب هذه القاعدة القانونية الموضوعية حيث يحيل القصاء جمودها حياة ، حين ينزل حكمها على الواقع عدلا خالصا ، ليس له من سبيل الا على جناح قاعدة إجرائية تحمل المقاضين إلى هذا المحراب في يسر ، وتمكن كل منهم من بسط كل حجة له ، حتى يستين للقضاء وجه الحق فيقضى به ، ثم تخطو هذه القاعدة الاجرائية بصاحب الحق حتى يستوفى حقه .

وهكذا فإن القاعدة الاجرائية تفدو هي المدخل الأول لمالم الحق والمدل ، وهذه الأهمية كانت وراء ذلك الاهتام المتلاحق بقانون المرافعات المدنية والتجارية ، فبعد تطور طويل متلاحق ، صدر القانون الحالي رقم ١٩٦٣ سنة ١٩٦٨ ، الذي استطاع أن يتخلص من أحكام في القانون السابق عليه ، ويستحدث من الأحكام ، ماتكن به من أن يوفر يسرا ويساطة أكثر في إجراءات التقاضي في اطار الضمانات الواجب توافرها فيه ، على أنه بالرغم من قدر النجاح المدى حققه هذا القانون ، الأ أن التطبيق العملي منذ صدوره في عام ١٩٦٨ وحيى الآن ، كشف عن أن هناك من المشاكل التي أفرزها الواقع ، مايوجب تناول بعض أحكامه بالتعديل كشف عن أن هناك من المشاكل التي أفرزها الواقع ، مايوجب تناول بعض أحكامه بالتعديل من للتقاضين ومرحة الفصل في القضايا ، وقد اقتصى التعديل تعديلا في الأحكام المقابلة أو من للتطاخين والمتوبات والإجراءات المات أخرى هي قوانين الإليات في المواد المدنية والتجارية والمقوبات والإجراءات المات أمام محكمة الشقيل والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ بالرصوم القضائية في المواد المدنية .

وقد استقام التعديل على فلسفة كانت محاورها الأساسية هي الاتي بيانيا :

أولا : بجابية التغير في قيمة العملة وهو التغير الذي كانت له انعكاساته الشدينة على القانون الحالى ، فقد ترتب على التغير في قيمة العملة ، المدى وقع في عصر كما وقع في العالم كله خلال العشرين عاما السائفة ، أن القيم لمالية التي اتخدها القانون الحالى معيارا لعنوابط قانونية عمينة ، لم تعد تتصل بهذه الضوابط بأية صلة ، وأصبحت اعادة النظر فيها ضرورة يمليا واجب الخاطقة على هداه المضوابط ذاتها ، وقد التزم المشروع في التغير الذي أدخله على الأحكام التي إنبنت على معيار القيم المالية ، بعنوابط ثابتة ومحددة كان الرائد فيها متوسط التغير الذي لحق الأسعار ومستوي المؤسفة ومن ثم قيمة العملة في السنوات السابقة ، فكان من بين الأحكام التي جرى تعديلها تبعا لملك ، الأحكام التاسة بالاختصاص القيمي للمحاكم الجزئية والاجتائية والكفالات المناسوس عليها في القانون .

ثانيا : التقليل من بعض الاجراءات غير المتجة ، وكان الضابط فيما تناوله التعليل في هذا الشأن هو الاستخداء عن أى إجراء كشف التطبيق العمل أنه غير متنج ، ولا يشكل ضمانة حقيقية لأى طرف من أطراف الحصومة وليس له من أثر في التطبيق الا اطالة إجراءات التقاضي .

ثالثا : اعادة تنظيم بعض الاجراءات ، وكان رائد المشروع في ذلك هو ضبط القواعد المعلقة بمعنى الأنظمة الاجرائية القائمة ، على نحو يكفل النيسيو على المتفاصين وسرعة تحقيق الهدف من الاجراء ، في اطار ضمان القدر اللازم من الجدية في مباشرة حتى التقاضي .

رابعاً : أعيد تنظيم الأحكام الخاصة برد القضاة على نحو يكفل النأى بهذا الحق عن اساءة استعماله حفظ للقضاء والقضاة من أى عيث .

خامساً : مجابية وضع كان أمصدرا لمشاكل كثيرة ، وهو الحكم الحاص بالأوامر على هرائض ، حيث تحددت سلطة القاضى الولائية فى اصدار هذه الأوامر بالحالات التى ينص فيها القانون على جواز اصدارها .

سادسا : توحيد مواعيد الطمن المدنية والجنائية أمام عمكمة النقش ، واعادة تنظيم بعض الأحكام الخاصة بالطمن بالنقض في المواد الجنائية حتى يتحقق التوازن المنشود بين المتشابهات في نوعى الطمن المدني والجنائي .

# إحالة المحاكم للدعاوى التي أصبحت من أختصاص محاكم أخرى

نصت المادة الثانية عشر من القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على مايل :

على الهاكم أن تحيل بدون رسوم ، وسور تلفاء نفسها مايوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص عاكم أحرى مقتصنى أحكام هذا القانون ، وذلك باخاله التي تكون عليها . وتكون الاحالة إلى جلسة تحددها الشكمة ، ويعتبر صغور هذا القرار اعلانا للخصوم اللين حضروا احدى الجلسات أو قدموا مذكرة بدفعهم وذلك مالم ينقطع تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم ، أو تقديمهم التعذكرة وفي هذه الحالة يقوم قلم الكتاب باعلان الخصوم بالقرار بكتاب مسجل .

ولا تسرى أحكام الفقرتين الساب**غيهة على** الدعاوى المحكوم **فيها قط**مها أو الدعاوى المؤجله <sub>.</sub> للنطق بالحكم .

### مدى أهمية هذه المادة :

تبادر إلى ذهن الكثيرين أن هذه الخلاة سيتمى العمل بها في بضعة أشهر باحالة الدعاوى المتداوله امام الحاكم وبالتالى ستصبح في ذمة التاريخ ، وهذا القول غير سديد ، ذلك ان كثيرا من الدعاوى التي صدرت فيها احكام تحصيدية وارسلت للخبر لن تعود اليها قبل فترة هوليلة ، اذ ان مكتب حبراء وزارة العدل به بعد ان زادت اعباؤه به لايداً في مباشرة المامورية قبل فترة تتوارح مايين ثمانية شهور وسنة ناهيك عن الفترة التي يباشر فيها المأمورية ولن تحيل المحكمة الدعاوى بحتى في حالة ماإذا فعلت المهاب الا بعد ضم ملف الدعوى ، فضلا عن الدعاوى الدي تؤجل لفضم اوراق او لاتخاذ اجراء بالاضافة لتلك التي اوقفت وقفا جزائيا او قانونها وسيستأنف السير فيها بعد انتهاء مدة الوقف او زوال سبه وقد يستطيل ذلك بضع سنين لذلك وسيمان الذلك كله فقد شرحاها بتفصيل واسهاب كمهدنا بكل ماهو مهم ومفيد .

# الشرح

أوردت المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة ما يأتى مع ملاحظة أن المادة كانت تندرج في المشروع تحت رقم 11 وأصبحت في القانون تأخذ رقم ٩٣ .

 د نص المشروع ق المادة الحادية عشرة منه على حكم وقتى يوجب على الحاكم من تلقاء نفسها
 أن تحيل بدون رسوم مايوجد لديها من دعاوى أصبحت وفقا لهذا القانون من اختصاص محاكم أخرى وذلك بالحالة التى كانت عليها ، واوجب على المكمة الاحالة إلى جلسة محددة أمام الحكمة اظتصة ، ويعتبر النطق بهذا القرار اعلانا للخصوم الذين حضروا احدى الجلسات أو قدموا مذكرة بدفاعهم وذلك مالم ينقطع تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم أو تقديمهم للمذكرة فعندلذ يقوم قلم الكتاب باعلان الخصوم \_ وهى ذات الأحكام التى استخدمها المشروع فى المادة المضافة إلى قانون المرافعات برقم ١٧٥ مكروا \_ بالقرار بكتاب مسجل ... واستشى النص من حكم الاحالة الدعاوى الهكوم فيها قطعها والدعاوى للؤجلة للعطق بالحكم فيها إذ تبقى خاضعه لأحكام النصوص القديمه » .

ومتعنى هذا النص أنه يتعين على الحكمة الإبتدائية أن تقضى باحالة الدعاوى المنظورة والتي أصبحت من اختصاص محكمة المواد الجزئية إلى المحكمة الأجرة بالحالة التي تكون عليها مثال أن تكون قبيه مثال أن تكون قبيه الدعوى المنظورة أمام المحكمة الإبتدائية أربعة ألاف جبيه فهذه الدعوى كانت قبل التعديل من اختصاص المحكمة الإبتدائية وبعد التعديل أصبحت من اختصاص المحكمة الجزئية فهنا يتعين الاحالة ويجب على المحكمة أن تحدد في قرار الاحالة جلسة أمام المحكمة الجزئية لنظ الدعوى وذلك اختصارا للوقت والاجراءات غير أبها إذا لم تحدد الجلسة فإن ذلك لا يترتب عليه البطلان وان كان يؤخذ على القاضي لخروجه على نص صريح.

واعتبر النص صدور قرار الاحالة اعلانا للخصوم فى حالتين الأولى أو يكونوا قد حضروا أى جلسة من الجلسات دون اشتراط حضورهم بالجلسة التى صدر فيها قرار الاحالة

والتائية إذا كانوا قد قدموا مذكرة بدفاعهم وأو لم يحضروا أى جلسة من الجلسات ، وذلك كله مالم يتقطع تسلسل الجلسات فى الحالتين بأى سب من الأسباب بعد حضورهم بالجلسة أو تقديمهم للمذكرة كما هو الشأن إذا حكم بانقطاع صور الحصومة أو تأجيل الجلسة اداريا لأن يوم الجلسة صادف عطله رسميه أو لأن كانب الجلسه لم يعرضها بالجلسة المحددة ففي جميع هله الحالات وأعالها يتعين على قلم الكتاب اعلان الحصوم بقرار الاحالة بخطاب مسجل مادام أبهم لم يحضروا أو يقدموا مذكرة بعد القطاع تسلسل الجلسات .

وقد استثنى المشرع من حكم الاحالة حالتين الأولى أن يكون قد صدر فى الدعوى حكم قطعي ، وتلك التي حجزت للحكم . وقد ينور النساؤل عن كيفية صدور حكم قطعى فى الدعوى ومع ذلك تظل منظورة أمام الحكمة بعد صدور الحكم . فى تقديرنا أن ذلك متصور فى حالات كثيره لايكن حصرها والأمثلة عليها كثيرة .

وقد جاء نص المادة عاما دون تخصيص وعلى ذلك فكل دعوى صدر فيها حكم قطعى أيا كان هذا الحكم تظل محكمة أول درجة التي تنظرها مختصة بنظرها إلى أن ينتي النزاع برعت بمكم قطعي ، وليس ها أن تحيل الممحكمة التي صارت مختصة . والحكم القطعي الذي يصدر في الحصومة وتظل القضية بعد صدوره منظورة أمام الحكمة هو الحكم القطعي الذي يصدر في شق من النزاع مواء صدر في الشكل أو الصفه أو في شق من للوضوع لأن المشرع لم يقرق بين هذا

وذاك وجاء اللفظ عاما يشمل جميع الأحكام القطعية إذ يقول النص د المحكوم فيها قطعيا ، والحكم القطعي هو الحكم الذي يصدر من المحكمة بناء على دفع أو دفوع من الخصوم ، وعلى ذلك فالحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحكمة سواء كان الدفع متعلق بالاختصاص الولائي أو النوعي أو المكاني هو حكم قطعي ليس للمحكمة أن تعدل عنه ولا يلغي الا من محكمة الدرجة الثانية وأن استثنافه يتراخى إلى وقت استثناف الحكم المنهي للخصومه ، وكذلك الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو برفعها على غير ذي صفة يعد كل منها حكم قطعي لأن المحكمة لا تملك العدول عنه ، والغائه يكون من محكمة الدرجة الثانية عند استتناف الحكم . ومن أمثلة الحكم القطعي الذي لا تنتبي به الدعوي أمام المحكمة لكنه يلزمها ولا تستطيع العدول عنه وبالتالي يحول بينها وبين احالة الدعوى إلى المحكمة التي صارت مختصة قيميا بالدعوى وفقا للقانون الجديد أن يبدى في الدعوى أكثر من طلب من الطلبات المرتبطه ببعضها ومترتب على التزام واحد فتقضى المحكمة في بعضها قضاء قطعيا وترجىء البعض كما لو رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد وبتعويض عن التراخي في تنفيذ أي التزام من الالتزامات الناشئة عنه وقضت المحكمة بصحة ونفاذ العقد وأرجأت الفصل في التعويض لحين اثبات عناصره سواء بشهادة الشهود أم بمعرفة خبير ، ومثال آخر كما أو رفعت دعوى مطالبة بتعويض مادى وتعويض أدبي عن فعل ضار وقضت المحكمة بالتعويض الأدبي وأحالت الدعوى للتحقيق لاثبات مقدار الضرر المادى ، ومثال أخركما لو طالب المدعى في دعواه بمبلغ معين أقر له خصمه بجزء منه ونازع في الجزء الآخر وقضت المحكمة لرافع المدعوى بالمبلغ الغير متنازع فيه وأبقت الفصل في الجزء المتنازع فيه إلى أن يثبته المدعى ففي جميع هذه الحالات تكون هناك أحكام قطعية صدرت في الخصومة تحول دون احالة الدعوى للمحكمة التي اصبحت مختصة قيميا بها ، وكذلك الحال إذا كان هناك طلب أصلي وأخر فرعي في الدعوى سواء كان الطلب الفرعي من المدعى أو المدعى عليه وقضت المحكمة في الطلب الأصلى وأبقت الفصل في الطلب الفرعي كأن يطلب المدعي تخفيض الأجرة واسترداد ما دفع زائدًا عنها فتقضى المحكمة في الطلب الأول وتبقى الفصل في التالي لأي سبب من الأسباب، فليس للمحكمة في هذه الحالة أن تحيل الطلب الفرعي للمحكمة التي أصبحت مختصة به وذلك على سندين أولهما أن محكمة الأصل تختص بالفرع حتى ولو لم يكن داخلا في اختصاصها ( مادة ٣/٤٧ مرافعات ) وثانيهما حظر الأحالة الوارد في هذه المادة .

وخلاصة القول أنه إذا كانت المحكمة ولو بهيئه أخرى سبق لها أن أصدرت حكما قطعيا قائما لم يلغ من محكمة ثانى درجة فإنها تكون ملزمة بالقصل فى الدعوى بقضاء منه للخصومة فيها وليس لها أن تحيلها للمحكمة التى صارت مختصة قيميا بنظر النزاع .

وإذا كان المشرع لم يصرح فى مذكرته الايضاحية بسبب ابقاء القضايا الصادر فيها حكم تعلمى أمام المحكمة التى أصدرت الحكم لطفعل فيها بحكم منه للمخصومة مع أنها صارت من الخصاص محكمة أخرى ألا أننا نرى أن المشرع وجد أنه من الحير أن تبقى الحصومة أمام المحكمة التى سبق أن أصدرت فيها حكماً قطعياً بعد أن عصت فيه وقاتع الدعوى ودفاع ودفوع اخصوم فيها وأصبحت ملمه بها من حكمها السابق ويسهل عليها أن تفصل فيها فصلا سريعا هو مطلوب لذاته فى الدعاوى حتى لا يطول أمد التقاضي .

هناك رأيان بتجاذبان هذه المسألة اولهما انه لا يجوز الاحالة وصعبة يعض أصحابه ان النص استشى من الاحالة الدعاوى المحكوم فيها بمحكم قطعى ولا شك ان الدعوى المنظوره أمام محكمة الاستناف سبق ان صدر فيها حكم قطعى من محكمة أول درجة ( المستثار يحى اسجاعيل في الكتيب القيم المدى اصدره نادى القضاة متضمنا نصوص قانون المرافعات بعد تعديلها ص الكتيب اقتم المدى اصداب هذا الرأى ان في الإحالة خروج على اصول التقاضي التي ترجب نظر الاستناف امام محكمة اعل درجة من تلك التي اصدرت الحكم ( بعض دواتر محكمة استناف اسكندرية ) .

ويذهب الرأى الثانى الى وجوب الاحالة وسنده فى ذلك اربعة أسانية أولها ان مايسرى على عالم الاستفاف عالم الدرجة الاولى من قواعد فيما يتعلق بالاجراءات او الاحكام يسرى على محاتم الاستفاف عملا بالمادة ، ٢٤ مرافعات وثانيا انه فى حالة استبعاد محكمة الاستثناف من نطاق الاحالة فلن تكون هناك الا محكمة واحدة يكون المشرع قد عاها بهذا النصى وهى انشكمة الابتدائية ولو أراد المشرع ذلك جاء النص قاصرا عليا بدلا من عبارة (على انشاكم ...) وثالثها ان القول بان فى الاحالة خروج على اصول التقاضى مردود بانه يعتبر كذلك اذا طبقت القواعد العامة اما الاستفاء فهو حتى للمشرع بصرفح النصى وقد استثنى من الاحالة الدعارى المحكوم فيها قطعيا قد قصد بذلك الحكم القطعى الذي صدر من المحكمة التي مازالت تنظر الدعوى لا الحكم القطعى الذي صدر من عكمة أول درجة وطعن عليه بالاستئناف وهذا ظاهر من سياق النص (بعض دوائر عماكم الاستئناف) .

وكنا قد حملنا لواء المناداه بالرأى الثنائي في مؤلفنا شرح القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ فور صدوره ومازلنا مقتمين بوجاهته

### مادة ١

# قانون المرافعات المدنية والتجارية أحكام عامة مادة ١

 ١ القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى .

٧ \_ القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

٣ ــ القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل
 بها متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق

هذه المادة تطابق المادة الأولى من قانون المرافعات الملغي .

### الشرح :

تضمنت هذه المادة . قاعدة أصولية مسلم بها في قانون المرافعات وهي أن قوانين المرافعات وهي أن قوانين المرافعات لسرى فور العمل بها على الدعاوى التي تكون قد رفعت من قبل ومازالت منظورة أمام الحاكم وذلك بالنسبة لما لم يم اتخاذه فيا من اجراءات أما الاجراءات التي تكون قد اتخذت قبل العمل بالقانون الجديد فالقانون الملغي هو اللى يحدد أثر الاجراءات التي تمت في ظله كما يحكم مسألة صحيحة أو بطلائه فاذا تمت صحيحة فانها تظل صحيحة حتى ولو كانت على حلاف ماأتى به القانون الجديد وهذا مايسمى بالأثر المباشر أو الفورى لقوانين المرافعات وهو يختلف عن الأثر الراجعي للقانون والذي لا يسرى الا بنص خاص وليس هناك مايمتع من أن ينصى في بعض القوانين المرضوعة على الأثر الفورى ها خاصة ماكان منها ينص على أحكام التقادم

١ ... استثنى المشرع من القاعدة السابقة القرانين المدلة للاحتصاص أيا كان نوعه سواء كان المتصاصا نوعيا أو قيميا أو محليا فيجملها تسرى بالر رجمي بمعنى أنه اذا كانت اشحكمة المطروح عليها النزاع مختصة بنظره وقت رفع الدعوى بمقتضى القانون الحديد وعدل في هذا الاعتصاص فان اشحكمة تصبح غير مختصة بنظر الدعوى رغم أنها كانت مختصة وقت رفعها اليه وعلى ذلك تنظل الدعوى التي كانت قائمة أمام المحكمة الملعاة الى الجمهة التي عين المشرع مالم ينص على غير ذلك على أن هذا الاستثناء لايصل به إذا كان قد أقفل باب المراوع فإن القانون الجديد لايسلب المحكمة المطروح عليها النزاع احتصاصها فى الدعوى .

ونلفت النظر إلى أن هناك فرق بين اقفال المرافضة وتهيئة الدعوى للفصل فيها وعلى ذلك اذا المدعدة الدعوى للفصل فيها وعلى ذلك اذا اعبدت الدعوى للمرافضة بعد خجزها للحكم فائه الإيسوغ للمحكمة بعد أن أصبحت غير مختصة بمقتضى القانون الجليد أن تستمر في نظر الدعوى حتى ولو لم يجد جديد في دفاع الحصوم أو مراكزهم بعد اعادة الدعوى للمرافعة . ومن المسلم به أن اقفال باب المرافعة في الدعوى هو حجز الدعوى المحكم فيها وانتهاء الأجل المحدد لتقديم مذكرات .

كذلك يتعين على المحكمة احالة الدعوى إلى المحكمة التى اصبحت مختصة بها طبقاً للقانون الجديد اذا كانت قد حجزتها للحكم في مسالة فرعية تتعلق مثلا بالتحقيق أو الآثبات لأن المقصود بالنص هو قفل باب المرافعة للفصل في المدعوى برمتها

٣ ـ الاستثناء الثانى الذى نصت عليه هذه المادة هو استثناء من الأثور المباشر فحلاقا له لا تسرى المواصيد المعدلة بالقانون الجديد بالر فورى على المدد والآجال التي بدأت في ظل القانون الملغي بل تعمل بالمواصيد الواردة في القانون الملغي إلى أن تستكمل مدتها مادامت قد بدأت صحيحة في ظل القانون القديم . فإذا عدل القانون الملغية ولكن موعد الطعن بدأ في ظل القانون القديم فإن المدة تستكمل وفقا للقانون القديم والمقصود ببداية الميعاد هو الاجراء الذي يبدأ منه حساب الميعاد كما حدده القانون القديم . في ظله ، أيا كان هذا الاجراء اعلانا أو ابداعا أو غير ذلك كما يشهل المواعيد بمعاها الأعم في ظله ، أيا كان هذا الاجراء اعلانا أو ابداعا أو غير ذلك كما يشهل المواعيد بمعاها الأعم درجة في ظل القانون القديم وكان عيماد الطعن فيه بالاستئاف ستون يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم كان مهاد الاستثناف متون يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم كان مهاد الاستثناف متون يوما تبدأ من تاريخ صدور المحدد الاستثناف بدأ قبل صدور المدور المجدد أما إذا كان مهاد الاستثناف بيدأ من اعلان الحكم ولم يعلن الحكم الا بعد نفاذ المناون الجديد فان المهاد الذي بسرى هو المهاد الذي حدده القانون الجديد وليس القانون الحديد في المهاد في ظله

الأستناء الثالث من الاثر الفورى لقانون المرافعات الجديد عاص بالقوانين المنظمة لطرق الطمن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل العمل بها اذا كانت قد ألفت طريق طعن قائم او انشات طريقا جديدا للطعن ضع طبقا للقانون القدم في الما القديد المنظم المنظم وارد في القانون الملغى ولو المعمن الجديد طريق الطعن أو عدله ولو لم تتخذ اجراءات الطعن الا بعد العمل بالقانون الجديد اذ الشرط الوحيد في هذه الحالة هو أن يكون الحكم قد صدر قبل العمل بالقانون الحديد ولذلك اذا أنشأ القانون طريق اطعن لم يكن موجودا في ظل القيمين الملغى فان الحكم المعادر قبل العمل بالقانون الجديد ولذلك اذا أنشأ القانون الجديد ولا كانت مواعيد الطعن المنصوص عليها في القانون الجديد من حيث عدم جواز الطعن فيه حول ولاحظ أنه يجب على مواعيد الطعن المنصوص عليها في القانون الجديد عن المنازل قائمة ويلاحظ أنه يجب المعرف المعانون الواجب التطبيق على طرق الطعن أن ينظر إلى تاريخ صدور الحكم لا إلى وقت اعلاد أو وقت رفع الطعن . ونقض ٢٤ مارس منة ١٩٩٦ المكتب الفعي سنة ١٩٥١ ).

والعبرة في جواز الاستناف وعدمه بالقانون السارى وقت صدور الحكم الموضوعي المستائف ولو صدر قبل ذلك في الدعوى حكم قبل الفصل في الموضوع فاذا كانت الدعوى قابلة للاستناف عند صدور حكم تمهيدى فيا ثم اصبحت حين صدور الحكم في موضوعها غير قابلة له لصدور قانون جديد فالاستناف المرفوع عن الحكمين معا يكون غير مقبول فأماً عن الحكم النهائي فلانه يجب اتباع القانون الذي يكون معمولا به عند صدور الحكم وأما عن الحكم المهيدى فلانه لا يجوز رفع استناف عن الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع وكذلك فان العبرة في جواز الطعن بالمعارضة وعدم جوازها بالقانون السارى وقت صدور الحكم العيابي المعارض فيه .

وحكم الفقرة الثالثة من النص قاصر على تنظيم الحق في الطعن ان كان قد نشأ قبل صدور القانون اما اجراءات الطعن ان كانت قد تعدلت فتخضع للقانون الذى تتخذ في ظلم وكذلك القانون الذى تتخذ في ظلم وكذلك الآبادة في استناف أحكام المخاكم الجزئية لل المعلى بالقانون الجديد حكم من المحكمة الابتدائية في استناف أحكام المخاكم الجزئية لله التي كان يجوز الطمن فيها بالنقض اذا كانت صادرة في مسالة المتصاص متعلق بالولاية للله في المنافزة الجديد الطمن فيها بالنقض فان هذا الحكم يظل قابلا للطمن بالنقض ولكن اذا رفع الطمن في المقانون الجديد فان اجراءاته تخضع للقانون الجديد كما أن اجراءات نظر الطمن وآثاره تخضع للقانون الجديد الذي رفع في ظله رمراهات الاستاذ كال عبدالعزيز من \$ ك ).

### تاريخ سريان القانون

يسرى القانون من تاريخ نشره أو في التاريخ الذي يحدد لسريانه بشرط أن يكون لاحقا على الشهر وبجب أن يتم الشهر بالجريدة الرسمية ولا يكفى نشره ضمن أعمال المجلس الشهريعي والمقصود بالنشر أن يكون من شأنه أن يعلم به الكافة فاذا نشر القانون في عدد محدود من الجريدة الرسمية كان النشر باطلا لأنه لا يحقق الفاية من النشر وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة أن تمتع عن تطبيقه لأنه لا يعد نافذا الا بنشره (راجع حكم محكمة جنايات الاسكندرية الصادر بتاريخ ٢٠ / ١٩٧٨ في الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٧ جنايات الرمل والمقيدة برقم ٧٧١ كل الاسكندرية ).

وقواعد المرافعات تشمل قوانين النظام القضائى التي تبين أنواع المخاكم وكيفية ترتيبها وقوانين الاختصاص التي تحد ضلطتها بالنسبة للدائرة التي تخديض لقضائها وأنواع المنازعات التي تعرض عليها ، وقوانين الاجراءات ، التي يجب على الأفراد اتباعها ، عند طرح خصوماتهم على القضاء ، والتي يجب على المخاكم مراعاتها عند القصل فيها ، أي تلك التي تبين الشكل الذي تقدم به الدعوى ، وطريق الدفاع فيها ، ومايعترض صيرها من العراقيل ، وكيفية تذليلها وكيفية اعداد الأحكام ، وتسييها ، والنطق بها ، وحفظها . وطرق الطمن فيها وتنفيذها ، وماقد تعترض التنفيذ من مشاكل وكيفية حلها .

ويلاحظ أن قواعد المرافعات التي تنبع امام القضائين.المدنى، والتجارى لم ترديجيلتها فى قانون المرافعات فهناك كثير منها وردت فى قوانين أخرى مثل قانون الاثبات واجراءات الافلاس التي وردت فى القانون النجارى .

هل يجوز احالة الطعن من أمام محكمة النقض إلى محكمة اخرى استثنائيه استحدث لها القانون اختصاصاً :

صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ونص في مادته السادسة على أن المختص محكمة القم المنصوص عليها في قانون حاية القم من العيب الصادر بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها في المادة السابقة وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وتحال اليها حميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة مالم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون ،وعبارة النص واضحة في أن جميع الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستثناف تحال إلى محكمة القم طالمًا لم يقفل فيها باب المرافعة قبل سريان القانون ومن المقرر وفقاً لنص المادة ١٣١ مرافعات أن قفل باب المرافعة في الدعوى لايكون الا بعد حجزها للحكم وانتياء الاجل المقرر لتقديم المذكرات ان كان قد صرح بها ، واثر صدور القانون امر السيد المستشار رئيس محكمة النقض باحالة الطعن رقم ٧٥٥ سنة ٥٥ قضائية المرفوع امام محكمة النقض إلى محكمة القيم للفصل فيه باعتبارها منازعة متعلقة بالحراسة التي فرضت قبل العمل بالقانون رقيم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وقد ثار الحلاف بين المحاكم حول مااذا كان نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ يسرى على الاحكام التي طعن عليها بالنقض فأصدرت محكمة القيم الابتدائية حكما في الدعوى التي أحيلت اليها من رئيس محكمة النقض قضت فيها بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واعادتها محكمة النقض وأقامت قصاءها على أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضي فاستأنفت الجهة الطاعنة الحكم السابق أمام محكمة القم العليا التي اصدرت حكما بالغاء الحكم السابق واعادة الدعوى إلى محكمة القم الابتدائية للفصل فيها لاختصاصها بنظرها وفق مانص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وأسست قضاءها على أن النص من العموم والشمول بحيث يسرى على كافة الانزعة المطروحة على المحاكم بما فيها محكمة النقض مادام لم يقفل فيها باب المرافعة أمامها الا أن محكمة النقض ناهضت هذا الرأى وقضت بأنَّ مانص عليه في المادة السادسة بشأنَّ الاحالة لايسرى على الطعون أمام محكمة النقض ويظل غكمة النقض ولاية الفصا, فيها على سند من أن الطعن أمام محكمة النقض طريق استثانى لم يقصفه المشرع بنص المادة خاصة وأن حكم محكمة الاستثناف يعتبر حكما منها للنزاع ولايجوز المساس به الآلسبب من الأسباب التي تجيز الطعن بالنقض وأن الحكم الصادر من محكمة الاستتناف تظل له حجيته الى أن يلغى من محكمة النقض وهي الجهة القصائية الوحيدة التي يجوز لها الغاؤه أو نقضه . و في تقديرنا أن حكم محكمة النقض هو الذي ينفق وصحيح القانون ذلك أن الطعن بالنقض لاتنتقل به الدعوى برمنها الى عكمة النقض كما هو الشأن في الاستنتاف بل هو طعن لم يجزه القانون في الاحكام الانتهائية الا في أحما ألى ينا ينا حصر وهي ترجع كلها أما الى تخالفة القانون أو خطأ في تطبيقة أو في تأويله أو أو فوع بطلان في الحمراءات أثر فيه ولاتنظر محكمة النقض الا في الاسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن مما يبله الوجوه من المسائل القانونية البحته ومن ثم فالامر الذي يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة المرافون أمام المكرم النهائ الذي صدر فيها أما الانزعة الموضوعية فان محكمة النقض الى نقض الحكم النهائ الذي صدر فيها أما الانزعة الموضوعية فأن محكمة النقض الى نقض الحكم النهائ الذي عبد من الأمباب ورأت مع النقض الاحالة فانه يتعين عليها في هذه الحالة احالة الدعوى إلى محكمة القم بدلا من احالتها محكمة الاستناف التي سيتعين عليها في هذه الحالة احالة الدعوى في حكمة القم . (راجع الحكم رقم ١ المشار اليه في نهاية التعلق على هذه المادة وهو المدادر من محكمة القم العلوا وراجع الحكم رقم ٢ وهو الصادر من محكمة القمن ) .

# أحكام النقض :

١ سَأَلُ كَانِتَ المَادَةُ السادسةُ مِن القانون ١٤١ منة ١٩٨١ بشأنُ تصفية الأوضاع الناشعة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وأوجبت احالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى اليها مالم يكن قد فقل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك إلا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها الى عكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ،والطَّمن بالنقض طريق طعن غير عادي لا يؤدي إلى طسرح نفس الحصومة التي كانت موددة بين الطوفين أمام محكمة الاستثناف وانما الي طرح خصومة اخرى هي البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مبينة بيان حصر ،فخصومة الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفةً عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع اذ هي لاتهدف كقاعدة عامة الى تقرير حق أو نفيه او إلى احلال حكم جديد محل الحكم المُطَّمُون فيه بل يقتصر الامر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة مايكون قد شابه من عيوب قانونية هذا إلى انه وقد استشي المشرع في المادة السادسة من القانون من الاحالة إلى محكمة القم الدعاوي التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فان هذا الاستثناء يجب أن ينسحب ومن باب أولى الى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وان طعن فيه بطريق النقض اذ ليس من شأنَّ هذا الطمن أن يمس بقوة هذا الحكم أو يوقف تنفيذه ولايصح القول بان المشرع وقد ناط بمحكمة القم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بقصد تصفية الاوضاع الناشئة عنها قد قصد اسقاط ماسبق صدوره من احكام ولو كانت نهائية بما يخول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد اذا احيل اليها الطعن بمائته من عكمة النقض ذلك ان النزاع الموضوعي ــ وعلى ماسلف يانه ــ يترج عن نطاق الطعن بالنقص فضلا عن أنه طلما أن المشرع لم ينص صراحة على اسقاط هذه الاحكام فانها الاسقط يطريق الاستتاج لما يترب على اسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للمخصوم وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه الاحكام الايال من قوتها والايترب عليه اعادة عرض النزاع على محكمة النقض وانما نظل هذه الاحكام محتفظة بمجيها التي تعلو على اعتبارات النظام العام وهي حجية الاسقط الا بنقض الحكم اذ في هذه الحالة فقط يسقط عن الحكم النهائي حصائته . لما كان ماتقدم فان الاحتصاص يطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدا عكمة النقض وحدها ويكون الدفع بالاحالة على غير اساس معين رفضه . (نقض ٢٧ ــ ٣ -

٧ \_ النص في المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن والمعمول به اعتبارا من ٣١ ــ ٧ ــ ٨١ ــ على انه ولايجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان وأو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد الاسباب الاتية : ... اذا ثبت بحكم قضائ نهائي أن المستأجر استعمل المكان الوجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للاداب العامة ، يدل على ان المشرع استحدث حكما جديدا استازم بموجبه ضرورة استصدار حكم نهائي بحدوث الضرر بسلامة المبنى قبل رفع دعوى الاخلاء ، لان المادة ٣١ /جـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم تكن تستلزم ذلك . لما كان ذلك ، وكان من المبادىء الدستورية المقررة أن احكام القوانين ـــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ لاتسرى الا على مايقع من تاريخ نفاذها ، ولاتنعطف آثارها على مايقع قبلها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، عما مؤداه عدم انسحاب تطبيق القانون الجديد على مايكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، اذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولًا به وقت وقوعها ، اعمالًا لمبدأ عدم رجعية القوانين ، وكان من المقرر أيضا أنه يلزم لقبول الدعوى توافر شروط الصفة والمصلحة والحق في رفعها ، وقد يستلزم القانون ضرورة اتخاذ اجراء معين قبل رفع الدعوى هو ف حقيقته شرط لقبولها ومن ثم فان القانون الذي اقيمت الدعوى في ظله هو الذي يحكم شروط قبولها باعتبارها الوسيلة لحماية الحق الموضوعي آنذاك ، وكان الثابت من الاوراق أن الدعوى الماثلة قد رفعت في ١ ــ ٤ ــ ١٩٨٠ ، وأن التعديلات التي أحدثتها الطاعنة بالعين المؤجرة قد تحت في المدة السابقة على ٢٠ ـــ ١ ـــ ١٩٨٠ تاريخ انذار المطعون ضده اياها باعادة الحالة الى ماكانت عليه ، فان هذه التعديلات تكون قد تحت في ظل المادة ٣١ / جـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي لم تكن تستلزم قبل رفع الدعوى ضرورة استصدار حكم لكي يثبت استعمال العين المؤجرة يطريقة ضارة بسلامة المبني ، ويتعين أعمال أحكامها دون أحكام المادة رقم ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، واذ طبق الحكم المطعون فيه المادة ٣١ /جد من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفة الذكر ، فانه يكون

قد أعمل صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس . (تقتض ٢٨ ـــ ± ـــ ١٩٨٣ طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٣ ... مفاد المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ أنه يجب العمار بالقوانين بعد مضى شهر يبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشرها ، مالم يحدد القانون نفسه مبعادا آخر اقصر أو أطول من ذلك لكي يصير نافذًا . وقد نظم القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر في ٢٦ ــ ٣ ــ ١٩٧٣ والمشور في الجريدة الرسمية في ٥ ــ ٤ ــ ١٩٧٣ اجراءات الطعن وأوجب على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ، ومن بينها وجوب أن يودع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله والصورة المعلنة منه وقت تقديم الصحيفة والا حكم ببطلان الطعن على خلاف ماكان متبعا قبله من ضم الملفين الابتدائي والاستنافي بجميع مفرداتهما ، فيغنى هذا الضم بذاته عن تقديم صورة من حكم محكمة أول درجة أو الحكم المطعون فيه ، وتقضى المادة الثالثة من هذا القانون بالعمل به من تاريخ نشره ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد رفعوا الطعن في ٥ ــ ٥ ــ ١٩٧٣ في ظل انطباق ألنص المعدل ولم يقدموا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه فان الطعن يكون باطلا . لايغير من هذا النظر ماذهب اليه محامي الطاعنين بالجلسة من أنه لم يكن يعلم بالتعديل السالف ، وأنه استحال عليه ذلك تبعا لتقديمه صحيفة الطعن في ٥ \_ ٤ \_ ٣ ٢٩٧٣ م لدى قلم كتاب محكمة استناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وهو ذات اليوم المذى نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية ،ذلك لأنه وان كان افتراض علم الكافة بالاجراءات التي أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول دون قيام هذا الافتراض ولئن كان المقصود بالنشر ليس مجود ادراج التشريع بالجريدة الرسمية أى طبعه فيها ولكن توزيعه بعد ذلك اعتبارا بأن التوزيع هو الذى يبيح لجمهرة المواطنين فرصة معرفة القانون ومن ثم يسوغ القول بافتراض علمهم به الا انه لما كانت هذه المحكمة قد طلبت من الطاعنين · تقديم الدليل على أن عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه ذلك القانون لم يصر توزيعه فعلا في يوم نشره ،وكانت الشهادة التي تذرعوا بها صادرة من محكمة استناف المنصورة وورد بها أن منشور وزارة العدل بالتبليغ عن صدور القانون لم يرد للمحكمة الا في ١٤ ـــ ٤ ـــ ١٩٧٣ فان هذه الشهادة غير كافية بذاتها للتدليل على أن القانون المشار اليه لم يصادف توزيعه فعلا ذات يوم نشره بالجريدة الرسمية ويكون قول الطاعنين في هذا الشأن مرسلا لايدحض افتراض علم الكافة بالاجراءات التي اوجبها . (نقض ٢٨ ـــ ٦ ــ ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الاول ص ١٥٩٩ ) .

٤ ـــاأذانص قانون على ميماد حتمى لاتخاذ اجراء بحصل بالاعلان فلا يعتبر الميماد مرعيا الا اذم اعلان الحصم خلاله ويخضع الوراخى فى اتخاذ الاجراء خلال الميماد الهند للآثار والجزاء المصوص عليها فى هذا القانون متى كان الميماد قد بدأ وانقضى فى ظله ولو كان قد صدر بعد المصوص عليها فى هذا الميماد قانون آخر يلهى أو يعدل هذا الآثار فاذا كان ميماد الناولاة الاشهر النى استفرمت المادة ٧٠ من قانون المرافعات أن يم اعلان صحيفة المساح الدعوى خلاله قد بدأ

### مادة ١

وانقصى دون اعلان الصحيفة قبيل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ قان نص المادة ٥٠٠ قبل نصر المادة ٥٠٠ قبل تعديله يكون هو الواجب التطبيق ويجب على المحكمة أن توقع الجزاء اللذى رتبته تلك المادة على التراخى في اعلان الصحيفة خلال المحاد المحدد متى طالب بتوقيع الجزاء صاحب المصلحة فيه دون أن تملك المحكمة خيارا فيه . (نقض ١ ــ ١ ــ ١٩٧٩ منة ٣٠ العدد الاول ص ٥٠٠) .

هـ من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين الاسرى الاعلى مايقع من تاريخ العمل بها ، وأنه الايترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد على مايكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ،أذ يمكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولا به وقت وقوعها أعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين ، الا أن ذلك الايتقص من سريان أحكام القانون الجديد على مايقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستدة إلى علاقات سابقة عليه ، اعمالا لمبدأ الأثر المباشر القانون ، هذا وكن كان من المقرر استشاء من هذا المبدأ الأخر المباشر القانون ، هذا وكن كان من المقرر استشاء من هذا المبدأ الأخور ، تحقيقا للاستقرار في العلاقات التعاقدية ، وتأكيدا لمبدأ سلطان الارادة في نطاق المشروعية ، سريان أحكام القانون الذي أبرم المقد في ظله على مايولد عنه من اثار مستقبلة ولو أدركها قانون جديد ، الا أن ذلك مقيد بعدم تعلق قواعد هذا القانون الجديد بالنظام العام ، أما حيث تعلق به فانها تسرى باثر فورى مباشر على مايقع منذ العمل به من تصرفات أو ينشأ من اوضاع بغض النظر عن تاريخ العقد الذي تستد اليه . (نقض المعمل به من تصرفات أو ينشأ من العدد الخالى ص ٨٣٠) .

٣ ــ لما كانت واقعة التأجير مفروشا قد وقعت فى ظل القانون ٥ و لسنة ١٩٦٩ ، وكانت المادة ٣٦ منه المادة ٣٦ منه والقرار الوزارى رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا لها متعلقين بالنظام العام ، بعض النظر عن أن عقد الايجار الأصلى المطعون فيه قد انزل حكم القانون المذكور على واقعة الدوى فانه لايكون قد اعمل قانونا جديدا على واقعة سابقة عليه اخلالا بقاعدة عدم رجعية القانون . (حكم النقض السابق ) .

٧ ــ وفقا للمادة الاولى من قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من
 حيث جواز الطعن فيه الى القانون السارى وقت صدوره . (نقض ٣٦ ــ ١٢ ــ ١٩٨١ طمن
 رقم ٢٨ لسنة ٨٨ قضائية ) .

٨-من القرر في قضاء محكمة النقض أنه منهى كان الحكيم وهو بسبيل تصرف اختصاص محكمة ما باصدار أحكام في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق في تحديد الاغتصاص القواعد الفانونية التي كان معمولا بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية فانه لايكون قد اخطأ في الفانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعمول به من ١٥٠/١٧ ١٩٤٧مم عنى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون . (نقض كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون . (نقض ١٩١٧) ١٩١٧مم عند ١٩٦٧ممم عند ١٩١٧ممم ١٩١٧ممم المدل المحمل بهذا القانون . (نقض المحمل المحمل

٩ سـ أن المشرع اذ استثنى من القاعدة التي أوردها في صدر المادة الأولى من قانون المرافعات القاهم والتي تقضى بسريان قوانين المرافعات على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ،اذ استثنى من هذه القاعدة القوانين العدلة للمواعيد متى كان الميعد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها فاغا قصد بهذا الاستثناء القوانين التي تعدل ميعادا كان منصوصا عليه في قانون سابق من قوانين الاجراءات اما مالم يكن منصوصا عليه من المواعيد فانه لايسرى عليه هذا الاستثناء ولو كان الميعاد قد قرره الفقد أو القضاء بغير نص عليه في القانون لايرد الا على نص موجود . (٣٣ / ١٩٩٨ سنة ١٩ ص ١٠٠٩ ).

١٠ ــ لما كان قانون المرافعات القديم قد خلا من نص يحدد ميعادا لانقضاء الحصومة فان قانون المرافعات القائم (رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) بيصه في المادة ٧٠ منه على انقضاء الحصومة في جميع الأحوال بمضى خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها يكون قد استحدث ميعادا لانقضاء الحصومة ولم يعدل ميعادا كان موجودا قبل العمل به حتى يقال بسريان الاستثناء الوارد في المادة الأولى من قانون المرافعات . وإذ كانت المادة الرابعة من قانون اصداره قد نصت على ان تسرى المواعيد التى استحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به فان ميعاد الحمس سنوات المقرر لانقضاء الحصومة يسرى من يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ (حكم النقض السابق) .

1 \ 1 \_ القت المادة ٩ ، ١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ، ١ ٠ ١ سنة ١٩٦٧ على قلم الكتاب القيام باجراء تعجيل الدعوى القضى بوقفها بعد انقضاء مدة هذا الوقف ،ثم جعل التعديل الذي أدخله ذلك القانون هذا التعجيل على المدعى وحده اعتبارا من ١٤ يوليه سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل به . واذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن حكم الوقف جزاء صدر ف ١٩ يونيه سنة ١٩٦١ ، وأن قلم الكتاب حرك الدعوى لجلسة ١٦ من الوقف جزاء صدر ف ١٩ يونيه سنة ١٩٦١ ، وأن قلم الكتاب حرك الدعوى لجلسة ١٦ من بالتعديل السابق ، فان عبء تعجيل الدعوى ينتقل من هذا التاريخ الى عاتق المدعى ، ويدأ منه ميماد السقوط ، واذ كان الثابت من الأوراق أن المدعى أعلن الطاعن بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، فانه يكون قد قطع مدة السقوط قبل تمامها . واذ عول الحكم المطعون فيه في قضائه بسقوط الحصومة على أن تاريخ وقف الدعوى جزاء هو مبدأ ميعاد سقوط الحصومة ، ورتب على بسقوط الحصومة ، ورتب على ذلك ، أن المدعى لم يتخذ من هذا التاريخ وحى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ المراءا قاطعا له فانه يكون قد خالف القانون وأعطا في تطبيقه . رنقض ١٤ ٧ ٣٧ س ١٩٣٠ من ٩٣٠ من ٩٣٠ من ٢٠٠٠ من ١٩٣٧ سنة ٢٤ ص ٩٣٠ ) .

١٧ ــ الغسير التشريعي كاشف عن حقيقة مراد الشارع . ليس منشنا خكم جديد . سريانه منذ تاريخ العمل بالقانون محل التغسير طالما لم يضف جديدا . لاحاجة لنص فيه على أنه حكم مكمل للتشريع الاصل . (نقض ٧٧٠ / ١٩٧٧ طعن رقم ٤٦٦ سنة ٤٧ قضائية ، نقص ٧٣ / ١٩٧٧ سنة ١٨ ص ٧٧٧ م .

١٠ ــــ إجازة الطعن أمام القضاء في قرار جان الفصل في المنازعات الزراعية بالقانون ١١ صنة ١٩ .
 ١٩٧٧ معن القرارات الصادرة بعد العمل بأحكامه . (نقض ٢٧ / ١ / ٧٨ طعن رقم ٨٩٣ لمرقم ٨٩٣ لمرقم ٨٩٣ لمرقم ٨٩٣ لمرقم ٨٩٣ لمرقم ٢٠٨ ل

١٥ ــ ترك المستاجر للعين الموجرة في تاريخ سابق على نفاذ القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٩.
 لا محل لتطبيق المادة ٢١ منه . (نقض ٢٧ /١ /١٩٧٧ طعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٤٠٠).

١٩ حـ اجراءات حجز ما للمدين لدى الهير . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالى عليها باثر فورى لأن القوانين المنظمة لأصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضمة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع . الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله تطبيقا للمادة ٣٤٣ مرافعات رغم أن الحجز وقع فى ظل قانون المرافعات السابق . لاحطا . (نقض ١٠ / ٧٧ سنة ٧٧ ص . ١٤)

۱۷ سا لا محل لما ذهب اليه الطاعن من أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق هي الواجعة التطبيق على الحكم المطعون فيه ، استادا الى أنه صدر في استناف حكم محكمة أول درجة الصادر في ظل المادة سائفة المذكر وهي تحييز الطعن في الأحكام التي تشيى الحصومة في شق منها ، ذلك أنه وفقا للمادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ السنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون السارى وقت صدوره ، واذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٣ / ١٩٣٨ بعد العمل بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فانه يسرى عليه حكم المادة ٢١ من هذا القانون (نقض ٨ / ١٩٧٨ من ١٩٤٨ ع) .

۱۸ ــ القانون الجديد المعدل للمواعيد . عدم سريانه على المواعيد التي بدأت قبل العمل به ــ م ۱ مرافعات ــ قصر ذلك على القانون المعدل للميعاد فقط . القوانين التي تستحدث اجراءات أو آثار جديدة عند فوات الميعاد أو عند احترامه . وجوب إحمالها باثر فورى . (نقض ١٠ / ٣/ ١٩ طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٤٠٪ قصائية ) .

١٩ ــ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريتها . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضي . بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره . (نقض ٢٧ // ١٩٨٠ في الطعنين رقمي ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ قضائية ). ٣ ــ تعديل النصاب الابتدائي للمحاكم الجزئية والنصاب الانتهائي للمحاكم الابتدائية . ق به ١٩٨٨ . عدم سريانه الا على الدعاوى التي ترفع بعد تاريخ العمل به ــ البوم التالي أنشره في ١٤ / ٤ / ١٩٨٨ . الدعاوى والطعون المرفوعة قبل هذا التاريخ . سريان نصوص قانون المراهات المدنية والتجارية قبل تعديلها عليها . (نقض ٢٣ / ٤٩٨٩ / طعن رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٩ .) .

٣١ ـ خضوع الاحكام من حيث جواز الطعن فيها للقانون السارى وقت صدوره . مؤدى ذلك . الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية على الطعون في تقدير تعويضات نزع الملكية في على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع الملكية . خضوعها من حيث جواز الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات . للادتين ٩٩ ٣٠ ق ١٠ لسنة ١٩٩٠ . صدور الحكم المستنف بعد العمل بهذا القانون . جائز استثنافه ( ١٩٩٣/٧٢٧ طعن رقم ٣٤٦٧ لسنة ٢٤٥٠ قضائية ) .

٧٧ \_ المراكز القانونية التي تنشأ في ظل القانون القديم . حصولها له في اثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد وجوب اعمالها بأثر فورى على مالم يكن قد أكتمل من هذه المراكز من حيث اثارها وانقضائها . مستأجر المكان المؤجر لمزاولة مهنة اغاماة ولورثغه الحق في السنة ١٩٨٣ . سريان هذا التنازل في حق المؤجر ولو لم يأذن به . تعلق النعى القانوني بالنظام العام . أثره . انطباق حكمه بأثر مباشر وفورى على المراكز القانونية القائمه ولو نشأت في تاريخ على المراكز القانونية القائمه ولو نشأت في تاريخ سابق عليه . صدور حكم بعدم دستورية نصى تشريعي . أثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشر الحكم . مادة ٩ ٤ من قانون المحكمة الدستوريه العليا . مؤدى ذلك . عدم مسابق بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت بمكم حاز قوة الامر المقضي . مثال بشأن عدم دستورية م ٥ ٥ ق المحاماة لا ١٩٨٨ المنة قضاله ) .

تعليق : قصت المحكمة المستورية فى حكم حديث لها بعدم دستورية المادة ٥٥ من قانون الماده ٧١٥ لسنة ١٩٨٣

٣٣ ــ اثار العقد . خضوعها كأصل عام لأحكام القانون الذي ابرم في ظله . الاستشاء سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام . القواعد الموضوعيه والاجرائية المتعلقه بتقدير الأجرة الوارده في القانون ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ . اقتصار سريانها على الاماكن المرحص في اقامتها بعد العمل باحكامه في ١٩٨١/٧/٣٦ . مؤداه . القواعد الموضوعية بتقدير الاجرائيه المتعلقة بطرق الطعن في الاحكام الواردة في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استمرار سريانها على الاماكن غير الخاضعة لاحكام العواردة في

### مادة ٢

بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك . رنقص ١٩٩٣/١/١٣ طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥٨ - قضائية ) .

٣٤ ـــ المراكز القانونية التي تنشأ في ظل القانون القديم . خضوعها له في اثارها وانقضائها . القواعد الامرة في القانون الجديد . وجوب اعمامًا باثر فورى على مالم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث اثارها وانقضائها . ( نقض ١٩٩٣/٣/٣٠ طعن ١٣٠٤ لسنة ٥٩ ق ) .

٧ ــ سريان القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٥٥ على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل
 بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم تصدر بيقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . م ٧
 ١٠٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

( الطعن رقم ۱۳۵ لسنة ۵۷ ق د أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۹۱/۱۷/۱۷ ( الطعن رقم ۱۹۹۱/۱۷/۱۷ ) ( الطعن رقم ۱۹۹۷/۱۷/۱۷ لسنة ۵۸ أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۹۲/۱۷/۱۷ ) ( الطعن رقم ۱۳۸ لسنة ۵۸ أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۹۲/۱۷/۱ ) ( الطعن رقم ۱۳۹ لسنة ۵۹ أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۹۲/۷/۱۷ ) ( الطعن رقم ۱۳۹ لسنة ۵۹ أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۹۳/۷/۱۷ )

### مادة ٢:

كل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا مالم ينص على غير ذلك .

ولا يجرى مايستحدث من مواعيد السقوط الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها .

هذه المادة تطابق المادة الثانية من القانون الملغي .

# الشرح:

۱ ساراد المشرع بالفقرة الأولى من هذه المادة أن يوضح أن الاجراءات التي تحت في ظل القانون القديم صحيحة ولو عدلت بعد ذلك في ظل القانون الجديد فانها تعتبر صحيحة مالم يود نص صريح على خلاف ذلك اذ القاعدة أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون معمول به يظل صحيحا . (نقض جنان ١٠ ٣ ٣ ١ ١/ ١٨ ١٨ المكتب الفني سنة ٤ ص ٥٥٤ و الجزء الأول من مدونة الفقه والقضاء للدكور أبو الوفا والاستاذين نصر الدين كامل ، عبد العزيز يوسف ص ٣٣ أما اذا كان الاجراء قد وقع باطلا في ظل القانون الملفي فانه يبغي اتخاذه مجددا في ظل القانون المبلدي ووقفا لاحكامه.

### مادة ٣

٧ \_ وضحت الفقرة الثانية أنه اذا استحدث القانون ميمادا للسقوط لم يكن معروفا في القانون الخديد ولايضاف اليها القانون الخديد ولايضاف اليها مايكون قد انقضي من مدة سابقة وقعت في ظل القانون القديم أما بالنسبة للمواعيد التي عدلها القانون الجديد فسرى عليها أحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى والفقرة الثانية لاتسرى الا على القواعد التي تعدل مواعيد السقوط ، أما القواعد التي تعدل مواعيد السقوط فينخضع للفقرة الثانية من المادة الاولى والقواعد التي تعدل مواعيد الشؤوط على مواعيد السقوط عنفضع للاثر الفورى اعمالا للفقرة الاولى من المادة الاولى و القواعد التي تلفي مواعيد السقوط تخضع للاثر الفورى اعمالا للفقرة الاولى من المادة الاولى .

٣ ــ المقصود بمواعيد السقوط المعنى الاعم الذي يشمل كل جزاء من شائه زوال أثر .
 الاجراء مادام مترتبا على مخالفة ميعاد .

### أحكام النقض:

۱ ــالدعارىالتى فصل فيها والاجراءات التى تمت قبل العمل بقانون المرافعات الجديد لا تخضع المحامه ولو لم يكن الحكم الصادر فيها نهائيا . (نقض ٥ // ١٩٧٧ طمن ٣٠٠٠ صنة ٥٤ قضائية ) .

٣ \_ وجوب نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بالقانون ٩ ٤ لسنة ١٩٧٧ طبقا للقواعد:
 والاجراءات السارية قبل نفاذه \_ م ٨٥ منه \_ عدم سريان هذه القاعدة على الاحكام الموضوعية الواردة بالقانون المذكور . (نقض ٣ / ١٩٨٠ طعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

### مادة ٣

لايقبل أى طلب أو دفع لاتكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ،ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق او الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .

هذه المادة تطابق المادة ٤ من قانون المرافعات الملغي .

### الشرح :

القاعدة التي تص عليها هذه المادة هي من القراعد الأصولية المسلم بها في الفقه والقصاء حس قبل صدور قانون المرافعات الملغي الذي استحدثها سـ ويعبر عنها بالله لادعوى ولادفع بغير مصلحة أذ المصلحة هي مناط الدعوى . ويقصد بالمصلحة الفائدة العملية التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له ، أما حيث لاتعود من رفع الدعوى فائدة على رافعها فلا تقبل دعواه وميني هذه القاعدة تنزيه ساحات القضاء عن الانشغال بدعوى لا فائدة عملية منها فعثل هذه

الدعاوى غير متنجة أو كيدية وماأنشنت المحاكم لمثل هذه الدعاوى ، فالصلحة ليست شرطا لقبول الدعوى فحسب إنما هي شرط لقبول أى طلب أو دفع أو طعن في حكم .

وكما أن المصلحة شرط لقبول أى طلب أو دفع من جانب المدعى فانها أيضا شرط لقبول اى طلب او دفع من جانب المدعى عليه ومن الفير الذى يتدخل فى الدعوى مواء كان تدخله انضماميا أو اختصاصيا .

ويجب أن تتوافر في المصلحة خصائص معينة هي :

أولا : أن تكون مصلحة قانونية بمعنى أن تستند إلى حق او مركز قانونى بميث يكون الغرض من الدعوى حماية هذا الحق أو المركز القانونى بيقريره إذا نوزع فيه او بدفع العمدوان عنهأو تعويض مالحق به من ضرر بسبب ذلك ويستوى أن تكون للصلحة مادية أو أدبية أو جدية او تافهة .

والمصلحة المادية هي التي تحمى المنفعة المادية لرافع الدعوى كدعوى المطالبة بالدين أو الفوائد التاحرية والدعوى على صاحب البناء اذا السائد المنافقة والدعوى على صاحب البناء اذا تسبب بناؤه في حجب النور والهواء عن جاره ، أما المصلحة الادبية فهي تلك التي تحمي حقا أدبيا لرافع الدعوى كدعوى التعويض التي ترفعها الأم عن الألم النفسي الذي يصيبها بقتل ولدها ودعوى التعويض عن السب

ثانيا : أن تكون مصلحة شخصية وماشرة وهر مايمر عنه فقه المرافعات بالصفة في رفع الدعوى ويذهب بعض الشراح الى ان الصفة تعتبر شرطا قائما بذاته من شروط قبول الدعوى مستقلا عن شرط المصلحة وهذا هو الأصل العام وان كان المشرع قد استثنى حالات معينة من عمره هذا النص نص عليها صراحة في بعض القوانين مثل ماورد في المادتين ٢٣٥ ، ٢٣٦ من القانون المدنى والتي تحيز لدائن المدين أن يرفع دعوى مباشرة للمطالة بحقوق مدينه مع أنه ليست له صفة النيابة عن المدين كا أجازت المادة ٩٩ من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لنقابة العمال أن ترفع دعاوى ناشئة عن اخلال رب العمل بالتزاماته التي تضر بمصلحة أحد أعضاء المقانون كا أجاز القانون للنيابة العامة باعتبارها ممثلة للصالح العام وأمينة على مصلحة القانون أن ترفع في أحوال استثنائية بعض الدعاوى في المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية ، أما في حالة عدم ورود نص خاص فان قانون المرافعات الاغيز رفع الدعوى من غير ذى صفة أما فل حالة عدم ودود نص خاص فان قانون المرافعات الاغيز رفع الدعوى من غير ذى صفة وبذلك فلا يعرف دعاوى الحسبة المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية

ويعين كذلك أن يتوافر لرافع الدعوى المستعجلة صفة في رفعها الاان القاضى المستعجل في بمشعلة وافر الصفة والمصلحة يتحسسها من ظاهر الاوراق دون تعمق وبغير مسأس بأصل الحق وتأسيسا على المبادىء المتقدمة لاتقبل دعوى من أحد المنافسين لشركة ما بطلب بطلائها لعيب في تكوينها لأن له مصلحة فى التخلص غنها لأنها تنافسه لان هذه المصلحة وان استندت الى مصلحة اقتصادية لرافعها الا انها لاتستند لأساس قانونى لأنها تهدف الى مجرد الكسب المادى دون سند من الحق ، كذلك لا تقبل دعوى التعويض التي يرضها تاجر على من تسبب في قتل عميله لأن الناجر وان اصابه ضرر بقدر مافاته من كسب بمقتل عميله الا ان ذلك لايعدو أن يكون ضررا ماديا لايستند إلى حق يحميه القانون .

ثالثا : يقصد بالمسلحة القائمة أن يكون رافع الدعوى او المركز القانوني الذي يقصد حمايته برفع الدعوى قد وقع عليه اعتداء بالفعل أو حصلت منازعة بشأنه فيتحقق الضرر الذي يور الالتجاء الى القضاء ، وعلى ذلك فلا تقبل دعوى المطالبة بدين لم يحل أجله بعد ، كما أنه لا مصلحة للزوجة في رفع دعوى بطلان تصرفات زوجها أثناء حياته وقبل أن تصير وارثة ، ولا مصلحة للوارث في طلب بطلان اقرار صادر من مورثه بحلكية الفير المال لايدعى الوارث أن لد حقا حالا عليه ، وكذلك لاتضل دعوى البات حالة ضرر لم يتحقق بعد ، ولايجوز للشريك في عقار أن يكون له المطالبة بكامل الأجرة الله الأوارث أن كون له المطالبة بكامل الأجرة الا اذا كان

واستثباءا من القواعد المتقدمة يجوز الاستشكال فى تنفيذ الاحكام أو الاوامر على العرايض او اوامر الاداء أو السندات الرحمية قبل الشروع فى التنفيذ وذلك بنص القانون .

واذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا كالحكومة والشركات والوقف تنبت الصفة في الضاممة لن يطله طبقا لنصوص القوانين أو عقود التأسيس او حجة الوقف .

رابعا : كذلك فان المشرع استفاء من القاعدة السابقة اجاز قبول الدعوى ولو لم تكن المصلحة قائمة وذلك في طائفتين من الدعاوى الأولى التي يكون الغرض منها الاحتياط لدفع ضرر بحدة والثانية التي يكون الغرض منها الاحتياط لدفع ضرر بحدة والثانية التي يكون الفرض منها الاحتياط لدفع ضرر الطائفتين من الدعاوى كثيرة ومنها الدعوى غير المباشة وهي الدعوى التي يرفعها الدائن الملائفتين من الدعاوى كثيرة ومنها الدائن .فقد فرض المشرع هذه الديابة على المدين في المادين في المادين في المادين عقده الديابة على المدين في المادين في الموقعة قصدا او الحمالا ، وكذلك الدعاوى التي اباح المشرع للنيابة العامة في بعض الحالات الحق في رفعها او العدمل فيا حماية المعملحة العامة وحفاظا على النظام العام او الآداب كالدعوى بطر معية من الجمعيات بطلب شهر افلاس تأجر طبقا للمادة ٦٩٦ من القانون التجارى ودعوى حل جمعية من الجمعيات بطلب شهر افلاس تأجر على المعاملة بالنظام العام او الآداب طبقا للفرة السادسة من المادة والفاين والمعاردين في الدعاوى المعلقة بالنظام العام او الآداب طبقا للفرة السادسة من المادة المحدوى المعلقة والمادي ودعوى المحدودي المحدودي المعاملة ودعوى المحدودي المحدودي المعاملة ، ودعوى الزوير الأصلية ، ودعوى الزوير الأصلية الحلوط الأسلية ، ودعوى النوير الأصلية ، ودعوى النوير الأصلية ، ودعوى النوير الأصلية ، ودعوى النوير الأصلية ،

ومما هو جدير بالذكر أن الصقة لاتشترط فى رافع الدعوى فقط بل تشترط كذلك فيمن ترفع عليه الدعوى. فلا يجوز رفع الدعوى على شخص ليست له ضفة فى الدعوى ، وإلا كان له ان يدفع بعدم قبولها .

# مراجع البحث :

- ١ الوسيط ق المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة صـ ١٩١٩ ومابعدها).
- ل التعليق على نصوص قانون المرافعات للدكتور أبو الوفا الطبعة الخامسة صـ
   ٩٦ ومابعدها .
- ٣ ـــ شرح قانون المرافعات للدكتور أبو الوفا الطبعة الرابعة عشر من رقم ١١٣ .
   د ماهده .
- غ ــ نظرية المصلحة في الدعوى للدكتور عبد المنعم الشرقاوى صـ ٣٨٨
   ومايعدها .
  - الدفوع للدكتور أبو الوفا من رقم ٧٨٧ ).
  - ٣ ــ المرافعات للدكتور الشرقاوي ص ٤٦ ومابعدها ) .

ولايجوز الخلط بين المصلحة بمقوماتها السابقة والحق الذى تقام الدعوى لحمايته ـــ والاكان في ذلك خلط بين موضوع الدعوى وشرط قبولها...!ذالمصلحة تتناول وجود الحق في مباشرة الدعوى أو عدم وجوده بصرف النظر عن وجود الحق الذى تقام الدعوى لتقريره أو حمايته (نقض ١٩ / ١٧ / ١٩ / ١٩ ؟ وسيرد في نهاية التعليق على المادة والمرافعات للدكتور الشرقاوى ص ٤٢ ) .

وقد احتلف الفقهاء والقضاء في ظل القانون الملمى حول ماإذا كانت المصلحة بمقوماتها بما فيها الصفة من النظام العام فذهب رأى الى أنها متعلقة بالنظام العام فعادام الدليل قد قام أمام المحكمة على أن المدعى لا مصلحة له في رفيع المدعوى أو لاصفة له في ذلك تعين عليها أن تفضى بعدم قبوما من تلقاء نفسها دون حاجة الى اثارة دفع بذلك اعامها حتى ولو اتفق العلوفان على السير في الدعوى بحالتها واستدوا في ذلك الى أنه من العبث أن ترفع أمام المحكمة دعاوى لا مصلحة لاصحابها في رفعها أو لاصفة لهم فيها ولن تكون ذات قيمة أو حجية على أصحاب الصفة في الحصومات عديمة الجدوى لانعدام في المصلحة أو صدور أحكام عديمة الحجية لانعدام الصفة (مدونة الفقه والقضاة للاسائذة أبو الوفا المصلحة أو صدور أحكام عديمة الحجية لانعدام الصفة (مدونة الفقه والقضاة للاسائذة أبو الوفا المصلحة بقوماتها بما فيها الصفة ليست متعلقة بالنظام العام وبالتال لايجوز للمحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لانغاء الصفة المستقد ما التعرض لها من تلقاء نفسة وقد أخذت عكمة النقض بالرأى الأخير واستقرت في أحكاهها على ذلك كا حسم قانون نفسها وقد أخذت عكمة النقض بالرأى الأخير واستقرت في أحكاهها على ذلك كا حسم قانون

المرافعات الجديد هذا الخلاف اذ نصت الفقرة الثانية من المادة ١٩٥٥ مرافعات على أنه ... اذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائما على أساس أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة وبجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تجاوز خسسة جنيبات ... وهذا النص لم يكتف بنقرير أن الصفة ليست من النظام بل أوجب على الحكمة أن توجل الدعوى وتكلف المدعى باعتصام ذى الصفة ومقتضى ذلك أن الحكمة لايجوز لها من تلقاء نفسها ولا بدفع من الخصم أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقد تعرضنا فذا النص بالتفصيل تعليقا على المادة ١٩٥ مرافعات .

وإذا توفى احد الخصوم أثناء نظر الدعوى ولم يختصم من حل محله فانه لايجوز لغير خلفائه الدفع ببطلان الإجراءات اللاحقة أو الحكم الصادر لأنه بطلان نسبى غير أنه غالبا ماتكون الصفة والمصلحة، مرتبطين بالحق ذاته ارتباطا وثيقا فانتفائهما يؤدى الى رفض الدعوى عادة من الناحية المرضوعية اذا لم يدفع فيهما بعلم القبول .

ومن الجقرز أن المصلحة المباشرة هي مناط الدعوى بحيث لو تخلفت كانت الدعوى غير مقبولة (نقص ۱۹۳۷/۷۷۷ سنة ۱۹ ص ۱۹۱۶) ،

- وتتوافر المصلحة في الدعوى ولو اقر المدعى عليه باخق المدعى به ذلك أن الدائن يكون في حاجة الى حكم يستطيع التنفيلة به ليجبر المدين على الوقاء بما النزم به وتكفى المصلحة الادبية لقبول الدعوى

وقد ذهب الراى الراجح فى الفقه الى انه يكفى تخقق المصلحة وقت رفع الدعوى فلا يحول دون قبول الدعوى زوالها بعد ذلك .

وكانت محكمة النقش قد أصدرت عدة أحكام قضت فيها بأنه يكفى تحقق المصلحة وقت رفع الدعوى أو الطعن ولايحول دون قبولهما زوال المصلحة بعد ذلك ( الحكمان رقمان 1.8 ، 70 ) الا انها اصدرت حكما حديثا قضت فيه بأن زوال المصلحة فى الطعن بعد رفعه وقبل صدور الحكم يؤدى لعدم قبول الطعن ( الحكم رقم 17 ) وكنا قد علقنا على الحكمين وقلنا أن الثانى هو الصحيح ، وقد اخدت الحكمة الدستورية بهذا المدأ في حكم من أحدث احكامها .

ولايلزم بسوت الحق لتوافسر المصلحة بل يكفى أن تكسون للسخصم شبهة حق . واذارفع المدعى الدعوى دو أن تكون له صفة في واذارفع المدعوى دو أن تكون له صفة في واقسات بالدفع بعدم القسول فانه يترتب على ذلك زوال العيب وتنتى مصلحة المدعى عليه في القسال بالدفع بعدم الاستناف مغايرا ويجوز أن يكون السند الذى يعتمد عليه الخصم في ثبوت صفته امام محكمة الاستناف مع بقاء لسنده أمام محكمة أول درجة لانه يجوز التمسك بسبب جديد أمام محكمة الاستناف مع بقاء موضوع العلب الأصلى على حاله عملا بالمادة ٣٥ مرافعات واذا دفع أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى وقعت المحكمة بقبول الدعوى لانعدام صفة المدعى وقعت المحكمة بقبول الدفع فانه لايجوز نحكمة

الاستنتاف عند الفاء الحكم وقبول الدعوى أن تعيدها محكمة أول درجة لان قضاء محكمة أول درجة بقبول الدفع قد استنفذت به ولايتها لانه دفع موضوعى . (نقض ٧ ٧ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٨٠ ) .

كذلك اذا قضت المحكمة الاستنافية بيطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذى صفة فانه يتعين عليها المضى فى نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون اعادتها للمحكمة الابتدائية لاستفاذ ولايتها فيها . (نقض ٢٧ /٣ / ١٩٧٧ صنة ٢٣ ص ٧٠٧ ) .

ومن المقرر أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته فهو صاحب الصفة في رفع الدعوى (نقض 1 4 / ١٩٦٨ صنة 1 ٩ ص ١٤٠ ) .

وبالنسبة للقضايا التى ترفع من التركة أو عليها فانه من المقرر وفقا للقاعدة الشرعية أن الوارث ينتصب خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها وذلك بشرط أن يكون الوارث قد خاصم او خوصم طالبا الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوبا فى مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ماعليها (نقض ٢٧ /١ / ١٩٧٧) سنة ٢٣ ص ١٠٧٩) .

كذلك فانه من المقرر أن الوارث لا يتصل أى حتى لـ باموال التركة ولا يمطها مادامت التصفية قائمة وذلك عملا بالمواد ٨٨٤ ، ٨٠٩ ، ٩٠١ من القانون المدنى (نقص ١٥/١٧/ ١٧٧/ سنة ٢١ ص ١٧٥٠ ).

كما أنه لا مصلحة لشريك بطلب استرداد حصته فى رأس مال الشركة قبل حصول التصفية وفي هذه الحالة يقتنى بعدم قبولها لرفعها قبل الاوان (نقتش  $7.7 \ 7.4 \ 7.4 \ 7.4 \ 9.7 \ 9.7 \ )$ .

وإذا حضر محامى هيئة قضايا الدولة بصفته نائبا فى قضية عن احدى الجهات فان ذلك لا يسبغ عليه صفة بالنسبة لباق الجهات التى لم تخصم فى الدعوى احتصاما صحيحا اذ هو لاميمال لا يسبغ عليه صفة بالنسبة لباق الجهات الله من صح اختصامه وقبل هو أن يمثله واثبت هذه الوكالة عنه امام المحكمة (نقض الا ٩٧٧/٦/٢٧ الطعن ١٩٧٨ مرافعات . وكانت محكمة النقض قد ذهبت فى احكامها القديمه بأنه لامجوز غامي الحكومة أن يحضر عن المدعى الاشتراكي لأنه لاميميلة قانونا ألا أنها عدلت عن هذا الرأى بعد ذلك ( الحكم رقم ٢٧٧).

كما أن الدفع ببطلان الإجراءات لنقص الاهلية دفع شكل يسقط بعدم المسك به في صحيفة الاستناف (نقص ٢٦ /٧ ٧٧ في الطمن ٧١٠ لسنة ٤٣)

ويجوز تغيير الصفة أمام محكمة الاستناف بشرط الايؤثر ذلك فى الطلبات ولا فى مراكز الخصوم مثال ذلك أن يقيم شخص الدعوى امام محكمة اول درجة بصفته وكيلا واثناء نظر الاستناف يتوفى المركل ويرثه هذا الوكيل فهنا يجوز فذا الوكيل أن يفو صفته من وكيل إلى

خصم أصلى . وجدير بالذكر أن هيئات القطاع العام التي انشئت بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد الغيت وحل محلها الشركات القابضة عملا بالقانون ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ ومن ثم فانها أصبحت صاحبة الصفة فى الخصومة .

شروط الأهلية للتقساصي يرى بعض الشراح أن هذا الشرط ضرورى لقبول الدعوى بمعنى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها طبقا لقانون الاحوال الشخصية الذى يطبق عليه والاكانت الدعوى غير مقبولة وذلك استنادا الى أنها تعتبر مرفوعة من غير ذى صفة على اعتبار أن القاصر لا صفة لله فى الزود عن حقه ينها ذهب رأى آخر إلى أن الإهلية ليست شرطا لقبول الدعوى واغاهى شرط لصحة اجراءتها بمعنى انه اذا باشر الدعوى من ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن اجراءات الخصومة تكون باطلة .

(راجع في الرأى الأول نظرية الدفوع للدكتور أبو الوفا ص ٧٨٦ وفي الرأى الثاني الوسيط للدكتور رمزى سيف ص ١٩٦٧ ) .

وقد أخذت محكمة النقص في أحكامها الأخيرة المتواترة بالرأى الثانى باعتبار ان الإهلية شرط لصحة الحصومة ومن ثم يجوز تصحيح الاجراءات الباطلة او اجازتها ثمن يملك الحق في ذلك وتأسيسا على ذلك قضت بأنه اذا أقام القاصر الدعوى ثم بلغ سن الرشد اثناء مباشرتها صحت الاجراءات السابقة عليها وانه اذا رفع القاصر الدعوى ثم حضر الوصى أو الولى بالجلسة وباشر الاجراءات صحت الحصومة كما أن الدفع بعدم توافر أهلية الحصومة غير متعلق بالنظام العام (نقش ٧ مارس سنة ١٩٥٧ و رسيرد في نهاية الصليق على المادة ) . كما قضت بأن الدفع بعملان الاجراءات لنقص الأهلية دفع شكلى يسقط بعدم التحسيق على المادة ) الم قضت بأن الدفع بعملان في صحيفة الاستثناف كما استقر على ذلك قضاء اللفش .

والمرجع فى تحديد أهلية التقاضى هو قانون الأحوال الشخصية فعنى كان الشخص أهلا لتصرف معين فان له أن يرفع الدعوى دفاعا عن حقه المستمد من هذا التصرف او ترفع عليه الدعوى بالحقيق الخاقيق عليه الدعوى بالحقيق الخاقيق المراد حمايته فاذا كان القاصر مادونا له في ادارة أمواله كان له الحق فى رفع الدعوى الحاصة بادارة أمواله كان له الحق فى رفع الدعوى الحاصة بادارة أمواله كان له الحق فى المعالم المتنافقة بذلك وقد أجاز قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ للقاصر أن ييقاضي أجره بنفسه ومقتضى ذلك أن حقه فى المطالبة به يظل قائما سواء كان هو الذى أبرم العقد أم كان ابرامه قد تم بواسطة وليه أو وصيه ومن ثم يجوز له أن يرفع الدعوى مطالبا بهذا الاجر كما لرب العمل أن يرفع عليه الدعوى مطالبا بهذا

وفي الحَالَة التي يكون فيها الحق متعدد الأطراف سواء كان ذلك في جانب المدعين أو المدعى عليه في المحتلف أو المدعى عليهم فان البحث يدق فيمن له صفة في المدعوى وهل يلزم اختصام جميع الاطراف أم يكفى واحد منهم ، وفي هذه الصورة يعين الفرقة بين مااذا كان المشرع قد نص علي طريقة الاختصام أم لا فاذا كان قد نص عليها كم هو الشأن في تصامن الدائين فقد بينت المادة ، 70 مدني أنه يجوز

لأى منهم الحق فى رفع المدعوى وحيتلذ يتبع هذا الاجراء أما اذا لم يتناول المشرع هذا الأمر فان الشراح يفرقون بين دعوى الالزام وهى النى ترد على حق فى اداء والدعاوى المقرره أو المنشئة فالسبة للطائفة الأولى فانها يجوز أن ترفع من طرف واحد أو ضد طرف واحد لأنها بطبيعتها لا ترتب أثرا الا فى مواجهة أطراف المدعوى ، أما اذا كانت المدعوى مقررة أو منشئة تتعلق برابطة قانونية واحدة فانها لايجوز أن تكون الا بين جميع أطراف هذه الرابطة لأن مايوجد كرابطة أو مركز قانونى واحد لايمكن تأكيده أو تغييره الا فى مواجهة جميع أطرافه مثال ذلك دعوى الشفعة اذ يتعين رفعها على البائع والمشترى فاذا رفعت على أحدهما دون الآخر كانت غير مقبولة .

# دعوى النقابات والجمعيات :

لا جدال في ان للنقابات والجمعيات الحق في رفع الدعوى للمطالبة بحقوقها الحاصة كشخص معنوى له ذمة مالية مستقلة ،كل اذا تعاقدت مع مقاول على اقامة بناء فلها أن ترفع عليه دعوى بخصوص المنازعات التي تثور حول تنفيذ هذا المقد او فسخه وكدعوى التعويض التي ترفعها على من اعتدى على مال محلوك لها الا ان البحث قد ثار فيما اذا كان يجوز للنقابة أن ترفع الدعوى للدفاع عن حق خاص باحد أعضائها والأصل أنه لايجوز ذلك الا أن المشرع أجاز في المادة ٩٣ من قانون العمل رقم ١٩٧٧ لسنة المحمل من قانون العمل رقم ١٩٧٧ لسنة المحمل المعلى المحمل الدعوى صد رب العمل المحمل المحمد المحمل المحمد المحمل المحمد ال

وبالنسبة للدعاوى التى ترفعها النقابة للدفاع عن المصالح المشتركة أوعن المهنة التى تمثلها فان الرأى الراجع يجيزها وعلى ذلك يكون لنقابة المحامين الحق في رفع الدعوى ضد الشخص الذى يقذف في حق مهنة المحامة أو يحقر من شأبًا ، كما يجوز لنقابة الأطباء رفع الدعوى ضد الشخص الذى يمارس مهنة الطب دون أن تتوافر فيه الشروط التي نص عليها القانون .

وبالنسبة للجمعيات فان الرأى الراجح فقها وقضاء بمصر يخوطا حق رفع الدعوى حماية للمهنة او الغرض الذى انشتت من أجله كما هو الشان بالنسبة للنقابات تأسيسا على أنه لايصح الضرفة بين النقابة والجمعية فكلاهما يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة لأعضائها ، وقد أيدت محكمة القضاء الادارى هذا القول واعتبرت الاتحاد النسائي جمعية تقوم على الدفاع عن حقوق المرأة الاجتاعية والسياسية وأن من حقها الطعن في القرار الذى استد فى ترك تعين فعاة في الوظيفة الأموثيا وقضى بأحقية هذه الجمعية في التدخل دفاعا الفية بمجلس الدولة لعنم ملاهمة الوظيفة لأموثيا وقضى بأحقية هذه الجمعية في التدخل دفاعا عن مبادئه وقياما على أداءرسائته، وحق الدائن في استعمال الدعوى المباشرة التي نعى عليها القانون المدنى في المادتين ٢٣٥ ، ٣٣٦ منه مشروط بأن يكون هذا الحق مالي وغير متعلق بشخص المدين كما يشترط فيه ألا يدخل في تقدير المدين الشخص وعلى ذلك يجوز للدائن أن يرفع

دعوى مباشرة باسم مدينه طالبا حقوق أو رفض يوردى استعمال الدائن لها الى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية في تصريف شئونه مثال ذلك أن يرفع دعوى بتقرير حق المدين في اكتساب حق المرور في أرض الحجار نظير تعويض وفق مانصت عليه المادة ۸۱۲ من القانون المدني لأن ذلك من قبيل الرخص التي قصر الشارع سلطة الانحادة منها على مالك الأرض انحبوسة عن الطريق العام .

يجوز اختصام الشريك على الشيوع الذى يتولى ادارة المال الشائع فى أعمال الادارة الخاصة بهذا المال .

نص المشرع فى المادة ٣٣٨ ٢٣ من القانون المدنى على انه اذا تولى احد الشركاء ادارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ولما كانت المطالبة بالأجرة عمل من اعمال الادارة فانه يجوز فلذا الشريك المدى يتولى الادارة ان يطالب مستأجر العقار بأجرته كلها ، كما يجوز للمستأجر أن يرفع عليه دعوى بطلب تحرير عقد الايجار او تسليمه العقار أو اجراء الاصلاحات الضرورية والعاجلة التي يلزم بها في العين او بتخفيض الايجار وكل ماشابه ذلك .

يجوز اختصام القاصر الماذون له بالادارة فيما يتعلق بأعمال الادارة التي اذن له بها :

من المقرر طبقا لنص المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون الولاية على المال انه يجوز للقاصر الذي بلغ من العمر ثمانية عشر عاما أن يحصل على اذن من محكمة الأحوال الشخصيه بالتصريح له بان يحصل على امواله كلها او بعضها لاداراتها ويجوز له اعمال الادارة عدا الاستشاءات المنصوص عليا في المادة ٥٦ على سبيل الحصر فاذا حصل على هذا الاذن فانه يجوز اختصامه فيما يتعلق بادارة الاموال الماذون له بادارتها .

كذلك يجوز له ان يوفع دعوى للمطالبة بحقوق الادارة الناشئة عن هذه الاموال دون ` الحصول على اذن من محكمة الاحوال الشخصيه .

# لايجوز اختصام الوكيل في الأعمال التي وكل فيها :

من المقرر وفقا لنص المادة ٩٩٦ من القانون المدنى ان مايجريه الوكيل من تصرفات وكل فيها انحا هى لحساب الأصيل فاذا باشر اجراء معينا سواء كان من اعمال الادارة او التصرف فلا يجوز مقاضاته عن هذا الاجراء وانحا توجه الحصومه للموكل اللهم الا اذا كان الوكيل مفوضا في اجراء هذا التصرف .

# صفة المحافظ في تمثيل الوزارات :

صدر القانون ۱۹۲۶ لسنة ، ۱۹۲۰ اخاص بنظام الادارة اغليه وبين في المادة السادسه منه احتصاصات المحافظة ثم صدر القانون ۷۷ سنة ۱۹۷۱ في شان الحكم المخل والفي من نصوص القانون السابق مايتعارض مع نصوصه ثم صدر القانون ۷۲ سنة ۱۹۷۵ الحاص بنظام الحكم الحلى ونص في الفقره الخانية من المادة السابقة من قانون الاصدار على الفاء القانون ۲۱ استة ۱۹۷۰ والقانون ۷۰ لسنة ۱۹۷۸ ثم بين ذلك القانون احتصاص الحافظة في المادة ۲۸ منه وصدر بعد ذلك القانون رقم ۳۶ لسنة ۱۹۷۹ باصدار قانون نظام الحكم الحل ونص في الفقره الخانية من المادة الخامنة من قانون الاصدار على المفاء القانون ۲۷ سنة ۱۹۷۷ باصدار قانون نظام الحكم الحلى وقد استبدلت بنصوص بعض ماده نصوص اخرى بحرجب القانونين رقمي ۵۰ سنة ۱۹۷۸ سنة ۱۹۸۸ مستورد وصفيه على مواده المقانون ۳۲ سنة ۱۹۸۸ مستورد المحافظة وصفيه

## مادة و٢ / ١ :

يكون لكل محافظ محافظ يصدر بتعينه واعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية . مادة ٣٦ :

يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التفيذيه بالمحافظه ويشرف على تنفيذ السياسه العامه للدوله وعلى مرافق الحدمات والانتاج في نطاق المحافظة .

ويكون مسئولا عن كفالة الامن العذائ ورفع كفاءة الانتاج الزراعى والصناعى والنهوض به وله ان يتخذ كافة الاجراءات الكفيله بتحقيق ذلك في حدود القوانين واللوائح .

كما يكون مستولا عن الامن والاخلاق والقم العامه بالمحافظه يعاونه في ذلك مدير الامن في اطار السياسه التي يضعها وزير الداخليه وعلى مدير الامن ان يبحث مع الخافظ الحطوات الحاصه بالحفاظ على امن المحافظه لاعتادها ، ويلتزم مدير الامن بالمحقاره فورا بالحوادث ذات الاهمية الحاصه لاتخاذ التدايير اللازمه في هذا الشان بالاتفاق بينهما .

وللمحافظ ان يتخذ جميع الاجراءات الكفيله بحماية املاك الدولة العامة والحاصة وازالة مايقع عليها من تعديات بالطريق الادارى .

وهذه الماده معدله بقتضى القانون . ٥ لسنة ١٩٨١ ثم عدلت الفقره الاولى منها بالقانون ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ فاصبحت بصورتها السابقه .

## مادة ۲۷ :

يتولى المحافظ بالنسبه إلى جميع المرافق العامه التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المجل وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذيه للقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزة والمرافق المحليه . ويكون للمحافظ السلطه المقرره للوزير بالنسبه للقرارات الصادره من مجالس ادارة الهيئات العامه التي تعلى مرافق عامه للخدمات فى نطاق المحافظة .

ويتولى الاشراف على المرافق القوميه بدائرة المحافظة وكذلك جميع فروع الوزارة التى لم تنقل اختصاصاتها إلى الوحدات المحليه فيما عدا الهيئات القصائية والجهات المعاونه لها وذلك بابداء الملاحظات واقتراح الحلول اللازمه في شأن الانتاج وحسن الاداء ، كما يتولى بالسبه لجميع المرافق اتخاذ التدابير الملائمه لحمايتها . وهذه الماده معدله بالقانون ٥٠ سنة ١٩٨١

مادة ٢٨ : يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشمعي المحل للمحافظة وفي حدود القواعد العامه التي يضعها مجلس الوزراء ان يقرر قواعد التصرف في الاراضي المعدد للبناء المملوكه للدوله ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الاراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والاراضي المتاخمة والمعتده لمسافه كيلومترين التي تتولى المحافظة استصلاحها بعد اخذ رأى وزارة استصلاح الاراضي على ان تعطى الاولويه في هذا التصرف لابناء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دائرتها . ويجوز أن نظم هذه القواعد الحالات التي يتم فيها التصرف في هذه الاراضي دون مقابل لاغراض ويتينها للزراعة .

وفيما يتعلق بالاراضي الواقعه خارج الزمام فيكون استصلاحها وفق خطة قوميه تتولى تنفيذها وزارة استصلاح الاراضي والجهات التي تحددها بالتسبيق مع المحافظة المختصة ويكون التصرف في هذه الاراضي وتحديد نصيب المحافظة في قيمتها طبقا للاحكام والقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ٢٩ : يكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير الحاليه المتصوص عليها في اللوائح وذلك في المسائل الماليه والاداريه بالنسبة للمرافق التي نقلت الى الوحدات المحليه ولاجهزتها ,وموازناتها ،وذلك بما لايتعارض مع التأشيرات العامة المرافقه لقانون ربط الموازنه العامه للدولة .

ويبين من السنصوص السابقة انسه لاخسلاف حول صاحب الصفسه في الخصوصة مدع أو مدع عليه اذا كان اخستصاص السوزارة قد نقسل إلى المحافسط فيمسا يتعلسق بالأمسير موضوع الحصومه فيكون المحافظ في هذه الحاله هو صاحب الصفه الوحيد بعد ان نقل اليه المتصاص الوزير ، لكن ثار الجدل حول صاحب الصفه في الخاصمه والاختصام اذا كان الوزير المتصى قد فوض الحافظ في الامر من الوزير المتص اصبح صاحب الصفه وحده في الخاصمه والاختصام الا ان هذا الرأى في تقديرنا يفتص إلى سنده القانول ذلك ان التغريض في الأمر لايلغي صفة مصدر التغويض ألرى في تقديرنا يفتص إلى سنده القانول ذلك ان التغريض في الأمر لايلغي صفة مصدر التغويض وهو الوزير المتحدد باعباره الاصبل والحافظ وقد فوض في الامر يعتبر وكيلا في الصومة التي رفعت بشائها الدعوى ويعد صاحب صفة فيخاصم ويخاصم في الأمر المتعلق بحافوض فيه وتأسيسا على ذلك يكون كلا من الوزير والمحافظ صاحب صفه في الخاصمه والاختصام

واختصام ايبعا يجزى عن اختصام الاخر واختصامهما معا جائز ويجعل كل منهما صاحب صفة فى الحصومه .

# احكام النقض نـ

ا سـ رئيس المدينة هو وحده صاحب الصفه في تمثيل وحدته المحليه قبل الغير ولدى الغير ولدى الفضاء فيما يدخل في نطاق اختصاصه . (نقض ٧٩٧ /١٩٨٨ طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٧ قضائيه ، نقص ١٩٨٤/١٠ ، طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٧٤ قضائيه ، نقض ١٩٨٧/١/١٨ صنة ٣٣ ص ٧٩٠) .

٧ -- رئيس المدينه -- دون المحافظ -- هو صاحب الصفه فى تأجر العقارات المهلوكه ملكيه خاصه للدوله والواقعه فى نطاق مدينته . (نقض ٧٧ ٧ / ١٩٨٨ طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٦ قضائيه ، نقض قضائيه ، نقض دعم ١٩٨٤ لسنة ٤٧ قضائيه ، نقض ١٩٨٧ / ١٧٨٧ سنة ٣٣ ص ٩٥٧ ) .

٣ سـ تميل الدولة منوط بالوزير في الشنون المتعلقة بوزارته مالم يسلبه الفانون هذه الصفه . الاجتصاصات المقرره للمحافظات ووحدات الحكم المحل في هذا الصدد الاسلب الوزير صفته في الاشراف على تلك الوحدات والعاملين بها . ونقض ٣٠ / ١٩٨٨ طمن وقم ٥٨٠ لسنة ٥٥ قضائيه ، نقض ٢١ ٣ /١٩٨٩ طمن وقم ٥٩٠ لسنة ٥٥ قضائيه ) .

٤ ـــ وحدات الحكم المحل يمثلها رئيسها امام القضاء وفي مواجهة الغير .مادة ٣ .١ ق
 ٣٤ سنة ١٩٧٩ . (نقض ٣٠ ١٧ ١٧٨٧ طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٥٦ قضائية ) .

ادارة قضایا الحكومة . نباتها عن الحكومة والمصالح العامة وانجالس الخلية فيما رفع منها أو عليها من قضایا . مادة ۳ من القانون ۷۵ لسنة ۱۹۹۳ . مجلس الشورى . تنظيم دستورى معليها منهات . اقامة الطعن نباية عنه من ادارة قضایا الحكومة . أثره . عنم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . (نقض ۳۳ / ۱۹۸۷ طعن فی ۲۰۹۸ لسنة ۵۲ قضائية ) .

 الطاعن فى الحكم . النزامه بمراقبة مايطرأ على خصومه من تغيير فى الصفة او الحالة .
 وجوب اختصام من بلغ منهم من الرشد دون من كان يمثلهم وهم قصر والاكان الطعن باطلا وغير مقبول . (نقض ٧ ٧ ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥ قصائية ).

 الاشراف على مديريات الشترن الاجتهاعية في نطاق محافظته بما يسبغ عليه صفة تمثيلها في التقاضي الا انها لم تسلب وزير الشتون الاجتهاعية صفته الاصلية في تمثيل تلك المديريات لدى القضاء بما لازمه ان يكون لكل منهما صفة في تمثيل تلك المديريات . (نقص ٢٩ ٧ / ١٩٨٧ طعن رقم ٨٩٣ لمسنة ٥٣ قضائية ، نقض جلسة ٥ ١٩٨٧ لمسنة ٥٠ ق ، نقض جلسة ١٩٨٧ / ١٩٨٧ الطعن رقم ١٩٨٧ لمسنة ٥٠ ق ، نقض جلسة ١٩٨٧ / ١٩٨٣ الطعن رقم ١٣٧٠ لمسنة ٥٠ ق ، .

٨ \_ وحيث ان الطمن أقيم على سبب واحد ينمى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان
 و في بيان ذلك يقول ان المقلس رفع الاستثناف بعد الحكم باشهار افلاسه وزوال صفته فى
 التقاضى فيكون الخصومة فى الاستثناف لم تنعقد ويكون الحكم المطعون فيه باطلا ومنعدما

وخيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه وان كان صدور حكم الافلاس يستبع قانونا منع المفلس من مباشرة الدعاوى المتعلقة بأمواله ولاتكون الاحكام الصادرة بالخالفة لذلك باطلة أو منعدمه بل يقتصر الامر فيها على عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائمين ، كما أن هذا المنع لا يشمل الاجراءات التحفظية ومنها هرد رفع تلك الطعون فيكون للمفلس حق رفعها دون مباشرة الدعوى فيها ، فاذا باشرها وكيل الدائمين كانت الاحكام الصادرة فيها حجم على جماعة الدائمين ، الا أنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الحكم الابتدائى صدر على المفلس قبل شهر الالاكاس واستافه بعد شهره ، واذ مثل وكيل الدائمين أمام محكمة الاستناف ولم يتمسك امامها بسبب الطعن فان النعى على الحكم بهذا السبب لأول مرة امام محكمة الشعن أيا كان وجه الرأى فيه غير مقبول (نقض على الحكم بهذا السبب لأول مرة امام محكمة الشعن أيا كان وجه الرأى

٩ ــ فرض الحراسة الادارية على أموال احد الاشخاص . اعتبار الحارس العام نائبا قانونيا
 - عه في ادارة امواله وتمثيله امام القضاء . استمرار هذه الصفة له بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم
 الأموال فعلا لصاحبيا . ونقض ٧٧ ١٣ ١٩ ٨٧ ١٩ ٩٨ ١٩٨٧ طمن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٩ قضائية .

ا — النزاع حول بلوغ سن الرشد . ماهيته . نزاع حول الصفة غير متعطق بالنظام العام .
 مؤدى ذلك عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . (نقض ۲۷ أيه ۱۹۸۵ طعن رقم 2۳٤ لسنة ۵٠ قضائه ) .

١١ حدم تعين مدير لشركة العضامن .مؤداه .لكل شريك متضامن حق ادارتها وتمثيلها المام القضاء .عدم تقديم الطاعن ماييت أن للشركة المذكورة مديرا اجبيا عنها .أثره .ثبوت صفحه كشريك متضامن فى تمثيلها المام القضاء فى الدعوى المرفوعة بطلب اشهار افلاسها .لايغير من ذلك تعين حارس قضائي عليها . (نقض ١٣ /٩ /١٩٨٩ طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

۱۷ — اختصام الطاعن بصفته الشريك المتضامن واعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة اختصام الشركة حتى وقو ثبت علم صحة اعلان الشريك المتضامن الآخر مادام الطاعن لم يقدم مايشت الاتفاق على عدم انفراده بادارتها . (حكم النقض السابق )

١٣ ـ مزاولة الشركة الطاعتة قبل تأميمها عدة نشاطات في الوكالات البحرية والعجارية والعجارية والسياحة . تأميمها فيما يصلق بنشاطها البحرى فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالسبة لنشاطها في العجارة . تعجيل الدعوى للصفلة بهذا النشاط في مواجهة وكيلها قبل انقضاء للاث سنوات على آخر اجراء صحيح في سدوات على آخر اجراء صحيح في سدوا الحكم برفض الدفع بانقضاء الحصومة . صحيح . (نقض ٧ ٧ ٧ ١٩٨٧ طعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥١ قضائية ) .

1 - لما كانت العبرة فى قيام للصلحة فى الطمن فى الحكم هى بوجودها وقت صدور الحكم المطمون فيه ولايعتد بزوافا بعد ذلك وكان مورث الطاعن حينا اقام الاستناف وقم ١٤٨ لسنة وق قضائية طبطا قد طلب تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الفرعة والزام المطمون ضدهما بأن يدفعا له من تركة مورثهما مبلغ ٣٣٧ / ٨٨٨ جنيه واذ قضى الحكم المطمون فيه برفض هذا الاستناف وبتأيد الحكم المستأنف فإن الطاعن الذي حل محل مورثه فى ذلك الاستناف لايكون قد أجيب إلى طلبه فيه وتكون له مصلحة فى الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض ، ولا يؤثر فى قبات المصلحة بعد ذلك أن يكون الحكم الصادر فى المحلس اعادة النظر رقم ٣٣٤ لسنة ٣٥ قضائية قد أجاب الطاعن الى طلباته فى الاستناف المذكور ومن ثم يكون المديم بعرل الطمن فى هذا الطاق على غير أساس (نقض ٤ الاستناف المذكور ومن ثم يكون لسنة ٤٠ الاستناف المدكور ومن ثم يكون لسنة ٤٠ الاستناف المدكور ومن ثم يكون لسنة ٤٠ العمن رقم ١٩٩٨ طمن رقم ١٩٩٨ لسنة ٤٠ النشائية ٤٠ .

١٩ - توجيه الدعوى لشخص واحد بصفتين . جائز . اختصام الشركة المطعون ضدها بصفتها وكيلة عن ملاك السفينة إلى جانب صفتها كوكيل عند ربان السفينة . ترك الحصومة بالنسبة لملاك السفينة . القضاء بانتهاء الدعوى استادا إلى ذلك . خطا فى القانون وغالفة للثابت فى الأوراق . (نقض ١٨/٤ ١٩٨٧ طعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٧ ــ المصلحة فى الطعن . وجوب تحققها حتى صدور الحكم . روالها قبل ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . رنقض ٣٦ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥١ قضائية ) .

تعليمتى: هذا الحكم يتعارض مع الحكم رقم ١٤ وفى تقديرنا ان الحكم الاعير هو الصحيح ، ذلك انه لادعوى بلا مصلحة فان زالت المصلحة التي ابتفاها الطاعن قبل صدور الحكم في الطعن تعين على المحكمة ان يقضى بعدم قبول الطعن لزوال المصلحة وذلك بشرط ان يدفع به المطعون ضده لعدم تعلق المصلحة بالنظام العام .

١٨ ــ وحيث انه يين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على قوله والثابت من الحكم الصادر في الدعوى وقم ٣١٧ لسنة ٥٤ مدنى المشية التي اقامها المدعى عليهم من الثانى حتى التاسع ضد المرحوم احمد السيد فايد مورث المدعين السته الأول سـ المطعون ضدهم السته الأول لـ بطلب منع تعرضه لهم في العقار موضوع الدعوى الماثله ان المحكمة تعرضت فيه لوضع اليد على ذلك العقار وانتبت استجلاء مما في الأوراق التي قدمها المدعى عليه في تلك المدوث كان يضع اليد المدعى عليه في تلك المدوث عدد الفتاح حسن الطويل وهم الباتعون للمدعى عليه المذكور وتأخذ المكمة بالثابت بهذا الحكم في هذا الشأن ... وتخلص المحكمة من ذلك إلى أن يد المدعين وأسلافهم من قبل قد استقرت على العقار المكينا قامت به الصفه والمصلحة في المقاصاه بمكافة المدين السته الأول قد استقرت له استقرارا مكينا قامت به الصفه والمصلحة في المقاصاه بمكافة الحقوق الناجه عن الملكية ويكون المدفع سالف الذكر في غير علمه نجافاته الصحيح من الواقع الحقوق الناجه عن الملكية ويكون المدفع سالف الذكر في غير علمه نجافاته الصحيح من الواقع والقانون فيحين رفضه ... ، وكان هذا الذي انتهى اليه الحكم استدلالا سائفا ومن شائه أن يؤدى إلى النتيجة التي انتهى اليها قضاؤه فإن النعى عليه بهذا السب يكون على غير أساس. (نقض ٢ ٧ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٩٧ السنة ٥ قضائية ) .

19 \_ أن كون المحتكمين ليسوا اصحاب الصفه في المنازعة الت اتفق في شائبا على التحكم لايترتب عليه سوى انه لايكون الحكم الصادر فيها حجه على اصحاب الصفه في تلك المنازعه دون ان يؤدى ذلك الى بطلان الحكم ولما كان لايجوز للطاعن ان يتحدى ببطلان التنازل الصادر من المطعون ضده السابع بصفته وليا طبيعيا عن الاطيان المملوكة للقاصر ابراهم بدعوي انه لم يحصل بشائها على اذن من محكمة الاحوال الشخصيه اذ ان هذا البطلان شيء نسبي لمصلحة القاصر وحده دون الفير ، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفه ـــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمه ـــ لا شانٌ له بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع خمايته فلا يحق لغيره ان يحتج بهذا البطلان ومن ثم فلا يجوز للطاعن التمسك ببطلان الاجراءات المؤسس على ان المطعون ضده التاسع لمتكن له صفة في تمثيل المطعون ضدها الثامنه ، ولما كان دفاع الطاعن سالف الذكر لا يستند الى اساس قانوني صحيح فان اغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا مبطلا له هذا ولتن كان مفاد نص الماده ١٣١ /٢ من القانون المدنى ان جزاء حظر التعامل في تركه انسان على قيد الحياة هو البطلان المطلق الذي يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام لمساسه بحق الارث عنه الا انه لما كان قبول السبب المتعلق بالنظام العام لاول مرة امام محكمة النقض مشروطا بالا يخالطه عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وكان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان التصرف في الاطيان محل النزاع التاني الذي فصل فيه حكم المحكمين باعتباره تعاملا في تركه مستقبله وكانت هذه انحكمة لا يتسنى لها النحقق من قيام هذا البطلان بالحوض فى وقائع ذلك النزاع وصولا الى الوقوف على مدى توافر شرائطه وذلك لتحقيق مااذا كان هذا التصرف قد حصل قبل وفاة المورث ( ... ... ) وفيه مساس بحق الارث عنه وهي عناصر لم تكن معروضه على محكمة الموضوع قبل اصدار حكمها المطعون فيه فان مايثيره الطاعن في هذا الخصوص وان كان سببا قانونيا متعلقا بالنظام العام الا انه لما يخالطه من واقع لم تكن عناصره

الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع يكون غير جائز التحدى به لأول مرة امام هذه المحكمة . (نقض ٦ ٧ ٣ ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٨٣ السنة ٥٧ قضائية ) .

٧٠ سـ ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية مناطه معتراف الدولة بها . شرطه مصدور ترخيص بها او إذن خاص بقيامها معتراف الدولة بطائفة الإنجلين الوطنين . موداه ماعتبارها طائفة واحدة بكافة شيعها وكنائسها . أثره . اكتساب الشخصية الاعتبارية والذمة المائلية اللازمة دون أى من كنائسها او المذاهب المشرعة عنها . التبرع او الشراء لصالح احدى الكنائس او الجمعيات . انصراف اثره إلى الطائفة . رنقض ٧٣ لا ١٩٨٧ طعن رقم 1 مدن ١٩٨٧ لـ من ١٩٨٧ ) .

٣١ ــ الدفع ببطلان الاجراءات امام محكمة اول درجة لنقص اهلية احدى الخصوم . دفع شكل . عدم اللسك به في صحيفة الاستئناف . أثره . مقوط الحق في ابدائه . (نقض ٣٨٠ السنة ٥٥ قصاتية ) .

٣٧ - تمثيل الدولة في التقاضي نوع من النيابة القانونية عنها . استاد القانون صفة النيابة لهئة عامة بجعل لها هذه الصفة بالمدى والحدود التي ينها . الأصل تمثيل الوزير للمولة فيما يصلق بشتون وزارته . اشراف الوزير على تلك الهئة لايفقدها شخصيتها الاعتبارية . موداها . وقوع عمل غير مشروع من أحد تابعي تلك الهئة يجعلها مسئولة عن تعويفين الضرر الذي أحدثه هذا التابع دون الوزير الختص مثال بشأن هيئة كهرباء مصر . (نقص ٩ ١٩٨٧ ١٩٨٧ طعن رقم ٥٠٠٧ لسنة ٣٥ قصائية . نقض ٧ ١٩٧٧ صنة ٨٥ ص ٣٥٣ ) .

٣٣ - اختصاص مجلس المحافظة بادارة ومنح التزام او تراخيص المديات وتشغيلها في دائرة المافظة قانون ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة اغلية ولاتحته العافظة . مؤداه . اعتبار المحافظ هو صاحب الصفة في دعاوى العويض عن الحطأ الذي يقع من العيدية . مؤداه . اعتبار المحافظته . (نقض ٩ ١٩٨٧ ١٩٨٧ طمن رقم ١٣٤٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣٤ ـ مفاد مواد القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ الذي الغي القانون ٧٥ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة الرابعة منه على ان يمثل المحافظية محافظية المجافظية على وحدة من وحدات الحكم المحلى الأخرى رئيسها وذلك امام القضاء وفي مواجهة الغير فقد دل هذا النص على ان وزير الاسكان والمرافق لايمثل مرفق الاسكان بالمحافظات وهي من وحدات الحكم المحلى . (نقض الاعمل عبد ١٩٨٧ / ١٧ / ١٩٨٧ منة ٣٣ الجزء التاني عي ١٩٥٧ .

٣٥ ــ اكتساب المدعى الصفة ف رفع المدعوى أثناء نظرها بمراعاة المواعيد والإجراءات المتصوص عليها في القسلت المتصوص عليها في القسلت المتحدم المتحدمة الإستناف عنه أمام محكمة أول درجة .

لاأثر له . رنقص ۷۷ € /۱۹۸۸ طمن رقم ۱۰۸ لسنة ۵۱ قضائية ، نقض ۱۹۷۳ / ۱۹۷۳ سنة ۲۶ العدد الأول ص ۱۰۸ ) .

٥ ٢ مكرر من المقرر قانوناول قضاء هذه المحكمة أن المضرور هو أو نائيسة أو خلف هـ هو اللذي يثبت له الحتى في طلب التحويض ، اما غير المضرور فلا يستطيع أن يطالب بتحويض عن ضرر لم يصبه ، ولا يحق للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتحويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة ولا تستطيع المحكمة فى هذه الحالة أن تحييه إلى هذا الطلب لأن مثل هذه الجهة لم يصبها أى ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتحويض وتكون الدعوى فى هذه الحالة غير مقبولة . (نقض ١٩٣٧ / ١٩٨٧ ) .

٣٦ ـــ لما كانت الهيئة الطاعة قد اختصمت المطعون ضده الثانى في هذا الطعن وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم أمام محكمة النقض من يرى اختصامه ثمن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصامهم به في الدعوى فان الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمعطمون ضده الثانى يكون في غير محلمه ويتعين رفضه . (نقض 10 / ١٠ / ١٩٨٧) منة ٣٣ الجزء الأول ص ١٩٨٥) .

٧٧ ــ المقرر عملا بالمادة ٣٩٨ ٣ من القانون المدنى بأنه اذا تولى احد الشركاء ادارة المال الشائع عملا من أعمال الشائع عملا من أعمال الشائع عملا من أعمال الادارة وكان ماييدف اليه المطعون ضده الثانى بدعواه هو الزام الطاعن بعجرير عقد ايجار له عن عين النزاع ،واذ كان الطاعن لايبازع في انه القائم على ادارة العقار الكائن به عين النزاع دون باقي الشيوع فان المدعوى تكون قد وجهت الى من له صفة . (نقض ٣٧ ١ / ١٩٨٧ / ١٩٨٧ ...

٧٨ ــ لما كان لا يجوز للطاعن أن يتحدى ببطلان التازل الصادر من المطعون ضده السابع بصفته وليا طبيعيا عن الأطبان المعلوكة للقاصر ابراهيم بدعوى أنه لم يحصل بشائها على اذن من عكمة الاحوال الشخصية اذ أن هذا البطلان نسبى شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير ، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا شأن له بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع خمايته فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان لا جنان له بالنظام العام ان المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة فى غيل المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة فى غيل المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة فى غيل المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة فى غيل المطعون ضدها الثامنة (نقض ٢ لا ١٩٨٧ طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٣ قضائية).

٣٩ ــ وجوب استذان محكمة الأحوال الشخصية اذا أراد الوحى رفع دعوى او اقامة طعن من الطعون غير العادية . عدم جواز تمسك الغير بالبطلان المترتب على هذا الاجراء . (نقض ٩ /ؤ ١٩٨٧ سنة ٣٣ ص ١٩٨٥) .

٣٠ ــ الدفع ببطلان صحيفة الدعوى او بطلان الاجراءات المبنى على انعدام صفة

الحصوم ، لا شأن له ـــ وعلى ماجرى به قضاء النقص ــ بالنظام العام ، اذ هو مقرر لمصلحة من وضع خمايته . لما كان ماتقدم ، وكان التابت أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء صفة المطعون عليه أو ببطلان صحيفة لدعوى اشتهالها على بيان باشماء موكليه فانه لايقبل منه التحدى بذلك بداءة أمام محكمة النقض . (نقض ٣٠ ــ ٥ ــ ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد التالى ص ٤٧٧) . نقض ١٧١ / ١٩٨٧ طمن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣٧ - سلطة الحارس القضائي وفقا لنص المادة ٣٧ من القانون المدنى تلزمه بالخافظة على الاموال التي يتسلمها بمراعة طبيعتها والظروف المحيطة بها وماتنطلبه من أعمال لرعايتها باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكتفى بالعناية التي يتوخاها عادة في شعونها المشخصية ، وهذا الانتزام الملقى على عاتق الحارس لايقتصر على حفظ الأموال كما قد يصيبها من أعمال مادية ، بال يوجب عليه أيضا أن يتفادى في شائها ماقد يعتريا من أضرار باتخاذ ماتستفيه من اجراءات ادارية او قضائية في صددها ، وطبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس يقتضى ان ترفع عنه أو عليه — دون المالك للمال — كافة الدعوى أن المعافقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته ، واذ كان الواقع في الدعوى أن المعافين عليها طلبت فسيخ عقد الانجار والاحلاء وازالة مااقامه المستأجر على مند من أن الطاعتين عمدا إلى العاء حديقة المنزل وأقاموا بدلها عدة أبنية كما هدموا سطح العفار وشيدوا فيه عدة أو استعمال المقار بطريقة تنافي شروطه ، فإن ماسلكته المطعون عليا بوصفها حارسة قصائية من حجرات دون موافقة المؤجر وبالخالفة للحظر الوارد بالبند الثاني من العقد من منع اجراء التغيير أو استعمال المقار بطريقة تنافي شروطه ، فإن ماسلكته المطعون عليا بوصفها حارسة قصائية من الحارس القضائي في تأدية المزامه بالحفاظ على الاموال المشمولة بحراسته . (نقض ٢٧ — الحارس القضائي في تأدية المزامه بالحفاظ على الاموال المشمولة بحراسته . (نقض ٢٧ — الحدد الثاني ص ١٧٤٤)

٣٣ ــ الاصل فى طلب ازالة المنشآت التى تقام على أرض الغير دون رضائه خارج عن نطاق اعمال الادارة المخولة للحارس الا أن مناط ذلك أن يمس طلب الازالة أصل الحق ، الأمر المفتقد فى المدعوى الماثلة ، اذ الازالة مترتبة على طلب فسمخ عقد الايجار ومبنية على حق المطعون عليها ــ الحارسة ــ فى تسلم العين المؤجرة بالحالة التى كانت عليها عند التأجير فى معنى المادة ٩٩١ ه فقرة أولى من القانون المدنى وهى يهذه المثابة تدخل فى اعمال الادارة . (حكم الفقض السابق ).

94 — اذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا لم يكن التوكيل صريحا في تخويل المخامى أن يطمن نيابة عن الموكل بطريق الفقض ، فللمحكمة أن تحصل ذلك من عبارة التوكيل والملابسات التي حرر فيها . لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل تدل على أن الطاعن فوص زوجته ادارة كافة أموالمه والتصرف فيها وأنه وكلها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها ، فان صدور التوكيل في الحارج ومن شخص غير مصرى ليس له دراية باجراءات التقاضى في مصر يشير إلى أن نطاق التوكيل العام يرخص لزوجة الطاعن ووكيلته في توكيل محامين نيابة عنه لمباشرة اجراءات الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها ومنها محكمة النقض . (نقض 10 — 9 —

" الثابت من الرجوع الى القانون 190 لسنة 1918 في شأن تنظيم المؤمسات العلاجية الذي عمل به اعتبارا من ٢٤ - ٣ - ١٩٦٤ أن المستشفى اليونافي بالاسكندرية لم يكن من بين المستشفات المينة بالكشف المرافق للقانون التي نصت المادة الأولى منه على أن تؤول يكن من بين المستشفيات المينة بالكشف المرافق المقانون المذكور قد نصت على أن تشكل بقرار من وزير الصحة مجالس ادارة للمستشفيات الاخرى المرخص بها طبقا لاحكام القانون رقم ٥ ٤٤ المستشفيات والعاملين بها بقرار من وزير الصحة . وكان المستشفى اليونافي بالاسكندرية مرخصا المستشفى الونافي بالاسكندرية مرخصا به طبقا لاحكام القانون رقم ٥ ٤٩ لسنة ١٩٥٥ وكان وزير الصحة أعطى تفويطا محافظ الاسكندرية بشكيل مجلس ادارة موقت للمستشفى ، فإن الجمعية الطاعنة تكون بذلك قد الاسكندرية بتشكيل مجلس ادارة موقت للمستشفى ، فإن الجمعية الطاعنة تكون بذلك قد أقصيت عن ادارة المستشفى وزالت صفتها في تمثل الادارة والتي زاياتها فإنه لايكون لها الجمعية الطاعنة أغا تستمد صفتها في تمثيل المستشفى من تلك الادارة والتي زاياتها فإنه لايكون لها للمستشفى رفع دعواها بالصحيفة المودعة في ٢٧ - ١ - ٢٠ للمطالة بالمالغ الموصى بها للمستشفى . (نقض ٣٣ - ٢ - ٣٠ للمطالة بالمالغ الموصى بها للمستشفى . (نقض ٣٣ - ٢ - ٣٠ للمطالة بالمالغ الموصى بها للمستشفى . (نقض ٣٣ - ٢ - ٣٠ للمطالة بالمالغ الموصى بها للمستشفى . (نقض ٣٣ - ٢ - ٣٠ للمطالة بالمالغ الموصى بها للمستشفى . (نقض ٣٣ - ٢ - ٣٠ للمطالة بالمالغ الموصى بها للمستشفى . (نقض ٣٣ - ٢ - ٣٠ للمدد الأول ص ٣٧٥ ).

٣٦ – رفع الحراسة عن أموال وبمتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم .ق 10 • 10 لسنة 197 . أثره . عودة حق النقاضي اليهم . لايوثر في ذلك أيلولة هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض اجمالي . تحقيق الديون وأقرارها أو رفضها من سلطة المدير العام لادارة الاموال التي آلت الى الدولة . قرار جمهورى ١٨٧٦ لمسنة ١٩٦٤ . قرار الحارص العام بعدم الاعتداد بالدين بعد رفع الحراسة يكون صادرا ممن لايملكه ولأأثر له . (نقض ٩ ــ ٢ ــ ٧٨ صنة ٢٩ المعدد الأول ص ٣٠٠٤) .

٣٧ ـ توافر او انعدام صفة المدعى فى المطالبة باخق موضوع التداعى غير معاتى بالنظام واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطمون فيه أن الطاعن شخصيا أقر بأن تظهير الشيك اليه كان بصفته مصفيا للشركة وان لم تتضمن عبارة التظهير ايضاح تلك الصفة ، ولم تنازع المطمون ضدها فى ذلك ، وقصرت منا:عتها على عدم أحقية الطاعن بصفته فى اقتصاء قيمة الشيك لانه يمثل فى الحقيقة دينا غير مشسروع . لما كان ذلك ، فان تعرض الحكم المناف في من تلقاء نفسه لنفى حصول تظهير الشيك إلى الطاعن ــ بصفته مصفيا ــ واقامة قضائه على أن التظهير تم لاسم الطاعن بصفته الشخصية رغم أن كلا من الطاعن والمطمون ضدها لم ينازعا فى ذلك فان الحكم المطمون فيه يكون قد خالف القانون . رنقض ٣٦ ــ ٣ ـ ١٩٧٨ سنة ٢٩ المدد الأول ص ١٩٧٧ سنة ٢٩ المدد الأول ص ١٩٥٧ .

٣٨ ــ الخابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة بعد أن عجلت الاستثناف قبل المطعون عليها الأول والخافي عادت وصححت شكله بأن قصرته على المطعون عليها الخالث والرابع الملذين صدر الحكم قبلهما ، ولما كانت الحصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون الا بين من كانوا خصوما في النزاع المدى فصل فيه الحكم المطعون فيه فليس للطاعنة أن توجه طعنها بالنقض إلى المطعون عليهما الاول والخافي ويتعين عدم قبول الطمن بالنسبة فهما . (نقض ١٩ ـ سـ ١٩٧٨ سنة ٣٩ العدد الخاني ص ١٩٥٦ ) .

٣٩ \_ بطلان الإجراءات المبنى على انعدام صفة أحد الحصوم فى الدعوى لا شأل له ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ بالنظام العام ، واذ كان الثابت من الاوراق أن الطاعنة المحصمت المطعون عليه الرابع باعتبار أنه الذى حل عمل الحارس العام فى تمثيل الحاصفين للحراسة ولم تتكر عليه هذه الصفة فى مذكرتها التي قدمتها الى محكمة الاستئاف ردا على الدفع المبدى منه بسقوط الحصومة ، فإن ماتيره الطاعنة بهذا السبب من انعدام صفة المطعون عليه الرابع فى الاستئاف يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض ، ولايقبل من الطاعنة وقد تخلت عن مخاصمة الحارس العام \_ المطعون عليهما الاول والثانى \_ التحدى بتعجيلها الدوى صنده فى المحاد القانونى . (حكم النقض السابق ) .

٤٠ ــ اذا كان الين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثانى بصفته ــ وزير المالية ــ اختصم وبنك ناصر الاجتاعى المطعون عليه الثالث باعتبارهما بمثلان بيت المال لوفاة المستأجر الاصلي دون وارث وطلب المطعون عليه الثانى بصفته اخراجه من الدعوى لائه لايمثل بيت المال ، وكان بنك ناصر الاجتماعى ــ المطعون عليه الثالث ــ هو الممثل القانونى له ، فان الدفع ــ المبدى من المطعون عليه الثانى بصفته بعدم قبول الطعن استادا الى أنه ليس محصحا الدفع ــ المبدى من المطعون عليه الثانى بصفته بعدم قبول الطعن استادا الى أنه ليس محصحا حقيقيا فى النواع ــ يكون فى محله . (نقض ١٤٠ ــ ١٩٧٧ منة ١٩ العدد الاول ص ١٠٠٥) .

13 \_ اذ كان مودى ماأورده الحكم المطعون فيه أن حق الطاعن بصفته في الادارة بما

يستبعه من حق تمثيل الخاضع للحواسة أمام القضاء قد زال بصدور القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ ولايغير من هذا الوضع أن تكون أموال الشخص الذى كان خاضعا للحواسة تحت يد الطاعن بصفته ويديرها فعلا ، لان هذه السيطرة المادية لاتضفى عليه صفة قانونية في تمثيله أمام القضاء ، وهومن الحكم المطعون فيه تقرير قانوني سلم يتفق وصحيح القانون ولم يكن تفرقة منه بين حق الادارة وبين حق التمثيل امام القضاء ، ومن ثم يكون النمى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه لاأساس له . (نقص ٣١ سـ ١ سـ ١٩٨٧ طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٤ قضائية ) .

٤٧ ــ الين أن نيابة الطاعن عن الاشخاص المشار اليهم فى المادة الاولى من الأمر العسكرى ك لسنة ١٩٥٦ هى نيابة قانونية حدد القانون نطاقها وبين سلطة النائب فيها ، ولا يجوز والحال هذه التحدى بانطباق أحكام الوكالة المصوص عليها فى القانون المدنى ومنها المادة ٧١٧ توصلا للقول باستمرار مهمة الطاعن بصفته إلى حين تسلم من رفعت الحراسة على أمواله متى كا أن المشرع لم ينص على ذلك . (حكم النقض السابق ) .

٣٤ ـ من المقرر قانونا ان من بين شروط قبول طلب التدخل فى الدعوى المصلحة ، وان تواف المسلحة الله يضاح الحق توافر الصفة ، والضفة تعنى أن يكون طالب التدخل هو صاحب الحق أو المركز القانونى محل النزاع أو نائبه . (نقض ٢١ ــ ١ ــ ١٩٨٧ طعن رقم ، ٣٩ لسنة ٣٤ قضائية ) .

٤٤ ــ القرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بالفاء جميع القرارات الصادرة بالحضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لاحكام الامر المسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ نص فيه على أن يعمل به اعتبارا من ٤ ــ ٥ ــ ١٩٥٧ ومن ثم يتعين اعمالا لذلك النص أن يعود إلى هوالاء الاشخاص حقيم في النقاضي اعتبارا من ذلك التاريخ وتزول عن مدير عام الادارة العامة لاحوال المعقلين والمراقبين صفته في تمثيلهم أمام القضاء بحلول ذلك التاريخ ، واذ لم يتص ذلك القرار على أن تكون للمدير العام المذكور صفة النيابة القانونية عن هوالاء الاشخاص إلى أن تسلم الاحوال الى اصحابها ، فإن لازم ذلك أن تعود الى الاشخاص الهليتهم فور صدور القرار اعتبارا من ٤ ــ اصحابها ، فان لازم ذلك أن تعود الى الاشخاص الهليتهم فور صدور القرار اعتبارا من ٤ ــ ١٩٥٧ (حكم النقض السابق ) .

• 4 ــ لما كانت دعوى الطرد المؤسسة على الفصب الاستوجب اختصام غير المغتصب المطلوب طرده من العين المعتصبة ، وكان الثابت أن المطعون ضده أقام دعواه ضد الطاعنين الاول والثانى طالبا طردهما لفصيهما شقته بعد وفاة المستأجرة لها عن غير وارث ، وانتفاء صلتهما بها ورد الحكم على دفاع الطاعنين من عدم قبول المدعوى لعدم اختصام المستأجرة للشقة بقوله : الاستناف وهو الخاص بعدم قبول المدعوى لعدم اختصام المستأجرة الاصلية فانه مردود عليه بأن الدعوى رفعت أصلا بطلب الحكم بطرد المستأخرة الاصلية عن النزاع بعد وفاة المستأجرة الاصلية من غير وارث ولم تكن المستأخرة أو ورثها ومن ثم يكون هذا مرفوعة بسبب التأجير من المباطن حي يتعين تخاصمة تلك المستأجرة أو ورثها ومن ثم يكون هذا

السبب من الاستناف على غير أساس ويتعين رفضه c . فان الحكم لايكون قد الخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب . (نقض ٦٦ ـــ ٥ ـــ ١٩٨١ طعن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٤ ــ استقر قضاء هذه المحكمة سى أن البطريرك بوصفه رئيسا لمجلس الاقاط الا. لوذكس هو الذي يختص دون غيره برئاسة القسس وترقيتهم وعزهم وتجريدهم وأن الكتائل والقسس العاملين بها خاصعة لنبيعه و اشرافه وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هولاء قائمة بينهم وبين البطريركية ولو اقتضى التنظيم المالي في هذه الكتائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات. التي الادارة نيابة عن البطريرك . (نقض 10 ــ 11 ــ 19٨١ طعن رقم ١٠٣٣ المستة 6 قضائية ).

٧٤ ـ حق تأجير المال الشائع لاينت الا للاطلية المطلقة للشركاء محسوبة على أساس الانصبة والانجار الصادر من أحد الشركاء دون أن تكون له الاغلية لايسرى في حق الباقين أصحاب الاغلية الا اذا ارتضوه صراحة أو ضمنا ،اعتبارا بأن الانجار يقع في جزء منه على ملك الغير فيحق فولاء الشركاء طلب اخراج المستأجر من أحدهم باعتباره متعرضا لهم فيما يملكون . (نقض ٢٦ ـ ١١ ـ ١٩٨١ طعر ، فهر ٢٧ لسنة ٧٤ قصائة ).

٤٨ ــ مودى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون المدنى ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشترى من تاريخ ابرام عقد البيع وبستوى في ذلك أن يكون مسجلاً أو غير مسجل ، ويبرتب على ذلك قيام حق المشترى في ادارة المبيع وعلى هذا يكون للمطعون ضدهم صفة في رفع الدعاوى المتعلقة بهذا الحق ، ولا على الحكم أن هو أغفل الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة باعباره غير موثر فى الشيحة الصحيحة التى انتهى البيا . (نقض ٢٦ ــ ١١ ــ ١٩٨١ طمن رقم ٢٧١ ــ تة ٤٤ فضائة ) .

٩٤ ــ دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن أو للسازل عن الايجار بدون اذن كتابي من المالك عليها فسخ عقد الايجار الصادر منه إلى المستاجر الأصلى فيجب رفعها على هذا الايجر اذ لاتستقيم الدعوى باختصام المستاجر من الباطن وحده أو المسازل له عن الايجار وحده لاتعدام العلاقة المقدية بين أى منهما وبين المالك وباعبار أن العقد لاينفسخ على غير عاقديه . ولما كان الواقع فى في الدعوى أن المطعون ضدهم انتهوا إلى طلب فسخ عقد المستأجر الأصلى واعلاء العين للوجرة ومع ذلك تركوا الحصومة بالنسبة له وقضت المحكمة باثبات هذا الترك فقصرت الخصومة على الطاعن وحده ــ المسائر له عن عقد الايجار ــ فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في الدعوى الطاعن وحده ــ المسائحر الاصل يكون قد أغطأ في القانون بما يوجب نقضه . (نقض بالإخلاء دون اختصام المستأجر الاصل يكون قد أغطأ في القانون بما يوجب نقضه . (نقض 19 ــ 1

ه - عقد البيع العرفي ينقل إلى المشترى جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به

ويكون له طلب طرد الفاصب واتخاذ اجراءات قطع النقادم حتى ولو كان عقده محل منازعة من واضع اليد أو الغير لان هذه المنازعة لاتعد بذاتها مانعا قانونيا يمنع من اتخاذ اجراءات قطع التقادم ضد واضع اليد على المبيع . (نقض ٣٩ ـــ ١١ ـــ ١٩٨١ طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٥ ـــ لما كان القانون لم يمنح مصلحة الاملاك شخصية اعبارية ولم يخول مديرها حق تحيلها امام القضاء وانحا جعلها تابعة لوزارة الاسكان والمرافق وكان من المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن الوزير هو اللذي يمثل الدولة في الشعون المتعلقة بوزارته وعلى ذلك فان وزارة الاسكان التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة في الدعاوى التي ترفع من وعلى المصالح التاسكان التي يمثلها ومن ينها مصلحة الاملاك الاميرية . (نقض ١٧ ـــ ١٣ ــ ١٩٨١ طمن رقم ١٧٩ لسنة ٤ قضائية ) .

٣٥ ــ متى بلغ القاصر احدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذا السن باستمرار الرساية عليه أصبح رشيدا وثبتت له الاهلية كاملة بحكم القانون دون حاجة الى حكم من المحكمة بذلك . ونقض ٣٢ ــ ٣ ــ ١٩٨٦ . طعن رقم ٧٨١ ، ٩٥٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٣٥ ــ لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفعها وعند استناف الحكم الذى يصدر فيها ، ومعار المصلحة الحقة ، سواء كانت حالة أو محتملة ، اتما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر ومعيار المصلحة الحقق برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة أول درجة قد قضى باعتبار عقد البع المؤرخ ١٠ ٨ ــ ٩ ٥ ٩ ١ المتضمن بيع مورث الحصوم أول درجة قد قضى باعتبار عقد البع المؤرخ ١٠ ــ ٨ ــ ٩ ٥ ٩ ١ المتضمن بيع مورث الحصوم الموت وقضى في أسابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه بأنه دولما كانت المدعى عليها الاولى ــ المرت وقضى في أسابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنظوقه بأنه دولما كانت المدعى عليها الاولى ــ المعدن عليها الحامسة ــ قد ردت الموصى لها به على التركة ، فلا محل بعد للقضاء بنفاذ هذه المصدن عليها الحامسة ... قد ردت الموصى لها به على التركة ، فلا محل بعد للقضاء بنفاذ هذه المصدن أق الطعن ، وبعمن من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن ، (نقض ٣٧ ــ ١٢ ــ مصلحتها في الطعن ، وبعمن من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن ، (نقض ٣٧ ــ ٢ ١ ــ مصلحتها في الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٥٤ ــ قيام شخصية معدوية للشركة . أثره . انفصال ذمنها المالية عن ذمة الشركاء . عدم التزامها بعرقيع الشريك مالم يقترن توقيعه بيان صفعه عنها أو بعدوانها . اغفال الحكم ليبان الاوراق التي استخلص منها أن توقيع الشريك كان بصفته تمثلا للشركة . قصور . (نقص ١٦ ــ ١٦ ــ ١٩ ــ ١٩ معن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

الدعوى بطلب شطب تسجيل عقد بيع . اختصام ممثل الشهر العقارى . اعتباره خصما حقيقاً فيها . اختصامه في الطعن بالنقص صحيح . (نقض ٧٧ ــ ٥ ــ ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٧ لسنة ٤٧ قضالية ) .

٥٦ ـــ استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأمام . تعلق التركة عن أشخاص الورثة وأمام . تعلق الترامات المورث بتركته دون أن تنتقل إلى ذمة الوارث الا في حدود ماآل اليه . (نقض ٣٣ ـــ ٥ ـــ ٢٩٨٤ طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥١ قضائية ، نقض ٣٠ ـــ ٥ ـــ ١٩٨٤ طعن رقم ٨٥٨ لسنة ١٥ قضائية ).

٧٥ ــــ الحصومة لاتقوم الا بين أحياء . وفاة أحد المطعون ضدهم أثناء نظر الاستناف .
 أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له . (نقض ٣٣ ـــ ٣ ـــ ٣٩٨٣ طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ فضائة ) .
 قضائية ) .

٨٥ - من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه منى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصيه من يمطها قانونا وكانت هي المقصودة بذاتها بالحصومة فلا تعاثر بما يعطراً على شخصية هذا الممثل من تغيير . لما كان ذلك وكان النابت بالتوكيل الذى بموجه باشر المامى رفع الطعن بالتقض انه صادر من المستشار القانوني للشركة الطاعنة استادا إلى التوكيل الصادر له من رئيس مجلس ادارة الشركة آنفاك متضمنا تفويضه في تميل الشركة أمام القضاء والاذن له في توكيل المحامية في يمثل والاذن له في توكيل المحامية في المطمن بالنقض وكان هذا التوكيل قد صدر صحيحا تمن يمثل الشركة قانونا وقت صدوره ، فان تغيير رئيس مجلس الادارة في مرحلة لاحقة لصدور الموكيل الديال من شخصية الشركة ، ولا يوشر على استمرار الوكالة الصادرة ومن ثم لا يوجب اصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الادارة الجديد للتقرير بالطمن . (نقض ٢١ ـ ١٩ ـ ١٩٨١ على المعارة المحدودة على المعارة على المعارة على المعارة المحدودة على المعارة المحدودة على المعارة المحدودة على المحدودة على المعارة المحدودة على المحدودة على المعارة المحدودة على المعارة المحدودة على المحدودة على المحدودة المحدودة المحدودة على المحدودة على المحدودة المحدودة على المحدودة على المحدودة على المحدودة على المحدودة المحدو

٩٥ ــ نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٥٠٣ لسنة ١٩٦٦ على أن يكون للأزهر شخصية معوية عربية الجنس ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن شيخ الازهر هو الذي يمثل الازهر كما نصت المادة الثامنة منه على أن الازهر يشمل هيئة مجمع البحوث الاسلامية ، ومؤدى ذلك أن شيخ الازهر هو صاحب الصفة في تحفيل مجمع البحوث الاسلامية في التقاضى وأن وزير الاوقاف الطاعن الثاني ليست له هذه الصفة . (نقض ٥ ـ ١٢ ـ ١٩٨٧ طعن رقم ٢٠٦٧ لسنة ٥ قضائية ) .

٣٠ النظر على الوقف بخول لصاحبه سلطة وضع يده على الاعيان الموقوفة وحفظها
 وادارتها واستغلالها وتوزيع غلامها على مستحقيها كما يخوله الحق فى التعاقد نياية عنه وتمثيله فيما
 يدعى له وعليه . (نقض ٣٧ ــ ٣٧ ــ ٩٩٨٣ طعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٨٤ قضائية ).

٦١ ــ جعلت المادة الثانية من القانون رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٥٣ النظر على رقف الحيرات لوزارة الاوقاف بحكم القانون مالم يشترط الواقف النظر لنفسه . (حكم القض السابق ) .

٩٣ ــ لتن كانت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بحرسوم بقانون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٧ قد خولت ناظر الوقف ــ بعد انتهاء

الوقف على الحيرات ـــ اصنيقاء أعيان الوقف تحت يده بصفته حارسا عليها لحفظها واداراتها لحين تسليمها الى المستحقين الا أن هذا الحكم الوقنى لانجد بحال تطبيقه الا فى الاوقاف الاهلية والشتق الاهل من الاوقاف المشتركة ، أما الأوقاف الحيرية فسواء أكانت أوقاف خيرية محصة أو مجرد حصص فى وقف مشترك فان ولاية النظر عليها نظل أبدا لوزارة الاوقاف (نقض ٢٧ ـــ ٧ ـــ حصص فى وقف مدرقم ٢٧ ـــ ٧ ـــ مد

٣٣ ــ مرفق الاسكان بالمحافظات . اعتباره من وحدات الحكم المحلى . عدم تمثيل وزير الاسكان والمرافق له أمام القضاء . علة ذلك . (نقض ١٨ ـــ ١١ ـــ ١٩٨٧ طعن رقم ٣٣٩٧ لسنة ٥١ قضائة ) .

٣٤ سـ هيئة التأمينات الاجتماعية من الاشخاص الاعتبارية ويمثلها في صلاتها بالهيئات الاخرى
 وأمام القضاء رئيس مجلس ادارتها . (نقض ٢ سـ ١٢ سـ ١٩٨٧ طعن رقم ٢١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٦٥ ــ الدفع المدى من وزير التأميّات ومدير احد مكاتب هيئة التأميّات الاجتاعية أمام المُحكمة الإستنافية بعدم قبول الاستناف لانتفاء تميلها لهيئة التأميّات الاجتاعية هر في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لرفعه على غير ذى صفة . جواز ابداؤه لاول مرة أمام محكمة الاستناف . رنقض ٢ ــ ١٩ ـ ١٩٨٧ طعن رقم ٢١ لسنة ٤١ قضائية ) .

٣٦ \_ الشخص الاعتبارى مستول عن الاخطاء التي يرتكبا ممثلوه بسبب مايؤدونه لحسابه من أعمال . عدم مستوليته عن اخطائهم الشخصية . (نقض ٣٠ \_ ٣ \_ ٣ \_ ١٩٨٣ طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧٧ ـ تمثیل الحافظ أو رئیس الوحدة المحلیة لفروع الوزارات فی المحافظات . مادة ٧٧ من القانون ٣٧ لمبنا 19۷٩ . قصره على مانقل اختصاصه للوحدات المحلیة دون ماتملق بسلطة الاشراف دون البحیة . الحافظ الایمثل وحدات وزارة الداخلیة بمحافظته . علمة ذلك . (نقض ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٨٣ طعن رقم ٧٣٧٥ لسنة ٥٠ قضائیة ) .

٣٨ ــ قرار الوزير انختص بحل احدى الجمعيات وتشكيل لحنة لتصفيتها . تفويض هذه اللجنة هميع السلطات اللازمة لمباشرة مهمتها . موداه . وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيتها رنقض ٧ ــ ٩ ــ ١٩٨٤ طمن رقم ١٦٦١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧ ـ الوكيل بالعمولة فردا كان أو شركة يتعاقد مع الدير باسمه الشخصى أصيلا لحساب
 موكله . (نقط ٢ ـ ٣ ـ ٣ ٩٩٠ طعن رقع ٩٩٠ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧١ ــ صبرورة الوصى نائبا اتفاقيا نتيجة استمراره فى مباشرة الحصومة بوصفه وصبا رغم زوال تلك الصفة عنه أثناء سير الدعوى ودون تنيه المحكمة الى ذلك ، لا تكون الا اذا كان القاصر قد مثل فى الحصومة تمثيلا صحيحا وقت رفعها ابتداء فى شخص الوصى عليه فعلا ثم بلوهه سن الرشد بعد ذلك ، ومن ثم لا تسبحب هذه القاعدة على من كان بالفا سن الرشد من قبل رفع الدعوى وبالتالى لم يصح اختصامه بداءة . (نقض ١٧ ـــ ١ ــ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الاول ص ١٩٨٧).

٧٧ ــ النص ف المادتين ٩٣ ، ٣٤ من القانون ١٩٥ لسنة ٩٥٥ و و الفقرة الثانية من الدينة ١٩٥٧ و في الفقرة الثانية من المادة ١٩٥٠ من القانون المدفى يدل على أن القاصر المادون يدير كامل الأهلية فيما أدن فهم ، وأما التصرفات التي لم يؤذن فيها فانها تكون قابلة للابطال لمصلحته منى كانت دائرة بين النفع والضرر . (نقض ٤٣ ـ ٣٠ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الاول ص ٩٩٦ )

٧٣ ــ الطعن في الحكم ــ وعلى ماجرى به نص المادة ٣٩١ من قانون المرافعات ــ الانجوز الا من المحكوم عليه ، وهو مايقتضي أن يكون المحكوم عليه موجودا على قيد الحياة في وقت وقع الطعن والا كانت الحصومة إلى الطعن معدومة الاترتب أثرا والايصححها اجراء الاحقى اذ العبرة في الحصومة المحا هي بشخص الحصومة المحا هي بشخص الحصومة المحا فيه كان الطعن رفع الطعن ، فاذا لمين فيه كان الطعن بإطلا لرفعه تمن الصورة الرسمية للعكم الصادر في القضية رقم ... المقدمة من الاستاذ المحامى الذي رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قيما في القضية رقم ... المقدمة من الاستاذ المحامى الذي رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قيما على المحكم على المحكم المحادر على المحكم على المحكم المحادر على المحكم على المحكم المحادر على المحكم على المحكم المحادث في القضية رقم ... المحددة في وفعه لموفاة من الاحكاد ... المحددة في وفعه لموفاة من الاحكاد ) .

٧٤ ـــ ابرام الطاعن عقد العمل بصفته ناتباعن الجمعية التعاونية . اثره . انصراف كافة آثار العقد الم المعامن عند المعامن المعامن فيه من تعهد المطعون ضده بالعمل في أي جهة عددها البنك أو الجمعية توافر علاقة العمل بينه وبين البنك الطاعن ومن ثم احقيته في ضم هذه المدة . خطا في القانون وقصور في التسبيب . (نقض ١٤٣ ــ ٣ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥ قضائية ) .

٧٥ ــ لما كان ماخلص إليه الحكم من أن أرض النزاع مخصصة للمنفعة العامة بيح للكافة الانتفاع بيا نيميا فعلم قبول الانتفاع بيا نيميا خصصت له باعتبارها مالا عاما والزود عن هذا الحق فان الدفع بعدم قبول الدعوى ــ لرفعها من غير ذى صفة ــ يكون ظاهرا لفساد ولا يعيب الحكم اغفاله الرد عليه . (نقض ٥ ــ ١٢ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧٦ ــ لما كان الإضرار بالمؤجر الذي يبيح له طلب اخلاء المستاجر للتغيير في العين المؤجرة هو مايتضمن الإخلال باحدى مصافحه التي يحميها القانون مادية كانت أو أدبية ، حالا كان هذا الاخلال أو مستقبلا ، مادام لاريب واقعا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالاخلاء لما أحداثه الطاعنة من تغيير بالعين المؤجرة ، ألحق ضررا بالمؤجر المطعون ضده على سند من قوله : وبالنسبة لما قالت به المستأنفة ب الطاعنة ب من تناقض نما صدر من اخيير نتيجة أعماله من أنه لم يترتب على تلك التعديلات أضراوا بالمبنى وأنه يتضع من الدواسة الهندسية بخصوص موضوع والكمر ، أن هذا الامر قد يوثدى الى الفضر البالغ للمبنى مستقبلا ، لان المبنى منشأ من هيكل عرسانى من أعملة وكمرات وأسقف وأى ضرر يتقص من هذا الهيكل قد يوثدى به الى انهار في عرسانى من أعملة وكمرات وأسقف وأى ضرر يتقص من هذا الهيكل قد يوثدى به الى انهار في خنر حال الا ان ذلك الحقق الوقوع مستقبلا ويعرض اجزاء المبنى للانهار في منطقة الحمام والمطبخ والطرقة ، وليس بلازم أن يكون الضرر حالا لجواز الاخلاء ، بل يكفى أن يكون موثكد الوقوع مستقبلا ... ، فان الحكم يكون قد واجه وقائم النزاع ودفاع الطاعنة واستظهر الضرر المفرو المقتل من تعديلات بالعين المؤجرة ، وهو مايجيز للمؤجر طلب الاخلاء وفقا ليص المادة ٢٦ أب من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ ، فلا يكون قد خالف القانون ، ويكون المعى عليه بهذا الوجه على غير أساس . (نقتس ٢٨ ب ٤ ــ ١٩٨٣ عن وقم ٣٦٦ لسنة ٥٦ قضائية ) .

٧٧ ــ اذ كان المطعون ضده قد أقام الدعوى بصفته الشخصية مستدا الى عقد الايجار المؤرخ ١ ــ ١٩ ــ ١٩ ٦١ الصادر اليه بصفته رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية بناحية ناى مركز قليوب وكان اليين من الاوراق أن صفته هذه قد زالت منذ سنة ١٩٦٣ وكان الثابت كذلك أن الجمعية المستأجرة أنبت هذه العلاقة الإيجارية بينها وبين الهيئة المؤجرة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعين بانتفاء صفة المطعون ضده فى رفع الدعوى على سند من أنه حل محل الجمعية المستأجرة رغم خلو الاوراق من أى دليل على ذلك فانه يكون قد خالف الثابت بالاوراق وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور . (نقض ١٨ ــ ١ ــ قد خالف طعن رقم ١٩٣٠ لمسنة ٥١ قضائية ) .

٧٨ ـــ اذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا تنبت الصفة في انتخاصمة عنه لمن يمثله ، لما كان وشركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها بين واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين ، والنص في المادة ٨٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين ، والنص في المادة ٨٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين ، والنص في الدوم الو بناء على توكيل ، يدل على أن الشريك الموصى في شركة التوصية لايجوز له أن يجولى ادارتها ولا يعد محملا ها قانونا ، بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين أو يعهد بادارتها الى شخص أجنبي عنها ، لما كان ماتقدم وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل بناريخ ٣١ ــ ١٩٧٦ وصار المطعون عليه هو صاحب الحيازة لعين النزاع ولايد على ذلك بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه هو صاحب الحيازة لعين النزاع عضصا اياها لادارة الشركة وان كان لايمثل الشركة قانونا الا أنه يجوز له أن يزود عن حيازته لها عضصا اياها لادارة الشركة وان كان لايمثل الشركة قانونا الا أنه يجوز له أن يزود عن حيازته لها

فيما خصصها له ، ذلك بأنه اذا استأجر شخص مكانا لتشغله شركة فانه طبقا للمادة ١٥٣ من القانون المدنى يعتبر معهدا بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصا معويا أن تستأجر المكان ، فاذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه وينشأ عقد ايجار جديد بين المرجر والشركة كشخص معوى ولايعود له بصفته الشخصية علاقة بالمكان المرجر واخذا بهذا قان حيازة الملعون عليه للمين تنفى ولايملك الادعاء باستجاره للمكان لرفع دعاوى المد ضد الاجبى عن عقد الانجار طبقا للمهادة ٥٧٥ من القانون المدنى ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليه لرفعها من غير ذى صفة ، فانه يكون قد خالف القانون ويعين نقضه . (نقص ٩ ــ ١ ٩ ــ ١٩٨٠ سنة ٣١ العدد.

٧٩ — استخلاص توافر الصفة فى الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاءها على أسباب سائفه خمله . النقص أو اخطا فى صفات الحصوم الذى لايكون من شأله الشكيك فى حقيقة الحميم واتصاله بالحصومة المرددة فى الدعوى . لا يترتب عليه البطلان . اختصام رئيس مجلس المدينة باعتباره رئيس الوحدة المفلية المذكورة التي يمثلها امام القضاء . قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم الحلى . ليس من شأنه التجهيل بحقيقة من أقيمت عليه الدعوى. (نقض ٨٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

• ٨ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من التحصام المدعى عليه للحكم عليه بطلبه تما وصفته المادة المثالثة من قانون المرافعات بائه المصلحة القائمة التي يقرها القانون والمعن بالنقض الايخرج على هذا الاصل فلايكلى لقبوله مجرد أن يكون المطمون عليه طرفا فى الحصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو . (نقض ١٩ - ١ عد ١٩٨٤ طعن رقم ١٣٥٣ لسنة الحقومة قد نازع خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو . (نقض ١٩ - ١ عد ١٩٨٤ طعن رقم ١٣٥٣ لسنة المتحدد ا

1A \_ لتن كان الاصل فيمن يختصم فى الطمن أن يكون اختصامه بالصفة التى كان متصفا بها في الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه الا أنه لما كان القانون لم يشترط فى بيان هذه الصفة موضعا معينا من صحيفته العلمن ، فإنه يكفى لصحته أن يرد عنها بصحيفته فى أى موضع فيها مايفيد اختصام المطعون عليه بذات الصفة . لما كان ذلك وكان الين من صحيفة العلمن أن الطاعن وان لم يشر فى صدرها الى صفة المطعون عليه الثانى كرئيس للجمعية التعاونية لبناء المساكن بكفر صفر ، الا أنه ردد تلك الصفة فى مواضع متعددة من الصحيفة تما يدل على أنه التوم فى طعنه التعانى وصدر على أساسها المؤم فى طعنه الصفة التى اقيمت بها الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الثانى وصدر على أساسها الحكم المطعون فيه . (نقض 1 \_ ٢ - ٢ \_ ١٩٨٤ طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥ قضائية ) .

٨٧ ــ ان الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون الا بين من كانوا خصوما في

النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ، واذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قصت برفض الدعوى بالسبة للمطعون ضده الثانى وامام محكمة ثانى درجة لم توجه اليه طلبات ولم تقض تلك المحوى بالسبة للمطعون ضده الثانى فانه ليس خصما حقيقيا فى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون المحكمة له او عليه بدى المحكمة المحون في غير محله . (نقض ١٣ – ١ - ١ - ١ - ١ محكمة يكون فى غير محله . (نقض ١٣ – ١ - ١ - ١ محكمة بكون فى غير محله . المحكمة المحتودة من المحكمة المحكمة بكون فى غير محله . المحكمة المحتودة من المحكمة بكون المحكم

٨٣ ـــ اذا كان البين من الوقاتع التي تضمتها صحيفة الدعوى الابتدائية ومن المستدات المقدمة فيها أن المطعون صدها قد استهدفت بدعواها الحكم فابصفتها وكيلة عن الباتعين وقد عني الحكم بابراز هذه الصفة عند قضائه في الدعوى وبما سطره في مدوناته أن المطعون ضدها لها حق المطالبة بالدين طبقا للبند الرابع من عقد البيع المؤرخ ٨ ــ ٧ ــ ٩٩٣٣ و بالتالي فلايلزم أن يين الحكم أسماء موكل المطعون ضدها طالما أن الأخيرة كانت تمثلهم في الحصومة وهي صاحبة الحق في تحصيل الملخ المطالب به ويكفي بيان اسمها في الحكم . (نقض ١٩ ١ ــ ١ ٩ ـ ١٩٨٤ طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٨٤ \_ مقتضى اندماج شركة ... وكيلة الباتمين \_ التي تعاقدت معها الطاعنة فى شركة أخرى ونتج عنها الشركة المطمون ضدها أن تصحى شخصية الشركة الاولى المندمجة وتخلفها الشركة المطمون ضدها خلافة عامة فيما لها من حقوق وماعليها من التزامات ومنها الالتزام بتحصيل المبالغ التي استحقت وكان على الشركة المندنجة تحصيلها قبل الادماج وتغدو الشركة المدامجة وحمدها الدامجة وحمدها المحقوق والالتزامات لان الشركة المندعجة التي زالت شخصيتها قد انقضت بالاندماج وحملت علها الشركة الدامجة . (نقض ١٣ / ١٩ / ١٩ طمن رقم ١٩٨٧ طمن مقص ١٩٨٠ عمن رقم ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٨٣ لسنة ٩٥ قضائية ، نقض رقم ١٩٨٧ لسنة ٩٤ قضائية ، قضائية ، نقض رقم ١٩٨٧ لسنة ٩٤ قضائية ، قضائية ) وقضائية )

۸۵ ــ من المقرر فى قضاء النقض أن الحصم الحقيقى هو من توجه اليه طلبات فى الدعوى أو يحرض سيلها منازعا فيها ، أما من يختصم ليحكم فى مواجهته دون أن توجه اليه طلبات ، ولم يدفع الدعوى بما يحترضها فلا يعد خصما حقيقيا فيها ، وبالتالى فلا يعول على عدم اعلانه بمذكرات الحقوم طالما لايخرج الوارد بها عن نطاق الدعوى ولا يعنيه بطلب ما . (نقض 10 ــ ا ــ ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٨٦ ــ دعوى الشفعة ــ وعلى عاجرى به قضاء هذه انحكمة ــ لا تكون مقبولة فى جميع مراحلها الا اذا كانت الحصومة فيها قائمة بين أطرافها الشفيع والمشترى والبائع منواء أمام محكمة أول درجة او فى الاستناف او فى اللقض ، فان رفعت فى امرحلة دون اختصام باقى اطرافها قضت المحكمة وقو من تلقاء نفسها بعدم قبوها ، وعلى الشفيح أن يراقب مايطراً على أطراف عقد

البيع من تغيير فى الصفة أو الحالة ليوجه البيم اجراءات الشقعة بالوضع الصحيح الذى أصبحوا عليه وقت اتخاذها . رنقش ٨ ـــ ٣ ـــ ١٩٨٤ طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٠ فضالية ) .

۸۷ ـــ اكتساب المدعى الصفة فى رفع الدعوى أثناء سيرها يزيل العيب الذى شاب صفته عند رفعها وتصبح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لآثارها منذ بدايتها . (نقض ۲۰ ــ ۱۱ ـــ ۹۸۳ . ۱۹۸۳ لسنة ۵۱ قضائية ) .

٨٨ ـــ الدعوى بطرد الغاصب . اعتبارها من أعمال الحفظ . أثره . للشريك على الشيوع لوفيها عن كل المال الشائع دون حاجة لموافقة باق الشركاء . (نقض ٣٧ ــ ١٣ ــ ١٩٨٣ ــ طعن رقم ٣١٣ ــ سنة ٥٠ قضائية ) .

٨٩ ـــ استقلال كل من المتضامين عن الآخر في الحصومة وفي الطعن في الحكم الصادر
 فيها . (نقض ٨ ــ ١٢ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

 ٩ ـ التأمين من المستولية عن حوادث السيارات . ق ٣٥٧ لسنة ١٩٥٥ لسلقه . امتداد النزام المؤمن الى تفطية المستولية الناشئة لفير المؤمن له والغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها . للمؤمن حتى الرجوع على الغير المستول . (نقض ٣٤ ــ ١١ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٧٤ قصائية ).

 ٩١ ــ عدم التمسك بانعدام أهلية المحامى الذى باشر الاجراء أمام محكمة الموضوع . سبب قانونى بخالطه راقع . عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض . (نقض ٣٥ ــ ١ ــ ــ ٩٠ ــ ١ ــ ٩٥ ــ ١ ــ ٩٠ طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥١ قضائية ) .

 ٩٢ ــ طلب الحجر ماهيته . عدم جواز توجيه الى ورثة المطلوب الحجر عليه (نقض ٨٧ ــ ٢ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ قضائية ) .

٩٣ \_ النزاع ف مواد الولاية على المال . ليس خصومة حقيقة . انطواله على حسبه (حكم النقض السابق ) .

٩٤ \_\_ الطعن بالنقض . جوازه ممن كان خصما في النزاع وبذات صفته السابقة . صدور الحكم المستانف قبل الطاعن الاول بصفته المبثل القانوني للشركة . استنافه الحكم وبائل الطاعين بصفتهم ورثة لايكون مقبولا لرفعه من غير ذي صفة . (نقش ٣٣ \_\_ ١ \_\_ ١٩٨٤ الطعان رقما ١٩٨٤ \_\_ ١ .

9 حضر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا اكثر من مسكن دون مقتض في البلد الواحد .م ٨ قانون رقم 9 على المستقد م ٨ قانون رقم 9 على المستقد م ٨ قانون رقم 9 على المستقد م ١٩٦٧ . يخالفة الحظر . أثره . للمؤجر ولو لم يكن طالب سكني ولكل صاحب مصلحة حق اخلاء المستأجر . (نقض ٨ – ١٢ سـ ١٩٨٣ طمن رقم ١٣٠٣ لسنة ٨٤ قضائية ) .

٩٦ \_ حالات الاخلاء في المادة ٣١ قانون رقم ٤٩ أسنة ١٩٧٧ . قصر طلب الاخلاء فيها

على الموجمو وحده . تخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن واحد فى البلد الواحد . عدم اقتصار حتى طلب الاخلاء على الموجمو وحده . له ولأى صاحب مصلحة قانونية هذا الحق . (حكم النقص السابق ) .

٩٧ ـ عدم اعتبار الحاضع للحراسة خلفا للحارس العام او من يتلقى عنه الحق من شركات الفطاع العام فى التصرف الذى آتاه . (نقض ٧ ــ ١٢ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٥٨ لسنة ٥٣ فضائلة ) .

٩٨ ـــ امتداد أثر الحكم وحجيته الى الخلف الحاص . شرطه . صدوره قبل انتقال الشيء
 إليه واكتسابه الحق عليه . رفع المدعوى بمجرده غير كاف . (حكم النقض السابق ) .

٩ ــ الملك الشيء وحده حتى استعماله واستفلاله والتصرف فيه في حدود القانون .
 للنيخص المعنوى مالك العقار مصلحة في اقامة الدعوى عند تحقق سبب من أسباب فسخ عقد الايجار . (تقض ٢٨ ـ ١٩ ـ ١٩٨ الطعون أرقام ٩٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٨٤ لسنة ٥٠ فضائة ) .

١٠٠ ـ الاختصام في الطعن بالنقض .شرطه .تدخل الحصم منضما للمعلمون ضده أمام
 عكمة أول درجة وعدم انضمامه اليه في الإستناف والحكم بعدم جواز الاستناف بالنسبة له .
 الرق . عدم قبول اختصامه أمام محكمة النقض . (نقض ٢٤ ـ ١٩ ـ ١٩٨٣ طعن رقم ٢٤ ـ ١٩٨٣ ـ) .

١٠١ ــ التدخل الانضمامي . نطاقه . رفض اغكمة طلب التدخل والقضاء في الموضوع .
 أثره . عدم قبول الطمن فيه من طالب التدخل . حقه في الطمن انصرافه الى مسألة التدخل .
 رنقض ٦ ــ ١١ ــ ٩٩٣ ملمن رقم ٤٠٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

۲۰۷ — اعتصام المجوز لدیه فی صحة الحجز أو دعوی رفعه . اثره . اعتباره خصما ذا صفة کتاج بالحكم الصادر فیما فیما یعالی بسعة اجراءات الحجز أو رفعه . اختصامه فی الطعن بالقش على الحكم الصادر فی هاتین الدعوتین یكون صحیحا . (نقض ۲۷ — ۲ — ۱۹۸۴ طمن رقم ۴۵۳ كلستة ۴۵ قضائية ) .

٩٠ هـ لما كان القانون الإبحد الدعاوى التي يجوز رفعها ، مادام لصاحبها مصلحة قائمة مشروعة ، ويكفي المصلحة اغتملة ، اذا كان الفرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق ، او الاستيناق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، وكان المقصود بدعوى صحة ونفاذ المقد وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة هو الحصول على حكم يثبت العقد ، وأنه صدر بين المتعاقدين صحيحا ونافذا ، ولا يزال صحيحا نافذا ، وقت صدو الحكم ، فمن الجائز أن ترفع هذه الدعوى ، بالنسبة لسائر العقود ، وليس عن عقد الميع فقط ، مادام لرافعتها مصلحة مشروعة ، وعلى القاضى فيها أن يبحث كل مايعلق بوجود المقد او انعدامه ، او بصحته أو بطلائه ، وكذلك صوريته أو جديته . ولما كانت الدعوى الحالية قصد بها الحصول على حكم باثبات جدية .

عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدهم ... ، وكان المشرع قد أضاف الى المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقرة اخيرة ،بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ ،نصت ـــ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ــ على أنه وفي تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر في حكم المعول الفرد الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع ، وبين الازواج ، أو بين بعضهم البعض ، وتربط الضربية. في هذه الحالة باسم الاصل أو الزوج حسب الاحوال ...، ويجوز في هميع الاحوال لصاحب الشان اثبات جدية الشركة . ، وأراد من وراء هذا النص - وعلى مايين من المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ـــ أن يضع حدا لما يلجاً إليه الممولون من تكوين مثل تلك الشركات ، المشار اليها ، بهدف الافلات من أداء الضريبة كلها أو جزء منها ، حتى يستفيد كل منهم من الاعفاء المقرر بالقانون للاعباء العائلية ، والهبوط بقدر الربح إلى شريحة ذات ضربية أقل ، ولمعالجة هذا الوضع ،أضاف الفقرة الأخيرة ،من هذا القانون ،والتي قصد من ورائها مواجهة التهرب الضريبي وتقرير بعض حالات الاعفاء الضربيية ، فاستحدث بها قرينة بسيطة ، لم يكن لها نظير في التشريع المعمول به مقتضاها صورية الشركات التي من هذا النوع ، وأجاز لصاحب الشان أن يثبت جدية الشركة . و لما كانت قرانين الضرائب لاتواجه مراكز عقدية ، وانحا تتعلق بنظم قانونية ، تما يتصل بالنظام العام ، فانها تسرى بائر مباشر على العقود المبرمة قبل صدورها . وتمن ثم قان من شانًا القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ ، اعفاء مصلحة الضرائب من . اثبات صورية عقود الشركات سالفة البيان ، والقائمة وقت صدوره ، ونقل عبء الاثبات على عاتق صاحب الشان ، حيث يحمله باثبات جدية الشركة ، ولو كانت عقودها سابقة على تاريخ العمل به ، وماينشا من هذه الشركات في تاريخ لاحق عليه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، المؤيد للحكم الابتدائي ، قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاءه بصحة ونفاذ عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدهم تأسيسا على عدم رجعية القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي عدم تطبيق حكم الفقرة الاخيرة التي أضافها الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، على ذلك العقد ، لثبوت تاريخه من قبل نفاذه ، مما حجبه عن بحث ماافترضه المشرع من صورية العقد ، والتصدى ليبان جديته ، فانه يكون فضلا عن مخالفته للقانون ، معيبا بالقصور ، مما يستوجب نقضه . (نقض ۲۲ ــ ۱۱ ــ ۱۹۸۱ طعن رقم ۱۵۱۸ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٠٤ كا كان شرط قبول اشمومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التضامن حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى عليه للحكم عليه بطلبه بما وصفته المادة من قانون المرافقات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ــ وكان الطعن بالنقض الايخرج على هذا الاصل ــ فانه لايكفي لقبوله عجرد أن يكون المطعون عليه طرف في الخصومة أمام الفكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو .. المسلم على المسلم المسلم على ا

٩٠٥ ـــ لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التحقق من صفة رافع الدعوى هو

تحصيل تستقل به محكمة الموضوع دون وقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المخال عليه من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من السجل التجارى ومن التوكيل الذي يحضر بموجبه وكيلها أن مصدره هو الممثل القانوني لها وكان هذا الاستخلاص سائفا له أصله الثابت بالاوراق فأن النعي على - الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس . (نقض ٢٦ ــ ٣ ــ ١٩٨٤ طعن رقم ١١١٩ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٠٦ \_ اذ كان المطعون صده الثانى قد زالت صفته كوكيل لدائني تفليسة الطاعن قبل صدور الحكم الابتدائى ولم يقض له أو عليه بشيء فلا يكون ثمة عمل لاختصامه فى الطعن ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له . (نقض ٣٠ \_ ٤٠ ـ ١٩٨٤ طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ فضائة ، نقض ٨ \_ ١٩ - ١٩٨٧ ص ٢٩٣٦) .

V = 1 كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون صدهم الخمسة الأول كان أمواهم قد أخضعت خراسة الطوارىء يجوجب الأمر رقم V = 1971 السنة V = 1971 الله عمل به اعتبارا من V = 1971 الله عمل به اعتبارا من V = 1971 وكان من مقتضى رفع الحراسة عن أمواهم يجوجب ذلك القانون أن يعود اليهم حتى التقاضى بشائبا واذ كان من المقتضى رفع الحراسة عن أمواهم يحوجب ذلك القانون أن يعود اليهم حتى الشامن بشائبا واذ كان القانون أن يعود اليهم حتى الله عندانه وبصحة اجراءات الحجز الموقع بتاريخ V = V = 1977 أحت يد المطعون صده الاخير والذي احتصمه بهذه الصفة ثم صدر الحكم الابتدائي بهذه الطلبات فانه يكون للمطعون صده ما المنتف الأول مصلحة في الطعن على هذا الحكم بطريق الاستناف باعتبارهم محكوما عليم حسويكون المحتاف باعتبارهم محكوما عليم حسويكون المحتاف المناس غير ذي عليم حسائلة والمناس على غير أساس .

١٠٨ — النص فى المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاميم بعض الشركات والمنشآت — ومن ينها الشركة المطعون صدها — على أن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشئات المشار اليها الى مستدات أسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بقائدة ٤٤ منويا وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا .. وأن الدولة الانسال عن التزامات تلك الشركة والمنشئات الا فى حدود ماآل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم ، يدل على أن الدولة تعتبر مسئولة عن صداد التزامات هذه الشركات والمنشآت فى حدود ماآل اليها على هذا الوجه ، وهو مايوفر للطاعين صفة فى الحصومة ، ولايفير من ذلك احتفاظ تلك الشركة بشخصيتها المعنوية المي كانت لها قبل التأمي و فمتها المائية المستقلة بما عساه أن يكون عائقا بها من التزامات . (نقعن الاحسام على المنازمات . (نقعن الاحسام على المنازمات . (نقعن الاحسام على المنازمات .)

٩٠١ ـ وان كانت المادة ٢٩٦ من قانون المجارة تقتى بوجوب غل يد المدين عن ادارة أمران والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس ، فلا تصح له مباشرة الدعوى المجلة بشك الاموال حتى لا تصار حاعة الدائمين من نشاطه القانوني ، الا ان غل اليد لايقتضى بطلان الصرفات التي يجربها المفلس في أمواله منقولة أو عقارية وانما يؤدى إلى عدم نفاذها في مواجهة جاعة المدائمين مع بقائها صحيحة بين طرفيها ويكون لوكيل الدائمين رحمه أن يطلب غدم نفاذ التصرف ، فاذا رفعت الدعوى على المفلس فان الحكم الصادر فيها لايستج به على جماعة المائم في هذه الحالة أن يدفع بعدم قبول الدعوى أو أن ينفع بعدم قبول الدعوى أو أن يعدم نفاذ التصرف . (نقعن ١٩٨٤ هـ ١٩٨٤ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥٢ قضائة ).

• ١٩ س نص المادة ٢٩٧ من قانون التجارة وان جرى يوجوب اعتصام وكيل الدائين في الدهاوى والإجراءات التي توجه ضد الطليسة سواء كانت معلقة بمقول أو بعقار الآ انه أم يرتب جزاء على اظفال هذا الاجراء ومن ثم فلا يكون بجرد عدم اعتصام وكيل الدائين في دهوى من هذا القسل سببا أمدم قبوغا ، وكل مايرتب على عدم اعتصامه هو عدم جواز الاحتجاج على جامة الدائين بمكم لايكون قد صدر في مواجهة وكيل الدائين ، لما كان ذلك فان الطاهنين بصفتهم وكيل الدائين في الزاع الذي صدر فيه الحكم المعلمون فيه اذ أن ذلك من حق جامة الدائين وصدها سمخطة في الدائين سعد عدما يراد الاحتجاج عليها بمثل هذا الحكم ولايفير من ذلك وجود تغليسة وكيل الدائين سعد عدما يراد الاحتجاج عليها بمثل هذا الزوجة يدل على أن كل من الفغيستين اخرى الوحرى تماما . (نقض ١٤ سـ ٥ مد ١٩٨٤ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥ قعالية ) .

119 — النص في المواد ٢٩٧ - ٢٩٧ من قانون التجارة والمادة ٣٨٣ من التونين المنجارة والمادة ٣٨٣ من التقنين المدني يدل على أن صدور حكم اشهار الافلاس يستنع قانونا غلى يد المفلس عن ادارة أمراله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المسالمة يتلك الاموال حتى لا تضار كتلة دائميه من نشاطه القانوني فيما يسمهم من حقوق الا أن يكون مايمارسه المفلس من نواحي هذا الشاط مقصوراً على نظاق الاجراءات التحفظية التي قد يفيد البدء فيها دائميه ولا ضرو منها على حقوقهم أما مايمهاوز علم هذا النظاق من النشاط القانوني في ادارة أمواله التي تعلق بها حقوق دائمية فمحظور علمه محارسته وينوب وكيل الدائمين عنه في الدعاوى التي ترفع على النظيسة أو منها . (نقض ٧٧ — ٥ — ٥ ...

۱۹۷ ــ دعوى الطرد المؤسسة على العصب الاستوجب اختصام غير المخصب المطاوب
 طرده من العين المختصبة (نقض ۱۹۳ ــ ٥ ــ ۱۹۸۱ طمن رقم ۸۹ لسنة ۶۷ قضائية ).
 ۱۹۳ ــ المقرر فى قضاء محكمة النقض أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق المدعى به تما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة التي يقرها

القانون ومفاد ذلك أن مجرد توافر مصلحة للمدعى في الحصول على منفعة مادية أو أدبية لايكفى لقبول دعواه مادامت هذه المصلحة لا تستند الى حق يحميه القانون ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن رابطة الزوجية التي قامت بين الطاعنة الاولى وبين المطعون ضنمه قد انفصمت عراها بصدور حكم تهائى بتطليقها منه وبذلك تنقضى الملاقة التي كانت قائمة بينهما انفصمت عراها بصدور حكم تهائى بتطليقها منه وبذلك تنقضى الملاقة التي كانت قائمة بينهما ويصير كل منهما اجنبيا عن الاخر والايحق لايهما المعطون ضده صفة في طلب ابطال زواج مطلقته المذكورة من الطاعن الثالى ، ولا يمكون للمحمود منهمه شريعة الإنجير من ذلك ارتباط هذا الزوج به بقرابة قريبة باعتباره ابن اخت له ، وهو ماتحرمه شريعة الاتجام الإنجيرين له بلدتها شائ في طلب ابطال زواجه أيا كانت أوجه البطلان المدعى بها . واذ قضى الحكم المطمون فيه رهم في طلب ابطال زواجه أيا كانت أوجه البطلان المدعى بها . واذ قضى الحكم المطمون فيه رهم في العليم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المطمون ضده في قامتها ، فانه يكون قد اعطان في تطبيق القانون . (نقض 19 – ۲۹۸ طعن رقم ۸ لسنة ، ٥ قضائية ) .

١١٤ - الدعوى هي حق الالتجاء الى القضاء خماية الحق أو المركز القانونى المدعى به - ومن ثم - فانه يلزم توافر الصفة الموضوعية لطرق هذا الحق ، بأن ترفع الدعوى ثمن يدعى استحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها ، ولذا فان الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على عدم أحقية المدعى فى الاحتياء بهذه الدعوى يكون قضاءا فاصلا فى نزاع موضوعى حول ذلك الحق ومتى حاز قوة الامر المقضى كانت له حجية مانعة للطرفين من معاودة طرح ذات النزاع لذات السبب ضد نفس الخصوم . (نقض ٢٩ \_ ٣ \_ ٣ .

١١٥ ــ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقاف المصرية نص فى مادته الاولى على أن تكون هذه الهولى على أن تكون هذه الهيئة شخصية اعتبارية وأسند اليها فى المادتين الثانية والحامسة تولى ادارة أموال الأوقاف واستفارها والتصرف فيها . (نقض ١٩ ــ ٦ ــ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثاني ص ١٧٨٢) .

111 — أن من يمثل أيا من طرق الدعوى في مباشرة اجراءات الحصومة . لايكون طرفا في النازاع الدائر حول الحق المدعى به ولذا يكتفى منه أن يتبت له صلاحية هذا الثميل قانونا حتى تكون له الصفة الإجرائية اللازمة لصحة شكل الخصومة فاذا حكم بعدم قبول الدعوى تأميل على عدم ثبوت صفة مباشر الإجراءات في تمثيل المدعى فهو قعناء في الشكل تحصر حجيته في عدم ثبوت صفة مباشر ولايتعداها الى غيرها ولا تمنعه من مباشرة دعوى جديدة ولو كان سند الصفة سابقا على ذلك الحكم . (نقضى ٢٩ ــ ٣ ــ ١٩٨٤ طعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥٠ قضائة ) .

۱۹۷ ــ التائب ــ بصدد غيله لن ينوب عنهم ــ تقوم لديه صفات تعدد بعدد لشخصيات التي عطها ، والاعتم من هذا العدد أن تهائل هذه الشخصيات أو أن تهائل صلاحياته

ف تمثيله لها ،أو أن تنحصر فيها أصلا ــ بمقتضى القانون ــ مستولية اليابة عنها . والوقف يتمتع بشخصية اعتبارية وله نائب يعبر عن ارادته عملا بالمادتين ٥٣، ٥٣ من القانون المدلى .وينشأ الوقف باشهاد رسمي يصدر من مالك الاعيان محل الاشهاد بيين فيه شروط الوقف ومصارفه ، مما يجعل كل وقف متميزا عن غيره من الاوقاف طبقا للاشهاد الصادر بانشائه ، ومن ثم يتحدد الوقف باشهاد انشائه وتثبت له الشخصية الاعتبارية في نطاقه . واذا تولى شخص واحد النظرُ على عدة أوقاف ،كانت له صفة نيابة مستقلة عن كل وقف منها على حدة ،كما هو الشانُ بالنسبة لوزارة الاوقاف في توليها نظارة الاوقاف الحيرية المتعددة . ولا يقدح في هذا ماتص عليه القانون . . قد ٧٤٧ لسنة ١٩٥٣ في مادته الثانية من فرض نظارة الوزارة ، على الاوقاف الحبرية مالم يشترط الواقف النظر لنفسه . وفي مادته الاولى من أنه اذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولَى جاز لوزير الاوقاف بمواققة مجلس الاوقاف الاعلى أن يصرف الربع كله أو بعضه على الجهة التي يعينها . ذلك أن مفاد هاتين المادتين أنه مازال لاشهاد الوقف مجاله في تنظم أحكامه ، فاذا ماتضمن اشتراط الواقف النظر لنفسه امتحت النظارة أصلا عن الوزارة ،واذا عين جهة البر الموقوف عليها وكانت قائمة ولايوجد ماهو أولى منها امتنع عن الوزارة تغيير هذا المصرف ،أما القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ والملغى بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ فليس سوى لائعة باجراءات وزارة الاوقاف ولم تخرج أحكامها ـــ في هذا الصدد ـــ عما سبق بيانه . ومن ثم فان ماتتمسك به الطاعنة من القول بالُّ تلك الاحكام قد أنهت الشخصية المستقلة لكلِّ وقف على حدة وصهرتها هيما في شخصية واحدة يمثلها وزير الاوقاف بحيث اذا اختصم انصرف أثر ذلك إلى الاوقاف الحيرية جميعا دون حاجة إلى تحديد الوقف محل التداعي ، يكون غير سديد . اذ كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وحكم أول درجة تؤكد أن الطاعنة لم تقم الدعوى السابقة ضد وزير الاوقاف بصفته ناظرا على وقف ... .... لا صراحة ولا ضمنا ،ولم تتضمن هذه الدعوى ثمة اشارة الى هذا الوقف سواء في وقائعها أو اسانيدها أو في دفاع الحصوم فيها فان الحكم الصادر فيها لأيحوز أية حجية قبل الوقف المذكور لانه لم يكن ممثلا في تلك الدعوي . ولايغير من ذلك أنه بعد صدور هذا الحكم أقام وزير الاوقاف التماس اعادة نظر فيه تأسيسا على اكتشاف أن أعيان النزاع تتبع وقف ... ... الحيرى ، ذلك انه لم يقض هذا الاتخاس بقضاء موضوعي فرعي ذي حجية وانما قطي فيه بعدم جواز الاتماس الامر الذي لايعدل أو يغير من صفات الخصوم في الحكم المقام عنه هذا الاتحاس . لما كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم فيها في الدعوى رقم ... ... تأسيسا على أن وقف ... ... اخيرى المقام عنه في الدعوى الماثلة لم يكن مختصما في تلك الدعوى السابقة فان النعي عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس. (نقض ٢٦ ـــ ٢ ـــ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثاني ص ١٨٧٧ ).

١١٨ ــ قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حينَ

الطمن بالنقض ، كما تطبق في الدعوى خلال رفعها وعد استئاف الحكم اللدى يصدر فيها ، ومهار المصلحة الحقة ، مبواء كانت حالة أو محصلة ، انما هو كون الحكم المطعون فيه قد أصر بالطاعن حين قضى برفعن طلباته كلها أو قضى له يبعضها درن البعض الآخر ، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر محققا لمقصود الطاعين ، مما تنفى معه مصلحتهما في الطعن ، ويعين من أمل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن . (نقض ٣٣ / ١٩ / ١٩ منة ٣١ الجزء الثاني ص

١١٩ ــ ١ كان يشترط للحكم ببطلان تصرف المدين بطلانا وجوبيا طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة أن يكون التصرف من التصرفات التي ورد النص عليها في هذه المادة على سبيل الحصر مايسم معه القياس عليها ، وأن يصدر التصرف ف فترة الربية أو في الايام المشرة السابقة عليها ، كما يشترط للحكم ببطائان تصرف المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٣٧٧ من ذات القانون أن يقع التصرف على أمواله خلال فترة الربية وأن يعلم المتصرف اليه باختلال اشغال المدين ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وكيل الدائمين وان اعدر وكيلا عن هاعة الدائمين في ادارة أموال التغليسة وتصفيتها ، فانه يعتبر وكيلا أيضا عن المفلس يحق له رقع الدعاوى للمطالبة بمقوقه والطعن على الاحكام الصادرة ضده قبل شهر الافلاس وتلقى الطعون على الاحكام الصادرة لصالحه مما مفاداه أن هذه الاحكام تكون حجه عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالفاء الحكم المتانف عل انه لم يصدر من المفلس أي عقد أو وفاء بدين أو تصرف من التصرفات الواردة في المادتين ٢٣٧، ٢٢٨ من قانون العجارة كما لم يُثبت للمحكمة أن امتناع للفلس عن سداد أجرة المل \_ بفرض اعتباره تصرفا \_ كان بالاتفاق مع المالكة مع سوء القصد اضرارا بالدائنين وأن ألحكم رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٧١ مدني مستعجل الأسكندرية القاضى بطرد المفلس من المحل لايعتبر تصرفا يرد عليه البطلان وأن لهذا الحكم حجيه في شأنَّ رفع يد المفلس عن المحل موضوع النزاع اذ لم يثبت تغير الظروف بعد صدوره وأن هذه الحجة تمتد إلى الطاعن وانتبي الحكم الَّى أن يدُّ المقلس رفعت عن المحل المذكور تنفيذا للحكم المستعجل المشار اليه في ١٦ ٧ /١٩٧٣ وأن المالكة أجرته الى من يدعي مصطفى كرم عبد العزيز ثم استأجره المطعون ضده الأول في ١ /٤ /١٩٧٥ وكان ماقرره الحكيرعارهذااليب لد. أصله الثابت بالاوراق ولاتخالفة فيه للقانون وتضمن الرد على ماتحسك به الطاعن من دفاع وكاف لحمل قضاء الحكم فان النعي عليه بهذين السببين يكون على غير أساس ولايعيب الحكم كاستطراد. اليه تأييدا أوجهة نظره من اجرائه مفاضلة بين عقد ايجار المدين المفلس وعقد ايجار المطُّعُونُ صَدْه الأول اذ انه استطراد زائد عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه . (نقض ٢١ /١٩٨٧ طعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٣٠ ــ ١١ كان الانجوز للطاعن أن يتحدى بطائن التنازل الصادر من المطون ضده السابع
 بصفته وليا طبيعاً عن الاطبان الملوكه للقاصر بدعوى انه لم يحصل بشائيا على اذن من محكمة

الاحوال الشخصية اذ أن هذا البطلان نسبي شرع لمصلحة القاصر وحده دون الفير . وكان الدعوى لانعدام الصفه ــ وعل ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا شأن له بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لجمايته فلا يحق لفيره ان يحتج بهذا البطلان ومن ثم فلا يجوز للطاعن التحسف اللاجراءات المؤسس على أن المطعون ضده التاسع لم تكن لدصفة في تحيل المطعون ضدها الثامته ، ولما كان دفاع الطاعن سالف الذكر لايستد الى اساس قانونى صحيح فان اغفال الحكم الرد عليه لايعد قصورا مبطلا له . رنقض ٢ لا ١٩٨٧ طعن رقم محمد على السنة ٥٦ قضائية ) .

191 - وحيث انه لما كان من المقرر أنه لايجوز اعتصام ناقص الأهلية أو فاقدها الا ف شخص من يمثله قانونا وكان الثابت في الاوراق أن الطاعة قد اختصمت القاصره ومني محمد غز الدين على المعمون عليا الاولى التي كانت وصية عليا قبل وفاتها في ٢٧ ١ ١٩٨٨ اى الدين على شخص المطعون عليا الاولى التي كانت وصية عليا قبل وفاتها في وفاتها يكون غير صحيح اذ كان يتعين على الطاعوة توجيه الطمن الى من حل محل المطعون عليها المتوفاة في تمثيل القاصرة ولا يجديه التحدى بجهلها بمثل القاصر الجديد ، ذلك أنه كان عليها للتوفاة في تمثيل القاصرة ولا يجديه المحمد من تغير في الصفة أو الحالة فان هي قصرت في ذلك أنه كان عليها في تمثيل القاصر كان الطمن بالنسبة لها باطلا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في دعوى وراثة (ثبوت وفاة المورث وانحصار ارثه الشرعي في .. ، ، ، وبطلان أشهاد الوفاة والوارثة الصادر في ... )وهي من الدعاوى التي يتعين فيها احتصام اشخاص معين هم ورثة المتوفى فان اقتصاء بيطلان الطعن من الدعاوى التي يتعين فيها الاولى بصفتها يستدع حتها الحكم ببطلانه كذلك بالنسبة لماقل برمته باطلا .

وحيث انه لما تقدم يتمين الحكم ببطلان الطمن . (نقص ٢٤ /٧ ١٩٨٧ طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٥ أحوال شخصية ) .

1 ٢ ١ ــ اكان من القرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا كان المواطن الاصل فخصاط يعيساكان أو اعتبار يامو جو دا في اختار جو كان بياشر نشاطا عالم المحكون المحكون الذي يزوال فيه هذا النشاط موطنا له في مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط ولما كان لكل سفية أجنية تباشر نشاطا تماريا في مصر وكيل ملاحي ينوب عن صاحبها سواء كان شخصاطيعيا او اعتباريا في مباشرة كل ما يتعلق بشاط السفية في جمهورية مصر العربية ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه او عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذا التوكيل موطنا لمالك السفينة لما كان ذلك وكان بين من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ ٩ السنة ١٩٦٨ أن التوكيلات الملاحية وتمفيس ءو وأمون ءو وأبو محمل ءو وطبية ، الاحدو أن تكون فروعا للشركة المطمون صناها ـــ فان هذه الشركة تكون صاحبة صفة في كل نزاع يتعلق بنشاط هذه التوكيلات ولا يغير من ذلك مجرد الخطأ في بيان اسم صاحبة صفة في كل نزاع يتعلق بنشاط هذه التوكيلات ولا يغير من ذلك مجرد الخطأ في بيان اسم التوكيل المقصود من بينها مادامت الشركة التي تضمهم جيما قد اختصمت بصفتها وكيلا عن

مالك السفية المستول عن العجز في الرسالة البحرية لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن الشركة المطمون ضدها اختصمت كممثلة لتوكيل أبو سميل بينا التوكيل المعنى هو توكيل ممفيس التابع لها ... فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه (نقض ١٩٨٧ لا ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٩٣٣ لـ وحيث إن مما يدماه الطاعن على الحكم المطمون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك انه رفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أنه يمثل المأمورية الحاجزة في حين أن المأمورية ليس لها شخصية إعبارية وأن صاحب الصفة فى تمثيلها هو وزير المالية دون غيره من موظفيا .

وحيث إن هذا النعي فى محله ، ذلك أن الأصل أن الوزير هو الذى يمثل وزارته فيما ترفعه الوزارة والمصالح والادارات التابعة لها أو يرفع عليها من دعاوى وطعون ... إلا اذا منح القانون الشخصية الاعتبارية لجهة إدارية معينة منها وأسند صفة النيابة عنها إلى غير الوزير فتكون له عندلذ هذه الصفة فى الحدود التي يعينها القانون . ولما كان المشرع لم يمنح الشخصية الاعتبارية لمصلحة الضرائب ولا لمأمورياتها ، فان وزير المالية يكون هو دون غيره من موظفيها الذى يمثلها لمصلحة العبارية فيه هذا النظر ... فيما ترفعه أو يوفع عليها من دعاوى وطعون ، وإذ عالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ... وجرى فى قضائه بقبول الدعوى صد مراقب عام مأمورية الضرائب الحاجزة على انه هو الذى يمثلها ... فايد يكون قد الحطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب . (نقض علم ١٩٨٧ لا ١٩٨٧ المنة عده قضائية ) .

٩٣٤ \_\_ وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفه أن الذى يمثل الهنة الطاعه هو رئيس مجلس إدارتها وليس هو رافع الطعن .

وحيث إن هذا الدفع بدوره فى غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر بعص الماده الناسعه من القانون ٢١ سنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، ونص المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية ١٩٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ــ أن «رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الذي يحظها فى صلامها بالغير وأمام القضاء ، وكان قرار رئيس مجلس الوزراء ٢١٩ سنة أن «يعاد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي برئاسة وزير الدولة للزراعة والأمن العامة للإصلاح الزراعي برئاسة وزير الدولة للزراعة والأمن المغذائي ... ، ، لما كان ماتقدم ، وكان وزير الزراعة ــ الذي حل على وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية ٢٨٩ سنة ١٩٨٤ قد أقام هذا الطمن بصفته رئيسا غيلس الوزراء المشار اليه فان الدفع بعدم قبول الطمن لرفعه من غير ذي صفه يكون على غير أساس . (نقض الدفع بعدم قبول الطمن رقيم ٢٨١ عن ذي هذي صفه يكون على غير أساس . (نقض

٩٢٥ ــ لا كان النص في المادة ٣٣٥ من القانون المدنى على أن ولكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينة هميع حقوق هذا المدين الا ماكان متصلا بشخصه خاصته او غير قابل للعجز ... بهدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة الإيشمل الحقوق والرخص التي يؤدى استعمال الدائن ها الى المساس بما يجب أن يقى للمدين من حرية في تصريف شتونه ، وكان اكتساب حق المرور في ارض الجاز نظير تعويض عادل بالشروط والعنوابط المحددة بتص المادة ٩١٨ من القانون المدنى هو من الرخص التي قصر الشارع سلطة الإفادة منها على مالك الأرض الهبومة عن الطريق العام فان استعمال هذه الرخصة يكون خارج النطاق الذي يجوز فيه استعمال الدعوى غير المباشرة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر قانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ونقص ٩١٩ / ١٩ ١٩٨٨ طعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٦ قضائية ) .

۱۳۹ ـ جواز توجیه الدعوی للخصم فی شخص وکیله . شرطه . اقتران اسم الوکیل باسم الموکل . علة ذلك . (نقض ۲۹ /۱ ۱ /۱۹۸۷ طعن رقم ۲٤۷۷ لسنة ۵۳ قضائیة ) .

١٣٧ \_ الهية العامة للمجارى والصرف الصحى رالهية العامة للصرف الصحى بمحافظة العامة للصرف الصحى بمحافظة الاسكندرية . تمثيلها امام القضاء . قصره على رئيس مجلس ادارة كل منهما دون المحافظ او خضوعها لرياسته . عدم اتساعه الأهلية التقاضى . (نقض ٢ ٧٧ ١٩٩٧ على رقم ٤٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

۱۲۸ - اكتساب المدعى الصفة في رفع الدعوى اثناء نظرها بمراعاة المواعيد والاجراءات المتصوص عليها في القسلت المتصوص عليها في القسلت المتصوص عليها في القسلت بالدفع بعدم القبول . تغيير سند صفة المدعى امام عمكمة الاستناف عنه امام عمكمة اول درجة . لاأثر له . علة ذلك . (نقعن ۲۷ له ۱۹۸۷ طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۹۹ قصائية ) نقعن ۱۹۷ له ۱۹۸۷ طعن رقم ۱۹۷۷ لسنة ۹۸ قصائية ) نقعن ۲۰۸۷ لسنة ۸۵ قصائية ) .

١٣٩ ــ استخلاص الصفة ق انشغال ذمة المدعى عليه باخق موضوع التداعى .استقلال قاضي الموضوع به . حسبه بيان الحقيقة التي اقتح يها واقامة قضاءه على امباب سائفة تكفى خليله . ونقض ٢ / ١٩٨٧ طمن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٥ قضائية ) ، قرب نقض ٧ / ١٩٧٧ / ١٩٧٧ صنة ٣٠ ص ٧ ٩٧ ) .

١٣٠ ـــ وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن المطمون ضده توفى قبل صدور الحكم
 المطمون فيه ومع ذلك إختصمه الطاعن فى إلطعن دون ورثته .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الأصل أن اختصومة لاتنعقد الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة فاؤا توق الخصم قبل إنتقادها وقعت معدومة ولم ترتب أثراً بالنسبة له ولا يصحمها إجراء لاحق ، ولما كان الثابت من الأوراق أنه بعارة ٧ /د ١ ٧ ١٩٨ قصت محكمة الاستناف بانقطاع سير الخصومة بوفاة المطعون ضده ،ثم جدد الطاعن السير في الخصومة مختصما ورثته الذين صدر الحكم لمطعون فيه لمصلحتهم ،وكان الطاعن لم يختصم في هذا الطعن الورثة المحكوم لهم ـــ واختصم مورثهم بالرغم من وفاته ـــ فان الطعن يكون غير مقبول . (نقض ٨٧ ٧ ٧ ١٩٨٩ معن رقم ٨٣٨ السنة ٥٤ قضائية ،نقض ٢٤ / ٤ ١٩٨٧ معن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ قضائية ) .

۱۳۹ \_ رئيس مجلس ادارة الشركة صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . الحطا في بيان شخص الممثل القانوني للشركه لايحول دون اعتبار الشركة هي المعنية بالطعن . شرطه . ونقضى ١٤٨٧ / ١٩٨٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

۱۳۱ مكرر ـــالدفع بعدم قبول دعوى الاخلاء لرفعها من غير ذى صفة المؤسس على انكدار وجود العلاقة الايجارية هو في حقيقت دفساع في موضوع الدعسوى وارد على أصل الحق المطــــالب به رفقض ۱۹۲۷ / ۱۹۳۹ مجموعة المكتب الفني سنة ۱۹ ص ۱۹۱۹ )

۱۳۳ ــــ وزير المدل هو صاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شان من شئون وزارته . اختصام رئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفنيش القضائى .غير مقبول . (نقش ۲۵ /- ۱ /۱۹۸۸ طعن رقم ۱۳۳ لسنة ۵۳ قضائية ) .

١٣٣ ـ اذا كان نقض الحكم لايحقق سوى مصلحة نظرية محضة لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم جواز المعارضة ــ الصادر في دعوى احوال شخصية ــ وهو حكم لايجوز استنافه بحيث اذا نقضت. المحكمة الحكم ــ لقضائها باعتبار الاستثناف كان لم يكن على خلاف القانون ــ واحالت القضية نحكمة الاستثناف بما لايفيد واحالت القضية نحكمة الاستثناف بما لايفيد الطاعن ومن ثم يكون الطعن غير منتج . (نقض ١٩٨٠ / ١ /١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص

١٣٤ ـ تغيل الدولة في التقاضى هو فرع من اليابة القانونية عنها ويتعين في بيان مداها ونقاطها أن يرجع إلى مصدرها وهو القانون ، وإذ كانت لاتحة مجلس الشعب تقضى بأن رئيس المجلس هو الذي يحظه ويتكلم باحمه ، ومن ثم فهو صاحب الصفة دون غيره في تميل المجلس وجانه عمل في ذلك رئيس اللجنة الشريعية . (نقض ٧٨ // ١٩٩٠ طمن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٥٨ قضائية ، نقض ٧ // ١٩٧٨ سنة ٨٨ العدد الاول ص ٣٥٣٣)

١٣٥ ـ الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان . ماهيتها . القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ . الحالية المجمعية الاعتبارية بمجرد شهرها . يجفلها رئيس مجلس ادارتها في تصريف شعونها وتعمل لحساب نفسها وليس خساب الهيئة الطاعنة . مؤدى ذلك . مسئوليتها عن التزاماتها وتعهداتها قبل الهير . لايغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة للتعاونيات للبناء والاسكان . علة ذلك . (نقص ٨٨ ٧ / ١٩٩٧ طمن رقم ٢٩٢٧ لسنة ٨٥ قضائية ، قرب نقص ١٩٨٠ / ١٩٨٠ منة ٣١ ص ٢٠١٦ ) .

١٣٥ مكرر اختصاص مجالس المدن في دو اثر اختصاصها بهج زواند السطم بهافي فيما لا مجاوز قبعته المضحية. عدم وجوب تصديري مجلس المحافظة على السع الافيما وادعلى هذه اللهيمة . المادسان ٣٤ من الملامعة التفيلية من القانون ١٩٦٠ من الملامعة التفيلية الصادرة بالقرار الجمهوري ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٠ انتهاء الحكم المطمون فيه الى أن يع مجلس المدادرة التنظيم المعطون ضده قد تم في حدود اختصاصه النهائي . صحيح رنقض ٧٧ لا / ١٩٩٠ طعن رقم ٨٩٨ لسنة ٨٥ قضائية ) .

۱۳۹ ــ المصلحة شرط لقبول الدعوى . ماهيتها . كفاية المصلحة المحملة . تأسيس الطاعن دعواه الفرعية على أنه في حالة اخضاق المطمون عليه في دعواه المطروحة ... يكون قد خمقه أَصَرَار مادية وأدبية لاتتوافر به المصلحة القائمة او المحتملة . (نقض ١٩٨٧ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٦ قضائية ، نقض ٧٥ / ١٩٧٧ سنة ٣٠ ص ٣٨١ ، نقض ١٩٧٧ / ١٩٦٧ سنة ٣٠ ص ٣٨١ ، وهم ٧١٧ ) .

۱۳۷ ـــ الحق ق الطعن لايتبت الا لمن كان طرفا في الحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصف بها فيها فاذا زالت عنه تلك الصفة فان رفعه الطعن بها بعد زوالها لايكون مقبولا ، وكان الثابت من الأوراق أن ...و ...ولدى الطاعن بلغا سن الرشد واستأنفا الحكم الابتدائي ، فان صفة الطاعن الأول في تمثيلهما قانونا بصفته وليا طبيعها عليهما تكون قد زالت عنه من قبل رفع الطعن بالنقص ويكون الطعن منه غير مقبول . (نقض ۲۲ /۱ ۱۹۸۷ طعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ۵۲ طعن رقم ۱۹۸۷ سنة ۵۲ طعن رقم ۱۹۸۷ سنة ۵۲ طعن رقم ۱۹۸۷ سنة ۵۲ طعن رقم ۱۹۸۸ سنة ۵۲ طعن رقم ۱۹۸۸ سنة ۵۲ صور ۱۹۸۸ سنة ۵۲ صور ۱۹۸۸ سنة ۵۲ صور ۱۹۸۸ سنة ۳۱ صور ۱۹۸۰ سنة ۳۱ صور ۱۹۸۰ سنة ۳۱ صور ۱۹۸۰ سنة ۳۸ سنة ۳۸ سنة ۳۸ سنة ۳۸ سنة ۳۸ صور ۱۹۸۰ سنة ۳۸ سنة ۳۸

١٣٨ ــ اذ كانت المصلحة في الدعوى الابهدف الى حاية الحتى واقتضائه فحسب بل قد يقصد بها مجرد استيناق المدعى خقه بحيث الايلزم أن يثبت الحتى له حتى تقبل دعواه بل يكفى أن تكون له شبهة حتى حتى تكون دعواه جديرة بالمرض أمام القضاء (نقض ١٩٦٧ ٧ /١٩٦٩) السنة العشرون ص ٩٧٠ ).

١٣٩ ـ انه وان كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى اذا لم يكن المدعى صاحب صفة في رفعها الا أنه منى اكتسب المدعى هذه الصفة أشاء نظر المدعى مراعبا المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في القانون ، فإن العيب الذى شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصبح الحصومة بعد زوال العبب منتجة الآفارها صند بدايتها ، ولا تكون للمدعى عليه مصلحة في الاسك يهذا الدفع رنقض ٧٤ / ٧٧ منة ٧٤ ص ١٠٨ ) .

• ١٤٠ ــ لاياثر في اعتبار صفة المدعى ــ في رفع المدعوى ــ أن يكون السند الذي أعتمد عليه في السند الذي أعتمد عليه في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايرا لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادرا بعد نقض الحكم السابق ، ذلك أن الاسك بسبب جديد لاول مرة أمام محكمة الاستئاف ليس من

شانه تغيير موضوع النزاع ، وأنه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة 4 1 2 من قانون المرافعات السابق (تطابق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات الحالى )يجوز مع بقاء موضوع الطلب على خالة تغيير صبيه والاضافة اليه (حكم النقض السابق ).

١٤١ ... ثن كان النابت في القرار المطمون فيه ... الصادر من دائرة الاحوال الشخصية الولاية على المال ... وود الولى الفرار الولى الشرعي على القاصر )ورد الهم يمردا دون ذكر لصفته ، الا أنه يين بجلاء من الاوراق أنه اختصم في الاستتناف ولى تقرير الطمن بصفته وليا شرعيا على القاصر ، ومن ثم يكون الدفع ... بعدم بقول الطمن لرفعه على غير ذي صفة ... في غير عمله متعينا رفضه (نقض ٣ / ٧٧ سنة ٢٤ ص ٢٨) ).

١٤٧ \_ اذا كان لانزاع بين الطرفين في أن المدرسة منشأة فردية تملوكة للمطعون ضده ، وبالتالى لانعد شخصا اعتباريا له ذمة مالية مستقلة ، بل جزء من ذمة صاحبها ، فما يصبب تلك المشأة من أضرار اتما يصبب ذمة المطعون ضده شخصها ، وبالتالى يكون هو صاحب الصفة في الضاء عنها امام القضاء (نقض ٧ ١ ٧ ١٩٧٣ سنة ٧٤ ص ٨٨٥ ).

157 \_ لن كانت دعوى الطلاق من مسائل الأحوال الشخصية الا أنه يترتب عليا آثار مالية قد تختلف باختلاف الابقاء على عودة الزوجية أو فضها بالطلاق ومن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة \_ أن العبرة في قيام المصلحة في العلمن بطريق النقض هو بوجودها وقت صدور الحكم المطمون فيه ، والايتحد بانعدامها بعد ذلك ، ولما كان لطالب الحلول \_ محل الطاعنة المعوفة \_ مصلحة محتملة في الاستمرار في الطعن المروض ، تتمثل في كونه أحد ورثلة الطاعنة ، وكانت هذه المصلحة متحققة يوم صدور الحكم المطمون فيه لوجود الطاعنة على قيد الحياة حيداك ، فان وفاتها بعد ذلك الاتأثير فا على تحقق هذه المصلحة وتوافرها في هذا الطعن ، لما كان حيداك ، فان طلب الحلول يكون في علمه (نقض ٧٧ / ٧٧ سنة ٢٤ ص ٩٨٢ ) .

9 : 0 \_ إذا كان البين من وقاتع الدعوى أنه لم تبد من احدى المطعون عليها أى منازعة للطاعن أمام محكمة الموضوع ، كما ثم يوجه هو البيا طلبات ما ، فانه لاتكون للطاعن مصلحة فى اختصامها أمام محكمة النقض تما يوجب الحكم بعدم قبول الطمن بالنسبة البيا ، دون أن يامير من هذا النظر أن يكون المطعون عليه الآخر قد طلب الحكم على الطاعن وتلك المطعون عليها معضامين (نقض ١٦ / ١٥/١٧) سنة ٢٣ ص ١٣٣٩).

١٤٦ \_ البطلان الترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى أو على انعدامها هو ـــ

وعلى ماجرى به قضاء محكمة القض ــ بطلان نسبى مقرر لصالح من شرع انقطاع للخصومة بسبب لحمايته ، وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته (نقض ۵ /لا ۱۹۷۷ طمن ۱۵۱ سنة ۲۲ ،نقض ۹ /د /۷۷ سنة ۲۳ ص ۸۱۹ ،نقض ۲۶ / ۷۷ طمن رقم ۲۰۳ لسنة 22 قضائية ) .

٧ ٤ ٧ - اذا كان الطاعون قد وصفوا المطمون عليه فى تقرير الطمن بائه قاصر ووجهوا اليه الطمن فى شخص والدته على الرغم من أن صفتها قد زالت فى تميله لانتهاه الوصاية عليه ببلوغه من الرشد قبل صدور الحكم المطمون فيه اذا اختصمه الطاعنون أنفسهم فى شخصه بوصفه بالمفا عند رفع الاستناف وصدر الحكم لمصلحته يهذه الصفة وكان الطاعنون لم يتداركوا هذا البطلان عند اعلان الطمن يكون باطلا بالسبة عند اعلان الطمن يكون باطلا بالسبة له رنقص ١٩ / ١/ ١٩ ٧ منة ٢٦ ص ٨٥٣ ).

١٤٨ ـ الفرامة النصوص عليها في المادة ٧٧ موافعات مقررة لصالح الحزينة العامة . ليس للخصم مصلحة في النمي على الحكم اغفاله توقيع هذا الجزاء على اغضر الذي تسبب بخطه في بطلان الاعلان (نقش ٩٧ / ١٩٩٧ منة ٧٠ ص ٨٤ ) .

٩٤ سالنزاع حول بلوغ الخصم سن الرشد وقت تميله فى الدعوى أمام محكمة أول درجة بالولى الشرعى عده هو تما يتعلق بامعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى وهو أمر لا شأن له بالنظام العام (نقض ٣٥ /١/٧ سنة ١٩ ص ٥٠٠ ) ولانجوز النارة هذا المدفع لاول مرة أمام عكمة النقض (نقض ١٠ ٧ /١٩٧٧ طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٥).

 ١٥٠ ــ اقامة الحكم الاستثناق قضاءه على أسباب مستقلة دون احالة إلى أسباب الحكم الابتدائ . التمسك ببطلان الحكم الاخير . لايحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطمن (نقص ١٨ ٣ ٧٧ سنة ٢٧ ص ٣٧٧) .

101 ــ وجوب اعطار طوق الحصومة للاتصال بالدعوى عند اعادتها للمرافعة . وميلة الاخطار الاعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . اقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية لحمل قضائه . النمي عليه لما أورده في المنطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبنى على اجراءات باطلة . لايحقق سوى مصلحة نظرية . نمي غير منتج (نقض 11 / 4 / 7 / 7 من 40 م) .

۱۵۲ ــ الطعن بالنقض من السفير بصفته ممثلا لحكومته . لا عبرة يتغيير شخص السفير الذى كان ممثلا فى الحصومة من قبل . كفاية ذكر وظيفته فى الصحيفة . (نقض ۱۹۷۷ / ۱۹۷۹ طعن رقم ۵۰ ك لسنة 60 قصائية ) .

١٥٣ حـ دعوى بطلان العقد لصوريه صورية مطلقة لايصلح لقبوط وجود مصلحة نظرية . يحة ، فلا تقبل الا ممن له مصلحة قائمة وحالة فيها ، يميث تعود عليه فائدة عملية من الحكم له بطلبه (نقض ٧٧ / ٧٧ طمن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٦ قضائية ) . 104 ـ المصلحة المختملة التي تكلى لقبول الدعوى لا تتوافر كصريح نص المادة الثالثة من قانون المرافعات ، الا اذا كان الفرض من الطلب أحد امرين (الأول ) الاحتياط لدفع ضرر عدل (والثانى ) الاستناد لحق ينشي زوال دليله عند النزاع فيه ، واذ كان الطعن بالنقض المرفوع من الطاعين فى الحكم الصادر بسقوط حقهما فى اخذ العقار بالشفعة لعدم احتصام المشترى المدعى بصورية عقده ، لايتوافر فيه أى من هذين الأمرين ، فان المصلحة المختملة بمعناها المتصود فى المادة المذكورة لاتكون متوافرة (نقض ٣٥ لا ١٩٧٧ طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ فسابة ) .

١٥٥ ــ نعي الشركة الطاعنة بانُ مديرها هو الذي اختصم في الدعوى دون رئيس مجلس ادارتها غير متعلق بالنظام العام (نقض ١٩٧٠ / ١٩٧٩ طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٥ قضائية ).

١٥٦ ــ دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن . اختصام المؤجر للمستأجر من الباطن للحكم في مواجهته . عدم قبول اختصام المؤجر له أمام محكمة النقمن لعدم وجود منفعة من اختصامه طالما أنه لم ينازعه في طلباته (نقض ٧١٠ ١٩٧٧ طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٤٤ قضائية ) .

۱۵۷ ــ يترتب على حل الشركة زوال صفة مديريها في تمثيلها ،ويحل محلهم المصفى الذي عينته المحكمة ويكون هو صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة أمام القضاء فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى (نقض ۵ // ۱۹۷۷ طمن رقم ۲۶ لسنة ٤٤ قضائية ،نقص ۱۹۷۷ // ۱۹۷۹ طعن رقم ۸۹ هسنة ٤٤ قضائية ).

١٥٨ — البطلان الذي يترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية لاجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا لايقع بقرة القانون بل يعين على صاحب المسلحة التمسك به أما بدعرى مبتدأة ،أو في صورة دفع يدى في دعوى مرفوعة ، ويعير الشركاء أصحاب مصلحة في التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لان ايا منهم لايستحق الحماية فهم على درجة واحدة من الاهمال ومن حق كل منهم أن يتمسك بالبطلان قبل الشركاء الآخرين حتى لا يبقى في شركة مهددة بالبطلان (نقش ه ٣ لالا حما رقم ٢ لا المناه المناه الله كا قضائية ).

١٥٩ ــ قيل الولى الشرعى للقاصر فى الاستشاف . بلوغ القاصر من الرشد قبل رفع الطمن بالنقش . وجوب اقامة الطمن منه شخصيا (نقض ٢٠ /١١ /١٩٧٨ طمن رقم ١٩١٠ أسنة ١٩٧٨) قضائية ) .

١٩٠ \_ بنك ناصر الاجتماعي هو الممثل القانوني ليت المال . اختصام وزير المالية في الطعن بالنقض باعتباره ممثلا له . غير مقبول (نقط ١٩٧٧ / ١٩٧٧ طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٤٨ - قصائية ) .

٩٦٦ \_ الهيئة العامة للسكك الحديدية . وئيس مجلس ادارتها هو الممثل القانوني لها أمام القضاء . اعتصام وزير المواصلات يوصفه الرئيس الاعلى للهيئة . أثره . عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة (نقح ١٥ /٥ /٧ طعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

197 - القضاء نهاتيا بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم اختصام المشترى المدعى بصورية عقده . رفع الشفيع دعوى مبتداة للحكم بصورية هذا العقد . القضاء بعدم قبوطا الانتفاء المسلحة المتملة للمدعى فيها رغم الطعن بالنقض في الحكم بالسقوط . صحيح (نقص ٧٧ / ٧٧ طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٦٣ \_ القضاء بطرد المطعون عليه من الاطبان وتسليمها للطاعن . للمطعون عليه مصلحة قائمة في استناف ذلك الحكم طالبا الهاؤه استنادا الى انه لايضع اليد على أرض النزاع . علمة ذلك رنقض ٣٢ /٩ /٩٥ طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٦ قضائية ).

١٦٤ \_ القضاء نهائيا بعدم جواز استناف الطاعنين خكم مرمى المزاد وبرفض طلب فسخ السع الصادر به الحكم المذكور . الدعوى المقامة منهم بيطلان تسجيل ذلك الحكم . انعدام مصلحتيم فيه (نقض ٧ ٧ / ١٩٧٧ طعن رقم ٦ ١٩ لسنة ٤٦ قضائية ) .

 ١٦٥ ـ عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله الذى وكل المامى فى رفع الطمن بالنقض . أثره . عدم قبول الطمن لرفعه على غير ذى صفة (نقض ٣٣ ١/١ ١/١ طعن رقم ٣١٨ لسنة ٥٤) .

١٩٦٩ ــ اقامة المستأنفة الاستثناف بصفتها وصية على ولديها رغم بلوغهما سن الرشد قبل رفعه ودن أن تكون نائبة عنهما . مؤداه . عدم قبول الاستثناف (نقض ٧٧٤ / ١٩٧٨ طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٤) .

۱۹۷ ... اذ كان لايوجد في القانون مايمول دون توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله ويكل في ذلك أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل ، وكان المثابت أن ... ، قد اختصم في الدعوى في درجيى التقاضي بصفته بمثلا لولديه وصدر الحكم المطمون فيه بيلته الصفة ، فان اختصامه في الطعن ... بالقص ... بيلته الصفة يكون صحيحا في القانون (نقض ٣١ ٣١ ٧٧ سنة ٧٧ ص ٨٣٣ ) .

١٩٨٨ ــ صدور التصرف من المفاس وكذا الحكم الصادر بشائه بعد اشهار الافلاص ، غير نافذ في مواجهة جاعة الدائين طالما لم فاحصم وكيفهم في الدعوى . جواز رفعه دعوى مبتدأة يذلك . الإعمل لرفع الخماس اعادة النظر في الحكم رنقض ٣٥ له / 4 طمن رقم ٤٨ ١ السنة ٤٧) .

٩ ٦ ٩ \_\_ ورقة الإعلان . لاتنتج أثرها بالسبة للمعلن اليه الا بالصفة المحددة بالورقة . توجيه اجراءات التنفيذ العقارى للموصية باعتبارها نائبة عن القاصر رغم بلوغه صن الرشد . أثره . عدم .اعتباره خصما فى تلك الاجراءات (نقض ٧ ٧ / ١٩٨٧ طمن رقم ٥٥٥ لسنة ٨٤ ) .

 ١٧٠ ــ توافر صقة الحصوم في الدعوى . للمحكمة أن تستعين كلير لتحقيق الوقائع المادية المعلقة بها والتي يشتق عليها الوصول اليها والتي تستخلص منها مدى تواقر الصفة في الدعوى (نقص ١٦ /١٧ / ١٩٧٧ عن رقم ٥ لسنة ٤٤ ) .

۱۷۱ ــ الشريك الموصى فى شركة التوصية .عدم جواز توليه ادارتها أو تمثيلها أمام القضاء رنقص ۹ ۷ / ۱۹۸ طعن رقم ۱۹۹۸ لسنة ٤٨ فضائية ) .

۱۷۳ ــ استجار الشخص مكانا لتشغيله شركة . قبوها للايجار . أثره . نشوء عقد جديد يينها وبين المؤجر . اقامة المستأجر الاول دعوى حيازة ضد الغير . غير مقبولة لانتقاء حيازته للعين رنقض ٧ ٧ /١٩٨٠ طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٤٨ ) .

۱۷۳ ــ رئيس مجلس المدينة . هو صاحب الصفة المقامة ضد مراقبة التحليم بالمدينة (نقض ٧٧ /٧٧ صنة ٨٩ ص ٨٥٥١) .

١٧٤ ــ عامى الحكومة . حضوره نائبا في قضية عن احدى الجهات . الايضفى عليه صفة بالنسبة لباق الجهات التي لم تخصم اعتصاما صحيحا . (حكم النقض السابق ) .

۱۷۵ ــ المنازعة حول تكييف العقد الصادر لمشترى الجدك ، وماإذا كان بعد مجرد تنازل عن الانجار أو يبع للمتجر . أثره . توافر مصلحة هذا المشترى في استناف الحكم الصادر برفض اجازة اليبع ولو لم يطمن فيه البائع المستأجر الاصلي (نقض ۲۳ ۷ ۷۷ سنة ۲۷ ص ۱۹۰۵ ) .

١٧٦ ــ المشاة الفردية لا تتمتع بالشخصية المعربية . توقيع الطاعن على سند دون أن يقر فيه بأى صفة . القضاء بالزامه شخصيا بقيمته ، صحيح (نقض ٥ /٤ ٧٧ سنة ٩٧ ص ٨٥٢ ) .

۱۷۷ ــ القضاء بقبول الاستناف شكلا . لايمنع الهكمة الاستنافية من القضاء بعد ذلك بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . علة ذلك . (نقض ۱۷ لا / ۱۹۸ طعن رقم ۱۹۹۹ لسنة ٤٧ قضائية ) .

۱۷۸ ... الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشنون المتعلقة بوزارته ، المصالح والفروع النابعة للوزارة . عدم تمثيل مديروها لها أمام القضاء . القول بان مدير المصلحة الحكومية ارتضى التصامه كممثل لها أمام محكمة أول درجة . لا محل له (نقض ۲ /۷ /۷۷ سنة ۲۸ ص ۳۵۳) .

۱۷۹ ــ الاصل أن الطاعن يرفع طعنه بالصفة التي كان مخصما بيا في الدعوى الايفير من ذلك أن تكون هذه الصفة عبل منازعة منه (نقش ۲۰ / ۷۷ سنة ۲۷ ص ۴۱۹) .

۱۸۰ حد دعاری المطالبة بالحق فی مکافاة نهایة الحدمة او بمعاش اتفاق بدیل عنها وکذا
 الحقوق التی ترتیها قوانین التأمینات الاجتماعیة . وجوب توجیهها الی الهیئة العامة للتأمینات
 الاجتماعیة (نقص ۳۱ /۲ /۷ سنة ۷۷ صنة ۳۷ صن ۸۰۸ ، نقض ۳۰ /۵ / ۱۹۸ طمن رقم ۱۸۲۳ لسنة ۹۹ قطالیة ).

١٨١ ــ طلب المدعى الحكم في مواجهة بعض الخصوم . اعتبارهم خصوما حقيقيين في

الدعوى متى نازعوه في طلباته . الدفع بعدم قبول الطمن بالنقض المرفوع منهم لانتفاء الصفة لاأساس له (نقض 4 77 /77 سنة 78 ص ٦٣٨ ) .

۱۸۷ - قبول الدعوى . شرطه . كون كل من المدعى والمدعى عليه أهلا للتقاضي والا باشرها من يقوم مقامهما . شراء والد القصر بصفته حصتهم في الاعيان الميمة . دفع والله به الشمن تبرعا . قيام الشفيع بتوجيه دعوى الشفعة الى الوالدة دون الوالد صاحب الولاية على القصر . قبول هذه الدعوى بمقولة أن الوالدة كانت فضولية تعمل لصالحهم . خطأ (نقص الإمام) ٧٧ صنة ٧٤ ص ١٩٨٩ ) .

۱۸۳ ــ تعاقد الوكيل مع الغير باسمه هو دون أن يفصح عن صفته . أثاره . أنصراف آثار العقد إلى الوكيل . توافر صفة الوكيل في رفع الدعوى للمطالة بحقوقه الناشئة عن هذا العقد (نقص ٥ ٧ ٧ ٧٧ ٧٧ سنة ٧٤ ص ٧ ٩ ١ ١ ) .

1 \ 1 \ قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثنائية من قانون المرافعات تطبق حين الطمن بالنقض ، كما تطبق في الدعوى حال رفعها وعد استئناف الحكم الذي يصدر فيها ، ومناط المصلحة الحقة ، سواء أكانت محتملة أو محتملة ، أنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن ، حين قطني برفض طلباته كلها أو قضي له بمعنها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها . واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر محققا لمقصود الطاعنين مما تسخيما في الطعن ، ويحين من أجل المتعناء بعدم جواز الطعن (نقعن ٢٦ / ١/ ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٨٥ ــ فرض الحراسة الادارية على أموال أحد الاشخاص . أثره . اعتبار الحارس العام نائبا قانونيا عنه في ادارة أمواله وتمثيله أمام القضاء . استمرار صفته هذه بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم الاموال فعلا لصاحبها (نقض ٣/ ٣/ ١٩٧٧ طعن رقم ٧/ لسنة ٤/ قضائية ) .

۱۸۹ سـ قضاء محكمة النقض في طعن سابق من أحد الخصوم بنقض الحكم المطعون فيه وقي المرضوع برفض الدعوى . الطعن بالنقض من الخصم المحكوم عليه فيها . صيرورته غير مقبول لانتفاء مصلحته فيه (نقض ۱۷ /۱۷ /۱۷ طعن رقم ۸۹ لسنة ٤٧ قضائية ).

۱۸۷ ... الشخصية الاعتبارية للوقف . استقلالها عن غيرها من الاوقاف . لايغير من ذلك تولى ناظر واحد تمثيل عدة أوقاف . اعتصام وزير الاوقاف بصفته ناظرا على وقف عبرى معين . لاينصرف الى غيره من الاوقاف الحيرية (نقض ۲۲ لا ۱۹۸ طعن رقم ۸۱۷ لسنة ۶۹ قضائية ) .

۱۸۸ \_ الفاء المؤسسات . أثره . انقضاء شخصيتيا وايلولة حقوقها والتراماتيا الى الجهة التي يحددها الوزير المختص مع وزير المالية (نقض ٣٥ / ١ / ١٩٨ طمن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٨٩ سـ الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية اعتبارية . ق ٥ سنة ١٩٦٩ . لايفير من ذلك خضوعها لاشراف الدولة . الحكم برفض الدفع بانتفاء صفة وزير الزراعة عن عمل تابع الجمعية غير المشروع . خطأ . رنقض ٩ ١/١ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٨٥١ لسنة ٩ ٤ قضائية ) .

١٩٠ ــ الاختصام في الطعن بالنقض . وجوب رفع الطعن من الخصومة بذات صفته أمام
 عكمة الموضوع . صدور الحكم ضد الوكيل باعتباره ممثلاً للاصيل في الحصومة . اقامة الطعن
 بالفض من الاصيل صحيح (نقض ١٩٧ / ١ / ١٩٨ / طمن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٤ قصائية ) .

۱۹۱ ــ وفاة المطعون عليه الاول قبل رفغ الطعن بالنقيض . أثره . اعتبار الخصومة في الطعن معدومة رنقيش ۹ /۱۷ / ۱۹۸ طعن رقم ۱۹۷ لسنة ٤٧ قضائية ) .

۱۹۳ ــ اقامة الدعوى باخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر . دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى باخلاء المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم اقامتها من الورثة عجتمعين ، لا سند له . اعتبار المدعى وكيلا عن باق الورثة فى ادارة المال الشائع طالما لم يعترض احد منهم على ذلك (نقض ٧١ لا ١٩٧٧ طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

۱۹۳ ـ شخصية الوارث . استقلافا عن شخصية المورث . مسئولية الوارث عن ديون الدركة . المحسارها فيما آل اليه من ميراث . التزامه بتسليم ماياعه المورث . الايشمل مايكون ضمن مشتراه المسجل رنقض ۳۳ /۱۳ / ۱۹۸۰ طعن رقم ۷۷۷ لسنة ۶۹ قضائية ) .

١٩٤ ــ وكيل التفليسة . هو الممثل القانوني لها من تاريخ الحكم باشهار الافلاس . غلى يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفا فيها قبل شهر افلاسه (نقض ٥ // ١٩٧٨ الطعنان رقما ٤١٣ ، ٣٣٤ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٩٥ ــ وكيل الطفليسة . اعتباره وكيلا عن جماعة الدائين والفلس أيضا . الإحكام الصادرة ضد المفلس أو لصاخه قبل شهر الإفلاس . حجينا قبل وكيل التفليسة . له حق الطمن فيها وللخصم توجيه الطمن اليه (حكم النقض السابق ) .

١٩٦٦ ــ نيابة الولى عن القاصر هي نيابة قانونية ، ويتمين عليه حتى ينصرف أثر العمل الذى يقوم به الى القاصر ان يكون هذا العمل في حدود نيابته أما اذا جارز الولى هذه الحدود فانه يفقد صفة النيابة ولاينتج العمل الذى قام به أثره بالنسبة إلى القاصر ولايجوز الرجوع على هذا الاخبر الا بقدر المنفعة التي عادت عليه بسببها (نقض ٣٦ / ١٩٧٧ مـ ١٩٧١) .

۱۹۷ ــ اذا كان القول بعدر تفيذ رضة الموصى بعلاج فقراء الطائفة اليهودية ــ فى المستشفى الاسرائيل بعد أن آلت ملكتها الى القوات المسلحة ــ لا يصادف عملا الا بعد وفاة الطاعة والمبد ف تغيذ الشق الثانى من الوصية ، فان الشدرع بسبب السمى يكون سابقا لاوانه (نقص 4 / ۷۷ سنة ۲۸ ص ۳۷۲) .

تعقيب : مؤدى هذا الحكم أنه يشترط في المصلحة أن تكون حالة وقائمة .

19. — اذ كان الحكم قد استخلص من المستد ... القدم من الطاعنة ... أن الشركة العامة لدور السينا اشترت الذمة المائية للشركة الشرقية للسينا بكامل عناصرها من أصول وخصوم دون تحديد أو تقييد بما ورد في قرار الحقيم أو قرار الحارس العام الصادر باعتهاده وانه بالتالى تكون الشركة المشترية قد خلفتها خلافة تامة ، ثم انديجت الشركة الاضيرة في شركة القاهرة للموزيع السينافي التي انديجت في المؤسسة المشربة العامة للسينا وانه غذا تكون المؤسسة المذكورة هي صاحبة الصفة في اقامة الدعوى عليا ، وهو استخلاص سائم ينظق مع صحبح القانون ، واذ رئب الحكم على ذلك القضاء يوضي المدفع بعدم قبول الدعوى لرضها على فو ذى صفة ، فان السي عليه يكون غير صديد (نقض 180 سنة 190 سنة 190 س) ...

199 — الاتحدد القانون الدعاوى التي يجوز رفعها ، وانما يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبا مصلحة قائمة يقرها القانون ، وتكفى المصلحة اغتملة اذا كان الفرض من الطلب الاحياط لدفع ضرر محدق أو الاستيناق لحق ينشئ زوال دليله عند النزاع فيه . واذ كان الطاعان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة التعاقد عن عقد اليع الصادر منهما الى المطعون عليه ، وشكا بقيام مصلحة لهما في الحصول على الحكم ، لان البيع تم وفقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعي ويجب تسجيله ، وانهما لن يتمكنا قبل النسجيل من قيد حق الامتياز القرر فهما على العين الميمة وأن تكليف الاطيان لاينتقل الى اسم المطعون عليه الا بعد اتمام التسجيل مما يعرضهما لدفع العنزالب المستحقة على الاطيان ، وكان يين من الحكم الابتدائ \_ الذي أبهه وأحال إلى اسباء الحكم المطعون فيه \_ أنه قضى برفض دعوى الطاعين في اقامة دعواهما ، فإنه يكون دعوى صحة البيع ، دون أن ينفى الحكم وجود مصلحة للطاعين في اقامة دعواهما ، فإنه يكون قد أحطاً في القانون نما يوجب نقضه رنقض ٢٦ / ١٩٧٧ ست ٢١ ص ٢٠٥ ) .

۳۰۰ حظر مباشرة الوصى للتصرفات التي من شأتها التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الاحكام والتنازل عن الطعون بعد رضها . عنائفة ذلك . بطلان التصرفات بطلانا نسيا لمصلحة القاصر وعدم الاحتجاج بها عليه او نفادها في حقه ولو تجردت من اى ضرر او غين للقاصر . ( ٩٧١/٥ ط ٩٧١/٥ لسنة ٥٤ ق )

٢٠٧ ــ فروع بلك التسليف الزراعي بالهافظات . صروروبها بنوكا مستقلة لها شخصيتها
 الاصبارية . ق ٥٠٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . انعدام صفة للؤسسة للصرية للاتهان الزراعي في
 تفيلها في العقاضي . ثبوت هذه الصفة لبنك التنمية بالهافظة وحده . لا يقير من ذلك صدور

القانون ۱۹۷ لسنة ۱۹۷7 فى شأن البنك الرئيسى للصمية والاتتيان الزراعى . علة ذلك . ( ۱۹۹۳/۱/۷ طعن وقم ۳۹۹۱ لسنة ۵۸ قضائية ) .

٣٠٣ ـ تقبل الدولة منوط بالوزير فى الشتون المتعلقة بوزارته مالم يسلبه القانون هذه الصفة . النص فى القانون ٣٠ لسنة ١٩٧٩ المدل على تقويل المحافظات ووحدات الحكم الخل الاختصاصات التي تتولاها الوزارات الإيسلب الوزير صفته فى الاشراف على تلك الوحدات والعاملين بها . تبعيتهم للمحافظ والوزير معا . (١٩٩٣/١/٢٨ طعن ٢٦٩ لسنة ٥٧ فضائية ) .

3 ° ۷ ـ وجوب اختصام وكيل الدائين في الاجراءات التي تتخذ بعد شهر افلاس المدين . شرطه . ان يكون في المرحلة التي بلغتها قلك الاجراءات عن شهر الافلاس . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . عدم غالفت للقانون . القصور في اسبابه القانونيه . لاعب متى انتيى في قضائه الى النتيجة الصحيحة . غكمة النقض ان تستكمل هذه الاسباب ( نقض ١٩٩٧/٣١ طمن رقيم ٤٠١١ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٢٠٥ ــ النص في المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أن ويُحكُّم بالحجر على البالغ للجنون أو للعنه أو للسفه أو للغفله ، ولا يُرفّع الحجر إلا بحكم ، يدل على أن المشرع ذهب إلى أن توقيع الحجر ورفعه لا يكون إلا بمقتضى حكم ، خلافاً لما تواضع عليه فقهاء المشرع الاسلامي من أن الحجر يكون بقيام موجيه ، ورفعه يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة إلى صدور حكم به ، مما مؤداه أن نشوء الحالة القانونية المترتبة على توقيع الحجر أو رفعه يتوقف على صدور الحكم بهما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن ه مبنى الالتماس صدور حكم بتوقيع الحجز على المحكوم ضده وتعيين الملتمس قيما عليه لفقدانه الأهلية إلى ماقبل بدء الخصومة القضائية في الدعوى الملتمس إعادة النظر فيها وأن فقدان المحكوم ضده أهليته لم يكن إلا بالحكم رقم ... واعتباراً من تاريخ صدوره في ١٩٧٩/١٣/١٥ طالما لم يحدد الحكم تاريخاً معينا لفقدانه الأهلية . ولما كان الثابت من الأوراق ومن الرجوع إلى الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٥ ــ المودعة صورته الرسميه ــ أنه قضى بتوقيع الحجر على ( ...... ) لإصابته بالعنه أخذا بتقرير الطبيب المتندب لفحص حالته وأنه لم يحدد في منطوقه أو بأسبابه التي أقام عليها قضاءه ميقاتاً معيناً أرجع فيه قيام عارض الأهلية بالمحجور عليه ولم يرد حالة العته التي اعترته إلى تاريخ بعينه من التواريخ العديدة التي رددها الطبيب وأوردها تقريره بشأن مرضه ، فان هذا الحكم لايكون قد قطع بقيام حالة العنه لدى هذا الشخص في تاريخ سابق على قضائه بتوقيع الحجر عليه ومن ثم فلا يعد فاقداً لأهليته إلا من وقت صدوره . هذا إلى أنه فيما يتعلق بحالة الانسان وأهليته فيعتبر من الأحكام المنشئة التي لا تنسحب آثارها على الوقائع السابقه عليه . ( نقض ١٩٩٧/٧/٢٣ طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥١ قضائية).

٣٠٦ ــ ثبوت ان المفلس قد رُدَ اليه اعتباره لوفائه بكافة ديون التفليسة . أثره . عودة حق التفاضى اليه من تاريخ صدور الحكم ولكونه طرفاً فى الحكم المطمون فيه يجوز له الطمن بالنقض فيه .

### ( الطعن رقم ۲۷۷۲ لسنة ١٤٥ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٠)

٧٠٧ ــ الحكم باشهار الافلاس. أثره . غل يد المفلس من تاريخ صدور الحكم دون إعداد بتارخ نشره عن ادارة امواله أو مباشرة الدعاوى . علم ذلك . وكيل الدائيق . يُعد مملاً قانونياً للتغليسة صد تاريخ صدور هذا الحكم وصاحب الصفة في تميلها في كافح الدعاوى . عدم اختصامه في دعوى من أموال التغليسة . أثره . لا تُخاج جماعة الدائين بالحكم الصادر فيها . و نقش ١٩٥٣/٧/١٣ طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٥١ فضائية ) .

٧٠٨ ــ يدل نص المادة الثانية من القانون رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال على أن هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون ٩٧ لسنة ٩٩٨٣ ق الغيت وحل علها الشركات القابضه عملا بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩٩ وتكون للأخيرة كافة الحقوق المقررة للأرلى وعليا كافة التزاماتها باعبارها الحلف العام لها . ( نقط ١٩٩٧/٦/٣٥ طعن رقم ٥٤١٥ لسنة ٢٩ قضائية ) .

٩٠٩ ـ مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهيئات العامة وشركات القطاع العام أن رئيس مجلس ادارة الشركة هو الذي يخلها أمام القضاء ولى صلاتها بالغير ويختص بادارة الشركة وتصريف شئونها . ( نقض ١٩٩٣/٥/٧٨ طمن رقم ٣٢٩٣ لسنة ٦١ قضائية ) .

١٩ - الغاء هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٩٣ . مؤداه . إحلال الشركات القابضة محلها باعبارها خلفاً عاماً لها .

( الطعن رقم ٤٤٥ سنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٥ )

۲۱۱ ــ تمثيل القاصر فى اخصومة تمثيلا صحيحا الايكون الا بتوجيها الشخص الوصى عليه ۱۹۹۲/۷/۱۹ ط ۷۰۷۵ لسنة ۵۷ قصائية ) .

۲۱۷ — اكتساب المدعى الصفة فى رفع الدعوى اثناء سيرها . أثره . زوال العب الذى شاب صفته عند رفعها ( ۱۹۹۸ ملمن ۲۹۹ لسنة ۵۵ ق ) . واذا رفع المدعى الدعوى دون أن يكون له صفة فى رفع الدعوى الا انه اكتسبها اثناء سيرها فإن العب الذى شاب صفته يزول .

٣١٣ \_ تميل الدولة في التقاضي نيابة قانونية عنها . تعين مداها وبيان حدودها مصدره القانون . الرجع التعادي عنها للدولة فيما يتعلق بشتون وزارته . الاستثاء . اسناد القانون صفة النيابة

فيما يتعلق بشتون هيئة او وحدة ادارية معينه إلى غير الوزير . ( ١٩٩٣/١/٣٨ طعن ٣٩٣ لسنة ٥٩ قضائية ) .

٣١٤ ــ رئيس الجمهورية هو صاحب الصفة في تمثيل الدولة في دعاوى التعويض عن وقائع التعذيب والاعتداء على الحقوق والحريات العامة. تمثيل الوزير للدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . لايسلب صفة رئيس الجمهورية في تمثيل الدولة . طة ذلك م ٧٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، من الدستور ( ١٨٥/٧/٣٨ ط ١٨٨ لسنة ٥٨ في ) .

1997/V/YA). النمي على الحكم بدفاع لا صفة للطاعن في ابدائه غير مقبول . ( 1997/V/YA) ط 1892 لسنة 80 ق ).

٣١٦ ــ نعي الطاعن على الحكم عطأ أشر آخرين فير بمطين في الدهوى ولا صفة له في تشيلهم . فير مقبول ( نقض ١٩٧٣/٢/١٨ طعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٦٧ قضائية ) .

٣٩٧ ــ الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان . ماهيتها . القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ اكتسابيا الشخصية الاعباريه بمجرد شهرها . يطلها رئيس مجلس ادارتها في تصريف شعونها وتعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعه . مؤدى ذلك . مسئوليتها عن التزاماتها وتمهداتها قبل الغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان . علة ذلك . ( ١٩٧٥ علمن ٢٩٣٧ لعسنة ٥٨ ق ) .

414 \_ فرض الحراصه وفقا لاحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٥ يترتب عليه غل يد الخاضعين لها عن ادارة اموالهم المفروضه عليها الحراسه او التصرف فيها فلا يكون لهم تبعا لذلك حق التقاضي بشأتها وليس في ذلك \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمه \_ نقص في اهلية الخاضع للحراسه واتما هو بمنابه حجز على امواله يقيد من سلطته عليها في اشرها نيابة عنه الحارس \_ المدعى العمام الاشتراكي \_ باعباره نائباً قانونيا عنه في ادارتها لاسباب تقضيها المصلحة العامه للدولة فيلتزم بالمخافظة على الاموال التي يتسلمها بمراعاه طيمتها لاسباب تقضيها المصلحة العامه للدولة فيلتزم بالمخافظة على الاموال التي يتسلمها بمراعاه طيمتها والظروف الخيطة بها وما تتطلبه من اعمال لرعايتها والعنان عن سوء ادارته للمال طيلة ورد تلك الاموال الى اصحابها فلا يكون للخاضع مقاضاه الحارس عن سوء ادارته للمال طيلة القدة المشار اليا .

### رنقض ١٩٩٣/٧/٧ الطعن رقم ٥٩٥٣/ ٦١ ق

٢١٩ ـــ رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتنامين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة
 تتعلق بأى شأن من شئونها . احتصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول .

( نقط ١٩٨٧/٦/٣ طلب رقم ٢ لسنة ٥١ رجال القضاء )

٩٩٩ مكرر التهاء الحراسة برد الأموال المحروسة إلى فويها عاد للخاضع تما لذلك حقد في النقاض بشأبه واللد فاع م ١٩٣٠ من القاب ن ٩٤ من القاب ن ٩٠ من القاب ن ٩

لسنة ١٩٧١ تدل مجتمعه على ان احتيال مصادرة الاموال المفروض عليها الحراسه صار أمراً قائماً واحتيالاً وارداً وان كان غير مقطسوع به. لما كان ذلك وكان الواقسع السباب في الاوراق انسه كان من غير الممكن \_ في تاريخ رفع الدعوى وحتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه \_ القطع بأن الاعيان اغروسه سوف ترد الى المطعون عليهم ام انها ستصادر لصالح الشعب \_ حتى يقوم للمطعون عليهم حق مؤكد في طلب مساءلة الحارس ومحاسبته عن ادارته هذه الاموال والتى لا تتأتى الا بعد انقضاء الحراسة عليها \_ دون مصادرة وانتهاء مهمته بالسبه ها فان الحكم المطعون فيه اذ نحالف هذا النظر وقشى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفضي الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان ورتب على ذلك مستوليته عن الحماله في ادارة الاموال المفروض عليها الحراسه وقبل انقضائها \_ على النحو الذي حدده القانون يكون معياً بما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٩٣/٢/٧ الطعن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٦١ ق)

• ٧٧ - تمثيل الدولة في التقاضي . الاصل فيه انه منوط بالوزير في الشتون المعلقه برزارته . الاستثناء . استاد القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشتون هيئة معينة او وحمدة ادارية معينه تابعة للرزارة الى غير الوزير . مؤداه . ثبوت هذه الصفة له في الحدود التي بينها القانون . (نقضى ١٩٩٧/٥/٣٨ عضور رقم ٣٩٩٣ لسنة ٢٦ قضائهه ) .

٣٣١ ــ شركات القطاع العام . رئيس مجلس ادارة الشركة هو صاحب الصفة في تميلها امام القضاء ، وفي صلاعا بالفير . م ٣ ق ٩٧ لسنة ٩٩٨٣ ( السابق) .

٣٣٧ ــ رئيس الجمهورية صاحب الصفة في تمثيل الدولة في دعاوى التحويض عن وقاتع التحذيب والاعتداء على الحقوق والحريات العامة. تمثيل الوزير للدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . لايسلب صفة رئيس الجمهورية في تمثيل الدولة . علة ذلك . المواد ٧٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ من الدستور . ر نقص ١٩٩٧/٧/٧ علمن وقم ١٨٨٨ لسنة ٥٨ قضائيه ) .

٣٢٣ ــ تقيل القاصر في الخصومة تقيلا صحيحا الإيكون الا بتوجيها لشخص الوحى عليه ( نقض ١٩٩٧/٧١٦ طعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٥٧ قضاليه ) .

٣٣٤ ــ المشترى بعقد غير مسجل الايعد مالكا للعقار في مفهوم القانون ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ الره. انتفاء صفته في اقتضاء التعويض عن نزع ملكيته للمنفعه العامه. غالفة ذلك . خطا في القانون رتقض ١٩٩٣/٤/٧ طعن رقم ٨٩٠٥ لسنة ٥٨ قضائه ).

٣٣٥ \_ وجوب رفع الدعوى غير المباشرة باسم المدين ليكون المحكوم به حقا له ويدخل فى عموم امواله ضمانا لجميع دائيه . الدعوى التي ترفع باسم الدائن واستعمالا لحق مباشرا له ولمصلحته لا مصلحة مدينه دعوى مباشرة .

( نقص ١٩٩٣/٣/١١ طعن رقم ٥٤٠ لسنة ٥٧ قضائية )

۲۲٦ ــ لما كانت هيئة قضايا الدولة تنوب عن الدوله بكافة شخصياتها الاعتباريه العامه فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاعرى التي عولها القانون اختصاصا قضائيا وفقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ــ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٦ ــ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٦ وكان المدعى العام الاشتراكي هو احد هذه الشخصيات فان الطعن المقام من وحد هذه الشخصيات فان الطعن المقام من .

۳۲۷ \_ تميل الدولة في القناضي فرع من النيابه القانونيه . الاصل أن الوزير هو صاحب الصفة في تميل ولوارته . الاستثناء اسناد هذه الصفه الى الغير متى نص القانون على ذلك . مؤداه ( ۱۹۹۲/۳/۹ ط ۲۷۷۸ لسنة ۵۸ ق ) .

٣٣٨ \_ خصومة الطعن . شرط قبولها . أن تكون بين خصوم حقيقين في النزاع سبق احتصام المطعون ضده امام المحكمة التي اصدرت الحكم . عدم كفايته لقبول الطعن وجوب ان يكون للطاعن مصلحة في اختصامه ( ١٩٩٣/١/٣٦ ط ٢٥٤٦ لسنة ٢١ ق ) .

## احكام المحكمة الدستوريه :

ا سوويت ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المصلحة الشخصية المباشرة تمد شرطا لقبول الدعوى الدستورية ، وان مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الدستورية لازما للفصل فى الدعوى الدستورية لازما للفصل فى مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة ب بأكملها أو فى شق منها ب فى الدعوى الموضوعية ، فافاذا لم يكن له بها من صلة كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة ، بما مؤداه انه لايكفي لقيام المصلحة الشخصية المباشرة التي تعتبر شرطا لقبول الدعوى الدستورية ، أن يكون النص النشريعي المطعون عليه مخالفا فى ذاته للدستور ، بل يتعين ان يكون هذا النص بعطيقه على الدعي سقد أخل بأحد الحقوق التي كفلها على نحو أختى به ضررا مباشرا . اذ كان ذلك ، فان شرط المصلحة الشخصية المباشرة يفدو متصلا بالحق فى الدعوى ، ومرتبطا بالحصم الذي يعتبر المسألة الدستورية ، ويس بهذه المسألة فى ذاتها منظورا اليها بصفة مجردة ، وهو بذلك يعتبر عدا لفكرة الحصومة فى الدعوة الدستورية مبلورا نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه الشكمة للفصل فيها ، ومؤكدا ضرورة ان تكون المفعة التي يقيرها القانون هي محصلتها النهائية ، ومناهد انه كون الفيصل فى المسألة الدستورية موطنا للفصل فى الطلبات الموضوعية ومستزما ابدا ان كون الفيصل فى المسألة الدستورية موطنا للفصل فى الطلبات الموضوعة المرتبطة بها والمطروحة امام محكمة الموضوع .

وحيث اله متى كان ماتقدم ، وكان المدعى ينعى على المواد ( ٥ مكررا بفقرتيها الاولى والثالثة ) و ( ١١ مكررا ) و ( ٢٣ مكررا بفقرتيها الثانية والثالثة ) التي اضافتها المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ ــ المشار اليها - مخالفتها للدستور وكانت دعويا الموضوع المقامتان من المدعى عليها الرابعة ضد المدعى ـــ واللتان البر فيهما الدفع بعدم الدستورية ـــ قد توخيتا الحكم باستقلالها بصغيرها منه بمسكن الزوجية حيى تنقضي حضانتها له بالاضافة الى القضاء لها بنفقة متعة تماثل نفقة عدة حددتها ــ فان الفصل في دستورية المواد ( ٥ مكررا بفقرتيها الاولى والثالثة ) و ( ١٩ مكررا ) و ( ١٣ مكررا بفقرتيها الثانية والثالثة ) لن يكون ولاتيا للفصل في الطلبات الموضوعية المطروحة. أمام محكمة الموضوع ، اذ ليس لهذه المواد من صلة بطك الطلبات ، بما مؤداه انتفاء ارتباطها بالمصلحة الشخصية المباشرة ــ وهي شرط قبول الدعوى الدستورية ومناطها ، وآية ذلك ان اولى هذه المواد تقرر التزام المطلق بان يوثق اشهار طلاقه ، وتحدد الآثار المترتبة على الطلاق وتاريخ سريانها ، اما ثانيتها ــ فغايتها ضمان اعلام كل زوجة على العصمة بالزواج الجديد وتقرير حقها في طلب التطليق من زوجها ، وكذلك ضوابط حق الزوجة الجديدة في طلبه ، وتبين ثالثتها العقوبة الجنائية التي يتعين توقيعها على المطلق عند مخالفته الاحكام المنصوص عليها في المادة ( ٥ مكررا ) ــ المشار البيا . مني كان ذلك ، فان المصلحة في الطعن على المواد السالف بيانها ، تک ن متخلفة .

( الحكم الصادر بجلسة ١٩٩٣/٥/١٥ في الدعوى رقم ٧ لسنة ٨ قضائية ) .

٧ ـ وحيث انه لما كان ماقررته المادة ( ١٨ مكررا ثالثا ) ... التي أضافها القانون رقم المنخصية ... و ١٩٩٩ بيعض أحكام الأحوال المخصية ... من الزاهها الزرج المطلق بأن يهيء لصغاره من مطلقته وخاصتهم مسكنا مسقلا الشخصية ... من الزاهها الزرج المطلق بأن يهيء لصغارة من مطلقته وخاصتهم مسكنا مسقلا مناسبا ، أنما يدور وجودا وعدما مع المدة الالزامية للحصانة التي قررتها الفقرة الاولى من المادة ( ١٨ مكررا ( ١٠ ) المطعون عليها ، فان حق الحاصنة في شغل مسكن الزوجية اعمالا للمادة ( ١٨ مكررا ثالثا ) المشار اليه يعتبر منقضها ببلوغ الصغير من المائرة و الصغيرة التي عشرة سنة . متى كان الشهادة المرفقة بملف المدعوى الموضوعية ... أنه ولد في ٩ من ديسمبر منة ١٩٧٩ ، فانه يكون الشهادة المرفقة بملف المنافقة من ديسمبر منة ١٩٧٩ ، فانه يكون النوجية بعد طلاقها ، بما مؤداه انتفاء مصلحة المدعى في الطمن على الأحكام التي تضمنتها المادة الالزامية بابقاء الصغير في رعايتها حتى الخاصة عشرة ، والصغيرة حتى تتزوج اذا تبين أن المدحود التياد الن من المنافرة به القاضي على هذا النحو ، اليعير اعتدادا لمدة المحتمدة بالتالى أن تستقل مع مدم المنافرة به القاضي على هذا النحو ، اليعير اعتدادا لمدة المحاضنة بالغلى أن يستقل على متصرفا الى مدة استقاء تقدم الحاصنة علالها عدماتها عدمة يها ، وليس المحتمدة بالتالى أن تستقل بمسكن الزوجيه خلال المدة التي شهلها عدماتها عدمة يها ، وليس المحتمدة بالتالى أن تستقل بمسكن الزوجيه خلال المدة التي شهلها هذا الاذن ، ذلك ان مدة للحاصنة بالتالى أن تستقل بمسكن الزوجيه خلال المدة التي شهلها هذا الاذن ، ذلك ان مدة المحتمدة بالتالى أن تستقل بمسكن الزوجيه خلال المدة الذي شهلها هذا الاذن ، ذلك ان مدة المحتمد بالتالى أن تستقل بمسكن الزوجيه خلال المدة الدون أن ذلك ان مدة المنافرة بالمحتمد المحتمد الدورة الدورة المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد الدورة المحتمد المح

الحصانة التي عناها المشرع بعص الفقرتين الاولى والرابعة من المادة ( ١٨ مكررا ثالثا ) سـ والتي جمل من نهايتها نهاية لحق المحتانة وصغيرها من مطلقها في شغل مسكن الزوجية سـ هي المدة الالزامية للعضانة على ماتقدم ، وغايتها بلوغ الصغير من العاشرة والصغيرة الشي عشرة سنة ، وبلوغها يسقط حقها في الاستقلال بمسكن الزوجية ليعود اليه الزوج المطلق منفردا في الانتفاع به إذا كان له إنتداء ان يحفظ عليه قانونا . ولا محاجة في القول بأن مجرد توافر المصلحة عند رفع المدعوى الدستورية يعير كافها لقبولها ولو قام الدليل على تخلفها قبل الفصل فيها ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على الله توافر شرط المصلحة في الدعوى عند رفعها ، ثم تخلفه قبل أن تصادر حكمها فيه مؤداه زوال هذه المسلحة وذلك ايا كانت طبيعة المسألة المدستوريه التي تدعم الشكمة المدستورية لتقول كلمتها في شأنها . ( الحكم الصادر بجلسة ١٩٩٣/٥/١٥ في الدعوى رقيم ٧ لسنة ٨ قضائية ) .

# رفع الدعوى ضد الولى الشرعى بإحدى صفتيه

لاحظنا أن كثيراً من المدعين يرفعون الدعوى ضد الولى الشرعي بصفته ممثلاً للقاصر للمطالبة بتعويض عن خطأ أحدثه القاصر وسبب ضرراً لرافع الدعوى أو لمن يجله ولا يفصح رافع الدعوى عن الصفة التي يخاصم بها هذا الولى وهل أقام عليه الدعوى بإعجاره متولى رقابة القاصر أم للحكم عليه بالتعويض من مال القاصر إذ أن هناك فرق كبير بين الصفتين ذلك أن الدعوى التي تسند إلى أى منهما تخلف عن الأخرى تماماً في أركانها وشرائطها فإذا كان الأمر كذلك فإنه يعين على المحكمة أن تناقشه في هذا الأمر الستجلى الصفة التي أرادها من المرفوع عليه الدعوى حتى لو كانت قد حجزت الدعوى للحكم اللهم إلا إذا كان قد أورد في صحيفة دعواء ما يدل على هذاه الصفة كما إذا ذكر في أسانيد الدعوى أن مال القاصر تحت يد الولى الشرعي وأنه نظراً لذلك أقام عليه الدعوى أو لم يذكر عبارة ونظراً لأن المدعى عليه أحطاً في رقابة القاصر للعلم المناص من إستجواب المدعى لإزائة المناص من إستجواب المدعى لإزائة هلا الفيوض.

ولا يجوز للمحكمة أن تقضى برفض الدعوى على سند من أن المدعى لم يفصح عن أى من الصفتين لأن ذلك يعد إهداراً لحقوق المتقاضين .

#### مادة ٤ ، مادة ٥

#### مادة ٤

اذ كان القانون الواجب التطبيق في مسائل الاحوال الشخصية يحدد للخصم ميعادا لاتخاذ صفة كان له أن يطلب تأجيل الدعوى حتى ينقضي هذا الميعاد دون اخلال بحقه في ابداء مالديه من دفوع بعد انتهاء الاجل .

تقابل المادة ٥ من القانون الملغي .

التعليق : كفلت المادة ٤ من القانون الجديد \_ وهي منقولة من المادة ٥ من القانون القديم مع تعميم في الحكم \_ حق من يقتصم في الأفادة من الميعاد المحدد في قانون الاحوال الشخصية الواجب التعليق لاتفاذ صفة . وهو حكم يتفق مع ماهو مقرر في فقه القانون الدولي الحاص من أن القانون الذي يخصع له بيان من له الصفة في الدعوى هو القانون الواجب التعليق في الموسوع ، دون القانون الذي يحكم الإجراءات ، مثل قانون جسية المتوفي بوصفه القانون الذي يحكم آثار الزواج على المحلفة في الدعوى بوصفه القانون الذي يحكم آثار الزواج على ذلك من أثر بالنسبة إلى المال . واستكمالا ختى الحصم في الأفادة من الميعاد لاتخاذ صفة نصب المحلف على أن طلب الحصم تأجيل الدعوى حتى ينقضى المحاد لا يوثر على حقه في ابداء مالديه من دفرع بعد الاجل (المذكرة الايضاحية ) .

### مادة ه

اذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الحصم خلاله .

هذه المادة تقابل المادة ٦ من القانون الملغي .

التحليق : حرص المشرع في المادة ٥ من القانون الجديد ــ أن يطابق حكمها حكم المادة ٦ من القانون القديم مع حذف عبارة ؛ لرفع دعوى أو طعن ، لان الاجراء يشتمل في عمومه الدعوى، أو الطعن (المذكرة الايضاحية للقانون ) .

### الشرح :

يقصد بالمعاد الحمي ذلك المعاد الذي يترتب على عدم مراعاته واحرامه السقوط أو المطلان \_ أى الميعاد الذي يرتب المشرع جزاء على عدم احرامه أيا كان نوع هذا الميعاد ، وصواء أكان من المواعد التي نعى عليها قانون المرافعات أو نعى عليها أى قانون آخر ، أو كان من المواعد التي يامر بها القضاء تشيدًا لعمى في القانون ويرتب جزاء على عدم احرامها أم كان من المواعد التي التي الحصوم على احرامها أم كان يقتى الموجد والمستأجر على انتباء ملة عقد

الايجار فى يوم محمد بشرط الاعلان قبل بهاية الأجل بعشرين يوما مثلا فلا يكفى فى هذه الحالة لتحقق الشرط أن يكون الاعلان قد أرسل لقلم المحضرين خلال الأجل بل يجب أن يتم اعلان الطرف الآخر خلاله (التعليق للدكتور أبو الوفا ص ٩٤ والمدونة الجزء الاول بند ٢٥٥

ولايغنى عن تمام الاعلان صحيحا مادام المشرع قد اشترطه اجراء آخر فاذا لم تعلن الورقة فلا يعتد بها ولا عبرة بتاريخ صداد الرسم عنها .

### أحكام النقض:

۱ \_\_ ان اعلان الاحكام اتما يكون بالطريق الذي رسمه القانون أي بورقة من أوراق الشامرين تسلم لمن يواد اعلانه أو لمن يستطيع الاستلام نيابة عنه ولا يجزىء عن ذلك اطلاع من يراد أعلانه على الحكم أو علمه به أو تقديمه كمستند فى قضية كان مختصما فيها (نقض 27 له مجموعة القواعد القانونية فى 70 سنة الجزء الاول ص 27 قاعدة 60)

٧ ... من المقرر فى قضاء هذه المحكمة تطبيقا لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات أن مهاد السين يوما الذى اوجبت المادة ٨٣ من قانون المرافعات طلب السير فى المدعوى قبل انقضائه لايحير مرعيا الا إذا تم اعلان صحيفة التعجيل خلاله . (نقض ٣١ // ١٩٨٧ طعن رقم ٣٣ لينة ٥٣ قضائية ) .

 ٣ ــ شطب الدعوى . ماهيته . تجديدها من الشطب لايكون الا بالإعلان في المهماد الذي حدده القانون . مادة ٥ مرافعات ( ١٩٩٣/٢/٢٨ و طعن رقم ٣٣٧ لسة ٥٥ قضائية ) .

### مأدة ٦

كل اعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الحصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ، ويقوم الحصوم أو وكلاؤهم بتوجيه الاجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لاعلانها أو تنفيذها ، كل هذا مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

ولا يسال المحضرون الا عن خطئهم فى القيام بوظائفهم .

خده المادة تقابل المادة ٧ من القاترن الملغي .

المحليق : اكتفى القانون الجديد بلفظ الاعلان الوارد فى المادتين ٢ ، ١٥ منه لانه يشمل السيه والاعجار والتبليغ والاخطار والانذار والاعذار وبذلك حذف من المدة ٧ من القانون القديم عبارة أو تعبه أو أعبار أو تبليغ كما حذف من المادة ٢٠ منه عبارة أو التبيه (المذكرة الايضاحية للقانون ) .

١ ــ لما كان المحضر وهو بياشر الاعلان أو التبيه يعتبر وكيلا عن الخصوم فقد أراد المشرع أن يحدد مسوولية المحضر دون أن يخضعها للقواعد التي وردت في باب الوكالة وجعلها قاصرة على خطئه التقصيري الناتج عن فعله الشخص سواء كان ذلك تخالفة القانون أو اللوائح أو أي خطاً يقع منه تتوافر به أركان المسئولية التقصيرية وعلى ذلك فلا يعتبر المحضر مسئولا عن الخطأ الذي يقع من الخصوم عند تحرير أوراق الاعلانات ولو أدت للبطلان كذلك لايكون مسئوولا اذا خالف أوامر الخصوم ونواهيهم اذا كانت لاتتفق واحكام القانون.ويشترط لمسئولية المحضر أن يكون الخطأ الذي وقع قد وقع منه فيما هو داخل في عمله. وعلى ذلك يسأل انحضر اذا اعلن الورقة في يوم عطلة رسمية ، أو اعلنها في غير الموعد الذي يجوز الاعلان فيه ، وبغير الحصول على اذِن القاضي بذلك أو اذا أعلن الورقة بطريق البريد في غير الحالات التي يجوز فيها اتباع هذا الطريق أو اذا سلم الصورة لشخص لا صفة له في استلامها ، او اذا لم يثبت في الاصل والصورة الخطوات التي اتخذها قبل تسلم صورة الاعلان الى جهة الادارة أو اذا لم يوجه للمعلن اليه خطابا موصى عليه بعد اجرائه الاعلان في الحالة التي يوجب فيها القانون ذلك . والفرض الغالب لثبوت مستولية المحضر عن خطته أن يصدر حكم ببطلان الاعلان ، أو الاجراء ، أو بعدم قبول الطعن أو الدعوى التي إنبنت عليه ، ويعتبر صدور مثل هذا الحكم دليلا قويا ف دعوى التحويض التي يا فعها الخصم الذي أصابه الضرر قبل خضر الذي باشر الاعلان ، أو قام بالاجراء . على أنه لايشترط لقيام هذه المستولية دائما صدور مثل هذا الحكم وانما يكفي أن يقوم الدليل على أن خطاً المحضر في عمله قد أضر بالطالب . على انه اذا دفع ببطلان الاعلان أو عدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد ورفضت المحكمة هذه الدفوع فانه لايحق للخصم الرجوع على المحضر حتى ولو كان قد أخطأ في اجراء الاعلان ، أو اتخاذ الاجراء لأن الضرر يكون منظيا في هذه الحالة . كذلك فانه من المقر أن المحضر يتحمل مصاريف الاجراءات التي بطلت بسبب فعله ، وأو كانت غير لازمة أو منتجة أو أريد بها المماطلة أو الكيد أما التعويضات فلا يلتزم بها المحضر الا اذا كان بطلان الاعلان أو انقضاء المواعيد قد أضرا بالطالب كأن تأخر الحضر في اعلان صحيفة الاستثناف حتى ينقض الاجل أو ورقة التكليف بالحضور حتى يسقط الحق بالتقادم . ولكن ليس معنى التزامه أن يقضى عليه بقيمة الحق أو بقيمة الحكم الابتدائ الذي أصبح نهائيا بل لابد من إثبات الضرر أى احنال الحكم لمصلحة الطالب والأمر متروك لتقدير القضاء حسب ظروف كل حالة . بحيث يصح له الحكم بالتعويض اذا تين أن الغاء الحكم الابتدائ أو تعديله في مصلحة الطالب أو أن الحكم له بالحق كان مؤكدا أو محتملا ويقدر التعويض في حدود هذا التأكد أو الاحتال . ولاتتحقق مسئولية المحضر عن المصاريف والتعويض الا اذا كان البطلان ناشئا عن نقص الاجراءات التي أثبتها وقام بها هو فان كان البطلان ناشتا عن خطا الطالب فلا وجه للمستولية وعلى ذلك تنغى مستولية المحضر اذا ماحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى نوعيا بسبب رفعها إلى محكمة غير مختصة اذ لا شأن للمحضر بذلك كذلك لا يسأل المحضر اذا

حكم ببطلان صحيفة الدعوى بسبب خطأ في البيانات الجوهرية المتعلقة بللطن اليه أو تاريخ الجلسة المحددة أو المحكمة التي منتظرها لان هذه البيانات يثبتها طالب الاعلان ولا شأن للمحضر بها .

## مسئولية الدولة عن خطا المحضرين :

لا جدال فى أن الدولة تسال عن تعويض الضرر الناتج عن خطأ اغضرين أثناء قيامهم بوظائفهم وذلك على أساس مايقرره القانون المدنى من مسئولية المبوع عن اعمال تابعه اذ أن اغضرين لم يخرجوا عن كونهم فقة من الموظفين المموميين عهد اليهم المشرع حدون غيرهم الخصاب بالقيام باجراءات التفيذ والاعلان ، ولا يمكن أن يغير من هذه الصفة أو ينال من هذه المسئولية كون المخصرين يقومون بهذه الأعمال بناء على أوراق يجردها الحصوم واجراءات يوجهونها بانفسهم ولا يغير من مسئولية الحكومة أن يكون الحفظا الذي وقع فيه المختص خطئا شخصها أو خطئا معند عالم المنافقين في قلم الخضرين .

ومستولية الدولة عن تابعها المحضر مستولية تضامية عملا بالمادة ١٦٩ مدنى وعل ذلك يكون المضرور بالحيار ان شاء رجع بالتعويض على المحضر وحده أو رجع على المحضر والحكومة معا ( راجع فيما تقدم مرافعات العشماوى الجزء الأول ص ٧٣٩ ومابعدها ) .

وقد أجاز المشرع في بعض الحالات الخاصة الإعلان بطريق البريد أو أن يتولى موظف له صفة خاصة غير المحضر اجراءات الإعلان كمندوب الحبجز الإدارى .

### أحكام النقض:

١ — النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٣٠ يدل — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشارع وضع اجراءات خاصة بالاعلان وهي تخطف عن الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل من المأمورية الى المعول باخطاره بربط الضرية بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الاعلان الذي يع بالطرق القانونية ولم يقيد المأمورية باجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل الهم ، ووضع الاجراءات التي فرض على عامل البريد أتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة المعربة عليم في الآثار المتربة عليها ، بأن نص في المادة ١٩٨٥ من العملمات العمومية عن الأشفال البريدية المطبعة في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات تسلم بحوب ايصال الى المرسل اليهم أو الى من ينوب عنيم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من المصرات فعلمي على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل اليهم أنهم وفي حالة عدم والمراسات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المراسل اليهم أنهم وفي حالة عدم والمراسات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل اليهم أنهم وفي حالة عدم والمراسات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المراسات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المراسات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المراسات المسجلة الواردة من مصلحة المسائل المراسات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب المسجلة الوردة من مصلحة المسائدة المسجلة الوردة من مصلحة المسجلة المسائلة المسائلة المسلم المسجلة المسجلة الوردة من مصلحة المسائلة المسجلة المسجلة الوردة من مصلحة المسائلة المسلم المسجلة الوردة من مصلحة المسلم المسجلة المسجلة المسائلة المسائلة المسجلة المسجلة المسجلة المسائلة المسجلة ال

وجود المرسل اليه تسلم المراسلة المسجلة الى ناتبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، ومفاد ذلك أن الاعلان الحاصل للمول في المشاة يعين أن يسلم اليه شخصيا أو الى ناتبه أو أحد مستخدميه والا كان باطلا ، وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قصائه على بطلان الاعلان بالفوذجين ١٩، ١٩ صرائب تأسيسا على أن عامل البريد توجه الى منشأة المول وسلم الاعلان ، الى من ادعى أنه نجله بوهو ليس ممن نصت عليه المادة ٢٥٨ ما الله الذكر حد فائد لايكون قد أعطأ ويكون العي على غير أساس . (نقض ١١ - ٣ - ١٩٨ سافة الذكر - الجزء الاول ص ٧٧١) .

٧ ــ الاعلان الحاصل للممول في المنشأة والذي أستلمه أحد مستخدمه يعتبر كافيا لتربب جيم الآثار القانونية ، أذ يفترض قانونا أنه أوصل الاعلان للممول شخصها ، لما كان ذلك ، وكان تقدير علم المرسل اليه بالرسالة خضع لمطلق تقدير المحكمة ، وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد حصلت بادلة سائمة لها صندها في الأوراق أن الطاعن قد أحطر اخطارا صحيحا بالتوذج ، من ارسال الحطاب الموصى عليه باسمه وعوانه ومن تسلم اتحوذج في مقر المنشأة ومن الوقيع على علم الوصول بتوقيع واضح لشخص له صفة في الاستلام هو ... الذي كان تابعا للطاعن في قدا الصدد لايعدو أن يكون جدلا للطاعن في هذا الصدد لايعدو أن يكون جدلا موضوعها ، مما لا مجرز قبوله أمام محكمة النقض (نقض ٢٩ سـ ١ ٩ ص ١٩٧٥ سنة ٢٩ ص

اجراءات الأعلان المرسل من مصلحة الضرائب الى المول بربط الضربية . اعتلافها عن اجراءات الاعلان في قانون المرافعات . تسليم مصلحة الضرائب الى الممولين . كيفيته . المادة ٣٨٨ من الملائحة التفيذية للقانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ اكاص بنظام البريد (نقض ١٩٨٨ معن رقم ٢٥٤ لسنة ٥١ قضائية ) .

 هـــ إجراءات الاعلان التي يقوم بها المحتر بنفسه او وقعت تحت بصره . اكتسابها صفة الرسمية . عدم جواز اثبات عكسها الا بطريق الطعن بالتزوير ( ١٩٩٧/٦/٣٥ ط ٤٨٨ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٦ ــ محضر الإعلان من الهروات الرسمية التي اسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بيا من امور باشرها محروها فى حدود مهمته مالم يعين تزويرها ولا تقبل المجادلة فى صحة ما البحه المحتر فى اصل الاعلان مالم يطمن على هذه البيانات بالتزوير .

( الطعن رقم ۱۳۳۷ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۰/۳۱ )

با نفاذ الحوالة في حق المدين . شرطه . انذار المدين على يد محضر بالوفاء بالحق المحال .
 قيامه مقام الإعلان ( ٣/١/١/٣ ط ١٣٦٨ لسنة ٥٦ ق ) .

#### مادة ٧

لا يجوز اجراء أى اعلان أو تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحا ولا بعد الساعة الخامسة مساء ولا في أيام العطلة الرسمية ، الا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من قاضي الأمور الوقية .

تطابق المادة الثامنة من القانون الملغى .

# الشرح :

١ — الحكمة التي توخاها الشارع في تحريم الاعلان في المواعيد المشار اليها بهذه المادة هو الا يقلد الخصر الناس في أوقات راحتهم أو عطلاتهم وبيني على ذلك أنه اذا امتنع الموجه اليه الإعلان عن أستلامه هو أو من يجوز اعلانه معه في تلك المواعيد فانه لايجوز للمحضر أن يعجره رافضا استلام ورقة الاعلان ويعلنه مع رجال الادارة فان فعل ذلك كان الاعلان باطلا (المدونة الجزء الأول ص ٣٤٨) ونرى أنه اذا قبل المعلن اليه الاعلان وتسلمه لشخصه في غير المواعيد التي حددها المشرع ولم يعترض أمام المحضر فان الاعلان يكون صحيحا (قارن العشماوى الجزء الاول ص ٣٤٨)).

٧ ــ ويقصد بالعطلة الرسمية الايام التي تقرر الحكمومة تعطيل مصالحها فيها فلا يكفى أن يوافق يوم الإعلان عيدا قوميا أو موسما من المواسم لاتعطل فيه المصالح الحكومية حتى ولو جرى الهمل على الاحتفال بهذا اليوم كعيد وفاء النيل أو ليلة الاسراء والمعراج أو الاحتفال برؤية هلال ومصان كما أنه لاعبرة يوم العطلة المقرر للمعلن اليه يحكم عمله (مرافعات العشماوى الجزء الأول ص ٧٧٣).

ولايسرى حكم تلك المادة على الاعلانات التي تم بطريق البريد لعدم توافر الحكمة التي حدت بالشارع الى تقرير حكم هذه المادة ولأن ورود البريد في أى وقت أمر قد جرت عليه أمور الناس وليس فيه مافي اجراءات الاعلان عن طويق المحضرين من غضاضة وماثتركه في النفس من أثو .

هذا ومن المقرر أن مخالفة أحكام هذه المادة يرتب البطلان عملا بالمادة ١٩ مرافعات .

٣ ــ أجاز المشرع الاعلان فى الأرقات الممتوع الاعلان فيها استثناء من الأصل العام وذلك
 بعد حصول الحصم على إذن من قاضى الأمور الوقية يقدر فيه ضرورة الحزوج على الأصل العام
 ودواعي الاستعجال التي تبرر هذا الاجراء ومدى الضرر الذى يصيب الحصم ان ترك الاعلان

للمواعيد العادية ويسع في شائن الحصول عليه طريقة الحصول على الامر على عريضة من قاضي الأمور الوقعية ويم اعلان الورقة المطلوب اعلانها ،والإذن الوارد على العريضة في وقت واحد (الوسيط للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٧٥٤ ومرافعات العشماوى ص ٧٧٣). أحكام النقض :

۱ عدم ذكر الساعة في ورقة الإعلان . لا جدوى من تمسك المطمون صده بذلك
 مادام لم يدع حصول الإعلان في ساعة لايجوز اجراءوه فيها رتقض ۲۳ /۱۳ /۱۹۹۹ سنة ۳۰ مي ۱۹۳۳ ) .

#### مادة ٨

اذا تراءى للمحضر وجه فى الامتاع عن الاعلان وجب عليه عرض الأمر فورا على قاضى الأمور الوقعية ليامر بعد سماع طالب الاعلان باعلان الورقة أو بعدم اعلانها أو بما يرى ادخاله عليها من تغيير وللطالب أن يتظلم من هذا الأمر الى المحكمة الابتدائية فى غرفة المشورة لتفصل نهائيا فى الطلم بعد سماع المحضر والطالب .

هذه المادة تطابق المادة ٩ من التقنين الملغي .

## الشرح:

الأصل أن اعلان الورقة واجب على الهضرين متى طلبه ذور الشان وكانت الورقة مستوقية للأرضاع التي نص عليها القانون الا أن المشرع أجاز للمحضر أن يستع عن الاعلان اذا رأى لارضاع التي نص عليها القانون الا أن المشرع أجاز للمحضر أن يستع عن الاعلان في وجها لذلك كما القان يعتبر مشاركة في اغالفة كما اذا كانت الورقة المطلوب اعلانها تتضمن طلبا بالامتاع عن دفع الضرائب او انذارا بالاضراب عن العمل كما يجبوز للمحضر أن يستع عن الاعلان اذا كانت الورقة المطلوب اعلانها لا يستع عن على قاضى الامور الوقتية ليأمر بما يواه بعد سماع طالب الاعلان اما باعلان الورقة أو بعدم أعلانها أو بدخال مايراه من تغيير عليها كان يامر بحذف العبارات النابية قاذا صدر أمر القاضى بمنح الاعلان أو اجراء تغيير فيه كان للطالب أن يتظلم من هذا الامر أمام المحكمة الابتدائية التي تنظر الامر في غرفة المشورة وتصدر فيه حكما نهائها (الوسيط في المرافعات للدكتور ومزى سيف الطاهة الثامنة ص ٤٧٣) .

يجب أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها على البيانات الآتية :

١ – تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان

 ٧ ـــ اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظیفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظیفته وموطنه كذلك ان كان يعمل لغيره .

٣ ــ اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها .

٤ — اسم المعلن اليه ولقبه ومهنته أو وظیفته وموطنه فان لم یكن موطنه معلوما
 وقت الاعلان فآخر موطن كان له .

اسم وصفة من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل بالاستلام

٣ - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة .

## التعليق :

هذه المادة تقابل المادة ١٠ من قانون المرافعات القديم وقد عدلت أخيرا بالقانون ٩٠ لسنة العرب المعانون ٩٠ لسنة العرب المنافعات المادك وجاء بالمذكرة الايضاحية مايلي : «ولمواجهة ماكشف عنه التطبيق العمل من حالات التاحب في الاعلان عن طريق تصوير تسليم صورة الورقة اكتفاء بالبات الامتناع عن التوقيع على الأصل بالامتلام وصبه وذلك بقصد اتمام الاعلان دون علم المعلن اليه ،فقد رفى تعديل نص الاعلان بهذه المعردة من صور التحايل من آثار خطيرة بالنسبة للمعلن اليه ،فقد رفى تعديل نص البند ره )من المادة بحيث لا يثبت تسليم صورة الورقة المعلنة الا بتوقيع من تسليمها على الأصل دون اثبات استاه حتى يكون التوقيع هو الشاهد الوحيد على الاستلام ومن ثم تمام الاعلان وذلك باستيماد عبارة «أو اثبات اصتاعه وسبه »من نهاية البند (٥)من المادة (٩)من قانون المواهعات » .

ومقتضى الصديل الذي أدخل على المادة فانه اذا رفض من خاطبه المحضر التوقيع بالاستلام فانه لايجوز له أن يسلمه الورقة لأن التوقيع هو الدليل الوحيد على الاستلام اما اذا امتع الخاطب معه عن التوقيع كان على المحضر تسليم الاعلان لجهة الادارة وفقا لما نصت عليه المادة ١١ من القانون .

## الشرح:

١-أوراق المحضرين هي الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانا أو تنفيذها وهي كثيرة ومتوحة ويمكن تقسيمها بحسب الغرض منها ١ - أوراق تكليف بالحضور وهي صحيفة التتاح الدعوى .
 ٢ - الابلاغات و التبيهات والانذارات وهي الأوراق التي يكون الغرض منها اعلام شخص بامر معين أو نهيه عنه كاعلان الحكم والتبيه والانذارات و اعلان الشهود .

٣ ـــ أوراق التنفيذ وهي الأوراق المثبتة لاجراءات التنفيذ كمحاضر حجز للتقول ومحاضر بيمه
 (الوسيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٤٣٤) .

۱ — اشترط المشرع أن تشتمل ورقة انحضرين على بيان تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة السي حصل فيها الاعلان ويكفي ذكر التاريخ دون ذكر اليوم وأهمية هذا الميان هي ١ — لمعرفة الوقت الذي تبدأ فيه الآثار التي رتبها القانون على اعلان الورقة كقطع التقادم وسريان الفوائد ٧ — لتحديد التاريخ الذي يبدأ منه سريان المواعيد التي تسرى من اعلان الورقة كميماد الطمن في الحكم اذا كان يبدأ من اعلانه . ٣ — لمعرفة مااذا كانت الورقة اعلمت في وقت يجوز فيه الاعلان . ٤ — لمعرفة مااذا كان الاعلان عدم عمل المفاد الإجرائه (الوسيط للدكور رمزى سيف الطحة النامنة ص ٣٣٩ ومرافعات العشماري ص ٣٦٨)

٣—البان المنصوص عليه في الفقرة الثانية قصد به تحديد شخصية المعان تحديدا نافيا للجهالة والرأى الراجح فقها وقضاء أن كل سهو أو خطأ في البيانات الحاصة بالمعلن الايوادى للبطلان مادامت بقية البيانات الاتدك مجالا للشك في معرفة شخصية الطالب (الوسيط للدكور رمزى سيف ٣٩٠٤ والعشماوى ص ٣٠٥ واحكام النقعن التي وردت في نهاية التعلق على المادة )واذا كانت الدعوى مرفوعة من الحكومة أو من احدى المصاخ فيكشى بذكر صفة المعان بجانب اسم المعاحدة التي أقامت الدعوى لأن اسم المعان لا يهم المعلن اليه في هذه الأحوال .

ولايترتب البطلان على اغفال المدعى بيان موطنه الأصلى في صحيفة الدعوى وغاية ماهناك انه اذا صدر حكم في الدعوى واراد المدعى عليه الطعن عليه فانه يجوز له اعلانه بالطعن في موطنه اغتار وكذلك الشأن اذا كان بيان الموطن ناقصا لايمكن التعرف عليه .

واذا كان للشركة المعلنة شخصية معنوية فلا يعند بالخطأ في اسم مديرها أو عدم احتواء ورقمة الاعلان على لقبه اذ مادامت للشركة شخصية معنوية ولها اسم يجيزها عن غيرها فلمس بلازم أن تحتوى ورقمة الاعلان الموجهة لها في اداراتها على اسم مديرها ولقبه (أبر الوقا في التعليق ص ٢٠١ / ).

٣ ــ الغرض من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها التحقق من أن الشخص الذي قام باعلان الورقة له صفة القيام بما قام به وانه قام به ول حدود اعتصاصه اما توقيع المحضر فهو الذي يكسب الورقة صفتها الرسمية ولذلك يتعين توقيعه على الاصل والصورة ويعني عن ذكر اسم المحضر توقيعه اذا كان ظاهرا ومقروءا (الوسيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف ص على 25 ).

 ع. ماورد بالفقرة الرابعة هي بيانات حاصة بالتعريف بالمعلن اليه ويكفى منها مايعرف بشخصيته والغرض منها هو نفس الفرض من البيانات الخاصة باسم العلن

ويجوز أن يكون للشخص اكثر موطن وفقا لنص المادة • 2 1⁄2 من القانون المدلى ، ومن ثم يصح اعلانه في احدهم  الغرض من هذا اليان المصوص عليه بالفقرة الخامسة التحقق من أن الورقة سلمت صورتها لشخص يجوز تسليمها اليه فاذا سلمت لغير الشخص المطلوب اعلانه وجب ذكر علاقته بالمعلن اليه التي تخول له تسلمها ككونه وكيلا أو خادما أو فريبا أو صهرا الممعلن اليه لان هذه العلاقة هي التي تجوز تسليم الصورة اليه (المرجع السابق ص 227).

بالنسبة للفقرة السادسة يراجع التعليق على الفقرة الثالثة من المادة . ...

وقد أوردت المذكرة الايضاحية في باب البطلان مايلي واذ ينص المشروع على أند يجب أن لتضمن ورقة المخضرين عدة بيانات كل بيان يومي الى تحقيق غاية معينه (الماية ٩ ) وبنص على البطلان صراحة جزاء لتخلف هذه البيانات (مادة ١٩ ) فانه اذا اعلت ورقة محضرين تم تشعمل مثلا على تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعلان واختملت على البيانات الأخرى ووصل الاعلان الى المعلن اليه فلا ينظر الى الغرض وهو ايصال وأقعة معينة الى علم المعان اليه فلا ينظر الى الغرض وهو ايصال وأقعة معينة الى علم المعان اليه وأعا ينظر الى بيانات الورقة . فاذا تين أن التاريخ الذى حصل فيه الإعلان يودى وظيفة معينة في هذا الدوع من الإعلان الذى حدث كما لو كان اعلانا بيداً به مبعاد طعن فان الاعلان يكون باطلا لعدم تحقق الفاية من بيان التاريخ الما اذا كان التاريخ ليس له هذه الوظيفة في الإعلان الدى حدث كما يون اسم المحضر فانه الإيمكم الإعلان أذا كان المحقر أفد وقع على الاعلان ذلك أن الغرض من بيان اسم المحضر فانه الإيمكم بالبطلان اذا كان المحضر قد وقع على الاعلان ذلك أن الغرض من بيان اسم المحضر هو التبت من بالمحلان اذا كان الحضر ولا على امضائه فان الاعلان يكون باطلا ولو وصل الى المعلن اليه وتسلمه لا كل المعن اليه وتسلمه عند النقص فيه مادام تحقق الغرض منه وهو يعين شخصية المعان اليه و المعان اليه م

ونرى أن البيانات الى تضمتها هذه المادة وأوجبت اشتال الورقة عليها ليس لها ترتيب خاص فيصح الاعلان اذا ورد التاريخ فى بداية الورقة أو نهايتها وكذلك الأمر بالنسبة لاى بيان آخر ويجوز تلاق أى نقص أو خطأ فى الورقة بالرجوع الى بيانات أخرى تضمتها الورقة وتوضح هذا الفقص أو الحملاً

وأوراق المحضرين سواء ماكان منها أصلا أو صورة هي أوراق رسمية وشكلية فهي شكلية لانه لانجوز اثبات الاجراء الا بالبيانات المدونة بها ولانجوز اثباته الا من واقع الورقة ولا يستكمل دليل صحتها الا من مجموع بيانامها وهي رسمية لأمها تعير حجة على الكافة بالنسبة للبيانات التي يشتها المحضر متى كانت داخلة في اختصاص وظيفته ولايستطيع أحد الحصوم النيل منها الا بطريق الطعن عليها بالتروير

ويتعين أن تحرر أوراق المحضرين من أصل وعدد من الصور بعدد المعلن اليهم ولو كانوا

متضامین أو ملتزمین بالتزام لایقبل النجزئه او کانوا یقیمون فی مسکن واحد أو کان متسلم الاعلان وکیلا عنبیم عیما

وكانت محكمة انتقض قد جرت فى احكامها وباضطراد على أن عدم توقيع المحضر على صورة الاعلان ( الاحكام رقم ٢ ، ٧ ، ١٠ الاعلان ( الاحكام رقم ٢ ، ٧ ، ١٠ الاعلان التحادث و المحكام رقم ٢ ، ٧ ، ١٠ الا انها عادت بعد ذلك وعدلت عن هذا الرأى وقضت فى صراحه ووضوح أنه لايترقب البطلان على خلو صورة الصحيفة المعلنة من البيانات الحاصة باسم المحضر اللى يباشر الاعلان والهكمة التي يبعها وتاريخ حصول الاعلان وساحته وغير ذلك من البيانات المير جوهريه مادام ان اصل ورقة اعلان الصحيفة قد وردت به هذه الميانات ( الحكم رقم ٢١ ) .

وراجع التعليق على المادة ٦٨

وإذا شاب العب احدى الصور فلا تبطل الا الصورة المية وحدها ، ويكون لن سلمت اليه الصورة المية وحدها دون غيره التمسك عِذا البطلان .

هذا ومن المقرر أن مخالفة أحكام هذه المادة يرتب البطلان عملا بالمادة ١٩ مرافعات وعلى ذلك استقرت احكام النقض .

### احكام النقض:

١ حب جواز اتخاذ الشخص أكثر من موطن . صحة اعلانه بتوجيه في ايهم . تقلير وجود الموطن وبيان تفرده وتعدده من سلطة قاضي الموضوع . شرطه . (نقض ١٩٨٧/١٧ ١ ١٩٨٧/ السنة ٥٣ قضائية ) ، نقعني ٦ /٤ ١٩٨٧/ طمن رقم ٣٠٠٣ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٧ ــ اوراق المحضرين . وجوب اشتالها على بيانات معينة ومنها تاريخ حصول الاعلان . مادة
 ٩ مرافعات . خلو صورة اعلان صحيفة دعوى الشفعة من تاريخ اعلانها . لا بطلان طالما
 عُققت الهاية من الاجراء . مادة ٢٠ مرافعات . (نقع ٢٠ / ١ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٥١ قضائية ) .

س عدم بیان المدعی لموظته الأصلی فی صحیفة الدعوی . أثره . جواز اعلامه بالطمن فی الحكم فی موطنه اغتبار . ترتیب الأثر متی كان بیان الموطن ناقصا لایمكن معه التعرف علیه . مادة ۲۱۶ مرافعات . رنقض ۲۱۹ / ۱۹۸۹ طمن رقم ۲۰۵۱ لسنة ۵ قضائیه ، نقض ۳۰ / ۱۹۸۷ طمن رقم ۲۹۹۷ لسنة ۵ قضائیة ).

٤ سـ ازوم ورود اسم اغضر والحكمة التي يعمل بيا ق أصل ورقة الاعلان واشتال أصل الاعلان وصورته على توقيعه . مادة ٩ مرافعات . عدم وضوح توقيعه على الصورة . لابطلان طالما أن الطاعن لم يدع أن من قام بالاعلان ليس من اغضرين . ر نقض ٩ /٩ /١٩٨٩ طمن رقم ١٤٢١ لسنة ٥-٥ قضائية ، نقض ٢٧ /٧ /١٩٨٧ سنة ٣٣ ص ٥٧٩ ) . اغفال الخضر اثبات وقت الاعلان . لابطلان طلما أنه لم يدع حصوله في ساعة لايجوز
 اجراؤه فيها . (نقض ۳۰ // ۱۹۸۷ طمن رقم ۹۸۳ لسبة ۵۳ قضائية ) .

 مكرر\_خلوصورة الصحيفة المعلنة من البيانات الحاصة باسم انحضر المذى باشر الاعلان وباسم المسئلم ومااذا كان هو المراد اعلانه او غيره وصلته بمن سلمت اليه الصورة وتاريخ وساعة حصوله . لابطلان طالما وردت تلك البيانات بأصل الصحيفة (نقض ۲۲ لا ۱۹۸۷ طمن رقم ۷۲۲ لسنة ۵۳ قضائية ) .

تعليق : هذا الحكم يخالف الأحكام ٢ ، ٧ ، ١ وغير ذلك من الاحكام العديده التي استقرت عليها محكمة النقض .

٦ أعلان صحف الدعاوى والاستناف . وجوب أشيال الأصل والصورة على اسم
 وتوقيع المحضر . خلو الصورة دون الأصل منه . للمعلن اليه التمسك ببطلان الاعلان . ونقض
 ٥ ـــ ٢ ـــ ١٩٨٣ طمن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧ ــ بطلان الصحيفة الناشيء عن اغفال توقيع اغضر على صورة الإعلان مصلق بالنظام
 العام علة ذلك عدم سقوطه بحضور المعلن اليه أو بعدم تمسكه به ولا بالنزول عنه . (نقض
 ٥ ــ ٦ ــ ٣٩ ــ ٩ طعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ قضائية ).

 ٨ ــ عدم بيان اسم الشركة المعلنه كاملا وعدم بيان موطن طالب الاعلان احتواء ورقة الاعلان على بيانات من شائبا عدم النجهيل بهما . لابطلان . (نقض ٧ ـــ٣ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٩ ــ الأصل فى أوراق اغضرين أنها متى تم إعلانها قانونا لاتنتج أثرها الا بالنسبة لذات الشخص الذى وجهت اليه وبالصفة الصحيحة المحددة فى ورقة الإعلان ولاينسحب هذا الاثو الى غيره من الاشخاص أيا كانت علاقاتهم به لما كان ذلك ، وكانت المطهون ضدها الثالثة لم يشملها أصلا قرار الوصاية المصادر فى ٤ ــ ١٣ ــ ١٩٥٧ أوالدتها المطهون ضدها السابعة ــ المقدمة صورته الرسمية للوغها من الرشد قبل صدوره اذ هى من مواليد ٣١ / ١٩ / ١٩ / ١٩ ١٩ في فعن ثم يكون توجبه اجراءات التفيل المصارى فى منة ١٩٦١ الى والدتها المطمون ضدها السابعة بخرعم أنها وصية عليها غير ذى أثر قانونى بالنسبة لها بغض النظر عن المساكنه أو صلة القرنى بينهما . (نقض ١٧ ٧ / ١٩٧٧ منة ٣١ الجزء الأول ص ١٩٧٧)

 ٩ - خاو صورة اعلان اوراق المحترين من بيان تاريخ ووقت حصول الاعلان واسم المحتر الذي باشر الاعلان وتوقيعه والحكمة التي يتبعها واسم من سلمت اليه وصفته . أثره .
 بطلان الاعلان . استيفاء ورقة أصل الاعلان لهذه البيانات أو حضور الممان اليه بالجلسة لايزيل هذا البطلان . للادتان ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات . (نقط ٧٧ / ١٩٨٧ طمن رقم ٧٣٣٧ لسنة ٥٧ قضائية ) . ۱۹ ــ اذا كان اسم المحضر مكتوبا بخطه فى الحانة المحصصة له فى الصحيفة ولو أنه صعب القرارة فاند يتحقق معه ماقصدت البه المادة ، ٩ مرافعات (المادة ٩ من القانون الحالى) ولاينال منه أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحا كافيا فى خصوص ذكر اسمه وأن يكون توقيعه كذلك (نقض ٣٥ / ١٩٧ / ١٩٣٩ سنة ٢٠ ص ١٣٧٧) . نقض ٥ / ١٩٧ سنة ٢٠ ص ٧٧٧) .

١٣ — منى كان الطاعن لم يدع ان من قام باعلان صحيفة الاستثناف اليه من غير المحضرين فانه لايجديه التمسك ببطلان صحيفة الاستثناف لاختلاف توقيع المحضر على كل من أصل اعلان الصحيفة وصورتها ،وإذا كان هذا الوجه من الدفاع لايوار في الشيجة التي انتبى اليها الحكم فان ت اغفال ذكره في الأمباب لايعيبه بالقصور ( نقض ٣٥ ١٣/ ١٩ سنة ٢٠ ص ١٣٧٧) .

١٤ سـ متى كان يبين من اعلان تقرير الطمن أنه وجه الى بنك القاهرة بمركزه الرئيسي وان صورة الإعلان قد تسلمها الموظف اغتص بالبنك ، وكان للبنك شخصية اعبارية مستقلة عن شخصية المدير ، وكان الإعلان موجها الى البنك المطعون عليه باعتباره الأصيل المقصود بذاته فى الحكون المقرير بالطمن كافيا لصحته دون اعتداد بما الحصومة دون عظا فى اسم المثل له (نقض ١٠ لا / ١٩٧٧ سنة ٢١ ص ١٩٧٦) .

• ١ - على القول بعدم جواز تكملة النقض الوجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستحدة من الورقة ذائها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العبب فيها هى الورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الحقيقية التي اعلنت للخصم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة واخفائها ، ومن ثم كان محكمة الموضوع بعد أن ينبت لها حصول هذه السرقة وان الورقة التي اتخذ منها المطاعن سندا لدفعه بيطلان صحيفة المحوى هي ورقة غربية عن هذه المصحيفة التي ومدسوسه عليها ، الا تقيم وزنا للبيانات الواردة في هذه الورقة وأن تثبت الميانات الصحيحة التي كانت تتضمنها الورقة الأصلية المسروقة بالرجوع الى أوراق الدعوى الاخرى وبطرق الالبات كافة (نقض ١٩ / ٧ / طمن ١٩٥١ لسنة ١٨ ص ٤٠٠٤) ، نقض ٩ / ٧ / طمن ١٩٥١ لسنة ١٠ ع.

١٦ ــ بطلان ورقة التكليف بالحضور لعيب في الاعلان . بطلان تسيى مقرر لمصلحة من

شرع له . عدم جواز استاد اغكمة عند قضائها بيطلان الإعلان الى وجه لم يتمسك به الحصم . (نقض 4 / / 1947 طمن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٧ ـــ اذ يبين من أصل ورقة اعلان صحيفة الطعن أنه ورد بها اسم المحضر الذي باشر الاعلان والمحكمة التي يجعها ، وبذلك تحقق ماقصدت اليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها في ورقة الاعلان ، ومن ثم فان الدفع بالبطلان خلو المصورة المعلنة من هذا اللهاف يكون على غير أساس . (نقص ٢١ ٣ ١٩٧٧ سنة ٧٧ ص

19 - بطلان أوراق شكليف بالحضور لعيب في الاعلان . وجوب النسك به امام محكمة الموضوع أو في صحيفة المحارضة أو الاستناف والا سقط الحق فيه . (نقض ١٠ ١ ١٩٧٨/ ١٠ طعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ قضائية احوال شخصية ). .

 ٣ - الأصل في أوراق المحضرين أنها منى تم اعلانها قانونا لا تتنج أثرها الا بالنسبة لذات الشخص الذي وجهت اليه ولا ينسحب هذا الاثر على غيره من الاشخاص ايا كانت علاقتهم به .

## ( الطعن رقم ٥٠٩ م م ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤ )

٢١ ــ المقرر بقضاء النقض أنه لا يترتب البطلان اذا خلت صورة الصحيفة المعلنة من البيانات الحاصة باسم المفضر الذي يباشر الاحلان والمحكمة التي يتبعها وتاريخ حصول الاحلان وصاعته وسائر البيانات الاخرى غير الجوهرية مادام يين من أصل ورقة اعلان الصحيفة ورود هذه البيانات فيا ، ولما كان سبب النعي منصبا على أن صورة الصحيفة ــ دون أصلها ــ هي الى خلت من البيانات السالف الاضارة اليا ، فإن النعي على الاعلان بالبطلان ــ يفرض خلو صورته من تلك البيانات يكون في غير عمله .

## ( الطعن رقم ١٣٧١ س ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ )

٣٧ ــ أوجب المشرع في المادتين ٩ ، ٩ ، من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها ومنها صحف الدعاوى والاستثنافات على بيانات جوهرية منها بيان اسم الهضر الذي بياشر الاعلان وتوقيعه على كل من الاصل والصورة والا كان الاجراء باطلا.

### ( الطعن رقم ٣٧ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٥ )

٢٣ ــ المقرر أن اغفال البيان الحاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان متعلق بالنظام العام
 لأن توقيع المحضر هو الذى يحسب الورقة صفتها الوسمية وكانت هذه الفاية لا تتحقق الا باشتهال

صورة الاعلان على التوقيع ولا يسقط البطلان بالحصور ولا بالنزول عنه ولا أن يكون الخصم حضر بالجلسة ولم يتمسك به .

٣٤ ـ خلو الورقة المقول بأنها صورة الاعلان من أى كتابة عررة بخط انفضر . مؤداه . عدم صلاحتها للبحث فيما اذا كانت هي صورة أصل الاعلان . اشتهال الاصل على هيم البيانات الني تطلبها القانون . لا بطلان . ( ٩٤٣/١/١٦ ط ٣٤٣١ في ٣٤٣١ في ) .

٧٥ - خلو صور اعلان صحيفة الاستناف من بيان اسم افعنر وتوقيمه عليا وثبوت أن هذا الهيب راجعاً الى خطأ المحند ووهماله دون دخل من الطاعة . قضاء الحكم المطعون فيه باعبار الاستناف كأن لم يكن لعدم اعلان المطعون ضدهن بصحيفة الاستناف إعمالاً للمادة ٧٥ مرافعات وإرجاع ذلك إلى تقصير الطاعنه . خطأ وفساد في الاستدلال . هلة ذلك ، لا يسوغ القول بعشرورة موالاة الطاعنه لاجراءات الاعلان . وجوب قصر الموالاة على حالة عدم الاعلان الراجع الى تقصير الطاعنه في البيانات التي تشملها ورقة الاعلان والحاصة بالملعان الهين وموطنين .

### ( الطعن رقم ۲۳۱۰ لسنة ۵، ق . جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۱ )

٣٦ ـــ الغايه من اعلان أمر تقدير الرسوم التكميليه هو فتح باب التظام منه وقطع التقادم السارى لمصلحة المطالب بها ، وكان مناط قيام هذا الاثر على الاعلان كاجراء قانوني هو مطابقته اصلا لما اشترطه القانون فيه .

### ( نقض ۱۹۹۳/۳/۲۸ الطعن رقم ۲۳۲ نسنة ۵۹ ق)

### ( ١٩٩١/٤/٤ ط ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق ع

 ٢٩ ـــ اجراءات الاعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره . اكتسابها صفة الرسمية . عدم جواز اثبات عكسها الا بطويق الطعن بالنزوير .

( نقض ١٩٩٢/٦/٢٥ طمن رقم ٤٨٨ أسنة ٥٨ قضائية )

 ٣٠ ــ اعلان الخصوم وصحة تميلهم في الدعوى مسالة تستقل بمحقيقها محكمة الموضوع متى كانفا سندا باوراق الدعوى ( ١٩٩١/١/٣١ ط ١٩٧٥ لسنة ٥٧ ق ) .

٣١ ــ النقض او الحظا ف اسماء الحصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأن التشكيك فى حليقة الحصم واتصاله بالحصومة المرددة فى الدعوى . لايرتب بطلان الحكم . مادة ١٧٨ مرافعات ( ١٣٥/٥/١٣) طعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٥٦ ق ) .

## اعلان نماذج الضرائب واوراقها بطريق البريد

وضع القانون 13.3 لسنة 19.0 في مادته الثالثة اجراءات خاصة باعلان غاذج الضرائب ورسومها واوراقها تحطف تماما عن الاجراءات التي نص عليها في قانون المرافعات بان جعل الاعلان المرسل الى الممول بحطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول واضفى على هذا الحطاب قرة الاعلان الذي يم بالطرق القانونيه وهذا الأمر يعد استثناء من نصوص قانون المرافعات ، الا انه من ناحية اخرى فانه يجوز للمرسل اليه ان يدفع بأن الحطاب لم يصله أو أنه لم يسلم اليه ولا الى وكيله كما تقضى بذلك المادة الاستخامة صحة الى وكيله كما تقضى بذلك المادة 70 من الاتحة البريد وفي هذه الحالة اذا ثبت للمحكمة صحة ادعاته فان الحطاب يعيم لم يصله وبذلك لاينتج الزه القانوني.

### احكام النقض

مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ـ وعلى ماجرى به قضاء النقض ... أن المشرع وضع في شأن الضرائب والرسوم اجراءات خاصة بالإعلان تخطف عن الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل إلى الممول باخطاره بربط الضرية أو تحديد الرسم بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الاعلان الذي يم بالطرق القانونية ، ولم يشأ أن يقيد المصلحة اغتصة باجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات ، وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليهم ورضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد اتباعها بأن نص في المادة ٣٧ من الامحة البريد الصادرة بقرار من وزير المواصلات رقم ١٩٧٧/٥٥ تنفيذا للقانون رقم ١٩٧٠/١٩٧ بنظام البريد على أن تسلم مواد بريد الرسائل المسجلة لذات المرسل اليه أو وكيله .

( الطعن رقم ١٧٠١ س ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الاحوال التي بينها القانون .

واذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الازواج والاقارب والأصهار .

تقابل المادة ١١ والفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون الملغي .

التعليق : عدل المشرع في صياغة الفقرة الأولى من المادة ١٧ بما يتفق ومااسطرت عليه الحكام اليقض من أن المحسر ليس مكلفا بالشبت من صفة الشخص الذي تسلم الاعلان وقد جاء في المذكرة الإيضاحية ، وعني المشروع بالنص في المادة ، ٩ منه على الاجراءات الواجب على المختر اتباعها في حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه في موطنه فنص على أن الورقة تسلم الى من يقرر أنه وكيله أو أنه بعمل في حدمته أو أنه من المساكين معه من أقاربه أو أصهاره . فليس على المحتر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم اليه في موطن المعلن اليه لتسلم الورقة ، فليس على المحتر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم اليه في موطن المعلن اليه لتسلم الورقة ، ومقدم تعيير أن الاعلان يصح لوكيل الشخص وابعه الذي يصل خسابه باجر أيا كان نوع الحدمة المعرف المعرف العبرة بتوافر رابطة النبعية بين متسلم الاعلان والمعلن اليه لا بنوع الحدمة النبي يؤديها النابع » .

# الشرح :

 المحضر أن يعلن المعلن اليه بالورقة مع شخصه في أى مكان يجده وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن أصل الورقة توقيع المعلن اليه والا كان الإعلان باطلا .

٧ ــ والأصل أن الاعلان يجوز للمعلن اليه أو في موطنه والحيار للمحضر ان شاء اعلنه مع شخصه وان شاء اعلنه في موطنه والموطن المقصود هو الموطن الاصلى الذي عوفه القانون المدلى في المادة ٥ ٤ منه سواء أكان موطنا عاما أم موطنا عاما بالنسبة للأعمال المتعلقة بتجارة أو حرفة وسواء أكان موطنا حقيقيا أو موطنا حكميا كموطن الولى والوصى والقم بالنسبة لناقص الأهلية، ويعتبر محل التجارة موطنا للتاجر بجانب موطنه الاصلى بالنسبة للأعمال المتعلقة بهذه النجارة ومن ثم يجوز اعلانه في هذا الموطن الحاص ولو أغلق المفل التجارى وقت الاعلان لمفادرة المعلن الهالم المجارى وقت الاعلان المذى يباشر فيه الموطنة الموطن الموطنة الموطنة المحاص موطنا له مالم يحدده هو حدوانا في الموطنة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا كيا لايعتبر المكان الذي يطفى فيه الاوراق المعلنة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا كيا لايعتبر المكان الذي يطفى فيه الاوراق المعلنة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا كيا لايعتبر المكان الذي يطفى فيه الاوراق المعلنة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا مختارا كيا لايعتبر المكان الذي يطفى فيه الاوراق المعلنة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا مختارا كيا لايعتبر المكان الذي يطفى فيه الموراق المعلنة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا مختارا كيا لايعتبر المكان الذي يطفى فيه الاوراق المعلنة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا عضاراً كيا لايعتبر المكان الذي يطفى فيه الموردة المحلة إلى خصمه اذ يدل ذلك على اتخاذه موطنا عضاراً عليه المحلة المحلة إلى خصمه اذ يدل ذلك على الخاذة موطنا عضاراً على المحلة المحلة إلى المحلة المحل

الشخص العلم دون أن يقيم فيه موطنا له واذا تم الاعلان لشخص العلن اليه في غير موطنه كان الخصر مستولا عن الحملان التسعرى والشبت الخصر مستولا عن الحملان التسعرى والشبت من موطن المعلن اليه ولايعتبر عجزه عن ذلك قوة قاهرة ولايلزم الشخص باضطار خصمه بعفير موطنه الاضلى ولايعتبر منزل العائلة موطنا الا اذا ثبت اقامة الشخص فيه على وجه الاعتباد والاستيطان . وتقدير قيام عنصرى الاستئرار ونية الاستيطان من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٣ ... كذلك يجوز الاعلان في الموطن المختار اذا اعتبار شخص موطنا عنتارا لتنفيذ عمل قانوني معن والاعلان في الموطن المختار جائز بالنسبة للأوراق المتعلقة بهذا العمل دون غيره فعثلا أوجب القانون على الدائن أن يتخذ لنفسه موطنا مختارا عند التقدم بطلب أمر الاداء وبذلك يجوز اعلانه بالطعن في الأمر في هذا الموطن المختار وسواء أكان الموطن المختار معين باتفاق الحصوم أو بنص في القانون فان الاعلان فيه جوازي لموجه الاعلان بمعني أنه يجوز لد دواما اعلان المسخص في موطنه الاصلى دون التقيد بالموطن المختار والأصل أن الاعلان في الموطن المختار جائز بالنسبة لجميع الأوراق المتعلقة بالعمل الذي الحير الموطن لتنفيذه مالم ينص القانون على غير ذلك (المادة ٣ ٢ ١٣ مدني) .

واذا لم يبين المدعى محله المختار في صحيفة دعواه فان موطن وكيله الذي حضر عنه أو معه بالجلسة يعد محلا مختار اوفقا لنص المادة ٧٤ مرافعات ،ولكن إذا لم يبين لاموطنه الأصلى ولامحله المختار في صحيفة الدعوى ولم يحضر عنه أو معه وكيلا بالجلسة فلانجوز اعلانه في قلم الكتاب ، ويكون على وافع الطعن المحرى عن موطن خصمه المرفوع عليه الطعن ، كذلك يعين عليه أن يودع صحيفة الطعن قلم الكتاب في المحاد وان لم يتمكن من اعلان خصمه لعدم الاهتداء لموطنه خلال ثلاثة أشهر فانه يكون معلورا ... في تقديرنا ... وفي هذه الحالة فان المحكمة لاتقضى باعتباره كان لم يكن عملا بالمادة ٧٠ موافعات .

٤ ــ وضع المشرع قواعد تسلم صورة الاوراق المراد اعلانها وأوجب على اغضر مراعاتها وذلك لفنمان وصول الورقة الى علم المعان اليه فاذا لم يجد اغضر الشخص المطلوب اعلانه كان عليه أن يسلمها لمن يقرر أنه وكيله أو انه يعمل في خدمته أو انه من الساكين معه من الازواج والأقارب والاصهار وعلى ذلك فصحة الاعلان اذا لم تسلم الورقة الى المعان اليه شخصيا مشروطة بشروط ثلاث أولها أن يكون التسلم في موطن المعان اليه وثانيها الا يكون المعان اليه موجودا وأن يذكر ذلك في الاعلان وثائها أن يكون التسلم لاحد الاشخاص الذين نص عليم موجودا وأن يذكر ذلك في المحالات وثائها أن يكون التسلم لاحد الاشخاص الذين نص عليم القانون (الوسيط في الموافعات للدكور رمزى سيف ص ٤٤٨ ) ولا يشترط فيمن يتسلم الصورة عن المعان اليه الهلية تحاصة بل يكفي أن يتوافر لديه التميز مع ادراك الهمية تسليمها الى الأخير وهو ماخضع لفدير القاضي . ويقوم تسلم الحضر الورقة دليلا على توافر أهلية الاستلام لديه (الملونة الجزء الأول ص ٤٤٤) .

وليس المحضر مكلفا بالتحقق من صفة مستلم الاعلان فيكفيه أن يجده فى موطن المعن اليه وأن يدعى امامه لن له صفة تخوله استلام الاعلان وفقا للقانون وعلى ذلك لايكون منتجا الادعاء بالتزوير فى ورقة المحضرين بدعوى أن من تسلم الورقة ليس وكبلا أو قريبا أو خلاما للمعلن اليه فاذا ماطعن على ورقة الاعلان بالتزوير على هذا الاساس كان الادعاء بالتزوير غير منتج وقضت الحكمة بذلك .

ويشترط لصحة تسلم الصورة الى الازواج والاقارب والاصهار أن يكونوا ساكين مع المان اليه في المكان الذي تم فيه الاعلان وان كان لايازم الاقامة العادية المستمرة بل يكفى أن يتوافر في حقه معنى المساكنة وقت الاعلان وان يكون ظاهر اخال الذي يشاهده المحضر دالا على ذلك فلا يتوافر معنى السكن للزائر أو مجرد التواجد وقت الاعلان غير أن الطالب الذي يسكن مع قريبه المعان اليه أثناء العام الدراسي يعتبر مقيما معه الا أنه اذا توجه المحضر لمسكن للعان اليه لاعلانه وتقدم اليه شخص ادعى كذبا أنه قريب له أو صهره فسلمه الخصر الاعلان اعتبر الاعلان الحلان العرفائية الاعلان المحدد الاعلان المحدد الاعلان المحدد الاعلان العدد العدان عديد الاعلان العدد الاعلان المحدد الاعلان العدد الاعلان العدد الاعلان العدد العدد العدد الاعلان العدد الاعلان العدد الاعلان العدد الاعلان العدد الاعلان العدد الدالمان العدد العدد العدد الدالمان العدد العدد العدد العدد الاعلان العدد الع

ولايشترط في الوكيل أو ممن يعمل في خدمة المعنن اليه أن يكون مقيما مع المعان اليه بل يكفى عجرد التواجد في الموطن وقت الأعلان (فتحى والى ص ٧٣٨ ) ولايلزم أن تكون الوكالة متعلقة وتوسوع الاعلان كما لايشمل كل من يمكن اعتباره وتوسوع الاعلان كما لايشمل كل من يمكن اعتباره تابعا للمعمن اليه كالموظف والساعي والبواب ولايلزم أن يكون عمله لمدى للعطن اليه طوال الوقت أو بعضه مادامت له صفة الاستمرار في الخدمة (كال عبد العزيز ص ٣٣ ) . وبالنسبة لبواب العمارة فانه يعد خادما لصاحبا وبعد أيضا خادما لجميع مكاتبا وبالمثلي يصح تسليمه صورة الاعلان الموجهة الى احد السكان غير انه اذا تعارضت مصلحة المراد اعلامه مع مصلحة الذي تسلم الصورة كل اذا كان مطلوبا اعلان عستأجر العمارة بناء على طلب مالكها فلا يجوز تسلم الصورة الى برايها (المعليق لايو الوفا الجزء الأول ص ١١٤ ) .

واذا أغفل انحضر اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه كما اذا انتقل الى الموطن انختار وسلم الصورة الى المذكورين فى الصورة الى المذكورين فى المسورة الى المذكورين فى المادة ١٠ الا اذا كان المراد اعلانه غير موجود واذا كان المراد اعلانه موجودا فى موطنه واصتع عن تسليم الصورة فلا نجوز أيضا تسليمها الى المذكورين فى المادة ١٠ وانحا يعين اعلانه للادارة وفقا لنص المادة ١٠ .

واذا كان الاعلان فى الموطن افتتار فلا يلزم المحضر بان يثبت فى الورقة وصورتها غياب المطلوب اعلانه وذلك فى حالة تسليم الصورة الى وكيله أو خادمه أو أحدا آخر ممن عددتهم المادة لان المطلوب اعلانه لايفترض اقامته فى هذا الموطن غير أنه يشترط لصمحة الاعلان فى الموطن المختار أن يكون متعلقا بالعمل الذى اخير الموطن المختار لتنفيذه والاكان الإعلان فيه باطلا .

ويفترض وصول الورقة الى المعلن اليه بتسليمها الى الأشخاص المينين بالمادة ولو لم تصله بالفعل . وغالفة اجراءات الاعلان يترتب عليه البطلان عملا بصريح نص المادة ٩٩ موافعات غير أنه 
بطلان نسبى مقرر لمصلحة من وجه اليه الاعلان الباطل فلا نجوز لغيره من الحصوم تمن صح
اعلاتهم النسك به ولو كان المرضوع غير قابل للتجزئة اذ لاتكون افاديهم من هذا البطلان الا
بعد أن يبت بالطريق القانوني بأن يعسلك به صاحبه وتحكم به المحكمة. ولاتجوز لمن نزل عن 
البطلان صراحة أو ضمنا أن يعود الى التمسك به كذلك فان البطلان الناشيء عن عبب في 
اجراءات الاعلان لايعدم الحكم بل يظل قائما منتجا آثاره الى أن يقضى ببطلانه.

وقد سبق ان ذكر نا أند لا يجوز اثبات عكس ما اثبته المضر من اجبر اءات الاعلان التي قام بها بنفسه أو التي وقعت تحت بصره الا بالطعن عليها بالتزوير و بالتالي فلا يكفي أن يشت لدى المحكمة ان المضر جوزى اداريا بناء على طلب من النيابة العامة بعد أن حققت شكرى قدمت ضد المحضر وثبت لها انه أثبت بيانات غير صحيحه سواء كان قد قام بها بنفسه أو وقعت تحت بصره .

وليس هناك في القانون مايمنع من أن يكون للشخص أكثر من موطن كما الخاكان يقيم في مكانين مثلا اقامة معتادة في كل منهما وفي هذه الحالة يجوز اعلانه في أيهما كما يجوز رفع الدعوى عليه امام أي من المحكمتين اللتين يقع في دائرتهما موطنه ولهذا نصت الفقرة الخانية من الملادة ، كم من القانون المدنى على أنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن كملك فان الشخص قد الايكون له موطن في الجمهورية بالمعنى الذي نص عليه الفانون كما اذا كان لايقيم في مكان ما عادة وانحا يتنقل من مكان إلى آخر دون أن يستقر في مكان معين كالعرب الرحل .

# اعلان الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة :

قصت بعض المحاتم بان المشرع لم يورد نصا عاصا في قانون الاثبات بين كيفية اعلان اليمين الحاسمة الى من وجهت اليه ورتبت على ذلك انه ينهى اعمال القواعد العامة في قانون المرافعات بمعنى أنه يجوز اعلان الحكم لم موطن وكيل الموجه اليه الحكم كما اذا كان محاميه وفي تقديرنا أن بمعنى أنه يجوز اعلان الحكم الله وان كان عاميه وفي تقديرنا أن أجازت تسليم الاوراق المطلوب اعلانها في الموطن اغتبار في الاحوال التي بينها القانون واعتبرت الفقرة الاولى المحوال التي بينها القانون واعتبرت الفقرة الاولى من المادة علا عتبارا لاعلان الاوراق الملازمة في درجة التقاضي الموكل فيها الا ان اعلان الحكم بعرجيه اليمين الحاسمة له المار خطيرة تعمل في تحديد مراكز الحصوم بصفة نهائية لان الحكم الصادر بناء على يمين حاسمة سواء خطيرة تعمل في تعديد مراكز الحصوم بصفة نهائية لان الحكم الصادر بناء على يمين حاسمة سواء خطيفاأو النكول عبايمانها ولايموز الطعن فيه كمانته المواد في المهن ولايمانية علمانية من المعامد وهذا ظاهر من استقراء نصوص المواد في ١٩٤٤ ا ١٩٥٠ من قانون وجهب الهدأ و يردها بنصبه وهذا ظاهر من استقراء نصوص المواد في ١٩٤١ الاثبات لايلزم تسبيبها ... ونجب العلاق معطوق هذه الاحكام المي من لم يحضر جلسة النطق به ...

ولا جدال فى ان اعلان الاحكام الصادرة باجراءات الإثبات يتم فى موطن وكيل الحصم فى الحصومة الصادر فيها الحكم باجراءات الاثبات ويكون الإعلان فى هذه الحالة منتجا لآثاره ويغنى عن هذا الاعلان كصريح نص المادة أن يحضر الحصم بنفسه أو بوكيل عنه جلسة النطق بالحكم .

والرأى عندنا أن هذه القاعدة لا تسرى في حالة اعلان الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة اذ ينبغي اعلان من وجهت اليه اليمين في موطنه الاصلي ولا يجوز اعلانه في محله المختار أو موطن وكيله في الحصومة ذلك أن المادة ٢٢٤ من قانون الاثبات جرى نصها على انه اذا لم ينازع من وجهت اليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى وجب عليه أن كان حاضرا بنفسه أن يحلفها فورا أو يردها على خصمه والا اعتبرنا كلا ... فان لم يكن حاضرا وجب تكليفه على يد محضر الحضور خلفها بالصيغة التي اقرتها المحكمة . وظاهر من صدر هذه المادة انه في حالة عنم حصور الخصم بنفسه وقت النطق بالحكم بتوجيه اليمين وكان وكيله حاضرا فان ذلك لايجرى عن اعلانه بمكم اليمين وباليوم المحدد للحلف ولو جاز اعلانه فى موطن موكله ماكان هناك داع لاعلانه بالحكم اذا حضر وكيله اذ ان حضور الوكيل كاف لاعتبار أن موكله قد علم بالحكم وتاريخ الجلسة المحددة للحلف ولايقدح في ذلك العبارة التي وردت في عجز المادة ١٢٤ من الاثبات وهي وفان لم يكن حاضرا وجب تكليفه بالحضور علان هذه العبارة استطراد واضافة إلى العبارة الواردة بصدرها وهي دوجب عليه ان كان حاضرا بنفسه أن يحلفها فورا ، يوكد هذا المعنى ماورد في المادة ١٢٥ من قانون الاثبات والتي نصت على أنه ﴿ اذا ـــ نازع من وجهت اليه اليمين في جوازها أو في تعلقها بالدعوى ورفضت انمحكمة منازعته وحكمت بتحليفه بينت في حكمها صيغة اليمين ويعلن هذا المنطوق للخصم ان لم يكن حاضرا بنفسه ويتبع مانص عليه في المادة السابقة ، ووبذلك قطعت هذه المادة وهي مكملة للمادة السابقة عليها بائه آذا لم يكن الخصم حاضرا بنفسه وقت النطق بحكم توجيه أثيين اليه وجب اعلانه في موطنه ولايفني عن هذا الاعلان حضور وكيله النطق بالحكم ولايفني عنه أيضا اعلانه به في موطن وكيله ،ولو كان الاعلان في موطن الوكيل جائزاً لم يكن المشرع في حاجة الى النص في المادتين على ضرورة حضور الموجه اليه اليمين بنفسه والا تم اعلانه ولترك الامر للقاعدة العامة الواردة في المادة الحامسة من قانون الاثبات .

وترتيباً على ماتقدم اذا أعلن من وجهت اليه اثيمن بيا فى محله اغتبار أو موطن وكيله وحضر وحلف أو نكل عن الحلف أو رد اثيمن فلا بطلان لان حضوره يصحح البطلان فى الاعلان الا انه اذا تخلف عن الحضور فى هذه الحالة فلا بعد ناكلا وان اعتبرته المحكمة كذلك كان حكمها باطلا ويجوز الطعن عليه بالاستثناف ان كان صادرا من محكمة لول درجة والطمن عليه بالنقض ان كان صادرا من محكمة الاستثناف

# اعلان قرارات لجنة المنشئات التي يخشى سقوطها :

فست الفقرة الأولى من المادة ۵۸ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن قرارات لجنة المضآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها تعلن بالطريق الادارى الى فوى الشائد من الملاك وضاغل العقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فاذا لم يتيسر اعلانهم بسبب غيتهم غيتهم أو لعدم الاستدلال على محل القامتهم أو لاحتاعهم عن تسلم الاحلان تلصق نسخة من القرار في مكان ظاهر بواجهة العقار وفي لوحة الاعلانات في مقر اعمدة الناحية ولوحة الإعلانات في مقر اعمدة الناحية ولوحة الإعلانات في مقر الخليس الخيس بحسب الاحوال كما نصت الفقرة الثانية من المادة على أن تمع الطريقة ذاتها في اعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التي لم يستدل على ذوى الشان منها .

وقد خرج المشرع بنص المادة ٥٨ على القواعد المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون المواقعة المامة المواقعة المامة المواقعة المامة المواقعة المامة المنافعة على المواقعة المامة المنافعة على المواقعة المواقعة المواقعة المواقعة المواقعة على المواقعة المواقعة والمواقعة المواقعة والمواقعة والمواقعة والمواقعة والمواقعة والمواقعة والمواقعة والمواقعة والمواقعة المواقعة المواقعة والمواقعة وا

# أحكام النقض:

ذكر الموطن مجردا عن وصفه بأنه مختار . احتمال أن يكون كذلك او أن يكون المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة .م ٠٤ لا مدنى . (نقض ٣٦ ــ ١٣ ــ ١٩٨٢ طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٤٧ قطائية ) .

 ٣ — الاعلان فى الموطن الاصلى . كفاية تسلم الصورة الى احد المقيمين مع المواد اعلانه حال شجابه . عدم وجوب بيان الصلة بينه وبين المراد اعلانه . (نقض ٣٠ ــ ٥ ـــ ١٩٨٧ طمن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

تعليق : هذا الحكم خالف مااستقرت عليه محكمة النقض في احكامها الصحيحة السابقة واللاحقة من أن عدم بيان الصلة بين من تسلم الصورة والمراد اعلانه يترتب عليه البطلان ( الحكمان وقما ٥٠ م ٥٠٠٠ ) .

٣ ــ تسليم صورة الاعلان الى الازواج والاقارب والاصهار . شرطه . اقامتهم مع المعلن اليه
 ف المكان الذي تم فيه الاعلان . (نقض ٥ ــ ١٩ ــ ١٩٨٧ طمن رقم ٨٩٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

 ع. منزل العائلة . اعتباره موطنا للمراد اعلانه . شرطه . اقامته فيه على وجه الاعتباد والاستقرار (حكم النقض السابق ) .

هـ اذا كان الحكم قد استخلص من ورقة الإعلان انه تم ق الموطن الاصل للطاعن مخاطباً مع وكيله وهو مايكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص حتى ولو ادعى الطاعن بعدم صحة هذه الوكالة لان الخضر ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ـ غير مكلف بالتحقق من صفة من يقدم البه لاستلام الإعلان ثمن ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطنه ، ومن ثم فان مااستطرد البه الحكم بعد ذلك من انتخاء صفة الخاصى في التوقيع بالاستلام يكون تزيدا ويكون النمى عليه ـ أيا كان وجه الرأى فيه ـ غير منتج . ونقض ٣٣ ـ ٥٠ ـ ١ ـ ٩٧٧ منة ٣٠ العدد الثالث ص ٤ ) .

٣ ــ نصت المادة ، ٤ من القانون المدنى على أن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة فقد دلت على أن المشرع لم يفرق بين الموطن وعلى الاقامة العادى وجعل المعول عليه في تعييه الاقامة المستقرة بمعنى أنه يشترط في الموطن أن يقيم فيه الشخص وان تكون اقامته بصفة مستمرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاعتياد ولو لم تكن مستمرة تتخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة ، وأن تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرهما في الموطن من الامور الوقعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . (نقش ١٣ ــ ١٣ ــ ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد النائل ص ٢٠ ــ ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد النائل ص ٢٠ ــ ٢٩٧٩ ) .

٧ ... مودى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... يدل على ان الاصل في اعلان أوراق المحترين ان تسلم الاوراق المراد اعلانها الشخص نفسه او في موطنه خاذ المسلم الاوراق المي أحد القاربه أو أصهاد ه بشرط أن يكون مقيماً معه ، فإذا أغفل الحضر البات صفة من تسلم صورة الاعلان أو اعتمان المفل البات أنه من أقارب أو أصهاد المطلوب اعلانه المقيمين معه فإنه يترتب على ذلك بطلان الاعلان طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات .. لما كان ذلك ، وكان يبين من الصورة الرسمية لاصحيفة الاستثناف التي قدمها الطاعن أن المعجر ألبت فيها انتقاله الى عمل اقامة الطاعن وكما يبين من الصورة الرسمية عاضر جلسات الاستثناف أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم يبين من الصورة الرسمية عاضر جلسات الاستثناف أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعه الى أن صدر الحكم المطمون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيها بالمطلان الصدورة بناء على اجراءات باطلة . (نقمض ٨٧ ... ١٩٠٩ سنة ٣١ الجزء الاول ص ٢٧٠ .) .

٨ ــ ألوطن هو اغل الذي يقيم فيه الشخص على وجه الاعتياد والاستيطان وأن تقدير توافر
 مذين العنصرين ـــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـــ هو من الامور الواقعية التي يستقل
 بقديرها قاض الموضوع واماما تحسك به الطاعن في شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة اعلان

دعواه الى المطعون عليها الثالثة مردود بأن مجرد اعلان الصحيفة فى المكان الذى أورده فيها لاينهض حجة على اتخاذه موطنا لها وتوافر الاعتياد والاستيطان . (نقض ١ ـــ ٣ ـــ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص ٧٧٧ ) .

9 ـ الحصومة فى الاستناف تعتبر بالنظر الى اجراءات رفعها والسير فيها مستقلة عن الحصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، فما يجرى على احداها من بطلان أو صحة لايكون له أفر على الاحرى ، ومن ثم فان النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الاعلان اخاصل أمام محكمة أول درجة لايحول دون تمسك ذوى الشأن ببطلان اعلانه بصحيفة الاستناف .لا كان ذلك ، وكانت الطاعنة الثانية قد تمسكت ببطلان اعلانها بصحيفة الاستناف عن مواجهة النياية وغم وجود موطن معروف لها ، وباعتبار الاستناف كأن لم يكن لعدم بطلان الثلاثة الاشهر التالية لقديمها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا اللدفع تأسيسا على أن نزوها أمام محكمة أول درجة عن التمسك ببطلان اعلانها ببسجيفة الاستناف الحاصل في مواجهة النياية يحول ينها وبين العودة الى الخسك ببطلان اعلانها على المنافقة الإستناف الحاصل بذات الطريق ، وحجب نفسه عن بحث صحة هذا الإعلان العلان العلانها وبطلانه ، فانه يكون معيا بالخطأ في تطبيق القانون . (نقش ٢٣ مد ٤ مد ١٩٩٥ سنة ٣١ الخيا الول ص ١٩٩٥ ) .

١٠ ــ اغفال انحضر ذكر صفة مستلم الاعلان في موطن المطلوب اعلاته في حالة عدم
 رجوده . اثره بطلان الاعلان . (نقض ٢٩ ــ ٢٩ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

11 \_\_ الموطن الاصلى طبقا للرأى السائد فى فقه الشريعة الاسلامية هو وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض موطن الشخص فى بلدته أو فى بلدة أخرى اتخذها دارا توطن فيها مع أهله وولده وليس فى قصده الارتحال عنها ، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن . وهو ماأستلهمه المشرع حين نص فى المادة ٥٠ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن «محل الاقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة ، الأثر للتغيب عنه فترات . نقض ١ ٧ ١ ص ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثالى ص ٣١٠ \_ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثالى ص ٣١٠ \_ ٢١٠ .

قانون المرافعات وذلك إذا كانت ورقة الإعلان تحمل حكما ثما يبدأ ميعاد فطعن فيه من تاريخ إعلانه ضمانا لوصوله إلى علم من وجه إليه ولما تتسم به مواعيد الطعن من أقمية بين إجراءات التقاضي إلا أن مؤدى المادتين ٤٠ . ٤١ المشار إليهما أنه إذا كان المعلن فيه تاجرا أو حرفيا وكانت الخصومة في المدعوى تتناول أعمالا تتعلق بهذه الحرفه أو تلك التجلوة فابه يجوز إعتبار المحل الذي تزاول فيه هذه أو تلك موطنا للتاجر أو الحرفي بحانب موطنه الأصلي يصح إعلانه فيه بكافة الأوراق المتعلقة بهذه الخصومة وذلك للحكمة التي أفصح عنبا المشرعمن أن قاعدة تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع وتستجيب لحاجة المتعاملين ولاتعتبر الإقامة الفعلية عنصرا لازما فى موطن الاعمال الذي يظل قائما مايقي النشاط التجاري أو الحرفي مستمرا وقه مظهره الواقعي الذي يدل عليه والذي تستخلصه محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وظروفها وان غلق المحل التجاري لايفيد بذاته انهاء النشاط التجاري فيه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على سند من يطلان إعلان المطعون ضده بضحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة وبالحكم الصادر فيها لاجرائه بالعين المؤجرة وليس بمحل إقامته ، وذلك دون أن يناقش ماتمسك به الطاعن من أن المطعون ضده إنما بزاول حرفته ونجار عبينه العين والتي يدور النزاع في الدعوى حول التزامه بسداد أجرتها وهو عما يدخل في أعمال إدارتها باعتبار ان العين التي يقوم فيها النشاط التجاري أو الحرفي تعد عنصرا جوهريا في هذا النشاط وهو دفاع جوهري يتغير به لوصح ـــ وجه الرأى في الدعرى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القلتون وتحجب بذلك عن بحث مدى إستمرار النشاط الحرفي للمطعون ضده قائما بالعين المشار إليها وقت الإعلان ومظاهره تما يعيبه أيضا بقصور التسبيب ويستوجب نقضه دون حاجة لمحث باقي أسباب الطعن ( نقض ٨٨ / ١ / ١٩٨٩ طمن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ١٩٦٦/١/٤ سنة ١٧ العدد الأول ص ٣٣ ، نقض ١ / ٤ / ٧٦ سنة ٢٧ ص ٨٤٤).

17 - الارراق المطاوب اعلانها . وجوب تسليمها للشخص نفسه او في موطنه . مادة ١٠ مرافعات . الاستثناء . جواز تسليمها في المحل الذي التخيلة عسيلا مختارا له في خصوص الدعوى الدعوى الدي يعلق بها الاعلان . عدم بيان الحكم للأوراق التي استظهر منها الهل المختاز ومدى تعلقها بالخصومة القائمة . قصور . (نقض ١ ٣/ ١٩٨٧ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ٧٣ له ١٩٨٧ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ) . لسنة ٥٣ قضائية ) .

١٤ ــ اجراءات الاعلان المرسل من مصلحة الضرائب . اختلافها عن اجراءات الاعلان فى قانون المرافعات . كيفيته . المادة ٣٨٨ من القانون المرافعات . تسلم مراسلات مصلحة الضرائب الى المعولين . كيفيته . المادة ٣٨٨ من اللائحة التفيية للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٠ الحاص ينظام البريد . (نقيض ٣١ / ١٩٨٨ طمن رقم ٥٦٤ لسنة ١٩ أوفعائية ) .

١٥ ــ خلوا الورقة ــ المقول بائها صورة الاعلان ــ من أية كتابة محررة بخط المحضر . عدم

صلاحتها للبحث فيما اذا كانت هي صورة أصل الاعلان . اشتمال الأصل على هميع البيانات . لايطلان . رنقض ه 7/ 4/4/ طمن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٢ قضائية ) .

 ٩٦ \_ اتحاذ المحضر كافة الإجراءات المقررة قانونا لاعلان الاوراق . اثره . افتيراض وصول الإعلان للمعلن اليه مالم ينبت ارتكاب المعلن غشا لمنع وصول صورة الاعلان اليه . (نقض ٣٦ / ١٩٨٧ طعن رقم ٤٧٣٤ لسنة ٥٢ قضائية ٢ .

٧٧ \_ اجراءات الإعلان التي قام بها المحضر بنفسه او وقعت تحت بصره \_ اكتسابها صفة الرسية . مودى ذلك . عدم جواز اثبات عكسها إلا بالطعن عليها بالنزوير \_ اكتفاء الطاعنة بطب ضم التحقيقات التي اجريت مع المحضر لاثبات عدم صحة مادونه من بيانات بورقة اعلانها غير كاف للنيل من صحة وحجية تلك الإجراءات . (نقض ٣١ /٧ /١٩٨٩ طعن رقم ٩٥ لسنة عدم قصائية ) .

۱۸ ــ تقدیر وجود الموطن وبیان تفرده وتعدده من الامور الواقعیة التی یستقل بها قاضی الموضوع بلا معقب متی کان استخلاص سائفا . ( نقض ۳ / ٤ / ۱۹۸۹ طعن رقم ۳۰۰۳ لسنة ۵۳ قضائیة ) .

١٩ \_ تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرهما في الموطن من الأمور الراقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . (نقض ٣٦ /٩ /١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني السنة السابعة عشرة العدد الثالث ص ١٩٧١ ) .

٢٠ \_\_ الهضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان . فاذا كان الثابت من صورة الاعلان أن المحضر انتقل الى مقر ادارة قضايا الاصلاح الزراعي وخاطب من ذكر له أنه محام بهذه الادارة وسلمه الصورة فان هذا يكفي لصحة الاعلان ولايجدى الطاعن بعد ذلك التعلل بعدم وصول الصورة اليه او الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة رنقض ٧١٧ / ١٩٩٧ اللنبي سنة ٧٤ ص ٣١٨ ) .

٢١ \_ اغفال المحضر اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه فى أصل ورقة اعلان الطعن وخلو الأوراق تما يفيد أن المطلوب اعلانه قد اتخذ مقر دائرته محلاً بختاراً له فى ورقة اعلان الحكم . بطلان اعلانه مع الموظف بثلث الدائرة بتقرير الطعن . (نقض ٣٥ /٤ /١٩٦٣ مجموعة المكتب الفنى السنة الرابعة عشر العدد المثاني ص ٢١٦ ) .

٣٢ ــ تسليم صورة الاعلان في موطن المراد اعلانه لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصهاره . لاتشترط الاقامة العادية والمستمرة ــ تكفى الاقامة وقت اجراء الاعلان . (نقض ١ /٣ /٩٩٨ سنة ١٩ ص ١٩٩٥ ) .

٣٣ \_ عدم افصاح المطمون ضده عن اتخاذ محل اقامته موطنا مختارا له . مؤداه . اعتباره موطنا أصليا . :عدم الترامه بإخبار الطاعنة يتغيير هذا الموطن (نقض ٧ ١٧ /١٩٦٨ سنة ١٩ ص ٣١٥ ) .

٢٤ ــ تسليم صورة الاعلان للنيابة قبل انقضاء ميماد الثلاثين يوما المحددة في المادة ٤٠٥ مرافعات عملا بالمادة ١٤٠ / ١ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن الاستثناف قد رفع بعد المحاف للقانون ونقض ٧٤ / ١٩٣٧ سنة ١٩ ص ١٩٣٧ ).

٣٥ ــ يجوز اعلان الاستناف المقابل إلى المستأنف الأصلى في الموطن اثنتار الذي حدده
 الأخير في صحيفة استشاف . وجود الموطن انتخار في بلد غير الني بها مقر عكمة الاستشاف .
 لا أثر له على صحة الاعلان (نقض ٣٣ / ١٩٣٨ سنة ١٩ ص ١٩٣٨) .

٣٦ ـ متى قضى الحكم المطعون فيه بصحة اجراءات نزع الملكية المتخلة تنفيذا لعقد القد والذي لم يتم دليل كتابى على القرض لتوجيها الى المدين في الحل التجار التابت في هذا العقد والذي لم يتم دليل كتابى على تغييره فإن الحكم لايكون قد خالف القانون . (نقض ٣٦ /١٩ /١٩ صنة ١٩ ص ١٩٨٨).

٧٧ — اعلان تقرير الطعن فى غير موطن أحد المطعون ضدهم بطلان نسبى ــ الايجوز لغيره التسك بهذا البطلان ولو كانت له مصلحة فيه . (نقض ١٩٧٠/ ١٩٧٠) سنة ٢١ ص. ١٩٣٨) .

۸۳ سالبطالانا المسرت على عدم الإعلان نسبى عدم جواز التسك به الالمن تقرر لمصلحت مولسو
 كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة (نقش ۱۹ / ۱۹۸۷ طمن رقم ۱۹۱۹ لسنة ۵۳ قضائية ، نقض ۲ / ۱۹۷۷ سنة ۷۷ المدد الأول ص ۱۳۲۹)

۲۸ مكرر ـــ وجوب تسليم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه . مادة . ۱ مرافعات . اعلان المطمون ضدهم على عنوانهم مخاطبا مامور القسم رخم مبتى اجابة المحضر على اعلان سابق بانهم لايقيمون به . وقوعه باطلا . ( نقض ۱ / ۷ / ۱۹۸۷ طمن رقم ٤٤٤ لسنة ٥ قضائية ، نقض ٣ / ٤ / ١٩٨٤ طمن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٩ ــ اعلان الطعن فى الحكم فى المحل اغتار . شرط صحته . اتخاذ الحصم له محلا مختارا فى روقة اعلان الحكم . اعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه ــ لايعد كذلك اتخاذه محلا مختارا فى صحيفة الاستثناف المقابل . (نقض ٣٨ /ه /١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٩٤١ ) .

تعليق : هذا الحكم يفترض أن المطعون ضده كان قد بين موطنه الأصلى في صحيفة الدعوى واتخذ له محلا مختارا ، اما إذا كان لم بيين موطنه واكشى ببيان المحل انتخبار ففي هذه الحالة يجب اعلانه بصحيفة الطعن في محله المختار المبين بصحيفة المدعوى .

٣٠ ـــ الأصل في أعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ ، ١٧ من قانون المرافعات السابق أن تسلم الأوراق المطلوب اعلاميا إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فاذا لم يجد المحضر المطلوب اعلامه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره فاذا أخفل المحضر البات عدم وجود المطلوب أعلامه أو اخفل بيان

العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الاعلان أو أن هذا الأخير يقيم معه فانه يترتب على ذلك بطلان ورقة الاعلان . (نقش ٧ / ١٩٧٧ منة ٣٣ ص ٣٨ ،نقض ٢٧ /١ / ١٩٧٧ طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٤ ) .

٣٩ ــ متى انتقل المحتر الى موطن الشخص المراد اعلانه وذكر أنه سلم صورة الأعلان إلى القرب أو أصهار المعان اليه المقيمين معه فانه وعلى ماجرى به قصاء هذه المحكمة لايكون مكلفا بالتحقق من صفة من تسلم منه الأعلان واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعات قد اقتصرن في طعنهن بالنزوير على أن الخاطب في الإعلان قد ادعى صفة القرابة والانامة معهن على غير الحقيقة دون الطعن في صحة انتقال المحتر الى على القدين وتسلم صورة الأعلان وانتهى من ذلك إلى اعبار الاعلان قد ثم صحيحا وأن الطعن بالنزوير في صفة مستلم الأعلان غير منتج فانه لايكون قد خالف القانون (نقض ٣٧ لا / ٧٧ منة ١٩٧٣ م. ١٩٧٣ م. ١٩٧٣ كي الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ قضائية ).

٣٧ ــ اذا وقع بطلان في اعلان تقرير الطعن الى احد المطعون عليهم خلو الصحيفة المسلمة اليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب اثباتها فيها والتي يترتب على اغفلها بطلان هذا الاعلان فان هذا المطعون عليه وحده التمسك بالبطلان وتقديم دليله الماثل في صورة اعلانه وليس لغيره من المطعون عليهم الذين صح اعلانهم أن يتمسكوا بسبب العيب اللاحق بطك لصورة الذي لا شأن له به ولايقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان لانه من ضروب البطلان الذي لا شأن له به ولايقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان لانه من ضروب البطلان أن النظر السبى الغير منعلق بالنظام العام فلا يملك المسك به الا من شرع لمصلحته ولا يغير من هذا النظر أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة . (نقض ٣٦ / ١٠ / ١٧ طعن ٣٠٠ عن منة ٣٠ قضائية ) .

٣٣ ــ البطلان الناشيء عن عدم مراعاة اجراءات الاعلان هو بطلان نسبي لايعدم الحكم بل يقل قائما موجودا وان كان مشوبا بالبطلان فينتج كل آثاره مالم يقض ببطلانه بالطعن عليه باحدى طرق الطعن المقررة قانونا فان مضت مواعبد الطعن أو كان غير قابل فمذا الطعن فقد أصبح يمنجي عن الالفاء حائزا لقوة الشيء المقضى دالا بذاته على صحة اجراءاته . (نقض ٣٢ لل 194/ لا 194/ س ٣٦٨) .

٣٤ ـــ ليس فى القانون مايمنع من أن يتخذ الشخص من موطنه التجارى موطنا مختار التنفيذ عمل قانونى معين وفى هذه الحالة لايترتب على تغيير الموطن التجارى تغيير الموطن المختار لهذا الممل ،مالم يفصح صاحبه عن رغيته فى تغييره ،واذ كانت المادة ٣٣ من القانون المدلى تشتيرط الكتابة لاثبات المرطن المختار ،فان أى تغيير لهذا الموطن يبخى الافصاح عنه بالكتابة (نقض ٢١ ١٧٧ صنة ٢٧ ص ١٠٧١) .

٣٥ ـ متى كان الواقع أن الطاعن اتخذ مكتب أحد المحامين عملا مختارا له في دعوى قسمة فانه لايجوز اعلانه بدعوى شمقة في مكتب المحامى المذكور بحجة أن هذه الدعوى لاحقة لدعوى القسمة بيضعة أيام وأن توكيل المحامي المذكور هو توكيل عام يشمل جميع القضايا متى كان من المسلم أن هذا الموكيل إنحا صدر من الطاعن الى المحامى المذكور في خصوص دعوى القسمة وقبل أن تقام دعوى الشمقة أيام . (نقش ٣٥ ١٣ / ٥٥ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول هي ٣٧ قاعدة رقم ٣٧ ) .

٣٦ \_ ماتقتضيه المادة ١٣ من قانون المرافعات من وجوب اثبات غياب الشخص المطلوب اعلانه عن موطنه في حالة تسليم الصورة الى وكيله أو خادمه أو غيرهما مجن ورد ذكرهم بهذه المادة \_ وبيان ذلك في محضر الاعلان وصورته \_ إنما يتم اجراؤه اذا كان الاعلان موجها الى المعان الله في موطنه الاحمال ، فلا محل للقياس عليه في حالة توجيه الإعلان الى الشخص في موطنه اغتبار اذ لا يفترض في هذه الحالة أن يكون الشخص الذي اختار موطنا مقيما فيه . (نقص ه ١٤ عموعة القواعد القانونية الجزء النالث ص ١٤٥ قاعدة ٥٤ ).

٣٧ \_ مؤدى نصر المادتين ١١ ، ١٣ من قانون المرافعات السابق هو وجوب توجيه الاعلان ابتداء الى الشخص في موطنه ، وإنه لا يصبح تسليم الصورة الى الوكيل الا إذا توجه المخصر الى موطن المراد اعلانه ، وتبين له أنه غير موجود (نقض ٢٥ / ٧٣٧ سنة ٢٤ ص ١٠٣ ) .

٣٧ مكرر \_ تغيير الموطن باعتباره أمرا مألوفا ويمكن توقعه . لايعتبر فى ذاته قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الاعلان . ( نقض ٢٠/٣/٠ سنة ١٩ ص ٣١٥ ) .

٣٨ ــ اذا كان مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات أن الأصل في اعلان أوراق المضرين وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن يصل الى علم المعلن اليه علما يقينا بتسليم الصورة الى ذات الشخص المعلن اليه ، وكان اكتفاء المشرع بالعلم الافتراضي حتى ملمت الورقة لصاحب صفة في تسلم الاعلان غير المراد اعلانه أو بالعلم الحكمى اذا سلمت قليابة العامة حال الحملي يوطن المعلن اليه ، انما هو لحكمة تسوغ الحروج على هذا الأصل شرعت لها ضمانات مهينة لتحقق العلم بالاعلان ، بحيث يتعين الرجوع الى الأصل اذا انتفت الحكمة أو اهدرت دلالة العنمانات . (نقض ١٧ ٧ / ١٩٧٧ طعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

 ٣٩ \_ اعلان الحصم في الموطن اغتيار لتنفيذ عمل قانوني معين . شرطه . أن يكون الاتفاق على ذلك ثابتا بالكتابة والاعلان متعلقا بذلك العمل . (نقض ١٨ ٧ ٧٧ طعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٨٤ قضائية ) .

٤ -- اعبار الاعلان صحيحا ولو تين أن مستلم الصورة ليس غن عددتهم المادة ١٩٧٧ /
 ١٩٧٨ ١٠ /١٥ الفضر غير مكلف بالتحقق من صفة مسئلم الاعلان (نقض ٣٦ /١٠ ١٩٧٨ طمن رقم ١٩٥٥)

١٤ ــ مكتب المحامى الموكل عن اخصم . اعتباره محلا مختارا له فى درجة الشقاضى الموكل فيها . جواز اعلانه بالقرار الصادر باعادة الدعوى للمرافعة فى هذا اغلى (نقضى ١٠ /٩ /٧٧ طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٤ ) .

٧٤ ـــ اغفال المخضر البات أن قريب المعن اليه الذى تسلم صورة صحيفة الاستثناف يقيم معه . أثره . بطلان الاعلان . تخلف المستائف عليه عن الحضور أثره . بطلان الحكم . (نقض ٧٢ / /١٩٨٠ طعن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ قضائة ) .

٣ ـ موطن الأعمال . قيامه طالما بقي النشاط التجارى مستمرا وله مظهوه الواقعي . تقدير توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال من سلطة محكمة الموضوع . (نقض ٢٣ ٢٧ ١ ٩٧٧ طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤) .

 ٤٥ ـــ الموطن في مفهوم المادتين ٥٠ مدنى ، ٢٠ من اللائحة الشرعية . المكان الذي اعتاد الشخص الاقامة فيه بصفة مستمرة . التغيب عنه فترات . لا أثر له . (نقض ١ /٧ /١٧ سنة ٢٨ ص ١٣٥٤ ) .

٢٤ ـــ استقرار الاقامة فى مكان معين مرده نية الشخص . الاستدلال عليها من الظروف المادية . توافر عنصر الاستقرار ونية التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع (حكم النقض السابق ) .

٧٤ ــ اذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ٩٥٥ النصي باتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، وذلك فيما عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة فا ، وكانت المادة ٣٣ منه قد ألفت المواد من ٨٦ حتى ٣٣ فيما عدا المادة ٣٣ من اللاتحة المشار اليها وهي الخاصة برفع المدعاوي وقيدها أمام محكمة اللدرجة الأولى ، فان قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجية أمام محكمة اللدرجة الأولى ، فان قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجية التعلق ومن ينها المادة العاشرة التي تقضى بأن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه . (نقض ٩ /١ ١٩٧٧ منة ٨٣ ص ٣٠٠٤) .

٤٨ ــ المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مسئلم الاعلان .شرطه .أن يكون الشخص قد خوطب بموطن المعلن الميه ، (نقض ١٤٧٧ / ١٩٧٨) الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

93 ... تسليم المحضر صورة الاعلان الى من قرر له أنه هو المراد اعلانه صبحيح . الهضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد اعلانه طالما أنه خوطب فى موطنه الأصلى ، رنقض 14 / 1974 طعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٤٣ قصائهة ) .

 هـ ســـ توقيع الخاطب معه على أصل الأعلان . وجوبه عند تسليم الصورة اليه لا في حالة اعتباعه عن تسلمها . (نقض ١٩٧٨/ ١٩ /١٩٧٨ طمن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٣ قطائية ) .

 ١٥ ــ جواز اعلان الخصم في الموطن المحتار لتنفيذ عمل قانوني معين .شرطه .ثبوت الموطن بالكتابة وتعلق الاعلان بهذا العمل . المادتان ١٠ ٧ مرافعات . ٤٣ مدني . (نقض ٣ /٣ ١٩٨٧ طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٥ ــ لما كان من المقرر في قضاء هذه انحكمة انه اذا كان الموطن الأصلى للشخص طبيعيا كان أو اعتباريا موجودا بالحارج وكان بياشر نشاطا تجاريا او حرفه في مصر اعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطنا له في مصر في كل مايتعلق بهذا النشاط . ولما كان لكل سفينة أجسية تباشر نشاطا تجاريا في مصر وكيل ملاحمي ينوب عن صاحبها سواء كان شخصا طبيعها او اعتباريا في مباشرة كل مايتعلق بنشاط السفينة في ههورية مصر العربية ويمثله في الدعلوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، فإن مقر هذا التوكيل يعتبر موطنا لمالك السفينة ( نقض منه أو عليه فيما يتعلق برقم 1492 مغن رقم 1492 سنة ٥٠ قضائية ) .

٣٣ ــ وجوب تسليم الاعلان الى الشخص نفسه او فى موطنه . مادة ١٠ موافعات . الموطن . ماهيته . عمل عمل الموظف ليس موطنا له . (نقش ١٩٧/ ١٩٨٧ / ١٩٨٠ طمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٥ قضائية ، نقض ٨٧ / ١٩٨٧ سنة ٣١ العدد الاول ص ٣٢٤ ) .

30 سـ محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة يها . جواز اعتباره موطنا للتاجر بجانب موطنه الأصلى . بقدة هذا الموطن قائما طالما بقى النشاط التجارى مستمرا وله مظهره الواقعي . محكمة الموضوع استخلاصه من اوراق الدعوى وظروفها ، تسليم صحيفة الدعوى في غير موطن المدعى عليه ، يبطل اعلان هذه الصحيفة ولا تعقد به الخصومة وبالتاني بطلان أي اجراء وحكم يصدر فيها . رنقض ١٩٨٧ لا ١٩٨٧ طمن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٨ قضائية . ، نقعن ١٩٨٧ لا ١٩٨٧ طمن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٨ قضائية . ، نقعن ١٩٨٧ لا ١٩٨٩ طمن رقم ٥٨٠ لله ١٩٨٩ طمن رقم ١٩٨٩ طمن رقم ١٩٨٨ لله تعديد المدينة ٥٨ قضائية . .

ته ين الطاعن بصحيفة الاستناف محلا له غير محله الأصلى . اعتبار ذلك ايذانا باتخاذه عملا محتارا يقوم مقام المحل . جواز اعلانه بورود تقرير الحبير في هذا الهل . علمة ذلك . تمدد الموطن المحتار . جائز . (نقض ١٩ / ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٨٣ لسنة ٥١ قضائية ) .

۳۵ ... من يصح تسليمه الاعلان باوراق المحضرين . مادة ، ۱ / ۷ مرافعات . مؤداه . جواز تسليم الاعلان إلى الوكيل والتابع عند تواجده بموطعه المطلوب اعلانه ولو لم يكن مقيما معه . ر نقش ۲۸ / ۱ / ۱۹۸۸ طعن رقم ۲۳۵ لسنة ۵۶ قضائیه ، نقض ۱۹۲۷/۲/۲۷ . سنة ۱۷ ص ۳۲۶ ، نقض ۲۷ / ۱۲ / ۱۹۷۷ صنة ۲۸ ص ۱۸۸ ) .

٧٥ ـــ الاوراق المطلوب اعلانها . وجوب تسليمها للشخص نفسه أو في موطنه . مادة ١٠ مرافعات . الاستخاء . جواز تسليمها في المحل المذى اتخذه المعلن الهد محلا مختارا له في خصوص الدعوى التي يتعلق بها الاعلان . عدم بيان الحكم للأوراق التي استظهر منها المحل المختار ومدى

تعلقها بالخصومة القائمة . قصور . (نقض ٣٩ / ١٩٨٧ طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٦ قضائية ،نقض ٢٧ /ك /١٩٨٧ طعن قضائية ،نقض ٣٠ / ١٩٨٧ طعن رقم ٤٣٦ لسنة ٥٣ قضائية ،نقض ٢٧ /ك /١٩٨٧ طعن رقم ٧٧٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٨٥ ـــ الدرض الحقيقي . تمامه واعلان الدائن على يد محضر . علة ذلك . عدم اشتراط المدرع قواعد عاصة دائل . عدم اشتراط المشرع قواعد عاصة لاعلان الأوراق المتضمنه عرضا بالوقاء . المادتان ١٠ ، ١٨٥٤ مرافعات . عصم رسم الايداع من المبلغ المعروض . لا أثر له على صحة الاعلان طالما أن رفض العرض لم يكن له مايسوغه . (نقض ١١ / ١٩٨٧ طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٧ قضائية ) .

٥- الموطن الافرق بينه وبين محل الاقامة .مادة ٢٠ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعيه . المعول . عينه في عينه . الاقامة فيه بصفة مستقرة ولو لم تكن مستمرة . تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية .
 الاستيطان من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مني كان استخلاصه سائها .
 رنقص ٣ ٣ ١٩٨٩ معن وقع ٨٧ لسنة ٥١ أحوال شخصية ) .

. ٦ - الأصل في اعلان أوراق المضرين وفقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب اعلابها للشخص نفسه أو في موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلابها لل يسلم الورقة الى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته ، أو لمن يكون ساكنا معه من الأزواج والافارب والاصهار ، وأن المحضر اذ انتقل الى موطن المراد اعلانه والبت في محضره أنه سلم صورة الاعلان إلى شخصى معين وذكر أنه يقيم مع المراد أعلانه لهابه درن أن يين في محضره صفة هذا الشخص في تسلم الإعلان فان هذا الاعلان سـ وعلى ماجرى به فعناء هذه المحكمة ـ بكن باطلا .

( الطعن رقم ٣٢٣ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ )

 ١ - يشترط نصحة تسليم الصورة الى الأوواج والاقارب والأصهار أن يكونوا مقيمين مع المعن اليه في المكان الذي تم فحه الاعلان .

( الطعن رقم ۱۸۷ س ٤٨ ق جلسة (١٩٨٧/١٧/ )

٧٣ ــ منزل العائلة لا يعتبر موطنا الا اذا ثبت اقامة الشخص فيه ــ على وجه الاعتباد والاستيطان .

( الطعن رقم ۱۸۲ س ٤٨ ق جلسة (۱۹۸۲/۱۲/ )

٣٣ ــ ذكر الموطن مجردا عن وصفه بأنه مختار مما يمتمل كونه كذلك الا أنه يفيد أبعنا كونه المحل الذي يقيم فيه الشخص عادة رجوعا الى الاصل الذي يبته الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من المانون المدنى .

( الطعن رقم ۱۲۰۴ س ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ )

18 - اعلان الشخص فى موطنه مخاطبا مع وكيله صحيح فى القانون طبقا لما تقضى به المادة
 ١٠ من قانون المرافعات .

٩٦ - اذا تم الاعلان في موطن المعلن اليه ولم يجده اغضر فعليه أن يثبت ذلك في ورقة الاعلان وأن يقوم بتسليم الصورة لاحد الاشخاص الذين ينص عليهم القانون وقا للمادة العاشرة فقرة ثانية من قانون المرافعات ، وبهذا التسليم يصح الاعلان وينتج أثره ولا يشترط لصحة الاعلان في هذه الحالة أن يثبت المحضر في ذات الصورة المسلمة لاحد هؤلاء عدم وجود المعلن اليه في موطنه وقت الاعلان وأغلي لصحته البات هذا البيان في أصل ورقة الاعلان وحدها .

( طعنون أرقام ١٥١ س ٥١ ، ٣١٥ ، ٣٣٨ س ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢١ )

٥ امكرر ــ مقاد نص المادتين ١/١٥ من قانون المرافعات ، ٤٣ من التقنين المدنى هو جواز اعلانا لخصم في الموطن المجتار لتنفيذ عمل قانونى معين متى كان هذا الموطن ١٩٣ بالكتابة وكان الاعلان متعلقاً سدًا العمار.

# ( الطعن رقم ٤٢٧ س ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١ )

٣٦ ــ مفهوم الموطن فى حكم المادة ٩٤٧ من قانون المرافعات . انصرافه الى المكان الذى بقيم فيه المورث قبل وفاته لا إلى المكان الكائن به محل تجارته . اعتبار محل العجارة موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلى . شرطه . بقاء النشاط التجارى مستمراً وله مظهره الوقعى . توقف هذا النشاط أو إنجاؤه . أثره .

# ( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٧٥ ق . جلسة ١٩٩٧/٤/٩ )

٧٧ -- انتهاء عقود التأجر لفو المصريين بانتهاء المدد المحددة الاقامتهم بالبلاد م (١٧) ق المحدد التهاء عقود التهاء المحدد المح

(٢) ثبوت أن محل عقد أبجار النزاع عنزن وجوب اعلان صحف الدعاوى المتعلقة به وفقا
 للقواعد العامة . كيفية ذلك . ( حكم الفقض السابق ) .

. ٢٨ ـــ تسليم صورة الاعلان في موطن المراد اعلانه لمن يكون ساكنا معه من اقاربه واصهاره . لاتشترط الاقامة العادية والمستمرة . تكفى الاقامه وقت اجراء الاعلان . ( نقض ١٩٣/٣/١٨ طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٧٧ قصالية )

٦٩ ــ الاعلان في الموطن الأصلي . كفاية تسليم الصورة الى احد المقيمين مع المراد اعلانه في

حالة غيابه . م • ١ مرافعات . تبين أن للستلم ليس ممن عددتهم هذه المادة وانه لايقيم مع المعلن اليه . لا أنر له . علة ذلك .

ر ۱۹۹۲/٤/۳۱ طعن رقم ۸۳۷ لسنة ۵۵ ق)

 ٧ سـ المحضر . مهمته . اجراء الاعلان او التنفيذ . مؤدى ذلك . انه غير مكلف بالتحقق من اقامة المعلن اليه بمكان اعلانه أو إقامته في غيره او التحقق من صفة انخاطب معه. خمكمة الموضوع السلطة التقديريه في تحديد الموطن . اطراحها دليل منازعة المعلن اليه في صحة اقامته مكان اعلانه . وجوب اقامة قضاءها على أصباب صائفه .

( ۱۹۹۲/٤/۱٤ طعن رقم ۲۲۷ لسنة ۵۸ قضائية )

### مادة ١١

اذ لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقا للمادة السابقة أو امتع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الاصل بالاستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها فى اليوم ذاته الى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن اليه فى دائرته حسب الأحوال . وعلى انحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن اليه فى موطنه الأصلى أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الادارة .

و يجب على المحضر أن يبين ذلك كله فى حينه فى أصل الاعلان وصورته . ويعتبر الاعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت اليه قانونا .

هذه المادة تقابل الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٧ منالقانون الملغي وقد عدلت بالقانون ٩٠٠ لسنة ١٩٧٤ ثم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦.

التعليق : كانت المادة عند صدور قانون المرافعات الحالي توجب أرسال خطاب مسجل الى المامن الله في كل حالة لايم تسلم الصورة الى شخصه ولكن القانون ٥٠ السنة ١٩٧٤ قصر الاخطار على حالة الاعلان للادارة كالقانون القديم لما ثبت في الهمل من أن اجراء الاخطار المسجل لايحقق الفائدة المرجوة منه في حالة تسلم الورقة في موطن المعلن اليه ذلك أن هذا الاخطار يسلم في الفائب الى من سبق أن تسلم الورقة المعلنة من الساكين معه من الأزواج أو الأصهار أو الوكلاء عنه أو العاملين في خدمته وفي هذا جهد ضائع دون نتيجة ( المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٠٠ لسنة ١٩٧٤)

وقد اقتضى تعديل المادة ٩ مرافعات تعديل المادة ١/١١ التي بينت الحالات التي تسلم فيها الورقة لجهة الادارة بحيث تشمل حالة الأمتناع عن التوقيع على الأصل بالاستلام ليكون شأنها في الأعلان شأن حالة الامتناع عن تسلم الصورة التي لآيتم فيها الاعلان بمجرد حصول هذا الامتناع بل يجب على المحضرَ أن يسلم الصورة لجهة آلادارة وفقا لما تتطلبه المادة ١١ مع اخطار المعلن آليه بكتاب مسجل بتسلم الصورة الى جهة الادارة ، وذلك لضمان علم المعلن اليه بالورقة وتفادى مايتعرض له هذا العلم من احتالات في العمل ( المذكرة الأيضاحية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) ، كما عنى القانون في المادة ١١ منه بيان الأجراءات الواجب اتباعها في حالة علم وجود من يصح تسليم الورقة اليه وفي حالة امتناع من وجد منهم عن تسلمها لو امتناعه عن التوقيع على الأصل - فص على انه في هذه الحالات يجب على الخضر أن يسلم الورقة في ذات اليوم ألى جهة الادارة وأن يوجه كتابا مسجلا للمعلن اليه في ظرف أربع وعشرين ساعة . وقصد بالنص على تسلم الورقة لجهة الادارة في ذات اليوم الا تتراخى اجراءات الاعلان وآثاره لسبب لا دخل لطالب الاعلان فيه . ويعد من قبيل الأمتناع الذي يوجب على المحضر تسلم الورقة لجهة الادارة امتناع من يوجد من الأشخاص في موطن المطلوب اعلانه عن ذكر اسمه أو صفته التي تحيز له تسلم الصورة لأن مثل هذا الامتاع يحول دون تسليمها اليه على النحو الذي رسمه القانون . كذلك حسم القانون الجديد الخلاف حول الوقت الذي ينتج فيه الاعلان آثاره بالنص على أن الاعلان ينتج آثاره في كل هذه الحالات من وقت تسليم الصورة الى جهة الادارة لا يوم وصول الكتاب المسجل الى المعلن اليه ولا يوم تسلمه الاعلان من جهة الادارة ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات ) .

# الشرح:

قتن القانون الحالى ماأخذت به محكمة النقض فى ظل القانون القديم من أن العبرة فى تحليد تاريخ الأعلان هى ييوم تسليم صورة الورقة المعلنة الى جهة الادارة لا بيوم وصول الحقاب الى 
المعلن اليه (نقض ٣٩ / ٣٥ نجموعة النقض فى ٥٥ سنة الجزء الأول ص ٢٧٨ قاعدة رقم 
٧٧ ) . ولكن هل يعتبر ارسال الحقاب الموصى عليه أجراءا شكليا يبطل لاعلان اذا اغفل هذا 
الاجراء . لاشك أن نصوص القانون قاطعة فى أنه يترتب على اغفال ارسال الكتاب الموصى عليه 
أو تجاوز ميعاد الارسال وهو الأربع والعشرون ساعة التالية لتسليم الصورة لجهة الادارة يترتب 
على ذلك المطلان فقد نصت على ذلك صراحة المادة ١٩ من قانون المرافعات الجديد وقد استقر 
على ذلك قضاء النقض فقضت بأن عدم ارسال الحطاب الموصى عليه مبطل الاعلان وأن عدم 
ثبوت تاريخ أرسال الحطاب فى الاعلان مبطل له (نقض ٧ ١ / ٧ ١ / ١٨ الكتب الفنى سنة ٨ ص

وهذا الميعاد يمتد اذا صادف اليوم التالي عطلة رسمية .

ويجب أن تسلم الصورة الى أحد رجال الادارة الذين عددتهم المادة وان كان لايلزم ذكر اسمه اذ العبرة بالصفة ولم يقصد المشرع ترتيبا معينا بين رجال الادارة المذكورين فيصح تسليم الصورة الى أى واحد منهم مع مراعاة الاختصاص اغلى لمن تسلم اليه الصورة والا بطل الاعلان ولا يوجد مايسم من أن تسلم الصورة إلى مامور القسم أو المركز مخاطا مع أحد العاملين فيه ولا يوجد مايسم اليه أن يحتج بعدم تسلم الصورة من الادارة اذ عليه أن يسمى لتسلمها منها ويعين على الحضر أن ينبت كل الحطوات التى أوجبها القانون في حينه أى في ذات اللحظة التى تحت فيها الحطوة والا كان الاعلان باطلا ويجب أن يثبت أنه أرسل إلى المعلن اليه خطاها مسجلا أفلا تكفى عبارة أخطر عنه سركى عام لانها لاتفيد بذاتها ارسال كتاب مسجل ولكن لايلزم نه المؤلف المنافقة من أحد هذه الميانات الاعلان ولو كانت الحطوات فحد عنه المنافقة المنافقة من أحد هذه الميانات بطل الاعلان ولو كانت الحطوات قد تمت فعلا اذ يلا بحورة كملة بيانات الورقة من خارجها والعبرة في صحة الإعلان أو بطلانه بالقانون السارى وقت اجرائه وعلى ذلك يتعين ملاحظة أن القانون ٥٠ السنة ١٩٧٤ عمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٧ وأن القانون ٥٠ السنة ١٩٧٤ وغل به من تاريخ نشره في ١٩٧١ وأن القانون ١٩ الـ ١٩٧٧ وغلم من تاريخ نشره في ١٩٧١ وأن القانون ١٩ المنافقة ا

وقد أصبح تسليم الصورة الى جمهة الأدارة واجبا فى أربع حالات هى عدم وجود المعلن اليه أو أحد ثمن يصح تسليم الصورة فى موطنه اليهم وفى حالة امتناع من وجده انحضر من هولاء عن الاستلام وفى حالة امتناع المعلن اليه شخصيا عن الاستلام وفى حالة امتناع المعلن اليه أو من وجده انحضر فى موطنه تمن يصح تسليم الورقة اليهم عن التوقيع على الأصل بالاستلام (مرافعات الاستاذ كمال عبد العزيز ص ٧٠).

كما أنه من المقرر أنه يجوز الرجوع على الحكومة بالتعويض اذا لم يقم الخصر بتسلم الصورة الى جهة الادارة في ذات اليوم الذى استع فيه من في الموطن عن تسلمها اذا ترتب على ذلك أى ضرر لطاب الأعلان كذلك فانه من المقرر أن الحطاب المسجل في الحالات التي يوجب القانون فيها أرساله لايوجه إلى الموطن اغتار الا اذا كان الاعلان جائزا في الأصل في هذا الموطن والا كان الاعلان باطلا كذلك فانه من المقرر أن بطلان اعلان صحيقة الدعوى هو بطلان نسبى لايعدم المحادن فيها فأنه وأن كان يجعدم عالى المحادث فيها وأن كان يجعدم ما المحادث يبطل اذا ثبت أن الخصيح قد أعضى عن عمد بيانات قصد حائزا لقوة الأمر المقضى كم أن الاعلان يبطل اذا ثبت أن الخصيح قد أعضى عن عمد بيانات قصد من ذلك حرمان خصمه من مباشرة حقوقه في المواعيد المقررة لأى حق ما عملا بقاعدة أن الغش يفسد الاعلان غير أنه اذا فقد الاعلان ركنا من أركان وجوده وكياته فانه لايكون باطلا فحسب يفسد الاعلان غير أنه اذا فقد الاعلان وما يقول المواقد المملة أو كما ذا لم يوقع الخصر على المورقة المملة أو كما ذا لم يوقع الخصر على المورقة المملة أو كما ذا لم يوقع الخصر على المورقة المملة أو كما ذا لم الحلان في مكان لاينتسب الى المواد اعلانه فو يوجه الاطلاق ولايت اليه بأية صلة وكما اذا تم الاعلان شخصيا لشخص اعتقد المولد اعلانه في وجه الاطلاق ولايت اليه بأية صلة وكما اذا تم الاعلان شخصيا لشخص اعتقد

المحضر عن خطأ أنه هو ذات المراد اعلاته وذلك بسبب تشابه الأسماء (التعليق للدكتور أبو الوفا الطبعة الحامسه ص ۱۳۸ ومابعدها ) .

# احكام النقض:

ا ـــ اثبات اسم وصفة من تسلم الاعلان فى ورقة الاعلان . عدم لزومه عند الامتاع عن استاح من وجده المحتاج عن ذكر اسمه او صفته . اثره . الزام المحر بتسلم الاعلان لم الدارة فى الحالتين . مادة ١٩ / ١٩ موافعات سابق . (نقض ٢ /١١ ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥ / ١٩ العملة ) .

ملحوظة : المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق تقابل المادة ١١ من القانون الحالى .

٣...اثبات المحضر فى ورقة الاعلان توجيه الاعلان لجهة الادارة لفلق سكن المرقد اعلانه واعتطاره بذلك . عدم جواز المجادلة فيه الا بطريق الطمن بالتزوير . علة ذلك . (نقض ١٩٨٧ لا ١٩٨٨ الطمنان رقسا ١٩٧٧ ، ١٩٧٧ سنة ٢٩ ص الطمنان رقسا ١٩٣٧ ، ١٩٧٧ لسنة ٢٥ فضائية ، نقض ٣٥ لا ١٩٧٧ سنة ٢٩ ص

٣ ــ الأصل في اعلان اوراق المحضرين ان تسلم الى شخص المعنى اليه أو في موطنه الأصلى .
 تسليمها في الموطن المحتار أو النيابة العامة . حالاته . المادتان ١٢ ، ١٣ ، ١٧ مرافعات .
 نقض ٣ / ١٩٨٧ الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٦ قصائية ) .

 ع. تسليم الاعلان لجهة الادارة لفلق مسكن المعلن اليه . اعتباره تم صحيحا في تاريخ التسليم ولا عبرة بتاريخ قيد الاعلان بدفاتر قسم الشرطة او بتسليم المعلن اليه . (نقض ٩ ٣ ٩ ١٩٨٧ طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٣ قضائة ) .

٥ \_ يدل النص في المادة ١٩ من قانون المرافعات ان المحضر عند تسليمه صورة الإعلان الى جهة الادارة \_ في الحالات التي يوجب القانون عليه ذلك \_ عليه أن يوجه كتابا مسجلا الى المعان اليه يخره فيه بان الصورة سلمت الى هذه الجهة وحسبه \_ وعل ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن يين ذلك في أصل الاعلان دون صورته التي سلمت من قبل توجهه الكتاب . (نقض ٢٣ / ١٧ لسنة ٥٨ فصائية ، نقض ٢٤ / ١ / ١٩٧٧ مستة ٣ الحزء الثالث ص ٢٨٠٤ لسنة ٥٨ فصائية ، نقض

٦ -- تسليم صورة الاعلان الى من يقوم مقام مأمور القسم . لا بطلان . توجيه الاعلان الى على المال المالة الرسمية هي تلك على المالة الرسمية هي تلك الني الموالة الرسمية هي تلك الني تقررها السلطات المختصة في المولة . مادة ٧ من قانون المرافعات (تقطى ١٩٨٧ / ١٩٨٧ لعن رقم ١٩٨٧ / ١٨٣ / ١٩٨٧ لعن رقم ١٩٨٣ / ١٨٣ / ١٩٨٧ لعن رقم ١٩٨٧ / ١٨٠ / ١٩٨٧ لعن رقم ١٩٨٧ / ١٨٠

٧ ــ يكفى الثبات مراعاة ميعاد الأربع والعشرين ساعة الواجب إرسال اختطاب المسجل
 خلاله أن يورد المحضر في ورقة الأعلان توجيه هذا اختطاب الى المعنى اليه في اليوم التالى

لتسليمها ، واذ كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر أثبت في اصل الاعلان بصحيفة التعجيل قيامه بارسال خطاب مسجل الى الطاعنة في اليوم التالي لتسليمه الصورة لجهة الاهارة فمان الاعلان يكون قد تم صحيحا . (حكم النقض السابق ) .

٨ ... يكفى تسليم صورة واحدة من أصل الاعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعلن اليهم ، ولما كان الثابت من أصل ورقة تقرير الطعن المعلنة ق ٣ ... ٨ ... ٩٩٦٦ أن المحضو سلم الى تابع المطعون عليهم صورتين من التقرير احداهما للمطعون عليه الاول بصفته والاخرى للمطعون عليها الماطلة ، فان الإعلان على هذا النحو يكون صحيحا ، ويكون الدفع ببطلان الإعلان المحاصل من المنافذ ، هذى ٦ ... ٨ ... ١٩٦٨ غير منتج . (قضض ٩ ... ٥ ... ١٩٧٤ منة ٣ من ٩٠٠٠) .

٩ ــ ١١ كان الاعلان قد تم مايين الساعة السابعة صباحا والخامسة مساء على ماتقضى به ٢٠ الدائمة من قانون المرافعات الحالى ) ، ٢٠ الاعتراز الخادة السابعة من قانون المرافعات الحالى ) ، وكان لايجوز المجادلة في صحة ماأليته المحضر في أصل الاعلان من أنه وجد مكتب المحامى المعلن انه مفلقا طالما أن الطاعن لم يدع يتزوير هذا البيان وكان توجيه الحطاب الموصى عليه يلي تسليم المصورة لجهة الادارة ولا سبيل لاثبات هذا البيان الا في أصل الاعلان دون الصورة التي يكون قد سلمها فعلا ، أذ كان ذلك وكانت الاوراق قد خلت نما يدل على تمسك المطاعن ببطلان الاعلان لعدم اثبات ساعة توجيه الحطاب بأصل الاعلان فان مايتره الطاعن في هذا الحصوص يكون دفاعا جديدا ــ ما لايجوز ابداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض \_ ويكون النعى برعته على غير أساس . (نقض ٩ ــ ٥ ــ ٩٠ ع ٠٠ ع ٠٠ هــ ١٩٠٤ ) .

• ١ \_ اذ كان النابت من الحكم الابتداق المرفق بملف الطعن أن المطعن صدهم الحمسة الاول وهم المحكوم عليهم لم يمطوا أمام محكمة أول درجة أثناء نظر الدعوى ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم فان ميعاد استناف ذلك الحكم الابيدا الا من وقت اعلانه هم أوبلن يستطيع الاستلام عنهم بالاجراءات التي رسمها قانون المرافعات الاعلان أوراق المحضرين لما كان ذلك وكان النابت من ورقة اعلان المطعون ضدهم الاربعة الاول ومحمد عادل بالحكم الابتداق والمرفقة بملف التعارف هم السمال العورة في ذات اليوم إلى مأور بمنابيم مورة الاعلان الى مجهم ولرفضهم الاستلام سلم الصورة في ذات اليوم إلى مأور بسلم صورة الاعلان الى جهة الادارة كما يين من ورقة اعلان المطعون ضده الحلمس عن نفسه بالحكم الابتداق والمرفقة بملف الطعن أن المحصر أثبت فيها انتقاله بتاريخ 14 ــ ٤ ــ ١٩٧٣ خطابا مسجلا أعبرهم فيه بالحكم الابتداق والمرفقة بملف الطعن أن المحصر أثبت فيها انتقاله بتاريخ 14 ــ ٤ ــ ١٩٧٣ مصورة الاعلان الى جهة الادارة واذكان المحصرة في انتقاله بتاريخ 19 ــ ٤ ــ ١٩٧٣ مصورة الاعلان الى جهة الادارة واذكان المحضرة قد أغفل فى الاعلان الاول بيان اسم من عاطبه من الحكم الابعاد اللهون الاول بيان اسم من عاطبه من الحديدة ووجه اليه في يوم السبت ٢١ ــ ٤ ــ ١٩٧٣ خطابا مسجلا أعبره فيه بتسلم مورة الاعلان الى بهة الادارة واذكان المحضرة في الاعلان الاول بيان اسم من عاطبه من أمل منزل المطعون ضدهم الاربعة الاول وعمد عادل وإمتاعه عن استلام صورة الاعلان كا

اغفل فى الاعلان الثانى اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه فى موطنه واسم تابعه التى وجدها فيه وخاطبها وامتنعت عن استلام الصورة فان هذين الإعلانين يكونان قد وقعا باطلين ولا أثر فما فى انفتاح ميعاد الطعن بالاستثناف (نقض ١٦ ـــ ٤ ـــ ١٩٨٤ طعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١ مكررسوحيث أن البين من أصل ورقة اعلان صحيفة الطعن أن المحصر قد البت فيا قيامه باخطار المطور ضدهم بكتب مسجلة بعد أن سلم صورة صحيفة الطعن للادارة كما قواق بها ايصالات مكتب البريد ومن ثم يكون الدفع بعدم اثبات المحصر في الإعلان أنه أرسل خطاما موصى عليه الى المطون ضدهم على غير اساس . (نقص ٣٠ ــ ٤ ــ ١٩٨٤ طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ قضائية ).

١١ حرى قضاء محكمة النقض بأنه يعير باطلا الإعلان المسلمة ورقمه لل حاكم البلغة أو شيخها اذا لم يتبت المحضر ف محضره الحطوات التي سبقت تسليم الصورة اليه والوقت الذي انتقل فيه الى محل المعان اليه وذلك عملا بالمواد ١١: ١٣: ١٧ مرافعات رقض ١٨ ٧ ٣٣. مجموعة النقض في ٣٥ سنة الجزء الأول ص ٣٧٠ قاعدة رقم ه ) .

١٧ ح. متى كان المحضر اذ سلم صورة الاعلان الى الضابط المنوب بالقسم لم يتبت فى محضره أنه انتقل فعلا الله المعلن وقت انتقاله هذا . وأنه وجد هذا المحل معلقا ، وكان هذا اللهات لازما لصحة الاعلان على ماجرى به قضاء هذه المحكمة ، اذ بدونه لايمكن التبحق من أن المحضر قد انتقل فعلا الى محل المراد اعلانه وشاهد بنفسه المحل معلقا فان هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا . (نقض ١٧/ ١٣/ ١٩ المرجع السابق ص ٣٧٦ قاعدة رقم ٧) .

١٣ ــ لايصح الاعلان لجهة الادارة الا في حالة عدم وجود الشخص المواد اعلانه أو من يصح تسلم الصورة اليه أو امتناع من وجد عن الاستلام . عدم اعلان الحصم في موطنه الاصلى أو انتخار المين في ورقة اعلان الحكم قبل تسليم الصورة الى الادارة . بطلان الاعلان . (نقض ٢٧ /٧ /٣ المكتب القمي سنة ١٣ ص ٨٢٤ ) .

١٤ ــ بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب فى الأعلان . بطلان نسبى . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة المعارضة أو الاستثناف والا سقط الحق فيه . (نقض ٢٩ / ١٩ / ١٩٧٨ طعن ٧٧ سنة ٤٧ ق ) .

 ١٥ ــ الاعلان لجهة الأدارة . وجوب البات المحضر فى الاعلان الميان الحاص باخطار المعلن اليه بطريق البريد الموصى عليه والاكان الاعلان باطلا . عدم جواز تكملة النقض بورقة الاعلان بدليل مستمد من غير الورقة ذاتها . (نقض ١٥ / ١٩٧٧ منة ٢٢ ص ٤٨٧) .

٩٦ ـــ اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلى آخر لما تبين من أنه وجه الدعوى منه إلى الطاعن . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستناف لإعمان المطمون عليه في المكتب

المشار اليه دون اثبات غيابه وقت الاعلان عملا بالمادتين ١٢ ، ٢٤ مرافعات . لاخطأ . (٧٧ /ؤ ١٩٧٧ سنة ٢٢ ص ٥٥٨ ) .

٧٠ ــ متى كان يبين أن اعلان الطاعة بالتيبه بالأداء وانذار الحجز ومحصر الحجز سلم ق على العقار الى والدها والى وكيلها رغم أن الأعلان وجه اليا باعبارها مدينة أصلية أو بصفتها مالكة وحائزة للأطيان موضوع الحجز ، ولم يسلم الاعلان الى واضع اليد على العقار وأغفل مندوب الحاجز اثبات عدم وجوده في محضر الحجز واتخاذ مأزجه عليه القانون من اجراء ، وكان لايكفى لاعلان المدين في محل العقار تسلم ورقة الاعلان الى قريب أو وكيل أنما يجب النقال الذا في النقال أن الموطن الأصلى ، ولا يجوز لمندوب الحاجز أن يسلمه الى القريب ، أو الوكيل الا اذا لم يحد المدين في موطنه الأصلى ، وأثبت ذلك في حينه وهو مالم يحصل في اعلان الطاعنه بالعبيه والاتذار والحجز عما يترتب عليه البطلان ، فأن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى برفضه الدعوى ببطلان اجراءات الحجز الادارى على الأطيان عمل الحجز ، قانه يكون مخالفا للقانون . (نقص ٢٨ العلام ) .

1 — اذا كان الين من تدوينات الحكم المطعون فيه ان المحصر قام بعد أن سلم صورة الإعلاد إلى المحمد الإعلاد إلى المحمد المحمد الإعلاد إلى المحمد المحمد الإعلاد وكان ماجهويه هذا الأيصال من بيانات بعد لصقه قد اندمج في أصل الاعلان وأصبح جزءا منه ،وكان مانصت عليه المحمد من الإعلان جميع الحطوات المحمد ٣١٩ من قانون المرافعات السابق من وجوب أن يين المحمد بأصل الاعلان جميع الحطوات التي سبقت التي قام بها يتصرف وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة \_ الى تلك الحطوات التي سبقت تسليم الصورة أما الحطوات اللاحقة على ذلك فحسب المحتمر وقد سلم الصورة أن يثبت قيامه بها على أصل ورقة الاعلان ، وكان أصل ورقة الأعلان في الحالة المتقدمة وبعد لصق الايصال به يحيء بداته بدون الرجوع الى أن المحسر المحتمد المحتمد المحمد المحتمد المحمد المحمد المحمد عن أن المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد على النحو الذي قصدته المحمد المحمد على المحمد على المحمود المحمد الم

٩٩ \_\_ الأصل في اعلان أوراق الخضرين وفقا للمادتين ١٩٠ ـ ١٩ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجد الخضر الشخص المراد اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصهاره ولا يكون للمحضر أن يسلم الورقة الى أى من هزالاء أو لجهة الادارة الا اذا لم يجده في موطنه الذي طلب اعلانه فيه ويترتب على اغفال هذا اليان بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من قائد المياد المياد المياد العلان عملا بالمادة ٢٤ من قائدن المرافعات . ونقض ٩ / ٩ ٧ ومن ٨٤ ) .

لا منظر المنظمون عليه المسلم صورة الأعلان لمندوب الأدارة لعنم وجود من يتسلم الأعلان واعظار المنظمون عليه بتسلم الصورة لجهة الادارة فان الإعلان يكون صحيحا ولا ينال من

صحه عدم ذكر اسم مستلم الصورة فيه لأن المشرع قد دل بما نوه عنه من الاكتفاء باخطار المعلن اليه بتسلم الصورة لجهة الادارة على أنه يعتد فى صحة الإعلان فى هذه الحلا بوصوله لجهة الادارة دون مانظر الى اسم مستلمه (نقض ٥ / ١٦ / ٥ سنة ٨ ص ٨٧٨)

٣١ -- لايكون الاعلان صحيحا الا اذا سلمت صورته الى الهمدة أو شيخ البلد الذى يقح موطن المطارب اعلانه في دائرته واذن فمتى كان الحكم المطمر، فيه اذ قضى بعدم قبول استناف العاهن شكلا تأسيسا على أن اعلان الحكم الابتدائى اليه في وجه شيخ العربة التي لا يقم فيها هو اعلان صحيح قد أقام قضاءه على مجرد القول بأن العزبة التي تسلم شيخها الأعلان تابعة للبلدة الكان بها موطن الطاعن فانه يكون قد أعطأ في تطبيق القانون . (نقض ١٩ / ١٤ مجموعة القواعد القانونية في ٣٥ سنة الجزء الأول ص ٣٧٧ قاعدة ١٧) ) .

٧٧ ـــ اذ مجل الحكم في تقريراته أن الهيمن أثبت في ورقة الاعلان اتطاله الى موطن الطاعين المراد اعلانهما فيه ومخاطبته تجليهما المقيمين معهما وواقعة امتناعهما عن تسلم صورة الأعلان ثم قيامه بتسليم هذه الصورة الى جهة الادارة واخطار الطاعين بذلك بخطاب موصى عليه أرسله اليهما في موخنهما الأصلى وفي ظرف أربع وعشرين ساعة فان اعلان الطاعين لجهة الادارة يكون صحيحا ويترتب عليه جميع الآثار القانونية وطالما أن الاخطار بتسليم الصورة لجهة الادارة قد وجه اليهما في موطنهما الأصلى بالطريق القانوني رفي المعاد فانه كان عليهما أن يقوما باستلاما هذه الصورة عن جهة الأدارة التي تسلمتها من المحتماج بعدم وصول هذه الصورة اليهما . (نقش ١٩٥٨ / ١٩٩٧ من ١٩٩٥ ) .

٣٣ ــ توجب المادة ١٣ من قانون المرافعات على الخضر أن يرسل الى المعلن اليه فى موطعه الأصلى أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الادارة وذلك خلال أربع وعشرين ساعة واذا صادف هذا الميعاد عطلة رسمية قانه يمتد ألى اليوم الذي يليه أو الى أول يوم عمل عملا بالمادة ١٨ مرافعات . رنقض ٨ / ١٣/٣ سنة ١٣ ص ٥٠٥ ، نقض الم ١٣/٧ سنة ١٣ ص ٥٠٥ ، نقض على ١١/٧ / ١٠٥ طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٣٤ ــ تسليم الاعلان لجهة الادارة لعلق مسكن المعلن اليه . اعتباره قد تم صحيحا ف تاريخ النسليم . لا عبرة بتاريخ قيد الاعلان بدفاتر قسيم الشرطة أو بتسليم المعلن اليه له . (نقض ٢٧ /٣ /٩٧ / مغمن وقيم ٩٨٧ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٥ \_ اعتداع الخاطب معه في موطن المعلن اليه عن ذكر اسمه أو صفحه اعجار ذلك بحابة عدم
 وجود من يصح تسليمه الورقة قانونا . وجوب تسليمها لجهة الأدارة في هذه الحالة . (نقض ٣١ / ١/ ١/ ١/ ١/ طمن رقم ٩٣٤ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٦ ـــ اعتداع المحاطب معه عن تسلم صورة الإعلان . عدم لزوم توقيعه على الأصل . وجوب تسلم الصورة الى جهة الادارة . (نقعن ٤٠ /٣ ٧٨٧ طعن رقم ٩٣٠٣ لسنة ٤٤٥).

٧٧ ـــ المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الاعلان . اعتبار الإعلان صحيحا ولو تبين أن مستلم الصورة ليس ممن عدتهم المادة ٧٠ ٧ مرافعات سابقة . شرطه . أن يع تسليم الصورة فى موطن المعان اليه . (نقض ٣٨ ٧ ٧٧ ملعن رقم ٩٥٩ لسنةه ٤ق)..

٣٨ ــ وجوب بيان انحضر لاجراءات الاعلان في أصل ورقة الاعلان وصورتها . خلو الصورة من بيان الحلوات التي سبقت تسليمها لجهة الادارة . أثره . بطلان الاعلان . م ١١ مرافعات . (نقض ١٣ /٣ /٣ /١ معن رقم ٨٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٩ - اجراءات الاعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره \_اكسلبها صقة الرحمية . الاحكان اليه أن صورة الاعلان لم تسلم لجهة الأدارة على خلاف ما أثبته المحضر في الرحمة . رجوب سلوك طريق الطعن بالتروير \_ (نقش ١٩٧٨ / ١٩٧٨ طمن رقم ٨٤١ لسنة ٥٤ ) . نقض ٣٠ / ١٩٧٨ طمن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٥ ) . نقض ٣٠ / ١٩٧٨ / ١٩٧٨ طمن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ قضائية ) \_

٣٠ ــ تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة عند غلق مسكن المعلن اليها . عدم وجوب تسليمها الى مامور القسم شخصيا . تسليمها المدوب الإدارة دون بيان اسمه . لا خطأ . (نقض ٧٠ /٧ /٧ مئن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ ) .

٣٦ ــ الزام المحضر بترجيه اخطار للمعلن اليه خلال ٢٤ ساعة عند تسليمه صورة الأعلان لجهة الأدارة . اعتداد هذا الميعاد الى أول يوم عمل اذا ماصادف عطلة رسمية . (نقض ١٩٧٧/١/ ١٩٧٧ طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٤) .

٣٧ \_ اذا كان النص في المادة ٢٠/١ من قانون المرافعات المعدلة بالقانونين ٥٠٠ لسنة ١٩٧٤ . • ٩٠ لسنة ١٩٧٤ على أن ٤ ...... ، و في المادة ٢/١٩ على أن ٤ ...... ، و في المادة ٢/١ على أن ٤ ...... ، و في المادة ١٩٧ على أن ٤ ...... ، و في المادة ١٩٩ على أن ٤ ..... ، و في المادة ١٩ على أن ٤ ..... ، و في المادة العارف لجهة الادارة أن يوجه للمعلن البه خطابا مسجلا يخبره فيه بخن سلمت البه الصورة ، وان المشرع أراد من المحضر أن يثبت في حيد الحطوات التي يتخدها في اتمام الاعلان المعمان وصول ورقة الاعلان إلى المعلن اليه ، أو وصول الاخطار بمكان وجودها ان لم تصل البه محي يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما يأمله الله والمادة والاجراءات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية من صحيفة الاستناف ، المودعة ملف الطعن ، ان المحضر الذي قام باعلانها المبارة قلم المدارة قد ألبت في محضره عبارة ١ اخطر عنه في ١٩٧٩/٤ ، وكانت تلك المبارة بهان المحد بانها المحد النصل أو المختار يغيره فيه بان صورة الاعلان قد سلمت لجهة الادارة ، فانه يترت على هذا النقص بطلان الاعلان .

( الطعن رقم ٧٧٠ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )

٣٣ ـــ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ١١ من قانون المرافعات أوجبت على المحضر أن يبين في أصل ورقة الاعلان وصورتها بالتخصيل ، في حينه ، كل ما يتخذه من خطوات سابقة على تسليم الصورة لجهة الادارة بحيث يترتب على اغفال ذلك بطلان الاعلان . واذ كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قد أقام قضاءه بيطلان اعلان المطعرن ضده بالحكم الابتدائي الصادر في غيبته على أن اغضر أثبت بورقة الإعلان أنه توجه الى قسم المتزه مباشرة وأعلنه بها في مواجهة الادارة وأثبت حيتك أنه كان قد توجه الى عمل اقامة المطعون ضده فلم يجد من يتسلم الاعلان عده وكان هذا الذي قرره الحكم لا يخالف الثابت بورقة الاعلان التي قدم الطاعن صورتها الرسمية ضمن مستداته في هذا الطمن فان النعي عليه يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ١٥٨٧ س ٤٩ ق جلسة ٥/٥/١٩٨٣)

٣٤ \_ النصى فى المادة السابقة أو امتح من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل الورقة اليه طبقا للمادة السابقة أو امتح من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها فى اليوم ذاته الى مامور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن اليه فى دائرته حسب الاحوال وعلى اغضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن اليه فى موطنه الاصل أو اغتبار كتابا مسجلا يخره فيه بأن المصورة سلمت لجهة الادارة ... ، يدل على أن المشرع وأن حدد أشخاصا معيين بصفاتهم نسلم صورة الاعلان لاحدهم فى الحالات التى يوجب فيها أن يكون الاعلان لجهة الادارة الا أنه لا يؤم لمسحة هذا الاعلان حدوم على ما جرى به قضاء هذه الحكمة \_ أن تسلم صورته لاحد الذكورين شخصيا بل يكفى لذلك تسليمها لمن ينوب عه .

( الطعنان رقما ١٢٥٧ ، ١٢٩٩ س ٥٦ ق جلسة ٣/٦/٦٨٩ )

٣٥ ـ مفاد نص المادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات أن الأصل في اعلان أوراق المحترين أن يصل الاعلان ألى علم المعلن اليه علما يقييا بعسليم الصورة الى ذات الشخص المعلن اليه ، واذا كان المشرع قد اكتفى بالعلم الاغراضي متى سلمت الورقة لصاحب صفة في تسلم الاعلان غور المراد اعلانه أو بالعلم اخكمي اذا سلمت للنابة العامة حال الجهل بموطن المعلن اليه فان ذلك طحكمة تسوغ الخروج على هذا الاصل شرعت لها ضمانات معينة يجب مراعاتها لتحقق العلم بالاعلان .

ر الطعن رقم ۱۷۷۱ س ۵۳ ق جلسة ۱۹۸٤/٤/۳ )

٣٦ \_ حضور الحصم الذي يزول به الحق في التسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على اعلان الورقة ذائها في الزمان والمكان المعين فيها لحضوره. علة ذلك م ١٩٤ مرافعات ر ١٩٩٧/١/٩ ط ٢٩٩ لسنة ٥٦ ق ).

تُعلِق : هذا الحُكم اصبح لايتمشى مع ماتقضى به المادة ٦٨ مرافعات بعد تعديلها من أن حضور الحسم يصح البطلان الذي يصبب صحيفة الدعوى .

٧٧ \_ الإعلان تمامه صحيحا من تاريخ تسليمه لجهة الادارة . لا عيرة بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطه أو بتسليم المعلن اليه له . الره . عدم كفايته لاعلان الحكم ولا يبدا به ميعاد الطعن فه ر ٤/٤/٣/٩٤ طعن ٤٢٤ لسنة ٥٩ قضائية )

## مادة ۱۲

اذا أوجب القانون على الخصم تعيين موطن مختار فلم يفعل أو كان بيانه ناقصا أو غير صحيح جاز اعلانه فى قلم الكتاب بجميع الأوراق التى كان يصح اعلانه بها فى الموطن المختار .

واذا الغى الحصم موطنه الأصلى أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه .

وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الادارة طبقا للما**دة السابقة** . هذه المادة تقابل المادة ١٣ من التقنين الملغي .

# التعليق :

أورد المشرع في المادة ١٣ من القانون الجديد مبدءا جديدا لم يكن مقررا في المادة ١٣ من التختين القديم وهو الزام المخصم المذى يلغى موطنه الأصلى باخطار خصمه بموطنه الجديد حتى يستطيع أن يوجه اليه الاعلانات فيه فان لم يفعل جاز اعلانه في موطنه القديم وكان ماهنالك أن المحضر في هذه الحالة يشبت ترك المعلن اليه موطنه الأصلى ثم يسلم الاعلان لجهة الادارة وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٩ بما في ذلك الاخطار بالكتاب الموصى عليه وقد قضت محكمة القض في ظل التغنين القديم بعكس ذلك (نقض ١٧ / ١٣ / ١٩٦١).

فرقت المادة بين عدم اتخاذ الخصم محلا مختارا في الحالات التي يوجب فيها القلنون ذلك وبين المخاذ الحقسم محلا مختارا في المجاز المحلان في قلم المخاذ الحقسم محلا مختارا والفائه لهذا المحل دون الحطار خصمه ففي الحالة الخائية فإن الإعلان الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح الحلانه بها في الموطن المختار أما في الموطن المختار رغم الفائد كما يصحح الاعلان في الموطن الأصلي فلذا لم يجد المحضر في الموطن الخصل من يصمح تسليم الورقة اليه أو استع من وجلم عن استلامها كان عليه تسليمها لجهة الادارة عملا بمالادة ١٩ مرافعات

والأصل أن يتحرى موجه الاعلان عن موطن المراد اعلانه الا انه اذا كان المراد اعلاته قد بين موطنه فى الورقة المثبتة للالتزام أو فى ورقة من أوراق الدعوى المنظورة كان اعلانه فى هذا الموطن صحيحا ولو كان قد غيره مالم يكن قد أخطر خصمه بهذا التغيير وفى هذه الحالة لا يشترط التحرى عن عمل الاقامة الجديد .

# احكام النقض :

اذا كانت المادة ١٢٨ مرافعات بعد أن أجازت وقف الدعوى باتفاق الطرفين اوجبت في فقرتها الثانية تعجيلها في ثمانية الأيام التالية لنهاية الايقاف ... والا اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا لاستثنافه ... ، وكانت المادة ١٢ من ذات القانون قد نصب في فقرتها الثانية على انه اذا الغي الخصم موطنه الاصل أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الادارة ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة كانت قد اتخذت موطنا لها بمدينة القاهرة منذ بدء الخصومة الا أنها قامت بتغييره أثناء فترة الوقف ولم تخطر المطعون ضده الاول بهذا التغيير فقام بترجيه اعلان تعجبا الاستثناف البيا في موطنها المعروف له في ميعاد ثمانية الأيام التالية لنباية أجل الوقف واذ جاءت الاجابة بانتقالها الى الاسماعيلية وجه اليها اعلانا آخر بتلك المدينة فجاءت الاجابة بعدم الاستدلال عليها ، فقام باعلانها أخيرا في موطنها الذي انتقلت اليه بيورسعيد وكان ميعاد التعجيل قد انقضي ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يجوز للشخص أن يفيد من خطته أو اهماله وكانت المادة ٣٠ ٣/ من قانون المرافعات لا تحيز التمسك بالبطلان من الخصيم الذي تسبب فيه الا اذا تعلق بالنظام العام وكان لايشترط لاعمال هذه القاعدة أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسي أو السبب الوحيد أو السبب العادي لوجود العيب في الاجراء كما لايشتوط أن يكون هو السبب الماشي ، وكانت الطاعنة قد خالفت القانون بعدم اخطارها المطعون ضده الاول لتغيير موطنها اثناء فترة الوقف مما أدى إلى تعذر قيامه باعلانها بتعجيل الاستثناف من الايقاف في المعاد المقرر في القانون فلا يكون لها أن تتمسك باعتبار المطعون ضده الاول تاركا لاستثنافه اذ لايجرز لها أن تفيد من خطئها الذي تسببت فيه فيما شاب اجراء التعجيل من عيب . (نقض ٥ ــ ١٢ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٩ قضائية ).

٧ \_ تنص المادة ٣٣ من القانون المدنى على أنه ١٠ \_ يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين .. ٧ \_ والموطن المختار لتنفيذ عمل قانونى يكون هو الموطن بالنسبة الى كل مايتعلق بيذا العمل ، وتنص المادة ١٠ من قانون المرافعات على أنه ، تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الاحوال التي ينها القانون ، لما كان ذلك وكان قول الطاعن بأن اقامته في الحارج تعد بخابة اتفاق ضمنى على تغيير الموطن المختار المختاج المختار مردود بما نصب عليه المقتار من المادة ١٣ من قانون المرافعات من أنه ، اذا المغي الحصم على تغيير الموطن به قضاء هذه المحكمة من أنه اذا كانت المادة ٣٠ عن القانون المدنى تشترط الكتابة لاثبات الموطن المختار ، فان اى تغيير فغالم الموطن يبغي الانصاح عنه بالكتابة والا صح الاعلان في ذلك الموطن أمل ثان ماتقدم فان النعي يكون على غير أساس . رنقص ٢٩ ك .. ٣ ك . ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص ٩٦٥ ) .

٣ - مؤدى نص المواد ١٠ ، ١٠ فقرة ثانية ، ٣٣ موافعات ، ٣٤ فقرة أولى مدنى يدل على أنه وان كان الأصلى أن يتم اعلان الاوراق القضائية في الموطن الاصلى للخصيم الا أن المشرع اجز إعلانها في الموطن الخسار أن وجد ، اذ أنه أجاز للخصوم في الدعوى اتخاذ موطن غنيار في الجز إلى الموطن اختار أن وجد ، اذ أنه أجاز للخصوم في المدعى أن يين في صحيفة دعواه موطنا غنيار أفي المبلد الكائن بها مقر المحكمة ان لم يكن له موطن أصلى فيها ، فلذا المخذ الحصم موطنا غنيار أو وأى الفاءه وجب عليه أن يخير خصمه صراحة بدلك والا صح اعلانه فيه ، موطن غنيار المعرى دليلا على الفاء الموطن السابق ولا يجر خصمه صراحة ببلدك الخصم أكثر من موطن أصلى أو يختار ، لما كان ذلك ، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الخذ في محيفة استنافه مكتب الاستاذ ... المحامي موطنا غنيارا له فان انخاذه موطنا آخر هو مكتب الاستاذ ... المحامي في صحيفة تجديده السير في الاستناف بعد شطبه لاينهن بناته دليلا على الفاء موطنه الختار السابق طالما في فيصح صراحة عن هذا الالفاء ، ومن ثم فان اعلان الطاعن في موطنه الختار اللول بالجلسة التي عجل اليها نظر الاستناف يكون صحيفة أ ) (نقض ٢١ ع عد ١٩ الختار الأول بالجلسة التي عجل اليها نظر الاستناف يكون صحيفة أ ) (نقض ٢١ ع عد ١٩ المهاء المحالة على المحالة المحال

٤- إذ كان الحكم المطمون في مقدر دعل دفاع الطاعنة بان الثابت من الرجوع الى صحيفة أفتساح الدعوى الابتدائية أن المستأنف عليه (المطعون ضده ) قد أتخذ فيها موطنا مخترا هو مكتب الاستاذ ... رقم (١) ميدان عرافي فلا يجوز والأمر كذلك اعلانه بصحيفة الاستتاف بمكتب الاستاذه ... الكاتن في ٧ ضارع سعد زظول ، ولا يصحح هذا الاعلان الباطل أن تكون الاستاذة المذكورة قد شاركت المرحوم الاستاذ ... ف تقديم المذكورات عن المستأنف عليه أو تكون قد أنفردت في ذلك ، اذ أن تقديم مذكرة عام عن أحد الحصوم لا يعنى في القانون اتخاذ تكون قد أنفردت في ذلك ، اذ أن تقديم مذكرة عام عن أحد الحصوم لا يعنى في القانون الخاذ الحصم لمكتب هذا المحامي محلا مخترا في مفهوم المادة ١٩٢٤ /٣ من قانون المرافعات ، وكان هذا الذي قرره الحكم صحيح في الواقع والقانون ، ولا يجدى الطاعنة التحدي بوجوب الاعتداد يمكتب المحامية التي باشرت المدعوى نيابة عن المطمون ضده ، طالما أنها لا تدعى المحام المعن رقم ٩٨ لسنة ٤٣ عمله المختار المبين بصحيفة المدعوى «نقض ٢١ ـ ١١ ـ ١٩٨٣ طمن رقم ٩٨ لسنة ٤٣ مقطالة ، نقض ٨١ ـ ١١ ـ ١٩٧٦ سنة ٧٧ ص ١١٩ .)

 اتخاذ المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه فى ورقة اعلان الحكم دل على رغتبه فى قيام المحل المختسار مكسان موطنسه الأصل . جواز اعسان الطعسن اليسه فى هذا آتحل . ( نقض
 ٢٠ /١٩٦٣ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٤ ص ٧٦٩ ) .

 ٣ - صدور توكيل لأحد المجامين . جواز اعلان الاوراق اللازمة لسير الدهوى في درجة التقاضي الموكل فيها في موطنه . (نقض ٣٥ /٣ /١٩٧١ سنة ٢٣ ص ٣٩٣ ) .

٧ ــ جواز اتخاذ الموطن النجارى موطا مختارا لتنفيذ عمل قانونى معين . تغيير الموطن

التجارى فى هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الموطن المختار غذا العمل . ضرورة الاقصاح بالكتابة عن أى تغيير غذا الموطن . (نقض ٢٠ /١ / ١٩٧١/ سنة ٢٧ ص ٢٠٠١ ).

٨ ــ وصول التعيير عن الارادة الى من وجه اليه يعتبر قرينة على العلم به الا اذا أثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله ، وكان عدم العلم لا يرجع الى خطأ منه . واذ كان الطبت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها قد أرسلت للطاعن اخطارا بالبريد المسجل على موطنه المختار المبين بالعقد موضحة عن ارادتها فى عدم تجديد التحاقد نندة أخرى وأن الطاعن هو الذى تسبب بخطته فى عدم العلم بمضمون هذا الاخطار عند وصوله حيث ترك موطنه المختار المبين فى العقد دون أن يخطر الشركة المعلمون ضدها كتابة بتغييره ، فإن الحكم المطمون فيه اذ أعمل الأثر القانونى في اذ أعمل الأثر و المؤلفة . (نقض من ٢٩ ١/١ / ١/١ / ١٩٧١ من ٣٦ ص. ١٩٠١)

٩ ـــ اعلان الطمن في الحكم في المحل الفتار . شرط صحته . اتخاذ الحصم له محلا مختارا في ورقة اعلان الحكم . اعتبار ذلك قريمة قانونية على قبول اعلانه بالطمن فيه . لا يعد كذلك أتخاذه علا مختارا في صحيفة الاستثناف المقابل . ونقض ٧٣ اله /٩٠٥ سنة ٣٩ ص ٩٤١ )

 ١ ـــ اعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذه محملا مختارا في ورقة اعلان الحكم (نقص ١٩ ٧/ ١/٩ ١٩ سنة ٧٠ ص ٣٢٥ ) .

١٩ حــ اعتبار الحكم أن مكتب المضرون عليه موطن أصلى آخر له . قضاؤه بقبول الدفع بيطلان صحيفة الاستئناف لاعلانه في المكتب المشار اليه دون اثبات غيابه وقت الاعلان . لا خطأ رنقص ٧٧ لا ۱۹۷٧ صنة ٧٣ ص ٥٥٨ ) .

٩٣ ـــ اعلان الطاعين بالاستناف في موطنهما المين بصحيفة الدعوى الإبتدائية وبالحكم الصادر فيها عدم تقديمها مايدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه . النعي بالبطلان في هذه الحالة عار من الدليل (نقض ٣٥ / ١/٧ ص ٣٨١) ) .

17 سـ اخبار الخصم بتغير الموطن الأصلى لخصمه . وجوب توجيه الاعلان فى الموطن الجديد .غالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . رنقص ۲ // ۱۹۸۰ طعن رقم ۸۰۱ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ۲۲ // ۱۹۸۹ طعن رقم ۲۶۲۳ لسنة ٥٨ قضائية ) .

11 \_\_ بطلان الخصومة لعدم اعلان احد الخصوم اعلانا صحيحا هو \_\_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_\_ بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الحصم الذي بطل اعلانه الدفع به ،ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، فافادة من صحح اعلانهم \_\_ في هذه الحالة \_\_ من البطلان الحاصل في اعلان أحدهم ، الايكون الا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطله القانون ، بأن يتمسك به من له الحق فيه وتحكم به المحكمة . (نقض ١/ ١/ ١/ ١/ ١٠ مع من له الحق فيه وتحكم ... في المحكمة . (نقض ١/ ١/ ١/ ١/ ١٠ مع الحريق الدي يتطله القانون ... و المحكمة ... و المحكم ... و المحكم

١٥ ــ اغفال الطالب بيان موطنه الأصلى في عريضة أمر الاداء . أثره . جواز اعلاته بصحيفة النظلم وبالاستئناف المرفوع عنه في موطنه الختار المين بعريضة الأمر . م ٢٩ /٧ مرافعات . (نقض ٤ / / ١٩٧٨ طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٩ ــ اعلان صحيفة الاستئناف فى الموطن اغتبار .شرطه .أن يكون المطن اليه هو المدعى
 مالم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلى .م ٢١٤ / ٢ موافعات . (نقض ٥ / ٢٧٧ طعن رقم ٤٤٦ / ١٠ مستة ٤٥ قضائية ) .

٧١ ــــ اعلان الاوراق القضائية للنيابة . شرطه . قيام طالب الأعلان بالتحويات الكافيه عرب المنافقة . و المن

# مادة ١٣ معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

فيما عدا مانص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتي :

۱ ــ مايتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالاقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها.

٧ \_\_ مايتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانونا أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة الى هيئة قضايا الدولة أو فروعها بالاقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها.

٣ ــ مايتعلق بالشركات التجارية يسلم فى مركز ادارة الشركة لاحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم فان لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه .

 عايتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الحاصة وسائر الاشخاص الاعتبارية يسلم بمركز ادارتها للنائب عنها بمقتضى عقد انشائها أو

نظامها أو لمن يقوم مقامه فاذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو في موطنه .

 مايتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فروع أو وكيل في الجمهورية العربية المتحدة يسلم إلى هذا الفرع أو الوكيل.

 ٦ مايتعلق بافراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة.

٧ ــ مايتعلق بالمسجونين يسلم لمأمور السجن .

٨ ــ مايتعلق ببحارة السفن التجارية أو بالعاملين فيها يسلم للربان .

٩ — مايتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق!لدبلوماسية، ويجوز أيضا فى هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر المعتمة الدبلوماسية للدولة التى يقع بها موطن المراد اعلانه كى تتولى توصيلها اليه .

ويجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة للنيابة العامة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه المبين بالورقة وعلى نفقة الطالب كتابا موصى عليه بعلم الوصول . يرفق به صورة أخرى ، ويخبره فيه أن الصورة المعلنه سلمت للنيابة العامة ما لم يكن عما العامه ، ويعتبر الاعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة للنيابة العامة ما لم يكن عما يبدأ منه ميعاد في حق المعلن إليه ، فلا يبدأ هذا الميعاد الا من تاريخ تسليم الصورة في موطن المعلن اليه في الحارج ، أو توقيعه على إيصال علم الوصول ، أو امتناعه عن استلام الصورة أو التوقيع على أصلها بالاستلام الصورة أو التوقيع على أصلها بالاستلام الصورة أو التوقيع على أصلها بالاستلام .

ويصدر وزير العدل قرارا بقواعد تقدير نفقات الارسال بالبريد وكيفية أدائها .

 ١٠ اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج وتسلم صورتها للنيابة .

وفي جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه او امتنع

المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة اثبت المحضر ذلك فى حينه فى الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة العامة .

هذه المادة تقابل المادة ١٤ من التقنين الملغي .

هذا وقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ صنة ٧٧ بانشاء الادارات القانونية بالمُرسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مايلي :

واستشاء من الاحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم اعلاتات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات النابعة لها فى مركز ادارتها لرئيس مجلس الادارة . كما نصت المادة ٤ على مايلي :

بلغي كل مايخالف أحكام هذه القانون .

# التعليق:

بينت الفقرة السادسة من المادة ١٣ انه بالنسبة لأفراد القوات المسلحة تسلم الصورة الى الادارة القضائية المختصة في حين انها كانت في الفقرة السابعة من المادة ١٤ قديم تقضى بأن تسلم الصورة لقائد الوحدات وأغفلت المادة ١٣ من القانون الحالى مانص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون القديم والخاصة باعلان خاصة الملك بعد أن أصبح ليس لها محل وأضافت الفقرة التاسعة من المادة ١٣ حكما جديدا بمقتضاه تسلم الإعلان مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية التابع لها موطن المراد اعلانه لتقوم هي بتوصيلها اليه وذلك بشرط المعاملة بالمثل وقد جاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة (بينت المادة ١٣ من القانون الجديد الاجراءات التي تتبع في تسلم صور الاعلانات الى الهيئات العامة والخاصة واستبقت احكام القانون القديم في هلتها مع بعض تعديلات روعي ادخالها لتتمشى :مع نظام الدولة السياسي والاداري ولتذليل بعض الصعوبات التي أثارتها في العمل احكام القانون القديم فنص على أن تسلم صورة الورقة فيما يتعلق بالدولة للوزراء أو مديري المصالح المختصة أو المحافظين أولمن يقوم مقامهم من الموظفين ، وأضيف الى البند الثاني نص يحيز تسلم صورة الاعلان لمن يقوم مقام النائبين عن الأشخاص العامة . ونص في البند الثالث على جواز تسلم الصورة في مركز ادارة الشركة التجارية لمن يقوم مقام أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الادارة أو المدير كما نص في البند الرابع على مثل ذلك في شأن الشركات المدنية والجَمعيات والمؤسسات الخاصة وباقي الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيجوز تسلم الصورة في مركز اداراتها لمن يقوم مقام النائب عنيا ، وذلك تيسير ا للاعلان اذا لم يجد المحضر احد من النائبين قانونا وانما وجد من يقوم مقامه ) .

وقد أضيفت فقرتين للبند ٩ في نهايته بمقتضى القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ كما أن الجزء الأخير من الفقرة العاشرة قد صبق تعديله بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ . وطبقا لنص المادة الثالثة من مواد اصدار قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والوصدات التابعة لها رقم 8 / ٩٧٣/ ١ فاله يعين اعلانها في مركز اداريها وذلك بتسليم الإعلان لرئيس مجلس الادارة بمقره سواء كان الأعلان خاصا بدعوى أو طعن أو حكم فاذا توجه المحسن الى رئيس مجلس الادارة بمقره فلم يجده ووجد أحد العاملين معه بنفس المقر جاز تسليم الاعلان أما اذا لم يتوجد المخضر لمقر رئيس مجلس الادارة وتوجه الى أى مكتب آخر أو فرع آخر تابع للهيئة أو المؤسسة أو الوحدات التابعة لها وسلم الإعلان لأى موظف فان الاعلان يكون باطلا وهو بعثلان تسرى عليه أحكام المادة ٩ ومابعتها من قانون المرافعات .

واذا توجه المحضر لمقر رئيس مجلس الادارة ولم يجده كما لم يجد من يستلم عنه بمكتبه أو وجد أيما وامتح عن الاستلام كان عليه أن يثبت ذلك فى محضره ويسلم الاعلان لجهة الادارة وفقا لاحكام المادة ١٩ مرافعات .

## الشرح:

١ ... قصد بما ورد في صدر المادة التبييه الى أن الإعلانات تسلم للاشخاص المينين في المادة وأن هذا شرط لصحة الإعلان وذلك فيما عدا الاستثناءات التي ترد في قوانين خاصة وتنص على قواعد مهينة بالنسبة للاعلانات تخالف القاعدة العامة المواردة في هذه المادة .

٧ ــ والبند الأول يفرق بين صحف الدعاوى والطعون والأحكام وبين غيرها كالانذاوات وعاضر الحجز فالأولى فقط هي التي تسلم صورتها الى ادارة قضايا الحكومة فاذا خولف ذلك وسلمت في مقر الشخص الاعتبارى كان الاعلان باطلا أما الثانية فسلم الى ممثل الشخص الاعتبارى في مقره .

٣ ــ والمقصود بالاشخاص العامة المشار اليها في البند الثاني من هذه المادة هي الاشخاص الاعبارية العامة التي تنوب عنها ادارة قضايا الحكومة طبقا لقانونها وهي الحكومة أو المصالح العامة وإنجالس الخلية ولايسرى هذا البند على المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام فلا يجوز اعلانها لدى قضايا الحكومة كما ان المادة ٣ من اصدار قانون الادارات القانونية للمؤسسات السالف الاشارة اليه أخرجت الهيئات العامة من الأشخاص الاعبارية المعامة المسموص عليها في هذا البند وبالتالي فلا يجوز تسليم صور صحف الدعاوى والطعون والاحكام حالمعامة بها الى ادارة قضايا الحكومة بل يعين أن تعلن مركزها لرئيس مجلس ادارتها (كال عبد العزية ص ٧٨) .

ع. وقد أجازت المادة ٣ من قانون الادارة القانونية للمؤسسات لمجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الموحدة التابعة لما احالة بعض الدعاوى والمنازعات التي يكون طرفا فيها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الحاصة لمباشرتها .

والمقصود بمركز الشركة المنصوص عليه في الفقرين الثالثة والرابعة هو المركز الرئيسي ولايجوز اجراء الاعلان في مقر الفرع الذي يتعلق الاعلان بنشاطه .

ويقاس على حالة عدم وجود مركز للشركة حالة عدم معرفة هذا المركز فيعلن ممثل الشركة فى الحالين لشخصه أو فى موطنه (فتحى والى ص ٧٦١ فى موالفه قانون القضاء المدنى ) والمقصود بمدير الشركة ممثلها القانونى والموكل بتمثيلها فى العقود والتقاضى (المدونة الجزء الاول ص . ٥٣٠ ).

واذا اجرى الاعلان فى مركز الشركة فانه لايلزم ذكر اسم مثلها كما أن الحطأ فى اسمه لا أثر له غير أنه اذا لم يكن لها مركز أو كان مركزها غير معروف وأجرى الاعلان لشخص تمثلها أو فى موطنه فيتعين ذكر اسمه ولقيه وصفته وموطنه .

واذا وجد مركز الشركة مفلقا أو لم يوجد من يصح تسليم الصورة اليه فتسلم الصورة الى جهة الادارة عملا بالمادة ١٦ مرافعات .

والفقرة الخامسة لايقصد بها حرمان صاحب الشائ من أصل حقه فى اجراء الاعلان فى
 مركز الشركة الرئيسى بالحتارج لانه قصد به التيسير عليه ويقصد بالوكيل المنصوص عليه فى هذه الفقرة النائب العام عن الشركة نيابة قانونية أو الوكيل بالخصومة فيما يجوز الاعلان له من
 الاوراق عملا بالقواعد العامة (أبو الوفا فى المرافعات الطبعة النانية عشرة ٤٣٧).

ومركز الشركة هو المكان الذى توجد به هيئات الشركة الرئيسية وتميا فيه حياتها القانونية فهو الذى تعقد فيه همياتها العمومية ومجلس ادارتها وتصدر منه الاوامر والتوجيهات (القانون التجارى للدكتور مصطفى طه ص ٣٧٣) .

ولا يجوز اجراء الإعلان فى فرع الشركة الا اذا كانت الورقة المعلنة متعلقة بعمل يتصل بالفرع أو التوكيل وأن يكون الفرع أو التوكيل له كامل السلطة فى اتخاذ العمل المتصل بالإعلان وتسلم الصورة فى الفرع أو التوكيل لذات الشخص الذى له الصفة فى تخيل الشركة أو من يقوم مقامه ( أبو الوفا فى التعليق الطبعة الخامسة ص ١٤٩ ومابعدها ) .

واذا وجد المحتر فرع الشركة مغلقا سلم الصورة للنيابة عملا بالفقرة الاخيرة من المادة بعد التعديل الذي أدخل عليها .

٣ ــ يقصد بافراد القوات المسلحة ومن في حكمهم ضباط الجيش وجنوده والمتطوعون للخدمة بالجيش والمستدعون للخدمة من الاحتياط ورجال الحرس الوطني اثناء استدعائهم للخدمة ورجال مصلحة خفر السواحل والمواني والمناتر وسلاح الحدود وماني حكمها في المصالح العسكرية التابعة لوزارة الحربية والمدنين والملحقون بالمسكرات أو التكنات (العشماوي الجزء الاول رقم ٥٧٥).

وقد اختلف الرأى بشأن الاجراء الذي يم به الاعلان فذهب رأى أنه يتم بتسليم الصورة

للنيابة العامة وذهب الرأى الثانى الى انه يتم بتسليم الصورة بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالجيش واشترط الرأى الثالث اتمام تسليمها الى المطلوب اعلانه أو الى قائد الوحدة الا أن محكمة النقش حسمت هذا اخلاف وأخذت بالرأى الثانى ( راجع حكم النقض فى نياية التعليق على المادة ) .

ويصين أن يين في أصل ورقة الاعلان وصورتها ان الصورة سلمت الى الادارة القضائية المتحسة ويتعين أن الدارة القضائية المتحسة ويبطل الاعلان اذا اجرى الى شخص المطن اليه في موطنه ( فتحي والى في أصول المرافعات المدنية ص ٧٥٥ ومرافعات أبو الوفا الطبعة ١٣ ص ٣٤٥ ) . الااته اذا كان طالب الاعلان جاهلا بصفة رجال القوات المسلحة استع الحكم بالبطلان والبطلان في هذه الحالة نسبى فلا يجوز أن يتمسك به غير المعلن اليه ويسقط الحتى فيه بالتحرض للموضوع دون اللسك بالبطلان .

ويرى البعض جواز الاعلان في الوطن المختار أو لشخص المطن اليه (كما عبد العزيز ص ٨٧ ) كما يرى آخرون جواز الاتفاق على اجراء الاعلان في الموطن الاصل (أبو الوفا في المرافعات ص ٤٣٤ ) الا اننا نخالف هذين الرأيين ونرى أن الاعلان في هذه الحالات غير صحيح ذلك أن الحكمة من الاعلان بالوحدة هي أن يكون بيد المطن اليه سندا وصله عن طريق وحدله يبيح له الحصول على اجازة للمثول أمام الشكمة أو لتركيل محام أو متابعة دعواه وهذه الحكمية لاتنحقق باعلانه لشخصه أو في موطفه المختار أو في موطفه الاصلى ولو وافق على ذلك

وقد قصت محكمة النقض انه وان كان من المقرر وفقا لنص الفقرة السادسة من المادة أنه يتمين ان يسلم الاعلان بالنسبة لافراد القوات المسلحة الى الادارة القصائية المحتصة بالقوات المسلحة وانه يترتب على عنائفة ذلك المطلان إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحصم قد علم بصفة المعان اليه اما اذا لم يكن يعلم بأنه بالقوات المسلحة واعلمه بححل اقامته فلا يترتب على ذلك البطلان وهذا الحكم في تقديرنا محل نظر ذلك ان واجب المعلن المحرى عن آخر موطن للمحلن اليه لاعلانه به فإذا الحمل في ذلك فلا يجرز أن يضار المعلن اليه نتيجة الحمال المعلن .

٧ ــ وبالنسبة للفقرة السابعة فقد ذهب رأى الى اعتبار ان الاعلان يتم بتسليم العصورة الى مامور السجن دون الاعتداد بتسليم الأخير فا إلى المسجون (فتحى والى ص ٧٥٧ والمدونة الجزء الأول ص ٤٥٦ ومايعدها) ، ييها ذهب الرأى الآخر الى ضرورة تسليم العمورة الى المسجون (العشمارى بند ٧٥) ، ويرى البحش أن حكم النقش الذى قضي بأن الفقرة الطامة من المادة ١٤ من قانون المرافعات القديم توجب فيما يعلق بالمسجونين تسليم صورة الاعلان لمامور السجن يؤيد الرأى الأول (كال عبد العزيز ص ٨٧) الا اننا نرى أن هذا الحكم لم يحسم هذا الحلاف .

وفى تقديرنا أن الرأى الأول يخفف على المقاضين وبيسر الاجراءات .

وقد ذهبت محكمة النقض إلى أن الخصيم لايكون ملزما باعلان المسجون مع مأمور السجن الا

اذا كان يعلم بصفته اما اذا لم يكن يعلم أنه سجين واعلنه بمحل اقامته فلا يترتب على ذلك الطلان .

٨ ـــ وبالنسبة لاعلان بحارة السفن التجارية والعاملين فيها فان الخصم لايكون ملزما باعلانهم
 مع ربان السفينة وفق ماتقضى به الفقرة الثامنة من المادة إلا اذا كان يعلم يقينا بصفتهم

واذا رفعت الدعوى على أحد من أفراد القرات المسلحة أو المسجونين او بحارة السفن النجارية والعاملين فيا وأعلن بالدعوى اعلانا صحيحا في موطنه أو محل اقامته ثم جند أو سجن از حمل بحارا قبل اعادة الإعلان قان المعان لايكون ملزما باعادة اعلانه في موطنه الجديد وفقا النادة ٩٣ ٧٠ ٧ ٧ إلا إذا كان قد علم علما يقييا بصفته الجديده ، كما تسرى هذه القاعدة إذا أعلن أحد من هؤلاء وأعيد اعلانه واكتسب الصفة الجديدة بعد ذلك فانه لايعلن في المحل الأحير بالإجراءات التالية كاعلانه بالأحكام التههيدية وإعادة الدعوى للمرافعة الا اذا علم المعلن شنا ماكسابه الصفة الجديدة .

والعلم اليقيني بالصفة مسالة موضوعية متروكة لتقدير قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك م. محكمة النقط معر بني حكمه على أسباب صائفه

9 ــ وبالنسبة للبند التاميع فان القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ اضاف في نهايته فقرتين اخمرتين وقال تبريرًا لهذه الاضافه ، بأنَّ القواعد العامه المنصوص عليها في هذا البند كانت تقضي بتسلم صورة الاعلان للنيابة العامة وقد وردت صياغة هذه الأحكام على نحو أثار خلافا في الرأى بشأنّ تحديد الوقت الذي ينتج فيه الاعلان أثره وهل يكون من وقت تسليمه إلى النيابة العامة أو من وقت تسلم الصورة للمعلن إليه في الخارج . لذلك فقد اتجه المشرع حسما لكل خلف إلى النص صراحة على أن الاعلان ينتج أثره من وقت تسلم الصورة إلى النيابة العامة فإذا كان الاعلان مما بيداً منه ميعاد فلا بيداً هذا الميعاد الا من تاريخ تسلم الصورة في موطن المعلن إليه في الحارج أو امتناعه عن الاستلام والتوقيع . كما استحدث المشروع البريد كوسيلة اضافية لاعلان من لهم موطن معلوم في الخارج محتديا في ذلك ببعض القوانين المقارنة كالقوانين الفرنسية والإيطالية واللبنانية ، وأوجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من اليوم الذي يسلم فيه صورة الإعلان للنيابة العامة أن يوجه إلى المعلن إليه في الحارج كتابا موصى عليه بعلم الوصول يوفق به صورة أخرى من الإعلان يخبره فيه أن الصورة المعلنة قد سلمت للنيابة ، وراعي المشروع أن يتحمل المعلن نفقات البريد فنص على أن يكون تقدير تلك النفقات وكيفية أدائها بقرار يصدر من وزير العدل ، كما رتب المشروع على توقيع المعلن إليه على علم الوصول أو امتناعه عن الاستلام أو التوقيع سريان الميعاد في حقه إذا كان الاعلان مما يبدأ منه ميعاد أسوة باستلامه الصورة المعلنة أو امتناعه عن استلامها أو التوقيع بالاستلام . ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

و في الحالة التي تسلم فيها صورة الاعلان للنيابة إذا لم يقم المحضر بارسال خطاب موصى عليه

للمطن إليه يخبره فيه أن الصورة قد سلمت للنيابة العامة فانه يترتب على ذلك بطلان الاعلان ، كذلك يبطل الاعلان إذا لم يرفق اغضر بالخطاب صورة أخرى من الاعلان .

وقد اعتبر المشرع الاعلان منتجا أثره ــ فى الحالة التى يكون فيها الإعلان نما يبدأ منه سعاد ــ من تاريخ إمتناع المعلن إليه عن استلام الخطاب والتوقيع بما يفيد ذلك .

وإذا أتبت ساعى البريد أنه سلم الرسل إليه اخطاب إلا أنه رفض التوقيع بما يتضمن ذلك فان ذلك كاف في تقديرنا لاعبار أن الحطاب قد سلم صحيحا ولا يجوز دحض هذا البيان إلا بطريق الطعن عليه بالنزوير .

واذا كان من المقرر كما سلف القول ان المقبم في الحارج الذي له موطن معلوم يعم اعلانه بصحيفة الدعوى أو العلمن من تاريخ تسليم صورة الإعلان الى البيابة العامة التي ترسلها لوزارة الحارجية بالطرق الدبلوماسية على سند من أن المشرع وضع قرينة على ان الإعلان تم بتسليم صورته للبيابة فاذا لم يرد قبل الفصل في الدعوى اعتبر ان قد سلم للمعلن الهي ، إلا انه اذا تبين للمحكمة قبل الفصل في الدعوى ان الإعلان تم يتم فانه يتمين عليها تأجيل الدعوى وتكليف المدعى باعلان المدعى عليه مثال ذلك أن يكون الإعلان قد رد من وزارة الخارجية بدون تنفيذ لأن الممان الهي لايقيم فيه حالها او ان العزان الذي أورده لا وجود له كرقم عقار غو موجود أصلا او اسم شارع لا أثر له بالمنطقة فانه يتمين على المحكمة في هذه الحالة تأجيل المدعى وتكليف المدعى باعلان المدعى عليه اعلانا صحيحا ، كذلك الشأن إذا طلبت النهابة أو وزارة الحارجية تأجيل المدعى خلسة تالية لعدم تمكيا من توصيل الإعلان بالطرق الدبلوماسية ، وكذلك لاينتج باعلان الره أو لنقلة إلى مسكن أخر له الأ في الحالة التي ينبت فيا ان الإعلان الذي ارسل للنيابه المراس اليه أو لنقلة إلى مسكن آخر له الأ في الحالة التي ينبت فيا ان الإعلان الذي ارسل للنيابه لقملا سواء لشخصه أو لمن يكون له الحق في استلامه .

ويرى البعض أن الاعلان لا ينتج أثره بسلم الصورة الى اليابة العامة اذا كان مستحيلا عليها توصيلها بالطرق الدبلرماسية كحالة قطع هذه العلاقات مع عدم وجود دولة ترعى مصالح الطرفين أو حالة الحرب ( قانون القضاء المدلى للدكتور فتحى والى ص ٧٦٧) وبديهى ان الخطاب المسجل صوف يرد فى هذه الحالة بدون استلام .

ومقتضى ذلك أيضا أن صحة الاعلان لا تتوقف على الاجراءات التى تتخذ لتسليم الصورة للمعلن اليه بالطرق الدبلوماسية فسواء تم تسليم الصورة أو لم يتم وسواء أكانت هذه الاجراءات صحيحة أو معينة فان ذلك لا أثر له على صحة الاعلان الذي يعتبر قد تم بتسليم صورة الورقة لليابة وارسال الحطاب المسجل على النحو السابق بيانه .

ولايعتبر الإعلان قد تم بمجرد تسليم الصورة للبحثة الدبلوماسية في الحالة التي يجوز فميها الاعلان بهذه الطريقة الا اذا تم ارسال الحظاب المسجل كما بينا انفها .

• 1 سويشترط للاعلان للنيابة وفقا للفقرة العاشرة عدم علم طالب الاعلان بموطن المطلوب اعلانه اعلانه العدم أو في الحارج ولا يكفي الجهل بالموطن الاصلى اذا كان للمطلوب اعلانه موطن تختار يصح اعلانه فيه. واذا غير المطلوب اعلانه وطنه الاصل أثناء الحصومة دون اخطار طالب الاعلان فانه يصح اعلانه فيه عملا بالمادة ١٢ ١/ مرافعات . (والى بند ٣٠٧).

ويلحق بالموطن غير المعلوم من ليس له موطن معلوم كالبدو الرحل (والى ص ٧٥٠). وقا استقر قضاء النقض على أنه يتعين أن تتضمن الورقة آخر موطن معلوم للمطلوب اعلانه سوا كان تي مصر أو في الحارج والا كان الإعلان باطلا الا اذا كان طالب الإعلان بجهل أي موطن للمطلوب اعلانه كما يتعين أن يسبق الإعلان بهذا الطريق التجرى عن موطن المطلوب اعلانه وقت الإعلان والا بعلى الاعلان ويجب أن تثبت التحريات في الورقة حتى تتمكن اغكمة من اعمال رقابتها فان كانت كافية وقع على عائق المطن اليه عبء اثبات إمكان علم طالب الإعلان بموطنه لو بذلل جهدا أكبر (فتحي والى ص ٧٥٧).

ومن الحالات التي اعتبرتها محكمة النقض غير كافية للاعلان في مواجهة النيابة رد الورقة بغير اعلان أوردها باجابة أن المطلوب اعلانه ترك الموطن المبين بها ولا يعرف له محل اقامة دون أن يبذل طالب الإعلان بعد ذلك أي جهد للتحرى عن موطن المطلوب اعلانه ، ولا اجابة الحفير النظامي بعدم علمه بموطن المطلوب اعلانه ، ولا التحدي بأن النيابة عندما أرسلت الصورة للادارة لتوصيلها الى المعلن اليه ردتها لعدم معرفة موطنه . وفي حالة مااذا كان للمطلوب اعلانه وكيل أو محام باشر عنه بعض مراحل الخصومة فيمكن اللجوء اليهما للتحرى عن موطن المطلوب اعلانه

ومن الحالات التي اعتبرتها محكمة النقض كافية للاعلان في مواجهة النيابة لان ظروفها شقت عن أنه لم يكن في وسع طالب الاعلان بذل مزيد من الجهد في التحرى الحالة التي أجاب فيها رجل الادارة المرافق للمحضر بان المطلوب اعلانه غادر الوطن المبين في الورقة ولا يعرف له محل اقامة بعد التحرى ، وحالة ماإذا أجاب أخوه بتركه هذا الموطن وعدم معرفة عنوانه مع خلو الأوراق مما يفيد الاستدلال على الموطن الجديد ، والحالة التي ظهر فيها جهل المستأنف بموطن خصمه وعجزه عن الاعتداء اليه (كمال عبد العزيز ص ٨٤)

۱۱ \_\_ وبطلان الاعلان في الحالات السابقة بطلان نسي مقرر لمصلحة المطلوب اعلانه ويتعين عليه أن يثبت أن طالب الاعلان كان يمكنه الاهتداء الى موطنه أو بذل جهدا آخر في النحوى .

ولم تمين الفقرة العاشرة النياية التي تسلم لها الصورة وعلى ذلك يصح تسلم الصورة الى آية نيابة ولو كانت غير التي يقع في دائرتها آخر موطن معلوم (والى ص ٧٥٣ ).

٩٣ ــ ولما كانت القاعدة أن الفش يفسد التصرف وأنه لايجور لشخص أن يفيد من غشه فان كثير من أحكام الحاكم قد درج على حماية الخصم وإذا أخفى خصمه عنه موطنه ليضعه ف حيرة من أمره فلا يتمكن من اعلانه . خصوصا اذا كان عليه مراعاة مهاد حتمى قصير .

وبالنسبة لاعلان بحارة السفن التجارية والعاملين فيها فان الحصم لايكون ملزما بإعلانهم مع ربان السفينة وفتى ماتقضى به الفقرة الثامنة من المادة الا اذا كان يطم يثينا بصفتهم .

وتطبق القواعد السابقة اذا رفعت الدعوى على احد من هؤلاء وأعلن بالدعوى اعلانا صحيحا في موطنه أو محل اقامته ثم جند أو سجن أو عمل بحارا قبل اعادة الإعلان فان المملن لا يكون ملزما باعادة اعلانه وفقا للمادة ٣ / ٢ / ١ / ١ اذا كان قد علم يقينا بصفته الجديدة كل تسرى نفس القواعد اذا اعلن أحد من هؤلاء وأعيد أعلانه واكتسب الصفة الجديدة بعد ذلك فانه لا يعلن في المحل الأخير بالإجراءات التالية كاعلانه بالاحكام التهيدية واعادة الدعوى للمرافعة الا اذا علم المعلن يقينا باكسابه الصفة الجديدة.

والعلم اليقيني بالصفة مسالة موضوعية متروكة لتقدير قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى بني حكمه على أساب سائعة .

# أحكام النقض:

٧ \_ اذ كان اعلان ضحيفة الدعوى قد وجه الى المؤسسة العامة للسيغا وهي ليست حكومية أو هيئة عامة . وبالتالى فلا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات فى شأن تسليم صورة الاعلان للاشخاص العامة ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، واغا تخضع فى طريقة اعلانها لحكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣ سائفة الذكر ، ومن ثم يكون النعي سه بأنه كان يتعين توجهه اعلان صحيفة

الدعوى الى ادارة قضايا الحكومة ــ فى غير محله . (نقض 10 ــ ٣ ـــ ١٩٧٧ سنة ٢٨ العدد الاول ص £62 ) .

 ٣ ــ تسليم صورة الاعلان الى من يقوم مقام رئيس مجلس الادارة أو المدير في مركز ادارة الشركة التجارية . توجيه خطاب مسجل للمعلن اليه . غير لازم . م ١٣ مرافعات . (نقض ٢١ ــ ١١ ــ ١٩٨٢ طعن رقم ٢٠٤١ لِسنة ٥٠ قضائية ) .

ع المؤسسات والهيئات العامة . وجوب اعلان صحف الدعاوى فى مركز ادارتهم . م ٣
 ٧ كذ لسنة ١٩٧٣ . تخلف ذلك . اثره . بطلان الإعلان . (نقض ١١ ـــ ٥ ـــ ١٩٨٢ طمن رقم ١٩٣٩ لسنة ٨٤ قضائية ) .

• النص في المادة ١٣ / ١٠ من قانون المرافعات على أنه ، اذا كان موطن المعنى اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جهورية مصر العربية أو في اخارج وتسلم صورتها للنيابة ، يدل على أنه يجب أن تشتمل ورقة الإعلان على آخر موطن معلوم للمطلوب اعلانه ، والا كان الإعلان باطلا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن المطعون ضده الارل قد بين آخر موطن يعلمه في مصر للطاعنة ، وهو العين موضوع التداعي بما يصح معه اعلانها للبيابة ، فانه يكون متفقا وصحيح القانون ، أما عن النعي بأن العين تعجر موطنا للطاعنة وأن المخصر حين أعلنها بصحيفة افتتاح الدعوى اثبت أن المقيمة بالعين أخبرته باقامة المطلوب اعلانه بتونس ولم يثبت امتناع انقاطب معها عن استلام صورة الإعلان فغير مقبول لانه موجه لحكم محكمة اول درجة ولم يكن محل نعى أمام محكمة الاستئناف فضلا عن أن الحكم المطعون فيه أوضح في أسبابه أن انخاطب معها المذكورة قررت للمحضر أنه ليس للطاعنة اقامة بالعين ، وهو كاف لامتاعها عن استلام صورة الإعلان والا كان ذلك ، يكون النعي بهذا السبب غير سليم (نقص ١٤١ ع ـ ١٩٥٠ طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٩ قسلية )

٣ ـ من المقرر أن اعلان الاوراق القصائية في النيابة بدلا من اعلانها لشخص المراد اعلانه أو في موطنه وان كان لا يصح اللجوء اليه قبل قيام المعلن اليه بالتجريات الكافية الدقيقة عن محل اقامة المعلن اليه ، الا أن بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه التجريات لا بجوز أن يتمسك به الا من شرح عدا البطلان لمصلحته ، ذلك أن بطلان الحصومة لعدم اعلان أحد الحصوم اعلانا صحيحا هو \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرح لحمايته وليس معطقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الحصم الذي يطل اعلانه الدفع به . ولو كان له مصلحة فى ذلك أو كان البطلان الذي يتمسك به الطاعن الحالية الدفع على وكان هذا الطاعن الماليون في الطعن الاخير \_ وهو الطاعن في المبعن الاخير \_ وهو الطاعن في الطعن في المبعن واحد ، أم ينع فيه على المحكم المطعون فيه المبطلان فذا السبب ، فلا يجوز للطاعن الارة هذا الدفع امام محكمة النقض المختل صفحة فيه . (نقض ٩ ـ ١٢ \_ ١٩٨٧ الطعنان رقما ٥٠٥ ، ٩٤٥ اسنة ٤٨ قصائية ) .

### ماحة ١٣

٨ ـــ ومن حيث أن الطاشة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطاً في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم رفض الدفع ببطلان صحيفة الاستثناف استادا الى أن اعلان رئيس مجلس الادارة تم بمقر ادارة الشركة مخاطبا مع الموظف المختص وفقا للفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات التي تحييز للمحضر في حالة عدم وجود المراد اعلانه تسلم الصورة الى من ينوب عنه دون التحقق من صفته ، وأن الطاعنة وقد حضرت بناء على هذا الاعلان فقد تحقق الغاية من الاجراء . في حين أن الشارع أوجب في المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القاندنية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة فا ... استثناء من الاحكام المقررة في قانون لمرافعات ... تسلم صحيفة الطعن لرئيس مجلس الادارة ومقتضى هذا بطلان تلك الصحيفة اذا لم سلم لرئيس مجلس الادارة بطلانا لا يزول بالحضور . ومن حيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان البين من صحيفة الاستثناف أنها استوفت البيانات التي نصت عليها المادتان ٣٣٠ ٣٣٠ من قانون المرافعات ، وأنها أودعت قلم الكتاب ف الميعاد المحدد في القانون ، وكان التمسك بيطلان أعلانها أمرًا خارجًا عن الصحيفة ذاتها ، ولم تدفع الطاعنة أمام محكمة الاستثناف باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم اعلانها اعلانا صحيحا بصحيفته في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب ، وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برقض الدفع ببطلان صحيفة الاستثناف لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه لما كان ذلك فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس. (نقض ٦ - ١١ - ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ١٦ ).

٩ \_\_ مفاد المادين ٣ ٧ ٧ ، ٩ من قانون المراضات أنه بالنسبة الافراد القوات المسلحة ، يبغى أن يسلم اعلانهم بواسطة اليابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الاعلان وكان شرط ذلك أن يكون الحصم على علم بصفتهم هذه ، والا صح اعلانهم طبقا للقواعد العامة .لا كان ذلك وكان الين من المستدات المقدمة أن الطاعن الأول صابط بالقوات المسلحة ، وأن عدم اعلانه بأوراق التكليف بالحضور فى الدعوى أمام محكمة أول درجة كشف للمطعون عليه عن صفته هذه فتازل عن تخاصمته أمامها ، مما يشير ألى علمه المقبي بصفته كاحد أفراد القوات المسلحة ورغم ذلك فاته أدعله فى الاستئاف ألى علمه المقبية .

متجافيا عن سلوك الطريق الواجب الاتباع في اعلانه وفي الفقرة السادسة من المادة ١٣ من المادة ١٣ من المادة ١٣ من الموضات آنفة الاشارة ، فإن هذا الاعلان يقع باطلا . ولا يسوغ القول بأن الطاعن الاول تقدم بطلب لاعادة الدعوى للمرافعة ليسني له ابداء دفاعه وأن البطلان تصحح في معنى المادة ١٤ من قانون المرافعات ، لان الثابت أن الطاعن الاول لم يحضر طبلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستناف ، وأنه نوه في طلبه المقدم في فترة حجز الدعوى للحكم ببطلان اعلانه ، وأرفق به شهادة رسمية تثبت صفته كضابط بالجيش المصرى وأنه لايزال في الحدمة وبالتالي فإن تقديم الطلب لم يكن بناء على الاعلان الباطل ولا يسقط حقه في التمسك بالبطلان (نقض ١٥ سـ ٢ سـ ٢ مـ ١٩ صنة ١٩ المهدد الأول ص ٤٨٤) .

 ١ - يطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الأعلان .نسبي عدم جواز التمسك به الا لن شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئة . (نقض ٣٨ ــ ٦ ــ ١٩٨٣ الطعون أرقم ٣٠٤٠ ، ٣٠٤٠ ، ٣٣٨٦ لسنة ٥٩ قضائية ).

١٩ \_ اكتساب احد الحصوم صفة من الصفات المبينة بالفقرات السادسة والسابعة والثامنة من المادة ١٩٣ مرافعات . وجوب علم المعلن علما يقينا بهذه الصفة وقت الاعلان والا وجب اتباع القواعد الاصلية فيه . (نقض ٤ \_ ١٩٨٣ \_ طعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٢ ــ مناط الاستثاء المنصوص عليه فى البند السادس من المادة ١٣ من قانون المرافعات الذي يوجب تسليم صور الاعلانات بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية للقرات المسلحة ، هو أن يكون المعلن اليه من أفراد هذه القوات فعلا وقت تنفيذ الاعلان . (نقض ٩ ــ ٣ ــ هم أد يكون المعلن رقيم ١٩٩٧ لسنة ٩ ٤ قضائية ) .

19 — اعلان الاوراق القضائية للنبابة لا يصح اللجوء اليه الا اذا قام طالب اعلان بالتحريات الكافية التي تلتزم كل باحث للتقصي عنمحل اقامة المعلن اليه ، ولم يهده بحثه وتقصيه الى معرفته ، وتقدير كفاية التحريات التي تسبق اعلان اخصم في مواجهة النبابة أمر يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة ، ومتى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية عدم كفاية التحريات فانه لا معقب عليها في ذلك لتعلقها بأمر موضوعي وكان ماساقته الطاعنة من دفاع بشأن صحة اعلان المطعون ضده بصحيفة الاستناف غير موثر في التيجة الصحيحة التي انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، فان النعي عليه يكون على غير أساس . (نقص ١٩ — ١١ — ١١ صعن رقم ٩٨ لسنة ٤٣ قضائية ،نقض ١٩ سـ ٤ — ١٩٨٧ طعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

1.2 ـــ المين من المادتين ٩ و ١٠ من قانون المرافعات أن الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها أغا تكون من أصل وصورة وأن الذي يتم تسليمه منها هو الصورة ويكون تسليمها الى الشخص نفسه او ق موطنه الاصلي أو موطنه الختار ف الاحوال التي بينها القانون ، وكان القانون

استناءا من هذا الاصل قد نظم في المادة ١٣ مرافعات أوضاعا خاصة لتسلم صور الاعلانات الى جهات معينة بالنسبة لأفراد معين حددتهم تلك المادة ومن ينهم أفراد القوات المسلحة اذ نصت تلك المادة على أنه وفيما عدا مانهى عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الاتى: فيما يسلق بافراد القوات المسلحة ومن في حكمهم تسلم بواسطة النيابة العامة الى الادارة القصائية الحقومة بالقوات المسلحة فدلت بذلك على أن الاعلان في هذه الحالة يتم بتسلم الصورة الى المراد اعلانه لتلك الادارة دون أن تبحث الحكمة فيما وراء ذلك بشان تسلم الصورة الى المراد اعلانه شخصيا مثلها في ذلك تسلم الصورة الى المراد اعلانه شخصيا مثلها في قد سلمها بدوره الى المراد اعلانه أم لا ، وبهذا يكون القانون قد اعتبر الادارة تسلمية الموسورة بعالم المورة الى المراد اعلانه أفراد القوات المسلحة وبتسلم الصورة في الموطن ية الموطن يتم الاعلان وينتج أثره . (نقض ١٧ - ٥ - ١٩٨٥ سنة ٣١ اجزء الثاني ص

١٥ \_\_ اعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعود والأحكام . كيفيته . ق ٧٤ لسنة ١٩٧٣ . خلو الاوراق ثما يفيد أن مركز ادارة الشركة الطاعنه يغاير المقر الذى تم الاعلان فيه . أثره . صحة الاعلان . رنقض ٣ /٣ /١٩٨٨ طعن رقم /١٩٨٨ لسنة ٥٧ في المهم ١٩٨٨ ) .

١٦ \_ وجوب اعلان الهيئات والموسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والأحكام في مركز ادارتها الرئيسي لرئيس مجلس الادارة . مادة ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٨٧ . مناطه . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الإعلان ونقض ٣ /٢ /١٩٨٨ طمن وقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ قضائية ، نفض ٥٣ / ١٩٨٨ طمن وقم ١٩٨٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٩٦ مكرر ... اعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام للدولة ومصالحها المختلة . سبيله تسليم صورها الى هيئة قضايا الدولة . تحلف ذلك . أثره . البطلان . امتاع المخاطب معه عن استلام الاعلان أو رفضه التوقيع . لازمة وجوب تسليمها للنيابة العامة . (نقض ه / ١٩٨٧ طمن رقم ٥٥ لسنة ٥٦ قضائية ) .

١٧ \_\_ وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول للطعن شائفة القانون ، وبيانا لذلك يقولون أن الحكم استند في قضائه باعتبار الاستئناف كان لم يكن الى عدم وصول اعلان المطعون ضدها باصل صحيفته \_\_ بموطنها المعلوم في الحارج \_\_ حلال الثلاثة أشهر التالية لايداعها ، في حين أنه يكفى تمام الاعلان في هذه الحالة تسليم صورته للنيابة العامة بصرف النظر عن وصوفا فعلا الى المعلن اليه عملا بنص الفقرة التاسعة من المادة المثالثة عشر من قانون المرافعات .

وحيث أن هذا النعي سديد ، ذلك انه وان كان الاصل في اعلان اوراق المحضرين القضائية هو أن تصل الى علم المعلن اليه علما يقينا بتسلم الصورة لنفس الشخص المعلن اليه ، ألا ان المشرع يكتفى بالعلم النظى في بعض الحالات باعلانه في موظمه ، وبمجرد العلم الحكمى في بعض أخرج لحكمة تسوغ الحروج فيها على الاصل ، وقد قدر المشرع انه في حالة المقيم خارج البلاد في موطن معلوم ان الاجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الحارج لا تجرى بواسطة المحضور ولا سبيل للمعلن اليها ، ولا مساءلة القاتمين بها فاكتفى بالعلم الحكمي يسليم الصورة للنيابة في اعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثاء من الاصل ، فينتج الاعلان آقاره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسليم المعلن اليه فيا . لما كان ذلك وكانت صحيفة الاستثناف قد أردعت قلم كتاب المحكمة في 19 / 19 / 19 وسلمت صورة اعلانها للنيابة العامة في الاستثناف يكون قد تم في المياد صحيحا منتجا الآثاره ، ولا يغير من ذلك طلب النيابة العامة بعد الاستثناف يكون قد تم في المياد صحيحا منتجا الآثاره ، ولا يغير من ذلك طلب النيابة العامة بعد توصيل الإعلان المطرق الديلوماسية ، واذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ولم يعتد بنسليم صورة الإعلان للنيابة في ١٣ / ٤ /١٩ ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الاستثناف كان لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب فانه يكون قد خالف لعدم اعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب فانه يكون قد خالف العدن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤ و قضائية ) .

١٨ ــ تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل فى الجمهورية الى هذا الفرع أو الوكيل . مادة ١٣ م مرافعات . المقصود بالوكيل . كل من يكون نائبا عن الشركة في مصر نيابة قانونية عامة . لا محل لقصر خكم النص على الوكيل النجارى . لا يغير من ذلك كون الوكيل العام عن الشركة الأجنبية محاميا لها ووكيلا عنها بالحصومة في الوقت ذاته . (نقض ١/ ٨ / ١٩٨٥ عامن رقم ١٩٦١ لسنة ٤٩ قضائية )

١٩ — الاعلانات الموجهة الى الشركات التجارية والمدنية والجمعيات وسائر الأشخاص الاعتبارية . قامها باجراءات خاصة . مادة ١٣ الفقرات التالئة والرابعة والأخيرة . امتناع المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن التوقيع على ورقة الاعلان بالاستلام أو عن استلام الصورة . أثره . وجوب اثبات المحضر ذلك فى الأصل والصورة وتسليم الصورة للنيابة العامة . (نقض ٢٦ /ه ١٩٨٧ طعن رقم ٢٢٧٨ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣ ـ تسليم صور اعلان الصحف والطعون والإحكام للوزراء ومديرى المصالح والمخافظين . شرط صحته . تمام التسليم بالمركز الرئيسي لادارة اقضايا الحكومة أو في ماموريتها المختصة محليا بالدعوى . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الإعلان . مادة ١٣ / ٧ مرافعات . (نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٨٥ الحمن رقم ١٩٥٩ لسنة ٤ قضائية .

٢٩ ـــ البطلان المترتب على عدم اعلان صحف الدعاوى والطعون للهيئات العامد في مركز ادارتها . أثره . حضور الحصم في جلسة أخرى خلاف الجلسة المبينه بالإغلان الباطل . لايسقط حمه فى التبسك بالبطلان . حصوره سواء من تلقاء نفسه أو بناء على الاعلان الباطل فى ذات الجلسة الهندة بالاعلان يزول به البطلان . تقديم الخصم مذكرة بدفاعه . اعتباره بمثابة الحضور بالجلسة . المواد ۲۰ / ۲ ، ۳۰ ، ۲۰ ، ۱۱۶ مرافعات . ( نقض ۳۰ / ۲۲ / ۱۹۸۸ طعن رقم ۱۷۱۳ لسنة ۵۳ قضائية ) .

٣٢ ــ اعلان صحف الدعارى والطعون والإحكام . تسلم الصورة لادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقالم للأشخاص المينين في الهد الاول من المادة ٩٣ مرافعات . ماعدا ذلك من اوراق كالانذارات ومحاضر الحجز . تعلن اليهم في مقارهم . ( نقض ٤ / ١ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣٣ ـ تسليم صورة الدعاوى والطعون والاحكام بالنسبة للدولة لادارة قضايا الحكومة طبقا للعادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها فى المقر الرئيسي لهذه الادارة . جواز تسليمها فى أي مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار ، اعتبار الحكم قسم قضايا الاصلاح الزراعي جزءا من ادارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الاصلاح الزراعي . صحة اعلان الاحكام الحاصة بهذه الوزارة فى مقر ذلك القسم . رنقص ١٩٦٧ / ١٩٦٧ عجموعة المكتب الفنى السنة السابعة عشر العدد الأول ص ٣١٨ ) .

٣٤ ــ وجوب تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز ادارة الشركة لاحد الشركة المتصامين أو لرئيس محس الادارة أو للمدير فان لم يكن للشركة مركز تسليم لاحد هوالاء لشخصه أو في موطنه . نص المادة ١٤ مرافعات فقرة أخيرة لا ينطبق الا في حالة الامتاع عن العرفيع على اصل الاعلان بالاستلام . (نقمني 194 المكتب الفني سنة ١٣ ص ٢٨٨٨) .

# ملحوظة :

المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق تقابل المادة ١٣ من القانون الحالي .

٣٥ \_ جواز اعلان الشركات الاجنية لدى فرعها أو وكيلها في مصر . لا يقصد به حرمان
 صاحب الشان من أصل حقه في اجراء الاعلان في مركز الشركة الرئيسي بالخارج (نقض
 ١٠ / ١٠ / ١٠ / ١٩ صنة ٢١ ص. ٢٩١٦ ) .

٣٦ \_ تسليم صورة اعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الادارة لغلق مركزها . صحيح . تسليم صورة الإعلان للنيابة . لايكون الا عند الامتناع عن تسليها أو عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام . (نقض ٩٠ / ١٠٩٣) .

٧٧ ـــ لما كان الحكم المطعون فيه واجه دفاع الطاعن بشأن بطلان اعلائه بالاستثنافين رسفه ضابط بالقوات المسلحة ، ورد عليه باسباب لا خطأ فيها قانونا بقوله ،أما القول بأنه نقيب احياطي بالقوات المسلحة فهي صفة لم تذكر فى آية ورقة من اوراق المدعوى ،فكان كل

من المستانقين يجهل هذه الصفة وهو لم يذكر صفته فى دعواه المدنية التى رفعها .. الله كان ذلك فان الحكم اذ اعتبر الاعلان صحيحا لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية شحكمة الموضوع بما لا معقب عليها من محكمة النقض لتعلقه بامر موضوعي (نقض ١٩٧١/ ٦/ ١٩٧١ سنة ٢٤ ــ ص ٨٩٤) .

٣٨ سد مفاد نص المادة ١٤ / ٧ من قانون المرافعات السابق أن اعلان صباط الجيش والجنود النظامين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صور الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة مسلطة تسليم فقط مثلها مثل المحتر تماما . وإذ كان الخبت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان اعلانه لعدم اتمامه بالطريق الذي وسمه هذا الدفاع بقوله وانه ثابت من الصورة التغيلية لامر الاداء أنه اعلن المستأنف عن طريق الليابة هذا الدفاع بقوله وانه ثابت من الصورة التغيلية لامر الاداء أنه اعلن المستأنف عن طريق الليابة المحاره من رجال القوات المسلمة ، دون أن يفصح عما اذا كان الإعلان قد تم صحيحا لتسلم الصورة الى قائد الوحدة أم لا ، كما يعجز عكمة التقين عن أعمال سلطتها في مراقبة هذا الشما الصورة الى قائد الوحدة أم لا ، كما يعجز عكمة التقين عن أعمال سلطتها في مراقبة هذا القمناء فان على معقولاته تفيذا فذا الأمر ، ذلك ان إعلان امر الاداء هو الذي جعله شخصه بوقيم الحجز على منقولاته تنفيذا فذا الأمر ، ذلك ان إعلان امر الاداء هو الذي جعله المناون عبريا لميماد (التظلم زنقض ٣٦ /ه /١٩٧٣ منة ٢٤ ص ٥٥٠ ، نقض المناون على منه ٢٠ وي ٥٠٠ ) .

٣٩ ــ اعلان رجال الحيش . وجوب تسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة تسليم الاعلان للنباية دون ثبوت استلام الادارة المذكورة له . اثره . بطلان الاعلان(نقض ٣٤ /٧ /٧٧ استة ٣٠ قضائية ) ، نقض ٣١ /٧ /٧٠ اطمن ١٩٧٧ طمن ١٩٧٧ طمن ١٩٧٨ عند ١٩٥٨ لسنة ٣٣ قن ) .

٣٠ ئـ اذا كان ماوقع في اعلان صحيفة الاستناف من خطأ في اسم الشركة الطاعنة يسمثل في توجيه الإعلان اليها باسمها السابق قبل تعديله ، ليس من شأنه ــ مع ماحوته الورقة المعلنة من بيانات ــ التجهيل بالطاعنة واتصالها بالحصومة ، ولا يودى بالتالي ــ وعلى ماجرى به قضاء هله المحكمة ــ الى بطلان هذه الورقة ، فإن الحكم المطمون فيه ، اذ قضى برفض الدفع ببطلان تلك الصحيفة يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة فى القانون (نقص ٣ ٣ /١٩٧٣ مسة ٢٤ ص.

٣١ ـــ اعلان الشركات التجارية .. جواز تسليم صورة الاعلان ... في الحالات المبية في الحادة أو المادة على المادة أو المادة المركاء المعنامين أو رئيس مملس الادارة أو المادي على المادي المادي

٣٢ ــ تسلم صورة اعلان تقرير الطعن للنيابة لا يعتبر اعلانا صحيحا للمطعون عليما

الاول والثانى ـــ ضابطين بالقوات المسلحة ـــ بتقرير الطمن . رنقض ٩٩ /٣ ١٩٦٩ سنة ٧٠ ص ٥٠٠ ) .

٣٣ ــ توجب الفقرة النانية من المادة ١٤ من قانون المرافعات فيما يتعلق باعلان المسجونين تسليم صور الاعلانات لمأمرر السجن ر نقض ١٤/٨/٣/١ مـنة ١٩ ص ٣١٥) .

٣٤ ــ مودى نص المادين ٢١ . ٢١ من قانون المرافعات السابق الذي يمكم واقعة الدعوى هو وجوب توجيه الاعلان ابتداء الى الشخص في موطنه . وإنه لا يصح تسليم الصورة الى الوكيل الا أذا توجه المحملان ابتداء الى الشخص في موطنه . وإنه لا يصح تسليم الصورة الى الوكيل الا أذا توجه المحضر الى الموطن المرافعات السابق أن تسليم صورة الاعلان لمن كان مقيما في الحارج ، من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق أن تسليم صورة الاعلان لمن كان مقيما في الحارج ، سواء كان موطنه معلوما أو غير معلوم الميابة بالشروط والاوضاع المينة فيهما ، فاذا لم يتم الاعلان على النحو المنصوص عنه في هذه المواد فانه يكون باطلا . وأذ كان الطاعنان ، الأول والثانية قد تمسكا في دفاعهما بيطلان اعلان الحكم المعلون فيه الرد على الابتدائي للطاعين الاول والثانية في على اتفام المحاون عليا الثالثة سقوط حقهما في الاستناف ، الابتدائي للطاعين الاول والثانية في على اتفامة المطعون عليا الثالثة سقوط حقهما في الاستناف ، وكان الموضوع غير قابل للنجزئة ... دعوى صحة توقيع على اتفاق ... فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب عما يوجب نقضه دنقض ٢٥ / ١٩٧٣ منه ٢٤ ص ١٠٥ ) .

 ٣٥ ــ الاصل ف الاعلان أن تصل الورقة المعلنة الى علم المعلن اليه علما يقنيا بتسليمها لشخصه . اكتفاء المشرع بالعلم الطبي بالاعلان في الوطن أو بالعلم الحكمي بتسليم الصورة للنيابة كل في اعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم . (نقض ٣٥ /١١ / ١٩٧١ سنة ٢٧ ص
 ٣٤ ) .

٣٦ ـــ المقم بالحارج في موطن معلوم . تمام اعلانه بتقرير الطعن من تاريخ تسليم صورته الى النابعة إليه المعلمون ضده . النيابة إيداع المطاعن أصل تلك الصورة تقوم مقام أصل ورقة اعلان الطعن الى المطعون ضده . (نقعن ١٧٧٠ / ١٩٧١ مسة ٧٣ من ٤٤٦ ) .

٣٧ ــ اعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج بتسليم صورة الاعلان للنيابة لترصلها الى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية . عدم اشتراط أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد اعلانه . (نقض ٣٥ / ١٩٦٧ منة ١٩ ص ١٣٣ ) .

٣٨ ــ صحفة الاستناف للشخص المطلوب اعلانه بالخارج الستوفاة شرائط صحبا والتى دفع عنها الرسم كاملا تعدر قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها لقلم المضرين وصالحة للاعلان . (حكم النقض السابق ) .

٣٩ \_ تسلم أوراق الاعلان للنيابة .استثناء لا يلجأ اليه الا بعد التحرى الدقيق عن موطن من يراد اعلانه . توجيه اوراق اعادة اعلان الاستثناف للنيابة . خلو هذه الاوراق مما يدل على

بذل الجهد في سبيل التحري عن موطن المراد اعلانهم أثره . بطلان الاعلان رنقض ٢٩ /١١ /١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ١٩٩٤ ي .

٤٠ ـــ توجيه اعلان تقرير الطعن الى المطعون عليه فى موطنهم المين فى الحكم المطعون
 فيه ـــ اجابة اخيهم بأنهم تركوا هذا الموطن ولا يعرف موطنهم الجديد . خلو الاوراق مما يستدل
 منه على ان التحرى قد يهدى الى هذا الموطن . اعلان التقرير فى مواجهة النيابة صحيح . (نقض
 ٢٧ / ١٩٧٧ صنة ٢٧ ص ٢٥ ص ٢٥ ص ١٩٥٥) .

 ١ عار وجوب اشتمال الاعلان في مواجهة النيابة على اخر موطن معلوم للمعلن اليه سواء في مصر أو في الحارج . (نقض ١٠ /٧ / ١٩٧٠ سنة ٧٠ ص ٦٧) .

٣٤ ـ متى كان الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن \_ لعدم اعلان صحيفة الاستئاف اعلان صحيحا خلال ثلاثين يوما طبقا للمادة ٥٠٥ من قانون المرافعات السابق \_ يقوم على عنصر واقمى هو تقدير كفاية التحريات التى تسبق تسليم الاعلان للنيابة نما يرجع فيه لظروف كل مسألة على حدة ، فقد كان يجب اثارته لدى محكمة الاستئاف لتحقيق هذا العنصر الواقعى قبل اصدار حكمها بقبول الاستئاف شكلا أما وهذا لم يحصل فلا تقبل اثارته امام محكمة النقض رنقض ٣٤ / ٥ / ٩٧٠ منة ٢١ ص ٨٥٨ ) .

٣ ـ تقدير كفاية التحريات التي تسبق اعلان الخصم في النيابة انما يرجع الى ظروف كل واقع على حدة ، وتمارس محكمة النقض وهي بصدد بحث كفاية التحريات السابقة على اعلان تقرير الطعن في النيابة أو عدم كفايتها سلطة تقديرها شائبا في ذلك شأن محكمة الموضوع (نقض ٣٠ / ١٩٧٧ منة ٢١ ص ٩٣ ) .

٥٤ ــ تسليم صورة الإعلان لليابة قبل انقضاء ميعاد كالانين يوما المحددة في المادة ٥٠٤ مرافعات عملا بالمادة ١٠٤٤ من القانون المذكور . اعتبار الحكم ان الاستناف قد رفع بعد المحالف للقانون ، رنقض ٥٣ /١ /١٩٦٨ سنة ١٩ ص ١٣٣٧ ) .

٣٦ ــ الاعلان في مواجهة النيابة . طريق استثنائي . متى يجوز سلوكه . خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن معلوم اليه في مصر أو في الخارج . جزاؤه بطلان الاعلان . خلو الخارج . جزاؤه المعلون عليه قبل الاوراق تما يدل علي أن الطاعتين لم يبذلوا أى جهد في سبيل التحرى عن موطن المطعون عليه قبل تسليم صورة اعلان الطعن للنيابة . جزاؤه البطلان . عدم قيام الطاعن باعلان الطعن طبقا للمادة المسلم من القانون ٣٤ / ٩٦٥ أو خلال المحاد القرر بالمادة ٣١ ٤ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون ٤ / ٩٦١٧ جزاؤه بطلان الطعن (نقض ٣١ / ١٩٦٧ سنة ١٩ مي ١٩٦٧)

٧٤ \_\_ مفاد نعى المادة ١٣ ١ ، كا من قانون المرافعات أنه في حالة وجود مركز لادارة الشركة المدينة أو الجمعية أو المؤسسة الحاصة وسائر الاشتخاص الاعتبارية الحاصة تسلم صورة الاعلان في مركز الادارة للنائب عنها حسيا هو منصوص عيه ني عقد انشائها أو نظامها أو لن يقوم مقام النائب عنها وذلك تيسرا للاعلان اذا لم يجد المحضر احدا من النائبين قانونا واتما وجد من يقوم مقام . مقامه . (نقض 7 ١٩ /٧٧ ١٩ سنة ٢٨ ص 20٤) .

٩٠ ـــ اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة شرطه . قيام العمل اليه بالتحريات الدقيقة . جواز اثبات هذه التحريات في ورقة الاعلان دانها أو بائية أوراق اخرى . (نقض ١٠ ، ١٤ /١٩٧٧ طعن رقم ١٨٤١ لسنة ٤٥ ) .

تعقيب : هذا اخالف بخالف الاحكام السابقة التي قضت بأنه لايجوز تكملة بيانات ورقة الاعلان باية أوراق أخرى .

و هـ كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة هو ثما تستقل به محكمة الموضوع .
 شرطه . أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة بعد بحث مستندات الحصم . (حكم النقض السابق ) .

١٥ ... تسلم صورة اعلان صحيفة الاستثناف لليابة . شرطه . عدم الاستدلال على الموطن الاصلى للمستانف عليه . بيان موطنه اشتار في صحيفة الدعوى . وجوب اعلانه بالصحيفة فيه (نقص ٢٠ /١ /١ /١٩٧٩ طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ) .

 ٧ هـ ادارة قضايا الحكومة . نياتها عن الحكومة والمصاغ العامة والمجالس المحلية والهجات العامة المادنات ٢/ ٢/ مرافعات .٦ ق ٧٥ / ١٩٦٣/ . شركات القطاع العام لا تنوب عنها هذه الادارة ونقض ٢٤ / ١٩٧٨ عض رقم ٩٣٣ لسنة ٤٤ ؛

٣ ــ انعقاد الخصومة شرطه اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى اعلانا صحيحا الدعوى المرات المحكومة . الدعوى المرفوعة ضد احدى شركات القطاع العام . اعلان صحيفتها الى ادارة قضايا الحكومة . اثرة . عدم انعقاد الحصومة . (حكم النقض السابق ) .

 ٤٠ ــ تسليم الاعلان في مركز ادارة المؤسسة العامة . صحيح . لا اعتداد بمركز الادارة القانونية للمؤسسة . (نقض ١٩٧٧ / ١٩٧٧ سنة ٢٨ ص ١٥٥٤) .

۵۵ ــ صحف الدعارى والطعون والاحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها. وجوب تسليمها لادارة قضايا الحكومة . أوراق الاعلان الاخرى . تسلم للوزراء ومديرى المصالح والمحافظين أو من يقوم مقامهم . م ۱۳ مرافعات . دعوة الحبير للخصوم المذكورين . جواز توجيهها لادارة قضاء الحكومة . رنقض ۱۸ / ۱۹۷۸ الطعنان رقما ۵۰۰ . ۲۹۹ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٩٦ ــ الاجنى سواء أكان شخصا طبيعيا أو اعتباريا الذي يباشر نشاطا تجاريا أو حوفة في
مصر . المكان الذي يزاول فيه نشاطه . اعتباره موطنا له بالنسبة فذا النشاط ولو كان موطنه
الأصلي بالخارج . بقض ٤ ٣ - ١٩٨٠ طعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ قصائية ) .

٧٥ ـــ افراد القوات المسلحة . وجوب اعلامهم الى الادارة القضائية للقوات المسلحة متى علم الخدوة الدعوى للمرافعة . علم الحدة الدعوى للمرافعة . لا يصحح بطلان الإعلان . (نقض ٣٠ / ٢ / ١٩٧٨ طعن وقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

۵۸ ساكتساب احدطرق الخصوصة صفة من الصفات المينية بالققرات ٢٠٨٠ من المادة ١٣ مرافعات ٥٨.٧٠ من المادة ١٣ مرافعات . وجوب أن يكون معلوما للخصم الآخر علما يقييا وقت مباشرته اعلان خصمه والا حق اعلانه في موطعه مثال بشأن اعلان افراد القوات المسلحة . (نقض ١٥ ٣٠ / ١٩٧٨ طمن رقم ٥٠٣ لم المهمة على المهمة على المهمة على المهمة على المهمة المهم

٩ ــ مقر الوكيل الملاحى للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر . اعتباره موطنا لمالك السفية . رنقض ٤ / ٢ - ١٩٨٠ طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٩ قضائية ) .

٩٠ \_ أورد المشرع نصا عاصا فى شأن اجراءات اعلان بعض الأشخاص والهيئات ومنها الشركات النجارية اذا نصت المادة ٩٣ من قانون المرافعات على أنه و ما يتعلق بالشركات النجارية يسلم فى مركز ادارة الشركة لاحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم فإذااستم المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن تسلم الصورة أو عن الموقيم على اصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك فى الاصل وسلم الصورة للباية ع . مما مؤداه أن المشرع لم يتطلب فى هذه الحالة توجيه خطاب مسجل إلى المعلن اليه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى صحة الاعلان جسلم صورته الى من ينوب عن رئيس مجلس ادارة البنك الطاعن قد صادف صحيح القانون .

( الطعن رقم ۲۰۶۱ س ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۹

17 \_ النص في المادة 17 من قانون المرافعات في فقريا على أن تسلم صورة الإعلان فيما يعملن بالشركاء المعتمانية أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم ، وفي فقرما الاحرة قبل تعديلها بالقانون رقم 90 لسنة الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم ، وفي فقرما الاحرة قبل تعديلها بالقانون رقم 90 لسنة الصورة أو عن العرقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحتر ذلك في الاصل والصورة وصلم الصورة السيابة \_ يين منه \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ أنه فيما يعطى بالقركات الحجارية تسلم صورة من الاحلان في مركز ادارة الشركة لاحد الشركاء المعتمانية أو لرئيس مجلس الادارة أو المدير ، وإذا تم الإعلان لاحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم في مركز ادارة الشركة كان صحيحا ، ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على مانصت عليه الققرة الفائية من المادة صحيحا ، ولا يلزم في هذه المائة توجيه كتاب مسجل على مانصت عليه الققرة الفائية من المادة الحالة عشر مرافعات سافقة الذكر لم تعنى على ذلك ، واعبرت تسلم الورقة للى من يقوم مقام رئيس مجلس الادارة أو المدير في مركز ادارة الشركة تسليما لذات المائن الله ، رئيس مجلس الادارة أو المدير في مركز ادارة الشركة تسليما لذات المائن الله ، رئيس مجلس الادارة أو المدير في مركز ادارة الشركة تسليما لذات المن الله ، واحبرت تسلم المائن الله ، رئيس مجلس الادارة أو المدير في مركز ادارة الشركة تسليما لذات المئن الله ، رئيس مجلس الادارة أو المدير في مركز ادارة الشركة تسليما لذات المئن الله ، رئيس علي المائن المه ، .

( الطعن رقم ٩٦٠ ص ٤٧ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ )

٣ - عفاد نص المادة الأولى من قانون الحكم الطل وقع ٩٧ لسنة ٩٧٥ ولقادة السادسة من الأشخاص الاحبارية من الادران وقل المن عبالى المدن من الأشخاص الاحبارية العامة التي تنوب عنها ادارة قضايا الحكومة فيما يرفع منها أو عليها من قطايا لدى المحاكم على المساوف أنواعها ودرجاتها ، ومؤدى نص المادين ٣٠/٣ ، ١٩ من قانون الموقعات أن المشرع أوجب تسليم اعلانات صحف الدعاوى وصحف الطمن والاحكام الحاصة بيقه الأشخاص الى ادارة قضايا الحكومة والاحكام الحاصة بهذه الأشخاص الى ادارة قضايا الحكومة والاحكام الحالان باطلا .

( الطعن رقم ٥٩٨ س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٧ )

مناط الاستثناء المنصوص عليه فى البند السادس من المادة ١٣٣ من قانون المراقعات المدى يوجب تسليم صور الاعلانات يواسطة النيابة العامة الى الادارة القطالية للقوات المسلحة ، هو أن يكون الممنن اليه من افراد هذه القوات فعلا وقت تطية الاعلان .

( الطَّمَنُ رَقَمَ ١٩٧ مَنَ ١٩ فَيَ جَلَسَةَ ١٩٨٤/٢/٩ )

٣٣ \_ جرى قصاء هذه الحكمة على أن اهلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلاً من العرب لشخص المراد العلامة أو في على القاصه الما أجازه القانون على سيل الاستعاء والايصح المدورة الله الإ اذا قام العلن بالمحريات الكافية المدينة كل ياحث مجد نزيه حسن النية في سيل المقصى من على اقامة المعلن الله ، فلا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستعاني والايسوغ التمغل عن اجراء هذه المحريات بمشده انها لن تهدى الى موطن المعلن اله.

( الطعن رقم 1971 من 40 ق جلسة 1984/ )

٣٤ ــ القرر في قضاء هذه الحكمة أن خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعطن الدمطن الدمطن الدمول الدمول

( الطَّمَن رقم ٢٠٣١ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥

 ٦٥ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة ، ويخضع لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أساس سائفة .

( الطعن رقم ۲۲۹۷ س ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۵/۲/۳ )

7.7 \_ ثن كانت المادة ٩٣ من قانون المرافعات توجب اتباع اجراءات معينة في تسليم صور الامتات الى بعض المشات و الاشتخاص ومنهم افراد القوات المسلحة ، الا أنه لما كان الاصل في اعلان أوراق الهضرين طبقا للمادة العاشرة من ذات القانون أن يتم تسليمها الى شخص المعلن اليه أو في موضه ، وكان اكتساب احد طرف الحصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٣ ، ٧ ، ٨ من المادة ٩٠ سالفة الميان التي توجب اجراء الاعلان على وجه مخالف غذا الاصل يعمين أن يكون معلوما لدى خصمه علما يقينا وقت مباشرة الاعلان حتى يلزم الطريق القصص له والاحق يكون معلوما لدى خصمه علما يقينا وقت مباشرة الاعلان حتى يلزم الطريق القصص له والاحق اتباع القواعد الاصلية في الاعلان .

( الطعن رقم ۷۹۸ س ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۳/۱۷/٤ )

٦٧ ــ من المقرر ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ــ أن للمعلن البه أن يعمسك بيطلان الصورة المعله ولو خلا أصلها من أسباب البطلان باعبار أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل .

( الطعن رقم ٣٩٥ س ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

٦٨ \_ وان كان بين من ورقة اعلان انذار العرض المؤرخ ١٩٧١/١/١٨ و المقدم بمافظة مستدات الطاعدون أنه ذكر اسم الطاعن الاول أنه و .... و بينا أن اسمه الصحيح و ..... و الا أن مدا الحتال ليس من شأنه \_ على ماحوته الورقة المعلنه من بيانات ومخاطبة المعتبر للمعلن اليه سالف الذكر مع شخصه \_ التجهيل بالطاعن المذكور ولا يؤدى بالتالى \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه الهكن هذه الورقة .

( الطعن رقم ٥٠٣ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤ )

79 ... اهلان للطعرن صنه الثالث بصحيقة ادخاله في الدعوى في عمل اقامته مع شقيقه . اجابه الاخير بانه لايقيم ممه ولايعرف له عمل اقامة . اهلانه في مواجهة النياية . خلو الاوراق عا

يستدل منه على انه كان بامكان الطاعن أن يهندى الى موطنه لو بذل جهدا آخر في النحرى عنه . الره , اعلانه بصحيفة الاستثناف في مواجهة النيابة . صحيح .

ر ١٩٩١/١٢/١٩ طعن ٦٦٨ لسنة ٥٨ ف)

 ٧ - تسليم صورة الاعلان الموجه للشركة لجهة الادارة لفلق مركزها . صحيح تسليم صورة الاعلان للنباية لايكون الا في حالة الامتناع عن تسليم الصورة او الامتناع عن التوقيع على اصل الاعلان بالاستلام .

( ۱۹۹۲/۱۲/۱۷ طعن رقم ۲۹۹ لسنة ۳۱ ق )

٧١ ... إذ كانت المادة (١٧) من اقفانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الواودة في الباب الرابع في شأن العمل على توفير المساكن قد نصت على أن دكتيي بقوة القانون عقود التأجير قدير المصريين بانتياء المدد المحددة قانونأ لإقامتهم بالبطلان وبالنسبة للإماكن التي يستأجرها غير المصريين في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ماانتهت إقامة المستأجر غير المصرى في البلاد وتثبت إقامة غير المصرى بشهادة من الجهة الادارية افتصة . ويكون اعلان غير المصرى اللدى انتهت إقامته قانوناً عن طريق النيابة العامة ، وجاء بعجز تلك المادة ، ومع ذلك يستمر عقد الايجار بقوة القانون في جميع الاحوال لصالح الزوجه المصرية ولأولادها عنه ... ، وأورد تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب في شأن المادة سالفة الذكر من أله ونظرا لوجود وحدات سكنية كثيرة مؤجرة لغير المصريين وغير القيمين بالبلاد وغير مستغلة ، فقد تضمن هذا النص أن تنتي بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة الحددة قانوناً لاقامتهم بالبلاد ... وغني عن البيان أن إعمال هذا النص سوف يترتب عليه توفير العديد من الوحدات السكنية غير المستعملة . يدل على أن هذا النص قصد به توفير الوحدات السكية دون الأماكن المؤجرة لغير اغراض السكني التي قد يؤثر إعمال هذا النص في استمرار نشاطها الأقتصادي ومايترتب على ذلك من آثار ويستفاد ذلك ايضا من ارتباط هذا الحكم بانتهاء المدة المحددة قانونا لإقامة المستأجر غير المصرى في مصر وثما ورد من استموار عقد الايجار بقوة القانون لصالح الزوجة المصرية وأولادها منه وماتضمته الباب الرابع من نصوص تهدف للعمل على توفير المُساكن ولما كان ذلك فإن النص في الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من القانون المشار اليه على اعلان غير المصرى الذي انتبت اقامته قانوناً عن طريق النيابة العامة لاينطبق على المستأجرين من الأجانب لوحدات غير سكنية .

( نقض ٣١/١٠/٢١ طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٥٤ قضالية ) .

٧٧ ـــ إذ كان عقد الإنجار محمله و مخزن ، ومن ثم لا ينصرف البه هذا الحكم ـــ الاعلان عن طريق النيابة العام المنصوص عليه في المادة (٧٧) من القانون ١٩٣٦ لسنة ١٩٨٦ ويرجع بشأن الاعلان بصحف الدعاوى المتعلقة به الى القواعد العامة فاما أن يكون المستأجر الاجمعي مقيماً في موطنه باخارج أو مقيماً في مصر وفي الحالة الأولى يوجه الاعلان للنيابة العامة لإعلانه بالطريق

الدبلوماسي عملا بالمادة ( ٩/١٣) من قانون المرافعات وفي حافة إقامته في مصر لايد أن تصل الورقة المعلقة إلى علم المعان اليه علماً يقينياً بتسليمها الشخصه أو في موطنه العام الذي يقيم فيه على وجه الاهتياد والاستمرار أو في موطنه الخاص بالنسبة للأعمال المتعلقة يتجارة أو حرفة .

( نقض ١٩٩١/١٠/٣١ طعن رقم ١٩٥٤ السبة ٥ فتينائيه )

٧٧ \_ مفاد مانصت عليه المادة ٧٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٩١ من أن د ويكون اعلان غو المصرى الذي انتهت اقاصد قانونا عن طريق النيابة المامة د يدل \_ وعلى مااسطر عليه قضاء هذه المحكمة \_ أن المشرع قد واجه وضعا حمياً يسطل في استحالة أن يكون لفو المصرى موظأ أصلياً داخل البلاد بعد أن المشرع مدة اقاصه ومن ثم أوجب اعلانه باهياره مقيماً باطارج عن طريق النيابة وذلك مالم يكن الاجمي قد حصل على ترخيص جديد بالاقامة قبل توجه الاعلان أليه بموطعه داخل البلاد . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد التهي صحيحاً \_ إلى إنتهاء اقامة الطاعن بمصر كأجمي بمعادرته لها ينارة ٢٩٨١/١٩/ وكان الخكم المطمون فيه قد اعلى النارة العارة إلى ١٩٨١/١٩/ وكان خلك وجوده باخارج إذ لم يبت من جواز سفره المقدم شكمة الموضوع عودته لمصر بعد معادرته على الاجارة إذ لم يبت من جواز سفره المقدم شكمة الموضوع عودته لمصر بعد معادرته على الاجارة إذ لم يبت من جواز سفره المقدم المعادن قد عالم المقانون إذ اعبد باعلانه بصحيفة المتاح الدعوى عن طريق النابة وعالم المعادن المناون المناون المنافن اذ ان بصحيفة المتاح الدعوى عن طريق النابة العامة أيمد استناء من ترخيص القانون باعلان المناد المامة من قانون المرافحات فلا تاريب على المقمون ضدها ( المؤجرة ) إن استعملت عده الوصدة في الاعلان دون اتباع القواعد العامة سائفة اليان .

ا ( الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٩٧/٧/١٣

٧٤ ــ اعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته بمصر وجوب تمامه عن طريق النيابة العامة. م ٢/١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . حصوله على ترخيص جديد بالاقامة أثره . وجوب توجيه الإعلان اليه بموطنه داخل البلاد . اعلان المستأجر الأجيى غير المقيم عن طريق النيابة العامة . رخصة قانونة . لاتثريب على المؤجرة إن استعملتها دون اتباع القواهد العامة في قانون المخارة . لا على لتتحدى بوجوب اعلان الطاعن بالموطن الخمار الذى احماره .

( الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢ )

٧٠ ـــ المقرر فى قصاء هذه المحكمه ـــ ان الإعلان فى اليهايه الله اجازه القانون على سبيل الإستعاء ، والايصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتسعريات الكافيه الدقيقه الني تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النيد للطمى عن محل اقامة المعلن اليه يحبث لايكفى ان ترد الورقه بفير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستعانى .

( نقض ١٩٩٣/٣/٢٨ الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٩ ق )

٧٦ ـــ تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابه امر موضوعي يرجع الى ظروف كل واقعه على حدتها ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابه عليها من محكمة النقض فى ذلك مادام قضاءها قائماً على اسباب صائفه .

(نقض ١٩٩٣/٣/٢٨ الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٩ ق)

### مادة ١٤

تحكم المحكمة بغرامة لاتقل عن خمسين جنيه ولا تجاوز ماتني جنيه على طالب الاعلان اذا تعمد ذكر موطن غير صحيح للمعلن اليه بقصد عدم وصول الاعلان اليه .

## التعليق :

هذه المادة عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ اذ كانت الفرامة التي يمكم بها لاتقل عن حسة جيات ولاتجاوز عشرين جنيا فرادها المشرع في حديها الادلي والاقصى الى عشرة امتالها وكان قد استحدثها قانون المرافعات الحالى حين صدوره إذ لم يكن لها نظر في القانون الملفي وقد وضع الشارع هذا النص جزاءا على مايعمد اليه بعض الخصوم من ذكر موطن غير صحيح للمعلن اليه بقصد اطالة مدة التقاضي كم هو الحال في دعارى الاسترداد الكيدية ، أو بقصد عدم وصول الاعلان للمدعى عليه لتغويت الفرصه عليه في ابداء دفاعه وهذا الجزاء لا يحرم الخصم الذي اضر سبب هذا الاعلان من أن يطالب خصمه بالتعريض وفقا للقواعد العامة كما أنه لا يمنع المعلن اليه من الدفع بيطلان الاعلان اذا توافرت شروط البطلان أو باعبار المدعوى كأن لم تكن .

وقد برر المشرع زيادة الغرامة على ماجاء بالمذكرة الايضاحية بما طرأ على قيمة العملة من تغيير . اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعاد مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، أما اذا كان الميعاد ثما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الاخير من الميعاد .

وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء .

واذا كان الميعاد مقدرا بالساعات كان حساب الساعة التي بيدأ منها والساعة التي ينقضي بها على الوجه المتقدم .

وتحسب المواعيد المعينة بالشهر أو بالسنة بالتقويم الشمسي مالم ينص القانون على غير ذلك .

تقابل المادة ٣٠ من التقنين الملغي وتتفق معها في احكامها .

# الشرح:

 الجراء باعباره واقعة قانونية يختلف عن المجرر المبت لهذه الواقعة ولكن ليس لهذه الضرقة أهمية . على أن كلمة الاجراء تطلق أيضا على الورقة التي تضمنته .

٧ ــ الميعاد هو الاجل الذي يحدده القانون لاجراء عمل من أعمال المرافعات وينقسم الى المرافعات وينقسم الى الاجراء علاله كميعاد الطعن في الاحكام ومواعيد سقوط الحصومة وانقصائها بالتقادم والثانى ميعاد يجب انقصاؤه قبل اتحاذ الاجراء بمعنى أنه لا يصح القيام بالاجراء واتخاذه حتى ينقضى هذا الموعد كموعد التكليف بالحضور والثالث ميعاد يجب القيام بالاجراء قبل حلوله وهذا النوع يندر أن ينص عليه القانون ومثاله ميعاد تقديم الاعتراضات على قائمة شروط الميم في التعقار (العشماوي ص ٧٣٤ ومرافعات أبو الوفا ص ٣٧٥).

ويرى الاستاذ رمزى سيف أن القانون لايعرف النوع النالث من مواعيد المرافعات الذى أشار اليه الشراح وأن المواعيد هي النوعين الأول والثائى (الوسيط الطبعة الثامنة ص ٧٧٧). وكيفية حساب المواعيد هي أنه اذا كان الميعاد مقدرا بالايام أو الشهور أو السنوات فلا يحسب منه اليوم الذى تم فيه الاجراء أو حدث فيه الامر الذى نص القانون على أن الميعاد يبدأ منه حتى لا يعد بالساعات التي تم فيها الاجراء أو حدث فيها الامر المدر بداية للميعاد

وحتى لا يتحول الميعاد الى ميعاد يحسب بالساعات . ويتجي الميعاد بانتهاء اليوم الاخير منه فاذا كان ميعاد ناقصا يجب اتخاذ الاجراء فى خلاله انتهى بانتهاء اليوم الأخير فلا يجوز انخاذ الاجراء بعد انتهاء اليوم الاخير أما اذا كان ميعادا كاملا يجب انقضاؤه قبل الاجراء فانه ينتهى بانتهاء اليوم الاخير منه فلا يجوز انخاذ الاجراء الا فى اليوم التالى لانتهاء الميعاد. ويلاحظ أن الميعاد المقدر بالشهر لايعتد فيه بايام الشهر هل هى ٣٠ يوم أو اكثر أو أقل وانما باليوم المقابل من الشهر الذى ينتهى فيه الاجراء أو يبدأ منه وقد نص القانون على أن تطبق نفس القاعدة على المواعيد المعادرة بالساعات (الوسيط لرمزى ميف الطبعة الثامنة ص ٤٧٩) .

وعلى ذلك لا يحتسب من ميعاد التكليف بالحضور مثلا يوم حصول الاعلان .

بالنسبة الى النوع الثالث لا بحسب من ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع مثلا اليوم الخدد لنظر الاعتراضات فاذا كانت الجلسة محددا لها يوم ١٠ يناير لا بحسب هذا اليوم وتحسب أيام ٨٠ . ٧ فيكون آخر موعد لتقديم الاعتراضات يوم ٦ يناير واذا كان الميعاد ثلاثين يوما ووقع الامر المعتبر مجريا للميعاد يوم ٣٠ يناير فانه ينتهى بنهاية يوم ٢٤ فيراير واذا كان الميعاد مقدرا بالشهور (ثلاثة شهور مثلا) ووقع ذلك الامر يوم ١٠ يناير انقضى المهاد بنهاية ١٠ ابريل اذ الحساب يبدأ من يوم ١٠ يناير المقاد (كال عبد العزيز ص

هذا ويتعين عدم الخلط بين مواعيد المرافعات وبين ماقد ينظمه القانون المدنى أو التجارى من مواعيد يترتب على انقضائها أو بدأها نتائج معينة فلكل مجافها .

ويلاحظ أن مواعيد المرافعات لا ترد عليها أسباب الإيقاف الخاص بمضى المدة كالقصر والحجر والغيبة المنقطعة وذلك لان أسباب الايقاف لا تلحق المدد القصيرة ولكن الميعاد قد يقف بسبب عقبة قانونية أو حادث قهرى .

وتعتبر القواعد اخماصة بالمواعيد الواردة في قانون المرافعات قواعد عامة بالنسبة لما قد يرد في القواعد الخاصة التي تتعلق بالتقاضي وذلك مالم يرد نص خاص بشائبا وذلك كميعاد الطمن في قرارات لجان تحديد أجرة المساكن فيحسب الميعاد المنصوص عليه في قانون المساكن فيحسب الميعاد المنصوص عليها في قانون المرائب والقوانين الاخرى والأصل أن المحكمة لا تملك سلطة للمواعيد المنصوص عليها في قانون الضرائب والقوانين الاخرى والأصل أن المحكمة لا تملك سلطة مد المواعيد التي حددها القانون حتى ولو تراءى لها أنها غير كافية وذلك مالم يمنحها القانون هذه السلطة بنص خاص مثال ذلك مانصت عليه المادة على المواعيد على مثال ذلك مانود بنص المواعيد على المواعيد على مؤمل دلك مثال ذلك ماورد بنص المواعيد على المؤملة على المؤملة

وعدم مراعاة الميماد المقرر لاتخاذ الاجراء يترتب عليه سقوط الحق ف يتخاف. ومن الجائز الادلاء بالدفع بعدم القبول لاتخاذ الاجراء في غير ميعاده في أية حالة تكون عليها الاجراءات

عملا بالمادة 10 من قانون المرافعات.ولا تملك المحكمة الحكم بعدم القبول من تلقاء نفسها الا اذا تصل الدفع بالنظام العام كما هو الشائل بالنسبة الى رفع الطعن في غير ميعاده مع ملاحظة أن اتحراء قبل ميعاده لا يترتب عليه السقوط دائما ـــ وان كان يحكم بعدم قبوله ـــ لانه من الجائز اتخاذه بعدئذ اذا حل ميعاده ، كعدم قبول الطعن في الحكم الفرعي الا بعد صدور الحكم في الموضوع عملا بالمادة ٢١٧ مرافعات وعدم قبول دعوى الدائن على الكفيل الا بعد الرجوع على المدين اولا .

واذ كانت قاعدة ان اتخاذ الاجراء في غير مهاده يترتب عليه الحكم بعدم قبوله ،الا أنه في بعض الاحوال قد يترتب على عدم مراعاة المعاد الحكم بالبطلان كما هو الشأن بالنسبة الى اجراءات التنفيذ عدد ترك الدعوى مشطوبة أكثر من ستين يوما عملا بالمادة ٨٣ مرافعات ( التعليق للدكور أبو الوفا الطبعة الخامسة ص ١٥٥٨ ومابعدها ) .

# احكام النقض:

١ ... مودى نص المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه اذا عين القانون فحصول الاجراء ميعاداً عدداً بالشهور فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالى للتاريخ الذي يعتبره القانون مجريا له ، ويتقضى بابغضاء اليوم المقابل فحذا الخيام في كل ببغضاء اليوم المقابل فخذا الخاريخ من الشهر الذي ينجي فيه الميعاد دون نظر إلى عدد الايام في كل شهر ، وكان البين من الأوراق أن تسجيل البيع المشفوع فيه تم بتاريخ ٧ / ١٩٨٧ ٢ م مؤداه أن ميعاد الأربعة شهور المقررة بنص المادة ٤٩ م وه عن القانون المدفى لسقوط الحق في الأحذ في الشعمة إن لم يم اعلان الرغبة خلاله ... يبدأ من اليوم النالى لتاريخ التسجيل وينتهي بانتهاء يوم ٧ ٧ / ١٩٨٧ ١ م يكن عطلة رسمية ... فإن حصول الاعلان الغانى للرغبة في الأخذ بالمشفعة بتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٨٧ يكون قد تم بعد الميعاد . (نقض ٧ ٧ /ه / ١٩٩٠ طعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٨ قضائية ) .

 ٧ ــ القاعدة العامة في حساب المواعيد طبقا لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه اذا عين القانون لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام او بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المحد في نظر القانون مجريا للميعاد ولا ينقضي المعاد إلا بانقضاء اليوم الأعير منه . (نقض ٧٣ / ٣٧ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

 ٣ ــ ميماد الثلاثين يوما القرر لرفع دعوى الشفعة . بدء سريانه من تمام اعلان الباتع والمشترى بالرغبة في الأخذ بالشفعة . اعلان احدهما قبل الآخو . العيرة بالإعلان الاخير .
 (نقص ٢٧ / ٣/ ١٩٨٣ طعن رقم ٤٩٠٩ لسنة ٤٩ قضائية ) .

ع. ميداد الطعن بالتقض لا يبدأ الا من اليرم العالى خصول الاجراء المعبر في نظر القانون
 بحريا للميداد . مادة 10 مرافعات . إذا صادف آخر يوم عطلة رسمية فإن ميداد الطعن يحتد الى
 أول يوم عمل بعدها . (نقض ٣٩ / ١ / ١٩٨٥ طعن رقم ٣٩ - ٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

اذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه ، ومايزيد من الكسور على الثلاثين كيلومترا يزاد له يوم على الميعاد ، ولايجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام .

ويكون ميعاد المسافة خسة عشر يوما بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود .

تقابل المادة ٧٦ من القانون الملغى وتنفق مع احكامها .

# الشرح:

١ — الاعتداد بسبب المساقة يعتبر من القراعد العامة التي تطبق على سائر المواهد اذ أن المهاد يمتد اذا اقتضى الحضور أو مباشرة الاجراء الذى حدده له القانون انتقال الشخص من مكان الى آخر ويراعي أن ميعاد المساقة يطبق على الخصوم ومن ينوبون عنهم من الخضرين وغيرهم . ويجب أن يعناف الى الموعد المحدد في القانون للطمن ميعاد مساقة بين الحل الذى اعلن فيه المحكمة التي يمكن التقرير أمامها بالطمن وبين مقر هذه المحكمة وموطن الموجد ضده الطمن . (الوسيط لرمزى سيف الطبعة الثامنة ص ١٨٤ وأحكام النقض التي وودت في نهاية التعليق على المادة ).

ومن المقرر أنه ان كان القانون يميز للقاضي في الاحوال التي ينيا أن يقص الواعيد الاصلية الا انه لا يموز له أن يمس مواعيد المسافة لان علة اصافتها قائمة رخم تقصير المعاد ومن المقرر أيضا أنه اذا تسلسلت الاجراءات وتنالت معها المواعيد فانه لا يجوز منح اخصم الا مهاد مسافة واحد يضاف الى المهاد الاول اما اذا تعددت الاجراءات دون أن تتوالى فانه يعين في هذه الحالة منح الشخص مهاد مسافة عن كل اجراء على حدة . (العشماوي ص ٧٤٥ وما يعدها ونقض ١٤ / ٤ / ١٥٥٥ المكتب الفني صنة ٦ ص ٩٩٧) .

ولهن كان اصافة مهاد المسافة قاعدة عامة يعين أتباعها بالنسبة لجميع المواهد متى تيققت حالاتها الا أنه من المسلم أن هناك حالات لا يعين بالنسبة فا اصافة مهاد مسافة وهذه الحالات يمكن اهافا فيما بل نس

- ١ حالة مااذا كان الشخص صيقوم بالاجراء في داخل دائرة موطنه لا خارجها .
- ٧ ــ لا عمل لاضافة ميعاد مسافة الى المواعيد التي يتفق عليها الخصوم فيما ينهم .
- ٣ ... لا عل لاضافة ميعاد مسافة عل أساس موطن الاصيل اذا كان الاجراء قد اتخذ في

مواجهة وكيله وفى موطنه النواقع بدائرة المحكمة وكانت لهذا الوكيل السلطة الكاملة فى اتخاذ الاجراءات مثل وكيل السفينة النجارية الناقلة للبضاعة .

وقد قضت محكمة النقض أن مجرد اتخاذ محل مختار لا يسلب الاصيل حقه فى ميعاد مسافة رنقض ۲۲ / ۲۷ مجموعة عمر الجزء النانى ص ۲۷۵ ).

كما قضت بأنه اذا كان الطاعن قد أعلن في موطنه الختار (مكتب محاميه )دون موطنه الاصلى في القاهرة التي بها مقر محكمة النقض فانه يصين في احتساب ميعاد الطعن بالنقض اضافة ميعاد مسافة من الموطن اغتبار الى مقر محكمة النقض وذلك باعتبار أن موطنه المختار لا شأن له بعمل النقض (نقض ۲۸ / ۵ / ۱۹۵۲ أوردته المدونه في الجزء الثاني ص ۲۷ ) .

(راجع فيما تقدم العشماوي الجزء الاول ص ٧٤٧ ومابعدها ) .

والمكان الذي يجب الانتقال منه والمين بالفقرة الاولى من المادة هو في العادة موطن الخصم الاصلى مالم يعص المقانون على خلاف ذلك أو كانت ظروف الحال تقتضي أن يبدأ ميعاد المسافة من مكان آخر كالموطن المختار مثلا ،كما هو الحال عندما يوجب المشرع على الخصم تحديد موطن مختار له في البلغة التي بها مقر الشحكمة .

واذا كانت المسافة قدرها تسعون كيلومترا أضيف الى الميماد الأصلى يومان أما اذا كانت المسافة المثانة كيلو خسة وسبعون كيلومترا أضيف الى الميماد الاصلى يوم واحدا أما اذا كانت المسافة للمثانة كيلو مترا أضيف الى الميماد أربعة أيام فقط ولا يجوز أن يجاوز الميماد أربعة أيام ولو كان ميماد المسافة مركبا أى احسب على أساس المسافة بين موطن الممان ومقر المحكمة ثم بين هذا المقر وموطن المراد اعلانه (أبو الوفا في التعليق الطبعة الخامسة ص ١٩٦٣ ومابعدها).

ويتعين على الحصم مراعاة ميعاد المسافة عند اعلان خصمه ولو كان الميعاد مقررا من القضاء لحضور الحصم (المدونة الجزء الثاني وقم ٧٥٣ ) .

# احكام النقض :

ا مصحيفة الطعن بالنقض جواز ايداعها قلم كتاب محكمة النقض أو الهكمة التي اصدرت الحكم مادة ٢٥٣ مرافعات . ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة واختياره ايداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن . رنقض ١٥ / ١٩٨٦ طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٣ قضائية ) ، نقض ٣٧ / ٢ / ١٩٨٦ طعن رقم ٢٥ / ١٩٨٦ سنة ٥٣ قضائية ) .

٧ ــ ميعاد المسافة . وجوب اضافته لميعاد الاستثناف ليكون مجموعهما ميعاد واحدا هو ميعاد الطمن .مادة ١٦ مرافعات .ميعاد الطمن من النظام العام . (نقض ١٧ /٤ /١٩٨٦ طعن رقم ١٤٤٧ لمستة ٥١ قضائية ) .

٣ ـ ايداع الشركة الطاعنة صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة الاسكندرية رغم أن

مركزها الرئيسي بالقاهرة . وجوب اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن . ملدة ١٩ من قانون المرافعات . (نقض ٣٣ / ٢ / ١٩٨٦ طعن رقم ٢٢٧٥ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٤ ــ مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه اذا كان الميماد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء ما فانه يضاف الى المبعاد الاصلى مبعاد مسافة بين المكان الذي يجب انقال الشخص ــ أو محمل اجرائي ما خلال الشخص ــ أو محمل اجرائي ما خلال هذا المبعاد ، ويجب لاضافة مبعاد لمن يكون موطده في مصر أن تكون المسافة السافف ذكرها خسون كيلو مترا على الأقل بحيث يضاف يوم واحد عنها كما يزاد يوم على مايزيد من الكسور على الملائين كيلو مترا على ألا يجاوز مبعاد المسافة أربعة أيام . (نقض ١٩٨ ـ ٥ ـ ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٤ ـ ١٩٨٠ على المدة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٠ على المدة المد

ه ــ تقضى المادة ١٦ من قانون المرافعات بائه اذا كان المعاد معينا في القانون للحصور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خسون كيلو مترا بين للكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه على الا يتجاوز ميعاد المسافة بايَّة حال أربعة أيام ، ولما كان الانتقال الذي تعنيه المادة ١٦ والذي تنصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ١٧ بالسبة لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الحصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ،واذ كان الطاعن يطالب باضافة ميعاد مسافة الى ميعاد السنة انحدد لسقوط الخصومة عملا بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، فانه وان كان هذا الميعاد وهو ميعاد اجرائي ثما يضاف اليه أصلا ميعاد المسافة وفقا لما تنص عليه المادتان ١٧، ١٧، مرافعات الا أنه لما كان الاجراء الذي يطالب الطاعن من أجله اضافة معاد السافة في الدعوى الحالية هو اعلان صحيفة تعجيل الدعوى للمطون ضدها ، ولما كان الانتقال الذي يقتضيه القيام بهذا الاجراء هو انتقال المحضر من مقر الهكمة التي قدمت صحيفة التعجيل اليها الى محل من يراد اعلانه بها فان ميعاد المسافة الذي يزاد على ميعاد اعلان صحيفة التعجيل يحسب عل أساس المسافة بين هذين الهلين . واذا كانت الهكمة التي قدمت اليها صحيفة التحجيل كالنة بجمهورية مصر العربية وكان محل المطعون ضدها بها فانه لايجوز بحال أن يجاوز ميعاد المسافة عند اعلانها أربعة أيام عملا بنص المادة ١٦ مرافعات .ولا يجدى الطاعن التحدي بأن مقر اقامته الجمهورية العربية اللهية عما يبرر اعطاءه ميعاد مسافة قدره ستون يوما عملا بالمادة ١٧ مرافعات ليصنى له خلاله الحضور من ليبيا واعلان خصمه بصحيفة التعجيل ، ذلك أن مؤدى نص المادة ١٣٤ مرافعات أن يقوم صاحب الدعرى بصجيل دعواه قبل فوات سنة عل آخر اجراء صحيح تم فيها وذلك بقديم صحيفة العجيل لقلم الطيدين علال السنة ليقوم باعلانها والاكانت دهواه عرضة لان يحكم يسقوطها ،ولا يحتسب مبعاد مساقة للقيام بهذا الاجراء وهو الاعلان الا في نطاق مايقتضيه تمامه بانتقال المحضر من مقر الحكمة التي قدمت البيا

صحيفة الصحيل الى مقر الخصم المراد اعلانه . ونقص ١٨ ــ ٣ ــ ١٩٧٨ سنة ٣٩ العدد الاول في ١٥٠ م .

" ... ميماد الطمن بطريق القمن ستون يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطمون فيه حسيا 
هيسي به المادتان ٢٠٥٧ من قانون المرافعات ومن المقرو في قساء هذه المحكمة أن للطاعن 
الته يضيف الى ذلك الميماد مسافة بين موطه ... الذى يجب الانتقال منه ... وبين مقر المحكمة التي 
يودع قلم كتابيا صحيفة طعد ... والتي يجب الانتقال الييا ، وذلك في الحدود المينة في الملاحة ٢٦ 
من ذلك القانون . والعبرة في تحديد الموطن في هذا المقام هي بالموطن الذي اتخذه الطاعن لفضه 
في مراحل التقاضي السابقة على الطعن ولو كان له موطن آخر في مقر المحكمة المودع بها الطعن ، 
حلية مراحل التقاضي ، وكان هذا الموطن يعد عن مقر محكمة النقض بمدينة المقاهرة بالمحتر من 
ثمانين كيلو مترا فانه يعناف الى ميماد الطمن بالنقض يومان على ماتقضي به المادة ٢٠ من قانون 
المرافعات ، ولما كانت صحيفة الطعن قد تم ابداعها قلم كتاب هذه المحكمة في اليوم الخال 
والسين من تاريخ صدور الحكم المطمون فيه فان طعنها يكون قد تم في المحاد المقرر قانونا 
رنقص ٣٠ ع ٢ - ٢ - ١٩٧٩ صنة ٣٠ العدد الخالي ص ٢٩٧ )

٧ ــ وحيث أن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه اذا كان معينا في القانون ميعاداً للحضور أو لمباشرة اجراء ما فانه يضاف الى المعاد الأصل ميعاد مسافة بين المكان الذي يجب انتقال الشخص \_ أو عظه \_ منه والمكان الذي يجب عليه الحضور فيه أو القيام فيه بعمل اجرائ ما خلال هذا المعاد ، ويجب لاضافة مبعاد مسافة لمن يكون موطنه ف مصر أن تكون المسافة السالف ذكرها خسون كيلو مترا على الاقل بحيث يضاف يوم واحد عنها كما يؤاد يوم على مايزيد عن الكسور على الثلاثين كيلو مترا على الايجاوز ميعاد المنسافة أربعة أيام ،أما من يكون موطعه في مناطق الحدود فان ميعاد المسافة بالنسبة له خسة عشر يوما بصرف النظر عن بعد هذا الموطن بالكينو مترات ،واذ خلت نصوص قانون المرافعات من بيان؟القصود بمناطق الحدود في نطاق تطبيقه فانه يعين الاستهداء بقواعد القانون الدوني والحكمة التي تغياها المشرع من اضافة ميعاد المسافة وتفاوت مدده ، وعلى هدى ذلك تكون مناطق الحدود هي المَاطَق النائية التي تقع بالقرب من الحدود السياسية بين همهورية مصر العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل مواصلات منتظمة وذلك بصرف النظر عن مدى بعدها بالكيلومترات . ولما كان ذلك ، وكانت مدينة مرسى مطروح ــ التي يقيم بها الطاعن ... هي عاصمة محافظة مطروح وتربطها بباق المدن الرئيسية مواصلات منتظمة فانها لا تعتبر من مناطق الحدود فلا يحق للطاعن سوى الاستفادة من ميعاد المسافة المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ٩٦ من قانون المرافعات ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد صبهر بتاريخ 19 ــ هــ 1977 وكان ميعاد الطعن بالنقض ومدته ستون يوما ــ قد بدأ في السريان اعتبارا من اليوم التالي لصدور الحكم وكان ميعاد المسافة بين موطن الطاعن بمدينة مرسى مطروح ٨ ... للطاعن \_ وعلى ماجرى به قضاء هذ الحكمة \_ أن يضيف الى الميماد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن ، وطبقا لنص المادة ١٦ / ١ من قانون الرافعات فان ميعاد المسافة ستون يوما لمن يكون موطنه بالحارج ، واذ كان البين من الاوراق أن الطاعنة شركة تأمين فرنسية موطنها الاصلى وباريس وبفرنسا ولم يثبت أنها تزاول نشاطا تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أو وكبلا فيها فان ميعاد المسافة الواجب اضافته الى ميعاد المسافة الواجب اضافته الى ميعاد الطعن بالنقض الحالى هو ستون يوما ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٨٧ \_ ٣ ـ ١٩٧٤ وكانت الطاعنة قد أودعت صحيفة الطاعن في ٢٤ \_ ٣ - ٣ ـ بادا له المحدد القانونى . (نقض ١٩٧٤ أنه باضافة ميعاد المسافة سالف البيان يكون الطمن قد أقيم في المحدد القانونى . (نقض ٢٣ \_ ٢ - ٢ - ١٩٨٨ ) .

٩ ــ وحيث أن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحظافى قطيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه فاته أن يضيف ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى اعمالا خكم المادة ١٦ من قانون المرافعات ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن يقم بالاسكندرية وهي تبعد عن مدينة طنطا التي يتعين اتخاذ اجراءات الاستثاف فيها مسافة يقم بالاسكندرية وهي تبعد عن مدينة طنطا التي يتعين الخالف الإصلى ، ولما كان الجمكم المطعون فيه لم يحسب معاد المسافة المشار اليه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي سديد . ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكيم المطعون فيه أن الطاعن يقيم بالاسكندرية حيث تم اعلانه بأمر التقدير وكان استناف الأمر المذكور يقتضي انتقاله أو من ينوب عنه من محل اقامته بالاسكندرية الى مقر محكمة استناف طنطا الانخاذ اجراءات الاستناف والمسافة بينهما تبلغ ٢٩٣ كيلو مترا فان من حقه أن يستفيد من مبعاد المسافة الذي نصت عليه المادة ٢٠ من قانون المرافعات في فقرتها الاولى واضافة يومين الى مبعاد الاستناف الاصلى ،وكان يجين على محكمة الاستناف مراعاة اضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتحم بالميعاد الاصلى فيكون هو والاصل وحدة متواصلة الايام . ولما كان ميعاد استناف أمر تقديم الاتحاب موضوع النداعي وقدره عشرة أيام قد بذأ في السريان اعتبارا من تاريخ اعلانه للطاعن في المسافة المعادة فانه بإضافة ميعاد المسافة المتعدم ذكره فان ميعاد العطيق لمع المسافة المتعدم ذكره فان ميعاد الطعن بالاستناف في قرار التقديم تكون غايته يهم ٨ ح ٧ ص ٧ ع ١٩٧٨

١٠ \_ مؤدى نص المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات أن الشارع جعل الاصل في ايداع صحيفة الطمن بالنقض أن يتم بقلم كتاب هذه المحكمة ، وأنه أباح ايداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم دون التزام بذلك ، فإن اتبع الطاعن الاصل المقرر بايداع الصحيفة قلم كتاب عمكمة النقض تعين أن يزاد الميعاد المحدد لتقديمها يوما لكل مسافة قدرها خمسين كيلو مترا بين الكان الذي يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة \_ مقر محكمة النقض \_ وكذلك يوما لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو مترا وبما لا يجاوز أربعة أيام عملا بالمادة ٢١ من قانون المرافعات . (نقض ٢٠٧٠ ) .

١١ سـ تنص المادة ٣١ من قانون المرافعات بأنه اذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمبلرة احراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال اليه على أن لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام كم تقضى المادة ٣٧ من ذات الفانون بتنظيم مواعيد المسافة لن يكون موطنهم بالخارج . ولما كان الانتقال ادبى تعيد المادة ٣١ تصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كم تنصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ٣٠ لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو سـ على ماورد بالمذكرة الفضيرية وجرى به قضاء محكمة النقض ــ انتقال من يستارم الاجراء ضرورة انتقاضم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المخضرين وغيرهم (نقض ٣٧ /٣ /٣ ١٩٦٧ سنة ١٧ س) .

١٩ - عن كان ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة ... عملا بالمادة ٣٠١ من قانون المراقعات ... ميعادا اجرائيا بما يضاف البه أصلا ميعاد المسافة وفقا لما تنص عليه المادتان ٢١ ، ٢٧ من قانون المراقعات الا انه لما كان الانتقال الذي يقتضيه القيام باجراء اعلان صحيفة تعجيل الدعوى هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت صحيفة التعجيل بها الى محل من براد اعلانه به فان ميعاد المسافة الذي يزاد على ميعاد اعلان صحيفة التعجيل يحسب على اساس المسافة بين هذين المجابئ ...

١٣ ــ معاد المسافة . وجوب اضافته للميعاد الاصل دون فاصل بينهما ولو صادف آخر المعاد الاصلى يوم عطلة . مد ميعاد الاستثناف الى مابعد العطلة ثم اضافة ميعاد المسافة بعد ذلك . خطأ في القانون ونقعى ٩٧ / ٦ / ٧٧ صنة ٧٧ ص ١٣٧٧ )

18 ــ مهاد المسافة وجوب اعتباره مع مهاد الاستئناف مهادا أول يتكون منها مهاد الطعن قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بمقوط الحق في الاستئناف اغفالها بحث مااذا كانت

المسافة بين موطن المستألف ومقر انحكمة يوجب اضافة ميعاد مسافة . قصور . (نقض ١٩ / ٧ /١٩ مامن رقم ٧٣٧ سنة ٤٧ ) .

• ١ -- مقر الوكيل الملاحى للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر اعتباره موطنا لمالك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون موطنه الاصلي في الحارج (نقض ٤ / ٢ / ١٩٨٠ طعن ٩٩١ لسبة ٣٩ قضائية ) .

١٦ \_ مؤدى نصوص المواد ٢٥٧ ، ٢١٣ من قانون المرافعات أن ميعاد الطعن بطريق النقض متون بوماً نبدأ بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وللطاعن أن يضيف الى ذلك الميعاد ميعاد مسافة بين موطنه الذى يجب عليه الانتقال منه وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة طعنه \_ والتى يجب عليه الانتقال اليا ، وذلك فى الحدود المينه فى المادة الذكر والعبرة فى تحديد الموطن فى هذا المقام هى بحوطن من له سلطة القيام بالعمل الإجرائى خلال الميعاد ، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوزير هو الذى يمثل الدعوى التي ترفيع من وعلى المصالح التابعة لها ومن يبنها مصلحة الضرائب دون اعتداد بمقر فى المناوى التي يظها وزيرها هي صاحبة الصفة فى الدعوى التي ترفيع من وعلى المصالح التابعة لها ومن يبنها مصلحة الضرائب دون اعتداد بمقر بارخ ١٩٨٥/١/ ١٩٨٥ أى الميام المادى والستين دون أن يصادف اليوم السابق عليه \_ الأحد ١٩٨٥/١/ ١٩٨٥ عطلة فى اليوم الحدى والستين دون أن يصادف اليوم السابق عليه \_ الأحد ١٩٨٥/١/ المحدى والستين دون أن يصادف اليوم السابق عليه \_ الأحد ١٩٨٥/١/ ١٩٨٥ عطلة ميعاد موطن وزير المالية الذى يمثل مصلحة الضرائب ديوان عام وزارة المالية بمدينة القاهرة فليس غة محل لإصافة ميعاد مسافة إلى مهاد الطعن.

ر نقض ١٩٩٢/٦/٨ طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٥٥ قضائية )

١٧ ـــ وجوب اضافة ميعاد للمسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستثناف الى ميعاد
 الاستثناف الاصلى . م ١٦ مرافعات . تعلقه بالنظام العام .

( نقض ١٩٩٢/٦/٣ طعن رقم ٤٠٣١ لسنة ٢١ ق)

ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج ستون يوما .

ويجوز بأمر من قاضى الامور الوقية انقاص هذا الميعاد تبعا لسهولة المواصلات وظروف الاستعجال ويعلن هذا الامر مع الورقة .

ولا يعمل بهذا الميعاد فى حق من يعلن لشخصه فى الجمهورية أثناء وجوده بها انما يجوز لقاضى الامور الوقتية أو للمحكمة عند نظر الدعوى أن تأمر بمد المواعيد العادية أو باعتبارها ممتدة على الا يجاوز فى الحالين الميعاد الذى كان يستحقه لو اعلن فى موطنه فى الخارج .

تقابل المادة ٢٢ من التقنين القديم .

التعليق نـــ

وحد المشرع في القانون الجديد ميعاد المسافة لمن يقيمون في الخارج فجعله ٦٠ يوما لا فوق ف ذلك بين من يقيم في البلاد الواقعة على شواطيء البحر الابيض أو أوروبا أو غيرها من بلاد العالم

# الشرح:

 ١ - اجاز المشرع تقاضى الامور الوقعة انقاص المواعيد المبينة في المادة الا انه ليس له أن يزيد هذه المواعيد .

٧ ــ القاعدة العامة أن المشرع يجيز تسليم الاعلان لشخص المعلن اليه ولو فى غير موطنه وعل ذلك اذا تواجد المعلن اليه فى الجمهورية العربية المتحدة وسلمت اليه الورقة مع شخصه فلا يسرى فى حقه ميعاد المسافة لانتفاء العلة من قيامه وان كان المشرع أجاز لقاضى الامور الوقية أو للمحكمة عند نظر الدعوى أن تأمر بمد المراعيد بالنسبة له أو تعتبرها محتدة اذ وجدت المرور لذلك ويشترط الا يتجاوز هذا المد مبعاد المسافة الاصلية وهو صنون يوما .

اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى اول يوم عمل بعدها . هذه المادة تطابق المادة ٣٣ من القانون اللغي .

# الشرح :

١ ـــ الموجب لمد الميعاد هو وقرع اليوم الاخير منه يوم عطلة أما اذا وقعت العطلة في خلال الميعاد فلا يمتد الميعاد ووقعت العطلة في خلال الميعاد أيام عطلة مهما استطالت ولم يكن الميعاد فيا يوم عطلة فان الميعاد لا يمتد أما اذا وقعت الايام الاخيرة من الميعاد في أيام عطلة فلا يحد الا ليوم واحد هو اليوم التالي للمعللة وإذا كان الميعاد مقدرا بالساعات ووقعت الساعة الاخيرة منه في يوم عطلة امتد الميعاد الى الساعة نفسها من أول يوم عمل بعد العطلة (الوسيط لرمزى سيف الطبحة الثامنة ص ٨٠١ ونقض ٢٠ / ٢ / ١٩٣٥ بمجموعة النقض ف ٣٠ سنة الجزء التالى ص ٨٠٠ قاعدة وقم ١٠ ) .

وقد ثار الخلاف بين الشراح وأحكام المحاكم حول امتداد المماد بسبب وقوع اليوم الاعير يوم عطلة وذلك بالنسبة لما يسمى بمواعيد يجب اتخاذ الاجراء قبلها كميماد تقديم الاعتراضات على قائمة شروط البيع فذهب رأى الى أن الميماد لايجتد اذا وافق اليوم الاحير عطلة رسمية وحجتهم فى ذلك أن الميماد ميماد كامل والمشرع حريص على احترامه كاملا وان الحصم كان أمامه متسع من الوقت لاتخاذ (الحبراء الذي أوجب القانون اجراؤه قبل الميماد (مدونة الفقه والقضاء الجزء النافى بعد ٣٩٥ وبند ٣٩٣ و والمرافعات للدكتور أبو الوقا الطبعة السابعة ص ٥٧٨ ونقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وهموعة النقض ف ٥٧ سنة الجزء الاول ص ٩٣٩ ).

ويذهب الرأى الآخر الى أن احترام المبعاد لا يمنع من تطبيق القاعدة العامة التي تقضي بمد المواعيد دون استثناء بين المواعيد التي يجب أن يتخذ الإجراء خلالها أو تلك التي يجب اتخاذ الاجراء بعد انقضائها اذا صادف أحدها يوم عطلة وعلى ذلك يمتد الميعاد في هذه الحال (الوسيط لرمزى سيف ص 8٨١) .

ويمتد الميعاد بسبب أيام العطلة ولو كان ممتدا بسبب المسافة بشرط أن تكون العطلة في آعر يوم من أيام المسافة .

واذا انقص الميعاد الاصلى بامر القضاء فان ذلك لا يوشر فى وجوب امتداده بسبب العطلة الرسمية ولا يمتد بسبب العطلة المراعيد المتفق عليها بين اخصوم للقيام بعمل معين (التعليق لابو الوفا الطبعة الخامسة ص ١٩٦٩ ) .

# أحكام النقض :

١ ـــ وقوع آخر ميعاد للاستثناف خلال عطلة رسمية . أثره . امتداده الى اول يوم بعدها

#### مادة ۱۸ ، ۱۹

مادة ۱۸ مرافعات . (نقض ۱۹ / ۲/ ۱۹۸۳ طمن رقم ۱۲۵۵ لسنة ۵۳ قضائية ) .

٧ ــ ميعاد السافة يعتبر زيادة على أصل الميعاد ومن ثم فانه يتصل به مباشرة بحيث يكونان
 ميعاد واحدا متواصل الأيام . (نقض ٢٧ / ٣/ ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣ ــ من المقرر وفقا للمادة ١٨ من قانون المرافعات أنه ــ إذا صادف آخر المحاد عطلة رحمية امتد المحالة ــ مهما رحمية امتد المحاد الى أول يوم عمل بعدها ــ بما مفاده أنه إذا وقعت العطلة ــ مهما استطالت ــ خلال المحاد ولم يكن اليوم الأخير فيه يوم عطله فان المحاد لا يحتد ،أما إذا وقعت الأيام الأخيرة من المحاد في أيام عطلة فلا يحتد المحاد الا ليوم واحد هو اليوم التالى للمطلة .
(نقض ٧٣/ ٣/ ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

شاذا كان اليوم الذي يتي به مهاد الطعن قد وافق آخر أيام عطلة عيد الفطر وكان ايداع صحيفة الطعن قد تم في اليوم التالي له مباشرة الذي يمند الى مهاد الطعن طبقا لنص المادة ١٨٠ من قانون المرافعات ، فإن الطعن يكون قد تم في الميماد القانوني . (نقض ٢٠ / ١٢ / المحدد ١٩٧٤ عموعة المكتب الفني سنة ٢٠ ص ١٤٨٧ ) .

 ما الزام المحضر بتوجيه المحلف اليه خلال ٢٤ ساعة عند تسليمه صورة الاعلان لجهة الادارة . امتداد هذا المعاد الى أول يوم عمل اذا صادف عطلة رسمية (نقضى 14٧٧/ ١٩/١٧ طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢) .

### مادة ١٩

يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٢ ، ٧ ، ١ ، ١٠ ، ١٣ .

هذه المادة تقابل المادة ٢٤ من القانون الملغى .

# التعليق

١ ـــ لم يرتب المشرع البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المصوص عليها في المواد ١٠٥ ـ ١٧٠ ، ١٧٠ من القانون الجديد والتي تقابل المواد ١٠٠ ، ١٧٠ ، ١٧٠ من القانون الجديد والتي تقابل المواد ١٠٠ وما بعدها واغا رتب البطلان على غالقة المواعد والاجراءات المنصوص عليها في المواد الاتهة : المادة السادسة التي توجب أن يم الاعلان بموقة الهضر والمادة السابعة الحاصة ببيان الموقت الجائز الاعلان فيه والمادة التاسعة الحاصة بتحديد المهانات الواجب توافرها في أوراق المحضرين والمادة العاشرة الحاصة ببيان كيفية الاعلان في حالة امتناع الشخص أو الاعلان في حالة امتناع الشخص أو

من يمثله عن استلام الاعلان أو حالة غلق مسكنه والمدة الثالثة عشر الحاصة بيهان من تسلم اليهم صورة الاعلان الموجه للدولة أو الهيتات الاخرى المينة بنفس المادة وهذه المواد تقابل المواد V A » ۱۹، ۱۹، ۱۳ ، ۱۴ ما ۱ القانون الملغى على التوازى

٧ حد من المقرر أن الخصومة فى الاستثناف تعتبر بالنظر الى اجراءات رفعها والسير فيها ، مستقلة عن المحصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، غما يجرى على احداها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الاخرى ، ومن ثم فان النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الخاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذى الشأن ببطلان اعلاته بصحيفة الاستثناف .

٣ — الانذار الرسمي بوقوع اليم الذي يوجهه الباتع أو المشترى الى من له الحق في الشفعة والمنصوص عليه في المنافقة والمنصوص عليه في المنافقة والمنافقة والذي يوجهه الى كل من الباتع أو المشترى والمنصوص عليه في المادة ، 24 مدني هما من أوراق المحضرين ويسرى عليها ما يسرى علي تلك الاوراق من أحكام الصحة والبطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات .

# أحكام النقض :

١ — البطلان لعدم اعلان أحد الحصوم اعلانا صحيحا وان كان يترتب اذا ما تمسك به من شرع هذا البطلان لحمايته ، وهو من بطل اعلانه ، الأنه — وعل ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اذا استفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى وشاب حمكمها بطلان لعبب فى الاجراءات تعين على محكمة الاستفاف أن تفصل فى الموضوع بحكم جديد تراع فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد النرم هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى بحكم جديد راعى فيه الاجراءات الصحيحة بعد أن أجاب الطاعين الى ما تحسكا به من بطلان اعلانها أمام محكمة أول درجة بعد تعجيل السير فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض ١٨ / ١ /١٩٨٤)

٧ -- بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب ف الاعلان هو -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المكمة -- بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته ، فلا يجوز لغيره من الحصوم النسك به ، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجرئة ، واعلان الرخبة ف الاحمد المنطقة لايعدو أن يكون ورقة من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الاوراق من أحكام الصحة والبطلان المسوص عليها فى قانون المرافعات . (نقض ٨ / ٧ / غ ١٩٨٠ طمن رقم ٤٩١ لسنة ٤٧ قضائية ) .

حلو صورة اعلان اوراق المحضرين من بيان تاريخ ووقت حصول الإعلان واسم المحضر
 الذي باشر الإعلان وتوقيعه والحكمة التي يتبعها واسم من سلمت اليه وصفته . أثوه . بطلان

الإعلان . أستيفاء ورقة أصل الاعلان لهذه البيانات أو حضور المملن اليه بالجلسة . لايزيل هذا المطلان المادتان ٩ ، ١٩ مرافعات . (نقض ٧٧ /٣/ ١٩٨٦ طمن رقم ٣٣٣٧ لسنة ٧٥ قضائية ) .

تعليق : عدلت محكمة النقض عن هذا المبدأ باحكامها المتواتره على النحو 'الذىفصلناه في شرح المادة ٩ فيرجم اليها .

٤ ــ من المقرر أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الاعلان وكذلك البطلان فى
 اجراء فى الدعوى بعد قيام صبب القطاغ صير الخصومة فيها هو بطلان نسبى .

( الطعن رقم ١٨٠ ص ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ )

هـ الأصل فى الأجراءات أن تكون قد روعت والثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عكمة الاستناف تحققت من صحة اعلان الطاعن أمام عكمة أول درجة ولامصلحة للطاعن فى التمسك بالبطلان لعدم اعلان غيره من الخصوم بتعجيل الدعوى أو بايداع تقرير الخبير اذ لا يجوز أن يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحه عملا بما تقضى به المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

# ( الطعن رقم ٣٠٠ س ٥٦ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥

٦ ... المقرر فى قضاء عكمة النقض أن بطلان الخصومة لعدم اعلان احد الخصوم اعلانا صحيحا هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لفير الخصم الذى بطل اعلانه الدفع به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئه .

( الطعون أرقام ٢٤٢٠ ، ٢٣٧٠ ، ٢٣٨٦ س ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٣٠ )

 لقرر في قضاء هذه المحكمة أن البطلان المترتب على عدم الإعلان لايجوز التمسك به الا لمن تقرر البطلان الصلحة .

# ( الطعن رقم ٣٩٣ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

٨ ــ مفاد نص المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشتمل أوراق اعلان صحف الدعاوى والاستثناقات على بيان خاص بتحديد تاريخ ووقت حصول الاعلان وبيان باسم الخضر الذي باشر الاعلان والمحكمة التي يتبعها وتوقيعه على كل من أصل الاعلان وصورته ورتب البطلان على عدم مراعاة ذلك .

( الطعن رقم ٣٩٥ س ٥٧ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )

٩ ــ بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المكلية بالمام ، وبالتالى المكحمة ــ هر بطلان نسبى مقرر لمسلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، وبالتالى فلا بجوز الممحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الحصم الذي تقرر هذا البطلان لمسلحته أن يتمسك به أمام محكمة المرضوع أو في صحيفة الاستئناف والا سقط الحق فيه .
د الطمن وقم ٩٧٧ مي ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧٧

 ١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الاعلان هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع البطلان لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، والايجوز لفير الخصم الذى بطل اعلانه الدفع به ، ولو كان له مصلحة فى ذلك أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو كان فى النزام بالتضامن ، والايقبل اثارته للمرة الأولى أمام محكمة الشفض .

# ( الطعن رقم ۸۸۳ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۵/۲/۲۸ )

١١ ــ بطلان أوراق التكليف بالحصور لعيب في الإعلان . نسبى . عدم جواز التسك به الا لن شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئه . ( نقض ١٩٩٣/٣/١ طمن رقم ٦٩٣ لسنة ٥٥ قضائية ) .

١٧ - بطلان اوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي . لصاحب المصلحة وحده التمسك به أمام محكمة الموضوع . ( نقض ١٩٩٣/٣/٣٥ طعن وقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ قضائية ) .

وراجع التعليق على المادة ٩ وباق المواد الحاصة بالبطلان .

### مادة ۲۰

يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء .

ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء . هذه المادة تقابل المادة ٣٠ من القانون القديم .

### التعليق : ـــ

دتناول المادة ، ٣ تنظيم حالات البطلان بسبب العبوب الشكلية التي تصيب الاجراءات. وقد رأى المشرع في القانون الجديد التفرقة بين حالة البطلان الذي يقرره القانون بعبارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه فاذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أو أوجب أن تتضمن الورقة بيانا معينا وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه فان الاجراء يكون باطلا وليس على من تقرر الشكل لصلحته من الحصوم الا أن يثبت تحقيق الديب ويتصلك بالبطلات على أن القانون الجديد قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة في الحصومة فالقانون عندما يتطلب شكلا معينا أو بيانا معينا أنما يرمى الى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو الميان وإذا ثبت تحقق العاية رغم تخلف هذا الشكل أو الميان وإذا ثبت تحقق العاية رغم تخلف هذا الشكل أو الميان . ويقع على عاتق من يحصل اللسكل ضده بالبطلان عبء المبات ان الشكل أو الميان

رغم تخلقه قد حقق الفاية منه فان أثبت هذا فلا يمكم بالبطلان . وبهذا عدل القانون الجمديد عما يفهم من القانون السابق من أن البطلان المنصوص عليه اجبارى يجب على القاضي الحكم به دائما وهو عدول يتجه به المشرع الى مسايرة التشريعات الحديثة التي بدأها المشرع في فرنسا بقانون ١٧ يناير سنة ١٩٣٥ واشترط فيهما تحقق ضرر ١٧ يناير سنة ١٩٣٥ والمرسوم بقانون ٥٠٠ الكوبر سنة ١٩٣٥ واشترط فيهما تحقق ضرر بالحصم للحكم بالبطلان وغم النص صراحة عليه وايده المشرع الإيطالي سنة ١٩٤٠ بصورة أعم بنص المادة ١٩٤٦ من مجموعة المرافعات الإيطالية على ألا يحكم بالبطلان وغم النص عليه اذا حقق الاجراء الفاية منه وهذا الاتجاه الحديث في التشريعات أيدته أحكام القضاء المصرى وبعض الفقه في مصر وهو اتجاه يسمى أن الحق ليس غاية في مصر وهو اتجاه يسمق في مصر مع الأخذ بجداً نسية الحقوق الذي يعني أن الحق ليس غاية في ذاته اثنا هو وسيلة لتحقيق غاية معينة .

ولهذا فانه اذا نص القانون على البطلان وتحقق عيب في الاجراء فنشأ عنه حق لشخص في -التمسك بالبطلان فان هذا الحق انما يقصد باعطائه لصاحبه ضمان تحقيق الغابة من القاعدة الخالفة فاذا تمسك صاحب الحق بالبطلان رغم تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب ، فانه يعتبر استعمالا غير مشروع للحق ، لانه لا يتمسك به بقصد تحقيق الغاية التي أعطى الحق من أجلها \_ اذا الغاية قد تحققت . وربط شكل الاجراء بالغاية منه يؤدى الى جعل الشكل أداة نافعة في الحسومة وليس مجرد قالب كالشكليات التي كان يعرفها القانون الروماني في عهد دعاوى القانون . واذا كان الاتجاه الذي غلبه القانون الجديد يودي الى اعطاء سلطة كبيرة للقاضي فان هذه السلطة يقيدها أن تحديد الغاية من الشكل مسالة قانون وليست مسالة واقع يستقل فيها بالتقدير ، هذا فضلا عن أن القضاء في مصر ألبت دائما أنه أهل للثقة التي تمنح له أثم ان الاخذ بالمذهب الذي يلزم القاضي بالحكم بالبطلان لمجرد النص عليه دون أي تقدير بوادي أحيانا الى الاضرار بالمدالة عذلك ان القاعدة القانونية قاعدة عامة بطبيعتها . وعندما ينص القانون على البطلان في حالة معينة فانه بيراعي ما يحدث في الظروف العادية . ولكن من الناحية العلمية اذا تحققت الغاية من الشكل في قضية معينة فان البطلان يصبح لا ضرورة له بل ينتهي الى أن يكون سلاحًا في يد سيء النية من الحصوم الذي يريد عرقلة الخصومة على أن القانون الجديد لم يشاً في تغليبه هذا الاتجاه ان ينحو الى المدى الذي ذهبت اليه بعض التشريعات كالمجموعة الايطالية والتي تجعل من مجرد تحقق الغاية من الاجراء سببا لعدم الحكم بالبطلان ولو لم تتحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب . ذلك ان هناك اشكالا للعمل أو بيانات في الورقة قد ترمي الى تحقيق ضمانات معينة للخصوم لا تتصل اتصالا مباشرا بالفاية من الاجراء . واذا نص القانون على البطلان وتخلف الشكل أو البيان ولم تتحقق الغاية منه فيجب الحكم بالبطلان ولو تحققت الغاية من الاجراء . ولم يقصر القانون الجديد بالبطلان ــ شائه شأن القانون السابق ــ على حالات النص عليه فنص على أن الاجراء يكون باطلا ايضا اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الفاية من الاجراء . ويقصد القانون الجديد بحالات عدم النص عل البطلان عدم النص الصريح عليه قاذا نص القانون على انه لا يجوز أو لا يجب أو نص على أية عبارة ناهية أو نافية فانه بهذا لم يصرح

بالبطلان ولا يحكم به الا اذا وجد عيب لم تتحقق الغاية بسببه من الاجراء والاصل في حالة عدم النص على البطلان أن الاجراء لا يبطل الا أذا أثبت المتمسك بالبطلان \_ فعيلا عن العيب الذي شاب الاجراء ـــأن هذا العيب قد أدى الى عدم تحقق الغاية من الاجراء . فعب، آثبات عدم تحقق الغاية يقم على عالق المتمسك بالبطلان ، ولا يكفيه اثبات عدم تحقق الغاية من الشكل أو البيان وانما يجب عليه اثبات عدم تحقق الغاية من الاجراء . ذلك أن القانون مادام لم ينص على البطلان جزاء الشكل أو بيان معين فانه يدل بهذا على عدم ارادته توافر هذا الشكل أو الييان الا بالقدر اللازم لتحقيق الغاية من العمل الاجرائي الذي يتضمنه . وينظر القاضي الى الفاية الموضوعية من الاجراء ، والى تحققها فى كل قضية على حدة . وهذا التحديد من القانون هو الذي اخذت به مجموعة المرافعات الايطالية للاجراءات الجوهرية في المادة ١٥٦ منها . وايا كان الامر وسواء كان البطلان منصوصا عليه أم لا لهان القاضي يجب عليه ان يحكم به من تلقاء نفسه اذا تعلق بالنظام العام. ويتضح مما سلف ان القانون قد اعتد ف تنظيمه للبطلان تارة بالغاية من الاجراء وتارة بالغاية من الشكل أو البيان . ويقصد بالاجراء العمل القانوني الذي يكون جزءًا ص الخصومة وتترتب عليه آثار اجرائية . وهو ما اصطلح الفقه على تسميته بالعمل الاجرائي . والاعمال الاجرائية متنوعة في الحصومة منها ما يقوم به القاضي مثل الحكم أو الامر ومنها ما يقوم بها الحصوم أو وكلاؤهم مثل الطلبات على اختلاف انواعها سواء أصلية أو عارضة والدفوع واعلان الاوراق أو اعلان واقعة معينة أو أعمال متعلقة بالاثبات كالاقرار أو حلف اليمين . ومنهاما يقوم به الغير كشهادة الشهود أو عمل الخبير. وكل عمل اجرائ باعتباره عملا قانونيا يجب ان تتوافر فيه شروط معينه منها ما يتعلق بالمحل أو الشخص القائم بالعمل ومنها ما يتعلق بشكل العمل . وللشكل أهمية كبيرة في قانون المرافعات واذا كانت القاعدة في القانون هي مبدأ حرية الشكل ، فان القاعدة في قانون المرافعات هي على المكس قانونية الشكل ، بمعنى ان جميع أوجه النشاط التي تتم في الخصومة يجب كقاعدة عامة ان تتم تبعا للوسيلة التي يختارها من يقوم بها بل تبعا للوسيلة التي يحددها القانون. والشكل في العمل الاجرائي قد يكون عنصرا من عناصره وقد يكون ظرفا يجب وجوده خارج العمل كي ينتج العمل آثاره القانونية . والشكل كعنصر للعمل يتضمن وجوب تمام العمل كتابة ووجوب أن تتضمن الورقة بيانات معينة . والشكل كظرف للعمل قد يتصل بمكان العمل كوجوب تسلم الإعلان في موطن المعلن اليه أو وجوب أن يتم الحجز في مكان المنقولات المحجوزة كا قد يتصل بزمان العمل والزمن كشكل للعمل قد يكون زمنا مجردا بغير نظر الى واقعة سابقة او لاحقة كوجوب أن يتم الاعلان بين السابعة صباحا أو الخامسة مساءًا . وقد يكون الزمن يوما معينا كوجوب اجراء المرافعة في أول جلسة . وقد يتحقق الزمن بميعاد يجب ان ينقضي قبل امكان القيام بالعمل . وقد يكون ميعادا يجب ان يتم العمل قبل بدئه وقد يكون ميعادا يجب أن يتم العمل خلاله . وأخيرا يدخل في عنصر الزمن أيضا ماينص عليه القانون من ترتيب زمن معين بين الاعمال الاجرائية .

ونما تقدم يبدو بوضوح أن الشكل ليس هو الاجراء ، ذلك ان الاجراء أو العمل الاجرائ

هم عمل قانوني يحب أن تهافر فيه شروط معينة من بينيا الشكل الذي يحدده القانون وقد رأي القاندن الجديد كا سلف أنه اذا نص القانون صراحة على البطلان فان معيار الحكم بالبطلان من عدمه يكون بالنظر الى الشكل أو البيان في الاجراء . والبيان ليس سوى شكل من اشكال العمل فلا يكفي لعدم الحكم بالبطلان مجرد اثبات تحقق الغاية من الاجراء بل يجب اثبات تحقق الغاية من الشكل وتطبيقا لذلك اذا ينص المشرع في القانون الجديد على أنه يجب أن تتضمن ورقة المحضرين عدة بيانات كل بيان يرمى الى تحقيق غاية معينة (المادة ٩ من القانون ) وينص على البطلان صراحة جزاءا لتخلف هذه البيانات (المادة ١٩ ) فانه اذا اعلنت ورقة محضرين لم تشتمل مثلا تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان واشتملت على البيانات الاخرى ، ووصل الأعلان الى المعلن اليه . فلا ينظر الى الغرض من الاعلان وهو ايصال واقعة معينة الى علم المعلن اليه ، وانما ينظر الى بيانات الورقة . فاذا تبين أن التاريخ الذي حصل فيه الاعلان يؤدي وظيفة معينة في هذا النوع من الاعلان الذي حدث . كما لو كان اعلانا بيداً به ميعاد طعن ، فان الاعلان يكون باطلا لعدم تحقق الغاية من بيان التاريخ . أما اذا كان التاريخ ليس له هذه الوظيفة ف الاعلان الذي حدث كما لو كان اعلانا لايجب تمامه في ميعاد معين ولا بيدأ به أي ميعاد فلا يحكم بالبطلان يومن ناحية أخرى اذا فرض ولم يشتمل الاعلان على بيان اسم المحضر فانه لايحكم بالبطلان اذا كان المحضر قد وقع على الاعلان ذلك ان الغرض من بيان اسم المحضر هو التثبت من أن الاعلان قد تم على يد موظف مختص باجرائه . ويغني عنه امضاء المحضر . فاذا لم تشتمل الورقة لا على اسم المحضر ولاعلى امضائه ، فإن الاعلان يكون باطلا ولو وصل إلى المعلن اليه وتسلمه . كذلك أيضا يعتبر البيان باسم المعلن اليه ولقبه ومهنته أو وظيفته مستوفيا مهما حدث النقض فيه مادام تحقق الغرض منه وهو تعين شخصية المعلن أو المعلن اليه ۽ . (المذكرة الايضاحية للقانون ).

ويراجع أيضا التعليق الوارد فى نهاية المادة ٢٤ .

ملحوظة : كانت الفقرة الثالثة من المادة عندما قدمت من الحكومة كمشروع تنص على أنه في جميع الإحوال يجب الحكم بالبطلان اذا كان متعلقا بالنظام العام وقد حذفت اللجنة الشريعية بمجلس الامة تلك الفقرة ودلالة هذا الحذف انها تركت هذا الامر للقواعد العامة ومقتضاها ان البطلان المتعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

### مقدمة:

ذهب الرآى السائد فى الفقه الى أنه لا محل لاعمال نظرية البطلان المنصوص عليها فى هذه المدة والمواد التي تلتها حيث نص المشرع على جزاء آخر كسقوط الاجراء واعتباره كان لم يكن أو عدم قبوله الى غير ذلك من أنواع الجزاءات بل يصين عند نص المشرع على جزاء آخر خلاف المطلان الترام احكام هذا الجزاء دون خلط بينها وبين أحكام البطلان وقد ساندت محكمة النقص هذا الرآى (الحكم رقم ها)

## الشرح:

البطلان هو وصف يلحق عملا معينا لخالفته للقانون تؤدى الى عدم انتاج الآثار التي يرتبها القانون على هذا العمل لو لم يكن معيا فعنصرا البطلان هما العيب نخالفة القانون وعدم ترتيب الآثار القانونية بسبب ما شاب العمل من عيب ومجال تطبيق المواد ٢٠ الي ٧٤ من نظرية البطلان يتناول امرين اولهما العمل الاجرائي وهو الذي يرتب عليه القانون اثرا في انشاء الخصومة او سيرها او تعديلها او انقضائها وثانيها العيوب الشكلية وهي التي تصيب العناصر الشكلية وحدها . والاصل ان العمل الاجرائي قد استوفي عناصره الشكلية وعلى مدعى العكس اثبات ادعائه . ويمر البطلان بمرحلتين اولهما قيام سبب البطلان وثانيهما تقرير القضاء به . ويشترط لقيام البطلان توافر شرطين اولهما وقوع عيب في احد العناصر الشكلية للعمل الاجرائي ويكون ذلك بمخالفة العيب الاجرائي للنموذج الشكلي الذي حدده القانون وثانيهما ان يترتب على هذا العيب تخلف الغاية من العمل الاجرائي الذي لحقه العيب . ويقصد بالتص على البطلان النص الصريح بلفظ البطلان او اي لفظ آخر فيه معناه كالنص على اعتبار الاجراء لاغيا أو كأن لم يكن أو غير ذلك من الالفاظ التي تعنيه ولايعتبر نصا على البطلان النصوص الناهية او النصوص النافية كعبارة ، لايجوز ، او ، لايصح ، او ، لا يقبل ، او ، لايسوغ ، او غيرها من عبارات النبي او النفي ما لم تكن مصحوبة بالنص على البطلان صراحة وفي هذا خالف القانون الجديد ما كان مقررًا في القانون الملغي وقضى على التفرقة بين النصوص النافية والنصوص الامرة من حيث افادتها البطلان . ومن امثلة البطلان الصريح نص المادة ١٩ على انه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٢ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ وهي الحاصة بالمواعيد الجائز فيها الاعلان والتنفيذ وبيانات اوراق المحضرين وكيفية الاعلان ومن امثلته ايضا نص المادة ٣٥ من وجوب ان يحضر مع القاضي في الجلسات وفي جميع اجراءات الاثبات كاتب لتحرير المحضر والتوقيع عليه مع القاض والاكان العمل باطلا ونص المادة ٢٣٠ على ضرورة اشتمال صحيفة الاستناف على بيان الحكم المستانف وتاريخه واسباب الاستناف والطلبات والإ كانت باطله ونص المادة ٣٤٣ على ان تشتمل صحيفة الاتماس على الحكم الملتمس فيه وتاريخه واسباب الالقاس ، والأكانت باطلة ، .

ولكن ماهو المقصود بتحقق الغاية من الاجراء وهل يقصد بذلك تحقق الغاية من الاجراء باعتباره عملا اجراتيا اى عملا قانونيا بصرف النظر عن تحقق الغاية من اليانات والاوضاع التي استزمها الفانون في الاجراء ،أو انه يقصد بتحقيق الغاية تحققها من كل بيان أو وضع شكل فضلا عن تحققها من الاجراء كعمل قانوني واحد وذلك كما هو الحال في اعلان ورقة المخضرين فالمدرض منه ايصال واقعة معينة الى علم المعلن اليه ومن بياناته تاريخ الاعلان فاذا حصل الإعلان غير مشتمل على تاريخ اليوم والساعة والسنة التي حصل فيها فقد تحققت الغاية من الاجراء ولكن لم تتحقق الغاية من اليان وقد وحد القانون الحكم في الحالين بضيره بان الغاية المقصودة من الاجراء ، التعمل على المائة المن معنا عطا ألو

نقص في بعض اجزائه ولكن بالرغم من ذلك تحققت الفاية من البيان فلا يحكم بالبطلان ومثال ذلك البيان الحاص باسم المعلن والمعلن اليه في اوراق المحضرين رلقبه ومهينه أو وظيفته فالفرض منه تعيين شخص المعلن والمعلن اليه فاذا تحقق هذا الفرض بالرغم مما في البيان من نقصى في بعض اجزائه فلا يحكم بالبطلان وكذلك البيان المحلق بالمحضر في صلب الاعلان ولكنه وقع عليه فان قام به موظف مختص باجرائه فاذا لم يذكر اسم المحضر في صلب الاعلان ولكنه وقع عليه فان امضائه يغني عن ذكر اسمه في تحقق الفاية فلا يحكم بالبطلان اما اذا لم تشتصل ورقة الإعلان على امضاء المحضر فان الاعلان يكون باطلا ولو تسلمه المعلن اليه والغابه المقصودة هي الفاية المرضوعية المجردة دون ما اعتداد بالغابة الشخصية التي قد يستهدفها القائم بالممل : ويرى المدكوران رمزى سيف وأبوالوفا انه سواء أكان البطلان متعلقا بالنظام العام أو غير متعلق به وسواء أكان منصوصا عليه أم لا فانه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به اذا تحققت الغاية من الإجراء وكل ما هناك انه في النص على البطلان فان ذلك يعفى التمسك به من اثبات عدم تحقق الغاية من الاجراء ويجوز خصمه أن ينقض البطلان فان ذلك يعفى المحكمة الدليل على أن الأجراء وأن كان قلد وقع باطلا الا أنه حقق الغاية الني ابتفاها المشرع منه .

اما اذا كان البطلان غير منصوص عليه وخولف الاجراء فان على من يتمسك ببطلان الاجراء ان يبت مطابقة الاجراء ان يبشدها ان يبت ان عدم مطابقة الاجراء لما يتطلبه القانون قد ترتب عليه فوات الفاية التي يبشدها المشرع من الاجراء . ويعتبر تحقق الفاية في حالة معينة واقع لا يجوز اثارتها لاول مرة امام محكمة النفض . هذا ومن المقرر أن كل ما يجوز اتباعه في الحالات المتقدمة يكون للطرف الاغر الحق في النات عكسه بذات الطرق والمحكمة هي الفيصل في الموازنة بين الرأين .

(راجع فى شرح هذا النص الوسيط للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص 4۸.4 وما بعدها والمرافعات للاستاذ كمال عبدالعزيز ص ٩٨ وما بعدها والتعليق للدكتور ابوالوفا الطبعة الخامسة ص ٩٧٠ ومابعدها ) .

ومن المقرر أن عدم استيفاء الدعوى لشروط رفعها جزاؤه عدم قبولها وليس البطلان ومن ثم فملا يجوز للمحكمة ان تقضي بقبول الدعوى في هذه الحالة بمجة ان الغاية من الاجراء قد تحققت لأن تحقق الغاية من الاجراء لايكون الا بالنسبة لجزاء البطلان فقط ولايتعداه لغيره من الجزاءات الأخوى

# بطلان الاجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض .

واذا قضت المحكمة ببطلان اجراء معين لتحقق الشروط المنصوص عليها في الهادة كما اذا قضت ببطلان صحيفة الدعوى او ببطلان الاعلان او بعدم الاعتداد بالحجز او ببطلان اجراء من اجراءات التنفيذ فان هذا الاقتصاء لايترتب عليه حتما وبطريق اللزوم مساءلة من قام بالاجراء الباطل بالتعويض بل ان من وقعت الخالفة في حقة يقع عليه عبده اثبات ان ضررا قد اصابه بالشروط المنصوص عليها في المادة ٦٦٣ من القانون المدني بشأن المسئولية الفصيرية ولا يكفى توافر العمر في معنى المادة ٢٠ من قانون المرافعات والذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الاجراء اذ أن العمرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الاجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالعمويض

## احكام النقض :

ا حوث ان مبنى الدفع ببطلان اعلان صحيفة الطمن ان اعلان المطمون ضده الاول تم
 فى مكتبه فى حين انه يتعين اعلانه بمحل اقامته المبين بصحيفة المدعوى

وحيث ان هذا الدفع غير مقبول ، ذلك ان الثابت ان المطعون صده الاول قدم مذكرة بدفاعه في الميماد ومن ثم تكون الغاية من اعلانه قد تحققت وتنتفي مصلحته في التمسك ببطلان اعلانه بالصحيفة . (نقض ۲۹ / ۱۱ / ۱۹۸۸ طعن رقم ۲۱۱ لسنة ٥٦ هضائية ) .

٧ — عدم تضمين مسودة الحكم تاريخ ايداعها لا يوتر على سلامة الحكم اذ لم ترتب المادة ١٧٥ من قانون المرافعات البطلان على تخلف البات هذا التاريخ وانما رتبته على عدم حصول ايداع المسودة عند النطق بالحكم جزاه على تخلف الفاية التي استهدفها المشرع من هذا الاجراء الجوهرى . (نقض ٢١ / ٢١ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٥ قضائية ).

٣ ــ اوراق المحضرين . وجوب اشتالها على بيانات معينة ومنها تاريخ حصول الاعلان . مادة
 ٩ مرافعات . مخالفة ذلك . أثرة البطلان . مادة ١٩ مرافعات . خلو صورة اعلان صحيفة
 ٢ ـ موضى الشفعة من تاريخ اعلانها . لا بطلان طالما تحققت الفاية من الاجراء . علة ذلك . مادة ٧٠ مرافعات . (نقص ٢٠ ١٩ / ١٩٨٧ لسنة ٥١ قصائية نقص ٢٧ / ٢ / ١٩٨٧ سنة ٣٧ المدد الثانى ص ١٩٨١ ، نقص ٢٠ / ١ / ١٩٨١ سنة ٣٧ المدد الثانى ص ١٩٨٧ . نقص ج٧٧ / ١ / ١٩٨١ سنة ٣٧ المدد الثانى ص ١٩٨٧ ).

٤ ــ القضاء بالبطلان ف حالة عدم النص عليه . مناطه أن يشوب الاجراء عيب لم تصفق يسبه الغاية من الاجراء مادة ٢٠ مرافعات . عدم استلزام المشرع توافر شكل معين في الاجراء . أثره . قرارات إزالة المبانى . عدم تطلب المشرع توقيع اعضاء اللجنة افتصة باصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الاعضاء عليها . (نقض ١٩٨٦/ ٢/ ١٩٨٦ طمن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٤ مكرر ــ وحيث أن منى الدفع المبدى من الشركة المطعون ضدها الاولى أنها أعلمت بصحيفة الطعن في مقر أدارة الشئون القانونية وكان يعمين أعلانها في مركز أدارتها الرئيسي حيث يوجد رئيس مجلس الادارة الذي يعمين تسليم الصحيفة أليه دون غيره حملا بالمادة المثانة القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المعمول به أعباراً من ٥ / ١٩٧٣ .

وحيث ان هذا الدفع في غير محله ذلك انه لما كانت المادة ، ٣ من قانون المرافعات قد نصت في فقرتها الثانية على انه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الفاية من الإجراء . وكان الثابت أن الشركة المطعون صدها الاولى قد علمت بالطعن وأودعت مذكرة في المعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن فان الفايه التي يبتغيا المشرع من الإجراء تكون قد تحققت ويكون الدفع سد وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة سد وأيا كان وجه الرأى في الأعلان غير مقبول . (نقض ١٣ ٥ / ١٩٨٥ طعن رقم ١٣٥١ اسنة ٤٩ قضائية ) .

٥ ــ وحيث أن مما تعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه بالبطلان . وفي بيان ذلك تقول ان الحير لم يخطرها بايداع تقريره بكتاب مسجل عملا بما توجبه المادة ١٥١ من قانون الإثبات ، فكان يعمين على محكمة الاستئناف أن تخطرها بحصوله وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ولما كان النابت من الصورة الرسمية للاعلان الموجه من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة لحصوم الدعوى والمؤرخ ٣١ / ١٩٧٧ أن المطعون ضده هو وحده الذي تم اعلانه بايداع التقرير وبجلسة ١٨ ــ ١ ــ ١٩٧٨ المحددة لنظر الاستئناف ، ولم تحضر هي تلك الجلسة التي حجزت وبجلسة ١٨ ــ ١ ــ ١٩٧٨ من اكان النابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في الدعوى تأسسا على ما جاء بهذا التقرير الذي لم يتخذ في مواجهتها ولم تعلم به ، ولم تبد دفاعها بشأنه ، فانه يكون قد وقع باطلا لقيامه على اجراء باطل أثر في قضائه .

وحيث أن النعي في محله ، ذلك أن النص في الفقره هـ من المادة ١٣٥ من قانون الاثبات على أنه ،وفي حالة دفع الامانه لا تشطب الدعوى قبل اخبار الخصوم بايداع الخبير تقريره طبقا للاجسر اءات المينسة في المادة ١٥١. والسنص في المادة ١٥١ من هذا القانسيون على أن ديود ع الحبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب ... وعلى الحبير أن يخبر الخصوم بهذا الايداع في الاربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل ، ، يدل على ان المشرع راعسي في حظر شطب الدعوى عند ايداع أمانة الخبير قبل اخبار الخصوم بايداع تقريره أنه لا مبرر لارهاق الخصوم بمتابعة الخصومة في الجلسات السابقة على اخطارهم بتقديم الخبير تقريره ، وتعريض الدعوى لحظر الزوال نتيجة لذلك ، في حين أنه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع أمام المحكمة طُوال مدة مباشرة الحبير لمهمته . ومن ثم كان من الطبيعي أن يستلزم المشرع اخطار الخبير للخصوم بايداع تقريره ليتابع الحصوم حضور الجلسات الني كانوا قد أعفوا من حضورها أثناء قيامه بمهمته وان كان المشرع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير باخطار الخصوم بايداع تقريره ، الا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاجراءات التي تتلو دعوة الحبير للخصوم يلحقها البطلان اذا شابها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم ،كان يمكم في الدعوي على أساس التقرير الذي لم يقم الحبير باخطار الخصوم بايداعه فلم يبدوا دفاعهم بشائه مما يترتب عليه بطلان التقرير والحكم المؤسس عليه ، على أنه لا يحكم بالبطلان اذا تحققت الغاية من الاجراء الباطل وفقا لحكم المادة • ٢ من قانون المرافعات ،كانْ تستقيم الاجراءات بقيام المحكمة باخطار المحصوم بايداع التقرير والجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى يبدى الخصوم دفاعهم في الدعوى على صوقه درءا لاى ضرر قد يلحق بهم من شائه أن ينشىء لهم الحق في طلب بطلان التقرير . كما مفاده أنه يلزم لكى تستقيم الاجراءات أن يعلم الخصوم بايداع التقرير وبالجلسة انحددة لنظر الدعوى بعد حصول الايداع ، ولاينت علم الخصوم بذلك الا باعطارهم خاصة اذا لم يتابعوا الحضور بجلسات الدعوى لان ذلك غير مطلوب منهم أثناء مباشرة الحيير للمأمورية وحتى اعلائهم بايداع تقريره .

اذ كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لورقة الإعلان المرجه من قلم كتاب محكمة استناف القاهرة لحصوم الدعوى والمؤرخ ١٨ - ١٧ - ١٩٧٧ أن تقرير الحيير لم يخطر الحصوم الكتاب وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٨ - ١ - ١٩٧٨ . ها مفاده أن الحبير لم يخطر الحصوم بايداع تقريره . وقد ثبت من الاعلان أن المطعون ضده وحده دون الطاعة هو الذي تم اعلانه بايداع الشرير وبالجلسة المحددة لنظر الاستناف . ولما كان القانون قدائه في الحصوم من متابعة جلسات الدعوى طوال مباشرة الحبير للمامورية وحتى يتم اخطارها بايداع تقريرة - على ما سلف بيانه - ، وكان البين من الصورة الرسمية غاضر جلسات عمكمة الاستناف أن الطاعنة لم تحضر جلسة ١٨ - ١ - ١٩٧٨ ، ونظرت المحكمة الدعوى في غيتها في تلك الجلسة وحجزتها للحكم ، وأسست قضاءها على ما جاء بتقرير الحين لم تعلم به الطاعنة ولم تبد دفاعها للحكم ، وأسست قضاءها على ما جاء بتقرير الحير الذي لم تعلم به الطاعنة ولم تبد دفاعها نقضه دون حاجة لبحث باق أوجه الطعن ، على أن يكون مع النقض الاحالة ، (نقض ١٧ - ٢ - ١٩٨٣ السنة ٤٨ قضائية .

٣ ل الكانت المادة ١٥١ من قانون الالبات تنص على أنه ،على الحيير أن يخبر الحصوم بايداع تقويره وعاضر أعماله قلم كتاب الحكمة فى الاربع والمشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسبحل ، ،وكانت المادة ، ٧ من قانون المرافعات تنص على أن «يكون الاجراء باطلا اذا بكتاب مسبحل ، ،وكانت المادة أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسبه المعاية من الاجراء ، ومفاد ذلك أن الميرة فى الحكم بالبطلان هو بتحقق الفاية من الاجراء المعيب أو عدم تحققها وكانت العاية من الحطار الخصم بايداع تقرير الحبير هى اطلاعه عليه لابداء دفاعه بشأنه . وكان الثابت من مدونات الحكم المطمون فيه أن الطاعن قد أطلع على تقرير الحبير المودع أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه بشأنه بصحيفة الاستناف ، ومن ثم فقد تحققت الغاية التى كان يبخيا المشرع من احطاره بايداع التقرير فلا على للنعى عليه بالبطلان . (نقض ٣٠ – ٥ – ١٩٨١ معرر قدر م و ١٩٧٠ لسنة ، ٥ قضائية ) .

٧ — النص فى المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على أنه ولايجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد اخصوم أو وكيله الا بحضور خصومه ، أو أن تقبل أوراقا من أحد الحصوم دون اطلاع الحسم الآخر عليها والاكان العمل باطلا ووالنص فى الفقرة الثانية من المادة • ٢ من ذات القانون على أن وولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الفاية من الإجراء ، يدل على أن الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع الفاكم من الاستياع أثناء المداولة لاحد الحصوم أو

وكيله في غية خصمه ومن قبول مستدات أو مذكرات من أحدهم دون اطلاع الحصم الاخر علي عالفة ذلك البطلان واذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع الى تحقيقها من خلال الواقعة المورضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فان من القسك بالشكليات القضاء بالبطلان فاذا كان الخابت من الصورة الرسمية شختر جلسة ٢٨ سـ ١٠ سـ ١٩٧٦ المودعة من الطاعنة أن طوفى الحصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة بدفاعه سلمت صورتها للاخر وتضمنت مذكرة المطعون ضده سـ المودعة صورة رسمية منها بملف الطعن سـ الاشارة الى للاخر والشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم وجود مستحقات على المعاون ضده قبل الفيئة والتي قدمها بتاريخ ٢٥ سـ ١٠ سـ ١٩٧٦ و المعلاه تحت رقمن ١٥ الرد على ماجاء بمذكرة المطعون ضده في خصوصه وذلك بتصريح من الحكمة بتضديم المذكرات خلال اسبرع من حجز الدعوى للحكم لجلسة ٣٠ سـ ١١ سـ ١٩٧١ وقد كان في مكنة الطاعنة أن أتقدم بما قد يعن لها من دفاع وبذلك تحققت الغابة التي قصدها الشارع باطلاع الخصم على ما يقدامه حصمه من دفاع فلا بطلان رنقض ٢٣ سـ ١١ سـ ١٩٧١ طعن رقم ١٩٠٠ السنة ٧٤ قصائية ).

٨ ــ وحيث أن المادة ٤٤ من قانون الاثبات تنص على أنه ١ اذا قضت المحكمة بعسجة الهرر أو قضت بسقوط الحق في البات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لذلك أقرب جلسة ٤ . ومفاد ذلك أنه لإيجوز الحكم بصحة الهرر \_ أيا كان نوعه \_ وفي موضوع المدعوى معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقا على الحكم في الموضوع ، وفي كان قد سبق ابداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لايحرم الحصم الذي أخفق في أثبات تزوير الهري من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى ، كان يرى في الادعاء بالنزوير والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميهاد الطعن بالاستناف بالنسبه له \_ لايستنبع بطريق المزوم أن يكون قد سقط حقه فيه ، اذ ليس في القانون ما يجول دون تحسكه ببطلان ذلك الاطعن عن بالنزوير واد قد تتعدد الادلة على أثبات ذلك البطلان أو نفيه . لما كان ذلك وكان الحكم المتعاف وعن في القانون ما يجول دون تحسكه ببطلان دلك المخلون فيه قد قضى في الادعاء بالنزوير وفي شكل الاستناف \_ وهو ذاته موضوع الإدعاء بالنزوير \_ معا فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقصه فيما قضى في شكل الاستناف دون حاجة الى يحث باق أوجه الطعن . رنقض ٢١ - ١٢ \_ ١٩٨٢ طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

 ٩ ـــ اذ أرجب المشرع ق المادة ٩ ٩ ٩ من القانون المدنى على الشفيح أن يودع خلال ثلالين يوما من تاريخ اعلان الرغبة ق الاخد بالشفعة خزانة المحكمة الكائن ق دائرتها العقار كال الثمن الحقيقي الذي حصل به البح في المهاد وبالكيفية التي حددها المشرع هو اجراء من أجراءات دعوى الشهمة يتعبى اتخاذه أمام المحكمة اغتصة قانونا بنظرها والاسقط الحتى فى الاخد بالشفعة ولا تخد بالشفعة ولا تح ولا محل للتحدى ماحكام القانون فى هذه الحالة التى أوجب فيها المشرع توقيع الجزاء بسقوط الحقق في الانحد مالشفعة اذا لم يتخذ الاجراء المذكور على النحو الذى أوجبه الفانون .(نقض 18 – 19 سـ 19 م 19 م 19 لسنة 24 فضائية ) .

١ - وجوب اشتال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم . مادة ٢٥٣ مرافعات .
 ١١ المرض صنه تحقق الفاية من الاجراء لا بطلان . مادة ٢٠ مرافعات . (نقص ٣٤ ــ ٣ ــ المحراء طعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١١ -- عدم ايداع الطاعنين صورة من المذكرة الشارحة ومن حافظة المستثنات بقدر عدد المطعود ضدهم . لا بطلان متى تحققت الفاية من الاجراء ٥ ٧٦٥، ٧ ٢٥، موافعات .(نقض

١٤ ــ ٦ ــ ١٩٨٣ الطعون أرقام ١٩٨٣ ، ١٤٢٧ ، ١٤٩٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٩٧ ــ لما كان البين من الاوراق أن صحيفة الطمن أودعت قلم كتاب محكمة أستناف المنصورة وأثبت فيها بيان موطن المخامي الموكل عن الطاعين ، وكان هذا الموطن معيرا في اعلان الاوراق اللازمة لسير الطمن عملاً بالمادة ٤٧ / من قانون المرافعات بما يجعله موطنا غنارا للطاعنين في كل ما يتعلق بالطمن . يتحقق بذكره الفاية من بيان موطن الطاعنين في الصحيفة ، ومن تم وبالتطبيق لحكم المادة ٥٠ من قانون المرافعات لا قبطل الصحيفة (نقشي ٢٧ ــ٣ ــ ٩٨٠) .

٩٣ ـ تص المادة ١٩ ١٣ من القانون رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى على المندوب الحاجز تأجيل السع لاسباب جدية ، وكلما أجل السع ألبت بأصل المحضر وبصورته . سبب التأجيل السع لاسباب جدية ، وكلما أجل السع ألبت بأصل المحضر المحارس والمدين ، واذا رفض المدين توقيع الورقة الدالة على اعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز ومن شاهدين اثباتا لذلك ، ومودى ذلك أنه يجب عند تغيير المحلا الهدد بمحضر الحجز ـ بتأجيله ومن باب أولى بتعجيله \_ يجب اعلان الحارس والمدين به ، وقد حرص المشرع فيوقع عليها من مندوب الحاجز وشاهدين اثباتا لحصول هذا الاعلان ثم الامتناع عن التوقيع ، فيوقع عليها من مندوب الحاجز وشاهدين اثباتا لحصول هذا الاعلان ثم الامتناع عن التوقيع ، ذات القانون على أنه واذا رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على المحتر واستلام نسخة منه ذات القانون على أنه واذا رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على المحتر واستلام نسخة منه في المراد المدين الحراء مقام الاعلان ، ووائد المشرع في ذلك هو في الامراء المدين لكي يتدبر أمره بخادى بيع منقولاته بالوفاء أو المعاونة في المزايدة أو نالاحراءات حسها براه عققا لمصلحته في هذا الصدد ، فإذا ما شاب هذه الاحراء ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب اتباعها ، فانها تقع باطلة وتضحي عديمة الاحراء ما ما يحول دون تحقيق عاقد ما مناب هذه الاحراء ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب اتباعها ، فانها تقع باطلة وتضحي عديمة الاحراء ما مع ولاحد من عقب علية وسحم عديمة الاحراءات ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب اتباعها ، فانها تقع باطلة وتضحي عديمة الاحراء من وحوب اتباعها ، فانها تقع باطلة وتضحي عديمة المدون تحقيق المشرع من وجوب اتباعها ، فانها تقع باطلة وتضحيم عديمة الاحراء المعادي المعرب الم

الاثر . (نقض ۲۰ ــ ۱۱ ــ ۱۹۸۳ الطعون أرقام ۱۷۵۸ ، ۱۷۵۸ ، ۱۷۵۸ لسنة ۵۱ قضائية ) .

18 — الدفع بطلان اعلان صحيفة الطمن بالنقض . ثبوت علم المطعون ضده وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . اثره . عدم قبول التدفع ، علة ذلك . تحقق العاية من الاجراء . (نقض ٨ — ١٢ – ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ٣٠ – ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٨٤ طعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٠ — ناط المشرع في القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الحاص بالمحاماة أملم المحام ( أصين الان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ) بمجلس نقابة المحامين وباللجان التي يشكلها المجلس ، تقدير أتعاب المحامي عند الحلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وكان تقدير اللجنة للاتعاب في هذه الحالة بعد قضله في خصومة ومن ثم فان مخالفة قرارات اللجنة لاسمى النظام القضائي وانحرافها عن الاصول العامة يجمل هذه القرارات باطلة . (تقض ٩ ص ٥ ص ١٩٧٤ صنة ٢٥ ص ٨٤٠ ) .

١٦ ــ وحيث أن الدفع المبدى من الطاعن ببطلان الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني الذي رسمته المادة ٦٣ من قانون المرافعات هو في حقيقته دفع بعدم قبولها لرفعها بغير هذا الطريق . لما كان ذلك وكان مؤدى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٠ من قانون المرافعات ، أنه في الاحوال التي يوقع فيها الحجز بامَّر قاضي التنفيذ يجب على الحاجز رفع الدعوي بثبوت الحق وصحة الحجز وفقا للقواعد العامة في رفع الدعاوي خلال ثمانية أيام من اجراء الحجز والا أعتبر كَانُ لَمْ يَكُن ، وبدَّلَك عدل المشرع ــ على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية ــ الحكم الذي كان واردا في المادة ع.٠ من قانون المرافعات السابق تعديلا اقتصاه الاتجاه لاعتبار الدعوي مرفوعة بايداع صحيفتها قلم الكتاب فلم يستلزم تضمين اعلان المحجوز عليه تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز ، اكتفاء بالزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطوق المعتادة في المِعادُ المحدد لاعلانه المحجوز عليه بمحضر الحجز ،متى كان ذلك وكان المطعون عليه الاول لم يقيم دعواه بثبوت الحق بصحيفة مودعة بقلم الكتاب بل طرحت على المحكمة بالجلسة التي حددها ــ دون موجب ــ رئيس المحكمة الآمر بتوقيع الحجز والتي تضمنها اعلان الطاعن والمجوز عليه ، ،وكان تحديد الجلسة في أمر الحجز واعلان الطاعن به على النحج السالف لا يجزى عن وجوب اتباع السبيل الذي رسمه القانون لاتصال المحكمة بالدعوي ، ولا محل لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الغاية من الاجراء قد تحققت بطرح الدعوى على المحكمة بما يصحح الاجراء ولو كان تعييه راجعا لامر من النظام العام اذ عدم استيفاء الدعوي لشروط رفعها جزاءه عدم القبول وليس البطلان ، وتحقق الغاية من الاجراء ـــ حسبا تنص على ذلك المادة ٧٠ من قانون المرافعات ــ لا يكون الا بصدد جزاء البطلان ولا يتعداه الى غير ذلك من الجَزَاءَات . لما كان ما تقدم فانه تتوافر للدفع مقومات قبوله واذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ١٧ ـــ وحيث أن هذا النعي في شقة الاول مردود بأن النص في المائة ٣٠ من قانون المرافعات على أنه ويكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلاته أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء ــ ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء ويدل ... وعلى ما أوردته الذكرة الإيضاحية في خصوص هذه المادة ... أن المشرع قرر التفرقة بين حالة البطلان الذي يقرره القانون بعيارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه ، فإذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أوجب أن تتضمن الورقة بيانا معينا وقرو البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه ، فإن الاجراء يكون باطلا ــ وليس على من تقرر الشكل لمصلحته من الخصوم الا أن يثبت تحقق العيب ويتمسك بالبطلان ... وأن الشكل ليس سوى لتحقيق غاية معينة في الخصومة ، فالقانون عندنا يتطلب شكالا معينا أو بيانا معينا فانما يومي الى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان. وإذا ثبت تحقق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان، فأن من بين التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان . ومؤدى ذلك أن ربط شكل الإجراء بالغاية منه انما يستهدف جعل الشكل أداة نافعة في الخصومة ، وليس مجرد قالب كالشكليات التي كانت تعرفها بعض القوانين القديمة. هذا الى أن الشكل ليس هو الاجراء ، ذلك أن الاجراء أو العمل الاجرائي هو عمل قانوني يجب أن تتوافر فيه شروط معينة من بينيا الشكل الذي يحدده القانون ، وترتيبا على ما تقدم فانه اذا أوجب الفانون توافر للشكل أو بيان في الاجراء فان مناط الحكم بالبطلان هو التفطن الى مراد المشرع من هذه البيانات وما يستهدفه من تحقيق غاية معينة . ولما كانت المادة ٩٣ من قانون الاثبات وان نصت على أن ويشتمل التحقيق على البيانات الآبيه : به م التحقيق ومكان وساعة بدئه وأنتبائه .. الا أنها لم ترتب البطلاق جزاء على علم اثبات احدى هذه البيانات وكان اغفالها لا يؤدى الى تخلف غاية معينة اذ هي لا تعدو أن تكون في حقيقتها بيانات تنظيمية ، فان خلو محضر التحقيق الذي أجرته المحكة منها لايرتب البطلان . هذا فضلا عن أن البين من الاطلاع على محضر التحيق ــ المرفق صورته بأوراق الطعن ــ أنه ألبت تاريخ اجراله وانتهائه وهو ذات التاريخ باحالة الدعوى الى المرافعة بعد الانتهاء من سماع الشاهدين اللذين حضرًا في الوقت المحدد لاجرائه ومن ثم فان التمسك بالبطلان يكون في غير محله . هذا الى أن النعي في شقه الثاني مردود بأن الثابت من صدر محضر التحقيق أنه أثبت به حضور كل من المحامي الموكل عن المستائف والمستائف عليه . ولما كانت المحكمة قد أحالت الدعوى على التحقيق وحددت لاجرائه تاريخا محددا وفيه أحضر المطعون عليه شاهديه وطلب الطاعن أجلا لاحضار شهوده ولم تستجب المحكمة ،وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بمد ميعاد التحقيق أو تأجيله الى تاريخ لاحق وأن الامر متروك لمطلق تقديرها ،فانه لا جناح عليها في عدم استجابتها لما طلبه الطاعن لان ذلك يفيد عدم قبولها عذره في عدم اعلاته شهود في المعاد الذي كان محددا للتحقيق للكانذلك فانما أثاره الطاعن في شأن ماشاب اجراءات التحقيق يكون على غير سند

من الواقع أو القانون ويكون النمى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير سديد . رنقضى ١٠ ــــ ٥ ـــ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٣٢٥ ٪ .

1 A وحيث ان بطلان الاجراء لا يستبع حتم المساءلة بالتعويض الا اذا ترتب عليه لمن وقعت اشخالفة في حقه ضرر بالمعنى المفهوم في المسئولية التقصيرية ، ولا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٧٥ لا من قانون المرافعات رتقابل المادة ٢٠ من قانون المرافعات الجليد ، والذي يتمخض في ثبوت تخلف الفاية من الاجراء الجوهري الذي نص عليه المشرع ، اذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لترتبب بطلان الاجراء وعدم الاعتداد به وليس للعكم بالتعويض . لما كان ذلك ركان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد أسس قضاءه في وفض دعوى الطاعين بالتعويض على انه لم يلحقهما من بيع سياراتهما ضرر يوجب مساءلة المطعون عليهما الاولين ، وفي ذلك ما يكفى خمل الحكم فانه لا يقدح في سلامته ما يكون قد ورد فيه من أسبب خاطفة لا تحس جوهر فضائه نما كان علا لنمي الطاعين في الاسباب المثلاة الأول والوجم الاول من السبب الحاصر . (نقص ١٦ لا ١ لا ١٩ ١ الهدد الثالث ٧٠ ١٠ ) .

١٩ ـ اذا كان الثابت ان المطعون ضده قد قدم في الميعاد القانوفي مذكرة بدفاعة فانه لا يقبل منه والحال كذلك التمسك ببطلان الطعن أيا كان وجه الرأى في طريقة اعلانه، ادأن المادة الاولى من قانون المرافعات الحالى المعمول به من ١٠ ـ ١٠ ٩ ـ ١٩ عست على سريان أحكمه علم مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى الاما استخي بذات المادة ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون المذكور على انه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا لبت تحقق الغاية من الاجراء ، واذكان النابت على ما سلف الميان بدأن المطعون ضده قد علم بالطمن المقرر به في المحاد وقدم مذكرة في المحاد القانوني بالرد على اسباب الطعن فقد تحققت الغاية التي كان يعضها المشرع من اعلانه ، ولا على بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن فقد تحققت الغاية التي كان يعضها المشرع من اعلانه ، ولا على بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن فقد السبب . (نقض ٣٠ ـ ١٩ ١ ـ ١٩٧١) سنة ٢٢ ص ٢٠ ـ ١٩٧١).

٣ - اعلان التقرير بالطعن الى الشركة المندمجة دون الشركة الدامجة . تقديم الشركة الأخيرة الشركة الأخيرة بدفاعها باعبارها هي التي خلفت الشركة الأولى بعد انقصائها . تحقق الهماية التي كان يبيغها المشرع من اعلامها . لا بطلان . المادة ٣٠ // من قانون المرافعات الحالى . (نقض ١٩٣٨ - ١ - ١٩٩٩ سنة ٣٠ ص.٣٩٥ ) .

٣١ ــ مفاد نص المادة ٤٠ ١ من قانون المرافعات السابق ان حضور الحصم الذي يزول به الحق في التحصل الذي يزول به الحق في المسلك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على اعلان الورقة ذاتها في الجلسة التي دعي اليها فيا لحضوره ، اذ أن العلم من تقوير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الحصم في الجلسة التي دعي اليها بمقتضى المورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ويعد تنازلا من الحصم عن التمسك ببطلانها ، فاذا كان المعلمون عليم قد اعلوا في النيابة بتعجيل الاستئاف اعلانا باطلا ولم يحضروا الجلسة المحددة التي بمقاطعة ورقة الاعلان الماطلة نما لا تتوافر معه العلة المشار اليها ، فانه لايزول

#### مادة ، ٢

بطلان تلك الورقة بحضورهم من تلقاء انفسهم بالجلسة النالية . (نقض ۲۶ ٪ ۷ ٪ ۲۷ سنة . ۰ ص ۱۰۵۷ ) .

٧٧ - اوجب قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٣٥ من عمل الخصوم ان يبيوا عنهم محامين مقبولين امام محكمة النقض في القيام بالاجراءات وفي المرافعة امامها ، والحكمة في ذلك ان هذه المحكمة لا تنظر الا في المسائل القانونية ، فلا يصح ان يتولى تقديم الطعون اليها والمرافعة فيها الا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون . واذ يبن من الاطلاع على الاوراق الناب من صحيفة الطعن موقع عليها بامضاء محام نيابة عن الحامي الوكيل عن الطاعنة ، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من نقابة الحامين ان محامي الموقع على صحيفة الطعن لم يقبل للمرافعة امام محكمة النقض حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ، فانه يعين اعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة عمر ٢٠ سائمة الذكر ، ولا عمل لما تقول به الطاعنة من الااباية من الاجراء قد تحققت بتقديم النوكيل الصادر منها خاميها المقبول امام محكمة النقض . وان صحيفة الطعن قد صموت منه فلا يحرم بالبطلان طبقاً لما تنص عليه المادة ، ٢ فقرة ثانية من قانون المرافعات ، ذلك أن الغاية من توقيع عام مقبول امام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة واذ كان هذا الاجراء البطل لم يتم تصحيحه في الميعاد المقرر قانونا الإتحاد الاجراء طبقاً لما تنصى عليه المحادد من قانون المرافعات فان الطعن يكرن باطلا (رنقض ٨ ١٣٧ ١٩٧٧) سنة ٢٢ ص ١٠٠٥) .

٣٣ \_ مزاولة انجامى لاعمال مهنته رغم استعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . اثره . تعرضة للمحاكمة الناديبية دون بطلان العمل . القضاء ببطلان صحيفة الاستثناف استئادا الى ان اسم انجامى الذى وقعها مستبعد من الجدول . خطأ . (نقض ٤ / ١٩٧٧ سنة ٣٣ ص ٨١٥ ) .

٣٤ ــ عدم جواز قبول اوراق او مذكرات من احد الخصوم دون اطلاع الحصم الاخو عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة فى فيرة حجز القضية للحكم لم تتضمن دفاعا جديدا . النمى على الحكم بالبطلان لعدم الاطلاع عليها لااساس له . ( نقض ٣٦/١٠/١٧)منة ٣٧ص ٨٤٤)

٣٥ ــ عدم جواز قبول مذكرات او اوراق مقدمة من احد الحصوم دون اطلاع الحصم الاخر عليا . تقديم المطعون ضده مذكرة فى فترة حجز القضية للحكم تضمنت دفاعا جديدا . قبول الحكم لحذه المذكرة دون اطلاع الطاعين عليها أو اعلانهم بيا . أثره . بطلان الحكم . (نقص ٧٣٠ ١ ٧٧ / ١٩٤٧ منة ٢٧ ص ٩٤٦ ) .

٣٦ ـ اغفال كاتب المحكمة اخطار اليابة بقضايا القصر . بطلان نسى . عدم جواز تمسك
 القاصر بهذا البطلان الاول مرة امام محكمة النقض . (نقض ١٨ /٢ ٧٧ سنة ٢٢ ص ٣٥٩ ) .

٧٧ ــ ايداع المحامي سند وكالته الناء نظر الطمن تتحقق به الفاية نما كانت المادة ٢٥٥ قبل

تعديلها بالقانون 1 9 ,سنة ١٩٧٣ توجبه من ايداع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن عند. تقديم صحيفة الطعن . (نقض ١٤ % ٧٧ الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ قضائية )

٣٨ من كان قد اثبت في صحيفة الطعن بيان موطن الخامين الموكل احدهما عن الطاعن الاول ، والموكل ثانيهما عن الطاعن الاوراق اللازمة لسير الطعن عملا بالمادة ٤٧ / من قانون المرافعات ، فان تعيينة في صحيفة الطعن بجعل منه موطنا تختارا للطاعن يكون هو الموطن بالسببة فيما في كل ما يتعلق بالطعن وفقا لما تقضي به المادة ٣٠ ٣٠ من القانون المدفى ، وتتحق بذلك الفاية من ذكر موطن الطاعين في صحيفة الطعن ، وهي اعلام ذوى الشأن به . حتى يمكنهم اعلان الطاعين فيه بالاوراق اللازمة لسير الطعن وطبقا لما تقضي به المادة ٣٠ / ٣ من قانون المرافعات فانه لا يمكم بالبطلان رغم النصى عليه اذا ثبت تحقق الفاية من الإجراء . (نقض ٣٠ ٣) الاست ٣٤ ص ٣٥٠) ) .

٩٧ ــ اذا كانت المطعون عليها لم تحضر لا تفسها ولا بوكيل عنها فى جلسة ٧ / ١٩٦٧ التى لم تكن الني وعبت اليها بمقتضى ورقة الاعلان واغا كان حضورها لاول مرة بجلسة ٩ / ١٩٧٧ التى لم تكن قد اعلنت بها ودفعت فيها باعتبار الاستئناف كان لم يكن عملا بالمادتين ٧٠ يه ٢٤ من قانون المرافعات لانها لم تعلن فى خلال ثلاثة اشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم كتاب انحكمة ، ومن ثم فان اعلانها بصحيفة الاستئناف لم تتحقق به الفاية من هذا الاجراء الباطل بمعوى أنها علمت بمضمون الورقة ولا يقيد حضورها فى الجلسة الاخيرة انها نزلت عن الحق فى التمسك بيطلان صحيفة الاستئناف . (نقض ١٩٨٨ / ٧ / ٧٥ سنة ١٩٨٠ من ١٩٨٠ . نقض ٦ / ٧ سنة ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٧٤ قضائية ) .

٣٠ الطعن بالنقض فى الاحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية يتم بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض . المادتين ٨٨٢. ٨٨١ مرافعات . ايداع صحيفة الطعن قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم أثره . بطلان الطعن . اشتال الصحيفة على البيانات الواجب ترافرها فى التقرير لا يحقق الغاية من الاجراء طائما أنها وردت لقلم كتاب محكمة النقض بعد انقضاء مهاد الطعن . رنقض ٧١٧ / ١٩٨٧ طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٤ قضاء .

٣١ ــ لما كانت الاعتبارات التي من اجلها اوجب المشرع على الخصوم ان ييبوا عنهم امام عكمة النقض محامين مقبولين لديها ، متحققه في الخصم وهو الاصيل ــ اذا كان هو نفسه محاميا مقبولا امام محكمة النقض مقبولا امام هذه الشخص على الرغم من كونه محاميا مقبولا امام محكمة النقض بحركيل محام للنيابة عنه في ذلك غير صديد . (نقض ٤ ٣٢ لا سنة ٣٣ العدد الثالث ملحق ص ٩٠) .

٣٧\_ لما كان النابت ان المطعون ضده قدم مذكرة بدفاعه في المعاد القانوني ولم بيين وجم مصلحته في التحسك بالبطلان الذي يدعيه في ورقة اعلان صحيفة الطعن فان الفاية من الإعلان تكون قد تحققت وتنظى معه المصلحة في الدفع بالبطلان . (نقض ١٦ /٩ /١٩٧٧ طعن ٢٠٥١)

لسنة ££ ق. نقض ٢٧ / ٣ / ٧٨ طمن رقم ١٦٠ لسنة ٤١ ق. نقض ١٣ / ١ سنة ١٩٨١ طمن رقم ٤٤٦ لسنة ٧٤ قصائية ) .

٣٣ ــ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يتعين لا عتبار البيان جوهريا بترتب على اغفاله المجلان ان يكون ذكره ضروريا للفصل فى الدعوى لتعلقه بسير الحصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشانه . (نقنس ٧ / ٧ ٧ الطعن ٢٩ لسنة ٧٤ فصائية ).

3 "السفطاع سير المحصومة . الغاية منه . مثول ورثة الحصم المتوفى امام المحكمة يحقق الغاية
 من اختصامهم بصفتهم هذه . لا محل للنعى ببطلان الحكم لعدم قضائه بانقطاع سير الحصومة . (
 نقض ٥٧ / ٧٨ طعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٥ ) .

٣٥- رفع الطعن بالنقض بتقرير اودع قلم الكتاب على خلاف ما تقضى به المادة ٣٥٣ مرافعات من رفعه بصحيفة . لابطلان . علة ذلك . توافر البيانات التى يتطلبها القانون في ورقة الطعن . تحقق المعاية من الاجراء . ( نقض ٢٤ / ١٩٧٧ طعن رقم ٨٨ لسنة ٣٣ ) .

٣٦ ــ تعجيل النطق بالحكم لجلسة صابقة على الجلسة اغددة . لاخطا مادام ان قرار التعجيل لاحقاً لانتهاء الاجل المحدد لتقديم المذكرات . علم الطاحنة بصدور الحكم وطعنها عليه بالنقص ف المحاد القانوني . تحقق العاية من اعلانها بتعجيل الجلسة . (نقض ٣٠ // ١٩٧٧ طعن رقم 4٨٥ لسنة ٤٤ ) .

٣٨ دفع المطعون عليه ببطلان اعلانه بصحيفة الطعن بالنقض لعدم ورود اسم المحضر والمحكمة النابع لها بالصورة المعلنة . لا محل له طالما قدم مذكرة بدفاعة في الميعاد القانوني • م ٣٠ مرافعات . (نقص ١٧/١٧ طعن رقم ١٥ سنة ٣٣ قضائية ) .

٣٩ ــ اذ يين من اصل ورقة اعلان صحيفة الطعن انه ورد بها اسم المحضر الذى باشر الاعلان والمحكمة التى يبعها ،وبذلك تحقق ما قصدت اليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من بيان اسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها فى ورقة الإعلان ، ومن ثم فان الدفع بالمطلان خلو الصورة المعلنة من هذا البيان يكون على غير اساس . (نقض ١٦ / ٧٧ سنة ٧٧ ص ٣٦٥)

ئاس لما كان الطعون عليه الاول تم اعلابه بالطعن وقد علم به وقدم مذكرة فى الميماد القانولى بالرد على أسباب العلمن ، فإن الهاية التي يبتغيها المشرع من الأجراء تكون قد تحققت ، ويكون الدفع لله بطلان الطعن لاعلابه بصحيفته فى غير عمل اقامته لله على غير أصال . (نقض ٣٣ /١٩/ ١٩٨٠ طعن رقم ٣٣ للسنة ٤٥ قضائية ) .

 ١ عسا الفصل في الدعوى من دائرة لم يكن القاضي المطلوب رده عضواً فيها . أثره انتهاء الحصومة في طلب الرد . علة ذلك . تحقق الفاية من الإجراء .

( طلب الرد رقم ١ لسنة ٦١ ق . جلسة ٣١ / ١٩٩١ )

٧٤ سـ النص فى المادتين ١٩ ، ٧٥ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قدر أن الشكل لبس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فى الحصومة ، فإذا ثبت تحقق الغاية التي يرمى القانون الى تحقيقها من توافر الشكل أو البيان فانه الايحكم بالبطلان . ولما كان من المقرر أنه متى خلت الصورة من بيان أوجبه القانون وقع الاعلان باطلا بشرط أن يكون العيب فى البيان مؤثرا . (الطعان رقما ٩٨٥ و ٩٥٥ من ٥٠ قى جلسة ٩٨٤/٣/١٨)

٣٤ ــ مماع شهود الطرفين بعد انتهاء ميعاد التحقيق . الإعطلان . الاعتداد بهذا التحقيق لا خطأ ( نقض ١٩٩٨/٢/١٨ طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٧ قضائية ) .

وراجع احكام النقض التي وردت تعليقا على المادة ٣٣ .

#### مادة ۲۱

لايجوز ان يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحته.

ولايجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه ، وذلك كله فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام .

التعليق : هذه الماده ليس فا مقابل في القانون القدم غير انها تتاول بيان قاعدة مستقرة في الفقه والقضاء موداها أن البطلان لا يتمسك به الا من شرع لمسلحته ولا يجوز أن يتمسك به من تسبب فيه ويستوى أن يكون من تسبب في البطلان الحصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه . كما أنه لا يشترط أن يكون قدصدر عن الحصم غش أو خطأ بل تكفي مجرد الواقعة التي توكد نسبة البطلان الى الحصم أو من يعمل باسمه . ومن ناحية أخرى فأنه لا يقصد بعبارة همن تسبب ءان يكون فعل الحصم هو السبب الرئيسي أو السبب الوحيد أو السبب المادى لوجود أو السبب المادى لوجود أو المسبب المادة ذاتها على استفاء البطلان المتعلق بالنظام العام . اذا أن هذا البطلان لا يقتصر التمسك به على من شرع المسلحة ويجوز القسك به حلى من الحق الى اعتبار آخر . (المذكرة الإيضاحية للقانون ) .

الشرح : يلاحظ بالنسبة الى البطلان المتعلق بالنظام العام النفرقة بين حكم هذه المادة وحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ التي تمنع عند تحقق الغاية الحكم بالبطلان ولو كان متعلقا بالنظام العام اذ في هذه الحالة الاخيرة يكون تحقق الغاية دليلا على عدم المساس بالنظام العام ، وبمعنى آخر فان اعمال المادة ٣١ يفترض قيام موجب البطلان وعدم تحقق الغاية لانه اذا تحققت الغاية امتنع الحكم بالبطلان سواء كان متعلقا بالنظام العام او غير متعلق به . (التعليق لكمال عبد العزيز ص ١٠٩ ووالي ص ٧٩٩ والتعليق لابو الوفا الطبعة الخامسة ص ١٩٣ ). أحكام النقض:

١ ــ وحيث انه من المقرر أن اعلان الاوراق القضائية في النيابة بدلا من اعلانها لشخص المراد اعلانه أو في موطنه وان كان لا يصح اللجوء اليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية العقيقة عن محل أقامة المعلن اليه . الا أن بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به الا من شرع هذا البطلان لمصلحته ،ذلك أن بطلان الخصوصة لعدم اعبلان أحد الخصوم اعلانا صحیحا هو ــ وعلی ما جری به قضاء هذه انحکمة ــ بطلان نسبی مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ،فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به ،ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئه ل لما كان ذلك وكان البطلان الذي يتمسك به الطاعن إنما يدعى حصوله في اعلان المطعون ضده الثاني بصحيفة أفتاح الدعوى ، وكان هذا الاخير ـــ وهو الطاعن في الطعن الاول ـــ قد حصر أسباب طعنه في سبب واحد ، لم ينع فيه على الحكم المطعون فيه البطلان لهذا السبب ، فلا يجوز للطاعن اثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض لافتقار صفته فيه . (نقض ٩ ــ ١٢ ١٩٨٢ الطعنان رقما ٥٠٥ ،٥٠٥ لسنة ٨٤ قضائة ).

٣ ـــ اذا كانت المادة ١٣٨ مرافعات بعد أن أجازت وقف الدعوى باتفاق الطرفين أوجبت في فقرتها الثانية تعجيلها في ثمانية الايام التالية لنهاية أجل الايقاف والا أعتبر المدعى تاركا لمدعواه والمستائف تاركا لاستثنافه ، وكانت المادة ٩ ٢ من ذات القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أنه اذا ألغي الخصم موطنه الاصلى أو المختار ولم يخبر خصمة بذلك صح اعلانه فيه وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الادارة ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنه كانت قد اتخذت موطنا لها بمدينة القاهرة منذ بدء الخصومة الا أنها قامت بتغيره أثناء فترة الوقف ولم تخطر المطعون ضده الاول بهذا التغيير فقام بتوجيه اعلان تعجيل الاستثناف اليها في موطنها المعروف له في ميعاد ثمانية الايام التالية لنهاية أجل الوقف واذ جاءت الاجابة بانتقالها الى الإسماعيلية وجه اليها اعلانا آخر بتلك المدينة فجاءت الاجابة بعدم الاستدلال عليها ، فقام باعلانها أخيرا في موطنها الذي انتقلت اليه ببورسعيد وكان ميعاد التعجيل قد انقضى ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يجوز للشخص أن يفيد من خطته أو أهماله وكانت المادة ٣١ ٧ من قانون المرافعات لا تحيز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه الا اذا تعلق بالنظام العام وكان لا يشترط لاعمال هذه القاعدة أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسي أو السبب الوحيد أو السبب العادى لوجود العيب في الاجراء كما لا يشترط أن يكون هو السبب المباشر ، وكانت الطاعنة قمد خالفت القانون بعدم اخطارها المطعون ضده الاول لتغيير موطنها أثناء فترة

٣ ـ لما كان جواز التمسك ببطلان الاجراء من الحصم الذى تسبب فيه وفقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات قاصر ـ وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ـ على حالة بطلان الاجراء غير المتعلق بالنظام العام أما اذا كان الاجراء معدوما فانه لا يرتب أثرا ويجوز لهذا الحصم التمسك انعدام اثاره في جميع الاحوال ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستناف لم تعلن للمطعون ضده الاول منذ ايداعها قلم الكتاب بتاريخ ١ ـ ـ ٧ ـ ـ ١ ٩٧١ باعتبار الاستناف كان لم يكن فان اعلانه وحتى دفع الحاضر عنه بجلسة ٢ ٣ ـ ٣ ـ ٢ ـ ١ ٩٧٤ باعتبار الاستناف كان لم يكن فان اعلانه يكون معدوما ، ويجوز له التمسك بهذا الاتعدام وآثاره ، واذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان اعلانه فان اسمى في هذا الشأن يكون على غير أساس (نقض ٣ ـ ٣ ـ ١ ٩٨٠ طمن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٤ ـــ مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون المرافعات ـــ وعلى ما أفصحت عنه الذكرة الإيضاحية \_ أن البطلان لا يجوز أن يتمسك به من تسبب فيه ، ويستوى أن يكون من تسبب في البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه كما أنه لا يشترط أن يكون قد صدر من الحصم غش أو خطاً ، بل تكفي مجرد الواقعة التي تؤكد نسبة البطلان الى الخصم أو من يعمل باسمه . وكان البين من الاوراق أن المطعون ضدهما أوضحا في صحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية المرفوعة منهما ضد الهيئة الطاعنة وفي ورقة اعادة الاعلان الخاصة بهذه الدعوي أنهما يقيما بشارع ... ولما وجهت الهيئة اليهما الاعلان بصحيفة الاستثناف على هذا العنوان أثبت المحضر المكلف باجرائه أنهما غير مقيمين به بل ان محل أقامتها كاتن ... فوجهت اليهما الاعلان بتلك الصحيفة في هذا العنوان الاخير ، لكن المحضر أثبت فيه أنه لم يستدل عليهما ولا يوجد لهما أي موطن به ، كما أن الهيئه الطاعنه استعانت بضابط الشرطة المختص للنحرى عن محل اقامة المطعون ضدهما فأخطرها بذات بيانات المحضر الواردة في الاعلانين المشار اليهما ، مما أدى الى اعلانها المطعون ضدهما بصحيفة الاستثناف \_ المودعة قلم الكتاب بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٧١ ... في مواجهة النيابة العامة يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ . فدفع المطعون ضدهما باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم اعلانهما بصحيفته اعلانا صحيحا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب ، بمقولة أن محل اقامتها بمصنع البساتين لتصدير الآثاث التي تلتزم الهيئة باعلانهما فيه بتلك الصحيفة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول ذلك الدفع واعتبار الاستثناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان اعلان المطعون ضدهما في مواجهة النيابة العامة بغير الرد على دفاع الهيئة الطاعنة الذي أبدته أمام المحكمة الاستثنافية بعدم أحقيتهما في التمسك بهذا البطلان بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات ، حالة أنه دفع

جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الاستناف فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب . ( نقض ٣١ له /١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثالى ص ١٩١٩ ) .

الطلان المترتب على اعلان الاستثناف فى غير موطن المستانف عليه هو بطلان نسبى
 مقرر لمصلحته فليس لفيره ـــ من المستأنف عليهم ـــ ان يتمسك به متى كان موضوع الدعوى
 التى صدر فيها الحكم المستأنف مما يقبل النجزئة . (نقض 10 / 1979 سنة 14 ص 97) .

البطلان المترتب على عدم اعلان احد الحصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله
 وحده التمسك به (حكم النقض السابق).

 ٧ ــ بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبى قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكينا من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى او من يقومون مقام من فقد الهليته او زالت صفته فلا يحق لغيرهم ان يحتج بهذا البطلان (حكم النقض السابق).

٨ ــ اذا كان هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر انما هو رعاية مصلحتهم فإن البطلان المترتب على اغفال كاتب انحكمة اخبار النيابة بهذه القضايا يكون بطلانا نسيا مقررا لمصلحة القصر ومن ثم يتعين التمسك به امام محكمة الموضوع فان فاتهم ذلك فلا يجوز التحدى به امام محكمة الفضر . (نقض ٢٥ ٧٣ سنة ١٩٥٨ ) .

٩ ــ اذا كانت مذكرة المطعون ضدها المقدمة فى فترة حجز القضية للحكم وان خلت مما يفيد اطلاع الطاعنة عليها الا انها لم تتضمن دفاعا جديدا ولم يعول الحكم المطعون فيه على شيء مما جاء بها ولم يشر اليها اطلاقا فان قبول المحكمة فذه المذكرة لا يخل بأى حق للطاعنة ويكون النعى بذلك على غير اساس. ( حكم النقض السابق).

 ١ - متى كانت الاجراءات المدعى بطلابها قد تمت امام اول درجة ولم تتمسك بهذا البطلان امام محكمة الموضوع وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالنظام العام فانه لا يجوز للطاعنة ان تتحدى به لاول مرة امام محكمة النقض . (حكم النقض السابق ) .

١٩ ــ متى كان الاصل فى الاجراءات ان تكون قد روعيت ، فان محكمة الاستناف تكون قد توقيت من ان سند الوكالة الصادر نجامى الطاعين الذي مثل بالجلسة ــ بعد اعادة الدعوى للمرافعة ــ كان صادرا من كل الطاعين ، ولما كان الطاعون لم يقدموا دليلا على ان هذا الوكيل لم يصدر عنهم ، وكان لا مصلحة لهم فى اتحسك بالبطلان لعدم اعلان من لم يحصر من المعاون عليهم ــ باعادة الدعوى للمرافعة ــ اذ لا يجوز ان يتمسك بالبطلان الا من شرع المطلان لمصلحت عملا بما تقضى به المادة ٢١ مرافعات . لما كان ذلك فان النمي على الحكم بالبطلان فى غير محله . (نقض ٣٣ / ١/ ١/ ٧٧ منة ٣٧ ص ١٩٣٧) .

۱۳ \_ بطلان اخصومة لعدم اعلان أحد اخصوم اعلانا صحيحا هو \_ وعلى ما جرى به قضاءهذه المحكمة\_بطلان نسبى مقرر للصلحة من شرع خمايته و ليس معلقا بالنظام المسام فلا

يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به ، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للنجزئة ، فافادة من صح اعلانهم في فيه الحالة في من البطلان الحاصل في اعلان أحدهم لا يكون الابعد أن يتبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، بأن يتمسك به من له الحق فيه رخكم به المحكمة . (نقض ١٧/ لا ١٩٨٨ الحمن رقم ٧٩ ٧ سنة ٥٣ قضائية ، نقض ٢٧ العدد الاول ص ١٩٣٧ ، نقض ١٩٨١ أحمن رقم ٥٧ سنة ٤٤ قضائية ) .

17 سيان المدعى موطنه الأصلى بصحيفة افتتاح الدعوى واعادة اعلانها "ببوت انه لا يقيم سيه سند اعلانه بصحيفة في النيابة . اغفال الحكم المد على دفاع المستأنف بأن المستانف عليه هو الذي تسبب في هذا البطلان .قصور . (نقض ٣٩ المراد على دفاع المعنى رقيم ٨٤٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .

12 حدم جواز تحسك الخصم ببطلان الاحراء الذي تسبب فيه . م ٧١ / و مرافعات .
 قاصر على البطلان غير المتعلق بالنظام العام . (نقض ٧٤ /٤ /١٩٧٨ طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٧ قصائية ) .

 ١٠ ــ الأصل ق الاجراءات أن تكون قد روعيت . البطلان المترتب على عدم اعلان خصم بتعجيل الدعوى او بايداع تقرير الخبير . عدم جواز القسك به الا من شرع البطلان لمصلحته .
 ١٠ مرافعات . ( نقض ٥ /١٠ / ١٩٨٥ طعن رقم ٠٠٠ لسنة ٥ قضائية ) .

١٦ سالطلان المترتب على قرار المحكمة بالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات ومستدات قبل
 اعادة اعلان أحدهم . عدم جواز التمسك به الإلهير من شرع البطلان لمصلحته . (نقض
 ١١٥ / ١٩٨٧ / ١٩٨٥ طعن رقم ٢٩٣٤ لسنة ٥٦ قضائية ) .

#### مادة ۲۲

يزول البطلان ١٠٠ س عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمنا وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام .

تقابل المادة ٢٦ من لقانون القديم . التعليق نـــ

تقنن المادة ٣٣ من القانوب جديد النزول عن البطلان فتقرر جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا باستثناء ما تعلق باننظاء العام وهو نصى يفضل فى صياغته نص المادة ٣٦ من قانون المرافعات القديم الذى اثار حلافا فى الفقه بشاذ تفسير عباراته . (المذكرة الايضاحية ) . المشرح :

يقصد بتصحيح البطلات رائه بحيث تترتب على الاجراء اثاره وبحيث يحتم طلب بطلاته والتصحيح المصوص عليه و عده المادة مبناه ارادة الخصم الذى شرع البطلان المصلحته ويكون النورل الصريح باعلان الخصم و دته الزول عن حقد في الخسك بالبطلان سواء مشافهة في الجلسة أو كتابة في مذكرة بعدن خصمه أو تقدم للمحكمة سواء اكان بارادته المنفردة أو نتيجة انفاق بينه وبين خصمه ماداء الاتفاق حاصلا بعد قيام سبب البطلان أما الإتفاق مقدما على النورل عن البطلان فيميل أرى الفالب الى اجازته اذا كان محددا ببطلان عمل معين ولسب معين فلا عمين أما اذا كان الاتفاق اتفاقا عاما غير محدد ببطلان عمل معين أو غير محدد بسبب معين فلا يجوز لان الحقصم ينزل عن الطلاد دون أن يكون على علم بسبه . وكا يكون النزول عن الخسك بالبطلان صراحة يكون صحير والزول الضمني هو المستفاد من سلوك الخصم ملوكا يدل على ارادته النزول عن الخسك بالبطلان السفيد على المقار في يد حائزه الانفيء عن عدم اندار حائز الستفاد من تدخل الحائز وطله التأجيل لمسداد الدين. ومن صور النول الشمني عن الخسك بالبطلان . (الوسيط ترم ي صوم الطبعة الثامنة ص ٥٠٠ ) .

ويلاحظ بداءة أن الطلال لا بتنج أثره الا أذا قرره القضاء وحتى يتم ذلك يظل العمل ولو كان معيا متجع لكافة "ثاره الحباره عملا صحيحا فاذا تقرر بطلانه بحكم القضاء اعتبر باطلا منذ الحرائه لا منذ الحكم ، ويقضى اجرائه لا منذ الحكم ، ويقضى القاضى بالبطلان من تلق، حسم دا كان متعلقا بالنظام العام فان لم يكن كذلك وجب للقضاء بالبطلان أن يتمسك به سر سرح مصلحته على الا يكون هو الذي تسبب فيه سواء كان الحصم نفسه أو شخص آخر حسر حجه ولا يشترط على ما تقول للذكرة الإيضاحية للقانون أن يكون نفسه أو شخص آخر حسر حجه ولا يشترط على ما تقول للذكرة الإيضاحية للقانون أن يكون

قد وقع منه غش أو خطا ُ يحتم عليه التمسك بالبطلان بل يكفى نسبه البطلان اليه ولا يشترط ان يكون فعله هو السبب الرئيسي أو الوحيد أو المادى أو المباشر لوجود العبب في الاجراء بل يكفى ان تقوم رابطة مسية بين فعله وبين العبب وهي توجد اذا كان الفعل لازما لوجود العبب فضافر الرابطة ولو كان فعله هو الذي ادى الى وقرع الخصم في الحطأ الذي ادى الى بطلان اجراء قام به هذا الاخير . وقضى تطبيقا لذلك ان الحصم الذي تسبب في تأجيل اجراء التحقيق لا يجوز له ان يتمسك بعدم جواز اجراؤه لفوات ميعاده (الزقازيق الابتدائية في ١٠ / ٤ /١٥ اغاماه السنة ٤٢ عي ح ١٩٥٣ ) .

وتتحدد آثار البطلان في ان العمل الذي اعلن بطلانه لاينتج اى اثر قانوني واذا كانت هذه الفاعدة يعمل بها على اطلاقها بالنسبة للاثار القانونية المقررة للعمل لصالح من اجراه فان العمل الباطل قد ينتج مع ذلك بعض الاثار ضد من قام به كحالة سكوت حق التمسك ببطلان صحيفة الدعوى اذا لم يتمسك صاحب الشان بهذا الدفع في صحيفة الطعن حي ولو حكم ببطلان صحيفة علمه علم علم علم المساق علمه المساق الم

ومسن جهسة اخسرى فان العمسل السذى تقسرر بطلانه على ماقررتسه هذه المادة لا يوشر في الاعمال السابقة عليه كا انه لا يوشر في الاعمال اللاحقة عليه الا اذا كانت مبينة عليه ويقصد بذلك على ما اشارت المذكرة الايضاحية ان توجد رابطة قانونية بين العمل الباطل والعمل اللاحق عليه بحيث يعتبر الاول شرطا لصحة الثاني وبذلك لا يكفى مجرد الارتباط المنطقي بين العملين كما لا يكفى عمر من باب أولي مجرد تأثير العمل الاول الباطل في العمل اللاحق .

ومن المقرر ان البطلان يعتبر متعلقا بالنظام العام اذا نص المشرع على ذلك صراحة أو أوجب على الفاضى الحكم به من تلقاء نفسه أو كان الاجراء معدوما أو كان يتصل بالمصاخ العامة ولا يكفى لاعتباره متصلا بالنظام العام ان ينص على انه يقع بقرة القانون لان هذه العبارة لا تعنى اكثر من حرمان القاضى من مكنة التقدير بحيث يتعين عليه القضاء بالبطلان . (كال عبدالعزيز ص

ويجوز للدائن أن يتمسك ببطلان اجراء موجه الى مدينه على اعتبار أن حق التمسك بالبطلان لا يعد متعلقا بشخص المدين بشرط الا يكون الحق الرفوعة به الدعوى متصلا بشخصه (ابو الوفا في التعليق ص ١٧٧ ). ومتى تم النزول عن البطلان صراحة أو ضمنا قانه يقع باتا فلايجوز العمول عنه أو التحلل من اثاره فحصور الحصم للجلسة المحددة بعد الفصل في الادعاء بالنزوير يزيل مصلحته في التمسك بالبطلان لعدم القضاء بالانقطاع (كذلك حضور تحلف الخصم المتوفى يزيل مصلحته في التمسك بالبطلان لعدم القضاء بالانقطاع (كال عبد العزيز ص ١١٠).

كذلك من المقرر ان القاضى لا يمكم بالبطلان على اساس انه منصوص عليه فى النشريع الا اذا تقرر البطلان بلفظه أن يقول النص ( والا كان الاجراء باطلا ) ، مثلا ولايعمل بهذه القاصدة المستحدثة الا بالنسبة لقانون المرافعات الجديد والقوانين التالية عليه فقط اما القوانين السابقة

عليه والتي تعتمد على تقرير البطلان بعبارة ناهية أو نافية اعمالاً للمادة ٣٥ من قتنون المرافعات القديم ـــ هذه القوانين يجب احترام حالات البطلان فيها ولو بعبارة ناهية أو تلفية .

ويجب التفرقة بين الغاية من الاجراء والغاية من الشكل . فقد تتحقق الغاية من الاجراء ومع ذلك يكون الاجراء باطلا لعلم تحقق الغاية من الشكل . فالإعلان على يد محضر يحقق الغرض منه ولو تم فى عطلة رسمية ، وانما هو عندلذ لايحقق الغاية منه ـــ والحكم ولو ثم يسبب يحقق الغاية منه وهى حسم النزاع بين الخصوم ـــ بينما الغاية من الشكل المقرر فى التشريع لاتحقق وهى ضمان جدية الحكم .

فالفاية من الشكل هي الضمان الإسامي الجوهري المقر لمسلحة الموجد اليه ، وهي ما يبدف المشرع الى تحقيقه في القانون الأجرائي ، بينا الفاية من الإجراء هي ما يهدف مباهر الإجراء الى تحقيقها ، وشتان بين الفرصين والهدفين ، لان الفاية الاخيرة قد تتحقق بدون أى شكل أو بشكل معدوم بينا الفاية من شكل الاجراء الاتحقق الا بشكل صحيح وان لم يكن هو ذات الشكل المطلوب . فالعبرة ان يحقق الاجراء الفرض المقصود منه وافق الشكل المقرر في المشريع ، وان يحقق كل عنصر جوهرى من النص على البطلان الوجوبي بقوله ان الوجوبي بقوله ان الوجوبي بقوله ان الوجوبي بقوله ان الاجراء ككل قد حقق المقصود منه وانما يجب ان يحقق كل عنصر جوهرى من الاجراء الفرض لمتصود منه وان يحقق من الاجراء الفرض لمتصود منه وان يحققه وفق الشكل المقرر في القانون ، وذلك لان كل ركن من الاتحام المشرع ذات الشكل ، ويجدى نفي البطلان بصددها كما اذا كان البيان الذي لم يحترم لإزما لوحية الورقة فانه الشكل ، ويجدى نفي البطلان كافيال توقيع الموظف الرسمي الذي أصدرها أو اغفال تاريخ الورقة الرسية .

(ب ) اذا كان الشكل المطلوب هو ميعاد كامل أو ناقص أو مرتد ، وكان المشرع يرتب البطلان جزاء على عدم احترامه فان عدم احترام الميعاد يقطع فى عدم تحقق الفاية من الشكل الجوهرى المطلوب هذا مع التسليم بجواز التصحيح بصدد الميعاد الكامل كما اذا لم يحترم المدعى مواعيد الحضور فهنا تؤجل الدعوى وعمح المدعى بوساطة انحكمة المواعيد اللازمة .

 (ج) حالات اعتبار الحصومة كان لم تكن لا تقبل النفى ايضا لان مجرد فوات المعاد دون اتخاذ الاجراء المطلوب يقطع بعدم تحقيق الغاية من ذات الشكل الجوهرى المطلوب .

(د ) الحالات التي يوجب فيها القانون ان يتم الحجز في مكان معين والا كان باطلا ،أو الا يتم الاعلان في العطلة الرسمية أو الا يتم قبل الساعة السابعة صباحا أو بعد الخامسة مساء ، والا كان باطلا ففي هذه الاحوال عدم احترام ذات الشكل يرتب بطلانا لا يقبل النفي .

ولا ينبقى من انواع البطلان الذي يجوز نفيه بالبات تحقق الغرض المقصود من شكل الاجراء ، الاذلك البطلان الناتج عن فقد بيان يمكن تكملته من بيانات اخرى واردة بذات الورقة أو بورقة رسمية تعد مكملة بها ( كتكملة بيانات الحكم بالبيانات الواردة في محاصر الجلسات السابقة على النطق به بصدد اسم القاضي (نقض ٤ يناير سنة ١٩٩٧ السنة ١٩ ص ٢٤ ) وبذا يعود الامر الى القاعدة التي يسلم بها الفقه والقضاء في ظل القانون القديم والتي لا يوجب الحكم بالبطلان اذا كان الفقص في بيانات الورقة من المكن تكملته من ذات الورقة أو من ورقة رحمية معاصره لها كا يلاحظ ان البطلان ـ ولو كان متعلقا بالنظام العام أو متعلقا بحكم من الاحكام ـ يقبل النفي على النحو المتقدم وبالشروط المتقدمة ، على أن الحكمة تملك من تلقاء نفسه وقبل الحكم بالبطلان المتعلق بالنظام العام التحقق من مدى احترام الشكل المطلوب من المشمود منه أو لم يحققه وذلك ما دامت تملك الحلوب من من نقداء نفسها .

ثالثاً يكون الإجراء باطلا اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الفاية من الإجراء أو الشكل أو الميان المطلوب \_ أو بعبارة أخرى \_ لم تحقق بسببه المصلحة التي قصدها القانون . بل يكون صحيحا ترديد الصابط المقرر في المادة ٣٥ من القانون القديم فيكون الإجراء باطلا اذا شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم فهذه العبارة الاخيرة تصلح في جميع الاحوال كفيصل الحكم بالبطلان \_ في حالة عدم وجود نص صريح في القانون \_ بالنسبة الي جميع الإجراءات وجميع الاحكال أو البيانات المقررة في الشريع فتحكم المحكمة بالبطلان اذا شاب الإجراء أي عيب جوهرى لم تتحقق بسببه المصلحة التي قصد القانون الى صيانها وحايتها بما أوجه وحصلت اتفالفة بهو وسواء اكان ما اوجه هو شكل إيا كان نوعه أو بيان (المستحدث في المرافعات الجديد للذكتور

أحكام النقض نـ

١ حضور الحصم جلسات المرافعة بعد تنفيذ حكم التحقيق وعدم تمسكه بالبطلات الناشيء
 عن عدم اعلانه بهذا الحكم . أعتباره نزولا ضمنيا عن هذا البطلان الإيحلق بالنظام العام . (نقض ٨ ـ ١٧ ـ ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧ \_ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الصينى عن الحق المسقط له يجب أن يكون بقول أو عمل أو اجراء دال بذاته على ترك الحق دلالة لا تحتمل الشك وهر مالا يتحقق في مجرد تاخير دفع المدين ببطلان اجراءات البيح والمزاد وسكوته عليه وعدم اعتراضه زهاء ما يقرب من سبع سبين . (نقض ٣٠ ـــ ١١ ــ ١٩٨٣ الطعوث أرقام ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ ، ١٧٥٨ لسنة ٥١ سفاتة .)

٣ \_ أحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ الحاصة بيح المقولات المستعملة بالمؤاد العلني ، قيامها على اساس اتجام البيع بواسطة خير علمن عدم ترتب البطلان الحتمي جزاء على عدم مراعاتها . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا لعدم تعلقها بالنظام العام (نقض ١٢ ٣/ ١٩٧٣) سنة ٢ عي ص ٣٤٣ ) .

٤ ــ النزول العدمنى عن الحق المسقط له يجب أن يكون يقول أو عمل أو اجراء دالا بذاته على ترك الحق دلالة لا تحتمل الشك وهو ما لا يتحقق في مجرد تأخير الدفع بطلان السيه عن الدفع بعدم جواز التنفيذ على العقار في تقرير الاعتراض على قائمة شروط الميح مع تحسك مقدمها بكليهما . كما أنه يشترط في العمل أو الاجراء الذي يعتبر ردا على الاجراء الباطلان دالا بذاته على ان قد اعتبره صحيحا أن يكون القول أو الفعل المسقط للحق في الدفع بالبطلان دالا بذاته على ان يتأي هذا الاضراض اذا صاحب القول أو الفعل تحسك صاحب الشأن بالدفع بالبطلان لان هذه يتأي هذا الاضراض اذا الصاف القول أو الفعل تحسك صاحب الشأن بالدفع بالبطلان لان هذه المصاحبة تدل على أن ذا الشأن الحاق على الروقة الواحدة تقوم ممها مظنة النزول عن بعضها رغم المصاحبة الى عرب الدفاع ولا يسوغ القول بأن المصاحبة الذي تجمع اوجه الدفاع وتختلفة في الروقة الواحدة تقوم ممها مظنة النزول عن بعضها رغم تحسك صاحبا جا جميها ونقض (١٤٥٧ العرب) منة ١٩ ص ١٩٥٧ ا ١٤٥٧ عسك صاحبا جا جميها ونقض (١٤٥٠ الدفاع) المستف المناحة المن ١٩٥٧ المستف ١٩٥٨ على المناحة المن ١٤٥٧ على المناحة المناحة المن ١٤٥٨ على المناحة ا

 صد متى كان الثابت ان الطاعن حضر بالجلسة \_ التى اجل اليها نظر الاستئاف لاحطار من لم يحضر النطق بالقرار الخاص بتحديد جلسة لنظر الموضوع بعد الحكم فى الادعاء بالتزوير \_\_ وابدى دفاعه ، فلا مصلحة له فى التمسك بالبطلان بدعوى انه لم يعلن بيذه الجلسة (نقض ۱۹۷۸ / ۱۹۷۷ سنة ۲۹ ص ۱۹۱۵ ) .

 ٦ ـــ متى تم النزول عن البطلان صراحة أر ضمناً فانه يقع باتا فلا يجوز العدول عنه أو التحلل من اثاره (نقش ٣٤ /٣ /١٩٧٧ طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٤)

٧ ـــ الاجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام . اعتباره صحيحا طللا لم يتمسك صاحب
 المصلحة بالبطلان في الوقت المناسب . ( نقض ٥ /٤ ١٩٧٧ طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٣ ) .

٨ ــ حضور الخصم الذي يسقط الحق في الاسك ببطلان الصحيفة قصيب في الاعلان هو الدي يم بناء على اعلان الورقة ذاتها عجرد الحضور في الزمان والمكان المعينين في الورقة قريبة على ان الحضور تم بناء على الورقة على المتمسك ببطلانها النبات العكس . (نقض ١٩٧٧ / ١٩٧٨ لعن رقم ٨٨ لسنة ٤٤ ) .

يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على ان يتم ذلك . في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء ، فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر فى القانون حددت المحكمة ميعادا مناسبا لتصحيحه . ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه .

هذه المادة تقابل الفقرة الثامنة من المادة ٢٠ من القانون القديم .

التعليق: تتأول هذه المادة الحكم الحاص بصحيح الاجراء الباطل وهو ما نص عليه أنى القانون ١٠٠ صنة ١٩٦٧ من ان التصحيح لا ينتج الره الامن تاريخ حصوله ولا يرجع الى القيام بالاجراء الاصلى الذي لحقه التصحيح (المذكرة الإيضاحية للقانون)

الشرح: التصحيح المنصوص عليه في هذه المادة هو تصحيح البطلان بتكملة الاجراء المبين وقو بعد التسك بالبطلان. ويفرق نص المادة بين حالتين الاولى اذا كان للاجراء ميماد معين وجب ان يحمل التصحيح بالتكملة في الميماد فصحيفة الاستناف بجب توقيعها من محام مقبول امام المكمة المرفوع اليها الاستناف الها يجوز تصحيح البطلان الناشء عن غالفة هذا الاجراء بتوقيع الضحيفة من محام مقبور في جلسة المرافعة بشرط ان يتم ذلك في ميماد الاستناف والنائية الا يكون للبحكمة عند غياب للاجراء ميعاد مقرر وهنا تحدد المكمة ميمادا مناسبا لتصحيحه فاذا تين للمحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة أجلت القعيمة الى جلسة تالية يعاد اعلانه فا اعلانا صحيحا (م ه ه موافات ).

ومن القرر انه لا يمنع من التصحيح المشار اليه فى تلك المادة ان يكون الحصم قد تمسك بالبطلان الا ان الاجراء لا ينتج اثره الا من تاريخ تصحيحه كذلك لا يمنع من التصحيح ان يكون الاجراء متعلقا بالنظام العام مادام الميعاد المدى حدده القانون لاتمام الاجراء مازال قائما كل فى حالة رفع الاستناف بدون التوقيع على صحيفته من محام مقبول امام انحكمة الاستنافية فيجوز تصحيح البطلان بتوقيع الخامي اذا كان ميعاد الاستناف لم ينته بعد .

وتاسيسا على ما تقدم أذا قدمت صحفة استتناف لقلم الكتاب دون توقيع عليها من محام مقبول امام الاستناف وتسهد المام عكمة الاستناف للتوقيع عليها منه قبل فوات موحد الاستناف الا أن الموظف الودع لديه اصل الصحيفة امتم عن تسليمها له وهذا من حقه في فائد الحالة من أن يوفع استنافا آخر ويقدم صحيفته لقلم الكتاب قبل انتهاء مهاد الاستناف ويدارك ما فات من عيب ثم يتنازل عن استنافه الاول الذي لم يوقع صحيفته عاميا مقبولا امام محكمة الاستناف

هذا ويلاحظ ان قيام الحصم بتجديد الاجراء ظنا منه ان عيبا قد لحقه لا يمنع الحكم من اعتبار الاجراء الاول صحيح وينتج اثره من تاريخ اتخاذه متى رآت المحكمة خلوه من العيوب . واذا كان الاصل أن الذي يقوم بتصحيح الأجراء من قام به الا أنه قد يتم تصحيح الأجراء فيزول عبيه بعمل أو اجراء يقوم به من وجه الله كما اذا رفعت الدعوى على قاصر وحضر وصيه وقام بموالاة اجراءاتها غير أن هذا النص لا يسرى على الحالات التي يعمى فيا القانون على اعتبار الاجراء كان لم يكن أو على سقوطه بقوة القانون كحالة سقوط الخصوصة أو اعتبارها كان لم تكن بسبب فوات ميعاد معين اذ يقع المطلان بقرة القانون ولا يجدى تصحيحه وقد يرد الصحيح على بسبب فوات ميعاد وليس على دعوى صحيفتها باطلة فحسب ، كما اذا حضر باقى مديرى شركة فى دعوى غير مقبولة وليس على دعوى صحيفتها باطلة فحسب ، كما اذا عضر بالق مديرى المركم الذي يقوم المدعى باعتماد دعوى مرفوعة من أحدهم أذا كان تقيلها قانون الايم الايم الايم به بتمعين . ومن اطفاة الصحيح بالتحكملة ان يقوم المدعى باعادة اعلان صحيفة الدعوى مستوفية لما اغضله من بيانات عد اجراء الإعلان الاول . واذا تم التصحيحا أول اذا كان البطلان لسب غير السبب الذي رئب البطلان الاول رأبو الوفل في التعليق طبعة ٨٩ ص ٢٠٠٤ ) .

ويستوى ان يكون العب موضوعيا كبيب الاهلية أو التميل القانونى أو عيماشكليا كبعض بيانات الصحيفة كما يستوى ان يكون البطلان متغلقا بالمصلحة الخاصة أو النظام العام (كمال عبد العزيز ص ١٩٢ ) .

واذا كان الاجراء قابلا للتصحيح فانه يتمين أن يتم ذلك في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها الاجراء فاذا كان الاجراء قد اتخذ امام عكمة الدرجة الاولى فيجب ان يتم تصحيحة امامها . أحكام النقض :

١ حد منى كان مفاد نص المادة ٧٣٥ من القانون المدنى أنه يجوز للحارس أن يجرى أعمال الصحرف برضاء ذوى الشائل ، فان تدخل المستحقين في الوقف منضمين الى الحارس القانوفي على الوقف في طلباته في دعوى تثبيت الملكية التي اقامها بصفته من شأن أن يزيل العيب اللدى شاب تمثيله ضم وبزواله تصبح اجراءات التقاضي صحيحة ومنتجة لإثارها في حق الحصوم على السواء منذ بدايتها ( نقض ١٤٥٧ ) .

7 - وقوع بطلان في اعلان بعض المطعون عليم لايترتب عليه سوى اعادة اعلانهم بالطعن
 اعلانا صحيحاً ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان مادام أن هذا الميعاد تنظيمي لا يترتب على
 تجاوزه البطلان . (نقض ١٢ لا ١٩٧٧ من ١٩٧٥ )

٣ ... أوجب قانون المرافعات في المادة ٣٥٣ منه على الحصوم ان يبيوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة لا أنقض في القيام بالاجراءات وفي المرافعة امامها والحكمة في ذلك ان هذه الحكمة لا تنظر الا في المسائل القانونية ، فلا يصح ان يبولي تقديم الطعون اليها والمرافقة فيها الا الهامون الموادق ان صحيفة المطمن موقع المؤتملون لمجدة المطمن موقع عليه بامضاء محمل نهاية عن المحادوة من المسادوة من المحامين ان الحامين الموقع على صحيفة الطعن لم يقبل للمرافعة أمام محكمة الشعن حتى تاريخ

تحرير هذه الشهادة ، فانه يعين اعمال الجزء المصوص عليه فى المادة ٣٥٣ مرافعات ، ولا عمل المتقول به الطاعة من ان صحيفة الطعن صدرت منه فلا يحكم بالبطائن طبقا لما تص عليه المادة ٢٠٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات ، ذلك ان الفاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة الشقش على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة ، واذكان هذا الاجراء الباطل لم يتم تصحيحه فى الميعاد المقرر قانونا لاتفاذ الاجراء طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣ من قانون المرافعات فان الطعن يكون بإطلا رفقض ٨ / ١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٥٠٥٥ ).

٤ ـــ ان الحكم لا يكون قد خالف القانون اذا لم يعتد باعكران صحيفة استناف وجهت الى المداف عليه في المحاد ولم تسلم تسليما فعليا ولا حكميا الى أحد ثمن يجيز القانون تسلمه اياها حي يعد منتجا لآثاره ولا يغير من هذا النظر ان يقوم المستانف عليه في اليابه باعلان جديد بعد فوات ميعاد الاستناف ولا يمكن أن يعير مكملا للراعلان السابق اذا القول بذلك يقتضى ان يعير مكملا للراعلان السابق اذا القول بذلك يقتضى ان يكون الأعلان الأول قد تم صحيحا مع أنه منعدم الاثر لا يقبل تكملة ولا تصحيحا (نقض كا ٧ الا المحدد المحدد النقط المحدد المح

صحيح الاجراء الباطل . وجوب اتحامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الاجراء . البطلان الناشيء من عدم توقيع محام على صحيفة افتناح المدعوى . امتناع تصحيحه الثاء نظر الاستئناف . (نقض ۲ /۲ ۱۹۷۷ صنة ۷۷ ص ۳۵۹ ) .

٦ - لا يحمل الحكم - المطعون فيه - ما أورده من أن المحامى قد وقع على ورقة اعادة الاعلان أمام محكمة الدرجة الأولى متضمة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى وهو ما يكفى لتصعيح البطلان العائق بالصحيفة - علم توقيع محام عليها - ذلك أن المحكمة وقد انتيت فى حكمها فى شكل الاستناف الى بطلان هذه الورقة لانعدام اثرها لعدم اعلانها فى الموطن الأصلى للطاعن ، فانها لاتصلح لتصحيح البطلان ، اذا الأجراء الباطل لا يصححه اجراء باطل ولو اختلف سبب البطلان . (حكم النقض السابق ) .

٧ ـــ اذا كان الثابت ان اعلان الرغبة في الأخذ بالشفيعة وجهه الطاعنان الى المطمون ضده
 الأخير بتاريخ ٢٠ /١ ١ ٩٧٧ في محل تجارته وليس في موطنه فرد عليه باعلان وجهه اليهما في
 ١١ / ١ ٧٧ أقر فيه أنه تلقى أعلان الرغبة ولاحظ على بياناته بجانبها للحقيقة فسارع الى

تصحيحها ، وعرض على الطاعين الحلول محله في عقد البيع بالثمن الحقيقي والفقات الحقيقية دون ان يعمسك باي اعتراض أو تحفظ في شأن بطلان الرفية نما يدل على تحقق الغاية التي يبعلها المشرع من وراء الأجراء وعلى نزول من وجه اليه عما اعتراه من بطلان نسبى شرع لمصلحته ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وانتهى الى تأييد القضاء بسقوط الحق في الشفعة لمطلان أعلان الرغية فيها يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه . (نقض ١٩ ٣ ١٣ ٧٧ سعة ٢٨ ص ٥٠٠ ) .

^\_ بصحيح المدعى للدعرى بدخال صاحب الصفة الحقيقي فيا ، لا أثر له الا اذا تم خلال المحاد المدد لرفع الدعوى . ( نقط 17 / 190 حض رقم 207 لسنة 51 قصالية ) .

#### مادة ۲۴

اذا كان الاجراء باطلا وتوفرت فيه عناصر اجراء آخر فانه يكون صحيحا باعتباره الأجراء الذي توفرت عناصره .

واذا كان الأجراء باطلا فى شق منه فان هذا الشتى وحله هو الذى طل .

ولا يترتب على بطلان الاجراء بطلان الأجراءات السابقة عليه أو الاجراءات اللاحقة اذا لم تكن مبنية عليه .

التحليق : هذه المادة لا مقابل لها في التقنين القديم وقد ورد في المذكرة الايضاحية تعليها عليها ما يلي أما المادة ٣٤ ، فتحكم عن آثار البطلان وهي تشتمل على ثلاث فقرات تحتوى كل منها على قاعدة مستقلة

الفقرة الاول تنظم ما يعرف بتحول العمل الباطل فاذا كان الأجراء باطلا ، وتوفرت فيه عناصر اجراء آخر فانه يتحول الى هذا الاجراء الآخر .

وتنظم الفقرة الثانية إنتقاص العمل الباطل فاذا كان شق من الأجراء غير مصيب فانه يمكن ان يقى صحيحا رغم تعيب الآخر .

أما الفقرة الثالثة فهى تصاول أثر بطلان الاجراء على الاجراءات السابقة والتالية له فلا ينسحب هذا الاثر الاعل الاجراءات المترتية على الاجراء الباطل .

ويلاحظ ان عبارة «مبنية عليه «لاتعني مجرد الارتباط المنطقى ،بل يجب وجود ارتباط قانونى بين العملين بحيث يعتبر العمل السابق الذي بطل شرطا لصحة العمل اللاحق عليه .

الشرح : المقصود بالتحول هو الاجراء الباطل الى اجراء صحيح وذلك اذا توفرت فى الاجراء عناصر اجراء آخر فان الاجراء يصح باعتباره الاجراء آلاخر الذي توفرت عناصره مثال الاجراء عناصر الحراء آخر فان الاجراء يصح باعتباره الاجراء آخر تبعا لذلك أما اذا كان هذا الطلب العارض مستوفيا لعناصر طلب أصلى كما اذا قد رفع بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى أمام محكمة مختصة فان الطلب العارض يصح باعتباره طلبا أصليا وتفصل فيه المحكمة على هذا الاعتبار . هذا ونص الفقرة الأولى من هذه المادة يعتبر تطبيقاً لفكرة تحول العقد التي نص عليها العادن في المادة لمحافظة ان الآرالعقد تحكمها ارادة المتعاقد آما آثار الأجراء فلا تحكمها ارادة الحصم الذي اتخذه واغا تعرب هذه الآثار بحكم القانون بمجرد توافر عناصره

سواء انصرفت اليها نية متخذ الاجراء أو لم تصرف ويقصد بالانتقاص ان الاجواء اذا كان باطلا في شق منه وصحيح في شق آخر بطل في الشق الاول وحده وصح في الشق الثانى ، وعلى هذا انصبت الفقرة الثانية من هذه المادة مثال ذلك ان يصدر حكم فاصل في اكثر من موضوع ويكون باطلا بالنسبة لما قضى به في موضوع واحد فانه يكون صحيحا بالنسبة لما قضى به في الموضوعات الآخرى كذلك أذا رفعت الدعوى على عدة مدعى عليهم ثم قام باحد المدعى عليهم سبب من أسباب الانقطاع ولم يختصم في الدعوى على عدة مدعى عليهم ثم قام باحد المدعى عليهم سبب من أسباب الانقطاع ولم يختصم في الدعوى على عدة الدعوى بيطل بالنسبة لمذا الحومى على عدة الدعوى على عدة الدعوى بيطل بالنسبة للقاصر وصحيحا بالنسبة للباقين الا اذا أشخاص من ينهم قاصر فان الحكم يكون باطلا بالنسبة للقاصر وصحيحا بالنسبة للباقين الا اذا كنات الدعوى ذلك أن الانتقاص لا يرد الا على العمل الأجران المركب من اجزاء قابلة للتجزئة أو ومردى ذلك أن الانتقاص لا يرد الا على العمل الأجران المركب من اجزاء قابلة للتجزئة أو

ومودى ذلك أن الانتقاص لا يرد الا على العمل الاجران المركب من اجزاء قابلة للتجزئة أو الانقساء دون العمل الأجران البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام ، فتحييب شق *من العمل* الاجراني من هذا النوع الاخير يؤدى الى بطلان العمل الأجراني كله (فتحي والى بند ٣٧٣ ورمزى سيف ص ٢٠٥) .

ومن المقرر أن العمل الأجرائي يظل صحيحا منتجا آثاره حتى يتقرر بطلانه بحكم القضاء سواء كان البطلان متعلقا بالنظام العام أو كان غير متعلق به ، وسواء كان البطلان منصوصا عليه صراحة أو غير منصوص عليه ، وسواء كان العيب الذي شابه ذاتيا أى وارد على العمل الأجرائي ذاته أو مستمدا من بطلان عمل آخر ، كذلك فان العمل الأجرائي الذي يتقرر بطلانه لا ينتج اى أثر فلا تقطع صحيفة الدعوى التقادم ولا يفتتح اعلان الحكم ميعاد الطعن وهي قاعدة مطلقة بالنسبة ائى الآثار التي ينتجها العمل لصالح من قام به ، الا أن هذا العمل الذي تقرر بطلانه قد ينتج مع ذلك بعض الآثار ضد من قام بالعمل فالطاعن الذي لا يتمسك في صحيفة الطعن يطلان صحيفة افتتاح الدعوى التي صدر فيها الحكم المطبون فيه يسقط حقه في الحسك بهذا الدفع ولو قضى بعد ذلك بعطلان صحيفة طعه (كال العذيز ص 10 و 1)

ومن المقرر وفقا لصريح نص الفقرة الأعيرة ان بطلان العمل الاجراق لا أثر له على الاعمال السابقة عليه متى تمت صحيحة في ذاتها ومؤدى ذلك ان بطلان اعلان الحكم لا يوثر على صحة الحكم غير ان الحكم بيطلان صحيفة الدعوى يترتب عليه بطلان اعلان الاجراءات اللاحقة عليها باعتبارها منية عليها بما فيها الحكم الصادر في الدعوى (راجع حكم النقص الذي ورد في نهاية التعلق عليه هذه المادة ) كما ان بطلان صحيفة الطعن يرتب بطلان الحكم الصادر فيه غير أن بطلان الحكم العدور فيه غير أن بطلان الحكم العدور فيه غير أن أنه لا يوثر بطلان الاجراء في الاجراءات السابقة عليه (كتاب الدفوع لا يوالوفا رقم 1٧٩ ) كما محمدة عليه (المرجع السابق ).

ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه طبقا لما تنص عليه المادة ٣١ الله موافعات .

واذا كان العمل اللاحق مستقلا عن العمل السابق الذى تقرر بطلانه فلا تأثير عليه من هذا المطلان فترك الحصومة من المدعى والحكم الصادر بتقوير هذا الترك صحيحين ولو كانت صحيفة افتتاح الدعوى باطلة .

ويشترط فى الاعمال اللاحقة التى تؤثر فى العمل السابق وجود ارتباط يجعل العمل السابق شرطا لصحة العمل اللاحق ولا يكثى تجرد الارتباط المبطقي بين العملين واتما يلزم الارتباط المقانوفي بينهما وعلى ذلك فان بطلان اخكم الابتدائى يؤدى الى بطلان الحكم الاستنافي الملى قضى بتأييده (كال عبد العزيز ص ٢٩٦) .

## أحكام النقض :

 ١ --- صحيفة افتتاح الدعوى هي الاساس الذي تقوم عليه كل اجراءاتها فاذا حكم ببطلاتها
 فانه ينبغي على ذلك الغاء جميع الاجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار التي ترتبت على رفعها ( نقض ١٩٧٧ هـ/ ١٩٧٧ من ٧٤٨ ).

ب قضاء محكمة الاستناف ببطلان صحيفة الدعوى لعدم اعلانها وبطلان الحكم المستأف
 المنبى عليها . مؤداه . زوال الخصومة ووجوب الوقوف عند حد تقرير البطلان . (نقض
 ١ ٥ / ٩ / ٩٩٧٣ منة ٢٤ ص ٧٤٨) .

۳ بطلان الحكم الابتدائى يؤدى الى بطلان الحكم الاستناق الذى قعنى بتأييده (نقض / ۲۷ / ۱۹۷۹ الطعن ۲۳۶ لسنة ۳۶ ).

٤ ــ من الجائز أن يتحول الاجراء الباطل الى اجراء صحيح اذا كانت العناصر الباقية غير
 المعينة يتوافر بموجبها اجراء آخر صحيح (نقض ٢ /١ ١/ ١٩٦٧ منذ ٢٠ ص ١٢٤٨).

المدرة في تكيف الاجراء هو بحقيقة وضعه القانوني واستيفائه للاوضاع والشروط التي يحددها القانون لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف ، واذن فعنى كان الثابت بالاوراق أنه بعد أن شطبت دعوى الشركة المطعون ضدها في ٢ ٧ ١ / ١ / ١٩٦٩ اعلنت للطاعيين في ٧ / ١ / ١ / ١ / ١ مصيفة افتتاح الدعوى أو ٥ / ١ / ١ / ١ / ١ / ١ مصيفة افتتاح الدعوى أو أدت عنها الرسم المستحق على المدعوى الجديدة ، فلا تثريب على اغكمة أن هي انزلت عليه الرصف القانوني الصحيح باعتبارها دعوى جديدة ولا يوثر على ذلك أن يكون قلم الكتاب قيد قيدها بالجدول بذلت رقم الدعوى المشطوبة أو برقم جديد (نقض ٢٧ / ١ / ١ / ١٩٧٧ سنة ٢٦ قيدها ) .

٣ \_ الطالبة القصائية لا تقطع التقادم طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى الا اذا تحت باجراء صحيح بحيث اذا كانت صحيفة الدعوى باطلة لعيب في الشكل فلا يترتب عليها أى اثر ولا تقطع التقادم (نقض ٢٠ / ١٩٧٥)

٧ ــ متى كان المطعون عليه الذى لم يصح اعلانه بتقرير الطعن هو الحصم الحقيقى فى النزاع ، فان بطلان اعلانه يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة الى باق المطعون عليهم . (نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ فى الطعن ٢٩٨ لسنة ٤٣ قضائة ) .
 قضائة ) .

٨ ... اذ تنص المادة ٣٤ من قانون المرافعات على أنه «اذا كان الاجراء باطلاق شق منه فان هذا الشق وحده هو الذى يطل « فهى تنظم انتقاص العمل الباطل بحيث اذا كان الشق من الاحراء غير معيب فانه يمكن ان يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر ولا يرد هذا الانتقاص الا على الممل الاجراف المركب من اجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام دون العمل الاجراف المسيط وغير القابل للتجزئة أو الانقسام فعيب شق من العمل الاجراف من هذا النوع الاخير يؤدى الى بطلان العرا الاجراف كله . ( نقض ١٧٧ ) لا بحراك من ١٣٣٣ ) .

#### مادة ۲۵

يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع اجراءات الاثبات كاتب يحرر انحضر ويوقعه مع القاضى والاكان العمل باطلا .

تقابل هذه المادة المادة ٣٧ من التقنين الملغى وتنفق معها في احكامها .

الشرح: يعتبر حضور كاتب امرا لازما لا تصح الجلسة بغيرة كما أن الاحكام لا تستكمل شكلها بغير توقيع الكتاب عليها بجانب رئيس الهيئة التي أصدرته (الوسيط للدكتور رمزى سيف الطبعة السابعة ص ٨٣).

ونرى. أن عدم حضور الكاتب الجلسة مع القساضى يتسسرتب عليسه بطسلان جيه الإجراءات التي باشرها القاضى في تلك الجلسة وان هذا البطلان متعلق بالنظام العام أما عدم توقيع الكاتب على الحكم أو عدم بيان اسمه فى الحكم فلا يترتب عليه البطلان حسيا قضت بذلك عكمة النقض اذا قالت أن البطلان يترتب حيّا على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة المحكم الاصلية لان هذه النسخة ــ باعبارها ورقة رسية ــ لا تكتمل ها صفة الرسمية الا بتوقيع القاضى وأن الذي اصدر الحكم بغير حاجة لتوقيع الكاتب على اساس أن الحكم من عمل القاضى وأن عمل الكاتب على اساس أن الحكم من عمل القاضى وأن عمل الكاتب على اساسة المحكم الكاتب على نسخة الحكم الاصلية لايترتب عليه بطلان مادام عليها توقيع رئيس الجلسة (نقض ٢٦ / ١٧ / ١٩٦٥) المكتب الشي صنة ١٩ ص ١٩٧٨)

غير أنه اذا اصدر القاضى حكمه مستدا الى محضر جلسة لم يكتب بواسطة الكاتب أو لم يوقع منه مع القاضى كان الحكم مبيا على اجراء باطل وهو بطلان من النظام العام .

ويتعين ملاحظة أن اصدار الأوامر على العرائض لا يتطلب عقد جلسة وبالتالى لا يلزم حضور الكاتب اثناء اصدار القاضى للأمر او التأشير بامتناعه عن اصداره .

ويتعين التفرقة بين محضر الجلسة الذى يثبت به حضور الخصوم ووكلاتهم ومرافعاتهم ومايقدمونه من دفوع ودفاع ومذكرات وبين محضر التحقيق الذى تسمع فيه المحكمة شهود الطرفين تفيذا للحكم الصادر منها باجراء التحقيق وفقا للمادة ۵ من قانون الاثبات

وكنا قد تبينا في الطبعات السنة من هذا المؤلف رأى في الفقه ذهب الى انه اذا أصدر الفاض حكمه مستدا الى محضر جلسة لم يكتب بواسطة الكاتب أو لم يوقع منه مع القاضى كان الحكم منيا على اجراء باطل وهو بطلان من النظام العام الااننا فرقا في الطبعة السابعة بين أمرين أوضما أن عضر الجلسة الذي لم يكتبه الكاتب يعتبر باطل بطلانا معلقا بالنظام العام والحكم الصادر استادا اليه يكون منيا على اجراء باطل وهو بطلان من النظام العام كما سلف القول أما محضر الجلسة الذي لم يوقعه القاضى أو الكاتب فهو باطل بطلان غير متعلق بالنظام العام ويتعين أن يدفع به صاحب المصلحة ويسقط حقه فيه بمناقشة ماتضمته محضر الجلسة ولايجوز اثارته لأول مرة أمام عكمة الفقض وينصب البطلان في هذه الحالة على محضر الجلسة الذي لم يوقعه القاضى أو كاتب عكمة الفقض وينصب البطلان في هذه الحالة على محضر الجلسة الذي لم يوقعه القاضى أو كاتب الجلسة فقط دون المحاضر الاخرى ولا يؤثر في الحكم الا إذا كان الحكم قد استد في قضائه الى ماورد به . [ راجع في الرأى العكسى العليق للدكور أبو الوفا الطبعة الخامسة ص ٢٩١٩) .

ولم بحدد القانون موعدا معينا لتوقيع محضر الجلسة وعلى ذلك يجوز توقيعه من القاضى والكاتب حتى صدور الحكم فاذا ماصدر الحكم امتع على أيهما توقيعه استادا الى أن الدعوى تكون قد خرجت من اختصاصه غير أنه اذا دفع الخصم ببطلان ماأثبت بمحضر الجلسة قبل توقيع القاضى أو الكاتب أو كلاهما فانه يمتع عليهما التوقيع عليه حتى ولو كانت الدعوى مازالت منظورة اذ يكون الخصم قد تعلق حقه بهذا الدفع .

وبالنسبة غصر التحقيق فقد عالجت هذا الامر المادة ٩٣ من قانون الاثبات التي نصت على البيانات التي تدون بمحضر التحقيق ومنها توقيع رئيس الدائرة أو القاضي المتندب والكاتب ، ولم ترتب تلك المادة البطلان على عدم توقيع أحدهما أو كلاهما ونظرا لائ هذا الامر محلق بالاجراءات قانه يعين الرجوع بشان صحته أو بطلاته للقواعد المنصوص عليها في المواد من ٧٠ الى ٤٣ من قانون المرافعات ومؤداها أنه اذا لم ينص القانون على البطلان كما في هذه الحالة فانه لا يترب على عدم التوقيع البطلان الا اذا لم تتحقق الفاية من الاجراء وترتبها على ذلك فانه اذا لم يوقع القانون الكاتب محضر التحقيق بسماع الشهود أو الاستجواب ولم يدفع الحصم بأن ما أثبت بمحضر الجلسة كالف الحقيق بصاء الشهود أو الاستجواب ولم يدفع الحصم بأن ما المعنى راجع مؤلفا في العمليق على قانون الاثبات ص ٣٧٣٣

أحكماه النقض

١ – وحبث أن النعى ببطلان محضر التحقيق مردود ذلك أن المادة ٢١٩ من قانون المراقعات (قديم وتطابق ١٤١٨ من قانون المراقعات (قديم وتطابق المدوة ٩٩ من قانون الاثبات )لتى عددت المساتات التى يجب اشتال محضر التحقيق والكاتب وأكشت بتوقيع كل منهما على هذا المحضر ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية محضر التحقيق المقدمة بملف الطعن أن هذا المحضر يحمل توقيع المستشار الذى تولى التحقيق والكاتب فائد مذا المعنى يكون غير صديد . (نقض ٥ صـ ١ – ١٩٩٧ سنة ١٨ العدد الاول عرب ٩٢) .

٧ ــ ما ينعى به الطاعن من البطلان الأن رئيس الدائرة لم يوقع على محضر جلسة 1979 / ١٩٦٩ ، فانه مردود بأن القانون لم ينص على البطلان جزاء لعدم التوقيع ولم يبين الطاعن وجه مصلحته في التمسك به ، ومن ثم يكون النعى في كل ما تضمنه على غير اساس . ( نقض ٣٠ /٤ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٧٦٣ ) .

٣ - محضر الجلسة يعتبر وثيقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الاثبات وما اثبت فيه
 حجة على الطاعنة فلا يجوز للطاعنة أن تنكر ما جاء به الا بالطعن عليه بالتزوير طبقا لنص المادة
 ١١ من ذات القانون . (نقض ٢٠ // ١٩٧٧ طعن رقم ١٥ لسنة ٤٣) .

### مادة ۲۲

لا يجوز للمحضرين ولا للكتبة ولا لغيرهم من أعوان القضاء أن يباشروا عملا يدخل فى حدود وظائفهم فى الدعاوى الخاصة بهم أو بازواجهم أو أقاربهم أو اصهارهم للدرجة الرابعة والاكان هذا العمل باطلا

التعليق : هذه المادة تقابل المادة ٣٨ من التقنين الملغى ولاخلاف في الاحكام بينهما والبطلان المترتب على تخالفة أحكام هذه المادة غير متعلق بالنظام العام فلا يحكم به القاضى الا اذا تحسم صاحب المصلحة ويجوز السازل عنه صراحة أو ضمنا . أحكام النقض :

لما كان الثابت من محاضر جلسات الدعوى أمام اغكمة الابتدائية أنه بعد أن قرر كاتب الجلسة أنه ابن عم المدعى – المطعون ضده – وافق الحاضر عن الطاعن الثانى على حضور هذا الكاتب بالجلسة كما قرر الحاضر مع الطاعن الثالث عدم اعتراضه على ذلك ، وكذلك فانه لم يثبت ان باقى الطاعين – الذين قدموا مذكرة بدفاعهم فى الدعوى – قد اعترضوا على أن يهدم هذا الكاتب عمله فى الدعوى ، لما كان ما تقدم فان الطاعين يكونون قد نزلوا عن حقهم

ف التمسك ببطلان اجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية لهذا السبب نما لا يحيز لهم العودة الى التمسك به فى الاستثناف . ( نقض 4 // 1974 سنة 70 ص 100 ) .

#### مادة ۲۷

قاضى الامور الوقتية في المحكمة الابتدائية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من يندب لذلك من قضاتها وفي محكمة المواد الجزئية هو قاضيها .

التعليق بعده المادة تقابل المادة 7 من القانون القديم ووفقا للقانون الجديد فانه يجوز ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية ليكون قاضيا للامور الوقية (المذكرة الايضاحية ).

الشرح نسيقوم القاضى بأعمال قضائية واخرى ولائية وتباشر الوظيفة القضائية للمحاكم عادة في صورة أوامر على عرائض وهي عادة في صورة أوامر على عرائض وهي الني يصدرها قاضى الامور الوقية وقد ثار اخلاف بين الفقهاء للتفرقة بين العمل القضاف والتصرف الولاق الا ان هذا الحلاف لا اهمية له في مصر لان أعمال الخاكم الولائية التي يدور المحدل حوفا هي الاوامر على العرائض وقد أفرد لها قانون المرافعات بابا خاصا يتضمن كافة الاجراءات المتعلقة باصدارها والتظلم فيها وحجيتها وتنفيذها وسقوطها فيواجع التعليق عليها في الم دمن ١٤٤ الى ٥٠٠٠

ويتعين ملاحظة أن قاضى التنفيذ هو اغتص وحده باصدار الاوامر على العرائض بصدد التنفيذ وفقا لما تقرره المادة ٧٧٠ مرافعات . الكتباب الأول

التداعى أمام الخاكم الباب الأول الاختصاص الفصل الأول الاختصاص الدولى للمحاكم

ورد في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذا الفصل مايلي :

١ حاجت المواد من ١٨ الى ٣٥ من القانون الجديد القواعد التي تبين حدود ولاية القضاء خاكم الجمهورية وهي مايطلق عليه قواعد الاختصاص العام والاختصاص القضائي المدولي وقد رأى القانون الجديد أن مجمع هذه القواعد في صعيد واحد فأفرد غا الفصل الأول من الباب الأول من الحجاب الأول، مادامت هي نقطة الهدايية لزاولة الحاكم وظيفتها فخالف بهذا المذحى مسلك قانون المرافعات القديم الذي يوزعها بين المادة ٣ والمواد من ٧٣٩ الى ٨١٧ منه وهو توزيع الإيقوم على أساس فقهي واغا يرجع الى أسباب تاريخية مردها صدور القانون رقم ١٣٦ سنة ١٢٥ من المرافعات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية بعد صدور القانون رقم ٧٧ منة ١٤٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وقد راعي المشرع اطلاق قواعد رقم ١٧٠ المجتمعية على السواء ، الاحيث تقتضي الملاءمة تخصيص بعض المنازعات بقواعد معينة .

٣ \_ وتقوم أحكام هذه المواد على المبدأ العام السائد في فقه القانون الدولى الحاص وهو أن الأصل في ولاية القضاء في الدولة هو الاقليمية وان رسم حدود هذه الولاية يقوم على أسس الليسية تربط مابين المنازعة وولاية القضاء ، ما عنها موطن المدعى عليه أو محل اقامته أو موقع المال أو محل مصدر الالتزام أو على تعفيله ، يضاف الى ذلك الأخذ بصابط شخصى للاختصاص في هو جنسية المدعى عليه وكونه وطنيا بصرف النظر عن موطنه أو محل اقامته وبني الاختصاص في هذه الحالة على اعتبار أن ولاية القضاء وإن كانت اقليمية في الأصل بالنسبة للوطنيين والاجانب ، الا ابنا شخصية بالنسبة للوطنيين والاجانب ، كذلك راعى القانون الجديد اعتبار أن الأصل أن تؤدى الدولة العدالة في اقليمها وان الاصل هو رعاية المدعى عليه . ولذلك فإن القانون الجديد لم يأخذ ضابط الاختصاص من ناحية المدعى الا في حالات قليلة تعتبر واردة على خلاف الاصلين العامين المذكورين .

# مادة ۲۸ ، ۲۹ مادة ۲۸

تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على المصرى ولو لم يكن له موطن أو محل اقامة فى الجمهورية وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الحارج .

اتعليق : هذه المادة ليس ها مقابل في قانون المرافعات القديم وقد ورد تعليقا عليا في الملكوة الايضاحية مايل : وجعلت المادة ٧٨ من القانون الجديم الاعتصاص معقودا شماكم الجمهورية بالدعاوى التي ترفع على المصرى ولو لم يكن معوطا في الجمهورية وهي قاعدة كانت مقررة في القانون الجديد يرمى الى استكمال قواعد الاختصاص وانجاد المناسبة للنص على هذه القاعدة في القانون الجديد يرمى الى استكمال قواعد الاختصاص وانجاد المناسبة للنص على الاستثناء من حكمها بالنسبة للدعاوى العقارية المناهلة بعقارات واقعة في الخارج وهو بدوره استثناء مسلم في الاغلب عند القفه والقضاء في عنطف الملاده .

### مادة ٢٩

تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع على الاجنبي الذي له موطن أو محل أقامة في الجمهورية وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع في الحارج .

التعليق : هذه المادة الس ها مقابل في القانون القديم وقد ورد في المذكرة الايضاحية تعليقا عليا مايل (نص المادة ٢٩ من القانون الجديد على انعقاد الاحتصاص غاكم الجمهورية بالمدعاوى التي ترفع على الاجنى الذي له موطن أو على اقامة في الجمهورية باستناء المدعاوى المقارية المسلقة بعقارات واقعة في الحارج . والقاعدة بأساسيا الموطن وبديله وهو محل الاقامة ، وهذه القاعدة سند في قانون المرافعات القديم وهو مفهوم اغالفة لنص المادة الثالثة منه في شأن الاحوال العينية ، وصريح نص المادة وهو أمر منتقد عالجه القانون الجديد . ومن المفهوم أن قاعدة انعقاد الاحتصاص على أساس موطن المدعى عليه تشمل الموطن العجارى وموطن المادي بالادارة . وبرجع في تحديد يخطف هذه المواطن الى القانون الموطني على أساس موطن المادي عليه تشمل الموطن الوطن العام وموطن الموطن الوطني العام في معالم أن قاعدة عامة الإعتصاص بمعاكم المهمهورية على أساس موطن المدعى عليه أو على اقامته عامة لا يعطلها قواعد الاحتصاص الخاصة بمسائل الولاية على المال أو بمسائل المواث أو غيرها الا لا يعطلها قواعد الاحتصاص الخاصة بمسائل الولاية على المال أو بمسائل المواث أو غيرها الا حيث يهجد نص يقضي بمان ذلك ) .

# مادة ۳۰ مادة ۳۰

تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الاجنبى اللَّذى ليس له موطن أو محل اقامة فى الجمهورية وذلك فى الاحوال الآتية :

١ ـــ اذا كان له في الجمهورية موطن مختار .

٧ اذا كانت الدعارى متعلقة بمال موجود في الجمهورية أو كانت متعلقة بالنزام
 نشأ أو نفذ أو كان واجما تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بافلاس أشهر فيها .

 ٣ ــ اذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج وكان العقد بيراد ابرامه لدى موثق مصرى .

٤ ـــ اذا كانت الدعوى معلقة بطلب فسخ الزواج أو بالتطليق أو بالانفصال وكانت مرفوعة من زوجة فقدت جنسية الجمهورية بالزواج متى كان لها موطن فى الجمهورية أو كانت الدعوى مرفوعة من زوجة لها موطن فى الجمهورية على زوجها الذى كان له موطن فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته وجعل موطنه فى الخارج بعد قيام مبب الفسخ أو التطليق أو الانفصال أو كان قد أبعد عن الجمهورية .

اذا كانت الدعوى متعلقة بطلب نفقة للام أو للزوجة متى كان لهما موطن
 إلى الجمهورية أو للصغير القيم فيها

٦ ــ اذا كانت الدعوى بشأت نسب صغير يقيم فى الجمهورية أو بسلب الولاية
 على نفسه أو الحد منها ،أو وقفها أو استردادها .

 ٧ ــ اذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الاحوال الشخصية وكان المدعى وطنيا أوكان اجبيا له موطن في الجمهورية ، وذلك اذا لم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الحارج أو اذا كان القانون الوطني واجب التطبيق في الدعوى .

 ٨ ـــ اذا كانت الدعوى متعلقة بمسالة من مسائل الولاية على المال متى كان للقاصر أو المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا موطن أو محل اقامة فى الجمهورية أو اذا كان بها آخر موطن أو محل اقامة للغائب .

٩ ــ اذا كان لاحد المدعى عليهم موطن أو محل اقامة في الجمهورية .

هذه المادة تقابل المادة ٣ والبنود أ ،ب ،ج ،د ،هـ ،من المادة ٨٦١ والفقرة الاولى من المادة ٨٦٠ من القانون القديم .

التعليق : وتعالج المادة ٣٠ من القانون الجديد حالات ينعقد فيها الاختصاص نحاكم الجمهورية على الرغم من أن المدعى عليه الاجنبي ليس له موطن أو محل اللمة في الجمهورية . وأولى هذه الحالات اختصاص محاكم الجمهورية متى كان للمدعى عليه وطن فيها . وبديبي أن يقتصر هذا الاختصاص على المنازعات المتعلقة بما أتخذ هذا الموطن في شائه من علاقات وحكم هذه الفقرة منقول عن المادة ٣ من قانون المرافعات القديم . ويعقد البند الثاني من هذه المادة الاختصاص نحاكم الجمهورية اذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الجمهورية أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بافلاس شهر فيها وحكمها منقول عن المادة ٣ من القانون القديم . وتقابل البنود ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ من المادة ٣٠ من القانون الجديد البنود أ ،ب ،ج ،د،هم، من للادة ٨٦١ و المادة ١٠ ٨٦ من القانون القديم وقد جاء نص القانون الجديد اكثر بيانا في ضبط الحكم من حيث المقصود بالاقامة فعبر عنها (بالموطن )حيث يكون المراد هو الاقامة العادية وعبر «بمحل الاقامة يحيث يكون المراد هو مجرد الاقامة التي لا تكون موطنا طبقا للقواعد الواردة في القانون المدنى ويقور البند التاسع من تلك المادة قاعدة منح الاختصاص تحاكم الجمهورية بناء على تعدد المدعى عليه وهو ضابط مسلم في فقه القانون الدولي الخاص فمتى تعدد المدعى عليهم وكان لاحدهم موطن أو محل اقامة في الجمهورية اختصت محاكمها بالنسبة للباقين ويتحدد معنى التعدد طبقا للقاتون الوطني ،ويجب أن يكون التعدد حقيقيا (المذكرة الابضاحية للقاران).

# احكام النقض:

اختصاص المحاكم المصريه فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى لمى له موطن او عمل اقامه في مدن و عمل اقامه في المدن و عمل اقامه قبل المدن و عمل موطن أو عمل اقامة فيها . مادة ٣٠ مرافعات والتعدد يتحدد طبقا للقانون الوطنى بشرط ان يكون حقيقيا وليس صوريا بأن توجه اليم طلبات فى الدعوى ، وليس اختصامهم ليصدر الحكم فى مواجهتهم فو فهرد المثول فيها اليم طلبات فى الدعوى ، وليس اختصامهم لم الدعار الحكم فى مواجهتهم فو فهرد المثول فيها

# مادة ۳۱ ، ۳۲ مادة ۳۱

تختص محاكم الجمهورية بمسائل الارث وبالدعاوى المتعلقة بالتركة متى كانت التركة متى كانت التركة كلها التركة كلها أو بعضها فى الجمهورية أو كان المورث مصريا أو كانت أموال التركة كلها أو بعضها فى الجمهورية .

هذه المادة تقابل المادتين ٣ / ٣ ، ٨٦ ، ٣ من القانون القديم .

التعليق : «تقرر المادة ٣١ من القانون الجديد الاختصاص خاكم الجمهورية بمسائل الارث والدعارى المتعلقة بالتركة متى كان آخر موطن للمتولى في الجمهورية أو متى كان المورث مصريا أو كانت أموال التركة كلها أو بعضها في الجمهورية . ويتصرف حكم هذا النص الى الدعاوى المتعلقة بالتركة والواقعة في نطاق الاحوال العينية مثل دعوى دائني التركة كل يتعمرف الى الدعاوى المتعلقة بالارث كمطالبة الوارث بعميه في التركة، وهو من هذه الناصحة بجمعة حكمي المادتين أموال التركة واقعة كلها أو بعضها في الجمهورية دون اضافة ضابط آخر للاختصاص الى كن أموال التركة واقعة كلها أو بعضها في الجمهورية دون اضافة ضابط آخر للاختصاص الى لان عقد الاختصاص في مسائل الارث على أماس تعدد المدعى عليهم لان عقد المدعى عليهم أخذ في القانون الجديد صورة عامة نص عليها في البند التاسع من المادة ٣٠ » (المذكرة الايضاحية للقانون) .

#### مادة ٣٢

تختص محاكم الجمهورية بالفصل ف الدعوى ولو لم تكن داخلة فى اختصاصها طبقا للمواد السابقة اذا قبل الحصم ولايتها صراحة أو ضمنا .

هذه المادة تقابل المادة ٨٦٧ من القانون القديم .

التعليق : وتميز المادة ٣٧ عقد الاختصاص نحاكم الجمهورية اذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا . وقد موى القانون الجديد بين القبول الصريح والقبول الضمنى في هذا الشان معالجا بذلك ماوجه من نقد الى نعى المادة ٨٦٣ من القانون القديم بسبب اقتصار حكمها على حالة القبول الصريح ومعمما هذا الحكم بحيث يشمل المنازعات في مواد الاحوال العينية وفي مواد الاحوال العينية وفي مواد الاحوال المعنية على السواء و (الملكرة الإيضاحية للقانون ) .

# المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ مادة ٣٣

اذا رفعت محاكم الجمهورية دعوى داخلة فى اختصاصها تكون هذه المحاكم مختصة بالفصل فى المسائل الاولية والطلبات العارضة على الدعوى الاصلية كما تختص بالفصل فى كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقتضى حسن سير العدالة أن ينظر معها

هذه المادة تقابل المادة ٨٦٤ من القانون القديم .

التعليق : «ماقررته المادة ٣٣ أمور مسلمة فى فقه القانون الدولى الخاص نص على بعضها فى المادة ٨٤ من القانون القديم وينسحب حكمها على الاختصاص فى مواد الاحوال العينية رغم عدم النص عليه فى المادة ٣ من القانون القديم وذلك تطبيقا للقواعد العامة ، (المذكرة الايضاحية للقانون ).

والمسألة الاولية هي الواجب الفصل في اقبل الفصل في موضوع الدعوى َفعثلا أذا رفعت دعوى ربع واثير فيها نزاع حول الملكية وكان النزاع جديا نعين على انمحكمة أن تفصل في ثبوت الملكية قبل أن تقضى في الربع .

#### مادة ٢٤

تختص محاكم الجمهورية بالامر بالاجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في . الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الاصلية .

هذه المادة تقابل المادة ٨٦٣ من القانون القديم .

التعليق : «اريد بنص المادة ٣٤ أن يشمل الاحوال العينية والاحوال الشخصية على خلاف المادة ٨٤٣ أن المنافقة على الحالة الثانية دون الاولى ، (المذكرة الايضاحية للقانون ) .

### مادة '۳۵

اذا لم يحضر الملخى عليه ولم تكن محاكم الجمهورية مختصة بنظر الدعوى طبقا للمواد السابقة تحكم المادة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

التعليق : «هذه المادة تقابل المادة ٨٦٧ من القانون القديم ومنقولة عنها وبيرر حكمها أنه لا يمكن أن يستبان من مجرد عدم حضور المدعى عليه قبوله ولاية هذه الهاكم (المذكرة الابضاحية للقانون ) . مادة ٣٦ الفصل الثاني تقدير الدعوى

### مادة ٣٦

تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفع الدعوى ويدخل في التقدير مايكون إسستحقا يومئذ من الفوائد والتعويضات والمصاريف وغيرها من الملحقات المقدرة القيمة ، وكذلك طلب مايستجد من الاجرة بعد رفع الدعوى الى يوم الحكم فيها .

وفى هيع الاحوال يعتد بقيمة البناء أو الغراس اذا طلبت ازالته . ويكون التقدير على اساس آخر طلبات الخصوم .

هذه المادة تقابل المادة ٣٠ من القانون القديم .

التعليق : قصد القانون الحالى أن يرز في المادة ٣٦ منه أن العبرة في تقدير قيمة الدعوى اذا عدل الحصوم طلباتهم تكون بالطلبات الاخيرة يستوى في ذلك أن يكون التعديل حاصلا أمام المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية . كما يدخل في التقدير كل مايستجد من الاجرة بعد رفع الدعوى الى يوم الحكم فيها وفقا لما جرى عليه القضاء . كما عدم القانون الحالى القاعدة الواردة في المادة ٣٣ من قانون المرافعات السابق بشان طلب الازالة بحيث يسرى صواء كان طلب الازالة أصليا أو تبعيا (المذكرة الايضاحية للقانون ) .

وكان الرأى الراجح فقها وقضاء فى ظل القانون السابق ان طلب ازالة البناء أو الفراس اذا كان طلبا أصليا فيحتبر غير مقدر القيمة وتختص به المحكمة الابتدائية فى جميع الاحوال أما اذا طلب تبعا لطلب ثبوت ملكية الارض فتقدر قيمة الدعوى فى هذه الحالة بقيمة الارض والبناء معا (م ٣٣ قديم ) .

أما القانون الحالى فقد جعل ازالة البناء أو الغراس من الطلبات المقدرة القيمة ويقدر بقيمته سواء أكان طلبا أصليا أم تبعيا وفي الحالة الاخيرة تضاف قيمته الى قيمة الارض المطلوب تثبيت ملكتها وعلى ذلك فتكون المحكمة الجزئية أو الابتدائية عنتية بهذا الطلب حسب قيميته

فإذا اقام المدعى دعوى طلب قيها ثبوت مألكيته أرض وازالة مااقامه،عليها المغيصب من مبان أو هواس فان الدعوى تقدر بقيمة الطلب الأصلى مضافا اليه قيمة البناء أن العياس المطلوب ازالته وكذلك الشأن اذا اقام المؤجر دعوى بطود المستأجر وازالة مااقامه على ألأرض المؤجرة من صنشتات وغراس . الشرح : لتقدير قيمة الدعوى أهمية تظهر في مسائين الاولى لمرفة المحكمة المختصة نوعيا خاصة بعد أن جعل المشرع في القانون الحالى الاختصاص القيمي من النظام العام كما أن توزيح الاختصاص بين محاكم الدرجة الاولى مبنى في الغالب الاعم في المسائل المدنية والتجارية على قيمة الدعوى والثاني لمرفة مااذا كان الحكم الصادر في الدعوى من محكمة الدرجة الاولى يقبل الطعن فيه بالاستئناف أو لا يقبل والقاعدة أن الدعوى تقدر بقيمة موضوعها أي الحق المدعى به لا بقيمة ماتحكم به المحكمة والانجوز الاعتباد على تقدير المدعى الذي سكت عنه المدعى عليه واتحا يجب الرجوع الى القواعد التي وضعها القانون لتقدير الدعوى غير أن تقدير المدعى فقيمة دعواه يعتبر حجة له وعليه عند تقدير نصاب الاستئاف مادام لايتعارض مع القواعد القانونية لتقدير قيمة الدعوى

واذا عدل المدعى دعواه اثناء نظر الدعوى للتحايل على قواعد الاجتصاص أو نهائية الحكم فانه يتعين على المحكمة أن ترد عليه قصده بشرط أن يتمسك بذلك صاحب الشأن لانه من الامور الواقعية .

ولا تتأثر قيمة الدعوى بالوسائل التي يؤيد بها المدعى دعواه أو بدفوع المدعى عليه أو دفاعه أو اقراره يجزء من الطلب .

واذا أضاف المدعى طلبا جديدا الى طلبه فان العبرة هى بالطلب الاصل وينظر الى الطلب الجديد كطلب عارض واذا طلب المدعى الزام خصمه بتقديم حساب وبعد تقديم الحساب وفحصه طلب الحكم له بنتيجة الحساب فان هذا ليس عدولا عن الطلب الاصلى أو تعديلا له وانما هو طلب عارض مكمل للطلب الاصلى وعترتب عليه

والعبرة في تقدير قيمة الدعوى هي ييوم رفعها فاذا تغيرت القيمة المالية بعد رفع الدعوى لايتأثر اعتصاص المحكمة بذلك .

وتنقيد المحكمة بالطلبات الختامية بالنسبة لتقدير قيمة الدعوى زيادة او نقصاً .

واذا عدل المدعى طلباته أمنام المحكمة الإبدائية الى أقسل من خسّة الإف جنيسه فان هذا الإيسلب المحكمة اختصاصها مهما كانت قبعه .

والمقصود المصاريف التي تضاف الى قيمة الدعوى هي مصاريف الشيء المتنازع عليه دون مصاريف الدعوى التي لا تدخل في التقدير .

والمقصود بالملحقات ماينتج عن الطلب الاصلي كالقوائد والتعويضات والمصاريف وغيرها من الملحقات كريع الارض والثار .

ويشترط فى الملحقات التي تضاف الى قيمة إلدعوى أن تكون مقدرة القيمة كالفوائد والتعويضات وأن تكون مستحقة وقت رفع الدعوى .أما مايستحق بعد رفع الدعوى فلا يعتد به .اما اذا كانت غير قابله للتقدير كطلب التسليم والفاء اجراءات التنفيذ فانه لايعتد بها وتكون العبرة بقيمة الطلب الاصل وحده .

والعبرة في تقدير الدعوى هي بالقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات دون قانون الرسوم .

ومن المقرر أن قواعد تقدير قيمة الدعوى من النظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تعد باتفاق الحصوم على خلافها .

واذا أمرت المحكمة ضم دعويين أو اكار الى يعضهم ليصدر فيهم حكم واحد فان ذلك لا يؤثر فى تقدير قيمة كل دعوى على حده .

رن يرد في القانون الحالى نص لتقدير الدعوى التضمنة طلبات بعضها أصلى والبعض الآخر احيرطي كما اذا رفع شخص دعوى على آخر طالبا الحكم عليه بصفة أصلية يتفيذ التوام معين واحياطيا الزاصه بالصويعن اذا أبضا أذ أبضا أن يقم المالي المصلى ومثال ذلك أبضا أن يقم الماليم الدعوى بطلب اصلى هو فسخ عقد البيع وطلب احياطي بالصويض بسبب عدم قيام المشترى بتنفيذ التوامه ، وكما اذا ابدى المشترى طلبا اصليا بصحة ونفاذ عقد البيع واحياطيا برد النمن والتويض في حالة عدم ملكية البائع للمبيع فذهب الدكتور ابو الوفا الى انها تقدر في هذه الحالة باكتر الطلبين دعوين مستقلتين والتويض في حالة عدم ملكية البائد المنافق عند المحكمة القض اعتبرت الطلبين دعوين مستقلتين وان جمعتهما صحيفة واحدة فتقدر كل منهما على حده راحكم رقم ع و ) الا ان البحث يدق في هذه الحالة اذا كان احد الطلبين يدخل في نصاب المحكمة الابتدائية والآخر يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية ، وفي تقديرنا أن المحكمة الابتدائية تكون هي المتصد بطر الدعويين باعبار أن الطلبين بعضهما وبالتالى ينعقد الاختصاص للمحكمة ذات الولاية العامة وهي المحكمة الابتدائية .

وف حالة ماذا رفعت دعوى على مدينين متضائين فان الدعوى تقدر بقيمة اكبر الطلبين فمطلااذارفع المضرور دعوى على المسبب في الصرويطالية فيه بالتعويض عن اصابته و هن اللاف السيارة وقدر للطلب الاول عشرة الاف جنيه وللطلب الثاني خسة الاف جنيه فان هذه الدعوى تقدر قيمتها بمجموع الطلبين وهو خسة عشر الف جنيه فاذا كان قد طالب شركة التأمين في ذات المدعوى متضاعة مع المسبب في الضرر عن طلب اصابته فان هذا الطلب هو ذات الطلب الاول الموجه للمتسبب في الضرر وفي هذه الحالة تقدر الطلبات بالطلبات الموجهه للمتسبب في الضرر في هذه الحالة تقدر الطلبات بالطلبات الموجهه للمتسبب في الطبر .

ويراجع في تعريف الطلب الأصلي والطلب الاحياطي التعليق على المادة ٢٢٩ .

وافارفع المشترى دعوى على الباتع يطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقده والتعديد عن التأميره في تسليم المقار عن موحده أو لأى سبب آخر فان الدعوى تقدر في هذه الحالة بقيمة العقار مضافا الها قيمة التعويض المطلوب وعلى ذلك اذا كان المبيع أرضا زراعية مساحتها نصف فدان وطلب المشترى تعقيدها قدره مائة جبيه وكانت الضريبة المربوطه على الفدان عشرين جنيها فان الدعوى تقدر بعلا محالة على المطلوب فتكون قيمة الدعوى مدر احتصاص الحكمة الجزئية .

# احكام النقض:

١ - تقدير قيمة الدعوى لتعين اختصاص المحكمة في حكم المادة ٣٠ موافعات أساسه قيمة موضوعها . وانه وان كانت هذه القيمة تقدر في الإصل باعبارها يوم رفع الدعوى الا ان الشارع وقد اجاز للمدعى في الحدود المبينة بالمادة ١٥١ مرافعات أن يعدل الثاء الحصومة طلباته الواردة بصحيفة دعواه بالزيادة أو بالنقص وأوجب أن يكون التقدير لتحديد نصاب الاستناف بنص المادة ٥٠ ٤ مرافعات على أساس آخر طلبات للخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى . انما أراد لا يختلف احدهما عن الاخر في تقدير قيمة المدعوى ذاتها . فاذا كانت الاقساط المترتبة على عقد لا يختلف احدهما عن الاخر في تقدير قيمة المدعوى ذاتها . فاذا كانت الاقساط المترتبة على عقد الايخبار هي الترامات متعددة تشأ على التحاقب من صند واحد وكانت الاقساط المطلوبة وقت تعديل المدعى طلباته أمام محكمة أول درجة (الحكمة الابتدائية ) يجاوز مجموعها اختصاص المحكمة المبتدائية فان الحكم يكون قابلا للاستناف نقض ٤١ / ٣ / ٣ المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٣٧٣) .

لطلب المؤجر ازالة المبالى المنشأة بالعين المؤجرة من الطلبات الناشئة عن عقد الإيجار .
 تقدر الدعوى بمجموعها (حكم النقض السابق) .

٣ — العمرة بالطلبات الحتامية في الدعوى لا بالطلبات التي تتضمنها الصحيفة فاذا كان المطعون ضدهم (المدعون ) قد حددوا طلباتهم في صدر مذكرتهم الحتامية تحديدا جامعا ولم يذكروا من بينها طلب الفوائد وأصروا على هذه الطلبات دون أن يجيلوا الى الطلبات الواردة بصحيفة الختاح المدعوى أو يشيروا بآية اشارة الى الفوائد في صلب هذه المذكرة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى لهم بالفوائد مع عدم طلبها في طلباتهم الحتامية يكون فد قضى بما لم يطلبه الخصوم وبالتالى قد محالف القانون واذ كان هذا القضاء قد صدر من المحكمة عن ادراك وينه فان المسيل الى الطعن عليه يكون بالنقص لا الاتخاص (نقض ٩ / ٣ / ٣ منة ١٧ ص ١٣٤٢).

 العبرة فى تقدير قيمة الدعهرى لتعين المحكمة المختصة وفى تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الحتامية للخصوم . تقرير المادة ٠٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعين الجهة المختصة . (نقض ١٠ ٧ / ٣٠٧ سنة ١٧ ص ٣٦٩ ) .

العبرة في تقدير نصاب الاستثناف هي بقية المطلوب في الدعوى لا بقيمة ماقضت به المحكمة . طلب تقديم حساب عن ربع طلب غير قابل للتقدير تخصص به المحكمة الابتدائية . طلب المدعى الحكم به بعد فحص الحساب \_ نتيجته حسبا اظهره الحبير المنتدب في الدعوى . اعتباره طلبا عارضا مكملا للطلب الاصل الحاص بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته (نقض ١٩ / ٢ / ١٩ / ١٩٩٦) .

٦ ــ متى كان النابت فى الدعوى ان المطعون عليه قد انتبى فى طلباته اختامية أمام انحكمة الإبتدائية الى طلب الزام الطاعنين بان يدفعوا له مبلغ ٢٩٦ جنبها قيمة ربع الاطيان التى اشتراها من مورثهم بجوجب عقد يبع عرفى ، وكان تمسك الطاعنين بتملك العين الميمة بالنقادم الطويل لم يطرح على الخكمة الابتدائية فى صورة طلب عارض بل اثير فى صورة دفع ختى المشترى فى طلب الربع المترتب على عقد البيع ، فان هذا الدفع لايوثر فى تقدير قيمة الدعوى ، وتظل مقدرة بقيمة الربع المتطالب به رنقض ٨٤ /٣ / ٧٧ صنة ٢٧ ص ٣٣٤)

٧ \_ تقدير مااذا كان تعديل المطعون عليه لطاباته أمام انحكمة الابتدائية في آخر مراحل الدءوى \_ تعديل قيمة الربع المطالب به من ٥٠ ه جيه إلى ٣١٦ جيها . يعد تحايلا على القانون بقصد دخول الدعوى في حدود السعاب النهائي للمحكمة \_ أو لابعد كذلك \_ هو من الامور الواقعية التي يعين أقسك بها أمام تحكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، يستوى في ذلك أن تكون القواعد القانونية التي قصد بتعديل الطلبات الاحيال عليها تعلق بالنظام العام أو لا تعملق به ، واذ كان الخابت أن الطاعتين لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة الموضوع فلا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة الموضوع فلا تقبل اثارته

تعليق : يعين ملاحظة ان النصاب النهائي شحكمة المواد الجزئية اصبح خسمائة جنيه بعد تعديل المادة ٤٧ مرافعات .

 ٨ ـــ المعول عليه في تقدير قيمة الدعوى هو احكام قانون المرافعات ــــ ولو تعارضت مع قانون الرسوم . (نقض ١٧/ ١٠/ ١٠٧ سنة ١٨ ص ١٩٣١) .

 9 من كانت الدعوى بحكم الاساس الذى رفعت به الطلبات المطروحة فيا هى مما يدخل في اختصاص الحاكم فانه لايترج الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الادعاء فيها غير صحيح قانونا لان مايترتب على عدم صحته هو رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص (نقض ٧٩ / ٣ /٣٧ سنة ١٨ ص ١٤٤٠).

 ١ - تقدير المدعى لقيمة دعواه يعتبر حجة له رعليه عند تقدير نصاب الاستتناف مادام لايتعارض مع القواعد القانونية لتقدير قيمة الدعوى (نقض ١٦ /٣/ ٧٧/ الطعن رقم ٤٥٨)
 سنة ٤٣ - قضائية ).

11 ساذا رفعت دعوى الى المحكمة الإجدائية المختصة بنظرها ثم عدلت الطلبات الى طلب تقل قيمته عن ماتين وخسين جيها فان ذلك لايسلب المحكمة الإجدائية الاحتصاص بنظر هذا الطلب مادام أنها كانت مختصة أصلا بنظر الدعوى وقت رفعها اليها باعبار أن مثل هذا الطلب المدل طلب عارض رنقض 1 / 7 / ٣٦٠ سنة 17 ص ٢٦٩ ).

تعليق : يعينَ ملاحظة ان اختصاص المحكمة الابتدائية قد رفع الى مايزيد على ٥٠٠٠ جيه عملا بالمادة ٤٧ بعد تعديلها .

١٧ ـــ الابجوز الاعتياد في تقدير قيمة الدعوى على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات (نقص ١١ / ١١ / ١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ١٣٩٤ ).

 ١٣ ــ تقدر قيمة الدعوى باخر طلبات للخصوم سواء في شأن تعين الاختصاص أو تحديد نصاب الاستئاف (نقتش ١٤ / ١٩٦ / ١٩٦٦ سنة ١٧ ص ١٣٧٣ ).

١٤ ـــ اذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الاصلى فانها لا تكون مختصة تبعا بالفصل فى الطلب الاحتياطي ولو كانت قيمته تدخل فى اختصاصها عملا بقاعدة أن الفرع يتبع الاصل مالم ينص القانون على غير ذلك (نقض ١١ / ١ / ٥٤ المحاماة ٣٥ ص ١٩٠٧ ، ١ . .

١٥ ــ طلب التسلم باعتباره غير مقدر القيمة اذا كان ملحقا بطلب أصل مقدر القيمة فانه يتم الطلب الاصلى فتقدر الدعوى بقيمة الطلب الاصلى وحده عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٦ من قانون المرافعات . ونقض ٣٠ ــ ٣ ــ ٣٩.٩٠٢ طعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٥١ قضائية ) .

١٦ \_ انه وان كان الاحتصاص بحسب قيمة الدعوى من النظام العام ، إلا انه في خصوص الدعوى الحالية قد تضمنت الى جانب طلب اخلاء الارض المؤجرة وتسليمها بما عليها من مبان طلب ازالة السقف ، فانه يعتد بقيمته عبد تقدير قيمة الدعوى وفقا للمادة ٣٦ /٣ من قانون المرافعات ، وإذ كانت أوراق الدعوى قد خلت بما يفيد تمسك الطاعين أمام محكمة الموضوع بال قيمة الدعوى بما فيها من طلب أزالة السقف لا تجاوز مائين وخمسين جنيها ، فانه لا بجوز لها التسك بهذا الدفع لاول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع رنقص ١٢ \_ ٣ \_ ١٩٥٥ من ١٩٥٠ من ١٩٥٠ من ١٨٥٠ من ١٨٥ من ١٨٥٠ من ١٨٥٠ من ١٨٥٠ من ١٨٥ من ١٨٥٠ من ١٨٥٠ من ١٨٥٠ من ١٨٥ من ١٨٥٠ من ١٨٥ من ١٨٠ من ١٨٥ من

تعليق : يتعين الرجوع إلى التعليق على الحكم رقم (١٩) .

١٧ ــ الطلبات التي تقيد بها انحكمة . ماهيتها . الطلبات الحتامية لا الطلبات السابقة عليها . (نفض ٢٧ /٥ /١٩٧٥ لعين رقم ٦٦٨ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ٧٧ /٥ /١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ١٩٨٥ ) .

 ۱۸ ـــ الطلبات في الدعوى . العبرة في تحديدها بالطلبات الحتامية وقت قفل باب المرافعة وليس فقط بما ورد بصحيفة افتتاح الدعوى . (نقض ۱۲ /۱ /۱۹۸۲ طعن رقم ۷۰۳۵ لسنة ٥٤ قضائية ) .

١٩ - الطلبات في الدعوى . العبرة فيها بالطلبات اختامية . اغفال المدعى في مذكرته الحتامية بعض الطلبات التي أوردها بصحيفة افساح الدعوى . فصل انحكمة في الطلبات الأخيرة . قضاء بما لم يطلبه الخصوم . (نقض ٩ / ٤ / ١٩٨٧ طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٥٣ قضائية ) .

تعليق : بحب أن ينبت للمحكمة ان عدم ذكر المدعى في مذكرته طلب أو اكثر اورده في صحيفة الدعوى انحا اراد به استبعاد هذا الطلب من العرض على الحكمة امااذا تميتين ذلك كا اذا احال في مذكرته لما ورد في صحيفة الدعوى وذكر بالمذكرة الطلبات ولم يشر الى بعض ماجاء بالصحيفة فان الطلبات التي وردت في المذكرة والصحيفة يعيران معروضين على الحكمة كذلك اذا أورد في مذكرته مايدل تمسكه بطلب معين بأن دلل على صححه الا انه حينا خص طلباته في نهاية المذكرة نسى ان يذكر هذا الطلب .

 ٢٠ ــ تعديل الطلبات حق للخصم اثناء نظر الدعوى واثناء حجزها للعكم متى رخصت الحكمة بذلك في اجل معين واطلع الحصم الآخر عليها . (نقض ٢٤ /٢ /١٩٨٨ طعن رقم ٢٤٧٦ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ٢١ / ١ / ١٩٨١ سنة ٣٣ ص ٣٣٣ ) .

٢١ ــ طلب التسليم المستند الى الملكية في دعوى الربع المقامة استنادا الى الغصب . عدم اعتباره طلبا ملحقا واغا طلبا مستقلا . مؤدى ذلك . عدم قابليته المتقدير طبقا للمواد من ٣٦ حتى ٥٤ مرافعات . أثره . اعتبار قيمته زائدة عن خمسمائة جنيه نما تختص المحكمة الابتدائية بنظره . رنقض ٤ / ٢ / ١٩٨٩ طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٥٧ قصائية ) .

ملحزظة : يتعين مراجعة التعليق على الحكم رقم ١٩

٣٧ ــ تقدير قيمة الدعوى باعبار قيمة الحق باكمله .حق الطاعن في المطالبة بفروق الأجر الاضاق . إعداده الى ساعات لايمكن تحديدها . مؤداه . اعبار الدعوى به زائدة عن النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية . (نقض ١٤ / ١١ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٧ - محكمة الموضوع سلطتها فى تقدير قيمة العقال . مادة ٣٧ مرافعات . شرطه . أن يشرطه . أن يشرطه . أن يشرطه . أن يشرطه اليقدين أن العقال غير مربوط عليه ضربية وأن يكون التقدير مستمدا من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد فى التقدير بيوم رفع الدعوى . مادة ٣٦ مرافعات . (نقضى ١٩٨٨ / ١٩٧ / ١٩٨٨ طعن رقيم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ قضائية ) .

 ٣٤ ــ دعوى تثبيت ملكية أرض زراعية وازالة مااقيم عليها من مبان . تقدير قيمتها بمجموع الطلبين سواء اعتبر طلب الازالة طلبا تابعا أو أصليا . علة ذلك . المادتان ٣٦ ، ١٦ مرافعات .
 (نقض ١٦ / ٣/ ١٩٨٩ طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٥ قضائية ) .

تقدير قيمة الدعوى توطئة لتحديد الاختصاص بها . وجوب الاعتاد فيه على القواعد التى نص طبيا قانون المرافعات . لأعمره بالقيمة التى حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه ( نقض ١٩٩٣/١٣/١٠ طعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٨ فضائية ) .

# مادة ۳۷ معدلة بالقانون ۲۳ لسنة ۱۹۹۲

يراعى في تقدير قيمة الدعوى مايائي بـــ

۱ ــ الدعاوى التى يرجع فى تقدير قيمتها الى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار ثلاثمالة مثل من قيمة الضرية الاصلية المربوطة عليه اذا كان العقار مبيا فان كان من الاراض يكون التقدير باعتبار مائنى مثل من قيمة الضرية الاصلية .

فاذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته .

لا ـــ الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات والمنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ على
 العقار تقدر قيمتها بقيمة العقار .

أما الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق فتقدر قيمتها باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق .

فاذا كانت متعلقة بحق انتفاع أو بالرقبة قدرت باعجار نصف قيمة العقار .

 ٣ ـــ اذا كانت الدعوى بطلب تقدير قيمة معينة للحكر أو بزيادتها الى قيمة معينة قدرت بالقيمة السنوية المطلوب تقديرها أو بقيمة الزيادة فى سنة مضروبا كل منها فى
 عشرين .

٤ ــ دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة .

اذا كانت الدعوى خاصة بايراد فتقدر عند المنازعة فى صند ترتيبه على
 اساس مرتب عشرين سنة ان كان مؤبدا وعلى أساس مرتب عشر سنين ان كان لمدى
 الحياة .

 ٦ ـــ الدعاوى المتعلقة بالمحاصيل تقدر قيمتها على حسب أسعارها فى أسواقها العامة .

 اذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد أو ابطاله أو فسخه تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه وبالنسبة لعقود البدل تقدر الدعوى باكبر البدلين قيمة .

 ٨ ـــ اذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد مستمر أو بابطاله كان التقدير باعتبار مجموع المقابل النقدى عن مدة العقد كلها ..

واذا كانت بطلب فسخ العقد كان التقدير باعبار المقابل النقدى عن المدة الواردة في المقد فاذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعبار المدة الباقية . واذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدى للمدة التي قام النزاع على امتداد العقد اليها .

 ٩ ـــ اذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين بشأن صحة حجز منقول أو بطلانه تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله .

واذا كانت بين دائن ومدينه بشائ رهن حيازة أو حق امتياز أو رهن رسمى أو حق اختصاص تقدر باعتبار قيمة الدين المضمون .

فاذا كانت مقامه من الغير باستحقاقه للاموال انحجوزة أو المحملة بالحقوق المذكورة كان التقدير باعتبار قيمة هذه الاموال .

 ١٠ حاوى صحة التوقيع ودعاوى النزوير الاصلية تقدر قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها .

تقابل المادة ٣١ من القانون القديم .

### التعليــق :

بمقتضى القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٣ عدل المشرع الفقرة الاولى من المادة باستبدال البند وقم اذكان قبل تعديله يقضى بان قيمة العقار تقدر بمانة وتمانين مثلا من قيمة الصرية ان كان منيا أما ان كان من الأراضى فيكون التقدير مبجين مثلا من قيمة الضرية فعدل المشرع هذا التقدير بحيث يكون تقدير قيمته بثلاثمائة مثل من قيمة الضرية الأصلية عليه إذ كان مبنيا وبمائني مثل ان كان من الأراضى مع ابقاء الحكم على ماهو عليه في اختصاص المحكمة في تقدير قيمة العقار إذ كان ربط عليه ضرية وبهر المشرع هذا التعديل تجا بلى :

ه كان من البديبي وقد أعيد النظر في مقدار القم المالية لميار قانوني على ضوء التغير الذي ختى قيمة العملة أن يتجه المشرع إلى تعديل البند (١) من المادة ٣٧ بحيث يكون تقدير قيمة العقار بمناسبة تقدير قيمة المدعوى مبيا على تقديره بنائياته مثل قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إذا كان العقار مبيا ، فإن كان من الأراضي يكون التقدير بمائيي مثل قيمة الصريبة الأصلية مع بقاء باقى الحكم على ما هو عليه في اختصاص المحكمة بتقدير قيمة العقار إذا كان غير مربوط عليه ضرية .

ولقد كان رائد المشروع في الأعد بهذا التوجه هو تحقيق التناسب بين تقدير قيمة العقارات ورفع نصاب المحاكم الجزئية ، كي لا يكون في رفع نصاب هذه المحاكم مع بقاء عناصر التقدير على ماهي عليه ما يؤدى إلى تزايد القضايا أمام القاضي الجزئي ، وخاصة أن بعضا منها سيتعلق بعقارات قد يكون أهميتها من الناحية الفعلية عالية جدا .

أما عن الضوابط التي اهتدى بها المشروع فى الأخذ بهذا التقدير ، فقد ارتكزت على دراسات استقرائية فعلية ، وهى الدراسات التي جرت الاستعانة بها أيضا عند الأعداد لتعديل قانون رسوم الشهر والتوثيق وهو التعديل الذي صدر بموجبه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ . وكان الإهداء

بدراسات واحدة ، مصدرا لتقارب في الضوابط ، دون توحدها حيث كان يجول دون هذا التحدد احتلاف فلسفة التقدير بين قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث يقوم التقدير كأساس التحديد المتحديد المتحدد ال

وقد وضع المشرع لى البند الأول من المادة ٣٧ قاعدة يرجـــع اليها في تقديــــر قيمـــــة العقار كما جعل القانون من هذه القيمة أساسا في تقدير قيمة الدعوي

ويقصد «بالاراضى ، الاراضى الزراعية والاراضى المستغلة والتى تربط عليها أحيانا ضريبة ، كما يقصد «بالضريبة الاصلية ، تلك المقرر على العقار وحدها بغير اعتداد بالضرائب الاضافية .

واختار المشرع في البند الثانى من المادة ٣٧ منه اصطلاح والدعاوى المتطقة بملكية العقارات حتى لا تنصرف مجمرد الدعاوى العينية العقارية وانحا لكي تشمل دعاوى الشفعة وغيرها من الدعاوى التي تتصل بالملكية ولا تعد من قبيل الدعاوى العينية العقارية .

كما اجرى المشرع القاعدة التي يرجع اليا في تقدير قيمة الدعاوى المعلقة بملكية العقارات ، على المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ على العقار تعميميا منه للقاعدة الواردة في المادة ٢٦٢ من القانون القديم ، تقديرا لذات العلمة التي تقوم على أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ على العقار تتحدد قيمتها في نظر المدن بقيمة العقار

وتمشيا مع مااتجه اليه المشرع من الفاء الاختصاص الاستثناق بدعاوى الحيازة واختفاعها للقواعد العامة في الاختصاص حسب قيمة الدعوى ، نص المشرع على انه تقدر قيمة دعاوى الحيازة بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة محل النزاع ، تقديرا منه بأن هذه الدعاوى وان كان النزاع فيها لايدور حول الحق الذي ترد عليه الحياة الا انه يدور في اغليها حول المكتات التي يحولها هذا الحق (البند الرابع من المادة ٣٧).

ورأى المشرع تعديل القاعدة الواردة في المادة ٣٨ من القانون القديم والتي تضع ضوابط التقدير في حالات دعاوى صحة الايجار وفسخه ورثي في البند الثامن من المادة الا يقتصر حكمها على عقود الايجار بل خمل كل عقد من عقود المدة سواء كان عقد الايجار أو غيره .

والغي المشرع في البند التاسع للمادة ٣٧ الحكم الوارد في الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من

القانون القديم بشأن تقدير قيمة الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين بقيمة الدين المحجوز من اجله اذا كان النزاع بشأن حجز منقول على اجراء موقت متعلق به حتى يخضع الدعوى الوقتية المتعلقة بالحجز للقواعد العامة من ناحية جواز استثناف الحكم الصادر فيها في جميع الاحوال مهما تكن قيمة الدعوى وذلك لذات الحكمة التي تبرر جواز استئاف الاحكام المستعجلة في جميع الاحوال. ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات ) .

الشرح : ١ ـــ لا تتولى المحكمة تقدير قيمة الدعوى وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٧ الا اذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة واطلق المشرع يد المحكمة فى اجراء هذا التقدير حسيا تراه دون التقيد بالمستدات أو الخبير حسيا كان منصوص عليه فى المادة ٣١ من القانون الملفى .

الدعارى المتعلقة بحق الارتفاق المنصوص عليها فى الفقرة الثانية أيا كان نوعه تقدر بقيمة
 ربع العقار الحادم كله .

واذا كانت دعوى الحيازة متعلقة بحق ارتفاق قدرت بقيمة هذا الحق اى بربع قيمة العقار المقرر عليه الحق وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة اما اذا كانت الحيازة تقوم على انه يحوز العقار بنية التملك فان دعوى الحيازة تقدر فى هذه الحالة بقيمة العقار كله وفقا لنص الفقرة الثانية .

واذا طلب مع دعوى الحيازة تعويض عن الاعتداء على الحيازة ضمت قيمة التعويض لقيمة دعوى الحيازة اعمالاً لنص المادة ٣٨ مرافعات .

وطلب الحكم بصحة حكم مرسى المزاد او ابطاله او فسخه يقدر باعتباره عقد بيع .

وكنا قد ذهبنا في الطبعات الستة الأولى من هذا المؤلف الى أنه ينبغي عند تقدير قيمة دعوى الحيازة المرفوعة من المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة له ان تقدر بقيمة العين على الحيازة لا بقيمة الأجرة الملزم بها المستأجر عن المدة الباقية من الايجار على سند من ان العرض ينصب على العين ولا ينصب على حتى المستأجر الشخصي في عقد الايجار الا اننا اوردنا في الطبعة السابعة أن محكمة النقض اصدرت حكما حديثا قضت فيه بان دعاوى الحيازة التي يرفعها المستأجر تقدر بقيمة اجرة المدة الباقية من العقد فان كان العقد عمدا وفقا لأحكام القانون كانت الدعوى غير مقدرة القيمة . ( الحكم رقم ٨ ) .

وهذا الميذا مؤداه أن دعوى الحيازة التى يوفعها المستأجر ايا كانت العين التى يستأجرها تقدر بضمة المدة الباقية فى العقد ، ونظرا لان عقود الايجار التى تنصب على الاماكن أو الأرض الزراعية التى امتدت بقوة القانون فان اجرة المدة الباقية تكون غير محددة وبالتالى تكون المدعوى غير مقدرة القيمة .

وتأسيسا على ماتقدم اذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بملكية عقار قدرت الدعوى بقيمة العقار كله ، وكذلك الشأن بالنسبة للمنازعات الموضوعية المتعلقة بالتبقيذ على العقار ودعاوى الحيازة وغيرها من دعاوى الملكية ولو لم تعد من قبيل الدعاوى العينية العقارية ، اما اذا كان

موضوع الدعوى هو تقرير حق انتفاع أو ملكية الرقية فان الدعوى تقدر قيمتها بنصف قيمة العقار المقرر عليه العقار ، ما اذا كان المطلوب تقرير حق ارتفاق قدرت قيمة الدعوى بربع قيمة العقار المقرر عليه الحقى. فاذا رفع شخص دعوى بطلب تثبيت ملكيته لقطمة أرض زراعية مساحتها فدانا وكانت الضرية الاصلية المربوطة على الفدان ٣٠ جنيها فان قيمة الدعوى تقدر بمبلغ ٣٠ × ٢٠٠٠ = بعنيه ارتكون المحكمة المختصة نوعيا هي المحكمة الإبتدائية فاذا كانت الدعوى متعلقه بحق انتفاع أو ملكية الرقية قدرت ببعه هذا المبلغ أى ٥٠٠٠ جنيها وتكون المحكمة المختصة نوعيا هي المخارة بهذا المبلغ أى ٥٠٠٠ جنيها العقار.

وبالنسبة للفقرة السادسة اذا كانت الدعوى خاصة بمنقرلات غير المحاصيل فان المشرع لم يذكر كيفية تقدير قيمة الدعوى واختلف الفقه في هذا الصدد مذاهب شتى فذهب الراى الاول الى الاول الله التقدير الذى حدده المدعى في صحيفة دعواه فاذا نازع المدعى عليه في هذا التقدير كانت العبرة بلكير التقديرين قيمة (راى في الفقه الفرنسي ) بينا نادى المحتى بان العبرة بعقدير المدوق وي هذه الحاقة تعتبر غير مقدرة المدعى دائما لان تقديره هو الذى يتخذ اساسا لتعيين المحكمة المختصة (الشرقاوى ص ٣٧٣ والعشماوى ص ٤٦٧ ) واتجه الراى النالث الى ان الدعوى في هذه الحالة تعتبر غير مقدرة القيمة ومن ثم تعتبر قيمتها اكثر من ٥٠٥ جنيه وتختص بها المحكمة الابتدائية (فتحى والى ص المعتبا في المعالمة المقالمة الحاسة على سلطتها في تقدير قيمة المنقول قياسا على سلطتها في تقدير قيمة المنقول قياسا على سلطتها في ورغى سيف بعد ٢٩١ ) وفي تقدير فيمة ( إبو الوفا في التعليق الطبعة الحاسمة مى ٢٩٤ ) وفي تقدير قيمة المنقول واسليد وعلى ذلك يجوز للمحكمة تقدير قيمة المنقول حسب مستدات الحصوم اذا اقتمت بها او بواسطة عبور

٤ \_ القاعدة أن الدعوى بطلب صحة عقد أو ابطاله أو فسخه تقدر بقيمة المعقود عليه اى بقيمة مصرح الدعوى بطلان عقد بيع أو فسخه تقدر بقيمة الدين موضوع العقد لان هذه الدعوى تتضمن منازعة في العقد بأكمله أما الدعوى بطلب تنفيذ العقد فقدر بقيمة المطلوب بحسب مااذا كان المطلوب تنفيذه العقد كله أو جزء منه ويستشى من ذلك عقود البدل فان الدعوى بصحتها أو ابطالها أو فسخها تقدر بأكبر البدلين قيمة .

سالفقرة الثامنه تسرى على هميع عقود الايجار عدا تلك التي ورد بشائيا نص خاص في
تقدير الدعوى كما هو الحال في قانون الجار الاماكن وقانون الاصلاح الزراعي كذلك فان
الدعوى المتعلقة بعقد انجار اماكن بعد انتباء المدة الاتفاقية وتمتعه بالاعتداد القانوني لمدة غير محددة
تعبر دعوى غير مقدرة القيمة .

ومن المقرر أن مايخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو اضافية هي أحد عناصر الاجرة فتضاف الى القيمة الاتجارية وتعتبر مع باق العناصر من الطلبات الناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد الايجار واذا كانت دعوى المستأجر تقتضي المفاضلة بين عقده وعقد مستأجر آخر فان قيمة دعواه تقدر بقيمة مدة عقده باكملها . ٣ ــ اذا كانت الدعوى بشأن الحجز بين الدائن الحاجز والمدين فانها تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله دون ما اعتداد بقيمة المتقولات المحبوز عليها وكذلك الأمر بالنسبة للدعاوى المحلقة بالمرهن أو يحق اختصاص أو امتياز بين الدائن والمدين فانها تقدر بقيمة الدين أما اذا كانت الدعوى مقامة من الغير بطلب ملكية الاموال المنفذ عليها أو المرهونة أو الوارد عليها حق الاختصاص أو الامتياز قدرت الدعوى بقيمة المال .

 ٧ ــ دعارى صحة التوقيع ودعاوى النزوير الاصلية تقدر بقيمة الحق المبت فى الورقة لان الدعوى وان كانت لاتدور على الحق المثبت فى الورقة الا انها تنتهى بصلاحية الورقة كدليل فى أثبات الحق أو عدم صلاحتها .

ويلاحظ أن بالنسبة لدعوى التزوير القرعية فانها تعير دفعا موضوعيا وبالتالى فهى تدخل في تقدير قيمة الدعوى الاصلية دون النظر لقيمة السند المدعى بتزويره .

# ٨ ــ تقدير قيمة دعوى صحة ونفاذ عقد بيع عقار

احتلف الرأى في هذا الصدد فذهب الرأى الأول الى ان الدعوى تقدر بقيمة المعاقد عليه وعلى هذا يكون تقدير قيمة المعاقد عليه وعلى هذا يكون تقدير قيمة الدعوى بقيمة العقال أى ١٠٥ مل للضرية المربوطة على الارض الزرعية ، ٣٠٠ مثل من قيمة العربية الاصلية المربوطة على المبانى وفقا لتصى الفقرة الأولى من الدارة (الوسيط في قانون القضاء المدنى للدكتور فتحى والى طبعة سنة ١٩٨٠ ص ١٩٨٠ والدكتور أبو الوفا في المرافعات الطبعة ١٣ ص ٣٦٦ وقوانين المرافعات للدكتورة أمينة النم الكتاب الاول ص ٤٤٧ ) الا ان معظم الخالم خالفت هذا الرأى وجرت في أحكامها على تقدير قيمة هذه الدعوى بالثمن المسمى في العقد تأسيسا على أن الثمن الوارد في العقد هو الذي يمثل وصحيح القانون في أما المتعاقد عليه باتفاق الطرفين وفي تقديرنا أن الرأى الأول هو الذي ينفق وصحيح القانون ني نمن المادة صريح في أن الدعوى تقدر بقيمة المعاقد عليه والمعاقد عليه هذا هو العقار المبيع وتقدير قيمة العقاد وقد اخذت بهذا الرأى محكمة القنين رقم ٣ ورقم ٤ ) .

واذا رفعت دعوى صحة التعاقد مع طلب التسلم فان طلب التسلم في هذه الحاله ملحق بطلب اصلى مقدر القيمة وعلى ذلك تقدر الدعوى بقيمة الطلب الأصلى وحده وهو هنا دعوى صحة التعاقد عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٦٠ مرافعات واذا اصيف الى طلب صحة التعاقد طلب شطب التسجيل فانه يعد طلبا منديما في الطلب الأصلى مادام لم يدر حوله نزاع مستقل وبالتالي لأأثر له في قيمة الدعوى اما اذا اثير حوله نزاع فانه يقدر على حده كما اذا رفع المشترى دعوى بسحة ونفاذ عقد الميح الصادر اليه وكانت قيمة الدعوى اقل من ٥٠٥ جنيه فتدخل اخر طالبا رفض المدعوى تأسيسا على انه اشترى نفس الميح بعقد صحله فدفع المشترى بصورية عقد المتدخل واضاف لطلبه الأصلى طلب الحكم بشطب التسجيل واعباره كاند لم يكن فان هذا الطلب لا يحتر منديما في العلب الأصلى على يعد غير مقدر القيمة ونظرا لأن الدعوى مرفوعة الطلب لا يحتر منديما في العلب الأصلى على عد غير مقدر القيمة ونظرا لأن الدعوى مرفوعة

اصلاً أمام انحكمة الجزائية فانها في هذه الحالة تضحى غير مختصة ويتعين عليها احالة النزاع الى انحكمة الابتدائية ( راجع المشكلات العملية في دعوى صحة التعاقد للمستشار عز الدين الدناصورى والدكتور عبد الحميد الشواريي ص ٨٣ ومابعدها )

واذا طلب المشترى مع طلبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع انقاص النمن مقابل ما نقص من المبيع عملاً بالمادة ٤٣٣ مدنى فإن الدعوى تقدر بقيمة العقار دنسافاً إليها المبلغ المطلوب إنقاصه . وإذا طلب المشترى صحة ونفاذ العقد والتعويض لوقوع تدليس من البائع فإن الدعوى تقدر بقيمة الطلب الأول مضافاً إليه قيمة التعويض .

وف حالة ماإذا طلب المدعى الحكم بصحة ونفاذ عقده وكانت قيمة الدعوى تويد عن خمسة آلاف جنيه وتوطئه لذلك طلب الحكم بصحة عدة عقود صدرت من عدة ملاف للباتع له كل منهم باعه جزءاً من العقار وكانت قيمة كل جزء اقل من خمسة آلاف جنيه فإن الاختصاص يكون للمحكمة الابتدائيه باعتبار أن طلب الحكم بصحة العقود الصادرة للبائمين للمدعى مرتبطاً بالطلب الاصلى عملاً بالمادة ٤٧ فقرة ٢ من قانون المرافعات التي تقضى باعصاص المحكمة الابتدائية بالحكم في الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى عهما كانت قيمتها أو نوعها .

واذا رفع المشترى دعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع العقار والتعويض لتأخر البائع في تسليم العقار عن موعده المحدد فإن الدعوى تقدر في هذه الحاله بقيمة العقار مضافاً إليها قيمة التعويض المطلوب .

# عدير قيمة دعوى تثبيت الملكية :

تقدر قيمتها بقيمة العقار ولا عبرة بالثمن الوارد بالعقد حتى ولو كان احد الحصوم يستند في ملكيته الى عقد بيع مسجل .

### ۱۰ ــ تقدير قيمة دعوى الشفعة :

احتلفت أحكام النقض بشأنها فقد أصدرت محكمة النقض حكما قديما قصت فيه أن الحكم بثبوت الشفعة يعتبر صندا للكية الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن وأن قيمتها تقدر بالثمن المقدر بالنمن المقدر بالنمن المقدر بالنمن المقدر بالنمن المقدر بالنمن المقدم المحكم بحكم حديث صدر في منة المحكم بحكم حصل فيه المبع دون قيمة العقار وانه في حالة عااذا بيعت العين المشفوعة بعقدى بيع أو اكثر قانه يعين في هذه الحالة تقدير قيمتها بقيمة كل عقد على حده (الحكم رقم ٢٧) ثم عدلت بعد ذلك عن هذا الرأى وقضت بأن الدعوى تقدر بقيمة العقار (الحكم رقم ٢٧) وقد ايدت الهيئة العامة للمواد المدنية هذا القضاء في احدث احكامها (الحكم رقم ٢٣) وفي تقديرنا أن هذا هو الرأى الصواب لأن دعوى الشفعة كما قالت الحكمة بحق تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه ، وعلى ذلك تقدر الدعوى باعتبار للثمن المدسى في العقد ، وعلى ذلك تخصى الحكمة الجزئية

بنظر الدعوى اذا كانت قيمتها تقل عن . . . وجيه ويكون الاختصاص للمحكمة الابتدائية اذا زادت قيمتها على ذلك ، ومن ثم فانه يتعين على طالب الشفعة أن يودع النمن الحقيقي للفقار المشفوع فيه خزانة المحكمة المختصة قيميا بنظر الدعوى وهي التي يتمها العقار المشفوع فيه قان كانت قيمة العقار تقل عن . . • وجيه فإن المحكمة الجزئية تكون هي المختصة بنظر الدعوى وبالتالي يتعين ايداع المبلغ خزيتها ولو زادت قيمة الثمن عن . • . • وجيه أما اذا كان قيمة العقار يزيد عن . • • وجيد قان المحكمة الابتدائية تكون هي المختصة ويتعين أيداع الثمن الحقيقي خزيتها

ومردى ماتقدم فانه يتعين التفرقة بين قيمة العقار الذى تقدر على أساسه الدعوى والشن الحقيقى للعقار وهو الذى يتعين ايداعه خزينة انمحكمة وقد يكون هو الثمن المسمى فى العقد وقد يكون اقل من ذلك او اكثر على التفصيل المبين فى القانون المدنى .

تقدير قيمة دعوى نقل الحيازة الزراعية :

هذه الدعوى ليست من المنازعات التي نصت المادة ١٣٩ مكروا من قانون الاصلاح الزراعي ( المرسوم بقانون ١٧٥ لسنة ١٩٥٦ ) على اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئيه بها استفاء ، ونظرا أين المشرع لم يورد قاعدة لتقديرها طبقا لقواعد تقدير الدهوى المنصوص عليها في المواد من ٣٦ حتى ٥٤ مرافعات قانها تكون غير قابله لتبقدير وبذلك تعتبر قيمتها زائدة .

تقدير قيمة دعوى طلب بطاقة زراعيه :

تطبق علىها القواعد الخاصة بدعوى نقل الحيازة ومن ثم تحتص المحكمة الابتدائية بنظرها . ( راجع مؤلفنا فى الحيازة المدنية وحمايتها الجنائية ص ١٣٤ ومابعدها ) .

احكام النقض:

ملاحظة هامة : يسمن قبل الاستشهاد بأحكام النقس التالية ملاحظة عدة امور اولها ان تقدير فيمة المقار قد عدل بمقتصى هذه المادة وثانيا ان اختصاص المحكمة الابتدائية قد تعدل الى مايزيد على ٥٠٠٠ جيه بمقتصى المادة لا٤ مرافعات المعدل وان اختصاص المحكمة الجزئية ، قد تعدل الى ٥٠٠٠ جيه وأن حكمها يكون انتهايا اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز ٥٠٠ جيه ( مادة لا٤ المعدله ) وأن الطلب الهير قابل للتقدير تقدر قيمت بما يزيد عن ٥٠٠٠ جيد وهيم هاده التعديلات عمل بها ابتداء من ١٠٠١ ( ١٩٤/ ١٩١ اما الوقائم السابقه فان الاستشهاد بالاحكام كما هي يصادف عملا:

۱ — اذا اورد المشرع الشفعة على القانون المدنى باعتبارها صيبا من اصباب كسب الملكية ونص فى المادة عادة على ان الحكم الذى يصدر نهائيا بشوت الشفعة يعتبر صيدا لملكية الشفيع وذلك دون اخلال بقواعد التسجيل فقد دل وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة على أن دهوى الشفعة متعلقه بملكية العقار المشفوع فيه وهو مالكدته المذكرة الايضاحية لقانون

المرافعات فى تعليقها على المادة ٣٧ منه . وإذ كان البند الثانى من هذه المادة بنص على أن «المدعاوى المتعلقة بملكية العقارات . تقدر قيمتها بقيمة العقار «فان ذلك يستبع تقدير قيمة دعوى الشفعة بما جاء بالبند الأول من هذه المادة . (نقض ٢٩ / ١٣ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٥٠ لم ينشر ) . ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ لم ينشر ) .

٧ ـ لتن كان المشرع في المادة ٣٧ / ١ مرافعات قد ناط باغكمة تقدير قيمة العقار بيد أن دلك مشروط بأن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضربية وأن يكون التقدير مستمدا من عناصر لها أصلها النابت بالأوراق وأن يعد في التقدير يوم رفع الدعوى على ماتوجبه المادة ٣٦ من ذلك القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من النمن المسمى بعقد البيع عكوما بقيمة العقار المشفوع فيه وفقاً للقاعدة المنصوص عليها في البند الأول من المادة ٣٧ صناد الغير يكون قانون المرافعات ، وكان غير سديد من الحكم ماساقه من افتراض أن العقار المشفوع فيه غير مربوط عليه ضربية دون التحقق والثبت من هذا الامر ، ثم هو من بعد ذلك الأفتراض عول في تقدير قيمة المقار على عقد أبرم قبل يوم رفع الدعوى بنحو عامين على الرغم من اشتهال الأوراق على بيان لقيمة المقارين المشفوع فيهما في وقت معاصر لرفع الدعوى أثبته الحبير المتدب من عكمة أول درجة وهو مايزيد أضعافا مضاعفة على النمن المسمى بعقدى البيع لما كان ذلك فان الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق النانون مشوبا بالقصور والفساد في الاصدلال . (نقض الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق النانون مشوبا بالقصور والفساد في الاصدلال . (نقض رقم ١٩٨١ المنة ٩٤ قضائية ،نقض ٢١ / ١١ / ١٩٨٤ طعن رقم ٤١٥٠ السنة ٥٥ قضائية ،نقض ٢١ / ١١ / ١٩٨٤ طعن رقم ٤١٠٠ السنة ٩٤ قضائية ،نقض ٢١ / ١١ / ١٩٨٤ طعن رقم ٤١٠٠ المنا المستم ١٩٨٤ المنا المستم ١٩٨٤ المنا وقبية على النمن المستم ١٩٨٤ قضائية ولم يششر ١٩١٠ المنة ٩٠ قضائية ولم يششر ١٩٠١ المنة ٩٠ قضائية ولم يششر ١٠ المنة ٩٠ قضائية ولم يششر ١٠ المنا المنا وقب المنافقة على النمن وقب ١٩٨٥ المنافقة على النمن وقب ١٩٨٥ المنافقة على النمن وقب ١٩٨٥ المنافقة على المنافقة على النمن وقب ١٩٨٥ المنافقة على المنافقة على

٣ ـ دعوى صحة ونفاذ عقد بيع ارض زراعية . تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة العتبار المعلق ذلك بالنظام العام .
 الغمرية الأصلية المربوطة عليها . مادة ٢٧ / ١ ، ٧ مرافعات . تعلق ذلك بالنظام العام .
 (نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٨ طعن رقم ٦٠ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٤ طعن رقم 1٣٩٤ سنة ٣٠ ص ١٣٩٤ ) .

شدير قيمة الدعوى بطلب صحة عقد بقيمة المتعاقد عليه . الدعاوى المعلقة بالأراضى
 الزراعية . تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثل الضربية الأصلية المربوطة . لاعبرة بقيمتها الثابته فى
 عقد يبعها . مادة ٣٧ / ٧ / (نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٨ طعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٤٠ قضائية ) .

 عكمة الموضوع . سلطتها في تقدير قيمة العقار . مادة ٧٧ / ١ مرافعات . شرطه . أن يثبت على وجه البقين أن العقار غير مربوط عليه ضربية وأن يكون التقدير مستمدا من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد في التقدير ييوم رفع الدعوى . مادة ٣٦ مرافعات . (نقض ٢٩ / ٣٦ / ١٩٨٨ طمن رقم ، ٢٥٥ لسنة ٥٥ قضائية ) . ٦ ــ دعوى التعرض . تقدير قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة . المواد من ٣٦ الى
 ١٤ مرافعات . (نقض ٣ / ١١ / ١٩٨٨ طعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٧ ــ لما كان الحكم المطعون فيه قد قدر صحيحا ... وبما لا خلاف عليه بين طول الحصومة ... قيمة الدعوى بمبلغ أربعة وتسعين جنيها وصبعمائة وثلاثين ملهما وذلك طبقا للبند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ... اعتبارا بأن الدعوى الشفعة تعتير متعلقة بملكية العقار المشغوع فيه ، فيرجع في تقدير قيمتها الى قيمة العقار وهو من الاراضى التى يكون تقديرها باعتبار صبعين مثلا لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها ... بما يجعل الدعوى تدخل فى الاختصاص القيمى للمحكمة الخرية ، فلا تختص بها المحكمة الابتدائية فان الحكم الصادر فيها من هذه الدكرة يكون جائزا استنافه (نقص ٣٧ / ٤ / ١٩٨٨ صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية ...

٨ ــ ١٤ كانت دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيازة عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، وكان الحق مثار النزاع هو حق المطعون عليه في الانتفاع بالعين المؤجمرة اليه ، وكان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ الذى يحكم واقعة النزاع قد اضفى على عقود ايجار الإماكن التي تخضع لحكمه امتدادا قانونيا غير محدود المدة مما تعتبر معه قيمة عقد الانجار وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملا بنص المادة ٤١ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة على مائين وخمسين جنيها ، فاند الحكم الصادر في الدعوى المائلة يكون مما يجوز استثنافه أمام محكمة الاستئناف . (نقض ٣٦ \_ ٤ \_ ١٩٨٠ ) .

٩ ـ لا كان عدم سريان أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧، ٢٥ لسنة ١٩٦٩ على الجرار الاراضي الفضاء ، وخضوع الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد انجار قطعة الارض مثار الزاع الراهن لقراعد الاختصاص المقررة في قانون المرافعات والمؤسسة على تقدير الدعوى وفقا للضرائب المينة في المادة ٣٧ منه لا يستبع بذاته عدم اختصاصه المحكمة الابتدائية بنظرها الدعوى اذ لا يسلبها الاختصاص العام المقرر فها الى اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظوها لعدم مجاوزة قيمها ماتين وخمسين جنيا عملا بحكم المادة ٤٧ ، ٧٤ من قانون المرافعات . ولما كان الطاعنان لم يقدما مايين من منازعتهما في تقدير قيمة طلب فسخ عقد انجار قطعة الارض الفضاء ، وتحسكهما أمام محكمة الموضوع باختصاص المحكمة الجزئية بنظره ، كما لم يقدما عقد الانجار المشار المدارية ومداها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتناول هذا الإمر بالميان أو يعرض له بالمناقشة فإن ماييره الطاعات بشان الاختصاص في هذا المصدد يكون على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملا بحكم الملادة ٩ ، ١ من قانون المرافعات ، مختلطا بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع علا بحكمة التقض لاول مرة وبذلك يكون الدى على الحكم المطعون فيه المحكمة وبدئك على المرابع على الحكم المطعون فيه المحكمة وبدئت عام الحكم المطعون فيه المحكمة وبدئت على المرابع المحكمة التقض لاول مرة وبذلك يكون الدى على الحكم المطعون فيه المحكمة وبدئت المحكمة التقض لاول مرة وبذلك يكون الدى على الحكم المطعون فيه المحكمة المحكمة التقض لاول مرة وبذلك يكون الدى على المحكم المطعون فيه المحكم المعربة على المحكمة التصور على المحكمة التقض لاول مرة وبذلك يكون الدى على المحكمة المحكمة التحكم المطعون فيه المحكمة التحكم المطون فيه المحكمة التحكم المحكمة المحكمة التحكم المحكم المحكمة التحكم المحكم المحكمة التحكم المحكمة التحكمة التحكم المحكمة التحكم المحكمة التحكمة التحكم المحكمة التحكم المحكمة المحكمة التحكم المحكم

بشأن هذا الشق من النزاع غير مقبول . (نقض ٧ ـــ ٤ ـــ ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثاني ص هه ) .

 ١ -- طلب تسليم الارض خالية ثما عليها من مباذ ينطوى على طلب ازالة البناء ومن ثم يعتد بقيمة البناء فى تقدير قيمة الدعوى . (نقض ٣٠ -- ٣ -- ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥١ قضائية ) .

۱۱ ــ دعوى تثبيت الملكية . تقدير قيمتها بقيمة العقار . لا عبرة بالثمن الوارد بالعقد . م
 ۳۷ مرافعات . (نقض ۹ ــ ۲ ــ ۱۹۸۳ طمن رقم ۲۷۱ لسنة ۴۴ قضائية ) .

١٣ ــ دعوى الشفعة . تقدر قيمتها بالنمن الحقيقي الذي حصل به السع دون قيمة العقار .
 يبع العين المشفوعة بعقدى بيع . أثره . وجوب تقدير قيمتها بقيمة كل عقد على حدة . (نقض ٢١ ــ ٢٩ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٥ ١٣٠ لسنة ٤١ قضائية ) .

19 سان المشرع اذ أورد الشفعة في القانون المدنى باعتبارها سببا من أسباب كسب الملكية ونص في المادة ٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بنبوت الشفعة يعتبر سندا الملكية الشغيع وذلك دون اخلال بقواعد النسجيل فقد دل على أن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه وهو مأكدته المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات في تعليقها على المادة ٣٧ منه واذا كان البند الثانى من هذه المادة ينص على أن والمدعاوى المنطقة بملكية العقارات ... تقدر قيمة دعوى الشفعة الى ماورد في البند الأول من هذه المادة الذي ينص على أن والدعاوى التي يرجع في تقديرها الى قيمة العقار يكون تقدير هذه المقيمة باعتبار مائة وثنانين مثلا من قيمة الضربية الإصلية المربوطة عليه ان كان العقار مبنيا ، فان كان من الاراضي يكون الشدير باعتبار سبعين مثلا لقيمة الضربية الإصلية ٤ . (نقض

16 ــ لما كان الحكم بشرت الشفعة يعتبر سندا للكية الشفيع للعين للشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الشمن ، وكانت الدعوى بطلب مقوط حكم الشفعة هي ف حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند الفيك ، فان قيمتها تقدر بالثمن المقدر بالسند \_ وهو حكم الشفعة \_ عملا بالمادة ٣٧ من قانون المرافعات \_ (نقض ٣٠ ـ ٣ ـ ٣ - ١٩٦١ سنة ١٢ العدد الاول ص ٢٧٦) .

١٥ ــ لما كان لا يجوز الاعتياد فى تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستناف على القيمة الدعى حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد فى ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات فى المواد من ٣٦ الى ٤١ وذلك عملا بالمادة ٣٦٣ من القون هذا القانون ، ولما كانت الدعوى بطلب صحة عقد تقدر طبقا للمادة ٧٧ / ٧ من قانون المرافعات بقيمة المحاقد عليه وتنص الفقرة الاولى من هذه المادة على أن الدعاوى المحلقة بالمبافى تقدر قيمتها باعتبار ١٨٠ مثلا من قيمة العربية الاصلية المربوطة على العقار فاذا كان غير مربوط على العقار فاذا كان غير مربوط على العقار فاذا كان غير مربوط على نصحة المحدد قيمته ، ولما كان تقدير قيمة المنزل الذى طلب الطاعن الحكم بصحة

عقد البيع بالنسبة له هو واقع كان يتعين طرحه على محكمة الاستئناف ، فان النعى على الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمنا من جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب بمقولة أن قيمة هذا المقار لم تكن تتجاوز النصاب النهائ للمحكمة الابتدائية يكون نعيا غير مقبول ثما يمتنع معه عرض هذا السبب لاول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام . ونقض ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ الحزء المتانى ص ١٣٩٤ ) .

١٦ - الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد يع أرض زراعة والطلب العارض بصورية هذا العقد تقدر قيمة كل ١٩٣٠ من العشرية الاصلية المربوطة عليها م ١٩٣٧ من العشرية الاصلية المربوطة عليها م ١٩٣٧ من كناول المرافعات . (نقض ٣ - ٣ - ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩ - ٣ - ١٩٨٧ طعن رقم ٥٠ لسنة ٥٤ قضائية ، نقض ١٩ - ٣ - ١٩٨٧ طعن رقم ٥٠ لسنة ٥٤ قضائية ).

١٧ حدوى التروير الفرعية . تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الاصلية . مؤدى ذلك عدم جواز استناف الحكم الصادر في دعوى التروير الفرعية اذا كانت قيمة الدعوى الاصلية تقل عن حد الاختصاص الانتهائي شحكمة أول درجة ( نقعن ١٩٨٤/٦/٦ طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٨ ــ الدعوى بزيادة قيمة الحكر الى قيمة معينة المشار اليها فى المادة ٣٤ مرافعات . المقصود بها الدعوى بتصفيع الحكر باعتبار قيمة الزيادة المطاوبة بمبلغ معين ، تقدير قيمتها باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة فى سنة مضروبة فى ٣٠ وليس باعتبار مجموع الاجرة المطلوبة فىحسب .
يخرج عن ذلك بدل الحكر (نقض ٣ / ١ / ١٤ المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٣٣) .

٨ ا مكرر ا فارفعت الدعوى بطلب ا حكم بصحة والفاذ الراصادر من طديد عسدر من بالتعين اختصم احدهما في الدعوى دون الآخر فان الدعوى تكون قد حددت بما طلب في نطاق حصة الباتع اغتصم في العقد ولا يمكن أن يتعدى ذلك الى حصة الباتع الذى لم يختصم في الدعوى لانقطاع الصلة بين الباتعين استادا الى اقتصار حق كل منهما على الحصة التي تملكها في الشيء المنطاع الصلة بين الباتعين استادا الى اقتصار حق كل منهما على الخود في فانه لايكون هناك على المنطق المنطقة على الدخل في نطاق اختصاص القاضي الجزئ فانه لايكون هناك على المنطق المنطقة المنطقة

٩٩ - الأجوز الاعتباد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستناف على القيمة الني حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القراهد الني نص عليها قانون المرافعات (نقض ٣٣ / ١ / ٥٥ مجموعة النقض في ٣٥ سنة الجزء الاول ص ١٩٣٤ قاعلة ٣١ ، نقض ٣١ / ١ / ٩٥ محموعة النقض ٣١ م تصائلة ).

 ٧٠ ـــ تقدير أجرة الاماكن طبقا لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٧ . النصرائب المقارية والاضافية هي أحد عناصر الاجرة الناشئة عن عقد الانجار . وجوب تقدير قيمة الدعوى ـــ

بتخفيض الاجرة ... بقيمة الاجرة شاملة هذا العنصر . (نقص ١٧ /٣ /١٩٧١ سنة ٢٣ ص ١٣٥ ) .

٣١ ــ امكان تقدير قيمة الارض الخصصة للمنفعة العامة ماديا وفقا لقواعد قانون المراقعات ماده . اعتبار الدعوى التي ترفع بشائها قابلة للتقدير . (نقض ١٣ / ٨٠ / ١٩٣ / ١٩٣ / ١٩٣٧).

٣٧ ــ الاصل في الدعارى انها معلومة القيمة . الدعوى بطلب غير قابل للتقدير . مجهولة القيمة . طلب الحكم بثبوت وفاة المورث وانحصار الارث في المدعين . انحصار التركة في اعيان. وقف معلوم . تقدير قيمة الدعوى بما يخص المورث في أعيان الوقف . دعوى معلومة القيمة . خضوعها للرسم النسبي (نقض ٣٩ / ١١ / ١٩٦٧) .

٣٣ \_ دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتخلف عن الوفاء بالاجرة .هي دعوى بفسخ عقد الايجار . الدعوى بفسخ عقد الايجار . الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الايجار الخاضع لقانون ايجار الاماكن غير مقدرة القيمة . جواز استثناف الحكم الصادر فيا . (نقض ٣٧ / ٣/ ١٩٧٣/ سنة ٣٤ ص ٤٩٤ ، نقض ٣٠ / ١٩٧٧/ ٢/ العن ٢٤٣ سنة ٣٤ قضائية ) .

٣٤ ــ القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وباحالتها الى اغكمة الابتدائية انخصة عبد قصد قصد قصد قصد قصد الدعوى . تقيد انحكمة الخال اليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن فى الحكم الصدر منها بطريق الاستناف رنقص ٩ / ٥ / ١٩٧٧ سنة ٣٣ ص ٨١٩ ) .

٣٥ ــ الاصل فى تقدير الدعاوى المتعلقة بالاراضى باعتبار ستين ضعفا لقيمة الضرية المقررة . لا يجواً للى المستدات لتقدير قيمة العقار الا عند عدم ربط الضرية . لا عبرة فى تقدير قيمة الدعوى بما ورد فى قانون الرسوم القضائية (نقض ٤ /٤ /١٩٦٨ سنة ١٩ ص ٧٣٥) ويلاحظ أنها أصبحت سبعين ضعفا فى القانون الحالى .

٣٦ ـ متى كان الواقع هو أن المدعى قد طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد يبع عقار قبحه و ٣٠ جنيا وأثاء نظر الدعوى قدم أحد الحصوم عقدا يتضمن شراؤه جزء من العقار بغمن مقداره ١٤٠ جنيا وكان المدعى قد طعن فى هذا العقد بالتزوير طالبا الحكم برده ويطلانه بالسبة الى تسعة قراريط قيمتها ١٥٧ جيه فقضت المحكمة برد وبطلان العقد المطعون فيه وفقا لطلبات المدعى وكانت محكمة اللاجة الثانية اذ قضت بعدم جواز استناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير تقدر بقيمة العقد المطعون فيه وهذا العقد تقدر بقيمة العقد المطعون فيه وهذا العقد تقل قيمته عن ١٩٥٠ جنيا وهو النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ، فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن المشرع وان كان قد قرر ان دعوى التزوير الاصلية تقدر بقيمة الحد العلمون فيه بقيمة الحق المجود المعرف فيه بقيمة المود المعرف فيه وفقا للمادة ٤٠ من قانون المرافعات الا ان دعوى التزوير في هذه الصورة هي بمثابة طلب عارض ودفاع فى الحصومة الاصلية وتقدر قيمتها بقيمة الدعوى

الأصلية التي لا نزاع في أنها تزيد على النصاب الجائز استنافه (نقض ١٦ / ٦ / ١٩٥٥ مجموعة القراعد القانونية في ٣٥ سنة ص ٢٥٦ قاعدة ٧٧ ) .

٣٧ سـ لما كان حكم مرسى المزاد الايعتبر حكما بمعناه العام والايعدو أن يكون محضرا شاملا لبيان الاجراءات السابقة على حصول البيع ثم اثبات ايقاع البيع على مور رسى عليه المزاد فان طلب الحكم بصحته أو ابطاله أو فسخه يقدر بقيمته باعباره عقد بيع وقض ٣٧ ٣/ ١٩٥٥/ مجموعة القواعد القانونية في ٣٥ سنة ص ٣٧٦ قاعدة ٧٨ ).

٣٨ ــ تقدير قيمة الدعاوى المعلقة بالاراضى . ٣١ م ٣١ مرافعات . عدم بحث صفة الاراضى أو الشفعة بين ملكيتها أو تخصيصها للمنفعة العامة (نقض ١٢ / ١٣ / ١٩٦٧ سنة ١٨ ص ١٨٥٦) .

٣٩ ــ الدعاوى المحلقة بحق ارتفاق قشو قيمتها بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق ، ولا جور المعلقة بعق الاراضى الذي يستعمل فيه الحق (نقض ٣٧ / ١ / ٩٥٩/ منة ٩٠ ص ٨٤ / ١ / ٩٥٩/ منة ٩٠ ص ٨٤ ) .

٣٠ ــ متى كان الفصل في طلبات الطاعن يستلزم المفاصلة بين عقده وعقد المطمون عليه الثاني المستأجر من نفس المؤخر له وكانت هذه الطلبات تقسيس الفصل في صحة عقد المجاره ونفاذه حتى تكون له الاولوية على عقد المجار المطمون عليه الثاني فان تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة يكون باعجار مجموع الاجرة عن مدة المجار الطاعن كلها (نقش ٧ / ١ / ١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية في ٣٥ سنة الجزء الاول ص ٣٠٥ قاعدة ٧٥ ).

٣١ ـ دعوى التزوير الفرعية تقدر بقيمة الدعوى الاصلية ايا كانت قيمة هذه الدعوى وأيا
 كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطعون علياً (تقض ٧٤ / ١٩ / ١٩٧٥ سنة ٢٦ ص
 ١٩٧٣ ، نقض ٢١ / ٦ / ١٩٥٦ سنة ٧ ص ٧٤٧ ).

٣٧ \_ اذا كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر باخلاء المين هي دعوى بطلب فسخ عقد 
يمنى انتهائه وكانت المادة ٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه اذا كانت الدعوى بطلب 
فسخ العقد كان التقدير باعتبار المنة الباقية واذا كانت الذعوى معطقة باعتباد المقد كان التقدير 
باعتبار المقابل النقدى للمادة التي قام النزاع على اعتداد العقد اليها ، فان مفاد ذلك أنه اذا كانت 
المدة الباقية من العقد غير محددة فان المقابل النقدى يكون غير محدد ويكون طب الإخلاء غير 
قابل لتقدير قيمته ، وتعتبر قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخسين جبها طبقا للمادة ١١ من 
قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزا استتنافه . لما كان مائقهم وكان عقد 
الانجار مثار النزاع المحرر بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول قد انعقد مشاهرة بناريخ أول 
اكتوبر سنة ١٩٧٣ فانه يكون قد امند تلقائها وبمكم القانون لمدة غير محدودة بعد أن انتهت مدته 
الاصلية ويكون طلب الاخلاء غير مقدر القيمة وإذا الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر قان 
المعملية ويكون طلب الاخلاء غير مقدر القيمة وإذا الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر قان 
المعملية ويكون طلب الاخلاء غير مقدر القيمة وإذا الترم الحكم المعون فيه هذا النظر قان 
المعملية ويكون علم على غير اساس . (نقعن ١٠ ١ ١ / ١ ١ / ١٩ ١ / ١٩ ١ الطعن رقم 
١٩ ٢ لمدود ؟ قضائلة القانون يكون على غير اساس . (نقعن ١ ١ ١ / ١ ١ / ١٩ ١ / ١٩ ١ العمود و المدود المدود المدود المدود القيمة و ١ ١ ١ ١ ١ ٢ / ١ ١ / ١ ٢ / ٢ لمدود المدود المدود المدود القيمة و المدود المدو

٣٣ ــ دعوى تحديد اجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . تقديرها خلال المدة الاتفاقية عجموع المقابل النقدى عنها .اعتبارها غير مقدرة القيمة بعد امتداد العقد طبقا لاحكام القانون (نقض ٨ / ١١ / ١٩٧٨ طمن رقم ٣٧٥ لسنة ٤١ قضائية ) . نقض ١٩٧٨ / ١١ / ١٩٧٨ طمن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣٤ ــ تقدر قيمة العقار بسبعين مثلاً للضريبة الاصلية المربوطة عليه ان كان من الاراضي .م ٣٧ مرافعات . لاعبرة بالنمن الوارد بالعقد المحمول عليه طلب تنبيت ملكيته . ونقص ٢٧ /٢ / ١٩٧٨ طعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ) .

٣٥ ـــ لما كان الطلب الخاص بابطال العقد يقدر بقيمة المتعاقد عليه عملا بالمادة ٣٧ / ٨ مرافعات وهي تقل عن ٢٥٠ جنيا وبالتالى فان قضاء محكمة أول درجة في هذا الطلب يكون انتهائيا غير جائز استنافه طبقا للمادة ٤٧ مرافعات . (نقض ٢٨ /٦ / ١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ١٤٣٥) . .

٣٦ ــ العبرة فى تقدير قيمة الدعوى بقيمة طلبات الحصوم فيها وليس بما تحكم به المحكمة
 رنقض ٢٧ / ١٩٨٥ / طعن رقم ٦ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٧ ــ طلب التسليم باعتباره غير مقدر القيمة اذا كان ملحقا بطلب اصلى مقدر القيمة فانه يتبع الطلب الاصلى فتقدر قيمة الدعوى بقيمة الطلب الاصلى وحده عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٦ مرافعات . (نقش ٣٠ / ٧ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٩ قضائية ) .

٣٨\_إذا كانت باق طلبات المطعون ضده الاول للتعلقة بشطب التسجيلات والهاء كافسة الآثار المترتبة على العقد واعتباره كان لم يكن له يمدو حولها نزاع مستقل عن الطلب الأصلى ببطلان عقد الميع والغائه لصوريته صورته المطلقة فانها تعتبر طلبات مندجمة فيه ولا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى التي تقدر بقيمة الطلب الأصلى وحده وفق الفقرة الأغيرة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات رنقص ١٩/١/ ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٩٣٨).

٣٩ ــ عدم جواز استناف أحكام عماكم الدرجة الأولى لنهائيتها . شرطه . صدورها وفقا لقواعد الاعتصاص القهمى المتعلقة بالنظام العام . صدورها باغنالفة لتلك القواعد . أثره . عدم جواز التحدى بنهائنها وبعدم جواز استنافها لغير حالات البطلان . انتهاء الحكم المطعون فيه الى تقدير قيمة دعوى الشفعة وفقا للمادة ٣٧/١٧ مرافعات باقل من خمسمالة جيه لتعلقها بملكية مبنى . تقدير قيمته بمالة وغانين مثلا من قيمة الشرية الاصلية المربوطة عليه . مؤداه . احتصاص الشكمة الجزئية بالدعوى القضاء بعدم جواز استناف الحكم الصادر منها من المحكمة الابتدائية باعدمل في النصاب الانتهائي لملك الشكمة . خطأ

ر ۱۹۹۱/۱۲/۲٤ ط ۲۵۵۱ أسنة ۵۳ ق)

٥٤ ـــ الدعرى بطلب صحة ونفاذ عقد يبع أرض زراعية . تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثلاً

لقيمة الضرية المربوطة عليها والا قدرت المحكمة قيمت: ه ٣٠ . ٣ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧

# ( ۱۹۹۲/۱۲/۱۰ طعن ۲۳۳۱ لسنة ۵۸ ق

٤١ عـ عقودى نص المادة ٩٣٠ من القانون المدنى أن الحق ق الشفعة يبت لكل من قام به سبب من اسبايها بمجرد انعقاد البيع على العين المشغوعة ، وكان الثابت من الأوراق أن الحصص الشائعة المشفوع فيها يعت إلى المطعون ضدهم الأربعة الأول بموجب ثلاث عقود مؤرخين ....... صادر اوضما من المطعون ضدهم الأربعة الأولى ، فإن الحق ق الشفعة من المطعون ضده الأعيو ، فإن الحق فى الشفعة من المطعون ضده الأعيو ، فإن الحق فى الشفعة باعتبارها صببا من أسباب الملكية يكون قد ثبت للطاعن بالنسبة لكل عقد منها على استقلال بمجرد انعقاده وكانت الدعوى تتضمن طلب أخد الميع بطك العقود بالشفعة ، وكان الطلب على حقيته ـ ثلاث طلبات جمعتها صحيفة واحدة ، فإن الدعوى تكون قد أنتظمت ثلاث دعاوى مستقلة وغنطة خصوما وسببا وموضوعا ، وتقدر كل منها على حدة يقيمة المطلوب فيها ، ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذي يستد اليه كل طلب من نوع السبب الذي يستد اليه الطلبان الأخويين ذلك أنه متى كان كل طلب شفعة يستد إلى عقد يع مستقل بذاته فان الإسباب تعرب غنطة في معنى المادة ٣٨ من قانون الم الماسات.

# (نقض ۱۹۹۳/٤/۲۷ الطعن رقم ۲۳۲۹ لسنة ٥٦ ق)

٧٤ ــ لما كانت دعوى الشفعة تقدر قيمتها ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ بقيمة العقار المشفوع فيه على النحو المين بالبند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات فتقدر باعتبار مائة وغانين مثلا من قيمة المعربية الاصلية المقروضة عليه متى كان المقار مبيا ، فإن كان من الأرض فقدر باعتبار سبعين مثلا ، وكان العقار المشفوع فيه عبارة عن غزن ملحق به أرض فضاء وكانت الضرية السنوية المفروضة ..... فإن قيمة الدعوى تدخل لكل العقدين الأول والمثانى في نصاب المحكمة الإبتدائية بينا تختص الحكمة الجزئية بنظر الدعوى بانسبة للعقد الثالث وإذ نعائف الحكم المطعون منه هذا النظر بالسبة للعقدين الأول والثانى فإنه يكون قد أعطأ في تطبق القانون الحكم المطعون منه هذا الشر بالسبة للعقدين الأول والثانى فإنه يكون قد أعطأ في تطبق القانون بعد يناف أن عكمة المواد الجزئية اصبحت بصدور القانون ٣٧ لسنة ٩٩١ ا بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات ــ المعمول به اعتبارا من أول اكتوبر سنة ٩٩١ ا تقتصى بالمحكم الدعوى التي تجاوز قيمتها خساسة بالاول عن المدعوى التي تجاوز قيمتها خسة آلاف جنيه ــ اذ تضمن هذا القانون تعديل البند الأول عنها ، والأراضى باعتبار مائتي على قيمة تلك الضربية .

# ( نقض ۲۲/٤/۲۷ الطعن رقم ۲۳۲۹ لسنة ۵۱ ق)

تعليق : يتمين ملاحظة ان تقدير قيمة العقار وإن اصبح ثلثانة مثل للضربية المربوطة على العقار وذلك بمقتضى التعديل الذى ادخل على المادة بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٣ الا انه لا يسرى على ماسقه .

#### مادة ٣٨

اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد كان التقدير باعبار قيمتها جملة . فان كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعبار قيمة كل منها على حدة .

أما اذا تضمنت الدعوى طلبات تعبر مندعجة في الطلب الأصلى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده .

تقابل المادة ٤١ من القانون القديم .

# التعليق :

واستحدثت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من القانون الجديد حكما يقضى بانه اذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة فى الطلب الاصلى تقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده حتى لا يكون للطلبات المندمجة فى الطلب الاصلى تقدير مستقل عنه ومثال ذلك الدعوى ببراءة المدمة وشطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءته من دين الاجرة والفاء الحجز ، ففى كل حال من هذه الاحوال يعد الطلب الاخير مندمجا فى الطلب الاول . يحيث يعتبر القضاء فى هذا الطلب فضاء فى الطلب الله المنافق في هذا الطلب المنافق في الأخلاب النافي فلا يجوز أن يكرب للطلب الله تقدير مستقل ، غير أن مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندمجة اذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل فى الطلب الاصلى لا يستبع نفس المصير بصدده . فمثلا طلب تثبيت ملكية المنقولات المحجز عليها لا يترتب على القضاء فيه الفاء الحجز المحول على المرجر فى الهين المؤجرة . وكذلك الحال في طلب تنيت الملكية والتسليم اذا قام حول السلم نزاع مستقل عن الملكية وفى هذه الاحوال يجب تقدير كل طلب على حده والمذكرة الايضاحية المقانون » .

# الشرح:

المقصود بالسبب هو الواقعة التي تولد عنها الالترام أو تولد عنها الحق الذي يرتكن البه المدى في طلبه او الاساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء أكان هذا السبب يستند الى عقد أم ارادة منفردة أم فعل غير مشروع أم اثراء بلا سبب أم نص في القانون أو بعبارة أخرى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى عليه أو التي يؤسس عليها الطلب مباشرة وعلى ذلك فالقاعدة أنه اذا تضمنت الدعوى عدة طلبات وكانت ناشئة عن سبب واحد فالعبرة في التقدير بقيمة جميع الطلبات مجموعا بعضها الى بعض أما اذا كانت الطلبات عدة ولكنها ناشئة عن أسباب مختلفة فان الشقدير يكون باعتبار كل سبب على حدة وذلك بصرف النظر عن كون المستد المبت للحق واحداً ومعدد، على أن هذه القاعدة لاسرى في حالة ضم دعوى لا عرى ففي مثل هذه الحالة تنم دعوى لا عرى ففي مثل هذه الحالة تنم دعوى لا عرى فعني مثل هذه الحالة

عن أسباب مختلفة اذا كان المدعى يطالب خصمه بستة الاف جيه باعبار أن الفين منها ناشئة عن عقد قرض والفين عن قيمة ايجار والالف الثالثة تعريضا عن جحة فالنزاع من اختصاص القاضى الحرق ولاينظر مجموع الطلبات الاختلاف اسائيدها والايؤاشر ايضا في تقدير قيمة الدعوى كون أدلة المطالبة مجتمعة في سند واحد فاذا رفع المؤجر بعد انتباء مدة الايجار دعوى على المستأجر يطالبه فيها بعمويض مأاحداته بالعين من أضرار ويطالبه بتأدية مقابل انتفاع بالعين رغم انتهاء عقد الايجار فان هذا الاينفى ان دعواه تمثل في حقيقة الامر دعويين الاولى تستند الى عقد الايجار والثانية تستند الى العقد الايجار والثانية تستند الى الانتفاع بالعين دون وجه حق اما اذا كانت الدعوى مطالبة بعدة مبالغ مثبتة في عدات سندات هي باق غن مبيع قسط ثمنه على اقساط فالعبرة في تقدير قيمتها تكون بمجموع هذه المالغ لانها ناشئة عن سبب قانوني واحد (مرافعات العشماوي الجزء الاولى ص ٢٦٤).

واذا طالب محام موكله باتعابه عن عدة قضايا ، فان الدعوى تقدر بمجموع مايطلبه المحامى من اتعاب اذا كان قد باشر هذه الدعاوى بتوكيل واحد ، اما اذا كان قد باشر كل منها بتوكيل مستقل قدر كل طلب على حده .

ولا يلزم لاعتبار الطلبات المتعددة مستدة الى اسباب متعددة أن تختلف هذه الاسباب في الدوع ، فقد تتعدد الاسباب مع اتحادها في الدوع ، كل لو رفعت دعوى ملكية عن مساحة معينة ضد متعدين اغتصب كل منهم مساحة محددة مستقلة فانها تكون منطوية على طلبات متعددة يستند كل منها الى سبب مستقل هو الغضب الذى وقع به وكالدعوى التي يقيمها عامل ضد أرباب عمل متعددين يطالب فيها كلا منهم مالاجر ومكافأة نهاية الحدمة المستحقة له قبل كل منهم مستندا في ذلك الى روابط عمل مستقلة فانها تطوى على طلبات متعددة يستند كل منها الى سبب مختلف وان اتحدت الاسباب في النوع ومن ثم يقدر قيمة كل طلب على حدة (كال عبد العزيز ص

ومن أمثلة الطلبات المتعددة مع وحدة السبب طلب التعويض عن العصب مع طلب الأزالة الأ يقومان على سبب واحد هو الغصب وطلب المؤجر فسخ عقد الايجار وتسليمه العين المؤجرة وازالة مااقامه المستأجر من مبان فتقدر الدعوى في هذه الحالة بمجموع قيمة للطلبات ومنها طلب الازالة .

والطابات المنجة في الطلب الاصل لا أثريفًا على تقدير قيمة الدعوى مادام أنه أم يدر حوفًا نزاع مستقل أما أذا ثار حوفًا نزاع مستقل فيتين تقدير كل طلب على حده .

ويلاحظ أن هذه المادة تتصلى بعد لد ألطلبات بالنسبة لذات طرق اخصومة مواء أكانت ادرجت في صحيفة الدعوى أو ابديت بعد للد كطلبات اضافية والمقصود بعدد الطلبات الوارد في هذه المادة أن تكون صادرة من المدعى موجهة الى المدعى عليه وان تكون طلبات اصلية لا طلبات تبعية لان الطلب الاصلى وفقا لنص المادة ٣٦ والا تكون طلبات عارضة موجهة من المدعى عليه للمدعى لانها تقدر بقيمة الطلب العارض منفصلا عن الدعوى الاصلية

عملا بالمادة ٤٦ مرافعات .

واذا رفع دائن دعوى بدينه على مدينه وق اثناء نظر المدعوى توق المدين فأدعل المدعى وراثة المدين فان الدعوى تقدر قيمتها بالدين كله لا بقيمة نصيب كل وارث لوحدة السبب .

واذا صدر عقد يبع من عدة بائمين الى عدة مشترين ورفع احد المشترين دعوى بصحة ونفاذ العقد على احد البائمين بالنسبة لما يخصه فى العقد فقط فان الدعوى تقدر بقيمة نصيبه فقط دون النظر الى قيمة العقد جميعه حتى ولو كان عقارا واحدا . واذا رفعت دعوى من بعض المشترين على بعض البائمين فانها تقدر بقيمة المتعاقد عليه بين طرفى الحصومة دون النظر الى قيمة العقد كله .

وقد ثار الخلاف بين الشراح وأحكام الهاكر حول مااذاكان طلب التعويض عن القصل العصفي في عقد العمل يعتبر ناشئا عن العقد مضافا الى باق الطلبات مثل الاجر ومقابل الإنذار ومقابل أجرة الاجازة التى لم تمنح للعامل فذهب رأى الى أن التعويض عن الفصل التصنفي سنده المسئولية التقصيرية وبذلك لايضاف الى باق الطلبات الناشئة عن عقد العمل وتربيا على ذلك فان التعويض عن الفصل التصنفي تقدر قيمته على حدة ويكون قابلا للاستناف بحسب قيمته هو وذهب الرأى الآخر الى أن جميع الحقوق ومنها التعويض عن الفصل التصنفي ناشقة عن عقد العمل وبذلك تضاف الى باق الطلبات الاخرى وتقدر الدعوى بقيمة مجموع الطلبات وقد أخذت محكمة النقض بالرأى الاعور اذ قضت بأن دعوى المطالبة بالتعويض عن القصل التعسفي أخذت محكمة النقض بالرأى الاعور اذ قضت بأن دعوى المطالبة بالتعويض عن القصل التعسفي عند العمل عند العمل (مقصل ١٩ / / / ١٩ من القانون المدنى باعبارها من الدعاوى الخاشة عن حقد العمل عن ١٩ / / / / ١٩ / / ١٩ من ١٩ ٠٠٠ ) .

واذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة نشأت عن اسباب قانونية تخطفة فان قيمتها تقدر كما سلف القول باعبار كل طلب على حده غو انه اذا كان الطلب الأصلى من اعتصاص اضكمة الابتدائية وكانت باق الطلبات من اعتصاص اضكمة الجزئية فان اشكمة الابتدائية تخصص بنظر جميع الطلبات الاعرى مادام انها مرتبطه بالطلب الأصل

# أحكام النقض:

١ ــ رفع الدعوى بطلين في صحيفة واحدة . اعتبارهما في الحقيقة دعويين مستقلين متى وجهت كل منهما الى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكوب في متفادر محدد ومستقل عن المقدار المطلوب في الاخرى . هما طلبان غير ناشئين عن سبب قانونى واحد وان كان السبب فيهما متأثلا \_\_ وهو الفصب \_\_ لعدم وجود رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما ، وفي تقدير قيمة الدعوى ينظر الى قيمة كل طلب منهما على حدة . ونقض ١٠ / ٢ / ١٩٦٦ المكتب الفنى السنة ١٧ / ١٠ )

٧ ــ السبب القانونى فى المادة ٤١ مرافعات ــ المقصود به الاساس القانونى الذى تبنى عليه المحوى سواء أكان عقدا أم ارادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم اثراء بلا سبب ام نصا فى المقانون . يخرج عن ذلك الادلة ووسائل الدفاع المقدمة فى الدعوى (نقض ١٩ ١/ ١/ ١٩٩٤) المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٩٣٥).

٣ ــ تعدد الطلبات في الدعوى . اختلافها موضوعا وسببا وخصومة . الإينظر في تقدير قيمة الدعوى الى عموع هذه الطلبات وانحا تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حده ولو كان السبب الذي يستند اليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند اليه الطلب الاخر (نقض ١٤٤) .

 عـ طلب الدائن ابطال البيع الحاصل من المفلس لصوريته صورية مطلقة وطلب ابطاله لصدوره منه فى فترة الربية . طلبان وان اتحدا محملا وخصوما الا ان السبب القانونى فى كل منهما مغاير للآخر . رنقض ٢٧ / ٣/ ١٩٣٣ المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٣٨٣ ) .

مالب تثبت ملكية أطيان زراعية . توجيه المدعى طلبا آخر قبل الباتع له بطلب رد مادفع من الثمن عند عدم احابة الطلب الأول ... اعتبار الطلبين دعويين مستقلين وان جمتهما صحيفة واحدة . تقدير قيمة كل منهما وفقا لقواعد تقدير الدعوى في قانون المرافعات . (نقض 2 / ٤ / ١٩٦٨ السنة 1 ٩ ص ٧٣٥) .

٦ ــ سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لايتغير بتغير المغير المتغير بتغير الإدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند اليها الحصوم في دفاعهم (نقض ٤ / ٦ / ١٩٦٩) منذ ٥٠ ص ٨٦٨ ، تقض ١٩٨٠ / ١٩٨٠) .

٧ \_ اذا كانت المعلمون عليها قد طلبت بدعواها الزام الطاعن بان يدفع فا غن البضاعة التي الشراها منها واستدت في ذلك الى اذون متعددة بتسليم البضاعة ومايقابلها من فواتير باشمانها ، فان هذه الفواتير وتلك الاذون لاتعدو أن تكون ادوات لاثبات الحق المدعى به وهي أن لحررت في تواريخ متعددة ومبالغ متفاوتة فان ذلك لايدل بذاته على تعدد العقود التي صدرت نفاذا لها ويوجب تقدير قيمة كل منها على حدة ، اذ ليس ثمة مايمت من أن تكون تلك الاوراق مستندة الى تصرف قانوني واحد معقود بين الطاعن والمطمون عليها وتحقيق هذا الامريقوم على عنصر واقعى يعين عرضه على عحكمة الموضوع (نقض ٩ / ١ / ١٩٦٤ مسة ١٥ ص ٩٣ ) .

٨ ــ اذا كانت الدعوى قد رفعت من المؤجر بطلب فسخ عقد الايجار وتسليم العين الموجرة وازالة ماعليها من مبان فانه يجب اضافة قيمة المبانى الى طلب فسخ عقد الايجار والتسليم باعتبار أن طلبالإزالة طلب المؤراة طلبات المؤجر وان تعددت الا أن منشأها جميعا هو عقد الايجار .
 رفقع ٧٧-٧/ / ١٩٧٥ سنة ٧٦ ص ٧٣٧ ) .

٩ ــ الاجر وبدل الانذار ومكافأة نهاية الحدمة والتعويض عن الفصل التعسفي جميعها

طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد وهو عقد العمل وتقدر الدعوى فيها باعبارها جملة (نقض ١٤ / ٧ / ١٩٣٨ صنة ١٩ ص ، ٧٩ » .

١ - اذا كانت الأقساط المتربة على عقد الأعجار هي النزامات متعددة تنشأ على التعاقب من سند واحد وكانت الاقساط المطلوبة وقت تعديل المدعى طلباته أمام محكمة أول درجة (المحكمة الإبدائية ) يجاوز النصاب الانتهائي الممحكمة الجزئية كما يجاوز النصاب الانتهائي الممحكمة الابدائية فان الحكم يكون قابلا للاستناف (نقض ١٤ / ٣٠ / ١٩٦٦ سنة ١٧ ص ١٧٧٣).

١٩ - اذا كانت باق طلبات المطعون ضده الاول ب المتعلقة بشطب التسجيلات والهاء كافة الآثار المترتبة على العقد واعتباره كان لم يكن به يدر حولها نزاع مستقل عن الطلب الاصلى ببطلان عقد البيع والغاله لصوريته صورية مطلقة فانها تعتبر طلبات صديحة فيه ولا أثر لها على تقدير قيمة العلب الاصلى وحده وفق الفقرة الاخيرة من المادة ٣٨ على تقدير قيمة العلب الاصلى وحده وفق الفقرة الاخيرة من المادة ٣٨ مرافعات (نقص ٢٤ / ١٩٧٥ / ١٩٧٥)

٩٣ - اذا كان الارث هو الواقعة التي يستمد منها الطاعن حقه في طلب تثبيت الملكية ، فان العبرة في تقدير قصاب الاستناف تكون بقيمة الطلبات جملة عملا بالمادة العبرة في تقدير قصاب الاستناف تكون بقيمة الطلبات جمالة عملا بالماعن الذي الله عرف النبية من سبب فانوفي واحد . ومن ثم فلا عبرة بقلة نصيب الطاعن الذي طلب تثبيت ملكيته له في المنزل عن النصاب الانتبائي شحكمة الدرجة الاولى طالما كانت قيمة طلباته .. تثبيت ملكيته لحصة في اطيان وحصة في منزل ... جملة تجاوز ذلك النصاب . (نقض طلباته ... تثبيت ملكيته لحصة في اطيان وحصة في منزل ... جملة تجاوز ذلك النصاب . (نقض المعمن رقيم ٩٤٠ لسنة ٤١ قضائية ) .

١٣ ــ الدعوى المتضمنة طلبا مدجما في الطلب الاصلى . وجوب تقدير قيمتها بقيمة الطلب الاخير وحده . طلب التسليم في دعوى ملكية العقار اندماجه فيها مالم يثر بشائه نزاع خاصى . (نقض ٣٢ / ٣ / ٩٧٨ / طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٤٥ ) .

1.2 \_ اذ كان النابت أن عقد السع قد صدر من شخصين احدهما قاصر وكان المشترى قد الله المعالى المستوى قد القام الدعوى بطلب ابطال السع فيما يتعلق بالقدر المسع من القاصر وبرد مادفع من ثمن وبصحة ونفاذ المقد بالنسبة للآخر ومن ثم يكون الطلبان في حقيقهما دعويين مستقلين تخطف كل منهما عن الاخرى خصوما وموضوعا وسيبا وتقدر قيمة كل منهما على حدة طبقا للمادة ٣٨ / ٧ مرافعات . المقد هو سبب دعوى الإبطال (نقض مرافعات . المقد هو سبب دعوى الإبطال (نقض / ٢٠ / ١٩٧٦ ص ١٤٧٥) ).

• ١ حد تعديل المدعى لطلباته الى مبلغ تعويض الدفعة الواحدة الذى اظهره الخبير مضافا اليه غرامة التأخير السابق طلبا بواقع ١ ٪ يوميا . ضرورة احتساب مقدار الفرامة المطاوبة عند تقدير قيمة الدعوى . الحكم بعدم جواز الاستناف رغم مجاوزة جملة الطلبين للنصاب الانتهائ للمحكمة الابتدائية . حطأ . (نقض ١٩/١ / ١٩٧٣) منة ٧٧ ص ١٨٨ ) .

١٦ ــ طلب العامل الزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتقرير معاش والزامها بمبلغ النامين الاضاف والمعرفة المائين الاضاف والمعرفة المائية عن سبب قانون التأمينات . وجوب تقدير الدعوى بمجموع هذه الطلبات باعتبار ها ناشئة على ٢٥٠ جنيها . قصر الاستشاف على الحكم الصادر فيها بالزام الهيئة بمبلغ ٢٦ جنيه قيمة المعونة المائية . جائز . (نقض 19٧٨ / ١٩٧٨ .)

تعليق : يتعين ملاحظة ان اختصاص المحكمة الابتدائية اصبح يزيد على خسة الاف جييه .

١٧ ــ مودى نص المادة ٩٣٥ من القانون المدنى أن الحق في الشفعة يثبت لكل من قام به سبب من أسبابيا بمجرد انعقاد البيع على العين المشفوعة ، واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه وساتو الاوراق الاخوى أن الاطيان المشفوعة بيعت الى الطاعنين بموجب عقدين عؤرخين ... و ...صادر أوقما من المطعون عليها الثانية ،وصادر ثانيهما من المطعون عليهما الثالث والرابعة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ، فإن الحق في الشفعة ـ باعتبارها سبب من أسباب الملكية ـــ يكون قد ثبت للمطعون عليه الاول لكل عقد منهما على استقلال بمجرد اتمام انعقاده . واذكانت الدعوى تتضمن طلب اخذ الاطيان الميعة بالعقدين سالفي الذكر بالشفعة وكان هذا الطلب ــ في حقيقته ــ طلبين جمعتهما صحيفة واحدة فان الدعوى تكون قد انتظمت دعوبين مستقلتين ومختلفتين خصوما وسببا وموضوعا ، وتقدر باعتبار قيمة كل طلب منهما على حدة ، ولايغير من هذا النظر كون السبب الذي يستند اليه كل من هذين الطلبين من نوع السبب الذي يستند اليه الطلب الآخر وهو الحق في الأخذ بالشفعة ذلك أنه مادام أن كل طلب شفعة يستند الى عقد بيع مستقل بذاته فان السبين يعتبران مختلفين في معنى المادة ٣٨ من قانون المرافعات ولو تماثلا في النوع . ولما كانت قيمة كل من الطلبين لاتجاوز مائتين وخمسين جنيها فان كلا منهما يدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية طبقا للمادة ٤٣ من قانون المرافعات القائم ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص انحكمة الابتدائية استنادا الى أن للدعوى سبب واحد هو الحق في اخذ العقار المبيع وان قيمة العين موضوع عقدى البيع تجاوز اختصاص محكمة المواد الجزئية ، قد خالفت قواعد الاختصاص النوعي . (نقص ١ ــ ٦ ــ ١٩٧٥ سنة ٢٦ العدد الاول ص ١١٣٧).

# تعليق : يعمين ملاحظة ان الاختصاص النهائي للقاضي الجزئي اصبح . . ٥ جنيه .

١٨ — المقرر — وعلى ماجرى به قضاء النقض — أن طلب المدعى به فى دعوى الشفعة هو الحق فى أخذ العقار المبيع الى الغير والحلول فيه محل المشترى وذلك فى مقابل الثمن الحقيقي الذى حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشترى ، قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت الهيم أو زاد عليه وبعير الثمن الوارد فى العقد هو الثمن الحقيقى الى أن يثبت الشفيع صوريته ، وانه إذا كانت العين المشفوعة قد يعت بموجب عقدى بيع فان الحق فى الشفعة باعبارها سبب من أسباب المسلمة بنا لكل عقد منهما على استقلال ومن ثم فان الدعوى بطلب أخذ المبيع بالشفعة تقدر اللكية يثبت لكل عقد منهما على استقلال ومن ثم فان الدعوى بطلب أخذ المبيع بالشفعة تقدر

باعتبار قيمة كل منهما على حدة تما مفاده أن قيمة دعوى الشفعة لاتقدر بقيمة العقار ذاته بل بقيمة النمن الحقيقي الذي حصل به البيع وباعتبار أن المدعي الشفيع يمل بموجب هذا الحق محل المشترى في ذلك التعاقد والذي يعد بهذه المثابة سندا لملكية الشفيع للعقار المشفوع فيه . (مقض ٢١ / ٣ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ فضائية ) .

تعليق : هذا الحكم ف شقه الاول صحيح اما بالسية للشق الثلق فقد هجرته محكمة النقص واستقرت على ان دعوى الشفعة تقدر بقيمة العقار وقد فصلنا ذلك في العليق على المادة ٣٧.

١٩ ـــ وحيث أن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في المادة ٣٨ من قانون المرافعات على أن ٥ اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فان كانت ناشئة عن اسباب مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة ، أما اذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الاصلى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده ، يدل على أنه اذا تعددت الطلبات في الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منيظة عن أحدها أو أثرا من آثاره فانها تعتبر مندمجة في ذلك الطلب وتقدر قيمة الدعوى بقيمة هذا الطلب وحده ،أما اذا تعددت الطلبات في الدعوى ولم تندمج في بعضها ولكن جمعها سبب قانوني واحد كانت العبرة في تقدير الدعوى بمجموع قيمة هذه الطلبات ، أما اذا انفرد كل طلب في نشاتُه بسبب قانوني يختلف عن الآخر قدرت الدعوى باعتبار قيمة كل منها على حدة ، ويقصد بالسبب القانوني في مفهوم تلك المادة الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في الطلب ولاتتغير بتغير الحجج القانونية والادلة الواقعية التي يستند اليها في طلبه ، لما كان ذلك ، وكان طلب الحكم ببطلان الاتفاق المؤرخ ١ /٨/ ١٩٧١ م على انهاء الشركة المبرم عقدها بتاريخ ٢٧ /١٢/ ١٩٦٣ م يؤدى حتما الى اعتبار عقد الشركة قائما ، فان طلب الحكم باعتبار ذلك العقد قائما يعتبر مندمجا في طلب بطلان الاتفاق على انهائه وتقدر الدعوى ف شائهما بقيمة عقد الشركة وحده ،ولما كان طلب بطلان الاتفاق على انهاء عقد الشركة واعتباره قائما لا يؤدى حتم الى تصفية الشركة ، ومن ثم لايعتبر طلب التصفية مندمجا في طلب البطلان المشار اليه ،واذ كانت التصفية تنشأ عن واقعة لاحقة لقيام عقد الشركة فان هذين الطلبين وان كانا مرتبطين الا ان كلا منهما يعتبر قائما بذاته ومستقلا في سببه عن الاخر ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة كل منهما على حدة ، ولما كان طلب تصفية الشركة يعتبر طلبا قابلا للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية ، ذلك أن طلب التصفية لايعدو أن يكونَ طلب قسمة أموال الشركة فيما بين شركائها وقيمة هذه الاموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الحصوم ، فاذا جاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيها ، انعقد الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية بل ويمتد اختصاص تلك المحكمة الى ماعساه يكون مرتبطا بطلب التصفية من طلبات اخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئي اعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية ق

الطلب الذى يدخل فى اختصاصها الاصلى ويجاور قيمة النصاب الانتهاق لتلك المحكمة وقى الطلبات المرتبطة به جائزا استشافه .اذ العبرة فى تقدير قيمة الدعوى فى هذه الحالة هو بقيمة الطلب الاصلى وحده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستشاف على أساس أن قيمة عقد الشركة المطلوب الحكم بابطال الاتفاق على انهائه يدخل فى الصاب الاتهاق على أساس أن قيمة عقد الشركة المطلوب تصفيها النصاب الاتهاق على مدى اختصاصها بنظر طلب التصفية فانه يكون قد أخطا فى تطبيق القانون بحالم للوقوف على مدى اختصاصها بنظر طلب التصفية فانه يكون قد أخطا فى تطبيق القانون بحالم يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باق أسباب الطمن . (نقض ٣٣ / ٣ / ١٩٨٠ سنة الحالية التعالى . ١٩٨٠ سنة المحالة المحالة المحالم السلمة المحالة المحالم المحا

# ملحوظة : يتعين ملاحظة التعليق على الحكم ١٦

٣١ ــ تعدد الطلبات في الدعوى الناشئة عن سبب قانوني واحد . تقدير قيمة الدعوى باعتبار الطلبات جملة . مؤدى ذلك . وحدة المحصومة واندماج كافة الطلبات فيها . أثره . الحكم الصادر في احد هذه الطلبات غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم الحتامي المنهي للخصومة كلها الآفي الإحوال المستفاه في المادة ٢١٣ مرافعات (نقص ١٩٨٨/٢/٣٥ طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٤ قضائية ، نقض ٢٩٨٨/١٢/٣٧ طعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٧٤ قضائية ، نقض ٢٩٨٨/١٢/٣٧ على رقم ٢٤٨٨) .

٣٧ ــ الدعوى المتضمنة طلبا مدجما في الطلب الأصلى . تقدير قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . مادة ٣٨ / ٧ مرافعات . الاعتداد بقيمة البناء على أرض مطلوب تثبيت ملكيتها . مناطه . أن يكون مطلوبا إزاقته . طلب تثبيت الملكية لأرض زراعية استادا إلى تملكها بالتقادم وعدم سريان عقد يعها في حق الطالب . اعتبارهما منديمين . أثره . (قض ٣٠ / ١ / ١٩٨٧ منة ٣٠ ص ١٩٤٠) . رقم ٢٠٩١ سنة ٣٠ قضائية ) نقض ٣٠ / ٢ / ١٩٨١ منة ٣١ ص ١٨٤٠) .

٣٣ مد القرر وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات انه اذا تضميت الدعوى طلبات معددة ناشئة عن سبب قانولى واحد فقدر قيمتها باعتبار الطلبات جلة ومؤدى ذلك أن ينشأ عن تعدد الطلبات مع اتحاد السبب فيها قيام وحدة فى الخصومة تشمل الطلبات هيمها من شائها دمجهها وعدم استقلال أحدها عن الآخر . ( نقض ١٩٨٨/١٣/٣ طعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ قضائية ) .

٣٤ ـــ اذا تعددت الطلبات في الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن احيداهما أو مترتبة عليه أو اثرا من اثاره فانها تعتبر مندمجة في ذلك الطلب . مودى ذلك . تقدير قيمة الدعوى بقيمة الطلب الأصلى وحده مالم يدر حولها نزاع مستقل .مادة ٣٨ ٧ مرافعات .مثال

#### ماده ۲۹

ق دعوى الإرتفاق ، نقض ٧٧ ١١ ١٩٨٨ طعن رفم ١٠٤١ لبنة ٥٦ قضائية ،

٧٥ --- اشتال الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مخطفة تقدير قيمت:
باعتبار كل منها على حدد . اختصاص الحكمة الإبتدائية بالحكم في الطلب الأصلى . أثره . امتداد
اختصاصها بالحكم في الطلبات المرتبطة به مهما تكن قيمتها أو نوعها . مادة ٢٨ . ٧٧
مرافعات . (نقض ٧ / ٦ / ١٩٨٩ طمن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٧٥ سنة ٣٧ قضائية ، نقض ٣٠ / ٦ /

### مادة ٣٩

اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو اكثر بمقتطى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم فيه .

هذه المادة تطابق المادة ٢٤ من القانون القديم .

# الشرح :

اذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم فتقدر قيمة الدعوى بقيمة المدعى به بيمامه بغير الخات الى نصيب كل منهم بشرط أن تكون الدعوى مرفوعة بمقتضى سبب قانوني واحد أما اذا كان المطلوب لكل من المدعين أو كل من المدعى عليهم ناشئا عن سبب مختلف تكون الخصومة مشتملة على عدة دعاوى تقدر كل منهما بقيمة ماهو مطلوب لكل مدعى أو كل مدعى عليه . وشرط اعمال هذه المادة هو تعدد اطراف الخصومة ولا عبرة بتعدد اطراف العقد فاذا صدر عقد يبع من عدة باتعين الى عدة مشترين ورفع احد المشترين دعوى بصحة ونفاذ العقد على احد الباتعين بقدر نصيبه وحده فان الدعوى تقدر بقيمة هذا النصيب فقط دون النظر الى قيمة العقد جميعه حتى ولو كان عقارا واحدا أما اذا رفعت من بعض المشترين على بعض البائمين فانها تقدر بقيمة المتعاقد عليه بين طرف الخصومة. وإذا توفي دائن فأحال ورثته الدين إلى آخر وقبض كل منهم نصيبه من الحوالة فدفع المحال بالدين دعوى على الورثة ببطلان الحوالة واسترداد ماقبضه كل من الورثة فان الدعوى تقدر بقيمة الحوالة كلها لا بقيمة نصيب كل وارث . كذلك فان الدعوى التي يرفعها ورثة الدائن على المدين تقدر بقيمة الدين بتهامه لا بنصيب كل من المدعين . كما أن الدعوى التي يرفعها الدائن على ورثة المدين تقدر بقيمة كل الدين المطلوب لا بنصيب كل من الورلة ،وتقدر الدعوى التي يرفعها موُجر على عدة مستأجرين استأجروا العين بعقد واحد بقيمة مجموع المطلوب منهم جميعا لوحدة سبيها . والدعوى التي يرفعها عدة عمال على رب العمل للمطالبة بأجورهم فانها تقدر بقيمة المطلوب لكل عامل مادام رب العمل قد ارتبط مع كل منهم بمقتضى اتفاق مستقل

ويرى الدكتور أبو الوفا بحق أنه اذا اختصم عدة اشخاص في الدعوى فلم توجمه الى بعضهم اى طلبات موضوعية فالعبرة بمن وجه اليه منهم طلبات موضوعية (التعليق الطبعة الخامسة ص ٢٧٤ ). وعلى ذلك اذا أدخل المدعى بعض الخصوم في الدعوى طالبا الحكم في مواجهتهم فانهم لايعترون خصوما حقيقين .

والعبرة عند تعدد الحصوم بوحدة السبب أو تعدده دون نظر الى تضامنهم أو عدم قابليةً الموضوع للتجزلة (والى ص ٤٧٣ ) .

ويثر تطبيق هذه القاعدة صعوبة بالسبة لدعاوى العويض التي ترفع من مدعين متعددين عن ضرر اصابهم في حادث واحد أو التي توجه الى مدعى عليهم متعددين عن الضرر الذى أصاب رافع الدعوى من حادث واحد اشتركوا فيه فئمة رأى يرى أن العبرة بوحدة العمل الضار الواقع على متعددين أو من متعددين فما دام التعريض عن ضرر ناشيء عن عمل واحد فان الدعوى تقدر بججموع الطلبات لان تعدد الطلبات لايعدو أن يكون تعددا لموضوع الدعوى أما سبب الدعوى فواحد وهو العمل الضار وغمة رأى آخر يقول بتعدد السبب في دعاوى التعويض التي يرفعها مدعون متعددون يطالب كل منهم بتعويض الضرر الذى أصابه من العمل الضار الواحد ولم كان المدعى عليه واحد وقد قضت محكمة النقض في رأى لها بأن الدعوى تقدر اذا تعدد المدعون أو المدعى عليم بقيمة المدعى به بتهامه بغير التفات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع بقتضى سبب قانوني واحد وهو في خصوصية هذا الطعن وحدة العمل الضار . (نقض جناني لرمزى سيف في الطبعة الثامنة ص ٧٦٧ ) .

### احكام النقض:

٩ ــ اذا كان الطلبان اللذان تصمتهما الدعوى وان جمتهما صحيفة واحدة الا انهما فى حقيقهما دعويان مستقلتان كل منهما موجهة الى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب فى الدعوى الاخرى كما أن الطلبان لايعتبران ناشتنان عن سبب واحد لانه وان كان السبب فيهما متأثلا وهو الفصب الا ان الفصب الواقع من المدعى عليهم فى الطلب الاحر حليهم فى الطلب الاحل ستقل بذاته عن الفصب الواقع من المدعى عليهم تربط الفعل الواقع من الدعل المعلم الواقع من المدعى عليهما تربط الفعل الواقع من المدعى عليهما تربط الفعل الواقع من المدعى عليهما تربط الفعل الواقع من الاحر حمي كان ذلك فانه لا ينظر فى تقدير قيمة الدعوى الى مجموع الطلبين واغا تقدر باعتبار قيمة كل طلب منهما على حدة . (نقض ١٠ / ١٩٦٦ منة ١٧) .

ب النص ف المادة ٣٩ من قانون المرافعات على أنه داذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد
 أو اكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون
 النفات الى نصيب كل منهم فيه «تدل على أنه اذا تعدد الخصوم فى الدعوى ... مدعين كانوا أو

مدعى عليهم ... قان الأصل في تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو قيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حدة الا انه اذا كانت الدعوى تستند الى سبب قانوني واحد فانها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون التفات الى نصيب كل منهم فيه والمقصود بالسبب القانوني في مفهوم تلك المادة هو الواقعة التي يستمد منها كل خصم الحق في طلبه وهو لايتغير بتغير الادلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بصفته وليا شرعيا على اولاده الحمسة القصر طالبا الزام الشركة الطاعنة بأن تدفع الى كل من أولاده مبلغ ٣٣٠. ٧٣٦: جنيها قيمة مايخصه في ارباح شركة فرانكو عن السنة المنتية في ٣٠ ــ ٣ ــ ٣ ــ ١٩٦٣ قَبَلَ تأميمها وادماجها في الشركة الطاعنة وكانت الواقعة التي يستمد منها كل مساهم حقه في الارباح هي مستحقاته في رأسمال الشركة وهي علاقة يستقل بها كل منهم عن غيره ،ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة مايطالب به كل من الاولاد الحمسة القصر المساهمين ،على حدة لاختلاف السبب القانوني الذي يستد اليه كل منهم في مطالبته ، واذ نصت المادة ٣٢٣ من قانون المرافعات على أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستثناف وفقا للمواد من ٣٦ الى 41 وكان الحكم المطعون قد انتبي في قضائه الى عدم جواز الاستثناف فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ، ولا وجه لما تنعي به الطاعنة من أن الدعوى غير مقدرة القيمة بمقولة أن استحقاق الارباح المطالب بها كانت محل نزاع ذلك أن الأصل ف الدعاوى \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الاصل الا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت للمطالبة بمالغ تحددة فان منازعة الطاعنة في استحقاق تلك المبالغ لاتعدو أن تكون منها دفاعا لا تخرج به الدعوى من كونها معلومة القيمة الى نطاق الدعاوي مجهولة القيمة . (نقض ٢٦ /٥ /١٩٨٠ طمن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ قطائية ، نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٦ سنة ٣٣ ص ١٣٠١ ، نقض ٢٦ /١٧ ١٩٨٨ طعن رقمُ ٥٩٨ لسنة ٥٦ قضائية ) .

س الدعوى المرفوعة من واحد او اكثر بمقتضى سبب قانونى واحد . تقديرها باعتبار قيمة المديرها باعتبار قيمة المديرة واحد التفات الى نصيب كل منهم فيه . مادة ٣٩ مرافعات . محكمة الموضوع تقدير وحدة السبب دون رقابة من محكمة القض مادامت قد حصلتها بناء على أسباب واقعية سائفة .
 رنقض ٧ /٥ /١٩٨٦ علمن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ١٩٨٧ / ١٩٨٧ سنة ٧ من ١٩٨٧ ) .

 ي رحدة الحصومة . العبرة في تحديدها بتهام طلب بعضها ولو تعدد او تعددت اطرافها طالما انها ناشئة عن سبب قانوني واحد . (نقعض ١٣ /١١/ ١٩٨٦ طمن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

 تقدير قيمة الدعوى بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب من كل من المدعى عليبم على حدة . إستاد الدعوى الى سبب قانونى واحد . أثره . تقدير قيمتها باعبار مجموع

المطلوب فيها . مادة ٣٩ مرافعات . السبب القانوني في معنى هذه المادة . وتقض ٢٩/١/١/ ١٩٨٨ طمن رقم ٥١٨ لسنة ٥٦ قضائية ، نقض ٢٧ /١٩ /١٩٨٦ سنة ٣٣ العدد الثاني ص ١٣٠١ ، نقض ٢٣ / ٥ / ١٩٨٠ طمن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

### مادة ، ٤

اذا كان المطلوب جزءا من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء الا افاكان الحق كله متازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقيا منه فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق ماكمله .

تطابق المادة ٤٣ من تقنين المرافعات القديم .

# الشرح :

يقضى هذا النص بأنه اذا كان المطلوب جزءا من حق قدرت الدعوى يقيمة هذا الجزء انما اذا امتد النزاع الى الحق كله ولم يقتصر على الجزء المطلوب فقط اصبحت أهمية الدعوى تعدل الحق كله فضلا عن ان هذه القاعدة تمنع التحايل على القانون غير انه يشترط لكي تقدر دعوى الحق كله كان يطالب دائن بقسط من المطالبة بجزء من حق بالحق أمله الدين أو أن يطالب موجر بالجوة متأخرة فينازعه المستأجر في قيام عقد الابجار فقدر الدعوى بقيمة العقد اى بالاجرة في مدة العقد كله وان يكونه المدعى ذا صفة في النزاع الذي ييره المدعى عليه في الحق كله فاذا لم يكن للمدعى صفة الا بالسبة للجزء المطالب به فان الدعوى تقدر بقيمة هذا الجزء أقط كما اذا أحال دائن شخصا آخر بجزء من دينه فيرفع الخال بالدين دعوى على المدين لمطالبته بالجزء المطلوب هو الباق من الحق فلذا كان الجزء من الحق فاذا كان الجزء من الحق فاذا كان الجزء من الحق فان الدعوى تقدر بقيمة الجزء المطلوب هو الباق من الحق فاذا كان الجزء المطلوب هو الباق من الحق فادا كان الموسيط في المؤات أبو الوفا ص 25.4 ) .

ويشترط أن يكون للسند الذي حصلت المنازعة في أصله قيمة بذاته . فاذا كان هذا السند مما لا يتصور أن تكون له قيمة نقدية بذاته فان المنازعة لا تحدث تغييرا في قيمة الدعوى كما اذا طالب المدعى تعويض موقت عن فعل ضار فنازع المدعى عليه في مصدر الالتزام بانكاره وقوع العمل الصار أو ارتكابه الحطأ وهو ركن العمل المصار فان هذا لايواثر على قيمة الدعوى لان قيمة الدعوى لان قيمة الدعوى تقدد بقيمة المطالب به وهو التعويض المؤقت .

كما يشترط لكي تعتير المنازعة فى الحق كله فعنهلا عما تقدم أن تكون المنازعة قائمة على أساس من الجد أى ان يستند الحصم الى وقائع أو قرائن أو مستندات تؤيد صحة النزاع أما القول المرسل الذى لا دليل عليه فلا يعتير منازعة جدية وبالنالى فلا يعتير منازعة فى الحق كله . كذلك من المبادىء المقررة أن المحكمة اغتصة بنظر موضوع النزاع تختص بجميع أوجه الدفاح الفرعية والموضوعية التي يحصل التمسك بها ازاء الطلب المقدم للمحكمة وهو مايطلق عليه قاضى الدعوى هو قاض الدفع غير أن هذا المبدأ لايطبق على الدعوى الفرعية لان الملدى على يخرب بالحصومة عن حدودها الاصلية ويعرض على الحكمة نزاعا عاصالطعمل فيه بطريق مباشر كما أن هذا المبدأ لايطبق على أوجه الدفاع التي تدخل في اختصاص القضاء الجنائي أو الادارى (مرافعات العشماوي ص ٤٤٧).

# أحكام النقض :

ا - لقاضى القسمة تقدير جدية المنازعة فى الملك الني تنار أمامه حتى لايصده فى ذلك عن المرسة اختصاصه . وهذا التقدير يقتضى حتما بحث أوجه المنازعة ووزن أسانيدها لا للفصل فى موضوعها وانحا للوصول الى قرار بتأخير الفصل فى القسمة أو للسير فى اجراءاتها . (نقض ١٩٥٥/ ١ محموعة النقض فى ٧٥ سنة الجزء الثانى ص ٨٨٣ قاعدة رقم ١ ).

 لا ستقدير جدية المنازعة في الملك المنارة في دعوى القسمة هو تما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي لا رقابة فيها محكمة النقض مادامت تقيم قضاءها على اعتبارات واقعية مقبولة وأسباب سائفة . (نقض ٧٤ / ١٩ / ١٩٥٥ المرجع السابق ص٨٣ هقاعدة رقيع؟).

٣ ـ عنى كان النابت في الدعوى أن المطعون عليه قد انتبى في طلباته المتعابة أمام المحكمة الابتدائية الى طلب الزام الطاعدين بان يدفسوا له مبلغ ٢٩٦ جديا قيمة ربع الإطبان التي اشتراها من مورثهم بجوجب عقد يبع عرفى ، وكان تحسك الطاعدين بتملك العين الميمة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية في صورة طلب عارض بل اثير في صورة دفع لحق المشترى في طلب الربع المترتب على عقد الميع ، فإن هذا الدفع الابترائي في تقدير قيمة الدعوى ، وتظل مقدرة بقيمة الربع لى علام ١٤ / ٩٧ سنة ٧٧ صنة ٧٣ ص ٢٠ ١٣ ) .

٤ ــ اذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ اقرار صادر عن عقد بيع صادر من باتعين المحتصم احدهما في الدعوى دون الآخر فان الدعوى تكون قد حددت بما طلب في نطاق حصة الباتع الحتصم في القدر المبيع ولايمكن أن يتعدى ذلك الى حصة الباتع الذى لم يختصم في الدعوى لانقطاع الصلة بين الباتعين استادا الى اقتصار أحق كل منهما على الحصة التي يملكها لى المنعود لانقطاع الصلة بين الباتعين استادا الى اقتصار أحق كل منهما على الحقيقة الايكون الشيع فاذا كانت تلك الحصة عما يدخل في نطاق احتصاص القاضي الجزئ فانه لايكون عنا عمله على المقول بعدم الحصة على المنقل عليه كله تخرج عن هذا الاختصاص (نقض 8 / ٤ / ١٩٥٧).

# مادة ٢١ معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

اذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها
 زائدة على خسة الاف جنيه .

# التعليق :

هذه المادة عدلت مرتين الأولى بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ الذي عمل به ابتداء من ١٩٨٠ وكانت قبل تعديلها تص على أنه و اذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على ماتعين وخسين جنبها ، وقد عدلت هذه المادة بعد أن عدل احتصاص القاضي الجزئي الإيندائي برفعه إلى خسمائة جيه ( المادة ٤٣ مرافعات ) ثم عدلت مرة اخرى بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٩٧ باعبار قيمة الدعوى في هذه الحالة تزيد على خسة الاف جنه وقد راعي المشرع في ذلك أن الاحتصاص النهائي للقاضي الجزئي تعمل الى خسة الاف جنه و مادة ٢٢ مرافعات ) .

# الشرح:

الدعوى التي يكون موضوعها طلبات لايمكن بسبب طبيعتها أو ظروف الدعوى تقدير قيمتها بالنقد طبقا لآية قاعدة من قواعد تقدير الدعوى التي وضعها المشرع تعتبر قيمتها زائدة على خمسة الاف جنيه فتختص بها المحاكم الابتدائية دائما كما ان الحكم الصادر فيها بجواز استئنافه دائما ومعنى هذه القاعدة انه مادامت هذه الطلبات لايمكن تقدير قيمتها بالنقد فقد تكون لها قيمة حقيقية اكبر من نصاب المحكمة الجزئية ومثل هذه الدعاوى يكون المطلوب فيها الزاما يعمل كتقديم حساب أو نقل تكليف من اسم الى اسم آخر أو الزاما بالامتناع عن عمل كوقف عمل ضار . ومثلها ايضا دعاوى النسب واثبات الزوجية والحضانة وغيرها من المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية وكذا طلب تسليم عين أو حيس عين أو شطب تسجيل أو كِف المبازعة أو شطب بروتستو وشروط تطبيق القاعدة ألا تكون هناك قاعدة قررها المشرع لتقدير الدعوى ، فبعض الطلبات غير قابلة للتقدير وضع المشرع لها قراعد لتقدير قيمتها تحكميا ، وان كان هذا التقدير لايعبر عن حقيقة قيمتها لانها طلبات بحسب طبيعتها لاتقبل تقدير قيمتها كالمعاوى بطلب حجز منقول أو بطلان رهن أو اختصاص أو امتياز فقد حدد القانون قيمتها (رمزي سيف بند ٣٣٠ ). والعبرة باستحالة تقدير القيمة لا بجهالتها فقد تكون قيمة الطلب مجهولة ولكن من الممكن تقديرها كطلب مايستجد من أجرة العقار فهو مجهول القيمة وقت رفعه وعند صدور الحكم يمكن تحديد مقدار مااستجد من الآجرة ، ويعتبر طلب الحكم بغرامة تهديدية عملا بالمادة ٣٩٣ مدني من الطلبات غير مقدرة القيمة لان الغرامة التي يقضي بها اجراء عهديلت ولايتحدد التعويض النياني الا بحكم لاحق .

وكان من المقرر في ظل قانون ايجار الاماكن القديم ٥٣ سنة ١٩٦٩ ان طلب تقدير الاجرة طلب غير مقدر القيمة ويجوز استتنافه الا انه عملا بالمادة ٢٠ من القانون الجديد ٤٩ سنة ١٩٧٧ أصبح الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتقدير الاجرة طعنا على قرار لجنة تحديد الاجرة لايجوز استثنافه الا لخطأ في تطبيق القانون كما ان الحكم الصادر من محكمة الاستثناف بعد ذلك غير قابل للطعن بالنقض وذلك ابتداء من تاريخ سريانه ٩ / ٩ / ١٩٧٧ وبناء على ذلك فان احكام النقض التي قضت بان دعاوى تحديد أجرة الاماك اخاضعه للتثم يعات الاستثنائية غير قابلة لتقدير قيمتها ويجوز استثناف الحكم الصادر فيها اصبحت لاتسرى ابتداء من ٩ / ٩ / ١٩٧٧ اما الاحكام الصادرة قبل هذا التاريخ فيجوز استتنافها ذلك أن القاعدة النظمة لطرق الطعن في الحكم الصادر في التظلم في تقدير الاجرة تخضع لنص المادة الاولى من قانون اصدار قانون المرافعات بمعنى انه اذا كان الحكم في التظلم في تقدير الاجرة صدر قبل سريان القانون 4 ؟ سنة ٧٧ فان الدعوى الصادر فيها الحكم تكون غير مقدرة القيمة ومن ثم يجوز الطعن على الحكم بالاستناف ويجوز الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستناف بالنقض ان كان صادرا قبل سريان احكام هذا القانون اما اذا صدر الحكم بعد سريان احكامه فانه يتعين اعمال حكم المادة • ٢ منه اى لايجوز استثنافه الا لحطاً في تطبيق القانون ولايجوز الطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة الاستثناف وهذا أمر خاص بدعوى تقدير الاجرة اما باق الانزعة التي تثور بين المؤجر والمستأجر فانه يرجع في جواز الطعن فيها الى القواعد إلعامة في قانون الم افعات وتقدر قيمة الدعوى بالنسبة لجواز الاستناف وعدمه على اساس قيمة الأجرة المتعاقد عليها خلال المدة الاتفاقية بمجموع المقابل التقدي عنها عملا بالمادة ٣٧ / ٨ مرافعات أما بعد انتياء المدة الاتفاقية وامتداد العقد وقفا لاحكام القانون الاستثاق فان الدعوى تعير غير مقدرة القيمة عملا بالمادة ٤١ مرافعات . ﴿ رَاجِعِ التعليقِ على المادةِ الاولى من قانون اصدار قانون المرافعات والمادتين ۲۲۱ ، ۲۲۱ مرا<del>فعات</del> ) .

# احكام النقض:

ملحوظه : يتعين مراعاة ان الاحكام التى تضمنت ان الطلب الفير قابل للتقدير تقدر قيمته بما يزيد على ٧٥٠ جنيه،أو مايزيد عل ٥٠٠ جنيه لايجوز الاستشهاد بها بعد ٢/١٠/١ الا بالنسبة للمبدأ فقط .

١ ـــ العبرة فى تقدير نصاب الاستناف هي بقيمة المطلوب فى الدعوى لا بقيمة ماقضت به المحكمة والمبتدالية . طلب المحكمة وطلب تقديم خساب عن ربع طلب غير قابل للتقدير تختص به المحكمة الابتدائية . طلب المدعى الحكم بعد فحص الحساب بنتيجه حسيا أظهره الحمير المتدب فى الدعوى . اعتباره طلبا . عارضا مكملا للطلب الأصل بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة الدعوى رنقض ٢١ / ٦ / ١٩٦٦ للكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٤١٥ ) .

٧ ــ طلب اعادة العامل الذي يفصل بسب نشاطه النقاني الى عمله غير مقدر القيمة .
 استصاص المحكمة الاجدائية بالنظر فيه (نقض ٣٤ /٧ /٩٩٥ المحكب الفني السنة ١٦ ص
 ٨٠٨ ) .

 ٣ -- تحير الدعوى غير قابلة للتقدير اذا كان الملطوب فيها لايكن تقدير قيمته طبقا لاية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في قانون المرافعات . (نقض ١٤ / ٧ / ١٩٦٣ المكتب الفني سنة ١٤ ص ٢٥٨ ) .

3 ــ الدعوى بسقوط حق مصلحة الضرائب فى اقتضاء الضريبة عن سنوات معينة بالتقادم ،
 دعوى مقدرة القيمة اذ هى تنصب على النزام محدد بقيمة الضريبة عن تلك السنوات . (نقض ٨
 ٨ / ٢٧ محموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٢١١ ) .

 الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة ولايخرج عن هذا الاصل الا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتحتير مجهولة القيمة (نقض ١ /١٧/ ١٩٦٧ المكتب الفني سنة ١١ ص ٢٠٣) ).

الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الدعوى الاستثنافية بطلب الغاء الحكم المستانف الصادر بثبوت الوفاة أو الوراثة . دعوى معلومة القيمة . وجوب تقدير قيمتها بنصيب الوارث رافع الدعوى . (نقض ١٤ ٣ / ٣ / ٣/ سنة ٢٤ ص ٤١٥ ) .

۷ — دعوی المؤجر باعملاء المستأجر للتخلف عن الوفاء بالاجرة . هی دعوی بفسخ عقد الایجار . الموعوی بطلب فسخ أو امتداد عقد الایجار اخاصع لقانون ایجار الاماکن . غیر مقدرة القیمة . جواز استفاف الحکم الصادر فیها (نقض ۲۷ / ۳ / ۷۳ سنة ۲۶ ص ۱۹۹۶ ، نقض ۱۲ / ۵ / ۱۹۷۲ سنة ۲۷ ص ۱۹۹۹ ) .

٨ ــ دعوى تصفية الشركة . دعوى معلومة الفيمة . تقديرها بقيمة اموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية . ر نقض ١٩٧٣/٤/١ منة ٢٤ ص ٣٤١) .

9 — الفصل في النزاع حول اثبات حقيقة الاجرة الاتفاقية قبل اعمال التخفيض القانوني
 عليها . فصل في نزاع خارج عن نطاق تطبيق قوانين الايجارات . الدعوى بتحديد الاجرة في.
 العقود الممتدة قانونا . غير مقدرة القيمة . (نقض ٢١ /٦ /٣٧ سنة ٢٤ ص ٩٥٣ ) .

• ١ — اذا كانت دعوى المطعون صده قد تضمنت طلبن أوغما تحديد مرتبة بواقع ٢٣, ٢٥٠ جديد شهريا وثانيهما — وهو يرتبط بالطلب الاول — الزام الشركة الطاعنة بالأ تصرف له الفروق المترتبة على ذلك ، وكان الطلب الاول غير قابل للقدير بحسب القواعد الواردة في قانون المرافعات السابق الذي اقيمت الدعوى في ظله فصدير قيمة زائدة على مائتين وخسين جديبا عملا بعص المادة ٤٤ من هذا القانون ومن ثم تختص به المحكمة الإجدائية ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية محتصة بالنظر في طلب ما فان اختصاصها هذا يمتد الى ماصاه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت نما يدخل في الابتدائية . (نقض ١٠ / ٥ / ١٩٧٥ صنة ٢٦ ص ٩٥٣) .

۱۱ ــ ۱۱ کان طلب التسليم الذی يبدی بصفة اصلية ليس من بين الطلبات التی اورد المشرخ قاعدة لتقديرها فان الدعوی بطلبه تكون غير قابلة للتقدير و تعتبر قيمتها زائدة على مائنين و خمسين جنيها . رنقض ۱۶ / ۲ / ۱۹۹۳ سنة ۱۶ ص ۲۵۸ ) .

١٣ ـــ اذا كان المدعيان قد رقعا دعوى بطلب الحكم بثيرت وفاة مورثتهما وانحصار الارث فيما وكانت تركة المورثة محصوره في أعيان وقف معلوم ، فان الدعوى تكون معلومة القيمة . وتقدر قيمتها بما يخص المورثة في أعيان الوقف . (نقض ٢٩ / ١٩٦٧ / ١٩٦٧ سنة ١٩ ص ١٧٩٥ ).

١٣ ــ الدعوى التى يرفعها صاحب الشان لاقامة الدليل على اداء العوض تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ١٩٤٤ مكرر ١ / ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مشان فرض ضرية عامة على الأيراد ، تكون معلومة القيمة وتقدر قيمتها بقيمة المال محل التصرف . (نقص ٩٧ /ه ١٩٧٧ سنة ٢٦ ص ١٩١٩ ) .

16 \_ دعوى تحديد اجرة الإماكن الخاصمة للتشريعات الاستثاثية هي دعوى بطلب صحة أو ابطال عقد مستمر تقدر قيمتها باعتبار مجموع المقابل النقدى عن مدة العقد كلها فان عقد الايجار موضوع الدعوى وقد امند بعد انتهاء مدته الأصلية الى مدة غير محدودة طبقا لاحكام قوانين ايجار الأماكن ويكون المقابل النقدى هذه المدة غير محدود ، وتكون الدعوى غير قابلة لتغير قيمتها وبالتالي تعتبر زائدة على مائين وخمسين جنيها ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استفاف . (نقض ۲۷ / ۱۱ / ۷۷ الطعن ۲۷۸ لسنة ۵ نقص ۲۱ / ۱ / ۷۷ سنة ۷۷ ص

١٥ \_\_ دعوى الاخلاء غالفة شرط حظر التازل عن الايجار الخاضع لقانون الجار الاماكن .
 غير مقدرة القيمة . القضاء بجواز استثناف الحكم الصادر فيا . صحيح . (نقض ٣٣ /٦ ٧٦/ ٣٠ ص ٢٥٠ ٠٠) .

١٦ \_\_ دعوى العامل امام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم بمبلغ جنيه واحد شهريا علاوة اجتهاعية ومايترتب على ذلك من آثار . طلب غير قابل لقدير قيمته . جواز استثنافه الحكم الصادر فيها . لايغير من ذلك تعديل طلباته الى الحكم له بمبلغ ٥٩ جنيها الذى الحهره الحبير لأن الطلب مازال غير مقدر القيمة . ( نقص ٧٩/١٣/٧ طعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٧ \_ الدعوى بطلب فروق اعانة غلاء المعبشة ومايستجد منها طلب غير قابل للتقدير . جواز استناف الحكم الصادر فيها باعتبار أن قيمتها تجاوز ٧٥٠ جبيها . (نقض ٢٧ / ٧ / ٩٨. طمن رقم ٩٣٦ ٩٣ / ١ / ٩٨.

١٨ -- دعوى العامل بالمطالبة بفروق أجر قدرها ٣٧ جنيها ومايستجد بواقع ٤ جيهات شهريا . طلب غير قامل للتقدير . جواز استثناف الحكم الصادر فيها . (نقض ٢٧ / ٧ / ٨٠) لعمن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٩ حدوى العامل بأحقيته فى تقاضى بدل اقامة وبالزام رب العمل بالمبلغ المستحق له . الطلب الأول غير قابل للتقدير مرتبط به طلب الالزام . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبار أن قيمته تزيد على ٢٥٠ جديها . (نقض ١٩/٥ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٣٠ ــ الدعوى بطلب الطرد من الأرض الزراعية للغصب .غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . (نقض ٣٠/ ١٩٧٨/ طعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٤٤ قصائية ) .

٧٩ — اذا كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر باخلاء الهين المؤجرة هي دعوى بطلب فسخ عقد الايجار بمعنى انهائه وكانت المادة ٧٧ /٨ من قانون المرافضات تقضي بانه اذا كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، وإذا كانت الدعوى مسلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل للتقدى للمدة التي قام النزاع على امتداد العقد البها ، فإن مفاد ذلك انه أذا كانت المدة الباقية من العقد غير محدودة فإن المقابل المقدى يكون غير محدد ويكون طلب الاخلاء غير قابل تقدير قيمته ، وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائين وخمسين جبيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه . (نقض ١٠ للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه . (نقض ١٠ الما ١٠ / ١١ / ١٩٧٦ / ١٩٧٣ / ١٩٠٠ ) .

٣٢ - عقود ايجار الاماكن الخاصمة للتشريعات الاستثانية تعتبر محددة تلقائيا لمدة غير محددة بمحكم النشريعات الحاصة بايجار الاماكن التي منعت المؤجر من اخواج المستأجر من الكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الايجار . وكان النزاع في المدعوى يدور حول تحديد قيمة استهلاك المياه وما اذا كان المطعون ضدهم يلترمون بقيمة استهلاكهم الفعل للمياه كما جاء بعقد الايجار فقدر قيمتها اذا كان المطعون ضدهم بالمعالم المتهلاك الحاصل في المدد المطالب عبها . أو أن عقد الايجار تعدل في هذا الحصوص باتفاق لاحق يحدد مقابل استهلاك المياه عبلة ثابت يصاف للاجرة اخذا بما تحسل به المطعون ضدهم بقصتي عجدة باعتبار أن هذا المبلغ يستحق طالما استمر عقد الايجار لمدة غير مطومة تلقائيا طبقا لاحكام قوانين ايجار الاماكن ، مما يجعل قيمة هذا الاتفاق غير قابلة للنقديم ، واذ كان المصل في المدعوى يقتضي بحث قيام هذا الاتفاق من عدمه ، فان قيمتها تكون غير قابلة للتقديم ، واهتات المحدود المحاص المحدود فيها جائزا استثنافه . (نقض ٢٦ / ١٧ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث هر ٢٩ ) ٢٠ )

٣٣ ــ لما كان المقرر بالمادتين ٣٣٥، ٣٧٥، من قانون المرافعات أن قيمة الدعوى تقدر ــ فيما يتعلق بنصاب الاستناف ــ وفقا لاحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ وعلى أساس الطلبات المتناف للخصوم أمام محكمة الدرجة الاولى ، وكان الثابت بالاوراق أن المطعون عليها أقامت دعواها ابتداء بطلب الحكم باعلاء الطاعتين من العين المؤجرة باعتبارهما غاصبين لها اعمالا لما الترما به في عقد الصلح المؤرخ ٣٦ ــ ٣٧ ٣ ــ ٣٧ ١٩ من احلاء العبي وتسليمها الى المطعون عليها في ميماد غايته 10 ــ ٣ ــ ٣٠ ١٩ ١٩ ومن ثم فان الدعوى تكون مقامة بطلب غير قابل.

للتقدير وفقا للقواعد المنصوص عليها بالمواد من ٣٧ الى ٤٠ من قانون المرافعات وبالتالى فال قيمها تعجير زائدة على مبلغ ٣٥٠ سبيه طبقاً لبص المادة ٤١ من القانون المذكور ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه ويضحى الدفع المبدى من الطاعين بعدم جواز الاستثناف على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة ونه ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ لايعيه مايكون قد وقع فيه من خطأ فيها دون أن تنقضه ، ويضحى النعى على الحكم بذلك غير منتج . (نقض ١٣ ـ ١٣ ـ ٨٠ طعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٤ قضائية ) .

۲۵ ــ دعوى المؤجر باخلاء المستأجر من الباطن . دعوى بفسخ عقد الايجار غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استتناف اخكم الصادر فيها . (نقض ۲ ــ ۱ ــ ۱۹۸۵ طعن رقم ۱۹۰۷ لسنة ۶۸ قضائية ) .

 ٧٠ -- عقد ايجار الارض الزراعية . قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . عقد غير محدد المدة .
 (نقش ٢٤ -- ١١ -- ١٩٨٣ الطعنان رقما ٧٥١ لسنة ٨٨ قضائية ، ١١٤٩ لسنة ١٥ قضائية ) .

تعليق :

يتعين مراعاة أن عقد انجار الأرض الزراعية وان كان غير محدد المدة وبالتللى فانه يعتبر غير مقدر القيمة الا أن المشرع خص القاضى الجزئى بنظر المنازعات الناشئة عنه ، كما يتعين مراعاة ان عقود ايجار الارض الزراعية التى تبرم ابتداء من ١٩٩٧/١٩ ، ١٩٩٢ يجرز الاتفاق ب على مدة معينة للعقد وفي هذه الحالة فان المدعوى تقدر بحسب القواعد العامة .

# مادة 22 الفصـل الثالث الاختصاص النوعى

#### مقدمة:

الاختصاص في النظام القضافي معناه السلطة التي خولها المشرع هينة من الهيئات القضائية للفصل في المنازعات فهي تبين المنازعات التي تدخل في سلطة كل محكمة وللاختصاص أنواع ثلاثة أولما اختصاص متعلق بالوظيفة أو الولاية وهو اختصاص كل جهة من جهات القضاء اغتلفة اند المدا الدوع من الاختصاص هي التي تعديد الاختصاص الوظيفي تاركا ذلك لقانون السلطة القضائية ووفقا لذلك فان هناك جهتين للقضاء جهة للقضاء المادى المسماه باغاكم وهي السلطة القضائية ووفقا لذلك فان هناك جهتين للقضاء جهة للقضاء المادى المسماه باغاكم وهي المسلطة القصائية المادى المسائل تحتص بالفصل في كافة المنازعات عدا ماأخرجه القانون مماس الدولة . كما أن هناك مسائل تحقيق من اختصاص القضاء الادارى على سبيل الحصر في قانون مجلس الدولة . كما أن هناك مسائل تحيلة بالسيادة وظيفيا بالفصل في نزاع معين وبين اشتراط المشرع اتخاذ اجراءات معينة أو صدور قرارات في شأن النزاع من هيئة خاصة قبل عرضه على الحكمة كما هو الحال في لجان طرح النزاع على المحكمة أول طرح النزاع على المحكمة الله طرح النزاع على المحكمة فيل طرح النزاع على المحكمة فيل الدخوى .

وقد نص قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ على اجراءات معينة يتعين اتباعها للطاعن فى القرار الصادر بمزع الملكية وقد تعرضنا لشرح هذا الأمر بتفصيل فى شرح المادة ٤٧ فيرجع اليه فى موضعه .

والاختصاص الوظيفي متعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به في اية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وللنيابة اذا كانت تمثلة في الدعوى سواء أكانت خصما أصليا أو منضما أن تطلب من المحكمة القضاء بعدم اختصاصها وظيفيا بل ان الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة وظيفيا باصداره الاتحوز حجية امام جهة المحاكم المحتمة وظيفيا بنظر النزاع . ( راجع مؤلفنا في التعليق على قانون الآلبات الطبعة الحامسة ص ١٨٤ ) .

والنوع الثانى من الاختصاص النوعى ينقسم الى قسمين القسم الأول ويقصد به اختصاص طقات الهاكم المخطفة واساسه قيمة الدعوى ولذا يسمى اختصاص قيمى وهو متعلق بالنظام العام أما القسم الثانى فهو الذى يرجع الى نوع الدعوى بغض النظر عن قيمتها كاختصاص قاضى الامور المستعجلة وقاضى التنفيذ والقضاء التجارى الجزئي بحصر والاسكندرية وقضاء العمال الجزئي بحصر والاسكندرية واختصاص محكمة المواد الجزئية فيما نص عليه في المادة 27 مرافعات اما الاختصاص الثالث فهو الاختصاص المحلى ويقصد به اختصاص كل محكمة من محاكم الطبقة الواحدة .

فى حالة مااذا حدث نزاع على الاختصاص بين جهنى قضاء مختلفتين فان المحكمة. الدستورية هي التي تتولى تحديد جهة الاختصاص .

من المقرر انه اذا حدث نزاع على الاختصاص في دعوى معينة بين جهتي قضاء مخطفتين كالقضاء العادى والادارى كم اذا أصدرت كل منهما حكما باختصاصها بنظرها أو على المكس من ذلك قضت كلناهما بعدم اختصاصها بنظرها فإن المشرع ناط باشحكمة الدستورية تحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى وفقا لقانون انشائها وقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ فاذاقصت بفض الاشتباك بتحديد جهة القضاء المعينة بنظر الدعوى فإن حكمها هذا الايكون مازما الا في خصوص هذه الدعوى فقط وبالتالي لايصح اعباره مبدأ يسرى على الدعاوى المشابة وأو كانت من نفس النوع موالسبب في ذلك واضح كل الوضوح ، ذلك أن المحكمة الدستورية تقوم بتحديد الاختصاص في كل دعوى على حدة طبقا لما نصت عليه المادة ٣١ من قانون انشائها . (حكم النقض رقم (٣٠٠) .

واذا كان من المقرر وفقا لنص المادة ٣٦ من قانون انشاء المحكمة الدستورية انها تخصص بتفسير القوانين الا ان ذلك ليس من شانه مصادرة حق الجهات القضائية في تفسيرها وانزال هذا التفسير على الواقعة المعروضه عليها مادام انها لم تفسير هذا النص أما اذا أصدرت تفسيرا فان اشحاكم تلزم به ( الحكم رقم ٢٠) وهذا على خلاف الحكم بعدم دستورية نص فان حكمها ملزم للمحكمة التى تنظر الدعوى موضوع النص دون غيرها من الحاكم ، وسنعرض خذه المسائل بتفصيل فيما بعد . اختصاص الملجنة المقضائية للاصلاح الزراعي :

من المقرر عملا بالمادة ١٣ مكرر من الرسوم بقانونَ ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ ان اعتصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي الها ينصب على المنازعات التي تغور بين جهة الاصلاح والمستولى على ارضه وبينها وبين الفير الذى يدعى حقا على هذه الارض اما الارض العى قام الاصلاح الزراعى بتوزيعها او صدر بها عقد انتفاع لبعض الافراد فان الاختصاص بنظر المنازعات التى تقوم على هذه الارض بين الافراد وبعضهم يكون من اختصاص القضاء العادى .

مدى اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات الناشئة عن قانون الجمارك رقم 17 لسنة 1977 :

وقد خولت المادة ١٩٩٩ من قانون الجمارك رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ مدير الجموك حقا وحيدا هو فرض الغرامات الجموكية فى مواد التهريب الجموكي الواردة فى المواد من ١٩٦٨ الى ١٩٠٥ من هذا القانون وذلك بقرار منه معينة واجازت لله المان التظلم منها للمدير العام للجمارك كما اجازت لهم الطعن فى قراراته امام المحكمة المقتسة اذا لم تحر قبولا لديهم ولاشك أنها محكمة القضاء الادارى باعتبار أن قراراته فى مواد التهرب الجموكي قرارات ادارية ،اما فيما عدا ذلك من منازعات تشور بشأن القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٣ ومنها المطالبة برد الرسوم والضرائب الجموكية التي حصلتها مصلحة الجماركم بغير وجه حتى فانها تختصاص القضاء العادي لأن القانون لم يستشها من اختصاص القضاء العادي لأن القانون لم يستشها من اختصاصه ا

اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات التى تنشأ بين الافراد والمدعى الاشتراكى عن تعويض الضرر الناشىء عن خطئه فى ادارة اموال الحراسة :

من المقرر كأصل عام أن قضاء العادى هو الأصل الأصيل فى جهات القضاء المختلف ومن ثم فهو صاحب الولايا العامة فى نظر جميع المناوعات سواء منها المذية أو التجارية وان اختصاص اى جهة اخرى سواء كانت محاكم القضاء الادارى أو محكمة القيم او اى لجنة ادارية ذات اختصاص الحقضائي هو استثناء يرد على الاصل وبالتالى يتعين عدم التوسع فى تفسيره ولا القياس عليه وتأسيسا على ماتقدم فان اختصاص محكمة القيم طبقة المقانون الذى انشأها هه المسئة ما مهم المادة على من المازعات الأخرى التى تنشأ بين الافراد وجهة الحراسة تما مؤداه ان الاختصاص بعظر المنازعات الخاصة بمسئولية المدعى الاشتراكي الناشته عن خطته فى ادارة الأموال الموضوعة تحت حراسته او الاخلال بواجبات الحراسة المهم والمنازعات القصيريه عن ادارته الحراسة المهمورضة عليه قانونا أو اى خطأ او الهمال يرتكبه ويرتب مسئوليته التقصيريه عن ادارته الحدامة الامور من اختصاص القضاء العادى دون محكمة القيم .

وغيى عن البيان ان مسئولية المدعى الاشتراكي انما تنصرف لمستولية الجهاز جيعه ومعاونيه .

# احكام النقض:

القضاء العادى . صاحب الولاية العامة في نظر كافة المنازعات المدنية والتجارية . تقيد هذه

الولاية استثناء يجب عدم التوسع في تفسيره محكمة القيم اختصاصها قصره المشرع استثناء على المسائل المنصوص عليها بالمادة 9% ق 90 لسنة ١٩٨٠ دون غيرها من المنازعات التي تنشأ يين الافراد وجهة الحراسه . تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكي عن تعويض الضرر الناجم عن خطته في ادارة الاموال المعهوده اليه حراستها والاخلال بواجبات الحراسة او المسئولية التقصيريه . المواد ٧٣٣ ، ٧٣٤ مدنى . خضوعه لاختصاص القضاء العادى دون عكمة القيم . ( نقض ٧٣٧ ، ١٩٩٣ معنى رقم ٢٥٥٦ ل ١٠ ٢٦ قضائيه ) .

٧ ــ اذ خص المشرع اللجة القصائية بالاصلاح الزراعي بالفصل دون سواها في منازعات معينة مما كان يدخل في اختصاص المحاكم العادية فان ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي اذ تعتبر هذه الحهة القضائية المستحدثة جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظرة من تلك المنازعات . (نقض ٩٣٧ / ٩٣٧ صنة ٩٦ ص ٩٣٣٣) .

٣ من المقرر \_ في قضاء هذه المحكم \_ أن لجهة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليا والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية هذه الجهة ولما كان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع \_ وكانت جهة القضاء الادارى لايدخل في اختصاصها الفصل في المنزعات المعلقة بالمسئولة عن العمل غير المنروع ، ذلك أن محاكم القطعون فيه القضاء العادى هى الختصة أصلا بنظر هذه المنزعات ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد النزم صحيح القانون إذ لم يعتد بحجية حكم محكمة القضاء الادارى فيما قروه من عدم أحقية الهية المطعون عليا في الرجوع على الطاعن وهو تابعها الذى تسبب في الضرر بما يزيد على مبلغ خسين جبيا من مبلغ التعويض الذى أدته للمحكوم عليا \_ المدى يتها الذى قضية المجتد إلى الموري على الحكم في غير محله . (نقض ٣٦ / ١١ / ١٩٧٤ سنة ٣٥ ص ) . ( ١٩٧٤ ) .

عـ حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى وتهديد البنا بالانهيار العاجل في الاخلاء الفورى وهدم البناء بعد موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسبا خلال أصبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . الفاء كل اختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال الحقطر الداهم . (نقض ٢١ / ٧ / ٧ / ٧ صنة ٧٩ ص ١٩٥ ) .
 عـ عـ عـ مع جواز التجاء ذوى الشأن مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض عن نزاع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبحت اجراءات تقدير المحكمة للتعويض المطالب به بدعوى مبتداة . مخالفة ذلك لقواء الأختصاص الولاقي . وتقر الحسك بدلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (نقض لقواء الأحتصاص الولاقي . وتقر الحسك بدلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (نقض لا٧ / ٣ / ١٩٠٧ صنة ٤١ و فضائية ، نقض ١٤ / ٤ / ١٩٧٣ صنة ٤١ و فضائية ،

٣ ــ علم جواز حرمان أحد من ملكه الا في الاحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي
يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار مخالف للقانون ٩٧٥ سنة
١٩٥٤ . تجرده من صفته الادارية . اثره . اختصاص انحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض
عنه . (نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٩٦٨) .

٧ ــ الأمر الادارى الذى يخرج من ولاية الحاكم وقفه أو تاؤيله أو الغاءه هو الامر الادارى الفودى دون الامر الادارى الممام ــ أى اللوائح كقرار المجلس البلدى بفرض رسم ـــ اذ لاشبهة فى الحاكم قبل أن على الحاكم قبل أن تطبق لاتحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون فأن بدأ لها مايعيها فى هذا الحصوص كان عليها أن تحت عن تطبيقها . (نقض ١٠ ٩٠/ ١٩٥٥/ خموعة القواعد القانونية فى ٩٥ سنة الجزء الاول ص ٣٤١ قاعدة رقم ١٩) .

٨ ــ صدور حكم حائر لقوة الأمر القضى من جهة قضائية غير مختصة ــ ولائيا ــ
 لا حجية له امام الجهة القضائية المختصة . احفاظه بحجيته أمام محكمة الجهة التي اصدرته .
 نقش ٨٧ / ١ / ٩٨٠ طعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٤ ) .

9 عقد البيع الصادر من الحراسة العامة عن العين محل الحراسة الايعتبر عقدا اداريا .
 تعرض الحكم لبحث قرار لجنة التقييم المشكلة باتفاق الطرفين . لاخطأ . اختصاص المحكمة ولائيا
 بنظر الدعوى . (نقض ۱۲ / ۱۲ / ۱۹۷۹ طعن رقم ۱۱۵۳ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٠ اختصاص القضاء الادارى بالفصل في المنازعات المعلقة بالعقود الادارية . صدور
 حكم في هذه المنازعات بالالزام . اختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكالات الوقية المتعلقة بشغيد . المسائل المستعجلة التي يخشي عليها من فوات الوقت والمعلقة بموضوع العقود الادارية .
 لااختصاص للقضاء العادى بشائها . (نقض ٢١ / ٢ / ١٩٧٣) منة ٧٤ ص ١٣١) .

 ١١ ـــ للمحاكم التحقق من قيام القرار الادارى بمقوماته القانونية . تطبيقها له وفقا لظاهر نصوصه على النزاع المطروح . لايعد تعرضا للقرار بالتأويل . (نقض ٢١ / ٢٠ / ١٩٨٠ طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

17 - وحيث ان الطعن اقم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحقائم في تطبيقه وتأويله وذلك من وجهين حاصل ثانيهما ان مناط فرض الغرامة الجمركية الواردة بالمادة ١٩٦٨ من قانون الجمارك بقرار من مدير الجموك المختص أن تكون السيارة قد ضبطت حتى تحصل الغرامة بالحجز عليها أما اذا لم تضبط السيارة فانه يتعذر تنفيذ قرار مدير الجموك ويكون لمصلحة الجمارك الحق في الالتجاء الى القضاء للحصول على حكم يتحصيل الغرامة واذ قضى الحكم المعلمون فيه ... مؤيدا الحكم الإبتدائي ... بعدم اختصاص المكمة ولايا بنظر الدعوى بمقولة ان الاختصاص معقود لمدير الجموك بشأن فرض الغرامة الجموكية فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله بما يسترجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك انه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من قانون

الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد اجازت الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزير الخزانة الذي أوجب في قراره رقم 60 لسنة ١٩٦٣ اعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها والا استحقت المضرائب والرسوم فضلا عن الغرامة ، وكانت المادة ٩ ١١ من قانون الجمارك المشار اليه قد ناطت بمدير الجموك المختص فرض الغرامات الجمركية الواردة بالمواد من ١١٤ الى ١١٨ من القانون المذكور وذلك بقرار منه ـــ ومن بينها الغرامة على مخالفة نظام الافراج المؤقت ـــ وأوجبت المادة سألفة الذكر اداء هذه الغرامات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان المخالفين بقرار فرض الغرامة بخطاب مسجل بعلم وصول وأجازت لذوى الشأذ التظلم بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك الذي له في هذه الحالة أن يويد الفرامة أو يعدلها أو يلغيها كما أجازت المادة ذاتها الطعن في قرارات المدير العام للجمارك أمام المحكمة المختصة ، فان مفاد ذلك أن المشرع نظم في المادة ١٩٩ من قانون الجمارك طريقة فرض الغرامات الواردة في المواد من ١١٤ آلي ١١٨ من ذات القانون فاعطى مدير الجمرك انختص سلطة اصدار قرارات بفرض هذه الغرامات واجلز للموى الشأن النظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذي خول سلطة تأييد الغرامة أو تعديلها أو الغائها، أما المحكمة انختصة وهي ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ محكمة القضاء الإداري باعتبار أن قرارات مدير عام الجمارك في مواد التيويب الجمركي قرارات ادارية - فلا تختص الا بنظر مايقدم اليها من طعون في قراراته . ومنحته المادة ١١٩ من قانون الجمارك سلطة فرض الغرامة ابتداء ، واذ قضى الحكم المطعود فيه ـــ ومؤيدا الحكم الابتدائى ــ بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب فرض الغرامة لاختصاص مدير الجمارك بذلك فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث أن حاصل النعى بالوجه الثانى أن الرسوم الجمركية المطالب بها تعتر دينا مستحفا المصاحة الجمارك طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ و المادة ٣٦ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت لمركبات النقل الحاص الموقعة في نيويورك بتاريخ ٤ /٣ / ١٩٥٤ و التي انتضمت لها مصر بالقانون رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٥٩ مما يحقى معه لصلحة الجمارك وعملا بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية أن تلجأ الى القضاء للمطالة بهذه الرسوم بصرف النظر من عدم وجود نص في قانون الجمارك يبيح ها ذلك ، واذ قضي الحكم المطلون فيه صرفها الحكم المطاف علم بالرسوم الجمارك المتفاق في شقها الحكم بالرسوم الجمارك قد خالف القانون واخطأ في تطبقه و تأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النمى سديد ، ذلك انه اذا كانت المادة ١٩٩ من قانون الجمارك رقم ٢٦ السنة ١٩٣٣ من قانون الجمارك رقم ٢٦ السنة ١٩٣٣ من الفرامات الجمركة الواردة في المواد من ١٩٤ الى ١٩٨ ، وكان الطاعن قد اقام دعواه على المطعون ضدهما للمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارة المفرج عنها ــ بالاضافة إلى مبلغ الفرامة ــ وذلك استنادا الى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الحاص بالاستيراد وقانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ الحاص بالاستيراد وقانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة

1938 والى الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقعة بيوبيرك في 2 / 7 / 190 والتى انضمت مصر اليا بجوجب القانون رقم 199 لسنة 190 ، وكانت هذه الاتفاقية لم تنص على استثناء المنازعات المترتبة على تطبيقها من الخضوع للقواعد العامة في التقاضى ، واذ كانت المادة و 1 من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 2 لل سنة 1947 قد نصت على انه فيما عدا المنازعات الادارية التي يختص بها بجلس الدولة تحتون دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا مااستيى بنص خاص فان المناكم المادية تكون دون غيرها هي الختصاء بالنسبة لقطاني بالبسبة لقطاف بالمبارة على المنازعات . واذ محالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتي الى تأميد الحكم المعادن فيما الديلة الفالم وانتي الى تأميد الحكم المعادن فيما الديلة القالب فانه الابتدائي فيما قضى به من علم اختصاص الحكمة ولائيا بنظر الدعوى بالسبة فذا الطلب فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبية بما يستوجب نقضه جزئيا في هذا الحصوص . (نقض يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبية بما يستوجب نقضه جزئيا في هذا الحصوص . (نقض

١٣ ــ اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالتعويض على سند من احكام المسئوله عن الغير متعلقه بما صدر عن الطاعنين من قرارات اداريه وترتيبه على ذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى المبدى منها . صحيح . النعى عليه على غير اساس .

( ١٩٩٢/١/١ ط ١٩٨٨ لسنة ٥٧ ق)

16 ـ اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي . نطاقه . كافة مايعرض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعي والمستولى لدبيم او بينها وبين الغير . مادة ١٣ مكرر م ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ . خروج المنازعات التي تقوم بين الافراد وبعضهم بشأن ملكية الاراضي التي تم توزيعها او الانتفاع بها عن اختصاصها . انعقاد الاختصاص بها للقضاء العادى . ( ١٩٣/١/٣٧ طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٧ ق )

( ۱۹۹۲/۲/۱۸ ط ۲۲۸۳ لسنة ۵۰ ق)

٩٦ ــ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان القرار الادارى قد صدر مخالفاً للقانون . فان ذلك يُجرده من صفحه الادارية ويُسقط عنه الحصانه المقرره للقرارات الإدارية ويكون من حق القضاء العادى أن يتدخل لحماية مصالح الأفراد نما يترتب عليه .

رنقض ۱۹۹۲/۲/۳۰ الطعنان رقما ۱۱۶۹، ۳۱۴ لسنة ۵۱ قصائية، نقض جلسة ۷۸/۲/۱۳ س ۷۹ ص ۵۰۷). ١٧ ـــ التحويض المقرر الافراد القوات المسلحة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . غير مانع من مطالبة المضرور بحقه ف التعويض الكامل الحابر للضرر استادا إلى المسئولية التقصيرية . اثر ذلك . اختصاص جهة القضاء العادى بنظر هذه الدعوى .

( ۱۹۹۲/۲/۱۲ طعن ۱۹۹۲ لسنة ٥٥ ق ع

١٨ - انتهاء الأثر القانوني للقرار الجمهوري بتقرير النفعة العامة لسقوطه . م ١٠ ق ٧٧٥ لسنة ١٠ ١٠ أثر . علة ذلك . المرة ١٠ على ذلك من آثار . علة ذلك . تعين المحكمة الدستورية العليا لجمهة القضاء المنتصة بنظر دعوى غير ملزم فيما عداها . مادة ٣١ قد ١٨ لسنة ١٩٧٩ .

(نقض ۱۹۹۱/۲/۱٤ طعن رقم ۳۲۱۲ لسنة ۵۹ ق)

١٩ ساغكمة الدستورية العليا . اختصاصها . تفسير النصوص النشريهية . مادة ٣٦ ق ٨٤ لسنة ١٩٧٩ . مؤدى ذلك . عدم مصادرة حق الجهات القصائية في تفسير القوانين وانزال تفسيرها على الواقعة المعروض عليها مادام لم يصدر بشأن النص المطروح تفسير من السلطة التشريعية او انحكمة الدستورية العليا . مثال .

(نقض ۱۹۹۲/٤/۱۲ طعن رقم ۲۳۵۶ لسنة ۹۹ ق)

٧ - الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز اثارته مرة أمام
 عكمة النقط . .

(نقض ۱۹۹۲/۵/۲٤ طمن رقم ۲۲۵۷ لسنة ۵، ق)

٢١ ـــ المنازعات المتعلقه بالأعمال المادية والأفعال الصارة التي تأتيها الجمهة الادارية دون ان
 تكون تنفيذا مباشرا لقرارات ادارية . اختصاص مجاكم القضاء العادى وحدها بنظرها .

( ۱۹۹۲/۲/۲۷ ط ۲۵۲۲ لسنة ۵۷ ق )

٣٢ ــ المنازعات التي تختص بها محكمة القيم طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة
 ١٩٨٠ ماهيتها هي المنازعات التي تدور حول تقرير الحق او نفيه .

( ١٩٩٢/٣/٥ طعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٥٨ ق ع

٣٣ ــ للقضاء العادى سلطة اعطاء القرارات الادارية وصفها القانوني توصلا لتحديد اختصاصه في النزاع.

( ۱۹۹۲/۱۲/۳۰ طعن رقم ۲۹۸ اسنة ۳۱ قضائية )

٣٤ ــ التعويض المقرر الأفراد القوات المساحة بالقانون ٩٠ لسنة ٩٧٥ . غير مانع من مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر استادا الى المسئولية التقصيرية . جواز الجمع بين الحقين . حكم المادة ١٩٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتاعي . لا أثر له . علة ذلك .

( نقض ۱۹۹۳/۲/۹ طعن رقم ۱۵۸۹ لسنة ۵۸ ق )

٧٠ ــ العقود التي تيرمها الادارة مع الافراد . اعبارها عقودا اداريه . مناطه . تضمين العقد المبروط استثالية غير مألوفة . أثره . اعباره عقدا اداريا ينعقد الاحتصاص بنظره لجهة القضاء الادارى . مادة ١٩٧٧ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٧ . مثال .
 ز نقض ٢١٩٧٣ / ١٩٩٧ طفن رقم ٥٥ لسنة ٥٥ قى )

### مادة ٤٢ معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

تخنص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تجاوز قيمتها خسة آلاف جنيه ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خسمائة جنيه .

وذلك مع عدم الاخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شلعل فى الافلاس والصلح والواق وغير ذلك نما ينص عليه القانون .

التعليق : هذه المادة عدلت مرتين الأولى بالقانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ إذ كان الاختصاص الابتدائي للمحكمة الجزئية ٢٥٠ جنيها فرفعه المشرع الى ٥٠٠ جنيه والثاني بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ اذ رفع المشرع هذا النصاب مرة أخرى إلى خسة ألاف جنيه كما كانت المادة قبل التعديل الأخير تنص على أن اختصاصها يكرون انتائيسا إذا كانت قيمسة الدعروي لا تجاوز خسين جنيها فرفع المشرع هذا النصاب إلى خسمائة جنيه وقال المشرع في تبرير زيادة النصابين الابتدائي والانتهائي أن التحديد الجديد يأخذ في اعتباره ما تنعكس به القم المالية من أثر على أهمية الدعوى ذاتها وهي الأهمية التي تحدد المستوى الذي يجب أن تحسم الدعوى عنده نهائيا ، سواء في ذلك كان هذا المستوى محكمة جزئية ، أو ابتدائية أو محكمة استثناف ، وبالنظر على ماطراً على قيمة العملة من تغير في السنوات الأخيرة فقد أصبح تحديد الاختصاص على أساس هذه القيم المالية منطويا على درجة عالية من الانفصام عن الواقع ، وأصبحت المحاكم الأعلى درجة مثقلة بمنازعات ما كان يجوز أن تصل إليا ، كما أن المتقاضي يجد نفسه مضطرا إلى الانتقال إلى المحكمة الابتدائية لياشر دعواه عن أمور كان الأولى أن تنظرها المحكمة الجزئية القربية منه ، لذلك كله فقد أصبح من الملائم اعادة النظر في الحدود المختلفة للاختصاص سالف الذكر وتعديله بما يتناسب مع التغيير الذي طرأ على قيمة العملة وذلك برفع النصاب الابتدائي والانتهائي نحكمة المواد الجزئية إلى خمسة الاف جنيه وخمسمائة جنيه على التوالى ، ويستتبع ذلك زيادة النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية إلى خسة الاف جيه ، وهو ما يؤدي إلى التوسع في عدد القضايا التي تنظرها المحكمة الجزئية ، وفي ذلك تحقيق لهدف دستورى هو تقريب القصاء من المتقاضين باعبار أن تلك المحكمة هي أقرب المحاكم إليهم، وفضلا عن ذلك فإن رفع النصاب الانتهائي لمحكمة المواد الجُزئية والمحكمة الابتدائية من شأنه تخفيف العبء عن محاكم الاستناف ومحكمة ويتعين ملاحظة ان هذا التعديل يسرى ابتداء من تاريخ العمل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وهو ١٩٩٧/١٠/١

### الشرح:

هذا النص يقرر الاختصاص العادى للمحاكم الجزئية ومقتضاه أنها تختص بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية الني لا تزيد قيمتها على خمسة ألاف جنيه ويكون حكمها انتهائيا اذا لم تزد قيمة الدعوى عن خمسمائة جنيه ولذلك يسمى المبلغ الأخير بالنصاب الانتهائي للمحاكم الجزئية ومبلغ الحمسة الاف جنيه بالنصاب الابتدائي .

ويجوز لوزير العدل وفقا لقانون السلطة القصائية أن يصدر قرارا بانشاء محاكم جزئية ويخصها بانواع معينة من القصايا التي تختص بها المحاكم الجزئية مثل المحاكم الدجارية وبحاكم العمال الجزئية بالاسكندرية والقاهرة فهلده المحاكم اختصاصها نوعي ومتعلق بالوظيفة ويسلب الحاكم الاخرى اختصاصها بنظر تلك الدعاوى ويتعين عليها أن تقضى ومن تقلة، فضها بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعاوى واحالتها للمحكمة التي أنشئت بقرار من وزير العدل

ويراجع التعليق على المادة السابقة وعلى المادة ٣٣ .

# احكام النقض:

ا ... اذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الاصلى فانها لاتكون مختصة تبعا بالفصل في نصاب اختصاصها عملا مختصة تبعا بالفصل في الطلب الاحتياطي ولو كانت قيمته تدخل في نصاب اختصاصها معد بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل مالم يتص القانون على غير ذلك واذن فان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن قيمة الطلب الاصلى تزيد على نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية لايكون في حاجة الى التعرض لتقدير قيمة الطلبات الاحتياطية . (نقض ٧ / ١ / ١٥ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ من سنة الجزء الاول ص ١٥١ قاعدة رقم ١٥٠ ) .

٧- اناللنفع بالانكار ــ شأنه شأن دعوى التروير الفرعية ــ لايمدو أن يكون دفاعا موضوعيا منصبا على مستندات الدعوى ، وبالتالى يدخل فى تقدير قيمة الدعوى الأصلية أيا كانت قيمة هذه الدعوى ، وأيا كانت قيمة الحق المنبت فى الورقة المطعون عليها بالانكار أو المدعى بتزويرها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الأصلية ... قبل تعديل الطلبات ... تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية سواء في ذلك دعوى التطلم من أمر الحجز المرفوعة من الطاعن ، أو دعوى المطالبة بالأجرة المرفوعة من المطعون ضدها ، فان اجراءات تحقيق الدفع بالانكار التي اتخديا عكمة اسوان الجزئية ، تكون قد تحت صحيحة هذا الى أن مفاد النص في المادة ، ١١ من اتخديا عكمة الساب المتحكمة التحتصاصها ... أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها لما تخكمة المختصاصة ... أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها لما المكمة التي رفعت اليا الدعوى ، ومن ثم فان ماتم صحيحا من اجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا وتابع رفعت التيا الجراءاتها أمام المحكمة التي الدعوى سبوما أمام المحكمة التي الدعوى سبوها أمام المحكمة التي الدعوى سبوها أمام المحكمة التي الدعوى سبوها أمام المحكمة التي الدعوى سبوما أمام المحكمة التي أصلت البيا ما تطبيق القانون بكون على غير أساس . أمانها . و تعديق المتانون كله في غير أساس . (نقض ١٧ - ٣ - ١٩٨٣ معني قبر أساس . (نقض ١٧ - ٣ - ١٩٨٣ معني قبر أساس .)

### المادة ٣٤ معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائيا إذا لم تجاوز خمسمائة جنبيا فيما يلى :

١ ــ الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساق والمصارف .

٢ ــ دعاوى تعيين الحدود وتقدير المسافات فيما يتعلق بالمبانى والأراضى
 والنشأت الصاره إذا لم تكن الملكية أو الحق محل النزاع .

٣ ـ دعاوى قسمة المال الشائع.

الدعاوى المتعلقة بالمطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها .

### التعليق:

كانت مقدمة المادة تنص قبل التعديل على أنه فى حالة ما إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خمسين جنيا فإن اختصاص المحكمة يكون انتهائيا بالنسبة للدعاوى المبينة بالمادة فعدل المشرع هذا الحكم وجعل النصاب الانتهائى للمحكمة الجزئية بنظرها خمسمائة جنيه .

وأضاف المبيرع البند الرابع إلى المادة والذى يقضى باختصاص المحكمة الجزئية بدعاوى المطالبة بالاجور والمرتبات وتحديدها وبذلك أصبحت هذه المسائل من اختصاص المحكمة الجزئية

مهما كانت قيمة الدعوى وهو اختصاص استثنائى نوعى وبالتالى فهو من النظام العام لا يجوز نخالفته وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها

ولا يقتصر اختصاص المحكمة الجزئية على الاجور والمرتبات فقط وانما يشمل أيضا تحديدها فيجوز للعامل أن يقيم دعوى أمام المحكمة الجزئية بطلب تحديد أجره أو مرتبه إذا نازعه ف ذلك رب العمل .

والأجور والمرتبات التي تختص بها الحكمة الجزئية لاتقتصر على اجور ومرتبات العمال الذين يخضعون لقانون العمل رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ بل تسرى ايضا على كل من يطالب براتبه او اجره سواء كان يخضع لقانون العمل او كان هذا القانون لايسرى عليه كالعامل الزراعي وحارس العقار الذي يقيم فيه صاحبه غير انه من ناحية اخرى يشترط ان يكون القضاء العادي مختصا بنظر النداع وراجع المذكرة الايضاحية على المادة ٣٤.

### الشرح:

46

هذه المادة تقرر الاحتصاص الاستثناق للمحكمة الجزئية ومقتضاه ان المحكمة الجزئية تخصى بالدعاوى المعلقة بحقوق بالدعاوى المعلقة بحقوق الرتفاق الري كمعق الشرب أو حق المجرى سواء كان موضوع الدعوى نزاعا على ملكية حق الارتفاق أو على حيازته أو على العويض بسبب الاعتداء عليه والفقرة الخانية من المادة يقصد بها الدعوى التي يطلب فيها تعين الحد العاصل بين عقارين متجاورين وتتولى المحكمة فحص مستندات المخصوم المعلقة بملكية كل منهم وتطبيقها على الطيعة لموفة مايدخل في ملك كل منهم من العقارات وتعين الحد الفاصل بين الملكين بوضع علامات وتحرير عضر بذلك .

ويقصد بدعوى تقدير المسافات المدعوى التي يطلب فيها تقدير مااذا كان بناء أو غراس أو عمل صار قد تم مع مراعاة المسافات المقررة بالقوانين أو اللوائح أو العرف بالنسبة لملك الجار ام انها تحت بغير مراعاة هذه المسافات .

والفقرة الثالثة من المادة خاصة بقسمة الاموال المملوكة على الشيوع سواء كانت عقارات أو مقولات اذا اختلف الشركاء فى اقتسامها ويدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية اختصاصا استثاليا امران الأول تجنيب حصة كل شريك طبقا للاجراءات التى رسمها القانون المدنى والثانى المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص .

والفقرة الرابعة من المادة خاصة بالأجور والمرتبات وقد سبق شرحها .

ويشترط الاختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعاوى الخاصة بالفقرتين الاولى والتانية اختصاصها استثنائياً ألا تكون الملكية أو الحق عمل نزاع فاذا ثار نزاع جدى بشان ايهما فان المحكمة الجزئية تختص بالفصل في الملكية اذا كان القمر المتنازع على ملكيته داخل حدود اختصاصها اما اذا زادت قيمته عن نصابها الانتهائي كان عليها ان تقضى بعدم اختصاصها واحالة الدعوى الى المحكمة الإبعدائية اما اذا ثار النزاع على الملكية في دعوى القسمة وكانت قيمة الارض المسازع عليها تدخل في حدود النصاب الانتهافي للمحكمة الجزئية كان على الحكمة أن تفصل في هذا النزاع ثم تجرى القسمة فان جاوزت قيمة العقار المسازع عليه اختصاص الحكمة الجزئية كان عليها ان تفضى بوقف دعوى القسمة واحالة النزاع بشأن الملكية الى الحكمة الابتدائية انختصة لتفصل فيه وفقا لما تقضى به المادة ٨٣٨ مدنى وتعبير المنازعة مرفوعة للمحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونا بغير حاجة الى صحيفة تودع قلم الكتاب (حكم القض رقم ٩). ( راجع فيما تقدم مرافعات رمزى سيف الطبعة النامنة ص ٣٣٩ ومابعدها).

هذا ويلاحظ ان الدعاوى المتصوص عليها فى الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة غير مقدرة القبمة ومن ثم يجوز استثناف الاحكام الصادرة فيها دائما .

ولما كان قانون الري رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٩ سنة ٥٦ والقانون رقم ٣٨٥ سنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٦٤ سنة ١٩٥٧ قد اعطى اختصاصا واسعا لجهة الادارة في منازعات الرى فقد ثار الخلاف حول مااذا كان الاختصاص يظل للمحاكم أم تختص به اللجان الإدارية المشار اليها في ذلك القانون ووفقا للقواعد الاصولية فان المحاكم تظل مختصة مع تلك اللجان بالفصل في تلك المنازعات لان قانون المرافعات قد صدر لاحقا على قوانين الريُّ ونص صراحة على اختصاص المحكمة الجزئية بتلك المنازعات كما ان قانون المرافعات وان كان لاحقا على قانون الرى الا انه لم يتضمن نصا صريحا بالغاء تلك اللجان الصادر بها قانون خاص وقانون الم افعات هو القانون العام فيما يتعلق باختصاص الحاكم والقاعدة القانونية تقضى بأن القانون العام لا يلغي القانون الحاص مالم يتضمن نصا صريحا بذلك وعلى ذلك جرى قضاء محكمة النقض . وهناك اختصاص نوعي آخر للقاضي الجزئي في منازعات ايجار الارض الزراعية نص عليه قانون الاصلاح الزراعي المرسوم بقانون ٧٧٨ سنة ٧٥٦ بالتعديل الذي ادخل عليه بالقانون ٦٧ سنة ١٩٧٥ والذي قضي بالغاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية واعادة ماكانت تختص به من منا: عات الى القاضي الجزئ فقد نص هذا القانون على اسناد جميع المنازعات الى القاضي الجزئ واسند اليه كذلك الشق المتعلق بهذه المنازعات كما اسند اليه ايضا منازعات التنفيذ المتعلقة بها وهي منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية واوامرها الولاثية وبذلك فانه يكون للقاض الجزنى وفقا لهذا القانون ثلاث اختصاصات اولها اختصاصه بصفته قاضي موضوع فينظر المنازعات الموضوعية بإيجار الاطيان ايا كانت قيمتها وثانيها اختصامه بصفته قاضي امور مستعجلة فينظر الشق المستعجل لهذه المنازعات ايا كانت قيمتها وذلك عند توافر شرطي الاستعجال وعدم المساس بالموضوع وثالثها اختصاصه بصفته قاضى تنفيذ فينظر منازعات التنفيذ الموضوعية واله قتية المتعلقة بأيجار الاطيان كما يصدر الاوامر الولائية في هذا الخصوص ايا كانت قيمة المنازعة. ومنازعات التفيذ الوقعية هي اشكالات التنفيذ الوقعية السابقة على تمام التنفيذ ومنازعات التنفيذ المستعجلة التالية اتمام التنفيذ وقد ضمن المشرع هذه الاخصاصيات مادة جديدة اضافها الى قانون الاصلاح الزراعيُّ بالقانون ٦٧ سنة ١٩٧٥ سالف الذكر وهذه المادة المضافة هي ٣٩ مكررا ونصما الآتي:

، تختص المحكمة الجزئية \_ أيا كانت قيمة الدعوى \_ ينظر المنازعات المتعلقة بالاراضى الزراعة دمارات المعلقة بالاراضى الزراعة وماق حكمها من الاراضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة الواقعة في دائرة المتصاصها والمبينة فيما يلى :

المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية بين مستأجر الارض الزراعية ومالكها .

٧ ــ المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية أو العينية في خدمة الارض المؤجرة بواسطة طوق عقد المزارعة المثبتة بيانات الحيازة باسمه ، وللمحكمة اذا اثبت لها سوء استخدام ملمه السلف أن تقضى بنقل بيانات الحيازة باسم الطوف الآخر فضلا عن الزام الطوف المسئول عن صوء الاستخدام وحده بكافة السلف الني اساء استخدامها ولم يوجهها لحدمة الارض المؤجرة .

وترفع المنازعات المذكورة امام المحكمة الجزئية بغير رسوم ويفصل فيها على وجه السرعة ، ويكون لها ولاية القضاء المستعمجل وقاضي التنفيذ في المسائل التي تدخل في اعتصاصها ه .

وقد صدر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ ونصى في مادته الثانية على ان يسرى على عقود ايجار الارض الزراعية التي تيرم اعتبارا من الراحية التي تيرم اعتبارا من الراحية الثانية على الاولى من الباب الثاني من الكتاب الثاني من المتباب الثاني تقدر وتأميل المتباب المت

ولا جدال فى أن دعوى نقل حيازة الأرض الزراعية المنصوص عليها فى قانون الزراعة رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ ليست من المنازعات الزراعية التي ٣٥ لسنة ١٩٨٥ ليست من المنازعات الزراعية التي نصت المادة ٣٩ مكررا من قانون الاصلاح الزراعي على اختصاص قاضى محكمة المواد الجزئية بها استثاء وتأسيسا على ذلك قانها تخضع لقواعد تقدير الدعوى المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ حتى ٤٠ مرافعات وبالتالى فانها تعجر غير قابلة للتقدير وينبنى على ذلك اعتبار قيمتها زائدة على خسة الاف جنيه عملا بالمادة ٤١ مرافعات وبالتالى فان الاختصاص بنظرها يعقد للمحكمة الابدائية .

ومن المقرر أن المنازعة حول طبيعة العين المؤجرة لتحديد القانون الواجب التطبيق علميا تخرج عن اختصاص المحكمة الجزئية وتختص يها المحكمة الإبتدائية .

واذا رفعت الدعوى أمام القاضي الجزئ على أنها دعوى مستعجلة وتبين له انها في حقيقة الامر منازَعة موضوعية فانه لايقضي بعدم احتصاصه وانما يقضي فيها بُصُفَته قاض موضوع بمكم موضوعي لان الدعوى موضوعية بحتة ولانه مختص بنظر المنازعات المستعجلة والموضوعية واذا رفعت المنازعة في التنفيذ على انها اشكال وقتى وانضح للقاضي الجزئي انها منازعة موضوعية في التنفيذ فانه لايقضي بعدم اختصاصه بل يختص بها لان له الصفتين ويكون حكمه الذي يصدر منه حكما موضوعيا وليس وقتيا وذلك في حالة مااذا كانت منازعة التنفيذ التي رفعت على انها وقتية اتضح انها موضوعية أو تحولت الى منازعة موضوعية فعلا أما اذا لم تتحول الى منازعة موضوعية بل اقتصر الامر في شأنها رغم تماسكها كطلب وقتى على انطوائها على مساس بالموضوع فيذهب رأى الى أن القاضي الجزنيّ لايستطيع في هذه الحالة أن يقضي فيها كدعوى موضوعية ولايقض فيها بعدم الاختصاص لانه يختص بنظرها كمنازعة تنفيذ فلا يبقى الا ان يحكم فيها بالرفض لان الحكم باجابة هذا الطلب الوقتي يمس الموضوع (قضاء الامور المستعجلة والتنفيذ للاستاذين راتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ٢٠٠ ومابعدها عفير أن هذا الرأى محل نظر لان محكمة النقض فرقت في أحكامها الحديثة بين حالتين الحالة الاولى اذا حكم القاضي المستعجل بعدم اختصاصه بنظر الطلب الوقتي لعدم توافر الاستعجال أو المساس باصل الحق وبين مااذا حكم بعدم الاختصاص لان الطلب موضوعي ففي الحالة الاولى لايجوز له احالة الدعوى محكمة الموضوع أما في الحالة الثانية فانه يتعين عليه احالة النزاع نحكمة الموضوع ونرى استنادًا لهذا الحكم انه آذا رفعت المنازعة للقاض الجزئ بصفته قاضياً للامور المستعجلة وتبين له انه غير مختص لعدم توافر الاستعجال أو المساس بالموضوع فانه لايجوز له في هذه الحالة أن ينظر الدعوى موضوعاً بل يقف عند الحكم بعدم الاختصاص وهذا بعكس مااذا رفعت اليه الدعوى على انها مستعجلة وتبين له أنها في حقيقتها موضوعية بحتة فانه يعين عليه في هذه الحالة أن ينظر الدعوى موضوعيا اذا كانت تدخل في اختصاصه (راجع التعليق على المادة ١١٠ واحكام النقض التي وردت بها ) .

ومايسرى على الدعوى المستعجلة يسرى على اشكالات التنفيذ فى هذا الصدد فيختص القامني الجزئي باشكال التنفيذ اذا رفع اليه على أنه وقتى وتبين له انه موضوعي أما اذا رفع اليه على انه وقتى ورأى القاضي ان الحكم من شائه ان يمس الموضوع فانه يقضى بعدم الاختصاص ويقف عند هذا الحد

# احكام النقض:

. اساختصاص محكمة المواد الجزئية الاستشاق في دعاوى القسمة قاصر على المنازعات المتعلقة يتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الاخرى فلا تختص به الا اذا كان يدخل في اختصاصها العادى بحسب قيمة الدعوى ، تحديد طبيعة الشيوع في السلم المشترك عاديا كان أم اجباريا وتحديد نطاق المعقود بشأله ، نزاع لايتعلق بتكوين الحصص . يخرج عن اختصاص القاضي الجزق اذا كانت قيمته تجاوز نصاب اختصاصه العادى (نقض ١٩٦٥/١٩١ المكتب الفتى السنة ١٣٣ ص ١٠٤ ) . ٧ — ان الجهة الادارية ليس لها في الاصل اختصاص بالفصل في حقوق الارتفاق المعلقة بالري والصرف ولكن المشرع مراعاة لمصلحة الزراعة ومايقتضيه ذلك من وجوب احترام المساق والمصارف من تعدى احدى المشغمين بها بما يضر الآخرين ، قد اجاز لهولاء ــ توخيا المساق والمصارف من تعدى احدى المشغمين بها بما يضر الآخرين ، قد اجاز لهولاء ــ توخيا الامرر الى ماكانت عليه وذلك دون أن يقصد منع الحاكم بما هو مقرر لها أصلا من الفصل في هذه الدعاوى سواء أكانت متعلقة بوضع البد أم بالملك . وبذلك تكون هناك هيتان تضمان بالفصل في دعاوى وضع البد المتعلقة بالترع والمصارف . أما دعاوى الملك فان الخاكم وحدها دون غيرها هي صاحبة الحق في الفصل فيها . وإذن فقضاء المحكمة المختصاصها بدعوى منع المعرض في صحة مسقى لا مخالفة فيه للقانون . وإذا كان الحكم الذي تصدره المحكمة بمرور المسقى يقتضى تشفيده ... وضع بداله على المصرف ... الامر الذي لا يكون الترخيص به الا من وزارة الإشفال ، فان ذلك لا تأثير له في الاختصاص . (نقض 11 / 1 / 192 مجموعة الفضل في 80 مسة فان ذلك لا تأثير له في الاختصاص . (نقض 11 / 1 / 192 محموعة الفضل في 60 مسة بالمور المرادي المراد المرا

٣ ـ نص المادة ٨٣٨ مدنى يدل على أن المشرع جعل الاختصاص بعظر دعوى القسمة للمحكمة الجزئية أيا كانت قيمة الاموال الشائمة التي يراد اقتسامها فاذا أثيرت منازعات لا تتعلق باجراءات القسمة اغا بأصل ملكية الشريك أو بمقدار حصته الشائمة فان الفصل فيا يكون للمحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة . فاذ كانت من اختصاص المحكمة الجزئية تولت هذه المحكمة الفصل فيا واذا تجاوزت المنازعة اختصاص المحكمة المذكورة فعليا أن تجيل الحصوم الي المحكمة الإبتدائية المختصة ، وان تحدد هم الجلسة التي يحضرون فيا وتوقف دعوى القسمة الى أن يفصل نهائيا في تلك المنازعات . (نقص ١٨٥٥) على ١٩٧٦) .

 ٤ ــ اختصاص محكمة الدرجة الاولى بالفصل نهائيا في بعض الدعاوى . لا مخالفة فيه للدستور . رنقض ١٥ /٣ /١٩٧٨ طمن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .

المنازعات المتعلقة بابجار الاراضى الزراعية . احتصاص انحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت
 قيمة الدعوى . (نقض ١٠ / ٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ فيضائية ) .

٩ – المشرع باصداره القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ الذي ألفي القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٦ يكون قد أناط باغاكم الجزئية المخصة الفصل في المنازعات الزراعية التي كانت من احتصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، كما أجاز استناف أحكام المحاكم الحجزئية الصادرة في هذا المشأن الى المحاكم الابتدائية والتي كانت من قبل من اختصاص اللجان الاستنافية للفصل في المنازعات النظورة أمام اللجان سالفة المنازعات النظورة أمام اللجان سالفة الذكر بدرجتيا في تاريخ العمل بهذا القانون فقرر باحالة ماكان منظورا منها أمام لجنة القرية الى المحكمة الابتدائية ، ويكون لازم ذلك المحكمة الابتدائية ، ويكون لازم ذلك أن الحكمة الابتدائية منطقدة بهيئة استنافية هو حكم النهائي غير جائز استنافه (نقص ١٤٤ لسنة ٤٧ لفنائية).

 ٧ ــ الاختصاص فى الفصل فى وجود علاقة ايجارية عن ارض زراعية أو عدم وجودها ينعقد وفقا لنص المادة ٣٩ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ المدل بالقانون رقم ١٢ لا سنة ١٩٥٧ المدل بالقانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ للمحكمة الجزئية ويخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية . (نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٤ طمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٠ قضائية ).

٨ \_ الاختصاص الاستثناق للمحكمة الجزئية بنظر المناوعات المتعلقة بالأراضي الزراعية .
 مناطه . مادة ٣٩ مكرر مضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . المنازعة حول طبيعة العين المزرة لتحديد القانون الواجب التطبيق عليها . انعقاد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية غتمة . (نقض ٢١ / ٥ / ١٩٨٩ طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٤ قضائية ) .

9 \_ اعتصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى القسمه استثنانيا ايا كانت قيمتها . توقف الفصل في دعوى القسمة على الفصل في منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة . أثره . وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائها في هذه المنازعة واحالة هذه المنازعة الى المحكمة الابتدائية المتحدة بنظرها . مؤداه . اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعه امام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونا دون حاجة لاتباع المطريق العادى لوفع الدعاوى . (نقض ٧٥ / ١ / ١٩٩٠ طعن رقم ١٧ كل خنائية ) .

#### سادة \$\$

لايجوز أن يجمع المدعى فى دعوة الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والاسقط ادعاؤه بالحيازة .

ولا يجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة بالاستتاد إلى الحق ، ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل فى دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها إلا إذا تخلى بالفعل عن الحيازة لخصمه .

وكذلك لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه .

# الشرح:

علة منع المدعى فى دعوى الحيازة من المطالبة بالحق هى أن اختيار الطريق الصعب لحماية الحيازة وهو المطالبة بأصل الحق يعد من جانب الحائز نزولا ضمنيا عن مباشرة الطويق السهل الذى حاباه به الشارع وهو طريق رفع دعوى الحيازة .

ودعوى الحيازة التى تسقط هى الدعوى التي ينشأ الحق فى رفعها قبل رفع دعوى المطالبة بالحق أما إذا نشأ الحق فى رفع دعوى الحيازة بعد رفع دعوى الحق فلا يمكن أن يفترض نزوله عن دعوى الحيازة . ولا تعتبر دعوى الشفعة من دعاوى الحق التي تسقط الحق فى رفع دعوى الحيازة .

وقد أختلف الرأى فيما اذا ترك المدعى الخصومة فى دعوى الحق فذهب وأى الى أن ذلك يعبد إليه حقه فى رفع الحيازة ولكن الراجع أن جمرد رفع دعوى الحق يسقط الحق فى رفع دعوى الحيازة ولو قضى بترك الخصومة فيها أو قضى فيها بعدم الاختصاص أو ببطلان صحيفة افتتاح المدعوى أو بعدم قبولها أو باعتبارها كأن لم تكن .

والجمع بين الحيازة واصل الحق يثور في حالات ثلاثة :

الحالة الأولى :

أن يرفع المدعى دعواه طالبا بالحيازة والملكية معا فاذا كانت المحكمة بخصة بنظر الطلين فان المكحمة تفضى بعدم قبول دعوى الحيازة المخاذة لأن رفع دعوى الملكية يتضمن نزول المدعى عن الحيازة وتقضى في دعوى الملكية حسبها يستبين لها من ادلة المدعى ومستنداته سواء بالقبول أو الرفض وبهوز للمحكمة أن تصدر حكما فرعيا بعدم قبول دعوى الحيازة وتستمر في نظر طلب الملكية ثم تصدر حكمها فيها بعد ذلك ويجوز لها أن تقضى في الطلين معا على النحو السائف بيانه .

### الحالة الثانية:

أن يرفع المدعى دعوى الحيازة وقبل أن تفصل فيها المحكمة يرفع دعوى الملكية فإن ذلك يعد نزولاً منه عن دعوى الحيازة فتقضى المحكمة بعدم قبولها وتنظر دعوى الملكية .

### : बंधीयी बीक्री

أن يرفع المدعى دعوى الملكية وقبل أن يفصل فيها يرفع دعوى الحيازة فان المحكمة تقضى بعدم قبول دعوى الحيازة حتى لو اقر صراحة بتركه الخصومة فى دعوى الملكية ، ذلك أن رفع الدعوى الأخيرة فى مبدأ الامر يتضمن نزولا عن دعوى الحيازة .

ومن البديبي أنه لا يتصور أن يفصل في دعوى الملكية ثم يقيم المدعى دعوى الحيازة بعد ذلك لانه إذا فصل لصالحه في الأولى كان في غنى عن الثانية ، اما إذا قضى فيها لهير صالحه فلا بجديه أن يرفع دعوى الحيازة لأنه لا يلجأ لمدعوى الملكية الا إذا كانت حيازته غير ثابعة .

ومؤدى ماتقدم أنه يتعين على المدعى أن يقتصر على رفع دعوى الحيازة أو على رفع الملكية فإذا توافرت فى حقه شروط الأولى بادر برفعها فإذا قضى له فيها بقى على حيازته ، ولا يكون أمام خصمه من سبيل إلا أن يلجأ لدعوى الملكية ، أما إذا لم يتوافر فى شروطه دعوى الحيازة فلا مناصى من أن يقيم دعوى الملكية على الحائز ، ويقع عليه عبء إثبات الملكية لا الحيازة ولا يعجر رفعا لدعوى الملكية طلب المعافاة من الرسوم القضائية توطعه لرفع دعوى الملكية مادامت هذه

الدعوى لم ترفع بالفعل إذا الدعوى طبقا للمادة ٦٣ مرافعات لا ترفع الا بصحيفة تعلن صورتها للخصم .

ومجرد رفع دعوى الملكية يتضمن نزولا عن دعوى الحيازة حتى لو رفعت امام محكمة غير عنصة .

ويشترط لسقوط الحق فى رفع دعوى الحيازة أن تكون مرفوعة من الحائز ذاته على المعتدى نفسه بالنسبة إلى ذات العين المعتدى عليها لذلك إذا رفع المدعى دعوى الحيازة ضد شخص معين ررفع دعوى الملكية ضد شخص آخر فان ذلك ليس من شأنه سقوط دعوى الحيازة .

قاعدة عدم الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية تسرى ايضا على المدعى عليه :

وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة فإن المدعى عليه بدوره يلتزم بعدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية من ناحيتين الأولى أنه إذا إقيمت عليه دعوى حيازة فلا يجوز له أن يدفعها إلا بدفع مستمد من الحيازة ذاتها بصرف النظر عن موضوع الحق ، فلا يصح له أن ينازع المدعى في حيازته بادعاء أنه المالك ، اذ يجب أن تكون لديه الحيازة ، إذ أن في هذا الدفع جما بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية ، إلا أنه لا جدال في أن له أن يواجه دعوى الحيازة بأن الحيازة غير ثابتة للمدعى ، أو لم يتوافر فيها الشروط القانونية وغير ذلك من الدفوع التي تستند إلى الحيازة لا إلى المحيازة لا إلى الحيازة لا إلى المحيازة المحيازة لا إلى المحيازة لا إلى المحيازة لا إلى المحيازة المحيازة لا إلى المحيازة لا إلى المحيازة الم

الناحية الثانية أنه لا يجوز للمدعى عليه أن يطالب بالحق قبل الفصل في دعوى الحيازة وقبل تنفيذ الحكم الصادر فيها إذا كان صادرا عليه الا إذا تخلل بالفعل عن الحيازة لحصمه ، وترتيبا على ذلك إذا أقيمت عليه دعوى الحيازة فلا يستطيع قبل أن يفصل في هذه الدعوى أن يرفع هو دعوى الملكية على المدعى في دعوى الحيازة ، بل يعين عليه أن ينتظر حتى يفصل في دعوى الحيازة حتى لا يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية ، فإذا حكم في دعوى الحيازة الصالح المدى وجب عليه أن ينفذ الحكم كاملا وألا يضيع على خصمه الحيازة التي قضى له بها وبعد أن يسترد خصمه الحيازة يستطيع هو أن يرفع عليه دعوى الملكية فإن رفعها قبل أن يفصل في دعوى الحيازة أو قبل أن ينفذ الحكم الصادر لمصلحة خصمة فيا فأن دعوى الملكية يكون مصيرها الحيازة عدم القبول اللهم الا اذا تخل بالفعل عن الحيازة شحمه .

ومما هو جدير بالذكر أن عكس القاعدة السابقة غير صحيح بمعني أن المدعى عليه في دعوى المطالبة بأصل الحق يجوز له أن يرفع دعوى الحيازة الأنه لم يصدر منه مايفيد نزوله عن دعوى الحيازة فإذا كانت الدعوى المرفوعة هي دعوى الملكية جاز للمدعى عليه فيها وقبل الفصل فيها أن يقيم دعوى الحيازة سابقا على رفع الملكية أو لا حقا لها . ومن الممكن تعليل التقرقة في دعوى الملكية مابين المدعى والمدعى عليه ، أن الأول هو الذي أقام دعوى الملكية بانتياره ، فيعد هذا منه نزولا ضمنيا عن دعوى الحيازة ، على عكس المدعى عليه

الذى لم يرفع دعوى الملكية فلا يجوز بالتالى للمدعى أن يحول بينه وبين حقه فى رفع دعوى الحيازة .

يتقيد القاضي أيضا بعدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية :

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة أن قاضى الحيازة لا يجوز له وهو يبحث دعوى الحيازة أن يبحث في الحق ذلك لأنه إذا لبت له من يجثه هذا أن مدعى الحيازة ليس صاحب الحق فلا يمنع خلف الحق قصمه ولو طلب ذلك فلا يمنع خلف من الحكم له باعتباره حالزا ولا يجوز له أن يمكم بالحق قصمه ولو طلب ذلك ويترتب على هذه القاعدة أمران أولهما أن القاضى لا يستطيع أن ينى حكمه في دعوى الحيازة على أسباب يستمدها من موضوع الحق سواء كان حكمه باجابة المدعى إلى طله أو رفضه ، بل يعين عليه أن يؤسس حكمه على أسباب تستند إلى الحيازة ذاتها ، فإن اصند في حكمه اللى قضى يعين عليه أن يؤسس حكمه على أسباب تستند إلى الحيازة ذاتها ، فإن اصند في حكمه اللى قضى فيه الممدعى بطلبه على أنه هو المالك ، أو على أن حيازته ثابتة من سند ملكيته ، أو أن حيازته ثابتة من سند ملكيته ، أو أن حيازته ثابتة من سند ملكيته ، يوتها للمدعى بشروطها المعادمي بشروطها المعادمي بشروطها المعادم عليه له فان ذلك يعد أيضا جما بن دعوى الحيازة ودعوى الملكية تمنوع عليه له فان ذلك يعد أيضا جما بن دعوى الحيازة ودعوى الملكية تمنوع عليه له فان ذلك يعد أيضا جما بن دعوى الحيازة ودعوى الملكية تمنوع عليه اله فان ذلك يعد أيضا جما بن دعوى الحيازة ودعوى الملكية تمنوع عليه اله أن ذلك يعد أيضا جما بن دعوى الحيازة ودعوى الملكية تمنوع عليه فان ذلك يعد أيضا جما بن دعوى الحيازة ودعوى الملكية تمنوع عليه فان ذلك يعد أيضا جما بن دعوى الحيازة ودعوى الملكية تمنوع الموازيان

والأمر الثاني أن قاضى الحيازة لا يجوز له في منطوق حكمه في دعوى الحيازة أن يمس موضوع الحيازة مرتبطة بالملكية أو أن يوقف الفصل في دعوى الحيازة وقفا تعليقها وفقا للمادة ٩- ١ مرافعات حتى يفصل في دعوى الملكية ، بل يتمين عليه أن يقصر حكمه على الحيازة وحدها فان جاوز ذلك وقضى للمدعى بحقوق تجاوز الحيازة استادا لموضوع الحق كان حكمه معيا بمخالفة القانون ، غير أن ذلك لا يسى منع قاضى الحيازة من كل يحث في المستلملة بالحق لا ليني حكمه في دعوى الحيازة على ثبوت الحق أو نفيه وإثما ليسترشد بها في العوف على طبيعة الحيازة ومداها للتأكد من توافر شروط الحيازة أو عدم توافرها .

وإذا أستندت المحكمة فى ثبوت الحيازة لسند الملكية وحده فلا جدال فى أن هذا الحكم يكون خاطئا .

وإذا اقام المدعى دعوى بمنع التعرض والازالة والتسليم فلا يعد ذلك جمعا بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية لان الازالة هى من قبل اعادة الحياة إلى ماكانت عليه قبل حصول التعرض بازالة الأفعال المادية التى أجراها المتعرض كتسوير الأرض أو وضع أخشاب فيها أو اقامة مبان أو منشآت وغيرها نما يعد وجودها في ذاته تعرضا لحيازة واضع اليد ، أما التسليم فلا شك أنه يعتبر من مستلزمات منع التعرض واعادة يد الحائز اليه . كذلك لا يعد مخالفة لقاعدة عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية أن يمكم القاضى فى دعوى الملكية بإجراء وقتى للمحافظة على الشيء محل النزاع كفرض الحراسة القصائية عليه إذا توافرت شروطه إذ يجوز ابداؤه كطلب موضوعي امام المحكمة التي تنظر دعوى الملكية ( راجع مؤلفنا فى القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ الطبعة الرابعة ص ١٥ وما بعدها ) .

وبجوز للمدعى في دعوى الحيازة إذا كان قد أقام دعواه أمام محكمة الموضوع أن يطلب أيضا القضاء له بتعويض بسبب الضرر الذي أصابه نتيجة أعمال التعرض أو اغتصاب الحيازة ولكن لا يجرز له أن يؤسس طلب التعويض عل حرمانه من الانتفاع بحق الملكية لأن هذا الطلب مجاله إذا هو دعوى الملكية لا دعوى الحيازة .

ومن البديبي أنه إذا كانت دعوى الحيازة مرفوعة أمام القضاء المستعجل فانه لا بجوز للمدعى أن يطلب بتعويض لأن ذلك طلب موضوعي بحت محرم على القضاء المستعجل أن يقترب منه كذلك لا يجوز للمحكمة في دعوى الملكية أن تفصل في طلب عارض يكون في حقيقته دعوى حيازة كا إذا أقام دعوى أصلية بالملكية وأبدى طلبا عارضا بتسليم العين اليه استنادا للحيازة ، غير أنه لا جدال في أن يجوز له أن يؤسس طلب التسليم على ملكيته للعين محل النزاع باعتبار أنه طلب مترتب عليه وأثر من آثاره .

### أحكام النقض:

١ ــ لا يجوز لقاضى وضع اليد أن يجمل حكمه في دعوى وضع اليد مبنيا في جوهره على ماسة بأصل حق الملك. بل يجب عليه أن يكون جوهر بحثه في هذه الدعوى منصبا على تبين ماهيتها والنظر في توافر شروطها أو عدم توافرها بحيث لو دعت ضرورة هذا البحث الرجوع إلى مستدات حق الملك فلا يكون ذلك مقصودا لذاته ، بل يكون على سبيل الاستناس ، وبالقدر الذي يقتضيه التحقيق من توافر شروط وضع اليد الأمر الذي يجب أن يجعله القاضى مناط تقصيه ، فان تجاوز هذا فبحث في الملكية ففاها وجعل أساس قضائه في دعوى اليد ما نفي به أصل الحق في أمر الملك فإنه يكون قد خالف القانون .

٧ ... يجب على المحكمة في دعاوى وضع اليد أن تحصر أسباب حكمها فيما يتعلق بالحيازة المادية وتبحث شروطها القانونية : هل هي متوافرة للمدعى أم لا ، أما إذا هي استقت أسباب حكمها من عقود الملكية وأقامتها عليها وحدها فانها بذلك تكون قد جمعت بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد ، وخالفت بذلك نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات وتعين نقض حكمها . ( الطعن رقم ٢٩ منة ٣ ق ... جلسة ١٩٣٣/١١/٥)

٣ ــ إن من شروط قبول دعوى منع التعرض أن يكون العقار عما يجوز غلكه بوضع اليد وعما
 يجوز فيه وضع اليد بنية التملك . فقاضي دعوى وضع اليد ملزم قانونا ببحث توافر هذا الشرط في

العقار المتنازع على وضع اليد عليه ويبحث غيره من الشروط الأخرى فاذا هو بحث في توافر هذا الشرط ورجع فيه إلى مستندات الملكية فذلك إنما يكون ليستخلص منه مايعينه على وصف وقات وضع اليد مدة السنة السابقة لرفع الدعوى . فاذا تجاوز في حكمه هذا القدر كان جامعا بن دعوى الملكية ووضع اليد وكان حكمه باطلا غالقته لنص المادة 94 من قانون امرافعات .

3 — الاستاد في دعوى اليد إلى أدلة الملك فيه جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك . وهذا غير جائز بمقتضى المادة ٢٩ مرافعات . فإذا رفعت دعوى منع تعرض وطلب للدعى الاحالة على التحقيق لينبت انتفاعه بالشارع المتنازع عليه المدة الطويلة المكسبة لذلك فأجابيما فكمة إلى طلبه هذا ، وباشرت التحقيق ، ثم عرضت عبد الفصل في الموضوع \_ إلى حق الارتقاق على الطريق ، وبنت على ثبوته بوضع اليد المدة الطويلة قضاءها في دعوى السعرض ، ثم أبدت محكمة الدرجة الثانية هذا الحكم آخذة بأسبابه رغم تحسك المدعى عليه بعدم قبول دعوى اليد المرفوعة من خصمه بعد أن تحولت إلى دعوى الملك ، فذلك لما فيه من جمع بين دعوى الهد ودعوى الملك هو خروج صريح على حكم المادة ٢٩ المذكورة .

ه \_ إذا كان الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لم يرد فيه بيان عن وضع بد المدعى لمعرفة هل هو مستوف الشروط القانونية أو غير مستوف ، وهل المدعى رفع الدعوى قبل مضى سنة على واقعة التعرض ، كما هو الواجب قانونا أم لا ، ولكن كان كل ماجاء به هو أنه عرض لوضع يد المدعى عليه فأورد أنه لم يكن مقترنا بنية التملك ثم استعرض مستندات ملكية المدعى ، لا للاستدلال منها على ملكيته للأطيان المتنازع المراحتاس بها في تبين وضع يده وضرائطه بل للاستدلال منها على ملكيته للأطيان المتنازع بشأنها ، فإنه يكون قد استند في دعوى الهد ودعوى الملكة ، وهذا غير جائز قانونا بحكم المادة ٧٩ مرافعات .

٦ سـ ف دعوى اليد بجب أن يقصر بحث القاضى على تبين ماهيتها والنظر في توافر شروطها دون تعرض للملكية ، فإذا مادعت الضرورة إلى الرجوع إلى مستندات الملك فلا يكون ذلك إلا على سبيل الاستئناس وبالقدر الذي يقتضيه البحث في دعوى اليد . فإن تجاوز ذلك الحد كأن حكم للمدعى بوضع يده بناء على ثبوت حقه في الملك ، أو حكم برفض دعواه الاتعدام حقه في ، فإنه يكون قد خالف القانون .

 إن الشرط الأساسي لدعوى اليد هو حيازة المدعى بشروطها القانونية للعقار الذي يطلب منع التعرض له فيه ، ولا محل فيها لبحث الملكية ومستداتها إلا على سبيل الاستناس للتحقق من صفة وضع البد لا تأسيس الحكم عليها . فإذا كان الطاعن ينازع في حيازة المطعون عليه للحارة المخصصة لمنفعة قطع التقسيم التى بملك هو إحداها ، وكانت المحكمة قد حققت شطراً 
من دفاع الطاعن وأوردت في حكمها أن الدعوى وفعت قبل معنى سنة من حصول العرض ولم 
تلق بالا إلى تحقيق الشطر الأخر المضمن منازعة الطاعن في توافر حيازة المطعون عليه للحارة 
المذكورة ، وكان الحبير الذى اعتمدت الهكمة في حكمها على تقريره قد أثبت في هذا الشرير أن 
الطاعن محق في فعج باب على الحارة ، ومع ذلك اعتبرت هذا العمل منه تعرضا دون أن تستظهر 
وجه العرض في هذا الخصوص وهو الشرط المسوغ لدعوى العرض وأقامت حكمها على ثبوت 
ملكة المطعون عليه للحارة . فإن حكمها يكون قد عالف القانون .

( الطعن رقم ٣ سنة ٢٠ ق ــ جلسة ١٩٥٢/١/١٠ )

٨ \_ إذا كانت الدعامة الجوهرية التي أقيم عليها الحكم برفض دعوى منع التحرض هي عدم تراقش دعوى منع التحرض هي عدم تراقش شروط الحيارة المخاصة الملكية الحناصة بالطاعن لا يتجاوز الاستناص بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها فيكون النمي على هذا الحكم بمخالفة المقانون على غير اصامي .

(الطعن رقم ١٥٩ سنة ٢٠ ق \_ جلسة ١٩٥٢/١١/٤)

٩ ــ لا حرج على القاضى فى دعوى وضع اليد فى أن يستخلص من مستدات الخصوم ،
 ولو كانت خاصة بالملك ، كل ماكان متعلقا بالحيازة وصفتها .

رُ اللَّمَانِ رَقَم ٣١ سنة ١٦ قَ . جلسة ٣٠/٣/٣٥ ، نَقض ١٩٤١/١١/١٥ طعن رقم 8 لسنة ١٠ ق ) .

١٠ ــ متى كان الحكم المطعون فيه إذ قصى بمنع تعرض الطاعنة للمطعون عليه فى الانتفاع بحق ارتفاق المطل موضوع النزاع قد أقام قضاءه على وجود المطل ( الشرفة ) بمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض المطلوب منعه ، واستخلص من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض ، وكان ماذكره من أن هذه الشرفة ببيت من أكثر من خمس عشرة سنة إنما كان منه تقريراً للواقع ولم يكن الفرض منه الفصل فى حق الارتفاق ، فان النهى عليه منافقة قاعدة أنه ليس للمدعى أن يجمع بين دعوى وضع اليد ودعوى الملكية فى آن واحد على غير أساء.

( الطعن رقم ١٩٣ سنة ١٩ ق ـ جلسة ١٩٥١/٦/٧ )

14 - مجرد رفع طالب الحيازة دعوى بالشفعة ضد من سلب حيازته اثناء نظر دعواه بالحيازة أو قبلها أو بعدها لا يعير جماً بين دعوى البد ودعوى الملك بما يسقط حقه فى الادعاء بالحيازة ، ذلك أن الشغمة وإن كانت من أسباب التملك غير أن السند القانوفي المشيء للملكية فيا هو الحكم الذي يصدر لمصلحة الشفيع المدى لا يمكن أن يكون مالكا أو يدعى ثبوت الملك قبل صدور الحكمة له بأحقيته تملك العقار الميح .

( الطعن رقم ۲۲۴ سنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۵٤/۱۲/۱۳ )

17 ... إن حظر الجمع بين دعوى الملك ودعوى البد لا يكون إلا في الأحوال التي يحبر فيا رافع دعوى الملك متازلا عن دعوى البد الأمر الذي لا يكن أن يصدق إلا إذا كان العرض ف وضع البد قد حصل قبل أن ترفع دعوى الملك. أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فانه لا مانع يمنع ملاعي الملكية من أن يلحق بدعواه دعوى البد.

17 \_ إذا كان الحكم الصادر بمنع التمرض قد قضى بالإزائة والتسليم فلا على للنعى عليه بأنه قد جمع بين دعوى الملكية و دعوى اليد . ذلك لأن الإزالة هي من قبيل إعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل حصول التعرض وذلك بإزالة الأفعال المادية التي أجراها المعرض كسوير الأرض ورضع أخشاب وإقامة هيكل ومسرح وغيرها مما يعتبر وجودها في ذاته تعرضا لحيازة وضع الدما تتسع ولاية قاضي الحيازة لمعه متى قامت لديه أسبابه وكذلك التسليم إذ يعتبر من مسطرمات منع العرض وإعادة يد الحائز إليه .

1 = تحرم المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم الجمع بين دعوى الملك ودعوى البد أو الاستاد إلى مستدات الملكية للفصل في دعوى البد . وقد نهج قانون المرافعات الحالى هذا المنبج عانهى عليه في المادة ٤٨ من عدم جواز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحقى أو نفيه . فإذا كان الحكم الصادر في دعوى البد قد اقدم عليا دليل الملك وحكم فيها على أساس ذلك الدليا . فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

 ه 1 \_\_ إذا كان المدعى يطلب بدعواه الحكم له بمنع تعرض المدعى عليه فلا يجوز أن يدعى أنه مالك للأرض محل النزاع ، إذ هذا لا تجوز إثارته فى دعوى وضع يد طبقاً للمادة ٣٩ من قانه ن المرافحات .

٩٦ ـــ ان المادة ٩٩ من قانون المرافعات إذ تهي عن الجمع بين دعوى اليد ودعوى الحق تلزم القاضي إلزامها الخصوم ، بالنزول على حكمها . فيعين على القاضى أن يقيم حكمه في دعوى اليد على توافح وضع البد بشروطه القانونية أو عدم توافحوه ، لا على ثبوت الحق أو عدم ثبوته .

فإذا كان الحكم في دعوى وضع اليد قد اتخذ من ثبوت حق الارتفاق الأساس الوحيد لقضائه بإعادة الطريق محل النزاع إلى حالته الأولى فإنه يكون مخالفا للقانون .

١٧ ـــ الأساس الأصلى لدعارى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية ، فلا محل للحوض فيا
 لبحث الملكية وفحص مايتمسك به الخصوم من مستنداتها إلا أن يكون ذلك على سبيل الاستئناس

يستخلص منها القاضى كل ما كان متعلقا بالحيازة وصفتها وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستدات الملك مقصودا لتحرى الحق . وتلك قاعدة يرتبط بها المدعى والمدعى عليه وقاضى الدعوى ، فلا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالمة بالحق ولا يجوز للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ، ولا أن يقيم القاضى حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه . وإذن فإنه يكون من غير المقبول فحص مستدات ملكية الخصوم في دعاوى الحيازة والبت في شأبا بالصحة أو بالتزوير لما في ذلك من المساس بالحق وجودا وعدما .

( جلسة ١٩٥٥/٦/١٦ طعن رقم ٧٧ سنة ٢٧ ق )

١٨ ــ من المقرر قانونا أنه لايجوز البحث فى الملك وفى وضع البد ولا القضاء قييما فى وقت واحد ولو كان أمام محكمتين مختلفتين ، وأنه إذا رفعت دعوى الملك أولا وفصل فيها فلا يصح بعد ذلك رفع دعوى البد ، لأن القضاء فى الملك يكون شاملا لها .

( جلسة ١٩٤٤/٢/٢٤ طعن رقم ٦٠٠ سنة ١٣ ق )

١٩ — الفارق بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد أن الأولى منهما ترمى إلى حاية حق الملكية ومايتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى بطريقة مباشرة والبحث فيها يتناول حتا أساس الحق ومايتفرع عنه من الحقوم هو فى الواقع ، أما الثانية فلا يقصد منها الا حماية وضع اليد فى ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته ولا يغير من طبيعة الملكية ماقد يجىء على لسان المدعين من أنهم الواضعون المدعين من أنهم الواضعون المدعين عليه متعرضون لهم ، ولا مايجىء على لسان المدعين من أنهم الواضعون اليد المدة الطويلة متى كان مقصود الطرفين من الدعوى إنما هو تقرير الملك لمن يثبت له منهما الحق فه كل بلت المدعين المدين التى الشروها فهى دعوى ملك وإن جاء على لسان المدعين أن المدعى عليهم هم الواضعون اليد عليها المدة الطويلة ، والحكم الصادر فى هذه القضية من محكمة ابتدائية بهئة استنافية لا يجوز الطعن فيه بطريق.

( الطعن رقم \$ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٧/٣/١٧ )

٧٠ ــ إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بمنع التعرض في تطهير مسقى وتعميقها على ما فبت لدى المحكمة من تقرير الحبير المعين في الدعوى من أن المذعين بملكون نصف المسقى تماه أرضهم ، وأن هذا النصف يدخل في الأرض المكلفة بأجاتهم وأن ربيم من المسقى يرجع إلى ماقبل منة كذا (أى من مدة تزيد على سنة سابقة على التعرض ) فان استاد هذا الحكم أسابقه استعمال المدعين المسقى للرى ذلك يكفى لأن يقام عليه القضاء بمنع التعرض . أما ماجاء به عن الملكية فانه ليس إلا من قبيل العزيد فلا يصح أن يؤمس عليه الطعن في الحكم .

( الطعن رقم ٣١ سنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٤٥/١١/٢٢ )

٢١ -- متى كان الحكم المطعون فيه اذا اعتبر أن دعوى منع التعرض قد رفعت قبل مضى سنة من تاريخ حصوله قد قرر أن التعرض لم يبدأ بالنسبة للمطعون عليه الأول من وقت سماحه للمطعون عليه الأخير بوضع مجموة في الأرض محل النزاع لأن هذا السماح لا يعير تعرضا خمّه بل هو تأييد فذا الحق اذ حصل شغل أرضه برضاء وسماحه للمطعون عليه الأخير وإنما يبدأ التعرض حينا يظهر شاغل الأرض أو غيره بحق يتعارض مع حقه في حيازته للأرض ، فإن هذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون .

( الطعن رقم ۸۷ سنة ۲۰ ق ــ جلسة ۱۹۵۲/۱۱/۳ )

٢٧ ـــ الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يمس أصل الحق فلا حجية له في دعوى الموضوع التي يدور النزاع فيها حول من هو صاحب الحق في غار العين محل النزاع .

( الطعن رقم 23 سنة ٣٤ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ ص ١٨ ص ١٦٦ )

٣٣ \_ وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن حق المطعون عليه في الارتفاق بالمرور والمطل على المعر قد ثبت له بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٣٦ عنة ٩٣٠ الله ١٩٣٠ كلى الاسكندرية والذيد بالحكم الصادر في الاستناف رقم ٤٥٦ ق استناف مصر بعد أن قرر الحكم والمؤيد أن قرر الحكم أورد أنه لا نزاع بين الطرفين في أن المطعون عليه مازال مستعملا حقه في للطل على المعر بوسطة النوافذ المفتوحة في الحائظ الغربي من منزله كما استدل الحكم بأقوال الشهود الذين التعرض ورد الحكم على تحليه على وقت حصول التعرض ورد الحكم على تحسيل الطاعن بسقوط حق المطعون عليه في ارتفاق المرور بعدم من مدة طويلة بدليل تراكم نسيج العكبوت عليه رد الحكم على ذلك بأن مالاحظه الجبر لا يقطع بعدم المرور في الممر المدة التي يتطلبها القانون الانقضاء حقوق الارتفاق ، ولما كان استناد الحكم بن ثبوت حق المطعون عليه في ارتفاق المور الذي المتخاص من أقوال الشهود يكفى أن يكون أساسا للقضاء بمنع التعرض ، وكان ماجاء بذلك المخم عن ثبوت حق المطعون عليه في ارتفاق المطل والمرور استنادا إلى الحكم السابق الصادر الصحيح ما يناه الطاعن على الحكم من أنه بني قضاءه على أساس ثبوت الحق المخد غير غير على العام من أنه بني قضاءه على أساس ثبوت الحق.

ولا يغير من ذلك مااستطرد إليه الحكم من البحث فى الدفع الذى أبداه الطاعن بسقوط حق المطمون عليه فى ارتفاق المرور بالتقادم إذ أنه لم يكن يقبل من الطاعن دفع دعوى الحيازة بالاستناد إلى نفى الحق .

( نقض ١٩٦٣/١١/٣٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٤ الجزء الثالث ص ١٩١٢ ) .

٣٤ ــ اذا كانت الدعوى قد رفعت من الحكومة ر المطعون ضدها ) يقصد تقرير حقها على الأرس المسازع عليها باعتبارها من أموال الدولة العامة وأنه بذلك يكون وضع يد الطاعين عليها غير مشروع فان هذه الدعوى تكون دعوى ملكية لا دعوى حيازة .

( تقط ۱۹۲۹/۱۲/۱۹ سنة ۲۰ ص ۱۲۹۷ )

 ٣٥ ــ المقصود بدعوى أصل الحق التي نص في المادة ٤٨ من قانون المرافعات على عدم جواز الجمع بينها وبين دعوى الحيازة ، هي دعوى الملكية أو أى حق آخر متفوع منها .
 ٢ نقض ٢٠ /٤/١٧ مكون المكتب الفني سنة ٧ ص ١٩٥٠)

٣٦ ــ النص فى المادة ١/٤٨ من قانون المرافعات السابق على أنه « لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط إدعاؤه بالحيازة » بدل على أنه لا يجوز الدعوى الحيازة بالحيازة » بدل على أنه لا يجوز الدعمى أن يجمع بين دعوى الحيازة دائم بموضوع الحق أو أن يوقع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية ، وذلك الاعتبارات قدرها المشرع هى استكمال حماية الحيازة للذايا مجردة عن أصل الحق ، ويقى هذا الاعتبارات قدرها المشرع هى استكمال حماية الحيازة للذايا مجردة عن أصل الحق ، ويقى هذا المنع قائما مادامت دعوى الحيازة منظورة وإلا سقط حق المدعى فى الإدعاء بالحيازة . لما كان والمدعمة فى دعوى الحيازة ) أن ترفع دعوى الملكية طوال المدة التي نظرت فيها دعوى الحيازة بسبب عدم جواز الجمع بين الدعوبين مما يعجر مانعا بوقف سريان التقادم المكسب للملكية ، عبد المكون قد النزم صحيح القانون .

( الطعن رقم ٤٦٣ منة ٣٨ ق \_ جلسة ٧٤/١١/٥ سنة ٢٥ ص ١١٨٥ )

٧٧ \_ يشترط لقبول دعوى منع التعرض أن يكون المدعى عليه قد تعرض للمدعى في وضع يده ولا يعتبر تسليم العين المتنازع عليها تنفيذا للحكم الصادر بذلك ضد واضع اليد تعرضا له . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستد في قضائه برفض دعوى منع التعرض المقامة من الطاعن الأول إلى أن تنفيذ الحكم الصادر ضده في الدعويين رقمى .... لا يعد تعرضا غذا الطاعن في وضع يده ، فان الحكم لا يكون بذلك قد بنى على أسباب متعلقة بأصل الحتى وإنحا نفى عن الدعوى توافر أحد شروط قبوفا .

( الطعن رقم ٩٩٣ سنة ٤٦ ق ــ جلسة ٧٩/١١/٢٧ س ٣٠ ع ٣ ص ٧٥ )

۲۸ ــ ان حشر الجمع بين دعوى المطالبة بالحق ودعوى الحيازة ــ وعلى ما جرى به قضاء مده المحكمة ــ لا يكون إلا فى الأحوال التي يعبر فيا رافع دعوى الحق مساؤلا عن دعوى الهذ ، الأمر الذى لا يتأتى الا إذا كان التعرض فى وضع الهذ قد حصل قبل أن ترفع دعوى الحق ، أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فانه ليس ثمة ما يمنع مدعى الحق أن يلحق بدعواه دعوى الهد .

٢٩ ـــ إذا كانت الدعوى قد رفعت من الحكومة ( المطعون صدها ) بقصد تقرير حقها على الأربر صفها على الأربر المتناوع عليها باعبارها من أموال الدوقة العامة وأنه بذلك يكون وضع يد الطاعتين عليها غير مشروع فإن هذه الدعوى تكون دعوى ملكية لا دعوى حيازة .

( الطُّعن رقم ٢١٥ سنة ٣٣ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ س ١٨ ص ٨٧٩ )

٣٠ ــ من المقرر أن تكيف الخصوم للدعوى لايقيد المحكمة ولا بجمها من فهم الدعوى على حقيقية وإعطائها التكيف الصحيح والميرة في تكيف الدعوى بأنها دعوى بالحق هي بحقية المطلوب فيا بصرف النظر عن العبارات التي صبفت بها ، وإذ كان الثابت أن المطعون ضدهما قد أسسا دعواهما بطرد الطاعن والنسليم على ملكتهما للأرض موضوع النزاع بمقعى حكم تثبيت الملكية ــ ونازعهما الطاعن في ذلك وفعب إلى ملكيته لما يضع اليد عليه منها صد أكثر من عشرين عاما بالمراث والشراء فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق ، وإذ كان الحوى الحيارة فإنه يكون قد النزم صبحيح القانون .

( نقض ۲۸ /۱۹۷۷ الکتب الفنی سنة ۲۸ ص ۱۹۷۰)

٣١ ــ إذ كان الين من الصورة الرسمية لكل من الحكم المطعون فيه وصحيفة افتتاح الدعوى ومذكرة الطاعن المقدمة غكمة الاستئناف أن الطاعن أقام الدعوى بطلب طرد المطعون عليه بأنه هو المالك عليه من المنزل عمل النزاع وتسليمه إليه استئادا إلى ملكيته له فدفعها المطعون عليه بأنه هو المالك للمنزل بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن الدعوى على هذه الصورة تكون دعوى ملكية ولا يغير من طبيعتها أن المدعى لم يطلب فيها الحكم بالملك إذ أن طلبه الحكم بطرد المدعى عليه منتزع من حقه في الملك لا من حقه في الحياة التي لم يعرض تطلب حايها .

( نقض ٢٠١٤/٢٦ مجموعة المكتب القني سنة ٣٠ ص ٢٠٢)

٣٧ \_ دعوى الملكية تختلف عن دعوى الحيازة فى أن الأولى ترمى إلى حماية حق الملكية ومايتضرع عنه من الحقوق العينية الأعرى بطريقة مباشرة ويتناول البحث فيها حتا أساس الحق المدعى به ومشروعيته ، أما دعوى الحيازة فليس الفرض منها إلا حماية وضع اليد من حيث هو بغض النظر عن كنه أساسه وعن مشروعيته .

( نقض ٢٠ / ١٩٧٩ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٠ ص ٢٠٢)

٣٣ \_ لا يجوز للقاضى فى دعوى الحيازة أن يقيم حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه اعمال المعالم المعالم

ر نقض ۱۹۸۳/٤/۱۹ طعن رقم ۱۷٤۷ لسنة 23 ق ، نقض الطعن رقم ۷۹۳ س 24 ق جلسة ۱۹۸۳/۱/۱۱ ) .

٣٤ ــ الأساس الأصلى لدعاوى الحيازة هو الحيازة المادية بشروطها القانونية فلا محل فيها لتعارض لبحث الملكية وفحص مايتمسك به الحصوم من مستنداتها ، فاذا وجدت المحكمة أن الحيازة المادية بشرائطها القانونية ثابتة كان هذا كافها لبناء الحكم عليه .

(الطعن رقم ۱۲۲۲ س ۵۰ ق جلسة ۱۹۸٤/٦/۲۱)

٣٥ ــ من المقرر وفقا لصريح الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات أنه لا يجوز أن يجيز أن يجيز المناحث لله وعلى المسلط ادعاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرحه أنه التجارة المسلط ادعاؤه بالحيازة عبد تسليما ضمنيا بحيازة محسمه وتنازلا عن الحماية الني قررها القانون لها بما يستسبع أن يكون هذا المسقوط معرتبا على جموه رفع المدعوى بأصل الحتى ، ولو أحقيه ترك القضية فيها ، مالم يكن العملوان على الحيازة فقيما بعد رفع دعوى أصل الحتى فحيشا لجوز للحائز أن يرفغ دعوى الحيازة مع قيام المدعوى بأصل الحق.

# ( الطعن رقم ١٩١ س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢ )

٣٩ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصلى الحقى . يستوى فى ذلك أن يطالب فى دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هى استكمال حماية الحيازة لذاتها بجردة عن أصل الحقى . وأساس هذه أن للمطالبة بالحق من جانب مدعى الحيازة تصنمن نزولا منه عن دعوى الحيازة لأن هذا المدعى حينا حصل له التعرض في حيازته كان أمامه طريقان لدفع التعرض ، طريق دعوى الحق وهو طريق صعب ، فاختيار طريق دعوى الحق وهو طريق صعب ، فاختيار الطريق الصمب لحماية الحيازة \_ وهو المطالبة بأصل الحق \_ يعد من جانب الحائز نزولا ضمنيا عن مباشرة الطريق السهل المذى حاباه . به المشرع وهو طريق رفع دعوى الحيازة .

# ( الطعن رقم ۱۵۷۹ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٣ )

٣٧ — النص ف المادة ٤٤/١ من قانون المرافعات على أنه و لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة يبنها وبين المطالبة بالحق والا سقط ادعاؤه بالحيازة و يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حاية الحيازة لذاتها بجردة عن أصل الحق ويبقى هذا المنع قائما مادامت دعوى الحيازة منظورة ، والا سقط حق المدعى فى الادعاء بالحيازة ، ألا أن دعوى الحيازة التي يسقط الحق فى رفعها على هذا النحو هي التي ينشأ الحق فى رفعها على هذا النحو هي التي ينشأ الحق فى رفعها قبل رفع دعوى الحق أما إذا نشأ الحق فى اقامتها بعد ذلك فلا يجمع من رفعها ولا يعد ذلك نزولا عنها .

# ( الطعن رقم ۲۵۷ س ۵۲ ق جلسة ۱۹۸۵/۵/۱٤ )

٣٨ ــ من المقرر وفقا لصريح الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط إدعاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أن التجاء المدعى لرفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته يعد تسليما بحيازة خصمه وتنازلا عن الحماية التى قررها القانون لها بما يستسع أن يكون هذا السقوط عزيما على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق فعيته ترك الحصومة فيها ، ما لم يكن العمدوان على الحيازة قد وقع من بعد رفع دعوى أصل الحق فعيتما يجوز للحائز أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام

الدعوى بأصل الحق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لا أساس له .

( نقض ۱۹۸۲/۱۲/۲ المكتب الفني سنة ۳۳ ص ۱۱۰۸ )

٣٩ ـ سبق الحكم لصالح المؤجر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الفير بشأن الملكة.

(نقض ۲۵۸۱/۵/۲۶ سنة ۳۳ ص ۲۵۸۱)

 ٤ سـ عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق ولو فى دعويين مستقلتين . مخالفة ذلك . سقوط الادعاء بالحيازة . مادة \$ \$ / / مرافعات .

(نقض ١٩٨٧/١٧/١٣ طمن رقم ١٩٢١ لسنة ١٥ قضائية)

 ١ على حويث أن حاصل النمى بالسبب الرابع أن إدعاء الحيازة ، سقط بالجذع بينه وبين أصل الحق في الايجار .

وحيث إن هذا النعى فى غير علمه ، ذلك أنه لما كانت دعوى الحيازة ــ الني لا يجوز الجمع ينها وبين المطالبة بالحق والا سقط الادعاء بالحيازة طبقا لنعى المادة \$ \$ من قانون الرافعات ـــ هي تلك التي ترفع من الحائز على المعتدى نفسه ، وكان المطون ضده الأول قد قصر طلباته أمام محكمة أول درجة على طلب إسترداد الحيازة ، ثم طلب فى الاستناف \_\_ إحياطيا وبالنسبة لموث للمؤجر فقط ـــ الحجارة عقد الايجار فإنه لا يكون قد جمع بالنسبة لمورث الطاعين بين دعوى الحيازة وبين المطالبة بالحق ويكون البمي لهذا السبب على غير أسامى .

(نقض ١٩٨٩/٢/١٤ طعن رقم ١٥١٦ لسنة ٥١ قضائية)

٧٤ ــ إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول رفعها بصفته حارساً قضائياً وطلب استرداد حيازة المستشفى محل النزاع بجميع مقوماتيا المادية والمعنوية التي وقع عليها الحجز الادارى وتم يمها بالمزاد العلني الذي رسا على الطاعن بتاريخ ٩٧٤/٩/١٤ مستنداً في ذلك الادارى وتم يمها بالمزاد العلني الذي رسا على الطاعن بتاريخ ٩٣ قضائية القاهرة والذي قضى به في مواجهة الأخير وبقية المطعون ضدهم بيطلان اجراءات الحجز الإدارى الموقع من مصلحة الضرائب على متقولات المستشفى المذكورة وحق الإيجار والاسم التجارى وما ترتب عليه من اجراءات بيع ورسو المزاد على الطاعن، فإن هذه الدعوى بالنظر إلى الطلبات الواردة بها الأساس الذي اقيمت عليه ليست دعوى استرداد الحيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت يد للطعون ضده الأول من أعمال غصب تمت من قبل الطاعن وانما هي بحسب تكيفها الصحيح دعوى الحق ذاته . الهدف منها رد الأموال المتقولة المعلوكة للمستشفى على النزاع بجميع مقوماتها لمادي قطى له بيطلان اجراءات الحجز الادارى على هذه المتقولات ويمها بالمزاد للطاعن الحكم الذي قطى له بيطلان اجراءات الحجز الادارى على هذه المتقولات ويمها بالمزاد للطاعن

من كسناه عودة الطرفين — الراسى عليه المزاد وورفة المدين — الى الحالة النى كانا عليها قبل وهو لقواد أي بقاء ملكية المنقولات على المزاع ضمن تركة المدين النى عين المطعون ضده الأول حارماً عليها ، والذى أصبح بمجرد هذا التعيين وبحكم القانون نائبا قضائياً عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة فتكون له مباشرة اجراءات الشقاضي عنه وانحافظة عليه ، ومن ثم فإنه يكون صاحب الصفة فى مقاضاة الطاعن ومطالبته برد هذه المنقولات باعبار انه الذى رسا بيمها بالمزاد عليه فيكون ملتزماً بردها بعد القضاء ببطلان هذا اليع إعمالاً للأحكام المقرة لرد غير المستحق دون تلك الأحكام المقرة لرد غير المستحق دون تلك الأحكام المقرة لد غير المستحق دون تلك الأحكام المقرة لد غير المستحق دون تلك الأحكام المقرة لد

(طعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٥ قضائية نقض ٢٠٣٠/١١/٣٠)

٣ ــ النص في المادة ٤٠/٤ من قانون المرافعات يدل على أن المناط في سقوط الحتى في مدورك الحيازة ، هو قيام المدعى برفع دعوى الحق ، اذ يحتبر المدعى برفعه غداه الدعوى معنازلا عن دعوى الحيازة ، ولا يعنى ذلك انه يحتم عليه تقديم أوجه الدفاع والأدلة المبيتة لموافر صفعه أو توافر أوصاف الحيازة التي يحميها القانون ، ولو كانت هذه الأدلة تعمل بأصل الحق ، طالما أن الذرف منها هو الهات توافر شروط الحيازة في جانبه ، ولم يطلب القصل في موضوع الحق ذاته .

## مدى حجية الحكم الصادر في دعوى الحيازة بالنسبة للملكية :

لما كان الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يجوز إن يستد إلى أسباب تعلق بالملكية أو أصل الحتى لللكية أو أصل الحكمة التي الحلال كان من الطبيعي إلا يكون الحكم الصادر في دعوى الحيازة حجية أمام الحكمة التي تنظر دعوى الملكية أو دعوى موضوع الحق ، وذلك حي بالنسبة إلى الحيازة ذاتها ، فقاضي أصل الحق لا يتقيد يحكم قاضي الحيازة حي فيما يتعلق بنبوت الأعمال المادية المكونة للحيازة ، أو فيما يتعلق بنبوت الصفات المسوبة التيا فإذا أسس قاضي الحيازة حكمه على أن الحائز كان يضع يده على الأرض بأن كان يزرعها بنفسه أو أن حيازة كانت هادئة وظاهرة ومستمرة فان ذلك لايقيد قاضي الملكية إذ له أن ينتي في حكمه إلى أن حيازة الحائز لم تكن هادئة ولا ظاهرة ولا مستمرة .

كذلك فان الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يحوز قوة الأمر المقضى فى الربع والتى تعتبر المكية عنصرا من عناصرها لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا .

ويشبه كثير من الفقهاء اختصا قاضى الحيازة بالنسبة لأصل الحق باعتصاص القاضى المستعجل بطلبات الخصوم الموضوعية إذ لايجوز لأى منهما التحرض لأصل الحق أو بناء حكمه على أسباب تتعلق به ، كما أن الحكم الصادر من كليهما حجيته مؤقمة لأنه يقوم على وقائع قابلة للتغيير والتبديل .

وقد استثنى الفقه والقضاء من القاعدة المقدمة حالتين الأولى أنه إذا فصل قاضي الحيازة فى دعوى الملكية أو فى دعوى موضوع الحق خطأ بالرغم من عدم اختصاصه وأصبح هذا الحكم باتا إما لاستنفاد هميم طرق الطعن فيه ومنها طريق الفقس وإما لفوات مواهيد الطعن فان الحكم بحوز قوة الأمر المقطني عملا بالمادة 1 . ١ . من قانون الإثبات التي و نصت على أن الأحكام التي حازت قوة المقطني تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكي لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الحصوم أنفسهم دون أن تعفير صفاتهم وتتحلق بذات الحق محلا وسبها ، وقد استقرت محكمة النقض في احكامها الكثيرة المتواترة على أن حجية الأحكام تسمو على قواعد النظام العام .

والحالة الثانية إذا صدر حكم من قاضى الحيازة لخصم بانه هو الحائز فانه تكون له حجية بصدد ثبوت الحيازة ، ويجله في مركز المدعى عليه في دعوى الملكية وأصل الحق ، فإذا أقيمت عليه الأولى وثبت حسن النية فانه لايلزم برد الثار إلا منذ أن اقيمت ضده الدعوى الأعمرة . أحكام النقض :

ا \_ إذا كانت الشكمة في دعوى منع التعرض قد حصلت تحصيلا ساتفا من الأدلة التي ساقيا من الأدلة التي ساقيا في أجرتها بنفسها أن الأرض المسازع على حيازتها مازالت تسعمل جرنا عمومها ، وأنها بذلك تعد من المنافع العامة التي لا يجوز تملكها بوضع اليد ، كان حكمها بعدم قبول دعوى وضع اليد المرفوعة بشأنها صحيحا قانونا ثم أن تحرى الشكمة من المعاينة ومن المستدات ما إذا كان المقار المرفوع بشأنه دعوى منع المعرض ملكا عاما أم لا ، ليس فيه جمع بين دعوين اليد والملك لأن المقصود هو أن تستين حقيقة وضع اليد إن كان يخول رفع دعوى اليد أم لا ، حي إذا رأت الأمر واضحا في أن المقار من الملك ألعام وأن النزاع بشأنه غير جدى قباد الدفع وإلا فصلت في دعوى منع التعرض تاركة للخصوم المنازعة في الملك فيما بعد ، كما أن المقار من المنافع العامة لا يمكن أن يعد حاسما للنزاع في الملك .

( نقط ١٩٤٤/٣/٩ طمن رقم ١٥ لسنة ١٣ ق )

٧ ــ دعاوى وضع اليد أساسها الأصل الحيازة المادية بشروطها القانونية . ولا محل فيها للتحرض لبحث الملكية وفحص مايتمسك به الحصوم من مستنداتها . فإذا وجدت المحكمة أن الحيازة المادية ثابتة كان هذا كافيا لبناء الحكم عليه ، وكان ما يأتى فى الحكم بعد ذلك عن الملكية فصلة لا تصلح لأن تكون أساسا للطعن فى الحكم بطريق النقض .

( جلسة ١٩٣١/١٢/١٠ طعن رقم ٢٠ سنة ١ ث )

سبق الحكم لصالح المؤجر في دعوى حيازة . لا تؤثر في جدية نزاع الغير بشأن
 الملكة .

رنقص ۲۴/٥/۲۶ سنة ۳۳ صفحة ۸۸۱)

8 حد الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يجوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الربع والتى تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك الاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، ومن ثم فلا يجوز الطعن بالنقضى فى الحكم الصادر فى هذه الدعوى الأخبرة تخالفته الحكم الأول . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الأول . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم فى دعوى منع التعرض قد فصل فى أسبابه فى ملكية أرض النزاع وقضى بأنها لا تدخل فى مستندات الحصم ، ذلك أن قاضى الحيازة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل ما يقرره فى شأنها لا يحوز أية حجبة لدى المحكمة التى يعرض عليه النزاع على الموبع ومن ثم فلا عليه ومن ثم فلا شعرة به تلك المحكمة .

( الطعن رقم ٢٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ س ٢٠ ص ٣٣٣ )

• ــ أن دعارى وضع اليد أساسها الحيازة المادية بشروطها ولا عمل فيها لبحث الملكية ولا مستدانها إلا على سيل الاستئناس بها في شأن وضع اليد وبالقدر الذى تقتضيه دعوى اليد دون التعرض إلى أمر الملكية بأى حال . فعل الحيازة دون التعرض إلى أمر الملكية بأى حال . فعل الحيازة المدروطة أخقضى بقبوطا أو برفضها بناء على توافر تلك الشروط أو عدم توافرها . أما إذا هي اسست قضاءها على الملكية ومستدانها فانها تكون بذلك قد أقحمت دعوى الملك على دعوى البد ، وأغفلت أمر وضع اليد وخالفت المادة ٣٩ من قانون المرافعات .

وإذن فإذا كانت المحكمة ، وهى تفصل فى دعوى وضع يد ، بعد أن اثبت وضع يد المدعى على الأرض موضوع النزاع وأثبت أن المدعى عليه تسلمها تنفيذاً لحكم رسو مزادها عليه وأن المدعى لم يكن ثمثلا فى دعوى نزع الملكية ، قد أقامت حكمها برفض هذه اللمتوى على أساس أيلولة ملكية الأرض إلى المدعى عليه بموجب حكم مرسى المزاد ، وعلى حجية هذا الحكم على المدعى ، في حين أن القضاء فى دعوى وضع اليد لا يصح أن يؤسس على الملكية وفي حين أن حكم مرسى المزاد هذا ليس فى مسألة وضع اليد حجة على المدعى ، فإنها تكون قد خالفت المقانون .

( الطعن رقم ٣٥ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/١/١٧ )

٦ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض. لا حجية له في دعوى الملك. ما يقرره الحكم بشأن توافر اركان الحيازة لا يقيد المحكمة عند الفصل في أصل الحق وغير مانع الخصوم من مناقشة الملكية في دعوى تالية. علة ذلك.

( نقض ۱۹۹۲/۵/۲۹ طعن رقم ۲۰۳ لسنة ۵۹ قضائية )

لا ــ الهنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحده المسألة في الدعوبين .
 والمقصود بها . الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملك .
 (خقص ٢٩٩٧/٧١٦ )

### حماية الحيازة:

نص المشرع على ثلاث دعاوى لحماية الحيازة في ذاتها وهي :

- (١) دعوى استرداد الحيازة .
  - (٢) دعوى منع التعرض.
- (٣) دعوى وقف الأعمال الجديدة .

وقد نظم المشرع دعاوى الحيازة في المواد من ٩٥٨ إلى ٩٦٤ من القانون المدنى وهذه الدعاوى الثلاث يجمعها الخصائص المشتركة الآتية :

الأولى أنها تحمى الحيازة في ذاتها بصرف النظر عما اذا كان الحائز يملك الحق اللدى يموزه أو لا يكلك ، اذ لا يطلب منه في مباشرته هذه الدعاوى إلا أن يثبت امرا واحدا هو أنه يحوز الأرض حيازة مستوفاه لشرائطها القانونية ومن ثم فهو غير مكلف باثبات ملكيته للأرض ، إذ أن الملكية علمها دعوى الاستحقاق وهي تختلف عن دعوى الحيازة باجراءاتها الطويلة وطرقها المقدة وبوسائل اثبات أكثر صعوبة واشد عسرا من طرق إثبات الحيازة ، ذلك أن حائز الأرض سواء كان مالكا ها أو غير مالك بستطيع أن يحمى حيازته بدعاواها الثلاث .

ولا تقتصر دعاوى الحيازة على البات الحيازة في الملكية بل تحمي الحقوق الأعرى كحائز حق الانتفاع أو حائز حق الإرتفاق أو حائز رهن الحيازة أو حائز حق الاستجار ، ذلك أن حائز أحد هذه الحقوق لا يكلف إلا باثبات شيء واحد هو حيازته لهذا الحق ، فاذا أثبت ذلك كانت حيازته جديرة بالحماية دون ما حاجة لأن يطلب منه أن يثبت أنه صاحب هذا الحق .

الميزة الثانية لدعاوى الحيازة أنها تحمى حيازة العقار ولا شأن لها بالمنقول ، ذلك أن العقار مستقر ثابت من السهل فيه تمييز الحيازة عن الملكية وهذا على خلاف حائز المنقول إذ أن وضع يد الحائز عليه تخطط بيد المائك ، وبالتالى فان الحيازة فيه تخطط بالملكية ، ولازم ذلك أن دعوى الملكية على خلاف دعاوى الحيازة تحمي ملكية المنقول ، وحيازته معا .

كذلك فانه لا يجوز الاحتياء بدهاوى الحيازة فى حالة المجموع من المال كالعركة ، ذلك أن الحائز لمجموع من المال كالوارث إنما يحمى فى حيازته لمقار معين من هذا المجموع ولا يحمى فى حيازته لجموع من المال ذاته لأن دعاوى الحيازة شرعت لحماية حيازة العقار فقط .

ولما كانت دعاوى الحيازة تحمى كم سبق أن بينا حيازة العقار المعين باللمات ، فانها تحمى كذلك هيم الحقوق العينية الهي تقع على العقار نما يكون قابلا للحيازة وترتيبا على ذلك فانها تحمى الحقوق الآتية .

إ حيازة العقار أذا تحمى حيازة حق الملكية في العقار مادام أن العقار قابل للعيازة ويدخل
 في ذلك العقارات المملوكة للمدولة أو الأشخاص العامة ملكية خاصة ، أما الأشخاص الذين

بحوزون عقارات مملوكة للدولة ملكية عامة فانه يجوز لهم الاحتاء بدعاوى الحيازة ضد الغير وذلك عدا الجهة الادارية التي منحته الترخيص ، اذ يجوز لها انهاء الترخيص في أى وقت ، كما يجوز للدولة أن تحمي حيازتها للعقارات المملوكة لها ملكية خاصة بجميع دعاوى الحيازة ، كذلك فانه يجوز له الإلتجاء لدعاوى الحيازة لحماية المنشآت المقامة في الأرض ، سواء كانت بناء أو غراسا الها كانت ملكية هذه المنشآت مستقلة عن الأرض على سند من أنها تعتبر في هذه الحالة عن الأرض على سند من أنها تعتبر في هذه الحالة عقدارا مستقلا عن الأرض وبالتالى فان حيازتها تحمي كما هو الشأن في هماية حيازة الأرض نفسها .

٢ ــ حيازة حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكني المتعلقة بعقار .

٣ - حيازة حقوق الإرتفاق فى الحدود التي يمكن فيها حيازة هذه الحقوق ، أى حقوق الإرتفاق الظاهرة المشار اليها فى المادة ٢/١٠١٦ عدنى ، ويلحق بها القيود التي ترد على الملكية كالمصلفة بالرى والصرف من شرب ومجرى ومسيل ، وحتى المرور والمطلات فاذا كان الحاتر بحوز حقا من هذه الحقوق حصل عليه بالطريق الذى رحمه القانون قان من حقد أن يلجأ لدعاوى الحيازة لحمايته.

\$ - حيازة حق الحكر .

حيازة حق رهن الحيازة العقارى .

ورغم أن حق المستأجر حق شخصى إلا أنه يجوز حمايته بدعاوى الحيازة شريطه أن يكون متعلقا بعقار .

والميزة الثالثة لدعاوى الحيازة أنيا فيما عدا دعوى منع التعرض يجوز رفعها امام القضاء المستعجل إذا توافر فيها شرط الاستعجال أما إذا رفعت موضوعية فإنها تكون من إعتصاص الهكمة أو الجزئية أو الإعدائية حسب قيمتها التي تقدر بقيمة العقار المتنازع على حيازته على التحو الذي سنوضحه .

وسنتاول بالشرح والتفصيل كل دعوى من الدعاوى الثلاث .

أولاً : دعوى استرداد الحيازة

هى المدعوى التى يوفعها حائز العقار الذى فقد حيازته طائبا فيها ردها اليه وهي إما أن ترقع أمام قاض الموضوع واما أن تقام أمام قاضى الأمور المستعجلة .

وقد ذكرنا ف شرحنا لاختصاص النيابة العامة في منازعات الحيازة أنه يجرز لمن سلبت حيازته بدلاً من عرض شكواه على النيابة العامة أن يلجأ لرفع دعوى استرداد حيازة موضوعية كما أن له أن يقيم دعوى استرداد حيازة مستعجلة إذا توافرت شروطها ، كما أنه في حالة ما اذا عرض الأمر على النيابة واصدوت قرارا ورفع تظلم عنه ، فيحق لمن صدر ضده الحكم في النظلم أن يقيم دعوى استرداد حيازة موضوعية ، الا أنه لا يجوز له أن يقيم دعوى استرداد حيازة مستعجلة ، لأن الحكم الصادر ف النظلم يحوز حجية حتى يقضى بالفاته أو بما ينقضه بمكم موضوعى ومن ثم يكتسب حجية أمام القضاء المستعجل الذي يتقيد به ولا يجوز له أن يقضى على خلاله

وسنتناول بالشرح أولا الدعوى الموضوعية ثم ننتقل إلى الدعوى المستعجلة .

أولاً: الدعوى الموضوعية

يشترط لقبولها أربعة شروط :

أولا: حيازة المدعى للعقار

يعين أن تكون الحيازة ثابتة لرافع الدعوى وقت حصول الاعتداء ، ولا يشترط فيها أن يكون حائزا اصيلا أى يموز لحساب نفسه واتما يكفى فيه أن يكون حائزا حيازة مادية أو عرضية اى لحساب غيره فيطالب باسترداد حيازة حق الملكية في حين أنه يكون صاحب حق انتفاع أو مرتها رهنا حيازيا أو مستأجرا أو حارسا قضائيا وقد صرحت بذلك الفقرة الثانية من المادة هـ ٩ مدنى بقوها و ويجوز أيضا أن يسترد الحيازة من كان حائزا بالنيابة عن غيره ٤ .

كذلك يجوز لمن قامت حيازته على عمل من أعمال النساع. وهو مثل الحاتز العرضي مجردا من عصر القصد في الحيازة وليس لديه الا السيطرة المادية ... أن يرفع دعوى استرداد الحيازة ، كا يجوز رفسها ثمن يجوز على الشيوع اى يجوز الدقار مع شركاء آخرين وكذلك ثمن حصل على ترخيص من الجهة الادارية في الانتفاع بعقاره سواء كان ثملوكا للدولة ملكية عامة أم خاصة ، ولا يقدح في ذلك أن حيازته للمقار المملوك للدولة ملكية عامة مهددة بحق الجهة الادارية في الفاء الدخيص في أى وقت واستردادها لحيازة المقار .

ويجب أن يكون المدعى حائزا للعقار حيازة قانونية اى حيازة مادية حالية صحيحة بمحى أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا مؤداها أن يكون العقار تحت تصرفه للباشر ، ذلك أن الميرة في هذا الصدد بالحيازة الفعلية وليست مجرد تصرف قانوني قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة ، ويترتب على ذلك أن الحيازة الرمزية كالمتمثلة في حيازة مفتاح المكان لا تكفى لانها ليست بذاتها دليلا قطعها على الحيازة .

ويجب أن تكون سيطرة الحائز على العقار قائمة ومتصلة وقت وقوع الفصب وهذا مايعبر عنه بالحيازة الحالية .

ويتمين أن تكون الحيازة صحيحة بمعنى أن تكون عالية من عيوب الحيازة وهى الحفاء والمموض والاكراه كما يجب أن يكون مستمرة غير متقطعة .

ولا يشوط لرفع هذه الدعوى أن يكون الحالز حسن النية ، اذ ليس هناك ما يمنع الحالز مسء النية من أن يقيمها . . ويخرج عن الحيازة المادية الانتفاع بالارتفاق على ملك الغير لأن هذا لا يعدو أن يكون حائزا حيازة معنوية للارتفاق وعلى هذا لا تقبل دعوى استرداد لحيازة عن الاعتداء الواقع على حيازة معنوية كأن يكون المعندى قد هدم مسقى فى حيازته هو يروى منها الجار أرضه . والشرط الثانى : أن تكون حيازة المدعى قد سلبت

وترفع الدعوى على الشخص الذى انتزع الحيازة من الحائز وأن يكون ذلك قد تم بالقوة أو الهمب علنا أو خفية فيتعين أن يكون قد صدر اعتداء منه وقد يشكل هذا الاعتداء جريمة ، ولأس لبس من المحتم أن يكون كذلك ، بل يكفى أن يكون عملا غير مشروع من الناحية المدنية يتمن في اعتداء المجازة الحائز ، ولا يلزم أن يكون الاعتداء منطويا على استعمال القوة والعنف ـ وان كان هذا هو الذى يحدث في غالب الأحيان ـ بل يكفى أن يحصل على غير أرادة الحائز ورغم اعتراضه على غو لا مبيل له في دفعه ، ولذلك يعتبر سلبا للحيازة بالقوة ان يسترلى المعتدى على العقار غصبا وقهرا . أو خلسة دون علم الحائز ، أو نتيجة لتنفيذ حكم قضائي لبس الحائز طرفا فيه .

ويجب لقبول هذه الدعوى أن يؤدى الاعتداء على الحيازة إلى فقدها بمعنى الحرمان الكامل من الانتفاع ، نجيث لا يصبح في امكان الحائز أن يستعيد هذه الحيازة دون أن يقف هذا العمل أمامه عقبة تحول دون ذلك . ولا يشترط أن يكون المدعى عليه هو الذى وقع منه الاعتداء بنفسه بل يكفى أن يكون قد وقع بأمره من عماله أو أجرائه أو أقاربه ، ولا يلزم أن يكون سيء النية بل يجوز أن يكون معتقداً أنه صاحب حق وحيى لو كان محقا في اعتقاده فليس له أن يستأدى حقه يبده بدلا من الانتجاء إلى القضاء ، ومن ثم فان اعتدائه في هذه الحالة لا يمنع من رد العقار لمن في حيازته .

ولا تقبل دعوى استرداد الحيازة اذن كان رافعها مرتبطا مع المعندى بعقد وكان انتزاع الحيازة يدخل في نطاق هذا العقد الزرام المدعى الحيازة يدخل في نطاق هذا العقد لالزرام المدعى عليه باتباع شروط العقد وفى حالة انتقال حيازة العقار المغتصب من المغتصب إلى اللهير فان خلف المغتصب المدى انتقلت اليه الحيازة هو الذي يتعين اختصامه في دعوى استرداد الحيازة سواء كان المعير خالفا عاما كالوارث أو خلفا خاصا كالمشترى حتى لو كان حسن النية بأن كان لا يدرى أن سلفه قد إغتصب الحيازة .

وقد نصت على هذا الحكم صراحة المادة ، ٩٦ مدنى بقوغا ، للحائز أن يوفع في المعاد الفاتون دعوى استرداد الحيازة على من انتقلت اليه حيازة الشيء المعتصب منه ولو كان هذا الأخير حسن النية ، وهذا يؤدى للى القول ان دعوى استرداد الحيازة تنطوى على شيء من المينية فهى فضلا عن أنها جزاء على الاغتصاب في حد ذاته تعير أيضا حاية للحيازة فيجوز عن طريقها للحائز أن يسترلا حيازته ، ليس من المعتصب فقط بل ايضا من الفير الذى انتقلت اليه الحيازة من المغتصب . وفي تقديرنا أنه الأجلر بالمدعى أن يرفع الدعوى على المغتصب ومن انتقلت اليه

#### مادة عع

الحيازة منه سواء كان خلفا عاما أم خاصا وذلك على سبيل الاحياط خشية عدم استطاعة الحائز اثبات انتقال الحيازة من المخصب إلى الديو

ويجوز للحائز أن يرفع الدعوى ضد الشريك على الشيوع الذى كان يجوز معه العقار شيوعا الا أنه المحتصب حيازته واصبح يستأتر بجيازة العقار جميعه .

ويلجأ بعض الملاك الى اغتصاب الحيازة عن طريق تأجير العقار المؤجر لمستأجر آخر يعمد إلى نزع الحيازة من المستأجر الأول الحائز ، فلا جدال فى أنه يجوز للمستأجر الأول أن يوفع دعوى الحيازة على المستأجر المغتصب ، ولا يجوز فى هذه الحالة ادخال المؤجر فى الدعوى لأنه كما سبق أن يبنا تربطه علاقة عقدية :الحائز ولا يجوز رفع الدعوى ضده شأنه شأن اى متعاقد ، اما اذا أراد المتصام المؤجر فليس أمامه الا أن يطرق دعوى تسليمه العين المؤجرة أو تحكيته منها تنظيذاً لعقد الايجار كما يجوز له أن يطلب مع هذا الطلب الزام المؤجر بتعويض عما اصابه من .ضرر بسبب سلب الحيازة وأساس التعويض هنا هو المسئولية العقدية ايضاً .

الشرط الثالث لقبول الدعوى أن تستمر الحيازة لمدة سنة :

يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون الحائز قد حاز العقار لمدة سنة سابقة على سلب حيازته وقد صرحت بهذا الشرط الفقرة الأراع من المادة ٩٥٩ مدنى بقولها و اذا لم يكن من فقد الحيازة قد انفضت على حيازته سنة وقت فقدها ، فلا يجوز له أن يسترد الحيازة الا من شخص لا يستند إلى حيازة أحق بالتفضيل . والحيازة الأحق بالتفضيل هي الحيازة التي تقوم على سند قانونى . فاذا لم يكن لدى اى من الحائزين سند أو تعادلت سنداتهم ، كانت الحايزة الأحق هي الأسبق في التاريخ ، كما نصب الفقرة الثانية من المادة على مايل و أما اذا كان فقد الحيازة بالقوة فللحائز في جميع الأحوال أن يسترد خلال السنة التالية حيازته من المحدى ، ومقتضى هذه المدة أن القانون استنبي حالتين لا تشترط فيها الحيازة لمدة اسة .

اخالة الأولى اذا كان فقد الحيازة بالقوة فعن فقد حيازته بالقوة بجوز له استردادها ولو لم يكن قد الفائة أن يلجأ لدعوى منع المتحرض لا كن حيازته منة ، وقد كان في استطاعة المدعى في هذه الحالة أن يلجأ لدعوى منع التحرض لا كن حيازته لم يقتصر على مجرد التعرض له ، بل انتبى الى انتزاعها منه عنفا أو غصبا أو احتلاسا ، فليس هناك مناص من رفع دعوى استرداد الحيازة وباعادة العقار الى الحائز بالحالة التي كان عليا وقت المفصب فان كان قد أقام فيه بناء قضى بهدمه ، وقد ذهب الدكتور السنبورى الى أنه يجوز للقاضى بناء على طلب الحائز أن يمكم على المدعى عليه بفرامة تبديدية ليجبره على تفيد ماقضى به عليه ، الا أن هذا الرأى في تقديرنا على نظر ذلك أن الغرامة وفقا لنص المادة ٢٠٣ من القانون المدلى لا يقضى به الا إذا كان تنفيذ الالتزام عينا غير تمكن أو غير ملام الا اذا قام به المدين ورد الحيازة . وازائة ما العم على العقار المعتصب دائما يجوز تنفيذه بالقوة الجبرية دون حاجة الى تدخل

الهعدى على الحيازة ، كذلك يجوز للحائز أن يطلب بالاضافة إلى طلب رد حيازته الزام المدعى عليه بأن يؤدى له تعويضا عما اصابه من اضرار بسبب سلب الحيازة استنادا لقواعد المسئولية التقصيرية .

ويرى العلامة الدكتور السيورى أنه في حالة ما اذا كان المدعى عليه قد أقام بناء بالمقلو جاز للمدعى أن يطلب رد حيازته للعقار بالحالة التي كان عليا وقت الغصب وفي هذه الحالة يمكم المدعى أن يطلب رد حيازته للعقار بالحالة به محكمة النقض بهث مستقل في نهلة هذا المبحث ) ومؤدى ذلك أنه اذا قضت المحكمة برد حيازة المدعى للعقار بحالتها التي كان عليا قبل سلب الحيارة فان حكمها يكون صحيحا ذلك أن ازالة ماأقم على العقار من منشأت والأمر برد الحيازة والحكم الصادر برد الحيازة والحكم الصادر برد الحيازة والحكم المادر برد الحيازة والحكم أنها انشئت على العقار مضوح الحيازة ويصلح بذاته سندا لهدم هذه الميانى.

واذا صدر الحكم برد الحيازة للمدعى فانها تعت. لم تنقطع مدة انتزاعها منه ، ونظرا لأن مدة حيازته قبل سلبها كانت اقل من سنة ، فعندما ترد اليه الحيازة تعتبر هذه الحيازة دائمة لم تنقطع ، فتكون قد دامت أكثر من سنة ، ويترتب عل ذلك أنه يجوز له أن يجتمى بجميع دعاوى الحيازة لأن حيازته دامت أكثر من سنة ، وبالتالي يحق له أن يرفع دعوى استرداد الحيازة من جديد اذا انتزعت منه الحيازة مرة أخوى .

ومن المقرر أن الحكم الذى يصدر برد الحيازة في هذه الحالة يقتصر على رد الحيازة المادية الى المدعى مؤقتا ، دون أن يحسم النزاع فيمن له الحيازة القانونية ، ومن ثم يجوز للممدعى عليه بعد أن يرد الحيازة الى المدعى أن يعود فيقيم دعوى استرداد الحيازة على الأخير بشرط رفعها في علال سنة وأن يثبت أن المدعى كان قد سبق له أن سلبه حيازته .

والحالة الثانية التى استثناها المشرع من مدة السنة هي ما اذا كانت حيازة الحائز الذى لم تنقض على حيازته سنة أحق بالتفضيل وفقا لما قررته الفقرة الأولى من المادة 9.99 والتي أوردنا نصها آنفا ويستخلص من هذا النص أنه في حالة المفاضلة بين حيازتين فان فروضا اربعة بمكن تصور طرحها في الدعوى .

الفرض الأول أن تقوم كل من الحيازتين على سند قانولى ، بأن يستند المدعى الى عقد يبع صادر له من شخص معين ويستند المدعى عليه الى عقد يبع صادر له من شخص معين ويستند المدعى عليه الى عقد يبع صادر له من شخص اعين التاريخ ، الحالة تعادلت الحيازتان من حيث السند فكرن الحيازة الأحتى بالتفضيل هي الاسبق في التاريخ ، والفرض الخيازة أى من الحيازتين على سند قانولى ففي هذه الحالة أيضا تفصل الحيازة الأحرى الأسبق في التاريخ والفرض الثالث أن تقوم احدى الحيازتين على سند قانولى بينا الحيازة الأحرى على مند ما المتازة على الحيازة الأحرى مواء كانت سابقة على الحيازة الموازة المددة من المسند ، في هذه الحالة لا جدال في تفضيل الحيازة الأولى سواء كانت سابقة على الحيازة الم

الأخرى أو لاحقة لها ، فاذا لم يثبت المدعى عليه أنه كان يحوز العقار حيازة أحق بالتفضيل من حيازة المدعى ، فلم يثبت أن حيازته تقوم على سند قانولى في حين أن حيازة للمعمى لا تقوم على سند مقابل . أو لم يثبت أن حيازته أسبق في التاريخ في حين أن كلا من الحيازيجين تقوم على سند قانوني أو لاتقوم اي منهما على هذا السند ، كسب المدعى الدعوي وقضي برد الحيازة اليه وباعادة العقار الى اصله والتعويض كما هو الشأن في الفرضين الأول والثاني وذلك بشرط أن يطلب المدعى ذلك طبقا للقراعد المتقدمة اما اذا لم يطلب الا الحكم بأحد هذه الطلبات أو بعضها . فلا يقضى له الا بما طلبه فاذا قضت له بما لم يطلبه كان حكمها مشوبا بالبطلان . وفي حالة رد الحيازة الى المدعى ، بقيت مستقرة عنده لأن المدعى عليه لم يثبت أنه كان يحوز العقار حيازة أحق بالتفضيل ، واذا رغب في استرداد العقار من المدعى ، كان الطريق الوحيد أمامه هو رفع دعوى الملكية على المدعى باعتبار ان الأخير هو الحائز وبذلك يختلف الوحع القانوني في هذه الحالة عن الحيازة اذ يصبح المدعى عليه في دعوى اسرداد الحيازة مدعيا في دعوى الملكية ، ويتحمل في هذه الحالة لا عبء اثبات الحيازة بل عبء اثبات ملكية للعقار . وبقي الفرض الرابع أو الأخير وهو الذي لم تدم فيه حيازة المدعى سنة كاملة ولم تنزع بالقوة ولكن للدعي عليه يستند الى حيازة احق بالتفضيل فيفضل على المدعى الذي لا يستطيع أن يسترد مع الحيازة ، وهذا الفرض يختلف عن باق الفروض السابقة اذ لا يستطيع المدعى فيه أن يسترد الحيازة حتى لو كانت الحيازة قد انتزعت منه غصبا أو خلسة ، مادامت لم تنتزع منه بالقوة ، ومادامت حيازة المدعى عليه أحق بالتفضيل .

ونلفت النظر إلى أن البعض يخلط بين الغصب واستعمال القرة حالة انهما مخطفين تماما ذلك أن الغصب هو استيلاء الشخص على الحيازة بدون الالتجاء الى الطريق الذي وسمه القانون فيجوز أن يقع بفير قوة كما اذا حدث نتيجة افعال الفش أو التدليس وبغير رضاء من المحصب منه العقار اما استعمال القوة فقد سبق أن شرحاه بتفصيل .

ومن الجدير بالذكر التويه أن المدعى عليه هو الذى يحمل عبه اثبات أن حيازته أحق بالتفضيل ، فاذا ركنت كل من الحيازتين الى سند قانولى أو لم تقم أى منهما على هذا السند ، كان عليه أن يثبت أن حيازته اسبق في التاريخ من حيازة المدعى ، كما أن حيازته تكون أحق بالتفضيل اذا هو البت أنها تقوم على سند قانولى ، ولم يثبت المدعى أن حيازته تقوم ايضا على سند قانولى . الشرط الرابع الاسترداد الحيازة أن ترفع خلال سنة

وقد نصت على هذا الشرط الفقرة الأولى من المادة هـ ه مدنى آنفة البيان ، ومقتضاها أنه يجب رفع دعوى استرداد الحيازة محلال سنة واحدة تسرى من وقت انتزاع الحيازة من الحائز اذا حدث علانية أو بالفصب أو بالقوة ، اذ من الطبيعي أن يعلم الحائز في هذه الحالات بوقت انزاع الحيازة منه ، اما اذا وقع انتزاع الحيازة علسة دون ان يعلم به الحائز وقت وقوعه فان السنة التي يجب أن ترفع خلالها تسرى من وقت أن يعلم الحائز بسلب الحيازة منه ، أما اذ لم يرفع الحائز

#### مادة £ £

الدعوى خلال صنة وظل هنتصب الحيازة محتفظا بها ، اصبح فى هذه الحالة حائزًا يصح أن يحتمى بدعاوى الحيازة الثلاث لأن حيازته استمرت سنة كاملة .

ومدة السنة التي ترفع الدعوى خلائها مدة سقوط لا مدة تقادم فاذا رفعت المعوى بعد القطائها تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قروفا حتى او تم يدفع الخصوم بذلك لأن شرط رفعها خلال سنة شرط لقبول الدعوى يتعين على الهكمة أن تتحقق منه من تلقاء نفسها وليبي شرطا موضوعيا يعين ان يدفع به الخصوم .

ويترتب على اعتبار مدة السنة مدة سقوط انها تسرى على غير كامل الأهليج سواء كان قاصرا أو محجورا عليه أو غاتباً ، كما يترتب على ذلك أيضاً ألا تسرى عليها مدة الوقف او الانقطاع .

# ثانيا: الدعوى المستعجلة

يختص القاضى المستعجل برد الحيازة اذا حدث نزاع عليها ولم تبلغ الباية العامة وبالتالى لم تتخذ إجراء وقتها بحماية الحيازة لأنه اذا اصدرت قرارا وقتيا فان الطريق الوحيد لالفائه أو تعديله هو التظلم منه أمام القاضي المستعجل أو رفع دعوى موضوعية كما صبق القبول .

واختصاص القاضى المستعجل بهذه الدعوى مشروط بأن يستبين له من ظاهر المستندات توافر ركنى الإستعجال وعدم المساس بأصل الحق ، فاذا اتضح له أن المدعى قد صلبت حيازته بالقوة قضى له برد الحيازة لأن ذلك رد اعتداء غير مشروع دون النظر الى وضع البد الله أو إلى صببه ، فاذا طرد المؤجر المستأجر من العين المؤجرة بالقوة أو بالغش أو بالخديعة كان للمستأجر أن يلجأ للقاضى المستعجل لرد هذا العدوان ، ولا يكون ذلك الا بتمكينه من العين المؤجرة .

وقد ذهب رأى فى الفقه الى أنه يشترط فى دعوى استرداد الحيازة المستعجلة عدا توافر ركمى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق توافر شروط دعوى استرداد الحيازة على الوجه الذى يتطلبه القانون المدنى وهى الشروط الأربعة التي شرحناها فى الدعوى الموضوعية ( قضاء الأمور المستعجلة للاستاذين راتب ونصر الدين كامل الطبعة الرابعة ص ٢٠٧) .

أما الرأى الآخر فنادى بأن دعوى رد حيازة العقار الذى سلبت حيازته بالقوة أمام القضاء المستعجل ليست من دعاوى اليد بل هى من الاجراءات الوقية لحماية مركز قانوني ووضع المستعجل ليست من دعاوى اليد بل هى من الاجراءات الوقية لحماية مركز قانوني ووضع مادى إذا توافر للدعوى ركا, الإستعجال وعدم المساس بأصل الحق دون التقيد بشروط دعوى الحياة وقد اخلت محكمة النقض بيذا الرأى الأخير، وترتيبا عليه لا يشترط في دعوى طلب رد الحيازة بعضة مستعجلة توافر اركان الحيازة وشروطها اللازمة لرفع الدعوى الموضوعية فلا يبحث نية التملك عند وضع اليد، ولا شروط الحيازة القانونية الموضوعية، واغا يكفى بأن يتضح للقاض من ظاهر الأوراق أن المدعى هو صاحب المسيطرة الفعلة على العقار وأن حيازته قد سلبت بالقوة من ظاهر الأوراق أن المدعى هو صاحب المسيطرة الفعلة على العقار وأن حيازته قد سلبت بالقوة

#### مادة ٤٤

أو الغش أو الحديمة والا تكون الدعوى قد فقدت ركن الاستعجال كما اذا تراخى المدعى فترة طويلة بعد سلب حيازته حتى رفع الدعوى .

ولا يشترط أن يكون رافع الدعوى مالكا للعقار بل يصح ثمن ينوب عن غيره في الحيازة أو تمن كانت حيازته عن تساع.

والمراد بالقوة المستعملة لسلب الحيازة هي كل فعل يترتب عليه فقدان سيطرة الحائز على المقار لا فرق في ذلك بين القوة المادية أو المعدية ، ولا يقتصر استعمال القوة على الإبداء أو المعدى بالضرب ، بل يكفى أن تمند يد الفاصب إلى المقار ذاته حتى ولو لم يقع عدوان على واضع البد ، ويعدل استعمال القوة الهش والتدليس والحداع وغير ذلك من أعمال التبديد والوعيد . وإذا نزعت الحيازة عن يد صاحبيا نفاذا لحكم قضاقً لم يكن طرفا فيه جاز له أن يركن إلى دعوى رد الحيازة للوصول إلى اعادة وضع يده على المين .

ورفع دعوى استرداد الحيازة علال السنة التالية لوقوع التعدى وان كان شرطا لقبولها أمام القصاء الموضوعي إلا أنه ليس شرطا لقبول الدعوى المستعجلة ، غير أنه إذا مضت سنة على سلب الحيازة واستقرت الحيازة لن سلبها هادئة طوال هذه الفترة فان هذا يؤدى إلى انتفاء ركنى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق ، ذلك أن من استقرت له الحياة لمئة سنة ، حى لو كان قد سلبها بالقرة فانه يكون قد اكتسبت مركزا قانونيا يجابه به خصمه ويزيل عن الدعوى المستعجلة ركن الاستعجال كم أن التصدى للحيازة وبمثها في هذه الحالة فيه مساس بأصل الحق ( راجع الفضاء المستعجل وقضاء التنفيذ في ضوء الفقه والقضاء للمؤلفين صد ٣٩٤

## الاختصاص المحلى بنظر الدعوى :

يختص بنظر الدعوى المحكمة التي يقع فى دائرتها العقار فاذا كان العقار واقعا فى دائرة محاكم متعددة كان الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها أحد أجزاء العقار صغر هذا الجزء أو كبر وذلك كله وفقا للمادة ، 2/ من قانون المرافعات وبذلك يكون المشرع قد استشى دعاوى الحيازة من الحضوع للقواعد العامة فى الاختصاص المجلى المنصوص عليه فى المادة 24 موافعات والتي تعقد الاختصاص محكمة موطن المدعى عليه أو موطن أحد المدعى عليهم إذا تعددوا .

### الاختصاص النوعي

سبق أن ذكرنا أن دعوى استرداد الحيازة أما أن ترفع أمام القضاء المستعجل وأما أن تقام أمام قاضى الموضوع فإذا رفعت للأول اعتص بها قاضى الأمور المستعجلة مهما تكن قيمتها اما إذا أقيمت أمام الثانى فانها نوفع اما إلى المحكمة الجزئية وإما أن ترفع إلى المحكمة الابتدائية فتكون من اختصاص الأولى إذا كانت قيمة العين محل الحيازة لا تزيد على خمسة آلاف جميه وذلك عملا بالمادة ٢٤/٤ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٧ ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خسمالة جيه عملا بنص المادة ، وإما أن ترفع إلى المحكمة الابتدائية إذا كانت قيمتها تزيد عل خسة آلاف جيه ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خسة آلاف جيه عملا بالمادة ١/٤٧ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٧ .

> والحكم الصادر في الدعوى المستعجلة يجوز استثنافه مهما تكن قيمة الدعوى . المقارنة بين دعوى الحيازة المستعجلة والموضوعية

إذا كان الأصل العام أن دعوى استرداد الحيازة تدخل في إعتصاص القضاء المستعجل وأن المالية العظمى من هذه الدعاوى ترفع امامه ، غير أن ذلك لا ينفى ــ كما سبق أن ذكرنا ــ اختصاص محكمة الموضوع بنظرها ، ذلك أن الحائز قد يجد أن من مصلحته طرق باب القضاء الموضوعي ليحصل على حكم في موضوع النزاع يجوز حجية دائمة بين الخصوم على خلاف الحكم المستعجل الذى لا يجوز إلا حجية مؤقة ويظل مهددا بالزوال نتيجة حدوث تفيير أو تعديل في الوقائع المذية أو المراكز القانونية .

وإذا كان لا جدال فى أن للحائز أن يسلك اما طريق القضاء المستعجل وأما طريق القضاء الموضوعى ، إلا أن الجدير بالذكر أن التجائه لأحد الطريقين لا يسلبه حقه فى الالتجاء إلى الآخر ، ومؤدى ذلك أنه إذا رفع الحائز دعوى الحيازة المستعجلة وأعفق فيها فلا جناح عليه إذا رفع بعد ذلك الدعوى الموضوعية والعكس صحيح تماما .

وقد جرت العادة على أن يلجأ الحائز أولا إلى الدعوى المستعجلة باعتبار إن الإجراءات فيها أسهل وأن الحكم يصدر فيها أسرع فإذا جانبه التوفيق فيها فانه يطرق باب محكمة الموضوع حيث يستطيع البات حيازته بكافة وسائل الاثبات ومنها شهادة الشهود والحبرة على خلاف القضاء المستعجل الذي يتعين أن ينبت اعامه الحق واضحا من ظاهرة المستدات .

إذا حكم القاضى المستعجل فى الدعوى المستعجلة بعدم الاختصاص فلا يجوز له الإحالة :

فى حالة ما إذا رفحت الدعوى لقاضى الأمور المستعجلة وتبين له عدم توافر ركن الاستعجال فلا يجوز له إحالة الدعوى شحكمة الموضوع لأنه لم بيق امامه ما يصح عرضه على القضاء الموضوعى .

النفاذ المعجل في كل من الدعويين المستعجلة والموضوعية :

من المقرر أن الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون وبغير كفائة مالم يأمر القاضي في الحكم بتقديم كفالة وذلك عملا بالمادة ٢٨٨ مرافعات وبالعالمي

#### مادة £ £

فإذا لم ينص في الحكم على تقديم الكفالة فمعنى ذلك أن المحكمة لم تستعمل سلطتها التي خولها المشرع في فرض الكفالة .

أما الحكم الصادر فى الدعوى الموضوعية فانه يخضح للقراعد العامة فى النفاذ المعجل وبالتانى لا يجوز تنفيذه إلا بعد أن يصبح نهائيا . مالم تأمر الحكمة بالنفاذ المعجل إذا توافرت احدى حالات المادة ، ٣٩ مرافعات فى نطاق ماتخوله لها هذه المادة .

يجوز لقاضى الموضوع إذا رفست اليه دعوى رد حيازة أن يقضى فيها باعادة العقار إلى أصله ولا يجوز ذلك للقضاء المستعجل:

1 — من القرر أنه إذا رامت دعوى الجيازة المعادة أمام محكمة الموضوع فقد يجوز لها أن المعنى بإعادة العقار إلى أصله وذلك بإزالة ما أحدثه المعرض من تغير سواء بإزالا ما أقامه من مبان أو بإعادة ماهدمه منها غير أن هذا الأمر الايسرى بالنسبة للقطاء المستعجل إذا رفعت البه دعوى استرداد حيازة إذ أن حكمه برد الحيازة لا يعير قضاء في وضع يد وإنما قضاء باجراء منفقى يراد منه رد عدوان العاصب محافظة على الأوضاع المادية الخابئة لضمان استقرار الأمن ، ولا جدال في أن إزالة المباني أو اعادة بناء ماهدم منها يعير قضاء موضوعها يخرج عن إختصاص اللصاد الستعجل.

ر نقص ۱۹۸٤/۱/۲۵ سنة ۳۵ الجزء الثانى ، ص ۱۸۹ وقد أوردناه فى نهاية شرح دعوى منع التعرض ) .

## أحكام النقض:

١ \_ إستفادة النزاع في وضع الهد من التشكيكات والمعارضات الحاصلة من مدعى الملكية
 هي من المسائل الموضوعية المتروكة لمطلق تقدير قاضي الموضوع ولا هيمنة عليه نمكمة النقض في
 ذلك .

٧ \_\_ وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا ، فإذا كان الواقع يخالف ماهو
 ثابت من الأوراق فيجب الأخد بهذا الواقع وإطراح ماهو غير حاصل .

ر نقص ۱۸/۵/۱۹۵۰ طعن رقم ۱۱۹ لسنة ۱۸ ق)

٣ ــ إن دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على الإعتداء غير المشروع بدون نظر إلى وضع الهد في ذاته ، ولذلك لا يشترط فيها لا نية التملك عند واضع الهد ولا وضع الهد لمدة صنة على الأقل سابقة على التعرض ويصح رفعها ثمن ينوب عن غيره فى الحيازة ، بل تمن كانت حيازته عن تسامح من صاحب الهد ويكفى فى قبولها أن يكون لرافعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة ، وإنحا يشترط أن يقع صلب الحيازة بقوة أو باكراه ، فإن قبلت المحكمة دعوى استرداد الحيازة مع أن

#### مادة £ £

وضع يد المدهى عليها فيها لم يقم بقوة ولا اكراه فانها تكون قد أعطأت في تطبيق القانون . ( الطعن رقم ٣٣ سنة ٣ ق جلسة ٩٣/٣/٦/٣ )

 لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوبا باعتداء أو تعدّ على ضخص الحائز أو غيره بل يكفى أن يثبت الحكم أن المنتصب وعماله قد استولوا على العقار ولم يقو خفير الحائز على رد اعتدائهم.

( الطعن رقم ۱۹۱ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۰/۲۰ ( الطعن

ه. إذا كان الشريك قد طلب تسليمه ماكان فى حوزته معادلا لبعض نصيبه فى الأطيان المشاعة ، مقيما هذا الطلب على أساس أن يده وفعت بقعل غير مشروع ليس هو الإكراه فعسب بل هو أيضا الفش من جانب المدعى عليهم والتواطق بينهم وبين المستأجر منهم ، وقعنت المحكمة برفض هذا الطلب بمجة أن مايطلب تسليمه قد خرج من يده ودخل فى يد المدعى عليهم بغير إكراه ، فإن حكمها بذلك يكون قاصر التسبيب إذ هو لم يتعرض لدفاع المدعى خاصا بالغش والتواطؤ .

( الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٥ )

٩ - يكفى فى دعوى استرداد الحيازة أن تكون للمدعى حيازة واقعية هادئة ظاهرة وأن يقع سلب تلك الحيازة بالقوة والإكراه ، فإذا استظهرت المحكمة قيام هذه العناصر فى الدعوى المرفوعة على أنها دعوى منع تعرض فاعتبرتها دعوى استرداد حيازة وحكمت فيها على هذا الاعبار فإنها لا تكون قد أعطأت .

( الطعن رقم ۱۰۸ سنة ۱۳ ق جلسة ۱۹۹۶/۵/ )

 لاتقبل دعوى استرداد الحيازة إذ كان العمل المادى قام به المدعى عليه فى ملكه الواقع فى حيازته.

( الطعن رقم ٤٣ صنة ٧ ق ــ جلسة ١٩٣٨/٢/٣ )

 ٨ ــ إن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الفصب ، ومن ثم كان قبولها هنا وهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية . ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائما فى حال وقوع الغصب .

فإذا كان الثابت أن العقار ممل الدهوى ( شادر ) قد صدر حكم بإعلاقه غالفة إرتكبها مستأجره ، ونفذ حكم الاغلاق بإعراج هميع الأشياء الني كانت به وإغلاق بابه ووضع الأنتام عليه ، فان حيازة المستأجر المادية للشادر تكون قد زالت نتيجة تنفيذ الحكم الجنائي الصادر عليه . والقول بأن المستأجر ظل حائزا رغم ذلك هو خطأ في فهم معنى الحيازة .

( الطعن رقم ٧٠ سنة ١٦ ق ــ جلسة ١٩٤٧/٦/٥ )

٩ ... إن دعوى استرداد الحيازة تستنزم بطبيعتها وقوع أهمال عنف وقوة مادية وتكون قد سلبت حيازة مادية أيضا . وهى بهله الثابة لا يمكن أن يكون موضوعها إعادة مستى أو مصرف هدمها المدعى عليه ويدعى المدعى أن له حق إرتفاق عليما إذا كان هذا المستى أو المصرف اللذات هما عمل حق الإرتفاق مقطوعا بأنهما في يد المدعى عليه .

( الطعن رقم ٤٠ صنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٣٣/١٠/٢٢ )

• 1 \_ إذا كان المدعى عليه في دعوى حق إرتقاق إيجاني ( فتح مطلات ومنافذ ) قد بافر \_ قبل فوات المدة المقررة لحماية الحقوق بدعوى وضع اليد \_ إلى الاعتراض عليه فعلا باقامة حواتط في ملكه الحاص وقضاء بانذار وجهه إلى المدعى أعقبه رفع دعوى عليه فان دعوى رد الحيازة بالنسبة غذا الحتى تكون غير مقبولة لعدم إستكمال الشرائط الواجب توافرها في دعوى وضع الهد .

( الطعن رقم ٤٣ منة ٧ ق ــ جلسة ١٩٣٨/٢/٣ )

١٩ - لا تؤيب على الحكمة أثناء نظر دعوى منع العرض أن تعيرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الاساس متى تبينت توافر شروطها ذلك انه لا تنافر ولا تعارض بين الدعوبين لأن أساسهما واحد هو الحيازة المادية بشروطها القانونية والفرض منهما واحد هو حماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها .

( جلسة ١٩٥٤/١٢/١٦ طعن رقم ٢٧٤ سنة ٢١ ق )

۹۲ \_ لا پیپ الحکم أن تکون اشحکه إذ اهیرت دعوی منع العرض دعوی استرداد حیازة قد تضت فی منطوقها بمنع العرض وبتسلیم الهین للمتحکرم له إذ أن مافتنی به یطفی مع مایصح أن یطلب ویقضی به فی مثل هذه الدعوی و لا یصارض مع احبارها دعوی استرداد حیازة .

﴿ جَلَسَةُ ١٩٥٤/١٢/١٦ طَعَن رَقِم ٢٣٤ مِنَة ٢١ قَ ﴾

١٣ \_ الحكم الصادر من محكمة النقض والذي يقضي بنقض حكم صادر في دعوى استرداد الجارة التي أقامها المستأجر على مشترى العين المؤجرة مستداً فيها إلى حيازته للعين وأن هذه الحيازة قد سلبت بالقوة ، لا تكون له حجية في الدعوى الموضوعة التي أقامها المستأجر على المشترى مطالها إياه بالتعويض عن إعلاله بالتزامه بتمكينه من الاتطاع بالعين المؤجرة وبعدم المشترى مطالها إياه بالتعويض عن إعلاله بالتزامه بتمكينه من الاتطاع بالعين المؤجرة وبعدم المشترك له فيها وهو الإلتزام الذي يقرضه عليه عقد الإيجار الذي عظم المؤجر الأصل فيه ، وذلك لاختلاف الدعويين موضوعا وسيها ولأن الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يحس أصل الحق ولا ينبي على أساس ثيرته أو نفهه وإنما على أساس توافر الحيازة بشروطها القانونية أو عدم توافر الم

( الطعن رقم ٣٦٨ سنة ٣٤ ق ــ جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ س ١٩ ص ٩٥٥)

١٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى قضائه بإنهاء الحصومة فى الدعوى بما ثبت له استلام الطاعن للجراج واسترداده للعجازة بعد رفع دعواه واستغنى بذلك عن البحث فى حقيقة الحيازة وأصلها وكان قضاؤه بمسئولية المطعون عليه عن مصروفات تلك الدعوى مؤسسا على أنه هو المتسبب فى طرح الحصومة على الحكمة متقطع, الصلة ببحث موضوع الحيازة ولا يحتبر قضاء حاصما فيها فان الحكم المطعون فيه إذ قرر بصدد النزاع المتعلق بطلب الطاعن مقابل حيازة المطعون عليه بصفته للجراج أنه غير مقيد بقضاء سابق فانه لا يكون قد محالف الأمر المقعن فيه.

# ( الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١١ س ١٩ ص ١١٤١ )

• ١ -- إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديرا للجمعة الزراعة بمدينة مخروح شغل مسكنا مملوكا للحكومة ، وخصصته جهة الادارة لسكى الموظفين والعمال اللين يعملون بالمدينة ، ثم أصدر رئيس مجلس المدينة قرارا إداريا بإنهاء هذا الترخيص وإخلاء المسكن ، وأقام المطعون عليه بعد إخراجه من المسكن الدعوى بطلب تمكينه منه ورد حيازته إليه ، وكان التعرض المستد إلى أمر إداري إقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا الأمر العرض ، وذلك لما يترتب حيا على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو ما يجتم على الحاكم بعص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٥ ، ولا يكون للمحائز في هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الاداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم ينتزم هذا النظر ، فانه يكون قد خالف القانون في مسألة إختصاص تعلق بولاية اشاكم ، وهو ماييز الطعن في هذا الحكم يطريق النقض رغم صدوره من الحكمة الإبتدائية بهنة استعطية .

( الطعن رقم ١٤ ه سنة ٣٧ ق ــ جلسة ٧٣/١/١٥ س ٢٤ ص ٤٣٥ )

١٦ - مناط قبول دعوى الحيازة أن تكون لرافعها حيازة مادية على العقار وقت فقدها لأنها تقوم قادها لو أنها تقوم قادها لو الو يشترط لقبولها تو الو يشترط لقبولها تو الو يشترط لقبولها تو الو نية المنافعة على التعرض بل يجوز رفعها نمن ينوب عن غيرة في الحيازة عند الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعيا قائما في حالة وقوع الفعنب.

( الطعن رقم ٢٣ عسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/١١/٢٤ )

۱۷ ـــ القانون المدنى اعتبر المستأجر حائزا تحميه جميع دعاوى الحيازة . وطبقت المادة ١/٥٧٥ من الفانون المدنى الصادر من ١/٥٧٥ من الفانون المدنى الصادر من المغرض . فأذنت للمستأجر أن يرفع باسمه على المتعرض . هميع دعاوى الحيازة ، سواء كان تعرض المعرف له عاديا أو تعرضا مينيا على سبب قانونى .

( الطعنان ٢٥ ، ٢٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩١/١/١ )

١٨ ــ نعى المادة ٩٥٨ من القانون المدنى أن دعوى استرداد الحيازة إنما فرعت لحماية الحائز من أعمال الفعيب ، ومن ثم كان قبولها وهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالة ومعنى كونها مادية أن تكون بد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قاتما حال وقرع الفعيب ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بهية الخلك فيكفي لقبولها أن تكون لرافعها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر ، وهو ما قررته المادة ٥٧٥ من القانون المدنى .

( الطعنان رقما ۲۵ ، ۲۸ سنة ۵۰ ق ــ جلسة ۸١/١/١)

٩٩ \_ إذ كان القرار الصادر من محافظ الاسكندرية بالترخيص للمطعون ضنهم في استخلال أرض النزاع لا يخرج هذه الأرض من ملكية الدولة ، وكان قيام الطاعنة بانشاء محطة محولات الدخيلة الكهربائية على هذه الارض يحير تحصيصا فعليا شا للمنفعة العامة ، بما لا يقبل معه دعوى المطمون ضدهم باسترداد حيازتها لورودها على مال عام لا ترد عليه دعاوى الحيازة ، وهو الأمر المسلق بالنظام العام ، ويتسع له نطاق الطعن المائل ، بما يتبح شكمة النقض العصدى له . (الطعن رقم ٢٠٥٧ م ع ع جلسة ١٩٨٤/٧/٩)

٧ ــ الحيازة العرضية هي حيازة لحساب الأصيل وحده ، الذي له ــ عند فقدها أن

يستردها ولو كان من سلبيا منه هو الحائز العرض ، ولتن كان لهذا الأعور \_ وهل ماجرى به نص المادة ٧٩٥٨ من القانون المدل \_ أن يممي حيازته العرضية باستردادها من الفير الذي يسلبه أياها ، الا أنه ليس له أن يلجأ إلى هذه الدعوى ضد الأصيل الذي يجوز لحسابه .

يسلبه اياها ، الا الله ليس له ان يلجه إلى هلمه الدعوى صد الاصيل الذي يجور حصاب . ( الطعن رقم 4۸9 س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٩ ، نقش 47. ١٩٨٠ المكتب الفنى سنة ٣٦ ص ٢٠٠١ ، نقض ١٩٧٧/٥/١٩ سنة ٢٦ ص ٩٩٧ ، نقض ٢٩. ١٩٧٠/٩٠ سنة ٢٦ ص ٩٩٧ ، نقض ٩٩.

٣١ \_ أوجبت المدتان ٩٥٨ ، ٩٦١ من القانون المدنى أن ترفع دعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض خلال السنة التالية للقداها أو من وقوع التعرض وهي مدة سقوط يجب أن ترفع الدعوى خلالها إلسنة التالية للقداها أو من وقوع التعرض وهي مدة سقوط يجب أن من قانون المرافعات وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده أقام دعواء بمنع التعرض بصحيفة قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧٨/٦/١ ، فأن الدعوى تكون قد أقيمت في المهاد و لا يغير من ذلك تعديل المطعون ضده نطاباته الحاصل في الدعوى الدعوى المهاد وكيف أن التاريخ الأخير لا يعير رفعا لدعوى جديدة وأن رفع المدعوى بمنع التعرض في المهاد وتكيف المكتمة لها أنها دعوى باسترداد الحيازة أو طلب الحكم باعبارها كذلك لا يؤثر على تاريخ رفعها ايا كان تاريخ تعديله الطلب .

۲۲ ـــ إستخلاص واقعة التعرض في وضع اليد وعلم المدعى بها هو من المسائل الموضوعية المتوركة لتقدير قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائفا وله سنده من الأوراق .
( الطعن رقم ۱۰۶۸ س ۷۷ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸)

٣٣ ــ نحكمة الموضوع أن تستدل على توافر وضع اليد من الأدلة المقدمة اليها من مستندات أو من أى تحقيق قضائى أو ادارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها . ( الطعن رقم ٧٩٣ ص ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١ )

٣٤ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ولاية قاضى الحيازة تتسع لازالة الأفعال المادية الدي يجرب المدعى عليه فى هذا النوع من القضايا باعبار أن القضاء يها من قبيل اعادة الحال الماكنت عليه ومن حق الحائز لمذة لا تقل عن صنة أن يطلب اعادة العقار الى أصله بطلب ازالة ما يحدم منها . ما يحدث من يدر صواء بازالة ما يقيمه من مبان أو باعادة ما يهدم منها . ( الطعن رقم ٣٩٥ من ٥٩ قى جلسة ١٩٨٤/١١/١٥)

٧٥ \_ الحكم فى دعوى استرداد الحيازة يجب أن يعرض للشروط اللازمة لقيامها وأن يين بما فيه الكفاية الوقاتع التي تكشف عن مدى توافرها ... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه \_ على نحو ما ورد بمدوناته \_ على مجرد قوله أن الطاعتة لم يكن ها حيازة مستوفاة للشروط المقررة ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الادعاء بالتزوير ورفض الدعوى دون أن يدلل على ما استخلصه من عدم توافر شروط الحيازة أو يين سنده فى ذلك أو ماهية الشروط الى افتقديها الحيازة المطلوب استردادها فانه يكون معيا بالقصور .

( الطُّعن رقم ١٣١٨ ص ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

٣٩ — دعوى استرداد الحيازة — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — تقوم على رد الاعتداء غير المشروع . ويكفى لقبوطا أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالمقار اتصالا فعليا قاتما في حالة وقوع المعصب . ولا يشترط وضع اليد مدة سنة سابقة على سلب الحيازة ويكفى أن تكون قد سلبت قهرا .

( الطعن رقم ۱۸۵۸ س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ )

٧٧ ــ دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع فهى قد شرحت خماية الحائز من أعمال العصب ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية بحيث تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجمل العقار تحت تصرفه المباشر وأن يكون هذا المجتمعات الاتصال قائما حال وقوع الغصب وانه وثن ثلا يلزم أن تكون هذه الحيازة بية المخلك الا أنه يتعين في جميع الأحوال أن يكون لرافع الدعوى حيازة هادئة وظاهرة واذ كان غكمة الموضوع أن تستدل على توافح وضع اليد من الأدلة المقدمة في الدعوى سائاها ومستمدا ادارى واذ كان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من الأدلة المقدمة في الدعوى سائها ومستمدا

#### مادة £ £

من أوراقها ولا مخالفة فيه للثابت بها ومن شأنه أن يؤدى الى ما انتهى اليه الحكم من نفى حيازة الطاعنين فان النمى على الحكم بما ورد فى هذا السبب يكون على غير أساس

( الطعن رقم ۱۷٤٧ س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٩ )

۲۸ ــ دعوی استرداد الحیازة شرعت لحمایة الحائز من أهمال الفصب فهی تقوم قانونا علی رد الاعتداء غیر المشروع ومن ثم كان قبوه رهنا بأن یكرن لرافعها حیازة مادیة حالیة بمیث تكون ید الحائز منصلة بالعقار اتصالا فعلیا یجمل العقار تحت تصرفه المباذر وأن یكون هذا الاتصال قائما حال وقوع العصب وأنه ولتن كان لا یلزم أن تكون هذه الحیازة بیة اتخلك إلا أنه یعین فی جمیع الاحوال أن یكون لرافع الدعوی ــ حال وقوع العصب ــ حیازة هادئة وظهرة .

### ( الطعن رقم ٧٩٣ س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١ )

(الطعن رقم ٤٨٩ ص ٥٠ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩ ، نقش ١٩٨٠/٤/٢٤ الكتب الفني سنة ٣٦ الجزء الأول ص ١٢٠١ ، نقش ١٩٧٠/٦/٩ سنة ٢١ ص ٩٩٨ ) .

٣٠ ــ النص في المادة ٩٥٨ من القانون المدني على أن و خالز المقار اذا فقد الخيازة أن يطلب خلال السنسة التاليسة لفقدها ردهيا البسسه ، فاذا كان فقيسلد الحيازة خقيسة بدأ سريسان السنسية من وقت أن ينسبكشف ذلك . ويجوز أيضا أن يسترد الحيازة من كان حائز ابالنيابة عن غيره ، يدل على أن دعوى استرداد الحيازة انما شرعت خماية الحائز من أعمال الفصب ، ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعله تحت تصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصالا قائما حال وقوع المعصب ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بية الخلك فيكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر ماردة ودون حاجة لاعتصام المؤجر ، هذا فضلا عن أن الثابت أن المؤجر لمورث المطعون ضدها الخابة عن رفسها وبصفتها طلب قبول تدخله في الدعوى وقعنى بقبول تدخله .

﴿ نَفُضَ ١٩٨٤/٤/٩ سِنَةً ٣٥ الجَزَّءُ الأُولُ ص ٩٤٣ )

٣٩ \_ للمحائز على الشهوع أن يممى حيازته بدعوى الحيازة ضد المتعرض له فيها سواء كان هذا المتعرض شريكا معه أو تلقى الحيازة عن هذا الشريك .

(نقط ١٩٨٤/٩/٢١ طعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٥٠ قضائية )

٣٢ ــ وضع البد يجوز الاستدلال عليه من تحقيق قضائى أو ادارى أو شهادة شاهد لم يؤد اليمن أمامها . رقابة محكمة النقص على الاستدلال . شرطه .

(نقض ۱۹۸٤/۱۱/۲۱ طعن رقم ۷۷۷ لسنة ٥٠ قضائية )

٣٩ ــ يدل نص الفقرة الثانية من المادة ٩٥١ من القانون المدنى على أن الشارع وضع قرينة قانونية بسيطة لن يثبت له العصر المادى للحيازة بأن المحرض توافر العنصر المعنوى له ، فاعتبره أنه يحوز خساب نفسه حيازة أصلية لا عرضية والقي على من يدعى العكس ويتمسك بأن الحائز ليس الا حائزا عرضيا يحوز لحساب غيره عب، البات ذلك .

( نقض ٧/١/١٩٨٤ طمن رقم ١٥٨٣ لسنة ٥٠ قضائية )

٣٤ ــ محكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من استيفاء الحيازة للشووط التي يتطلبها انقانون ولا سيل محكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب ساتفة واذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه ، بعد أن بين شروط دعوى استرداد الحيازة واستعرض مستدات الخصوم وأقوال الشهود أقام قضلعه على ما أورده من أنه و لما كان الثابت من شهادة الشهود هيما سواء كانوا شهود المدعية الثانية أو المدعى عليه وكذلك من تحقيقات الشكوى الإدارية المنضمة أن مورث المدعية الثانية عن نفسها وبصفتها كان يحوز المحل موضوع النزاع منذ أكثر من خسة عشر عاما سابقة على النزاع باعتباره مستأجرا له من مالك العقار في ذلك الوقت الخصم المتدخل في الدعوى بموجب عقد الايجار المؤرخ 1909/8/10 . ولما كان الثابت من المستدات المقدمة في الدعوى أن مصلحة الضرائب قد أوقعت حجزا على المحل وقامت بإغلاقه بالجمع الأهمر وذلك لمديونية مورث للمدعية عن نفسها وبصفتها وأنه بتاريخ ١٩٧٨/١٩/١٨ بناء على تسوية المورث لمديونيته لدى المصلحة وبسداده جزءا من الدين قامت مصلحة الضرائب بإعادة فتح المحل ورفع الاختام وتسليمه للمورث في ذات التاريخ وذلك بموجب محضر رفع الاختام المودع بحافظة مستندات المدعيين ومن ثم فان الثابت أن حيازة المورث .... كانت حيازة مادية ... متصلة بالمحل اتصالا فعليا بعد تسلمه عقب اعادة فتحة ومستمرة وهادئة وظاهرة ولمدة اكثر من سنة سابقة على سلبها وتكون حيازته قد استوفت شرائطها القانونية ... وأنه بالنسبة للمدعية ... فان الثابت من شهادة شاهدى المدعى عليه الأول والثاني والتي تطمئن الى شهادتهما انها لم تضع يدها على المحل عقب اعادة فتحه بمعرفة مصلحة الضرائب ومن ثم قلم تثبت حيازتها للمحل .... ، وهي أسباب سائفة غذ أصلها الثابت ف الأوراق ومن شأنها أن تؤدى الى النتيجة التي انتهى اليها من توافر الحيازة لمورث المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها لمدة سنة سابقة على سلبها .

( نقطى ١٩٨٤/٤/٩ سنة ٣٥ الجزء الأول ص ٩٤٣ )

٣٥ ـــ لما كان لقاضى الموضوع ـــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـــ السلطة النامة في
 تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وأنه لا يتقيد بتكييف الحصوم لها . ولا يمنعه هذا من فهم

الدعوى على حقيقتها واعطائها التكييف الصحيح ، وأن العبرة في تكيفها الى دعوى العقد لا إلى دعوى الحيازة محله أن يكون رافع الدعوى مرتبطا مع المدعى عليه فيها بعقد ، ويكون انتزاع الحيازة داخلا في نطاق هذا العقد ، وكان الثابت أن المطمون ضده يرتبط مع الطاعن الأول بعقد ايجار مؤرخ ٢/١ / ١٩٦٤/١ ، وكان النص في المادة ٧١ه من القانون المدنى يوجب على المؤجر أن يجتمع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ويحق للمستأجر عند وقوع أغالفة من المؤجر أن يلجأ إلى القضاء لاجباره على التنفيذ العيني لعقد الايجار ، وتمكينه من الاستمرار في الانتفاع بالعين المؤجرة بإعادة وضع يده عليها ، وهذا الضمان الذي يلتزم به المؤجر يمنعه من تأجير العين للغير ، ويحق للمستأجر عند المخالفة بوصفه حائزًا للعين المؤجرة أن يوفع في هذه الحالة دعوى استرداد اليازة على من انتقلت إليه حيازتيا من المالك المعتصب ، ولو كان المستأجر الأخير حسن النية اعمالا لنص المادة ٩٦٠ من القانون المدنى ، ولما كان الحكم الطعون فيه قد اعتبر الدعوى مرفوعة من المطعون ضده على الطاعن الأول استنادا لأحكام ضمان المؤجر ، وانها ليست من دعاوى الحيازة ، وعلى الطاعن الثاني على أنيا دعوى استرداد حيازة ، وركن في ذلك إلى ماجاء بصحيفة الدعوى وإلى ماقرره المطعون ضده في مذكراته بأن عقد الايجار المبرم بينه وبين الطاعن الأول لم ينقض ، وأنه يقوم بسداد الأجرة واستهلاك المياه واشتراك التليفون ، وأن منقولاته ظلت بالعين المؤجرة حتى اغتصاب الطاعن الأول لها يغير سند من القانون ، وأن من حقه المطالبة بتمكينه من الانتفاع بها لالتزام الطاعن الأول بالضمان ، كما يحق له استردادها من الطاعن الثاني ولو كان حسن الَّنية ، فانه يكون قد اعمل صحيح القانون . وانتين إلى التكييف السلم للدعوى ، والتزم بحقيقة المطلوب فيها ، واستند إلى ماله أصله الثابت بالأوراق ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس . ر تقش ۱۹۸٤/۱۱/۸ سنة ۳۵ ص ۱۸۱۱)

٣٦ \_ فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة مادة ٩٥٨ مدنى . مؤداه . انقصاء الحق فى رفعها . انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية . مادة ٣٨٣ مدنى . اعتبار الدهوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . مادة ٣٣ مرافعات .

ر نقض ۱۹۸۷/۲/۱۲ طعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ۵۷ قضائية ، نقض ۱۹۷۷/۵/۲ مجموعة المكتب الفنى صنة ۲۸ ص ۱۹۰۶ ) .

٣٧ \_ إذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول رفعها بصفته حارساً قضائياً وظلب فيها بصفته حارساً قضائياً وطلب فيها إسترداد حيازة المستشفى محل النزاع بجميع مقرماتها المادية والمعربية التي وقع عليها الحجز الإدارى وتم يعمها بالمزاد العلني الذي رسى على الطاعن بتاريخ \$ 1942/9/1 مستشاً في الحجز الإدارى الضائق الصادر في الإستئناف رقم 90 97 لسنة ٩٣ ق القاهرة والذي فعني به في مواجهة الأخير وبقية المطعون ضدهم بطلان اجراءات الحجز الادارى المرقع من مصلحة الضائل على منقولات المستشفى المذكورة وحق الإنجار والاسم التجارى وما ترتب عليه من الحجرات.

إجراءات يع ورسو بالمزاد على الطاعن ، فإن هذه الدعوى بالنظر إلى الطلبات الواردة بها والأصاص الذي أقيمت عليه ليست دعوى إسترداد حيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت يد المطعون ضده الأول من أعمال غصب تحت من قبل الطاعن وإنما هي بحسب تكيفها الصحيح دعوى باختي ذاته الهدف منها رد الأموال المنقولة المعلوكة للمستشفى على النزاع بجميع مقرماتها المادية والمعنوية بما فيها حتى الإيجار وقمكين المطعون ضده الأول من المستشفى ، وذلك إعمال لأثر والمندى المنتولات وبيعها بالمزاد للطاعن والذي من مقتضاه عودة الطرفين الراسي عليه المزادي على هذه المقولات وبيعها بالمزاد للطاعن رمر المزاد أي بقاء ملكية المنقولات محل النزاع ضمن تركة المدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل حارسا عليها ، والذي أصبح بمجرد هذا التعين وبحكم القانون نائبا قضائيا عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فيكون له مباشرة إجراءات التقاضي عند والخافظة عليه ، ومن ثم قاله المال الموضوع تحت الحراسة فيكون له مباشرة إجراءات التقاضي عند والخافظة عليه ، ومن ثم قاله يكون لصاحب الصفة في مقاضاة الطاعن ومطابته برد هذه المنقولات باعبار أنه الذي رسا يعها بلمازد عليه فيكون ملترماً بردها بعد القضاء ببطلان هذا البيع إعمالاً للأحكام المقرة لرد غير المستحق دون تلك الأحكام المقرة بعد القضاء بيطلان هذا البع إعمالاً للأحكام المقرة لد غير المستحق دون تلك الأحكام المقرة عصر بها القانون دعوى إسترداد حيازة العقل .

( نقض ١٩٨٩/١١/٣٠ طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥ ق )

٣٨ ــ دعوى استرداد الحيازة . وجوب رفعها قبل مضى سنة على فقد الحيازة . تقادم خاص . أثره . سريان قواعد الوقف والانقطاع . رفع واضع اليد دعواه أمام القضاء المستمجل برد الحيازة . قاطع للتقادم ولو قضت انحكمة المستعجلة بعدم الاختصاص . علد ذلك .

ر نقض ۲۰۰۸ ۱۹۹۰/۱۲/۲۵ طعن رقم ۲۰۰۸ لسنة ۹۳ قضائية )

٣٩ ــ دعوى استرداد الحيازة ، قيامها على رد الاعتداء غير المشروع . قبولها رهن بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائما حال وقوع الفصب . يكون لرافعها حال وقوع الفصب . حيازة هادئة وظاهرة . توافر لرافعها حال وقوع الفصب حيازة هادئة وظاهرة . ( نقض ١٩٥٧/١٠ على ١٩٥٨ لسنة ٥١ قضائية )

• ٤ — دعوى استرداد الحيازة . قيامها على رد الاعتداء غير المشروع . محكمة الموضوع لها السلطة فى التحقق من توافر الشروط القانونية للحيازة . عدم اشتراط نية التملك عند واضع الميد أو أن يكون وضع يده لمدة سنة سابقة على التعرض . كفاية توافر الحيازة المادية التي تجمل يد الحائز متصلة بالمقار اتصالا فعليا حالة وقوع الفصب . وضع اليد واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية . استخلاص واقعة سلب الحيازة وتاريخها . استقلال قاضى الموضوع به على كان استخلاصه سائفا وله سنده فى الأوراق .

(نقض ١٩٩٠/٢/١٥ طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٩ قضائية )

١ عـ كف الحائز للعقار عن استعمال حقه المدى ينفق مع طبيعة العقار بعض الوقت كما يستعمله المالك عادة ، لا يُعل بصفة استمرار الحيازة .

( نقض ۱۹۹۰/۲/۱۱ طعن رقم ۷۸۷ لسنة ۵۷ قصائية )

٤٧ ــ دعوى استرداد الحيازة. قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. مؤدى ذلك.
 محكمة الموضوع. سلطتها من التحقق من إستيفاء الحيازة بشروطها القانونية. شرطه. مؤداه.
 رنقض ١٩٣٣/٣/١٨ طمن رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٦ قضائية)

27 ـ وجوب حماية واضع اليد من كل تعرض سواء كان اعتداء عصا أو يناء على حكم لم يكن واضع اليد طرفاً فيه . لا حجية للاحكام إلا فيما فصلت فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية . مالم تنظر فيه الحكمة بالفعل لا يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر للقضى . ( نقض ١٩٩١/١٧/١٧ طمن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٧ قضائية )

\$ 1 ـــ الشبت من وقوع الغصب ونفيه . لا يتطلب لنظره احكام قانون الإصلاح الزراعي بما يشترطه من وجود عقد مكتوب للايجار ثابتا بالكتابة مودعا نسخة منه بالجذهبة التعاونية الزراعية .

(نقص ۱۷۹۱/۹/۲ طعن رقم ۱۷۵۷ نستة ۵۸ قصائية)

٥٤ ـــ المشترين لعقار واحد بعقدى بيع ابتدائين . تسلم احدهما العقار من الباتع تفيذا للعقد . أثره . عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها للمشترى الآخر الا بعد تسجيل عقده وثبات العبلية له في ذلك . علة ذلك .

( نقض ١٩٩٠/١٢/٢٠ طعن رقم ٢٩٨٧ لسنة ٥٩ قضالية )

ر نقطي ١٩٩٧/٣/١٨ طعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٦١ قضائية )

#### مادة 11

## ثانيا : دعوى منع التعرض

دهوى منع التعرض هي دعوى الحيازة الرئيسية أو كما يطلق عليها بعض الشراح دعوى الحيازة المعرض هي دعوى الحيازة المرضية وبشرط الحيازة المع الميازة المرضية وبشرط أن تستقر مدة سنة كاملة على الأقمل ، وهي دعوى موضوعية بحتة بطبيعتها وقد نص عليها المشرع والمائعة عام 174 من القانون المدني بقوله و من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ، ثم وقع له تعرض في حيازته ، جاز أن يرفع خلال السنة التالية دعوى بمنع التعرض ، ، ومن ثم فانه يتعين أن يتوافر فيها الشروط الآمية :

الشرط الأول : حيازة المدعى للعقار

فيتعين أن يكون المدعى حائزا حيازة قانونية وان يتوافر لديه عنصراها المادى والمعنوى دون أن تكون مشوبة بغموض أو ابهام وقد يكون احد العصرين للحائز والعنصر الآخر لنائه كالمستأجر ، وقد يجمع العنصران معاً لدى نائب عن الحائز كما هو السائد بالنسبة للوصى أو القيم عند حيازته لعقارات القاصر أو المجبور عليه فيجب على الحائز أن يثبت أنه في الوقت الذى وقع له فيه التعرض كان حائزا للعقار حيازة خالية من العيوب أى حيازة تنسم بالعلائية والهدوء والاستمرار .

ويجب على الحائز أن يثبت ايضا ان حيازته اصلية لا عرضية ، اى أنه يحوز خساب نفسه لا خساب غيره ، فاذا وقع تعرض لحق الملكية ، فلا يجوز أن يرفع دعوى منع السرض الا من كان حازا خق الملكية خساب نفسه ومن ثم فلا تقبل فى هذه الحالة من صاحب حق الانتفاع أو صاحب حق الارتفاق أو المرتبن رهن حيازة أو المستأجر ، اذ أن المالك هو الذى يحق له أن يرفع الدعوى فى هذه الحالة باعتباره حائزا لحق الملكية خساب نفسه ويباشر السيطرة المادية على المقار بواسطتيم ، غير أن هذا لا يحول دون صاحب حق الارتفاق والمرتبن رهن حيات وصاحب حق الارتفاق والمرتبن رهن حياب نفسه ، ذلك أنه اصيل فى حيازته له لائه يجرزه خساب نفسه .

ولا يجوز للمستأجر أن يرفع دعوى منع التعرض على المؤجر له مادام انه يوبطهما عقد بل له ان يطلب الزام المؤجر بتنفيل ما التزم به في العقد وما يترتب على العقد من آثار اذ القاعدة انه لا يجوز الالتجاء لدعوى منع التعرض اذا ثار النزاع بشأن عقد مبرم بين الطرفين .

وفى حالة ما أذا كان الحائز يستمد حيازته من ترخيص صادر من جهة الادارة فان الحيازة تكون عرضية بالنسبة له وبالتالى لا يجوز رفع الدعوى ضدها اذ يحق لها العاء النرخيص في أي

#### مادة £ £

وقت تراه حتى لو تعسقت في الألهاء وان كان هذا لا يمرم الحائز من الالتجاء للمطالبة بالتعويض بسبب هذا التعسف الذي اصابه يضرو .

واذا كانت الحيازة تقوم على عمل من أعمال النسام فلا يجوز للمعائز أن يرفع دعوى منع التعرض عل المالك لأن حيازته لا تعدر أن تكون حيازة عرضية .

ويستطيع الحائز على سبيل النسامج أو يترخيص من جهة الادارة أن يوفع دعوى منع التعرض اذا تعرض له غير المالك أو غير جهة الادارة لأله لايجوز أن يتمسك بعرضية الحيازة الا المالك المسامح أو جهة الادارة التي اصدرت الترخيص لأن هذه العرضية نسبية لا حطقة .

ولا يشترط فى الحيازة أن تكون بمسن نية ، فيجوز للحائز مىء النية وقع دهوى منع التعرض .

وينبغي أن تكون حيازة المدعى ظاهرة بمعنى أن بياشر الحائز انشاعه بالحق بميث يستطيع أن يراه كل من يحتج فى وجهه بالحيازة وأن تكون هادئة اى لا تكون قد اكسبت باكراه مادى أو أدنى ، وإذا استمر الاكراه ظلت الحيازة مشوبة ومتى زال الاكراه صارت هادئة من وقت زوال الاكراه . الاكراه .

والاكراه الذى يعند به هو الذى يقع على الحائز أو من يعمل لحسابه بقصد الاستيلاء على الحيازة أما أعمال العنف والقوة التى تصدر من الحائز بقصد المحافظة على حيازته فلا تعبير اكراها متى كان قد اكتسبت الحيازة بفير عنف .

الشرط الثاني : استمرار الحيازة لمدة سنة

ويجب أن تكون الحيازة مستفرة بأن تكون قد إستمرت مدة سنة كاملة بدون انقطاع قبل حصول التعرض ولا استثناء في ذلك كالاستثناء الوارد في دعوى رد الحيازة ومؤدى ذلك أنه يسبن أن تكون الحيازة قائمة وقت وقوع الصعرض وأن تكون قد دامت سنة كاملة على الأقل منذ أنه بدأت الى وقت وقوع الصعرض . ويقع على المدعى عبء البات حيازته للعقار مدة سنة ، الا أنه يكفيه أن يثبت أنه قد حاز العقار قبل وقوع التعرض بسنة وأنه يحوزه فعلا وقت وقوع التعرض ، وبذلك يفترض الله استمر حائزا له في الفترة مابين الزمنين مالم يشت المدعى عليه عكس ذلك وذلك تطبيقا لنص المادة ٣٩٧ مدنى التي تقرو بأنه و اذا ثبت قيام الحيازة في وقت سابق معين وكانت قائمة حالا ، فان ذلك يكون قرينة على قيامها في المدة مابين الزمنين مالم يقيم الدليل على المكس » . فاذا اثبت المدعى عليه تخلف الحيازة في ال فترة بين الزمنين فان المدعى هو الذى يحام عب، اثبات أن حيازته قد دامت سنة كاملة على التفصيل الذى بيناه .

ويجوز للحائز عند احتساب سنة الحيازة أن يضم مدة حيازة سلفه الى مدة حيازته سواء كان المدعى قد تلقى منه الحيازة كخلف عام أو كان محلفاً خاصاً .

الشرط الثالث : وقوع تعوض من الغير

ويتمين أن يقع تعرض للمدعى في حازته أى أن يقع تعدى ييرر رفع الدعوى صواء أكان تعرضا ماديا أم قانونيا وطال التعرض المادى أن يزرع شخصا ارضا في حيازة غيره أو ينبي طبيا ، أو أن يدخل ارضا يحوزها المدعى عليه من غير إذنه أما اذا كان المدعى قد أذنه بالدخول فلا تعرض واقامة المدعى عليه في أرضه حائطا يسد به مطلا جاره الذي حاز حق الارتفاق بالمطل لمدة صنة يعجر تعرضا ، كملك يعجر من اعمال التعرض رعى المدعى عليه مواشيه في أرض جاره دون اذن منه ، أما اذا كانت المواشى ساتية ودخلت الأرض لترعى فيها دون علم صاحبها فإن ذلك وان كان لا يعد تعرضا الا أنه يعرضه للمساءلة بدعوى المسئولية التقصيرية لوقوع خطأ منه لد كه ماشيته ترعى في أرض غيره وبشرط اثبات بائي عناصر المسئولية .

ويدخل في أعمال التعرض مرور المدعى عليه بأرض جاره مدعيا أن له عليها حتى ارتفاق بالمرور ، أو دخوله دارا في حيازة المدعى زاعما أن له عليها حتى انتفاع أو أنه استأجرها من صاحبها ، أو أن يزيل سلمها يستعمله المدعى عليه في الوصول لمنزله بمقتضى حتى إرتفاق بالمرور مقرر له . واذا كان هناك بمر بين عدة شركاء فاقام أحدهم حوائط حول عقاره من شأنها تضييتي الممركاة . الممركاة . الممركاة .

ولا يشترط فى التحرض الصادر من المدعى عليه أن يكون قد أصاب المدعى بضرر كما أنه لا يلزم اعتبار العمل الصادر من المدعى عليه تعرضا فجرد أنه احدث ضررا بالمدعى اذ ليس هناك تلازم بين الأمرين فقد يقع احدهما دون الآخر ، وان كان معظم افعال التعرض يترتب عليها حدوث ضرر للمدعى ، وفى هذه الحالة يجوز له أن يضيف لطلب منع التعرض طلبا بالتعويض عما أصابه من ضرر طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية ، أما اذا ترتب على الاعتداء الذى بدر من المدعى عليه على حيازة المدعى حدوث ضرر دون أن ينكر عليه حيازته أو يعارضها فلا يجوز للمدعى أن يوفع الا دعوى التعويض دون دعوى منع التعرض .

ولا يشترط فى التعرض أن يستند فيه مدعيه الى حق غير ثابت له ، ذلك أنه يتعين على المدعى عليه حتى لو شرتيبا على ذلك اذا رفع عليه حتى لو استند فى تعرضه لحق ثابت له الا يستأدى حقه بالبعرض ، وترتيبا على ذلك اذا رفع عليه المدعى دعوى منع المعرض فانه يجاب لطلبه ، ذلك أن قاضى الحيازة س "كما سبق أن كررنا ـــ لا شأن له بموضوع الحق ، ودعوى منع التعرض لا تحمى الا الحيازة فى ذاتها اذا توافرت شروطها دون مابحث فيها اذا كان للحائز حق يستند اليه فى حيازته أو أنه مجرد من هذا الحق.

ولا يلزم أن يتوافر في المدعى عليه سوء النية فحتى لو كان حسن النية بأن كان يعقد أن له حقا في تعرضه على خلاف الحقيقة فانه يقضى عليه بمنع تعرضه وليس بلازم أن تكون أعمال التعرض قد وقفت رأسا في العقار الذي يجوزه المدعى ، فليس هناك مايمنع من أن تقع هذه الأفعال فى عقار يحوزه الفير أو يحوزه المدعى عليه نفسه ، كما اذا كان لعقار على آخر حق ارتفاق بالمطل وبنى صاحب العقار ما يحجب الرؤيا عن صاحب حق الارتفاق فان هذا يعد تعرضا لحبازذ حق الارتفاق .

ولا يشترط فى أعمال التعرض أن تكون قد اقترنت بالعنف أو ارتكبت علنا ، فبجوز أن تحدث خلسة وفى خفية عن المدعى ، وتعد مع ذلك تعرض: يجوز للمدعى أن يدفعه بدعوى منع التعرض .

ومن المقرر أن قاضى الموضوع هو اللدى يقدر ما اذا كانت الإفعال التى صدرت من المدعى عليه تكون تعرضا ماديا أم لا ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض بشرط أن يسى حكمه على أسباب سائفة وجائزة فى العقل والمنطق وتؤدى ألى النتيجة التى التيم اليها .

أما التعرض القانوني فهو كل تصرف يصدر من المدعى عليه يعلن به نيته في معارضته لحيازة المدعى ، وقد يصدر خارج مجلس القضاء ، كم اذا انفر المدعى عليه مستأجرا بأن يدفع الأجرة له إذ للمؤجر زعما منه بأنه مالك العين المؤجرة فيكون هذا تعرضا لحيازة المؤجر للعين المؤجرة ، و وكما اذا وجم المدعى عليه للمدعى انذاوا بعدم البناء في الأرض التي يحوزها الأخير ، فان هذا يعد تعرضا لحيازة المدعى للأرض ، وإذا قامت جهة الادارة كمجلس الحي ومجلس المدينة أو مجلس الفرية أو أي جهة ادارية أخرى يتحرير محضر لحائز العقار عن أعمال نسبتها اليه متعلقة بحيازته للمقار فان ذلك يعد تعرضا قانونها .

ويجوز أن يقع التعرض عن طريق نزاع فى الحيازة يوفع أمام القضاء ، كأن يوفع شخص دعوى ضد الحائز ينكر عليه رافعها فيها حقه فى الحيازة ، أو بتقديم طلبات فى دعوى يعارض فيها المدعى عليه حيازة المدعى ، كما يعد تعرضا تنفيذ حكم قضائى على شخص لم يكن طرفا فى الحصومة .

هل يجوز رفع دعوى منع التعرض في التعرض الذي نتج عن الأشغال العامة ؟

تقوم الادارة احيانا بأعمال يطلق عليها اسم اشغال عامة وقد تشكل هذه الأعمال تعرضا خيازة الأفراد ، فاذا كانت هذه الأشغال تؤدى إلى نزع ملكية الفرد كلياً أو جزئيا دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية ، فقد ذهب العلامة الدكتور السنبورى بأن قاضى الحيازة يقتص بالبات قيام الحيازة اذا كانت محل نزاع ، ويجوز له ايضا أن يأمر بعدم المضى في القيام بالأشغال العامة ، غير أنه لا يختص بأن يأمر بهدم هذه الأشغال أو اعادة الأرض الى حالتها الأصلية ، اذ أن ذلك يتضمن تعطيلا لتنفيذ قرار ادارى لا يملكه الا القضاء الادارى ، أما إذا كانت الأشغال العامة تؤدى بطريق غير مباشر الى نزع المملكية ، كيا اذا كان القانون يخول جهة الادارة الاستيلاء نهاتها على املاك الأفراد دون اتخاذ اجراءات نزع المملكية ، فانه يدخل في اختصاص قاضى الحيازة تقرير حيازة المدعى وأنها استمرت لمدة سنة ، باعبار أن ذلك أساس يمكن الاستاد اليه في طلب التعويض ، الا أن قاضى الحيازة لا يختص بالأمر بهدم الاشغال لأن ذلك تعطيلا لتنفيذ قرار ادارى الأمر المحرم على جهة القضاء العادى ، اذ أن القضاء الادارى هو جهة الاعتصاص الوحيدة بوقف تنفيذ القرار الادارى أو الغائه أو تأويله .

جواز رفع دعوى منع التعرض عن اشغال خاصة رخصت بها الادارة :

اذا صدر من جهة الادارة عمل من أعمال العرض عن أشفال خاصة رخصت بها ، كا اذا كانت قد اعطت ترخيصا لشخص بادارة عمل مضر بالصحة أو مقلق للراحة أو من اغلات اخرة ، فإن هذا التعرض يخضع للقواعد العامة ، فيختص بنظره القضاء العادى لا الادارى ، وينوز له أن يقضى بمع التعرض وبازالة الأعمال التي تمت والتي نتج عنها التعرض ، ولا يقدح في ذلك صدور ترخيص ادارى في القيام بهذه الأعمال ، اذ أن هذا الترخيص لا يخرج عن كونه تقريرا بأن الأعمال المرخص بها لا تعارض مع مصلحة عامة ، كما أنه لا يصادر حق المرخص له أو غره في المطالبة بما يصيبه من ضرر نتيجة هذه الأعمال ، ويترتب على ذلك أنه يجوز لأى شخص يقع تعرض لحيازته ينجم عن اشفال خاصة رخصت فيها الادارة أن يرفع دعوى منع التعرض على الجهة التي قامت بهذه الأشفال أمام جهة القضاء العادى التي تملك الحكم بازالة ماتم من الأعمال التي نشأ عنها التعرض واعادة الحال الى ماكانت عليه واذا كان العرض قد نتج عن اشفال قامت بها المدولة أو أى شخص معنوى من أشخاص القانون العام اجريت في الأموال الخاصة المعادى بدعوى منع التعرض وأن يطلب ازالة ماتم من أعمال نجم عنها التعرض وإعادة الحالة الى ماكانت عليه كما وبعت مطلات على أرض تماوكة له أو فتحت مطلات على أرض الحار أو تجاوزت حدود ملكها عند إقامة البناء وتعرضت للجار .

لا يجوز رفع دعوى منع التعرض لتنفيذ عقد :

سبق أن بينا أن القاعدة أنه لا يجوز رفع دعاوى الحيازة بهدف تنفيذ عقد ، فاذا حدث تعرض بشأن عدم تنفيذ عقد ، فاذا حدث تعرض بشأن عدم تنفيذ عقد تعين على الحائز أن يطلب تنفيذ العقد استادا الى العقد نفسه لا بدعوى منع التعرض ، فاذا أخل المؤجر بما تضمنه عقد الايجار من شروط كما إذا حال دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة فلا يجوز للمستأجر أن يلجأ لدعوى منع التعرض وانما يتعين عليه رفع الدعوى الشخصية الناشئة عن عقد الايجار ويطلب فيها الزام المؤجر بتنفيذ ماورد بالعقد

# هل يجوز رفع دعوى منع التعرض لحماية حق سلبي :

أختلف الرأى فيما إذا كان يجوز رفع دعوى منع التعرض لحماية حق سلبي كما إذا اتفق على عدم اقامة منشئات في طريق خاص أو عدم إقامة بناء على أرض فضاء مجاورة للطرفين فذهب رأى إلى عدم جواز ذلك ( رأى في الفقه الفرنسي ) إلا أن محكمة النقض اصدرت حكما قديما أجازت فيه رفع الدعوى ، شريطة أن يكون الحق مستدا إلى عقد صادر من مالك العقار المرتفق عليه ،

#### مادة \$\$

وأن يكون مقتعني هذا المقد قد نفذ مدة سنة على الأقل . من قبل المالك باصاعه عن كل عمل يخالف هذا الاتفاق ر الحكم رقم \$ ) .

## الخصوم فی دعوی منع التعرض :

لاشك أن دعوى منع التعرض ترفع من الحائز كما سلف وترفع على المعرض نفسه الذى صدرت منه أهمال التعرض حتى لو كان بعمل خساب غيره أو يأمر منه ، فاذا صدر التعرض من المستأجر أو الوكيل بأمر من المؤجر أو المركل أو لصاخه فانه يكون الخصم الأصلى في الدعوى ويجوز للمدعى أن يدخل في الدعوى المؤجر أو الموكل فيها باعتباره ضاهنا .

وفى حالة وفاة المتعرض فانه ورثته يحلون محله باعتبار أنهم خلفه العام فتوجه اليهم الدعوى .

وإذا طالب المدعى في دعوى منع التعرض اخلاء المقار أو اعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعرض فانه يجوز له أن يدخل فيها الهير الذي انتقل اليه المقار حتى لو كان حسن النية ويوجه الهم مايعن له من الطلبين السابقين شأنه في ذلك شأن المتعرض ، غير أنه لا يحق للمدعى أن يطالب الغير بتعويض عن الضرر الذي اصابه إلا إذا أثبت أنه سيء النية أي أنه يعظم بالتعرض .

وإذا كان من المقرر أن دعوى منع التعرص أكثر عينية من دعوى استرداد الحيازة وكانت الدعوى الأخورة يجوز رفعها على الفير حسن النية فان هذا الأمر يطبق من باب أولى على دعوى منع التعرض .

الشرط الرابع: رفع الدعوى خلال سنة

من المقرر طبقا لنص المادة ٩٦١ التي سبق أن أوردنا نصها أن دعوى منع التعرض يتعين رفعها خلال سنة من الوقت الذي يحدث فيه التعرض ، فإذا كان التعرض أعمالا متعاقبة سرت مدة السنة من تاريخ أول عمل من هذه الأعمال يدل بوضوح أنه يتضمن معارضة لحيازة المدعى .

وفى حالة ما إذا كانت أعمال التعرض المتعاقبة قد حدثت مستقلة . بمعني أن كل محمل منها يعد تعرضا قائما بذاته ، أو صدرت عن أشخاص مخطفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر تعرضا قائما بذاته وتتعدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، وفي هذه الحالة فان مدة المستة تبدأ بالنسبة إلى كل دعوى منها منذ وقوع العمل الذي أنشأها ، وبالتالي فان سريان هذه المدة بالنسبة للدعوى الأخيرة بيدأ من وقت آخر فعل من أفعال التعرض المستقلة .

### الفكمة الختصة محليا بنظر الدعوى:

نصت الفقرة الأولى من المادة . ٥ من قانون المرافعات على أنه . في الدعاوى العبية العقارية و دعاوى الحيازة يكون الأختصاص للمحكمة التى يقع في دائرتها العقار أو أحد أجزائه إذا كان و اقما في دائرة محاكم متعددة ، وبذلك يكون المشرع قد استشى دعاوى الحيازة من الحضوع

#### مادة ££

للقواعد العامة فى الاختصاص وأوجب رفعها أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها العقار فإذا كان العقار واقعا فى دائرة محاكم متعددة كان الاختصاص للمحكمة التى يقع فيها أحد أجزاء العقار صغر هذا الجزء أو كبر .

## المحكمة المختصة نوعيا بنظر الدعوى :

لا جدال في أن دعوى منع التعرض دعوى موضوعية بحتة تختص بها المحكمة الجنزلية أو الإبتدائية حسب قيمتها وتقدر قيمتها وقفا لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من قانون المرابعة المعين على الحيازة ووفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ المعدلة بالقانون ٣٧ المسنة ١٩٩٧ المعدلة بالقانون ٣٧ المسنة ١٩٩٧ المعدلة بالقانون ٣٧ المسنة الموسلة المربوطة عليه ، ١٩٩١ أفان كان المقارة ميكن القدر قيمته باعتبار المائي مثل لقيمة الضربية المربوطة عليه ، وتأسيسا على ذلك فان المحكمة المربولية تختص بنظر الدعوى إذا كانت قيمة العقار وفقا للقواعد المقدرة الأولى من المادة ٤٧ مرافعات بعد تعديلها ، أما إذا زادت قيمة العقار عن خسة آلاف جنيه فان الأحتصاص ينعقد للمحكمة الابتدائية وفي حالة عدم فرض ضربية على العقار على الحيازة تولت الحكمة تقدير قيمته وها أن استعبل فان قضائه بعدم اختصاصه بنظرها يكون أمرا محتوم اويعين عليه أن يقف في قضائه عن المستعجل فان قضائه بهذم اختصاصه بنظرها يكون أمرا محتوم اويعين عليه أن يقف في قضائه عن القضاء الموضوعية لان لم يتبق امامه مايصح عرضه على القضاء الموضوع . .

# الحكم الذي يصدر في دعوى منع التعرض وحجيته :

إذا تين للمحكمة أن المدعى محق في دعواه فإنها تقضى بمنع تعرض المدعى عليه في حيازته ويقتضى ذلك إزالة كل عمل مادى أو قانوني حال دون انتفاع الحائز بحيازته أو عرقل انتخاعه بها أو كان مؤديا لانكار حيازته ، فيقضى الحكم بهدم بناء قد أقيم أو اقامه بناء قد هدم ، وباعادة المنوء إلى أصله ، صواء كانت أعمال التعرض قد حدثت في عقار المدعى أو في عقار المدعى عليه أو في عقار المدعى المنور في عمل بحق ارتقاق بالمرور للحائز منعه من المرور فان الحكم بمنع التعرض يتضى بهدم هذا الحائط حى يتمكن الحائز من المرور على النحو السابق على التعرض وإذا قام المدعى عليه بسوير أرض يحوزها المدعى فان الحكم بمنع التعرض يقتضى بهده بسوير أرض بحوزها المدعى فان الحكم بمنع التعرض يقتضى إذاة هما المدعى خدم التعرض يقتضى إذاة هما المدعى عليه بسوير أرض بحوزها المدعى فان الحكم بمنع التعرض يقتضى إذاة هما المدور على التعرض يقتضى إذاة هما المدعى عليه بسوير أرض بحوزها المدعى فان الحكم بمنع التعرض يقتضى إذاة هما المدور .

ويستشى من هذه القاعدة حالة ما إذا كانت أعمال التعرض عبارة عن اشغال عامة أقامتها الحجة الإدارية إذا كان.هذا الحكم يترتب عليه الغاء قرار إدارى أو تعطيل تنفيذه كما بينا آنفا .

ولما كان قاطني الحيازة لا شأن له بالملكية ومحرم عليه بحثها لذلك كان من المتعين عليه أن يقضي بمنع التعرض حتى لو كانت الأوراق تنطق بأن كفة المتعرض فى دعوى الملكية أو دعوى موضوع الحق هي الراجحة ، إلا أنه لتخفيف ما يترتب على ذلك من أضرار قد تحيق بالمدعى عليه أجازت محكمة النقض الحيازة أن يمنحه أجلا لرقع دعوى الملكية أو دعوى أصل الحق بحيث لا يجوز تنفيذ حكم الإزالة أو إعادة الشيء لأصله إلا بعد انتهاء هذا الأجل ، كما أنها ترتب على رفع الدعوى ألا ينفذ الحكم إلا بعد أن تفصل محكم الموضوع في النزاع .

ولا جدال في أنه يجوز لقاضى الحيازة أيضا .. بناء على طلب المدعى .. أن يحكم على المدعى عليه بتعويض عن الضرر الذى لحق المدعى نتيجة تعرضه وهذا التعويض لا يكون إلا وفقا لقواعد المسولية المدنية إذ لا يتصور تأميسه استادا القواعد المستولية المدنية لاننا سبق أن أوضحنا أن دعوى منع التعرض لا يجوز إقامتها إذا حدث التازع على الحيازة بين طرف العقد . ويجوز المدعى أن يطلب التعويض كا يجوز (بدائه بعد رفع الدعوى مضمنا صحيفتها طلب منع المعرض وطلب التعويض كا يجوز أبدائه بعد رفع الدعوى كطلب عارض بمذكرة تقدم الممحكمة أو شفاهة أمام المحكمة وإثباته في تعضر الجلسة ويجوز للمدعى عليه أن يقيم دعوى فرعية ضد المدعى طالبا أن يقلب بدعوى فرعية ضد المدعى له بي وعدى الحيازة ، كذلك بجوز له إلا يكخى بطلب رفض الدعوى بل أن يطلب بدعوى فرعية القضاء بنع تعرض المدعى له باعتبار أن حيازته هي القانونية وأن معارض المدعى له ماهي إلا وعاصمة المدعى له ماهي إلا عاصمة المدعى له وكذلك بسبب انكار حيازته مي القانونية وأن معارض المدعى له ماهي إلا عناصمة المدعى له وكذلك بسبب انكار حيازته .

وفي حالة ما إذا اقام المدعى عليه دعوى فرعية على سند من أنه هو الحائز للمقار بحث القاضى دفاع الطرفين فان تين له أن حيازة المدعى عليه لا تتعارض مع حيازة المدعى قضى باستبقاء كل منهما لحيازته وبمنع التعرض الآخر له في حيازته ، أما إذا أيقن أن الحيازتين متعارضتان فانه ينتقل المفاضلة بينها ويقتنى لمن كانت حيازته أحق بالتفضيل على النحو الذى فصلناه آنفا ( صه ٢٠٠٧ ) ، أما إذا كانت الحيازتان متعادلين ولم يتمكن من تفضيل احداهما على الأخرى جاز له أن يقضى بأن تظل الحيازة مشتركة بين الخصمين ، كذلك يجوز له أن يكلف الحصمين أو أحدهما بإقامة دعوى الملكية أو دعوى موضوع الحق ، وله في هذه الحالة بناء على طلب أحد الحصوم أن يقرض الحراسة القضائية على العقار المتنازع على حيازته .

ولما كانت دعوى منع التعرض كما سبق أن كررنا دعوى موضوعية بحتة ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها منى أصبح بهائيا يكون حجة فيما فصل منه من الحقوق عملا بلاادة ١٠١١ من قانون الإلبات فهو حجة على الحصوم يعنى أنه لا يجوز لأيما طرح ذات الطلبات من جديد على المحكمة بقصد الحصول على حكم جديد معدل للحكم الأول فإذا فعل تعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لان حجية الأحكام ليست من النظام العامل عسب كما قضت بذلك المادة ١٠١١/ من قانون الإثبات بل أنها تسمو على قواعد النظام كما صرحت بذلك محكمة النقض في أحكامها المواترة.

ونلفت النظر إلى أن حجية الحكم الصادر في الحيازة قاصر على موضوع الحيازة فقط فاذا قضى بعد ذلك من القضاء الموضوعي في دعوى الملكية أو في دعوى موضوع الحق فان حكم الحيازة تزول عنه حجيته .

### مراجع البحث :

١ ـــ الوسيط للدكتور السنهوري الجزء التاسع صـ ٩٣١ وما بعدها .

٢ ــ التقادم للمستشار محمد عبد اللطيف صد ٢٩١ وما بعدها .

٣ \_ الحيازة المدنية واثارها الجنائية للمؤلفين صـ ١٥٤ ومابعدها .

القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ للمؤلفين الطبعة الثالثة صـ ٣٧٥ وما بعدها .

### أحكام النقض :

التعرض الذى يصلح اساسا لرفع دعوى اليد هو الإجراء الموجه إلى واضع اليد على
 أساس حق يتعارض مع حق واضع اليد .

( جَلْسَة ٢٧ / ١٩٣٢/١ طَعَنَ رَقَمَ ٣٢ سَنَةً ٢ قَ )

٧ \_ إن كل مايوجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حقه يصلح إذن يكون اساسا لرفع دعوى منع التعرض حي ولو لم يكن هناك غصب وإذن فمتى كان الطاعن قد تدخل في الدعوى التي أقامها المطعون عليه الثانى على الأرض محل الذرض محل الذرض على الذرض على الذراع في مواجهة المطعون عليه الأول الذي تدخل أيضا في تلك الدعوى . فإن هذا الإدعاء من الطاعن يعتبر تعرضا قانونيا للمطعون عليه الأول يجيز له رفع دعوى منع التعرض ، ويكون في غير عما مناه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ في تطبيق القانون إذ قبل دعوى منع التعرض من المطعون فيه من الخطأ في تطبيق القانون إذ قبل دعوى منع التعرض من المطعون عليه المعرض .

٣ ــ إن القانون يحمى وضع اليد من كل تعرض له ، يستوى فى ذلك أن يكون التعرض اعتداء محضا من المتعرض أو بناء على حكم مرسى مزاد لم يكن واضع اليد خصما فيه ، إذ الأحكام لا حجية لها إلا على الخصوم ولا يضار بها من لم يكن طرفا فيها ، لا فرق فى هذا بين حكم مرسى المزاد وغيره من الأحكام .

ث إن الفقهاء لم يتفقوا على جواز رفع دعوى وضع اليد خماية حق سلمى ( عدم إقامة بناء على أرض اتفق في عقد قسمة على تركها فضاء ) . ومن أجاز ذلك منهم أوجب أن يكون الحق مستدا إلى عقد صادر من مالك العقار المرتفق عليه ، وأن يكون مقتضى هذا العقد قد نفذ منذ سنة على الأقل من قبل المالك بامتناعه عن كل عمل يخالف هذا الارتفاق .

O \_ Y وجه فى العمل للتفرقة بين مواعيد السقوط ومدد التقادم المسقط إلا أنه لما كانت مدد التقادم أو مواعيد السقوط لايسرى عليها أحكام واحدة بل بعضها تنظمه قواعد خاصة لايخضع لها البعض الآخر ، لم يكن بد عن بحث كل مسأقة منها على حدة لمعرفة البواعث التى دعت المعين المدة فيها وفيما يتعلق بالمدة المعينة لرفع دعوى منع التعرض فإن مدة السنة المشتوط فى المادة ٢٩ من قانون المرافعات عدم مضيها على القعل الصادر من المدعى عليه هى مدة تقادم خاص تسرى عليه قواعد الانقطاع الي.

( جلسة ١٩٤٥/١٢/١٣ طعن رقم ٢٥ سنة ١٥)

٣ \_ إذا غصب شخص أطيانا وحكم عليه برد حيازتها فعيازته إياها من وقت تقديم الشكوى الإدارية صده إلى وقت تقديم الشكوى الإدارية صده إلى وقت تقيد الحكم الذى صدر عليه لا تعبر حيازة هادئة ، فلا يصح النسك بها في دعوى منع التعرض قبل صاحب اليد الذى حصل له تعرض حديث من الفاصب والذى توافرت في وضع يده الشروط القانونية .

( جلسة ١٩٤٣/٢/٢٥ طعن رقم ٤١ سنة ١٢ ق )

٧ \_ متى كان الحكم المطعون فيه إذا قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول فى وضع يده على الأراع وكف منازعته له فيا ، قد أوضح فى أسبابه التى تعد مكملة لمنطوقه ومرتبطه بها ارتباطا وثيقا نوع التعرض الحاصل من الطاعن واعتبره تعرضا قانونيا ، فإنه لا حاجة له بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى فى منظوقه .

ر جلسة ١٩٥٢/١١/٦ طعن رقم ٨٧ سنة ٢٠ ق)

٨ \_ إن الشارع في المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في فبراير صنة ١٨٩٤ في شأن العرع والجسور المعمومية والمساقى الخصوصية ومايعطق بها قد رأى \_ مراعاة لمصلحة الزراعة وما يقتضيه ذلك من وجوب حاية المساقى من تعدى أحد المنتفعين بها بغير حتى إضراراً بجيرانه \_ أن يجيز لمن لحقة ضرر من عبث بمسقى أو بمصرف أن يلجأ إلى الجهات الإدارية إيتاراً للسرعة التى تقتضيا الحال . وإذن فهذه الجهات تكون مختصة هي وإشاكم بالفصل في دعاوى وضع البد المتعلقة بذلك ، والشكوى التي تقدم إلى إحدى هذه الجهات متضمنة طلب منع التعرض تقطع مدة صقوط دعوى منع التعرض .

( جَلُّسَة ١٩٤٥/١٢/١٣ طَعَنَ رَقَمَ ٢٥ سَنَةَ ١٥ قَ )

٩ ـــ إذا رفع واضع اليد دعواه أمام القضاء المستعجل طالبا إزالة اليد موضوع النزاع وتحكينه من رى أطيانه بواسطة إزالة السد ، كان هذا الطلب إذ يعتبر بمبناه ومعناه طلباً بمنع التعرض بقطع مدة دعوى وضع اليد ولو حكمت المحكمة المستعجلة بعدم اختصاصها ، لأن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع المدة والدفع بأن التكليف بالحضور اما قاضى الأمور المستعجلة لا يقطع التقادم لأنه لا يؤدى إلا إلى إجراءات وقية بقصد تأييد الحق فيما بعد فلا

#### مادة £ £

يستتج منه معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة بالحق المراد اقتضاؤه ـــ هذا الدفع لا محل له حين يكون المدعى قد رفع أمام هذا القاضى طلباً خاصا لموضوع منع التعرض . ( جلسة ١٩٤٣/١٣/١٣ طعن رقم ٧٥ سنة ١٥ ق )

١٠ - المستأجر لا يملك أن يرفع دعوى منع التعرض. فإذا دفعت هذه المدعوى بأن رافعها لم يعضع يده على الأرض موضوع النزاع بنية التملك لأنه لم يكن إلا مستأجرا ، ورأت المحكمة قبول الدعوى ، وجب عليها أن تثبت توافر الأركان القانونية لدعوى منع التعرض وأن تورد الدليل على حصول التغيير فعلا في سبب وضع يد المدعى ، فإن هى اكتفت بقولها أن التغيير في سبب وضع يد المدعى ، فإن هى اكتفت بقولها أن التغيير في سبب وضع يد المدعى ، فإن هى اكتفت بقولها أن التغيير في سبب وضع يد المدعى ، فإن هى اكتفت بقولها أن التغير في مسابق القانون .

١٩ هـ متى كان الواقع فى الدعوى هو أن مورث الطاعنة أقام منزلا به مطلات تطل على قطعة فضاء مملوكة لآخر أقام عليها وجراجا ، مصنوعا من الخشب والصاح ثم باعها أخيرا إلى المطعون عليه الذى أقام حائطا لسده هذه المطلات فأقامت عليه الطاعنة دعوى تطلب منع تعرضه. وكان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تحقيق توافر شرائط وضع الميد قد استخلص من الأدلة التى ساقها أن ترك مطلات منزل الطاعنة على العقار المبع للمطعون عليه كان من قبيل السباع من جانب البائع فذا الأخير إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه وبذلك نفي نية اتخلك عن السباع من جانب البائع فذا الأخير إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه وبذلك نفي نية اتخلك عن وضع يد الطاعنة وهو ركن أساسى من أركان دعوى منع المعرض فان فى هذا وحده مايكفى لا ينشىء حقا يكتسب صفة الارتفاق فهو تزيد لا يضيره ، ومن ثم فإن النعى عليه الخطأ فى تطيق المقانون استادا إلى أنه إذ تصدى للبحث فى السامع على النحو المشار اليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد هذا النعى يكون غير منتج .

( الطعن رقم ۱۳۸ سنة ۱۹ ق جلسة ۱۹۵۶/۱۹۵۱)

١٧ — متى كان الحكم الإبتدائى قد قرر أن للطاعن حق إرتفاق يبيح له الارتكاز على حائط منزل المطعون عليه واستعمال خزان المياه استادا إلى أن هذا الحق قد إستعماد من المالك الأصل لأرض الطاعن ومنزل المطعون عليه ( رب الأسرة ) وكان هذا التقرير لم يكن من الحكم في صدد الفصل في موضوع حق الارتفاق ذاته واتما ليستمد منه التدليل على نفي حصول التعرض الذي نسبه المطعون عليه إلى الطاعن في المقار على النزاع . وكان يين من الحكم المطعون فيه أنه إذ الفي الحكم الإيتدائي وقضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه قد نفي قيام حق الارتفاق الآنف ذكره وقرر أن الطاعن قد تعرض للمطعون عليه في تاريخ لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى وكالت الدعوى بوصفها القانوني هي من دعاوى الحيازة التي لا يصح فيها الإستاد إلى ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوت مق الارتفاق أو عدم ثبوته . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قصائه على عدم ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوته . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قصائه على عدم ثبوت حق الارتفاق للطاعن مفغلا الرد على ما استد اليه الحكم الإبتدائي في تقريره بعدم حصول تعرض من

الطاعن للمطعون عليه ، ودون أن يحقق حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومظهرها ودون أن بيين العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض ، وأن حيازة المطعون عليه قد توافرت شروطها القانونية . فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان لفقده الأساس القانون الذي يتعين أن يقام عليه . ثما يستوجب نقضه .

( الطمن رقم ٣٥٣ سنة ٢١ قى جلسة ١٩٥٢/١٢/٤ )

 ١٣ ــ استفادة النزاع فى وضع اليد من التشكيات والمعارضات الحاصلة من مدعى الملكية هى من المسائل الموضوعية المبرو كذا لطلق تقدير قاضى الموضوع ولا هيمنة عليه شككمة الشقض فذلك.
 ( الطعن رقم ٣٣ منة ١ ق ، و ٢٩ ق جلسة ١٩٣٣/٤/٢ )

14 - وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه هي بما يثبت قيامه فعلا . فإذا كان الواقع يتنالف ماهو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع واطراح ماهو غير حاصل ، وإذن فلا على المتحقية إذا هي أحالت دعوى منع التعرض على التحقيق وكلفت المدعى فيها إثبات وضع يده الذي يتكره عليه خصمه ، ولو كان بيده محضر تسليم رسمى فى تاريخ سابق . ( الطعن رقم ١٩١٩ سنة ١٨ ق ، جلسة ١٩٧٥/٩١٩)

10 \_ إذا كانت المحكمة في دعوى منع التعرض قد حصلت تحصيلا سائفا من الأدلة التي ساقبا في حكمها ومن المعاينة التي أجربا بنفسها أن الأرض المتنازع على حيازها ما والت تستعمل جرناً عمومياً ، وأنها بذلك تعد من المافع العامة التي لا يجوز تملكها بوضع اليد ، كان حكمها بعدم قبول دعوى وضع اليد المرفوع بشأنه صحيحا قاونا ثم إن تحرى المحكمة من المعاينة ومن المستدات ما إذا كان العقار المرفوع بشأنه دعوى منع التعرض ملكا عاما أم لا ، ليس فيه جمع بن دعوى الله والملك بأن المقصود به هو أن تستين حقيقة وضع اليد إن كان يخول رفع دعوى اليد أن الموار من المحال من المحال من النازع بشأنه غير جدى ليد أن المحال في دعوى منع التعرض تاركة للخصوم المنازعة في الملك فيما بعد . كما أن المقار من المنافع العامة لا يمكن أن يعد حاسما للنزاع في الملك .

# ( الطعن رقم 10 سنة 14 ق ، جلسة 1942/٣/٩ )

17 \_ إن أساس دعوى منع التعرض هو الحيازة المعتبرة قانونا بتوافر نية القلك فيجب على الشكمة فيها أن تبين في حكمها جميع الشرائط القانونية الواجب توافرها في وضع اليد وأهمها أن يكون بنية الخلك وخصوصا إذا ماقام نزاع جدى حول تحقق هذا الشرط . وإذن فإذا دفع المدعى عليه دعوى منع التعرض مبأن وضع يد المدعى على أرض النزاع إنما كان باعتباره مستأجرا كم تدل عليه شهادة الشهود و الإيصالات التي تفيد قيامه بدفع الأجرة ، ثم حكمت المحكمة بمنع التعرض بمقولة إن ايجار الحقية لايكون صبا طومان واضع اليد من ملكه متى تبينت محكمة الملكية أن أحوالا اضطرارية هي التي حلته على أن يدفع الأجرة ، وذلك دون أن تفصل فيما إذا كان وضع أحوالا اصطرارية هي التي حلته على أن يدفع الأجرة ، وذلك دون أن تفصل فيما إذا كان وضع

يد المدعى هو بصفته مالكا أو بصفته مستأجرا تاركة ذلك ـــ على حد قولها ـــ غكمة الملكية فإنها تكون قد أعطأت في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٤٩ سنة ١٤ ق ، جلسة ١٩٤٥/١/١٨ )

١٧ \_ إذا كان الطاعن أسس طلباته الجتامية لدى محكمة المرضوع على اعبار دعواه دعوى منع تعرض ولم يطلب قط من المحكمة اعتبارها دعوى استرداد حيازة وفصلت فيها المحكمة على ذلك الأعتبار الأول ، فلا يلتقت لما يعاه على الحكم ثما عساه يكون قد أعطأ فيه من التقريرات الخاصة بأحكام دعوى استرداد الحيازة ، التي أوردتها المحكمة في حكمها استطرادا منها لاستيفاء لبحث ، لأن كل كلام منه في دعوى استرداد الحيازة يكون غير ماس بسلامة الحكم من جهة ماقروه من الأحكام القانونية في ذات دعوى منع التعرض التي هي دعواه .

( الطعن رقم ٣١ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٥)

١٨ ــ وضع اليد بمحاه القانونى يقع على حصة شائعة كما يقع على النصيب المفرز ، فلا يؤثر في قبامه وجود العين في حيازة واحد فقط من الشركاء أو فى يد تمثل واحد لهم هميما كوكيل أو مستأجر . ولكل ذى يد على حق عينى في العقار سواء أكان مفرزا أم شائعا أن يحمى يده بدعاوى وضع اليد . فهذه المدعاوى يجوز إذن رفعها من الشريك في الملك لدفع تعرض شركائه له كما يجوز له رفعها لدفع تعرض الغير دون أن يتوقف على تسليم خصمه له بالشركة .

( الطعن رقم ۲۳ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٧/٣/١١ )

١٩ - للحائز على الشيرع أن يرفع دعاوى اليد ضد شركاته الذين ينكرون عليه حقه فى الانتفاع بمظاهر مادية تخالف حقوق الشركاء على الشيوع .

( الطمن رقم ١٧٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/٢٤ / ١٩٥٥)

 ٣ ــ للمالك على الشيوع أن يدفع تعرض الشركاء له صونا لحيازته وإذن فمتى كان الثابت أن المدعى هو الذى استلم الأطيان موضوع الدعوى واستمر حائزا لها حيازة هادئة ظاهرة وزرعها بواسطة مستأجر حتى نازعه المدعى عليه في حيازتها بعد شرائه نصيب شركائه فانه يكون للمدعى أن يدفع تعرض المدعى عليه له وأن يرفع دعوى البد ضده حاية لحيازته .

( الطعن ۲۲۶ سنة ۲۱ ق جلسة ۲۹۱۹۲۱)

٣١ ــ يجب توافر نية التملك لن يبتغي حماية يده بدعوى منع التعرض ولازم هذا أن يكون العقار من العقارت التي يجوز تملكها بالتقادم ، فلا تكفي حيازة عرضية ولا يكفي أن يكون وضع البد على عقار من الأموال العامة ، أما ما أباحه القانون المدنى في المادة ( ٣٧٥ ) للمستأجر وهو حائز عرضي من رفع دعاوى الحيازة فإنما جاء استثناء من الأصل لا تطبيقا لمبدأ عام وذلك لما لمركز المستأجر من اعبار حاص دون سائر الحائزين العرضيين كالحارس والمرتهن حيازيا والمودع لذيه .

﴿ الطعن رقم ٣٥٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٢ س ٧ ص ١٩٥١)

٧٧ ــ إذا كان أحد الشركاء على الشيوع واضعا يده على جزء معين تسهيلا لطريقة الانتفاع فهو يمثلك فى هذا الجزء ما يتناسب مع نصيبه فى المجموع ويكون انتفاعه بالباق مستمداً مرحقق شركاته الآخرين على أساس التبادل فى المنفعة وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه الأرض بحجة أنه معادل له فى الحقوق على الأرض ، بل كل ما له ــ إن لم يعامل هذه المعاملة بالذات أو إذا أراد العدول عنها ــ أن يطلب قسمة الأرض أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع . فإذا كان الحكم قد أثبت أن وضع اليد بشروطه القانونية كان الحكم قد أثبت أن وضع اليد بشروطه القانونية كان المحد الشركاء على الشيوع فلهذا الشريك ، فى مسيل حاية يده الفعلة على العقار من تعرض للشترى من أحد شركاته أن يوفع دعوى وضع اليد ضد المتعرض ، والمشترى وشأنه فى اتفاذ مايراه كفيلا بالمحافظة على حقو قه .

### ( الطعن رقم ٤٦ سنة ١٢ ق ــ جلسة ١٩٤٣/٣/٢٥ )

٣٣ \_ إن القانون قد جعل لكل ذى يد على العقار أن يحمى يده بدعاوى وضع اليد . ولما كان وضع البد بعماه القانوني كما يقع على العقار المفروز يقع على الحصد الشائعة ، ولا يمنع من ذلك أن تكون الحيازة المادية حاصلة لبعض الشركاء دون البعض الآخر أو لممثل مشتوك لهم كوكيل أو مستأجر ، ولما كان لا يوجد في القانون أية تفرقة في الحماية بين وضع البد على الشيوع ووضع البد الحالص لعدم وجود أي مقتض ــ لما كان ذلك يكون لكل واضع بد خالصة أو على الشيوع أن يستمين بدعاوى البد في حماية يده فيقبل رفع هذه الدعاوى فإن وقع من بعض الشركاء في المقار المشاع فعل يراد به استثنار مرتكبه وحرمان غيره من الشركاء فإنه يجوز فؤلاء أن يستمينوا بدعوى منع التعرض . وإذن فإذا كان الحكم قد رفض دعوى منع التعرض بمقولة إنه الا يجوز في القانون رفعها من الشريك على شريكة في الشيوع فإنه يكون مخالفا للقانون .

### ( الطعن رقم ١٠٩ سنة ٢٢ ق ــ جلسة ١٩٤٤/٥/٤ )

٣٤ ـ تأجر ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف هو عمل من الأعمال القانونية وهو المحكفي لتوافر الركن المادى خيازة الجزء المتنازع عليه من هذه الأطيان بل يجب لتوافره وضع اليد الفعل على هذا الجزء . فإذا كان الثابت من تقرير الحبير على ماجاء أسباب الحكم أن شخصا آخو غير مستأجر تلك الأطيان هو واضع اليد ماديا على الجزء المتازع عليه وأنه لم يكن يدفع عنه إيجار اناظر الوقف كان يضع يده على هذا الجزء أنه يدخل فيما كان يؤجره للهير دون التثبت من وضع اليد الفعل هو استدلال غير سائغ قانونا إذ العبرة بوضع اليد الفعل هو استدلال غير سائغ قانونا إذ العبرة بوضع اليد الفعل هو استدلال غير سائغ قانونا إذ العبرة بوضع اليد الفعل لا يمجرد تصرف قانونى قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة .

## ( الطعن رقم ٨٩ سنة ٢٣ ق سـ جلسة ١٩٥٧/٣/١٤ س ٨ ص ٢٢٥)

٧٥ \_ لا يملك المستأجر أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر لأن حيازته للعقار المؤجر غير مقترنة بنية التملك وعلاقته بالمؤجر إنما تقوم على عقد الإيجار لاعلى الحميازة التي تسيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض وهي ليست مجرد التسلط المادي على العقار بل يجب أن تكون مقترنة

بنية التملك ... ولم يخالف القانون المدنى الجديد القانون المدنى القديم فى هذا الحصوص ... أما ما أباحه القانون الجديد فى المادة ٧٥٥ للمستأجر من رفع دعاوى اليد جميعا ضد غير المؤجر فإنه استثناء من القاعدة العامة .

٣٦ ــ وضع يد المستحق في ربع العقار الموقوف لا يسيح له رفع دعوى منع المصرض لأن وضع يده في هذه الحالة لا يقترن بنية التملك .

## ( الطعن رقم ٣٩٣ سنة ٢٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/١/٢٣ س ٩ ص ٢٠٦)

٧٧ ـــ إذا كان الحكم قد قضى بمنع تعرض المدعى عليه في الطريق موضوع النزاع وكذلك بازالة البناء الذي اقامه فيه المدعى عليه إذ لم يرفع في خلال أجل معين دعوى بملكيه للطريق ونفى حق ارتفاق المرور عليه للمدعى فإن هذا الحكم لا يجعل تنفيذ الإزالة مرهونا بنيجة الفصل في دعوى الحق بل يجعله مرهونا بأمر آخر منقطع الصلة بتلك النتيجة وهو قيام المدعى عليه برفع الدعوى بالحق خلال أجل معين وليس في هذا القضاء نخالفة لنص المفترة الثانية من المادة ١٨ مرافعات . ذلك أنه وإن كانت ولاية قاضى الحيازة ، في دعوى منع المعرض ه تتسع لإزالة الأفعال المادية التي يجربها المدعى عليه باعتبار أن قضاءه في هذه الحالة هو من قبيل إعادة الحالة ما كانت عليه قبل حصول العمرض إلا أن له في هذا الخصوص أن يقدر موجبات الإزالة فيقضى بها في يقاد على خصوصها بأجل يجدده المعدعى عليه لمرفع في خلاله المدعوى بالحق .

## ( الطعن رقم ٤٠ منة ٢٤ ق ــ جلسة ١٩٥٨/٢/ ١٣ س ٩ ص ١٤٩ )

٧٨ ــ إن الحكم الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ بندب الخبير قد جاء به عن الإتفاق المقود بين الطاعن والمطعون عليه بتاريخ ٧٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أن التفسير الصحيح لهذا الإتفاق هو أنه لا يعدو التصريح للمستألف عليه ( الطاعن ) ببناء سلم من البنن المسلح بدلا من سلمه الحشيى القديم وعلى ألا يتعدى ذلك حدود ملكه أى ملك المستألف عليه فإذا دعت العرورة الفنية عند انشاء السلم الجديد في الحدود سالفة البيان إلى إقامة مبان تسنده فان هذا لعكرن امرا يتعلبه العمل الفني لزوما وأنه إذا أقم عامود في أرض المر فيكون للمستأنف تنازل عن حق الإرتفاق بالمرور الذي يدعى به إلا إذا كانت الضرورة الفنية لإنشاء السلم الجديد لنزل المستأنف عله وفي حدود ملكه تستدعى القيام بعمل انشاءات جديدة لقيام هذا السلم في أرض المر فني هذه الحالة وحدها ولو ترتب عبيا تعطيل الانتفاع بحق المرور المدعى به فان هذا أرض المر فني هذه الحالة وحدها ولو ترتب عبيا تعطيل الانتفاع بحق المرور المدعى به فان هذا أرض المر فني هذه الحالة وحدها ولو ترتب عبيا تعطيل الانتفاع بحق المحكم المطعون فيه في يكون سببه ومرده للاتفاق الهرو في ٧٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقد جاء بالحكم المطعون فيه في الموان قله إن الإرتفاق الواقع بين منزليها ولما المشأن قوله إنه يتضح من ذلك الإتفاق أن النزاع كان ناشا بين الطرفين بسبب اعتداء المستأنف ( المطعون عله ) في الإرتفاق الواقع بين منزليها والمستأنف عله ( الطاعن ) على حق المستأنف قوله إنه يتضح من ذلك الإشاق ( المطعون عله ) والإرتفاق الواقع بين منزليها والمستأنف عليه ( الطاعن ) على حق المستأنف في الإرتفاق الواقع بين منزليها ولم المشاركة عليه ( الطاعن ) على حق المستأنف في الإرتفاق الواقع بين منزليها ولم المستأنف عليه ( العامن ) على حق المستأنف عليه ( العامن عليه ) الإرتفاق الواقع به ين منزليها ولم عق المستأنف عليه ( العامن ) على حق المستأنف عليه ( العامن ) على الإرتباء الحكم المنافقة المستأنف المنافقة المستأنف المنافقة المنافقة المستأنف المنافقة المستأنف المنافقة المستأنف المنافقة المنافقة المستأنف المنافقة المستأنف المنافقة المستأنف المنافقة المنافقة المستأنف المنافقة المنافقة المست

يكن له باى حال من الأحوال شأن بملكية ذلك الممركما لم تكن هذه الملكية محل اعبار وقتند بين الطرفين . ويدل على ذلك أن المستأنف ارتض أن بشيد المستأنف عليه سلمه الجديد مكان السلم الخشبي القديم حتى يظل بذلك حقه في الارتفاق سليما غير منقوص إلا إذا دعت الضرورة الفنية بعد مراعاة الشرط السالف الذكر اقامة عامود في ارض الممر ففي هذه الحالة يجيز انتقاص حق الإرتفاق بقدر هذه الضرورة ولا يغير من هذا النظر مانص عليه في عقد الصلح من أنه لا يجوز للمستأنف عليه انشاء مبان أو إنشاءات خارج حدود ملكه تم القول بعد ذلك أنه طالما أن الخيير أثبت في تقريره أن الممر مملوك للمستأنف عليه فانه لا يكون مخالفا للارتفاق للبرم بينه وبين المستأنف ذلك أن النزاع لم يكن بصدد ملكية المعر وإنما كان بصدد الإرتفاق المقرر عليه إذ لا يسوغ من ناحية القول بأن المستأنف اشترط أن يكون السلم الجديد محل السلم القديم أي خارج حدود الممر وفي الوقت نفسه صرح للمستأنف عليه بالبناء في ... ومن ناحية أخرى فانه يمكن همل هذا القول إلى ملك المستأنف عليه الغير محمل بأى حق من حقوق الإرتفاق و وهذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه في اعمال الإتفاق المؤرخ في ٧٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ لا مخالفة فيه لما اعتمده الحكم الصادر بندب الخيم تفسيرا للاتفاق المذكور إذ أن هذا الحكم وإن قطع في أسبابه بان الإتفاق المشار إليه يجيز للطاعن إقامة ما تقتضيه الضرورة الفنية من الأعمدة اللازمة لاستناد السلم على أرض الممر إلا أنه قد اعتبر أن حق الطاعن في ذلك مشروط في الاتفاق مأن يكون بناء السلم ذاته في حدود ملك الطاعن فإذا ما انتي الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن وقد أقام السلم على أرض الممر يعتبر محالفا لما هو مشروط في الإتفاق من أن يكون بناء السلم خارج أرض المر اعتبارا بأنه لم يسمح له بشغل المر إلا بالأعمدة اللازمة فنيا لاستناد السلم وبأنَّ أرض الممر وإن كانت تدخل في ملك الطاعن إلا أن المقصود بملكه المسموح له بيناء السلم فيه إنما هو الملك غير الخمل بأي حق من حقوق الارتفاق فان الحكم الطعون فيه إذ جرى بذلك وأسس عليه قضاءه بعدم أحقية الطاعن طبقا للإتفاق في إقامة المشآت التي أقامها على أرض المر لا يكون قد خالف الحكم الصادر بندب الخبير في شيء ـــ ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في ذلك الخصوص في غير محله .

#### ﴿ نَقَصْ ١٤/٢١/٢٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ الجزء الثالث صد ١٩١٧ )

٩٩ \_\_ وحيث أن النعى مردود فى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى توفير حياة المطعون عليه لإرتفاق المرور والمطل على الممر قد أورد فى اسبابه عن فعل التعرض و أنه لما كان الثابت من تقرير مكتب الحيراء أن المستأنف عليه ( الطاعن ) أقام السلم جيمه بعمده الأوبعة داخل المعر فانه يكون والحالة هذه قد محالف البند الأول من عقد الإتفاق المؤرخ فى ٧٧ ديسمبر سنة ٥٩٥ الذى أأزمه بالبناء مكان السلم القديم وبالتالى فانه يعجر متعرضا للمستأنف ( المطعون عليه ) و وهذا الذى أثبته الحكم حسبه بيانا لفعل التعرض الذى يتحقق بمجرد تعكير الحيازة والمنازعة فيها ، أما ما استطرد اليه الحكم بعد ذلك من أن فعل التعرض قد ترتب عليه

انتظاص انتظاع المطعون عليه بما في حيازته من ارتفاق المرور والمطل فلا يعدو أن يكون تزيدا لا يعيب الحكم مايكون قد شابه من خطأ فيه .

( نقض ١٩٦٣/١١/٣٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٤ الجزء الثالث صد ١٩١٣ )

٣٠ ـــ إن مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف في دعاوي الحيازة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القصائية قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الكم محل الطعن من دعاوى الحيازة التي يختص القاضي الجزئي بنظرها والحكم فيها إبتدائيا طبقا للفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون الرافعات فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاءي فان قضاء محكمة الاستثناف في استثناف الحكم الصادر فيها لا ينطبق عليه الحظر من الطعن الدارد في المادة الخامسة سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه في هذه الحال يتوقف على معرفة التكييف الصحيح للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن نحكمة النقض في مبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن تراقب محكمة الاستناف في تكيفها للدعوى وأن تعطى هذه الدعوى ماترى أنه وصفها الحق وتكيفها القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك بالوصف الذي اسبخته عليها محكمة الاستناف إذ أن الأخذ بتكيف تلك المحكمة ــ على علته ــ يؤدى إلى حرمان المحكوم عليه من حقه في الطعن في الحكم في حالمة خطتها في تكييف الدعوى بأنها من دعاوى الحيازة ... ولما كان البادى من صحيفتي دعوتي المطعون ضدهم واوراقها أنهم كانوا يستأجرون الأرض محل النزاع من وزارة الأوقاف وأن هذه الأرض قد آلت إلى وزارة الاصلاح الزراعي بطريق الاستبدال عملا بأحكام القلنون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأنه إستنادا إلى المادة الثانية من هذا القانون التي تقضى بأن تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعي الأراضي الزراعية التي يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالإصلاح الزراعي فقد أصدرت تلك اللجنة في ٧٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ قرارها رقم ٤٢ بتوزيع هذه الأرض على من رأت توزيعها عليهم ممن ينطبق عليه نص المادة التاسعة من قانون الاصلاح الزراعي المشار اليه ولم يكن المطعون ضدهم مربين من شملهم هذا التوزيع كما أصدرت اللجنة أيضاً في نفس التاريخ قرارها رقم ٤١ بالغاء عقود الإيجار الصادرة للمطعون ضدهم استادا إلى الحق الخول لها من المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي آنف الذكر حتى يمكن تنفيذ عملية التوزيع بعد إخلائهم الأرض ، ولما شرعت الوزارة الطاعنة في تنفيذ القرارين الإداريين المذكورين أقام المطعون ضدهم عليها الدعويين بطلب منع تعرضها لهم في تلك الأرض تأسيسا على أن الوزارة الطاعنة سبق أن قررت توزيع هذه الأرض عليهم واتخذت الاجراءات اللازمة لبيعها لهم وأن تنفيذ التوزيع الجديد يعتبر تعرضا لهم في حيازتهم يجوز لهم دفعه بدعوى منع التعرض ، ولما كان التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم في هذه الدعوى لمبلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتع على الحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولا يكون للحائر في هذه الحال من سبيل لدفع هذا العرض سوى الانتجاء إلى القضاء الإدارى لوقف تنفيذ الأمر الإدارى أو إلغائه ــ لما كان وكانت دعويا المطعون ضدهم تهدفان إلى منع تعرض الوزارة الطاعنة المستد إلى الأمرين اللذين أصدرتهما الهيئة العليا للاصلاح الزراعي تنفيذا لما تقضي به المادة الثانية من القانون رقم اللذين أصدرتهما الهيئة العليا للاصلاح الزراعي فإن الدعويين المكورتين تخرجان قطعا عن ولاية المحالجة العامة التي يبتغيها قانون الإصلاح الزراعي فإن الدعويين الملكورتين تخرجان قطعا عن ولاية المحالج وبالتالي لا تكونان من دعاوى الحيازة التي يختص بنظرها القاضي الجزئي طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات ــ وترتيبا على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه والمعادر من محكمة استناف طبطا في استناف الحكمين الصادرين في هاتين الدعويين للدينا عليه الحظر من الطمن الوارد في الفقوة الأعورة من المادة الحاصة من القانون رقم ٥٦ السند 19 وبالتالي يكون الطمن فيه بالنقش جائزا أخذا بالأصل العام باعتباره حكما صادرا من محاكم المحادرا وبالتالي يكون الطمن فيه بالنقش بعدم جواز الطمن .

( نقض ١٩٦٦/١٢/١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ الجزء الثالث صد ١٧٦٣ )

٣١ ــ ١٨ كان الحكم المطمون فيه اعتبر الدعوى من دعاوى الحيازة التي يختص قاضى المواد الجزئية بنظرها والفصل فيها إبتدائيا لأن سد المطلات والمناور هو فعل التعرض للعيازة المطلوب إزائه. وهذا الذى ذهب اليه الحكم المطمون فيه صحيح في القانون ذلك لأن ولاية قاضى خيازة في دعوى منع التعرض ــ على ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ تتسع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل حصول التعرض. لما كان ماتقدم وكان الحكم المطمون فيه على النحو السابق بيائه قد صدر في إستناف دعوى من دعاوى الحيازة التي يختص قاضى المواد الجزئية بنظرها فان العلمن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز.

ر نقض مدنى ١٩٦٧/٣/٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ الجزء الأول ص ٣٩٧ ) تعليق :

يتعين ملاحظة أن دعوى الحيازة في ظل قانون المرافعات الحالى لانتدخل في الاختصاص الاستناقى للقاضي الجزئي وقد شرحنا هذا الأمر بتفصيل في تقدير دعاوى الحيازة فيرجع إلى هذا المحث في موضعه .

٣٧ \_\_ وحيث أن الحكم المطعرن فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولاتم بعدم اختصاص المحكمة ولاتم بنظر الدعوى على ما قرره من أن العقد موضوع الدعوى إن هو إلا عقد إيجار مدنى ، إذ لا يتاول بالنظم تسيير مرفق عام وإنما ينظم تأجر مسكن للمستأنف عليه الأول مقابل أجر معين ، وهذا المسكن ليس مرفقا عاما أو ملحقا بمرفق عام بطريق التبعية أو التخصيص ، كما أن جلس لمدنه من انشاء تلك

المساكن مصلحة عامة كا يذهب في دفاعه إلا أن تلك المصلحة لم تكن تبدف التعاقد ، إذ لا يهدف العقد إلا إلى تحقيق مصلحة خاصة لفرد مقابل مبلغ يتقاضاه مجلس المدينة . لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المستأنف لا يكون منطويا على إلغاء أمر إدارى ، كما أن البادى من الأوراق أن جهة الإدارة قد تعدت السلطة المخولة لها واتخذت إجراء لا يتفق مع القانون ويهدد الحصانة الممتوحة للأمر الإداري ، ويكون ماقام به المستأنفان إن هو إلا عمل عدواني يتعين القضاء بمحو أثره ، وهو من الحكم خطأ وغالفة للقانون ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٥ سنة ١٩٥٥ على أن ، لا تسرى أحكام القانون رقم ١٣١ سنة ١٩٤٧ بَسَأَن ايجار الأماكن وتنظم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة ما افق والمنشأت الحكومية والخصصة لسكتي موظفي وعمال هذه المرافق، وتنص في المادة الثالثة على أنه : « يجوز إخراج المنتفع من المسكن بالطريق الإداري ولو كان شغله سابقا على العمل بهذا القانون وذلك إذا زال الغرض الذي من أجله أعطى السكن ، فقد دل على أن المساكن التي تلحق بالمرافق والمنشآت الحكومية والتي تخصصها جهة الإدارة لسكني موظفيها وعمالها إنما يكون شغلهم لها على سبيل الترخيص وهو ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ بيبح للسلطة المرحصة دواما ولدواعي المصلحة العامة الحق ف إلغائه أو الرجوع فيه ولو قبل حله ل أجله ، وكل أولئك من الأعمال الادارية التي يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم في شأنها ولا تخضع للقانون الخاص ، وإذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديرا للجمعية الزراعية بمدينة مطروح شغل مسكنا تملوكا للحكومة وخصصته جهة الإدارة لسكنى الم ظفين والعمال الذين يعملون بالمدينة ، ثم أصدر رئيس مجلس المدينة قرارا إداريا بإنياء هذا الترخيص وإخلاء المسكن ، وأقام المطعون عليه بعد إخراجه من المسكن الدعوى بطلب تمكينه عند ورد حيازته اليه ، وكان التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حيًّا على الحكم في هذه الدعوى الصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو ما يجتع على المحاكم بنص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ منة ١٩٦٥ ، ولا يكون للحائز في هذه الحال من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الإلتجاء إلى القضاء الإداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة إختصاص تتعلق بولاية المحاكم وهو ما يجيز الطعن في هذا الحكم بطويق النقض رغم صدوره من المحكمة الابتدائية بيثة استثنافية .

وحيث أن الطعن قد استوق أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فإنه ييمين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم إختصاص المحاكم العادية وإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى عملا بنص المادة ١٩٠ من قانون المرافعات . ( نقض مدنى ١٩٧٣/٣/١٥ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ الجزء الأول ص ٤٣٥ )

٣٣ ــ إنه وإن كان الطاعن قد حدد دعواه بأنها دعوى منع تعرض تقوم في أساسها على المطعون المنادية ، إلا أن الثابت في مدونات الحكم الطعون فيه أن الطاعن يسب إلى المطعون ضدها الثاني والثالث مشاركتهما للمطعون ضدها الأولى في التعرض لحيازته وذلك باجراء تعديل في بيانات عقد اليع المسجل ــ ولذلك ضمن طلباته طلبا للحكم بالفاء هذا التعديل الذي أجرته مأمورية الشهر العقارى التي يطها المطعون ضده الثالث بالإشتراك مع وزارة الأوقاف المطعون ضده الثالث بالإشتراك مع وزارة الأوقاف المطعون ضدها الثالث . وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الفصل في هذا الطلب رغم عدم تنازله عنه فقد نعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم بالحقاً للذي يستوجب نقصه ، ومن ثم فقد أضحى المطعون ضدهما الثاني والثالث خصمين حقيقين في الدعوى ، ويتوافر لدى الطاعن مصلحة في التصون عدها الطعر.

( نقض ١٩٧٩/٤/١٦ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٠ صد ١٣١ )

٣٤ ـــ التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دُعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانوني الموجه إلى واضع اليد على أساس حق يتعارض مع حق واضع اليد .

( نقض ١٩٧٩/٤/١٦ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٠ صد ١٣١ )

٣٥ ــ أوجب المشرع في المادة ٩٦٦ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض خلال سنة من تاريخ حصول التعرض فاذا تنابعت أعمال التعرض وترابطت وصدرت من شخص واحد تنفيء حالة اعتداء مستمرة بيداً معها إحساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل من هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء على الحيازة .

### ( حكم النقض السابق )

٣٦ \_ إذا تعددت أعمال التعرض وتباعدت واستقل بعضها عن بعض أو صدرت عن أشخاص غنلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعجر تعرضا قائما بذاته وتتعدد فيها دعاوى منع التبحرض بتعدد هذه الأعمال أو الأشخاص الصادرة عنهم ، وتحسب مدة السنة بالنسبة لكل التبحرض بتعدد هذه الأعمال أو الأشخاص الصادرة عنهم ، وتحسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ القمون فيه أنه صدرت عن المطعون ضدها الأولى أعمال تعرض خيازة الطاعن تتابعت بتقديم الشكوى رقم ١٩٧٦ السنة ١٩٧٠ إدارى الخليفة ، وإقامة الدعوى رقم ٢٧٦٨ لسنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة ، وقد انتهت هذه الاعمال بصدور حكم استثناف في المدين المعرف ضدها الأولى بعد قرابة عام وقدمت شكوى الى المطعون ضدهما الثانى والثالث اللذين قاما بإجراء الأولى بعد قرابة عام وقدمت شكوى الى المطعون ضدها الثانى والثالث اللذين قاما بإجراء أن حقيقة مساحته هي ٢٧٥ مترا مربعا وليست و ٢٧٥ مترا مربعا وكان هذا الأجراء يتضمن

إعتداء جديدا على حيازة الطاعن فيما لو ثبت توافر شروطها ... وينشىء له حقا فى رفع دعوى منع تعرض مختلفة عن تلك التي نشأت عن الأعمال السابقة وبيدأ احتساب مدة السنة المقررة لرفعها من تاريخ حدوث هذا التعرض الجديد فى ١٩٧٩/٥/١ . وإذ أقام الطاعن دعواه بمنع التعرض فى غضون شهر فبراير سنة ١٩٧٧ فإنه يكون إقامها فى المحاد القانوني .

### ( نقض ٢٠ /١٩٧٩ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٠ صـ ١٣١ )

٣٧ ــ وحيث إن نما يدهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذاك يقول أن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن إقامة المطعون عليه الأول ملحقا لاكتف موضوع النزاع بتوسعة طوله لا تعتبر تعرضا لحيازة الطاعن الأنها لم تؤثر على سعة المعرضا المقام به الكشك والمؤدى إلى مدخل فندق الطاعن ، وإذا كانت دعوى منع التعوض ترمى إلى حاية الحيارة فإن مجرد تحقق التعرض فيها يكفى لقبول هذه الدعوى ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف ذلك فيكون قد أعطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن النمى صحيح ، ذلك أن دعوى منع التصرص إنما ترمى إلى الحيازة والتعرض الذي يصلح أساسا لرفعها تتحقق بمجرد تعكير الحيازة والمنازعة فيا ، ولا يشترط فى التعرض أن يكون ق أختى ضررا بالحائز ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن ما قام به المطعون عليه الأول من زيادة طول الكشك محل النزاع وتوسعته لم يؤثر على سعة المعر آنف الذكر أو يعوق اسمعال الطاعن له رغم ما في ذلك من منازعة في حيازة الطاعن ، فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باق اسباب الطعن .

( نقض ١٩٨٢/١١/١٧ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٣ الجزء الثاني صد ٩٣١ )

٣٨ ــ إن المادة ٩٦١ من القانون المدنى تص على أن « من حاز عقارا واستمو حائزا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى منع هذا التعرض ووقوى ذخلك أن دعوى منع التعرض والا كامنة من رقت وقوع المعرض والا كانت غير مقبولة ومن ثم فان المحكمة ملزمة بالتحقق من توافر هذا الشرط الذي يتوقف عليه قبول الدعوى فإذا لم يثبت لدبيا أن الدعوى رفعت خلال السنة التالية لوقوع التعرض تعين عليا أن تقضى بعدم قبولها دون طلب أو دفع من الخصوم بذلك ، وإذ التزم الحكم المطمون فيه ذلك أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضى أكثر من سنة من وقوع المعرض فإنه قد أصاب صحيح القانون والنعى عليه يكون على غير أساس.

( نقض ۱۹۸۲/۱۱/۲۸ المكتب الفني سنة ٣٣ الجزء الثاني صـ ١٠٥٩ )

٣٩ ـــ وحيث أن التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو كل عمل مادى أو كل تصرف قانوني يتضمن بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ادعاء يتعارض

مع حق واضع اليد فيكفي أن يعارض المدعى عليه حق المدعى في الحيازة ليكون هناك تعارض واقع من المدعى عليه فلا يشترط أن يكون ظاهرًا أو حصل علناً ، وإنما يكفي أن يعلم به المدعى حتى يبدأ ميعاد السنة التي يجوز له رفع الدعوى خلالها كما وأن استخلاص ولقعة التعرض في وضع اليد على النحو السابق وعلم المدعى بها هو من المسائل الموضوعية المتروكة لتقدير قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا وله سنده من الأوراق وأنه إذا تتابعت أعمال التعرض وترابطت وكانت صادرة من شخص واحد فإنها تنشىء حالة اعتداء مستمرة يهلأمعها احساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل من هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء على الحيازة ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه استخلاصه من أوراق الدعوى استخلاصا سائغا أنه قد صدرت من المطعون صدهما أعمال تعرض لحيازة الطاعين ترابطت وتتابعت وأن التعرض قد حصل للطاعنين في تاريخ سابق على تاريخ تقديمهم صحيفة الاشكال رقم ٥٥٩ سنة ١٩٧٩ ديرب نجم قلم كتاب المحكمة في ٧/٩/٢٥ والمرفوع منهم بطلب وقف تنفيذ عقد البيع المشهر رقم ٤٧٧٤ سنة ١٩٧٢ الذي غا إلى علمهم أن المطعون ضدها الثانية باعت بمقتضاه إلى المطعون صدها الأولى أرضا غير مملوكة لها وأنها مملوكة لهم بما مفاده أن التعرض للطاعنين في حيازتهم لهذه الأرض حصل لهم بمقتضى هذا العقد السابق في تاريخه على تاريخ تقديم صحيفة الاشكال سالف الذكر وأن علمهم بهذا التعرض قد أصبح محققا في هذا التاريخ وأنه وان كانت واقعاته قد تعاقبت بعد ذلك فان العبرة بالتاريخ الذي بدأ منه وبتاريخ علم الطاعنين به وأنهم لم يه فعوا الدعوى الحالية بتقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب في ١٩٧٤/٤/١ إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ حصول التعرض وعلمهم به ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون وأقام قضاءه على أسباب سائغة وكافية لحمل قضاءه والنعي عليه في هذا الخصوص في غير عله

### ( نقض ۱۹۸۲/۱۱/۲۸ المكتب الفني سنة ۳۳ الجزء الثاني صد ۱۰۵۹ )

٤٠ ــ وحيث أن الطاعبين يعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن مدة السنة التي يتمين إقامة دعوى منع المعرض علاها هي مدة تقادم تسرى عليها قواعد الانقطاع وأنهم قد تمسكوا بوضع يدهم وملكيتهم للأرض موضوع النزاع بالتقادم المكسب في الإشكال رقم ٣٤ سنة ١٩٧٣ ديرب نجم المرفوع من المطعون ضدهم والذي أعلنت صحيفته لهم بتاريخ ١٩٧٣/٧١٠ وكانت صحيفة دعوى منع المعرض قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧٤/٤/٤ فانه ينقطع المقادم لصالحهم وتعدير الدعوى قد أقيمت في المعاد وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه من المقرر أن الدفع بالتقادم أو انقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى والثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ودفاع الطاعنين أمام محكمة الاستثناف أنهم لم يتمسكوا بهذا الدفع أو الدفاع ولم يقدموا الدليل على تمسكهم به

#### مادة 11

أمام محكمة الموضوع أو الدليل على التاريخ الذى حصل فيه ذلك التمسك على فرض حصوله بما يعتبر النعى به سببا جديداً يخالطه واقع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى به غير مقبول .

### ( حكم النقض السابق)

 إ كا حد من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض أنه إذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد من الأدلة ما دامت الأسباب التي أقامت لمبها حكمها كافية لحمل قضائها كما أنه من المقرر أيضا أن البيع غير المسجل وإن كان لا يترتب عليه نقل ملكية العقار الميم إلى المشترى إلا أنه يولد ف ذمة البائم التزاماً بتسلم الميم مما مؤداه أن يصبح المبيع في حيازة المشترى ويكون له أن ينفع به بجميع وجوه الانتفاع ومنها البناء على سييل القرار ، كما تنتقل إليه حميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به . وكان من المقرر كذلك أنه إذا كانت الفتحات مطلة مباشرة على ملك الجار عند الحد الفاصل بين العقارين فهي مطلات مقابلة لا منحرفة ـــ لأن هذه هي التي لا تسمح بنظر ملك الجار إلا بالالتفات عنها إلى اليمين أو إن الشمال أو بالانحناء إلى الخارج وإذن فلا شك أن لذلك الجار الحق ف سد تلك الفتحات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه من الثابت بالأوراق وبتقرير الخبير من أن الفتحات محل النزاع التي أجراها الطاعن بمنزله الملاصق لمنزل وأرض المطعون ضدها تطل مباشرة على ملكها عند الحد الفاصل بين العقارين ودون ترك المسافات المقررة قانونا وإنيا لذلك تعد مطلات مقابلة للمطعون ضدها وليست مواجهة للطريق العام ومن ثم فإن الطاعن يكون بإقامته لها قد اعتدى على حق مشروع للمطعون ضدها وإذ انها وقد أقامت على أرضها منزلاً وتركت جزء منها كممر خاص لها فإن من حقها إلزام جارها ـــ الطاعن ـــ بالقيود التي ترد على حق الملكية ، وإذ كان الثابت فضلاً عن ذلك أن ترخيص البناء الصادر للطاعن قد منعه من فتح تلك المطلات فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى من كل ذلك إلى القضاء للمطعون ضدها بسد المطلات فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعي عليه بما ورد بهذا السبب على غير أساس .

### ( نقض ١٩٨٣/٥/٣ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٤ ألجزء الثاني صد ١٩١٦ )

٧ ٤/ ــ وحيث إن الطاعن يمى بالسبب اثنانى على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والخطأ في تطييقه وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضدها رفعت دعواها ابتداء بطلبى سد المطلات ومنع التعرض وإذ قضى الحكم الابتدائى برفض دعواها بشقيها إلا أن استنافها للحكم وطلباتها فيه جاء منصباً على الشق الخاص بسد المطلات فقط دون منع التعرض الذى أضحى الحكم فيه نهائياً ومن ثم فإن الحكم الابتدائى وبمنع التعرض فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم نهائى سابق فضلاً عما له من حجية تعارض طلب سد المطلات وغول دون إجابته.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها ضديت أسباب استنافها للحكم الابتداق النمى على ما ساقه تبريراً لقضاته برفض طلب منع التعرض من القول بأنه ينصرف إلى المنافع المبروكة والتى أصبحت في حكم الطريق العام مدللة على خطته في هذا الصدد وهو ما خلصت منه إلى طلب إلغاء الحكم المستأفف ، وإذ كان قضاء الحكم في هذا الشق من الطلبات عمل نعى المطعون ضدها في صحيفة الاستناف فإن النزاع بشقيه يكون بالتالي مطروحاً أمام محكمة الاستناف ، ولما كان من المقرر أنه إذا كان النزاع الذي حسمه الحكم لا يقبل النجزئة فإن الطمن يكون منصباً على الحكم بأكمله وكانت ظبات المطعون ضدها بشقيا ثما لا تقبل التجزئة فإن المؤمن منصباً على الحكم بأكمله وكانت ظبات المطعون ضدها بشقيا ثما لا تقبل التجزئة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسد المطلات وبعدم التعرض ضدها بشقيا من مرض أم يكون النعى عليه بما ورد في هذا السبب غور صحيح .

( نقض ٣/٥/٣/٥ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٤ الجزء الثاني صد ١٩١٦ ) -

٣٤ ـــ اذ لم يستلزم القانون الاسباغ الحماية خالز العقار أن يكون المتعرض ميء النية فلا على الحكم أن هو لم يعرض لبحث فية الطاعن اذ أن أحكام المادتين ٤ ٣٤ ، ٩ ٧ و من القانون المدنى ثم بع عبر نطاق هده الدعوى .

( الطعن رقم ۱۲۲۲ س ۵۰ ق جلسة ۱۹۸٤/۲/۲۱ )

44 \_ أوجب المشرع فى المادة ٩٩١ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعوض خلال سنة من حصول التعرض .

( الطمن رقم ١٩٧١ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ )

ع النص في المادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى مدم التعرض في خلال السنة التالية من وقوع التعرض والا كانت غير مقبولة. فانه وان كان هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يسرى عليه تقادم أو انقطاع الا أن رفع المدعوى في خلاله أمام عكمة غير مختصة بحز في تحقق الشرط الذي يتوقف عليه قبول الدعوى أذ أن المشرع في المادة • ١٩ من قانون للرافعات يلزم المحكمة غير اغتصاف رمتعلقا بالولاية باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المتحتمة كما يلزم المحكمة أعلى الهي الدعوى بالمالية الى المحكمة مؤديا بذاته إلى نظرها وكانه اجراء من اجراءات رفعها أمامها فتحتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ المداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ رفعها هو برفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة . ومن المقرل في قضاء هذه المحكمة أن على الحكمة المحال اليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحبلت بها الدعوى وتنابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال اليها الدعوى من حيث انتهت الإجراءات رفع المدعوى من حيث انتهت الإجراءات أمام المحكمة التي أحالتها الني الدعوى من حيث انتهت الإجراءات أمام المحكمة الني أحالتها .

( الطعن رقم ١٧ س ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ )

٣٤ ــ المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة انه يعين ترافر نية التملك لمن يبغى حماية وضع يده بدعوى منع التعرض والازم ذلك أن يكون المقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الحاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف الخبرية الى منع المشرع تملكها أو كسب أى حق عينى عليه بالتقادم بما نصى عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدلة بالقانون المدلة بالقانون المدلة بالقانون المدلة بالقانون المعرض أن تحسم النزاع المثار حول ما اذا كان العقار مما يجوز كسب ملكيته بالتقادم أم لا لنوسول إلى ما إذا كانت حيازته جديرة بالحماية القانونية لمنع التعرض لها أم لا دون أن يحير ذلك منها توصل الحمل الحقي .

### ( الطعن رقم ١٠٨٠ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

٧٤ ــ من الواجب ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ توافر نية التملك لمن يغى حاية بده بدعوى منع التصرض ، ولازم ذلك أن يكون العقار تما يجوز تملكه بالتقادم فلا يكون من الأمرال الحاصة لملدولة أو للأضخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف الحترية التى منع الشارع تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٧٥ من القانون المدل المعدلة بالقانونين رقمي ١٤٧٧ كسنة ١٤٥٧ سلسة ١٤٥٧ ما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث دفاع الطاعتين بملكية الدولة لأطيان النزاع وعدم جواز تملكها بالتقادم ليان مدى حق المطعون عليها في كسب ملكية هذه الأطيان بالتقادم وبالتالي جواز حماية وضع يدها عليها بدعوى منع التعرض على مند من القول بأنه تمثلك بأصل الحق تما لا يجوز التحدى به في دعاوى الحيازة فإنه يكون معيا بالحفا في تطبيق القانون والقصور في النسيب بما يستوجب نقضه ...

### ( نقض ۱۹۸٤/۲/۱۲ سنة ۳۵ الجزء الثاني صـ ۲۰۵۳ )

4 ... المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق ، يستوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة لذاتها بجردة عن أصل الحق ، وأساس هذه القاعدة أن المطالبة بالحق من جانب مدعى الحيازة تتضمن نزولا منه عن دعوى الحيازة لأن هذا المدعى حينا حصل له التعرض في حيازته كان أمامه طريقان لرفع التعرض ، طريق دعوى الحق ... وهو طريق المعرض ، طريق دعوى الحق ... وهو طريق صعب ... فاختار العلويق الصعب لحماية الحيازة ... وهو المطالبة بأصل الحق ... يعد من جانب الحائز نزولا ضمنيا عن مباشرة العلويق السهل الذي حاياه به المشرع وهو طريق رفع دعوى الحيازة ...

(-نقض ۱۹۸٤/۵/۱۳ طعن رقم ۱۹۷۹ لسنة ۵۰ قضائية )

٩ ٤ ـــ المقرر ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ وجوب توافر نية التملك لدى الحائز الذي الحائز الذي الحائز الذي الحائز الذي الحائز الذي يلجأ الى دعوى منع التعرض حاية لحيازته ، ولازم ذلك أن يكون المقار موضوع الحيارية العامة التي منع يجوز تملكه بالثقادم الاعتبارية العامة التي منع الشارع تملكها أو كسب أى من حق عيني عليها بالثقادم ، وقد نصت المادة ٩٧٠ من القانون المدن بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٤٧ منة ١٩٥٧ على عدم جواز تملك أموال الأوقاف الحبرية أو كسب حتى عيها بالتقادم .

٥ ــ للحائز على الشيوع أن يحمى حيازته بدعاوى الحيازة ضد المتعرض له فيها سواء كان
 هذا المتعرض شريكا معه أو تلقى الحيازة عن هذا الشريك .

 ١ هـــ مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مؤدى ذلك . سريان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط طبيا .

#### ( نقض ۲۸۱ ۱۹۸۷/۳/۲۹ طعن رقم ۲۸۱ لسنة ۱۶ قضائية )

٣ = دعوى الحيازة لا تتسع لبحث واقعة الاحتجاز المدعى بها ( احتجاز أكثر من مسكن ) بعد أن خلص الحكم صحيحه! إلى نفى واقعة التعرض ولا على الحكم المطعون فيه إذ هو أغفل الرد على دفاع الطاعنات بهذا الحصوص .

 ٣٥ \_ الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة لا حجية لها في دعوى المطالبة بالحق لإختلاف الموضوع والسبب.

(نقض ۸۹/٦/۲۸ طعن رقم ۱۷۱۸ لسنة ۵۲ ق ، نقض ۱۹۸۱/۱/۲۸ سنة ۳۲ صد ۳۷۷ .

\$6 ــ اختصاص محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بدعوى الالفاء أو التأويل أو وقف التفيذ أو التحويض عن الأضرار الناشئة عن القرار الادارى . مادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم مجلس الدولة . الصرض المستند الى أمر ادارى لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمده . علمة ذلك . الحكم فى الدعوى يترتب عليه حيا تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يجتم على الخاكم . مؤدى ذلك . وجوب الالتجاء الى القضاء الادارى .

۵۵ ــ دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى رافعها . لازم ذلك . وجوب أن
 یکون العقار محلها جاتز تملکه بالتقادم . مقتضاه .

٥٦ ــ حيازة حق المضرور التي تتبح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض . شرطها أن يكون متعدلية لا مجرد رخصة ولا على سييل التسامح . تمسك الطاعن بأن مرور المطعون صده في أرضه كان على سييل النسامح . المفال الرد على هذا الدفاع الذي من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الأي في الدعوى . قصور .

### ( نقض ۱۹۹۱/۱۲/۳۱ طعن رقم ۳۱۹۲ لسنة ۳۰ قضائية )

٥٧ \_ وجوب حماية واضع اليد من كل تعرض سواء كان اعتداء محضا أو بناء على حكم لم يكن واضع اليد طرفاً فه. لا حجية للأحكام إلا فيما فصلت فهه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمية . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

۵۸ ــ التعرض الذى يصلح أساساً لرفع دعوى الحيازة . ماهيته . عدم جواز رفع دعوى منع التعرض بقصد تنفيذ عقد بين الطرفين أو التحلل منه . مؤداه . وجوب الاستناد الى دعوى المقد .

### (نقض ١٩٩١/١١/١٩ طعن رقم ٢٤٧١ أسنة ٥٥ قضائية )

٩٥ ـــ لا تثريب على انحكمة اثناء نظر دعوى منع التعرض أن تحيرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس منى تبينت توافر شروطها ذلك أنه لا تنافر ولا تعارض بين الدعويين لأن أساسهما واحد هو الحيازة المادية لمشروطها القانونية والغرض منهما واحد هو جماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها .

#### ( جلسة ٢١/١٦/ ١٩٥٤ طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ ق )

 ٦٠ ــ الحكم الصادر ف دعوى منع التعرض . لا حجية له فى دعوى الملك . مايقرره الحكم بشأن توافر اركان الحيازة لا يقيد انحكمة عند الفصل فى اصل الحق وغير مانع للخصوم من مناقشة الملكية فى دعوى تالية .

### (نقض ۲۹/۵/۲۳ طعن رقم ۲۰۳ لسنة ۵۱ قضائية )

قاضي الحيازة الموضوعي ولايته تتسع لازالة الافعال المادية التي يجريها المدعى عليه :

اذا أقام الحاتز دعوى منع تعرض أو دعوى استرداد حيازة موضوعية فان له أن يطلب ازالة الأفعال المادية التي اجراها المدعى عليه في العقار وتمييه الحكمة لطلبه ، وأساس ذلك أن القضاء بها من قبيل اعادة الحال الى ماكانت عليه وأن من حق الحائز لمدة لا تقل عن سنة أن يطلب اعادة العقار إلى أصله بأن يطلب ازالة ما يحدثه المتحرض من تغيير سواء بازالة ما أقامه من مبان أو باعادة ما هدمه منها .

### أحكام النقض:

لما كان من المقرر في قضاء المحكمة أن ولاية قاضى الحيازة تنسع لازالة الأفعال الى المادية الني يجربها المدعى عليه في هذا النوع من القدمايا باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال الى ماكانت عليه ، وكان من حق الحائز لمدة لا تقل عن صنة أن يطلب اعادة المقار الى أصله بطلب ازالة مايمدئه المتعرض من تغيير سواء بازالة ما يقيمه من مبان أو باعادة مايمده منها ، وكان النابت من مدونات الحكم المطون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة ٢٩٧٧ مدنى كل تنفيذ المنتزه بوقف التنفيذ قد انصب على الحكم في الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٤ مدنى كل الاسكندرية ، ولم ينصب على الحكم الصادر من عكمة الاسكندرية بتأييده ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتد بحجة هذا الحكم الأحر برد حيازة أرض النزاع الى المطعون ضدها وحقها في طلب الحالية الماكم باعادة الحال الله المبانى التي أقامها الطاعنون حالمعرضون حا باعتباره الرأ من أثار ذلك الحكم باعادة الحال الى ما كانت عليه قبل سلب الحيازة منها بكون قد اصاب صحيح القانون .

( نقض ١٩٨٤/١١/٢٥ سنة ٣٥ الجزء الثاني ص ١٨٩٠)

#### تعقيب :

لم يذكر الحكم صراحة الدعوى الموضوعية إلا أن ذلك مستفاد نما هو مقرر بأن القاضى المستعجل لا يحكم باعادة العقار الى اصله .

# ثالثا: دعوى وقف الأعمال الجديدة

### هي التي عرفها المشرع في المادة ٩٩٢ مدني بقوله :

۱ ... و من حاز عقارا واستمر حائزاً له سنة كاملة ، وحشى لأسباب معقولة الصرض له من جراء أعمال جديدة تهدد حيازته ، كان له أن يرفع الأمر الى القاضي طالبا وقف هذه الأعمال ، بشرط الا تكون قد تمت ، ولم ينقعن عام على البدء فى العمل الذى يكون من شأنه أن يحدث الضرر .

٧ ــ وللقاضى أن يمنع استمرار الأعمال أو أن يأذن في استمرارها ، وفي كلنا الحالتين يجوز للقاضى أن يأمر بقديم كفالة مناسبة ، تكون في حالة الحكم بوقف الأعمال ضمانا الاصلاح الضرر الناشيء من هذا الوقف متى تبين بحكم نهائى أن الاعتراض على استمرارها كان على غير أساس ، وتكون في حالة الحكم باستمرار الأعمال ضماناً لازالة هذه الأعمال كلها أو بعضها اصلاحا للضرر الذي يصيب الحائز اذا حصل على حكم نهائى لمصلحته » .

ووفقا لما ورد بهذه المادة فانها دعوى يرفعها حائز العقار أو الحائز لحق عيى عليه على من شرع في عمل لو تم لأصبح تعرضا للحائز في حيازته فالفرض منها ليس منع تعرض وقع بالفعل ولكن تفادى التعرض قبل حصوله ولذلك فهى دعوى وقائية المسلحة فياليست قائمة وأغا محتملة فقط وعظها حالة ما اذا شرع جار في بناء حائط في ملكه لو تم يترتب عليه حجب الضوء عن مطل في عقار جاره أو قيام جار بالبناء في نهاية ملكه وفتح مطلات على عقار جاره دون أن يترك المسافة القانونية التي حددها المشرع في القانون المدنى أو في قوانين المبانى فتح المطلات على أرض جاره بالمدة الذوبينة المكلكة ، ذلك أن قوانين المبانى تحدد عادة ابعادا ومسافات للمناور التي يفتح عليا مطلات تريد عن تلك التي ينها المشرع في القانون المدنى ولا جدال في أن صنهيء البناء ملزم عليا مطلات تريد عن تلك التي ينها المشرع في القانون المدنى ولا جدال في أن صنهيء البناء ملزم عمير في الإبعاد القانونية وكان المور متصلا بأرض فضاء للجار فان استمراره ذلك يؤدى الى اكتسابه مطل قانوني على أرض الجار وفقا لما حدده قانون المباني من اتساع ومن ثم فان المدء في المناوع على هذا النحو يعتبر في حالة استمراره تعرضا لحيازة الجار الذي يجرز له أن يلجأ لدعوى وقف الأعمال الجديدة .

ولم يتقيد المشرع بمعيار معين يحدد فيه ماهية الأعمال الجديدة التي تنذر بخطر بهدد حيازة المدعى عند تمامها حتى يقضى القاضى بوقفها ، اذ يتمين عليه أن يبحث كل حالة على حدة وأن يقدر مدى خطورة العمل فاذا ماتين له من الظروف ومن الملابسات الخيطة بالدعوى أن هذا العمل قد يهدد حيازة المدعى وجب عليه أن يأمر بوقفه ، أما اذا أجمعت القرائن بأنه ليس ثمة خطر يهدد حيازة المدعى عند تمام هذا العمل قضى برفض الدعوى .

### شروط الدعوى:

يشترط أن يتوافر في الحائز نفس الشروط التي يتعين توافرها فيه في دعوى منع التعرض فيجب أن يكون حائزاً للمقار وأن تكون حيازة اصيلة لا عرضية ، وأن تكون خالية من العيوب أي حيازة مستمرة وعلية وهادئة وغير غامضة ، وإذا كانت الحيازة ترتكن الي عمل من أعمال التساخ أو على ترخيص من جهة الادارة ، فانها وإن كانت نعير عرضية بالنسبة الى المالك المساخ أو الى جهة الادارة التي أصدرت الترخيص ، الا أنها تعير أصيلة بالنسبة لمن عداهما ويجوز للمحائز أن يوفع دعوى وقف الأعمال الجديدة ، وقد استثنى المشرع من ذلك المستأجر فاجاز له في المادة ٧٥ مدى أن يوفع ضد الفير وباسم المؤجر جميع دعاوى الحيازة ومنها دعوى

ويتعين أن تستند دعوى وقف الأعمال الجديدة ... باعبارها من دعاوى اليد ... الى الحيازة لا الى عقد ، فاذا كمان هناك عقد يربط طرق النزاع ، وكان ايقاف الأعمال الجديدة تما يدخل ق نطاق هذا العقد ، فانه يتعين على المدعى في هذه الحالة أن يلجأ الى المدعوى التي يخولها له العقد طالبا الزام المدعى عليه بشفيد شروطه وليس له أن يوفع دعوى وقف الأعمال الجديدة أو أى دعوى أخرى من دعاوى الحيازة ، وترتيباً على ذلك جرى القضاء على أنه اذا قام المؤجر باعمال جديدة من شأنها أن تحول دون استعمال المستأجر بالعين المؤجرة أو تقلل من انشاعه بها ، كما اذا أحدث بها أو بملحقاتها بناء أو تغييراً يخل بالانتفاع بها ، فانه يجوز للمستأجر أن يخاصم المؤجر ويطلب الزامه بوقف مايجريه من هذه الأعمال مستدا فى ذلك الى عقد الإيجار والذى يلزمه بالامتناع عن التعرض المادى له وفق ماتقضى به المادة ٢٧ه/١ من القانون المدفى ، أما اذا أقام المستأجر دعواه ضد المؤجر وركن الى الحيازة فان دعواه يكون مصرها الحتمى القضاء بعلم قبولها باعتبار أن حيازته عرضية لاتصلح لرفع أى دعوى من دعاوى الحيازة .

ويتعين أن تكون حيازة المدحى قد استمرت سنة كاملة على الأقل ، ويصح له سواء كان خلفاً عاما أما خاصا أن يضم إلى مدة حيازته مذة حيازة سلفه ، ولا يشترط فى الحائز أن يكون حسن النية فليس هناك مايمنع الحائز سيء النية من الالتجاء إليها .

ويتعين أن يتوافر فى الأعمال التي يطلب وقفها بالدعوى شرطان أولهما أن تكون هذه الأعمال قد بدأت ولكنها لم تم ، ويجب أن تكون هناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن هذه الأعمال لو تمت لنتج عنها تعرض فعلى خيازة المدعى والشرط الثانى أن تكون الأعمال التي بدأها المدعى عليه قد حدثت فى عقاره هو ، ذلك أن الأعمال لو بدأت فى عقار المدعى أو الفير لنشأ خيها تعرض حال لا مستقبل ، وهو ما يترب عليه أن الدعوى التي يتعين رفعها هى منع التعرض لا وقف الأعمال ، اللهم الا اذا كان الفير قد ارتضى هذه الأعمال أو تواطأ مع المدعى عليه على المامة ، وفي هذه الحال أن بدأت الأعمال فى عليه ما وقاره هو أو فى عقار المدعى عليه .

ويجب رفع الدعوى خلال سنة تسرى من وقت البدء بالاعمال ، فإذا كانت أعمالا متعاقبة سرت المدة من وقت البدء في أول عمل منها فاذا رفعت الدعوى بعد مضى سنة يعين على المحكمة أن تقضى بعد مضى سنة يعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوطا ولو كانت الأعمال الجديدة لم تتم ، وليس للمدعى في هذه الحالة الا أن يتنظر حتى تتم هذه الأعمال ، فاذا تحت فانها تمثل تعرضا حالا على حيازته ، الأمر اللدى يحيز له رفع دعوى منع التعرض خلال سنة من وقت أتمام الأعمال الجديدة أذ يبدأ من وقت أتمامها ميعاد رفع المدعوض وقد قضت محكمة المنقض في صدد دعوى منع التعرض بأنها أذا تعددت أعمال العرض وتباعدت واستقل بعضها عن بعض أو صدرت عن أشخاص مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال أو الأعمال بالأشخاص الصادة عنهم ، وتحسب ماة السنة بالسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذى انشأ هذه الدعوى ( الحكم رقم ٣ ) ويمكن تطبيق هذا المبدأ على دعوى وقف الأعمال الجديدة .

ومدة السنة التي يتعين رفع دعوى وقف الأعمال الجديدة في أثنائها شأنها شأن دعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض مدة سقوط لا مدة تقادم ومن ثم تسرى على ناقص الأهلية والغائب ولا يسرى عليها الوقف ولا الانقطاع ، واذا رفعت الدعوى بعد أكثر من سنة فان الشكمة تقضي فيها بعدم الاختصاص لعدم توافر ركن الإستعجال .

واذا رفعت دعوى وقف الأعمال الجديدة وتين لقاضى الخيازة أن المدعى عق في دعواه أجابه بوقف الأعمال الجديدة بعدم الاستمرار فيها ، حتى ترفع دعوى الملكية أو دعوى أصل الحق ويقصل فيها ، وحيتك يجوز للقاضى أن يكلف المدعى بتقديم كفالة مناسبة تكون ضمانا لا سلاح الضرر الناشيء عن هذا الوقف ، فاذا قضت بعد ذلك محكمة الموضوع في دعوى الملكية أو أصل الحق بأن اعتراض المدعى على الاستمرار في الأعمال الجديدة لم يكن له سند من ناحية موضوع الحق لا من ناحية الحيازة ، كان على المدعى عليه أن يلجأ للمحكمة الموضوعية طالبا أن تقطى بالتصويص المناسب لجبر الضرر الذي ألم به بسبب وقف الأعمال التي لم تم ، وفي هذه الحالة فان مصير الكفالة التي قدمها المدعى يتحدد بأن تصبح ضمانا لهذا التصويص الذي يقضى به ، كا يجوز له أن يطالب بالتحويص مع الطلب الموضوعي الذي يبديه بأصل الحق

وف حالة ما اذا تيقن قاضى الحيازة أن شروط وقف الأعمال الجديدة منتفية ، فان لازم ذلك أن يقضى برفض الدعوى ، ثما يترتب عليه أن يستمر المدعى عليه فى الأعمال التي كان قد بدأها الى آن ترفع دعوى الملكية أو دعوى موضوع الحق ويفصل فيها ، فانه يجوز له ايضا أن يكلف المدعى عليه بتقديم كفالة مناسبة ، فاذا حكمت بعد ذلك محكمة الموضوع فى دعوى الملكية أو أصل الحق بأن المدعى عليه فى الأعمال الجديدة كان على حق وان اعراضه على استمرار المدعى عليه فى الأعمال الجديدة كان له سنده الصحيح من ناحية موضوع الحق لا من ناحية حيازته ، جاز بعد ذلك الالتجاء شكمة الموضوع للحكم بازالة هذه الأعمال كلها وفي هذه الحالة تصبح الكفالة التي قدمها المدى عليه بتكليف من قاضى الحيازة ضمال الخيادة التراكف الأذاة . وقد ذهب رأى فى الفقه الى أن قاضى الحيازة لا يكفل المدى عليه بقديم الكفالة الناسبة الا اذا دق الأمر عليه الى حد لا يستطيع معه التكهن فيما اذا كانت الأعمال الجديدة ستبدد الحيازة عند تمامها أم لا كا لو المدى عليه رد على هذه الأممال ، ولكن المدى عليه رد على هذه الأممال ، ولكن المدى عليه رد على هذه الأسائيد بأسباب أخرى معقولة تفى هذا الخطر ( محمد عبد اللطيف ص

# حجية الحكم الصادر بوقف الأعمال الجديدة :

لا شك أن قضاء محكمة الحيازة بوقف الأعمال الجديدة انما هو قضاء مؤقت تتوقف حجيته على القضاء في دعوى الملكية أو في دعوى موضوع الحق ، فاذا حكم في أيهما لصالح المدعى عليه فاند يحق له أن يمضى في هذه الأعمال حتى يتمها ، أما اذا حكم فيها لصالح المدعى واصبح الحكم بها في يول حكم وقف الأعمال الجديدة .

تحول دعوى وقف الأعمال الجديدة الى دعوى منع تعرض .

اذا أقام الحائز دعوى وقف الأعمال الجديدة عند بدايتها أمام محكمة الموضوع الا أن الدعوى السترق نظرها زمنا تمت في الناله الأعمال فلاشك أن الدعوى في هذه الحالة تتحول الى دعوى منع تعرض ويعين على قاضى الحيازة أن يكيفها على هذا الأساس حتى ولو لم يطلب المدعى ذلك وفي هذه الحالة يجوز له أن يأمر باعادة الحال الى ماكانت عليه قبل أن يبتدأ المدعى عليه في الأعمال ويعرتب على هذا الحكم اذالة الأعمال الجديدة لا وقفها ذلك أن دعوى منع التعرض يجوز فيها كما صبى لقاضى الحيازة أن يقضى الازالة .

أما اذا رفعت الدعوى أمام القضاء المستعجل فانه وان كان يجوز للقاضى المستعجل أن يجور طلبات الخصوم ويصدر حكما بالأجراء الوقنى الملائم الا أنه في خصوصية دعوى وقف الأعمال الجديدة لايستطيع أن يجوفها الى دعوى منع تعرض في حالة اتمام الأعمال الجديدة لأن الدعوى الأخرة م من عبة بحتة لا يختص بنظرها.

### أوجه الخلاف بين دعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى منع التعرض :

بين من الشرح التفصيل لكل من دعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى منع المعرض أن الأولى تختلف عن الثانية في أربعة أمور أولما أن دعوى منع العرض أساسها أن يكون ماقام به المدعى عليه يعتبر تعرضا بالفعل في حيازته أما في دعوى وقف الأعمال الجديدة في في دفع دعوى وقف الأعمال الجديدة يستط بحضى سنة على الشروع في الممل أو بتما المعمل ولو تم في بضعة أيام لأنه بتمامه المحديدة يستط بحضى سنة على الشروع في الممل أو بتمام الممل ولو تم في بضعة أيام لأنه بتمامه تعرضا أما بالنسبة لدعوى منع العرض فانها ترفع في خلال سنة تبدأ من صيرورة العمل تعرضا والثالث أنه في دعوى وقف الأعمال الجديدة تبدأ الأعمال في عقار المدعى عليه ، أما في دعوى منع العرض فقد تكون في عقار المدعى عليه ، أما في دعوى وقف الأعمال الجديدة دون ازائها ، في دعوى منع التعرض فانه يجوز أن يقضى الزائة هذه الأعمال الجديدة دون ازائها ،

دعوى وقف الأعمال الجديدة يجوز رفعها بصفة موضوعية ويجوز رفعها بصفة مستعجلة:

لا جدال فى أن دعوى وقف الأعمال الجديدة يجوز رفعها أمام محكمة الموضوع اذا توافرت فيها الشروط الني سبق أن شرحناها بتفصيل ، ومن ناحية أخرى يجوز رفعها أمام القضاء المستعجل وذلك بشرط أن يتوافر فيها \_ فضلا عن الشروط الني سبق أن بيناها \_ ثلاثة شروط أوفا أن يتوافر ركن الاستعجال فى الدعوى وثانيها الا يطلب من القاضى المستعجل ازالة ماتم فعلا من أعمال وثالثها الا تكون هذه الأعمال الجديدة قد تحت وانقلبت الى تعرض فعلا اذ لايجوز للقاضى المستعجل فى هذه الحالة أن يقضى فى الدعوى باعتبارها دعوى منع تعرض \_ كما هو الشأن فى المحكمة الموضوعية ـــ لأن دعوى منع التعرض كما كررنا آنفا دعوى موضوعية بحتة لا تدخل فى اختصاص القضاء المستعجل بالمرة .

وقد جرت عادة الكثرة الغالبة ثمن يحدث اعتداء على حيازتهم بأعمال جديدة أن يلجئوا أولا لقاضى الأمور المستعجلة بطلب وقف هذه الأعمال علهم يستطيعون الحصول على حكم فى وقت قريب فان اجيبوا لطلبهم قنعوا بهذا الحكم اما اذا قضى بعدم الاختصاص فانهم يطرقون قضاء محكمة الموضوع .

مًا هو جدير بالذكر أن دعوى وقف الأعمال الجديدة الموضوعية تختلف عن الدعوى المستعجلة في الأمور الآمية :

الا محل الأعمال القاعدة المقررة في المادة \$2 مرافعات التي تقضي بعدم جواز الجمع بين
 دعوى البد والحق في شأن المدعوى المستعجلة ، اذ أن هذه القاعدة لا تطبق الا على دعاوى
 الحيازة الموضوعية التي ترفع أمام محكمة الموضوع .

٧ ــ ان قاضى الأمور المستحجلة يختص ينظر دعوى وقف الأعمال الجديدة التي ترفع اليه أيا
 كانت قيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة ، أما الدعوى الموضوعية فتقدر بقيمة الحق وفقا لنص
 الفقرة الرابعة من المادة ٧٣ مرافعات .

٣ ــ ينبع في الطمن في الحكم المستعجل الصادر في دعوى وقف الأعمال الجديدة نفس الطرق المقررة للطعن في الأحكام المستعجلة فيجوز استنافة أمام الحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استنافية ولايجوز الطمن فيه بطريق النقض الا اذا كان الحكم قد صدر على خلاف حكم سابق أما الحكم الصادر من الحكمة الموضوعية فان الأمر يختلف عما اذا كان صادراً من الحكمة المؤتية أم الكية فان كان صادراً من الحكمة الإستناف ويجوز الكية فان كان صادراً من الحكمة الإبتدائية فان الطمن عليه يكون أمام محكمة المؤتية فان الطمن على الحكم من الحكمة المؤتية فان الطمن على الحكم من الحكمة المؤتية فان الطمن قد يرفع أمام الحكمة الابتدائية بهيئة استنافية ولا يجوز الطمن فيه بالنقض الا اذا صدر على خلاف حكم سابق.

 3 ــ أن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة في دعوى وقف الأعمال الجديدة يكون مشمولا بالنفاذ المعجل يقوة القانون أما الحكم الموضوعي فلا يجوز تنفيذه الا اذا اصبح نهائها أو اذا أمر القاضي بذلك لتوافر شرط من شروط النفاذ المعجل المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ مرافعات .

ان قاض الموضوع اذا تين له أن الأعمال الجديدة قد تحت فانه يكيف الدعوى بأنها
 تعرض ويقض فيها على هذا الأساس على عكس القاض المستعجل الذى يتحتم عليه في هذه الحالة
 أن يقضي بعدم الأحصاص .

مراجع البحث

ــ الوسيط للدكتور السنهورى الجزء التاسع صــ ٩٤٣ ومابعدها .

\_ التقادم للمستشار محمد عبد اللطيف صـ ٣٠٠ ومابعدها .

احكام النقض الصادرة في دعوى وقف الأعمال الجديدة :

١ حدوى وقف الأعمال الجديدة التي تعد من دعاوى وضع اليد هي الدعوى التي يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض بهددها ومقتضى الفصل فيا ثبرت الحيازة القانونية وتوافر أركانها والشروط اللازمة لحمايتها وتختلف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذى يرفح إلى قاصى الأمرر المستعجلة بوصفه كذلك ويقضى فيه على هذا الأساس إذ مناط اختصاصه بنظر هذا الطلب أن يقرم على توافر الحطر والاستعجال الذى يجرز تدخله الاصدار قرار وقتى يراد به رد عدوان بيدو للوهلة الأولى أنه بغير حق ومنع خطر لا يمكن تداركه أو يختى استفحاله إذا مافات عليه الوقت ، والحكم الذى يصدره القاضى المستعجل فى هذا الشأن هو قضاء باجراء وقتى لا يحس أصل الحق نما يرفع الاستناف عنه أمام المحكمة الذي يصدره المعتناف عنه أمام المحكمة الايدائية طبقاً للمادة الاه من قانون المرافعات .

# ( الطعن رقم ۲۰۳ سنة ۳۱ ق ــ جلسة ۱۹۹۹/۱/۱۸ س ۱۷ ص ۱۹۷)

٧ — لا يملك المستأجر أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر ألن حيازته للعقار المؤجر غير مقترنة بنية التملك ، وعلاقته بالمؤجر اغا تقرم على الايجار ألا على الحيازة التى تبيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض ، وهي ليست مجرد النسلط المادى على العقار بل يجب أن تكون مقترنة بنية التملك ، ولم يخالف القانون المدنى الحديد في المادة ٥٧٥ للمستأجر من رفع دعاوى اليد جميعا ضد غير المؤجر فأنه استشاء من القاعدة العامة .

## ( نقض ١٩٥٨/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ٣ ــ ٣٦٨ ـ ٧ )

٣ \_\_ اذا تعدت أعمال التعرض وتباعدت واستقل بعضها عن بعض أو صدرت عن أشخاص غنافين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر تعرضا قائماً بذاته وتتعدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال أو الأشخاص الصادرة عنهم ، وتحتسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذى انشأ هذه الدعوى .

( نقض ١٩٧٩/٤/١٦ المكتب الفنى سنة ٣٠ العدد الثاني صـ ١٣١ ) تقدير دعاوى الحيازة الموضوعية :

كانت دعاوى الحيازة الموضوعية في ظل قانون المرافعات السابق تخضع للاعتصاص الاستثناق للقاضي الجزئ وبالتالي فقد كان يختص بها مهما كانت قيمتها وحيها صدر القانون الحالى ١٣ لسنة ٩٩٨ اخرجها من هذا الاختصاص وأصبحت تختص بها محكمة المواد الجزئية أو الابتدائية حسب قيمتها وطبقاً للمادة ٣٧ منه قبل تعديلها بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ وكانت دعاوى الحيازة تقدر بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة فاذا كانت الدعوى تصلق بجازة عقار وكان رافع الحيوى يؤسسها على أنه يجوز العقار بنية التملك فقد كانت تقدر باعبار مائة وغانين مثلا من قيمة الضرية الأصلية المربوطة عليه اذا كان العقار مبنيا فاذا كان من الأراضي تكون التقديم باعبار مهمين مثلا لقيمة الضرية قلوت المحكمة قيمته وكل ذلك عملا الفقرة الأحلية أما اذا كان العقار غير مربوط عليه ضربية قلوت المحكمة قيمته وكل ذلك عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بالقانون ٣٧ من قانون المرافعات بالقانون ٩٩ (٩٩ / ١٩٩) و بقتضاه أصبحت الدعاوى التي يرجع في تقديرها الى قيمة العقار تقدر باعبار الاثماثة على من قيمة الضربية الأصلية المربوطة عليه الأصلية وابقى المشرع على الحالة التي لا تكون هناك غة ضربية مربوطة على العقار من أن الحكمة الشرعة.

واذا كانت دعوى الحيازة متعلقة بحق ارتفاق قدرت بقيمة هذا الحق اى بربع قيمة العقار المقرر عليه الحق وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧ آنفة البيان .

واذا طلب مع دعوى الحيازة تعويض عن الاعتداء على الحيازة ضمت قيمة التعويض لقيمة دعوى الحيازة اعمالا لنص المادة ٣٨ مرافعات .

واذا اثار نزاع الحيازة حول الانضاع بعين مؤجرة وكان عقد الايجار قد امند وفقا لأحكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٩ فان عقد الايجار طبقا لما استقر عليه قضاء النقض يكون غير قابل للتقدير ومن ثم عملا بالمادة ٤١ مرافعات تحير قيمة زائدة على خسة آلاف جيه ويكون من اختصاص المحكمة الابتدائية .

### أحكام النقض :

لما كانت دعاوى الحيازة تقدر قيمته بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيازة عملا بنص الفقرة الربعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، وكان الحق مناز النزاع هو حق المطعون عليه فى الاتضاع بالعين المؤجرة اليه ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ الذى يمكم واقعة النزاع قد اضفى على عقود ايجار الأماكن التي تحضع لحكمه امتدادا قانونيا غير محدود المدة ثما تعير معه قيمة عقد الانجار ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملا بعص لمادة ٤١ مرافعات تعير قيمتها زائدة على ماتين وخس جنبيا ، فان الحكم الصادر فى الدعوى المائلة يكون ثما يجوز استنافه أمام محكمة الاستناف .

(نقض ٢١/٤/٢٩ سنة ٣١ الجزء الأول صد ١٩٨٠)

ملحوظة

اصبحت الدعوى الفير قابلة للتقدير تعتير فيمتها زائدة على خسة آلاف جيه وذلك عملا بالتعديل الذى ادخل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ .

تنفيذ الحكم الصادر في احدى دعاوى الحيازة انما يكون على مسئولية طالب التنفيذ :

من المقرر أن تنفيذ الحكم الصادر في اى دعوى من دعاوى الحيازة الثلاث أغا يكون على مستولية طالب التنفيذ ، شأنه في ذلك شأن الأحكام غير النهائية المشمولة بالنفاذ المعجل ، وعلى ذلك اذا نفذ الحكم الصادر في دعوى الحيازة وثبت عدم أحقية طالب التنفيذ فيه بحكم موضوعى نهائي كدعوى الملكية ، فانه يكون ملزما بما ترتب على التنفيذ من ضرر اصاب المنفذ عليه متى ثبت سوء نية طالب التنفيذ ومن هذه الأضرار ربع العين عن المذة التى ظلت فيها في وضع يده وعم هو جدير بالذكر أن سوء النية لا يفترض وعلى مدعية أن ينبت قيامه ويجوز الباته بجميع طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن في وقد إعتبر القانون الحائز سيء النية من تاريخ علمه بالحب الذى يشوب سند حيازته ، ومن ذلك اعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية كدعوى السحفاق العقار ، ويتعين على المحكمة أن تقم الدليل على سوء النية فان قضت بالتعويض دون أن تقم الدليل على سوء النية فان قضت بالتعويض دون أن

#### احكام النقض:

١ - الحكم الصادر في دعوى الحيازة . تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ . تحقق مسئوليته
 اذا ثبت عدم أحقيته بحكم نهائى من محكمة الموضوع متى كان سىء النية . اعتباره كذلك منذ
 اعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية . علمة ذلك .

ر نقض ١٩٨١/١/٣٨ طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٧ قضائية منشور مجموعة المكتب الفنى سنة ٣٣ الجزء الأول صـ ٣٧٧ ) .

افتراض حسن نية الحائز للعقار مالم يثبت العكس . اعتباره سيء النية منذ علمه بعيوب
 سند حيازته كاعلانه بدعوى استحقاق العقار . القضاء بالزام الحائز بالربع عن فترة سابقة على
 العلم دون بيان كيفية استخلاص سوء النية . خطأ وقصور .

ر نقض ٧/٤/٢ ( معن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٧ قضائية ومنشور بمجموعة المكتب الفنى سنة ٣٧ الجزء الأول ص ١٩٠٣ ) .

# مادة ££ مكرر مادة ££ مكرر

يجب على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات الحيازة ، مدنية كانت أو جنائية ، أن تصدر فيها قرارا وقتيا مسببا واجب التنفيذ فورا بعد سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة ، ويصدر القرار المشار إليه من عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل .

رعلى النيابة العامة اعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

وفى جميع الأحوال يكون التظلم من هذا القرار لكل ذى شأن أمام القاضى المختص بالأمور المستعجلة ، بدعوى ترفع بالاجراءات المعتادة فى ميعاد خمسة عشر يوما من يوم اعلانه بالقرار ، ويحكم القاضى فى التظلم بحكم وقمى بتأييد القرار ، أو تعديله أو الغائه ، وله بناء على طلب المتظلم أن يوقف تنفيذ القرار المتظلم منه إلى أن يفصل فى النظلم .

هذه المادة اضيفت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

### الشرح:

استحدث المشرع هذه المادة ومؤداها أنه فى حالة ما إذا قام نزاع مدنى أو جنائى على الحيازة بين الحصوم وعرض على النيابة العامة فإنه يتعين عليها أن تصدر فيه قرارا وقتها مسبها ، وهو وقتى لأنه معلق على نتيجة التظلم منه أمام قاضى الأمور المستعجلة أو على رفع دعوى أمام محكمة الموضوع إذا اختار صاحب الشأن ذلك .

والحيازة التي تحميها النيابة ليست الحيازة في مفهوم القانون المدنى والتي يحميها بدعاوى الحيازة الثانقة و الأحقية الثلاثة ، وإنما يقصد بها الحيازة الفعلية بـ بصرف النظر عن الملكية أو الحيازة القانونية أو الأحقية في وضع اليد ـــ ومؤداها أن تكون يد الحائز متصلة بالشيء التصالا فعلها يجمل الشيء تحت سيطرته المباشرة وأن يكون هذا الاتصال قائما وقت المنازعة على الحيازة . والحكمة من هاية الحائزة الفعلية هي رغية المشرع في منع الاخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحق لهم على العين ويحاولون أن يستأدوه بأنفسهم ، وعلى ذلك يجوز حماية المستأجر رغم أنه يحوز لحساب المؤجر.

ويسمين أن تكون الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية المؤقنة حيازة صحيحة خالية من العبوب على النحو الذى فصلباه في شرح شروط الحيازة ، فيجب أن تكون ظاهرة وهادئة وواضحة لا يشوبها

لبس أو غموض وأن تكون مستمرة غير منقطعة ولا يشترط فيها فترة معينة من الزمن . ولا يمنح من استمرارها أن يكون واضع البد ينتفع بالعقار فى فترات متقاربة أو متباعدة حسب طيعة الأشياء ، اتما يشترط فى هذه الأفعال الدالة على وضع البد ، أن تنجدد فى الأوقات والظروف الماسة .

وقد استقر الرأى فقها وقضاء على أنه إذا كان الحائز قد تسلم عين النزاع على يد محضر تنفذا خكم قضائى فان حيازته تكون فعلية وجديرة بالحماية المؤقفة حتى ولو لم يكن منازعه فى الحيازة طرفا فى هذا الحكم أو كان محضر التسليم مشويا بما يسطله ، الا أن هذا القول ... فى تقديرنا ... ليس صحيحا على أطلاقه ، لانه قد ثبت لنا من الممارسة العملية أن كثيرا ما يلجأ الحصم الذى يبغى الحصول على الحيازة من أن يصطنع دليلا لبشد أزره بأن يتواطأ مع غوه على إستصدار حكم بأحقيته فى الحيازة وبنفذ الحكم تنفيذا صوريا وغالبا مايتم تحرير محضر التسلم فى هذه الحالة فى مكتب المحضر أو الخصم دون الانتقال للعين خوفا من افتضاح امره ثم يدعى الحيازة بعد ذلك فى مواجهة الحائز الحقيقي متخذا من محضر التسليم صندا له .

كذلك فإن كثيرا من عاضر التسليم كانت تشويها الصورية رغم صحة الحكم المنفذ به ، وكانت غالية المخاتم عجرد تقديم هذا المحضر اليها تستند اليه كدليل على الحيازة الفعلية ولا تعير النفات الحائز المقعلية ولا تعير النفات الحائز المقعلية والدليل في غالب الأحيان ، لذلك فالرأى عندنا أنه إذا أثير امام النهابة صورية عضر النسليم الذى حرر تنفيذا للحكم سواء كان الحكم صوريا أو حقيا يتعين عليها أن تحقق هذا الموضوع سواء بنفسها أو بالشرطة وأن تصدر قرارها على هدى ما يتبين لها في أمره إن صورية أو صحة فإن لم تفعل ذلك أو لم يدفع به امامها الحائز الحقيقي وأبدى هذا الطلب امام القاضى المستعجل الذى ينظر التظلم تعين عليه بدوره أن يحث هذا الأمر ، غير أنه لا يجوز له إحالة القضية للتحقيق وإنما يقتصر بحثه من ظاهر الأوراق وقد بجد فيها الدين إستوقعهما الحضر على محضر التسليم بان اغضر تحرر في غير مكان التنفيذ وأن الحقيظ الملذين إستوقعهما الحضر على محضر التسليم بان اغضر تحرر في غير مكان التنفيذ وأن

وبالنسبة للصليم الذى تجريه الشرطة فإن المحاكم تحبره بدوره دليلا على الحيازة الفعلية حتى لو لم يكن مدعى الحيازة طرفا في النزاع الذى صدر فيه القرار مع أن كثيرا منها يتم تحريره في مركز المبرطة أو القسم أو النقطة ، لذلك فاتنا نرى أن يطبق عليه مايطبق على محضر التسليم الذى حرره المحضر عند الدفع عليه بالصورية .

وقد لا يلجأ الحائز الحقيقي فى الحالات السابقة إلى الطعن بالصورية على محضر التسليم الذى حرره المحضر أو رجل الشرطة وإنما يسلك وسيلة أشد عنفا بأن يطمن عليه بالتزوير إذا كان دليله حاضرا وفى هذه الحالة تطبق الفواعد آنفة البيان سواء أمام النيابة أو قاضي الأمور المستعجلة .

وبالنسبة للتسليم الحكمى فأمره مختلف إذ أنه لا ينقل الحيازة نقلا فعليا وبالتانى لا يستأهل الحماية الماقحة .

وتما هو جدير بالذكر أنه لا محل لحماية الحيازة الفعلية التي إنتزعت إغتصابا أو نتيجة تعد ، لذلك اعتبرت محكمة النقض الشخص الذي إنتهز فرصة غياب المستأجر الحائز الذي هيأ الأرض للزراعة وقام خلسة ببذر الأرض ، اعتبرته غاصبا على سند من أن مجرد إلقاء البذور في غفلة من الحائز ، لا يترتب عليه إعتباره حائزا وإتما هو مجرد غش لا يحميه المشرع .

#### ر نقض ۱۹۲۹/۱/۲۴ محاماه ۱۰ عدد ۲ )

ويتعين أن يكون القرار الصادر من النيابة في الحيازة مسببا بمعنى أنه يجب على النيابة أن تبين الأسنيد التي ركنت اليا في إصدار القرار فلا يصح السبيب المتسر أو القاصر فلا يجوز لها مثلا أن تسبب القرار بأنه ثبت لها من محضر الضبط أو التحقيق الذي أجرته أن د فلانا ، هو واضع الهد على العقار ويجوزه حيازة قانونية وأن د الخصم الآخر ، ينازعه بغير حق وأن ذلك تأيد بالماينة فمنل هذا النسبيب لا يقتع المطلع عليه بل يجب أن يين مؤدى أقوال الشهود الذين أيدوا من صدر القرار لصاحمه وماأسفرت عنه المعاينة وإذا كان ذلك كافيا لدحض دفاع الصادر ضده القرار فلا تروم للرد عليه إما إذا كان دفاعا جوهريا فيتمين الرد عليه والجزاء على عدم التسبيب القاصر هو البطلان لأنه أمر يتعلق بحقوق الحصوم وضمانا لهم وبالتالي فهو في تقديرنا أمر يتعلق بالنظام العام ومن ثم لا يشترط أن يتمسك به الخصوم .

وقد أوجب المشرع أن يصدر القرار من رئيس النيابة على الأقل وهذه صمانه للخصوم فإن أصدره عضو نيابة أقل من ذلك درجة كان باطلا والبطلان هنا فى تقديرنا يشبه الاختصاص النوعى للمحاكم وبالتالى يتعلق بالنظام العام ولا ينال من هذا الرأى القول بأنه بطلان نسبى على سند من اختلاف الأحكام التى تنظم اختصاص النيابة عن تلك التى تبين اختصاص الخاكم لأن أمر النيابة فى هذه الحالة تكون له حجيته إلى أن يلفى من القضاء المستعجل أو العادى على النحو الذي سنينه .

وغنى عن البيان أنه يجوز أن يصدر القرار المحامى العام أو المحامى العام الأول أو مساعد النائب العام أو النائب العام نفسه .

واشترط المشرع أن يسبق صدور القرار سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة كسماع الشهود وإجراء المحقيقات اللازمة كسماع الشهود وإجراء المعاينة ، إلا أنه لا يشترط أن تجرى النيابة ذلك بفسها الا إذا الأصدلالات ويجوز لها من باب أولى أن تستولى التحقيق بنفسها أو تندب أحدا من رجال الشمطة لاجرائه أو استيفاته أو تقوم بالتحقيق جمعه كما إذا قدمت لها الشكوى ابتداء ورأت الأهمية النزاع أن تحققه بنفسها أو تحقق جزءا صه

وأوجب المشرع على النيابة إعلان قرارها للخصوم خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ولا يجوز الاكتفاء بتوقيمهم أو بعضهم بالعلم بالقرار وتاريخ صدوره وذلك عملا بالمبادىء المقررة في قانون المرافعات من أن العلم بالحكم لا يفني عن إعلانه وأن موعد الطعن فيه ـــ ف اخالات التي يوجب فيها القانون الاعلان ـــ لا يبدأ الا من تاريخ الأعلان .

ولم تحدد المادة طريقة الأعلان .

وقد يفسر البعض ذلك بعدم ازوم أن يم باعلان على يد محضر والاكتفاء أن يم بمعرفة رجال الادارة إلا أننا نناهض هذا القول لأن إغفال المشرع النص على طريقة الاعلان الابحمل إلا معنى واحدا هو الرجوع إلى المبادىء العامة المقررة في قانون المرافعات فضلا عن أن الاعلان بمعرفة رجال الادارة يفتح نجالا للنلاعب تما قد يترتب عليه ضياع حقوق الخصوم.

ولا يترتب على تجاوز ميعاد الإعلان بإجرائه بعد الثلاثة أيام التي حددتها المادة أى بطلان إذ أنه لا يعدو أن يكون ميعادا تنظيميا قصد به حث النيابة على سرعة القيام به

ومن المقرر أن النيابة هي المكلفة بالاعلان الا أنه ليس هناك مايمنع الخصم الذي صدر لصالحه القرار أن يقوم به إن أراد سرعة حسم النزاع .

وقد ألزم المشرع النيابة باصدار قرار في أى نزاع على الحيازة سواء شكل هذا النزاع جريمة أم كان مدنيا صرفا وصواء استعملت الترة في سلب الحيازة أم لم تستعمل . وعلى ذلك لا يجوز للنيابة أن تحفظ الأوراق وتكلف المتضرر بالالتجاء إلى القضاء كما كانت تفعل قبل ذلك وكذلك لا يجوز لها من باب أولى أن تقيم الدعوى الجنائية على احد الطرفين أو كلاهما وتكشى يبذا الإجراء بل لابد لها من إصدار قرار بشأن الحيازة .

ونظرا لأن النص قد ورد عاما ومن ثم يتعين على النيابة إصدار قرارها سواء كان المتعازع عمليه عقارا أو منقولا .

ويجوز للنيابة الهامة رخم اصدار قرارها فى الحيازة الا تقف عند هذا الحد بل لها أن تقيم الدعوى الجنائية على أحد الحصوم سواء بتهمة إنتهاك حرمة ملك الفير أو غيرها كجريمة سرقة صاحبت دخول العقار أو تزوير وهذا الوضع الاخير متصور كما إذا قدم أحد الحصوم سندا للتدليل على حيازته وتبن لها أنه مزور . ويجب على النيابة أن تحمى من يتضح من الأوراق أنه كان يحوز العقار حيازة فعلية وقت النزاع سواء كان هو الشاكى أو المشكو ذلك أنه قد يكون للمتعرض الحق فى الحيازة لكن الحيازة الفعلية لغيره وحاول المتعرض سلبها بالقوة فلا يجوز تمكينه من ذلك ، وبالتالى فلا يجوز لها أن تبحث نية المخلك عند وضع يده ولا شروط الحيازة القانونية الموسوعية وإنما تمكن صاحب السيطرة الفعلية على الشيء .

ولا يجوز لاحد ذوى الشأن أن يلجأ لرئيس مصدر القرار كالمحامي العام أو المحامي العام الأول

أو مساعد النائب العام أو النائب العام تظلما من قرآر رئيس النيابة فى الحيازة باعتبار أنه رئيس مصدر القوار وأن العمل قد جرى على ذلك بانسبة للنيابة العامة لأن هذا القول سنده أن قانون الأجراءات الجنائية قد خوله هذا الحق أما في حالة صدور قرار فى الحيازة فإن المشرع سلب حق التظلم من أى جهة ــ خلاف قاضى الأمور المستعجلة ــ وعلى ذلك إذا حدث تظلم لرئيس مصدر القرار فإنه يحسن به إحالة التظلم الذى ورد اليه لقاضى الأمور المستعجلة أن كان قد رفع تظلم أمامه والا يحفظ التظلم وتفهيم الشاكي بالالتجاء إلى جهة القضاء الهتصة إذا شاء .

أما إذا فات عليه ذلك فإنه يتعين التفرقة بين ما إذا كان القرار الجديد الذي أصدره مؤيدا للأول أو مخالفا له فإن كان الأول فإنه تحصيل حاصل ولا أثر له على ميعاد التظلم منه أمام القضاء المستعجل الذي يبدأ من تاريخ صدور القرار الأول أما إذا كان الثاني فإنه يجوز للصادر ضده المطلم منه أمام القضاء المستعجل ويبدأ ميعاد التظلم من تاريخ اعلانه بالقرار الجديد ، وجدير بالذكر أن القرار في هذه الحالة باطل بطلانا مطلقا لأن مصدره انتزع اختصاصا ليس له .

وقد حدد المشرع الموعد الذي يتعين رفع التظلم فيه بخمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه به فإن رفع بعد هذا الميعاد تعين على قاضى الأمور المستعجلة أن يقضى من تلقاء نفسه بعدم قبوله لأن هذا الموعد يتعلق باجراءات التقاضى وهو يشبه مواعيد الطعن فى الأحكام إذ قصد به العمل على سرعة إنهاء الحصوم ، وبالتالى فلا يلزم أن سعة إنهاء الحصوم ، وبالتالى فلا يلزم أن يتمسك بهذا الدفع من أقم ضده التظلم غير أنه يتعين للقضاء بهذا الجزاء أن يكون الاعلان مرفقا يتمسك بهذا الجزاء أن يكون الاعلان مرفقا بملف الدعوى حتى يمكن التحقق من تجاوز المهاد ويغنى عنه إقرار رافع التظلم بتاريخ اعلانه به إذا تبين أنه وفقا لهذا الأثر تجاوز الميعاد ، ولا يغنى عنه العلم اليقينى بصدور القرار وتاريخ صدوره مادام أن الاعلان لم يتم كما إذا كان قد وقع فى عضر النيابة بعلمه به .

وغنى عن البيان أن التظلم فى قرار النيابة إنما يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة الأمور المستعجلة وهى الطريقة المعتادة لرفع الدعوى والتي نصت عليها المادة ٦٣ مرافعات وليس هناك مايمنع الصادر ضده القرار أن يرفع تظلمه قبل أن يعلن به . بل أن هذا الإجراء أشد نفعا وأقل خطرا .

وقد أجازت هذه المادة للقاضى المستعجل بناء على طلب النظم أن يوقف تنفيذ قرار النيابة خين الفصل فى الدعوى وفى تقديرنا أن ذلك مشروط باربعة أمور أوضا أن يطلب المنظلم ذلك فى صحيفة دعواه أو بطلب عارض فلا يجوز المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وثانيا أن يكون من شأن تنفيذ القرار الحاق ضرر جسم بالمنظلم أما إذا كان تنفيذ القرار لا يصيب المنظلم بضرر جسم فلا يوقف التنفيذ ، وثالثها الا يكون تنفيذ القرار قد تم ، أما إذا كان قد تم تنفيذه تعين على القاضى أن يقضى بعدم قبول الطلب

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن العبرة بقبول الطلب هو تقديمه قبل التنفيذ ، فإذا قدم قبل أن ينفذ الا أنه نفذ قبل نظره أو أثناء نظره ، فلا أثر لذلك على قبوله ، والا لو قبل بغير هذا

لأمكن لمن صدر لصالحه القرار أن يشل يد المحكمة عن نظر وقف التنفيذ بمبادرته بتنفيذ قرار النبابة قبل الفصل فيه لأن التظلم فيه لا يوقفه كما سنبين

والشرط الرابع لقبول طلب وقف تنفيذ قرار النيابة ألا تكون الدعوى مهيأة للفصل ف موضوعها ، ولم يضع المشرع فى النص القبود الثلاثة الأخيرة الا أن أصول النقاضي وإجراءات العدالة تقضيان اعمالها .

ويثور البحث عما إذا كان وقف التنفيذ يصدر بقرار من المحكمة أم بحكم لأنه إذا صدر بقرار فلا يلزم تسيبه كما لا يجوز الطعن عليه فور صدوره استقلالاً أما إذا كان حكما فيلزم أن تدون له أسباب كما يجوز الطعن عليه استقلالا باعتبار أنه أيمى النزاع في شق من الخصومة .

وفي تقديرنا أن الرأى الثانى أقرب إلى الصواب وحجتا في ذلك واضحة ولن يعينا بيانها ، ذلك أن الشارع لم يستعمل في المادة ٤٤ مكرر مرافعات عبارة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار والتى أوردها في المادة ٣٩٧ مرافعات التي أجازت للمحكمة الاستنافية أن تأمر بوقف النفاذ المعجل المشمول به الحكم المستأنف عند التظلم فيه ، وإذ كان الأصل أن مايصدر من انحكمة في الحصومة من إعطاء أحد طرفيا شيء أو حجب عنه لا يكون الابحكم إلا إذا عرج المشرع على ذلك الأصل العام بنص صريح وإذ كان المشرع قد أغفل عبارة أن تأمر وأورد بدلا منها عبارة أن توقف فان ذلك لايكون الا بحكم والا لو قبل بغير هذا لكان مؤداه أن المشرع يخلط بين الحكم الا والقرار وهو ما يبغى تنزيه عنه هذا فضلا عن أن الأصل أن وقف التنفيذ لا يكون الا بحكم الا ما استناه المشرع بنص خاص .

وإذا كانت المادة 80 مرافعات قد جعلت اختصاص قاضى الأمور المستعجلة مشروط بأموين أوضما الاستعجال وثانيهما عدم المساس بأصل الحق الا أنّ المشرع خرج على هذا الأصل بالنسبة للشرط الأول ــ بخصوص هذا التظلم ــ وبذلك لم يصبح الاستعجال شرطا لاختصاصه أما بالنسبة للامر الثانى فإنه يتعين الالتزام به بدليل أنّ النصى قد صرح بأنّ قضاء الأمور المستعجلة مؤقّت ، وعدم تقيد القاضى المستعجل بشرط الاستعجال إستشاء لايجوز القياس عليه ولا التوسع في تفسيره م.

وقد خولت المادة لقاضي الامور المستعجلة أن يصدر حكمه بأحد أمور ثلاثة :

الأول : تأييد القرار .

الثــانى: بتعديله.

الفالث: بالغائه.

ويجب أن يكون حكم القاضى المستعجل مسبا وألا كان باطلا ويجب أن يشمل التسبيب على الوقائع ودفاع الحصوم والأدلة على الرأى الذى خلص اليه ، فإذا أصدر حكما يتأييد قرار النيابة فانه لا يجم : له أن يؤسس حكمه على أن قرار النيابة في محله ويؤيده لاسبابه لأن النيابة ليست

درجة تقاضى بل لابد له من إنشاء أسباب جديدة تحمل قضاءه والاكان مشوبا بالقصور فى النسب .

والأمر الثانى مثاله أن يصدر رئيس النيابة قرارا بتمكين أحد الخصوم من طويق ر مشاية ) قام عليه نزاع بين خصمين فيرى القاضى أن ذلك من شأنه أن يجرم الطرف الأخر من حتى المرور مع أهميته له ومع عدم وضوح الحتى في جانب أحدهما فإنه يقضى بتعديل القرار إلى تمكين الطرفين من المرور أو يعهد بهذه المهمة إلى شخص ثالث يحاره لهذا المرض.

وأما إلغاء القرار فعثاله صدور قرار النيابة بنزع العين المتنازع عليها من يد حائزها وتسليمها ل الخدم الآخر فيلغى القاضى المستعجل القرار وبذلك تعود العين لحائزها .

وقد ذهب رأى في الفقه الأأنه في حالة ما إذا حكم القاضي المستعجل بالفاء قرار اليابة فلا يجوز له أن يصدر قرارا جديدا ( التنظيم القانوفي الجديد لمنازعات الحيازة للمستشار مصطفى هرحه صد ٣١ ) الا أن هذا القول في تقديرنا تحصيل حاصل ، ذلك أن تعديل قرار النيابة قد يتضمن أحيانا شقين أوضما يعد إلهاء للقرار وثانيهما إصدار حكم كم هو الشأن فهما إذا قررت النيابة تسليم عين النزاع إلى أحد الخصمين فعدله القاضي بتسليمها إلى شخص أجميي . فان الشقى الأولى يتضمن الهاء للقرار ويتضمن الثاني حكما جديدا بتسليمها غذا الأجميي .

واخكم الصادر فى التظلم فى الخالات الثلاث المتقدمة حكم مؤقت لا يمس أصل الحق وحجيته موقوته ولا يعتد به أمام محكمة الموضوع ولا يمنعها إذا ما عرض عليها النزاع أن تلغيه أو تقضى بغيره .

وليس هناك من شك ق أنه بمجرد عرض التظلم على المحكمة يجوز للخصوم إدخال خصوم جدد أو التدخل فيه شأنه فى ذلك شأن الدعاوى العادية .

ويغور التساؤل عما إذا كان يجوز إستثناف حكم قاضى الأمور المستعجلة الصادر في التظلم وفي تقديرنا أن النص لم يمنع ذلك إذا لو أراد المشرع لأورد كلمة ، نهائى ، في عجز عبارة ، كان ، أما ولم يذكرها فإنه يكون قد أخضع حكمه في هذا الشأن للمبادىء العامة يضاف إلى ذلك أن القرار الذي تصدره اليابة لايعد \_ كما سبق القول \_ صادرا من إحدى درجات التقاضى .

وإذا كان الحكم الصادر من القاضى المستعجل فى الحيازة حجيته موقوته الا أن هذه الحجية تظل قائمة ويتعين إحرامها إذا أصبح نهائيا أما لتأييده وأما لفوات ميعاد الطمن فيه وطالما أن محكمة الموضوع لم تصدر حكما على خلافه .

وهناك فرض آخر نادا ما يحدث ولكن وقوعه متصور وهو أن تصدر محكمة الموضوع حكمها بحسم النزاع قبل أن يصدر قاضي الأمور المستعجلة حكمه في نزاع الحيازة . في هذه الحالة

لا يجوز له أن يقضى بعدم الاعتصاص لأن المشرع جعله مختصا فى جميع الأحوال وإنحا يتعين فى تقديرنا أن يقضى بانتهاء الدعوى خمسم النزاع موضوعاً .

ويتعين على قاضى الأمور المستعجلة الفصل فى التظلم حتى ولو تبين له أن النزاع قد طرح على قضاء الموضوع سواء كان قد رفع اليه بعد التظلم أو كان معروضا عليه قبل التظلم وذلك عملا بصريح نص المادة .

ويدق البحث في حالة ما إذا كان رئيس اليابة قد أصدر قرارا في أمر الحيازة وفي الوقت نفسه أحال أحد الحصوم إلى محكمة الجميع وصدر عليه حكم وكان هذا الحصم قد تظلم من قرار البيابة أمام قاضي الامور المستعجلة. في تقديرنا أنه يجب الضرقة بين ما إذا كانت البيابة قد أقامت الدعوى الجمائية بتهمة إنتهاك حرمة ملك الغير الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٦٩ عقوبات وبين ما إذا كانت أقامتها بتهمة أخرى كسرقة أو تزوير ففي الحالة الأولى فإن الحكم الصادر من محكمة الجمع يقيد القاضي المستعجل بشرط أن يكون قد أصبح باتا أما إذا لم يصبح كفلك فإنه لا يقيده ومؤدى ذلك أنه إذا صدر حكم بات بمعاقبة المتبم بتهمة إنتهاك حرمة الغير فإن هذا القضاء يكون قاطعا في أن الحيازة الفعلية كانت للمجنى عليه وان المتهم سلبها منه بالقرة أو بدا عنه مايدل على استعمال القوة في سلبها ومن ثم فان القضاء المستعجل يتقيد به لأن الأحكام الجنائية حجة على الكافة ويلتزم بها القضاء المدنى والقصاء المستعجل فرع من فروعه لأن ذلك لا يتنافي مع طبيحه .

أما في الحالة الثانية فإن الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المستعجل.

ومن المفرر أن القاعدة التي تقضي بأن يوقف القضاء المدنى الدعوى المدنية في حالة ما إذا كانت الدعوى الجنائية التي تكون الأساس المشترك بين الدعويين قد أقيمت لا تطبق بالنسبة للقضاء المستعجل لأنها تتنافي مع طبيعته ولأن في وقف الدعوى ، سيترتب عليه أن قرار النيابة يظل نافذا حتى يفصل من محكمة الجمنح وهو مالم يرده المشرع .

وإذا صدر حكم جناق ببراءة المتهم من جريمة التعدى على الحيازة فإنه يعين التخرقة بين صورتين الأولى إذا أسست المحكمة الجنائية البراءة على نفى التعدى على الحيازة باعبار أن الحيازة له أصلا ولم تخرج من يده وأن خصمه كان يحاول إنتزاعها منه عنوه وأنه كان يدفع هذا التعدى فإن هذا الحكم يحوز حجية ويعين على قاضى الأمور المستعجلة أن ينفيد به ويعتبر الوقائع التي وردت به ثابتة ويسير في دعواه على هذا الاساس أما إذا كان صب البراءة هو عدم كفاية الأدلة على التعدى على الحيازة فقد ذهب الرأى الراجع في الفقه الذي أبدته محكمة التقص إلى أن القاضى المدنى يرتبط بالحكم الجنائي كم هو الشأن في الحالة السابقة .

وفى حالة ما إذا كان الحكم بالبراءة منيا على الفصل فى الواقعة أساس الدعوى دون الفصل فى نسبتها إلى المتهم ففى هذه الحالة لا يطيد القاضى المستعجل بالحكم كما إذا كان حكم البراءة راجعا إلى موت المتهم أو بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .

وإذا أسس حكم البراءة على أن المتهم سلب الحيازة بغير استعمال القوة فان ذلك لا يمنع قاهى التظلم من نظر الدعوى لأن اختصاصه ليس مقيدا باستعمال القوة . كما لو كان سلب الحيازة قد تم بطريق الفش أو الحديمة أو بتغيذ حكم لم يكن الحائز طرفا فيه .

وفى حالة إذا قدم المتهم للمحاكمة فى دعوى واحدة بتهمة التعدى على الحيازة ، وتهمة أخرى أو أكثر كاتلاف وسرقة وقضت المحكمة فى تهمة التعدى على الحيازة بالبراءة وفى دعوى السرقة والتزوير بالادانة أو المكس فلا شك أن الحكم الذى يقيد القاضى المستعجل أو الموضوعى هو ذنك الذى يصدر فى تهمة الأعتداء على الحيازة أما ماعدا ذلك من تهم نسبت إلى المتهم فإن الحكم النساد، فيا لا يقيد المحكمة المدنية سواء كان بالادانة أو البراءة .

وإذا تناول الحكم الجناقي أمر الحيازة وشروطها الغير لازمة للفصل في الجريمة كأن يتحدث عن سبب الحيازة ومدتها وإستمرارها وظهورها ويثبت الحيازة أو ينفيها لأى من طرف الخصومة قبل وقوع الجريمة بحدة ، فان هذا يعد تزايدا منه غير متعلق بالجريمة وليس ركنا من أركانها وبالنالي لا ينزم القاضي للدني ومثال ذلك أن يستطرد الحكم الجنائي إلى بحث مدة الحيازة وصببها لو دفع المتهم الدعوى بأن الحيازة كانت له قبل حيازة المجنى عليه لها حيازة فعلية أو إدعى المتهم أنه كان يحوز العين لمدة سنة فأكثر سابقة على حيازة المجنى عليه حيازة هادئة وظاهرة ومستمرة وان ذلك كان بسبب صحيح وبنية الخلك فإن هذا لا يعد دفعا للدعوى الجنائية إذ يكفى لقيام الجريمة أن تكون الحيازة الفعلية للمجنى عليه وأن تكون قد سلبت منه بالقوة بغض النظر عن حق المتهم في الحيازة وقد استقر على ذلك قضاء القضى .

وغنى عن البيان أن صدور حكم فى التظلم لا يمنع من صدر ضده من رفع دعوى متع التعرض أو دعوى استرداد الحيازة الموضوعية أمام المحكمة المختصة وعليه أن يثبت أن الجنى عليه فى واقمة سلب الحيازة كان قد حصل على هذه الحيازة بطريقة معيية ( مادة ٩٦٣ مدل ) وأن يثبت أنه كان يحوز العين حيازة ظاهرة ومستمرة لمدة سنة وبنية التملك وأنه رفع دعواه قبل مضى سبة من تاريخ حيازة المجنى عليه للعين وفي هذه الحالة تكون دعواه مقبرلة ويقضى له بطلباته .

وجدير بالذكر أن تقيد قاضى النظلم بالحكم الجنائى مشروط باتحاد الخصوم فى الدعويين فإذا حصل نزاع على الحيازة من شخص آخر خلاف ذلك الذى صدر عليه الحكم الجنائى فلا يقيده .

ومن ناحية أخرى فانه يشترط لنقيد قاضى التظلم بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية الموضوعية إتحاد الحصوم والموضوع والسبب أما إذا كان هناك خلاف فى الموضوع أو الحصوم أو السبب فإن ذلك لا يمنعه من الحكم فى الدعوى .

وإذا أصدرت النيابة قرارا في الحيازة فليس هناك من الزام عليها بتحريك الدعوى الجنائية في خلال ستين يوما كما كان الأمو في النص لملفي إذ اصبح لها الحق في إقامتها في أي وقت تشاء إلى أن تنقض الدعوى الجنائية كما إن لها ألا تقيمها وليس لذلك أدني تأثير على القرار الذي أصدرته

بشأن الحيازة كذلك ليس هناك ما يمنع الخصم الأخر من تحريك الدعوى الجنائية بالطريق الماهم

وإذا أقامت النيابة الدعوى الجنائية على أحد اختصوم بتهمة التعدى على حيازة خصمه الا أنه أقام دعوى موضوعية بأحقيته فى الحيازة وقضى فى الدعوى الجنائية بالادانة فإن هذا الحكم يقيد قضاء الموضوع مادام أنه قد أصبح باتا لأن موضوع الحيازة يكون الأساس المشترك بين الدعوبين الجنائية والمدنية أما إذا قضى بالبراءة فتطبق القواعد التي صبق أن بيناها .

كذلك من المسائل الدقيقة التي يعين العرض ها ما إذا صدر حكم من القضاء المستعجل في الحيازة وأصبح نهائيا ثم صدر حكم من عكمة الجيح في الحيازة هل خلاف ماقضى به القضاء الأول واصبح باتا من شأنه تقيد القضاء المدنى فما هو الحل لهذه المشكلة . في رأيها أنه يعين التفرقة بين ما إذا كان الحكم المستعجل أم ينفذ أم أنه نفذ ففي الحالة الأولى يجوز أن صدر ضده الحكم المستعجل أن إستشكل في التنفذ ويؤسس إشكاله على أن أمرا جديدا قد طرأ بعد صدور وقف تنفيذ الحكم إما إذا كان الحكم قد نفذ فلا مناص من أن يرفع الصادر ضده الحكم دهوى وقف تنفيذ الحكم إما إذا كان الحكم قد نفذ فلا مناص من أن يرفع الصادر ضده الحكم دهوى موضوعية باحقيته للحيازة ويتعين على قضاء الموضوع التقيد يحجية الحكم الجائى إذا توافرت شروطها أم إذا ثم ترفع هذه الدعوى فإنه لايجوز المساس بالحكم المستعجل ذلك أنه رغم أن حجيته مؤقمة إلا أنها نظل قائمة واجبة الاحترام طالما لم يلغ بقضاء مدنى موضوعي.

وغنى عن الذكر أنه يجوز ف الحالة الأولى لمن صدر ضده الحكم المستعجل أن يلجأ نحكمة الموضوع بدلا من أن يستشكل في التنفيذ .

ولا يجوز التظلم من قرار النيابة العامة أمام المحكمة الابتدائية بابدائه بطريق التبع للطلب الموضوعي المطروح عليها بشأن الحيازة لأن المشرع حدد طريقا خرج به على القواعد العامة في تحديد الجهة التي يتم التظلم أمامها منه .

كذلك من المسائل التي تئير التساؤل ما إذا كان يجوز لمن نوزع في حيازته أن يلجأ لقاضي الأمور المستعجلة مباشرة دون أن يسلك طريق النيابة .

فى تقديرنا أن الأصل طبقا للقواعد العامة أن دعوى صنع التعرض دعوى موضوعية لا يجوز أن ترفع أمام القضاء المستعجل ، أما دعوى استرداد الحيازة فيختص القضاء المستعجل بنظرها إذا ترافر شرطا إختصاصه وهما الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق أما بالنسبة للطلم المستعجل إستندا فيذه المادة فإنه لا يشترط فى الطلم الذى يرفع طعنا على قرار النيابة توافر شرط الاستعجال كما تقدم ، ومؤدى ذلك أنه إذا اعتار ذلك الذى فاته التظلم من قرار النيابة الالتجاء للقضاء المستعجل مباشرة فإنه يتعين عليه أن يلتزم بالقواعد العامة على النحو السالف سانه .

والحكم الصادر من انحكمة الابتدائية بهيئة استنافية طعنا على الحكم المستعجل الصادر فى التظلم من قرار النيابة لا يجوز الطعن عليه بالنقض الا بالشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٤٩ مرافعات .

وقد أوجب المادة ١٧ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٩٧ فى فقرتها الأولى على اغاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها مايوجد لدبيا من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى وهنا يثور البحث عما إذا كان قاضى الحيازة يعمل هذه المادة ويحيل الدعاوى المنظورة أمامه إلى قاضى الأمور المستعجلة أم لا .

لا جدال فى أن هذا الأمر متعلق بتنازع القوانين من حيث الزمان وهناك ثلاثة فروض . أولهما أن يصدر وكيل النيابة أمره قبل سريان القانون الجديد ويعرض الأمر على قاضى الحيازة فصدر هو الآخر قراره في خلال المدة الني حددها المشرع وقبل سريان القانون الجديد ولو بساعة فان القرار يكون صحيحا وملزما ويكون على النيابة أن تحرك المدعوى الجزائية هي أو المدعى بالحقوق لمدنية بالطريق المباشر خلال ستين يوما من صدور قرار قاضى الحيازة والا أحبر القرار كان لم يكن ويكون التظلم منه أمام محكمة الجنح بدرجيها ولا يجوز التظلم منه أمام قاضم، الأمور المدعود المتعجلة .

وثانيهما أن يصدر رئيس النيابة أمره في الحيازة في ظل أحكام القانون الجديد وفي هذه الحالة يكون التظلم من القرار أمام القاضي المستعجل في محلال خسة عشر يوما من تاريخ اعلان المتظلم به وذلك بالطريق المعتاد لرفع الدعوى .

وثالثهما أن يصدر وكيل النبابة أمره قبل مريان القانون وبحيل الأوراق للسيد قاضى الحيازة علال ثلاثة أيام ويكون أمام قاضى الحيازة يوما في ظل أحكام القانون القديم ويومين مثلا في ظل أحكام القانون القديم سرى ذلك القانون وأصبح أحكام القانون القديم سرى ذلك القانون وأصبح الأمر متوقفا على تحريك الدعوى الجزائية في الميعاد فإن لم تحرك اعتبر القرار كأن لم يكن وأن حركت كان لذى الشأن أن يطلب من القاضى الجناق الفاء القرار أو تأييده لكن إذ أدرك القانون الجديد أمر وكيل النيابة وهو بين يدى قاضى الحيازة دون أن يكون قد أصدر قراره بتأييده أو المخاله فإن قاضى الحيازة يكون قد أصدر قراره بتأييده أو الأوراق للنيابة وهي وشأنيا في إصدار قرار جديد ينفق وأحكام القانون الجديد ، ولا يجوز لقاضى الحيازة في هذه الحالة أن يحيل الأوراق لقاضى الأمور المستمجلة لأن الأمر المعروض على قاضى الحيازة في هذه الحيازة هو قاضى جائى ومن ثم ليس له أن يحيل الأوراق لينشىء خصومه لاتقوم أمام قاضيا الا برفعها بالطريق الذي رسمه القانون وهو إيداع صحيفتها بقلم خصومه لاتقوم أمام قاضيا الا برفعها بالطريق الذي رسمه القانون وهو إيداع صحيفتها بقلم كتاب المحكمة خلال مدة عددة واتخاذ هيع الاجراءات الحاصة برفع الدعوى

# مادة ££ مكرر وقد أوردت المذكرة الأيضاحية تعليقا على هذه المادة مايلي :

، يشهد الواقع العملي تزايدا متتابعا في منازعات الحيازة سواء تلك التي تتعلق باراضي زراعية أو مباني ، ضاعفت من أهميتها حدة أزمة الاسكان ، وتبلغ هذه المنازعات درجة الجريمة الجنائية في بعض الأحيان وتتوقف عند حدود النزاع المدني فقط في أحيان أخرى ، وكانت هذه المنازعات وتلك تعرض على النيابة العامة وتصدر فيها قرارات وقنية بمنح الحيازة لأحد المتنازعين أو ترك الأمر على ماهو عليه وعلى الطرف المتضرر من قرارها أن يلج سبيل التقاضي أمام انحاكم للتظلم منه، وقد ثار الخلاف في شأن تحديد المحكمة المختصة بالتطلب من قرار النيابسة في هذا الشأن استباعسا للجدل حول تحديد ماهية هذا القرار ، وهل هو قرار إداري فيختص بنظر التظلم منه جهة القضاء الاداري أم هو قرار قضائي يندرج تحت ولاية جهة القضاء العادي ، وقد أخذت بعض المحاكم بالرأى الأول وأحد البعض الآخر بالرأى الثاني واتجه رأى ثالث اعتقه تيار في الفقه إلى أن قرار النيابة الوقعي المتعلق بالحيازة إذا كان صادرا في شأن منازعة تشكل جريمة من جرائم إنتهاك حرمة ملك الغير فهو قرار قضائي لا تختص جهة القضاء الاداري بنظر التظلم المرفوع عنه باعتبار أن القرارات التي تصدرها النيابة العامة بوصفها ضبطية قضائية أو أمينة على الدعوى العمومية هي قرارات قضائية تخرج عن مجلس الدولة . أما إذا كان قرار النيابة العامة الوقع. سالف الذكر صادراً في شأن منازعة لا تشكل جريمة فإنه يعتبر من قبيل القرارات الادارية تما يختص معه مجلس الدولة دون القضاء العادي بنظر التظلم منه ، وإزاء هذه الآراء المتعددة في شأن تحديد الجهة المختصة بنظر النظلم من قرار النيابة العامة في شأن الحيازة ، فقد أضحى الناس في حيرة من أمرهم عندما يرغبون في رفع تظلماتهم من تلك القرارات . وعندما استشعر المشرع خطر ما آل اليه الواقع أصدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذي أستحدث به المادة ٣٧٣ مكورًا من قانون العقوبات ولكنه لم يتناول بالعلاج الا جانب جزئي يتعلق بحالة جدية الاتهام بجريمة ، وقد كشف التطبيق العملي لهذه المادة منذ صدورها عن صعوبات كثيرة جعلت مسألة التظلم من قرارات الحيازة أكثر عسرا مما كانت عليه قبل صدورها ، فاصبح من المتعين على النيابة أن تحجب نفسها عن إصدار قرارات وقتية في شأن منازعات الحيازة المدنية البحتة التي لا تثير شبهة جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير مع أن هذه المنازعات في كثير من الأحيان تكون مشتعلة بين أط افها إلى حد يوشك أن ينتقل بها إلى نطاق الجريمة إذا تركت دون حل وقتى عادل ، كما أن المشرع لم يحسم الحلاف الذي ثار بين جهتي القضاء الاداري والقضاء العادي حول تحديد الجهة المختصة منهما بنظر التظلم من قرار النيابة الوقتي حول الحيازة إذا صدر في منازعة مدنية بحتة ليست فيها شبية إتهام جنائي ، غذه الاعتبارات مجتمعة ، فقد عالج المشروع الأمر على وجه يحسم الخلاف في شأن هذه المسائل ويسهل الأمر على القضاة والمتنازعين في جلاء ووضوح ، فوضع تنظيما جديدا لمنازعات الحيازة يكون مجاله قانون المرافعات المدنية والتجارية فنص في المادة الرابعة منه على إضافة مادة جديدة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية برقم \$ 2 مكررا أوجب فيها على اليابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات الحيازة أن تصدر فيها قرارا وقتيا واجب

التنفيذ فورا . سواء كانت مدنية بحتة أو جنائية ، فشمل ذلك كافة منازعات الحيازة المدنية والجنائية ، وأوكل صدور هذا القرار الذي يصدر بعد سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة إلى عضو من أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وذلك حتى يكون لمصدر القرار الخبرة والدراية اللازمة لما تتسم به هذه المنازعات من أهمية خاصة ، ولا يمنع صدور هذا القرار المؤقت النيابة العامة من المبادرة إلى رفع الدعوى الجنائية ، إذا شكلت هذه المنازعات جريمة من الجرائم وأوجب اعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أياه مر. تا, يخ صدوره ، الذين يكون لهم التظلم منه أمام القاضي المختص بالأمور المستعجلة بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من يوم اعلانه به بحسبان أن القرار ان صدر من النيابة العامة في شأن منازعة جنائية فهو يتصل بجريمة من الجرائم تدخل في اختصاص جهة القضاء العادي ، كما أن القرار إذا صدر من النيابة العامة في شأن منازعة غير جنائية فإن جهة القضاء العادي هي الأحق بنظر التظلم منه على اعتبار أن الحيازة متفرعة عن الملكية التي هي رأس المنازعات المدنية وتصدر فيه المحكمة حكما وقتيا أما بتأييد القرار أو بتعديله أو بالغائد ، وبديهي أنه لا يمنع صدور الحكم في التظلم من رفع أية دعاوي سواء كانت مدنية أو جنائية ، متعلقة بالحيازة أو أصل الحق ، وهكذا قد حسم المشروع النقاش الذي دار بين القضاء العادي والاداري وجعله من إختصاص الجهة الأولى سواء كان قرار الحيازة الصادر من النيابة العامة مدنيا أو جنائيا .

كما إجازت هذه المادة للقاضي أن يوقف تنفيذ قرار النيابة لحين الفصل فى التظلم ، وقد اقتضى التعديل السالف الفاء المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات ، ونصت على هذا الالفاء المادة العاشرة من المشروع » .

وإذا كان لنا من تعقيب على المذكرة الإيضاحية وإذا كان المولى عز وجل أمر عباده بالتحدث عن نعمته لذا كان لزاما علينا أن نشير أننا بفضل من الله وتوفيقه كنا أول من حمل لواء المناداه بأن قرار قاضي الحيازة والذى يصدره في منازعات الحيازة قرار جنائي ويصدر منه في حدود اختصاصه الولائي وبالتالي لا يجوز الطمن عليه أمام محكمة القضاء الادارى ، وقد أصدرت كل من محكمة النقض والمحكمة الدستورية حكما من أحدث أحكامها أخذت فيه بهذا الرأى وقد نشرناهما في الطبعة السابعة من التعلق على قانون المرافعات صد ٣٣١ ومابعدها) .

# ملحوظة ختامية :

هناك مسألة وأن كانت لا تتعلق بالقانون الا أنها ستير مشاكل في العمل وذلك في الحالة التي تصدر فيها النيابة قرارا في الحيازة فيتظلم منه الصادر ضده في وفي الوقت نفسه تقدمه محكمة الجنع بتهمة إنتهاك حرمة ملك الغير وحيتنذ لن يستطيع القاضي المستعجل أن يفصل في التظلم قبل ضم ملف الحيازة الذي قيد جنحة أصبحت منظورة أمام القضاء الجنائي الذي سيحجم عن أرسال الجنحة لقاضي الاستعجال مادام أنه لم يفصل فيها وقد يترتب على ذلك مضى وقت ليس

بالقصير حتى يتمكن من القصل في التظلم لذلك فإن خير وسيلة للتظلم في هذه الحالة تقديم صورة رسمية من ملف الحيازة للقاضي المستعجل

أحكام النقض:

أولا: الأحكام الخاصة بوضع اليد الفعلي :

 ١ صوضع اليد واقعة مادية العبرة فيه هي بما يثبت قيامه فعلا فإذا كان الواقع يخالف ماهو ثابت من الأوراق ، فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ماهو غير حاصل .

ر نقض مدنی ۱۹۵۰/۹/۱۵ طعن رقم ۱۱۹ لسنة ۱۸ قضائية )

 وضع اليد الفعل واقعة مادية . العبرة فيه بحقيقة الواقع لا عبرة بما يرد بشأتها ف محرر أو تصرف قانونى قد يطابق أو لا يطابق الواقع .

( نقص مدني ١٩٩٢/٦/١٨ طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٨ قضائية) .

وقد تعرضت محكمة النقص والإبرام القديمة الدائرة الجنائية للحيازة الفعلية في عدة احكام وهي بصدد بحث جريمة إنتهاك حرمة ملك الفير التي كانت تعاقب عليها المادة ٣٣٣ من قانون المقوبات السابق والتي تقابل المادة ٣٦٩ من القانون الحالي وقد أوردناها فيما يلي زيادة في الايضاح:

١ يجوز الحكم على متهم الارتكابه جريمة إنتباك حرمة ملك الفير ولو دخل عقارا تملوكا له
 ولكنه في حيازة شخص آخر الأن هذه الجريمة تم بمجرد التعرض للحيازة .

( محكمة النقض والابرام ــ حكم ٣٦ يوليو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشر
 ص ٥ ) .

٧ \_ يقصد بالحيازة النصوص عليها فى المادة ٣٣٣ عقربات وضع اليد المادى أو الفعلى ولو بلا حق شرعى فلذلك إذا كان شخص واضعا بده فعلا على عقار فلا يمكن اعباره متعرضا بالنسبة لصاحب الحق الشرعى الذى لم يضع بده فعلا على العقار .

ر عكمة الفض والابرام ــ حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٩٣ المجموعة الرمية سنة خامسة عشر صـ ٧٠ ) .

٣ \_ إن المادة ٣٧٣ عقوبات التي طبقتها المحكمة ف حكمها المطعون فيه لا تشترط التعرض للمالك بل يكفي لان يكون المنع من الحيازة بالقوة معاقبا عليه أن يكون العقار تحت حيازة المجنى عليه لسبب من الأساليب والأيجاره هي من ضمن الاسباب التي تخول للمستأجر حيازة العقار للانتفاع به .

ر حكم غكمة النقض والابرام صادر ف ٣٣ يوليو سنة ١٩١٤ ــ مجلة الشرائع سنة أولى صـ ٧٨٩ ) . ٤ \_ أن المادة ٣٣٣ عقوبات لا تحمى الملكية نفسها بل الحيازة الفعلية والحقيقية لمن يكون واضع اليد بصرف النظر عن مسألة ما إذا كانت له حقوق أم لا على العقار وفي هذه الحالة تكون حيازة المجنى عليه الفعلية ركنا اساسيا لوجود الجريمة وأن المجنى عليه ولو كان مالكا شرعيا تحميه المادة الحالية إذا لم يكن جامعا بين حق الملكية والحيازة الفعلية .

 ( حكم القض والابرام ــ الصادر في ٢٦ ستمبر سنة ١٩١٤ الجموعة الرحبية سنة سادسة عشرة صـ ١ ) .

ثانيا: الأحكام الخاصة بحجية الحكم الصادر من القضاء المستعجل:

١ ـ لا يجوز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد متى كان مراكز الحصوم الظروف التي انتهاء معرف الخدسم طرف الحصوم الظروف التي التي الخدسم طرف الخصومة في حالة ثابتة واجة الاحترام بمقتضى حجية الامر المقضى بالنسبة لنفس الظروف التي أوجبته ولذات الموضوع الذى كان محل البحث في الحكم السابق صدوره مادام أنه لم يحصل تغيير مادى أو قانوني في مركز الطرفين يسوغ إجراء مؤقتا خالة جديدة طارئة .

( نقض ۱۹۸۵/۱۲/۲۷ طعن رقم ۱۷۵۹ لسنة ۵۱ قضائية )

ثالثا: الأحكام الخاصة بحجية الحكم الجنائي الصادر في الاعتداء على الحيازة:

١ ــ ١١ كانت المادة ٥٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه ، يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بني على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون . وكانت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات تنص على أنه ء لا يرتبط القاضي المدنى بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها صروريا ، ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو الادانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو الادانة . ولما كان المشروع قد قصد بالمادة ٣٩٩ عقوبات أن يحمى حائز العقار من إعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كآنت لا تستند إلى حق متى كانت معتبرة قانونا فإذا دخل شخص عقارا وبقى فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت بحيث يصبح في القانون حائزا العقار فان حيازته تكون واجبة احرامها ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائي وامتناع مثل هذا الحائز عن الخروج عن العقار لا يصح في القانون اعتباره تعديا على حيازة الغير بل هو منه عدم تفريط في حيازته التي إكتسبها ومن ثم يكفي أن تستظهر المحكمة للقضاء بالبراءة أن للمتهم حيازة فعلية حالة على العقار دون ما حاجة لبحث سنده في وضع يده

وهو ما جرى عليه قضاء هذه انحكمة ، لما كان ذلك وكان الحكم الجناق الصادر فى الجنحة 
١٩٩٥ سنة ١٩٩٨ طهطا والمؤيد بالاستناف رقم ٣٨٥٧ سنة ١٩٦٩ سوهاج حسبا 
جاء بمدونات الحكمين الابتدائي والمطعون فيه حد قد تعرض لبحث سبب وضع يد الطاعن على 
عين النزاع وسنده في وضع يده مقررا بأنها ه لم تخرج من يد المتهم وإنجا هو واضع اليد عليا 
به بفته مستأجرا ومن قبله والده ، ويعتبر ذلك زائدا عن حاجة الدعوى التي فصل فيا ذلك 
الحكم وغير مرتبط بمنطوقه لانه يقوم بدون هذه الأسباب الزائدة إذ يكفى للقضاء ببراءة الطاعن 
ان تلبت له حيازة فعلية منذ سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية في سنة ١٩٦٨ إيا كان 
سندها ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائي من المحكمة المختصة بالنزاع ومن ثم فإن هذه 
الأسباب الزائدة لا تحوز قوة الأمر المقضى فيه لأنها لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة وإذا أخذ 
الخمم المطعون فيه بهذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا تثريب على الحكم إذا إعدا 
بالقرار النهائي الصادر من الجنة الفصل في المنازعات الزراعية في حدود إختصاصها إذ أن هذه 
الفرارات حروعل ما جرى به قضاء هذه المحكمة حد لها الحجية امام الحاكم فيها فصلت فيه .

( نقض مدني ١٩٨٣/٥/٣١ المكتب الفني سنة ٣٣ الجزء الأول صـ ٦٢٣ )

الحكم الصادر من القاضي المستعجل في تظلمات الحيازة يجوز الاستشكال فيه أما قرار النبابة فلا :

سبق أن يبنا أن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة فى التظلم المرفوع اليه من قرار النيابة يجوز رفع إشكال عنه ، ويوفع أمام قاضى التنفيذ شأنه شأن باق الأحكام وفقا للقاعدة العامة المنصوص عليها بالمادتين ٣١٧ ، ٣٧٥ مرافعات وتطبق عليه ما يطبق على الاشكالات من قواعد وأحكام .

أما القرار الصادر من النيابة العامة فلا يجوز الاستشكال فيه لان قرارات النيابة في مسائل الحيازة لا تدخل في عداد منازعات التنفيذ المشار اليها في المادة ٢٧٥ مرافعات وبالتالي لا يختص قاضي التنفيذ بنظرها .

### أحكام النقض:

المنازعات المتعلقة بسفية قرارات النيابة العامة التى تصدرها في شكاوى وضع الحيازة وتأمر في تمكين أحمد الطرفين ومنع تعرض الآخرين حتى يفصل القضاء المدنى في النزاع لا تدخل في عداد منازعات السفيذ المشار النيا في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ومن ثم لا يختص قاضي السفيذ بنظرها .

( نقض ٢٩٨٧/٦/٣٠ طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٣ قضائية )

# مادة £ \$ مكرر

#### ملحوظة:

هذا الحكم وأن كان قد صدر قبل التعديل الذى أدخل بالمادة £ £ مكررا إلا أن التعديل جعل العمل به من باب أولى .

السند التشريعي لإختصاص النيابة العامة فى حالة النزاع على مسكن الحضانة أو الزوجية :

نصت الفقرة الخامسة من المادة ١٨ مكرر ثالثا من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية على مايل :

و ولذيابة العامة أن تصدر قرارا فيما ينور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية المشار
 إليه حتى تفصل انحكمة فيها » .

ولا شك فى أن حياز مسكن الزوجية المشار إليه بهذه الفقرة يشمل مسكن الحصانة باعتبار أن معظم المنازعات التي تثور حول المسكن بين الزوجين إنما تكون بعد الطلاق وهو ما عناه المشرع وأكدته المناقشات التي حدثت عند نظر القانون بمجلس الشعب

ويثور البحث عما إذا كانت المادة ٤٤ مكررا من قانون المرافعات التي تصدت للنزاع على الحيازة قد نسخت ضمنا الفقرة الخامسة من المادة ١٨ مكررا ثالثا بإعبار أنها صدرت في تاريخ لاحق عليها أم أن المادة ١٨ مكرر فقرة خامسة ما زالت سارية .

فى تقديرنا أن المادة 23 مكررا مرافعات لم تنسخ حكم المادة 10/0 مكرر ثالثا بإعبار أن قانون الأحوال الشخصية قانون خاص على خلاف قانون المرافعات فهو قانون عام والقاعدة العامة فى هذا الصدد تقضى بأن القانون الجديد إذا كان عاما لا يلغى القانون الحاص السابق عليه الا إذا أشار صراحة إلى الحالة التي يمكمها القانون الحاص وجاءت عباراته قاطعة الدلالة على سريان حكمه فى جميع الحالات وهو ما لم يحدث فى المادة 22 مكررا مرافعات ، ويترتب على ذلك النتائج الآتية :

١ أنه يجوز أن يصدر القرار من عضو النيابة بدرجة وكيل النيابة بخلاف ما أوجيته المادة
 ٤٤ مكروا مرافعات من ضرورة صدوره من رئيس نيابة على الأقل .

٣ أنه بجوز التظلم منه أمام رئيس مصدر القرار على خلاف الصادر استنادا لنص المادة
 \$ 2 مكروا مرافعات من عدم جواز ذلك .

٣ ــ أن الطعن فيه ينعقد للمحكمة الابتدائية دائرة الأحوال الشخصية على خلاف ما تقضى
 به المادة ٤٤ مكررا مرافعات من أن التظلم في القرار من إختصاص قاضى الأمور المستعجلة .

#### مادة ٥٤

 2 ــ أن الطعن على القرار ليس محددا بميعاد معين على خلاف الصادر طبقا للمادة £ £ مكرر مرافعات .

أن اصدار النيابة للقرار جوازی لها على خلاف ما تقضى به المادة ٤٤ مكررا مرافعات
 من وجوب إصداره

ولاشك أن القرار الصادر من النياة في النزاع على مسكن الحصانة أو الزوجية مؤقت ومعلق على نتيجة الفصل فيه من محكمة الموضوع وهي المحكمة الإبتدائية كما سلف القول ، ولا يجوز الاستشكال فيه لأن قرارات النيابة في مسائل الحيازة \_ كما ذكرنا قبل ذلك \_ لا تدخل في عداد منازعات التفيد المشار إليها في المادة ٧٧٥ مرافعات ومن ثم لا يختص قاضي التفيد بنظرها ، كذلك لا يختص القاضي المستعجل بعدم الاعتداد بها أو استرداد حيازة العقار تمن أمرته النيابة بتسلم المسكن .

#### مادة ٥٤

يندب فى مقر انمحكمة الابتدائية قاض من قضاتها ليحكم بصفة مؤقنة ومع عدم المساس بالحق فى المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت .

أما خارج دائرة المدينة التي بها مقر انحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص نحكمة المواد الجزئية .

على أن هذا لايمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه المسائل اذا رفعت لها بطريق التبعية .

المادة المقابلة في التقنين القديم ص ٤٩ .

# التعليق:

بالنسبة لاختصاص قاضى الامور المستعجلة حلف المشرع الفقرة الاولى من المادة 23 من القانون الملمى بعد ان اتجه الى جعل نظر هميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ من اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره ( المادة ٧٧9 ) من القانون الحالى :

# الشرح :

يرجع فى بحث هذه المادة للمؤلفات العديدة التى تناولتها ومنها قضاء الأمور المستحجلة للأستاذين راتب ونصر الدين كامل ومؤلفنا فى القضاء المستعجل وقضاء التفيذ والقاضى المستعجل للمستشار محمد عبد اللطيف وسيكون شرحنا لها فى نطاق ضيق وفى حدود الاختصاص المتصل بقانون المرافعات وبتركيز شديد. ومن المقرر أنه اذا كانت المنازعة المستعجلة داخلة في دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية اختص بنظرها قاضى بندب في مقر المحكمة الابتدائية ويسمى قاضى الأمور المستعجلة خاد مدائرة المدينة أو خكمة الامور المستعجلة خارج دائرة المدينة أو خكمة الامور المستعجلة خارج دائرة المدينة التي بها مقر الحكمة الابتدائية اختصت بها المحكمة الجزئية بحسبانها محكمة مستعجلة و وهناك نوع من المحاكم الجزئية يقع مقرها في دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية ولكن دائرة اختصاصها نواحي تابعة لمركز طنطا وخارجه عن دائرة مدينة طنطا وقد ذهب رأى الى ان العبرة في هذا المقام بدائرة اختصاص المحكمة الجزئية بصرف النظر عن مقرها ومن ثم فإن محكمة مركز طنطا الجزئية تكون هي المختصة بنظر المسائل المستعجلة الخاصة بدائرة مركز طنطا ، وذهب رأى طنطا الجزئية الواقعة داخل المدينة التي بها مقر المحكمة الإبتدائية الفصل في المستعجلة المحتمجلة الأستاذين راتب ونصر المدينة كامل الطبعة الرابعة ص ٣٠ و و الرأى المائل مرافعات العشماوي ص ٢٤٤٠) . الدين كامل الطبعة الرابعة مل ٣٠ و و الرأى المائل المستعجلة المشمولوي ملك ٢٤٤) .

ومن المقرر كأصل عام وفقا لنص الفقرتين الاولى والثانية من المادة أن الاختصاص النوعي في المسائل المستعجلة التي يخشي عليها من فوات الوقت يكون لقاضي الامور المستعجلة الذي يندب فى مقر المحكمة الابتدائية أو للقاضى الجزئى خارج المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية غير أنه يجوز استناء وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة عرض الطلب العارض المستعجل على محكمة الموضوع جزئية كانت أو ابتدائية بالتبع للموضوع ولو لم تكن مختصة بنظره اختصاصا محليا فيما لو رفع اليها بصفة مستقلة اذ ان الاعتبارات التي دفعت المشرع الي ان يسمح برفع الطلبات العارضة أمام المحكمة التي تنظر الطلب الاصلي هي اعتبارات أقوى في نظره من تلك التي شرعت من أجلها قيود الاختصاص المحلى ، يستوى في ذلك أن تكون هي الحكمة الكلية أم الحكمة الجزئية ( القضاء المستعجل للاستاذين راتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ٣٨ ) الا أن بعض المحاكم ذهبت الى أنه لايجوز مخالفة قواعد الاختصاص النوعي الا اذا كان الطلب العارض المستعجل مرفوعا أمام انحكمة الابتدائية تأسيسا على انها المحكمة ذات الاختصاص الشامل ومن ثم اذا كان الطلب العارض المستعجل مرفوعا أمام المحكمة الجزئية فانه يتعين أن تكون مختصة بنظره نوعيا واستند أصحاب هذا الرأى الى أن الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مرافعات نصت على أن لا تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم في الطلب العارض أو في الطلب المرتبط بالطلب الاصلي اذا كان بحسب قيمته أو نوعه لايدخل في اختصاصها واستطود أصحاب هذا الرأى قائلين بأنه اذا قدم نحكمة الموضوع طلب عارض بالمخالفة لنص الفقرة الاولى سالفة الذكر فانه يطبق في هذه الحالة نص الفقرة النانية من هذه المادة التي قضت بأنه ، اذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الطلب الاصلي وحده اذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير العدالة والا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها باحالة الدعوى الاصلية والطلب العارض أو المرتبط بحالتهما الى المحكمة الابتدائية اتختصة ويكون حكم الاحالة غير قابل للطعن ، . وهذا الرأى \_ في تقديرنا \_ ـ مادة ٥٤

غير سديد ذلك أن المشرع جعل الاختصاص في المواد المستعجلة كأصل عام لقاضى الأمور المستعجلة الذي يندب في مقر المحكمة الابتدائية أي في عواصم المحافظات وهو قاض جزئي . وجعله لقاضي محكمة المواد الجزئية في المراكز ومن ثم لايتصور أن يكون هناك طلب مستعجل يخرج عن اختصاص القاضى الجزئي ويدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة المال المطلوب اتخاذ الاجراء الوقتي بشأنه وذلك ماعدا حالة رفع الطلب المستعجل أمام المحكمة الابتدائية تبعا لطلب موضوعي آخر تختص به المحكمة الابتدائية .

و ف حالة ماذا استبان نحكمة المرضوع المرفوع لها الطلب المستعجل بصفة عارضة أن الطلب ليس طلبا مستعجلا وانما هو طلب موضوعي فان المحكمة يتعين عليها في هذه الحالة أن تقضى بعدم اختصاصها بالطلب العارض سواء أكان قد قدم نحكمة جزئية أم محكمة ابتدائية ولايجوز لها أن تقضى فيه بصفته طلبا موضوعيا حتى لو كانت مختصة بنظره كما لايجوز لها أن تحيله محكمة أخرى ، ذلك أن الطلب قدم لها بصفة مستعجلة وبالتال لايجوز لها أن تعدل طلب الحصم وتقلب طلبه المستعجل الى موضوعي . واختصاص قاضى الموضوع الاستثاق بنظر الطلبات المستعجلة لايكون الا إذا كان الطلب المستعجل مرتبطا بالطلب الاصلى ، وقيام الارتباط مسألة موضوعية متروك لتقدير المحكمة . فان استبان لها قيام الارتباط قضت في الطلب المستعجل ولايجوز لها أن تقضى الما إذا رأت عدم وجود ارتباط بين الطلبين قضت بعدم قبول الطلب المستعجل ولايجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره واحالته الى محكمة المواد المستعجلة .

ومحكمة الموضوع وهي بصدد الفصل في الطلب المستعجل الذي يرفع اليها بالتبعية للطلب المرضوعي ملزمة بالتحقق من شروط اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في الطلب اذ أنها تصدر حكمها فيه باعتبارها محكمة مواد مستعجلة، ومن ثم فعليها أن تتحقق من ركبي الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق، كما أنها تحكم فيه في غيبة الخصم الذي لم يعلن به مع شخصه دون حاجة لتأجيل الدعوى لاعادة الإعلان، وحكمها في هذا الشتي واجب النفاذ بقوة القانون وحجبته موقوتة ولايقيدها عند الفصل في الطلب الموضوعي، ولايعتبر فصلها فيه ابداء للرأى في الطلب الموضوعي، وبالجملة فإن الفصل في الطلب المستعجل من محكمة الموضوع له كافة الحصائص التي للعكم الصادر من محكمة المواد المستعجلة ، غير أن الطمن عليه بالاستناف يوفع الى المحكمة الاستناف اذا كان الحكم صادرا من الحكمة الابتدائية، ويوفع الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهئة استنافية في هميع الحكات الطلب الموضوعي غير قابل للاستناف.

ويجوز رفع الطلب المستعجل أمام محكمة الموضوع مع الدعوى الاصلية بصحيفة واحدة كما يجوز أبدائه كطلب عارض من الخصوم اثناء نظر الدعوى وفقا للاجراءات التى حددها المشرع في المادة ١٣٣ من قانون المرافعات أى بالاجراءات المعادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة مواعيد الحضور أى بصحيفة تودع قلم الكتاب، أو يقدم شفاهة بالجلسة في حضور الحصوم ويئيت في محضرها كما يجوز أبداؤه في مذكرة تقدم للمحكمة أثناء نظر الدعوى وقبل قفل باب المرافهة فيها على أن تسلم صورتها للخصم أو تعلن له ويكون لديه فرصة لابداء دفاعه .

ويذهب الرأى السائد في الفقه الى أن الطلب المستعجل الذى يبدى عن طريق التدخل المجومي او اختصام الغير لايقبل الا اذا رفع بصحيفة تودع قلم الكتاب وحجبم في ذلك أن الطلب الفرعي المستعجل الذى يوجه الى الغير يتعين أن يرفع بالطريقة التي يوجه يا لو أنه اتخذ في شكل دعوى مبتدأة (قضاء الامور المستعجلة لراتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ه ك ، المرافعات لا يو الوفا الطبعة الثالثة عشر ص ه ٧٠ ، وانظر للدكتررة أمينة الخر ص ه ٥٠ ، وانظر للدكتررة أمينة الخر ص في الدعوى ليقدم طلبه المستعجل الفلاي تقصيل ونبري أن الطلب المستعجل الذي يقدم من متدخل في الدعوى ليقدم طلبه المستعجل فقط دون أن تكون له طلبات موضوعية فان طلبه يكون غير مقبول . اما اذا كان للمتدخل في الدعوى طلبات موضوعية مرتبطة بالطلب الموضوعي المعروض على المحروض على المخدوم المدارض الذي تدخل ليديه وفقا لنص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات اى بالاجراءات المعادة لرفع عصدها أو بمذكرة يتسلم صورتها الخصم قبل قفل باب المرافعة بحيث تكون لديه فوصة الرد على ماورد من دفاع .

ولايجوز ابداء طلب مستعجل بوقف تنفيذ حكم أمام محكمة الموضوع المعروض على انحكمة لان اشكالا التنفيذ الوقعية من اختصاص قاضى التنفيذ وحده الذى أصبح نختصا بنظر جميع اشكالات التنفيذ، فاذا وفع المدعى طلبا موضوعيا بانعدام حكم فلا يجوز له ان يبدى معه طلبا مستعجلا بوقف تنفيذ الحكم وقفا مؤقتا .

ويشترط فى الطلب المستعجل الذى يرفع بطريق النبعة ــ شأنه فى ذلك شأن جميع الدعاوى والطلبات الاخرى ــ أن يكون لرافعه مصلحة فيه والا كان غير مقبول اذ المصلحة مناط الدعوى ، غير أنه اذا دفع أمام انحكمة بعدم قيام المصلحة فان على انحكمة فى هذه الحالة أن تثبت من ظاهر الاوراق من وجود مصلحة لرافع الطلب أو انتفائها على عكس قاضى الموضوع الذى يتعين عليه أن يبحث الامر من جميع جوانيه وان يتغلغل فى فحص المستدات ليت فى هذا الامر بتا فعليا .

ومنطق الامور يقضى أن تحكم المحكمة فى الطلب الوقنى باعتباره طلبا مستعجلا لايمتمل تأخيرا قبل الفصل فى الموضوع اما اذا تراخى فصلها فى الطلب الوقتى الى حين الفصل فى الطلب الموضوعى كان عليها أن تحكم فى كلا الطلبين وتبين فى أسباب حكمها وجه الرأى فى كل طلب على حدة وأسانيده ، ولا يسوغ لها أن تغفل الفصل فى الطلب الوقتى بحجة أنها فصلت فى الموضوع اذ أن الفصل فى الموضوع لايغنى عن الفصل فى الطلب الوقتى ، اذ أن الحكم فى الطلب الوقتى مشمول بالفاذ المعجل بقوة القانون وقد يكون الحكم فى الموضوع غير مشمول بالنفاذ ، أما لانه غير جائز واما لانه جوازى للمحكمة ولم تر الحكم به ، كما يتعين على انحكمة أن تقضى في مصاريف كل من الطلبين على حدة .

ويجوز أن يتأخر الفصل في الطلب الوقتي الى مابعد الفصل في الموضوع وفي هذه الحالة يعمن على اغكمة أن تصدر حكمها في الطلب الوقتي ، ومثال ذلك أن يرفع مشترى على باتع دعوى بصحة ونفاذ عقد يبع قطعة أرض فضاء والتسليم ثم يطلب قبل قفل باب المرافعة طلبا عارضا مستعجلا بفرض الحراسة القصائية على المين لوجود خطر من بقائها تحت يد الباتع حتى صدور حكم بصحة ونفاذ المقد وتسليم المين ، وتحجز المحكمة الدعوى للحكم وترى أن عناصر المدعوى الموضوعية كافية للاستكمال الحصوم دفاعهم وفيا ، فانه يجوز لها أن تفصل في الوضوعية وتبقي الفصل في والمسابقة المستعجلة تحتاج لاستكمال الحصوم دفاعهم ، وعليا في هذه الحالة أن تفصل في الطلب المستعجل بالقبول أو الرفض أيا كان حكمها في الطلب الموضوعي وعليا أن تفصل في مصاريف كل من الدعويين على الرفض أيا كان حكمها في الطلب الموضوعي وعليا أن تفصل في مصاريف كل من الدعويين على حدة كا صلف القدل .

هل يميل القاضى المستعجل الدعوى الى المحكمة الموضوعية اذا قضى بعدم الاختصاص:

استقر قضاء محكمة النقض على انه فى حالة مااذا تبين للقاضى المستعجل ان الطلب الوقتى المرفوع امامه لايتوافر فيه ركن الاستعجال أو ركن عدم المساس بأصل الحق وقضى بعدم اختصاصه فانه يقف عند هذا الحد ولايحيل الدعوى الى محكمة الموضوع اذ لايقى امامه مايصح احالته اليها على حكس مااذا تبين له ان الطلب موضوعى وقضى بعدم اختصاصه فذا السبب فانه يتعين عليه فى هذه الحالة احالة النزاع شحكة الموضوع.

# احكام النقض:

 اختصاص القضاء المستعجل قاصر على اتخاذ الاجراءات الوقعية . عدم جواز الاتفاق على اسباغ اختصاص آخر له . الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لايحول دون النجائه لقاضي الموضوع للفصل في أصل النزاع . ( نقض ١٩٧٨/١١/٨ طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧ حقود ايجار الأماكن. تضمينها الشرط الصريح الفاسخ. اعتباره باطلا ولايعمل به بشأن تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة. اعماله أمام القضاء المستعجل. مناطه. توافر شروط المادة ١/٣/٠ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠/ علمة ذلك . ( نقض ٥/٣/٥ الحمن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٩ فضائية ) .

٣ \_ الأحكام المستعجلة لاتؤثر في اصل الحق ولاتحوز قوة الشيء المقضى أمام محكمة

#### مادة 6 غ

الموضوع ولو صدرت من المحكمة الاستثنافية المستعجلة . ( نقض ١٩٨٩/١/٣٥ طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٤ \_ قاضى الامور المستعجلة يختص وفقا للمادة 20 من قانون المرافعات الحكم بصفة مؤقمة ومع عدم المساس بالحق فى المسائل المستعجلة التي يخنى عليها من فوات الوقت ، فأساس المحتصاصة أن يكون المطلوب الامر باتخاذ قوار عاجل ، والا يحس هذا القرار أصل الحق الذي يترك لذوى الشأن يتاضلون فيه أمام القضاء الموضوعي ، فاذا تين أن الاجراء المطلوب ليس عاجلا أو يحس بأصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب ويعتبر حكمه هذا منها للنزاع المطلوب منه المطلوب عليه بحيث لايبقى منه مايصح احالته نحكمة الموضوع ، أما اذا تين أن المطلوب منه المحسد العلم في أصل الحق فيتعين عليه أن يتخلى عن الفصل فى الدعوى ويحكم بعدم اختصاصه بنظرها ويحيلها غكمة الموضوع انختصة بالطلب المعروض عليه عملا بالمادين 20 ما 1949 منة 30 المدد الخانى ص 20 ، 10 ، 10 من قانون المرافعات . ( نقض 20 م 20 لما 1940 سنة 30 المدد الخانى ص 20 ، نقض 20 / 20 / 1940 طعن رقم 20 / 1 لمسنة 20 قصائية ) .

الناس البين من الاوراق أن الدعوى رفعت أمام محكمة الجيزة للامور المستعجلة بطرد الطاعن من العين المؤجرة تأسيسا على اساءة استعماله لها مما يهدد سلامة المنبي ويعرض الارواح للخطر، وتتوافر معه حالة الاستعجال وكان الحكم الصادر من عكمة الامور المستعجلة بعد أن عدد الحالات التي يختص فيها القضاء المستعجل بالفصل في طلب طرد المستأجر من العين المؤجرة، وبين أنها النص في عقد الايجار على الشرط الفاسخ الصرخ، واستعمال المستأجر العين المؤجرة بغرض مخل بالاداب، واحداث المستأجر تغييرا مؤثرا في كيان العين المؤجرة أو في الفرض الاصل من استعمالها بغرض الاضرار بالمؤجر، خلص الى وجود نزاع جدى في حصول المخالفة المسوبة إلى المستأجر، وكان البين من ذلك ان القاضي المستعجل حكم بعدم اختصاصه بنظر النزاع لما استبان له من أن الإجراء المطلوب يحس أصل الحق، وليس لانطوائه على فصل في أصل الحق، عما يعتبر معه حكمه منها للنزاع المطروح عليه بحيث لايهتي من بعد مايصح احالته للحكمة الموضوع . رحكم النقض السابق ... الأول).

٣ ـــ اذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى لان الحكم بعدم اختصاص قاضى الامور المستحجلة بنظر النزاع هو في حقيقته حكم برفض الدعوى فلا يجوز له احالتها نحكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد على هذا الدفاع رغم أنه جوهرى ، ومضى في نظر الدعوى والفصل فيها فانه يكون معيا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ( نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثانى هر ٩٨٩ ) .

٧ سـ الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لتأخره في سداد الأجرة . لا حجية له أمام محكمة الموضوع . للمستأجر اللجوء لقاضى الموضوع لطلب استمرار العلاقة الايجارية . شرطه . أن يقوم بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف قبل اقفال باب المرافعة فيا . ر نقض ١٨ / ١٩ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد المئاني ص ١٧٧٣ ) .

٨ \_ الاحكام الصادرة من قاضى الامور المستعجلة \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ هو احكام وقتية لا تحوز قوة الامر المقضى فيما قضت به ، فلا تلتزم محكمة الموضوع عند الفصل في أصل النزاع بالاخذ بالاسباب التي استد اليها القاضى المستعجل في الحكم بالاجواء الوقتي . ر نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

 ٩ \_ لايشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصوم الاهلية التامة للتقاضي لان الحكم المطلوب يكون حكما وقيا لايمس الموضوع ولان شرط الاستعجال يتناف مع مايجتاجه الحرص على صحة التمييل القانوني من وقت . ( نقض ٣٦ / ٣ / ١٩٨١ طعن رقم ٦٩ لسنة ٨٤ قضائية ) .

١٠ ــ الاحكام الصادرة من قاضى الامور المستعجلة هى احكام وقية لا حجية لها فيما فصلت فيه أمام محكمة المرضوع . لما كان ذلك فان حصول الطاعن على حكم من القضاء المستعجل باجراء النرصمات المتنازع بشأنها لا يقيد محكمة المرضوع فيما خلصت اليه في حدود سلطتها الطديوية من أن هذه الترصيات تأجيرية يلتزم بها الطاعن بصفته مستأجرا . (نقض 14% م 14 الحد الحدي رقم ٢٧٥ لسنة ٣٤ قضائية ) .

11 \_ لقاضى الامور المستعجلة اذا طلبت منه الحكم بعدم الاعتداد بمجز وقع على خلاف القانون أن يرجع الى حكم القانون التحقق ثما اذا كان الحجز قد وقع وفقا له مستوفيا لاركانه الجوهرية أو وقع مخالفا له فاقدا هذه الاركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المجوز عليه له أن يلجأ لقاضى الامور المستعجلة للتخلص منها طالبا عدم الاعتداد بالحجز وليس المجوز عليه له أن تكون المحكمة الجزئية مختصة به طبقا لما تقضى به المادتان ٧٧ . ٧٧ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٥ اذ أن الاختصاص المصوص عليه في المادتين المذكورتين مشروط بأن تكون المنازعة تعلق بأصل الحق أو بصحة الحجز لا أن تكون مجرد طلب وقتى كم وأن الاستناد الى أسباب موضوعية في دعوى عدم الاعتداد بالحجز كبراءة الذمة من الدين المججوز من أجله أو الادعاء بعدم قيام هذه المديونية لايكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيها اجراء وقتى فيكون الاختصاص بها لقاضى الامور المستعجلة .

١٢ ـــ الأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستمجلة . احكام وقية لا تحوز قرة الأمر المشتى فيما قضت به فى اصل النزاع . عدم النزام محكمة الموضوع بالأعذ باسباب الحكم المستعجل فى قضائه بالاجراء الوقني .

لا تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم في الطلب العارض أو الطلب المرتبط بالطلب الاصلي اذا كان بحسب قيمته أو نوعه لايدخل في اختصاصها .

واذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم فى الطلب الأصل وحده اذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير العدالة والا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها باحالة الدعوى الاصلية والطلب العارض أو المرتبط بحالتهما الى المحكمة الابتدائية اغتصة ويكون حكم الاحالة غير قابل للطعن .

التعليق : هذه المادة تقابل المادة ٥٠ من القانون السابق .

لا يوجد خلاف فى الاحكام بين المادتين غير أن المشروع سوى فى المادة ٤٦ منه بين الطلب المرتبط بالطلب الاصلى والطلب العارض فى الحكم الوارد فى المادة ٥٠ من القانون القديم لا تحاد العلة وتحقيقا خسن سير العدالة وحسما للخلاف القائم فى هذا الشأن ( المذكرة الايضاحية ) .

# الشرح:

ا - الطلب الاصل هو الذي يشيء خصومة لم تكن موجود قبل ابدائه أما الطلب المارض فلا يشيء خصومة جديدة أنما هو يعدل من نطاق خصومة قائمة قبل ابدائه وقد تبدى من المدعى فلسمى طلبات عارضة أو دعاوى المدعى عليه وقد فسمى طلبات عارضة أو دعاوى المدعى عليه وقد يوجهها شخص خارج عن الخصومة الى الخصوم الاصلين فيدخل بها فى الخصومة تدخل كل تسمى الطلبات التي يوجهها أحد الخصوم الاصلين في الدعوى الى شخص غريب عن الخصومة الاصلية في اختصام الفيركل في دعوى الضمان الفرعية .

ويبغى التفرقة بين الدفاع الذى يبديه المدعى عليه لدفع الدعوى وبين الطلب العارض الذى يقدم منه اذ أن الاختصاص يتأثر بالطلب العارض ولايتأثر بالدفاع الذى يبديه الخصم مثلا اذا رفعت دعوى مطالة بربع اطبان معتصبة أمام المحكمة الجزئية وعلى أساس أن قيمة الربع تدخل ف اختصاصها القيمى فدفع المدعى بانه يلك الارض المطالب بربعها ففى هذه الحالة لايثر دفاعه على الاختصاص مهما بلغت قيمة الارض أما اذا ابدى المدعى عليه طالبا عارضا هو ثبرت ملكيته للارض المطالب بربعها فان هذا يعد طلبا عارضا ويعين على المحكمة اذا كانت قيمة الارض زائلة عن اختصاصها القيمى أن تحكم بعلم اختصاصها بالطلب العارض ولها أن تحيله مع الطلب الإصل الحارض ولها أن تحيله مع الطلب الإصل الى الحكمة الابتدائية المختصة عملا بنفس المادة.

ل الفقرة الثانية يقصد يها أن تكون الدعوى الإصلية نما يدخل في اختصاص القاضى
 الجزئي فاذا عرض على المحكمة الجزئية اثناء نظر الدعوى الاصلية طلب من هذا القبيل أي طلب

ضمان أو طلب عارض يتجاور نصاب اختصاصها فاما تكود غير مختصة نظره وقد خرها القانون ازاء ذلك بين أمرين الاول أن تحكم في الدعوى الاصلية وهذا أمر جوازى فا وشرطه الا القانون ازاء ذلك بين أمرين الاول أن تحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الحصوم باحالة الدعوى والطلبات العارضة بحالتها ألى المحكمة الابتدائية ويكون حكم الاحالة غير قابل للاستناف وهذا الاجراء الثاني جوازى للمحكمة الجزئية مالم يكن فصلها للدعوى الاصلية من شأنه أن يضر المدالة اذ في هذه الحالة تكون الاحالة وجوبية بمعنى أنه يجوز للمحكمة ولو لم يكن تم ضرب من الفصل في الدعوى الاصلية وحدها أن تحيل الدعوى مع ذلك برمتها الى المحكمة الابتدائية دون أن تستعمل حقها في الفصل في الدعوى الاصلية الداخلة في اختصاصها ( العشماوى الجزء الاول ص ١٤٠٤).

وطبقا للفقرة الثانية بعد أن تحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطلب العارض تقرر من تلقاء نفسها احالة الطلب العارض وحده أو الدعوى برمتها الى المحكمة الابتدائية ويكون حكم الاحالة \_ في الحالتين \_ غير قابل لاى طريق من طرق الطعن وبذلك خول المشرع للمحكمة اختصاصها نهائيا باتا بصدد تحديد مااذا كان الفصل في الدعوى الأصلية وحدها يضر بحسن سير العدالة أو لايضر بها . وجدير بالذكر أن المهنوع من الطعن فيه هو الحكم الصادر بالاحالة وحده أما الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب العارض فهر يقبل الطعن وفقا للقواعد العامة . ويجب على الحكمة اعمال حكم الفقرة الثانية سواء تمسك المدعى عليه في الطلب العارض أو المرتبط بذلك أو لم يتمسك لان اختصاص المحكمة بالطلب العارض هو اختصاص قيمي متعلق بالنظام العام .

ولايلزم لجواز احالة الطلبين الى انحكمة الإبتدائية أن تقوم رابطة لا تقبل التجزئة بل يكفى أن يقوم نوع من الارتباط بيرر جمعهما أمام المحكمة الابتدائية والامر خاضع لمطلق تقدير المحكمة ولا محل لاعمال حكم المادة الا اذا كان الطلب الاصلى يدخل في احتصاص المحكمة الجزئية أما اذا كان لا يدخل في اختصاصها فانها لا تختص تبعا لذلك بنظر الطلب العارض عليه ولو كان في ذاته مما يدخل في اختصاصها وذلك عملا بقاعدة أن الفرع يتبع الاصل .

والطلبات المرتبطة هي طلبات قضائية مختلفة عن الدعوى الاصلية قائمة بذاتها تتميز بتوافر الارتباط بينها وبين الدعوى الاصلية .

فالطلب المرتبط يختلف عن الطلب الاصلى في موضوعه ولو اتحد الخصوم في الطلبين أو اتحد السب فيهما . ويفصد بالاحتلاف في موضوع الطلب المغايرة وتفريعا على هذا لا يكون طلبا مرتبطا طلب الحصيم في دعوى بجزء من الحق وفي دعوى اخرى بكل اختى ففي هذه الحالة تكون الدويان دعوى واحدة .

والطلبات المرتبطة تتميز بتوافر الارتباط بينها وبين الدعوى الاصلية . والارتباط بين الطلبين يتوافر اذا كان الحل الذي يتقرر لاحدهما يؤثر فى الحل الذي يجب تقريره بالنسبة للآخر أو يتأثر به منال هذا طلب فسخ عقدوطلب تنفيذه، وطلب الحكيم بملكية عين من شخصين كل منهما يطلب ملكيتها لنفسه وطلب الحكيم بتقرير حتى ارتفاق وطلب الحصيم نفيه وطلب الدائن ادخال الكنيل في الدعوى المرفوعة على المدين وطلب الضماد مثل طلب المشترى ادخال البائع في دعوى الاستحقاق المرفوعة عليه وكما اذا طلب مدع الزام المدعى عليه بتعويض عن الضرر الذي لحقه من ذات الفعل معين وطلب المدعى عليه بدوره الزام المدعى عليه التعويض عن الضرر الذي لحقه من ذات الفعل باعتبال أن المدعى هو المستول عنه وطلب المدعى عليه التعويض عن الضرر الذي لحقه من ناساءة استعمال حق التقاضي من المدعى في نفس الدعوى المرفوعة من الأخير ايا كان عن اساءة استعمال حق التقاضي من المدعى في نفس الدعوى المرفوعة من الأخير ايا كان شخصان وأحدث كل منهما بالاخر اصابة فوقع أحدهما على الآخر دعوى يطالبه بالتعويض عما أحدثه من ضرر نتيجة اصابته فاذا رفع الثانى على الاول دعوى يطالبه فيها بدوره بتعويض عن اصابته كان الطلبان مؤسطن .

والطلبات المرتبطة قد تكون طلبات عارضة وقد لاتكون ومن أمثلة النوع الاول الدعوى التي يرفعا مشتر بصحة ونفاذ عقده فورد عليه البائع طالبا فسخ العقد فكلا الطلبين مرتبط وآخرهما عارض وكما ذا رفع شخص دعوى بطلب تقوير حق ارتفاق وطلب خصمه نفيه فهذا الطلب الاخير عارض ومرتبط وقد يكون الطلب مرتبطا بالطلب الاصلى ولا يعتبر طلبا عارضاطيه كأن يرفع المدعى من جانبه دعوى أخرى يطالبه فيما النبيت ملكيته لارض فيرفع المدعى من جانبه دعوى أخرى يطالبه فيما بالمربط على أساس أن الارض مملوكة له فكلا الطلبين مرتبط بالاخر ولكن الدعوى الثانية في بالمعرف المحارضا لاتهد طلبا عارضا لاتهد على أساس أن الارض محمولة بداتها وفي هذه الحالة تكون المحكمة المختصة المنطورة امامها الطلب المرتبط الدعوى الى المخكمة المنطورة امامها الطلب الاصلي وذلك بالشروط المبينة في الطلب المرتبط وهوى من محكمة الى اخرى وفقا لنص المادتين ١٠٥٨ مابعدها طبعة سنة ١٩٨٣) .

كذلك من أمثلة الطلب المرتبط الطلب المذى يقيمه المؤجر بطلب اخلاه المستأجس من السعين المستأجرة لتأخره في صداد الاجره وبالزامه بالأجرة المستحقة فالطلب الأخير مرتبط بالطلب الاول.

وقد سبق أن أوضحنا أن الطلب العارض كما يجوز ابداؤه ف صحيفة الدعوى مع الطلب الإصل يجوز أن يبدى بعد رفعها .

والمقصود بكلمة ، بحالتهما ، التى وردت ف نهاية المادة هى حالة كل من الدعوى الاصلية والطلبات العارضة على أن تقوم المحكمة المحال اليها الدعوى باستكمال ماقد تكون قد اجرته المحكمة الجزئية من اجراءات واذا كانت المحكمة الجزئية قد اتخذت أى اجراء من اجراءات الاثبات فانه يعتد به أمام المحكمة الإبتدائية الخال اليها الدعوى . ويعتبر طلب الضمان من الطلبات العارضة .

ويين من نص المادة 31 أن المشرع رأى أنه اذا كان لابد من مخالفة قواعد الاختصاص النوعى فلتكن اغالفة بمنح المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظر دعوى لا تزيد قيمتها على خسة الاف جيه بدلا من منح المحكمة الجزئية اختصاصا بنظر دعوى قيمتها تزيد على مخسة الاف جيه .

وفي حالة احالة الدعوى من محكمة الى محكمة احرى لعدم الاختصاص فقد أوجت المادة المرافعات على المحكمة المحال اليا الدعوى نظرها ويرى الدكتور أبو الوفا أن المحكمة الابتدائية التي تحال اليا الدعوى لاتقيد بيذه الاحالة الا لسبيا بمعنى أنه اذا رأت نفسها غير محتصة لسب آخر أو كان عدم اختصاصها متعلقا بالنظام العام وجب عليا الحكم به بل هى تملك الحكم بعدم احتصاصها ولو لم يكن عدم اختصاصها متعلقا بالنظام العام منى تمسك به خصم فى الدعوى قبل التحالة ويضيف أن عدم جواز الطعن فى حكم الاحالة لايؤثر فى جواز تحلل المحكمة من اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليا بشرط أن يكن عدم الحتالة اليا بشرط أن يكون عدم الحتالة من حكم الاحالة للعلمن . هو يحد على حق الحصوم فى التظام العام ، وذلك لان عدم قابلة حكم الاحالة للعلمن . هو يجد يدرد على حق الحصوم فى التظلم من حكم الاحالة . بينا مراعاة مدى اختصاص المحكمة بالدعوى الحالة المام ... كل هذا مع السليم بالدعوى الحالة تفرض بسبيا على الحكمة الانتذائية ومن ثم تملك المحكمة الابتدائية بعد هذه الاحالة نفرض بسبيا على الحكمة الانتذائية ومن ثم تملك الحكمة الابتدائية بعد هذه الاحالة نفرض بسبيا على الحكمة الابتدائية ومن ثم تملك الحكمة الابتدائية بعد هذه الاحالة نفرض المنظام العام المحلم مثلا بعدم الحقوم المؤلفات الطبعة الحاصات المحدود المحدود أبو الوقا فى الصحات المحدود المحدود أبورة المحدود المحدود أبورة المحدود المحدود

هذا وننوه الى أنه ينبغى التغرقة بين الطلب العارض الذى يبديه المدعى وبين تعديله لطلباته وفقا لما تقضى به المادة ٣٨ مرافعات ففى الحالة الاولى يسرى حكم المادة ٣٠ وف الحالة الاخيرة تطبق أحكام المادة ٣٨ .

# احكام النقض:

 ١ ـــ اذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الاصلى فانها الاتكون مختصة تبعا بالفصل فى الطلب الاحتياطى ولو كانت قيمته تدخل فى نصاب اختصاصها عملا بقاعدة أن الفرع يتبع الاصل مالم ينص القانون على غير ذلك ( نقض ٧ / ١ / ١٩٥٤ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ١٥١ قاعدة رقم ١٠٥ ) .

٧ ــ اذا جاوزت قيمة الطلبات العارضة في الدعوى نصاب القاضى الجزئي وكان من مقتضى حسن صبر العدالة الفصل في الطلبات العارضة قبل الفصل في الدعوى الأصلية وجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها باحالة الدعوى الاصلية والطلبات العارضة الى المحكمة الابتدائية وادن فعني كانت المحكمة قد قبلت تدخل الحصم الثالث الذي تحسك بصحة عقده

الدى تزيد قيمته عن نصاب القاضى الجزئى. وكانت المدعية قد طعنت في هذا العقد بالتزوير فكان يعين على المحكمة في هذه الحالة أن تحيل الدعوى الاصلية مع الطلب الخاص بادعاء المدعية في الدعوى الاصلية بتزوير عقد المتدخل الى المحكمة الابتدائية المختصة ( نقض ٣ / ١٢ / ١٩٥٣ المرجع السابق ص ٢٩٣ ) .

٣ \_ متى كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات وقد استظهرت محكمة الاستناف فى حدود سلطنها الموضوعية قيام الارتباط بين هذه الطلبات وأقامت قضاءها باختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها فانها لاتكون قد خالفت القانون أو اخطأت فى تطبيقه متى بنت حكمها على أسباب سائفة ( نقض ٧ / ٦ / ١٩٦٤ سنة ١٥ ص ٩٤٧ ) .

# مادة ٤٧

غتص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة . الدعوى لا تجاوز محسة آلاف جنيه .

وتختص كذلك بالحكم فى قضايا الاستتناف الذى يرفع اليها عن الاحكام الصادرة \* ابتدائيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضى الأمور المستعجلة .

كما تختص بالحكم فى الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة وكذلك فى الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها .

# التعليق:

هذه المادة عدلت مرتين اولاهما بالقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٨٠ الذي عمل به في ٢٥٥ الذي عمل به في ١٩٨٠ و كانت المادة قبل تعديلها تجعل الاختصاص النباق للمحكمة الابتدائية مالتين وخسون جنيا وبعد التعديل اصبح اختصاصها النباق خسماتة جنيه ثم عدلت مرة اخرى بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ حيث رفع المشرع قيمة الاختصاص النباق لها الى الخمسة الاف جنيه اعتبارا من ١٩٩٣/١٠/١ حيث رفع المشرع قيمة الاختصاص النباق لها الى الخمسة الاف جنيه

وبرر المشرع ذلك على ماجاء بالمذكرة الإيضاحية بمجابية التغير في قيمة العملة وهو التغير الذي كانت له سـ على حد قوله ــ انعكاصاته الشديدة على القانون الحالى ، فقد ترتب على التغير في قيمة العملة الذي وقع في مصر ، كما وقع في العالم كله خلال العشرين عاما السالفة ، ان القيم المالية التي اتخذها القانون الحالى معيارا لعضوابط قانونية معينة لم تعد تتصل بهذه الضوابط بأى صلة واصبحت اعادة النظر فيها ضرورة يمليا واجب المحافظة على هذه التضوابط نفسها ( تراجع المذكرة الايضاحية لهذه المذو المذه المدافقة على المدة في التعليق على المادة في التعليق على المادة في المدافقة على هذه المتوابط نفسها ( تراجع المدافقة على هذه المتوابط نفسها ( تراجع المدافقة المتواجع المدافقة التعليق على المادة في التعليق على المادة في المتعلق على المدافقة المتواجع المدافقة المتواجع المدافقة المتعلق المدافقة المتعلق المتواجع المدافقة التعلق المتواجع المدافقة المتعلق المتحددة المتحدددة المتحددة المتحدددة المت

وبالنسبة للقضايا التي تقل قيمتها عن خمسة الاف جيه والتطورة حاليا أمام انحاكم الإبتدائيه وكانت قد رفعت قبل ١٩٩٢/١ انه يتعين عليها احالتها غكمة المواد الجزئية عملا بالمادة ١٩٥٧ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧/١ ما الدعاوى التي رفعت بعد هذا التاريخ قانه يتعين الحكم فيا بعدم الاختصاص والإحالة وبالنسبة للدعاوى التي رفعت امام الحكمة الجزئية قبل ١/١٠/١ ١٩٩٧/١ وقيمتها اقل من خمسمائة جيه وصدر الحكم فيها بعد هذا التاريخ فهل يجوز استعداف الحكم في بعد هذا التاريخ فهل يجوز استعداف الحكم في بعد هذا التاريخ فهل يجوز استعداف الخصم عليه في المادة لها . في المادة الأولى منه .

# الشرح:

١ ... الحكمة التي دعت الى توسيع اختصاص الحكمة الابتدائية طبقاً للفقرة الاخوة الرغية في جع الاصل والفرع أمام محكمة واحدة وتحكن محكمة الطلب الاصل من الفصل في توامع هذا الطلب الامر الذي تتحقق معه العدالة ويضمن به حسن الفصل في الخصومات ( مرافعات المشماوي ص ٩ ٤٠) .

٣ ــ قن المشرع قضاء محكمة النقض الذى جرى بأن المحكمة الابتدائية هى المحكمة ذات الإختصاص العام فى النظام القضائى وانها تحتص بالطلبات المرتبطة بالطلب الأصلى ولو كانت بدخل فى الاختصاص النوعى لنمحكمة الجزئية ولذلك تضمنت الفقرة الثالثة من المادة لاك النص على اختصاص المحكمة الابتدائية بالطلبات المرتبطة بالطلب الأصلى مهما تكن قيمتها أو نوعها ( الملاحقة الابتدائية بالطلبات المرتبطة بالطلب الأصلى مهما تكن قيمتها أو نوعها ( المهناحية للقانون ) .

٣ وقد نص قانون نزع الملكية رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ على اجراءات معينة يعين اتباعها للطمن في القرار الصادر بنزع ملكية المقارات للمنفعة العامة وقد خول المشرع بمقتضى المادة ٨ منه للوى المشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض على ما ورد بالكشوف التي تعدها اللجنة المينة في المادة ٥ من القانون بخصوص بيان العقار المنزوع ملكيته وموقعه ومالكه ويرفع الى الجهة المقاتمة في اجراءات نزع الملكية أو ألى للمديرية أو الادارة النابعة لها بعاصمة المحافظة المكان في دائرتها العقار وذلك بالشروط المبينة في هذه المادة وجعل للموى الشأن الحق في الطعن على القرار الذي يصدر في الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية الكان بدائرتها العقار وذلك بالطوق التي بينها قانون المرافعات عملا بالقراء دافعات المنافعات أن يم على يد محضر عملا بالقراعد العامة المصوص عليا في قانون المرافعات ، وعلى ذلك فان المحكمة الابتدائية تكون هي الختصة نوعيا بنظر الطعن على القرار الصادر في الاعتراض سالف الذكر مهما كانت تكون هي الحراءات الى حددها قانون المرافعات .

وفى تقديرنا أنه يتعين او لا سلوك سبيل الاعتراض أمام الجهة المبينه بالمادة ٨ وفى خلال المعاد المبين بها وهى ثلاثين يوما وذلك فى حالة ما اذا انسب الاعتراض على بيان العقار المنزوع ملكيته او موقعه او مالكه فاذا بأ من اتخذت اجراءات نزع الملكية فى مواجهته الى المحكمة مباشرة كان طعه غير مقبول وقضت المحكمة بذلك من تلقاء نفسها كذلك يسقط الحتى فى الاعتراض اذا قدم بعد الملائين يوما المبينة فى المادة ويترتب على ذلك أن يصبح القرار الوارد بكشوف نزع الملكية نهايا ، كذلك فان الدعوى التى توقع امام المحكمة الابتدائية طعنا على القرار الصادر فى الاعتراض غير مقبوله اذا لم يرفع الطعن خلال ستين يوما من تاريخ اعلان صاحب الشأن مائة الدائرة العلان صاحب الشأن

أما بانسبة للتظلم من تقدير قيمة التعويض والذى يرد أيضا فى الكشوف سالفة الذكر فقد خصه المشرع بتنظيم آخر إذ جعل الطعن فى تقديره من الجهة طالبة نزع الملكية او ذوى الشأن من الملاك يتم مباشرة بطريق رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون ، واختصاص المحكمة الابتدائية فى هذه الحالة ايضا نوعى ومن النظام العام مهما كانت قيمة الدعوى والحكم الصادر منها قابل للاستناف فى جميع الأحوال ومهما كانت قيمة الدعوى .

وعصل ماتقدم انه يعين التفرقة بين الطعن على ما ورد فى الكشوف خاصا ببيان العقار وموقعه ومالكه وبين ما ورد فيها بخصوص قيمة الصويض فيتمين فى الحالة الاولى رفع الاعتراض امام الجهة التي حددها القانون بداءة ويطعن على القرار الصادر فيه أمام انحكمة الابتدائية اما فى الحالة الثانية وهى الطعن على تقدير التصويض فانه يرفع مباشرة الى المحكمة الابتدائية دون ان يمر على الجهة الادارية .

وغنى عن اليان أن مساحة العقار تندرج ضمن بياناته كما ان صاحب الحق على العقار يسرى عليه مايسرى على المالك .

ع. وقد نص قانون الاصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ في المادة ١٣٥ مكروا التي اصيفت بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٥ على اختصاص استثنائي للقاضي الجزئي في المنازعات الزراعية التي بيئة المادة على سيل الحصر واستثناف هذه الاحكام اتما يكون أمام المحكمة الابتدائية بهئة استنافية والحكم الصادر منها نهائي ولايجوز الطعن فيه بطريق الاستثناف.

٥ ــ وق حالة مااذا رفعت دعوى أمام الحكمة الابتدائية تقل عن نصابيا كما لو رقع المدعى دعوى فرعة دعوى فرعة دعوى فرعة للدعى بأن يدفع بأن يؤدى له مبلغ ٥ ٥ ٥ ٧ جبه فرفع المدعى عليه دعوى فرعة يطالب فيها المدعى بأن يدفع له مبلغ ٥ ٠ ٥ ٧ جبلي واجراء المقاصة بين ما يحكم به في المدعويين وهنا يثور البحث حول الاحتصاص وقد ذهب وأى الى انه يتعين على الحكمة الابتدائية في هذه الحالة أن تقضى بعدم اختصاصها بالطلب الاصل وتحيله للمحكمة الجزئية اغتصة لتقضى فيه وتسبقى الطلب المارض للعكم فيه ( المدكتورة أهيئة التمر في كتابيا قوانين المرافعات الكتاب الاول طبعة

سنة ١٩٨٧ صفحة ٥٧٨ ومابعدها ، إلا أننا تخالف هذا النظ ، إل أي عندنا أنه يتعين التفرقة بين حالتين الحالة الاولى أن يكون الفصل بين الطلبين بتب عليه ضرر بسير العدالة ففي هذه الحالة تفصل المحكمة الابتدائية في الطلبين باعتبارها صاحبة الاختصاص العام والحالة الثانية اذا رأت أن الفصل بن الطلبين لايترتب عليه ضرر بسبر العدالة ففي هذه الحالة تقضى بعدم اختصاصها بالطلب الاصلى واحالته للمحكمة الجزئية المختصة وتستبقى الطلب العارض للفصل فيه وأساس اختصاص الحكمة الابتدائية بالفصل في الطلبين في الحالة الاولى أن مؤدى نص المادة ٤٦ مرافعات في فقرتها الثانية أنه اذا عرض على المحكمة الجزئية اثناء نظر المدعوى الاصلية طلب ضمان أو طلب عارض يتجاوز نصاب اختصاصها فقد خيرها القانون ازاء ذلك بين امرين الأول أن تحكم في الدعوى الإصلية وهذا أمر جوازي لها وشروطه ألا يترتب عليه ضرر يسيم العدالة والثاني أن تحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم باحالة الدعوى الاصلية والطلبات العارضة الى المحكمة الابتدائية فمن باب أولى يكون للمحكمة الابتدائية اذا قدرت الضرر من الفصل بين الطلبين أن تبقى الاصل وهي غير مختصة به للفصل فيه مع الطلب العارض المختصة به . ومثال الطلب المرتبط الذي لايضر بسير العدالة فصله عن الطلب الأصلى المثال المشار اليه في صدر هذا الشرح ومثال الحالة الثانية اذا رفع المدعى دعوى يطالب فيها المدعى عليه بريع أرض على سند من أنه علكها فقدم المدعى عليه طلباً عارضا بشيت ملكية الارض له فان من حسن سير العدالة الفصل في الطلبن معا وكما اذا رفع المدعى دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع على مدعى عليه فتدخل فيها شخص ثالث وأبدى طلبا عارضا بصحة عقده ـــ الذي حرر عن مساحة أكبر تدخل فيها الارض الميعة ويبطلان عقد المدعى لصوريته \_ ففي هاتين الحالتين يتعين على المحكمة أن تفصل في الطلبين معا

٣ ـ ومن المقرر أن المنازعات التي تتعلق بقانون المساكن تختص بها المحكمة الإبتدائية مهما كانت قيمة الدعوى أما المنازعات الاحرى التي لا يعلق فيها التشريع الاستشاق فان الاحتصاص بنظرها يكون للمحكمة الإبتدائية أو المحكمة الجزئية حسب قيمة الدعوى أما بالنسبة للمساكن المفروشة فانه كأصل عام فان قانون المساكن لا يطبق عليها بالنسبة لتحديد الاجرة وامتداد العقد وتخضع لقانون المساكن بالنسبة لاسباب الاخلاء التي نص عليها هذا القانون على سيل الحصر وعلى ذلك اذا رفعت دعوى عن مسكن مفروش بشأن تحديد الأجرة أو امتداد العقد فان الاعتصاص يتحدد وفقا لما نصت عليه المادة ٣٧ مرافعات ويكون الاختصاص للمحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب قيمة الدعوى أما اذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب اخلاء لاحد الاسباب الواردة في قانون المساكن فان المحكمة الإبتدائية تكون هي المختصة بنظر المنازعة باعتبار أنها تطبق الشريع الامتشاق.

 ٧ ــ وإذا أقام المؤجر دعوى باخلاء العين المؤجرة والزام المستأجر بالاجرة المتأخره التي تبلغ قيمتها اكثر من خمسة الاف جنيه أمام المحكمة الابتدائية وهو أمر لاغبار عليه الا أن المحكمة تبين فما
 ان التكليف بالوفاء باطل وانتبت الى عدم قبول طلب الاخلاء فما هو مصر طلب الأجرة . فى تقديرنا ان انحكمة الابتدائية نظل مختصة بنظره ، ذلك انها كانت مختصة بنظره وقت رفعه استثناء من وجوب إصدار أمر اداء ولأنه ليس هناك مايلزم قانونا أن يظل الطلبين منظورين امام المحكمة معا . المحكمة معا .

ويدق الأمر فى حالة ما اذا كانت قيمة الأجرة المطلوبه لا تجاوز خسـة الاف جنيه وهو طلب مرتبط بالطلب الاصلى كما يبنا فى شرح المادة ٤٦ فهل تحيل طلب الأجره الى المحكمة الجزئية .

ق راينا انها لا تحيله ف هذه الحاله مادام ان المحكمة الابتدائية كانت مختصة بنظره وقت رفع الدعوى وباعبار أنها محكمة الأصل وذات الاختصاص العام . وفي حالة مااذا رفع المدعى دعواه امام المحكمة الابتدائية بطلب تزيد قيمته على خسة الاف جنيه الا انه عدل طلبه بعد ذلك الى اقل من خسة الاف جنيه الا المحكمة التعرب ان هذا التعديل لايسلب المحكمة الابتدائية المتصاصها بنظر هذا الطلب باعباره طلب عارضا ( الحكم رقم ١٩ ) .

٨ \_ واذا رفعت دعوى أمام اغكمة الجزئية باخلاء المستأجر لعين مفروشة لاتنهاء المدة المنفى عليها في المقد الا أن المستأجر نازع في حقيقة عقد الإيجار وأدعى أنه يستأجر العين خالية وأن عقد الايجار المفروش عقد صورى وقصد به التحايل على احكام قانون المساكن وكانت منازعته تقوم على سند من الجد فانه يتعين على الحكمة الجزئية في هذه الحالة أن تقضى بعدم المتصاصها وأحالة الدعوى للمحكمة الإبتدائية ولايقيد حكم الاحالة انحكمة الإبتدائية بشأن ماذا كان المسكن قد أجر خاليا أم مفروشا.

9 \_ وقدشرحنا في المادة \$\$ مكروا اختصاص النيابة العامة باصدار قرار في النزاع على
 مسكن الحصائه وإن الطعن عليه يكون أمام المحكمة الابتدائية ويجوز استئناف حكمها فيرجع إلى
 هذا البحث في موضعه .

# اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون على قرارات اللجنة المختصة بتقدير ترميم المنشآت أو هدمها :

وفقا للمواد ٥٠ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٠ ، ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فان الجمة الادارية المختصة بشئون السطم تتولى معاينة وفحص المبانى وتقرر مايلزم اتخاذه للمحافظة على الارواح والاحوال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الشريم أو الصيانة لجملها صالحة للغرض المخصصة من أجله ثم يعرض هذا القرار على لجنة الفحص المنصوص عليها في المادة ٧٧ التي تتولى دراسة التقرير واصدار قرارها فيه وأجازت المادة ٥٩ لكل من ذوى الشأن أن يطعن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المقار في موعد لا يجاوز خسة عشر يوما وذلك طبقا لنص المادة ١٩٥ من ذات القانون وعلى ذلك يجوز لمالك العقار ولجهة التنظيم وشاغلى وذلك طبقا لنص المادة وقارة سلمحكمة الابتدائية للطعن على هذا القرار سواءا كان

القرار قد صدر بهدم العقار هدما كليا أو جزئيا أو بترميمه أو تدعيمه أو صيانته أو رفض شيئا من هذه الاشياء ودلت هذه النصوص على أن اللجوء الى المحكمة أساسه الطعن في قرار اللجنة وبالتالي لايجوز رفع دعوى مبتدأة أمام المحكمة بأي طلب من الطلبات السالفة اذ شرط اللجوء الى المحكمة هو الطعن على قرار صدر من اللجنة المختصة.وكانت المادة ٦١ من القانون وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ توجب على مالك العقار أو المستأجر فور اتمام اعمال الترميم أو الصيانة اخطار الجهة الادارية الختصة لاعتاد المبالغ التي أنفقت وكانت محكمة النقص قد قضت بأن تقدير قيمة التكاليف التي انفقها المالك لصيانة عقاره وتحديد الزيادة في الاجرة نتيجة لها يتعين أن يكون أصلا بمعرفة اللجنة اغتصة ثم يكون للمالك أو المستأجر الطعن عليه أمام المحكمة الابتدائية ولايجوز رفعه ابتداء الى المحكمة الابتدائية الا أنه بصدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي ألغي المادة ٦١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة التاسعة منه على كيفية توزيع اعباء الترمم والصيانة الدورية والعامة للمباني ومابها. من مصاعد ونص في عجز المادة على انه اذا لم يتم الاتفاق على توزيع تكاليف الترمم والصيانة فيما بين الملاك والشاغلين أو الشاغلين فيما بينهم يجوز لاى منهم الالتجاء الى قاضي الامور المستعجلة لتوزيع هذه التكاليف بين الملاك وبين الشاغلين وتحديد نصيب كل شاغل على حدة ... وفيما عدا ماورد فيه نص لهذه المادة يستمر العمل بالاحكام النظمة للترميم والصيانة في كل من أحكام القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ في شأن المصاعد الكهربائية والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومؤدى ذلك أن المشرع أجاز لذوى الشأن سواء أكان المالك أو المستأجر في حالة عدم الاتفاق على توزيع تكاليف الترميم أو الصيانة أو التدعم الالتجاء لقاضي الامور المستعجلة لتحديد نصيب كل منهم في هذه التكاليف وفقا للقانون وفي رأينا أنه يجوز لاي منهم أن يطلب من المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها العقار هذا الطلب كذلك فلم يعد للجنة الادارية اى اختصاص ف توزيع التكاليف، كإنرى أن اختصاص القاضى المستعجل أو المحكمة الابتدائية قاصر على توزيع التكاليف وبالتالي فان تقدير قيمة التكاليف يظل من أختصاص اللجنة الادارية ويجوز الطعن على قرارها أمام المحكمة الابتدائية ولايجوز اللجوء الى المحكمة الابتدائية قبل عرض النزاع على اللجنة واصدار قرارها بتقدير قيمة التكاليف وخلاصة ماسلف بيانه ان سلطة انحكمة الابتدائية بشأن اجراء الهدم أو الترمم أو التدعم أو الصيانة تقتصر على القرارات التي تصدرها اللجان المنصوص عليها في المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ باعتبار انها جهة طعن وليست جهة اختصاص اولية وذلك فيما عدا توزيع تكاليف الترميم أو الصيانة أو التدعيم التي أصبحت هي والقاضي المستعجل مختصين يها .

هذا ونوه أن المبدأ الذى قرره حكم النقض رقم ١٣ لايسرى بالنسبة لتوزيع تكاليف الترميم أو الصيانة او التدعيم على الوقائع اللاحقة على سريان احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ١١ ـ ومن المستقر عليه ان اختصاص احدى دوائر الحكمة الابتدائية بنوع معين من القضايا مسألة لاتصل بالنظام العام واتما هي مسألة تتعلق بتوزيع العمل بين المدوائر فاذا تحصصت الجمعية العمومية للمحكمة بعض دوائر لنظر قضايا المنازعات الايجارية (المساكن) أو بنظر

#### مادة ٧٤

قضايا الضرائب أو بنظر قضايا التجارى البحرى وعرضت احدى هذه القضايا على دائرة أعرى أيا كان سبب عرضها وفصلت فيها فان حكمها صحيح تماما ولاغبار على اختصاصها بشأنها . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر التظلمات فى الرسوم التكميلية الحاصة بقانون التوثيق والشهر :

نصت المادة ٢٤ من قانون التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٩٠ والمعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٩٠ والقانون ١٩٩٠ على أن تحصل مقدما جميع الرسوم المنصوص عليها فى هذا الفانون قبل اتخاذ اى اجراء مطلوب ، وبالنسبة للمحردات واجبة الشهر يراعى تحصيل الرسوم على عملتى التوثيق والشهر معا سواء كان المحرد مطلوبا توثيقه او التصديق على توقيعات ذوى الشان فيه » .

ونصت المادة ٣٩ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩١ على ان يصدر بتغدير الرسوم التي لم يتم الكتب اغتص ويغذير الرسوم التي لم يتم الكتب اغتص ويغن هذا الأمر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول او على يد محضر للملزم باداء الرسم او لطالب الاجراء حسب الأحوال ، ويجوز لفوى الشأن التظلم من امر التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائها ويكون للمصلحة تفيذه بطريق الحجز الادارى كما يجوز لها تغيذه بالطريق القصائى بعد وضع الصيفة التنفيذية على امر التقدير من المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها بالمكتب الصادر منه ذلك الامر ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان امر التقدير أن بقرير في قلم الكتاب ويوفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى اصدر الأمر .

وعلى ذلك يكون المشرع قد جعل ميماد الطلم للاثين يوما بعد ان كان ثمانية ايام قبل تعديل المادة ، وبيداً هذا الميماد من تاريخ اعلان الصادر ضده الامر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول او باعلان على يد محضر .

وينت المادة ٣١ الأسس التي بمقتضاها يقدر الرسم المطلوب، فأذا اصدر امين المكتب المختص امر برسوم تكميلية وكانت القيمية قد قدرت بمعرفية أهال الحيزة فابا التظلم أما في حالية تقديرها بغير معرفة أهل الحبرة فانه بجوز التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بتقدير الرسم. وقد حدد القانون للاعلان طريقين اولهما أن يكون بخطاب موصى عليه بعلم وصول والثاني أن يكون على يد محضر فاذا تم بغير ذلك فانه لايعتد به .

ويحصل النظلم باحدى وسيلتين اما امام المحضر عند الاعلان واما بتقرير فى قلم الكتاب ويرفع الى انحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر حتى ولو كانت قيمة الامر تدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية فاذا صدر امر التقدير من مكتب الشهر العقارى بالدلنجات كانت محكمة دمنهور هى المختصة بنظره . واذا كان التظلم أمام المحضر نادرا مايمدث الا انه فى حالة ابدائه أمامه فانه يكفى ان يذكر مبديه تظلمه دون أن يكون مكلفا بهيان الاسباب اذ لا يكون امامه وقت لتوضيحها بخلاف التقرير به فى قلم الكتاب فانه يتعين على المقرر ان يبدى اسباب تظلمه .

وقد ثار الخلاف بين الشراح وقضاء المحاكم عما اذا كان يجوز ابىداء التظلم بطريق رفع المدعوى المبتدأه فذهب الرأى الأول الى ان الطريقين الذين حديها القانون ملزمين ولايجوز الالتجاء لطريق آخر ونادى الرأى الآخر بأنه ليس هناك مايمع من رفع دعوى مبتدأه بالتظلم بصحيفة تعلن طبقا للمادة ٦٣ مرافعات وقد حسمت محكمة النقض هذا الخلاف وناصرت المأول .

وقد حذف المشرع بعد تعديل المادة ٢٦ ماكانت تقضى به من ان الحكم الصادر في التظلم لايجوز الطعن عليه بالاستناف اذا فصل في منازعة في تقدير الرسوم وبذلك أصبح الحكم الصادر في النظلم قابلا لاستنافه شأنه شأن المنازعات الأخرى حول اساس الالتزام بسداد الرسوم .

لا تختص المحكمة الابتدائية بنظر التظلم في امر تقدير اتعاب المحامي الصادر من النقابة :

تعرضنا لهذا الأمر فى المادة ٤٨ المتضمنه شرح اختصاص محكمة الاستثناف فيرجع اليه فى. موضعه .

# ١٣ ــ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر نفقة المتعة مهما كانت قيمتها :

كانت المادة ١٨ مكروا من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على حق الزوجة المطلقة في نفقة متعة اذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من المها وحينا قضت انحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا النص سارع المشرع باصدار القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٩ والتي رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٩ والتي نصت على أن ، الزوجة المدخول بها في زواج صحيح اذا طلقها زوجها دون رضاها ولابسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنين على الأقل وبمراعاة حال المطلق بسر او عروف الطلاق ومدة الزوجية ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتحة على القساط ، عمن الاتحقة ترتب المحاكم على الشادة المحتفقة بالنوعية ما المسائل مألوردته المادة في فقرتها الماشرة بقولها ، والزواج والمواد بالمنازعات فيها ومن هذه المسائل مألوردته الماده في فقرتها الماشرة بقولها ، والزواج والمواد دعوى المطاقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمة من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمد من المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، ونظرا الأن المحمد ، خزاية طبقا النص المذكور الا أن معظم الحاكمة ، خزاية طبقا النص المدكمة ، خزاية طبقا النص المذكور الا أن معظم الحاكمة مناكمة ، خزاية طبقا النص المدحك المحدود عند المحدود المحدو

العكسى وقضيت باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر هذه النفقة مهما كانت قيمتها وحجنها في ذلك أن نص المادة ٢- ١ من اللاتحة على اختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات في المواد الزوجية غير ماسبق الحمل يقصد به المواد التي تكون الزوجية فيها هي سبب الحق المدعى به ونظرا لأن سبب الحق المدعى به ونظرا لأن سبب الحق المحاكمة هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٩٨٨ مكررا من القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقلك تخرج من المواد المحملقة بالزوجة المحسوص عليها في المحتصاص المحاكمة الابتدائية المحصوص عليها في المحتصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٥٠ ، ٣ منها ، ونظرا لأن المحتم لبالمنازعات التي ليست من الحصوص عليها في المادتين الأخيرتين فان المحكمة الابتدائية تكون هي المحتمة لبنظر المدعوى وقد أيدت محكمة النقضى هذا الرأى في حكم حديث لها .

اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طعون الضرائب مهما كانت قيمة النزاع: نلفت النظر الى أن قوانين الضرائب قد تاولها المشرع بكثير من التعديل والتغيير لذلك فاننا سنشرح ماهو قام منها حتى طبع هذا الكتاب.

نصت المادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن ، تختص لجان الطعن بالفصل في هميع أوجه الحلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون » .

ونصت المادة ١٦١ من نفس القانون على ان ء لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية متعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان بالقرار ه .

ومؤدى المادة الأخيرة ان الطعون الضريبية الصادرة فى منازعات خاصعة للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سواء تلك التى ترفع من المعول او من مصلحة الضرائب تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة النزاع اى ولو كانت قيمة الدعوى داخلة فى اختصاص المحكمة الجزئية . وهذا الاختصاص نوعى ومتعلق بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

وننوه الى ان هذه القضايا تتبع فيها الاجراءات العادية القررة فى قانون المرافعات عدا ماورد فيه نص خاص فى قانون الضرائب فيتجن اتباعه مثال ذلك مانصت عليه المادة ٢ منه من أنه بحرز للمحكمة ان تنظر هذه الدعاوى فى جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائما بوجه السرعة وعل أن تكون النيابة العامة تمثلة فى المدعوى يعاونها فى ذلك مندوب من مصلحة الضرائب. الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بعلم الاختصاص واحالة المدعوى للمحكمة المرتبرة ولو كان خاطئا :

لا جدال فى أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها واحالة النزاع للمحكمة الجزئية يلزم المحكمة الأخيرة ولو كان خاطتا ، فقد تبين لنا من تتبع قضاء المحكمة الابتدائية أن أحداها أصدرت حكما بعدم احتصاصها بنظر الدعوى على سند من أن المنازعة ليست منازعة أيجارية وأن الاحتصاص بنظرها للمحكمة الجزئية طبقاً للقواعد العامة في قانون المراقعات الا أن أغكمة الأخيرة رفضت الاختصاص وأعادة المراقعات الا أن المنازعة المجارية . ولاشك وأن المنازعة المجارية أن المنازعة أيجارية . ولاشك في أن قضاء المحكمة الاجتدائية خاطيء وباطل لما هو مسلم به من أنه يتعين على أغكمة الجزئية أن تلتزم بحكم الاحالة ولو كان خاطا وفتي ماتقضي به المادة ١٩٠ مرافعات بعد تعديلها بالقانون الاسنة ١٩٩٧ كم تلتزم المحكمة المدافقة على أخكم الصادر بالإحالة فأنه يجب على المحكمة المنازعات على المحكمة المناز المراوعات المنازعات المحكمة المنازعات على المحكمة المناز الماروعات المنازعات المحكمة المنازعات على المحكمة المنازعات المنا

## احكام النقض : ملحه ظة :

يَعَين قبل الاستشهاد باحكام النقض مراعاة أن النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية قد تعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ الى خمسة الاف جنيه .

1 \_ قواعد الاختصاص النوعي وبحسب قيمة الدعوى من النظام العام . عدم تجاوز قيمة الدعوى نصاب اختصاص الخكمة الجزئية . عدم قضاء الخكمة الابتدائية المعروض عليها الدعوى بعدم اختصاصها وفصلها في موضوع الدعوى . خروج على قواعد الاختصاص المعتبرة من النظام العام . جواز استئاف الحكم الصادر ديها ولو كانت قيمة الدعوى كما يدخل في النصاب الانتهافي للمحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٥١ مرافعات رنقض ٢ / ٦ / ١٩٦٣ المكتب الفني السنة الثالث عشرة ص ٧ - ٧ ) . ويلاحظ أن هذا الحكم صدر تطبيقا لقانون المرافعات الملغي قبل تعديله بالقانون ٥٠ ١ سنة ١٩٦٧ وقد أصبح هذا الحكم معققا وأحكام القانون الجديد الذي اعتصاص المعلق بالنظام العام .

٣ ـ المنازعة في مشروعية الاجرة الزائدة الذي يتضمنها عقد صلح وقبول للمستأجر الزيادة عند بدء الايجار أو قبوله لها أثناء سريان العقد . المنازعة في ذلك منازعة ابجارية ناشئة عن القانون رقم ١٣١ سنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية درن المحكمة الجزئية باصدار أمر الاداء بالاجر الزائدة على النزاع ر نقض ١٤ / ٣ / ٣ / ٨٣ المكتب الفنى السنة الرابعة عشرة ص ٣٩٣) .

#### مادة ٧٤

الدعوى بطلب استرداد مادفع زائد عن الاجرة القانونية من المنازعات الايجارية الناشئة
 تعريق القانون ۱۳۱ سنة ۱۹٤۷ ثما تختص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز رفعها بعد انقضاء العلاقة التأجيرية ( نقض ۱۴ / ۵ / ۱۳ السنة الخامسة عشرة ص ۳۹۳ ) .

و \_ ليس هناك مايمنع من أن يصدر الحكم في الدعوى العمالية من احدى دوائر المحكمة الابتدائية ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية وليس من شأن ذلك العرزيع أن يخلق نوعا من اختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة اخرى اذ ان اختصاص احدى دوائر المحكمة الابتدائية بنوع معين من القضايا أمر لايحلق بالاختصاص النوعي للمحاكم. ( نقض ١٤ / ٥ / ١ / ١٩٩٨ صفر رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٤ قضائية ، نقض ٥ / / ١ / ١٩٧٨ سنة ١٤ المحدد الأول ص ٩٦ ، نقض ١٩٣ / ١٣ / ١٩٦٧ المحتب الفني السنة الكتب الفني السنة عدد الأول ص ٩٦ ، نقض ١٩٣ / ١٣ / ١٩٦٧ المحتب الفني السنة عدد الأول ص ٩٦ ) .

٢ ــ مؤدى نصوص المواد ٤٧ ، ٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٧ ، ٢٧٣ من قانون المرافعات ... أن المحال أن المحاكم المواقعات المحكم في الدعاوى المدنية والتجارية التي تزيد قيمتها على مائين وخمسين جنيها . الا أن المشرع استشى من هذا الأصل بعض الدعاوى التي الآجارز قيمتها هذا النصاب وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها وجعل مناط استئاف الاحكام الصادرة من تلك المحاكم هذا الدعوى للنصاب الانتهائي فيكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في دعوى لاتزيد قيمتها على مائين وخمسين جنيها ، غير قابل للاستئاف سواء كان اختصاصها بها بناء على قاعدة الاختصاص الواردة في قانون المرافعات أو بمقتضى قوانين أخرى مالم ير المشرع الحروج على ذلك بنص خاص ( نقض ٧٧ / ٣ / ٧٧ سنة ٢٤ هي ١٤٩٠ ) .

٧ \_ متى كان النابت في الدعوى أن المطعون عليه قد انتهى في طلباته الحتامية أمام المحكمة الابتدائية الى طلب الزام الطاعين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١٦ جبيا قيمة ربع الاطيان التى اشتراها من مورثهم بموجب عقد بيع عرف ، وكان تمسك الطاعين بتلك العين الميعة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية في صورة طلب عارض بل اثير في صورة دفع لحق المشترى في طلب الربع المترتب على عقد الميع ، فان هذا الدفع لايؤثر في تقدير قيمة الدعوى وتظل مقدرة بقيمة الماعي وتظل مقدرة بقيمة الماعي .

تعقیب : بین من مراجعة وقائع هذا الحكم ان المدعی كان قد رفع دعواه أمام انحكمة الابتدائیة طالبا الزام المدعی طلبته بالابتدائیة طالبا الزام المدعی علیهم بأن بدفعوا له ربعا بزید علی • ٣٥ جنیها ثم عدل المدعی طلباته الی ۲۵۳ جنیها فدفع المدعی علیهم الدعوی بأنهما تملكا العقار بالنقادم ولم بهدیا هذا الطلب فی صورة طلب عارض لان الطلب العارض فی هذه الحالة یكون بطلبهما الحكم فما بثبوت ملكیتهما لملارض المطالب بریعها وبعدان حققت اشحكمة ادعاء المدعی علیهم الحكم فقضت محكمة الاستناف بعدم جواز الاستناف بعدم جواز الاستناف والمدعی علیهم الحكم فقضت محكمة الاستناف بعدم جواز الاستناف والدت و المحكمة الاستناف بعدم جواز الاستناف والدعی علیهم الحكم فقضت محكمة الاستناف بعدم جواز

وفى رأينا أنه اذا كان النزاع معروضا على المحكمة الجزئية بريع أقل من ٥٠٠ جبيه وال رنزاع على المحكمة على الملكية في صورة دفع لحق المدعى وكانت قيمة العقار تجاوز احتصاصها فانه يتعين على المحكمة الجزئية في هذه الحالة اذا رأت ان النزاع جدى أن تأمر بوقف الدعوى وتأمر الحصوم بالالتجاء الى المحكمة الابتدائية للحصول على حكم يحسم النزاع على الملكية اما اذا طلب المدعى عليه الملكية بعلب عارض وكانت قيمة العقار أكثر من ٥٠٠٥ جبيه فانه يتعين على المحكمة الجزئية في هذه الحالة الطلب الاصلى والطلب العارض الى المحكمة الابتدائية عملا بالمادة ٤٦ مرافعات .

٨ ــ تقدير مااذا كان تعديل المطعون عليه لطلباته أمام اغكمة الابتدائية في آخر مراحل الدعوى ... تعديل قيمة الربع من ٢٠٠ جيه الى ٢٠١٦ جنيه ... يعد تحايلا على القانون أو لايعد كذلك ... بقصد دخول الدعوى في حدود النصاب النبائل للمحكمة ... هو من الامور الواقعية الني يعين التمسك بها امام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، يستوى في ذلك أن تكون القواعد الفاونية التي قصد بتعديل الطلبات الاحتيال عليها تتعلق بالنظام العام أو لا تتعلق به ، واذ كان الطاعين لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يقبل اثارته لاول مرة أمام محكمة الموضوع فلا يقبل اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض ( حكم النقض الاخير ) .

٩ منازعة الخصم في انطباق القانون الذي يطلب المدعى تطبيقه ليس انكارا منه لاختصاص المككمة . فصل المحكمة في هذه المنازعة لايعتبر قضاء منها في مسألة اختصاص مما يجوز استنافه دائما . بحث انطباق القانون يجب على المحكمة أن تجريه في كل دعوى مطروحة تجهيدا لانزال حكم القانون الصحيح على الواقع الذي ثبت لديها ( نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٦٧ سنة ١٨ ص ١٣٩٧ ) .

 ١ ــ أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . ميعاد التظلم منه ثمانية ايام من تاريخ اعلانه . وجوب رفع التظلم بتقرير في قلم كتاب المحكمة الكاتن بدائريها مكتب الشهر العقارى الذي أصدر الأمر في كافة الأحوال . لا عمل للتفرقة بين المنازعة في مقدار الرسم أو في اساس الالتزام سواء كان التقدير بناء على التحريات أو بمعرفة اهل اخيرة . مادة ٣٦ من القانون
 ١٠ لسنة ١٩٩٤ المعدله . ( نقض ١٩٧٠/١٩٧ طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٨ قضائية ) .

١١ ــ اذا رفعت الدعوى الى المحكمة الابتدائية المحتمة بنظرها ثم عدلت الطلبات الى طلب
تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيها فان ذلك لايسلب المحكمة الابتدائية الاختصاص بهذا الطلب
مادام أنها كانت مختصة اصلا بنظر الدعوى وقت رفعها اليها ، ذلك أن قانون المرافعات يعتبر عثل
هذا الطلب المعدل طلب عارضا ( نقض ١٥ / ٢ / ١٩٦٦ سنة ١٧ ص ٢٦٩ ) .

١٧ - اذا رفعت الدعوى من المستأجر بطلب تحديد الاجرة القانونية واثناء نظرها طلب المالك بطلان عقد الإيجار لابرامه من وكيله بالفش والتواطق ، فإن هذا الطلب يكون طلبا عارضا مكمل للطلب الاصلى فتختص به المحكمة الابتدائية المختصم بالاصلى أيا كانت قيمة العقد رنقص ٧١ / ٣ / ١٩٧٦ الطمن ٩٩٥ سنة ٤١ قضائية ) .

#### مادة ٤٧

19 \_ العبرة في تقدير نصاب الاستناف هي بقيمة المطلوب في الدعوى لا بقيمة ماقضت به اغكمة فاذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب الزام المدعى عليه بتقديم حساب عن ربع منزل وهو طلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد الواردة في قانون المرافعات وبالتالي تحير قيمته زائدة على مانتين وخسين جنيا عملا بالمادة 2.2 من هذا القانون ، وتختص انحكمة الابتدائية بنظره ، فان طلب المدعى بعد فحص الحساب المقدم الحكيم له بنتيجة هذا الحساب حسيا أظهره الحير حسل التعدب في الدعوى ــ لابعتبر علولا عن الطلب الاصلى الحاص بتقدير الحساب حتى يقال بأن الطلبات المتامية قد المحصرت في الطلب الذي أبدى أخوا وانحا هذا الطلب يعد طلبا عارضا الطلب الاصلى الحاص بتقديم الحساب ومترتبا عليه وتختص به المحكمة الابتدائية مهما تكن قيمته عملا المالدة ٥٦ من قانون المرافعات ( نقض ١٦ / ٦ / ١٩٦٦ سنة ١٧ ص

تعقيب : يؤخذ من هذا الحكم الاخير أن الطلبات العارضة اما أن تعدل من الطلب الاصلى بالزيادة أو بالتقصان أو بالمحو وباحلال ظلب جديد محل الطلب الاصلي واما باضافة طلب عارض مكمل للطلب الاصل لا يعدل ولاينقصه ولايمحوه وفي هميع هذه الحالات تكون انمحكمة الابتدائية هي المختصة بالطلب العارض أيا كان نوعه حتى ولو صارت قيمة الدعوى بعد تعديل الطلب الاصلي أقل من . . . ه جنيه لان كل ذلك من قبيل الطلبات العارضة التي تختص بها المُكمة الابتدائية غير أن الأمر يخلف عند تقدير نصاب الاستناف فان كان الطلب العارض قد عدل الطلب الاصلى بانقاص قيمته الى اقل من . . . هجيه أو استبدله بطلب آخر تقل قيمته عن . . . هجيه كان هذا الحكم نهاتيا غير چاتــز استثنافه أما اذا كان الطلب العارض هو اضافة طلب تكميل الى الطلب الاصل فان تقدير نشَّاب الاستئناف يكون بقيمة الطلب الاصل الذي لم يمسه أي تعديل سواء أكان الطلب الاضافي قابلا للاستثناف أو غير قابل له حتى ولو كان الاستثناف صصبا فقط على الطلب العارض التكميلي فاذا رفع المدعى دعواه طالبا الحكم له بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ريع أطيان وقبل الفصل في الدعوى عدل طلباته ألى طلب الحكم بماثتي جيه فان المحكمة الابتدائية تكرَّن مختصة بالفصل في الطلب بعد تعديله ولو أنه دون نصابها الابتدائي لان التعديل يعتبر من قيل الطلبات العارضة التي لا يتأثر بها اختصاص المحكمة الابتدائية الا أن الحكم الصادر في الدعوى بعد تعديل الطلبات لايكون قابلا للاستناف لان الطلبات الحتامية تقل عن نصاب الاستتناف . واذا رفع مدعى دعواه طالبا الحكم له بتعويض قدره . . . ا جنيه عن سلب حيازة ً أطيان ثم عدل طلب التعويض الى طلب رد حيازة الارض وكانت قيمة الارض أقل من ٥٠٠٠٠ جنيه تظل المحكمة الابتدائية مختصة لان هذا يعد طلبا عارضا الا أن حكمها يكون انتهائيا . أما اذا رفع المدعى دعواه طالبا الزام شريك على الشيوع بتقديم كشف حساب عن مدة وضعه يده على العقار ثم قضي بندب خبير وقدر الربع فطلب الحكم له بما أسفر عنه تقرير الحبيروكان أقل من . . . ٥ جنيدفان المحكمة الابتدائية تكون مختصة بالطلب الاضافي الاخير ويكون حكمها أيضا جائز استنافه لان قيمة الدعوى تقدر بقيمة الطلب الاصلى الذي لم يعدل وهو تقديم كشنب حياب .

١٤ ... طلب المؤجر تحديد الاجرة القانونية للعين المؤجرة . اضافته طلب بطلان عقد الايجار الصادر من وكيله لانه وليد غش وتواطؤ . اعتباره طلبا عارضا مكملا للطلب الاصلى . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره أيا كانت قيمة العقد ( ٧ / ٣ / ٧ ) سنة ٧٧ ص ٣٧٦ ) .

١٥ ــ قضاء المحكمة الجزئية باحالة الدعوى الى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها . صيرورته نهائيا حائزا قوة الامر المقضى . مؤداه . اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخسين جنيا ولو كان الحكم قد خالف القانون . النزام المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى . المحكم الصادر منها في الموضوع قابل للطمن بالاستئناف لانه يعتبر صادرا في دعوى تجاوز قيمتها مائين وخسين جنيها ( نقص ٢٧/٣/٣١ سنة ٣٧ ص ٤٨٥ ) .

 ٩٦ ــ المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٣ سنة ٩٦٩ . اختصاص المحكمة الإبندائية بنظرها ولو لم تتجاوز قيمتها ٧٥٠ جيها ( نقض ٣٩ / ٣ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٧ \_ متى كان الطاعن قد أقام دعواه أمام الحكمة الابتدائية بطلب صحة ونفاذ عقد اليع الصادر له من المطعون ضدهما الاول والثاني والذي تزيد قيمته على ماتتين وخمسين جنيها ، وتوطئة لذلك طلب الحكم بصحة التعاقد عن عقود البيع الثلاثة عن ذات القدر الصادر للبائعين له حيى يتسنى له تسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ هذه العقود وانتقال الملكية اليه ، وكان اختصام المشترى \_ في دعوى صحة التعافد \_ البائع للبائع له متعينا حتى يجاب الى طلبه الحكم بصحة ونفاذ عقده والا كانت دعواه به غير مقبولة . اذ كان ذلك ، فان طلبات الطاعن التي حمنها دعواه بصحة التعاقد عن عقود اليع الصادرة للبائعين لله تعتبر بهذه المابة مرتبطة بطلبه الاصل بصحة التعاقد عن عقده وتختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا بالنظر فيها نبعا وامتدادا لاختصاصها بالنظر فيه وذلك عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ مرافعات التي تقضى باختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم في الطلبات المرتبطة بالطلب الاصل مهما تكن قيمتها أو نوعها \_ اذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ومتى كانت مختصة بالنظر في طلب ما فان اختصاصها هذا يمتد الى ماعساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئي، ويكون حكمها الصادر في الطلب الاصلى الذي تجاوز النصاب الانتبائي للمحكمة الابتدائية ــ وفي الطلبات المرتبطة به جائزا استثنافه اذ العبرة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة بقيمة الطلب الأصلي وحده ولايكون للطلبات المرتبطة به تقدير مستقل عنه . ( نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ١٣٢٠ ) .

١٨ ــ المنازعات المتعلقة بانجار الأراضى الزراعية ، اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا
 كانت قيمة الدعوى . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استثنافيا في قضاء المحكمة الجزئية .
 ر نقض ، ٩ / ١٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

19 ــ لما كان امين مكتب الشهر العقاري ( المطعون عليه الثاني ) إذ أصدر أمرا بتقدير

الرسوم التكميلية المستحقة قانونا تصحيحا لما وقع من خطأ بالنسبة لتعين الرسم المستحق لا يكون قد جاوز اختصاصه ، لما كان ذلك وكان مانصت عليه الفقرة ثالثا من المادة الناسعة من المادة الناسعة من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ هو نفس ماتقضى به القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٧ هو نفس ماتقضى به المادة ٢٦ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ والتي تنص على أنه ، في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر من المكتب المختصى أمو تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن يكتاب موصى عليه ... ويجوز للموى الشأن الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن المنصوص عليها في المادة ٢١ سائطة عن المناسبة الكائن الحالة ج من المناسبة المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ومفهوم ذلك أن الحالة ج من المادة ٢١ ليست هي الوحيدة التي يجوز فيها إصدار أمر تقدير برسم تكميل والا لما كانت هناك حاجة لإيراد هذا النص العام بياب مستقل هو الباب الثاني اختاص بتحصيل الرسوم وردها وتخفيضها والإعفاء منها ، وأن الحكم الصادر في النظام من هذا الأمر يكون غير قابل للطعن وإذ عالف القانون وأخطأ في تعليقه مما يستوجب نقضه ( نقض ١٩٧١/١٧/١ سنة ٢٨ العدد من أمر التقدير موضوع الدعوى على أساس أنه مضوب بعيب اغتصاب السلطة يكون فد خالف القانون وأخطأ في تعليقه مما يستوجب نقضه ( نقض ١٩٧٧/١٧/١ سنة ٢٨ العدد

تعليق :المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ قد عدلت بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٩١ وقد شرحناها . بطميل في صفحة ٣٧٦ فيرجع الى البحث في موضعه :

٧ - ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المينة في المادة ٧٤ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ٩٤٥ ولا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر الملجنة انتخصة قرارها فيه . ر نقض ٣٦ \_ ٣٠ \_ ١٩٨١ طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢١ ــ ١١ كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص في فقرتها الاولى على أن و تخص المحكمة الابندائية بالحكم ابندائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجاوية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة المدعوى لا تجاوز مائين وخسين جبها و وكان قانون المرافعات القام قد خلا من حكم مماثل خكم الفقرة الثانية من المادة ٩٠ عن القانون الملغي والتي كانت تقضى بأن الاحكام الصادرة في مسائل الاحتصاص والاحالة الى محكمة اخرى يجوز استنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، وقد أفسحت المذكرة الايضاحية للقانون عن أن و المشرح قد حذف هذه الفقرة بعد أن زالت دواعي الاستثناء الموادد فيها وأصبح جواز استناف الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ماييرره بعد تطور النظام القضائي وتوحيد جهات القضاء المتعددة التي كانت قائمة فيه ( المادة ٢٣٦ من القانون القام) وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ماكان لها وخطر . لما كان ماتقدم فانه لم يعد في قانون المرافعات القام نص يجيز المحتصاص ماكان لها وخطر . لما كان ماتقدم فانه لم يعد في قانون المرافعات القام نص يجيز

استناف الاحكام الصادرة من انحكمة الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي عند عدم النزامها قواعد الاختصاص . ( نقض ١ ـــ ١ ــ ١ ٩٨٠ طعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

تعقيب : هذا الحكم عدلت عنه الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة القض في حكمها الصادر بتاريخ ٧٧ / ٤ / ١٩٨٨ وقد اوردناه في المادة ٢١٩ مرافعات فيرجع اليه في موضعه .

٧٧ ــ لما كان الثابت أن المطعون عليها أقامتا الدعوى الماثلة ابتداء أمام الحكمة الابتدائية بالمنازعة في تقدير ثمن المتر المربع من الارض المنزوع ملكيتها دون عرض هذا الطلب على اللجنة المتحمة ، وقضت المحكمة بالزام الطاعن بدفع مبلغ ١٧٥١ جيه يعد أن قدرت سعر المتر المربع من الارض المذكورة بمبلغ ٥٠ ملم و ١٠ جيه فانها بذلك تكون قد جاوزت سلطتها بقصائها في طلب لم يكن معروضا على اللجنة ولم تفصل فيه ويكون قصاؤها فيه قابلا للاستناف وفقا لمقواعد العامة وفي المواعيد العادية المقررة في قانون المرافعات . ولا يجوز التحدى في هذا المقام عليه المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٥٧ سنة ١٩٥٤ من انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنة ذلك أن هذه الانتهائية لاتلحق الالحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه ها القانون المذكور ، فاذا جاوزت المحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه ها القانون المذكور ، فاذا جاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على الملجنة ولم تصدر هذه الطبحة وارا الملجنة ومان الانتهائية المنصوص عليه في المادة ١٤ سالفة الذكر . ( نقض ٥ ــ ٣ ــ فلا يعمد رقعه ١٩٨٧ لسنة ٤٢ قصائية ) .

٣٣ ــ جنة الفصل في المعارضات الحاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة . ق ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ . فصلها في النزاع بتقدير التصويض في خصومة . جواز الطعن فيه أمام المكمة الابتدائية . الحكم الصادر فيها غير جائز استنافه بحجة بطلانه علة ذلك . (نقض ١٩٨٣/٥/٢٠ طعن رقم ٧٥ لسنة ٣٤ قطائية ) .

٢٤ سد الحكم الصادر في المنازعات الزراعية من انحكمة الإبتدائية بهيئة استنافية نهائي. ق
 ٦٧ لسنة ١٩٧٧ . عدم جواز الطمن فيه بطريق الاستناف. ( نقض ١٩٨٣/١٣/١٤ طمن رقم ١٩٨٩ لسنة ٧٤ قضائية).

٧٠ ــ لما كانت المادة الحامسة من القانون رقم ١٥٥٧ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية عن حوادث السيارات قد نصت على التزام المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن اى اصابة بدنية تلحق اى شخص من حوادث السيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته فان مؤدى ذلك أن يكون للمؤمن له حد عند تحقق الخطر برجوع المضرور عليه بالتعويض \_ حق الرجوع على المؤمن وأذ كان حق المؤمن يشأ مستقلا عن حق المضمور في الرجوع على المؤمن ما المقدور في الرجوع على المؤمن ماشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ١٥٥٧ منة

100 بسالفة الذكر ، لما كان ماتفدم وكان الين بن مدونات الحكم المطعون فيه ومن مذكرتي المطعون ضدها المفاحين ضدها المفاحين ضدها المفاحين ضدها المفاحين ضدها المفاحين ضدها قصرت طلباتها المختاف الله عنه لامتناف رقم 2000 بنة 8/ قضائية المرفوع منها المطعون طل طلب الحكم برفض الدعوى فيما زاد على مبلغ و و ٢ جديه بما يدل على عدم منازعة المطعون ضدها في أساس التراحها بالضمان فإن المذكرة المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى المضمان التي أقيمت من الطاعنة وهي المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمنة استعادا الى أن لا وجد لتوجهه دهوى الضمان الصدور حكم للمضرورين ضد كل من الطاعة والمطعون ضدها بالتسام مع اختلاف الأساس في مسئولية كل منيما يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب القنية المذار لس ١٩٧٠ ) .

٣٦ ــ لما كان البين من الاوراق أن دعوى المطعون ضده قد تضمنت الى جانب طلبه الاجر عن مدة الايقاف طلب التعويض عن وقفه خطأ عن العمل وهو يدخل فى الاختصاص القيمى للمحكمة الابتدائية ، وكان هذا الطلب يرتبط بطلب الاجر لوحدة سببهما القانونى وهو عقد العمل ، فان اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فى طلب التعويض يحد الى طلب الاجر ومن ثم يكون النمي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس . ( نقض ١١ ــ ٥ ــ ١٩٧٤ ص ١٩٧٤ م م ١٩٧٤ ) .

۷۷ \_ لما كان دفاع الضامن في الدعوى الاصلية يتحد مع دفاع طالب الضمان ، فان دعوى الضمان تعتبر مرتبطة بالدعوى الاصلية أرتباطا لاينفصم ، ثما يترتب عليه أن نقص الحكم في دعوى الضمان يستبع نقض الحكم في الدعوى الاصلية . ( نقض ۱۹۷۵/۳/۳ مستة ۲۹ الجزء الاول ص ۷۰۲) .

٧٨ ــ علم التجزئة بين الدعوى الاصلية ودعوى الضمان الفرعية الذى يور اعتبار اعلان الحكم من الحكوم له في الدعوى الاولى الى الحكوم عليه في الدعوى الاعرى بجريا لمحاد الطعن أخيا من الحكوم الدي الاعرى الاعرى الاعرى المرعية هو عدم التجزئة المطلق الذى يكون من أنه استحالة الفصل فى كل من الدعويين الابحل واحد بعينه ، وإذ كان الثابت أن الدعوى عما أنفقه من مصاريف فى الرزاعة على أساس أنها باعت الاطبان المؤجرة أثناء سريان مدة الانجاز وسلمتها الى المشترية عا عليها من الزراعة المعلوكة للمستأجر وأن دعوى الضمان الفرعية قد رفعها المؤجرة شد المشترية عا عليها من الزراعة المعلوكة للمستأجر وأن دعوى الضمان الفرعية قد ملت عملها بحرجب عقد البيع فيما لها من حقوق وماعليها من الترامات ، فان الدعويين بهذه الصورة تحلفان خصوما وموضوعا وسبها بما ينفى عنهما وصف عدم التجزئة الاعجرية ما الكم في احداهما على وجه يخالف الحكم في الاعرى ، وإذ كان الإصل ان العرى ، قائد لذلك ولامنقلال كل من الدعويين عن الاعرى ، قائد لذلك ولامنقلال كل من الدعويين عن الاعرى ، قائد لذلك ولامنقلال كل من الدعوين عن الاعرى ، قائد لذلك ولامنقلال كل من الدعوين عن الاعرى ، قائد لذلك ولامنقلال كل من الدعوين عن الاعرى ، قائد لذلك ولامنقلال كل من الدعوين عن الاعرى على الاعراب الحكم في اعلان الحكم في العرب على اعلان الحكم في العلان الحكم في العرب على اعلان الحكم في العرب ، قائد لذلك ولامنقلال كل من الدعوين عن الاعرب على الملان الحكم في العرب على الملان الدعوين عن الاعرب على الملاحوي العرب الملاحوي العرب الدعوين عن الاعرب على العرب على العرب على العرب على الدعوين عن الاعرب على الدعوين عن الاعرب على الدعوين عن الاعرب على الدعوين على الدعوين عن الاعرب على الدعوين الاعرب الدعوين على الدعوين على الدعوين على الدعوين على الدعوين الاعرب الدعوين الاعرب الدعوين على الدعوين الاعرب الدعوين الاعرب الدعوين الاعرب الدعوين الاعرب الدعوي الورب الدعوين الاعرب الدعوين الدعوين الاع

من المستأجر المحكوم له في الدعوى الاصلية الى الطاعنة \_\_ ( المشترية ) التي لم يقص لها بشيء في تلك الدعوى واتحا صدر الحكم عليها في دعوى العنمان الفرعية \_\_ جريان ميعاد الاستناف . بالنسبة الى الطاعنة بل يبقى هذا الميعاد محفوظا لها ولا ينفتح الا من تاريخ اعلانها بالحكم المطعون عليه الصادر لصالحها الحكم في دعوى الضمان الفرعية . ( نقض ٢/١٤ ١٩٦٤ سنة ١٥ العدد الاول ص ٢٩ ) .

٢٩ ــ عدم جواز استناف الاحكام الانهائية غاكم أول درجة مناطه. أن تكون صادرة فى دعارة فى دعارة فى الاختصاص غالفة ذلك . أثره .
 قابلية هذه الاحكام للاستناف . (نقض ٢٩٨٣/١٣/٢ طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٠ فضائية ).

٣٠ ــ مفاد نص المواد ٥٥، ٥٩، ٥٩، ٥٩، ٢، ٢٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة العجم عليه وقحص ١٩٧٧ ــ المنطبق على واقعة الدعوى ــ أن المشرع ناط بالجهة الادارية المجتمعة معاينة وفحص المبانى والمنشئات وتقدير مايلزم اتخاذه للمحافظة على الارواح والاموال لترميمها أو صيانتها لجمعها صالحة للفرض المحصمة من أجله اذا كان النرميم أو الصيانة يحققان ذلك ، وتحتص اللحان المنصوص عليها فيه بدراسة التقارير المقدمة من الجهات الادارية المختصة سالفة الذكر ، واجراء المعايات على الطبعة واصدار قرارات في شأنها وتعلن لذوى الشأن من الملاك وشاغل العقار وأصحاب الحقوق ، وأباح المشرع لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرارات المصادرة من اللجان المذكورة في ميعاد معين أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون وهي إلحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار . ( نقض ١٩٨٤/٤/١٨ طمن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٩ \_\_ اجراءات الطالبة بقيمة التكاليف التي أنفقها المالك لصيانة عقاره والتي تضاف الى الاجرة الشهرية قد جاءت استثاء من القواعد العامة في رفع الدعوى وأن طويق المطالبة بها اتحا هو طريق حجمي واجب الاتباع ذلك أنه طالما تقرر نظام كاستثاء من الاصل يعين الالتجاء اليه هو طريق حجمي واجب الاتباع ذلك أنه طالما تقرر نظام كاستثاء من الاصل يعين الالتجاء اليه الطحن في القرارات التي تصدرها اللجان المتصوص عليا في المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٤ لسنة الطمون فيه ، قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى ، استادا الى تتكب الطاعن الطريق بالحكم المطمون فيه ، قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى ، استادا الى تتكب الطاعن الطريق الذي نص عليه المشرع في الفصل الثاني من الباب الثانى من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ للمطالبة بقيمة التكاليف التي أنفقها على صيانة عقاره سافة البيان ، واقامته الدعوى مباشرة أمام القصاء المطالبة بقيمة تلك التكاليف غانه يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض القضاء المطالبة بقيمة تلك التكاليف غانه يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض الشعاء المطالبة بقيمة تلك التكاليف غانه يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض المحالية ) .

#### تعليق:

المبدأ الذى قرره هذا الحكم لايسرى على توزيع تكاليف الترمم ابتداء من تاريخ سريان احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على النحو الذى أوضحاه فى الشرح .

٣٧ ـ طلب تصفية الشركة يعتبر طلبا قابلا للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية ، ذلك أن طلب التصفية لايعدو أن يكون طلب قسمة أموال الشركة فيما بين شركاتها وقيمة هذه الاموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الحصوم ، فاذا جاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائين وخمسين جنيها ، انعقد الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية بل ويمند اختصاص تلك انحكمة الى ماعساه يكون مرتبطا بطلب التصفية من طلبات أخرى . ولو كانت نما يدخل في الاختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئ اعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية في الطلب الذي يدخل في اختصاصها الاصلي ويجاوز قيمة النصاب الانتبائي لتلك المحكمة وفي الطلبات المرتبطة به جائزا استنافه ، اذ العبرة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة هو بقيمة الطلب الاصلي وحدد . ( نقض ٣٣ / ٣ / ١٩٨٠ ) .

### ملحوظة :

يتعين ملاحظة ان اختصاص الهكمة الابتدائية الان أصبح بالدعارى التي تجاوز قيمتها خمسة الاف جنيه وذلك بعد التعديل الذى ادخل على المادة ٤٦ مرافعات .

٣٣ \_ ايداع طالب الشفعة الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه وجوب ان يتم بخزينة المحكمة المختصة بنظر الدعوى وق المحاد المقرر . مادة ٢٩٤٣ مدنى . حصول الايداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار دون المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى . اثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . ( نقض ٣ / ٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٥١ قضائية ) .

٣٤ ـ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طلب ما . مؤداه . امتداد اختصاصها الى الطلبات الأخرى المرتبطة ولو كانت تما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي . طلب التسليم الذي يبدى بصفة اصلية غير مقدر القيمة . ( نقض ٣٥ / ٢ / ١٩٨٨ ملعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٣ قضائية ) . ( نقض ٥ / ٢ / ١٩٨٦ ملعن رقم ٤٤٢ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣٥ ــ الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة انختصة . قضاء ينهي الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء نهائيا . مؤداه . النزام الحكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف حجية حكم سابق . ( نقض ٣٩ / ١٩ / ١٩٨٧ طعن رقم ٣٤ ٩ / ١٩ / ١٩٨٧ ) .

٣٦ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . من النظام العام . الحكم الصادر في

الموضوع . اشتاله على قضاء ضمنى في الاختصاص . ( نقص ٣٠ / ٣ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٣ قصائية ) .

٣٧ ــ قضاء انحكمة الجزئية بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى واحالتها الى انحكمة الابتدائية . النزام المحكمة المحال عليها بالاحالة . لا خطأ . ( نقض ٧ / ١٣ / ١٩٨٨ طمن رقم ١٩٣٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٨ \_ قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استنافية باحالة الدعوى الى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظر الدعوى. أثره. تقيد المحكمة المجال اليا الدعوى به ولو كان مخالفا للقانون. الحكم الصادر من المحكمة المجال اليها. جواز استنافه. ( نقض ١٩٨٨/١٣/١ طمن رقم ١٩٨٨/١٣/١ لسنة ٥٠ قضائية).

٣٩ ــ لما كانت لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية هي المرجع في قواعد الاختصاص النوعي جسال الاحوال الشخصية طبقا لنص المادة ٨ من القانون رقم ٣٦ ٤ لسنة ١٩٥٥ بالهاء المحاكم المرعية وإلحاكم الملية وكان النص في المادة ٦ / ١٠ من اللاتحة على اختصاص المحاكم الجزئية المنزعات في ه .... المواد المتعلقة بالزوجية غير ماسيق ، اغا يقصد به المواد التي تكون الزوجية من حرا من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ ، فإن المتعقة بذلك تخرج من عداد المواد المتعلقة بالزوجية الموارده في نص اللاتحة المذكور لل كان ذلك وكانت المادة ٨ / ١ من اللاتحة تعقد بالإختصاص المحاكم الابتدائية بالمنازعات التي ليست من اختصاص الحاكم الجزئية بمقتضي نص الاختصاص بالدعوى جا يكون معقودا للمحكمة الإبتدائية نوعيا بنظر الدعوى المطون فيه بهذا الاختصاص بالدعوى جا يكون معقودا للمحكمة الإبتدائية نوعيا بنظر الدعوى المطون فيه بهذا النظر في قصائه برفض الدفع بعدم اختصاص الحكمة الإبتدائية نوعيا بنظر الدعوى المطون فيه بهذا لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون العي على غير أساس. (نقص الايكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون العي على غير أساس. (نقص المحكمة الإبتدائية نوعيا بنظر الدعوى المطون فيه بهذا لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون العي على غير أساس. (نقص المحكمة الإبتدائية نوعيا بنظر الدعوى المطون فيه بهذا الايكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون العي على غير أساس. (نقص المحكمة الإبتدائية بنويا بنظر الدعوى المطون المحكمة الإبتدائية بنويا بنظر الدعوى المطون أساس. (نقص المحكمة الإبتدائية بنويا بنظر الدعوى المحكمة الإبتدائية بنويا بنوارا المحكمة الإبتدائية بنويا بنوارا المحكمة الإبتدائية بنويا بنوارا المحكمة الإبتدائية بنويا بنوارا المحكمة الإبتدائية بنوار

ع \_\_ الحكم في التظام من أمر تقدير الرسوم التكميلية . عدم قابليته للطعن متى كان قد فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم . مادة ٣٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن رسوم التوثيق والشهر . القضاء فيما يشرر من منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
 ر نقض ٢١ / ٥ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٦ قضائية ، نقض ١٩٨٦/١١/٢٢ طعن رقم ١٩٣٩ طعن

١ على الدعاوى التي كانت من اختصاص الهاكم الشرعية أو الملية واصبحت من اختصاص الهاكم الابتدائية بدوائرها ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ فإن تشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخل لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية ولا يتعلق بالاختصاص الدعى فكون الدوائر المدنية المنظورة أمامها الدعوى هي المحتصة نوعيا بالفصل فيما يثار فيها من

نزاع يتعلق بمسألة من مسائل الاحوال الشخصية متى كان الحكم فى الدعوى يتوقف على الفصل فى هداه المسألة للرامة للحكم فى هداه المسألة للازمة للحكم فى مسألة لازمة للحكم فى مرضوع الدعوى للفصل فيها من مرضوع الدعوى وهى تحديد ورثة المالك الاصلى لعقار النزاع ولم يوقف الدعوى للفصل فيها من عكمة الاحوال الشخصية لايكون قد خالف قواعد الاحتصاص النوعى.

## ( الطعن رقم ۱۹۹۷ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۶ )

٧٤ \_ متى كان القضاء الصادر فى الاختصاص \_ باحالة الدعوى الى المحكمة الإبدائية لاحتصاصها قيميا بنظرها \_ والذى تعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيها قد اصبح انتهائيا وحاز قوة الامر المقضى ، فانه يعمين على الحكمة المخالة اليها الدعوى أن تنقيد به حتى ولى كان قد خالف صحيح القانون ، ويحتج عليها كما يحتب على الحصوم معاودة الجدل فيه . ومن ثم فان الحكم الصادر من الحكمة الابتدائية فى موضوع النزاع يعتبر صادرا فى دعوى تجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها ويجوز استنافه على هذا الاساس طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٩١ لسنة ٩٩٥ .

## ( الطعن رقم ۲۵۵ س ۵۲ ٪ ق جلسة ۱۹۸۵/۱۱/۷۷ )

٤٣ \_ التدخل \_ فى الدعوى \_ من الطلبات العارضة ، وتسرى عليه احكامها ، ومنها ان تكرن المحكمة عنصة بدعوى التدخل نوعيا وقيميا مالم يكن التدخل أمام المحكمة الابتدائية ذات الاختصاص العام فى النظام القضائى ، وكانت الدعوى الاصلية المرفوعة من المطعون ضده الاول على المطعون ضده الثانى تدخل فى الاختصاص النوعى والقيمى للمحكمة الابتدائية فانها تكون مختصة بنظر دعوى تدخل الطاعن وطلباته فيها حى على فرض انها تدخل بحسب نوعها فى اختصاص المحكمة الجزئية ، وذلك اعمالا لقاعدة أن الفرع يتبع الاصل وتطبيقا خكم المادة ٤٧ من قانون المرافعات .

## ( الطعن رقم ١٣٥٠ س ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

3 ٤ ـ من المقرر في قضاء هذه المحكمة ... أنه من كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فان اختصاصها يمند الى ماعساه ان يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص بنظر المدعوى برمتها معقدا ليدخل في الابتدائية ... لما كان ذلك وكان الخابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى وأن تضمنت طلبين ناشئين عن سبين مختلفي أولهما صحة ونفاذ المقد المؤرخ ... المتضمن شراؤهم لكامل العقارات المبية الحدود والمعالم به ، وثانيهما بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ... شمراؤهم لكامل العقارات المبية الحدود والمعالم به ، وثانيهما بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ... المتضمن شراء أحدهم لنصيب الآخر الذى خصه وآل اليه بالمقد الاول مما يتحقق معه الارتباط المختص به المحكمة الابتدائية ، فان الكامل بين الطلبين ، لما كان ذلك وكان الطلب الاول مما تختص به المحكمة الابتدائية ، فان اختصاصها يمند بالتالى الى الطلب الثانى المرتبط به عملا بالمادة ٣/٤٧ من قانون المرافعات .

( الطعن رقم ١٥٢٥ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٥)

• ٤ سـ قضاء المحكمة الجزئية بعدم اعتصاصها قيميا بنظر النزاع وباحالته للمحكمة الابتدائية . اكتسابه قوة الامر المقضى بعدم العلمن فيه . أثره . تقيد المحكمة المحال اليها الدعوى بتقدير قيمتها ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية الهال اليها . مادة ٤٧ مرافعات .

## ( ۱۹۹۱/۲/۲۱ ط ۱۸۲۰ لسنة ۵۹ ق)

23 سانص في المادة 10 من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ بشأن ايجار الاماكن على أنه المكان الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في داترتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلهما مهندس معمارى أو مدلى 5 . يدل على أن إلحاق مهندس معمارى أو مدلى 5 . يدل على أن إلحاق مهندس معمارى أو مدلى بيئة المحكمة الابتدائية إنما يقتصر على نظرها دعاوى الطعون على قرارات لجان تحديد الأجره ، وذلك أن علم هذا الاستثناء من القواعد العامة في تشكيل الحاكم وعلى ما أفصحت عنه الملكرة الايضاحيه للقانون المذكور هي و أن المصلحة العامة تقتضي انجاد نظام قضال يكفل ربط الحجر بالحكمة وبطا مباشرا حي تتكامل النظرة القانونية وحاسة العدالة الى جانب الحبرة الفيد ، وبذلك يألى تحديد الأجرة أقرب مايكون الى العدالة ، ودون إطالة في الإجراءات أو مشقم في التقانف ، ومن ثم فانه متى كان الطعن وارداً على مدى خضوع العين لأحكام قانون ايجارية وفقاً للمعاير التي الحداما القانون ، وبالتالى لايشترط أن يلحق المهندس بتشكيل الهيئة سالتي تعظر هذه المنازة .

## ( نقض ١٩٩١/١١/٢٧ طعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٥٣ قضالية )

٧٤ ــ اختصاص الحكمة الابتدائية بالنظر في طلب ما . امتداده الى ماحساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت تما يدخل في الاختصاص الدوعي للقاضي الجزئي . انعقاد الدعوى برمتها للمحكمة الابتدائية . مادة ١/٤٧ فقرة اخيرة من قانون المرافعات .

## ر نقض ۱۹۹۱/۱/۲۳ طعن ۳۰۳۹ لسنة ۵۸ قضائية )

84 \_\_ المقرر \_\_ أن الأحكام تدور مع عليها وجوداً وعدماً ، وأن الاستثناء يقدر بقدره دون النوسع في تفسيره أو القياس عليه \_\_ ولما كان إخاق مهندس معمارى أو مدنى في تشكيل المحكمة الابتدائية المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي ناط بها المشرع الفصل في الطعون في القرارات الصادرة من لجان المشآت الآيلة للسقوط والترميع والصيانة والهدم تطييقاً للمادة (٩٥) منه هو استثناء من القواعد العامة التي تقتصر تشكيل الحام صاحبة الولاية العامة للفصل في الدعاوى المدنية والتجارية على القضاة المعينين طبقاً لقانون السلطة وحدهم وكانت العلة من هذا الاستثناء في تشكيل المحكمة المذكورة حسها أفصحت عنه الذكرة الايضاحية لهذا القانون هي أن المصلحة العامة تقتضى ايجاد نظام يكفل ربط الخبير المذكرة الايضاحية لهذا القانون هي أن المصلحة العامة تقتضى ايجاد نظام يكفل ربط الخبير

باغكمة ربطاً مباشراً حتى يتكامل النظر القانوني الى جانب الحيرة الفنية فيكون الفصل في النزاع المرديين الحصوم في الطعن أقرب مايكون الى العدالة دون إطالة في الاجراءات أو مشقة في الموضوع الطعون في القرارات الصادرة من اللجان المشال اليا التي تتطلب الاستهداء بالخبرة الفنية عند بحث الوقائع المطروحة في النزاع تمهيداً المداسة المحكمة عملها في تحرى القانون الواجب عد بحث الوقائع المطروحة في النزاع تمهيداً المداسة المحكمة عملها في تحرى القانون الواجب تعليقه وإزال حكمه الصحيح على الوقائع التي تنبت لديها ، دون مايتعدى هذا النطاق من المسائل التي يعتمد الفصل في على النظر القانوني البحث أو التي لا تتطلب خبرة فية إذ هي تدخل في صمع ولاية القاضي وتعلق بجوهر عمله الأصيل ... الفصل في الحصومات ... مما يستلزم أن تحولي المحكمة العادية اغتصة الفصل في هذه المسائل بنفسها بهيئة مشكلة من قضائها الأصلين ، دون النزام عليها بأن تلحق بتشكيلها مهندساً لاتضاء علة وجوده عند النظر في النزاع في ممثل المحكمة أول درجة قد اقتصرت على النظر في شكل الطمن ولم تعطرق الى بحث موضوعه فإن من بحث للإحراءات التي رسمها القانون والمواعيد التي حددها لقبوله ، لما كان ذلك وكانت عكمة أول درجة قد اقتصرت على النظر في شكل الطمن ولم تعطرق الى بحث موضوعه فإن فضاءها بعدم قبول الطعن شكلا بيئة مشكلة من قضائها الأصلين دون أن يلحق بها مهندس بكون موافقاً لصحيح القانون وبمنائي عن البطلان.

## ( نقض ٩٩٥ / ١٩٩٢/٣/٢٧ طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٣ قضائية )

9 1 ... اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجنة معارضات نزع الملكية طبقاً لنص المادة ١٤ ق ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ . القصار ولايتها في هذا الخصوص على النظر فيما اذا كان قرار اللجنة قد صدر موافقاً للقانون أو مخالفاً له . الحكم الصادر منها في هذا النطاق غير قابل للاستثاف . قضاوها في طلب جديد لم يسبق طرحه على اللجنة العمدم قبول الدعوى .

## ( ۱۹۹۲/۱۲/۲٤ طعن ۳۰ استة ۵۸ قضائية )

تعليق : قانون ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد الغي وحلمحله القانون ١٠ لسنة ١٩٩٠ كما اوضحنا في الشرح .

ه \_\_ اختصاص انحكمة الإبتدائية بالنظر في طلب ما . امتداده الى ماعساه ان يكون مرتبطا
 به من طلبات اخرى ولو كانت عما يدخل في الاختصاص النرعي للقاضي الجزئ. انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى برمتها للمحكمة الابتدائية المادة ١/٤٧ يفقرة اخبره من قانون الماقعات .

( ۱۹۹۱/۱/۲۳ ط ۳۰۲۹ لسنة ۵۸ ق ، نقص ۱۹۸۲/۱/۲۳ طمن رقم ۹۲۲ لسنة ۵۵ ق ، ۱۹۸۵/۱/۳۰ طمن رقم ۲ لسنة ۵۱ ق )

١٥ ــ دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية استثنائيا بنظرها ايا كانت قيمتها . توقف الفصل في دعوى القسمة على الفصل في منازعه تخرج من اختصاص هذه المحكمة . اثره . وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائها في هذه المنازعه واحالة هذه المنازعة الى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . مؤداه . اعتبار الدعوى لهذه المنازعة موفوعة امام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونادون حاجة لابناع الطريق العادى لوفع الدعاوى .

(نقض ١٩٩٣/٤/٤ طعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٩ قضائية )

#### مادة ٨٤

تختص محكمة الاستناف بالحكم في قضايا الاستناف الذي يرفع اليها عن الاحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية .

هذه المادة تطابق المادة ٥٣ من القانون القديم.

هذا ونلفت النظر الى أن قانون ايجار الاماكن الجديد رقم 23 سنة ١٩٧٧ وان كان قد جعل الاختصاص بالطعن فى قرار لجنة تقدير أجرة المساكن وقرار اللجنة المختصة بالاشراف على المبانى الايلة للسقوط من اختصاص المحكمة الابتدائية الا أنه قصر الاستثناف على حالة الحظأ فى تطبيق القانون فقط .

أما القانون رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٨١ فقد خول للمستأجر خلال تسعين يوما من تاريخ التعاقد او تاريخ العاقد او تاريخ العاقد القيام يتحديد أجرة المكان رجعل الطعن على قرارات هذه اللجان امام انحكمة الابتدائية التي يقع فى دائرتها المكان المؤجر وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بقرارها ولا تسرى على هذه الأماكن أحكام المادين ١٩٧٧ من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٧ المخاصة اولاهما بضرورة أن يلحق بتشكيل انحكمة مهندس معمارى والثانية بعدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من الحكمة الابتدائية الاخطأ فى تطبيق القانون وبذلك يصبح الطعن جائزا بالاستئاف على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتقدير اجرة المكان ان كانت الواقعة قد تحت فى ظل القانون ولذلك المستد ١٩٧٨ .

# مادة 19 الفصل الرابع الاختصاص المحلي مادة 21

يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

فان لم يكن للمدعى عليه موطن في الجمهورية يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها محل اقامته .

واذا تعدد المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن أحدهم .

هذه المادة تقابل المادة ٥٥ من القانون القديم.

### التعليق :

أورد المشرع في المادة ٤٩ من التقنين الجديد مبدأ عاما مقتضاه أن الاصل في الاختصاص اغملي هو انحكمة الني يقع في دائرتها موطن المدعى عليه وهو ذات المبدأ المقور في القانون القديم .

# الشرح:

ا ــ المرطن كما عرفه القانون المدنى في المادة ، في منه هو المكان الذي يقم فيه الشخص عادة فعصراه الاقامة والمسكن والاعتياد أي الاستقرار ولو كان الشخص يتلب عنه بعض الوقت وقد يكون للشخص أكثر من موطن واحد اذا كان يقم في مكانين مثلا اقامة معتادة في كل منها وهو مانصت عليه الفقرة الطائية من المادة ، في من القانون المدنى .

ب عبور ألا يكون للشخص موطن بالمعنى الذى نص عليه القانون كما اذا كان لايقم فى
 مكان ما عادة وانما ينتقل من مكان الى آخر دون أن يستقر فى مكان معين أو كان وطنه فى خارج
 القطر .

٣ ــ ف حالة تعدد المدعى عليهم فان الاختيار ف ذلك للمدعى وذلك بأربعة شروط أولها أن يكون تعدد المدعى عليهم تعددا حقيقيا وثانيهما ألا ترفع الدعوى أمام محكمة الحصم الذى اختصم ليصدر الحكم ف مواجهته أو غجرد المثول ف الدعوى .

وكنا قد شايعنا الفقه سـ في الطبعات الست السابقة \_ فيما نادى به من أن اغتصم بصفة احياط المياطية او تجه كالكفيل لايعد خصما حقيقيا الا أن محكمة النقض أصدرت حكما حديثا ناهضت هذا الرأى وحجتها في ذلك أن المقصود بالخصوم الحقيقيين هم الذين وجهت اليهم طلبات في الدعوى سواء كانوا مسئولين بصفة اصليه او ضامين دون قيد أو تخصيص وانه لايصح

قصر تطبيق حكم النص على فئة المذعى عليهم المتساويين في المراكز القانونية في الدعوى دون سوهم او تغلب موطن المسئول الأصلى على موطن الضامن له عند تحديد المحكمة المختمة عليا لما ينظوى عليه ذلك القول من تقييد لمطلق النص او تخصيص العمومه بغير تخصص (الحكم رقم ١٠). وثالثها أن تكون المحكمة التي ترفع اليها الدعوى محكمة موطن أحد المدعى عليهم ولبست المحكمة المنافق عليها مع أحدهم دون الآخرين والشرط الأخير أن يكون بين الطلبات الموجهة الى المدعى عليهم متعددين في دعوى واحدة . عليهم دون الرقاعات الموجهة لمدعى عليهم متعددين في دعوى واحدة . (الموسيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة النامة ص ٣٩٣ ومابعدها) .

واذا رفعت الدعوى أمام محكمة لايقع ف دائرتها موطن أحد المدعى عليهم وقبل أحدهم اختصاصها فلايسقط حق الباقين في الدفع بعدم الاختصاص .

ومن الجائز أن يكون للشخص بجانب موطنه العام موطن خاص بالنسة لنوع النشاط ، فالمكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطنا بالنسبة الى ادارة الإعمال المتعلقة بهذه التجارة والحرفة وذلك عملا بالمادة ٤١ من التقنين المدنى ولذلك يجوز رفع الدعارى المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة أمام المحكمة الكائن في دائرتها موطنه الحاص

واذا ورد استثناء على القاعدة الاصلية المنصوص عليه فى هذه المادة فيطبق الاستثناء وذلك كما لو كانت الدعاوى عينية عقارية فان الاختصاص يكون للمحكمة الواقع بدائرتها العقار محل النزاع دون موطن اى من المدعى عليهم وذلك عملا بالمادة ٥٠ مرافعات .

والارتباط الذى ييرر جمع مدعى عليهم فى دعوى واحدة قد يرجع الى وحدة موضوع الدعوى أو وحدة السبب ، كما لو بنيت الطلبات الموجهة الى المدعى عليهم المتعددين على عقد واحد أو فعل ضار واحد أو غير ذلك من أسباب الارتباط لمنع صدور أحكام متعارضة ولحسن سير العدالة .

## الاختصاص انحل في دعاوى الاحوال الشخصية :

نصت المادة ٣٠ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « على الاقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة ، ومؤدى ذلك أن المشرع فى دعاوى الأحوال الشخصية لم يفرق بين الموطن ومحل الاقامة العادى وإنما جعل العبرة هى الاقامة على صبيل الاستقرار ولو لم تكن مستمرة كما اذا تخللتها فعرات غيبة سواء كانت هذه الفترات متفاوته أم متباعدة .

## الاختصاص المحلى بالنسبة للطعون الضرائبيه :

نصت الفقرة الاولى من المادة ١٦١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن لكل من مصلحة السنة ١٩٨١ على أن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطفن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بيئة تجارية محلال الاثنين يوما من تاريخ الإعلان بالقرار . ونصت الفقرة الثانية على أن ترفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة استصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل اقامته المعاد أو مقر المشأة وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات . وهذا النص يتضمن استشاء من قاعدة الاختصاص المحل المقرر بقانون

المرافعات اذ الأصل ان الاختصاص يكون غكمة المدعى عليه الا أن المشرع خرج عليه وجعل الاختصاص بنظر الطفون التي ترفع من الممول ــ وهو في هذه الحالة يكون مدعيا ــ غكمته أو الاختصاص بنظر الطفون التي تروي المركز الرئيسي له أو مقر المنشأة التي يدور النزاع حول تقدير أرباحها .

# احكام النقض:

السلوطن الاصل هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . هذا الوصف لاينطبق على منزل العائلة الا اذا ثبتت اقامة الشخص المراد اعلانه فيه على وجه الاعتياد والاستقرار ( نقض ١ / ٣ / ٣٦ / ٣١ للكتب الفني السنة ١٧ ص ٥٥١ ) .

٣ ــ تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرهما في الموطن من الامور
 الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . شرطه . أن يقيم فضاءه في ذلك على أسباب
 سائمة رنقض ١٨ / ١١ / ٧٦ / ٣٠ صنة ٧٧ ص ٢٠١٩ ) .

٣ \_ تقضى المادة ٥٥ من قانون المراقعات بأنه اذا تعدد المدعى عليهم جاز للمدعى رفع المدعى المعالية و المدعى عليهم المدعى عليهم المدعوى أمام المحكمة التى يها موطن أحدهم وكما تسرى أحكام هذه القاعدة في حالة المدعى عليهم الموطنين داخل الدولة فانها تسرى كذلك في حالة مااذا كان موطن أحدهم في المداخل والآخر له موطن في الحارج . ( نقض ٢٨٧ / ٦ / ١٩٥٦ المكتب الفنى سنة ٧ ص ٧٦٧) .

٤ ــ تص المادة ٧٩٥ / ١ من الكتاب الوابع من قانون المرافعات على أن الاختصاص الحلى للمحكمة يتحدد في مواد الولاية بموطن الولى ، وإذا كانت المادة موضوع النزاع ، وهي تحديد للمحكمة يتحدد في مواد الولاية بموطن الولى ، وإذا كانت المادة الوابعة من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٥٧ ، وتدخل في ولاية الولى ، فإن محكمة موطن الولى تكون هي الختصة ( نقص ١٩٣٣ سنة ٣٤ ع ٧٣٠ ) .

• ... حرص المشرع على النص ف المادتين ٥٤٥، ٥٤٥ من قانون المرافعات السابق على أن المفكمة التي يختص قاضيا محليا باصدار الأمر بالحجز وتقدير الدين والمحكمة التي يختص بدعوى لبوت الدين وصحة الحجز هي المحكمة التي يتبعها المدين المجوز عليه ، أو التي يقع موطنه في دائريا ، باعتبار أنه هو وحده الخصم الحقيقي في الدعوى ولو احتصم معه المحجوز لديه ، وذلك نفي لشية اختصاص المحكمة التي يتبعها المحجوز لديه أو اشتراكها مع محكمة المحجوز عليه في الاحتصاص المحل نقي هم 2 / ٧٣ منة ٧٤ ص 2٤٥) .

٣ ـ متى كان الحكم المطعون فيه اذا استدل فى قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة التعاهرة الابتدائية عليا بنظر الدعوى ـ بالاحلانين المرجهين الى الطاعن فى المنزل الواقع بدائرتها ــ لم يورد صبها بيرر به قضاءه بصحبها على الرغم من أن الطاعن أدعى بتزويرهما بالطريق القانونى فان الحكم يكون معيا بالقصور اذ لو كانت المحكمة قد يسرت للطاعن السيل لاثبات ادعائه لكان من المحتمل أن يعفير وجه الرأى فى الدعوى . ( نقض ٣ / ٣/٣٧ سنة ٣٤ ص ٥ ٤٤ ) .

٧ ــ عدم اعتداد المحكمة الاستنافية بالموطن الذي تم فيه اعلان الحكم الابتدائي . استاد المحكمة فى ذلك الى شهادة صادرة من مصلحة الهجرة والجنسية بأن المحكوم عليها وزوجها مهاجرين للخارج من آخر سنة ١٩٧٧ ولم تحضر الى مصر طوال سنة ١٩٧٣ التي تم خلالها الاعلان . لا خطأ . ( نقض ٧٧ / ٣ / ٧٧ / طمن رقم ١٧٤ لسنة ٧٧ قصائية ) .

٨ ــ الاختصاص في المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧ لسة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع للمحكمة الكاتن في دائرتها العقار عملا بالمادة ٧/٤ منه علافا للقاعدة العامة المنصوص عليا في المادة ٤٩ من قانون المرافعات ، يترتب عليه انه لايجوز الاتفاق مقدما على غالفته طبقا للمادة ٢٠٤ / ٧ من هذا القانون الاخير ، الأ أن ذلك لاينفي أن الاختصاص محلى ، لاتحلق قواعده ــ عدا قاعدة حظر الاتفاق مقدما على غالفته ــ بالنظام المام ومن ثم فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها الحكم بعدم الاختصاص جون دفع من الحصل لمبل ابداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول عملا بالمادة ١٠٥ من قانون المراقي . ان المطعون عليه لم يدفع بعدم اختصاص محكمة المامكدرية الابتدائية الكائن عكمة القاهرة الابتدائية عمليا بنظر الدعوى وباعتصاص محكمة الاسكدرية الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ، فإن الحكم اذ قضي بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( تقص ١٤ ــ ٥ ــ ١٩٨٠ طعن رقم ٩٧ ولما المعن رقم ٩٧ طعن رقم ٩٧ فسائية ) .

9 — الموطن الاصلى طبقا للرأى السائد فى فقه الشريعة الاسلامية هو — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — موطن الشخص فى بلدته أو فى بلدته اعرى اتخذها دارا توطن فيها تمع أهله وولده وليس فى قصده الارتحال عنها ، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولاينتقص بموطن السكن وهو مااستلهمه المشرع حين نص فى المادة ٢٠ من الاتحة ترتيب الحاكم الشرعية على أن ، عمل الاقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة ، فلم يفرق بين الموطن وعمل الاقامة الهادى وجعل المعول عليه فى تعينه ، الاقامة فيه بصفة مستقرة ولو لم تكن مستمرة تتخللها فترات غية متفاوتة أو متباعدة . ( نقض ٣٧ — ١٩ ٧ — ١٩ ٩ طعن رقم ٤٥ لسنة ٨٤ قضائة ) .

تعليق : الموطن كما حدده هذا الحكم لا يُتتلف عن الموطن المنصوص عليه في القانون المدنى .

١٠ ــ المقرر ف قضاء هذه المحكمة أنه متى كان النص عاما مطلقا فلا محل لتخصيصه أو تقييده إستهداء بقصد المشرع منه لما في ذلك من استحداث خكم مغاير لم يأتبه النص عن طريق التأويل . ولما كان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أن و وإذا تعدد المدعى عليم كان الاحتصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن أحدهم ، وقد ورد في عبارة عامة مطلقة بحيث يتسع لكافة المدعى عليم المتعددين في الحصومة تعدداً حقيقيا ، والمقصود بهم هؤلاء الذين احتصموا ليصدر الحكم في مواجهتهم أو فجرد المثمل فيها . فعن ثم يجوز للمدعى طبقا لهذا النص رفع الدعوى على المدعى عليهم المتعددين تعددا حقيقيا على إختلاف مراكزهم القانونية فيها أمام المحكمة التي يقع في دائرتها عليهم المتعددين تعددا حقيقيا على إختلاف مراكزهم القانونية فيها أمام المحكمة التي يقع في دائرتها

يادة ، ٥

موطن أحدهم سواء كان مسئولا بصقة أصلية أو ضامنا دون قيد أو تخصيص ، ولا محل للقول يقصر تطبيق حكمه على فئة المدعى عليهم المتساويين في المراكز القانونية في الدعوى دون سواهم . أو تفليب موطن المسئول الأصل على موطن الضامن له عند تحديد المحكمة المختصة محليا لما يعطوى عليه ذلك القول من تقييد لمطلق النص وتخصيص لعمومه بغير مخصص وهو مالا يجوز . ( نقض علم ١٩٨٧ / ١٧٣٠ ، ١٧٦٣ ، ١٧٧٠ لسنة ٥٥ قضائيه ، نقض ٩ / ٩ / ١٩٨٣ سنة ٣٤ ص ٢٦١ ) .

#### مادة ، ٥

فى الدعاوى العينية العقارية ودعاوى الحيازة يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو أحد أجزائه اذا كان واقعا فى دائرة محاكم متعددة .

وفى الدعاوى الشخصية العقارية يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه .

هذه المادة تقابل المادة ٥٦ من القانون القديم .

## الشرح:

استثى المشرع الدعاوى العبنيه العقاريه \_ وهى الدعاوى التى تنصب فيها المنازعة على حق عينى على عقار \_ كدعوى ثبوت ملكية عقار أو حق ارتفاق أو حق مرور ومالى ذلك من الدعاوى العينية كالمنازعة في أى حق من الحقوق العينية التبعية كالرهن الرسمى أو الرهن الحيازى النصب على عقار \_ ودعاوى الحيازة من الحقوق العينية العامة فى الاحتصاص وأوجب رفعها أمام الحكمة التي يقع فى دائرتها العقار فاذا كان العقار واقعا فى دائرة محاكم متعددة كان الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها أحد اجزاء العقار صفر هذا الجزء أو كبر واذا تعلقت الدعوى بعقار ومنقول تبع الأصل الفرع ، فالمطالبة بملكية العقار وريعه ، أو ماعليه من متقولات ، ترفع الى محكمة مركز العقار .

كما استى المشرع الدعاوى الشخصية العقارية وهى تلك التى تستند الى حق شخصى بحت، ويطلب بها تقرير حق عينى على عقار ، أو اكتساب هذا الحق ، كالدعوى التى يرفعها المشترى لعقار بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد ويسرى ذات الحكم على الدعاوى المتطلة ، أى تلك التي تستند الى الترام شخصى ، وحق عينى عقارى ، وتوجه الى المدعى عليه باعتباره منها بالالترام الاول وملزما فى الوقت ذاته باحترام المثانى ، باعتباره نبيجة ليوت الحق الاول ومن المشترى على البائع بتسليم العقار المبع تنفيذا لعقد الميع ودعوى البائع أو الواهب أو على المشترى على البائع بتسليم العقار المبع تنفيذا لعقد المبع ودعوى البائع أو الواهب أو على المشترى أو الموهوب له بفسخ الميع أو الغاؤه أو الرجوع عن الهية ورد العقار اليه و والدعوى المعلقة بحق رهن عقارى اذا وجهت الى المدين فجعل المدعى غيا بالحيار ان شاء اتبع القاعدة العامة في دعاوى الحقوق الشخصية فيرفعها أمام محكمة موطن

المدعى عليهم وان شاء اتبع حكم الاعتصاص الحل بالنسبة للمقار فيرفعها أمام المكمة التي يقع العقار في دائرتها فاذا تعددت الحاكم التي يقع بدائرتها أي جزء من اجزاء العقار جاز رفعها أمام الحكمة التي يقع بدائرتها أي جزء من أجزاء العقار وذلك تطبيقا للقاعدة التي أوردها المشرع بالنسبة للدعوى المتعلقة بالعقار . ( مرافعات العشماوي الجزء الاول ص 42 ووابعدها ) .

# أحكام النقض:

ا ــ الدعاوى الشخصية العقارية هى الدعاوى التي تستد لحق شخصى ويطلب بها تقرير حق عينى على عقار أو اكتساب هذا الجزء ومن ذلك الدعاوى التي يرفعها المشترى بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على الهاتع بصحة التعاقد وقد راعي الشارع ــ هذا الازدواج فى تكوين الدعوى ومآلها حيها جعل الاختصاص المجلى الدعوى المنخصية العقارية ــ وفقا للمادة ٥٦ مرافعات ــ معقودا للمحكمة التي يقع فى دائرتها المقار أو موطن المدعى عليه. (نقص ١٩٦٣/٣١ المكتب الفني السنة ١٤ ص ٣٥٥).

٧ ــ لما كان المقرر بنص المادة - ٧ / من قانون المرافعات والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعاوى الشيء من الدعاوى التي تستند الى حق شخصى ويطلب فيها تقرير حق عين على عقار أو اكتساب هذا الحق أو الغاؤه ينعقد الاختصاص بنظرها للمحكمة التي يقع فى دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه .

( الطمن رقم ۲۲۵۷ س۵۳قرجلسة ۱۹۸٤/۱۲/۲۵)

ف الدعاوى الجزئية التي ترفع على الحكومة أو وحدات الادارة الخلية أو الهيئات
 العامة أو المؤسسات العامة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها مقر
 الخافظة ، مع مراعاة القواعد المقدمة .

تقابل المادة ٥٧ من القانون الملغى ولا خلاف بين احكامهما .

الشرح:

يشترط لاعمال هذا النص أن تكون الدعوى مرفوعة على الحكومة أو احدى الهيئات أو المسات العامة والمقصود بالهيئات العامة المائة اللى التي ينظمها القانون رقم ٢١ سنة ١٩٦٣. والهيئة العامة شخص ادارى عام يدير مرفقا عاما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وله ميزانية خاصة تعد على غط ميزانية الدولة وتلحق بجيزانية الجهة الادارية التي يتبعها كالجامعات ومااليا و المقصود بالمؤسسات العامة لايقف عند المؤسسات العامة التي يتعها كالجامعات وماليا و هي التي تحوير مؤسسات عامة في الفقه الادارى . ( كال عبد العزيز ص ١٧١١) .

أما شركات القطاع العام التى تشرف عليها للؤسسات العامة فلا يسرى عليها النص . اما الدعاوى التي ترفعها الحكومة فعليق بصددها القواعد العامة كما لا تطبق القاعدة المقدمة اذا ادخلت الحكومة أو احدى الهيئات العامة بطلب عارض في دعوى اصلية قائمة أمام محكمة أخوى وهله القاعدة خاصة بالمحاكم الجزئية أما الدعوى التي ترفع على الحكومة امام الحاكم الابتدائية فعليق بشأنها القواعد العامة في الاختصاص المحل ( مرافعات أبو الوفا ص ٤٨٩) . ويرى المدعى عليها أمام الحكمة المحتفة بالسبة للمحكومة وشخص آخر جاز رفع المدعى عليه المدعى عليها المام المحكمة المختصة بالنسبة للمحكومة أو امام الحكمة المختصة بالنسبة للمحكومة أو امام الحكمة المختصة الله يقل بالنسبة للدعى عليه المشرع في المادة ٥١ لا تمنع من تعليق المقاعدة في حالة تعدد المدعى عليهم التي نص عليها المشرع في المادة ٥١ لا تمنع من تعليق المقاعدة في حالة تعدد المدعى عليهم التي نص عليها المشرع في المادة ٥١ لا تمنع من تعليق المقاعدة في حالة تعدد المدعى عليهم التي نص عليها المشرع في المادة ١١ لا تمنع من تعليق المقاعدة في حالة تعدد المدعى عليهم التي نص عليها المشرع في المادة ٥١ لا وسيط المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة المنادة ص

الا اننا نرى ان الدعوى اذا وقعت على الحكومة ومدعى عليه آخر قلا تختص بالنسبة للحكومة الا الحكومة الله عليه المشرع المسكومة الا الحكومة التي من اجلها وضع المشرع قاعدة مخصوصة بالنسبة للدعارى الجزئية التي ترفع على الحكومة معرفرة أيضا في حالة تعدد المدعى عليهم ( من هذا الرأى العشماوى الجزء الاول ص ٤٨٩ والدكتور أبو الوفا في التعلق على المرافعات الطبعة الحامسة ص ٣٤٨)

ويستوى لتطبيق هذه المادة أن تكون الدعوى من اختصاص القاضي الجزئي العادى أو الاستثنائي كما يستوى أن تكون الدعوى موضوعية أو مستعجلة ويستوى أن تكون الدعوى الجزئية المرفوعة على الحكومة عينية عقارية أو شخصية عقارية أو مختلطة أو منقولة، أو يصعب تكييفها . ( التعليق على المرافعات لابو الوفا ص ٣٤٨ ) .

وهناك رأى أخذت به بعض المحاكم وهو ان الاختصاص المنصوص عليه في المادة ٥١ وان كان اختصاصا محليا الا أنه متعلق بالنظام العام لانه متصل بمصلحة عامة هي مصلحة الدولة .

### مادة ۲۵

فى الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التى فى دور التصفية أو المؤسسات الحناصة يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها مركز ادارتها سواء أكانت الدعوى على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أم من الشركة أو الجمعية أو المؤسسة على احد الشركاء أو الأعضاء أم من شريك أو عضو على آخر.

ويجوز رفع الدعوى الى انحكمة التى فى دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك فى المسائل المتصلة بهذا الفرع .

هذه المادة تقابل المادة ٦٨ من التقنين الملغى ولا خلاف بين المادتين سوى أن المشرع قرن كلمة المؤسسة بلفظ الحاصة في المادة ٥٣ وذلك تحييزا لها عن المؤسسات العامة التي لم تكن معروفةعنداصدار قانون المرافعات القديم

# الشرح:

۱ سا الاستثناء من القاعدة العامة فى هذه الحالة موضوع لمصلحة الخصوم أنفسهم ولضمان حسن سير القضاء وهو يطبق امام المحاكم المدنية والتجارية على السواء وهذا الاستثناء لايسرى على الدعاوى العينية العقارية سواء رفعت من الشركة أو ضدها ولو كانت المطالبة بالعقار متعلقة بأعمال الشركة وادارتها وذلك لان الاعبارات التي دعت لتفضيل محكمة مركز العقار تبقى قائمة.

ويشترط لتطبيق هذا النص أن تكون للشركة شخصية اعتبارية فاذا لم يكن هناك مركز لادارة الشركة كشركة المحاصة فلا محل لاعمال النص لان المحكمة النخصة هي محكمة مركز ادارتها كما يشترط أن تكون الدعوى متعلقة بادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أو وجودها أو اعمالها . كما يشترط أن تكون الشركة قائمة أو في دور التصفية اما اذا كانت الشركة قد صفيت فلا مجال لاعمال النص ويشترط أعبرا الا تكون صفة الشريك متنازعا فيها لامكان اعتصامه أمام محكمة مركز الشركة .

وق حالة اعتصام آخرين مع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة تتبع القاعدة فى التعدد المنصوص عليها فى الفقرة الاخيرة من المادة 29 . ولايسرى هذا الاستشاء على الدعاوى العينية العقارية أو الشخصية العقارية أو المختلطة بل تظل عاضمة للمادة . ه ولا على الدعاوى المستعجلة التي تخضع للمادة 9 ه ، ولا على الدعاوى التي ينظمها قانون آخر . ويشترط لاختصاص محكمة الفرع أن تكون الدعوى عن مسائل متصلة بهذا الفرع أو ناشئة عن أعماله أو عن حوادث وقعت في دائرته على أنه يشترط لجواز اختصاص محكمة الفرع أن يكون هذا الفرع فرعا حقيقيا يقوم بنوع اعمال المركز الرئيسي وينوب عنه .

هذاوجواز اختصاص محكمة فرع الشركة المدعى عليها لاينفى اختصاص محكمة الفرع الرئيسي ويكون المدعى بالحيار فى الليجوء الى احدى المحكمتين ( مرافعات العشماوى الجزء الأول ص ٢٩٦ ومابعدها )

لبذأ المنصوص عليه في الفقرة البانية هو تطبيق لفكرة الموطن المخاص أو موطن العمل
 الذي نصت عليه المادة ٤٩ من القانون المدنى على الاشخاص الاعتبارية و الوسيط في المرافعات
 لرمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٩٩ ».

## احكام النقض:

١ — النص في المادة ٥٣ من قانون المرافعات على أنه ، في الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التي في دور التصفية أو المؤسسات الخاصة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها مركز ادارتها سواء أكانت الدعوى على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أم من الشركة أو الجمعية أو المؤسسة على أحد الشركاء أو الأعضاء أم من شريك أو عضو على آخر ، ويجوز رفع الدعوى إلى الحكمة التي في دائرتها فرع الشركاة أو المؤسسة يبذا الفرع ، يدل على أن المشرع وإن إعتد في تحديد الاختصاص بالنسبة للشركات أو الجمعيات القائمة أو تلك التي في دور التصفية والمؤسسات الخاصة بالمحكمة التي يقع بيا مركز ادارتها (١) إلا أنه أجاز في الفقرة الثانية تيسيرا على المتقاضين رفع الدعوى أمام المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة اذا كان موضوع الحصومة متعلقا بالفرع أو ناشئا عن أعماله أو عن حوادث وقعت بدائرته طالما كان الفرع حقيقها يمارس نوع أعمال المركز الرئيسي وينوب عنه .

( نقض ۲۰ /۱۹۹۳ طعن رقم ۱۹۹۳ لسنة ۲۲ قضائية )

## مادتان ۵۳ ، ۵۵ مادة ۵۳

الدعاوى المتعلقة بالتركات التي ترفع قبل قسمة التركة من الدائن أو من بعض الورثة على بعض تكون من اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها آخر موطن للمتوفي.

## التعليق:

استعاض المشرع في المادة ٥٣ جديد عن اصطلاح محل افتتاح التركة اللدى كان واردا في المادة ٥٩ من القانون الماهي باصطلاح ( آخر موطن للمعرف ) لأ ن. أبلغ في الميان كما تقول الملكرة الايضاحية ...

## الشرح:

١ ـــ الدعاوى المتعلقة بالتركة هي التي يرفعا الدائن بطلب دين له على المورث قبل قسمة التركة ، و المدعاوى التي يرفعها بعض الورثة على بعض قبل قسمة التركة ولا يطبق النص على الدعاوى التي ترفع من الورثة على الغير ولو تعلقت بالتركة ولايشمل الاستثناء المتصوص عليه فى هذه المادة الدعاوى العينية العقارية فهي تبقى من اختصاص محكمة موقع العقار ( مرافعات العشماوى الجزء الأول ص ٤٠٥).

٧ ــ خرط تطبيق هذه القاعدة أن تكون الدعاوى المعلقة بالتركة قد وفعت قبل قسمة التركة اما اذا رفعت بعد قسمة التركة فلا تطبق هذه القاعدة واغا تطبق القواعد الأعرى بحسب موضوع الدعوى وظروفها ( الوميط للمرافعات لرمزى ميف الطبعة الثامنة ص ٣٠٠).

### مادة ١٥

في مسائل الافلاس يكون الاختصاص للمحكمة التي قضت به .

هذه المادة تقابل المادة ٦٠ من القانون الملغي ..

# التعليق :

حذف المشرع في القانون الجديد الاعسار المدنى من الاستثناء الوارد بالمادة خاصا بالاختصاص المحل واختضع للقواعد العامة وأصبح الاستثناء الوارد في المادة \$6 قاصراً على مسائل التفليس فقط ...

## الشرح:

منى هذه القاعدة أن المحكمة التي قضت بمكم الأفلاس أقدر من غيرها على الفصل في هذه الدعوى لما اتبح لها أثناء نظر دعوى الافلاس من الاحاطة بظروف المدين المفلس . والدعاوى التي تطبق عليها هذه القاعدة هي الدعاوى التي تكون ناشئة عن شهر الافلاس أو متعلقة بادارة التفايسة وكذلك القواعد الخاصة بالتفليس ومظها الدعاوى التي ترفع على الغير بابطال تصرف أجراه بعد توقفه عن الدفع أما الدعاوى التي لا تنشأ عن شهر الافلاس كالتي يرفعها السنديك بيطلان تصرف كان الشخص الذي أشهر افلاسه اجراه قبل شهر افلاسه فيطبق عليها القواعد بالمامة في الاختصاص مادامت الدعوى مبنية على القواعد العامة لا على القواعد الخاصة بالافلاس ( الموسط المرافعات لرمزى سيف ص ٢٠٥٧).

وانحكمة التي تختص بشهر الافلاس هي المحكمة الابتدائية التي يقع بدائرتها موطن التاجر المراد شهر افلاسه (م ١٩٧ تجاري ) .

وقاعدة الاختصاص المصوص عليها في هذه المادة ليست من القواعد المتعلقة بالاختصاص الخوا المتعلقة بالاختصاص الخوا المدت ، بل هي تمس في الأكثر قواعد الاختصاص النوعي ، ولذلك لا يجوز مخالفها ويعتبر هذا الاختصاص متعلقا بالنظام العام وبالتالي لايجوز للخصوم الاتفاق على مخالفته

ويسرى الاختصاص المنصوص عليه في المادة ولو تعلق النزاع بعقار .

غير أنه اذا كانت الدعوى قد رفعت الى محكمة اخرى قبل اشهار الافلاس فإن الافلاس لايسلب تلك المحكمة اختصاصها بنظر الدعوى مادام انه كان لها الاختصاص وقت رفع الدعوى اليها ( مرافعات العشماوى الجزء الاول ص ٤٠٥ ومابعدها ) .

#### مادة ٥٥

ف المواد التجارية يكون الاجتصاص غكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي تم
 الاتفاق ونفذ كله أو بعضه ف دائرتها أو للمحكمة التي يجب تنفيذ الاتفاق ف
 دائرتها .

عقابل المادة ٩٢ من القانون القديم.

# التعليق :

جاءت المادة ٥٥ من القانون الجديد الخاصة بالمنازعات التجارية أوسع في نطاقها من المادة ٣٣ من القانون المبنى فأصبح حكمها يشمل تفيذ الاتفاق جزئيا أو كليا بالنسبة لاختصاص الهكمة التي تم في دائرتها هذا الاتفاق ( المذكرة الإيضاحية )

### الشرح:

 ١ حكمة المدعى عليه \_ هى المحكمة الكائن في دائرتها موطن المدعى عليه باعجارها المحكمة المتصدة طبقا للقواعد العامة في الاحتصاص المجلى.

٢ ... احتصاص الشكمة التي تم الاتفاق ونفذ في داترتها مشروط بأن يكون قد تم الاتفاق
 ونفذ كله أو جزء منه في داترتها أي أن يكون الاتفاق والتنفيذ الجزئ أو الكل قد تما في دائرة

محكمة واحدة فان كان كل منهما تم فى دائرة محكمة مختلفة عن المحكمة التبى تم فى دائرتها الآخر فملا اختصاص لأى من المحكمتين ..

٣ ــ انحكمة التي يجب تنفيذ الاتفاق في دائرتها ــ هي انحكمة التي يجب تنفيذ الاتفاق في دائرتها بمقتضى العقد أو بحكم القانون سواء كان الاتفاق فيه أو لم ينفذ وذا اتفق على تنفيذ الاتفاق في أكثر من مكان كما اذا اتفق في عقد بيع على تسلم البضاعة في مكان وعلى دفع النمن في مكان آخر فيكون الاحتصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها كل من المكانين لان كل منها يجب تنفيذ الاتفاق فيه ( الوسيط لرمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٠٣)

ولايشترط تمام التنفيذ بل يكفى أن يكون التنفيذ واجبا ف دائرة المحكمة ولو لم يتم بالفعل . ولايشترط أن يكون المدعى عليه تاجرا بل يشترط فقط أن يكون العمل تجاريا .

### مادة ۵۹

فى المنازعات المتعلقة بالتوريدات والمقاولات وأجرة المساكن وأجور العمال والصناع والاجراء يكون الاختصاص محكمة موطن المدعى عليه أو للمحكمة التى تم الاتفاق أو نفذ فى دائرتها متى كان فيها موطن المدعى . فقابل المادة ٥٣ من القانون الملغى ...

# التعليق :

بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالتوريدات والاشفال وأجور المساكن والعمال والصناع تعقد المادة ٣٣ من القانون القديم الاجتصاص للمحكمة التى في داتوتها ثم الاتفاق أو نقد بشرط أن يكون فيها موطن أحد الخصوم وقد رأى المشرع أن يستبدل في المادة ٥٠ من القانون الجديد بدلك الشرط شرط آخر هو أن يكون فيها موطن المدعى بعد أن صدر المادة بالنص على أن الاجتصاص بهذه المنازعات ينعقد محكمة موطن المدعى عليه كما استبدل المشرع لفظ المقاولات المختصف في جلم الإشفال صبطاللمبارة ويلاحظ أن عبارة والتوريدات والمقاولات ، لاتصرف في جلم المادة الى عقود التوريدات والمقاولات العامة وانحا تصرف الى التوريدات والمقاولات العردية الفريدات والمقاولات العامة وانحا تصرف الى التوريدات والمقاولات الفردية المدرية المداون ).

# الشرح:

تختص ببده الدعاوى أحدى مجكمتين المحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه ، أو المحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه ، أو المحكمة التي تم الاتفاق أو نفذ في دائرتها من كان فيها موطن المدعى. واعتصاص المحكمة الثانية فيشروط بشرطين الاول إعمالا للقاعدة الثانية فيشرطين الاول أن يكون قد تم في دائرتها الاتفاق على التوريد أو المقاولة أو الايجار أو العمل أو يكون قد نفذ فيها ولح كان قد تم الاتفاق في دائرة محكمة أخرى ، والثاني أن يكون فيها موطن المدعى . ( مرافعات رمزى صيف ص ٢٩٤ ) .

ويشترط لاعمال النص بالنسبة للعمال والصناع أن يكون المطلوب هو أجر عامل أو صاتع وأن يكون مطلوب المدعى مترتبا على عقد اجارة أشخاص كالخادم والعامل .

ويشترط ألا تكون هناك محكمة عمالية جزئية صدر بانشائها قرار من وزير العدل .

اما مايستحقه الطبيب أو المحامي أو المقاول من اجر فلا يسرى عليه هذا النص ( التعليق على المرافعات لابو الوفا الطبعة الخامسة ص ٣٥٥ ) .

### ا مادة ٧٥

فى الدعاوى المتعلقة بالنفقات يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه أو موطن المدعى .

تقابل المادة ٦٤ من القانون القديم.

### التعليق :

حذف المشرع في المادة ٥٧ من القانون الجمديد عبارة ( المقرره ) الني وصفت بها الفقات في المنقات ٢٤ من القانون القديم يحيث تشمل جميع النفقات المقررة والمترفقة وهمله الدعاوى تشمل كافة الدعاوى الي ترفع من مستحق النفقة مواه بطلب تقريرها أو زيادتها باعتبار الزيادة صورة من صور المطالبة بالفقات أما دعاوى اسقاط النفقة وتخفيضها فلا يجري عليها هذا الحكم الخاص وانحا تخضي للقاعدة العامة ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

## الشرح:

مبنى الاستناء في هذه القاعدة الرفق بطالب النفقة حتى لا يحمل على الانتقال الى محكمة موطن المدعى عليه لما في ذلك من الارهاق عليه مع احياجه وضعفه ويلهب رأى الى أن النص يسرى على دعاوى اسقاط النفقة أو انقاصها وحجه في ذعاوى اسقاط النفقة أو انقاصها وحجه في ذلك أن النص قد ورد عاما وأن ماورد في المذكرة الايضاحة ليس الا اجتباد لم يعرض له النص الحديد (كمال عبد العزيز ص ١٧٧) وذهب رأى آخر نؤيده الى أن دهاوى اسقاط النفقة أو تخفيضها لا يطبق عليا هذا النص الذي يعتمن حكما خاصا وانحا تخضيع للقاعدة العامة وذلك لاتفاء حكمة النص وهي التيسير على طالب النفقة باعتباره ذا حاجة ( الوسيط لرمزى ميف الطبعة الثامنة ص ٣٠٦) ويعزز هذا الرأى أن طلب اسقاط النفقة أو انقاصها انجا يرفع من الموسر المحكوم عليه بالنفقة المازم بها .

وقد ذهب رأى الى أن هذا النص يسرى على الدعارى المعلقة بالنفقات جميمها (كال عبد العزيز ص ١٩٧٧) الا اننا نرى ان القصودة بهذه المادة هي النفقات الخاصة بالاجانب المقيمين بمحر والمدين يطبق عليم قوانين البلاد التابعين لها وكذا النفقات المؤقفة التي لها صفة مدنية كطلب وارث نفقة على التركة من المصفى وكطلب مالك على شيوع نفقة من المعين حارسا على المالي الشائع.

أما النفقات التي تحكمها قوانين الاحوال الشخصية للمصريين سواء كانوا مسلمين أو دمين فسرى عليها قواعد الاحتصاص المنصوص عليها في المادة ٢١ ومابعدها من لاتحة ترتيب اشاكم الشرعية ( المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣٦ ) والتي تجعل الاحتصاص بدعاوى النفقة كأصل عام شكمة موطن المدعى عليه مع مراعاة الاستفاءات الواردة بالمادة ٢٤ من ذات النص ، ومن ثم لايجوز اعمال هذا النص على دعاوى النفقة المقررة التي ترفع من مصريين على بعينهم سواء ثم لايجوز اعمال هذا النص على دعاوى النفقة المقررة التي ترفع من مصريين على بعينهم سواء رفعت على الأوج أو الأب أو الاقارب وانما يرجع في بيان الاحتصاص الى اللائحة مادام أنها قد نصت على الاحتصاص ونظمته ترتيب الماكم الشرعية هي التي يعين تطبيقها في مسائل استناف مسائل الاحوال الشخصية لانها قد نظمته وترى أن هذا المبدأ يسرى أيضا على مسائل الاحتصاص مادام أن اللائحة قد بينه ونظمته احكام المنقض :

استناف الاحكام الصادرة في قضايا الاحوال الشخصية التي كانت من اعتصاص الحاكم الشرعية يختضع في اجراءاته للمواد الحاصة به الواردة في الفصل الثاني من الباب الحامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالاحدة ترتيب الحاكم الشرعية اعتبارا باتبا لاتزال هي الاصل الاصيل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع اليه في التجرف على احوال استناف هذه الاحكام وضوابطه واجراءاته ( نقض ٢١ / ٥ / ٧٠ سنة ٢٦ ص ٣٣٠ ، ) .

### مادة ٨٥

ف المنازعات المحلقة بطلب قيمة التأمين يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في
 دائرتها موطن المستغيد أو مكان المال المؤمن عليه .

تقابل المادة ٦٥ من القانون القديم ولا خلاف بين احكامهما .

## الشرح:

قصد بهذا النص رعاية جانب المؤمن عليهم بمجل القضاء المختص على مقربة منهم أو من أمواهم التي أمنوا عليها ويسرى هذا الحكم بالنسبة للدعوى بطلب قيمة التأمين فقط أما غير ذلك من الدعاوى التي تنشأ عن التأمين أو تتعلق به فلا تخضع لحكم هذا الاستثاء وانما تجرى عليها القاعدة العامة ومستثياتها الاخرى وهذا الاستثاء لا يحرم المؤمن حقه في الالتجاء الى رفع الدعوى أمام الحكمة التي بها مقر الشركة أي محكمة موطن المدعى عليه و مرافعات العشماوى ص ١٧٥ ه .

#### مادتان ۹۹ ، ۳۰

#### مادة ٥٩

ف الدعاوى المتضمنه طلب اتخاذ اجراء وقتى يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه أو المحكمة المطلوب حصول الاجراء فى دائرتها .

وف المنازعات المستعجلة المتعلقة بتفيذ الاحكام والسندات يكون الاختصاص للمحكمة التي يجرى في دائرتها التفيذ .

تقابل المادة ٦٦ من القانون القديم ولا خلاف بين أحكامها .

## الشرح:

يستفاد من نص المادة أنبا تفرق بين طاتفين من الدعاوى المستعجلة النوع الارل خاص بالدعاوى المتضمنة اتخاذ اجراء وقعى وتختص بها انحكمة الكائن بدائرتها موطن المدعى عليه عملا بالقاعدة العامة كما تختص بها الحكمة المطلوب حصول الاجراء في دائرتها ومثل هذه الدعاوى الدعوى بطلب تعين حارس على عين أو أثبات حالتها والنوع النائي وهو المنازعات المستعجلة المتعلقة بتفيذ الاحكام والسندات وتختص بها المحكمة التي يقع في دائرتها التنفيذ والمقصود بهذه المنازعات اشكالات التفيذ الوقعية التي أصبح المختص ينظرها قاضى التنفيذ (الوسيط في المرافعات المرافعات المدكور رمزى ميف ص ٣٠٨).

ولا تسرى هذه المادة على الطلب المستعجل الذى يرفع أمام محكمة الموضوع بالتبع للدعوى الاصلية كما لا يسرى على الدعاوى العمالية المستعجلة فى البلاد التي صدر قرار وزير العدل بتخصيص محكمة جزئية عمالية لنظرها .

### مادة ٦٠

تختص المحكمة التى تنظر الدعوى الاصلية بالفصل فى الطلبات العارضة . على أنه يجوز للمدعى عليه فى طلب الضمان أن يتمسك بعدم اختصاص المحكمة اذا أثبت أن الدعوى الاصلية لم تقم الا بقصد جلبه أمام محكمة غير محكمته .

تقابل المادة ٦٧ من القانون القديم ولا خلاف بين احكامهما .

## الشرح:

١ ــ الطلبات العارضة هي الطلبات التي تهدى في اثناء نظر الدعوى فيكون من شأنها أن تغير في نطاق الحصومة سواء من حيث موضوعها أو من حيث الجمعوم فيها وعظها الطلب الذي يقدمها يقدم المدعى المادعوى باتخاذ اجراء تحقيق أو وقني ودعوى المدعى عليه التي يقدمها ردا على دعوى المدعى وطلب الضمان الذي يدخل به أحد الحصوم في الدعوى شخصا آخر ضامنا فيها ومنى هذا الإستباء أن الصلة التي تربط بين الطلب العارض وبين الدعوى الاصلية تير رفع الطاب العارض الى المحكمة المطروحة عليها الدعوى الاصلية ولو كان في ذلك مخالفة للقاعدة العامة في الاختصاص المحلي.

٧ \_ ولكن القاعدة المقدمة لا تمنع المدعى عليه في طلب الضمان من التمسك بعدم احتصاص عكمة الدعوي الإصلية اذا البت ان الدعوى الإصلية لم تتم الا يقصد جلبه أمام بحكمة غير محكمته كأن يرفع مشترى منقول دعوى على الوسيط الذي تم اليح بواسطته بقصد فسخ عقد الميم فيطلب الوسيط ادخال البائع ضامنا . فاذا ثبت أن الوسيط لا بدأن له بالنزاع وانما رفعت الدعوى عليه بقصد جلب البائع أمام محكمة غير محكمته فللاخير أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة المتصاص عمليا .

هذا ونبه الى أنه يعين عدم الخلط بين الطلبات العارضة المشار اليها فى ثلك المادة وبين المسائل التى تعرض للخصومة كالدفوع والمنازعات المتعلقة باجراءات الاثبات وانقطاع الحصومة ووقحها وطلب الحكم يسقوطها ( مرافعات العشماوى الجزء الاول ص ١١٥ ومابعنها والتعلميق للدكتور أبو الوفا الطبعة الحامسة ص ٣٥٩ ).

والطلب المرتبط طلب يصل بطلب آخر وابطة تجعل من المصلحة جمعهما والفصل فيهما أمام عكمة واحدة إذا لارتباط بين طلبين شأنه شأن الطلبات العبارضة بير ونحالفة قو اعد الاختصاص الحلى والاختصاص النوعي . وإذا كان من الجائز ابداء طلب مرتبط أمام محكمة مختصة احيانا فاله يجوز من باب أولى احالة دعوى مرفوعة أمام محكمة الى محكمة أخرى مرفوعة اليها دعوى متصلة بها بصلة ارتباط ولو أدى ذلك الى مخالفة قواعد الاختصاص المحلى أو الاختصاص النوعي ( وسيط المراقع المراقع المراقع على الطبعة الثامنة ص ٣٣٠ ) .

### مادة ۲۱

اذا لم يكن للمدعى عليه موطن ولا محل اقامة فى الجمهورية ولم يتبسر تعيين المحكمة التي يقع المحكمة التي يقع المحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى أو محل اقامته فان لم يكن له موطن ولا محل اقامة كان الاختصاص لحكمة القاهرة .

تقابل المادة ٦٨ من القانون الملغى وتنفق معها في أحكامها .

## الشرح :

صورة هذا الاستناء تتحقق فى وضعين الأول وضع المدهى عليه الذى له محل الحامة في الحارج وفى هذه الحالة يرتبط الاختصاص بالاحكام الواردة فى الباب الاول من الكتاب الاول من قانون المرافعات ( المواد من ٢٨ الى ٣٥ ) فاذا اختصت عاكم الجمهورية بنظر الدعوى خبقا لعلى المواد أمكن بالسبة للاختصاص الحلى أعمال حكم المادة (٢١) لمرفة الحكمة القصة محليا بالنزاع معى تحققت شروطها وحالاتها . والوضع التاني في حالة المدهى عليه الذى ليس له موطن ولا سكن معروف فى الجمهورية ولا فى الحارج كالبدو الرحل والفجر فهؤلاء نجوز اختصامهم أمام محكمة المدعى طبقا لنص المادة (٢١) على أنه لا ينجأ الى رفع الدعوى أمام الحكمة موطن المدعى أو محل القامه أو محكمة القاهرة عد عدم وجودهم الاذا لم يتيسر تعين الحكمة المختصة المنتصة

طبقاً لاية قاعدة أخرى من قواعد الاختصاص الخلي التي قروها القانون ( مرافعات العشماوي الجزء الاول ص ٥١٨ والوسيط في المرافعات للدكتور ومزى سيف الطبعة المتامنة ص ٣٩٣ ) .

وقد صدر قرار من وزير العدل بعد صدور قانون المرافعات بتقسيم محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمتين محكمة شمال القاهرة ومحكمة جنوب القاهرة ومادام النص قد جاء مطلقا ولم يتناوله الصديل وبذلك فان كلا من المحكمتين تكون مختصة ويجوز للمدعى فى هذه الحالة ان يرفع دعواه الى احدى هاتين المحكمتين .

## احكام النقض:

 ١ ـــ اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الاجنبى . مناطه . وجود موطن اصلى أو غنيار أو سكن له في مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا تنفيذه في مصر . ر نقض ٥ / ٤ / ١٩٦٦ سنة ١٨ ص ٧٩٨ ) .

### سادة ۲۲

اذا اتفق على اختصاص محكمة معينة يكون الاختصاص فمذه المحكمة أو للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه .

على أنه في الحالات التي ينص فيها القانون على تخويل الاختصاص لمحكمة على خلاف حكم المادة (٤٩) لايجوز الاتفاق مقدما على مايخالف هذا الاختصاص .

هذه المادة لا مقابل لها في القانون ألقديم.

## التعليق :

استحدث المشرع هذا النص وهو يقضى بأنه اذا إتفق على اختصاص محكمة معينة يكون الاختصاص فلم المحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه ؛ ذلك أن الاختصاص الاختصاص الاختصاص الاختصاص الحالات الاختصاص المحكمة الله المحكمة المحكمة المحكمة على المحكمة موطن المدعى عليه لم يجز المشرع الاختصاص فحكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لم يجز المشرع الاختصاص فلك أن المشرع المحالف المحلمة موطن المدعى عليه لم يجز المشرع الاختصاص ذلك أن المشرع المحالف في هذه الحالات أغراضا معينة الاتتحقى مع اتفاق الحصوم مقدما على خالفتها ، هذا فضلا عن ان في منع الإنفاق مقدما حماية للطرف الضعيف في الانفاق (المذكرة الايضاحية للقانون).

### الشرح:

اذا كان المشرع قد أجاز للخصوم الاتفاق على محكمة أعرى علاف الحكمة الخصفة الخصفة الخصفة الخصفة ولهقا لنص المادة ٩ \$ ومنع الاتفاق على اختصاص محكمة عملية على خلاف اخالات المنصوص عليها في تلك المادة الاخيرة الا أننا نرى أن هذا المنع غير معلق بالنظام العام بمعنى أنه لايجوز للمبحكمة أن تصوض له من تلقاء نفسها بل يجب أن يدفع به الخصم وهذا مستفاد من نص المادة ٩٠٨ مرافعات التي جملت الاختصاص المحل غير متعلق بالنظام العام هذا والاتفاق غير الجائز وفقا للفترة الإعيرة هو الاتفاق مقدما قبل رفع النزاع أما الاتفاق بعد قيام النزاع أمام القضاء فهو جائز في جميع الحالات فليس هناك مايمنع الخصوم بعد رفع المدعوى من الاتفاق على احتصاص محكمة معينة محلية ولو كان هذا الاتفاق مخالفا لقاعدة أعرى غير القاعدة التي نص عليها القانون في المادة (٤٩) ( مرافعات رمزي سيف الطبعة العامة ص٣٣).

وقمه ذهب رأى الى ان اتخاذ موطن هخار يعد بمثابة اتفاق ضمنى على اعتصاص المحكمة العى يقسع في دائسرتها (والى بنده ٢١) الاانسانري أن الاتفاق على الاحستصاص يجب أن يكسون صريحاوان اتخاذ موطن مختار لايعنى الاتفاق على الاختصاص واتحا يعنى تحديد محل يطن به صاحب المحل المختار بالاوراق القضائية .

## احكام التقض:

١ ــ ماقرره الحكم من أنه يرتب على صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعي من النظام العام أن يصبح الاختصاص لحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين الجزئية المتفق على اختصاصها أصلا لا مخالفة فيه للقانون لان مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحلحة عابدين ( محكمة المدعي ) هو نقل الاختصاص المحلي من محكمة المدعي عليه كما تقضى بذلك القواعد العامة الى محكمة المدعى المتصدة بحسب قيمة الزاع وهو اتفاق جائز سواء في ظل قانون المرافعات القام أو الملفى ( نقعني ٢٤ / ٣ / ١٩٩٣ للمحكب الفني السنة ٢٠ / ٣ / ١٩٩٧ للمحكب الفني السنة ٢٠ / ٣ / ٢٠ )

# مادة ٦٣ الباب الثاني في رفع الدعوى وقيدها مادة ٦٣

ترفع الدعوى الى انحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك .

ويجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظیفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو
 وظیفته وصفته وموطنه .

٢ اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظیفته وموطنه فان لم یکن موطنه معلوما
 فاخر موطن كأن له .

٣ ــ تاريخ تقديم الصحيفة .

٤ - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

ایان موطن مختار للمدعی فی البلدة النی بها مقر انحکمة ان لم
 یکن لهموطن فیها.

7 ــ وقاتع الدعوى وطلبات المدعى واسانيدها .

هذه المادة تقابل المواد ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ من القانون الملغي.

## التعليق :

ا بستضمت المادة ٦٣ من القانون الجديد طريقة رفع المدعوى فعمت على أن الدعوى توفع بايدا وصحيفتها قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك وبهذا أدخل القانون تعلى بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك وبهذا أدخل القانون تعليه جوهريا فيه الكثير من النيسير على المكتاب هي الآثار التي يرتبها قانون المرافقات على رفع المدعوى أما المراكز القانونية الاخرى التي تنص عليها قوانين أخرى فأنه يعين النظر في تحديد الاجراء الذعوى يرتبها الى نصوص تلك القوانين التي تنظمها فأن كانت ترتبها على مجرد رفع المدعوى أو المفائلة كم هو الشأن في قطع المقادم ( المادة المحالية كم هو الشأن في قطع المقادم ( المادة ٣٨٣ من القانون المدنى) والترام من تسلم غير المستحق برد الفوائد واللمري ولو كان حسن الية ( المادة هم ١٨ من القانون المذي الرئيسة على الملائل المؤلفة الموادي على الملائل على الملائل الموائد المائل في تعليم بلك المراكز القانونية تموط ترتبها على الملائل صحيفة المدعوى كما هو الشأن في تحديد الوقت الذي يزول فيه حسين نية الحائز ( المادة ١٩٣٩ من القانون المدنى) كم تترتب هذه الآثار الا بتهام اعلان صحيفة المدعوى الى من يحتج عليه بها القانون المدنى) كم تعرتب علمه المؤلم الا يكفى في تحقيم عليه بها والمائل من المديد في الحالات التي

رأى فييا الاحالة الى احكام الباب الثانى من الكتاب الاول الخاص برفع الدعوى وقيدها ان يعبر عن مراده بعبارة وفقا للاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ومو يقصد بذلك أن تترتب أثار الاجراء بمجرد أيداع الصحيفة قلم الكتاب وأن يقوم هذا الاخير باعلان الصحيفة عن طريق قلم المحضرين على النحو الوارد بمواد ذلك الباب

ولما كان المشرع قد اعبر المدعوى مرفوعة من يوم تقديم صحيفتها الى قلم الكتاب فانه لم يعد هناك محل لنصر الفقرة المثالثة من المادة ٦٥ من القانون الملغى التي تجمل تقديم الصحيفة لقلم اغضرين قاطما لمدد التقادم والسقوط وتتراخى بباق آثار رفع الدعوى الى يوم اعلان المدعى عليه بصحيفتها ( المذكرة الابصاحية للقانون ) .

٧ - لم يكن المشروع حينا قدم من الحكومة الى عملس الامة يطلق قاعدة اعتبار الدعوى مرفوعة يتقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب بل كان يفرق بين الطلبات المفتدحة للخصومة والطعون وبين الطلبات المعارضة فكان يقصر الاكتفاء بايداع الصحيفة على الدع الاول في حين يستلزم بالنسبة للنرع الثانى أقام تكليف الحصم بالحبور الا أن اللبحة التشريعية في مجلس الامة رأت عد صرض المشروع عليا أن توحد طريق رفع الطلبات الى القضاء بصفة عامة سواء كانت مفتحة للدعومة أو طلبات عارضة أو طعونة في حيث الطلبات العارضة مرفوعة الى المحكمة بمجرد ايداع صحيفة الطلب قلم الكتاب سواء كانت مقدمة من المدعى ( الطلبات الاستافية ) أو من واحد منهما قبل الخير ( اختصام العرب ) أو من المدعى المقدمة من المدعى ( الطلبات المعرب أو من المدعى المقدمة المداد على وعدلت في هذا السيل المواد ١٩٧٧ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ .

٣ ــ وهناك طريق آخر لرفع الدعوى استثاء من الأصل العام وهي حالة مااذا كانت دعوى القسمة المرفوعة للمحكمة الجزئية بسبب اختصاصها الاستثاق قد الثر فيها نزاع يخرج عن اختصاص المحكمة الجزئية كما هو الشأن في حالة المنازعة في الملكية أو نصيب الشريك وكانت المنازعة تزيد قيمتها عن اختصاص القاضي الجزئي فائه على محكمة القسمة أن توقف الدعوى وتحمل المنازعة الى المحكمة الابتدائية الهنصة تودع قلم الكتاب.

٤ ــ وجدير بالذكر ان الدفع ببطلان صحيفة الدعوى والدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن يختلف كل منهما عن الآخر فى جوهره وكلاهما من الدفوع الشكلية التى يتعين ابداؤها معا قبل التحرض للموضوع والا سقط الحق فيما لم يهد منها .

# الثرح:

ا سـ الهرض من بيانات الفقرة الاولى هو تحديد شخصية المدعى وهى تكون كلا واحدا
 يكمل بعضها بعضا بحيث أن النقص أو الحظأ في بعضها لايردى الى البطلان مادام ليس من شأنه
 التجهيل بشخص المدعى.واذا كان المدعى يعمل لديره باعتباره نائبا عن اللهير وجب أن تشتمل

الورقة على اسم المعلن ولقبه ووظيفته وموطنه وكذلك اسم من يمثله ولقبه ومهيته وموطنه فاذا كان الإعلان بناء على طلب تمثل لشمخص اعتبارى فانه يجب ذكر اسم الشخص الاعتبارى وذكر صفة من يمثله ولا حاجة لذكر إسمه لان اسمه لاتيهم فى هذه الحالة وانحا المهم الصفة التى تخوله العمل باسم الشخص الاعتبارى .

٧ ... بانسبة للفقرة الثانية فيصدق عليا ماقيل بالسبسة للمدعسى وتضيف اليا أن مناك خصوم اصليون في الدعسوى أو حقيقيون وهنساك خصوم يطلب الحكسم في مواجهتهم وهم خصوم غير حقيقين والقاعدة انه اذا اقتصر ذلك الذي أدخل الخصوم غير الحقيقين على طلب الحكم في مواجهتهم دون أن يوجه اليهم طلبات فانه لايعد خصما مادام لم يبد منازعة ، اما اذا نازع في الدعوى انقلب الى خصم حقيقى ، كذلك قد يعتبر خصما حقيقيا رغم التماينازع في الدعوى وذلك في حالة ماذا كان من اثر الحكم في الدعوى ان يؤثر في مركزه القانوني كما ذا اقام العامل دعوى على رب العمل بطلب تحديد اجره أو زيادته واخصم فيا هيئة التأمينات الاجتماعية للحكم في مواجهها . لا شك أن الحكم في الأجر سيؤثر في مركز هيئة التأمينات الاجتماعية للحكم في مواجهها . لا شك أن الحكم في الأجر ارتفع الماش وبذلك فان هيئة التأمينات تعد في هذه الحالة خصما حقيقا مواء نازعت في الدعوى أو لم وتنازع . ويدق البحث في حالة ما إذا أقام المدعى دعوى صحة تعاقد على البائع وأدخل آخر في الدعوى في مواجهته بصفته شريكا في التكليف .

اصدرت محكمة النقض حكما فى هذه المسألة اعتبرت فيه أن الحكم فى المواجهة فى دعوى صحة التعاقد يختلف عن الدعاوى الآخرى باعتبار أن الحكم فى هذه الدعوى يترتب عليه أن العقد يعتبر صحيحا ونافذا .

 س اليان الخاص بالفقرة الثالثة أصبح له أهمية بعد أن جعل المشرع تقديم الصحيفة بمنابة رفع الدعوى تترتب عليه آثار عنينة ويعين على قلم الكتاب أن بين تاريخ تقديم الصحيفة اليه .

 علقاً للفقرة الرابعة يتعين بيان المحكمة المرفوع أمامها الدعوى ولا يكفى ذكر عبارة (المحكمة المختصة) لان تحديد المحكمة المختصة قد يكون عمل بحث واحتباد قانونى وكذلك بجب أن يذكر اسم المحكمة على وجه التحديد بشكل لا يدع مجالا للشك فيه.

 الحكمة من الفقرة الخامسة أن تعلن له في هذا الموطن الاوراق المعلقة بالدعوى فان لم
 يعين المدهى موطنا عتبار له في الحالات التي يوجب القانون فيها ذلك جاز للخصوم اعلانه باوراق الدعوى في قلم الكتاب عملا بالمادة ١٣ من القانون فيها

٩ ــ الغرض من الفقرة السادسة بزدرج فهو من ناحية يتبح للمدعى عليه أن يكون فكرة وافية عن المطلوب منه تمكنه من اعداد دفاعه قبل الجلسة حتى لايضطر الى طلب تأجيل الدعوى وهو من ناحية أخرى يعين المحكمة على تكوين فكرة واضحة عنها تساعدها على تحديد المواعيد اللازمة لاعداد الدعوى ( راجع فيما تقدم وسيط المرافعات لرمزى سيف الطبعة الثانية ص ٢٩١٧ ومابعدها).

٧ - توقيع المحامي على صحيفة الدعوى : تنص المادة (٥٨) من قانون المحاماة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على وجوب أن تكون صحف الدعاوي أو الطعون موقعة من محام مقبول أمام المحكمة التي تنظر الدعوى أو الطعن ويستشي من القاعدة المتقدمة الدعاوي الجزئية التي تقل قيمتها عن خسين جنيها كذلك يعين توقيع طلبات امر الاداء من محام مقبول أمام القاضي الذي يصدر الامر مالم يكن الطلب في حدود النصاب الانتيائي للمحكمة الجزئية وتقول المذكرة التفسيرية للقانون القديم في توضيح السطم المقدم انه قد قصد بدرعاية الصاغ العام وتحقيق الصالح الخاص ذلك أن أشراف المحامي على تحرير صحف الاستثناف والدعاوي ذات القيمة من شأله مراعاة أحكام القانون ف تحرير هذه الاوراق وبذلك تنقطع الدازعات التي كثيرا ماتبدأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوى الشأن وقد قضت محكمة النقض في حكم لها بأن مخالفة النبي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة قبل السابق يترتب عليه بطلان صعيفة الدعوى التسي لا يوقعها محام بطللان حمى دون حاجة لالبات ترتب ضرر للخصيم وهو لايشترط الا آذا لم ينصر القانون صراحة أو دلالة على البطلان وغرض الشارع من ايجاب توقيع محام على صحيفة الدعوى هو رعاية الصالح العام الى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون. والبطلان المترتب على عدم توقيم عام على صحف الدعاوي متعلق بالنظام العام يجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعاوي ( نقض ٨ / ٤ / ١٩٦٥ مجموعة أحكام المكتب الفني آلسنة السادسة عشر العدد الثاني ص ٤٧٦ قاعدة رقم ٧٧ ) . وقد تضمنت الفقرة الاخيرة من المادة ٥٨ من قانون الماماة الجديد نصا صريحا بالبطلان على مخالفة أحكامها .

ويجوز تصحيح البطلان بتوقيع المجامي على صحيفة الدعوى أو الطمن بعد تقديمها بشرط أن يع ذلك في خلال المواعيد المقررة لرفع الدعوى أو الطعن .

وقد نصت المادة ٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون ٣٣٧ لسنة ١٩٨٤ على مايل :

ه مع هدم الإعلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لايجوز لهامى الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا اعمال المحاملة للعو الجهة التي يعملون بها والا كان العمل باطلا .

كما لايجوز للمحامى في هذه الادارات القانونية الحضور أمام الهاكم الجيائية الا في الاهعاء بالحق المدنى في الدعاوى التي تكون الهيئة أو الشركة أو التوسسة طرفا فيها وكذلك الدعاوى التي ترفع على مديريها أو العاملين بيا بسبب أهمال وظائفهم

ولايسرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بيم وبأزواجهم وبأقاربهم حبى الدوجة الثالثة ، وذلك في غير القضايا المحلقة بالجهات التي يعملون بيا » .

ومؤدى هذا النص أن محامى الادارات القانونية فى الهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية محظور عليم أن يباشروا أى عمل من أعمال الهاماة كسعرير صحف الدهاوى والطعون أو التقدم بأمر أداء أو الحضور أمام الهاكم على اعسلاف أنواعها ودرجانيا لغير الحمادى يعملون بها واستشت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قضاياهم الشخصية ودعاوى أزواجهم واقاربهم حتى الدرجة الثالثة بشرط الا تكون الشركة أو الهيئة التي يعملون بها طرفا في الدموي ورتب القانون على مخالفة ذلك البطلان وهو بطلان متعلق بالنظام العام .

 ٩ ـــ والاتعتبر صحيفة الدعوى بذاتها من أوراق المحضرين والايلزم أن تشتمل على كل بيانات أوراق المحضرين وانحا هي تعلن بعدئذ الى المدعى عليه بمقتضى القواعد العامة المقررة الأوراق المحضر ب. .

١٠ ـ واذا كانت المادة ٦٣ توجب كقاعدة عامة اقامة الدعوى بايداع صحيفتها قلم الكتاب الا أنه في حالة مااذا نص قانون المرافعات او أي قانون آخر على اقامة الدعوى بصحيفة تعلن للخصم أو بتكليف بالحضور فان هذا يعتبر استاء من الأصل وبجب اتباعه فيما ورد بشأنه نقط وفي هذه الحالة فانه يتعين على طالب الاجراء مباشرة اعلانه عن طريق قلم المخترين الى خصمه كما وأن آثار الاجراء لاتقرتب الا من تاريخ تمام اعلانه للخصم مثال ذلك مانصت عليه المادة على المتناف القرارات التي يصدوها مجلس النقابة الفرعية في طلبات التقدير بتكليف بالحضور امام عكمة الاستناف ، فإن هذا النص خروج على القاعدة العامة ــ التي تقضي بأن الاستناف يعتبر مرفوعا بمجرد تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ــ واعتبر انه لايحبر مرفوعا الا بتكليف المستأنف عليه بالحضور أمام المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بقرار النقابة ومثال ذلك ايضا مانص عليه القانون من الطعن في قرارات لجان تقدير اجرة المساكن .

1 سوينغى ملاحظة انه وان كان ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب يعتبر رفعا للدعوى ويبغى ملاحظة انه وان كان ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب يعتبر رفعا للدعوى ويرتب اثارا منها قطع النصحيفة ترتب على ذلك زوالها وزوال الاثار المرتبة على ايداعها قلم الكتاب أما البراخي في الإعلان فلا يؤثر في الآثار التي يرتبها ايداع الصحيفة مالم تقض الحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن وعلى ذلك إذا قصت الحكمة الاستنافية بطلان الحكم المستأنف وبطلان المحكمة الاستنافية بطلان الحكم المستأنف وبطلان المحكمة العتبار صحيفة الحتاح المدعى فانه يعين عليها أن تقف عند هذا الحد ولا تصدى لمرضوع المدعوى, يتمقد به الحصومة يترتب عليه زوال صحيفة المدعوى وكل ماترتبه من آثار ومنها قطع النقادم.

١٧ - ويعين النفرقة بين الآثار التي ترتب على ايداع صحيفة المدعرى قلم الكتاب والملقة على شرط تمام الاحلان وبين ايداع صحيفة تعجيلها فلى اخالة الاولى تعير المدعوى مرفوعة من وقت تقديم صحيفتها الى قلم الكتاب حيث ترتب الآثار من ذلك الوقت على تحقق الشرط وهو الاحلان الصحيح وفي اخالة الثانية وهي حالة مااذا اعترى الحصومة أي عارض كالحكم بانقطاع صير الحصومة أو وقفها أو القرير بشطب المدعوى فان تعجيلها أو تجديدها لايكون منتجا لاثاره الاجهام الماعلان ومن وقت حدوثه.

وى رأينا أن تقديم صحيفة الدعوى الى قلم كتاب محكمة غير مختصة قاطع للنقادم والسقوط أعمدًا بمفهوم حكم النقض الذي صدر في ظل القانون القديم والذي كان يعتبر تقديم صحيفة الدعوى لقلم المضترين هو الاجراء القاطع للتقادم والسقوط فقد قصنت محكمة النقس بأنه و اذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم . . ١

لسنة ١٩٦٧ على أن الدعوى تعير قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها الى قلم المضرين بعد اداء الرسم كاملا ، ولم تشترط لترتيب هذا الاثر أن تقدم الصحيفة الى قلم المضرين التابع للمحكمة التي ترفع اليها الدعوى ، بل جاء النص معلقا غير مقيد بأى قيد ، ولازم ذلك ومقتضاه رجوب اعتبار المصحيفة المبند عنها الرسم كاملا قاطعة المدة التقادم والسقوط من وقت تقديمها لاى من اقلام المضرين دون تحديد للمحكمة التي يتمها هذا القلم ، (نقص ، ٧ / ه / ١٩٧١ منة ٢٣ ص ١٩٣٦ ) ويؤيد رأينا أن النص قد جرى على أن ، ترفع المدعى المائدي بصحيفة تودع بقلم كتاب المحكمة ، ولم يقيد النص المحكمة بأنها المحكمة المتابعة على طلب المدعى بصحيفة تودع بقلم كتاب المحكمة ، ولم يقيد النص المحكمة بأنها المحكمة المتابعة على المحكمة اذا

1.2 ولا يجوز رفع الدعوى المبتدأة الا بقدم صحيفتها لقلم الكتاب فان رفعت باعلانها مباشرة دون ايداعها قلم الكتاب ترتب على ذلك البطلان وهو بطلان متصل بالنظام العام لانه متعلق باجراءات التقاضى. ودعوى الفنمان الفرعية تعتبر كالدعوى الاصلية تماما وبالتالي لانجوز الدول بطلب عارض في الجلسة كما لانجوز رفعها باعلان يقدم لقلم المحضرين مباشرة بل ينبغي تقدم صحيفتها لقلم الكتاب.

10 وإذا قضت المحكمة ببطلان صحيفة الدعوى فانه يترتب على ذلك الغاء هيع الاجراءات اللاحقه فا وزوال ماترت على رفعيا من آثار واعتبار الخصومه كأن لم تكن فإذا اقام المشترى دعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليه وسجل صحيفة الدعوى بالشهر العقارى وقضت المحكمة ببطلان الصحيفة لسبب ما فانه يترتب على ذلك زوال اثر تسجيلها تلقائيا دون حاجة لصدور حكم بالفاء هذا التأشير ، الا ان ذلك لا يمنع صاحب المصلحة من تجديد الحصومة . اذا شاء باجراءات عبدأة عنى النفى المانع القانوني .

ويلاحظ التعليق على المادة ٦٨ بشأن ايداع الصحيفة واعلانها وأن رفع الدعوى يتم بالاجراء الاول اما انعقادها فلا يتم الا بالاجراء الثانى او بحضور المدعى عليه رغم عدم اعلانه .

١٦ — الفرق بين الدعوى والطلب: الدعوى هي حق صاحب الحق في الاستعانة بالقضاء خماية حقه وقد رسم القانون لصاحب الدعوى طريقين لماشرة دعواه طويق الطلب و والطلب هو الاجراء الذي يعرض به الانسان على القضاء ادعاء طالبا منه الحكم له بما يدعيه على خصمه ، فالطلب اذا أجيب ادى الى الحكم لمقدمه بشيء على خصمه .

أما النافع فهو الإجراء الذي غيب به اختمم عل طلب خصمه بقصد منع الحكم عليه بطابات خصمه ، فتيجة النافع اذا أجيب الا يمكم بما يطلبه الخصم الاخر .

ونظرا لأن الطلبات والدفوع وسائل لمباشرة الدعوى فاته يشترط لقبوفا مايشترط لقبول الدعوى من هروط . فيشترط لقبول الدعوى من هروط . فيشترط لقبوفا هرط المصلحة بخصائصة كا بقب توافر الشروط الحاصة ان كان القانون يشترط للتمسك بحق من الحقوق أن يجبل التمسك به في ظرف معين فلا يقبسل التمسك بهذا الحق سواء حصل التمسك به في صورة طلب أو دفع الا اذا روعي هذا الطرف الحين .

وليس صحيحا على اطلاقه القول بان الطلب اجراء يقدمه المدعى والدفع اجراء يرد به المدعى عليه ، فالطلب والدفع بجوز ابداء كل منهما من المدعى ومن المدعى عليه لان المدعى قد يقف أحيانا موقف الدفاع كما أن المدعى عليه قد يلجا أحيانا الى وسائل الهجوم .

والطلبات نوعان طلبات أصلية أو مفتحة للخصومة وهى الطلبات التى تشنأ عنها قضية لم تكن موجودة قبل أبداتها فهى أول مايتخذ فى الخصومة من اجراءات ولذلك تسمى طلبات مفتحة للخصومة وطلبات عارضة وهى التى تبدأ أثناء خصومة قائمة على النحو المين فى المادة ٩٣٢ مرافعات فهى لاتشىء خصومة جديدة وانحا تعدل من نطاق خصومة قائمة قبل ابداله .

والطلب الأصلي هو الذي تقدر به الدعوى كما تتحدد به المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

واذا كان التقادم يقطع برفع الدعوى ويقى مابقيت الخصومة قائمة الى أن يحكم فيها وانه وان كان رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة يقطع التقادم كم سلف القول الا أن أثر قطع التقادم لايترتب اذا صدر فى الدعوى حكم من الاحكام الاخرى التى تزيل الخصومة قبل الفصل فى موضوعها كالحكم بمطلان صحيفة الدعوى .

١٧ ــ هذا وننوه بأن بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيع عام عليا قاصر فقط على صحف الدعاوى والاستناف اما اذا أنقطع سير الحصومة أو أوقفت أمام محكمة أول درجة أو اهام المحكمة الاستنافية فلا يشترط توقيع محام على صحيفة العجيل كذلك لايشترط توقيع محام على صحيفة تجديد الدعوى أمام محكمة الاستناف بعد الفقض الاول أما رفع العلمن بالقض فانه فضلا عن وجوب توقيع الصحيفة من محام مقبول أمام محكمة النقض فانه يعين ايداع سند توكيل الحاكل في العلمن .

١٨ ــ واذا أقام شخص دعوى صد أحد الحامين ولم يكن رافعها قد تمكن من توكيل محام أو كان من وكله عام أو كان من وكله من المقابة الاذن بالحضور صد زميله فانه يجوز لرافع الدعوى أو الاستئاف أن يتقدم بالصحيفة دون أن يوقعها محام ولا يشترط فى ذلك أن يكون المدعى أو المستئلف قد وكل محام وأن يكون هذا الحامي قد تقدم بطلب الحصول على اذن من لجلس النقابة الفرعية ولم يصدر له الاذن بعد كما أنه اذا وكل رافع الدعوى أو الاستئاف محاميا للحصور صد زميله المرفوع عليه المدعوى أو الاستئاف محاميا للحصور صد زميله المرفوع عليه الدعوى أو الطعن ولم يتقدم المحامي الموكل بطلب الحصول على اذن من مجلس النقابة الفرعية فان ذلك لا يترتب عليه البطلان وانما قد يترتب عليه مساءلة المحامي المركل أمام مجلس النقابة.

# احكام النقض:

بتاريخ ۲۹ / ۷ / ۱۹۸۳ ونظرت الدعوى بجلسة ۲ / ۱۱ / ۱۹۸۳ المحددة لها ومثل الخصوم ومنهم ورثة القاصر المعرفي جميعا وباشروا السير فيبا حمى صدور الحكم بجلسة ۱۰ / ۱ / ۱۹۸۷ ومن ثم استأنفت الدعوى سيرها وإذخالف الحكم المطعون فيدهذا النظر وقضى بانتماهم الخصوصة فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه . ( نقص ۲۷ / ۲۷ / ۱۹۸۹ طعن رقم ۹۰ المسنة ۹۰ قضائية ، نقض ٤ / ۲ / ۱۹۸۷ طعن رقم ۲۱۲ لسنة ۵۰ قضائية لم ينشر ) .

استقرت محكمة النقض في احكامها المتواتره قبل تعديل المادة ٦٨ بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على تأكيد امرين اوضما ان الخصومة لاتعقد الا بين الاحياء فان رفعت على ميت فلا يصححها بعد ذلك اعلان ورثته وثانيهما أن الخصومة لا تنعقد الا باعلان المدعى عليه وتأسيسا على ذلك اعتبرت الخصومة معدومة في حالتين اولهما حالة ما إذا لم يعلن المدعى عليه بصحيفة الدعوى الأ انه حضر بالجلسةانمددة لنظرها والحالة الثانية اذا رفعت الدعوى على ميت وعثل ورثته في الجلسة ، اما في الطعن الماثل فان الخصومة انعقدت صحيحة بان اعلن المدعى عليه بالصحيفة الأ انه حدث بعد اعلانها ان توفي ممثل المدعين وحضر ورثته بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وباشروا السير فيها فلم تحكم محكمة أول درجة بانقطاعها الا ان المحكمة الاستثنافية ــ عندما طعن على الحكم امامها \_ اعتبرت الخصومة منعدمة ورأت انه كان ينبغي على محكمة الدرجة الأولى أن تقضى بالانقطاع اولا ثم يجددها احد الخصوم بعد ذلك باعلان تمثل المتوف الا أن محكمة التقض ناهضت هذا الرأى واكدت ماسبق أن رددته من أن الخصومة لا تقوم الا بين طرفها بين الاحياء واضافت انه في حالة انقطاع سيرها وحضور ممثل المتوفي بالجلسة سواء كان مدع او مدعى عليه فان ذلك يحول دون الحكم بالانقطاع وتستمر الدعوى في سيرها دون حاجة لاعلان جديد ، وهذا الرأى في تقديرنا هو الصحيح لأن الخصومة انعقدت صحيحة بالاعلان الا انه حدث بعد انعقادها حدث طارىء هو وفاة أحد الخصوم وحضور محظه بالجلسة وذلك كاف للسير ق الدعوى دون حاجة للحكم بالانقطاع او اعلان جديد .

وقد ارضحنا في شرح المادة ٦٨ أن التعديل الذي أدخل على المادة بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ أدى الى اعتبار الدعوى منعقده بحضور المدعى عليه الذي لم يعلن بصحيفة الدعوى فيراعى ذلك عبد الاستشهاد باحكام النقض .

٧ \_ النصى فى الفقرة الأولى من المادة ٣٣٠ من القانون المبنى والنصى فى المادة ٣٣٠ من هذا القانون يدل على أن الشارع ناط بمجكمة المواد الجزية اعتصاصاً إستعاليا بنظر دعوى قسمة المال الشائع أيا كانت قيمتها ويحد احتصاصها إلى المنازعات المسلمة بكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الأعرى فلا تخصص إلا إذا كان يدخل فى اعتصاصها العادى ، فإذا مناثيرت فى دعوى القسمة منازعة لا تعلق بتكوين الحصص وتخرج عن الاعتصاص العادى المبنية المؤرثية وجب طبيا إن رأت جليتها أن توقف دعوى القسمة لحين القصل نهاتا فى هذه المنازعة ، وهي لا تكفى فى ذلك باصدار حكم بالوقف بل ينهى أن يكون الحكم مقرواً باصالة

المنازعة إلى الحكمة الابتدائية المختصة بنظرها وأن تعين للخصوم الجلسة التي يحضرون فيا مما يستم أن تكون الدعوى بتلك المنازعة قد رفعت أمام الحكمة الابتدائية واتصلت بها قانونا بمقتضى هذه الإحالة دون حاجة لأن يسلك الحصوم الطريق العادى لرفع الدعاوى المنصوص عليه في المادة مجرع نصبها من اتباع هذا الطريق ماينص عليه القانون من سبيل آخر لرفع الدعاوى ، لما كان ذلك وكان الطابت من الأوراق أن المنازعة التي أثورت في دعوى القسمة على ملكية العقار قد أحملت إلى محكمة قتا الابتدائية للفصل فيها إعمالا خكم المادة ٨٣٨ من القانون . ( نقض ه١٩٦٥ على المعان . ( نقض ه١٩٦٥ على المعان رفع كل المستة ٧٥ قضائية ) .

٣ صحيفة الدعوى . وجوب اشتالها على وقاتمها وطلبات المدعى وأسانيدها . مادة سي-7 موافعات . علمة ذلك . اتاحة الفرصة للمدعى عليه لإعداد دفاعه وألمام المحكمة بمضمون الدعوى ومرماها . ( نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٨٦ طعن وقم ١١٨٤ لسنة ٥٣ قضائية ) .

± \_ انقطاع الشادم المترتب على المطالبة القصائية . مادة ٣٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه الا بصدور حكم نهائى فيها بإجابة صاحبها الى طلبه كله أو بعضه . انتهاؤها بعد ذلك . أثره . زوال اثرها فى الانقطاع واعتبار التقادم الذى بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع . ( نقض ٦ / ٣ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

حراء عدم استثنان المحامي الموكل في رفع الطعن ضد زميل له رئيس النقابة الفرعية .
 ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٣ . عدم تعلقه بالنظام العام . (نقض ٢٢ / ٢٢ / ١٩٨٨ . دعوى المحاصمة رقم ١٩٨٨ / ١٠٠ .

 ٦ ــ طلبات الخصم . العبرة في تحديدها بما يطلب الحكم به . طلبه الحكم بصحة ونفاذ عقده . عدول الحكم عن المدلول الظاهر لصيفة العقد باعتباره عقد مقابضة وصولا الى مقصود العاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . ( نقض ٣٧ / ٣ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٥ ص ٣٨٧ ) .

٧ \_ وحيث أن الحكم لم يبحث مدى جدية منازعة الطاعنين في الدين اكتفاء بما قرره من ان اعلانها بيروتستو عدم الدفع كان سابقا على قيامهما باعلان المطعون ضده الاول بالدعوى رقم ٢٧٢٩ لسنة ١٩٨١ تجارى كلي جنوب القاهرة وهو مالا يؤدى بالضرورة الى عدم جدية تلك المنازعة فضلا عن فساد هذا الاستدلال اذ ان الدعوى \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة \_ تعتبر مرفوعة بايداع صحيفتها بقلم كتاب المحكمة طبقا لما تقضى به المادة ٣٣ من قانون المرافعات ومن ثم فان الحكم للطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال والحطأ في تطبق القانون . ( نقض ١٩٨٧ / ٣ / ١٩٨٥ طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٤ قضائية ) .

٨ ... متى انعقدت الدعوى صحيحة طبقا للاجراءات التي رسمها القانون وسلمت هذه الاجراءات من البطلان قامت الخصومة امام المحكمة فلا يبطلها او يسقطها او يمنع المحكمة من الفصل فيها بمرد غياب أو عدم صحة تحيل من حضر عن المدعى فيها . ( نقعى ١٩٨٣/٤/٣٨ طعن رقم ١٩٨٣/٤/٣٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

 9 ــ انتهاء الحكم المطعون فيه الى عدم انعقاد الخصومة فى الاستئناف وزوالها . استطراده الى مناقشة دفع المطعون ضده باعتبار الاستئناف كأن لم يكن والأنحل به . قضاء فى غير خصومة ولا جميمة له . النمى عليه بالإخلال بحق الدفاع لعدم استجابته لطلب الطاعن اعادة الدعوى للمرافعة . غير منتج . ( نقض 18 / 11 / 190 طعن رقم 1807 لسنة 62 قصائية ) .

 ١ سالطالة القصائية القاطعة للطادم ، ماهيها ، صحيفة الدعوى الصمعة الطالة بحق ما . قاطعة للطادم في خصوص هذا الحق وحده وتوابعه . مؤدى ذلك . دعوى الصويض عن الضرر الشخصي لايقطع الطادم بالنسبة لطلب الصويض الموروث . علة ذلك . احتلاف الحقين . ر نقص ٧٧ / ٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

١٩ \_ دعوى الشفعة . اعتبارها كأى دعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . مادة ٣٣ مرافعات . لا محل لاعمال أحكام قانون المرافعات السابق الذي كان ساريا وقت صدور القانون المدنى . علمة ذلك . ( نقض ١٩٨٧ / ١٤ / ١٩٨٦ طمن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٥٣ فضائية ) .

١٣ ــ تكيف الدعرى واعطائها وصفها الحق. العبرة فيه بحقيقة المقصود من الطابات المقبرة فيه بحقيقة المقصود من الطابات المقدمة في المدعمة بحصتها فى تركة مورثها فى كافة الحقوق المادية والمعربية للمصنع محل الشركة موضوع النزاع . مفاده . طلب تصفية هذه الشركة . ( نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٨٥ طعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٣ قضائية ) .

16 - طلب المطعون صدهم الحكم لهم أصليا بالمبلغ المصحى بقرار التقييم للوفاء بالمكافأة المستحقة لمورثهم نظير الادارة على أساس نسبة من صاق الأرباح محددة في عقد الشركة قبل التأميم . اضافتهم امام محكمة الموضوع طلبا احتياطيا بقيمة هذه المكافأة مخفضه طبقا للنسبة التي حددها القانون مصافح اليها مايستحقه المورث في المقرق بين الملهنين باعتباره ارباحا مستحقة للمساهمين . اعتبار هذا الطلب في صفة الحاص بلكافأة داخلا في الطلب الأصل ومندرجا في مفهومه ، وفي شقة الخاص بطلب حصة المورث في باقى المبلغ اضافة سبب آخر للدعوى تما يجوز للدعوى تما يجوز للدعوى تما يجوز للددع تقديمه كطلب عارض . ( نقض ١٢٥ / ه / ١٩٨٥ / طعن رقم ١٩٨٧ السنة ٩٣ فقضائية)

10 س مفاد المواد ٣٣ ، ٣٨ ، ٣٨ من قانون المرافعات أن الخصومة تبدأ باتصافها باضحكمة المرفوعة اليها ويم انعقادها باتصافها بأطراف الدعوى طبقا للاجراءات التي رسمها القانون ومتى تم ايداع صحيفة افتتاح الدعوى قليم كتاب اشحكمة واعلانها الى المدعى عليهم وسلمت هذه الاجراءات من البطلان قامت الخصومة أمام المحكمة فلا يطلها أو يسقطها أو يمنع المحكمة من الفصل فيها مجرد غياب أو عدم صحة تمثيل من حضر عن المدعى فيها . ( نقص ٢٩٨٧٤/٢٨ لسنة ٣٠ طعن رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨٠ طعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٠ فضائية ) .

١٦ ـــ اذا كانت الخصومة في الدعوى لاكفوم الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة فان رفعت الدعوى على معوف كانت معدومة لا ترتب أثرا ولايصجحها أي أجراء لاحق . وكان النابت أن الطاعين قد احصموا في دعواهم مورث للطعون ضدهم عدا الاول الذي تين أنه

كان قد توفى قبل ابداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب فان الحصومة فى الدهوى تكون معدومة بالسبة له ولا يترتب على ابداع صحيفتها أى أثر ولو كان الطاعدون يجهلون وفاته اذ كان يتعين عليهم مراقبة مايطرأ على خصومهم من وفاة قبل أختصامهم وتعجيل الطاعدين للدعوى واختصامهم الورثة فيها من بعد عديم الاثر لوروده على غير محل وليسى من شأته تصحيح الخصومة المعدومة . ( نقض ٧١/٩٨٣/١٧ طعن رقم ١٩٨٦/٤/٧٤ لسنة ٤٩ قضائية ) نقض

٧٧ ـ يازم ارافع الاستبناف وفقا للمادة ٣٧٠ من قانون المرافعات أن تودع صحيفته قلم كتاب انحكمة المرفع الميا وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى ويتعين أبيضا اعلان الصحيفة إلى المستأنف ضده اذ أن هذا الاجراء الاخير لازم لانطقاد الحصومة بين طوفيها ويترتب على عدم تحققه بطلانها . لما كان ذلك وكانت الحصومة لا تقوم الا بين الاحياء ولا تنطق اصلا بين الدحياء ولا تنطق اصلا بين الدحياء ولا تنطق اصلا بين الدحياء ولا تنفق على المستحهها اجراء الشخاص غير موجودين على قبد الحياة والاكانت معلومة ولا ترتب أثرا ولا يصحبهها اجراء الاحق وعلى من يوبد عقد خصومة أن يراقب مايطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل أحتمامهم قانونا . ( نقض جلسة ٧٧ ـ ٣ - ٣ - ١٩٨٧ طعن رقم ٥٠٤٤ ، ٧٠٦ د لسنة ٥٠ فضائة ).

١٨ ــ إنعقاد الخصومة في الدعوى لا يتحقق الا بالاعلان . قضاء عكمة الاستناف بيطلان مسيفة اقتتاح الدعوى لعدم اعلانها . عدم جواز تصديها للموضوع . ( نقض ٢٧/٥/٧٧ طعن رقم ١٩٨٧/ لسنة ٣٤ قضائية ) .

١٩ ـــ المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط. شرطها . صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما . قاطعة للتقادم في خصوص هذا الحق وحده وما التحق به من توابعه . (نقض ما . ١٩٨٣/٥/١٩ طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٣ قضائية ) .

 ٧ ــ ورود الطلبات في ختام صحيفة الدعوى مجملة . تحديد نطاقها بما ورد بها من بيان للوقائع والاسانيد . ( نقض ١٩٨٣/١١/٣ طعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٥٦ قضائية ) .

١٩ ــ صحيفة تعجيل الاستناف من الوقف أو الانقطاع أو تجنيدها بعد النقض لأول مرة . عدم توقيع محام عليها . لا بطلان . ضرورة توقيعه قاصر عل صحف الدعاوى والاستناف فقط . علة ذلك مادة ٨٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ . ( نقض ١٩٨٧/٦/٨ الطعون أرقام ٢٤٧٠ . ( تقض ٢٩٨٧/٦/٢٨ )

# ملحوظة:

المادة ۸۷ من قانون المحاماة رقم ۲۹ لستة ۱۹۹۸ تقابل المادة 21 من القانون الجمليد ۱۷ منة ۱۹۸۳ و لا خلاف بينيما في الاحكام .

٣٧ \_ المادة ٨٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه بفقراتها ١ ، ٣ ، ٣ ، ٤ هو تقييق لما رآه الشارع من وجوب أن يستعين المقاضون في الهام من منازعاتهم أمام الهاكم يمخطف طبقانها ودرجاتها بالمحامين المقروين لديها حتى تنجو الحصومة من المهاترة وينتفي اللدد

فيا. ومنه وجوب تقديم صحف الاستعناف موقعا عليها من أحد المحامين القرين أمام محكمته وقد نصت في فقريها الحاصة والاخبرة على البطلان جزاء فنالفة أحكامها ، وهذا الجزاء تبدو قسوته اذا كانت الدعوى مرفوعة ضد احد المحامين ولم يكن رافعها لسبب او لاخر قد تمكن من التقابة الفرعية لسبب او لاخر الاذن توكيل عام أو كان من وكله من الحامين لم يصدر له من النقابة الفرعية لسبب او لاخر الاذن منازعائهم بأنفسهم اذا كانت مرددة بينهم وبين أحد الحامين ، وفي هذا تقول الفقرة الملكورة بعد منازعاتهم بأنفسهم اذا كانت مرددة بينهم وبين أحد الحامين ، وفي هذا تقول الفقرة الملكورة بعد فلا ضرورة ليوقع عمام اذا كانت الدعوى مرفعة ضد عام الفرعية الاذن المرعية المحمد في المنازع من عبد الاستعاد بالحامين ولم يصدر على المحمد في المنازع المرعية ولم يصدر له الاذن اذ لو تحقق هذا عام المرعية ولم يصدر له الاذن اذ لو تحقق هذا المرعية ولم يصدر المنازع من جواز أن يتعذ الحامي مايراه من اجراء المناز المن عالم المنازع عليه المنازع من جواز أن يتعذ الحامي مايراه من اجراء المنازع ماشرة اذا لم يصدر الاذن في الدعارى المدنية ما المنازع عليه المنازع من جواز أن يتعذ الحامي مايراه من اجراء المنازية ماشرة اذا لم يصدر الاذن في الدعارى المنائعة مناز المنازية عليه المنازع من جواز أن يتعذ الحامي مايراه من المحادي المدنية عاشرة ما المنازع عليه المنازع عليه المنازع المن من ١٩ ٤ كل العناء لموال من ١٩ ٤ كل الحادي الدول من ١٩ ٤ كل المنازي من ١٠ ٤ كل الدينة المن المنازية عليه المنازع المنازع

٣٣ ــ تنص المادة ٩٣٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ٩٩٦٨ على أنه دلا يحق للمحامى أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على اذن من جلس النقابة الفرعية ويجوز في حالة الاستعجال صنور الاذن من رئيس الجلس واذا لم يصدر الاذن في الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب كان للمحامى أن يتخذ ما يراه من اجراءات مباشرة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة أخذا بظاهر هذا النص واعمالا لحكمته من قيام نقابة المحامين على حسن العلاقة بين أعضائها ــ على أن اخطاب فيه موجه الى المحامى الشاكى أو متخذ الاجراء سواء عمل لعمالج نفسه أو وكيلا عن غيره . ( حكم النقض السابق ) .

# تعليق:

المادة ٨٧ من قانون المحاماه رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ تقابل المادة ٤١ من القانون الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ ولا خلاف ينهما فى الاحكام المصلقة بالمبدأ اللدى قرره الحكم الأنجير كما أن المادة ١٩٣٣ من القانون القديم تقابل المادة ٣٨ من القانون الجديد ولا خلاف بينهما أيضا فى الاحكام.

٣٤ \_ النص في المادة ٤٥ مكررا الواردة ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ السنة ١٩٣٩ ولل من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٣٩ ولما لسنة ١٩٣٩ ولم ماجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون \_ على أن النص ورد أستجاء من أحكام قانون المرافعات فيما يخصص بعقديم الطعون واعلانها وابداع المستعدات وتقديم البنقاع وأصال الحروة وتأجيل الجلسات حي تتنبى المحكمة المعروض أمامها النزاع من القصل فيه في وقت قبير بقراعد يمكمها قانون الطرائب واذا كانت المادة ٥٤ مكروا المشار البيا قد نصت على رفع الطعن بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المتنسمة مشتملة على بيانات عددة وأوجبت على الطاعن أن يقدم طعنه عدد عدد المدروب المحكمة المقدم طعنه عدد المدروب المحكمة المقدم طعنه عدد المدروب المحكمة المقدم المحدود المدروب المحكمة ا

تقديم صحيفته الى قلم الكتاب وأن يعلن صورة منها الى هميع الخصوم اللدين وجه الييم الطعن فى الحسدة عشر يوما التالية والا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلاته و كانت المصلحة الطاعة لم تلتزم هذه الاجراءات فى التقاضى والما أقامت طعنها بطلب أودعه مكتب التحكم بوزارة المدل قان طعنها يكون باطلا وغير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن يكون مكتب التحكم قد أحال الطعن الى المحكمة المتصة وأن تكون الفقرة الثانية من المادة - 1 9 من قانون المراضات قد نصت على النزام المحكمة المحال اليها المدعوى الاختصاص بنظرها ، اذ من المقرر أنه لايجوز اهدار القانون الحال القانون المعامل الفرد أنه من المدون الذي من أجله وضع القانون . ( نقض ٤ / / 1 / 19 / 19 معن رقم 9 المستة ٤ قانونية ) .

٣٥ ـــ ان الطلب الصريح يطرح على القاضى أيضا الفصل فيما ينطوى عليه من طلب ضينى ، واذ كان المعلمون ضدهم من الاول الى السابعة قد أقاموا الدعوى بطلب الزام الطاعين والمعلمون ضدهما الثامن والتاسع باخلاء شقة النزاع وتسليمها تأسيسا على انتباء عقد الانجار الصادر لمورث الأخورين فقضى الحكم المطعون فيه بانتبائد وباخلاء الشقة وتسليمها فانه لايكون قد قضى يا لم يطلبه الخصوم . ( نقض 1 / ١ / ١٩٨٧ طعن رقم 20 السنة ٤٦ قضائية ) .

٣٦ \_ الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطه \_ هو في حقيقته \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ اعتراض على شكل اجراءات الحصومة وكيفية توجيهها ، وهو بيذه المثابة من الدفوع الشكلية يسقط الحق في التمسك به بعدم ابدائه قبل الكلام في موضوع المدعوى ، لان العبرة بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالتسمية التي تطلق عليه ( نقض ١ / ٢ / ١٩٨٤ طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

 ٣٧ ــ تضمين صحيفة الدعوى الميانات التي يتطلبها القانون في اعلان الرغبة في الأحد بالشفعة لا تغنى عنه مالم تكن قد أعلنت في الميعاد . ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة غير كاف لترتيب هذا الاثر . ( نقض ٣٩ / ١٦ / ٩٨٣ ا طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٥٠ قضائية )

٣٨ ــ المبرة فى تحديد طلبات المدعى هي بطلباته الختامية وقت قفل باب المرافعة وليس فقط
 ٩٦ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٩ أــ ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٩ فصائية ) .

٩ إ \_ لما كان لا قضاء الا في محصومة وكان لا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيا ويحدد طلبته فيها \_ حسما يجرى به نص المادة ٩٣ من قانون المرافعات \_ من أجل ذلك كان الترام الحكم بما يطلبه الحصوم أمرا نابعا من طبعة وظيفة القضاء بوصفه احتكاما بين متخاصمين على حق متازع فيه ، فاذا ماخرجت المحكمة عن هذا النطاق ورد حكمها على غير محل ووقع بذلك باطلا بطلانا أساسيا ومن ثم مخالقا للنظام العام مخالفة تعلو على سائر ماعداها من صور الحظأ فى الحكم فيما يدخل فى نطاق الحصومة المطروحة على المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدوات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قبد حدد طلباته فى الدعوى بتخفيض أجرة العين المزجرة المينالم المؤجرة المحكمة الحروج عليا أيا كان مبلغ تعلق قواعد تحديد أجرة الإماكن المؤجرة بالنظام ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا المنج فى قضائه \_ بتخفيض الاجرة الى ملغ العام ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا المنج فى قضائه \_ بتخفيض الاجرة الى ملغ

١٧٦ قرشا ــ بمقولة أن اعتبارات النظام العام تعلو على اعتبارات الحكم بما يطلبه أو لايطلبه الحصوم ، قول غير صحيح . ( نقض ٧١ / ٦ / ١٩٨٠ مجموعة المكتب اللحني سنة ٣١ الحزم الطانى ص ١٨٠١ ) .

٣٠ سـ تحديد الطاعن لنطاق خصوصه بطلب تعديل الاجرة بالزيادة صا قدرته لجنة تقدير الايجارات . خروج المحكمة عن هذا النطاق والحكم بالفاء قرار اللجنة ، خطأ في القانون . ر نقض ٧١ / ١١ / ١٩٨٣ طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣١ ــ للخصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى أو في مذكراتهم أثناء حجز القعية للحكم متى رخصت ثم الحكمة بتقديم المذكرات واطلع عليها الخصوم . ( نقص ٧٤ / ١١ / ١٩٨٣ ، طمن رقم ٥٠ هاسنة ٥٠ قضائية ) .

۳۷ ــ المطالبة القصائية . أثرها في قطع الشادم . مقصور على من رفعت عليه الدعوى وقعى عليه الدعوى . وقعى عليه الدعوى . استاده في تملك عقار النزاع على وضع يده منفردا دون وضع يد أسلافه المطين فيها . مؤداه . عدم اعتبارها قاطعة للتقادم السارى للملحته . ( نقض ۲۷ / ۲۷ / ۱۹۸۳ طعن رقم ۳۹۹ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٣ ـــ اذ قرر المطعون ضده ف ختام مذكرة دفاعه المقدمة نحكمة أول درجة أنه يصمم على الطابات دون أن يضير بأنها المحدد بصدر هذه المذكرة فذلك لايفيد نزوله عن طلب بطلان العقد الطابات دون أن يضور بأنها المحدد بصدر هذه المذكرة فذلك لايفيد نزوله عن طلب بطلان العقد المحدد المحددة دعواه . ( نقض ٩٦ / ٢ / ١٩٨٤ وعنى رقم ٣٦ لسنة ٥٠ قصدائية ) .

٣٤ ــ طلبات المدعين أحقيتهم في تعديل أجرهم الشهرى الى ... وفي القروق المالية المترتبة على ذلك بواقع ... وفي القروة المالية المترتبة على ذلك بواقع ... لكل منهم استادا الى قاعدة المساواة التي ترتبها علاقة العمل القائمة بين كل منهم وبين المطعون ضدهم الاولى وان جمعها صحيفة واحدة الا انها في حقيقتها دعاوى متعددة بقدر عدد المدعين ومستقلة كل منها عن الاخرى ، والدعوى على هذا النحو تكون قابلة للتجزئة ولا تأثير لما يعترى اجراءاتها بالنسبة لاى منهم على الاخرين . ( نقض ١٩٨٣ / ٦ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٠٥ لسنة ٩ قضائية ) .

٣٥ ب وحيث أن هذا النمي مردود ، ذلك أن الأصل أن ترفع الدجوى بالطريق الخدد في قانون المرافعات الحالى تقضي بأن الأصل الداؤهات الحالى تقضي بأن النات المادة ٣٣ من قانون المرافعات الحالى تقضي بأن ترفع الدعوى الى الحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب الحكمة مالم يسعل القانون على غير ذلك ، وكانت المادة ٣٤٣ من القانون ألم يسيخ دعوى الشيفة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان المنفعة دون أن تجيل صراحة ألى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولا يها وقت صديفة المنفوعة دون الدعوى التي كان معمولا يها وقت مدور القانون المدلى أو ترسم طريقا معينا لرفعها ، اذ كان ذلك فان دعوى الشيفة تحير مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفتها قلم كتاب الحكمة وفي قانون المرافعات الحالى المنطق على واقتم الدعوى . ولما كان المطعون عليم قد أعلوا الطاعين والمائع برغتهم في الأجد بالشعة في 14 / ١٩٧٧ وأودوا صحيفة الدعوى قلم الكتاب ف ٣٠ / ٧ / ١٩٧٧ ، فانها تكون قد رفعت في المهاد المحد بالمائد ٣٠ المائيات على غير أساس . ( نقص ٣ / ٣ / ١ م ١٩٧٠ المناز ١٩٠٤ النارية على غير أساس . ( نقص ٣ / ٢ / ١ م ١٩٧٠ المناز ١٩٠٤ المناز ١٩٠٤ على غير أساس . ( نقص ٣ / ٢ / ١ م ١٩٨٠ المناز ١٩٠٤ على عرفة المناز ١٩٠٤ ا

٣٥مكر ر ... اذتنص المادة ٣٦ / ١ من قانون المرافعات على أن ترفع الدعوى الى المحكمسة بنساء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك ، فان مفادها أنه وان كان يلزم لاجراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة ، وهو ماية تب عليها ، ب كأثر اجرائي بدء الخصومة الا أن اعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغي اجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم . ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقا على شرط اعلانها الى المدعى عليه اعلانا صحيحا ، فان تخلف هذا الشرط حبى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ، ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حي تتحقق الفاية منها بالفصل في الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان الحكم الابتدائي لاغفال المحضر الذي يباشر الاعلان اثبات أنه لم يجد الطاعن في موطنه وقت الاعلان وهو أحد البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاعلان ثم رتب على ذلك بطلان ماتلا الاعلان من اجراءات ومنيا الحكم المستأنف، وإذا استوسل الحكم في نظر الموضوع والفصل فيه بمقولة أن العيب في الاعلان لايصل بالخصومة الى حد الانعدام في حين أنه يترتب على بطلان اعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى زوال الخصومة التي بدأت معلقة على شرط الاعلان الصحيح ، ثما يقتض من الحكم المطعون عليه الوقوف عند تقرير بطلان الحِكم لمستأنف حي لايحرم الطاعن ـــ وهو من تقرر البطلان لعدم صحة اعلانه ـــ من نظر الدعوى على درجين باعتباره من أصول التقاضي ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بمقولة أن محكمة أول هرجة استنفذت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بينها الخصومة أمامها لم تنعقد وزالت ، قانه عِكُونَ قَدَ خَالَفَ القَانُونَ وَأَحْطَأُ فِي تَطْبِيقُهُ بِمَا يُوجِبُ نَفْضَهُ . ﴿ نَفْضَ ٣٠ / ٥ / ١٩٧٧ فِي الطمن ١٩٨٩ لسبة ٤٣ ، نقص ٢٥ / ٢ / ١٩٨٠ طمن ٧٢٧ لسبة ١٤ قجائية ) .

## تعليق:

كانت محكمة النقص قد أصدرت حكما بجلسة ٢٩ / ٢٧ / ١٩٧١ في الطعن رقم ١٩٧٥ عند عكمة النقص قد أصدرت حكما بجلسة ٤٤ ألا / ١٩٧٧ في الطبق أن بطلان اعلان صحيفة الدعوى يترتب عليه بطلان الصحيفة ذاتها اذا كانت الدعوى في ظل القانون القدم توفيع الدعوى ورقع الإعلان ولا تعتبر مرفوعة الا بينام وصول الاعلان للمواد اعلانه بالدعوى وقد اختلف الوضع في ظل قانون المرافعات القام أذ أصبحت الدعوى فيه ترفع بايداع صحيفتها قلم الكتاب وتعتبر مرفوعة من تاريخ هذا الإيداع وهذا الاجراء وحده هو المقرر لوقع الدعوى فقم الكتاب وتعتبر مرفوعة من تاريخ هذا الإيداع وهذا الاجراء وحده هو المقرر لوقع الدعوى المؤثر على مانصت عليه المادة ٣٣ مرافعات جديد وبطلان ورقة اعلان صحيفة الدعوى لايؤثر على صحيفة الدعوى منتجة الاثارها فانه يعين المضى في نظر موضوعها دون الوقوف عدد حد تقرير بطلان الحكم فاذا استفلت عكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة بطلان الحكم فاذا المتقلت به الحصومة الاستثاف أن الحكم المستأنف باطل لعب شابه ولايمته الى الاجراء الذى انعقلت به الحصومة فانه يعين على المحكمة الاستثافية الا تقف عدد حد تقرير هذا المبطرة والقضاء به بل

يجب عليها أن تمضى في القصل في موضوع الدعوى ، وفي تقديرنا أن هذا اخكم قد أصاب فيما قرده من أن ايداع الصحيفة واعلانها اجراءات منفصلة إلا أنه لم يحالفه التوفيق حيها أجاز المحكمة الاستنافية أن تستمر في نظر الدعوى أو الفصل فيها رخم أن اخصومة لم تعقد لعدم الامحلان اذ يترتب على ذلك تفويت درجة من درجات التقاضي على خصم لم يعان حتى يتسنى له الحضور ليناصل عن حقه أما الحكمان الآخران المشار اليهما برقم ٣٥ فيما ينفقان وصحيح التانون وعلى ذلك فعن رأينا أنه اذا قضت الحكمة الاستنافية بيطلان صحيفة الدعوى التى قدمت فحكمة أول درجة ووقفت عند حد الفاء الحكم المستأف فان حكمها هذا الايثر لى قدمت عصيفة افتتاح الدعوى ويجرز لن كان قد رفع الدعوى أمام عكمة أول درجة أن يعتبر الصحيفة قائمة وأن يعلن دعواه من جديد اعلانا صحيحا وتسير الدعوى سيرها الطبهي وفقا للقانون الا انه من الافتحال له رفع دعوى جديدة حتى لا يتبايه بالدفع باعبار الدعوى كأن لم تكن عملا بالمادة ٥٠ مرافعات أو بسقوط الخصومة عملا بالمادة ع ٧ مرافعات أو بسقوط الخصومة عملا بالمادة ع ٧ مرافعات أو بسقوط الحصومة عملا بالمادة ١٠ مرافعات أو بسقوط الحصومة عملا بالمادة ٤٠ مرافعات أو بسقوط الحسومة عملا بالمادة ١٠ مرافعات أو

٣٦ ــ لما كان الين من صحيفة الاستناف أنها استوقت اليانات التي نعمت عليها المادتان ١٣٥ ، ٣٣ من قانون المرافعات وأنها أودعت قلم الكتاب في المحاد إغدد في القانون ــ وكان العمل ببطلان اعلانها أمرا خارجا عن العمجيفة ذاتها ــ ولم تدفع الطاعة أمام الحكمة الاستنافية ــ باعبار الاستناف كأن لم يكن .. بعدم اعلانها صحيحا خلال ثلاثة أدبهر من تاريخ ابداعها قلم الكتاب وكان هذا الدفع لايعلق بالنظام العام. فأن الحكم المطعون فيه اذ قعي برفعن الدفع ببطلان صحيفة الاستناف لايكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطيقه . ( نقعل .. ) ١١ / ١٩٧٩ طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ قصائية ) .

٣٧ ــ لما كان من المقرر أن تقديم طلب التعجيل الى قلم اغضرين لايقطع التقادم أو السقوط ذلك أن اعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن أما فى حالة شطب الدعوى فانه يترتب على ذلك استعادها من جلول المتضايا فلا تعود الحكمة لنظرها الا اذا طلب أحد الخصوم السير فيها باعلان منه الى الخصم الاخر بالحضور في جلسة تحدد لنظرها . ( نقض ٢٠ / ١ / ١٩٧٠ منة ٧١ ص ١٣٩٠) .

٣٨ ــ صحيفة افتتاح الدعوى هي الاساس الذى تقوم عليه كل اجراءاتها ، فاذا حكم ببطلانها فانه بيبغي على ذلك الفاء هميع الاجراءات اللاحقة لها وزوال هميع الآثار التي ترتبت على رفعها واعتبار الحصومة لم تعقد ، وان كان ذلك لايمنع صاحب المصلحة من تجديد الحصومة اذا شاء باجراءات مبتدأة متى انتظى المانع القانولى من ذلك ( نقص ١٥ / ٥ / ٧٣ سنة ٧٤ ص ٧٤٨) .

٣٩ ــ مؤدى قضاء محكمة الاستناف ببطلان صحيفة الدعوى واضكم المستأنف المبنى عليها الا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم فلا يسوع لهكمة الاستناف أن تمضى بعد ذلك في نظر الموضوع بل يكون عليها أن تقبف حند حد القضاء بالبطلان فان هي جاوزت ذلك وقضت في الموضوع فان قضاءها يكون واردا على غير خصومة ( حكم النقض السابق ) . ٤ ــ اذا كان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٦٧ بشأن المحاماة امام الحاكم الذى رفع الاستناف أمام أية عكمة الا اذا كنا وضع الاستناف أمام أية عكمة الا اذا كابت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ، فإن مقتضى ذلك أن عدم توقيع من نصت عليهم المادة المذكورة على صحيفة الاستناف يترتب عليه بطلانها ( نقض ١٩٧٣/٢/٢ مسنة ٢٤ ص
 ٢٨٢ ) .

# ملحوظة :

هذا الحكم يسرى أيضا في ظل قانون المجاماة الجديد رقم ١٧ سنة ٩٨٣ لان المادة ٥٨ منه جاءت متفقة مع نص المادة ٣٥ من القانون قبل الأخير وتضمنت المادة ٨٥ نصا صريحا بالبطلان على مخالفة أحكامها .

١ ٤ - اجراءات التقاضي تتعلق بالنظام العام . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسوم القضائية أو بانقضائها بالتقادم على محكمة الاستشاف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز ابداء الدفع بذلك لاول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ٣٧/٣/٣ ص ٢٠٩ ) .

٢٤ — مزاولة المحامى لاعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . أثره . التعرض للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . القضاء ببطلان صحيفة الاستناف استادا الى أن أسم المحامى الذى وقعها مستبعد من الجدول . خطأ . ( نقض ٤٧٧/٥/٤ سنة ٣٣ ص ٥١٥) ) .

" ٤ - الدفع بطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دفع شكل يجب ابداؤه قبل المصرض لموضوع الدعوى والا مقط الحق فى التحسك به ، وبعد البطلان الذى يلحق بالصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلانا نسبيا لا يتعلق بالنظام العام ويحبر الكلام فى الموضوع مسقطا فى جمع الاحوال للحق فى التسك بهذا الدفع أما الدفع بعدم قبول الدعوى لانعبدام العبقة فهو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمنها ، فإذا كان الثابت أن الطاعن أبدى الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به بعد سابقة ابدأته الدفع بعدم قبول الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون اذ أيد الحكم الإبتدائي في قضائه بسقوط الحق في الخسك ببطلان صحيفة الدعوى تأميسا على ما أيد الحكم الإبتدائي في قضائه بسقوط الحق في الخسك ببطلان صحيفة الدعوى تأميسا على ما يعدم قبول الدعوى تأميسا على ما يعدم قبول الدعوى ( نقض ١٤٩٢٣ ) ٢٠ من قانون المرافعات السابق من وجوب ابداء هذا الدفع قبل ابداء الدفع

٤٤ ــ تقديم صحف الدعاوى أمام الهكمة الابتدائية والادارية أو طلبات الاداء الى المحاكم الابتدائية . وجوب التوقيع عليها من محام مقرر أمامها . عدم جواز القياس على هذه الصحف والطلبات . قائمة شروط السم لا يصدق عليها وصف صحيفة الدعوى ولا هي من الاوراق التي ارجب قانون المحاماة توقيمها من محام . عدم التوقيع لا يترتب عليه البطلان . ( تقعن ١٩/١٣/٣) صنة ١٨ ص ١٩٦٦ .)

ه ٤ \_\_ توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى . المقال التوقيع على صورتها . لا بطلان (
 نقص ٧٩/٣/٧ طعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٦ \_ يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها محمى الطلب الجائزة بالحق الذي يوافر فيها محمى الطلب الجائزة بالحق الذي يراد اقتضاؤه وبهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه له الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه كما يجب بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه ، فان تغاير الحقان أو مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر ( نقض ١٩٧٣/٥/٣ ) .

٧٧ ـــ اذ كانت صعيفة الدعوى التي رفعها المطمون صدهما الاولان بصفتهما للحكم بأحقيتهما للاحكم بأحقيتهما للاحكم بأحقيتهما للاحكم العجود عليا واستردادها لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض الذي يطالبان به في دعواهما الحالية ، وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد الذي كان مطلوبا في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده اذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه بل أن التعويض لا يجب الا بسقوط طلب الاسترداد ، فان تلك الدعوى لا يكون من شأنيا قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض ( حكم النقض السابق ) .

٨٤ ـــ المطالة القصائية لا تقطع التقادم طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى الا اذا تحت باجراء صحيح بحيث اذا كان صحيفة الدعرى باطلة لعيب في الشكل فلا يترتب عليها أي أثر ولا تقطع التقادم ( نقض ، ١٩٧٥/٥/٢ صنة ٢٦ ص ١٠١٧ ) .

 ق علان صحيفة الاستناف اجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيا . الحكم الصادر ضد من لم يملن بالصحيفة . حكم باطل . ( نقش ١٩٧٩/١٧/٣٩ طعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ ) .

هــــ العبرة بالطلبات الحتامية في المدعوى . لا عبرة بالطلبات التي تضميها صحيفتها طالما لم
 عمل المدعى في مذكرته الختامية اليها . ( نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨٠ طعر رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ ) .

١٥ ــ الكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الاداء لايمد تسيها قاطما للتقادم . (نقض 19٧٨/٤/١٧

٣٥ ... اغكمة مقيدة في قضائها بطلبات الخصوم . رفض طلب ورثة العامل تقرير معاش لهم وفقا للقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ . لا محل استحقاق التحويض بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ . ( نقض ٢٧ / ٧ / ١٩٧٧ سنة ٣٥ ص ٣٥٧٣ ) .

٣٠ \_\_ انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . الحفال ذلك . بطلان الصحيفة وزوالها كأثر للمطالبة القصائية . هذا البطلان الا يصححه حضور المدعى عليه . البطلان الذى يزول بحضور المعلن اليه الما هو بطلان اوراق التكليف بالحضور الناشىء عن عبب في الإعلان او في بيان المحكمة او في تاريخ الجلسة . ر نقص ٣٥ / ٣ / ٧٧ سنة ٣٨ ص ٢٩ دم ١٤٥٢ ) ، نقص ١١ / ٢٧ / ٢٩ طمن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٣ قضائية ) .

٥٤ ــ طلب تصفية الشركة. تضمينه بطريق اللزوم طلب حلها . القضاء بحل الشركة رتصفيتها . لايمد قضاء بما لم يطلبه الحصوم ( نقض ٥ / ٣ / ٧٩ لا طمن رقم ٧٧ لسنة ٤٩ ) .

 الجاب استفان محكمة الاحوال الشخصية اذا اراد الوصى رفع دعوى أو اقامة طعن من الطعون غير العادية . اجراء شرع لمصلحة ناقص الاهلية . عدم جواز تمسك الحصم الآخر بذلك . ر نقض ۱۹ / ۲ / ۷ سنة ۷۷ ص ٤٧١) .

٣٥ — الاصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الاحياء ، فلا تعقد اصلا الا بين اشخاص موجودين على قيد الحياة ، والا كانت معدومة لا ترتب أثرا ، ولا يصححها اجراء لاحق ، وعلى من يوبه عقد الخصومة أن يراقب مايطراً على خصومه من وفاة أو تغير في الصقة قبل اختصامهم من بدلك ومن ثم فان الدفع المصلى بانعقاد الخصومة بين أطرافها الواجب اعتصامهم قانونا لا يعير بدلك من الدفوع المنصوص عليها في المادة ١٩٣٣ من قانون المرافعات السابق ، التي تسقط بعدم ابدائها قبل البحكم في الموضوع . واذ كان افغابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم قلموا صحيفة قبل المحتفاف الى مورث الطاعين المدين الدك تبين الله كان قد توفي بعارفع ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧ قبل تقديم الصحيفة واعلانها ، فان الخصومة في الاستئاف لا تكون قد انعقدت بين طرفيها ولا يترتب على تقديم الصحيفة الى قلم الخصومة في الاستئاف لا تكون قد انعقدت بين طرفيها ولا يترتب على تقديم الصحيفة الى قلم الخصورية أي اثر . ( نقض ١٩٧ / ١٩٧ / ١٩٧٩ من ٥٦ من ٥٨ عن نقض ١٩٨٢ / ١٩٨٩ العمرين أي اثر . ( نقض ١٩٧ / ١٩٧ / ١٩٧٩ منة ٢١ ص ٥٩ عن نقض ١٩٨٤ / ١٩٨٩ على من وقد وقد المناته ) .

٧٥ ــ ١٨ كان انقطاع سو الخصومة يقع بقرة القانون دون حاجة لصدور حكم به فان الحكم لايكون الا تقريرا لحكم القانون وبوصفه معبلقا بسير الدعوي لا تكون له أية حجية واذ يشترط لانقطاع سو الحصومة أن يتحقق سببه بعد بدء الحصومة فان وقع قبل ذلك أي قبل ايناع الصحيفة قلم الكتاب كانت الحصومة معدومة ولا تجرى عليها احكام الانقطاع (نقص ايناع الصحيفة قلم الكتاب كانت الحصومة معدومة ولا تجرى عليها احكام الانقطاع (نقص ١٩٦٧ / ٥ / ١٩٨٧ سنة ١٨ ص ١٠٠).

٥٨ ـــ اتخاذ الحصم موطنا مجنارا له . وجوب اعطار بحصمه عند الغاته والاصح اعلانه فيه . مجرد اتخاذه موطنا مختارا جديدا أثناء سو الدعوى . لابعد دليلا على الغاء موطنه السابق مالم يخطر محصمه صراحة بهذا الالغاء . علد ذلك . ليس تمة مايمنع قانونا من أن يكون للخصم أكثر من موطن أصل أو عنتار .

(نقض ۱۹۸۰/٤/۲۱ طعن رقم ۱۳۳۹ لسنة ٤٧ قضائية )

٩٥ ــ تحديد الطلبات . مناطه . الطلبات الحتامية للمدعى وقت قفل باب المرافعة فى الدعوى وليس بما ورد فى صحيفة المتناحها .

( ۱۹۹۱/۱۲/۸ طعن رقن ۲۳۱۹ لسنة ۵۵ ق )

٦٠ ـــ المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . ماهيتها . صحيفة الدعوى المصيمة المطالبة بحق
 ما . قاطعة للتقادم في خصوص هذا الحق وحده وتوابعه . مؤدى ذلك . دعوى التعويض عن
 الضرر الشخصى لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض المروث . علة ذلك .

( ١٩٩٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٢٥٥ لينة ٥٥ ق )

٣١ ــ النص فى المادة (٣٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد خير المستأجر بين الاحفاظ بمسكنه الدى المستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد اقاربه بالمبنى الجديد الذى المامه خلا من ضرورة اعذار المستأجر قبل رفع دعوى الاخلاء قان هذا الإعذار يكون غير لازم لقبول دعوى الاخلاء فى هذه الحالة ومن ثم فلا محل لإعمال القواعد العامة فى القانون المدلى يخصوص الاعذار .

 ٣٢ ــ عنوان صحيفة الدعوى ليس من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الصحيفة . الخطأ المادى فيه . لا أثر له .

( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٩ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣ )

٣٣ ــ انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية . م ٣٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه الا بصدور حكم نهائى فيها باجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه . انتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال اثرها فى الانقطاع واعتبار التقادم الذى بدأ قملها مستمرا لم ينقطع .

(نقض ۲۸/۲/۲/۲۸ طعن رقم ۲۱۷۹ لسنة ۳۰ قضائية ).

٦٤ ـــ الاثر الحرتب على رفع اندعوى والحكم فيا من قطع التقادم او استبدال مدته الا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه . الحكم بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته . بالنسبة لشركة النامين مالم تكن طرفا فيه . علمة ذلك .

( نقض ۱۹۹۲/٦/۳۰ طعن رقم ۲۸۲ لسنة ۲۱ ق )

٩٥ ــ تقديم طلب الاداء . بديل لايداع صحيفة الدعوى . اعلان هذا الطلب مذيلا بامر الرفض والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات مؤداه . انعقاد الخصومة فى الدعوى ولو كان مبنى رفض اصدار الامر بالاداء ان الطلب فى غير حالاته .

(نقض ١٩٩٣/٣/١١ طعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٧ قضائية )

 ٣٦ ــ الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى . قضاء لا تستفذ به محكمة أول درجة ولايتها .

(نقض ۲۰۱۱/۳/۳/۱۱ طعن رقم ۲۰۱۴ لسنة ۵۷ قضائية )

٩٧ ــ تكييف الطلبات في الدعوى . اساسه ماعناه المدعى فيها واقعا وميررا دون حرفية العبارات او الالفاظ التي يصاغ بها .

( ۱۹۹۲/٤/۱۹ الطعن رقم ۱۷۱۳، ۱۸۹۱ لسنة ۵۱ ق )

٧٧ مكرر: لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحصومة في الدعوى تبدأ بايداع صحيفة إفساحها قلم كتاب المحكمة طبقا للمادة ٣٣ من قانون المرافعات ولا يجزىء عن ذلك تكليف الحصوم بالحضور في الجلسة المحددة ، ويترتب على عدم سلوك الطريق الذي أسته القانون لرفع الدعوى حق الحصيم في المعفع بعدم قبول الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وهو في حقيقته دفع موجه إلى إجراءات الحصومة وشكلها وكيفية توجيها الاانه يجوز تصحيها عملا بالمادة ٣٣ مرافعات إقصادا في اجراءات الحصومة ومنعا للمبالغة في التمسك داشكا\_ . ( نقض ١٩٨٧ / ١٨ طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥١ قضائية ) .

٦٨ ... عدم استئذان المجامى المركل فى رفع الطعن مجلس النقابة الفرعية لمقاضاة زميل له . مؤداه . تعرضه للميساءلة التأديبيه دون تجريد العمل الذى قام به من آثاره القانونية و لا ينال من صحته متى تم وفقا للقانون . مادة ٦٨ ، ٩٨ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ ) .

٩٩ \_\_ اشتال الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد أو سندات غنلفة . تقدير الرسم . كيفيته . مادة ١٩٧٧ ق ٩ لسنة ١٩٤٤ . استحقاق ربع الرسم المسدد . شرطه . مادة ٧٠ مكرو من ذات القانون .

## ( ۱۹۹۱/۲/۲۷ طعن ۲۱۱۲ لسنة ۵۸ ق )

٧ - صحيفة الدعوى. اساس كل اجراءاتها. الحكم ببطلانها. أثره. الغاء هميع الاجراءات اللاحقه لها وزوال ماترتب على رفعها من آثار واعبار الخصومة لم تعقد. قضاء عمكمة الاستناف ببطلان صحيفة الدعوى والحكم المستانف المبنى عليها. مؤداه. زوال جميع الاجراءات الهي ترتبت على ذلك الحكم ومنها التأثير به في سجلات الشهر العقارى دون حاجة بصدور حكم ذلك.

### ( ١٩٩١/٤/٣٠ طعن ٢٣٥ لسنة ٥٣ ق )

١٧ - دعوى القسمة: اختصاص المحكمة الجزئية استثناء بنظرها ايا كانت قيمتها. توقف الفصل في دعوى القسمة على الفصل في منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة. اثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائيا في هذه المنازعة واحالة هذه المنازعة الى المحكمة الابتدائية الفتصة بنظرها. موداه . اعتبار بالدعوى بهذه المنازعة مرفوعة امام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونا دون حاجة لاكباع الطريق العادى لرفع الدعاوى .

٧٧ \_ إذ كانت بيانات صحيفة إفتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو يحاميه \_ في الحالات التى يتطلب القانون توقيع الأخير عليها \_ هى ورقة عرفية لا يستلزم

القانون تحريرها أمام الموظف اغتص بالمحكمة المرفوع اليها الدعوى ومن ثم فلا تعد هذه الصحيفة قبل تقديمها الى قلم الكتاب ورقة رسمية فيجوز الطعن على ما ورد بها من بيانات وما تحمله من توقيعات بالانكار وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون الإثبات المشار اليه ولا تلحق الرسمية صحيفة الدعوى إلا بتداخل الموظف اغتص وفي حدود البيانات التي قام بها أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره .

( نقض ١٩٩٣/٢/٤ الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ١٤٥٤ ق )

٧٣ ــ أ ــ العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به .

ب - العبرة في تكييف الطلبات في الدعوى ليس بحرفية عباراتها واتما بما عناه المدعى منها وفقا
 للثابت من الوقائع المعروضة في حدود سبب الدعوى

ج - الاعتراض على تغير سب الدعوى يجب أن يكون امام محكمة الموضوع وإلا سقط الحقق في إبدائه امام محكمة النقض.

( نقض ١٩٩٣/٤/١٤ الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٨ قضائية )

الفرق بين الدعوى والخصومة :

الدعوى كما قالت محكمة النقض هي حق الالتجاء الى القضاء للحصول على حاية قانونية للحق المدعى به . اما الحصومة فهي وسيلة ذلك اى انها مجموع الأعمال الاجرائية التي يطرح بها للحق المدعاء على القضاء وبم بها تحقيفه والفصل فيه والقانون المدنى هو اللدى ينظم قواعد سقوط وانقضاء الحصومة ، وانقضاء المدعوى والحقوف منفى الله يبنا ينظم قانون المرافعات سقوط وانقضاء الحصومة لا يترتب عليه اى مساس بأصل الحق المرفوعة به المدعوى بل يبقى خاصعا في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدنى فالملكية حق والمطالبة به الدعوى على طريق المدعوى والحصومة هي الاجراءات التي تتبع لطرح الدعوى على المحكمة .

واذا قضت المحكمة باعبار الدعوى التي رفعها المدعى كأن لم تكن لسبب من الأسباب فان ذلك لايمس الحق المطالب به كما اذا كانت الدعوى مطالبة بنين فان اعبار الدعوى كأن لم تكن لايمس الحق في الدين طالما أنه لم يسقط أو ينتهي بسبب من اسباب مقوطه التي حددها القانون المدني.

# أحكام النقض :

الدعوى هي حق الالتجاء إلى القضاء للحصول على حاية قانونية للحق للدهي به. أما الحصومة فهي وسيلة ذلك أي أنها مجموعة الأعمال الإجرائية التي يطرح بها هذا الادعاء على القضاء ويع بها تحقيقه والفصل فيه والقانون المدنى هو الذي ينظم قواعد سقوط وانقضاء الحصومة. وقد الدعاوى والحقوق بمضى المدة بينا ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وانقضاء الحصومة. وقد

جرى قضاء هذه المحكمة على أن انقضاء الخصومة لا يترتب عليه أى مساس بأصل الحق المرفوعة المدعوى بل يبقى عاضما في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدنى. ولما كان المعرض المناسخوى المذى يوضعنه الباتع في مفهوم المادة ٣٩٩ عن القانون المدنى هو كل عبل يعكر على المشترى حقه في حيازة المبع والانتفاع به. فلا يدخل في ذلك ماييديه الباتع في دعوى صحة المتاقد التي يقيمها عليه المشترى من دفوع أو طلبات بياجم بها اجراءات الحقومة سواء لعواز النافقة عن عقد البعع. ولما كان الأصل أن الققاعس عن والاة الخصوص فحقوق المشترى قانونية مشروعة لكل خصم جقيقي فيها للتخلص منها جي لا يظل معلقا دون حدود باجراءات المشتف عن عقد البعر عنها خلال المدة القانونية فقد أجاز المشرع لأى مساحة عرب المجارة المشرع لأي مساحة عشروطها أو انقضائها حسب الأحوال دون أن يكون في هذا الطلب شبية تعمض في استعمال الحكم المطورة فيه هذا النظر بقضائه بانقضاء الخصومة في المدوى دوم المواب صحيح القانون فيما المني المدر انقد ١٩٦٦ ).

## مادة ١٤

يكون حضور الخصوم فى الدعاوى الجزئية التى ترفع ابتداء فى اليوم والساعة المحدين بصحيفة افتتاح الدعوى أمام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم وذلك فيما عدا الدعاوى التي لا يجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بأوامر الاداء .

ويشكل مجلس الصلح المشار اليه برئاسة أحد وكلاء الناتب العام ، ويعقد جلساته في مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع ، وعليه أن ينتهى من مهمته في مدى ثلاثين يوما لايجوز مدها الا باتفاق الطرفين ولمدة لا تجاوز ثلاثين يوما أخرى ، فاذا تم الصلح في هذا الاجل ، أعد بذلك محضرا تكون له قوة السندات واجبة التنفيذ ، واذا لم يتم الصلح في الاجل المذكور احال الدعوى الى المحكمة لنظرها في جلسة يجددها .

ويصدر بتنظيم هذا المجلس وبيان الاجراءات التي تتبع أمامه قرار من رئيس الجمهورية ويحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التي تشكل مجالس الصلح بدائرتها .

واذا عرضت الدعاوى المشار اليها فى الفقرة الاولى على محكمة شكل مجلس صلح بدائرتها قبل عرضها على هذا المجلس وجب على المحكمة احالتها اليه .

هَلَه المادة مستحدثة وليس لها مقابل في القانون القديم وقد صدر تفيدًا لها قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٦٨ الآتي نصه .

# قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٦٨ بتنظم مجالس الصلح

# رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور:

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وعلى ماارتآه مجلس الدولة .

قبرر :

### مادة ١:

يشكل بقرار من وزير العدل بمقر محكمة المواد الجزئية مجلس للصلح او اكثر يؤلف من رئيس وعضوين على النحو التالى :

١ ــ احد وكلاء النيابة العامة (يسا

٣ - اثنين من المواطنين الصالحين بصفة أصلية ، واثنين بصفة
 احتياطية تختارهم كل سنتين لجان الاتحاد الاشتراكي العربي
 أعضاء
 أل المراكز والاقسام والمدن والبنادر التي تشملها دائرة

ا المراجر والاقسام والمدن و اختصاص المحكمة الجزئية .

### مادة ٢:

يكون حضور الخصوم أمام مجلس الصلح بأنفسهم أو بوكلاتهم المفوضين في الصلح .

مادة ٣:

لما السلح في سيل أداء مهمته أن يستمع الى الشهود ويجرى المعاينة كلما اقتضى الحال لذلك .

## عادة ٤ :

يثبت فى محضر الصلح أسماء الخصوم وموضوع النزاع وماانتهى اليه الصلح . ويوقع الخصوم أو وكلائهم المفوضون هذا المحضر ويصدق عليه مجلس وتعطى صورة منه طبقا للقواعد لاعطاء صور الاحكام .

اذا لم يتم الصلح وأحيلت الدعوى الى المحكمة ، يجب أن يحدد فى قرار الاحالة تاريخ الجلسة بحيث لا يجاوز ثلاثين يوما ، وأن يشفع بقرار الاحالة تقرير موجز عن النزاع وأسانيد الخصوم فيه ومااتخذ من اجراءات لانهائه

وعلى قلم الكتاب اعلان الخصوم بتاريخ الجلسة قبل موعدها بخمسة عشر يوما على الاقل .

مادة ٢:

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بقانون المرافعات المدنية التجارية ، ولوزير العدل اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياسة الجمهورية في 20 يوليه سنة ١٩٦٨ ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٣ الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٦٨ .

# التعليق :

١ ــ اتجه المشرع في المادة ٦٤ من القانون الجديد الى انشاء مجالس صلح تتولى التوفيق بين الخصوم تاركا أمر تنظيمها بقرار جمهوري يصدر بذلك وأتاح الفرصة للتدرج في أنشائها بما خوله لوزير العدل من اصدار قرارات بتجديد المحاكم التي تشكل تجالس صلح بدائرتها واستلزم القانون أن تعرض على تلك انجالس هيع الدعاوى الجزئية التي تكون من اختصاص الحاكم الجزئية التي أنشئت بدائرتها وذلك بأن أوجب أن يكون حضور الخصوم في تلك الدعاوي في الجلسة الاولى المجددة لنظرها أمام تلك المجالس وتحوطا لخطأ قلم الكتاب في تحديد جلسة الحضور في تلك المدعاوي أمام هيئة المحكمة الجزئية مباشرة وحتى لا يترتب على ذلك الخطأ تعقيد الاجراءات أرجب القانون على هذه المحكمة في تلك الحالة أن تحيل الخصوم الى مجلس الصلح المشكل بدائرتها لجلسة تحددها له . وغني عن البيان أن مجلس الصلح وقد اقتصر اختصاصه على التوفيق بين الجنصوم مما ينتفي معه مجال المفاضلة بينهم فان المرحلة التي تمر بها الدعوى أمامه لا تخل بحقهم في ابداء مالديم من دفوع أمام المحكمة عند احالة المجلس الدعوى اليها بعد اخفاقه في الوصول الى صلح ينهم أذً لا تعتبر الرافعة بدأتٍ في مفهوم المادة ١٠٨ من القانون ( المقابلة للمادة ١٣٢ من القانون الملغي ) الا من جلسة المرافعة التي يحددها مجلس الصلح للخصوم أمام هيئة المحكمة بعد احالة الدعوى اليها . هذا وقد حرص المشرع على أن تقتصر النازعات التي يعين عرضها على مجلس الصلح على الدعاوى الجزئية التبي ترفع ابتداء حتى يبقى من الجائز ابداء طلبات عارضة أثناء نظر الدعاوى أمام المحكمة الجزئية أياكان نوع هذه الطلبات وأياكان الخصم الذي يبديها وذلك حي لا يعطل الفصل في الطلب الاصلى انطارا لنظر الطلبات العارضة في مجلس الصلح.

وقد استشى المشرع من الخصوع لنظام مجالس الصلح الدعاوى التي لا يجوز فيها القانون بالصلح والدعاوى المستعجلة ومنازعات التلفيذ والطلبات الحاصة بأوامر الاداء تقديرا منه بأن لها من طبيعها مالا يطنق مع الخصوع لهذا النظام ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

ملحوظة : لم يصدر وزير العدل القرار اللازم لتنفيذ مجالس الصلح ولذلك فلم يعمل بيا للزّن كما أن الاتحاد الاشتراكي وقد ألفي فانه يتعين تعديل القانون قبل صدور قرار من وزير العدل يتفيله . على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه أن يؤدى الرسم كاملا وأن يقدم لقلم كتاب المحكمة صورا من هذه الصحيفة بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب . وعليه أن يرفق بصحيفة الدعوى جميع المستدات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة .

وعلى المدعى عليه في هميع المدعاوى عدا المستعجلة والتي أنقص ميعاد الحصور فيها أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يوفق بها مستداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الاقل

ولا تقبل دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينيه العقارية إلا إذا إشهرت صحيفتها .

## التعلية :

هذه المادة عدلت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ الذى عمل به اعتبارا من ١٤ مارس سنة ١٩٩١ وذلك باضافة الفقره الأخيرة اليها .

# الشرح:

ومؤدى التعديل الذى ادخل على المادة أنه في حالة مااذا رفعت دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينيه العقارية ، وكان المدعى لم يشهر صحيفتها فان الدعوى تكون غير مقبولة ، فاذا أقام المدعى دعوى بصحة ونفاذ عقد بهم أرض زراعية أو أرض فضاء أو منزل أو بأى حق عقارى آخر من الحقوق العينية العقارية المتصرص عليها في القانون المدنى ، فانه يتعين عليه شهر صحيفتها قبل تقديمها فان لم يفعل تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوفا .

ومما هو جدير بالذكر ، أن الخطاب موجه للمحكمة ، وليس موجها لقلم الكتاب ، وعلى ذلك فانه لايجوز أن يمتع عن قبول صحيفة دعوى محتجاً في ذلك بعدم شهرها ، والاكان لمقدمها أن يتقدم بشكوى ضده للمستشار رئيس المحكمة ، باعباره الرئيس الادارى له الذى يعين عليه أن يصدر اليه أمراً بقبول صحيفة الدعوى .

ويدور البحث عما اذا كان الجزاء المقرر فى هذه المادة تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها أم لابد من أن يدفع به الخصوم ؟!

فى تقديرنا انه يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم القبول حتى ولو لم يدفع به أحد من الخصوم لأنه أمر اعتبره الشارع متعلقا بالنظام العام وبالتالى فلا يشترط أن يتمسك به أحد من الخصوم . و تطبيقاً للأثر الفورى لقانون المرافعات فان الدعوى التى رفعت ابتداء من ١٩٩١/٣/١٤ تكون غير مقبوله اذا لم تشهر صحيفتها ، أما الدعاوى التى رفعت قبل ذلك تكون مقبولة ،

#### مادة ه٢

وتقضى فيها انحكمة حتى لو صدر الحكم بعد سريان هذا القانون ، مع ملاحظة أن الدعوى تعتبر مرفوعة بايداع صحيفتها لقلم الكتاب .

وتنفيذا فاده المادة أضاف المشرع بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩١ الى القرار بقانون ٧٠ لسنة ١٩٩١ بشأن رسوم التوثيق والشهر العقارى المادة ٢٤ مكرراً . وتنص على ٥ نحصل مؤقتا ... عند شهر طلب مؤقتا ... عند شهر طلب عارض أو طلب تدخل أو طلب اثبات اتفاق يتضمن صحة التعاقد على حق من هذه الحقوق ... المادة قضائية تورد خزينة المحكمة المختصة على ذمة شهر الحكم الذي يصدر في الدعوى أو الطلب مقدارها ٣٥٪ من قيمة الرسم النبي الذي يستحق على شهر الحكم طبقاً للقواعد الواردة بالمادة مقدارها ٣٥٪ من قيمة الرسم النبي الذي يستحق على شهر الحكم طبقاً للقواعد الواردة بالمادة ٢٩ من هذا القانون ، وتخصم قيمة هذه الإمانة من الرسم النسبي المستحق عن ذلك الشهر . وفي حالة القضاء باتيا بوفض الدعوى أه عدم قدمة هذه الإمانة من الرسم النسبي المستحق عن ذلك الشهر . وفي حالة القضاء باتيا بوفض الدعوى أه عدم قدمة هذه الإمانة من الرسم النسبي المستحق عن ذلك الشهر .

وفى حالة القضاء نهائيا برفض الدعوى أو عدم قبرها أو اعبارها كأن لم تكن أو تركها أو سقوط الخصومة فيها أو فى حالة عدم شهر الحكم لتخلف أحد الشروط اللازمة قانونا لشهره والتي لا دخل لارادة طالب الشهر فيها ، يمحى ماتم من شهر ويعتبر كأن لم يكن ، وترد الإمانة بغير رسوم .

ومقتضى هذه المادة أنه يحين على من يرفع دعوى صحة تعاقد على حق من الحقوق الدينية العقارية أو التقدم بطلب عارض أو طلب تدخل أو اثبات التصالح فى حتى من الحقوق المرفوعه به الدعوى أن يسدد للشهر العقارى أمانة قضائية مقدارها ٣٥٪ من قيمة الرسم السبى الذي يستحق على شهر الحكم أو الطلب على أن تخصم قيمة هذه الامانة من الرسم النسبي المستحق على شهر الحكم أو العلب على أن تخصم قيمة هذه الامانة من الرسم النسبي المستحق على ذلك الشهر إلا أن الامانة ترد عن دفعها في الحالات الآتيه :

- ١ ــ اذا قضى برفض الدعوى أو بعدم قبولما
  - ٧ ــ اذا قضى باعتبار الدعوى كأن لم تك
    - ٣ ــ اذا قتني بترك الخصومة في الدعوى
  - 3 اذا قضى بسقوط الخصومة ف الدعوى
- مـــــــ اذا لم يتم شهر المحرر أنتخلف أحد الشروط اللازمة قانونا لشهره ، والتي لا دخل لادارة طالب الشهر فيها .

ويشترط لاسترداد الأمانة في الحالات الأربعة الأولى أن يصبح الحكم نباتياً ، مواء لانه استففت فيه طرق الطعن العادية أو لانه نبائي بطبيعته ، أو لفوات مواعيد الطعن دون طعن عليه . أما في الحالة الخاصة فلا ترد الامانه الا اذا لم يتم شهر الخرر بسبب تخلف شرط من الشروط التي يتطلبها القانون لشهره ، ولم يكن هناك دخل لادارة طالب الشهر فيها ، كها اذا تين أن الباتع لايملك المبح وكان المشترى قد خفي عليه ذلك ، أما اذا كان يعلم فلا يسترد الإمانة . وفي هميع الحالات المتقدمه فان لطالب الشهر أن يسترد الإمانة فقط ، أما الرسوم فلا يرد له شيء منها .

ويبدو أن مشروع القانون الذي قدم نجلس الشعب كان يجدد الإمانة القضائية التي تورد خزينة الهكمة المختصة على ذمة شهر الحكم الذي يصدر في الدعوى أو الطلب بسبة ٥٠٪ مضمنه الرسم النسبي الذي يستحق على شهر الحكم طبقا للقواعد الواردة في المادة ٢١ من قانون العرثيق والشهر الا ان المجلس عدلها الى ٣٥٪ وهذا يين من مقارنة ماجاء بالمذكرة الايضاحية عن النص الذى وافق عليه المجلس لذلك يتعين لفت النظر الى هذا الامر الهام عند قراءة المذكرة الايضاحية ونصها الآتى :

« استشرت ظاهرة احجام اغلب المتعاملين في الحقوق العينية العقارية ، وخاصة عقود بيع العقارات ، عن تسجيل الحقوق التي تلقوها كما يوجب لذلك قانون الشهر العقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ ، واستعاضوا عن ذلك برفع دعاوى صحة ونفاذ للعقود المبرمة بشأن هذه التصرفات ، بما أدى الى تضخم اعداد هذا النوع من القضايا ، حتى بلغت وفقا لاحصائيات عديد من الحاكم تجاوز نسبة ال ٥٠٪ من مجموع القضايا المنظور امامها .

وفضلا عن الأثر السلمي لتزايد عدد القضايا على هذا النحو امام المحاكم فيما لا يمثل في اغلبه خصومة حقيقية يتعين على القضاء الفصل فيها ، فان اتباع هذا الطريق يؤدى الى عدم تسجيل هذه التصرفات مما يترتب عليه ضياع الرسوم الواجبة على الدولة ، بالاضافة الى مايشيعه عدم تسجيل هذه التصرفات من زعزعة في أسس الملكية العقارية التي استهدف المشرع بموجب قانون الشهر العقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ تدعيم اركانها وتوفير الاستقرار لها ، .

# دعوى صحة التوقيع تافهة الأثر بشأن عقد البيع :

لا حظنا أنه بعد أن تم تعديل هذه المادة بما اوجبه من تسجيل صحيفة صحة التعاقد وإلا قضنت المنحكمة بعدم قبولها على النحو الذى بيناه في شرحها فإن كثيراً من المشترين هجروا هذه الدعوى وخروا إلى دعوى صحة التوقيع إعتقاداً منهم بأنها تغنى عن دعوى صحة التعاقد وذلك حي يتفادوا دفع ربع رسوم هذه الدعوى الأعيرة وهذا الإعتقاد غير صحيح على الإطلاق ، ذلك أن الحكم بصحة التوقيع يقتصر أثره على أن توقيع البائع على العقد صحيح ولا يتعداه إلى غيره على خلاف الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد حتى في حالة عدم تسجيل الحكم سفانها تشبيل الحكم من الله فيها طلب أعرى كثيرة بيناها في هذا المؤلف ومنها طلب تسليم الميع إذا كان البائع قد نكل عن تنفيذ إلتزامه لذلك قفت النظر لهذا الأمر الهام .

# عدم سداد رسوم الدعوى لا يؤدى إلى البطلان :

ومن المقرر أن عدم سداد رسوم الدعوى لا يترتب عليه البطلان وكل ما للمحكمة أن تقرر إستبعاد الدعوى فإذا قام المدعى بسداد الرسوم لقلم الكتاب حدد جلسة لنظر الدعوى وتبدأ من حيث إنتيت إجراءاتها قبل إستبعادها فإذا فات المحكمة إستبعاد الدعوى وإستمرت في نظرها حتى صدور الحكم فيها فلا بطلان وإنما يحق لقلم الكتاب مطالبة المدعى بسدادها بالطريق الذي رسمه القانون وإذا أبدى المدعى عليه طلباً عارضاً بالجلسة فإنه يتعين على المحكمة إثباته بمحضر الجلسة وتكليفه بسداد الرسم فإن أبي إستبعنته المحكمة فإن فاتها وقضت فيه فلا بطلان وإذا تدخل شخص ثالث في الدعوى تدخلاً هجومياً أثناء نظرها كلفته المحكمة بسداد الرسم فإن رفض استبعدت طله فإن فات عليها وقضت في الدعوى فلا بطلان . وقد أوجب الفقرة الثانية من المادة على المدعى عليه فى كافة الدعاوى عدا المستعجلة أن يردع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستداته قبل الجلسة المحددة ليظر الدعوى بنلاثة أيام على الأقل وأجاز المشرع هذا الايداع فى المحاد المذكور دون اعلان الحصم به طالما ان الدعوى لم تطرح لنظرها أمسام المحكمسة أمسا بعسد أن تجرى المراهسة فى أول جلسة فانها تخرج عن نطاق تطبيق الفقيرة الثانية من المادة 30 فلا يجوز للخصم أن يودع مستدات أو مذكرات سى فى غير جلسة حدوث أن يعلم أو يعلن بذلك اختصم الآخر اذ أن هذا أصل من أصول المرافعات وضع لكنالة عبدال البقائقي وعلم تجهيل الحصومة على من كان طرفا فيها فاذا أودع الحصم مستدا أو مذكرة فى غير الحالة المتصرص عليها فى هذه المادة دون أن يعلن خصمه بها أو يطلعه عليها واستد الحكم فى قضائه اليها فائه يكون باطلا لاعلائه بحق الدفاع .

وايداع المستدات والمذكرات قبل الجلسة على النحو السائف يسرى أيضا أمام بمحكمة ثانى درجة بالنسبة للمستأنف عليه وبنفس الشروط آنفة البيان عملا بالمادة • ٣٤ مرافعات التي نصت على أنه • تسرى على الاستناف القواعد المقررة أمام محكمة المعرجة الأولى صواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الاحكام مالم يقض القانون بغير ذلك ».

وميعاد الثلاثة أيام المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة سواء أكان بالنسبة للمدعى عليه أمام محكمة أول درجة أم بالنسبة للمستأنف عليه أمام محكمة ثانى درجة تنظيمي لايترتب على مخالفته البطلان.

# أحكام النقض:

١ - أوجب المادة ١٥٠٨ / ٢ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون وقم ١٠٠٠ لسنة المعرفة الثانية من المادة ١٩٠٥ من قانون المرافعات الحالى) التي ينطبق حكمها على اجراءات الاستئاف عملا بالمادة ١٤١٤ منه ( تطابق المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات الحالى) المواءات الاستئاف عملا بالمادة تعارف ١٤٤ منه ( تطابق المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات موفق على المستدانة قبل الحساب المددة نظر الدعوى يتلائة أيام على الأفلى، ومؤدى ذلك أن المشرع أجزال الموادة قبل الكتاب مذكرة بدفاهه يرفق بها الديناع في المياد المذكور وهو ميعاد تنظيمي \_ دون اعلان الحصم بها ، طالما أن المدعوى لم تطرح المؤدم المام الحكمة ، أما بعد أن تجرى المرافعة قبل في أول جلسة ، فانها تخرج عنطاق تطبق الفقرة الثانية من المادة ١٠٠٨ سالفة اليان ، فلا يحوز للخصم أن يودع مستدات أو مذكرات ب في غير جلسة \_ دون أن يعلم أو يعلن بذلك الحصم الأعر ، اذ أن هذا أصل من أصول المرافعات الحالى ) وضع لكنالة عدالة القطائي وعدم تجهيل الحصومة على من على المرافعة فيها . ( نقض ٨٨ / ٤ / ١٩٧٤ من ١٤٤٥)

٧ ـــ اذ كان يين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطمن أن المطعون عليه لم يحضر الجلمة الاولى التي حددت لنظر الاستناف واجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٣٣ / ٣ / 19٦٨ لاعادة اعلانه ولما اعيد اعلانه لم يحضر وأودع قلم الكتاب في ١٤ / ٣ / ١٩٦٨ مذكرة أرفق بها صورة صحيفة الاستناف المجلنة أنه ودفع في مذكرته بيطلان تلك الصحيفة تأسيسا على أن

المحضر لم يين في صورتها هذه غيابه وقت الاعلان وصفة اظاطب في استلام تلك الورقة على خلاف ماثبت بالاصل المودع ملف الاستثناف ، وقد قضى الحكم بقبول هذا الدفع استنادا الى ماثبت بالاصل المودة الماثبة المستفقة ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لهذه المؤتد المشتمة من الطاعن بملف الطعم انها لم يؤشر عليها بما يفيد اعلان هذا الاعمر بايداعها والمذكرة سافقة الدوعا قلم الكتاب في والمذكرة سافقة الدوعا قلم الكتاب في غير جلسة ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على مادفع به بلطعون على في مذكرته وعلى ماورد بصورة الإجلان من بيانات دون أن يعلم أو يعمل بالماعن فحرمه بذلك من ابداء دفاعه في صدد هذا الدفع وبشأن صورة هذا الإعلان فيكون الحكم بذلك قد نبه البطلان لإخلاله بحق الدفاع في سدد هذا الدفع وبشأن صورة هذا الاعلان فيكون الحكم بذلك قدنه البطلان لإخلاله بحق الدفاع با يستوجب نقضه فذا السبب ( نقض ١٩٧٤ / ١٤٧ ع

٣ ــ الرسوم المستحقة على الدعوى. التوام المدعى أصلا بأداتها. جواز تحصيلها من المحكوم ضده بعد صدور الحكم نياتيا. مباشرة قلم الكتاب لهذه الرخصة لا يعتبر اساءة لاستعمال الحق ولا يتعارض مع حجية الحكم النياق الصادر لصالح المدعى. مادة ١٤ ق ٩٠ لاستعمال الحق ولا يتعارض مع حجية الحكم النياق الصادر لهما ١٩٨٤ لمدة ٥٠ قضائية).

 ع حجز الدعوى للحكم . أثره . انقطاع صلة الخصوم بيا بالقدر الذي تصرح به المحكمة . تقديم مستدات دون تصرم منها أو اطلاع الطرف الآخر عليها . للمحكمة الالفات عنها . ( نقض ۱۱ / ۵ / ۱۹۸۸ طمن رقم ۸۳۸ لسنة ۵۵ قضائية ، نقض ۱۹۸۰/۳/۲۹ سنة ۳۹ ص ۹۹۵ ) .

سـ على المحكمة طبقا للمادة الثالثة عشر من القانون • ٩ لسنة ١٩٤٤ الحاص بالرسوم القضائية ورسوم الموثيق في المواد المدنية أن تستجد القضية من جدول الجلسة اذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قبنها. (نقض ٣٨ / ٥ / ١٩٧٠ صنة ٣١ العادد الثاني ص ٩٣٣).

٣- سام ترتب البطلان على عدم دفع الرسوم المستحقة على الدموى . علة ذلك . تحصيل الرسوم المستحقة من شأن قلم الكتاب . ( نقط ؟ ٢ / ٣ / ١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ١٤٤ . نقطى ٢٠ / ٣ / ١٩٨٠ علمن رقم ٩٠٠٠ لسنة ٤٦ قصائية ) .

٧ ــ لا يغنى الخصم عن تقديم السنند اشارته الى تقديمه فى دعوى أخرى غير منضمة ولو
 كانت مرددة بين نفس الحصوم ومتظوره فى نفس الجلسة المحددة لنظر المدعوى المحتج به فيها.
 ر نقض ١٥ / ١٧ / ١٩٨٨ طعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٠ قصالية ›.

تعليق : هذا الحكم في تغديرنا محل نظر ذلك أن السند أذا قدم في دهوى منظوره فأن سحيه منها قبل القصل فيها يعتبر مخاطرة يتحمله من قدم المستند . كما أن أفكمة قد لا تسمح له احيانا بسحيه قبل القصل في الدعوى المنظورة أمامها وعلى ذلك فأنه كان يعين على المحكمة أن تطلع على الدعوى المقدم فيها المستند أو تكلفه بتقديم صورة من المستند فأن الحر خصمه بموافقته للاصل فأنها تضمه للدعوى أما أذا نازع ذلك فأنه ليس أمامها الا أن تطلع بنفسها على المستد أما وهي ثم تديم هذا ولا ذلك فأنه ليس أمامها الا أن تطلع بنفسها على المستد أما وهي ثم تديم هذا ولا ذلك فأنها تكون قد اخلت بحق الذلاء ع ٨ ... دعوى صحة التوقيع ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... هي دعوى تحفظية الفرض منها إلبات أن التوقيع الموضوعي على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه ومن ثم فان نطاق هذه الدعوى لا يسع لأمر صحة التصرف الذى ضمته الورقة ونفاذه ووجوده أو انمدامه ولا تجوز المناقشة فيها في أمر من هذه المسائل وبالتالي فان بحث أمر تزوير طلب السند يخرج عن نطاق الدعوى بطلب صحة التوقيع عليه ولا يُعد وسيلة دفاع فيها ولا يمنع المُختج عليه بالورقة من بعد الحكم فيها من إقامة دعوى أصلية بطلب رد وبطلان المحرر فذا السبب كما لا يكون للحكم الصادر فيها أية حجية في الدعوى الأخيرة الاختلاف المحل في كل منهما .

 جواز إيداع المدعى عليه مذكرة بدفاعه قبل الجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل . عدم التزامه او قلم الكتاب باعلانها خصمه مادة ٣/٦٥ مرافعات .

١٠ مفاد النص في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٧٤ سنة ١٩٤٦ أن تسجيل صحيفة دعوى محمة ونفاذ البح لايكون حُجة على من ترتبت شم حقوق على ذات المبح إلا إذا تم التأشير بالحكم الصادر في الدعوى على هامش ذلك التسجيل خلال خس سنوات من تاريخ صيرورته نهائياً وأن فوات هذا المحاد دون حصول التأشير يترتب عليه وبقوة القانون زوال حجية أثر تسجيل الصحيفة قبل من ترتب شم حقوق عينيه على ذات العقار المبع في تاريخ لاحق على التحليل المحليلة .

11 ... الرسم اخاص لصندوق اخدمات الصحيه والاجتاعيه لأعضاء الهيئات القضائية من حكمها . حيث الالتزام به ومداه ومقداره . أساسه . الرسوم القضائية الأصلية . وجرب أخده حكمها . م مكرر ق ١٩٧٥/٣٦ . القضاء في دعوى صابقة بالفاء قائمة الرسوم الأصليه . فصل الحكم المطمون فيه في النزاع على خلاف الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والحائز لقوة الأمر المقضى . أثره . جواز الطعن عليه بطريق النقض .

۱۲ ... دعوى صحة التوقيع دعوى تحفظيه . الفرض منها . أثره : يمتع على القاضى التحرض للتصرف الثابت بالورقة من جهة صحته او بطلانه ووجوده أو زواله . حكم صحة التوقيع .

اقتصار حجيته على صحة التوقيع . عدم تعدى اثره الى صحة النزامات الطرفين الناشئة عن العقد .

( نقض ١٩٩٢/٣/١٥ طعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٥٨ قضائية )

## مادة ٢٦

ميعاد الحضور خسة عشر يوما ، امام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستتناف وثمانية أيام أمام المحكمة الجزئية ويجوز فى حالة الضرورة نقص هذين الميعادين الى ثلاثة أيام والى أربع وعشرين ساعة على التوالى .

وميعاد الحضور فى الدعاوى المستعجلة أربع وعشرون ساعة ، ويجوز فى حالة الضرورة نقص هذا الميعاد وجعله من ساعة الى ساعة بشرط أن يحصل الاعلان للخصم نفسه الا اذا كانت الدعوى من الدعوى البحرية .

ويكون نقص المواعيد فى الاحوال المتقدمة باذن من قاضى الامور الوقعية وتعلن صورته للخصم مع صحيفة الدعوى .

> تقابل المواد ٧٧ ، ٧٣ ، ٧٤ من القانون الملفي ولا خلاف في الاحكام بينهم . المُشــرح :

١ ــ ميعاد الحضور هو الياية العمرى للبدلة التي يجب أن تمضى من يوم اعلان المدعى عليه بعسجيقة الدعوى وبين الميعاد الفدد للجلسة فهو ميعاد كامل يجب أن ينقضى قبل اليوم المحدد لنظر الدعوى كما أنه ميعاد مقرر لمصلحة المدعى عليه ومن ثم فله أن ينزل عنه والمذلك كان من المقرر أن للمدعى عليه أن يكلف المدعى بالحضور في جلسة أقرب من الجلسة المحددة في صحيفة المدعى دون أن يتقيد في تحديد لمد الجلسة بمواهد الحضور الكافحة لحضور المدعى وبيتاف الى ميعاد المضور سواء أكان ميعادا عادياً أم كان ميعاد المقدور سواء أكان ميعادا عادياً أم كان ميعاد المدعى وبين مقر المحكمة المطلوب المضور أماما أمامها ويصاف عماد المسافة الى المعاد الأصل ويكونان ميعادا واحدا ولا يترتب على عام مراعة ميعاد المخضور بطلان صحيفة المدعى ولكن للمدعى عليه أن يطلب الناجيل لاستكمال للميعاد ( لملادة ٢٦ ويراجع التعلق علياً ) ( الوسيط في المرافعات فرمزى سيف الطبعة الخاصة مى ٣٧٥)

والقاهدة أن مواعيد التكليف بالحصور لا تمنح للخصم بالنسبة لذات الطلب الا مرة واحدة ، فعتى منحت اليه عند اعلانه بصحيفة الدعوى فلا يلزم منحها مرة أعرى عند تعجل الدعوى بعد وقفها ، ولا يلزم منحها ـــ من باب أولى ـــ عند اعادة اعلان المدعى عليه المتخلف عن الحجور في الجلسة الأولى طالما أن الاعلان الاول صحيح وطالما أنه قد سبق منجه اياه واذا عمل المدعى طاباته بما يجاوز الطلبات الاصلية فانه يعمر طلب جديد ينهى أن تراعى فيه مواعيد

التكليف الحضور أما اذا عدل طلبه الى أقل من طلبه الأصلي فلا يجنح مبعاد للتكليف بالحضور . والضرورة التي تحيز لقاضى الأمور الوقتية نقص المواعيد أمر يخضع لتقديره فى جميع الحالات غير أنه ملزم دائما بالحدود اللدنيا التي أشارت اليها المادة ولا يجوز له أن يقصر مواعيد الحضور فى المدعاوى البحرية . ومواعيد المسافة لا يسرى عليها مبدأ التقصير .

### مادة ٧٧

يقيد قلم الكتاب المدعوى فى يوم تقديم الصحيفة فى السجل الخاص بذلك بعد أن يثبت فى حضور المدعى أو من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها فى أصل الصحيفة وصورها .

وعل قلم الكتاب فى اليوم التالى على الاكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الاصل اليه

ومع ذلك يجوز فى غير دعاوى الاسترداد واشكالات التنفيذ، أن يسلم للمدعى ــ متى طلب ذلك ــ أصل الصحيفة وصورها ليمولى تقديمها الى قلم المضرين لاعلانها ورد الاصل الى المدعى ليقوم باعادته الى قلم الكتاب.

هذه المادة تقابل المادة ٧٥ من القانون الملعي والفقرة الاخيرة منها أصيفت بالقانون ١٠٠ والمند كله و من الاجراءات التي استحدثها قانون المرافعات المدنية والتجارية أيضا مانصت عليه في المادة ٢٧ من أن يتولى قلم الكتاب تسلم صحيفة الدعوى بعد قيدها الى قلم الحضرين لاعلانها ورد الأصل اليه وكان الهدف من تقرير هذا الحكم هو التخفيف على ذوى الشأن وتجيبهم مشقة متابعة اجراءات الإعلان غير أن التطبيق المعمل دل على أن متابعة صاحب الشأن بفسة لتلك الاجراءات ومراقبة سيرها والتحقق من المعمل دل على أن متابعة صاحب الشأن بفسة لتلك الاجراءات ومراقبة مسرها والتحقق من كان لم تكن اذا لم يتم الاعلان خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب وقد رؤى كأن تمقيع هذه المفاية يستارم التصريح للمدعى أن يتسلم أصل الصحيفة وصورها ليقدمه بنفسه الى قلم الكتاب عد الأصلان ويهيده الى قلم الكتاب عد

## التعليق:

لما كان المشرع قد اعتبر الدعوى مرفوعة من يوم تقديم صحيفتها الى قلم الكتاب وفقا لنص المادة ١٣٠ قان ثم يعد هناك محل لنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون القديم التي تممل تقديم الصحيفة لقلم المضرين قاطعا لمدد المقادم والسقوط وتتراخي يباق آثار رفع الدعوى الى يعم اعلان المدعى عليه بصحيفتها ( المذكرة الايضاحية للقانون ) . كما أوجب المشرع على قلم الكتاب أن يثبت تاريخ الجلسة في صحيفة الدعوى في حضور المدعى أو نائبه حتى يكون على يبنة من الجلسة الهددة لنظر الدعوى وقد أوردت المذكرة الايضاحية في هذا الصدد ( أن ماأوجه المشرع في المذاذة ٧٦ منه على قالم الكتاب والمضرين لا يمنع صاحب الشأن من متابعة الإجراءات

مع المحضر القائم بالاعلان كلما اقتصى الامر ذلك فمن حق طالب الاعلان الاطلاع في أى وقت على اصل الاعلان لاستيفاء ماقد يكون لازما من بيانات واجراءات في حالة مااذا لم يكن المحضر قد تمكن من اتمام الاعلان لاى صبب من الاصباب ) .

# احكام النقض:

قبول الطلب العارض. شرطه. أن يقدم الى اغكمة بالاجراءات المعادة لرفع الدعوى قبل الجلسة أو بطلب يقدم شفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها. مادة ١٧٣ مرافعات. هدم قبلم قلم الكتاب بقيد هذا الطلب في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة ٧٧ مرافعات. لا أثر له. ( نقض ٧ / ه / ١٩٨٦ طعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٧ قضائية )

### سادة ۲۸

على قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه الا إذا كان قد حدد لنظر الدعوى جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب أن يتم الاعلان قبل الجلسة ، وذلك كله مع مراعاه ميعاد الحضور .

وتحكم المحكمة المرفوعه إليها الدعوى على من تسبب من العاملين بقلم الكتاب أو المحضرين باهماله فى تأخير الاعلان بغرامة لا تقل عشره جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه ولا يكون الحكم بها قابلا لأى طعن .

ولا تعتبر الخصومه منعقده فى الدعوى الا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه مالم يحضر بالجلسة .

# الشرح:

هذه المادة تقابل المادة ٧٧ بالقانون الملغى ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وقد ادخل المشرع عليها تعديلا بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ ومؤدى هذا التعديل مايل :

أولاً : رفع المشرع الفرامة التى كان منصوص عليها فى الفقره الثانيه والتى تقضى المحكمة بها على العاملين بقلم الكتاب أو المحضرين فى حديها الأدنى والأقصى إلى عشرة أمثالها فأصبحت لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه .

ثانيا : أضاف المشرع الفقرة الأخيرة من المادة وبمقتضاها أصبح المبدأ العام أن الحصومة لا تعبر منعقدة فى الدعوى باعلان صحيفتها إلى المدعى عليه ويستشى من ذلك أن يحضر المدعى عليه بالجلسة فقد اعتبر أن ذلك يقوم مقام الأعلان . وقبل اضافة هذه الفقرة حدث خلاف شديد في الفقه والقصاء بشأن أثر حضور المدعى عليه بالجلسة ولم يكن قد أعلن بصحيفتها فذهب الرأى الراجح في الفقه إلى أن الحصومة لا تعقد الا بالاعلان وحصور المدعى عليه بالجلسة بدون اعلان لا يقوم مقام الاعلان حمى لو تنازل عن الاعلان أو قور أنه علم به أو اطلع عليه .

وأضاف أصحاب هذا الرأى أنه يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الدعوى وتكلف المدعر باعلان المدعى عليه .

وبالنسبة للقضاء فقد أصدرت محكمة النقض حكمين متناثرين قضت فيهما بأن حضور الخصم يصحح الأعلان ويقوم مقامه الا أن الغالبية العظمي من أحكامها الكثيره المتواتره ذهبت إلى عكس ذلك وقضت في صراحة ووضوح أن الخصومه لا تنعقد الا بالاعلان وأن حضور الخصم بدون اعلان لا يصححه حتى لو تنازل عن الاعلان وأخيرا أصدرت الهيئة العامة للمواد المدنيه في ١٩٩٢/٣/٨ حكما قضت فيه بأنه إذا حضر المدعى عليه دون اعلان بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها وتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في اعلانه بصحيفتها كأن أقر بأستلام صوره منها أو تسلمهذهالصورة بالجلسة بغير اعتراض منه أو أبدى دفاعا في الموضوع أو طلب أجلا لابدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبمركزه القانوني كان ذلك كافيا للمضى في نظر الدعوى دون حاجه لتكليف المدعى أو قلم المخضرين باعلان بصحيفتها وقد أوردنا هذا الحكم في نهاية الشرح. ومؤدى هذا الحكم أن محكمة النقض اعتبرت أن حضور المدعى عليه الذي لم يعلن بالصحيفة كافيا لاعتبار الخصومة قائمة بشرط أن يحضر بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وأن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في اعلانه بصحيفتها أما إذا لم تتوافر هذه الشروط كما إذا حضر ودفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن فان الحضور لا يكفى ليقوم مقام الاعلان فأضاف المشرع هذه الفقرة الأخيرة من المادة مقرراً في صراحة ووضوح أن حضور المدعى عليه يقوم مقام الاعلان وبذلك اصبح الشرطان اللذان أوردتهما محكمة النقض ف حكمها الأخير غير قائمين الا أن هذا لا يمنع المدعى عليه عند حضوره أن يدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن كما أن له بطلب التأجيل للأطلاع على أوراق الدعوى ولى هذه الحالة يتعين على المحكمة أن تحييه إلى طلبه .

هذا وننوه أنه لا يجوز الاستشهاد بمكم الدوائر المدنيه والاحكام المشابعه الا بالنسبة للإجراءات التي اتخذت والأحكام التي صدرت قبل تعديل المادة اما بعد التعديل فاصبحت لاتعمشي معها ألا أننا أوردناها ايضاحا للشرح .

ويثور التساؤل عن الدعاوى التى صبق رفعها قبل العمل بهذا القانون وكان المدعى عليه قد حضر فيها قبل سريانه واجلت المحكمة الدعوى وكلفت المدعى باعلانه الا أن الاعلان لم يتم . فى تقديرنا أنه يجب الشرقة بين ما إذا كان المدعى عليه قد حضر بعد العمل بهذا القانون أو لم يحضر فإذا لم يحضر قلا تئور أمامنا أدنى صعوبة إذ يتعين على المحكمة تأجيل الدعوى وتكليف المدعى باعلانه أما إذا حضر فإن الحصومة تكون قد انعقدت بحضوره ولا يقدح فى ذلك أن الدعوى رفعت قبل التعديل لأثنه يتعين فى هذه الحالة أعمال الأثر الفورى لسريان التعديل عملا بالمادة الأولى مرافعات . وبيقى الفرض الأخير وهو رفع الدعوى قبل العمل بالتعديل وحضور المدعى عليه بالجلسة بعد التعديل بدون اعلان فإن الحصومة ــ من باب أولى ــ تعير قد انعقدت بحضوره عملا بالأثر الفورى لسريان إجراءات المرافعات على النحو السالف .

وكان المشروع عند تقديمه نجلس الشعب في خصوص هذه المادة ، ينص على أن الخصومة لا تعتبر منعقدة في الدعوى الا باعلان صحيفتها مالم يحضر المدعى عليه الجلسة أو يقدم مذكرة بدفاعه قدخذت اللجنة التشريعية الكلمات الثلاث الأعيرة وبذلك فإن تقديم مذكرة من المدعى عليه بدفاعه لا يترتب عليه اعتبار أن الخصومه قد انعقدت بل يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تؤجل المدعوى وتكلف المدعى باعلان المدعى عليه .

وقد أوردت المذكرة الايضاحية تفسيرا لهذه المادة مؤداه أن المقصود بالحضور في هذا المقام هو أن يحضر المدعى عليه ـ دون اعلان \_ بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها ويتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في اعلانه بصحيفتها كأن يقر باستلامه صورة منها ، أو يتسلم هذه الصورة بالجلسة بغير اعتراض ، أو يدى دفاعا في الموضوع ، أو يطلب أجلا لابدائه بما يدل على علمه اليقنى بموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبمركزه القانوني .

وفى تقديرنا أن هذا الرأى لا سند له من القانون إذ أنه تخصيص للمادة بغير مخصص إذ القاعدة في التشريع والتفسير أن المطلق يظل على أطلاقه مام يرد ما يخصصه وقد وردت عبارة حضور المدعى عليه بدون قيد أو شرط وبالتالي فلا يجوز الحد من عمومية النص بوضع قيود تبال من ذلك ويبدو أن المذكرة التفسيرية قد تأثرت بحكم الهية العامة للمواد المدنية الذى سبق بيانه الا أن هذا التفسير يصطدم مع عمومية النص على النحو أنف النيان ، ونظرا الأنه من المقرر قانونا في قواعد التفسير بأنه إذا تعارضت المذكرة الايضاحية مع النص أو قسرته تفسيرا لا يتفق مع مدلوله فالعبرة بما ورد في النص ولا يجوز الموسايق بيانه ولا يجوز المول بأن واضع النص أراد ذلك إذ لا يجوز الرجوع إلى قصد المشرع الا إذا كان النص يحتمل أكثر من معنى أما إذا ورد صريجا لا يحتمل تأويلا ولا يشوبه لبس

ومن الأهمية بمكان أن يطلع الباحث على نص المذكرة الأيضاحية ليكون على بينة من الأمر لذلك كان من الضرورى أن نورده كما جاء بها .

لما كان الهدف من اعلان صحيفة الدعوى هو إتصال علم الخصوم بها ومواجهة المدعى عليه بالدعوى المرفوعة ضده وهو الأمر الذى يتحقق بحضوره من تلقاء نفسه الجلسة التي تنظر فيها الدعوى أو تقديمه مذكرة بدفاعه فيها ، وتقنينا لهذا الاتجاه الذى أرسته محكمة النقض فقد نص

المشروع في المادة الثالثة منه على اضافة فقرة جديدة إلى المادة ٦٨ تنص على أن الخصومة لا تعبر منعقدة في الدعوى الا باعلان صحيفتها مالم يحضر المدعى عليه بالجلسة أو يقدم مذكرة بدفاعه . أما المقصود بالحضور في هذا المقام فهو أن يحضر المدعى عليه ... دون أعلان ... بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليه ويتازل صراحة أو ضمنا عن حقه في اعلانه بصحيفتها كأن يقر باستلامه صورة منها ، أو يتسلم هذه الصورة بالجلسة بغير اعتراض ، أو يبدى دفاعا في المرضوع ، أو يطلب أجلا الابدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبمركزه الأبصاحية ) .

وواضح أن النص عدل بعد كتابة المذكرة الايهناحية بأن حذف منه المجلس الشريعي عبارة 
د او يقدم مذكرة بدفاعه ، ومؤدى هذه المادة أنها تفرق بين رفع الدعوى وإنعقاد الخصومة 
وكلاهما لازم للسير في الدعوى فرفع الدعوى يتم يمجرد ايداع صحيفتها قلم الكتاب اما انعقاد 
الحصومة فلا يتم الا باعلان صحيفة الدعوى أو حضور المدعى عليه فاذا رفعت الدعوى بايداع 
صحيفتها الا انها لم تعلن للمدعى عليه ولم يحضر بالجلسة وصدر فيها حكم كانت الحصومة معدومة 
ويعتبر والعدم سواء كل حكم يصدر فيها إما إذا اعلن البعض ولم يعلن البعض الآخر ولم يحضر 
الأخيرين فانه يعين الغفرقة بين ما اذا كانت الخصومة تقبل الحزئة ام لا فان كانت لا تقبل 
النجزئة كانت الخصومة برمتها معدومه وبالتالي كل اجراء يتخذ بشأنها وكل حكم يصدر فيها 
يكون معدوما اما اذا كانت تقبل التجزئة صح الحكم بالنسبة لمن اعلن او حضر بدون اعلان 
وانعدم بالنسبة لمن عداهم.

ورغم صراحةالنص وخروج المذكرة الايضاحية عليه فقد ذهب رأى في الفقه الى ان مايفهم من ظاهر النص الجديد من أنه يجبرد الحضور امام القاضى مرادف للاعلان ويغنى عنه ، لا يحكن الاعذ به على اطلاقه واستد في ذلك لأمرين اوضعا انه يخالف المبادىء الأساسية التي يقوم عليا النشريع الإجرافي المصرى والتي لا يتصور أن يعدل عنها المشرع بعبارة شارده دون تعديل جذرى يعين الغاء صريحا لنصوصه والتي تعتصن هذه المبادىء والتي لم يمسها قانون ٧٣ لسنة ٩٩٩ رغم النص الجديد والامر الثاني ان المستشار وزير العدل عند مناقشة مشروع النص بمجلس الشعب صرح بذلك وانتي هذا الرى إلى أنه يرى تفسير النص الجديد في ضوء ما استقر عليه الشعب صرح بذلك وانتي هذا الرى إلى أنه يرى تفسير النص الجديد في ضوء ما استقر عليه الأساسية ورتب علىذلك أن حضور المدعى عليه او وكيله بالجلسة المحددة لنظر الدعوى لا يغنى عن اعلانه . وفي حالة ما إذا كان الإعلان معيا ، فإن هذا الحضور لا يصحح عيوب الإعلان الا للمحكمة إذا حضر المدعى عليه دون اعلان او باعلان معيب أن تلزمه بتسلم صورة من صحيفة للمحكمة إذا حضر المدعى أو أن تامر المدعى أو قلم الكتاب بتسليمه صورة منها في الجلسة فان فعلت ، كان للمعرى عليه الحاضر الامتاع عن تسلمها ( الوسيط في قانون القضاء المدني للدكور فنحي والى للمدعى عليه الحاضر الامتاع عن تسلمها ( الوسيط في قانون القضاء المدني للدكور فنحي والى

وق تقديرنا أن هذا الرأى غير صديد على الأطلاق ، للأسباب الاتيه :

ا \_ أن عبارة مالم يحضر بالجلسة التي وردت بعجز الفقرة الأخروه من المادة ٦٨ بعد تعديلها ليست كلمة شاردة وانحا عاها المشرع بكل كلمة فيا بل بكل حرف يدخل في تكوينها وقد وافق عليها مجلس الشعب بعد مناقشة مستفيضه وبعد بحث وتمحيص يؤكد هذا ان مشروع المادة حينا قدم نجلس الشعب كان ينص \_ كما سبق القول \_ على ان الخصومة لا تعجر منعقدة فى الدعوى الا باعلان صحيفتها مالم يحضر المدعى عليه الجلسة او يقدم مذكرة بدفاعه فحذفت اللجنة الشريعية الكلمات الثلاثة الأمر الذي يقطع بان المشرع كان يقصد ماحواه النص .

٧ ــ ان حكم الهيئة العامة للعواد المدنية صدر قبل صدور القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٢ ولو اراد المشرع أن يقين هذا الحكم الأضاف في عجز الفقره الاخيره من المادة عبارة و وتنازل عن الاعلان ، لتصبح ولا تعتبر الخصومة متعقدة في الدعوى الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه مالم يحضر بالجلسة ويتنازل عن الاعلان .

٣ ــ ان المشرع اواد أن يعدل عن المبدأ الذي كانت تسير عليه معظم احكام النقض من ان الإعلان شرط لانعقاد الحصومة حتى ف حالة حضور المدعى عليه بالجلسة بعد ان رأى وبحق ان هذا الأمر يعد إغراقا في الشكليات وتعقيدا للاجراءات ويؤدى إلى تعطيل الفصل في الدعوى بدون ميرر ويعطى للخصم المشاكس الفرصة في المماطلة اذ أن حضور المدعى عليه بالجلسة يدل بدون ميرر ويعطى للخصومة وان كان حضوره في هذه الحالة يجيز له طلب التاجيل للاستعداد وتلزم انحكمة باجابته ويكون له أن يطلع على صحيفة الدعوى ليصبح عالما بالخصومة علم اليقن .

 ان المشرع حينا اورد في النص أن حضور المدعى عليه تعقد به الحصومة لايعد تعديلا جذريا لمبادىء قانون المرافعات بل هو تعديل جزئية خاصة مؤداها أن حضور المدعى عليه بالجلسة دون اعلان پخني عنه .

ان حضور المدعى عليه كما ذكرنا لا يجنعه من ابداء جميع الدفوع الحاصه بالاعلان ومنها
 اعبار الدعوى كأن لم تكن .

٦ ـــ ان قول وزير العدل اثناء مناقشة القانون لا يصح الاستاد إليه ــ شانه شأن المذكرة الإيضاحية ـــ الا اذا كان النص يكتفه الغموض وفى حاجة لتفسير اما اذا كان صريحا فلا يصح اعتباره دليلا .

٧ سانه لا يجوز دعوة القضاء الهدم إعمسال السنصوص النشريعية باى حجه كانت لأن فى ذلك افتات على سلطة المشرع واهدار لمدأ الفصل بين السلطات وحتى فى الحالة التي يوجد فيها تعارض ظاهرى بين النصوص فانه يتعين على المحكمة ان تتدخل بصلاحياتها لتواءم بينها او لتطبق ماتراه اولى بالتطبيق اما اذا كان هناك تعارض حقيقي بينها فانه من المقرر وفقا لقواعد التفسير أن النص اللاحق ينسخ السابق.

٨ ـــ انه من المقرر في مدخل القانون ان اعمال النص خبر من اهماله وانه لايجوز الاجتباد في
 مورد النص وهذا الراي الذي فعدناه يساقض مع هاتين القاعدتين .

وقد لاحظنا أثناء تنبعنا لقضاء المحاكم أن بعضها قد اعتبر أن الحضور الذى يقوم مقام الاعلان ـــ في حالة عدم الاعلان بالصحيفة ــــ هو حضور المدعى عليه بشخصه اما في حالة حضور محام عنه فلم تعتبر ذلك يقوم مقام الاعلان .

وفى تقديرنا أن هذا الرأى يصطدم بالقواعد المقررة فى المادة ٧٥ من قانون المرافعات من أن حضور الوكيل عن الخصم يخول له مباشرة جميع اجراءات الخصومة ماعدا تلك التي تستلزم تفويضا خاصا كالاقرار بالحق المدعى به ، وإذا كان حضور المحامى عن موكله فى الدعوى رغم عدم اعلان موكله ومباشرته اجراءاتها لايدخل فى التصرفات المنظورة عليه ومن ثم فان هذا الرأى لايصادف صحيح القانون .

وميعاد الثلاثين يوما هو حد أقصى وعلى قلم انحضرين أن يقوم بالاعلان مراعيا مواعيد الحضور اذا قل الموعد المحدد لنظر الجلسة عن ثلاثين يوما من وقت تسلم الاعلان اليه . وقد وضع المشرع في هذه المادة جزاء على المتسبب من المحضرين والكتبة في تأخير الاعلان وهو أن يحكم عليه بعرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه بحكم غير قابل للطعن وهذا الجزاء يوقع على الكاتب أو المحضر سواء أكان تابعا للمحكمة التي تنظر الدعوى أو غير تابع فما وصواء ترتب على ذلك ضرر للخصوم أر لم يترتب لان الضرر يتحقق باطالة أمد النزاع ( المذكرة الايضاحية للقانون ٥٠٠ سنة ١٩٣٧)

وعدم اجراء اغضر الاعلان خلال ثلاثين يوما لا يترتب عليه البطلان كما تنص على ذلك المادة ٦٩ مرافعات . هذا وتوقيع الجزاء على المسبب في تأخير الاعلان جوازى للمحكمة الا امه متى وقع الجزاء لايقبل الطعن بأى طريق . والقرض أن يقوم الخضر باجراء الاعلان صحيحا في المحاد الذي حدده القانون فاذا وقع الاعلان باطلا بخطأ المحضر ولم يتم الاعلان صحيحا خلال النادين بوما لايضه الاعلان الباطل من توقيع الجزاء .

## أحكام النقض:

أولا: حكم الهيئة العامة للمواد المدنية لمحكمة النقض:

حيث أن دائرة المواد المدنية والتجارية المتحمة بنظر الطمن رأت بجلستها المتعقدة بتاريخ المديل عن أحد المبدأين المديل عن أحد المبدأين المديل عن أحد المبدأين المدين سبق أن قررتهما الاحكام السابقة ويقضى أوضها بأن اعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه واعلان صحيفة الاستئاف إلى المستأنف عليه إجراء لازم لانعقاد الحصومة بين طرفها ولا يجوز عند القيام به أو تصيبه الاستعاضه عنه أو تكملته بالعلم الفعلى ، كما لا يصححه حضور الممان إليه أو وكيله بالجلمة وسابعة السير في الدعوى . أما المبدأ النافي فيقضى بأنه وان كان الاعلان قد شرع لمصلحة المدعى عليه باعباره الوصيلة المنلي لاتصان علمه بالدعوى لتقوم

المواجهه القضائية التى لا تعقد الخصومة الا يها ، غير أن مبدأ المواجهة كما يتحقق بالاعلان الصحيح يتحقق بالعمالان الصحيح يتحقق بالعلم البقيني الذى يتمثل في حضور الخصم أمام القضاء ومتابعة السير فى الدعوى وابداء الدفاع فى الشكل والموضوع على نحو يدل على إحاطته يموضوعها وبالطلبات فيها ويمركزه القانوني بين أطراف الخصومة وبالتالى فإن الخصومة تعقد بتمام المواجهة سواء تحققت بهذا السبيل أو بالاعلان الصحيح .

وحيث أن النيابة قدمت مذكرة التزمت فيها رأيها السابق .

وحيث أن المشرع بين في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلام الخصوم بها ، وأوجب على المحكمة الا تقضى فيها الا إذا رفعت بالطريق الذي رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيما للتقاضي من ناحية وتوفيرا لحق الدفاع من ناحية أخرى ـــ وإذا كان المشرع في ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في اجراء واحد فنص في المادة ٦٩ منه على أن ، ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طالب المدعى بصحيفة تعلن للمدعي عليه على يد أحد المحضرين مالم يقض القانون بغير ذلك ٥ . فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة ــ بكل مايترتب على ذلك من آثار ــ الا بتام اعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد اعلانه بيا ، الا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فنص في المادة ٣٣ منه على أن ، ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك ... وفي المادة ٦٧ على أن ه ... وعلى قلَّم الكتاب في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لاعلانها ورد الأصل إليه .. • وفي المادة ٦٨ منه بأنه • على قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ... ، فأصبحت الدعوى في ظل قانون المرافعات الحالي تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد ايداع صحيفتها قلم الكتاب . أما اعلان الخصم بها فقد أصبح اجراء منفصلا عن الدعوى وتاليا له قصد به المشرع اعلانه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستنداته فإن هو أعلن قانونا بصحيفة الدعوى . كان ذلك دليلا كافيا على علمه بها سواء علم بها فعلا أو لم يعلم وايذانا للقاضي بالمضي في نظرها سواء مثل المدعي عليه بالجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمن ينوب عنه أو لم يمثل أصلا . أما إذا حضر \_ دون اعلان \_ بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها وتنازل صراحة وضمنا عن حقه في اعلانه بصحيفتها كأن أقر باستلام صورة منها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير اعتراض منه أو أبدى دفاعا في الموضوع أو طلب أجلا لابدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبمركزه القانوني كان ذلك كافيا للمضي في نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى أو قلم المحضرين باعلانه بصحيفتها . لما كان ذلك فإنه يتعين العدول عما يخالف هذا المبدأ من أحكام سابقة .

وحيث أن الطعن أستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الطعن أقيم على سبين تعمى بهما الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون و ف 
بيان ذلك تقول أنها لم تعلن أصلا بصحيفة الاستناف وأنها تمسكت باعبار الاستناف كأن لم يكن 
لعدم اعلانها بها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم كتاب اغكمة وفقا للمادة ٧٠ من 
قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع وفصل في موضوع الدعوى على 
سند من أنها حضرت بالجلسة بما يصحح بطلان اعلانها في حين أن هذا الحضور بمجرده لا يسقط 
حقها في اعلانها بالصحيفة أو توقيع الجزاء الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تصديقة الأستناف وخلت الأوراق مايفيد أنها تنازلت صراحة أو ضمنا عن حقها في اعلانها بها ، بل الثابت أنها دفعت باعبار الاستناف كأن لم يكن لعدم اعلانها بصحيفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع وفصل وموضوع الاستناف على سند من القول بأن حضورها بالحلسة من شأنه تصحيح البطلان ينانه سه قد خلف القانون بما يوجب نقضة.

ر نقض ۱۹۹۲/۳/۸ صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية غكمة النقض في الطعن رقم ۷۲۹۳ لسنة ۵۵ قضائية ) .

# أحكام النقض الأخرى:

١ ـــ انعقاد اخصومة . شرف . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى اعلانا صحيحا . وجوب تاجيل القضية الى جلسة تاليه اذا تينت انحكمة بطلان اعلان المدعى عليه بالصحيفة . مؤدى ذلك . عدم وقوفها عند القضاء بالبطلان بل عليا توجيه اخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى باجراء اعلان جديد صحيح . المواد ٦٣ ، ٩٥ ، ٩٥ مرافعات .

### ( ۱۹۹۳/۱/۳۱ طعن ۲۵۸۹ لسنة ۵۷ قضائية )

ملحوظة : استقر قضاء النقض على ما نادينا به من عدم تخصيص النص القانوني متى كان واضحا ولا يحوز الاستناد في هذه الحالة الى المذكرة الايضاحية .

ومن هذه الأحكام مايلي :

 النص القانوني . عدم جواز اخروج عليه او تأويله او تخصيصه او تقييدهمتي كان واضحا جل المتني قاطعا في الدلالة . الإستبداء باخكمة التي أملته أو ماورد في الأعمال التحضيرية أو المذكرة الإيضاحية خطأ .

# ( ۱۹۹۳/۱/۲۳ طعن رقم ۲۹۰۳ لسنة ۵۷ قضائية )

ل النص العام المثلق . عدم جواز تخصيصه أو تقييده . والنص الواضح الجل لا محل
 للخروج عليه او تاويله استهداء بالحكمة التي املته وقصد الشارع منه

ر ١٩٩٢/٤/١٩ الطعنان رقما ١٧١٦ . ١٨٦١ لسنة ٥١ ق )

٣ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز تقييد مطلق النص بغير مقيد بحيث إن كان صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة الني أملته وقصد الشارع منه لأن ذلك لا يكون إلا عند عموض النص أو وجود لبس فيه ، وكان النص في المادة ١/٩٣٨ من القانون المدني في شأن تحديد موانع الشفعة ومنها البيع فيه ، وكان النص في المادة ١/٩٣٨ من القانون المدني في شأن تحديد موانع الشفعة ومنها البيع الأول أو عبد توالى المورع غانه لا عمل للقول بقصر تطبيق حكمه على حالة البيع الأول لما يعطوى عليه ذلك القول المنع تقييد لمطلق النص وتحصيص لعمومه بغير مخصص وهو مالا يجوز ، ومن ثم فانه لا يجوز الأخد بالمنفعة في البيع الثاني الحاصل بين المطمون ضدها الأخيرة ومورثها لوقوعه بين زوجين.

(نقض ١٩٩٣/٥/٢٧ طعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٩ قضائية)

#### مادة ٦٩

لا يترتب على عدم مراعاة الميعاد المقرر فى المادة السابقة بطلان اعلان صحيفة الدعوى . كذلك لا يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعبد الحضور وذلك بغير اخلال بحق المعلن اليه فى التأجيل لاستكمال الميعاد .

تقابل المادة ٨٠ من القانون القديم ولا خلاف في الاحكام بينهما .

# الشرح:

حرص المشرع في هذه المادة على أن يؤكد أنه لا يترتب البطلان على عدم مراعاة المعاد المقرر في المدوى كما أكد أن البطلان المقلان المقلان مرافعات وهو الخاص بمواعيد اعلان صحيفة الدعوى كما أكد أن البطلان أيضا لايترتب على عدم مراعاة مواعيد الحضور غير أنه أجاز الممدعى عليه في هذه الحالة أن يطلب أجلا لاستكمال الميعاد المنصوص عليه في القانون لتجهيز دفاعه وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٧٠٠.

يجوز بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلالة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا الى فعل المدعى .

هذه المادة تقابل المادة ٧٨ من القانون الملغي . وقد عدلت بالقانون ٧٥ لسنة ٧٦ .

# الشرح :

تقضى هذه المادة بعد تعديلها بأن الحكم باعبار الدعوى كأن لم تكن حيى ولو توافرت شروط أعمالها جوازى للمحكمة فلها أن تقضى به أو ترفضه حسبا يتراءى لها وهي لا تقضى به الا اذا توافرت الشروط الآتية :

١ -- أن يتمسك به المدعى عليه الذي تم اعلانه بعد المعاد .

٧ ـــ الا يكون قد سقط حقه فيه بالتكلم في الموضوع .

٣ أن يكون عدم الاعلان راجعا إلى فعل المدعى فأن كان راجعا إلى اهمال المحضر أو إلى تواطئه مع الخصوم من باب أولى أو تضليل من المدعى عليه فلا يقبل الدفع .

وتأسيسا على ماتقدم اذا وجه المدعى أو المستأنف اعلاناً إلى خصمه إلا أن الاعلان شابه عيب أبطله وكان هذا البطلان بسبب لا دخل لموجهة فيه كما إذا جاء الاصل او الصورة خاليا من بيان إسم المحضر أو توقيعه أو بيان المحكمة التي يتبعها فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن لأن العيب يرجع إما إلى خطأ من المحضر وحده أو إهماله ولا دخل للمدعى أو المستأنف فيه ولم يكن في مكتبه من جهته تلافي هذا العيب ولا يعترض على ذلك بالقول بأنه كان يتين عليه موالاة إجراءات الاعلان إذ أن ذلك لايكون له على إلا اذا كان عدم الاعلان راجعاً إلى تقصير المدعى أو المستأنف في البيانات الموط به بيانها كاسم المعلن إليه وموطنه الذي يعلن فيه.

واذا حضر المدعى عليه بناء على اعلان باطل تم فى خلال الثلاثة شهور فان هذا الحضور يصحح الاجراء الباطل ويعتبر الميعاد المقرر فى المادة قد احرم .

واذا اعلن المدعى عليه باجراء باطل بعد الميعاد فان حضوره وان كان يسقط الحق في التمسك ببطلان الاعلان الا انه لايسقط الحق في الاسك باعبار الحصومة كان ثم تكن عملا بلاادة ٧٠ وعليه عدئذ أن يتمسك بذلك قبل التكلم في الموضوع عملا بالقاعدة العامة في الدفوع الشكلية ( العليق على قانون المرافعات للدكور ابو الوفا الطبعة الخامسة ص ٤٠١).

ويضاف الى الميماد المتقدم ميعاد مسافة لصالح المدعى بين مقر انحكمة المرفوع اليها الدعوى وموطن المدعى عليه .

ونظرا لان الجزاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن لا يتعلق بالنظام العام بل هو مقرر لمصلحة من

لم يتم اعلانه فانه لا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة اذ أن الأعيرين لا يستفيدون من ذلك الا بعد أن يتحقق موجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن وهو مالا يكون الا بعد أن يتمسك بذلك صاحب الشأن الذى لم يتم اعلانه في الميماد وتقضى به المحكمة . غير أنه متى تمسك صاحب الشأن بالجزاء وحكمت به المحكمة وجب اعتبار المدعوى كأن لم تكن بالسبة لباق المدعى عليهم مادام الموضوع غير قابل للتجزئة ( كال عبد العزيز ص ٧٠ ) . ومثال المدعوى الغير قابلة للتجزئة تلك التى ترفع من المؤجر على المستأجر الأصلى والمستأجر من الباطن ودعوى قسمة لمال الشائع فاذا اعتبرت والمستأجر من الباطن ودعوى قسمة لمال الشائع فاذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لأحدهم استفاد الآخر من ذلك ، ومثال القابلية للتجزئة دعوى بصحة ونفاذ عقد يبع عقار صدر من شريكين على الشيوع فاذا قضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن لم تكن لم تكن لم تكن لم تكن المنفية العقد بالنسبة للمنحد ونفاذ عقد يبع عقار صدر من شريكين على الشيوع فاذا قضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن المسبه فقط .

وفى رأينا أنه اذا رفع المضرور دعوى مطالبة بتحويض على تابع ومتبوع كفائد السيارة ومالكها وقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة للتابع فان ذلك لا يؤثر فى مسئولية المتبوع لأن كلا منهما ملزم باختى كله ويجوز للمضرور أن يقاضى أبيها دون اختصام الآخر .

ويسرى حكم المادة على الاستناف ولكنه لايسرى على الطعن بالنقض كما لايسرى على استناف مواد الأحوال الشخصية امام محكمة اول درجة كما قضت بذلك محكمة الفقض. درجة كما قضت بذلك محكمة الفقض.

وتما هو جدير بالذكر أنه في حالة مااذا قضت محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن عملا بالمادة ٧٠ مرافعات الا ان المحكمة الاستنافية خالفتها الراى وحكمت بالفائه فانه لايجرز لها التصدى للموضوع واتما يتعين عليها ان تعيد الدعوى نحكمة اول درجة للفصل فيه اذ لم تستفذ ولايتها بشأنه لأنها لم تعرض له وبالنالي لهلم تقض فيه .

# أحكام النقض:

الحكم باعبار الدعوى كأن لم تكن عملا بالمادة ٧٠ مرافعات . الغاؤه . أثره .
 وجوب اعادة الدعوى الى المحكمة التى اصدرته للفصل في الموضوع . ( نقض ١٩٨٧/٣/٣٩ طمن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ العدد الاول صطمن رقم ٢٣٦٤ سنة ٣٠ العدد الاول ص

٧ ب عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ميماد الثلاثة شهور المنصوص عليها في المادة ٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . أثره . اعتبار الدعوى كأن لم تكن . فوات هذا الميعاد دون اتخاذ الاجراء لايغنى عنه حضور المدعى عليه أمام المحكمة مالم يكن من شأن هذا الحضور ازالة بطلان اعلان كان قد اعلن به في الميعاد رفض ٧٧ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥ كقضائية ، تقض ١٩٨٩ لسنة ٥ كقضائية ، نقض ٣ / ٥ / ١٩٨٠ لسنة ٥ كقضائية ) .

٣ ــ اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاللة أشهر مادة ٧٠ مرافعات غير متعلقة بالتطام العام ليس لغير من شرع له النمسك به رلو كان الموضوع غير

قابل للتجزئة او في التزام بالتضامن او في دعوى يوجب القانون اختصام أشخاص معيين فيها كدعوى الشفعة . ( نقض ٣٠ / ٢ / ١٩٨٦ الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ قضائية ) .

 هـ اعتبار الاستناف كأن لم يكن جزاء نص عليه المشرع لعنم اعلان صحيفة الاستناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب. أثره. زوال جميع الآثار المترتبة على الاستناف بما فيها الصحيفة. (نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨٦ طمن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٠ قضائة).

٣ \_ انتهاء الحكم المطمون فيه الى عدم انعقاد الخصومة فى الاستثناف وزوافا . استطراده الى مناقشة دفع المطمون ضده باعتبار الاستثناف كأن لم يكن والأخذ به . قضاء فى غير خصومة ولا حجية له . النعي عليه بالاخلال بحق الدفاع لعدم استجابته لطلب الطاعن اعادة الدعوى للمرافعة للرد على هذا الدفع غير منتج . ( نقض ١٩٨٨ / ١٩١ / ١٩٨٥ طعن رقم ١٩٨٦ لسنة عمل قضائية ) .

٧ \_ وحيث أن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ، تعمى الطاعة بالسبب الثالث منها على الحكم المطمون فيه الفساد في الاستدلال وتخالفة الثابت بالاوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة • ٧ من قانون المرافعات أجازت للمحكمة بناء على طلب المدعى عليه اعبار المدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليفه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا الى فعل المحكمة إلى قلم الكتاب وكان ذلك المدعى عليه بيذا المدعى ، ثما يستفاد منه أنه يسين على المحكمة \_ اذا تحسك المدعى عليه بيذا الدفع \_ أن تعين في قضلتها الأسباب الميرة لقبوله أو رفضه ، ورغم أن الثابت من الاوراق عدم اعلان الطاعة بصحيفة الاستناف في المهاد القانوني ، الا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دفعها باعبار الاستناف كأن لم يكن على مند من القول بأن المحكمة لا ترى اجانبا له ، وهي أسباب غير كافية ليرير حكمها ، ثما يصبه بمخالفة الثابت بالاوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث أن النعى غير سديد ، ذلك أن \_ المقرر في قضاء هذه المحكمة \_ أن مؤدى نص المادة وحمد أن مؤدى نص المادة وحمد المحدثة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ \_ التي يسرى حكمها على الاستئناف اعمالا للمادة و ٤٣ مرافعات \_ أن المشرع بعد أن اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بيذه المادة أن يكون عدم مراعاة المحاد راجعا الى فعل المدعى ، والا يوقع هذا الجزاء الا بناء على طلب المدعى عليه ، جعل الامر في توقيع الجزاء بعد ذلك جوازيا للمحكمة ، ومتروكا لمطلق تقديرها فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به ، اذا قدرت أن هناك عذرا للمدعى فيما فعله أدى الى عدم احترام المحاد ، فاذا استعملت المحكمة سلطتها التقديرية ورفضت المدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمال الرخصة المخولة لها بلك

المادة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الملف الاستناق أن صحيفة الاستناف قدمت لقلم الكتاب في ١٧ / ٢ / ١٩.٩ ، وأن الإعلان بيا وجه للطاعنة بمحل اقامتها بالعين المؤجرة بالمصارة رقم ٣ شارع النبوى المهندس بالمدور الثالث ، وأثبت اشمضر أنه لم يستدل عليها ، ثم وجه البيا الاعلان عبدة مرات في أماكن أخرى ، ولم يتم الاعلان أيضا ؛ حتى تم اعلانها بعين النبواع في ٢ / ٣ / ١٩.٩ في نفس على الاقامة الذي تعذر اعلانها فيه قبل ذلك ، وجاء بمينات الحكم المطعون فيه : وأن المحكمة ترى في نطاق السلطة المقررة لها في المادة ٧٠ مرافعات عدم جاماية طلب الجمع باعبار الاستثناف كأن لم يكن ٤ ، وهو مايدل على أن المحكمة فيرت الطرف التي أدت الى تأخير الاعلان . لما كان ذلك ، وكان لا محل لذكر المدوغ لرفض الدفع ، مادم الامر في توقيع الجزاء جوازيا للمحكمة ويخضع لمطابق تقديرها ، فان الحكم لايكون قد خالف الثابت بالاوراق أو شابه الفساد في الاستدلال ، ويكون النمي على غير أساس (نقض ٣٠ / ٢ / ١ / ١ معن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥ قضائية ) .

 ٨ ـــ اذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا باعبار الدعوى كأن لم تكن فانه يترتب على ذلك زوافا بما فى ذلك صحيفة اقتماحها وزوال الآثار القانونية المترتبة عليها ويمتع بالتائى على المحكمة الحوض فى موضوعها . ( نقض 1 / 1 / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ١٠٥٥ ) .

٩ ـــ مفاد نصوص المواد ٢٠١، ٢٠١، ٢٠٧، ١/ ٢٠٧، من قانون المرافعات أن المشرع وأن كان قد استثنى المطالبة بالمديون الثانجة بالكتابة والمتوافر فيها شروط المادة ٢٠١ مرافعات من القواعد العامة في رفع المدعوى ابتداء الا انه احضيم التطليم من أوامر الاداء للقواعد والاجراءات المفررة لصحيفة الدعوى ومنها المادة ٧٠ من قانون المرافعات المتعلقة بالحزاء على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من قلديم صحيفة الدعوى الى قلم الكتاب . ( نقص ١٨٧٩ / ١ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ١٠٥٥ .

١٠ ــ المقرر فى قضاء محكمة النقض فى شأن المادة ٧٠ قبل تعديلها وجوب أن تقضى محكمة الامتناف بجزاء اعتباره كأن لم يكن متى قام سببه وتحسك به صاحب الشأن فيه ولا يحول دون توقيع هذا الجزاء مانص عليه فى المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات من أنه اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للنجزئة ورفع الطعن على احد المحكوم لهم فى الميعاد وجب احتصام الباقين ولو بعد فواته بالسبة لهم لان محل تطبيق هذا النص قاصر على الاحتصام فى المطعن ولا شأن له يسلامة اجراءات الاعلان بعد رفعه . ( نقص ٢١ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٤ فضائية ) .

### تعليق:

انه وان كان اعتبار الاستناف كأن لم يكن أصبح جوازيا بعد تعديل النص الا أن المبدأ المقرر بهذا الحكم من عدم اعمال نص المادة ١٩٨ في حالة الحكم باعتبار الاستناف كأن لم يكن يسرى حي بعد تعديل المادة .

 الكتاب لا يزول بمجرد حضور المستأنف عليه بالجلسة عملا بالمادة ٢٠ مرافعات لانه جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان الصحيفة خلال ثلالة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب ومجرد فوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع فى عدم تحقق الغاية منه. (نقص ١٩٨٠/٤/١٣ طعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٤ قضائية ).

١٣ سـ الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن . وجوب ابدائه قبل التكلم في الموضوع . بقاء هذا الدفع قائما مالم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمنا . ( نقض ١٩٨٧ / ١٩١ / ١٩٨٧ طعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

12 ـ لما كان الين من صحيفة الاستناف أنها استوفت اليانات التي نصت عليها المادتان التي نصت عليها المادتان . ٣٣ ، ٣٣ ، ٣٣ من قانون المرافعات ، وأنها أو دعت قلم الكتاب في الميعاد المخدد في القانون ، وكان التسك بهطلان اعلانها أمرا خارجا عن الصحيفة ذاتها ، ولم تدفع الطاعنة أمام محكمة الاستناف باعبار الاستناف كأن لم يكن لعدم اعلانها اعلانا صحيحا بصحيفته في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب ، وكان هذا الدفع لايعملق بالنظام العام ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بطلان صحيفة الاستناف لايكون قد خالف القانون أو أحطأ في تطبيقه .
قضى برفض الدفع بطلان صحيفة الاستناف لايكون قد خالف القانون أو أحطأ في تطبيقه .

10 - تص المادة ٢٥٠ / ٣ من قانون المرافعات على أنه ، وعلى قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ تسليمها اليه ... من قلم كتاب عكبة النقض ... ولا يرتب على عدم مراعاة هذا المحاد بطلان إعلان صحيفة الطعن » . عما مفاده أن المحاد المقرر لاعلان صحيفة الطعن بالتقض طفاده أن المحاد المحرد أن المحاد الحميا ، بل مجرد عيادة المحاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه المطلان . لما كان ذلك ، وكان الفصل الحاص بالنقض في قانون المرافعات قد خلا من عمال لنص المحدد فصل الاستناف يحيل إلى المادة (٧٠) من قانون المرافعات ، سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ صنة ١٩٧٦ ، قان المفع يكون في عمله . رنقض ٤ / ٣ / ١٩٨٠ الحزء الاول ص ٧٠١) .

17 ــ الحصومة فى الاستناف تعتبر بالنظر الى اجراءات رفعها والسير فيها ، مستقلة عن الحصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، فما تمرى على احداها من بطلان أو صحة لايكون له أثر على الاخرى ، ومن ثم قان النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الاعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لايحول دون تمسك ذوى الشأن ببطلان اعلانه بصحيفة الاستناف . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة الثانية قد تمسكت ببطلان اعلانها بصحيفة الاستناف لحصوف له في مواجهة النيابة رغم وجود دوطن معرف لها ، وباعتبار الاستناف كأن لم يكن لعدم اعلانها بلطك المصحيفة خلال الثلاثة أشهر الثالية تقديمها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضي برفض هذا الدعوى الحاصل في مواجهة الليابة يحول بينها وبين العودة المحلف ليطلان اعلانها بمصحيفة الاستئاف الحاصل في مواجهة الليابة يحول بينها وبين العودة صدة هذا الإعلان اعلانها والمناب عصحيفة الاستئاف الحاصل بذات الطريق ، وحجب نفسه عن بحث صدة هذا الإعلان الخزء الاول ص ١٩٨٠ / ٤ / ١٩٨٠ سنة ٢٦ الخزء الاول ص ١٩٨٠ ) المار الهار الاول ص ١٩٨٠ الهار الهار المارة المارة المارة الاول الهارة الهارة المارة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة الاول ص ١٩٨٠ ) المنابق المنابقة المنابقة المنابقة الاول ص ١٩٨٠ ) المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة الايكان المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة الاعلان المنابقة المنابقة المنابقة الإينابية المنابقة المنابقة

١٨ ــ نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ قد جرى بأنه ، يجوز بناء على طلب المدعى عليه ، اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه باخطور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة قلم الكتاب ، وكان ذلك راجعا الى فعل المدعى ، مما مفاده ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... إن الجزاء المقرر بطك المادة لا يقع بقوة القانون وانما هو أمر جوازى محكمة الموضوع يخضع لتقديرها اذا ماطلبه المدعى عليه وكان سببه راجعا الى فعل المدتن مالدين عمله وكان ... ويسرى حكيم تلك المادة على الاستناف وفقا لنص المادتين ٣٠٠ . وهما ١٩٨٤/٢ طمن رقم ١٩٨٧ السنة ٥٠ قضائية .

١٩ \_ من المقرر \_ فى قضاء هذه المحكم \_ أن الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لايتعلق بالنظام العام بل مقرر لمصلحة من لم يتم اعلانه خلال المحاد اجلانا صحيحا وكان التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن وايقاع الجزاء بمقتضاه من قبيل الدفوع الشكلية المحجوزاءات بحيث يتعين ابداؤه قبل التحكيم فى الموضوع والا سقط الحق فيه وفق المادة المحكم فى الموضوع والا سقط الحق فيه وفق المادة المحكم فى الموضوع المسقط للدفع يكون بابداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى يمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها ، وكان بين من الحكم المطعون فيه انه أقام المحكم فى الدعوى يمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها ، وكان بين من الحكم المطعون فيه انه أقام المحكم المعلون فيه انه أقام المحكم المطعون فيه انه المحكم المطعون فيه انه أقام المحكم المحكم المحكم المطعون فيه انه المحكم المحكم المحكم المطعون فيه انه أقام المحكم المطعون فيه انه المحكم المطعون فيه انه المحكم المحكم

قضاءه على أساس صحة اعلان الطاعة بصحيفة المدعوى وعلى ماورد بالحكم المستأنف من أسبب أخرى أقرها الحكم المطاقف في ، وكان يين من الحكم الابتداق أنه استند في قضائه برفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن على ماأورده بمدوناته من و أن وكيل الطاعة حضر بخلسة ٢١ / ٢١ / ١٩ / ١٩ وطلب أجلا لتقديم مستبدات .. وأنه يوجد تعديلات على عقد السبح الذي تحديد وكان هذا الدفع سابقا على ابداء المدفع الذي ورد في المذكرة المقدمة في ٣٧ / ١ / ١٩٧١ ومن ثم فقد صقط حق المدعى عليها و الطاعة ، في هذا الدفع ... ، والا انتهى الحكم المطمون فيه الى وفض هذا الدفع لابداء دفاع جوهرى في عقد الميح قبل التمسك به فافه يكون قد النزم صحيح القانون . ( نقض ١٩ / ١ / ١٩٨٤ طعن رقم ٢٩٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

 ٧٠ ـــ الدفع باعبار الاستناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال المعاد القانوف .
 اعتلافه جوهريا عن الدفع ببطلان اعلان صحيفته . القسك ببطلان اجراءات الإعلان استادا
 لسبب لم يسبق اثارته أمام محكمة المرضوع . عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ٧ / ١ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣١ \_ وحيث أن تما تعاه الهيئة الطاعنة بالسبب الثانى من سبى الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى السبيب . وبيانا لذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه باعتبار الاستئناف كأن ثم يكن على بطلان اعلان المطعون ضدهما بصحيفة الإستئناف فى مواجهة النياية . فى حين أنه طبقا يكن على بطلان اعلان المطعون المفات الايجوز فهما التمسك بهذا البطلان الانهما تسببا فيه بأن ضمنا صحيفة الدعوى بيان الموطن الاصلى فعما \_ الذى أورده الحكم المطعون فيه فى دبياجته \_ على الرغم من عدم أقامتهما به تما أدى الى التحرى عن موطنهما ثم اعلانهما فى مواجهة النياية ، وقد تمسكت الهيئة المعادن فيه أغفل الرد عليه .

وحيث أن هذا النمي سديد ، ذلك أنه لما كان النص ق الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المراهات على أنه و لا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه ع ، مفاده — وعلى ما أفصحت عنه الملكرة الإيضاحية — أن البطلان لايجوز أن يتمسك به من تسبب فيه ويستوى ما أفصحت عنه الملكرة الإيضاحية — أن البطلان الم يكون من تسبب في البطلان هو الحصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه كما أنه لا يشترط أن يكون من الخصم غرف أو أفقة اللي تؤكد نسبة البطلان الى الحصم أو من يعمل باسمه ، وكان البين من الاوراق أن المطعون ضدهما أوضحا في صحيفة افتتاح المدعوى الإبتدائية المرفوعة منهما ضد المئية الطاعنة وفي ورقة اعادة الإعلان الحاص بيفه المدعوى الإبتدائية المرفوعة منهما ضد الهيئة الطاعنة وفي ورقة اعادة الإعلان الحاص بيفه الدعوى الإبتداف على هذا العنوان أثبت المختبر المكلف باجرائه أنهما غير مقيمين به بها أن عمل القاستها كان بضرة المناف المناف الماعية الطاعة لكن المضر ألبت فيه أنه لم يستدل عليها ولا يوجد فما أي موطن به ، كما أن الهيئة الطاعة لكن المعدر الوارده في الإعلاين المشار اليها كما أدى الى اعلانها بلطعون ضدهما فأعطرها بذات بيانات المسعيفة المعاف ضدهما بالمعون ضدها فأعطرها بذات بيانات المسعيفة المناف — المودعة قلم الكتاب بتاريخ ه من أهسطس صنة 1941 — في مواجهة اليابة المسعيفة اليابة — المودعة قلم الكتاب بتاريخ ه من أهسطس صنة 1941 — في مواجهة اليابة المسعيفة اليابة — المودعة قلم الكتاب بتاريخ ه من أهسطس صنة 1941 — في مواجهة اليابة المنافعة المنافعة

العامة يوم ٣٠ من صبتمبر صنة ١٩٧١ ، فدفع المطعون ضدهما باعبار الاستناف كأن لم يكن الم المحتبط المساتين لتصدير الاثاث الذى تلتزم الهيئة باعلانهما فيه بطك الصحيفة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول ذلك الدفع واعتبار الاستناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان اعلان المطعون فيه قد قضى بقبول ذلك الدفع واعتبار الاستناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان اعلان المطعون ضدهما في مواجهة النيابة العامة بغير المرد على دفاع الهيئة الماصات المداه الذى المده المحمد الاستنافية بعدم أحقيتها في الاسك بهذا البطلان بالتطبيق للفقرة الطاعة الذى المده ٢٠ من قانون المرافعات ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في النسبيب بما يوجب نقضه والاحالة لهذا السبب بغير حاجة لبحث السبب الثاني من صبى الطعن . ( نقض يوجب نقضه والاحالة لهذا السبب بغير حاجة لبحث السبب الثاني من صبى الطعن . ( نقض

٣٢ -- وحيث أن النعي بالوجه الاول مردود ، ذلك أنه لما كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان هو \_ وعلى ماجري عليه قضاء هذه المحكمة \_ بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، واذ كانت الطاعة الاولى بصفتها الشخصية ، هي التي تمسكت ببطلان اعلان الطاعنين الثاني والثالثة بصحيفة الاستثناف فان هذا الدفع منيا يكون غير مقبول لانتفاء صفتها في ابدائه ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله الردُّ عليه ، وأذ كانُّ الثابت أن الطاعنين الثاني والثالثة لم يسبق لهما التمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستثناف أو يضمنا صحيفة الطعن بالنقض النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لابتنائه على اجراء باطل هو اعلانهما بصحيقة الاستتناف فلا يقبل منهما اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض تأييدا لدفعهما باعتبار الاستثناف كأن لم يكن ، بما يكون معه النعي بهذا الوجه على غير أساس . والنعي بالوجه الثاني مردود ، ذلك أن تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرهما في الموطن هو من الامور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مادام قد أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتم في استخلاص سائغ الى أن المكان الذي اعلنت فيه الطاعنة الأولى بصحيفة الاستثناف هو موطنها الاصلى ورتب على ذلك صحة اعلانها فيه ورفض الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن فان ماتنعاه عليه الطاعنة الاولى في هذا الخصوص لايعدو أن يكون جدلًا موضوعيا في تقدير الدليل لايقبل أمام محكمة التقض . ( نقض ١٩٨٠/١١/١٨ سنة ٣١ العدد الثاني ص ١٩١٠ ) .

٣٣ ــ إعتبار الاستئاف كأن لم يكن . جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئاف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب . أثره . زوال جميع الآثار المترتبة على الاستئاف بما فيها صحيفته . ( نقض جلسة ١٩٨٦/٤/١٤ طعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٢٩٨٣/٣/٣٣) .

٧٤ ــ معاد الثلاثة أشهر الواجب تكليف المستأنف عليه بالحضور قبل انقصائها . معاد حضور . معاد باحبار الاستناف عليه بعد فوات هذا المعاد لايسقط حقه في التمسك باحبار الاستناف كان لم يكن . مادة ٧٠ ، ٧٤٠ مرافعات . حضور الحصم من تلقاء نفسه او بناء على ورقة أخرى . لايسقط حقه في التمسك بالبطلان . زوال البطلان المترتب على حضور الحصم بالجلسة .

او ايداع مذكرة بدفاعه وفقا للمادة ١٩٤ مرافعات . عدم سريانه على البطلان الناشيء عن عدم مراعاة المواعيد المقرره لرفع واعلان الطمن في الأحكام . رنقعني ١٩٨٩/١٢/١٤ طعن رقم ١٩٠١ لسنة ٥٣ قضائية ، نقص ١٩٨٣/١١/١٤ سنة ٣٤ ص ١٩٦٤، نقض ١٩٧٧/٢/٩ سنة ٢٨ ص ٣٤٠) .

 ٣٥ ــ الدفع باحبار الاستناف كأن لم يكن لعدم تجديده في المحاد . دفع شكلي غير معطق بالنظام العام . تمسك الطاعن بهذا الدفع بعد طلبه احالة الاستناف لنظره مع أخر مرتبط . اعبار ذلك تعرضا لموضوع النزاع مسقط خقه في ابداء الدفع المذكور . ( نقضي ٣٥ / ١ / ١٩٨٩ طمن رقم ٤٩ / ١ / ١٩٨٩ طمن رقم ٤٩٧ لسنة ٥١ قضائية ) .

٣٦ \_ وحيث أن كما ينعاه الطاعت ون على الحكم المطمون فيه بالسبب الاول للطعن غالفة القانسون. وينا لذلك يقولون أن الحكم استند فى قضائه باعتبار الاستناف كأن لم يكن الى عدم وصول اعلان المطمون ضدها بأصل صحيفته \_ بموطنها المطوم فى الحارج \_ حلال الثلاثة أشهر التالية لإنداعها ، فى حين أنه يكفى تخام الاعلان فى هذه الحالة تسليم صورته للنيابة العامة بصرف النظر عن وصولها فعلا الى المعلن اليه عملا بنص الفقرة التاسعة من المادة الثالثة عشر من قانون الماهات.

وحيث أن هذا النعي سديد ، ذلك انه وان كان الاصل في اعلان اوراق ـــ المحضرين القضائية هو أن تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا بتسلم الصورة لنفس الشخص المعلن اليه . الا أن المشرع يكتفي بالعلم الظني في بعض الحالات باعلانه في موطنه ، وبمجرد العلم الحكمي في بعض آخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على الاصل ، وقد قدر المشرع انه في حالة المقم خارج البلاد في موطن معلوم أن الاجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المحضر ولا سبيل للمعلن اليه ، ولا مساءلة القاتمين بيا فاكتفى بالعلم الحكمي بتسلم الصورة للنيابة في اعلان صحف الدعاوي أو الطعون استشاء من الاصل ، فينتج الاعلان آثاره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسلم المعلن اليه لها . لما كان ذلك وكانت صحيفة الاستثناف قد أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٨٣ / ٢ / ١٩٨٣ وسلمت صورة اعلانيا للبيابة العامة في ١٣ / ١٩٨٣ : ٤ - ١٩٨٣ الاعلان المطعون ضدها في موطنيا المعلوم بسويسرا قان اعلانها بصحيفة الاستثناف يكون قد تم في المعاد صحيحا منتجا لآثاره ، ولا يغير من ذلك طلب اليابة العامة بعد ذلك تحديد جلسة أخرى لنظر الاستئناف نظرا لفوات تاريخ الجلسة المحددة قبل أن تتمكن من توصيل الاعلان بالطرق الديبلوماسية ، واذ خالف الحكم المُطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بتسلم صورة الاعلان للنيابة في ١٣ / ٤ / ١٩٨٣ ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الاستثناف كأن لَمْ يكن لعدم اعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطمن . ر نقص ١٩٨٦ / ١ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٤ قضائية ) .

٧٧ ـــ اعتبار الدعوى أو الاستثناف كأن لم يكن . المادتان ٥٠ ، ٤٥ ٧ موافعات . مناطه . أن يكون ذلك راجعا الى فعل المدعى أو المستأنف ولو كان نتيجة خطعه أو اهماله بسبب البيانات غير الصحيحة التي يضمنها صحيفة دعواه أو استنافه . توقيع ذلك الجزاء . جوازى للمحكمة .

شروطه . استقلافها بتقدیر سببه متی کان استخلاصها سائفا . ( نقض ۹ / ۲ / ۹۸۹ طمن رقم ۲۹-۲ لسنة ۵۲ قضائیة ) .

۲۸ — اعتبار الاستناف كأن لم يكن في موضوع غير قابل للتجزئة . النمى بصحة اعلان أحد الخصوم بصحيفة الاستناف وعدم تحسكه بهذا الجزاء . غير منتج . ( نقض ١٩٨٩/٣/١٥ طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥١ قضائية ، نقض ١٩٧٤/٣/٢ سنة ٢٥ ص

٧٩ ــ لما كان مناط توقيع الجزاء المقرر بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات ــ هو اعتبار الاستناف كأن لم يكن متى طلب المدعى عليه يصحيفة الدعوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديمها الى قلم كتاب المحكمة بسبب يرجع الى فعل المدعوى على الاستئاف عملا بنص المادة ٤٠٠ من قانون المرافعات المدعى ، وكان هذا المحكم يسرى على الاستئاف عملا بنص المادة ٤٠٠ المستأنف صدهم لى وكان الثابت فى الاوراق أن المستأنفين الطاعين اعلوا صحيفة الاستئاف الى المستأنف صدهم لى المحاد ، غير أن المحكمة قضب ببطان اعلامها ليعضهم لعدم توقيع المضر على صورة الإعلان المسلمة الى كل منهم ، مما مفاده ان عدم تمام اعلانهم فى المحاد لم يكن يرجع الى فعل المستأنفين وما يتخلف معه شرط توقيع الحفر قرقم ١٩٩٥ / ٦ / ١٩٩٠ طعن رقم وما يتخلف معه شرط توقيع الحزاء سالف الذكر . ( نقض ١٩١ / ٦ / ١٩٩٠ طعن رقم ١٩٤٨ السنة ٥٩ السنة ٥٩ المستأنفين المحاد الم

٣٠ ــ انه وان كان الثابت أن صحيفة الاستناف قد قدمت الى قلم الكتاب في ١٩٧٠/٢/ ولم تعلن للمستأنف عليها الثانية \_ الطاعنة الثانية \_ الا في ٢٧ / ١٠/ ١٩٧٠ ودفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم تكلفيها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة آلي قلم الكتاب، وكان ميعاد ثلاثة الاشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت اليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستثناف من هذا القانون هو ميعاد حضور بصريح النص ، ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستناف كأن لم يكن ، فإن المستأنف اذ لم يقم بتكليف المستأنف عليه بالحضور الا بعد فوات هذا المعاد وحضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لايسقط حقه في طلب توقيع ألجزاء المنصوص عليه في هذه المادة . ولما كان البطلان الذي يزول بحضور المعلن اليه عملا بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات القائم المقابلة للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ انما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشيء عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة . أما البطلان الباشيء عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع واعلان الطعن في الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة ، ولا محل للتحدي بأن الغاية قد تحققت من الاجراء بحضور الطاعنة الثانية بالجلسة عملا بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، ذلك ان اعتبار الاستثناف كأن لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستثناف خلال ثلالة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب ، ومجرد فوات الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطم في عدم تحقق الغاية منه ، وقد قرر المشرع ذلك الجزاء لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى مايترتب على تراخى المستأنف في اعلان الاستثناف من اطالة الاثر المترتب على تقديم صحيفة لقلم الكتاب، ويتحتم على انحكمة أن توقع الجزاء المذكور في حالة طلبه من صاحب المصلحة،

ولا یکون لها خیار فیه مالم یسازل عن طلب توقیعه ر نقص ۱۹۷۵/۱۲/۳۰ سنة ۲۹ ص ۱۷۳۵ ، نقص ۱۹۸۰/۲۲۱ طعن رقم ۷۸۹ لسنة ۶۷ قضائیة ) .

٣٩ ــ متى تمسك صاحب الشأن بالجزاء النصوص عليه فى المادة ٧٠ مرافعات وقضت به المكمة وجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لباقى المدعى عليهم مادام غير قابل للتجزئة . ( نقض ٧/ ١/ ٥ / ١٩٧٧ الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٣٧ \_ نص المادة ٧٠ مرافعات الايسرى على استناف مواد الاحوال الشخصية لعدم عضوعه لقواعد قانون المرافعات . اذ يظل محكوما بالقواعد الواردة في الاتحة ترتيب الماكم الشرعية ر نقص ٣٧ / ٧ / ١٩٧٧ في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٣٣ ــ اذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٦ ٤ لسنة ١٩٥٥ تقضى باتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك فيما عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لاتحة ترتيب الحاكم الشرعية أو القوانين الاخرى الممائلة لها وكانت المادة ٣٣ منه قد ألفت المواد من ٨٦ حتى ٣٣ فيما عدا المادة ٣٠ من اللاتحة المشار اليها وهي الخاصة برفع الدعاوى وقيدها أمام عاكم المدرجة الاولى فان قواعد قانون المرافعات تكون هي واجبة التطبيق ومن ينها المادة ٧٠ التي تقضى باعبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ( نقض ١ / ٧ / ٧٧ طعن رقم ١٠ صنة ٤٥ ).

تعليق : هذا الحكم يناقض الحكم السابق عليه مباشرة ونوى أن الحكم الاخير رقم ٣٣ هو الذي يعفق وصحيح القانون .

٣٤ \_ عدم اعلان المستأنف عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئاف . بدء المحاد وانقضائه فى ظل المادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ سنة ١٩٧٦ . أثره . وجوب القضاء باعتبار الاستئاف كأن لم يكن . لا محل لاعمال الحكم الجديد الوارد بالقانون الاخير رنقعي ٣ / ٧ / ٧ / ٧ طمن رقم ٨٥٦ لسنة ٧٤ قضائية ) .

 ٣٥ ــ اعبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم اعلان المستأنف عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . وجوب حساب الميعاد بالأشهر وليس بالايام . يوم تقديم الصحيفة . عدم دخوله في الحساب . ( نقض ١٧ / ١٧ / ١٩٧٨ ا طمن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣٦ ... جيسور المستأنف عليهم بجلسات تالية للجلسة المحددة بورقة الاعلان الباطل بصحيفة الامستاف ، دفعهم باعتبار الاستئاف كأن لم يكن قبل التعرض للموضوع لعدم اعلانهم خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب . صحيح . حضورهم لا يحقق الغاية من الاجراء ( نقص ١٩٧ / ٣ / ١٩٧٩ طعن رقم ٨٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٧ \_ حضور الحصم الذى يزول به الحق فى النسك بيطلان الإعلان هو حضوره بناء على الورقة ذاتها ( حكم النقض السابق) .

٣٨ \_ وجوب اعلان صحيفة الاستناف في المعاد. تغيير المستأنف عليه موطنه المين بصحيفة افتياح الدعوى دون الحطار المحكوم عليه بموطنه الجديد. لا يعد من قبيل القوة القاهرة نقص ٨٨ / ٦ / ٧٨ طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٥ قضائية ).

٣٩ \_ نقض الحكم الذى قضى بعدم جواز الاستناف . قضاء محكمة الاحالة باعتبار الاستناف كأن لم يكن استجابة لما دفع به المستأنف عليه امامها قبل الاحالة وبعدها . لاخطأ رنقض ٨٧ / ٧ / ٨٧ طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤ ــ الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان احد المدعى عليهم في المعاد القانولي .
 د ٧٠ مرافعات . عدم جواز تمسك غيره من الحصوم بهذا الدفع ( نقض ٧٨/٣/٢١ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٤) .

١ عـ اعتبار الاستناف كأن لم يكن لهدم اعلان المستأنف عليه اعلانا صحيحا خلال ثلاثة الشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب . حصور المستأنف عليه بالحملسة المحدفة . أثره . زوال البطلان المتعلق بالاعلان . لايفير من ذلك تراخى اليوم المحدد لنظر الدعوى الى مابعد انقضاء المحاد ( نقض ٣٥ / ٤ / ٧٨ طعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٤ \_ حضور المستأنف عليها بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف قبل اعلانها بالصحيفة . تمسكها باعبار الاستئناف كأن لم يكن قبل أن تتعرض للموضوع لعدم تكليفها بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب . النمي بسقوط حقها في التمسك بهذا الدفع لتحدثها في الموضوع . لا محل له ( نقض ٣٧ / ٣ / ٧٧ سنة ٧٧ ص ٧٤٢) .

٣٣ \_\_ طلب الورثة تعويضهم عن رفاة مورثهم . موضوع قابل للتجزئة ، صحة اعلان صحفة الاستناف كأن لم يكن بالنسبة لمن لم يعدن بالنسبة لمن لم يعدن بالنسبة لمن لم يعدن بالنسبة لمن لم يعدن بالنسبة لمن الم يعدن بالنسبة لمن الم يعدن بالنسجية في الميعاد القانوني . لا خطأ ( نقض ٣٣ / ٣ / ٣ / سنة ٢٧ ص ٧٤٢ ) .

٤٤ \_\_ قضاء محكمة أول درجة باعبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ المدعى ماأمرت به المحكمة بعد انقضاء مدة الوقف الجوازى . أمر جوازى للمحكمة . وجوب محارسة المحكمة . الاستنافية لسلطتها فى مراقبة تقدير محكمة أول درجة من الناحيتين القانونية والموضوعية ( نقض ٧٧ / ٤ / ٧٧ سنة ٧٨ ص ٤٤٠ ) .

و ٤ \_\_ الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن . خلو محاصر الجلسات مما يشير إلى أن الدافع قد
 تعرض لموضوع الدعوى قبل ابداء دفعه . عدم سقوط حقه في التمسك به .

### ( نقض ٤٣ /٤/٨ أطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ قضائية )

٣٤ ـــ إذ كان البين من صور اعلان صحيفة الاستناف انها جاءت خالية من بيان اسم الخضر وتوقيعه عليها ومن ثم قان هذا الاعلان يقع باطلا ولو كان الأصل قد اشتمل على بيان اسم الخضر أو توقيعه إلا أن ذلك مرده إلى فعل المحضر وتقصيره هو دون الطاعنه وهي لا تعلم بهذا التقصير إذ ان أصل ورقة الاعلان هو وحده الذي يعتبر من اوراق الدعوى ومرفق بملفها وقد جاء مستوفياً لكافة البيانات التي يتطلبها القانون . أما صورة الاعلان فهي تسلم للمعلن اليهم

لإخطارهم بالنزاع والحكمة التي تنظره وتاريخ الجلسة المحددة لذلك وهي ليست من أوراق الدعوى التي ترفق بملفها لما كان ذلك وكان المطعون ضدهن لم ينقدمن بصور اعلانهن بصحيفة الاستناف التي بها العوار سائف الذكر إلا جلستي ( ..... ، تأييداً لدفاعهن بمطلان الاعلان وكان العبب الحاصل بصور الاعلان يرجم إلى خطأ المحضر وحده وإهماله ولا دخل للطاعد فيه وليس في مكتبها تلافي هذا العبب ولا يسوغ القول بضرورة موالاتها لإجراءات الاعلان إذ أن ذلك لا يكون إلا إذا كان عدم الاعلان راجعاً إلى تقصيرها هي في البيانات الخاصة بالمعلن الهين وموطنين المقدم منها والتي تشملها ورقة الإعلان ومن ثم قان الحكم المطعون فيه إذ قضي باعبار الاستناف كأن لم يكن لعدم اعلان المطعون ضدهن بصحيفة الاستناف عملا بالمادة قضي باعبار الاستناف كأن لم يكن لعدم اعلان المطعون ضدهن بصحيفة الاستناف عملا بالمادة منها وأرجع ذلك إلى تقصير الطاعه يكون قد أحطأ في تطبيق القانون .

٧٤ \_\_ عدم اعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب . جزاؤه . اعتبار الاستئناف كأن لم تكن . جواز الحكم به اذا تمسك به صاحب المصلحة مالم يتنازل عن طلب توقعه او يسقط حقه فيه بالتكلم فى الموضوع . محرد فوات فوات المحاد المذكور . قاطع فى عدم تحقق الفاية من الإجراء .

44 مــ الحكم باعتبار الاستثناف كان لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب. لا محل معه للتعرض للموضوع النعبى الوارد على الحكم الابتدائى بالحظأ في تطبيق القانون. نعى وارد على غير محل وغير مقبول. ( السابق )

٩٩ ــ معاد الثلاثة أشهر المنصوص عليا فى المادة ٧٠ مرافعات المعدلة والتى احالت اليا المادة ٣٤٠ فى باب الاستناف. ميعاد حضور بصريح النص. عدم تكليف المستأنف عليه بالحصور خلاله بفعل المستأنف. اثره. جواز الحمكم باعبار الاستئناف كأن لم يكن.

٥ سـإذ لم يتمسك الطاعن الأول أمام محكسة أول درجة ببط الان اعلانه بصحيفة الدعوى قبل التكلم في الموضوع ومن ثم يكون قد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي أثاره لأول مرة في مذكرته المقدمة في فعرة حجز الاستنافين للحكم تما يضحي معه اعلانه بصحيفة الدعوى صحيحا ومنتجا الاثره وينبني عليه وقد تم هذا الاعلان في المحاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات أن يكون الدفع باعبار الدعوى كأن لم تكن على غير أساس.

( الطعون أرقام ٦٥١ س ٥١ ، ٣١٥ ، ٣٣٨ س ٥٣ ق حلسة ١٩٨٦/١/٢١ ) ٥١ ــ الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن وبطلان الاعلانات من الدفوع الشكلية . عدم

تمسك الطاعن به فى مذكرته المقدمة أمام محكمة أول درجة ابان حجزها للعكم وعدم طعنه على الاعلانات بالتزوير . عدم اعتداد الحكم بهذه الدفوع . لا عبب .

( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣ )

### مادة ۷۱

اذا ترك المدعى الحصومة أو تصالح مع خصمه فى الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد .

واذا انتهى النزاع صلحا أمام مجلس الصلح المشار اليه فى المادة ٦٤ يود كامل الرسم المسدد .

هذه المادة تقابل المادة ٧٩ من القانون القديم .

### التعليق :

استحدث المشرع في المادة الجديدة نصى الفقرة الثانية منها وذلك ترهيبا للخصوم في انهاء النزاع صلحا أمام مجلس الصلح. وطبقا لنصى المادة فان حق المدعى في استوداد ثلاثة أدباع الرسم في حالة تركه الخصومة أو تصالحه مع خصبه مشروط بأن يكون قد تم بالجلسة الأولى التي الرسم في حالة للدعى اعلانا صحيحا وقبل بدء المرافعة ويسوى الرسم في حده الحالة على اساس المرسوم الثابته أو النسية المسددة أصلا عند رفع المدعوى دون نظر لما يكون مستحقا من رسوم في حالة الفصل في المدعوى وينبغي أن يتم الترك أو الصلح قبل المرافعة في الجلسة حيى ولو كانت الجلسة الاولى أما أذا تم الصلح بعد الجلسة الأولى أو الجلسة الاولى أما أذا تم الصلح بعد الجلسة الأولى أو الجلسة في المرسوم رقمى ٩٠ / ٧١ من قانونى الرسوم رقمى ٩٠ / ١١ منة ٤٤ المدلين بالقانون رقم ١٩٠٣ منة ٢٥ / ٧١ ويرى الدكور أبو الوفا أن المقصود بالجلسة الاولى هي أول جلسة في شطبت الدعوى بمعجور طرفيا أو بعضور أصدهم ، فاذا تخلف الخصوم في أول جلسة فشطبت الدعوى ثم عجلت فإن الصلح أو الترك الذي يم في أول جلسة اعتبرت أن المقصود بالجلسة الري انها الجلسة التي اعلن المدعى عليه فيا لشخصه أو اعتبرت أن المقصود بالجلسة الاولى سمهما عليه فيا لشخصه أو اعتبرت ألما المستحت الدعوى صالحة لنظرها وتأسيسا على ذلك لا تعتبر الجلسة الاولى سمهما تعددت الجلسة التي تعيد فيا المدعى عليه فيا لشخصه أو اعدت تعددت الجلسة التي تعيد فيا المدعى عليه طالما انه لم يعلن لشخصه ولم يعد اعلاته ... المساع المستحد المعتبرة عليه طالما انه لم يعلن لشخصه ولم يعد اعلاته ... المساعد المعتبرة المحدد المعتبرة المعتبرة المحدد المعتبرة المحدد المعتبرة المحدد المحدد المعتبرة المعتبرة المحدد المعتبرة المحدد المحدد المعتبرة المحدد المحدد المعتبرة المعتبرة المحدد المعتبرة المعتبر

### احكام النقض:

١ ... استجفاق ربع الرسم المسدد اذا ترك المدعى القصومة أو تصالح مع خصمه فى الجلسة الاولى . مقصودها . الجلسة التي أعلن المدعى عليه فيها لشبخصه أو أعيد أعلانه واصبحت الدعوى صالحة للمدعى فى نظرها طالما تم الترك أو التصالح فيها قبل بدء المرافجة المادتان ٧١ مرافعات ، ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية ، ٩ لسنة ١٩٤٤ المدل . ونقص الهمارة / ١٩٨٩/٤/١٩ لعن رقم ٢٥١١ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣-سوإن كان من المقرر طبقا للمادتين ( ٣٠ مكررا ) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ ، ٧١ من قانون المرافعات أنه إذا تصالح الحصوم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليها إلا ربع الرسم . إلا أنه لما كان الشارع طبقاً للمادة (٣٠) من قانون المرافعات ــ رسم طريقاً معيناً لحصول تصالح الحصوم بأن يلحقوا ما اتفقوا عليه كتابة بمحضر الجلسة ويبت عتواه وكان الثابت من الحكم لما للمطون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم في الدعوى الصادر فيها الأمر محل الاعتراض فصلت في موضوع الحصومة والنفت عن إلحاق محضر الصلح الذي قدم اليها واعتبرته ورقة من أوراق لمدعوي فيستحق الرسم كاملاً .

(نقص ۱۹۹۷/۲/۱۹ طعن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۵۸ قضائية ) عنقص جلسة ۱۹۹۴/۳/۱۹ مجموعة المكتب الفنى صـ ۳۸۱ سنة ۱۰ ق (نقص جلسة ۱۹۷۱/۳/۹ مجموعة المكتب الفنى السنة ۲۷)

### مادة ۲۷ الباب الثالث

# حضور الخصوم وغيابهم الفصل الأول الحضور والتوكيل بالخصومة

### مادة ۷۲

فى اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المامين وللمحكمة أن تقبل النيابة عنهم من يوكلونه من أزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم الى الدرجة الثالثة .

هذه المادة تقابل المادة ٨١ من القانون الملغي .

# التعليق :

حذف المشرع من المادة ٧٣ عبارة بمقتضى توكيل خاص أو عام التي وردت في المادة القديمة وترك تحديد نوع التوكيل ومداه لما ورد في قانون المخاماة .

# الشرح:

١ ــ يلزم القانون أن يكون الوكيل عن الخصم محاميا واغا يجوز باذن من المحكمة قبول وكالة الزوج والاقارب والاصهار الى الدرجة الثالثة ولو لم يكونوا من المحامين وغبي عن البيان أن من غيل غيره بمقتضى نيابة قانونية أو قضائية يجوز أن يحضر عنه أمام المحاكم كالوصى بالنسبة للقاصر والقيم بالنسبة للمحجور عليه والسنديك بالنسبة للمفلس ( مرافعات أبو الوفاء ص ٣٥٣).

٧ - الاصل أن للشخص أن يوكل من يشاء في ادارة أمواله أو التصرف فيها بشرط أن يكون أهلا للوكالة ودون اشتراط - صلة قرابة - ويحدد عقد الوكالة مداها. ومن بين الاعمال التي يجوز التوكيل فيها فضلا عن التصرف الجافظة على حقوق الموكل وذلك برفع الدعاوى أو ابداء الدفاع الذي يلزم في الدعاوى التي ترفع على الموكل وهذا مبدأ مقرر في القانون المدنى لكن المشرع رأى أن يكون الحضور أمام المحاكم لطائفة معينة لديها مؤهلات تمكنها من ابداء الدفاع عام واستشاء من ذلك أجاز للمحكمة أن تقبل حضور من يوكله الحضوم من غير المحامية أزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم للدزجة الثالثة وحق المحكمة في هذا القبول حق مطلق يرجع الى تقديرها تراعى فيه ظروف الدعوى وظروف الموكل وحالة الوكيل وما اذا كان يستطيع أن يعرض وجهة نظر موكله أم لا وعلى ذلك فالوكيل الذي لا تربطه بلموكل الصلة المنصوص عليها في المادة وأن كان لايستطيع الحضور نيابة عن موكله أمام الحكمة الا ان له أن يوكل محاما ينوب عن موكله اذا كان مصرحا له بذلك في صند الوكالة ويصح حضور المحامى وان كان هوكلا عماما يوم.

لايجوز له الحضور أمام المحكمة . وقبول المحكمة فى الحضور نيابة عن الخصوم ممن يوكلونه من ازواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم الى المدرجة الثالثة قاصر على الحضور أمام المحكمة وابداء الدفاع الشغوى أو بمذكرات ولكن لا يجوز لهم تحرير صحف الدعاوى والطعون والتوقيع عليها فى الحالات التى يستلزم القانون التوقيع عليها من محام وعلى ذلك ففي حالة مااذا المشرط القانون التوقيع على صحيفة الدعوى أو الطعن من محام فان اغفال ذلك يترتب عليه البطلان المطلق ومن المهادة أن يلمجأ أحد المصوري عليهم في الماذة في يحتر بنفسه أمام المحكمة دون المحامية على المحامد المحكمة استمر فى الحضوى أو الطعن لي يحضر بنفسه أمام المحكمة دون الحامية الدعوى المحامد المحكمة المترفى عند حضوره أي المحامد المحكمة الدعوى المحامد المحكمة المعامد المحكمة المحامد المحكمة المحامد المحكمة المحامد المحكمة المحامد المحكمة المحامد المحكمة المحامد عن الحصم أمامها الا محام مقبد عندا المحكمة المقص المامها عملا بالمادة ٢٦٦ مرافعات .

# احكام النقض:

 إ. بد بارغ القاصر سن الرشد اثناء سير الدعوى. استمرار والدهم في تميلهم دون تميه المحكمة. قيام صفته في تميلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية. صحة اختصامه كممثل هم في الاستناف. ر نقض ١٣ / ١ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٧٠ ، نقض ٢٣ / ١٣ / ١٩٧٣ منة ٢٤ ص ١٣٥٧).

وقد أضاف الحكم الاخير أنه لايقبل من القاصر التمسك بعدم صحة تمثيله لاول مرة أمام محكمة النقض.

٧ \_ التركيل في الخصومة جائز طبقا للقواعد العامة في الوكالة ولو لم يكن الوكيل محاصا أو قريباً أو صهرا للموكل . أما ماتنص عليه المادة ٨١ من قانون المرافعات من أنه و في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامية أن تقبل في النيابة من يحتارونه من الاقارب أو الاصهبار الى الدرجسة النالقة ، فإن مفاده أن هذه المادة قاصرة على تحديد من يجوز توكيله في الحضور أمام القضاء وهم المحامون والأقارب والاصهار الى الدرجة النالة ، نقض ٣٩ ٣ ١٩٩٦ سنة ١٧ ص ٧٥٧) .

 ٣ ــ عدم انكار الخصم أمام محكمة الاستثناف وكالة المحامى الحاضر معه . عدم جواز انكارها أمام محكمة القض ( نقض ١٧ / ٦ / ١٩٦٩ سنة ٣٠ ص ٩٣١ ) .

ع. كون المحامى كان من الهيئة القصائية التي اصدرت حكما حائزا قوة الأمر المقطى فيه
 لايمول دون توكيله عن احد الخصوم في باق النزاع الذى لم يفصل فيه بعد . ( نقص ٢٧ / ١٩٨ / ١٩٨ معن رقم ١٩٧ / ١٩٨ معن رقم ١٩٠ لسنة ٩٠ قضائية ) .

ل يعظو المشرع بأى نص قانونى على من يعمل بالطاماة من القضاة السابقين أن يكون
 وكيلا عن أحد طرق نزاع لجرد أنه كان قبلا من القضاة الذين نظروا هذا النزاع . ( نقض
 ١٩٨٠/١/١٧ منة ٣١ الجزء الاول ص ١٩٧ ) .

٦ ـــ اذا كانت المطعون ضدها السابعة لم تكن وصية أصلا عن المطعون ضدها الثالثة ولم يشت الطاعنان كانهما عنها ، فمن ثم يكون حضور المطعون ضدها السابعة اجراءات قضية الميوع نيابة عن المطعون ضدها الثالثة بغير صند من نيابة قانونية أو اتفاقية غير ذى أثر بالنسبة فذه الاعيرة . ( نقض ١٩٧ / ١ / ١٩٧٠ صنة ٣١ الجزء الاول ص ١٩٧ ) .

٧ \_ لتن كان القانون يشترط للمرافعة أمام القضاء وكالة خاصة حسيا تقضى الفقرة الأولى من المادة ٧٠٧ من القانون المدلى، واختص بيا المشرع أشخاصا معينين واستازم إثبات هذه الركالة ، فقا لأحكام قانون المحاماة ، تطبيقا لنص المادتين ٧٣ ، ٧٣ من قانون المرافعات ، إلا أن الركالة الخاصة على هذه الصورة ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى إيذاناً ببدء إستعمال الحق في النقاضي ، باعتبار هذا الحق رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء ، بل يكون محكمة الموضوع في هذا الصدد أن تستخلص من المستدات القدمة في الدعوى ومن القرائن ومن ظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية في رفع الدعوى . إذ كان ذلك وكان دفع الطاعنين محل النعي قد أسس على انتفاء صفة والد المطعون صده الأول في رفع الدعوى نيابة عنه لبلوغه آنذاك سن الرشد، واقتصر الدفع على ذلك فحسب ــ دون أن يمتد إلى الوكالة في الخصومة أمام القضاء \_ وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من سكوت المطعون ضده الأول عن قيام والده ير فع المدع ي أمام محكمة أول درجة نيابة عنه رغم بلوغه سن الرشد ثم مبادرته الى استثناف الحكّم الصادر برفض الدعوى توصلا إلى الحكم له بالطلبات المرفوعة بها موافقته ورضاءه عن إجراء رفع الدعوى الذي أتخذه والده نيابة عنه تما يدل على إستناد الوالد في رفعها إلى قيام وكالة ضمنية بينهما فإن ماخلص إليه الحكم يكون ساتفأ ومؤديا إلى النتيجة التي إنتيي إليها دون مخالفة للقانون ، ومن ثم يغدو النعي بهذا السبب على غير أساس . ( نقض ٤ / ١ / ١٩٩٠ طعن رقم ٥٩٣ لينة ٥٥ قضائية).

٨ ــ التفويض الذى يتعين على رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها الحصول عليه من مجلس ادارتها للتعاقد مع مكاتب الخاصية المخاصة لمباشرة بعض الدعاوى المشار اليه في نص المادة (٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية لا يكون واجاً إلا حيث تباشر الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها الدعوى بصفتها أصيلة عن نفسها ، أما حيث تباشرها نيابة عن غيرها فإنه لا محل لوجوب هذا التفويض لانصراف الذارات تصومت مسلما أو اعجاباً بـ الى الأصيل الذى تنوب عنه ، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعة قد إخصمت في الدعوى بصفتها وكيلة عن ملاك ومجهزى السفينة والدع معهديا ، واقامت طعنها بهذه المدعود عليها نعى المادة سالفة الذكر ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطمن على غير اسامي متعينا رفضه .

### (نقض ١٩٩١/١٢/٣٠ طعن رقم ٥٣٦ لسنة ٥٥ قضائية )

٩ \_ مؤدى نص المادة (٨٧) من قانون المحامى الحق في ١٩ لسنة ١٩٨٣ أن للمحامى الحق في تقاصى أمل المحامى الحق في تقاضى أتعاب لما يقوم به من أعمال المحاماة فإنه لا يغير من ذلك أن تكون هذه الأعمال محظورة عليه بقتيني نص المادة ( ١٩١٥) من ذات القانون التي تحظر على من وُلَى الوزارة أو شفل

منصب مستشار بإحدى الهيئات القضائية واساتذة القانون بالجامعات المصرية أن بجارس المحاماة إلا أمام محاكم معينه إذ ليس من شأن ذلك إلا استهداف العمل للبطلان على نحو مانصت عليه الفقرة الثالثة من تلك المادة ، أما الوكالة التي يزاولها المحامى فعلا باغلالمة لحكم القانون سالف الذكر فانها تعقد صحيحة وترتب آثارها القانونية فيما بين أطرافها ومنها حق المحامى في تقاضى اتعاب عما قام به من أعمال تنفيذاً لعقد الوكالة .

(نقض ١٩٩٢/١/١٢ طعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ قضائية )

( راجع حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة ١٥ من قانون المحاماة )

#### مادة ٧٣

يجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وأن يثبت وكالته عنه وفقا لاحكام قانون المحاماة وللمحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل فى اثبات وكالته فى ميعاد تحدده على أن يتم ذلك فى جلسة المرافعة على الاكثر .

هذه المادة تقابل المادة ٨٣ من القانون الملغي.

# التعليق :

عدل المشرع في المادة ٧٧ من صياغة المادة ٨٧ المقابلة لها في القانون القديم على نحو يورز معه أنه يقع على الوكيل الحاضر عن الحصم واجبان أساسيان أولهما أن يقرر حضوره عن موكله في محضر الجلسة وذلك حتى تتحدد صفة الموكل التي يحظه بها وثانيها أن يتبت قبل جلسة المرافعة وكالته عمن قرر حضوره عنه ولم يو المشرع أن يتعرض لطرق اثبات هذه الوكالة مكتفها في ذلك بالاحالة الى قانون المحامة الذي نظم الامر في المواد ٣٦ ، ٧٧ ، ٢٨ ، من القانون رقم ٩٩ سنة مقصورة على من وجهت الحقاب اليم فيها فيسرى حكمها على اثبات وكالة كل من يجوز حضوره عن الحصم ولو لم يكن محاما وهو مأدى الى الاستغناء عن حكم الفقرة الثانية من المادة حضوره عن الحامة المنهى التي كانت تحيز أعطاءه التوكيل في الجلسة اذ أن حكمها مقرر في المادة ٧٧ من قانون الحامة المشار اله ( المذكرة الإيضاحية للقانون ) .

### الشرح:

قانون الحاماة رقم ٦٩ سنة ١٩٥٧ اللنى اشارت اليه المذكرة الايضاحية قد الغي وحل محله القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ الذي عدل بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٠ الذي الغي بدوره بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وقد نصت المادة ١٧ من القانون الأعور على انه لايلتزم الحامي الذي يحضر عن موكله بمقضى توكيل عام أن يودع التوكيل بملف الدعوى ويكتفي بالاطلاع عليه والبات رقمه وتاركه والجهة الخرر إمامها بمحضر الجلسة وكانت المادة ٥٣ من قانون الخاماة

السابق ٨١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه و لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار عمحكمة التقض أو محاكم الاستناف أو بجلس الدولة او ادارة قضايا الحكومة أو من في درجته في اليابة العامة أو اليابة الادارية العالمات المعامة أو المام عكمة القض والمحكمة الادارية العليا وعاكم الاستناف أو عماكم الجناوي المعامة الادارية ونصت الفقرة الأخيرة من المادة على انه الايسرى هذا الحظر على المعامين المقبدين لدى غير هذه الخاكم وقت صدور هذا القانون وعكما قد ذهبنا في الطيعات السابقة من هذا المؤلف الى أن مخالفة هذا المص لايترتب عليه بطلان عمل الحامي والا كان يعرضه للجزاء التأديبي الذي قد توقعه عليه القابة وينا سندنا في ذلك الا نو ل أن في المؤلفة والمتافقة والمتلفة القانون الجامهات النافية والمتلفة القانون الجامهات لن ولى الوزارة أو شغل مصب مستشار باحدى الهيئات القضائية والمتلفة القانون بالجامهات المنابية أن يمارس الخاماة الإ أمام محكمة النقض ومايعادها ومحاكم المنابعة المؤلفة لأحكام هذه المخالة عن هذه المادة وضع على أن ، يقع باطلا على عمل يم باخالفة لأحكام هذه المادة ، وكما قد ينا في الطبعة الأخيرة أنه ازاء صراحة النص من أن نقض الحكمة بالبطلان واصفنا انه بطلان نسبى

الا أن انحكمة الدستورية قفنت بعدم دستورية هذا النص لما ينطوى عليه من احلال بضمانة الدفاع التي كفلها الدستور لكل مواطن ، واسست حكمها على أن لكل مواطن الحق فى ان يوكل عاميا من اختياره مادام قادرا على دفع أتعابه وأن العلاقة بين المحامي وموكله تقوم على الثقة ولا يجوز أن يحمل الشخص على أن يجتار محاميا أقل خبرة وأن ينحي من هو أكثر موهبة عن غيره من المحامية إلى أن الدعوى فى مراحلها الأولى تكون فى حاجة إلى أكثر المحامين خبرة حتى يمكن دعمها بالاسانيد القوية ، وبذلك يوفر الوقت والجهد لموكله .

واذا حضر الحسم بوكيل عنه كان على المحكمة أن تتحقق من صحة توكيله ولو لم ينازع الحسم الآخر في ذلك حتى لاتسير الدعوى على أساس من حضور الحسم ومتابعة دعواه عن طريق الوكالة مع أنه في الحقيقة غاتب عن الحصومة ولم يوكل أحد . وان كان يمكن القول بأنه لاعمل لتندخل القاضي في ذلك مادامت لم تثر منازعة في هذا الشأن . (مرافعات العشماوي ص ٣٥٣) . وإذا حضر المحامى مع الحسم أمام المحكمة عد هذا دليلا كافيا على قيام الوكالة وإذا باشر المحامى اي اجراء في المدعوى قبل صمور المجركيل ثم حضر المحامى عن احد الحصوم بدون توكيل فلا يجرز لفير هذا الحصم أن يثير هذا الادعاء وإذا صدر التوكيل للمحامى من شخص باعتباره كمثلا لشخص اعتبارى فان زوال صفة من اصدر التوكيل لا يؤثر في صحة الموكيل المعامى و المحامى المحامى اعتباره كمثلا لشخص اعتبارى فان زوال صفة من اصدر التوكيل لا يؤثر في صحة الموكيل المعامى و المحامل من شخص اعتباره كالا يستازم صدور توكيل جديد .

احكام النقض:

١ ـــ اذا حضر المحامى عن خصم بدون توكيل فليس لغير هذا الحصم اثارة هذا الادعاء .
 ( تقعل ٣٣ / ٣ / ٧٧ طمن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٩ ) .

٣ ـــ اشترط المشرع فى المادة ٧٠٧ من القانون المدنى وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام
 القضاء ولم يكتف بالوكالة العامة . ومن ثم فلا يكلى القول بقيام فضاله فى التقاضى اذا لم تتوافر
 هذه الوكالة الخاصة . ( نقض ١٩ / ٣ / ١٩٣٣ مسة ١٤ ص ٨٣٩ ) .

٣ \_ متى كان التوكيل قد صدر صحيحا من الحارس الخاص على الشركة بما له من صفة فى تميلها وقت صدوره فان انهاء الحراسة وزوال صفة الحارس فى مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر فى صحته لانه يعتبر صادرا للوكيل من الشركة باعتبارها شخصا محويا . ( نقص ٣٣ / ٥ / ١٩٩٣ سنة ١٤ ص ٣٣٧ ) .

ع. حق التقاضي غير المرافعة أمام القضاء ، وحق التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء الى الفضاء اما المرافعة امام القضاء أمام القضاء فتستازم وكالة خاصة وقد اختص بها المشرع اشخاصا معيين حسها يقضي قانون الخاماة . ( نقض ٧٧ / ٥ / ١٩٦٥ سنة ١٦ ص ١٣٣٣ ) .

 متى كان الثابت من صند الوكالة أنه بعد أن خول الوكيل حق الطمن بالمعارضة والاستئاف أضاف عبارة ، وبكل طريق آخر من ظرق الطمن ، فان هذه العبارة المطلقة تميز له الطمن بطريق النقض دون حاجة للنص على ذلك في التوكيل ، نقض ١١ / ١١ / ١٩٥٤ سنة ٣ ص. ١٩١ ) .

٣ جرد حضور المحامي بصفته وكيلا بالحضور عن أحد الحضوم لا يضفي بذاته على المحامي هجيع الصفات التي قد تكون لموكله الا ان يكون هذا الحصم الحاضر قد فرضه ببذه الصفات ، ذلك أن المحامي لا يمثل الا من صرح بقبوله تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة . واذن فمتي كان التوكيل الصادر الى المحامي قد صدر له من أحد خصوم الدعوى عن نفسه وبصفته وكيلا عن زوجته المختصمة في نفس الدعوى وكان الحامي اذ حضر بالجلسة لم يستعمل هذا التوكيل الا في خصوص نياجه عن الزوج ، فانه لايسوغ القول بأن الرحضور المحامي عن هذا الحصم ينسحب الى زوجته فجرد أن صند التوكيل الصادر له من الزوج الله يأبت نياجه عنه كان بيح له أن يمثلها . ( نقض 11 / 11 / 19 2 من عنه 7 ص ١٠٥) .

٧ - متى أرشد المحامى الحاصر عن ممثل الشركة عن رقم توكيله ولم يبازع الطالب ف ذلك
 أمام محكمة الموضوع فليس له بعد ذلك أن يثير هذه المنازعة لاول مرة أمام محكمة النقض .
 ( نقض ٢٨ / ١١ / ١٩٦٨ سنة ١٩ ص ١٤٣٧ ) .

٨ ــ مباشرة المحامي للاجراء قبل صدور التوكيل ثمن كلفة به . عدم جواز اعتراض خصمه
بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . علمة ذلك ( نقض ١٧ / ٩ / ٧٩ طعن رقم ١٩١ لسنة. ٤٤ قضائية ) .

٩ \_ النص فى المادة ١٣٥ من قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ الحاص بالمحاماة على أنه د يجوز للمحامى أن يتنازل عن التوكيل فى وقت غير لائق ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتازله وأن يستمر فى اجراءات الدعوى شهرا على إلاقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر يدل على أن المحكمة التي تفياها المشرع من وجوب تأجيل الدعوى فى حالة تنازل المحلى عن التوكيل هى

تمكين المركل من توكيل محام آخر للدفاع عن مصلحته فيها مما مقتضاه أن الحكمة من التأجيل تنتفى فى حالة مااذا كان قد وكل محاميا آخر بالفعل وباشر الحضور عنه فى الدعوى ( نقص ١١ / ١ / ٧٧ صنة ٣٨ ص ١٩٨٤ ) .

تعليق : المادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ تطابق المادة ٩٣ من القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

• ١ \_ أن اعتصاص الادارات القانونية في للرئيسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنيا أمام المحاكم لا يخلل باعتصاص ادارة قصايا الحكومة بأن توب عن الجهات المتصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه المجهوبة أن توب عن الجهات الأخرى المجهوبة التي خولها القانون الحجهات الأخرى التي خولها القانون الحجهات الأخرى به قصاء هذه الحكمة محتصة بنص المادة السادسة المشار اليها بأن تعوب عن الهيئات العامة التي تكون عنعتم بأن قد الادارة تتكون عنائم منافقة المحافقة المتابعات الإحتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحافظة على اختلاف النواعها دون حاجة تشويهن خاص في كل قضية . ( نقض ۱۹۸۷ معن رقم • ٤ كسنة ٤٩ قضائية ، نقض ٢٧ / ١ / ١ / ١٩٨٧ معن رقم • ٤ كسنة ٤٩ قضائية ، نقض ٢٠ السنة ٤٨ قضائية ) .

١١ حكمة الموضوع لا تنصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم الاعتد انكار صاحب الشأن
 وكالة وكيلها . ( نقض ٣٦/ ١٩٨٣/ علمن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٢ ــ إذ نصت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ على أنه و لايحق للمحامى أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة صد زميله قبل الحصول على اذن من مجلس النقابة الفرعة ، دون أن يرتب البطلان على مخالفة هذا النصى ، فقد دلت على أن عدم الحصول على الاذن ، وإن كان يعرض المحامية المأديية طبقا للمادة ٤٦ من ذلك القانون ، لان واجب الحصول على الاذن الما يقع على عاتق الهامي دون موكلة ، الا انه لا يعطل عمله ، واجب الحصول على الأدن الما يقع على عاتق الهامي دون موكلة ، الا انه لا يعطل عمله ، فلا يعد عيا جوهريا يحس العلمن أو يعيه . ( نقض ٨ / ١ / ١٩٨٠ السنة ٢٦ الجزء الاول ص ٩٨ ) ، نقض ٧ / ٧ / ١٩٧٠ السنة ٢٠ الجزء الاول ص ٩٨ ) ، نقض ٧ / ٧ / ١٩٧٠ السنة ٢٠ المنابقة ١٩٨ .

٩٣ ـــ النص ف المادة ٧٣ من قانون المرافعات والفقرة الثانية من المادة ٨٩ من قانون المحاملة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل ـــ وعلى ماجاء بالمذكرة الايضاحية لقانون المرافعات ـــ على أن يقع على الوكيل للمحاضر عن موكله واجبان أساسيان:

أوفيها ... أن يقرر حضوره عنه في محضر الجلسة حتى تتحدد صفة الموكل التي يمثله بها ، وثانيهما ... أن يثبت قبل المرافعة وكالته عمن قرر حضوره عنه بايداع التوكيل بملف المدعوى اذا كان خاصا والاقتصار على اثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة ان كان عاما . واذ كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستثناف المودعة صورتها الرسمية في ملف الطعن أنها خلت من دليل اثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذي أذكر وكالته عنه . وكانت المحكمة بعد أن حجزت الدعوى للحكم لجلسة ٢٧ ــ ٣ ــ ٢٩٧٣ عادت وأعادتها للمرافعة لجلسة ٣٣ ــ ٥ ــ ١٩٧٦ دون أن تعلن الطاعن بالجلسة الذكورة وأعيرت النطق بقرارها اعلانا له ولم يحضر الطاعن بتلك الجلسة أو أية جلسة تالية الى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه ولا يجنع من ذلك حضور محام قرر بجلسة ٢١ ــ ١٩٧٠ أنه يحضر عن الطاعن عن محام آخر مادام أنه لم يثبت وكالة الأخير عنه ، تلك الوكالة التي جحدها الطاعن . ( نقض ١٩ ــ ٧ ــ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص

### تعليق :

تبين من مطالعة مدونات الحكم أن المحامى الذى حضر الجلسة ١٦ - ١ - ١٩٩٧ وقرر الجلسة ١٦ الم ١٩٧٧ وقرر أنه يقصر عن محام عن عام آخر لم يثبت أن هذا المحامى الذى حضر عنه وكيلا عن الطاعن وأن العبارة الني وردت في الحكم د مادام لم يثبت وكالة الاخير عنه ، قصد بها وكالة محامى الطاعن وليست وكالة عامى الطاعن لان حضور محام عن زميله لا يستوجب توكيلا مادام أن المحامى الاصيل من كل من الحصيد .

18 ـ الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . الاحتصاصها بمباشرة الدعاوى نيابة عنها . الاستشاء . للمحامين من غير هذه الادارات مباشرة بعض هذه الدعاوى . شرطه . صدور قرار بذلك من مجلس الادارة . عدم مراعاة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . صدور تفويض لاحق على رفع الطعن . لا أثر له . المدتان ١ ، ٣ كى ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة . ( نقض ٧٧ ـ ١٢ ـ ١٩٨٣ العلمان رقما ٧٣٥ ، ٤٤٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

10 سدارة قضايا الحكومة . اختصاصها بمباشرة الدعاوى عن الحكومة والمصالح العامة وإشالس المحلية وفيهات العامة المعربة المعربة المعربة وإشالس الحلية والهيئة والشخصية المعربة المعربة المعربة المعربة في القانون العام . عدم اختصاصها بمباشرة الدعوى المتعلقة بشركات القطاع العام . الاستثاء . صدور قرار بتكليفها بذلك من مجلس ادارة الشركة . رفع الطعن من الادارة المدكورة دون الحصول على تفويض من مجلس ادارة الشركة . أثره . عدم قبول الطعن صدور تفويض لاحق على رفع الطعن . لا أثر له . م ٥٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٧ والمادة ٣ ق ٧٤ لسنة ١٩٧٧ في خان تنظم ادارة قضايا الحكومة ( حكم النقض السابق ) .

١٦ - حضور محام عن الحصم وأرشاده عن رقم توكيله . عدم منازعة الحصم الآخر فى ذلك أمام محكمة الموضوع . أثره . عدم جواز اثارة هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ٢٤ - ٥ - ١٩٨٤ طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٧ ــ عدم استذان المجامى المركل في رفع الطعن مجلس النقابة الفرعية لمقاضاة زميل له . مؤداه . تعرضه للمساءلة التأديبية دون تجريد المعل الذي قام به من اثاره القانونية ولا ينال من صحته منى تم وفقا للقانون . مادة ٦٨ ، ٩٨ ق ١٧ لسنة ٩٩٨٣ .

( نقط ۱۹۹۲/۹/۲۳ طعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ۲۰ قضائية )

بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبرا فى اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها .

وعلى الخصم الذى لا يكون له وكيل بالبلد الذى به مقر المحكمة أن يتخذ له موطنا فيه .

تطابق المادتين ٨٣ ، ٨٤ من القانون القديم .

المشرح: يكون موطن الوكيل معمرا في اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها بيان أن العقاضى الموكل هو فيها بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يصح اعلانه في موطن وكيل من يراد توجيه الطعن العاهرا بأن عشده المؤكل ألم تعد منتهية بعد صدور الحكم في الدعوى اللهم الا اذا اتخذ المطعون صده هذا الموطن في ورقة اعلان الحكم. فعندتذ يصح اعلانه بالطعن فيه اعتبارا بأن اتخاذه ذلك الموطن مؤذن بوكالة جليدة للوكيل في تلقى الطعن هذا مع ملاحظة أن حضور المحامي مع موكله في احلى الجلسات بدون توكيل مكوب يعتبر توكيلا خاصا لتلك الجلسة فلا يجعل مكتبه موطنا غنارا يصح اعلان الخصم فيه ( مرافعات الدكتور أبو الوفا ص ١٥٤ ، ١٥٥ ) .

واذا صدر حكم بترجيه ايمين الحاسمة الى الخصم فلا يجوز اعلانه بهذا الحكم فى مكتب محاميه على الغصيل المبين فى المادة 11 مرافعات .

# أحكام النقض:

٩ - تحيز المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات ايداع صحيفة الطمن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة الن المحكمة النقض أو المحكمة الني أصدرت الحكمة النقض حاجرى به قضاء محكمة النقض حاب أي المحكمة المحكون أو كان المين من الاوراق أن صحيفة الطمن أو دعت قلم كتاب محكمة المناف المحكورة وأثبت فيها بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعين ، وكان هذا الموطن معتبرا المحادة ٤٧ / ١ من قانون المرافعات بما يجعله موطنا عملا بالمادة ٤٧ / ١ من قانون المرافعات بما يجعله موطنا الصحيفة ، ومن ثم وبالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة . ( نقض الصحيفة ، ومن ثم وبالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة . ( نقض الحدم ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة . ( نقض عدم ١٩٥٠ ) .

٧ ــ الاصل أن يتم تسليم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه الاصلى ، ويجوز تسليمها فى الموطن القضار فى الاحوال التي يتها القانون . وصدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من الطامين بخفضي توكيل عام أو خاص يجمل موطن الوكيل معتبرا فى اعلان الاوراق اللازمة لسير المدعوى فى درجة التقاضي لموكل هو فيها ، وهو مأقصحت عنه المواد ١١ . ٨١ . ٨٧ من قانون المرافعات ( نقض ٣٥ / ٣ / ٧٧ صنة ٢٢ ص ٣٩٣ ) .

جوز لقلم الكتاب اعلان الخصم في مكتب محاميه باعادة الدعوى الموكل فيها إلى المرافعة
 ( نقض ۱۹/۷/۷/۷۷ طعن رقم ۲۷۶ لسنة ٤٣ قصائية) .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين
 بهتمضي توكيل عام أو خاص من شأنه ـ طبقا للمواد ، ١ ، ٧٧ ، ٧٤ من قانون المرافعات ــ أن يجعل موطن هذا الوكيل معجرا في اعلان الإوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة المتقاضي
 الموكل هو فيها .

# ( الطعن رقم ۲۸۸ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۵/۱۲/۵)

#### مادة ٥٧

التوكيل بالخصومة يخول الوكيل سلطة القيام بالاعمال والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها ، واتخاذ الاجراءات التحفظية الى أن يصدر الحكم في موضوعها فى درجة التقاضى التى وكل فيها واعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصاريف . وذلك بغير الحلال بما أوجب فيه القانون تفويضا خاصا .

وكل قيد يرد فى سند التوكيل على خلاف ماتقدم لا يحتج به على الخصم الآخر . هذه المادة تطابق المادة ٨١٠ من القانون القديم .

الشرح: يقابل حق الخصوم في أن ينيبوا وكلاء عنهم في الحضور أمام القضاء حق المحكمة ف أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب خصمه وفي هذه الحالة يتعين على من تقرر المحكمة استجوابه أن يحضر بنفسه في الجلسة التي حددت لاستجوابه وذلك عملا بالمادة ١٠٦ من قانون الاثبات الجديد . والوكالة بالخصومة قد تكون عامة تتناول كل مايقيمه الموكل أو يقام عليه من دعاوى وكل مايتخذه أو يتخذ ضده من اجراءات قانونية متعلقة بدعوى قائمة أو مترتبة عليها أو يقصد بها الى التمهيد لها وقد تكون خاصة تتحدد بالدعوي أو الاجراء المذكور بها وهي تشمل مع ذلك توابع العمل الضرورية أي له ازمــه وأيا كان الأمر فان سعة الوكالة تتحدد بما هو وارد في عقد الوكالة وينبغي التفرقة بين كون الوكالة تتسع للحضور عن الموكل في كافة مايرفع عليه أو منه من دعاوى وبين اعتبار مكتب الوكيل محلا مختاراً للموكل اذ لا يعتبر مكتب الوكيل محلا مختارا الا اذا حضر الوكيل عن الموكل باحدى الجلسات وأثبت حضوره ويكون مكتبه محلا مختار بالنسبة للاجراءات التي تتخذ في هذه الدعوى فقط حتى صدور الحكم فيها وبمجرد صدور الحكم لايعتبر مكتب الوكيل محلا مختارا بالنسبة للاجراءات التالية ومنها أعلان الحكم أو الطعن مالم ينص في أعلان الحكم على اتخاذه موطنا مختارا . والوكالة بالخصومة تخول القيام بالاعمال التي أوردتها المادة ولو نص في التوكيل على منعه من مباشرتها ولا يجوز للموكل أن يحتج على خصمه بذلك القيد وإن كان للموكل أن يرجع على الوكيل بتعويض ماناله من ضرر نتيجة خروجه على مااشترطه في عقد الوكالة .. وللمحامي الموكل اعطاء التكييف القانوني واتخاذ اجراءات الدفاع التي يراها فلا يلزم فيها تفويض خاص وذلك عدا

الحالات التي وردت فى المادة ٧٦ مرافعات . والوكالة بالخصومة تخضع لما يخضع له عقد الوكالة فى القانون المدنى ولذلك الفي المشرع أحكام التنصل من عمل الوكيل فى الخصومة تاركا ذلك للقواعد العامة فى القانون المدنى .

### أحكام النقض:

1 سـ لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الحصوم بوكلائهم الا اذا أنكر صاحب الشأن وكاللهم الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالله وكله ، فاذا باشر المحامى اجراء قبل أن يصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعتر من عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء مالم ينص القانون على خلاف ذلك ( نقض ١١ / ١ / ١٩ / ١٩٩٩ طمن رقم ١٦١ لسنة 2 قضائية ، نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٠ طمن رقم ١٣٠١ لسنة ٤٤ قضائية .

٧ ــ مباشرة المحامى للدعوى بتكليف من ذوى المشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك ، لا يؤثر ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ ف سلامة الاجراءات التي يتخلما فيها ، الا اذا أنكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامى ، لما كان ذلك فانه لا تتريب على محكمة أول درجة أن هي عولت على المذكرة المقدمة لها من محامى المطعون ضده أثناء حجز القضية للحكم . ( نقص ١٩١٠ / ١٩ / ١٩٧٠ ) .

٣ ــ حق المحامى الوكيل في الدعوى في انابة مجام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . الا
 يكون في التوكيل مايمنع ذلك ( نقض ١٣ / ٦٠ / ٩٠ سنة ٣٠ ص ٩٣١ ) .

٤ ــ اذا قرر محامى الشريك في دعوى ربع وفعت ضده من باق شركائه أنه وكيل عنهم على الشيوع وأن المدعوى التي توجه اليه يجب أن تكون دعوى جساب فان هذا القول لا يعمر افرارا بحق يستلزم توكيل خاصا من موكله واتما هو من وسائل الدفاع الخولة للمحامى بمقتضى التركيل الصادر اليه من موكله ترتبط ارتباطا وثيقا بسلطته في اعطاء التكييف القانوني للدعوى وأتخاذ احراءات الدفاع التي يواها تما ينطوى عليه ذلك التوكيل ( نقض ١٧ / ١٠ / ١٩٥٧ استة ٨ ص ٢٠ / ١٠ )

• التوكيل بالحصومة يخول للوكيل سلطة القيام بجميع الاعمال والإجراءات النصوص عليا في المادة ١٩٠ مرافعات . لا يجوز للموكل التنصل نما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منمه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل نما يقوم به وكيله دون تفويض من الاعمال والتنصر فات الايجلية الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٩٨ مرافعات ، أو من أي تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا . ( نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٦٤ سنة ١٥٠ ص ٤٣٠ ) ، نقض ١٩٨٤/٦/١١

وراجع الاحكام التي وردت تطيقا على المادة ٧٧

لا يصح بغير تفويض خاص الاقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ولا صلح ولا التحكيم فيه ولا قبول اليمين ولا توجيهها ولا ردها ولا ترك الحضومة ولا التنازل عن الحكم أو عن طريق من طرق الطعن فيه ولا رفع الحجز ولا ترك التأمينات مع بقاء المدين ولا الادعاء بالتزوير ولا رد القاضى ولا مخاصمته ولا رد الخبير ولا العرض الفعلى ولا قبوله ولا أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .

هذه المادة تقابل المادة ٨٩١ من القانون الملغى

التعليق:

حذف المشرع في المادة الجديدة الفقرة الثانية من المادة القديمة وذلك بعد أن الغي نظام التنصل الذي كان منصوصا عليه في القانون القدم .

# الشرح:

هيم ماأشارت اليه هذه المادة يعير من قبيل التصرفات القانونية التي لا يجوز المحامي مباشرتها الا اذا كان مفوضا فيها في عقد الوكالة فان كان عقد وكالته لم ينص صراحة على أنه موكل فيها وباشر شيئا منها كان تصرفه غير ملزم لموكله ومن ثم فيتعين على اغكمة عند صدور تصرف من المحامي من التصرف المدى باشره والا كان حكمها معينا غير أنه اذا كان الحصم حاضرا بشخصه وباشر المحامي أي تصرف من التصرفات المنصوص عليها في هذه المادة دون اعتراض منه أعير التصرف صادرا من الموكل حتى ولو كان عقد وكالته لا يبح له ذلك اذ ان حصور الموكل بالجلسة وعدم اعتراضه على التصرف الذي يسنده اليه الوكيل في حضوره يعتبر اقرارا لهذا العصرف وهذا مانصت عليه صراحة المادة ٧٩ مرافعات.

### احكام النقض:

 ٩ ــ قول محامى أحد الخصوم في مجلس القضاء لايعد اقرارا قضائيا ، الا اذا كان بحركيل خاص وتضمن النسلم بالحق المدعى به بقصد الاعفاء من إقامة الدليل عليه (نقض ٢٧/١٠/٣١ سنة ١٨ ص ١٩٥٤).

 ٣ ــ تجاوز الوكيل حدود وكالته. اقرار الموكل لتصرفه صراحة أو ضمنا . عدم جواز الرجوع فيه . اعتبار التصرف نافذا في حق الموكل من تاريخ انعقاده . ( نقض ١٩٨٠/٦/١٠ طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

سـ اذا كان التوكيل خالية عبارته من النص على التبازل عن الحقوق ولكنه صرمح في تحويل
 الوكيل اجراء الصلح . وتنازل الوكيل عن حقوق موكله قبل خصمه مقابل تنازل الحصم عن حقوقه ، فهذا لا يكون تنازلا محصا من طرف واحد وإنما هو صلح تما يتسع له حدود التوكيل ( نقض ۱۸ / ۱۸ / ۴۳ محموعة القواعد القانونية في ۲۰ سنة ص ۱۳۳۳ قاعدة ۲۰ ) .

 ع. التفويض بالصلح يستم التفويض برفضه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ان وكيل المطمون عليا المفرض بالصلح قد رفضه ، فان ذلك يكفى لاثبات عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين . ( نقض 0 / ٣ / ١٩٨٠ سنة ٣١ العدد الأول ص ٧٥٧ ) .

ص\_مقتنى ماتنص عليه الفقرة الاولى من المادة ٧٠٧ من القانون المدنى والمادة ٧٦ من القانون المدنى والمادة ٧٦ من قانون المرافعات وعلى ماجرى به قضاء هداء الهكمة \_ انه اذا كان الاقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطويا على تصرف قانونى هو الزول عن حق قانه يعد عملا من أعمال التصرف التي يعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل عام ينص فيه صراحة على هذا المفريض \_ ( نقض ٥٣ / ١ / ١٩٩٠ طعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ١٩٩٥ من ١٩٩٤) .

### مادة ۷۷

اذا تعدد الوكلاء جاز لاحدهم الانفراد بالعمل فى القضية مالم يكن ممنوعا من ذلك بنص فى التوكيل .

هذه المادة تطابق المادة ٨٥ من القانون القديم.

# الشرح:

هذا النص يقرر استثناء من أحكام الوكالة المدنية التي تشترط في المادة ٧٠٧ / ٢ من القانون المدنى اجياع الوكلاء في العمل اذا تعددوا وقد املي هذا الاستثناء الرغبة في عدم تعطيل سير القضية بحجة عدم حضور الوكلاء كلهم أو أن الحاضر عنهم غير مأذون في الانفراد (مرافعات أبو الوفا ص ٣٥٥).

### أحكام النقض:

١ ــ متى كان النوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين فانه يجوز أنفراد أحدهم بالبقرير بالطمن لان قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدنى فعص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه اذا تعدد الوكلاء جاز لاحدهم الانفراد بالعمل في القضية عالم يكن محموعا من ذلك بعص التوكيل ولا محل لتتخصيص عموم نص هذه المادة وقصرة على السير في الدعوى بعد اقامتها (نقص ٧٧ / ٨٠٥).

# المواد ۷۸ ، ۷۹ ، ۸۰ المواد ۸۰ ، ۷۹

يجوز للوكيل أن ينيب غيره من المحامين ان لم يكن ممنوعا من الانابة صراحة فى التوكيل .

هذه المادة تقابل المادة ٨٦ من القانون القديم ولا خيرف بين أحكامهما وهذا المبدأ أكدته المادة ٣٦ من قانون الحاماة ١٧ سنة ١٩٨٣ غير أنه وفقا لنص المادة ٣٧ من نفس القانون لايجوز للمحامي أن ينيب للحضور عنه أمام عماكم الاستئناف وعمكمة القضاء الادارى الا المحامون القيولون للمرافعة أمام هذه المحاكم .

#### مادة ٧٩

كل مايقرره الوكيل بحضور موكله يكون بمثابة مايقرره الموكل نفسه الا اذا نفاه اثناء نظر القضية في الجلسة .

هذه المادة تقابل المادة ٨٧ من القانون الملغي .

التعليق : حذف المشرع في المادة ٧٩ عبارة (تنصل منه ) الوارد في النص القديم بعد ان النص القديم بعد ان الغي هذا النظام وتركه للقواعد العامة . وإذا حينر مع الخصيم محام في الجلسة دون أن يصدر له توكيل فان هذا المحامي يستطيع في فترة حجز الدعوى للحكم أن يقدم مذكرة بدفاع موكله دون أن يوقع عليها موكله ويعتبر دفاعا قائما تتاوله المحكمة مع مراعاة احكام المادتين ٧٥ ، ٧٦ . (قارن الدكتور أبو الوفا في العليق على قانون المرافعات الطبعة الخامسة ص ٢١٢ ) .

### مادة ٨٠

لا يحول اعتزال الوكيل أو عزله دون سير الاجراءات فى مواجهته الا اذا أعلن الخصم بتعيين بدله أو بعزم الموكل على مباشرة الدعوى بنفسه .

ولا يجوز للوكيل أن يعتزل الوكالة في وقت غير لائق .

هذه المادة تقابل المادتين ٨٨ ، ٨٩ من القانون الملغى ولا خلاف في الاحكام بينهما .

# الشرح:

الفرض من هذا الحكم هو اقرار الاجراءات التي اتخذها الخصم في مواجهة الوكيل الاول في فيرة عزله الله كان يجهله بسبب عدم اخباره به من خصمه خصوصا اذا لوحظ ان في تعين الوكيل بالخصومة نوع من البسير على الخصم الآخر اذ يصبح موطن الوكيل بمجرد صدور الدي لمعتبرا في اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي التي وكل فيها ( الوسيط في المرافعات للدكترر رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ١٣٧٧ ) .

وقد نصت المادة ٩٦ من قانون المحامة ١٧ سنة ٩٩٨٠ على أنه لايجور للمحامى أن يسازل عن التوكيل في وقت غير لاتق وبجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بسازله وأن يستمر في اجراءات الدعوى شهرا على الأقل منى كان لازما للدفاع عن مصالح الموكل وبعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل عام آخر فاذا خالف المحامى ذلك بأن تنازل عن التوكيل في وقت غير لاتق أو لم يخطر موكله بهذا السازل فانه يكون مسئولا قبل موكله عما يصيبه من ضرر فضلا عن مساءلته تأديبيا غير أنه اذا قرر أمام المحكمة أنه تنازل عن التوكيل ورفض أن يستمر في اجراءات الدعوى المدة التي يستمر في اجراءات الدعوى المدة التي يستمر في اجراءات الدعوى المدة التي نصت عليها المادة تعين عليها تأجيل الدعوى المدة التي التوكيل غير أنه لا يجوز التمسك بنص المادة كان الموكل قد استكمل دفاعه في الدعوى أو وكل محاميا وباشر الدعوى أو

# أحكام النقض:

الساخ كان الطاعن قد استكمل دفاعه في الدعوى ، فان تحديه بنص الفقرة الأعيرة من المدرع المشرع المدرع ال

٣ ـــ لا محل لاعمال نص المادة ١٣٥ من قانون المحاماة اذا كان الموكل قد وكل محاميا وباشر
 الدعوى . ( نقش ١ / ١ / ٧٧ في الطعن ١٣٦ سنة ٤٤ ) .

٣ \_ وكالة المحامى تنقضى بأسباب انقضاء الوكالة العادية ، وانحصها انتهاء العمل الموكل فيه ، لانه بعد انتهاء العمل لايصبح للوكالة محل تقوم عليه \_ ولا وجه للقول بقيام عرف بشأن وكالة المحامى بهذا الالفاء \_ استنادا الى المامى يقضى بأنها لا تنتيى الا بالفاء التوكيل وعلم المحامى بهذا الالفاء \_ استنادا الى الموف الهوف الهوف الهوف الهوف الموف المولى فيه ليستمر الوكيل في الوكالة الحاصة فى مباشرتها باعتبارها مضرعة عن العمل الاصلى ومتصلة به ( نقض ٢ / ٤ / ١٩٧٥ سنة ٢٢ ص ٧٤٤) .

٤ ... ان النص في المادة ١٩٥٥ من قانون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ على أنه و لا يجوز للمحامي أن يعطر موكله .. بعنازله وأن للمحامي أن يعطر موكله .. بعنازله وأن يستمر في اجراءات الدعوى شهرا على الأقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل ، ويعين على الحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر ، يدل على أن المشرع لم يقصد ويعين على الحكم من ابداء دفاعه اذا تنازل محاميه فعلا عن التوكيل .

لما كان ذلك وكان الين من الحكم المطعون فيه ان محامي الطاعن لم يساؤل عن العركيل . والمحا طلب أجلا للساؤل عنه ، فان تحديه بوجوب تأجيل الدعوى اعمالا للنص سالف البيان لا يكون لم وجه . ر نقض ٩ / ٤ / ١٩٨٠ طعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٥ قضائية )

### تعليق:

المادة ١٣٥ من قانون المحاماة ٦٦ لسنة ١٩٦٨ تطابق المادة ٩٣ من قانون المحاماة الحمالي رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

### مادة ٨١

لا يجوز لاحد القضاة ولا للناتب العام ولا لاحد من وكلاته ولا لاحد من العاملين بالمحاكم أن يكون وكيلا عن الخصوم فى الحضور أو المرافعة سواء أكان بالمشافهة أم بالكتابة أم بالافحاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع هو لها والا كان العمل باطلا.

ولكن يجوز لهم ذلك عمن يمثلونهم قانونا وعن زوجاتهم وأصولهم وفروعهمالى الدرجة الثانية .

هذه المادة تقابل المادة ٩٠ من القانون القديم.

### التعليق :

أشار النص الجديد صراحة الى أن البطلان يترتب على مخالفة أحكامه وهذا المبدأ كان مقررا فى ظل القانون القديم وهو بطلان متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وفيما عدا ذلك فلا خلاف فى الاحكام بين المادتين .

وقد أجاز النص لمن عددهم في المادة الحضور عمن يمتلونهم قانونا كما لو كان أحدهم وليا شرعيا أو وصيا أو قيما أو وكيلا عن غائب ولم يتعرض النص للوكالة عن الاصهار ومن ثم فلا يجوز له الحضور لان التصريح الوارد في المادة هو استشاء من الاصل الوارد فيها وهو المنع ( التعليق لابو الوفا الطبعة الخامسة ص 212).

# مادة ۸۲ الفصـل الثاني الغيـاب

#### مادة ٨٢

إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة فى الدعوى إذا كانت صالحه للحكم فيها ، والا قررت شطبها فإذا انقضى ستون يوما ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها ، أو لم يحضر الطرفان بعد السير فيها ، أعتبرت كأن لم تكن .

وتحكم انحكمة فى الدعوى أذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم فى الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه .

### التعليق :

هذه المادة عدلت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢

فاستبدل المشرع الفقرة الأولى من المادة إذ كانت قبل استبدالها تقصر الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن على حالة إذا بقيت مشطوبه ٣٠ يوما ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها فعدل المشرع هذه المادة باضافة حالة أخرى هى حالة ما إذا جددت الدعوى من الشطب الا أن الخصوم لم يحضروا جميعا بعد التجديد .

ومؤدى التعديل الذى أدخل على المادة أنه لا بجوز للمحكمة أن تقضى بشطب الدعوى إلا مره واحده وكان النص قبل تعديله يخول لها أن تقضى بشطبها كلما عجلت ولم يحضر أحد من الخصوم مهما كان عدد المرات ، أما بعد التعديل فإنه إذا لم يحضر الطرفان بعد تعجيلها من الشطب فإن المحكمة تقضى باعبار الدعوى كأن لم تكن .

وغنى عن البيان أن انحكمة لاتقضى بشطب الدعوى ولا باعتبارها كأن لم يكن الا إذا تحقق علم المدعى عليه بها أو حضر بالجلسة علم المجلسة ولم يحضر بها كما إذا كان هو الذى أعلن المدعى عليه بها أو حضر بالجلسة السابقة عليها أما إذا كان لا يعلم بالجلسة كما إذا كانت الدعوى قد أجلت اداريا ولم يعلن بالجلسة المجديدة فإنه يحت في هذه الحالة الحكم بالشطب أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن بل يتعين على المحكمة تأجيل الدعوى وتكليف قلم الكتاب باعلانه بها فإن تخلف عن الحضور رغم ذلك تعين على الحكمة توقيع الجزاء

ويدق البحث ف حالة ما اذا كانت الهكمة قد شطبت الدعوى قبل 1/ ١٩٣١ الا انها عجلت من الشطب بعد ١ ، ١٩٩٣ فهل يتعين على الهكمة ان تقضى فيها باعبارها كأن لم تكن اذا لم يحضر احد من الخصوم . في تقديرنا انه لايجوز ذلك لأن الشطب الأول لم يكن يرتب عليه القانون اعبار الدعوى كأن لم تكن ومن ثم فلا مناص من ان تقضى الهكمة بالشطب

ويجوز للمحكمة بدلا من شطب الدعوى أن تقضى فيها الا انه يشترط لذلك أن تكون صالحة للحكم فيها وهى لا تكون كذلك الا إذا كان المدعى عليه قد أعلن لشخصه أو أعلن وأعيد أعلانه أو حضر بدون اعلان ولم ينسحب وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى .

وفي حالة ما إذا قررت المحكمة شطب الدعوى ثم تبين أن الشطب في غير محله ، كما إذا كانت الدعوى قد أجلت اداريا ولم يعلن المدعى بالجلسة كان لد أن يطلب السير فيها ولو بعد مضى السين يوما المحددة في المادة ولا يجوز للمحكمة أن تقضى باعبار الدعوى كأن لم تكن لأن الشطب كان على غير سند من القانون فإن قضت به فإن السيل الوحيد للطعن عليه هو الاستناف أن كان صادرا من محكمة الدرجة الأولى والطعن عليه بالنقض أن كان صادرا من محكمة الابتدائية بهنة استنافية فلا يقبل الطعن بالنقض . وإذا شخبت الدعوى وطلب المدعى السير فيا ولم يحضر بالجلسة المحددما لنظرها وحضر المدعى عليه وانسحب تعين على المحكمة أن تقضى باعبار الدعوى كأن لم تكن أما إذا لم ينسحب المدعى عليه تعين على المحكمة أن تقصل في موضوع الدعوى كأن لم تكن أما إذا لم ينسحب المدعى عليه تعين على المحكمة أن تفصل في موضوع الدعوى .

ويترتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن انتهاء آثار صحيفة الدعوى ويظل الحق قائما بجوز لصاحبه أن يطالب به بدعوى جديدة بشرط الا يكون الحق قد سقط أو انقضى بمضى المدة . أما بالنسبة للطعون بالاستناف فإذا قضى باعتار الطعن كأن لم يكن فإنه يجوز للمستأنف أن يوفع إستناف جديدا إذا كان ميعاد الاستناف مازال قائما كإ إذا كان ميعاد الطعن في الحكم الابتدائي لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه ولم يعلن بعد ، أما إذا كان ميعاد الاستناف قد انقضى فإنه يترتب على اعتبار الاستناف كأن لم يكن أن يصبح حكم عكمة أول درجة نهائيا وإذا رفع عنه استناف جديد قضت المحكمة بعدم قبوله لرفعه بعد المعاد .

وغنى عن الميان أن الدفع بعدم قبول الاستناف لرفعه بعد المعاد لا يؤدى الى اسقاط الحق فى طلب اعبار الاستناف كأن لم يكن لان الدفع الاول دفع شكلى ومن النظام العام وابداؤه لايعتبر دفعا موضوعيا .

ومما هو جدير بالذكر أنه يجوز للمستأنف الذى قضى باعتبار استنافه كأن لم يكن ان يطعن عليه بالنقض إذا كان الحكم قد صدر مخالفا للقانون كما هو الشأن إذا كانت الجلسة المحددة لنظر الاستناف بناء على الاستناف فد أجلت اداريا ولم يخطر بها المستأنف أو عجلت المحكمة نظر الاستناف بناء على طلب المستأنف بالجلسة الجديدة في الحالين الا أنه يشترط للطعن بالنقض أن يكون الحكم صادرا من محكمة الاستناف إذ أن الحكم الصادر من الحكمة الابتدائية منعقدة بيئة استنافية — أيا كان قضاؤه — لا يقبل الطعن بالنقص الا في حالة وحيده بيتها المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات وهي حالة ما إذا صدر الحكم على خلاف حكم آخر صبق أن صدر بين الحصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

وأوردت المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة مايلي :

« نظرا لما يعمد إليه بعض المتقاضين تلاعما ، ورغبة فى اطالة أمد النزاع ، من العلجب عن الحدور ليتقرر شطب الدعوى ، ثم يطلب السير فيها فى الأجل المحدد ، ثم يعود للتغيب فيتكرر شطبها عديد من المرات ، ونظرا لما يتعين أن يتوافر فى المتقاضى من جديه تتناسب مع طرقه محراب العدالة ، لذلك رأى المشرع النص على حظر شطب الدعوى لأكثر من مرة واحده ، وبذلك تعدل حكم الفقرة الأولى من المادة ٨٦ فنصت فى حكمها الجديد على أنه إذا انقضى ستون يوما على شطب الدعوى ولم يتطلب أحد من الخصوم السير فيها أو لم يحضر الطرفان بعد السير في الدعوى ، حكمت المحرفة باعتبارها كأن لم تكن .

وبديبي أن مقصود المشرع في مما أورده عن عدم حضور الطرفين بعد السير في الدعوى ، هو أن تكون الدعوى قد شطبت ثم جرى السير فيها ولم يحضرا ، وهنا لا يتصور أن يكون الشطب الذى وقع قبل السير فيها الا لمره واحدة » .

### الشرح:

القاعدة ان الدعوى تشطب في حالة تخلف اطرافها عن الحضور مرة واحدة فقط في اي حاسة

٧ ــ لا تحكم المحكمة فى موضوع الدعوى عند غياب أطرافها الا اذا كانت صالحة للحكم فيها بأن ابدى الخصوم أقوالهم وطلباتهم الحتامية والا تكون قد أخلت بحقوق الدفاع ويكون حكمها باطلا قابلا للاستئناف ولو كان انبهائيا عملا بالمادة ٧٣١.

٣ \_ ليس معنى شطب الدعوى الفاؤها وزوال الآثار القانونية المترتبة عليها وانحا شطب الدعوى معناه استعادها من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقاتها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها ولا تنظر الدعوى بعد ذلك الا باعلان جديد للحضور يوجهه أحد الحصوم ( هو عادة المدعى ) الى الحصم الآخر ( التعليق لابو الوفا ص ٢٠١ طبعة سنة ١٩٩٠ ).

٤ \_ اذا يقيت الدعوى مشطوبة سين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن بقوة القانون وبغير حاجة الى استصدار حكم بذلك والمدعى عليه أن يتمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء هذه المذة أو عند مطالبته بحق يخوله أثر من آثار قيام الحصومة التى اعتبرت كأن لم تكن وهذا الجزاء. لايتعلق بالنظام العام فلا يجوز المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يزول يحضورا لمدعى عليه عند نظر المدعوى من جديد أو الإبدائه دفعا شكليا واتحا يزول اذا تنازل عنه صراحة ، أو اذا أجاب عن المدعوى بما يدل على اعتبار اجواءاتها صحيحة (اى اذا تعرض للموضوع) وذلك عملا بالقاعدة العامة الواردة فى المدون عن من شرع لمصلحته صراحسة أو ضمنا . وهذا البطلان مقرر لمصلحة المدعى عليه وحده فلا يجوز أن يستليد منه المدعى على يتمسك أو ضمنا . وهذا المدعى عليه المدعى على يتعمل المتارة الخصومة كأن لم تكن عملا بالمادة ٢٩ مرافعات (الرجع السابق صـ ٤٢٣) .

صدومن المقرر أنه اذا تخلف المدعى أو المستأنف عن الحضور بالجلسة وكانت الدعوى صالحة للحكم فيها فللمحكمة أن تقضى في الدعوى أو تحجزها للحكم ولا يجوز ها تكليف المدعى عليه أو المستأنف عليه بأن يعلن خصمه بطلبه رفض الدعوى لانه لايتجر طلبا جديدا غير أنه اذا أبدى المدعى عليه طلبا عارضا في غياب خصمه فانه يتعين على المحكمة تأجيل الدعوى وتكليف المدعى عليه باعلان المدعى بيانا الطلب.

٣ ـ واذ قضت المحكمة بشطب الدعوى على غير سند من القانون بأن كانت الدعوى مثلا قد أجلت اداريا ولم يعلن المدعى بالجلسة الجديدة التي حددت لنظر الدعوى فان للمدعى أن يحددها في أي وقت دون العقيد بمعاد السبين يوما التي وردت في النص ، كما أنه وقفا ليص المادة عند أصدرت فيا ١٣٥ من قانون الإلبات الابجوز المحكمة أن تقنى بشطب الدعوى اذا كانت قد أصدرت فيا حكما بندب خير وصددت الإمانة فاذا لم تهم لذلك وقضت بالشطب كان الاى من الحصمين تعجيل السير فيا ولو بعد السبين يوما كذلك فانه في حالة ماذا قدم الخير تقريره ولم يقم الخير أو الحكمة باخطار الخصوم بايداع التقرير في الحالة التي يوجب فيها القانون ذلك فلابجوز للمحكمة شطب الدعوى فان خالفت ذلك كان الاى من الحصوم تعجيل السير فيا دون النقيد للمحكمة شطب الدعوى فان خالفت المتقدمة يعتبر باطلا. وقد جعل المشرع شطب الدعوى وأنها المحكمة ، اذ يجوز فا رغم تخلف الطرفين أو أحدهما أن تنظر الدعوى وتحكم فيها والمدعوى وأنها الاعتميد بهذا الطلب.

٧ ـ وتطبيقا لما تقدم اذا قررت المحكمة شطب الدعوى حطأ كأن يكون المدعى قد حضر المدعوى فقررت الصدار القرار آخر الجلسة الا انها ظلت خطأ انه لم يحضر فقررت شطب الدعوى ، وكما اذا كانت الدعوى قد احيلت من محكمة الى أخرى . وصدر حكم الاحالة في غيبة المدعى أو المستأنف ولم يعلن به ولم يكن قد حضر باى جلسة من الجلسات ، فان قرار الشطب لايجوز الطعن عليه بالاستئناف او النقض لانه قرار وليس حكما ويجوز للمدعى أو المستأنف ــ كما سلف القول ــ أن يجددها فى اى وقت حتى بعد مضى الستين يوما المنصوص عليه فى المادة ، فاذا دفع المدعى عليه او المستأنف عليه باعبار الدعوى كأن لم يكن او بانقضاء الخصومة او سقوطها وتبين للمحكمة ان قرار الشطب صدر خطأ فانها تقضى برفض هذه الدفوع الماذا قضت المحكمة خطأ بقبول دفع من هذه الدفوع فاذ الحكم فى هذه الحالة يعتبر منها للخصومة وبالتالى يجوز الطعن عليه بالنقض او الاستئناف عملا بالمادة ٢١٣ مرافعات ويعتبر قرار الشطب بدوره مطعونا عليه مع الحكم المنهى للخصومة .

 ٨ ـــ اذا كان المدعى عليه قد اعلن بصحيفة افساح الدعوى ثم شعلت الدعوى قبل اعادة اعلانه ثم جددها المدعى فانه يعين عليه بعد اعلان المدعى عليه بالسير فيها ( اى بصحيفة المجديد ) أن يعيد اعلانه .

 ٩ ـــ واذا أثير دفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستين بوما من تاريخ شطيا وتمسك المدعى أو المستألف بأنه لم يكن يعلم بتاريخ الجلسة التي شطبت فيها الدعوى

لانقطاع تسلسل الخصومة كأن كانت الدعوى قد أجلت اداريا ولم يعلن بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى أو كان قلم الكتاب قد عرض الدعوى خطأ بجلسة أجرى خلاف الجلسة المحددة لنظر الدعوى ولم يعلن بها فانه يتعين على المحكمة أن تبحث هذا الدفاع فان استبان ها أن قرار الشطب وقع باطلا رفضت الدفع ولا يعتبر ذلك منها عدولا عن رأيها لان قرار الشطب ليس حكما .

 ١٠ ـــ واذا تخلف المدعى عن الحضور وتخلف كذلك المدعى عليه بعد اعلانه لشخصه او اعلانه واعادة اعلانه ، في المدعوى الهادية أو اعلانه فقط في الدعاوى المستعجلة فان الدعوى تعتبر صاخة للفصل فيها لان المدعى ابدى طلباته في صحيفة دعواه ولم يحضر المدعى عليه ليبدى دفاعا ( عكس هذا المدكتور أبو الوفا في التعليق ص ٢١٦) .

١١ ــ وق حالة تعدد المدعين وحضور بعضهم وتفيب البعض الآخر وكان المدعى عليه غائبا ولم تكن الدعوى صاخة للحكم فيها فلا يجوز الحكم بشطب الخصومة بالنسبة لمن تغيب مع استدراوها بالنسبة لمن حضروا ولو كان موضوع الدعوى يقبل التجزئة ، لان القرار بالشطب اذا مضى عليه ستون يوما ترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، والمشرع يحرص على تفادى هذا الرضع الذى تسقط فيه الدعوى فى حق بعض المدعين وتبقى قائمة فى حق البعض الآخر لما يؤدى الى من صعوبات وتعقيدات ولذلك لايكون أمام المحكمة فى هذه الحالة الا تاجيل الدعوى الى جلسة أخرى يعلن بها المتخلفون وفى الجلسة الجديدة اذا تغيب المدعون جميعا قررت المحكمة فى شطب الدعوى بالنسبة لهم هيها ، أما اذا حضر البعض وتغيب المعض حكمت المحكمة فى مضوع الدعوى بمكم يعتبر حضوريا فى حق هميع المدعين من حضر منهم ولم يحضر .

۱۳ هـ هذا ومن المقرر أن الآثار التي ترتب على رفع الدعوى كسريان الفوائد وغيره من الاثار تبقى قائمة بالرغم من صدور قرار شطيها .

٩٣ \_ اذا طلب احد من الخصوم السير في الدعوى بعد شطيا فانها تعود من النقطة التي وقتت عندها بحكم الشطب ، فما تم من اجراءات المرافعة قبل الحكم بالشطب يبقى قائما ولا يلغي .

18 سواذا تعدد المدعى عليهم وتغيبوا جميعا مع المدعى فقررت انحكمة شعلب الدعوى ثم عجلها المدعى بالنسبة لاحد المدعى عليهم قبل معنى ستين يوما ولم يعجلها بالنسبة للباقين الا بعد معنى ستين يوما . فان لباق المدعى عليهم أن يتمسكوا باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لهم ولا يمنهم من ذلك تعجيل المدعوى في الميعاد بالنسبة للمدعى عليه الاول ، لانه اذا صح أن يفيد الخصم من عمل قام به أحد زملاته في الخصومة ، فانه لايصح أن يضار بعمل اتخذ في مواجهة زملاته (م مواهمات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص 2 3 ومابعدها) .

١٥ ـــ واذا تعدد المدعون وتغيبوا همها مع المدعى عليه فقررت انحكمة بشطيها ، وقبل معنى ستين يوما فيرى الدكتور رمزى ستين يوما فيرى الدكتور رمزى سين يوما فيرى الدكتور رمزى سين يوما فيرى الدكتور رمزى سيف انه لايجوز للمدعى أن يتمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لمن تأخر من المدعين في

تعجيل الدهوى . واتما يفيد هؤلاء المدعون من تعجيل زميلهم الدهوى قبل فوات المدة التي تعتبر الدعوى بعدها كأن لم تكن ( المرجع السابق ص 920 ) .

١٦ - وعدم ضم المفردات لايمنع المحكمة من ان تقضى بشطب الدعوى .

١٧ مـ واذا حضر المدعى بعد شطب الدعوى وقبل انتهاء الجلسة يتعين على المحكمة أن تعدل عن قرار الشطب وتكلفه باعلان المدعى عليه بالجلسة.

وميعاد الستون يوما يضاف اليه ميعاد مسافة ويمتد بسبب العطلة الرسمية هذا ويتعين ملاحظة أن طلب السير في الدعوى بعد شطيها لايم الا باعلان صحيفة التعجيل خلافا لرفع الدعوى التي تعتبر مرفوعة بمجرد تقديم صحيفتها لقلم الكتاب ومن ثم يتعين أن يتم اعلان طلب السير في الدعوى خلال الستين يوما .

١٨ ــ والدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد وان كان شكليا يسقط بالتمرض للموضوع الا ان هذا الحكم قاصر على الدعوى التي قضى بشبطها فاذا جددها المدعى بعد الميعاد وجب على المدعى عليه التمسك باعتبارها كأن لم تكن قبل العرض للموضوع والا سقط حقه في الدهمى، أما اذا أقام المدعى حاجلية بدات الطالات در تكديد الدعوى السابقة جاز للمدعى عليه التمسك في هذه الدعوى الجديدة باعتبار الدعوى الأولى كأن أتكن ولو كان قد تعرض للموضوع وتظهر أهمية ذلك فيما لو أقيمت المدعوى الأولى قبل اتقضاء هله تقضاء مدة تقادم الحق موضوع الدعوى في حين أن الدعوى الجديدة قد أقيمت بعد انقضاء هله المدة فها دفع المدعى عليه بالتقادم تحمل المدعى باثر الدعوى الأولى قطعه ، فيستطيع المدعى عليه في هذه الحالة إلى هذا في قطع المقادم عليه في هذه الحالة أثر عالى غيلا في هذه الحالة إلى عبد العزيز ص ٢٧٤ ) .

ويترتب على القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن نفس الآثار التي تترتب على سقوط الحصومة فتزول اجراءاتها عدا الاحكام القطعية والاجراءات السابقة على هذه الاحكام .

# احكام النقض:

ملحوظه : يتعين قبل الاستشهاد باحكام النقض عن الوقائع اللاحقه على ١٠ · ٩٣/١٠ مراعاة التعديل الذي ادخل على المادة .

إلى الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب احد الخصوم السير فيها خلال ٣٠ يوما بعد شطيها . اعتباره من مواعيد السقوط . وقف هذا المعاد عند تحقق القوة القاهرة . السفر للخارج الايعد كذلك . ( نقض ٣ / ٢ / ١٩٨٠ طمن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧ ــ اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا بقيت مشطوبة لمدة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها وكذلك سقوط الحصومة في حالة عدم السير في الدعوى بقعل المدعى واعتباعه هما لونان من الوان الجزاء قررهما المشرع لحكمة واحدة هي تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحثه على متابعة اجراءاتها الامر الذي يقتضي توحيد الاثر المترتب على كلا الجزائين . ولما كان المشرع قد رتب على الحكم بسقوط الخصومة الفاء جميع اجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى . الا أنه

مع ذلك لم يسقط الاحكام القطعية الصادرة فيها ، ولا الاجراءات السابقة على تلك الاحكام ، واجاز للخصوم التمسك باجراءات التحقيق واعمال الخيراء التي تمت مالم تكن باطلة في ذاتها ــ فان هذه الاحكام تسرى بدورها في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن ( نقض ٢٧/٧٧ سنة ٢٦ ص ٢٦٤٦ ) .

٣ ــ تجدید الدعوی بعد شطیها . عدم اشتراط أن یكون بید المحامی توكیل من ذی الشأن
 عند تحریر صحیفة التجدید و اعلانها . وجوب اثبات الوكالة فی الحضور عن الموكل أمام
 المحكمة . م ٧٧ مرافعات . ( نقض ١٧ / ۵ / ١٩٧٩ منة ٣٠ العدد الثانی ص ٣٧٣ ) .

٤ \_ تخلف المدعى أو المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر دعواه أو بأية جلسة تالية . غير مانع من نظرها والفصل فيها متى أبدى الخصوم أقوالهم ودفاعهم . م ٨٧ مرافعات . اعلان المدعى الغائب بطلب رفض الدعوى . غير واجب . طلب المدعى شطب الدعوى . لايمنع المحكمة من الفصل فيها . ر نقض ١٩ / ٥ / ٧٩ سنة ٧٧ ص ١٩٣٧) .

اعلان الخصوم بتعجيل السير في الدعوى بعد شطيا . وجوب اتحامه خلال الميعاد السموص عليه في المادة ٨٧ مرافعات . لا يغني عن ذلك تقديم صحيفة التجديد الى قلم الكتاب خلال هذا الاجل ر نقص ١٩٨٣/٢/١ ، نقص ٩٨٣/٢/١ سنة ٣٠ ص ٣٨٩ ، نقص ٩٨٣/٢/١ سنة ٣٠ ص ٣٨٩ . نقص ٣٨٩/١/١٨ اسنة ٥٠ ص

٣ ـ شطب الدعوى مع باق الدعاوى المنضمة اليا ، تجديد الدعوى الاولى وحدها من الشطب . أثره . عدم جواز تصدى الحكمة لباق الدعاوى غير المطروحة أمامها . ( نقض ٢٩ / ٢٩ معن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٩ فضائية ) .

٧ \_ من المقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون المرافعات \_ ومأفضحت عنه المذكرة الايضاحية لها \_ أنه اذا تعدد المدعون وتغيب بعضهم وحضر البعض الآخر فلا يؤثر على بالجلسة المحددة لنظرها وأنهم أبدوا أقرافهم وطلباتهم فى صحيفتها ، وإذ كان لا يؤثر على سلامة اجراء تجديد المسير فى المدعون بقيامها اجراء تجديد المسير فى المدعون بعد شطبها الا تكون وكالة المحامى المذى حرر صحيفة التجديد عن المطعون عليها الثانية ثابته له قبل قيامه بهذا العمل ، قان الحكم المطعون فيه إذ لم يجب الطاعن الى طلب شطب الدعوى بالنسبة للمدعية الثانية ( المطعون عليها الثانية ) لعدم حضورها أو حضور من يوب عبا قانونا بالجلسة المحددة لنظرها بعد تجديد السير فيا وقد حضر محام بالجلسة من يوب عبا قانونا بالجلسة المحدد عليها الاولى ) اعمالا للفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون المرافعات ، يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدح في ذلك ماأثاره الطاعن بوجه النمي من المرافعات ، يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدح في ذلك ماأثاره الطاعن بوجه النمي من المنافعات عليها الثانية غادرت الملاد ولا تعلم شيئا عن عبد السير في الدعوى فهو فضلا عن النه عز الديل من قان الاثر الذي قد يترتب عليه — أن صح — أما يعملق بالمعون عليها المادد الثاني ص

٨ ـ النص في الفقرة هـ من المادة ١٣٥ من قانون الإثبات على أنه ، وفي حالة دفع الإمانة لا تشطب الدعوى قبل أخبار الخصوم بايداع الخبير تقريره طبقاً للاجراءات المينة في المادة ١٥١ ، والنص في المادة ١٥١ من هذا القانون على أن ، يودع الخبير تقريره ومحاضر اعماله قلم الكتاب ... وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الايداع في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل » يدل على أن المشرع راعي في حظر شطب الدعوى عند ايداع أمانة الخبير قبل اخبار الخصوم بايداع تقريره أنه لا مبرر لارهاق الخصوم بمتابعة الخصوم في الجلسات السابقة عن اخطارهم بتقديم الخبير تقريره ، وتعريض الدعوى لخطر الزوال نتيجة لذلك ، في حين أنه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع أمام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبير لمهمته ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يستلزم المشرع اخطار الخبير للخصوم بايداع تقريره ليتابع الخصوم حضور الجلسات التي كانوا قد اعفوا من حضورها اثناء قيامه بمهمته وأن كان المشرع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير باخطار الخصوم بايداع تقريره ، الا ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاجراءات التي تتلو دعوة الخبير للخصوم بلحقها البطلان اذا شابيا عيب جوهرى يترتب عليه ضرر للخصم ، كان يحكم في الدعوى على اساس التقرير الذي لم يقم الخبير باخطار الخصوم بايداعه فلم يبدوا دفاعهم بشأنه مما يترتب عليه بطلان التقرير والحكم المؤسس عليه ، على أنه لا يحكم بالبطلان اذا تحققت الغاية من الاجراء الباطل وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، كأن تستقم الاجراءات بقيام المحكمة باخطار الخصوم بايداع التقرير والجلسة المحددة لنظر الدعوي حتى يبدى الخصوم دفاعهم في الدعوي على ضوئه درءا لأي ضرر قد يلحق بهم من شأنه أن ينشىء لهم الحق في طلب بطلان التقرير ، مما مفاده أنه يلزم لكي تستقيم الاجراءات أن يعلم الخصوم بايداع التقرير وبالجلسة انحددة لنظر الدعوى بعد حصول الايداع ، ولا يثبت علم الخصوم بذلك الآ باخطارهم حاصة اذا لم يتابعوا الحضور بجلسات الدعوى لان ذلك غير مطلوب منهم أثناء مباشرة الحبير للمأمورية وحبى اعلانهم بايداع تقريره . اذ كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لورقة الاعلان الموجهة من قلم كتاب محكمة استثناف القاهرة لخصوم الدعوى والمؤرخ ١٨ ــ ١٧ ــ ١٩٧٧ أن تقرير الخبير قد أودع قلم الكتاب وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٨ ــ ١ ــ ١٩٧٨ مما مفاده أن الحبير لم يخطر الحصوم بايداع تقريره . وقد ثبت من الاعلان أن المطعون ضده وحده دون الطاعنة هو الذي تم اعلانه بايداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الاستثناف. ولما كان القانون قد أعفى الخصوم من متابعة جلسات الدعوى طوال مباشرة الخبير للمأمورية وحتى يتم اخطارهم بايداع تقريره ــ على ماسلف بيانه ـــ ، وكان البين من الصورة الرسمية غاضر جلسات محكمة الاستثناف أن الطاعنة لم تحضر جلسة ١٨ ــ ١ ــ ١٩٧٨ ونظرت المحكمة الدعوى في غيبيا في تلك الجلسة وججزتها للحكم، وأسست قضاءها على ماجاء بتقرير الخبير الذي لم تعلم به الطاعة ولم تبد دفاعها بشأنه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالبطلان لقيامه على اجراءات باطلة أثرت في قضائه ، بما ي جب نقصه دون حاجة لبحث باق أوجه الطعن . ( نقص ١٧ ــ ٢ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٨٤ قصالية ١ .

٩ ـــ أن مفاد النص في المادة ٩٣ من قانون المرافعات على أنه ، اذا بقيت الدعوى مشطوبة
 ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن ، أن تعجيل الدعوى بعد شطيها

يتطلب اتخاذ اجراءين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية الى جدول القضايا واعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم الاعلان قبل انقضاء الاجل المحدد في النص وذلك اعمالا للمادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على أنه و اذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مراعيا آلا اذا تم اعلان الخصيم خلاله و ولا ينال من ذلك مانصت عليه المادة ١٠ / ١٠ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع الى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ذلك أن مجال تطيق هذه المادة قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطُّعن فلا يتعداها الى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سالفة الذك باقيا بالنسبة لاستثناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم الاعلان خلاله كما أن تكليف المحكمة لقلم الكتاب باجراء اعلان تجديد السير في الدعوى لايخل مسئولية الطاعنة من الاهتمام به وموالاته حتى يتم الاعلان في الميعاد المحدد لاجرائه باعتبارها أنها هي المكلفة أصلا باتخاذ هذا الاجراء الجوهري حتى تتفادي توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٨٧ / ١ مرافعات اذا طلبه خصمها كما أنه لا محل للتحدى بأن آلغاية قد تحققت من حضور محامي المطعون ضده بجلستي ٢ - ١٠ - ١٩٧٣ ، ١٣ - ١١ - ١٩٧٣ عملا بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك أنّ اعتبار الدعوى كأن لم تكن هو جزاء نص عليه الشارع لعدم اعلان الخصم بصحيفة تعجيل السير في الدعوى بعد شطبها خلال ستين يوما من تاريخ التقرير بالشطب مادام حق المتمسك بالدفع لم يسقط بالكلام في موضوع الدعوى عند نظرها بعد التجديد ، وبمجرد فوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه باعتبار أن حكمة المشرع من هذا الجزاء هي عدم تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحثه على متابعة اجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوي أمام انحاكم. (نقض ١٩٨١ ١١ ١٩٨١ طعن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٤ قضائية).

١٠ \_ مفاد المواد ٣٣ ، ٣٨ ، ٣٨ من قانون المرافعات أن الخصومة تبدأ باتصالها بالمحكمة المرفوعة اليها ويم انعقادها باتصالها بأطراف الدعوى طبقا للاجراءات التي رسمها القانون ومتي تم ايداع صحيفة افتتاح الدعوى قلم كتاب المحكمة وإعلانها إلى المدعى عليهم وسلمت هذه الاجراءات من البطلان قامت الخصومة أمام المحكمة فلا يبطلها أو يسقطها أو يمنع المحكمة من المحراءات من البطلان قامت الخصومة أمام المحكمة فلا يبطلها أو يسقطها أو يحده المحمد على الفصل فيها ونقش ٨٧ ـــ ٤ ـــ ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٨١ طمن رقم ٧٣١ لسنة ٣٠ قضائية ) .

١٩ حسقوط حق المدعى عليه في التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستين يوما من تاريخ شطبها . مناجه . التكلم في موضوع الدعوى قبل الدفع . تخلف المدعى عليه عن الحضور حتى صدور الحكم فيها من محكمة أول درجة . عدم سقوط حقه في التمسك به أمام محكمة الاستئاف . ( نقض ١٩٨١ – ١٩٨٤ طعن رقم 1 ١٤٣١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

۱۳ و حيث أن سبب النعى هو ان الدعوى تضمنت اشكالا في التنفيذ يبيح حضور الهامى بدون توكيل وأن المفردات لم تكن منضمة فما كان يجوز الحكم بالشطب وفقا لقانون المرافعات وهو قول غير صحيح قانونا ، اذ يجوز الحكم بشطب الإشكال ولا يتوقف ذلك على ضم

المفردات، واذكان الثابت بمحضر جلسة ... في الاتخاص المذكور أن الاستاذ ... حضر عن الماست و المستحضار توكيل عد، يينا حضر محام على الملتمس ضده الملتمس المنطق والسبحب تاركا الدعوى المشطب، فقررت المحكمة شطب الدعوى، فإن هذا. الحكم يكون ميراً من الخطأ أيا كانت درجه . ( نقض ٣ ــ ١ ــ ١٩٨٣ طعن رقم ٧ لسنة ٢٥ قضائية ) .

۱۳ شطب الدعوى : شرطه . حضور المدعى عليه وابداء أقواله في الدعوى . أثره . عدم جواز شطيها . م ۲۶ مرافعات . ( نقطى عدم جواز شطيها . م ۲۶ مرافعات . ( نقطى ۵ ۳ ۳ سرافعات ) .

18 \_ يدل نص المادة ٨٧ من قانون المرافعات أن المشرع استحدث قاعدة مقصفاها أنه اذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على الحكمة أن تحكم في المدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها وذلك على خلاف ماكانت توجه المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق من الحكم بشطب المدعى اذا تخلف المدعى وعلم ابدائه طلبات ما ، يما مفاده أن للمحكمة السلطة في نظر الدعوى والفصل فيها عند غياب المدجى أو المستأنف وتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر دعواه سواء أكانت هي الجلسة الأولى أم كانت من الجلسات التالية مي تبيت أنها صالحة للفصل فيها ، ولم يوجب الشارع في هذه الحالة اعلان المدعى العاتب بالطلبات وتكليفه بالحضور الا إذا ابدى المدعى عليه طلبا عارضا ، وليس من هذا القبل طلب رفض الدعوى ( نقض ٢٦ \_ ٣ \_ 19٨٤ طمن رقم ٦٦٣ لسنة ٨٤ قضائية ) .

10 \_ قرار الشطب ليس حكما ولا يجوز استنافه على استقلال الا مع الحكم المين للخصومة كلها عملا بنص المادورة أن المطعون ضده للخصومة كلها عملا بنص المادورة أن المطعون ضده المنظلم لم يعلن بالجلسة المحددة لتظلمه بعد احالته والتي صدر فيا قرار المحكمة بشطب دعواه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قطى بتأييد الحكم الابتداق فيما التي الله من رفض الدفوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن وبسقوطها وبانقصائها يكون قد طبق صحيح القانون . (نقض ١ دساسه ١ عمن رقم ١ ١٩٨٦ لسنة ٤٧ قصائية ) .

١٦ - اذا كانت المحكمة قد قضت بقبول الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستين يوما من تاريخ شطيا أو سقوط المحصومة أو بانقضائها مع تمسك المدعى او المستأنف بأنه لم يكن يعلم بتاريخ الجلسة التي شطبت فيها الدعوى فان حكمها يكون قد وقع باطلا.
( حكم النقض السابق ) .

١٧ \_ رتب المشرع في المادة ٤٠٣ في قانون المرافعات السابق على الحكم بسقوط الخصومة الهاء جميع اجراءاجا بما في ذلك صحيفة المدعوى، الا أنه مع ذلك لم يسقط الاحكام القطعية الصادرة فيها ولا الاجراءات البسابقة على تلك الاحكام \_ وهو ذات الحكم المقرر في المادة الاحكام من قانون المرافعات الحالي \_ فان هذه الاحكام تسرى بدورها في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد شطيا ، اذ ليس في قانون المرافعات مايمت من تطبيقها أو يدل على أن المشرع أواد أن يرتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن آثار أشد من تلك التي رتبا على سقوط الحدومة . ( نقض ٧ - ١١ - ١٩٨٧ طمن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٤٦ فضائية ، نقض ٢ ـ ١٩ - ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٨٣ المنة ٥٠ قضائية ) .

#### عادة ٨٧

14 \_ المقرر فى مفهوم المادة ٩ ٨ مرافعات أن المحكمة تحكم فى الدعوى اذا كانت صافحة للحكم فيها حتى ولو تفهب المدعى للحكم فيها حتى ولو تفهب المدعى المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ولما كان النابت أن المحكمة قررت شطب الاستئاف بجلسة ... أثر انسحاب محامى المطعون ضدهم من الجلسة تاركا الاستئاف للشطب لعدم تقديم محامى المطاعن سند وكالته عنه ، وإذ لم يدع الطاعن أن الاستئاف كان صافحا للحكم فيه فان قرار الشطب يكون قد صدر دون أن تكون المحكمة مازمة قانونا بأن تورد عام المحام فيه فان قرار الشطب يكون قد صدر دون أن تكون المحكمة مازمة قانونا بأن تورد طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٨٤ قضائية ) .

٩٩ ـــ القرر في قضاء هذه المحكمة أن تعجيل إلسير في الدعوى بعد شطيها يجب أن يتم خلال ميماد السنين يوما المنصوص عليه في المادة ٩٨ مرافعات . ذلك أن هذه المادة اذ نصت على أن تجميد الدعوى يكون بطلب السير فيها خلال الميماد الذي حددته فقد دلت على أن طلب السير في الدعوى من جديد لا يكون الا بالنقاد الخصومة ولا يكون انعقادها الا بطريق الاعلان تحقيقا لمبدأ المواجهة ولا يغي عن ذلك مجرد تقديم صحيفة الدعوى من الشطب الى قلم الكتاب .
( نقص ٢ / ٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٨٤ قصائية ) .

١٠ - اعلان الخصير تعجيل السير في الدعوى بعد الشطب او الانقطاع . وجسوب اتمام مدخلال المبعد المنصوص عليه في المادة ١٠ مرافعات في الحالة الأولى وفي المادة ١٠ مرافعات في الحالة الأولى وفي المادة ١٠ مرافعات في الحالة الناتية لا يفتى عن ذلك تقديم صحيفة التحديد الى قلم الكتاب خلال هذه الآجال . غالفة ذلك . أثره . الحكم بسقوط الحصومة . لا يغير من ذلك سبق صدور أحكام قطعية في الدعوى بوقف السير فيا وبعلم الاختصاص . مادة ١٩٠١ / ١٩٠٧ مرافعات . ( نقض ١٩٨٥/٤/٢ طعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٤٠ قضائية ) طعني رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٠ قضائية ) ١٩٨٣/٣/٢ طعن رقم ١٩٩٧ لسنة ١٨٠ قضائية ) ١٩٠٨ عندمة لنظر الدعوى أو بأية جلسة تالية غير مانع من نظرها والقصل فيا متى ابدى الخصوم اقرائهم ودفاعهم . مادة ٨٦ مرافعات . وجوب اعلان المدعى الغائب اذا ابدى المنصوم الحياط عارضا . طلب رفض

٣٧ ــ الدفع باعبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تعجيلها من الشطب في المحاد القانوني . دفع شكل . استمرار الحكمة في نظر الدعوى بعد ابداء هذا الدفع . قرار ضميني بعشم الدفع الى الموضوع . التكلم في الموضوع في هذه الحالة . لا يؤدى الى سقوط هذا الدفع مالم يصدر من الحصم مايدل على التازل عنه . ( نقض ٤ / ٣ / ١٩٨٥ طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥ • قضائية ) .

الدعوى ليس كذلك (نقض ١٩٨٥/١٣/١٦ طمن رقم ١٧٧٠ لسنة ١٤٥ قضائية ، نقض

١٩٨٥/٥/٢٧ طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٣ \_ الدفع باعبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستين يوما . مقرر لصلحة من لم المدعول الدعوى بالنسبة لم يتم اعلانه من المنطق شكل الدعوى بالنسبة له طللا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة . ( نقض ٤ / ٣ / ١٩٨٥ طمن رقم ٩٩٣ لسنة ٥ 6 قضائية ) .

٣٤ - تمثيل المحامي للخصم في الجلسة . وجوب أن يكون بتوكيل رسمي أو مصدق على التوقيع عليه . تخلف ذلك . اثره . اعتبار الخصم الذي جاء المحامي ليمثله ذلك . اثره . اعتبار الخصم الذي جاء المحامي ليمثله ذلك . أو ١٩٨٦ معن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥١ قصائية ) .

 ٣٥ ـ تجديد الدعوى بعد شطيا . مقتضاه . وجوب أتخاذ اجراتين جوهرين اولهما تحديد جلسة لنظرها وثانيما اعلان الخصوم بهذه الجلسة قبل انقضاء ستين يوما . (نقض ١٩٨٨/١١/٧٠ طعن رقم ٧٧٠٧ لسنة ٥٦ قضائية ) .

٣٦ — وحيث إن حاصل ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه أقام المناءه على أنه لم يتم إعلان طلب السير في الاستئناف خلال ميعاد السين يوما المنصوص عليه في المادة ٨٧ من قانون المرافعات في حين أن طلب السير في الاستئناف أودع خلال ذلك الميعاد وهذا يكفى لعدم إعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

وحيث أن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقا لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات أن ميعاد الستين يوما الذى أوجبت المادة ٨٠ من قانون المرافعات طلب السير في الدعوى قبل انقضائه لايعتبر موعا إلا إذا تم إعلان صحيفة التصجيل خلاله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلنزم هذا النظر وأقام قضاءه باعبار الإستناف كأن لمي يكن على أن أعلان طلب السير في الاستناف من جديد تم بعد انقضاء ذلك المحاد فانه يكون قد المتر صحيح القانون ويكون السي عليه بسبب الطعن على غير اساس . ( نقض ١٩٨٩/١/٣١ طعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٦ قضائية ) .

٧٧ ــ بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوما دون أن يطلب احد الخصوم السير فيها. اعجارها كأن لم تكن بقوة القانون . مادة ١/٨٣ مرافعات . وجوب القضاء به متى طلب المدعى عليه ذلك قبل التكلم في الموضوع.سريان ذلك على الدعوى أمام الاستناف .

## ( ۱۹۹۲/۳/۲۹ طعن ۱۸۷۴ لسنة ۵۶ ق )

٣٨ ــ شعل الدعوى . ماهيته . تجديدها من الشطب لايكون الا باعلان في المعاد الذي حدده القانون . مادة ٥ مرافعات ( السابق ) .

٧٩ ــ بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوما دون أان يملن المدعى غيره من المخصوم بالسير فيها . اعتبارها بقوة القانون كان لم تكن . مادة ٨٣ مرافعات . شرطه . تمسك ذو الشأن بذلك . أثره . زوال الخصومه وزوال الزها فى قطع التقادم .

#### ( ۲۱۷۹ ط ۲۱۷۹ نستة ۳۰ ق)

٣٠ \_\_ سقوط حق المدعى عليه فى التمسك باعبار الدعرى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال سين يوما من تاريخ شطيها .م ١/٨٧ مرافعات . صاطه التكلم فى موضوع الدعوى قبل الدفع . تخلف المدعى عليه عن الحضور وعدم التكلم فى موضوع الدعوى حتى صدور حكم محكمة اول درجة - فيها لا يسقط حقه فى التمسك بالدفع أمام محكمة الاستناف . شرطه . أن يبده فى

صحيفة الاستثناف وحسيا تقضى به المادة ١/١٠٨ مرافعات .

#### ( ۱۹۹۱/٥/۲۸ طعن ۱۹۲۴ لسنة ٥٧ قضائية )

٣١ ــ شطب الدعوى لا يعنى زواها . بقاوها منتجه لاثارها الاجرائية أو الموضوعية ومنها قطع التقادم . شرطه . الا يقضى باعتبارها كأن لم تكن بناء عل طلب المدعى عليه قبل الحكم فى الموضوع .

## ( ۱۹۹۲/۱۲/۲۹ طعن رقم ۱۳۲۹ لسنة ۵۳ ق )

٣٢ ــ التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب ابداؤه قبل التكلم فى الموضوع . مناطه الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . دفع شكل متعلق بالنظام العام . ابداوه الايعتبر تعرض لموضوع الاستئناف يسقط الحق فى التمسك به من بعد باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تحديده من الشطب خلال الميعاد .

## (نقض ۱۹۹۳/۳/۱۱ طعن رقم ۲۷۳ لسنة ۵۹ قضائیه )

٣٣ ــ الدفع باعبار الدعوى كان لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد . عدم تعلق بالنظام العام . اقتصار اثره على الحصم الذي تمسك به اذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة . الدعوى بعثيب ملكية الى قدر معين من اطيان في تركة . موضوعها قابل للتجزئة بطحته .

## (نقض ١٩٩٣/٣/١١ طعن ٧٧٣ لسنة ٥٩ قضائية )

٣٤ ــ بقاء الدعوى مشطوبه ستين يوما دون ان يطلب احد الخصوم السير فيها . اعتبارها كان أم تكن بقوة القانون ٩٠ ١/٩٨ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٣٣ لسنة ٩٩٧ . وجوب القضاء به متى طلب المدعى عليه ذلك قبل التكلم في الموضوع . سريان ذلك على الدعوى أمام الاستناف .

## ( نقض ۱۹۹۳/۲/۲۸ طعن رقم ۳۳۲ لسنة ۵۹ قضائية )

٣٥ ــ الجزاء المنصوص عليه في المادة ٨٦ من قانون المرافعات ــ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا بقيت مشطوبه ستين يوما دون تجديد السير فيها وان كان لا يتصل بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة ان تقطي به من تلقاء نفسها لانه مقرر لمصلحة من لم يتم اعلانه من المدعى عليم دون سواه ، الا أنه متى دفع به المدعى عليه الذى تحجيل تحققت شرائط قبوله بالنسبة له وجب على الحكمة أن تقضى به ولا يحول دون ذلك تعجيل الدعوى في المحاد بالنسبة لهره من المدعى عليهم اذ لا يصح ان يضار خصم من اجراء لم يتخذ في مراجهته .

(نقض ۱۹۹۳/٤/۱۸ الطعن رقم ۷۲۵/ ۸۸ ق)

اذا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة
 حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك .

 ولا يجوز للمدعى أن يبدى في الجلسة التي تخلف فيها خصمه طلبات جديده أو أن يعدل أو يزيد أو ينقص في الطلبات الأولى كما لايجوز للمدعى عليه أن يطلب في غيبة المدعى الحكم عليه بطلب ما .

هذه المادة تقابل المادة ٩٢ من القانون القديم.

# التعليق :

تعديل الطلبات يكون بالاضافة اليها بقصد زيادتها او الانقاص منها بقصيد تفويت حق الاستناف على المدعى عليه أو بأن يطلب المدعى عليه الحكم على المدعى الفائب بالمقاصة القضائية أو بأى طلب عارض آخر على أن الممنوع هو ابداء هذه الطلبات في تلك الجلسة أما ابداؤها بورقة تعلن للخصم فجائز بطبيعة الحال ( المذكرة الايضاحية للقانون ١٠٥٠ سنة ٦٣ ) .

## الشرح:

الطلبات المقصودة بالمادة هي الطلبات المرضوعية أما الطلبات المتصلة بسير الدعوى أو بالباتها فهذه يجوز الادلاء بها في غياب أي من الخصمين .

و الجوز للمدعى عليه أن يطلب في غياب المدعى سقوط الخصومة عملا بالمادة ١٣٤ مرافعات .

واذا انقطمت الخصومة بعد حضور المدعى عليه أو ايداعه مذكرة بدفاعه أو بعد اعادة اعلانه وجب لاعتبار الخصومة حضورية فى حق من يقوم مقامة بعد استثناف السير فيها حضور هذا الاخير أو تقديمه مذكرة فلا يحاج بحضور سلفة كما يتعين اعلان واعادة اعلان من حل محله .

وقد بينا في التعليق على المادة السابقة أن طلب رفض الدعوى لايعتبر طلبا جديدا ولا يلزم اعلان الخصم به .

# احكام النقض:

١ ـــ لم يوجب المشرع اعلان المستأنف الفاتب في نطاق تطبيق المادة ٨٣ / ٧ مرافعات الا اذا ابدى خصمه طلبا عارضا ، وإذ كان الدفع باعتبار الاستشاف كأن لم يكن ليس من هذا الما القبيل لتعلقه باجراءات السير في الدعوى ويعتبر من المسائل التي تعترض سير الخصومة ، هذا الى أن المحكمة ملزمة بتكييف الدفع الصحيح وتحديد مرمى الخصم منه وفقا للوقائع الثابعة امامها ، واذا خلصت الى أن المطعون ضدهم استهدفوا من هذا الدفع بعد تجديد الاستثناف من الشطب أن مرماه يدخل في نطاق المادة ٨٤ / ١ مرافعات فانها تكون قد التزمت صحيح القانون .
( نقض ١٩٨٣/٧/٧ طعن رقم ٧٩٧ لسنة ٨٤ قضائية ) .

لستدات والمذكرات المقدمة من الخصم بعد انعقاد الخصومة قانونا . عدم النوامه
 باعلان خصمه بها . علة ذلك . وجوب منابعة الخصم لإجراءات الدعوى وجلساتها .

( نقض ١٩٩٣/٢/١٧ طمن ١٩٤ لسنة ٥٨ قضائية )

#### مادة ٨٤

إذا تخلف المدعى عليه وحده فى الجلسة الأولى وكانت صحيفة الدعوى قد أعلنت لشخصه حكمت المحكمة فى الدعوى فإذا لم يكن قد أعلن لشخصه كان على المحكمة ف غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية إلى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم فى الدعوى فى الحالتين حكما حضوريا .

فإذا تعدد المدعى عليهم وكان البعض قد أعلن لشخصه والبعض الأخر لم يعلن لشخصه وتغيوا جميعا أو تغيب من لم يعلن لشخصه وجب على المحكمة فى غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة تالية يعلن المدعى بها من لم يعلن لشخصه من الغائبين . ويعتبر الحكم فى الدعوى حكما حضوريا فى حق المدعى عليهم جميعا .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر اعلان الشخص الاعتبارى العام أو الخاص فى مراكز ادارته ، أو فى هيئة قضايا الدولة ، بحسب الأحوال اعلانا لشخصه .

#### التعلية :

هذه المادة تقابل المادة 90 من القانون القديم وقد عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٣ حيث أضاف المشرح الفقرة الثالثة إلى المادة ومؤداها أنه في حالة ما إذا أعلن الشخص الاعتبارى في مركز ادارته أو في هيئة قضايا الدولة بصحيفة الدعوى سواء كان عاما أو خاصا فقد اعتبر القانون أن هذا بمنابة اعلان لشخصه وبذلك تسرى عليه المبادىء المقرره في الفقرتين الأولى والثانية من المادة بشأن الحضور والفياب وعلى ذلك إذا كان المدعى عليه شخصا اعتباريا وكان قد اختصم وحده في الدعوى وكانت صحيفة الدعوى قد أعلنت في مركز ادارته أو في هيئة قد اختصار ودن عادة اعلان .

٧ \_ وإذا تعدد المدعى عليهم وكانوا جميعا أشخاصا اعتبارية وأعلن كل منهم فى مركز ادارته أو فى هيئة قضايا الدولة فإن انمحكمة تحكم فى الدعوى دون اعادة اعلان غير أنه إذا كان أحدهم أو بعضهم أشخاصا اعتبارية والبعض الأخر أشخاصا عادين وأعلن الأشخاص الاعتباريين كل

#### ماده ۱۸

منهم بصحيفة الدعوى في مركز ادارته أو في هيئة قضايا الدولة ولم يعلن الأشخاص العاديوت مع أشخاصهم فانه يتعين على الحكمة تأجيل الدعوى لاعادة اعلان الأخورين .

وبقى فرض أخير وهو أن يتعدد المدعى عليهم فيعلن الشخص الاعتبارى في مركز ادارته أو في هيئة قضايا المدولة ويعلن الأشخاص العاديون مع أشخاصهم فحيتنذ لا مناص من أن تحكم المحكمة في الدعوى بدون اعادة اعلان إذا كانت صالحة للمحكم بحكم حضورى في حقهم هيعا .

والأشخاص الاعتبارية العامة كثيرة ومنها على سبيل المثال الشركات والبنوك أو المؤمسات العامة أما الأشخاص الاعتبارية الخاصة فمثالها الشركات الحاصة بجميع أنواعها سواء كانت شركات مساهمة أو توصية أو تضامن .

ث ... ويشترط لاعمال النص أن يكون الإعلان قد تم للشخص الاعتبارى فى مركز ادارته أما إذا تم الاعلان فى جهة أخرى فلا ينطبق النص . وبديهى أنه إذا تطوع المطن وذكر ممثل الشخص الاعتبارى فى الاعلان وأعلن مع شخصه فإنه لا يكون ثمة حاجة لاعمال الفقرة الأخرة ( المضافة ) بل يطبق فى هذه الحالة نص الفقرة الأولى وبذلك لا يعاد أعلانه .

وقد أوردت المذكرة الأيضاحية للقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ تعليقا على هذه المادة ما يلي :

، تقوم في شأن الشخص الاعبياري العام أو الخاص أوضاع خاصة به يختلف فيها عن الأوضاع الحاصة بالما وقد تحققت فيها الأوضاع الحاصة بالشخص الطبيعي ، بما يجدر معه افراده بأحكام خاصة طالما وقد تحققت فيها المحافظة على وحدة الهدف من الاجراء . وإذ كان الحكم بوجوب اعادة اعلان الشخص الطبيعي إذا لم يكن الاعلان الأول قد تم لشخصه ، مقصود به ضمان اتصال علمه بالاعلان . وهو الأمر الذي يختلف فيه الشخص الاعباري عن الشخص الطبيعي ، إذ طالما تم اعلانه في مركز ادارته بالضوابط القانونية المقررة لصحة الاعلان ، وكان ذلك في أيام عمل الشخص الاعباري فإن الهندف المقصود من اعادة اعلانه ، نذلك وتيسيرا على المقاضين فقد رئي أعبار اعلانه في الاعباري ، بما لا يوجب اعادة اعلانه ، لذلك وتيسيرا على المقاضين فقد رئي أعبار اعلانه في مركز ادارته بصحيفة الدعوى في حكم الاعلان مع شخصه بما لا يدعو إلى اعادة اعلانه ، وعلى المراوع في المادة الثالثة منه على اصافة فقرة جديدة للمادة ٤ ٨ من قانون المؤمنات تنص على أنه إذا أعلنت صحيفة الدعوى لشخص اعباري عام أو خاص في مركز ادارة العربي في حكم المعلن مع شخصه في المعاني مع شخصه في تطبيق أحكام هذه المادة ٤ ٨.

كما اوردت المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات حين صدورها مايلي :

تساول المادة ٨٤ في حالة غياب المدعى عليه وحده وقد تضمنت الفقرة الأولى منها حكما مستحدثا محصلة أنه اذا كان المدعى عليه الفائب في الجلسة الأولى قد اعلنت صحيفة المدعوى لشخصه فيتحقق بذلك علمه بقيام المدعوى فلا محل لتأجيلها واعادة اعلانه كما يقضى بذلك القانون القديم والحا تستمر الحكمة في نظر الدعوى دون احتفاء بغياب المدعى عليه اما اذا لم تكن صحيفة الدعوى قد اعلنت لشخص المدعى عليه فيتين في حالة غيابه في الجلسة الاولى 
تأجيل الدعوى واعادة اعلانه بالجلسة الجديدة لاحتال جهله بقيام الدعوى وذلك مالم تكن 
المدعوى من الدعاوى المستعجلة فإن الحكمة تنظرها ولو تغيب المدعى عليه الذى لم يعلن لشخصه 
في الجلسة الاولى لان هذه الدعاوى لا تحتمل الارجاء . وتتاول الفقرة الثانية من المادة حالة 
غياب المدعى عليهم اذا تعددوا وكان البعض قد اعلن لشخصه والبعض الآخر لم يعلن ويقضى 
نصها بأنه يجب على الحكمة في هذه الحالة تأجيل الدعوى الى جلسة تالية يعلن المدعى بها من لم 
يعلن لشخصه من الغاتين وذلك تفاديا لتعارض الاحكام اذا اعملت القاعدة العامة النبي نص 
عليها المشرع في الفقرة الاولى فحكم في المدعوى بالنسبة لمن أعلن لشخصه وأرجىء نظرها 
بالدبة لم لم يعلن لشخصه . وواضح أنه اذا تعدد المدعى عليهم وتغيبوا جميعا في الجلسة الأولى 
وكانوا قد اعلوا جميعا لاشخاصهم او لم يكونوا قد اعلوا جميعا لاشخاصهم فانه يعليق في هذه 
الحالة حكم القاعدة العامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى . .

الشرح :

١ - لا موجب لاعادة اعلان المدعى عليه في اشكالات التفية الوقية اذا تغيب المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الاولى ولو لم يكن قد اعلن لشخصه لانها تعتبر من الدعاوى المستعجلة.

٧ ســـ اذا لم يعلن المدعى عليه لشخصه وحكمت المحكمة فى الدعوى بدون اعادة اعلانه فان
 حكمها يكون باطلا ويجوز استثنافه ولو كان فى حدود النصاب الانتهائى.

 ٣ ـــ واذا رفض المدعى عليه استلام الاعلان أو رفض التوقيع بالاستلام وأعلن لجهة الادارة فانه يحب اعادة اعلانه

 ع. و اذا كان اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى باطلا وحضر بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ رفع الدعوى سواء بناء على اعلان آخر أو من تلقاء نفسه كان له أن يتمسك بيطلان اعلان صحيفة المدعوى ليحوصل الى اعتبار الخصومة كأن لم تكن عملا بالمادة ٧٠ مر افعات .

عب على المحكمة فى حالة غياب المدعى عليه أن تتحقق من صحة اعلانه ، فاذا كان الاعلان عبر صحيح أما اذا كان الاعلان الاعلان عبر صحيح أما اذا كان الاعلان غير صحيح أما اذا كان الاعلان عبر صحيح وتمت اعادة الاعلان صحيحا فانه لاينتج أثره .

٦ ـــ وقد بينا في المادة السابقة أنه في حالة وفاة المدعى عليه بعد اعلانه واعادة اعلانه لعدم
 حضوره فانه يتعين اعلان ورثته بالتعجيل أولا ثم اعادة اعلان من لم يحضر ولم يعلن لشخصه.

٧ ــ واذا كان المدعى عليه لم يعلن لشخصه ولم يعد اعلانه فى غير الدعاوى المستعجلة ولم
 نتبه محكمة اول درجة لذلك وقضت فى الدعوى فلا شك أن هذا الحكم مصيره البطلان كا
 ذكرنا الا ان ذلك يستدعى بحث نوع هذا البطلان وهل هو بطلان مطلق ام نسبى .

ذهبت بعض المحاكم قبل صدور القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ الى ان هذا البطلان مطلق وحجتها فى ذلك ان مايسرى على الاعلان يسرى على اعادة الاعلان ومادام ان الجزاء على عدم الاعلان هو انعدام الحصومة اى البطلان المطلق فان الوضع يكون كذلك بالنسبة لاعادة الإعلان

#### مادة ك٨

اما الراى الناني فقد اعتنقته محكمة النقض وأكدته في اكثر من حكم وموداه ان الجزاء المترتب على عدم اعادة الاعلان هو بطلان نسبي ورتبت على ذلك انه يتعين على من يدفع به ان يتمسك به امام محكمة الموضوع فاذا فاته ذلك لم يجز له التبعدى به أمام محكمة النقض فاذا استانف المدعى الذى لم يعد اعلانه امام محكمة اول درجة الحكم تعين عليه ان يتمسك بهذا المطلان امام انحكمة الاستنافية والا سقط حقه فيه وامتع عليه اثارته امام محكمة النقض .

وفى تقديرنا ان الرأى الأخير هو الصحيح اذ لا جدال بأنه حيى فى رأى من لا يعتبر الخصومة قد اسقدت بايداع الصحيفة فان الخصومة تنققد بالاعلان بها اما اعادة الاعلان فهو اجراء تال لها وهر مادلت عليه المادة ٦٨ بعد تعديلها اذ اعتبرت الخصومة منعقده فى الدعوى بحضور المدعى عليه الذى لم يعلن وأكدته المادة ٨٥ التي اوجبت على الحكمة عند تينها بطلان اعلان المدعى عليه ان تؤجل القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه لها اعلانا صحيحا بواسطة خصمه في اجع التعليق عليها .

رتأسيسا على ماتقدم ادا لم يتم اعادة اعلان المدعى عليه أمام محكمة أول درجة رغم عدم حضوره ورغم عدم اعلانه لشخصه كان الحكم باطلا فاذا رفع استناف عنه ودفع بالبطلان تعين على محكمة الاستناف ان تقضى بالالفاء وباعادة الدعوى نحكمة اول درجة اما اذا رفع عنه استناف وحضر امام الحكمة الاستنافيه ولم يدفع بالبطلان فان حقه في هذا الدفع يكون قد سقط وبالتالي فلا يحوز التحدى به أمام محكمة النقض أما اذا لم يحضر امام المحكمة الاستنافيه وصدر الحكم وطهن عليه بالنقض فانه يجوز له ابداء هذا الدفع امام محكمة النقض كذلك الشأن اذا رفع استناف ولم يعد اعلان المستأنف عليه رغم انه لم يعلن مع شخصه ولم يحضر فانه يجوز له التحدى بهذا البطلان امام محكمة النقض .

# أحكام النقض:

 به بطلان اعادة الاعلان وتخلف المستأنف عليهم عن الحضور في جميع جلسات الاستثناف يترتب عليه في هذه الحالة بطلان الحكم المطعون فيه لابسائه على اجراء باطل أثر في الحكم ( نقض ١٩٧٧/١/١/٢٩ سنة ٣٤ ص ١٩٩٤ ) .

٣ ــ لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بالبطلان ــ اذا كان مؤسسا على عدم مراعاة الاجراءات التي أوجها قانون المرافعات من اعادة اعلان من لم يحضر من الخصوم فى الدعوى ــ طالما أنه لم يجر التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لان البطلان المدعى به تما لا يتصل بالنظام العام . ( نقض ١٣٥٥ / ٣ / ٥٥ مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض الجزء الثان ص. ١٨١ بند ٥٥ ) .

٣ — النصى في الفقرة الأوى من المادة ١٥ من قانون المراهعات على انه يدر على ان المشرع أوجب اعادة اعلان المدعى عليه الذى لم يحضر بالجلسة الاولى ولم يكن قد أعلن لشخصه لما المخرصة في تلك الحالة من إحمّال جهله بقيام الدعوى ورتب على اعادة الاعلان الخراض علمه يها . لما كان ذلك وكان نقض الحكم الاينشىء خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الحقوم المسرق في الحقومة الاحلة ويكون تحريك المدعوى أمام هذه المحكمة الاحلة ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الاحلة ويكون تحريك المدعوى أمام هذه المحكمة الاحلام المنافقة المؤتفين الحكم يعميلها من أحد الحقصية ويكل المقضور يعلن إلى الحلمة الاحتصومة متى استانفت سيرها تعود إلى الحالة التي كانت عليها عند وقفها وقت حدوث سبب المنقطاع لا يقود إلى الحالة التي كانت عليها عند وقفها وقت حدوث سبب (نقض ١٤ - ١٩٨٧ علمي رقم ١٤ كلك لسنة ٥٦ قضائية ، نقض ٨ — ٣ — ١٩٨٧ طعن رقم ٢٥ كلك لسنة ٥٦ قضائية ، نقض ٨ — ٣ — ١٩٨٧ طعن رقم وعود وطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٨ قضائية ).

٤ - البطلان المترتب على قرار المحكمة بالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات ومستندات قبل
 اعادة اعلان أحدهم . علم جواز التمسك به الا لمن شرع البطلان لمصلحته . مادة ٢١ مرافعات . رنقض ١٩٠٥ / ١٩٨٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

و \_ وحيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المعلمون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقولان انهما تمسكا في صحيفة الاستناف ببطلان الحكم المستأنف لعدم اجراء إعادة اعلانهما بالدعوى أمام محكمة أول درجة رغم تخلفهما عن حضور جلسانها وعدم اعلانهما بصحيفة افتتاحها فيها لشخصيها . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الدفاع على سند من أن هذا الاجراء قاصر على صحيفة الدعوى دون صحف تصحيحها . وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النحى في عمله ، ذلك أن مفاد نص المادة 48 من قانون المرافعات أن المشرع أوجب اعادة اعلان المدعى عليه اذا لم يحضر بالجلسة وكانت صحيفة الدعوى لم تعان لشخصه و وذلك في غير المدعاوى المستعجلة حرى يعتبر الحكم حضوريا بقرة القانون ، ويترتب على عدم اتباع ذلك الاجراء في أحوال وجوبه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى . لما كان ما تقدم وكان الخابت من الأوراق أن المطعون عليه اقام الدعوى ضد الطاعن الأول بصفته تمثلا لورائة من تركة المورث بما أوفي به لصلحة الضرائب ثم عاد واختصم الطاعين من نفسيها باعجار انبها المالكان للمحل والباتعان له بصحيفة لم تعان لشخصيها وقد تخلفا عن نفسيها باعجار انبها المالكان للمحل والباتعان له بصحيفة لم تعان لشخصيها وقد تخلفا عن المتصامها بشخصيها حتى يكون الحكم حضوريا في حقهما وفق القانون وهو مالا يعنى عنه سبق اعادة اعلان الطاعن الأول بوصفه تمثلا للتركه فان الحكم المستأنف يكون باطلا . سبع اعادة اعلان الطاعن الأول بوصفه تمثلا للتركه فان الحكم المستأنف وأحال اله في اسبابه رغم طلانه وتمسك الطاعان بيذا البطلان أماء محكمة الإستناف فانه يكون قد خالف القانون وإعطأ

#### مادة ٨٤ في نطيقه لما يوحب نقصه دول حاجة ببحث باقي اسباب الطعر

رنقض ۱۲ ۱۲ ۱۹۹۰ طعن رقم ۲۷۹۰ لسنة ۵۷ قضائيه )

٦ - وحيث إن الطعن اقيم على أربعة أسباب . حاصل الأولى أن الحكم المطعون فيه قصى بانقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المستأنفين ثم عجل المطعون ضدهم الدعوى بصحيفة اعلنت إلى الطاعتين الا أن ورثة المتوفى والطاعتين لم يعد اعلانهما عملا بنص المادتين ٨٤ . ٨٨ من قانون المرافعات ثما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث ان النعى مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لايجوز التحدى امام محكمة النقض بالبطلان إذا كان مؤسسا على عدم مراعاة الاجراءات التي اوحيا قانون المرافعات من اعادة اعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى طالما أنه لم يجر القسك بهذا السبب امام محكمة الموضوع لان البطلان المدعى به تما لا يتصل بالنظام العام ، واذ لم يتمسك الطاعنون بهذا السبب امام محكمة الموضوع فان النعي يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٩٢ ١/٢٩ طعن رقم ١٨٨٣ لسنة ١٤٥ قضائيه )

 ٧ ــ تخلف المدعى أو المستانف عن الحضور بالجلسة انخدد لنظر الدعوى . غير مانع من نظرها والفصل فيها متى ابدى الحصوم أقرائهم ودفاعهم .

( ۱۹۹۲/۵/۱۳ طعن ۱۲۸ لسنة ۵۸ ق )

#### مادة ه٨

اذا تينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه بها اعلانا صحيحا بواسطة خصمه .

هذه المادة تقابل المادة ٩٥ مكررا من القانون القديم ولا خلاف في الاحكام بين المادتين .

الشرح: يعين على الحكمة في حالة غباب المدعى عليه أن تتحقق من صحة الإعلان فاذا تين لها ان الإعلان غير صحيح وجب عليها تأجيل المدعوى ولو لعدة مرات وتكليف المدعى باعلان المدعى عليه اعلانا صحيحا وكذلك بالنسبة لإعادة الإعلان ويجوز لها في حالة عدم تنفيذ قرارها أن توقع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٩٨ مرافعات.

واذا اجلت المحكمة الدعوى لاعلان المدعى عليه اعلانا صحيحاً فان هذا لا يخل بحق المدعى عليه في أن يدفع بالدفوع التي يرتبها له القانون نتيجة عدم اعلانه اعلانا صحيحاً في موعد معين كالدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

ويجب تأجيل الدعوى سواء كان بطلان الإعلان لعيب في ذات عملية الإعلان أم لاى سبب آخر وسواء كان بطلان الاعلان متعلقا بالنظام العام أو بطلان نسبى مقرر لمصلحة الخصم الذى لم يعلن وسواء في الجلسة الأولى أم في الجلسة الثانية الحي اجلت اليها الدعوى وتخلف عنها المدعى عليه أيضا كما اذا لم تتبه الى البطلان في الجلسة الاولى رابو الوفا في التعليق الطبعة الخامسة صعيحا فلا ينتج أثره الا من تاريخ اجرائه ولا يكون له أثر رجعى.

## احكام النقض:

لما كان تقرير الطعن لم يعلن الى المطعون عليهما الاولين شخصيا ولا فى موطنهما ولا فى محلهما المتناز المبين فى ووقة اعلان الحكم. قان اعلان تقرير الطعن يكون باطلا ويجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو فى غيبة المطعون عليهما وذلك عملا بنص المادة ٩٥ من قانون المرافعات (٣٠ / ٣ / ٣٠٥ استة ٣ ص ٨٧٨).

مفاد نص المادة ٣٣ من قانون المرافعات والمادة ٣٨ من ذات انتانون قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٩٣ — انه وان كان يلزم لا جراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه كاثر اجرائى بدء الخصومة ابن طرفيا ويكون وجودها الذي المدعى عليه يبقى كأصل عام — اجراء لازما لاسعقاد الخصومة بين طرفيا ويكون وجودها الذي بدأ بايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة معلقا على شرط اعلانها الى المدعى عليه اعلانا صحيحا . ولم يقف المشرع بالقاضى في هذا النطاق عند الدور السلبي تاركا الدعوى المفاضله اطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصافهم الخاصة وانحا متحة مزيداً من الايجابية التي تحقق هيمنته على الدعوى ومن ذلك مانض عليه بالمادة ٨٥ منه على انه اذا تبينت الحكمة عند غياب

المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية الى جلسة تاليه بعاد اعلانه فا بواسطة خصمه بما مؤداه انه اذا تينت اغكمة بطلان اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى فامها لا تقف عند حد القضاء بالبطلان بل يتعين عليه أن تلقاء نفسها ولو في غيبة المدعى عليه أن تقفى في توجيه الخصوم نمو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بوجراء اعلان جديد صحيح لملمدعى توصلا لاصدار حكم صحيح في الخصومة المطاروحه أمامها وهو مايتفق مه اتجاه المشرع الى الاقلال من دواعى البطلان اعتباراً بأن الفاية من الإجراءات هو وضعها في عدمة الحق .

(نقض ۲۹۸۹/۱/۳۱ الطمن رقم ۲۵۸۹ لسنة ۵۷ ق)

#### مادة ٨٦

اذا حضر الخصم الغائب قبل انتهاء الجلسة اعتبر كل حكم صدر عليه فيها كأن لم يكن .

هذه المادة تطابق المادة ٩٧ من القانون القديم .

الشرح: يشترط لاعمال هذه المادة:

٩ ـــ أن يتخلف خصم عن الحضور سواء كان المدعى أو المدعى عليه .

لا ـــ أن يصدر حكم على الخصم الغائب ، سواء أكان فى الموضوع أو فى شقى منه أم فى مسألة متفرعة عنه متعلقة بالاجراءاب أم بالإثبات .

 ٣ ــ أن يحضر الخصم الذي كان متخلفا عن الحضور قبل انتياء الحلسة وأن يتمسك باهتبار الحكم الصادر عليه كأن لم يكن فاذا صدر الحكم لصلحة الفائب فلا يملك الطوف الإخر الحاضر الافادة من نص المادة ( التعليق لابو الوفا الطبعة الخامسة ص ٤٣٠) ).

وحكم هذه المادة يطبق على الاحكام التي تصدر فى جلسة المرافعة اما الاحكام الصادرة فى قضايا محجوزة للحكم فلا تسرى عليها .

متى تعتبر الحجلسة منتهية : تعتبر الجلسة منتهية فور انتهاء المحكمة من نظر القضايا المدرجة في قائمة الجلسة فاذا انتبى القاضي من نظر القضايا المعروضة عليه وظل في غرفة المداولة أو في قاعة الحجلسة منتهة وتعتبر الجلسة منتهة وتعتبر الجلسة منتهة وتعتبر الجلسة منتهدة اذا كانت حجزت قضايا للحكم ولم تنطق بالحكم فيها لان هذه القضايا تقيد في قائمة الجلسة والعطق بالاحكام الصادرة فيها لا يج الا والجلسة منعقدة .

و تنطبق القاعدة المنصوص عليها في هذه المادة ولو كان الخصم الذي صدر الحكم في غيبه يعتبر حاضرا حكما بسبق حضوره أو سبق تقديمه مذكرة بدفاعه ( الخصومة القضائية لفتحي والى ص ١٣٠ ) .

# المواد ۸۷ ، ۸۸ ، ۸۹ البـاب الرابـع تدخل النيابة العامــة

للنيابة العامة رفع الدعوى فى الحالات التي ينص عليها القانون ويكون لها فى هذه الحالات ما للخصوم من حقوق .

مادة ۸۷

هذه المادة ليس لها مقابل في القانون القديم.

التعليق : على جميع مواد هذا الباب سيرد في نهايته وكذلك أحكام النقض .

مادة ۸۸

فيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب على النيابة العامة أن تتدخل فى الحالات الآتية والا كان الحكم باطلا .

١ ــ الدعاوى التي يجوز لها أن ترفعها بنفسها .

الطعون والطلبات أمام محكمة النقض ومحكمة تنازع الاختصاص.

🕈 🕳 كل حالة اخرى ينص القانون على وجوب تدخلها فيها .

مِنْهُ المَادة تقابل المَادة ٩٩ من القانون القديم.

العمليق في نهاية الباب .

#### مادة ٨٩

فيما عدا الدعاوى المستعجلة يجوز للنيابة العامة أن تتدخل فى الحالات الآتية :

الدعاوى الخاصة بعديمي الاهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين .

٣ ـــ الدعاوى المتعلقة بالاوقاف الخيرية والهبات والوصايا المرصدة للبر .

٣ ــ عدم الاختصاص لانتفاء ولاية جهة القضاء .

٤ ــ دعاوى رد القضاة وأعضاء النيابة ومخاصمتهم .

هـ الصلح الواق من الافلاس .

 ٦ ـــ الدعاوى التي ترى اليابة العامة التدخل فيها لتعلقها بالنظام العام او الآداب .

٧ ــ كل حالة أخرى ينص القانون على جواز تدخلها فيها .

هذه المادة تقابل المادة ١٠٠ من القانون القديم والتعليق عليها في نهاية الباب.

## المواد من ٩٠ حتى ٩٤ مبادة ٩٠

يجوز للمحكمة ف أية حالة تكون عليها الدعوى أن تأمر بارسال ملف القضية الى النيابة العامة اذا عرضت فيها مسألة تتعلق بالنظام العام أو الآداب ويكون تدخل النيابة العامة في هذه الحالة وجوبيا .

> هلمه المادة تقابل المادة ١٠٥ من القانون القديم . التعليق في نهاية الباب .

#### مادة ۹۱

تعتبر النيابة تمثلة في الدعوى متى قدمت مذكرة برأيها فيها ولا يتعين حضورها الا الذي نص القانون على ذلك .

وفي جميع الاحوال لا يتعين حضور النيابة عند النطق بالحكم .

هذه المادة تقابل المادة ١٠١ من التقنين القديم.

التعليق في نهاية الباب .

#### مادة ٩٢

ف جميع الأحوال التى ينص فيها القانون على تدخل النيابة العامة ، يجب على قلم كتاب المحكمة اخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى . فاذا عرضت أثناء نظر الدعوى مسألة مما تندخل فيها النيابة فيكون اخطارها بناء على أمر من المحكمة .

هذه المادة تقابل المادة ٢٠٢ من القانون القديم .

التعليق في نهاية الباب .

#### مادة ٩٣

تمنح النيابة بناء على طلبها ميعاد سبعة أيام على الأقل لتقديم مذكرة بأقوالها . ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذى يرسل لها فيه ملف القضية مشتملا على مستندات الخصوم ومذكراتهم .

هذه المادة طابل المادة ١٠٣ من القانون القديم.

#### مادة ٩٤

يكون تدخل النيابة في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل اقفال باب المرافعة فيها . هذه المادة تطابق المادة ١٠٤ من القانون القديم .

# مادة ۹۵ ، ۹۹ مادة ۹۵

في جميع الدعاوى التي تكون فيها اليابة طرفا منضما لايجوز للخصوم بعد تقديم أقوافا وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وانما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التي ذكرتها اليابة.

ومع ذلك يجوز للمحكمة فى الأحوال الاستثنائية التى ترى فيها قبول مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية أن تأذن فى تقديمها وفى اعادة المرافعة وتكون النيابة آخر من يتكلم .

الفقرة الأولى من هذه المادة تقابل المادة ١٠٦ من القانون القديم والفقرة الثانية تطابق الفقرة الثانية من المادة ١٠٥٧ ولا خلاف في الاحكام بينهما .

التعليق في نهاية الباب .

#### مادة ٩٦

للبيابة العامة الطعن في الحكم في الاحوال التي يوجب القانون أو يحيز تدخلها فيها اذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام أو اذا نص القانون على ذلك .

هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل في القانون القديم .

# التعليق على الباب الرابع جميعه

توسع المشرع في الأعد بنظام البياية المدنية لما التبته العمل من أن القضايا التي تبدى فيها البيابة العامة رأيها قلما يحيد الحكم فيها عن الصحة والحقيقة . وبذا يتحقق سير العدالة كما أن من شأن هذا النظام أن يفيد خلق نواة صافحة لقضاة خبروا العمل وتحرسوا به فضلا عن التيسير على رجال القضاء .

 ابرز المشرع في المادتين ۸۸ ، ۸۸ أن لليابة العامة حق الادعاء مباشرة باعتبارها طرفا أصليا في الحالات التي ينص عليها القانون . وانه اذا رفعت الدعوى فى هذه الحالات من صاحب الشأن وجب عليها أن تتدخل فيها والا كان الحكم باطلا .

٧ ـــ لم يفت المشرع في المادة ٨٨ أن يذكر ضمن حالات التدخل الوجوبي الطعون والطلبات أمام محكمة النقض وأمام محكمة تنازع الاختصاص اقرارا منه بما تنص عليه القرانين القديمة من وجوب تدخلها في هذه الحالات كما نعى المشرع في المادة ٩٠ منه على أن تدخل النيابة حيث ترى المحكمة حاجة لتدخلها يكون وجوبيا . ذلك أن دعوة المحكمة للنيابة بالتدخل هو تسليم منها برغبتها في الاستعانة برأى النيابة في المدعوى ، وعلى اعتبار أن النيابة العامة هي الممثلة للصالح العام والامينة على مصلحة القانون وأنه الإبصح حرمان القضاء من عون ضرورى سعى هو الى طلبه تحقيقا للعدالة وبهذا تتحقق الجدوى من ارسال ملف الدعوى للنيابة .

ولا ريب في أنه لا حاجة الى تدخل النيابة في الدعاوى المستعجلة حتى لا يعوق تدخلها فيها الفصل في الدعوى فضلا عن أن مايصدره القضاء المستعجل من قرارات لايمي أصل الحقوق وهو مانصت عليه المادتان ٨٨ ، ٨٩ من القانون

٣ -- حرص المشرع على أن يمكن النيابة العامة من الضرع لأداء رسالتها فنص فى المادة ٩١ مناه طلل أنها قدمت مذكرة مناه الله لا ضرورة تحضورها فى حالة التدخل الوجوبى أو الجوازى طللا أنها قدمت مذكرة برأيها وللحكمة ذاتها نص القانون على أنه لا يلزم حضورها عند النطق بالحكم.

\$ — عنى المشرع في المادة ٩٧ بالنص على تدخل اليابة ولو كانت المسألة التي تقتضى تدخلها قد عرضت أثناء سير الدعوى وعندلذ يكون اعطارها بالتدخل بناء على أمر من الهكمة لأنبا هي التي تقدر مااذا كانت المسألة المعروضة من الحالات التي تقدخل فيها اليابة وجوبا أو جوازا.

نعر القانون في المادة ٩٦ منه على حق اليابة العامة في الطمئ في الأحكام التي تصدر في القصايا التي تعدد في القصايا التي تعدد في العام المام التي تعدد النظام العام أو اذا نص القانون على ذلك صراحة ( راجع في كل ما شمم المذكرة الإيضاحية للقانون ).
 مواد الباب الرابع . تدخل النيابة العامة .

تعمل النبابة فى أداء وظيفتها القضائية بأحد اعتبارين الأولى باعتبارها طرفا أصليا والثانى باعتبارها طرفا منضما فتعمل كطرف أصلى اذا رفعت التدعوى أو رفقت فيها موقف المدعى عليه كما اذا رفعت دعوى شهر افلاس تاجر ( المادة ٢٩٦ من القانون التجارى) أو رفعت الدعوى بطلب حل همية من الجمعيات ( المادة ٣٦ من القانون المدنى ). وتعمل باعبارها طرفا منضما اذا تدخلت فى دعوى قائمة أمام القضاء والغالب فى المسائل المدنية والتجارية أن تعمل النيابة . باعبارها طرفا منضما ويبنى على ذلك الفارق التتاجع التالية :

 ١ حدادًا كانت تعمل كطرف أصل فانها تعلن بالاوراق المتعلقة بالدعوى على عكس مااذا كانت تعمل طرفا منضما فيخطرها قلم الكتاب بالدعوى .

٣ ــ اذا كانت طرفا أصليا وكانت مدعية بدأت المرافعة أما اذا كانت طرفا منضما فإنها
 تكون آخر من يعكلم ( المادة ٩٥ / ١ ) .

قا 18 كانت تعمل كطرف أصلى كان لها أن تطعن على الحكم أما اذا كانت طرفا منضما
 فلا يجوز لها ذلك الا في الحالات التي استشاها القانون ( المادة ٩٦ )

حالات التدخل الاجبارى:

نصت طبيا المادة ٨٨ ومن أمثلة الحالات المقصودة بالفقرة الثالثة منها مانصت عليه المادة الاولى من القانون ٨٦٨ سنة ١٩٥٥ من وجوب تدخل النيابة فى كل قضية تصلق بالأحوال الشخصية مع مراعاة الاستناء الوارد فى الفقرة الأولى من هذه المادة ومقتضى ذلك أنه يجرز للنياة الندخل فى قضايا الاحوال الشخصية التى تختص بها الخاكم الجزئية بموجب القانون ٤٦٧ منة و ١٩٥٥ وعجب عليها أن تتدخل فى كل قضية أخرى تعلق بالاحوال الشخصية أو الوقف ، وفي الحلات التى يكون فيها تدخل النيابة اجباريا لا يجوز صدور الحكم قبل صماع أقوال النيابة فاذا رفعت دعوى مدنية الا أنه أثيرت أثناء نظرها مسألة أولية نما يوجب القانون فيها تدخل النيابة وفصلت المحكمة فى المسال قصلها فى المسالة الأولية وبنت قضاءها فى المدعوى المدنية على أساس فصلها فى المسألة الأولية دون تدخل النيابة قان الحكم يكون باطلا وهو بطلان متعلق بالنظام العام المات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٨٧ ومابعدها ) .

وتدخل النيابة وجوبي ولو أبنيت الدعوى في صورة طلب عارض أثناء نظر دعوى مدنية . والتدخل المنصوص عليه في هذا الباب يكون أمام محكمتي الدرجة الاولي والثانية .

وقد يكتفي القانون من الندعل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة ولا يلزم النيابة بابداء الرأى كإهو الشأن في دعاوى الضرائب وفقيا لماهو منصوص عليسه في المادة ٦٦٣ من القانسون ١٣٦١ سنة ١٩٨٦ \_ أما في الحالات الاخوى التي أوجب القانون التدخل فيها فإنه يجب فضلا عن حضور الجلسة ابداء الرأى ويكفى في ذلك أن تفوض الأمر للمحكمة غير أنه اذا اتاحكمة الفرصة للنيابة لابداء رأيا ولم تبده فانه لا يترتب على ذلك البطلان .

ولايترتب البطلان اذا لم يشر الحكم في اسبابه الى راى النيابة أو أغفل اسم عضو النيابة الذي حضر الجلسة أو أبدى الرأى .

# حالات التدخل الاختياري:

نصبت عليا المادة ٨٩ .

وفى الحالات التي يكون فيها تدخل اليابة اجباريا أو اخياريا ولم يخطرها كاتب الجلسة بالدعوى ولم تتدخل فيها كان جزاء ذلك البطلان غير أنه يتعين التفرقة بين حالتين الحالة الاولى حالة مااذا كان التدخل مقصودا به هماية مصلحة عامة كقضاء الاحوال الشخصية فان مخالفة ذلك هو البطلان المتعلق بالنظام العام أما اذا كان التدخل مقررا لصالح أحد الخصوم كناقص الاهلية فلا يجوز التمسك بالبطلان الا منه ولا يجوز لخصمه أن يحتج به .

#### ملاحظة هامة:

الوصية تعتبر من مسائل الاحوال الشخصية التي يتعين تدخل النيابة فيها وعلى ذلك فمن رأينا أنه اذا رفعت دعوى بصحة ونفاذ عقد صدر من المورث لوارثه ودفعت الدعوى بأن التصرف فى حقيقته وصية أى تصرف مصاف لما بعد الموت فانه يتعين على المحكمة فى هذه الحالة اخطار النيابة للتدخل فى الدعوى .

## أحكام النقض:

١ ــ المنازعات المتعلقة بأصل الوقف او انشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه او

الولاية عيه وجوب تدخل اليابة فيها سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف او دعوى مدنية أثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف غالقة ذلك . أثره بطلان الحكم . ق ١٣٨٨ لسنة ١٩٥٥ تعلق هدا البطلان بالنظام العام . مؤداه . قبول ابدائه سبها جديدا في الطعن بالنقض ر نقض ٣٠ ١ ١٩٨٦ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ قضائية . نقض ٤ / ١٠ .

٧ ـــ المنازعة في ملكية جهة وقف لعقار معين ليست من المسائل المحلقة بأصل الوقف .
 ٩ ـــ عدم لزوم تدخل الديابة العامة في الدعوى . ( نقض ٣٦ / ٣ / ١٩٨٦ طمن رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية ) .

٤ ــ تدخل اليابة العامة في الدعوى الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيها . جوازى . مؤدى ذلك . لا بطلان على عدم تدخلها . مادة ٨٨ مرافعات . الدعوى المقامة من الوصية بعمكينها من أرض النزاع على سند من أن القصر يحتكونها بالوصية . ليست من الدعاوى التي أوجب المشرع تدخل النيابة العامة فيها . رنقض ١٩٨٩/٣/٣٦ طعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٥٦ قصائبة .

صد وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص ينظرها الهاكم الابتدائية . وجوبه ايضا في الدعاوى المدنية اذا مااثيرت فيها مسألة تعطق بالأحوال الشخصية .
 مادة ٥١ من القانون ٩٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . مادة ٨٨ / ٣ مرافعات . عدم تدخل النيابة أثره . بطلان الحكم . ( نقض ١٦ / ٤ / ١٨ طعن رقم ٣٨٧ لسنة ٥٦ قضائهه ) .

" \_ احمالا نص المادة الاولى من القانون ٢٣٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الاجراءات في قضايا الاحوال الشخصية والوقف والمادة ٨٥ / ٣ من قانون المرافعات ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... كلما كانت القضية تعلق بالاحوال الشخصية ، مما تختص بنظرها المحاتم قضاء هذه المحكمة ... كلما كانت القضية تعلق بالاحوال الشخصية ، والمية قان تدخل البابة العامة بكون واجبا عند نظر النزاع والا كان الحكم المصادر فيه باحلا يستوى في ذلك أن تكون قد المامة يكون واجبا عند نظر النزاع والا كان الحكم المصادر فيه باحلا يستوى في ذلك أن تكون قد المدعوى أصلا من دعوى مدنية أثرت فيا مسألة تعلق بالاحوال الشخصية ، وفن كانت الدعوى رفعت باحتيارها دعوى مدنية أثرت فيا مسألة تعلق بالاحوال الشخصية ، وفن كانت الدعوى الراهنة مدنية بطلب تثبيت ملكية الا أن الين من الحكم المطعون فيه أن نزاعا دار بين الطرفين حول اعلام الوراثة وصفة المطعون ضدهم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورث وهي من المسائل التي تعلق بالاحوال الشخصية ناقشها الحكيد وفصل فيا مماكان يعين معه أن تعدخل المسائل التي تعطق بالاحوال الشخصية ناقشها الحكيد وفصل فيا مماكان يعين معه أن تعدخل

النياة العامة في الدعوى لابداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية . واد كان التابت أنها لم تصدخل الى أن صدر الحكم المطعون فيه . فان هذا الحكم يكون باطلا مما يوجب نقضه فذا السبب ( نقض ٢٨ ـــ ١٩ ـــ ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٩٩ ) .

٨ ــ طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد يع قطعة أرض آلت الملكية فيها للبائمين عن طويق
 الاستحقاق في وقف أهل يوجد فيه نصيب خيرات . عدم اتصال هذا النوع .

بأصل الوقف أو انشاته أو شخص المستحق فيه أو تغيير شروطه . أثر ذلك . عدم وجوب تدخل اليابة العامة فى هذا النزاع . ( نقض ٣٥ ـــ ١٩٨١ ــ ١٩٨٧ طعن رقم ٩ أحوال شخصية لسنة ٤٩ قضائية ) .

٩ ــ البطلان المترتب على اغفال كاتب المحكمة اخبار البيابة العامة بقضايا القصر مقصور على أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من الحصوم ، وإذا كان النابت من الاوراق أن الوصية على القاصر لم تتمسك بالبطلان فانه لايجوز للطاعنة التحدى بعدم اخبار النيابة بقيام الدعوى .
 ر نقض ، ٢ / ٣ / ١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ٤٥٦ ، نقض ٥ / ٣ / ١٩٧٩ طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٠ ــ سماع رأى النيابة في الدعوى المتعلقة بالاحوال الشخصية هو من الاجراءات الحورية التي يترتب على اغفالها البطلان حتى ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية واثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالاحوال الشخصية . ( نقمن ١٩٥٩/١/١٥ سنة ١٠ ص ٥٥) .

 ١١ سـ اغفال اختم بيان اسم عصو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ١٣٣ لسنة ١٩٦٨ . ( نقعن ٢٥ / ٤ / ٧٣ سنة ٢٤ ص ٧٧٧) .

۱۳ \_ دعوى تزوير أصلية برد وبطلان إعلام الوراثة . النزاع حول تعين الورثة . مسألة تصلق بالأحوال الشخصية . وجوب تدخل النيابة العامة فى الدعوى . اغفال ذلك . اثره . بطلان الحكم ( نقض ۲ / ۱۷ / ۷۷ سنة ۲۳ ص ۱۳۷٤ ) .

١٥ \_ حق اليابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالاجانب مقصور على الاحكام الصادرة في بطلان الزواج. ليس من قبيل ذلك التطليق للغيبة والاعسار (نقض ١٩٦٩/١/١٥ سنة ٧٠ ص ١٠٨٨).

١٦ — الاصل ق تدخل الباية العامة في القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية للاجانب أنها تتدخل فيها باعتبارها طرفا منضما تقتصر مهمته على أبداء الرأى في اخصرمة القائمة بين طرفيها مالم يخولها القانون حقا خاصا يجعل منها خصمها أصلها في النزاع فاذا كان النزاع في المدعوى يدور حول مرات أجيى ، ولا تعتبر البابة العامة فيه خصما أصلها بل طرفا منضما ولم يخولها المشرع حوالطمن بطريق انتقص في الاحكام الصادرة فيه فان الطمن يكون غير مقبول . ( نقض ١٩٠٥ ) .

١٧ ـــ وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في

الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه واغفال هذا الاجراء ... وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض ... يعرتب عليه بطلان الاحكام الصادرة فيها وهو بطلان من النظام العام يجوز الخسك به لاول مرة أمام محكمة النقض ، واذ كان النزاع فى الدعوى يدور حول مسئولية الطاعين عن دين الضرية المستحقة على الممول وامتداد احكام التضامن المصوص عليها فى المادة 9 هـ من القانون البهم . وتعتبر بذلك منازعة ضربية نشأت عن تطبيق أحكامه ويتعين تحليل البابة فيها ، وكان النابت من بهانات الحكم المطعون فيه أن النبابة لم تحلق فى الاستناف فان الحكم المطعون فيه أن النبابة لم تحلق فى الاستناف فان الحكم المطعون فيه يكون قد شابه البطلان . ( نقض ٢٩ / ٢٠ / ٢٠ ) .

## تعليق:

القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد الفي وحل محله القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ونص ف المادة ١٦٣ منه على وجوب أن تكون النيابة تمثلة في الدعوى التي ترفع من المبعول أو عليه .

١٨ \_ اصبحت النيابة العامة بعد صدور القانون ٢٩٨ لسنة ١٩٥٥ طرفا اصليا في قضايا الاحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، فيكون لها ماللخصوم من حقوق وعليها ماعليهم من واجبات فلها أن تبدى الطلبات والدفوع وتباشر كافة الاجراءات التي يباشرها الخصوم ، ولها الطعن في الحكم الذي يصدر على خلاف طلبانها بطويقي الاستئاف والنقض ، ولا تسرى عليها قواعد رد أعضاء النيابة ، وهو مايجوز معه أن يكون عضو النيابة الذي يبدى رأيه أمام محكمة الاستثناف . ( نقض ١٣ / رأيه أمام محكمة الاستثناف . ( نقض ١٣ / ٧ عن ١٩٠ / ٧ منة ٢٣ ص ١٣٧٧ ) نقض ٣ / / ٢١ / ٧ طعن رقم ١٩ سنة ٤٥ ) .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم لعدم ابداء رأى النيابة لا يكون الا اذا طلبت الكلمة الاخيرة وحيل بينهما وبين ماأرادت . فاذا لم تعقب النيابة على دفاع الخصوم المتدخلين في الاستناف كان ذلك محمولا على أنها لم تجد فيه مايدعوها الى ابداء رأى جديد .
 ر نقض ١٩ / ١٩ / ١٩ / ١٩ صنة ٩٥ ص ٩٠ ص ١٩٠٥) .

٣١ ـــ لم يوجب القانون أن تبدى النيابة رأييا فى كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم ابداء النيابة رأييا فى المرحلة اللاحقة على اعادة القصية للمرافعة محمول على أنها لم تجد مايدعو لتغيير رأييا السابق ( نقض ١٩٧٦ / ١١ / ١٩٧٦ فى الطعن رقم ٤ السبة ٤٥ ) .

٧٧ ـــ اذا اقتصر رأى البيابة العامة على أن طلبات المدعى غير مقبولة ورأت انحكمة غير ذلك وسارت في المدعى فلا عليها أن هي لم تعدها للبيابة لابداء رأى جنيد والقول بأن البيابة لم تكن آخر من تكلم ليس من شأنه ابطال الحكم اذ أن البطلان هنا لا يكون الا اذا طلبت البيابة العامة الكلمة الاخوة وحيل بينها وبين مأزادت . (نقض 10 / 2 / 3 منة 10 ص مه 00).

٣٣ \_ إذا كان يهين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اكتفت بارسال مذكرة برأيا فى دعوى تتعلق بالاحوال المستخصية إلى محكمة الاستثناف ولم يحضر من يمثلها جلسات المحكمة فان الحكمة الحكمة فان الحكمة الحكمة الحكمة الحكمة في يكون باطلا ( فقض ١٩٦٧ / ٦٩ سنة ٣٠ ص ٩٦٧) .

٣٤ ــ لا يسرى نص المادة ٩٥ الا حيث تكون النبابة طرفا منضما أما ادا كانت خصما أصليا كما هو الحال في قضايا الاحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية كان للخصوم أن يعقبها على رأى النبابة . ( نقض 10 / ١٩٧٦ / ١٩٧٦ الطعن ٢٠ سنة 6٤ ) .

٢٥ ــ تدخل النيابة وابداء رأيها أمام محكمة أول درجة لا يغنى عن وجوب تدخلها
 وابداؤها المرأى أمام محكمة ثانى درجة . ( نقض ٢٣ / ٥ / ٢٨ طعن ٤١٠ لسنة ٣٤ ) .

٣٦ — لا تعارض بين المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٥ وبين ماتنص عليه المادة ٩٦ مسن قانون المرافعات ، لانه بالاضافة الى أن المادة الأخيرة خولت النيابة العامة الطمن فى الاحكام حال نص القانون على ذلك وهو الاهر المتحقق بالقانون ٣٦٨ سنة ١٩٥٥ فان المراحل النشريعية للنص المستحدث الذي أوردته المادة ٩٦ مرافعات بيين منه أنه قصد به مواجهة الحالات التي لا تتدخل فيها التدخل فيها بقصد أن تداوك مافاتها من تدخل بفكرة أنه لا يسوغ مجازاة النيابة إن هي قعدت عنه فيضيح بقصد أن تداوك مافاتها من تدخل بفكرة أنه لا يسوغ مجازاة النيابة إن هي قعدت عنه فيضيح حق المتمعة أدلى بالتقدمة وأولى بالاعتبار . ( نقتص ٣٣ / ٧ / ٧٧ طعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ) .

 ٣٧ \_ بطلان الحكم لعدم أبداء رأى النيابة لا يصادف محلة الا اذا طلبت النيابة الكلمة الاخيرة وحيل بينهاوبين ماارادات . ( نقض ٣٤ / ١٩ / ٧٦ طعن ٤ سنة ٤٠ ) .

٣٨ \_ النيابة العامة تعد طرفا أصليا وليست طرفا منضما في قضايا الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية . للخصوم أن يعقبوا على رأى النيابة فميها . ( نقض ١٩٧٦/١١/٣ طعن رقم ٩٩ صنة ٥٤ ) .

٣٩ \_ تدخل اليابة العامة في قضايا القصر . البطلان المترتب على أغفال اخبارها بهذه القضايا بطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر . عدم جواز التحدى به الاول مرة أمام محكمة القض . و نقض ٣٠ / ١٩ / ١٩٧٨ طعن رقم ١٩١٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٠ ــ دعوى منع التعرض. فصل المحكمة في النزاع بشأن زوال صفة الوقف الخبرى عن الاعيان موضوع الدعوى بحيث تصلح محلا للعيازة. مسألة تتعلق بأصل الوقف. عدم تدخل النيابة في الدعوى. أثره. بطلان الحكم. ( نقص ٣٨ / ١١ / ١٩٧٩ طمن رقم ٢٦٤ لسنة ٧٤ ).

٣١ ــ دعوى تثبيت ملكية . فصل المحكمة في المنازعة بشأن صفة للخصوم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورثة . مسائل متعلقة بالاحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة في الدعوى . أثره بطلان الحكم . ( نقض ٣٩ / ١١ / ٧٩ طعن ٣٩٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٣٣ ــ اغفال كاتب المحكمة اخبار النيابة العامة بقضايا القصر . عدم تعلقه بالنظام العام .

( ۱۹۹۱، ۲٬۱۳ ط ۱۸۷۹ لس ۵۳ ق )

٣٣ \_ وجوب تدخل اليابة العامة في دعاوى الاحوال الشخصية . عدم تعلق المسائل المطروحه بالحكم المطعون فيه بها موداه النعى ببطلانه على غير اساس

، نقض ٢٣ / ١٩٩١ طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ قضائية )

٣٤ \_ النص في المادة ١٩٦ من قانون التجارة على أن ﴿ الحكم باشهار الافلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب المدين المفلس أو طلب مداينيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها ) وفي المادة ٨٨ من قانون المرافعات على انه ( فيما عدا الدعاوي المستعجلة يجب على النيابة العامة أن تتدخل في الحالات الآتية وإلا كان الحكم باطلاً : ١ ـــ الدعاوي التي يجوز لها أن ترفعها بنفسها . ٣ ـــ ... وفي المادة ١/٩١ من القانون الاخير على أن ( تعتبر النيابة تمثلة في الدعوى متى قدمت مذكرة برأيها فيها ولا يتعين حضورها إلا إذا نص القانون على ذلك ) وفي المادة ٩٢ من ذات القانون على أنه ( في جميع الأحوال التي ينص فيها القارد على تدخل النيابة العامة ، يجب على قلم كتاب المحكمة إخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعري ... ) مؤداه انه يجب على النيابة العامة أن تتدخل كطرف منضم في دعاوي الافلاس ، بحسبانها من الدعاوي التي يجوز لها أن ترفعها بنفسها . ويتعين لذلك . على قلم كتاب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى إخبار النيابة العامة كتابة بها بمجرد رفعها ، فاذا ماتم الإخبار على هذا النحو وجب على النيابة \_ على خلاف قانون المرافعات الملغى بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ \_ أن تندخل في تلك الدعوى بالحضور فيها وإبداء الرأى أو بتقديم مذكرة برأبيه ، فاذا صدر الحكم دون تدخل النيابة على ماسلف ، كان باطلا بطلانا من النظام العام فيجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وإن كان الثابت من مفردات الاستناف المطعون في الحكم الصادر فيه أن قلم الكتاباأخير النيابة كتابةً برفع الاستناف وبالجلسة المحددة لنظره . إلا أنه وقد خلت أوراق الدعوى ثما يفيد تدخل النيابة فيها ، وصدر الحكم المطعون فيه دون مراعاة ما سلف ، فانه يكون باطلاً .

ر نقض ١٩٩١/١٢/٢ طعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٣ قضائية )

مادة ۹۷ الباب الخامس اجراءات الجلسات ونظامها الفصل الأول اجراءات الجلسات مادة ۹۷

تجرى المرافعة فى أول جلسة وإذا قدم المدعى أو المدعى عليه فى هذه الجلسة مستدا كان فى امكانه تقديمه فى الميعاد المقرر فى المادة ٦٥ قبلته المحكمة إذا لم يترتب على ذلك تأجيل نظر المدعوى ، فاذا ترتب على قبول المستدات تأجيل المدعوى حكمت عليه بغرامة لاتقل عن ثلاثين جنيا ولا تجاوز مائتى جنيه .

ومع ذلك يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يقدم مستدا ردا على دفاع خصمه أو طلباته العارضة .

هذه المادة تقابل المادة ١٠٨ من القانون القديم وقد عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٣ . التعليق :

١ ــ كانت المادة قبل تعديلها تنص فى فقرتها الأولى على أن الفرامة التى يقضى بها على من قدم مستدا ترتب عليه تأجيل الدعوى لا تقل عن ثلاثة جنهات ولا تجاوز عشرين جنها فأدخل المشرع تعديلا على هذه الفرامة حيث اصبحت ثلاثين جنها فى حدها الأدلى ومائني جنيه فى حدها الأدلى ومائني جنيه فى حدها الأقصى وقد برر المشرع هذا التحديل على ماجاء بالمذكرة الايضاحية بالخفاض اسعار العملة .

 ٣ ــ أوجب المشرع الحكم بالغرامة على المدعى أو المدعى عليه الذى يتقدم بمستدات كان في امكانه تقديمها في الموعد المقرر في المادة ٦٥ ــ وهو وقت تقديم صحيفة الدعوى بالنسبة لمدعى وقبل اليوم المحدد للجلسة بثلاثة أيام بالنسبة للمدعى عليه.

## الشمرح:

أولاً : ليس للمحكمة أن توقع الفرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الا إذا توافرت الشروط الآتية :

أولا: الا يكون لدى لخصم عذر منعه من تقديم المستندات في الميعاد الذي حددته المادة ٦٥.

ثانياً : أن يترتب على تقديم المستند تأجيل نظر الدعوى فاذا قبل الحصم المستند ولم يطلب أجلا للاطلاع عليه امتنع على اغكمة نوقيع الفرامة .

ثالثاً : الا يكون هناك صبب آخر لتأجيل الدعوى خلاف تقديم المستندات .

وفي جميع الأحوال يتعين على المحكمة أن تقبل المستدات المقدمة اليها ولو بعد تجاوز المعاد المنصوص عليه مادام أنها لم تحجز الدعوى للحكم ولايجوز لها الامتباع عن قبول المستدات لتقديمها بعد الموعد والا تكون قد أخلت بحق الدفاع وكل مالها في هذه الحالة توقيع الغوامة . ثانياً : المقصود ( بأول جلسة ) التي تجرى فيها المرافعة هي الجلسة التي تستكمل فيها الدعوى شكلها .

ثالثناً : لما كانت الطلبات العارضة التى تقدم من المدعى أو المدعى عليه أثناء نظر الدعوى هى بمتابة خصومة جديدة لم تكن مطروحة على المحكمة من قبل فقد اجاز المشرع للخصم الآخر لابداء دفاعه بأن يقدم مستدات جديدة ردا على الطلبات العارضة التي لم تكن مطروحة من قبل. ماهماً نه من المنصم أن تقدم مساور من كاس الحال المدرسة على المتعدد واختم من الآنم

رابعاً : يجوز للخصم أن يقدم مستنداته ومذكراته بالجلسة سواء حضرها خصمه الآخر أو تفهب عن حضورها ولايلتزم باعلانها خصمه الفائب الا أنه اذا أبدى طلبات جديدة أو عدل طلباته وكان خصمه غالبا فانه يتعين عليه اعلانه بها .

# أحكام النقض:

 الخصم أن يقدم مستداته ومذكراته بالجلسة سواء حضرها الخصم الآخر أو تغيب عن حضورها ولايلتزم باعلانها خصمه الغائب إذا المفروض أن يتامع كل خصم دعواه ويطلع على ماييدى فى جلساتها من دفاع ويقدم فيها من أوراق ( نقض ٧٩/٣/١٩ طمن رقم ٧ لسنة ٣٠ قضائية ) .

٣ ـــ من المبادىء الأصيلة في النظام القضائي أن المرافعة قد تكون شفوية أو بمذكرات مكتوبة وان الخصوم إذا طلبوا من المحكمة الاستهاع إلى مرافعتهم فلم تمكنهم من ذلك فانها تكون قد أخلت بحقهم في الدفاع ، والأصل في الاجراءات انها روعيت وعلى المتمسك بعدم حصول المرافعة أن يقدم دليله . ( نقض ٩/٥/٤ طمن رقم ٩٩٥٥ لسنة ٩٩ قضائية ) .

 ٣ ــ طلب التأجيل لتقديم مستندات . عدم النزام المحكمة بإجابته متى رأت فى أوراق الدعوى مايكفى لتكوين عقيدتها . ( نقض ١٩٨٨/١١/٣ طعن رقم ٣٣٤٦ لسنة ٥١ قضائية نقض ١١/١/١٨ سنة ص ٣٦ ص ١٤١٤) .

# الطعن في الحكم الصادر في الغرامة:

كانت المادة ١٠٨ من القانون القديم تمنع الطعن ف حكم الفرامة الصادر من انمحكمة على المدى الفرع في المادة المدى الذى يقدم مستندا كان في امكانه تقديمه وقت ايداع الصحيفة الا أن المشرع في المادة المرامة إلى ٩٧ من القانون الجديد لم يورد هذا المبدأ ومقتضى ذلك أن يرجع في جواز الطعن في الفرامة إلى القواعد العامة .

## مادة ۹۸ ، ۹۹ المادة ۹۵

لايجوز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد يرجع إلى أحد الخصوم على أن لاتجاوز فترة التأجيل ثلالة أسابيع .

#### التعليمية :

أراد المشرع علاج بطء التقاضي الذي يرجع إلى اهمال المتقاضين أو عنتهم فعص على انه لايجوز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد يرجع إلى أحد الحصوم وجعل ميعاد التأجيل لايتجاوز ثلاثة أسايع وهو أجل قصير يمكن المحكمة من سرعة تجيهز الدعوى للفصل فيها .

وظاهر من هذه المادة أن تقدير ما إذا كان السبب يرجمع إلى الخصم أو خارج ارادتــــه مسألة تقديرية للمحكمة. ولايترتب البطلان على تجاوز الميماد المقرر فى هذه المادة لأنه ميعاد تنظيمى .

# أحمكام النقض:

 ا ساستجال نظر الدعوى . خضوعه لتقدير المحكمة. شرط ذلك. عدم قيام عدر للخصم فى تقديم دفاعه رغم انفساح المجال أمامه بذلك . ( نقض ١٩٨٤/٥/٣٧ طعن رقم ٧٣ . ٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

 ٣ ــ طلب تأجيل الدعوى أو اعادتها للمرافعة لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير . عدم النزام المحكمة باجابته منى استبانت أن القصد منه هو المماطلة ( نقض ٣٩/٥/٥/٣٩ طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

#### مادة ٩٩

تحكم المحكمة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن ايداع المستدات أو عن القيام بأى اجراء من إجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه ويكون ذلك بقرار يثبت فى محضر الجلسة لهما للأحكام من قوة تنفيذية . ولا يقبل الطعسن فيسه بأى طريستى ولكسس للمحكمة أن تقبل المحكمة أن المعراء مقبولا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر بعد سماع أقوال المدعى عليه .

وإذا مضت مدة الوقف ولم يطلب المدعى السير فى دعواه خلال الثلاثين يوما التالية لانتهائها ، أو لم ينفذ ما أمرت به المحكمة حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

التعليق :

هذه المادة تقابل المادة ٩ • ١ من القانون القديم وقدعدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ اذكانت الفرامة التي يجوز للمحكمة توقيعها ــ وفقا لما كانت تفضى به الفقرة الأولى قبل تعديلها ــ على العاملين بها أو الحصوم كانت لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيات فرفعها المشرع في حدها الأدفى إلى عشرة جنيات وفي حدها الأقصى إلى مائة جنيه .

وكانت مدة الوقف التي يجوز للمحكمة توقيعها على المدعى ــ كما كانت تنص عليه الفقرة الثانية ــ لا تجاوز ستة شهور فخفضها المشرع إلى ثلاثة أشهر وذلك حتى لا يطيل أمد التقاضى وأبقى على ما كانت تنص عليه الفقرة قبل تعديلها من ضرورة سماعها أقوال المدعى عليه قبل الوقف إذ قد يضار من الحكم به فإذا لم يوافق على الوقف امتع على المحكمة تقضى به

واستحدث فى الفقرة الثالثة حكما بوجوب تعجيل الدعوى خلال ثلاثين يوما تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة الوقف وأوجب على المحكمة فى حالة تجديدها بعد انقضاء هذه المدة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، كما أوجب عليها الحكم بإعتبارها كأن لم تكن فى حالة عدم تنفيذ المدعى ماأمرت به المحكمة بعد أن كان هذا الأمر جوازيا للمحكمة فى المادة قبل تعديلها

وقد أوردت المذكرة الايضاحية على هذه المادة التعليق الآتى :

وف سبيل عدم أطالة أمد التقاضى اتجه المشروع إلى تخفيض مدة الوقف الجزائي المنصوص عليها في المادة 9 و فجعلها ثلاثة أشهر بدلا من ستة أشهر ، كما استحدث التعديل الحكم بوجوب تمجيل الدعوى خلال ثلاثين يوما من اليوم الذى تنتهى فيه مدة الوقف وأوجب على أخكمة فى حالة تجديدها بعد انقضاء هذه المدة أو في حالة عدم تنفيذ المدعى ما أمرت به الحكمة أن تحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد أن كان الحكم باعتبارها كذلك جوازيا للمحكمة في القانون الحالى . .

وقد وحد المشرع الجزاء الذي يوقع على الحصم المهمل أيا كانت المحكمة التي تقضي به ــ سواء أمام محكمة الدرجة الأولى أو الثانية ـــ مع ترك زمام تقدير الجزاء بين الحدين الأدلى والاقصى لتقدير انحكمة وحتى تكون هناك رقابة فعالة على موظف المحكمة الذي يهمل في تنفيذ اجراء المرافعات الذي حددته المحكمة ( المذكرة التفسيرية للقانون ١٠٥٠ سنة ١٩٩٧) :

# الشيسرح :

للمحكمة أن توقف الدعوى لمدة للاتفاشهر إذا تخلف المدعى عن ايداع مستنداته في المعاد أو عن تنفيذ أى اجراء كلفته به اشحكمة ولايفير من طبيعة الوقف الجزاق مادام قد قصد به توقيع جزاء على المدعى لتخلفه عن تنفيذ اجراء كلفته به الحكمة أن تسمع الحكمة أقوال المدعى عليه وأن تثبت موافقته على الوقف حتى لايضار المدعى عليه من الوقف مع أن الوقف هنا جزاء على المدعى عليه أما الوقف المدعى وينص القانون على منع الطعن في الحكم الصادر بالغرامة سواء من المدعى عليه أما الوقف

فلم يسمى القانون على منع الطعن فيه ولذلك بجوز الطعن فيه من المدعى ومن المدعى عليه إذا لم تكن قد سمت أقراله أو كانت أقراله قد سمعت ولم يوافق على الوقف أما إذا كانت أقراله قد سمعت ووافق فلا يجوز له الطعن فيه لأنه يعتبر بمثابة القابل مقدما لحكم المحكمة بالوقف كذلك الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يجوز الطعن فيه لأن المشرع لم يمنع الطعن فيه وهو يخضع للقواعد العامة في الطعن في الاحكام ( الوصيط في المرافعات للدكتور رمزى صيف الطبعة الثامنة بند \$42 عي ٢٥٧).

وقد قضت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٢/٣٦ والمنشور بمجموعة المكتب الفنى السنة السابعة ص ٣٩٨ ( أن سماع أقوال المدعى قبل الحكم بالوقف وموافقته عليه لايغير من طبيعة الوقف الجزائي ) .

ويلاحظ أن الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة بعد انقضاء مدة الوقف جوازى للمحكمة ويخضع لتقديرها .

ويترتب على اعتبار الحصومة كأن لم تكن زوالها وزوال سائر الآثار القانونية المترتبة على قيامها ويعود الحصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى وكأن الدعوى لم ترفع بعد .

( مرافعات أبو الوفا الطبعة ٩٢ بند ٤٥ )

ويتعين مراعاة ما يلي : ــــ

إذا لم ينفذ المدعى ما كلفته به المحكمة خلال الأجل الذى حددته له وطلب المدعى عليه
 وقف الدعوى فليست المحكمة ملزمة باجابته لطلبه والأمر متروك لتقديرها .

٢ ـــ إذا عارض المدعى عليه فى وقف الدعوى فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به والا كان حكمها
 باطلا ويجوز الطفن عليه غير أن المحكمة بجوز لها توقيع الفرامة دون أخذ رأى المدعى عليه .

٣ \_ البطلان المترتب على مخالفة المحكمة أحكام هذه المادة غير متعلق بالنظام العام .

٤ \_ يجب التفرقة بين الحالة التي تكلف فيها المحكمة المدعى بتقديم مستندات تراها ضرورية للفصل في الدعوى كمستندات كانت قدمت محكمة أول درجة ثم سحبها ولم يقدمها أثناء نظر الاستناف ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة توقيع الفرامة ووقف الدعوى أما إذا طلب المدعى تقديم مستندات وأجابته المحكمة الى طلب التأجيل ولم يقدمها فى الأجل فلايجوز لها توقيع الغرامة أو الحكم بالوقف وانحا يجوز لها أن تقضى فى الدعوى بحالها .

الإيجرز للمدعى أن يعجل السير في الدعوى قبل انقضاء مدة الوقف ولو استكمل
 كلفته به الحكمة وقضت من أجله بالوقف ولو فعل وجب على الحكمة أن تعيد القضية للوقف
 يستكمل الوقف مدته وذلك دون أخذ رأى المدعى عليه لأن الوقف الجزائي بمثابة حكم
 لايجوز للمحكمة العدول عنه .

وهذا الوقف لايسرى عليه الجزاء المنصوص عليه في المادة ١٣٨ مرافعات والتي تقضى بوجوب تعجيل الدعوى خلال الأيام الثانية التالية لنهاية الإجل بل يجوز تعجيلها في أى وقت غير أن المدعى عليه يستطيع أن يدفع بسقوط الحصومة إذا عجل المدعى السير فيها بعد مضى سنة من تاريخ انتهاء الوقف كما يجوز للمدعى عليه تعجيل السير في الدعوى وللمدعى أن يدفع بالسقوط كذلك يجوز للمدعى عليه أن يعجل السير في الدعوى إذا مضت منة من تاريخ الوقف دون أن يعجلها المدعى لطلب الحكم بسقوط الخصومة .

واذا قضت المحكمة بوقف الدعوى جزاء بسبب عدم قيام المدعى باعلان المدعى عليه بالصحيفة أو بسبب عدم اعادة اعلانه واراد المدعى أن يعجل الدعوى بعد انتهاء مدة الوقف فانه يتعين عليه اولا: ان يعلن المدعى عليه بالتعجيل ثم بعد ذلك يعلنه بصحيفة الدعوى شاملة للبيانات التى اوجبها قانون المرافعات في الهادة ٦٣ منه وذلك في الحالة التي يكون المدعى عليه لم يعلن بالصحيفة اما اذا كان قد اعلن بالصحيفة ولم يعد اعلانه فانه يجب عليه ان يعلن المدعى عليه بالتعجيل ثم يعيد اعلانه ، اما اذا اقتصر المدعى علي اعلان المدعى عليه بتعجيل الدعوى فقط كان يذكر مثلا انه اقام الدعوى رقم كذا ضد المدعى عليه وانها اوقفت بسبب كذا وانه يعجل المدعى خلسة كذا فان هذا لا يقوم مقام الإعلان او اعادة الاعلان.

ويدق البحث في حالتين الاولى حالة ما اذا كان المدعى عليه لم يعلن بالصحيفة واشتملت صحيفة التعجيل على بيانات صحيفة الدعوى كان يذكر مثلا انه اقام الدعوى رقم كذا وقال فيا كذا ... وطلب في خامها كذا ... وان المحكمة اوقفت الدعوى وانه يعجلها باعلان المدعى عليه بالصحيفة للحكم عليه بكذا ... واخالة الثانية تلك التي يكون فيا الوقف قد تم بعد الإعلان وقبل اعادة الاعلان فيذكر مثلا انه سبق ان اعلن المدعى عليه بصحيفة الدعوى بطلب كذا ... وان المدعوى قد اوقفت وانه يعجل الدعوى وانه يحبر هذا التعجيل بمنابة اعادة اعلان فاننا نرى ان صحيفة التعجيل على هذا النحو يمكن ان تقوم مقام الإعلان أو اعادة الإعلان لأن الفاية من الاجراء تكون قد تحققت :

وهذا الراي الذي انتينا اليه يتفق مع مفهوم المخالفة لحكم النقض رقم (٨) .

وقد لا حظنا ان كثيرا من المحامين حينا يوجهون اعلانا بصحيفة الدعوى او باعادة الاعلان او باجراء معين اوجبه عليم القانون او كلفتهم به المحكمة ويعيده المحضر بدون تمامه لسبب ما فانهم ينتظرون حتى الجلسة المحددة لنظر الدعوى ويطلبون التأجيل لاتمام الإعلان واذا كانت المحكمة ملزمة باجابته لطلبه الا ان المحامى الحريص على مصلحة موكله لا ينتظر الجلسة بل يحاول أن يوجه للمطلوب اعلانه اعلانا آخر يتفادى فيه العيب الذي بسببه لم يتم الاعلان اذا كان الوقت الباق على الجلسة يسمح بذلك خصوصا اذا كان سبب عدم الاعلان يوجع الى خطته او تقصيره وبذلك يتفادى بقدر الامكان الحكم عليه بالجزاءات التي توقع عليه ومنها الحكم بوقف الدعوى واعتبارها كان لم يكن وسقوط الحصومة .

ولعل اللبس الذي يقعد المحامى عن اتخاذ الاجراء السابق اعتقاده أنه لابد من تصريح المحكمة له بالاعلان وهو اعتقاد لا أساس له من القانون .

٣ \_ وقد ذهب فقهاء القضاء المستعجل إلى أنه لايجوز للقاضى المستعجل أن يحكم بوقف الدعوى لمدة معينة أعمالا خكم المادة ٩ / ٩ مرافعات لأن الوقف الجزائي هو اجراء لايصح الا الدعوى المدعوى المادة ولا يطبق على الدعاوى المستعجلة لأنه يترتب عليه تعطيل القصل فيها الأمر الذي يتعارض مع طبعة هذه الدعوى ، كما أن وقف الدعوى المستعجلة يسقط عنها وجه الاستعجال المبر لاختصاص القضاء المستعجل ورتبوا على ذلك أنه إذا استبان للقاضى المستعجل أن طلب التأجيل ينطوى على تحرد رخبة المدعى في تسويف الفصل في المدعوى أو كان بسبب اهماله في اعداد مستعدلة أو تهيئة دفاعه قبل أن يقدم على رفع المدعوى، جاز للقاضى الحكم عليه بالفرامة المنصوص عليها في المادة ٩٩ مرافعات أو أن يقضى في الدعوى بحالها كما يجوز له أن يحكم بعمه المستعاص إذا تين له ذلك ر القضاء المستعجل للمستشار محمد عبد المطيف الطبعة الرابعة موح ٤٤ وقضاء الأعور المستعجلة للأستاذين راتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ١٠٥٠).

وكنا قدشا يعناهذا الرأى في الطبعات الخمس الأولى من هذا المؤلف ثم عدلنا عنه في الطبعة السادسة بعيد أن أتضح لنا أنه يفتقر إلى سنده القانوني ذلك أن نص المادة ٩٩ مر افعات جاء عاما و بالتالي يسرى على القضاء المستعجل وقضاء الموضوع كما يسرى على الدعاوى أمام درجتي التقاضي ، أما القول بأن مضى الوقت يزيل حالة الاستعجال فمردود بأن مضى مدة قبل رفع الدعوى أو قبل الفصل فيها لايؤثر على ركن الاستعجال الذي يظل قائما بقيام الخطر العاجل الحال بالحقوق والمراكز القانونية والذي ينبغي أن يظل موجودا إلى أن يفصل في الدعوى ، بل قد يزيد الخطر ويتفاقم على حقوق المدعى نتيجة التأخر في الفصل في الدعوى ولايصح القول في هذه الحالة بالتنازل ضمنا عن الحق في الاجراء المستعجل أو الامتناع عن اتخاذ اجراء كلفته به المحكمة ، فضلا عن أن القاضي المستعجل قد لايستطيع الفصل في الدعوى بحالتها كما إذا كان المدعى لم يعلن المدعى عليه بصحيفة الدعوى ، ونظرًا لأنَّ الحصومة لاتنعقد الا بالاعلان سواء أمام القضاء المستعجل أو أمام قضاء الموصوع فانه لايجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة أن يقضي بعدم الاختصاص لزوال صفة الآستعجال ، ولايجد في هذه الحالة ازاء تقاعس المدعى عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة رغم توقيع الغرامة عليه أكثر من مرة مناصا من أن يقضي بوقف الدعوى تمهيدا للحكم باعتبارها كأن لم تكنّ بعد ذلك إذا استمر المدعى ف اهماله والقول بأن الوقف الجزال يــاق مع طبيعة الدعوى المستعجلة مردود بأن القاضي لايلجأ اليه الا إذا استحال عليه الفصل في الدعوى بحالتها ، كما إذا كانت الخصومة لم تنعقد على النحو السالف بيانه .

أحكام النقض

ملحوظة هامة:

يتعين قبل الاستشهاد بأحكام النقض مراعاة التعديل الذي أدخل على المادة .

 ۱ حا الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه على استقلال. عدم اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما قطعيا فى مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول صلح فى الدعوى . الايحول دون استحقاق نصف الرسوم . ( نقض ٢٣/٩/٧ سنة ٣٧ ص ٣٩٣).

٧ ــ لما كانت المادة ٩٠ من قانون المرافعات السابق ( والمقابلة للمادة ٩٩ جديد ) قد جعلت الأمر في الحكم باعبار الدعوى كأن لم تكن في هذه الحالة جوازيا للمحكمة فان على الحكمة الاستنافية إذا مارفع اليها الحكوم عليه بهذا الجزاء استنافا عن هذا الحكم متظلما منه أن تراجع محكمة الارجة الأولى في تقديرها له إذا أن الاستناف ينقل الدعوى إلى الحكمة الاستنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستناف تما يقتضي من تلك الحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية الموضوعية . فادا كانت عكمة الاستناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى بمقولة أنها لاتقلو العقب على هذا التقدير فانها تكون قد خالفت القانون . ( نقض بمحكولة أنها لاتقلو المستأنف الناحة ١٤ كانت القانون . ( نقض ١٩١٤ المحكمة ١٤ كانت القانون . ( نقض ١٩١٤ المحكمة ١٤ كانت المحتوب على هذا التقدير فانها تكون قد خالفت القانون . ( نقض ١٩١٤ المحكمة ١٤ كانت المحتوب على هذا التقدير فانها تكون قد خالفت القانون . ( نقض ١٩١٤ المحكمة ١٤ كانت عليه على هذا التقدير فانها تكون قد خالفت القانون . ( نقض ١٩١٤ كانت المحكمة ١٤ كانت المحكمة ١٤ كانت المحكمة ١٤ كانت المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة ١٤ كانت المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة الارجة الأولى ١٩١٨ كانت المحكمة الارجة الأولى ١٩١٨ كانت المحكمة الارجة الأولى ١٩١٨ كانت المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة الارجة المحكمة المحكمة

۳ ــ جواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد مضى مدة الوقف مشروط بأن يكون القاضى قد حدد جلسة لنظر الدعوى وقام قلم الكتاب باخطار الحصوم بها بكتاب موصى عليه والا ينفذ المدعى قبل هذه الجلسة ما كان قد أمر به القاضى وقضى بوقف الدعوى جزاء على عدم تنفيذه ر نقض ا ا ا ا ۱۹ ، ۱۹ ۳۵ مستة ۱۹ ص ۱۰۳۳ ) .

٤ ... إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتداق الأسبابه في اعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية على دعوى اليوع وقضائه تبعا لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به المحكمة بعد مضى مدة الوقف كم تقضى بذلك الفقرة التالغة من المادة المذكورة وكان الايوجد نص في القانون يستشى دعوى اليوع من تطبيق القواعد المذكورة عليها فانه يكون قد النزم صحيح القانون . ( نقض ١٩٨٣/١٣/١ طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٨٤ قضائية ) .

هـ لما كانت الطاعنة وأن أوردت دفعها باعتبار الدعوى كأن لم تكن ضمن أسباب استثنافها للحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١ من محكمة أشحون الجزئية غير أنه وقد قضى ف الاستثناف المذكور بالفاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أشحون الجزئية والاحالة إلى محكمة شين الكوم الابتدائية لم تقرع الطاعنة سمع المحكمة الأخيرة بالدفع المذكور سواء في محاضر

احلسات الرتمدكرة مقدمة مه حتى يعتبر الدفع مطروحا عليها ولايغنى في دلك سبق الداء الدفع مصحيفة استثناف الحكم أخرق لأنه بصدور حكم الاحالة في الاستثناف المذكور تنتهى الحصومة فيه ولا الزاء قانونا على انحكمة المحالة اليها الدعوى بالرجوع إلى صحيفته لأنها لاتعتبر ورقة من أوراق الدعوى الخالة اليها والتي تلتزم بنظرها اعمالا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة 19 من قانون المرافعات كما أنها لاتعتبر اجراء فيها . ( نقض ١٩٨٧ ١٢١٩ طعن رقم ١٩٨٧ لسنة الدم قطائة ) .

٣ سفاد المادة ٩٩ من قانون المرافعات ، ١٤ ، ٥ ، ٥ من قانون الاثبات يدل على أن المشرع قد نظم الجزاءات التي تملك المحكمة توقيعها على الحصم المتخلف عن ايداع المستدات التي تكلفه المحكمة بتقديمها في خلال الأجل الذي حددته وهي الغرامة والوقف واعتبار الدعوى كان لم نكن ما لم يضار حصمه من الجزاءين الأخيرين ولا تملك المحكمة في هذه الحالة اعتبار المستد غير موجود الا بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٥ من قانون الاثبات . لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي أن الطاعن قدم عقد البيع موضوع الاثبات . لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي أن الطاعن قدم عقد البيع موضوع توقيعها عليه واكتفت في دفاعها أمام المحكمة الاستنافية بالقول بأن العقد مزور عليها وأنها استخذ اجراءات الادعاء بتزويره دون أن تتخذ هذه الاجراءات بالفعل . ولم تتبع المحكمة الابراءات المقد غير موجود فان الحكم المعانف فيه إذ قضي برفض دعوى الطاعن على أساس من اعتبار العقد غير موجود ودون أن الحكم يعرض لدلالة ما أثبت بالحكم المستانف عن مضمونه يكون معيها بالحقا في تطبيق القانون الاقصور في النسب . ( نقض 1 ١٩٨٦ على رقم ١٩٥٦ السنة ٤٨ قضائية ) .

 ٧ ــ اخكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن وفقا للمادة ٩٩ مرافعات جوازى . سلطة تقديره غكمة الموضوع . النزام محكمة الاستثناف بمراجعة تقدير حكم أول درجة في هذا الشأن .
 ر نقض ١٩٨٩/٣/١٥ طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٨ ــ وحيث ان الطمن اقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه اذ قضى باعبار الاستئناف كأنه لم يكن لعدم تنفيذها قرار المحكمة باعادة اعلان المطمون ضده بصحيفة الاستئاف رغم تحقق الفاية من ذلك الاجراء باعلان صحيفة المحيل من الوقف إلى شخصه .

وحيث ان هذا النعي غير سديد ذلك ان مفاد الفقرة الاولى من المادة ٨٤ من قانون المرافعات ان المشرع اوجب اعادة اعلان المدعى عليه الذى لم يحضر بالجلسة الاولى ولم يكن قد اعلن لشخصه لما افترضه في تلك الحالة من احتال جهله بقيام الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستنداته ورتب عليه اعادة اعلان افتراض علمه بها وبما نضمته وكان من شأن تحديد الدعوى من الايقاف ان تستأنف سبوها وتعود الى الحالة العي

كانب عديم عند وقدها وقد حدوت سبب الانقطاع . وكانت صحيفة التعجيل التي تستمل على بيانات صحيفة افتاح الدعوى لا تقوم مقام تلك الصحيفة في الغاية المبتغاه منها . لا تشتمل على بيانات صحيفة افتاح الدعوى لا تقوم مقام تلك النصحيفة في الحبت الحراث المحرف المحرفة الاستثناف الى وقف نظره جزاء لمدة ستة اشهر ، وإذا عجلته المطاعنة من الوقف الى جلسة ١٩٨٢/١٣/١ . دون اتمام ذلك الاجراء أو أشتهال صحيفة التعجيل على بيانات صحيفة الاستثناف على نحو يتحقق به الغاية المبتغاه منه فان قضاء المحكمة باعتبار الاستثناف كأن لم يكن عملا باخق المقرر فما الوارد في المادين عمر ١٩٨٣/١٨ من قانون المرافعات يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بما سلف على غرر أساس ولما تقدم يعين وفض الطعن .

## (نقض ۱۹۹۲/٥/۱۸ طعن رقم ۱۰۹ لسنة ۵۳ قضائية )

٩ \_ النص في المادة ٩ ٩ من قانون المرافعات على ان : « تحكم الحكمة على من يتخلف من العاملين بها أو من الحصوم عن ايداع المستدات أو عن القيام باى إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذى حددته المحكمة بفرامة لا تقل عن جبه ولا تجاوز عشرة جبيات .... ونجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى عليه . وإذ مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار المدعى عليه . وإذ مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة توقف الدعوى لمدة سنة أشهر جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكنى أن للمحكمة توقف الدعوى لمدة سنة أشهر أو الحكمة المدعى عن ايداع مستداته أو عن تنفيذ أى إجراء كلفته به المحكمة . وهذا الوقف له شروطه وأوضاعه الحاصة والمتميزة وبالتالى يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاق المتفاق المنافقة عن أحكام الوقف الاتفاق المتفرة في المدعى خلال المؤافية الماية الأجل . واغا يخضع التراخى في تعجيلها \_ بعد القضاء مدة الوقف \_ لمريان ميعاد سقوط الخصومة من هذا التاريخ .

## ( نقض ۱۹۹۲/٦/۲۲ طعن رقم ۱۳۴۹ لسنة ٥٤ قضائية )

١٠ ... من المقرر ... في قضاء هذه المحكمة ... ان الدفع ببطلان صحيفة الدعوى والدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن كل منهما يختلف في جوهره عن الآخر وكلاهما من الدفوع الشكلة التي يتعين ابداؤهما مما قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق فيما لم يبد منهما . وكانت الهيئة المطمون ضدها قد دفعت باعبار الاستئاف كأن لم يكن لاعلانها بصحيفته بعد المياد القانوني ، ثم عادت وتحسكت في مذكرتها الحتامية ببطلان اعلان صحيفة الاستئاف ... المنافقة عندما تحسكت في مذكرتها الحتامية ببطلان اعلان صحيفة الاستئاف ... لم ثر ذلك الدفع عندما تحسكت باعبار الاستئاف كأن لم يكن فإن حقها في القسك ببطلان الاعلان الحراقة والفائد المحلان الذي تم في المهاد فإنه يكون قد أخطا في تطبيق القانون

#### مادو ۱۰۰

، نقض ۲۷ ؛ ۱۹۹۳ الطعن رقم ۸۷۷ سنة ۵۹ ق. الطعن رقم ۳۹۳ سنة ٤٦ ق. حاسة ۲۵ ؛ ۱۹۷۹ س ۳ ع ۱ ص ۱۸۷

#### المادة ١٠٠

تنفيذ أحكام الغرامات يكون بعد اخبار المحكوم عليه بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول من قلم الكتاب .

هذه المادة تقابل المادة ١٣٠ من القانون القديم.

## التعليـــق :

١ \_ أوجب المشرع فى المادة ١٠٠ من القانون الحديد أن يكون أخبار المحكوم عليه بالغرامة
 بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بعد أن كان يكتفى فى القانون القديم بكتاب موصى
 عليسه .

بد هذه المادة أوردت استثناء على القواعد الهامة التي تقضى بأن تنفيذ الحكم لايجوز الا
 بعد اعلان الحصم به على يد محضر

# مادة ١٠١ الفصل الثاني نظام الجلسة مسادة ١٠١

تكون المرافعة علية الا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الأسرة . الشمسي ح :

هذه المادة تطابق المادة ١٩٦١ من القانون القديم وهي تقرر مبدأ أصيلا في النظام القضائي هو أن المرافعة تكون علية دواما ولاتعقد سرية الا في اخالة المصوص عليها في المادة . وليس المقصود ببذا النص أن تلتزم المحكمة نطاق النظام العام المقرر في الفقه والقضاء . وانحا المعحكمة سلطة تقديرية في هذا الصدد بحيث يكون لها أن تأمر باجراء المرافعة سرا ولو لم يصل الحال إلى حد النظام العام المقرر . ولايترتب أي بطلان في هذا الصدد مادامت قد بنت قرارها بجمل الجلسة سرية على اعتبارات سائفة مقبولة وانحا يحكم بالبطلان إذا لم يكن ثمة مبرو يدعو إلى جعل الجلسة سرية على وجه الإطلاق ويرى الدكتور أبو الوفا انه الإيترتب ثم يقد بطلان إذا كانت دواعي النظام العام أو حسن الآداب قلتحق أن المحلك قص صرية على وجه الباقت وانحاق المتابق على جلسة علية (التعليق ص حه ٤) . إلا أن يحكمة النقض قد ناهضت هذا القول محق وقضت بأن نظر ها في جلسة سرية ، ذلك أن المشرع على اطلاقه بالنسبة لجميع الدعاوى التي نص المشرع على نظرها في جلسة سرية ، ذلك أن المشرع ومنع هذا النص فقد كان حريصا على مصلحة المجتمع بالمحافظة على حرمة الأمرة وعدم احباها الماء العام أداءة المنام الماء واعدة المنامة الماء النص فقد كان حريصا على مصلحة المجتمع بالمحافظة على حرمة الأمرة وعدم احباء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء المناه الماء الم

وق الحالة التي ينص القانون فيها على وجوب نظر الدعوى فى غرفة المشورة فانه يتعين نظرها فى حجرة المداولة بحضور الخصوم ومحاميهم فان نظرت فى جلسة علمية كان الحكم باطلا ( الأستاذ كمال عبد العزيز ص ٣٤٣ ) .

وترتيبا على ماتقدم إذا نظرت المحكمة دعوى ثبوت النسب أو دعوى ثبوت الزوجية أو دعوى ضرائية من المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في جلسة علنية فان الحكم الصادر فيها يكون باطلا سواء نظرت أمام محكمة أول درجة أو امام المحكمة الاستئنافية . ومن المقرر أن الميرة في ثبوت ما إذا كانت الدعوى قد نظرت بجلسة سرية أو علية هي بما ورد في محضر الجلسة فاذا ثبت منه أن الدعوى نظرت بجلسة سرية فلا يجوز نقض ذلك الا بطريق الطعن بالتزوير على محضر بالتزوير . بجعني أنه يتعين على الحصم الذي يدعى خلاف ذلك أن يطعن بالتزوير على محضر الجلسة وأن يتبع الاجراءات التي نص عليها قانون الإثبات لتحقيق الطعن بالتزوير فاذا أقلح في ادعائه قضت الحكمة بتزوير محضر الجلسة وبالتائي اعتبار الحكم قد صدر في جلسة علية ، وكذلك الشأن إذا ثبت بمحضر الجلسة أن الحكم صدر فى جلسة علنية وادعى المتضرر أن الحكم صدر فى جلسة سرية فلايجوز له أن يدحض حجية ماورد بمحضر الجلسة الا بالطعن عليه بالتزوير كما سلف القول .

وإذا ثبت نحكمة الاستناف بطلان الحكم لهذا السبب كان عليها أن تقضى ببطلان الحكم وتتصدى للفصل في موضوع الدعوى دون أن تعيدها نحكمة أول درجة التي استفدت والايتها). أحكام النقض:

 ١ سـ نشر أنباء المحاكمات فرع من علانيتها وامتداد فمذه العلانية طالما لم يحظر هذا النشر طبقا للفانون . ( نقض ١٩٨٣/٣/٣ طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧ ــ بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في جلسة سرية ــوعلى ماجرى به قضاء محكمة الفضيـــ لايسوغ اعادة القضية نحكمة أول درجة بعد أن استفدت ولايتها بالحكم في موضوعها ويتعين على محكمة الاستناف أن تفصل فيها بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب اتباعه ، (نقض ٥/٥/١٩ سنة ٩٦ ص ٧٥٥) .

٣ ـ متى كان الحكم الابتدائى قد صدر فى جلسة سرية وفى ذلك ماييطله وكانت محكمة الاستناف لم تنبه إلى هذا العيب الجوهرى وعرضت للموضوع وفصلت فيه بأسباب مستقلة لم تحل فيها إلى ما جاء بالحكم الابتدائى من أسباب ، فان النعي على حكمها بأنه صدر على غير مقتضى القانون يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف لايعتد بها ( حكم النقض السابق ).

عضر الجلسة يتعبر ووقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الاثبات وما ألبت فيه
 حجة على الطاعنة فلايجوز للطاعنة أن تنكر ماجاء به الا بالطمن عليه بالنزوير طبقا لنص المادة
 ١١ من ذات القانون . ( نقض ٢٩٧٧/٤/٣ طمن رقم ١٤ لسنة ٤٣) .

٥ \_\_ أوجب المشرع نظر الدعوى الناشئة عن تطبيق القانون 1 1 لسنة ١٩٣٩ في جلسات سرية . ولما كان هذا الاجراء يعملق بنظم التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام فانه يترتب على خالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى. لما كان ذلك وكان التابت في الدعوى أن النزاع فيها يدور حول تحديد أرباح الطاعن الحاضمة لضرية الأرباح التجارية والصناعة طبقا لأحكام القانون سالف الذكر وكان المين من الحكم المطمون فيه أن الاستئناف نظر في جلسات علنية فان الحكم يكون مشوبا بالبطلان ويتعين نقضه ، ( نقض ١٩٧٧/٢٠ سنة ٢٨ ص ٣٥٠ ) .

### مسادة ١٠٢

يجب الاستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة ولاتجوز مقاطعتهم الا إذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو مقتضيات الدفاع فيها . ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم .

هذه المادة تقابل المادتين ١٣٣، ١٣٣ من القانون القديم.

# التعليـــق:

حذف المشرع في القانون الجديد الجزء الأول من المادة ١٧٣ من القانون القديم والتي كانت تنص على أنه ليس للخصوم أن يطلبوا اعادة الاستاع اليهم بعد اجابتهم للمرة الثانية وترك ذلك لتقدير المحكمة. وأكد المشرع في القانون الجديد ضرورة أن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم وحذف المشرع التفصيلات الواردة في المادة ١٣٣ من القانون القديم والخاصة بالحالات التي يجوز فيها للمحكمة مقاطعة الخصوم عند ابدائهم دفاعهم واكتفى بعبارة عامة تشمل كل هذه التفصيلات وهي الخزوج عن مقتضيات الدفاع.

## الشــــر ح :

إذا طلب اخصوم من الحكمة الاستاع إلى مرافعتهم فلم تكنهم من ذلك فاتها تكون قد أخلت يحقهم في الدفاع ويكون حكمها باطلا وإذا لم تمكن الحكمة المدعى عليه من التعقيب على دفاع المدعى حتى ولو كان قد سبق أن أبدى دفاعه فاتها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها باطلا لأن المدعى عليه هو آخر من يتكلم .

راجع التعليق على المادة ١٧١ في بيان حق الحصوم في ابداء دفاعهم مادام باب المرافعة مفتوحاً ومتى يعتبر باب المرافعة قد أقفل .

وراجع أيضا التعليق على المادة ١٩٦٨ فى بيان عدم جواز قبول أوراق ومستندات من أحد الحصوم دون اطلاع الآخر علميا .

## مسسادة ١٠٣

للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة فى أية حال تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم فأذا كانوا قد كبوا مااتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه . ويكون محضر الجلسة فى الحالين قوة السند التنفيذى . وتعطى صورته وفقا للقواعد المقرة لاعطاء صورة الاحكام .

ومع ذلك فاذا كان طلب الخصوم يتضمن اثبات اتفاقهم على صحة التعاقد على حكم التعاقد على حكم التعاقد على حكم التعاقد على حكم بالحاق مااتفقوا عليه ــ كتابة أو شفاهة ــ بمحضر الجلسة الااذا تم شهر الاتفاق المكتوب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذى ثبت فيه الاتفاق .

## التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ الذي عمل به ابتداء من ١٤ مارس سنة ١٩٩١ بإضافة الفقرة الثانية منها ومؤداها أنه في حالة مااذا رفعت دعوى صحة تعاقد على حتى من الحقوق العينية العقارية كعقد بيع منزل أو شقة أو أرض زراعية أو أرض فضاء أو أي عقار آخر واراد الخصوم التصاخ أمام المحكمة بشأنها فانها لاتحكم بالحاق مااتفقوا عليه بمحضر الجلسة او اثباته بها الا اذا تم شهر محضر الصلح الحرر بينهم كتابة أو شهر صورة رسمية من محضر الجلسة الذي أثبت فيه الاتفاق مادام ان الصلَّح قد تم ابتداء من ١٩٩١/٣/١٤ ، ومقتضى ذلك أنه يجوز للخصوم أن يتقدموا بمحضر صلح مكتوب كما يجوز لهم أن يتفقوا في محضر الجلسة على الصلح ولكن المحكمة لا تصدق عليه بل ينبغي عليها أن تؤجل الدعوى وتكلف الخصوم بشهر الاتفاق المكتوب في الحالة الأولى أو شهر صورة رسمية من محضر الجلسة الذي أثبت فيه الاتفاق ل الحالة الثانية فإن لم يهتلوا حكمت المحكمة في الدعوى بحالتها فإن خالفت ذلك كان حكمها مشوبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وهذا لا يمنع المحكمة من أن تنخذ محضر الصلح او مااثبته الخصوم في محضر الجلسة من صلح سندا تقضى بمقتضاه اذ الممنوع عليها هو الحكم بانهاء الدعوى صلحا سواء عن طريق الحاق ورقة الصلح بمحضر الجلسة او اثبات مااتفقوا عليه بمحضرً الجُّلسة. ويدق البحث عما اذا كانت صحيفة الدَّعوى قد أشهرتِ طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٥ مرافعات فهل يتبقى ايضا اشهار عقد الصلح أو ماتصاخ عليه الخصوم في محضر الجلسة قبل التصديق على الصلح.

فى رأينا أنه يتعين ايضا اتخاذ الاجراء المنصوص عليه فى المادة وهو شهر عقد الصلح أو صورة رسمية من محضر الجلسة التى اثبت فيها تصالح الخصوم ولايمنع من هذا أن صحيفة دعوى صمعة التعاقد قد سبق شهرها ، ولايجوز التحدى بأن الحكمة من شهر محضر الصلح تكون منتفية فى هذه الحالة ، لأن شهر صحيفة الدعوى دون شهر محضر الصلح ليس من شأنه نقل الملكيه التى

كانت هدف الشارع . ( وراجع التعليق على المادة ٦٥ مرافعات ) .

# الشيرح:

إذا رفعت الدعوى من مدعى على مدعى عليه وحضرا بالجلسة وطلبا انهاء الدعوى صلحا الا أن خصما آخر قد حضر وطلب تدخله هجوميا فى الدعوى وكانت له شبهة حق تستدعى قبول تدخله فلانجوز للمحكمة فى هذه الحالة أن تقضى باثبات الصلح أو الحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة قبل أن تقضى فى طلب التدخل ( راجع التعليق على المادة ١٣٩ مرافعات ) .

١ اذا كان أحد أطراف الدعوى قاصر فلا يجوز للمحكمة أن تصدق على الصلح قبل
 الحصول على اذن من محكمة الأحوال الشخصية في الخالات التي يوجب فيها القانون ذلك .

لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة الا إذا حضر المدعى
 والمدعى عليه أما إذا حضر أحدهما فقط فان المحكمة تقضى فى الدعوى ويجوز لها أن تعتبر ورقة
 الصلح مستندا فى الدعوى تقضى بما جاء به .

٣ \_ إذا كان فى الدعوى خصوم متعددون وتم الصلح من بعضهم فقط وكانت الدعوى تقبل التجزئة قضت المحكمة بالنسبة بالنسبة للخصوم المتصالحين أما إذا كانت الدعوى لاتقبل التجزئة فلا يجوز فا ذلك والأصل فى الصلح أنه لايقبل التجزئة الا إذا قصد المتعاقدان أن تكون أجزاؤه مستقلة بعضها عن بعض .

هـ إذا كانت الخصومة مرفوعة بعدة طلبات وتصالح طرفاها بالنسبة لبعض الطلبات دون
 البعض كان على المحكمة أن تأمر باثبات الصلح بالنسبة لما تصالحا عليه وتفصل في باقى الطلبات .

 ٦ حقد الصلح ما لم يكن مصدقا عليه من المحكمة أو مثبتا في ورقة رسمية مذيلا بالصيفة التفيذية لايجوز تنفيذه الا برفع دعوى مستقلة .

 ٧ ـــ الصلح يجوز الطعن فيه لعيب من عيوب الارادة ولكن لايجوز الطعن فيه لغلط في القانون .

٨ ـــ الصلح يحسم النزاع ويعين التسك بهذا الدفع أمام محكمة المرضوع والدفع به يقتضى
 وحدة الحصوم والمحل والسبب .

٩ \_ إذا انقضت الدعوى صلحا لم يبق أمام الحصم الذى له مطعن عليه الا أن يرفع دعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة يطعن بها فى الصلح بالبطلان أو التزوير ولايجوز له استئناف الحكم بتوثيق المحكمة للصلح أو اثبات ماتصالح عليه الخصوم . ودعوى بطلان محضر الصلح أو تزويره ترفيره لرفي .

١٠ ــ يتبع في تفسير الصلح الطرق المقررة في تفسير العقود .

١١ ــ إذا قدم عقد صلح في دعوى مرفوعة للاحتجاج به كان للخصم الحق في الطعن عليه

ودفع حجيته ويتعين على المحكمة أن تقضى في النزاع القامم بشأن عقد الصلح .

١٣ \_ إذا اتفق طرق الخصومة على الصلح بعد رفع الدعوى ورقعا عقد صلح لتقديمه للمحكمة الا أن أحدهما حضر أمام المحكمة وقرر بعدوله عنه فلا يجوز للمحكمة توثيق الصلح وان كان يجوز لها اعتباره سندا في الدعوى والحكم بمقتضاه .

٩٣ \_ يجوز لكل من طرق الخصومة أن يقرر بترك الخصومة ق دعواه أو استثنافه بمقتضى محضر صلح ويتعين على المحكمة في هذه الحالة القضاء بترك الخصومة في الدعوى .

18 ــ يجوز لوكلاء الحصوم أن يقرروا أمام المحكمة بالتصالح أو يقدموا محضر صلح موقع عليه من هزلاء الوكلاء بشرط أن يكون توكيل كل منهم قد أجاز له صراحة الصلح عملا بالمادة ٧٦ مرافعات ولايجوز للمحكمة اثبات الصلح أو الحاق محضره بمحضر الجلسة الا بعد أن تطلع على توكيلات الحصوم .

10 \_ يجوز للخصوم أن يوقعوا محضر صلح ولا يحضروا أمام المحكمة ويسلموه وكلائهم لتقديمه وفي هذه الحالة لايجوز للمحكمة الحاقه بمحضر الجلسة الا إذا أقر الوكلاء بصحته وكان التوكل الصادر لكل منهم يجيز له الصلح أما إذا كان وكلاء الخصوم ليس لديهم تقويض خاص بالصلح فلايجوز للمحكمة الحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة وان جاز لها اعتباره سندا في الدعوى والحكم بقضاه.

١٦ \_ إذا صدقت المحكمة خطأ على الصلح فى غيبة أطراف الحصومة وكان وكيل أحدهما الذى أثبت الصلح ليس لديه تفويض خاص بالصلح فان تصرفها الولائى يكون مشوبا ويفقد الصلح صفته الرحمية ويجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلانه .

١٧ \_ إذا قدم أحد الخصوم محضر صلح للمحكمة وأنكر خصمه الآخر توقيعه عليه أو طعن بالنزوير فلايجوز للمحكمة أن تعتبر هذا المحضر سندا فى الدعوى وتمكم بمقتضاه الا بعد أن تقضى فى الانكار أو النزوير طبقا للقواعد المنصوص عليها فى قانون الاثبات .

۱۸ \_\_ نص المادة ۱،۳ مرافعات يعمل به في أية حالة تكون عليها الدعوى وفي أى درجة من درجات التقاضي .

١٩ \_ يتمين على المحكمة قبل التصديق على محضر الصلح أو اثبات ما اتفق عليه الحصوم صلحا أن تتحقق من أن الصلح الإنخالف النظام العام أو حسن الاداب .

 ٣ ـــ في حالة تقديم عقد الصلح وتخلف أحد الموقعين عليه عن الحضور أمام المحكمة فقد جرى العمل في المحاكم على أنها تكلف الحصم الذي حضر وقدم عقد الصلح أن يعلن به خصمه وهذا الاجراء فضلا عن أنه يفتقر لسنده القانوني فانه لايؤدي إلى أي نتيجة لأن المحكمة كما سبق القول لايجرز لها حي بعد اعلان عقد الصلح أن توقفه في غياب أحد الحصوم أو رغم معارضته.

٢١ ــ لما كان من المقرر وفقا لنص المادة • ٥٥ مدنى أن الأهلية الواجب توافرها فى كل من

المتصاخير هي أهلية التصرف بعوض في الحقوق التي تصاخا عليه هال مؤدى ذلك انه إدا كال أحد طرق الدعوى عديم الأهلية أو ناقصها فلابجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح ولو كان قد وقعه الوصى أو الولى الا بعد الحصول على اذن من عمكمة الأحوال الشخصية وفق مانصت عليه المواد ٧ و ٩ و ١٥ و ٣ و ٥ ٥ من قانون الولاية على المال وكذلك لايجوز توثيق الصلح بالنسبة للاشخاص الذين منعوا من التصرف لاعتبارات خاصة كالحكوم عليه في جياية والناجر المفاسل وجزاء ذلك هو البطلان المقرر لمصلحة ناقص الأدلية أو عديمها فيجوز له رفع دعوى مبتدأة بالبطلان أمام المحكمة الاعتدائية إذا زال العيب الذي كان عالقا بأهليته وترتيبا على ذلك إذا رفعت دعوى تعويض من الوصية على القصر ثم تصاحت مع المسئول مدنيا وقدما عقد صلح ولم يعرض على محكمة الأحوال الشخصية لاجازته فلا يجوز للمحكمة أن توثق هذا العقد كما لا يجوز للمحكمة أن توثق هذا العقد كما لا يجوز

٣٢ \_ وبجوز رفع دعوى مبتدأة أمام المحكمة الإبتدائية لايبطلان عقد الصلح فحسب بل أيضا ببطلان ماتضمته . فاذا كان عقد الصلح قد تضمن حسم النزاع على عقد يع فإنه يجوز طلب بطلائهما لأى سبب من الأسباب القانونية كانعدام الأهلية أو نقصها أو لعيب في المحل أو لعدم مشروعية السبب .

٣٣ ــ كان العمل يجرى في المحاكم على انه يشترط انعقاد الحصومة حتى توثق المحكمة الصلح. الا أن محكمة النقض أصدرت حكما حديثا ــ عيرت بمقتضاه ماجرى عليه العمل بالحاكم ــ قضت فيه بأنه لايشترط انعقاد الخصومة حتى توثق المحكمة الصلح فيجوز لها ذلك رغم أن المدعى عليه لم يعلن بصيحفة الدعوى وصندها في ذلك أن القاضي لايفصل في خصومة وإنما تقتصر مهمته على ماحصل أمامه من الاتفاق وهذا الحكم ييسر كثيرا على الخصوم ويسهل الاجراءات.

٤ ٣--وإذا كانمن أشر الصلح حسم المنازعة بين الخصوء انه إن كان له تأثيرا على السغير فيجسوز له إذا أضر بحقوقه عن طريق الغش أن يرفع دعوى أصلية ببطلانه أو يبدى الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى الى حصل فيها الصلح فاذا تبين للمحكمة صحة ذلك فائها بعد أن تقبل تدخله تقضى برفض الصلح الذي أمس بحقوقه .

٧٥ ــ إذا تدخل خصم ثالث في الدعوى تدخلا اختصاعيا ثم تصالح طرفا الدعوى فلا يجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح الا بعد أن تفصل في طلب التدخل فان قضت بعدم قبوله شكلا المحكمة أن توثق عضر الصلح يمحضر الجلسة أما إن قبلته شكلا انتقلت الى بحث أحقيته في موضوع طلبه فان انتهت إلى أنه غير محق فيه قضت برفض تدخله موضوعا ووثقت عقد الصلح أما إذا تبين لها أن المتدخل محق في طلبه فانه يمتح عليها الحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة وتقضى في الدعوى على أساس ثبوت أحقية المتدخل في طلبه . فإن خالفت ذلك وقضت بعدم قبول طلب التدخل وبتوثيق الصلح قولا منها بعدم وجود مصلحة لطالب التدخل لانتهاء الدعوى صلحا . فاستأنف

طالب الندخل هذا الحكم فإنه يتعين على المحكمة الاستنافية أن تقضى بالفائه والا تقف عند هذا الحمد بل تمضى فى نظر الدعوى الأصلية وتحقق دفاع المندخل بشأنها ولا يجوز لها اعادة الدعوى شحكمة أول درجة لأن الفصل فى موضوع طلب التدخل لايعتبر تصديا وإنما فصل فى طلب استنفدت به محكمة أول درجة ولايتها .

٣٧- وقد لفت نظرنا أن بعض القضاة بمجرد تقديم عقد صلح لهم يحكموا بالحاقه بمحضر الجلسة دون أن يدفقوا فيه ويتحققوا من انه في حقيقته ومرماه عقد صلح وليحي شيئا آخو وعل ذلك يحب على المحكمة اذا تبين لها أن العقد المقدم أما وإن اسماه الحصوم صلحا الا أنه في حقيقته ليس كذلك كما اذا احتوى على تنازل احد المتحاصمين عن جميع حقوقه في المدعوى دون أى مقابل فانها تمتع عن الحاقه بمحضر الجلسة وانما تحكم بما جاء به باعتبار أن الحصوم اتفقوا على ماجاء به .

٧٧ سواذا قدم الخصوم محضر صلح فى الجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة الا انه تبين للمحكمة أنه تضمن امرا مخالفا للنظام العام كان على الهكمة أن تلتفت عن عقد الصلح وتحكم فى الدعوى وفى هذه الحالة يستحق الرسم كاملا مثال ذلك أن يتضمن الصلح تعديل عقد يبع منجز إلى عقد يع وفائى .

# أحكام النقض:

 انه وان كان لايجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح المبرم بين الطوفين متى رجع أحدهما
 فيه . الا أن عليها أن تعتبره سندا في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تصمنه ( نقض ١٩٨٧/٢/٣ طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٣ قضائية ) . ( نقض ١٩٧٣/٣/٢ سنة ٢٤ ص ٣٣٣) ، ( نقض ٥/١٩٧٩ طعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٧ \_ لما كان عقد الصلح الذي طلب المطعون ضده أحد الطاعن به يعد بيانا كابيا صريحا موقعا من الطرفين بقرر كل منهما ترك الحصومة في الاستثناف فانه على هذا النحو تتحقق به احدى الطرق التي تتطلبها المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات السابق في شأن ترك الحصومة (حكم المفقض السابق . نقض ١٩٨٣/١٣/١٢ طمن رقم ٨٨٧ ص ٤٩ ق ) .

عقد الصلح . من أركانه نزول كل من المتصافحين عن جزء مما يدعيه ـ عدم اشتراط التكافؤ بين ماينزل عنه كل من الطرفين ــ الطمن فيه للغين غير جائز ( نقض ٢٠١٨ / ٢٧٣ مينة ٢٤ ص ٢٠٧٤ ) .

 ع خكمة الموضوع السلطة في تقدير ماينطوى عليه العقد من صلح أو اقرار ( نقض ۱۹۷۲/۱۳/۵ سنة ۳۳ ص ۱۹۷۷) .

٥ ... استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطة . الا يسبق اثبات

الصلح صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع ( نقض ٣٠٩ ١٩٧١ سنة ٧٧ ص ٣٠٣ ) .

٩ ـ انه وأن كان الوقف الذي يوقع على المدعى جزاء على اهماله يعتبر حكما طبقا للمادة ١٩ م ١ من قانون المرافعات السابق ويجوز الطعن فيه فور صدوره على استقلال دون انتظار للحكم في الموضوع الا انه لايفصل في نزاع بين الحصوم ولايمكن بذلك اعتباره حكما قطعيا في مسألة مضرعة عن النزاع في معنى المادة ٧٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ٤٤/٤ . ومن ثم فليس من شأن صدوره قبيل حصول الصلح في المدعوى أن يجول دون استحقاق نصف الرسوم ( نقض العمام ٢٩٠٧) .

٧ ــ لما كان الثابت من الاطلاع على صحيفة الاستئاف أن المطمون ضده الأول طلب فى ختامها القضاء بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به والحكم بيطلان عقد الصلح المصدق عليه فى الدعوى « كذا » وما تضمته هذا الصلح من بيع الأطبان المبينة بصحيفة افتاح الدعوى فان الحكم المطمون فيه إذ قضى ببطلان عقد البيع لايكون مجاوزا لطلبات المطمون ضده الأول ر نقض /١٩٧١/١٣/ سنة ٣٣ ص ٩٦٤ ) .

## ملح ظــــــة:

مفهوم حكم النقض السابق أنه أقر بالمبدأ الذي يقضى برفع دعوى بطلان الصلح الذي سبق التصديق عليه في دعوي أخرى .

٨ ــ تمسك طالبي التدخل في دعوى صحة التعاقد بأنهم هم المالكون للأطيان المباعة , يعد تدخلا اختصاميا يطلب به المتدخلون حقا ذاتيا لأنفسهم , ويوجب على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتباره مرتبطا بالدعوى الأصلية ويتعين عليها الا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه الا بعد الفصل في موضوع طلبهم , وذلك باعتبار أن هذا البحث هو تما يدخل في صميم الدعوى المطروحة عليها وعلى أساس أن الحكم الذي تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو في صميم الدعوى المطروحة عليها وعلى أساس أن الحكم الذي تصدره المحكمة بصحة المتاذخلين بالحاق الصلح المبرم بشأنه بمحضر الجلسة , يتوقف على التحقق من عدم سلامة ادعاء المتدخلين ( نقض ٢٧٣ ) منة ٧٩ منة ٧٩ ص ٧٧٠ ) .

٩ ــ قضاء محكمة أول درجة باخاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وبعدم قبول طلب التدخل.
 استفاد ولايتها في النزاع. قبول المحكمة الاستثنافية للتدخل باعتبار انه هجومي. وجوب المضى في نظر موضوع طلب التدخل ( حكم النقض السابق ).

• ١ ـــ للغير الذي أضر الصلح بحقوقه عن طريق الغش أن يرفع دعوى أصلية ببطلانه أو يبدى الدفع بالبطلان بالتدخل ف الدعوى الني حصل فيها الصلح فاذا تدخل الغير في دعوى منظورة ، مدعيا أن الصلح أضر بحقوقه ، ودفع الحصم في مواجهته بائتهاء الدعوى صلحا كان في مكتبه الرد على هذا الدفع ببطلان الصلح . ولايجوز رفض التدخل الا تأسيسا على أن الصلح قد

أبي الدعوى وهو لايكون كذلك الا إذا كان صلحا صحيحا . ومن ثم فلا سبيل إلى رفض طلب التدخل الا يحكم يقضي بصحة الصلح ر نقض ١٤/٥/٥/١٤ سنسة ٢١ ص ٨٣٠ ) .

١١ ـــ إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحرر قد أعوزته المقومات التى تجعل منه صلحا في مفهرم المادة ٩٤٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن يكون الاتفاق على الصلح بين الطرفين متضمنا نزول كل منهما على وجه التقابل عن بعص حقوقه حسما للنزاع القام بشأنها لينهدى الطاعنة ازاء ذلك التحدى بحكم المادة ١١٥٧ من القانون المدنى التى تقضى يعدم تجزئة الصلح ( نقض ١٩٥٧ من القانون المدنى التى تقضى يعدم تجزئة الصلح ( نقض ١٩٥٧ من المهادية ٩٠٥ ) .

١٧ \_ عقد الصلح وان كان يحسم بين طوفيه المنازعات التي تناولها ويفرض على كل منهما التزاما بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه ، الا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين . يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المصلح فيه . كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمنيا، فإذا لم يقم أحدهما بما النزع به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في اجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز لقوق الأمر المقضى . فإنه لايكون في استطاعة الطرف الذي اسقط حقم في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم . ولايجوز الاستناد اليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضى ( نقض ٢١/٩/١ ) .

۱۳ \_\_ متى كان عقد الصلح كاشفا للحق الذى تناوله ولايعتبر ناقلا له ، ولايمتع من استرداد غير المستحق فاذا كان الحكم المطعون فيه قد عول على عقد الصلح في قضائه برفع دعوى الطاعن باسترداد ما دفعه بغير حق . فائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ( حكم النقض السابق ) .

11 سالقاض وهو يصدق على الصلح لايكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته تكون مقصورة على البات ماحصل امامه من الاتفاق ومن ثم فان هذا الاتفاق لايعدو أن يكون عقدا ليس له حجبة الذيء الحكوم فيه وان كان يعطى شكل الاحكام عند الباته فلايجوز الطعن فيه بطريق الطمن المقرر للأحكام وانحا يجوز وفع دعوى مبتدأة بالبطلان إلى محكمة الدرجة الأولى الحتصة طبقا للقواعد العامة ، ولايحوز حجبة الذيء الحكوم فيه ( نقض ١٩٧٧/١/٣١ الطعن ٢٦ عدة الحرة الطعن قد ٣٥ سنة الجزء الثاني ص ٧٥٠ قاعدة رقم ٣ ) آ

10 \_ محضر الصلح المصدق عليه بالمحكمة لإنخرج عن كونه عقدا قابلا للتفسير كباق المقود فماداء تفسير قاضي الموضوع له مستساغا فلا معقب عليه فيما يراه فيه ( نقض ٢٠ ٩ ٩ ٩ ٩ ٩ ٩ ١ عدة وقم ٤ ) .

٩٦ ــ تصديق القاضى على الصلح . ماهيته . انحسام النزاع بالصلح . أثره . لايجوز لأى من المصالحين أن يجدد هذا النزاع لا باقامة دعوى به ولابالمضى فى الدعوى التى كانت مرفوعة بما حسمه الطرفان صلحا . ( نقض ١٩٧٩/٤/ طعن رقم ١١٣٣ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٧ ــ الفسخ يرد على الصلح ، كما يرد على سائر العقود المنزمة للجانين فاذا لم يقم أحد المتصاطين , بما أوجبه الصلح ف ذمته من النزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعريض إذا كان له محل . ( نقض ١٩٧٥/١٧/٣٠ من ٢٣٥ ) .

١٨ ــ التدخل الهجومى . أثره ، صيرورة المتدخل طرفا فى الحصومة . الحكم الصادر فيها حجة له وعليه لو حسم النزاع صلحا بين الحصوم الأصليين . ( نقض ١٩٧٩/١١/٣٧ طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤١ قضائية ) .

٩٩ \_ تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهية . لايعد قضاء لد حجيته الشيء المحكوم فيه . السيعة الشيء المحكوم فيه . السيعة الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد الصلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بالغانه لأنه في حقيقة . وصية . لا خطأ . ( نقض ٧٧/١/٣١ سنة ٨٨ ص ٣٣٨ ) .

 ٧ \_ قضاء المحكمة الاستنافية بالحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة واثبات محتواه فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . علمة ذلك . انحسار الحجية عن هذا القضاء وان اعطى شكل الاحكام . ر نقض ١٩٨٠/٦/٣ طعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣١ \_ الاتفاق بالصلح أو التازل بين رب العمل والعامل . لايعد باطلا الا إذا تضمن المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . الاتفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة . لابطلان ر نقض ٣٤/٤/١٨ طعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٧ \_ تحديد مسئولية الحاق عن الجرعة. تعلقها بالنظام العام. لايصح أن تكون محلا لصلح أو تحكيم . بطلان الالتزام المبنى على ذلك . ( نقض ١٩٨٠/١٣/٢ طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٣ ــ أحكام الارث وتعيين الورثة وانتقال الحقوق في التركات لمن له الحق فيها شرعا .
 تعلقها بالنظام العام , الصلح على مايخالفها باطل . مثال ( نقض ٣٠/٥/٣ طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٤٧ \_ الحكم بالحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة . ماهيته . التدخل بطلب الحكم بما هو مرتبط بالدعوى . القضاء بقبول الدخل ورفض طلبات المتدخل والصلح بين طوف الدعوى الأصلية . اعتباره حكما جائزا لقوة الأمر المقضى بالنسبة لجميع أطرافه ومن بينهم المتدخل . جواز الطعن فيه من أيهم . ( نقض ١٩٨٤/٥/٩ الطعنان رقما ١٨٨٠ لسنة ، ٥ قضائية . ٣٩٣ لسنة به قضائية . ٣٩٣ لسنة .

٢٥ ــ التصرفات المقررة للحقوق العينية على العقار . جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين ولو
 لم تسجل . الصلح المتضمن اقرارا بحق عينى عقارى متازع فيه . عدم وجوب تسجيله لجواز

الإحجاج به بين المتعاقدين . ( نقض ١٩٨٥/١٠/٢٤ طعن رقم ٣٣٦٠ لسنة ٥١ قضائية . نقض ١٩٧٩/١/١ سنة ٣٠ الجزء الأول ص ١٨٣ ) .

٣٩ ــ الصلح . ماهيته . نزول كل من المتصافين عن جزء معين من ادعائه . أثره . انقضاء المختقرق والادعاءات التي نزل عنها أي من المتعاقدين نزولا نهائيا . مؤدى ذلك . وجوب الحكم بانتهاء الحصومة .

# (نقض ١٩٩١/١/٢٠ طعن رقم ٩١١ لسنة ٥١ قضائيه)

٢٧ ــ القضاء بالحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة واثبات محتواه فيه . ماهيته . مؤداه .
 عدم جواز الطعن فيه بطريق الطعن المقرر للاحكام . وسيلة الطعن فيه . دعوى مبتدأه ببطلانه .
 د نقض ٢٣٣/٣/٣٨ لسنة ٥٥ ق )

٣٨ \_ عقد الصلح . ماهيته . مادة ٤٩٥ مدنى . فقد المجرر مقوماته . اثره . علم اعتباره صلحا .

# (نقض ۱۹۹۳/۱/۳۱ طعن ۲۷۳۵ لسنة ۹۳ قضائية )

٣٩ \_ الحكم بالحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة . ماهيته . عقد ليس له حجيه الشيء الشكوم فيه وان اعطى شكل الأحكام . عدم جواز الطعن فيه من طرفيه . علة ذلك . سلطة عكمة الاستئناف عند نظر الطعن فيه .

## (نقض ۱۹۹۱/٤/۲٤ طعن ۳۳۱ لسنة ۵۰ ق)

٣٠ ــ وإن كان من المقرر طبقا للمادتين ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤ ٢٠ من قانون المرافعات انه إذا تصالح الحصوم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليها إلا ربع الرسم ، إلا أنه لما كان الشارع طبقاً للمادة ١٩٠٣ من قانون المرافعات ــ رسم طريقاً معيناً لحصول تصالح الحصوم بأن يلحق ما انفقوا عليه بمحضر الجلسة ويثبت محتواه وكان النابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة التي أصدرت الحكم في المدعوى الصادر فيها الأمر عمل الاعتراض فصلت في موضوع الحصومة والنفت عن إلحاق محضر الصلح الذي قدم اليها واعترته ورقة من أوراق الدعوى فيستحق الرسم كاملاً.

رنقص ١٩٩٢/٣/١٩ طعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٨ قضائية، نقض جلسة ١٩٦٤/٣/١٩ مجموعة الكتب الفني ١٥ ص ٣٨٦، نقض جلسة ١٩٧١/٣/٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٢٦٢).

٣٦ \_\_ عدم جواز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام ، م ٥٥١ مدنى . وضع قبود على زواج المصرية بأجنبى . مؤداه . تعلقها بالنظام العام فلا يجوز الصلح

عليها . قضاء محكمة أول درجة بالحاق عقد الصلح المضمن بدود عقود الزواج المعقد بين المصرية والأجبى بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى دون مراعاة الشروط التى استوجها القانون . أثره . جواز استتنافه من النيابة العامة . علة ذلك .

( الطعن ٣٣ لسنة ٥٨ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ٣٣ ١٩٩٧/ )

## مادة ١٠٤

ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها ، وله فى سبيل ذلك ومع مراعاة أحكام قانون المحاماه ، أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإن لم يمثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعا وعشرين ساعة ، أو بتغريمه عشرة جنيات ، ويكون حكمها بذلك نهائيا .

فإذا كان الاخلال قد وقع ثمن يؤدون وظيفة فى المحكمة كان لها أن توقع أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبيه .

وللمحكمة إلى ماقبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى تصدره بناء على الفقرتين السابقتين .

هذه المادة تقابل المادتين ١٣٥، ١٣٦ من القانون القديم.

## التعليق:

أدخل المشرع بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٢ تعديلا على الفقرة الأولى من المادة بمقتضاه رفع الفرامة التي يجوز لرئيس الجلسة أن يحكم بها على من يخل بنظام الجلسة من جنيه واحد إلى عشرة جنيبات

ولا يجوز للمحكمة أن توقع عقوبة الحبس والغرامة معا بل فنا أن تحكم بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

ولا شك أن رائد المشرع في هذا التعديل هو اعطاء رئيس الجلسة سلطة أوسع تسهل له ضبط الجلسة وادارتها .

ولم يدخل المشرع تعديلا على الفقرتين الثانية والثالثة بل ابقى عليهما كما كانتا .

وقد أوردت المذكرة الأيضاحية تعليقا على هذه المادة مايلي :

، نظر لما يجب أن يتحقق فى قواعد ضبط وإدارة جلسات المحاكم من وحمدة سواء كانت هذه المحاكم مدنية أو جنائية . ولما ترتب على تعديل المادة 42% فقرة أولى من قانون الاجراءات الجنائية بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ من ترتيب حكم أصبح الاختلاف بموجبه قائما بين القاضى المدنى عند ادارته لجلسته ، والقاضى الجنائى حين يفعل ذلك ، وبغية إزالة هذا الاختلاف ، فقد تضمن المشروع فى المادة الثانية منه تعديلا لحكم المادة ، ١٠ فقرة أولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بتخويل المحاكم المدنية سلطة حبس المنهم أربع وعشرين ساعة وزيدت الغرامة إلى عشرة جنبيات بدلا من جيه واحد » .

## مسادة ١٠٥

للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بمحو العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النظام العام من أية ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات .

هذه المادة تطابق المادة ١٢٧ من القانون القديم .

# الشمرح:

أراد المسسسرع بهذه المادة الحمد من الطعين في شسسسرف الخصوم وفي كرامسة المعر وذلك بشطب العبارات التي تثبت في عاضر الجلسات أو في الأوراق والمذكرات التي تقدم للمحكمة وتسترشد المحكمة في ذلك بآداب الكتابة وبأصول المناظرة وبنزاهة القلم وعفة اللسان ذلك أن أدب الدين والدنيا قد اتفقا على أن خير الجدل ما أعتف عن اللذعات الجارحة في الذمة وفي الغرف وفي العرض وفي الكرامة ولايحول ذلك دون حرية المحامي في الدفاع الذي يوجب عليه أن يقول في صراحة تامة مايعتقد أن فيه تأبيد لحق موكله وتضيدا لباطل خصمه وحقه في ذلك مقدس لايمكن لأحد أن يقيده أو يحد منه ولذلك أباح القانون اتهام الحصم بما يخدش الشرف أو السمعة إذا استلزمت ذلك حالة الدعوى أو برره الدفاع عن مصالح الموكل الأ أنه الشرف أو السمعة إذا استلزمت ذلك حالة الدعوى أو بروه الدفاع عن مصالح الموكل الأ أنه ولا قلمه بالطعن يمينا وخالا والقذف والتجريح دون حكمة أو روية وعلى الهامي أن يسع عن سبب خصم موكله أو ذكر الأمور الشخصية التي تسيء اليه أو اتهامه بما يمس شرفه أو كرامته ما لم خصم موكله أو ذكر الأمور الشخصية التي تسيء اليه أو اتهامه بما يمس شرفه أو كرامته ما لم خلكي في شطب العبارات الجارحة).

# أحكام النقض:

١ حد محو العبارات الجارحة أو التحالفة للآداب أو النظام العام من المذكرات وفقا للمادة الا ٢٧٧ مرافعات (قديم) حد رخصة خولها الشارع لقاضي الموضوع وأطلق له الحيار في استعمالها أو الحماما على مقتضي مايراه بغير معقب عليه بحيث إذا احتار أحد الأمرين فلا يكون مطالبا ببيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في هذا الاحتيار ومن ثم فان اغفال الحكم الرد على طلب محو تلك العبارات لا يعد قصورا مخلا ( نقض ١٩٣٢/٥/٣٤ منة ١٧٧ ص ٢٧٦ ) ، ( نقض ١٩٨٩/١/١٥ ) ، ( نقض ١٩٨٩/١/١٥)

 لا صابه ضرر من توجيه العبارات الجارحة دون مقتض أن يلجأ للقضاء للمطالبة بالتعويض سواء استعمل القاضى رخصته فى محو هذه العبارات أم لم يستعملها . ( نقض ١٩٨٩/١/١٩ طمن رقم ١٣٣ لسنة ٥٦ قضائية ) .

س حتى كانت المحكمة ــ فيما أمرت به من محو بعض العبارات الواردة بمذكرات الطاعن
 لما رأته من خروج على الآداب ــ قد استعملت حقا خوله القانون ها في المادة ١٢٧ من قانون
 المرافعات ( السابق ) فليس للطاعن بعد ذلك أن يعيب عليها استعمال هذه الرخصة ولو تضمنت
 هذه العبارات دفاعا له . ( نقض ١٩٣٧٤/ ٥ سنة ١٩٣ ص ٤١٤ ) . ( نقض ١٩٨٠/٥/١٨ )

## مــادة ٩٠٦

مع مراعاة أحكام قانون المحاماة يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وبما يرى اتخاذه من اجراءات التحقيق ثم يأمر باحالة الأوراق إلى النيابة لإجراء مايلزم فيها . فاذا كانت الجريمة النى وقعت جناية أو جنحة كان له إذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه .

تقابل المادة ١٣٨ من القانون القديم ولا خلاف بين أحكامهما .

## التعليق:

ومن أطلة ما اشارت اليه المادة شهادة الزور فيجوز للمحكمة اذا اقتنعت بان الشاهد الذى أدلى بشهادته امامها شاهد زور ورأت الا تنصدى للحكم عليه كما نصت عليه المادة ١٠٧ مرافعات أن تحرر محضرا يتضمن رأيها وتحيله للنيابة العامة لاجراء ما يلزم من تحقيق .

### مسادة ١٠٧

مع مراعاة أحكام قانون المحاماة للمحكمة أن تحاكم من تقع منه أثناء انعقادها جنحة تعد على هيتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فورا بالعقوبة .

وللمحكمة أيضا أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالعقوبة المقررة لشهادة الزور .

ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نافذا ولو حصل استثنافه .

هذه المادة تقابل المادة ٩٣٩ من القانون الملغى .

## التعليــــق :

لاخلاف بين النصين سوى أن المشرع استهل المادة الجديدة باتباع ما نص عليه قانون المحاماه من ضمانات للمحامين بالنسبة لما يقع منهم أثناء الجلسة وقد حذف المشرع المادة ١٣٠ من القانود الملغي والتي كانت تبين الاجراءات التي تتخذها المحكمة في حالة وقوع التعدي أو الاخلال بالنظام من المحامي واكتفى في ذلك بما نص عليه قانون المحاماة من قواعد في هذا الشأن.

# الشسرح:

ا \_ إذا كانت الجريمة حنحة تعد على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد العاملين بها يشترط لصحة المحاكمة أن تحكم المحكمة فورا في الجلسة التي وقعت أثناء انعقادها الجمنحة فلا يجوز للمحكمة أن تؤجل المحاكمة إلى جلسة أخرى فان أجلتها لايجوز فا محاكمة المنهم ويتعين عليها أن تحيله إلى النيابة لتقوم باتخاذ اجراءات المحاكمة ( وسيط المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الظامة ص ٥٦١ه ) .

٢ ــ يرجع في أركان شهادة الزور إلى القانون الجنائي .

٣ ـ وإذا رأت المحكمة اقامة الدعوى الجزائية على من تعدى عليها أو على أحد العاملين بها أثناء انعقاد الجلسة فانه يعين عليها أن تتبع الإجراءات الجنائية التي تنظم المحاكمة الجنائية في الجنب فيجب عليها أولا أن تستدعى ممثل النهابة ثم توجه الاتهام لمن وقع منه التعدى وتلفت نظره لنص المادة التي يحالم بمع مقتضاها ثم تسمع رأى النهابة ودفاع المتهم بعد ذلك فاذا طلب المتهم التأجيل لتوكيل عام فانها لاتكون ملزمة باجابته لطلبة لأن حضور محام مع متهم في جنحة أمر غير لازم غير أنه إذا تقدم محام للدفاع عن المتهم وقبل المهم ذلك فان المحكمة تكون ملزمة بسماع دفاعه أما إذا استجابت المحكمة لطلب التأجيل تعين عليها أن تحيل الأوراق للنيابة العامة التي تنولي تحقيق الدعوى وتوجيه الاتهام وتحريك الدعوى الجنائية . ولايجوز استناف الحكم الصادر من المحكمة قضية تعدى الا إذا كان صادر من محكمة جزئية إذ يعتبر نهائيا في حالة صدوره من محكمة استدائية وان كان بجور الطعن عليه بالنقض وفقا لقانون الإجراءات الجنائية.

أما ما ورد بنهاية المادة من أن يكون الحكم نافذا ولو حصل استثنافه فان ذلك لايعني جواز استثنافه في جميع الخالات وانجا في الحالات التي يجيز فيها القانون الاستثناف كما إذا كان الحكم صادرا من محكمة الابتدائية سواء صدر منها وهي منهدة بصفاء تحكمة درجة أولى أو بصفتها هيئة استثنافية فان حكمها يكون غير قابل للاستئاف والقول بغير هذا ويؤدي نسليط قضاء على قضاء مساو له في الدرجة لأن استثناف الجمنع يكون أمام محكمة الجنح المستأنفه وهي لاتعدو أن تكون احدى دوائر المحكمة الابتدائية كما لايصور أن يوفع الاستثناف أمام محكمة الجنايات لأنها غير مختصة بنظر استئاف الجنح الجنح الجنايات لأنها غير مختصة بنظر استئاف الجنح الجنايات لأنها غير مختصة بنظر استئاف الجنح المناف

ويتعين ملاحظة أن استناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى هذه الجريمة انما يرفع إلى محكمة الجميح لمستأنفة وبتقرير فى القليم الجنائي وفقا لما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية .

 ث و وجميع المبادئ المقدمة بالنسبة للاستناف تسرى أيضا على الحكم الذي يصدر من المحكمة على من شهد زورا بالجلسة .

• رمن المقرر أن القواعد التي تضمنتها هذه المادة هي استثاء من القواعد العامة وخووجا على أصول التشريع الجزائي الذي جرى على سنة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحاكمة. هذا ويلاحظ أن أعمال نص المادة قاصر على الجرام المقيدة جنحا أما إذا كانت الواقعة جناية فلا يجوز للمحكمة حتى ولو كانت محكمة استئاف أن تحاكم من وقعت منه الجناية واغا يتمين في هذه الحالة المحكمة عنى قانون الحاملة وقم ١٧ السنة ١٩٩٧ وليس المحكمة في هذه الحالة الإعمال أو العبدي من عام أثمانة قيامه بواجه أو بسببه وليس للمحكمة في هذه الحالة الأأن يأمر وليس الحلسة بتحرير عصر بما حدث لهميلة التأويلة العامة التي تأمر بقديم للمحكمة الجنائية إذا كان قد وقع منه جرية أو تحيل للهمية التأويلة الحال بالواجب أو بالقطأة إذا كان ما وقع منه مجرية أو تحيل للهمية التأويلة إذا كان ما وقع منه مجرية أو تحيله للهمية التأويلة والحارة أو بالقول أو التهدئ على معهم أو يهنه بالإضارة أو بالقول أو التهدئة الحادية الأدوية المحكمة .

# أحكام النقض:

 ١ ... أن ماينطلبه القانون للمعاقبة على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمن أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء (نقض ٢٩٤٣/٦/٢١ محموعة النقض في ٣٥ سنة الجزء الثاني ص ٣٨٣ قاصدة ٧).

٧ \_ إذا كان الشاهد قد عدل بالجلسة عما سبق له أن أبداه من الأقوال الكافية إلى ماقرره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى فان ادائم على جريمة شهادة الزور الاتكون صحيحة في القانون ( نقض ٥٩٣/٣١ المرجع السابق ص ٥٨٥ قاهدة رقم ٦٩٠ ) . كما قضت محكمة الفقض أبضا بأن ( للبيابة وللمحكمة بمقضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لايقول الصدق من الشهود

ولايصح عد ذلك من وسائل التبنيد أو الصفط على الشاهد ( نقض جنائي ١٩٤٦/١/٧ المرجع السابق عن ٧٨٠ القاعدة رقم 8 ) .

سـ مناطق العقاب على شهادة الزور كون الشهادة ق أديت أمام القضاء بعد حلف اليمين ،
 وبقصد تضليله ( نقض جنائ ۱۹۷۱/۵/۷ سنة ۲۳ ص ۳۸٪ ) .

٤ ــ من المقرر أنه لايصح تكذيب الشاهد في احدى روايتيه اعتيادا على رواية أخرى له دون قيام دليل والله أخرى الله دون قيام دليل يؤيد ذلك ألأن مايقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى الما يوجد إلى ماتنفعل به نقسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة تما يتحتم معه ألا يؤخذ برواية دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى ( نقض جائى ٧٩/٣/٣٧ سنة ٧٧ ص ٧٤٠).

 صـ وجوب بيان الحكم في جريمة شهادة الزور موضوع الدعوى التي أديت فيها الشهادة وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة وتأثير ذلك على مركز الحصوم والضرر المترتب عليها
 وتعمد قلب الحقائق عن قصد وسوء نية والاكان قاصرا (حكم النقض السابق). مادة ١٠٨ الباب السادس الدفوع ، والإدخال ، والطلبات العارضة ، والتدخل الفصل الأول الدفـــــوع مـــادة ١٠٨

الدفع بعدم الاختصاص الخل والدفع باحالة الدعوى إلى محكمة أعرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات يجب ابداؤها معا قبل ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها . ويسقط حق الطاعن في هذه الدفوع إذا لم يبدها في صحيفة الطهر. .

ويحكم في هذه الدفوع على استقلال ما لم تأمر المحكمة بضمها إلى الموضوع وعدائذ تبين امحكمة ما حكمت به في كل من منها على حدة .

ويجب ابداء جميع الوجوه التي يني عليها الدفع المتعلق بالاجراءات معا والا سقط الحق فيما لم يبد منها .

هذه المادة تقابل المادة ١٣٢ من القانون القديم.

## التعليق :

لم يورد المشرع في المادة ١٠٠٨ من القانون الجديد ما كان قد أورده في المادة ١٣٣ من القانون القديم من أن الدفع بعدم الاختصاص القيمي يسقط الحق فيه إذا لم يبد قبل أي طلب أو دفاع وذلك بعد أن اعتبر المشرع في القانون الجديد الاختصاص المحلق بقيمة الدعوى من النظام العام وهو مانص عليه صراحة في المادة ١٠٠٩ .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة مايلي :

١ سـ لما كان القانون رقم ٥٠٠ سنة ١٩٦٧ قد الهي المادة ١٤٦ من قانون المرافعات القديم بما تضمته من أحكام ومنها الحكم الوارد في العبارة الأخيرة من هذه المادة والذي يقضي بأن جميع وجوه البطلان في الورقة يجب ابداؤها معا والا سقط الحق فيما لم يبد منها ولم يقصد واضع القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٧ العاء هذا الحكم ويخشي أن يؤول حذفه إلى القول بأنه أريد الأخذ بحكم مخالف لذلك أضاف القانون الجديد للنص الوارد في المادة ١٠٠ منه فقرة أخيرة لتحل محل الحكم الحدوث وعممها على جميع الدفرع الشكلية لقيام نفس علة الحكم بالنسبة لها.

 ٢ \_\_ وإذا كان القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٦ قد عدل من المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ من القانون القديم مما يجعل الاختصاص بسبب قيمة الدعوى غير متعلق بالنظام العام مستندا ف ذلك إلى أن تشكيل المحكمة الجزئية والمحكمة الابتدائية أضعى من قاض واحد على السواء وذلك فى ظل العمل بنظام القاضى الفرد بالمحاكم الابتدائية ، ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٣٣ لسنة ٩٩٦٥ قد الغى العمل بهذا النظام فقد رأى المشرع أن يعود بالاختصاص بسبب قيمة المدعوى إلى دائرة الاختصاص المتعلق بالنظام العام وهو ما اقتضى تعديلا أبرزه القانون فى المادتين ١٠٨ ،

وبذلك فلم يعد يكفى وجوب ابداء كافة الدفوع المتعلقة بالاجراءات معا قبل ابداء أى طلب أو أى دفاع أو دفع بعدم القبول ، بل أصبح يتعين أن تبدى كافة الأوجه التى يقام عليها كل هذه الدفوع معا والا سقط الحق فى التمسك بالوجه الذى لم يبد فيها .

## الشميرح:

٩ يطلق اصطلاح الدفع بمعاه الخاص في اصطلاح قانون المرافعات على الوسائل التي يستمين بها الحضم ويطعن بمقتصاها في صحة اجراءات الحصومة دون أن يحرض الأصل الحق الذي يزعمه تحصمه فيضادي مؤقتا الحكم عليه بمطلوب خصمه كأن يجيب بأن الدعوى قد رفعت إلى محكمة غير مختصة أو رفعت باجراء باطل. ووسائل الدفاع هذه تعرف بالدفوع الشكلية أو الدفوع المتحلقة بالاجراءات وهي التي يعير عنها بالدفوع الجائز ابداؤها قبل التحرض لموضوع الدفوى أما وسائل الدفاع المتعلقة بأصل الحق أي التي توجه إلى ذات الحق المدعى به كأن ينكر وجوده أو يزعم انقضاؤه فهي تعرف بالدفوع الموضوعية وأما وسائل الدفاع التي ينكر بها الخصم مسلطة خصمه في استعمال الدعوى كأن يزعم انتفاء صفة الخصم أو سبق صدور حكم في الموضوع فهي تعرف بالدفوع بعدم القبول .

٧ \_ الدفع بعدم الاختصاص المحلى هو الذى يقصد به منع المحكمة من الفصل في الدعوى المعروضة أمامها خروجها عن حدود اختصاصاتها طبقا لقواعد الاختصاص المحلى وطبقا لنص الماده ١٠٥ فهو ليس متعلقا بالنظام العام وبناء على ذلك يصح اتفاق الحصوم على مخالفته ويكون هذا الاتفاق ملزما لهم والذى يحق له ابداء هذا الدفع هو المدعى عليه وحده ويجب أن يهديه مع سائر الدفوع الشكلية وقبل التكلم في الموضوع وقبل ابداء أى طلب والا سقط الحق في الادلاء به ولايجوز للنيابة إذا حضرت ممثلة في الدعوى كطرف منضم أن تتمسك بعدم الاختصاص المجلى .
كما أنه ليس للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها اختصاصا محليا .

٣ ــ الدفع باحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها هو الدفع الذى يقصد به منع اضحكمة من الفصل في الدعوى المطروحة عليها واحالتها إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمام الحكمة الأخرى فأجاز القانون عند قيام قضيتين عن دعوى واحدة طلب احالة القضية الثانية إلى المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأولى ويشترط لذلك ثلاثة شروط أولها أن تكون القضيتان دعوى واحدة كما يقتضى وحدة السبب والموضوع والخصوم فى كل منها ولا يمنع من توفر شرط وحدة الموضوع أن يختلف المطلوب في احدى القضيتين عن المطلوب في احدى إذا كان المطلوب في احدى الأخرى كما الايمنع من اعبار القضيتين دعوى واحدة أن تكون احداهما قد رفعت بطلب أصل والأخرى رفعت بطلب عارض والشرط الثانى أن تكون القضيتان

قالمتين فعلا أمام المحكمتين عند ابداء الدفع فان كانت الخصومة فى احداهما قد زالت فلا محل للدفع بالاحالة والشرط الثالث أن تكون المحكمة المطلوب الاحالة اليها مختصة بالدعوى من هميع الوجوه لأنه لامحل للاحالة إلى محكمة غير مختصة .

٤ ـ اقتصرت المادة ١٠٨ على اجازة ابداء الدفع باحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لارتباطها بدعوى أخرى مقامة أمامها، والارتباط صلة وثيقة بن دعويين بيرر جمهما أمام محكمة واحدة لتحققهما وتحكم فيهما معا منعا منه صدور أحكام لاتوافق بينها. وتبدو صلة الارتباط واضحة إذا كان الحكم في احدى الدعويين يؤثر في الأخرى. وللارتباط درجات تبدأ من الأرتباط البسيط وتبلغ أحيانا مبلغ عدم النجزئة وهو أقوى صور الارتباط اذ تصل فيه الصلة بين الدعويين إلى الحد الذَّى يحتمل مُعَّه صدرر حكمين متناقضين لأيكن تنفيذهما معاً ومظه دعوى البائع على المشترى بطلب الثمن ودعوى المشترى على البائع بفسخ العقد ومن أمثلة الارتباط طلب أحد العاقدين تنفيذ عقد وطلب العاقد الآخرمطلانية أو فسخية وطلب الفسيخ من كل من العاقديين على الآخر وطلب العاقدين كل منهما الآخر تنفيذ العقد وطلبا التعويض اللذان يوجههما كل من الطرفين للآخر وطلب الضمان والطلب الذى ترتب عليه الالتزام بالضمان ويشترط للاحالة أربعة ضروط أولها وجود الارتباط لأنه المبرر للاحالة والمشرط الثانى أن تكون انحكمة المطلوب الاحالة اليها مختصة بالدعوى القائمة أمامها اختصاصها متعلقا بالرظيفة ونوعيا وقيميا ومحليا ومع دلك إذا لم يعترض على عدم اختصاصه الخل في الوقت المناسب ثبت لها هذا الاختصاص والشرط الثالث هو أن تكون المحكمة المطلوب الاحالة اليها مختصة بالدعوى المطلوب احالتها اختصاصا متعلقا بالوظيفة ونوعيا وقيميا والشرط الرابع أن تكون المحكمتان من درجة واحدة فلا احالة من محكمة أول درجة إلى محكمة ثاني درجة ولا أحالة من محكمة ثاني درجة إلى محكمة من محاكم أول درجة لأن في ذلك اخلال بدرجات التقاضي .

## ٥ ــ يراجع التعليق على المواد من ١٩ إلى ٣٦ .

٦ حالة قواعد عامة تطبق على كل الدفرع الشكلية وتعميز بها عن الدفوع الموضوعية العي تطبق عليها قواعد أخرى ومن بين هذه القواعد العامة أولا يجب ابداء المدفرع الشكلية قبل ابداء أى دفع بعدم القبول أو الشكلم في الموضوع أى في بدأ اخصومة والا سقط الحق فيها ومقتضى هذه القاعدة أن المتمسك بدفع شكل أمام محكمة المارضة والاستئناف يجب عليه أن يبدى الدفع في صحيفة الممارضة أو صحيفة هي الصحيفة التي تودع قلم الكتاب فلو أغفل اثبات الدفع في الصحيفة المودعة قلم الكتاب سقط الحق فيه حتى ولو أورده بعد ذلك في الصحيفة المعانة ، إذا لم يكن حقه في ابدائه قد سقط قبل ذلك ، أما إذا كان سبب الدفع قد نشأ بعد الكلام في موضوع الدعوى فلا يسقط الحق في التمسك بالدفع الشكل ومثال الدفوع الشكل ومثال المنوع الشكل ومثال الدفوع الشكل ومثال متين الدفوع المعامق الموضوع وقف السير فيها مدة تزيد على سنة أو الدفع باعتبار الخصومة كأن لم تكن إذا لم تجدد خلال ستين يوما من تاريخ شطيها. ويحير تكلما في الموضوع ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى يحس الموضوع يوما من تاريخ شطيها. ويحير تكلما في الموضوع ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى يحس الموضوع وما من تاريخ شطيها. ويحير تكلما في الموضوع ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى يحس الموضوع يوما من تاريخ شطيها. ويحير تكلما في الموضوع ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى يحس الموضوع يوما من تاريخ شطيها. ويحير تكلما في الموضوع ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى يحس الموضوع يوما من تاريخ شطيها. ويحير تكلما في الموضوع ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى يحس الموضوع المحدود يحس الموضوع المحدود يحس الموضوع المحدود يحس الموضوع المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود يحس المحدود يحدود المحدود يحس المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود يحدود الدعود يحدود المحدود التحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود يحدود المحدود المحد

أو مسألة فرعية فيها أو ينطوى على التسليم بصحتها سواء ابداه كنابة أو شفاهة ، وسواء قصد إلى النزول عن الدفوع أو لم يقصد أو لم يتبد إلى حقه فيها .

وعلى ذلك يسقط الحق في التمسك بتلك الدفوع طلب رفض طلبات الحصم أو مجرد مناقشتها أو معضها أو تفويض الأمر للمحكمة في شأنها أو ابداء طلب عارض أو طلب التأجيل لادخال ضامن أو تقديم مستد لاثبات براءة الذمة أو للاطلاع على مستدات متعلقة بالموضوع أو للاطلاع على مستدات متعلقة بالموضوع أو طلب وقف الدعوى اتفاقا أو طلب وقفها حين الفصل في مسألة أولية ، أو طلب ضم الدعوى لدعوى أخرى أو طلب ضم تشكوى أو ابداء أى طلب من شأنه زوال الحصومة كطلب اسقاطها أو انقضائها أو اعتبارها كأن تكن أو وجوب عرضها على محكمين . والدفع بعدم القبول يسقط الحق كدلك في الدفع لم تكل مواء أكان دفعا يتعلق بالموضوع أو يتعلق بالإجراءات لاتخاذها بعد الميعاد أو المناسبة التي حددها المشرع لرفعها من غير ذى صفة أو لسبق الفصل في الموضوع ويستشى من هذه القاعدة بالدفوع الموضوع ويستشى من هذه القاعدة يفيجوز ابداؤها في أية حالة تكون عليها المدعوى .

٧ حد كان قانون المرافعات القديم قبل تعديله بالقانون ١٠٥٠ لسنة ١٩٦٧ ينص على ترتيب معين للدفوع الشكلية تجب مراعاته والا سقط الحق فيما تأخر ابداؤه عن ترتيبه الذى نص عليه الفانون الا أن القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٧ والقانون الجديد أوجب ابداء الدفوع الشكلية معا قبل التكلم في الموضوع والا سقط الحق فيما لم يبد منها فلم يعد هناك محل لترتيب يراعى بين الدفوع الموضوعية لايشترط ابداؤها معا فيجوز للخصم أن يتمسك بدفع موضوعى آخر.

ويجب توافر المصلحة أو الصفة فى الدفع الموضوعي أما الدفع الشكل فيفترض فيه توافر المصحلة والصفة دائما لأن المشرع حدد سلفا شكل الاجراءات لتحقيق مصالح معينة قدر أنها ستضار بمجرد الاخلال بالقواعد التي تنظم الاجراءات .

٨ ـــ الحكم بقبول الدفع الموضوعي يعتبر حكما في موضوع الدعوى منهيا للنزاع على أصل
 الحق الذي رفعت به الدعوى ولذلك يحوز هذا الحكم حجية من حيث موضوع الدعوى تمنع من
 تجديد النزاع امام القضاء أما الحكم بقبول الدفع الشكل فلا يعتبر حكما في موضوع الدعوى
 ولذلك لايمتع من تجديد النزاع أمام القضاء باجراءات مصححة .

٩ ـــ إذا قدم دفع شكل فالأصل أن انحكمة تقضى فيه أولا قبل الفصل فى موضوع الدعوى
 فقد يغنيها الفصل فى الدفع الشكل عن التعرض لموضوع الدعوى واتحا للمحكمة أن تضم الدفع
 للموضوع وتحكم فيما معا وبشرط أن تبه الخصوم لذلك .

 ١٠ ـــ إذا قدم دفع شكلى وحكمت المحكمة فيه بقبوله أولا قبل الحكم في الموضوع واستؤنف حكمها وكان جائزا إستتنافه فان سلطة المحكمة الاستنافية تقتصر على الحكم في الدفع

ولاتجور لها أن تتصدى لموضوع الدعوى . وهدا علافا لحالة ما إذا قصت المحكمة الاستثنافية بالفاء الحكم الصادر من أول درجة بقبول الدفع الموضوعي فانه يتعين عليها فى هذه الحالة أن تتصدى لموضوع الاستثناف .

وعما هو جدير بالذكر أن الدفع الشكل لايسقط الحق في التمسك به نجرد طلب تأجيل الدعوى للاستعداد وذلك على تقدير أن الحصم انما يطلب الناجيل ليتمكن هو أو محامية من الإلمام بكل مايسطق بالحصومة سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع كما أنه يجوز التمسك بعدفع بكل معد التمسك بتأجيل الدعوى لتقديم سند معين أو الاطلاع عليه إذا كان الفرض من ذلك النات صحة الدفع الشكل أما التمسك بالناجيل الذي يسقط الحق في التمسك بالدفع الشكل فهو ذلك الذي يسقط الحق في المحسك بالدفع الشكل فهو ذلك الذي يقصد به الاستعداد لمواجهة اجراء معين باشره الحصم عما يشف عن التسلم بمسحة انعقاد الحصومة أو ذلك الذي يقصد به الاستعداد لمواجهة موضوع الدعوى وعلى ذلك الاستقط الحق في الدفع الشكل طلب التأجيل لتقديم شهادة بيان تاريخ تقديم صحيفة الاستناف لقلم المعضرين لموفة أن كان قد رفع في المياد إذ أن ذلك لايعتبر دفعا بعدم القبول أو اعلان تحديد جلسة دون مناقشة الموضوع أو طلب الاطلاع على الأوراق التي تتعلق بالدفع المراد ابداؤه أو المحن بالموضوع على سبيل الاحياط بعد التمسك بالدفع على غو واضح أو طلب رد القاضي أو المنازعة في صفة الوكيل في الحضور عن الحصور عن الحصور

كما أن التعرض للموضوع يسقط الحق في التمسك بالدفع الشكلي ولو تم في عمل باطل .

( راجع في كل ماتقدم مرافعات الدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة من بند ٣٧٣ حتى بند

٣٣٧ ومرافعات الدكتور أبو الوفا الطبعة الثانية عشرة بند ٣٠٣ وما بعده ونظرية المدفوع
لنفس المؤلف الطبعة الثالثة بندى ٢٠، ٣٧ والتعليق لنفس المؤلف طبعة سنة ١٩٩٠ مى ٤٥٣
ومابعدها ومرافعات العشماوى بندى ٧٣٠ ، ٧٣ ومرافعات الشرقاوى بند ٢٧ والدكتور
ابراهم نجيب سعد في القانون القضائي الخاص بند ٤٥٨ ونظرية البطلان للدكتور فتحى وإلى بند
١٩٥ ومرافعات الاستاذ كمال عبد العزيز الطبعة الثانية ص ٤٥٠ ومابعدها ) .

هذا ويلاحظ أن الدفوع المتعلقة بالاجراءات هي من الدفوع الشكلية .

١٧ سـ إذا خرج النزاع من ولاية جهة المحاكم اما بسبب خروجه من ولاية القضاء الوطنى بصفة خاصة أو خروجه من ولاية جهة المحاكم ودخوله فى ولاية جهة قضاء أخرى أو محكمة استعائية و الدولة فاد هد يعبر عنه مانتفاء ولاية تلك الجهة غير أنه قد يكون من المسلم به دخول الدعوى في ولاية القضاء المصرى ويثور الخلاف حول معرفة الجهة المختصة ذات الولاية كا إذا ثار تنازع في الولاية بين جهة القضاء العادى وجهة القضاء الادارى أو بين احدى الجهتين وهية قضائية استفائية لاتندرج تحت أبيما فتنكر كل جهة ولايتها بالدعوى أو تتمسك كل جهة بولايتها ، وهذا مايسمى بتنازع الولاية وقد يؤدى هذا الوضع إلى اصدار أحكام متناقضة في الدعوى لذلك حرص المشرع على حل هذا التنازع بقانون المحكمة الدستورية رقم ٥٠٤ سنة راحدة مرفوعة أمام جهتين قضائيتين ولذلك يعين أن يترافر فيهما وحدة الحصوم والموضوع والسبب . وهذا مانص عليه قانون اجراءات المحكمة الدستورية ، وثانيها أن تكون الدعوى قد رفعت أمام جهتين قضائيتين وعلى ذلك لايوجد تنازع في الولاية إذا كان التنازع بين جهة قضائية تنبع جهة واحدة سواء أكانت هي جهة القضاء العادى أو جهة القضاء الحادى أو إذا كان التنازع بين محاكم قضائية وجهة القضاء العادى أو جهة القضاء الحادى أو إذا كان التازع بين عاكم قضائية وبعهة واحدة سواء أكانت هي جهة القضاء العادى أو جهة القضاء العادى أو جهة القضاء

والتنازع على الولاية قد يكون تنازعا الجابيا وقد يكون تنازعا سليا فالتنازع الابجابى له صورتان : أولهما أن ترفع دعوى واحدة أمام جهين قضائيين ولاتخلى احداهما عن نظرها ويشترط لقبول دعوى التنازع على الاختصاص ثلاثة شروط : أولها أن يكون موضوع الدعوى أمام الجهين القضائيين واحدا ، وأن تظل الخصومة قائمة أمام الجهين إلى وقت رفع طلب الفصل في التنازع ، فاذا كانت الخصومة أمام احدى الجهين قد انتهت بحكم نهائى يزيل الخصومة أو بحكم نهائى في موضوعها فلا يقبل طلب الفصل في التنازع لأنه لايكون هناك ثمة تنازع على الاختصاص ، وثالثها أن تتمسك كل من الجهين بولايتها في الدعوى وذلك بأن تكون كل جهة وفضت دفعا بانتفاء ولايتها فاذا كان الدفع قد رفض من احدى الجهين ولم يقدم للجهة الأخرى أو قدم وتم يفصل فيه بعد فلا تتوافر هذه الصورة للتنازع الايجابي ذلك أنه قد يفني عن طلب الولاية تقديم دفع بانتفاء الولاية فذه الجهة تقضى بقبولا .

والصورة النائية للتنازع الايجاني صدور حكمين نهائين متناقضتين ويشترط لقبول طلب الفصل في التنازع في هذه الصورة سنة شروط: أولها أن يكون هناك حكمان من الأحكام القضائية التي لها حجية الشيء المحكرة فيه ، أما ماعدا الاحكام كالأوامر على المواقض فلا يبرر رفع طلب الفصل في التنازع ولايكفي لقبول الطلب ، وثانيها أن يكون الحكمان صادرين من محكمتين تختلفتين نابعتين لحجة قضائية واحدة كالها كالهام في المحافظة المحافظة المحافظة واحدة كالهام المحافظة المحافظة المحافظة واحدة بالطريق المناسب . وثالثها أن يوجد تناقض بين الحكمين ويوجد التناقض بينهما إذا كانا قد فصلا في موضوع دعوى واحدة على نحو تختلف بحيث يكون هناك صعوبة أو استحالة في تنفيذهما مما أو في موضوع دعوى واحدة على نحو تختلف بحيث يكون هناك وسوية أو استحالة في تنفيذهما مما أو

الفصل في الموضوع من احدى الجهتين وحكم قبل الفصل في الموضوع من جهة أخرى أو إذا صدر حكم في الموضوع من جهة وحكم وقتى من جهة أخرى قاذا لم يكن الحكمان متناقضين فلا يقبل طلب تعيين الوَّلاية ولو كان الحُكمان صادرين من جهتين مختلفتين ، ورابعها أن يـقي الحكمان إلى حين تقديم طلب حل التنازع فاذا كان أحد الحكمين قد ألغي من الجهة التي صدر منها صراحة أو ضمنا فلا يبقى سوى حكم واحد . وخامسها أن يكون الحكمان عند تقديم طلب حل التنازع نبائيين فاذا كان أحد الحكمين في هذا الوقت يقبل الطعن بالاستتناف ، فيجب استنفاد طرق الطعن لأنه قد يلغى الحكم وينعدم التنازع ، وسادسها شرط آخر اضافته المحكمة العليا في حكم حديث لها هو ألا يكون الحكمان أو أحدهما قد نفذ ، فاذا كان أحدهما نفذ انخي قيام النزاع بين الحكمين ، ولايقبل طلب حل تنازع بينهما لهذا السبب ( الدعوى رقم 1 سنة ٧ قضائية

أما التنازع السلبي فصورته أن ترفع دعوى واحدة أمام جهتي القضاء وتتخل كلتاهما عن نظر الدعوى ، ويشترط لقبول الطلب في هذه الصورة أن يصدر من كل من جهتي التقاضي التي رفعت اليا الدعرى حكم بعدم اعتصاصها حي يمكن أن يقال أن كلعيما قد تخلت عن الدعوى وَأَنْ يَكُونَ الْحُكُمَانُ نِبَالِينَ ، فَاذَا كَانَ أَحَدَهما غَيْرِ نِهانَى وَجِبِ أَنْ يَصْبِحَ نِهائِيا قبل تقديم طلب التنازع .

( راجع فيما تقدم رمزي سيف في وسيط المرافعات الطبعة الثامنة صـ ٢٠١ ، والوسيط في قانون القضاء المدنى للدكتور فتحي والي طبعة سنة ١٩٩٣ صـ ٢٠١ ) .

١٢ ــ المحكمة المختصة بحل البتازع :

أصبحت المحكمة المدستورية وكأسبق أنذكرنى في الاختصاص النوعي ووفضا لقانونها ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المعمول به ابتداء من ١٩٨٠/٩/١٣ المختصة بحل التنازع ، ويقدم الطلب اليها لنفصل فيه غير أنه بجب التفرقة بين صورتين: الأولى في حالة قيام الدعرى أمام جهتي قضاء مختلفتين فانه يسرتب على مجرد تقديم الطلب وقف السير في الدعوى أمام الجهتين حتى يفصل في الطلب وذلك عملا بالمواد ٧/٢٥ ، ٣١،٣١،٣٠ ويم هذا الوقف عملا بأن يطلب أحد أطراف الدعوى وهو عادة من قدم طلب حل التنازع من الحكمة التي قطر الدعوى وقف نظرها كتيجة حمية للطلب الأخير وعلى المحكمة أن تجيبه إلى طلب الوقف إذ هو لايعدو اعلام المحكمة بواقعة يؤدى تحققها إلى وقف الدعوى ويكون قرار المحكمة في هذا الشأن مجرد تقرير لتحقيق هذا الأثر ولهذا تعتبر الدعوى موقوفة من لحظة تقديم طلب حل التنازع ( مرافعات العشماوي الجزء الأول ص ٥٤٨ ومابعدها) . والصورة الثانية هي حالة التناقض بين حكمين فلا يترتب الوقف بقوة القانون كاثر طلب حل التنازع وانما بنص القانون في المادتين ٣١ ، ٣٢ ، على أن لرئيس المحكمة العليا أن يأمر ولو من تلقاء نفسه بوقف تنفيذ الحكمين أو احدهما غير أنه لايجوز لرئيس المحكمة أن يقضى بالرقف إلا إذا كان الظاهر يدل على احتال التناقض بين الحكمين .

والتناقض يتمثل و حالتين

الأولى : ان تقضى كل من المحكمتين باختصاصها بنظر الدعوى ولا يشترط أن تقضى كل من المحكمتين صراحة بذلك بل يكفى أن تصدر فى ذلك حكما ضمنيا كما اذا قضت فى موضوعه .

والثانية أن تقضى كلا المحكمتين بعدم اختصاصها .

ويشترط لقيام التنازع أن يكون الحكمان سواء كانا بالاختصاص أو بعدمه نهائيين واذا كان أحدهما يقبل الطعن فلا يقوم التناقض كما يشترط في النزاع موضوع المدعوبين توافر وحدة المرضوع والحصوم والسبب اما اذا اختلف احدهما في احدى الدعوبين عن الاعرى فلا يعد هناك تنازع على الاختصاص.

واذا أصدرت انمحكمة الدستورية حكما بتحديد جهة قضاء معينة كالقضاء العادى او الادارى او القيم بنظر دعوى معينة فإن هذا الحكم لا يكون ملزما الا في خصوص هذه الدعوى فقط وبالتالى لا يصح اعتباره مبدأ يسرى على الدعاوى المنائلة ولو كانت من نفس النوع والعلة فى ذلك أن انحكمة الدستوريه تحدد الاختصاص فى كل دعوى على حده .

# ( حكم النقض رقم ٩٧ )

١٤ \_ كانت المادة ٣٠/ج من القانون ٥٧ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه يجوز للمؤجر احلاء المستأجر من العين المؤجرة إذا توافر شرط الضرر وحينا صدر القانون رقم ٣٩٨١ لسنة ١٩٨١ الذي عمل به ابتداء من ١٩٨١/٧/٣ نصت المادة ١٨ منه على عدم جواز الحكم بالإحلاء في الذي عمل به ابتداء من ١٩٨١/٧/٣ انصت المادة ١٨ منه على عدم جواز الحكم بالإحلاء في بطريقة ضارة بسلامة المبنى وقد ثار الحلاف حول سريان هذا النص من ناحية الزمان فأصدرت كثير من المحاكم أحكاما قضت فيها بأن هذا النص يسرى على جميع الدعاوى أمام جميع درجات المحاكم عانون المساكن متعلقة بالنظام العام وبالتالي يتعين تطبيق نص المادة ١٨ اعمالا للأثر أحكام قانون المساكن متعلقة بالنظام العام وبالتالي يتعين تطبيق نص المادة ١٨ اعمالا للأثر هذا الرأى في حكمة النقض في مبدأ الأمر هذا الرأى في حكمين فا صدرا في أوائل ١٩٨٣ وقم ينشرا الآ أنها سرعان ماعدلت عن هذا الأعمل به حاستادا للتغيير الذي تم في ظل المادة ٣٠/٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ والتي ثم تكن تستازم قبل رفع الدعوى ضرورة استصدار حكم حكون مقبولة ( الحكم رقم ١٣) ).

ومن المقرر أنه إذا تين للمحكمة قيام دعويين أمامها بينهما ارتباط فانه يتعين عليها ضمهما والفصل فيهما معا بحكم واحد منى تين شا أن ذلك من حسن سير العدالة. وتقفير وجود الارتباط مسألة موضوعية التخضيم لرقابة محكمة النقض

أحكام النقض

 الدفع بطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكل يجب ابداؤه قبل العرض للموضوع والا سقط اختى ق التمسك به . البطلان الذي يلحق الصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلان نسم لايتعلق بالنظام العام ر نقض ١٩٦٣/٣/٩ المكتب الفني السنة ١٩ ص ٣٣٩ )

٧ ... اندفع بعدم قبول الدعوى لرفيها بصحيفة واحدة من متعددين لاتربطهم وابطة هو قى حقيقته دفع شكل يعتدمن الاعتراض على شكل اجراءات الخصومة وكيفية توجيها ولايعد دفعا بعدم القبول . البطلان في هذه الحالة نسي غير معطق بالنظام العام . هذا الدفع بسقط الحق ق التسك به بعدم ابدائه قبل التحدث في موضوع الدعوى . قبول محكمة أول درجة الدفع الاستنفاف به ولايتها في الموضوع . العام الحكم بقبول الدفع من محكمة الاستناف . وجوب اعادة القضية إلى محكمة الاستناف قدوضوع بؤدى ليطلان حكمها . لايزيل هذا البطلان عدم جمال العامين أمامها بطلب اعادة القديمة إلى محكمة أول درجة . عدم جواز التصدى . تصدى محكمة الاستناف قدوضوع بؤدى ليطلان حكمها . لايزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعين أمامها بطلب اعادة القديمة إلى محكمة أول درجة ( حكم النقص السابق ، نقش ١٩٨٤/٣/١ طعن رقم ٩٣٩ اسنة ، كفتائية ) .

٣ ــ الدقع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة دفع موضوعي ، يقصد به الرد على الدعوى برميا . الخكم بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة تستفذ به محكمة أول درجة ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ... الاستئاف المرفوع عن هذا الحكم يطرح الدعوى بما احوته من طلبات وأوجد دفاع . عدم جواز اعادة القديمة إلى محكمة أول درجة عند الغاء الحكم ورفض الدفع بعدم القبول . ( نقص ١٩٨٨ المكتب الفي سنة ١٩٣ ص ١٠٨ ، نقض الدفع عدم المهاد وقب ١٩٨٨ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٤ \_ إذا اقتصر التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له أن يعيب على الحكم أن المحكمة فصلت في الدفع وفي موضوع الدعوى معا دون أن تفصل فيه استقلالا أو أن تقرر بضمه للموضوع . ذلك لأن الدفع بعدم قبول الدعوى مستقل بصورته في الشريع المصرى عن غره من الدفوع التي تبدى قبل التكلم في الموضوع ويقتضى أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها إلى الموضوع . ويعين على من يتمسك بهذا الدفع ... أن كان لديه مايدفع به الدعوى في موضوعها ... أن يديه والا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول ( نقض الدعوى في موضوعها ... أن يديه والا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول ( نقض المحمد 174 ما 174 ما

۵ ـــ الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . جواز ابداؤه ل أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول
 مرة في الاستثناف النزول عنه لايفترض . ( نقض ١٩٦٦،٥/١٨ سنة ١٧ ص ١٩٧٠ ) .

 ٦ ــ الدفع باعتبار المستأنف تاركا استثنافه طبقا للمادة ٧/٣٩٣ مرافعات ( قديم ) تقابل
 ١٣٨ جديد ) . غير متعلق بالنظام العام . وجوب التمسك به قبل التكلم في الموضوع (نقض ١٩٣/١٣/١ مسنة ٧١ ص ١٧٧٥ ) .

ل الدفق باعتبار المستأنف تاركا استثنافه حق اللمسك به حدم سقوطه بمجرد تأجل الدعوى دود التكلم في المؤضوع ر نقض ١٩٣٦ ١٩٣٩ سنة ١٧ ص ١٩٧٥ )

 ۸ ــ الدفع ببطلان صحيفة الدعوى . وجول ابدائه قبل أى طلب أو دفاع ف الدعوى والا سقط الحق فيه ر نقص ١٩٦٧/١٢/٣٨ سنة ١٨ ص ١٩٣٧ ) .

٩ ــ لا على المحكمة إذا ما قضت فى الدفع والموضوع معا منى اتاحت الفرصة للخصوم
 لابداء دفاعهم الموضوعي وأبدوه قعلا ر نقض ١٩٦٧/١١/١٤ سنة ١٨ ص ١٦٧٦) .

 ١ ... الدفع بطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكلي يجب ابداؤه قبل التعرض للموضوع. البطلان المترتب على هذا التجهيل بطلان لايتعلق بالنظام العام. الدفع بعدم تبول الدعوى لانعدام الصفة دفع موضوعي. سقوط الحق في التمسك ببطلان صحيفة الدعوى متى أبدى بعد ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى ( نقض ١٩٦٩/١٣/٣٣ سنة ٧٠ ص١٩٩١).

١١ \_ الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى اشحمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء هو في حقيقته دفع ببطلان الاجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التى فرضها القانون الاقتضاء دينه . وبالتالى يكون هذا الدفع موجها الى اجراءات الحصومة وشكلها وكيفية توجيها . وبهذه المثابة يكون من الدفوع الشكلية ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٧٣ من قانون المرافعات السابق ( نقض ١٤٧٣/٥/٣٣ ١ سنة ٣٣ ص ٩٨١ ) .

17 \_ اجراءات التفاضى تعلق بالنظام العام . وإذ كان على محكمة الاستناف وقد طرحت عليا الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالنقادم في صورة معارضة قدمت اليها عن الأمر بتقديره ، أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوطا ، كا يجوز ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بل يجوز غكمة النقض اثارته من تلقاء نفسها ( نقض ٧٧/٣/٣٠ سنة ٣٣ ص ٩٠٩) .

17 \_ انه وان كان الترتيب الطبيعي للفصل في المنازعة ، أن تفصل المحكمة أولا في النزاع القام حول اختصاصها بنظر الدعوى ، فاذا انتهت إلى اختصاصها بنظرة ، فانها تفصل بعد ذلك في موضوع المنازعة ، الا أن علم اتباع هذا الترتيب لايعيب الحكم ( نقض ٧١/٣/١٨ صنة ٢٧ ص ٣٥٣ ) .

١٤ سـ لقاضى المرضوع تكيف الطلبات التى يديها الخصم قبل الدفوع الشكلية للوقوف على ما إذا كانت تعد تصرضا لموضوع الدعوى من شأنه أن يسقط حقه في التمسك بهذه الدفوع ، وهي هذا الكيف يخضع لرقابة محكمة النقض . وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستناف دون العرض في أسبابه لأثر طلبات المطعون عليه السابقة على ابداء هذا الدفع بعد من الحكم قضاء ضمنها بعدم مقوط حق المطعون عليه في الدفع السائف الذكر تقديرا منه بأن هذه الطلبات لاتعد من المطعون عليه تعرضا لموضوع الدعوى أو دفعا بعدم قبل الاستناف . وأنه لا أثر لها على الدفع الشكل المثار أمامها بما يؤدى إلى سقوط الحق فيه سقوط لما لمنه المسلمة عدد طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستدات دون بيان لمضمونها لايعد تعرضا لموضوع الدعوى . كما أن طلب التأجيل لتطديم ضهادة مستدات دون بيان لمضمونها لايعد تعرضا لموضوع الدعوى . كما أن طلب التأجيل لتطديم ضهادة

بيان تاريخ تقديم صحيفة الاستناف إلى قلم الخضرين للتحقق تما إذا كان الاستناف قد رفع بعد المجاد لايعتبر دفعا بعدم القبول ، فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه فى هذا الخصوص ر نقض ٧١/٤/٢٧ سنة ٧٣ ص ٥٥٨ ) .

١٥ سـ بطلان صحيفة الاستناف خلوها من الأسباب دفع شكل ر نقض ٧٦/٦/٢٨ ق.
 الطعن ١٠٥٧ لسنة ٤٠٠).

١٦ -- الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح قبل أو بعد انشاء المحكمة العليا . عدم تعلقه بالنظام العام . و نقض ٩٧٤/٥/١٣ استة ٧٥ ص ٨٧٧ ) .

١٧ ـــ الحكم بعدم قبول الدعوى طبقا للمادتين ٢٧٤ ، ٣٧٥ من قانون التجارة البحرى. قضاء في الموضوع ستنفذ به المحكمة ولايتها . استناف هذا الحكم يطرح الدعوى برمتها على محكمة الاستناف في حدود طلبات المستأنف . ر نقض ، ١٩٧٤/١/١ مسة ٣٥ ص ١٣٩) .

١٨ ــ الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء انحكمة بقبوله تستفذ به ولايتها في موضوع الدعوى . لايجوز نحكمة الاستئناف عند الغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى . أن تعبدها اليها لنظر موضوعها . ( نقض ٣٠٥ ٤٧ سنة ٣٥ ص ٣٨٥ ) .

١٩ - الدفع المؤسس على أن الدائن الذى رفعت عنه الحراسة لايجوز له رفع الدعوى بديعه ضد المدير العام لادارة الأموال الني آلت إلى الدولة قبل اللجوء إلى هذا المدير لاصدار قرار بشأنه . هو ف حقيقته دفع بعدم القبول . م ١٤٣ مرافعات سابق . ( نقض ٧٤/٧٥ سنة ٧٥ ص ٧٨٥ ) .

 ٧ ــ الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة لايتعلق بالنظام العام . لايحق لغير من هو مقرر لمسلحد الاحتجاج به . ( نقض ١٩٧٤/١١.١٣ سنة ٣٥ ص ١٩٣٤ ، نقض ١٩٨٨/١١/١ طعن رقم ٧٤٨٦ لسنة ٥٥ قصائية ) .

٣١ ـــ إذ يين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع أمام محكمة ثانى درجة بعدم قبول الاستناف لرفعه من غير ذى صفة . ويترتب على هذا الدفع ـــ لو صحح ـــ أن يعمير به وجه الرأى في الحكم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يواجه هذا الدفع ولم يرد عليه مكتبا بقبول الاستناف شكلا ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستناف ضمنا برفض دفع هام ، وكان من المقرر في قضاء هذه اعمل مايكن حل هذا القضاء الاستناف ضمنا برفض دفع هام ، وكان الحكم لايشتمل في أسبابه على مايكن حل هذا القضاء بما يعجز العنصاء بما يعجز عليه المقضاء بما يعجز المحكم يكون خاليا من يها المؤلف ، لما كان ذلك فانه يعمين نقض الحكم .

٧٧ ــ تقديم طلب كناني لهيئة التأمينات الاجتهاعية للمطالبة بمستحقات المؤمن عليه ، م ١٩٩٩ ق ٣٢ لسنة ١٩٩٤ . ليس شرطا لقبول الدعوى . اعلان الهيئة بصحيفة الدعوى للمطالبة ببذه

المستحقات خلال النس السنوات المحددة بالنص المذكور ، يتحقق به معنى الطلب الكتابى . ( نقض ١٩٧٤/١٣/٧ صنة ٣٥ ص ١٣٦٦ ) .

٣٣ ـ دفع مصلحة الضرائب ببطلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . القضاء برفعها بغير الطريق القانوني . القضاء برفضه . استناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . هدم اعجار قضاء محكمة أول درجة في الدفع مطروحا على محكمة الاستناف ولو كان متعلقا بالنظام العام ، علة ذلك . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام ، ( نقض ٧٤/١/٣٠ سنة ٧٥ ص ٢٥) .

٣٤ ــ الترام محكمة الاستناف بالقصل فى كافة الدفوع وأوجه الدفاع التى تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أطفلت القصل فيه أو ما فصلت فيه المير مصلحته دون حاجة الاستثنف فرعى منه . شرط ذلك أن يكون الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته ( نقض ١٩٧٤/٤/٣٤ منة ٣٥ ص ٧٣٧) .

٣٦ ـــ القرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان نسى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، وبالتالى لايجوز للمحكمة أن تفضى به من تلقاء نفسها واتما يجب على الحصم الذي تقرر هذا البطلان لصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستثناف والاسقط الحق فيه وذلك اعمالا لعمل المدة ٨٠٨ من قانون المرافعات . ر نقض ١٩٧٨/١١/٣٩ طعر رقم ٧٧ لسنة ٤٧قل.

٧٧ ــ دعوى المالك بالزام المستأجر بتمكينه من تعلية العقار المؤجر . شرط قبرها حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشتون التنظيم . عدم حصوله على هذا الترخيص يجعل دعواه غير مقبولة ( نقض ٧٩/٣/٣٤ علمن رقم ٥٠١ هاسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٨ ــ الدفع ببطلان صحيفة الدعوى وكذلك الدفع باعبار الدعوى كأن لم تكن كل منها عنيف في جوهره عن الآخر وكلاهما من الدفوع الشكلية التي يتعين ابداؤها معا قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق فيما لم يبد منها ، ولما كانت المطعون ضدها عندما أبدت الدفع باعتبار الاستئاف كذن لم يكن في أول جلسة حضرتها أمام محكمة الاستئاف فقد أقامته على أن صحيفته أطنت لها بعد المحاد القانوني ثم عادت في جلسة أعرى وتحسكت بلمات الدفع مؤسسة أياه على بطلان اعلانها بصحيفة الإستئاف لأن المحتف لم يثبت غيابها عند تخاطعه لابنتها وقت اجراء الاعلان ولم تكن قد أبدت هدا الوجه من البطلان عند ابداء الدفع باعتبار الاستئاف كأن لم يكن

فى الجلسة الأولى التى حضرتها فان حقها فى ابدائه يكون قد سقط ولايكون هناك محل بعد ذلك للقضاء باعتبار الاستتناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان الاعلان وإذا عمالف الحكم المعلمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد عمالف اللهانون ( نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٦ قضائية .

٣٩ -- الدفع بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره لايعدو أن يكون طريقا من طرق الدفاع فللخصم ابداؤه لن أية حالة تكون عليها الدعوى أمام محكمة الموضوع ولو لأول مرة أمام محكمة الاستناف ولكن لايصح طلب البطلان أو الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض : ( نقض ٥٩/٣/٥ طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ قعنائية ) .

٣٠ ـــ إذا كانت الحصومة لاتقوم الا بين طرفين من الايحاء ، فلا تعقد أصلا الا بين الشخاص موجودين على قيد الحياة والا كانت معدومة لاتوقب أثرا ولايصححها اجراء لاحق ، وعلى من يريد عقد خصومة أن يراقب مايطراً على خصمه من وفاة ، أو تغيير في الصفة قبل اختصامهم ، فإن الدفع المتعلق بانقضاء الحصومة بين أطرافها الواجب الجعيامهم قانونا لايعتبر بذلك من الدفوع المنصوص عليها في المادة ١٠٥٨ من قانون المرافعات التي يسقط حق الطامن فيها إذا لم يدها في صحيفة الطمن ( نقض ١٠٥٧ طمن رقم ١٠٥٧ لسنة ٨٤ فضائية ) .

٣١ ـــ وفاة المدعى عليه قبل رفع الدعوى . علم اخصوم بذلك أثناء نظر الاستناف . لكل ذى مصلحة منهم الدفع بانعدام اخكم الابتدائى ولايتقيد بترتيب معين في ابدائه . ( حكم الفقض السابق ) .

۳۷ سـ حجز انحكمة الدعوى للعكم فى الدفع بسقوط الاستناف والدفع بعدم قبول الدخل أمامها . قضاؤها بيطلان الحكم الابتدائى لبطلان اعلان صحيفة افتاح الدعوى دون تحكي الحصم من ابداء دفاعه فى موضوع الاستناف . اخملال بحق الدفاع ر نقص ۱۹۷۳/۳۷ طمن رقم ۱۷۷ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٣ ـــ الدفع الذي يتعين على الهكمة بحثه . هو الدفع الصريح الجازم . دفع الحصم بعدم اعلانه بعمجيل الدعوى بعد الانقطاع في مهاد سنة . لايعتبر دفعا بيطلان الإعلان الموجه اليه . ( نقض ٤/٤/١٧ طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٣ ) .

٣٤ ــ خاو صحيفة الاستناف والمذكرة الحنامية من تمسك المستأنف بالدفع بسقوط الدعوى بالطاهم وورود عبارة تفيد ذلك بوجه حافظة للسعدات المقدمة من قبل الذكرة الحنامية اغفال الحكم الرد على هذا الدفع . لا قصور . ر نقض ١٩٧٧/١٣/١٥ طمن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤) .

٣٥ ــ الدفع بيطلان الخصومة لعدم اعلان أحد الخصم قانونا . غير معلق بالنظام العام .
 عدم جواز الأسك به الا نمن شرع لمسلحته . ( نقض ٧٨/٣/٣١ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٤) .

٣٦ ـــ الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور وجوب ابدائه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى وأى طلب أو دفاع فيها . ( نقض ٧٨/٤/٣٧ . طعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٧ ) .

٣٧ ــ بطلان ورقة التكليف بالحضور لعيب في الاعلان بطلان نسبي مقرر لمسلحة من شرع له عدم جواز استناد انحكمة عند قضائها ببطلان الاعلان الى وجه لم يتمسك به الخصم . ر نقض ١٩٧٨/٥/٩ طمن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٥ ) .

٣٨ ــ ايجاب استذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو اقامة طعن من الطعون غير العادية . اجراء شرع لمصلحة ناقص الأهلية . عدم جواز تمسك الحصم بذلك . ( نقض ١٩٧٦/٢/١٩ سنة ٧٧ ص ٤٧١ ) .

٣٩ ـــ اتفاق المتعاقدين على الالتجاء إلى التحكيم بفض المنازعات بينهما . وجوب التمسك بشرط التحكيم قبل التحكيم قبل التحكيم قبل الدعوى والأ سقط الحق قيه . الدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة ليس دفعا موضوعيا . ( نقض ٢٦/١/٣ سنة ٣٧ ص ١٣٨ ) .

٤ ــ متى كانت محكمة أول درجة قد قبلت الدفع بعدم قبول الدعوى ــ لوجود شرط التحكيم ــ وحكمت بعدم قبول الدعوى، فانها الاتكون قد استفدت والايتها في نظر موضوع الدعوى فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالداء هذا الحكم وبرفض الدفع فانه كان يتعين عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى شحكمة أول درجة لنظر موضوعها . (نقض ١٣/٧/٧ سنة ٧٧ و ١٩٠٨).

1 عادفع بطلب الاحالة إلى محكمة أخرى لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها وأن كان يسقط الحق في بعد ابداء أى طلب دفاع موضوعي في الدعوى وفقا لنص المادة ١٠٨ مرافعات الا أن التسلك بهذا السقوط نجب أن يتم أمام المحكمة التي يبدى أمامها الدفع وقبل صدور الحكم بالاحالة فاذا ماصدر هذا الحكم وأصبح نهاتيا بعدم الطمن فيه امتنع المسك بهذه السقوط أمام المحكمة المحال اليها الدعوى بعد صدور القضاء النهائي في الدفع . ( نقض ١٩٧٥/١٢/٣ سنة ٢٩ ص ١٩٧٥/١٠) .

٧٤ ــ الدفع بنزول الشفيع عن حقه ق الشفمة . وجول أن يبدى ق صيغة صريحة جازمة . مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع قبل يعه وعدم قبول شراءه . لايعد نزولاً عن حقه في الأخذ بالشفعة . ( نقص ١٩٧٧) سنة ٣٦ ص ١٤٨٧ ) .

٣٣ ــ اقامة محكمة أول درجة قضاءها على دفع أصل للمدعى عليه دون بحث دفاعه الاحياطية . وجوب فصل انحكمة الاستثنافية في جميع أوجه الدفاع الأصلية والاحياطية . عدم التزامها باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد الفائها للحكم الابتدائي للفصل في الدفاع الاحياطي . الاستثناء قضاء محكمة أول درجة في دفع شكل لم تستفذ به ولايتها . ( نقض الاحياطي . الاستثاء أفضاء محكمة أول درجة في دفع شكل لم تستفذ به ولايتها . ( نقض 1948/10 ) طعن رقم 1991 لسنة 82 ) .

### نعليــــق :

يجب النفرقة بين الدفع والطلب فاذا كانت محكمة أول درجة قد أعذت بالدفاع الأصلى للمددى وقضت له بطلباته واستأنف المدعى عليه الحكم ورأت المحكمة الاستنافية أن الدفاع الأصلى غير صحيح فانه يتعين عليها أن تحرض للدفاع الاحتياطي الذى كأن المدعى قد أبداه أمام محكمة أول درجة الا إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت فى دفع شكل لم تستفذ به ولايتها "علدفع بعدم الاختصاص .

٤٤ ــ الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة باخق لعدم تنفيذ الحكم الصادر ف دعوى الحيازة. جواز ابداؤه في أية حال تكون عليها الدعوى ( نقض ١٩٧٨/٣/١٣ طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٦ ) .

على عالى عالى المدعى عليه مبدى
 على الله على عالى المدعى عليه مبدى
 الدفع رنقعن ٧٧/١/١٦ سنة ٧٨ ص ٣٣٣).

 ٣٤ ــ الدفع بسقوط الحجز ف دعوى الحاجز بالزام المجوز لديه شخصيا بالدين . دفع موضوعي . جواز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى رنقض ١٩٧٩/١٣/١ علمن ١٩٠١ لسنة ٤٦ ) .

٧٤ ــ بطلان الحكم غير قابل للنجزئة . استناف الطاعنة لشق من الحكم الإبتدائى دون شقة الآخر . الدفع المبدى منها ببطلان الحكم ف الشق المستأنف لحلوه من بيان تغير الهيئة التى نطقت به غير مقبول . ( نقض ٧٧/٤/٣٠ سنة ٣٨ ص ٥٠٥٠ ) .

٨٤ ــ قواعد تصفية الحراسة . القرار الجمهورى ١٩٧٦ لسنة ١٩٦٤ التجاء الداتن إلى القضاء للمطالبة بدينه قبل عرضه على المدير العام لادارة الأموال . أثره . عدم سماع الدعوى . لكل ذى مصلحة التمسك بذلك . ( نقض ١٩٧٨/٦/٣ طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٨٨ قضائية ) . . لكل ذى مصلحة التمسل بالدائم باعتبار الدعوى كأن لم تكن . حلو عاضر الجلسات كما يشير إلى أن الدافع قد تعرض لموضوع الدعوى قبل ابداء دفعه . عدم سقوط حقه فى الخساك به . ( نقض ١٩٧٨/٤/١ طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٩٣ فضائية ) .

• هـ الطلب القضائى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذى يقدمه اليها الحصم في صيغة صريحة جازمة ابتفاء صدور حكم أو قرار في الدعوى لحماية حق أو مركز قانوني يدعيه قبل عصمه ولايعتبر من هذا القبيل ماقد يثيره الحصم من تقريرات أو أرجه دفاع لايترتب عليها المطالبة بصدور حكم أو قرار بشأنها أو مؤسس عليها . لما كان ذلك وكان الطاعن قد أورد بمذكرته المقدمة للمحكمة الابتدائية بجلسة ١٩٧٧/٢/٣/٤ ـ لأول مرة حد القول بأن عدم ايداع قرار نزع ملكية أرضه علال السنتين يؤدى إلى سقوط قرار المنفعة العامة ، دون أن يطلب السقضاء له بلما السقيد من تفويض ، كا ناقش بمذكرته المجامية المقدمة لجلسة بطلب للعب عبير المقدير مايستحقه من تعويض ، كا ناقش بمذكرته المجامية المقدمة لجلسة على 19٧٧/١٣/٣

اغددة للنطق بالحكم قيمة التعويض الذى قدره الحيير تم حتمها بتمسكه ، بالطلبات الواردة يصحيفة الطعن وهي صحيفة المعارضة التي لم يشر فيها إلى قرار المنفعة العامة وانحا قصرها على طلب الزيادة في مقدار التعويض عن نزع ملكيته ، فان هذا الطلب الأخير يكون هو المطروح فقط على الحكمة الابتدائية . ( نقض ٢٩٨١/١٧) طعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ قضائية).

١٥ \_ أن جعل الاختصاص في المنازعات الايجارية الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧ ولسة العرب المدارع المدا

٣٥ \_ الدفع بعدم صحة اجراءات العرض والإيداع مقرر لمصلحة الدائن. أثر ذلك. عدم قبرل التحسك به من غيره. ( نقض ١٩٨٣/١٩/١ طعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٨٥ قصائية ).
 ٤٥ \_ الدفع بيطلان الإقرار سند الدين لصدوره بعد وفاة المدين. دفاع قانوني كالعله واقع.
 عدم جواز اثارته لأول مرة أمام عكمة النقض . ( نقض ١٩٨٣/١١/٩ طعن رقم ١٩٦٦ لسنة

 ه ... استخلاص النزول الضمني عن الدفوع الشكلية من اطلاقات محكمة الموضوع.
 طلب تأجيل الدعوى لتقديم مستدات . لايعد نزولا عن الدفع الشكل . عدم وجوب ابداء المحسك بالدفع بكل جلسة طالما أبدى صحيحا ( نقض ١٩٨٧/١١/١٨ طعن رقم ٧٠٧ لسنة ٩٤ قضائية ) .

٨٤ قضائية ) .

٥٦ ـــ الدفع المدى من وزير التأمينات ومدير أحد مكاتب هيئة التأمينات الاجتهاعية أمام الله عنه الله المستدافية بعدم قبول الاستئناف الانتفاء قبلهما شيئة التأمينات الاجتهاعية هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لرفعه على غير ذى صفة . جواز ابداؤه الأول مرة أمام محكمة الاستئناف ( نقص ١٩٨٣/١٣/٧ طعن رقم ٢١ لسنة ٤٩ قصائية ) .

٧٥ ــ اثارة الدفع باعبار الدعوى كأن لم تكن بصحيفة استناف الحكم الجزئ . القضاء بالعاء الحكم وبعدم الحصاص الحكمة الجزئية والإحالة إلى الهكمة الابتدائية . عدم اثارة مبدأ الدفع أمام الحكمة الأعيرة . أثره . عدم اعباره مطروحا عليها . علة ذلك . ( نقض ١٩٨٣/١٣/٩ طعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ قصائية ) .

٥٨ - طلب المدعى عليه رفض الدعوى استادا الى انفساخ العقد إعمالا للشرط الفاسخ

الصريح . دفع موضوعي في الدعوي وليس طلبا عارضا . ﴿ نَقَصَ ٣٣/٥/٣٣ طَعَنَ رَقَمَ ١٤٣٣ لسنة ٤٨ قضائية ﴾ .

٩٥ ـــ الدفع باكتساب الملكية بالقادم الحمسى . عدم تعلقه بالنظام العام ضرورة التمسك به أمام محكمة الموضوع فى عبارة واضحة . لايضى عن ذلك النمسك بنوع آخر من أنواع النقادم . علة ذلك . ر نقض ١٩٨٣/٦/١٦ طمن رقم ١٠٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣ سـ تضمين الدعوى طلبين يختلف أحدهما عن الآخر . اعتبار كل منهما دعوى مستقلة .
 الحصومة في الطمن بالنقض . انعقادها بين من كانوا خصوما في شتى النزاع الوارد عليه الطمن .
 اختصام من كانوا خصما في الشق الآخر . غير مقبول . ( نقض ١٩٨٣/٣/٣٨ طعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣١ سـ إذا اقتصر المتمسك بالدفع بمدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له أن يعيب على الحكم أن الخكمة فصلت في استقلالا أو أن تقرر بضمه إلى الموضوع ، ذلك أن الدفع وفي موضوع الدعوى مستقل بصورته في الشريع الممرى عن غيره من الدفوع التي تبدى قبل التكلم في الموضوع ويقتضى أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها إلى الموضوع ، ويتعين على من يتمسك بهذا الدفع به ان كان لديه مايدفع به الدعوى في موضوعها ب أن يديه والا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول لما كان ذلك وكان اللافيم المؤلف في الموضوع بينا أن يهدي أو الرخم حاله الموضوع الخكم لم تقصره على الفصل في الدفع بعدم القبول لما كان ذلك وكان بعدم القبول فلا عليها أن هي أصدرت حجمها في موضوع النزاع يرمته . ( نقضى بعدم القبول فلا عليها أن هي أصدرت حكمها في موضوع النزاع يرمته . ( نقضى ١٩٥٨/٥ ) .

17 \_ انسى فى المادة 18 من القانون وقم 177 لسنة 1931 فى خأن بعض الأحكام الحاصة بتأجير وبيح الأماكن والممبول به اعتبارا من 194/1/71 \_ على أنه و لايجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت الملة المتفق عليها فى العقد الا لأحد الأسباب الآتية ... : إذا ثبت يمكم قضائى نهائى أن المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المنى أو بالصحة العامة أو فى أغراض منافية للاداب العامة ، بدل على أن المشرع استحدث حكما جديدا اسطيم تجوجه ضرورة استصدار حكم نهائى بمدوث الضرو المشرع المتعادن وعم 194 لمنة 1947 لم يسلامة المنى قبل رفع دعوى الاخلاء ، لأن المادة 17/ج من القانون رقم 19 لم لسنة 1947 لم تكن تستلزم ذلك . لما كان ذلك ، وكان من المبادىء المستورية المقررة أن أحكام القوانين وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ لاتسرى الاعلى مايقع من تاريخ نفاذها ، ولا تعطف آثارها على مايكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، إذ يمكم هذه الجديد على مايكون الذي كان معمولا به وقت وقوعها، اعمالا لمدأ عدم رجعية القوانين ، وكان من المقانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها، اعمالا لمدأ عدم رجعية القوانين ، وكان من المقانون ضرورة اتخاذ اجراء معين قبل رفع الدعوى . وهو فى حقيقته شرط لقبولها ، ومن ثم قان المانون ضرورة اتخاذ اجراء معين قبل رفع الدعوى . وهو فى حقيقته شرط لقبولها ، ومن ثم قان المانون ضرورة اتخاذ اجراء معين قبل رفع الدعوى . وهو فى حقيقته شرط لقبولها ، ومن ثم قان

القانون الذى أقيمت الدعوى في ظله هو الذى يحكم شرط قبولها باعبارها الوسيلة لحماية الحق الموضوعي آنذاك ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى المائلة قد رفعت في ١٩٨٠/٤/١ ، وأن العديلات التي أحدثها الطاعنة بالعين المؤجرة قد تحت في المدة السابقة على ١٩٨٠/١/٣٠ وأن العديلات التي أحدثها الطاعنة بالعين المؤجرة قد تحت في المدة العديلات تكون قد تحت في ظل المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ التي لم تكن تستظره قبل رفع المدعوى مزورة استصدار حكم نهائي يثبت استعمال العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبني ، ويتعين أعمال أحكامها دون أحكام المادة رقم ١٩٨ من القانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٨٠ ، وإذ طبق الحكم المطمون فيه المادة ٣١/ج. من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ ، وإذ طبق أعمل صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس . ( نقض ١٩٨٣/٤/٧ )

٣٣ ـــ إذا كان قيام الملتزم بايداع ما التزم به خزانة المحكمة بعد عرضه على صاحب الحق إنحا هو وسيلة قررها القانون للوفاء بالالتزام وكان الوفاء بالالتزام تصرفا قانونيا وليس اجراء من اجراءات الحصومة التي تزول بأثر رجعي نتيجة الحكم في الدعوى بعدم القبول فانه يبقى فائما منتجا لاثارة ما لم يكن الحكم قد قضى صراحة أو ضمنا بعدم صحته . ( نقض ١٩٨٣/٣/١٧ طمن , وهم ١٩٧٨ السنة ٤٤ قضائية ) .

٣٤ ـ من القرر من قضاء هذه المحكمة من أم يم اعلانه خلال المبعد المراقب المراود بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لايملق بالنظام العام بل مقرر لمصلحة من أم يم اعلانه خلال المبعاد اعلانا صحيحا وكان التمسك باعتبار الدعوى كأن أم تكن وايقاع الجزاء بمقتضاه من قبيل الدفوع الشكلية والاجراءات بحيث يعين ابداؤه قبل التكلم في الموضوع والاسقط الحق فيه وفق المادة دفاع في المرافعات وكان التكلم في الموضوع أو مسألة فرعية فيها ، وكان يين من الحكم المطعون فيه أنه أقام أساس صحة اعلان الطاعة بصحيفة الدعوى وعلى ماورد بالحكم المطعون فيه أنه أقام أساس صحة اعلان الطاعة بصحيفة الدعوى وعلى ماورد بالحكم المسأنف من أساب أخرى أقرها الحكم المطعون فيه أنه أقام أساب أخرى أقرها الحكم المطعون فيه أنه أقام أساب أخرى أقرها الحكم المطعون فيه أنه أقام أورده بمدوناته من وأن وكيل الطاعة حضر بجلسة أساب أحرى أقرها الملقاعة حضر بجلسة تحت يده وكان هذا الدفاع صابقا على ابداء الدفع الذى ورد في المذكرة المقدمة في تحت يده وكان هذا الدفاع صابقا على ابداء المفاعة ، في هذا الدفع ... ، وإذ اتسى الحكم المطعون فيه إلى رفض هذا الدفع لابداء دفاع جوهرى في عقد البيع قبل الخسك به فانه الحكم المطعون فيه إلى رفض هذا الدفع لابداء دفاع جوهرى في عقد البيع قبل الخسك به فانه يكرن قد النزم صحيح القانون . ( نقص 1904/19 طعن رقم رقم رقم رقم رقم لكله كاسة . )

10 \_ الدفع يطالان صحيفة الدعوى أو بطلان الإجراءات المبنى على انعدام صفة الحصوم
 لا شأن له ... وعلى ماجرى به قضاء ... هذه المحكمة ... بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من

وضع لحمايته وهو من الدفوع الشكلية التي يتعين وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٨ من قانون المرافعات ابداله قبل التعرض للموضوع كما يتعين ابداء جميع الوجوه التي ينبي عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معا والا سقط الحق فيما لم يبد منها . ( نقض ٨٤/١/١٩ طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

ملحوظة : هذا الحكم يتعارض مع أحكام أخرى شكمة النقيض يتضمن أن انعدام الصفة من النظام العام وقد أأوردناها في العمليق على المادة ٣ .

٣٦ ــ إذ قرر المطعون صده في ختام مذكرة دفاعه أنه يصمم على الطلبات دون أن يشيز بأنيا المحددة بصدر هذه المذكرة فذلك الايفيد نزوله عن طلب بطلان العقد بصحيفة دعواه . ر نقص ١٩٨٤/٢/٩ طعن رقم ٣٦ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧٧ - دعوى الشفعة - وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة - لاتكون مقبولة في جميع مراحلها الا إذا كانت الحصومة فيا قائمة بين أطرافها الشفيع والمشترى والباتع وإن تعددوا سواء أمام محكمة أول درجة أو في الاستناف أو في اللقش ، فإن وفعت في أى مرحلة دون الحصام أطرافها قضت الحكمة وقو من تلقير في الصفة أو الحالة لموجه اليهم اجراءات الشفعة بالوضع على أطراف عقد اليم من تغير في الصفة أو الحالة لموجه اليهم اجراءات الشفعة بالوضع المحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها . ( نقض ٩٨٤/٣/٨ ا طمن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٠ قصائية ) .

٣٨ ــ مقوط أمر الأداء لعدم اعلانه خلال ثلاثة أشهر . جزاء مقرر لمصلحة للدين وحده . عدم اللسك به في صحيفة المطلم قبل التكلم في الموضوع أثره . مقوط طق فيه . لايفو من ذلك اللسك ببطلان أمر الاداء . ( نقض ه ١٩٨٧/١٩/١ طمن رقم ٢٩ لسنة ٥٠ قضائية)

٩٩ ـــ الدفع بعدم الاختصاص الهل . عدم تعلقه بالنظام العام . اعتبار الحكم ابداء الدفع بيطلان اجراءات الحجز دفاع موضوعي يسقط به الحق في المحسك بعدم الاختصاص الهل . استخلاص سائع له أصله الثابت في الأوراق . ( نقض ١٩٨٤/٣/٣٧ طمن رقم ٤٤٣ لمستة 6٤ قضائية ) .

٧٠ ــ ثن كانت الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من قانون العامين الإجتهاعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ توجب على أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المهاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة اغتصة لعرض العزاع على لجان فحص المازعات المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٦ المدل بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ الصويته بالطرق الودية ، الا أنه لما كان الطابت في الأوراق أن الطاحة دفعت أمام أول درجة بعدم قبول المدعوي لرفعها بغير الطريق القانوني ، وقضت المحكمة برفض هذا الدفع ، وكانت الطاعنة قد قبلت هذا القضاء وقصرت استنافها على ماقضي به في الموضوع من تقرير معاش للمطعون ضده الأول والزام الطاعنة بأداء متجمد هذا الماش اليه ،

وكان الاستناف لاينقل الدعوى إلى محكمة ثانى درجة الا فى حدود طلبات المستانف فان الدفع بمدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى لايكون مطروحا أمام محكة الاستناف ولايغير من ذلك أن هذا الدفع من النظام العام لتعلقه باجراء معين استازمه القانون قبل رفع الدعوى لأن قضاء محكمة أول درجة برفضه حاز قوة الأمر المقضى وهي تسمو على قواعد النظام العام ، لما كان ذلك فان عمكمة الاستناف لاتكون قد أعطأت في تطبيق القانون إذ هي لم تعرض لهذا الدفع (نقض ١٩٨٤/٤/٩ عن وقر ٢٠٥٧ لسنة ٥٣ فضائية ) .

٧١ ــ لما كان تقدير وجود الارتباط بين دعوبين قاتمتين أمام المحكمة ــ على نحو بجعل من حسن سير المدالة الفصل فيهما معا بحكم واحد ــ من صلطة محكمة الموضوع وفى حدود سلطتها التقديرية قد رأت عدم وجود ارتباط بين هاتين الدعوبين ، وإذ كان ماخلصت اليه المحكمة ــ فى هذا الحصوص ــ ساتما فلا تتربيب عليها إن هى لم تضم دعوى الطاعن إلى دعوى المطعون ضده الأولى وفصلت فى الدعوى الأخيرة دون انتظار الفصل فى الدعوى الأولى . ( نقض 19٨٤/٥/٢١ طعن وقم 19٣ لنسة • ه قضائة ) .

٧٧ \_ سقوط حق المدعى عليه في النمسك باعبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستين يوما من تاريخ شطبيا . مناطه . التكلم في موضوع الدعوى قبل الدفع . تخلف المدعى عليه عن الحضور حتى صدور الحكم فيها من محكمة أول درجة . عدم سقوط حقه في النمسك به أمام عكمة الإستناف . ( نقض ١٩٨٤/٦/١١ طعن رقم عكمة الإستناف . ( نقض ١٩٨٤/٦/١١ طعن رقم 1 ١٩٨٤/١٠١١ .

٧٣ ــ حضور المدعى عليه بناء على اعلانه باعلان باطل . أثره . سقوط حقه ف النسك بالبطلان . عضوره من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى . لايسقط حقه ف النسك بالبطلان . ( نقض ١٩٨٥/١٩٧٢ من رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٧٤ ــ علم الشركة المطعون ضدها بالطعن وإيداع مذكرة في المحاد القانوني بالرد على أسباب الطعن . الدفع ببطلان اعلانها غير مقبول . ( نقمتن ١٩٨٥/٥/١٣ طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٠ ـــ الدفع ببطالان تنازل الولى عن مال القاصر بدون اذن محكمة الأحوال الشخصية .
 مقرر لمصلحة القاصر وحده دون الدير . ( نقعن ١٩٨٦/٣/٩ طمن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٠ قصائة ) .

٧٦ ـــ الدفع بيطلان التصرف لأنه تعامل فى تركه انسان على قيد اخياة . تعلقه بالنظام العام . مادة ٧/١٣٦ مدنى . يجوز قبوله أمام محكمة النقش لأول مرة بشرط الا يخالطه واقع لم يسبق اثارته أمام محكمة الموضوع رحكم النقص السابق ) . ٧٧ - الدهم باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تعجيلها من الشطب فى المعاد القانونى. دفع شكل . استمرار المحكمة فى نظر الدعوى بعد ابداء هذا الدفع . قرار ضمنى بعضم الدفع إلى الموضوع فى هذه الحالة لا يؤدى إلى سقوط هذا الدفع ما لم يصدر من الموضوع فى هذه الحالة لا يؤدى إلى سقوط هذا الدفع ما لم يصدر من الحصم مايدل على التنازل عنه ( نقض ١٩٨٥/٣/٤ طعن رقم ٩٩٣ لسنة ، ٥ قضائية ) .

٧٨ ــ بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان مقرر لمصلحة من شرع لحمايته
 وغير متعلق بالنظام العام . ليس للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ( نقض ١٩٨٥/١/٢١
 طمن رقم ٣٣٩ ٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧٩ -- بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان غير متعلق بالنظام العام . مؤدى ذلك . ضرورة اللحسك به من الحصم الذي تقرر لمصلحته في صورة دفع جازم واضح المعالم أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستثناف وإلا سقط الحق فيه ، مادة ١٠٨ مرافعات ( نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

 ٨ سـ الدفع بالتقادم موضوعي . مؤداه . جوازا ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستناف . النزول عنه لايفترض ولايفيده مجرد التراخي في اهمسك به أمام محكمة أول درجة . استخلاص النزول الضمني عن الدفع . شرطة . أن تكون الأسباب التي استدت الميا المحكمة سائفة ( نقض ١٩٨٦/٣/١٨ طعن رقم ١٩٤ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٨١ ــ متى انعقدت الدعوى صحيحة طبقا للاجراءات التى رسها القانون وسلمت هذه الاجراءات من البطلان قامت الحكمة من الإجراءات من البطلان قامت الحكمة من الاجراءات من البطلان قامت الحكمة من المدعى فيها ، وكان الطاعون قد أقاموا المفصل فيها بحرد غياب أو عدم صحة تمثيل من حضر عن المدعى فيها ، وكان الطاعون ضدها ) دفهم ببطلان وسقوط الخصومة على مجرد عدم صحة حضور محامى المدعية ( المطعون ضدها ) لعدم صحة وكالته عنها ، فان الحكم المطعون فيه إذ انتي إلى وفعن هذا الدفع يكون صحيح المسجدة ويكون النعى على الأساس القانول الذي أقام عليه قضاءه في هذا الحصوص ــ ايا كان. وجه الرأى فيه ــ غير منتج . ( نقض ١٩٨٣/٤/٢٨ طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٨٧ ـــ الدفوع المتعلقة بالبطلان أو الاجراءات. سقوطها ما لم تهد بصحيفة الاستناف. مادة ١٠٠٨ مرافعات. ليس من بينها الدفع بانعدام الاجراءات. علة ذلك. (نقض ١٩٨٩/٤/٥ طمن رقم ١٠٥٨ لسنة ٩٩ قضائية، نقض ٩٩٨٧/٤/٧ طمن رقم ١٠٥٨ لسنة ٨٤ قضائية).

AP \_ إذا جاز القانون المدنى في المادة WP لكل دائن أن يستعمل باسم مدينة هم حقوق هذا المدين الا ما كان مصلا بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز وصرح في المادة ٣٣٧ بأن المدائن الذي يستعمل حقوق مدينة يعير نائبا عنه وان كل فائدة تنج من استعمال هذه الحقوق تدخل أموال المدين فائه ينهى على ذلك أن الدائن إذا باشر الدعوى غير المباشرة للمطالبة بحق مدينه باعتباره نائبا عنه نيابة مصدرها القانون فلا يجوز له أن يتمسك في مواجهة الحصم الا بالدفوع وأوجه الدفاع المعطقة بالأصيل الذي ينوب عنه فحسب دون غيرها من الدفوع وأوجه الدفاع المعطقة بشخصه هو ثما كان ذلك وكان الثابت من الواقع في الدعوى أن الحراسة الادارية بمقطني الأمر العسكرى رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦١ فرضت على أموال الدائن رافع المدعوى غير المباشرة فانها لاتعتبر مانعا قانونها من شأته وقف الشقادم الذي يتمسك به الحصم لاكتساب ملكية عقار المدين محل النزاع وذلك لتعلق أمر فرض الحراسة بشخص النائب دون صاحب الحق الأميل في هذا النظر فانه يكون قد أمطأ في تطبيق صاحب الحق الفضر المرامة بشخص العلق تطبيق النظر فانه يكون قد أمطأ في تطبيق الفانون ( نقض ١٩٨٨/١٣/٣) .

٨٤ ــ دعوى الشفعة ــ وعلى ماجرى به قصاء هذه المحكمة ــ لاتكون مقبولة في هيم مراحل المقاصي بما فيها مرحلة الطمن بالنفض الا باعصام الباتع والمسترى والشفيع أو ورثه من يتوفى منهم، وكان الطاعن لم يخصم ورثة الشفيع المحكوم له ــ واعصمه هو بالرقم من وفاته ــ فان الطاعن برمته يكون غير مقبول . (نقص ١٩٨٩/١/٢٤ طمن رقم ٢٧٤ لسنة ٥٥ قصائية . نقص ١٩٨٠/١/٢٨ طمن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٦ قصائية ، نقص ١٩٨٠/١/٢٨ سنة ٢١ ص ١٩٠٥) .

٨٥ ــ عدم النزام المحكمة بضم دعوى إلى أخرى طالما وجدت في اوراق الدعوى ما يكفى
 لتكوين عقيدتها .

## (نقض ۱۹۹۲/۳/۱۹ ط ۲۹۶۹ لسنة ۱۵ ق)

٨٦ ـــ القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لوضع يد وزارة
 الاوقاف على محل النزاع باعتبارها حارسة استنادا الى نصوص المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة
 ١٩٥٢ المعدل . مؤداه . الحراسة القانونية . طبيعتها .

## (نقض ۱۹۹۲/۹/۱۷ ط ۱۷۳۳ لسنة ٥٥ ق)

۸۷ ـــ بطلان أجراءات تعجيل الدعوى. دفع شكلى. وجوب ابداؤه قبل التكلم فى الموجوع والا مقط الحق فيه .

## ( نقض ۱۹۹۳/۱/۱۹ طعن رقم ۸۲ لسنة ۵۸ قضائية )

٨٨ — مفاد نص الفقرة السابعة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات أنه إذا صدر حكم وحاز قوة الأمر المقطى وثبت بعد ذلك أن الخصم الذى صدر الحكم صده لم يكن عملاً فى الخصومة التى صدر الحكم صده لم يكن عملاً فى الخصومة التى صدر فيا تحبيها الحكم الخصومة التى صدر فيا تحبيها الحكم الاتعصمه من الطعن عليه بطريق الاتخاص ففذا السب — فيما عدا النيابة الاتفاقية — وأن تبت المحكمة فى حالة قول الطعن فى مسألة تميل الخصم بحدداً طالما ثبت لديها عدم صحة التميل فى تلك الخصومة بدئيل مقطوع به اعباراً بأن عدم تميل الخصم فى الخصومة على وجه صحيح يؤدى إلى بطلان إجراءاتها بما في ذلك الحكم الصادر فها .

٨٩ حدمارى الافلاس . وجوب اخبار النيابة العامة كتابة بمجرد وفعها . افضور وابداء الرأي أو تقديم مذكرة برأيها . وجوبى . مخالفة ذلك . اثره . بطلان الحكم . جواز إثاره هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام . م ١٩٩٦ من قانون النجارة ، المواد ٨٨ . ١/٩١ م موافعات .

## ( الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٢ )

٩ – التمسك ببطلان اجراءات تعجيل الدعوى لأنها بدأت من غير الحصوم هو من الدفوغ
 الشكلية التي تصرض لشكل الحصومة وكيفية توجيه اجراءاتها والتي يجب إبداؤها قبل التكلم في
 موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيها .

# ( نقض ۱۹۹۳/۱/۱۹ الطعن رقم ۸۲ لسنة ۵۸ ق )

٩١ — الاتفاق على الالتجاء الى التحكم لفض المنازعات . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك بشرط التحكم قبل التكلم فى موضوع الدعوى . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه بالمسكوت عن ابدائه قبل نظر الموضوع . أثره . الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . ليس دفعا موضوعيا نما ورد ذكره فى المادة ١/١٥ موافعات .

# ( نقض ۱۹۹۳/۲/۶ طعن رقم ۱۰۹۴ لسنة ۲۱ قضائية )

٩٢ – الاجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام . اعتباره صحيحا طالما لم يتمسك صاحب المصلحة بالبطلان في الوقت المناسب .

## ( نقض ۱۹۹۳/۲/۲۵ طعن رقم ۷۹۳ نسنة ۵۷ قضائية )

٩٣ ــ عدم ايداع قائمة شروط البيع . أثره . للمدين إبداء أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى بطريق الدعوى المبتدأة .

# ( الطعن رقم ۲٤۹۱ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٩١/١١٥ )

٩٤ — الدفع باعبار الدعوى كأن لم تكن . مادة ٧٠ مرافعات . دفع شكل . وجوب ابدأه قبل العلبات المبدأه ابدأته قبل العلبات المبدأه قبل العرض للموضوع والاسقط الحق فيه . مادة ١٠٨٨ مرافعات تكيف الطلبات المبدأة قبل الدفوع الشكلية من سلطة قاضي الموضوع . خضوعه في هذا التكيف لرقابة بمكمة النقض .

# ( نقض ۱۹۹۳/۳/۳۱ طعن رقم ۲۹۴۷ لسنة ٥٥ قضائية )

 ٩٥ ـــ التكلم في الموضوع المسقط للدفع الشكل . ماهيته . طلب التأجيل للاظلاع او لتقديم مستندات دون بيان مضمونها ليس تعرضا للموضوع .

ر حكم النقض السابق)

٩٦ ــ لايجور التحدى اماد محكمة النقض مالبطلال في حالة عده مراعاة الاحراءات التي اوجها قانول المراقعات من اعادة اعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى لأنه غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض طالما لم يجر التمسك به أمام محكمة للوضوع .

ر نقش ۱۹۹۲/۱/۲۹ طعن رقم ۱۸۳۳ لسنة ۵۰ قضائیة ، نقش ۱۹۹۲/۵/۱۸ طعن رقم ۱۰۹ لسنة ۵۳ قضائیة ، نقش ۱۹۹۰/۱۷/۱۱ طعن رقم ۲۷۹۰ لسنة ۵۷ قضائیة ، نقض ۱۹۵۹/۱/۲۵ مجموعة المکتب الفنئ سنة ۱۰ صد ۵۰۵ ).

9۷ ــ انتهاء الأثر القانوفي للقوار الجمهوري بنقرير المنفعة العامة لسقوطه . م ، ۱ مرسوم بقانون ۷۷۷ لسنة ۱۹۵۶ ـ أثره . اختصاص القضاء العادي بنظر ما يترتب على ذلك من آثار . علة ذلك . تعيينالمحكمة الدستورية العليا لجهة القضاء المختصة بنظر دعوى غير ملزم فيما عداها . مادة ۳۱ ق ۸۵ لسنة ۱۹۷۹ .

(نقض ١٩٩١/٢/١٤ طعن رقم ٣٢١٧ لسنة ٥٩ قضائية )

٩٨ \_ مؤدى نص المادة ٩٠٨ من قانون المرافعات أن الاجراء يعتبر صحيحا رغم ماقد يعتبر صحيحا رغم ماقد يعتبره من أوجه البطان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المسلحة فيه في الوقت الذي حدده القانون وأن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان ـــ هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع خمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، وبالنالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وانما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع .

( نقض ١٩٩٣/٢/٢٥ الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ قضائية )

## مسادة ١٠٩

الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى.

هذه المادة تقابل المادة ١٣٤ من القانون الملغي .

## التعليــــق :

رأى المشرع فى للادة ٩ • ١ من القانون الجديد أو يعود بالاختصاص بسبب قيمة الدعوى إلى دائرة الاختصاص المتعلقة بالنظام العام وذلك رجوعا منه إلى ما كان ينض عليه القانون القديم فى المادة ١٣٣٤ منه قبل تعديلها بالقانون ٥ • ١ مستة ١٩٩٣ ( راجع التعليق على المادة ١٠٨ ) .

### : ح الشياح

١ حد الاختصاص الولائى أو الوظيفى هو تحديد ولاية جهات القضاء المختلفة بنظر نزاع معين.

٩ ــ الاختصاص النوعي هو الحاص بتعدد طبقات الهاكم وهو أمر تقتضيه اعتبارات متعددة هي وجوب توافر عكمة عليا تشرف على صحة تطبيق القانون وتعمل على توحيد القضاء في المسائل القانونية وتحميص محاكم للفصل في القضايا الكبيرة الأهمية وتحميص محاكم للفصل في القضايا الكبيرة الأهمية وتحميكم لنظر الدعوى بصفة ابتدائية ومحاكم لنظر الدعوى بصفة المدالية ومحاكم للشر الدعوى بصفة المدالية ومحاكم للشر الدعوى بصفة المدالية ومحاكم للشر الدعوى بصفة المدالية المدالية للمدالية المدالية المدالية الدعوم المدالية ال

٣ ـــ الاختصاص القيمي هو المعلق بقيمة الدعوى والذي يجعل المحكمة الجزئية أو الإبتدائية
 هي اقتصة بنظر الدعوى تها لقيمتها .

 ع. ويترتب على اعتبار قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة والاختصاص القيمى من النظام العام مايان.

أولا ... لايجوز اتفاق الخصوم على رفع النزاع إلى جهة قضاء غير مختصة به .

ثانهاً ـــ بجوز للمدعى والمدعى عليه الدفع بعدم الاعتصاص في أية حالة تكون عليها الدهوى ولايقيد المدعى بالقبول الضمنى المستفاد من رفعه الدعوى .

ثاليًا : يعين على النياية العامة إذا تدخلت في الدعوى كطرف منضم أن تتمسك بعدم الاعتصاص للعلق بالنظام العلم ولو لم يدفع به أحد من الخصوم .

رابهاً : على الهكمة أن تقطى من تلقاء نفسها بانتفاء ولايتيا ولو أغفل الحصوم والنيابة القسك بعدم الاحتصاص

خامساً: يُمِوز الإدلاء بالدفع في أية حالة تكون عليها الدعوى وأو بعد صدور حكم فرحي أو في شق من الموضوع حتى ولر أصبح هذا الحكم أو ذاك غير قابل للطمن فيه ويموز ابداء الدفع لأول مرة أمام الحكمة الاستثنافية أو أمام محكمة النقض . ( نظرية الدفوع للدكتور أبو الوقا من 10 وما بعدها ) . المسائل التي يختص بها القضاء الادارى وبالتالى تخرج عن اختصاص جهة القضاء العادى المرضوعي والمستعجل .

نصت المادة 1/10 من القانون رقم 23 لسنة 1947 الخاص بالسلطة القصائية على انه ه فيما عدا المنازعات الادارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص اغاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص ، كما نصت المادة 10 منه على انه و ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة ولها دون أن تؤول الأمر الادارى أو توقف تنضذه أن تفصا :

١ ف المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة بشأن
 عقار أو منقول عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك .

٧ ـ ف كل المسائل الأخرى التي يخولها القانون حق النظر فيها كا نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ في فقرتيها الثالثة والعاشرة على أن تخصص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بالفاء القرارات الادارية النهائية وطلبات الصويص عبها سواء رفعت اليها بصفة أصلية أو تبعية . ولم يورد المشرع تعريفا للقرارات الادارية العلما بتعريف القرار الادارى بأنه ، افصاح الجهة الادارية العالم بتعريف القرار الادارى بأنه ، افصاح الجهة الادارية والمؤلف الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة لما لها من سلطة بمقتضى القوانين الإداري أما أن يكون قرار ادارى فردى أو لائحى والأول هو الذى يصدر بقصد احداث أثر قانونى في واجهة شخص طبعى أو اعتبارى كمنعه من السفر أو تحديد اقامته أو اصدار أمر بعلق متجره أو مصنحه أما اللائحة فهى بمثابة تشريع تصدره الجهة الادارية بتغويض من المشرع أو بمقتضى ماخوله لها اللدسير والقانون من اصدار لوائح تنظيمية تسرى على كافة الاشخاص بمتجدى والاعتبارية دون تميز مبى توافر للائحة اركانها وشروط صحتها الشكلية والموضوعة .

وقد اعتقت المحاكم الادارية والمدنية تعريف المحكمة الادارية العليا للقرار الاداري ومن هذا التعريف فان القرار الاداري أركان لايقوم الا بتوافرها مجتمعه فان تخلف احداها كان القرار معدوما كما أن له شروط صحة إذا تخلف أحدها كان باطلا .

#### وأركان القرار الادارى هي :

أولاً : صدوره من احدى جهات الادارة بصفتها سلطة عامة فاذا صدر منها بغير هذه الصفة لابعد قرارا اداريا فاذا قامت الدولة بتأجير بعض وحدات سكية من عقار تملكه فان ذلك لابعد قرارا اداريا لأنه لم يصدر منها بصفتها سلطة عامة أما الترخيص لشخص بشغل مكان كالموك للدولة ولو بمقابل ابتغاء نفع عام كالترخيص بشغل الاسواق العامة فان هذا الترخيص يعد عملا اداريا .

ثانياً : أن تستيدف جهة الادارة من اصدار القرار الادارى احداث أثر قانوني معين فان اقتصر على مجرد أثر مدى فانه التحصر على مجرد أثر مادى فانه لايعد قرارا اداريا وعلى ذلك فان اهمال أى جهة من جهات الادارة في ادارة مرفق من المرافق التي تديرها كالصرف والرى والمواصلات لايعد قرارا اداريا لأن الادارة لم تقصد بذلك احداث أثر قانوني معين وكذلك ارتكاب أحد موظفي المولة خطئا أثاء أو بسبب اداء وظيفته لايعد قرارا اداريا وبالتالي فان العريض عنه من احتصاص جهة القضاء العادي،

الا أن هناك من الافعال المادية مايعد تنفيذا لقرار ادارى كهدم منزل تنفيذا لقرار ادارى بالهدم صادر من اللجة المختصة أو بوضع أحتام على عمل تنفيذا لقرار ادارى بالطق فهذه الإعمال المادية المنفذة لقرار اذارى تأخذ حكم القرار الادارى وبالتالى لاتختص جهة القضاء العادى المرضوعي أو المستعجل بنظرها .

ثالثاً : أن يكون القرار الادارى صادرا من هيئة عامة وفقا لما خوله لها القانون من سلطات ومعطقا بوظيفتها فهناك من الهيئات العامة من لها سلطة زدارية بجانب سلطة أخرى تخطف عها كاليابة العامة التي لها سلطات قضائية وسلطات ادارية فقرارتها الصادرة بالقبض على المتهم وتحديم للمحاكمة كلها سلطات قضائية أما إذا أصدرت قرارا بتسليم مال متازع على ملكيته لأمن أو لأخد طرق النزاع إلى أن يفعن من الجهة المختصة قان هذا يعد قرارا وينبى على ذلك أن القرار الادارى يعمن أن يكون صادرا من الجهة الادارية بارادتها لمنفردة والا يكون نيجة تلاقى إدادتين فان كان ماتم هو تلاقى ارادة جهة الادارة وشخص طبيعى أو اعتبارى على احداث أثر قانوني معين فان هذا يخرج عن القرارات الادارية ويعد عقدا صواء كان عقدا من عقود القانون المدني أو عقد اداريا .

الشروط الواجب توافرها لصحة الأمر الادارى:

يتعين أن يتوافر ف القرار الادارى خمسة شروط فان تخلف احداها بطل القوار وهذه الشروط هى :

أولا : الشكل : كأصل عام لابوجد شكل معين للقرار الادارى فقد يصدر كتابة وقد يصدر شهيا وقد يصدر شهيا وقد يصدر شهيا وقد يصدر بمجرد السكوت كالامتاع عن اجابة طلب اعطاء ترخيص بمحل سلاح ولكن الاستثاء أن تشيرط القوانين واللوائح شكلا خاصا بالنسبة لقرارات ادارية معية فقد تشيرط فيها الكتابة أو تسيب القرار أو وجوب اتخاذ اجراءات خاصة قبل اصدار القرار . واغفال الشكل لايترتب عليه البطلان في هميع الحالات فاذا تضمن القانون أو اللائحة على البطلان فانه يرجع في يستوف الشكل كان القرار باطلا أما إذا لم يستوف الشكل تالائحة على البطلان فانه يرجع في هذا الشأن إلى القواعد العامة في البطلان فان يرجع في جزاء مخالفته البطلان أما إذا لم يكن جوهريا نفيا به المشرع غاية معية كان جزاء مخالفته البطلان أما إذا لم يكن جوهريا فلا يكون بإطلا .

الشرط الثانى : الاختصاص : لايكون القرار الادارى صحيحا إلا إذا صدر من مختص باصداره فلكل وزارة أو مصلحة أو هيئة اختصاص معين وارد في قانون أو لائحة بل أن من المواقع مايوزع الاختصاص باصدار قرار معين المواقع مايوزع الاختصاص باصدار قرار معين للوزير دون وكيل الوزارة رقد يجعله لوكيل الوزارة أو لرئيس الهيئة أو للجنة مشكلة تشكيلا خاصا وقد يجعله لجهتين مجتمعتين أو لأكثر من جهة ومن ثم ينبغي أن يصدر القرار الادارى ممن خاصا وقد يجعله جهت القرار من الوزير حالة أن يصدر قرار من الوزير حالة أن باطلا كأن يصدر قرار من الوزير حالة أن

الشرط الثالث: مشروعية الهل: الهل في القرار الإدارى هو الأثر القانوني الذي يهدف مصدره إلى احداثه وقيد سبق أن أوضحنا أن تخلف الهل في القسيرار الإدارى يهدر ركسيا

من أركانه ويترتب على ذلك انعدامه فان وجد المحل فانه يتعين أن يكون مشروعا وهو لايعد كذلك إذا خالف قانونا بمعناه الأعم . فلا يجوز أن يخالف نصا تشريعيا أو لاتحة أو حكما قضائيا أو أمرا صادرا من النيابة باعتبارها صلطة قضائية بل ويكون أيضا السبب غير مشروع إذا أخطأ القرار الادارى في تفسير قانون أو لاتحة .

الشرط الرابع : السبب : يتعين أن يستند القرار الادارى إلى سبب صحيح مشروع يتفق وأحكام القانون ذلك أن الجهة الادارية وهي تصدر قرارا اداريا فاغا تبغي به المصلحة العامة ولايكون ذلك الا بالتزام حدود القانون واللوائح وقد عرفت محكمة القضاء الادارى السبب بأنه الحالة الواقعية أو القانونية التي تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا ساتغا من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا واستطرد الحكيم إلى القول بأنه إذا كانت الحالة الواقعية أو القانونية منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لاتتجها أو كان تكيف الوقائع ـــ على فرض وجودها ماديا ـــ لابنتج النبيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار الاداري فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون اما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تتبعها ماديا وقانونيا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون ، ويستخلص من هذا الحكم انه جعل السبب ركنا من أركان القرار الادارى ولم يجعله شرطا من شروطه ومثال الحالة الواقعية للسبب الاحلال بالنظام العام الذي ييرر اصدار القرارات الادارية اللازمة لحفظ النظام ومنع الاضطرابات ومثال الحالة القانونية استقالة الموظف أو طلب احالته إلى المعاش فتلك حالة قانونية ثير اصدار القرار. ولايشترط لصحة القرار الاداري أن يكون مسبا إذ أن هناك فرق بين سبب القرار وتسييبه ومادام المشرع لم يشترط تسبيب القرار الادارى فان سببه يعد مشروعا حتى يقوم الدليل على عكس ذلك وإذا اشترط المشرع تسبيب القرار الاداري من الجهة التي تصدره فان هذا يعد من قيل الشكل الذي ينبغي مراعاته وفقا لما سبق بيانه في بيان شرط الشكل في القرار الادارى .

الشرط الخامس: الهابة: تستهدف السلطة الادارية عند اصدار القرار الادارى غاية محددة سواء أكانت ظاهرة في القرار الادارى أو مفهوهم من الظروف الملابسة لاصداره ويبخى أن يكون السبب مشروعا لايقصد به مضارة من يتاوله القرار الادارى لأن الغرض أن القرارات الادارية تصدر لتحقيق مصلحة عامة وليست مصلحة شخصية فاذا حاد القرار الادارى عن هذا الهدف فقد شرطا من شروط صحته وهو مايعير عنه باساءة استعمال السلطة أو الانحراف جاروتقدير مشروعة الفاية أمر تستخلصه المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها ومدى موافقة القرار للقوانين واللوائح والمصلحة العامة وقواعد العدالة

#### بطلان القرار الإداري وانعدامه:

أجمع الشراح واستقر القضاء على أنه ينبغي النفرقة بين القرار الادارى المعدوم والقرار الادارى الباطل فالقرار المدوم هو الذى يفقد ركما من أركانه أما القرار الباطل فهو الذى يفقد شرطا من شروط صحته وهذا الذى استقر عليه الفقه والقضاء اجباد لم يرد في التشريع وقد ذهبت الحكمة الادارية الماليا في بعض أحكامها وهي بصدد تعريف السبب إلى أنه ركن من أركان العقد الادارى كا ال محكمة النقض قد قضت في حكم ما را الحكم رقم 19 ) بأن مخالفة القرار لحجية حكم حاز قوة الامر المقضى يعتبر غصبا للسلطة ويصل به إلى درجة الانعدام ومؤدى ذلك أنها قد اعتبرت ان اختصاص الجهة الادارية باصدار القرار ركن من أركانه لأنها رتبت على تخلفه انعدام القرار والرأى عندنا أن تخلف أي ركن من أركان القرار الاداري السالف بيانها يؤدي الي انعدام القرار أما تخلف شرط من شروطه فانه ينظر الى جسامة المخالفة فان كانت صارخة كان القرار معدوما ومثال ذلك أن السلطة الادارية لها أن تصدر قرارات بمنع التعدي على أملاكها الخاصة وباسترداد حيازتها من مغتصبيها فاذا قام نزاع بين جهة الادارة وأحد الاشخاص الطبيعين أو الاعتباريين على ملكية أرض ثم صدر حكم نهائي تملكية الشخص الطبيعي أو الاعتباري للأرض نافيا ملكية جهة الادارة الا أن جهة الادارة اتبعت ذلك باصدار قرار باخلاء العين من شاغلها باعتباره متعديا عليها فان هذا القرار يكون قد استبدف الغاء حكم قضائي وهو بذلك يضحى معدوما لأنه اغتصب سلطة القضاء أما إذا كان النزاع حول الملكية لم يحسم بعد فان القرار الادارى يكون مستوفيا أركانه واجبا احترامه أمام القضاء العادى وان كان لصاحب الشأن أن يلجأ للقضاء الاداري طالبا الغائه أو تعديله استنادا الى تخلف شرط من شروط صحته وكذلك إذا أصدرت الجهة الادارية لاتحة مخالفة لقانون فانها تكون معدومة لأنها أدنى من التشريع منزله ولايجيز لها أن تعدله أو تناقضه أو تلفيه وعلى ذلك فالقضاء العادى والمستعجل قرع منه له أن يمحص القرار الاداري إذا كان متصالا بنزاع مطروح عليه لمعرفة ما إذا كان معلوما أو باطلا فان كان معدومًا كان له الا يعتد به ويكون مختصًا بالفصل في النزاع إذ أن القرار الاداري في هذه الحالة مجرد عقبة مادية لايحول بينه وبين اتخاذ الاجراء الوقتي أمّاً إذا استبان له أن المسألة تتعلق بأمر صحيح في ظاهرة أو مشوب بعيب يبطله دون أن يبشر كيانه فانه يقضى بعدم اختصاصه وكذلك إذا كان الأمر متعلقا بلاتحة طلب منه أعمالها \_ وهو مختص بتطبيق القانون \_ واستبان له أن اللائحة تخالف تشريعا أعلى كالقانون أو الدستور فان عليه أن يهمل اللائحة كما لو كانت غير موجودة أصلا ويطبق القانون دون انتظار لصدور حكم الغاء .اللائحة من القضاء الاداري ولايعد هذا تجاوزا من القضاء العادي أو المستحجل لاختصاصه إذ أنه في هذه الحالة يطبق صحيح القانون وهو من صمم عمله وعلى ذلك يختص القضاء العادي والمستعجل بالحكم بعنم الاعتداد بالقرار الاداري الذي يصدر من موظف ليست له سلطة اصدار القرارات الادارية التي تدخل في اختصاص السلطة القضائية أو التشريعية .

# أحكام المحساكم

# أولا : أحكام النقض :

١ ... لم يعرف القانون القرارات الادارية ولم يين الخصائص التي تميزها والهي يهندى يا في الفرل بجوافر الشروط اللازمة لها وخصائها من تعرض السلطة القصائية ها بعطيل أو تأويل ، ويبنى على ذلك أن للمحاكم الهادية أن تعطي تلك القرارات وصفها القانون على هدى حكمة الشتريع ومبدأ القصل بين السلطات وحابة الأفراد وحقوقهم ، وهي في سيل ذلك تملك بل من واجها التحقق من قيام القرار الادارى بمقوماته القانونية والصرف على فحواه فان ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بيب يتحدر به إلى درجة العدم كان عليها أن تعمل تطبقه وفقا لظاهر

نصوصه وتنزل مايرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولايعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض بأسبابه الى القرار الاداري الذي أصدرته وزارة الري بالترخيص بانشاء المسقلة المتنازع عليها تطيقا لنص المادة ١٦ من القانوب رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٣ ف شأن الري والصرف فأورد أن قرار الري بالترخيص بمد الجزء القبلي من المسقاة لرى الأرض التي اشتراها المستأنف ضده الأول ( الطاعن ) من المستأنف ضده الثاني ( المطعون ضده الحادي عشر ) ، هذا القرار لايعني نزع ملكية الأرض التي تمر بها المسقاة لصالح هذا الأخير انما يعني ترتيب حق ارتفاق له هو حق الشرب أي الحق في ري أرضه عن طريق المسقاة كما أن التعويض الذي صدده كان مقابل هذا الحق وليس مقابل نزع الملكية لأن تفتيش الرى لايملك بطبيعة الحال أن ينزع ملكية فرد لصالح فرد آخر وأن القرار المذكور كان الهدف . منه توفير مياه الري لأرض المستأنف ضده الثاني . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدع ثمت مابخالف مذهب الحكم المطعون فيه من أن قرار وزارة الرى وفقا لظاهر نصوصه لم يكن أداة تمليك وسببا في نقل ملكية الأرض المنشأة بها المسقاة إلى البائع له وكان لايعتبر تأويلا للقرار الاداري وقوف الحكم عند بيان الفاظ القرار وظاهر نصوصه وأعمال آثاره القانونية ، وهو ماسلكه الحكم المطعون فيه الذي اقتصر في تقريراته على بيان القرار الاداري وايضاح لما ترتب على هذا القرار من آثار بشأن الحق المتولد عنه أعمالا لحكم القانون الذي صدر استنادا اليه ، ومن ثم فان ماينعاه الطاعن بهذا الوجه يكون في غير محله . ( نقض ٢٩٨٠/٢/٣١ سنة ٣٦ الجزء الأول ص ٥٧٣ ، نقض ١٩٨٤/٦/١٤ طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧ ــ وضعت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ قيودا على حق مالك الاجزاء البارزة عن خط التنظيم تمنعه من اجراء أعمال البناء أو التعلية فيها بعد صدور القرار باعتاد خط التنظيم ، الا أنها لم ترتب على صدور هذا القرار انتقال ملكية تلك الاجزاء بما عليها من مبان إلى الدولة ولم تقول الفاقطة سلطة الاستيلاء على الفقرات القائمة على الاجزاء البارزة وهدمها الدولة ولم القاضفها، طللا أن مبالى تلك العقارات مقامة من تاريخ سابق على صدور قرار اعتاد خطوط التنظيم . وإذ كان الطاعن قد أقر صراحة بصحيفتي الاستنافين ومذكرة فائمه إلى محكمة الدرجة الثانية بأن القرار لم ينفذ بل أقيمت ساحة شعية للشباب على أرض النزاع بعد أن هدم هو ما كان عليا من من ، فان استيلاء على تلك الأرض جرا عن المطعون عليهم دون اتباع الاجراءات التي يوجيها قانون نزع الملكية يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن يقال بذاته ملكيتها إلى الطاعن بل نظل هذه الملكية لاصحابها رغم هذا الاستيلاء ويكون فيم الحق أن المطالج بعويض الاحراء الناشة عده رنقط ع 1/ ١٩٥٨ منة ١٠٠ الاحراء الاضارة الناشة عده رنقط ع 1/ 19 منة ١٠٠ التحراء اللاحراء الناشة عده رنقط ع 1/ 19 منة ١٠٠ العراء الإلى من مائد الدارا ) .

س لما كان النص ف المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣ بتأميم محالج القطن لايعتى الا أن التأميم ينصب على الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم وأن المحصاص لحان التقييم كما ينتحه المادة الثانية من القانون المذكور لايتعدى تقييم رؤوس أموال المنشئات التي أدمجت بالقانون المذكور بتحديدها على أماس من العناصر المكونة لها وهي الحقوق والاموال المملوكة للمنشأة في تاريخ التأمم وكان المطعون عليهم ينازعون في ملكية انحلج المؤمم لعقارات النزاع على أساس أنها مملوكة لمورثهم ملكية خاصة وأنها كانت تحت يد المحلج بموجب عقد ايجار

صادر له من مورثهم ثابت التاريخ قبل التأميم وهي منازعة لا شأن لها بالتقيم ولاتدخل في اختصاص اللجنة وقرارها في شأنها لايحوز أية حجية ولايحول دون المحاكم ذات الاختصاص العام ونظرها وكان الحكم المطعون فيه الذي أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة قد أقام قضاءه بشيت ملكية المطعون عليهم عدا الأحيرة للعقارات محل النزاع على ما استخلصه من الأوراق ومن تقرير الخبير المتندب في الدعوى من أن علاقة مورث المطعون عليهم بالطاعن بشأن عقارات النزاع كانت علاقة ايجاربية ثابتة التاريخ قبل التأمير وبالتالي فلايشملها قرار التأمير الذي ينصب على مَا يمتلكه المحلج المؤمم من أموال وحقوق في تاريخ التأميم فحسب والنفت عن ادعاء الطاعنة شراء عقارات النزاع من مورث المطعون عليهم بموجب العقد العرق المؤرخ ١٩٥٢/٥/٢٠ والذي لم يقدم أصله سواء نحكمة الموضوع بدرجتها أو للخبير مكتفية بتقديم صورته الخطية وقد أنكره المطعمون. عليهم واهدرت المحكمة الاعتداد به على أساس أنه لاحجيه لصورة المحرر الخطية في الألبات طالما لم يقدم الاصل الذي أنكره المطعون عليهم الذين لايحتج عليهم بتقرير. الخبراء المحاسبين في هذا الشأن لأنهم لم يكونوا ماثلين أمام هؤلاء الخبراء ليناقشوا مضمون ذلك المحرر وكانت تقريرات الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدى إلى النتيجة التي انتبي أليها وتتضمن الرد الضمني المسقط لما ساقته الطاعة من أوجه دفاع فان ماتثيره الطاعنة بهذا الوجه من النعي لايعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة لايجوز التحدي به أمام محكمة النقض ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس . ( نقض ١٩٧٩/٣/١ سنة ٣٠ العدد الأول ص ٣٨٢)

 ٤ ـــ القرار الادارى الذي لاتختص جهة القضاء العادى بالغائه أو تأويله أو تعديله ـــ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة ـــ هو ذلك القرار الذي تفصح به الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة ، بمقتضى القوانين وذلك بقصد احداث مركز قانوَنى معين متى كان ممكنا وجائزا قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، ولما كان قرار محافظ دمياط يقضي بالقاء مياه يبارات المطاعم والمقاهي والمياه المخلفة عن الرشح والامطار وانفجار المواسير بما تحتويه من مخلفات في المصرف موضوع النزاع ، وكان هذا القرآر مخالفا لما نصت عليه المادة ٦٩ من قانون الصرف والرى رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ من خطر القيام بالقاء جنة حيوان أو أية مادة أخرى مضرة بالصحة أو ذات رائحة كربية في أي مجري معد للري أو الصرف . ولما قضت به المادة ٧٥ من ذات القانون من معاقبة من يخالف ذلك بغرامة لاتقل عن خسة جنيات ، ولاتزيد على ثلاثين جنيها ، فانه بذلك يكون قد صدر من شخص لا سلطة له اطلاقا في اصداره ومشوبا عجالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الادارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الادارية ، ويكون من حق جهة القضاء العادى أن تتدخل لحماية مصالح الافراد مما قد يترتب عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بصفته بالامتاع عن استعمال المصرف موضوع النزاع مقلبا ومستودعا للمواد البرازية وبعدم القاء القاذورات ومياه الكسح به لم يخالف أحكام الاختصاص الولاني أو مبدأ الفصل بين السلطات ويكون النعي على الحكم بسبب الطعن على غير أساس. (نقض ١٩٧٨/٢/١٦ سنة ٢٩ العدد الأول ص ٢٠٥١.

ه \_ تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها طبقا للبندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٧ والمقابلين للمادتين ٦/٨ ، ٩ من القانون ١٦٥ كسنة ١٩٥٥ بالفصل في الطلبات التي يقدمها الافراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النياتية وبطلبات التعويض عن هذه القراءات سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية وطبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالسلطة القضائية تخرج المنازعات الادارية التي يختص بيا مجلس الدولة من ولاية المحاكم ويكون لها طبقا للمادة ١٧ من هذا القانون ــ دون. أن ترول الأمر الإداري أو توقف تفيذه \_ أن تفعيل في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بن الافراد والحكومة أو الهيئات العامة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك ، ومؤدى هذه التصوص خروج القرارات الادارية من اختصاص أهاكم أيا كان الطلب أو النزاع المتعلق بالقرار الادارى سوآء بالفائه أو بوقف تنفيذه أو بطلب تعويض عما أصاب الافراد من ضرر ناشيء عنه ، وليس للمحاكم منذ العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ السنة ١٩٥٥ أي اختصاص بالطلبات المتعلقة بالقرارات الادارية ولو عرض هذا النزاع بصفة بمية لنزاع مما تختص المحاكم به ، كما لا تختص عند الفصل في المنازعات المدنية والتجارية البحجة التي تقع بين الآفراد والحكومة أو الهيئات العامة بتأويل الأمر الادارى وليس لها أن توقف تنفيذه أو تتجاهله ولا تلتزم آثاره .وإذكان البين من أسباب الحكم انه قد تعرض بالتأويل ووقف التنفيذ للقرار الاداري السلى الصادر من اللجنة العليا للاصلاح الزراعي بعدم الصديق على قرار اللجة القضائية الصادر في الاعتراض ــ المقام أمامها ــ وقضت بأنه غير مستد لصحيح حكم القانون ، كما تعرض لقرار وزير الاصلاح الزراعي المشهر بتاريخ ١٩٥٩/٧/٣ وما ترتب عليه من التأشير على هامش سند ملكية الشركة البائعة بزوال تلك الملكية وقرر أن هذا القرار نجم عن تطبيق خاطىء لهذا القانون من جانب الاصلاح الزراعي ولم يلتزم آثاره ومن ثم يكون قد تجاوز الولاية المحدة للمحاكم فيما ينشأ بين الافراد وجهة الادارة من منازعات وهي ولاية متعلقة بالنظام العام يجوز لأي خصم أن يتمسك بمخالفتها ولو لم يكن هو ذات جهة الادارة التي عرض الحكم لقرارها بالتأويل وعدم التنفيذ ، فانه يتعين نقضه . ( نقض ١٩٧٨/٧/٢ سنة ٧٩ الجزء الأول ص ١٥٥٥).

٣ - اللوائع - المتحمة للقوانين - التي تصدرها جهة الادارة بطويض المشرع تعدر من قبل القرارات الادارية ، وإذا كان الأصل في القرارات التطبيعة انه لا تحدي في مواجهة الافراد الا القرارات الادارية ، وإذا كان الأصل في القرارات التطبيعة انه لا تحدي على مواجهة الافراد الا تحديد نقر مواجهة الافراد الا تحديد موجودة قانونا بالنسبة لجهة الادارة ويفترض علمها بها من تاريخ صدورها في شدى في مواجهتها منه المتحدي بعدم فيضرى في مواجهتها منه المتحديد بها المتحديد في المتحديد القرار رقم ٤ لسنة على المورد مدير عام مصلحة الجمارك في ١٣/٧/٣٠ بناء على تقويض من المشرع - يحديد نسبة النساع التي أوجبت المادة ٧٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٣٠٣ و على مصلحة الجمارك في ١٣/٥/٣٠ بناء على تقويض من المشرع - يحديد نسبة النساع التي أوجبت المادة على مصلحة الجمارك من تاريخ صدوره وطبق أحمارك من تاريخ صدوره وطبق أحمارك من تاريخ صدوره وطبق أحمام على الرسالة موضوع النزاع التي وردت في ١٣٥/٥/٣ وقائد لايكون قد ماالف القانون ر نقص م ١٩٠٥ قائد لايكون قد عالف القانون ر نقص ٥ ١٩٠٠ المدد الأول ص ١٩٠٠ )

٧ ــ مفاد نصوص المواد ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتان الأولى والثانية من القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر من مدير عام الجمارك أن الشارع نص على مسئولية الشركة الناقلة عن كل نقص في البضائم عن الثانت في قائمة الشحن بشبهة عبريها إلى داخل البلاد وأباح للشركات الناقلة نفي هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص واعتبر تسليم الطرد بحالة ظاهرية سليمة مبررا لدفع المسئولية عن الشركة الناقلة لترجيح حدوث النقص قبل الشحن ثم منح هذه الشركات نسبة تسام فوض المدير العام للجمارك في تحقيد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ آبواقع ٥٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرد ، وكان نص المادة ٣٧ المشار اليها ورد مطلقاً بشأن نسبة التسامح في البضائع المنفرطة ، وكذلك النقص الجزئي الناشيء عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسيابٌ محتوياتها . بما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وزنت منفرطة أو في طرود حيث جاء هذا النعي خاليا مما يدل على أن المشرع قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائع التي ترد في طرود وانما ورد النص عاما في اسناد نسبة التسامح إلى مجموع البضاعة في الحالين لا إلى كل طرد منها على حدة في حالة النقص الجزئي . وإذ كان ذلك وكان التغويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتض المادة ٣/٣٧ بتحديد نسبة النسام في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة مقصورا على تحديد قدر هذه السبة دون الترخيص في استادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الاسناد في ذات النص فان المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي صدره مدير عام الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة النسامح من مشمول كل طرد على حلة يكون قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض مما يتعينَ معه الالتفات عنه . وإذ كان الحكمان ــ قد التزما هذا النظر في قضائهما وانتيها الى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فانهما يكونان قه التزما صحيح القانون . (حكم النقض السابق) .

. ٨ ... من المقرر في قصاء هذه المحكمة أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوفي للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحيتذ لايكون لها أي المتصاص بالنظر فيه ، وأن محكمة الموضوع تخضع في تكيفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض . وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحا إلى أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس سلطة عامة من سلطات المدولة فان القرار المطعون فيه لايكون بذلك عملا من أعمال السيادة ويكون النمي على الحكم بهذا السبب على غير أساس . ( نقض ٣٥/١٤/١ سنة ٢٩ الجزء الأول ص

٩ ــ انه وان كان القرار الادارى هو افصاح جهة الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القرانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى معين يكون بمكنا وجائزا ابتغاء مصلحة عامة ، ولهن كان يجتم على انحاكم المدنية بنص لمادة ١٩٥٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ـ السارى على واقعة الدعوى ـ أن يتعرض لنفسير الأمر الادارى أو تأويله ، وكانت المادة التاسعة من قانون تنظيم مجلس المولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عولية عكمة القضاء الادارى باغملس دون سواها ، الا انه لما كان القانون ـ وعلى

ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... لم يعرف القرارات الادارية ولم يبين الحصائص التي تميزها والتي يتندى بها في القول بتوافر الشروط اللازهة لها ولحصائها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل ، فان وظيفة المحاكم المدنية أن تعطي هذه القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الافراد وحقوقهم توصلا إلى تحديد المتصاصائها للفصل في النواع المطروح عليا ، فان وضع مؤسسة المطاحن يدها ... ومن بعدها الشركة الطاعنة بد منذ ١٩٦٣/١/٣١ على مبنى الادارة نفاذا لقوانين التأميم أعا يتصرف إلى أحقية الدولة في استلامها سواء كان المنبى على النواع علموكا للشركة المؤتمة أو مؤجرا لها ، ولايتم بعدها كان المنبى على النواع علموكا للشركة المؤتمة أو أو مؤجرا لها ، ولايتم بعدها كان المنبي على النواع المائية التأميم ولايتمخض بالنائي عن قرار ادارى يتمتع بالحصانة القانونية أمام الحاكم الايعدو أن يكون عملا ماديا بالاستاع عن دفع الاجرة وفق الكتاب المؤرخ ١٩٠٦/١/١٩٢١ الايعدو أن يكون عملا ماديا الطاعة أولس منشا المركز قانوني ولاينهض هو الآخر إلى مرتبة القرار الادارى ، لايؤش في ذلك أن المحاصة ولمن المدفق التعرب المائية التعرب الموجودة التعلل منها لايعد قرارا اداريا . ( نقض علاحات سنة ١٩ كام القانون المدنى وعلولة التحلل منها لايعد قرارا اداريا . ( نقض ١٩٠٤/١/١٠ سنة ١٩ كام القانون المدنى وعلولة التحل منها لايعد قرارا اداريا . ( نقض ١٩٠٤/ سنة ١٩ كام القانون المدنى المؤرا من ١٩٤٤ المؤرا و ١٩٤٤ ) .

١٠ ــ لما كان الحكم المطعون فيه قد انتي إلى التيجة الصحيحة في القانون وقضي برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي. فانه لاتتربب عليه أن النفت عن طلب وقف الدعوى حتى يفصل في مدى مشروعية القرار من جهة القضاء الادارى ، طالما أن الأوراق خالية من وجود مثل هذا القرار ، وطالما أن الفصل في المنازعة هذا القرار ، وطالما أن الفصل في المنازعة يدخل في اختصاص القضاء العادى ، لأن مناط الحكم برقف السير في الدعوى طبقا للمادة ١٩٩٨ من قانون المرافعات عند اثارة أحد الخصوم دفعا يكون الفصل فيه أمرا الإزما للفصل في الدعوى أن تكون المسألة التي يثيرها الدفع خارجا عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو الاختصاص الدعي الأمر المفتقد في النزاع المائل . ( نقض ١٩٧٧/٣/٣ سنة ١٨ الجزء الأول ص ٨٣٧) .

11 — القرار الأدارى وإن كان لايحتج به فى مواجهة الافراد الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية الا أنه يعتبر موجودا قانونا من تاريخ صدوره ويسرى فى مواجهة الادارة المختصة بتنفيذه ، ولم ني ينشر فى الجريدة الرسمية ، ويكون لذلك قرار مدير عام الجمال هوجودا قانونا من تاريخ صدوره وتكتسب الرسوم المفروضة بموجه الشرعية القانونية غير أنه لايكون نافذا فى حق الافراد المخاطين بأحكامه الا بعد نشره فى الجريدة الرسمية ، وإذ يشترط لنطيع حكم الفقرة الثانية من ٣٧٧ من المضنين المدلى \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة \_ أن يكون المبلغ المدى حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسما وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حتى وكانت الطاعتة قد صددت المبالخ على التداعى باعتبارها رسوما مقررة وفقا لقرار مدير عام الجمارك رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣ وكان تحصيل المطعون ضدها أما قد تم بغير وجه حتى لعدم نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية قان حق الطاعة فى استردادها يتقادم بمثلاث صنوات من تاريخ دفعها طبقاً للفقرة الجريدة الرسمية قان حق الطاعدة فى استردادها يتقادم بمثلاث صنوات من تاريخ دفعها طبقاً للفقرة المؤتبة من المادة ٣٧٧ من التقنين المدنى دون توقف على علمها بحقها فى الرد ذلك أن حكم المادة واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٨٠٧ من التقنين المدنى دون توقف على علمها بحقها فى الرد ذلك أن حكم المادة يعترا استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٨٠٧ من التقنين المدنى واذ الترور استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٨٠٧ من التقنين المدنى واذ المن القدين المدنى واذ والدون وقف على علمها المادة ١٨٠٨ من التقنين المدنى واذ والمنا القدون توقف على علمها المدن واد على القاعدة العامة المنصوص عليها فى المدن وقوق القدون وقوق القدورة وقوق الموادي والمدن وقوق الموادي والموادي والمدن وادن وادت وقف على علمها المدنى وادارى وادرود والمدن وقف المدن وادر عام المدن وادر وادرود على القدورة وقوق المدادية وادرود على القدورة وقوق الدورة وادرود على القدورة وقوق المدادي وادرود على المدادية وادرود المدادية المدادية وادرود على المدادية وادرود على المدادية وادرود على المدادية وادرود وادى

الحكم المطعون فيه هذا النظر وبني عليه قضاءه فيكون قد أنزل حكم صحيح القانون ، والنعى عليه بهذا السبب في غير محله . ( نقض ٢٨/٦/٢٧ صنة ٢٨ الجزء الأول ص ١٥١٩ ) .

 ١٢ حــ الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الادارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ينعقد ـــ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة \_ مجلس الدولة بيئة قضاء ادارى دون غيره عدا مايرى المشرع نص خاص اعطاء القضاء العادي ولاية نظره ــ وذلك عملا بمفهوم المادتين ١١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر لجنة طعون التحسين في ظله ( تقابلان البندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣) ، وإذ تنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها بسبب أعمال المنفعة العامة على أن و تقدر قيمة العقار الداخل في منطقة التحسين قبل التحسين وبعده لجنة تؤلف من ... ، وتنص المادة السابعة منه على أن و لذوى الشأن الطعن في قرارات اللجان خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم بها ... ؛ وتنص المادة الثامنة على أن ؛ تفصل في الطعون لجنة تؤلف في كل مديرية أو محافظة من : (١) رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو وكيلها رئيسا ... وتفصل هذه اللجنة في الطعون في ميعاد لايجلوز شهرا من تاريخ ورودها اليها وتكون قراراتها نهائية و . مما مفاده أن القانون المذكور ناط باللجنة المنصوص عليهاً في المادة الثامنة منه ولاية الفصل في الطعون التي يرفعها ذوو الشأن عن القرارات الصادرة نفرض مقابل التحسين على عقاراتهم وأن قرار هذه اللجنة هو قرار اداري نهائي صادر من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي ، وإذ لم برد في هذا القانون نص خاص يخول القضاء العادي ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات اللجنة المذكورة ، وكان القرار المطلوب الغاؤه قد صدر من اللجنة المختصة بنظر الطَّعون في مقابل التحسين ، فان هذا القرار يكون قد استكمل في ظاهره مقومات القرار الاداري غير مشوب بعيب بالغ الجسامة وظاهر الوضوح بحيث يجرده من الصفة الادارية وينحدر به إلى درجة العدم ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فيما يدفع عنه من دعاوي بطلب الفائه أو وقف تنفيذه أو علم الاعتداد به وانما يكون الاختصاص بالفصل فيها منعقدا مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ، لايغير من هذا النظر ماذكره الحكم المطعون فيه من أن القرار سالف الذكر قد خالف حجية الحكم الصادر في دعوى التعويض عن نزع الملكية رقم ٦٠٨٧ منة ١٩٦٣ مدنى القاهرة الابتدائية استنادا إلى أن هذا الحكم قدر مقابل التحسين بمبلغ جنيه واحد من المتر من ثلثي المساحة أي ٦٦٦ مليم عن المتر من كاعل المساحة ذلك أن الحكم المذكور لم يعرض معابل التحسين في نزاع حول تقدير قيمة الارض قبل وبعد التحسين ، واتحا عرض له بصدد تقدير القيمة الفعلية للأرض وقت نزع ملكيتها باعتبار أن مشروع التحسين قمه بدىء فى تنفيذه قبل خمس سنوات من تاريخ نزع الملكية فراعى ما أصاب الأرض مَن تحسين عند تقدير التعويض عن نزع الملكية وذلك اعمالا للمادة ٧٠ من القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، وغذاً فقد أضاف الحكم مقابل التحسين إلى قيمة الأرض ولم يخصمه منها حسبها تقضى به أحكام القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٥ من أن مقابل التحسين هو عبء مالي يتحمل به أصحاب العقارات الذين يستغيلون من المشروعات العامة ، ومن ثم فلا يحوز الحكم حجية بشأن النزاع الذي عرض أمام لجنة الطعون في مقابل

التحسين حول تقدير قيمة الارض قبل وبعد التحسين مما تكون معه هذه اللجنة في نطاق تقديرها غير مازمة في هذا الحصوص بالتقيد بالحكم ، سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باختصاص القضاء العادى ينظر الدعوى المرفوعة بالغاء قرار لجنة الطعون في مقابل التحسين الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/١ باعتبار أن هذا القرار هو قرار ادارى معدوم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث أن المادة ١/٣٦٩ من قانون المرافعات تنص على انه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض مخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على القصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين الحكمة المختصة التي يجب التداعي اليها باجراءات جديدة ، ولما سلف فانه يتعين الفاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولاتها بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بيئة قضاء ادارى بنظرها . ( نقض ٢٩/١٠/١ ، نقض ١٤٧٦/١/١ الطعنان رقعا ٥٨٠ ) ، نقض ١٩٧٦/١ /١ الطعنان رقعا ٥٨٠ .

19 سلط كانت جهة الادارة قد أفصحت عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة باعفاء المرحوم ... مورث المطعون عليم من الرابع إلى الثامنة من آثار مستوليته عن التخلف عن تنفيذ التزامه وهو أمر يدخل في حدود سلطتها التقديرية ومن ثم فلا ينطوى على تصرف مجانى في أموال الدرلة يعين معه أنخاذ الإجراءات التي يتطلبها الدستور ومانصت عليه اللاحقة المالية للميزانية والحسابات التي أشار اليها الطاعنان في سبب النمي وكان ما أصدرته جهة الادارة على هذه الصورة هو قرار ادارى ، وإذ ترتبت على صدوره مصلحة للمتعهد بالتوريد ولم تسجم جهة الادارة خلال المدة التي كان جائزا فيها سعبه كما لمعطن عليه ذو منأن في الميعاد القانوني ، فانه يكرن قد أصبح حصينا من السحب والالفاء ويصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه يكرد قد أصبح حصينا من السحب والالفاء ويصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه عنها ومن ثم فلا وجه للقول بأن عمل الادارة يما الخصوص هو مجرد تسوية مالية خاطئة يجوز العدول عنه ١٠ (١٩١٤ على ١٩٠٨ ) .

٤١ - الاسواق العامة التي تخصصها الدولة أو الاشخاص العامة الأخرى للنفع العام تعتبر من الأموال العامة التي لايجوز للسلطة الادارية التصرف فيها الا على سيل النرخيص المؤقت وهو بطيعته غير ملزم للسلطة المرخصة التي لها دائما ولداعي المصلحة العامة الحق في الفائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ، ويكون عنحة للمنتفع مقابل رسم لا أجرة ولما كان كل أولئك من الاعمال الادارية التي يحكمها القانون العام ولاتخضع للقانون الحاص أو القيود التي تفرضها قوانين ايجار الادارية التي يحكمها الواقع في المدعوى أن محل التصرف الصادر من محافظة الاسكندرية هو أحد الادات سوق النصر التجارى الذي أقامته المنافظة وخصصته خدمة مرفق من المرافق العامة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون بما يوجب نقضه .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولاتيا ينظر الدعوى . ( نقض ١٩٧٥/٦/٣٦ منة ٣٦ العدد الأول ص١٣٣٠ ) . • ١٠ ــ ١٨ كان الأمر رقم • ١٤ ١ ــ ١٩ ١ المتضمن فرض الحراسة على أموال المطعون عليه الثانى قرارا اداريا فرديا ، وكان الأصل أن القرار الادارى يعتبر موجودا قانونا بمجرد اصداره وتلزم جهة الادارة المختصة بتنفيذه ولو لم ينشر . غير انه لايمتج به على الأفراد ولاينتج أثره في حقهم الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بعد اعلانهم به أو علمهم بمضمونه علما يقينا ، وذلك حتى لايطبق القرار بأثر رجعى يقينا ، وذلك حتى لايطبق القرار بأثر رجعى على الماضى وهو مايتالى مع مبادىء الصدائة والمشروعة ووجوب حتى لايطبق القرار بأثر رجعى على الماضى وهو مايتالى مع مبادىء العدائلة والمشروعة ووجوب حتى المه المكتبة موقعهم ، ولما كان الأمر رقم • ١٤ السنة ١٩٦١ قد صدر بتاريخ ١٩/١/١٩ ونص لى مادته الثالثة على أن ييشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدره ، وكان يين من الحكم مادته الثالث على مائد على المؤمر سائف الذكر قد طبع في ١٩/١/١٩ ولم يوزع الاقي ١٩/١/١٣ بغينة الرسمية النمي نشر من المؤمر سائف الذكر قد طبع في ١٩/١/١٣ ولم يوزع الاقي ١٩/١/١٣ بعد المؤمر سائف الذكر قد طبع في ١٩/١/١٣ ولم يوزع الاقياد من ١٩/١/١٣ بالأمر المذكور دون الاعداد بما ورد فيه من العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وهي وسيئة العلم التي نقص عابيا الأمر المذكور دون الاعداد بما ورد فيه من العمل به من تاريخ ...

17 - لايسوغ لمدير ادارة الأموال التي آلت إلى الدولة أن يضيف إلى تلك الأموال مالا لم يكن خاضعا للحراسة أصلا أو مالا كان قد قضى نهائيا باستبعاده من الخضوع لها ـــ إذ يلتزم باحترام الاحكام التي حددت نطاق الراسة وتكنون هذه الاحكام حجة علية يوصفه ممثلا ـــ قانونا ــ للسلطة العامة التي آلت اليها الأموال وهي ذات السلطة التي كانت قد عينت الحارس العام وناطت به المحافظة على تلك الأموال تحقيقا للمصلحة العامة التي اقتضت فرض الحراسة . وإذا كان ذلك فان قرار لجنة تحقيق الديون الصادر بعد رفع الحراسة وأثناء نظر الاستناف المرفوع عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى باضافة مبلغ الاتعاب المطالب به إلى الاصول التي ألُّت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يكون قد اقتطع مالا لم يكن خاضعا للحراسة ، فهو قرار ينطوي على مخالفة من جانب اللجنة التي أصدرته للحكم القضائي النهائي الذي كان قد قضي من قبل بعدم خضوع هذه الاتعاب لتدايير الحراسة مما يجعله أعتداء من جانب حهة ادارية على ولاية السلطة القضائية واهدارا لحجية حكم من أحكامها ومن ثم غصبا للسلطة يتحدر إلى مستوى الفعل المادي المعدوم الأثر قانونا ، وبذلك يفدو مجرد عقبة مادية في سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعية وهو مايخرجه من عداد القرارات الادارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعها لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات الا ما استثنى بنص خاص ومن ثم لايدخل الطعن عليه في اختصاص القضاء الاداري ." ر نقض ١٩٧٤/٢/٥ سنة ٢٥ ص ٢٨٥ ) .

۱۷ سـ وحیث آنه بین من الحکم المطعون فیه آنه آقام قضاء بعدم اعتصاص القضاء العادی بنظر الدعوی على قوله ء ان الجهاز المرکزی للتنظیم والادارة قد نظیم اجراءات التظلم من قرارات التجیم بالنشور الصادر فی ۱۹۳۵/۹/۱ الذی نص على أن پنشأ فى کل مؤسسة أو شرکة لجنة الشکاوی من قرارات التسویة على أن بیت فی الشکوی خلال شهر من تاریخ تضفیها و خلال المجنة وله أن پنظلم من هذا القرار أمام لجنة المؤسسة محلال أسبوعین من مدا

تاريخ اخطاره بالقرار . وعلى هذه اللجنة أن تفصل في التظلمات خلال شهر من ثاريخ تسلمها ويكون قرارها نهائياً. وحيث أنه بناء على ماتقدم يكون البت النهائي في التظلم من قرارات التسوية والتقيم والنظر فيما إذا كانت الدرجَّة التي ربط عليها المستأنف عليه ( الطاعن ) متفقة مع شروطها أو يستحق درجة أعلى أخرى خلافها هو من صميم اختصاص اللجنة الخاصة التي يكونُ قرارها في هذا الشأن نهائيا ويخرج عن اختصاص القضاء العادي ۽ وهذا الذي انتهي اليه الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك انه لما كان مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي يحكم واقعة الدعوى ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن علاقة العاملين بتلك الشركات هي علاقة تعاقدية لاتنظيمية تخضع لاحكام قوانين العمل كا تخضع لاحكام ذلك النظام باعتباره جزءا متمما لعقد العمل وكان مقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه الشركات في شأن هؤلاء العاملين لاتعتبر من قبيل القرارات الادارية ، فان جهة القضاء العادى تكون هم المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات لا كان ذلك وكان منشور الجهاز المركزي للتنظم والادارة المؤرخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ الذي رتب عليه الحكم قضاءه لايعدو أن يكون مجرد تعليمات ادارية ليست لها منزلة التشريع ولايمكن أن تعدل من قواعد اختصاص جهات القضاء لأن هذا التعديل لايجوز اجراؤه الا بقانون ، فإن الاختصاص بنظر هذا النزاع يظل معقودا لجهة القضاء العادي . لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة ولاتيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن الاختصاص بنظر التظلم من القرارات \_ التسوية والتقيم \_ معقود للجان التي أنشأها ذلك النشور وحدها ويخرج عن ولاية القضاء العادي ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ( نقض ، ۱۹۷٤/٤/۲ سنة ۲۵ ص ۲۹۳) .

١٩ - وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولاتيا بنظر الدعوى على ماقرره من أن العقد موضوع الدعوى إن هو الاعقد ايجار مدنى إذ لايتاول بالتنظيم تسيير مرفق عام واغا ينظم تأجير مسكن للمستأنف عليه الأول مقابل أجر معين وهذا المسكن ليس مرفقا عاما أو ملحقا بمرفق عام بظريق البعية أو التخصيص ، كما أن مجلس الملينة لم يهدف من انشاء تلك المساكن مصلحة عامة ، ذلك أنه وان كان هدف من انشاء تلك المساكن مصلحة عامة ، ذلك أنه وان كان هدف من انشاء تلك المساكن المحقق عصلحة عامة أو لا يتقاضاه بحلس المدينة . لما كان ذلك ، فان قضاء الحكم المستأنف لايكون منطويا على الغاء أمر ادارى ، كما أن البادى من الأوراق أن جهة الادارة قد تعدت السلطة الخولة في المفاد أمر ادارى ، كما أن البادى من الأوراق أن جهة الادارة قد الادارى ، ومكون ما قالم به المستأنفان إن هو الا عمل عدواني يتعين القضاء بحدو أثره ، وهو من المدى ويكون من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٥ على أن المرح إذ نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٥ على أن المرح وتنظيم العلاقات بين المؤجر والمستأجرين على الماكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية وعمال هذه المرافق ، ونص في المادة الثوافق على انه : و يجوز اخراج واغصصة لسكني موظفي وعمال هذه المرافق ، ونص في المادة الثافة على انه : « يجوز اخراج واغصصة لسكني بالطويق الادارى ولو كان شغله سابقا على العمل بيذا القانون وذلك إذا زال المتغم من المسكن بالطويق الادارى ولو كان شغله سابقا على العمل بيذا القانون وذلك إذا زال المتغم من المسكن بالطويق الادارى ولو كان شغله سابقا على العمل بيذا القانون وذلك إذا زال

الغرض الذي من أجله أعطى السكن ، فقد دل على أن المساكن التي تلحق بالمرافق والمشآت الحُكُومَية والتي تخصصها جهة الادارة لسكني موظفيها وعمالها أنما يكون شغلهم لها على سيبل الترخيص وهو ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ بييح للسلطة المرخصة دواما وللواعي المصلحة العامة الحق في الغاته أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله وكل أولئك من الاعمال الادارية التي يحكمها القانون العلم ولا ولآية للمحاكم في شأنها ولاتخصع للقانون الخاص. وإذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديرا للجمعية الزراعية بمدينة مطروح شغل مسكنا مملوكا للحكومة وخصصته جهة الادارة لسكني الموظفين والعمال الذين يعملون بالمدينة . ثم أصدر رئيس مجلس المدينة قرارا اداريا بانهاء هذا الترخيص واخلاء المسكن ، وأقام المطعون عليه بعد اخراجه من المسكن الدعوى بطلب تمكينه منه ورد حيازته اليه ، وكان التعرض المستند إلى أمر اداري اقتضته مصلحة عامة لايصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حمّا على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة وافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو مًا يسم على المحاكم بنص المادة ١٦ من قانون السلطة القصائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٥ ، ولايكون للحائز في هذه الحال من سيبل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الاداري لوقف تنفيذ الأمر أو الغاله . إذ كان ذلك ، وكَان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم وهو مايجيز الطعن في هذا الحكم بطريق النقص رغم صدوره من المحكمة الابتدائية بيئة استتنافية .

> وحيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكيم المطعون فيه .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه فانه يتعين الفاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الهادية بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة القضاء الادارى عملا بنص المادة - ١٦ من قانون المرافعات . ( نقش ١٩٧٣/٣/١٥ سنة ٢٤ العدد الأول ص ٤٣٥ ) .

١٩٠ صفاد نص المادة ٧١ ، ١٩٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدنى المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أن المغرع قد أورد قاعدة صرحية مؤداها اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع في شأن التحويض عما يصب المقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليه ، وهذه القاعدة استفاء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الادارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستفاء في الحدود المنصوص عليها وجعل ولاية الهاكم التعادية في هذا الخصوص مقصورة على النظر في الميا المشاولات من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليه ، ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا المستولى عليه ، ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا المنازون المشارة ٤٤ قضائلة ).

أ سلما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخلاف بين الطرفين ثار حول ما إذا كان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/١/١١ و الصادر من الحراسة العامة بميع الطاعة مصنع الاستقلال بأبو تبج قد شحل العلامة التجارية موضوع التداعي أم لم يشملها ، ولما كان عقد السيم المشار اليه قد صدر من الحراسة العامة بصفتها نائبة عن المطعون ضدها الأولى فانه لايعتبر عقدا اداريا بل هو عقد من عقود القانون الخاص تختص جهة القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة به ، ولايغير من هذا النظر أن الفصل في الدعوى يقتضى التعرض بالبحث في قرار لجنة تقييم المصنع المباع ومحضر أعماها .ذلك أن تشكيل اللجحة لم . يتم بالتطبيق لاحكام قوانين التأميم بل شكلت باتفاق التعاقدين لتحديد ثمن مبيع في لتحديد ثمن مبيع في لتحديد ثمن مبيع في عقد يع خاص ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي فاند يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس . ويد تفض ١٩٧٩/١٧/٣ مستة ٣٠ العدد الثالث ص ٤٤٤) .

٢١ ... وحيث أن هذا النعي غير صحيح . ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بقبول الدفع بعدم اختصاص انحاكم بنظر الدعوى وأختصاص القضاء الاداري بها على ماحصلته المحكمة من أوراق الدعوى ومستدات الطرفين فيها ، من أن شكاوي قدمت من بعض تلاميذ المدرسة ومدرسيها إلى منطقة التربية والتعليم بأن مبانى المدرسة آيلة للسقوط فندبت المنطقة لمعاينتها لجنة باشرت مهمتها وأسفر بحنها عن صحة ماورد بطك الشكاوي . ثم تحققت لجنة أخرى من هذه النسجة وافترحت نقل التلاميذ فورا من المدرسة محافظة على حياتهم ، وأن المنطقة أمهلت الطاعن مدة كافية لاصلاح الخلل فلم ينجزه وأن مديرها أصدر قراره بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠ بنقل التلاميذ إلى مدرسة أخرى . واقتضى ذلك اصدار قرارات أخرى بجرد تحتويات المدرسة وتخزين أثاثها ورأت المحكمة أن هذه القرارات جميعا وقد اتخذتها سلطة عامة خولها قانون المدارس الحرة حق مراقبة التعلم الخاص. وقصد بها احداث أثر قانوني هو اغلاق المدرسة مؤقتا لوجود خلل بمانيها توشك معه أن تنقض على التلاميذ . فقد اكتملت لها أركان القرار الادارى ، وانتهت المحكمة من ذلك إلى الحكم بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى بوصفها دعوى تعويض عن أضرار ناشتة عن قرارات ادارية قاتمة غير منعدمة يختص القضاء الادارى دون غيره بالنظر في مشروعتها وتدافي شروط صحتها، وبتقويه مدى الأحقية في التعويض عن الاضرار الناشئة عنها وهذا الذي قررته الحكمة وبنت عليه حكمها لا مخالفة فيه للقانون ذلك انه لما كانت المادتان ٨ و ٩ من قانون تنظم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تخولان المجلس بيئة قضاء ادارى دون غيره الاختصاص بدعاوى التعويض عن القرارات الادارية وتدخل هذه الدعاوى في اختصاص محكمة القضاء الاداري بمكم المادة ١٤ من ذلك القانون وكان القرار الاداري هو افصاح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين بقصد احداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا وكان الباهث عليه ابتغاء مصلحة عامة ، وكان القانون رقم ٥٨٣ لسنة ٩٩٥؛ بشأن تنظيم المدارس الحرة يقضى في مادته الأولى بخضوع هذه المدارس لرقابة وزارة التربية والتعلم وتفتيشها في الحدود الواردة به كما يوجب في مادته الثالثة أن يكون مبنى المدرسة سليما مستوفيا الشروط الصحية . وتحيز المادتان ٤٩ ، ٥٤ من ذلك القانون اتخاذ اجراءات معينة بشأن المدرسة منها اصدار قرار بغلقها اداريا إذا خالفت أحكامه أو أحكام القرارات الصادرة تنفيذا له . وكان مفاد ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى أن المسلحة العامة قد اقتضت أن تصدر جهة الادارة المختصة بالرقابة على المدارس الحرة قرارات بغلق مدرسة الطاعن مؤقتا وجرد منقولاتها وتخزينها واستهدفت بهذه القرارات احداث أثر قانونى

بمقتضى أحكام قانون تنظم المدارس المذكورة هو وقف الترخيص لها بمزاولة التعلم حفاظا على أرواح التلاميذ وسلامتهم ، وكان قد ترتب على ذلك \_ فيما يدعى الطاعن \_ أن لحقت به اضرار ادبية ومادية تتمثل في الاساءة الى سمعته وفوات كسبه من المدرسة ، وتلف بعض منقولاتها بسبب عدم الحيطة في النقل والجرد والتخزين، والعبث ببعض كتبها وأوراقها وأوضاعها خلال العمليات المذكورة فان هذه الإضرار المدعاة سواء كان مردها إلى عيب في القرارات ذاتها بيس مشروعيتها وشروط صحتها . أو إلى خطأ شاب تنفيذ هذه القرارات المعية . فهي أضرار ناشئة عن تلك القرارات الادارية ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الضرر انما لحق به من أعمال مادية ، ذلك أنه متى كانت هذه الإعمال المادية قد وقعت استنادا إلى القرار الاداري وتنفيذ له فلا يسوغ النظر اليا مستقلة عن ذلك القرار ، إذ هي ترتبط به برابطة السبية وتستمد كيانها منه ، وليست عجر د أعمال غصب منقطعة الصلة بالقرار الاداري وهو ما استخلصته محكمة الموضوع بحق من أوراق الدعوى وبنت عليه حكمها بعدم الاختصاص، ولا يغير من ذلك مايديره الطاعن من أن الدفع بعدم الاختصاص المدى من المطعون ضدها قد استند أمام محكمة أول درجة إلى صدور قرار بالاستيلاء على المدرسة ، وذلك متى كان قد ثبت لدى محكمة الاستثناف صدور قرارات ادارية بغلق المدرسة مؤقتا وتعطيل التعلم فيها وجرد أثالها وتخزينه . وهي القرارات التي أسس عليها الحكم الاستثناق قضاءه . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رد الاضرار المطلوب التعوير عنها إلى قرارات ادارية ينعقد الاختصاص بنظر دعاوى التعويض عنها للقضاء الادارى دود غيره . يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا وبذلك يكون النعي عليه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن ، كما يتعين احالة الدعوى إلى محكمة القمضاء الادارى المختصة وذلك عملا بحكم المادة ١٩٠ من قانون المرافعات .

#### ( نقص ١٩٧٣/١٢/١١ سنة ٢٤ الجزء الثالث ص ١٩٥٠ )

٣٧ — لما كان مجلس ادارة هيئة قناة السويس قد أصدر ف ١٩ من مارس سنة ١٩٦٩ السنادا الى السلطة الخولة له فى القانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٧ قراراً يقضى بأن المبانى والمساكن المبيئة فيه والتي آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى المادة الأولى من قانون التأمير رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٦ والتي يشغلها الفير حالها بمقتضى عقود أبرمت مع الشركة تعتبر مخصصة خدمة المرفق ويجرى اخلاؤها فغذا القرآر ومن بينهم المطعون ضده فان هذا القرآر وكن تينهم المطعون ضده فان هذا القرآر ومن بينهم المطعون ولا يشوبه فى طفا القرآر الادارى ولا يشوبه فى طفا القرآر الادارى ولا يشوبه فى طفا القوار الادارى ولا يشوبه فى طفا المقادة أو ولا يشوبه فى طب المادة ولا يشعب يجرده من الصفة الادارية وبتحدر به إلى درجة العدم ومن ثم فلا تخصى الحاكم المادة أو وقف تنفيله وإنفا يكون الاختصاص بالقصل فى طفا الطلب شجلس الدولة — بيئة قضاء ادارى — دون غوه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥ من قانون السلطة القطائية رقم ٥٩ لسنة ادارى — دون غوه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥ من قانون السلطة القطائية رقم ٥٩ لسنة ادارى — دون غوه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥ من قانون السلطة القطائية رقم ٥٩ سنة ادارى —

١٩٥٩ والمادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في دعوى المطعون ضده بوقف تنفيذ قرار الهيئة المستشكل فيه تأسيسا على انعدام هذا القرار وانطوائه على اعتداء على حتى السلطة القضائية فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

# ( نقض ٢/٨/٢/٨ سنة ١٩ العدد الأول صد ٢٣٠ )

٣٣ \_ مفاد نص المادة ٥٥٨ من القانون المدنى أن عقد الإيجار من العقود الرضائية وأنه إذا انتفع شخص بشيء بغير رضاء من مالكه لايعد مستأجرا . ولما كان القرار الذي صدر بالاستيلاء مؤقًّا على عقارات الافراد طبقاً للقواعد التي أوردها المشرع في القانون رقم ٧١٥ لسنة ١٩٥٥ والتي خول بها وزير التربية والتعلم حق الاستيلاء المؤقت على عقارات الافراد اللازمة للوزارة ومعاهد التعلم بعد قرارا اداريا يتم جيرا عن أصحاب هذه العقارات وهو مايمته معه القول بأن العلاقة التي تنشأ بين الوزارة وبين أصحاب هذه العقارات علاقة ايجارية ، وكان غير صحيح ماتقول به الطاعنة من أن المشرع قد أفصح عن مراده باعتبار علاقة الوزارة بأصحاب العقارات المستولى عليها مؤقتا علاقة ايجارية بما نص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ من أن ، الأماكن الصادر في شأنها قرارات الاستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها ، \_ ذلك أنه وقد وردت عبارة هذا النص صريحة ف أن الأماكن المستولى عليها تعتبر مؤجرة في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون ، فقد دلت بذلك على أن المشرع لم يقصد أن يغير من طبيعة العلاقة المترتبة على هذا الاستيلاء ويجعل منها علاقة ايجارية على اطلاقها في مفهوم قواعد الايجار الواردة في القانون المدنى على الرغم من انعدام رضاء أحد طرفيها بقيامها بما مؤداه انه فيما خلا أحكام القانون رقيم ١٩١٨ لسنة ١٩٤٧ يتعين عدم تطبيق قواعد الإيجار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحد بهذا النظر وانتهى إلى أن استيلاء الوزارة الطاعنة على عقار المطعون ضده جيرا عليه لاينشيء بينهما علاقة ايجارية بما يمتع معه تطبيق المادة ٩٩٣ الواردة ضمن أحكام عقد الايجار في القانون المدنى على واقعة الدُعوى ورثب على ذلك تطبيق أحكام الالتصاق المنصوص عليها في المادة ٩٣٤ من هذا القانون فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق يكون على غير أساس.

#### ( نقض ١٩٦٨/٦/٤ سنة ١٩ العدد الثاني ١٠٨٣)

٢٤ \_ الأموال التي كان يتوزها الأفراد قبل التعديل الذي أدخ على المادة ٩٧٠ مدنى بالقانون رقم ١٤٧ لمن عليها بالتقادم قبل مندر هذا القانون فانه يكون للحكومة أن تزيل التعدى الواقع عليها بالطريق الادارى عملا بالحق المقور ها في القانون رقم ٣٩ لسنة ٩٥١ و بالتالي يكون الأمر الادارى الصادر بازالة التعدى الحاصل من المطعون ضده قد صدر بالاستاد إلى المادة ٩٧٠ سالفة الذكر ولايشوبه في ظاهره عيب بجرده من صفته الادارية ويتحدر به إلى درجة العدم . لما كان ذلك وكان التعرض المستد إلى أمر ادارى اقتضته مصلحة عامة لإيصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا المعرض المستد إلى أمر ادارى اقتضته مصلحة عامة لإيصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا المعرض المستد إلى أمر ادارى اقتضته مصلحة عامة لإيصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا المعرض المستد إلى أمر ادارى اقتضائه مدا المعرض المستد إلى أمر ادارى اقتضائه مدا المعرض المستد إلى أمر ادارى التحرف المستد إلى أمر ادارى التحرف المستد إلى أمر ادارى المساسدة عدا المعرض المستد إلى أمر ادارى المستد المستد إلى أمر ادارى التحرف المستد إلى أمر ادارى المستد المستد المستد المستد إلى أمر ادارى المستد المستدر المستد المستد المستد المستد المستد المستد المستدر المستد المستدر المستدر

وذلك لما يترتب حيا على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تفينه وهو مايستع على الحاكم بنص المادة 10 من قانون السلطة القضائية رقم 07 لسنة 1909 وكان مجلس المدولة هو المختصد دون غيره بالفصل في طلبات التصويض عن القرارات الادارية المدحى بمخالفتها للقوانين أو الحفا في تطبيقها وتأويلها وذلك عملا بالمادة ٩ من قانون مجلس المدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩. لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر القرار الاداري الصادر بازالة التصدي ١٩٥٩. لما كان منه الحيازة التحدى القرار الاداري الصادر بازالة التحدي التحتييا المطعون ضده مع أنه \_ وهر رافع الدعوى \_ لم يدع أن هذه الحيازة فد ترب عليها اكتسابه ملكية الأرض بالتقادم قبل صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ... وعلى هذا الأساب مالكية الأرض بالتقادم قبل صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ... وعلى هذا الأساب الخاصة معذى الحكم يكون قد بنى على مخالفة للقانون . (تقصر ١٩٨٨/١٩٧٣ سنة ١٩ المدد الأول ص ١٩٨٠ ).

٣٥ - لما كان البادي من صحيفتي دعوبي المطعون ضدهم وأوراقها أنهم كانوا يستأجرون الأرض محل النزاع من وزارة الأوقاف وأن هذه الارض قد آلت إلى وزارة الاصلاح الزراعي بطريق الاستبدال عملاً بأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأنه استادا إلى المادة الثانية من هذا القانون التي تقضى بأن تتسلم اللجنة العليا للاصلاح الزراعي الأراضي الزراعية التي يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاصلاح الزراعي فقد أصدرت تلك اللجنة في ٧٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ قرارها برقم ٤٧ بتوزيع هذه الأرض على من رأت توريعها عليهم ثمن ينطبق عليهم نص المادة التاسعة من قانون الاصلاح الزراعي المشار اليه ولم يكن المطعون ضدهم من بين من شملهم هذا التوزيع كا أصدرت اللجنة أيضا في نفس التاريخ قرارها رقم ٤١ بالغاء عقود الأيجار الصادرة للمطعون ضدهم استنادا إلى الحق الخول لها في المادة ٣٥ من قانون الاصلاح الزراعي آنف الذكر حتى يمكن تنفيذ عملية التوزيع بعد اخلائهم الارض ، ولما شرعت الوزارة الطاعنة في تنفيذ القرارين الاداريين المذكورين أقام المطعون ضدهم عليها الدعويين بطلب منع تعرضها لهم في تلك الارض تأسيسا على أن الوزارة الطاعنة صبق أن قررت توزيع هذه الارض عليهم واتخذت الاجراءات اللازمة لبيعها لهم وأن تنقيذ التوزيع الجديد يعتبر تعرضا لهم في حيازتهم يجوز لهم دفعه بدعوى منع التحرض ، ولما كان الععرض المستند إلى أمر اداري اقتضته مصلحة عامة لايصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو مايمته على انحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية وقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولايكون للحائز في هذه الحال من سيبل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الادارى لوقف تنفيذ الأمر الاداري أو الغاله ، لما كان ذلك وكانت دعويا المطعون ضمهم تهدفان إلى منع تعرض الوزارة الطاعنة المستند إلى الأمرين الاداريين اللذين أصدرتهما الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تنفيذًا لما تقضى به المادة الثانية من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ وتحقيقا للمصلحة العامة التي يبعنيها قانون الاصلاح الزراعي فان الدعوبين المذكورتين تخرجان قطعا عن ولاية انحاكم فلا تكون من دعاوى الحيازة الَّتي يختص بنظرها القاضي الجزئي طبقا لنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات . ( نقض ١٩٦٦/١٢/١ سنة ١٧ العدد الرابع ص ١٧٦٣ ) .

٣٦ ـــ وحيث أن الحكم المطعون فيه قرر أن العلاقة بين مصلحة السكك الحديدية والمطعون
 ضده هي علاقة تعاقدية قد أقام فضاه على ماياتى : , وحيث أن البادى من ظاهر الأوراق أن

المستأنف ضده ، المطعون ضده ، قد أقام الكشك محل النزاع في سنة ١٩٥٧ وقام بدفع مبلغ . . ٥ ملم بتاريخ ١٩٥٨/٣/٩ لمصلحة السكك الحديدية مقابل الانتفاع عن وضع الكشك ابتداء من ١٩٥٧/٥/١٦ على ماييدو من ظاهر الايصال المقدم بحافظة المستأنف عليه المقدمة بمحكمة أول درجة ومن ثم يكون البادي تما تقدم بحسب الظاهر أن مصلحة السكك الحديدية قد سمحت للمستأنف عليه بأقامة الكشك محل النزاع نظير مبلغ معين يدفعه دوريا وعليه تكون العلاقة بين الطرفين بحسب الظاهر هي علاقة تعاقدية ، ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يقر، وجدد العلاقة العاقدية بن الطرفين الاعل أساس أن المصلحة سمحت باقامة الكشك لقاء جعا درري ولما كان الأصل أن تصرفات السلطات الادارية في الاملاك العامة لانتفاع الافراد بها لايكون آلا بترخيص والترخيص بمحكم طبيعته معين الاجسل غير ملزم للسلطة المرخصسسة التي لها دائما لداعي المصلحة العامة الحق في الغاله والرجوع فيه قبل حلول أجله واعطاء الترخيص ورفضه والغائه والرجوع فيه كل أولتك أعمال ادارية يحكمها القانون العام وكان أداء المطعون ضده مقابلا لانتفاعه بالكشك لاينفي أن شغله له كان بموجب ترخيص عملا بحكم الاصل كما أنه ليس من شأنه أن ينزل العلاقة بين الطرفين منزلة التعاقد ولما كان تصرف مصلحة السكك الحديدية بازالة الكشك موضوع النزاع يتمخض أمرا اداريا يحظر على المحاكم أن تؤوله أو توقف تنفيذه عملا بنص المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية فانه كان يتعين على المحكمة أن تقبل الدفع بعدم اختصاصها وإذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى برفض ذلك الدَّفع وتمكين المطعون ضده من اعادة الكشك إلى الحال التي كان عليها قبل الازالة فانه يكون مخالفا للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ثما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . ( نقض ١٩٦٦/٦/٩ سنة ١٧ العدد الثالث ص ١٣٤٦).

٧٧ ... وحيث أن الدعوى رفعت من الطاعن وطلب فيها أولا بصغة مستعجلة وقف اجراءات يع السيارة المدعوز عليها حتى يفصل فيما إذا كان للمجلس البلدى الحتى في فرص الرءاءات يع السيارة الملاكورة الرعم المجلس البلدى الحتى في فرص الرعم المجرز عليها من أجله . وثانيا بعضة عادية الفاء الحجز المرقع على السيارة الملاكورة واعجاره كأن لم يكن وثالثا بطلب ميلغ تجسين جيها تعويضا عن توقيع الحجز، وهي طلبات الفصل فيها يدخل في ولاية الماكم المدنية ... على ماجرى عليه قضاء ١٩٤٩ المنتقد ... على ماجرى عليه قضاء مده المحكمة .. أن يكون أساس المدعوى أن الحجز الإدارى المطلوب وقف اجراءاته أو العاؤه أو العاقدة أو العاؤه أو رسم يزعم الطاعن أن المجلس الجلدى بفرض رسم يزعم الطاعن أن المجلس لايملك فرصه وأنه لذلك يجب عدم الإعداد بهذا القرار لعدم مشروعه ولان المادة عام من الاحدة تهذا القرار لعدم المجارع المجلس الجلدى بفرض الرسم ، المجارئ المواجد على المجارئ المحدى دون الأمر الإدارى العام أو اللوائح كارارات المجلس الجلدى بفرض الرسم ، وعلى ذلك فان على المخارة المستحد وملى ذلك فان على المخارة المحدى دون الأمر الإدارى العام أو اللوائح كارارات المجلس الجلدى بفرض الرسم ، وطي ذلك فان على المخارة المحدى من مشروعية الملائحة المراد تطبيقها على النزاع المحدود ومطابقيا للقائرن . ومن ثم يكون الحكم المطمون فيه إذ قعنى بعدم الحصاص الحكمة المطمون فيه إذ قعنى بعدم الحصاص الحكمة المطروح ومطابقيا للقائرن . ومن ثم يكون الحكم المطمون فيه إذ قعنى بعدم احتصاص الحكمة المطون فيه إذ قعنى بعدم احتصاص الحكمة المطون فيه إذ قعنى بعدم احتصاص الحكمة المحدون المحدود المحدود

بنظر طلب وقف البيع ، وبوقف الفصل في طلبي الغاء الحجز واليعويض حتى يقصل من جهة القضاء الادارى في النزاع القائم على مشروعية اللائحة التي يستند البيا للطعون عليه في توقيع الحجز ، إذ قضي الحكم بذلك يكون قد خالف القانون نما يستوجب نقضه ، ( نقض الممارا/٩٧ سنة ٩ ص ٥٧٠ ) .

١٨٠ ــ فرض الجلس البلدى الطاعن رسوما على الشركة المطعون عليها باعتبارها تقوم بعملية العيارات في دائرة اعتصاصه وقبه طبيها برجوب دفع هذه الرسوم ولما لم تعلم أرقع حجزا ادارها على سيارتين محلوكتين فما وحبد بوما ليمهما فأقامت الشركة الدعوى وظلمت الحكم . ادارها على سيارتها بايقاف اليع حتى يقصل في النزاع بالموضوعي الخاص باستطاقي الرسوم. والناب بسيقة عادية الغاء الحجز واجباره كأن لم يكن . واثانا ب بالزام الخاجز وان يدفع ها ملحا مينا على المحلول المخاجز بأن يدفع ها ملحا مينا على المحلول المحلولة التي الاجرز تأسيسا على أن قرار الجلس البلدى بفرض الرسوم هو من قبل الاوامر الادارية التي لاجموز المساس بها قطعت المحلول المحلول

١ نسم جرى قضاء محكمة الفقض بأن الحجوز الأدارية واجراءاتها لاتعد من قبيل الأوامر الإدارية التي لانجوز للمحاكم الغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تحص الحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان اجراءات هذه الحجوز أو الغائها أو وقف اجراءات البح.

٧ \_ أن المادة ١٨ من قانون نظام القصاء والتي كانب تقابل لمادة ١٥ من الاتحة ترتيب الحالج الأملية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الادارى أو تأويك إلها تشير إلى الأمر الادارى المودى دون الأمر الادارى العام أى المواقع ... كفرار المجلس المبلدى بفرض رسم ... إذ لا شبية في أن للمحاكم بل عليها قبل أن تعلق لاتحة من المواقع أن تسعول من مشروعتها ... ومطابقها لمقانون ، فان بدا لها ماييها في هذا الخصوص كان عليها أن تمنع من تعليقها .

٣ ــ ١٤ كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ ك السنة ١٩٤٤ بيظام الجائس البلدية والقروية تنص على أن للمجائس أن تفرض في دائرة الجعامها وسوما على الحال الصناعية والعجارية ، ومل أن يعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة العظام منها وكيفية تحميلها وأحوال الاعباد منها ، وبناء على هذا النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر لبنة ١٩٤٥ المنافية أساس الرسوم المسادر في ١٩٤٠ بيتمو لسنة ١٩٤٨ بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة العظام منها ، ولما كان الجائس البلدية وطريقة العظام منها ، ولما كان الجائس البلدي و الطاعن به يعاء على ذلك قد فرض وسوما على ادارة على معلية الفقل بالسيارات وهو عمل تجارى بطيعته ، وكانت مكانب الشركات وعلاجها وجراجام! هي الطبي الشركات وعلاجها ألم المنافس المائس الطاعن وأنها بيله المسادة ٢٠ من القانون وقم ١٩٤٥ أم يكان لايغير من هذا العظر أن تكون المس الملدة ٢٣ من القانون وقم ١٩٤٥ أسنة ١٩٤٤ ، وكان لايغير من هذا العظر أن تكون المسركة المطنون عليها مائمة بدعل وسوء عليها مائمة بدعل والمس الملك المسركة المطنون عليها مائمة بدعل وسوء عليها مائمة المركة المطنون عليها مائمة بدغع وسوم أخرى عن مركزها الرئيس على كان الرسم الملك

يتقاضاه المجلس هو عن نشاط الشركة فى دائرة المدينة وليسر عن نشاطها بوصفها مرخصا لها أو متمتعة بامتياز لمرفق النقل ، لما كان ذلك يكون القرار الصادر من المجلس البلدى بفرض الرسم المشار اليه قد صدر موافقا لنصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ . ( نقض ١٩٥٣/٥/٢ مسنة ٤ ص ١٩٥١ ) .

٢٩ ــ تفل نصوص المواد الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧١ بانشاء مؤسسة مصر للطيران ، والأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظم مؤسسة مصر للطوران ، والفقرة الثانية من المادة الأولى والسابعة والثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بداتها في تطبيق أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، والأولى والثانية والرابعة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الحاصة بمؤسسة مصر للطيران والمادة الأولى من قرار وزير الطيران المدلى رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مؤسسة مصر للطيران إلى شركة مساهمة عامة باسم شركة مصر للطيران استنادا إلى السلطة الخولة له بالمادة السابعة من القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٥ والمذكرتين الايضاحيتين لهذين القانونين على أن المشرع استبدف باصدار القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ التصجيل إلى اقالة مؤسسة مصر للطيران من اطار نظام المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بعدما أظهر تطبيقه عليها عدم مواءمته لهالات عملها وأصابيا بالجمود وأقعدها عن مواجهة منافسة شركات الطيران العالمية تما أرداها إلى وضع اقتصادى سيء وذلك بوضعها في اطار جديد لايتقيد بالنظم والأوضاع الحكومية وكذلك النظم المتبعة في القطاع العام وبأن تكون لها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية وهو مالا يتألُّ مع الابقاء عليها كمؤسسة عامة وانما هو في نطاق ما أبانت عنه المذكرة الايضاحية من أهداف التشريع باعبارها من الأنشطة اخاصة للنولة التي لاتصطبع بالصبغة الادارية ، ولا ينال مر ذلك ابقاءها تحت اسم اشتهرت به لأن هذا الاسم لايفير من طبيعتها التي تنبيء نصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الايضاحية عن أنه جعلها في واقع الامر شركة من الشركات العجارية بالماكان ذلك القصد وتلك الطيعة الخاصة للمطعون ضدها بمقتضى هذا بر التشريع لا تتنافي وأهداف المشرع من اصدار القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٥ سالفة البيان بل هي بحوام معها فانه لايكون ثمة تعارض بينهما يقال معه أن القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٥/٩/١٣ هو الاداة التشريعية المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ــ الذي لم يعمل به الا من تاريخ لاحق في ١٩٧٥/٩/١٨ الاستبقاء المطعون حمدها مؤسسة عامة ، وتما يؤكد سيرهما معا في نطاق فكر مشرع واحد ينتزه عن العبث واللغو تعاصرهما زمنا وأن هذا القانون الأخير لم يستثن المطعون ضدها من الخضوع لاحكامه كإلم يرد بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ماغرجها من نطاق القانون الذي قبله فيما يعملق بالغاء شكلها كمؤسسة عامة وتحريرها من القواعد والنظم التي تحكم هذه المؤسسات وأن المذكرتين الايعناجين للقانونين المشار إليهما توافق بطرهما ف شأن نظام المؤمسات العامة وعدم صلاحيت للتطبيق ووجوب تخليص الوحدات الإقتصادية التي اصطبغت به من آثار سواء ماكانت تباشر منها نشاطاً بذاتها أو عن طريق وحدات أخرى تتبعها ، هذا إلى أن القول بأن المطعون ضدها استمرت

مؤسسة عامة بصدور القانون رقم ١٩١٦ لسنة ١٩٧٥ يضحى غير سديد بعد زوال نظام المؤسسات العامة بصدور القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٥ اللدى ألهى القواعد التي تنظمها في القوات المبدور القانون رقم ١٩١٠ اللدى ألهى الوزواء رقم ٩٠٩ الملدة كالمبدورة من الوزواء رقم ٩٠٩ المسلف الوزواء رقم ١٩٧٠ المسلف المبدورة من المؤسسات التي تباشر نشاطا بلماتها . ونص قرار وزير وزير السياحة والطيران من ضمن المؤسسات التي تباشر نشاطا بلماتها . ونص قرار وزير وزير السياحة والطيران الملدق وقم ١٩١٠ لبنة ١٩٧٦ على تحريفها إلى شركة مساهة تحت اسم شركة مصر للطيران استادا إلى تعرف المدورة على المسلف مشام مشتها استادا إلى من الملاقة ينها وتين العامون ضدها صفتها كمؤسسة في على العامل الملاقة ينها وتين العاملات بينا وتين العاملات بنظر المنادي المنادي بنظر المنادي بنظر المنادي المنادي بنظر وينها . ( نقض ١٩٨٤ / ١٩٨٤ طفرار قم ١٩٠٥ المنادي عنادية ) .

٣٠ ــ لما كان الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعبر دائمًا مطروحًا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها ، فلايسقط الحق في ابدائه والتحسك به حتى ولو تنازلُ عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان البين من استقراء نصوص كل من القانونين رقمي ١٥٠٠ سنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وتمطكات بعض الاشخاص و ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وتمطكات الاشخاص الخاضعين لاجكام القانون رَقُم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار آليه أن الشارع قصد الاعبارَات رآها ... وعلى ما أفصحت عنه الْمُذَكِّرةُ الايضاحية للقانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٦ ــ الى تصفية الأوضاع المترتبة على فرض الحراسة ورفعها بحيث تنتبي العلاقة بين هؤلاء الاشخاص وبين الاجهزة أهجمة بعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مباشرة ، الا أن أغلب الأوضاع المذكورة بقيت دون انهاء بصفة دائمة لقيام صعوبات قانونية واجراءات حالت دون الانتباء من تحديد المراكز المالية للاشخاص المذكورين ، وهو ما دعا الشارع الي اصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧١ مستهدقًا به وضع اجراءات مبسطة وسريعة تكفل تصفية تلك الحراسات وانباء آثارها بصورة شاملة في موعد أقصاه سنة من تاريخ العمل به في ١٩٧١/٩/١٥ بمراعلة الاحكام القانونية السارية في شأن من رفعت عنهم الحرَّامة والتيسيرات التي تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية. ووفقًا للاجراءات والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون ، وخولت المادة الثانية عشرة منه الوزير الخنص في سبيل اتمام التصفية سلطة مباشرة كافة الاختصاصات المقررة لرئيس الوزراء طبقة لاحكام القانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكذلك الاعتصاصات المقررة لوليس الوزراء والوزيو-المتيص بالأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ بوضع نظام لادارة أموال المعقلين والمراقبين وغيرهم من الاشخاص والهيئات . واذ صدر القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٧ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طيقا للقانون للقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ ليعمل به في أول اكبوير سنة ١٩٧٧ ونص في مادته الخامسة على أن و يتولى وزير الخزانة تصفية الجهاز الادارى للحراسة وتكون له اختصاصات الوزير اغتص في القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧١ وكذلك اختصاصات الحارس العام، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن الغاء الجهاز الادارى للجراسة العامة ونقل احتصاصاته إلى وزارة الخزانة ونص في مادته الأولى على أن « يلغى الجهاز الادارى للحراسات العامة وتنقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة ، ونصت المادة الثانية منه على أن ه تتولى

الخزانة تصفية أعمال احراسة كما تقوم بتوريع العاملين بيا على أجهزة الدولة ، وقصت المادة الخافة من ذات القرار على أن ، يوقف سريان الاقجاع الادارى وهره من المصاويف الادارية الخزامة التي تصحلها الأموال التي خصصت لتدابير الحراسة فان مقاد ذلك أن وزارة الحزائة هي الجهة القصة بتحقيق ماتفياه الشارع من مصالح عامة بتصفية الأوضاع المترتبة على رفع الحراسة وتصفيتها ، كما مؤداه أن جهاز تصفية الحراسات المبيئ من الجهزة الحكومة ، وله صفة المصالح الحكومية ، ويعنجي بيله المغابة في مشهمت بهاز المامة عا لازمة أن العاملين به صواء أكانوا معيين لديه ابعناء أم معارين له من جهات حكومية أخرى موظفين صموميون ، لما كان ذلك وكان وقع المدعوى الذي سبطه الحكم المطعون فيه أن المطون ضده من موظفي مصابحة الحكم المطعون فيه أن المنا حكومية العامل بوظفهم الاصلية ، فان النزاع حكرمية المعارية المعارف من المنازية المعارف من موظفي مصلحة العارات الإحاب المعارين لمانا القانون يكرن من اختصاص بمحلس المعارفة المعارفة من من عرف طرو فقا للمادة الماشرة من المقانون فيه هذا النظر وفصل في موضوع النزاع ، فانه يكون قد خالف القانون نها يوجب نقضه المطون فيه هذا النظر وفصل في موضوع النزاع ، فانه يكون قد خالف القانون نها يوجب نقضه المطون فيه هذا النظر وفصل في موضوع النزاع ، فانه يكون قد خالف القانون نها يوجب نقضه المطون فيه هذا النظر وفصل في موضوع النزاع ، قانه يكون قد خالف القانون نها يوجب نقضه المطون فيه هذا النظر وفصل في موضوع النزاع ، قانه يكون قد خالف القانون نها يوجب نقضه المنس قدم موسوع النزاع ، قدايلة القانون نها يوجب نقضه المنسون المستة ٧٠ قدياية ).

٣١ ــ لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للاتيان الزراعي والتعاول والبنوك التابعة لها بالخافظات الذي يسرى من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٣/٢٣ قد نص في المادة الأولى منه على أن و يحول بنك التسليف الزراهي والتعاولي إلى مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للاتيان الزراعي والتعاولي ويكون مركزها القاهرة ، ، واتبع ذلك بالنص في المادة الخامسة على أن ، تحول فروع بنك التسليف الزراعي والعماوني في الحافظات إلى بنوك للاتيان الزراعي والعماوني في شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ، وكان مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من لاتحة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ ـــ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة ــ أن العلاقة بين هذه الشركات والعاملين بيا هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية تخضع لأحكام قرانين العمل كم تخضع لأحكام ذلك النظام باعتباره جزءا متمما لعقد العمل بما مؤداه أن القرارات التي تصدر في شأن هؤلاء العاملين لاتحر من قبيل القرارات الإدارية وتكون جهة القضاء العادي هي الخنصة بنظر المنازعات المعلقة بيا ، ولايغير من ذلك صدور تلك القرارات من المؤسسات التابعة لها هذه الشركات لأن هذا الأمر لايعدو في حقيقته أن يكون عظيما للملاقة العماقدية القائمة بين الشركات والعاملين بيا ولايغير من طبيعة هذه الملاقة ، كما أن أداة ذلك النظيم لاتجعل من القرارات الصادرة في هذا الخصوص قرارات ادارية. لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الذي يعمل لدى الطاعن التاني وهو تمثل شركة مساهمة انما اقامها بطلب أحقية للفئة المالية الثامنة مستندا لأحكام المادتين ٦٣ و ٢٤ من اللائحة سالفة البيان بدلا من الفقة العاسعة التي صدر القرار موضوع العداعي بعبسكينه عليها فان علاقه بالطاعن الثانى تكون علاقة تعاقدية ولايعد هذا القرار من القرارات الادارية العي يمتع

على القضاء العادى الفصل فيها ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون بمناى هن الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال . ( نقض ١٩٨٤/١/١٥ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٧ \_ لما كان الثابت في الدعوى أن تحديد أجور المطعون صدهم محل العداعي قد تم بموجب قرار البنك الطاهن الصادر في ١٩٦١/٤/٢٥ عما تكون معه منازعة المطعون ضدهم حول هذا التحديد وأحقيتهم للاجور المطالب بيا هي في حقيقتها طمن على ذلك القرار ، وكانت العبرة في تحديد طبعة القرار المذكور لمعرفة الجهة القعمائية المتعمة بنظر الناس عليه هي بوقت صدوره دون اعتداد بما طرأ من تغيير على صفة مصدره في تاريخ لاحق . ولما كان البلك الأهل المصرى يعتبر مؤسسة عامة وقت صدور قرار بتحديد أجور المطعون صدهم في ١٩٦١/٤/٢٥ ، إذ نصبت المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن يعير البلك الأهلى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته للدولة ، كما نصت ألمادة الأولى من النظام الأساسي غذا البنك الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ على أن البنك الأهل المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم فان علاقة المطعون ضدهم بالبنك الطاعن وقت صدور قراره بتحديد أجررهم في ١٩٦١/٤/٧٥ تكون علاقة لاتبحية تنظيمية بوصفهم موظفين عمومين وفي مركز من مراكز القانون العام ، ولايفير من ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٦٥ ق ١٩٣٥/٣/٢١ بتحويل البنك الأهل المصرى إلى شركة مساهمة عربية ذلك أن هذا القرار صدر لاحقا لقيراد تحديد أجور المطعون ضده. فلا أثير له على علاقتيم بالبنك الطاعين وقت ذاك لما كان ذلك وكان المطعون ضمهم يعتبرون رقت صدور القرآر المذكور في ١٩٦١/٤/٧ من الموظفين العمومين عكم تبعيم لشخص من أشخاص القانون العام ، فان عملس الدولة بيئة قضاء ادارى يكون هو المختص دون غيره بنظر منازعة المطعون ضدهم في القرار الصادر بتحديد أجورهم عملا بالفقرة الرابعة من المادة التانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعظم مجلس الدولة التي تحكم واقعة النزاع ( نقض ١٩٨٣/١١/١ طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض 19/1/1/4 طعن رقم 190 لسنة \$4 قضائية . .

٣٣ \_ القرار الاداري . ماهيته . القرار الصادر باستعجال تنفيذ قرار ترمي بسبق صدوره . عدم اعتباره قرارا جديدا منشا لأثر قانولى . مؤداه . عدم جواز الطعن فيه . ( نقض ١٩٨٤/٩/٣٣ طعن رقم ٥٩٩ اسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٤ ــ الدفع بعيم الاعتصاص الولائي يعير دائما مطروحا على محكمة الموضوع لعلقه بالنظام العام ولو في يدفع به أمامها ، فلايسقط اخق في ابدائه والنسبك به حيى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا في يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، كا يجوز غكمة الفقض أن تتره من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان الفهمل في جدسية الطاعن مسألة أولية تمزج عن نطاق الاحتماص الولائي للمحاكم ، وتدخل في احتصاص محلس المدولة وحده طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ وكان النزاع على جدسية الطاعن نزاعا جدل يعوقف على الفصل في الفصل في الفصل في المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه إذ فصل في هذه الماكن قد أحطأ في تطبيق القانون ، وخرج بقضائه عن الاحتصاص الولائي للمحكمة ، ولما المسائلة يكون قد أحطأ في تطبيق القانون ، وخرج بقضائه عن الاحتصاص الولائي للمحكمة ، ولما

كان هذا الاختصاص يعملق بالنظام العام فمان غكمة النقش أن تنيره من تلقاء نفسها ، هملا بالحق الحول لها في المادة ١/٣٥٣ من قانون المرافعات رنقض ١٩٨١/٥/١٦ طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٥ ـ يجوز محكمة المقض من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن من الأسياب القانونية مايتعلق بالنظام العام إذا ثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى هميع العناصر التي تتمكن بها من تلقاء نفسها من الالمام بهله الأسباب والحكم في الدعوى على موجها . الاحتصاص بنوع القضية أو قيمتها \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ يتعلق بالنظام العام ، ثلا يجوز الاتفاق على خلافه ويجوز المدفع به في أية حالة تكون عليها المدعوى ، ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ( نقص ١٩٨١/١٦/٣ طعن رقم ١١٧٧ السنة ٤٧ قضائية ) .

 ٣٦ ـ الدفع بعدم دمتورية القوانين ـ على ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ غير متعلق بالنظام العام . ( تقض ١٩٨٩/١٣/١٩ طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٣ قضائية )

٣٧ \_ القرار الادارى الذي لاتخصى جهة القضاء العادى بالغائه أو تأويله أو تعديله أو الدين العرب عن الاضرار المترتبة عليه وعلى ماجرى به قضاء هله الحكمة هو ذلك القرار الذي الصحح به الادارة عن ادارتها الملزمة بما ها من سلطة بمقضى القوانين بقصد احداث مركز قانونى معين عنى كان تمكنا وجائزا قانونا وكان الباحث عليه مصلحة عامة. الاجراء الذي لايستند فيه مصدره إنى قانون أو قرار ادارى يخوله سلطة القيام به هو عمل مادى . اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع المعرض والتعويض على أساسه (نقض ١٩٨٣/١٣) طمن رقم ٢٠٦٧ لسنة الد قائلة الم الد قائلة المادى .

٣٨ ــ ١٨ كانت نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد خلت من أى نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى وكانت المطالبة يمكافأة استشهاد الجندى وكانت المطالبة يهذه المكافأة وهي مبلغ مالى محدد لا تعتبر منازعة ادارية يختص بيا مجلس الدولة فان الاختصاص بيا يكون للمحاكم ذات الولاية العامة . ( نقض ١٩٨٣/١١/٣٨ طمن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٩ فصادة ).

٣٩ \_ إذ كان اثبات سبب وفاق الجندى مما يعطلب اجراءات عاصة نص عليها في المادة ٨٧ من القانون رقم ، ٩ لسنة ٩٧٠ افان الهاكم ملزمة يعطيق قوانين الدولة على الواقع في القضايا التي تخصص بنظرها ولها في سبيل ذلك مراقبة المحصوم في اثبات الواقعة واثبات التخلص سباطبقا لما القضي به القوانين في هذا الصدد والايعوق احتصاصها بنظر الدعوى أن يكون اثبات حالة مما يوقف عليه الحكمة فيها مرهونا باجراءات قانونة معينة سواء كانت هذه الاجراءات قد الخلات أو لم يتخذ فللك كله عاضع لتقديرها ولما تكون به عقيدتها في الدعوى طبقا للقانون . ( نقض لم يتخذ فللك كله عاضع لتقديرها ولما تكون به عقيدتها في الدعوى طبقا للقانون . ( نقض الم ١٩٨٧/١/٢٨ على رقم ٤٤٣ لسنة ٤٩ قصائية )

٤٠ ـــ القرار الادارى الذي لاتخص جهة القضاء العادى بالفائه أو تأويله أو تعديله ـــ وهل ماجرى به قضاء هذه الشحكمة ـــ هو ذلك القرار الذي تفصح به الادارة عن ارادمها الملزمة بما فا من سلطة بمقحض القرانين وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين عنى كان ممكنا وجائزا وكان الماحث عليه مصلحة عامة . والثابت بملكرة ادارة الحاصلات الزراعية مراقبة منتجات الحبوب

بوزارة التموين بالرفقة صورتها بتقرير خير الدعوى أنه بعد أن مردت الملاحظات على التكلفة المقترحة انتها إلى طلب اعتراد تكلفة طحن أردب القمح بمطاحن المؤسسة وقفا لما أسفر عنه بحث الملجان التي قامت بالدراسة وفيلت المذكرة باعتراد العاهن الأول حد وزير المخوين حومن ثم فعا صدر منه على نحو ماسلف قرار ادارى بالمحنى السابق تحديدة والمذكرة التي ذبلت به جزء منه الاينفصل عنه ومفاد تحديد تكلفة الطحن فيا بالنسبة لمطاحن المؤسسة ( القطاع العام) أن بطاق القرار المذكور يقتصر على هذه المطاحن . ولما كان ذلك واكات طلبات المطعون ضنمه في دعواه تقرم على أساس تطبيق القرار على مطاحن القطاع الحاص منها مطحنه فان نظر الدعوى يقتضى بالضرورة تفسيرا للقرار لمتعديل نطاق تطبيقه تما يجتم على الحاكم العادية طروجه عن اختصاصها عملا بالمادين ه 1 ، ١٧ من قانون السلطة القضائية . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢٧ طمن رقم ١٨٧٧

1 ع. المقرر أن القضاء الصادر بالاختصاص أو بعدم الاختصاص حجيمه قاصرة على ذلك
 ولاتميد إلى موضوع الدعوى . ( نقض ١٩٨٣/٤/١٧ علمن رقم ١٧٦١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٣٤ - القانون وقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يتنظم تأجير العقارات المعلوكة للمولة ملكية خاصة والتصرف فيها . العاقوم بالقانون ١٩٦٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن الأراضى الصحراوية . أثره . عودة الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بتملك تلك الأراضى للقضاء العادى . ( نقض ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤١ قضائية ) .

٣٦ ــ يقتصر اختصاص الحاكم العادية على النظر في طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه . القانون رقم ١٤٨ لسنة المستولى عليها . القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدنى . ما عدا ذلك من منازعات . اختصاص عملس الدولة بنظرها . ( نقض ١٩٨٧/١٧/٣ طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

43 - الأوامر على المراتض ، ماهيتها ، تنفيذها عن طريق جهة الادارة لايفتر من وضعها ولايتمنفض عن قرارات ادارية ، عدم التفيذ لايمدو أن يكون عملا ماديا تختص الخاكم العادية بنظر العويض المترتب عليه ( نقص ١٩٨٧/١٣/٣ الطمون أرقام ١٩٣٤ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٤٩ . ١٩٩٩ لسنة ٥ فضالة ) .

 ع -- القصاء العادى هو صاحب الولاية العامة في نظر المازعات المدية والتجارية . الحد من هذه الولاية بنص القانون وعا الاهالف أحكام النسعور . استفاء يجب عدم التوسع في تفسيره ( نقص ١٩٨٣/١٣/١٨ طمن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٦ على التفيذ . اعجباصه نوعيا بالفصل في كافة منازعات التفيذ الموضوعية والوقعة أما كانت قيمتها . م ٧٧٥ مرافعات . تعلقه بالنظام العام أثره . النزام الشكمة باحالتها إليه من طفاء نفسيها . ( نقض ٩٨٣/٦٠) طعن رقم ٣٩٨٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧٧ ــ اللجة القصائية للاصلاح الزرامي . اعتصاصها تما يعوض الاصفيلاء من منازعات . م١٣ مكرر من للرسوم يقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . عدم انتصاصها ينظير النزاع حول براءة الذمة . من الجار أرض مدهى باستيلاء الاصلاح الزراهي عليها . ر نقص ١٩٨٣/٦/٨ طعن رقم ٩٣ لسنة ٥٠ قصائية ) .

٨٤ -- حرية جهة الادارة في ادارة المرفق لاتحول بين اغاكم وبين التدخل لتقرير مسئوليتها عما يصيب الدير من ضرر نتيجة خطأ تابعيها أو اشمال في تنظيم شتون المرفق العام والانشراف عليه ( نقض ١٩٨٣/٦/٢ طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٤ قصائية ) .

٩٠ - طلب الطاعين ابطال مرسوم نزع الملكة ذاته واستعبدار مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة عقارهما على أساس قيمته وقت صدور هذا المرسوم الجديد شارج قطعا عن ولاية الطاكم وعموم عليا نظره بحكم المادة ١٩٦٦/٧/٣ من قانون السلطة القصائية . ( نقطى ١٩٦٦/٧/٣ منة ١٧ العدد الأول ص ٤٥٩) .

• ص من المقرر فى قضاء هذه الحكمة أن الحاكم هي الفتصة بتقرير الوصف القانونى للممل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحيتذ لايكون فا أى اختصاص بالنظر فيه وأن محكمة الموضوع تجتمع فى تكييفها فى هذا الخصوص لرقابة محكمة الموضوع تجتمع فى تكييفها فى هذا الخصوص لرقابة محكمة اللفض ويشترط حيى لاتختم عناماً محكمة الموضوع المحترة من أعمال الحرب المعترة من أعمال السيادة أن تكون هذه الاضرار قد وقعت نتيجة مباشرة وحمية للعمليات الحربة وسيرها . ( نقص 1978/ منة 19 ص 90 ) . )

10 - لما كان الطاعن عاملا باحدى شركات القطاع العام ويخضع في اجراءات التحقيق معه وتذييه وانهاء خدمته للاحكام المنصوص عليها في القصلين العاشر والثاني عشر من الباب الأول من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم 9 ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦، من نظام العاملين بالقطاع العام المشار الله لايصل بغير اتباع الطريق التأدييي المناديي المنادي المنافيين بالقطاع العام المشار الله لايصل بغيرته بأعمال السيادة حتى يتحج على القضاء مناقشة وتقدير صلاحه قانونا ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر قرار فصل الطاعن عملا من أعمال السيادة لايجوز سماع المدعوم بشأنه وقضي برفضها على عماد الأساس ، يكون قد أعطأ الحكيف القانول السلم في خصوصه وأعرجه بغير حتى من رقابة القضاء . بما يحجب نقض الحكم غفاد السبب دون حاجة لبحث باق أساب العلمن . ( نقص يسحب نقض الحكم غفاد السبب دون حاجة لبحث باق أساب العلمن . ( نقص يسحب نقص المنكم غفاد السبب دون حاجة لبحث باق أساب العلمن . ( نقص يسحب نقص المنكم غفاد السبب دون حاجة لبحث باق أساب العلمن . ( نقص يسحب نقص المنكم غفاد السبب دون حاجة لبحث باق أساب العلمن . ( نقص يسحب نقص المناح منه ٧٧ الملك الأول ص ١٧٠ ) .

٧٥ ــ لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون النامين الاجتاعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ لجان ادارية لبسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد اليها باختصاص قطائي . القرارات الدارية . أثره . اختصاص القطاء المادي بهذه المنزعات . ( نقص ١٩٨٣/٥/٣٣ طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٤٩ قطائية ، ( نقص ١٩٨٣/٥/٣٣ طعن رقم ١٩٨٩ طعن رقم ٤١٩ قطائية ) .

07 ــ اعتصاص هيئة التحكم بمنازهات العمل . مناطه . قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين صاحب العمل وهميم العمال أو فريق منهم . المنازهة بشأن اشتراكات التأمين . اعتصاص القضاء العادى بنظرها دون هيئات التحكيم . م ١٨٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ( نقض ١٩٨٣/١٢/١٩ طمن رقم ١٩٣٩ لسنة ٥٣ قضائية ) . 30 -- منطقة رئيس الجمهورية في فرض الحواسة استنادا إلى قانون الطوارىء رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ قاصرة على الشركات والمؤسسات . صدور قرار همهورى بدرض الحواسة على الاشخاص الطبيعين يعد غصبا للسلطة وخروج على التقويض المقرر له بحوجب ذلك القانون . اثريد القرار من حصائته واعتباره عقبة مادية . اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه ( نقض ١٩٨٧/٥/١٧ قصنائية ) .

القرار الادارى . ماهيته . صدور قرار بتقرير المنفعة العامة على أرض النزاع والإستيلاء عليها مستكملا مقوماته . أثره . المطاعن الموجهة لهذا القرار . اختصاص القضاء الادارى بنظرها . ( نقض ۱۹۸۳/۱۱/۷۷ طعن رقم ۲۰۸ لسنة ۵۰ قضائية ) .

٣٥ ــ ناط المشرع في القرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٧ الحتاص بالمحاماة امام الحاكم ( القانون المعمول به الآن ١٧ لسنة ١٩٨٣) بيقابة الهامين وباللجان التي يشكلها المجلس تقدير ( القانون المعمول به الآن ١٧ لسنة ١٩٨٣) بيقابة الهامين وباللجان عليا ، وذلك بناء بملى طلب الهامي أو الموكل وإذ كان تقدير اللجة للإتعاب في هذه الحالة يعد قضاء في خصومة فإن عائلة قرارات اللجنة الأسس النظام القضائي وانحرافها عن الأصول العامة يجعل هذه القرارات بإطلة . ( نقض ١٩٥٧) ١٩٥٤) .

٧٧ ــ يين من المراحل التغريعية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتحديد اختصاصات اللجان القضائية لفياط القوات المسلحة ومن تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التغريعية ومكتب لجنة الأمن القومي والتعبقة ومع عده أنه رؤى باصداره أن تكون اللجان القضائية بمثابة القضاء الادارى المسكرى بالذبية للقضاء الجنافي المسكرى وذلك أعمالا للمادة ١٨٣ من الدستور التي تنص على أن و ينظم القانون المسكرى وبين اختصاصه في حدود المبادىء الواردة في الدستور ، لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعين لاتعد من قبيل المنازعات الادارية في ليست بطلب الماء قرار ادارى أو المعويض عنه بل هي مطالبة منهما بالتعويض استادا إلى أحكام المستولية التقديرية المين أحكامها في القانون المدني فان مؤدى ذلك تتحسر عده اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار المهارية . ( نقض ١٩٨٤/٣/١٩ طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٥٨ ـــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التأسم عمل من أعمال السيادة تختص باجرائه السلطة الشريعية وحدها يراد منه نقل ملكية الجشروع الخاص كله أو بعضه إلى الملكية الجماعية بمخلة في المدولة تحقيقاً لضرورات اجتهاعية واقتصادية وأن تعين الشروع المؤتم وتحديد العناصر التي ينصب عليها التأميم يرجع فيه إلى القانون مباشرة صواء كان التأميم كاملا أو ساهمت المدولة أو احدى الميات المعام الله ينسب . ( نقض ١٩٨٤/٤/٩ طمن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٧ قضائية ، نقص ١٩٨٣/١/٢٧ لسنة ٤٧ قضائية ، نقص

٩٥ – القضاء العادى – وعلى ماهو مقرر فى قضاء هذه المحكمة بـ هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازهات المدنية والتجارية وأن أى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية – ولايخالف به احكام الدستور بـ بعجر استشاء وارد على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع فى تلمسيره . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٩٩٠ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بعظيم مجلس

الدولة يدل على أن المشرع لم يسبع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ولاية القضاء في المنازعات التي تلوم بين فروع السلطة التفيلية ، ذلك أن هذه الجمعية ليست من ين ما يتألف منه القسم القضائي بمجلس الدولة ولا تعبع عند طرح المنازعات عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات أو أية قواحد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمات اجراءات المقضائي وضماناته ، وهي على هذا النحو لاتحد من جهات القضاء أو الجهات ذات الاختصاص القضاف واغا تختص فقط بمهمة الافتاء في المنازعات بابنداء الرأي مسببا على ما أقصح عده صدر الشاف ، ولا يؤثر في ذلك ما أعنفاه المشرع على رأيها من صفة الالزام للجانين إلى هذا الرأى المذي تعرب المنازعات بابنداء الرأي المناز اليها \_ إلى مرتبة الأمرا لمنعوز حلى المرتب المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع من حكم أي وجه \_ قيدا يمول بين هذه الجهات وبين اللجوء مباشرة إلى جههة المناذ للحصول على حكم قضائي قابل للسفيذ الجيرى وكانت المنازع المجلوحة عميم المنازع المنازع من المنازع من المنازع به المنازع المنازع من المنازع من المنازع من المنازع من المنازع بهدم الاعتصاص الولائي يكون قد انتي إلى نتيجة صحيحة . (نقش ، ١٩٨٤/٢٠ عن رقم ١٩١٧ المناذ ، ٥

٣٠ - القرر في قضاء هذه المحكمة أن لجان النقيم ، وإن كانت تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة في تعديد صافي رأسمال المنشأة المؤتمة وأن قرارها في هذا الشأن يكون نهاتها غير قابل للعلمن فيه الا أن مناط ذلك أن تلتزم اللجنة في تقييمها بعناصر البشأة أصولا وخصوما وقت تأميمها فلا يجرز لها أن تقيم عالم يقصد المشرع في نطاق أن تقيم عالم يقصد المشرع في نطاق التأميم فان هي فيصلت من ذلك فلا يكون تقرارها من أثر ولا يكتسب أي حصالة ولا تكون لد حجية قبل الدولة أو أصحاب الشأن . ( نقض ١٩٨٤/٣/١٨ الطعنان وقما ١٩٣١ ، ١٧٣ لمنة ٤٦ قضائية ، نقض ١٩٨٧/٣/٢٩ طعن رقم ١٩٧٧ لعن ١٩٧٥/٢/٣٩ سنة ٢٦ المولادات المو

١٩ -- العاملون بشركات القطاع العام . علاقيم بالشركات تعاقدية وليست تنظيمية . اخصاص المحاكم العادية بنظر منازعاتهم . تعليمات الجهاز المركزى للنظم والادارة . تعليمات ادارية ليست فا منزلة التشريع ر نقص ١٩٧٨/٢/٧٥ طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٣ قصائية ) . ولا تملك هذه التعليمات تعديل اختصاص جهة القصاء .

( نقض ٤١ / ١٩٧٨ طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤١ قصائية )

٩٣ مد دعرى التعريض الناشئة عن وفاة أحد حباط القوات المسلحة بسبب اخدمة . هي من الدهارى التي تسرى عليا المادة ٩٩٧ من القانون ٩٩٦ لسنة ٩٩٤٤ المانعة من النقاضي والتي قضى بعدم دستوريتها .

( نقض ٢/٣/٢٧ الطعان رقما ٥٠٥ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ قضائية )

٣٣ ــ اختصاص محكمة شتون العمال بالمنازعات العمالية المتعلقة بقوانين العمل طبقا لقرار وزير العدل بإنشائها وبالاستاد إلى الحق الحول له بمقتضى المادة العاشرة من نظام القضاء ، اختصاص نوعي أضيف إلى أحوال الاختصاص النوعي الوارد في قانون المرافعات وبالاستاد إلى الحق الخود لم يمقتضى المادة العاشرة من نظام القضاء .

٣٤ ـ تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو تنظيم داخل للمحكمة . عدم تعلقم داخل للمحكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعى . اثارة مسألة متعلقة بالوقف أمام الدائرة المدنية . وقف الدعوى حتى يفصل في تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية . خطأ .

٣٥ ــ مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعير قائمة في الخصوم ومطروحة دائما على المكمة وعليها أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقا لما تقضي به المادة ١٣٤ من قانون المرافعات السابق ، ويعير الحكم الصادر في المرضوع مشتملا على قضاء ضمني باختصاص المكمة بنظر الموضوع ، ولايرد على الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام . وإذ كان الحكم المطعون فيه فد قضي بتأييد حكم محكمة أول درجة فيحا قضي به في موضوع النزاع ، فانه يكون قد قضي ضمنا باختصاصه ، ومن ثم يكن الدفع بعدم الاختصاص الولائي منصا على الحكم الاستنافي المطعون فيه .

٣٦ ـــ وان كان الاختصاص القيمي من النظام العام الا أنه لايجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان بجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقيق من قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق محل النزاع .

٧٧ \_\_ قضاء الهكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص بعد سبق قضائها برفضه بمكم سابق لا يؤثر على سلامة الحكم الابتدائي الثاني لأن قضاءه برفض هذا الدفع يعير تحصيل حاصل ويعير الحكم الذي فصل في الدفع هو الحكم الأول .

٩٨ -- الطعون في القرارات الإدارية النبائية الصادرة من الإدارة أو من الجهات الادارية ذات الاحتصاص القضائي . اختصاص القضاء الادارى بنظرها عدا مايرى للشرع بنص خاص اختصاص القضاء الدارى بنظرها القرار الصادر من لجنة شئون الأوقاف في الطعون في اجراهات

إنهاء الأحكار . قرار ادارى نهائى صادر من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى ق ٣٧٧ لسنة ١٩٥٩ . اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى الطعن المرفوع عنه .

( نقض ۲۴/۹/۹۲۳ طعن رقم ۲۶۷۹ لسنة ۵۲ قضائية )

٦٩ ـــ القرار الصادر بنزع الملكية للمنفعة العامة من الجهة المختصة . الادعاء ببطلانه . عدم اختصاص القضاء العادى بالفصل فيه . مادة ١٥٠ من قانون السلطة القضائية .

( نقض ١٩٨٦/٤/١٥ طعن رقم ٢٤٣٧ كسنة ٥٢ قضائية )

٧٠ سد اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي . مادة ١٣ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدلة . نطاقه . المنازعات المتعلقة بصحة أو بطلان قرارات التوزيع طبقا للمادتين الناسعة والعاشرة من ذات القانون . المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراصي التي تم توزيعهنا أو الانتفاع بها . انعقاد الاختصاص بها للقضاء العادى .

ر نقض ١٩٨٦/٣/٢٣ طعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥٧ قضائية )

٧١ ــ لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الجمارك ٣٦ لسنة ١٩٦٣ قد أجازت الافراج المؤقمت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وكان وزير الخزانة قد أصدر قراره رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي أوجب اعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها والا استحقت الضرائب والرسوم فضلا عن الغرامة ، لما كان ذلك وكانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ قد خولت مدير الجمرك المختص حقا وحيدا وهو فرض الغرامات الجمركية الواردة في المواد من ١١٤ إلى ١١٨ ـــ ومن بينها مخالفة نظام الافراج المؤقت ـــ وتحصيلها بطريق الحجز الاداري . وكان الطاعن قد أقام دعواه على المطعون ضدهما للمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارة بالاضافة إلى مبلغ الفرامة وذلك استنادا إلى قانون الجمارك ٣٦ لسنة ١٩٦٣ . وإذ كانت المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه فيما عدا المنازعات الادارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص فان المحاكم العادية تكون دون غيرها هي المختصة بنظر دعوى الطاعن في شقها الخاص بالمطالبة بالضرائب والرسوم الجمركية باعتبارها صاحبة الولاية العامة بنظر المنازعات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضي به من عدم اختصاص المحكمة ولاتيا بنظر هذا الشق فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه جزئيا في هذا الخصوص.

(نقض ٤/٨/٥/٤/٨ طعن رقم ١١٠ لسنة ٥١ قضائية)

٧٣ \_ ومن حيث إن تما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف ، على أن الحكم المستأنف صدر انتهائيا في حين أنه صدر من

المحكمة الابتدائية خارج حدود اختصاصها القيمي تما كان يتعين معه على محكمة الاستناف إلغاؤه وإحالة النزاع إلى المحكمة الجزئية المختصة .

ومن حيث إن هذا النمى فى علم ، ذلك أن مناط عدم جواز الاستناف الأحكام المعادرة من عمل الدرجة الأولى لنهائيها ... وعلى ماتقدم بيانه ... هو أن تكون هذه الأحكام صادرة فى حدود الاختصاص القيمى لتلك الحاكم طبقا لقواعد الاختصاص التي وسمها القانون ، والمعلقة بالنظام المعادرة الفرد المعادرة المعادرة

ومن حيث إن الاستتناف صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإن الاستثناف يكون جائزا وقد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المستأنف صادرا من محكمة غير مخيصة قيميا ، فإنه يعمن إلهاؤه والحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية قيميا ينظر الدعوى وباغتصاص محكمة مركز طنطا الجزئية بنظرها وإحالتها إليها للفصل فيها إعمالا لنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات . ( نقض ١٩٨٨/٤/٣٧ صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ) .

٧٣ — العقود التي ترمها جهة الادارة مع الأفراد . اعتبارها عقودا ادارية . فبرطه . اعتبار المقودا دارية . فبرطه . اعتبار العقد موضوع المدعوى عقدا مدنيا يمكمه القانون الخاص ويخص بنظره القضاء العادى لحلوه من الشروط الاستثنائية غير المألوفة . لا خطأ ر نقض ١٩٧٧/٧١ ل معن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٨ قضائية ، نقض ١٩٨٧/٣/٣ طمن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٤ قضائية ) .

١٧ - لما كانت الهاكم المدنية هي السلطة الوحيدة التي تملك حق الفصل في المنازعات التي تعرب بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأمرال المتنازع عليها للمولة أو بشأن مايدعيه الأفراد من حقوق عينة لهم باعتبار أن القضاء المدنى هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازهات المدعين أنه والتجارية ، وكان البين من الأوراق أن التكيف الصبحيح للنزاع في ضوء طلبات المدعين أنه نزاع على الملكية عما يخصص بنظره والفصل فيه الهاكم المشتود في قدر غيرها وكان الحكم المطمون فيه قد حلمي إلى ذلك وقيني بالهاء الحكم المصادر من محكمة أول درجة بعدم الاحتصاص الولائي فاله يكون قد انتبي إلى النيجة الصحيحة في القانون . ( نقص ١٩٧٠/٧/١٧ ) و الطعنان رقما الله يكون قد انتبي إلى النيجة الصحيحة في القانون . ( نقص ١٩٩٠/٧/١٧ ) و الطعنان رقما المناز من محكمة الهراد المحيدة في القانون . ( نقص ١٩٧٠/٧/١٧ ) الطعنان رقما المناز من عملية المدينة الصحيحة في القانون . ( نقص ١٩٧٠/٧/١٧ ) الطعنان رقما المناز من عملية المدينة المدينة الصحيحة في القانون . ( نقص ١٩٧/٧/١٧ ) الطعنان رقما المناز من عملية المدينة المدي

۳.۶۷ لمينة ۱۷ قضائية . ٦٠ لمينة ٥٨ قضائية ، نقض ١٩٨٩/٦/٤ طمن رقم ٧٧٣ لمسنة ٥٦ قضائية لم يستر ، نقض ١٩٨٩/٤/ طمن رقم ٤٣٠ لمسنة ٥٦ قضائية لم يستر ) .

٧٥ ـــ مؤدى البندين الخامس والعاشر من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص بالفصل في المنازعات المعلقة بالقرارات الادارية إلغاء وتعويضا معقود كأصل عام لجهة القضاء الاداري ، وكان القرار الاداري ــ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة ... هو القرار الذي تفصح به الادارة عن إرادتها الذاتية المنزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يطلبه القانون بقصد احداث أثر قانوني معين متى كان ذلك مجكنا وحائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ــ وهو بذلك يفترق عن العمل المادى الذي لاتنجه فيه الادارة بارادتها الذاتية إلى احداث ذلك الأثر وإن رتب القانون عليه أثارا معينة لأن هذه الآثار تعتبر وليدة ارادة المشرع وليست وليدة الارادة الذاتية للإدارة ــ وكانت مصلحة الشهر العقاري قد أعتدت بالاجراءات التي اتخذت لشهر المحرر المشهر برقم .... عن حصة مفرزه واتخذت من ذلك سببا للامتناع عن شهر الجكم الصادر لصالح الطاعن في الدعوي ... بما مؤداه عدم انتقال ملكية الأرض إليه والحيلولة دون شهر ذلك الحكم ، وكان هذا الامتباع وذلك الشهر ليس وليد ارادة المشرع مباشرة بل هو الهماح من المصلحة عن ارادتها الذاتية ، فإنَّ الاختصاص ينظر طلب الغاء القرار الصادر بشهير الهرر المشار اليه والتعويض عنه يكون معقودا لجهة القضاء الاداري وإذ قضى الحكم المطعون فيه ضمنا باختصاص محاكم القضاء العادي بنظره فإنه يكون قد خالف قاعدة من قواعد الاختصاص الولائي وهي قاعدة آمرة متعلقة بالنظام العام يما يوجب نقضه . ( نقض ١٩٩٠/١/٣٠ طمن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ قضائية ، نقض ١٩٨٣/١٧/٢٣ طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥١ قضائية ، نقض ٣٠/ ١٩٨٦/١ طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٥٧مكرر - التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة في حالات الاستشهاد والوفاة والاصابة والفقة والاصابة والفقد بسبب الحدمة أو الصليات الحربية وما في حكسها المقررة بالقانون ، ٩ لسنة ١٩٧٥ . طهر مانع من مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للعشرر استنادا إلى المسئولية القصيرية . أثر ذلك . احتصاص محاكم القصاء العادى دون القصاء الادارى بنظر هذه المدعوى رفع مهم المسئم ٥٠ قصالية ) .

 ٧٦ = اختصاص احدى دوائر اغكمة الابتدائية بنوع معين من القضايا لا يعطق بالاختصاص النوعى.

( الطعن رقم ١٩٨٤/ ص ٥٦ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٨ )

٧٧ \_ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان القرار الادارى قد صدر عنالفا للقانون فإنذلك يُجرده من صفته الادارية ويُسقط عنه الحصائه المقررة للقرارات الإدارية ويكون من حق القضاء العادى أن يتدخل لحماية مصالح الأفراد كما يترتب عليه .

(نقص ١٩٩٢/٢/٢٠ الطحان رقما ١٤٩ ، ٣١٤ لسنة ٥٦ قصائية )

٧٨ ـــ النص في المادتين ( ١/٥٧ ، ١/٥٩ ) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن اللجنة المشار اليها إنما هي هيئة ادارية ، وأن قراراتها هي قرارات ادارية تسرى عليها جميع احكام القرارات الادارية ، ومنها جواز التظلم منها الى ذات الجهة التي أصدرتها ، وجواز سحبها إذا تبين لها أنها صدرت بناءاً على وقائع غير صحيحة أو خلافاً للقانون ــ إذ تعيم عندلذ منعدمة من يوم صدورها ولا ترتب آية آثار شريطة أن يتم ذلك قبل الطعن فيها أمام المحكمة المختصة لأنه بمجرد رفع الطعن الى هذه المحكمة يهتم على الجهة الإدارية سبعب القرار أو تعديله ، أو إلعائه ، إذ يترك الأم للمحكمة تقضى فيه عا تراه . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن ادارة الشئون القانونية والتحقيقات بالوحدة المحلية لمدينة ومركز بنها كانت قد أجرت \_ بناء على شكوي المطعون صدهم ـ تحقيقا ل شأن قرار الإزالة رقم ٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١/١٩ في خصوص العقار محل النزاع خلصت فيه إلى أنه صدر تخالفاً لأحكام القانون ودون إجراء معاينة للعقار ، وأن رئيس مجلس المدينة أصدر ــ في حدود السلطة المخولة بموجب أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى ولاتحته التنفيذية ، والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة \_ القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ بالغاء ذلك القرار مع مجازاة مدير الادارة الهندسية واخصائى التنظم بها لإصدارهماقرارالإزالة المشار اليه مخالفاً للحقيقة وأحكام القانون وخروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي ، ومن ثم فإنه ولتن كان هذا القرار قد صار نهائياً بعدم الطعن عليه خلال ١٠ باد القانوني . بيد أنه صدر معيناً بعيب يبطله ومعدوماً قانوناً ، وبالتالي لم تتولد عنه ـــ قبل مائه مراكز قانونية جديرة بالحماية . الأمر الذي يضحي معه طلب الإخلاء للهدم المؤسس عليه . لا سند له .

## ( نقض ۲۴۸ /۱۹۹۱ طعن رقم ۲۴۸ لسنة ۵۶ قضائية )

٧٩ ـــ الاختصاص بسبب نوع الدعوى او قيمتها. تعلقه بالنظام العام. مادة ١٠٩ مرافعات. الحكم الصادر في موضوع الدعوى-اشتاله على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص. اثره. ورود الطعن بالنقض عليها سواء أثارها الحصوم أو النيابة العامة او لم يؤها لدخولها في جميع الحالات في نطاق الطعن المطروح على المحكمة.

## (نقض ١٩٩١/١٢/١٥ طعن ١٩٩٠ لسنة ١٥ قضائية)

٨٠ ـــــ الاختصاص بسبب نوع الدعوى او قيمتها من النظام العام . جواز الدفع به في اية
 حالة كانت عليها الدعوى . لا ينعقد باتفاق الحصوم ولكن بقيام موجبه من القانون .

۸۱ ـــ التعرض المستد إلى أمر ادارى لايصلح اساسا لرفع دعوى حيازة لمنعه . علة ذلك الحكم في الدعوى يترتب عليه حتما تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمنع على اشاكم . مودى ذلك . وجوب الالتجاء الى القضاء الادارى .

ر نقض ۱۹۹۱/٤/۲۸ طعن ۱۷٤٠ لسنة ۵۱ قضائية ع

٨٧ — الاختصاص القيمي . اعتباره قائما في الخصومة ومطروحا دائما على محكمة الموضوع . اشتمال الحكم الصادر في الموضوع على قضاء ضمنى في الاختصاص . مادة ١٠٩ مرافعات .

## ( نقض ٥/٥/١٩٩٢ طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٨ قضائية )

٨٣ ــ عدم جواز استناف أحكام محاكم الدرجة الأولى لنائيها . شرطه . صدورها وفقا لقواعد الاختصاص القيمى المتعلقه بالنظام العام . تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستناف . وجوب الرجوع فيه الى قواعد قانون المرافعات . ضم المحكمة الدعويين وصدور حكم واحد فيها . يعتبر قضاء ضمنيا باختصاصها قيميا باعتبار الدعوى الثانية طلبا مرتبطا بالدعوى الأولى او ان حكمها في الدعوى الثانية صدر بالخالفة لقواعد الاختصاص القيمى تما يجوز استنافه في كل هذه الحالات . مخالفة ذلك . خطأ

### ( حكم النقض السابق)

٨٤ \_\_ السلطة القضائيه هي سلطة أصيله تستمد وجودها وكيانها من الدستور ذاته الذي ناط بها وحدها أمر العداله مستقله عن باق السلطات ولها وحدها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العداله وحق المواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي ، والقضاء العادي \_\_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_\_ هو صاحب الولايه العامه في نظر المنازعات المدنيه والتجاريه التي تنشب بين الافراد وبينهم وبين احدى وحدات المدولة واى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولايه \_\_ ولا كاله به احكام الدستور \_\_ يعجر استشاء على اصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع في تفسيره .

#### (نقص ۱۹۹۳/۲/۷ الطعن ۳۵۵۹ لسنة ۲۱ ق)

٥٨ ــ مفاد نصوص المواد من ٧٧ الى ٥٨ من قانون حاية القيم من العيب الصادر بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، والمادة العاشرة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٥١ ، والمادة العاشرة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٥١ . أن المشرع قصر نزع الاختصاص من اغاكم العاديه ــ ذات الولاية العامه ــ واسنادة إلى محكمة القيم ذات الاختصاص الاستثناق على المسائل التي نصت عليا المادة ٣٤ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه دون غيرها من المنازعات التي تنشأ بين الافراد وبين جهة الحراسة مالم يتاوله النص المذكور ومن ثم فانه اذا المنازعات التي تنشأ بين الافراد وبين جهة الحراسة مالم يتاوله النصر الناجم عن الحفا المسوب ما تعلق النزاع بحسوض الفرر الناجم عن الحفا المسوب عليا في المادت الآلاون وهي مسئولية شخصية قوامها الفعل المضار الواقع منه ابان ادارته للمال المادوض عليه الحراسة ، فان هذا النزاع بحسب طبحه ، لا يدخل في نطاق الاختصاص المندوس المشعر في المقاول في القانون .

ر نقض ١٩٩٣/٢/٧ طعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٦١ قضائية )

٨٦ ــــ القرار الادارى ـــــ على ماجرى به قضاء هذه اشكمة ــــ هو إفصاح جهة الادارة لى الشكل الذي يعطله القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللواتح بقصد الخداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا ابتغاء مصلحة عامة .

۸۷ ـــ ان ارتكاب احد موظفى الدولة خطئا اثناء أو بسب اداء وظيفته لا يعد قراراً اداريا وبالعالى فان التعريض عنه من إختصاص جهة القضاء العادى .

۸۸ ـــ اذ كان المشرع لم يورد تعريفاً أو تحديداً الاعمال السيادة التي نص في المادة ١٧ من الفائرت ٩٠ من الفائرت ٩٠ من المستلة القضائية على منع المحاكم من نظرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وهو لم يعرض كذلك لتعريفها بالمادة ٩٠ من قانون نظام مجلس الدولة رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ التي نصت على خورج هذه الاعمال من والاية الحاكم الادارية ، فانه يكون منوط بالقضاء أن يقول كلمته في وصف العمل المطروح في الدعرى وبيان ما اذا كان يعد من اعمال السياده ام يخرج عنها ليتسني الوقوف على مدى والايته بنظر ماقد يثار بشأته من مطاعن .

### (نقعن ١٩٩٣/٤/٢٨ الطمن ، قم ٢٠١٨ لسنة ٥٨ ق)

٨٩ ـــ لتن كان يتعذر وضع تعريف جامع مانع لإعمال السيادة أو حصر دقيق فما إلا أن ثمة عناصر تميزها عن الاعمال الادارية العادية أهمها تلك الصيفة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من اعتبارات ـــ سياسية فهي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فيتعقد ها في نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقاتها مع الدول الاخرى وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج فالإعمال الدي تصدر في هذا النطاق غير قابله بطبيعتها لان تكون عملا للتقاضي لما يكتنفها من اعتبار سيامي يور تحويل السلطة التنفيذية الحق في اتخاذ ماترى فيه صلاحا للوطن وأمنه وسلامته دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة طبها فيه .

### ( نقض ۲۰۱۸ ۱۹۹۳/٤/۲۸ الطمن رقم ۲۰۱۸ لسنة ۵۸ ق )

٩٠ ـــ إذ كان البين من الاوراق ان الطاعن دفع في صحيفة استنافه بعدم اختصاص المحكمة ولاك بنظر الدعوى لتعلق الامر بعمل من اعمال السيادة لان وضع القوات المسلحة بدها على اجراها ارض النزاع كان من مستزمات اعمال الامن والدفاع ، وكان البين من المعاينة التي اجراها الحبر الذي اندبعه المحكمة ان عين النزاع والاراضي الجاورة لها محاطة باسلاك شاككة بمعرفة المهان المتهادة ووجود حراسة معينة عليها من قبل تلك القوات وهو ما يستخلص منه ان استبلاء تلك القوات طبها ـــ وهو ما أقرت به المطمون ضدها الأولى في صحيفة دعواها ـــ كان الهدف منه أمن الوطن و صلامة اراضيه بما يتأدى معه منه أمن نطاق اعماق الصكرية لننوط بها حفاظا على أمن الوطن و صلامة اراضيه بما يتأدى معه

القول بان هذا العمل من أعمال السيادة وينأى به من تعقيب جهة القضاء أو بسط وقايتها عليه بطريق مباشر أو غير مباشر ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي ـــ رغم تعلق الامر بعمل من اعمال السيادة ـــ فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والحطاً في تطبيقه بما يوجب نقضه .

ر نقض ۱۹۹۳/٤/۲۸ الطعن رقم ۲۰۷۸ لسنة ۵۸ ق ، الطعن رقم ۱۹۹۳ لسنة ۵۸ ق . الطعن رقم ۱۹۹۳ لسنة ۵۸ ق . حبلسة ا۹۸ ت ۲۸ لسنة ۵۹ ق .. جبلسة ۱۹۳۳ لسنة ۵۹ ق .. جبلسة ۱۹۶۳/۱/۲۳ لسنة ۱۹۶۳ ق .. جبلسة ۱۹۶۳/۱/۲۳ بنتر ، الطعن رقم ۱۹۳۰ ق .. جبلسة ۳۹۳ ق .. جبلسة ۳۹۳ ق .. جبلسة ۱۹۲۸/۳/۵ سنة ۳۳ ق .. جبلسة ۱۹۲۸/۳/۷ سنة ۵۰ ق .. جبلسة ۱۹۸۸/۲/۷ لسنة ۵۰ ق .. جبلسة ۱۹۸۸/۱۷/۱۸ تم پیشر ) .

٩١ ـــ المقرر ـــ في قضاء هذه المحكمة ـــ ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ لم ينزع من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المستولية المرفوعة على الحكومة التي كانت تحتص بنظرها سوى ماكان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب التعويض عن القرارات الادارية المعية أما ماعدا ذلك من دعاوى التعويض عن أعمال الادارة المادية فما زال للمحاكم اختصاصها المطلق به ، فاذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب تعويض عن ضرر بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب وزير المناطبة يتمثل في تعذيب مورث المطعون ضدها الثاء تواجده بالسجون ثما الحق بها ضرر فان دعوى المستولية تقوم في هذه الحالة على العمل المادى ومن ثم تختص المحاكم بنظرها ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذه الخالة على العمل المادى ومن ثم تختص الحاكم بنظرها ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذه النظر فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( نقض ۱۹۹۳/۵/۱۲ الطعن رقم ۸۷ لسنة ۵۹ ق )

٩٧ ــ القضاء العادى هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية فإن اى قيد بضعه المشرع للحد من هذه الولاية ـــ ولا يخالف ــ أحكام الدستور ـــ يعتبر استثناء وارداً على اصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع فى تفسيره .

(نقطى ٢٥/٥/١٩٩٣ الطعن رقم ٢٥٤٩ سنة ٥٨ ق )

٩٣ ــ المقرر فى قضاء هذه انحكمة ... أن اختصاص لجان التقيم ــ كما يبته المادة الثالثة من القانونين ١٩٧٧ . السنة ١٩٩٦ ــ هو تقييم رؤوس أموال المشآت التى أتمت وذلك بتحديد الحقوق والأموال المكونة لها وقت التأميم وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها فى ذلك التاريخ أما إذا خرجت عن العقاق الذى رسمه لها المشرع بأن قيمت ما يقصد المشرع الى تأميمه أو استجدت بعض العناصر التى ادخلها المشرع فى نطاق التأمين فلا يكون لقراها من أثر أو استجدت بعض العناصر التى ادخلها المشرع فى نطاق التأمين فلا يكون لقراها من أثر . ولا يكون له حجية قبل الدولة أو أصحاب الشأن ولا يحول قرارها دون

المحاكم ــ صاحبة الولاية العامة ــ في تحقيق المنازعات التي تثور بين الفير وبين المنشآت المؤممه بشأن الأموال المتنازع عليها أو اى نزاع آخر لا يتعلق بالتقيم في ذاته .

(نقض ۲۵/۵/۲۷ طعن رقم ۲۵۴۹ لسنة ۵۸ ق)

9.4 \_ اذ كان القانون ٧٧٧ لسنة ٩٥٩١ بتنظم وزارة الاوقاف ولاتحة اجراءاتها . المعدل بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقاف ، قد نص ى المادة الثالثة على إختصاص مجلس وكلاء وزارة الاوقاف منضما الله رئيس مجلس ادارة هيئة الأوقاف ومستشار من مجلس الدولة وحده بطلبات تقدير وفرز حصة الحيرات ، وكان مؤدى ذلك أنه لايقبل من المستحقين في الوقف ان يوفعوا الدعوى بطلب تثيت ملكيتهم لجزء من اعبان الوقف قبل أن تقوم اللجنة سائفة البيان بيتقدير وفرز حصة الحيرات فيها ، اذ أن من شأن اجابتهم إلى طلبهم في هذه الحالة المصادرة على عدم هذه الحالة المصادرة على عدم المالجنة وجعله ولا طائل منه .

(نقض ٢٠٣٥/ ١٩٩٣/ الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٦ ق)

9 ... مؤدى نص المادة ٩ . ٩ من قانون المرافعات أن الدفع بعدم اختصاص انحكمة لانتفاء ولايتها من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أى حال كانت عليها الدعوى ، فمسألة الاختصاص الولائى تعبر مطروحه دائما على محكمة الموضوع وتقضى فيها ولو من تلقاء نفسها ويعبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى باختصاصها ولاليا والطمن بالتقض على الحكم الصادر منها يعبر واردا على القضاء الضمنى فى مسألة الاختصاص وسواء أثارها الخصوم فى الطمن أو لم يثيروها ، أبدتها النيابة أو لم تبدها باعتبار ان هذه المسألة فى خطاف الطمن المطروح على المحكمة .

(نقض ۱۹۹۳/۱/۲۹ طعن رقم ۲۰۸۲ لسنة ۵۸ ق ، نقض ۱۹۹۰/۵/۱ الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ۵۴ ق )

٩٦ ـــ اذ كان النص في المادة ٥٦ من القانون ٩٧ لـــة ١٩٨٣ في هنأن هيات القطاع العام وشركاته على انه و يفصل في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محليه أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق المتحكم دون غيره على الوجه المين في هذا القانون و يدل على أن هيئات التحكم تحتص دون غيرها بنظر كل نزاع بين الجهات سالفة البيان وأنه لا يجوز الاتفاق على غالفة هذا الانتصاص الولائي المعلق بالنظام العام ولا يصحح هذه المخالفة اجازه ولا يرد عليها قبول ٤ .

ر نقط ١٩٩٣/٦/٦٩ طعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٨ قضائيه ، نقطى ١٩٩٠/٥/١٥ الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ ق ) . ملحوظة : قانون القطاع العام قد الغي والغيتبعالذلك التحكيم المنصوص عليه فيه ، غير اتنا اوردنا هذا الحكم للاستشهاد به على اثر الاحتصاص الولائي .

٩٧ ــ من المقرر ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ــ ان مقتضى إلفاء القرار الادارى المحكمة ــ ان مقتضى إلفاء القرار الادارى العباره متعدما من يوم صدوره وإلهاء كل ما يعرتب عامه من أثار ، وإذ كان الثابت بالأوراق ان قرار وزير القوين ١٩١٩ لسنة ١٩٧٩ بالاستيلاء على عمل النزاع قد المحمدة القضاء الادارى بجلسة ..... في الطعن ...... فإن مقتضى ذلك اعتباره منعدما من يوم صدوره وإلفاء كل ما يترتب عليه من آثار ومنها قرار لجنة التعويضات بتحديد مقابل الانتفاع واعتبار الشركة الطاعد خاصة بعد الحكم بإنهاء عقد الايجار .

(نقض ۱۹۹۳/٦/۲۳ طعن رقم ۱۹۳۷ لسنة ۵۹ قضائيه ، نقض ۱۹۹۱/٦/۲۳ مجموعة المكتب الفنى سنة ۲۲ صد ۵۱ ، نقض ۱۹۹۷/۵/۳ المرجع الاخور سنة ۱۸ صد ۹۳۱ )

## أحكام المحكمة الدستورية:

١ - وحيث أن الحكومة دفعت بعنم المتصاص الهكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٦ المطعون فيه يعير من الأعمال السياسية التي تستهدف الحفاظ على كيان الدولة الاقتصادى وتحقق سياستها العلما في القضاء على الاقطاع وتلويب الفرارق بين الطبقات : وهو بهلمه المثابة يعد من أعمال السيادة التي تعصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

وحيث أن نظرية أعمال السيادة وأن كانت في أصلها الفرنسي قعنائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الادارى الفرنسي ويوجع إلى المضاء الادارى الفرنسي ويوجع إلى بداية نظامنا القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب تشريعاته المصاقمة المنظمة للمحاكم وعملس الدولة وأخرها ما ورد في قانوني السلطة القضائية وعملس الدولة الملدين اسبيعا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الادارى على السواء وذلك تحقيقاً للاجهارات التي تقضى سنظراً لطبيعة هله الأعمال سدائلي بيا هن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعي الحياط على كيان الدولة ، واستجابة لقضيات أمنها في الداخل والحذر ورعاية لمصافحها الأساسية ، وقد وجلت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى في الدول التي أخلدت بنظام الرقابة من نطاق هذه الرقابة بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوابين ، فاستجدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة بنظام الرقابة النظام المصرى .

وجيث أن أعمال السيادة التي تجرج عن مجال الرقابة القصائية وأن كانت لاعجل الحصر والتحديد ، وكان المرد في تحديدها الى القصاء ليقرر مايعير من أعمال السيادة ومالا يعجر منها تجسب طروف كل حالة على حدة ، إلا أن هذه الاعمال يجيمها اطار عام هي أنها تصدر عن الدولة بما لها من ملطة علمها وميادة داخلية وخارجية مستبدفة تحقيق للصالح العلما للجماعة ، والسهر على احترام دستورها ، والاشراف على تعلاقها مع الدول الأخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل واختارج ، لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ٤ • ١ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه قد صدر في شأن يتعلق بالاراضي الزراعية التي تم الاستبلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم احقية ملاكها في العبويض عن هذه الاراضي ، فهبرض بلدك فلملكية اخاصة ، وهي من الحقوق التي عنى الدسيور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التي يجوز فيها نزهها جوز عن مالكها ، ووضع المؤدو والضوابط لحمايتها ، والتي يتعين على سلطة الشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفة الشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفة الشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفة الشريع أن علي تحوز من ثم لايكون ذلك القرار بقانون قد تعلول مبائل مباسية تأى عن الرقابة الدستورية على تحوز ماذهبت المه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها في هذا العمدد بعدم اختصاص الحكمة الدستورية على أخر ماذهبت المه الحكومة ، ويكون الدفع المؤدنة ، وحكم الحكمة الدستورية العمادر بنارغ ١٩٠٥/١/١٤ في القطية رقم ٤ لسنة ١٥ قضائية ) .

وراجع التعليق واحكام النقض على المادة ١٠٨

## العقود الادارية :

نصت الفقرة الحادية عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن و تحتص محاكم بجلس الدولة در خبرها بالفصل فى المسئلل الآترة : المنازعات الحناصة بعقود الالتزام أو الاشفال العامة أو العوريد أو يأى عقد ادارى اخر و وظاهر من هذا النهى أن المشرع جعل الاحتصاص بنظر المنازعات المحادث المدارية قاصر على القضاء الادارى ومادام أن القضاء المادي غير مختص بنظرها فإن القضاء المستعجل وهر فرع منه يكون بالتالى محدوع من نظرها .

ولم يعرف الشارع العقد الادارى الا أن محكمة القطاء الادارى عرفته بأنه العقد الذي يبرمه شخص معنوى من أشخاص القانون العام بقصد ادارة عرفق عام أو بحناسية تسييره وأن تظهر نيته في هذا العقد بالأخذ بأسلوب القانون العام أو أحكامه وذلك بتضمين العقد شروطا إستبائية غير مألوفة في القانون الحاص ، كما قضت أيضا بأن و العقود المدنية يأتها تكون بين شخص معنوى من أشخاص القانون العام وبين شخص أو شركاء أو جامة . وفي أم المتبدف مصلحة عامة لسير مصلحة عامة لسير العمل في مرفق عام سـ وأن كلمتى المتعاقليين أيها غير عمد على مصلحة الما على مصلحة العام على مصلحة الأفراد سـ وهذا الهذف يجب أن يراعى فيها داتما وقبل كل شيء تطيب الصلخ العام على مصلحة الأفراد سـ وهذا الهذف يجب أن يسود شروط العقد وعلاقة المتعاقليين في تطبيفه وفي تفسيره وفي المائد ... و

وقد أخمد الفقه والقعضاء بهذا التعريف ويستخلص منه أن العقد الادارى له أركان ثلاثة لايعد عقدا اداريا الا بقيامها :

الركن الأول أن تكون الادارة طرفا ف الصاقد فالصفد اللمي لايكون الادارة طرفا فيه لايمد عقدا اداريا فالمقرد التي تومها شركات القطاع المام لاصد عقردا ادارية ومثال الجهات الادارية التي ترم عقودا ادارية الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات الحكومية وذلك بشروط توافر باقى أركان المقد لأنه ليس كل عقد تكون الادارة طرفا فيه يمد عقدا اداريا إذ يمدث في بعض الأحيان أن تعقد الادارة عقودا مدنية يكون حكمها فيها حكم الأفراد من حيث سريان قواعد القانون استاص على هذا النوع من العقود ومن ذلك تأجو بعض الجهات الادارية كوزارة الأوقاف أو بمالس المدن أو المجالس الحلية للاراض الزراعية أو الوحدات السكلية التي تملكها للأفراد .

الركن الثاني أن يتصل العقديم في عام، فالعقد الذي تيرمه الوزارة ولايتصل بحرفق عام سواء بتظيمه أو استغلاله أو المعاونة في تسييره عن طريق توريد مواد أو تقديم خدمات أو عن طريق استخدام المرفق ذاته لايعد عقدا اداريا بل من عقود القانون الخاص ولم يعرف الشارع المرفق العام وقد عرفته محكمة القصاء الادارى بأنه كل مشروع تنشئه الدولة أو تشرف على ادارته ويعمل بانتظام واستمرار ويستعن بسلطان الادارة لتزويد ألجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها ، لابقصد الربح بل بقصد المساهمة في صيانة النظام العام وخدمة المصالح العامة . والصفات المبيزة للمرفق العام هو أن يكون المشروع من المشروعات ذات النفع العام أى أن يكون غرضه سد حاجة عامة مشتركة أو تقديم خدمات عامة والا يكون الغرض من المشروع مجرد تحقيق الربح ، وللتحقيق من تلك الصفات يتعين الرجوع إلى النصوص التشريعية أن وجدت أو إلى طبيعة النشاط الذي يقوم به المرفق العام أو لنية السلطة العامة إذ أنها تملك وحدها تقرير انشاء مرفق معين أو الغاء مرفق قائم وقفا لما تراه من ظروف ومقتضيات وتستخلص نية السلطة العامة في قيام المرفق من مجموع الظروف والقرائن الهيطة بنشأة المشروع أو المتصلة بادارته أو خضوعه لرقابة ثابتة أو من منح المشروع بعض امتيازات السلطة العامة أو غير ذلك من المظاهر التي تؤكد أن نية جهة الادارة قد اتجهت إلى جعل ذلك النشاط مرفقا عاما ومن أمثلة المرافق العامة التي تسيط عليها الدولة وتدبرها للنفع العام مرفق المياه والكهرباء والمجارى والتليفونات والسكك الحديدية فاذا تعاقدت احدى السلطات الادارية على تسيير احدى هذه المرافق أو أبرمت عقب مقاوله لانشاء شيء من هذه المرافق أو توريد مواد لازمة لتسييرها أو الحفاظ عليها عد العقد اداريا الا أن تعاقب الجهة التي تدير المرفق مع الأفراد المنتفعين بالمشروع لايعد عقدا اداريا فالعقد الذي بيرمه الافراد المنتفعين بالطيفونات أو المياه أو الكهرباء مع الجهة التي تدير المرفق لايعتبر عقدا إداريا كذلك إذا تعاقدت المحافظة مع مقاول لبناء وحدات مكنية فان هذا العقد يعد اداريا إذا توافرت باق الشروط أما تأجير المحافظة هذه الوحدات للأفراد فيعبر عقدا مدنيا .

الركن الثالث أن يعتمن العقد شروطا استثالية غير مألوفة فى العقود المدنية ولم يبين المشرع ماهية الشروط الاستثالية وانما بمكن التعرف عليها من أنه يراعى فيها أن تكون المعلحة الجهة الادارية هى الأرجح كأن يكون للجهة الادارية حى الأرجح كأن يكون للجهة الادارية حى الأدراف وتعديل المشروع ووقف تنفيله إلى أجل والفائه وتوقيع غرامات على المتعلقد الآخر ومصادرة مهماته دون اللجوء إلى القصاء وأن يكون ظاهرا من شروط العقد أن ينه الجهة الادارية قد انصرفت إلى جعل العقد من العقود الادارية فإذا صرحت جهة الادارة بأن المقد يسرى عليه القانون الخاص ولايعيو من العقود ادارية فإن المقد في هذه الجالة لايعد عقدا اداريا حتى لو اكتملت له سائر شروط العقد الاداري ذلك أن كثيرا من الأفراد بمجمون عن اداريا حتى لو اكتملت له سائر شروط العقد الاداري ذلك أن كثيرا من الأفراد بمجمون عن

العامل مع الحهة الادارية إذا كان العقد اداريا وذلك تقسوة شروطه فعممد الجهة الادارية الى استإلة هؤلاء خاصة في عقود العوريد بأن تنص صراحة في العقد على أنه عقد مدنى .

## أهم العقود الادارية :

سبق أن بينا أن المشرع لم يورد العقود الادارية على سبيل الحصر وأشار إلى يعض منها على سبيل المثال ولايعني ذلك أن كل عقد من العقود المسماة التي أشار اليها المشرع يعجب عقدا اداريا نجرد أن الادارة طرفا فيه مالم تتوافر فيه باق شروط العقد الاداري. ومن العقود الادارية ماهو من العقود المسماة ومنها عقود غير مسماة لاترد تحت تصر

## بعض العقود الادارية المسماة :

ا سـ عقد امنياز المرفق العام وهو عقد تعهد به الادارة إلى أحد الأفراد أو الشركات بادارة مرفق عام واستغلاله لمدة محددة مستعينا في ذلك بأمواله وعماله وعلى مسئوليته تحت اشراف الادارة وذلك في مقابل تقاضيه رسوما من المنتضين بيذا المرفق مثل النزام توويد المياه والكهيرباء وتسيير ترام أو أوتويس أو استخراج بترول أو استغلال منجم.

٧ حقد الاشغال العامة وهو عقد مقاولة تعهد فيه الادارة إلى أحد الأفراد أو الشركات الشيام بيناء أو ترميم مبانى أو منشآت كالكبارى أو حفر ترع أو مصارف أو صيانة جسور أو مد أنابيب المياه تحت الأرض أو توصيل التليفونات أو مد مواصور المجارى أو عمل حاجز لمياه البحر أو صقة الموالى والمحاص الادارية وأن يكون القصد منه منفعة عامة.

٣ ــ عقد العربيد وهو كما عرف محكمة القضاء الادارى و اتفاق بين شخص معنوى من الشخاص القانون العام وبين فرد أو شركة يعهيد بقتصاه هذا الفرد أو تلك الشركة بعوريد أشهاء معينة للشخص المعنوى الازمة لمرفق عام مقابل تمن معين و ومثال هذا العقد توريد مواد حربية للجيش أو اللجوين أو أغذية أو ملابس للمدارس والمستشفيات أو مهمات للمصاغ الحكومية .

 عقد البقل وهو اتفاق بموجه يعمهد فرد أو شركة بنقل أشياء منقولة من جهة إلى جهة لحساب جهة الادارة أو بوضع سيارات ركوب أو نقل أو سفن تحت تصرف جهة الادارة لمرة أو
 لعدة مرات .

• سعد المسافمة في نفقات مشروع ذي نفع عام أو تقديم الماونة في انشائه أو تسيره وقد عرفه محكمة القضاء الاداري بأن عقد اداري يصهد بقضاه شخص برصائه واحياره بأن يشترك في نفقات مشروع من مشروعات الاشمال العامة ، كالمسافمة في انشاء مدرسة أو مستشفى بدفع جزء من تكاليف الانشاء أو جبة الأرض التي يقام عليها المشروع بعوض أو بغير عوض أو جفد انجار اخدمات بمقابل كأن يعهد شخص أو شركة بتطيف مدينة أو حي معين أو مرفق من المرافق نظير أجر معين .

. ٢ ـــ عقود الميع والاتجار : وهي تكون عقودا مننية أو ادارية حسب شروط العقد فان توافرت فيها شروط العقد الاداري كان اداريا أما إذا كانت شروطها عادية عنت من عقود القانون المدني وكانت جهة القصاء العادي هي اغتصة بكل نزاع يغور بشأنيا . وقد ذهب رأى في الفقه إلى أن عقود بيع الادارة بعض المقارات أو المنقولات هي عقود منه بينة بطيعتها لتعلقها بالأموال المجاسمة للدولة لأن الأموال العامة القصصة لنفع عام الاهمال العصرف فيها وذهب رأى آخر إلى أن تلك العقود تكون مدنية في أغلب الأحيان الا أن هذا الاحيام فيها وذهب رأى آخر الميام المعادر من الادارة عقد ادارى إذا توافرت فيه الأركان الثلاثة اللازم توافرها في العقد الأحرار ( راجع في الرأى الثاني قضاء الأمور المستعجلة للاستاذين صلاح يومي واستحدر زهارل ص ١٣١١ وراجع في الرأى الثاني قضاء الأمور المستعجلة للاستاذين راتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ١٣١٣ ) وفي تقديرنا أن الرأى الأنكان من المال علق على المراح المدن على المراح المالية على الملاكاء وبشرط توافر طريق أو ترعة أو مصرف أو يهم القاض مني لاقامة مستشفى أو مدرسة مكانه وبشرط توافر طريق أو ترعة إداري وقد قضت محكمة القصاء الادارى بأن تصرف الدولة في أملاكها الخاصة المحتل المدن على المدن عاص

# اختصاص القضاء المدنى بتكييف العقود الادارية :

لما كان القانون لم يعرف العقود الادارية ولم يبين اخصائص التي ثميزها والتي يبعدى بها في القول بعوفير الشروط اللازمة لها وخصائها وصيائها من تعرض السلطة القضائية ها بعطيل أو يأول فان من وظيفة الفاتح أن تعطى هله العقود وصفها القانوفي على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بن السلطات وحاية الأفراد وحقوقهم وذلك توصلا إلى تحديد اعتصاصها للفصل في الفات علم على وعلى ذلك يكون شكمة المواد المستعجلة إذا طلب منها المخاذ اجراء وقبى بشأن عقد معالم المستدات شروط هذا المقد بثان عقد معالم المستدات شروط هذا المقد حتى تعطيه وصفه القانوفي الصحيح فإن استان لها أنه عقد ادارى امتع عليها أتخاذ الإجراء الوقبى المطاوب عنها من ظاهر الأوراق أن المقد من عقود القانون المستجال وعلم المستدل والمقد من عقود القانون الملك كانت مختصة بالإجراء الوقبى المطاوب إذا توافر في الدعوى ركبي الاستعجال وعلم الحق الحق الحق

## أحكام النقض:

١ ــ المتفق عليه بين أطراف الخصومة أن الوزارة المطعون ضدها قد كلفت الطاعن باستعلال ملح الطعام من ملاحة ادكو وفق الالتزامات الوزارة المطعاء المقدم من ملاحة ادكو وفق الالتزامات الوزارة بالعطاء المقدم من ملاحة في مقاونة في مقدم المطعون فيه أنه خلص الى تكييف مثل هذا العقد بأنه عقد ادارى وأورد نص البند الثامن والعشرين منه من أنه و حالة الماء العقد لأى سبب من الأسباب أو انتباء مدته تؤول إلى الحكومة ملكية جميع العقارات والمقولات المستخدمة في استعلال منطقة العقد والتي تعمير لازمة لسير دولاب العمل في الملاحات على أحسن وجه مما يكون مقاما أو موجودا داخل الملاحات وتصبح جميع تلك الأشياء ملكا خاصا للحكومة دون سواها من فير أن تكون ملزمة بدفع أى فمن أو مقابل تعويض .

سواء لصاحب الاستفلال أو لسواه » ثم أعمل هذا الشرط بعد خلوصه إلى تكيف العقد تكيفا المعتمد المستفلال أو لسواه » ثم أعمل هذا الشرط بعد خلوصه إلى تكيف العقد تكيفا المتعاقدين دون إعمال القواعد المقررة في القانون المدنى في شأن عقود الاذعان وهذا الذي ذهب اليه الحكم وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه من المقرر به وعلى ماجرى به قضاءه هذا الخرجية على المروط غير مألوقة في القانون المتعامل واحواء العقد على شروط غير مألوقة في القانون المتعامل واحواء العقد على شروط غير مألوقة في وصفا قانونا صعيحاً ، ولما كان الاستفاء الوارد بالمادة ٩ ٤ من القانون للمدنى في شأن عقود الاذعان عاص بالعقود المدنية ، فإن النهى على الحكم المقمون فيه بهذا السبب بالحقا في تطبيق القانون يكون على غير أساس . (نقيم ١٩٨٧/١/١) المعامدة الأولى من ١٩٤١ أن الداخة المتعامدة المقانون المدنى على الحكم المقانون المدنى المناون المناون المادة ١٩٤١ المن المناون على المحام المقانون المناون على المحام المقانون المناون المناون

٢ ... لما كان مفاد المواد ٢٨ ، ٣٧ ، ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ أسنة ١٩٧١ باصدا. قانه ن الم سسات العامة و شركات القطاع العام \_ التي رددت \_ حكم المواد ٣٢ ، ٣٦ ، ٥٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ٩٩٦ اسأن شركات القطاع العام وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية ولكل منها شخصية اعبارية بدءا من شهر نظامها في السجل التجاري ويمثلها رئيس مجلس ادارتها أمام القضاء وفي صلتها بالغير ، وكانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي لاتعتبر من اشخاص القانون العام وكان نشاطها في قيامها على مرفق التعمير والانشاءات السياحية بالمعمورة لايعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة ، وكان يتعين لاعتبار العقد اداريا أن تكون الادارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيه وأن تتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية من حيث اتصاله بمرفق بمام وأخلبه بأسلوب القانون العام فيما يتضمن من شروط غير مألوفة في القانون الخاص ، ومن ثم فإن العقود التي تيرمها الشركة الطاعة مع غير أشخاص القانون العام لاتعمر من قبيل العقود الأدارية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهي إلى أن العقد المبرم بين الشركة الطاعنة والمطمون عليها لايعتبر من العقود الادارية تأسيسًا على أن الإدارة بوصفها سلطة عامة ليست طرفا فيه ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ولايعيه عدم رده على دفاع الشركة الطاعنة من أن التعاقدوارد على مال عامأو أن العقد المتنازع عليه يتضمن شروطا استثالية غير مألوفة في القانون الخاص إذ ليس حتما على الحكم أن يتبع الخَصُوم في مختلف مناحي أقرالهم وحججهم ويرد استقلالا على كل حجة أو قول أثاروه طللا أنه أقام قضاءه على مايكفي خمله ومن ثم فان النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب يكون غير صديد . ( نقص ١٩٧٨/٢/٨ سنة ٢٩ الجزء الأول

٣ \_ إلى يعرف القانون العقود الادارية ولم يين خصائصها التي تميزها والتي يبتدى بيا في التول بقوالم القروط اللازمة لها وخصائها وصيائها من تعرض الحاكم لها بالعطيل أو بالتأويل الا أن اعطاء العقود التي تومها جهة الادارة وصفها القانوني الصحيح باعبارها عقودا ادارية أو مدنية يتم على بعدى ماغيرى تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من ابرامها ، ولما كانت العقود التي تومها الادارة مع الافراد لاتعمر عقودا ادارية بدوعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة سد الا إذا تعلقد بعدير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الادارة تينها في الأعد في شأماوب القانون العامل أو الحاكم بعدمين العقد شروطا استثنائه وغير مألوفة تأك عن أسلوب القانون الخاص أو

تحيل فيها الادارة على اللوائح الخاصة بها ، وكان بيين من الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٦/٢/١٦ والمؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قعني برفض الدفع بعدم اعتصاص الحاكم ولائيا بنظر المدعوى على قوله و الثابت من العقد المؤرخ ١٩٦٤/١/١٥ أن المدعى عليه بصفته ــ الطاعن الثاني ــ عهد إلى المدعى ــ المطعون عليه ــ بعملية حفر وردم خيادق لكابلات الشبكة الأرضية وفرد هذه الكابلات والعقد بيذه الصورة لايعدو أن يكون عقد مقاولة إذ لم يتضمن شروطًا غير مألوقة تخرجه عن نطاق تطبيق القانون الحاص ۽ تما مفاده أن المحكمة رأت أن العقد موضوع الدعوى لم يتضمن شروطا استثنائية وغير مألوقة في عقود القانون الحاص أو تكشف عن نية الادارة في الحديار وسائل القانون العام وهو مايفقد العقد ركا جوهريا من أركانه كعقد اداري ويخرجه بالتالي عن دائرة العقود الادارية ، ولما كان الطاعنان لم يقدما لمحكمة الاستيناف العقد موضوع الدعوي للتدليل على صحة دفاعهما من أن هذا العقد هو عقد اداري ، بل قدما ورقة معنونة بأنها و الشروط الخاصة بعملية حفر خنادق وفود ورمي كابلات ضفط ٥, ٥ ١ ك. ف ، وهي التي قدماها بملف الطمن ، ولا محل للصويل على هذه الورقة لأنه غير موقع عليها من المطعون عليه ولا تغني عن تقديم العقد ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى وصف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنيا علاقة تعاقدية يمكمها القانون الخاص وتختص بنظرها جهة القضاء العادى فانه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النحي عليه بهذا السبب على غير أساس . ( نقص ١٩٧٧/٤/١٩ منة ٢٨ الجزء الأول ص ٩٩٥ ) .

\$ ـــ لما كان القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بعظم المناقصات والمزايدات قد نص ف المادة ١١ منه على سريان أحكامه على مقاولات الاعمال ، وفي المادة ١٣ على أن ينظم بقرار من وزير المالية والأقتصاد مالم ينظمه هذا القانون من أحكام واجراءات ، وقد أصدر الوزير المُذَكِّورُ القرارِ رقم ٤٧ه لسنة ١٩٥٧ بلائحة المناقصات والمزايدات التي أجازت المادة ٩٤ منها لجهة الادارة المعاقدة أن تسحب العمل من المقاول وتحتجز مايوجد بمحل العمل من آلات وأدوات ومواد ضمانا لحقوقها قبله وأن تبيعها دون أن تسأل عن أية خسارة تلحقه من جراء ذلك اليم ، وكانت هذه الحقوق القررة لجهة الإدارة بمقصى قانون المناقصات والمزايدات واللائحة الصادرة بمقتضاه تتعلق بأحكام العقود الإدارية ولا شأن لها بأحكام الضمان المقررة في القانون المدنى ولا بطرق التنفيذ المقررة بقانون المرافعات وقانون الحجز الاداري ، وكان لاخلاف بين الطِرفين في أن عقد رصف إلطرق العامة الذي يربطهما هو عقد مقاولة أشغال عامة وهو من ثم عقد أدارى ، وقد نص في دفير الشروط الخاصة به والمقدم من الطاعنين على أنه إذا خالف المقاول شروط العقد جاز لجهة الادارة أن تهيع الآلات والأدوات والمواد التي أستحضرها المقاول وتسترد من ثمنها ما تكبدته من خسائر ليجة سحب العمل ، كما نص فيه على أن تطبق بشأن هذا العقد أحكام قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ السالف ذكره ، وقد تحفظ الطاعان على أدوات المطعون ضنه وآلاته وجددا يوما ليعها مستنمين إلى شروط العقد الادارى والتشريع الذى يجكمه فأقام المطعون ضده دعوى مستعجلة بطلب وقف تنفيذ ذلك الإجراء الذي وصَّفه بأنه حجز اداري ، ودفع الطاعبان بعدم اعتصاص القصاء العادي ينظر الدعوي واختصاص القضاء الاداري بيا لتعلقها يعقد اداري ، ولما كان حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد كيف الاجراء الذي اتخذه الطاهان بأنه حجز اداري

ورتب على ذلك اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المحلقة به ، وكان على محكمة الموضوع الا تنقيد في تكييف الطلبات المعروضة عليها يوصف الخصوم لها وانما تلتزم بالعكبيف الصحيح لها الذي تتبينه من وقائع الدعوي ، وكان التكيف الصحيح للتحفظ على أدوات المقاول ، المطُّعون ضده ، وآلاته وتحديد يوم ليعها نتيجة سحب العمل منه هو انه أجراء أتخذته جهة الادارة بمقتضى شروط العقد الاداري الذي يربطها بالمطعون ضده ، وهو ليس في حقيقته أمرا بتوقيم الحجز الاداري تما يخضع لاحكام قانون الحجز الاداري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من قانون عملس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ـــ الذي رفعت الدعوي ف ظله \_ والمقابلة للمادة ١٠ يند ١١ من القانون الحالي رقير٤٤ لسنة١٩٧٣ \_ تقضي بأن محكمة القضاء الاداري تختص ـــ دون غيرها ـــ بالنبازهات الخاصة بالعقود الادارية وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات وما يتفرع مبها ومن ثم يجتد اختصاصها إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بهذه العقود كا يشمل ما يكون قد صدر بشأن العقد الادارى من اجراءات وقرارات وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر ورفض الدفع بعدم الاختصاص الولاق وانتي إلى اختصاص القصاء العادي بالدعوى وقضى فيها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في مسألة الجعماص تتعلق بولاية المحاكم مما يجيز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جالات وأجراءات الطمن أمام محكمة النقض وحيث أنه لما سبق ذكره يتعين نقض الحكم المطعون فيه . وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعري . ( نقض ١٩٧٤/٢/١٣ منة ٢٥ ص ٣٣١ ) . ٥ ــ لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن قضاءه بفوائد الأجرة المتأخرة على المطعون صبه، هو تعويض كاف للطاعنة يغني عن مصادرة التأمين في حين أن العقد أساس الدعوى قد توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد الاداري بابرامه بين جهة ادارية عامة ــ الطاعنة ــ وبين المطعون ضده خصصبت له بمقتضاه اجزاء من الملك المام هو يعض مناطق التوع والمصارف العامة للانطاع بها انتفاعا خاصا لقاء جعل معين بشروط غير مألوقة في القانون الخاص عنها حق جهة الادارة في الفاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد إلاخلال بالالتزامات الناشئة عنه وكان من المقرر أن العقود الادارية تحكمها أصول القانون الادارى دون أحكام القانون الجاس وكانت هذه الأصول تقضى ... وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ... بأن الاتفاق على حق جهة الادارة في مصادرة التأمين لاخلال المتعاقد معها بالالتزامات التي يرتبها عليه العقد يعتبر من قبيل الجزاءات المالية التي تملك الجهة توقيعها عليه وكانت هذه الجزاءات لاتستيدف تقويم اعوجاج في تبغيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ماتعوعي تحقيق الصالح العام وكان السبيل لذلك هو منح جهة الإدارة الحق في توقيع الجزاءات الاتفاقية بقيام موجبها دون حاجة للالتجاء الى القضاء لاستعمدار حكم يها ، لما كان ما سلف فان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقعني برد مبلغ التأمين إلى المطعون ضده على الرغم من أحقية الطاعة في مصادرته ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه يتعين تأبيد الحكم المستأنف فيما قعني به من رفض طلب المطعون ضده رد مبلغ التأمين اليه وبأحقية الطاعنة في مصادرة هذا المبلغ ر نقس ۱۹۷٤/۵/۷ سنة ۲۵ ص ۸۰۸ ) .

7 \_ وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال اليه في أسبابه قد أقام قضاءه برفض الدفع على د أنه وان كانت القاعدة الأصلية تقضى بعدم احصاص القضاء المسيعجل بنظر المسآتل المستعجلة التي تتصل بالمنازعات الموضوعية التي تخرج من ولاية القضاء العادى الا أنه بالنسبة للاشكالات الوقية في تنفيذ الاحكام يوجد ثمة اعتبار آخر له أهميته يجب مراعاته عند تطبيقها وهو أن التغيذ يجرى على المال ، وأن جهة القضاء العادى التي ينفرع عنها القضاء المستعجل هي صاحبة الولاية العامة في المنازعات المصلة بالمال ، وعلى هذا فان القضاء المستعجل يختص بالأشكالات الوقتية حتى ولو كان السند المنفذ به يتصل بجهة قضاء أخرى ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أنه وأن كانت محكمة القضاء الاداري هي المختصة وحدها بالفِصل في المتازعات المتعلقة بالعقود الادارية ، إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالالزام أصبح سندا يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه فتختص المحاكم المدنية بمراقبة اجراءات التفيد والنظر في مدى صحتها وبطلانها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جيم المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعا منها بنظر الاشكالات الوقتية المعلقة بالتنفيذ ، إذ لا شأن غذه الاشكالات بأصل الحق الثابت بالحكم المستشكل فيه كما أنها لاتعد طعا على الحكم وانما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون ، وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والتي تتصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادى والتي قد يرى القاضي المستعجل فيها ما لايراه قاضي الدعوى وهي المسائل التي اسطر قضاء هذه الحكمة على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها. إذ كان ذلك وكان الواقع في الدعوى ان الاشكال المرفوع من المطعون عليه قد قصد به منع التنفيذ على السيارة المملوكة له إستنادا إلى أن اللمين المحجوز من أجله الثابت بالحكم رقم ١٥/١١٦٥ ق محكمة القضاء الاداري يتعلق بالمنشأة التي كان عِلكها ، وأنه لم يعد مسئولًا عن ادائه بعد تأمم هذه المنشأة وزيادة أصوفها عن خصومها دون أن يكون مبنى الاشكال نزاعا مما يختص به القضاء الاداري ، وحده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالختصاصه بنظر الاشكال تطبيقًا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقًا صحيحًا ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس . ( نقض ١٩٧٣/٢/١ منة ٢٤ الجزء الأول . (181)

٧ ــ انه وان لم يعرف القانون العقود الادارية ولم يين اختصائص التي تميزها والتي يعدى يها في القول بموافر الشروط اللازمة غا وطعمانها وصيانها من تعرض السلطة القصائية غا بالتعطيل أو بالتأويل ، الا أن اعطاء العقود التي تومها جهات الادارة وصفها القانولي الصحيح باعبارها عقودا ادارية أو مدنية يم على هدى مايجري تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من ابرامها . ولما كانت العقود التي تكون الدولة أو احدى الجهات التابعة غا طرفا فيها لاتعبر على ماجرى به قضاء هذه الحكمة حد عقودا ادارية الا إذا تعلقت يسمير مرفق عام أو بعظيمه واستهدفت جهة الادارة بها تحقيق نفع عام وليس مجرد غرض مالى ، وكان الثابت من المقد واستهدف بلاوسية المطعون ضدها الأولى قصدت من القامة جاح لها في سوق الالتاج الصاعي لعمل معرض المساعي لعمل معرض أن المؤسسة المطعون ضدها الأولى قصدت من القامة حدد عرض متجانها فيه ابتعاد الإعلان عن أوجه نشاطها العمان وهو انتاج البرول وتوزيعه على حجهور المطعين وهو قصد لاصلة له بسير المرفق وانتظامه وهو انتاج البرول وتوزيعه على حجهور المطعين

مما يقد البقد الأنف الذكر ركنا جوهريا من أركانه كعقد ادارى ويفرجه بالتالى عن دائرة المقود الادارية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على قوله و أن العقد الموم بين المؤسسة العامة للبترول ( المطعون ضغما الأولى ) والشركة المستأنف عليها ( الطاحة ) يعتبر حقد أهنال عامة وهو حقد مقاولة بين خضص من أشخاص القانون العام والشركة الأخوة بيناء جاح خاص للمؤسسة بالمرض وهي جنحس معنوى عام تحقيقا لمصلحة عامة مقابل ملية عدد في العقد ذلك فيحير هذا الجقد عقدا اداريا ه . ولما كان الوصف القانوني الذي أسهد الحكم على العقد المؤسسة بالمواجئ على المقد المؤسسة بالمواجئ والإيا بنظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطيء فانه يكون في أحمطأ في تعليق القانون بما يسترجب نقصه ألما المسبد . ( نقص ۱۹۳۵/۳۱۹ و منذ ۱۹ العدد التالى حركة ٢٠٠٤ )

٨ ... وحيث انه لما كان الحكم المستأنف قد أقام قضاءه برفض النفع بعدم الاختصاص الولائل على قوله و أن المبرة في تكيف الإتفاقات ليست بالوصف الذي يُعلمه عليها المعاقدان وانما العبرة بمضمون الاتفاق وبالقصد المشترك لطرفيه ، وقد نص في البند الثاني من العقد موضوع الدعوى على أن يشغل المدعى المطعون عليه المسكن نظير عشرة جيهات شهريا مقابل انتفاعه به ومن ثم يكون هذا المقد عقد ايجار ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة ٥٥٨ مدني ، وأن عقد الابجار قد يكون مدنيا وقد يكون اداريا وليس يكفى لاعبار العقد اداريا أن تكون الادارة طرفا فيه ، أو أن يكون قد حوى شروطا استثنائية غير مَالوفة في مجال القانون الخاص ، وانما يشترط لاعتباره كذلك أن يتصل بمرفق عام سواء بتسبيره أو ادارته أو اسبغلاله أو المعاونة أو للساقمة فيه ، وانه لم ينص في العقد الميرم بين الطرفين على أن المدهى اتما حول له الانتفاع بالمسكن تهما لوظيفته ، وواضح أن هذا المسكّن ليس ملحقًا بمرَّفق الصحة الذي كان موظفًا فيه ، وأن مساكن مجلس المدينة لايقتصر شغلها على العاملين في الحكومة أو القطاع العام ، والعقود وأن مساكن تجلس المدينة لايقتصر شغلها على العاملين في الحكومة أو القطاع العام ، والعقود المتعلقة بيلمه الأماكن لاتتصل بمرقع عام وتسرى عليها كافة القواعد الامرة التي تضمنتها قوانين الاعبارات ، وقد نصت المادة الأولى من القرار الفسوى العفريمي رقم ١ سنة ١٩٦٥ على أنه يسرى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ ــ في شأن تحديد ايجار الأماكن ــ على المباني المعاوكة للحكومة والهيات والمؤسسات العامة ومجالس اخالطات والمنك الحي تؤجرها . ولما تقدم يكون البادي أن العقد المرم بين الطرقين اغا هو عقد الهار مدنى ، ومن ثم يكون الدفع المدى من المدمى عليه الأول الطَّاهن الأول في غير محله ، ويعمين اعمالًا للأثر القانوني المرتب على هذا العقد اجابة المدعى إلى طلباته ، وكان الحكم المطعون فيه الذي أبد هذا الحكم وأحال إلى أسبابه قد أضاف إلى ذلك قوله : أن هذا المسكن ليس مرفقا عاما أو ملحقا بمرفق عام بطريق العبعية أو التخصيص كما أن مجلس المدينة لم بيدف من العقد تحقيق مصلحة عامة ، ذلك أنه وأن كان هدفه من انشاء تلك المساكن مصلحة عامة كا يذهب في دفاعه الا أن تلك للصلحة لم تكن هدف التعاقد إذ لايدف العقد الا إلى تحقق مصلحة خاصة لقرد مقابل مبلغ يخاصاه عبلس المدينة ، ومعي كان ذلك ، فان قصاء الحكم المستأنف لايكون منطويا على الغاء أمر اداري متى كان البادي

من الأوراق أن جهة الادارة قد تعدت السلطة الحولة لها واتخذت اجراء لايتفق مع القانون مما يهدر الجمانة الممنوحة للأمر الاداري ، ويكون ماقام به المستأنفان ــ الطاعنان ــ أن هو الا عماً, عنواني يختص القضاء بمحم أثره ، وكان بين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد كيف الملاقة بن طرق هذه الدعوى بأنيا علاقة انجارية من علاقات القانون الخاص التي تخضع لأحكام عقد الانجار في القانون المدني بصفة عامة ولم يعتبرها ترخيصا أو عقدا اداريا ، وأشار إلى أنه لايغير من هذا النظر وصف الحرر الذي ارتبط به الطرفان بأنه ترخيص ، طللا أنه لم يثبت لدى المحكمة من الأوراق التي قدمها البيا الطاحان أن المسكن مثار النزاع هو من الأموال العامة التي خصصت سواء بالفعل أو عقته قانون أو قرار جهوري أو قرار وزاري للمنفعة العامة ، أو أن العقد المتعلق بذلك المسكن يتصل بتسبيع مرفق عام أو يحقق غرضا من أغراضه . ولما كان من المقرر أن الترخيص بشغل العقار لا يرد الاعل الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العمام، وكانُّ بلذه لاعتبار العقد اداريا أنَّ تكون الدولة أو ما اليها مَنَ الاشخاص العامة طرفا فيه ، وأن يمتبرى على شروط استثنائية غير مألوفة في العقود المدنية التي تنظمها قواعد القانون الحاص علاوة على أن يكون ــ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة ــ مصلا بمرفق عام اتصالا يتحقق به معنى المشاركة في تسييره . لما كان ذلك ، وكان ماقرره الحكم المطعون فيه ـ عما سلفت الإشارة اليه ب مستمدًا من أوراق الدعوى ولا خطأ فيه قانونا ، فإن الحكم إذ اعتبر القرار الصادر بانهاء عقد الايجار المبرم بين المطعون عليه وبين الطاعن الثاني بالارادة المنفردة لهذا الأخير ، اجراء مخالفا لأحكام القانون الذي يحمى المستأجر من انهاء العقد الذي يستأجر بمقتضاه مسكتا بناء على رغجة المؤجر الا لأسباب مجددة ليس من بينها تغيير وظيفة المستأجر ، ومن ثم لايعتبر قرارا اداريا محصنا من مساس المحاكم العادية به ـــ وقفا أو العاء ـــ فانه لايكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ف مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ويكون الطمن فيه بطريق النقض غير جائز . ( نقض ١٩٧٢/٥/٨ سنة ٢٤ العدد الثاني ص ٢١١).

٩ ... وحيث أن الطعن أقيم على مب واحد حاصله اشطأ في تطبيق القانون ، إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم اعتصاص قاضي الأمور المستعجلة وباجتصاصه على أن العقد الذي يوبط المطعون صده بالطاعن هو عقد منع الإيتصل بمشاط مرفق عام ، ويقول العقد الذي يوبط المشاد الذي التي الحد المشاعن أن هذا الذي التي الجد الحكم خطأ في تكيف المجاد ذلك أنه عقد ادارى توافرت فيه كافة الإركان الاعتباره عقدا اداري ، لأن الطاعن وهو أحد أطرافه من أشخاص القانون العام ، ووقد أبت فيه أبتما في البدء التاسع منه على خصوجه للائحة المذكورة وأى تعديلات تطرأ عليها . ومنها المنافصة أو المزايدة أو والمزايدة أو المزايدة أو المزايدة أو المنافسة بم يعم وضوع العقد ، ومنها أتها ع وسائل القانون الحام وتصعين البقد معصل بادارة المواد المتاهدة على الموادي ويقعلي ورفع الاشجار الضخمة المغروسة بالموسية المروسة على ورفع الاشجار الضخمة المغروسة بيا توسيع الطريق وتقعلي ورفع الاشجار الضخمة المغروسة بيا توسيع الطريق وقعها خلال أمبوع من تارفخ الوجه الله للمداد المعن ورست المزايدة في المعاون ورست المزايدة في المعاون ورست المزايدة في المعاون وتصع ورفع الاشجار الضخمة المغروسة بيا توسيع الطريق وقعها خلال أمبوع من تارفخ الموم التالي لسداد المعن ورست المزايدة هى المطبون وبقعها من موقعها خلال أمبوع من تارفخ الهوم التالي لسداد المعن ورست المزايدة على المطبون برفعها من موقعها خلال أمبوع من تارفخ الهوم التالي لسداد المعن ورست المزايدة هى المطبون برفعها من موقعها خلال أمبوع من تارفخ الهوم التالي لسداد المعن ورست المزايدة على المطبون المنافقة المؤسطة المنافقة على المطبون المنافقة المؤسطة المؤسطة على المعافرة عن تارفخ الهوم التالي لسداد المعن ورسم المعافرة على المعافرة على المعافرة عن تارفخ الموم العالى المعافرة عن من تارفخ الموم العالى المعافرة عن من وربية المومة عن المعافرة المعافرة عن تارفخ الموم العالى المعافرة عن تارفخ الموم العالى المعافرة الموم العالم عن من المعافرة الموم العالم عن من على المعافرة عن المعافرة الموم العالم العافرة عن من المعافرة الموم العالم العافرة عن المعافرة الموم العالم العالم عن من المعافرة الموم العالم العافرة عن المعافرة الموم العالم العافرة المعافرة المعا

ضده ولم يكن البيع مقصودا لذاته ، كما انتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه . وانحا كان الهدف الرئيسي من العقد هو رفع الاشجار من الطريق حتى يكن ازالة الجزيرة الوسطى منه ورصف مكانها وادعالها في صعة الطريق بما يجمل المقد متصلا بنشاط مرفق من المرافق التي يديرها الطاعن وهو مرفق المروق و كذلك الزامه بالحافظة على جمع المرافق العامة الموجودة فيه بما يلل على مشاركة المطعون ضده في نشاط المرفق على هذا المعمود على المحافظة المعمود ضده في نشاط المرفق على هذا العدوم المقد المحافظة المح

وحيث أن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الحكم الابتداق الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاق على قوله ٥ انه باجراء التظر على العلاقة القائمة بين المدعى ( المطعون صده ) وعماقظة الجيزة ( الطاعن ) ببين أنه اشترى مالا خاصًا من أموال الدولة ولا شأن لهذا العقد بتسيير مرفق عام أو المساقمة فيه ، فلايعد من قبيل العقود الادارية ولو تم بطريق المزايدة طبقا للامحة المزايدات والمناقصات ، ثم استطرد الحكم إلى القول و الله ليس لجهة الادارة أن تحصل بطريق الحجر الادارى مامًا من تعويض العمرر اللبي أصابيا بعد أن تقدر هذا الصويص بذاتها دون استصدار حكم ، وهي إذ توقع الحجز الاداري في سييل استيفاء مثل هذا المال يكون اجراء مشوبا ببطلان جوهري يخرجه عن كونه حجزا اداريا ، انما يضعى عملا ماديا يختص القضاء العادي بالحكم بعدم الاعتداد به ۽ ولما كان العقد المرم بين الطرفين قد تضمن شروط بيع الاشجار الكائنة في طريق النيل في المسافة بين كوبرى الجلاء وكوبرى الزمالك ، كما تضمن العقد الزام المطعون صده برفع الاشجار بالمأوى الوسطى خلال أسبوع من اليوم التالي لدفع الثمن ، وكان هذا العقد قد تم يطريق المزايدة ودفيع تأمين لدخولها ، كما تضمن أنه في حالة التأخير يطبق على الراسي عليه المزاد لاتحة المناقصات والمزايدات ، كما تضمن النزام الرامي عليه المزاد بالمحافظة على الطريق والمرافق الموجودة به وتسهيل عملية المرور للسيارات والمارة ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العقد الادارى هو العقد اللبي ييرمه أحد أشخاص القانون العام بقصد ادارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وأن يتصل بالمرفق العام ويحقق غرضا من أغراضه مع الأخذ بأسلوب القانون العام وأحكامه بتضبين العقد شروطا استثنائية غير مألوقة في القانون الحاص ، وإذ كان العقد سند التبغيذ الادارى قد أبرع بين الطاعن وهو أحد أشخاص القانون العام وبين المطعود عليه وتضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الجاص، وذلك بطبيق لاتحة المناقصات والمزايدات فيما يتعلق بتنفيذ العقد، وكان العقد متصلا بمرقق عام وهو مرقق المرور في الطريق العام بين كوبرى الجلاء وكوبرى الزمالك ويمقق غرضا من أغراض الرفق ، فانه ليس بصحيح ما ذهب اليه الحكم الطعون فيه من اعجازه عقدا مدنها بل يعمر عقدا اداريا . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قصاءه بعدم الاعتداد بالحجز الادارى عل أن سنده لايعير عقدا اداريا ، ولايجوز توقيع الحجز بمقبضاه وأن اجراء

الحجز مشوب ببطلان جوهرى يخرجه عن كونه حجزا اداريا ويعتبر عملا ماديا ، وإذ تشخى المادة الماشرة من القانون رقم ٥٥ صنة ١٩٥٩ باختصاص جهة القضاء الاداري بالمنازعات المعلقة بالعقود الادارية سواء أكانت المنازعات موضوعية أو من المسائل المستعجلة ، فان الحكم المطون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضي باختصاصه بنظر النزاع على الأساس الذي أقام عليه قضاءه . ولما كانت المادية الثانية من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ تحيز الطعن بالمقض في أحكام المحاكم الابتدائية فيما لو خالفت قواعد الاختصاص الولائي ولما تقدم فان العلمن يكون جازا .

وحين أن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث انه لما تقدم يسين الجكم بعدم احتصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى واحالتها إلى تجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عملا بنص المادة ١٩٠ من قانون المرافعات . ( نقض ١٩٧١/١/١٩/٩ صنة ٢٧ العدد الثالث ص ١٩٠٠ ) .

١٠ \_ الفرامات ومالغ التأمين التي يعض عليها في العقود الأدارية تخطف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية إذ يقصد بها \_ على ماجرى به قضاء هذه المحكمة به ضمان وفاء المصافد مع الادارة بالترامه حرصا على مير المرفق العام بانتظام واطراد ، فيحق للادارة أن توقع الغرامة النصوص عليها في العقد بمجرد وقوع الخالفة التي تقررت الفرامة جزاء لها ، وأن تستنزل الفرامة أما يكون مستحقا في ذمتها المتعاقدين كما يحق فا مصادرة التأمين من تلقاء نفسها دون أن يتوقف ذلك على ثبوت وقوع ضرر للادارة من جراء إضلال المتعاقد معها بالتزامه ، ولايجوز المطرف الإخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة أو التأمين بمجة انتخاء الغيرر أو المبابئة في تقدير المدرمة أو إلى قبط الإدارة المسابقة في تقد التوريد من أحقية المحكومة أن المحكم المطعون المحكومة الموامات نوعا من التعويض على الادارة المدى المسبح الفرامة الإفرامات نوعا من التعويض يتاسب مع العضرر ، وانتي الحكوم تأسيسا على ذلك إلى خصم مبلغ ۱۷۷ جميد و ٤٥ ملم المعطون ضده دون خصم بحلم المؤمات ودون احساب جده و ٤٥ ملم باعتباره قد أصبح حقا للطاعون ضده دون خصم بحلم المؤمات ودون احساب بقضه . باعتباره قد أصبح حقا للطاعون عده العلم باعتباره قد أصبح حقا للطاعة ، فائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . باعتباره قد أصبح حقا للطاعة ، فائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

١ إ ــ لما كان عقد التوريد الذي بين الوزارة وبين مورث المطعون صدهم والذي تفاسخ عده مو مقد التوريد الذي تفاسخ عده مو عقد ادارى الأنه أبرم بين هذا المورث وبين إحدى جهات الادارة ( وزارة التربية والتعلم ) بشأن توريد أغلية لازمة لتسيير مرفق عام هو مرفق التعليم واجعرى العقد على شروط غير مألوقة في القانون اخاص كما يبين من الشروط الوارة في كراسة توريد الأطلبة التي تعمير مكملة لشروط في القانون المدلى وتقعلى تلك الأصول بأن هرامات التأخير والتخلف عن التعليد التي يعمى عليها في العقود الإدارية تخطف في طيحها عن الشرد الجزائي في العقود المدلمة إذ أن هذه الهرامات جزاء قصد به ضمان وفاء طيحها عن الدرق بالترامه في المواهد المفتى عليها على مير المرفق العام بانتظام وهي بيذه المتعاقد مع الإدارة بالترامه في المؤمد المعاقد عليها عرصا على ميو المرفق العام بانتظام وهي بيذه

المنابة الاستهدف تقريم الاعوجاج في تعليد الالترامات التعاقدية بقدر ماتوخي من تأميز سعر المرافق العامة واطراد صملها ولذلك يحق للادارة أن توقع العرامة المصوص عليها في العقد من تأميز سعر تعلقا لعامة المستحد وقوع المخافة التي تقررت تعلق المرامة على يكون مستحقا في ذهبا المتعاقد المرامة على يكون مستحقا في ذهبا المتعاقد المتخلف ولا يتوقف استحقاق المرامة على ثبرت وقوع ضرر للادارة من جراء اعلال هذا المتعاقد بالترامة فلا يجرز فذا الأخير أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء العرر أو المنافذ على العرامة في المتحققة المتعاقد المتحققة المتحقة المتحققة المتحققة المتحقة المتحقة المتحققة المتحقة المتحققة

١٧ \_ من المقرر في فقد القانون الادارى أنه وأن كان من حق جهة الادارة أن تعازل عن المرامات المصوص عليها في المقد الادارى كلها أو بعضها فانه يشترط لذلك أن تكشف عن ارادتها في هذا العازل بكيفية صريحة . ( حكم النقض السابق ) .

9. 1 ــ بنا كانت المادة العاشرة من القانون رقم 9. 1 لسنة 9. 10 و تطابق الفقرة الحادية عشر من المادة العاشرة من القانون مجلس الدولة الجديد رقم 22 لسنة 9. 19. 1 تنص على أن مجلس الدولة يفصل بهيئة قضاء ادارى دون هوره في المنازعات الخاصة بفقود الالتزام والاشغال المادة والتوريد أو بأى عقد ادارى آخر ، ومفاد عجز النص أن عقد العوريد ليس عقدا اداريا على اطلاقه بعضميص القانون واغا يشترط لاسباغ هذه الصفة عليه أن يكون اداريا بطبيجه ومحاسمه الذائية ، وهو الايكون كذلك الا إذا أيرم مع احدى جهات الادارة بشأن توريد مادة الايرة المسير مرفق عام واحترى على شروط هير مألوقة في القانون الحاص .

ولما كان لم يقم دليل من الأوراق على أن التعاقد موضوع الدعوى قد اجعوى على شروط المجتالية غير مألوفة في نطاق القانون الحاص وهي الشروط التي يتسم بها العقد الادارى ونجب توافرها لتكون مقصحة عن نية الادارة في الأعمل بأسلوب القانون العام في التعاقد ... لما كان ذلك ، فان التعاقد موضوع هذه الدعوى لا يكون من عقود التوريد الادارية المسجاة في المادة سائفة الذكر والتي يختص القصاء الادارى دون غيره بالفصل في المنازعات النابشة عنها ويكون المكون في إلمانون في إذ الترم هذا النظر فقد أقام قصاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي للمحاكم العادية على الصحيح في القاندون ، ومن ثم يعين رفض الطعن . ( نقطى ١٩٩٥/ ١٩٥٥ منة ١٩ العدد الثالث ص ١٩٩٥) .

18 - وحيث أنه يبين من الحكم المطبون فيه أنه وأن كان قد وصف العقد أساس الدعوى الوصف القائد أساس الدعوى الرصف القائري المصبح بأن اعبره عقدا اداريا توافرت فيه الحصائص المائية للجقد الادارى بابرامه بين شخص معنوى من اشخاص القائون العام بوهي مصلحة السكة الحديد بويهن المطبون ضده الأول بقصد ادارة مرفق عام وهو أحد القاصف العابمة للمصلحة لعقدم فيه المكيلات والمشروبات لموظفي وعمال مصلحة الطيفونات بالقاهرة بأسعار عددة ، كما تضمن المقد شروطا غير مألوفة في العام العقدم جهة الإدارة الحق في العام العقد شروطا غير مألوفة في القانون الحاص ، بأن أعطى جهة الإدارة الحق في العام العقد.

ومصادرة التأمين بمجرد الاخلال بالالتزامات المترتبة عليه ، الا أن المحكمة عندما عرضت إلى الشرط الخاص بمصادرة التأمين قالت في شأنه ما يأتي و وحيث أنه فيما يختص بالتأمين وطلب استنزاله من جانب المستأنفين ( المطعون ضدهما ) من جهة وطلب مصادرته من جانب المستأنف عليه الطاعن من جهة أخرى فانه بين أن مبلغ التأمين المشروط في العقد أن هو الا وسيلة من وسائل الضغط على المتعاقد مع جهة الادارة حتى يقوع بتنفيذ تعهده على الوجه إلأكمل المشروط في العقد ، فالغرض من التأمين هو استمرار نفاذ العقد ، فاذا ما رأت الجهة الادارية انهاء العقد زالت الحكمة من تنفيذ شرط مصادرة التأمين وأصبح التأمين في هذه الحالة ضمانا فقط لرجوع الادارة بالمبالغ التي يحكم بها على المتعاقد معها فلها أن تخصمه من المبلغ المحكوم به ولكن لايجوز أما أن تصادر التأمين دون خصمه من المبلغ المكوم به ، ثم رتب الحكم على ذلك خصم مبلغ التأمين من الملغ المحكوم به ابتدائيا وهذا اللَّيِّي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه في هذا الخصوص غير صحيح في القانون ذلك أن العقود الادارية تحكمها أصول القانون الاداري دون أحكام القانون الحاصُّ . ولما كانت هذه الأصول تقضى بأن الاتفاق على حق الادارة في مصادرة التأمين لانجلال المتعاقد بالالتزامات التي يرتبها عليه العقد يعتبر من قبيل الجزاءات المالية التي تملك جهة الادارة توقيعها عليه ، وكانت هذه الجزاءات الاستهدف تقويم اعرجاج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تتوخى تأمين سير المرفق العام بانتظام واضطراد وكان السبيل لتحقيق هذه الغاية هو منح الادارة الحق في توقيع الجزاءات الاتفاقية بقيام موجبها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء لاستصدار الحكم بها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بخصم قم التأمين من جملة المبلغ المحكوم به ابتدائيا رغم النص صراحة في الترخيص على أحقية الادارة في مصادرته بمجرد اخلال المطعون صدهما بالتزاماتهما المترتبة على العقد ... ومنها الالتزام الخاص بالوفاء بمقابل الانتفاع في المقصف ... فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقصه ( نقص ١٩٦٥/١٠/١٩ سنة ١٦ العدد الثالث ص ۸۹۷).

10 وحيث انه يين من أسباب الحكم الابتداق التي أحال اليها الحكم المطعون فيه أنه أقام فضاء الزام الوزارة الطاعنة برد ماصادرته من تأمين على قوله ، وحيث أنه في حصوص استرداد الجزء المصادر من التأمين فان البادى من شروط البعاقد أن الطرفين اتفقا على أن تقصير المدعى في العريد كله أو بعضه يستم الفاء المقد ومصادرة التأمين وهذا الذي تراضى عليه الطرفان المحموص البأمين هو من قبل الاتحاق على الشرط الجزاق الذي يحدد به مقدار العويهن الذي يستحفه الماتن إذا تأخر المدين تعليه المؤلفات في المستحقاق الشرط الجزاق الذي يحدد به مقدار العويهن المناق القانون المدي يشدير لا استحقاق الشرط الجزاق وقرع الطبرر إذ نص في القفرة الأولى من المادة في يحقه ضرر ولما كان المستحقات المستحقات المرح وقوع المصرر والم عن المستحقات المرح بالمستحق المستحقات المرح وقوع المصرر والما كان الماء المجلد لم يرتب عليه أي ضرر للسلاح إلا السلحة والمهمات المرح والاكان الماء المجلد لم يرتب عليه أي ضرر للسلاح إلا المستحق والمهمات المرح والابات الموط به قانونا ومي كان المدور قد ثبت انطاق على ماسبق يائه فلا عمل للعموض الممال في مصادرة جزء التأمين المشار وعي كان المدور قد ثبت انطاق عامية بيائه فلا عمل للعموض الممال في مصادرة جزء التأمين المشار المناورة عن المأمون المشارة عن المأمون المشارد وعي كان المدور قد ثبت انطاق عامية بيائه فلا عمل للعموض الممال في مصادرة جزء التأمين المشار

اليه لأن التعويض خطأ وضرر وعلاقة تربط بينهما برباط السببية ، وهذا اللَّذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أنه بيين من العقد أساس الدعوى أنه موم بين وزارة الدفاع وبين المطمون عليه وقد تعهد الأخير بمقتضاه أن يورد عدداً من الأحلية والعال المينة به في بحر أربعة شهور تنتبي في ١٩٠/، ٢/١ ، ١٩٥٧ ، وتم التعاقد بينه وبين الوزاوة عن طريق مناقصة رست عليه أحوت ضمن ما أحوته من شروط على حق الوزارة في الغاء العقد (أ) إذا ارتكب المعهد أو من يتوب عنه أي شيء من قبيل الرشوة أو السب أو أي محاولة من هذا القبيل لدي أي موظف أو عامل . (ب)إذا أشهر المعهد الهلاسه . ( ج ) إذا طبق حق الرقض في أكثر من رسالة واحدة أو إذا عجز المتعهد عن توريد أكثر من رسالة في المدة المحدة وأن الالفاء يكون بموجب كتاب موصى عليه من الوزارة بدون حاجة إلى اعطار أو تنبيه أو الذار أو التجاء إلى القضاء وأنه بمجرد الغاء العقد لأي سبب من الأسباب يصادر التأمين وذلك بدون اخلال بحق الوزارة في استرداد أي تعويض نظير الإضرار التي تجدث من عجز المعهد في تنقيذ العقد ، ولما كان هذا العقد قد أبرم بين المطعون عليه ووزارة الدفاع ـــ وهي من اشخاص القانون العام ـــ بشأن توريد سلعة لازمة لتسمير مرفق علم واحتوى على النحو المقدم ذكره على شروط غير مألوفة في القانون الخاص فانه يعتبر عقدا اداريا تحكمه أصول القانون العثم دون أحكام القانون المدنى ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الأصول تقضى بأن التأمين يخطف في طبيعته عن الشرط الجزائي الذي ينص عليه ف العقود المدنية ، إذ التأمين مقصود به ضمان وفاء المعهد بالتزامه طبقا للعقد وفي المواعيد المتفق عليها حرصا على سبر المرفق العام بانتظام والحراد، وفي مسيل تحقيق هذه الغاية يحق للادارة مصادرته من تلقاء نفسها ولايترقف استحقاق جهة الادارة له على اثبات وقوع ضرر لها من جراء اخلال المتعاقد بالتزامه ، كما لاتجوز المنازعة في استحقاقها له أو لجزء منه بمجة انضاء الضرر ، لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتبى إلى اعتبار المطعون عليه قد خالف شروط التعاقد بتأخيره في توريد الأحذية المتفق عليها في الميعاد وكان العقد صريحا في اقامة الحق للطاعنة في مصادرة التأمين في حالة وقوع هذه التخالفة ـــ وهي التأخير في التوريد ــــ وإذ لم يقم الحكم المطعون فيه الحق للطاعنة في مصادرة التأمين وقضي للمطعون عليه بقيمته تأسيسا على انفاء الصرر ، فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . ( نقض 1970/11/77 سنة ١٦ العدد الثالث ص ١٩٦٥/١).

١٩ - وحيث أنه يبين من مطالعة حكم قاض الأمور المستعجلة الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسابه أنه بنى قضاءه على قوله : « وحيث أن الذي تستطهره المحكمة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين أن سلاح المركبات أعلن عن بهع صفقات وحدد موعدا لكل صفقة ومكانها لموضوعها - ولم يضع في ذلك الاعلان أية شروط المهزايلة بل أطلقها من كل قيد وقد مسد المدهى في الملوطات المهمة في نفس الهوم بالحاكبيب ومصاريف الدلالة - وهذا يدل على أن مزاد ذلك اليوم قد رسا على المدعى وأنه قام بستداد تمده وبلاك يكون العقد قد تم يبه وبين مدير سبح المركبات أعمالا خكم المادة ٩٩ مدلى ومقصى ذلك أن البضاحة موضوع المزاد ملكتها إلى المدعى ويكون من حقه استلامها طالما أن تقصوا ما لم يسب اليه في القيام بالتواماته . لما كان المضاحة المدعى عليهما لم يثيرا أية منازعة في اجراءات المزاد أو شروطه وكانت المضاحة المراد تسليمها مدينة بلمايا من تجديد مكان وجودها وموعد بيعها فانه يعين القضاء بسليمها »

ولما كان القانون لم يعرف العقود الادارية أو القرارات الادارية ولم بيين الحصائص التي تميزها والتي يبتدى بها في القول بتوفر الشروط اللازمة لها ولحصانتها وصيانتها من تعرض السلطة القضائية لها بعطيل أو تأويل فان وظيفة المحاكم أن تعطى هذه العقود وتلك القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وذلك توصلا إلى تمديد اختصاصها للفصل ف النزاع المطروح عليها أو في الإجراء الوقتي المطلوب المخلفه . ولما كانت العقود التي تبرمها الادارة مع الأفراد لاتعير عقودا ادارية الا إذا تعلقت بعسير مرفق عام وأظهرت الآدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطا استثنائية وغير مألوفة تتأى بيا عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الادارة على اللوائح الحاصة بيا ، وكان واضحا من حكم قاضي الأمور المستعجلة الذي أخد الحكم المطعون فيه بأسبابه أن الوزارة لم تضع في نشرة البيع التي أعلنت فيها عن بيع مخلفاتها أية شروط للمزايدة بل أطلقتها من كل قيد ، ولم تحل فيها الوزارة على شروط لاتحة المناقصات والمزايدات رقم ٢٥٠ السبة ١٩٥٦ وكانت الوزارة الطاعة لم تقدم إلى محكمة النقض مايفيد تقديمها إلى محكمة الموضوع الدليل على أنها ضمنت اجراءات المزايدة شروطا غير مألوفة لى القانون الخاص أو أنها اشترطت النزام المزايدين بشروط واجراءات اللامحة المقدمة الذكر ــ تلك الشروط والإجراءات التي هي في حل من التخلي عنها كلها أو بعضها إذا بدا لها عدم ملاءمتها لمصلحة المزايدة ... فإن الحكم المطعون فيه وقد أنتي إلى أن علاقة المطعون عليه بالوزارة يحكمها القانون الخاص وخلص من تطبيقه لاحكام هذا القانون إلى أن العقد قد تم بارساء المزاد والتصديق عليه من الجهة التي تملك إرساءه - ولم يعتد بالقرارين الصادرين بعد ذلك من رئيس هيئة الامدادات واللموين بتأجيل اعتياد المزاد ثم بالغائه فان الحكم لايكون مجاوزا جدود ولايته وبالتاني يكون الطعن عليه على غير أساس . ( نقض ١٩٦٤/٧/٧ سنة ١٥ العدد الثالث ص ٩٥٦ ). .

## أحكام المحكمة الادارية العليا:

١ - عكمة القضاء الآدارى أصبحت هي وحدها اغتصة بالمنازعات الخاصة بالعقود الادارية ولم تعد هناك جهة قضائية أعرى تختص بالفصل في هذه المنازعات سواء كنت أصلية أو فرعة واختصاص عكمة القضاء الادارى بالفصل في المنازعات المذكورة هو اختصاص شامل فرعة واختصاص شامل لاصل تلك المنازعات وما ينفرغ عنها ويستوى في ذلك مايخذ منها صورة قرار ادارى ومالايتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة العاقد الادارى، وعلى مقتضي ذلك يفصل القضاء الادارى في الوجه المستعجل من المنازعة الموضوعية المستدة إلى العقد الادارى لا على احتبار انه من طلبات الإلغاء بل على احتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد الانداري الطلبات الإنفاء بل على احتبار أنه من الطلبات الفرعية المستحجلة التي تعرض على قاضي العقد الانداري المنازع وتنبع المستحد المنازع المعرف موضوعه والمنازع على المنازع المنازع في موضوعه ألطاب المنازع المنا

٧ ... جرى قضاء هذه المحكمة بعدم قبول دعوى بتيئة الدليل التي ترقع أمام محاكم مجلس الدولة استقلالا بالمنازعة الموضوعية سواء كانت منازعة من المنازعات التي تنظرها المحكمة بولاية القضاء الكامل كمنازعات العقود الادارية أو منازعة منطوية على طلب باللهاء قرار ادارى ذلك ان الاختصاص ينظمه القانون ولا يتوقف سلبا أو إيجابا على رفع دعوى تهيئة الدليل استقلالا عن المنازعة الموضوعية أو مرتبطة بها فى صحيفة افتتاح الدعوى . ( الحكم الصادر من المحكمة الادارية العالى فى الدعوى رقم ١٩٨٧/٣/٣ ) .

الدفوع المتعلقة ببطلان الاجراءات النظمة للضريبة يجوز ابداؤها فى اية حالة تكون عليها الدعوى :

من المستقر عليه أن الاجراءات المنظمة لربط الضريبة من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام وان المشرع رتب على مخالفتها البطلان ، ونظرا لأنه من المقرر أن الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابداؤها في اى وقت وبالتالي فلا تسقط اذا لم تبد قبل اى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول كم لا تسقط اذا لم تبد في صحيفة الطعن وتأسيسا على ذلك فإن إخطار الممول بالمحوذج رقم ١٩ مرائب حاليا من بيان عناصر وبط الضريبة يرتب البطلان حتى لو كان المجوذج رقم ١٩ قد أحال في بيانها الى المجوذج رقم ١٩ قد أحال في بيانها الى المجوذج رقم ١٩ قد أحال في بيانها الى المجوذج رقم ١٩ عناصر المضريبة هون بيان المهادر على الممول يرتب بدوره البطلان والعكس صحيح اذ لا يغنى أحد البيانين عن المبلغ

# أحكام النقض:

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب اذا قام قضاءه بالفه الحكم الابتدائي فيما قضى به من بطلان النموذج 14 ضرائب لحلوه من بيان عناصر ربط الضريبة وقيمتها بمقوله ان النموذج 14 حـ ضرائب قند تضمن تلك العناصر بما يستطيع معه الممول تقدير الضريبه المستحقه عليه ، في حين ان المشرع نظم اجراءات ربط النمريبه ، واوجب اعطار الممول بالنموذج 14 ضرائب مشتملاً على بيان بعناصر الضريبه وقيمتها ، بما لا يكفى معه مجرد الاحالة بشأن هذه البيانات الى المحوذج 14 ضرائب .

وحيث أن هذا النمى سنيد ذلك أن النص في المادة 21 من القانون 100 لسنة 1941 المنطبق على الواقعة على أنه و على المصلحة أن تخطر الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريه وقيمتها وأن تدعوه الى موافاتها كتابة بملاحظاته على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي اجرته المصلحة وذلك علال شهر من تاريخ الاخطار ويع ربط الضريمه على النحو النالى ....بباذا لمهو القولم المصلحيح أو التعديل أو التقدير أو لميقمها لمردف المحادعلى ماطلبته المأمورية ... من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضريمة طبقاً لما يستقر عليه وأيها ، ويخطر الممول بهذا الربط وبعناصره بخطاب موصى عليه تحدد له فيه

ميعاد ثلاثين بوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لاحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون ، كما إن النص في المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على انه في حالات تصحيح الاقرار او تعديله وكذلك في حالات تقدير الارباح بمعرفة المأمورية المختصه يتم اخطار الممول بعناصر ربط الضريبه وبقيمتها على النموذج ١٨ ضرائب ، ٥ ضربيه عامه المرافق . وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٤١ من القانون .... وعلى المأمورية ان تخطر المأمول بربط الضربيه وعناصرها بالقوذج ١٩ ضرائب ، ٣ ضريبه عامة المرافق في الاحوال الايه ... يدل على ان المشرع حدد اجراءات ربط الضربيه ، واخطار الممول بها وذلك بان اوجب على المأمورية المختصة أخطار الممول بعناصر الضربيه وقيمتها بالتموذج ١٨ ضرائب ، بحيث اذا وافق المعول على ماجاء بها صار الربط نهائيا والمضريه واجبة الاداء ، أما اذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الاعتراضات اخطرته بالفوذج ١٩ ضرائب مبينا به عناصر ربط تلك الضريبه ومن اهمها قدر الضريبه المستحقه وميعاد الطعن على هذا التقدير ، ولا يغني عن وجوب البات هذه البيانات في ذلك النموذج ، مجرد الاحالة بشأنها الى النموذج ١٨ ضرائب حتى يستطيع الممول تدبير موقفه من الطعن على التقدير الذي تضمنه النموذج ١٩ ضرائب او العزوف عنه ان كان مناسباً ، ولما كان من المقرر ان الاجراءات المنظمه لربط الضربيه من القواعد الامره المتعلقه بالنظام العام وأن المشرع رتب على مخالفتها البطلان ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قصائه على كفاية الاحالة في النموذج ١٩ ضرائب فيما يتعلق ببيان عناصر ربط الضربيه وقيمتها الى النموذج ١٨ ضرائب فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ۲۸/۱۹/۱۰ طعن رقم ۲۰۷۱ لسنة ۳۰ ق)

لايجوز للمحاكم أن تمتع عن تطبيق نص بحجة عدم دستوريته :

جرت بعض الخاتج على رفض الحكم بالقوائد القانونية وحجبها في ذلك أن نص المادين ٢٧٦، 
٢٧٧ من القانون المدنى اللتين نظمتاها غير دستوريتين لأنهما تخالفتين لقواعد الشريعة الاسلامية 
التي نص الدستور على أنها مصدراً سامي للتشريع الآ أن محكمة النقض رفضت بحسم هذا الاتجاه 
وقضت في حكم حديث لها أن الحكمة الدستورية العليا هي الجهة الوحيدة التي اختصها المشرع 
بالرقابة القطائية على دستورية بالقوانين وأنه ليس لغيرها من الحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم 
يضي الحكمة الدستورية بعدم دستوريته ، وإذا رأت الحكمة في دعوى مطروحة جليا عدم 
دستورية نص سواء كان قد ورد في قانون أم الاتحة فإنه يعين عليا وقفها واحالتها إلى الخكمة 
دستورية العليا الفصل في المسألة بالدستورية وذلك عملا بالمادين عهم / من الدستور ، ٢٩ 
من قانون الحكمة الدستورية العليا رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ومؤدى ذلك أنه يمتع على الحاكم بحبيع 
من مناون الحكمة الدستورية العليا رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ومؤدى ذلك أنه يمتع على الحاكم بحبيع 
بدعوى عدم دستورية .

وبدي أن المحكمة لاتأمر بوقف الدعوى بمجرد ابداء مثل هذا الدفع بل يعين أن يتضح لها أنه دفع جدى أما إذا اتضح لها غير ذلك فانها تستمر في نظر الدعوى .

### أحكام النقض :

١ ـــ التحقق من جدية الدفع بعدم دستورية قانون أو لاتحة . شرطة . الملاتان ٣٠ ، ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ر نقض ١٩٨٨/٣/١٨ طعن رقم ٥٩ لسنة ٥٠ من ١٩٨٨ ) .

٧ ــ النعى على الحكم المطعون فيه بوف الدعوى در الإحالة للمحكمة الدستورية للفصل في أمر دستورية للادم 177 مدلى . فصل المحكمة الدستورية في الدعوى المقامة أمامها ــ قبل ايقاف الدعوى حــ بدستورية تلك المادة مؤداه النمي غير منتج والايحقق سوى مصلحة نظرية بحنة الايعد بها . ( نقص ١٩٨٨/١٣/١٩ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٥٣ قطالية ) ، نقض ٥١/١٩٨٨ سنة ٣٣ ص ٢٩٨١ مادي والمهروبية المهروبية المهروبية ١٩٨٨/١٣/١٩ سنة ٣٣ ص ٢٠١٥).

٣ ـ اغكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها درن غيرها مهمة الرقابة القضائية على دمنورية القرانين . مؤداه . ليس لهبرها من الحاكم الامتناع عن تطبق نص لم يقض بعدم دستورية . إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو الاتحة في دعوى مطروحة عليها تعين وقفها واحالتها إلى الحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية . المادتان ١١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ٨٤ لسنة ١٩٨٧ . لايجوز للمحكمة أن تمنع عن الحكم بالقوائد تأسيسا على عدم دستوريها غذائتها لقواعد الشريعة الاسلامية . ( نقص ١٩٨٦/٣/١٣ طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض لم ١٩٨٩/٧/٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض الم ١٩٨٩/٧/٧٧ .

ع - الرقابة القضائية على دستورية القرانين واللواقح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا . ماهيتها .
 الطعن بمخالفة قرار السلطة التنفيذية لاحكام القانون الذى فوضها فى اصداره . خروجه عن محال الرقابة الدستورية . علة ذلك .

( نقض ١٩٩٣/٢/٢٣ طمن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ قضائية )

### مادة ١٩٠٠ ( معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ )

على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تجاوز مائة جنبه .

وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

#### التعليق:

أدخل المشرع بمقتصى القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ تعديلا على الفقرة الأولى من المادة أجاز لها بمقتصاه \_ عند الحكم بعدم الاختصاص \_ أن تحكم بغرامة قدرها مائة جنيه بعد أن كانت قبل ذلك عشرة جنيات ، وبذلك يكون المشرع قد زاد الغرامة إلى عشرة أهالها .

ولاشك أن رائد المشرع فى هذا التعديل هو حت المدعى على التدقيق فى بحث المحكمة المختصة بنظر دعواه قبل أن يرفعها بدلا من تعجله برفعها إلى محكمة غير مختصة فيشغل المحكمة وأجهزتها المساعدة من كنيه ومحصرين بأمور كان من الممكن تداركها أو دقق فى الأمركم أن المشرع أدخل فى اعتباره انخفاض سعر العملة انخفاضا ملحوظا عما كانت عليه عند صدور قانون المرافعات الأمر الذى دعاه لزيادة الفرامات فى معظم مواد قانون المرافعات .

وقد استحدث القانون الحالى منذ صدوره النص على ان المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها عليها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية بعد ان كان القضاء قد استقر في ظل القانون الملغي على عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان راجعا الى سبب متعلق بالوظيفة وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الحالة بعضها عن البعض الآخر وهي فكرة لم يعد لها عمل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهين تبعان سيادةواحدة . ( المذكرة الايضاحيه لقانون المرافقات ) .

غير انه استثناء مما هو مقرر في المادة ١٩٠ فانه اذا رفعت الدعوى لقاضي الامور المستحجلة وقضي بعدم اختصاصه لعدم توافر ركن الاستحجال او المساس باصل الحق فانه لايجوز له احالة النزاع شحكمة الموضوع أما إذا رفعت اليه الدعوى على أنها مستمجلة وتبين له أنها دعوى موضوعية بحتة كما هو الحال في دعوى منع التعرض فانه يتعين عليه في هذه الحالة أن يقضي بعدم اختصاصه وباحالة الدعوى شحكمة الموضوع ( راجع احكام النقض في نهاية التعليق على المادة ) .

والحكم بالغرامة جوازى للمحكمة فلها ان تقضى بها ولها الاتحكم بها ولا يشترظ للحكم بها. ان يطلب المدعى عليه ذلك ، وإذا طلب ورفضت اغكمة فلا تثريب عليها لأنه امر جوازى لها ان شاء أعملته وان شاءت امسكت عن إعماله ولا معقب عليها في ذلك .

## الشـــرح:

أوجب القانون على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تلتزم بمحم الاحالة وأن تعظر الدعوى المائة الدعوى المائة المحالة المائة المحالة عبر أن هذا الاعدم المحادم من أن يستأنف الحكم المحادر بالاحالة أو يطعن عليه بالنقش .

ويلاحظ انه وإن كان حكم الاحالة منرم للمحكمة الحال اليا يمعنى أنه يعين عليا أن تفصل في الدهوى الحالة اليا الا أن هذا الالترام عدود بالأسباب التي بني عليا حكم عنم الاحتصاص والحالة فاذا رأت أنها غير عنتصة بسبب آخر قضت بعنم اختصاص وباحالة الدعوى إلى الحكمة المتحمة . فاذا كانت الحكمة الميلة قد قضت بعنم اختصاصها عليا بنظر الدعوى وباحالتها إلى المحكمة التي رأت اختصاصها بها عليا الترمت هذه الحكمة بيذا القضاء ولكنها إذا رأت أنها لاتختص بالدعوى نوعيا أو قيميا قضت بعنم اختصاصها وباحالتها إلى الحكمة المتحمة يا نوعيا أو قيميا قضت بعنم اختصاصها وباحالتها إلى الحكمة المتحمة يا نوعيا أو قيميا قضت بعنم المتحمات على الإحالة إلى الأحاص التي بنيت عليه الإحالة فاذا كانت قد بنيت على أساس تقدير قيمة الدعوى بقيمة معينة تقيدت الحكمة الحال اليها بيذا التقدير ولو كان خاطئا مادام لم يطعن فيه . ( كال عبد العزيز ص ٢٥٧ ) .

وإذ قصت اغكمة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن النزاع يعين طرحه أولا على جهة معينة ثم يكون الطمن فيه أو الطلع منه أمام اغكمة كما هو الشأن في تقديره أجرة المساكن إذ ينه على مدور قرار من خنة تحديد الاجرة ثم يطمن فيه أمام اغكمة أو كما هو الشأن بالنسبة للطمن على تقدير اللجنة بعد ذلك أمام اغكمة وكذلك الطمن على تقدير اللجنة بعد ذلك أمام اغكمة وكذلك الطمن على تقدير المساحة عن نزع الملكية للمنفعة العامة إذا يتحم عرض النزاع أولا على أمام اغكمة فني كل هذه الحالات إذا قصت المحكمة بعدم قبول الدعوى لوجوب عرض النزاع أولا على أحد اللجان السابقة فان اغكمة ففي عدد الحكم بعدم القبول دون أن تحيل الدعوى إلى احدى تلك اللجان

وقد ذهب رأى إلى أن نص المادة أوجب الاحالة ولو كان القضاء بعدم الاخصاص بسبب الولاية وأن نصد في هذا الشأن عام مطلق غير مخصص وأنه وان كانت المذكرة الإيضاحية تشير إلى جهتى القضاء العادى والقضاء الادارى الا أنها لاتقوم حجة في هذا الشأن لما هو مقرر في إلى جهتى القضاء العادى والقضاء الادارى الا أنها لاتقوم حجة في هذا الشأن لما هو مقرر في هوا الناس بعدم الولاية كما لو قضت هذا الرأى إلى وجوب أعمال حكم النص كلما تعلق الاختصاص بعدم الولاية كما لو قضت تشمرد بنظر النزاع فانه عليها احالة الدعوى في اختصاص لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي فان هذه اللجنة وعليها أن تعزيم بقرار الأحالة وبالمثل فان هذه اللجنة إلى الحاكم العادية ( كمال عبد العربي حسلام عبد المثانية الأخرى المؤلفة المادية ( كمال عبد الموانية صلاح عبد على المؤلفة المدى طبحة سنة ٩٩٠٣ ص ٩٩٧ والقانون الاختصاص الدعوى إلى الحاكم الولاية والمائية المناسم المؤلفة المدى المؤلفة المدى الإعبر وتمال المحكمة تصدقضاتها عمدم المؤلفة المؤلفة عالم النزاع المؤلف عالم المؤلفة المهال المهارية وإن صدر حكم أو قرار اختصاصها أن تحمل النزاع المؤلفة المهال المهادية أو الادارية وإن صدر حكم أو قرار المحالة على عادل ذلك كان غير مازم للمجهة الحال الهاء ذلك كان غير مازم للمجهة الحال الهاء ذلك أن نص المادة صرم عوجه إلى الماحالة على عادل ذلك كان غير مازم للمجهة الحال الهاء ذلك أن نص المادة صرم عوجه إلى الإحالة على عادل ذلك كان غير مازم للمجهة الحال العالة المادية المادة على عادل في مادم عرص مرحم المحالة على عادل ذلك كان غير مازم للمجهة الحال الهاء ذلك أن نص المادة صرم عرص موجه الى

الهاكم وليس إلى النجان وأن الإحالة لاتكون الا إلى عكمة وهو ما أكدته المذكرة الايضاحية هذا فضلا عن أن اجراءات رفع الطلب أو الشكوى أمام الهينات القضائية التي لاتحبر محاكم يخطف عن اجراءات رفع الدعوى أمام الهاكم ( من هذا الرأى للدكتور أبو الوفا في التعليق الطبعة الحامسة ص 4.8 ). الا أن محكمة النقض قد حسمت هذا الخلاف وأعملت بالرأى الأول

وإذا استؤنف الحكم الصادر بالاحالة ورأت محكمة الاستناف أن المحكمة الخال اليها الدعوى غير مختصة تعين عليها أن تلغى الحكم وتحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة وإذا قصت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص وقعيت فى الموضوع ثم استؤنفت الحكم وتبين لمحكمة الاستناف أن المحكمة التى اصدرت الحكم غير مختصة فلم نتخلف عن ابداء رأينا فى هذا الأمر

ونادينا فى الطبعة السابقه بان عليها الغاء الحكم واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة الا ان الربحة لمدوره من الربحة المستنافيه ببطلان حكم أول درجة لمدوره من عكمة غير مختصة وتنبي سلطنها عند هذا الحد فليس لها أن تحكم باحالة الدعوى الى محكمة اول درجة المختصة بها وفقا للمادة ١٩٠ مرافعات وحجته في ذلك أن هذه المادة تنظم الاحالة من المحكمة بعد أن تحكم بعدم اختصاص عكمة غيرها ( فتحى المحكمة بعد أن تحكم بعدم اختصاص عكمة غيرها ( فتحى والى في قانون القضاء المدنى طبعة سنة ١٩٩٣ و ٢٨٦ ودكتور وجدى راغب مبادىء المقضاء المدنى طبعة سنة ١٩٩٣ والمينه النم وقانين المرافعات الكتاب الاول صد ٦٨٣).

وفى تقديرنا ان هذا الرأى تخصيص للنص بغير مخصص .

وإذا قضت محكمة الاستناف بعدم المحصاصها بالاستناف نوعا أو قيميا أو محليا تعين عليها أن تحليل الدعوى إلى محكمة الاستناف المحتصة كما إذا رفعت منازعة أمام قاضى التنفيذ وكيفها أحد الحصوم على أنها منازعة وقية واستأنفها أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بيئة استثائية وتبين المحكمة الابتدائية أنها منازعة تنفيذ موضوعية وتزيد قيمتها على ٥٠٠٥ جبيد فانه يتعين على المحكمة الاستناف والعكس صبحح كما إذا رفعت منازعة لقاضى التنفيذ وكيفها أحد الخصوم عكمة الاستناف فانه يتعين على محكمة الاستناف في المحتملة المحتمة عليا بنظر الاستناف فانه يتعين عليها أن تضنى بعدم المحتمات الاستناف فانه يتعين عليها أن تضنى بعدم المحتمات الاستناف فانه يتعين عليها أن تضنى بعدم المحتمات الاستناف في عمل المادة والعالم المحكمة المختصة . وقد ثار الخلاف فيما إذا كان رفع الاستناف إلى محكمة غير مختصة يتبح أثره وقد أوضحا ذلك في التعليق على المادة وسمياً الاستناف الى محكمة غير مختصة يتبح أثره وقد أوضحا ذلك في التعليق على المادة و 270.

وإذا حكمت المحكمة المحال اليها الدعوى بعدم الاختصاص لسبب آخر غير السبب الذي من أجد أصدرت المحكمة المحالة المحمد المحتصاص والاحالة كما في الحالات التي سبق الاشارة اليها أمام المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحتصاص في هذه الحالة من المحكمة المحالة من المحكمة الحالة من المحكمة الحالة من المحكمة الحالة من المحكمة الحيلة كما المحتصاص والاحالة من المحكمة الحيلة المحتصاص والاحالة من المحكمة المحتصاص . ( الدكتورة أمينة المر في قوانين المرافعات الكتاب الأولى من ١٣٩ ).

وإذا رفع اشكال في التنفيذ وقعنت فيه المحكمة بعدم الاختصاص والاحالة إلى المحكمة المختصة فانه لا يترتب على هذا الحكم انهاء الحصومة في الاشكال وليس من شأنه أن يزيل صحيفته واثما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة الحال اليا التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت اجراءاتها أمام الحكمة التي أحالتها ويعتبر صحيحا أمامها ماتم من اجراءات قبل الاحالة بما في ذلك صحيفة الأشكال وأثرها الواقف للتنفيذ لأن الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لايني الخصومة في الاشكال.

# أحكام النقض:

٩ على الحكمة الطال اليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ، ومن ثم فان ماتم صحيحا من الجراءات وقع الدعوى وتنابع صحيحا من اجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا بها في ذلك اجراءات رفع الدعوى وتنابع الدعوى سرها أمام الحكمة التي الدعوى من حيث انتهت اجراءاتها أمام الحكمة التي أحالتها فاذا ماقت بينة الدعوى للمرافقة باجراءات صحيحة أمام الحكمة الخيلة حلا يقتضى الأمر من الحكمة الطال اللها أتخاذ اجراءات جديدة لتحضيرها ( نقض ٥ ٣/٣/٣ المكتب الفنى السنة الرابعة عشرة ص ٩٨٦ )

٧ \_ القرار الصادر باحالة الدعوى من دائرة إلى أخرى من دوائر الحكمة الإبدائية لتخميصها بنظر نوع من المنازعات بحسب التنظيم الداخل للمحكمة لابعد قضاء بعدم الاختصاص علم اعتباره منها للخصامة أما يجور استثنافه . ( نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ طمن رقم ٩٣٥ لمينافه . ( نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ طمن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٥ فضائية ) .

#### تعليق:

يتعين ملاحظة ان التحكيم في القطاع العام قد الغي بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ الا انه مع ذلك بجوز الاستشهاد بالحكم في خصوص الاحالة في حالة اخكم بعدم الاختصاص الولائق .

ع. قضاء الهكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى والاحالة إلى المحكمة الابتدائية. عدم استثنافه. صيرورته حالزا قوة الأمر المقضى. وجوب تقيد الهكمة الهال البيا

الدعوى بتقدير القيمية ولو كان قد بني على قاعدة غير صحيحة ( نقص ١٩٧٧/١١/٢٩ طمن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٤ ).

و \_ إذا كان قضاء الحكم المطعون فيه يعدم قبول الاستناف على أساس أن استناف الأحكام في المنازعات الوقية يكون أمام الحكمة الابتدائية ينطوى على قضاء بعدم الاحتصاص النوعي نما كان يتعين معه على الحكمة أن تأمر باحالة الاستناف إلى الحكمة الابتدائية المختصة بينظره فإن الحكمة المعلمون فيه إذا أغفل الأمر باحالة الاستناف إلى الحكمة المختصة يكون قد حالف القانون . ( نقض ٧٨/٤/١٣ طعن رقم ٨١ سنة ٤٥) .

ت قضاء محكمة الاستناف بعدم قبول الاستئاف باعتبار أنه صادر من قاضى التنفيذ في منازعة وقبية . وجوب القضاء باحالة الاستئاف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرة . ( نقضى ٧٨/٤/١٣ طعن رقم ٨٩ لسنة ٤٥ ) .

بـ التميك بسقوط الحق في الدفع بالاحالة للارتباط . وجوب ابداؤه أمام المحكمة التي أبدى
أمامها الدفع دون المحكمة المحال اليها وقبل صدور هذا الحكم نهائيا . مانع من التمسك بالسقوط
أمام المحكمة المحال اليها ( نقض ٧٥/١٣/٣ منة ٣٦ ص ١٦٤٥ ) .

۸ ــ احالة الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص م ۱۰ و رافعات . أثرها . التزام المحكمة الفال عليه بالمسلم المنظمة الفي المسلم المنظمة الله المسلم المنظمة المنظمة المستاف في منازعة متعلقة بالتفيذ المستاف في منازعة متعلقة بالتفيذ وباحالته إلى محكمة الاستناف . النزام المحكمة المحالة . ( نقش ٧٦/٣/٣ سنة ٧٩ ص ٧٧٧) .

9 \_\_ وجوب احالة الدعوى عند القضاء بعدم الاختصاص ، التزام المحكمة الهال البيا الدعوى بنظرها أثره. ما تم صحيحا من اجراءات قبل الاحالة يقى صحيحا . على المحكمة الهال الدعوى متابعة الاجراءات من حيث انتهت . وفع الاستناف في معاده باجراءات صحيحة لدى محكمة الجيزة الابتدائية . قضاؤها بقبوله. شكلا وبعدم اختصاصها به واحالته إلى محكمة استناف القاهرة . لاتؤيب على هذه المحكمة إذا تابعت نظرة من حيث انتهت اجراءاته أمام المحكمة التي احالته فاعتبرته محكوما بقبوله شكلا وسارت فيه حتى حكمت في موضوعه . ( نقض ١٩٥١/ ٧٧/ ١٣/١٦ ).

١٠ ــ نص المادة ٥٤ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخاص بالاحتصاص النوعي يدل على أن الشارع قد أفرد قاضي المستعجلة باختصاص نوعي محدد هو الأمر باجراء وقي إذا توافر شرطان: هما عدم المساس باختي وأن يتعلق الاجراء المطالب بأمر مستعجل يخشي عليه من فوات الوقت وهذا الاختصاص متميز عن الاختصاص الدوعي للمحاكم الجزئية والابتدائية التي تخص بالفصل في موضوع الأنزعة التي ترفع اليها وإذا رفعت الدعوى لقاضي المسائل المستعجلة بطلب اتخاذ اجراء وقتي وتبين له أن الفصل فيه يقتضي المساس باختي أو أن الاستعجال مع خشية فوات الوقت غير معوفر قضي بعدم اختصاصه بنظر المدعوى وبهذا القضاء تتنبي الحصومة أمامه ولايقي منها مانجوز احالته شكمة الموضوع طبقا للمادة ١٩٠ من قانون المرافعات أولا لأن هذا القضاء يتضمن رفضا للدعوى بعدم توافر الشرطين اللازمين لقبونها وهما المرافعات أولا لأن هذا القضاء يتضمن رفضا للدعوى بعدم توافر الشرطين اللازمين لقبونها وهما

الاستعجال وعدم المساس بالحق وثانيا لأن المدعى طلب فى المدعوى الأمر بالتخاذ اجراء وقتى وهذا الطلب لاتختص به استخلالا محكمة الموضوع ولاتخلك المحكمة "تغييره من طلب وقتى إلى طلب موضوعي لأن المدعى هو المذى يحدد طلباته فى المدعوى ، ( تقمير ٧٧/١٣/١ سنة ٨٣ ص ١٨٤٤ ) .

۱۱ - إذاكان الطاعن قداقام دعواه ... مدنى جرجاطال الخكسم بعضة مستحبات بطرد المطعون ضدهما من الأرض المبنة بعسميقة الدعوى ونسليمها له ، وقفست محكمة جرجا الجزلية في مادة مستعجلة بعدم انحصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى مؤسسة قضاءها على مايفيد أن الأمر بطرد المطعون ضدهما ينطوى على مساس باختى . وبيفا القضاء تتبيى الدعوى ويكون خيفاً وغالفة للقانون ما أمر به الحكم من احالة النزاع بخكمة سوهاج الابتدائية الوروده على عدم وينافق للقانون ما أمر به الحكم من احالة النزاع الموضوعي وفصلها فيه بالرغم من أن قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة جرجا الجزلية الإيمال أن يحل البيا النزاع الموضوعي لأنه لم يوفع البه والايمن المعلم المنافق وتعتبر المدعوى من حكم عكمة المحرجا الجزئية داعبارها عكمة الموافق المنحوى من حكم عكمة جرجا الجزئية داعبارها عكمة الموافق المنحوى منتهة بحكم سوهاج الجزئية ( حكم النقس السابق ) .

١٩ - بخص قاضى الأمور المستعجلة وفقا المادة 20 من قانون المرافعات بالحكم بصفة مؤقة ومع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت فأساس المحتصاصة أن يكون المطلوب الأمر باتخاذ قرار عاجل وآلا يمن هذا القرار أصل الحق الذي يترك للحرى الشأن يتناصلون فيه أمام القضاء الموضوعي وإذا تين أن الاجراء المطلوب ليس عاجلا أو يمن أصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب ويعتبر حكمه هذا منها النزاع المطروح على بحسب عليه بن المتحل أن المعلدة فعمل في أصل الحق فيعين عليه أن يتخل عن القصل في الدومي الطلبات الأصلية أو المعدلة فعمل في أصل الحق فيعين عليه أن يتخل عن القصل في الدومي ويحكم بعدم اختصاصه بنظرها في أعلى الموضوع عدد المعال الموضوع المنافئة على الموضوع المنافئة على الموضوع النزاع على وغصب الطاعن فا فانهما يهد المنافئة طلبان مؤضوعيان وفعا خطأ إلى محكمة الأمور المستعجلة وغصب الطاعن المتحدة المحمود ويكون الحكم إذ قضي يعدم اختصاصه بنظرها والمتحدادة قد أصاب صحيح القانون ( نقض ٢٧/٤/٧) سنة ٨٨ ص ١٤٧٥).

١٣ سمفاد النص في المادة ١٩٠٠ من قانون المرافعات على أن ، على المحكمة إذا قصت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها إلى الهكمة المتصاحبة ، أن تلتزم المحكمة الشمال اليها بما تم من اجراءات أمام المحكمة التي رفعت اليها المدعوى ومن ثم قان ما تم صحيحا من اجراءات قبل

الاحالة يبقى صحيحا وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التي أحيلت البيا من حيث النهت اجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها . ونقض ١٩٨٣/٢/١٧ طمن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٨ قضالية) .

2 أ لما كانت الطاعة وأن أوردت دفعها باعبار الدعوى كأن لم تكن ضمن أسباب استنافها للحكم الصادر بتاريخ (٢١ / ١٩٧٥) من محكمة أشحون الجزئية غير أله وقد قضى في الاستناف المذكور بالماء الحكم المستأنف وبعدم اعتصاص محكمة أشحون الجزئية والاحالة إلى الاستناف المذكور سواء في عاضر الحلمات أو بمذكرة مقدمة مناحي يعير الملقع مطروحا عليا ولايعني في ذلك سبق ابداء الدفع في صعيفة استناف الحكم الجزئ لأنه بصلور حكم الاحالة في الاستناف المذكور تعيى الحمد فيه ولا الزام قانونا على الحكمة المالة اليا الدعوى بالرجوع إلى صعيفته لأنها لاتعير ورقة من أوراق الدعوى الهائة اليا والتي تليزم بنظرها أعمالا لحكم المقترة الأعرة من المادة لمن أوراق الدعوى الحالة الي عديم الإحالة عن رقم ١٩٨٣/١٢/١ طعن رقم ١٩٨٣/١ لسنة ٥١ قضائية ).

### تعليـــق:

هذا الحكم يخالف الأحكام الأخرى المتواترة التي أرستها محكمة النقض والتي أكدت فيها انه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والاحالة فان ماتم من اجراءات أمام المحكمة الهيلة يعتبر مطروحا على المحكمة المحال اليها ( الأحكام رقم ٩ ، ه١ ، ١٩ ) .

1 - النص في المادة ١٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى منع التعرض خلال السنة التالية من وقوع التعرض والا كانت غير مقبولة ، فانه وان كان جذا المبعاد مبعاد سمقوط لا يسرى عليه تقادم أو انقطاع الا أن رفع الدعوى خلاله أمام محكمة غير مختصة بحبر في تحقق الا يسرى عليه تقادم أو المشعود عليه قبرل الدعوى إذ المشرع في المادة ١٩٥ من قانون المرافعات يلزم المحكمة الخير المنحمة عبر المنحمة المحكمة المنطقة كا يلزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها مما يجعل رفع الدعوى أمام المحكمة غير المنتصة من المنابعة المنطقة والمنابعة والمناب

 ١٦ ـ قرار الحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى قاضي التفية قضاء ضمني بعدم الجعماصها نوعيا بنظرها وباحالها اليه للاختصاص . طلة ذلك . مؤداه . التزام قاضي التفيذ بنظر الدعوى ، م ١١٠ مرافعات ر نقص ١٩٨٧/٥/٢٢ طمن رقم ١٩٥٣ لسنة ٨٨ قضائية ) .

٧٧ ... قضاء الهكمة الجزئية بعدم اعتصاصها قيميا والاحالة للمحكمة الابتدائية ، قضاء منه للخصومة كلها فيا فصل فيه . جواز الطمن فيه بطريق الاستثناف على استقلال . م ٧١٧ مرافعات . عدم الطمن فيه . أثره . وجوب تلهد الهكمة الابتدائية بالتقريرات التي انهى عليها

منطرق الحكم بعدم الاختصاص والاحالة . ر نقص ١٩٨٣/٥/١٦ طعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤١ قضائية ، نقص ١٩٨٤/٥/٢٨ طعن رقيم ٢٥٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

14 - البعى في المادة 62 مكررا الواردة ضمن الكتاب الثانى من القانون رقم 18 استة 1978 والمتفافة بالقانون رقم 29 استة 1979 يدل - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون ... على أن النص ورد استثناء من أحكام قانون المرافعات فيما يختص بتقديم الطعون واعلانها وإيداع المستدات وتقديم الدفاع وأعمال اخيرة وتأجل الجلسات حي تشيى المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه في وقت قصير بقواعد يمكمها قانون الفعرات . وإذ المتادة 62 مكررا المشار إليا قد نصت على رفع الطعن بصحفة تقديم صحفته إلى قلم كتاب المحكمة المنتسبة مشيطة عليه إلى قلم كتاب المحكمة الكتاب وأن يعين صورة منها إلى تعيد أخصوم الملين وبه اليهم الطعن في الحصية عشر يوما التالم وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه وكانت المصحة الطاعة التالم لم تلتزم هذه الإجراءات في الفقاضي وإنما أقامت طعنها بطلب أودعته مكب التحكيم بوزارة الطعن إلى المحكمة الطاعة المحاسبة على المحكمة الطاعة المحاسبة على المحكمة المالية في المحكمة المالية في المحكمة المحاسبة على المحاسبة على المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاس المحاسبة المحاسبة المحاسبة وضع المحاسبة وضع المحاسبة وضع المحاس المحاس المحاس المحاسبة على المحاسبة على منافاة صرغة للمرض المدى من أجله وضع المحاسبة (نقض المحاس المحاس المحاسبة) من أجله وضع المحاسبة (نقض المحاس) المحاسبة على وقع المحاسبة في المحاسبة المحسبة المحاسبة المحاسبة

١٩ \_ الحكم بعدم الاحتصاص رالاحالة لايترتب عليه انهاء الخصومة في الاشكال ، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وانما هو ينقل الدعوى إلى الحكمة المحال اليها التي يعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث إنتهت اجراءاتها أمام المحكمة التي احالتها ، ويعتبر صحيحا أمامها ما تم من اجراءات قبل الاحالة بما في ذلك صحيفة الاشكال وأثرها الواقف للتفيلا ، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن أقام الأشكال وقم ...... تقيلا العطارين من التفيل من التعلق على التعلق على التعلق من منها في بالتعريض المدفى المعلمون عليه في القمنية وقم ..... .. جمع العطارين منها في رفعه الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فأنه يترتب على تقديم صحيفة هذا الاثرال المكال أول من المحكرم عليه ، ويتم المحلم المستشكل فيه باعتباره المكال أول من المحكرم عليه ، ويتم هذا الأثر الواقف للاشكال قائما رهم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا والاحالة إلى ويقيم هذا الأثر الواقف للاشكال قائما رهم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا والاحالة إلى ويقيم الحسمة الاحم المستشكل فيه باعتباره حكما لاينهي الحصومة في الاشكال ...

٧٠ ـــ وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المشرع لم يرتب البطلان جزاء على رفع الاستناف إلى محكمة غير مختصة ، بل أنه لم يعرض فله المسألة بنص عاص ، ومن ثم تنطبق عليها القواعد المقررة بشأنها أمام محكمة الدرجة الأولى عملا بالمادة ٧٤ من قانون المرافعات ، ولما كان مفاد المادة ٧٤ من هذا القانون أنه إذا قضت الحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رجب عليها احالتها إلى المحكمة المختصة ، وتلزم الحكمة المفال عليها الدعوى بالإحالة سواء كانت من طبقة أعلى أو أدنى منها ، وإذ كان يين من الحكم المطعون

فيه أن الاستناف رفع ابتداء إلى المحكمة الابتدائية بيهة استنافية فى الموعد القانونى ، فقضت تلك المحكمة بدعه المستناف \_ المختصة \_ فان الحكم المجلمون أخكمة بعدم اختصاصها بنظرة واحالته إلى محكمة الاستناف ألله شكلا وموضوعا فانه لايكون قد خالف فيه إذ التوم حكم الاحالة وقضى فى الاستناف المحال اليه شكلا وموضوعا فانه لايكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس . ( نقض ١٩٨٠/٥/١ سنة ٢٦ الحانف صد ١٣٨٠ ، نقض ١٩٨٠/١/٣ طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٨٥ قضائيه ) .

٣١ سالقصاء السابق صدوره من المحكمة الخال اليها الدعوى بعدم اعتصاصها ولاتها بنظر النزاع . حيازته قوة الأمر المقضى طالما لم يطعن فيه الحصوم بطرق الطعن المقررة قانونا . أثره . امتياع معاودة النظر فيه . علة ذلك . حجية الاحكام تسمو على اعتبارات النظام العام . ( نقض ١٩٨٦/٦/٣ عمن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٧ فضائية ) :

٣٢ \_ اذ كان يين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه النزم بالفصل فى موضوع الاستناف تقيدا منه بقضاء الحكم السابق صدوره من محكمة الاستناف باستمرار ولايتها فى نظر الموضوع وكان الطعن الموجه اليه غير مقبول فان الحكم المطعون فيه اذ تقيد بذلك القضاء السابق يكون قد النزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بعدم احالة الدعوى الى محكمة أول درجة على غير أساس .

# ( الطعن رقم ١١٦ س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )

٣٣ ــ قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى يتعين عليها احالتها الى المحكمة المختصة .
النزام المحكمة المحال عليها بالاحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التى قضت بها أو من طبقة اعلى
او ادنى منها . مادة ٩١٠ مرافعات .

 ٢٤ ــ الدعوى بطلب الحكم ببطلان اجراءات الحجز الادارى . منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . التزام المحكمة الابتدائية بالحكم بعدم اعتصاصها وباحالتها الى قاضى التنفيذ .

( الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٩٢/٣/٢ )

# مادتان ۱۱۱، ۱۱۲

إذا اتفق الخصوم على التقاضي أمام محكمة غير المحكمة المرفوعة اليها الدعوى جاز للمحكمة أن تأمر باحالة الدعوى إلى المحكمة التي اتفقوا عليها .

# التعليــــق :

عدل المشرع من حكم المادة ٣٦٦ من القانون القديم الى كانت تقضى بأنه انفق الحصوم على النداعى أمام محكمة غير المحكمة المرفوع اليها الدعوى أمرت هله المحكمة باحالة الدعوى إلى المحكمة التى الفقوا عليها وقد رأى المشرع أن يجمل الأمر بالاحالة فى هذه الحالة جوازيا للمحكمة المرفوع اليها الدعوى إذ قد ترى الحكمة الاستمرار فى نظر المدعوى والحكم فيها رغم اتفاق الحصوم إذا التعنى ذلك حسن سير المدالة كما إذا كانت المحكمة قد قطعت شوطا طويلا فى تحقيق الدعوى ( المذكرة الايضاحية للقانون )

### الشمير ح:

يشترط لإعمال حكم هذه المادة أن تكون اغكمة التى رفعت اليها الدعوى مختصة بنظر النواع والا أعملت حكم المادة ١٥٠ ولايشترط أن تكون المحكمة المحال اليها الدعوى مختصة عليا بنظر النزاع وأن كان يعين أن تكون مختصة قيميا ونوعها بنظره والا قان الأمر بالاحالة لايقيدها ويتعين عليها أن تقضى بعدم اختصاصها إذا كان عدم الاختصاص متعلقا بالنظام العام وتحيل الدعوى بدورها إلى الحكمة المحتصة عملا بالمادة ١٥٠ مرافعات .

كما يشترط للاحالة بمقتضى هذه المادة اتفاق الخصوم هيما ولايكفى أن يطلب الاحالة أحد الحصوم . والاتفاق على الاحالة جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو كانت المحكمة قمد تعرضت للموضوع أو أصدرت أحكامها تمهيدية لأن النص لايمنع ذلك . وتحال القضية باخالة الني هي عليها فيتعد أمامها بما تم من اجراءات الاثبات أمام المحكمة الأولى .

### مسادة ۱۱۲

إذا رفع النزاع ذاته إلى محكمتين وجب ابداء الدفع بالاحالة امام المحكمة التي رفع اليها النزاع أخورا للحكم فيه .

> وإذا دفع بالاحالة للارتباط جاز ابداء الدفع أمام أى من المحكمتين . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

> > هذه المادة تقابل المادة ١٣٧ من القانون القديم.

# التعليــــق :

حلف المشرع حكم المادة ١٣٧ من القانون القديم الذي كان يوجب على الفيكمة التي يدفع أمامها بالإحالة لقيام نفس النواع أن تميل الدفع بميعاد قريب إلى الحكمة التي يوفع البيا النزاع

#### مادة ۱۱۲

أولا للحكم في هذا الدفع وجعل القانون الجديد الفصل في الدفع بالاحالة للمحكمة التي يرفع اليها النزاع أخير "تعجيلا للفصل في الدعوى ( المذكرة الايضاحية للقانون )

### لشــــر ح

للدفع باحالة الدعوى حافتك وتتحقق الأولى منها بقيام نفس الدعوى أمام محكمتين مختلفتين وتتحقق الثانية بقيام دعوبين مخطعين أمام محكمتين مخطفتين إذا كان بين الدعوبين صلة ارتباط. وبالنسبة للحالة الأولى فاته يشعوط لقيول الدفع أربعة شروط أولها أن تكون القضيتان دعوى واحدة نما يقتض وحدة السبب والموضوع والخصوم في كل منها ولايمنع من توفر شروط وخدة. الموضوع أن يخطف المطلوب في احدى القضيمين عن المطلوب في الأعرى إذا كان المطلوب في احداهماً بعض المطلوب في الأخرى . كما إذا كمان المطلوب في احداهما الحكم بالدين والفوائد وكان المطلوب في الأخرى الحكم بالفوائد وحدها كما أنه لايمنع من اعتبار القضيتين دهوي واحدة أَن تكون الحداهما قد رَفْعت بطلب أصل والأخرى رفعت بطُّلب عارضٌ ومن أمثلة قيام الدعوى أمام محكمتين أن يرفع وارث دعوى على مدين مورثة أمام محكمة ، بينا يكون قبل وفاته قد رفع نفس الدعري أمام محكمة أخرى أو أن يرفع شخص دعوى أمام محكمة ثم يبادر برفعها إلى محكمة أخرى لعدم ارتياحه لسيرها أمام المحكمة الأولى والشرط الثاني أن تكون القضيتان قائمتين فعلا أمام المحكمتين عند ابداء الدفع فان كانت اخصومة في احداهما قد زالت بالحكم بعدم الاختصاص فيها أو يترك الخصومة أو صقوطها أو باعتبارها كأن لم تكن أو بأى سبب من الأسباب المنهبة للخصومة فلا محل للدفع بالاحالة وانما يجوز الدفع بالاحالة إذا كانت احدى الدعويين أقد حكم فيها بوقفها أو بشطيها لأن الحكم بالوقف أو الشطب لايزيل الخصومة وانما يمتع الدفع إذا مضت المدة التي تعتبر الدعوى بعدها كأن لم تكن لمظي ستين يوماً على الحكم بالشطب وثالثها أن اتكون المحكمة المطلوب الاحالة اليها مختصة بالدعوى من جميع الوجوه لأنه لاعمل للاحالة إلى محكمة غير مختصة ورابعها أن تكون الدعوى مرفوعة أمام محكمتين مخطفتين تابعتين فحهة قضائية واحدة أما إذا كانت الدعوي مرفوعة أمام جهتين قضاليتين مختلفتين فانه يتعين على الجهة القضائية غير المختصة أن تمكم بعدم اختصاصها لتعلقه بالنظام العام واحالة الدعوى إلى الجة القضائية المختصة عملا بالمادة . ١ ٩ مرافعات . والدفع بالاحالة لوحدة النزاع لإيتعلق بالنظام العام ولايجوز لغير المدعى علمه النسك به فلا يجوز للمدعى اثارته ولو كانت له فيه مصلحة .

وإذا كانت احدى المُجبَئين المروض عليها النزاع قد فصلت في موضوع الدعوى وطعن في حكمها بالاستئناف قبل الدفع بالإحالة فإنه لاتجوز الاحالة من محكمة الدرجة الثانية إلى محكمة المبرجة الأولى إلى محكمة الدرجة الثانية فقد اختلف الرأى ويرى البحض أنه لاتجوز الدفع بالاحالة والفائج والحالية بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها من الهكمة الأخرى المطعون في حكمها بالاستئاف لأن الاستئاف لاتجرد الحكم عما له من حجية وذهب رأى آخر انه تجوز بالاحالة وبالما المتعس المنافقة (راجع في تأييد الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى وتبقى قائمة أمام محكمة الدرجة الثانية (راجع في تأييد الراجية الفائية (راجع في تأييد الراجية الإمرافعات للدكور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٩٣ وما بعدها وراجع في المنافقة الراجية الإمرافعات للدكور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٩٣ وما بعدها وراجع في تأييد الرأى الثاني مرافعات العشماوي بند ٧٥٥ ) وفي تقديرنا أن الرأى الأول هو الرأى السلم وان كان يصطدم بمكم النقض الذي قضي بأن حجية الحكم القطمي مؤقسة وتفف بمجرد رفح استناف عنه وسيرد في النهاية العمليق على المادة . هذا ويقدم الدفع بالاحالة إلى الحكمة التي رفعت اليها الدعوى أعبرا لأن الحكمة التي رفعت اليها الدعوى أولا أولى بالحكم فيها والعرة في الحامة في العامرة في المحد أي من الدعوين قد رفع أعبرا هو بعارة تقديم صحيفة كل منها لقلم الكتاب .

أما الحالة الثانية وهي الدفع بالاحالة للارتباط وصوربها أن ترفع أمام محكمتين مخطفتين دعويان مختلفتان بينهما صلة ارتباط والارتباط صلة وثيقة بين طلبين تجعل من للصلحة أن تنظرهما وتفصل فيها محكمة واحدة تفاديا لصدور أحكام معارضة ومن أمظته طلب أحد العاقدين تنفيذ العقد وطلب المتعاقد الآخر بطلانه أو فسخه وطلب الفسخ من كل من العاقدين على الآخر وطلب العاقدين كل منهما من الآخر تنفيذ العقد كطلب البائع من المشترى دفع الثمن وطلب المشترى من البائع تسلم العين المبيعة ، وطلبا التعويض اللذان يوجههما كل من الطرفين للآخر في حادثة تصادم وطَّلب ٱلدائن الذي يوجه إلى المدين الأصل وطلبه الذي يوجهه للكفيلوطلب الموكل من وكيله رد المستندات التي سلمها له وطلب الوكيل من موكله أتعابه المستحقة له بسبب الوكالة ومن أمثلته أيضا طلب الضمان الذي ترتب عليه الالتوام بالضمان. ويشترط للاحالة خسة شروط أولها وجود الارتباط لأنه المبرر للاحالة واستنباطه مسألة موضوعية لارقابة فبيا نحكمة النقض و ثانيها أن تكون المحكمة المطلوب الاحالة اليها مختصة بالدعوى المرفوعة أمامها من هميع الوجوه فاذا كان اختصاصها محل نزاع بين الخصوم وجب على المحكمة المطلوب الاحالة منها أنَّ تقف الفصل في الدفع إلى أن يفصل في اختصاص المحكمة المطلوب الاحالة اليها وثالثها أنه يحين أن تكون المحكمة المطلوب الاحالة اليها مختصة بالبدعوى المطلوب احالتها اختصاصا متعلقا بالوظيفة واختصاصا نوعيا أما بالنسبة للاختصاص المحلى فقد اختلف الفقه فذهب الرأى الراجح إلى أنه لايشترط اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى محلها بنظرها ر مرافعات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٤٠٣ وكمال عبد العزيز ص ٣٦١ ) وذهب الرأى الآخر إلى أنه يشترط أيضا أن تكون الحُكمة الحال اليها مختصة أيضا محليا بنظر الدعوى ( العشماوي بند ٧٥٥ ) ويؤيد الدكتور أبر الوفا الرأى الثاني الا أنه يضيف بأنه إذا لم يعترض على عدم اختصاصها المحل في الوقت المناسب ثبت لها هذا الاختصاص واعتبرت مختصة بنظر الدعوى ( التعليق الطبعة الخامسة ص ٩٩١، ٤٩٢ ) ألا اننا نؤيد الرأى الأول ذلك أن الرأى الثاني يضع قيدا ليس له سند قانوني " فصلا عن أن الأخذ به يعطل نص المادة ذلك إذا رفع مشترى لمنقول دعوى على البائع طالبا تسليمه المنقول أمام محكمة موطن البائم وفي الوقت نفسه أقام البائع دعوى بفسخ العقد على المشترى أمام محكمة موطن المشترى فالأرتباط هنا ظاهر بين الدعوبين ويجوز لأى من المحكمتين احالة الدعوى للأحرى رغم عدم اختصاص الهكمة الحال الييا محليا ببظر الدعوى غير أنه يسين أن تكون المُحكمتان من درجة واحدة فلا احالة من محكمة أول درجة إلى محكمة ثال درجة لأن في ذلك تفويت درجة من درجات الطاحي على الخصوم ولأن في احالة الدعوى من محكمة الدرجة الثانية إلى محكمة الدرجة الأولى اخلال بدرجات التقاضي وخامسها انه يشترط أن تكون الدعويين قالمعين بالفعل أمام الحكمعين فاذا كانت الهكمة المحال اليها قد قضت في الدعوى المرقوعة أمامها بعد الحكم من الهكمة الأخرى بالاحالة وجب عليها اعاديها للمحكمة المحلمة لزوال مبرر الاحالة (العشماوى بند ٥٠٧ وقارن أبو الرفا في الدفوع بند ٥٠٠). ولايشترط للاحالة للارتباط أن تكون الدعويان قائمتين أمام محكمتين تابعين لحهة قضائية واحدة إذ أب المادة ١٠٥ مرافعات أوجب على المحكمة إذا قضنت بعد اختصاصها أن تقضى باحالة المدعود المحكمة انختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية غير أنه لايجرز احالة قضيته مطروحة على محكمين إلى محكمة ما لارتباطها بدعوى قائمة أمامها لأن في ذلك اخلال بمشارطة التحكم كم لايجرز أن تحال على المحكمين ذعوى قائمة أمام المحادية (أبو الوفا في التعلق الطبعة الخامسة ص ٥٠٠ وما بعدها)

ولا تجوز احالة الدعوى بطلب مستعجل المرفوعة أمام قاضى الأمور المستعجلة إلى المحكمة الله تنظر الدعوى الأصلية فجرد أن هذه الأخيرة تنظر الموضوع، وذلك لأن كل دعوى تختلف في موضوعها وسبباعن الأخرى ، انما إذا رفعت الدعوى بطلب اتخاذ اجراء وقتى أمام قاضى الأمور المستعجلة وامام قاض الموضوع في ذات الوقت فهنا تجوز الاحالة (أبو الوفا في التعليق طبعة سنة ١٩٩٠ ص ٤٩٥).

وتأسيسا على ماتقدم لا يجرز لقاض الأمور المستعجلة أن يقضى باحالة دعوى الحراسة المبظورة امامه بصفة مستعجلة إلى المحكبة الموضوعية تأسيسا على أنها تفصل في ملكية المال المطلوب فرض الحراسة عليه لكن إذا رفعت دعوى الحراسة امام قاض الأمور المستعجلة ورفعت أيضا من أي من الحصمين تبعا للدعوى الموضوعية فانه يجوز في هذه الحالة الدفع بالاحالة إلى المحكمة المستعجلة التي تقر دواعي الاحالة الا أنه يجوز لطرفي المدعوى المستعجلة أن يتفقا على احالتها لمحكمة الموضوع لنظرها تبعا للدعوى الاصالة عملا بالمادة ١٩١١ مرافعات .

ويجوز الدفع بالاحالة في أي من القطيين فيجوز الدفع باحالة الدعوى الأولى إلى المحكمة المرافعة الدعوى الأولى إلى المحكمة أن ترفعن الدفع ولو توفرت شروط الاحالة له كما إذا وجدت أن الدعوى المطلوب احالتها أهم من الدعوى الأخرى أو إذا تبين لها أن الحكمة المطلوب الاحالة اليها قد انتهت من تحقيق الدعوى المرفوعة اليها بحيث أصبحت صالحة للحكم فيها .

واخمكم برفض الدفع بالاحالة حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع ولاتتهى به الخصومة وبلدا لانجوز استثنافه الا مع الحكم الصادر فى الموضوع أما الحكم الصادر بالاحالة فيذهب الرأى الراجح إلى أنه يتهى النزاع أمام المحكمة التى أصدرته ومن ثم يجوز استثنافه استقلالا . ( راجع التعليق على المادة ٧٩٣) .

والاحالة للارتباط لاتم الا بالتقدم بدفع بطلب الاحالة فلا يملك الحصم بارادته وحده أن يرفع دعوى منظورة أمامها كما أن يرفع دعوى أن منظورة أمامها كما أن المسك بسقوط الدفع بالاحالة للارتباط يجب أن يبدى أمام الهكمة الفيلة لا المكمة الهال اليا والاحالة بنوعيا على النحو المقدم تخطف عن ضم دعوى لأعرى إذ في حالة العدم يرفع ذات الطلب أو الطلبان المرتبطان بصحفتين مخطفين أمام نفس المكرة أو أمام المساورة أو أمام داترين مخطفين فهي هذه الحالة أو المحربين ضمها للاعرى وقد جرت عادة دات الأعرى وقد جرت عادة الأمر الاستجابة لطلب العدم إذا ما رأت أن ذلك يسهل الفصل في الدعويين وهذا الأمر

متروك لقدير الحكمة. ولايترتب على الضم ادماج الدعويين وتظل كل منهما محفظة باستقلافا الا إذا كان كل من الطلبين يشتمل على ذات الدعوي، كما أن ضم المدعويين لايلزم الحكمة باصدار حكم واحد فيهما فلها أن تحكم في احداها قبل الأخرى (كال عبد العزيز ص ٣٦٣ وأبو الوفاق الصلبة الطبعة الجامعة ص ٤٩٠). ويرى الدكور أبو الوفا أنه لاجهز ابداءه في الاستفاف بصدد ارتباط عام المدجة التانية لأن الملفم بالاحالة الارتباط لاجهز ابداءه في الاستفاف بصدد ارتباط دعوين في الاستفاف لما يترتب على ذلك من إخلال بمدأ تبعية الحالم بعضها للبعض وهي مسألة من النظام العام ورتب على ذلك أنه لاجهز رفع استفاف عن حكم صدر من محكمة الاسكندرية الابدائية إلى محكمة استفاف علما واعا يرفع إلى محكمة استفاف الاسكندرية وعلى ذلك لاجهزز اطالة دعوى للارتباط من محكمة استفاف الإسكندرية إلى محكمة استفاف طنطا ( الصليق الطبعة الخاصة عن ٥٠٥).

# أحكام النقض:

۱ ــ الدفع بطلب الاحالة إلى محكمة أخرى لقيام دعوى أخرى مرتبطة يها وأن كان يسقط الحق فيه بعد ابداء أى طلب أو دفاع موضوعي في الدعوى الا أن التسك بهذا السقوط يجب أن يتم أمام الحكمة التي يبدى أمامها الدفع وقبل صدور الحكم بالاحالة ( نقض ١٩٧٥/١٣/٣ صدر ٢٩ ص ٢٠ ١٩٠٥).

٧ ــ رفع الدعوى بوقف سريان : ثد الانجاز رحفوط حق المؤجر فى الاجرة ليس من شأنه أن يعدم عكمة أخرى من الفصل فى ذات الطلب مادام قد رفع اليا ولم ينمسك أحد من اخصوم بالدفع باحالة الدعوى بشأنه إلى المحكمة الأولى لقيام ذات النزاع أمامها ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ، وأعرض عن الفصل فى طلب وقف سريان عقد الانجاز في المدة المذكرة وسقوط حق المؤجر فى الأجرة خلافا لقيام ذات النزاع بشأنها أمام محكمة الواطي فانه يكون قد عالف القيام ذات النزاع بشأنها أمام محكمة الواطي فانه يكون قد عالف القانون وأعطأ فى تطيقه . ( نقض ١٩٣٦/١٤ سنة ٢٤ ص ٩١٩) ) .

# ملحوظـــــة :

مقتضى الحكم السابق انه لايكفى أن يذكر الخصم أن النزاع مطروح على محكمة أعرى بل يجب أن يدفع صراحة باحالة الدعوى إلى المحكمة الأخرى كما انه يعين على المحكمة أن تقضى في المدعوى ولو تين فا أن النزاع مطروح على محكمة أخرى مادام لم يصدر فيه حكم بعد ولم يدفع أمامها بالاحالة .

٣ حجية الحكم مؤقة وتقف يمجرد رفع استناف عن هذا الحكم وتظل مؤقوة إلى أن يقضى في الاستناف قاذا تأيد الحكم عادت اليه حجيته وإذا الغي زالت عنه هذه الحجية ويترتب على وقف حجية الحكم تتيجة لرفع الاستناف عنه أن الحكمة التي يرفع اليا نزاع فصل فيه هذا الحكم الاقتياد على الحقيد طللا لم يقتل برفض هذا الاستناف قبل أن تصدر حكمها في الدعوى (نقض ١٩٨٨/١/٨٨ صنة ١٩ ص ٩٧٧).

ر راجع تعليقنا على هذا الحكم في مؤلفنا الطبعة الخامسة عن التعليق على قانون الاثبات ص ٧٩٥) .

#### مادة ۱۱۳

 عسم كان الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة السويس عمل بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية لم يفصل في موضوع الدعوى الا انه قد انهى الخصومة أمام المحكمة التي أصدرته ، ومن ثم يكون قابلا للطعن المباشر في المهاد . ( نقض ١٩٧٧/٤/٦ سنة ٣٣ ص٢٥٧) .

### مسادة ١١٣

كلما حكمت المحكمة فى الأحوال المتقدمة بالاحالة كان عليها أن تحدد للخصوم الجلسة التى يحضرون فيها أمام المحكمة التى أحيلت اليها الدعوى وعلى قلم الكتاب أخبار الغائبين من الخصوم بذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

هذه المادة تقابل المادة ١٣٩ من القانون القديم.

### التعليسة :

ا لاخلاف بين النصين سوى أن القانون الجديد اشترط أن يكون اخطار الخصوم الفائين
 بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى أمام الشكمة المحال اليها الدعوى بكتاب مسجل مصحوب
 بعلم الوصول بدلا من الاخطار بكتاب موصى عليه .

### الشياح

 إذا أعملت المحكمة حكم المادة ١١٣ من القانون باحاليا دعوى جزئية لم يسبق عرضها على مجلس الصلح إلى محكمة جزئية شكل بدائرتها مجلس صلح فانه يتعين أن تكون الجلسة التي تحددها خصور الحصوم أمام هذا المجلس ( المذكرة الإيضاحية ) .

 و احالة الدجوي من احدى دواتر المحكمة الابتدائية إلى دائرة أعرى بذات المحكمة أو من دائرة استناف إلى دائرة أخرى بذات المحكمة لايوجب أخبار الفائيين من الخصوم بحكم الاحالة .

 ٣ \_ وإذا لم تحدد المحكمة فى حكم الاحالة جلسة للخصوم أمام الهحكمة الهمال اليها الدعوى فلا يترتب على ذلك البطلان لأنه نص تنظيمي الا أن الدعوى تكون معرضة للسقوط بمضى سنة على آخر اجراء صحيح .

# أحكام النقض :

١ ــ احالة القضية من دائرة إلى دائرة أغرى من دواتر الحكمة خروجه عن نطاق المادة
 ١١٣ مرافعات . لاتحل لاخطار الخصوم الغالبين . رنقش ١٩٨٣/٣/١٣ طمن رقم ١٩ لسنة
 ٨٤ قضائية ، نقض ١٩٨٣/١٧/١٧ طمن رقم ١٨١٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٨٣/١٧/١٧

٣ ... مفاد النص فى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أنه يشترط لامكان الحكم بسقوط الحصومة أن يكون عدم السير فى الدعوى راجعاً الى فعل المدعى او امتناعه ، ولما كانت المادة ١٩٣٨ من قانون المرافعات تلقى على قلم كتاب الحكمة عبء إخبار الحصوم الفالين بحكم الإحالة والجلسة الطعدة لنظر الدعوى أمام الحكمة المتحال اليا ... وهو ما اتبعه حكم الإحالة ... فان تراعى قلم الكتاب فى إخبار الخصوم بالجلسة المعددة ، لا يجيز الحكم بسقوط الخصومة ... وفقا لصى المادة المهدد ... وفقا لصى المادة المدعومة ... وفقا لصى المادة المرافعات .

ر نقض ١٩٩١/١١/٥ طعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ قضائية ، قرب الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٣ ق ـــ جلسة ١٩٦٦/٦/٣٠ س ١٧ صـ ١٥٠٢ ) .

٣ ـــ احالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة . خروجه عن نطاق المادة ١٩٣ مرافعات . لا عمل لا خطار الحصوم الفائين .

ر نقض ٢/١٧/ ١٩٩٣ طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٨ قضائية )

#### مسادة ١١٤

بطلان صحف الدعاوى وعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحصور الناشيء عن عيب في الاعلان أو في بيان انحكمة أو تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة أو بايداع مذكرة بدفاعه

# التعليسيق:

هذه المادة تقابل المادة ١٤٠ من القانون القديم . والأخلاف بين النصين سوى أن المشرخ اضاف في المادة ١٩٤٤ من القانون الجديد نصا يتضمن أن ابداع المعان اليه مذكرة بدفاعه يصحح المطلان وذلك بعد أن اعبر تقديم الخصم مذكرة بدفاعه بمنابة حضور بالجلسة .

### الشــــر ح:

حدور المان اليه بالجلسة يزيل بطلان أوراق التكليف بالحصور الناشيء عن عيب في الإعلان أو في بيان الهكمة أو بتاريخ الجلسة وفيما عدا هذه الأحوال يكون التمسك بالبطلان على صورة. دفع شكل بهذى مع سائر الدفوع الشكلة قبل التكلم في الموضوع وإذا أواد المدعى عليه التمسك بيطلان ورقة التكليف بالمحدور وجب عليه الامتاع عن تقديم مذكرة والا سقط حقه في التمسك بالبطلان ولو غسك بالبطلان بالفعل في الملاكرة الأن شأنه شأن من يحضر ويتمسك بالبطلان على الفور، هذا مع أن بطلان صحيفة الدعوى لاينفي جواز تصجيحها عملا بالمادة ٣٣ من القانون مع مراعاة انه بالنسبة للبيان المعلق بمطلوب المدعى فان اغفاله أو التجهيل به من شأنه أنه يوتب بطلان صحيفة المدعوى إذ لا تتحقق الهاية من الإجراء بينا اغفال وقائع الدعوى أو أدلتها أو أسانيد مطلوب المدعى لإيترتب عليه أى بطلان مادامت الصحيفة لاتحيهل بذات المطلوب في هميع الأحوال المتقدمة ( المرافعات للدكتور أبو الوفا ص ٦٤٤ ) .

والبطلان الذي يصححه الحضور هو الذي يقع في صحيفة دعوى أو في اعلانها أو في ورقة من أوراق التكليف بالحضور ، كصحيفة افتتاح الدعوى أو صحيفة استناف أو صحيفة الاتخاس لأن صحيفة الاستناف وصحيفة الاتخاس بعنوان من صحف الدعاوى إذ أن القانون ينص على أن الاستناف والاتخاس يوفعان بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، أما إذا لم تكن الورقة من صحف الدعاوى أو من أوراق التكليف واتما كانت من أوراق المرافعات الأخرى فان بطلانها وأو كان ناشئا عن عيب من العيوب المذكورة في المادة لايزول بحصور الحصم الذي أعلن بها واتما يزول بنزول الحصم عنه صراحة أو دلالة .

والحضور ألذى يصحح البطلان هو الجينور الذى يع بناء على الورقة الباطلة أما
 الحضور بناء على اعلان صحيح تال للإعلان الباطل فلا يصحح البطلان ويكون للمدعى عليه أن
 بتمسك بالبطلان أن كانت له مصلحة فيه .

٣ ــ وإذا قضى في الدعوى دون حضور المدعى عليه كان له أن يتمسك بالبطلان بشرط ابدائه في صحيفة الطعن وإذا تعد الخصوم في الدعوى فحضر الخصم الذي أعلن اعلانا صحيحا ولم يخضر الخصم الذي أعلن اعلانا باطلا فان حضور الخصم الذي أعلن اعلانا صحيحا لايزيل بطلان اعلانا الخصم الاخر .

وعبارة عبب فى الاعلان الاتشمال الا العيب فى عملية الاعلان فلا تشمل العيب الناضيء عن النقص أو الحطأ فى الميانات التى أوجب المشرع اشتال أوراق المحضرين طبيا بمقتضى المادة التاسعة فالمطلان الناضيء عن التجهيل بالحكمة أو بتاريخ الجلسة أو بسبب عيب فى عملية الاعلان يزول بالحضور لأنه بطلان ناشيء عن أمور تتعلق بدعوة المخصم للحضور بمتى أن تحقق أحد هله الأمرر قد يؤدى إلى عدم تمكن المطان اليه من الحضور ، فاذا حضر للاعمل للمسلك بالمطلان ، مواء أكانت بيانات عامة كبار فح المالان أم بيانات عاصة كبيان موضوع المدعوى فهو بطلان ناشيء عن أمور لاتتعلق بدهوة المحسور والايمنع تحقق احدها المعان اليه من الحضور حى يقال أن حضوره لابحمل للمحسك بالمطلان على وذلك كارخ اعلان الورة فليس الفرض منه تمكين الحضم من الحضور للمحل للمحسك بالمطلان على وذلك كارخ اعلان عن قص ففة تحقق الفرض ، وانحاق قصد المشرع مى يقال ان عرض رغم مالى هذا الميان عن نقص ففة تحقق الفرض ، وانحاق قصد المشرع على العامة الثامة على العامة الطامة الثاماة على المحام على العلمة الثاماة على العدم ) .

 عند وحضور الخصم لايصحح الطلان الناثيء عن عدم مراعاة مواعيد رفع واعلان الطمن أو مواعيد اعلان الصحيفة في المعاد إذ أن حضوره في هذه الحالة لايمنع من التسك بالجزاء المرتب على عدم مراعاة المواعيد .

 ويرى الاستاذ كال عبد العزيز أن حكم المادة لاينطبق على ورقة اعلان الطعن بالنقض ويدلل على رأيه بحكم النقض الصادر في ١٩٥٦/١٥ والمشور بمجموعة الكتب اللهى السنة السابعة ص ٥١ و الذي تعنى بأن و بطلان اعلان إهرير الطمن لايصححه حضور المطمون عليه و تقديم مذكرة بدفاعه كما تشير البه المادة ، ٤٤ مرافعات لأن ذلك مقصور على أوراق التكليف بالحضور وتقرير الطعن بالتقض ليس منها ، الآأن هذا الحكم صدر في طل قانون المرافعات القديم اما في ظل القانون الجديد فان العص وإن كان لايسرى على اعلان تقرير الطعن بالقض ، لا أن حجور المعلى البه أو تقديمه مذكرة بدفاعه يحقق العاية من الاجراء وفق مانعت عليه المادة ٢٧ مرافعات وبذا يمتع الحكم بالبطلان ، وهذا مأخلت به محكمة التقض في أحد احكامها ( يراجع الحكم وقره ٥ ) .

# أحكام النقض:

١ ـ وان كان معاد التلالين يوما للنصوص عليه في المادة ٥٠٥ من قانون الرافعات ( السابق) بعد تصليله بالقانون رقم ٥٠، ١٩٣٧/١ هو ميعاد حجور بصريم النص الأ أن القانون رتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور عملال هذا المعاد اعتبار الاستعلاف كأن لم يكن فاذا لم يقم المستأنف بتكليف المستأنف عليه بالحضور الا بعد قوات هذا المعاد وحدر المستأنف عليه قان حضوره لايسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة (نقض ١٩٥٥/١٥ سنة ١٩ ص ٨٦٨) (٨٦٨)

٧ ــ البطلان الذي يزول بحضور المعلن اليه عملا بالمادة رقم ١٤٠٠ من قانون المرافعات ( السابق ) الها هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشيء عن عبب فى الإعلان أو فى بيان المتكمة أو تاريخ الجلسة أما البطلان الناشيء عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع واعلان الطمن فى الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة رحكم النقض السابق ) .

٣ ـ حضور الخصم بالجلسة الأولى الفندة لنظر الاستناف بناء على الإعلان الباطل. أثره
 زوال البطلان واعبار الإعلان صحيحا من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعبار
 الاستناف كأن لم يكن ر صحيح ر نقش ١٩٧٠/٣/١٠ منة ٣١ ص ٢٩٣) .

٤ حضور الخصم الذي يزول به حق اللمسك بالبطلان هو الذي يم بناء على اعلان الورقة ذائبا في الزمان والمكان المعين فيها لحضوره ، قضاء المحكمة ببطلان صحيفة الاستناف فيب في اعلانها دون اعتباد بحضور المستأنف عليه في جلسة بمالية بناء على اعادة اعلانه في معاد التلالين يوما المقررة بالمادة ٥٠٥ مرافعات سابق ولكون اعادة الاعلان لم يستوف الميانات التي تتطلبها للك المادة . لا خطأ ر نقض ٧١/٤/٢٧ سنة ٧٧ ص ٥٥٨ ، نقض ١٩٧٧/٥/١٧ الطمن ١٩٨٨ السنة ٤٧ .) .

ه ـ متى كان الخابت أن المطعون ضده بصفته رئيسا فجلس ادارة الشركة قد أودع في المحاد القانوني مذكرة بدفاعه ، فانه لايقيل منه النسبك بيطلان اعلانه بالتقرير بالطعن ذلك أن الفقرة الخابة من المادة ٣٠ من قانون المرافعات اخالي نصت على أنه لايمكم بالبطلان رغم النص عليه إذا يت تحقيق الغاية من الاجراء وإذا كان الخابت أن المطعون ضده علم بالطعن وقدم مذكرة في المحاد القانوني بالرد على أسباب الطعن ، فأن الغاية التي يتغيها المشرع من الاجراء تكون قد تحقيق ويكون الدفع على غير أساس ( نقض ٧٤/٣/٣) منة ٣٥ ص ٧٧٧) .

٣ \_ النص في المادة ١١٤ من قانون المرافعات على أن د بطلان صحف الدهاوي واعلانها

٧ \_ لايزول الحق في التسك ببطلان الاعلان طبقا للمادة ١٩٤ من قانون المرافعات الا بحضور من يمثل المعلن بناء على هذا الاعلان بذاته وبالجلسة المبينة فيه ذلك أن حضور الحصم في جلسة أخرى خلاف الجلسة المبينية بالاعسلان الباطسل \_ سواء أكان حضوره من تلقساء نفسه أم بناء على ورقة أخرى \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ لايسقط الحق في التسك بالبطلان ( نقض ١٩٨٧/٥/١١ طمن رقم ١٩٣٩ لسنة ٤٨ قضائية ).

٨ \_ إذ كان النابت ان الطاعن تمسك بأن حضور محام عن المطعون ضده في أول جلسة حددت ننظر الاستناف بزيل العيب الذي خق اعلان صحيفة الاستناف ، وكان الحكم المطعون فيه قد النفت عن هذا الدفاع الجوهرى الذي يترتب على الأخذ به تغيير وجه الفصل في الدفع بيطلان صحيفة الاستناف فأنه يكون قد عاره قصور يبطله.

## ( نقض ۱۹۹۳/۱/۲۳ سنة ۱۶ صد ۱۱۵۳ )

٩ ـــ البين من الأوراق أن الطاعن ... المعلن اليه ... قد حضر بالدعوى أمام عحكمة الدرجة الارلى ، ولم يدفعها ببطلان اعلانه بل طلب التأجيل للاطلاع على تقرير الحبر ، ومن ثم فقد سقط حقه فى التمسك ببطلان اعلانه بتلك الصحيفة ، وهو ما يضحى معه الادعاء بتروير الاعلان المذكور ... وايا كان وجه الرأى فيه غو منتج .

 ١٠ ـــ البطلان الذي يزول بحضور المطن اليه عملا بنص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ انما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشيء عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة ، أما البطلان الناشيء عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع واعلان الطعن في الاحكام فلا تسرى عليه هذه المادة .

١ ا المعنور الذي يزول به بطلان اعلان المدعى عليه بالجلسة في الأحوال التي حددتها
 المادة ١١ ا من قانون المرافعات ـــ هو الذي يتم بناء على هذا الإعلان وبالجلسة المعددة فيه ، اذ

كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن مجرد حضور المدعى عليه قبل انقضاء الثلاثة أشهر المذكورة ، ولو لم يعلن أصلا ، مانع بذاته من اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، واعتبر تقديم الطاعن فى اليوم التالى لحجز الدعوى للحكم طالبا لاعادتها الى المرافعة حضورا منه فيها . ورتب على ذلك وحده قضاءه بالفاء الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن دون بحث ما أثاره الطاعن من بطلان تكليفه بالحضور ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

17 \_\_ البطلان الذى يزول بحضور المعن اليه عملا بالمادة 114 من قانون المرافعات \_\_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_\_ الحاهو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشيء عن عبب ق الإعلان أو في بيان الهكمة أو تاريخ الجلسة أما البطلان الناشيء عن عدم مراعاة المواعبد المقررة لرفع واعلان الطعن في الاحكام فلا تسرى عليه هذه المادة.

٩٣ ـــ اذ تخلف الطاعن عن حضور الجلسات أمام محكمة الاستئناف ولم يقدم مذكره بدفاعه فله أن يتمسك ببطلان الاعلان لاول مرة أمام محكمة النقض .

15 ــ يجوز لمن تقرر البطلان لمصلحه وفقا للمادة 115 مرافعات أن ينزل عنه صراحة او ضمنا وفي هذه الحالة يزول طبقا للمادة 77 مرافعات ولا يجوز له أن يعود للتمسك به .

١٥ اسانص في المادة ١٩١٤ من قانون المرافعات .. يدل على أن حضور الحصم سـ المعان اليه سـ بالجلسة المبينة بالإعلان الباطل من شأنه زوال البطلان الذي يشوب اعلان صحيفة الدعوى أو ورقة التحكيف بالحضور ويسقط الحق في التمسك بالبطلان . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان بطلان أوراق التحكيف بالحضور لعيب في الاعلان بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لهير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، وافادة من صح اعلانه من البطلان الحاصل في اعلان غيره من الحصوم لا يكون الا بعد أن يتبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك به من له الحق في ذلك وتحكم به المحكمة .

. ٦٩ سـ مهاد الثلاثة أشهر الواجب تكليف المستأنف عليه بالحضور قبل انقضائها . مهاد حضور . حضور المستأنف عليه بعد فوات هذا المهاد لايسقط حقه في اقسنك باعبار الاستعاف كان لم يكن . مادة ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات . حضور الخصم من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة

#### مادة ١١٥

أخرى : لايسقط حقه في التمسك بالبطلان . زوال البطلان المترتب على حضور الخصم بالجلسة أو ايداع مذكرة بدفاعه وفقا للمادة ؟ ١٩ مرافعات . عدم سريانه على البطلان الناشىء عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع واعلان الطعن في الاحكام . ( تقض ؟ ١٩٨٩/١٢/١ علمن رقم ١٩٠١ لمسنة ٥٣ قضائية ، نقض ١٩٨٣/١١/١ سنة ٣٤ ص ١٩٦٤ ، نقض ١٩٧٧/٢٨ سنة ٣٨ ص ٣٠٤ ) .

#### مادة ١١٥

الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز أبدائه في أي حالة تكون عليها الدعوى .

وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لأعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها .

وإذا تعلق الأمر بأحدى الوزارات ، أو الهيئات العامة ، أو مصلحة من المصالح ، أو بشخص أعتبارى عام ، أو خاص ، فيكفى فى تحديد الصفة أن يذكر اسم الجهة المدعى عليها فى صحيفة الدعوى .

## التعليق:

هذه المادة تقابل المادة ١٤٤ من القانون القديم إلا أنها عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٢ وقد تناول التحديل مايلي :

أولاً : رفع المشرع الغرامة التي كان منصوص عليها في الفقرة الثانية من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها .

ثانيا : أضاف المشرع الفقرة الثالثة من المادة وقال تبريرا الذلك بأنه ، لا يجوز أن يكون تفير الصفة في تميل الشخص الاعتبارى العام أو الحاص ، سببا في تعطيل الدعوى ، طلما وأن المدعى وجه دعواه إلى هذا الشخص الاعتبارى تحديدا ودون أى لبس في هذا التحديد ذلك أن تعدد التشريعات التي تناولت بالادماج بعض الجهات في غيرها أو تغيير تبعيتها أو تعديل في شخص من التشريعات الحي وقت اتسع فيه نطاق هذه الجهات ما ين هيئات ومؤسسات وشركات عامه وغيرها من الأشخاص الاعتبارية نتج عنه صدور أحكام بعدم قبول تلك الخصومات أو بانقطاع سير الخصومة فيها على الرغم من قيام صاحب الشأن بتحديد الجهة المراد اعتصامها تحديدا نافيا للجهالة واقتصار التجهيل أو الحطأ على تحديد من يمثل تلك الجهات أمام القضاء ولرفع هذه للجهالة واقتصار التجهيل أو الحطأ على تحديد من يمثل تلك الجهات أمام القضاء ولرفع هذه المشقة عن المتقاض، ومنع تعشر خصومتهم فقد أضاف المشرع هذه الفقرة ، المذكرة الأيضاحية .

الشرح

١ \_ أصبح يجوز للمعلن أن يوجه الاعلان لاحدى الجهات المنصوص في الفقرة الثالثة دون أن يذكر اسم من يحلها بل يكفي أن يذكر اسم الوزارة أو الهيئة أو المصلحة أو الشخص الاعتبارى في الاعلان كأن يذكر وزارة العدل أو وزارة الدرية والتعلم أو شركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج أو شركة كفر الدوار للغزل وبذلك تظل الصفة قائمة للمعلن إليا مهما تغير عملها القانوني سواء كان رئيس مجلس إدارة أو مدير من المديرين .

وتسرى المادة إيضا على الشخص الاعبارى الخاص بالنسبة للشركات المساهمة أو الشركات ذات المسئولية المجدودة فيكفى أن يذكر موجه الإعلان فى الأعلان المدى قدمه اسم الشركة أما بالنسبة لشركات الأشخاص وهى شركة التضامن وشركة التوصية البسيطه فإن اسمها هو اسم أحد الشركاء المتضامنين وبالتالى يتعين أن يذكر أسم الشريك المتضامن فى الإعلان باعباره اسما للشركة .

ومتنظى هذا التعديل أنه إذا توفى الشخص الاعتبارى سواء كان عاما أو خاصا فإن المحكمة لا تقطى بانقطاع سير الخصومة مادام أن الشخص الاعتبارى كشخصية معنوية هر الذى أختصم ، وكذلك من باب أولى إذا تغير تمثله نتيجة عزل الممثل السابق أو إحالته للمعاش أو استداله .

وهذا التعديل لا يؤثر على البيانات التي يتعين أن يشمل عليها الاعلان ولا الاجراءات التي يتعين على المحضر أتباعها أثناء اجرائه وفقا لما تقضي به المواد من ٧ إلى ١٧ من قانون المرافعات .

كذلك فإن هذا التعديل لا يحس المكان الذى يجب أن يرجه إليه الإعلان بالنسبة للشخص الاعتبارى النسبة للشخص الاعتبارى العام أو الحاص ولا الشخص الذى يسلم إليه الاعتبان وذلك وفقا لما تقضى به المادة ١٣ من قانون المرافعات فى هذا الشأن ومن ثم يتعين الرجوع إلى هذه المواد لمن أراد شرحا لكل هذه المسائل.

٧ ــ الدفع بعدم القبول هو وسيلة دفاع برمى إلى انكاز وجود الدعوى فهو بوجه إلى الوسيلة التي يحمى بها صاحب الحق حقه وما إذا كان من الجائز استجماله أم أن شرط الاستعمال غير جائز لعدم توافر شرط من الشروط وطل ذلك قان هذا الدفع يتعلق بالشروط اللازمة لسماع الدعوى ، وهي الصفة والمصلحة والحق فى وفع الدعوى باعجاره حقا مستقلا عن ذات الحق الدعوى باعجاره حقا مستقلا عن ذات الحق الدي ترفع الدعوى بطلب تقريره كانعدام الحق فى الدعوى أو مقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقصاء المدة المحددة فى القانون لرفعها أو نحو ذلك تما الانقط بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أعرى فالمقصود اذن عدم القبول الموضوعي فلا تنطق القانوادة فى المادة على الدفع الله يتخذ اسم عدم قبول كالدفع بعدم قبول الدعوى برفعها مباشرة إلى الحكمة عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالاداء لأنه دفع الدعوى برفعها مباشرة إلى الحكمة عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالاداء لأنه دفع المدعوى برفعها مباشرة إلى الحكمة عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالاداء لأنه دفع.

شكل يتعلق ببطلان اجراءات الجمومة ولا الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شروط التبعكم ولا الدفع بعدم قبول الدعوى لوفع المبعكم الم الدفع بعدم قبول الدعوى لوفع المبعكم الموضوعة التي يعلق بالمجتل الموضوعة التي يعلق بالمجتل الموضوعة التي يعلق الموضوعة الموضوعة المجتل الموضوعة المجتل ا

ويتمين التفرقة بين الدفع بسقوط الدعسوى بد والدفسع بسقسوط الحق في فالدفسع بسقوط الحق على المشترى بسقوط الدعوى التي يوفعها الباتع على المشترى بعنمان العبوب الحفية إذا رفعت بعد انقضاء سنة من وقت تسليم المسع عبلا بالمادة 20 مدنى أمام الدفع بسقوط الحق بالتقادم بنوعية فهو دفع موضوعي فلا يعد دفعا بعدم القبول،كذلك فان المدفع بعدم القبول تشتمل أيضا الدفع الذي تدفع به الدعوى في حالة عدم مراعاة المواعيد التي حددها القانون لرفعها كم إذا رفعت بعد انتهاء المياد كدعوى الحيازة التي ترفع بعد انتهاء السنة والطعن الذي يرفع بعد انتهاء المياد والدعوى التي ترفع قبل الأوان الذي حدده القانون كدعوى الحيازة وتفيد الحكم الصادر فيها كدعوى المطالبة بالحق الذي ترفع قبل الفصل في دعوى الحيازة وتفيد الحكم الصادر فيها .

٣ حرص المشرع على أن يفرق بين اللغع بعدم القبول وبين الدفوع الشكلية فأكد هذه التمرقه بنصه على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداؤه في آية حالة تكون عليها الدعوى كما التمرقه بنصه على أن الدفع بعدم قبول الدعوى والا بقط الحق قبها اما بعد على أن الدفوع الشكل التي يدور البحث حرفا عن الاحكام التي تطبق على الدفوع بعدم القبول غلم يدور المبحث حرفا عن الاحكام التي تطبق على الدفوع بعدم القبول غلم يدور المبات الحكل في الدفع بعدم قبول الدعوى بمثابة حكم في دفع موضوعى غاذا علكمة النقسان الما يقبوله تسعول والاينها وتستفل ملطنها كاملة في نظر موضوع الدعوى فإذا ما فاحكمة قانها بقبوله تسعول والاينها وتستفل ملطنها كاملة في نظر موضوع الدعوى فإذا بالمعتفى المحتفى المنات المحكمة الاستشاف فإن المناقع فإنها الانجيد الدعوى المحتوى لقطمل في طابات تتعرج عن ذلك إلى المنظم في كل مايتعلق بموضوع الدعوى لقطمل في طابات يعين عليها أن تعتمر عن ذلك إلى المنظم معنه رائعها في والمنفع بعدم قبول الدعوى العشمان الفرعية لعدم ارتباطها وتعلقها بالدعوى المنطق عالم والمنفع بعدم قبول الدعوى العشمان الفرعية لعدم ارتباطها وتعلقها بالدعوى المنطق المنات الفائية صفحة هما والمنفع بعدم قبول المحوى العشمان الفرعية لعدم ارتباطها وتعلقها بالدعوى المنطق المنات الفراهات للدكور ومزى سيف ص ه٢٧ الكتب الفنى المنة المنائة المنائة المنائة عشر م ه ١٩ والوسيط في المنقة المناهات للدكور ومزى سيف ص ه٢٧ والمهما المكتب الفنى المنة المنائع عدم م ه ١٩ والوسيط في المناقس المنة المنائع عدم ه ٩٠ والوسيط في المناهات المدكور ومزى سيف ص ه ٢٧ والوسيط في المناها المناه المنافعة المناها المنافع عدم المناها في المناها المناها

الطبعة النامنة ) غير أن هناك رأيا آخرينادى اندلا يجوز شحكمة الدرجة النائية إذا ما استؤنف اليها حكم في دفع يعدم القبول أن تتعرض لهير الدفع بعدم القبول ويرى أن تعرض محكمة الدرجة الثانية لهير الدفع بعدم القبول من قبيل الفصل في طلبات جديدة أبديت لأول مرة أمام محكمة المدرجة الثانية ( نظرية الدفع المدكور أبو الوفا الطبعة الثالثة بعد ٣٦٠ ) كما يرى الاستاذان محمد المضماوى وعبد الوهاب العشماوى انه لايجوز عكمة الدرجة الثانية إذا هي الفت الحكم بقبول الدفع بعدم القبول أن تفصل في الدفوع الموضوعية الأخرى لأن هلما يعجر احجاء لحق التصدى الذي الفاه قانون المرافعات القديم والجديد ( مرافعات العشماوى الجزء الثاني ص ٢٠٧ ) .

وواضح من النص أن الدفع بعدم القبول يجوز ابداؤه فى الاستناف غير أنه لايجوز ابداؤه أمام عكمة البقض لأول مرة الا إذا كان معلقا بالنظام العام ولا يعنى ماجاء بالمذكرة الايضاحية أن حكم المادة • ١٩ يسرى فقط فى حالات رفع الدعوى على الجهات الحكومية والمؤسسات بل أن نصها عام يطبق فى كل الأحوال ايا كان المدعى عليه فى الدعوى، وسواء أكانت الدعوى مرفوعة طريعه أنات المدعى حمالة من خاصة دو المشافرة المنافرة المن

أما إذا كان الحصم طرفًا في المحصومة أمام محكمة الدرجة الأولى، فمن الجائز الحصامه أمام محكمة الدرجة الثانية في الحدود المقررة في المادة ٣١٨ ( التعليق للدكتور أبوالوفا الطبعة الحامسة ص ٣٨٠ وما بعدها ) .

وحكم الفقرة التانية قاصر على حالة انقضاء صفة المدعى عليه فلانجوز إصاله فى حالة انتفاء صفة المدعى ، كما أن إعمال الحكمة لحكم هله الفقرة بتكليف المدعى باعادة اعلان ذى الصفة لا يعتبر ابداء للرأى يحجبا أو يقهدها عند الفصل فى الدفع الأما تعمل حكما أوجه المشرع وعليها بعد ذلك أن تدفق النظر وقد ينتهى بها إلى رفض الدفع لقيامه على غير أساس ( كمال عبد العزيز ص ١٩٦٨ ).

وتصحيح الصفة وفقا لنص الفقرة الثانية بجب أن يتم فى المحاد المقرر والا يمثل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى ومدد الطقادم ( راجع حكم التقض رقم ٣٦ والحكم رقم ٣٠ ) .

أما إذا اكتسب المدعى الصفة أثناء نظر الدعوى مراعيا المواعد والاجراءات فان العيب يكون قد زال وتصبح الخصومة منتجة الآثارها منذ بدايتها ولاتكون للمدعى عليه مصلحة بالقسك بالنفع . ٤ — من المسائل التي يدق فيها البحث ما إذا كان يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعبم قبول الدعوى والرأى المستقر عليه فقها وقضاء انه لايمكن تقرير حكم عام يسرى على سائر المبغوع بعلم القبول فئمة حالات يعين فيها على الحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعلم قبول الدعوى وتمة حالات أخرى يعين فيها على الخليطة حي تقضى الحكمة بعدم قبول الدعوى ويعين المبحث في موضوع كل دفع على صلة لمحرفة طبعة البواحث التي دعت إلى تقريره وعما إذا كان الدلم عقرالما خالجتم والدوس أمثلة الدوع الأخير الدلم بعدم قبول الطبات الجديدة في الاستناف والدفع بعدم قبول الطعن في احراق المبدئ بعدم قبول الدعوى لمسابقة الفصل فيها ومن أمثلة الدفوع التي الاتعلق بالنظام العام المدفع بعدم قبول والدعوى منع التعرض لرفعها بعد القامة دعوى المطالة بالحق ( الوسيط في المنافات للدكور وموى منه الطبعة الثامنة ص 3 \*2 والموافعات للدكور أبو الوفا الموافعة المحرور موج 4 \*2 \*2

ص كان الرأى الراجح فقها وقضاء في ظل قانون المرافعات القديم أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة أمر معطق بالنظام العام إلى أن صدر حكم محكمة القض بتاريخ ٢١ فبراير سنة ٢٩ وقضت فيه بأن الصفة في الدعوى ليست من النظام العام ثم استطردت أحكام النقض واستقرت على ذلك ( راجع التعلق على المادة ٤ مرافعات) وقد اعبر قانون المرافعات اخالى. الصفة غير متعلقة بالنظام العام إذا وجب على الحكمة إذا تين لها أن الدفع بعدم قبول الدعوى لا تغاد على أساس أجلت الدعوى وكلفت المدعى باعمان ذى الصفة فاذا لم يقم المدعى باحصام ذى الصفة فاذا لم يقم المدعى عليه هذا الدفع في رأينا أنه يجرز لها ذلك . كما يكون لها أيضا أن تقضى بحقيع الفرامة أو وقف الدعوى . وإذا قمي بعدم قبول الدعوى واحترت كأن لم تكن .

# أحكام النقض :

 الماقة الطمن في قرار اللجة من مدير شركة التوصية . لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية في الدفع بعدم قبول الطمن بالنسبة للشركاء المتضامدين حتى يقتصر نطاق الطمن على حصة التوصية ( نقض ٧٣/١/١ منة ٣٤ ص ٥٦) .

 ٧ ــ الدفع بعدم جواز الاستناف لقلة النصاب والبغع بعدم قبوله عن لم يكن خصما حقيقيا
 في الدعوى وقيول المحكوم عليه الحكم الابتداق. هذا الدفع في حقيقته دفع بعدم جواز الاستناف وليس دفعا بعدم القبول عما نصت عليه المادة ١٤٧ مرافعات ( نقض ٧٣/٧/٧ منة ٧٤
 ص ٧٨٧) .

 ٣ ــ الدفع بسقوط الحق في الارث . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة القص ( نقص ١٩٧٣/١٣/١٧ صنة ٧٤ ص ١٩٦٨ ) .

 2 — النفع بعدم قبول الدعوى ومنها الدفع بعدم قبولما لرفعها على غير ذى صفة — وفق المادة ١٤٢ من قانون الرافعات السابق — نجوز ابداؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى .
 ر نقص ٢٣/١٣/١٧ صنة ٣٧ ص ١٩٩٨ ) .  أه ــ الحكم بقبول الاستثناف شكلا يتصل بشكل الاستثناف دون غيره وأن من اعجم فيه
 كان خصما أمام أول درجة الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد الحكم بقبول الاستثناف شكلا بالنسبة لذات الخصم. الاناقض (حكم النقض السابق).

٣ ــ أمر تقدير الرسوم ، طرح الطلبات المعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالنقادم على محكمة الاستناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز ابداء الدفع بدلك لأول مرة أمام محكمة النقض . للمحكمة اثارته من تلقاء نفسها لتعلق اجرءات التقاضى بالنظام العام . ( نقض ٧٧/٣/٣٠ سنة ٣٣ ص ٢٠٩) )

٧ ـــ الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى دون طريق أمرا الاداء . قضاء لا تستفديه محكمة أول درجة ولايتها . الفاء هذا الحكم استثنافا . وجوب اعاده المدعى نحكمة أول درجة نظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئاف للموضوع فيه تفويت لاحدى درجات النقاض ر نقع ٣٧ /١٩٧٥) .

 ٨ — اجراءات استصدار أمرا لاداء تعطق بشكل الجمومة دون موضوع الحق أو شروط وجود. الدلم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى دون طريق أمرا لاداء دفع شكل وليس دفعا بعدم القبول ( حكم الفقض السابق) .

٩ - القصود بالدفع بعدم القبرل الذى تعيد المادة ١٤ ٢ من قانون المرافعات السابق ، هو سرحت المذكرة التفسيرية اللغة ١١٠ يرمى إن الطعن بعدم توافر الشرط اللازمة لسماع كم صرحت المذكرة التفسيرية اللغة ١١٠ يرمى إن الطعن بعدم توافر الشرط اللازمة لسماع الدعوى ، وهي الصغة والمصلحة والحق أو في الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق اللذي ترفع الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقصاء الملدة المدودة أن القانون لرفعها ، ونحو ذلك تما لاتضلط بالدفع المبعلة بشكل الاجراءات من جهة ، ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع علم من جهة أخرى ، فالقصود اذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة فى المادة ١٤ ٢ من قانون المرافعات السابق المشار ليا على الدفع الشكل الذى يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمرا لاداء لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالتسمية التي تطافى عليه ( حكم القض السابق ) .

 ١٠ ــ الترتيب الطبيعي للفصل في الدعوى . الفصل في النزاع حول الاختصاص ثم الفصل في الموضوع . عدم اتباع هذا الترتيب لايعيب الحكم ( نقض ١١/٣/١٨ سنة ٢٧ ص٣٥٣).

١١ ــ الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه فى دعوى الحيازة . دفع موضوعى . القصاء به . استفاذ محكمة أول درجة ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز اعادة الدعوى اليها إذا ما قضت محكمة الاستفاف بالغاء الحكم ( نقض ١٩٧١/٤/٣٢ سنة ٢٧ م. ٩٥٣) .

١٧ \_ قضاء المحكمة الاستناف أبيطسالان حكم أول درجة لصدوره على فير ذى صفة .
 وجوب المعنى في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة افقيقى دون اعادتها للمحكمة الابتدائية الاستفاذ ولايتها فيها . ( نقض ١٩/٥/٣٧ سنة ٢٣ ص ٢٠٥ ) .

١٣ \_ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فى ذاته \_ وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض \_ هو دفع للدعوى برمتها فى موضوعها ، ومتى قبلته المحكمة الابتدائية فقد انحسمت الخصومة فى هذا الموضوع أمامها وأصبح من غير الممكن قانونا الرجوع اليها فيه ( نقض ٩٨/٦/٥ منة ١٩ ص ١٩٠٤).

18 - الخصوم وحدهم هم أصحاب الشأن فيما يرون من أوجه الدفاع ، فاذا كان الطاعون هم الذين آلروا أن يقتصر دفاعهم على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ولم يأحلوا على عكمة الاستناف انها قيدتهم فى دفاعهم وجعلته قاصرا على هذا الدفع فلا عليها أن هي حكمت فى موضوع الدعوى ( حكم القض السابق ) .

 ١٥ ـــ الدفع بالقادم هو دفع موضوعي والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى تستغلد به الحكمة ولايتها في النزاع ( نقص ١٩٦٨/٣/٣٨ سنة ١٩ ص ٤٠٩ ) .

١٦ \_\_ الدفع بانعدام صفة أحد اخصوم فى الدعوى \_\_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة غير متعلق بالنظام العام ، إذا هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ، فلايجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نقسها ( نقص ١٩٧٤/٧/١٣ صنة ٢٥ ص ١٩٧٤) .

٧٠ \_ الدفع المؤسس على أنه لايجوز لدائن الشخص الذى فرضت الحراسة على أمواله والت للدولة أن يقيم دعوى ضد المدير العام لادارة الأعوال التي الت إلى الدولة طالبا الزامه باداء ديمه قبل أن يتقدم جدًا الدين إلى المدير العام المذكور ليصدر قرارا بشأنه هو دفع بعدم سجاع الدعوى لرضها قبل اتخاذ اجراء معين استثرمه القانون هو اللجوء إلى المدير العام ومن ثم فهو في حقيقته دفع بعدم القبول ثما نصت عليه المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات السابق إذا العبرة بحقيقة الدفع ومراه لا بالتسمية التي يطلقها عليه المتصوم ( نقص ١٩٧٤/٧٥ سنة ٣٥ ص ٢٨٨ ) .

1A \_ من المقرر \_ على ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن محكمة أول درجة تستفل عد الحكم بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى والايتها . ويطرح الاستناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستناف . فاذا ألفت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت الدعوى فائه الايجرز أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصديها ( حكم النقص السابق ) .

٩ - إذا كان بين من أخكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع بمالها تلسير العقود قد استخلصت أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشارطة التأجير بصفتها وكيلة فى حدود نيابتها ورتبت على ذلك قضاءها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد قبل الشركة المذكورة بصفتها الشخصية فانها لاتكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ( نقض ١٩٧٤/٦/١٣ سنة ٧٥ مر ٥٤٠٠) .

 ٧ - مايزم الحكمة حد الفصل في الدفع بعم الاحتصاص أو الدفع بعدم قبول الدعوى هو التحقق من قيام سبيه طبقا للاحكام الواردة في قانون المرافعات وإذ كانت مسئولية المطعون عليه عن دين الطاعة أو عدم مسئوليته لا أثر شا في قبول الدفع أو رفضه فان بحث المحكمة غذه المسئولية يكون طور لازم لقضائها . و نقض ١٩٧٤/٦/١٣ مستة ٧٥ ص ١٠٥٣). ٧١ \_\_ القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ماكان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار القطاع التقادم المبنى عليها كأن لم يكن ( نقص ١٩٣٣/٥/٣٣ منة ١٤ ص ٧٣٦ ) .

٣٧ ــ الدفع بالتقادم دفع موضوعي وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضي بقبول الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضربية وفي الموضوع معا دون أن يبم الطاعين إلى الكلام في هذا الموضوع قانه لايكون قد أخل بحق الطاعين في الدفاع أو شابه عبب يطله ذلك أنه ليس على المحكمة الموضوع أن تلفت الخصوم إلى واجبهم في الدفاع ومقضياته (نقض الدهاع ومقضياته (نقض الموضوع) .

 ٣٣ ــ متى أقام الحكم الابتدائى قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن الدين المرفوعة به الدعوى غير حال الاداء وغير معلوم المقدار فان هذا من انحكمة قضاء ف الموضوع تستغذ به ولايتها ( نقض ١٩٣٢/٣/٣٢ سنة ١٨ ص ١٣٣٩ ) .

٢٤ \_ متى كانت محكمة أول درجة قد استفلات ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ، وكانت محكمة الاستناف قد رأت أن الحكم المستأنف باطل لصدوره فى مواجهة شخص لايمثل النقابة الطاعنة\_بعد زوال صفة تمثلها السابق\_فانه لايصح اعادة القضية إلى المحكمة الابندائية للفصل فيها من جديد ، بل يتعين على محكمة الاستناف أن تمضى فى نظرها وأن تفصل فى موضوعها فى مواجهة الممثل الحقيقى للنقابة , إذ أن الاستناف فى هذه الحالة يطرح عليها الدعوى بما احتوته من طلبات ودفوع ( نقض ١٩٧١/٥/٢٧ سنة ٣٤ ص ٧٠٧) ) .

٣٥ ــ انه وأن كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن المدعى صاحب صفة فى رفعها الا أنه منى اكتسب المدعى هذه الصفة أشاء نظر الدعوى مراعيا المواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى القانون ، فأن العيب الذى شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصبح الخصومة بعد زوال العيب متتجة الالارها منذ بدايتها ولا تكون للمدعى عليه مصلحة فى التسلك بهذا الدفع ( نقص ٣٧٥/٥/٥ منة ٣٤ ص ١٠٥) .

٣٦ \_ تصحيح الصفة وفقا لنص المادة ٩/١٧ مرافعات يجب أن يم في المحاد المقرر والا يم في المحاد المقرر والا يخل بالمواعيد اغددة لرفع الدعاوى وبمدد التقادم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قبد خالف هذا الليظر وقضى برفض الدفع بعقوط الدعوى بالتقادم الثلائي المنصوص عليه في المادة ١٩٧٧ مرافعات على صند من أن اختصام رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لشتون السكك الحديدية قد صحح الاعلان الموجه لوزير النقل والذي قطع التقادم فانه يكون قد أخطأ في تطبق القانون \_ ( قضى ١٩٨٠ / ١٩٨٠ طعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٤ ) .

٧٧ \_\_ التكليف الصادر من مشترى العقار بعقد غير مسجل إلى المستأجر للوفاء بالاجرة المتأخرة قبل نفاذ حوالة عقد الايجار في حقد . أثره عدم قبول دعوى المشترى باخلاقه من العين ( نقص ١٩٧٨/١١/١٨ طعو رقم ١٩٥٨ لسنة ٤٦) .

 ٢٨ \_ تعم المادة ١/١١٥ من قانون المرافعات على أن المدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها والمقصود بهذا الدفع هو الدفع بعدم القبول الموضوعي فلا ينطبق حكم هذه المادة على الدفع الذي يتخذ اسم عدم القبول لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التي تطلق عليه . الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم لايعد دفعا موضوعها نما ورد ذكره في المادة ١/١٥ سالفة البيان ( نقض ١٩٧٦/١٦ سنة ٢٧ مر ١٩٣٠) .

٣٩ ـــ وجوب تأجيل الدعوى لاعلان ذى الصفة فيها . م ٣/١١٥ مرافعات قاصر على على الدرجة الأولى الأبه لايجوز أن يختصم أمام محكمة الدرجة الثانية من لم يكن طرفا فى الحصومة أمام محكمة الدرجة الأولى ( نقض ٧٧/٣/٧ سنة ٢٥ ص ٣٥٣ ) .

. ٣ ... تنص المادة ٣٠ ٢/١٩ من قانون المرافعات على أنه ، إذا رأت المحكمة أن الدافع بعدم قبرل الدعوى لاعلان ذى الصغة ... قبرل الدعوى لاعلان ذى الصغة ... وكان تصحيح الدعوى لاعلان ذى الصغة فيها بحب ألا يخل بالمحاد المحدد لرفعها ، فان الصحيح لاينتج أزه الا إذا تم خلال المحاد وإذا النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه السقوط الحق في الشفعة على أن الطاعن لم يختصم فيها سوى احدى المشتريات لا المطعون عليها النائة . ولم يختصم باق المشتريات بالمخاصهن الا بعد المحداد ، مع سبق اختصام والدهن باعباره وليا علين في المحداد رغم بلوغهن سن الرشد ، فان النعى على الحكم يكون على غير أساس . (نقض ٢٠١٧ / ١٩٨٥ على رقم ٢٥٧ السنة ٤١ قضائية ) .

٣٩ ــ الدفع بعدم قبول الطعن في قرار لجان تحديد الاجرة لرفعه امام المحكمة الابتدائية بعد الميماد المنصوص عَلَيه في المادة ١٢٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ دفع يتعلق بعمل اجرائي هو حق الطعن في القرار ، يرمي إلى سقوطه كجزاء على انقضاء الميعاد اللَّذِي يتعين القيام به خلاله وهو بهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول نما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الين من الحكم الابتدائي والحكم الصادر بتاريخ ٤ / / ١٩٧٧/١ من محكمة الاستتناف أن الدفع بعدم القبول المبدى من الطاعن وآخر تأسس على أن الطغن أقم من المطعون عليها بعد الميعاد المقرر في القانون ، وكانت محكمة الاستتناف قد أقامت قضاءها على أن هذه الأخيرة رفعت طعنها في الميعاد تبعا لعدم اخطارها أصلا بقرار اللجنة فان هذا الدفع لايشتبه بالدفع بعدم القبول الموضوعي المحنى بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، ولايمدو أن يكون دفعا متعلقاً بشكل الاجراءات لايسيغ لمحكمة الاستئناف التصدي للموضوع ، لما يترتب عليه من تفويت لاحدى درجاتِ التقاضي وهو من المبادىء الأساسية في النظام القضَّائي لما كان ماتفدم وكان حكم محكمة أول درجة التصر في قضائه على الحكم بسقوط حق المطعون عليها على قرار لجنة تحديد الاجرة بفوات ميعاده ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قعى بالغاله ويقبول الطعن المرفوع منها ، لموضوعه وفصل فيه ، فانه يكون قد أخطأًلا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه واحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع . ( نقطي ١٩٧٩/٥/٢٣ سنة ٣٠ العدد الفالي ص ٢٩٨ ) .

٣٧ لـ ما كان قصاء عكمة أول درجة بعدم قبول دعوى الطعون عليه بطلب الاجر عن الأحمال الزائدة والاضافية مؤسسا على نص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ بانشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية التي تقعني بأنه ٥ يجوز لكل صدر من أحضاء المهن الطبية أن ينشرط أتعابا على عمله فاذا لم ينفق على أتعاب قبل مباشرة العمل وقام خلاف على قبيتها به العمل قدرت بمعرفة مجلس النقابة المختص ... ولايجوز للبعضو أو للمريض أو ولى أمره أن يله للقبضاء قبل تحكيم مجلس النقابة ، وهو بهذه المثابة لايعتبر دفعا موضوعيا بعدم القبول مما ورد بنصر المادة ١٥ ٩ من قانون المرافعات فان محكمة أول درجة لاتكون قد استفدت به ولايتها على موضوع الدعوى فاذا ما استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستناف بالغاء هذا الحكم ورفض هذا الدفع فانه كان يحين عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة نظر موضوعها لأن هذه المحكمة أول درجة نظر موضوعها لأن هذه المحكمة أول درجة نظر موضوعها لأن هذه المحكمة أول درجة لنظر

٣٣ ــ قبول محكمة أول درجة الدفع بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى والقضاء به ، وهو دفع شكل ، لا تستفذ به ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... والايها بنظر الموضوع . فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستفاف بالغائد وبرفض الدفع وجب عليها أن تعبد الدعوى إلى محكمة أول درجة اللفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبل الدعوى الذى لم تقل كلمها فيه . فلم تواجه هذا الدفع أو ترد عليه ومن ثم لم تبتشفذ ولايها المفصل فيه وإذ تصدت عكمة الاستفاف للموضوع وقضت في الدفع بعدم القبول فانها تكون قد فوتت احدى درجات التقاضي على درجين من المبادىء الأساسية للنظام القضائي الي يكون قد فوت عالم المخون المخموم النورل عنها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون أنه يحدد المعاشرة المعاشرة المعاشرة المعاشرة عنافة الى تطبيق القانون مما يستوحب نقضة . ( نقض ١٩٨٠/١٧/١١ طعن وقم فيه كوك قدة أفضائة ) .

٣٤ \_ إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن \_ وزير النأمينات الاجتهاعية بصفته \_ وان أبدى الدفع بعدم قبول الاستناف بالنسبة له أمام المحكمة الاستنافية الا أنه ماكان يستهدف من دفعه المنازعة في صحة إختصامه. في الطعن بالاستناف بل أفصح عن قرام هذا الدفع وهو انتفاء تميله هيئة التأمينات الاجتهاعية المقصودة بالخصومة في النزاع المطوح في الدعوى لأن تملها هو رئيس مجلس ادارتها ، ومن ثم فان هذا اللعم لايكون دفعا متصلا بالشرائط الشكلية للطعن درجة بل يعد في حقيقه وصحب مرماه دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وهو درجة بل يعد في حقيقه وحسب مرماه دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وهو دفع موضوعي مما يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى عملا بالمادة ١٦٥ من قانون المرافعات ، فلايحول دون الختيك به عدم ابدائه أمام محكمة أول درجة لما للخصم من حق في المداء ماله من دفع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستناف ( نقض ١٩٨٠/١/١ سنة الأول عر ١٩٩٠)

٣٥ ـــ النص فى المادة ١٥ ه ١ من قانون المرافعات على أن د الدفع بعدم قبول الدعوى بجوز ابداؤه فى آيد حالة تكون عليا ، يدل على أن هذا الدفع ليس من قبيل الدفرع المتعلقة بالاجراءات التي أشارت اليها لمادة ١٠٥ من ذلك القانون بقولها د الدفع بعدم الاحتصاص المحلى والدفع باحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات يجب ابداؤها معاقبل ابداء أي طلب أو دفاع فى الدعوى أو

دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها ، وانما هو من قبيل أوجه الدفاع الموضوعية في الدعوى ، فيلحق من ثم بيا في جدود مايتفق وطبيعته ، وأنه وان كان المشرع لم يضع لهذا الدفع تعريفًا ــ تقديرًا منه لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له ــ على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق في صدر المادة ٢٤٢ منه المقابلة للمادة ١١٥ الحالية - الا أن النص في الماد ٣ من قانون المرافعات على أنه و لايقبل أي طلب أو دفع لاتكون لصاحبه فيه مصلحة قاتمة يقرها القانون ، يدل عل أن مؤدى الدفع بعدم القبول ، انتفاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم ، أو هو \_ على ماعيرت عنه تلك المذكرة الايضاحية \_ الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط لسماع الدعوي وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى بأعباره حمّا مستقلا عن ذات الحق الذّي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، لما كان ذلك وكان تقدير قيام المصلحة أو انتخالها ــ بخصائصها المقررة في فقه القانون وهي اتصالها بشخص صاحبا اتصالا مباشرا وقيامها قياما حالا واستنادها إلى القانون \_ يقتضي من الحكم اتصالا بموضوع المدعوى متمثلا في عنصر أو أكثر من عناصرها الثلاثة وهي الخصوم وأنحل والسبب، من أجا ذلك كان القرر في قضاء هذه الحكمة أن من شأن الحكم بعدم قبول الدعري أن تستنفد به المحكمة التي أصدرته ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ، ثما ينتقل معه الحق في الفصل فيها من جديد إلى محكمة الاستثناف في حالة الطعن لديها ، لما كان ماتقدم وكانت العبرة في تكييف الدفع هي بحقيقة جوهره كما تستخلصه المحكمة من مرماه بغض النظر عن ظاهرة الذي يخلعه عليه الخصم ، فان في ذلك مايوجب على محكمة الاستثناف لدى معاودتها النظر في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى ، استجلاء حقيقة الدفع بذلك تعرفا على مدى اتصاله بخصائص المصلحة في الدعوى على النحو الذي تقدمت الإشارة اليه ، وتحديدا لمدى استنفاد محكمة الدرجة الأولى لولايتها على الدعوى أو قيام حقها في استكمال نظرها ــ في حالة قضاء محكمة الاستثناف بالغاء الحكم بعدم قبول الدعوى وبقبولها ... لما كان ماسلف ، وكان الثابت من مطالعة أسباب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول دعوى المطعون عليه أنها أقامت قضاءها على أن البادي من مطالعة عقد الايجار سند الدعوى والقدمة من المدعى انه لم تودع مبه نسخة بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة إذ جاء خلوا من الاشارة إلى حصول هذا الايداع فان الدعوى تكون غير مقبولة ، مما مؤداه أن المحكمة لم تجاوز النظر في مظهر العقد المقدم من المطُّعون عليه تعرفا على ما إذا كان مؤشرا عليه بما يفيد ايداعه بالجمعية ، فلما لم تجد عليه تأشيرا بذلك ، قصت بعدم القبول فانها لاتكون قد اتصلت بهذا القصاء بشيء من حصائص المصلَّحة في الدعوى أو تعرضت لأي عنصر من عناصرها وقوفا منها عند حد المظهر الشكل لسند الدعوى ثما ينأى بالدفع البدي لديها عن وصف الدفع بعدم القبول ، الذي تستفذ بقبوله ولايتها في الفصل في موضوع الدعوي ، الأمر الذي كان يوجب على محكمة الاستثناف \_ بعد الفائها للحكم المستأنف ــ اعادة الدعرى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفعل تفاديا من تفويت درجة من درجتي التقاضي على الخصوم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقعني في الموضوع فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقعته لهذا السبب . ( نقض ٢٩/٤/٢٦ إسنة ٣٦ الجزء الأول ص ١٩٢٣ ) . ٣٦ ــ الدفع بعدم قبول الدعوى المؤرسس على عدم سلوك المدعى طريق الاعتراض أمام هــ. التأمينات الاجتاعية . دفع شكلي موجه لاجراءات الحصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول : نصت عليه المادة ١٩٥٥ من قانون المرافعات . ( نقش ١٩٨٣/٥/٢٣ مضر رقم ٣٦٧ لسنة ٤٠ قضائية ، نقض ١٩٨٢/١١/٢ طمن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٧ ـــ الحكم بعدم قبول الدعوى أهدم صاوك المدعى طريق الاعتراض أمام هيئة التأمينات الاجتراعية أمام هيئة التأمينات الاجتراعية. قضاء أو تحجيب اعدة الدعوى إلى عكمة الدرجة الأولى النظر في موضوعها لأنها لم تقل كلمتها فيه ولا تملك محكمة الاستشاف الصدى فذا الموضوع لما يعرقب على ذلك من تقويت احدى درجات التقاضى على الخصوم المحكمين السابقين).

٣٨ ــ الدفع بعدم سماع دعوى الفلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر لأنهما لايديان بوقرع الطلاق طبقا لنص الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من لاتحة ترتيب أغاكم الشرعية يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ومن ثم فهو بحسب مرماه دفع موضوعي بعدم قبول الدعوى ويجوز ابداؤه في أية حالة تكون عليا عملا بعص الفقرة الأولى من المادة ١٥ ١ من قانون المرافعات ، كما أن الباعث على تقرير ذلك المدفع وعلى ماجاء بالمذكرة الايضاحية لنص اللاتحة المملكة المشارية بالمشاركة بالمشاركة المنافع المادة على تقرير ذلك المدفع وعلى ماجاء بالمذكرة أن أنه مقرر لصالح هذه الطوائف حالية طفياتهم الدعي عليه مما مؤداه تعلق هذا الدفع بالنظام العام (نقض ١٩٨٤/٤/١ طمن رقم ٣١ لسنة ٣٥ قضائية أحوال شخصية) .

٣٩ ــ لما كان البين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستشاف بجلسة ٩٩٨/٤/٣ الناخكمة بعد أن حصلت واقعة الدعوى ــ وبيانات الشيك محل النزاع ــ استخلصت منها ومن التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن الطاعن الأول والمرحوم ... مورث باق الطاعنين وقعا على الشيك بصفتها الشخصية ، وإذ كان ماعلمى اليه ذلك الحكم ــ في هذا الصدد ــ ماتما وله أصله الثابت في الأوراق ويكفي خمل قضائه برفض الدفع المبدى من الطاعين بعام قبل الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ، وكان الحكم لملطون فيه قد أحال اليه في رده على ذات الدعو فائد لايكون بحاجة إلى اعادة ترديد الوقائع والأسانيد التي بني عليها قضاءه . ( نقض 1٩٨٤/٥/١٤

• ٤ ــ انه وأن كانت المادة ٢٩٦٩ من قانون التجارة تقنى بوجوب غلى يد المدين عن ادارة أمواله والتصرف فيا من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس ، فلا تصح له مباشرة الدعاوى المسلقة بطلك الأموال حتى لاتصار هاعة الدائين من نشاطه القانول ، الا أن غل المد لايقتضى بطلان التصرفات التي تجربها المفسى في أمواله منقولة أو عقارية واغا يؤدى إلى عدم نفاذها في مواجهة هاعية الدائين مع بقاتها صحيحة بين بطرفيا ويكون لوكيل الدائين وحده أن يطلب عدم نفاذ التصرف ، فاذا رفعت الدعوى على المفلس فان الحكم الصادر فيا لانحج به على هاعة المام في هذه الحالة أن يدفع بعدم قبول الدعوى أو أن ينفع بعدم قبول الدعوى أو أن

13 \_ نعى المادة ٢٩٧ من قانون التجارة وإن جرى بوجوب اعتصام وكيل الدائمين فى الدعاوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة سواء كانت معلقة بمنقول أو بعقار الا أنه لم يرتب جزاء على اغفال هذا الاجراء ومن ثم فلايكون مجرد عدم اختصام وكيل الدائمين فى دعوى من هذا القبيل سبيا لعدم قبوفا وكل مايترتب على عدم اختصامه هو عدم جواز الإحتجاج على جاعة الدائمين بمكم لايكون قد صدر فى مواجهة وكيل الدائمين ، لما كان ذلك فان الطاعين بصفيم ورثة المفلس الموفى لايكون فم أن يتمسكوا بعدم اختصام وكيل الدائمين فى النزاع المدى ضدر فيه الحكم المعلم وكيل الدائمين فى النزاع المدائمين صدر فيه الحكم المعلمين في النزاع المدائمين حدما يراد الاحتجاج عليا بمثل هذا الحكم والإيفير من ذلك وجود تفليسة أخرى لزوجة مرت المدائمين المرتب المدين الإوجة عليا بمثل هذا الحكم والإيفير من ذلك وجود تفليسة أخرى لزوجة عدما براد الاحتجاج عليا بمثل هذا الحكم والإيفير من ذلك وجود تفليسة أخرى لزوجة عدما مرت المدين إلى الدائمين مرت المدين المدين المدين المدينة ٥٠ قضائية ) .

٧٤ ــ الدفع بعدم قبول الدعوى . العبرة في تكييفه بحقيقة جوهره ومرماه لابما بخلعه عليه الحصوم . الدفع بعدم قبول الدعوى الذي تستفذ به محكمة الدرجة الأولى ولايتها . مادة ١١٥ مرافعات . مبناه عدم توافر شروط سماع الدعوى وهي الصفة والصلحة والحق في رفعها . اختلافه بذلك عن الدفع المحلق بشكل الإجراءات. ر نقض ١٩٨٤/٥/١ طمن رقم ١٨٦٣ لسنة ٥٠ قصائية ، نقض ١٩٧٤/٥/٢٣ صنة ٣٠ العدد الثاني ص ٤٧٨ ) .

٣ ـــ الدفع بعده قبول الدعوى إعمالا للمادة ١٥ مرافعات . جواز ابدائه فى أية حالة تكون
 عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستناف وجوب اقامة الدليل عليه . ( نقض ١٩٨٥/٣/٢٥ طمن رقم ١٩٨٥/٣/٢٠ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٤٤ ــ الدفع المؤسس على أن الدائن الذي رفعت عنه الحراسة وآلت أمواله إلى المدولة الإنجوز له رفع دعوى بداية صد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى المدولة قبل اللجوء إلى هذا المدير ليصدر قرارا بشأنه . ماهيته . دفع بعدم القبول . مادة ١٠٥ مرافعات . ( نقسض المدير ليصدر قرارا بشأنه . ماهيته ١٤٩٨ / ١٤٧١ . منظم ١٤٩٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

 2 \_\_ الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم الالتجاء إلى جهة معينة قبل رفعها . قضاء المحكمة بقبوله تستفذ به ولايتها فى موضوع الدعوى . لايجوز شحكمة الاستئناف عند الغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى أن تعيدها اليها لنظر موضوعها . ( حكم النقض السابق) .

23 — وحيث أنه من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن ها أن تثير من تلقاء نفسها أى سبب يتعلق بالنظام العام ولو لم يرد فى صحيفة الطعن شريطة أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم والا يخالطه بحصر واقعى ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، ولما كانت المادة كانت فانون المرافعات تنص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداؤه فى أية حالة كانت عليا ، وكان المقصود بهذا الدفع هو الدفع بعدم القبول الموضوعي فلا يبطق حكم هذه المادة على المدفع الذي يتخذ اسم عدم القبول الأن العبرة هي يحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية الى تطلق عليه ، وكان التحكم هو — وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة — طريق استثنائي المنازعات قوامه الحروج عن طرق المقاضي العادية ، ولايتعلق شرط التحكم بالنظام العام . نفض المنازعات قوامه الحروج عن طرق المقاضي العادية ، ولايتعلق شرط التحكم بالنظام العام . نفعن به أمامها ويجوز النزول عنه فلايجوز الدحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها والما يعين القسك به أمامها ويجوز النزول عنه

صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه فيما لو أثير متأخرا بعدم الكلام في الموضوع إذ يعد السكوت عن ابدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنيا عن التمسك به ، ومن ثم فان الدفع بعد قبول الدعوى لوجود شرط التحكم لآيعد دفعا موضوعيا مما ورد ذكره في المادة ١/١١٥ سالف البيان ، لما كان ذلك فان محكمة أوَّل درجة إذا قبلت هذا الدفع وحكمت بعدم قبول الدعوى لاتكون قد استفدت ولايتها في نظر الدعوى فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستثناف بالغاء هذا الحكم ورفض الدفع فانه يجب عليها في هذه الحالة أن تعبد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولاتملك محكمة الاستثناف الفصل في الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت احدى درجات التقاضي على الخصوم ، وإذ خالفت محكمة الاستثناف هذا النظر وجرت في حكمها الصادر في ١٩٦٩/٦/٧ على أن محكمة أول درجة قد استفذت ولايتها بقضائها بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم، وتصدت لنظر موضوع الدعوى في شقها المتعلق بسندات الشحن التي لاتتضمن شرط التحكم بعد الغاتها الحكم الابتدائي فان حكمها يكون مخالفا للقانون وباطلا ولايزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعنة بطلب اعادة اقضية إلى محكمة أول درجة ذلك أن مبدأ النقاضي على درجتين يتعلق بالنظام العام باعتباره من المبادىء الأساسية للنظام القضائي فلا يجوز للمحكمة مخالفت كما لايجوز للخصوم النزول عنه ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧ والحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ المتوتب عليه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ( نقض ١٩٨٦/٣/٣ طعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

27 \_ الحكم بعدم قبول الدعوى أو رفضها بالحالة التي كانت عليا \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ تكون له حجية موقوته تقتصر على الحالة التي كانت عليا الدعوى حين رفعها أول مرة وتحول دون معاودة طرح النزاع من جديد متى كانت الحالة التي انتهت بالحكم السابق هي بعينا لم تعفير ، ومقتضى ذلك أن الحكم بعدم قبول دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشترى بدفع كامل اللمن الايمنع المشترى من العودة إلى دعوى صحة التعاقد إذا ماقام بإيفاء باقى الممن رفع ١٩٧٧ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ١٩٧٧/٤/٥ سنة ١٩٨٧ ص ١٩٩٧ . .

٤٨ ــ وحيث أن الحكم المطمون فيه قد أقام قصاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على قوله ... لاعبره لما يقول به المستأنفون من أن عقود ملكية المرحوم أحمد السيد فايد مورث مقيمي الدعوى المستأنف حكمها الإزالت عرفية وأنه الامصلحة لهم في الدعوى إذ الثابت من الحجة المترعية سالفة الذكر والمسجلة برقم ٥٧٨ متنابعة في ١٨٩٠/٥/١٧ أن المرحوم حسن على الطويل يملك بها ميم ... ٩٠ قبراط في المنزل موضوع الدعوى وتملك آمنة

أحمد وابنتيه نظيمة وأمنه الباق ثم ورث نصيب آمنه أحمد ثم باع ٩٧ قبراطا لأولاده عبدالفتاح ونفوسه وفاطمه فأصبح ملاك العقار هم هؤلاء الفلاقة وأحتاهم لأبيهم نظيفة وآمنه ثم تسلسلت الملكية بالميراث بعد ذلك فيكون هذا الدفع بذلك على غير أساس جدير بالرفض ... و وكان هذا الذى أورده الحكم استخلاصا سائفا لاكتساب المطعون ضدهم من الأول إلى الرابع عشره وأسلافهم من قبل ملكية منزل النزاع بوضع اليد المذة الطويلة ويؤدى إلى ما انتهى اليه قضاؤه

#### مادة ١١٦

برفض الدفع بعدم قبول الدعوى فان العي عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس . ( نقض ١٩٨٣/٦/٣٤ طمن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

وراجع أحكام النقض التي وردت تعليقا على المادتين ٢٠٨ ، ٢١٧ مرافعات .

### مسادة ١١٦

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

# التعليــــق :

استحدث المشرع حكما جديدا مغايرا لما تصعله م ٥ / ٣/٤ من القانون المدلى القام فصص في المادة ٢١٦ على أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام المام تضعى به الحكمة من تلقاء نفسها ، وعلة ذلك احترام حجية الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى رهذه الحجية أجدر بالاحترام وأكثر اتصالا بالنظام العام من أي أمر آخر لما يترتب على اهدارها من تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقيق لأصحابها وبذلك أصبح هذا الاستحداث عنمشها بعدم مانص عليه في المادة ٩ ٤ ٢ من القانون فقد كان غريبا أن يخطر على الحاكم أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لمسابقة المصل فيها بينها يكون الحكم المصادر على خلاف سابقة قابلا للطمن بالنقض مواء دفع الخصوم بهذا الدفع أم لم يدفعوا ( المادة الثالثة من قانون حالات النقض ) .

وبهذا يكون المشرع قد الهي الغاء ضميا حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٠ £ من التقنين المدلى إذا أوجب على المحكمة اعمال أثر حجية الحكم من حيث منع اعادة عرض النزاع على القضاء من تلقاء نفسها .

وقد أكد هذا النص الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ من قانون الاثبات إذا أرجب على المحكمة أن تقضى بحجية الاحكام من تلقاء نفسها ويسرى هذا الحكم على مالم يكن قد فصل منه من المعاوى قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات .

# أحكام النقض :

١ ـــ العلة الشريعية في اثبات الحجية لحكم سابق في نزاع لاحق هي أن لايكون صدور الحكم في الدعوى الجديدة تكرارا للعكم السابق أو متعارضا معه ، ولا اعتبار لكون النزاع اللاحق موضوعيا أو وقتيا الا بالقدر اللازم للتحقق من توافر شروط الحجية بأن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم بصفاتهم في نزاع يتحد مع النزاع اللاحق محلا ومبيا ويكون الموضوع متحدا إذا كان الحكم الثاني أو مثبتا لحق نفاه أو نافيا لمؤرس متحدا إذا لبت أن الحصم تحمك به صراحة أو ضمنا في النزاع السابق وفعملت فيه المحكمة صراحة أو ضمنا بالقبول أو الرفس . ( نقص ١٩٨٧/١٧/١٢ طعن رقم 1٩٨٧/١٧/١٢ طعن رقم ١٩٨٧/١٧/١٢ لمدن رقم المدينة ) .

٧ ــ قضاء محكمة الموضوع بسم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيا . نطاقه . عده السابقة الفصل فيا . نطاقه . عده السابقة للطودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وماعساه أن يتصل بيلما الموضوع من دفاع .
 ر نقض ١٩٨٦/٦/٢٥ طعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣ حجية الأمر المقضى المائمة من معاودة طرح مافصل فيه الحكم النبائل . شرطها . أن يكون طرفا المدعوى السابقة . تسائدهما في الدعوى السابقة . تسائدهما في الدعوى السابقة . تسائدهما في الدعوى السابقة كطرف واحد ضد الفير . أثره اعبار الحكم الصادر فيا حجية لهما أو عليما قبل الفير وليس حجة لأبيما قبل زميله . ( نقض ١٩٨٦/١/١٩ طمن رقم ٧٠٧ لسنة ٥١ قصائية ) .

ع حججة الحكم المانة من نظر النزاع في دعوى لاحقة . فرطها اتفاد الخصوم والموضوع والسبب. فصل الحكم السابق في النزاع حول ملكية الارض. عدم حيازته الحجية في النزاع حول البناء المقام عليها استنادا إلى اتفاق خاص. علة ذلك . اختلاف الموضوع والسبب في الدعويين . ( نقض ١٩٨٣/٤/٢ طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥١ قضائية ) .

 اخكم باشهار الافلاس . أثره بالسبة للمفلس وهاعة الدائين . للمفلس أن يباشر الاجراءات التحفظة ومنها رفع الطعون دون مباشرة الدعوى فيها . مباشرة وكيل الدائين هذه الدعاوى . أثره . حجية الأحكام الصادرة فيها على هماعة الدائين . ( نقض ١٩٨٦/٥/١٩ طعن رقم ٢٩٠٠ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٦ - الحكم بادانة عمل الشركة قبل قيدها بالسجل البحرى لقيامة بأعمال محظورة عليه .
 لاحجية للحكم بعد قيد الشركة في السحل المذكور . ( نقض ١٩٨٦/٤/١٤ طعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٧ ــ النهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم انعقاد الخصومة فى الاستثناف وزواففا . استطراده إلى مناقشة دفع المطعون ضده باعتبار الاستثناف كأن لم يكن والأحد به . قضاء فى غير خصومة ولاحجية له . النعى عليه بالإخلال بحق الدفاع لعدم استجابته لطلب الطاعن اعادة ألدعوى للمرافعة لمرد على هذا الدفع . غير منتج . ( نقض ١٩٨٥/١٣/٧ طمن رقم ١٣٥٧ لسنة ٥١ قضائية ) .

٨ ــ القضاء السابق صدوره من المحكمة المحال اليها الدعوى بعدم احتصاصها ولائيا بنظر النزاع . حيازته قوة الأمر المقضى طالما لم يطمن فيه الخصوم بطرق الطمن المقررة قانونا . أثره . اعتاع معاودة النظرفيه. علة ذلك . حجية الأحكام تسمو على اعتبارات النظام العام ( نقض ١٩٨٦/٦/٣٥ طعن رقم ٥٩ ٥٠ لسنة ٥٧ قضائية ) .

٩ ــ لما كيان الحكم البياق تكون له حجيته ولو خالف حكماً سابقاً أو بيني على قاعدة أخرى غير صحيحة في إقفانون ، لأن فوة الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام ، لما كان ذلك ، وكان البين من ملمونات الحكم الصادر بتاريخ /١٩٥٤ في المدعويين ١٩٥٦ سنة ١٩٥٩ ، وكان البين من ملمونات الحكم الصادر بتاريخ بعضحة ونهاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٥٩ه/٩/٣ الصادرين من أم الحير عبد الحليم يوسف إلى المطعون ضده الأول في حدود ٥,٥١٥ رح في منزل النواع وليوت ملكية المرحوم محمود مهارح طفي منزل النواع وليوت ملكية المرحوم محمود أحمد نحلة مورث الطاعة خصة مقدارها ١٤٠٠ طرف عن البائعة له على

ورقة خصره عبد الحليم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد السيم المؤرخ ١٩٥٧/٥/٣٧ الذي باعتها المغنون ضده به ثمانية قراريط في ذلك المنزل قد النفت الحكم عن هذا الدفع تأسيسا على أن المطعون ضده الأول لم يرشد عن رقم هذه الدعوى ولم يقدم العقد ولم يفصح عما تم فيها ، وكان المطعون ضده الأول لم يستأنف ذلك الحكم و وكان البين من الحكم المطعون به أنه أقام قضاءه على ما إنتهى الأول لم يستأنف ذلك الحكم الحربين ١٩٥٦/٣/١٦ الي المعادر بتاريخ ٢٩٥٦/٥/٢١ و مع مايطوى عليه المعوى ٢٠٤٠ لسنة ١٩٥٥ مع مايطوى عليه ذلك من إهدار لقوة الأمر المقضى التي حازها الحكم الصادر في الدعويين ٢١٥١ مسنة ١٩٥٩، على عليه عليه عليه ١٩٥٨ من إهدار لقوة الأمر المقضى التي حازها الحكم الصادر في الدعويين ٢١٥١ مسنة ١٩٥٩، عالم المناقبة لماقشة دون حاجة لمناقشة أوجه الطعن . ( نقض ١٩٨٥/١٧/٤ طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٥ قضائية ) .

 ١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها أصبح بمقتضى المادة ١٩٦٦ من قانون المرافعات متعلقا بالنظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويسرى هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات وذلك عملا بالمادة الأولى من هذا القانون ( نقعن ٧٥/٥/٣١ سنة ٣٦ ص ١٠٦٧ ) .

١١ -- الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه عنه .
 صدورها في مواجهة الخلف الخاص . لا حجة لها قبل مانح الحق الذى لم يختصم في الدعوى .
 ( نقض ١٩٩١/١/٣٧ طعن ٢٠٥٩ لسنة ٥٣ ق )

۱۳ ـــ القضاء السابق برفض طلب التدخل موضوعا لعدم نفاذ التصرف قبل جماعة الدائين . لا يعد مانعا من العودة الى طلب القضاء بصحته ونفاذه متى توافرت له شروط نفاذه ف حقهم.

# (نقض ١٩٩١/١/١٧ ط ١٥٠ لسنة ٥٥ ق)

17 — إن كانت نصوص قانون المرافعات قد خلت نما يحول دون أن يرفع الطاعن بالنقض طعنا آخر عن ذات الحكم ليستدرك فيه مافاته من أوجه الطمن إلا أن ذلك مشروط بأن يكون عيماد الطعن عثداً وألا تكون محكمة النقض قد فصلت في موضوع الطمن الأول ، فإذا نخلف أحد هذين الشرطين في الطعن الآخر تعين الحكم بعدم قبوله . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد سبق له الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض بالطعن رقم .... ، ونظرت محكمة النقض موضوع هذا الطعن وقعت برفضه بتاريخ 1 / 1 / 1 / 1 ، فإن الحكم المطعون فيه بهذا القضاء قد صار باتز مكسباً قوة الأمر المقضى ، وبالتالي فلا سبيل الى الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ولا يجوز تعييه بأى وجه من الوجوه فيما خلص اليه من نتيجة ــ أخطأت الهكمة أم أصابت ــ احتراماً لقوة الأمر المقضى الى العمن المابع على اعتبارات النظام العام ، ومن أصابت الطعن الحالى الذي قام على ذات أسباب الطعن السابق يكون غير مقبول .

( نقط ١٩٩١/١٢/٢٧ طمن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٣ قضائية )

#### مادة ١١٦

وقارن: (الحكم في الطعون أرقام ٦٣٥، ٥٨٧، ٦٧٦ لسنة ٥٣٠ – جلسة ٢٣/١٢/١٤/١٤).

18 ــ الحكم الصادر في دعوى وضع البد لا يحوز قوة الامر المقضى في دعوى الملك . علة ذلك .

( نقض ۱۹۹۲/۷/۳۰ طعن رقم ۱۹۹۸ لسنة ۵۷ قضائية )

١٥ ــ حكم الاثبات. مايردبه من وجهة نظر قانونية او افتراضات موضوعيه . لا يجوز
 حجية طالما لم يتضمن حسما للخلاف بين الخصوم . جواز العدول عما تضمنه من اراء .

( نقض ١٩٨٩/١/١ طعن رقم ١٣٨٧ لسبة ٥٣ قضائية )

٩٩ \_ الفصل نهائيا في مسألة اساسية في دعوى سابقه بين ذات الخصوم مانع من التنازع في هذه المسأله في دعوى تاليه . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل في تلك المسأله واردا في اسباب الحكم السابق مادامت هذه الاسباب مرتبطه بالمنطوق .

( نقض ۲۹۹۳/۷/۳۰ الطمون أرقام ۳۱۵ لسنة ۵۹ ) ۲۳۲ لسنة ۵۹ ، ۷۰۲ لسنة ۵۹ قضائية )

١٧ ــ الحكم بندب الحبير ــ مايرد به من وحهات نظر قانونية او افتراضات موضوعيه .
 لا يحوز حجية طالما لم يتضمن حسما خلاف بين الخصوم . جواز العدول عنه .
 ز نقض ٧/٠ : ١٩٩٣ طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٩ قضائية )

# مادة ۱۱۷ الفصل الثانی اختصام الغیر وادخال ضامن مادة ۱۱۷

للخصم أن يدخل فى الدعوى من كان يصح اختصامه فيها عند رفعها . ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ .

هذه المادة تقابل المادة ١٤٣ من القانون القديم.

# التعليــــق :

ليس هناك خلاف بين نص المادة ١٩٧ من القانون الحالى والمادة ١٤٣ من القانون السابق سوى أن المشرع نص فى القانون الجديد على أن اختصام الغير يكون بالاجراءات المعادة لرفع المدعوى بدلا تما أورده القانون القديم من أن اختصام الغير يكون بتكليف بالحضور .

# الشمسرح :

 اختصام الغير فى الدعوى معناه تكليف شخص خارج عن الخصومة بالدخول فيها اما
 بناء على طلب أحد طرفيها أو بناء على أمر المحكمة والغرض من ادخال خصم ثالث تحقيق الاغراض الآتية :

أولا \_ الحكم عليه بذات الطلبات المرفوعة بها الدعوى الاصلية ، أو بطلب يوجه اليه خاصة.

ثانيا : جعل الحكم في الدعوى الاصلية حجة عليه حتى لاينكر حجيته باعتبار انه لم يكن طرفا فيها .

ثالثاً : الزامه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى الأصلية تكون تحت يده ( م ٣٠ ـــ قانون الاثبات ) .

ويشترط الاختصام الغير توافر الشروط العامة لقبول الدعوى وأن يكون جائزا اختصامه عند رفع الدعوى ، أما إذا كان واجبا إختصامه كانت الدعوى غير مقبولة ولايستشي من ذلك سوى الفقرة الثانية من المادة 10 ، كما يشترط أن يكون جائزا إختصامه إلى جانب أطراف الدعوى بدلا من أحد طرفيها وقيام ارتباط بين الطلب الأصيل والطلب الموجه إلى الغير ، ومن أملته أن يرف دائن باسم مدينة دعوى على مدين فيدخل الأعير المدين ليصدر الحكم في مواجهته أو أن اليون ليصدر الحكم في مواجهته أو أن الهي يرف دائن دعوى على أحد مدينيه لمتضامين فيدخل فيها سائر المدين للتضامين ومن التطبقات التي أوردها القانون لا يحتصره القانون في دعوى الضمان الفرعية وهي التي يكلف بها طالب الضمان ضامته بالدخول في الخصومة القائمة ينه وبين الغير أو ليسمع الحكم بالزامه بتعويض الضرر الذي يصيب مدعى الضمان من الحكم عليه في المدعوى الاصلية. واختصام الفير يجوز القيام به من المدعى ، كما يجوز أن يقوم به المدعى

#### مادة ١١٧

عليه . ومتى كلف الخصم الجديد بالحضور لاحدى الجلسات المدخل فيها عد طرفا فى الخصومة وتعين عليه أن يبدى دفاعه فيها فان لم يحضر قضت المحكمة فى غيبته وكان له أن يطعن فى الحكم إذا حكم عليه بشيء . ويسرى على الخصم مايسرى على المدعى عليه الأصلى من وجوب اعادة اعلانه إذا لم يعلن مع شخصه ولم يحضر بالجلسة الأولى .

وإذا أراد أحد الخصوم ادخال خصم جديد فى الدعوى فانه يعين أن يكون ذلك باعلانه بصحيفة طبقا للمادة ٦٣ مرافعات ولايجوز أن يخصمه شفاهة أو بمذكرة على نحو مانصت عليه المادة ١٩٣٣ مرافعات لأن هذه المادة قاصرة على توجيه الطلبات العارضة للخصم حتى لو حضر الخصم المستبدف توجيه الطلبات الهو وابدى رخبته فى مواجهة طلبات الخصم بدون أن يعلن ، اخلف أن المنصومة لا تعقد بالنسبة له الا بالإعلان لأن الدعوى لم ترفع عليه أصلا بتقديم الصحيفة حتى يمكن القول انه عضوره قد استقامت الدعوى الا إذا اودعت الصحيفة بالنسبة له ولم يعلن وحضر بالجلسة فان الخصومة تعتبر قد انعقدت عملا بالمادة ٦٨ بعد تعديلها بالقانون المحمومة عليها بالقانون المحمومة عليها بالقانون المحمومة الم

ومن المقرر أن الخصم الذي يدخل في الدعوى باعتباره من الهير لالزامه بقديم مستند تحت يده وفقا لنص المادة ٣٦ من قانون الاثبات لايعد خصما فيها لأنه لايوجه اليه طلبات في الدعوى ولأن الفرض في اغرر المرجود تحت يده والذي يطلب منه تقديمه الا يثبت له حقا أو ينفيه والا جاز ادخاله طرفا في الحصومة الأصلية ماء على طلب اصحاب الشأن وفقا لما نصت عليه المادة ٣٠ من قانون الاثبات ( رجع مؤلفنا في التعليق على قانون الاثبات الطبعة الرابعة ص ١٠٥٥).

وإذا تم الادخال بدون ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب كما إذا قدمت لقلم المحضرين مباشرة لاعلانها فانه يصين على انحكمة ومن تلقاء نفسها أن تقضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير المطريق الذى رسمه القانون لأن اجراءات الثقاضي من النظام العام ( المحليق للدكتور أبو الوفا طبعة سنة ١٩٩٠ ص ٥٤٨ ، ومابعدها والوسيط في المرافعات للذكتور رمزى سيف الطبعة المناصة ص ٣٦٠ وما بعدها والقضاء المدني للذكتور فتحي والى بند ٣٦٥ )

وإذا ندبت المحكمة خيرا في الدعوى وباشر مهمته واودع تقريره الا أن أحد الخصوم ادخل خصما جديدا في الدعوى ليقضى عليه بطلب ما فلا يجوز للمحكمة أن تقضى على هذا الخصم الذى ادخل استنادا إلى ماورد يتقرير الخير لأن اخير لم يباشر المأمورية في مواجهته وإن فعلت كان حكمها باطلا ، وواجب الحكمة في هذه الحالة أن تعيد المأمورية لتفس الحير أو خير آخر ليباشرها في مواجهة الحصم المدخل ولو لم يطلب ذلك ، غير أن الوضع يختلف في حالة ما إذا تنازل عن حقه في اعادة الدعوى للخير وإن كان هذا لا يسلبه حقه في مناقشة هذا التقرير بل وتفيده .

# أحكام النقض:

١ \_ اخصام الغير في الدعوى لايم ــ على مانقضي به المادة ١٤٣ مرافعات الا باتباع

الأوضاع المعادة في التكليف بالحضور ومن ثم فان تعديل المطعون عليه لطلباته في دعواه على النحو الوارد في مذكرته واعلان هذه المذكرة إلى أخوى الطاعن ـــ المختصمين في دعوى منضمة ـــ لايتحقق به قانونا إختصامهما في دعوى المطعون عليه . ( نقض ١٩٦٣/٦/٣ المكتب الفني سنة ١٤ ص ٩٣٨) . ويلاحظ أنه وفقا للقانون الجديد فان اختصام الفير يكون بايداع صحيفة الاختصام قلم كتاب المحكمة المحكمة على الاختصام قلم كتاب المحكمة المح

٣ ـ متى أدخل الخصم الجديد في الدعوى أعتبر طرفا فيها وكان عليه أن يحضر ليمدى دفاعه
وأن يتابع سيرها وأن يطعن في الحكم الصادر فيها بالطرق المقررة لذلك كما يكون للخصوم
الأصلين الطعن في الحكم الذي قد يصدر لصالحه ( نقض ١٩٥٦/٦/٢١ السنة السابعة
ص ٧٥١).

٣ ــ ١١ كانت المحكمة قد فصلت في دعوى الضامن الفرعية على أساس أنها مرتبطة بالدعوى الإصلية ارتباطا وثيقا وأنها متعلقة بها تعلق التابع بالمبوع وكان تقدير المحكمة لقيام الارتباط المسوع لقبول دعوى الضمان هو تقدير موضوعي فان النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس ( نقض ١٩٥٤/١/٣١ سنة ٥ ص ٤٣٧) ).

### تعليــــق:

نرى أن الارتباط الذى أشار اليه الحكم الأخير مسألة قانون يخالطه واقع ومن ثم يجب على عكمة النقض أن تفرض رقابتها للتحقق من توافره .

٤ — حضور محامى ادارة قضايا الحكومة بصفته نائبا في قضية عن احدى الجهات الايسبغ عليه صفة بالنسبة لباق الجهات التي لم تختصم في الدعوى إختصاما صحيحا إذ هو الإيمال الا من صحيحا من هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة . ( نقض ١٩٧٧/٦/٣٧ صع ١٩٧٧ من ١٩٥٨ ) .

a لا كانت المطون صدها حين رأت تعديل دعواها أمام محكمة أول درجة باعتصام الطاعن الرابع قد اكتفت باثبات طلباتها في محضر الجلسة في مواجهة محامي الحكومة الحاضر ممثلا الطاعنين الثلاثة الأول دون الالتوام باتباع الطريق الذي وسمته المادة ١١٧ من قانون المرافعات وكان من المقرر انه يشترط كي ينتج الاجراء أثره أن يكون قد تم وفقا للقانون الأمر الذي لم يتوافر في الاجراء اللي أدخل به الطاعن الرابع في الدعوى مما ينتني عليه عدم صحة اختصامه أمام محكمة أول درجة ، وكان عامي الحكومة الحاضر بالجلسة لم يكن حيند عملا للطاعن الرابع حتى يكن القول بصحة توجيه الطلبات اليه وكان يتحم توجيه تلك الطلبات إلى المراد ادخاله توجيه الطلبات اليه وكان يتحم توجيه تلك الطلبات إلى المراد ادخاله توجيها صحيحا، فإن الطاعن الرابع لايعد عصما مدخلا في الدعوى في هذه المرحلة من التقاضي .

 ٨ ــ تضمين الدعوى طلبا بشطب التأميرات والسجيلات اخاصة بالعلامة التجارية .
 اعتصام المثل الصلحة التسجيل التجارى . اعتباره عصما حقيقيا فيا . اختصامه في الطعن بالقص صحيح . ر نقض ١٩٧٩/١٩٧٣ طعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٤٧) .

#### مادة ١١٧

٩ ـــ لما كان مناط تحديد الخصم هو توجيه الطلبات اليه في الدعوى ، وكان ادخال شخص ما في المدعوى لالزامه بتقديم محرر تحت يده يعتبر بمثابة اجراء من اجراءات الاثبات المؤديه إلى ايجاد حل للنزاع ولايؤدي إلى اعتبار المدخل طرفا في الخصومة وانما يبقى رغم ذلك من الغير بالنسبة لها ، وَلَايِعتبر خصمًا بالمعني الصحي ، لما كان ذلك ، وكان اختصام الغير في الدعوى لايتحقق ــ على ماتقضي به المادة ١١٧ من قانون المرافعات ــ الا باتباع الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة المحددة لنظرها مع مراعاة مواعيد الحصور . فاته لايجوز اختصامه شفاهة أو بمذكرة على نحو مانصت عليه المادة ١٧٣ من قانون المرافعات لتعلق هذبه المادة بتوجيه الطلبات العارضة للخصم ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها الأولى رفعت الدعوى ابتداء ضد المطعون ضدها الثانية طالبة الحكم عليها بالتعويض عن العجز في البضاعة المقولة وأدخلت الطاعنة في الدعوى لتقدم ماتحت يدها من مستندات تثبت مستولية المطعون صدها الثانية ، ثم تقدمت فترة حجز الدعوى للحكم بمذكرة طلبت فيها بصفة احياطية الحكم على الطاعنة بذات الطلبات التي رفعت بها الدعوى باعتبارها الناقلة والمسئولة عن تعويض العجز في البضاعة المنقولة فقبلت محكمة أول درجة ذلك رغير تمسك الطاعنة بعدم جواز اختصامها على هذا النحو وانتهت المحكمة في أسباب حكمها إلى اعتبار الطاعنة هي الناقلة والمسؤلة عن العجز في البضاعة ثم قضت بعدم اختصاصها ولاتيا بنظر الدعوى واحالتها إلى هيئات التحكم ، فان المحكمة تكون قد فصلت في دعوى لم ترفع اليها بالطريق الذي رسمه القانون وكان يعين عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لتعلق اجراءات التقاضي بالنظام العام، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي مخالفا هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن . ( نقض ١٩٨٥/١/١٤ طعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٠ - - تكييف محكمة الموضوع الدعوى بما تتينه من وقائعها وانزال الوصف الصحيح فى القانون عليا . فامة المطعون ضده الثانى الفانون عليا . فامة المطعون ضده الثانى الدعوى ضد الأول بطلب الزامه بمبلغ معين ثم اختصام الطاعين والمطعون ضدها الثالثة لإلزامهم مع المطعون ضده الأول بهذا المبلغ بطريق التضامن والتضام . تحصيل الحكم المطعون فيه هذا الطلب بأنها دعوى ضمان فرعية والزامهم بما قضى به على المطعون ضده الأول . خطأ . ( نقض الطلعون ضده الأول . خطأ . ( نقض المحادث المحادث أو المعادث أو المحادث المحادث أو المحادث المح

١١ ـــ ادخال خصم في الدعوى بعد ايداع الخبير تقويره فيها . القضاء ضده استنادا الى هذا
 التقرير . خطأ . علة ذلك .

( نقض ١٩٩٣/١/١٤ طعن ٢٤٨٧ لسنة ٥٧ قضائية )

### المسادة ١١٨

للمحكمة من ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بادخال من ترى ادخاله لمصلحة العدالة أو لاظهار الحقيقة .

وتعين المحكمة ميعادا لايجاوز ثلاثة أسابيع لحضور من تأمر بادخاله ومن يقوم من الخصوم بادخاله ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . هذه المادة تقابل المادة ١٤٤ من القانون القديم .

# التعليـــق :

عن المشرع فالماده ١٩ من القانون أحكام المادة ٤ ١ المقابلة فاق التشريع القديم أن استبسدل بالحالات التي عددتها قاعدة عامة تقضي يمنح المحكمة سلطة ادخال من ترى ادخاله في الدعوى لمصاحة العدالة أو الاظهار الحقيقة وذلك تمشيا مع حقيقة ما يجب أن يكون للقاضي من دور ايجاني في تسيير المدعوى وإذ كانت الحالات التي تعددها المادة ٤ ١ من القانون القديم أمثلة بارزة للمحالات التي ترى المحكمة ادخال خصوم في المدعوى فيا فلاشك أن هناك حالات أخرى قد ترى فيا ذلك كاختصام من كان مسئولا عن الحق أو جزء منه لأحد الحصوم ومن أمثلته ادخال شركة التأمين المسئولة عن الحق أو جزء منه لأحد الحصوم ومن أمثلته ادخال شركة التأمين المسئولة عن الحق ألدى هد وذلك تحقيقا لحسن سير المدالة وتفاديا للأثر النسبي لحجة الأحكام ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

### الشـــرح:

نظرا لما أوردته المذكرة الايضاحية للقانون الجديد من أن الحالات التي تعددها المادة 18.4 من القانون القديم هي أمثلة بارزة للحالات التي ترى المحكمة ادخال خصوم في المدغوى فيها فعرى التعليق بايجاز على تلك الحالات .

١ - الحالة الأول من كان مختصما في الدعوى في مرحلة سابقة والقصود بها مسن كان مختصما في مرحلة سابقة في نفس درجة التقاضي كمن كان مختصما في دعوى وحكم فيها بعدم الاختصاص أو بمطلان صحيفة الدعوى أو بسقوط الخصومة أو باعتبارها كأن لم يكن ثم جددها المدعى دون أن يختصم فيها بعض من كانوا مختصمين فيها قبل أن يحكم فيها فليس المقصود أن تأمر المحكمة بالمرجة الأولى المحكمة الدرجة الأولى المختصما أمام محكمة الدرجة الأولى بالنسبة له انتهائيا فلايجوز فحكمة الدرجة الأولى مؤلسة أمامها فتخل بحجية الحكم بالنسبة له وذلك مع مراعاة حكم المادة ٢١٨٨ مرافعات فرجم الهها.

 إ - الحالة الثانية من تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو حق أو النزام لايقبل التجزئة كما لو رفع دائن دعوى على أحد مدينته المتضامين أو المفترمين بالنزام غير قابل للتجزئة دون أن يخصم الاحر فيها فللمحكمة أن تأمر باختصام المدين الاخر.

٣ ــ الحالة الثالثة الوارث مع المدعى أو المدعى عليه أو الشريك على الشيوع لأى منهما إذا
 كانت الدعوى متعلقة بالتركة قبل قسمتها أو بعد قسمتها أو كانت الدعوى متعلقة بالشيوع كما لو

رفع أحد الورثة دعوى متعلقة بالتركة على من تقابل مع المورث فللممحكمة أن تأمر بادخال باق الورثة والفرض من منح الحكمة سلط الاختصام في الحالتين الثانية والثالظ منع تعارض الاحكام في موضوع واحد .

٤ — الحالة الرابعة من قد يعنار من قيام الدعوى أو من الحكم فيها إذا بغت للمحكمة دلائل جديمة على المواطق أو الغش أو القصور من جانب الخصوم وسلطة الحكمة في الأمر الاختصام في هذه الحالة مشروطة بشرطين أو له أن يكون الغير الذى تأمر الحكمة باخصامه عمن يعنار من قيام الدعوى أو الحكم فيها وليس المقصود بالغير هنا الغير الناشيء عن الاحتجاج بالحكم على من لم يكن خصما في الدعوى التي صدر فيها فحسب وانحا المقصود أيعنا الغير الفعل الذي يعسب من لم يكن خصما في الدعوى بالرغم من أن الحكم الايعتر حجة علمه كالغير الذي يعسب المالك الحقيقي في المنافق من أن الحكم الايعتر حجة علمه كالغير الذي يعسب المالك الحقيقي الديقول من صدور حكم في دعوى علكية هذا المنقول من شخصين إذا لم المقول المحكوم له قد يضر المالك الحقيقي الأن تعفيذه بتسلم حسن اللية ويسلمها له في يعمر على المالك الحقيقي أن يسترد المين من حازها بحسن نية كم الابتديد الرجوع عن من تصرف فيها إذا كان معسرا، وثانيها أن تتين الحكمة تما يقدم في الدعوى وجود دلالمال جدن ها من عنال واطؤ أو غش أو تقصير من جانب الخصوم قد يترتب علم ضررا بالغير إذا طارح عن الخصومة.

وإذا كلفت المحكمة أحد الخصوم الأصلين بادخال خصم جديد كان عليه أن يقوم بالاجراءات المحادة لرفع الدعوى وذلك بتقديم صحيفتها لقلم الكتاب فاذا تكاسل عما أمرت به المحكمة وهو الادخال عرض نفسه للجزاءات المنصوص عليها في المادة ٩٩ مرافعات .

وتملك المحكمة العدول عن قرارها بالادخال إذا ثبت لها بعدتذ عدم جدوى ما أمرت به . ولا يتعتبر المدخل طرقا فى الخصومة الا إذا قدم فيها طلبا أو تقدم أحد الخصوم ضده بطلب أو كان ثما يجوز للخصم اختصامه عند رفع الدعوى . ( الوسيط فى المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الثابنة من ٣٥٩ وما يعدها والتعليق للدكتور أبو الوفا الطبعة الخامسة ص ٥٤٨ وما يعدها والمدكتور فتحى والى فى قانون القضاء المدنى طبعة سنة ١٩٩٣ ص ٣٣٩ ) .

### أحكام النقض:

1 ــ متى كان بين من الحكم المطمون فيه أن المطمون ضدها الأولى لم توجه طلبات إلى المطمون ضده الثانى ولم يقتض له أو عليه بشىء وقضى الحكم باعراجه من الدعوى بلا مصاريف فان اختصامه. في الطمن لم يكن له محل ويكون الطمن غير مقبول بالنسبة له ( نقض ١٩٧٤/٥/٣٥ من ٣٥٥ ) .

٧ \_ الحصومة في الطمن أمام محكمة النقش لاتكون الابين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطمون فيه . وإذا كان الثابت أنه لم يطلب من محكمة أول درجة الحكم على المطمون ضدهما التاسع والعاشر بشيء . وقضت تلك المحكمة باعزاجهما من الدعوى . وأمام عمكمة ثانى درجة لم يطلب المستألف سوى الحمكم في مواجهتهما. ثم لم تقض تلك الهمكمة فها أو

عليهما بشيء ، وبالتالى فانهما ليسا من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيمواختصامهما في الطعن يكون في غير محله ر نقض ٢٤/١٧/٣ سنة ٢٥ ص ١٥٠٧ <sub>)</sub>

 ٣ ــ إذا كان الثابت أن المطعون صدهما الثانى والثالث لم يمكم عليهما ابتداء بشيء وقد اختصمتهما الطاعنة استثنافيا ليصدر الحكم في مواجهتها دون توجيه طلبات اليهما بالذات فهما لايعتيران خصمين حقيقين في النزاع ( نقض ١٩٧٤/٥/٣ سنة ٢٥ ص ٩٥٧ ) .

٤ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه ، ولا يكون كان التابت أن محكمة الرلا درجة . وإذا كان التابت أن محكمة الرلا درجة . وإذا كان التابت أن محكمة الاستناف قد قضت يحكم سابق على الحكم المطمون فيه ، بيطلان الاستناف بالسبة للمطمون عليه الثالث ، وبذلك لم يعد خصما في النزاع الذي قصل فيه الحكم المطمون فيه قان الطعن بالنقض يكون غير مقبول بالسبة له رنقض ١٩٩/١/٣٠ سنة ٢٠ ص ٩٣٠)

### مسادة ١١٩

يجب على المجكمة فى المواد المدنية اجابة الخصم إلى طلب تأجيل الدعوى لادخال ضامن فيها إذا كان الخصم قد كلف ضامنه خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بالدعوى أو قيام السبب الموجب للضمان أو إذا كانت الثمانية أيام المذكورة لم تنقض قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى .

وفيما عدا هذه الحالة يكون التأجيل لادخال الضامن جوازيا للمحكمة ويراعى فى تقدير الأجل مواعيد الحضور ، ويكون ادخال الخصم للضامن بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

هذه المادة تقابل المادة ١٤٦ من التقنين القديم ولا خلاف في الاحكام بينهما .

## الشــرح:

الضمان في القانون المدني هو سلطة من ينتقل اليه حق في الرجوع على من تلقى هنه ذلك الحق الازامه بالدفاع عنه إذا نازعه الهير فيه ، والرجوع بالتعويض إذا نجح الهير في مبازعته ومن أمطة الضمان التزام البائع للمشترى بدفع تعرض الهير له في الميح كله أو بعضه ، أو رد ثمنه وضمان الهيل المعال له وجود الحق الهال به وضمان المؤجر المستأجر انتفاعه بالهين المؤجرة ، أما في قانون المرافعات فعصى الضمان أوسع من معاه في القانون المدني فهو يشمل فضلا عن الحالات السابقة كل حالة يكون فيها للملتزم بالمين حق الرجوع على شخص آخر الطالبية بكل أو بعض ما أداه للدائن ومن أمثلة هذا الضمان رجوع الكهل على المدين إذا دفع الدين ورجوع المدني المتضامين إذا كان قد دفع الدين كله ورجوع أحد الخصوم على المعنى المتضام على ما تعصم على بطلان ورقة من أوراق المضرين إذا تمسك خصمه ببطلانها . ويكون لطالب المعنان أن يرفع دعوى الضمان على المصامن إما يطلب أصلى أو يطلب عارض وترفع الدعوى المناهات أما دعوى الضمان أما دعوى عدى العمان أما دعوى

الضمان الفرعية فهي التي يكلف بها طلب الضمسان ضامنه بالدخول في الخصومة القائمة ينه وبين الغير ليسمم الحكم بالزامه بعويض الضرر الذي يصيب مدعى الضمان من الحكم عليه في الدعوى الأصلية . وخير لطالب الضمان أن يرفع دعوى الضمان بصورة عارضة أثناء نظر الدعوى الاصلية بدلا من أن ينتظر الفصل فيها ثم يرجع على الصامن وذلك لأن في جمع دعوى الضمان مع الدعوى الأصلية قصداً في الوقت والأجراءات وتمكينا لطالب الصمان من الاستفادة بما قد يكون لدى الضامن من أوجه دفاع تمينه في تأييد حقه قبل الغير ووسيلة لدى طالب الضمان للخروج من الدعوى الاصلية في بعض الحالات فلإ يتحمل مصاريفها إذا حكم فيها لصلحة خصمه ، هذا فضلا على أنه قد يترتب على عدم ادخال الصامن أثناء نظر الدعوى الاصلية ضياع حق طالب البضمان في الرجوع على الأول بدعوى أصلية إذا أثبت الصامن انه كان في امكانه لو أدخل في الدعوى الإصلية الموجهة إلى المعتمون له أن يدافع عداقبل الغير ويدرأ فشله فيها . وبالنسبة للمحكمة الخنصة ينظر دعوى الضمان فاذا كانت الدعوى الإصلية مرفوعة إلى الحكمة الابعدائية فحكون هذه الحكمة مخصة بدعوى الطيمان مهما كانت قيمتها أما إذا كانت الدعوى الاصلية مرقوعة إلى محكمة المواد الجزلية فلا تخصص عله الحكمة بطلب الضمان إذا كانت قيمته متجاوزة نصاب اختصاصها وتفصل في الدعوى الإصلية وحدها اتما إذا ترتب ذلك ضرر بسير العدالة وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها باحالة الدهوى الأصلية وطلب الضمان إلى الحكمة الابتدائية . وحكم الاحالة يكون قابلا للاستثناف عملا بالمادة ٢١٧ مرافعات . والاصل أن لاتراعي قواعد الأعيصاص الحل بالنسبة لدعوى الضمان الا إذا أثبت الضامن أن الدعوى الأصلية لم تلم الا بقصد جنبه أمام محكمة غير نختصة. والقاعدة أن للمحكمة مطلق الحرية في قبول أو رفض تأجيل الدعوى الاصلية لادخال ضامن غير أنه يتعين على إلمحكمة اجابة المصمون إلى طلب التأجيل إذا توافر شرطان، أوغما إذا كانت الدعوى الاصلية دعوى مدنية وليست تجارية لأن الدهاوي العجارية بطبعتها لاتحتمل التأخير وثانيها إذا كانت دعوى الضمان قد رفعت خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلان الدعوى أو قيام السبب الموجب للضمان . ومن المقرر أن دعوى الصمان الفرعية لاتقبل إلا إذا كانت مرتبطة بالدعوى الاصلية فاذا رفع دائن دعوى على مدينة يطالبه بدين أقرضه اياه فلا يقبل أن يدخل المدين وكيله ضامنا لمطالبته بتقديم حساب عن تصرفه في مبلغ القرض إذا كان المدين قد سلم مبلغ القرض لوكيله .

ويجب عل من يقيم دعوى العنبيان الفرهية أن يبتع في وضها الإجراءات المحادة لرفع الدعوى بتقديم صبحيتها تقلم الكتاب وفق مانصت عليه المادة 17 مرافعات والاكانت دعوى الصعاف غير مله لا ويعين عل الحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها .

ويعير الضابن باعصامه طرفا في اخصومة فيكون له مركز الخصم بما يعرب على ذلك من سلطات وأعباء فاذا أمرت المحكمة بعشم طلب العنمان إلى الدعوى الأصلية أجد العنامن فوق مركزه الحاص مركزه الحاص مركز عالب العنمان في يعجه طلبا للعامن أو كان العنامين أم يهد دفاعا مستقلا عن دفاع من يعبمنه ، فيستطيع العسك بكل مالطالب العنمان من دفوع وأوجه دفاع لو لم يتمسك بها الأعمر فعيلا عن أنه يستطيع العسك بالدفوع وأوجه اللفاع الحاصة به ويكون له الطعن في الحكم العبادر في الدعوى الأصلية أو دعوى العنامة أو في مواجهة خصم هذا الأعمر .

إذا تخلف الشرطان المتقدمان أو أحدهما فلا تلتزه المحكمة بالتأجيل وانما يكوں لها أن تجيب صاحب الضمان أو لا تجيبه بحسب ماتراہ

ر راجع فيما تقدم مرافعات الدكتور أبو الوقا الطبقة ١٧ بند ١٨٩ وما يعده والوسيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٦٧ ومابعدها والقضاء المدنى للدكتور فنحي والى طبعة سنة ١٩٩٣ صـ ٣٣٠ ومابعدها ) .

وإذا كانت المحكمة مختصة بدعوى الضمان الأصلية وغير مختصة بدعوى الضمان الفرعية من كل اذا كانت الدعوى الأصلية من اختصاص جهة القضاء العادى والدعوى الفرعية من اختصاص جهة القضاء العادى والدعوى الفرعية من اختصاص فضائي قانه يعين على المحكمة في هذه الحالة أن تفغي في الدعوى الاصلية وبعدم اختصاصها ينظر دعوى الضمان الفرعية واحالتها الى اللجنة المختصة يها لآن دعوى الضمان في هذه الحالة تعير مستقلة بكيانها عن الدعوى الاصلية والاستئاف المرفوع من الضامن في الحكم الصادر ضده لصالح المدعى في الدعوى الأصلية لا يطرح على محكمة الاستئاف دعوى الضمان الفرعية وحدها ، وإنما يطرح عليها الدعويين معا الاصلية والفرعية بحيث يكون لها ان تحكم للمدعى الاصل على الضامن او على مدعى الضمان الموسية على الضامن او على مدعى الضمان حسيا يتضح لها من توافر اركان المسئوليتين وبهذا قضت محكمة النقض

## المسادة ٢٠٠

يقضى في طلب الصمان وفي الدعوى الاصلية بحكم واحد كلما أمكن ذلك والا فصلت المحكمة في طلب الضمان بعد الحكم في الدعوى الاصلية. هذه المادة تطابق المادة 147 من القادن القديم.

### الثـــ ج:

يحكم في طلب الضمان وفي الدهوى الاصلية بحكم واحد إذا كان ذلك تمكنا بأن كان طلب الضمان صاحاً للمحكم فيه وقت الحكم في الدهوى الاصلية فاذا كانت الدهوى الاصلية صاحلة المحكم في وكان الحكم في وكان الحكم في طلب الضمان بحاجة إلى تحقيق طلبي ثمة ماينع الحكمة من الحكم في الدعوى الاصلية أولا وارجاء الجكم في طلب الضمان حي يم تحقيقه وذلك بشرط الا يترتب على الفصل بينها ضرر بسير العدالة والا وجب على المحكمة أن تستيقي الدعوى الاصلية حي بحكم في دعوى الضمان كما إذا رفع المضرور دعوى على شركة تأمين يطاليا بعريض عن ضرر اصابه من ميارة مؤمنا طبيا لمبيا فاقامت دعوى ضمان فرحية ضد قائد السيارة للحكم عليه بما عبيا فعلم بأن السيارة لم ترتكب الحادث فلى هذه الحالة لايجوز الفصل بين المبحوية.

## أحكام النقض :

منى كانت دعوى العنمان قد رفعت ليحكم هل العنامن بنسية عبينة عا يكن أن يمكم به على طالب العنمان في الدعوى الإصلية وقيني فيها بيله الطلبات وكان دفاع العنامن أمام عكمة الموجوع في الدعوى الاصلية متحدا مع دفاع طالب العنمان فان دعوى العنمان تعتبر في هذه

الصورة مرتبطة بالدعوى الاصلية ارتباطا لايمكن فصيمه ولذلك فان نقص اخكم فى دعوى الضمان يستعبع نقص الحكم فى الدعوى الاصلية ( نقص ٦٦/١/١٣ المكتب الفنى السنة السابعة عشرة ص ١٠٩ ) .

٧ ... دعوى البضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الاصلية ولا تعير دفاها ولا دفعا فيها
 ولايعير الحكم الصادر في الدعوى الاصلية فاصلا في دعوى الضمان . ( نقعى ٧٩/٣/١ طعن
 رقم ٧ لسنة ٢٤ قضائية ) .

٣ ... دعوى الضمان . إستقلافًا بكيانها عن الدعوى الأصيلة . عيم اعبارها دفاها ولا دفاها . فيا . لكن منهما داويها . مؤداه . جواز الطبن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية دون انطار الفصل في طلب الضمان . مادة ١٩٨٨/١٣/٣ مرافعات . ر نقص ١٩٨٨/١٣/٣ من رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ قضائية ) .
 لسنة ٥٤ قضائية ، نقض ١٩٩٧/٣/١٥ طمن رقم ١٩٤٩ لسنة ٥٥ قضائية ) .

#### مسادة ١٢١

إذا أمرت المحكمة بضم طلب الضمان إلى الدعوى الاصلية يكون الحكم الصادر على الضامن عند الاقتضاء حكما للمدعى الأصلى ولو لم يكن قد وجه اليه طلبات . ويجوز لطالب الضمان أن يطلب اخراجه من الدعوى إذا لم يكن مطالبا بالتزام شخصي .

هذا النص يطابق المادة ١٤٨ من القانون القديم .

## - \_\_\_\_

لصاحب العبدان أن يطلب عروجه من الدعوى الأصلية بشرط الا يكون ملترها بالتيرام التيرام في المنطق المنطق المنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة المنط

ويعستبر التنامسن إذا ضم طلب الضمسان إلى الدعسوى الأصليسة خصصسا للمدعى الأصلى ولو لم يكن المدعى الاصلى قد رجه طلبا إلى العباس واكتفى بوجه طلبه لصاحب العدمان فاذا رفع دائن دهوى على كفيل بطلب اللمين فادعل الكفيل المدين الاصلى ضامنا فان الحكم الصادر المدائن على الكفيل يعبر حكما أيضا للدائن على المدين ولو أن الدائن اقتصر على توجيه طلبه للكفيل ومثاله أيضا حالة ما إذا رفع مشتر دعوى على الباتع له يطالبه فيها بتعويض بسبب وجود عيب في العين وكان البائع قد اشترى العين من شخص آخر فادخله ضاها 
في الدعوى الاصلية ملتزما قبله بالتزام شخصى ، غير أن الحروج من الدعوى محدود الأثر ، إذ 
يقتصر أثره على تفادى الحكم على صاحب الضمان بمصاريف الدعوى الاصلية ليحكم بها على 
الضامن مباشرة ، ولايعدى هذا فلايوت عليه زوال صفة المصوف كخصم في الدعوى الاصلية 
و كخصم في طلب الضمان ، فلايمنع خروجه من الحكم عليه في الدعوى الاصلية عند الاقتضاء ، 
كا تناسخ من الحكم له عند الاقتضاء على الضامن . ( الوسيط لرمزى الطبعة الثامنة ص ٣٦٨ ) . 
كما أن اخراج طالب المصمان من الدعوى لايؤثر في اعتبار الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه إذ 
يعد الضامن ممثلا له فاذا رفع دائن دعوى على كفيل بطلب الدين فادخل المدين الاصلي ضامنا 
فان الحكم الصادر للدائن على الكفيل يعتبر أيضا حكم ذكرنا آنفا حكما للدائن على الكفيل يعتبر أيضا حكم ذكرنا آنفا حكما للدائن على الكفيل يعتبر أيضا حكم الصادر للدائن على الكفيل يعتبر أيضا حكما المدائن على وجبه طله للكفيل ، كا أن طالب الضمان يجوز له الطعن في الحكم 
الصادر ضد الضامن .

وإذا قضى للمدعى الأصلى بطلباته الزم الضامن بمصاريف دعوى الضمان أما إذا خسر المذعى الدعوى فانه يلزم بمصاريف المدعوى الاصلية ومصاريف دعوى الضمان أما إذا قشى للمدعى الاصلى بطلباته ورفش دعوى الضمان النزم طالب الضمان بمصاريف الدعويين . ( مرافعات العشماوى بند ٢٨٨٣ ) .

## أحكام النقض:

١ – الاستناف المرفوع من الضامن في اخكم الصادر صده لصاغ المدعى في الدعوى الإصلية لايطرح على عكمة الاستناف دعوى الضمان الفرعية وحدها ، وإنما يطرح عليها المدعورين معا ، الاصلية والفرعية بحبث يكون ها أن تحكم للمدعى الاصلي على الضامن أو على مدعى الضمان حسيها يتراءى ها من فوافر أركان المسئوليين ، ولا وجد لما تتمسك به المدعى عليها في الدعوى الاصلية – وهي المدعية في دعوى الضمان – من أن عكمة أول درجة قد حكمت باخراجها من الدعوى بلا مصاريف ، وقد أضعى حكمها في هذا الخصوص نهائها لعدم حكمت باخراجها من المجوى بلا مصاريف ، وقد أضعى حكمها في هذا الخصوص نهائها لعدم استنافه في المهاد من المجرور ، ذلك أن الارتباط الوثيق بين الدعويين الاصلية والفرعية يقتضى أن يتناول الاستناف المرفوع من الضامن ، بحث أصل الخصومة ، ومدى مسئولية كل من المدين والضامن عن الصرور . ( نقص ١٩٧٩ / ١٩٧٠ منه ٧٧ و ١٩٧٠)

٧ — رجوع المتبوع — وهو كفيل معجامن — على تابعه عند وفاته السويعن للدائن المضرور الايكون بالدعوى الشبوع — وهو كفيل معجام الدي و ١٨٠ مدلى واغا بدعوى الحلول المصوص عليها في المادة ٧٩٩ مدلى وهي تطبيق للقاهدة العامة في الحلول القانوني عنم جواز رجوع الكفيل على المدين بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفائة لصلحة الدائن وحده . صمان المعبوع الاعمال تابعة قره القانون لمصلحة الدائن المصرور وحده . و نقص ١٩٩٨/٣/٣ منة ١٩ ص ٣٧٧) .

### 177 33

إذا رأت الحكمة أن طلب الضمان لا أساس له جاز لها الحكم على مدعى الضمان بالتحويضات الناشئة عن تأخير الفصل في الدعوى الاصلية . هذه المادة تطابق المادة 119 من القانون القدم .

الشسرح:

الحكم بالعويض جوازى للمجكمة حتى ولو ثبت حصول العترر ولا تحكم به المحكمة الا إذا طلبه خصم صاحب العنمان في الدعوى الاصلية وكان قد ترتب هل تأخير الحكم فيها ضرر لحقه فاذا قعنت به المحكمة من تلقاء نفسها كان حكمها باطلا

## مادة ۱۲۳ الفصــل الثالـث الطلبات العارضة ، والتدخل

### مادة ٣٣٠١

تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى عليه الى انحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاها فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد اقفال باب المرافعة .

هذه المادة تقابل المادة • ٩٠ من القانون القديم.

مقدمة: تباشر الدعوى أمام القضاء بطريقين الطلبات والدفوع والطلب هو الاجراء الذي يقدم به الشخص الى القضاء طالبا الحكم له بما يدعيه ، أما الدفع فهو جواب الحقيم على ادعاء خصمه بقصدتفادى الحكم لديمايدعيه ، ويشترطأن تتوافر فيهما المصلحة شأنهما في ذلك شأن الدعوى عملا بالمادة ٣ مرافعات . ولا يجوز للمدعى أن يهدى فى الدعوى أى طلب موضوعي سواء بالتعديل أو الزيادة الا بعد استيفاء الشكل كاعلان الدعوى لجميع الخصوم فاذا يخالف ذلك ولم يعد الدائه بعد أن استوف الدعوى شكلها فانه يجتع على الحكمة أن تتعرض له سداذا استقامت الدعوى بعدذلك الابجوز للمدعى عليه الدعوى بعدذلك الابجوز للمدعى عليه أن يدى اى دفاع موضوعي الا بعد أن تستوفى الدعوى شكلها ، غير أنه يجوز له ان يبدى الدغوع الشكلية قبل أن تستوفى الدعوى شكلها .

## التعليق:

١ ــ رسم المشرع في المادة ٥٠٠ من القانون القديم طريقين لابداء الطلبات العارضة أولهما اعلان الخصم بالصحيفة بالطلب العارض قبل يوم الجلسة وثانيما ابدائه شفاهة بالجلسة فاستبدل المشرع في القانون الحالى عبارة الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى بعبارة اعلان الخصم بالصحيفة وذلك تمشيا مع ماسار عليه المشرع من اهتبار الدعوى مرفوعة بتقديم صحيفتها لقلم الكتاب مع ملاحظة أن ايداع الصحيفة قلم الكتاب بالطلب العارض لايفي عن اعلانها للخصم كما أضاف المشرع في المادة ٩٣٣ حكما لم يكن منصوصا عليه في القانون القديم وهو تحريم قبول العلبات العارضة بعد القال باب المرافعة.

٧ ــ وتيسيرا للاجراءات ومنما لتعطيل الدعاوى أوجب القانون فى المادة ١٩٣٣ منه فقديم الطلبات العارضة من الخصوم قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى أما اذا أعيدت القضية للمرافعة من جديد عاد الى كل ذى شأن الحق فى ابداء الطلبات العارضة. ( المذكرة الايضاحية للقانون ).

## الشرح:

الطلبات نوعان أولهما طلبات أصيلة أو مفصحة للخصومة وهي الطلبات التي تنشأ عنيا قطبية

لم تكن موجودة قبل ابدائها وهي أول مايتخذ في الخصومة من اجراءات وثانيهما طلبات عارضة وهي تبدي في اثناء خصومة قائمة فالطلب العارض يقتضي وجود خصومة قائمة قبل ابدائه نشأت عن ابداء طلب اصل ثم يبدى في الثائها طلب آخر يغير من نطاق هذه الخصومة والاصل أن يتحدد نطاق الخصومة بالطلب الاصلى ومع التسلم بيذا المبدأ ينبغي ألا يحرم المدعي من فرصة تصحيح طلباته بما يتفق مع مستنداته ووسائل اثباته وتعديلها بما يتفتى بما أسفر عنه التحقيق أو مع ما الت اليه العلاقة القانونية التي تستند اليها الدعوى كما ينبغي الايحمل المدعى على التزام موقف الدفاع في كل الاحوال فقد يعرضه ذلك لضرر يلحقه أو منفعة تفوت عليه ففي اتاحة الفرصة له بابداء طلبات عارضة قبل المدعي قصد في الوقت والنفقات واحتياط من تضارب الاحكام ومن اعسار المدعى لذلك اجاز الشارع أن تبدى اثناء نظر خصومة قائمة طلبات عارضة تتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالنقص أو بالاضافة ذات الخصومة القائمة من جهة موضوعها أو سببها أو اطرافها ولما كان في عرض هذه الطلبات على المحكمة تعطيل لمهمتها التي هي مقصورة في الاصل على الفصل في الطلب الاصلي وحده فقد اشترط الشارع لقبولها أن تكون متصلة ومرتبطة بالطلب الاصلى . وليس هناك مايمنع من ابداء الطلب العارض بمذكرة بشرط أن يثبت اطلاع الخصم الآخر عليها مع مراعاة موعد التكليف بالحضور عند اعلان الخصم به اما اذا كان قد تم شفاهة بالجلسة وطلب الخصم مهلة للرد على الطلب العارض وجب تأجيل الدعوى لجلسة تحدد بعد فوات ميعاد التكليف بالحضور . ويتعين ابداء الطلب العارض صراحة وباحدى الطرق التي قررتها المادة ومؤدى ذلك أنه لايكفي بجرد تقديم مستندات ولو كانت للتدليل على طلب عارض مادام لم يطلب صراحة . والطلب العارض يتبع الطلب الاصل فاذا حكم بعدم قبول الدعوى الاصلية أو بعدم اختصاص المحكمة بنظرها أو ببطلان صحيفتها أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بانقضائها أو بترك الخصومة فيها ، صقط تبعا لذلك الطلب العارض ، الا اذا كان قد رفع بالطرق المعتادة لرفع الدعوي وكانت المحكمة مختصة به فانه يبقى في هذه الحالة كطلب أصلي . ( الدكتور رمزي سيفُ الطبعة الثامنة ص ٣٧٣ ، والدكتور وجدي راغب في النظرية العامة للعمل القضائي ص ٣٦٩ ومحمد حامد فهمي ص ٣٦٩ ) .

وقدذهب الدكتور أبو الوفيان سقوط الخصومة الأصلية يستتبع سقوط الطلب العارض أينا ماكانت طريقة وفعه ( اتتعلق الطبعة الثانية ص ٢٤٠ ) ، الآ ان محكمة النقض خالفت هذا الرأى واعترت ان تقديم الطلب العارض بالاجراءات المحادة لرفع الدعوى يجعله مستقلا بكيانه عن الخصومة ، ولكن اذا رفع الطلب العارض بغير هذا الطريق فان سقوط الخصومة الأصلية يستتبع سقوط الطلب العارض ، وقد اتحاز الدكتور ابو الوفا الى هذا الرأى بعد ذلك ( الطبعة الخامسة من التعلق ص ٩٦٣ ) .

ولا تعتبر المرافعة قد أفقلت الا بالتهاء الأجل المصرح بقديم مذكرات فيه يعد حجز الدعوى للحكم الا اذا تقدم مهدى الطلب العارض بطلبه في الفترة المصرح فيها بتقديم مذكرات فيجب أن يمكن الحصم الذي وجهت اليه من الاطلاع عليها والرد اذا شاء والاكان ذلك الحلالا بحقه في الدفاع.

## النفرقة بين الطلب الأصلى والطلب العارض:

اولا : الطلب الأصلى يبدى بالاجراءات العادية لرفع الدعوى بصحيقة تودع قلم الكتاب اما الطلبات العارضة فلا يشترط فيها ذلك ، واتما يجوز ابداؤها شفويا بالجلسة في حضور الخصم الآخر والباتها فى محضر الجلسة فان لم يكن الخصم الآخر حاضرا فلا يجوز ابداء الطلب العارض شفويا بالجلسة واتما يجب تقديمه وفقا للأوضاع المعادة لرفع الدعوى .

ثانياً : يجب أن تراعى في الطلب الأصلى قواعد الاختصاص بمبيع أنواعه والا كانب المحكمة غير مختصة وجاز الدفع بهدم اختصاصها أما الطلب العارض فيرفع الى المحكمة المرفوع اليها الطلب الأصلى ولو لم تكن مختصة بالطلب العارض اختصاصا محليا لو أنه رفع اليها كطلب أصلى . كما أنه يجوز رفع الطلب العارض الى محكمة غير مختصة به قيميا كما إذا كان الاصلى مرفوعا الى المحكمة الجزئية .

ثاثثاً : الاصل أن المدعى له الحق في ابداء مايشاء من الطلبات الاصلية في صحيفة دعواه ولذلك يتحدد نطاق الدعوى سواء من حيث موضوعها أو مبيها أو الخصوم فيها بالطلبات الاصلية الواردة في صحيفة الدعوى غير أن الخصوم ليس غم الحق في ابداء مايشاؤون من الطلبات المارضة التي تعدل من نطاق الخصومة لذلك حدد المشرع مايجوز ابداؤه من الطلبات المارضة لان في تعديل نطاق الخصومة الثاء نظر الدعوى مفاجأة للخصوم وحرمانا غم من الضمانات التي تحقيلا للفصل في الدعوى كما أن في هذا الصديل تعطيلا للفصل في الدعوى باضافة طلبات تحليلا للفصل في الدعوى وبعطل بها الفصل فيها وهذا مادعاه لان يقيد ابداء الطابات المارضة على النحو المين في المواد التالية .

والطلب العارض الذي يقدم من المدعى أو المدعى عليه هو في حقيقته دعوى وإن كان المشرع قد أجاز استثناء تقديمه بغير طريق رفع الدعوى وذلك بابدائه شفاهة بالجلسة أو في مذكرة تسلّم صورتها للخصم كما سبق البيان وفي حالة ابدائه شفاهة في الجلسة او في مذكرة يقدم صورتها للخصيم أثناء نظر الدعوى يكون من حق الموجه اليه الطلب العارض أن يتمسك بحقه في تأجيل الدعوى للإستعداد لابداء دفاعه وذلك لمدة لا تقل عن المدة المحدة في المادة ٦٦ من قانون المرافعات كميماد للحصور . وقد استقر الرأى على أنه يجوز ابداء الطلب العارض في مذكرة يعلن بيا الحصم في فترة حجز الدعوى للحكم مادام أن باب المرافعة لم يقفل بالتهاء موحد تقديم المذكرات وق هذه الحالة يعين الخرقة بن مااذا كان الطلب العارض مقدم من المدعى أم من المدعى عليه فان كان مقدمه هو المدعى وكانت المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات تبدأ به يجوز له أن يبدى الطلب المارض في مذكرته وبشرط عدم تجاوز المعاد الذي حددته له الحكمة لقديمها وأن يواعي أيضا أن يكون الاجل المحدد للمدعي عليه للرد على المذكرة يتسع لمحاد الحضور التصوص عليه في المادة ٦٦ مرافعات أما اذا كان الطلب العارض مقدم من المدعى عليه في مذكرته وكان هو آخر من يتكلم في الدعوى فلا يجوز له أن بيدى طلبه العارض بمذكرة لان عصمه أن يستطيع الرد عليها وفي هذه الحالة تكون الحكمة بالخيار بين الالتفات عن الطلب المارض وبين اعادة الدعوى للمرافعة ليتمكن المدعى من الرد على الطلب العارض فان لم تقعل وقعيتُ الحكمة في الطلب العارض كان حكمها باطلا لاخلاله يحق الدقاع.

هذا ونلفت النظر ان طلب ادخال خصم في الدعوى وان كان يعد طلبا عارضا الا أنه يعين ادخاله بصحيفة تودع قلم الكتاب .

وتمسك الحمصم بحقه في مهاد الحضور بالنسبة للطلب العارض غير متعلق بالنظام العام قان بدر منه تنازلا عنه كان يرد على الطلب العارض في مذكرة قبلتها الحكمة قان هذا يعد تنازلا منه عن حقه في مهاد الحضور ولا يجرز له أن يدفع بعد ذلك ببطلان الحكم بدعوى الحلالة بحق الدفاع .

ويتسمين عدم الخلسط بين الطسلب المسارض والطلب التابسع لطلب اصل و الذات كلا من الطلب الاصلى والطلب التابسع يعستير طلبسا أساسيسا ، ومنسسال ذلك أن يطلب المدعى تخفيض الاجرة وطلب استرداد مادفع زائدا عنها فالطلب الاخور طلب تعمي ولاتقطى به المحكمة الا اذا قضت في الطلب الاصلى بتخفيض الاجرة وتأسيسا على ماتقدم فالمدعى علمك أحد مسلكين أوفها اما أن يجمع في دعواه الأصلية بين طلين أساسين يقوم احداثما على الأخرى فرعية ، والفارق الجوهري نصدهما ان الدعوى الفرعية لايمكن أن تشأ الا مستقلة وبعد طرح والفارق الجوهري فيما بين الاثني ان الدعوى الفرعية لايمكن أن تشأ الا مستقلة وبعد طرح الاصلية وليس ممها في طلب واحد كما أن الأهم هو أن الدعوى الفرعية بطبيعها توسع من نطاق الدعوى الأصليه ملها او انجابا ، اما هنا فالطلب المدى مع الأصلى وهو اصلى مثله وان كان يترتب النابع للمترع . ( النظر العامة للطابات المارضة للدكور محمد ابراهم عر وما بعدها ) .

واذا عدل المدعى طلباته أو سبها بطلب عارض مكتفيا بيذا الطلب دون الطلب الوارد بصحيفة الدعوى فانه يكون قد تنازل بطلبه هذا عن الطلب الاصلى ويصبح طلبه هذا هو الطلب الأصل المطروح على انفكمة الا ان هذا الطلب العارض لايستند في ترتيب اثاره الى تاريخ انفلام صحيفة الطلب العارض وهو التاريخ تقديم صحيفة الطلب الأصل لمقلم الكتاب ويكون اثره من تاريخ ابداء هذا الطلب العارض وهو التاريخ الدى قدمه فيه بالطويقة التي ينها القانون ( النظرية العامة للطلبات العارضة للدكتور محمد محمود الدى قدم في الطلب عنه المدعى دعواه بنتيت ملكية فصحه شائعة في منزل استنادا الى وضع ملكته استنادا الى بطلان اجراءات نزع الملكية التي اتخذها الأخير ضد المدعى طابع برائدي يدعى ملكته استنادا الى بطلان اجراءات نزع الملكية التي اتخذها الأخير ضد المدعى شائديت بصعفة ذلك التعديل زوال أثر صحيفة الدعوى الأصلية كاجراء قانوني يرتبه القانون على صحيفة الدعوى وبيداً ميعاد قطعه من تاريخ ابداء الطاب العارض (حكم الفضر وقب ٢).

وتفريعا على ماتقدم اذا اقام المشترى دعوى بصحة ونفاذ عقده ، ثم تين له إن البائع لايملك ماباعه ، فانه يجوز له أن يعدل طلبه الى طلب بطلان اليبع ، لأن هذا الطلب مرتبط بالطلب الأصل إذ أن السب في الطلبين واحد وهو عقد اليبع ، كذلك يجوز له بالاضافة الى هذا الطلب أن يطالب البائع بالتعويض اذا كان يجهل أن المبيع غير تملوك للبائع ولو كان الأخير حسن النية وذلك هملا بالمادة 378 عن القانون المدنى .

ومن المقرر أنه في حالة مااذا قعنت المحكمة بابطال عقد البيع والتعويض قلا يجوز لها أنَّ

تؤسس طلب المعويض على المسئولية العقدية والها تؤسسه على المسئولية الطفعيرية وهى تلزم البائع بتعويض الأضرار المباشرة المتوقعة وغير المعرقعة ، سواء كان حسن النية أم سيئها .

ويجوز للمشترى أن يطلب ابطال العقد لأول مرة أمام محكمة الاستتناف ولا يعد هذا طلبا جديدا لأن التكيف الصحيح له أنه طلب عدم سريان العقد في حقه .

واذا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالتصويض لاخلاله بالتزامه العقدى فلا يجوز للمحكمة تعديل هذا الطلب الى المطالبة بالتصويض عن المسئولية التقصيريه لأن السبب فى كل من الطلبين تتنفق عن الآخر .

فإذا اقام المضرور دعوى يطالب فيها بالتعويض على سند من المستولية القصيرية وتين للمحكمة أن الحطأ عقدى كم إذا اقام مستأجر الشقة دعوى تعويض ضد المرجر تأسيسا على أنه الحمل في التعام بالأعمال اللازمة لصيانة العين المرجرة تما أدى لبدم جزء منها واصابته بضرر فانه يعين على الحكمة في هذه الحالم وكذلك الشأن اذا اقام المضرور دعواه مطالبا بالتعويض على اساس اخطأ العقدى وتين للمحكمة أن العقد لم يتناول هذا الأمر وأن القانون الذي ينظم هذا العقد لم يتناول هذا الأمر وأن القانون الذي ينظم هذا العقد لم ينص على اعتبار هذا القعل خطئا الا أنه تين لها في نفس الوقت أن هذا الفعل يكون خطئا تقصيريا فانه يتعين على الحكمة في هذه الحالة أن تكيف الخطأ بوصفه الصحيح وأن تستمر في نظر الدعوى على اساس الخطأ التقصيري .

واذا استد المضرور في مطالبته بالتمويين خطأ تقصيرى ولكه أعطأ في تحديد طبيعته كما اذا اسس دعواه على أساس مستولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعه وتين للمحكمة حسب تكييفها الصحيح أنها تستد الى المستولية الشيئية فانها لاتتقيد في تحديد طبيعة المستولية بما استد اليه المضرور بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الاساس الصحيح للمستولية وان تنزل حكم القانون الصحيح ولا يعد ذلك منها تغيرا لسبب الدعوى، وإذا استد المضرور في دعواه الى المقانون المقادى وقضت محكمة أول درجة لصاححه والمحتناة برجهة نظره في أساس المستولية فاستأنف الصحيحة الاستنافية أن الخطأ حسب تكيفه الصحيح انما هو خطأ تقصيرى فائه يجوز فما أن تبنى حكمها بالتعويض على الحطأ التقصيرى ولا يعتبر ذلك منها تغيرا لسبب الدعوى من تلقاء نفسها وهو الأمر المخرم عليها قانونا — وانما هو استاد الى وسيلة تغيرا لسب الدعوى من تلقاء نفسها وهو الأمر المخرم عليها قانونا — وانما هو استاد الى وسيلة دفاع حدمية .

واذا اسس المضرور دعواه على الخطأ التقصيرى وقضت المحكمة برفض دعواه على اساس انتقائه فانه يجوز له أن يطعن على الحكم بالاستثناف وان يستند في استثنافه الى الحطأ العقدى ولا يحير ذلك منه تغييرا لسبب الدعوى واتما هو كما سبق أن أوضحا استاد الى وسيلة دفاع جديدة.

ويجوز للمشترى رفع دعوى صحة البعاقد ثم يعنيف اليه طلب التسليم ثم يعنيف اليه رد الجزء المقابل لما نقص من مساحة المسع ويجوز ابداء الطلبات الثلاثة مع بعضها في صحيفة واحمة ويجوز رفع اولها وحده ثم اضافة الثاني اليه وكذلك يجوز رفع الاثنين الاولين ثم اضافة الثالث البيما تقيام الاوتباط الوثيق بينها . وقسد مبسق أن بينسا أن للمدعسي أن يعسدل طلباتسه وفقسنا للمسادة ١٣٤ مرافعات بما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعنيل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تينت بعد رفع الدعوى فيجوز للمشترى الذى رفع دعواه بصحة ونفاذ عقده أن يعد له الي طلب الحكم بفسخ العقد ورد الثمن والتعويض عما أصابه من ضرر من جراء ذلك كما يجوز له أن يعود الى طلبه الأصلي بصحة ونفاذ عقده ولا تثريب عليه في ذلك بشرط أن يبدى هذا الطلب قبل اتفال باب المرافعة في الدعوى .

وقد لا حظنا حين تتبعنا لأحكام الخاتم الابتدائية بالهاتم التي انشئت فيها دوائر خاصة بالانجارات انه في حالات كثيرة كان المؤجر يطلب فيها اخلاء المستأجر من الهين المؤجرة لتأخره في سداد الاجرة وبالزامه بالأجرة المناخرة التي من اجلها طلب الاخلاء فكانت المحكمة اذا قفست بالاخلاء تجيل المطالبة بالأجرة الى المحكمة الجزئية المختصة وكان بعضها يؤسس ذلك على ان طلب غير مرتبط بالطلب الاصلى وهو طلب الاخلاء وحجنها في ذلك ان العقد وقد فسخ فان طلب الأجرة يصبح غير مرتبط بطلب الاخلاء ، وفي تقديرنا ان هذا الرأي غير سليم ذلك انه وقت رفع الدعوى كان الطلب الاصلى هو الاخلاء وإن طلب الاجرة ابدى كطلب عارض مرتبط به ، ذلك انه لا يكون هناك اخلاء الا اذا ثبت عام وفاء المستأجر بالأجره وعدم الوفاء المطلبن ...

كا ذهبت بعض المحاكم الى انه فى منا هذه احاله فانها تقضى فى طلب الاعلاء وبعدم قبول طلب الأجرة على سند من ان المطالبة بالأجره تتوافر فيه شروط استصدار امر الاداء وبالتالى كان يعين على المؤجر الالتجاء الى هذا الطريق ، وهذا القول بدوره غير سديد ذلك ان القاعدة الاصوليه انه فى حالة مااذا كان الطلب الذى يتوافر فيه شروط استصدار امر الاداء قد أبدى كطلب عارض مع طلب اصلى مرتبط به فانه يكون مقبولا ولا يعترض على ذلك ان الطلب المارض يجوز ابداؤه فى صحيفة الدعوى الأصلية مع الطلب الاصلى ويعتبر ايضا طلبا عارض .

واذا كان من المقرر انه لا يجوز للمحكمة أن تغير من تلقاء نفسها طلبات الخصوم او مسبها ومنها الطلبات العارضه ، الا انه استثاء من ذلك يجوز للقاضى المستعجل أن يحور طلبات الحصوم على النحو المفصل فى مؤلفات القضاء المستعجل .

## احكام النقض:

١ حد المرافعة في الدعوى غير جائزة الا بعد انعقاد الخصومة باستيفاء الشكل الذي نعى
 عليه القانون . ابداء طلب في موضوع الدعوى قبل ذلك . لا يعد مطروحا على المحكمة .
 ز نقض ١٧ / ٤ / ١٩٨٨ طمن رقم ٥٣ كلسنة ٥٥ قضائية ).

٣ ــ قبول الطلب العارض في الدعوى . شرطه . قيام الحصومة الأصلية . ترك الخصومة في الدعوى . أثره . زوالها . تحقق اثاره بمجرد ابدائه دون توقف على صدور حكم به . المواد

بعد . ١٤٧ ، ١٤٣ ، ١٤٣ مراقعات . إقامة المطبون صده الثالث دعواه الفرعية صد الطاعين بعد تركهم الخصومة في دعواهم الأصلية . تصدى المحكمة للفصل في الدعوى الفرعية برهم قصائها بالبات ذلك الترك . حطاً . ( نقض ١٧ / ١٧ / ١٩٨٥ طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣ ــ قبول الطلب العارض . شرطه . أن يقدم الى اشحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى المجلسة أو بطلب يقدم شفاها في الجلسة في حضور الحصم ويثبت في محضرها . مادة ١٧٣ مرافعات . عدم قبام قالم الكتاب بقيد هذا الطلب في السجل الحاص المنصوص عليه في المادة ١٧٧ مرافعات . لا أثر له . ( نقض ٧ / ٥ / ١٩٨٦ طمن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

ع. الطلبات العارضة . تقديمها . جائز الى ماقبل اقفال باب المرافعة . مادة ١٩٣٣ مرافعات . للمحكمة الفصل فى كل نزاع يتعلق بها . (نقض ١٩٨١ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ فعدائية ) .

صـ تحييز المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات تطرق الخصومة تشديم طلباتهم العارضة الى ماقبل اقضال باب الرافعة ، وينت المواد التالية الأحوال التي يجوز تقديمها فيها ، وناطت بالمحكمة الفصل في كل نزاع يتعلق بقبرها واذ كان تقديم المطعون عليه طلبا عارضا بطرد الطاعن من عين النزاع قبل باب المرافعة امام محكمة اول درجة وفصلها فيه يتطوى على قضاء بقبوله ، فان الطاعن اذ لم ينازع في قبول هذا الطلب امام محكمة اول درجة ولم يتمسك بذلك أمام محكمة الاستناف فلا يجوز له اثاره هذه المنازعة لاول موة امام محكمة التقيض . ( نقص ٧ / ٧ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ المدد الاول عو ٩٤ ٤) .

٦ \_ رفع الطلب العارض بالاجراءات المحادة لرفع الدعوى . اثر ذلك . استقلاله بكيانه عن اخصومة الاصلية وعدم تأثره بما يطرأ عليها من أمور وماقد يلحق بها من بطلان متى استوفت شروط قبوله وكانت المحكمة مختصة به من كل الوجوه . ( نقص ٣١ \_ ٥ \_ ١٩٨٣ طمن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ قضائية ) .

٧ ــ تقدير وجود الطلبات العارضة المقدمة في الدعوى والطلبات الاصلية فيها من سلطة عكمة الموضوع فان رأت في حدود سلطتها التقديرية عدم وجود ارتباط بين هذه الطلبات العالمية ، وكان ماخلصت اليه ساتفا فلا تثريب عليها ان هي التفتت عن المرضة وبين الطلبات المحمل بطلباته العارضة . ( نقض ٣٠٠ ــ ٤ ــ ١٩٨٤ طعن رقم ٦٨٦ المدة ، ٥ قصائية ) .

٨ ــ ١١ كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى بعد أن أقيمت من المطعون ضده الاول بطلب الحكم بيطائن وشطب بروتستو عدم الدفع المؤرخ ٥٠ ١ ــ ١٩٧٣ ــ ١٩٧٣ وبالزام الطاعن وباقى المطعون ضدهم بأن يدفعوا له مبله ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض رد الطاعن على هذه الطلبات بطلب الحكم بالزام المطعون ضدهم من الاول المنامن بأن يدفعوا له مبله ٥٠٠ جبيه قيمة نصيب واللته المشمولة بقوامته في أرباح الشركات القائمة بينها وبين هؤلاء المطعون ضدهم وبفرض الحواسة على تلك الشركات وكانت محكمة الموضوع في حدود منطئها المطدونة وبين الطلبات العمرضة وبين الطلبات الاصلية قان السمي يكون على هو أساس. ( نقض ٥٠ ــ ٤ ــ ١٩٨٤ طعن رقم ١٨٨٦ السنة ٥٠ قضائية ).

٩ ــ للخصوم أن يعدلوا طلباتهم الناء نظر الدعوى وكالك أثناء حجزها للمحكم ق مذكرتهم متى كانت انحكمة قد رخصت في تقديم مذكرات في اجل معين ولما يبته هذا الاجل وكان الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليه وعلم بها اذ لا يحتج على الحصوم تعديل الطلبات الا بعد فقل باب المرافعة وهو لا يعد مقفولا في حالة الترخيص بتقديم مذكرات في فترة حجز القضية المحكم الابعدائهاء الاجل الذي حددته الحكمة لتقديم الذكرات (نقض ٢٤/٣/٣ منذ ١٩٥٧ من ١٩٥٣). المكتب الفني السنة السابعة عشرة ص ٢١٥٧، نقض ٣٧ / ٥ / ٧٧ سنة ٧٧ من ١٩٥٨. نقض ٥ / ٢٠ منذ ٧٧ من ١٩٥٨.

١-طلب الطاعنة وفض الدعوى تأسيسا على انكبار توقيعها على عقد اليسع أو على أن العقيد
 ف حقيقته وصية – لا يعتبر منها – بوصفها مدعى عليها – طلبا عارضا بل هو وسيلة دفاع
 تدخل في نطاق المفاضلة في الدعوى الاصلية ( نقض ١٧ / ١٠ / ١٩٦٧ ) منة ١٨ ص
 ٢٥ ١ ) .

١١ حــ متى قدم المدعى طلبا عارضا يتضمن تعديل الطلب الاصلى وأبداه شفاها فى الجلسة فى حضور الحصم وأثبت فى محكمة الموضوع ويصبح حضور الحصم وأثبت فى محكمة الموضوع ويصبح معينا عليها بحكم وظيفتها الفصل فيه مادام أن من قدم الطلب العارض لم يتنازل عنه (نقض ١٥٩/٤/٣٣ صنة ١٠ ص ٣٤٧).

١٧ - يشترط لقبول الطلب العارص وفقا للهادة ١٧٣ من قانون المرافعات أن يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاها في الجلسة في حضور الخدم ، ويثبت في محضرها واذا كان تقديم الطاعة \_ مشترية الدهار المشفوع فيه \_ المستدات الدالة على سداد ملحقات النمن ، لا يقوم مقام أى من هذين الطريقين اللذين رسمهما المانون لقديم الطلب العارض ، فان الحكم المطمون فيه اذ لم يقتس للطاعة بملحقات النمن الايكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقم ٧٧ / ٧ / ٧ صنة ٧٧ ص ١٥٥٩) .

١٣ ــ وجوب النزام المحكمة بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد اليم . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الحصوم ( نقض ٨٠/٧/١٩ طعن رقم ٩٧ لسنة ٩٣ ).

١٤ ـــ الطلب والسبب في الدعوى . ماهيتهما . للمدعى أن يعنيف أو يغير في سبب الدعوى مع بقاء الطلب الأصل دون تعديل . مادة ١٧٣ .

## ( نقض ۲/۲/۱۹ ط ۲٤۲۹ لسنة ۲۰ ق )

• 1 - الطلب العارض . جواز تناوله بالتغيير او بالزيادة او بالاضافه لذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب او تغيير السبب مع بقاء الموضوع . مادة ١٣٤ مرافعات . ابداء الحضم طلب عارضا شفاهة في حضور الحصم او في مذكرة صلمت الى وكيله او بالاجراءات المحاده لرفع المدعوى . اعتياره معروضا على محكمة الموضوع . اثره . وجوب الفصل فيه . مادة ١٣٣ مرافعات . مثال .

(نقض ١٩٩١/٣/٦ ط ١٩٩٢ لسنة ٥٥ ق)

ر نقض ۱۹۹۳/۵/۱۱ الطعن رقم ۲۲۱۰ لسنة ۵۰ ق)

### مادة ١٢٤

للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة:

۱ ـــ مايتضمن تصحيح الطلب الاصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت
 أو تبينت بعد رفع الدعوى .

 ٢ ــ مايكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل النجزئة .

س مايتضمن اضافة أو تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب
 الاصل على حاله .

\$ \_ طلب الامر باجراء تحفظي أو وقتي .

ماتأذن المحكمة بتقديمه ثما يكون مرتبطا بالطلب الاصل.

هذه المادة تطابق المادة ١٥١ من القانون القديم .

## الشرح:

### الفقرة الأولى:

للمدعى أن يعدل في موضوع الدعوى من حيث مقداره أو حدوده أو بدايته أو بهايته فينزل به ألى طلب أكبر مادامت عناصر الطلبين متداخلة ومادام الطلبان الى طلب أكبر مادامت عناصر الطلبين متداخلة ومادام الطلبان المستدان الى نفس السبب بين نفس الحصوم. وتطبيقا لذلك يكون لمن طلب مبلغا معينا باعتباره دينا أقرحه للمدعى عليه أن يعدل طلبه بزيادة البلغ التي يطالب به أو بانقاصه كما يجوز لمن وفع دعوى بغيوت حق ارتفاق على طريق خاص مستدا الى عقد شراته أن يطلب ثبوت ملكيته للطويق ملكية منتركة أذ أن هدفه من الطلبين في الواقع واحد ويجوز لمن طلب بملكية عين أن يعدل طلبه منع ملكية عين أن يعدل طلبه المحرض إذا كان الممل الذي طلب وقفه قد أصبح تعرضا بالفعل ولكن لا يجوز للمدعى أن الصطر خلبا جديدا بموضوعه وصبه كأن يضيف الى المطالبة بدين معين طلبا احر ناشئا عن سبب الدين الاول.

#### ماده ۱۲۶

ويجوز للمشترى الذى اقام دعوى بصحة ونفاذ عقده اذا ماتين له بعد رفعها ان البائع باع العقار لآخر سجل عقده قبل تسجيل المدعى لصحيفة دعواه أن يعدل طلباته الى طلب فسخ عقد البع ورد الثمن .

كذلك يجوز للمشترى فى حالة ما اذا كان البائع قد النزم بتطهير العين الميعة من كافة ماعليها من حقوق عينية وقيود ولم يقم بتنفيذ النزامه أن يعدل طلباته من الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع إلى القسخ ورد الثمن والتعويض.

وليس هناك مايمنع المشترى الذى وفع دعواه بصحة ونفاذ عقده ثم عدله الى طلب فسخ المقد ورد الذمن والتعويض أن يعود الى طلبه الاصلى . بشرط أن يبدى هذا الطلب قبل إقفال باب المرافعه في الدعوى و الشكلات العمليه في دعوى صحة التعاقد وتنفيذ عقد اليح للمستشار عز الدين الدناصورى والدكتور عبد الحميد الشواري صد ١٩٨٨ ) .

### الفقرة الثانية:

هذه الفقرة تتضمن معيارا قانونيا ينطوى على ثلاث حالات يكفى احداها لتأسيس الدعوى الفرعية وكل حالة مصاغة صياغة عامة ومطلقة بحيث تمند بقوة القانون الاجراقي الى كل مايصدق عليها من طلبات عارضه . ويتميز هذا النوع من الدعاوى الفرعية بما يلى :

 ان الحالات الثلاثه هميمها متفرعة من الطلب الأصل تفرعا منطقيا عيث تشكل الجزء بالنسبة للكل ، وبالتالى فلو كان الطلب العارض المنفرع من الأصلى يشكل الكل بالنسبة للثانى الممثل في الجزء ماصلحت له الدعوى الفرعية وكانت هذه دعوى أصلية اعرى .

 ب ان ناتج النفرع أن يكون هناك ارتباط بين الحالات الثلاثة الحددة في النص ومابين الطلب الأصلى ، وبالتالي فاذا ماافقد الارتباط لم نكن بصدد دعوى فرعية .

٣ ــ حدد المشرع الاجرائي درجة هذا الارتباط فهر في حالة الاتصال بالطلب الأصلى استلزم المشرع فيه الحد الأقصى في الارتباط وهو غير قابل للتجزئة ، اما في حالتي الأولين فيكفى أدني ارتباط ولا يستلزم فيهما الدرجة القصوى .

٤ لم يين المشرع أمثلة للحالات المذكورة وان كان قد بين في المذكرة الايضاحية لقانون المرابق المناون الميناحية الميناحية الموادع ومواه فإن كان القانون يجيز رفع المرابق الميناحية الحساب كطلب أصل غير معلوم النتيجة كقديم حساب فيجوز المطالبة بتيجة الحساب كطلب عارض ، كما يجوز أن يطلب به توابع الطلب الأصلي مثل الفوائد والربع والعسلم والازالة . كذلك يصح أن يأخذ حكم النوابع في هذا الصدد كل طلب آخر تربطه بالطلب الأصلي صلة لا تقبل الانفصال .

ومن امثلة الطلب العارض المكمل للطلب الأصلي:

 ١ ــ مطالبة المدينين بالدين كطلب اصلى والمطالبة بعد ذلك بالزامهما معضامين بهذا الدين كطلب عارض. لا ــ طلب تعويض عن غصب العقار كطلب اصلى وطلب ربع هذا العقار بعد ذلك كطلب
 عارض .

 ٣ ــ طلب الحكم بصحة ونفاذ الوعد بالميع كطلب اصلى ، ثم طلب الحكم بعد ذلك باعتباره عقد بيع تام باظهار الرغبه وعرض كامل الثمن .

٤ - العلب الاصل بالمطالبة بالأجر والطلب العارض المكمل بالمطالبة بالأجر الاضال.

الطلب الاصل بضمان التعرض القانوني والطلب العارض المكمل بضمان التعرض
 المادى .

٦ -- الطلب الأصلى بشيت الملكية بوضع اليد والطلب العارض المكمل بضم مدة السلف .
 رمن اطلب العارض المترتبة على الطلب الأصلى :

 الطلب الأصلى بتحديد أجرة عين مؤجره والطلب العارض المترتب بعلان عقد الايجار فلر رفع المستأجر دعوى بتحديد اجرة عين تخضع لقانون ايجار الاماكن وجابيه المؤجر بعقد ايجار منسوب للمستأجر فاقام المستأجر دعوى فرعية ببطلان هذا العقد فان هذا الطلب يعد طلبا عارضا مترتبا على الطلب الأصلى .

 ٧ ــ الطلب الاصل هو منع التعرض للحيازة بفتح مطلات والطلب العارض هو طلب ازالة التعرض بسد المطلات .

 ٣ ــ الطلب الأصل بتصفية الحساب والطلب العارض المترتب هو بواءة الذمة وفقا لما اصفرت عنه نتيجة الحساب .

 غ ـــ الطلب الأصلى بملكية العقار والطلب العارض المترتب هو طرد المدعى عليه والازالة والعويض .

ويجوز للمشترى أن يبدى مع طلب صحة ونفاذ العقد طلبا آخر بالزام البائع بثار المبيع من التاريخ المحدد لتسليم العقار لأن هذا الطلب مرتبط بالطلب الأصل كما يجوز له أن يبديه بعد رفع دعوى صحة التعاقد باعتباره طلبا عارضا .

كذلك يجوز للمشترى أن يضيف الى طلب صحة التعاقد طلب انقاص الثمن بمقدار مانقص من المبيع ورد قيمة هذا النقص اذا كان البائع قد قبضه ثم الحكم بعد ذلك بصحة ونفاذ العقد على اساس الثمن الذى تقدره المحكمة بعد استزال قيمة النقص .

## الفقرة الثالثة :

الفرض فى هذه اخالة أن موضوع الطلب لم يتغير وانما التغيير منصب على سبه فقط كأن يطالب المدعى بملكية عين بناء على عقد شراء ثم يستند فى ملكيته الى التقادم المكسب أو المراث أو الوصية ولا يفترض فى هذه الصورة تعديل فى موضوع الدعوى أو أطرافها وإنما ينصب التعديل على السبب الذى تقوم عليه الدعوى اذ أن تغيير سبب الطلب يعتبر بمثابة ابداء لطلب جديد ولذلك اذا فشل مدع فى الحصول على حكم بطلبه الذى ينيه على سبب معين فليس تمة

مايميع من رفع دعوى جديدة بنفس الطلب بناء على سبب آخر ، فأراد المشرع أن يوفر على المدعى تكرار رفع الدعوى بنفس الموضوع بين نفس الخصوم فهرد اختلاف السبب فأباح للمدعى أن يقدم طلبا عارضا يفير به سبب الدعوى أو يضيف اليه بسبا جليدا.

## الفقرة الرابعة:

كأن يطلب المدعى تعين حارس قضائى على العين المستازع على ملكيتها أو تحديد نفقة مؤقفة له حتى يفصل في أصل الدين وتص المادة 20 مرافعات على أن اختصاص قاضى الأمور المستجلة بالطلبات الوقية أو التحفظ لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع بها اذا رفعت لها بطريق البعدى الاصلية واذا كانت الدعوى صاخة للفصل في على وجه الاستجبال قبل الفصل في الدعوى الاصلية واذا كانت الدعوى صاخة للفصل فى موضوعها فالحكم الصادر فيها لا يغنى عن وجوب المفصل في الطلب الوقتى أو التحفظي واصدار حكم فيه لأن الحكم في الطلب الوقتى يجوز تفيله فررا ولو طعن فيه بالاستناف (م ٨٨٨ مرافعات) أما الحكم في الطلب الاصل فلا يجوز تنفيذه الا اذا أصبح نهائيا ولأن الحكم في الطلب الوقتى لازم لتحديد الخصم الذي يقضى عليه بمصاريفه .

## الفقرة الخامسة:

يشترط لقبول هذا النوع من انطلبات الاضافية شرطان الاول أن يكون الطلب العارض متصلا بانطلب الاصل بصلة ارتباط كامطالبة بتفيذ عقد بعد طلب فسخه أو العكس وكالمطالبة بفسخ عقد انجار بعد المطالبة باجرة متأخرة والثانى أن تأذن اغكمة بتقديم الطلب الموتبط حتى لا يتخذ المدعى من هذه الرخصة وصيلة لاعنات خصمه أو تعطيل الفصل فى الدعوى فالممحكمة ولو توافر ارتباط الطلب العارض بالطلب الاصلى أن ترفض قبول الطلب العارض متى تين أن القصد منه إعنات الخصم ( التعلق أبو الوفا الطبعة الحاسبة ص ٣١٥ وما يعلما ) والوسيط فى المرافعات الطبعة الثامنة لرمزى سيف ص ٤٣٠ والمذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

ومن المقرر أن قبول الطلبات العارضة من المدعى وفقاً للقواعد المتقدمة قاصر على ابدائه أمام محكمة الدرجة الاولى فلا يجوز ابدائها أمام المحكمة الاستنافية مع مراعاة احكام المادة ٣٥٥ .

ويتعين النفرقة بين الطلب العارض من المدعى وبين مايقدمه من طلبات لا تضمن طلبا جديدا وانجا تستهدف مجرد أيضاح الطلب السابق فهذه لاتتقيد بنطاق الطلبات العارضة أو اجراءاتها ( وإلى في الخصومة القضائية ص ١٣٨ ) .

والحالات التي أجاز فيها النص للخصوم تقديم طلبات عارضة قد وردت على سبيل الحصر ، وبذلك يعين على المحكمة أن تتحقق ثما اذا كان الطلب المبدى كطلب عارض تتوافر فيه الشروط القانونية أم لا فان تين لها عدم توافرها قضت بعدم قبوله من تلقاء نفسها لأنها مسألة تعملق بالنظام العام ( العشماوى بند ٨٠ ) .

ويجوز للمدهى ابداء الطلبات العارضة فى مواجهة المدعى عليه أو فى مواجهة مدع أخر أو فى مواجهة من المحصم أثناء نظر المدعوى أو فى مواجهة للتدخل فى المدعوى . ونظراً لأن التظلم فى امر الاداء يعد خصومة جديدة ومن ثم فاند بمحرز للمتظلم ان يبدى فيه طلبات عارضه ، كما يمحرز له ابداء طلبات اضافية ثم يسبق تقديمها من قبل فى طلب الاداء ولو كانت تتضمن تعديلا للطلبات ، كما يمجرز للمتظلم ضده ان يبدى بدوره طلبات عارضه .

وتما هو جدير بالذكر انه لايشترط في الطلبات الجديده التى يبديها المطلم أو المتظلم ضده سواء كانت عارضه او اصليه ان تتوافر فيها شروط استصدار امر اداء .

وقد تعرضنا غذا الأمر بتفصيل واسهاب في المادة ٦٠٦ مرافعات فمن اراد مزيدا من البحث والدراسة فليرجع اليه في موضعه

## بجرز ابداء الطلب الاحتياطي كطلب عارض

من المقرر انه يجوز ابداء الطلب الاحياطى مع الطلب الأصلى كما يجوز ابدائه كطلب عارض بعد رفع الطلب الاصلى كما اذا اقام مشترى المقار دعوى على البائع طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد الميع الصادر اليه فيتدخل آخر فى الدعوى طالبا رفضها على سند من انه المالك للميع، وهنا يبدى المشترى طلب احياطها بأن يحكم له فى حالة عدم اجابته لطلبه الأصل لعدم ثبوت ملكية البائع للمبيع بفسخ عقد الميع والزام البائع برد نمن الميع الذى قبضه .

كذلك يجوز للمشترى ـــ فى المثل السابق ـــ أن يكون طلبه الاحتياطى فضلا عن فسخ عقد البيع ورد الثمن الزام البائع بتعويض الضرر اللدى حاق به نيجة بيع البائع له شيئا لا يملكه .

كما يجوز للمشترى فى حالة ما إذا دفع البائع دعوى صحة التعاقد بان البيع ماهو الا يبع بالعربون وانه استعمل حقه فى العدول أن يبدى طلبا احياطيا برد العربون مضاعفا وفق مانصت عليه المادة ٣٠١ من القانون المدنى .

ومن المقرر أن مالا يجوز ابداؤه كطلب أصلى لا يجوز ابداؤه كطلب عارض .

# هل يجوز أن يرد المدعى بطلب عارض على طلب المدعى عليه العارض :

ليس هناك ماجنع من أن يود المدعى على طلب المدعى عليه العارض بطلب عارض ، ذلك أن المدعى عليه في طلبه العارض يعتبر مدعيا والمدعى في المدعوى الأصلية يعتبر مدعى عليه في الطلب المعارض وذلك بشرط أن تكون الطلبات العارضه للمدعى متعلقة بالسند الذى الهمت عليه الطلبات الأعيره وهي طلبات المدعى عليه العارضه ولا يجوز له ذلك في غير هذه الحالة

ومثال الطلب العارض من المدعى رد على الطلب العارض من المدعى عليه أن يقيم الموكل دعوى على الوكيل يطلب فيها الحكيم بانهاء الوكالة التى صبدت لصالح الوكيل الا لايجوز للموكل ان ينهيا بعون رضاء الوكيل ( عادة 20 / 7 مدلى ) فيرد عليه الوكيل بطلب عارض بالزام الموكل بالأجو فيقم المدعى بعوره طلب عارضا ردا على طلب المدعى عليه العارض طالبا ازامه يتقديم كشف حساب عن مدة وكالتدوقد جرى الفقه والقصاء هلى تسمية الطلب المارض بالدعى عليه أو المدعى أو عدم قبوله العارض من المدعى عليه أو المدعى أو عدم قبوله مسألة تصلق بالبطاء العام كما سبق ان ذكرنا فليس للخصوم الاتفاق على تقديم طلبات خارج النطاق الذي حددته المادة ، الا انه لايجوز اثارة الدفع بعدم قبول طلب العارض لأول مرة امام محكمة النقش .

هل يجوز للمشترى أن يبدى في دعوى صحة التعاقد طلبا احياطيا بشيت ملكيته للمبيع كطلب عارض وتعليق على حكمين نحكمة النقض:

في حالة مااذا رأى المشترى أن دعوى صحة التعاقد التي رفعها قد يقضى برفضها وكان قد تملك العقار بسبب آخر غير العقد فقد ثار التساؤل عما اذا كان يقبل منه أن يطلب منه على سبيل الاحتياط تثبيت ملكيته للعقار البيع لاكتساب ملكية بالتقادم الطويل كطلب عارض. ذهبت محكمة النقص ف حكم قديم هاأن دعوى تثبيت الملكية ف هذه الحالة هاكيانها الخاص ومستقلة تمام الاستقلال عن الطلب الأصل الخاص بصحة التعاقدو انه يختلف عنه في موضوعه و في مبيه و من ثم لا يجوز تقديمها في صورة طلب عارض لأن الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير او بالزيادة او بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو أما إذا آخطف الطلب عن الطلب الأصل في موضوعه وفي سببه معا فانه لايقبل من المُدعى في صورة طلب عارض ولا يستثني من ذلك إلا ماتأذن المُحَمة بتقديمه من الطلبات عما يكون مرتبطا بالطلب الأصلى ( الحكم رقم ٤ ) ثم أصدرت بعد ذلك حكما حديثًا لها في ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٨ قضت فيه بأنه في حالة اختلاف الطلب العارض عن الطلب الأصلى موضوعا وسببا قانه لا يجوز ابدائه من المدعى في صورة طلب عارض عدا ماتأذن به المحكمة عما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي وأن تقدير توافر الارتباط من سلطة محكمة الم ضوع ورتبت على ذلك جواز تعديل المدعى طلبه من صحة ونفاذ عقد اليع الى طلب تثبيت ملكيته للقدر المبيع بناء على اذن المحكمة عملا بالفقرة الخامسة من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ( الحكم رقم ٢٣ ) ثم عززت هذا الحكم بحكمين آخرين ( الحكمان رقما ٢٤ ، ٢٨) وهنا يثور البحث عما اذا كان هناك تناقض بين الحكمين .

ق تقديرنا انه لمب ثمة تناقض بين الحكمين ، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ بعد ان استرطت في الطلبات العارضة التي تقدم من المدعى أن تتضمن تفييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع العلب الأصلى على حالة إلا ان الفقرة الأعرة من بفس المادة استثنت من ذلك الطلبات الشرط واوردت على ذلك قديين أوفعها أن تأذن الشكمة بقديمه والتالى أن يكون الطلب العارض مرتبطا بالطلب الأصلى ، وإذ كان الحكم الأول لا يجوز ابدائها كطلب عارض على الطلب الأصلى بعدحة المحاقد في موضوعها وسهيها وبالتالى لا يجوز ابدائها كطلب عارض على الطلب الأصلى بعدحة المحاقد ، فأنه يكون قد اعمل نص المقدة التالثة من المدى يجيز المحكمة أن فلهل المقارف الذي لا يجوافر فيه الشروط التي تطلبنها الفقرة الثالث بشرط توافر الشرطين الطلب العارض الذي لا يجوافر فيه الشروط التي تطلبنها الفقرة الثالث بشرط توافر الشرطين الملين المواف المها العارض فان الطلب العارض قد ناقص حكمها الأول .

## احكام النقض:

اسلاحرج على المذبحي أن يجمع في دعوى واحدة بين طلبين يقوم أحدهما على الآجو ويعتبر نتيجة لازمة له واذن فاذا كان مبنى المدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من الباتعين وفاء براءة دمتهم من دين الرهن واستهلاكه مع فسخ عقد الرهن انه كان يتعين عليهم أن يرفعوا أولا دعوى يطلبون فيه الحكم أصليا بتقرير ماهية العقد واعباره رهنا حيازيا لا يعا وفاتها وكان الحكم اذ قضى برفض هذا الدفع قد أقام قضاءه على أن للباتعين الخيار بين تقرير ماهية العقد بعمقة أصلية ودعوى مستقلة أو تقرير هذه الماهية تبعا في الدعوى المرفوعة ببراءة دمتهم من دين الرهن ودعوى مستقلة أو تقرير هذه الماهية تبعا في الدعوى المرفوعة ببراءة دمتهم من دين الرهن المحتمدة صراحة أو ضمنا في ماهية العقد أولا ثم تعطف الى اثاره بعد ذلك وإذا كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك كان النعى عليه أنه أعطأ في تطبيق القانون على غير أساس. (نقص

٧ ــ اذا كانت انحكمة قد قررت أن للمشترى عد تأخر البائع في السليم الحيار بين طلب التغيذ الهيني أو طلب فسخ البيع مع التضمينات في الحالين كما أن له لو رقع دعواه بطلب السليم أن يعدل عنه الى طلب الفسخ وليس في رفع المدعوى بأى من هذين الطلين نزولا عن الطلب الآخر فان هذا الذى قررته الحكمة هو صحيح في القانون (نقض ١٩٥٧/١٧/٢٥) المكتب الفنى السنة الرابعة ص ٣٣٣).

 س طلب اخلاء العين المؤجرة استادا الى اخلال المستأجر بالترامه بالوقاء بالأجرة ينسحب ضمنا الى طلب الفسخ للتلازم بينهما . ( نقض ٢٠ / ٦ / ٦٣ المكتب الفنى السنة الرابعة عشرة ص ٨٩٦ ) .

٤ ــ الطلب المارض الذي يقبل من المدعى بغير اذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغير أو بالزيادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كل هو أما اذا اختلف الطلب عن الطلب الأصل في موضوعه وفي مسبه معافلة لا يقبل ابداؤه من المنتوى في صورة طلب عارض ولا يستثني من ذلك الا ماتأذن المتحكمة الطلون فيه قد انتبى بحق الى أن الطلب الاحيل من مورث الطاعن بطبيت ملكيده على أساس تملكه بطريق الاستيلاء المنصوص عليه في المادة ١٩٥ / ٣ من القانون المدفى القدم يعتبر دعوى متميزة لها كيانها الاسميل المنتقل من مورث الطلب الاحياطي لا يجوز تقديمه في صورة طلب عارض موضوعه وفي سببه وفي خصومه قان هذا الطلب الاحياطي لا يجوز تقديمه في صورة طلب عارض وذا التبى الحكم الى هذم قد حالف القانون .

 
 آن الحجز الاستحقاق اذ كان لا يمكم بصحه الا اذا أثبت الحاجر ملكيته للشيء الهجوز عليه فإن النزاع الذي يقوم في الدجري على صحة الحجز أو تفييته هو في الواقع نزاع على الملك ، واذا فمن يطلب أمام محكمة أول درجة الحجز الاستحقاق على شيء ثم يصدل طلبه أمام عكمة الاستعماف الى طلب تغييت ملكيته له فطلبه هذا هو في الواقع لهى الا ابهداحا للطلب

الأصلى لوضعه فى صيفة أخرى لا يعتبر طلبا جديدا ر تقض ١٥ / ٧ / ٤٥ مجموعة النقض فى ٧٥ سنة الجزء الاول ص ٢٠٨ قاعدة ١٥٥٧ .

 ٦ - للمدعى أن يبدى مايشاء من الطلبات العارضة في مواجهة مدع اخر أو في مواجهة من اختصم اثناء نظر الدعوى ( نقض ٢ / ٧ - ١٩٥٥ عبلة التشريع والقضاء ١ ص ٦٣٧ ) .

٧ سالا تتربب على المدعى إن هو هم في دعوى واحدة بين طلبين يقوم احداهما على الآخر
ويعتبر نتيجة الازمة له . ولما كانت الدعوى بطلب استرداد مادفع زائدا عن الاجرة القانونية
مترتبة على طلب التبخفيض فانه يجوز رفعها مستقلة بدعوى مبتدأة أو بالنبع لدعوى تخفيض
الاجرة . كما يصح رفعها بعد انتهاه العلاقة الايجارية . ( نقض ٣ / ٤ / ٧٧ الطمن ٥٥٥
لسنة ٣٣) .

٨ ــ لما كان الحكم الصادر بالتخفيض قد اكتفى بتحديد الاجرة القانونية لشقة النزاع دون الحراج وكانت هذه الاجرة ليست معلومة المقدار ولا خالية من النزاع ، قلا على الحكم إن هو ذهب في خصوصها الى أنه ازاء مقاصة قضائية لايجوز ابداؤها الا بدعوى أصلية أو بطلب عارض ولا تقبل اثارتها لاول مرة في مرحلة الاستناف . ( حكم النقض السابق ) .

٩ ــ لما كان التمسك بالدفوع القانونية يصح اذا توافرت شرائطها في أبة حالة تكون عليها المدعوى وكان دين الاجرة عن المدة من ــ حتى ــ قد حدد بوجه نهائي بالحكم الصادر في ــ فانه كان يتعين على محكمة الموضوع اذا ماثبت أن المطعون عليه لم يف بالاجرة أن توقع المقاصة القانونية وهو مايصح التمسك به الاول مرة في مرحلة الاستئاف ( نقض ٣ / ٤ / ٧٧ الطعن ٥٥٥ لسبة ٣٤).

 ١٠ صطالة العامل بأجره قبل انقضاء سنة من تاريخ انتهاء العقد.عدم سقوط دعواه بالتقادم . لا يغير من ذلك تعديل طلباته باضافة مااستجد له من حقوق أخرى . (نقش ٧٨/١١/٣٦ طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٤٣ قضائية ) .

١١ حالب المؤجر تحديد الاجرة القانونية للعين المؤجرة. أضافته طلب بطلان عقد الانجار الصادر من ركيله لانه وليد غش وتواطق . اعتباره طلبا عارضا مكملا للطلب الاصلى في معنى المادة ١٢٤ مرافعات اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره أيا كانت قيمة العقد . (نقض ٧٦/٣/١٧ صنة ٧٧ ص ٧٧٦) .

۱.۳ ــ دعوى المشترى بطلب رد الثمن لاعمال البائع بالتزامه بنقل الملكية . أثره . اعتبار طلب فسنخ العقد مطروحا ضمنا . ر نقض 11 / 17 / 1974 طعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦)

١٣ ــ طلب مصلحة الجمارك الزام مالك السفينة برسوم الرقابة والفتيش طبقا لقرار وزبر الزائة ٥٨ سنة ٦٣ ، ندب المحكمة خيرا لتحديد الاجور الاضافية المستحقة للمصلحة طبقا لقرار وزبر المؤانة ٥ سنة ٦٣ ، تغيير لاساس الدعوى لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها . ( نقض ٥ / ١٣ / ١٩٧٧ طعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٤ ) .

١ = المورة بالطلبات التنامية في الدعوى ، لا عبرة بالطلبات التي تضمينا صحيفتها طللا لم
 ١٤ مذكرته المتنامية اليا . ( نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٣٤٣ سنة ٤٤ ) .

١٥ سـ مي كان الواقع في الدعوى ان المطعون عليه الأول اقامها ابتداء بطلب تحديد اجرة شقة النزاع وفقا للقواعد المقبرة في قانون ايجار الأماكن بانيا إياها على ان الأجرة المنفق عليها في الهقدين الصادرين للطاعين من وكيله السابق لا تفذ في حقه لأنها وليدة غشى وتواطؤ ، واصاف الى طلباته القضاء ببطلان ذيبك العقدين ، .. وكان مااضافه المطعون عليه الأول من يطلان عقدى الايجار المشار الميما يعد من قبيل الطلبات العارضة المترتبة على العلب الأصلى في معنى المادة ١٤ عن قانون المرافعات ، اعتبارا بأنه لايصار إلى الأجرة القانونية في واقعة الدعوى الا إنت بطلان الأجرة المقانونية المنافق عليها ، كما لا يمكن القول بتوافر البطلان الا اذا تمين ان الأجرة التافيية تقل عن الأجرة القانونية . ( نقض ١٧ ٧ / ١٩٧٣ ) من ٢٧٣ ) .

١٦ \_ ان طلب سد وازالة المنافذ المطلة على الزقاق في الدعوى الماثلة ماهو الا طلب مترتب على الطلب الأصل وهو منع التصوض وثيق الصلة به اذ ان فتيح النوافذ هو العمل المادى المذى تم بحرجه التعدى وهو طلب متعلق بطلب منع التصرض وملحق به وتابع له ووثيق الصلة به كظله ولا يتصور القضاء بجمع التعرض دون الاستجابة لطلب سد المنافذ وباعتبار أن فتحها كان بمثل التحرض المطلوب الحكم بجنعه . ( نقض ٧ / ٧ / ١٩٦٧ منة ١٨ العدد الأول ص ٢٩٦٧ ) .

١٧ ـــ تعديل الطلبات . ماهيته وكيفية ابدائه . للمدعى الجمع فى دعواه بين طلبين يقوم أحدهما على الآخر ويعتبر نتيجة لازمة له . ( نقض ١٩٨٣/٥/٣١ طعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

١٨ ــ تقدير وجود الارتباط بين الطلبات العارضة المقدمة في الدعوى والطلبات الاصلية من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون ماخلصت اليه في خصوصه سائفا . ( نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ قضائية ) .

19 - طلب المطعون ضدهم الحكم لهم أصليا بالمبلغ المضعى بقرار التقييم للوفاء بالمكافأة المستحقة لمورثهم نظير الادارة على اصاس نسبة من صاق الأرباح محددة فى عقد الشركة قبل التأميم . اضافتهم امام محكمة الموضوع طلبا احتياطيا بقيمة هذه المكافأة مخفضة طبقا للنسبة التى حددها القانون مضافا اليها مايستحقه المورث فى الفرق بين المبلغين باعتباره ارباحا مستحقة للمساهمين . اعتبار هذا الطلب فى شقه الحاص بالمكافأة داخلا فى الطلب الأصلى ومندرجا فى مفهومه ، وفى شقه الحماص يطلب حصة المورث فى باق المبلغ اضافة سبب آخر للدعوى مما مجوز للمدعى تقديمه كطلب عارض . ( نقض ١٩٣٥ / ١٩٨٥ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ فضائية )

٥ - ثيرت تعديل الطاعة طلباتها الى مبلغ معين اثناء سير الخصومة . قضاء الحكم المطعون فيه بالمبلغ الوارد في صحيفة المدعوى على سند من أن طلبات الطاعنة كانت مقصورة عليه .
 عالفة للطابت في الاوراق . ( نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٨٥ طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٠ قضائية )
 ٢٧ - قبول الطلب المارض . شرطه . قيام الخصومة الأصليه . ( نقض ٢/١٧ / ١٩٨٥/ طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣٧ ـــ للمدعى تقديم طلبات عارضة تعتمن تغيرا في سبب الدعرى مع بقاء موضوع الطلب الأصل على حاله . ( نقص ٧ / ٥ / ١٩٨٧ طعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ قصائية ، نقص ٢ / ٢٠ / ١٩٩٧ سنة ١٨ ص ١٩٨٩ ) .

٣٣ مد اختلاف الطلب العارض عن الطلب الأصلى موضوعا وصبيا . عدم جواز ابدائه من المدعى في صورة طلب عارض عدا ماتأذن به المحكمة ثما يكون مرتبطا بالطلب الأصلى . تقدير توافر الإرتباط من سلطة محكمة الموضوع . مؤدى ذلك . جواز تعديل المدعى طلبه من صحة ونفاذ مقد السع الى طلب تثبيت ملكيته للقدر المسيع بناء على إذن المحكمة . القدرة الخامسة من المادة 194 مرافعات . ( نقض ٣٠٥ لسنة ٥٦ ق ) .

٣٤ - تعديل المدعى لطلباته عن طريق الطلب العارض. مناطه. تقدير توافر الارتباط بين الطلبات العارضة و الطلبات الأصلية من سلطة محكمة الموضوع طالما كان ساتفا. مادتان ١٩٣٠. ١٩٣٥ ما ١٩٤٤ مرافعات. اذن المحكمة للمدعى يتعديل طلباته بصحة ونفاذ عقد الميع الى الحكم بتثبيت ملكيته للدات العقار الميع بوضع الميد للمدة الطويلة يتلاقيان في الهدف بما يوفر الارتباط بينهما وان كان لا يجوز الحكم بالطلبين معا. (نقض ٣٤٧ / ٣ / ١٩٨٩ طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٣٥ -- المقرر -- وعلى ماجرى به قضاء هذه المحمد أنه يسعين على محكمة المرضوع في كل حال أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانونى الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرقى دعوى التعويض ، وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ، باعبار أن كل ما تولد للمتضرر من حتى فى التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أصر به أو تسبب فيه اتما هو السبب المباشر المؤلد للدعوى بالتعويض ، مهما كانت طبعة المسئولية التي استد اليها المضرور في تأييد ظليه ، أو النص القانونى الذي أحتمد عليه في ذلك ، لأن هذا الاستاد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض التي يعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ما ينفتي وطبعة النزاع المطروح عليها وأن تنزل حكمه على واقعة المدعوى ولا يعد ذلك تفييرا لسبب الدعوى أو موضوعيا . ( نقض ه/ ١٩٨٩ ملمن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٦ قضائية الم قضائية الم ينقض ٩٠ / ٩٠ / ٩٧٨ علمن رقم ٩٠ ٤ ص ٩٠٥ )

٣٦ \_ إذ حص المشرع المستولية العقدية والمستولية التقصيرية كلا منهما بأحكام تستقل بها عن الأعزى وجعل لكل من المستوليين في تقييه موضعاً منفصلا عن المستولية الأعرى ، فلقد الصحح بذلك عن رغبته في إقامة نطاق محمد لأحكام كل من المستوليين ، فإذا قامت علاقة العقدية عددة بأطرافها ونطاقها وكان الضرر الذي أصاب أحد المتعاقدين قد وقع بسبب إعملال الطرف الآخر بتغيد العقد ، فإنه يعين الأخد بأحكام المقد وبها هو مقرر في القانون بشأنه ، باعتبار أن هله الأحكام المستولية العقد ، مواء عند كلية تعيداً صحيحاً أو عند الإعملال بتقيله ، ولا بجوز الأخد بأحكام المستولية المقصيرية التي تعيد تعدم تفيدته با يخل بالتعرقة بالمستولية المقصورية في مقام المعلولية المقصورية في مقام المعلولية المقصورية في المنازمة المعالية المقدمين أن الفعل المستولية با يخل بالقوة المنازمة له ، وذلك عالم يثبت ضد أحد الطرفين للصاقدين أن الفعل الذي ارتكبه وأدى إلى الإطرار بالطرف الآخر يكون جريمة أو بعد غشاً أو خطأ جسيما عا تصفق معه المستولية المقمولية تأسيماً على أنه أخل بالترام قانولى ، إذ يجمع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في هيع المعاقداً أو غير معاقداً أو غير معاقد أن هرتك معل هذا الفعل في هيع المعالات مواء كان معاقداً أو غير معاقد أن هرتك معاقداً أو غير معاقد أن هرتك معاقداً أو غير معاقداً أو غير معاقد أن هرتك معاقد أن هرتك معاقداً أو غير معاقد أن هرتك معاقد أن هرتك معاقد أن هرتك معاقد أن هديرة المنازلية المحالة المعالم المنازلية المعالم المنازلية المعالم المعالم

٧٧ — وحيث أن الثابت من متابعة مراحل الدعوى رقم ٧٧٩ سنة ١٩٥٠ مدلى منفلوط حسبا سجلها الحكم الصادر فيها والمودعة صورته الرسمية ملف الطعن أن المدعية وإن كانت قد علم طلب صحة المتعاقد الذى ضمنته صحيفتها المسجلة إلى طلب فسخ العقد ورد الثمن مع المتعريض ، إلا أنها عادت إلى طلباتها الاصلية الواردة بتلك الصحيفة ، وصدر الحكم في المدعوى عمولا عليها وبذات الطلبات التي تضمنتها ، ذلك أن هذا الحكم إذا قشى للمدعية بعصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٣ مايو سنة ١٩٣٩ أقام قضاءه كما جاء في أسابه على أن المدعية فله سجلت صحيفة دعواها قبل أن يسجل الطاعنان عقدها ، كما مفاده أن الحكم — وخلافا لما يقروه الطاعنان — قد استد إلى هذه الصحيفة المسجلة ، واتخذ من كونها أمسي تسجيلا من عقد الطاعين قواما لقضائه ، وإذ كان هذا الحكم قد صدر في مواجهة الطاعين نبائها ، وكانت تلك الطاعين قواما لقضائه ، وإذ كان هذا الحكم قد صدر في مواجهة الطاعين عبائها ، وكانت على المسبلة مرتبطة بمنطوقة ارتباطا وثيقا نجيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، فإنه ينهض حجة عليها بما المسبب مرتبطة بمنطوقة ارتباطا وثيقا نجيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، فإنه ينهض حجة عليها بها وأعمل أثر تسجيلها ورتب عل ذلك فضاءه برفض دعوى الطاعين ، فإن النهى عليه بهذا السبب وكون على غير أساس .

## ( نقض ١٩٧٢/٢/١٩ سنة ٢٣ العدد الأول صـ ٢١٧ )

٧٨ ــ لما كان النص في الفقرة الخامسة من المادة ١٧٤ من قانون المرافعات قد جرى على أن يكوز و للمدعى أن يقدم من الطلبات المارضة ماتأذن المحكمة بتقديه نما يكون مرتبطا بالطلب الأصلى و كانت الإجازة اللاحقة كالإذن السابق وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المدف من دعوى صحة المعقد يتحد في المعاية مع طلب ثبوت الملكية بالتقادم الطويل بما يوفر الارتباط الوثيق بينهما وإن تحسك طالب التدخل في دعوى صحة التعاقد بأنه المالك للعين الميمة يوجب على المحكمة المنطورة أمامها الدعوى قبول تدخله باعباره مرتبطاً بالدعوى الأصليه ويتعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد إلا بعد الفصل في موضوع طلبه وذلك باعبار أن هذا البحث نما يدخل في صميم الدعوى المطورة في على التحقق من عدم سلامة إدعاء المتدخل ، وكان الحكم الملعون فيه قد ألفي الحكم المستأنف فيما قضى من عدم سلامة إدعاء المتدخل ، وكان الحكم الملعون فيه قد ألفي الحكم المستأنف فيما قضى من قبل تثبيت الملكية يختلف عن طلب صحة قبل تدخل الطاعين وأقام قضاءه على مجرد القول بأن طلب تثبيت الملكية يختلف عن طلب صحة العقد موضوعاً وسبأ ولم يعرض لطلب الطاعين وفين دعوى المطعون ضدها الاولى ودعوى المطعون ضدها الاولى ودعوى المطعون ضده الرابع تأسياً على ملكيتها لعين النزاع وصلة طلبها تثبيت ملكيتها به فانه يكون قد أعطأ ضعيق القانون وجره ذلك إلى القصور في السبب .

## ( نقض ۱۹۹۱/۱۲/۳۱ طعن رقم ۲۳۰۷ لسنة ۵۱ قضائية )

٣٩ - الطلب العارض الذي يجوز للمدحى أن يعدل به طاباته الاصليه . ماهيته . المادتين ١٩٣١ ، ١٩٣٤ مرافعات ( ١٩٣٨/٤/٣٨ ط ١٩٩٨ لسنة ٥٥ ق )

تقدير توافر الارتباط بين الطلبات العارضة المقدمة فى الدعوى والطلبات الاصليه من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . ان يكون ماخلصت اليه من أسباب فى خصوصه سائغا ( الحكم السابق ) .

 ٣٠ ـــ الطلب هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حماية للحق او المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه وسبب الدعوى هو الواقعة او الوقائم التي يستمد منها الحق فى موضوع الطلب . طلب الاخلاء من الباطن ولاحتجاز اكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتض سببان لطلب واحد .

( نقض ١٩٨٧/٤/١ سنة ٣٨ الجزء الاول صـ ٥٢٧ )

٣١ ــ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون فى قرارات لجان معارضات نزع الملكية . ولايتها لا تتعدى النظر فى مدى موافقة قرار الملجنة لاحكام القانون . مقتضاه . مالم يسبق عرضه على الملجنة ومالم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء امام المحكمة . لا يتسع هذا الطعن للطلبات المجديدة ولو كانت فى صورة طلبات عارضة .

( نقض ٢/٢/٤ أهن رقم ٢٨٧٥ لسنة ٩٠ قضائية )

#### تعليق:

قانون نزع الملكية رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد الهي بالقانون ١٠ لسنة ١٩٩٠ ويمقتضي هذا التحديل فان الطعن في تقدير التعويض إنما يكون أمام المحكمة الابتدائية مباشرة .

٣٧ ـ سبب الدعوى ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... هو الواقعة التي يستمد منها المدعى اختى في الطلب نما لا يتغير بعفير الأدلة الواقعة والحجج القانونية التي يستند اليها الحصوم ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على ما أورده بأسبابه من أن مورث المطعون ضدهم توفى نتيجة انفجار احد الاطارات أثناء تزويده بالحواء من العربة قيادته ، وهي ذات الواقعة التي استد اليها المطعون ضدهم في طلب التعويض ، ولا يغير من ذلك أن الحكم اسند ملكهة السيارة ذاتها الى الطاعن .

( نقض ۲/۲/۲ الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۸ قضائية )

للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة:

١ ــ طلب المقاصة القضائية وطلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر
 خقه من الدعوى الاصلية أو من اجراء فيها .

٢ \_ أى طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو
 بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه .

 ٣ أى طلب يكون متصلا بالدعوى الاصلية اتصالا لا يقبل التجزئة.

غ ـ ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الاصلية .

هذه المادة تقابل المادة ١٥٧ من القانون الملغي ولا خلاف في الاحكام بينهما .

## الشرح:

١ ـ طلبت المديمي عليه العارضة هي تلك التي يقدم بها ردا على دعوى المدعى وهي تشبه الدفع الموضوعي وتدق النفوقة ينهما في اخالات التي يترتب على اجابة المدعى عليه فيها الى طلبه العارض الا يمكم للمدعى بطلباته لانها في هذه الحالات تؤدى الى نفس النتيجة التي يؤديها اليا الدفع ولكن هذا الشبه لاينفي وجود الفارق ينهما فلي دعوى المدعى عليه يزعب على المحكم له به الا يمكم من المدعى وقد يترتب على الحكم له به الا يمكم للمدعى بطلبه اما في الدعى وقد يترتب على الحكم له به الا يمكم للمدعى بطلبه اما في الدعى عليه وسيلة هجوم ويبدو هذا الفارق بين اتخسك بالمقاصة القانونية دفوع موضوعي لان المدعى عليه يغلع بانتهاء دبي والإسلك بالمقاصة القانونية المنافقة في المدعى عليه القانون أما المدعى بحكم القانون بغير حكم من القصاء اذا توافرت شروطها التي نص عليها القانون أما المدعى بحكم القانون بغير حكم من المتعلى عليه القانون أما الشرط المقاصة القانونية غير متوافرة فيطلب المدعى من المكحمة أن تحكم له بدينه بعد حيم النزاع على وجوده أو في مقداره ليصبح صالحا لاجواء المقاصة بينه وبين دين المدعى حسام النزاع على وجوده أو في مقداره ليصبح صالحا لاجواء المقاصة بينه وبين دين المدعى حسام النزاع على وجوده أو في مقداره ليصبح صالحا لاجواء المقاصة بينه وبين دين المدعى حسام النزاع على وجوده أو في مقداره ليصبح صالحا لاجواء المقاصة بينه وبين دين المدعى حسام النزاع على وجوده أو في مقداره ليصبح صالحا لاجواء المقاصة المتابعة دين دين المدعى دين المدعى عليه والمرافحات للدكور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٢٤٣٠)

٧ ــ لا يشترط لقبول طلب المقاصة القضائية أن يكون هناك ارتباط بين الديين كما أنه لا يهم ان يكون دين المدعى عليه اكبر او أصغر من دين المدعى فالمقاصة القضائية تقع بحكم من القضاء يصدر بناءا على طلب أحد الخصمين بعد تقرير حقوق كل منهما وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لاجراء المقاصة القضائية ان ترفع بطلبيا دعوى اصلية أو أن تطلب فى صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الاصلية وأنه يشترط لقبول الطلب

العارض ان يقدم الى انحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة ، أو يبدى شفاها بالجلسة ق حضور الخصم ويثبت فى محضرها ولا نجوز طلب هلمه القاصة فى صورة دفع لدعوى الخصم ( راجع احكام النقض التى وردت فى نهاية المادة والوسيط للدكتور السنهورى ج ٣ ص ه ٤٤ ) .

٣ ـــ اجاز المشرع في الفقرة الأولى للمدعى عليه ان يطالب المدعى بتحويض الضرر الذى
 خقه بسبب تعسفه في مخاصمته ، وطريقة السلوك فيها .-

2 ـ مثال مانصت عليه الفقرة الثانية طلب فسيخ عقد او بطلانه اذا كانت الدعوى الأصليه بتنفيله وكالمطالبة بدفع تكاليف بناء اذا كانت الدعوى الأصلية مرفوعة بملكية الأرض المقام عليا البناء وطلب البائع الذى رفعت عليه دعوى صحة تعاقد ان يطلب بتكاليف اعداد المبيع للتسلم .

وكطلب المدعى عليه الحكم برد وبطلان عمر استد اليه المدعى فى دعواه لأنه يترتب على اجابة المدعى على دعواه لأنه يترتب على اجابة المدعى عليه المدعى احد أدلته ويؤدى ذلك الى رفض الدعوى ان كان هو دليله الوحيد رلم يعتصم بدليل آخر وكذلك الشأن اذا اقام المدعى دعواه بصحة ونفاذ عقده فضده المدعى بطلب عارض بطيت ملكيته للعقار تأسيسا على أن تملكه بالتقادم .

ومثال ذلك ايضا ان يرفع المدعى دعوى يطلب فيها اخلاء المستأجر من العين المؤجرة على سند من انه تأخر في سداد الاجرة عن فترة معينه فيقيم المدعى عليه طلبا عارضا يطلب فيه الزام المدعى برد ماقيضه من اجره لأنه لم ينتفح بالعين المؤجره نتيجة تعرض قانوني صدر من الغير منعه عن الانتفاع بها.

وكذلك الشان اذا اقام شخص دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع على ورثة البائع فيقيمون طلبا عارضا بتقرير ان البيع في حقيقته وصية وان البائع عدل عنها قبل وفاته

كذلك اذا اقام المدعى دعوى طالبا طرد المدعى عليه للغصب على سند من انه المالك له فاقام المدعى عليه طلبا عارضا يطلب فيه تثبيت ملكيته للعقار باعتبار انه المالك الحقيقى .

واذا اقام المدعى دعواه طالبا الحكم بانهاء عقد الايجار لأنتباء مدته فاقام المدعى عليه طلبا عارضا بامنداد العقد طبقا للتشريع الإستشاقي

ومن الامطة على ذلك اذا اقلم المشترى دعوى على البائع بصحة ونفاذ عقده فتقدم المدعى عليه بطلب عارض بالحكم ببطلان العقد لسبب من اسباب البطلان .

وكذلك الشأن اذا اقام المدعى دعوى بفسخ عقد معين بسبب عدم قيام المدعى عليه بتنفيذ التزامه الا أن المدعى عليه يقيم طلبا عارضا يطلب فيه بدوره الفسخ لاعلال المدعى بالتزام فرضه عليه المقد ففي هذه الحالة لا يكون الفاسخ باتفاق الطرفين لأن سند كل منهما في الفسخ يفاير صند الأخر وبالتالي فلا تطابق بين انجاب وقبول .

ومثال ذلك ايضًا أن يرفع المشترى دعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له بالنسبة خزء من العقار المبيع على سند من أن الجزء الباق ليس محلوكا للبائع فيتقدم المدعى عليه بطلب عارض يطلب فيه الحكم بصحة ونفاذ العقد بالنسبة للمبيع بأكمله تأسيسا على أنه مالك للمبيع هجما .

ومن الأملة على ذلك ايضا ان يطلب المدعى الحكم على المدعى عليهما متضامين بالدين فيتقدم المدعى عليهما او احدهما بطلب عارض بأن يكون الحكم عليهما بالتضام لا بالتضامن

٤ ــ ويتمين ملاحظة أن هناك من الدفوع الموضوعيه مايصلح لأن يكون طلبا عارضا كما في بعض الأمثلة المتقدمة الا ان المدعى عليه بالخبار ان شاء ابداها كدفع موضوعي مكتفيا بطلب رفض اللدعوى وان شاء ابداها كطلب عارض الا ان هناك من الطلبات العارضه مالا يمكن ابداوه كدفع موضوعي مثال ذلك طلب رد الاجرة التي دفعها المستأجر لعدم انتفاعه بالعين ردا على طلب المدعى اعلائه من العين المؤجرة علم صداده الاجرة.

ومثال مانصت عليه الفقرة التائجه اذا طلب المدعى في الدعوى الأصلية الحكم له بملكية عين فلم يكتف المدعى عليه بانكار دعوى المدعى واتما طلب الحكم له بالملكية وكما اذا وفعت دعوى بنفى حتى ارتفاق فرد عليها المدعى بطلب الحكم له بتقرير حق الارتفاق .

ومثال ذلك ايضا ان يطلب الموكل الزام الوكيل بتقديم كشف حساب فيقيم الوكيل طلبا عارضا بالزامه بالأجره . وكذلك الشأن اذا أقام المدعى دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع فاقام المدعى عليه طلبا عارضا بفسخ العقد لتحقق الشرط الصريح الفاسخ .

كذلك فان من أمثلة الطلب العارض المتصل بالظلب الأصلى اتصالا لا يقبل التجزئه .

 ١ الطلب الأصلى من المؤجر بالمطالبة بأجرة الارض الزراعية والطلب العارض من المستأجر بالمنازعة في مساحة العين المؤجرة .

٧ ــ الطلب الأصل من المدعى بالمطالبة بقيمة سند اذنى فيواجه المدعى عليه هذا الطلب بسقوطه بالتقادم فيرد المدعى على ذلك بتوجيه اليمين الحاسمة للمدعى عليه بأنه اولى الدين فهذا الطلب العارض من المدعى متصل بالطلب الأصلى اتصالاً لا يقبل التجزئه ( النظرية العامة للطلبات العارضة للدكتور محمد ابراهيم ص ١٩١٠ ومابعدها ) .

و فقا لما نصت عليه الفقرة الأخيرة فانه يشترط لقبول الطلب العارض في هذه الحالة أن
يكون متصلا بصلة ارتباط بالطلب الأصلى كان يرفع باتم دعوى بطلب ثمن المسع فيرد عليه
المشترى بطلب الحكم له بتسلم العين المبيعة كما يشترط أيضا أن تأذن المحكمة للمدعى عليه بتقديم
طلبه العارض . ( مرافعات الدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٣٩ ومابعدها مرافعات
الدكتور ابو الوفا الطبعة الثانية عشر ص ١٧٩ ) .

ويكفى لقبول الطلب العارض في هذه الحالة أن يكون مرتبطا بالطلب الأصل ولو كان معايرا له في سببه وموضوعه . مثال ذلك أن يطلب المدعى صحة ونفاذ عقد يع منصب على عقار صادر له من المدعى عليه ثم يعدل طلباته الى طلب الحكم بثبوت ملكيته للمقار تقلكه بوضع الهذ المدة الطويلة المكسبه للملكية فهذا الطلب يعاير الطلب الأصلى سيا وموضوعا اذ ان السبب في الطلب الأصلى كان العقد اما في دعوى ثبوت الملكية فالسبب الأصلى هو الحيازة . كما ان موضوع دعوى الصحة والنفاذ هو عقد الميع اما هنا فالطلب هو ثبوت ملكية العقار ومع ذلك فهناك ارتباط بين الطلبين اذ ان هدف المدعى في الدعوبين هو التوصل لملكية العقار .

ومن المقرر ان تقدير توافر الارتباط من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن يكون ماخلصت البه في خصوصه ساتفا . .

٦ ــ واذا قدم الخصم طلبه العارض بمذكرة دون توافر شروطه ودون أن تأذن به اغكمة مسبقا فنوى ان للمحكمة أن تأذن به بعد تقديمه بشرط أن يكون خصمه قد اطلع عليه وكانت لديه فرصة الود عليه .

واذا تقدم البائع في دعوى صحة التعاقد التي اقامها الشترى بطلب عارض بالزام المشترى بنفقات اعداد المبيع للنسليم فان هذا الطلب اغتلف عن الطلب في الدعوى الأصليم من حيث سببه وموضوعه وبذلك فانه يجوز للمحكمة ان ترفضه وفقا للفقرة الثالثه من المادة لأن الامر متروك يجوز لها أن تقبل هذا الطلب وفق ماتقضى به الفقرة الاخيره من نفس المادة لأن الامر متروك لتقديرها فلها أن تقبله وشا أن ترفض قبوله ذلك أن المدعى لايملك بغير اذن من الحكمة ان يؤسس دعواه الفرعية على طلب يغير فيه عنصرى الدعوى ، الموضوع والسبب لانه في هذه اخاله يخرج على نطاق ماله من دعاوى فرعيه الى دعاوى اصليه ، غير أنه يجوز له بغير اذن من المحكمة ب ان يغير في السبب او الموضوع فقط .

واذا أقام الباتع دعوى يطالب فيها المشترى بسداد الشمن كله أو بعضه جاز للمشترى أن يبدى طلبا عارضا بالزام الباتع بأن يسلمه العين المبيعة بشرط أن تأذن المحكمة بتقديم هذا الطلب وفق ماتقضى به الفقره الاعيره من المادة ٣٥ مرافعات ، غير أن الأمر متروك لتقدير المحكمة فلها ان تقبله ولها أن ترفض قبوله وفي هذه الحالة لا مناص من أن يرفع المشترى دعوى مستقلة بهذا الطلب .

ومثال ذلك ايضا ان يقيم المشترى دعوى بصحة ونفاذ العقد فيقيم البائع طلبا عارضا بالزام المشترى بباق الثمن .

لا سـ ومن المقرر أن قبول الطلبات العارضة من المدعى عليه وفقا للقواعد المتقدمة قاصر على
 ابدائه أمام محكمة الدرجة الاولى ولا يقبل ابداؤه في الاستناف.

 ٨ ـــ ويعين ملاحظة ان الحالات التي اجازت فيها المادة تقديم الطلبات العارضة قد وردت على سيبل الحصر كما أنه بالنسبة للطلبات المبينة بالفقرات الثلاثة الاولى فانه يعين على المحكمة قبولها والفصل فيها أما بالنسبة للطلبات المبينة بالفقرة الاعبرة فانه جوازى للمحكمة ومتروك لتقديرها فلها أن تقبلها ولها أن ترفض قبولها.

٩ ... ويعين النحرقة بين الطلبات العارضة والدفرع واوجه الدفاع الموضوعية فاهسك بالمقاصة القضائية طلب عارض يعين ابداؤه بالطريق الذي رسم القانون الابداء الطلبات العارضة أما اذا رفع المدعى دعوى يطالب فيها المدعى عليه بالربع تأسيسا على أنه وضع يده على الاطبان واستولى بغير حق على غارها فدفع المدعى عليه بأن المدعى عندما تسلم منه الاطبان قد استلم عاصيل منفصلة ناتجه منها وزراعة قائمة عليها وطلب مجسمه قيمة تلك الهاصيل ونفقات علم الزراعة من الربع فانه دفاع موضوعى لائه يطوى على دفع منه يتنفيذ جزء من الترامه تطيذا المربق ومن ثم فلا يلزم ابدائه بطلب عارض.

١٠ ــ وتما هو جديو بالذكر ان هناك فرق شاسع بين الطلب العارض من المدعى عليه بطلب
 معين والدفع الموضوعى به بتحقق هذا الأمر مثال ذلك الطلب من المدعى عليه بفسخ العقد
 والدفع الموضوعي بتحقق الشرط الصريح الفاسح ويتمثل هذا الفارق فيما يل

١ ان الطلب العارض يبدى بالإجراءات المقررة لابداته بالجادة ٩٠٥ مرافعات اما الدفع
 بتحقق الشرط الفاسخ الصريح فهو دفع موضوعي يبدى كاى دفاع في الدعوى .

 ل الطلب العارض لايجوز ابداره لاول مرة امام المحكمة الاستثنافية بخلاف الدفع الوضوعي الذي يجوز ابداؤه أمام محكمة الدوجة الثانية.

س انه اذا قضت المحكمة برفض الطلب العارض فانه يصين عليها ان تص على ذلك فى منطق الحكم اما بالنسبة للدفع الموضوعي فانه يكفيها ان تضمن ذلك اسبابها. واذا كان هناك من منطرق الحكم اما بالنسبة للدفع الموضوعي فانه يكوز منل واضح يضرب للتدليل على اختلاف الأمرين عن بعضهما فهو دعوى صحة التعاقد فانه يجوز للباتع ان يتقلب عارض طالبا الحكم بفسخ عقد البيع سواء لتحقق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه فى العقد او لهيره من الاسباب الاخرى ومنها عدم قيام المشترى بتفيذ اى من الزماته كما يجوز له ايضا ان يهذى دفعا موضوعها بتعقق الشرط الفاسخ الصريح طالبا رفض دعج العاقدة.

١١ ـــ ويعتبر المتدخل هجوميا في مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات وبالتالي يجوز للمدعى عليه أن يقدم مايشاء من الطلبات العارضة عليها .

١٢ \_ وكما لا يجوز قبول الطلب العارض من المدعى الا اذا كانت الخصومة الأصلية قائمة فكذلك الشأن بالسبة للمدعى عليه فاذا انتبت المحكمة الى عدم قيام الخصومة الاصلية لأى سبب... فانه يعين عليها عدم قبول الطلب العارض المقدم من المدعى عليه .

## احكام النقض:

١ ـ متى كان المطعون ضده قد اسس طلب الربع على ان الطاعن قد وضع يده على الإطان على النزاع واستولى بغير حتى على تحارها ودفع الطاعن الدعوى بأن المطعون ضده عند تسلمه تلك الإطان قد استلم محاصيل صفصلة تاتجة منها وزراعة قاتمة عليها وطلب خصم قيمة تلك إضاصيل وتفقات هذه الزراعة من الربع المطالب به وكان هذا الدفاع من الطاعن ينعلوى على دفع منه بتغيية جزء من التزامه تفيذا عينا وبعدم جواز الحكم بتجويض نقدى عما تم تعليده بهذا الطريق، فانه كان يعين على محكمة الاستثناف أن تبحث هذا الدفاع وتقول كلمتها فيه لائه دفاع في ذات موضوع الدعوى منتج فيها واذ تخلت عن بخته تأسيما على أنه لم يقده. صورة طلب عارض مع عدم لزوم ذلك وعلى أن غن المحصولات ونققات الزراعة اللتين تسلمهما الطون صده لهي رنعت على الربع ، يكون قد خالف القانون عما يستوجب نقض حكمها المطون فه رنقض ١٤ / ١٧ / ١٩٧٧ منة ١٨ ص ١٨٧٨)

 ٧ ــ يشترط الاجراء المقاصة القصائية ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن ترفع بطلبيا دعوى اصلية او أن تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الاصلية ويشترط لقبول الطلب العارض وفقا للمادة ١٥٠٠ من قانون المرافعات السابق ان يقدم الى المحكمة بصحيفة تعان للخصم قبل يوم الجلسة أو بيدى شفاهة فى الجلسة فى حضور إلجمه ويثبت فى محضرها . وإذ كان الثابت أن الطاعن قد تمسك باجراء هذه المقاصة فى صورة دفع لدعوى المطعون عليه ، ولم يطلبها بطلب عارض ، فلا على الحكم المطعون فيه ان هو اغفل الرد على هذا الدفع ( نقش ٤٤ / ٦ / ٧ سنة ٤٧ ص ٨١٨ ، نقض ٥/٥/١٧ الطعن ٣١٣ سنة ٤٢ قضائية ) .

٣ ــ المقاصة القعالية باعبارها طلبا عارضا من المدعى عليه . عدم جواز بحث المحكمة فا
 والفصل فيها من تلقاء نفسها . ( نقض ٧٨/1/٣٥ طمن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٤ ــ اذ كان القول بأن الطاعن يستحق فوائد عما يستحقه بلمة المطعون ضدها مقابل نصيبا في تكليف المبافي التي أقامها من ماله حتى لا يحكم ها بما تطالب به من ربع حصنها في المبافي هو من الطلبات العارضة والتي يجتع على الحكمة إلاارتها والمفصل فيها من تلقاء نفسها وإذا تكبت ذلك وقضت للطاعن بفوائد لم يطلبها تجاوز ماتطالب به المطعون صدها فإنها تكون قد تقضت بما لم يطلبه المدعى عليه ــ الطاعن ويجوز التماس اعادة النظر في حكمها طبقا للمادة العدد (٥) من قانون المرافعات . ( نقض ٣٥ / ١ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الاول ص ٢٠٩) .

 صـ طلب المدعى عليه رفض الدعوى استادا الى انفساخ العقد اعمالا للشرط الفاسخ الصريح . دفع موضوعى فى الدعوى وليس طلبا عارضا ( نقض ٣٣ / ٥ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٨٤ قضالية ) .

 ٣ ــ تقدير وجود الارتباط بين الطلبات العارضة المقدمة في الدعوى والطلبات الاصلية من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون ماخلصت اليه في خصوصه ساتفا . (نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧ ــ وحيث ان حاصل النمى بالسبب الثالث هو الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول الطاعنة ان الحكم المطعون فيه إستند فى قضائه بعدم قبول الطلب العارض المقدم منها الى أنه ليس من الطلبات الواردة فى المادة ٣٠٥ مرافعات رغم أنه يندرج تحت الطلبات التى نصت عليها الفقرة الثانية من هذه المادة اذ يترتب عليه عدم الحكم للمدعى بطلباته والحكم لها بطالباتها .

وحيث أن هذا النعي سديد ذلك أن للمدعى عليه وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون المراهات أن يقدم من الطلبات العارضة أي طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه . فاذا طرحت على المحكمة طلبات عارضة تعين عليه أن تجكم في موضوعها مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك والا استيقت الطلب العارض للمحكم فيه بعد تحقيقه وذلك اعبالا لنص المادة ٢٢٧ من القانون سالف البيان لما كان الطلب الذي وجهته الطاعة الى المطعون ضدها التانية سـ على ماأورده المحكم المطعون فيه بشأنه سـ ينطوى على طلب الحكم ها دون المطعون ضده الاول بالزام شركة التأمين بأن تدفع لها الملب الدى قدره الخير تعويضا عن الاضرار التي أصابت السيارة بسبب الحادث وكان هذا سـ الطلب منها يعجر دفاها في الدعوى الاصلية التي اقامها المطعون ضده

الاول طالبا الزامها مع شركة انتأمين بالتصامن فيما بينهما بدفع الصويعن المطلوب ، ويومى الى تفادى الحكم بطلبات المطعون صده الاول فان هذا الطلب يدخل في نطاق الطلبات المارضة الني نصت عليها الفقيرة الثانية من لمادة ١٩٥٩ من قانون المرافعات ، وكانت الشركة الطاعنة قد تقدمت بطلبها إلى اشحكمة بالاجراءات التي نصت عليها المادة ١٩٣٣ من قانون المرافعات فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول طلب الشركة الطاعنة بمقولة أنه ليس من الطلبات المارضة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئها في هذا الخصوص (نقض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئها في هذا الخصوص (نقض

 ٨ ــ المقاصة القضائية لا تكون الا بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض ردا على دعوى اخصب . أبدائه لاول مرة أمام محكمة الاستثناف غير مقبول . ( نقض ١٩٨٤/٤/١٢ طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٩ ــ تكيف محكمة الموضوع الدعوى بما تنينه من وقائمها وانزال الوصف الصحيح فى القانون عليا . شرطه . تقيدهابالوقائعوالطابات المطروحة عليا . اقامة المطعون ضده الثانى الدعوى ضد الاول بطلب الزامه بمبلغ معين ثم اختصام الطاعين والمطعون ضدها الثالثة لالزامهم مع المطعون ضده الاول بهذا المبلغ بطريقة التضامن والتضام . تحصيل الحكم المطعون فيه هذا الطلب أنها دعوى ضمان فرعية والزامهم بما قضى به على المطعون ضده الأول . خطأ . ( نقض المطلب المعانف المعانف و ١٩٧٥ . ١٤٩٨ المعانف المعانف قائم ١٤٩٨ . ١٤٩٨ المعانف ال

 ١٠ ــ استخلاص طلب المقاصة القضائية من قبيل فهم الواقع في الدعوى . دخوله في سلطة قاضي الموضوع الذي له تقدير كل من الدينين ومدى المنازعة فيه وأفرها عليه . ( نقض ١٩٨٦/٣/ طعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥/ قضائية ) .

۱۱ - المتدخل هجوميا ف مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات . أثر ذلك للمدعى عليه أن يقدم ماشاء من الطلبات العارضة عليها . ( نقض ۲۹ / ۱۹۸ / ۱۹۸۷ طعن رقم ۱۹۵۹ لسنة ۵۵ قضائية ) .

١٢ ــ قبول الطلب العارض. شرطه. قيام الخصومة الاصليه. ( نقض ١٧ / ١٢ / ١٩ المحدد رقم ٣٣٥ لسنة ٥٥ قضائية ).

يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل فى الدعوى منضما لاحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاها بالجلسة فى حضورهم ويثبت فى محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

الفقرة الاولى من هذه المادة تطابق لمادة ٦٥٣ من قانون المرافعات القديم أما الفقرة التانية منها فتقابل المادة ١٥٤ من القانون الملغي .

## التعليق :

استبدل المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ا عبارة يكون التدعل بالاجراءات المعنادة لرفع الدعوى قبل يوم الحلسة بعبارة يكون التدعل بصحيفة تعلن للحضور قبل يوم الجلسة تمشيا مع ماسار علمه المشرع من اعتبار الدعوى مرفوعة ببقديم صحيفتها الى قلم الكتاب

## الشوح:

التدخل فى الخصومة نوع من الطلبات العارضة يدخل به شخص غريب عن الحصومة فيها للدفاع عن مصالحة وينقسم التدخل بحسب الغرض منه الى تدخل اختصاص أو أصلي أو هجومى وتدخل انضماعي أو تبعي أو تحفظي .

ويترتب على اعتبار نوعى التدخل من الطلبات المارضة أنه تسرى عليها أحكامها ومنها أنه لا يجوز التدخل بعد اقفال باب المرافعة ، وأنه يتعين أن تكون له صلة مباشرة بموضوع الطلب الأصل وأن تكون الهكمة تختصة بدعوى التدخل نوعيا وقيميا الا اذا كان التدخل أمام الهكمة الابتدائية كما يشترط في التدخل بنوعيه توافر شروط الدعوى من اهلية ومصلحة وصفة كذلك يشترط ألا يكون طالب التدخل محالا في الدعوى الاصلية فلا يجوز لاحد الحصوم في الدعوى الاصلية أن يتدخل فيا بصفة أعمى كما لا يجوز ذلك خلفه العام أو الحاص كما يشترط أن تكون الحصومة الى يراد التدخل فيها قائمة .

٧ ــ التدخل الإنضمامي ويقصد به المتدخل إغافظة على حقوقه عن طريق مساعدة إحد طرق المشعوبة في الدخل المشاع المشعوبة في الله المشعوبة في المشاعد الدخل المشاعدة ومراقبة دفاعه حتى لا يخسر المدين الدعوى فيتأثر العنمان العام المشرر للدائن على جميع أمواله وكندخل الصامن في الحتى بين مضمونه والفير ليهنه على كسيا فيتخلص من الترامه بالضمان وكندخل الباتع في دعوى الاستحقاق المرفوعة على المشترى ولا يشترط في هذا النوع من المدخل الا أن يكون المعدخل انضمامي مصلحة في تدخله.

٣ ـ التدخل الهجومي هو الذي يدعي فيه المتدخل حق ذاقي يطلب الحكم به لنفسه كما اذا كان هناك نزاع على ملكية عين بين شخصين فيتدخل شخص ثالث طالبا الحكم بالملكية له في مواجهة الحصمين الأصلين والمهر طالبا بطلان النصرف مواجهة الحصمين الأصلين وكندخل المسترف المصرف بطريق التواطؤ اضراوا بحقوقه فالمتدخل اختصاميا جصم حقيقي للخصوم الاصلين فهو يطالب بحق ذاقي له في صورة طلب عارض لايلزم أن يرفعه بصحيفة لمحصوله إلى أنه يجوز طلبه أمام محكمة غير عصمة شأن سائر الطلبات العارضة غير أن يشترط لقبول هذا التدخل فضلا عن شرط المصلحة أن يوافر ارتباط بين الدعوى الاصلية وطلب المتدخل .

. ٤ — ويترتب على التدخل بنوعية أن يصبح المتدخل طرفا فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له وعليه فيجوز له الطعن فيه بطرق الطعن المناسبة .

وفيما عدا ماتفدم تخطف آثار كل من تدخل الاختصام وتدخل الانضمام ففي تدخل الانضمام يقتصر المتدخل على مجرد تأييد أحد طرق الحصوم الاصلين ويترب على ذلك: ١ — ان المتدخل الالمجوز له ان يتقدم بطلبات تفاير طلبات الحصم الذى تدخل لتأييده. ٢ — أن المتدخل الى حجاب المدى عليه نجوز له أن يدفع بعدم احتصاص الحكمة المتصاص الحكمة العالم اذا لم يكن قد سقط حواله فيه الانه يعتبر في حكم المدعى عليه . ٣ — ان المتدخل يتحمل وحده دائما مصاريف الند يعتبر في حكم المدعى عليه وان كان هناك ثمة رأى برى ان يتحمل الحكوم عليه مصاريف الندخل انضماما عملا بالقواعد الهامة وتحقيقا المقتضيات العدالة . ٤ — ان المدعى عن الحصومة الاصلية وتصالحه مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق الذى يدعيه يترب عليه المقتصاء المحكمة بنظر يترب على ذلك أيضا الحكم بعلم احتصاص الحكمة بنظر الدعوى الاصلية أو بعلمة أو بعلان صحيفتها .

أما فى تدخل الاحتصام يكون المندعل مدعيا لفسه بحق فى مواجهة طرق اخصومة لهو يعير طرف أفيا ويعرب على ذلك: 1 - أنه يجوز له أن يدي ماشاء من الطلبات والدفرع كأى طرف أصلى فى الدجوى. 7 - أن المعدعل الابجوز له الادلاء بالنفع بعدم احتصاص الحكمة الحل لانه يعتبر فى حكم المدعى وللمدعى لا يجوز له أن يعبسك بهذا الدفع. 7 - أذا خسر المحارف عمل مصارف تدخله ومصارف هدوى خصمه اما أذا تجح فى دعواه حكم بالمصارف على أخصومة فى الدعوى الاصلة أو بعدم المحارف على المحكمة بعطرها لا يعرب عليه القضاء أخصومة فى الدعوى الاصلة أو المحكمة تعدم المحكمة بعطرها لا يعرب عليه القضاء أخصومة فى الدعوى الاصلة أن المحكمة تعدم عليه المحكمة ال

وهناك رأى اخر يفرق بين مااذا كان زوال الخصومة برجع الى سبب ارادى كالترك فلا يترتب طيه القضاء الحصومة وبين مااذا كان يرجع الى سبب هو ارادي كالحكم بعدم القبول أو هدم الاختصاص أو بطلان الصحيفة فان التدخل ينقعني مائم يكن قد رفع بالاجراءات المتنادة لرفع الدهاوى فاله بيقى كطلب أصل ( مرافعات القشماوى من بعد ٩٧٩ ومرافعات رمزى سيف الطبعة الظامنة بند ٣٤٧ وقانون القضاء المدل لقفحي والى بند ٣٦١ )

كما يلجب الدكتور رمزى سيف الى أن التدخل بطلب التعويض الناجم من أقوال الحموم يبقى أيا ماكان مصير الدهوى الإصلية ( الوسيط بند ٣٤٧ ) .

ونجوز للمحكمة أن تقطى في النزاع المعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوعها سواء مع الحكم في الدعوى الاصلية أو بعد الفصل فيها ولا يلزم القضاء في طلب التدخل بحكم مسقل

• ريرى الدكتور السنيورى أنه اذا كانت الدعوى بين خصمين واصطلحا انتهت الدعوى بالصلح ، ولا يجوز بعد الصلح أن يعدض خصم ثالث احر الصلح بمقوقه ، وليس له الا ان يوفع دعوس مسطلة بذلك ، الا أن محكمة البقض وبحق ناهضت هذا الاتجاه وقررت أنه يجوز لمن أضر الصلح بمقوقه أن يتدخل في الدعوى تدخلا هجومها ويمنتع على إشكمة في هذه الحالة أن تقعى بالحاق بمحضر الصلح بمحضر الجلسة قبل أن يقتنى في طلب التدخل ( راجع الوسيط للدكور السنيورى الجزء الرابع ص ٧٧ه وراجع حكمى النقض رقمى ٥ ، ١٠ اللذين وردا في نهاية العلوق على المعلق على المعلق. على المعلق على المعلق على المعلق.

٢ ــ يسمين الشرقة بين قبول التدخل شكاد وبين رفضه موضوعا فاذا كان للمتدخل شبية حق قضت المحكمة بقبول تدخله شكلا ثم بحثت بعد ذلك موضوع الحق الذى طلبه في تدخله ثم تضني بالرفض أو القبول ، ولا يجوز المحكمة أن تقضي برفض قبول التدخل تأسيسا على انتظاء حق المعدخل الموضوعي اذ في ذلك خلط بين الصفة في رفع الدهوى وموضوع الحق.

 المدخل في الخصومة طلب عارض ولذلك يقدم كما تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو المدعى عليه اما بصحيفة تقدم قلم الكتاب ويتولى اعلانها ولققا لطريقة وفع المدعوى واما بابدائها شفاهة بالجلسة والبائد في محضرها

٨ ـــ واذا قضت محكمة أول درجة بعدم قبول التدخل وقضت في موضوع التدخل واستؤلف الحكم وقضت محكمة الاستطف بالغاء الحكم المستألف وبقبول التدخل قائد لابجرز فا أن تعبد الدعوى لمحكمة أول درجة لاستفاد ولايتها بل يعين طبها أن تمضى في الفصل في موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الحصوم في الدعوى الاصلية .

واذا اغفلت المحكمة الاستثنائية الفصل في طلب التدخل فان طالب التبدخل يعير خارجا عن الخصومة وبذا لايجرز تدخله أو اختصامه في الطعن بالنقص في الحكم الصادر في هلمه الخصومة .

مزيد من الامثلة على التدخل الهجومي :

١ - يجوز لطالب التدخل في دعوى صحة التعاقد أن يدفع بأنه سبق أن حكم بليقاع بيع
 العقار عليه وانه سجل الحكم قبل التدخل في الدعوى .

٢ ــ يجوز للوارث الحقيقى او المالك الحقيقى التدخل ف دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها
 ف حالة بيع الوارث الظاهر للمبيع .

٣ ــ يجوز لن يملك جزء من العقار المح التدخل في دعوى صحة التعاقد طالبا رفضها
 بالنسبة للجزء الذي يملكه وتثبيت ملكيته له .

٤ ... يجوز للمتدخل فى دعوى صحة التعاقد الدفع بانه اشترى من المورث وأشر بحقه على هامش تسجيل حق الارث أو أنه اقام دعوى بصحة هامش تسجيل حق الارث أو أنه اقام دعوى بصحة ونفاذ عقده وسجل صحيفتها قبل تسجيل حق الارث حالة ان المدعى اشترى من وارث .

 عبور لمشترى العقار بعقد غير مسجل أن يتدخل ف دعوى صحة الصاقد وأن يدفع بالصوريه المطلقة لعقد المدعى وأن يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقده هو

٣ ــ يجوز فى دعوى صحة التعاقد للشريك على الشيوع الذى يضع يده على جزء مفرز يوازى نصيه أن يتدخل فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفض التسليم اذا كان المدعى قد اشترى هذه الحصة مفرزة رغم عدم قسمة المال الشائع .

ب يجوز للمشترى الحقيقى الذى استعار اسم آخر في الشراء الندخل في دعوى صحة
 التعاقد الذى يقيمها المشترى المستعار ويدفع بالصورية النسبيه وبطلب الحكم بصحة عقده هو .

٨ ــ يجوز للجهة الممثلة لأملاك الدولة الخاصة التي سبق يعها عقارا ثم باعه المشترى منها
 لآخر قبل سداد باق النمن أن تندخل في دعوى صحة التعاقد وتطلب رفضها.

٩ ــ يجوز لمثل الاصلاح الزراعي التدخل في دعوى صحة التعاقد والدفع بان المنتفع
 تصرف فيها قبل اداء ثمنها وتطلب رفض الدعوى .

١١ حيكيوز لدائن البائع الذي له على العقار حق رهن او اختصاص أو اعتياز وقام بتسجيل تنييه نزع الملكية قبل تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد الندخل فيها ويطلب عدم نفاذ المبيع في حقه .

١ سيجوز لأقلية ملاك المال الشائع التدخل في دعوى صحة التعاقد بطلب وقفها لأن عقد السيح الصادر من الخلية ملاك ثلاثة ارباع المال الشائع صدرولم بعلوا بقرار الإغليمة بالبيع او أنهم اعترضوا على القرار ولم يفصل في دعوى الاعتراض .

٩٢ - يجوز لوكيل دائن التفليسه الندخل في دعوى صحة التعاقد المرفوعه على المفلس لبيع وقع منه في فترة الربيه .

١٤ هـ يجوز لكل من مستأجر الأرض الزراعية التي تخضع لقانون الاصلاح الزراعي ومستأجر الوحدة السكتيه التي تخضع لقانون ايجار الإماكن ان يتدعل في دعوى صحة التعاقد أو

دعوى تنيت الملكية التى تقام على المؤجر والتى طلب فيها التسليم ليطلب بان يكون التسليم حكما .

١٥ \_ يجوز للمستأجر أن يتدخل في الدعوى المرفوعه من المشترى على البائع بطلب ازالة المانى الموجوده بالمبيع على نفقته ويطلب رفضها على سند من انه هو الذى اقامها وان ذلك تم بعلم البائع وبدون معارضته .

97 \_ يجوز للحاضده المطلقة التي تحوز العين التي يستأجرها زوجها بصفتها في حالة ما اذا رفع المؤجر دعوى على المستأجر بالطرد امام القضاء المستعجل لعدم صداد الاجره وتحقق الشرط الفاسخ الصريح ان تتدخل في الدعوى وان تقوم بسداد الاجره ولا مناص من ان تقبل المحكمة تدخلها في هذه الحالة لان مصلحتها واضحه ثم تقضى بعد ذلك بعدم الاختصاص لزوال الحفلر كذلك يجوز لها من باب أولى ان تتدخل في المدعوى الموضوعية التي يقيمها المؤجر على المستأجر بالاخلاء لعدم الوفاء بالاجراة وتعرضها على المؤجر ويتعين على المحكمة قبول تدخلها لان مصلحتها على المؤجر ويتعين على المحكمة قبول تدخلها لان مصلحتها عققه.

كدلك يجوز لها أن تتدخل فى دعوى الاخلاء لسبب من الاسباب المبينه بالمادة ١٨ فقره جـ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خصوصا اذا احست ان هناك شببة تواطؤ بين المؤجر وزوجها المستأجر .

۱۷ \_ يجوز لمن اقام منشئات على ارض فى حيازته ان يتدخل فى الدعوى المرفوعه عن الارض ويطلب رفض النسليم على سند من حقه فى حبس المبيع حتى يستوفى ماهو مستحق له من تعويض عن البناء الذى أقامه طبقا للمادة ٣٤٦ مدلى اذا توافرت شروطها فى حقه .

ومن الأمثلة التي تقضى فيها المحكمة برفض التدخل موضوعا :

سبق أن أوضحنا أن انمحكمة تقضى بقبول التدخل شكلا اذا كان للمتدخل شبهة حق ثم تنتقل بعد ذلك لبحث موضوعه وتقضى فيه حسبا يسفر عنه بحثها وتأسيسا على ذلك فانها تقضى بقبول التدخل شكلا ورفضه موضوعا فى الحالات الآتيه :

 ١ اذا اقام المشترى دعوى على باتع العقار له بصحة ونفاذ عقده وتدخل فيها مشتر آخر من بائع آخر وتبين للمحكمة أن البائع فمذا المشخل لا يملك المبيع حتى لو كان قد سجل عقده لانه من المسلم به أن التسجيل لا يصحح عقدا باطلا .

٧ \_ اذا اقام المشترى دعوى على باتع المقار له طالبا الحكم له بصحة ونفاذ عقده وتدخل فيا مشتر آخر من باتع آخر هو الوارث الظاهر فلا يجوز له التحدى بأن البيع الصادر له صحيح وانه كان حسن النية وقت الشراء حتى لو كان قد سجل عقد شرائه قبل تسجيل صحيفة الدعوى ، ذلك أن الرأى الراجع في الفقه والذي ناصرته محكمة النقض يذهب الى ان بيع الوارث الطاهر لا يعدو أن يكون بيعا لملك الهور .

٣ ـــ اذا اقام مشترى العقار دعوى بصحة ونفاذ عقده فندخل مشتر آخر من ذات الباثع

وطلب رفض الدعوى على سند من انه حصل على حكم بصحة عقده وكان قد سجل صحيفة دعواه وتبن للمحكمة أنه لم يسجل الحكم الصادر له فان المحكمة تقضى بقبول تدخله شكلا لوجود شبهة حق له وترفضه موضوعا لان الملكية لا تنتقل الا بتسجيل الحكم .

٤ ـــ اذا رفع المشترى دعوى بصحة ونفاذ عقده فتدخل فيها آخر على سند من انه اشترى نفس العقار من ذات البائع وانه سجل عقده وتين للمحكمة ان التسجيل تم بعد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد فان المحكمة تقبل تدخله شكلا لوجود شبهة حق له وترفضه موضوعا لأن تسجيل صحيفة الدعوى ينتج أثره من وقت حصوله ولا يجوز الاحتجاج قبل رافع الدعوى باى تسجيل لاحق لنسجيلها.

وقد سبق أن أوضحنا انه يشترط لقبول التدخل أن يكون لطالب التدخل مصلحة في الدعوى حتى يحكم فيها فان عدل رافعها طلباته الى مالا يمس حقوق التدخل قبل ان يقبل تدخله كان تدخله غير مقبول كما اذا وفع شخص دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع عقار فتدخل اخر طالبا رفضها على اساس انه يملك العقار بسند ما فعدل المدعى طلباته الى الحكم بصحة توقيع من باع له فانه يمين على اغكمة في هذه الحالة ان تقضى بعدم قبول التدخل لأن مصلحة المتدخل أضحت منفيه . ذلك أن الحكم بصحة توقيع غيره على عقد ما لن يضيره في شيء .

ويدق المحث في حالة ما إذا كانت المحكمة قد قبلت التدخل شكلا . في هذه الحالة نرى النفرة بين ما اذا كان المتدخل قد قصر طلبه على رفض دعوى المدعى كا في المثل السابق فانه يترب على تعديل المدعى لطلباته ان تقضى المحكمة بانتهاء طلبات المتدخل لأن طلباته اصبحت بعد تعديل المدعوى في المثل السابق بل طلب المدعوى في المثل السابق بل طلب المحروب في المثل السابق بل طلب المحروب ملكيته هو للمقار فانه لا مناص من أن تقضى المحكمة في طلباته سواء بالقبول أو الرفض على ضوء ما تنتيى المه في بحنها .

### أحكام النقض:

ا يناق الندخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يويد التدخل الانضمام اليه من طرق الدعوى. قبول الدعوى قبه بل يظل طرق الدعوى. قبول الدعوى قبه بل يظل عملها مقصوراً على الفصل المردد بين طرق الدعوى . رفض طلب التدخل والقضاء في الموضوع . أثره . انتهاء الحصومة التي كان يهذف طالب التدخل الانضمام الى أحد طرفيها مع اعتباره أجيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها ولايقبل منه الطمن فيه ( نقص ج ٧٩ / ١٥ الكتب القني سنة ١٩ ص ٢٨٧) .

٢ \_ تدخل اخارس القضائي في دعوى اخارس السابق . بقاء اخارس السابق في اخصومة يدافع عن حق المتدخل بقصد دره مسئوليته . صوورته خصما منضما للحارس المتدخل . له بوصفه خصما منضما للمدعى - المتدخل .. أن يستأنف معه الحكم الصادر في الدعوى ( نقض ٣٨ / ٣ / ١٨ سنة ٩ ص ٣٣٣ ) .

٣ ــ مفاد نص المادة ١٤ ٤ من قانون المرافعات ــ وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض ــ انه أذا اقتصر طلبات الحصوم الذي حصل الانضمام الدا قتصر طلبات الحصوم الذي حصل الانضمام اليه ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذال يدعيه في مواجهة طرق الحصومة فان التدخل على هذا النحو أيا كانت مصلحة المتدخل فيه لا يعد تدخلا هجوميا وانما هو تدخل انضماعي مما يجوز طلبه ولو لاول مرة أمام محكمة الاستثناف ( نقض ٢٧ / ١١ / ١٨ / ١٨ صنة ١٩ ص ١٤٠٧) .

عـ الحكم بعدم قبول الندخل ثمن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدجوى . عدم اعتبار طلب التدخل عددتما عسما في الدعوى الاصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . له مع ذلك استناف الحكم بعدم قبول تدخله باعتبار أنه محكوم عليه في طلب الندخل . ليس له أن يعدخل في الاستناف المرفوع عن الدعوى الاصلية ( نقص ٧ / ١٢ / ١٩٣٩ سنة ٧٠ ص ١٧٤٨ ، نقص ١٩٦٩ / ٢٠ / ٧٧ صنة ٧٣ ص ١٩٤٨ ) .

 التدخل في دعوى صحة الععاقد. تمسك طالب الندخل بملكة الهين الميحة. تدخل اختصامي. عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل في موضوع طلب التدخل. ( نقض ٣ / ٧ / ٧ صنة ٧١ صر ٧٧).

 ٦ - اضرار الصلح بالغير عن طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية ببطلانه أو ابداء الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح . رفض طلب التدخل لايكون الا بحكم يقضى بصحة الصلح ر نقض ١٤ / ٥ / ١٩٧٠ سنة ٧١ ص ٨٣٠) .

٧ -- جواز الحكم في النزاع المصلق بقبول طلب التدخل وفي موضوعية معا سواء مع الحكم
 في الدعوى الاصلية أو بعد القصل فيا . القضاء في طلب التدخل بحكم مستقل . غير لازم
 ( نقض ١٤ / ٥ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٨٣٧) .

 ٨ ــ الجكم بصحة العقد . فحواه عدم بطلانه . رفض طلب الحمم قبول تدخله ق دعوى صحة العاقد للطمن على التصرف بالبطلان ، تأسيسا على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة العاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الامر المقعني بالنسبة له . ( نقعى ٧١/٣/٣ ص ٥ ٩٠ ) .

٩ ــ مى كان الطاعن عن طالب الشدخل فى دعوى صبحة الصاقد ــ لا يجادل فى أن الأطيان المتراها لا تدخل فى الأطيان موجوع عقد الهيع المبادر الى المطعون عليه الأول ــ المدعى فى دعوى صحة الصاقد ــ وأن ملكية البائع لها كما حددتها الميانات المساجية الواردة بصحيفة المدعوى تنسع فلمساحة الواردة فى كل من العقدين وكان الحكيم المطعون فيه قد قضى بصحة ولفاذ عقد المجلون عليه الاول على مقتضى هذه الهانات فان ذلك حسبه الاقامة قضائه بعدم قبول المطاعن خصما ثالثا فى الدعوى ( نقض ١٩٣٥ / ١٩/١٧ سنة ٢٤ ص ١٩٣٦)

١٠ - تسك المدخلة في دعوى صحة العاقد بطلب رفعن الدعوى بطائن عقد السع ، يعد تدخلا خصاميا تطلب به المعداخلة لفسها حقا ذاتها مرتبطا بالدعوى الأصلية ويعين على الحكمة الا تفعني بصحة العاقد أو فقبل الصلح بشأنه الا بعد الفصل في طلب المدخل رفعنا أو قبولا ، اعبارا بأن هذا البحث هو تما يدخل في صمع الدعوى المطروحة ، وعلى أساس أن الحكم الذي يصدر بصحة التباقد أو باخاق الصلح للوم بمحضر الجلسة منوط بالتحقق من عبم سيادمة دعوى الحصم المتدعل أيا كان السبب وسواء كان مرده الى تخلف الصفة أو الى فساد الادعاء ( نقص ۱۷ / ۱۲ / ۱۹۷۵ منة ۲۷ ص ۳۹۴ ).

١٩ - اذا كان الثابت ان محكمة أول درجة قضت بعدم قبول تدخل المطعون عليه الثالث الهجومي ، ولم يستأنف هذا الحكم ، وكانت محكمة الاستشاف قد رفضت أيضا تدخله الانتخاص للمطعون عليه الاولى في استشافها ، ولما كان الامجوز - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ب أن محصم أمام محكمة الشقص من لم يكن محصم في النزاع الذي حسمه الحكم المقطون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالسبة للمطعون عليه الثالث بصفته ( حكم النقص السابق ) .

١٧ - منى كانت محكمة أول درجة قد قضت في الشق الاول من الدعوى - بشأن صحة رنفاذ عقد اليع - بالحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة ، وفي الشق الطاق - بشأن طلب التدخل - بعدم قبول العنج المحلحة في المؤسسة المتدخلة ، فان التدخل - بعدم قبول العنجة تكون قد استفدت ولايتها في النزاع القام ، وقالت كلمتها في موضوع الدعوى بشقها ، ولما كانت محكمة الاستناف قد تحققت من وجود الصفة والمصلحة للمتدخلة وقصت بالهاء حكم محكمة اول درجة وبقبول تدخل المؤسسة ، فانه يتعين عليها الا تقف عند هذا الحد بل تمضى في الفصل في موضوع طلب العدخل وتحقيق دفاع الحصوم في الدعوى الاصلية ودفاع المتدخلة بشأنها . (حكم النقض السابق) .

١٣ ـــ القضاء بقبول التدخل قد يكون ضمنيا في مدونات الحكم ( نقط ٧٦/٥/٣١ في الطعن ٩٦/٥/٣١ .

١٤ - العبرة في اعتبار التدخل هجومها او انضمامها اتحا تكون بمقيقة تكيفه القانوني
 لا ينكيف الحصوم له . ( نقط ٣٦ / ٤ / ٧٧ في الطمن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤) .

• ١ — إذا كان الطاعن — وإن وصف تدخله في الاستناف — بأنه انتصاعي ولم يطلب صراحة الحكم لطسه بحق ذاتي الا إنه بني تدخله على ادعاته ملكية العين المتازع عليها في الدعوى الإصلية وذلك استنادا منه الى عقد بهم مسجل صادر إليه من نفس الباتع للمدعى في تملك الدعوى وإلى أنه — أي الطاعن — وقد سبق وسجل عقده قبل أن يسجل هذا المدعى وحيفة دعواه الحامة بهمجة التحاقد فإن الملكية تكون قد انقلت اليه هو وبالتالى تكون الدعوى واجبة الوضى لعنم الجدوى منها فإن تدخل الطاعن على أساس من هذا الإدعاء يكون في حقيقه وقسب مرماة تدخلا هجوميا لا انتصابها ، ذلك أنه وإن لم يطلب صراحة الحكم لفسه بالملكية الإنها تعتبر مطاورة حسنا بتأسيس تدخله على ادعائها لفسه كم أن القصل في موضوع هذا الإنها تعتبر مطاورة حسنا بتأسيس تدخله على ادعائها أكان مالكا للمين عمل النزاع أو غير مالك ها وصواء ثبت صحة دعواة أو فسادها فإن القضاء حيل الدعوى لابد أن يبني على ثبوت على الماكية في مالكية في شأن هام الملكية في شأن هام الملكية في الدعوى في الدعوى ويكوز قوة الامر المقضى بالنسبة له وطه . ويترتب على قبول الدخلي مراجهة الحصوم في الدعوى ويكوز قوة الامر المقضى بالنسبة له وظه . ويترتب على قبول الدخلي والاستناف أن يجرم الخواطى درجين طي المينات الملكية المتدخل على درجين في الاستناف أن يجرم الخواطى ورجين النزاع في شأن ملكية المتدخل على درجين في الاستناف أن يجرم المتراع في شأن ملكية المتدخل على درجين في الاستناف أن يجرم الخواد في شأن ملكية المتدخل على درجين في الاستناف أن يجرم الخواد المناف المنافقة المنافقة الموادية المتحدود في الدرسيناف أن يجرم المناف المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المتدخل على درجين النزاع في شأن ملكية المتدخل على درجين النزاع في شافعة المنافقة المنافقة

وهو ماحرص المشرع على تفاديه يعدم اجازته العدخل الهجومي في اول مرة في الاستناف ( نقض 19 / 0 / 77 سنة ١٧ ص ١١٨٩ نقض ١٨ / ١٣ / ١٩٨٠ طمن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ قضالية ) .

١٦ \_ عدم سداد الرسم الستحق على طالب التدخل . لا بطلان . ( نقص ١٩٨/٩/٧ طمن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ قضائية ).

٧١ \_ اذا كانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون صده الأول على الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الزامهما بأن يدفعها متضامنين تعويضا عن وفاة ابنه ، وفى أثناء نظر الدعوى المام محكمة أول درجة تدخلت المطعون صدها الثانية \_ والمدة المجنى عليه \_ فى اخصومة وطلب الاثنان الحكم هما على المبوع \_ الطاعن \_ والتابع \_ المطعون ضده الثالث \_ على وجه التضامن بينهما بالتعويض سالف الذكر \_ قان المتدخلة تكون قد طلبت الحكم لنفسها بحق ذاتى هو نصف مبلغ التعويض المطلوب فى مواجهة أطراف الحصومة الاصلين ويكون هذا التدخل هجوميا وإذ كيفه الحكم المطعون فيه بأنه تدخل انضمامى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق معجوميا وإذ كيفه الحكم المطعون فيه بأنه تدخل انضمامى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ر نقص ه و ۱ / ۳ / ۲۷ سنة ۷۷ ص ۲۵ ۲ ) .

١٨ -- التدخل الهجومي . أثره صيرورة المتدخل طرفا في الخصومة . الحكم الصادر فيها حجة له رعليه ولو حسم النزاع صلحا بين الخصوم الاصليين . ( نقض ٧٩/١١/٣٧ طعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٦) .

١٩ \_ يجوز الطعن من كل من كان طرقا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعه حتى صدور الحكم ضده سواء آكان خصما أصيلاً أو ضامنا خصم أصيل ، مدخلا في الدعوى أو مدخلاً فيها للاختصام أو الانضمام لاحد طرفي المخصومة فيها . رنقش ٢٩ / ٤ / ٧٧ سنة ٧٨ ص ١٠٥٠).

 ٧ - الايجوز التدخل لأول مرة أمام ممكمة النقش ، كما لا يجوز أمامها اختصام من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الاستثناف . ( لقض ١٣ / ٧ / ٧٧ سنة ١٨٠ ص ٤٤٩ ) .

 ٢١ \_\_ الخصم المتدخل انضحاما للمستأنف في طلباته . صدور الحكم لهير مصلحه . أقامته طعنا في هذا الحكم . جائز ولو لم يطعن فيه المستأنف . ( نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ طعن وقم ١٠٤٣ لسنة ٤٥) .

٧٧ \_ الدعل في الدعوى . أثره . صورورة المتدعل طرفا في الدعوى . الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه . للمعدعل منضما لأحد الخصوم حق استثنافه ولو لم يستأنفه الخصم الاصلى الذي انضم اله . ر نقض ٩٧ / ٣ / ١٩٨٠ طعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣٤ قضائية ) .

٧٣ ... التدخل في الخصومة المني على ادعاء التدخل شراء العقار موضوع الدعوى يعمر تدخلا هجرمها ولو اقتصر على طلب رفس الدعوى لان القصل في موضوعه يقتعني بحث صحة عقده وأثر تسجيله . طعنه في الحكم الصادر ضده جائز . ( نقص ١٨ / ١٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ قصالية ) .

٢٤ ... التدخل الانجمامي . نطاقه . رفض الحكمة طلب التدخل والقضاء في الموضوع .

أثره . عدم قبول الطعن فيه من طالب التدخل . حلة ذلك . حقه فى الطعن ينصرف إلى مسألة التدخل باعتباره محكوما عليه فيها . ( نقض ٦ -- ١٩ -- ١٩٨٣ طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

• ٣ - بغاق التدخل الانضمامي على مايين من المادة ١٩٦ من قانون المرافعات مقصور على أن يدى المتدخل مايراه من أوجه المدفاع لتأييد طلب الخصم الذى تدخل الى جانبه دون أن يعلب القعباء لنفسه بحق ما ، قان طلب المتدخل لفسه حقا ذاتها يدعه في مواجهة طرفى الخصومة ، قان تدخله على هلا السحو يكون تدخلا هجوميا يجرى عليه مايجرى هل الدعوى من أحكوم ، ولما كانت المدعوى قد وضت ابتداء من المطعون جليها الاولى والثانية ضد المطعون عليها النافة بطلب اخلائها من عين النزاع ، وفي الدعوى استاد الله الدي من النزاع بعقد مؤرخ أول الخاص ما المدعى استادا الى أنه يستأجر عين النزاع بعقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٤٧ صادر له من المالك الاصلى ، قان الطاعن يكون قد طلب الحكم لفسه بحق اذاً ، ويكون هذا التدخل تدخلا هجوميا . ( نقض ٣٦ ــ ٣ - ١٩٨٠ سنة ٣١ است ٣١ ـ ١٩٨٠)

٣٦ ــ الحكم بالحاق عقد الصلح بمحتر الجلسة. ماهيته. التدخل بطلب الحكم بما هو مرتبط بالدعوى. القضاء بقبول التدخل ورفعن طلبات المتدخل والصلح بين طرفى الدعوى الأصلية. اعتباره حكما حاترا لقوة الأمر المقطعي بالنسبة لجميع اطرافه ومن ينهم المتدخل. جواز الطعن فيه من أيهم. ( نقض ١ / ٥ / ١٩٨٤ طمن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ قضائية ).

٣٧ ـ قضاء الحكم الابتدائى بوقف الدعوى حتى يفصل فى المنازعه المثارة من طالبى العدخل العلاواؤه على قضاء ضمنى بتدخلهما . ( نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٨٦ طعر رقم ١٩٣٧ السنة ٥٠ قضائية ) .

٧٧ \_ من المقرر \_ فى قضاء هذه المحكمة أن نطاق التدخل الانضماعى على مايين من المادة الاسم من قانون المرافعات مقصورة على أن يبدى المتدخل مايراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب العجم الذى تدخل الى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما ، فان طلب المتدخل لنفسه حقاً ذاتياً يدعيه فى مواجهة طرفى اخصومة فان تدخله فى هذه الحالة يكون تدخل المعمون ضده العالى معيد مايمرى على الدعوى من أحكام . لما كان ذلك ، وكان تدخل المطعون ضده العالى أمام محكمة الاستئناف إلى جانب والده \_ المطعون ضده الاول \_ لمائدته فى دفاعه على انه لأكثر من مسكن دون مقتض وفى طله رفض الدعوى واقتصار طالب التدخل فى دفاعه على انه يشغل الشقة على النزاع التي تركها له والمه المستأجر الاصلى تأييداً لدفاع الأخير فى هذا الشأن يشغل الشقة على النزاع التي تركها له والمه المستأجر الاصلى تأييداً لدفاع الأخير فى هذا الشأن دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتى يدعيه فى مواجهة طرفى الحصومة ، وكان تدخله \_ على هذا النحو \_ أيا كانت مصلحته فيه \_ لا يُعد تدخلاً هجرماً وإغا هو فى حقيلته وبحسب مرماه مكدة الاستثناف وفئى ماتضى به الفقره الثانيه من المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٩١/١٢/٢٩ طمن رقم ١٨٨ لسنة ٥٥ قضائية)

٣٨ ــ دعوى صحة التعاقد وطلب ثيرت الملكية بالتقادم الطويل . توافر الارتباط بينها . تمسك طالب التدخل في دعوى صحة التعاقد بملكيته للعين المبيعة . أثره . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد قبل الفصل في موضوع التدخل . الحكم بعدم قبول تدخل الطاعين تأسيسا على ان طلب تثبيت ملكيتهما للعقار يتخلف عن طلبهما بصحة عقد شرائه موضوعا وصبا دون تقدير مدى الارتباط بين الطلبين واثر اجازة محكمة اول درجة لتعديل طلباتهما ودون ان يعرض لصلة طلبهما رفض الدعوى بطلب تثبيت ملكهما . خطأ وقصور .

٣٩ -- المتدخل هجوميا في مركز المدعى بالنسبه لما يبديه من طلبات . أثو ذلك . للمدعى عليه ان يقدم مايشاء من الطلبات العارضة عليها .

٣٠ ــ التدخل الاصلى والتدخل الهجومي . ماهية كل منهما . الهبرة في وصف نوع التدخل
 هي بمقيقة تكييفه القانوني . تمسك طالبة التدخل في دعوى صحة التعاقد علكيما للاطبان المبيعة
 تدخل اختصامي . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل في
 موضوع طلب التدخل . علة ذلك .

٣١ ــ التدخل الانضمامي . قبوله لا يطرح على انحكمة طلبا خاصا بالمتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل ف الموضوع الأصلى المردد بين طرق الدعوى .

٣٤ ــ التدخل في الدعوى . اثره . صيرورة التدخل سواء كان للاختصام او الانضمام طرفا في الدعوى . الحكم الصادر فيا حجة له أو عليه .

( نقض ٢٩٩٧/٧/٣٠ الطعون أرقام ٣١٥ ، ٣٣٢ ، ٧٠٧ لسنة ٥٩ قضائية )

### احكام المحكمة الدستورية :

وحيث أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فانه لما كانت اخصومة في هذا الطلب تحير تابعة للخصومة الأصلية ، وكان قضاء هذه المحكمة في الدعوى المائلة قد خلص الى انتفاء مصلحة المدعى فيها في الطمن يعدم دستورية حكم المادة ١٠٨ مكروا ثائثا سالقة البيان فان عدم قبول الدعوى الدستورية في هذا الشق منها يستبع بطريق اللزوم انقضاء طلب المدخل الانضامي وهو ماتفضى به الحكمة .

( الحكم الصادر في الدعوى ٧ لسنة ٨ قضائية بجلسة ١٩٩٣/٥/١٥ )

# مادة ١٢٦ مكرر مضافه بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١

لا يقبل الطلب العارض أو طلب التدخل اذا كان محله صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية الا اذا تم شهر صحيفة هذا الطلب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذى أثبت فيه .

# تعليق :

هذه المادة اصيفت بالقانون رقيم ٦ لسنة ١٩٩١ الذي عمسل به ابتسداء من ١٤ ٥ ١ مارس لسنسة ١٩٩١ ومؤداها انه اذا ابلدى طلب عارض من أحد الحصوم أو تدخل أحد الحصوم في الدعوى ١٩٩١ وكان محل الطلب صحة الصاقد على حق من الحقوق العيبيه العقارية . فإن المحكمة لا تقبله الا اذا تم شهر صحيفة هذا الطلب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذى البت فيه . ومن المقرر أن الطلب العارض يرفع إما بعصيفة تودع قلم كتاب الحكمة أو بابداته شفويا بالجلسة في مواجهة الخصر م فاذا رفع المدعى عليه الباتع وآخر طالبا أن بصدر الحكم في مواجهة زعما منه أنه يعارضه في حقه ، فدفع هذا الآخر بصورية عقد المدعى وطلب الحكم بصحة ونفاذ عقده هو الصادر له من الباتع المدعى عليه ، فان المحكمة لا تقبل هذا الطلب الذا تم شهر صحيفته اذا كان قد اعلن بصحيف الحكمة بعرض معرض الجلسة برفض الدعوى على مند من أن عقد المدعى صورى وطلب الحكم بصحة عقده هو فان المحكمة برفض المنات الذي البت فيه . وليس معنى ذلك أن المحكمة تمنع المتقدم بالطلب العارض أو المتدخل من التقدم بالطلب العارض أو المتدخل من التقدم الملك الذا تم الشهر على النحو السابق .

وطقا للاثر الفررى للمبادىء العامة لقانون المرافعات ، ولما كان هذا التعديل قد عمل به ابتداء من ١٩ /٣/١ و الفسلب العسارض أن ابتداء من ١٩ /٣/١ و الفسلب العسارض أن تتكف الطالب بشهر صحيفة طلبه أو صورة رسية من عضر الجلسة التي أبدى فيها الطلب اذا كان قد قدم تاليا على تاريخ العمل بينا القانون ، ولا يمنع ذلك أن تكون الدعوى الأصلية مقبولة لأنها رفعت قبل من العديل ، مثال ذلك أن تكون دعوى صحيفة العانية من المادة ١٥ التي اصيفت بقانون التعديل ، مثال ذلك أن تكون دعوى صحيفتها وتدخل آخر بعد هذا التاريخ تدخلا هجومياً طالبا الحكم له بصحة ونفاذ العقد الصادر له من نفس الباتع عن ذات العقار فانه يسمن عليه أن يشهر صحيفة التدخل .

وضى عن البيان أن تعديل الطلبات سواء من المدعى أو المدعى عليه أو المتدخل هجومياً يعد من الطلبات العارضة التى ينبغى شهرها اذا كان عمل الدعوى يندرج ضمن المادة .

ويراجع التعليق على المادة ٦٥ .

تحكم المحكمة فى كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل ولا يترتب على الطلبات العارضة أو التدخل ارجاء الحكم فى الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للحكم .

وتحكم المحكمة فى موضوع الطلبات العارضة أو فى طلبات التدخل مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك والا استبقت الطلب العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه .

### التعليق :

هذه المادة تقابل المادة 100 من القانون الملغي ولا خلاف بينيما سوى أن النص الجديد أغفل ماأورده النص القديم من الحكم في قبول التدخل على وجه السرعة

### الشرح:

١ ــ الأصل أن المحكمة تحكم في موضوع التدخل مع الحكم في موضوع الدهوى الاصلية ولكن اذا كان موضوع الدعوى الاصلية ولكن اذا كان موضوع الدعوى الاصلية وأن تستقى طلب المتدخل للحكم فيه بعد على أخكم في موضوع الدعوى الاصلية وأن تستقى طلب المتدخل للحكم فيه بعد تحقيقه بشرط ألا يكون في ذلك مساس بحسن سير العدالة ولا وجب على المحكمة أن تستقى موضوع الدعوى الأصلية لتحكم فيه مع الحكم في طلب المتدخل كم أو كان موضوع الدعوى الاصلية نزاعا على ملكية عين وتدخل شخص ثالث مطالبا بالملكية لنفسه. ( الوسيط في المؤامات للدكور ومزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٧٣).

 و إذا كان الطلب المارض طلبا وقيا ( مستعجلا ) فأن الأصل أن المحكمة تقضى فيه بصفة مستعجلة قبل الفصل في الطلب الأصل غير أنه إذا كان موضوع الدعوى صاحمًا للفصل فيها فانه يجوز للمحكمة أن تقضى في الاثنين معا .

# أحكام النقض:

تصنيع الحكم أصدر ومستدات طالب الدخل الإعتباءي . اسعاده الي هذه المستدات ال قضائه . احيار ذلك قولا قطلب العدخل . ( نقض ٣ / ٣ / ٥٠ سنة ٢٧ ص ٥٩٢ ) . مادة ۱۲۸ البـاب السابـع وقف الخصومة وانقطاعها وسقوطها وانقضاؤها بمضى المدة وتركها

> الفصل الأول وقف الخصومة مادة ١٢٨

يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم ولكن لايكون لهذا الوقف أثر في أى ميعاد حتمى يكون القانون قد حدده لاجراء ما

واذا لم تعجل الدعوى فى ثمانية الايام التالية لنهاية الاجل أعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استثنافه .

هذه المادة تطابق المادة ٣٩٣ من القانون الملغي .

# الشرح :

 ١ ــ أباح القانون لطرق اخصومة أن يتفقوا على وقف الدعوي مدة معينة ويعين على المحكمة أن تقر اتفاقهم اذا توافرت الشروط التي نص طبيا القانون ويشترط لذلك :

(١) اتفاق جميع الجصوم فلا يجوز الوقف بارادة أحد الخصوم دون الآخرين فاذا تعدد المدعن مع المحتوم كما لو تعدد المدعن عليم فليس غمّة مايمنع من اتفاق احد المدعن مع المدعى عليه أو أحد المدعى عليه مع المدعى وفي هذه الحالة تقف الدعوى بالنسبة لمن حصل المنعاق بينهم مادام موضوع الخصومة يقبل التجزئة أما اذا كان موضوع الحصومة لا يقبل المجزئة فلا يجوز وقف الخصومة الا يناء على اتفاق جميع الخصوم مدعين ومدعى عليهم ويذهب رأى اخر الى انه اذا تعدد الحصومة الا يناء على الفاق جميع الحقوم مدعين ومدعى عليهم ويذهب بالحلاق النعى والمتعرف على عدم السير في الدعوى ولاته ليس من حسن سبر بالحلاق النعى والدي الوسيط في المرافعات المدالة في شيء أن الطبعة الثانية عشر للدكور ومزى سيف الطبعة الثانية عشر المدكور ومزى سيف الطبعة الثانية عشر المدعومة والذي من حسن سبر بند ١٩٤٨ والمرافعات المشماوى الجزء الثاني ص ٢٧٦ والدكور فيحى والى في الحصومة القصائية بند ٩٤٠).

والشرط الثاني لوقف الدعوى الا تزيد منة الوقف على سنة أشهر تبدأ من وقت اقرار

الهكمة لاتفاقهم فان اتلق الحصوم على مدة تزيد على ستة أشهر كان على المحكمة أن تنقص المدة الى ستة أشهر .

والقرار الصادر من المحكمة بوقف الدعوى لا يجوز الطعن ليه يأى طريق من طرق الطعن ولا يجوز حجية الشيء الحكوم به فاذا اتفق الحصوم الناء منة الوقف على تعجيل الدعوى لفشلهم في تحقيق الصلح ملالا جاز للمحكمة أن تفصل في موضوع الدعوى قبل انقطاء هذه المدة واذا بمجل المدعى دعواء في أثناء الوقف لفشل الصلح مللا فلا يجوز لخصمه الاعتراض على هذا العمجيل ( مرافعات ابير الوفا الطبعة الثانية عشر بعد 9 هـ ك ) .

٧ ــ لا يؤثر القرار بالوقف في أي ميعاد حمي يكون القانون قد خدده الإجراء ما بل يعين اتفاؤ الإجراء في ميعاده فعنالا اذا صدر حكم في شق من موضوع الدعوى ثم وقلت الدعوى بناء على طلب اختصوم فلا تأثير فلما الوقف على سريان مبعاد الطمن في ذلك الحكم .. اذ يقتصر أثر الوقف على وقف الإجراءات التي لم يحدد ها القانون ميعادا حميا ولا يجوز علال ملة الوقف اتخاذ اي اجراء والا كان باطلا ، فين أن الخصومة تعير قائمة منتجة لكل القرما ، فإذا انتهت حالة الوقف استأنفت الخصومة سيوها من النقطة التي وقفت عدها مع الاعتداد بكل الإجراءات السابقة (كال عبد العزيز ص ٣٨٩) .

٣ ــ وصحيفة التعجيل لا تقدم لقلم الكتاب وانما تقدم لقلم المحضرين مباشرة وهو اجراء
 يقع على صاحب الشأن وحده .

ة ــ يوجب القانون على الخصم تعجيل الدعوى خلال ثمانية الايام التالية لتهاية الاجل المعلى عليه ويرتب القانون جزاء خطيرا على عدم مراهاة التعجيل وهو اعتبار المدعى تاركا لدعواه والمستأنف تاركا لاستثنافه ونرى أن تعجيل الدعوى لا يتم بتقديم صحيفة التعجيل الىقلم انحضرين خلال الثانية أيام الهندة . بل يشترط أن يم الاعلان خلال هذه المنة . ولا يقبل هذا المعاد الوقف أو الانقطاع الا لقوة قاهرة . ومفاوضات الصلح لا تعد قوة قاهرة ، ولكن هذا المعاد يضاف اليه ميعاد مساقة . واذا تعدد المدعون وعجل بعضهم الدعوى دون البعض الاخر قان الدعوى لا تستأنف سيرها الا بالنسبة لمن عجلها فقط مادام موضوعها يقبل التجزئة أما اذا كان موضوعها لايقبل التجزئة وعجلها أحد المدعين فقسط فان الدعسوي تستأنسف سيرهسا بالسبة لجميع الخصوم الا انه يتعين على الحكمة في هذه الحالة أن تكلف معجلها باعلان باق المدعين . والَّذَا أمرت المحكمة بضم دعويين لارتباطهما وليصدر فيهما حكم واحد واتفق طوف الخصومة في كل من الدعويين على الوقف واستجابت الحكمة لطلبيما وعجل للدعي في احداقها دهواه ولم يعجل الاعر دعواه فان الحكمة لا تعظر الا في الدعوى التي عجلت واذا عجل أحدهما دعواه في الميعاد ولم يعجل الثاني دعواه الا بعد الميعاد فان المدعى في المدعوى الأخوة يبعير تاركا الدعوى وتقص الهكمة بذلك اذا أبدى هذا الدقع أما الدعوى التي عجلت في المعاد فتلسزم الهكمة بالفصل فيها وذلك مالم يكن موضوع الدعويين واحد وعجلت احداهما فان التعجيل يعجر شاملا للدغوبين ويعين على أفحكمة أن تقضى فيهما معا وذلك كما اذا صَدُّر حكم بالتعويض واستأنفه طرق الخصومة أحدهما يبغى رقعه والاخر يبغى انقاصه ( راجع قلض ١٩/٦/٦٠ الذي ورد في التعليق على الماشة ١٣٣ مرافعات ) .

ومراعاة ميعاد التعجيل واجب على المدعى كما هو واجب على المدعى عليه فلا يجوز للمدعى عليه أن يعجل الدعوى بعد مضى ثمانية الايام التالية لانقضاء مدة الوقف المنفق عليها فان فعل كان للمدعى أن يعترض على التعجيل وأن يتمسك بزوال اخصومة فكما أن سكوت المدعى عن تعجيل الدعوى في الميعاد يعتبر بحكم القانون نزولا منه عنها فكذلك سكوت المدعى عليه عن تعجيلها في الميعاد يعتبر قبولا لترك الخصومة المفترض بحكم القانون.

واذا عجلت الدعوى بعد انقضاء الثانية أيام كان لكل من الحصمين أن يطلب من المحكمة باعتبار المدعى تاركا لدعواه والمستأنف تاركا استشافه . وقد تبين لنا من الممارسة العملية ان كثيرا من الحصودلا يعجلون دعاواهم إلا قبل انقضاء مدة الوقف بفترة قصيرة لا تكفى للاعلان لذلك يجدر بهم أن يضعوا في اعتبارهم فترة الإعلان واحتال الا يتم الاعلان في المرة الاولى .

وقد نار الخلاف بين الشراح فيما اذا كان يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها باعتبار المدعى تاركا لدعواه ، والمستأنف تاركا استنافه اذا عجلت بعد الميعاد المقرر فذهب رأى الى أن المحكمة تقضى من تلقاء نفسها بزوال الخصومة لان عدم تمسك أي من الخصوم بانتهاء الخصومة يعتبر بمثانة اتفاق ضمني على مد مدة الوقف المتفق عليها وهو لا يجوز فيما يزيد على النهاية القصوى التي حددها القانون اما اذا كان التعجيبا بالرغيم من حصوله بعد مضي ثمانيسة أيـــام على انتباء الاجــــال المتفـــق على وقـــف الدعـــوي فيــــه الا أنه حصا قيا مض النابة القصوى التي يجوز الاتفاق على الوقف فيه وهسي ستسة شهر. فلا يحرز أن تقيض من تلقاء نفسها بالجزاء لأن سكوت الخصيم على التسك بالجزاء يعتبر اتفاق ضمني على مد مدة الوقف بما لا يجاوز الحد الاقصى الذي قرره القانون ومثل هذا الاتفاق جائز وذهب الرأى الراجع الذي استقرعليه قضاء النقص انه لا يجوز للمحكمة ان تحكم باعجار المدعى تاركا دعواه من تلقّاء نفسها لان نص المادة لا يعملق بالنظام العام وإنما المقصود به مراحاة مصلحة المدعى عليه حتى لا يترك مهددا بدعوى خصمه . فاذا لم يعترض على تعجيلها في الوقت الناسب دل ذلك على رغبته في السير فيها وكذلك الحال اذا قام هو بتعجيلها ( راجع الرأى الأول الوسيط في المرافعات للدكتور رمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ وفي الرأي الثاني التعلق للدكتور أبر الدفا الطبعة الخامسة ص ٥٧٥ والمرافعات للعشماوي الجزء الثاني ص . (TYA

وطلب وقف الخصومة أو الموافقة عليه لا يستلزم تفويضا خاصا ويجوز لوكلاء الخصوم بعد تمجيل الدعوى من الوقف الاتفاق مرة ثانية على وقفها بدأت الشروط النصوص عليها فى المادة ويرى الدكتور أبو الموفا أن قرار الوقف عمل ولائي لا يقبل الطمن فيه أصلا ,واتحا إذا أخطأت المحكمة وقررته في غير حالاته كان قررته استجابة لرغيته أحد طرقى الخصومة دون موافقة الطرف الآخر فانه يقبل الطمن , التعلق ص ٥٧٨ ، الا أننا نرى أن حكم الوقف لا يقبل الطمن فيه واتحا يكون لمن أضير من الوقف الذى صدره دود موافقته أن يعجل الدعوى دون التقيد بمعاد الوقف طالبا من الحكمة أن تعدل من قرارها بالوقف الذى لا يحور حجية وتفصل فى الدعوى مادام أن الوقف صدر باعباره وقفا اتفاقياً.

# أحكام النقض:

١ ـــ اذ انضح نما أورده الحكم اذ قضى بوقف الدعوى أن الحكمة انحا قصدت الى توقيع جزاء على المدهى لتخلف عن تعفيد اجراء كلفته به فانها لا تكون قد استجابت لطلب تقدم به طرفا الخصومة لوقف الدعوى عملا بالمادة ٩٥٧ مرافعات ان هي أضافت في أسبابها موافقة المدعى عليه على الايقاف مادام المرض من هذه الاضافة هو اثبات حصول موافقة المدعى عليه على الايقاف مادام المرض من هذه الاضافة هو اثبات حصول موافقة المدعى عليه على مرافعات ( نقض ٢١ / ١٣ / ١٩٥٣ منة ٧ ص ٢١٨ ) .

٧ ــ الاتفاق على وقف الخصومة كما يصح أن يكون بين الخصوم أنفسهم يصح أيضا أن يكون بين وكلائهم وهم المحامون الحاصرون عنهم اذ إنه من اجراءات المقاض التي يشملها نص المادة ٩٩٠ مرافعات ولا يدخل في عداد الحالات التي استلزمت المادة ٩٩١ مرافعات الحصول على تفويض عاص بها ، ولا يؤثر على صحة الاتفاق أن يكون الهامي اللي أقره لهس هو الهامي الاصيل ذلك أن المادة ٣٩ من قانون الهاماة رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ عولت للمحامي سواء أكان أصليا أو وكيلا في المدعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أمام الهكمة محاميا اخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص مالم يكن في التركيل ماتينع ذلك . ( نقض ١٩ / ٣ / ٥٥ مجموعة ٥٥ سنة الجزء الاول ص ٣٠ ٣ قاعلة ٥٤ ) .

٣ ــ الدفع باعبار المستأنف تاركا لاستنافه طبقا لنص المادة ٧٩٧ / ٣ من قانون المرافعات
 لايمعلق بالنظام العام ، ويعين للعكم بمقتضاه أن يحصل التمسك به قبل التكلم فى الموضوع
 ولا سقط الحق فى ابدائه لالفراض النزول عنه ضمنا . (نقض ٣ / ١٧ / ٣٦ سنة ١٧ ص
 ١٧٧٥ ) .

٤ ــ مجرد سكوت المستأنف ضده عن ابداء الدفع باعبار المستأنف تاركا لاستنافه في الجلسة الأولى بعد تعجل الدعوى لا يعبر تنازلا ضمنها عن الدفع مسقط لحقه في المحسك الجلسة التالية متى كانت الدعوى قد تأجلت لاتمام اعلان باقى المستأنف ضدهم دون أى تكلم فى الموسوع عن المستأنف ضده الحاضر (حكم التقعن السابق) .

 لا يمنع من تعجيل المدعوى خلال الثانية أيام التالية لاتباء ملة الوقف أن يكون سبب الوقف هو الصلح الذي كان قد أطرح أمره عل لجنة الصاحات لأن هذا السبب لايعدو أن يكون صورة من صور الوقف الاتفاق ( نقعي ٣٦ / ١ / ١٩٦٧ سنة ١٣ ص ١٤١).

٧ ... اذا كان النابت من الاوراق أن الطرفين لم يحسيا باحكام القانون رقم ١٩٠٠ لسنة و ١٩٥ ل طلب الوقف لتخلف شروطه واجراءاته فان هذا الوقف لا يكون له سند من القانون غير مانصت عليه المادة ٢٩٧ مرافعات وبالتالي يكون الجزاء الذي قررته الفقرة الثانية منها لازما . رفض ٩٠ / ٤ / ٩٠ سنة ٩٠ ص ٤٣٠) .

٨ = ١٤١ كانت اللكحة قد قصت بوقف الدعوى الى أن تصم المفردات وذلك بعد أن طلب
 الخصم ذلك فان الوقف في هذه الحالة لايعدو وقيا الطاقيا ولا تطبق عليه الحكام المادة ١٢٨

مرافعات وانما هو وقف معلق على ضم المفردات وفق ماتقضى به المادة ١٣٩ مرافعات ومن ثم لا يترتب على عدم تصجيل الدعوى خلال الثانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف اعتبار المدعى تاركا دعواه . ( نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٧٩ طمن رقم ١٣٩٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

 9 ــ وقف الدعوى باتفاق الحصوم . م ١٩٨ مرافعات . وجوب اعلان اليحجيل بعد انتهاء أجل الوقف خلال الثانية أيام التالية . لاعرة بتاريخ تقديم صحيفة التحجيل الى قلم الكتاب .
 ر نقض ٨٧ / ٧ / ٨٠ طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥٥ قضائية ) .

١٠ ... وقف الدعوى باتفاق الخصوم تطبيقا للمادة ١٣٨ مرافعات . بدء ميعاد تعجيل الدعوى من نهاية أجل الوقف ولو صادف عطلة رسمية . قرار الوقف لا حجية له . جواز تعجيل الدعوى قبل انتهاء الاجل المتفق عليه ولو إعترض الطرف الإخر . ( نقض ٧٨/٦/٣٨ طعن رقم ٧٧٣ لسنة ٥٤ قضائية ) .

١١ \_ وقف محكمة الاستتناف نظر النزاع طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٧ . لايحول دون أن تقننى بتأييد الحكم المستأنف القاضى باعبار المدعى تاركا لدعواه لعدم تعجيلها في الميعاد بعد انتهاء مدة الوقف الاتفاق . ( نقض ٩ / ٥ / ١٩٧٨ طعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٢ ــ اذا كانت المادة ١٣٨ مرافعات بعد أن اجازت وقف الدعوى باتفاق الطرفين ارجبت في فقرتها الثانية تعجيلها في ثمانية الايام التالية لنهاية أجل الايقاف والا اعتبر المدعى تاركا لدعواه والمستأنف تاركا لاستنافه ، وكانت المادة ١٢ من ذات القانون قد نصب في فقرتها الثانية على أنه اذا الغي الخصم موطنه الاصل أو المختار ولم يثلير خصمه بذلك صح اعلانه فيه وتسلم الصورة عند الأقتصاء الى جهة الادارة ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة كانت قد اتخذت موطنا لها بمدينة القاهرة منذ بدء الخصومة الا انبا قامت بتغيره أثماء فترة الوقف ولم تخطر المطعون ضده الاول يهذا التغيير فقام بتوجيه اعلان تعجيل الاستثناف اليها ف موطنها المعروف له في ميعاد ثمانية الايام التالية انهاية اجل الوقف واذ جاءت الأجابة بانتقافا الى الاسماعيلية وجه اليها اعلانا آخر بطك المدينة فجاءت الاجابة بعدم الاستدلال عليها ، فقام باعلانها أخيرا في موطنها اللي انتقلت اليه بيورسميد وكان ميعاد التعجيل قد انقضي ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لايجوز للشخص أن يفيد من خطته أو اهماله وكانت المادة ٧٦ / ٢ من قانون المرافعات لا تحيز التسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه الا اذا تعلق بالنظام العام وكنان لا يشترط لاعمال هذه القاعدة أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسي أو السبب الوحيد أو السبب العادي لوجود العيب في الاجراء كما لا يشترط أن يكون هو السبب المباشر ، وكانت الطاعنة قد خالفت القانون يعدم اخطارها المطعون ضده الاول يتغيير موطنيا ألتاء فترة الوقف مما أدى الى تعلم قيامه باعلانها بعمجيل الاستثناف من الايقاف في الميعاد المقرر في القانون فلا يكون لها أن تتمسِك باعتبار المطمون ضده الاول تاركا لاستتنافه اذ لا يجوز لها أن تفيد من خطعها الذي تسببت فيه فيما شاب اجراء التعجيل من عيب . ( نقض ٥ / ٢ ٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٤٩ قطالية ) .

17 يسـ صحيفة تعجيل الاستناف من الوقف أو الانقطاع أو تجديدها بعد انقض لاول. مرة . عدم توقيع محام عليها لا بطلان , ضرورة توقيعه قاصر عل صحف الدعاوى والاستناف فقط . علة ذلك . م ۸۷ من القانون رقم ۲۱ أسنة ۱۹۳۸ بشأن الهاماة . ونقض ۱۹۸۳/ ۱۹۸۳ الطمون ارقام ۲۶۰، ۷۳۷۰ ، ۳۳۸۹ استة ۵۳ قضائية ) .

11 وقف الدحوى اعمالا حكم المادة 179 من قانون المرافعات لا يخضع لارادة المسالة واغ وجوازى معروك لمطلق تقلير الحكمة لمدى جلية منازعة الحصوم في المسالة الأولية التي يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدحوى واذا قصت به الحكمة لا تحدد للوقف أجلا معينا بل تطل الحصوم فيه في المدعوى موقوفة حتى يفصل نهاتها في تلك المسألة الاولية بيها الوقف المنصوص عليه في المادة 170 من ذات القانون معوط أصلا باتفاق الحصوم وطليم وان الشرط المشرع المارة على المادة الاتفاق على الاتربية معة أوقف المطبق عليها من منة أشهر، لما تكان ذلك وكان أحد من الحصوم لم يعلم بأن الحكمة المادة على الفصل فيما المارة في المدون لمادة المادة الاتباء بمحضر جلسة .................... ان الحصوم المقفوا على وقف على المادة في المدون المدون المعرف المعمن أن المحكمة المقافيم فان المحلم المقافية فات الترم منا المؤلف المائية على المنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق ال

١٥ ــ النص في المادة (٩٩) من قانون المرافعات على أن: و تحكم انحكمة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن ابداع المستدات أو عن القيام باى إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته المحكمة بغرامة لا تقل عن جيه ولا تجاوز عشرة جيهات ... ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه . وإذ مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعبارا الدعوى كأن لم تكن . يدل على أن للمحكمة أن توقف الدعوى لمدة ستة أشهر إذا تخلف المدعى عن ايداع مستداته أو عن تنفيذ أي إجراء كلفته به المحكمة . وهذا الوقف له شروطه وأوضاعه الخاصة والمديزة وبالتالي يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاق المقررة في المادة ( ١٩٧٨ ) من قانون المرافعات فلا يسرى عليه ماتفعى به تلك المادة من وجوب تعجيل الدعوى خلال الثانية أيام التالية لنهاية الأجل ، وانحا يخضع الدراعي في تعجيلها .. بعد انقضاء مدة الوقف \_ لسريان ميعاد سقوط الخصومة من هذا التاريخ ...

تعليق : المادة ٩٩ عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ وبمقتضاه أصبحت مدة الوقف لا تويد على ثلاثة أشهر

" آ" و وقف الدعوى باتفاق الحصوم. مادة ١٣٨ مرافعات. وجوب اعلان صحيفة التعميل بعد انتهاء اجل الوقف خلال الثانية ايام التالية، مادة ه مرافعات لا محل للترى بعص... المادين ٣٠ ، ٧/٦٧ مرافعات. مؤدى ذلك. علم التزام قلم الكتاب بعسلم صحيفة التعميل الى قلم المضرين ووقوعه على عائق صاحب الشأن لاعلانها علال المحاد وموالاة الاعلان. علم ذلك. ( نقض ١٩٩٨/٣/١ لسنة ٥٥ قي )

فى غير الاحوال التى نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم .

وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى .

هذه المادة تقابل المادة ٣٩٣ من القانون القديم .

# التعليـق :

حذف المشرع في المادة ٢٩٦ من القانون الجديد ماكانت تص عليه المادة ٢٩٣ من القانون القديم من أن المدعوى تستأنف سوها بقوة القانون بمجرد زوال سبب الوقف ، كما أنه في القانون الجديد ألقى على عاتق الخصوم تعجيل الدعوى بدلاً من قلم الكتاب كما كان ينص القانون القديم .

# الشرح:

١ ــ هناك حالات أوجب القانون فيا بقضى ــ نص أو قاعدة مقررة ــ على الحكمة أن تأمر بوقف الدعوى الى حين الفصل فى مسألة متعلقة بالدعوى أو طارئة ومن هذه الحالات رد القضاة النصوص عليا فى المادة ١٩٣٧ من قانون المرافعات اذ يترتب على الرد وقف الدعوى الاصلية الى أن يفصل فى طلب الرد بحكم نهائى وكذلك يعين وفقا لنص المادة ١٩٥٦ اجراءات جنائية وقف السير فى الدعوى المدنية صد رفع الدعوى الجنائية عن ذات الفعل حتى يقعنى فى الدعوى الجنائية .

٧ \_ يحدث أثناء نظر الدعوى أن يبدى أحد الخصوم دفعا يتير موضوعا لاتختص به المحكمة المعروض عليها النزاع اختصاصا متعلقا بالوظيفة أو اختصاصا نوعيا ويكون الفصل ف ذلك الدفع أمرا لازما حتى يحمكن المحكمة من المحكم في الدعوى كما اذا أثير امام المحكمة الجزئية نزاع حول ملكية العقار في دعوى قسمة أو دعوى تعين حدود ذلك انه من المقرر ان القاضى الجزئي يختص بدعوى القسمة ودعوى تعين الحدود أيا كانت قيمتها الا انه إذا البيت منازعة في إحداها تخرج عن اختصاصه كما أذا كانت الحصص موضوع القسمة متازعا فيها وان الفصل فيها من اختصاص المحكمة الابتدائية فانه يعين على القاضى الجزئ في هذه الحالة أن يوقف دعوى القسمة ويحيل هذه المنازعة الى المحكمة الابتدائية المتجر مرفوعة أمامها المقرر في المادى الذى اوجته هذه المادة من المحكمة اللهيئ العام المقرر في المادة 17 دون ما حاجة لاتباع الطريق العادى الذى اوجته هذه المادة

فالقاعدة اذن انه يجب على الحكمة أن تأمر بوقف الدعوى كلما تقدم أحد الخصوم بدفع يدير مسألة

أولية عب الفصل في أولا لكي يمكن الحكم في الدعوى الاصلية بشرط أن تخرج هذه المسألة عن المحصاص الحكمة المصلق بالوظيفة النوعي أو القيمي هير أنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى نقا المائة الأولية من عناصر الدعوى نفسها لأن الدعوى نقسها لأن الدعوى نقسها لأن الدعوى يوقف الحكم في المسألة الأمرى مترورها للفصل في الدعوى هؤ فيا على الفصل في المسألة الأمرى مترورها للفصل في الدعوى المكلم وجود الارباط كما يعين أن يكون النواع حول هذه المسألة يقوم على سند من الجد وتقدير جديد مسألة موضوعية تمنعت لقدير المكمنة واذا قضت المكمة برفض طلب الوفف فإن هذا الحكم مسألة موضوعية تمنعت لقدير المنافقة فيجوز المحكمة أن يقطر المدعوى حتى يقدم اليا الدليل على المحكمة أن تنظر المدعوى حتى يقدم اليا الدليل على المصار في الموضوع على المسالة التي يقدم اليا الدليل على المسالة الدي محم يقدم اليا الدليل على المسالة الدي الوقف الدي يسبيا

واذا قضى فى الدعوى بسقوط الخصومة او بانقضائها بمضى المدة فان اثر ذلك لا يمند الى حكم الوقف وذلك تطبيقا لنص المادة ١٣٧ مرافعات من ان سقوط الخصومة لا يسقط الحق فى الأحكام القطعية الصادرة فيها .

واذا ارتبكب قاتسد سيسارة فعسلا غير مشروع نتسج عسه جنعسة قيسل خطسساً أو اصابة خطأ وكان هذا الفعل قد أحسدت تلفساً بسيسارة أحسرى ورفسعت الدعسوى الحائدة على قائد السيارة وفي الوقت ذاته أقام مالك السيارة التي أصابيا الطف دعوى تعويض أمام الحكمة المدنية على الحكمة المدنية أن المعرف المدنية على الحكمة المدنية أن المعرفي بوقف دعوى العويض حى يقضى في الدعوى الجنائية باعتبار أن الحقا مسألة مشتركة في المدوى الجنائية مرفوعة على المبوع حمى ولو كانت المدوى الجنائية مرفوعة على المبوع لما هو مقرر في المائدي من أن الحكم على المابع وكانت الدعوى المدنية مرفوعة على المبوع لما هو مقرر في المدني من أن الحكم على المابع حجة على المبوع .

٧ ــ نصت المادة ٣ أمن قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ سنة ١٩٧٧ على أنه و اذا دفعت قضية مرفوعة أمام المحكمة بغضع يغير الزاعا أتختص بالفصل في جهة قضياء أخرى ، وجب على المحكمة اذا رأت ضرورة الفصل في المنفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد للخصم المرجه اليه المنفعة والمنافقة على المنفعة المنافقة والمائية على الله و أدا قصر الحصمة أن المحكمة أن تغصل في المنفقة المنافقة المائية على الله اذا قصر الحصم يحالها و وعلم المادة تحقف من المادة ١٩٧٩ في المنافقة المنافقة على المنفقة المنافقة على المنفقة المنافقة على المنفقة المنافقة المنافقة على المنفقة المنافقة على المنفقة المنافقة المنفقة عدد المنفعة وفي المائة المنافقة المنافقة المنفقة وفي المائة المنافقة المنافقة المنفقة المنفقة المنفقة المنافقة على المنفقة المنفقة المنفقة المنفقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنفقة المنفقة المنفقة والمنفقة وينافة ويطاب المنفقة المنفقة المنفقة المنفقة والمنفقة ويطاب المنفقة المنفقة المنفقة والمنفقة والمنفقة

عليه المادة ١٩٧٩ الا انه يغنى والقواعد العامة. ويرى الاستاذ كال عبد العزيز عدم اتباع المادة ١٩٧٩ في الاحرين جيما بقدير أن العمل بقانون السلطة القضائية تال للعمل بقانون المرافعات وبالتالى يعين على الحكمة صد القضاء بالوقف العمليقي أن تحدد للخصم المعنى مبعادا يستصدر وبالتالى يعين على المكرب بحيث يكون المطرف الاحتر عند مضى هذا الاجل ان يعجل لدعوى ويطاب الحكم فيا بحائبا ( الطبعة الثانية عن ١٩٧٩ ) الا أننا نرى أن لكل من المادين مجافا بحصى أن المادة ١٦ من القانون ٢٠ سنة ١٩٧٧ لا تعطيق الا اذا كان النزاع المدى ودفع امامها بدفع تحتص به جهة قضاء عادى ودفع امامها بدفع يدخل في اعتصاص الحكمة الدستورية كعام دستورية القانون المطبق أو دفع امامها بدفع يدخل في اعتصاص المحكمة الدي يدخل في اعتصاص المحكمة الدي يدخل في اعتصاص المحكمة تاري يدخل في اعتصاص القسمة المادي يقين المالذا كان النزاع المدى تخرى كما اذا رفعت دعوى القسمة المام عكمة جزئية وأثبر فيها نزاع على الملكية وكانت فيمة الدعوى تزيد على ٥٠٠٠ وحيد فان نص

 ٣ ــ ويعين مراعاة أن المحكمة الإبتدائية هي الحكمة ذات الاختصاص العام وتختص بموضوع
 الدفع ولو كانت قيمته لاتزيدعل ٥٠٠٠ وجيه مع مراعاة أحكام المادة ٤٦ التي تحيز للمحكمة الجزئية احالة الدعوى والطلب العارض الى الحكمة الإبتدائية .

ع. واذا لم تر المحكمة حاجة الى وقف الدعوى فمن الواجب أن تين عند الرفض ان الفصل
 ف الدعوى الإصلية لايقتضى هذا الوقف والا كان هناك قصور في تسيب الحكم الصادر في
 الوقف ( التعلق للدكور أبو الوفا الطبعة الخاصة ص ٥٨٧ ).

 اذا رأت المحكمة أن الفصل في الدعوى يتوقف على مسألة أولية ليست من اختصاصها ولاتيا أو قيميا أو نوعيا وقضت بوقف الدعوى مع تكليف اخصم باستصدار حكم بشأن هذه المسألة الأولية من الهكمة المختصة الا انه تخلف عن ذلك فانه يتعين على الهكمة ان تضفى في الدعوى بحالتها غير أنه لايجوز لها أن تعتبر نكول الخصم عن رفع الدعوى أمام الهكمة المختصة تسليما منه بدفاع عصمه.

٣ ـ وفقا للمادة ٣٩ مكررا من قانون الاصلاح الزراعي ١٧٨ سنة ١٩٥٧ المسافة بالقانون ٢٧ سنة ١٩٥٧ اصبح القاضي الجزئي وحده هو الخصى بنظر جميع المنازعات الناشئة عن العلاقة الإنجارية بين مستأجر الارض الزراعية ومالكها ايا كانت قيمة الدعوى واختصاصه لى هذه الحالة استشأق ونوعي من النظام العام فاذا رفست دعوى طرد للعصب أمام المحكمة الإبتدائية الدعي غليه بأنه يستأجر العين وتبين للمحكمة ان منازعته جدية فقد ذهبنا في الطبعة السابقة أنه يتعين عليها في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتكلف المدعى عليه بالالتجاء إلى القاضي الحرق للحصول على حكم بثبوت هذه العلاقة الإنجارية وأضفنا أنه من باب أولى يتعين على المحكمة وقف دعوى الطرد للغصب إذا كانت دعوى ثبوت العلاقة الإنجارية منظورة أمام القاضي الجزئي الأ أن هذا الرأى يصطدم بالأحكام الحديثة التي رددتها محكمة النقض ومؤداها انه متي كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فان اختصاصها هذا يمتد الى ماصاه أن يكون

مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت تما يدخل فى الاختصاص النوعي للقاضى الجزؤ لذلك فاتنا نعدل عن هذا الرأى ويبنى على ذلك انه اذا اثيرت امام المحكمة الابتدائية منازعة زراعية مما يختص بها القاضى الجزئى وفقا للمادة ٣٩ مكررا سالفة البيان فان المحكمة الابتدائية لاتوقف الدعوى وانما تتصدى للفصل فيها باعتبار ان اختصاصها يمتد الى الطلبات المرتبطة .

٧ ــ واذا قضت محكمة أول درجة في شق من النزاح وكان هذا الحكم غير منه للخصومة فانه لايجوز استناقه الا مع الحكم المنبي للخصومة برمتها عملا بلنادة ١٩ ٣ مرافعات غير أنه اذا استأنفه الصادر ضده على خلاف مايقضي به القانون فقد اصدرت محكمة النقض حكما قضت فيه أنه لايجوز للمحكمة الاستنافية في هذه الحالة أن تقضي في الاستناف بل يعين عليها أن توقف السياف حين صدور الحكم المنبي للخصومة برمتها أو بعد فوات ميماد الاستناف دون استنافه (الحكم في تقديرنا محل نظر ويفتقر الى سنده القانوني لانه لا يندرج تحت أية حالة من حالات الوقف التي نص عليها القانون.

٨ ــ واذا رفعت دعويان أمام محكمين مختلفين كل منهما مختصة بنظر النزاع وتحققت فيهما وحدة الخصوم والموضوع والسبب فانه لا يجوز الدفع أمام أحدهما بوقف الدعوى حتى يفصل في الثانية مادام أن كلا منهما مختصة بنظر النزاع ومثال ذلك أن يرفع المدعى دعوى فيدفعها المدعى عليه بدفع أو دفاع موضوعي يكون موضوعا لدعرى أخرى مستقلة منظورة كأن يرفع المؤجر دعوى يظالب فيها المستأجر باخلاء العين المؤجرة تأسيسا على أن عقد ايجارة المفروش قد إنتيى أجله فيدفع المستأجر بأن العين سلمت إليه خالبه وأن ماورد بالعقد المكتوب تحايل على القانون ولى الوقت نفسه يقيم دعوى أمام محكمة أخرى بثيوت العلاقة الايجارية باعتبار أنه إستاجر العين أخرى وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة أن توقف إحدى الدعوين حتى يقضي في الأخرى مادام أخرى وفي هذه الحالة الدعوى التي رفعت أخيرا لنظرها أمام المحكمة التي رفعت اليها الدعوى في الول الامر ويبغي على المحكمة في هذه الحالة أن لنطوم الما المحكمة في هذه الحالة أن العطرى التي رفعت الحالة أن العطرة العالم عكمة في المادة الاعرودة أنه العرجة الخالة مع المادة الاعرودة أنه العرود المائة من المحكمة الدرجة الاولى الى محكمة الدرجة الخالية ه.

٩ ــ والأيجرز للمحكمة أن تقضى يوقف القصل فى موضوع الدعوى لحين القصل فى مسألة اخرى يعوقف عليها هذا الفصل الا بعد ان يعتقق فا ان الدعوى استقامت من حيث شكلها اما اذا تين فا غير ذلك امتع عليها ان تقضى بالوقف كما اذا كانت الخصومة لم تعقد اصلا لعدم اعلان المدعى عليه أو كانت منعدمة لرفعها على ميت لأن الحكم بالوقف فى هذه الحالة هو بمتابة قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى فاذا خالفت الحكمة ذلك وطعن عليه الخصم المتشرر منه بالاستنافيه ان تبحث فى انعقاد الخصومة او عدمها وفا أن تقضى بطلان حكم الوقف فى حالة عدم انعقادها .

١٠ - وهناك حالة قريدة فى نوعها الا إنها على اية حال عرضت على الهاكم وطخعها أن الدعوى كابت معروضة على الشكمة الاستعاله وطعن أحد الحصوم بالتزوير الأول مرة امامها على مند مقدم في الدعوى والخذ اجراءات دعوى التزوير القرعه وتين للمحكمة ان الفصل فى الدعوى يعرقف على الفعيل فى صحة السند او تزويره الا الله اتضح في من ناحية احرى ان هناك الشخاص آخرون عن يقيدون من إغرر ويعين ان يكونوا محظين الماء نظر تزويره ، ونظرا الأنه الايجوز اعتصامهم الأول مرة امامها فان الحل الوحيد امامها فى هذه الحالة ان توقف الدعوى وان تكلف الطاعن برفع دعوى تزوير اصليه غذا المستد ومن الطبعى أنه سيسنى له فى هذه الحالة ان يخصم اولئك الذين يفيدون من الهرو ولم يكونوا محظين فى النزاع الأصل.

وتظل الدعوى موقوفه حتى يفصل في دعوى التزوير الأصليه بحكم له قوة الأمر المقضى .

١١ ــ كان اختصاص المحاكم الشرعة والملية بنظر دعارى الاحوال الشخصية والوقف قبل الممال بالقانون 470 لسنة ١٩٥٥ نوعى ومن النظام العام اما بعد العمل بهذا القانون فقد اصحت هذه الدعارى من اختصاص المحاكم الوطنية العادية فاذا عرضت على المحكمة الابتدائية دعوى اثير فيها نزاع يتعلق بمسألة من مسائل الاحوال الشخصية كما اذا نوزع في تحديد ورثة المورث فانه يتعين على المحكمة الابتدائية ان تتصدى لبحث هذه المسألة وتقول كلمتها فيها ولا يقدح في ذلك ان هناك دوائر معينة مخصصة لنظر دعاوى الاحوال الشخصية لأن تحديد اختصاص هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظم الداخل ولا يتعلق بالاختصاص النوعى .

اما اذا كانت المسالة الاولية قد اثنيرت امام المحكمة الجزئية وكانت غير مختصة بها كما فى المثل السابق فانه يتعين علميها احالة الدعوى الى المحكمة الابتدائية لتفصل فى هذا النزاع جميعه عملا بالمادة ٤٦ مر المحات .

١٦. \_ واذا اولفت الحكمة الدعوى الى ان يفصل فى مبألة احرى بحكم نباق ولم يقدم الخصم صاحب المصلحة مايدل على رفع دعوى وصدور حكم نباق فيها كان للمحكمة أن تفصل فى الدعوى بحالتها.

١٣ \_ وق حالة مااذا دفع أحد الخصوم بعدم دستورية القانون الذي يحكم النزاع طالبا وقف الدعوى حتى يرفع دعوى أمام الحكمة الدستورية المختصة وحدها بذلك وفقا للمادة ٣٧٥ من الدستور ، ٢٩ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٩ فانه يعين أن يتضح للمحكمة أن طلب الوقف يتسم بالجندية ولا يكفى عرد القول من طالبه بعدم دستورية القانون وهذا يقتضى أن يين في طلبه مبد عدم المستورية من وجهة نظره ، والمحكمة أن تستوضحه فيما غمض منه او فيما ينهم جلاء ووضوحا ، فإذا تين للمحكمة أن هذا اللغع يقوم على سند من الجد فانها توقف الدعوى ، أما اذا تين ها انه ظاهر الفساد فانها تعلق عده وتستمر في نظر الدعوى ، غير اله يسمن علم اجابته دون ان بسعم في عثم ما دعم المستورية .

### احكام النقض:

السان بعليق أمر البت في الدعوى على اجراء اعر ترى الحكمة ضرورة اتخاذة أو استيفاؤه ووقف القصل فيها غذا السبب حتى يتخد هذا الاجراء أو يتم بجمل حكم الوقف الصادر في هذا الشأن حكما قطعا فيما تضيمه من عدم جواز القصل في الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ويتعين على الحكمة احرامه وعدم معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم غا الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . ( نقض ٢٧ / ٣ / ٣٣ الكتب الفني السنة ١٤ ص ٢٩٧ ) .

 ٣ بـ على المحكمة أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه وليس لها أن توقف الدعوى حتى يفصل في ذلك النزاع في دعوى أخرى . ( نقض ١٦ / ١٧ / ١٩٥٤ المكتب القني السنة ٦ ص ٣١٥) .

٣ ـ فحكمة الموضوع اذا مااثير أمامها نزاع في الملك وهي بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر
 سواء من المدعي أو من شخص خارج عن الحصومة الا تعدد بهذا النزاع وأن تمضى في نظر
 الدعوى متى استبان لها عدم الجد فيه ( نقض ٧٧ / ١٥ / ٥٥ مجموعة النقض في ٧٥ سنة ص
 ٢٣٦ قاعدة رقم ٢٠ ، نقض ١ / ١ / ٩ / ٩٥ سنة ١٠ ص ٧٥ ).

الاتزيب على انحكمة إن هي لم توقف دعوى حساب عن ربع عين من الاعيان يدعي المدعى عليه أن الهين ملكه وانه لاوجه الازامه بتقديم اخساب متى كانت قد رأت بأسباب ساتفة ان الادعاء بالملكية على غير أساس وانه بذلك لا يصح أن يكون مبيا لوقف دعوى الحساب او رفضها ، ( نقضها 17 / 17 / 19 / 1907 المرجع السابق عن 177 قاعدة رقم 17 ) .

 التمسك بوجوب وقف دعوى القسمة حتى يفصل نهائيا في الملكية هو من شأن الخصم الذي نازع في هذه الملكية ولا صفة لغيره من الخصوم في التحدي به ( نقض ٣١ / ٥ / ٥٠ الكتب الفني السنة ٧ ص ٩٩٢ ) .

٣ ــ نحكمة الموضوع تقدير ما اذا كانت المنازعة في دعوى القسمة جدية ومؤثرة على الدعوى حتى توقف السير فيها أو انها ليست كذلك فتطرحها جانبا وتسير فيها . ( نقض ٥٣/٥/٣٥ المكتب الفنى سنة ٧ ص ٣٢٢) .

۷ — اذا رفعت دعوى بطلب مبلغ معين على انه رصيد حصة المدعين فى ارباح شركة ودار الناوع حول الناوع بيوقف الناوع حول الحساب المغلوب بتيجه ورأت الهكمة ان الفصل فى ساتر عناصر الدعوى يتوقف على الفصل فى الحساب وجب على المحكمة أن تفصل فيه ولا يجوز لها أن تحكم بوقف الدعوى يراجع ذلك الحساب ويفصل فى صحته . ( نقطن ٢ / ١ / ١٩٤٩ مجموعة عمر الجزء الخامس ص٣٥ / ١ / ١٩٤٩ المكتب الفنى سنة الخامس ص٣٥ / ١ / ١٩٤٩ المكتب الفنى سنة ١٩٥٥ ) .

٨ ـــ مؤدى نص المادة ٣٦٥ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية انه اذا ترتب على الفعل
 الواحد مسئوليتان ، جنائية ومدنية ، ورفعت دعوى المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية ، فان

رفع الدعوى الجنائية ، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو اثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في الدعوى الجنائية ، ولما المبلغة أن الدعوى الجنائية ، ولما الحكم بعطق بالنظام العام ، ويجوز التمسك في اية حالة تكون عليها الدعوى ويعتبر نتيجة الإزعة لمبدأ تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانولى ونسبتها الى فاصفها والمدى نصت عليه المادة ٤٥٦ عن قانون الاجراءات الجنائية ( نقض ٧٣/١٧/٣ سنة ٢٤ ص ٢٥٠٠ ) .

٩ ــ مقوط الخصومة أو انقضائها يمعنى المدة . لاأثر له على الاحكام القطعة الصادرة فيا .
 ١٠٤٠ وقف الدعوى لحين الفصل في مسألة أخرى . حكم قطمي . ( نقص ١٩٧٠/١٣/١٤ ص ٣٩٧ ) .

١٠ ــ طلب الصلح الواق من الافلاس . أثره . وجوب وقف دعوى الافلاس المرفوعة على المدين الى أن يفصل في هذا الطلب سواء كان الطلب سابقا على رفع دعوى الافلاس أو لاحقا عليا وسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سبقته طلبات أخرى قضى برفعنها . ( نقعى ١٩ / ٣ منة ٢١ ص ٤٢١ ) .

١٩ \_ النص في الفقرة الخالفة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٧ أسنة ١٩٤٤ بغرض رسم ايلولة على الفركات على أنه و اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع القابل ، وفي هذه الحالة يرد اليه رسم الايلولة المصل منه ، يدل \_ وعلى ماجرى به قضاء عجكمة النقض ـ على أن الشارع أراد أن يغرج من بسلطة مصلحة النيز الب ومن نطاق الطمن في تقدير قيمة التركة ، المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه . ( نقض العرب / ١٩٤٥ ) .

17 \_ لم يوجب القانون وقف النظر في الطعن واغا اجاز للوى الشأن استرداد رسم الايلولة اغصل منهم اذا أقاموا الدليل على دفع المقابل . ( حكم النقض السابق ) .

١٣ \_ يشترط فى حالة الوقف اعمالا لحكم المادة ٣٩٣ مرافعات أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم فى الدعوى ( نقض ٥ / ٣ / ٨٣ سنة ١٩ ص ١٥٥) .

14 \_ الحكم بوقف دعوى القسمة استادا الى المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات حتى يفصل فى النواع القام بسأن الملكية . قصاء ضمنى بعدم اعتصاص المحكمة الجزئية بنظر هذا النواع . المادة ٨٣٨ من القانون المدلى تلزم المحكمة الجزئية بالقصل فى منازعات الملكية التي تدخل فى اختصاصها ( نقض ٣٦ / ٣ / ٣٠ منة ٨٨ ص ٣٧٧) .

• 1 \_ متى كان الثابت من الحكم المطون فيه أن الفعل غير المشروع الذى نشأ عه اتلاف السيارة والذى يستد اليه الطاعبان في دعوى الصويص الحالية قد نشأ عه في الوقت ذاته جرعة قتل مورثهما بطريق الحيل الموت عنها الدعوى الحنائية على مقازفها تابع المطعون عليه فان سريان البقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف طوال المدة التي تدوم فيها الحاكمة الجنائية ولا يعرد المقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النبائي أو انتباء الحاكمة بسبب اخركا أن دعوى

التعويض عن اتلاف السيارة بطريق الحفاً \_ لا يجوز رفعها للمحكمة الجنائية لان هذا الفعل غير مؤتم قانونا \_ كا أنها اذا رفعت المحكمة المدنية كان مصبوها الحتى هو وقف القصل فيها حتى يمكن أنها اذا رفعت المحكمة المدنية كان مصبوها الحتى هو وقف القصل فيها حتى يحكم نهائها في الدعوى المدنية و لازما للفصل في كليما فيتعتم فلك على \_ المحكمة المدنية و الدعوى المدنية و لازما للفصل في كليما فيتعتم فلك على المحكمة بالمدنية الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل في بعلى المسألة من الحكمة الجيائية عبلا بما المدنية و كان فصلة فيها مدن وجوب نقيد القاضي المدنى بالحكم الجيائي في الوقائم التي فصل فيها بالمدن في المحافظة فيها مدرورها وماتفظي به المادة ٥١١ عن قانون الإجراءات الجيائية في المحافظة تكون له قرة من ان مايفحم به امام المحكمة المبنائية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا . ( نقض المريح المحكمة المبنائية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا . ( نقض

١٦ - اذ كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة رأت أن دعوى الحساب التى رفعها الطاعن على موروث المطعون عليها تخرج عن نطاق الدعوى الحالة تما لا محل معه لوقفها حتى يفصل في تلك الدعوى لان سند مورث المطعون عليها في دعواه الحالية هو ماقام بمغمه عن الطاعن بصفته ضامنا متضامنا له في الديون المستجقة عليه للبنوك وهي اسبه سائفة تهور رفض طلب الوقف ، لما كان ذلك فان النمي على الحكم - بأن المحكمة لم توقف الدعوى الحالية حتى يتم الفصل في دعوى الحساب - يكون في غير محله ( نقض ٤ / ٢ / ١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٢٠) .

١٧ — اذا كان مفاد ماقرره الحكم الصادر بوقف الدعوى حتى يفصل فى قنيته الجنحة وقم كذا ان طلبى مكافأة نهاية الحدمة والتحريض عن عدم اعطاء شهادة نهاية الحدمة لايمكن القصل كذا ان طلبى مكافأة نهاية الحدمة والتحريض عن عدم اعطاء أو أن رب العمل كان متعسفا في الابلاغ عن واقعة التبديد التي نسبها اليه ، وهو مارأت معه الحكمة أن البت فيه معلق على مايتهى اليه الحكم فى الجنحة المتهم فيها الطاعن ــ العامل ــ فيديد اموال الشركة المطعون ضدها فان هذا الذى قرره له حجيته . ( نقض ٢٣ / ٣ / ٢٧ منة ٣٥ ص ٣٥٠) .

١٨ - اذا كان الطاعن بصفته قد اقام الدعرى ... أمام دائرة الاحوال الشخصية للاجانب بصحة الوصية الصادرة لصالح الطائفة التي ينظها ، ورأت المحكمة أن النزاع حول جسية الموسية مسألة أولية يتوقف عليا الفصل في الدعوى وتخرج عن اعتصاصها الولاني فقصت بمكم بهائي بوقفها مع تكليف الطاعن باستصدار حكم في خلال سنة من المحكمة الادارية المختصة ، فان الحكم يكون قد قطع في أن الفصل في مسألة جسية الموسية ... وهي من مسائل الواقع ... يخرج عن الاحتصاص الولائي للمحكمة ، ويعقد شحكمة القضاء الادارى ، وتكون له في هذا النظاق حجة الامر المقضى ، بحث لا تملك المحكمة التي اصدرته أن تعدل عن هذا النظر ( نقض ١٤/٤/١٧ سنة ع٣ ص ١٩٨٥) .

تسليما بدفاع حصمه القام على أن الموصية مصرية الجنسية ، فان هذا الذي اسس عليه الحكم قضامه ، استدلال غير ساتغ لايؤدي الى التهجة التي انتي اليها ، ذلك ان تخلف الطاعن عن اقامة الدعوى أمام محكمة القضاء الاداري لايمد منه تسليما بدفاع حصمه وكان يعين على الحكمة أن تقضى في الدعوى بحالتها عملا بالفقرة الاخيرة من المادة ه ١ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤/٤٣ المطبق على واقعة الدعوى ( حكم المقض السابق ) .

٧ ــ محكمة الموضوع فير ملزمة يوقف الدعوى المعلقة بالمطالبة بمقابل التحكير أو بمقابل الانتفاع أو بالقيمة الايجارية الا اذا اليوت المنازعة حول ملكية العين الوارد عليها هذا الطلب اما اذا الرت وفصل فيها بقضاء قطعي فان المنازعة لا تكون لها محل بعد هذا القضاء . ( نقض ٧٤ / ٩ طعن رقم ٧٠ و لسنة ٤٤ قضائية ) .

 ٣١ ــ وقف دعوى القسمة للمنازعة فى الملكية شرطة. أن تكون المنازعة جدية والازمة للفصل فى القسمة وعارجة عن الاختصاص الوظيفى أو النوعى للمحكمة. (نقص ١٩٧٧/٦/٣١ طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٦ قضائية).

٣٠ ــ اقامة المدين التاجر دعوى مباشرة باتبام الدائن بالاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش
وطعنه بالتزوير على سند الدين . لا محل لوقف دعوى الافلاس فلما السبب . علة ذلك .
 للمحكمة استخلاص مدى جدية المتازعة في الدين ( نقعني ٣٥ / ١٩ / ١٩٧٨ طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٥ قضائلة ) .

٢٣ \_ النص في المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه د اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها .. ، يدل على ان المشرع ارتأى كتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضي المدل بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدهويين وهو وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها وفتي المادة ٤٥٦ من قانون الأجراءات الجنائية والمادة ٢٠٧ من قانون الالبات ، أنه يعين على المحكمة المدنية وقف الدعوى أمامها انتظارا للحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية ، طللا أقيمت الدحوى الجنائية قبل أو اثناء السير في الدعوى المدنية ، وطالمًا توافرت وحدة السبب بأن تكون الدعويان ناشئتين عن فعل واحد ، وان تحقق ارتباطا يقتضي ان يترقب القاضي المدني صدور حكم نبائي في الدعوى الجنالية لتفادي صدور حكمين مختلفين عن ذات الواقعة من محكمة جالية وأخرى مدنية . لما كان ذلك وكان تحريك الدعوى الجنائية لا يتحقق بمجرد تقديم الشكاوى والبليغات التي تقدم لسلطات التحقيق وكانت قاعدة الجدائي يوقف المدني من الطام العام، فتقتني الفكمة من تلقاء نفسها بايقاف الفصل في الدعوى الجنائية متى تحققت من توافر دواعيه ، وعن طلب الإيقاف في أية حالة تكون عليها الدعوى المدنية ، كما يجوز ابداؤه لاول مرة أمام عكمة النقص ، لما كان ماتقدم وكان الطاعن لم يقدم مايدل عل أن الدعوى الجنائية قد أقيمت بشأن تزوير عقد زواجه بالملعون عليها والقدم كدليل البات في دعواها ، ولا على انه طلب وقف السير في الدعوى قلبًا السبب فيكون النعي مفطرا إلى الدليل. ( نقض ١٩٧٨/١/١١ سنة ۲۹ ص ۱۹۳) .

٣٣ مكرر \_ اذ كان المدين مسئولا هن خطأ الاشخاص المدين يستخدمهم في تعفيد البرامه العقدى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المقاول الذي عهيد البه الطاعن \_ المالك \_ بعفيد عملية الترمم قد اخطأ في عمله خطأ ترتب عليه هدم المبني ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر العامن مسئولا أمام المطعون عليه عن الخطأ المدى ارتكبه القاول \_ دون تعليق دعوى المطعون عليه على الفصل في الدعوى التي رفعها الطاعن ضد المقاول \_ لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تعليقه . ( فقض 18 \_ ٣ \_ ١٩٧٨ مسة 74 العدد الاول ص 19 ٤ ) .

٣٤ سـ انالماده ١٩٧٦ من قانون المرافعات قد جعلت الامر فى وقف الدعوى جوازيا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها فلا يجرز الطعن فى حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة . (نقض ١٤ سـ ٣ سـ ١٩٧٧ منة ١٩٨٣ العدد الاول ص ٧٤٠ ، نقض ١٩ سـ ٣ سـ ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٨٨ طمن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨٥ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨٥/١/١٥ طمن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧٥ \_\_ مناط وقف الدعوى المدنية انتظارا للفصل في الدعوى الجدائية هو أن تكون الواقعة الجنائية لازمة للفصل في الحق المدعوى المدنية به فاذا قام لدى المحكمة من الاسباب الاخرى مايكفى للفصل في الدعوى درن توقف على مسألة جائية ، فلا عليها ان هي فصلت في الدعوى درن النفات الى الواقعة الجنائية ، ومن ثم لا تكون محكمة الموضوع بقضائها في الدعوى قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام وتكون الاسباب الجديدة برمنها غير جائزة القبول عملا بعى المادة من العدد الثالث ص ٥٣ ) .

٣٦ \_ تحتص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى كافة منازعات الجنسية سواء كانت فى صورة دعوى أصلية أو فى صورة مسألة أولية يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الاصلية المنظورة أمام القصاء العادى فيتعين على المحكمة فى هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعادا بستصدر فى شأنها حكما نبائيا من مجلس الدولة . ( نقض ٣١ \_ ٥ = ١٩٨١ طعن رقم 1 مديد ٥ . قضائية ) .

٧٧ ــ وقف الدعوى طبقا للعادة ١٧٩ هرافعات . جوازى للمحكمة . شرطه . وجود ارتباط بين المسألة الاولية والدعوى التي تعظرها . تقدير ذلك عضوعه لرقابة محكمة التقض . على الحكمة تصفية كل نزاع يدخل في اختصاصتها بتوقف الحكم في الدعوى على الفصل فيه . ر نقص ١٣ ــ ١٣ ــ ١٩٨٧ طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٨ ـــ اذ كان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى ... باعلاء الطاعن من العين باعتباره فاصبا ... مقيما قضاءه على أن الحكم الصادر في دعوى الطاعن ... برفض الزام المقعون عليه تحرير عقد المجار له عن ذات العين ... قد حاز قوة الامر المقضى لعدم استثناف الطاعن له واعتبرته محكمة الاستثناف المال القانون القضائها في حين انه وهو صادر في شق دعوى الطاعن لم يكن من الجائز استثناف على استقلال ومن ثم لم يحز تلك القوة فانها تكون قد اقامت قضاءها على مالخالف صحيح القانون اذ كان عليها وقف النظر في الاستثناف الى حين صدور الحكم الذي للخصومة برمتها في المدعوى آنفة الذكر ، على إن تستألف السير في الاستثناف مواء بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم آنف الذكر ، على إن تستألف السير في الاستثناف مواء بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم الذكر ، على ان تستألف السير في الاستثناف مواء بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم الف الذكر ون

٣٩ ــ القضاء بعدم الدستورية . اقتصاره على مخالفة التشريع العم يصحورى . عدم امتداده الى حالات مساس القوانين بالحقوق المكتسبة . للمحكمة التي يغار أملمها سلطة تقدير مدى الجد فيه لوقف السير في الدعوى . ( نقض ٣٠ ــ ١٠ ــ ١٩٨٣ طمن وقم ١٩٩٣ لسنة ٤٨ فضائية ) .

٣٠ ــ ١٤ كان ١٠ الحكم للطعون فيه قد انهى الى النبيجة الصحيحة في القانون وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاق، فانه لا تثريب هليه أن الغنت عن طلب وقف الدعوى حتى يفصل فى مدى مشروعية القرار من جهة القصاء الادارى، طلقا أن الأوراق خالية من وجود مثل هذا القرار، وطلقا لا انطباق للفانون رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٦٧ اللكي أصاف جميع النساعات اللويية والمقاحن والمفارب والخابز في رأجلها طبقا للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المناسبة العامة للمعطاحين والمفارب والخابز في رأجلها طبقا للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ووقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الى الجمعول المرافق للقانون رقم ١٩٨١ لسنة في الجمعاص القضاء العادى، لان مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقا للعامة ١٩٢٩ من قانون المرافعات عند اللوة أحد الخصوم دفعا يكن القصل فيه أمرا لازما للفصل في الدعوى أن تكون المسألة التي يغيرها الدفع خارجا عن اختصاص الحكمة للمعلق بالوظيفة أو الاختصاص تكون المسألة التي يغيرها الدفع خارجا عن اختصاص الحكمة للمعلق بالوظيفة أو الاختصاص النوعي الامر المفتقد في النواع المائل . ( نقض ٣٠ - ٣ - ١٩٧٧ مسئة ٨٤ الجنوء الاول ص ٢٨٠)

٣١ ـ وحيث أن حاصل السبب الرابع أن اخكم المطعون فيه وفعني ظليب وقف المسبو في الاستناف حتى يفصل في دعوى الابن مستنا في ذلك الى أنه طلب لا عبل له في القانون وأنه لا يصح أن يوقف الاستناف حتى يفصل في الدعوى الملكورة ، وهذا من اخكم خطأ: وغالمة للقانون لان المتدخل يدعى نببا رفع به دعوى مسقلة وهو ماكان يعين معد على الحكمة أن تترب حتى يقضى في السبب فقع حكمها على أسلس صحيح ، كما أن المتناخر لم يكن عملاً أمام عكمة أول درجة ولكن سخر في الاستناف خلعة الدعوى .

وحيث أن هذا السبب في غير عمله ، ذلك أن مناط الحكم يوقف السير في النجوى سـ طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القصائية ـــ والمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات الحالي ) افا رأت الحكمة قانون المرافعات الحالي ) افا رأت الحكمة تعليق حكمها في موضوعها على القصل في مسألة أخرى يعرقف عليها الحكم أن تكون هذه المسألة خارجة عن الجعماص الحكمة الوظيفي أو النوعي ، واذ كان ذلك وكان الحكم المجلمون فيه قد أنام قصاده برفض طلب وقف السير في الاستناف على أن الدعوى الحالية لم تنقع بدفع يثير نزاها الفصل فيه يدخل في ولاية جهة قضائية أخرى حتى كان يجب على الحكمة أن توقف السير في الاستناف على أن الدعوى الحالية لم تنقع بدفع يثير نزاها الفصل فيه يدخل في ولاية جهة قضائية أخرى حتى كان يجب على الحكمة أن توقف السير في الاستناف على أن الدعوى حتى يستصدر فيه الحصم حكما نهائها من الجهة القصمة ء وان و القصابي في هذا

الاستناف لا يتوقف على الفصل في الدعوى وقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٤ أحوال شخصية حتى كان يجوز غلم المحكمة أن تأمر بوقف هذا الاستناف عملا بالمادة ١٩٦٣ مرافعات لان النزاع في الدعوى وقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٤ كلى أحوال شخصية القاهرة هو بذاته النزاع في الاستناف الحالى اذ هو النزاع حول تركة المرحومة زينب اسماصل حسن ومن المبتحق فا شرعا والحصوم في الدعوى ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٤ بعم ذات الحصوم في الاستناف الحالى بعد أن قررت المحكمة قبل لدنمل محمود بد العزيز محمد مصطلى خصما ثالنا منصا للمستأنف في طلباتها ء اذ كان الطاعون لم يجادلوا في أن موضوع الدعوى ١٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتنائية للاحوال الشخصية عا يدخل في اختصاص المحكمة التعلق بالوظيفة أو بالنوع ووفض الحكم المطلون في وقف السير في الاستناف خين القصل في النه لا يكون فقد خالف القانون أو أحطأ في تطبقة م رفقت السير في الاستناف خين القصل في النه لا لاكون فقد خالف القانون أو أحطأ في تطبقة م رفقت السير في وقف السير في الاستناف خين القصل في النه لا المدد الاول ص ٢٧٣ في .

٣٧ ـ مناط الحكم بوقف الدعوى طبقا للمادة ١٧٥ من قانون المرافعات أن تكون المسألة الاولية التي يغيرها أحد الخصوم خارجة عن احتصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو النوعي ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن محكمة الدرجة الاولى المختصة بنظر كل من دعوبي الملكمة والمد واقت والموقع والمربع عن ذات العقال في دعوى الملكمة الدرجة للكنة ويما حكم واحد واذ كان القصل في دعوى المربع متوقفا على الفصل في دعوى الملكمة من صحة وتحديد دعوى الملكمة المنافقة والمحتمدة من الفصل في دعوى المربع المنافقة وقد تحاصل المحتمد عن المنافقة وقد تحاصل المحتمدة في المحتمدة في نظرها على ضوء تقرير الحيم المنافقة في المحتمدة في نظرها على ضوء تقرير الحيم المنافقة في المحتمدة في نظرها على ضوء تقرير المحتمدة فلا يهيمه مايكون قد اصطرد المحتم في دبأن الرد على مأثاره الطاعن من عدم تحديد الدعوى من الإيقاف قبل الحكم فيها من عكمة الدرجة الاولى . ( نقص ١٣ – ٣ – ٣ – ١٩٨٤ المحتمدة في المستمدة ١٩ قصائية ) .

٣٣ ـــ كا كان غكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع والموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم فإن لها تقدير جدية أو جدوى طلب الخصم ضم قضية الى اخرى معروضتين عليها أو طلب وقف احداهما وبيئا يفصل فى الاخرى لتجيب هذا الطلب أو ترفضه ، كما أنها ليست مازمة بصقب حجج الخصوم لترد على كل منها على استقلال وحسيها أن تقيم قضاءها على اسباب تكلى خمله . ( تقص ٣٧ ـــ ١ ـــ ١٩٨٤ طعن وقم ٣٧٣ لسنة ٤٩ ص ١٩٧٠ منة ٤٧ ص ١٩٤٠ ، نقص ١٩٧٨ سنة ٩٧ ص ١٧٤٠ .

٣٤ ــ المارر ــ وعلى ماجرى به قصاء هذه الحكمة ــ أن وقف الدعوى طبقا للمادة ١٧٩ من قاون الرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسها تستينه من جنية المازعة في المسألة الأولية الحارجة عن اعتصاصها أو عدم جنيتها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأن الفصل في الاستعاف المقام من الطاعة يعرفف الفصل فيه على وجود علاقة الهارية ينها وبين الطمون صدهم من عدم عدم والمائدة المطعون صدهم من الحكمة الجزئية من عدم وهو الامر المقام بشأنه دعاوى قضى فيها قصاح المطعون صدهم من الحكمة الجزئية واستأنفت الطاعة هذه الاحكام أمام محكمة شيئ الكوم بهيئة استعافية ، وكان الاحتصاص في واستأنفت الطاعة هذه الاحكام أمام محكمة شيئ الكوم بهيئة استعافية ، وكان الاحتصاص في المساحدة عليه المناسقة عليه المساحدة المحارفة المساحدة المساح

الفصل فى وجود هله العلاقة الانجارية أو عدم وجودها ينعقد وفقا لنص المادة ٣٩ مكرر من القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٧٥ المبحكمة الجزئية ، القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٧٥ المبحكمة الجزئية ، وفقرح جن المحصاص الحكمة التي أصدرت الحكم المطعوب فيه ، لما كان ذلك فان قضاء الحكم المطعوب فيه ، لما كان ذلك فان قضاء الحكم المطعوب في أخر المحمد عن أنه لايمس حجية حكم الوقف الصادر من الحكمة الإبجائية فائد لا يحول دون تعجيل الدهوى أمامها بعد أن قضى في أمرابه صحيحا بالحصاصها وحدها بالفصل في أمر تعجيل المطاورة عليا باعبارها مسألة أولية لازمة للقصل في الاستعاف بما ينطى معه المحلق العرب ١٩٨٤ طمن رقم ٩٠٨ السنة ٥٠ قضاية ).

. ٣٥ ـــ الوقف التعليقي حكم قطعي . اعباره طرا مانما من مباشرة خصومة الدعوى . مؤداه . وقف سريان تقادم الخصومة بمحني المدة حتى يع تفيد ماقضي به . عبارة المادة . ١٤ مرافعات لا تعنى ترتيب استفاء من احكام وقف التقادم . ( نقض ١٧ ـــ ٥ ـــ ١٩٨٤ طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٦ \_ مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقا للمادة ١٧٩ من قانون المرافعات وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة بـ أن ترى الهكمة تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى خارجة عن اختصاصها الوظيفي أو النوعي ويتوقف الحكم في المدعوى الأوفى على الفصل فيها . كان ذلك ، وكان الفصل في أمر صحة أو بطلان العقدين موضوع المدعوى رقم لايا است ١٩٧٩ مدن دمنيور الابتدائية التي قامها المطعون عليه وأخرون ضد الطاهن الانترج عن اختصاص ألحكمة الوظيفي أو النوعي ولا يتوقف عليه الحكم في المدعوى الطورحة في الذكر عن اختصاص ألحكمة المعروب فيه إذ رفض وقف المدعوى يكون قد انتي إلى نتيجة صحيحة ، ولا يعيبه مايكون قد وقع فيه من خطأ في هرواته القانونية التي أوردها في هذا الشأن ، لأن شحكمة النقض مايكون قد وقع فيه من خطأ فيا دون أن تقضعه ، ومن ثم يكون النمي بهذا السبب على هير أن تصحيح ماوقع فيه من خطأ فيا دون أن تقضعه ، ومن ثم يكون النمي بهذا السبب على هير أساس . ( نقض ٢ / ١١ / هم ١٩٨٩ ) .

٣٧ ـ وقف الدعوى طبقا للعادة ١٧٩ من قانون المرافعات ـ وعلى ماجرى به قصاء هذه الهكمة ـ جوازى شحكمة الموضوع حسيا تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأوليه أو عدم جديتها ، ومناط الحكم بوقف السير فى الدعوى طبقا المعادة سالفة المذكر أن تكون المسألة الاساسية التي يثيرها الدفع عارجة عن اختصامي الهكمة المسئق بالنظام العام . (نقص الاساسية التي يثيرها العلمان رقما ٣١٧ لسنة ٥٧ قصائية ، ١٩٨٩/١/٢٦ لسنة ٥٩ قصائية ، نقص ١٩٨٥/١٧/١ طمن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ قضائية ، ١٩٨٧ له ١٩٨٨ مسنة ٣٧ ص ٧٨٣) نقص ١٩٨٨/١/٢١ طمن رقم ٢٧٧ لسنة ٨٥ قضائية ) .

٣٨ بـ الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل في مسألة الحرى يحكم نهائي . عدم تقديم الحصم مايفيد صدور هذا الحكم . أثره . المحكمة الفصل في الدعوى بمائها . علة ذلك . ( نقص مايفيد صدور هذا الحكم . أثره . المحكمة الفصل في المدعوم بالمدارك المدين المدعوم المدين المد

٤ — الرقف الوجوبي للدهوى ، المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٠ استة ١٩٧٧ مناطه ، توقف القضل في الدعوى على القصل في نزاع يغرج عن ولاية المام المادة .
 ماهداه ، وجوب اعمال المادة ٩٠٩ مرافعات . ( نقص ٣٠ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ٩٣٨٩ لسنة ١٩٨٦ .

 ١ ع. الحكم برقف إلدعوى لحين الفصل في مسألة اعرى . حكم قطعي بهؤداه . جواز استطاله على استقلال . المادتان ١٩٩٩ ، ٢٩٧ مرافعات . ( نقص ٢٠ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٣٥ قضائية ) .

٢٤ \_\_ قضاء الحكم الابتداق بوقف الدعوى حتى يقصل في المنازعة المنازة من طالي الدخل ، انطواؤه على قضاء ضمني بقبول تدخلهما . (حكم النقص السابق) .

٣٤ ـــ الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى غين الفصل فى مسألة أعرى يعرقف عليها هذا الفصل. الطواؤه على قصداء ضميع بصحة شكل الدعوى . مؤداه . لمسألف حكم الوقف أن يطرح على محكية الاستناف نعيه على قصداء ذلك الحكم فى شكل الدعوى . القضاء بمطلان حكم الوقف لصدوره فى خصومة منطعة صحيح . ( نقش ٥٠ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٠ هى قصلية ، نقض ١٩ / ٤ / ١٩٧٤ سنة ٥٠ عى ١٩٧٠ ، نقض ١٩٠ / ٤ / ١٩٧٤ سنة ١٥ عى ٣٣٧) .

٤٤ ـــ الحكمة الدستورية العليا هي الجهة المرط بيا دون غيرها مهمة الرقابة القصائية على وسعورية القوانين . مؤداه . ليس المهرها من المحاكم الاصعاع من تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . اذا تراءي لها عبد مستورية نصى في قانون او الاتحة في دعوى مطروحة عليها تعين والفها واحالتها الى الحكمة الدستورية العليا للقصل في المسألة الدستورية . المادتان ١٧٠٩ . من المستور ، ٢٥ ق. ٨٤ لسنة ١٩٨٩ . الاجهرز للمحكمة أن تمتع عن الحكم بالقوائد تأسيسا على عدم دستوريتها هالفتها للشريعة الاسلامية . ( نقض ١٩٨٣ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٠ قصائية ) .

٤ = اخكم بوقف الدجوى حى يفصل فى مسألة اخرى ترى الحكمة ضرورة الفصل فى مسألة اخرى ترى الحكمة ضرورة الفصل فى وضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه وعدم مقوط الحمورة بمعنى المدة . ( نقط ٣ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ قضائية ) .

٣ ع. مناط اخكم بوقف صور الدعوى تعلقا على مسألة أخرى يتوقف عليها الجكم فى موضوعها ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المسافة خوجة عن اعتصاص موضوعها ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المسافة خوجة عن اعتصاص الحكمة الوظهى أو النوعى . ولما كان النص في الفقرة الأولى من الماقة الرابعة من القانون رقم وابحد إلى المستعلق بالماع المواجهة من المتحاص المسافة والبدائية واستعالى، لبطر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اعتصاص الحاكم الشرعية أو المله مفاده ... وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ... أن تشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق العظم الداخل لكل عكمة ... عا تحتص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالاختصاص الدوى ، فتكون الدائرة المدنية المنظورة أمامها الدعوى هي اقتصه نوعها بالمحمل فيما يتار فيها من نزاع يتعلق بسألة من مسائل الأحوال الشخصية على كان الحكم في الدعوى يتوقف على من نزاع يتعلق بالدوى يتوقف على

الفصل في هذه المسألة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ فصل في مسألة لازمة للجكم في موسوع المدوى وهي تحديد ورقة المالك الأصلى لعقار النزاع ولم يوقف الدعوى للفصل فيها من عكمة الأحوال الشخصية لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعي ويكون العبي عليه في هذا الخصوص على غير أساس . ( نقض ٢٤ / ٣ / ١٩٩٧ طمن رقم ١٩٩٧ السنة ٥٣ قضائية ، نقض . ٣ / ٣ / ١٩٧٧ ) .

٧٤ ـــ الدفع بعدم دستورية نص في قانون او لاتحة . شحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير مدى جديته . مادة ٧٩ ب من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية . ( نقض ٨٨ / ٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٧٥ قضائية ) .

٨٤ ـــ وقف السير في الدعوى استادا الى المادة ١٣٩ مرافعات . جوازى للمحكمة حسيا تستينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية اخترجة عن اختصاصها او عدم جديتها . (حكم النقض السابق ) .

 ٩ - رفع الدعوى الدستورية امام المحكمة الدستورية العليا . سيله . الدفع أمام محكمة المرضوع التي لها السلطة في تقدير مدى جديجه . ( نقض ٣٤ / ٣ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٥ قضائية ) .

٥ ــ توقف الفصل فى الدعوى على الفصل فى نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى .
 أثره . وجوب وقف الدعوى . مادة ٩٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القصائية . مثال بشأن توقف الفصل فى صحة التعاقد على الفصل فى طلب بطلان قرار لجنة القسمة . ( نقض ١٩٨٥/١٣/١٩ طعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ قضائية ) .

١٥ ... وحيث انه بالنسبة للسبب الثالث وبغض النظر عن عدم استاد الحكم المطعون في قضائه الى اساءة استعمال العين االمزجرة فان مناط وقف الدعوى المدنية انتظارا للفصل في الدعوى الجنائية هو أن تكون الواقعة الجنائية الازمة للفصل في الحق المدى به ، فاذ قام لدى المكمة من الأسباب الأخرى مايكفي للفصل في الدعوى دون توقف على مسألة جنائية ، فلا عليا ان هي فصلت في الدعوى دون النفات الى الواقعة الجنائية . ( نقض ١٩٧٩/١١/٣٤ من المعدد الخانى ص ٥٠٠ ، نقض ١٩٨٨/٣/٣ طمن رقم ١٩٣٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٧٥ ــ دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعي بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما . مناطه . قيام الحصومة في مرحلة الاستناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ثمن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستناف حتى يفصل فيها يحكم تكون له قوة الأمر المقطى . ( نقض ٣٦ / ٥ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٥ \_ الحكم بوقف الدهوى حتى الفصل في الجنعة المستأنفة الصادر من المحكمة الابتدائية استنافية. قضاء محكمة الجنح المستأنفة بالقضاء الدعوى الجنائية في الجنعة المذكرة لوفاة المهم. مؤداه . زوال سبب الوقف وحق الهكمة في معاودة نظر موضوع المدعوى دون أن يعد ذلك اهدارا لحجية حكم الوقف . ( نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٨٩ طمن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٣ قضائة ) .

٤٥ ـــ الحكم بوقف الدعوى غين الفصل في مسألة أعرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها .
 فيها . حكم قطعى . أثره . امتاع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تغيد ذلك الحكم أو استحالة تغيله . ( نقض ٣٧ ل . ٤ / ٩٨٩ / ٤ / ٩٨٩ طعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٥ قضائية ، نقض ١٧ / ٤ / ١٩٧٤ سنة ٣٥ ص ٣٩٨ ) .

۵ دمكررستحجيل الدعوى بعد وقفها . شرطه . تحديد جلسة جنينة لنظرها وان يم اعلان الخصم بهذه الجلسة قبل انقضاء سنة من اخر اجراء صحيح فيا . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الخصومة لا عمرة بتاريخ ايداع صحيفة التعجيل قلم كتاب المحكمة . علة ذلك . ( نقض ۲۷ / ٣ / ١٩٨٩ طمن رقم ٢٠٥٥ ، ٢٩١٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

وه \_ من المقرر في قضاء هذه المحكمة \_ انه حتى كانت المحكمة الإبتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فان اختصاصها هذا يمد الى ماعساه أن يكون مرتبطه به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى برمتها للمحكمة الاختدائية .

٣٥ \_ محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية . عدم بيان الطاعن سنده من النصوص الدستورية او التشريعيه فى التمسك بهذا الدفع فى موطن دعواه . دلالة ذلك . عدم جدية الدفع . مثال بشان الدفع بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ ) .

رنقض ١٩٩١/١٢/١٢ طمن رقم ١٠٤٠سنة ٥٦ قضائية )

٧٥ \_ الحكم بوقف الدعوى حى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل
 فيا . حكم قطمي . أثره . امتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيذ ذلك
 الحكم .

(نقص ١٩٩٣/١/١٩ طعن رقم ١١١ لسنة ٥٨ قضائية )

٥٨ ــ وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات جوازى للمحكمة حسيا تستبينه من
 جدية المنازعة في المسالة الاولية الخارجه عن اختصاصها

( نقط ۱۹۸۸/۱۲/۲۷ طمن رقم ۱۵۸۹ أسنة ۵۲ قطائية )

٩٥ ــ وقف الدعوى . جوارى لمحكمة الموضوع حسبا تستينه من جدية المنازعة فى المسالة
 الاولية . او عدم جديتها والتي يكون القصل فيها الازما للحكم فى الدعوى . مادة ١٢٩ مرافعات .

#### 179 310

ر نقض ۱۹۹۲/۳/۳۵ طمن رقم ۲۰۵۱ لسنة ۵۰ قضائية ، نقض ۱۹۹۱/۳/۳۷) طمن رقم ۱۸۸۰ لسنة ۵۳ قضائية )

. ٢\_وقف الدعوى **لتعلق الحك**م فى موضوعها على الفصل فى مسالة اخرى يتوقف عليها الحكم . مناطه . خروج هذه المسأله عن اختصاص انحكمة الوظيفى او النوعى .

(نقط ۲۱ /۱۹۹۷ ط ۲۹۱ لسنة ۲۰ قضائية )

١ - .. وقف المتحوى متى اثار الحصم دفعا يكون الفصل فيه أمر لازما للفصل ف الدعوى .
 نادتان ١٦ من قانون السلطة القضائية ، ١٧٩ م افعات .

( نقض ١٩٩١/٣/٧ ط ٣٠٥ لسنة ٥٤ قضائية )

٦٣ ــ من المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ أن تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم يوقف الدعوى لهذا السبب بجعل حكم الوقف قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يمتح على المحكمة معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الديل على تنفيذ هذا الحكم .

(نقش ۱۹۹۳/۱/۱۹۹۸ الطمن رقم ۸۷ لسنة ۵۸ ق عقرب الطمن ۲۵۱ لسنة ۲۹ ق جلسة ۲۹ مر ۱۹۹۳ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۹۹۳ سنة ۱۹۹۳ سنة ۲۹ ص ۱۹۷۳ مر ۱۹۷۳ ص ۱۹۷۳ مر ۱۹۳۳ مر ۱۹۳۳ مر ۱۹۳۳ مر ۲۳۳ مر ۲۳۳ مر ۲۳۳ مر ۲۳۳ مر ۲۳۳ مر ۲۳۳ مر ۲۳۸ مر ۲۵ مر ۲۹۸ مر ۲۹۸ مر ۲۵ مر ۲۹۸ مر ۲۸ مر

# مادة ۱۳۰ الفصل الثانى انقطاع الخصومة

### مادة ١٣٠

ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ، أو بفقدة أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان بياشر الخصومة عنه من الغائبين الا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

ومع ذلك إذا طلب أحد الخصوم أجلا لاعلان من يقوم مقام الخصم الذي تحقق في شأنه سبب الانقطاع ، وجب على المحكمة ـ قبل أن تقضى بانقطاع سبر الخصومة ... أن تكلفه بالإعلان خلال أجل تحدده له ، فإذا لم يقم به خلال هذا الأجل دون عذر قضت المحكمة بانقطاع سبر الخصومة منذ تحقق سببه .

ولا تنقطع الخصومة بوفاة وكيل الدعوى، ولا بزوال وكالته بالتحى أو بالعزل، وللمحكمة أن تمنح أجلا مناسبا للخصم الذى توفى وكيله، أو إنقضت وكالته إذا كان قد بادر فعين له وكيلا جديدا خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقضاء الوكالة الأولى.

### التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٣ وقد ساق المشرع تيريرا فذا العمديل على نحو ماجاء بالمذكرة الايضاحية بما بلي :

ال كان انقطاع سور الخصومة في الدعوى يستارم بالضرورة اعلان جميع الخصوم فيها بالجلسة التي عجلت إليها ، ورغبة في التيسير عن كاهل المتفاضين فقد رأى المشرع أن يتبح هم الحق في طلب تأجيل الدعوى لاعلان من يقوم مقام الحصم الذى توفى أو فقد أهلية الخصومة أو زالت صفته دون باق الخصوم في الدعوى على أن يستمر سور الدعوى بعد ذلك في مسارها الطبعي إذا تم هذا الاعلان بدلاً من أصدار حكم بانقطاع سور الخصومة ولذلك نص المشرع على تعديل المادة بما يحقق ذلك الفرض وجعل لازما على المحكمة اجابة الخصم فذا الطلب تحقيقا للغاية الدي شرع من أجلها على أن يكون لها بعد ذلك أن تقضى بانقطاع سور الخصومة في الدعوى إذا لم يقم الحصوم بهذا الاعلان خلال الأجل الذي تحدده له المحكمة وكان عدم قيامه بهذا الاعلان غور مستد إلى على مقبول ويكون انقطاع سور الخصومة منذ تحقق سيب الانقطاع وليس من الوقت الدي تقضى فيه المحكمة بهذا الاعلان على الدين تقضى فيه المحكمة بهذا الاعلان على المحكمة بهذا الاعلان على الدين تقضى فيه المحكمة بهذا الاعلان على الدين تقضى فيه المحكمة بهذا الاعلان على الدين المحكمة بهذا الاعلان على المحكمة بهذا الاعلان على المحكمة بهذا الاعلان على الدين المحكمة بهذا الاعلان على المحكمة بهذا الاعلان المحكمة بهذا الاعلان المحكمة المحكمة بهذا الاعلان المحكمة بهذا الاعلان المحكمة المحكمة المحكمة بعدالمحكمة بعدالمحكمة ا

الشرح

١ - كانت الحاكم قبل تعديل المادة تسور على الحكم بانقطاع سبر الخصومة إذا تحقق سببه ولو حضر من يمثل الخصم الذي حدث بسببه الانقطاع - حيى لو أراد الخصم الأحر أن يوجه إليه طلبته - على سند من أن الخصومة لا تنعقد الا باعلان صاحب هذه الصفة و تصر على الحكم صفته - وكانت الحاكم ترفض تأجل الدعوى لاعلان صاحب هذه الصفة و تصر على الحكم بالانقطاع رغم أن محكمة النقض ذهبت في بعض أحكامها الى أن حضور من يقوم مقام الحصم الذي توفى او فقد أهلية الحصومة او زالت صفته يمنع من الحكم بالانقطاع إلا أن غالبية الحاكم لم الذي توفى او فقد أهلية الحصومة بالنسبة هم وكان من نتيجة ذلك تأخير الفصل فيها وتكبيد المقاضين ينقطع سير الحصومة بالنسبة هم وكان من نتيجة ذلك تأخير الفصل فيها وتكبيد المقاضين نفقات لا طائل من ورائها فرأى المشرع تيسيرا على الحصم الأخر أن يتيح له أن يطلب أجلا لاعلان صاحب الصفة الجديد والزم الحكمة أن تحيه إلى هذا الطلب فإذا أجابته إليه ومع ذلك لم يقب بالاعلان فإنه أهال عدم حكمت بالانقطاع أما إذا كان عدم قيام الحصم الأخر بالاعلان يرجع إلى عذر مقبول - كا إذا تين أن عامب الصفة الجديد قد غير مسكنه منذ وقت قريب - أو أن عدم الاعلان كان نتيجة تصنت الخضر أو تلاعه أو أهماله فانه يصين على الحكمة أن تؤجل الدعوى مرة ثانية وثالده حي يتم الاعلان أو يتضح لها تقصير موجهه في إجرائه .

 ٣ ــ وف حالة ما إذا قضت المحكمة بالانقطاع فإنه يحدث أثره من وقت تحقق سببه وليس من الوقت الذى قضت به فإذا كان المدعى عليه قد توفى بتاريخ ١٩٩١/٣/١٠ الا أن المحكمة لم تقض به الا في ١١/٥/١٣ فإن الانقطاع بحدث أثره من تاريخ الوفاة .

وتما هو جدير بالذكر أنه إذا حضر من يمثل من انقطعت الخصومة بشأنه سواء كان من المدعين أو المدعي أو حضر من كان قاصرا المدعين أو المدعي عليهم كورثه المتوفى أو وكيل أخر عن الوكيل المعزول أو حضر من كان قاصرا وبلغ سن الرشد فلا تقصى انحكمة بالانقطاع ويجوز للمدعى في جميع هذه الحالات أن يوجه له الطلب في الجلسة . وحيتذ فإن المحكمة لا تؤجل المدعوى للاعلان غير انها تكون ملزمه بتأجل الدعوى اذا طلب صاحب الصفة الجديد ذلك ليعد دفاعه أو مستداته .

 ٣ ــ وانقطاع الحصومة هو وقف السير فيها بحكم القانون ويتميز عن وقف الخصومة بخاصتين الاولى انه يحصل دائما بحكم القانون بمجرد قيام سببه والثانية أن له أسبابا معينة نص القانون عليها على سبيل الحصر وهي :

١ ــ وقاة أحد الحموم فاذا توفى الخصوم هيما فهي تنقطع من باب أولى .

٣ ــ فقد أهلية أحد الخصوم كما اذا حجر عليه لسبب من الاسباب الموجبة للحجر .

 ثبوت وفاته وانتهاء صفة من تقدم ذكرهم بالوفاة أو العزل أو سلب ولاينه . واذا بلغ القاصر سن الرشد واستمر الوصى فى الحضور دون اعتراض انقلبت نيابته الى نياية اظائمية .

٤ ـــ الما كان الهرض من انقطاع الحصومة هو تفادى اتخاذ اجراءاتها فى غفلة من الخصوم لذا يحيز القانون للمحكمة أن تحكم فى الموضوع اذا كانت الدعوى قد تبيأت للحكم فيها وتعدر الدعوى مهيأة للحكم فى موضوعها منى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الحتامية عملا بالمادة ٩٣١ موافعات .

• \_ ينبنى على ذلك انه اذا تولى المحامى عن أحد الخصوم أو عزل أو تنحى فلا تنقطع الحصومة ولكن تمنح المحكمة أجلا مناسبا للخصم الذي مات وكيله بالخصومة أو انقضت وكالته بالمعرى اذا كان قد بادر فعين له وكيلا جديدا خلال خمسة عشر يوما التالية لانقضاء وكالة الوكيل الأول وذلك تمكينا للوكيل الجديد من الالمام بعناصر الدعوى وماتم فيها من اجراءات ( الوسيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة النامنة ص ٧٤١ ) .

ويقع الانقطاع بقوة القانون وبمجرد قيام سببه سواء علم به الخصيم أو لم يعلم .

ومن المقرر أن الانقطاع يرد على جميع أنواع الدعاوى بما فيها المستعجلة وقضايا التنفيذ الوقمية والموضوعية وفي جميع مراحل التقاضي بما فيها محكمة النقض .

والأمر يحتاج الى تفصيل بالنسبة خالة الطعن بالنقض ، فاذا توفى أحد اخصوم أو زالت صفة من يمثله بعد صدور الحكم محل الطعن فامه يتعين رفع الطعن ممن حل محل من كان له الحق فى الطعن وبجب أن يوجه الطعن أيضا فى حالة وعاة من صدر لصالحه الحكم أو زالت صفة من يمثله الى من حل محله غير أنه اذا حدثت وفاة احد الخصوم أو زالت صفة من يمثله بعد رفع الطعن فان محكمة اللقعن لا تقضى بانقطاع سير الخصومة لان اجراءات الطعن تصب على عناصمة الحكم ولا يؤثر فيها وفاة أحد الخصوم أو زوال صفة من يمثله غير أن الامر يخطف اذا نقض الحكم للمرة الثانية وكان يتعين على محكمة النقص أن تفصل فى موضوع الدعوى طبقا لما تقضى به المادة ٢٩٩ مرافعات فانه بجب عليها فى هذه الحالة أن تقضى بيقض الحكم وبانقطاع سير الحصومة الى ال مرافعات فانه بجب عليها فى هذه الحالة أن تقضى بعدها صاحب المصلحة فى السير فيها اذ تعد الحكمة فى هذه الحالة محمد الحصومة الى ال

واذا تعدد الخصوم وقام سبب الانقطاع بالنسبة الى أحدهم فقط فانها تستمر بالنسبة الى المهم فقط فانها تستمر بالنسبة الى الجميع فاذا المتحرفة فان الحصومة تنقطع بالنسبة الى الجميع فاذا اشترى أربعة أشخاص حقارا من شخص واحد أو عدة أشخاص ورفعت دعوى صحمة تعاقد وتولى أحد المدعين أو المدعى عليم فانه يجوز للمحكمية ان تقضى بالانقطاع بالنسبة لمن توفى فقط وتستمر فى نظر الدعوى بالنسبة لمباقين باعبار ان دعوى صحة التعاقد تقبل التجزئة.

ومن باب أولى اذا كانت الدعوى قد رفعت بصحيفة واجدة من عدة اشخاص كل منهم يطاب بعق ذاتى له مستقل عن الآخرين فإنها في حقيقها تعير دعاوى متعددة كما اذا رفع عدة عمال دعوى عمالية على صاحب العمل يطاله كل منهم بحق له مستقل عن الآخرين حتى ولو كانت هذه الطلبات كلها تستد الى قاعدة المساواة بينهم وبين عامل آخر فإذا حدث مبب من أسباب الانقطاع بالسبة لأحد العمال فلا تأثير له على الياقين بعكس مااذا كان سبب الانقطاع لقد حدث لرب العمل

وكذلك الثبأن اذا رفع عدة مشترين على باتع واحد بصحيفة واجدة دعوى يطلب كل منهم صحة ونفاذ عقد اليع الصادر إليه وكان عقد كل منهم مستقلا عن الآخرين فاذا حدث سبب من أسباب الانقطاع بالنسبة لأحد المدعين فلا تأثير على الباقين حى ولو كانت الأرض المباعة جميعها تقع بمنطقة واحدة او كان كل منهم قد اشترى نفى المساحة وبنفس الثمن المدى المشرى به الاخرون ، أما اذا حدث سبب الانقطاع بالنسبة للمدعى عليه فانه يقضى بالانقطاع بالنسبة لمم جميعا .

ويشترط لانقطاع صور الخصومة أن يتحقق صبها بعد بدء الخصومة أى بعد المطالبة القضائية فان حدث السبب قبل ذلك أى قبل ايداع الصحيفة قلم الكتاب كانت المطالبة القضائية معدومة ولا تطبق أحكام انقطاع سير الخصومة ( مرافعات الاستاذ كمال عبد العزيز الطبعة الثانية ص ٣٩٣ والنظرية العامة للعمل القضائي للدكتور وجدى راغب صد ٤٠٨ وحكم النقض رقم ٢٩٠ .

واذا أصدرت المحكمة حكما تجهديا باحالة الدعوى للتحقيق أو بندب خيير وقام سبب من أسباب الانقطاع قبل تنفيذ حكم التحقيق أو قبل مباشرة الخبير المأمورية فلا يجوز اجراء التحقيق أو مباشرة الخبير للمأمورية الا بعد استناف السير فيها في مواجهة الخصم الذي حل من قام به سبب الانقطاع والامر كذلك اذا قام سبب من اسباب الانقطاع بعد ان باشر الخبير المأمورية وقبل أن يضع تقريره .

ونظرا لأن الخصومة أمام محكمة النقض لاتعقد الا بصحيفة تودع ثم تعلن بعد ذلك فانه لايصح القول بانقطاع سير الخصومة في حالة تغير الصفة قبل اعلان التقرير .

واذا كان أحد الخصوم قاصرا وبلغ سن الرشد فان هذا لا يؤدى بذاته الى انقطاع صبر الخصومة كما في حالة الوفاة أو فقد الاهلية وانحا بحصل هذا الانقطاع بسبب مايترتب على البلوغ من زوال صفة من كان بياشر الخصومة عن القاصر ، أما في اجراءات التنفيذ فلا يحدث أى انقطاع للخصومة اذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التغيذ وانحا بجب توجيه الاجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة الى نائبه أو الى المنفذ ضده اذا كانت قد اكتملت اهليته حسب الاحوال .

واذا اصدرت المحكمة الابتدائية حكما بتوقيع الحجر على شخص معين الا انه توفى الثاء نظر الاستناف فانه ييمين على المحكمة الاستنافية ان تقضى بالفاء الحكم وبالنهاء الدهوى .

والحكم بانقطاع سير الحصومة ليس حكما بالمعي الصحيح لأنه ليس قضاء في موضوع الحق المطروح على المحكمة وبالتالي يجوز للمحكمة أن تعدل عنه اذا ماتين لها أنه صدر على خلاف الواقع مثال ذلك أن يثبت المحضر في اعلان الدعوى او اعادة اعلانها وفاة المطن اليه فتقضى المحكمة بالانقطاع الا ان هذا الحصم يحضر قبل نهاية الجلسة وهنا يجوز للمحكمة ان تعدل عن هذا القرار وان تنظر الدعوى من حيث وقفت .

وفي حالة ما إذا كانت الخصومة قد انقطعت لسبب من الاسباب المبينه بالمادة الا ان المحكمة

استمرت فى نظر الدعوى أما لأنها لم تفعل الى الانقطاع رهم أن اوراق الدعوى تنطق به وإما لان هذه الاوراق لا تحوى شيئا من ذلك فانه يترتب على ذلك بطلان جميع الاجراءات اللاحقه للانقطاع ومنها الحكم الصادر فى الدعوى مالم تكن الدعوى قلد تهيأت للعكم فى موضوعها قبل الانقطاع كما سبق البيان ، والبطلان هنا نسبى مقرر لمصلحة من تقرر الانقطاع لصاحمة فلا يجوز التحدى به لاول لصاحمة المنقض ماذام أن من يدفع به في يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، غير ان الامر يختلف إذا كان سبب الانقطاع قد حدث فى اخر مرحلة من مراحل التقاضى كمحكمة الاستناف ولم يختش من يقوم مقام الحصم الذى حدث الانتظاع .

## أحكام النقض:

١ ــ تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات ( على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو يزاول صفة من كان بياشر الخصومة عنه من الغاتبين ) . ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة اما بلوغ الخصم سن الرشد فانه لايؤدى بذاته الى انقطاع سير الخصومة وانما يحصل هذا الانقطاع بسبب مايترتب على البلوغ من زوال صفة من كان بياشر الخصومة عن القاصر ومتى كان الثابت أن الطاعن قد اختصم اختصاما صحيحا في الاستناف ممثلا في والده باعتباره وليا شرعيا عليه فان الاستثناف يكون قد رفع صحيحا ويعتبر الطاعن عالما به فاذا بلغ سن الرشد أثناء سير الاستناف ولم ينبه هو ولا والده المحكمة الى التغيير الذي طرأ على حالته وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ الى أن صدر الحكم في الاستثناف فان حضور هذا الوالد يكون في هذه الحالة بقبول الابن ورضائه فتظل صفة الوالد قائمة في تمثيل ابنه في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وبالنالي ينتج هذا التمثيل كل اثاره القانونية ولاينقطع به سير الخصومة لانه انما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الاصيل وهي لم تزل في هذه الحالة بل تغيرت فقط فبعد ان كانت نيابة عنه قانونية اصبحت اتفاقية ( نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ١٣٩٣ ، نقض ١٩/٦/٦ سنة ١٩ ص ١٩٢٥، نقض ٢٨ / ٦ / ٧٧ طعن رقم ٣٨١ سنة ٤٣ ) . ٣ ـــ لما كان انقطاع سير الخصومة لايرد الا على خصومة منعقدة وكانت الخصومة امام محكمة النقض لاتعقد \_ على ماجرى به قضاء محكمة النقض \_ الا باعلان هرير الطمن مؤشرا عليه بقرار الاحاله فانه لايصح القول بانقطاع سير الخصومة في حالة تغيير الصِفة قبل اعلان الطرير (نقط ١٧ / ٢ / ١٩٦٦ سنة ١٧ ص ٣٢٩).

٣ ــ مفاد نص المادتين ١٣٠ ، ١٣٧ من قانون المرافعات انه اذا زالت صفة من يبوب في مباشرة الحصومة عن أحد الحصوم انقطع سيرها بحكم إلقانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك ولا يجوز المخاذ اى اجراء من اجراءات الخصومة في فترة الانقطاع وقبل ان تستأنف الدعوى بالطريق المدى رحمه القانون وكل اجراء في تلك الفعرة يقع باطلابها في ذلك الحكم الذي يصدر

ق الدعوى (نقط ٢٠/١٧/٣٠ منة ٢٥ ص ١٥١٤ . تقطن ١٩٨٩/٧/١٩ طعن رقم ٣٧٣٥ كنة ٥٨ قضالة ) .

٥ ــ اذ تين من الحكم المطعون ليه أن الطاعن قدم مذكرة اقتصر فيها على طلب الحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاة والله ، وكانت وفاة والد الطاعن ليست بذاتها مانعا من تقديم دفاعه في الموضوع طالما أنه حضر الجلسة وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة في قرارها بحجز القضية للحكم ، فإن النعى على الحكم ــ بالاخلال بحق الدفاع ــ يكون على غير اساس . ( نقض ١٨ / ١ / ١ / ٩٧٥ سنة ٣٦ ص ١٤١٤) .

٧ \_ مباشرة المجامى للاجراءات أمام محكمة الاستناف من المستأنفين هيما . عدم اعلانه عن
 وفاة البعض منهم اثناء نظر الاستناف . أثره . عدم قبول النعى من بلق المستأنفين ببطلان
 الحكم . علة ذلك . ( نقض ٤٤ / ١ / ٧ / ٧ طعن رقم ٥٣ ، ٧ السنة ٤٤ قضائية ) .

٨ ــ الفاء المؤسسة المدعى عليها وزوال شخصيتها الاعتبارية واحلال مؤسسة اخرى محلها .
 أثره . انقطاع صير الخصومة بقوة القانون . ( نقط ١ / ١٣ / ٧٧ طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٤) .

٩ ــ الحكم بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى الإيعاد أن يكون قرارا تصدوه الحكمة بما لها من سلطة والاثية فى مراقبة اجراءات التقاضى وليس قضاء فى الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم مايصح له الاسك به ، بل ان العدول عنه جائز متى تين للمحكمة التى اصدوته انه صدر على خلاف الواقع . ( نقض ١٩٨٤/٦/٦ منة ٣٧ ص ١٩٠٥ ، نقضى ١٩٨٤/٩/٦ طمن رقم ١٩٥ لسنة ٣٩ ص ١٩٨٤/٩/١ ) . .

 ١٠ ـــ استجواب الخصم . ماهيته . علم اعباره وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوفاة احد الخصوم . ( نقض ١٥ / ١١ / ١٩٧٩ طعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٦) .

١١ ـــ ادماج الشركات . أثره . حلول الشركة الداعمة محل الشركة المندمجة فيما لها من حقوق وماعليها من النوامات . خلافتها له خلافة عامة . ( نقض ٧ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٨٠ ) . ١٩٨٠ ٤ ) .

١٧ \_ للشركة شخصية اعتبارية مسئلة عن شخصية تمثلها . تغيير ممثل الشركة . لاأثر له في سير الدعرى . ( نقض ٢٦ / ٢٦ / ١٩٧٩ طعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٦ قضائية ) .

١٣ \_\_ استناف الحكم الابتناق الصادر برفض طلب توقيع الحجو. وفاة المطارب الحجر عليه اثناء نظر الاستناف. وجوب الفاء الحكم الابتناق والقضاء بلتنهاء المعجوى (نقض ٧٧/٥/٧ سنة ٣٨ ص ١٩٩٣). 4 \_ وفاة المحجور عليه ابان نظر الطعن بالقض وبعد أن أصبحت الدعوى مهيأة للحكم فيها . لاأثر لذلك في وجوب نظر الطعن والفصل فيه . وظيفة محكمة الفض الاساسية هي النظر في الطعون التي ترفع في الأحكام النبائية لنقض مافسد منها وتقريم مايقع فيها من أخطاء قانونية ( حكم انقض السابق ) .

۱۵ ــ حجز الدعوى للحكم دون مرافعة بالجلسة مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم المستأنف عليه مذكرة في الميعاد أثبت بيا وفاة المستأنف في ذات يوم الجلسة . أثره . انقطاع صير الخصومة. بقوة القانون ر نقض ٣٦ / ٢٧ / ٢٧ سنة ٧٧ ص ١٨٠٩ ) .

١٦ - لما كان انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون دون حاجة لصدور حكم به فان الحكم الايكون الا تقريرا لحكم القانون وبوصفه متعلقا بسير الدعوى الايكون له أية حجية واذ يشترط الانقطاع سير الخصومة أن يتحقق سبه بعد بدء الخصومة ، فان وقع قبل ذلك أى قبل ايداع الصحيفة قلم الكتاب كانت الخصومة معدومة ولا تجرى عليها أحكام الانقطاع . ( نقض الح السبة ٧٤ قضائية )

١٧ ـ مفاد نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات ان مجرد وفاة خصم أو فقده أهلية الحصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فانه لا يؤدى بذاته الى انقطاع صبر الخصومة ، وانحا يحصل هذا الانقطاع سبب مايترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، ولى اجراءات التفيذ لايحدث انقطاع للخصومة اذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التفيذ وانحا يجب توجيه الاجراءات اللاحقة على على تحقق هذه الحالة الى نائبه أو الى المنفذ ضده اذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الاحوال .
ر نقص ١٨ / ١٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

10 \_ النص ف المادة ١٩٠٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣١ من قانون المرافعات \_ يدل على أن الاصل هو القطاع سير الخصومة حتا بوفاة أحد الخصوم وأنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية في ذلك غاية الأمر اذا كان الخصوم قد فرفوا قبل قيام هذا العارض من ابداء دفاعهم المتامى في الدعوى حقيقة أو حكما بالمرافعة الشفوية أو بالكتابة أو باتاحة الفرصة غم في ذلك ، فان انقطاع سير المتصومة عندلك يكون غير المسلحكمة في جلمه الخالة اصدار حكمها في الدعوى . لما كان ذلك قضاء ولذلك أجاز القانون للمحكمة في جلمه الحالة اصدار حكمها في الدعوى . لما كان ذلك عكمة الاستناف دفاعا وأن المستأنف طلب الى المكمة من بعد حجز القضية للحكم اعادتها الى المحلمة لوفاة خصمه وانقطاع مير الخصومة تبعا لذلك ، وكان الحكم أخوبوز في رده على هذا الطلب قوله أن المحكمة لا ترى اجابته بعد أن تيأت الدعوى للحكم ، دون أن يين العناص المواقعية التي اسعد من احال وقابها عليه في تطبيق حكم المادتين ١٩٠٠ ١٩٣٠ من قانون المواحد تفاد يكون قاصر الميان قصورا يبطله في تطبيق حكم المادتين ١٩٧٠ طعن رقم ١٩٨٨ لسنة 194 قضائية ) .

١٩ ــ مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تتيباً الدعوى للحكم في موضوعها انقطاع سير الخصومة بقوة القانون دون حاجة لصدور حكم به ودون توقف على علم الجمم الآخر بحصول هذه الوفاة وينتج عن ذلك بطلان كافة الاجراءات التي تتخذ في الدعرى بعد تاريخ قيام سبب الانقطاع بما فيها ماقد يصدر من حكم في الدعوى ، وبطلان الاجراءات المشار اليه هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته من علقاء المتولى فلا يجوز لغيرهم القسك به . لما كان ذلك وكان الثابت من المستدات المقدمة بملف الطعن أن محكمة أول درجة حددت جلسة ١٦ ـــ ٢ ـــ ١٩٧٥ لنظر الموضوع بعد انتباء التحقيق وانه في هذه الجلسة حضرت المطعون عليها الاولى وقدمت حافظة مستدات بدفاعها فأجلتها الحكمة فحلسة ٢ - ٣ - ١٩٧٥ لتبدى اليابة رأيها في الدعوى ، ثم صدر الحكم الابتدائي بتاريخ ١٦ ــ ٣ ــ ٢٩٧٥ ، وكانت اليابة العامة بعد صدور القانون وقد كرا السنة ١٩٥٥ أصبحت طرفا أصليا في قضايا الاحوال الشخصية التي لا تخص بها أَنْحَاكُمُ الْجَزَّلَيْةُ ، لها مِا للخصوم من حقوق وعليها ماعليهم من واجبات فلها ان تبدى الطلبات والدفوع وتباشر كافة الاجراءات التي يحق للخصوم مباشرتها ، فاذا كان الثابت أن مورثة الطاعبيُّ قد توفيت بتاريخ ١٦ ــ ٢ ــ ١٩٧٥ فان سبب الانقطاع يكون قد حصل قبل أن تنبأ الدعوى للحكم في موضوعها وفقا للمادة ١٣١ من قانون المرافعات ، ويترتب على ذلك بطلان كافة الاجراءات التي اتخذت في الدعوى بعد ذلك التاريخ بما في ذلك الحكم الابتدائي ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييده رغم بطلاته فانه يكون قد أحطا في تطبيق القانون . ( نقص ١٩ - ٤ - ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٢٤٠٢) .

٧٠ — أنه وان كانت الاجراءات التي تم في فترة انقطاع سور الحصومة تقع باطلة الا أن علما البطلان سورو القانون لمصلحة من علما البطلان نسى قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وتحكينا ضمن الدفاع عن حقوقهم ويسقط بعدم الخسك به صراحة أو ضمنا وإذا كان الخسك بهذا البطلان بخالطه واقع فانه لايجوز النحدى به لاول مرة أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم مايدل على تحسكها أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم مايدل على تحسكها أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم مايدل على تحسكها أمام محكمة الموضوع بطلان الاجراءات التي تحت حقب زوال صفة بمثلها فانه لايقبل منها الذفاع لاول مرة أمام هذه المحكمة . ( نقض ٨ ــ ٥ ــ ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الاول ص ١٩٧٨ )

٧٩ ــ اذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون صدهم الاربعة عشر الاول في الطعين قد انتهوا أمام محكمة أول درجة الى تحديد خصومهم يتوجيه طلباتهم الحتامية الى الحراسة والشيركة العامة للعجارة والكماويات دون وزير الاقتصاد الذي لم يختصموه في الاستناف ، فإنه لاتحل للتحي بعدم اختصامه عند تعجيل نظر الاستناف بعد أن قضى بانقطاع سير الحصومة فيه لزوال صفة الجهاز الادارى للحراسات العامة الذي الهاه القرار الجمهوري رقم ٢٩٢٦ لسنة ١٩٧٧ واصل محله جهازا لتصفية اعمال الحراسة طلما أنه لم توجه البه طلبات خعامة أمام محكمة أول درجة ولم يختصم أصلا في الاستناف ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن جهاز التعاون الاقتصادي والدوني ينص في مادته الثانية بهم بالحصاص الجهاز بالبت في هيم الموضوعات المتعلقة بها بالاجانب وبتصفية الحراسات المتعلقة بما المحالية بها بالاجانب وبتصفية الحراسات المتعلقة بما مدينة المحالية بها بالاجانب وبتصفية الحراسات المتعلقة بما بالمحساس الجهاز بالبيات في همينا المحالية بها بالاجانب وبتصفية الحراسات المتعلقة بما بالمحساس الجهاز بالبيات في همينا المحالية بالمحساس الجهاز بالدينات المتعلقة بها بالاجانب وبتصفية الحراسات المتعلقة بما بالمحساس الجهاز بالدينات المحساس الحساس الحساس المحساس الحساس المحساس الحساس المحساس المحساس المحساس الحساس المحساس الحساس المحساس الحساس المحساس المحساس الحساس المحساس المحس

### مادة ، ۱۳

وكانت الدعوى الحالية تصلق بحقوق الشركاء المصريين النائجة عن تصفية شركة بهيع جميع موجداتها ، فمن ثم لم يطرأ بصدور هذا القرار الجمهورى مايؤدى الى القطاع سو الحصومة فى الاستناف ولا تثريب على المحكمة اذا استمرت فى نظره . ( نقض ٢٧ ـــ ١ ـــ ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول عر ٣٣٣ ) .

٣٧ ــ القطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليه . وجوب موالاة المدعى السير في الاجراءات في مواجهة ورثته قبل القضاء سنة . ( نقض ٣٠ ــ ه ــ ٩٨ طعن رقم ٩٦١ لسنة ٧٤ فضاية ) .

٣٣ ــ وفاة أحد الخصوم فى نزاع قابل للتجزئة أثناء تداوله بالاستئاف. أثره . بطلان الطمن بالنسبة له فقط . ( نقض ١٤ ــ ٦ ــ ٩٨٣ الطعرن أرقام ١١٨٧ ، ١٤٣٧ ، ١٤٩٩ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٣٤ ـ حكم ايقاع الييع . عدم جواز استنافه الا فى الحالات الواردة بالمادة ٤٥١ / ١ مرافعات . فقد المنفذ ضده أهليته أو زوال صفته . لا يترتب عليه انقطاع الخصومة . وجوب توجيه الإجراءات الى نائبه . ( نقض ٣٠ ـ ١٠ ـ ٨٣ طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ فضائة ) .

 ٣٥ ــ متى كان الدائن قد طنب إشهار افلاس مدينه التاجر حال حياته ثم توفي المدين أثناء نظر الدعوى فان اعلان الورثة لايكرن لازما وانما يجوز لهم التدخل دفاعا عن ذكرى مورفهم .
 ر نقش ١٤ ــ ٥ ــ ١٩٨٤ طعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٣٣ ــ ٣٩٧٣ سنة ٣٣ العدد الاول ص ٤٧٣ ) .

### تعليق:

مزدى هذا الحكم أن المحكمة لا تقطى بالقطاع سير الخصومة في الدعوى متى كان الدائن قد طلب اشهار افلام مدينه الناجر حال حياته ثم توفي المدين أثناء نظر الدعوى .

٧٧ ـــ اذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المؤسسة المصرية العامة للغزل والسبح انما الخصمت في المدعوى الى جانب الشركة الطاعة بسبب اشرافها عليها وتبعية الشركة المذكورة فا فان القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٥ ــ اذ قعنى بالهاء المؤسسات العامة ونقل كافة اخصاصائها المقررة بمقتضى القوانين والمواقح الى رؤساء مجالس ادارة الشركات التي كانت تابعة لها ـــ يكون قد أبي تبعية هله الشركات للمؤسسات المذكورة ومنحهاذاتية مستقلة باحلالها على المؤسسات المفاقق في مباشرة نشاطها واختصاصائها التي كانت تعولاها عنها . ولما كانت الشركة الطاعة في الاصل خصما في الدعوى قبل صدور القانون المشار اليه وانهاء تيجها للمؤسسة المصرية المعامة للمذل وانسبج يمنحها استقبالا بذاتيتها في شيل نفسها فان الخصومة في الدعوى لا تكون قد انقطع سيرها بصدور ذلك القانون ولا يكون لزوال صفة المؤسسة المذكورة أي أثر على سيرها . سيرها بصدور ذلك القانون ولا يكون لزوال صفة المؤسسة المذكورة أي أثر على سيرها .

٧٨ ــ القرر في قضاء هذه الشكمة أن الأصل الذي يقوم عليه الانقطاع هو حماية ورالة المولى أو من يقوم مقام من فقد الاهلية أو تفوت صفعه حتى لا تتحف الاجراءات بغير علمهم

ويصدر الحكم صدهم في غفلة منهم دون أن يعمكوا من استعمال حقهم في اللفاع تأكيدا لمبدأ المواجهة بين الحصوم ، ولم يقصد بالالقطاع أن يكون جزاء على الطرف الاخر لاستعراره في موالات أجراءات الحصومة على الرهم من علمه بقيام السبب الموجب لانقطاعها ، ولذلك فمن المقرر أن الحصومة تستأنف سوها أفا حضر بالجلسة المددة لنظر الدعوى ورثة المتوفى أو من يقوم مقام من فقد الاحلية أو تغيرت صفته . ( نقض ٢٧ ــ ٣ ـــ ١٩٨٤ العلمان وقما ٢٣ ـ ١٩٨٤ العلمان وقما

٩٩ حـ طلبات المدعين أحقيتهم فى تعليل أجرهم الشهرى الى .... وفى الفروق المالية المترتبة على ذلك بواقع .... وفى الفروق المالية المترتبة على ذلك بواقع ... لكل منهم إسعادا الى قاصة المساواة التى ترتبها علاقة العمل القائمة بين كل منهم وبين الملطون صفحا الأولى وان متعددة بقدر عدد المدعين وصيحفلة كل منها عن الانحرى على هذا النحر تكون قابلة للتجزئة ولا تأثير لما يحترى الجراءاتها بالنسبة لاى منهم على الانحرين . ( نقض ٩٧ حـ ٣ حـ ٣ ٩٨٣ على هذا ولمن رقم ٥٠ و صدة ٤٩ كلما التحري على هذا النحرة ولمن المراءاتها بالنسبة لهى منهم على الانحرين . ( نقض ٩٧ حـ ٣ حـ ٣ ٩٨٣ على المنابق ) .

٣٠ ــ الخصومة لا تعقد الا بين الاحياء . انعدامها بالنسبة لمن توق قبل اختصامه . ( نقض ٢٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٩٥ قضائية ) .

٣١ \_ انقطاع سر الخصومة بحكم القانون لوفاة احد الخصوم قبل أن تهيأ الدعوى للحكم في موضوعها . أثره . بطلان كافة الاجراءات التي تتخذ في الدعوى بعد قبام سبب الانقطاع بطلانا نسيا بما في ذلك الحكم الصادر في الدعوى . المادتان ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ مرافعات . (نقض١١٩١٩ م على رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٥ قصالية ، نقض ٢ / ٥ / ١٩٨٩ طعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥٥ قصالية ) .

٣٧ ــ انقطاع سير الخصومة المقصود منه . مثول ورثة الخصم المتوقى امام المحكمة يحقق الفاية من المختصامهم بصفتهم هذه . تحقق ذلك . لا محل للنمى على الحكم لعدم قصائمه بانقطاع سير الخصومة . ( نقض ٤ / ٣ / ١٩٨٧ طمن رقم ٢٩٣٧ لسنة ٥٠ قصائمه ، نقص ١٩٧٨/٥/٥٠ محموعة المكتب الفنى سنة ٣٤ ص ١٣٧٨) .

٣٣ ــ لما كان مفاد المادين ٩٣٠ ، ٩٣٣ من قانون المرافعات. أنه إذا تولى أحد الخصوم إنقطع سبر الحصومة بحكم القانون دوند حاجة إلى صدور حكم بدلك وبغير توقف على علم الطرف الآخر بحصول هذه الوفاة ، ولا يجوز إتخاذ أى أجراء من إجراءات الخصومة فى فترة الانقطاع قبل أن تستأنف المدعوى سيرها بالطريق المدى رسمه القانون ، وكل إجراء يتم فى تلك الفترة يقع باطلا بما فى ذلك الحكم الملكي يصدر فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الأوراق أن مورث الطاعن الثاني توفى بعارة ٩٥ / ١٩ / ١٩٨٧ قبل أن يهياً الاستناف للفصل فى موضوعه ، وصدر الحكم المهلمون فيه دون اعلان الطاعن الثانى بقيام تلك الحصومة فان هذا الحكم يكون قد صدر باطلا بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعين للارتباط القام بين مركزيهما .

٣٤ ــ من المقرر في قضاء هلمه المحكمة ان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من النوافعات أنه يترتب على وفاة أحد المحصوم قبل أن تنيأ الدعوى للحكم في موضوعها

انقطاع سبر الحصومة بقوة القانون ، بفير حاجة لصدور حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة ، وينتج عن ذلك بطلان كافة الاجراءات التي تُتخذ في الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الانقطاع بما فيها ما قد يصدر من حكم في الدعوى وأن الدعوى لا تُعتبر مهيأة للحكم إلا بفوات المواعيد المجددة لايداع المذكرات .

( نقض ۱۹۹۲/۵/۲۱ طعن رقم ۱۰۷۶ لسنة ۵۷ قضائية ، نقض ۱۹۹۲/۵/۲۳ مغن رقم ۱۳۹۰ لسنة ۵۷ قضائية ، الطعن رقم ۱۹۱۱ لسنة ۵۵ ق . جلسة ۲۰۵ سنة ۵۵ الطعن رقم ۳۳۵۳ لسنة ۵۹ ق . جلسة ۵۹/۱۰/۹ با والطعن رقم ۲۰۳۰ لسنة ۵۵ ق . جلسة ۱۹۹۲/۵/۳۰ ، الطعن رقم ۸۱۱ لسنة ۵۱ ق . جلسة ۱۹۷۳/۱۲/۲۱ س ۳۱ ص ۷۷ ص ۱۸۰۹ ، الطعن رقم ۳۲۵ لسنة ۶۱ ق . جلسة ۱۹/۵/۱۱ س ۳۱ ص

٣٥ ــ وفاة أحد الخصوم أو فقد أهليته أو زوال صفة من كان يباشر الحصومة عنه . أثره . انقطاع سير الحصومة بحكم القانون . احتماب مواعيد سقوط الخصومة أو انقضائها . بدئه من تاريخ صدور الحكم بالانقطاع وليس من تاريخ تحقق سبه . علة ذلك .

( الطعن رقم ۱۸۷۳ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۹۲/۷/۲۰)

### مادة ١٣١

تعتبر الدعوى مهيأة للحكم فى موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية فى جلسة المرافعة قبل الوفاة ، أو فقد أهلية الخصومة ، أو زوال الصفة .

هذه المادة تطابق المادة ٣٩٦ من القانون القديم.

## الشرح:

لا تعير الدعوى مهيأة للحكم الا اذا كانت الطلبات والاقوال الحتامية المقدمة بالجلسة قد تاولت المسألة الأصلية التي هي موضوع الخصومة وكان ابداؤها بعد الاطلاع على نتائج تحقيق الدعوى كما يعد باب المرافعة مقفولا اذا بدأت المحكمة في المداولة أو اذا أبدت اليابة طلباتها وكانت طرفا منضما وكذلك اذا كانت اليابة طرفا اصليا في دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية فإن وفاة الخصم قبل أن تبدى رأيها يترتب عليه انقطاع سير الخصومة في الدعوى لأن المدعوى لا تكون قد عيأت للفصل فيها طللا أن اليابة لم تبد رأيها .

واذا قررت المحكمة حجز القضية للمحكم مع تقديم مذكرات في ميماد معين فلا يعد باب المرافعة مقفولا الا بعد انقضاء الميماد المعين المتقدم لانه بانقضائه تكون المرافعة قد انتهت فعلا سواء أكانت مرافعة كتابية أم شفهية ولو لم يقدم الخصم الذي قام به سبب الانقطاع مذكرة ودهب راى ان انه ادا قدم هميع الخصوم مدكراتهم فلا تنقطع الخصومة ولو قام الانقطاع قبل الفضاء المضاوى الجزء الثانى ص الفضاء البعضاء الخالى ص الممال المشاوى الجزء الثانى المسلم المسلم الوفا الطبعة الخامسة ص ٥٩٥ ) الآان الملكتور رمزى سيف يرى أن اخصومة تنقطع في هذه الحالة لأنه طالما أن المبعاد لم ينته فان المرافعة الكتابية في المدعوى لاتنسى اذ يجوز للخصوم تقديم مذكرات تكميلية وغن نشاركه هذا الرأى ( الطبعة الثامنة ص ٥٧٥ ) .

## أحكام النقض:

١ ـــ الدعوى تعير مهيأة للحكم أمام محكمة انقض بعد استيفاء جميع الإجراءات من ايداع المذاع المتوادفة بين الطرفين . وقاة الطاعن بعد ذلك لا أثر له . ( نقض ٧٧ / ٣ / ٣ / ٣٧ سنة ٧٤ ص ٩٨١ ) .

٧ ــ اذا كان النابت من مطالعة الاوراق انه بالجلسة الاولى المحددة لنظر الاستناف طلب الحاصرات عن طرق الحصومة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم ومذكرات في عشرة أيام وقبل انقضاء هذا الاجل تقدمت الشركة المطعون ضما بمذكرة الى المحكمة قضت في موضوع الدعوى وكان يين من ذلك أن الخصوم لم يبدوا أقوالهم وطلباتهم المخامة في جلسة المرافعة الشفوية وقبل الوفاة ولا يعد باب المرافعة الكتابية مقفولا امامهم بعد ان رخصت المحكمة لهم بتقديم مذكرات في فترة حجز القضية الا بعد انتهاء الاجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات في فترة حجز القضية الا بعد انتهاء في موضوعها وتكون الدعوى قد تهات للحكم في موضوعها وتكون الدعوى قد تهات للحكم في موضوعها وتكون الدعوى قد تهات المحكم غيرال ذلك الاجل . ر نقض 7 7 / 1 / 1971 الطعن 2.4 منة 2.3 قضائية ) .

س اذا حجزت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد معين فان باب المرافعة يعد مقفولا بانتهاء الاجمل الذي حددته المحكمة للخصم ليقدم مذكرته فيه لانه يقفل اذا انتب المرافعة فعلا شفوية كانت أو كتابية ، واذ كان مفاد نص المدود القداء شعدة عشر يوما لمستة ١٩٩٦ أن المشرع رتب للمؤجر الحق في اعلاء المستأجر به فقة المستأجرين أنسح على المستأجرين أنسح عمل المستأجرين أنسح عمل المستأجرين أنسح عمل المستأجرين أنسح قباد الوفاء بالاجرة المتأخرة حي تلزئم افقال باب المرافعة في المدعري ، بحيث أصبح قبام المستأجر بوفاء الأجرة وملمحقاتها حتى ذلك التاريخ مسقطا لحق المؤجر في الاعملاء . واذا كان المستأجر بوفاء الأجرة وملمحقاتها حتى ذلك التاريخ القضية ك \_ قدر صدير القضية للمحكم لحلمة لا \_ ح ب ١٩٧٧ وصرحت بتقديم مذكرات في أربعة أيام ، فقدم الطاعن بعد للمحكم لحلمة لا وهو تاريخ لاحق لتاريخ المعالين بعد القال باب المرافعة ، فانه لايجرز للطاعن توقى طلم الأعماد لادائه الالجرز للطاعن توقى طلم الموض فانه لايكون فد أخطأ تطبيق القانون ( نقط ٩ - ١٧ صد ١٩٨١ طعن رقم ١٩٧٧ المستة لا يكون فد أخطأ تطبيق القانون ( نقط ٩ - ١٧ صد ١٩ صد ١٩٨٤ طعل المدة لا فعادة المستة لا قديمة المية إلى المدائمة .

العبرة فى تحديد طلبات المدعى هى بطلبانه الختامية وقت قفل باب المرافعة وليس فقط
 بما ورد فى صحيفة افتتاح الدعوى . ( نقض ١٥٠ ـــ ١٩٨٣ حد ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٠٧ لسنة
 ٤٩ قضائية ) .

و حرث أن الطاعة تعى بالسب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه لما كان يشترط للحكم بالاعلاء طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٣٧ من القانون ٧٥ سنة ٩٦ عدم وفاء المستأجر بالاجرة قبل الفعال باب المرافعة فى الدعوى وكانت الطاعنة قد عرضت كامل الاجرة المستحقة عليا حتى فبراير سنة ١٩٧٦ ومصاريف الدعوى وقدرها ٣٦ ج و ٨٠٠ مليما بناريخ عليا حي فرود ١٩٧٦ ثم أودعت هذا المبلغ خزينة المحكمة بناريخ ٧٧ ــ ١ ــ ١٩٧٦ قبل القبال باب المرافعة فى الدعوى وقدمت الدليل على ذلك ، فان الحكم اذ قضى رغم ذلك بالاخلاء تأسيسا على عدم تقديم الطاعة الدليل على الوفاء يكون قد أعطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٧ من القانون وقم ٥٥ استة ١٩٦٩ ، تشترط ليحوق المستأجر طلب الاخلاء أداؤه الاجرة المستحقة وفواتلدها والمصاريف الرسمية قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان باب المرافعة في الدعوى يعد مقفولا في حالة الرسمية قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى باتهاء الإجل المرخوص للخصوم بنقوم مذكرات أو مستداته ، لانه يقفل إذا انتهت فعلا المرافعة شفوية كانت أو كتابية ، وكان الثابت من الصورة الرسمية خضر جلسة الاستناف بتارخ مستدات أن الدعوى حجزت للحكم جلسة ٣٦ - ٣ - ٣ - ٣ - ١٩٩١ وصرحت بقديم مستدات في الاسبوع الأول ومذكرات بالايذاع في الاسبوع الثاني ، والثابت من الاوراق أن الطاعنة عرضت على المطعون ضلحا ما مبلغ ٣٦ - و • ٥ ٨ م قيمة الاجرة حي فواير سنة الطاعنة عرضت على المطعون ضلحا مبلغ ٣٦ - و • ٥ ٨ م قيمة الاجرة حي فواير سنة ١٩٧٦ وكان ذلك بعد قفل باب المرافعة في الدعوى في ١٩ - ١ - ١٩٧٦ بالقعان عدة الاسبوعين المعدة لتقديم المستدات والمذكرات ، فيكون عرض الاجرة قد تم بعله المحدة اللذي جدده القانون ، ولا يكون الحكم اذ قضي باخلاء الطاعنة لعدم وفاتها بالاجرة الحمالات المائدة ٢٧ من القانون رقم ٥ ه سنة ١٩٦٩ قد خالف القانون . ( نقض ١١ - ١ - ١٩٠٧ سنة ١٩٦١ قد خالف القانون . ( نقض ١١ - ١ - ١٩٧٠ سنة ١٩٠١ منا المائة ٢٠ ا - ١٩٠٠ سنة ١٩٠١ منا الفادة ٢٠ من القانون . ( نقض ١١ - ١ - ١٩٠٨ منة المداه وفاتها بالاجرة الحادة عادة القانون . ( نقض ١١ - ١ - ١٩٠٨ سنة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠٠ سنة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠٠ سنة ١٩ المنادة ١٩٠٠ من المائة ١٠ - ١ - ١٩٠٠ سنة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠٠ سنة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠٠ منا المائة ١٠ المنادة ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠١ منا المرافعة منا المائة ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠٠ منا ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠٠ منا المائة ١٩٠١ منا المائة ١٩٠٠ منا الما

٣ ــ انقطاع سير الخصومة . وقوعه بحكم القانون بوفاة احد الحصوم مالم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها . اعتبار الدعوى مهياه للحكم فيا متى كان الحصوم قد ابدوا اقوالهم وطلاحم الحتاميه . المادتان ١١٩٣ ، ١٩٣١ مرافعات . وفاة الحصم قبل ايداع الحبير تقريره . الشطاع سير الخصومة . بطلان الاجراءات التي تم بعد حصوله بما في ذلك الحكم الصادر في المدعوى .

( نقض ١٩٩٣/٤/٨ طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٥٩ قضائية )

يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي تحصل اثناء الانقطاع .

هذه المادة تقابل المادة ٧٩٧ من القانون القديم.

### الشرح:

يترتب على انقطاع الخصومة الران هامان :

الاول : وقف هم مواعيد المرافعات السارية في حق من قام به سبب الانقطاع فمثلا نصت المادة ٨٦ من قانون المرافعات على أنه اذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب احد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن . فاذا توفى المدعى بعد شطب الدعوى وقبل انقضاء هذه المدة وقف سريانها . ويقف مهاد الطمن في الحكم بانقطاع الحصومة .

الثانى: يطلان الاجراءات التي تحصل اثناء الانقطاع فاذا اتخذ أي اجراء من اجراءات الخصومة بقصد السير فيها أو أي آجراء من اجراءات الآثبات كان باطلا وتبطّل أيضًا منّ باب اولى الاحكام الصادرة أثناء الانقطاع وهذا البطلان نسبي لايجوز التسك به الا من شرع انقطاع الخصومة لحمايته وهم ورثة المتوفى آو من قام مقام من فقد أهلية الخصومة أو من زالت صفته لانهم وحدهم الذين يجهلون قيام الخصومة فأوجب المشرع وقفها حي لا يصدر الحكم في غفلة منهم فلا يجرز للخصم الاخر طلب البطلان ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويسقط النسك بيذا البطلان اذا عازل عه صراحة من تقرر لمصلحه او اذا سار في الدعوى وأجاب على الإجراءات التي تحت الناء الانقطاع باعتبارها الجراءات صحيحة . واذا حدث سبب الانقطاع قبل بدء الخصومة كما اذا توفي المدعى عليه قبل ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب فان الحصومة تكون منعدمة لا باطلة ولا سيل إلى الفاء الاحكام الصادرة أثناء الانقطاع الا بالطعن فيها . واذا صدر حكم في دعوى رغم حدوث سبب الانقطاع وكان هذا الحكم قابلًا للطعن فيه بطرق الطمن العادية كالاستتناف كان سبيل التمسك ببطلان الاجراء وبالتالي بطلان الحكم هو الطعن عليه بالاستناف اما اذا كان الحكم صادر من محكمة استنافية فانه لايكون أمام من تقرر البطلان لمصلحته الا الطعن على الحكم بالنقض أو بالتماس اعادة النطر وفق ماتقضي به الفقرة السابعة من المادة ٢٤١ مرافعات ويجوز له أن يلجأ الى الطريقتين أو احدهما اما اذا كان الحكم لا يجوز الطعن فيه بالنقض لنص في القانون أو لانه صدر من محكمة ابتدائية منعقده بهيئة استثنافية أو من محكمة جزئية في حدود نصابها الانتهائي فان سبيل الطعن عليه يكون بالتماس اعادة النظر غير أنه لا يجوز بأي حال رفع دعوى مبتدأة بالبطلان في هذه الحالة .

واثار الاتقطاع كل تقدم نسية ذلك أن الشرر يلحق لقط اختمم الذي لم يمثل في الدهوى وبذا فان له وحده حق التسك بعلك الاثار أما اختمم الاخر فلا يجوز له أن يحج ببطلان الحكم الصادر عليه بدعوى انه صدر اثناء الانقطاع كا لايجوز له أيضا أن يتمسك بعدم سريان أي مهاد

في حقه لان الانقطاع لايجرمه من موالاة السير في الخصومة ولا يعقيه من موالايها ولايعد معلورة اذا لم يباشرها اذا كانت صفعه توجب عليه ذلك كما لا يعتبر علوا مائها من السقوط ادعاته بجهله ورثة المدعى عليه أو موطنهم ويبني على ذلك أنه اذا تعدد المدعى عليهم وتوفي أحدهم فلا يجوز لمدعى اخر أن يتمسك ببطلان الاجراءات التي اتخلت أثناء الانقطاع ( ابو هيف بند ١٣٣٦ ونظرية المعلم ع لابو الوفا بند ٤٥٣٧).

واذا توفى المدعى عليه قبل اعلاته بصمحيقة افتتاح المدعوى فإننا نرى أن الحكمة لايجوز لما في هذه الحالة أن تقضى بالقطاع سير الخصومة لان الخصم وقد توفى قبل اعلاته فلا يعتبر محملا في المدعوى أصلا وعلى المدعى أن يطلب تأجيل الدعوى لتصحيح شكلها بعرجيها الى ورثة المتوفى.

واذا لم يصدر حكم في الدعوى وكانت قد تمت أيها بعض الاجراءات الباطلة فان القسك ببطلان الاجراءات يكون أمام المحكمة التي تنظر الدعوى بعد تعجيلها ويرى البعض أنه يجوز التمسك به عن طريق الاستشكال في تنفيذ الحكم ( مرافعات العشماوى بند ٨٥٥ ) الا أن هذا الرأى يفتقر لسنده القانوني

وحضور الشخص الذى حل محل من قام به سبب الانقطاع يجعل لا مصلحة له فى التمسك بالملان لعدم صدور حكم بالانقطاع وان كان ذلك لا يمعه بطبيعة الحال من التمسك ببطلان الاجراءات التالية لقيام سبب الانقطاع والسابقة على حضوره اذ أن حضوره لا يصحح البطلان ، واذا كان هذا البطلان ثما يتعلق بسلامة الاجراءات فانه يتعين التمسك به فى صحيفة الطهن وقبل التعرض للموضوع عملا بنص المادة ١٠٠٨ كما ان مجرد استلام الاوراق القضائية دون اعتراض لايسقط الحق فى التمسك بالبطلان (كال عبد العزيز ص ٣٩٥).

### أحكام النقض:

ا ... اذا قام سبب من اسباب انقطاع الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند اخراء من اجراءات الخصومة عند اخر اجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ولا يجوز اتخاذ اي اجراء من اجراءات الخصومة في فيرة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذي رامه القانون وكل اجراء يم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى الا أن البطلان ... على ماجرى به قصاء هذه المحكمة ... بطلان نسبى قرره القانون المسلحة من شرع الوقف أو الانقطاع خمايته وهم خلفاء المحول أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ( نقض 14 أبريل سنة 19 مر 19 منة 19 مراوية مراوية المراوية ال

 ٣ ـــ وفاة المطلوب الحجر عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه لا يمنع من توافر مصلحة ورثة طالب الحجر في الطعن على الحكم . ( نقض ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ للمكتب الفني السنة التاسعة ص ٥٠١ ) .

٣ ــوفاة احدطر ف اخصومة بعدأن تكون الدعوى قديه أن للحكم ف موضوعها الا يمنع من الحكم ف موضوعها الا يمنع من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال و الطلبات المتناعية . والدعوى تعير مهيأة للحكم أمام عكمة المقعن بعد استيفاء جميع اجراءات الدعوى من ايناع المذكرات وتبادغا بين الطرفين . لما

كان ذلك فلا تأثير لوفاة الطاعنة بعد تمام ذلك في نظر الدعوى امامها ( نقص ٧٣/٦/٣٧ سنة ٢٤ ص ٩٨٣ ) .

اذا كان التابت أن الطاعن وهو الذى شرع الانقطاع لحمايته قد حضر بالجلسة \_ بعد وفاة والمده أحد المستأف عليم \_ وقررت محكمة الاستئاف يهذه الجلسة حجز القضية للحكم وصرحت بتبادل المذكرات خلال شهر ، ومن ثم فقد انتقت مصلحته فى التمسك بالبطلان الذى يدعيه . هذا البطلان أسمى ( نقصل ۱۹ / ۱۷ / ۱۹۷۷ سنة ۲۷ ص ۱۴۱۶ ) . نقض ۲۸ / ۱۲ / ۱۹۷۷ سنة ۷۲ ص ۱۳۵۶ ) .

صــ الاصل في صحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للنقاضي والاقام مقامهم من ينظيم قانونا ومن واجب الخصم أن يواقب مايطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها القانوني الصحيح. وإذ كان النابت من يبانات الحكم المطعون فيه أن الطاعة علمت يقينا بقصر بعض خصومها وصفة من ينظهم قانونا ولم تتخذ أى اجراء لتصحيح الوضع في الدعوى بحرجيها أن هؤلاء القصر في شخص الوصى عليهم فانهم يكونون غير تمثين في هذه الخصومة تمثيلا صحيحا. ( نقض 14 / 7 / 17 سنة 16 من ٨٢٧).

 ٦ ـــ اذا صدر حكم على خصم توق اثناء سير الدعوى ولم توقف الاجراءات لوفاته كان لورثته ـــ اذا ارادوا التسك بيطلان الاجراءات ـــ ان يطعوا على الحكم بالطرق التى رسمها القانون لا بدعوى بطلان مبتدأه ( نقض ١٩٠ / ٤ / ١٩٥٣ سنة ٧ ص ٥٣٨ ) .

٧ ســـ زوال صفة ممثل المدعى عليه اثناء سير الدعوى . اختصام صاحب الصفة الجديد .
 أثره . لا محل للقضاء بانقطاع سير الخصومة ( نقض ٤ / ٥ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٨٥٩ لسنة .
 ٤٤ قضائية ) .

٩ لـ لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن بطالان الاجراءات التى تتم بعد قيام سبب الفطاع سير الخصومة أو المترتب على عدم اعلان الحصم بحكم التحقيق أو بقرار اعادة الدعوى الى المرافعة هو بطلان نسبى قرره القانون لصالح من شرع الانقطاع لحمايتهم أو البطلان أصالحهم ومن ثم لا يجوز لهيوهم التمسك به وكانت هذه المحكمة قد انتهت الى عدم قبول الطعن من الطاعن الثالث ــ الذى كان باعتباره خففا لمورقه الذى لم يعنن لجلسة ٣٣ ـ ٤ ــ ١٩٨٩ ولم يعنن بحكم التحقيق او بقرار اعادة الدعوى الى المرافعة أمام محكمة الاستضاف فانه لا يكون للطاعنين الاولين ان يتعسكا بهذا البطلان ويكون نعيهما غير مقبول. ( نقض ١٩ ا ــ ١٩ ١ ـ ١٩٨١ طعن رقم ٩٩ ــ ١١ ــ ١٩٨١)

١١ ـــ انقطاع سير الخصومة . وقوعه بقوة القانون منى تحقق سيه بعد بدلها . حصوله قبل
 ذلك . أثره . انعدام الخصومة . ر نقص ٩٩ / ٦ / ١٩٨٨ طعن وقم ١٤٧١ لسنة ٥٤ قضائية ، نقض ٩٣ / ١ / ١٩٨٢ سنة ٣٣ ص ١٩٩١ ) .

١٣ ـــ زوال صفة من ينوب في مباشرة الخصومة عن أحد الخصوم . أثره . انقطاع سيرها . بطلان الإجراء الذي يتخد في فترة الانقطاع وقبل استثناف الدعوى سيرها بطلانا نسبيا . لا يجرز لفير من شرع لمصلحته التمسك به . ( نقض ٣٩ / ٦ / ١٩٨٨ طعن رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٨٨ ) .

١٣ ـ انقطاع سير الخصومة . وقوعه بقوة القانون بوفاة احد الخصوم فيا . أثره . بطلان الاجراءات التي تتم الذاء انقطاعها . صدور الحكم الاستناق دون اعلان الطاعن الثانى بالخصومة بعد وفاة مورثه وقبل أن تتبيأ للفصل فيا . مؤداه . بطلان الحكم بما يوجب نقضه بالسبة للطاعين للارتباط القائم بين مركزيهما . ( نقض ٢٧ / ٢٧ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٧ لسنة ٥٦ قضائية ) .

11 ـــ انقطاع سير الخصومة . موداه . بطلان كل اجراء يتم في فترة الانقطاع بما في ذلك
 الحكم الذي يصدر في الدعوى بطلانا نسبيا .

(نقص ١٩٩٢/١/٢٩ طعن رقم ٩١٦ لسنة ٥٧ ق)

### مادة ۱۳۳ مادة ۱۳۳

تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى أو فقد اهليته للخصومة أو زالت صفته ، بناء على طلب المطرف الاخر ، أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب اولتك .

وكذلك تستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التى كانت محددة لنظرها وارث المتوفى ، أو من يقوم مقام من فقد أهلية الخصومة ، أو مقام من زالت عنه الصفة وباشر السير فيها .

الفقرة الأولى من هذه المادة تقابل المادة ٣٩٨ من القانون القديم والفقرة الثانية تطابق المادة ٣٩٩ قديم .

التعليق :

حذف المشرع الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ قديم وذلك بعد ان الغي الخرقة بين الدعاوى التي ننظر على وجه السرعة والدعاوى التي تنظر على الرجه المعتاد .

الشرح:

١ ــ هناك طريقتان لاستباف السير في الدعوى التي انقطعت فيها الخصومة أولها ان تستأنف سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهلية الخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الاخر أو تكليف يعلن الى هذا الطرف بناء على من قام مقام الخصم الذي حدث الانقطاع بسببه وثانيهما اذا حصل الانقطاع أثناء تأجيل الدعوى ثم حضر ف الجلسة المحددة لنظرها وارث المتوق أو من يقوم مقام من فقد الاهلية أو من زالت عنه الصفة وباشر الدعوى . ومتى استأنفت الخصومة سيرها فانها تعود الى الحالة التي كانت عليها عند وقفها وقت حدوث سبب الانقطاع لان الانقطاع لا يؤثر فيما اتخذ من اجراءات وماتم من مواعيد قبل حصوله ويبرى الدكتوران أبو الوفا ورمزي سيف أن الانقطاع في تعبير انقطاع الخصومة ليس انقطاعها بالمعنى المعروف في القانون المدني وانما هو صورة خاصة من صور الوقف عير فيه المشرع بعبير الانقطاع تمييزا لها عن صورالوقفالأخرى وانه ينبني على ذلك انه اذا كانت الخصومة معتبرة حضورية قبل الانقطاع فانها تستأنف سيرها بعد الاتصال ببذه الصفة فاذا رفعت دعوى على شخص فحضر المدعى عليه بعض الجلسات ثم توفى فانقطعت الخصومة ثم استأنفت سيرها في مواجهة الوارث فان الحكم الذي يصدر فيها يعتبر حضوريا ولو لم يحضر الوارث في أية جلسة من الجلسات لان الخصومة كانت معيرة حضورية قبل حصول الانقطاع . ( الوسيط في المرافعات للدكتور رمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٥٧٩ والتعليق للدكتور أبو الوفا الطبعة الخامسة ص ٥٩٦ ) وكنا قد عارضنا هذا الرأى في الطبعات السابقة واستندنا فيه الى حكم محكمة النقض الذي قصت فيه بأن الأصل في الخصومة ان تقوم بين طرفيها من الأحياء فان ادرك الموت أحدهم وكانت الدعوى لم تنه بعد للحكم وقفت الاجراءات عكم القانون لأن الدعوى تكون قد فقدت بذلك ركا من أركانها الاساسية بمجرد قيام سبب الوقف ولا تستأنف سرها الا باعلان جديد الى ورثة المتوفى لان الغاية من الوقف الما هى الخافظة على مصلحة هؤلاء الورثة دون غيرهم وتمكينا هم من الدفاع عن حقوقهم التي آلت اليهم بسبب الوفاة ولذلك فقد افترض القانون جهلهم بالدعوى المرفوعة على مورثهم في العارضة في المجرد الوفاة ومن ثم فلا يؤثر حضور مورثهم في الدعوى قبل وقفها على حقهم في المعارضة في الحكم الذي يصدر في غيتهم (نقض ١٣/١ ٥ عجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٣٦ قاعدة رقم ٧١) ، ورتبنا على هذا الحكم أنه اذا لم يعلن الورثة أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته لمختصه وجب اعادة اعلانه حتى ولو كان المتوفى أو الذي انقطعت الخصومة بسببه قد حضر لمنخصه وجب اعادة اعلانه على اصدرت بعد ذلك عدة احكام آخرها ذلك الذي اصدرت بعد ذلك عدة احكام آخرها ذلك الذي السبرة في الجراءات التي تحصل بعد تعجيل النطاع سير الخصومة لا يؤثر في اجراءاتها التي تحت قبله وأن الإجراءات التي تحصل بعد تعجيل السبر فيها تعجر مكملة للاجراءات السابقه (الحكم وقم ١٦)

واذا كانت الدعوى مؤجلة أو لم تنظر بعد وحدث سبب من أسباب الانقطاع فاله يجوز للخصم أن يعان من قام مقام الخصم الذى توفى أو فقد أهليته أو زالت صفته قبل الموعد الخدد للنجلسة ودون انتظار صدور حكم من الحكمة بالانقطاع لأن الانقطاع يقع بقوة القانون ولا يجوز للمحكمة في هذه الحالة بعد أن استأنفت الدعوى سيرها بالاعلان الجديد أن تقضى بالانقطاع.

واذا رفعت دعوى على شخص تين انه كان قد توفى قبل ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب فلا يجوز الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة لانه كما سبق أن ذكرنا في التعليق على المدة المحم بانقطاع سير الخصومة أن يتحقق سبب الانقطاع بعد بدء الخصومة غير أنه اذا فات المحكمة ذلك وقصت عطأ بالانقطاع فلا يجوز للخصوم تعجيل المدعوى واتحا يصين عليهم رفع دعوى جديدة أما اذا عجلوها وأختصموا الورثة فان هذا التعجيل يعتبر كما قالت محكمة النقض عديم الاثر وليس من شأنه تصحيح الخصومة المعدومة .

واذا قضت الشكمة بانقطاع سور الخصومة واستأنفت الدعوى سيرها بصحيفة أعلت الى من قام مقام الحصم الذي توفى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته وحددت جلسة معينة بصحيفة التعجيل الا ان الدعوى لم تنظر بتلك الجلسة المحددة لسبب أو لاخر كأن يكون اليوم الذي تحدد لنظر الدعوى ليس من ايام الجلسات فان ذلك لا يؤثر على صحة الاعلان.

واذا توفى احد الخصوم الناء نظر الدعوى وحضر أحد ورثمه بالجلسة وكان للمعوف ورثة آخرين فلا يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تقضى بانقطاع سير الخصومة وعليها أن تكلف أى وطرف من أطراف الدعوى باعلان باقى الورثة اللين لم يحضروا بأن الدعوى استأنفت سيرها وطرفات الم جهة في الدعوى .

واذا توفى المدين الياجر اثناء نظر دعوى اشهار افلاسه فلا يلزم اعلان الورثة وان كان مجوز تدخلهم فى المدهوى دفاعا عن ذكرى مورثهم

## أحكام النقض:

إلى اعبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها الى قلم المخترين بعد دفع الرسم كاملا قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداها الى غيرها ، أما بالنسبة لاستناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا أتم الاعلان خلاله ويتعين أن يتم اعلان ورثة الخصيم المتوفى بالتصحيل خلال الميعاد المقرر ، ولا يكشى في هذا الحصوص بتقديم طلب التحجيل الى قلم المحضرين في غضون هذا الميعاد (نقض و ١ / ١٧ / ١ / ١٩٧٤ سنة ٧٥ ص ١٩٣٩) .

٧ ـ لهن كان ضم دعوبين تخطفان سببا وموضوعا الى بعضهما تسهيلا للاجراءات لا يترقب عليه ادماج أحداهما فى الاخرى بحيث تفقد كل منهما استقلافا الا أن الامر يخطف اذا كان الخصوم متحدين فى الدعوبين وكان موضوع الطلب فى احدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب فى القضية الاخرى فانهما تدمجان وتفقد كل منهما استقلافا ويكون تحريك احداهما بعد انقطاع سبر الخصومة فيها شاملا للقضيتين (نقض ١٠ / ١ / ١٩٦٩ سنة ٢٠ ص محمد مقط ٢ / ٢ / ٧٨ طعن رقم ٧٧٧ سنة ٤٥ قضائية ) .

كما أن تمجيل احداها بعد نقض الحكم الصادر فيها بعد تعجيلا للدعوى الاعرى أيضا ( نقض ٢٠ / ٣ / ٧٨ طعن رقم ٥٩٦ السنة ٣٣ قضائية ) .

 ٣ ــ بلوغ القاصر سن الرشد أثناء ميو الدعوى. استمرار وصبه في تمثيله دون تسيه المحكمة. اعتبار نيابة الوصى عنه بعد البلوغ اتفاقية بعد أن كانت قانونية. عدم قبول تمسك القاصر. بعدم صحة تمثيله لاول مرة أمام محكمة النقيض. (نقض ٢٦ / ٢٧ / ٧٣ سنة ٧٥ ص ٢٩٦٧).

ع. بلوغ القاصر من الرشد أشاء سير الدعوى . أستمرار واللحم في تمثيلهم دون تبيه المكمة . قيام صفحه في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة احتصامه كممثل شم في الاستناف . ( نقض ۱۹۷ / ۱ / ۱۹۷۰ سنة ۲۱ ص ٧٠ ) .

البطلان الناشيء عن عدم مراعاة أحكام المادة ١٣٣٣ من قانون المراضات فيما أوجبته من علان تعجيل الخصومة بعد انقطاعها حتى تستأنف الدعوى سيوها هو بطلان نسبى قرره القانون لمن شرع الانقطاع بذاته لحمايتهم وهم ورفة الموق الذين لم يخصموا عدد تعجيل الدعوى وفؤلاء وحدهم النسك يبطلان الإجراءات. (نقض وفؤلاء وحدهم النسك يبطلان الإجراءات. (نقض ١٣٠٧)

١ ... تعجيل الدعوى بعد انقطاع سور الخصومة اجراءاته م ١٣٣ مرافعات . اقامة المدعين دعوى أخرى بذات الطلبات حند نفس الخصوم ودون اضارة الى المدعوى السابقة . لا يعد تعجيلا غا . ر نقعش ١٩ / ١ / ٨ م طمن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

 لا سـ اذا كانت الخصومة في الدعوى لا تقوم الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة فان رفعت الدعوى على بعوفى كانت معدومة لا ترتب أثرا ولا يصحهها أي اجراء لاحق. وكان

الثابت ان الطاهبين قد اعتصموا في دعواهم مورث المطعون ضدهم عدا الأول الذي تبين أنه كان قد توفي قبل إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب فان الخصومة في الدعوى تكون معدومة بالنسبة له ولا يترتب على ايداع صحيفتها أي أثر ولو كان الطاعنون يجهلون وفاته اذ كان يتعين عليهم مراقبة مايطراً على محصومهم من وفاة قبل اختصامهم وتعجيل الطاعين للدعوى واختصامهم للورثة فيها من بعد عديم الأثر أوروده على غير عمل وليس من شأنه تصحيح الحصومة المعدومة . ( نقص 10 / ٣ / ١٩٨٣ على رقم ٢٠١٦ لسنة ٤٩ قضائية ).

٨ ... صحيفة تعجيل الاستناف من الوقف او الانقطاع أو تجديدها بعد القص لأول مرة . عدم توقيع محام عليا . لا بطلان . ضرورة توقيعه قاصر على صحف الدعلوى والاستناف لقط . علة ذلك . م ٨٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ٩٩٦٨ بشأن اغاماة ( تقابل المادة ٥٨ من قانون المحاماة الجديد رقم ٢٧ لسنة ٩٩٦٨ و لا خلاف ينهما بشأن هذه الخصوصية ) . ( نقض ٨٧ / ٣ / ٣٨٣ ، ١٩٨٣ لسنة ٥٣ قضائية ) .

9 \_ من المقرر \_ وفقا للمادة ٩٣٣ من قانون المرافعات \_ أن الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي ترقى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الاخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب أولئك ، ولا يؤثر فى صحة الاعلان عدم نظر الدعوى فى الجلسة المحددة . ( نقض ٣ ٤ / ١٩٨٠ الجزء الاولى صحة الاعلان عدم نظر الدعوى فى الجلسة المحددة . ( نقض ٣ ٤ / ١٩٨٠ الجزء الاولى ص ١٩٨٧ ) .

١٠ ... مفاد نعى المادتين ١٣٠ ، ١٣٣ من قانون المرافعات أنه اذا زالت صفة من يبوب فى مباشرة الحصومة عن أحد الحصوم انقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك ، الا أن الدعوى تستأنف سيرها اذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها من يقوم مقام من زالت عنه الصفة وباشر السير فيها . ( نقض ٢٧ / ١ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

 ١ ... متى كان الدائن قد طلب اشهار افلاس مدينه التاجر حال حياته ثم توق المدين أثناء نظر الدعوى فان اعلان الورثة لا يكون لازما وانما يجوز فم الندخل دفاعا عن ذكرى مورثهم .
 ر نقص ١٤ / ٥ / ١٩٨٤ علمن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ قضائية ، نقص ١٩٧٧/٣/٣ سنة ٣٧ العدد الاول ص ٤٧٣) .

١٧ \_ وحيث أن هذا النمى سديد ذلك أنه لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقاف المصرية قد نص في ماديه الاولى على أن تكون فذه الهيئة شخصية اعتبارية وأسند الهيئة والحاصرة في المستاذا الى الدوين الثانية والحاصرة في واستاذا الى هذا القانون قضت محكمة الاستئناف بناريخ ١٨٠ من مارس سنة ١٩٧٤ بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة وزير الاوقاف في تمثيل جهات الوقف ، وكان الثابت أن الحصومة استأنفت سيرها بصحيفة تعجيل وجهها الطاعون ألى المطعون ضده الاول ومدير هيئة الاوقاف المصرية فسلمت صورة الإعلان لادارة قضايا الحكومة في ٣ من يوليه سنة ١٩٧٤ وأبانوا في هذه الصحيفة أن هيئة الاوقاف المصرية هي الى حلت محل وزير الاوقاف في احتصاماته وفي تمثيل جهة الوقف على النداهي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر على ماتقضي به المادة ١٩٣٧ من قانون الموافعات أن

الخصومة تستأنف سيرها بتكليف بالحضور يعلن الى من قام مقام الخصم الذي تحقق فيه سببَ الانقطاع، فان في هذه الصحيفة المعلنة بتاريخ ٣ من يوليه سنة ١٩٧٤ مايكفي للافصاح عن أن هيئة الأوقاف ذات الشخصية الاعتبارية هي الاصيلة القصودة بذاتها في تعجيل سرر الخصومة باعتبارها الجهة التي عينها القانون لتقوم مقام وزير الاوقاف الذي زالت صفته في النيابة عن جهات الوقف ، فيكون هذا الاعلان عملا اجرائيا صحيحا منتجا لاثاره قبل هيئة الاوقاف ، ولا يؤثر في سلامة هذا الاجراء ماورد بالاعلان من عيب في ذكر أن مدير الهيئة هو ممثلها ذلك أنه وإن كان رئيس مجلس إدارة الحيثة هو الذي يمثلها في التقاضي طبقا لنص المادة التاسعة من القرار الجمهوري رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٧ الا أن للهيئة مدير وهو عضو بالمجلس المشكل لادارتها على ماجاء بنص المادة الثانية من هذا القرار ، الامر الذي يكون معه العيب الذي شاب الاعلان في هذا الخصوص لايعدون أن يكون خطأ في بيان شخص الممثل الذي عينه القانون لتمثيل الهيئة ليس من شأنه التجهيل بأن الهيئة ذاتها كشخص اعتبارى هي المعنية بتعجيل سير الخصومة وأنها صاحبة الصفة في الاختصام بديلا عن وزير الاوقاف التي زالت عنه الصفة في النيابة عن جهة الوقف ، لما كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر اذ لم يعتد باعلان صحيفة تعجيل سير الخصومة الذي تم في ٣ من يولية سنة ١٩٧٤ كاجراء يمتنع معه سقوط الخصومة قبل الهيئة المطعون ضدها فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باق اسباب الطعن . ( نقض ١٩ ' ٣ ' ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الاول

١٣ ــ جواز ابداء الدفع بانقضاء الخصومة عند تعجيل أو تجديد السير في الدعوى أو عن طريق رفع دعوى مبتدأة . ( نقض ٨ / ١٣ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

16 — ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا . عدم اندماجهما ولو اتحد الحصوم . وحدة الموضوع والحصوم والسبب . أثره . اندماجهما وفقدان كل منهما استقلاله . تعجيل الاستناف الصادر في أحدهما دون الآخر بعد انقطاع سير الخصومة يشمل الاستنافين معا . القضاء بأن التعجيل قاصر على ماعجل فقط . خطأ . ( نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

۱۵ ـــ اغفال اخصام بعض ورثة اختصم عند تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة فيا . عدم جواز قسك غيرهم من الخصوم بيطلان الإجراءات . مادة ١٩٣٣ مرافعات . ر نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٤ طعن رقم ٢٧ / ١٩٨٤ طعن رقم ٢٧ / ١٩٨٤ طعن رقم ٢٧٤ سنة ٥٠٥ من نقض ٢٨ / ١٩٧٨ سنة ٥٠٥ من نقض ١٩٨٨ عن رقم ٢٧٥ سنة ٥٠٥ من نقض ١٩٨٨ عضن رقم ٧٤٧ لسنة ٥٠٥ من نقض ١٩٨٨ عضن رقم ٧٤٧ لسنة ٥٠٥ شعنية ) .

١٦ سـ انقطاع صور الخصومة . عدم تأثيره في اجراءاتها التي تمت قبله . اعتبار الاجراءات التي تحصل بعد تعجيل السير فيا مكملة للاجراءات السابقة . استناف السير في الدعوى بعد الانقطاع . وسيلته . بصبحيفة تعلن الى من يقوم مقام من زالت صفته دون حاجة الى اعادة الاعلان . علم ذلك . مادة ١٩٣٧ مرافعات . ( نقص ٨ / ٦ / ١٩٨٩ طمن رقم ٥ - ٨ لسنة ٥ قصالية ، نقض ٥ وقصالية ، نقض علم ١٩٨٧ لسنة ٥ قصالية ، نقض ١٩٨٧ لسنة ٥ قصالية ، نقض علم ١٩٨٧ لسنة ٥ قصالية ، نقض ١٩٨٨ لسنة ١

۱۹۸٤/۵/۱۱ طعن رقم ۷۲۷ لسنة ۵۷ قضائية ، نقض ۸ / ۳ / ۱۹۸۷ طعن رقم ۱۳۹۳ نسنة ۸۵ قضائية ) .

۱۷ ــ اغفال اختصام .أحدورثة الخصم عند تعجل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومه . عدم جواز تحسك غيره من الورثه بيطلان الاجراءات .

(نقض ۲۹۸۸/۱۲/۲۱ طعزرقم ۷۷۶ لسنة ۵۴ قصائية)

### مادة ١٣٤ الفصيل الثالث

## سقوط الخصومة وانقضاؤها بمضى المدة

### مادة ١٣٤

لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتاعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من اخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى .

هذه المادة تطابق المادة ٣٠١ من القانون القديم.

### الشرح:

سقوط الخصومة معناه زوافا والفاء اجراءاتها بسبب عدم السير فيها بقعل المدعى أو امتناعه منه مدة ويشترط لتحقق ذلك شرطان أوفها علم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه عن موالاة السير فيها فاذا أم يكن عدم السير في الدعوى راجعا الى فعل المدعى كما اذا كان راجعا الى قيام مانع مادى لقيام حالة حرب أو مانع قانوني كما اوقف السير في الدعوى بسبب ضرورة الفصل من عمكمة أخرى في مسألة يتوقف على الفصل فيها الحكم في المدعوى الاصلية فانه لا تحتسب مدة المانع في الحاليين ضمن المدة المسقطة للخصومة . وتسقط الخصومة أيا كان سبب الوقف مواء كان ذلك راجعا الى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع التي نص عليها القانون في المواد من ١٣٨ الى ١٣٣ أو كان ذلك راجعا لأسبب أخرى.

والشرط الثانى أن يستمر عدم السير فى الدعوى مدة سنة تبدأ كقاعدة عامة من اخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي ولكن هناك حالة لا تبدأ فيها السنة من اخر اجراء صحيح فى الدعوى وهى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٣٥ مرافعات .

ومن المقرر أن ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصوصة يضاف اليـه ميعـاد مسافـة ، ويحسب اليعـاد بين مقر المحكمة التي قدمت اليها صحيفة التعجيل وبين مقر الخصم المراد اعلانه . وطلب السقوط يتعين أن ينصب على اجراءات الخصومة وعلى ذلك لا يجوز طلب اسقاط اجراءات التنفيذ .

ويميل بقواعد السقوط بالنسبة لكافة الدهاوى التي تدخل في ولاية جهة القضاء المدنى سواء أكانت مدنية أو تجارية أو من مواد الاحوال الشخصية وأيا كان موضوعها ولا يتصور أن تقف اجراءات الخصومة أمام محكمة التقبض لانها لا تتطلب موالاة من جانب الخصوم ( انقضاء الخصومة بغير حكم للدكتور أبو الوفا ص ١٦) .

ويجب أن يتم الاعلان قبل مضى سنة ولا يغنى عن ذلك تقديمه لقلم المحضرين .

ولا يعير جهل المدعى يورثة المدعى عليه الذى انقطعت الخصومة بسبب وفاته علرا ماتما لوقف مريان ميعاد سقوط الخصومة .

واذا كان الوقف جزائيا سرت مدة السقوط من تاريخ انتهاء مدة الوقف وان كان اتفاقيا اعتبر المدعى تارك اكن اتفاقيا اعتبر المدعى تاركا دعواه ان لم يعجلها في خلال الثانية أيام التالية وان كان تعليقيا وقف سريان مدة السقوط طيلة المدة التي استغرقها استصدار الحكم المطلوب في المسألة الأولية بجيث تحتسب في مدة السقوط المدة السابقة على رفع الدعوى التي كلف الخصم برفعها والمدة اللاحقة لصدور المحكم النهان على النحو الذي سنينه بثيء من التقصيل في الصفحة التالية .

وسقوط الخصومة لا يتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ويسقط التمسك به بالتعرض للموضوع ولا نجوز للمحكمة أن تفضى به من تلقاء نفسها (كال عبد العزيز ص ٧٩٨ ) . وليس لغير المدعى عليه أن يتمسك بسقوط الخصومة ، واذا تنازل عنه المدعى عليه فلا يجوز له أن يعود للتمسك به .

ويعتبر الصرض الموضوع النزاع تنازلا عن الخسك بسقوط الخصومة ، غير انه لا يعتبر كذلك طلب الناجل للاطلاع على المستدات المقدمه وكبادل المذكرات أو طلب شطب الاستداف واذا أوقف السير في الدعوى بأى صبب وأثناء سريان منة السقوط تحقق سبب من أسباب الانقطاع فيمن كان يقع عليه واجب تعجبلها ، لم يترتب على ذلك وقف سريان منة السقوط السارية ، وانحا تبدأ منة سقوط جديدة في حق من قام مقام الحصم الذي تحقق فيه سبب الانقطاع ويطبق في شأن هذه المادة حكم المادة ١٣٥ ( مرافعات أبر الوفا الطبعة التائية عشر بعد 23%) .

واذا قررت انجكمة استيماد الدعوى من قائمة الجلسة لعدم صداد رسوم الدعوى أو جزء منها وفق ماتفضى به المادة 17 من قانون الرسوم القضائية رقم • 9 لسنة \$ 192 فان ميعاد سقوط الدعوى يبدأ من تاريخ الاستيماد .

وق حالة مااذا قصت عكمة النقص بقض الحكم الملعون فيه والاحالة فان ميماد سقوط الحصومة بيداً من تاريخ صدور حكم عكمة النقض واذا تباطأ قلم كتاب عكمة النقض في أرسال ملف الدعوى الى الفكمة التي أحملت اليا الدعوى حتى معنت سنة ثم أرسله بعد ذلك وعجل السير في الدعوى ودفع الخصم بسقوط الخصومة تعين على الحكمة أن تجيبه لطلبه رغم أن قلم السير في الدعوى ودفع الخصم بسقوط الخصومة تعين على الحكمة أن تجيبه لطلبه رغم أن قلم

كتاب محكمة النقين هو الذي تسبب في السقوط لذلك يتين على اخصم الذي نقض الحكم لمصلحته أن يتابع دعواه وأن يحث قلم كتاب محكمة النقش على أرسالة ملف الدهوى خكمة الاحالة وأن يتخذ في ذلك هميع الاجراءات الادارية والقانونية بل يجوز له أن يعجل السير في الدعوى قبل أرسال ملف الدعوى الى محكمة الاحللة وفي هذه الحالة تؤجل المحكمة الدعوى وتأمر بعضم الملف .

واذا تسبب قلم كتاب محكمة النقض في الحكم بالسقوط على النحو المقتم يعنم ارساله ملف الدعوى فهل يجر على أضير في الخدم أن يرجع على وزارة العدل بتعويض الضرر الناتج عن خطأ موظفي قلم كتاب محكمة النقض اثناء قيامهم بوظائفهم وذلك على أساس مايقره القانون المدفى من مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . في تقليرنا أنه لا يجرز ذلك لان خطأ قلم كتاب محكمة النقض ليس هو السبب المباشر للحكم بالسقوط وانما السبب المؤثر هو عدم قيام أحد من الخصوم بتعجيل السير في الدعوى دون انتظار لارسال الملف .

وفى حالة ما إذا أوقفت المحكمة الابتدائية او الاستنافية الدعوى وقفا تعليقيا وقفا للمادة العصل في ١٣٩ كما اذا قضت بالوقف حمى تفصل محكمة الجنح في دعوى جنائية يتوقف عليها الفصل في الدعوى الحنائية المدعوى الحنائية الدعوى الحنائية الدعوى الحنائية الدي الامر الذي علقت عليه المحكمة المدنية السير في دعواها ( الحكم واقم ٣٤ ) ، اما اذا عجل الدعوى من الايقاف رافعها قبل انقضاء ثلاث صنوات على تاريخ الحكم بالوقف خشية المسقوط فان المحكمة الذي الدعوى يتعين عليها ان تقضى باعادة الدعوى الى الوقف .

وف حالة ما إذا رفع استناف وقضى بالغاء الحكم المستانف فطعن عليه بالنقض ومحكمة النقض نقضت الحكم واحالت الدعوى للمحكمة الاستثنافية لنظر الدعوى من جديد فمن ذا الذى يقع عليه عبء موالاة الاستثناف .

فى تقديرنا أن العبء يقع على المستأنف الذى رفع الاستثناف ونظر لاول مرة ذلك أنه يترتب على نقض الحكم أن يعود الخصوم الى ماكانوا عليه قبل أن ينقض الحكم وبالتالى فان من أقام الاستئناف يظل فى حكم المستأنف حتى مع نقض الحكم ولا يؤثر فى ذلك أن المحكمة الاستثافية قد الفت الحكم المستأنف لأن ذلك ليس من شانه أن يؤثر فى صفة الخصوم كما سبق أن أوضحنا كما أن المحكمة الاستئافية حينا تنظر الدعوى بعد نقض الحكم ستنظره على أساس مارفع عنه الاستئناف.

ومن المقرر أن قواعد سقوط الخصومة لا تطبق فى الطعن بالنقض لان سير الاجراءات فى النقض لا ينتمد على نشاط الخصوم .

# احكام النقض:

 ا ــ يشترط في آخر اجراء صحيح في الدعوى والذي تبنأ به منة السقوط أن يكون صحيحا في ذاته أو أن يعير كذلك بعدم الاسك بعيبه في الوقت الناسب . ( نقض ٥ / ٤ / ١٩٧٧ في الطعن ١٩٩٩ لسنة ٣٣ قضالية ) . ٧ — اقتصومة فى الاستثناف تعدر — فى مجال تطبيق سقوط الخصومة — مستقلة عن الحصومة المقروحة أمام محكمة الدرجة الاولى ومنميزة عنها فما يجرى على احداها من أحكام الوقف والسقوط لا يكون له أثر على الأخرى ومن ثم قان الاجواءات الهى أتخلت فى شق النزاع المطروح على أشكمة الابتدائية لا تحول دون سقوط الخصومة فى الاستثناف المرفوع عن شق آخر متى وقف سيرها أمام محكمة الاستثناف بقمل المستأنف أو امتناعه مدة تزيد على سنة . ( نقض 1 / ٣ / ١٦ ، ٣ / ٣ / ٣ / ٣ ) .

٣—نقض الحكم لا ينشئء خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض لينام والخصوم السير ف الحصومة الآصلية أمام محكمة الاحالة ، ويكون تحريك الدعوى أمام هذه الحكمة الآخرة بعد نقض الحكم ، بعجيلها تمن يهمه الامر من الحصوم ، فستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعمن بناء على طلبه الى الطرف الاخر في خلال سنة من صدور حكم النقض . ( نقض ٣٥ / ٣ / سنة ٢٥ ص ٣٥٥) .

ث حد متى كان القطاع الخصومة راجعا الى وفاة المدعى عليه أو من فى حكمه كالمستأنف عليه كل صورة الدعوى تعين على المدعى أو المستأنف في هده الحالة أن يطن ورقة خصمه المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأنف عليهم بقيام الخصومة بينة وبين مورثهم ، ويكون عليه موالاة السير فى اجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة ، ولا يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وصفاتهم وموطنهم عذرا مانعا بل عليه هر البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله او امتناعه ، ويجوز لمن لم يعلن بالتعجيل فى المهاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم طلب الحكم بسقوط الخصومة ولو كان الاخرون من هؤلاء قد اعلنوا فى المهاد . ( نقض ، ١ / ١٣٩٧ ) عليه المهاد . ( نقض ، ١ / ١٣٩ ) عليه المهاد .)

٣ ــ الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة يجب اتخاذه في ذات الخصومة الاصلية قصدا الى استئاف السير فيها وأي عمل خارج نطاق الخصومة ولو كان تصرفا قانونيا لايقطع هذه المدة فالوفاء الجزئي ان صح اعتباره عملا قانونيا ينطوى على الاقرار بالحق بداته ويمنع تقادمه الا انه ليس اجراء من اجراءات الخصومة مقصودا به المعنى فيها ( نقط ٧٧ / ٧ / ١٩٦٦ ص ٢٧٤) .

 ٧ ــ عنى تين أن المستأنف عليه لم يتمسك بسقوط الحصومة بعد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستناف بل طلب الحكم بسقوط حق المستأنف في التمسك بالحكم الصادر منها بعين عمير قبل تعجيل الدعوى تما يستفاد منه قطعا أنه يعتبر الخصومة فيما عدا ذلك قائمة ومتتجة لإثارها فلا محل له بعد ذلك التمسك بسقوط الخصومة ( نقض ٧ / ٣ / ٧٥ سنة ٨ ص ٢٠٠) .

٨ ــ لا يعاب على الحكم الا يعد طلب الاعفاء من الرسوم قاطعا للمدة ولو كان الفصل فى هذا الطلب قد تأخر أمام اللجنة حتى فاتت مدة البقادم ولم يتسنى لذلك رفع الدعوى فى الوقت المناسب ، فان صاحب الحق ، وهو المطالب بالمحافظة عليه ، قد كان عليه ان يبادر بتقديم طلبه حتى لا يفوت عليه الوقت . ( نقض ٣٠ / ١٩٤٧ جمموعة النقض فى ٧٠ سنة الجزء الاول ص. ٣٠٦ قاعدة رقم ٢٠٧٤ ) .

٩ ــ اذا كان حكم النقش قد صدر لصلحة المستأنف في الحكم المنقوض فيجب عليه اذا ماأراد متابعة السير في الحصومة أمام عكسة الاحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقش فاذا أهمل القيام جلا الاجراء كان لكل صاحب مصلحة الاسك بسقوط الحصومة وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعبار انه اخر اجراء صحيح في الدعوى . ( نقض ٧ / ٧ / ١٩٥٧ سنة ٨ ص ١٣٣) نقض ١٠ / ٣ / ٣٦ سنة ١٧ ص ١٤٥٥ .

 ١٠ ــ سقوط الخصومة لمضى اكثر من سنة على اخر اجراء صحيح هو ممايصل بمصلحة الخصم فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا بحيث اذا بدأ منه مايدل على انه نزل عن الاسك به لا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه . ( نقض ٧٣ / ٣ / ١٩٦٦ سنة ١٧ ص ٢٥٦) .

١٩ سدادا كان المستأنف في الاستئناف الفرعي يعتبر مدعى عليه في الاستئناف الاصلى فانه يكون دا مصلحة محققة في سقوط الحصومة في هذا الاستئناف ولما كان الاستئناف الفرعي يتبع الاستئناف الاصلى ويزول بزواله فانه متى حكم يسقوط الخصومة في الاستئناف الاصلى فان ذلك يستبع حيّا وبحكم القانون زوال الاستئناف الفرعي ومن ثم فلا حاجة لاشتراط نزول المستأنف فرعيا عن استئافه قبل طلب سقوط الخصومة في الاستئناف الاصلى ( نقض ١٠ / ٣ / ١٩٦٦ ).

١٧ ـ يشترط فى الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة أن يتخذ فى ذات الخصومة الاصلية وأن يكون مقصودا به السير نحو الفصل فى الدعوى كما يتعين أن يتخذ فى مواجهة الخصم الآخر . فاذا كان النزاع فى الدعوى الاصلية يدور حول تسليم اطبان فلا يعتبر من الاجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة فيها قيام المتحسك بالسقوط برقع دعوى أخرى أمام القضاء المستعجل بوضع تلك الاطبان تحت الحراسة ولا تقديمه لقلم كتاب احدى محاكم الاستناف \_ بعد نقض الحكم الصادر فى الدعوى من الحكم الصادر فى الدعوى من الحكم الصدر فى المدعوى الاصلية والاحالة \_ طلبا باسترداد ملف استناف هذه الدعوى من عميدا الفصل فى الاستناف . ( نقض 1 / ٥ / ٥٥ صنة ٩ ص ٣٨٣) .

١٣ ـــ ان النظر ف أثر سقوط الخصومة فى الاحكام الصادرة فى القضية انما يعنى تلك الاحكام التى تكون قد صدرت فى الخصومة الاصلية لا تلك التى تصدر فى ذات طلب سقوط الخصومة ومهدف الى تحقيق هذا الطلب . ( حكم النقض السابق) .

12 سادًا كان المستأنف عليه أم يتمسك يسقوط الخصومة في الجلسة التي حددت تنظر الاستناف بل أبدى طلبات في موضوع الاستناف عما مفاده أنه اعتبر الخصومة قائمة ومنتجة الآثارها فلا يحق له بعد ذلك أن يعود ويتمسك يسقوط الخصومة . ( نقض ١٩٦٣/٣/١٤ سنة ع ٥ ص ٣١٣) .

• ١ سد مقعض نص المادة ٢٠٠١ من قانون المرافعات رالسابق ) أن الحكم إذ أقام قضاءه بسقوط الحصومة على أنه كان قد قضي بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة أحد المدعى عليه موالاة السير فيها الا بعد انقضاء أكثر من سنة ، فان الحكم لا يكون قد خالف القانون . ر نقص ٨٠٠ / ٦ / ١٤٩٧ سنة ١٧ ص ١٤٥٧ ) .

١٦ - تعجيل الدعوى لعدم انقضاء سنة من تاريخ انقطاع سير الخصومة. أثره. سقوط الحصومة. لا يغير من ذلك توجيه اعلان بالتعجيل لم يتم قبل انقضاء السنة. (نقض 19٧٧/١٣/١ طعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٤).

۱۷ ــ استهاد المحكمة للقطية من جدول الجلسة لعنم سداد الرسوم . انقضاء سنة من تاريخ استهادها دون أن يقوم المستأنف بعميل القطية . أثره . للمستأنف عليه طلب الحكم يسقوط الخصومة . ( نقض ۲۷ / ۳ / ۷۳ سنة ۷۷ ص ۱٤٠٠ ).

١٨ -- طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقطائها عضى المدة القانونية . لا يشوبه غة تعسف في استعمال الحق . ( نقط ١٣٩ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٤١ لسنة ٨٨ قطائية ) . ١٩٨٠ - عدم اعلان صحيفة تعميل الدعوى بعد وقف الدعوى جزاء قبل القطاء سنة من الدعوم الد

اخر اجراء صحيح فيها . الله . سقوط الحصومة . لا عبرة بتاريخ الهذاع صحيفة التعجيل قلم كتاب المحكمة . ( نقض ٦ / ٢ / ١٩٧٨ طمن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٥ ) .

٧٠ - حكم المادة ١٣٤ مرافعات كما يسرى على الخصومة امام عكمة أول درجة فاته يسرى عليا في مرحلة الاستناف على مايستفاد من نص المادة ١٣٦ مرافعات ، فاذا استمر عدم السير في الاستناف منه سنة من آخر اجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه ، جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الحصومة سواء كان عدم السير فيها راجعا الى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع التي نصر عليها القانون أو الى أساب اخرى ذلك أن نص المادة من قانون المرافعات جاء عاما يشمل جميع الحالات التي يقف فيها مير الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ، اذ أن سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى المدى يسبب في عدم السير في الدعوى بفعله او امتناعه مدة سنة اذا طلب صاحب المصلحة اعمال ذلك الحزاء . السير في الدعوى بفعله او امتناعه مدة سنة اذا طلب صاحب المصلحة اعمال ذلك الحزاء .

٧٩ ــ تفيى المادة ٩٦ من قانون المرافعات بأنه اذا كان المحاد معينا في القانون للحصور أو لمبادرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذي يجب الانتقال اليه على أن لايتجاوز ميحاد المسافة بأية حال أربعة ايام ، الانتقال الدي تعييه المادة ٩٦ واللدى تصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ٩٦ واللدى تصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ٩٧ بالسبة لمن يكون ضرورة انتقافيم وهيم الجمود من يوب عبم من افضرين وغيرهم ، وإذ كان الطاعن يطالب عضروة انتقافيم وهيم الجمودة إلى من ينوب عبم من افضرين وغيرهم ، وإذ كان الطاعن يطالب باضافة من هاده المسافة الى معاد المسافة المدد للقوط الحصومة عملا بالمادة ٩٣٤ من قانون المامان من المامان يطالب المامان من المامان الله لما كان الإجراء الذي يطالب المامان من المباد المسافة والمائة من المامان المامان من المباد عبد المسافة لى الدعوى المالية هو اعلان صحيفة تعجيل الدعوى المعلمون ضدها ، وكان الانتقال الذي يقضيه القيام بياد الاجراء هو انتقال المعتبر من مقر الحكمة التي قدمت وكان الانتقال الذي يزاد على ميعاد اعلان صحيفة العجيل الحدي يزاد على ميعاد اعلان صحيفة العجيل يحسب على أساس المسافة بين هلين الهاين هدت اليها محيفة العجيل يحسب على أساس المسافة بين هلين الهاين وادكان المنافة الذي يزاد على معاد العلان صحيفة العجيل يحسب على أساس المسافة بين هلين الهاين . وإذ كانت الحكمة التي قدمت اليها صحيفة العجيل يحسب على أساس المسافة بين هلين الهاين . وإذ كانت الحكمة التي قدمت اليها محمد المسافة بين هلين الهاين . وإذ كانت الحكمة التي قدمت اليها محمد المسافة بين هلين الهاين . وإذ كانت الحكمة التي قدمت اليها محمد المسافة بين هدين الحين الحين الحيد المحمد ا

صحيفة البعجيل كانة بجمهورية مصر العربية وكان محل المطعون صليجا بيا فائه لا يجوز بحال أن يجاز ميماد المسافة عند اعلانها أربعة أيام عملا بعص المادة ١٦ مرافعات ولا يجدى الطاعن التحدى بأن مقر اقامته الجمهورية العربية اللهية تما يير اعطاءه مهاد مسافة قدره سعون يوما التحدى بأن مقر العاملة المسافة المسافة المسافة المسافة عملا بالمادة ١٧ مرافعات أن يقرم صاحب الدعوى بتعجيل دعواه قبل فوات سنة على آخر اجراء صحيح تم فيها وذلك بتقديم صحيفة التحجيل لقلم المجترين خلال السنة ليقرم باعلانها والا كانت دعواه عرضة لانبحكم بسقرطها، ولا يتسب مهاد مسافة للقيام بهذا الإجراء وهو الاعلان الا في نطاق مايقتسيد تمامه بانظال المختر من مدر المحكمة التي قدمت اليها صحيفة التحجيل لقر الحكمة التي قدمت اليها صحيفة التحجيل لى مقر الحصم المراد اعلانه و نقش ١٨ / ٧ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الاول

٧٧ \_ تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء يتطلب اتخاذ اجراءين جوهرين هما تحديد جلسة لنظرها واعلان الخصم بيله الجلسة بشرط أن يتم هذا الاعلان قبل انقضاء مدة السقوط المشار البيا وذلك اعمالا لنص المانوات المن المقانون على مهاد حتمي لاغذاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر المعاد مرعا الا اذا تم اعلان الحصم خلاله، مهاد حتمي لاغذاذ اجراء يحصل بالمادة ٢٦ / ١ مرافعات من أن الدعوى ترفع الى انحكمة بمصحيفة تودع قليم الكتاب ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة الاعراق قاصر على صحيفة افتتاح المحدى أو الطعن فلا يتعداها الى غيرها ويظل أنه نص المادة الخاصة سالفة الذكر باقيا بالنسبة لتصحيل السير في الدعوى بعد وقفها فلا يعتبر المهاد مرعا الا اذا تم الاعلان خلاله . ( نقض ٢٠ / ٢ مربا الا اذا تم الاعلان خلاله . ( نقض ٣ / ١٩٧٨ من ٢ ٧ العدد الاول ص ٥٠ ٤ ) .

٣٤ ــ الأجراء القاطع لمنة سقوط الخصومة . شرطه . أن يكون من اجراءات الخصومة .
 ذاتها مقصودا به المضي فيها . ( نقص . ٣٠ / ٥ / ١٩٨٧ طمن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧٠ ــ لما كان من المقرر وفقا للمادة ٩٣٣ من قانون المرافعات أن الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقلم الحصم الذي توقى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الاعتر أو بصحيفة تعلن الى هذا البطرف بناء على طلب اولئك ، وكان لا يؤثر في صحة الاحلان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة ، وكان توقيع الجزاء بسقوط الحصومة مناطة عدم السير في الدعوى بعقوط الحصومة اذ أن سقوط الحصومة جزاء فرصه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى اذ أن سقوط الحصومة على الدعوى المحلمة ذلك ، لما كان ذلك ، وكان العاطان يؤسس نعهم بانقصاء الحصومة على بطلان احلام المؤلمة المؤلمة على ١٩٧٧ / ١ / ١ / ١٩٧٧ لان الدحوى لم تنظر بحلساء بانقصاء الحصومة على بطلان المحرى لم تنظر بحلساء المحاسمة على بعالم الحرى المحرى لم تنظر بحلساء المحاسمة على بعالم الحرى المحاسمة على بعالم الحرى المحاسمة على بعالم المحاسمة على بعالم المحاسمة على بعالم المحاسمة المحاسمة بعالم المحاسمة المحاسمة بعالم الم

صحة الاعلان ، فلا على الحكم المطعون فيه ان النفت عن الرد على هذا الدفاع الذى لا يقوم على أساس صحيح ، واذ كان عدم نظر الدعوى بالجلسات حتى حددت فا جلسة العرب المجلسة لليكون قائما على المورد المقصومة لايكون قائما على أساس صحيح ولا على الحكم المطعون فيه ان النفت عن الرد عليه . ( نقض ١٩٨٠/٤/٣ سنة ٣١ الجزء الاول عي ١٩٨٠/٤) .

٢٦ ــ تنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه و لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو المدعى عليه أن يطلب الحكيم بسقوط الخصومة مني القضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي ٥ . مما مؤداه أنه مني كان انقطاع الخصومة راجعاً لوفاة المدعى عليه أو من في حكمه كالستأنف عليه ، تعين على المدعى أو المستأنف في هذه الحالة أن يطن ورثة خصمه المتوفي مدعى عليهم كانوا أو مستأنف عليهم بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير في اجراءاتها في مواجهتهم قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح تم في الخصومة ، ولا يقبل جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وصفاتهم وموطنهم عذرا مانعا بل عليه البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله أو امتناعه ، ويجوز لمن لم يعلن بالتعجيل في الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم طلب الحكم بسقوط الخصومة ولو كان الاخرون من هؤلاء قد اعلنوا في الميعاد ، واله لا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم الاعلان خلاله ، ولا يكتفي في هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل الى قلم المحضرين في غضون هذا الميعاد ويسرى حكم هذه المادة سواء كان موضوع الدعوى قابل أو غير قابل للتجزئة كما أن حكم المادة سالفة الذكر كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة فانه يسرى عليها في مرحلة الاستثناف على مايستفاد من نص المادة ١٣٦ مرافعات فاذا استمر عدم السير في الاستتناف مدة سنة من آخر اجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة . ( نقض ٢٦ / ٢ / ١٩٨٤ طمن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٣٠/٥/٣٠ طعن رقم ٣٦٥ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ١٩٨٦/١/١٤ طعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٦ قضائية ، ١٩٧٤/١٢/١ منة ۲۵ صد ۱۳۹۱ ی.

٧٧ — انص في المادة ١٤٠ / ١ من قانون المرافعات على أنه في جميع الاحوال تقطعي المصومة تبضي ثلاث منوات على آخر اجراء صحيح فيها ، مؤداه أن الحصومة تنقضي بمضى المدة ايا كان سبب انقاطعها أو وقفها مالم يصدر من صاحب المصلحة في الدعوى اجراء صحيح في الحصومة تنقطع به المدة ، وقصد المشرع من هذا النصى وضع حد لنواتم القضايا وتعليقها بالمخاكم ولان احكام مقوط الحصومة لا تفني عن حكم هذا النصى ولا تحقق المعلية المرجوة منه بالمحمة والمدمول المملومين فهه ، وثمة حالات منها الوقف اعمالا لنصى المادة ١٧٩٩ من قانون المرافعات تكون الحصومة بمنجى من المسقوط المقرر بنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات للمحمد على المدكور والمدى يكون حافزا للخصوم على تحريك وليست كذلك في حكم المادة ١٩٤ / ١ المذكور والذي يكون حافزا للخصوم على تحريك القضايا المرفوعة . ( نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٥٠ قضاية ).

٢٨ ــ نقيض الحكم الصادر من محكمة الاستناف . أثره . زواله وعودة الخصوم الى مراكزهم الأولى . خضوع الحصومة أمام محكمة الاستئناف للسقوط وتبدأ منة الانقضاء من

تاريخ صدور حكم النقصى لا يغير من هذا النظر أن يكون حكم النقص قد تأشر عليه بما يفيد ارساله نحكمة الاستناف في تلريخ لاحق لانقصاء مدة السقوط النصوص عليها في المادة ١٣٤ مرافعات . ( نقعن ٣٣ / ٣ / ١٩٨٤ الطعنان رقما ١٣٣٩ ، ١٣٣١ لسنة ٥٠ قضائية ، نقص ٣ / ١١ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٧٠ لسنة ١٤٥ قضائية ) .

٧٩ س. من القرر انه يترتب على نقض الحكم كليا والاحالة عودة الخصومة والخصوم الى مركزهم الاولى سواء صرح بذلك حكم النقض أو لم يصرح بما عؤداه أن تعود الطاعنة الى مركز المستأنفة ويعود المطعون ضدهم الى مركز المستأنف عليم واذ كان مؤدى نص المادين ١٣٤، ١٣٣ من قانون المرافعات أن لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السرق الدعوى بغمل الحرء ومن فى حكمه كالمستأنف أن يطالب الحكم بيقوط الحصومة متى انقضت سنة على آخر اجراء صحيح من اجراءات النقاضي ، وأن مقتضى ذلك أنه اذا استمر عدم السير فى الاستثاف مله أمدة سنة من آخر اجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه كان للمستأنف عليه أن المستأنف عليه أن المستأنف عليه أن المحدود في هذا النظر وقضى بسقوط الحصومة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحصومة أي وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر عليم ، بسبب الحصومة فى الاستثانف عليم ، بسبب علم عدم المستأنف كيم المعلون فيه من تاريخ صدور حكم محكمة النقض علم معمد المعلون فيه الدعوى فائه لا يكرن قد خالف القانون أو أخطأ فى طمر رقم ١٩/ ١ / ١٩/٤ طعن رقم ٩/١ له يكرن قد خالف القانون أو أخطأ فى طمر رقم ١٩/ ١ / ١٩/٤ طعن رقم ٩/١ لسنة ، ٥ قضائية ، نقض ١٤/ ١ / ١٩/٤ أله المعافقة ( محمد عكما المحكم المعرف رقم ١٩/ ١ / ١٩/٤ طعن رقم ٩/١ لسنة ، ٥ قضائية ، نقض ١٤/ ١ / ١٩/٤ لسنة ، ٥ قضائية ، نقض ١٩/ ١ / ١٩/٤ لسنة ، ٥ قضائية ، نقض ١٩/ ١ / ١٩/٤ لسنة ، ٥ قضائية ، نقض ١٩/ ١ / ١٩/٤ لسنة ، ٥ قضائية ) .

. ٣ ... نقض الحكم الصادر من محكمة الاستناف يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العددة الى محكمة الاستناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام مقوط الخصومة وانقضائها ، فاذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يعجل الخصومة أمام محكمة الاستثناف خلال سنة كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة عملا بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر اجراء صحيح من اجراءات النقاضي في الدعوى ، ولآيغير من ذلك وفاة محامي الطاعن ــ الصادر حكم النَّقص لصالحه ــ قبل صدور الحكم ، ذلك أن حكم النقص السابق كان حضوريا بالنسبة للطَّاعن لانه هو الذي رفع الطعن الذي صدر فيه ذلك الحكم ومن ثم فان علمه بصدوره يعتبر متحققا قانونا ولا ينتفي هذا العلم بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن عنه أمام محكمة النقض قبل صدور حكمها لان هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بينه وبين الوقوف على ماتم في الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الاحالة قبل أن يدركها السقوط، فليس المجامي هو السبيل الوحيد الى معرفة الحكم، ومن ثم فان وفاة محامي الطاعن لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها السير في الخصومة واذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بسقوط الخصومة لانقضاء مدة جاوزت السنة على صدور حكم النقض السابق دون تعجيل الطاعن للاستثناف الذي وقف سيره خلال تلك المدة باهماله ، فانه لايكون قد خالف القانون . ( نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٧٧ سنة ٢٨ الجزء الثاني ص ١٧١٧ ، نقض ١٤ / ٥ / ١٩٨٤ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٩ مع انعقدت الدعوى صحيحة طبقا للاجراءات التي رسمها القانون ، وسلمت هذه الاجراءات من البطلان قامت الحصومة أمام الحكمة فلا يبطلها أو يسقطها أو يمنع الحكمة من المجراءات من البطلان قامت الحصومة أمام الحكمة فلا يبطلها أو يسقطها أو يمنع الحكمة من المقصل فيها ، وكان الطاعون قد أقاموا المفصوم فيا عبر وسقوط الحصومة على مجرد عدم صحة حضور محامى المدعية ( المطعون ضدها ) لعدم صحيحة ويكون النعي على الأساس القانوني الذي أقام عليه قضاءه في هذا الحصوص \_ ايا كان الشيج أو يكون النعي على الأساس القانوني الذي أقدام عليه قضاءه في هذا الحصوص \_ ايا كان وجد الرأى فيه \_ غير منتج ( نقض ٢٨ / ٤/ ١٩٨٣ معلوم و المناقبة و المناقبة الإنقطاع . وجوب اتحامه المحاس عليه في الملدة ٢٩ موافعات في الحالة الأولى وفي المادة ٢٩ ٢ موافعات في الحالة التأويل وفي المادة ١٩٥٠ موافعات في الحال عليه الآجال .
خلال المياد المنصوص عليه في المدين من ذلك سبق صدوراحكام قطعية في عالمة ذلك . أثره . الحكم بسقوط المحصومة . لا يغير من ذلك سبق صدوراحكام قطعية في الدعوى بوقف السير فيا وبعدم الاختصاص . مادة ١٩٣١ ، ١٣٧ موافعات . ( نقص ٢٧ / ٤ / ١٩٠٥ طعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥ قضائية ) .

٣٧ \_ الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعى . أثره . عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تفيد مقتضاه وعدم سقوط الحصومة بعضى المدة . ( نقض ٦ / ٣ / ١٩٨٦ طمن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ قضائية ) . ٣٩ مكرو \_ \_ \_ ٢٨٥ لسنة ٥١ قضائية ) . ٣٧ مكرو \_ \_ \_ ٢٨٥ لسنة ١٥ قضائية ) . ٣٧ مكرو \_ \_ \_ ـ ٢٨٥ مكرة أول درجة كما تسرى على خصومة الطمن بالاستثناف تعليقا لنص المادة ، ٣٤ من ذلك القانون . ولما كان الطمن بطويق عدد على المنقض لا تنقل الاستثناف إذ هو طريق غير عادى لم يجزو قانون المرافعات في الاحكام النبائية إلا الأسباب أوردها على سبيل الحمر فقد خلا عادى لم عموميا درو تلاء على غوار الفصل الذي يعظم سبول الطمن أن مقد خلاله الفصل الذي يعظم المنطق وتجهيزه ثم الفصل الذي يعظم الطمن وتضمت إجراءات اعداد الطعن وتجهيزه ثم أو غيره من الحاضة تفترق عن رحمت سبيل اتصال المحكمة به ونظره وهي إجراءات تتوالى ف بجموعها دون تداخل من الطاعت رحمومة الطمن بالقض ذات طبيعة خاصة تفترق عن أو غيره من المحتومة في مرحلتها الإبدائية أو خصومة الطمن القض ذات طبيعة خاصة تفترق على الخصومة في مرحلتها الإبدائية أو خصومة الاستثاف فلا تقبل أن يود عليها نظام المقوط . الخصومة في مرحلتها الإبدائية أو خصومة الاستاف فلا تقبل أن يود عليها نظام المقوط . المصومة في مرحلتها الإبدائية أو خصومة الاستاف قضائية ) نقض ٢٩٠٤ / ١ / ١٩٨٩ الطعنان وقما ٣١٧ لسنة ٥٦ قضائية ) . نقض قضائية ) . تدبي المسائدة ١٩٠٥ قضائية ) . تدبي المسائدة ١٩٠٥ قضائية ) . تدبي المسائد ١٩٠٥ المسائدة ١٩٠٥ قضائية ) . تدبي المسائد ١٩٠٥ قضائية . دبي المسائد ١٩٠٥ قضائية . . تدبي المسائد ١٩٠٥ قضائية ) . تدبي المسائد ١٩٠٥ قضائية . . . تدبي المسائد ١٩٠٥ قضائية . تدبي المسائد ال

٣٣ - عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتاعه وانقضاء سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي. أثره. سقوط الخصومة. مادة ١٩٣٤ موافعات. (نقض ١٩٨٤/٦/٧٢ معن رقم ١٩٨٤/ ١ / ١٩٨٤ طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٣٧ / ٢ / ١٩٨٤ طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٥٠٠٤).

٣٤ ــ سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخو إجواء صحيح فيها . ماهيته . عدم جواز الحكم به مالم يتمسك به صاحب المصلحة فيه . جواز اتازله عنه صراحة او ضمنا وبالتعرض لموضوع النواع . طلب التأجيل للاطلاع على المستدات المقدمة أو لنبادل المذكرات

أو طلب شطب الاستناف. لا يعتبر تعرضاً للموضوع أو تنازلا عن الدفع بسقوط الخصومة. ( نقض ٤ / ١٣ / ١٩٨٥ طعن رقم ٢٠١١-السنة ٥٣ فضائية ، نقض ٣ / ٤ / ١٩٨٠ شنة ٣٦ ص ٧٠-١ ، نقض ٣٣ / ٣ / ١٩٦٦ سنة ١٧ ص ١٩٥٤ ، نقض ١٩٨٨/١١/٣ طعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٥ فضائية ) .

٣٥ ــ نقض الحكم والاحالة الى محكمة الاستثناف للفصل فيها من جديد . مدة سقوط الحصومة . بدؤها من تاريخ صدور حكم النقض باعباره آخر اجراء صحيح في الدعوى لا من تاريخ اعلانه . ( نقض ١٤٠٤ / ١ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣٦ \_ زوال صفة محامي الحصم لا يحول بينه وبين الوقوف على ماتم في الطعن وتعجيل الحصومة أمام محكمة الإحالة قبل سقوطها . الحكم بسقوط الحصومة في الاستثناف مؤداه . اعتبار الحكم المستأنف نهائيا . ( نقض ١٩٠ / ١ / ١٩٨٨ طمن رقم ١٩٠١ لسنة ١٤٥ قضائية ، نقض ٣٩ / ١١ / ١٩٧٧ ) .

٣٧ \_ سقوط الخصومة . مادة ١٣٤ مرافعات . انقضاء الخصومة مادة ١٤٠ مرافعات . ماهية كل منهما . وقف مدة السقوط والانقضاء عند وجود المانع القانونى . ( نقض ٧ / ٣ / ٨ / ١٩٨٨ طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٣٦ ٠ هيئة عامة ) .

٣٨ ــ مقوط الخصومة . جزاء مقرر لمسلحة الخصم . له التنازل عنه صراحة أو ضمنا . ليس للخصم بعد تنازله عنه معاودة التسك به . ( نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨ الطعنان رقما . ٢٠٣٧ لسنة ٩٠ قضائية ) .

٣٩ ــ سقوط الخصومة . قابليته للنجزئة عند تعدد المدعى عليهم . مالم يكن موضوعها غير قابل للنجزئة . ( نقض ٣٨ / ٤ / ١٩٨٨ الطعنان رقما ٢٠٩٧ ، ٢١٣٧ لسنة ٥١ قصائية ، نقض ٣١ / ٣ / ١٩٧٩ سنة ٥٠ العدد الاول ص ٨٨٤ ) .

• ٤ سـ الدفع بسقوط الخصومة. تقديمه الى اغكمة المنظورة امامها الدعوى. اتصاله يصلحة الخصوم. في التازل عنه صراحة أو ضمنا. صدور مايدل على أن الخصم الذي شرع السقوط لمصلحة قد نزل عن الخسك به . لا يصح أن يعود الى مااسقط حقيفية. ( نقض ١٩٨٨/٦/٣٦ طمن رقم ١٩٨٨ أطن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٥ قضائية ، نقض ٢١ / ٤ / ١٩٨٨ طمن رقم ٢١١ لسنة ٥٥ قضائية ، نقض ١٩٨٩/٥/٢٥ طمن رقم ٢١١ لسنة ٥٥ قضائية ، نقض ١٩٨٩ طمن رقم ٢١١ لسنة ٥٥ قضائية .

۱ عسر الحكم يسقوط الخصومة او انقضائها . مقتضاه . أن تكون الخصومة في حالة ركود بعدم السير فيها وأن يستمر ركودها المدد المنصوص عليها في المادتين ١٣٤ ، ١٤٥ مرافعات . مؤداه . استمرار نظر الدعوى درن الحكم بانقطاع سير الخصومة مانع من مريان مدة السقوط او الانقضاء . علة ذلك . أثره . وقف جميع اجراءات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان الاجراءات التي تحصل اثناء الانقطاع . مادة ١٩٨٧ مرافعات . ( نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥١ قضائية ، نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٨٧ ، نقض لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨٧ سنة ٢٧ العدد الاول ص ٣٤٧ ، نقض ٣٤٧ ) .

٣ ع... مبعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات . عدم اعباره مرتجا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلاله . مادة ١٣٥ مرافعات عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمه لقلم المحضرين في غضونه . ( نقض ٣ / ٣ / ٣ / ١٩٨٧ طمن رقم ٢ - ١٤٤ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٤ \_\_ التنازل الضمني عن الدفع بسقوط الخصومة . مناطه . إيداعمن شرع السقوط لمسلحته مايدل على اعتبار الخصومة قائمة ومنتجه الآثارها يعد نزولا ضمنيا .

\$2 \_\_ الدفع بانقضاء الخصومة في الدعوى . عدم جواز التحدى به الاول مرة امام محكمة النقض .

۵۵ ... سقوط الخصومة لمضى اكثر من سنة على اخر اجراء صحيح فيها . ماهيته . مادة ۱۳۶ مرافعات . عدم جواز الحكم به مالم يتمسك به صاحب المصلحة فيه . جواز تنازله عنه صراحة او ضمنا . سريان حكم النص سواء كان موضوع الدعوى قابلا او غير قابل للتجزئه .

٣ عدا القرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بان نقض الحكم لا ينشىء خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوص ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الاصلية امام محكمة الاحالة ، ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم ، بتعجيلها ثمن يهمه الأمر من الخصوم ، فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعان بناء على طلبه الى التطرف الآخر خلال سنة من صدور حكم النقض وإلا كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لانقضاء صنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي إذ أن نظر الطمن أمام محكمة النقض يجرى على نظام الدفاع المكتوب الذى يبديه الحصوم سلفاً فى مذكرات الطمن أمها مقدمة بقلم الكتاب فى الآجال التي حددها المقانون فاذا انقضت هذه الآجال أصبح الطمن مهيأ للحكم فيه ويصح الحكم بغير مرافعة ومن ثم فان حكم النقض يصدر دائماً حضورياً وعلم المحكم عليه به مقدرض دائماً وتنتي الخصومة فى الطمن بالحكم الصادر فيها من محكمة النقض هو آخر إجراء صحيح فى النقض هو آخر إجراء صحيح فى الحصومة .

ر نقض ۱۹۹۲/۲/۳ طعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۵۳ قضائية ، نقض الطعن رقم ۲۶۴۸ لسنة ۵۳ قضائية ، نقض الطعن رقم ۲۶۴۸ لسنة ۵۳ ق. جلسة ۱۹۷۰/۱۲/۳ بجموعة المكتب الفتى السنة ۲۵ ص ۵۳۸ ، نقض جلسة ۱۹۷۰/۱۲/۳۱ بجموعة المكتب الفتى السنة ۲۱ ع ۳ ص ۱۳۵۴ ) .

٧٤ ــ إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن حكم النقض قد صدر بتاريخ المدارية السير في الاستناف بعد نقض الحكم بـ المدارية و الاستناف بعد نقض الحكم بـ قامت بتعجيل الاستناف بصحيفة قدمت لقلم الكتاب في ١٩٨٥/١٠/٧ وأعلنت في ١٩٨٥/١٠/٧ بعد انقضاء مهاد السنة ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بسقوط الحصومة في الاستناف بناء على طلب المطعون ضده بسبب عدم تعجيل الطاعنه المستألفة الاستنافيا في خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض والإحالة باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعبى فانه لا يكون قد أحطأ في تطبير القان ن.

4.4 ــ لنن كان انقطاع سير الحصومة بتم يحكم القانون بوفاة احد الحصوم أو يفقد أهليته أو بزوال صفة من كان يباشر الحصومة عنه ، إلا أن ذلك بمجرده لا يستنبع احتساب بدء مواعيد سقوط الحصومة أو انقضائها في تاريخ تحقق سببه مالم يصدر حكم من المحكمة به فيبدأ منه احتساب تلك المواعيد ذلك أن استمرار نظر اللحوى دون الحكم بانقطاع سير الحصوة فيها يعد مانعاً من سريان مدة سقوطها أو انقضائها وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اقترن بالصواب .

### (نقض ١٩٩٢/٧/٢٠ طعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٥٧ قضائية)

٩ عـ الحكم بسقوط الحصومة . شرطه . أن يكون عدم السير فى الدعوى راجعاً إلى فعل المدعى أو امتناعه . تراخى قلم الكتاب فى إخبار الحصم بحكم الإحالة والجلسة المحددة لنظر الدعرى . لايميز الحكم بسقوط الحصومة .

٥٠ ــ سقوط الخصومة لمنني اكثر من سنة على آخر اجراء صحيح . مادة ١٣٤ مراحة
 مرافعات . عدم جواز الحكم به الا اذا تمسك به صاحب المصلحة فيه . جواز تنازله عنه صراحة
 أو ضمنا بالتعرض لموضوع النزاع .

٩٥ ـــ التزام المدعى ومن فى حكمه بتسيير دعواه مالم يعفه القانون . مؤدى ذلك . تحمله عبء البات أن عدم السير فى الخصومة لا يرجع الى فعله أو امتناعه . تخالفة الحكم المطمون فيه ذلك والزامه المستأنف عليه بتعجيل سير الاستئناف بعد نقض الحكم . خطأ .

٣٥ ــ التكلم في الموضوع المسقط للدفع الواجب ابداره قبل التكلم في الموضوع . مناطه . ابداء الدفع باعتبار الاستثناف كان لم يكن . ليس تعرضا للموضوع يسقط الحق في التمسك

بانقضاء الحصومة في الاستثناف لعدم تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ انقطاعها . ( نقض 48/٣/٣/ فضائية )

٣٥ ــ الاجراء المانع من سقوط الخصومة . شرطه . أن يكون صحيحا أو يصبح صحيحا لعدم النمسك ببطلانه في الوقت المناسب .

(نقض ١٩٩٣/٢/٢٥ طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ قضائية )

### مادة ١٣٥

لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذي توفى ، أو من قام من فقد اهليته للخصومة ، أو مقام من زالت صفته ، بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى .

هذه المادة تطابق المادة ٣٠٣ من القانون القديم.

## الشرح:

يراعى انه اذا وقف السير في الخصومة قبل انقطاعها ثم اعلن الورثة أو من في حكمهم بوجود الخصومة احسب اجل جديد للسقوط يبدأ من تاريخ ذلك الإعلان ولا تحسب مدة الوقف السابقة على الانقطاع أي أن مدة السقوط لا تقف لا نقطاع الخصومة انما يترتب على الانقطاع سريان مدة جديدة تبدأ في حق الورثة ومن في حكمهم من تاريخ اعلانهم بوجود الخصومة ويقطع مدة السنة المسقطة للخصومة تعجيلها من جانب احد الخصوم قبل مضى السنة ويشترط في المتجبل الذي يترتب عليه هذا الاثر ثلاثة شروط أولها أن يكون صدتوا للشروط صحته وثانيها أن يكون صادرا من أحد الخصوم وموجها للخصم الاخر فلا يكنى الاجراء الذي يوجهه قلم الكتاب ، وثالثها أن يكون الاجراء متعلقا بالخصومة المطلوب الحكم بمقرطها ليوجهه قلم الكتاب ، وثالثها أن يكون الاجراء متعلقا بالخصومة المطلوب الحكم بمقرطها المساعدة القضائية ولا طلب ضم ملف أو مفاوضات الصلح أو الاقرار في دعوى أخرى بقيام الحضومة المرفوعة .

ولا يطبق نص المادة ١٣٥ الا في حالة قيام سبب الانقطاع في المدعى أو من يقوم مقامه كالمستأنف اذ لا تسرى مدة السقوط الا من تاريخ اعلان المدعى عليه لمن قام مقامه بوجود الخصومة وذلك يتقدير جهل الأخير بوجود هذه الخصومة ، أما اذا قام سبب الانقطاع بالمدعى عليه سرت مدة السقوط من تاريخ اخر اجراء صحيح في المدعوى ولم يلزم من حل محل الاخير باعلان المدعى بوجود الخصومة بتقدير علم الاخير بها بالضرورة (كال عبد العزيز ص ٣٠٠ وردى سيف الطبعة الخاصة بند ٤٩٤ ومواضات أبو الوفا الطبعة ١٧ بند ٤٦٨ والقضاء المدنى الفحى والى طبعة سنة ١٩٩٣ بند ٣٠٠

وفي حالة مااذا اوقفت المحكمة الدعوى جزاء للمدعى عملابالمادة ٩٩ مرافعات فان مدة السقوط لا تبدأ إلا من اليوم النالي لانتهاء مدة الوقف باعتباره آخر اجراء صحيح وبالتالي لا تبدأ من تاريخ الحكم الصادر بوقف الدعوى ومن ثم اذا عجلها المدعى قبل انتهاء سنة من تاريخ اليوم التالي لانقضاء مدة الوقف فلا يجوز للمدعى عليه الدفع بالسقوط وراجع التعليق على المادة ١٣٠٠

# احكام النقض:

١ ... سقوط الخصومة فى الدعوى بعد وقفها جزاء . مناطه . عدم معاودة المدعى السير فيها بفعله او امتناعه خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الوقف التى لا يجوز لأى من الخصوم خلافا مباشرة اى اجراء فيها . مؤدى ذلك . وجوب احتساب بداية مدة السقوط من اليوم التالى لانتهاء مدة الوقف باعتباره آخر اجراء صحيح لا من تاريخ الحكم بوقف المدعوى . ( نقض الانتهاء مدة الوقف باعتباره آخر اجراء صحيح لا من تاريخ الحكم بوقف المدعوى . ( نقض ١٩٨١ / ١ على ١٩٨١ سنة ٣٣ ص ١٩٨٥ / ١ ١٩٨٩ / سنة ٣٣ ص

٧ ـ لما كان مؤدى نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات و لا تبدأ مدة سقوط الخصومة فى حالات الانقطاع الا من اليوم المدى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذى توفى أو من قام مقام من فقد اهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود المدعى عند ققد أهليته للخصومة بحكم القانون لوفاة المدعى أو من في حكمه كالمستأنف فلا تسرى مدة السقوط في حق ورثته أو من قام مقامه عند فقد أهليته للخصومة أو زوال صفته الا من تاريخ اعلانهم بوجود الدعوى او الاستفاف من المدعى عليه للخصومة على يسمل بسقوط الخصومة الذعى ما المشعى عليه المنافئة على مصالحهم حتى لا تتعد اجراءات الخصومة ضدهم بغير علمهم وسقوط الحصومة جزاء على الحمال رافعها في عدم موالاة السير فيها وليس تمة أهمال يمكن نسبته الى ورثته أو من قام مقام قبل اعلانهم ولا يقنى عن هذا الاعلان علمهم عن اى طريق آخر ، ويسرى حكم هذه المادة سواء كان موضوع الدعوى قابلا أو غير قابل للتجزئة . ( نقض ٣٣ / ٣ / ١٩٨١ ما من المادة سواء كالنه موضوع الدعوى قابلا أو غير قابل للتجزئة . ( نقض ٣٣ / ٣ / ٣ / ١٩٨١ كامن من م ٤٠٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

" سنع المادة ١٣٥ مرافعات يدل على أن مدة السقوط لا تبدأ في السريان الا من تاريخ اعلان من حل محل من قام به صبب الانقطاع بمعرفة خصمه الذي تمسك بهذا السقوط فلا يغنى عن خلك علمه المؤكد بوجود اخصومة بأية طريقة اخرى ولو كانت قاطمة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يثبت قيام الطاعين الذين تمسكوا بسقوط الحصومة باعلان ورثة المستأف لمتوفى الاولى من المطعون ضدهم ) يقيام الاستناف فان الحكوم بالمطعون فيه اذ استرم هذا الاعلان كميدة لسريان ميعاد السقوط ولم يعتد بعلم هؤلاء الحكوم بهود الحصومة المستاف من قيامهم بتعجيل الاستناف لجلسة ١٤ سـ ١٩٧٧ المعرب المعام من على غير الماس . ( نقض ١٤ سـ ٥٠ هـ ١٩٥٤ طعن رقم ٧٠ لسنة ٥٣ فضائة ) .

2 مفاد نص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات (السابق) أنه اذا تقرر انقطاع سير الحصومة بحكم القانون لوفاة المدعى \_ أو من في حكمه كالمستأنف \_ فلا تسرى مدة السقوط في حق ورثعه الا من اليوم الذي يعلن المدعى عليه هؤلاء الورثة بوجود الحصومة بينه وبين خصمه الاصلى لافتراض جهل هؤلاء الورثة بالحصومة التي كانت بينه وبين مورثهم . ولما كان الفرض الذي يستهدفه المشرع من تقرير انقطاع سير الخصومة هو الاحاطة بمصلحة ورثة الموفى حتى لا تتخد اجراءات الحصومة صدهم بفير علمهم ، فيكون فؤلاء الورثة وحدهم الحق في التمسك بعدم اعلانهم حتى لا تجرى في حقهم مدة السقوط المحددة قانونا لسقوط الحصومة (نقض القصومة (نقض 1937) / ١٩٩٧ من ١٩٤٧ ) .

النص في المادة ١٩٥٥ من قانون المرافعات على انه ، لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالة الانقطاع الا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورقة خصمه الذي توفى أو من قام مقام من فقد اهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى ينه وبين خصمه الاصلى ، يبدل على أن مدة السقوط لا تبدأ في السريان الا من تاريخ اعلان من حل على من قام به سبب الانقطاع بمرفة خصمه الذي تمسك بهذا السقوط فلا يغني عن ذلك علمه المؤكد بوجود الخصومة بأية طريقة اخرى ولو كانت قاطعة ، ومنى كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه من الاعلان على المعامون ضده بعد الانقطاع بوجود الحصومة حتى يتمسكوا بمبدأ تحقق الغابة من الاعلان ، فان الحكم المطعون فيه اذ استازم هذا الإعلان كمبياً لسريان ميماد السقوط يكون قد الترم صحيح القانون . ( نقض ١٩ / ٧ / ١٩ طعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٣ ــ انقطاع سير الخصومة بسبب المدعى أو المستأنف . بدء سريان مدة سقوط الخصومة فى حق من يمل محله من تاريخ اعلانه من المدعى عليه او من المستانف عليه بوجود الحصومة . الانقطاع الذى يرجع الى المدعى عليه او المستانف عليه . على المدعى او المستانف حتى يتفادى سقوط الحصومة اعلان من يحل محله بوجود الخصومة قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح تم فيها .

(نقض ۱۹۹۳/۱/۲٤ طعن ۲۵۱۰ لسنة ۵۸ ق)

### مادة ۱۳۳ المادة ۱۳۳

يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة الى المحكمة المقام امامها الدعوى المطلوب اسقاط الخصومة فيها بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

ويجوز التمسك بسقوط الخصومة فى صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة .

ويكون تقديم الطلبات أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين والا كان غير مقبول .

هذه المادة تقابل المادة ٣٠٣ من القانون الملغي .

# التعليق :

حذف القانون الجديد عجز الفقرة الاخيرة من المادة القديمة والذي كان يقضي بأنه اذا قدم طلب الحكم بسقوط الحصومة من أحد الخصوم استفاد منه الباقون وقد وردت هذه الفقرة في مشروع الحكومة الا أن اللجعة التشريعية بمجلس الامة هي التي حذفتها وعللت ذلك بأن هذه العبارة قد تفيد أنه اذا تمسك أحد المدعى عليم بسقوط الخصومة سقطت بالنسبة لباق المدعى عليهم وهو أمر غير مستساخ لائه قد يكون من مصلحتهم عدم مقوط الخصومة بالنسبة لهم والفصل فيها ( تقرير اللجنة التشريعية ) وبذا أصبحت الخصومة تقبل التجزئة بالنسبة للمدعى عليهم فقط .

## الشرح:

۱ ــ بحصل سقوط الخصومة فى القانون بمجرد توفر شروطه وللتمسك به طريقان طريق الدفع فى حالة مااذا عجل المدعى دعواه بعد مضى سنة على عدم السير فيها وطريق رفع دعوى مبدأة بطلب الحكم بسقوط الخصومة أمام المحكمة التى رفعت اليها الدعوى حتى ولو كانت محكمة استناف.

٧ — كان سقوط الحصومة في ظل قانون المرافعات السابق غير قابل للتجزئة أما في ظل القانون الحالى فان المستفاد من سياق النص ومن مقارنته بالنص القديم ومن تقرير اللجنة الشريعية أن سقوط الحصومة بالنسبة للمدعى عليم يقبل التجزئة فاذا تعدد المدعى عليم وتمسك أحدهم بالسقوط لم يحكم به الا لمصلحته فقط دون أن يستفيد من ذلك الاخرون بشرط أن يكون موضوع الدعوى تما يقبل التجزئة ويستشي من ذلك حالة ما اذا كان المعدد اجباريا أي الحالة التي يوجب فيها القانون اخصام أشخاص معين كدعوى الشفعة فانه في هذه الحالة تعتبر الحدم ما وحدة واحدة بالنسبة الى المدعى عليم بحيث اذا تحسك بالسقوط أحدهم فانها تسقوط الخصومة غير قابل المجمع أما بالنسبة لتعدد المدعين فقد التي القانون الجديد على اعبار سقوط الخصومة غير قابل للتجزئة بأن أوجب توجيه طلب السقوط اليم جيما والا كان غير مقبول فإذا استع غير قابل للتجزئة بأن أوجب توجيه طلب السقوط اليم جيما والا كان غير مقبول فإذا استع

توجيه الطلب الى أحد المدعين لعدم استكمال المدة بالنسبة اليه اصتع توجيه الى الباقين ويسرى الحكم نفسه سواء أكان تعدد المدعين اختياريا أم اجباريا ( مرفاعات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٥٨٩ . وقانون القضاء المدنى فتحي والى بند ٩٠ ١ ) .

وقد قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بأن سقوط الخصومة يقبل التجزئة عند تعدد المدعى عليهم مالم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة .

واذا اقيمت الدعوى بطلبين كل منهما يستقل عن الآخر بسببه القانونى وبالشخص الموجه اليه فان سقوط الحصومة قبل إحدامًا لا يستبيع سقوطها قبل الآخر .

" سه من المقرر أن للمدعى عليه أن يتمسك بسقوط الخصومة ولكن هل للمدعى أن يتمسك به اذا ماعجل المدعى عليه الدعوى بعد انقضاء مدة السقوط ؟ ذهب رأى الى جواز ذلك استادا الى أن المشرع الهرض تنازل الخصوم عن الدعوى فلا تكون هناك مصلحة لأحد منهم جديرة الى المشرع الفرض تنازل الحصوم قانونية في المقاط بالاعتبار ويستوى في ذلك كل من المدعى والمدعى عليه ولا بجوز حرمان المدعى من طلب اسقاط المضومة أذا كان لا يستطيع تركها بتعنب المدعى عليه من كانت له مصلحة قانونية في انقضائها لان هذا الطلب هو الغالب الشائع وذهب رأى آخر أنى أنه ليس لهير المدعى عليه أو من في محكمه اتمسك بسقوط الخصومة لان سقوطها الما يحصل في حالة عدم السير فيا بفعل المدعى أو امتاه ففيه معنى العقوبة فلا يتأنى أن يستفيد المدعى أو المتالم فرض منه مجازاته ويدلل أصحاب المتارى على صحته بأن المشرع رسم للمدعى طريقا يعين عليه سلوكه اذا شاء التازل عن الحصومة وهر ترك الخصومة وهر ترك الخصومة وهر ترك الخصومة وهر ترك الخصومة وفر ترك الخصومة وفرة ترك المخصورة وفرة ترك الخصومة وفرة ترك المحدومة وفرة ترك الخصومة وفرة ترك المحدومة وفرة ترك المنازلة الم

ونرى أن الرأى التانى هو الذى يفق وصحيح القانون ذلك أن المشرع جعل السقوط جزاء على تقاعس المدعى عن السير نم دعواه كما أن المواد الواردة فى باب سقوط الخصومة تشير كلها الى أن الدفع أو طلب السقوط يوجه الى المدعى أو للمستأنف ولم تشر الى أنه يوجه الى المدعى عليه .

والحكم بسقوط الخصومة غير متعلق بالنظام العام وانحا هو مقرر لمصلحة المدعى عليه والمستأنف عليه ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها دون أن يتمسك بهذا السقوط قبل التعرض لموضوع الدعوى لان الرد على طلبات المدعى يفيد النزول عن التمسك بالسقوط . غير أن هذا الدفع لا يعتبر من الدفوع الشكلية أو الدفع بعدم القبول ومن ثم فان التمسك بدفع منها لايفيد العدول عن التمسك بالسقوط ( انقضاء الخصومة بغير حكم لابو الوفا ص ٦٠) .

ويسرى حكم المادة على الحصومة امام محكمة الدرجة الثانية سواء كانت هى المحكمة الابتدائية بيئة استنافية أم محكمة الاستناف وبذلك يجوز رفع دعوى مبتدأه امامها بالانقضاء ، كما انه من المقرر بقاء اطراف النزاع بذات صفاتهم في طلب الانقضاء .

## أحكام النقض:

 ا سـ الدفع بسقوط الخصومة يقدم للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، فاذا كانت الدعوى مطروحة أمام محكمة الاستناف وجب تقديمه اليها ( نقض ٩ / ٤ / ١٩٥٣ / مجموعة النقض في ٧٥ سنة الجزء الاول ص ٧٣٥ قاعدة رقم ٨٤ ) .

٧ -- سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على اخر اجراء صحيح هو مايتصل بمصلحة الخصم وله التازل عنه صراحة أو ضعنا ، فاذا بدا من الحصم الذى شرع السقوط لمصلحته مايدل على أنه قد نزل عن القسك به فليس له بعد ذلك أن يعود الى ماأسقط حقه فيه ، ومن ثم فاذا كان المستأنف عليه لم يتمسك بسقوط الخصومة في الجلسة الى حددت لنظر الاستئنف بعد تحضيره في قلم الكتاب بل أبدى طلبات في موضوع الاستئاف عما مفاده أنه اعتبر الخصومة قائمة ومنتجة الاثارها فلا يحق له بعد ذلك أن يعود ويتمسك بسقوط الخصومة ( نقض ومنتجة الاثارها فلا يحق ص ٣٦٣) .

٣ ــ طلب سقوط الخصومة يجب تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين والاكان غير مقبول فاذا لم يتمكن المدعى عليه ــ أو المستأنف ضده ــ من التمسك بالسقوط قبل جميع هؤلاء لقيام سبب من أسباب انقطاع الخصومة بالسبة لاحدهم استع عليه تقديم هذا الطلب (نقص ٢٥/١٠/٣٦ سنة ٢٦ ص ٩٠٢).

\$ — الخصومة فيما يتعلق بسقوطها . قابلتها للتجزئة عند تعدد المدعي عليهم مالم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات . عدم اعلان أحد المستأنف عليهم اعلانا صحيحا خلال سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح في الدعوى . أثره . سقوط الخصومة بالنسبة له . ( نقض ٢ / ٣ / ٣٠/٩ طعن رقم ٨٨ لسنة ٤٤ قضائية ) .

 القضاء بسقوط الخصومة قبل جميع المستأنف عليهم رغم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة خطأ طالما أن بعض الحصوم قد تم اعلانهم قبل انقضاء سنة من تازيخ اخر اجراء صحيح في الدعوى. ( حكم النقض السابق).

" ــ اقامة الدعوى بطلبين يستقل كل منهما عن الاخر بسببه القانونى وبالشخص الموجه اليه
 سقوط الحصومة قبل أحدهما. لا يستسع سقوطها قبل الآخر . م ١٣٦ مرافعات . ( نقض ٧٨/١٣/١ طعن رقم ٤٤٠١ لسنة 8 قضائية ).

٧ ــ طلب سقوط الخصومة هو ف واقع الامر دفع ببطلان اجراءات الخصومة الاصلية .
 أجاز المشرع في المادة ١٣٦ من قانون المرافعات تقديمه الى انحكمة المقام أمامها تلك الخصومة ،
 إما بالاوضاع المحادة لرفع الدعارى أو بطريق الدفع أمامها اذا عجل المدعى دعواه الاصلية بعد انفضاء السنة ١٤٠ ص ١٤٠٠) .

 ٨ - توقيع الجزاء بسقوط الخصومة في الاستثناف. مناطه عدم السير فيه لمدة سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح بفعل المستأنف أو اعتاعه متى طلب صاحب المصلحة ذلك. م ١٣٦
 مرافعات. ( نقض ٢٧ / ٦ / ٧٧ / ٥٠ ٤٠ ).

٩ ــ الخصومة بالنسبة لاسقاطها أصبحت بمقتضى المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالى

قابلة للجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور الا اذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، أما اذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة فان سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستميع سقوطها بالنسبة للباقين . ( نقض ٧٧ / ٣ / ٧٧ سنة ٢٨ ص ٧٥٤ ، نقض ١٩٨٩/١/١٥ طعن رقم ٢٨٤٨ لسنة ٥٦ قضائية ) .

 ١ حضور بعض الورثة المستأنف علييم بعد اعلانهم أمام محكمة الاستناف. عدم جواز اعتبارهم نائبين عن من لم يعلن منهيم. سقوط الخصومة بالسبة للآخرين في موضوع غير قابل للتجزئة. أثره . سقوطها بالنسبة المباقين . ( نقض ٣٧ / ٣ / ٧٧ سنة ٣٨ ص ٧٥٤) .

1 1 — اذ كان الناب أن الطاعة أقامت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد المع الصادر لها من مورث المطعون عليم واختصمت همج ورثه ، ودفع مورث المطعون عليم من الرابعة حتى الناسعة وكذلك المطعون عليها الماشرة هذه المدعوى ببطلان عقد الميع لان البائع كان فاقد الاحرى ببطلان عمدوم الإرادة وقت التصرف ، وحكم ابتدائيا ببطلان المقد ورفض الدعوى ، فاستأنف الطعون المطعون عليم من الرابعة حتى الناسمة وبعد أن استأنف المدعوى سيرها دفع المطعون عليم من الرابعة حتى العاصة والمحمومة لان المطعون علين السابعة والناسعة والانجرة ، عليم من الرابعة حتى العاشرة بسقوط الخصومة لان المطعون علين السابعة والناسعة والانجرة ، عليه من الرابعة حتى العاشرة على مدة الصورة غير قابل للعجزئة لأنه يدور حول صحة السادس ، ولما كان موضوع المدعوى على هذه الصورة غير قابل للعجزئة لأنه يدور حول صحة عقد البيع أو بطالا المائد ، ولا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلا بالنسبة لمن دفع بسقوط الحصومة من قانون المرافعات ، وأن يعتبر ذات التصرف صحيحا بالنسبة لمن في يفع مبقا لت المناسقة ولا يحسل المقسل في مع العصرة غياد العصرة بالنسبة لمي المستأنف المتعرف غير حل واحد . لما كان ذلك فان سقوط الحصومة بالنسبة لمع المستأنف عليم يترتب عليه سقوطها بالسبة لمياقين . ( نقص ٢٧٣/٣/٣) سنة ٢٨ ص ٢٧٥) .

١٧ ـــ اذ خلت الاوراق مما يفيد أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بانعدام مصلحة المطون عليه المجاهد ، المطون عليه المجاهد ، المطون عليه المجاهد ، المجاهد المجاهد المجاهد ، المجاهد المجاهد المجاهد ، المجاهد الم

18 \_ تص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات على أنه و يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة الى المنادة المحادة لرفع الدعوى الى المنادة المحادة المنادة لرفع الدعوى ونجوز التمسك يسقوط الخصومة في صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء سنة ... ع وحكم هذا النص \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ يسرى على الخصومة سواء كانت أمام محكمة الاستثناف ، ومن شأن ورود هذا النص في الفصل

النالث من الباب السابع من قانون المرافعات والمعنون ، في مقوط الخصومة وانقضائها بمضى المدة ، مريانه على طلب السقوط أو الانقضاء كلاهما في الواقع دعوى ببطلان اجراءات الخصومة بمضى المدة ، ذلك أن طلب السقوط أو الانقضاء كلاهما في الوقع دعوى ببطلان اجراءات الخصومة ومن ثم اجاز المشرع تقديمه الى المحكمة المقام أمامها الحصومة اما بالاوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق اللدفع اذا عجلت بعد انقضاء المنادة ، ويستبع ذلك حتما عدم اعتبار دعوى انقضاء الخصومة دعوى أصلية يتعين رفعها ابتداء أمام محكمة أول درجة . ( نقض ٣٠ / ٣ / علم طعن رقم علم ١٩٨٧ لسنة ، ٥

١٥ - طلبات المدعين أحقيتهم في تعديل أجرهم الشهرى الى ... وفى الفروق المالية المترتبة على ذلك بواقع ... لكل منهم استادا الى قاعدة المساواة التى ترتبها علاقة العمل القائمة بين كل منهم وبين المطعون ضدها الاولى وان جمعها صحيفة واحدة الا انها فى حقيقها دعاوى متعددة بقدر عدد المدعين ومستقلة كل منهما عن الاخرى ، والدعوى على هذا النحو تكون قابلة للتجزئة ولا تأثير لما يعترى اجراءاتها بالنسبة لاى منهم على الاخرين . ( نقض ٢/١٣ /٩٨٣ طعن رقم ٥٠١ قضائية ) .

١٦ ــ طلب انقضاء الخصومة . ماهيته . جواز ابداؤه بطريق الدفع عند تعجيل أو تجديد السير في الدعوى أو عن طريق رفع دعوى مبتدأة أمام الحكمة المقام أمامها تلك الحصومة ولو كانت محكمة الاستناف . عدم اعتباره منشئا لخصومة جديدة . بقاء أطراف النزاع بذات صفاتهم في الخصومة المطلوب الحكم بانقضائها . ( نقض ٨ / ١٨ / ١٩٨٣ لعمن رقم ١٩٨٧ لينة ٥٦ قضائية ) .

### مادة ١٣٧

يترتب على الحكم بسقوط الخصومة سقوط الاحكام الصادرة فيها باجراء الاثبات ، والغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك رفع الدعوى ، ولكن لا يسقط الحق ف أصل الدعوى ولا فى الاحكام القطعية الصادرة فيها ولا فى الإجراءات السابقة لتلك الاحكام أو الاقرارات الصادرة من الخصوم أو الايمان التى حلفوها .

على أن هذا السقوط لا يمنع الخضوم من أن يتمسكوا باجراءات التحقيق واعمال الخبرة التي تمت مالم تكن باطلة في ذاتها .

هذه المادة تقابل المادة ٣٠٤ من القانون القديم ولا خلاف فى الاحكام بين المادتين . الشرح :

يترتب على سقوط الخصومة زوالها والفاء اجراءاتها ومايترتب عليها من اثار ويتحمل المدعى مصاريف الدعوى وكذلك يزول قطع التقادم الذي يترتب على تقديم صحيفة الدعوى لقلم الكتاب لا باعباره اثرا من اثار رفع الدعوى واغا نتيجة لزوال اعلان الصحيفة عملا بالمادة ٧٠ من القانون ولكن سقوط الخصومة لا يؤثر في الحق المدعى به فيجوز للمدعى ان يطالب به باجراءات جديدة مالم يسقط بسبب اخر كانقضاته بالتقادم ، كا لو رفعت الدعوى ولم يكن باقيا على انقضاء الحق بالتقادم المتورى لقلم الكتاب ينقطع التقادم ، ولم يكن باقيا التحوى للمطالبة به ، فالحكم بسقوط الحقومة يكون خطرا اشديدا كلما كانت الدعوى اغكرم بسقوط الحصومة يكون خطرا شديدا كلما كانت الدعوى اغكرم بسقوط الحصومة الدعوى لا الإحكام القطعية التى صدرت في الدعوى ولا الإجراءات السابقة عليا بما فيا صحيفة الدعوى لان الإحكام القطعية الحاتي على هذه الإجراءات السابقة عليا بما فيا صحيفة الدعوى الا الأحكام القطعية المتابق على يعصمها من السقوط ونظرا لان الحكم القطعي موضوعا كان أم فرعيا لايسقط الا يمضى خسى عشرة صنة فيكون من المباتز رفع الحصومة أما ذات الحكم التعليم الذعوى . وتستأنف الدعوى سيرها اعتدادا بذلك الحكم القطعى ، لانه يحمى صحيفة ذات الحكم الصعيفة ومنها قطع مدة الدعوى عن السقوط ويحمى هيع الاثار القانونية المرتبة على هذه الصحيفة ومنها قطع مدة الدعوى عن السقوط ويحمى هيع الاثار القانونية المرتبة على هذه الصحيفة ومنها قطع مدة التعاده عن السقوط ويحمى هيع الاثار القانونية المرتبة على هذه الصحيفة ومنها قطع مدة التعاده .

والاحكام غير القطعية كالاحكام المتعلقة بالاثبات تسقط بسقوط الخصومة .

وسقوط الخصومة لا يلغي الايمان التي حلفها الخصوم اذ يجوز لخصومهم أن يتمسكوا بها كما لا يلغي أعمال التحقيق وأعمال الخيراء التي تمت في الدعوى قبل سقوطها بشرط ألا تكون باطلة في ذاتها بحيث يجوز للخصوم أن يتمسكوا بها والنص على عدم سقوط اجراءات التحقيق التي تحت في المدعوى قصد به تفادى ماقد يعود من ضرر على الخصوم لانه قد تستحيل اعادة التحقيق بسبب وفاة الشهود الذين سمعوا أو زوال المعالم التي أشتها الخيراء ( رمزى سيف ص ١٩٩٧ ) .

وبالنسبة للاحكام الوقتية فانها تسقط بسقوط الخصومة أما الاقرارات القضائية للخصوم فلا يتناولها السقوط ومن ثم فليس هناك مايمنع المحكمة من الاخذ باقرار صدر فى دعوى أخرى قضى بسقوط الخصومة فيها كما ان الاعذار الذى وجهه احد الخصوم الى الاخر قبل رفع الدعوى يظل صحيحا ومنتجا لآثاره رغم الحكم بسقوط الحصومة.

وسقوط الخصومة قابل للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم مالم يكن موضوعها غير قابل التجزئة .

## الفرق بين سقوط الدعوى وسقوط الحق:

مؤدى ماذكرناه آنفا أن سقوط الخصومة او انقضائها بالنقادم يرد على اجراءات التقاضى أمام المحكمة وينبى الدعوى أمامها الا أنه لاينبى الحق فى موضوع الدعوى ولا يسقطه بل يظل قائما ويحق لصاحبه أن يطالب به مالم يكن هذا الحق نفسه قد سقط .

أما سقوط الحتى فقد بينه القانون المدنى في المواد ٣٧٤ منه وما بعدها وفي القوانين الأعرى المرضوعية المتعلقة بهذا الحق في مواد متشرقة بين في كل جزئية شروطه ومدته ومن أمثلته مسقوط

اى دين بالتقادم الطويل ، وسقوط التعويض الناشىء عن الفعل الضار ، وسقوط الحق فى المطالبة بالاوراق التجارية وسقوط حقوق العمال الناشئة عن عقد العمل ، وسقوط الحق فى اقامة دعوى الشفعة ، وسقوط الحق فى تحريك الدعوى الجنائية . ( راجع فى شرح هذا الموضوع مؤلفنا فى الحيازة المدنية وحمايتها الجنائية ) .

## أحكام النقض:

١ ـــ الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإجراءات السابقة على الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، ومن ثم فان الإعذار الذي وجهه البائع الى المشترى في تاريخ سابق على رفع الدعوى التي قضي بسقوط الخصومة فيها يظل صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية . ( نقص العجود العلم ١٩٦٤/٧/ سنة ١٥٥ ص ١٤٧) .

الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الاقرارات الصادرة من الخصوم ومن ثم
 فانه ليس مايمنع المحكمة من الاخذ باقرار صدر في دعوى أخرى قضى بسقوط الخضومة فيها .
 نقض ٩ / ٣ / ١٩٦٧ سنة ١٨ ص ٩٩٩ ) .

 ٣ ــ الحكم بالغاء وصف النفاذ المعجل لا يعتبر حكما قطعيا وانما هو حكم وقنى يقصد به تحديد مراكز الخصوم تحديدا مؤقتا الى أن يتم الفصل في الموضوع فهو يزول بالحكم بسقوط الخصومة . ( نقض ١ / ٥ / ٥٥ سنة ٩ ص ٣٨٧) .

٤ ــ رتب الشرع فى المادة ٤ . ٣ من قانون المرافعات السابق على الحكم بسقوط الخصومة الغاء جميع اجراءاتها بما فى ذلك صحيفة الدعوى ، الا أنه مع ذلك لم يسقط الاحكام القطعية الصادرة فيها ولا الاجراءات السابقة على تلك الاحكام وهو ذات الحكم المقرر بالمادة ١٣٧ من قانون المرافعات الحالية فان هذه الاحكام تسرى بدورها فى حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد شطيا اذ ليس فى قانون المرافعات مايمتع من تطبيقها أو يدل على أن المشرع أراد أن يرتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن الخار الشعر كا المنافعات مايمتع من تطبيقها أو يدل على أن المشرع أراد أن يرتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن الخارا أشد من تلك التي رتبا على سقوط الخصومة . ( نقض المدين المعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤ قضائية ) .

۵ ـ لما كان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطون فيه أنه بتاريخ ٥ / ١٩٣/٦/ ١٥ قضى في الدعوى رقم ١٩٣/٤ لسنة ١٩٣/٤ عمال كلي القاهرة باحقية الطاعن في مكافاة نهاية الحدمة والحصة حرف أفي صندوق الادخار وبندب خير ليبان ماقد يكون باقيا له في ذمة المطعون ضدها ، وكان هذه الحكم قد اكتسب حجية يجب التقيد بها مادام أن هذه الاخيرة لم تطعن عليه استقلالا فور صدوره اعمالا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، واذكان الطاعن قد أقام الدعوى وقم ١٩٣٧ فسنة ١٩٣٩ عمال كل القاهرة بعد شطب الدعوى الاولى وبذات الطابات مع إتحاد الحصوم والسبب في الدعوين ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قعني بسقوط الحق في الخصومة الاولى التي قامة الدعوى دون أن يعمل الاثر المرتب على صدور الحكم القطعى في الخصومة الاولى التي قامة العامين المعادين يكون قد أحطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقصه . (حكم القض المسابق ) .

### تعليق:

يتعين ملاحظة أن الحكم الصادر فى الدعوى ٧٤٨ لسنة ١٩٦٧ صدر فى ظل قانون المرافعات السابق وعملا بالمادة ٣٧٨ منه فقد كان يجوز الطعن فيه على استقلال ولذلك فقد اكتسب حجية بعدم الطعن عليه فور صدوره كما قالت محكمة النقض أما فى ظل قانون المرافعات الحالى فان هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم المنهى للخصومة لذلك فان مصيره يظل معلقا على الحكم المنهى للخصومة .

٦ ـ مقوط الخصومة لعدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتاعه. مادة ١٣٤ مرافعات. أثره. الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى. مادة ١٣٧ مرافعات. عدم سقوط الاحكام القطعية الصادرة في الدعوى ولا الاجراءات السابقة على تلك الاحكام. سريان هذه الاثار على القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد القانوني. مادة ٨٣ مرافعات. علمة ذلك. ( نقض ٣٠ / ٥ / ١٩٨٤ طعن رقم 1٩٧٨ لسنة ٥٠ قضائية).

٧ ــ نقض الحكم لا ينشىء محصومة جديدة واغا يترتب عليه زوال الحكم المنقوض وعودة الحصوم الى مراكزهم الأولى وعلى من صدر لمصلحته الحكم اذا اراد منابعة السير فى الحصومة أن يعجلها خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض بتكليف الطرف الآخر بالحضور قاذا اهمل القيام يهذا الاجراء جاز لكل صاحب مصلحة التمسك يسقوطها اما بالاوضاع للمحادة لرفع الدعوى او بطريق الدفع وذلك بانقضاء سنة من تاريخ صدور الحكم. ( نقض ٥ / ١/ ١٨ طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥ قضائية ، نقض ١٩٨٨/ ١/٣ طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٥ قضائية ، نقض ١٩٨٨/ ١/٣١ من ١٩٥٨ لسنة ٥ قضائية ، نقض ١٩٨٨/ ١/٣١ من ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٠ ص. ١٩٥٤ .

٨ ــ الحكم بسقوط الحصومة في الاستناف أو بانقضائها . أثره . زوالها امام المحكمة بما يخرج النزاع عن ولايتها ويجت عليها النظر فيه . المادتان ١٤٧ ، ١٤٠ من قانون المرافعات ولو سبق صدور حكم قطعي في الدعوى . ر نقض ١٢ / ٤ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٢٤ / ٢ / قضائية ، نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨٧ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٣٩٣ ) .

 9 ــ سقوط الخصومة قابليته للتجزئه عند تعدد المدعى عليهم مالم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة ( نقض ۲۸ / ٤ / ۱۹۸۸ الطعنان رقما ۲۰۹۲ ، ۲۰۳۲ لسنة ۵۱ قضائية ، نقض ۳۱ / ۳ / ۱۹۷۹ سنة ۳۰ العدد الاول ص ۸۸٤ ) .

١٠ ــ فرض المشرع جزاء سقوط الخصومة على المدعى الذى يتسبب بفعله أو اصتاعه فى عدم السير فى الدعى ومن فى حكمه السير فى الدعى ومن فى حكمه كالمستأنف ، فهو المكلف أصلا بتسيير دعواه ، إلا إذا أعفاه القانون من ذلك ، كما يقع على المدعى أو المستأنف بحسب الأحوال ... تفادياً للحكم بسقوط الخصومة عبء اثبات أن عدم السير فى الخصومة لم يكن بفعله أو امتناعه ، وترتيباً على ذلك فان الطاعن باعتباره مستأنفا عليه السير فى الخصومة لم يكن بفعله أو امتناعه ، وترتيباً على ذلك فان الطاعن باعتباره مستأنفا عليه

لا يجب عليه أصلاً السير في الاستناف المرفوع من المطعون ضدهما إذ لا مصلحة له في السير فيه بعد نقض الحكم الاستناف الصادر ضده ، وزواله بينا نظل مصلحته قائمة في انقضاء مدة السنة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى ليتسني له طلب الحكم بسقوط الحصومة في الاستناف حتى إذا ماقشي له بذلك صار الحكم الابتدائي القطعي الصادر لصالحه في موضوع الدعوى نهائياً تطبقاً لنص المادة ١٣٧ من قانون المرافعات و وذخالف الحكم المعلمون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض طلب الطاعن سقوط الحصومة في الاستناف على أنه هو المكلف بتعجيلها خلال مدة سنة من تاريخ صدور حكم النقض وأنه قعد عن اتخاذ هذا الإجراء فلا يفيد من تقصيره فانه يكون معياً بمخالفة القانون والحطأ في تطبيقه .

( نقض ١٩١٨/١٢/١٦ طعن رقم ١٩١٨ لسنة ٥٣ قضائية )

### مادة ۱۳۸

متى حكم بسقوط الخصومة فى الاستثناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائيا فى جميع الاحوال .

ومتى حكم بسقوط الخصومة فى التماس اعادة النظر قبل الحكم بقبول الالتماس سقط طلب الالتماس نفسه ، أما بعد الحكم بقبول الالتماس فتسرى القواعد السالفة الخاصة بالاستثناف أو بأول درجة حسب الاحوال .

هذه المادة تطابق المادة ٥٠٥ من القانون الملغي .

# الشرح:

١ ــ يترتب على الحكم بسقوط الخصومة فى الاستناف فضلا عن الآثار التى تترتب أمام عالم الدرجة الاولى التى سبق يانها أثر خاص وهو أن يصبح الحكم المستأنف انتهائيا أى سقوط الحق فى الاستناف ريمتها والحربة فى الاستناف ريمتها أن يرفع استنافا جديدا ولو كان ميعاد الاستناف تمتدا . واعبار الحكم المستأنف انتهائيا كأثر لسقوط الحصومة فى الاستناف مشروط بأن يكون الحكم الابتدائى قد بقى على حاله ولم تتاوله محكمة الاستناف بأى تعديل او الغاء قبل سقوط الحصومة أما اذا كان الحكم الابتدائى قد بقى على حاله ولم تعدل فى الاستناف بأى تعديل فى حدود مالحقه من تعديل أو الغاء فى الاستناف .

واذا رفع النماس عن الحكم وحكم بسقوط الخصومة قبل الحكم بقبول الالتماس سقطت الحصومة قبل الحكم بقبول الالتماس نفسه أما اذا كان سقوط الحصومة بعد الحكم بقبول الالتماس ونظرا لان الحكم المخبر حكم الالتماس والله المحكم بقبول الالتماس ونظرا لان الحكم الاخبر حكم قطعي فانه لا يزول بسقوط الخصومة ويترتب على ذلك أنه اذا كان الحكم الملتمس فيه صادرا من عكمة المدرجة الاولى جاز للمدعى أن يرفع دعوى جديدة مطالبا بحقه طالما أنه لم يسقط بسبب

آخر أما اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الدرجة الثانية فانه يترتب على سقوط الخصومة وزوال الحكم الملتمس فيه بصدور الحكم بقبول الاتماس أن يستقر الحكم الابتدائى ويعتبر انتهائها فلا يجوز الطعن فيه بالاستئناف من جديد . ( مرافعات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٩٩٣) .

## أحكام النقض:

1 ... رتب قانون المرافعات آثرا خاصا بسقوط الخصومة فى الاستناف وهو اعتبار الحكم المستاف وهو اعتبار الحكم المستاف وهو اعتبار الحكم المستاف انتهائيا ... واعمال هذا الاثر يقتضى أن يكون الحكم الابتدائى قد بقى على حاله ولم تتاوله محكمة الاستاف شكلا من الاحكام التى تتس الحكم الابتدائى بتعديل أو الفاء .. كما أن اعتبار الحكم المستاف انتهائي يقتضى يطبق اللزوم علم اعتبار صحيفة الاستناف قائمة بل إن ذات الحقل الاستناف يزول فلا يكون المستانف أن يرفع استنافا جديدا حتى ولو لم يكن الحكم المستانف قد أعلن اليه . ( نقض 1 / 0 / 10 / 10 منه ٩ ص ٣٥٨ . نقض ٣١ / ١٠ / ١٩٨٧ لسنة ٥ قضائية ، نقض ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٧ لسنة ٥ قضائية ، نقض ٢ / ٧ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٥ قضائة ).

 ٧ في يعتبر الحكم الابتدائي نهائها من تاريخ انقضاء ميعاد استثنافه فاذا لم يكن هذا الميعاد قد إنقضى اعتبر نهائيا من تاريخ الحكم بالسقوط ( نقض ١٥ / ٣ / ١٩٧٦ طعن رقم ٣٨٠ لسنة ٧٤) .

٣ انقطاع التقادم الكسب للملكية بالمطالبة القضائية يظل قائما حي يقضى في الدعوى بحكم نهافي فيمدأ تقادم جديد منذ صدور هذا الحكم. واذ كان الحكم بانقضاء الحصومة في الاستناف يترتب عليه ذات الاثار المترتبة على سقوط الحصومة بما في ذلك اعبار الحكم المستأنف من انتها المحافظة المعادة ١٩٣٨ من قانون المرافعات فان هذه الانتهائية أنما تلحق بالحكم المستأنف من تاريخ انقضاء مواعيد العلمين فيه بالاستناف أذ يترتب على انقضاء الحصومة في الاستناف الغاء جميع اجراءاتها ، بما في ذلك صحيفة الاستناف أنها يمبنى عليه أن يصبح الحكم المستأنف انتهائها من تاريخ انقضاء مهاد استنافه مى كان هذا المحاد قطعة مي كان هذا المحاد قطعة من على المحتمد من هذا التاريخ ، أما أذا كان محاد الاستناف لم ينفض حتى صدور الحكم بانقضاء الحصومة في الاستناف فان الحكم المستأنف يعتبر انهائيا في جميع الاحوال من تاريخ الحكم بانقصاء الحصومة في الاستناف المتعاد ، وإذ كان الحكم المعتمل فيه قد النوم هذا النظر في قضائه ، ووتب على الحكم بانقصاء الحصومة في الاستناف اعتبار الحكم المستأنف انهائيا من تاريخ القضاء الحصومة في الاستناف التجادم ، وبدأ تقادم جديد منذ هذا التاريخ ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في انقطاء ( نقض ه 1 / ٣ / ٢ ٧ س ١٤٤) .

#### المادتان ۱۲۹ ، ۱۶۰

يا القضاء بسقوط الحصومة في الإستناف. أثره. اعتبار الحكم المستأنف نهائيا مادام لم
 تتباوله محكمة الاستناف بأي تعديل او الفاء قبل سقوط الخصومة.

ر نقض ١٩٨٩/١/١٥ طعن رقم ٢٤٤٨ لسنة ٥٦ قضائية ).

### مادة ١٣٩

تسرى المادة المقررة لسقوط الخصومة في حق هيع الاشخاص ولو كانوا عديمي الاهلية أو ناقصيها

هذه المادة تطابق المادة ٣٠٦ من القانون القديم.

## الشرح:

يشترط لاعمال هذا النص أن يكون لعديم الاهلية أو ناقصيها من يخله قانونا وأن يكون الاجير على علم بقيام الخصومة وذلك حتى يصح أن يفترض أن عدم السير فيها قد تم بفعل المدعى أو امتاعه والمبرط الثاني ألا يتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة بانقصائها أى اجراء يقصد به موالاة السير فيها ( التعلق للدكتور أبو الوفا الطبعة الخامسة ص ٢٦٦) ولكسن هذا الاخل بحق ناقصي الاهلية في الرجوع على النائين عنهم بالتعويض بسبب اهمالهم في موالاة الدعوى تما أدى الى سقوطها ( رمزى سيف ص ٤٥٨).

### مادة ١٤٠

في جميع الاحوال تنقضي الخصومة بمضى ثلاث سنوات على اخر اجراء صحيح فيها .

ومع ذلك لا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطِّعن بطريق النقض .

هذه المادة تقابل المادة ٣٠٧ من القانون القديم والفقرة الاعيرة مضافة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٧ .

# التعليق :

عدل المشرع في القانون الحالى مدة السقوط فجعلها ثلاث سنوات بدلاً من خمس سنوات في القانون السابق .

# الشرح:

اريد بهذا الحكم وضع حد نهائى لتراكم القضايا وتعليقها بالمحاكم ولان احكام سقوط الخصومة لا تضى عن هذا الحكم ولا تحقق الغاية المرجوة منه بالسعة والشمول الملحوظين فيه وان الحق

الذى رفعت به الدعوى لا ينقضى بمجرد انقضاء الخصومة بل يقى خاصعا في انقضائه للقراعد المقررة في القانون المدفى على الا تعتبر المطالبة به في الخصومة المنقضية قاطعة لمدة سقوطه بالتقادم ر المذكرة الضميرية للقانون الملغى )

ووفقا للفقرة الاعرة فان انقضاء الخصومة لا يسسرى على الطعون المقدمة لحكمة النقض ، و لكنه يسرى على محاكم المدرجين الأولى والغانية .

ومدة تقادم الخصومة مدة خاصة لا تتأثر بمدة تقادم الحق المرفوعة به الدعوى فجعلها المشرع ثلاث سنوات دائما تبدأ من اخر اجراء صحيح اتخذ في الدعوى سواء كان الحق يتقادم بمدة اطول أو بمدة أقصر ويقصد بعبارة في جميع الاحوال التي وردت في نص المادة أن الخصومة تنقضي أيا كان سبب عدم السير فياسواء أكان وقف الدعوى وقفاجزا إنها او اتفقاعها فاذا انقطاعها فاذا انقطاعها فأذا انقطاعها فأذا انقطاعها فأذا انقطاع مير الحسواء من أجراء أن التقاضى انقضت بالتقادم مالسم يقم الخصم باعلان ورثة الخصم المتوفى بقيام الحصومة حتى لو توفى خصم آخرا اثناء فترة الانقطاع مادام ان صاحب المصلحة لم يتخذ اجراء صحيحا فيا اثناء فترة الانقطاع مادام ان صاحب المصلحة لم يتخذ اجراء صحيحا فيا اثناء فترة الانقطاع.

ويترتب على انقضاء الخصومة بالنقادم الآثار التي تترتب على السقوط والتي سبق الاشارة الميها كما ان الاعمال والاجراءات التي لا تسقط بسقوط الخصومة كالاحكام القطعية والاقرارات

والايمان وماتم من التحقيق وأعمال الخبرة تبقى .

والفرق بين سقوط الخصومة وانقضائها يتمثل في الآتي :

(٩) أن السقوط لا يكون الا حبث يكون عديم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتاعه اما الانقضاء فيكون في جميع الاحوال . (٣) انه في حالة انقطاع الخصومة لا تبدأ مدة السقوط الا من اليوم المدى يعلن فيه ورثة المتوفى أو من في حكمهم بقيام المدعوى واما مدة الانقضاء فتبدأ دائما من آخر اجراء صحيح . (٣) لا يجوز التمسك بالسقوط من المدعى أعمد بالرأى الراجح اما التمسك بالانقضاء فجائز لكل الخصوم . (٤) اختلاف مدة السقوط عن مدة الانقضاء .

وكا قد ذهبنا في الست طبعات السابقة من هذا المؤلف أنه اذا أوقفت الدعوى لأن الحكم فيها يتوقف على الفصل في سأله أولية من محكمة أعرى فان الدعوى تبقضي بعضي للاث سنوات على الفصل في وقفها ولو كان النزاع على المسألة الاولية لازال قائما أمام الحكمة المرفوع اليها وأصفنا أنه في هلما الحالة يتعين على الحصوم اذا أرادوا تفادى انقضاء الحصومة الموقوفة بالتفادم أن يعجلوها وبذلك ينقطع تقادم الحصومة فيها الا أننا عدلنا عن هذا الرأى في الطبعة السابعة بعد أن اصدرت عكمة النقض وبحق حكما حديثا قضت فيه بأن الوقف التعليقي حكم قطعي ومن ثم يعتبر عفرا مانها من مباشرة خصومة الدعوى ومؤداه وقف سريان تقادم الحصومة بمضى المدة حتى يتم تنفيذ ماقضى به ( الحكم رقم ١٧٧ ) .

وتبدأ مدة الانقضاء بالتقادم من تاريخ اخر اجراء صحيح تم فيها ولا يقطعها الا اجراء صحيح يتعلق بالخصومة مقصودا به السير نحو القصل فيها ، وصادرة من احد الحصوم فى مزاجهة الخصم الآخر .

كما أن الخصومة تنقضى حتى ولو كان قلد قضى بانقطاع سير الخصومة ولم يعلن الحصم الآخر ورثة المتوفى بقيام الخصومة .

وانقضاء الخصومة وان كان يقع بقسوة القانسون بمجسرد مضى المدة الا انسمه لابجوز للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها بل لابد من ان يتمسك به صاحب الشأن من الخصوم فان تمسك به تعين على المحكمة أن تقضى بالسقوط مالم يكن حقه فى التمسك به قد سقط بتعرضه للموضوع .

وطلب الانقضاء اما ان يبدى بدعوى اصلية واما ان يبدى على صورة دفع عند تعجيل أو تجديد السير فى الدعوى بعد الميعاد غير انه لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض طالما أنه لم يبدأ أمام محكمة الموضوع واذا رفعت دعوى مبتدأه ببطلان الخصومة سواء أمام محكمة أول درجة ، ام امام انحكمة الاستنافيه فان ذلك لا ينشىء خصومة جديدة بل يبقى اطراف النزاع بذات صفاتهم فى الخصومة المطلوب الحكم بانقضائها .

### احكام النقض:

القضاء الخصومة يترتب عليه ذات الآثار الى تترتب على سقوطها. (نقض ١٩٧٦/٣٤ في الطعن ٣٨٠ لسنة ٤٢ فضائية ).

الحكم بانقضاء الخصومة في الاستناف يترتب عليه اعتبار الحكم المستأنف نهاتها من
 تاريخ انقضاء مهاد استنافه أو من تاريخ الحكم بالانقضاء اذا كان مهاد الاستناف لم ينقض بعد .
 نقض 1 / ٣ / ٣ / ١٩٧٩ في الطعن ١٨٥٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

سـ مــ كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع في دعوى تثبيت ملكية بانقضاء
 الخصومة في دعوى أخرى . ( دعوى قسمه ) فانه لا يجوز له التحدى بهذا الدفع لاول مرة أمام
 محكمة القض . ( نقض ١٩ / ٣ / ١٨ سنة ١٨ ص ٢٧٢ ) . . .

٤ ــ انقضاء الخصومة لايترتب عليه المساس او انقضاء للنحق الذى رفعت به الدعوى بل
 يبقي خاضعا في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدنى . ( نقض ٣١ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم
 ١٤٥١ لسنة ٤٨ وحكم النقض السابق ) .

القضاء بانقطاع سير الخصومة في الإستناف بوفاة أحد المستأنفين . عدم اتخاذ صاحب المسلحة اجراء صحيحا فيها خلال ثلاث سنوات . أثره . انقضاء الخصومة بمضى المدة . لا يغير من ذلك وفاة مستأنف اخر اثناء فعرة الانقطاع . ( نقض ٢٦ / ٤ / ٧٩ طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٤ قضائية ) .

٣ ـ انقطاع سير الخصومة بوفاة احد الخصوم . بدء سريان مدة انقضائها بالقادم من تاريخ اجراء صحيح ــ لا يغير من ذلك جهل الورثة بقيام الحصومة . ( حكم القض السابق ) . ٧ ــ لا تعتبر المطالبة القضائية في الخصومة المنقضية قاطعة لمدة سقوط الحق بالتقادم . ولما كان الثابت أن المطعون عليم بصفتهم اقاموا الدعوى الحالية باجراءات جديدة . وقد دفعت كان الثابت أن المطعون عليم بعاشقادم الحمسى اعمالا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى الطائحة المتحالب به أجرة متأخرة وتحسكت باعتبار الدعوى السابقة كان لم تكن مع زوال الرها في قطع التقادم لعدم السعون الحكم للطعون الرها فقضي الحكم المطعون المن قضي فيها يعدم المتحاص والاحالة ، وإن الدعوى الحالية قد رفعت قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ حكم علم الاختصاص والاحالة فإنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون . ( نقض ١٩٧٤/١/٨ علم العرب رقم ٩٧٠ سنة ٤٤ قضائية ) . ١٩٨٠/١٢/ وهمائية ).

٨ ــ نصت المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات السابق المنطبق ــ على واقعة الدعوى ــ على أنه ، في جميع الاحوال تنقض الخصومة بمض خس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ، وجاء بالمذكرة الآيضاحية لهذا القانون تعليقا على نص تلك المادة قولها ؛ والمقصود بعبارة جميع الأحوال الواردة في هذه المادة أن الخصومة تنقضي بمضى المدة مهما يكن سببانقطاعها أو وقفها الى أن يصدر من صاحب المصلحة في الدعوى احراء صحيح في الخصومة فتقطع به المدة وقد أريد بهذا الحكم الجديد وضع حد نهائي لتراكم القضايا وتعليقها بالمحاكم ، وواضح من هذا النص وماجاء في مذكرته الايضاحية من تعبير ، صاحب المصلحة في الدعوى ، وهو تعبير عام مطلق ، أن المشرع لم يفرق بين المدعى والمدعى عليه من حيث اتخاذ الاجراء الذي يقطع مدة ايقاف الخصومة وانقطاعها وبالتالي من حيث أثر انقضاء الخصومة بالنسبة لكل منهما ، وأنه اذا اوقف السير في الدعوى أكثر من سنة ولم يطلب ذوو المصلحة من الخصوم ( لافرق بين مدعين ومدعى عليهم ) الحكم بسقوط الخصومة انقضت الخصومة في جميع الاحوال بمضى خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ، ومنى انقضت الخصومة على هذا النحو فقد الغيت جميع اجراءاتها والغيت صحيفة الدعوى وماترتب عليها من آثار ويدخل في ذلك انقطاع التقادم فيعتبر هذا الانقطاع كأن لم يكن ، اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الطاعنين ليس فما أن يستفيدا من الآثر المترتب على انقضاء الخصومة في الاستثناف رقم ... مدنى سوهاج لكونهما هما اللذان أهملا موالاة السير فيه ورتب على ذلك انقطاع التقادم السارى لمصلحة الطاعنين ف وضع يدهما على العقار مثار النزاع فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ ف تطبيقه . ( نقض ٣١ / ١ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الاول ص ٣٦٧ ) .

## تعليق:

المبادىء التي قررها هذا الحكم تسرى على المادة ١٤٠ مرافعات ماعدا مدة السقوط فقد أصبحت في المادة ١٤٠ ثلاث سنوات فقط . ٩ ــ طلب انقضاء الحصومة هو في واقع الامر دفع ببطلان اجراءات الحصومة الاصلية يحصل التمسك به يمجرد توافر شروطه في صورة دفع عند تعجيل أو تجديد السير في الدعوى أو عن طريق رفع دعوى مبتدأة بالاوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة المقام أمامها تلك الحصومة ولو كانت محكمة الاستناف ولا يعتبر هذا اخلالا بمبدأ وجوب نظر الدعوى على درجين (نقض ٨ / ١ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٥ قصائية)

 ١ ــ تقديم طلب انقضاء الخصومة بالاجراءات المعادة لرفيم الدعوى لا ينشئء خصومة حديدة بل يبقى أطراف النزاع بذات صفاتهم في الخصومة المطلوب الحكم بانقضائها . ( نقص ٨ / ١٧ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٥٧ قضائية ) .

11 \_ تنص المادة 150 من قانون المرافعات على أنه ، في جميع الاحوال تنقضى الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ، والمقصود من جميع الاحوال \_ على ماافصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم \_ ان الخصومة تنقضى بمضى المدة مهما يكن سبب انقطاعها أو وقفها \_ فاذا استمر عدم السير في الخصومة مدة ثلاث سنوات بعد آخر اجراء صحيح فان الخصومة تنقضى بقوة القانون اذا تمسك بذلك صاحب الشأن قبل تعرضه للموضوع سواء أكان السير فيها راجعا الى قيام حالة من حالات الوقف أم الانقطاع المنصوص عليهما في المواد من ١٩٧٨ حتى ١٩٣٣ أو الى أسباب أخرى ذلك أن نص المادة ١٤٠٠ عاما يشمل جميع الحالات (نقص ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ قضائية) .

ملحوظه : يتعين ملاحظة ان الوقف التعليقى يوقف سريان احكام تقادم الخصومة ( الحكم رقم ١٧ ) .

١٩ - تص المادة ١٩٣٦ من قانون المرافعات على أنه ، يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة الى الحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب اسقاط الخصومة فيها بالارضاع المعتادة لرفع الدعوى ويجوز الخسك بسقوط الخصومة في صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء سنة ... ، وحكم هذا النص وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة ... يسرى على الخصومة سواء أكانت أمام محكمة الاستناف ، ومن شأن ورود هذا النص فى الفصل المائة من الباب السابع من قانون المرافعات والمعون ، في سقوط الخصومة وانقضاتها بمضى الملة ، ذلك أن طلب السقوط أو الانقضاء كلاهما في الموادة على على المدة ، ذلك أن طلب السقوط أو الانقضاء كلاهما في الواقع دعوى بطلان اجراءات الخصومة ومن ثم أجاز المشرع تقديمه الى المحكمة المقامة أمامها الخصومة اما بالاوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع اذا عجلت بعد انقضاء المقدومة دعوى أصلية يعين رفعها ابداء أمام محكمة أول درجة . ( فعم الاعتراد الم فالدي الم محكمة أول درجة . ( فعم الدي الم المنافق الم عكمة أول درجة . ( فعم الذي المفتود على أنه هرح الدي الم المنافقة ) ...

17 — النص في المادة ١٤٠ / ١ من قانون المرافعات على أنه في جميع الاحوال تنقضي الحصومة بمضي الحصومة تنقضي بمضي الحصومة بمضي ثلاث سنوات على آخو اجراء صحيح فيها ، مؤداه أن الخصومة تنقضي بمضي المدة أيا كان سبب انقطاعها أو وقفها مالم يصدر من صاحب المصلحة في الدعوى اجراء صحيح في الخصومة تنقطع به الملدة ، وقصد المشرع من هذا النص وضع حُد لتراكم القضايا وتعليقها

بالمحاكم ولان أحكام مسقوط الخصومة لا تغنى عن حكم هذا النص ولا تحقق الفاية المرجوة منه بالسمة والشمول الملحوظين فيه ، وثمة حالات منها الوقف أعمالا لنص المادة ١٣٩ من قانون المرافعات تكون الخصومة بمنجى من السقوط المقرر بنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات وليست كذلك في حكم المادة ١٤/ ٩ المذكورة والذي يكون حافزا للخصوم على تحريك القضايا المرفوعة . ( نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٥٠ قضائية ) .

15 - طلب انقضاء الخصومة بالاجراءات المعتادة لوفع الدعوى . أثره . بقاء أطراف النزاع بذات صفاتهم في الخصومة المطلوب الحكم بانقضائها . ( نقض ٨ / ١٢ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٧ قضائية ) .

• 1 — نقض الحكم الصادر من محكمة الاستناف \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاستناف لمتابعة السير فيا بناء على طلب الحصوم ويجرى عليا من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الحصومة وانقضائها اوبدأ عدة السقوط والانقضاء من تاريخ صدور حكم النقض باعبار أنه آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي في الدعوى با كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه قد النزم هذا النظر وأسس قضاءه برفض الدفع بانقضاء الخصومة على أنه لم تمن ثلاث سنوات على صدور حكم النقض بتاريخ ٤ / ٢ / ١٩ / ١٩ باعباره آخر اجراء صحيح في الدعوى \_ وبين اعلان التعجيل في ١٩٨٨ / ٩ / ١ المديكون قضائية / ٥ / ١٩٨٤ فانه يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض ١٤ / ٥ / ١٩٨٤ طعن رقم ٢٧ لا السيد ٢٥ قضائية ) .

١٦ ـــ انقضاء الخصومة بمضى المدة . مادة ، ١٤ مرافعات . تقادم مسقط يرد عليه أسباب الوقف والانقطاع . ( نقض ١٧ - ١٩٨٤ طمن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٧ ـــ الوقف التعليقي حكم قطعي . اعتباره عذرا مانعا من مباشرة خصومة في الدعوى . مؤداه . وقف سريان تقادم الخصومة بمضى المدة حتى يتم تنفيذ ماقضى به . عبارة المادة ١٤٠ مرافعات لاتضى ترتيب استثنائيا من أحكام وقف النقادم . ( حكم النقض السابق ) .

١٨ \_ مزاولة الشركة الطاعنة قبل تأميمها عدة نشاطات في الوكالات البحرية والتجارة والسياحة . تأميمها فيما يتشاطها البحرى فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها في التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط في مواجهة وكيلها قبل انقضاء ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها وصدور الحكم برفض الدفع بانقضاء المحصومة . صحيح . (نقض ٧٧ / ١ / ١٩٨٦ طعن رقم ٧٥١ لسنة ٥١ قضائية) .

١٩ ــ الحكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف أو بانقضائها . أثره . زوالها أمام المحكمة بما " يخرج النزاع عن ولايتها ويجتع عليها النظر فيه . المادتان ١٣٧ ، ه ١٤٠ من قانون المرافعات ولو سبق صدور حكم قطعى فى الدعوى . ( نقض ١٧ / ٤ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٢ / ٤ / ١٩٨٧ طعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

 ٢٠ ــ الحكم بوقف السير في الدعوى المدنية لحين القصل نهائيا في الدعوى الجنائية التي يجمعها معها أساس مشترك . مؤداه . وجوب عدم احساب مدة الوقف في مدة انقضاء

الحصومة . عدم تعارض ذلك مع عبارة فى هميع الأحوال الواردة بالمادة ١٤٠ مرافعات . ر نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٨٨ الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ قضائية رافيتة العامة للمواد المدنية ) .

٢١ ــ تقادم الخصومة . خضوعه للوقف والانقطاع . علة ذلك . الاجراء القاطع للتقادم هو الذى يتخذ فى مواجهة الخصم بقصد استئناف السير فى الخصومة . وقف التقادم . تحققه بقيام مانم مادى أو قانونى يحول دون مباشرة اجراءاتها . ( حكم القض السابتى ) .

٣٧ ـ انقضاء الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها . مادة . 12 مرافعات . انقطاع مدة الانقضاء . سيله . اجراء صحيح يصدر من صاحب المصلحة فى الدعوى قاصدا استناف السير فيها . ( نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٨ طعن رقم ٣٣٤٥ لسنة ٤٥ قضائة . نقض ٢٩ / ١ / ١٩٨٨ ) .

٣٣ \_ انقضاء الخصومة لعدم موالاة السير فى اجراءاتها مدة ثلاث سنوات . مادة • ١٤ مرافعات . اعدة • ١٤ مرافعات . اعتبارها مدة تقادم مسقط لإجراءات الخصومة فى ذاتها دون الحق موضوع الدعوى . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به وجواز التنازل عنه . (نقض ١٤٨٨/٣/٢ طعن رقم ٩٦ قفائية صادر من الهيئة العامة ) .

 ٢٤ ــ انقضاء الخصومة بمضى المدة . شرطه . تمسك صاحب الشأن به قبل تعرضه للموضوع . ( نقض ٣ / ٢ / ١٩٨٨ الطعنان رقما ٢٠٧٦ لسنة ٥٣ قضائية ، ٥٣٧ لسنة ٥٤ قضائية ، ٨ / ١٧ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٥ \_\_ انقضاء الخصومة . مناطه . عدم موالاة اجراءاتها مدة ثلاث سنوات . اعتبار هذه المدة ميعاد تقادم مسقط لاجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع التداعي الذي يخضع في انقضائه للمواعيد المقررة في القانون المدنى . الاعتراض على قائمة شروط البيع . مؤداه . وقف التقادم المسقط لدعوى البيع . علة ذلك ( نقض ١٩٨٩/٦/١١ طمن رقم ١٩٨٩ طمن رقم ١٩٨٨ عمن رقم ١٩٨٨ للمواد تضم نقض ١٩٨٨/٣/١١ طمن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية ، نقض ١٩٦٧/٣/١١ سنة ١٨ ص ١٤٠٤) .

٣٦ ــ لنن كان انقطاع سير اخصومة يتم بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد الهليمة أو بفقد الهليمة أو بزوال صفة من كان بياشر الحصومة عنه ، الا ان ذلك بمجرده لا يستيع إحساب بدء مواعيد سقوط الحصومة او انقضائها من تاريخ تحقق سبه مالم يصدر حكم من المحكمة به فيبدأ منه احساب تلك المواعيد ، ذلك أن استمرار نظر الدعوى دون الحكم بانقطاع سير الحصومة فيها يعد مانعا من سريان مدة سقوطها أو انقضائها واذا النزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد الخد بالصه اب .

(نقض ۲۰ /۱۹۹۲ طعن رقم ۱۸۷۳ لسنة ۵۷ قضائية )

مادة ١٤١ الفصل الرابع ترك الخصومة مادة ١٤١

يكون ترك الخصومة باعلان التارك لخصمه على يد محضر أوبيان صريح فى مذكرة موقعه من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بابدائه شفويا فى الجلسة واثباته فى المحضر .

هذه المادة تقابل المادة ٣٠٨ من القانون القديم .

التعليق :

حذف المشرع في المادة ١٤١ من القانون الجديد من طرق الترك المقررة في المادة ٣٠٨ من القانون القديم طريقة التقرير به في قلم الكتاب .

## الشرح:

ترك الخصومة معناه نزول المدعى عن الخصومة القائمة مع احتفاظه بأصل الحق المدعى به بحيث بجوز له تجديد المطالبة به وطرق الترك حددها المشرع على سيل الحصر حمى لا يكون ترك الخصومة مثارا لنزاع يتفرع من النزاع الذى رفعت به المدعوى .

وليس لنرك الخصومة ميداد معين فهو جائز في أية حالة تكون عليها الدعوى مادام انه لم يقفل فيها باب المرافعة ، وعلى ذلك يجوز بابداؤه أمام جميع درجات النقاضى بما فيها محكمة النقض سواء كانت تنظر الطعن للمرة الأولى أم الثانية ،

ويجب على المحكمة أن تقبل الترك حتى لو كانت غير مختصة اصلا بنظر التزاع ايا كان سبب عدم اختصاصها .

ويتعين أن يتم النوك باحدى الطرق التي حددها النص غير ان البطلان الناشيء عن ذلك لا يتعلق بالنظام العام بل يقتصر التمسك به على من شرح لمصلحته . ويعتبر تركا للخصومة تقديم المدعى عليه أو المستأنف ضده اقرارا موقعا من المدعى أو المستأنف بالنوك اذ يقوم مقام المذكرة الموقعة من التارك وتقديمه من المدعى عليه أو المستأنف ضده يعد قبولا منه للتوك . ويعتبر توك الحصومة تصرفا من التارك فلا يقبل الا من التارك نفسه أو من وكيله المفوض في ذلك بتخويض. عاص ولا يقبل من الوكيل الذي فوض بتوكيل عام .

ويبطل الترك اذا شابه عيب من عيوب الرضا .

واذا تعدد المدعون فى خصومة جاز لبعضهنم تركها فتقضى بالنسبة اليهم وتظل قائمة بالنسبة الى البعض الآخر واذا تعدد المدعى عليهم فلا يتم النرك الا بالنسبة لمن قبله منهم وتظل الدعوى قائمة بالنسبة لمن لم يقبل النوك بشرط أن تكون الدعوى قابلة للتجزئة فى موضوعها .

وترك الخصومة يقبل التجزئة .

واذا تدخل شخص في دعوى تدخلا اختصاميا مطالبا لنفسه بحق مرتبط بالدعوى الاصلية فان دعواه لا تتأثر بالترك في الدعوى الاصلية بشرط أن تكون المحكمة نحتصة بنظر طلب المندخل تدخل اختصام ويظل أطراف الدعوى محصوم في هذا التدخل الى أن يفصل فيه أما في حالة التدخل الانضمامي فان ترك الدعاوى الأصلية يترتب عليه ترك طلب الحصم المنضم.

ويجوز للتارك أن يعدل عما مبتى أن طلبه من ترك الخصومة اذا كان خصمه لم يقبل الترك ومادامت المحكمة لم تفصل فيه بعد ولا يجوز أن يكون الترك مقرونا بأى تحفظ بل يجب أن يكون خاليا من أية شروط تهدف الى تمسك التارك بصحة الحصومة أو بأى أثر من الاثار المترتبة على قيامها .

وينبغى التفرقة بين ترك الخصومة والنزول عن الحق أذ أن ترك الخصومة هو التنازل عما تم قى الدعوى من اجراءات دون أن بؤثر ذلك فى الحق نفسه الذى يظل قائما مالم يكن قد مقط بالتقاده ويجوز لصاحب الحق أن يوفع دعوى جديدة بطالب بحقه ، أما النزول عن الحق فهو بمثابة ابراء ولا يجوز له بعد ذلك أن يعود للمطالبة به مالم يكن قد شاب ارادته عيب من العيوب المطلة تأسيسا على أن التنازل عن الحق عمل من أعمال التصرف الذى يشترط فيه أهلية التصرف فضلا تأسيسا على أن التنازل عن الحق عمل من أعمال التصرف الذى يشترط فيه أهلية التصرف فضلا عن خلوه من عبوب الرضا . ولا يرد الترك على الدعاوى التي يتملق موضوعها بالنظام العام ويبني على ذلك أنه لا يجوز قبول الترك اذا كان بناء على تنازل العامل عن حقوقه المقررة في القانون لائه تنازل باطل

( راجع فيما تقدم مرافعات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٢٠٠ والخصومة القضائية لفتحى والى بند ١٠٨ وكال عبد العزيز ص ٣٠٧ والتعليق لابو الوفا الطبعة الثانية ص ٥٠٧ ). أحكام النقض :

١ -- الأقرار من الطاعن المقدم للمحكمة المختصة بترك الخصومة في الطعن يقوم مقام المذكرة الموقع عليها منه والتي تجب أبداء ترك المخصومة بيان صريح فيها وتقديم المطعون ضده الاقرار يعد قبولا منه للترك صلا بالمادة ٤١ مرافعات . ( نقض ٩ / ٦ / ١٩٦٦ المكتب الفني السنة السابعة عشرة ص ١٩٥٠ ، نقض ٣ / ٣ / ١٩٧٦ في الطعن ١٧٥٥ سنة ٤٢ ) .

٧ ــ البطلان الناشىء عن عدم مراعاة المادتين ٢٩٨ ، ٣٠٨ مرافعات فيما اوجبته من اعلان تعجيل الخصومة بعد انقطاع سيرها وكذلك اعلان تركها ــ التمسك بهذا البطلان قاصر على من شرع لمصلحته . ( نقض ٣٠٧ / ٣ ، ٥٣ المكتب الفنى السنة السابعة ص ٣٥١ ) .

٣ ـ متى كان عقد الصلح الذى طلب المطعون ضده اخذ الطاعن به . يعد بيانا كتابيا صريحًا موقعا من الطرفين يقرر فيه كل منهما ترك الخصومة فى الاستشاف على نحو تتحقق به احدى الطرق التى تتطلبها المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات السابق فى شأن ترك الخصومة ، وكان النابت أن الطاعن قرر بترك الخصومة فى استشافه ، بعد أن كان ميعاد الطعن بالاستشاف فى الحكم الابتدائى قد انقضى ، فان هذا الترك يتم وينتج الره دون حاجة الى قبول يصدر من الطرف الاجدائى قد يقضى بأن تحكم الحكم الخمكم الحكم الخمكم المحكم الخمكم المحكم الخمك على المحكم الحكم الحكم

#### חובה ו 1 1

جميع الاحوال بقبول ترك الخصومة فى الاستثناف اذا كان ميماد الاستثناف قد انقضى وقت الترك ( نقض ۲۷ / ۲ / ۷۳ سنة ۲۶ ص ۳۳۳ ) .

ع ـــ عدم تقديم الطاعن دليلا على أن تنازله عن الطعن كان نتيجة اكراه . أثره . عدم الاعتداد برجوعه فيه . ( نقض ٧٧ / ٥ / ٧٧ صنة ٢٤ ص ٨٠٧ ) .

 ٦ ـــ اذا كان النابت من الاوراق أن المدعين تنازلوا أمام محكمة اللمرجة الاولى عن اختصام شركة وقضت المحكمة بالنبات هذا التنازل فان هذه الشركة تكون قد خوجت عن الخصومة .
 ر نقض ١٩٧ / ١ / ١٩٧٥ سنة ٢٠ ص ٢٠٥٠ ) .

 لا يجوز أن يكون ترك الحصومة مقرونا بأى تحفظ بل يجب أن يكون خاليا من أية شروط تهدف الى تمسك النارك بصحة الخصومة أو بأى أثر من الاثار المترتبة على قيامها . ( نقض ٣٤ / ١٩ / ١٩٧٦ في الطعن ٣٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٨ ــ لا يجوز قبول ترك الخصومة اذا كان مبيا على تنازل العامل عن حقوقه المقررة فى
 ١١ القانون لانه تنازل باطل . م ٦ ق ٩١ لسنة ٩٩٥ . ( نقض ٣١ / ٥ / ٧٧ فى الطمن ٤٩٩ .
 سنة ٤٣ قضائية ) .

٩ ــ ترك الحضومة تصرف ارادى فيبطل اذا شابه عيب من العيوب المفسدة للرضا .
 ( نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٧٦ في الطعن ٣٣ سنة ٤٥ قضائة ) .

 ١ - لم يستلزم الشارع شكلا معينا للمذكرات التي يقدمها الحصوم في الدعوى أو يحدد طريقا معينا لتفديمها الى المحكمة وانما أوجب أن تكون موقعة من النارك أو وكيله وأن يكون بيان النوك فيها صريحا لا غموض فيه وأن يطلع عليها الخصم وهو ماتوافر في الاقرار الصادر من الطاعن . ( نقص ٢٤ / ١ / ١ / ١٩٧٧ طعن ٣٥ سنة ٤٥ قضائية ) .

١١ ــ ترك الحصومة . عدم جواز للوكيل الا اذا كان مفوضا في ذلك تفويضا خاصا .
 ر نقض ٢ / ٤ / ٧٨ طعن رقم ٩٠ لسنة ٣٥ قضائية ) .

١٢ ـ استمرار الخصومة . وجوب أن يتم النوك بالطريق القانوني م ١٤١ مرافعات . ( حكم النقض السابق ) .

17 \_ اذ جرى نص المادة 1 £ 1 من قانون المرافعات على أن يكون ترك الحصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صرخ في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بابدائه شفويا بالجلسة واثباته في المفتر ، فقد جاء هذا النص عاما ولم يخصصه المشرع بنوع معين من الدعاوى ، كما أنه لم يكن يستثن دعوى انخاصمة من أعمال حكم النص المذكور ، مما مفاده أنه يجوز ترك الخصومة فيها . ( نقض ٩ / ١٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٩ قصالية ) .

١٤ - اذا كان الطالب قد قدم فى فترة حجز القضية للعكم ورقة غير معلنة للخصوم وعليها توقيع مسبوب له ويتضمن تنازله عن دعوى المخاصمة وكان ترك الخصومة انما يكون باحدى الطرق التى حددتها المادة ١٤١ من قانون المرافعات باعلان من النارك أو وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو ابداؤه شفويا بالجلسة واثباته في المحصر ، ومن ثم تطرح المحكمة الورقة المذكورة . (نقض ٩ / ١٣ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٧ هـ يجوز ترك الخصومة أمام محكمة القض . ر نقض ٣٥ / ١ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٨ ــ عقد الصلح المتضمن التنازل عن الطعن . يعد بيانا كتابيا صريحا تتحقق به احمدى . الطوق التي تتطلبها المادة ٤ \$ مرافعات في شأن ترك الخصومة .

( نقض ١٩٩٣/٦٠٧ الطعنان رقما ١٩٩٨ ، ١٠٢٨ لسنة ٥١ قضائية ) .

### مادة ١٤٢

لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله ، ومع ذلك لا يلتفت لاعتراضه على الترك اذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة ، أو باحالة القضية الى محكمة اخرى أو ببطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضى في سماع الدعوى .

هذه المادة تطابق المادة ٣٠٩ من القانون القديم .

# الشرح:

اشترط القانون قبول المدعى عليه لترك الخصومة متى تبينت له مصلحة مشروعة في الاستمرار في نظر الدعوى والحكم في موضوعها اما حيث لا تبين هذه المصلحة أو تنتفى فلا يتوقف الترك على رضا المدعى عليه وعلى هذا الاساس. (1) لايشترط قبول المدعى عليه اذا لم يكن قد أبدى طلباته لابنة في هذه الحالة تكون الحصومة ملكا للمدعى وحده كذلك لايشترط قبول المدعى عليه اذا زل المدعى عناصل الحق الذي يدعيه، أو كان ترك الخصومة مؤديا الى ترك أصل الحق المدى عليه قد أبدى طلباته فلا يتم الترك الا بقبوله والمقصود في هذا المقال المدعى عليه فيما يتعلق بموضوع المدعوى كما اذا كان قد أبدى دفعا موضوعيا . (٢) لايشترط قبول المدعى عليه اذا كان غرضه انتهاء الخصومة بغير حكم في موضوعها كما اذا

كان قد دفع الدعوى بعدم اختصاص المحكمة قيميا أو نوعيا أو باعبار الدعوى كأن لم تكن أو بعدم قبولها أو بعدم سماعها لعدم توافر شرط شكل أوجبه القانون أو باحالة القضية الى محكمة أخرى أو ببطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك ثما يكون الفرض منه منع المحكمة من المضى في سماع الدعوى اما الدفع بعدم القبول الموضوعي فيشترط للحكم بالترك قبول المدعى عليه للسرك.

(٣) فيما عدا الحالتين المتقدمتين يشترط قبول المدعى عليه لان له مصلحة ظاهرة ومشروعة فى الاستمرار فى الدعوى والحكم فيها ويبنى على ذلك أن للتارك أن يتحلل من ايجابه وأن يرجع عن نزوله طالما لم يصدر قبول من جانب المدعى عليه .

ووفقا لنص المادة ٣٣٨ مرافعات لا يعلق النرك على قبول المستأنف عليه اذا كان ميعاد الاستثناف قد انقضي وقت الترك .

والعدول عن الترك قبل قبول المدعى عليه قد يكون صريحا وقد يكون ضمينا .

ودعاوى رد القضاة قابلة للترك وفقا لنص المادة ١٥٩ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ثم القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ .

## أحكام النقض:

١ ــ لايفيد من الطعن الا من رفعه ولا يضار الطاعن من طعه ، فاذا كانت الطاعة لم تسلك سبيل الطعن في أمر التقدير الصادر ضدها من مجلس نقابة المحامين في المحاد المقرر قانونا فانه لا يجوز لما أن تعرض على ترك الحصومة في التظلم المرفوع ضدها عن هذا الامر . ( نقض ٩ / ٩ / ١٩٩٨ سنة ٩ ٩ ص ٥ ).

للخضوم في حالة الحكم بسقوط الخصومة التمسك باجراءات التحقيق وأعمال الحبراء
 التي تمت مالم تكن باطلة في ذاتها . سريان هذه القاعدة في حالة ترك الخصومة . ( نقض ١٩٦٦/٤/٧ سنة ١٧ ص ٨٣٤ ) .

## تعليق:

الفرض فى الحكم الاخير أن يكون قد صدر فى الدعوى حكم اثبات ونفذ الحكم ثم ترك المدعى دعواه وعاد ورفع دعوى جديدة بذات الحق وتمسك بما تم من اجراءات التحقيق التى تمت فى الدعوى المتروكة وهذا أمر جائز قانونا .

 ٣ \_ النزول عن الحق فى الطمن . تحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة الى قبول الحصم الآخر . عدم جواز الرجوع فى النزك الحاصل بعد فوات ميعاد الطمن . ( نقض ٢٧/٥/٢٢ استة ٢٤ ص /٩٠٧).

٤ \_ سقوط الاحكام الصادرة باجراءات الاثبات في حالة الحكم بسقوط الخصوصة . انطباق هذا المبدأ على حالة ترك الخصوصة . ترك الدائن دعواه في المعارضة في أمر الاداء الصادر لصاخه . يترتب عليه الغاء طلب الامر وزوال أثره في قطع التقادم وسقوط الحكم بعدب عمير لتصفية الحساب بين الطرفين . ( نقض ٢١ / ١٠٩ و ١٩٦٨ مسة ٢٠ ص ١٩٣٨) ) .

ستازل المدعى في دعوى فرعية عن دعواه . ينقد دعوى الضمان المؤسسة عليها ــ
والموجهة من المدعى عليه في الدعوى الفرعية الى خصم اخر ــ سبب وجودها ويصبح هذا
الاخير غير مختصم في النزاع . لا يترتب على اغفال ذكر اسمه في الحكم البطلان . ( نقض
۱۹۹۹/۱۱/٤ سنة ۲۰ ص ۱۹۵۹) .

# ملحوظة :

مغزى هذا الحكم أن ترك الخصومة فى اللعنوى الفرعية يترتب عليه زوال الخصومة فى دعوى الضمان المؤسسة على الدعوى الفرعية .

 ٦ ــ لا يشترط قبول المستأنف ضده توك المحصومة ولو كان قد أبدى طلباته أو أقام استثنافا فرعيا اذا كان ترك المستأنف استثنافه بعد معنى مواعيد الاستثناف . ( نقض ١٩٧٦/١١/٢٩ في الطعن ٨٤٥ لسنة ٤٣ قضائية ) .

 ٧ ـــ لا يلزم قبول المطعون ضده في النقض ترك الحصومة اذا كان الموضوع غير قابل للنجزئة . ( نقض ٥ / ٤ / ٧٧ في الطعن ٣٧ لسنة ٤٣ ) .

٨ ــ انه وان كان ترك الخصومة جائز فى كل الاحوال متى تنازل المدعى عن خصومته بغير تحفظ متخذا الشكل الذى قضى به القانون ومتى قبل المدعى عليه هذا الترك أو لم يكن فى مقدره الاعتراض عليه طالما لم تكن له مصلحة قانونية فى المضى فى الدعوى الا انه يرد على هذا الاصل استثناء لم يتضمنه نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات قوامه عدم جواز الترك اذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام ، اعتبارا بأن الحقوق المتصلة به ينبغي ألا يجعل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروك مصيرها لا لا يحمل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروك مصيرها لا رادة الافراد . ( نقض ١٤٤ / ١١ / ٧١ طعن ٣٣ سنة ٣٥ ) .

 ٩ ــ الدعوى باخلاء المستأجر والمستأجر من الباطن . توك المؤجر الحصومة قبل الاعير الذى أبدى دفعا باعتبار الدعوى كأن لم تكن . اثبات المحكمة لهذا التوك دون تحقيق الدفع واستمرارها في نظر الخصومة قبل المستأجر الاصلى وحده وقضاؤها بالاخلاء . خطأ . ( نقض ٧٩/٣/٧ في الطعن رقبر ٤٧٤ لسنة ٨٤ قضائية ) .

 ١٠ ــ جواز رجوع الحصم عن ترك الخصومة صراحة أو ضمنا . شرطه . أن يكون الرجوع قبل قبول الحصم الاخر للترك . أو حكم القاضى باعتاده . ( نقض ١٩٧٨/٥/١ ) طعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٩ \_ اذ تقعى المادة ١٤٣ من قانون المرافعات بأنه لا يتم النوك بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بعد قبوله ، وكان المستشارون المخاصمون لم يبدوا أية طلبات ، فانه ليس تمة مايمنع من اجابة الطالب الى طلبه اثبات ترك الخصومة فى الدعوى . ( نقض ٩ / ١٢ / ١٩٨٠ طمن رقم ٢٤ أسنة ٤٩ قضائية ) .

١٢ هـ مؤدى نص المادة ١٤ ٢ من قانون الرافعات ، أن المشرع لم يعلق ترك الخصومة على عصل الدعى ، لتفادى ماقد يعتار به المدعى عليه الذى قد تتصل مصلحته بالقصل فيها ، وجعل مناط المصلحة في الأصل مرتبطا بابداء المدعى عليه طلباته في موضوع الدعوى ، اعتبارا بان الاصرار على حسم النزاع لا يظهر الا بعد أن يتحدد موقفه فيه ، واتخذ في ذات الوقت من

ابداء هذا الاخير أى طلب يكون القصد منه منع المحكمة من سماع الدعوى قريبة على انتفاء مصلحته ، فلا يصح معه الالتفات الى اعتراضه على الترك وعدم قبوله له ، لما قدوه من أن ترك المدعى للخصومة فى الاحوال التى حددتها المادة وماشابها هو فى واقع الاحر تسلم منه بطلب المدعى عليه وظيفتي من جانبه للمرض الذى يرمى اله وهو التخلص من الخصومة بغير حكم فى موضوعها ، مما مفاده أن المادة تضع قاصدة عامة متصناها عدم الاعتداد باعتراض المدعى عليه على ترك الحصومة طالما تم تكن له مصلحة مشروعة فى الإبقاء عليها ، فاذا تنافر مايفيه المدعى عليه على ترك فلا على لقيام القريبة ، واذا أتخذ الترك سيلا للكيد أو على من رفعه ومايستهدفه المدعى من تركه فلا على لقيام القريبة ، واذا أتخذ الترك سيلا للكيد أو مسق للاحتراض عليه حتى ولو مسق للمنتعى طيه ابداء طلب من قبل ها هاشارت اله المادة . ( نقض ٧ ـ / ٣ / ١٩٧٩ / ٣ العدد الاول ص ٧٤٧ ) .

### تعليق:

هذا الحكم فى تقديرنا توسع فى الحالات التى يجوز فيها للمدعى عليه رفض الترك وأورد استشاء لم يأت به المشرع هو حالة مااذا اتخذ الترك سبيلا للكيد أو للاضرار بمصلحة المدعى عليه وهذه حالات يصعب حصرها .

17 سلا كان ماورد بالاقرار عن تنازل الطالب عن طلبه والمقدم منه صد وئيس الجمهورية وآخرين ، وتسليم الاقرار الى وزير العدل الذى يمثل وزارة العدل قانونا فى النزاع المائل ، انحا يفيد نزول الطالب عن الطلب المطروح برمته وقبل جميع لملعمون عليهم . وكان لا يعتد برجوع الطالب عن تنازله بعد أن قبلته الحكومة وقدمته للمحكمة ، وطلبت الحكم بموجه ، وكان يعرتب على التنازل زوال الحصومة كلها ولو كانت المحكمة غير مختصة أصلا بنظر الطلبات المطروحة فيها . اذا كان ماتفدم قانه يعين القضاء باثبات تنازل الطالب عن الطلب . (نقض فيها . اذا كان ماتفدم قانه يعين القضاء باثبات تنازل الطالب عن الطلب . (نقض

1. سترك الخصومة فى المرحملة الابتدائية لايتم بعد أبداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله . وجوب الحكم به فى المرحملة الاستنافي عليه ولو كان قد أبدى وجوب الحكم به فى المرحملة الاستنافي عليه عن حقه أو يكون ميعاد الاستناف قد انقضى وقت النوك . مادة ٧٣٨ مرافعات . ( نقض ٧٣ / ١ / ١٩٨٤ طمن رقم ٥٣٣ السنة ٥٠ قضالة ) .

• 1 — 11 كان النابت أن الطاعن قرر في عقد الصلح المؤرخ ٣٠ / ٣٠ / بزوله عن الطعن بعد أن كان ميماد الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه والصادر بعارفخ ١٩٧٩/٦/٣٤ قد انقضى وقت اقراره بيذا النزول ، وكان ترك الحصومة بعد فوات ميماد الطعن لا يجوز الرجوع فيه اعتبارا بأنه تضمن تنازلا عن الحق في الطعن مازما لصاحبه دون حاجة الى قبول يصدر من الخصم الاعرا، ومن ثم يعين الحكم بقبول هذا العرك واثباته . (نقض يصدر من الحصر، قمن أم يعين الحكم بقبول هذا العرك واثباته . (نقض المهدود) ١٩٨٤/٥/٢١

١٦ \_ ترك الخصومة بعد قوات ميعاد الطعن . اعتباره نزولا من الطاعن عن حقه في

الطعن . تحقق اثاره بمجرد حصوله دون حاجة الى قبول الخصم الآخر . عدم جواز عودة المتنازل فيما اسقط حقه فيه . قبول الترك من الوكيل شرطه . ان يكون مفوضا فى التوكيل بالترك . ( نقض ٢١ / ٣ / ١٩٨٧ طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٣ قضائية ) .

19 س. ترك الخصومة في الدعوى . حق للخصم متى توافرت له مصلحة في التناول . مادة 12 ، 12 مرافعات . مشروط بقبول الحصم الآخر إن كان قد ابدى طلباته في الدعوى . لا حاجة لقبوله عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار الخصومة . اثر التناول . المعاد جميع اجراءات الحصومة دون المسلمي بأصل الحق المرفوعة به الدعوى . ( نقض ٢٩٨٨/٤/٢٨ لسنة ٥٩ قضائية ، نقض ٢١ / ٥ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الاول ص ١٩٧٥) .

١٨ \_ ترك الخصومة لا يتم يمجرد التصريح به مالم يتضمن تنازلا عن جميع اجراءاتها . مؤدى ذلك . جواز الرجوع عن طلب النوك صراحة أو ضمنا . شرطه. ألا يكون قلد قبله الخصم باعزاده . اعلان الخصم بتقرير الحبير وتوجيه الطلبات المختامية اليه . مفاده العدول عن ترك الحصومة قبله . ( نقض ٣٦ / ٤ / ١٩٨٨ طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٤ قضائية ) .

١٩ ... ترك الحصومة في الطعن بالنقض بعد انقضاء ميعاده . وجوب الحكم به دون حاجة إلى قبل الخصم الآخر .

# ( نقض ١٩٨٨/١٢/١٩ طعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٥٢ قضائية )

٧٠ ــ اذا كانت الطاعة قدمت عقد صلح ميرم يينها والمطعون ضدهم ومعلن اليهم بدارخ ... ضميته ترك الحصومة في الطعن ووافقت النبابة على طلب الدرك ، وكان طلب الدرك قد ابدى بعد فوات مواعيد الطعن فانه يتعين الحكم باثبات ترك الحصومة فيه . ( نقض ابدى بعد فوات مواعيد الطعن قد ٧٥ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩٨٩ طعن رقم ٢٥٤٦ صنة ٥٧ / ١٩٨٩ طعن رقم ٢٥٤٦ صنة ٥٧ / ١٩٨٩ طعن رقم ٢٥٤٦ صنة ٥٧ / ١٩٨٩ طعن رقم ٢٥٤٦ صنة ٥٠ إلى بدش ) .

٣١ ــ لما كان الحاضر عن الطاعنة قرر بمحضر الجلسة بترك الحصومة في الطعن وكان توكيله يسيح له الترك وابدت النيابة موافقتها على هذا الطلب وقد ابدى طلب النرك بعد فوات مواعيد الطعن ، فانه يسين الحكم بالبات توك الحصومة . ر نقض ١٩١٥ / ٦ / ١٩٩٠ طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٥٥ قصائية ، نقض لسنة ٥٥ قصائية ، نقض المحمد والمحمد والمحمد السنة ٥٥ قصائية ) .

وراجع احكام النقض التي وردت تعليقا على المادة ٣٣٨ مرافعات .

### مادة ١٤٣

يترتب على الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ، ولكن لا يمس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى .

هذه المادة تقابل المادة ٣١٠ من القانون القديم ولا خلاف فى الاحكام بين المادتين . الشمو ح :

يترتب على ترك الخصومة زوال الاثار التي تترتب على رفعها الا ان الترك لايمس الحق المدعى به فانه يبقى يجيث تجوز المطالبة به بدعوى جديمة مالم يكن الحق قد انقضى بسبب احر كالتقادم مثلا ويبني على ذلك أن ترك الخصومة فى الاستناف لا يجمع فى الاصل من رفع استناف جديد مالم يكن الحق فى الاستناف قد سقط بنزول صاحبه عنه أو بفوات مهاده والآثار التي تترتب على سقوط الخصومة تسرى أيضا فى حالة ترك الخصومة فيجوز للخصوم التمسك باجراءات التحقيق واعمال الخبراء التي تحت فى الدعوى مالم تكن باطلة فى ذاتها .

هذا ويبغى التفرقة بين ترك الخصومة والنزول عن اجراء أو روقة من أوراق المرافعات ففي الأول تنبي الحصومة لبرمتها بما تم فيا من اجراءات بالنسبةللخصوم كلهم أوبعضهما أو أحدهم اما النزول عن الورقة المتنازل عنها من اجراءات بالنسبة لمبراء أو الورقة المتنازل عنها مول ذلك فان قول المدعى انه يتنازل عن اخصام بعض المدعى عليم هو في حقيقته ترك الحصومة بالنسبة فم لانه انهي المخصومة فيهم ولم يتنازل عن اجراء أو ورقة وقد يحدث أن يرفع المدعى مفر المدعى عنم عام وحقية الامر المتحصامهم فيقرر بالجلسة في وحقيقة الامر المتحصامهم في برك الحصومة بالنسبة في وحقيقة الامر في هذه الحالة انه لا ترك لحصومة لان الرك لا يرد الاعلى خصومة متحققة وانعقاد المحصومة لا يتم الا باعلان صحيقة الدعوى او حضور المدعى عليه رغم علم اعلانه وذلك عملا بالمادة الحمامة المدانة بالقانون ٣٢ لسنة ٩٩ ١ وهو كذلك لا يعد تنازلا لان التنازل يكون عن اجواء أو ورقة كما أنه من تعقيد الأمور أن تطالب المحكمة المدعى قصر خصوصه على من أعلنهم من الحصومة بعد ذلك والصحيح في هذه الحالة أن يطلب المدعى قصر خصوصه على من أعلنهم من الحصوم وانعقدت الحصومة بالنسبة لهم اما بالنسبة لمباقين غلم تعقد الحصومة بالنسبة فم وأفصح المدعى عن عدم رخيته في الحصامهم .

وقد اصدرت محكمة النقض حكما قصت فيه ان ترك الحصومة أمام الاستشاف لبعض المحكوم شم فى موضوع غير قابل للتجزئة يعتبر تركا بالنسبة للباقين فى المركز القانونى موضوع النزاع الذى لا يحسل الفصل فيه غير حل واحد وواجب المحكمة أن تعمل أثر هذا الترك من تلقاء نفسها ( الحكم رقم ٩ ) وفى تقديرنا انه لا داعى لتخصيص المبذأ بأن يكون الترك أمام محكمة الاستشاف بل يجب سريانه على الدعوى في جميع مراحلها سواء كان امام محكمة المدرجة الاولى ام الاستنافية أم أمام محكمة النقض اذ ان ذلك هو المنطق القانوني السليم ومادام ان الترك تم بالنسبة لبعض المحكوم لهم في موضوع لا يحمل الفصل فيه غير حل واحد قاله يتمين على المحكمة اعمال هذا الترك بالنسبة للباقين ابا كانت المحكمة التي تنظر النزاع ومن اعتلة الدعاوى التي لا يحمل الفصل فيها غير حل واحد دعاوى التزوير مواء كانت اصليه او فرعيه . كما اذا طعن البائع بالتزوير على عقد اليع الصادر منه لمشترين قان المركز القانوني في موضوع العقد لا يحتمل غير حل واحد هو اما أن يكون السند مزورا ام صحيحا ولايجوز اعتباره مزورا اللسبة لأحد المشترين وصحيحا بالنسبة للرحم وتأسيسا على ذلك إذا تم ترك الخصومة بالنسبة لبعض الخصوم فيا تمين على المحكمة اعمال هذا الترك بالنسبة للباقين .

وقد اصدرت محكمة النقض حكما مؤداه أن القاعدة التي قررتها المادة ١٣٧ مرافعات من أنه يجوز للخصوم فى حالة الحكم بسقوط الخصومة ان يتمسكوا باجراءات التنحقيق وأعمال اخبراء التي تمت تطبق ايضا فى حالة ترك الخصومة ( الحكم رقم ١ ) .

## احكام النقض:

١ ــ القاعدة التي قررتها المادة ٤ .٣ من قانون المرافعات من انه يجوز للخصوم في حالة الحكم بسقوط الحصومة أن يتمسكوا باجراءات التحقيق واعمال الخبراء التي تحت مالم تكن باطلة في ذاتها هذه القاعدة تنطبق أيضا في حالة ترك الحصومة لان المشرع لم يرتب على الترك وهو الغاء اشد من الآثار التي يرتبها على مقوط الخصومة ذلك أن الاشر الذي رتبه على الترك وهو الغاء جميع اجراءات الحصومة على في ذلك صحيفة المدوى قد رتبه ابضا على الحكم بسقوط الخصومة باجراء البات فانه اجاز في الفقرة الاخيرة من هذه المادة للمخصوم أن يعمسكوا باجراءات التحقيق واعمال الحبراء الذي الفقرة الاخيرة من هذه المادة للمخصوم أن يعمسكوا باجراءات التحقيق واعمال الحبراء الذي من هذه المادة للمخصوم أن يعمسكوا باجراءات التحقيق واعمال الحبراء الله تحقيق اعدال في حالة ترك بالسبة لسقوط الحصومة والتي أقمال في هذه الحالة مادام لا يوجد في التصوص الواردة في باب ترك المخصومة عما يوجب تطبيقه أيضا في هذه الحالة مادام لا يوجد في التصوص الواردة في باب ترك المخصومة عابيع من تطبيقه ( نقض ٧ / ٤ / ١٩٩١ المكتب الفني السنة السابعة عشرة ص ٨٣٤).

٧ ــ عدم جواز الطعن بالاستناف استقلالا في الحكم الصادر برفض الادعاء بالتزوير . ترك الخصومة في استناف هذا الحكم . قضاء محكمة الاستناف يرد وبطلان العقد المطعون فيه عند نظر استناف الحكم الصادر من بعد في الموضوع . النمي عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة بوفض الادعاء بالتزوير . لا عمل له . ( نقض ١ / ١ / ١ / ١٩٧٣ ) صنة ٢٤ ) .

٣ ــ اذا رفع المدين دعوى ببطلان اقرار الدين الصادر منه تأسيسا على التدليس وفقدان الارادة وانعدام السبب القانوني وكان اقراره بالتنازل عن دعوى البطلان قد تضمن أيهما التنازل عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال فان هذا التنازل ينصرف قانونا التنازل عن حق الادعاء بالبطالان لنفس هذه الأسباب سواء عن طريستي الدعسوى أو المدفع . ( نقعل ٤ / ٤ / ٥٧ صنة ٨ ص ٣٦٧) .

ع. الحكم بقبول ترك الاستناف الاصلى يترتب عليه بطلان الاستناف الفرعى . ( نقض 1 / ١٩٠٦ / ١٩٧٦ في الطعن ٨٤٥ لسنة ٤٣ قصائية ) .

حـ سـ ترك الخصومة على ماتقرره المادة ٣١٠ من قانون المرافعات الملغي ألا يمس أصل الحق المرفعة به الدعوى فلا يعتبر ابراء للمدعى عليه من الحق . ( نقض ٢١ / ٣ / ٢٩٦١ سنة ١٩ ص ٢٣٤) .

 آ — البات تنازل المدعى عن اختصام احد المدعى عليم أمام محكمة الدرجة الاولى . اعباره خارجا عن الخصومة . اختصامه من بعد في الاستناف دون أن يقضي له أو عليه بشيء . أثره . عدم قبول اختصامه في العلمن بالنقض . ( نقض ۱۹ / ۱ / ۱۹۷۵ سنة ۲۹ ص ۲۰۱ ) .

٧ ــ بعد أن بين المشرع في المادة ١٤١ من قانون المرافعات طرق ترك الحصومة ، نص في المادة ١٤٢ على أن الترك لايتم بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله ولا يلتفت لاعتراضه في الحلات الوازدة بتلك المادة ، وقد جرى نص المادة ١٤٣ بأنه « يترتب على الترك الهاء جميع اجراءات الحقصومة بما في ذلك رفي المدعوى ، ونصت المادة ٢٣٨ من ذات القانون على أن « تحكم المحكمة في جميع الاحوال بقبول ترك الحصومة في الاستثناف اذا نزل المستأنف عن حقه أو كان معاد الاستثناف قد انقضى وقت الترك ، مما مفاده أن ترك الحصومة لا ينتج آثاره الا اذا صدى من لهد المتعارفة المادة الله المستأنف . ( نقص ٢٦ يناير صنة ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٥٠ المستأنف . ( نقص ٢٦ يناير صنة ١٩٨٣ اطعن رقم ١٩٥٠ السنة ٤٤ قضائية ) .

 ٨ ــ ترك اختصومة قبل أحد اختصوم في الدعوى . أثره . عدم جواز اختصامه في الطمن بالتقض . ( نقض ١٩ / ١٩ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ قضالية ) .

٩ ــ ترك الطاعنة للخصومة أمام الاستناف لبعض المحكوم لهم فى موضوع فير قابل للتجزلة يعتبر تركا لهم بالنسبة للباقين فى المركز القانونى موضوع النزاع الذى لا يحمل الفصل فيه غير حل واحد وواجب المحكمة أن تعمل من تلقاء نفسها أثر هذا الثرك لانها المهيمنة على صحة قواعد واجراءات التقاضى المعتبرة من النظام العام . ( نقض ٣٩ / ٢١ / ٩٨٣ / ٩ عمن رقم ٧٩١ لسنة 8 قضائية ) .

١٠ س. قبول الطلب العارض في الدعوى . شرطه . قيام اخصومة الأصلية . ترك اخصومة في الدعوى . أثره . زوالها . تحقق آثاره بمجرد ابدائه دون توقف على صدور حكم به . المواد ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٢ مرافعات . اقامة المطعون ضده الثالث دعواه الفرعية ضد الطاعين بعد تركهم الحصومة في دعواهم الأصلية . تصدى انحكمة للفصل في الدعوى الفرعية برغم قصائها بالبات ذلك الترك . خطأ . ( نقض ١٧ / ١٧ / ١٩٨٥ طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٥ قصائية ) .

۱۱ ــ ترك الخصومة . أثره . زوال الآثار التي تترتب على رفعها بالنسبة للخصوم الذين انبى المدعى الحصومة قبلهم دون المساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى . (نقتض ۱۹۸۵/۱/۱۴ طمن رقم ۱۸۸ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٣ ــ توجه الدعوى لشخص واحد بصفتين . جائز . اعتصام الشركة المطمون ضدها بصفتها وكيلة عن ملاك السفينة الى جانب صفتها كوكيل عن ربان السفينة . ترك الحصومة

بالنسبة لملاك السفينة . القضاء بانتهاء الدعوى استنادا الى ذلك . عطأ فى القانون ومخالفة للثابت فى الاوراق . ( نقض ١٩٨٤/ ١٩٨٥ طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٣ ـــ البطلان الناشىء عن ترك الحصومة . عدم تعلقه بالنظام العام . أثره . ليس لغير من شرح البطلان المسلحه التمسك به . ( نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨ الطعنان رقما ٢٠٩٧ ، ٢١٣٧ لسنة ٤٠ قضائية .) لسنة ٥٠ قضائية . نقض ٨ / ١١ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

وراجع احكام النقض التي وردت تعليقا على المادة السابقة .

1.2 ... المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . مادة ٣٨٣ مدنى . شرطها . الحكم بترك خصومة في دعوى المطالبة اثره . الغاء جميع اجراءاتها وزوال الأثر المترتب على رفعها في قطع انتقادم . مودى ذلك . لاتقطع المطالبة سوى التقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه الدعوى وقضى عليه فيها .

(نقض ۱۹۹۳/۱/۳۱ طعن رقم ۲۸۱ لسنة ٦١ قضائية )

 د 1 ـــ اعلان الطاعنة خصومتها على يد محضر بترك الخصومة فى الطعن بالنقض بعد فوات مواعيد الطعن . اثره . وجوب القضاء باثبات الترك .

ر نقض ۱۹۹۲/۳/۲۲ ط ۳۲۸٦ لسنة ٦٠ ق)

١٦ \_ ابداء طلب ترك الخصومة بعد فوات مواعيد الطعن بالنقض . أثره . وجوب القضاء باثبات الدك .

( نقض ۲۵۷/۵/۲۶ طمن ۲۵۷ لسنة ۵۹ ق )

وراجع أحكام النقض التي وردت تعليقا على المادة السابقة .

اذا نزل الخصم مع قيام الخصومة عن اجراء أو ورقة من أوراق المرافعات صراحة أو ضمنا اعتبر الاجراء أو الورقة كأن لم يكن .

هذه المادة تطابق المادة ٣٤١ في القانون القديم.

# الشرح:

بلاحظ بالنسبة للنزول عن اجراء من اجراءات اخصومة أنه قد يكون صريحا وقد يكون ضمنا من القانون ضميعا وقد يكون ضميا مستفادا من تصرفات الخصم فالا يشترط فيه أن يحصل بطريق من الطرق التي نص القانون عليها بالنسبة لترك الخصومة برمنها كما انه جائز من الخصم اللدى أجراه سواء اكان مدعها أم مدعى عليه وتبقى الخصومة فيما علما الاجراء أو المورقة قاتمة ويتحمل بمصاريف الاجراء من أجراه من الخصوم .

ولم يشترط القانون لتوك الاجراء موافقة الخصم الآخر الا اذا تعلقت له مصلحة فيه . وبحدث التوك أثره بمجرد التصريح به لانه بمثابة اسقاط لا يتوقف على قبول الخصم . ( راجع حكم الشقش المشار اليه في المادة ٤٤٧ ) .

والقواعد المنصوص عليها فى المواد الثلاث المتقدمة تطبق على الحصومة أمام محكمة الدرجة الارجة الارك كل تطبق عليه فى الاستناف ، واذ كان المشرع قد أورد نصا خاصا بترك الخصومة فى الاستناف فلا يعنى هذا عدم تطبق القواعد العامة التي سبق بيانها ، وانما يطبق النص الحاص فى الحالة التي ورد بشأنيا ، وفيها عداها تطبق القواعد العامة السابق بيانها على ترك الخصومة فى الاستناف ( المرافعات للدكور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٢٠٦ والتعليق للدكور أبو الوفا الطبعة الثانية ص ٢٠٦ والتعليق للدكور أبو الوفا الطبعة الثانية ص ٢٠٦ و.

# أحكام النقض:

 اذا كان الترك غير معلق على قبول المدعى عليه فلا يملك المدعى الرجوع فيه لان هذا الترك يعد اسقاطا أو تنازلا تتحقق آثاره القانونية بمجرد التصريح به دون حاجة الى قبول الحمسم الآخر . ر نقط ٣ / ٣ / ١٩٥٧ سنة ٣ ص ٧٧٥ ) .

٧ ـــ جواز النزول عن اجراء من اجراءات الحصومة أو ورقة من أوراق المرافعات . عدم المتراط هوافقة الحصرة به . لا يملك المتازل بنتج أثره بمجرد التحريخ به . لا يملك المتازل المودة الى مأاسقط حقه فيه . م ١٩٤٨ مرافعات . ( نقض ١١ / ٥ / ١٩٧٨ طعن رقم ١٨٥٤ لمـــ قد قد المدائة ) .

### مادة د ١٤٥

النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به .

هذه المادة تطابق المادة ٣١٣ من القانون الملغي .

# الشرح:

الأصل أن الحكم ماهو الا ورقة من أوراق المرافعات فاعمال القواعد العامة يقتضى اعتبار التجاز عده مؤديا الى زواله مع بقاء المحصومة وعودتها الى الحالة التى كانت عليها قبل صدوره الا أن المشرع خالف هذه القاعدة فجعل النزول عن الحكم يستبع النزول عن الحق الثابت به وبناء على ذلك اذا تنازل خصم عن الحكم الصادر له ترتب على ذلك انقضاء الحصومة التى صدر الحكم فيها كما يحتم عليه تجديد المطالبة بالحق الثابت به . واذا تعدد المحكوم لهم وتنازل أحدهم عن الحكم فيها ذلك لا يؤثر على حقوق الباقين واذا صدر حكم لمصلحة أحد الحصوم والزمه عن الحكم فان ذلك لا يؤثر على حقوق الباقين واذا صدر حكم لمصلحة أحد الحصوم والزمه بمصاريف المصاريف .

والتنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحا واضحا فهو لا يؤخذ بالظن ولا يقبل التأويل ، ورفع النزاع الى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر تنازلا عنه ويشترك في المسازل أهلية التصرف في الحق الثابت بالحكم ولا يجوز مع النزول عن الحكم الاتفاق على جواز الطعن فيه أو اعادة طرح النزاع من جديد على القضاء أو على التحكيم .

وكما يجوز التنازل عن الحكم كله يجوز التنازل عن شق منه ولا يجوز للمتنازل أن يرفع دعوى مبتدأة عن نفس الموضوع .

ونزول الحصم عن الحكم انما يقتصر على ماقضى به الحكم من حقوق له ، أما فيما يكون قد قضى به الحكم عليه من طلبات خصمه فلا يتأثر بالتنازل ر نظرية الدفوع للدكتور أبو الوفا بند ٣٣٤ ومرافعات الدكتور رمزى سيف الطبعة النامنة ص ٣٠٧ ومرافعات الاستاذ كال عبد العزيز الطبعة الثانية ص ٣٩٣) .

ونرى أنه فى ظل قانون المرافعات الجديد لا يجوز لطرق الخصومة الانفاق على اعادة طرح النزاع من جديد على القضاء مع تنازل المحكوم له عن التمسك بحجية الحكم ذلك أن حجية الأحكام أصبحت متعلقة بالنظام العام طبقاً للمادة ١٩٦ مرافعات .

## أحكام النقض:

 ا ـــ التنازل عن الطمن يجب أن يكون صريحا واضحا فهو لا يؤخذ بالظن ولا يقبل التأويل ورفع النزاع الى القضاء من جديد مع قبام الطمن لا يعتبر تنازلا عند . ( نقض ١٩٦٣/٢/٦ سنة ١٤ ص ٧١٨) .

لا ــ أنه وان كانت حجة الأمر المقطى أصبحت من النظام العام وفقا لنص المادة ١١٦ مرافعات الا أن ذلك لا يمنع من جواز النزول عن الحق الثابت بالحكم . ( نقض ١٩٧٧/٥/٤ في العلمن ٢٠٨٤ منة ٤٤ قضائية ) .

### الباب الثامن

# عدم صلاحية القضاو وردهم وتنحيتهم

### المادة ٢٤٢

يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى تمنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية :

.١ ــ اذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة .

 ٢ ـــ اذا كان له أو لزوجته خصومه قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته .

٣ ــ اذا كان وكيلا لأحد الخصوم فى أعماله الخصوصية أو وصيا عليه أو قيما أو مظنونة وراثته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة المختصمة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية فى الدعوى .

٤ ـــ اذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلا عنه أو وصيا أو قيما عليه مصلحة فى الدعه ى القائمة .

 اذا كان قد أفى أو ترافع عن أحد الخصوم فى الدعوى ، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما ، أو كان قد أدى شهادة فيها .

هذه المادة تطابق المادة ٣١٣ من القانون القديم .

# الشرح:

إلى يجمع أسباب عدم الصلاحية معنى واحد هو أنها عما تضعف ها النفس في الأغلب وأنها أسباب معلومة للقاضي ويبعد أن يجهلها.

ل ويضاف الى الأسباب التى وردت بيله المادة سبب عدم الصلاحية المتصوص عليه فى
 المادة ١٦٥ والخاصة بالحالة التى يرفع فيها القاضى دعوى تعريض على طالب الرد أو يقدم ضدة
 بلاغا الى جهة الاختصاص والسبب المتصوص عليه فى المادة ٤٩٨ وهى حالة مااذا حكم ضد

القاضى فى دعوى انخاصمة المقامة ضده بجواز قبول انخاصمة والسبب الوارد فى المادة ٧٥ من فانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ والتى تنص على أنه د لابجوز أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم صلة قرابة أو مصاهرة حتى المبرجة الرابعة بدخول الفاية \_ كم لايجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة المدين ينظرون المدعوى . ولا يعتد بتوكيل المحامى الذى تربطه بالقاضى الصلة المذكور اذا كانت الوكائة لاحقة لقيام القاضى بيظر المدعوى .

وأسباب عدم الصلاحية وردت على سبيل الحصر فلا يقاس عليها ولا يدخل فيها استشعار الحرج ، وهى تتعلق بالنظام العام فتوجب امتناع القاضى من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب منه ذلك أحد الحصوم .

" س نعم الفقرة الاولى يسرى أيضا ولو كان القاضى قريبا أو صهرا للخصمين معا ولو ق
 نفس درجة القرابة ولا يشترط لقيام علاقة المصاهرة أن تكون رابطة الزوجية قائمة أو أن تكون الرجة مازالت على قيد الحياة .

\$ ... يشترط لعدم صلاحمة القاضى في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية أن تكون الخصومة قد نشأت يبنه وبين الحصوم أو بين زوجته والخصوم قبل قيام الدعوى المعروضة على القاضى وأن تظل قائمة الى حين طرح الدعوى على القاضى . وطبقا للرأى الراجع فانه لا يلزم لاعتبار الحصومة فائمة أن تكون على جانب من الحتبار الحصومة فائمة أن تكون على جانب من الحد .

م يشترط لتطبيق الفقرة الثالثة أن تكون الوكالة أو القوامه أو الوصاية قائمة وقت رفع
 الدعوى اما اذا كانت قد انقضت قبل رفعها فان ذلك لا يمنع من نظرها.

 ٣ ــ مثال مانصت عليه الفقرة الرابعة الدعوى التي تقام من أحد المساهمين في شركة يساهم فيها القاضي أو أحد المذكورين في المادة ويكون من شأن موضوع الدعوى أن يحقق له أو لهم مصلحة وأن كانت غير ظاهرة .

 لا يعد سببا لعدم صلاحة القاضى لنظر الدعوى أنه سبق أن ادل بمبدأ علمى فى مؤلف أو بحث والا كان مؤدى ذلك منع القاضى من التأليف والبحث العلمى ولا يعد سببا أيضا لعدم صلاحة القاضى أن يكون قد أبدى رأيا قانونيا فى قضية مشابية .

ومنع القاضى من نظر الدعوى التي أدلى فيها بشهادة يتمشى مع مبدأ أن القاضى لا يجوز له أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية .

وعلة عدم صلاحية القاضى للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما هي اخشية من أن يلتزم برأيه الذي يشف عنه عمله المقدم الا انه ليس سببا لعدم الصلاحية أن يكون القاضى قد أصدر في الدعوى حكما غيايا أو حكما وقيا أو حكما بقبول القاس اعادة النظر . وإذا أصدر القاضى حكما يتعلق بالبات الدعوى أو بتنظيم السير فيها ثم حكم فيها قاض آخر فمن الجائز أن يكون القاضى الأول من بين أعضاء الحكمة التي تنظر استتناف ذلك الحكم إذا كان حكمه الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يشف عن اتجاه رأيه في الموضوع . وإذا أصدر القاضى حكما فى دعوى مدنية بتزوير ورقة فلا يجوز له أن ينظر دعوى التزوير الجنائية اذا أقست فيما بعد .

ولا يعد سببا لعدم الصلاحية أن يكون أحد اعضاء الدائرة الإستثنافية التى أصدرت حكما قد اشترك فى نظر استثناف رفع من محكوم عليهم آخرين فى نفس الدعوى لان الحكم الذى صدر فى ذلك الاستثناف ليس من شأنه أن يقيده بشىء وهو يفصل فى الاستثناف الآخر

والمقصود بسبق نظر القاضى للدعوى أن يكون قد سبق له نظرها فى مرحلة أو درجة أخرى ، أما سبق نظرها فى مرحلة أو درجة أخرى ، أما سبق نظرها فى نفس الدرجة فلا يصلح سببا لعدم الصلاحية ولو كان القاضى قد أبدى رأيا كما لو أصدر حكما قبل الفصل فى الموضوع يكشف عن اتجاهد كما لا يعتبر سببا لعدم الصلاحية اصدار حكم فى دعوى مستعجلة ثم نظره الموضوع بعد ذلك أو اشتراكه فى اصدار حكم فى استناف وصف النفاذ بالنسبة الى استناف الموضوع كما أن اشتراف القاضى فى الحكم بيطلان اجراءات التفيذ لا يمنعه من نظر دعوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن هذا الشفيذ غير أن قضاء النقض قد استقر على عدم صلاحية وكيل النبابة الذى باشر تحقيق فى الدعوى مهما غير أن قضاء النقض قد استقر على عدم صلاحية وكيل النبابة الذى باشر تحقيق فى الدعوى مهما كان ضئيلا ولو ثم يبد رأيه فيه لنظر الدعوى التى تقام عن موضوع هذا التحقيق .

٨ - وليس من الضرورى لقيام عدم الصلاحية بسبب سبق أداء الشهادة أن تكون شهادة الفاضى قد وردت على ذات الحصومة المطروحة أمامه ، وانما يكفي أن يكون قد شهد في خصومة أخرى تعتبر الحصومة الحالية استمرارا لها أو أن تكون مرتبطة مها أرتباطا وثيقا ، ولكن لا يكفي أن يكون الفاضى قد اكتفى في شهادته بأنه لا يعرف شبئا أو اذا كان قد أعلى للشهادة بقصد منعه من نظر الدعوى أو اذا كان الخصوم قد انتووا دعوته شاهدا فيها .

 9 ــ والمانع الذى ورد فى المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية ورد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه وبذا لا يتوافر بمجرد قرابة القاضى لقاضى التحقيق الذى ندبته النيابة لتنفيذ ماأمرت به غرفة الاتهام.

 ١٠ - ويكفى لاعتبار وكالة المجامى لاحقة لقيام القاضى بنظر الدعوى أن يكون القاضى قد بدأ ف نظرها .

( راجع فی کل ماتقدم مرافعات العشماوی ص ۱۵۰ وبند ۱۱۲ ومرافعات الشرقاوی بند ۱۰۲ ومرافعات الشرقاوی بند ۱۰۲ ومرافعات محمد حامد فهمی صد ۱۰۰ ومرافعات محمد حامد فهمی صد ۱۸۵ والقانون القضائی الخاص لابراهیم سعد ص ۳۲۶ ومرافعات رمزی سیف الطبعة الثامنة ص ۲۵ ومابعدها ) . ص ۷۳ ومابعدها ) .

11 س وكانت محكمة النقض قد استقرت فى أحكامها على ان اصدار القاضى حكما بالاثبات خاليا من رأيه فى المؤضوع لايفقده صلاحيته لنظر الاستناف المرفوع عن الحكم القطعى الصادر فى ذات الدعوى بهيئة أخرى الا أنها أصدرت بعد ذلك حكما حديثا فى ١٩٨٣/٣/٢٩ ( الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٤٤ قضائية لم ينشر ) قضت فيه بمكس هذا الرأى وحجتها فى ذلك أن المادة ١٤٦ قد نصت على أن سبق نظر القاضى الدعوى يجمله غير صالح لنظرها واصداره حكما بالاثبات حتى ولو كان لا يشكى عن رأيه يتحقق به سبق نظر الدعوى وهذا الحكم فى تضديرنا محل نظر الاتاعادة على الناع كون باصداره العديدة على ناه المناورة باصداره المناورة المناورة المناورة المناورة المناورة المنافرة الناع المنافرة المناورة المناورة المناورة المناورة المناورة المنافرة المن

حكما يشف عن وجهة نظره وإلا لو أخذنا بوجهة النظر هذه لكان مؤداه أن تأجيل القاضى الدعوى يفقده صلاحيته لنظر الاستتناف المرفوع عن الحكم الذى أصدرته دائرة أعرى وهو أمر غير مقبول .

١٧ هـ بانسبة للفقرة الثانية من المادة فان المجامى لا يعتبر طرفا في الحصومة التي وكل فيها لان طرف الحصومة هو الحصم الذي يجلله المجامى .

# احكام النقض:

 الوكالة عن أحد الخصوم التي تجعل القاضي غير صالح لنظر دعواه ممنوعا من سماعها لي تلك الوكالة القائمة وقت نظر تلك الدعوى فاذا كانت الوكالة قد النقصت قبل هذا الوقت فانها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى . ( نقض ٧٧ / ٢٠ / ١٩٩٣ المكتب الفني السنة السابعة عشرة ص. ١٩٩٧ ) . .

٢ — الحكم في المسائل المستعجلة التي يخشي فيها من فوات الوقت هو حكم مؤقت لا يمنع من الله يستعجل في أصل الحق وفقا للمادتين ٤٩ ، ٥٣ موافعات وبالتالي لا يكون صبا لعدم الصلاحية . ( نقض ١ / ١٧ / ١٩٦٣ المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٩٠٠)

 سالمحاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى هي التي تكون في النطاق الذي يحتد بنص المادة ٣١٣ مرافعات الى الدرجة الرابعة ( نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٩٥٥ ) .

\$ ــ مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٨٨ صنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقة أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة أو أن يكون بين غمل النيابة أو ممثل أحد الحصوم واحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع وهذا المنع وارد على سبيل الاستشاء قلا يقاس عليه ومن ثم فلا يقوم بالقاضي عدم الصلاحية نجرد كونه قريبا لقاضي التحقيق الذي ندبعه النيابة لتفيذ ماأمرت غرفة الإمهام باجرائه من استجواب المنهمين . ( نقض ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٣ ) .

 عنظر القاضي دعوى النفقة ، لا يمنعه من نظر دعوى التطليق للفرقة ، لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى ، وبالتالى لا يكون هناك سبب لعدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات ( نقض ٢٤ / ٥ / ١٩٧٣ من ٣٣ ص ٢٠٥٣ ) .

٦ أن أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى قد وردت فى المواد ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية و ٣١٧ من قانون المرافعات ( القدم ) ، ١٨ من قانون استقلال للقضاء ( القدم ) وليس من بينها حالة استشمار القاضى الحرج من نظر الدعوى ( نقض ١٤ / ٣ / ٥٥ جمعة النقض ف ٧٥ سنة ص ١٧٧ قاعدة رقم ١٥ ) .

٧ ــ أن أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادين ٣١٣ من قانون المرافعات. ( القدم ) ، ٣١٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي تما يتعلق بالنظام العام وقد أوجب المشرع امتاع القاضي فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده . واذن فاذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة مايستشعره من حرج بمنامية ماسجلته من رأى في حكم سابق غا ومع.

ذلك فصلت فى الدعوى مستندة إلى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم للرد فان ماذهبت اليه من ذلك هو مذهب لايقره القانون . ( نقض ٧ / ٦ / ١٩٥٥ جمعوعة القص فى ٧٥ سنة ص ١٩٧٩ قاعدة ٤١ ) .

٨ ــ طلب الفاء وصف النفاذ هو طلب وقبى تابع للطلب الاصلى وحكم محكمة الاستناف
قيه لا تأثير له مطلقا على استناف الموضوع ــ ولا يجنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في
استناف الموضوع ــ وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم في
الاستناف الوصفي أبدى رأيه في موضوع الدعوى . ( نقض ١٩٥٧/١/١ سنة ٨ ص
 ٤٥ ) .

9 — لا يبطل الحكم أن يكون أحد أعضاء الدائرة الاستنافية الني أصدرته قد اشترك في نظر استناف رفع من محكوم عليهم آخرين في نفس الدعوى لأن الحكم الذي صدر في ذلك الاستناف ليس من شأنه أن يقيده بشيء وهو يفصل في الاستناف الآخر. (نقض 1921/1/14 مجموعة النقض في 70 سنة ص 700 قاعدة 70).

• ١ - اذ كان مايدهاه الطالب على الحكم الصادر من محكمة القض من أنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني - قررته أحكام صابقة - وصدر الحكم دون احالة الى الهيئة العامة المختصة على خلاف ماتضفى به المادة الرابعة من القانون ٥ لمبدة ١٩٥٩ ، وهو نعى لا يندرج ضمن أسباب علم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات السابق ، قان الطلب لهذا السبب يكون غير مقبول ( نقض ٧ / ١٧ / ١٩٩٩ منذ ٥ ٧ ص ١٩٧٧ ) .

 ١٩ - افتاء القاضى أو ترافعه أو سبق نظر الدعوى كقاضى أو خبير أو محكم . أسباب لعدم صلاحيته لنظر الدعوى ... اصداره حكم فيها ... أثره . بطلان الحكم . ( نقض ١٩٧٩/٤/١ طمن طمن ٧٩٠١ لله المحكم فيها ...

١٩ - كن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يفيد أن ابداء الرأى الذي يؤدى الى عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة ، الا انه ينبغى أن يفسر ذلك بالمحنى الواسع ويؤخذ به متى كانت الحصومة الحالية مرددة بين ذات الحصوم ويستدعى الفصل فيها الادلاء بالرأى فى نفس الحجج والأسانيد التي أثبرت فى الحصومة الأخرى ، بحيث تعجر الحصومة الحالية استموارا لها وعودا اليها ، فاذا كان القاضى قد عرض لهذه الحجد لدى فصله فى الدعوى السابقة ، وأدلى برأى فيها لم يوافر له مقومات القضاء الحائز لقوة المجرح المرافقين ، فانه يكون غير صالح لنظر الخصومة التالية وممتوعا من سماعها ، اذ فى هذه الحالة الدات تبدو خشية تشبئه برأيه الذى اعتقه فيشل تقديره ويتأثر به قضاؤه . ( نقض بالاعراف) على من رقم ٧٧ للسنة ٨٤ قضائية ، نقص ١٩٨٩ / ٤ / ١٩٨٩ طعن رقم ٧٧ للسنة ٨٥ قضائية ) .

۱۳ سـ أسباب عدم الصلاحية . تعلقها بالنظام العام . عدم اطبتنان القاضى لسلامة عقد يح في الحكم الصادر منه في دعوى سابقة . أثره . عدم صلاحيته لنظر الدعوى بصحة ونفاذ ذلك. العقد . ر نقط م ۲ / ۳ / ۳ م طعن رقم ۱۳۷۱ لستة ٤٨ قضائية ) .

18 ـــ اصدار القاضى حكما بندب خير خلوا من رأيه فى موضوع النزاع لا يفقده صلاحية نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى ذات الدعوى بهيئة أخرى. (نقضى ١٩٧٧/١/١٦ طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٦ قضائية).

١٥ ــ اشتراك القاضى الذي أصدر الحكم الابتدائى في الدائرة الاستنافيه التي نظرت
 الاستناف المقام عنه وفصلت فيه . أثره . بطلان الحكم . ( نقض ١٧ / ١ / ١٩٧٨ طمن رقم
 ٩٧٠ لسنة ٤٤ قضائة ) .

١٦ ــ اشتراك القاضى في اصدار الحكم ببطلان التنفيذ . الإينمه من نظر دعوى التعويض عن الأخرى . ( نقض عن الأخرار الناشئة عن هذا التنفيذ الاختلاف كل من الدعوبين عن الأخرى . ( نقض ١٩٧٦/٦/١ صنة ٧٧ ص ١٩٤٧) .

١٧ ـــ اشتراك القاضى في اصدار الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدفع بعدم جواز الطعن بالنزوير . أثره . عدم صلاحيته لنظر استناف الحكم الصادر في الموضوع . ( نقض ١٩٧٩/٥/٣٨ طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

۱۸ سالستشار المندب لرئاسة انحكمة الابتدائية . عدم اقتصار ولايته على العمل الادارى . امتداها الى ولاية القضاء . رئاسة أحدى دوائر المحكمة الابتدائية . لابطلان . رنقض . ١٩٨٠/١/١٥ طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٢٠ - النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن ، يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى غيرعا من سماعها ولو لم يرده أحد الحقصوم في الاحوال الآتية .. - ٥ - اذا كان قد الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد دي الشهادة فيها ، يدل على أن نقد منه له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها ، يدل على أن المعول عليه في ابداء الرأى الموجب لعدم صلاحية القاضى الفاء كان أو مرافعة أو قضاء أو شهادة ، هو أن يقوم القاضى بعمل يجمل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع مايشترط فيه من خلو المدهن عن موضوع الدعوى حتى يستطيع أن يزن حجج الحصوم وزنا مايشترط فيه من نأن يملق بها استراية من جهة شخص القاضى لمدوا ع بدعن المدائة أوصنا باحكام القضاء من أن يملق بها استراية من جهة شخص القاضى لمدوا ع بدعن فا عادة أطلب الحكام القمالية للمدر لاختلاف كل المدوي من الأحرى ، فلا يكون هناك سبب لعلم الصلاحية . ( نقض ١٩٧٩/٣/١٤ ).

٣١ \_ مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ ١ من قانون المرافعات يدل على أنه يعين لقيام مبب عدم الصلاحية بالقاضى أن تكون ثمة خصومة قد نشأت بهنه أو بين زوجه وبين أحد الحصوم فى الدخوى قبل قيام الدعوى وأن تظل قائمة الى حين طرحها ، وكان من المقرر أن اتفاهي لا يعتبر طرفا في الحصومة التي وكل فيها لان طرف الحصومة هو الحصم الذي يمثله الفاهي ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرحمية شعفر جلسة دعوى الرد أن المعلمون ضده الثانى كان وكيلا عن طالب الرد في تلك الدعوى ومن ثم فانه لا يعتبر خصما فيها ولا يقوم به سبب من أسباب عدم صلاحية رئيس الدائرة التي نظرت النزاع المائل . (نقض سبب من أسباب عدم صلاحية رئيس الدائرة التي نظرت النزاع المائل . (نقض 1947/1/11

٣٧ \_ ان ماتص عليه المادة ١٤٦ من قانون المرافعات من عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ووجوب إصناعه عن سماعها ان كان قد سبق له نظرها يقتضي الا يقوم القاضي بعمل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تصارض مع مايشترط فيه من خلو اللمن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجيج اخصوم وزنا مجردا. ولما كان الخابت من الاطلاع على حكيج ننب اخير الذي أصدره المستشار ... بناريخ ٣ \_ ٥ 1 \_ ٠ 1 ٩ و ١ ل الدعوى الابتدائية إبان عمله بمحكمة القاهرة الإبتدائية ، أن الحكم خلا مما يشف عن رأى المحكمة في موضوع النزاع ، فانه لا يفقد القامن الذي أصدره صلاحية نظر الاستشاف المرفوع عن الحكم القطعي الصادر من المحكمة الإبتدائية بهيئة اخرى في تلك الدعوى . ( نقض ١٦ \_ ١ \_ ١ \_ ١٩٩٩ العدد الاول ص ٢٧٤ ، نقض ٩٩ \_ ٢ \_ ١ \_ ١٩٩٤ العدد الاول

٣٣ ــ نظر القاض للدعوى أمام محكمة اللرجة الاولى واشتراكه فى اصدار حكم فيها . أثره . عدم صلاحيته لنظرها أمام محكمة الاستناف . تعلق ذلك بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة القش منى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . ( نقض ١٩٨٣/١٣/١ طعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٣ قضائية ) .

 ٣٤ ــ اصدار القاضى حكما بالاستجواب خلوا من رأيه في موضوع النواع . لا يفقده صلاحيته لنظر الاستناف المرفوع عن الحكم القطمي الصادر في ذات الدعوى بهيئة أخرى .
 ر نقض ٤ / ٣ / ١٩٨٥ طمن رقم ٧٧٦٧ لسنة ٥٣ قصائية ) .

 ٧٥ ــ رفض اصدار أمر الأداء بأقساط مقابل الانتفاع . عدم اعتباره سبيا لعدم الصلاحية للفصل في موضوع دعوى الطرد لعدم سداده الاجرة . علة ذلك . ( نقض ١٩٨٩/٥/١٤ طعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٥٤ قضائية ) .

٣٦ ... عدم صلاحية القاضى . مادة ١٤٤٦ / ٥ مرافعات . مناطه . قيام القاضى بعمل بجمل لم رأيا مسبقا في الدعوى . اتفاذ القاضى اجراء متعلقا بتنظيم سبو اجراءات الحصومة في الدعوى لا يكشف عن اتجاه معين في موضوعها . لا يفقده صلاحيته نظر الاستداف المقام عن الحكم الصادر فيها من أقماض آخر . ( نقض ١٩٨٩ / ٥ / ١٩٨٩ طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٥٠ المسادر فيها من أقماض ...

٧٧ \_\_ منع القاضى من سماع الدعوى رعدم صلاحيته للفصل قبيا منى سبق له نظرها قاضيا . مناطه . المادتان ١٩٤٣ / ٥ ، ١٩١٧ ، مرافعات . اشتراكه في اصدار حكم سابق قسي بعدم ثبوت ملكية الطاعة لعقار النزاع . أثره . بطلان الحكم الذي اشترك في اصداره في دعوى تالية يقوم دفاع الطاعة فبيا على ملكيتها لذات العقار متى كان الحكم السابق تحت نظر الصكمة ولم يع الفصل في الاستناف المرفوع عنه . علة ذلك . ( نقص ٥ / ٦ / ١٩٨٩ طعن رقم ٣٧٤٢ لسنة ٧٥ قعدائية ) .

٣٨ ــ عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق له نظرها . علة انساعه لكل محصومة مرددة بين ذات الحصوم منى استدعى الفصل فيها الادلاء بالرأى في ذات الحجج والأسانيد الني سبق أن عرض لها . بحث القاضى توافر مقومات :الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى فى الدعوى السابقة . لا تتوافر بها عدم الصلاحية . علة ذلك . ( نقض ١٩٨٩ / ٣ / ١٩٨٩ طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٤ قضائية ) .

٣٩ ـــ افتاء القاضى او ترافعه او سبق نظره الدعوى كقاضى او خير او محكم . اسباب لعدم صلاحيته لنظر الدعوى . م ١٤٦/٥ مرافعات . شرطه . اداء القاضى لعمل يجعل له رأيا فيها و معلومات شخصية . علة ذلك .

## (نقض ١٩٩٧/٣/١٥ طعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٦١ قضائية )

٣٠ ــ عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى اذا كان قد سبق له نظرها قاضيا . اثره . بطلان
 حكمه فيها . المواد ١٤٢/٥ ، ١/١٤٧ ، ٥/٢٦٩ من قانون المرافعات ، مثال في دعوى محالة
 ال محكمة الاستثناف .

## رنقض ۱۹۹۲/۱/۲۹ طعن ۱۹۹۱ لسنة ٥٧ ق )

٣١ \_ منع القاضى من سماع دعوى سبق له نظرها . مادة ٩/١٤٦ مرافعات . معاه رميته . اصدار القاضى عضو الدائرة الاستنافيه التي اصدرت الحكم المطعون فيه ابان عمله قاضيا بالحكمة الابتدائية قراره باعادة الدعوى للمرافعة وضم ملف الجمحه للفصل في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يفقده صلاحية القضاء في طلب داخية التي تنظر الاعتناف للقام عن الحكم الصادر في هذه الدعوى . علة ذلك .

٣٧ ــ عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق له نظرها . علته . مايشترط فى القاضى من خاو ذهبه عن موضوع الدعوى حتى يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . ابداء القاضى رأيا فى القضية المطروحة عليه . سبب لعدم صلاحيته لنظرها . شوله كل خصومة سبق ترديدها بين الخصوم انفسهم وأثيرت فيإذلك الحجج والاسائية . شرطه . عدم اكتساب هذا الراى قوة الاسائية . شرطه . عدم اكتساب هذا الراى قوة الاسائية .

( تقطر ۱۹۹۱/۳/۱۶ ط ۲۰۶٦ تسنة ۵۰ ق )

وراجع أحكام النقض التي وردت تعليقا على المادة ١٤٧ مرافعات .

## مادة ۱۴۷ مادة ۱۴۷

يقع باطلا عمل القاضى أو قضاءوه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم .

واذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

هذه المادة تقابل المادة ٣١٤ من القانون القديم.

## الشرح:

١ حد اذا قام سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٤٦ فيل القاضي أن يتحى من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى والاكان عمله أو قضاؤه باطلا ولو كان قد حكم بناء على اتفاق الحصوم ومع علمهم بقيام سبب عدم صلاحيته ويجوز الطمن في الحكيم بظرق الطمن المناسبة. وقد اجاز المشرع في المادة ٢٣١ مرافعات استئناف الاحكام الانهائية الصادرة من محكمة الدوجة الأولى بسبب يطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

واذا أصدر القاض حكما في دعوى ممنوع من نظرها فان الحكم لايصل لدرجة الانعدام وانحا يكون باطلاكم استى القول وبذا لا يجرز رفع دعوى مبتدأة بالبطلان ، واذا لم يطعن فيه اصبح ياتا وحاز قوة الامر المقضى الا أن البطلان لايسقط بالتصدى للموضوع أو بالرد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا لانه بطلان من النظام العام .

واذا وقع البطلان فى حكم صدر من محكمة القض جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم واعدة نظر الطعن وهذا استثناء ــ ورد على سبيل الحصر والتحديد ــ من الاصل القام ألذى يحمل احكام محكمة النقض بمنائى عن أى طعن غير انه لايجوز طلب سحب الحكم بدعوى أنه تضمن العدول عن مبادىء قررتها احكام سابقة دون احالة على الهيئة العامة خلافا لما يقضى به قانون السلطة القضائية كما لايجوز طلب سحبه تأسيسا على بطلان صحيفة الطمن لعدم التوقيع عليها من عام مقرر أمام محكمة النقض .

واذا اصدر حكم من محكمة اول درجة رغم عدم صلاحتها لنظر الدعوى سواء فطنت الى ذلك او لم تفطن وطعن على هذا الحكم بالاستناف وقضت محكمة الطعن يتأيينه لاسبابه دون أن تنشىء لفسها أسبابا مستقلة فان هذا الحكم بدوره يضحى باطلا

وراجع التعليق على المادة ١٤٦ مرافعات .

# احكام النقض:

 السعى بفقدان القاضى صلاحيته لنظر الدعوى لسبق ابدائه فتوى فى النزاع . عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض اذا تعلق بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولو كان متعلقا بالنظام العام . ( نقض ١٩ / ١٩ / ١٩٧٨ طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٧ ــ الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان الاصلية غير جائز ولم يخرج الشارع عن هذا الاصل الاسبقدرما حوله كفي المسدود على الدينة المنظر في الدعاوى التي اصدرت هي فيها حكما ــ في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣٩٤ مرافعات ( قديم ) في باب رد القضاة ( نقض جنائي ٢٩ عرب ١٩٣٠ ).

٣ ــ مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٧ ( قانون السلطة القصائية الملغي) ان مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة عاصة ــ أو أن يكون بين ممثل اليابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة المذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك الدوع ــ وهذا المنع واردعلى سبيل الاستثاء فلا يقاس عليه ــ ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية نجرد كونه قريبا لقاضى التحقيق الذى نديته النبابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام باجرائه من استجواب المنهين رنقض جنائي ٣٦ / ٣٦ / ١٩٥٧ سنة ٧ ص ٩١٥).

٤ ... متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت رئيس قسم الطب الشرعى فيما ورد بالتقرير الطبى وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالا أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن اوضح مايراد الاستفسار عنه في اجابة سابقة ثم ثنى الدفاع سؤالا اخر وجه للطبيب الشاهد فردت المحكمة بمضمون ماقرره الطبيب الشرعى في صدر مناقشته ثم ابدى الطبيب موافقته على ماقالته المحكمة فان ماذكرته المحكمة ليس فيه معنى ابداء المحكمة لرأيا لانها رغبت بما لاحظته أن تبه الدفاع الى مضمون ماسبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشة أمامها . ( نقعن جنائى ١٩٥٨/٥/١٧ ... ومع ٥٠٥ ) .

 ين قول المحكمة فى محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بيا أيدت امكان ضبط المخدر على الصورة الواردة فى التحقيقات الايدل بذاته على أن المحكمة قد ابدت رأيا بمعها من القضاء فى موضوع الدعوى ، اذ انه ليس فيه مايفيد ان المحكمة كونت رأيا مستقرا فى مصلحة المتهم أو ضد مصلحته فى خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه . ( نقض جنائى ۱۷ / ۱۹ / ۱۹۵۸ مستة ٩ ص ٩٣٧) .

٣ ــ اذ خلت أوراق الدعوى ثما يدل على أن رئيس الدائرة التي اصدرت الحكم المطعون فيه قد افصح عن عدم صلاحيته شخصيا لنظر الدعوى بالجلستين اللين احبلت فيما الدعوى الى دائرة اخرى ، بل انه يين من مطالعة محاضر جلسات عكمة الاستناف ان احالة القضية الى دائرة اخرى كانت لمانع لدى أحد اعضاء الدائرة ، وكان عدم زوال هذا المانع هو السبب في احالها للمرة الثانية ، ولما تغير عضو الدائرة الاصلية بعد اعادة الدعوى اليها استمر السيد رئيس الدائرة في نظرها حتى صدر الحكم فيها ، ثما يدل على ان ذلك المانع لم يكن قائما لدى الأخير ، فان النع لم يكن قائما لدى الأخير ، فان النع على الحكم بالبطلان لوجود مانع لدى رئيس الدائرة ، يكون غير صحيح ( نقض مدلى الراح / ، ٧ / ٧ / ٧ منة ٣٦ ص ١٩٨٥).

٧ ــ مرحلة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل النقاضي ، واحكامها باتة ، ولا سبيل الى الفيها ، وان المشرع اغسى عن النص على منع الطمن في احكام عكمة النقض بسائر طرق الطمن عادية أو غير عادية لعدم امكان تصور الطمن يها على احكام هذه الحكمة ولم يستثن المشرع من ذلك الاصل الا مااورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من

جواز الطمن ببطلان الحكم الصادر من عمكمة النقض اذا قام بأحد القضاة الذين اصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليا في المادة 23 من هذا القانون ، وذلك زيادة في الاصطبان والتحوط لسمعة القضاة . لما كان ماتقدم وكان الطالب لا يستند في دعواه الى سبب يندرج ضمن اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليا على سيل التحديد والحصر في المادة 13 يندرج ضمن قانون المرافعات سالفة البيان فان دعواه تكون غير مقبولة . ( نقض مدني ٣٠ / ١ / ١٩٨٧ من ١٩٨٥ على ٢ / ١٩٨٩ على ٢ / ١٩٨٥ على ١٩٨٥ ع

٨ ــ احكام النقض لا يجوز تعييا بأى وجه من الوجوه وهي واجبة الاحرام فيما خلصت اليه احطأت أم اصابت وكان ماينعاه الطاعن على الحكم الصادر من محكمة النقض من أنه تضمن العدول عن مبادىء قانونية قررتها أحكام سابقة دون احالة على الهيئة العامة خلافا لما يقضى به قانون السلطة القصائية أو أن من حقه طلب سحب الحكم لارتكازه اساسا على بطلان صحيفة الطمن تبعا لعدم التوقيع عليا من محام مقرر أمام محكمة النقض لا تندرج ضمن اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليا تحديدا وحصرا في المادة ١٤٧ مرافعات . ( نقض مدنى ٧٧/٧/٧ حام طم. ٧٧ ٧٠ سنة ٤٤ قصائية ) .

٩ ــ مؤدى النص في المادتين ١٤٦، ١٤٧ من قانون المرافعات أن القاضي اذا ماكشف عن اقتناعه برأى معين في دعوى سابقة متصلة بالدعوى المطروحة عليه فإن ذلك يفقده صلاحيته للعكم فيها واذا ماحكم وقع حكمه باطلا. ولما كانت اسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى تعملق بالنظام العام فيجوز التمسك بيا أو باحداها لاول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن يشت أنه كان تحت نظر عكمة المؤموع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتعكن بها من الصورة الرحمية من الحكم و 10 منة ١٩٧٥ كلى احوال شخصية و بررسيد أن البيت من الصورة الرحمية من الحكم و 10 منة ١٩٧٥ كلى احوال شخصية و بررسعيد أن البيت لا تطعم المائية عقد البيع المؤرخ في ١٩٧١ كلى احوال شخصية و بررسعيد أن السيد لا تطعم المائية عقد البيع المؤرخ في ١٩٧١ ولم أعاضل بدخم العالم و 19 في الوقت نفسه هو رئيس الدائرة التي اصدرت الحكم في الدعوى رقم ١٩٧٥ لمنة كلي بررسعيد الذي قضي بصحة ونفاذ ذلك العقد برغم أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى كان تحت بصر الدائرة عند الحكم المطعون فيه وأحال اليه في اسبابه دون أن ينشيء لنفسه أسبابا مستقلة فيكون هو الأخر قد صدر باطلا و إذ أيده الحكم المطعون في وأحال اليه في اسبابه دون أن ينشيء لنفسه أسبابا مستقلة فيكون هو الأخر قد صدر باطلا . ( نقض ١٩٧٧ ) ...

١ — انص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات جاء استشاء من الاصل العام المدى ألم المدى ألم المدى المدى المدى المدى ألم المدى ألم المدى ألم المدى ألم المدى المدى ألم المدى المدى ألم المدى المدى ألم المدى المدى ألم المدى ألم المدى الم

١٩ اساحكام محكمة النقض. عدم جواز الطعن فيها. علة ذلك. الاستثناء. مادة ١/١٤٧ مرافعات. بطلان الحكم اذا قام بأحد القضاة الذين اصدروه سبب من اسباب عدم الصلاحية. سبيله. تقديم طلب بذلك الى محكمة النقض.

( نقض ١٩٩٧/٣/١٥ طعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٢١ قضائية )

### مادة ١٤٨

يجوز رد القاضي لاحد الاسباب الاتية:

۱ ــ اذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها، او اذا جدت لاحدهما خصومة مع أحد الخصوم، أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى مالم تكن هذه الدعوى قد اقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

٧ ـــ اذا كان لمطلقته التى له منها ولد أو لاحد اقاربه أو اصهاره على عمود النسب خصومة قائمة امام القضاء مع احد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته مالم تكن هذه الخصومة قد اقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده .

٣ ـــ اذا كان احد الخصوم خادما له ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد
 الخصوم أو مساكته أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .

اذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة ، يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .

هذه المادة تطابق المادة ٣١٥ من القانون القديم .

## الشرح:

 ١ ـــ أسباب الرد وردت في القانون على سييل الحصر ولكن الفقرة الرابعة تتسع للعديد من الصور كما أنه يجوز الرد لاسباب عدم الصلاحية .

٧ ... المقصود بدعوى مماثلة أن تكون المسألة القانونية المقتضى الفصل فيها في الدعوبيين واحدة وان تكون وقاتمهما متماثلة الا انه يشترط الا تكون الدعوى الثانية قد أقيمت بقصد الرد حتى لا يتخذ الخصوم من هذا السب وسيلة للتحايل بقصد الوصول الى رد القاضى ولا يكفى المزاع الذى لم يرفع الى القضاء ولو كان جديا كما لا تكفى الشكوى.

٣ — وصبب اأرد المنصوص عليه في الفقرة الثانية يعتبر متحققا وأو قامت الخصومة بين كل من الحصمين وبين اقارب القاضي او اصهاره او مطلقته التي له منها ولد واذ كانت المصاهرة لفة تشمل كل من تربطه بالزوج صلة القرابة غير أن المشرع قصر المصاهرة في هذا الخصوص على تلك التي تقوم على عمود النسب وهي ماكانت القرابة فيه منسوبة الى الأب وان علا والابن وان نزل.

 شكامة الحادم تشمل الحادم بمعاه المعروف وكل من يستخدمه القاضى بأجر كالوكيل والبواب وانحصل وناظر الزراعة والكاتب والسكرتير والعامل ولكن لا يجتد الى المزارع والمستأجر.

• المقصود بالاعتباد على المؤاكلة تكرار الدعوى الى الطعام وقبول الدعوى اليه اما الاجتاع العارض على مائدة العبر فلا يعتبر سببا للرد . وتتوافر المساكنة بالسكن المشترك ولو بعض الوقت كم تتوافر من كان أحدهما نزيلا بسكن الاخر ولو باجر غير انه لايصلح سببا للرد عجرد السكن معا في نفس المنبي في شقق منطسلة أما الهلية فلا يشترط أن تقوافر في شأبها اركان وعلى المقصود بتقديها لا يحتبر المسابق على مباشر كما لو قدمت الاحد أقاربه القيمين معه ويشترط الرأى الراجح أن تكون هدنية خلايكمي الذي الموافق المعلق من ١٩٤٧ حيث يرى انه مهما كانت قدم الطفال القاضى (قارن ابو الوفا في المعلق ص ٢٤٤) حيث يرى انه مهما كانت قيمة ألهذية قانها تصلح سببا للرد ، غير أن الاجماع يعقد على أنّ رفض الهدية لا يصلح سببا للرد .

٣ ـــ ولا يشترط فى الخصومة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة ان تبلغ مبلغ خصومة رفعت الى القضاء كما لا يشترط فى المودة أن تصل الى حد المؤاكلة أو المساكنة وقبول الهدايا وهذا السبب سبب عام يمكن أن تنطوى تحته صور متعددة بما يفيد العداوة أو المودة فهو يشمل جميع الاحوال التى يثور فيها الشك حول قدرة القاضى على الحكم بغير ميل .

ر راجع فى كل ماتقدم العشماوى الجزء الاول ص ٣٠٠ ومابعدها والتعليق لابوالوفاالطبعة الخامسةص ، ٣٤ ومابعدها ومرافعات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٧٦ ومابعدها وقانون القضاء المدنى لفتحى والى طبعة سنة ١٩٩٣ بند ١٠٦ وكال عبد العزيز الطبعة الثانية صـ ٣٣١ .

٧ \_ وأسباب الرد واجراءاته تسرى على القضاة فقط وهم يجلسون للقضاء فى الحاكم فلا تطبي عليهم إذا كانوا اعضاء فى جان سواء أكانت هذه اللجان أفضائية أو ادارية اذ يسرى عليه عليهم فى هذه الحالة ماورد بالقانون النشيء لتلك اللجان ، الا أنه اذا لم يرد بها شيء من ذلك فلا مناص من تطبيق ماورد فى قانون المرافعات بالنسبة للجان القصائية دون اللجان الادارية .

٨ ـــ واذا لم يلجأ الخصم لطلب رد القاضى ولم ير القاضى سببا لتحيه عن نظر الدعوى
وصدر الحكم في الدعوى فلا يجوز للخصم أن يطعن بيطان الحكم أمام النقض طللا انه لم يسلك
الطريق القانوني لرد القاضى حتى وقو كان طلب الرد صحيحا .

## احكام النقض :

١ - تحقية القاضى عن نظر الدعوى لسبب من الاسباب المسموص عليها في المادة ٣١٥ من الاسباب المسموص عليها في المادة ٣١٥ من قانون المرافعات ومنهار الطقالد وقه الحداخصوم منى كان يرجح منهاعدم استطاعت الحرج من بغير ميل ساغا يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضى قد استشعر الحرج من نظرها لاى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها اقراره على التحى وتقدير مبلغ هذا التأثير متروك لضمير القاضى نفسه . ( نقض ٣٠ / ١ / ١٩٩٦ المكتب الفنى المسنة السابعة عشرة ص ٥٠ / ١ / ١٩٩٦ المكتب الفنى المسنة السابعة عشرة ص ١٩٥٠ )

٧ ـ قيام مبب من الاسباب الموجبة لرد القضاة أو تنحيهم عن الحكم فى حق رئيس المجلس الاستشارى الاعلى للنبابة ، لا يوجب بطلان تشكيله ، لان طيعة هذا النشكيل فى حالة اعتذار وكيل الوزارة عن رئاسته لاتسمح بأن يحل محل المحامي العام الاول ، رئيس غيره ، فضلا عن ان المجلس لا يقوم بجهمة القضاء ، بل مجرد ابداء رأى استشارى للوزير فى مسائل ادارية بجته ، وللوزير أن يأخذ برأى المجلس ، وله أن يتركه دون أن يكون قد خالف القانون او اساء استعمال مسلطته ( نقص ٧ ١ / ١ / ١٩٧١ سنة ٧٣ عى ٧٣٧) .

٣ \_ ان تنحى القاضى عن نظر الدعوى طبقا للمواد ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ من قانون المراد ٢٥٠ من الاسباب المنصوص عليها في القانون المرافعات لا يكون الا عند رده من أحد الخصوم بسبب من الاسباب المنصوص عليها في القانون أو الا اذا كان هو قد رأى أنه لا يستطيع الحكم في الدعوى بغير ميل . وكانت الطاعنة لم تتخذ الطريق القانوفي لرد رئيس الدائرة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، وكان رئيس الدائرة من العرب عن نظر الدعوى ، فانه لا يجوز للطاعنة حد حتى ولو كان هناك مايقضى عدم اشتراك رئيس الدائرة في الحكم . مايقضي عدم اشتراك رئيس الدائرة في الحكم . ( نقص ١٩٨٣/١/٣١ طعن رقم ١٧٠ لسنة ٨٤ ويكون النعي بهذا السبب في غير محله . ( نقص ١٩٨٣/١/٣١ طعن رقم ١٧٠ لسنة ٨٤) .

٤ ــ لما كان البين من الرجوع الى المذكرة المقدمة من المطعون صده رداً على دعوى المخاصمة الى اقامها الطاعن عليه ان العبارات الى استدل بها الأخير على وجود عداوة بينهما ونصها و بالى اهيب بعدالة المحكمة سرعة الفصل فى الدعوى حتى تضع الأمور فى نصابها ولنا شأن مع المخاصم بعد ذلك فيما رسمه لنا القانون مع أمثاله ، لا تشير الى وجود عداوة ولا تعدو أن تكون المصاحا من المطعون ضده عن حقه فى مساءلة الطاعن قانونا عن اساءة استعمال حق المقاضى وسلوكه دعوى اتخاصمة وفقا لما يسفر عنه الحكم فيها ، نما لا يدرج ضمن حالات الرد المنعوص عليها قانونا . ( نقض ١٩ / ١ / ١٩ / ١٩ عن رقم ٣٣٣٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٥ سـ لما كان لا يجدى الطاعن التحدى بالنفات الحكم عن اقامته على المطعون ضده دعوى المحاصمة ثما ينبيء عن وجود خصومة بينهما تجعله غير صالح لنظر الاشكالات آنفة الذكر الأنه وإن كان عدم صلاحة القاض لنظر الدعوى من الأسباب المعلقة بالنظام العام والتي يجوز الخسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض الا انه يشترط لذلك أن تكون الحصومة التي تقوم بين القاضي وأحد الحصوم وتفقده صلاحيته لنظر الدعوى طبقا لما تص عليه الفقرة الرابعة من المادة على رفع الدعوى وتستمر الى حين طرحها على القاضي , وهو

مايتنافر مع دعوى انخاصمة ، اذ اقامها الطاعن بعد رفعه الاشكالات محل طلب الرد وليس قبل ذلك . كما لا يجوز اعتبار دعوى انخاصمة سببا للرد طالما لم يبين الطاعن هذا السبب بالطويق الذى رسمه القانون امام محكمة الموضوع . ( حكم النقض السابق ، نقض ١٩٨١/١/٢٨ سنة ٣٧ ص ٣٨٦) .

٦ \_ إذ كان الثابت من اطلاع اليابة على الطلب رقم ٥٦ لسنة قضائية رجال القضاء المقدم من الطالب انه قد فصل فيه من دائرة اخرى لم يكن المستشار المطلوب رده عضواً فيها ، ولم يُعد هناك محل لنظر طلب الرد للبحث في تنجه عن نظر موضوع النطعن المذكور بعد أن تحققت تلك المطابة التي هدف اليها طالب الرد ، وأصبح طلب الرد لا يعود عليه بأى فائدة ، فانه يتعين القضاء بانتهاء الحصومة .

( نقض ۲۱ ۱۹۹۱/۱۰/۳۱ طلب الرد رقم ۱ لسنة ۲۱ قضائية )

 اسباب رد القاضى . ورودها على سبيل الحصر . مادة ١٤٨ مرافعات . وفض القاضى قبول مذكرة طالب الرد والمستندات المرفقه بها بعد انتهاء الجلسة وانصراف الحصوم . لا يندرج ضمن هذه الاسباب . اثره .

( نقض ۱۹۹۱/۲/۷ ط ۳۰٤۲ لسنة ۳۰ ق )

### المادة ١٤٩

على القاضى فى الاحوال المذكورة فى المادة السابقة أن يخبر المحكمة فى غرفة المشورة أو رئيس المحكمة الابتدائية \_ على حسب الاحوال \_ بسبب الرد القائم به وذلك للاذن له بالتحى ، ويثبت هذا كله فى محصر خاص يحفظ بالمحكمة .

هذه المادة تطابق المادة ٣١٦ من القانون القديم.

الشرح : |

يرى البعض أن الحكمة في ذلك هو الا ينفرد القاضي بتقدير هذه الظروف حشية ان يؤدى ذلك الى اخلال بالتزامه بالقضاء تحت ستار الظروف التقديرية وانما يجب أن يقره رئيس المحكمة أو غرفة المشورة على ذلك . ( مرافعات الدكتور مسلم ص ١٣٨ ومرافعات العشماوى بند ٩١٠ ) . وذهب رأى اخر الى انه ليس ثمة سلطان على القاضي منى استشعر الحرج عند نظر اية دعوى وان كل مايملكه رئيس المحكمة أو غرفة المشورة هو مجرد اثبات اذن بالتبحى كممل اجرائي ادارى بجت دون ان يكون لايها اشراف عليه لان الشعور بالحرج من نظر دعوى معينة هو احساس داخل يتملك نفسية القاضي بحيث يتين له رغبته الكامنة في ان يحسم النزاع على وجه معين سواء بسبب مودة شديدة أو عداوة شديدة ( أبو الوفا في التعليق الطبعة الحامسة ص ٣٤٣ ( وفتحي والي طبعة سنة ١٩٩٣ بند ٢٠١) .

وفى تقديرنا أنه يتعين التفرقة بين مااذا كان القاضى قد اخبر رئيس المحكمة أو خرفة المشورة بسبب الرد القام به وبعزمه على التسعى ففى هذه الحالة يتعين اجابته لطلبه حبى لا يستمر فى نظر دعوى يستشعر فى قرارة نفسه الحرج فى نظرها اما اذا كان قصد القاضى هو ذكر سبب الرد ليكون رئيس المحكمة أو خرفة المشورة على بية منه تاركا له سلطة التقدير فانه فى هذه الحالة يجوز الاذن له بالتسعى ويجوز أيضا الا يؤذن له في ذلك .

وسواء صدر الاذن بالتنجي أو رفض فان ذلك لايعدو أن يكون اجراء تنظيميا لا يأخذ صورة الحكم فاذا رفض الاذن لم يكن أمام القاضي الا أن يستمر في نظر الدعوى دون أن يؤثر ذلك على الحكم الذي يصدره أو يشترك في اصداره ولا يجوز للخصوم أن يطعنوا فيه استنادا على انه طلب الاذن له بالتنجي . ( العشماوي بند ١٩٥٠ ) .

### مادة ٥٥٠

يجوز للقاضى فى غير احوال الرد المذكورة ، اذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأى سبب ، أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة فى غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر فى اقراره على التبحى .

هذه المادة تطابق المادة ٣١٧ من القانون القديم.

# الشرح:

الحكمة فى ذلك هى نفس الحكمة من المادة السابقة . ويعرض القاضى أمر تمحيه على المحكمة اذا كان قاضيا فردا متدبا فى محكمة جزئية أو للمواد المستحبلة أو شحكمة التفيذ . وتمحى القاضى أمر متعلق بشخصه ولا مصلحة للخصوم فيه كما ان تمحيه بسبب الحرج للمودة متروك لتقديره هو واذا لم يتخذ سبيل الرد ولم ير القاضى سببا للتمحى فلا يجوز الطعن على الحكم لهذا السبب حتى ولو كان هناك مايقتضى عدم التراك القاضى في الحكم .

# أحكام النقض:

ا ــ ان تنحى القاض عند نظر الدعوى لا يكون الا عند رده من أحد الخصوم بسبب من الاسباب المنصوص عليها في القانون أو الا اذا كان هو قد رأى أنه لا يستطيع الحكم في الدعوى بغير ميل . فاذا كان الخصم لم يتخذ الطريق القانوني للرد ، وكان القاضي من جهته لم ير سببا لتحيه ، فلا يجوز ــ حتى ولو كان هناك مايقتضي ألا يشترك القاضي في الحكم ــ أن يطعن لدى عكمة النقض بطلان الحكم ( نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٤١ عجموعة النقض في ٥٠ سنة الجزء الاول ص ٢٧٥ قاعدة رقم ١ ) .

٧ ـــ وحيث أن النعي بهذا الوجه غير منتج ، ذلك أن ماأورده الطاعز في خصوصه لا يقوم يه سبب من أسباب عدم الصلاحية المتصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات والتي تجعل القاضي ممنوعا من نظر الدعوى ولو لم يرده أحد الخصوم، إذ الجوهري أن يكون القاضي قد كشف عن اقتماعه برأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها بما يتعارض مع مايشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ، والبين من الصورة الرسمية لرول السيد رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم الطَّعون فيه أنه دون عبارة ، عدم جواز قبول الخاصمة ، مقررا عدم جواز تعلق أوجه المخاصمة بالنزاع وعلم قبول المخاصمة وبجوارها عبارة والحكم لجلسة 19٧٧/٦/١١ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء في يومين ، واذ تقدم المطعون ضدهمًا الاولين بمذكرة دفعا فيها بعدم جواز قبول المخاصمة ، فان ماورد بالخرر سالف البيان إن كشف عن تلخيصه لما أثاره المطعون صدهما المذكورين من دفوع فانه لا يكشف عن نحو حازم على رأى رئيس الدائرة فيها إن قبولا وإنَّ رفضا قبل انتياء اجراءات المرافعة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتخذ الاجراءات التي نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات في شأن رد القضاة ، وكان تنحي القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور مرده الى مايعتمل في ضميره ومايستشعره وجدانه دون رقيب عليه في ذلك ، ومن ثم فلا جناح على محكمة الموضوع اذا مضت في نظر الدعوى بعد اذ لم يقم في حقها سبب من أسباب عدم الصلاحية ولو لم يتخذ الطاعن اجراءات الرد في مواجهة أحد أعضائها أو يستشع أحدهم حرجا في نظرها ، ويكون النعي في وجهه الاول منعدم الاساس القانوني وهو بهذا الوصف لا يعد من قبيل أوجه المدفاع الجوهرية ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه . ( نقض ١٩٨ / ٣ / ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثاني ص . (1741

وراجع أحكام النقض التي وردت تعليقا على المادتين السابقتين .

#### مادة ١٥١

يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه .

فإذا كان الرد فى حق قاض منتدب لاجراء من اجراءات الاثبات ، فيقدم الطلب خلال ثلاثة أيام من يوم ندبه إذا كان قرار الندب صادر فى حضور طالب الرد ، فإن كان صادر فى غيبته تبدأ الأيام الثلاثة من يوم اعلانه به .

ويجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة ، أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها الا بعد مضى تلك المواعيد .

### التعليق:

هذه المادة تقابل المادة ٣٩٧ من القانون القديم وقد عدلت اخيرا بالقانون رقم ٣٣ لسنة المواقع المادة تقابل المادة الم

و أثار نص الفقرة الثانية من المادة ١٥١ \_ قبل تعديلها \_ اللبس في مقصود اعلان الفاتب من اخصوم بعدب القاضي إذ أنه لم يجر في العمل أن كان اخصوم يعلنون بقرار ندب القاضي ردفعا غذا اللبس رؤى تحديد الحالة التي يعلن فيها اخصم بقرار ندب القاضي ، وهي ندبه للقيام بإجراء من إجراءات الاثبات ، وهي مقصود المشرع في النص \_ قبل تعديله \_ بحيث أصبح النص الجديد منصرفا إلى أنه إذا كان الرد في حق قاضي متندب لاجراء من إجراءات الاثبات فيتم انطلب علال ثلاثة أيام إذا كان طالب الرد حاضرا في الجلسة التي صدر فيها الندب فإن لم يكن حاضرا في هذه الجلسة التي صدر فيها الندب فإن لم يكن حاضرا في هذه الجلسة تبدأ الأيام الثلاثة من يوم اعلانه به ء .

# الشرح:

يجوز تقديم طلب الرد من المدعى أو المدعى عليه أو المتدخل أو الصامن ولو كان سبب الرد راجعا خصومة بين أحد الخصوم وقريب القاضى أو صهره ولو لم يكن طالب الرد هو الذى قامت الخصومة بينه وبين هذا القريب أو الصهر غير أن هناك من أسباب الرد مايسم على بعض الخصوم ابداؤه كالخصم الذى قلم الهدية أو اعدد مؤاكلة القاضى أو مساكته اذا بنى الرد على ذلك ر مرافعات العشماوى بند ٩٠٣ بروطة السقوط التى نصت عليا المادة هى أن الدكلم في الموضوع أو ابداء أى دفاع يساف حيا مع طلب الرد لانه رضاء بيم في القاضى الفصل في الدعوى ذلك أن رد القاضى هو حق شرع لمصلحة المتقاضي أنفسهم فلهم أن بياشروه أو يساز أوا عنه أما الموافقة التى يسقط بالشروع فيها الحق في الرد هى تقديم الطائبات الشفوية أمام الحكمة مواء

أكانت هذه الطلبات متعلقة بأصل الدعوى أم مسألة فرعية ( المرافعات للدكتور محمد حامد فهمي ص ٩٩١ ) .

لا يجوز للقاضى المطلوب رده أن يتجاهل طلب الرد ويستمر فى نظر الدعوى بحجة انه قد سقط :

نصت المواد ١٥١، ١٥١، ١٥٤ على حالات معينة حددتها على سبيل الحصر وذلك 
بسقوط حق الخصم في طلب الردكا اذا قدم طلب الرد بعد تقديم دفع أو دفاع في الدعوى 
( المادة ١٥١ ) او اذا حصل التقرير به قبل اقفال باب المرافعه في طلب رد سابق توافرت فيه 
الشروط النصوص عليا في المادة ١٥٦ أو اذا لم يتقدم طالب الرد بناييد طلبه في نفس اليوم او 
اليوم التالي اذا كان طلب الرد قدم بمذكرة سلمت لكاتب الجلسة في الحالة المنصوص عليا في 
المادة ١٥٤ ، وقد ثار البحث قبل تعديل المادة عما اذا كان القاضي المطلوب رده يستمر في نظر 
الدعوى في هذه الحالة تأسيسا على أن طلب الرد قد سقط وانه لا جدوى من الاستمراو في 
الجراءات طلب الرد طالما انه فقد مقوماته بالسقوط وان الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل في 
طلب الرد يحقق قصد طالب الرد يعطيل الفصل في المدعوى وقد أخذ بعض القضاة بوجهة النظر 
هذه في قضايا مخدوات كان طلب الرد فيا ظاهر الفساد .

وكنا قد عارصنا هذا الرأى ، وقلنا ان القاضى المطلوب رده \_ بالرغم من الغاية النيلة التي دفعته لاتخاذ هذا الاجراء \_ يكون قد نصب من نفسه في هذه الحالة محكمة لنظر طلب الرد والفصل فيه ضمنا بالسقوط وانتيبنا الى انه يتعين على المحكمة في هذه الحالة وقف الدعوى التي قدم فيها او في احد قضاتها طلب الرد حتى يفصل في الطلب مهما كانت وسائل الكيد واضحة فيه وناشدنا المشرع أن يتدخل للقضاء على هذا العبث بتعديل النصوص وقد استجاب المشرع لذلك جزئيا وعدل المادة ١٥٦ بنصه في فقرتها الاولى على انه لايترتب على طلب الرد وقف الدعوى في حالة مااذا قدم الطلب بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى وحالة من سبق له طلب رد في نفس القاضى في خالات السقوط التلاثة المشار الي ينظر الدعوى في حالات السقوط التلاثة المشار اليها في الهواد ١٥٤ ، ٢/١٥٢ ، ١٥٤ ، وبذلك فائنا نرى انه يعين على المحكمة وقف الدعوى في هذه الحالات المحلالة .

#### مادة ١٥٢

لا يقبل طلب الرد بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، أو ممن سبق له طلب رد نفس القاضى فى ذات الدعوى ولا يترتب على طلبات الرد فى هاتين الحالتين وقف الدعوى المنصوص عليه فى المادة ١٩٦٧ من هذا القانون .

ويسقط حق الخصم فى طلب الرد إذا لم يحصل التقرير به قبل اقفال باب المرافعة فى طلب رد سابق مقدم فى الدعوى أخطر بالجلسة المحددة لنظره متى كانت أسباب الرد قائمة حتى اقفال باب المرافعة .

## التعليق :

هذه المادة عدلت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ اذ كانت الفقرة الأولى من المادة تنص قبل 
تعديلها على أنه ، يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد 
أنه لم يعلم بها الا بعد مضى تلك المواعيد ، فأدخل المشرع تعديلا عليها بأن منع قبول طلب الرد 
بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى أو ثمن سبق له طلب رد نفس القاضى في ذات الدعوى كم 
ضمن المادة أن تقديم طلب الرد في أى من هاتين الحالين لا يترتب عليه وقف الدعوى التي 
حصل الرد بشأنها ، كما كان الشأن قبل ذلك بل تستمر المحكمة في نظرها واصدار حكم وقد نبه 
المشرع إلى هذا التعديل أن كثيرا من الخصوم وفي قضايا الخدرات بالذات كانوا يعمدون إلى رد 
المكمة بعد أن تكون قد أوشكت على الانتهاء من نظرها وتهأت للحكم في موضوعها كما إذا كان 
كانوا لا يتورعون عن رد نفس الحكمة في ذات الدعوى عدة مرات بقصد كسب الوقت اعتقادا 
منهم بأن المحكمة قد تغير وصاعدهم على ذلك أن المشرع كان يمنع المحكمة في كل مرة يحصل 
ردها من أن تعود لنظر المدعوى فقطع المشرع عليم طرق التحايل بهذا التعديل الجديد.

ويراجع فى تحديد الوقت الذى تحتبر فيه أن المرافعة أقفلت فى الدعوى إلى المادة ١٣١ مرافعات . وقد أوردت المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة مايلي :

وحظر المشرع قبول الرد بعد اقفال باب المرافعة في الدعرى الأصلية أو قبول طلب الرد ممن سبق له طلب رد نفس القاضى في ذات الدعوى بأن عدل حكم الفقرة الأولى من المادة ١٥١، بالنص على أنه لا يقبل طلب الرد في الحالين المشار إليهما ولا يحرّب على تقديمه وقف الدعوى الأصلية ، فقطع بذلك الطريق على من كان يعبئون بهذا الحق فيعمدون إلى تكرار رد نفس القاضى في ذات الدعوى أو رد أحد القضاه بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فيها ، فيعرقلون صدور الحكم بعد أن يكون الذباع وهو ما كان يحيزه القانون القائم ٥ .

الشرح:

يعين على طالب الرد فى هذه الحالة أن يتقيد بالمواعيد المينة فى المادة 101 فلا يقبل طلب الرد اذا ثبت أن الحصم علم بسبب الرد بعد الجلسة ومع ذلك حضر فى الجلسة التالية وأبدى دفعا أو دفاعا فى الدعوى ثم تقدم بطلب الرد فى جلسة تالية \ العشماوى بند 3.0 > واذا صدر حكم فى شق من الموضوع أو فى مسألة فرعية ثم تبين لأحد الحصوم سببا للرد فان طلب الرد يكون مقبولا غير أن هذا لا يؤثر فى الأحكام التى صدرت قبل ذلك اذ تظل صحيحة ( التعليق لأبو الوفا الطبعة الخامسة ص ١٤٤٧).

ولا يجوز للخصم أن يتقدم بطلب الرد بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى حتى لو ادعى أنه لم يعلم بسبه الا بعد المواعيد المقررة ومتى صدر الحكم فان طلب الرد يكون غير مقبول من باب أولى وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن الرد لا يعد طريقا من طرق الطعن في الإحكام وعلى ذلك فلا يجوز الطعن في حكم صادر من محكمة الاستئناف بمقولة أنه صادر في دعوى يجوز رد القاضى عنها (أستئناف مخلط ٧ يناير ٥ 4 8 مجلة الشريع والقضاء السنة ٥ ٩ ص ٨٧) وقضت محكمة اللقضى بأنه لا يعتبر الحكم باطلا في هذا الصدد.

( نقض ٤٤ أبريل سنة ١٩٤١ مشار اليه فى التعليق على المادة ١٥٠ ) وراجع التعليق على المادة ١٥١

## احكام النقض:

ملحوظة : يتعين قبل الاستشهاد بالأحكام أن يوضع ف الاعتبار التعديل الذي أدخل على المادة .

١ صودى نص الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات والفقرة الأولى من المادة ١٥٦ من ذات القانون أن خصومة رد القاضى ذات طبعة خاصة يعين فيها على طالب الرد أن يقدم طلبه قبل ابداء أى دفع أو دفاع في الخصومة الأصلية التي يطالب رد القاضى عن نظرها والفصل فيها مالم تكن الأسباب قبله واستطاع أن ينبت أنه لم يعلم بها إلا عند تقديم الطلب فاذا لم يتحقق اى من هذين الاستثناءين وجب اعمال جزاء سقوط الحق في طلب الرد ، وتقدير توافرهما من المسائل الموضوعية التي تخضع لسلطة قاضى الموضوع يستقيها من الواقع المطروح دون رقابة من محكمة النقض متى أقام فضاءه على اسباب سائعة تكفى لحمله . (نقض رقم ١٩٨٩ لعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٧ ــ مادونه الحكم المطعون فيه بختام أسبابه من الإهابة بالمشرع إلى معالجة نصوص مواد القانون المتصلة برد القضاة لا يعد إفصاحا عن عقيدة المحكمة سلفا فى عدم جدية الطلب المطروح عليا طالما أن ماأشار إليه فى هذا الصدد جاء من بعد قضاتها الصحيح بسقوط الحق فى طلب الرد . ( حكم النقض السابق ) .

#### مادة ١٥٣

يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم كتاب المحكمة التى يتبعها القاضى المطلوب رده ، يوقعه الطالب نفسه ، أو وكيله المفرض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ، ويجب أن يشتمل الرد على أسبابه وأن يرفق به ما يوجد من أوراق أو مستندات مؤيدة له .

وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير بالرد مائتين وخمسين جنيها على سبيل الكفالة .

وتختص بنظر طلب رد أحد قضاة المحاكم الجزئية ، أو الابتدائية احدى دواتر محاكم الاستناف التى تقع فى دائرة اختصاصها المحكمة الابتدائية التى يتبعها القاضى المطلوب رده .

وتختص بنظر طلب رد المستشار بمحكمة الاستئناف ، أو بمحكمة النقض دائرة بمحكمة الاستئناف ، أو بمحكمة النقض حسب الأحوال غير الدائرة التي يكون المطلوب رده عضوا فيها .

## الشرح:

هذه المادة عدلت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ بمقتضاه :

أدخل المشرع تعديلا عليها أدمج به الفقرتان الأولى والثانية فى فقرة واحدة وأصبحنا الفقرة الأولى وأضاف فيها تعريفا للمحكمة التي يحصل الرد أمامها بأنها تلك التي يبعها القاضى المطلوب رده ولم تكن هذه العبارة موجودة فى النص القديم .

كما أضاف الفقرة النانية وضمنها أن الاختصاص بنظر طلبات رد قضاة المحكمة الجزئية والابتدائية إنما يكون محكمة الاستئناف التي تقع في دائرة اختصاص القاضي المطلوب رده فإذا كان قاضيا جزئيا أو ابتدائيا بدائرة محكمة شمال القاهرة أو جنوبها فإن الاختصاص يكون محكمة استئناف القاهرة وإذا كان قاضيا في دائرة ابتدائية بمحكمة كفر الشيخ الابتدائية كان الاختصاص محكمة النسط باعبارها التي تقع في دائرة اختصاصها محكمة كفر الشيخ الابتدائية وبذلك فان هذا النوع من القضايا لا تنظر الا أمام محكمة الاستئناف فقط بعد أن كان يم بدرجي تقاضي إذ كان يطرح على المحكمة الابتدائية كدرجة أولى وأمام محكمة الاستئناف طعنا على الحكم الصادر من المحكمة الاولى.

وزاد المشرع الكفالة التي يتعين على طالب الرد أن يودعها عند التقرير به إلى عشرة أمثالها فأصبحت ٢٥٠ جيها بعد أن كانت في النص القديم ٢٥ جنيها ولا شك أنه أراد بذلك الحد من طلبات الرد التي زادت زيادة ضخمة .

وقد نصت المادة العاشرة من قانون التعديل على اضافة فقرة أخيرة إلى نص المادة £ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لستة ١٩٤٤ نصت على مايلي :

و كما يفرض رسم ثابت مقداره مائة جيه على كل طلب رد أو دعوى مخاصمة ، ويخطع هذا
 الرسم للأعقاء المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة
 ١٩٨٩

وقد شرحنا هذا النص واوضحنا ضرورة سداد الرسم بالاضافة إلى الكفالة وبينا الجزاء على عدم سداده فى المادة ٤٩٥ من هذا المؤلف فيرجع إلى هذا البحث فى موضعه . وقد أوردت المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة ما يلى :

ا يتأسس مبدأ حياد القاضى على قاعدة أصولية قوامها وجوب اطمئنان المتقاضى إلى قاضيه ، وأن قضاءه لا يصدر الا عن الحق وحدة دون تحيز أو هوى ، وإذ كانت جملة الأحكام التشريعية المنظرة لشئران القضاء ، قد حرصت على تدعيم وترفير هذه الحيدة ، فانها فى نفس الوقت لم تغفل عن حق المتقاضى إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى مظنة التأثير فى هذه الحيدة ، أن بجد السبيل ليحول بين من قامت فى شأنه هذه المظنة وبين القضاء فى دعواه ، ومن هنا قام حق رد القاضى عن نظر نزاع بعينه كحق من الحقوق الأساسية التي ترتبط بحق التقاضى ذاته ، على أنه ككل حق من الحقوق قد تعرض لأن تستشرى فى شأنه ظاهرة اساءة استعماله ، بالافراط فيه ، واستخدامه سبيلا للكيد فى الخصومة واللدد فيا ، واطالة أمد الفصل فى القضايا دون تحسب لما يؤدى إليه الأمر من ايذاء للقضاة فى اعتبارهم ومكانهم ومشاعرهم .

وازاء هذا الذى آل إليه الأمر ، من تعطيل الفصل فى الدعاوى ، والاسراف فى الديل من الفصاة ، فقد بات من المتعين إجراء تعديل فى النصوص التشريعية المنظمة لأوضاع رد القضاة وفاصمتهم ، بما يحقق النوازن التشريعي الواجب بين المحافظة على حق المتفاضين فى رد القضاة إذا توافرت أسبابه ، وبين تقرير ضوابط دقيقة تجعل ممارسة هذا الحق منوطا بتوافر الجدية الواجبة ، والجعد عن العبث بها ، والحيلولة دون استخدامه سبيلا للكيد وعرقلة الفصل فى القضايا . وفى سبيل ذلك تضمن المشروع التعديلات الآتية :

جعلت المادة ٣٠١٥ ، الاختصاص بنظر طلبات رد قضاة المحاكم الجزئية والابتدائية نحكمة الاستئاف التي تقع في دائرة اختصاصها المحكمة التي يعمل بها القاضي المطلوب رده فصار طلب الرد بذلك ينظر على درجة واحدة ، بعد أن كان ينظر على درجين حيث يختص بالفصل فيه حاليا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية التي يتبعها القاضي المطلوب رده ، ويقبل حكمها الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف ،

ومن المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى أن التوكيل العام لا يبيح للوكيل أن يتقدم بطلب الرد اذ يصين أن يكون موكلا بالرد ويجب أن يرفق التوكيل بطلب الرد ولا يكفى أن يذكر طالب الرد في محضر الجلسة أنه يرد القاضي عن نظر المدعوى بل لابد من اتباع مانصت عليه المادة فان لم

يسلك هذا الطريق كان للمحكمة أن تستمر في نظر الدعوى ولا يجوز له أن ينعي على حكمها بالطلان .

## أحكام النقض:

١ حتى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد أن طلب المهم رد رئيس الدائرة ، فإن هذا الاجراء من المحكمة لا عبب فيه مادام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت علما بحصول هذا التقرير ( نقض جنائي ٣٥ / ١٩٥٦ / ١٩٥٦ سنة ٧ ص ١٩٣٥ ) .

 اذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فان القانون رسم للمتهم طريقا معينا يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فان لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض جنائى ١٧ / ٥ / ١٩٩٠ سنة ١١ ص
 ٤٧٧ ) .

٣ ــ ان لرد القاضى عن الحكم في المدعوى اجراء رسمه قانون المرافعات فليس يكفي لتحقق هذا الاجراء مجرد ابداء الطاعن رخبته في رد احد أعضاء الحكمة واثبات ذلك بمحضر الجلسة.
 ر نقض جنائي ٢٦ / ٣ / ١٩٥١ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الثاني ص ٣٠ ٩ قاعدة رقم ٣٣ ) .

شخصی للخصم نفسه . ولیس محامیه أن الخصم نفسه . ولیس محامیه أن ینوب عنه لیه الا بتوکیل خاص . ( نقض جنائی ۲۲ / ۱۹۵۱ المرجع السابق ص ۹۰۶ ماهدة رقم ۲۰ ) .

### مادتان ۱۵٤ ، ۱۵۵

قيل أوجه الدفاع الجوهرية ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه . ر نقض ١٩ / ٢ / ١٩٨٠ سنة ٣٦ الجزء الثاني ص ١٧٩١ ) .

٦ ــ المقرر فى قضاء هذه انحكمة أن القانون رسم طريقاً معيناً يسلكه الحصم إذا قام القاضى سبب من أسباب الرد وذلك بالتقرير بالرد فى قلم كتاب المحكمة لما كان ماتقدم وكان البين من الأوراق أن الطاعين لم يتبعوا الإجراء الذى رسمه القانون فى هذا الحصوص وكان لا يغنى عن ذلك انتقدم بطلب لإعادة الدعوى الى المرافعة لإحالتها إلى دائرة اخرى .

( نقض ۲۹۹۲/۱/۲۹ طعن رقم ۲۹۹۹ لسنة ۵۱ قضائية )

### مادة ١٥٤

اذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس لأول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصم جاز الرد بمذكرة تسلم لكاتب الجلسة .

وعلى ظَالب الرد تأييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي والا سقط الحق فيه .

هذه المادة تطابق المادة ٣٣١ من القانون الملغي .

### مادة ١٥٥

يجب على قلم كتاب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيسها مرفقا به بيان بما قدم من طلبات رد فى الدعوى وما تم فيها ، وذلك كله خلال أربع وعشرين ساعة ، وعلى الرئيس أن يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فورا وأن يرسل صورة منه إلى النبابة .

### التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون ۲۳ لسنة ۱۹۹۲ وبمقتضاه أوجب على قلم الكتاب أن يوفق بتقرير الرد ـــ الذى يوفعه إلى رئيس المحكمة ـــ بيانا بما سبق تقديمه من طلبات رد فى الدعوى وماتم فى كل منها .

والحكمة في ذلك ان يكون هذا البيان تحت نظر المحكمة التي يعرض عليها طلب الرد .

# مادتان ۱۵۹ ، ۱۵۷ مادة ۱۵۹

على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال أربعة الايام التالية لاطلاعه .

واذا كانت الأسباب تصلح قانونا للرد ولم يجب عليها القاضى المطلوب رده فى الميعاد المحدد ، او اعترف بها فى اجابته ، أصدر رئيس المحكمة أمرا بتحيته .

تطابق المادتين ٣٢٣ ، ٣٧٤ من القانون القديم .

### مادة ١٥٧

في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة تتخذ الاجراءات التالية :

(أ) إن كان المطلوب رده أحد قضاه المحكمة الجزئية أو الابتدائية قام رئيس محكمة الابتدائية بارسال الأوراق إلى رئيس محكمة الاستثناف المختصة فى اليوم التالى لانقضاء الميعاد .

ويتولى رئيس المحكمة المختصة بنظر طلب الرد وفقا لأحكام المادة ١٥٣ ، تعيين الدائرة التي تنظر الطلب وتحديد الجلسة التي ينظر فيها .

 (ب) يقوم قلم الكتاب المختص بالحطار باق الخصوم في الدعوى الأصلية بالجلسة المحددة لنظر طلب الرد ، وذلك لتقديم ماقد يكون لديهم من طلبات رد طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ .

(ج) تقوم اندائرة التي تنظر طلب الرد بتحقيق الطلب في غرفة المشوره ثم تحكم فيه ، في موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ التقرير وذلك بعد سماع أقوال طالب الرد ، وملاحظات القاضي عند الاقتضاء ، أو إذا طلب ذلك ، وممثل النيابة إذا تدخلت في الدعوى .

ولا يجوز فى تحقيق طلب الرد استجواب القاضى ، ولا توجيه اليمين إليه . ( د ) يتلى الحكم الصادر فى طلب الرد مع أسبابه فى جلسة علنية . ولا يقبل طلب رد أحد مستشارى المحكمة التي تنظر طلب الرد ، ولا يترتب على تقديمه وقف نظر طلب الرد .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الطعن في الحكم الصادر برفض طلب الرد إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .

### التعليق :

هذه المادة تم تعديلها بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ و بمتصفاه أدخل المشرع تعديلا عليها حظر بمقصفاه قبول طلب رد الدائرة التي تنظر طلب الرد وفي هذه الحالة لا يترتب على تقديم هذا الطلب وقف نظر طلب الرد ، وكان القانون قبل تعديل المادة يحيز طلب ردها أو أحد قضائها فيعمد البعض إلى طلب ردها عند الفصل في طلب الرد فيحال الأمر إلى دائرة أخرى ويوقف الفصل في طلب الرد الأول وتنوالي سلسلة العبث ، اطمتنانا إلى أثر طلب الرد الأول في وقف الفصل في الدعزى الأصلية ( المذكرة الأيضاحية ) .

### الشرح:

كانت المادة قبل تعديلها فقرتين فاعاد المشرع صياغتها في أربع فقرات وأدخل تعديلا وضح في الفقرة الأولى منه بيان المحكمة التي يرسل إليها طلب الرد لنظره ليتلاءم ذلك مع التعديل الذي أدخله على المادة ١٥٣ بشأن الاختصاص بالفصل في طلب الرد وأورد في الفقرة ( د ) حكما جديدا مؤداه أنه لا يجوز قبول طلب رد أحد مستشاري المحكمة التي تنظر طلب الرد، ولا يترتب على تقديمه وقف نظر طلب الرد إذ كانت المادة قبل تعديلها لا تمنع رد المحكمة التي تنظر طلب الرد كما كان لا يترتب عليه وقف دعوى الرد وقد انتيز كثير من المتقاضين ـــ وأغلبهم من تجار المخدرات ـــ هذا العيب التشريعي الجسم واوغلوا في قضايا الرد بدون حد ولا نهاية حتى أن أحد المجامين صرح مره بعد أن رد كثيرا من قضاه محكمة القاهرة بأنه على استعداد لأن يرد جميع قضاه الجمهورية ومستشاريها حتى طفح الكيل وضج القضاه بالشكوي وكان كثير منهم يرى أن المخرج من ذلك هو أن يستمر القاضي المطلوب رده في نظر الدعوى في الحالات المعينة التي تقضى بسقوط حق الخصم في طلب الرد والتي أوردها المشرع على سبيل الحصر في المواد ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ \_ قبل تعديلها \_ ورغم أننا أكدنا على عدم قانونية هذا القول وناشدنا القضاه عدم اعتناق هذا الرأى ( الطبعة السابعة من التعليق على قانون المرافعات صد ١٥١ ) . الا أننا في الوقت نفسه نبينا المشرع إلى هذا القصور الجسم في مواد الرد وأهينا به أن يتدخل بسرعة وحزم لحسم هذا الوضع الخطير الذى استشرى ضرره وأصبح ينال من العدالة في صميمها ويكبل يد من يمسك بميزانها ويعوقها عن الوصول إلى من يتحايلون عليها جهارا نهارا على مرآى ومسمع من تشريع ميء وأخيرا وبعد لأى وتردد تدارك المشرع هذا النقض التشريعي الجسم على النحو السالف ، ولا شك أن هذا التعديل سيحد كثيرًا من ذلك السيل المنهمر من قضايا الرد وعدراإذا حاولنا أن نسبق الزمن بالقول بأنه سيقضى على معظمها .

والفقرة الأخيرة من المادة تثير التساؤل فيعد أن بينتالمادة ۱۹۳ أن طلب الرد أضحي من اختصاص محكمة الاستئناف وهو ما أكدت عليه المذكرة الاستئناف وهو ما أكدت عليه المذكرة الايضاحية فقد منعت الفقرة الأخيرة من المادة الطمن على الحكم الصادر برفض طلب الرد الا أن يكون ذلك مع الطمن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ثما يحمل على الاعتقاد بأن هذه الفقرة قد قصد بها عبارة الطمن بالنقض والتماس اعادة النظر وهما الطريقان الوحيدان اللذان يجوز سلوكهما في هذه الحالة ومؤدى ذلك أنه إذا حكم برفض طلب الرد فلا يجوز لطالب الرد أن يطعن فيه بالنقض أو الاتماس الا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .

وتما هو جدير بالذكر أنه في حالة ما إذا قضى بقبول طالب الرد ورفض التحويض فإنه يجوز للقاضى الذى حكم برده أن يطعن فيه بالنقض أو الاتخاص بالنسبة لطلب التعويض فقط على النحو الذى سنبينه دون انتظار صدور حكم فى الدعوى الأصلية لأن اشتراط أن يكون الطعن فى طلب الرد مع الطعن فى الدعوى الأصلية قاصر على الحالة التى يقضى فيها برفض الطلب .

وهذه الدعوى يجوز التبازل عنها وترك الخصومة فيها وفقا لنص المادة ١٥٩ مرافعات .. وخصومة الرد وان كانت خصومة حقيقية بين طالب الرد والقاضى الا ان خصم طالب الرد لا يعبر خصما فى دعوى الرد فلا يجوز له رد القاضى الذى ينظر طلب الرد كما لا يجوز له الطعن فى الحكم الصادر فى هذا الطلب ( قانون القضاء المدنى لفتحى والى طبعة س ١٩٩٣ بند ٢٣٢ فى الحكم لعبد العزيز صد ٣٢٩) .

ويجوز للقاصي المطلوب رده أن يبدى ملاحظاته منى رأى ذلك حتى ولو لم تطلبها منه المحكمة التي تنظر الرد .

كما يجرز له أن يطلب من المحكمة التي تنظر الطلب أن تقضى له بتعويض عما أصابه من ضرر بسبب طلب الرد وعلى أن يرفع الطلب بالاجراءات التي يرفع بها الطلب العارض. وقد حالة مااذا قضت المحكمة برفض طلب الرد فانسه يتعين عليها في هذه الحالسة أن تقضى للقساضي بالتعويض أما اذا قضت المحكمة بقبول طلب الرد ورفض طلب التعويض فان القاضى لا يجوز له أن يستأنف الحكم الصادر في طلب التعويض واذ كانت محكمة الاستئاف وهي منظل في التعويض واذ كانت محكمة الاستئاف وهي منظل في التعويض واذ كانت محكمة الاستئاف وهي تنظر في التعويض لا يجوز له أن يستأنف الحكم الصادر في طلب المود الا انه مع ذلك يجوز فا أن تتعرض لطلب الرد وتناقشه وتحص أدلته لتستخلص مااذا كان طلب الرد قد أقم على سند صحيح أم أنه غير سعيد فاذا انتهت الى أنه في غير عله تعين عليها أن تقضى بالفاء الحكم الصادر برفض طلب الموديش وأن تقضى بالمعادي الذي تقدره اما اذا تبين قا انه في عمله قضت بتأبيد الحكم فيها قضي به من رفض المحديض المدي الحكم الصادر الحكم في قض فيها قضى به من رفض المحديض المدين المحديث المحكم فيها قضى به من رفض المحديض المحديد المحكم فيها قضة بتأبيد المحكم فيها قضة بتأبيد المحكم فيها قضة بعابية المحكم فيها قضة بعابية والمحكم فيها قضة بعابية والمحكم فيها قضة بعابية والمحكم فيها قضة بعابية المحكم فيها قضة بعابية والمحكم فيها قضة بعابية والمحكم فيها قضة بعابية المحكم فيها قضة بعابية والمحكم فيها قضة بعابية المحكم فيها قضة بعابية المحكم فيها قضة به من رفض المحديض المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم فيها قضة بعابية المحكم المحكم

# احكام النقض:

 الساذ كان النعى لا يحقق للطاعن لو نقض الحكم وقضى في طلب رد القاضى من جديد مصلحة قائمة يقرها القانون ، اذ أن موضوع الاستئناف الذي رفعه الطاعن قد فصل فيه من

### مادتان ۱۵۸ ، ۱۵۸ مکررا

دائرة لم يكن المطعون صده ـــ المستشار المطلوب رده ـــ عضوا فيها ولم يعد هناك محل لنظر طلب الرد للبحث فى تنجيته عن نظر موضوع الاستثناف المذكور ، فان النجى يكون غير منتج ( نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ سنة ٧٩ العدد الاول ص ١٥٨٥ ) .

٣ ــ اذا كان النابت من إطلاع النيابة على الطلب رقم ٥٦ لسنة ٣٠ قضائية ؛ رجال القضاة » للغذم من الطالب أنه قد فصل فيه من دائرة أخرى ولم يكن المستشار المطلوب رده عضوا فيها ، ولم يعد هناك محل لنظر طلب الرد للبحث في نتيجه عند نظر موضوع الطعن المذكور بعد أن تحققت تلك الغاية التي هدف اليها طالب الرد ، وأصبح طلب الرد لا يعود عليه بأى فائدة ، فإنه يتعين القضاء بانتهاء الخصومة .

( نقض ۳۱ / ۱۹۹۱ طلب الرد رقم ۱ لسنة ۹۱ قضائية )

### مادة ١٥٨

اذا كان القاضى المطلوب رده منتدبا من محكمة أخرى أمر رئيس المحكمة بارسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتطلعه عليها وتتلقى جوابه عنها ثم تعيدها الى المحكمة الأولى لتبع فى شأنه الأحكام المقررة فى المهاد السابقة .

هذه المادة تطابق المادة ٣٢٦ من القانون القديم .

مادة ۱۵۸ مكررا :

على رئيس المحكمة في حالة تقديم طلبات رد قبل اقفال باب المرافعة في طلب رد سابق أن يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظورة امامها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعا بحكم واحد دون التقيد بأحكام المادتين ١٥٦،

. 101

## التعليق :

هذه المادة أضيفت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ لما لوحظ من اسراف بعض الحصوم في استعمال الحق في طلب رد القضاء لأسباب غير جدية واساءة استعمال هذا الحق لتحقيق اغراض غير التي شرع من اجلها وذلك لنظر طلبات الرد معا ويصدر فيها حكم واحد تفاديا لتكرار الاجراءات وهايترتب عليها من آثار والحد مما يترتب على تقديم طلب الرد من وقف الدعوى الأصلية المطلوب رد القاضى عنها الى أن يحكم فيها نهائيا وذلك في حالة تعدد هذه الطلبات (المذكرة الايضاحية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦).

# 109 836

#### مادة ١٥٩

تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله ، أو اثبات التنازل عنه على طالب الرد بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ومصادرة الكفالة ، وفي حالة ما إذا كان الرد مبنيا على الوجه الرابع من المادة ١٤٨ فعندئذ يجوز ابلاغ الغرامة إلى ألف وخمسمائة جنيه .

وفى كل الأحوال تتعدد الغرامة بعدد القضاة المطلوب ردهم، ويعفى طالب الرد من الفرامة فى حالة التنازل عن الطلب فى الجلسة الأولى ، أو إذا كان التنازل بسبب تنحى القاضى المطلوب رده أو نقله أو انتهاء خدمته .

### التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وبمقتضاه و أضاف المشرع إلى الحالات المنصوص عليها في المادة والتي يقضى فيها بالغرامة حالة اثبات السازل عن طلب الرد لأن بعض الخصوم بعد أن يصلوا إلى غرضهم في تعطيل الفصل في الدعوى الأصلية بطلب الرد يعمدون إلى السازل عن الطلب ومن هنا رؤى الا يعفى طالب الرد من الغرامة الا إذا قرر بسازله عن الطلب في الجلسة الأولى حتا على انهاء نزاع يعلم من أثاره أنه لا ظل له في الحقيقة ، و المذكرة الأيضاحية ».

## الشرح:

كانت الفرامة التي تقضى بها المحكمة على طالب الرد عند رفض طلبه أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائة جنيه فرفعها المشرع فضلا عن مصادرة الكفالة بحيث أصبحت لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وفي حالة ما إذا كان الرد قبد على الوجه الرابع من المادة 15 A وحكم برفضه ( وهي حالة ما إذا كان طالب الرد قد نسب إلى القاضي أن بينه وبين أحد الحصوم عدارة أو موده يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل ) فإن المشرع رفع الفرامة إلى ألف وخسمائة جنيه وأبقي المشرع على ما كانت تقضى به الفقرة الثانية من المادة قبل تعديلها بعدد الفرامة بتعدد القضاء المطلوب ردهم .

وكانت الفقرة الأخورة من المادة تنص على أنه في حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة فأدخل المشرع تعديلا على هذا الحكم أعفى بمقتضاه طالب الرد من الغرامة في أربع حالات الأولى التنازل عن الطلب في الجلسة الأولى والثانية إذا كان التنازل بسبب تنحى القاضى المطلوب رده والثائلة إذا كان بسبب نقل هذا القاضى والرابعة إذا كان ذلك مرجعه إلى انتهاء خدمته ، وانتهاء الحدمة قد يكون بالاحالة إلى المعاش أو الاستقالة أو غر ذلك . وينطبق الأعفاء في حالة ما إذا كان القاضى المطلوب رده قد نقل إلى عمل آخر أو محكمة أخرى .

#### الغاء المادة ١٦٠

ويثور التساؤل عما اذا كان ترك الخصومة يترتب عليه اعفاء طالب الرد من الغرامة . في تقديرنا ان التنازل عن الطلب هو فى حقيقته ترك الحصومة فيه وعلى ذلك اذا قرر طالب الرد ترك الخصومة فى الجلسة الأولى يعفى من الفرامة اما بعد ذلك فلا يعفى منها .

ويتعين على امحكمة ان تقضى بالغرامة من تلقاء نفسها . واذا قضى بقبول طلب الرد فان المحكمة تلزم القاضى بالمصاريف وفقا للقواعد العامة لأنه طرف فى دعوى الرد ( قانون القضاء المدنى لفتحى والى طبعة سنة ١٩٩٣ ص ٨٩٧ )

### الغاء المادة ١٦٠ مرافعات

كانت هذه المادة تحيز استئناف الحكم الذي يصدر في طلب رد القضاة ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا وكان مقتضى التعديل الذي أدخله المشرع بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣ أن طلب الرد أصبح ينظر على مرحلة واحدة أمام محكمة الاستئناف (المادة ١٩٥٧) وبالتالي لا يجوز استئنافه وكان لازم ذلك الغاء هذه المادة وهو ما نصت عليه صراحة المادة الحادية عشر من قانون التعديل.

## التعليق:

والجزاء على رفع استناف عن طلب الرد هو الحكم بعدم جواز الاستناف وهو جزاء من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

وكان المستقر عليه قبل الغاء المادة انه لايجوز لخصم طائب الرد استتناف الحكم الصادر بقبول الم د .

وهذا الراي يسرى من باب اولى بعد الغاء المادة.

وبالنسبةللقاضي الذى يحكم برده فقد كان الراى الراجح فقها والذى ايدته محكمة النقض قبل الغاء النص انه ليس له ان يستأنف الحكم الصادر برده وهذا الراى بدوره يتعين الأخذ به من باب اولى بعد الغاء النص .

# الفاء المادة ١٦١ ومادة ١٦٢ الفاء المادة ١٦١ مرافعات

كانت هذه المادة تنظم طريقة احالة الاستناف الذى يرفع طعنا على الحكم الصادر في دعوى الرد إلى أحدى الدوائر لنظره وواجب قلم كتاب محكمة الاستناف في اعادة ملف القضية إلى المحكمة التي حكمت في الرد ابتدائيا وكان مقتضى العديل الذى أدخله المشرع بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ أن أصبح طلب الرد ينظر على مرحلة واحدة أمام محكمة الاستناف ( المادة ١٩٥٧ المعدلة ) ، وبالتالي لا يجوز استنافه وكان لازم ذلك الغاء هذه المادة وهو ما نصت عليه صراحة المادة الحادية عشر من قانون التعديل .

#### مادة ۱۹۲

يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه ومع ذلك يجوز لرئيس المحكمة ندب قاض بدلا ثمن طلب رده .

### التعلية :

هذه المادة عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ٢٩٩٣ وصاق المشرع في المذكرة الايضاحية تبريرا لهذا التحديل مايلي :

د أجاز المشرع في المادة ١٩٦٧ لرئيس المحكمة أن يندب قاض ليجلس بدلا من القاضى المطلوب رده ، وأن يستمر نظر الدعوى الأصلية في طريقها المعتاد ، ويتخذ طلب الرد طريقة للفصل فيه دون ما أثر له على استمرار نظر القضية الأصلية باعتبار أن القاضى المطلوب رده قد أصبح بعيدا عنها .

وهذا التعديل يحقق آثاراعملية كبيرة حيث سبجد المتلاعبون بحق الرد أن قصدهم مردودعليهم لسير القضية الأصلية في طريقها المعاد دون تعطل بسبب طلب الرد .

وكان القانون قبل تعديله يقصر حق رئيس المحكمة فى إجراء مثل هذا الندب على حالات الاستعجال التى تقتضى إجراء عاجلا فى الدعوى ۽ .

## الشرح:

كانت الفقرة الأولى قبل تعديلها تشترط شرطين لأن يندب رئيس الحكمة قاص أخر لنظر الدعوى بدلا ثمن طلب رده وهما الاستعجال وأن يطلب ذلك الخصم الأخر فالفي المشرع هذين

## مادة ١٦٢ مكررا

الشرطين وبذلك أصبح حق رئيس المحكمة في الندب مطلقا من كل قيد وهو جوازي له ان شاء استعمله وان شاء لم يستعمله ولا معقب عليه في ذلك ، وفي تقديرنا أن استعمال هذا الحق يكون ضروريا في الحالات التي يبين منها بوضوح أن طلب الرد ظاهر الفساد وما قصد به الا عرقلة السير في الدعوى وذلك حتى يرد علي طالبي الرد قصدهم في هذه الحالة .

وكان من الطبيعى أن يلغى المشرع الفقرة الثانية من المادة التى كانت تميز طلب الرد إذا صدر الحكم الابتداق برفض طلب الرد وطعن عليه بالاستناف بعد أن أصبح طلب الرد ينظر على مرحلة واحدة أمام محكمة الاستئناف وهو ما فعله .

## أحكام النقض:

١ ــ يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيه نهاتيا طبقا لنص المادة ٣٣٧ من قانون المرافعات (القديم ) التي احال عليها قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٥٠٠ منه ، ويكون قضاء القاضى قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول انحاكمة تقرر لاعتبارات تصل بالاطمئنان الى توزيع العدالة ، ولا يغني عن ذلك كون طلب الرد قضى فية السنافيا بالرفض اذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك . ( نقض جائى ٣٠ ـ ٣ - ١٩٥٩ مسة ١٠ ص ٣٦٣) .

٣ ــ قضاء القاضى المطلوب رده فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد هو قضاء ممن حجب
 عن الفصل فى الدعوى لأجل معن لا تستنفد به محكمة أول درجة سلطتها فى موضوع الدعوى
 الأصلية ، مما يتعين معه اعادتها اليها . ( حكم النقض السابق ) .

## مادة ١٦٢ مكررا:

اذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو اثبات التازل عنه لا يترتب على تقديم أى طلب آخر وقف الدعوى الأصلية . ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد ذوى الشأن بوقف السير فى الدعوى الأصلية ويسرى فى هذه الحالة حكم المادة السابقة .

### التعليق :

هذه المادة أضيفت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ وذلك حتى يمكن علاج الحالات التى قد يعمد فيها الخصوم الى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة . ( المذكرة الايضاحية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) .

## مادة ١٦٢ مكررا

## الشرح:

ويشترط لكى تأمر المحكمة بوقف السير في الدعوى الأصلية أن يطلب ذلك احد ذوى الشأن فلا بجوز ذلك للمحكمة من تلقاء نفسها ، كما ان الأمر بالوقف جوازى للمحكمة فلها ان تجيب الطلب ولها أن ترفضه ولا معقب عليها في ذلك .

والأمر بالوقف او رفضه لا يعتبر حكما وبالتالي لا يتعين تسبيبه .

# أحكام النقض:

ا ــ اذ كان نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات الذي أجاز ترك الخصومة نصا عاما لم يخصصها بوع معين من الدعاوى التي يختص القضاء المدنى بنظرها وكانت المواد ١٤٣ ومابعدها من قانون المرافعات في شأن عدم صلاحية القضاة وردهم وتحيتها لم تنص على عدم جواز التبازل عن طلب الرد وكانت طبيعة الرد لا تتجافى مع التبازل عنه . وكان الشارع عندما أصدر أخيرا القانون رقم ٩٦ القانون رقم ٩٦ القانون رقم ٩٦ القانون رقم ٩١ الدن المواقعات المدنية والتجارية رقم ٩٣ المحدر تنص على أنه ، اذا قضى برفض طلب الدر أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات التبازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب آخر المفات أضاف فقرة جديدة تنص على أنه ، اذا قتل القانون المرافعات فأضاف فقرة جديدة تنص على أنه ، أو التبازل عن طلب الرد شانه شأن أى طلب آخر لصاحبه الخمسك به أو التبازل عنه ، لا يمنع التبازل عن طلب الرد شانه شأن أى طلب آخر لصاحبه الخمسك به أو التبازل عنه ولا يحول دون ذلك مانصت عليه المادة ٤٤ / / ١ من قانون المرافعات من أن الترك لا يتم بعد المداء المدى عليه طلباته الا بقبوله ، لان القاضى ليس طوفا ذا مصلحة شخصية في الحصومة فان الحكم المطعون فيه اذ رفضي طلب الطاعن التبازل عن طلب الرد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ه / ١ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ المدد الاول ص ٩٦ ) .

٣ ... قضاء محكمة النقض بالفاء الحكم المستأنف ... الذى التفت عن اثبات تنازل المدعى عن طلب رد القاضى ... وبرجب الزامه عن طلب رد القاضى ... وبرجب الزامه بمصاريف الدرجة الأولى عملا بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات وبمصاريف الدرجة الثانية ومصاريف العمن بالنقض . لأن القاضى المطلوب رده ليس خصما ذا مصلحة شخصية في طلب الرد . ( حكم النقض المعابق ) .

 ٣ - طلب رد القاضى . جواز النزول عنه ولو أمام محكمة ثانى درجة . رنقض 19۸٧/٦/٧٤ طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤ ــ وقف الدعوى كاثر لتقديم طلب الرد . ترتبه على الطلب الأول فقط . تقديم طلب رد آخو . أثره . جواز الوقف بناء على طلب احد ذوى الشأن . اخطار باق الخصوم فى الدعوى الأصلية بالجلسة المحددة لنظر طلب الرد . أثره . سقوط حق من أخطر بطلب الرد اذا لم يقرر به قبل اقفال باب المرافعة . المواد ١٩٥٧ ، ١٩٥ ، ١٩٣ ، ١٩٣٠ . مكرر من قانون المرافعات . ( نقض قبل ١٩٨٧ / ١٩ / ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٥ قضائيه ، نقض ١٩٨٧ / ١١ / ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٥ قضائيه ، نقض ١٩٨٧ / ١١ / ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ أول المدن ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ أول المدن ال

### مادتان ۱۹۳ ، ۱۹۴ مادة ۱۹۳

تتبع القواعد والاجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كانت طرفا منضما لسبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادتين ١٤٦ . ١٤٨ .

هذه المادة تطابق المادة ٣٣٣ من القانون القديم .

## التعليق :

يجوز رد عضو النيابة اذا كان طرفا منضما على أساس أن النيابة في تلك القضايا مطالبة بتمام الحيدة فى أبداء رأيها . ومهما قيل من أن رأى النيابة غير ملزم للمحكمة الا انه لا جدال فى أن هذا الرأى كثيرا مايكون له تأثير فى وجهة النظر عند الحكم . وهذا القدر يكفى لتبرير ردها اذا كان ئمة من الأسباب مايسنده ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

ولا يجوز رد عضو النيابة اذا كان تعمل كطرف اصيل فى الحالات التي نصت عليها المادة ٨٧ م افعات . . . .

#### مادة ١٦٤

لا يجوز طلب رد هميع قضاة او مستشارى المحكمة أو بعضهم بحيث لا يقى من عددهم من يكفي للحكم في الدعوى الأصلية أو طلب الرد .

### التعليق:

حظر المشرع في المادة بعد تعديلها طلب رد هيع قضاه أو مستشارى انحكمة أو بعضهم يميث لا يبقى من عددهم من يكفى للحكم في الدعوى الأصلية أو طلب الرد ، إذ من غير المسساغ أو المتصور أن تتوافر في هيع قضاه أو مستشارى انحكمة سبب من أسباب الرد التي وردت في القانون على سبيل الحصر ، وكانت المادة قبل تعديلها تقصر هذا الحكم على مستشارى عكمة النقض وحدها . ( المذكرة الأيضاحية ) .

## الشرح:

كانت هذه المادة قبل تعديلها تنظم طريقة الفصل فى طلب الرد إذا قام طالب الرد برد جميع قضاة المحكمة الابتدائية أو جميع مستشارى محكمة الاستناف فعدل المشرع المادة ومنع هذا الأمر وحظر رد جميع قضاه المحكمة الابتدائية أو جميع مستشارى محكمة الاستناف بالاضافة إلى مستشارى محكمة المقض إذ كان النص قبل تعديله يحرم ردهم جميعهم دون غيرهم .

## مادة ۱۹۵ مادة ۱۹۵

اذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى وتعين عليه أن يتنحى عن نظرها .

هذه المادة تطابق المادة ٣٣٧ من القانون القديم .

# الشرح:

بمجرد رفع القاصى دعوى تعويض على طالب الرد أو تقديمه بلاغا لجهة الاختصاص اذا كان طلب الرد قد تضمن مايعد جريمة زالت صلاحية القاضى لنظر الدعوى التى قدم عنها طالب الرد وقد تضمن مايعد جريمة زالت صلاحية القاضى لنظر الدعوى التى قدم عنها طالب الرد ارد أن القاضى اختصامه طالب الرد يكون قد أصبح خصما له ومن ثم تضحى حالته ثماثلة للحالة التى نص عليها المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٦ مرافعات وإذا استمر القاضى فى نظر الدعوى بعد الفصل فى دعوى الرد برفضها وبعد أن كان قد طالب بتعويض أو أبلغ ضد طالب الرد جهة الاختصاص فان عمله يقع باطلا طبقا لنص المادة ١٤٧ . والطلان الذي يلحق عمل القاضى ينصب على ماأصدره القاضى من قرارات أو أحكام سافة على الفصل فى الموضوع أو أحكام بائية تالية لرفعه دعواه بالتعويض أو تقديمه بلاغا لجهة الاختصاص أما اعمال القاضى السابقة على ذلك فأنها تكون صحيحة لأن صبب عدم الصلاحية لم يكن قد نشأ بعد .

## أحكام النقض:

١ ــ اذا كان النص في المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أنه ٥ اذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم في المدعوى وتعين عليه أن يتحي عن نظرها ، يدل على أنها أوردت حالة من حالات عدم الصلاحية ولم تعرض مطلقا لحق القاضى في طلب التعويض أو سقوطه فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده الاول في رفع دعوى التعويض . بتركم اجراءات الرد تسير في طريقها المرسوم يكون قد النزم صحيح القانون . ( نقض ٢٤ ٣٠ ـ ١٩٨٣ طعن رقم ٤٦١ لسنة ٨٤ قضائية ) .

٧ ــ اذ كان المشرع قد خص القضاه باجراءات حددها التقرير بعدم صلاحتهم وردهم وتحيتهم ضمنها المواد من ١٤٦ ــ ١٦٥ من قانون المرافعات. فإنه لم يخرج بذلك عن القاعدة العمامة التي إستها لمسادلة من إنحرف عن استعمال حق التقاضي على النحو السالف بيانه وهو مأشار إليه حين نص في المادة ١٦٥ من ذات القانون على أنه ، إذا رفع القاضي دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغاً لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم في الدعوى وتعين عليه أن يتحي عن نظرها ، مؤكدا بذلك حق القاضي الذي تقرر برده في أن يلجأ إلى القضاء للحكم على طالب الرد بالتعويض ه. لما كان ذلك وكان البين من الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه

من الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاءه ــ بالزام الطاعنة بالصويص المحكوم به على قوله أن ه... النابت للمحكمة من مطالعة ماثر أوراق الدعوى وعلى الأخص الحكم الصادر في طلب الرد المرة من والقاضي برفض طلب الرد المقدم من المدعى عليها ــ الطاعنة ــ في الدعوى المطروحة المرةم من المحكمة المذكور وأخذا بما ثبب المراحة بيض المادة ١٤٨٨ موافعات . وتقيداً بقوة الأمر المقضى للحكم المذكور وأخذا بما ثبب للمحكمة من باقي أوراق المدعى فإنه يكون من الخابة لدى الحكمة المدعى طلب وهي تباشر حقها في من باقي أوراق المدعى فا يكون من الخابة لدى الحكمة المدعى وأخرفت بهذا الحق عما وضع طلب رد المدعى قد إنحرفت عن السلوك المألوف للشخص العادى وإنحرفت بهذا الحق عما وضع موسال معه عما أصاب المدعى عليها نزاهته وحيدته على هذا الحقا .. وأى ضرر أقمس وأمر على نفس القاضي ... ان تجمل المدعى عليها نزاهته وحيدته على الشك من الحصوم وسحته مضغة في نفس القاضي ... وكان ما استد المه هذا الحكم في المنات المقاعنة وعلاقة السبية ينه وبين الضررر الذي أصاب المطعون عليه سائفا كافيا لحمل قضائه في هذا الحصوص ويؤدى الى مانتهى اليه من مساءلة الطاعنة عما أصاب المطعون عليه من جراء هذا الخطوص ويؤدى الى مانتهى اليه من مساءلة الطاعنة عما أصاب المطعون عليه من جراء هذا الخطأ . و 1940 المناقد ).

مادة ١٦٦ الباب التاسع

الأحكام الفصل الأول اصدار الأحكام

مادة ۲۲۱:

تكون المداولة في الاحكام سرا بين القضاة مجتمعين .

هذه المادة تطابق المادة ٣٣٧ من القانون القديم.

## الشرح :

١ ــ المداولة هي المشاورة بين اعضاء المحكمة في منطوق الحكم وأسبابه بعد النهاء المرافعة وقبل النعلق بدولا يجوز حصول المداولة قبل انتهاء المرافعة وذلك حيى تتم من جانب القضاة وهم على علم تمام واحاطة كاملة بكل وقائع القضية وظروفها. وتتم المداولة اما اثناء انعقاد الجلسة ويتلوها اصدار الحكم أو في غرفة المشورة على أن يتلوها اصدار الحكم في نفس الجلسة وقد تؤكل المداولة وينطق بالحكم في جلسة أخرى ( نظرية الأحكام للدكتور أبو الوفا. بند ٣٥

٧ ــ معنى سرية المداولة الا يشترك فيا غير قضاة الدائرة التى نظرت الدعوى فضلا عن ضرورة حصوفا سرا بينهم دون سماعها من جانب غيرهم ويجب أن تتم المداولة بين هميع قضاة الدائرة التي سمعت المرافعة مجتمعين وافشاء سر المداولة لا يؤدى الى بطلان الحكم وان كان يعرض من أفضى السر للجزاءات التأديبية ( المرجع السابق ) .

" \_ ولا تجوز المداولة بالمراسلة او الاتصال التليفوني بل يتعين أن بجتمع أعضاء المحكمة ل مكان واحد ويتداولون في مواجهة بعضهم وبخصورهم جما ويناقشون الأدلة الواقعية والأسانيد القانونية بعد أن يحيطوا بالدعوى وماقدم فيها من دفاع ودفوع ومستدات عن بصر وبصوة ولا تبدأ المداولة الا بعد قفل باب المرافعة في وهو لا يعتبر مقفولا الا بعد انتهاء المرافعة صواء المنفوية أو التحريرية ( مذكرات ) وعلى ذلك اذا كانت الدعوى قد حجزت للحكم وصرح فيا يتقدم مذكرات فلا تصم المداولة الا بعد انتهاء الاجل المعادرات ألى تصمد المداولة الا بعد انتهاء الاجل المداولة بالمحكم وصرح المي تصدر الناء سير الدعوى ويكون للمحكمة حق العدوول عبا لا تعد احكاما بل قرارات ادارية ومن ثم لا يشترط لاصدارها المداولة فيا ويكفى أن يصدرها رئيس الدائرة مثال ذلك قرارا لتأجيل وضم المفردات والمستدات وتكليف الخصوم باعادة الاعلان أو باجراء الاعلان اذا لم يتم اصلا اما اذا كان الاعلان قد قلم به الحصم ورأت المحكمة أنه غير قانوني ومن أجل السابق وينبغي لصحته المداولة فيه .

ويجوز أن تكون المداولة في المحكمة أو في منزل أحد القضاة أو في نادى القضاة وكل مايشترطه القانون لصحتها أن تكون مرية .

# مداولة الدائرة الرباعية :

يحدث كثيرا في توزيع العمل في المحاكم أن تشكل دوائر رباعيه ومن المقرر انه وان كان ليس هناك مايميع من حضور الاعضاء الأربعة الجلسات الا انه يبغى أن يصدر الحكم من ثلاثة فقط وهؤلاء الثلاثة هم الذين يتعين عليهم النداول في القضية والتوقيع على مسودة الحكم ولا يجوز أن يشترك معهم الرابع في المداولة حتى ولو كان قد حضر المرافعة فان اشترك معهم فيها او حضر المداولة كمستمع دون ان يشارك فيها كان الحكم باطلا ، ذلك أن مؤدى نص المادة ١٩٦٩ انه المداولة في الاحكام صرا بين القضاة الذين يصدرون الحكم فقط.

### مادة ١٦٧

لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا الموافعة والاكان الحكم باطلا .

هذه المادة تطابق المادة ٣٢٩ من القانون القديم.

# الشرح:

يبنى على هذا أن تغير أحد القضاة الذين سعوا المرافعة لاى سبب كالنقل او الاحالة إلى المحاش أو الوفاة أو غير ذلك من الأسباب يوجب فتح باب المرافعة واعادة الاجراءات أمام المحكمة بيئتها الجديدة. ويجرى العمل على الاكتفاء باعادة طلبات الخصوم الحتامية امام الهيئة المجديدة ولكن اذا كان التغير بعد أن صدر في الدعوى حكم قبل الفصل في الموضوع فلا تعاد الاجراءات التالية للحكم لا المحمد من هيئة سمعت المرافعة فيما صدر فيه . فكل مرحلة من مراحل الدعوى التهت يحكم تعير مستقلة عن غيرها من المراحل من حيث الهيئة التي تصدر كل حكم ولذلك فلا مانع في حالة صدور عدة أحكام في الدعوى الواحدة من ان نخطف الهيئة التي تصدر حكما أخر.والحكم لا يعتبر أنه قد صدر الهيئة التي تصدر حكما أخر.والحكم أو يعتبر أنه قد صدر بابتباء المداولة والاستقرار على رأى يحوز اجماع القضاة أو اغليتهم المطلقة ، ولا يعتبر حقا للمحكوم له الإ بالنطق به . ويننى على ذلك أنه طالما أن الحكم لم يطق به فان من حق كل للمحكوم له الإ بالنطق به . ويننى على ذلك أنه طالما أن الحكم لم يطق به فان من حق كل تقضى من القضاة الذين اشتركوا في المداولة أن يعدل عن رأيه ويطلب اعادة المداولة . فاذا قام فضى بحديد أمام الهيئة الجديدة . ( مرافعات رمزى ميف فتح باب المرافعة وسماع أقوال الحصوم من جديد أمام الهيئة الجديدة . ( مرافعات رمزى ميف الطحة الغامة م

واذا اشترك فى المداولة شخص من غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ولو لم يعتد برأيه بطل الحكم والبطلان هنا من النظام العام واذا تضمن محضر الجلسة مايفيد ذلك فان هذا يكفي ثيرتا لقيام انخالفة التي تبطل الحكم اما اذا خلا محضر الجلسة فلا سبيل لاثبات ذلك الا بالطمن بالتزوير على الحكم .

## أحكام النقض:

١ ــ أن عارة القضاة الذين اصدروا الحكم التي وردت في الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مرافعات النا عسرة القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوته فاذا كان الحكم لم يين اسماء اثنين من المستشارين الذين سمحوا المرافعة واشتركوا في الحكم فانه يكون مشوبا بالبطلان لخلوه من بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم . ( نقض ١٩٥٨/٢/٣٧ مشوبا بالنقض حـ السنة الناسعة ص ١٩٥٨) .

٧ ــ اذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي تداولت فيه وأصدرته ووقعت على مسودته مشكلة برئاسة وعضوية المستشارين ... ، ... ، ... وكان ثلاثتهم ضمن أعضاء الدائرة التي سمعت المرافعة حسيا هو واضح من محضر الجلسة المؤرخ .. ، فإن الإجراءات تكون قد روعيت ولا يغير من ذلك أن المستشار ... ، قد أثبت حضوره في الجلسة التي سمعت فيها وحجزت القضية للعكم الأن زيادة القضاة في الحضور بجلسة المرافعة عن النصاب العددى الذي حدده القانون الاصدار الحكم لا يغيد الشراكهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة أو مساحمتهم في اصدار جميع الأحكام فيها ، وإنما هو تنظي داخلي قصد به تيسير توزيع العمل فيما بينهم ، بحيث لا يخل بالتشكيل المصوص عليه قانونا ، وإذ جاءت الاوراق خلوا تما يدحض حصول المداولة قانونا على النصوص الذي أثبته الحكم المطعون فيه ، فإن النهى عليه بالبطلان يكون غير صديد . ونقش £ 1 / ٧ / ٧ / ٧ طعن وقم ١٩١١ السنة ٤٨ قضائية ) .

٣ ــ وجوب صدور احكام محكمة الاستناف من ثلاثة مستشارين سمعوا المرافعة وتحت بينهم المداولة دون غيرهم . كالفة ذلك . أثرها . بطلان الحكم . الأصل هو صحة الاجراءات من واقع ماأثبت بالحكم وبمحضر الجلسة . عبء البات العكس على من يدعيه . (نقض 19٧٩/٣/١٤

ع. وجوب صدور الحكم من ذات الهيئة التي سمعت المرافعة . مادة ١٩٧٧ مرافعات .
 تخلف أحد أعضاء الهيئة وحضور آخر جلسة تأجيل النطق بالحكم لاتمام المداولة . لايفيد اشتراكه في المداولة . ر نقض ٨ / ١٩٧٣ / ١٩٧٦ ) .

٥ ــ اثبات حضور القاضي للمداولة . مؤداه . اشتراكه فيها . ( نقض ١٩٨٠ / ١ / ١٩٨٠ اطهر . وقم ٣٨٦ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٦ بطلان الحكم الناشىء عن اشتراك قضاة فى المداولة خلاف الذين سمعوا المرافعة . م
 ١٦٧ مرافعات . تعلقه بالنظام العام . الخمسك به أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون النعى بالبطلان مطروحا على محكمة الاستئناف . ( نقض ٣٩ / ١٠ / ١٩٨٢ طعن رقم ٨٨٩ لسنة .
 ٩٤ قضائية ) .

٧ ــ النص فى المادة ١٩٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا والنص فى المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم فاذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يبون فى الحكم مسودة الحكم ، ثم النص فى المادة ١٧٥ من هذا القانون على وجوب أن يبين فى الحكم

أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته. مفاده أن النمي بصدورة من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة يكون شاهده ودليل ثبوته هو نسخة الحكم في هذا الصدد هو الباته محضر الجلسة التي تلي بها منطوق الحكم ، ذلك أن العبرة بسلامة الحكم في هذا الصدد هو بالحينة التي أصدرته لا الهيئة التي نطقت به أذ ليس ثمت مايمنع من مشاركة قاض في الهيئة التي نطقت بالحكم وحلوله عمل القاضي الذي سمع المرافعة واشترك في اصدار الحكم ووقع مسودته ثم تغيب لمانع عبد النطق به وهو بيان يثبت بنسخة الحكم الاصلة ولا يتطلب القانون الباته بمحضر الجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ الذي قدمت الطاعنة صورته لا يحوى سوى النبات أسماء القضاة الذين حضروا تلاوة منطوق الحكم عالا يعدوحده ودون لا يحوى سوى المبات المحافظة قد المترك في المفسل في الخصومة باصدار الحكم المبعى عليه شالفا لاسم من سمع المرافعة قد المترك في الفصل في الخصومة باصدار الحكم المبعى عليه المناطقة من أمن على المنقاره الى الدليل . ( نقض بالمبطلان ، ومن ثم يكون النمي بهذا السبب غير مقبول لافتقاره الى الدليل . ( نقض بالمبطلان ، ومن ثم يكون النمي بهذا السبب غير مقبول لافتقاره الى الدليل . ( نقض المبوا المنة ٢١ الحرة الاوت الاوت المبورة النمي المبورة النمي المبورة النمي المبورة النمي المبورة المبورة المبورة المبورة النمي عليه المبورة من المبورة النمية المبورة المبورة النمية المبورة المبورة المبورة المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبورة النمية المبارة المبورة النمية المبورة المبورة النمية المبورة النم

٨ ـــ لما كان المشرع في القرار بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم ( والذي حل محله القانون ١٧ سنة ١٩٨٣ ) قد ناط بمجلس نقابة المحامين وباللجان التي يشكلها انجلس ، تقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل، وكان تقدير اللجنة للاتعاب في هذه الحالة بعد قضاء في خصومة وكانت مخالفة قرارات اللجنة لا سس النظام القضائي وانحرافها عن الاصول العامة يجعل هذه القرارات باطلة وكان من هذه الاصول مانصت عليه المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات السابق. ( تطابق المادة ١٦٧ من قانون المرافعات الحالي ) على أنه ، لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والاكان الحكم باطلا ، وكان ورود أسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وان كان يجوز أن يكون نتيجة لخطأ مادي يقع عند اعداد الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، غير أن تصحيح هذا الخطأ بجب أن يستمد عما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكملا له ، وأن تكون المحكمة قد خلصت الى هذه النتيجة بأسباب سائغة تؤدى اليها ، لما كان ذلك وكان بيين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوضح أن الثابت من محضر جلسة ٣ ـــ ٥ ـــ ١٩٦٤ التي صدر فيها أمر تقدير الاتعاب أن اللجنة كآنت مشكلة من الاساتلة ... ، استند في رفض الدفع ببطلان الأمر الى أن الوضع قد استقام بصدور قرار من الجهة التي أصدرت الامر بتصحيح تشكيل اللجنة باستبدال أسم الاستاذ ... باسم الاستاذ .. لاستدراك ماوقع في اسم أحد الأعضاء من خطأ مادي وأنه قد تم التأشير بهذا التصحيح على نسخة الامر الاصلية واذ كان التصحيح الذي اجرته لجنة النقابة لا يتغق مع ماثبت بمحضر جلسة النطق بالامر الذي دل على حضور أربعة أعضاء من بينهم الاستاذ ... واشتراك هذا الاخير في المداولة واصدار الامر ، ومن ثم فلا يكون لهذا التصحيح من أثر عل ماثبت بدبياجة الامر قبل تصحيحها، وبالتالي يكون هذا الامر باطلا، وان خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في القانون بما يوجب نقضه . ( نقض ١٩٧٤/٥/٩ سنة ٢٥ ص ٨٤٠).

4 ــ لما كان الثابت من الصور الرحمية غضر جلسة ١٧٧ / ٤ / ١٩٧٩ المرفقة بأوراق

الطعن أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم كانت مشكلة من المستشارين .... ، وكان النابت من بيانات الحكم المطعون فيه المرفقة صورته الرسمية بأوراق الطعن ، أن الهيئة التي أصدرته ونطقت به بتاريخ ١٩٧٩ / ٥ / ١٩٧٩ كانت مكونة من المستشارين .... ، فان مفاد ذلك أن أحد المستشارين الذين سمعوا المرافعة في الدعوى وهو المستشار .. لم يحضر تلاوة الحكم المطعون فيه وحل محلة آخر هو المستشار ، واذ جاء الحكم خلوا من بيان أن المستشار الذي لم يحضر العلق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته فان الحكم يكون مشوبا بالبطلان تما يستوجب نقضه . ( نقض ٩ / ٤ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ٣ / ٤ / ١٩٥٧ المكتب الفني السنة النامنه ص ٤٦٠ ) .

 ١١ ـــ الاشتراك في المداوله. مناطه. التوقيع على مسودة الحكم. (حكم النقض السابة.).

١٣ - اشتراك قضاة فى المداولة غير الذين محموا المرافعة . اثره . بطلان الحكم بطلانا متعلقا بالنظام العام . شرط ذلك . أن يكون السعى على الحكم الابتدائى مطروحا على محكمة الاستناف . عدم تمسك الطاعن أمام هذه المحكمة ببطلان الحكم الابتدائى . اثره . حيازتمقوة الامر المقضى التي تسمو على قواعد النظام العام .

( نقض ۱۹۹۳/۲/۱ طعن رقم ۲۳۳۳ لسنة ۵۸ قضائية )

## مادة ۱۹۸ مادة ۱۹۸

لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه ، أو ان تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان العمل باطلا .

هذه المادة تقابل المادة ٣٤٠ من القانون الملغي .

## التعليق :

لا خلاف بين النصين سوى أن المشرع نص صراحة في القانون الجديد على البطلان في حالة مخالفة أحكام المادة .

# الشرح:

البطلان في الحالات المنصوص عليها في المادة لا يتعلق بالنظام العام الأنه مقرر لمصلحة الحصوم .

ومما هو جدير بالذكر أنه اذا صدر الحكم في الدعوى ولم يستند اطلاقاعن قريب أو بعيدإلى ا اقوال أو أوراق أو مذكرات تمت من جانب أحد الخصوم في غفلة من الخصم الآخو ودون حصوفا في مواجهته فان الإجراءات تكون باطلة عملا بهذه المادة ولكن الحكم يكون صحيحا سليما في هذا الصدد ولا يجوز الطعن فيه لانتفاء المصلحة .

ولا يجوز للمحكمة أن تقبل مذكرات قدمها أحد الخصوم دون أن تعلن للخصم الآخر أو يطلع عليها مالم تكن المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات بطريق الايداع . وذلك عملا بالمادة ١٧١ بعد تعديلها بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ ومخالفة كل ذلك يترتب عليه البطلان . والبطلان في هذه الحالة نسبى .

ولا يعيب الحكم إن استند الى مستندات قدمت خلال فترة حجز الدعوى للحكم دون تصريح بذلك مادام الخصم قد اطلع عليها وكان حقه في الرد قائماً حتى ولو لم يرد عليها مادام لم يطلب من المحكمة صراحة استبعادها أو اعادة الدعوى للمرافعة للرد عليها .

واذا قدمت مستدات أو مذكرات دون تصريح من اشحكمة ودون أن يطلع عليها اختسم ولم يعول عليها الحكم في قضائه فلا بطلان .

### أحكام النقض:

٩ ــ متى انعقدت اخصومة امام المحكمة باعلان الخصوم على الوجه النصوص عليه فى قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق غم اتصالا بها الا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه

المرحلة ـــ مرحلة المداولة واصدار الحكم ـــ بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمسع على الحصوم ابداء أى دفاع كما يحرم الاستهاع الى احد منهم فى غيبة الآخر . ( نقض ٢/٧/٣ المكتب الفنى السنة السابعة ص ١٩٥٦/٣/٣ ) .

٧ ــ اذا بدا للمحكمة بعد حجز دعوى للحكم أن تعيدها الى المرافعة استنافا للسير فيها تحتم دعوة طرق الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهما قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغنى عن اعلان الغائب أن تقرر الحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانا له اذ لا يجوز للمحكمة أن تقرر اغفال إجراء يوجه القانون ولم ينص القانون على اغفال اعلان طرق الخصومة ، الا اذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كم هو مستفاد من مفهوم نص اعلان طرق الخصاف مرافعات . ( نقض ٧ / ٧ / ٥ المكتب الفنى السنة السابعة ص ١٥١) .

٣ \_ أم يتطلب المشرع في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات اطلاع الخصم أو اعلانه بما يقدمه خصمه من أوراق ومذكرات الا في حالة تقديمها أثناء المداولة التي تنقطع بها صلة الخصوم بالمدعوى وتصبح في حوزة المحكمة لبحثها والمداولة فيها . ( نقض ١٩٧٩ / ٣ / ١٩٧٩ طعن رقم ٢ / سنة ٤٦ فصائية ) .

٤ ــ تقديم أحد الخصوم مستدات بعد حجز الدعوى للحكم . للمحكمة عدم التعويل عليها طلماً لم تصرح بتقديمها ولم يثبت اطلاع الخصم الآخر عليها . ( ١١ / ١ / ١٩٧٩ طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٦ — اذا كان الطالب قد قدم فى فترة حجز القضية للحكم ورقة غير معلنة للخصوم وعليها توقيع مسبوب له وتتضمن تنازله عن دعوى المخاصمة وكان ترك الخصومة انما يكون باحدى الطرق الى حددتها المادة ١٤١ من قانون المرافعات باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صريح فى مذكرة موقعه من التارك أو وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بابدائه شفويا بالجلسة واثباته فى المخصر ، ومن ثم تطرح المحكمة الورقة المذكورة . ( نقض ٩ / ١٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧ ٦٤ / ١٩٨٠ عطن رقم ٧ ١٤ / ١٩٨٠ عليه المحدودة . إلى ١٩٧ / ١٩٨٠ عليه المحدودة . إلى المحدود المحكمة الورقة المذكورة . إلى المحدودة عليه المحدودة الم

٧ ــ النص فى المادة ١٦٨ من تقين المرافعات على أنه ٥ لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه ، أو أن تقبل أوراقا من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليا والاكان العمل باطلاء والنص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من الحاح الخصرة الثانية من الاجراء ، ذات القانون على أن أه و لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء ، ويله في فية خصمه ومن قبول مستدات أو مذكرات من أحدهم دون اطلاع الحصره أو وكيله في غية خصمه ومن قبول مستدات أو مذكرات من أحدهم دون اطلاع الحصم الاخر على غالفة ذلك البطلان ، واذا ثبت تحقق الهاية التي قصد الشارع الى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فان من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان . فاذا كان الثابت من الصورة الرحمية غصر جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٦ المودعة مورة ورعية منها ملك المفت الطعن ــ الاشارة الى المذعر وتضمنت مذكرة المطعون ضده . المودعة صورة وحية منها ملك الطعن ــ الاشارة الى فحرى الشهادة الرحمية الصددة من هيئة التأمينات الاجتاعية بعدم وجود مستحقات على فحرى الشهادة الرحمية الصددة من هيئة التأمينات الاجتاعية بعدم وجود مستحقات على

المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ ٧٥ م. ١٩٧٦ و العلاة تحت رقم 10 دوسيه .
وكان مفاد ذلك أن الطاعنة قد أحيطت علما بايداع هذا المستند وأتيحت لها فرصة الرد على ماجاء بمذكرة المطعود ضده في خصوصه وذلك بتصريح من الحكمة بتقديم المذكرات الحاصات خلال أسبوع من حجز الدعود للحكم لجلسة ١٩٧٦/١/١٦ وقد كان في مكمة الطاعنة أن تتقدم بما قد يعن لها من دفاع خاصة وقد مد اجل الحكم اداريا الى جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦ تتقدم بما قد يعن لها من دفاع خاصة فحد المناسبة المحكمة ان هي عولت في قضائها التي هذا المستند المطروح في الدعوى اذ قد اتبحت للطاعنة فرصة لمرد عليه وبذلك تحققت العابية السيد المشارع باطلاع الحصم على ماقد يقدمه خصمه من دفاع أو أوراق أو مذكرات مع تحدد الرد عليه فان النمي على الحكم المياشلان في هذا الخصوص يكون على غير اساس.

٨ ـ اذا كان مفاد نص المادة ١٩٨٨ مرافعات ... وعلى ماجزى به قضاء هذه المحكمة .. ان الشارع رأي حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الاستماع أثناء المداولة ... أى بعد قفل باب المرافعة في المدعوى ب لأحد الخصوم أو وكيله في غية خصمه ومن قبول مستدات أو مذكرات من المدعوى ب لأحده دون اطلاع الحصم الآخر عليا ورتب على مخالفة ذلك البطلان ، وكانت الحكمة قد المضنع عما قدمته الطاعنة ... في فترة حجز المدعوى للحكم ... من مستدات ... لم تصرح أصلا بتقديها ولم ينبت اطلاع الخصم عليا فانها تكون في مطلق حقها الخول في المادة سالفة الذكر. ولا على المحكمة إذا اعتبرت تلك المستدات غير مطروحة عليا ولا الزام لها بأن تشير اليا أو ترد عليا و من النبي على حكمها بالقصور في السيب يكون على غير أساس . ( نقض عليه إذ ومن أفان النبي على حكمها بالقصور في السيب يكون على غير أساس . ( نقض ما 1/ ١٨/ ١٨/ ١٨ ومن رقم قان النبي على حكمها بالقصور في السيب يكون على غير أساس . ( نقض ما 1/ ١٨/ ١٨ ومن و المناز الم

٩ ــانه وإن كان لا يجوز للمحكمة اثناء المداولة أن تقبل اوراقا او مذكرات من أحد الخصوم دوراً أطلاع الخصم الآخر عليها ليسنى له ابداء دفاعه في شأتها اعمالا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، الا أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على شيء تما جاء بالمدكرة التي قدمتها المطعون ضدها في فحرة حجز القضية للحكم \_\_ وأيا كان وجه الرأى في صحة اعلانها للمشهر افلاسه \_ ولم يورد في اسبابه مضمون تلك المذكرة واقتصر على بيان الطلبات الواردة في ختامها والتي لا تخرج عما جاء بصحيفة الاستئناف كم لم يعتد الحكم المطعون فيه بالمذكرة في تعجيل الاستئناف المنضم المهدون قبله بالمذكرة في تعجيل الاستئناف رقم ... والذي يعتبر معجلا تلقائيا بتعجيل الاستئناف المنضم البه رقم ... ، ومن فان النحي على الحكم المطعون فيه بالبطلان والانحلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . ( نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٧٨ ) .

١٠ - منى كانت المذكرة قد أعلنت لوكيل الطاعن (٢٠ / ٥ / ١٩٧٣ وأعلن الطاعن مذكرته الحتامية للمطعون عليها ف (١٩ / ٥ / ١٩٧٣ قيكون قد توافرت له فرصة الرد على ماتضمته مذكره خصمه من دفاع ، واذ كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الفرض من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الاخر عليها وفقا لنص المده الخصوم دون اطلاع الخصم الاجر عليها وفقا لنص المادة ١٩٦٨ من قانون المرافعات الما هو عدم اتاحة القرصة لاحد الخصوم لابداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه وهو ما لم يتحقق في خصوصية هذه الدعوى . فان الادعاء باعلان المذكرة .

بعد الميعاد المخصص لتقديم المذكرات يكون فى غير محله . ( نقض ٣٣ / ٣ / ١٩٧٨ صنة ٩٩ أ المدد الاول ص ٥٨٠ ) .

١١ ــ شرط تقديم مستدات في فترة حجز الدعوى للحكم هو أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها واطلع الخصوم عليها ، وليس يكفي في ذلك اعتلان الحافظة ولو تضمنت فحوى المستد مادام لم يثبت اطلاع الخصم عليه بذاته . ( نقض ١٩٧٨/٥/٣١ سنة ٢٩ العدد الاول ص ١٩٦٧) ، نقض ١٩٨٤/٥/٣٧ طعن رقم ٧٠٧٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

 بـ تقديم مستدات بعد حجز الدعوى للحكم دون اعلان من الحصم الآخريها . استاد المحكمة في قضائها على هذه المستدات . أثره . بطلان الحكم . ه ١٩٨٨ موافعات . ( نقض ١٩٨٣/٦/٧١ طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٣ ـ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى اذا انتهت المرافعة فيها ثم أجلت للنطق بالخكم من غير أن يرخص لاحمد من الخصوم بتقديم مذكرات فان المحكمة لا يجوز لها أن تقبل مذكرة من أى منهم ولا أن تعير مافيها الثفاتا اذا حصل انها اطلعت عليها ( نقض ١٩٨٤/١/٣ طعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٥ قضائية ، نقض ٢٤ / ٣ / ٢٩٨٢ طعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٥ قضائية ).

١٤ \_ من المقرر فى قضاء النقض أن الخصم الحقيقى هو من توجه اليه طلبات فى الدعوى أو يعترض سيلها منازعا فيها ، أما من يختصم لبحكم فى مواجهته دون أن توجه اليه طلبات ، ولم يدفع الدعوى بما يعترضها فلا يعد خصما حقيقيا فيها وبالتالى فلا يعرل على عدم اعلائه بمذكرات الخصوم طالما لا يخرج الوارد بها عن نطاق الدعوى ولا يعنيه بطلب ما . (نقض 19٨٤//١٥)

 ١٥ حـ علم جواز قبول المحكمة أثناء المداولة أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الاخر . م ١٩٦٨ مرافعات . تصريح المحكمة بذلك ليس من شأنه عدم الالتزام پيذه القاعدة . اعادة الدعوى للمرافعة . صيرورة المذكرة ضمن موفقات الدعوى . ( نقض ١٩٨٣/١٢/٢ طمن رقم ٣٠١ لسنة ٤١ قضائية ) .

### تمليق :

يتعين ملاحظة أن المادة ١٧١ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ أجازت للمحكمة أن تصرح بتبادل المذكرات بالايداع فيراجع التعليق عليها .

١٦ ــ للخصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى أو فى مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم متى رخصت لهم المحكمة بتقديم المذكرات وأطلع عليها الخصم . ( نقض ٣٤ / ١٩ / ١٩٨٣ / طعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٧ ـــ القانون لم يحدد ميعادا لحصول التنازل ـــ ومن ثم ـــ فانه يجوز طلب ترك الخصومة الى ماقبل النطق بالحكم فى الدعوى ، ويتعين على المحكمة الاستنافية التقرير به متى تيقنت من حصول النرك من المستأنفين ، فان هى تشككت فى حصوله أعتبر ذلك من الاسباب الجدية التى تحيز للمحكمة أن تعيد الدعوى للعرافعة عملا بالمادة ١٧٣ من قانون المرافعات لتأكد من

صدور الترك من المستنفين فان تحقق كل ذلك وجب عليها التقرير باثبات ترك الحصومة بالاستناف ، ولا يغير من ذلك مانصت عليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، من أنه و لا بجوز للمحكمة أثماء المماولة أن تسمع أحد الحصوم أو وكيله الا بحضور خصمه أو أن تقبل أوراقا أو أرمذكرات دون اطلاع الحصم الآخر والا كان العمل باطلا ، ذلك أن المخطور على المحكمة هو قبول دفاع في غلقة الحصم الآخر في خصومة قاتمة ، ولا يندرج تحت هذا المفهوم به بطيعة أسال حظايات التنازل من الحصومة فاتمة ، ولا يندرج تحت هذا المفهوم به بطيعة علمه وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة في الاعتراض على الثول بعد أن أصبح في مأمن من اقامة علمه وعلى ماجرى به قضاء هذه الحكمة في الاعتراض على الثول بعد أن أصبح في مأمن من اقامة الستناف جديد ، ومن ثم فلا يكون هناك مانع لدى المحكمة به فرة المداولة ب من قبول مثل المتناف بحديد ، ومن ثم فلا يكون هناك مانع لدى المحكمة في موضوعها . ( نقض ٣١ / ١ ٩ / ١٩٨٣ طمن رقم ٧٧ السنة ٤٨ قضائية ) .

١٩ - قاصدة عدم جواز قبول مستدات أو مذكرات من أحد الخصوم في غير الجلسات المحددة لنظر الدجوى دون اطلاع الخصم الآخر عليها الا أن تودع وفق صحيفة الدعوى. المادتان ١٦٥٨ ، ١٩٥٥ موافعات . أصل من اصول المرافعات لا يسوغ الحروج عليه ولو أذنت به المحكمة . (نقض ١٩ / ١ / ١ / ١٩٨٨ طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ٧٧٧) .

## تعليق :

هذا الحكم خرج على ماهو مستقر لى قضاء النقض على النحو السابق لأنه اعتبر قبول مذكرات أو مستدات فى فترة حجز الدعوى للحكم ولو بإذن المحكمة يؤدى الى بطلان الحكم باعتبار أن البطلان فى هذه الحالة متعلق بالنظام العام وهو رأى \_ تى تقديرنا \_ محل نظر .

١٩ -- تقديم مذكرة خلال فترة حجز الدعوى للحكم بعد انتهاء الاجل المحدد . أثره . التفات المحكمة عنها لاعيب .

# (نقض ١٩٩٢/٥/٧ ط ٢١٨٥ لسنة ٥٧ ق )

٣٠ صن المقرر ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن ماترمى إليه المادة
 ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول مستندات أو مذكرات من أحد الحصوم دون
 إطلاع الحصم الآخر عليها إنما هو ألا يمكن أحد الحصوم من إبداء دفاع لم تتح الفرصة لحصمه
 عليها .

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٩ طعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٧ ق )

مادة ۱۳۹ مبادة ۱۳۹

تصدر الاحكام بأغلية الاراء فاذا لم تتوفر الاغلية وتشعبت الاراء لاكثر من رأيين وجب أن ينضم الفريق الأقل عددا أو الفريق الذي يضم أحدث القضاة لأحد الرأيين الصادرين من الفريق الاكثر عددا وذلك بعد أخذ الآراء مرة ثانية .

هذه المادة تطابق المادة ٣٤١ من القانون الملغي:

الشرح:

من المقرر أن المداولة تنتهى بأخد الرأى بين القصاة ويصدر الحكم برأى الأغلية المطلقة وهو ينسب الى المحكمة بكامل هيتها سواء أصدر بالأغلية ام بالاجماع ، فلا يذكر فى الحكم أنه صدر بالاجماع أو بالأغلية فالما يسفر أحد الرأى فى أول مرة عن اغلية مطلقة كما لو تشعبت الآراء الى أكثر من رأين ولم يجز أحدهما الأغلية المطلقة أعيد أخذ الآراء ، فان لم تسفر الاعادة عن أغلية مطلقة ، وجب على الفريق الأقل عداد أو الذى يضم العضو الأحدث أن ينضم الى أحد الآراء من الأكثر عددا ليصل به الى الأغلية المطلقة فاذا كانت الحكمة مشكلة من ثلاثة من الآراء من الأكثر عددا ليصل به الى الأغلية المطلقة فاذا كانت الحكمة مشكلة من ثلاثة من المعضو الأحدث الى أحد الرأين الآخرين لترجيحه ، واذا الاعادة عن تعديل فى الآراء أن يضم العضو الأحدث الى أحد الرأين الآخرين لترجيحه ، واذا كانت الحكمة مشكلة من خمسة كمحكمة النقش وانقسمت الآراء ، فأيد احدهما عضوان وأيد النالى عضوان ورأى العضو الخاص رأيا ثالثا وجب اعادة اخذ الرأي فاذا لم تسفر الاعادة عن المطبقة النامنة من راحب على العضو المنفرد ولو كان رئيس المحكمة أن ينضم الى أحد الرأين الزجيحه . ( الوسيط للدكور ومزى سيف الطبعة النامنة ص ١٦٧٨ ) .

مادة ۱۷۰ مادة ۱۷۰

يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا فى المداولة أثناء تلاوة الحكم فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم .

هذه المادة تطابق المادة ٣٤٣ من القانون القديم .

# الشرح :

المانع الذي يزيل عن القاضى صفته كالنقل أو العزل أو الاحالة على المعاش أو الموت لا يكفسي معه الامضاء على مسودة الحكم لان الامضاء في هذه الحالة لا يفيد معنى الاصرار على الحكم لان القاضى لا يملك حينك الاصرار على الحكم أو العدول عنه وينبغي أن يكون المانع ماديا كالمرض أو غذرا بحول بينه وبين الحضور للمحكمة كالسفر أو وفاة قويب له .

وندب القاضي للعمل في غير محكمته لا يترتب عليه زوال ولايته بمحكمته التي ندب منها وتكون له الحق في الاشتراك في الأحكام الصادرة في الدعوى التي سمع فيها المرافعة .

ولا تزول ولاية القاضي المنقول الا بابلاغه قرار نقله من وزارة العدل .

واذا صدر مرسوم بالحركة القضائية متضمنا نقل القاضى لوظيفة اخرى كأن ينقل الى النيابة العامة مثلاً أو يرق من رئيس محكمة لدرجة مستشار ثم حلف ايمين فان ولايته تزول بحلفه حتى ولو كان ميعاد تنفيذ الحركة لم يحل وحتى ولو لم يكن قد اخطر بالمرسوم من وزارة العدل أو من محكمته

وتزول عن القاضى ولايته بوقفه عن عمله بصفة مؤقتة ويأخذ حكم الوقف الاجازة الحمية المصوص عليها في قانون السلطة القصائية .

والعبرة فى سلامة الحكم بالهيئة التي اصدر تدهو وقعت مسودته لا بافيئة التي نطقت به فاذا عرضت دعوى أحوال شخصية بين مسلمين ونظرتها دائرة مشكلة من قضاة مسلمين وتداولت فى الدعوى وحررت الحكم ووقعت مسودتها الا ان قاض غير مسلم اشترك فى النطق بالحكم لهياب قاض مسلم فان ذلك لا يؤدى الى البطلان . ( راجع كتابنا فى التعليق على الاثبات الطبعة الخامسة ص ٢١٤ ) .

# أحكام النقض:

١ ـــ اذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ووقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب اثبات ذلك في الحكم والا لحقه البطلان ( نقض ٢٧ / ٥ / ٥ هموعة النقض في ٣٥ سنة الجزء الأول ص ٤٤٥ قاعدة رقم ١ ، نقض ١ / ١ / ٧ طمن رقم ١٩٨٠ طمن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٥ أستة ٤٥ أستة ٤٥ أفضائية ، نقض ٢ / ١ / ١٩٨٠ طمن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٥ أفضائية ، نقض ٢ / ١ / ١ / ١٩٨٩ طمن رقم ٣٩ السنة ٣٥ قضائية ) .

٣ ــ بطلان الحكم الناشيء عن أن أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة لم يحضر النطق به ولم

يوقع على مسودته بل الذي حضر تلاوته وأمضى مسودته هو قاض آخر هو بطلان متعلق بأساس النظام القضائى أى بالنظام العام فالطعن بهذا البطلان جائز فى أى وقت بل أن على المحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها ( نقض ٢ / ٧ / ٣٣ المرجع الاول السابق ص ٥٤٣ قاعدة رقم ٧ ).

٣ \_\_ يلزم ثبوت صفة القاضى له حى النطق بالحكم وذلك لتوافر له مكنة الاصرار على رأيه أو المعدول عنه حتى ذلك الوقت فمتى كان الثابت أن أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة قدم استثالته من وظيفته وصدر قرار وزارى بقبولها وبرقع اسمه من سجل قيد رجال القضاء العادى فبل اصدار الحكم لمطعون فيه والنطق به فإن الحكم يكون باطلا ( نقض ٥ / ٦ / ٨٥ المكتب

٤ ــ عدم زوال صفة القاضى .النقول الا بتبليغه قرار النقل بصفة رسمية من وزير العدل . لا اعتداد بصدور القرار قبل النطق بالحكم.عدم جدوى الاستاد الى كشف توزيع العمل بانحكمة المنقول اليها طالما أنه لا يفيد أنه قد ابلغ بحرسوم نقله قبل صدور الحكم . (نقض 1930/1/16

٥ ــ اذ كان النابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن أحد السادة القضاة الذين مجموا المرافعة لم يحضر تلاوة الحكم الابتدائى وحل محلة آخر ، وخلا الحكم الابتدائى من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته الا انه لما تكان بطلان الحكم لا يقبل التجزئة والقضاء به يؤدى الى انعدامه برمته وكانت الطاعنة قد قبلت الحكم الابتدائى في شق منه فحاز هذا الشق قوة الأمر المقضى فيه التي تعلو على النظام العام فانه يحتم معه النظر في ابطاله في شقه الآخر الذى قصرت الطاعنة استنافها عليه . (نقض جمه على العلام على . (نقض 19٧٧/٤/٣

٣ \_ بيان أسماء المستشارين المثلاثة الذين أصدروا الحكم في ديباجته . تذييل الحكم بما يفيد أن مستشار! آخر سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع على المسودة . عدم ايراد اسم المستشارين الآخرين اللذين اشتركا معه في ذلك سواء في بيانات الحكم أو في محضر جلسة النطق به . أثره . بطلان الحكم . ( نقض ٢ / / ١١ / ١٩٧٨ طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٧ ــ وجود مانع لدى القاضى الذى اشترك فى وضع الحكم من الحضور وقت تلاوته .
 توقيمه على المسودة . لا بطلان . عدم لزوم الافصاح فى الحكم عن بيان المانع . ( نقص الوقيمه على المسودة . لا بطلان . عدم لزوم الافصاح فى الحكم عن بيان المانع . ( نقص ١٩٨٨ / ١٩٨٨ طعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٩ قضائيه ) .

 ٨ \_ تغلف احد القضاة الذين سمعوا المرافعة عن حضور جلسة النطق بالحكم . خلو الحكم من بيان أن القاضى الذي لم يحضر النطق به قد أشترك في المداولة ووقع على مسودته . أثره .
 بطلان الحكم . المواد ٢٩٧ ، ١٧٠ ، ١٧٧ مرافعات . ( نقض ٧ / ٥ / ١٩٨٣ طعن رقم .
 ٢ كلسنة ٥٦ فضائية ) . ٩ — النص في المادة ١٩٧٠ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قد توقع أنه قد يعرض للقاضى الذي اشترك في وضع الحكم ما الموالى بينه وبين حضوره بشخصه وقت تلاوته فاكتلى بأن يوقع على المسودة على أن يين في الحكم أن القاضى الذي لم يحضر السطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته والا كان اطلاء ، وفن كان من المتعين أن يكون المانع القهرى الذي يحيز الاستعاضة بتوقيع القاضى صنودة الحكم عن حضوره هو المانع المادى المجرد دون المانع القانولي المشادى بين زوم هلمه الله عني رأيه أو المعدل عنه حتى ذلك المستعاضة بين المنطق بالحكم عن بيان المانع ، لأنه أله بين بشخص القاضى ومن الموت عنه حتى ذلك المستون علم المنافق المنافق والمدون عنه حتى ذلك المستون علم المنافق المنافق والمنافق ومن المنافق المنافق المنافق وقت العلق بالحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد إشتمل على المسير العرف علم ، وكانت الاوراق خلوا تما يقيد تحقق مانع قانوني بالقاضى المشار البه فان المعي صدى الحكم المحلان سيكون على غير أساس . ( نقش ١٩ / ٣ / ١٩٨٠ سنة ١٩ قضائيه ) .

١ حراز مشاركة قاض في الهيئة التي نطقت بالحكم بخلاف من سمع المرافعة ووقع على مسودته . شرطه . يبان ذلك في نسخة الحكم الاصلية . ( نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٩ طمن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٣ قضائيه ) .

#### مادة ١٧١

يجوز للمحكمة عقب إنتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم فى الجلسة ويجوز لها تأجيل أصداره إلى جلسة أخرى قريبة تحددها .

وإذا صرحت المحكمة بتقديم مذكرات خلال فترة حجز الدعوى للعكم وجب عليها تحديد ميعاد للمدعى يعقبه ميعاد للمدعى عليه لتبادلها ، باعلانها ، أو بإيداعها قلم الكتاب من أصل وصور بعدد الخصوم أو وكلائهم بحسب الأحوال وصورة اضافية ترد للمودع بعد التأشير عليها من قلم الكتاب باستلام الأصل والصور وتاريخ ذلك ، ويقوم قلم الكتاب بتسليم الصور لذوى الشأن بعد توقيعهم على الأصل بالاستلام ، ولا يجوز سحب المستدات من الملف إذا طعن فى الحكم أو قبل انقضاء مواعيد الطعن ، مالم يأمر رئيس الحكمة بغير ذلك .

## التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ اذا اضيفت اليها بمقتصاه الفقرة الثانية منها . المشسوح :

يتعين على المحكمة في حالة حجز الدعوى والتصريح بتقديم مذكرات أن تفصح في قرارها عن

الطريق الذى سيم بها تبادل المذكرات وما إذا كانت بطريق الاعلان أم بطريق الايداع فإن لم تبين الطريقة يكون الطريق الواجب اتباعه هو الاعلان باعتبار أن هذا هو الأصل طبقاً للقواعد العامة ، ويقوم مقام الاعلان ان تسلم صورة المذكرة للخصم أو وكيله مباشرة بشرط أن يوقع على الأصل بما يفيد ذلك ولا يجوز تسليمها لوكيل مكتب عامى اخصم الا إذا كان المحامى قد وكله رسميا بذلك وبشرط أن يدون رقم التوكيل في اصل المذكرة .

وفي حالة تصريح المحكمة تقديم المذكرات بالايداع فإن مجرد تسليم المذكرة والصور لقلم الكتاب يترتب عليه اعتبار أن الحصم قد علم بها سواء تسلمها منه أو لم يسلمها ولا يجوز لمن قدم المذكرة أن يثبت تقديمها وتاريخه الا بالصورة الاضافية الموقع عليها من قلم الكتاب

وف رأينا أن المشرع أراد بهذا الاجراء الاحياط لتلاعب قلم الكتاب في استلام الملكرات ونرى أن هذا الاجراء وان كان يبدو أنه خاص بحالة إيداع المذكرات فإنه يسرى أيضا في حالة تبادل المذكرات بالاعلان حتى تم عملية ضبط تقديم المذكرات في مواعيدها وعلى ذلك يعين على مقدم اعلان المذكرة لقلم الكتاب أن يقدم منها صورة اضافية لقلم الكتاب ليؤشر عليها بما يفيد الاستلام وتاريخه ويستحسن أن يختمها بحاتم الدولة ويردها لمقدم المذكرة.

وإذا وضعت المحكمة ميعادا تبادل المذكرات التزمت به والتزم به الخصوم إذا تمسك كل منهم قبل الآخر بيذا الميعاد الآأنه إذا تجاوز أحدهم الميعاد ولم يطلب الحصم الآخر إستبعاد المذكرة لتقديمها بعد الميعاد وأخذت بها المحكمة فلا بطلان لأنه أمر لا يتعلق بالنظام العام أما إذا تمسك الحصم به وكانت له مصلحة فيه تعين على المحكمة أن تستبعد المذكرة والتي قدمت بعد الميعاد أو تعبد الدعوى للمرافعة ليطلع الحصم على هذه المذكرة التي قدمت بعد الميعاد لتكون له فرصة الرد عليها .

ومما هو جدير بالذكر أنه ليس للمدعى أن يطلب استبعاد مذكرة المدعى عليه إذ لا مصلحة له فى ذلك لأن المدعى عليه أخر من يتكلم .

وقد استحدث المشرع في عجز الفقرة الثانية من المادة حكما مؤداه أنه لا يجوز سحب مستدات من ملف الدعوى في حالتين الأولى إذا طعن في الحكم وثانيا قبل انقضاء مواعيد الطعن والحكمة من ذلك ما لاحظه المشرع من أن بعض الحصوم كانوا يسارعون عقب صدور الحكم إلى سحب مستداتهم أو بعضها بغية تعطيل الفصل في الدعوى أمام محكمة الطعن فأراد المشرع أن يتلا في هذا الأمر ، وعلى ذلك يتعين على من يريد سحب مستداته أن يتقدم لقلم الكتاب بطلب بذلك يرفق به شهادة من الجدول بأن طعنا لم يرفع عن الحكم ثم صورة من اعلان الحكم بطلب بذلك برفق به شهادة من الجدول بأن طعنا لم يرفع عن الحكم ثم صورة من اعلان الحكم الذي بدأ به ميعاد الطعن لكى يقدم له الدليل على أن ميعاد الطعن قد مضى بدون طعن .

وقد استشى المشرع من ذلك الحالة التى يأمر فيها رئيس المحكمة بتسليم المستندات إذ قد تعرض للخصم ضرورة ملحة فى سحب مستند أو أكثر لذلك أجاز المشرع لرئيس المحكمة فى هذه الحالة أن يأمر بتسليمه له وذلك سواء كان المستدمودعا في ملف دعوى جزئية أو ابتدائية . لذلك يتعين على طالب المستد أن يقدم لرئيس الحكمة طلبا بين فيه موررات سحب المستدات ولرئيس الحكمة أن يكلف ولرئيس الحكمة أن يكلف الطالب بايداع ملف الدعوى صورة فوتوغرافية أو طبق الأصل من المستد المسحوب قبل سحبه الطالب بايداع ملف الدعوى صررة فوتوغرافية أو طبق الأصل من المستد المسحوب قبل سحبه وقد اصدرت محكمة النقض حكما من أحدث أحكامها قضت فيه ان الخصم الذي يتعين اعلائه بمذكرات الخصوم هو الخصم الحقيقي فيها أما من يخصم دون أن توجه اليه طلبات ولم يدفع المدعوى بما يحرضها فلا يعد خصما حقيقيا فيها وبالتالي فلا يعول على عدم اعلائه بمذكرات الخصوم طالما لا يخرج الوارد بها عن نطاق الدعوى ولا تعنيه بطلب ما . ( الحكم رقم ٥ ) وهذا الحكم ناتج فهم واع لروح القانون .

وقد أوردت المذكرة الأيضاحية تعليقا على هذه المادة ما يلي :

" لم پتضمن القانون القائم تنظيما لتبادل المذكرات خلال فرة حجز الدعوى للحكم ، ثما أثار العديد من المشكلات في العمل ، لذلك حرص المشروع على وضع نظام لتبادل المذكرات خلال فرة حجز الدعوى للحكم يكفل العدالة والمساواة بين طرقى الحصومة ويحقق فما البسر في عرض دفاعهما ، فنصت المادة الثالثة من المشروع على اضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٧١ من قانون المرافعات ، تنص على أن تبادل المذكرات خلال فخرة حجز المدعوى للحكم وجب عليها تحديد طريق المرحت المحكمة بتبادل المذكرات خلال فخرة حجز المدعوى للحكم وجب عليها تحديد طريق تبادلها سواء بالاعلان ، أو بالايداع ، وتحديد ميعاد للمدعى يقدم فيه مذكرته يعقبه ميعاد أخر المدعى عليه لتقديم مذكرته يالرد على مذكرة المدعى ، ثم أوجبت في حالة الايداع بقلم الكتاب أن تكون المذكرة من أصل وصور بقدر عدد الخصوم أو وكلافهم بحسب الأحوال وصورة أن تكون المذكرة من أصل وصور بقدر عدد الخصوم أو وكلافهم بحسب الأحوال وصورة وتاريخه ، ويقوم قلم الكتاب بتسليم صور المذكرات إلى الحصوم أو وكلافهم بحسب الأحوال بعد توقيعهم على الأصل بالاستلام ، كما تضمن التعديل النص على أو كلاتهم بحسب المستدات من الملف الا إذا لم يطعن في الحكم ، أو كانت قد انقضت مواعيد الطعن في ، الا إذا أمر رئيس المحكمة بما يخالف ذلك » .

ليس هناك مايمنع تعجيل النطق بالحكم .

اذا حجزت المحكمة دعوى للحكم فليس هناك مايينع من تعجيل النطق بالحكم بشرط أن يكون ذلك بعد اقفال باب المرافعة وفى هذه الحالة بيدأ ميعاد الطمن فى الحكم من تاريخ اعلان الحكم لا من تاريخ النطق به . ١ ــ تأجيل النطق بالحكم اداريا لليوم التالي والنطق به في اليوم المذكور من المحكمة بكامل

### أحكام النقض:

هيئتها ليس سببا لبطلان الحكم . واذن فمتى كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة نحاضر الجلسات أن المحكمة انعقدت في يوم ١٨ من مايو وقررت بعد سماع أقوال الطرفين أن الحكم يصدر يوم ٦ يونيه ثم اثبت في المحضر انه نظرا لاشتغال أحد اعضائها بجلسة أخرى تقرر مد اجل الحكم لجلسة ٧ يونيه وفي اليوم المذكور انعقدت المحكمة وأصدرت حكمها المطعون فيه ف جلسة علنية فان القول بوقوع بطلان في الاجراءات اثر في الحكم يكون على غير اساس اما التحدي بما ورد في الجدول الاستثنافي من أن القضية اجلت للحكم ليوم ٣ يونيه ثم ليوم ١٠ يونيه ثم صدر الحكم في يوم ٧ يونيه فلا قيمة له اذ العبرة هي بما ورد في محاضر الجلسات . ( نقض ٢٥ / ١١ / ٥٣ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٣٥ قاعدة رقم ٥ ) . ٢ ـــ لا تنزيب على انحكمة اذا ماقررت تعجيل النطق بالحكم وحددت لذلك جلسة تسبق تلك التي كانت قد حددتها من قبل مادامت لم تمسّ حقا من حقوق الخصوم في الدفاع ومن ثم متى كان القرار الذي أصدرته المحكمة بتعجيل النطق بالحكم يقع تاليا لنهاية الميعاد المصرح فيه للطَّاعَين بايداً ع مذكراتهم ، وكان ثابتا من الاطلاع على القرار المذكور أن طرق الخصومة قد استوفيا دفاعهم شفويا ومذكراتهما الختامية فان النعي على القرار بالبطلان في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . ( نقض ١٩ / ١ / ١٩٦٤ سنة ١٥ ص ٨٦ ) . ٣ ــ تعجيل النطق بالحكم لجلسة سابقة على الجلسة انحددة . لا خطأ مادام أن قرار التعجيل لاحقا لانتهاء الاجل المحدد لتقديم المذكرات . علم الطاعنة بصدور الحكم وطعنه عليه بالنقض في الميعاد القانوني . تحقق الغاية من اعلانها بتعجيل الجلسة . ﴿ نقض ٣٠ / ١ / ١٩٧٨ طعن رقم ٨٥٤ لسنة ١٤ قضائية).

\$ — حجز المحكم للدعوى للحكم في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ الحكم المستأنف قصر الطاعن في مذكرته الدفاع في هذا الطلب. فصلها في موضوع الاستئناف دون تمكين الطاعن من ابداء دفاعه فيه. إخلال بحق الدفاع.

## ( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٦١ ق . جلسة ١٩٩١/١١/٢٦ )

رغم أن ماورد بها لا يخرج عن نطاق الدعوى ولا تعنيم بطلب ما ، ولم تعرض لدفاع الطاعن الثانى المبين بوجه النعى رغم انه دفاع جوهرى من شأنه ـــ لو صح ـــ أن يتغير به وجه الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيها بالاخلال بحق الدفاع وبالقصور .

ر نقط ۱۹۹۳/۹/۱۷ طعن رقم ۱۰۵۰ لسنة ۵۷ ق ، الطعن رقم ۱۸۸۷ لسنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۷۸/۷/۷۳ س ۷۹ ص ۵۸۰ ، الطعن رقم ۲۱۱ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۷۳/۵/۱۷ س ۲۶ ص ۷۷۷ ، الطعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۸٤/۱/۱۵ لم پنشر ) .

#### مادة ۱۷۲

اذا اقتضت الحال تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به وبيان أسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بعدئذ الا مرة واحدة .

هذه المادة تطابق المادة ٣٤٤ من القانون القديم .

### التعليق :

تحديد مرات تأجيل النطق بالحكم على النحو المتقدم حكم استحدثه القانون رقم • ١ منة الامجكمة وعدت اليه الرغبة في التيسير على الخصوم بقصد تجبيم مشقة تكوار الحضور للمحكمة لتسع النطق بالحكم لا سيما وان ميعاد الطعن في الاحكام أصبح يبدأ كقاعدة عامة طبقا لما أستحدثه القانون رقم • ١ ١ منة ١٩٦٧ من تاريخ صدوره ولكن الحكم للتقدم لا يمنع المحكمة بعد تأجيل النطق بالحكم ثلاث مرات من فتح باب المرافعة من جديد اذا وجدت لذلك مقتضيا فيكون لها عندئذ أن تؤجل النطق بالحكم بعد ذلك ( المذكرة التفسيرية للقانون رقم • ١ ١ سنة فيكون لها عندئذ أن تؤجل النطق بالحكم بعد ذلك ( المذكرة التفسيرية للقانون رقم • ١ ١ سنة

### الشرح

لا يترتب البطلان على عنافقة احكام هذه المادة فاذا لم تين المحكمة في قرارها بمد اجل الحكم بسبب تأجيل اصدار الحكم فلا يترتب على ذلك البطلان كما لا يترتب البطلان اذا لم يوقع رئيس الجلسة على اسباب التأجيل في ورقة الجلسة أو المحضر كما أنه لا يترتب البطلان على مد أجل النطق بالحكم اكثر من المرتين اللتين نصت عليما المادة ولم يوجب القانون اعلان طرفي الحصومة بمد اجل الحكم ويجوز تعجيل العلق بالحكم كما بينا في التعلق على المادة السابقة .

## أحكام النقض:

 ب نــ نــ المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق ( والمطابقة للمادة الحالية ) على بيان اسباب تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية في ورقة الجلسة وفي اغضر يعتبر من النصوص السظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها . ( نقص ٨ / ٧ / ٧٣ صنة ٧٤ ص ١٨٥ ) .

٣ -- بحسب المحكمة أن تين أسباب تأجيل النطق بالحكم ، في ورقة الجلسة وفي المحضر ،
 وليس في نصوص القانون مايرتب البطلان على خلو ايهما من التوقيع . ( نقض ١٧/١/٤ سنة ١٨ ص ٤٧) .

 ٣ ــ القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم وعلى مايين من المادة ٣٤٤ مرافعات سابق ( المطابقة للمادة الحالية ) لا يتعين علان طرق الخصومة به . ( نقض ٣ / ٣ / ٣٥ منة ١٦ ص ٣٤٤).

٤ \_ ان القاعدة التي تضمتها المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق ( والمطابقة للمادة الحالية ) لاتمدو أن تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها تبسيط الاجراءات والحث على سرعة الفصل فى القضايا ، وليس من شأن الاخلال بها التأثير فى الحكم . ومن ثم فلا يلحق البطلان الحكم الذى مد أجل النطق به لأكثر مما نصت عليه المادة . ( نقض ٣٤/١٦/٣ سنة ٧٤ ص ١٩٤٥) .

 تاريخ اصدار الحكم . الاصل في ثبوته . ماتضمت محاضر الجلسات . ثبوت عدم مجاوزة المحكمة مرات مد اجل الحكم التي حددها القانون بما ورد بتلك المحاضر . لا عبرة بما اثبت في جدول المحكمة خلافا لذلك . ر نقض ۱۷ / ۷ / ۳۷ سنة ۲۴ ص ۲۰۵) .

٦ ــ القاعدة التي تضمنتها المادة ١٧٧ من قانون المرافعات ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المكمة ــ لا تعدو أن تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها الى تبسيط الاجراءات والحث على سرعة الفصل في القضايا وليس من شأن الإخلال بها التأثير في الحكم ومن ثم فلا يلحق البطلان الحكم الذى أجل النطق به لمرات أكثر ثما نصت عليه المادة سالفة الذكر .

 لا عدم جواز تأجيل الحكم اكثر من ثلاث مرات . قاعدة تنظيمية . لا يترتب على مخالفتها البطلان .

( الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصيه ؛ جلسة ١٩٩٧/٥/٢٦ )

وراجع احكام النقض التي وردت في التعليق على المادة السابقه .

### مادة ۱۷۳ مادة ۱۷۳

لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم الا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ، ولا يكون ذلك الا لاسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر .

### التعليق:

هذه المادة ليس لها مقابل في القانون القديم وقد قصد به الا تعاد القضية للمرافعة بعد حجزها للحكم الا لاسباب جلية تور ذلك حتى لا يطول أمد النزاع في الدعاوى بدون مير وقد كان العمل في ظل القانون القديم جاريا على أن يقوم القضاة بعسبيب قرار اعادة القضية للمرافعة بعد حجزها للحكم.

الشرح :

نرى أن عدم تسيب قرار اعادة الدعوى للمرافعة لا يترتب عليه البطلان لانه اجراء تنظيم كا وان القانون لم ينص على البطلان جزاء له .

وحجز الدعوى للحكم بدون التصريح من المحكمة بتقديم مذكرات يعتبر قفلا لباب المرافعة كذلك فان انتهاء الاجل الذى حددته اشحكمة لتقديم مذكرات بعد حجز الدعوى للحكم يعتبر قفلا لباب المرافعة.ويترب على قفل باب المرافعة انه يمتع على المحكمة أن تسمع أو تقبل دفاع أى من الحصوم في غيبة الطرف الاخر .

واذا قررت انحكمة اعادة الدعوى للمرافعة تمج اعلان طرق الحصومة على يد محصر بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى مالم يكن الخصوم قد حضروا احدى الجلسات وقدموا مذكرة بدفاعهم مالم ينقطع تسلسل الجلسات باى سبب من الاسباب بعد حضورهم وتقديمهم المذكرة على النحو الذي سنوضحه في المادة ١٧٤ مكروا ، والا ترتب على ذلك البطلان وهو بطلان نسبى لا يجوز أن يتمسك به غير من شرع لمصلحة .

### أحكام النقض:

### ملحوظه:

يتعين قبل الاستشهاد باحكام النقض عن وقائع حدثت بعد ١٠/ ١٩٩٣/١ مراعاة التعديل الذى استحدثه المشرع بالمادة ١٧٤ مكررا .

 ١ ــ مكتب المحامى الموكل عن الخصم . اعتباره محلا مختارا له في درجة التقاضى الموكل فيها . جواز اعلانه بالقرار الصادر باعادة الدعوى للمرافعة في هذا المحل . ( نقض ١٠ / ٥ / ١٩٧٧ طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠٤ ) .

 ٧ — البطلان المترتب على اغفال اعلان الخصم بالجلسة المحددة عند اعادة الدعوى للمرافعة . بطلان نسي . لا يجوز التمسك به الا نمن شرع لمصلحته . ( نقض ١٣٨/١/٣١ طعن رقم ١٣٣١ لسنة ٤٤ق، نقض ١٤ / ١ / ٧٧ سنة ٣٨ ص ٢٧٤) .

 ٣ ــ اعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . تحقق ذلك باعلانهم أو بحضور النطق بالقرار . اثبات حضور الخصوم قبل تحرير قرار اعادة الدعوى للمرافعة . لايعدو أن يكون اثباتا لحضورهم وقت النطق بالقرار . ( نقض ۲/ ۱/ ۱/ ۷۷ سنة ۲۸ ص ۲۲٪ ، نقض ۲۲/ ۱۰/ ۷۸ طعن رقم ۲۰۹. لسنة ٤٤ قضائية ) .

عكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب الخصم اعادة الدعوى الى المرافعة بعد حجزها للحكم أو مد أجل الحكم فيها لان ذلك من اطلاقاتها مادامت قد أتاحت للخصوم فرصة ابداء دفاعهم.
 رنقش ٥ / ١٢ / ١٩٨٧ طمن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ٨٧ / ٢ / ١٩٧٧ طمن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ قضائية ، نقض لسنة ٤٣ قضائية ).

من المقرر فى قضاء هذه انحكمة أنه لا تثريب على محكمة الموضوع ــ بحسب الاصل ــ
 ان هى لم تجب الطلب المقدم اليها بفتح باب المرافعة لجلسة معينة لان اجابته أو عدم اجابته من أطلاقاتها ولا يعيب الحكم الالتفات عنه ، واغفال الحكم الاشارة الى الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له . ( نقض ٨ / ٢ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨٤ طمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٩٠ قضائية ، نقض ١٩٨٤ لسنة ٨٠ لسنة ٨٠ قضائية ) .

٦ \_ ان طلب اعادة الدعوى الى المرافعة ليس حقا للخصوم تتحتم أجابتهم اليه بل هو مدوك غكمة الموضوع التي تستقل بتقدير مدى الجد فيه ، ولا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الدفاع منى رأت للاسباب السائفة التي أوردتها ان هذا الطلب غير جدى ولم يقصد به غير اطالة أمد الخصومة ( نقض ٢١ / ٢١ / ١٩٨١ طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٧ \_ لا تثريب على محكمة المرضوع \_ بحسب الاصل \_ ان هي لم تجب على الطلب المقدم الها بفتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستدات لان اجابة هذا الطلب أو عدم اجابته من اطلاقاتها فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، واذ كان الثابت في الدعوى أن المحكمة أغفلت الاشارة الى هذا الطلب مما يعد رفضا ضمنيا له واستبعادا لما أرفق به من مستدات وهو مايعد من أطلاقاتها فلا يعيب الحكم الالتفات عنه . ( نقض ٣٦ / ٣ / ١٩٨٤ طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٨ ــ طلب تأجيل الدعوى أو اعادتها للموافعة لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير . عدم التزام المحكمة باجابته منى استبانت أن القصد منه هو المماطلة ( نقض ٢٩ / ٥ / ١٩٨٤ طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٠ قضائة ) .

القانون لم يحدد ميمادا لحصول التنازل ــ ومن ثم ــ فانه يجوز طلب ترك الخصومة الى .

ماقبل النطق بالحكم في الدعوى، ويتعين على المحكمة الاستنافية التقرير به متى تيقنت من حصول الترك من المستافين، فان هي تشككت في حصوله أعير ذلك من الأسباب الجدية التي للمحكمة أن تعيد الدعوى للمرافعة عملا بالمادة ١٧٣ من قانون المرافعات لتأكد من صدور الترك من المستافين فان تحقق كل ذلك وجب عليا التقرير باثبات ترك الحصومة بالاستناف، ولا يغير من ذلك مانصت عليه المادة ١٦٦٨ من قانون المرافعات. من أنه ه لا يجوز لمحكمة أثماء المناولة أن تسمع لأحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه أو أن تقبل أوراقا أو مذكرات دون اطلاح الخصم الاخر والا كان العمل باطلاء ذلك أن اغطور على المحكمة في لول دفاع في غفلة الخصم الاخر والا كان العمل باطلاء ذلك أن اغطور على المحكمة المستأنف ألميات التناول من الخصوم في الاستناف بعد انقضاء مواعده أذ لا مصلحة للمستأنف عليه وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة في الاستناف جديد، ومن ثم فلا يكون هناك مانع لدى المحكمة في قبرة المداولة قبر قانمة ولا يمنع من قبول طلب الترك أن تكون المنابق، كان العمل قد تيأت للحكم في موضوعها ( نقض ١٩٨٣/٣١ طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٨٤ قسائة).

١ - طلب اعادة الدعوى الى المرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجدفيه .
 الطعن على حكمها للاخلال بحق الدفاع لتقديرها عدم جدية الطلب . لا محل له (نقض 1947/1/۲۹

 ١٩ ـــ من المقرر أن طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستدات جديدة هو من اطلاقات محكمة المرضوع فلا يقبل النمي على التفاتها عنه . ر نقص ٧٧ / ١٣ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٧٧ لسنة
 ٥٦ قضائية ، نقض ١١ / ٥ / ١٩٨٨ طعن رقم ٨٣٨ لسنة ٥٥ قضائيه ) .

١٧ ـــ اغفال اثبات اغكمة اعادة الدعوى للمرافعة بمحضر الجلسة . أثره . لا بطلان . شرط ذلك . أن يكون هذا القرار قد أثبت بورقة الجلسة التي يحررها القاضي بخطه ( الرول ) وتحقق بمقتضاه وتنفيذا له استئاف السير في الخصومة بعد اقفال باب المرافعة وذلك بدعوة طرفيها للاتصال بها باعلان صحيح . ( نقض ٧٧ / ٤ / ١٩٨٩ طمن رقم ٧٥٤٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٣ \_ قرار اعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب اعلانه لطرفيا مالم ينبت حضورهما وقت النطق به . اغفال ذلك . أثره . بطلان الاجراءات التالية لاعادة الدعوى للمرافعة في مواجهة الحصم الذي لم يعلن بالقرار وتخلف عن الحضور بالجلسة . علة ذلك . رنقض ٩ / ١ / ١ ٩٨٨ طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٨ قضائية ، نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٩ طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٨ قضائية ، نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٩ طعن رقم ٤ لسنة ٥٨ أحوال شخصية ) .

### مادة ۱۷٤ مادة ۱۷٤

ينطق القاضى بالحكم بتلاوة منطوقه ، أو بتلاوة منطوقه مع اسبابه ، ويكون النطق به علانية والا كان الحكم باطلا .

هذه المادة تقابل المادة ٣٤٥ من القانون القديم .

### التعليق :

لا خلاف بين احكام المادتين سوى ان المشرع في المادة ١٧٤ اضاف كلمة القاضي قبل كلمة الحكم بما يفهم منه أن النطق بالحكم يكون بمعرفة القاضي .

### الشرح:

١ \_ العلق بالحكم معناه تلاوته شفويا أما بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه وأسبابه فى جلسة علية ولو كانت المرافعة قد تحت فى جلسة مرية أو فى غرفة المشورة والا كان باطلا، ولا يلزم العلق بالحكم المستعجل فى جلسة علية فى الاحوال المستعجلة التى توجب على القاضى المستعجل الفصل فى الدعوى فى منزله عند الضرورة. ولا يعتبر الحكم قد صدر الا بالنطق به ويبنى على ذلك أنه طالما أن الحكم لم ينطق به فان من حق كل قاض من القضاة الذين اشتركوا فى المداولة أن يعدل عن رأيه ويطلب اعادة المداولة فاذا قام بأحد القضاة مانع يمنعه من حضور النطق بالحكم كالوفاة أو النقل أو الاحالة على الماش وجب فتح باب المرافعة وسماع أقوال الخصوم من جديد أمام الهيئة الجديدة ( الوسيط فى المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص عبه ) .

٧ \_ ويلاحظ أنه بالنطق بالحكم بخرج النزاع من ولاية انحكمة التي أصدرته وبحوز حجة النبىء المحكوم به بالنسبة للمحكمة التي أصدرته وتنبت الحقوق التي قررها ولا تسقط الا بانقضاء مدة التقادم الطويلة . ( نظرية الاحكام للدكتور أبو الوفا ص ٩٦) .

وبمجرد صدور الحكم لا يجوز للمحكمة التي أصدرته أن تتناوله بالتغيير أو التبديل الا في حالة وقوع خطأ مادى فيكون التصحيح بالاجراءات التي نص عليها القانون .

وقد نص قانون الضرائب رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۱ في المادة ۱۹۰۰ منه على أن تنظر لجان الطمن الضريبية الطمون في جلسة مرية الا ان اللجان اصدرت قراراتها أيضا في جلسة مرية ، وهذا بلاشك يترتب عليه بطلان القرار ، ذلك انه يجب عدم الخلط بين نظر الطمن بصفة مرية وبين النطق بالقرار الذي تسرى عليه القواعد المامة المنصوص عليها في قانون المرافعات من وجوب صدوره في جلسة عليه لان هذه اللجنة لها الحصاص قضائي ، والبطلان المترتب على ذلك متعلق بالنظام المام ويعين على المحكمة ان تقعني به من تلقاء نفسها .

وقد ناقشنا مااذا كان يصين على انحكمة ان تعيد الطعن الى اللجنة ام تتصدى له في المادة ٣٣٤ موافعات في بحث التصدى .

# أحكام النقض:

١ – وجوب نظر قضايا الولاية على المال فى غرفة المشورة . وجوب النطق بالحكم علاية .
 لا يلزم تضمينه بيان النطق به فى علانية . الاصل فى الاجراءات أنها روعيت . على من يدعى المخالفة عبء الباتها . ( نقض ٨ / ١٧ / ٧٩ ص ١٧٧١ ، نقض ١ / ٦ / ٧١ سنة ٧٧ ص ١٧٧١ ، نقط ١ / ٦ / ٧١ سنة ٧٧ ص ٧٧١) .

٣ من كان الحكم الابتدائي قد صدر في جلسة سرية فان في ذلك ماييطله. ( نقص ١٥/٥٥ سنة ١٩ ص ١٥٥٧).

٣ ... إنه وان كان مفاد النص في المادة ٤ ٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع أوجب نظر الدعاوى الني ترفع من الممول أو عليه والناشئة عن تطبيق هذا القانون في جلسات سرية ، على خلاف المبدأ الأساسي في النظام القضائي وهو علية الجلسات الا أنه يجب ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... أن يكون النطق بالحكم علانية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية والا كان الحكم الماط عملا بنص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه المرفقة بأوراق الطمن أنه صدر وتلي في جلسة سريه فانه يكون باطلا مما يستوجب نقضه دون حاجه لبحث باق أسباب الطمن . ( نقض ٢٤/٩٨٩ / ١٩٨٩ ...

### ملحوظة:

المادة ٩٤ من قانون الضرائب الملخى ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقابل المادة ١٩٦٠ من القانون الجديد ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١.

٤ ــ تمسك الطاعن ( المستأنف ) في تقرير الطمن بالنزوير وفي مذكرة شواهده بتزوير الحكم الابتدائي لهدم صدوره في جلسة علية في التاريخ المين به على خلاف الثابت في دبياجته . قضاء الحكم المطمون فيه يسقوط الحق في الاستناف تأسيسا على خلو تقرير الطمن بالنزوير ومذكرة شواهده من هذا الدمي . مخالفة للثابت في الاوراق وقصور . ( نقض ٧٧ / ٧ / ومذكرة شواهده رقم ١٨٩٥ لسنة ٥٩ قضائية ) .

هـ وجوب النطق بالحكم علانية ولو نظرت الدعوى فى جلسة سرية . مخالفة ذلك .
 أثره , بطلان الحكم . ( نقض ١٧ / ٤ / ١٩٨٩ طمن رقم ١٥١٣ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض
 ٥ / ٢ / ١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٣٣١ ) .

# مادة ۱۷۴ مكررا مادة ۱۷۴ مكررا

يعتبر النطق بالأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة وقرارات فتح باب المرافعة فيها ، اعلانا للخصوم الذين حضروا أحدى الجلسات ، أو قدموا مذكرة بدفاعهم ، وذلك مالم ينقطع تسلسل الجلسات بأي سبب من الأسباب بعد حضورهم ، وتقديمهم للمذكرة ، فعندئذ يقوم قلم الكتاب باعلان الخصوم بالحكم أو القرار المذكور بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

# التعليق :

هذه المادة مستحدثه بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وقدأوردت المذكرة الايضاحية بشأنها مايلي : • يستلزم التشريع القائم في بعض الحالات توجيه اعلانات أثناء سير الدعوى كشُّف التطبيق العملي أنها غير منتجة وأنها لا تؤدى الا إلى تعطيل سير الدعوى وفتح الباب لدفوع ببطلانها ، الأمر الذي يجدر معه الغاء هذه الاعلانات في اطار عدم المساس بضمانات التقاضي ، وعلى ذلك استحدث المشروع مادة جديدة برقم ١٧٤ مكررا تضمن حكمها النص على اعتبار النطق بالأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتبي بها الخصومة وقرارات فتح باب المرافعة ف الدعوى اعلانا للخصوم الذين حضروا احدى الجلسات أو قدموا مذكرة بدفاعهم وذلك مالم ينقطع تسلسل الجلسات لأي سبب من الأسباب بعد حضورهم أو تقديمهم للمذكرة ، فيشترط لاعتبار النطق بالحكم أو قرار فتح باب المرافعة في هذه الحالة اعلانا به أن يكون الخصم قد حضر أو قدم مذكرة بدفاعه وأن يكون سير الجلسات عقب ذلك متابعا في تسلسل لم يعترضه عائق، وليس في ذلك اعنات على من لم يحضر جلسة النطق بهذا الحكم أو ذلك القرار ، إذ المفترض في الشخص العادي المعنى بأمور نفسه ، ووفقا لطبائع الأشياء ، أن يتابع سير دعواه سواء قبل اقفال باب المرافعة فيها أو بعده مادام صير الجلسات متنابعا في تسلسل لم يعترضه عائق ، أما إذا انقطع تسلسل الجلسات بعد حضور الخصم احدى الجلسات أو تقديمه للمذكرة ، كان صادف يوم الجلسة التي كانت محددة أصلا للنطق بالحكم أو القرار يوم عطلة رسمية أو لغير ذلك من الأسباب فعدئذ يجب على قلم الكتاب اعلان من لم يحضر من الخصوم جلسة النطق به بمنطوقه بكتاب مسجل . وبديهي أنه إذا صدر الحكم أو قرار فح باب المرافعة دون تحديد جلسة فإن العلم الافتراضي في هذه الحالة يقع فقط على العلم بمنطوق الحكم أو قرار فتح باب المرافعة ويكون من المتعين على قلم الكتاب أعلان الخصوم بالجلسة بعد تحديدها ، وبذلك يكون المشرع قد عدل عن منهج القانون القائم في وجوب اعلان الخصوم الذين لم يحضروا جلسة النطق بالأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتبي بها الخصومة ، حتى لو كان سير الجلسات متتابعا في تسلسل لم يعترضه عالق .

وقد اقتضى ذلك تعديل نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون الأثبات ، درءا لأى

### مادة ۱۷٤ مكررا

تعارض مع الحكم المستحدث في نص المادة \$١٧ مكررا من قانون المرافعات ، بحيث يقتصر واجب الاعلان على الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراء الأثنيات والاكان الاجراء باطلا ء .

### الشرح:

هذه المادة لا تطبق على الأشخاص الذين لم يحضروا أى جلسة أثناء نظر الدعوى ولا تنبى الحصومة مذكرة بدفاعهم إذ يتعين اعلانهم بالأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنبى الحصومة كالأحكام التمهيذية مثل احالة الدعوى للتحقيق وندب خبير والاستجواب أو قرارات اعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستدات أو كطلب الخصوم للاطلاع وما إلى ذلك أما من حضر احدى الجلسات أو قدم مذكرة بدفاعه فإنه لا يعلن بالحكم التمهيدى أو بإعادة المدعوى للمرافعة ، فإذا انقطع تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم أو تقديمهم للمذكرة فإنه يتعين أعلانهم بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أما فى حالة عدم حضورة أو تقديم مذكرة بدفاعه فإن الإعلان لا يكون الا على يد محضر مواء انقطع تسلسل الجلسات أم لم يقطع .

ويتعين على المحكمة أن تتحقق من أن قلم الكتاب قد قام بالاعلان والا وجب عليها تأجل الدعوى وتكليف قلم الكتاب به ولا يكفي تأشير قلم الكتاب بأنه قام بارسال الحطاب المسجل به بل يجب أرفاق إيصال البريد بارساله وكذلك ارفاق علم الوصول الذي أعيد بعد تسليمه ممن يجوز له الاستلام فإذا لم يرفق فلا يعتبر الاعلان قد تم ، فإذا أعاد عامل البريد الاعلان بحجة عدم الاستدلال على المطلوب اعلانه أو لأنه ترك مسكنه فإن الاعلان لا يكون قد تم ويتعين على المكلمة تأجيل الدعوى لاجرائه صحيحاً .

وإذا انقطع تسلسل الجلسات ولم يخطر الحصوم بالحكم أو القرار الذى استأنفت به الدعوى سيرها كانت جميع الاجراءات التالية باطله مالم يقبلها الحصم الذى لم يعلن بيا ، والبطلان هنا نسى ومن ثم لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته ويجوز له التنازل عنه صراحة أو ضمنا ولا يجوز للمصحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإذا لم يعلن الحصم بالحكم أو القرار الذى أستأنفت به الدعوى سيرها بعد انقطاع تسلسل الجلسات الا أنه حضر بأى جلسة تالية أو قلم مذكرة بدفاعه استقامت الحصومة بالنسبة له وامتع عليه الدفع بالبطلان مالم يكن قد صدر حكم أصير به كما إلتحقيق ولم يعلن به وبالتالى قلم يقلم شهودا وسمعت المحكمة شهود خصمه في فيته .

وقد صادفنا أثناء تبعنا لقضاء اشاكم واقعة تستحق الشرح الأهميتها ودقتها إذا أصدرت محكمة أول درجة في دعوى معينة حكما بإحالة الدعوى للتحقيق لسماع الشهود ولم يعلن الحكم للمدعى عليه رغم وجوب ذلك ولم يعفر بجلسة التحقيق التي حضر فيها المدعى وقدم شهوده وبعد أن أحالت الحكمة الدعوى للمرافعة الر الإنتهاء من سماع الشهود حضر المدعى عليه ودفع بيطلان حكم التحقيق لأن الحكمة سمعت شهود المدعى دون أن يعلن بالحكم التجهيدى فقضت المكمة باحالة الدعوى للتحقيق من جديد لسماع شهود الطرفين فعضر المدعى عليه وقدم

شهوده وسمعتهم انحكمة ولم يقدم المدعى شهودا إكتفاء بشهوده الذين سبق لسماعهم فأصدرت انحكمة حكمها لصالح المدعى واستدت فيه إلى أقوال شهوده الذين سمعوا في التحقيق الأول فاستأنف المدعى عليه الحكم وطعن عليه بالبطلان استادا الى أقوال شهود المدعى الذين سمعوا قبل آعلانه بالحكم التمهيدى اذ كان يعين على المحكمة أن تسمعهم في مواجهته وتتبح له فرصة مناقفتهم.

فى تقديرنا أن الحكم باطل لأنه لايجوز تأسيس الحكم على دليل مستمد من اجراء باطل لأن حق الحصم في صماع شهود خصمه في حضوره ومناقشتهم هو حق أصيل مقرر بمقتضى القانون .

ويدق البحث في حالة ما إذا قضت المحكمة بالبطلان فهل تعيد الدعوى نحكمة أول درجة أم تتصدى لنظر الموضوع .

فى رأينا أنه على المحكمة الاستنافية التصدى والفصل فى موضوع الدعوى لأن محكمة اول درجة استنفدت ولايتها بأن فصلت فى الدعوى بحكم موضوعي أنبى الخصومة أمامها .

والجدير بالذكر انه اذا لم تستد المحكمة فى حكمها الى اقوال شهود أحد طرفى الدعوى فإنه لابجوز خصمه الطعن عليه لسماع شهود خصمه فى غيبته لأن ذلك غير منتج .

### مادة ١٧٥

يجب فى جميع الاحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والاكان الحكم باطلا ، ويكون المتسبب فى البطلان ملزما بالتعويضات ان كان لها وجه .

تقابل المادة ٣٤٦ من القانون القديم ولا خلاف بينهما في الاحكام .

# الشرح:

مسودة الحكم هي ورقة من أوراق المراقعات تشتمل على منطوقه وأسبابه كما تشتمل على. توقيع القضاة الذين أصدروه وتاريخ ايداعها والمقصود من أيداع المسودة تمكين الخصوم فور النطق بالحكم من الاطلاع عليه وعلى أسبابه استعدادا للطمن فيه اذا عن لهم ذلك كما أنه من الحائز تفيد الحكم في بعض الاحوال بموجب مسودته وبغير اعلان ( نظرية الاحكام للدكور أبو الوقاص 99 ) .

وبحب توقيح هيم القضاة الذين أصدروا الحكم سواء أصدر الحكم عقب المرافعة أو فى جلسة تالية لها ولا يكفى التوقيع على الورقة المتضمنة للمنطوق متى كانت منفصلة عن الاسباب بل يتمين التوقيع على المسودة المشتملة على الاسباب واذا حرر الحكم على عدة أوراق منفصلة وجب التوقيع على كل ورقة منها أما اذا كانت الاسباب والمنطوق قد حررتا فى أوراق متصلة فأنه يكفى التوقيع من القضاة هيما فى نهاية المنطوق اذ يتحقق بذلك قصد الشارع أما اذا حررت الاسباب على أوراق اشتملت الاخيرة منها على جزء من الاسباب واتصل بها منطوق الحكم وتم الوقيع على الرقة الاخيرة فل المنطقة النوقة على عدم ايداع مسودة الحكم فور النطق به أو عدم توقيعه من جميع القضاة الذين أصدروه متعلق بالنظام العام وسبيل التمسك به هو الطمن في الحكم بطرق الطمن المقررة قانونا ولا يجوز رفع دعوى مبتدأة بطلب البطلان . وإذا ألبت في مسودة الحكم تاريخ البداعه فلا يجوز دحضه الا بطريق الطمن بالتروير فلا تكفى الشهادة الصادرة من قلم الكتاب بعدم ايداع المسودة في التاريخ المين بالمسودة . ( قارن الاستاذ كمال عبد العامة الداع المسودة في التاريخ المين بالمسودة . ( قارن الاستاذ كمال عبد العامة التانية ص ١٠٥٠ ) .

وطبقاً لعجز هذه المادة فان المتسبب في البطلان وهو القاضي الذي أهمل ايداع مسودة الحكم يوم النطق به أو التوقيع على الأسباب يكون ملزما بالمصاريف والتضمينات ان كان لها مقتض

## أحكام النقض:

١ كـ رتب المشرع البطلان على عدم ايداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكون ثمة على للبطلان «أذا أو دعت المسودة الملف عند صدور الحكم ثم تبين في تاريخ لاحتى عدم وجودها به ذلك أن المشرع أوجب حفظ المسودة بالملف ولم يرتب البطلان جزاء على ذلك . ( نقض ذلك أن المشرع أوجب من ٨٦٤ من نقض 12 / ٧ / ٨٠ طعن رقم ٨٦٤ لمسنة ٢٦ فعنائية ) .

٧ — وجوب توقيع جميع أعضاء الحية التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم المشتملة على السيابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم ، توقيع أعضاء الهيئة على الورقة المعضمة منطوق الحكم . لا يكفي متى كانت منفصلة عن الاسباب . ( نقض ١١ / ٣ / ١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٢٠ ٤) .

٣ سـ وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . م ١٧٥ مرافعات . لا يغنى ذلك عن وجوب التوقيع على الورقة المتضمنة للحكم وحده منى كانت هذه الورقة منفصلة عن الاوراق المشتملة على أسباب ، أما اذا حررت الاسباب على أوراق منفصلة المتحلت الاخيرة منها على جزء من هذه الاسباب واتصل بيا منطوق الحكم ثم وقع عليا جمع القضاة الذين أصدروه فان التوقيع على هذه الورقة اتحا هو توقيع على المنطوق والاسباب فلا يكون الحكم باطلا . ( نقش ٨ / ١٧ / ٧٧ منة ٧٧ ص ١٧٧١ ، نقض ٨ / ٧٨/ ٧٨ طمن رقم ٥ / ٧٠ ) منة ٧٠ ص ١٧٧١ ، نقض ٨ / ٧٨/ ٧٨ منة ٧٠ ص ١٧٧١ ، نقض ٨ / ٧٨/ ٧٨ منة ٧٠ ص ١٩٧١ .

شتراك أحد القضاة في المداولة دون سماعه المرافعة أو عدم اثبات تخلف أحدهم عن النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره مجله . أثره . يطلان الحكم . عدم جواز مخاصمة القاضي لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته والقياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات غير جائز . ( نقض ١٤ / ٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٣)

يكفي لسلامة الحكم أن تكون نسخته الأصليه موقعة من رئيس الهيئة التي أصدرته دون اشتراط توقيع رئيس الجلسة الذي حضر تلاوته ولم يشترك في اصداره ، كما لا يجوز لهذا الأعمر أن تحمل المسودة توقيعه طالما لم يشارك في اصدار الحكم . ( نقض ٢٩ / ٢٧ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٥ قصائية ) .

#### مادة ع٧١

٣ حدم تضمين مسودة الحكم تاريخ ايداعها لا يؤثر على سلامة الحكم اذ لم ترتب المادة الاحكم اذ لم ترتب المادة الاحكم تاريخ المحلول على تخلف الثبات هذا التاريخ وانما رتبته على عدم حصول ايداع المسودة عند النطق بالحكم جزاء على تخلف الفاية التي استهدفها المشرع من هذا الاجراء الجمودي . ( نقض ٢٩٥ / ١٩٧ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩٩٥ السنة ٥٥ قصائية ) .

٧ ـــ وجوب توقيع جميع اعضاء الهيئة التي اصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على اسبابه ومنطوقه . غالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . ر نقش ٣٧ / ١٧ / ١٩٨٩ طمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٥ قضائية ) .
 لسنة ٥٦ قضائية ، نقض ١٠٥ / ١١ / ١٩٨٨ طمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٨ــتشكيل انحكمة اغتصة ينظر الطعن فى قرارات لجان المشآت الآيله للسقوط تعلقه بالنظام العام . م ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . صدور الحكم الابتدائى خلوا من المهندس الملحق يتشكيل المكمة . أثره . بطلان الحكم . قضاء المحكمة الاستنافية بتأييد ذلك الحكم بأسباب مستقلة . العيم عليه بالبطلان غير منتج .

### (نقض ١٩٩٣/١/١٠ طعن رقم ٧ لسنة ٥٨ قضائية )

٩- احكام : انحكمة الابتدائية . وجوب صدورها من ثلاثة قضاة . مادة ٣٩٩ من قانون السلطة القضائية . لايجوز ان يشترك في المداولة غير القضاه الذين سمعوا المرافعة . محالفة ذلك . اثره بطلان من الحكم . المواد ١٩٦٩ ، ١٩٧٥ مرافعات .

### (نقض ١٩٩٧/١١/٢٢ طعن ١٤٧٠ لسنة ٥٧ قضائية )

١٠ المداولة بين القضاة الذين اصدروا الحكم . مناطها . توقيعهم على مسودته . اثبات التخكيا الشلاق للهيئة مصدره الحكم والتوقيع على مسودته بمحضر حجيز الدعيوى للحكيم . كفايته لاثبات ان الاجراءات قد روعيت . تضمين محضر الجلسة ودبياجة الحكم حضور المهندس رغم ان الدعوى ليست من الطعون المتطلب حضوره فيها . لايفيد اشتراكه في اصدار الحكم ولا يخل بالتشكيل المتطلب قانونا لاصداره .

(نقض ١٩٩٢/١١/٢٢ طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٧ قضائية )

١١ ــ خلو مسودة الحكم الابتدائ من توقيع العصر الثالث للدائرة . أثره . البطلان . قضاء الحكم المطمون فيه بتأييد هذا الحكم واحالته إلى اسبابه . أثره . بطلان الحكم المطمون فيه . م ١٧٥ مرافعات .

( الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٢/٣/٢٤ )

## مادة ۱۷۳ مادة ۱۷۳

# يجب أن تشتمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت ماطلة .

هذه المادة تطابق المادة ٣٤٧ في القانون القديم . .

## الشرح:

يوجب القانون في المادة ٣٧٦ تسبيب الاحكام والا كانت باطلة ويلزم ذلك أيا كانت المحكمة التي أصدرتها وسواء أكانت قطعة أم وقية أما الاحكام غير القطعة الصادرة باتخاذ اجراءات الاثبات فلا يلزم تسبيها مالم تتضمن قضاء قطعيا وذلك عملا بالمادة ٥ من قانون الاثبات ولأن النطق بها يفصح في ذاته عن سبب اصدارها . والاسباب تشمل الحجج القانونية والادلة الواقعية التي يني عليها الحكم ولتسبيب الحكم الفوائد الآتية : (١) أنه يحمل القاضي على العناية بحكمة وتقصى العدالة في قضائه فيكون الحكم نتيجة أسباب معينة واضحة محصورة أسفر عنها تمحيص مزاعم الحصوم ووزن مااستدوا اليه من أدلة واقعية وحجج قانونية عمورة أسفر

(٣) اقداع الحصوم بعدالة الإحكام حى تنزل من نفوس المتفاصي منزلة الاحرام. (٣) التمكين من تمارسة المرقابة التي قورها القانون على أعمال القضاة وأخصها رقابة محكمة الفقض على سلامة تطبيق القانون ونفسيره ( الوسيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٣٧٣ ومابعدها ).

## أثر الحكم

الحكم الصادر فى نزاع على حق من الحقوق إذ يفصل فى هذا النزاع لا ينشىء للمحكوم له حقا وإنما يقرره ولذلك يقال أن الحكم مقرر للحق وليس منشنا له فالحكم للدائن بلدين على مدينه لا ينشىء حق دائيه له قبل المدين وإنما هو يقرر حقا كان موجوداً من قبل صدور الحكم والحكم للا ينشىء حق الملكية الذى كان موجودا من قبل وبين أخر لا ينشىء حق المكية للمحكوم له وإنما يقيل بعد الحكم به مستندا الى سبه الاصلى ومحقظا بخصائصه وماكان له من تأمينات يبد انه اذا كان الحكم بلا ينشىء الحق للمحكوم له وإنما يقرره فحسب فانه ينشىء مزايا لم تكن له قبل صدور الحكم الحماية الحق المحكوم له لا ينشى الحق للمحكوم له لا يقلع النزاع فيه ومنع المحكوم عليه من تجديده فى المستقبل ( ٧ ) ان الحكم الحق المحكوم به لا يسقط الا يمضى الحس عشرة صنة ولو كان أصلا من الحقوق التي تسقط بحدة أقصر . ( ٣ ) ينفذ بحقه تفيذا جريا على الحكوم عليه .

واذا كان الاصل فى الاحكام انها مقررة للعقوق فان من الاحكام ماهو منشىء لها خلافا للاصل العام وذلك اذا كان من شأن الحكم ان ينشىء حالة جديدة لم تكن قائمة قبل صدوره مثال ذلك الحكم باجراء تحفظى كالحكم بتعيين حارس قضائى والحكم بالطلاق والتفريق بين الروجين . والاحكام المنشئة للحقوق لا تقوم آثارها الا من تاريخ صدور الحكم ، أما الاحكام المقررة للحقوق فعرتد آثارها الى ماقبل ذلك . ( مرافعات رمزى سيف الطبعة الثامنة بند ٥٠٥ /

# أحكام النقض:

١ ــ اذ كان الاصل فى الاحكام أبيا مقررة للحقوق وليست منشئة لها لان وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون خلق حق جديد ومن ثم فان حكم محكمة النقض بحلول الطاعن محل رافع الدعوى عقب وفاته بيسحب أثره الى تاريخ طلب الحلول . ( نقض ١٩٧٦/١١/٣٤ طعن رقم ٣٣ سنة ٣٥ قضائية ) .

٧ ــ لما كان قضاء الحكم المطعون فيه اذ اقتصر على تأييد حكم محكمة أول درجة القاضى تتخفيض أجرة النزاع ، وهو ليس منيا للخصومة كلها ... طالما أن طلب استرداد فروق الاجرة لازال معلقا أمام المحكمة لم تفصل فيه... وكان لا يعتبر من الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة المشار اليا طالما أنه لايقرر الزام المحكوم عليه بشىء يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهرا عنه باستعمال القوة الجبرية اذ يقتصر على انشاء مركز قانونى جديد ولا يتضمن التزاما بأداء معين ، فان الطمن طريق النقض يكون غير مقبول ( نقض ٣٥ / ٥ / ٧٧ طمن ١٩٤٤ سنة ٤١ ) .

٣ ــ العقود المستمرة كالايجار . القضاء بفسخها بعد البدء في تنفيذها ليس له أثر رجعي .
 اعبارها مفسوخة من وقت الحكم النهائي بالفسخ لا قبله . آثار العقد التي أنتجها قبل الفسخ
 تظل قائمة عمليا . ( نقض ٧ / ٧ / ٧ / الطعن ٩ ٥ ٥ لسنة ٤٦ ) .

٤ ــ لما كان خلو الحكم من الاسباب التي أقام عليها قضاءه مؤداه ــ وعلى ماجرى به نص المادة ١٩٧٦ من قانون المرافعات ــ بطلانه ، وكان الحكم المعبون فيه قد اكتفى في بيان واضع البد على الأطبان محل النزاع وقدر الربع المستحق عنها بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي عول في فضائه في هذا الخصوص على تقرير الحبير وحده ، لما كان ذلك وكان البين من هذا الشير أنه قد أثبت أن هذه الاطبان في وضع يد المطمون ضده الرابع وآخر منذ .... وحتى ... وأن واضع البد عليها منذ ... هو الطاعن الاول ... وحده دون أن يسند وضع يد لباق الطاعين الناف والنائث والرابعة من هذه الاطبان وبالزامهم بربعها دون أن يورد أسبابا تحمل هذا القضاء الطاقية يكون معيها بالبطلان . ( نقض ١٩٨٥/١٠ /١٠ على وقد ٥٠٤ لسنة ٥٤ قضائية ) .

 الاوراق المدعى بتزويرها من اوراق الدعوى . الأمر بضمها والاطلاع عليها اجواء لا يلزم اثباته بمحضر الجلسة أو في مدونات الحكم .

( نقض ١٩٩٣/٢/٤ طعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٩ قضائية )

 ٦ ـــ قاضى الموضوع غير مازم بمناقشة كل قرينة لاثبات عدم كفايتها . الاستثناء . القرائن المؤثرة فى الدعوى . وجوب الاطلاع عليها وبحثها . خلو الحكم من الاشارة اليها . اثره . بطلان الحكم .

(نقض ۱۹۹۳/۳/۳۰ طعن رقم ۲۷۹۴ لسنة ۵۸ قضائية )

# المادتان ۱۷۷ ، ۱۷۸ مادة ۱۷۷

تحفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبابه بالملف ولا تعطى منها صور ولكن يجوز للخصوم الاطلاع عليها الى حين اتمام نسخة الحكم الاصلية .

هذه المادة تطابق المادة ٣٤٧ من القانون الملغي .

# الشرح:

اذا فقدت مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبابه وكان ذلك بعد تحرير نسخة الحكم الأصلية فلا يترتب على ذلك أى بطلان إما اذا فقدت قبل تحريره فان الحكم يكون معدوما . أحكام النقض :

وجوبُ ايداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتب البطلان أذا أودعت المسودة بالملف عندلذ ثم تبين عدم وجودها به فى تاريخ لاحق . ( نقض 14 / ٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٦ ) .

### مادة ۱۷۸

یجب أن بین فی الحکم المحکمة التی أصدرته وتاریخ اصداره ومکانه ومااذا کان صادرا فی مادة تجاریة أو مسألة مستعجلة وأسماء القضاة الذین اسمعوا المرافعة واشترکوا فی الحکم وحضروا تلاوته وعضو الیابة الذی ابدی رأیه فی القضیة ، ان کان ، واسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم وموطن کل منهم وحضورهم وغیابهم

كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزهم لدفوعهم ودفاعهم الجوهرى ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

والقصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .

### التعليق :

هذه المادة عدلت بالقانون رقم ١٣ لسنة ٧٣ وهي تقابل المادة ٣٤٩ من القانون القديم . وقد ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون ١٣ لسنة ٧٣ مايلي : و عالج المشرع في المادة ١٧٨ مشكلة من أبرز المشاكل التي توهق كاهل القضاء وتقطع الكثير من جهده ووقعه ، وهي مشكلة الاسراف في تسبب الاحكام ، وفيما ينبغي أن يشتمل عليه الحكم القضائي من عناصر وبيانات . وإذا كانت الفاية الأساسية من تسبب الحكم هي توفير الرقابة على عمل القاضي ، والتحقق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ، ودفاع طرفيه ، والوقوف على أسباب قضاء الحكمة فيه ، فائه يكفي لتحقق هذه الغاية أن يشتمل الحكم على عرض وجيز لوقائع النزاع . وإهال للجوهري من دفاع طرفيه ، ثم إيراد الاسباب التي تحمل من التشيعات السابقة عليه من حيث من روائه ، ولقد حرى قانون المرافعات الحالى على سنن التشيعات السابقة عليه من حيث من روائه ، ولقد حرى قانون المرافعات الحالى على سنن التشيعات السابقة عليه من حيث الاسراف في تعداد العناصر التي ينبغي أن يشتمل عليها الحكم القضافي فأوجب المادة ١٧٨٨ أن يشتمل الحكم الى جانب البيانات العامة المتصلة باتياء الحقورم وصفائهم ح على ماقدموه من لادنة الواقعية والحجيج القانونية ، ومراسل دفاع أو دفوع . وخلاصة مااستدوا اليه من الأدلة الواقعية والحجيج القانونية ، ومراسل الدعوى ورأى النبابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومطوقة .

وقد كشف التطبيق العملى لهذا النص على ازدحام الأحكام القضائية في كثير من الاحيان بتعدد المستدات ، والوثائق والأوراق التي يقدمها الخصوم ولو لم يكن يقتضيها الفصل في النزاع أو يتعلق بها دفاع جوهرى للخصم ، هذا بالاضافة الي تفصيل الحطوات والمراحل التي قطعها النزاع أمام المحكمة على نحو قد يطول سرده في بعض الأحوال ، ويغنى عنه في جميع الاحوال ماسجلته محاضر الجلسات ، وهي جميعها أمور تزدحم بها الاحكام القضائية ، وقد تضيع في غمارها أمام القاضي معالم الطريق الى نقاط النزاع الجوهرية فضلا عما يستغرقه اثباتها من وقت وجهد قد يكون من الاصوب توجيهه الى باقي المنازعات المعلقة امام المحكمة .

فذه الاعتبارات جميعها رؤى اعادة النظر في نص المادة ١٧٧٨ وتعديلها بما يحقق الايجاز في غير الأحكام ويقصر تسييها على العناصر الجوهرية اللازمة لاقامة الحكم دون اطالة أو تزيد فقضى المشروع ، بأن يشتمل الحكم ب الى جانب اليانات العامة المتعلقة بالحكمة والحصوم على عرص مجمل لوقائع النزاع ، وطلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفاعهم ودفوعهم الجوهرى ورأى النيابة ، ثم أسباب الحكم ومنطوقه ، وبذلك استبعد المشرع من بيانات الحكم بيان مواحل المدعوى اكتفاء بمحاضر الجلسات ، كما قصر ماينيفي الباته من دفاع الخصوم على خلاصة موجزة لدفاعهم الجوهرى...وهو الدفاع الذي تتأثر به نتيجة النزاع ويتغير به وجه الرأى في الدعوى ... ولا يخفى مافي ذلك من توفير لجهد القاضي ووقته واتاحة المجال المامه للمزيد من الانتاج مع عدم الاخلال في الوقت ذاته بالضمانات الأسامية للاحكام القضائية ) .

# الشرح :

١ — الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته بحيث لا يقبل تكملا بذاته شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة مانقص فيه من البيانات باى طريق من طرق الاثبات وهو باعتباره محرر رسمى لا يجوز اقامة المدليل على مخالفة بياناته للواقع الا بطريق الادعاء بالتزوير والمقصود بهذه البيانات مانسب الى رئيس الجلسة وكاتبها كتاريخ الحكم وأسماء القضاة اللين أصدروه ومطابقة نصه لما الطق به شفويا.

٢ - خاو اخكم من بيان مكان اغكمة التي أصدرته لا يترتب عليه البطلان مادام قد ذكر
 فيه اسم الحكمة التي أصدرته .

 ٣ سـ تظهر فائدة شمول الحكم لليان الحاص بصدوره في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة في تنفيذ الحكم تنفيذا معجلا اذ أن الاحكام الصادرة في المواد التجارية وفي المسائل المستعجلة واجبة النفاذ بقوة القانون بغير نص على ذلك في الحكم .

ع. يوجب القانون أن يشتمل الحكم على أسماء القضاة الذين سموا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته فان اشترك أحدهم فى اصدار الحكم ولم يحضر النطق به وجب ذكر ذلك فى الحكم والحفال ذلك فى الحكم يترتب عليه البطلان وفقا لصريح نص المادة ١٧٠.

و ب القانون أن يذكر في الحكم رأى النيابة ان كانت تمثلة في الدعوى ولا يشترط
 ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى ، غير أنه اذا اغفل الحكم بيان رأى النيابة في مدوناته
 فلا يترتب عمل ذلك البطلان كما قصت بذلك محكمة النقض في احكامها الحديث.

المحافظة المناء الحضوم وصفاتهم من البيانات الاساسية التي رتب المشرع على المفالها البطالان ( راجع أحكام الفقض في نهاية المادة ) .

 ٧ ــ لا يترتب على اغفال الحكم اثبات حضور الخصوم أو غيابهم البطلان اذ أنه ليس من البيانات الاساسية وقد استقر قضاء النقص على ذلك وأن العبرة فى ذلك هي حقيقة الواقع المستمد من أوراق الدعوى .

٨ ــ اسباب الحكم هي بيان الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي بني عليها القاضي حكمه
 رهي شرط من شروط صحنه ويجب أن يكون تسبيب الحكم تسبيبا حقيقيا و كاملا ولذلك بيطل
 الحكم اذا شابه عيب من العيوب الآتية :

ا ن يكون الحكم خاليا من الأسباب ويعتبر بمثابة الخلو من الأسباب أن تكون الأسباب
 متاقضة تهاتر فيما ينها فتسقط فيصبح الحكم بغير أسباب

ل تكون متعارضة مع المنطوق بحيث لا يمكن حل الحكم على اى سبب منها فعظ هذا
 الحكم أقل اقناعا للمطلع عليه من الحكم الخالى من الأسباب

٣ ــ أن تكون الأسباب أسبابا عامة مجملة تصلح لكل طلب كقول المحكمة حيث أن المدعى أثبت مايدعيه من ملكية العين المستازع عليها دون أن تبين الادلة التي استدت اليها وكيف أنها تفيد الملكية ذلك أن تسبيب الحكم الذي يتطلع القانون هو النسبيب الحقيقي الذي يقمع المطلع على الحكم بعدالته لا مجرد استيفاء شكل الحكم .

٤ \_ أن يكون السبيب تسيبا جزئها بمعني أن تتعدد طلبات الخصوم ودفوعهم فلا تسبب المحكمة الا بعضها وتترك البعض الآخر بدون أسباب كما اذا قضت المحكمة في الدعوى بطلب دين وفوائده بالدين فقط ورفضت طلب الفوائد واقتصرت في أسباب حكمها على تبرير قضائها بالدين دون أن تورد الأسباب التي تبرر رفض الفوائد فالتسيب يجب أن يكون كاملا بحيث يكون لكل طلب أو دفع أبدى في المدعوى أسباب خاصة ما لم يكن بعض الطلبات مبيا على يكون لكل طلب أو دفع أبدى في المعض أو رفضه يقتضى قبول أو رفض البعض الآخر ، غير المعض الآخر ، غير

أن انحكمة غير ملزمة بتنبع أقوال الخصوم وتضمين أسباب حكمها ردا على كل منها استقلالاً وحسبها أن تورد تعليلا ساتفا لقصائها فيه من الادلة مايكفي لحمله .

ه ــ أن تكون الأسباب من الايهام بحيث تعجز محكمة النقض عن اجراء رقابتها على تطبيق القانون كما اذا لم تعمكن المحكمة من أن تين مااذا كان الحكم قد بنى على أمور متعلقة بالوقاتع أو بنى على مسائل قانونية أو لم تتمكن من استظهار القاعدة القانونية النى اخد يها الحكم لتستين ماذا كان قد طبقها تطبيقا سليما أو أخطأ في تطبيقها ولكن لا يعب الحكم اغفاله ذكر مواد القانون النى طبقها على واقعة الدعوى متى كان نص القانون الواجب التطبيق مفهوما من الوقاتع التي أوردها الحكم.

٦ الحكم باعتبار ورقة من أوراق المرافعات يجب أن يكون مشتملا بذاته على هميع أسبابه ولذلك يعيب الحكم أن يحيل تسييه على أوراق أخرى واغا يجرى الفقه والقضاء على جواز إحالة الحكم في تسييه على حكم آخر سبق صدوره في الدعوى بين نفس الحصوم كأن تؤيد أغكمة الاستنافية الحكم المستأنف للأسباب التي بنته اغكمة الابتدائية عليه ولكن يقتضى ذلك أمرين الأول أن يكون الحكم الابتدائي عن قصور في السيب. ويجوز للمحكمة الاستنافية في حكمها مايشوب الحكم الابتدائي من قصور في السيب. ويجوز للمحكمة الاستنافية الاحالة في بيان مايشوب الحكم الابتدائي موه كان حتى ولو كانت قد انتهت الى الفائه واخدت بنظر الحكم عدم ذكر أسماء وكلاء الحصوم والأمر الثاني الايكون قد أبدى أمام الحكمة الاستنافية دفوع الحكم عدم ذكر أسماء وكلاء الحصوم والأمر الثاني الايكون قد أبدى أمام الحكمة الاستنافية دفوع يجوز تسيب الحكم بالاحالة على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى بشرط أن يكون هذا المحكم قد سبق صدوره بين نفس الحضوم وأن يكون قد أودع في مطن الدعوى وأصحح بذلك المرافعات اللايكون قد أودع في مطن الطعن يجرده من كل أثر قانوفي أو الفها والا يكون قد أورة في طرق الطعن يجرده من كل أثر قانوفي أسطيمة النامية بدلك ؟

هذا ويلاحظ أن الترتيب الوارد في المادة ليس وجوبيا وعدم اتباعه لا يترتب عليه البطلان واذا وقم الحكم في أخطاء أخرى غير التي وردت بالنص على سيل الحصر فان ذلك لا يعيب الحكم كما لو ذكر رقم الدعوى خطأ. وخلو الحكم من أنه صدر باسم الشعب لا يعيبه لأن النص في المدستور على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب الحايف يفصح عن أن ذلك أمر مفترض بقرة الدستور نفسه ولا يطل الحكم بجرد القصور في أسبابه القانونية ، مادام أنه لم يؤثر في الشيجة الصحيحة التي التيا .

أما القصور في أسباب الحكم الواقعية فيؤدى الى بطلانه . كما اذا أغفلت المحكمة وقائع هامة أو مسختها أو أغفلت الحكم و للائه وحجيته أو مستدهام لم يختلف الحصوم على دلائه وحجيته أو استخلصت غير ماتستشفه الادلة دون أن تعمل منطقا سليما أو خالفت الثابت في الاوراق رنظرية الاحكام للدكتور أبو الوفا ص ٣٣٣) .

ُ وآذا ابدى الخصم دَفّاعا جَوهُريا بمحضر أعمال الخبير وجب على الحكم الرد عليه والاكان. قاصراً .

# الحكم المعدوم والحكم الباطل :

تظهر أهمية التفوقة ينهما في أن الحكم الباطل يعد قائما منتجا الآثاره الى أن يلهى عند الطعن عليه بأحد الطرق التي رسمها القانون فان مضى ميعاد الطعن تحصن الحكم الباطل وأصبحت له حجيه ويعد كما لو كان قد صدر صحيحا في الأصل ولا يجوز رفع دعوى مبتدأه بطلب بطلانه كما لا يجوز لقاضى التنفيذ أن يوقف تنفيذه لبطلانه أما الحكم المعدوم فلا يعد حكما ويعتبر معدوم الحجية ريجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلانه ويجوز لقاضى التنفيذ أن يقضى بوقفه .

والحكم المعارم والحكم الباطل كلاهما يصيه عيب الا أنه بالنسبة للعكم المعارم فان العيب يكون جوهريايصيب كيان الحكم ويفقده أحد أركانه وبالنالي يفقده صفته كحكم .

وأركان الحكم ثلاثة : (1) أن يصدر من محكمة تنبع جهة قضائية (4) وأن يصدر من هذه المحكمة بما لها من سلطة قضائية ( أى فى خصومة ) (٣) وأن يكون مكتوبا شأنه شأن أى ورقة من أوراق المرافعات .

وعسن الركسن الأول يبغسى أن يصدر الحكسم من قاض له الصفة قبل رواها فاذا زالت صفته انعدم حكمه الذي يصدره بعد زوال الصفة فالحكم الذي يصدر من شخص لا يعد قاضيا لا يكون حكما أو من قاض لم يحلف الهين القانونية أو من قاض زالت عنه ولاية القضاء بسبب العزل أو الإحالة على المعاش أو الاستقالة كا يعير معدوما الحكم الصادر من قاض موقوف بصفة مؤقتة عن عمله أو من قاض صدر حكم بالحجر عليه قبل اصدار حكمه كما يعير معدوما الحكم المدار حكمه كما يعير معدوما الحكم الله يصدر من تلاثة قضاة باعتبارها الحكم أن تنظرها عكمة مشكلة من ثلاثة قضاة كان معدوما واذا صدر من ثلاثة قضاة باعتبارها دائرة استنافية ينبغي تشكيلها من مستشارين كان معدوما أما اذا صدر حكم من قاض غير صالح لنظر المصدري لتوفر سبب من أسباب عدم الصلاحية فانه يكون باطلا ولا يكون معدوما كما يعتبر باطلا الحكم الصادر في دعوى لم تمثل فيها اليابة المعومية في الحالات التي يوجب القانون تميلها باطلا الحكم الصادر في دعوى لم تمثل فيها اليابة المعومية في الحالات التي يوجب القانون تميلها فيها كما ان تخلف أحد القضاة الذين اشركوا في المداولة عن الحضور في جلسة النطق بالحكم دون أن يوقع على مسودة الحكم يبطله ولا يعدمه .

ويعتبر الحكم الصادر من جهة قضائية غير محتصة اختصاصا وظيفيا قائما متمتعا بحجيته امام تلك الشاكر ولكنه يعد معدوما أمام الجهات القضائية الأخرى الختصة أصلا بالفصل في هذا النزاع ولكن الحكم الصادر من محكمة غير محتصة نوعيا أو محليا يعمتع بكامل حجيته وتسرى كافة آثاره وان كان يجوز الطعن فيه ان كان ميعاد الطعن مازال قائماً

أما عن الركن النافي فقد كان الرأى السائد فقها وقضاء أنه يعين لانعقاد الخصومة أن تعلن صحيفتها الى المدعى عليه الا أنه بعد التعديل الذى أدخل على المادة ٢٨ بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٩ ا فان حضور المدعى عليه بدون اعلان يؤدى الى أن تستقيم الدعوى وتأسيسا على ذلك فانه يعتبر معدوما الحكم الصادر على من لم يعدل إطلاقا بصحيفة الدعوى ولم يحضر بأى جلسة الماء نظر المدعوى أو على من تم اعلانه باجراء معدوم ولم يحضر فترة تداول الدعوى كذلك يعجر معدوما الحكم الصادر على من توفى أو فقد أهليته قبل رفع الدعوى ، اما اذا كان من صدر عليه الحكم ناقص الأهلية فانه البطلان يكون نسيا .

وغى عن البيان أنه فى حالة ماذا اثبت بمحكم من القضاء تزوير محضر اعلان المدعى عليه الذى لم يحضر بأى جلسة فان هذه من اوضح حالات إنعدام الحكم .

ولا يعتبر الحكم معدوما اذا صدر على من اعلن بصحيفة اعلانا باطلا وانما يعتبر باطلا وان كان حكم النقض وقم ( 4.4 ) لم يتعرض لهذه النفرقة .

واذا توفى الخصم أو فقد أهليته أثناء نظر الدعوى وصدر الحكم عليه دون أن يمثل فى الخصومة من يقوم مقامه ودون أن يعلن بقيام هذه الخصومة فان هذا الحكم يعد باطلا ولا يعد معدوماً.

وعن الركن الثالث فانه يتعين أن يكون الحكم مكتوبا والاكان معدوما كذلك اذا لم يوقع عليه رئيس الهيئة النبي أصدرته وكذلك الحكم الذى لم يذكر فيه اطلاقا اسم المحكوم له أو المحكوم عليه .

هذا ونشير الى أن الحكم الباطل تصححه الإجازة مالم يكن البطلان متعلقا بالنظام العام أما الحكم المعدوم فلا تصححه الاجازة .

وادا قصت المحكمة بفسخ عقد اليع فانه يتعين أن يتضمن الحكم في اسبابه ان البائع الحل بالترامه ذلك أن المادة ١/ ٥٧ من القانون المدنى نصت على أنه ، في العقود الملزمة للجانيين اذا لم يعلب بتفيذ العقد أو لمحتود على المحتود بالترامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعذاره المدين ان يطلب بتفيذ العقد أو لمحتوم في الحالين ان كان له مقتض ، ومؤدى هذه المادة أن الفسخ القضائي يقع عند تخلف أحد العاقدين عن الوفاء بالترامه رخم ان الوفاء لا يزال محكما ، فاذا تخلف البائع عن ذلك جاز للمخترى أن يطلب التنفيذ أو الفسخ فاذا اختار الفسخ ورأت المحكمة أن طلبه جدير بالاجابه فانه يتعين عليها أن تبين في حكمها بيان اخلال البائع بالترامه اخلالا يستوجب الفسخ فان لم تفعل كان حكمها مشوبا بالقصور في النسيب ويكون نقضه من محكمة النقض امرا

وقد قضت محكمة النقض بأنه في حالة وجود تعارض بين أسباب الحكم وماورد بمحضر الجلسة فانه يجب الاعتداد بما أثبت بالحكم . ( الحكم رقم ؟ ١٣٤ ) .

وقد اشترطت المادة ۱۷۸ وجوب ایراد الحکم خلاصة موجزة للدفوع ولو لم تکن دفوعا جوهریة وهذا بخلاف الدفاع فلم تشترط المادة أن یورد الحکم منه الا الدفاع الجوهری واذا لم یورد الحکم خلاصة للدفوع حتی غیر الجوهریة منها ولم یقم بالرد علیها کان معیبا أما أوجه الدفاع فلا یشترط القانون أن یورد أو یود الا على الجوهری منه .

ولا يقبل من الطاعن النعي على الحكم باغفال دفاع لم يبد منه وانما أبدى من خصمه الذى حكم لصالحه . \* \*\*\*

ويتعين على انحكمة أن تنقيد بطلبات الخصوم ولا يجوز لها ان تقضى بما لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه حتى لو استبان لها من ظروف الدعوى أحقيتهم فيه .

غير أنه وان كانت المحكمة مقيدة بطلبات الخصوم فى الدعوى والسبب المباشر المنشىء لتلك ( الطلبات ) ألا انها لا تتقيد بدليل دون آخر على قيام الحق المطالب به .

ومن المقرر أن يطلان الاجراءات السابقة على الحكم لا تعدمه مادام أن الحكم متكامل - " الشكا. بنفسه .

# يجوز رفع دعوى أصليه ببطلان الحكم المعدوم:

من المسلم به ان المشرع حصر طرق الطعن فى الأحكام ووضع لها أجالا محددة واجراءات معينة وبالتالى فان الأصل العام انه لا يجوز بحث مايوجه الى الحكم من عبوب إلا بالطعن عليه بالطرق التي رسمها القانون ، غير أنه استثاء من هذه القاعدة الأصولية يجوز ــ كما بينا آنها ــ رفع دعوى أصليه بطلب بطلان الحكم الا ان ذلك قاصر على الحالات التي يتجرد فيها الحكم من اركانه الاساسية ، كما اذا رفعت الدعوى على ميت أو على مجنون أو على خصم فى غيبته بدون اعلانه بصاحيفة الدعوى ، او اذا كان قد اعلن بها غشا فى موطن وهمى بقصد التعمية عليه وابهام الشكمة بانه قد تم اعلانه .

وقد سبق أن بينا الفرق بين الحكم المعدوم والباطل فيرجع اليه في موضعه .

وبديهي أنه لايجوز الالتجاء لدعوى البطلان الاصليه الا اذا كان الحكم غير جائز الطعن عليه او كان قد استغلق ، اما اذا لم يتجرد الحكم من اركانه الاساسية فلا سبيل لاهداره بدعوى بطلان اصليه حتى ولو كان غير جائز الطعن فيه او كان الخصم المتضرر منه قد استنفذ طرق الطعن كافة .

واذا كان لا جدال في ان الاخلال بحق الدفاع يعب الحكم الا ان هذا العيب لايصل به الى درجة الانعدام ، ومؤدى ذلك انه لا يجوز رفع دعوى اصلية بيطلان الحكم فذا السب ، وتقريعا على ذلك اذا احلت المحكمة بمبدأ تمكن الحصم من ابداء دفاعه في الحالات التي يكون له الحق فيه كم اذا صرحت للمدعى بتقديم مذكرة ولم تصرح للمدعى عليه بالرد عليها ، فان هذا المطلان لا يجرد الحكم من اركانه الاساسية وبالنائي فلا يجوز رفع دعوى اصلية ببطلانه .

وجدير بالذكر انه اذا صرحت المحكمة للمدعى بتقديم مذكرة بدفاعه ولم تصرح للمدعى عليه بالرد عليها ، الا ان المدعى لم يقدم مذكرة فان قرار المحكمة وان خالف القانون الا انه لا يترتب عليه بطلان الحكم لأنه لم يترتب عليه اى اثر قانونى كذلك اذا قدم المدعى المذكرة الا ان المحكمة استبعدتها اما لتقديمها بعد الميعاد واما لعدم اعلان احد الخصوم بها فان الحكم يكون مبرءا من العيب .

وغنى عن البيان ان رفع دعوى مبت.أة بانعدام الحكم لا يترتب عليه وقف حجيته ونظل سارية حتى يصدر حكم بانعدامه فتزول حجيته بأثر رجعى .

لا يجوز للمحكمة أن تندب خبيرا لابداء رأيه في مسألة قانونية أو في وصف الرابطة بين الخصوم :

لفت نظريًا اثناء تنبعنا لقضاء المحاكم أن كثيرًا من الْقضاة يطلبون من الحبير ابداء رأيه في

مسألة قانونية او في وصف الرابطة بين الخصوم واسباغ التكييف القانوني عليها مثال ذلك أن تقوم خصومة بين طرفين أحدهما يدعي أن مايربطه بالآخر هو عقد وكالة ويدعي الآخر ان اساس الرابطة عقد مقاولة وينور النزاع على قيمة هذا العمل فتندب المحكمة خبيرا لبيان مااذا كان العمار قد أجرى على سبيل الو كالة أم على سبيل المقاولية ويسان قيمية العمل فالشق الاول من الحكيم خاطبيء لان الحكم يكل الى الخبير الفصل في مسألة قانو نية وهي تكييف العلاقة و صحيح في شقه الثاني لأنه يكليف الخبير بعمل فني وهو تقدير قيمة الأعمال التي اجريت ومثال ذلك ايضًا ان يرفع مؤجر دعوى على مستأجر يطلب فيها اخلاؤه من العين الموجره على سند أنه أجرها من الباطن فيدفع المستأجر الدعوى بأن العلاقة بينه وبين الشخص الآخر هي مشاركة في استغلال وادارة العين ولا تعدُّ تأجيرا من الباطن فتندب المحكمة خبيرا لبيان اى القولين هو الصحيح وفي هذه الحالة وامثالها تكون المحكمة قد وقعت في خطأ فادح وأيدت محكمة النقض هذا النظر بحسم حينا قالت في صراحة ووضوح أن وصف الرابطة بين الخصوم واسباغ التكييف القانوني عليها هي مسألة قانونية بحته فلا يجوز للخبير أن يتطرق اليها ولا للمحكمة ان تنزل عنها لأنها في ولايتها وحدها ولا يجوز لها أن تستند الى ماأورده الخبير في هذا الصدد ولا غناء عن أن تقول هي كلمتها في شأنها فان استدت في تقرير الخبر في هذا الشأن كان حكمها مشوباً بالقصور في التسبيب غير ان هذا لا يمنع المحكمة من الاستعانة بأقوال الشهود الذين سمعهم الخبير ومن مناقشته لطرق الخصومة لتستخلص من ذلك تكييف العلاقة القانونية او وصف الرابطة بشرط أن تنشىء لحكمها اسبابا جديده ولا تحيل الى تقرير الخبير في ذلك .

واذا قضت المحكمة بوجود مانع ادبى من الحصول على دليل كتابى فيتعين عليها أن تبن ظروأك الحال التي المتعدت عليها أن تبن ظروأك الحال التي المتعددت عليها في تبرير عدم الحصول على دليل كتابى مثال ذلك ان يستند المدعى في اثابت دعواه الى شهادة الشهود فيدفع المدعى عليه بعدم جواز الاثبات بالبينة لأن قيمة الدين تزيد على مائة جنيه فيواجه المدعى هذا الدفع بأن هناك مانع ادبى حال بينه وبين الحصول على دليل كتابى فان استجابت المحكمة له فانه يتعين عليها أن تبين ظروف الحال والملابسات التي استدت اليها في ان عدم حصول الدائن على دليل كتابى كان له ماييرره وان يكون ذلك باسباب سائفة مقبه لة .

واذا صدر حكم من محكمة اول درجة رغم عدم صلاحيتها لنظر الدعوى سواء فطنت الى ذلك ام لم تفطن اليه وطعن على هذا الحكم بالاستئناف وقضت محكمة الطعن بتأييده لأسبابه فان هذا الحكم يضحى بدوره باطلا مادام انها لم تنشىء لنفسها اسبابا مستقلة .

لايجوز للمحكمة أن ترفض طلب الخصم بندب خبير اذا كان ذلك هو وسيلته الوحيده في الاثبات :

اذا طلب الخصم سواء كان مدعى أو مدعى عليه ندب خير في الدعوى لاثبات مسألة معينه وكان اثبات هذه المسأله مؤثر في الدعوى وكان ذلك هو وسيلته الوحيدة في الإثبات فلا يجوز للمحكمة الالتفات عن هذا الطلب دون أن تقسطه حقه من الرد والا كان حكمها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في النسيب مثال ذلك أن يطلب الخصم ندب خير للاطلاع على دفاتر الشركة محل النزاع وان يصفى الحساب حاله ان الإطلاع على هذه الدفاتر لا يكفى لذلك بل لابد من بحث وتدقيق ومقارنة وخصم واضافه فى الحسابات المجته بالدفاتر كم ان شهادة الشهود لا تكفى فى هذا الشأن واذاعن للمحكمة الاعراض عن هذا الطلب فيجب ان تبين فى حكمها ذلك باسباب سائفة تؤدى الى اقتباعها بأدلة اعرى مقدمة فى الدعوى (حكم القصر رقم 1).

احكام النقض:

ملحوظة هامة:

يتعين قبل الاستشهاد باحكام النقض مراعاة التعديلات الني ادخلها المشرع على قانون المرافعات بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٣ .

ا سروحيث انه وان كان من المقرر سوعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة في البير في الدعوى من الرخص الخولة لقاضى الموضوع ، الا انه اذا كان دفاع الخصم بندب حمير هو وسيلته الوحيدة في الالبات ، فلا يجوز للمحكمة الاعراض عن تحقيقه دون سبب مقبول ، لما في دلك من مصادرة لحقه في هذا الشأن . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن تحسك بسداده لجزء كبير من المبلغ المبقى في ذمنه وقدره ٢١٠ ، ٢٧٣ ٥ دولار الطاعن تحسك بسداده الحزء كبير من المبلغ المبقى في ذمنه وقدره ٢١٠ ، ٢٧٣ ٥ دولار تحقيقا لذلك سندب خبير في المعتوى أو الزام البنك المطعون ضده بتقديم كشف بحسابه لديه وكان طلب الطاعن ندب خبير لتصفية الحساب بينه وبين البنك المطعون ضده هو وسيلته الوحيدة وكان طلب الطاعن ندب خبير لتصفية الحساب بينه وبين البنك المطعون ضده هو وسيلته الوحيدة لابات مدعاه ، فإن التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وعدم استجابته لطلب الزام البنك بتقديم كشف بحساب الطاعن ، مع انه من اجراءات الالبات ويتعين على الحكمة اذا قدم الها ان بتقديم كشف بحساب الطاعن ، مع انه من اجراءات الالبات ويتعين على الحكمة اذا قدم الها ان تقديم الدلائله ومرراته المتصوص عليا في المادة ، ٢ من قانون الإلبات عن المفاته ولم ترد عليه فان حكمها يكون مشوبا بالإعلال بحق الدفاع وانقصور في فان هي اغفلته ولم ترد عليه فان حكمها يكون مشوبا بالإعلال بحق الدفاع وانقصور في النسبب ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بهاق اوجه الطمن .

ا ( نقض ١٩٨٦/١/١٣ طعن رقم ٢٢ه. لسنة ٥٥ قضائية )

١ مكرر ـــ لا يترتب البطلان على اغفال الحكم مكان المحكمة التى اصدرت الحكم الصادر في الدعوى متى كان قد ذكر فيه اسم المحكمة التي اصدرته . ( نقض ٢٩/٤/٣٥ المكتب الفنى سنة ٧ ص ٥٥٣ ، نقض ٢٤/٥/١٢ سنة ٧٥ ص ٨٥٩) .

٧ ــ اذا كان الحكم قد بين في صدره الهيئة التي أصدرت الحكم ثم نوه في خاتمه بأن عضو تلك الهيئة الذى لم يحضر تلاوة الحكم قد وقع على مسودة الحكم طبقا لنص المادة ٣٤٧ مرافعات فان الحكم يكون بذلك قد حدد في صدره الهيئة التي سحمت المرافعة واشتركت في المداولة كما حدد في خاتمته الهيئة التي حضرت تلاوته ومن ثم يكون النحي عليه بالبطلان على غير أساس. ( نقض ٣١ / ١ / ٣٦ المكب المفنى السنة السابعة عشرة ص ٣٢٧) .

٣ ـ اذ رتبت المادة ٩٤٣ مرافعات البطلان على النقض أو الحفاً الجسم فى أسماء الحصوم وصفاتهم اغا قصدت النقص أو الحنفاً المذى يترتب عليهما النجهيل بالحصم أو اللبس فى التعريف بشخصه مما قد يؤدى الى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو الى تغيير شخص الحصم بآخر لا شأن له فى الحصومة بالدعوى ومن ثم فإن اغفال الحكم فى ديباجته ذكر اسم القيم الآخر باعباره ممثلاً للمحجور عليه ومباشرا الخصومة عنه لا يعتبر خطأ جسيما يختفى به وجه الحق فى التعريف بشخص الخصم وبالتالى لا يترتب عليه البطلان . ( نقض ١٩٣٤ / ١ / ١٩٣٦ المكتب الشي السباية عشرة ص ٤١٧ ، نقض ٢٣ / ٧ / ٧ طعن رقم ٧ لسنة ٤٥) .

 لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود الذين ذكروا في التحقيق وعدم ايراده نص أفرالهم مني كان قد أشار اليهم وأورد مضمون أقوالهم . ( نقض ١٩ / ١ / ٦٦ المكتب الفني السنة السابعة عشرة ص ١٥٥١ ) .

ما لم يوجب القانون ابداء النيابة رأيها فى كل خطوة من خطوات الدعوى ولا فى كل وجه دفاع أو مستند يقدم فيها اذ بحمل سكوتها عن الرد على المستندات وأوجه الدفاع الجديدة على أنها لم تر فيها هايغير رأيها الذى سبق أن أبدته . ( نقض ٢٩ / ١٧ / ١٩٦٦ المكتب الفنى السنة السابعة عشرة ص ١٩٩٦ قاعدة رقم ٢٩١١ ).

٣ ــ إذ أوردت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات البيانات الواجب أن يشتمل عليها الحكم عليها الحكم عليها الحكم علي سيل الحصر ولم يرد من يبنها رقم المدعوى التي صدر فيها فان مقتصى ذلك أن الحفظا الوارد في الحكم ويكون النمي فى الحكم المطعون فيه فى خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجهل بالحكم ويكون النمي بيطلانه لهذا السبب على غير أساس . ( نقض ١٦ توفير صنة ١٩٦٥ جموعة أحكام المكتب الفي السنة السادمة عشرة ص ٥٦٥ ، نقض ١٣ / ٤ / ٧٧ سنة ٣٣ ص ١٧٥٥) .

٧ ــ تضمين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه القانون وكل مافرضه في المواد ٣٢٨ مرافعات ومابعدها هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٩ ٣٤٨ مرافعات التي حددت الميانات التي يجب أن يضمنها الحكم من النص على وجوب اثبات هذا الميان . ولما كان الأصل في الاجراءات أن تكون قد روعيت فان على من يدعى انها خولفت اقامة الدليل على ذلك . ( نقض ٢٩٨ مارس صنة ١٩٦٦ المكتب الفتى السنة السابعة عشرة ص ١٨٥٨) .

٨ ــ الترتيب الوارد فى المادة ٣٤٩ مرافعات بشأن البيانات التى يجب أن تدون فى الحكم على ماجرى به قضاء محكمة النقض ليس ترتيبا حتيا بترتيب على الاعلال به البطلان فيجوز أن تورد انحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى استند اليها الخصوم فى ثنايا أسباب الحكم التى تكفلت بالرد عليها . ( نقفن ٥ أبريل سنة ١٩٦٦ المكتب الفنى السنة السابعة عشرة ص كملك بالر.)

٩ ــ من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه يجب على محكمة الاستناف عند الحكم بالفاء الحكم المستاف أن تذكر الاسباب التي من أجلها قضت بالهائه اما فى حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب الا على الجزء الذى شمله هذا التعديل فقط ، ويعتبر الجزء الذى لم يشمله التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له ر نقض

70 / 1 / 1972 المكتب الفني السنة السابعة عشرة ص ١٩٦٤ ، نقض ٢٤/١١/٢١ سنة 70 ص ١٩٦٠ . .

١٠ ــ انه وأن أوجب المادة ٣٤٩ مرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من ينها خلاصة مااستند اليه الخصوم من الأدلةالواقعية والحجج القانونية الا أنه يعين لاعتبار هذا البيان جوهريا يترتب علىإغفاله البطلان أن يكون الحكم قد فصل في النزاع الذي قدمت بصدده هذه الادلة الواقعية والحجج القانونية فاذا كان الحكم صادرا باجراء من اجراءات الالبات اذ فضى باحالة المدعوى الى التحقيق لالبات حقيقة العقد موضوع النزاع ان كان وصية أو يما منجزا وكان الالبات بالمينة في ذاته غير منازع في جوازه قانونا فلا على المحكمة ان هي اغفلت تدوين ماقدمه الخصوم من أدلة على علم لزوم التحقيق . ( نقض ٣٦ / ٤ / ١٩٥٦ المكتب الفني السابعة عشرة ص ٥٥٣) .

# تعقیب ن

. ( ) / .

التعديل الذى ادخل على المادة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ لم يستلزم ان تورد المحكمة الادلة الواقعية والحجج القانونية التي استند اليها الخصوم وانما اكتفى بان يورد الحكم خلاصة موجزة لدفوعهم ودفاعهم الجوهرى .

ويلاحظ أن المادة ٥ من قانون الاثبات الجديد قضت بأن الأحكام الصادرة باجراءات الاثبات لا يلزم تسييها مالم تتضمن قضاء قطعيا ر مثل المنازعة فى جواز الاثبات بطريق معين من طرق الاثبات ) . كما أن تعديل المادة بالقانون ١٣ لسنة ٧٣ قد قس ماورد بهذا الحكم .

۱۱ \_\_ متى كان الحكم قد النزم صحيح القانون وبنى على أسباب تحمله فانه لا يؤثر فى قضائه بعد ذلك ماورد به متعلقا بنفسير مادة من مواد القانون أيا كان وجه الرأى الذى اعتبقه فى هذا الحضوص ومدى انطباقه أو عدم انطباقه على الدعوى المطروحة . ( نقض ٢٩٦٦/٦/٢٨ الكتب الفنى السنة السابعة عشرة ص ٢٤٦٧) .

17 \_ منى كان الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه الذى أيده قد أقام قضاءه بالملكية للمطعون ضده على دليلين مجتمعين هما شهادة الشهود وورقة عرفية وكان لا يين منهما أثر كل واحد من هذين الدليلين على حدة فى تكوين عقيدة المحكمة فانه اذا ثبت أن الدليل المستمد من الورقة معيب فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه اذ لا يعلم مااذا كان قضاؤه يكون بعد اسقاط هذا الدليل من التقدير . ( نقض ١٩٣/ ١٩٣/ المكتب الفنى منة ١٧ ص ١٩٤١) وراجع فى نفس المعنى حكم النقض الذى قضى بأن اقامة الحكم على ادلة متاسكة وانيار احدها يؤدى الى بطلان الحكم . ( نقض ٧٧ / ١٣ / ١٣ المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٩٩٣) . ٣ \_ ٢ يطل الحكم اذا وقع فى اسبايه خطأ فى القاتون مادام ان هذا الحطأ لم يؤثر فى السبيعة الصحيحة الى انتهى اليها . ( نقض ٢٧ / ١٩ ١٩٣١ الكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٩٩٣) . الشبيعة الصحيحة الى انتهى اليها . ( نقض ٢٩ / ١٩ ١٩٩٣ الكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٩٩٣ النبي سنة ١٧ ص

١٤ \_ يحسب الحكم المطعون فيه ان يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل الى السيام مايحويه هذا القرار من وقائع وأصباب ورد على دفاع الطاعين جزءا متمما له .

ولا يعيبه عدم تدوينه تلك الأسباب ورصدها كلها أو بعضها مادامت قد أصبحت بهذه الحالة ملحقة به . ( نقض ۲۰ / ۳ / ۱۹۳۳ المكتب الفنى سنة ۱۶ ص ۳۲۰ ) .

١٥ ـــ اغفال الحكم الفصل فى أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بالنفض اذ علاج هذا الطلب الاغفال طبقا لما تقضى به المادة ٣٦٨ مرافعات هو الرجوع الى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه . ( نقض ٧٧ / ٤ / ١٩٦٧ المكتب الفنى السنة الثامنة عشرة ص ٨٩٦ ، نقض / ١٨٥ / ٥ / ٧٧ سنة ٣٣ ص ٣٩٣ ) .

١٦ ــ جرى قضاء محكمة النقض بأنه يشترط لكى تصح الاحالة على أسباب حكم آعو صدر فى دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وان يكون قد أودع ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من اوراقها وعنصرا من عناصر الاثبات فيها يناضل الخصوم فى دلالته ( نقض ١٣ / ٣ / ٥٨ المكتب الفنى سنة ٩ ص ١٨٧ ) .

١٧ ــ الحكم باعباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات التي أوجب ذكرها فيه والبطلان الذي رتبه الشارع جزاء على مخالفة تلك الاوضاع أو على اغفال الحكم لميان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أي وقت أمام محكمة النقض وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجب أن يكون الحكم مستكملا بذاته شروط صحته فلا يقبل تكملة مانقص فيه من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غير مستمد منه . ( نقض ٣٥ / ٧ . الطعن رقم ٧ لسنة ٥٥ ق ) .

وقد علتى الدكور أبر الوفا على الحكم المتقدم قائلا أن بطلان الاحكام نتيجة افتقارها الى يناتها الحي يناتها الحي يناتها الحي المتوافقة بهد أن سردت في يناتها الجوهرية لا يتصل بالنظام العام في كل الاحوال فالمادة ٣٤٩ مرافعات بعد أن سردت في فقرتها الاولى جميع بيانات الحكم ، جاءت في الفقرة النائية منها ترتب البطلان جزاء مخالفة بعضها دون المعض الآخر وليس معنى هذا أن نقض الميانات الاحرى أو الحفا فيها لا يرتب أى بطلان وليس معنى هذا أن نقض الميانات الاحرى أو الحفا فيها لا يرتب أى بطلان وليس معنى هذا أيضا أن المطلان المقرر في الفقرة النائية يتعلق كله بالنظام العام . ( المرافعات للدكور أبو الوفا ص ٧٤٨ ) .

١٨ \_ ضم الاستنافين والحكم فيهما معا لا ينفى ما لكل منهما من استقلال عن الآخر . مايشوب احدهما من عيب اجرائي لا يؤثر في الاستئناف الاخر . ( نقض ٩ / ٤ / ٧٤ / سنة ٣٥ ص ٩٤٩ ) .

١٩ ــ ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي اصدرته وان كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ مادى يقع عند اصدار الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، الا أن تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكملا لله وأن تكون المحكمة قد خلصت الى هذه النتيجة بأسباب سائفة تؤدى اليها . ( نقض مكملا لله وأن تكون الحكمة قد خلصت الى هذه النتيجة بأسباب سائفة تؤدى اليها . ( نقض ١٩٨٧ / ٥ / ١٩٨٧ طمن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٨ فضائية ) .

٣٠ ــ اغفال الحكم بيان صدوره باسم الأمة ، وخلو محضر الجلسة من هذا البيان .
 لا يترتب عليه البطلان . ( نقض ١٢ / ٥ / ٤٧ سنة ٣٥ ص ١٨٥ ) .

١٠ – اغفال الحكم اثبات حضور الخصوم ومكان اصداره لا يرتب عليه بطلانه . ( نقض ا ١ / ١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ١٣٩ ) .

٣٢ ص متى كان الحكم قد انتبى الى ان المدعى عليه كان يدير جميع أعيان التركة فى فترة النزاع ورتب على ذلك فضاء النزامه وحده بفلتها فان لازم ذلك هو رفض دعوى الضمان الني رفعها المدعى عليه ضد احد المدعين بزعم أن هذا الاخير هو الذي كان يدير بعض اعيان التركة رلا على الحكم اذ هو لم يورد اسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة . ( نقض ٣٥ / ١٠ / ١٣ ص ١٩٦٤ ) . ١٩ المستقلة لرفض الدعوى الأخيرة . ( نقض ٣٥ / ١٠ ) ١٩٠ ص ١٩٦٤ .

٣٣ ــ علم النزام محكمة الموضوع بالرد على مايقدمه الخصوم من مستدات . حسبها أن يقم حكيمها على مايصلح من الأدار الحمله. ( نقض ١ / ١ / ١ / ١ / ١ سنة ٢٥ ص ١٣٩ ) .

٣٥ ــ النقص أو الحطأ في اسماء الحصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأته التشكيك في حقيقة الحصم واتصاله بالحصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان الحكم عليه . ( نقض ٨ / ٧ / ٣٧ سنة ٢٤ ص ١٩٦١ ) .

٣٦ ــ القضاء بالغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره بما يسقط عنه حجيته . ولين كانت لا تجوز الاحالة الى ما الغيى من الحكم الا أنه لايعب الحكم الاستثناق أن يجيل في بيان الوقائق الى ماورد بالحكم الابتداق الملغى . ر نقض ١٩٦٩ / ١ / ١٩٦٩ مسنة ٢٠ ص ٩٥ ، نقض ١٩٦٨ / ٤ / ٧٧ طعن ٤٢٥ سنة ٣٤ ) .

٣٦ مكرر \_ خطأ الحكم فى ذكر اسم من توفى من الحصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة المحصوم واتصالهم بالحصومة . لا بطلان .(نقض ١٩٧٠/١/١٣ سنة ٧٠ ص. ٧٠) .

٧٧ \_ الاصل في ثبوت تاريخ اصدار الحكم هو محاضر الجلسات التي اعدت لاثبات هايجرى فيها ، خاصة وأن المشرع قد حرص بالنص في المادة ٤٣٤ من قانون المرافعات السابق على انه في حالة تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية تعين المحكمة اليوم مع بيان أسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي الحضر ، ومن ثم قان تمسك الطاعنة بما ورد في جدول المحكمة الابتدائية \_ بشأن مد اجل الحكم \_ لا يعول عليه لأن العبرة بالوارد في محاضر الجلسات . ( نقض ٧٧ / ٣ / ١٩٧٣ منة عمد ص ٧٤ ) .

 ٢٨ ــ لا يترتب البطلان على اغفال بيان ما اذا كان الحكم صادرا مادة تجارية أو مستعجلة . ( نقض ٣٥ / ٥ / ٧٧ الطعن رقم ١٤٧ سنة ٣٤ قضائية ) .

# ملحوظة:

اذا اغفل الحكم الاشارة الى أنه صدر فى مادة تجارية أو مستعجلة فانه وان كان الحكم الصادر فى اى من المادتين مشمول بالنفاذ بقوة القانون الا انه يجتع على المحضر فى هذه الحالة تنفيذه تنفيذا معجلاً . ( نظرية الأحكام للدكتور أبو الوفا ص ١٩٦ .

٢٩ -- اذ أوجب المشرع أن يتضمن الحكم بيان اسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم اتحا قصد بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في المدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة مانعا من اللبس واذ كان التابت من الحكم المطعون فيه انه تضمن اسم المطعون عليه وقليه ووظيفت ومحل عمله فان في ذلك التعريف الكافي بشخصه المانع من كل جهالة أو لبس وبه يتحقق غرض الشارع من وجوب ذكر البيانات السابقة في الحكم.

٣٠ ــ نصت المادة الخامسة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القصائية على أن تصدر أحكام محاكم الاستناف من ثلاثة مستشارين . واذ كان النشكيل الذي نصت عليه هذه المادة تما يحلق بأسس النظام القصائى ، ويترتب على غنالفته بطلان الحكم ، وكان الخابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي اصدرته مشكلة برئاسة المستشار ... رئيس المحكمة وعضوية ثلاثة مستشارين هم .. خلافا لما اوجه القانون فان هذا المحتم يكون باطلا . رئقس ١٩٧٣/٥/١٨ سنة ٣٣ مي ٩٥٩ ) .

٣١ ــ جرى قضاء محكمة النقض على أن القصور فى أسباب الحكم القانونية لا يبطله مادام أن هذا القصور لم يؤثر فى النيجة الصحيحة التي انتي اليها . ( نقض ٢١/٦/٦٧ صبة ٢٤ ص ٨٨٥ ) .

٣٧ - اذاكات أسباب الحكم المطعون فيه الواقعية وافية والتيجة التي انتهت اليها سليمة فلا يفسده إعمال حكم مادة غير منطقة وانما يكون محكمة النقض تصحيح هذا الحطأ ورده الى الأساس السلم دون نقض الحكم . ( نقض ٧٧/٣/٧٧ الطعن ٧٠٥ سنة ٤٥ ) .

٣٣ \_ احالة الحكم الاستناق \_ المطعون فيه \_ على أسباب الحكم الابتدائى يكون مقصودا بها الإحالة المطلقة لفوا بالنسبة لما خالف الإحالة المطلقة لفوا بالنسبة لما خالف فيه . ( نقض ١٩٧٧/٥/٣ طعن ٨١٤ سنة ٤٣ ، فيه الحكم المسأنف وصحيحه فيما تأيد فيه . ( نقض ١٩٧٧/٥/٣ وطعن ٨١٤ سنة ٤٣ ) .

# تعقيب:

في تقديرنا أن هذا الحكم الأخير محل نظر ذلك انه وان كان يجوز الاحالة الى الوقائع التي وردت بالحكم الابتدائى حتى ولو غاير الحكم الاستناق الحكم الابتدائى في نيجته لان الاحالة أنصبت على وقائع الدعوى دون أصابها غير أنه اذا انصبت الاحالة على أسباب حكم محكمة أول درجة وكان بينها وبين أسباب محكمة ثانى درجة تناقض أو كانت أسباب محكمة أول درجة التي أحيل اليها لا تؤدى لفص التيجة التي انتهى اليها الحكم المستأنف فان ذلك يعيب الحكم بالتهاتر في أسبابه ويجعله مشوبا بالبطلان

٣٤ \_ اذ حصر المشرع طرق الطعن فى الاحكام ووضع لها اجالا محددة واجراءات معينة ، فاته وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة يمتع بحث أسباب العوار التى قد تلحق بالاحكام الاعن طريق النظلم فيا بطرق الطعن الناسبة لها ، بحيث اذا ماكان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سيل لاهدار تلك الاحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقدير الحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها ، وأنه وان جاز استثناء من هذا الاصل العام \_ فى بعض الصور \_ القول بامكان رفع دعوى بطلان أصلية ، غير أن ذلك لا يتأتى الاعد تجرد الحكم من اركانه الأساسية وليس هذا هو الشائ فى الدعوى الحالية اذ العبب \_ الادعاء بالصورية الذى اثاره الطاعن \_ المائية . المحادر ضد المدين لصاخ زوجته \_ ان صح \_ لا يفقده الأركان الأساسية للأحكام . ( نقض ١/٤ / ٧/ طعن رقم ١٦ السنة ٤٤ قضائية ).

٣٥ ــ اذ صدر الحكم المطعون فيه مغفلا من ديباجته ومدوناته اسم الطاعنة الثالثة اغفالا تاما فان من شأن ذلك أن يشكك في حقيقة وضع الطاعنة الثالثة واتصالها بالحصومة المردده ، ولا يغني 'عن ذلك مأأورده الحكم المطعون فيه من أن المحكوم ضدهم طعنوا عليه بطريق الاستناف لان بعض المحكوم عليهم ارتضوا حكم محكمة أول درجة ولم يستأنفوه ويكون الحكم قد أغفل بيانا جوهريا من بياناته يترتب عليه بطلانه . ( نقض ٣٣/٣/٣/٣ ا طعن رقم ٧ لسنة ٥ \$ قضائية ) .

٣٦ ــ لا على الحكم المطعون فيه أن هو أغفل التحدث عن دفاع متجرد عن دليله ولم يطرح هذا الدليل أمام محكمة الموضوع . ر نقض ١٩٧٣/١٣,١٥ طعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق ) .
٣٧ ــ بيان اسم عضو النبابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على اغفالها بطلانه مادامت النبابة قد أبدت بالفعل رأيها وأثبت ذلك في الحكم . ( نقض ١٩٧٣/١٣/١٥ طعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣٨ ـــ لما كان الثابت أن الدعوى وفعت ابتداء من والد الزوج المحجور عليه بصفته قيما عليه ضد الزوجة الطاعنة وكان البين من مدونات الحكيم المطعون فيه أن ذلك القيم توفى خلال تردد الدعوى أمام محكمة الاستناف , وأعلن القيم الجديد وهو المطعون عليه واستأنفت الدعوى سيرها في مواجهته ، فإن اغفال الحكم في دبياجته ذكر اسم القيم الاخير باعتباره ممثلا للمحجور عليه وجه الحق في عليه ومباشرا للخصومة عنه وابراز اسم القيم المتوفى لا يعتبر خطأ جسيما يتطى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم وبالتالى لا يترتب عليه البطلان . ( نقض ١٩٧٧/١/١ طعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ قضائة ) .

٣٩ ــ لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم افصاحه صراحة عن تخطئه حكم محكمة أول درجه طالما قد أوضح في حيياته الأساس السلم الذي استد اليه في قضائه ولا عليه ان هو اخطأ في فهم مارمي اليه حكم محكمة أول درجة مادام لم يكن له تأثير على جوهر قضائه . (نقض ١٩٧٨/١٩/٨ طعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٤ — التعديل الذي جرى على نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بالقانون ١٣ لسنة
 ١٩٧٣ قد استهدف وجرب الاقتصار على اشتال الحكم لعرض وجيز لوقائع النزاع ، واجمال للجوهري من دفاع طرفيه وابراد للأسباب التي تحمل قضاء الحكم فيه ، أما تفصيل الحمطوات

والمراحل التي قطعها النزاع أمام المحكمة فانه لا طائل من ورائه ، قد يضيع في عمارها أمام القاضي معالم الطريق الي نقاط النزاع الجوهرية ، ولذلك فانه يضي عن الاهارة اليها ماتسجله محاضر الجلسات ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يعين لاعتبار الميان جوهريا يترتب على أغفاله المطلان أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه . ( نقض ٧٩/٣/٧ في الطعن ٧٩ لسنة ٤٠ ك ق ) . . .

1 عالى المطلان المنصوص عليه في المادة ١٧٧٨ لا يترتب بداهة الاعلى اغفال أسم الحصم الاصيل في النزاع فلا يترتب المطلان على من طلب الحكم في مواجهته ولم توجه اليه طلبات ما كم لم يدفع الدعوى بدفاع ما ولم تكن له طلبات . ( نقض ١٩٧٩/١/١ طمن رقم ٣٧٣ لسنة ٤ قضائية ) .

٤٧ ــ دفاع الخصوم بمحضر اعمال الخير . اعتباره مطروحا على المحكمة . اغفال الحكم الرد على دفاع المستأجر أمام الخير بقبول المؤجر لوجه استعماله للعين بسكوته عليه مدة طويلة . قصور في النسيب لانه دفاع جوهرى . ( نقض ١٩١٥ه عض ٨٩٦ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٤ ـــ اذ قضى الحكم المطعرن فيه بتأييد الحكم الابتدائى بناء على اسباب خاصة دون أن يجل عليه ف أسبابه وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفا الى الحكم الابتدائى ، فانه يكون غير مقبول . ( نقض ١٩٧٩/٣/٥ طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٤٤ ـــ اذا كان مااورده الحكم فيه بيان لما جاء بمستدات الدعوى ، فانه لا يعيبه اغفال ذكر نصوص المستدات التي اعتمد عليها في قضائه ، مادام أن هذه المستدات كانت مقدمه الى المكمة وترافع بشأنها الحصوم ثما يكفى معه تقدير مااستخلصته المحكمة منها . ( نقض ١٩٧٩/١/٧٤ طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٨٤ فضائية ) .

 ٤٤ ـــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التاقض الذى يعب الحكم هو ماتتعارض به الأسباب وتهاتر فتياحى ويسقط بعضها بحيث لا يبقى منها مايقيم الحكم ويحمله . ( نقض ٢٤/٩/٩/١ طمن رقم ١٩٧٩/١/٣

٣٤ ــ تحسك مشترى المحل التجارى بشرائه له من المالك الظاهر بحسن نية وانتقال حيازته اليه . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع بمقولة أن المحل يدخل ضمن أموال الطليسة ولايسرى التحرف في حق جماعة الدائنين . قصور . ( نقض ١٩٧٩/٧/ طمن رقم ٣٤٧٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧٤ ـــ الاصل عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الحكم أو الدفع بذلك في دعوى تالية . الاستثناء أن يكون الحكم معدوما بتجرده من اركانه الأساسية . صدوره على شخص تولى قبل رفع الدعوى أو قبل رفع الطعن . وجوب اعتباره حكما معدوما . ( نقض ١٩٩٧/١٤ طعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ قضائية ، ( تقض ١٩٨٠/١/٢٨ طعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

 41 ــ الحقاً المادى فى تاريخ صدور الحكم . لاأثر له . الاصل فى ثبوت تاريخ اصدار الحكم هو بمحاضر الجلسات . ( نقض ٧/١٢/٧ طعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٩ ـــ الحفال الحكم البيان الخاص بمصور الحصوم وغيابهم . الحفاً في بيان أسماء وكلاء

الحصوم . لا يترتب على أى منهما بطلان الحكم . ( نقض ٧٩/١/١١ طمن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٥٠ ــ قصر المدعى طلبه على الحكم باستحقاقه لفتة مالية غير تلك ولأسباب أخرى استندت اليا. لا يعيب الحكم وجود تناقض بين بعض أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائى. علة ذلك. ( يقم ٧٩/١/١٧ طعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٧ قضائية ).

١٥ ــ قصر المدعى طلبه على الحكم باستحقاقه لفئة مالية غير تلك المعين عليها ومايترتب على ذلك من فروق . القضاء برفض هذا الطلب مع منحه علاوات الفئة المالية المعين عليها . قضاء بما لم يعلبه الخصوم . ( نقض ١٩٧٩/٥/٦ طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٧٥ ــ تعديل الحكم المطعون فيه مبلغ التعويض المقضى به . التزامه فقط بيان الأسباب التي اقتصت هذا التعديل . وجوب اعتبار مالم يتاوله التعديل مؤيد دون احالة صريحة لأسباب الحكم الابتدائى . ( نقض ١٥ / ٦ / ٧٨ لحم رقم ٥٨٦ لسنة ٥٥ قضائية ) .

۵۳ ــ استادا لحكم في قضائه بصلك أرض الوقف بوضع اليد المدة المكسبة للملكية ــ الى معاينة الشهر العقارى ــ عدم بيان أن هذه المعاينة تتضمن توافر شروط الحيازة كسبب للملكية . قصور . ( نقض ۲۸ / ۳ / ۱۹۷۹ طعن رقم ۵۱۵ لسنة ۶۷ قضائية ).

٥٠ – استاد الحكم الانتدائ في قضائه بالملكية الى تقرير الخبير رغم عدم تحديده عين النواع على الطيعة . تأييد هذا الحكم استنافيا لأسبابه . قصور . ( نقض ٧٧ / ٢ / ٧٩ طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

 الفال الحكم المطعون فيه بحث دلالة اقرار الخصم في دعوى أخرى وبحث المستدات المقدمة من خصمه والتي عول عليها الحكم الابتدائي . قصور . ( ٣٠ / ٣ / ٧٩ ذعن رقم ٨٩٧ لمسنة ٤٦ قضائية ) .

٥٦ ـــ القضاء باعبار خدمة العامل متصلة . تمسك رب العمل بانهاء العقد باستقالة العامل عتمارا وان تعيينه بعد ذلك بعد تعييا جديدا . عدم بيان الحكم الدليل المقبول لقضائه . خطأ وقصور . ( نقض ١٩ / ١٩ / ٧٧ طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧٠ ـــ اقامة الحكم قضاءه على ماورد يقرير الخبير . ثبوت عدم اطلاع الحبير على المستدات
 الني تمسك بها المستأنف الاثبات دفاعه . قصور . ( نقض ٣١ / ١٢ / ٧٨ طعن رقم ١٣٣٤.
 لسنة ٤٧ قضائية ) .

٥٨ ــ بطلان الحكم . غير قابل للتجزئة . استناف الطاعنة لشق من الحكم الابتداق دون شقه الآخر . الدفع المبدى منها ببطلان الحكم فى الشق المستأنف لحلوه من بيان تغير الهيئة التى نطقت به غير مقبول . ( نقض ٢٠ / ٤ / ٧٧ طعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ) .

٩٥ \_ صدور الحكم من محكمة ابتدائية . اثبات البيان الخاص بالمحكمة انها دائرة استثنافية .
 خطا مادى . لا أثر له . ر نقش ه / ١ / ١٩٧٨ طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ) .

٦٠ ــ بطلان الحكم للخطأ في بيان اسماء القصاة الذين اصدروه . م ١٧٨ مرافعات .
 مقصور على القصاة الذين فصلوا في الدعوى دون من حضروا تلاوة الحكم . ( نقش ٢٤ / ١ / مصروا طمن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٣ / ١ /

 ٦١ ـــ إستناد الحكم الى امو تقرر فى حكم آخر . شرطه . أن يكون صادرا بين نفس الحصوم ومودعا بملف الدعوى . ( نقض ٧٠ / ١٣ / ١٩٧٧ الطعون ارقام ١٩٨٨ ، ١٩٩٩ / ١٩٩٨ .
 ١٣٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٣٠ ـــ القضاء بصحة النصرف ف حدود ثلث التركة لصدوره من المورث فى مرض الموت .
 عدم استظهار الحكم عناصر التركة وديونها لتقدير الثلث الجائز الايصاء به . قصور . ( نقض ١٣/٦ ١٩٧٧ طمن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٤ق نقض ٣٠ / ١٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ٣٥٥ لسنة 6٤ قضائد ) .

٣٣ ــ وفاة الحصم اثناء نظر الدعوى . ايراد اسمه دون ذكر اسم ورثته ــ الذين عجلت الدعوى قبلهم ــ ف ديباجة الحكم . لا بطلان . علة ذلك . ( نقض ٧٨/٣/٧ طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٤ ق ) .

 ٣- اغفال الحكم الاستناق الذي الغي الحكم الابتدائي مناقشة مستندات اخذ بها الحكم الابتدائي . عدم بيان علة اسقاطه لها . قصور . ( نقض ٣٠ / ٤ / ٨٧ طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٠ قضائية ) .

 ٦٥ ــ عدم النزام المحكمة بمناقشة كل قرينة يدل بها الخصم . الاستشاء . أن تكون القرينة مؤثرة في الدعوى . وجوب بحث المحكمة لها وبيان الرأى فيها . ( نقض ٧ / ١٣ / ٧٨ طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٦ ــ استناد الحكم الابتدائى في قضائه بالملكية الى تقرير الخبير رغم عدم تحديده عين النزاع على الطبعة . تأييد هذا الحكم استتنافيا الأسبابه . قصور . ( نقض ٣٨ / ٣ / ١٩٧٩ طعن رقم ٣٦٧ سنة ٤٤ قضائية ) .

٧٧ \_ تقديم الحصم مذكرة بدفاعه دون اطلاع الخصم الاعر عليها . استناد الحكم اليها فى قضائه . بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم . ر نقض ١٩٧٨ / ١٧ / ١٩٧٩ طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٦ ق ) .

٦٨ -- اغفال اثبات تاريخ اصدار الحكم لا يترتب عليه البطلان . ( نقض ٣/٣/٣ طعن رقم ٥٠ لسنة ٤٧ فضائية ) .

٩٩ ـــ الادعاء بالتزوير . شرط قبوله . أن يكون منتجا في النزاع . الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفي موضوع الدعوى بحكم واحد . لا خطأ . علم ذلك . ( نقض ١ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٩٤ قضائية ) .

٧٠ ـــ اقامة الحكم قضاءه في ثبوت الملكية على الميراث. النعى عليه في خصوص ماقرره
 بشأن الملكية بوضع اليد . غير منتج . ( نقض ٥ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق) .

٧١ حدوى التعويض عن المسئولية التقصيرية . اقامتها على اساس خطأ معين نسبه المدعى . الله المدعى عليه حسا القامة انحكمة قضاءها على خطأ واجب اثباته لم يدع به المدعى . خطأ . ( نقض ٣٠ / ٤ / ١٩٧٩ طعن رقم ١٣٣١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

تعقيب:

هذا الحكم لا يخالف حكم النقش الذى قضى بأنه يجوز للمحكمة اذا رفعت اليها الدعوى بطلب التعويض على اساس المستولية التقصيرية أن تقضى بالتعويض على أساس المستولية العقدية لان الحكم موضوع الطعن الحالى قضى بالتعويض عن خطأ لم يدع به اصلا .

٧٧ ـــ تقديم مذكرة في فعرة حجز الدعوى للحكم دون اطلاع الحصم الآخر عليها . قبول المحكمة لها دون التعويل على ماورد بها . لا بطلان . ( نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٤ في ) .

٧٣ ــ ورود اسم المفلس في منطوق الحكم دون السنديك المختصم في الدعوى والوارد اسمه في الديباجة لا يترتب عليه البطلان . ( حكم النقض السابق ) .

٧٤ ــ عدم جواز رفع دعوى اصلية ببطلان الحكم . الاستثناء تجرده من أركانه الأساسية . عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم لصورية عقد الميع موضوع الدعوى . ( نقض 19٨٠/١/٣٤ طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٢ ) .

٧٠ ــ ايراد الحكم في أسبابه قبول الدفع بالنقادم . قضاؤه برفض الدعوى . لا تناقض .
 ٧ / ٥٠ / ٧٧ سنة ٢٨ ص ١٩٣٣ ) .

٧٦ ـــ ايراد الحكم ف أسبابه ثمنا معينا للميئع خلافا لما ورد بالعقد . خطأ مادى . لا بؤثر فى سلامة الحكم طالما ثبت أن الثمن قد دفع للبائع . ( نقض ٣٧ / ٣ / ٧٧ سنة ٣٨ ص ٥١٥ ) .

٧٧ \_\_ تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من اخطاء مادية دون نقضه . شرطه . أن يقتصر الخطأ على مايتعلق بالقانون دون الواقع . ( نقض ١٩٨٠/٣/٩ طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

۷۸ \_ وجوب أن يكون الحكم بذاته مستكملا شروط صحته . اغفال الحكم المطعود فيه يان اسم أحد المستأنفين في ديباجته . أثره بطلان الحكم مادة ۱۷۸ مرافعات . ( نقض ۷۷/۳/۳۳ سنة ۲۸ ص ۵۹۳) .

٧٩ ــ وجوب ايراد الحكم خلاصة موجزه للدفرع ولو لم تكن جوهرية اغفال المحكمة الرد
 عليها . قصور . ( نقض ٩ / ٧ / ١٩٨٠ علمن رقم ٩٩٥ لسنة ٩٩) .

# تعليق:

١٨ ـــ اقامة الحكم قضاءه على دعامة كافية لحمله . تعييبه في أية دعامة أخرى . غير منتج .
 ر نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٤ قضائية ).

٨٢ ــ طلب المدعى عليه رفض الدعوى لاساءة المدعى استعمال حقه . عدم بيانه اساس ذلك . اغفال الحكم بحثه . لا خطأ . ر نقض ١٩٨٠ / ١٩٨٠ طعن رقم ٥٦٦ السنة ٤٥ ) .

٨٣ ــ حق المؤجر في اخلاء المستأجر عند تغيير استعمال العين المؤجرة بغير موافقته .
 شرطه . ترتب الضرر للمؤجر . الحكم بالاخلاء دون يحث تحقق هذا الشرط . قصور . ( نقض ١٣٠ / ١٣٠ .

١٠ اعلان صحيفة الاستئاف . اجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها . الحكم الصادر ضد من لم يعلن بالصحيفة . حكم باطل . ( نقض ٥ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧٦١ لسنة ٠٤ ) .

٨٥ ــ أخذ انحكمة بتقرير الخبير المتدب ، لا حاجة ليبان سبب اطراحها تقرير الخبير الاستشارى المقدم في الدعوى . ( نقض ٣٧ / ٣ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٤ ) .

٨٦ ــ اذ توجب المادة ١٧٨ مرافعات أن يشتمل الحكم على بيانات حددتها من بينها أسماء المنطقة الدين سمعوا المرافعة واشتركوا فى اصدار الحكم ورتب على اغفال هذا البيان بطلان الحكم . كا توجب المادة ١٧٥ من ذات القانون أن يحضر القضاة اللذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم فاذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم ولا يلزم أن يفصح الحكم عن المائه ويعين أن بين فى الحكم أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك فى المداولة ووقع عن المائه والا كان الحكم باطلا . رنقض ٣٥ / ١٩ / ١٩٨٠ طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٥ قضائية . نقض ٧ ٤ / ١٩٧٩ طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٥ قضائية . نقض ٧ ٤ / ١٩٧٩ طعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ قضائية .

۸۷ ـــ اذا كانت الدعامات التي اقام عليها الحكم قضاءه سائفة وتكفى خمل السيجة التي انتج البي الله و المستجد التي الله عليه بما استطرد اليه من تزيد بشأن دعامة أخرى ساقها مترتبة على الله عليه بما استطرد اليه من تزيد بشأن دعامة أخرى ساقها مترتبة على الله على على نطأ مادى في تاريخ عقد المبيع يستقيم الحكم بدونها . ( نقض ١٩٨١ / ١٩٨١ طعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٨٨ ـــ لا يعيب الحكم الاستثناق أن يميل في بيان الوقائع الى ماورد بالحكم الابتدائى وان قضى بالغائه . ( نقض ٢٦ / ١٩ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٨٩ ـــ تكييف الحكم المطعون فيه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل . احالته في أسبابه الى قضاء سابق في ذات الدعوى قضى بتكييف العلاقة بأنها وكالة . تناقض في أسباب الحكم . ( نقض ٨٣ / ٢٢ / ٩٩٨٠ طمن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٩٠ ــــ استعاد المحكمة المذكرة المقدمة في الميعاد . لا بطلان طالما تم تضمن دفاعا جوهريا .
 ( نقض ٢٨ / ٢٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٩١ - تحصيل محكمة الاستناف عدم وجود ميرر لفصل العامل . عدم ردها على حكم محكمة أول درجة في شأن اثبات هذا المبرر ودليل وجوده . قصور . ( نقض ٣٩ / ٤ / ٩٧٩ / ١٩٧٩ طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٤٧ قضائية ) . ٩٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى من صلطة قاضي الموضوع . حسبه بيان الحقيقة التي اقتح بها . عدم التزامه بالرد على حجج الخصوم استقلالا . ( نقض ٩ / ١٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٩ قصائية ) .

97 سـ اغفال المحكمة الرد على دفاع جوهرى من شأن تمحيصه استظهار قيام عنصر الوكالة أو الاجازة اللاحقة . قصور . ( نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

9.4 — الوفاء المرىء للمة المدين. الاصل أن يكون للدائن أو لنائبه. الاستشاء. حالاته. وكالة أو كالة المدين الدين لدى زوجة وكالة الزوجة عن زوجها لا تستخلص ضمنا. اعتبار الحكم ايداع المدين الدين لدى زوجة الدائن وفاء مبرنا للذمة ، دون بيان سبيله الى ذلك . قصور . ( نقض ١٩٨٧ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٩٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم . بتقديم دليل دقاعه أو لفت نظره الى
 مقتضيات هذا الدفاع . ( نقض ١٣ / ١ / ١٩٨١ طمن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

9 V \_ اذ كان البين من أسباب الحكم أنه قضى برفض جانب من طلبات الطاعن التي قضى له بها الحكم الابتدائى وأيد ماقضى له بها أنه الجانب الآخر منها فان منطوق الحكم اذ قضى فى موضوع الاستناف، يعدن الحكم المستأنف على نحو ماجاء به يكون قد اشتمل على قضاء ضمنى برفض الاستناف المقابل المرفوع من الطاعن . واذ كان هذا الاخير لا يدعى أن هذا الاستناف قد تعلق بقاط أخرى غير التى يحتها الحكم وأدل برأيه فيها فان مايثره الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . ( نقض ١٩٥ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٩٨ ـــ اذ كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد أوجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بيت عليها والا كانت باطلة مقتضاه أن تمين المخكمة الوقائع والأدلة التي استعلم محكمة الفقائع والأدلة التي استعلم محكمة النقض أن تراقب ثبوت الوقائع وأدلة هذا الثبوت التحقق من أنه من الادلة التي يصح قانونا بناء الحكم عليها ومن أن ماأثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه فاذا تعذر تعين الأدلة التي يصحح قانونا بناء الحكم عليها ومن أن ماأثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه فاذا تعذر تعين كان ذلك وكان المين من الحكم اقتناعها بوجهة نظرها فإن الحكم يكون قد عابه قصور يبطله . لما كان ذلك وكان المين من الحكم المطعون فيه أنه الحفل كلة ايراد الحجم الواعية والقانونية التي كان ذلك وكان المين من الحكم الابتدائي والقضاء للمطعون ضده بالملغ الموضح بمتطوقه وهي من اليانات الجوهرية التي يترتب على الحفاظ بهنادن الحكم لفقائه شروط صحته تما يستوجب نقضه . ( نقض ١٥ / ١ / ١٩ ١٩ ١٩ طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٩٩ سا المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الاحكام يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية ، وعلى عكمة الاستناف اذا هي الفت حكم محكمة الدرجة الأولى أن تبين الأسباب الني ابنت عليها قضاءها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه الفي حكم محكمة الدرجة الاولى دون أن بين ماهية أقوال الشهود الني استند اليها ، ومااحوته الشكوى الادارى الني اعتمد عليها فى قضائه فإن الاسباب تكون قاصرة من شأنها أن تعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها . و نقض ٣٩ / ١ / ١٩٨١ طمن رقم ٣٧ السنة ٥٠ قضائية ) .

 ١٠٠ ــ التاقض المبطل للحكم . ماهيته . ايراد الحكم قاعدة مؤدها عدم نفاذ عقد الايجار انصادر من اغلية الشركاء على الشيوع فى حق الاقلية للتواطؤ . قضاؤه تأسيسا على ذلك يرفض دعوى صحة عقد الايجار ونفاذه فى حق الشركاء جميعا . تناقض . ( نقض ٧٤ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ٣٥٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

۱۰۱ ــ تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة قاضي الموضوع . تكييف هذا الفهم وتطبيق القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . ( نقض ٣٤ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٧ فضائته . .

١٠٢ ــ اعتداد الحكم بتقرير الخبر . ايراد الخبر تقريرات زائدة لا تأثير لها على النججة
 الني النهي اليها . لا عيب . ( نقض ٣٦ / ١٩٨١ طعن رقم ١٦٠ السنة ٤٧ قضائية ) .

١٠٣ ـ تمسك الطاعن أمام الخبير بانتفاء علاقة النبعية بينه وبين من سلم اليه مبلغ النزاع .
 اغفال الحكم الرد عليه . قصور . ( نقض ٣٦ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٠٤ ـ المناط في اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلا في الحكم أن يكون قد صدر حكم بندب الحبير وباشر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكينا لهم من آبداء دفاعهم وتحقيق الفرض من اجراء الاثبات. و لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي ـ اللدى أبده الحكم المطون فيه واحال الى اسبابه ـ انه اسس قضاء بالزام الطاعة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحدولم تكن الشركة الطاعة مجتصمة فيهاو قت ندب الخبير وتضديم تقرير مو من ثم لاتحاج الطاعمة بهذا التقرير واذ خالف الحكم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون . ( نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ٥ / ١ / ١ / ١٩٨١)

١٠٥ ـ اذ كانت المحكمة قد التفتت عما قدمته الطاعنة ... فى فترة حجز الدعوى للحكم ... من مستدات لم تصرح اصلا بتقديمها ولم يثبت اطلاع الخصم عليها فانها تكون فى مطلق حقها المخول لها بللادة ١٩٨١ مرافعات ، ولا على المحكمة اذا اعتبرت تلك المستدات غير مطروحة عليها ولا النزام لها بأن تشير اليها أو ترد عليها ومن ثم فان النعى على حكمها بالقصور فى السيب يكون على غير أساس . ( نقطر ١٠٧٠ / ١٩٨١ طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٠٦ ـ غكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الاخذ بما تطمئن اليه من الادلة واطراح ماهداه دون حاجة للرد استقلالا على مالم تأخذ به طالما قام حكمها على اسباب سائفة لها اصلها الثابت فى الاوراق وتؤدى الى النتيجة التى خلص البيا . ( نقص ١٣ / ١ / ٨١ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٦ قصالة ) . ١٠٧ — من القرر فى قضاء هذه المحكمة أنه اذا قدم شحكمة الموضوع مستد من شأنه أن يكون له تأثير فى الفصل فى الدعوى وجب عليها أن تتحدث عنه فى حكمها ، فان هى لم تفعل كان الحكم قاصرا ليان . لما كان ذلك ، وكان الخابت من الاوراق أن الطاعن قدم حافظة احترت عددا من الاقرارات الموقفة الصادرة من المطعون عليم تفيد تخالصهم عن المبالغ التي تقاضاها منهم الطاعن ، وكان حكم محكمة المدرجة الاولى المؤيد بالحكم المطعون فيه ولتن اشار الى هذه الاقرارات والى دفاع الطاعن بشأنها الا انه لم يسارها فى اسبابه بالبحث والدراسة مع ماقد يكون ها من دلالة مؤثرة فى الدعوى ، فانه يكون ميها بالحقا فى تطبيق القانون فضلا عن القصور فى التسييب . ( نقض ۱۲ / ۱۹ / ۱۹۸۰ طعن رقم ه لسنة ، ٥ قضاية ) .

۱۰۸ — الابهام والغموض والنقص في تسبيب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه ، واذ كان الحكم الابتداقي قضى بالزام الطاعن بربع ثلاثة ارباع المنزل على النزاع أرضا وبناء وبتسليم المطعون عليه نصيبه في هذا المنزل ، ومؤدى هذا الحكم أن التسلم يشمل النصيب في الارض والبناء ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الحبير المنتدب الذي انهى الى ان مبافي العقار موضوع النزاع أقامها الطاعن خلال مستى ۱۹۳۷ ، ۱۹۳۸ بعد أن ازيلت المبافي القديمة سنة ١٩٦٨ ، ١٩٦٨ ، ١٩٩٨ بعد أن ازيلت المبافي القديمة سنة ١٩٦٨ ، وقضى تلاثة أرباع الارض فقط دون المبافى ، غير أنه ايد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تسليم المعضون عليه نصيبه في المنزل دون أن بين مااذا كان هذا النصيب في الارض فقط بعد من تسليم المعنون عليه والمبافى وفقا محسبا ورد في تقرير الخبر الذي أخذ به الحكم وأقام عليه قضاءه ، أو في الارض والمبافى وفقا لمؤدى المختلف فيادى المحكم وأقام عليه قضاءه ، أو في الارض والمبافى وفقا لمؤدى الحكم الإبتدائي فانه يكون قد شابه المغموض . ( نقض ۲۵ / ۱۹ / ۱۹ معن رقم ٢٥ و الم ١٩٨٠ معن رقم و ١٩٠٨ لسيدة على المناسبة على المناسبة ٤٤ فعنانية .

٩٠ ١ - كل طلب أو وجه دفاع يدنى به لدى محكمة الموضوع ويطلب اليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه تما يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في اسباب الحكم ، واذ كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن قد دفع امام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه غير مالك لئلائة أرباع أرض العقار السالف الذكر رأنه بالتالى لا يستحق ربعا – لان عقد شرائه لها هو عقد ابتدائى قضى بصحته ونفاذه فى دعوى لم يحبحل الحكم الصادر فيها ، كما انه لم يكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى ، ولم يتاوله الحكم المطعون فيه واغفل الرد عليه فانه يكون قد عابه القصور فى التسييب . ( حكم النقض السابق ) .

• ١١ ... من المقرر ق قضاء هذه المحكمة أن الحكم الطعون فيه منى كان قد أصاب صحيح القانون في نيجته فلا يبطله قصوره في الافصاح عن سنده القانوني اذ محكمة النقض أن تستكمل ماقصر الحكم في يانه من ذلك ، كما أن ها أن تعطى الوقائع الثابتة كيفها القانوني الصحيح مادامت لا تعتمد فيه على غير ماحصلته محكمة الموضوع منها . ( نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٩١٩ \_ وان كانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالتكييف الذى يسبغه المدعى على دعواه ،
 الا أنه يجب عليها اعطاء الدعوى وصفها الصحيح وتكييفها القانوني الصحيح ، واذ كان عقد

اليع ولو لم يكن مشهرا ينقل الى المشترى الحيازة القانونية للعين الميمة والدعاوى المرتبطة بها ، وكان الواقع أن الطاعن أقلم الدعوى بطلب طود المطعون عليه من المنزل موضوع النزاع وتسليمه تأسيسا على انه المشتراه بعقد عرق وأن المطعون عليه يضع اليد على المنزل دون سند قانولى . فان الكيف القانوني السلم للواقعة هو انها دعوى بطرد الفاصب للعنزل وتسليمه لصاحب الحيازة القانونية له ، وإذا خالف الحكيم المطعون فيه هذا الكيف ووصف الدعوى بأنها دعوى استحقاق المنزل ، فانه يكون قد احطأ في تطبيق القانون . وإذ أدى هذا الحطأ الى حجب عكمة الاستناف نفسها عن تحقق سند حيازة المطعون عليه للمنزل واحقية الطاعن في طلب طردد منه . فان حكمها يكون كذلك مشوبا بالقصور . ( نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٨٠ طعن رقم ٣٤ كيا للسنة ٤٤ قضائية ) .

117 \_ توجب المادة 177 من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون وقم 17 سنة الاعراضة موجزة لدفوعهم ودفاعهم المواقعية من عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفوعهم ودفاعهم الجوهرى الذى تتأثر به نتيجة النزاع ويتغير به وجه الرأى والدعوى ورتبت البطلان جزاء على اغفالها أو القصور فيها . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن متازعة طرفيه تدور حول المطالبة بقيمة سند إذلى مؤرخ المراكب 17 دم 197 دفع بأنه حرر بمناسبة عملية تجارية وضمانا لها وهو موضوع يغاير وقاتع الحكم المستانف الذي يدور الحلاف بين طرفيه حول فوائد مالم يدفع من الثمن نما تكون معه أسباب المحافون فيه قد خلت نما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفاع أو دفوع وخلاصة مااستدوا اليه من الادلة الواقعية مخالفا بذلك نص المادة 174 من قانون المرافعات مخالفة تستوجب نقضه . ( نقض ٤ / ٢ / ١٩٨٠ علمية عرقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١١٣ \_ على محكمة الموضوع اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانوني الصحيح دون تقيد بتكييف الخصوم لها الا أنها لا تملك تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها ، واذ كانت الدعوى قد أقامها الطاعن بطلب اقتصر على الحكم بصحة ونفاذ عقد اليع الصادر اليه فان لازم ذلك أن تتقيد المحكمة في قضائها بهذا الطلب وحده وماارتكز عليه من سبّب قانوني طالما لم يطرأ عليها تغيير أو تعديل من الطاعن اثناء سير الخصومة وفي الحدود التي يقررها قانون المرافعات . وليس صحيحا في القانون مايقول به الطاعن من أن القضاء للمشترى بصحة ونفاذ عقد البيع وثبوت الملكية للعقار محل هذا العقد امران متلازمان ذلك أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد اليع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فيكون في معنى هذا الطلب ان ملكية العقار لم تنتقل بعد الى المشترى ، وكذا فان الحكم يكون متناقضا اذا مااجمع مع قضاء تثبيت ملكية ذات المشترى لهذا العقار لما يعنيه هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمي من أبوت اكتساب المشترى لملكية العقار فعلا ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون صائبا اذا خلص الى تخطئة الحكم الابتدائى بمخالفة القانون للقصاء بما لم يطلبه الخصوم لما ثبت أن مطلب الطاعن انحصر في الحكم بصحة عقد البيع ونفاذه ورغم ذلك قضى دون طلب من الطاعن بتثبيت ملكيته الى المسقاة مع قضائه بصحة ونفاذ عقد بيعها اليه ، فإن النعي يكون عل غير أساس . ( نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٠ طعن رقم 600 لسنة ٤٩ قضائية ) .

115 - من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا كان الخطأ في اسماء الحصوم وصفاتهم ليس من شأنه التجهيل أو التشكيك في حقيقة الحصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فانه لايعتبر نقصا او خطأ حيثا قصدت المادة ١٧٨ من قلتون المرافعات أن ترب عليه بطلان الحكم المسائف الله فيه ، وكان الثابت من الحكم المسائف انه اورد فأصبحت جزءا لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الحكم المسائف انه اورد السم المدعى عليه الاول ( المطعون ضده الثالث ) وأوضح في اسبابه انه تامع للطاعتين ومرتكب الحادث فان المين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أوما اليه باعتباره المسائف عليه الثالث ، وأكد في قضائه قيام علاقة البعية بين الطاعين وييه وقت ارتكاب الحادث فان اغفال الحكم المعمون فيه ذكر اسمه ليس من شأنه التشكيك في شخصه ولا يترتب عليه بطلان الحكم . وقص ٣٠ ١٩٨ والمن رقم ١٩٠٥ السنة ٤٨ قضائية ، نقض ٣ / ١٩ / ١٩٨ والمن رقم ١٩٠٥ السنة ٨٤ قضائية ، نقض ٣ / ١٩ / ١٩٨ والمن رقم ١٩٠٠ السنة ٨٤ قضائية ،

110 سلاكان الثابت من المستدات المقامة من الطاعين بملف الطعن أتهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجيها بدفاع مؤداه أن الرابطة المقانونية بينهم وبين اخر هي مشاركته في استغلال وادارة جزء من الورشة المقامة على ارض النزاع وان هذه المشاركة لا تعد تأجيرا من النواخ أو تنازلا عن الايجار وكان الحكم المطعون فيه قد استد في النيجة التي خلص اليها على ماساقه الخبير في تقريره للتدليل على أن التصرف القانوني الذي أجراه المطاعن الاول هو تأجير من النواض وان عقد الشركة المقد حالة الرابطة بين الخصوم واسباغ النكيف القانوني عليها هي مسألة قانونية يحقة فلا بجوز ان يتطوق اليها، ولا للمحكمة أن تنزل عنها لابها في ولايتها وحدها هذا ألى أن الحكم المنتجة ويتغير به وجه الرأى مما مقتضاه ماتحاجوا به رغم أن مثل هذا الدفاع لو صح فإنه يؤثر في النيجة ويتغير به وجه الرأى مما مقتضاه أن تواجهه محكمة الموضوع صراحة وتفرد أسابا للرد عليه ، ومالخي عنه استادها مما أورده الخبير في هذا الصدد ولا غناء عن أن تقول هي كلمتها في شأنه ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عما اثاره الطاعنون من دفاع جوهرى فانه يكون مشوبا بقصور في المسيب جره الى خطأ في تعليق القانون . ( نقض ١٣ / ١٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩ السنة ٥٠ قضائة قاتلة )

119 ستقدير المانه من الحصول على صند كتابي وعلى ماجرى به قضاء محكمة الفقض من الامور الواقعية التي يستقل بها قاضى الموضوع الا انه يحين عليه أن يؤسس قضاءه على أسباب سائفة تكفى خمله ، وإذا كان يبين من ملونات الحكم الفهيدى الطعون فيه أن الحكمة أجازت للمعلون ضده الاول اثبات صورية عقد شركة التضامن بكافة طرق الإثبات استنادا الى قيام مانع ادبى الا انها لم تين ظروف الحال التي اعتمدت عليها في تبرير علم الحصول على دليل كتابي على حكم حكمها مشوبا بالقصور المبطل. ( نقض ٢٩ / ١٩٨٠ / ١٩٨٠ طعن رقم 1٩٨٠ الماسنة ٤٨ قضاية ) .

١١٧ ــ اذا كان الحكم الصادر في الموضوع قد اعتمد في قضائه على التحقيق الذي تم نفاذا

للحكم الاول ــ حكم الاحالة الى التحقيق الناطل ــ فان البطلان يمتد البه مما يتعين معه نقضهما معا . ( نقض ۲۹ / ۲۷ / ۱۹۸۰ طعن رقم ۴۹۵ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٩٨٨ ـ مفاد الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٥ من صدور الاحكام في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة طبقا لشريعتهم ، لا يقتصر مدلوله على ماجاء بالكتب السماوية وحدها بل ينصرف الى ماكانت تطبقه جهات الفضاء الملى قبل الفائها باعباره شريعة نافذة ، واذ كان البين من الحكم الاجدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه استند في قضائه بالتطلبق الى مجموعة القواعد الحاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس الصادرة ١٩٣٨ التي إطردت انجالس الملية على تطبيقها فانه لا يصح النمى عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق (نقض فانه لا يصح النمى عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق (نقض فانه لا يصح النمى عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق . (نقض المدينة ١٩٨٥ / ١٩٧٨ معن رقم ٤ لسنة ٤٨ قضائية ).

بعد المدال النابت من الأوراق أن طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة \_ بعد تعديلها \_ قد تحددت بطلب الزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ٢٤٦ م و ٢٨٤ م ، وهي ذات الطلبات التي طرحها على محكمة الاستناف بعد أن أوضحها بمذكرة استنافية وبين أن ضمن هذا المبلغ ، مبلغ ٣٤٠ جبها قيمة الغرامة التي يلزم بها المطعون ضده لتخلفه عن توريد عمال لمركز بلقاس ، وأن البند الخامس من عقد المقاولة المؤرخ ٩ - ٥ \_ ١٩٧٤ و والخاص عمل توريد العمال ، وكان الجنير قد أتب في تقويره أن المطعون ضده لم ينفد عقد المقاولة بمركز بلقاس ينص على استحقاق الطاعن لغرامة تعادل المبلغ المدفوع وقدره ، ٨ ميلما و ٣٠٠ جليها في الملكون ضده وقدره ، ٨ ميلما و ٣٠٠ جليها هو الباق من المبلغ الذي المبلغ الذي تبعد خصم الاجور المستحقة والعمولة عن عملها الوريد لمركز شربين فقط ، ولم يعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن الموامة التي نص عليها بالبند الخامس من عقد المقاولة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ عول علي تقرير الخير في قضائة بوضي النسبة لمبلغ الغرامة دون أن يناقش هذا الدعاع الجوهرى يكورن مبيا بالقصور . وقض الدعوى بالسبة لمبلغ الغرامة دون أن يناقش هذا الدعاع الجوهرى يكورن مبيا بالقصور . وقض ١٤ مدر ٢٠ - ١٩٨٣ طعن رقم ٩٨ ٩٨ لسنة ٩٤ قضائة .

١٢٠ اذ كان الثابت من نتيجة تقرير الخير الذى ندبته محكمة الاستناف \_ والمقدمة صورتها الرسمية ضمن حافظة مستدات الطاعن \_ أنه تضمن أمورا اخرى خلاف مااجنزاً الحكم المطعون فيه نقله عنه بمدوناته ، اذ ورد به اثبات ان الطاعن و المقاول ، قام بتفيذ جميع أعمال المجمع موضوع النزاع من اقامته طابقيه والسطح والسور المحيط بأدوات ومهمات من عنده كما قام أيضا باقامة مبالى المكتبة الملحقة بالمنزل وأن المهندس ... قد أشرف على تنفيذ هذه الإعمال فيما عدا تشطيب المكتبة وأنه حرر كشوفا بحساب النهاق بينها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون ضده الاول الا أن هذا المهندس لم يحضر الحساب النهاق بينها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون ضده الاول الا أن الامرز جميعها التي النبها الحير في تقريره بيا ، ولم يعلى برأى في مدى سلامة تقوير الحير الكميلي بشأنها ومااذا كانت هذه الاعمال تتفق مع الاعمال التي الخيم الكمون بشائها وقدر قيمتها بمبلغ ... ام تزيد عنها الاعمال المقدور في الدسيب . ( نقص ٢٥ / ١١ / ١٩٨٧ المقصور في السيب . ( نقص ٢٥ / ١١ / ١٩٨٧ المقصور في السيب . ( نقص ٢٥ / ١١ / ١٩٨٧ المستور في السيد ٤٤

قضالية ، نقض ١٦ / ١١ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٤٥ > .

١٣١ ... وحيث أن حاصل الوجه الثانى من السبب الاول النعى على محكمة الاستئناف اذ حجبت نفسها عن الفصل فى الطعن بتزوير وراشى اعلان صحيفة الدعوى واعلان الانذار السابق عليها رهم مالهذا الطعن من صلة وثيقة بالادعاء بتزوير محضرى الجلسين تما يكون معه حكمها معها بمخالفة القانون .

وحيث أن هذا الدي مردود ذلك أنه لا يجوز غكمة ثاني درجة أن تصدى لنظر مسألة تتصل يموضوع الحصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة الا من بعد رفع استناف مستوف لاوضاعه الشكلية التي يتطلبا القانون ، فاذا ماكان الطمن بالاستناف قد استغلق بانقضاء معاده القانوني امتع على محكمة الاستناف الحوض في يحث هذه المسألة ووقف حكمها عدد حد القضاء بسقوط الحق في الطمن ، واذ كان الطمن بالتروير في ورقبي صحيفة أفتعاح الدعوى والانذار . السابق على اقامتها الذي أبدأه الطاعان أمام محكمة الاستناف هو أمر يتعلق بصميم الخصومة التي كانت معروضة على محكمة أول درجة فان الحكم المطمون فيه اذ لم يتطرق في قضائه الى الفصل فيه لا نغلاق سبيل الطعن بالاستناف يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الدي عليه بذا الرجه في غير محله . ( نقض ٣ / ٥ / ١٩٨٣ طعن رقم ٥ ١٥ السنة ٤٧ قضائية ) .

١٣٢ ـــ لما كان من المقرر وفقا للقواعد العامة في الإثبات ومانصت عليه المادتان ٦٠ . ٦٠ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٨ انه لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة مال يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك . ويقصد بمايجب اثباته بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذي تزيد قيمته على عشرين جنيها وكذلك مايخالف او يجاوز مااشتمل عليه دليل كتابي وكان المقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ أنه و اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة وبلزم المؤجر عند تأجير أي مبنى أو وحدة أن يثبت في عقد الايجار ... ويجوز للمستأجر عند الخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات ... ( وهو نفس ماقررته المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ ) مما مؤداه أن المشرع قد أجاز للمستأجر في هذ اخالة واستشاء من قواعد الاثبات سالقة الذكر سـ أن يثبت واقعة التأجير وهميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات سواء أكانت الكتابة غير موجودة أصلا أو وجدت ويراد البات مايخالفها أر بجاوزها . وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون ايجار الاماكن ـــ حسبها يبين من مناقشة هذا النص في مجلّس الامة ـــ هو الحد من صور التلاعب والاحتيال على أحكامه سواء بامتناع المؤجر عن تحرير عقد ايجار للمستأجر أو اتخاذه وسيلة لاخفاء أمرغير مشروع ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص اثبات واقعة التأجير وهميع شروط العقد بكآفة الطرق . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة العلاقة الايجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع وصورية عقد التمليك المحرر له عنها على خلاف الحقيقة فان طلبه يكون متفقا وصحيح القانون بما يجيز قبوله . واذا رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب عِمْولة عدم توافر الادلة والقرائن على وجود الاحيال أو قيام مبدأ ثبوت بالكتابة للعلاقة الايجارية فانه يكون قد خالف القانون واعطأ في تطبيقه وحجب نفسه بالتالي عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لو صح تغيير وجه الرأى في الدعوى . هذا الى أن ماساقه الحكم المطعون فيه تبريرا تقضائه الساقف برفض طلب الاحالة ألى التحقيق مشوب بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك أن المقرر — وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكمة — أنه ولتن كان شككة المرضوع أن تأخذ في فضائها بما ترقيق على المرضوع من أدلة وفي فهم مليكون فيها من قرائن الا أن ذلك مشروط بأن يكون ما مستخلاص ماتقتع به سائفا وان تكون الاسباب التي أوردتها في صدد هذا الدليل من شأنها أن يكون تؤدى لي مانتهت أنه ، نما مفاده أنه أذا أوردت الحكمة أسابا لتيرير الدليل الذي أخذت به أو استخلاصه غير سائة الابتنائه على أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تقضى بفقلا ، أو كان مبنيا استخلاصه غير سائة الابتنائه على أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تؤدى اليه عقلا ، أو كان مبنيا على علمة اذا مجمد المحلة تمين فساد أحدها بحيث على هاذا يكون نقساؤه مع اصبعاده .

ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في تبرير قضائه اسبابا مفادها أن العقد موضوع النداعي لم يتضمن في بنوده مايوحي بأنه اقترن بالفش أو قصد به التهرب من القانون اخفاء للسبب غير المشروع الذي يقول به الطاعن وهو تقاضي مبلغ ٥٠٥ جنيه خلو رجل في علاقة ايجارية شفوية بينهما ... وكان الطاعن لم يبادر الى ابلاغ النَّيابة بهذه الواقعة فور حيازته للشقة وكانت اليابة قد باشرت التحقيق فيها وانتهت منه الى قرار بالحفظ يكتسب حجية أمام القضاء المدنى وتلتزم به المحكمة ، وكان الطاعن لم يمثل أو يبدى هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الاولى كما لم يرفع دعواه بطلب الاعتداد بعقد الايجار وصورية عقد التمليك الا بعد رفع دعوى الفسخ الماثلةبعدة شهور ... وكانت الاوراق قد خلت مما يساند زعمه بسداد بعض أقساط الاجرة أو بقيام مبدأ ثبوت بالكتابية إذهو بجرد ادعاء لا تؤازره أدلة الدعوى والقرائن المستضادة من أوراقها ولا يكفى لاثباتها الصورية بشهادة الشهود الأمر الذى تلتفت المحكمة عن طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثباتها .. لما كان ماتقدم وكان مااستدل به الحكم على نفي الصورية عن العقد بخلو بنوده مما يدل على اقترانه بالغش أو التحايل على القانون واخفاء سبب غير مشروع فَ حَينَ أَنَ الصَّورية لا يلجأ البِّها الا ابتغاء ستر هذه الأمور ، كما أن عدم مبادرة الطاعن بابلاغ النيابة بواقعة خلو الرجل أو تراخيه في رفع دعواه بالاعتداد بالعلاقة الايجارية وبصورية عقد التمليك لما بعد رفع دعوى الفسخ ـــ ليس من شأنه نفي الصورية ولا يدل بذاته على عدم وجودها ... اما القول بأن قرار آخفظ الصادر من النيابة في شأن واقعة خلو الرجل يكتسب حجية أمام القضاء المدنى فمردود بما هو مقرر ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ من أن الاوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب حجية أمام القضاء المدلى لانها لاتفصل في موضوع الدعوى بل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحالتها للمحكمة للفصل ف موضوعها ــ كما وأن الصورية القائمة على الاحتيال على القانون لا تقتضى ــ وعلى ماهو مقرر بقضاء النقض ــ قيام مبدأ ثبرت بالكتابة لامكان تحقيقها والباتيا بالقرائن وشهادة الشهود . لما كان ذلك وكان الين منه أن الادلة والقرائن التي أو, دهاالحكم المطعون فيه ـــ واستخلص قضاءه من مجموعها ـــ لا يؤدى بعضها الى ماانتهي اليه فضلا عن

فساد البعض الاخر منها بحيث لا يعرف مااذا يكون قضاؤه مع استبعادها فان الحكم لذلك يكون معيما بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب . ( نقض ٢٧ / ١٣ / ١٩٨٠ طمن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

1979 -- من القواعد المقررة في قضاء هذه المحكمة أنه بصدور الحكم يجتع على الحكمة التى أصدرته العدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الاحكام القطعة - موضوعة كانت أو فرعية - أنهت الحصومة أو لم تنبها ، وحتى يخرج النزاع من ولاية المحكمة يتمين أن تكون قد فصلت فيه صراحة أو ضمنا ، ويستوى أن يكون حكمها صحيحا أو باطلا أو مبيا على اجراء باطل ذلك لان القاضى نفسه لا يسلط على قطائه ولا يملك تعليله أو الفاءة الا اذا سالقانون على ذلك صراحة . ولا يغير من هذا النظر ماتفضى به المادة 19 من قانون المرافعات التي استند اليها الحكم المطعون فيه تبرير القضائه لان مؤدى هذا النص أنه لا بجوز المرافعات التي نصدر امراعلى عريضة مخالفا لامر ،سابق إلا أن يذكر الاسباب التي اقتضت اصدار الامرا الجديد . وحكمها بذلك يكون مقصورا على الاوامر على العرائص . ( نقض ١٩٨٨ ا ١ / ١٨ من ١٩٩٧ من قض ١٩٨٧ ، ١٥ من ١٩٧٧ سنة ٢٣ ص ١٩٧٧ ) .

172 ــ اذ كان الحكم المطعون فيه الذى قضى فى موضوع الاستناف قد أورد فى أسبابه وأمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفضتهما بعد التحقق من سلامة أختامهما واطلعت على عقد الانجار وورقة الاعلان المطعون فيهما بالتزوير ... ، ثما مفاده أن محكمة الاستناف قد اطلعت على العقد والاعلان المدعى بتزويرهما قبل اصدار حكمها المطعون فيه . وكان الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحمكم فى خصوص البات اجراءات نظر الدعوى . فان تعارضا كانت العيرة بما أثبته الحكم ، ولا يجوز للطاعن ان يجيحده الا بالطعن بالتزوير ، اذ كان ذلك فتكون مجادلة الطاعن في صحة ماأنبته الحكم على غير أساس . ( نقض ١٩٧٧ ، ١٩ ١٩٧٩ ، سنة ٣٠ العدد النائل عي ٢٤٧ ) .

١٢٥ ... المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل من الطاعن تعييب الحكم المطعون فيه بسبب المفاله دفاعا لم يقدم منه واتما قدم من خصمه فى الدعوى الذى قضى الحكم لمصلحته . وكان التحدى بعدم ترك المطعون ضده الأول للشقة قد ورد فى دفاع المطعون ضدهم دون الطاعن . فانه لذلك لا يقبل منه تعيب الحكم المطعون فيه هذا السبب . ( نقض ٩ /٩٨١/٥ طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٦ قضائية ) .

177 ــ عددت المادة 177 من قانون المرافعات البيانات التي يجب اشتال الحكم عليها ومن ينها أسماء القضاة المذين أصدروه ورتبت المادة البطلان على خلو الحكم من هذا البيان ، ولم يتطلب المشرع فيما تطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيه اسم أمين السر ، الأمر المذى يفيد أن هذا البيان ليمر جوهريا في نظر المشرع ومتى كان ذلك فان خلو الحكم المطهون فيه من بيان أمين المر لا يفسده . ( نقض ٣ / ٥ / ١٩٥٠ طعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ قصاتية ) .

۱۹۷ من المقرر رعل ماجرى به قضاء هذه المحكمة من أنه أذا قضت محكمة الاستناف بتأييد الحكم الابتداق للاسباب الواردة به ولاسباب العرى استندت اليها وكانت هذه

الاسباب كافية لاقامة الحكم عليها ، فانه لا يؤثر فى سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائى اذ أن أجد محكمة الاستناف بأسباب الحكم الابتدائى معناه الاسباب التى لا تتناقض مع أسبابها هى . ( نقض ٣٨ / ٥ / ١٩٨٠ طمن رقم ٧٦٣ لسنة ٣٣ قضائية ) .

۱۲۸ ــ المقرر ف قضاء هذه انحكمة أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع ظاهر البطلان . ( نقض ۲ / ۱۲ / ۸۳ طعن رقم ۹۰۰ لسنة ٤٩ قضائية ) .

179 — من المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم وقوع أخطاء موضوعة فيه اذا تعلقت هذه الاخطاء بأمر زائد على حاجة الدعوى أو الاساس الذى بنى عليه الحكم موضوعة فيها ثما يضحى معه البحث في هذه الاخطاء غير منتج ولا أثر له على ماحصله الحكم من وقائع وما استخرجه من نتائج ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتخد من تقريرين الحقدمين في الدعوى حسيا تراءى له واستخله على الدعوى حسيا تراءى له واستخله ما الاحكم على على الدعوى من أوراق الدعوى ومستداتها الاخرى ، ومن ثم فان النمي على الحكم بما ورد في الشق الاول من هذا السبب يكون غير منتج لوروده على أمر غير متعلق بالدعامة التي بني عليا الحكم ولا تأثير له بالتالى فيما حصله وانتهى اليه . ( نقض المداعة التي بني عليا الحكم ولا تأثير له بالتالى فيما حصله وانتهى اليه . ( نقض العدم على أمر وقم ١٩٧٦ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٣٠ ــ اذ اقتصر الحكم المطعون فيه على الرد على تعييب الحكم المستأنف في تقديره لاقوال الشهود وللمستندات المقدمة في الدعوى على مجرد القول بأن لقاضي الموضوع مطلق السلطان في تكوين عقيدته مما تنتظمه أوراق الدعوى ومستنداتها ومن قرائن الاحوال وأقوال الشهود . ولا مطعن على قضائه في ذلك طالما بني على أسباب كافية وأنه يبين من الحكم المستأنف أن المحكمة استخلصت قضاءها من أقوال شاهدي الاثبات التي رجعتها بما تضمنه المحضر الاداري ٦٣٧ سنة ١٩٧٥ الوابل مؤيدا لاقوالهم وعلى ذلك فان الاستئناف يكون على غير أساس. فانه يكون بذلك قد جعل محكمة الدرجة الاولى أن تنفرد بتقدير أقوال الشهود وسائر الادلة في الدعوى ويكون قد حجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع وتخلي عن تقدير الدليل فيه ، ولا يغير من ذلك مأاورده الحكم المطعون فيه من بعد حين قال : • ان الحكم المستأنف قد أصاب وجه الحق في قضائه لهذه الاسباب ولتلك التي بني عليها وأنه يتعين لذلك رفض الاستناف وتأييد الحكم المستأنف ، ذلك ان احالة الحكم المطعون فيه الى أسباب الحكم المستأنف على هذا النحو لم تكن وليدة اعمال محكمة الاستثناف رقابتها على تقدير محكمة الدرجة الاولى لاقوال الشهود وللمستدات المقدمة في الدعوى واعتناقها ذات ماانتيت اليه هذه المحكمة في هذا الخصوص، وانما كانت وليدة تخليها عن هذه الرقابة وكف نفسها عن قول كلمتها في هذا التقدير ، وإذ كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ والقصور بما يوجب نقضه. (نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٣١ ــ تعين العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التي تبيمن عليا محكمة النقض وقضاء الحكم بتعويض بصورة مجملة دون تبيان عناصر الفحر المدى قضى من أجله بهذا التعويض ودعم مناقشته لكل عنصر على حدة وتبيان وجم

أحقية المضرور فيه أو عدم أحقيته يجعله معيا بالقصور . ( نقض ٧٨ / ١٩٨ / ١٩٨١ طعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

197 - لا تأريب على المحكمة أن هي احالت على أسباب حكم آخر صدر في ذات المدعوى بين نفس الحصوم وأودع ملفها وأصبح من ضمن مستدائها وعصرا من عناصر الاثبات فيها يتاضل الحصوم في دلالته ، ولا يعيب حكمها اغفال ذكر نصوص المستدات التي اعتمد عليها مادامت مقدمة الى المحكمة لومينة في مذكرات الحصوم عما يكني معه مجرد الاشارة اليها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استد الى ماورد بحكم محكمة أول درجة الصادر بجلسة ومن عاصر الاثبات فيها ، فأنه يكلي الحصم المطعون فيه الاشارة الى ماورد بذلك الحكم المطعون تعدم الاثبات فيها ، فأنه يكلي الحكم المطعون فيه الاشارة الى ماورد بذلك الحكم الابعد الله تعدل على قضاته القطعي فيما تناصل فيه الحقوم بيثان أحقية المطعون ضدهم الاربعة لا يقرف ذلك النص فيه على نقل ما يعمل بهذا القضاء القطعي من أسباب الحكم المصادر بجلسة شأن هذا النص فيه على نقل ما يعمل بهذا القضاء القطعي من أسباب الحكم المطعون فيه ، شأن هذا النص لا يقرح في مضمونه عن الاشارة الى أسباب هذا الحكم في فان العمى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . ( نقض ٢ / ١ / ١ / ١٩٨١ طعن رقبها فلا على الملاء الله الله عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . ( نقض ١٣ / ١ / ١ / ١ / ١٩٨١ طعن رقبه ٢٤٤ لسنة ٣٤ قضائية ) .

١٣٣ ــ سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وان كان نحكمة الموضوع أن تكيف المعتمد في القانون الا الموضوع أن تكيف الدعوى بما تسينه من وقائعها وأن تنزل عليه وصفها الصحيح في القانون الا أنها لا تمليل السبب الذي أقيمت عليه المدعوى بل عليها أن تلتزمه وتقصر بحثها عليه . فاذا أقيم طلب الحكم بالالزام على أساس الكفائة التضامية فلا يجوز الحكم على أساس المسئولية المقصرية دون طلب من الخصوم . ( نقض ٩ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٣٤ ــ اذا بنى القاضى حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكن من المستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلا . ر نقض ٢٩ / ٤ / ١٩٨١ طعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٨٤ قضائية ) .

1٣٥ ... أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب أن يكون فيه بذاته مايطمنن المطلع عليه الى أن المحكمة قد محصت الادلة التي قدمت اليا وحصلت منها ماتؤدى اليا ، وذلك باستعراض هذه الادلة والتعليق عليها بما ينبيء عن بحث ودراسة أوراق المدخوى ... عن بصر وبصيرة ... وأنه يجب على المحكمة أن تين في أسبها مؤدى الؤوال الشهود والحقيقة التي تشت منها والتي أسست عليها قضاءها ، وان كان لا يعب الحكم عدم ايراد ، نص أقوال الشهود ، متى كان قد اشار اليهم ، وأورد مضمون أقوالهم بما يفيد مراجعتها ، كما أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة أن على محكمة أن على محكمة أن على محكمة أول درجة أن تين الاسباب التي تحم محكمة أول درجة أن الفي حكم محكمة اول درجة وأقام قضاءه على ماقرره من أنه ه ... وبجلسة ... استمعت محكمة أول درجة الى

شاهدى المستأنف \_ المطعون ضده \_ وهما .. والى شاهدى المستأنف عليه \_ الطاعن \_ وهما ... وقد أدل الشهود المذكورون بأقوالهم على النحو الوارد بمحضر الجلسة المذكور وتحيل اليه المحكمة في بيان ذلك ... > كما أقام الحكم قضاءه على أن ، مرد اقتباع المحكمة بانتفاء قيام العلاقة بين الطرفين على سند من اطمئنان الحكمة الى أقوال شاهدى المستأنف \_ المطعون ضده \_ وارتباحها الى الابخذ بها \_ وعدم الاطمئنان الى أقوال شاهدى المستأنف عليه الطاعن ، غالفتها فيما يتعلق بمكونات العبن الثابقة بشأنها من مستدات المستأنف \_ فضلا عن عدم مصادقتها لمدعوى المستأنف عليه في خصوص الاستجار الحالى ... ، واقتصر الحكم على ذلك ، دون أن يين ماهية أقوال الشهود التي استد اليها أو مؤداها ، فان الإسباب تكون قاصرة من شابنا أن تعجز عكمة القض عن إعمال رقابتها ، ويكون الحكم المطعون فيه معيا بما يوجب لمسئة ٧٠ قضائية ) .

۱۳۹ ــ يان رأى النيابة ـــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـــ ليس من البيانات النى يترتب على اغفالها فى الحكم بطلانه . ( نقض ۲۲ / ۳ / ۱۹۸۳ طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ قضائية أحوال شخصية ) .

۱۳۷ ــ المادة ۱۷۸ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ۱۳ لسنة ۱۹۷۳ و ان اوجت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها حضور الخصوم أو غيابهم ، الا أن هذه المادة ــ كا يبين من فقرتها الثانية ــنُم ترتب البطلان الا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الحسم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا علم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن الحسم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا علم بيان أسماء للقضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن اغضال الحكم اثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يترتب عليه بطلانه . ( نقض ۲۱ / ۱۲ / ۱۹۸۲ طعن رقم ۵ في استة ۵ فتحاتية أحوال شخصية ) .

١٣٨ ــ اذ كانت المادة ٧٧٩ من القانون المدنى تنص على أن التضامن بين الدائيين وبين المدين لا يفترض واغا يكون بناء على اتفاق أو نص فى القانون وكان الحكم المطعون فيه لم يبين فى أسبابه قيام اتفاق بين الطاعين والمطعون ضده صريح أو ضمنى على التضامن كما لم يين السند القانونى للقضاء بالتضامن عما يشوبه بالقصور فى التسبيب . ( نقض ١٩٨٧ / ٤ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

1٣٩ ... اذ كان من المقرر فى قضاء هله اغكمة أن الحكم اذا ساق قرائن معينة ضمن قرائن المتدل بها على سوء النية وكان لا يين من الحكم أثر كل واحدة من هذه القرائن فى تكوين عقيلة اغكمة فانه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال . لما كان ذلك وكان الحكم تكوين عقيلة اغكمة فانه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال . لما كان ذلك وكان الحكم الملعون فيه قد ساق المتدليل على سوء الطاعون فو بناتهم على جزء من أرضهم وكان الثابت بهذا الاندار أنه اعلى للطاعين بعد أن المحلمات اقامة المدور الاول من البناء وشرعوا فى اقامة المدور الثانى بما لا يمكن أن يدل على سوء المحلمة المدال المحلم وقد ساق هذه القرينة المحية ضمن قرائن اخرى متساندة استدال يتحمعة على سوء نية المحاصين بما لا يين منه اثر كل واحدة منها فى تكوين عقيدة المحكمة يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال . ( نقض 13 / 19 / 19 19 طعن رقم ٨٨ اسنة ٢٧ مشوبا بالفساد فى الاستدلال . ( نقض 13 / 10 / 19 / 19 معن رقم ٨٨ اسنة ٢٧

١٤٠ ــ اغفال الحكم ذكر تصوص المستدات التي اعتمد عليه لا عيب كعايه الاشارد
 اليها مادامت مقدمة الى المحكمة وصينة في مذكرات الخصوم , نقض ٧ ١١ ١٩٨٧ طعى
 رقم ٢٧٠ لسنة ٤٩ قضائية , نقض ٢٩ ١٩٠ ١٩٨٣ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ قضائية )

١٤١ ــ تمسك الطاعن بصورية العقد موضوع الدعوى. النفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه برد مقبول رغم أنه دفاع جوهرى. اخلال بحق الدفاع وقصور. رنقض ٢٥ / ١١ / ١٩٨٧ طعن رقم ١٤١ لسنة ٤٩ قضائية ).

١٤٧ ـ المقرر فى قضاء هله المحكمة أنه لا يقبل نعى موجه الى أسباب الحكم الابتدائى اذا ئم يأخذ بها الحكم المطعون فيه . واذ كانت هذه الإسباب التى ينعى عليها الطاعنون لم ترد بالحكم المطعون فيه الذى أقام قضاءه على اسباب مستقلة وأنها وردت ضمن تقريرات الحكم الابتدائى التى تتعارض مع تلك الاسباب فان هذا النمى يكون غير مقبول لوروده على أسباب حكم محكمة أول درجة لتى لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه . ( نقض ٧ / ٥ / ١٩٨١ طعن رقم ١٠١٣ لسنة ٧٤ قضائية ) .

187 — انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة فى القانون . قصوره فى الاقصاح عن سنده من نصوصه . لا بطلان . ( نقض 7 / 7 / 7 / 7 طعن رقم 182 السنة 18 قضائية ) . 182 = 182 = 182 سنته المؤد . النهى باغفاله تكييف العقد غير منتج . ( نقض 19 / 19 / 19 / 19 من العقد . النهى باغفاله تكييف العقد غير منتج . ( نقض 19 /

١٤٥ ـ الحكم برفض دعوى الربع عن كامل المدة دون مناقشة الدلالة المستفادة من السبب المطروح بشأن استحقاق الربع عن جزء من هذه المدة ودون بيان سبب الرفض . قصور في التسييب وقساد في الاستدلال . ( نقض ٢١ / ١١ / ١٩٨٣ طعن رقم ٣٣٤ في المستدلال .)

۱٤٦ - منطوق الحكم . تحديد المبلغ المحكوم به بعملة أجنية . عدم بيان سعر الصرف المدد لها . اعتبار الحكم مجهلا . ( نقض ۱۹ / ۱۷ / ۱۹۸۳ طمن رقم ۸۳۱ لسنة ۵۳ قضائة ) .

١٤٧ ــ لس للمحكمة أن تغير من تلقاء نفسها ودون طلب سبب الدعوى أو تعيف اليه سبب الدعوى أو تعيف اليه سبب جديدا . رفع الدعوى بطلب الصويض على أساس المستولية العقدية . النمي على الحكم الصادر بنفيها بأنه لم يتطرق لبحث المستولية التقصيرية . نمي على غير أساس . ( نقض المام ١٩٨٣/٣/٧ طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٤٨ ــ سلطة محكمة الموضوع فى تفسير الاحكام التى يحتج بهالديها . حقها فى الاخذ بما تراه مقصودا منه . حسبها بيان الاعتبارات التى استندت اليها فى ذلك . ( نقض ١٩٨٣/١١/٩ طعن رقم ١٩٨٣/١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٤٩ ــ تقديم مستندات مؤثرة في الدعوى مع التمسك بدلالتها . التغات الحكم عن

التحدث عنها كلها أو بعضها وعدم اطلاعه عليها - قصور - رنقض ٧١ ، ٣ ، ١٩٨٣ طعن. رقم ٧٧٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

 ١٥٠ - ' كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الطاعنة لم تؤمن على طاقم الطائرة ومنهم مورث المطعون ضدهما الاولي والثانية بالخالفة لما توجبه نظم واتفاقات الطيران الدولية دون أن يبين سبيله الى هذه الخالفة وكيف ثبت له وصلة ذلك بالحادث الذي قضي بالتعويض عنه فانه يكون فضلا عن مخالفته القانون قد عابه قصور . ( نقض ٢١ / ٤ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٩١ لمسنة ٥٣ قضائية ) .

١٥١ \_ استاد الحكم الى عدة ادلة باعتبارها وحدة متاسكة . امييار احدها . أثره . بطلان الحكم . ر نقض ٩ / ٦ / ٩ / ١٩٨٣ طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٣٣ قضائية ) .

107 — النص ف المادة 177 من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم 17 لسنة 1977 على على انه تقديرا للاهمية البالغة لتسبيب الاحكام ، وتحكينا محكمة الدرجة الثانية من الوقوف على مدى صحة الاس التي بنيت عليها الاحكام المستأنفة أمامها ثم شحكمة الفقض بعد ذلك من مراقبة سلامة تطبيق القانون على ماصح من وقائع أوجب المشرع على المحاكم أن تورد في أحكامها ماأبذاه الحصوم من دفوع ، وماساقوه من دفاع جوهرى ليسنى تقدير هذا وتلك في ضوء المشاهمة على المحاكمة من رأى ، ورتب الشرع على قصور الاسباب الواقعية بطلان الحكم ، كما أنه بحكم ما للدفوع من أهمية بارزة في سبر المحصومات أفرد لها المشرع الفصل الاول من الباب السادس من الكتاب الاول من قانون سبر المحصومات أفرد لها المشرع الفصل الاول من أوجب على الحاكم إيراد خلاصة موجزة لها في المرافقة بخلاف أوجب على الحاكم إيراد خلاصة موجزة لها في الموسف خلافا لما وصف به الدهاع من أن يكون جوهرها على تقدير منه بتحقق هذا الوصف في الدفوع كافة بخلاف أوجه الدفاع الني بعضها عن المحف الآخر أو ينطوى الرد على أحداها على معنى اطراح ماعداها ثم استلزم القانون لسلامة الاحكام ان تورد الرد الواقعي الكافي على تلك الدفوع وعلى الجوهرى من أوجه الدفاع . ( نقض ١٩٧٩ / ١٩٨ / ١٩٨ مين المعا أن المورد كام أن المحرد المحكود الإرد الواقعي الكافي على تلك للدفوع وعلى الجوهرى من أوجه الدفاع . ( نقض ١٩٧٩ / ١٩٨ / ١٩٨ مين المحرد على الحفرة الأول ص ١٩٥٥ ) .

10% — اذا كانت دعوى الطاعن بأحقيته للفنة التاسعة اعتبارا من 7 / 7 / 19 تقوم على شغله وظيفة مقرر لها تلك الفتة بمكم جداول التوصيف والتقييم الحناصة بالشركة المطعون ضدها في النارع المناصة بالذركة المطعون ضدها في النارع النارع حول هذه الواقعة بالذات أمام محكمة الموضوع وانتهت المحكمة الى عدم تبوتها ووقفتت دعوى الطاعن بأحقيته للفتة التاسعة لانتفاء أساس هذا الطلب . لما كان ذلك وكان الطاعن قد نفى في مراحل الدعوى أنه كان يشغل وظيفة مساعد المقرر لها الفتين الحادية عشرة والعاشرة فانه لا تتربب على المحكمة اذ هي لم تعرض لاستحقاق الطاعن العاشرة مادام هذا الطلب لم يكن مطروحا عليها . ( نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٠ سنة ٣٦ الجزء الاول ص ١٩٥٥) .

١٥٤ ــ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على محكمة الموضوع ــ بحسب الاصل ــ ان هى لم تجب الطلب المقدم اليها بفتح باب المرافعة لجلسة معينة لان اجابته أو عدم اجابته من اطلاقاتها ولا يعيب الحكم الالتفات عنه . واغفال الحكم الاشارة الى الطلب يعتبر يماية رفض ضمني له . ر تقض ٨ / ١٧ / ١٩٨٣ طمن رقم ١٨٧٣ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ١٧ / ١١ / ١٩٨٧ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٩ قضائية لم ينشر بعد ) .

١٥٥ ــ القضاء باعادة العامل الى عمله واستحقاقه للتعويض عن الفصل استادا الى الحكم ببراءته من تهمة الاختلاس لعدم كفاية الادلة . خطأ . علمة ذلك . استقلال المسئوليتين الجنائية والتأديبية . ( نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٦ قضائية ) .

١٥٦ ــ وجوب استيفاء الحكم بذاته لجميع أسبابه . احالة الحكم في أسبابه الى أسباب حكم آخر . شرطه . أن يكون صادرا بين ذات الخصوم ومودعا ملف الدعوى . لا يكفى صدورهما معا من نفس انحكمة في جلسة واحدة . ( نقش ١٩ / ٦ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٥٧ ــ الدفاع القانوني الظاهر البطلان . لا يعيب الحكم عدم الرد عليه . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢١ طعن رقم ١٩١١ لسنة ٤٧ قضائية ) .

۱۵۸ ـــ النعى على الحمكم بخطأ مادى لم يتطرق الى الإساس الذى أقام عليه الحمكم قضاءه . نعى غبر منتج . ( نقض ۲۷ / ۳ / ۱۹۸۳ طعن رقم ۱۳۹۹ لسنة 4٪ قضائية ) .

170 — أنه وأن كانت المحكمة مقيدة بطلبات الخصوم في الدعوى والسبب المباشر المنشىء لتلك الطلبات ، الا أنها لا تتقيد بدليل دون آخر على قيام الحق المطالب به ، لما كان ذلك وكان المين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون صدهم أقاموا دعواهم مطالين بنصيبم في الارباح تأسيسا على السبب المباشر المنشىء لتلك الارباح وهو قيام شركة فيما بين مورفي الطوفين لتجارة النحاس وركنوا في تأييد دعواهم الى عقد مؤرخ ٣٧ / ٣ / ١٩٣٧ قان محكمة الاستناف أن التعقد ألى عقد شركة جديد مؤرخ ٣٧ / ٣ / ٣ / ١٩٣٧ قان محكمة وصورته — قد حل محل العقد السابق وأصبح هو المرجع في بيان حقوق والتزامات الطوفين فانها لا تكون قد خرجت عن نطاق طلسات الحصوم في الدعوى ولم تغير سببها المباشر ، بل لايعدو أن يكون قد خرجت عن نطاق طلاحات الحموم في الدعوى ولم تغير سببها المباشر ، بل لايعدو أن المحكمة ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون ضدهم تكينه من منافقة عقد الشركة الخرخ ٢٧ / ٣ / ١٩٣٧ الذي قدم صورته وتحسك به ومن تم يكين العمي بهذا السبب على غير أساس . ( نقض ٢١ / ١ / ١٩٥٧ ) .

١٩٦١ ــ استخلاص توافر الصفة في الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاءها على أسباب سائفة لحمله . النقص أو الخطأ في صفات الخصوم الذى لا يكون من شأنه الشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . لا يترتب عليه البطلان . المتصام رئيس مجلس المدينة باعتباره رئيس الوحدة المحلية المذكورة التي يخطها أمام القصاء ، ق الحسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم الحلى . ليس من شأنه التجهيل بحقيقة من أقيمت عليه الدعوى . ( نقص ١٩٧٨ / ١٩٧٧ على رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

۱۹۲ ـ التاقض الذى يفسد الحكم هو ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ التاقض الذى يقع فى ذات الحكم وليس مع حكم آخر أصدرته ذات المحكمة فى نزاع مماثل بين خصوم آخرين ، وتتاحى بالتاقض الاسباب بحيث لاييقى بعدها مايكن حمل الحكم عليه أو بما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطرقه . ( نقض ۱۲ / ۲ / ۱۹۸ طعن رقم ۱۳۵۳ لسنة ٥١ قضائية )

١٦٣ — المقرر فى قضاء النقض أن أغفال الحكم ذكر وجه دفاع ابداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم الا اذا كان الدفاع جوهريا ومؤثرا فى التيجة التي انتبى اليها بمعنى أن انحكمة لو كانت بحثه لجاز أن تصفير به هذه الشيجة أذ يفيد عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا فى أسباب الحكم الواقعية 1م يترتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .
ر نقض ٢٧ / ٢ / ٢ / ١٩٨٤ طعن وقم ١٩٣٣ لسنة ٥١ قضائية ) .

١٦٤ ــ من القرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم اذ ينطرى على قضاء ضمني باعباره التيمة الحتمية للحكم الصريح تعين أن تشتمل أسبابه على مايكن هل هذا القضاء الضمني عليه حتى يكون في مكنة عكمة النقض مراقبة تطبيق القانون في شأن هذا القضاء . (نقض ١٩٨٤/١/٣٧ طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

170 ــ اذكان اليين من الوقائع التي تضمنتها صحيفة الدعوى الابتدائية ومن المستدات المقدمة فيها أن المطمون صدها قد استهدفت بدعواها الحكم لها بصفتها وكيلة عن البائعين وقد عنى الحكم ابراز هذه الصفة عند قضائه في الدعوى وبما سطره في مدوناته أن المطمون ضدها لها حق المطالمة بالدين طبقا للبند الرابع من عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧ / ١٩٦٣ و بالتالي فلا يلزم أن يين الحكم أسماء مركلي المطمون ضدها طالما أن الأخيرة كانت تمثلهم في الخصومة وهي صاحبة الحق في تحصيل المبلغ المطالب به ويكفي بيان اسمها في الحكم . ( نقض ١٩ ١ ١ ١٩٨٤ طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

1971 \_ المقرر أن محكمة الاستناف غير ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي النبت البيا ، ولما الفته ، مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب ساتفة ومؤدية الى النبيجة التي انتبت البيا ، ولما كان ماتقدم وكانت القرائن المتساندة التي ساقها الحكم المطعون فيه من ضأنيا أن تؤدى الى ماانتبت اليه من صورية عقد البيع الصادر الى الطاعن صورية مطلقة ويكفي لحمل قضائه بذلك وبالفاء الحكم الابتدائي اغالف ومن ثم فلا عليه ان هو التفت عما يغاير ذلك \_ مما أبداه الطاعن وأشار اليه بوجه العمي \_ اذ أن فيما أورده الحكم \_ تبريرا لقضائه من أسباب \_ فضلا عن كفايته \_ المرد الضمني المسقط لكل ماعداه . ر نقص 3 م 1 / ١٩٨٤ طمن رقم 1 م 1 م 1 م قضائية ) .

۱۹۷ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذي يبطل الحكم ويؤدى الى نقضه هو الذي يقع في الاسباب بحيث لا يفهم معه على أي أساس قضت المحكمة فيما التهت الله بالنطوق . ( نقض ۲۰ / ۲۱ / ۱۹۸۳ الطعون أرقام ۱۷۷۷ ، ۱۷۲۸ ، ۱۷۵۸ لسنة ۵۱ قضائية ، نقض ۲۰ / ۲۲ / ۱۹۸۰ طعن ۵۰۱ لسنة ۷۷ قضائية ) .

١٦٨ ــ محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على المستندات غير الحاسمة التي أطرحتها .

حسبها أقامة حكمها على مايصلح من الادلة لحمله . ( نقض ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٦٩ ــ الموازنة بين الادلة والاخد بدليل معين منها . لا يعد من قبيل القساد فى الاستدلال . ( حكم النقص السابق ) .

 ١٧٠ ــ نقل النزاع الى محكمة الدرجة النانية بالاستناف. أثره. وجوب فرض محكمة الاستناف رقابتها على اعمال محكمة أول درجة لسلطتها المقديرية وفصلها فى النزاع من جديد.
 ( نقض ٢٩ / ١٣ / ١٩٨٣ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .

۱۷۱ ــ البيان الجوهرى فى الحكم الذى يترتب على اغفاله البطلان . ماهيته . هو الذى يكون ذكره ضروريا للفصل فى الدعوى . لا محل لمبيان تفصيل خطوات ومواحل النزاع أمام المكمة . م ۱۹۷۸ . رحكم النقض السابق ) .

۱۷۲ ــ تعديل الحكم الاستنافى لقدار التعويض . وجوب تسييب الجزء الذى ثمله التعديل ماعدا ذلك . اعتبار أسباب الحكم الابتدائى بشأنها مؤيدا . ( نقض ۲۸ / ۱۲ / ۱۹۸۳ طعن رقم ۲۰۸ لسنة ۵۰ قضائية ) .

۱۷۳ ــ تحسك الكفيل أمام محكمة الاستناف بعدم قبول الدعوى لعدم صبق مطالبة المدين الاصلى . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عنه والاحالة الى أسباب الحكم المستأنف الذى لم يعرض له . قصور . ( نقض ٨ / ١٧ / ١٩٨٣ طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٧٤ — احالة محكمة الاستناف الى اسباب الحكم الابتدائ بالاضافة الى أسبابها الخاصة .
 المقصود به الاحالة على مالا يستاقض مع تلك الاسباب . ( نقض ٩ / ١١ / ١٩٨٣ طعن رقم 1 ٧٨٨ لسنة ٩٤ قضائية ) .

١٧٥ ــ اقامة الحكم قضاءه على أدلة كافية لحمله . النفاته عن الرد على طالب الاحالة الى التحقيق لاثبات عكس ماخلص اليه . لا خطأ . ( نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٣ طعن رقم ٥٨٩ السنة ٥٠ قضائية ) .

1٧٦ \_ لما كان البين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستناف بجلسة المبداع أو المبداع السزاع المبداع ألم المبداع المب

۱۷۷ — ان محكمة الموضوع وان كانت غير ملزمة اصلا بايراد نصوص المستدات المقدمة لها اكتفاء منها ببيان مضمون الجموهرى منها ، الا أنه متى ثار نزاع بين الحصوم حول دلالة عبارات بعينها وردت بأحدها فانه يتعين عليها — لسلامة حكمها\_أن تورد تلك العبارات .

( نقض ۲۲ / ۱ / ۱۹۸۶ طعن وقم ۸۰۶ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ۲۶ / ۱ / ۱۹۷۹ سنة ۳۰ الجزء الاول ص ۳۷۳ ) .

۱۷۸ سـ عدم النزام الحكم بتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم منى كان فى قضائها مايممل الرد الضمنى عليها . لا يعب الحكم الا مايناله فى دعامته الاساسية التى أقام قضاءه عليها . ( نقض ١٩٨٤/٩/ طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٥١ قضائية ) .

١٧٩ ــ للقاضى أن يقضى بما يحصله من خبرته بالشئون القانونية المفروض علم الكافة بها .
 نقض ٥ / ٦ / ١٩٨٤ طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٥١ قضائية ) .

١٨٠ تعديل الحكم الاستنافي لقدار التعويض. الترام الحكم بذكر الاسباب التي التصت هذا التعديل. ماعداها. اعتبار أسباب الحكم الابتدائي بشأنها مويدا. (نقض ١٩٨٤/٥/٣١ طعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٥٠ قضائية).

1.4.1 سـ لما كان النابت من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أبان أن الشيخ الحيد المحكم المطعون فيه أنه أبان أن الشيخ الحيدة التي المحكمة وعضوية الاستاذين ... القاضيين وأن الهيئة التي تلته مشكلة برئاسة الاستاذ / ... رئيس المحكمة وعضوية الاستاذين ... القاضيين وفي غيبة الاستاذين / القاضيين اللذين سحما المرافعة وحضرا المداولة ووقعا مسودة الحكم الاصلية ، فانه يكون قد بين دون تجهيل أسماء القضاة الذين سعوا المرافعة واشتركوا في الحكم ووقعوا على مسودته وأن اثنين منهم هما الاستاذان / ... تخلفا عن حضور جلسة النطق بالحكم وحل محلهما فيها القاضيان .. ثما يكون النمى بهذا السبب على غير أساس . ( نقض وحل محلهما فيا القاضيان .. ثما يكون النمى بهذا السبب على غير أساس . ( نقض (حلاله على المحلة المحلة

۱۸۳ ـــ وجوب ايراد الحكم ماابداه الخصوم من دفوع وماساقوه من دفاع جوهرى وايراد الاسباب التي تبرر ما اتجه اليه من رأى . اغفال ذلك . قصور فى أسباب الحكم الراقعية . أثره . بطلان الحكم . ( نقض ۷ / ۲ / ۱۹۸۶ طعن رقم ۳۷۳ لسنة ٤٩ قضائية ) .

۱۸۳ ــ اتخاذ الحكم المطعون فيه بالنقض أسبابا خاصة به دون الاحالة الى أسباب الحكم الابتداق. أثره. اعتبار النمى الموجمه الى اسباب الحكم الابتدائى غير مقبول. (نقض ۱۹۸۶/۹/۷ طعن رقم ۱۹۱۹ لسنة ۵۰ قضائية).

۱۸۴ ــ الطلب او الدفع الذي تلتزم انحكمة . ببحثه، والرد عليه هو مايكون صريحا
 جازما . ر نقش ۳۱ / ۵ / ۱۹۸۶ طعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۵۰ قضائية ) .

100 ــ اغفال الحكم اسم الخصم الذي الذي لم توجه منه أو اليه طلبات ما . لا بطلان . ر نقض 27 / 2 / 1906 طعن رقم 50 ك لسنة 01 قصائية ) .

۱۸۹ ـــ لا يجوز للقاضى الانحراف عن عبارات العقد الواضحة . حمل عبارات العقد على معنى تخالف ظاهرها . شرطه . أن يكون لاسباب مقبولة . خضوعه لرقابة محكمة النقض . ( نقض ۲/ ۱/ ۳/ ۱۹۸۶ طعن رقم ۳۳۳ لسنة ۵۱ قضائية ) .

۱۸۷ ــ تعويل الحكم في قضائه على تقرير خبير استد في اعماله على تقرير خبير آخر قضى ببطلانه . أثره . اعتباره مبنيا على دليل غير قام وخاليا من الاسباب الموضوعية . ( نقض ۷ / ۳ / ۱۹۸۶ طمن رقم ۱۷۷۰ لسنة ۵۰ قضائية )

۱۸۸ ـــ المناورر ماهيتها . م ۸۲۱ مدنى . الضات الحكم عن بحث دفاع الطاعن بشأن ارتفاع قاعدة احدى الفتحات لاعتبارها مطلا لا منورا . قصور . ر نقض ۳۰/۵/۵/۱ طعن رقم ۱۶۸۹ لسنة ۵۰ قضائية ) .

۱۸۹ ـــ طلب تثبيت الملكية استادا الى سبين : القضاء بها استادا الى احدهما . النعى على الحكم في شأن السبب الثاني . غير مقبول . ( نقض ۱۹۲ / ۲ / ۱۹۸۶ طعن رقم ۲۰۷ لسنة ۱۹۸۸ قضائة ) .

• ١٩ - كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب اليها بطريق الحجزم أن تفصل فيه ، ويكون الفصل فيه كما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في أسباب الحكم . واذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه غير مالك للائة أواع أرض العقار السائف الذكر \_ وأنه بالتالى لا يستحق ربعا \_ لان عقد شرائه لها هر عقد ابتدائي قضى بصحه ونفاذه في دعوى لم يسجل الحكم الصادر فيها . كما أنه لم يكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكق ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه تغير وجه الرأى في الدعوى ، ولم يتاوله الحكمية المطلق فيه وأغفل الرد عليه ، فانه يكون عابه القصور في التسيب . ( نقض ٣٥ / ١١ / ١١ )

تعليق : استقر قضاء النقض ف احكامه الحديثة على أن مشترى العقار بعقد غير مسجل له الحق في طلب الربيع ومؤدى ذلك أن الدفاع الذي يبدى في هذه الحالة بأن المشترى غير مالك لان عقد شرائه للهقار لم يسجل لا يكون دفاعا جوهريا واذا اغفل الحكم الرد عليه فانه في تقديرنا لا يكون مشوبا بالقصور .

191 - عدم اختصام انحجوز لديه في دعوى صحة الحجز في المعاد المنصوص عليه في المادة ٣٣٣ مرافعات . لا يترتب عليه اعتبار الحجز كأن لم يكن . مؤدى ذلك . اغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع ببطلان هذا الحجز لهذا السبب . لا قصور . ر نقض ١٩٨٤/٥/٣١ طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٩٧ ــ قضاء الحكم. شحوله للمنطق والاسباب المكملة له والمرتبطة به ارتباطا حميا . ايراد الحكم الاستناق في أسبابه المرتبطة بمنطوقه تصحيحا للخطأ المادى الذى وقع فيه الحكم الابتداق. عدم النص في منطوقه على هذا التصحيح . لا عيب . ( نقض ٣٦ / ٤ / ١٩٨٤ طمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ فضائية ).

١٩٣ ــ الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم بما لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة. لا يطلان . خطأ المحكمة في أسم الخصم الموفى دون ورثته . لا يترتب عليه المطلان . ( نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥ قضائية ) .

19.6 \_ التاقض الذي يفسد الحكم . ماهيته . تفرقه الحكم بين دعوى المورث بطلب اعتبار عقد الميح وصية وعدوله عنها وبين دعوى الوارث في الطعن على تصرف مورثه بأنه يستر وصية إضرارا بحقه في الارث . لا تناقض . ( نقض ١٥ / ٥ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٩٤ قضائية ) .

١٩٥ ـ رجوب تكيف العقد باعتباره يعا أو رصية حتى يمكن على ضوء ذلك البت في أمر
 صحته ونفاذه ( نقض ١٥٥ ٥ ١٩٨٤ طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٩٦ - وحيث إن كما ينعاه الطاعداد فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحظأ فى تطبية، وفي يناد دلك يقولان أن الحكم المطعود فيه قضى فى أسبابه بفسخ العقد دون أن ينسب إليهما تقصيرا ييرر ذلك . حال أن الفسخ إن هو إلا جزاء الإخلال بالإلتزام ، كما كان يبغى للحكم المطعون فيه أن يوقع هذا الجزاء على الطاعين وإذ رتب الحكم على ذلك إعادة المحاقدين إلى الحالة الني كانا عليها قبل الصاقد ورد مادفعه المشتريان فانه يكون قد أحطأ فى تطبيق القانون .

وحث إن النص في المادة ١٩٥٧ / ١ من القانون المدني على أن ه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره المدين أن يطلب بتنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض في الحالين إن كان له مقتض ع يدل على أن الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتغيد التزامه العقدى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتبى في أسبابه إلى أن المطعون عليما المشترين ــ كانا معذورين في التأخير في إعداد مشروع العقد النهافي في المحاد المحدد لذلك تم قضى بفسخ عقد الميع وبرد مادفه المشتريان من الثمن دون أن يين ماإذا كان الطاعات الباتعات المقتنى صداحًا بالفسخ ــ قد أخلا بالتزاماتهما الناشة عن ذلك العقد إخلالا يسترجب الفسخ ، فإنه يكون معيا بالقصور في التبيب عمين معه نقضه دون حاجة لبحث يسترجب الفسخ ، (نقص ٣٧ / ٢ / ١٩٧٥ سنة ٣٦ العدد الاول ص ٣٦٣) .

۱۹۷ ـــ خلوا اسباب الحکم المطعون فیه نما قدمه الخصوم من طلبات ودفاع جوهری ودفوع ومستندات . أثره . بطلان الحکم . مادة ۱۷۸ مرافعات . ( نقض ۲۱ / ۱ / ۱۹۸۵ طعن رقم ۱۴۹۵ لسنة ۵۳ قضائیة ) .

١٩٨ \_ تكيف العقد , مناطه , ماعناه العاقدون منه , عدم الاعتداد بما يطلقونه عليه من أوصاف او يضمنوه من عبارات متى كانت تخالف الحقيقة وقصد المتعاقدين . ( نقض 19٨٦/٣/١٧ طعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

۱۹۹ \_ تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع منى كان تفسيرها مما تحمله عباراتها . عدم تقيدها بما تفيده عبارة معينة تخل بما يفيده العقد فى جملته . (نقض ۱۹۸۸/۲/۱۷ طعن رقم ۱۷۹۷ لسنة ۵۰ قضائية ) .

٢٠٠ عكمة الاستناف . عدم التزامها عند تعديل الحكم المستأنف إلا بتسبيب الجزء
الذى شمله التعديل . اعتبار الجزء الذى لم يشمله التعديل كأنه محكوم بتأييده . بقاء أسباب محكمة
أول درجة قائمة بالنسبة له ولو خلا الحكم الاستناق من احالة عليها . ( نقض ٣٠ / ٤ /
١٩٨٦ طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٢٠١ ــ عدم النزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله . (نقض 19٨٦/٥/٢٠
 ١٤٨٢/٥/٢٠ طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٠٢ ــ تعديل الحكم الاستثناق لمقدار التعويض. النزام الحكم بذكر الأسباب التي

افتضت هذا التعديل . ماعداها . اعتبار الحكم الابتدائي بشأنها مؤيدا . ( نقضي ١٩٨٦/٣/٣ . طعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٥٧ قضائية ) .

٣٠٠٣ ـ محكمة الموضوع سلطتها في فهم الدعوى على حقيقتها واعطائها التكيف الصحيح . عدم تقيدها يتكييف الخصوم لها . تكييف الدعوى بأنها مرفوعة بأصل الحق . العبرة له بمقيقة المطلوب فيها لا بالعبارات التي صيغت بها . ( نقض ١٩٧٧ / ٦ / ١٩٨٦ طعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٢ أو ١٩٨٦ معن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٢ أو المفائية ) .

٢٠٤ ــ التضامن لا يفترض . وجوب رده الى نقى قانونى او نص صريح او نص ضمنى .
 استخلاص التضامن من عبارات العقد وظروفه . وجوب بيان انحكمة كيفية افادتها ذلك .
 نقض ١٩٨٥/٣/٢٥ الطعون أرقام ٣٥٥ ، ١٤٧٤ ، ١٤٩٨ لسنة ٣٠ قصائية ) .

٣٠٥ ــ حجز الدعوى للحكم . مفاده . انقطاع صلة الحصوم بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة . الثقات المحكمة عن مستند قدم في فترة حجز الدعوى للحكم بغير تصريح ودون أن يظلع عليه الخصم أو عن مذكرة قدمت بعد الاجل المحدد لها . لا خطأ . ( تقض ٢١ / ١ / ١ معد رقيم ٢٠٣٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٠٦ حـ تكييف محكمة الموضوع للدعوى بما تنينه من وقائعها وانزال الوصف الصحيح في القانون عليها . اقامة المطعون صده الثانى القانون عليها . شدها بالوقائع والطلبات المطروحة عليها . اقامة المطعون ضده الثاني الدامه بمبلغ معين ثم اختصام الطاعين والمطعون ضدها الثانية المبلغ بطريق التضامن والتضام . تحصيل الحكم المطعون فيه هذه المطلبات بأنيا دعوي ضمان فرعية والزامهم بما قضى به على المطعون ضده الأول . خطأ . الطلبات بأنيا دعوي ضمان الموعون ارقام ٣٠٣ ، ١٤٧٤ لسنة ٣٣ قضائية ) .

٧٠٧ ــ النقص أو الحنطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأته التشكيك في حقيقة الحضم والله بالخصومة . لا يترتب عليه بطلان الحكم . وفاة الحصم اثناء نظر الدعوى . ايراد اسمه في ديباجة الحكم الى جانب اسماء ورثته الذين عجلوا الدعوى دون ايضاح صفتهم باعتبارهم ورثة له . لا بطلان . علم ذلك أنه لا يشكك في حقيقة الورثة كمدعين . ( نقض ١١ / ٢ / ١٩٥٥ طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٥ قصائية ) .

١٠٠٨ ــ اعتبار الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن التفليسة . مناطه . صدوره في نزاع الا يعرض الا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق احكامه . ( نقض ١٠ / ١٧ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩١٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٩٠ ٧ ـ تكييف الدعوى واعطائها وصفها الحق. العبرة فيه بحقيقة القصود من الطلبات المتحدمة فيا وليس بالألفاظ التي تصاغ فيا هذه الطلبات. مطالبة المدعية بحصبا فى تركه مورثها فى كافة الحقوق المادية والمعربية للمصنع محل الشركة موضوع النزاع. مفاده طلب تصفية هذه الشبركة. رنقض ٣٧ / ٤ / ٩٨٥ / طعن رقم ٣١١ لسنة ٣٣ قضائية).

١٩١٩ \_ اعتاد الحكم الاستناق اسباب الحكم الابتداق. احالته الى تلك الأسباب.
 لا تناقض , رنقض ١٩ / ٢ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٠ قضائية) .

۲۱۱ ــ سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع وفى تقدير مايقدم اليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ماتطمئن اليه واستخلاص الحقيقة منها منى كان استخلاصها سائفا وله أصل ثابت في الاوراق. عدم التزامها بالرد على هميع الحجج النى يسوقها الخصوم . حسبها أن تقيم قضاءها على مايكفى لحمله . ( نقض ٧٤ / ٧ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٦٧ السنة ٤٩ قضائية ) .

۲۱۷ \_ تفسير العقود من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من محكمة النقض متى كان تفسيرها مما تحمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر . ( نقض ۲۳ / ۱۲ / ۱۹۸۵ طعن رقم ۴۳ ئسنة ۴3 قضائية ) .

٣١٣ ــ التوقف عن الدفع الذي يور اشهار الافادس. ماهيته. هو الذي يبيى عن مركز ماهيته. هو الذي يبيى عن مركز مالى مضطرب وضائقة مالية مستحكمة يترعزع معها اثنيان الناجر ثما يعرض حقوق الدائنين للخطر. مجرد امتناع الناجر عن دفع ديونه. لا يعد توقفا بالمعنى المذكور. وجوب توضيح محكمة الموضوع للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع. ( نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم 1١٧٤ لسنة ٥١ قضائية ).

۲۱٤ \_\_ اشتال الحكم المطعون فيه على عرض مجمل لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم والحال المختصوم والحال المؤلف المحلم واجمالي للجوهرى من دفاعهم بما يحقق الغاية من تسيبه وقيامه على دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه . النعي عليه بأنه لم يبين وقائع الدعوى ولم يرد على اسباب الاستثناف في غير محله . ( نقض ٣ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣١٥ \_ اقامة الحكم على دعامات متعددة . كفاية احداها لحمل قضائه . تعييه فى باقى الدعامات ايا كان وجه الرأى فيه . غير منتج . ( نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨٦ طعن رقم ٨٦٩ للـ دية ٥١ قطائة ) .

۲۱٦ ــ انتهاء الحكم الى ثبوت استحالة اصلاح ماوقع من عيب فى طريقة تنفيذ عقد المقارله . قضاؤه بالتعويض . مفاده انه لم ير محلا للتنفيذ العينى . ( نقض ۲۱ / ۱ / ۱۹۸۵ . طمن رقم ۳۹۰ د لسنة ۵۰ قضائية ) .

۲۱۷ \_ حظر تداول افرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها او الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها الدرع. مادة ۱۹۷۷ قانون ۲۲ لسنة ۱۹۷۵. النوه. علم التزام المحكمة باجابة طلب ضمها أو الرد عليه . ( نقض ۱۱ / ۳ / ۱۹۸۲ طعن رقم ۲۳۰۸ لسنة ۲۰ قضائية ) .

 $\gamma$  - محكمة الاستناف . لها الأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون اضافة متى رأت فيها مايشي عن ايراد جديد .  $\gamma$  نقض  $\gamma$  -  $\gamma$ 

 ۲۲۰ ـ اغفال الحكم تمحيص دفاع غير جوهرى. لا يعد قصورا يبطله. (نقض ۱۹۸٦/٤/۱۷ طعن رقم ۲۳۳٦ لسنة ۵۳ قضائية).

. ٣٧٠ مكور \_ الخصومة لا تعقد الا بين الأحياء . انعدامها بالنسبة لمن توفى قبل اختصامه . ( نقض ٤٧ / ٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٧٩١ ـــ طلب الدائن الحاجز الحكم بصحة الحجز رغم تقرير المحجوز لديه بعدم مديونتيه أصلا للمحجوز عليه يتضمن حتما منازعته فيما قدره المحجوز لديه من انتفاء مديونيته . اعتبار هذه الدازعة مطروحة على المحكمة للقضاء فيها . ( نقش ٣٤ / ٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٩ أ. ١٩٨٦ قضائية ) .

٣٢٧ \_ الحكم المثبت للعملك بالتقادم . وجوب تعرضه لشروط وضع اليد بيان الوقائع التي تؤدى الى توافرها . ( نقض ١٩٠٣ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٩٥١ لسنة ٥٣ قطائية ) . ٣٧٣ \_ الدفاع الذي تلتوم الحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي يصمم عليه صاحبه ولا يعدل عنه الى دفاع مغاير . ( نقض ١ / ٤ / ١٩٨٦ طعني رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٣٧٤ \_ الطلب او الدفاع الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهيته . مايقلم اليا في صيغة صريحة جازمة . احالة الدعوى الى التحقيق دون طلب من الخصوم من إطلاقات ـ المحكمة بلا معقب عليها في ذلك . ( نقض ٣٣ / ٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

# تعليق:

احالة المحكمة الدعوى للتحقيق من تلقاء نفسها ودون طلب من الخصوم مشروط بأن تكون الواتع التي قضت باثباتها بشهادة الشهود جائز اثباتها باليبة اذ لا يجوز الممحكمة أن تخالف قواعد الإثبات من تلقاء نفسها أما اذا كانت الوقائع المراد اثباتها بشهادة الشهود لا يجوز اثباتها الا بالكتابة وطلب الخصم اثباتها بالتحقيق ولم يدفع الخصم الآخر بعدم جواز الاثبات باليبه فان المحكمة لا يجوز لها أن ترفض الاحالة على التحقيق بدعوى انه غير جائز الاثبات بشهادة الشهود لأن قواعد الاثبات ليست محلقة بالنظام العام ، الا أن هذا لا يمعها من أن ترفض الاحالة للتحقيق اذا وجدت في اوراق الدعوى مايضيها عن ذلك.

٣٢٥ ــ الحكم . وجوب ان يكون فيه مايطمئن المطلع عليه الى أن المحكمة قد استفادت كل مائرى الله مائل سلطتها للتوصل الى كشف وجه الحق فى الدعوى وبذلت كل الوسائل للتوصل الى مائرى الله الواقع فيها . ( نقض ١٥ / ٤ / ١٩٨٦ طعن رقم ٧٥٤٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٣٣٦ ــ لما كان بطلان الحكم لنقص أو خطأ في أسماء الخصوم طبقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مناطه أن يكون منطويا على تجهيل بأسماء الخصوم وصفاتهم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته كافيا للتعريف بجميع ورثة المرحومه نفوسه محمد الشوبكشي قان النمي عليه في هذا الصدد يكون على غير أساس . ( نقض ٣٤ / ٦ / ١٩٨٦ طمن رقم ١٩٩٧ لمستة ٥٣ قصائية ) .

٧ ٣٧ ـــ (ذا كان يجوز للحكم أن يضمن أسبابه بعض قضاته فلا يعيبه عدم النص على هذا القضاء في منطوقه وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عرض للدعوى المرفوعة من الطاعن رقم ... كلى أحوال شخصية الجيزة اوالمنضمة للدعوى المقامة من المطعون عليه الاول رقم ... كلى أحوال شخصية الجيزة والمنصمة الحكم في أسبابه عن الدعوى الاعورة الى صحة زواج المطعون عليه الاول من المرحومة ... وحتى وفاتها وورثته وآخرين لها ، قطع برفض دعوى الطاعن ببطلان ذلك بقوله ... وكان هذا الحكم قد فصل فصلاظاهـ افي الاسبـــاب برفض حوى الطاعن ببطلان عقد الزواج كتيجة لازمة للحكم بصحة هذا الفقد في دعوى المطعون عليه الأول وهو مايتصل بما ورد في المطوق من اجابته الى طلبه بالبات الوفاة والورائه فانه لا على الحكم ان هو لم يسمى مراحة في المنطوق على مااتيى اليه في الاسباب من فصل قاطع في دعوى الطاعن . ( نقض ٥٧ / ١١ / ١٩٨٢ طعن رقم ١٧ لسنة ٥٥ قضائية احوال شخصية ، نقض ١٩٨٤ / ٤ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨٤ / ٤ / ١٩٨٤ طعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ قضائية ، وقص السنة ٥٠ قضائية ،

٧٧٨ \_ انه وان كان محكمة الموضوع السلطة النامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى الا ان مناط ذلك الا يعتمد على واقعة بغير صند ضا . لما كان ذلك ، وكان النابت في الدعوى أن ان مناط ذلك الا يعتمد على واقعة بغير صند ضا . لما كان ذلك ، وكان النابت في الدعوى أن عمكمة الاستئاف اسست قضاءها برفض الدعوى على مااستخلصته من الميانات الواردة على وجه حافظة مستدات كانت مقدمه من مصلحة الفرائب شحكمة اول درجة من ان الاعلان بالاداء والتبيه بالحجز قد تم صحيحا . ولما كانت تلك الميانات لا تغنى في مقام الالبات عن المستدات الى نقلت عنها وكان النابت ان تلك المستدات قد سحبت من ملف الدعوى قبل صدور الحكم الابتدائي وقبت كذلك حتى صدور الحكم الاستثنافي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اعطاً في العيق القانون بما يوجب نقضه . ( نقض 3 ٢ / ١ / ١٩٨٦ طمن رقم ٩٩٥ لسنة ١٠ قضائية . .

٧٧٩ ـ ١ كان غحكمة الموضوع ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه انحكمة ـ السلطة النامة في تحصيل فهم الواقع في المدعوى وفي تقدير مايقدم اليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ماتطمئن البه واستخلاص الحقيقة منها متى كان استخلاصها سائفا وله أصل ثابت في الاوراق ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والصورة الرسمية لتقرير مكتب الخبراء المودعه ضمن أوراق هذا الطعن أن الخبير المنتدب النفت عن الشهادة المقدمة له من الطاعن لما تبين له من أنها تخالف الاقرارات المقدمة للمأمورية من الطاعن نفسه والتي تضمنت اقراره بأن أرباحه تناهز في حق منها المقادة المثال المقداد المثال الشهادة ، وان رئيس الحسابات بالشركة قرر بمحضر المنافئة المؤرخ ٣٣ / ٩٩ ٩ بأن الشركة لا تحفيظ بدفاتر مساعده لمعلمات المقاولات التي استندت للطاعن بعتقالة الوبارية ، وان مذكرة المأمورية التي تضمنت تقدير أرباح الطاعن في والتي أغذت منها أساسا للتقدير شجلت ماتم سرفه للطاعن عن المقاولات التي استندت اليه سواء الحكم المطعون فيه سائما فان مايشره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوع فيما غيما نحكمة الموضوع من ملطة تقدير الدليل والاعذ بدليل دون آخر وهو ماتمحسر عنه رقابة محكمة المؤسط عنه رقابة محكمة المقط ، لماكان ذلك وكان لا يقبل من الطاعن ما يعام الحكم لعدم اجابته طلب اعادة المهمه المقط عن ملطة تقدير الدليل والإعذ بدليل دون آخر وهو ماتحسر عنه رقابة محكمة المقط . لماكان ذلك وكان لا يقبل من الطاعن ما يعدم الحكم لعدم احابته طلب اعادة المهمه المقطة عليهم الماكون لا يقبل من الطاعن ما يعام اعمادة المهمه المنادة المهمه المنادة المهمة المعرف عن المكان ذلك وكان لا يقبل من الطاعن ما يعام على الحكم العام علم المادة المهمه المعرفة على المنافئة على المنافقة على المنافذة المهمة المعرفة عن المنافذة المهمة المعرفة عن المؤلد المنافذة المعرفة عن المؤلد المعرفة عن المؤلد المعرفة عنه المؤلدة على المنافذة المهمة المعرفة عن المؤلد المعرفة عن المؤلد المعرفة عن المؤلدة عن المؤلدة المؤلدة عن المؤلدة المعرفة عن المؤلدة المؤلدة المعرفة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المؤلدة المعرفة المؤلدة ال

الى الحيير او الإحالة الى التحقيق، ذلك ان محكمة الموضوع ليست ملزمه باجابية هذا الطلب متى رأت فيما قدم اليها من الادلة مايكفى لتكوين عقيدتها بغير اتخاذ هذين الاجرائن او احداثما ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويصين رفضه . ( رنقش ١١ / ١ / ١ / ٩٨٥ طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ٣٧ / ١٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥١ قضائية ) .

٧٣١ \_ أنه وقد حصر المشرع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها اجالا محدة واجراءات معينة فانه ... وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ... يجتع بحث اساب العوار التي قد تلعق بالأحكام الا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، بحيث اذا كان الطعن غير جائز كما بالأحكام الاحراء الله المحلم بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديرا فجيد الأحكام باعجارها عنوان الحقيقة في ذاتها . وانه وان جاز استشاء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بامكان رفع دعوى بطلان أصلية ، او المنفح بذلك ، من هذا لأيسل العام في بعض الصور القول بامكان رفع دعوى بطلان أصلية ، او المنفح بذلك ، فرر أن .... مناط البطان الذي يعتصم به المستأنف ... الطاعن ... هو الاعلان محموما لا يتحدد بأى حكم شابه عوار أوصله الى حد الاتعتام أي التحرر تن النوع من البطلان عموما لا يتحدد بأى حكم شابه عوار أوصله الى حد الاتعتام أي التحرر تن الاركان الاسامية الاحكام ... ، ورتب على ذلك عدم قبول دعوى البطلان ، فانه يكون قد الترم صحيح الفاتون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب غير مديد . ( نقض ١٩٧٧/٤/١٧)

٣٣٧ - لتن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بابداء أسباب عدم اطمئتانها لأقوال الشهود الا ابها اذا أوردت أسبابا لذلك تعين أن تكون هذه الأسباب سائعة . ( نقض ١٩٨٧/١٣/٧ طمن رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩ قضائية ، نقض ٣٥ / ١١ / ١٩٨٦ طمن رقم ١٨٧٧ لسنة ١٠ قضائية لم ينشر ) .

٣٣٣ ــ خلو الحكم من بيان رأى النيابة لا بيطله منى كانت النيابة قد أبدت رأبيا بالفعل والحفظ اللوارد في الحكم بخصوص تاريخ المذكرة التي قدمتها النيابة لا أثر له على صحته .
( نقض ٧/ ١/ ١٩٨٩ أعمن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٧ احوال شخصية ) .

٣٣٤ ــ الأصل في استباط القرائن انها من اطلاقات محكمة المرضوع الا انه يشترط أن يكون استباطها ساتفا وان يكون استدلال الحكم له سنده من الاوراق ومؤديا الى النججة التي يكون استباطها ساتفا وان يكون استدلال الحكم له سنده من الاوراق ومؤديا الى المنتجة التي عليها قضاءه . ( نقض ٣٣ / ٢ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ فضائية ، نقض ٣٠ / ١ / ١٩٨٨ صنة ٣٣ ص ١٩٨٧ ، ٣٠ / ١ / ١٩٨٧ سنة ٣٣ ص ١٠١) . .

970 ــ من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه وان كان لحكمة الموضوع السلطة النامة في تفسير المستدات والاقرارات والاتفاقات والمشارطات وسائر الخيرات بما تراه أدني الى نية أصحاب الشأن فيا مستهدية برقاتع الدعوى وظروفها إلا أن ذلك مشروط بالا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات العقد ، فان عدلت عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط كان عليها أن تبين في حكمها لم عدلت عنه الى محلافه وكيف أفادت تلك الصيغ ذلك المعنى الذي أخذت به ورجعت أنه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضبح شحكمة النقض من هذا البيان انها اعتمدت في تأويلها على اعتبارات معقولة يصبح معها استخلاص مااستخلصته منها . ( نقض اعتمدت في تأويلها على اعتبارات معقولة يصبح معها استخلاص مااستخلصته منها . ( نقص اعتمدت في تأويلها على اعتبارات معقولة يصبح معها استخلاص العمن رقم 1904 لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ١٩ / ٤ / ١٩٨٧ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ١٩ / ٤ / ١٩٨٧ طمن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ قضائية ،

٣٣٦ ــ لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمه ان تورد بالحكم كل الحجج التي يدلي بها الحصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالا مادام في قيام الحقيقة التي اقتصت بها وأوردت دليها مايتضمن الرد المسقط لكل حجة تخالفها فإن ماتيره الطاعة في هذا الخصوص لايعدو أن يكون جدلا في تقدير محكمة الرشرع للادلة وهو مالا يجوز اثارته امام محكمة النقض . و نقض يحدل معن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٤ قضائية ، نقض ١٩٨٣ / ١ / ١٩٨٣ سنة ٣٤ الجود الول ص ٢٠١ ) .

٣٣٧ \_ إنهاء الحكم إلى التيجة الصحيحه. لا يعيه مايكون قد اشتملت عليه أسبابه من تقرير قانونى خاطىء إذ محكمة الشقض تصحيح مايرد بالحكم من خطأ في القانون غير مؤثر في التيجة التي إنهى اليها . ( نقض ٣٦ / ١ / ١٩٨٩ الطعنان رقما ٣١٦ لسنة ٥٣ قضائية ، المتيجة التي ١٩٨٦ لسنة ٥٣ قضائية ، وهنائية ، نقض ٣١ / ١١ / ١٩٨٣ طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ٢١ / ١١ / ٢٨ سنة ٣٣ ص ٣٠٠١ ) .

٣٣٨ ــ حسب محكمة المرضوع أن يكون حكمها صحيح النيجة قانونا وشحكمة النقض ان تستكمل اسبابه القانونية بما ترى استكمافا . ( نقض ٧ / ١٧ / ١٩٨٨ الطعنان رقما ٧٤٧٩ لسنة ٥٤ قضائيه ، ١٩٦٣ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٣٣٩ ـ المقرر في قضاء هذه المحكمة انه بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعون الدعوى وغير أن يؤيد قرار لجنة الطعن المدعوى وغيل إلى اسبابه ليكسون مايحويسه هذا القسرار من وقائسع وأسباب رديباعلى دفاع الطاعين جزءا متمما له ولا يعيبه انه لم يدون تلك الاسباب ويرصدها كلها أو بعضها ، مادامت قد أضحت بهذه الاحاله ملحقه به . ( نقض ٩ / ٩ / ١٩٨٩ طمن رقم ٧ ٢ / ١٩٨٧ سنة ٥٣ قطالية ، نقض ٧ / ٢ / ١٩٩٧ سنة ١٨ ص ٤٤)

٧٤٠ ــ لما كان مؤدى ماتضعته أسباب الحكم ... أن التسليم لايكون مقررزا غير أنه قصى في منطوقه بتسليم المطعون عليهم ... مايخصهم في أطيان عقد القسمة الموضحة بالعقد وصحيفة التصحيح قد تضمنت بياناً بما خصى كل من المطعون عليهم المذكورين محددا مفرزاً ، ومن ثم فإن أسباب الحكم تكون متعارضة مع منطوقه بحيث لا يمكن حل الحكم على أى سبب منها بما يعيه بالبطلان ويوجب نقضه . (نقض 10 / ١ / ١٩٧٤ لسنة ٥٧ / ١١ / ١٩٧٤) .

٧٤١ \_ أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من ينها «عرض مجمل لواقع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفوعهم ودفاعهم الجوهرى « عرض مجمل لواقع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفوعهم ودفاعهم الحوهرى الإأنه يتعين لا عنبار هذا البيان جوهريا يترتب على إغفاله البطلان أن يكون الحكم قد فصل ف النزاع بوقائمه التي قدمت بصددها اوجه الدفاع والدفوع ، أما إذا إقتصر الحكم على قضاء ينصرف إلى بحث مدى توافر شروط معينة يوجيها القانون في الطلب المتداعي بشأله فلا على اغكمة إن هي إغفلت ايراد اوجه دفاع الخصوم التي لا تتصل بقضائها طالما كان حكمها مسببا كافيا لتسويغ ماحكمت به . ( نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٥٣ قضائة ) .

٧٤٧ ــ لا كانت محكمة الموضوع قد أفصحت في أسباب حكمها بما يفيد أنها تولت بنفسها يبان حقيقة المعلاقة الايجارية بين الطرفين وتكييفها ولم تتخل عن التكيف للخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وابداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي استقصاء كيها بنفسه ، دون المسائل القانونية التي يضعلع بها الأخير وحده ، فعن ثم يكون الدي على الحكم الطعون فيه في هذا الخصوص على غير أساس . ( نقض ٧٧ / ٤ / ١٩٨٩ طعن رقم رقم ٤٣٠ لسنة ٥٦ قضائية ) .

٣٤٣ ـ وجوب تضمين الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . ( المفال هذا البيان . أثره . البطلان . مادة ١٩٧٨ مرافعات . محمد الجلسة يعتبر مكملا للحكم بخصوص مايحتوى هذا البيان من لبس أو خطأ مادى . ( نقض ٢٢ / ١١ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٧٨ / ١١ / ١١ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص

١٤٤ ـ الأوراق المدعى بتزويرها . عدم اعتبار الاطلاع عليها من اجراءات الجلسة الذى يلزم اثباته في محضرها او في مدونات الحكم . ( نقض ١٩٨٨ / ١ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٨٦ / ١٠ لسنة ٥٨ قصائية ، نقض ١٩٨١/٣/١ سنة ٣٣ ص ١١٥٣ ، نقض ١٩٨١/٣/١ . نقض ٢٧٩٠ م. ٣٧٠ ص. ٧٧٩ م. ٧٧٩ ص. ٧٧٩ ص.

• ٢٤٥ ... استباط القرائن من سلطة محكمة الموضوع . اعتاده على قريبة مستفادة من تقرير باطل أو مخالف للاجراءات القانونية . شرطه . تعزيزها بقرائن أو أدلة أخرى والا تكون الاساس الوحيد للحكم . ( نقض ١٠٥ / ٤ / ١٩٨٩ طعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣٤٦ ـــ النفات الحكم المطعون فيه عن مذكرات الخصوم المقدمة بعد انقضاء الأجل المضروب لتقديم المذكرات . لا عيب . ( نقض ١٨ / ١ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٨١٨ لسنة ٥١ قضالة ) .

٧٤٧ \_ دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . تنفيذ التزامات البائع التي من شأتها نقل الملكية الى المشترى تنفيذا عينا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية . اجابة المشترى الى هذا الطلب . شرطه . أن يكون انتقال الملكية اليه يتسجيل الحكم الصادر في المشتوى بمكنا . تمسك البائع بعدم تنفيذ التزامه بنقل ملكية الحصة الميمة لانتقافا الآخرين بموجب الدعوى بمكنا . تمسك البائع بعدم تنفيذ التزامه بنقل ملكية الحصة الميمة لانتقافا الآخرين بموجب

عقد مشهر . عدم الرد على هذا الدفاع ودون بحث امر هذا اليح المشهر . قصور ( نقش ٢٣ / ١٩٨٨ م المين رقمي . ٢٩ / ١٩٨٨ / ١٩٨٨ لم ينشر ظمن رقم . ١٩٨٨ لم ينشر ظمن رقم . ١٩٨٨ لم ينشر ظمن رقم . ١٩٨٨ لم ينشر طمن رقم .

٧٤٨ \_ عدم النزام محكمة المرضوع التحدث ف حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدنى بيا الخصوم إستدلالا على دعواهم أو بالرد استقلالا على كل قول أو حجة الثاروها مادام فى الحقيقة التي اقتمت بيا الرد الضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج.

٢٤٩ ــ قضاء المحكمة الاستنافية بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب
 اخرى كافية لحمل قضائها . وجود تناقض بين اسبابها وبعض اسباب الحكم الابتدائى . لا عيب .

( نقض ۱۹۹۳/۲/۱۸ طعن رقم ۹٤۸ لسنة ٥٧ قضائية )

• ٣٥ ـ قسك الطاعن بتعاقده مع المطعون ضدها بحسب مركزها المظاهر كواضعه اليد على
 المقار . عدم تمحيص الحكم المطعون فيه غذا الدفاع الجوهري والتحقق من توافر شروط الوضع الظاهر قصور .

### ( نقض ١٩٩٣/١/٣٧ طعن ٢٧٣٩ لسنة ٥٧ قضائية )

١٥٦ \_ التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما انه ليست له هذه الحجية اغفال الحكم الاشارة اليه . لايعد قصورا .

( نقض ١٩٩٣/١/٢٧ طعن ١٧٨٨ لسنة ٥٨ قضائية )

۲۵۲ \_ عدم تقيد المحكمة المطروح عليها النزاع بالحصوم فى دفاعهم . قصر الحصم دفاعه رغم ذلك على وجه معين . الفصل فى موضوع النزاع برمته . لا اخلال بحق الدفاع .

( نقض ۱۹۹۱/۲/۲۶ ط ۲۹۹۹ لسنة ٥٦ قضائية )

۲۵۳ ـ خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .
 ر نقض ۲۹۳/۳/۲۱ الطعنان رقما ۲۹۲ ، ۲۸۹ لسنة ۵۶ قضائية )

٢٥٤ \_ فساد الحكم في الاستدلال . ماهيته . استناد المحكمة في اقتناعها الى ادلة غير صالحة من الناحية المرضوعية للاقتناع بها او الى عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها او وقوع تناقض بين هذه العناصر .

(نقض ١٩٩٢/٧/١٩ ط ٤٩٧٠ لسنة ٦١ قضائية)

۲۵۵ \_ وحيث ان النمي غير مقبول ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الادلة المقدمة فيها لتأخذ بما تطمئن اليه وتطرح

ماعداه ولا رقابة عليها في ذلك متى الخامت قضاءها على اسباب ساتفه تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان وضع اليد واقعه ماديه بجوز الباتها بكافة طرق الاثبات ومحكمة الموضوع تقدير الوقائح المادية المؤدية الى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة ، وكان الحكم المطمون فيه قد استند الى تقارير الحراء المقدمة امام محكمة الدرجة الاوراق الاوراق التي قدمها الطاعتون على اساس انها أوراق عرفيه لم تصدر من الجمعية التعاونية المختصة وانما صدرت من افواد ليست لهم صفة رسمية في شأن مايجرونه من أوراق وكان بيانه في ذلك ساتفاً ويكفى لحمل ما انهى اليه من نتيجة فان ما ينعاه المطاعون في سبعى المعى لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعيه في سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع وتقدير الأدلة نما لا يقبل أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض ١٩٩٢/١/٢٩ طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٤ قضائية )

٣٥٦ ــ نقض الحكم والاحالة . أثره . مايطرح على محكمة النقض وتدلى برايا فيه عن قصد وتبصر . اكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه فيما عدا ذلك عودة المحصومة والحصوم الى ماكانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المتقوض . محكمة الاحالة ان تبنى قضاءها على فهم جديد لواقع الدعوى . حسبها اقامته على اسباب جديدة كافيه لحملة مقيدة في ذلك بما اوجته المادتين 1٧٨ ، ١٧٧ مرافعات . علة ذلك .

( نقض ٢٨ / ١٩٩١ الطعنان رقما ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ قضائية )

٣٥٧ ـــ النفات الحكم عن النحدث عن مستدات قدمها الخصم وتحسك بدلالتها . قصور نقض الحكم الصادر فى النزام بالنضامن . اثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه .

( نقض ١٩٩١/٤/٢٨ الطعان رقما ٦٤١ ، ٦٦٨ لسنة ٦٠ قضائية )

٧٥٨ \_ الفاء محكمة الاستناف للحكم الابتداق واقامة حكمها على ما يحمله . اثره . عدم النزامها بتبع اسباب هذا الحكم والرد عليها .

( الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٩ ق : أحوال شخصية : جلسة ١٩٩١/١١/١٩ )

٩٥ - قيام الحكم الاستناق بالفاء الحكم الابتداق على اسباب تكفى لحمله . اثره . عدم النزام المحكمة بالرد على جميع ماورد بالحكم الابتداق من ادلة .

٧ نقض رقم ٤٥ لسنة ٥٧ ق و أحوال شخصية و جلسة ١٩٩١/١١/١٩ )

٣٦ \_ إستادا لمحكمة الاستنافية في حكمها الى الأمياب التي قام عليها الحكم الابتدائي
 والاحالة اليها . جائز طالما أن هذه الأسباب تغنى عن إيراد جديد وتعبير جزاء متمما للحكم .

( الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٩ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩١/١١/٢٦ )

٢٦١ - نحكمة الاستناف الاستناد فى حكمها الى الأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائى ، متى رأت فيها مايضى عن ابراد جديد ، ولا عليها إن لم تحل الدعوى إلى التحقيق من جديد ، متى رأت أن التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة حقق الغاية منه وكافيا لتكوين عقيدتها .

( الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٨ ق ؛ أحوال شخصية ؛ جلسة ٩٧/١٢/١٧ )

٣٦٢ ــ محكمة الاستئناف . حقها في الاعتاد على التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

( الطعن رقم ۱۲۸ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٧/٣/٢٤ )

٣٦٣ ــ الحكم الاستثناق . لا يعيبه احالته في بيان الوقائع ودفاع الخصوم على الحكم الابتدائي ولو قضي بالفائه .

( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصية ، جلسة ٨٩ ١٩٩٢/٣/٢)

471 — خلو أوراق الدعوى مما يدل عل أن الطاعنة تقدمت الى محكمة الموضوع بدرجيها بصورة من تحقيقات أحد المحاضر أو أنها طلبت الى هذه المحكمة الأمر بعريضة . النمى على الحكم بأنه لم يتناول القرينة المستمدة من ذلك المحضر . لا أساس له .

( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٢/٤/٢١ )

٧٦٥ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال في الدعوى ووجه الحق فيها علمة الله عن الادلة المقدمة فيها واطراح ما عداها .

( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥٩ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩١/١١/١٩

 ٢٦٦ ــ اقامة الحكم على دعامات متعددة وكانت احداها كافية لاستفامته . مؤداه . تعييبه ف باق الدعامات ايا كان الرأى فيها . غير مؤثرة فيه .

( الطعن رقم ۲ لسنة ۳۰ ق د أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۹۱/۱۱/۱۹

٣٦٧ ــ عدم النزام المحكمة بأن تورد فى حكمها من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها . كفاية بيان صور سوء المعاملة التى تلقاها الزوجة من زوجها لبيان عناصر الضرر الموجب للتفريق .

( الطعن رقم 60 لسنة ٥٧ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩١/١١/١٩ )

۲۹۸ ــ سلطة محكمة الموضوع في الكشف عن ارادة المتعاقدين واستخلاصا من الوقائع
 المنبة النابعة في الدعوى . لا رقابة محكمة النقض عليها منى اقامت قضاءها على اسباب سالفة .

( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٦٠ ق د أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩١/١١/٢٦ )

٢٦٩ – محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير الأدلة وترجيح ما تطمئن اليه منها وفى استخلاص ماتواه متفقا مع واقع الدعوى . متى كان استخلاصها سائفا .

( الطعن رقم ۷۵ لسنة ۵۸ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۹۱/۱۲/۱۷) الطعن رقم ۸۳ لسنة ۵۳ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ۲۹۹۲/۱/۲۱)

• ٧٧ ـ مؤدى نص المادة ٩٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٧٣ من دفوع وما ساقوه ١٩٧٣ من دفاع جوهرى ليتسنى تقدير هذا وتلك في ضوء الواقع الصحيح في الدعوى ثم ايراد الأمباب التي تبرر ما اتجهت الله المحكمة من رأى ورتب الشرع على القصور في الأسباب التي تبرر ما اتجهت الله المحكمة من رأى ورتب الشرع على القصور في الأسباب الواقعية بطلان الحكم . كما أنه بمحكم ما للدفوع من أهمية بارزة في سير الحصومات أفرد لها المنسرع الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الأول من قانون المرافعات مينا كيفية المسك به وأثارها ومن ثم أوجب على المحاكم إيراد خلاصة موجزة لها هي إطلاق غير مقيد بوصف ـ خلافا لما وصف به الدفاع من أن يكون جوهريا على تقدير منه بتحقق هذا الوصف في كافة الدفوع بخلاف أوجه الدفاع التي نهيم بعضها عن البعض الآخر ويتطوى الرد على إحداها على معنى إطراح ما عداها ثم استزم القانون لسلامة الأحكام أن تورد الرد الواقعي الكاف على تلك المدفوع وعلى الجوهرى من أوجه الدفاع مرتبا البطلان جزاء على تقصيرها في المحددة الاستئاف بطلان المائة من صحيفة الاستئاف خلوها من البيانات الجوهرية النصوص عليا في المادة الموسرة المائذة من صحيفة الاستئاف خلوها من البيانات الجوهرية النصوص عليا في المادة النصوص عليا في المادة ولم يفصل فيه أفاد يكون مشوبا بقصور من شأنه إيطال الحكم.

( نقض ۲۹/٥/۲۹ طعن رقم ۱۰۹ لسنة ۹۹ قضائية )

٣٧١ ــ اشتراك قضاة ف المداولة غير الذين سمموا المرافعة . أثره . بطلان الحكم بطلانا متعلقا بالنظام العام . شرط ذلك . أن يكون النعى على الحكم الابتدائي مطروحا على محكمة الاستناف . عدم تمسك الطاعن أمام هذه المحكمة ببطلان الحكم الابتدائي . أثره . حيازته قوة الأمر المقضى التي تسمو على قواعد النظام العام .

( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٩ ق : أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٧/٥/١٩ )

٣٧٧ ــ لا يعب الحكم المطعون فيه إحالته في قضائه برفض الادعاء بأن عقد السيع موضوع النزاع يستر وصيه على أسباب الحكم الصادر من محكمة أول درجة والأعمذ بها متى كانت كافية لحمار قضائه وتتضمن الرد المسقط لأسباب الاستئناف المتعلقه بذلك الادعاء .

( نقض ۱۹۸۹/۱۱/۳۰ طعن ۱۹۸۳ لسنة ۵۷ قضائیه )

٣٧٣ \_ اقتباع محكمة الموضوع بصحة اسباب تقرير الحبير واخذها به . عدم التزامها الرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن الى ذلك التقرير .

( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٦ ق ؛ أحوال شخصية ، جلسة ٢٤٧/٧/٢١ )

۲۷۳ مكرر ــ رأى النيابة في الحكم ليس من البيانات التي يترتب على الففالها بطلانه.
 ( الطعن رقم ۲۹ لسنة ۲۱ ق و أحوال شخصية ، جلسة ۲۹۲/۹/۱۹ )

۴۷٤ \_\_ ورود اسم احد القضاة ف ديباجة الحكم ضمن اعضاء الهيئة التي اصدرته نتيجة خطأ مادى لا يرتب البطلان . تصحيح الخطأ . سبيله أن يستمد نما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم .

( الطبن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصية ، جلسة ٢٦٩ ١٩٩٢ )

٧٧٥ \_ عدم جواز تأجيل اصدار الحكم اكثر من ثلاث مرات . قاعدة تنظيمية لا يترتب على مخالفتها البطلان .

( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٩ ق و أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٢/٦/٢٣ )

٣٧٦ \_ عدم إشارة الحكم المطمون فيه الى دفع الطاعن أمام محكمة الاستناف ببطلان الصورة المعلنة من صحيفة الاستناف خلوها من البيانات الجوهرية النصوص عليها في المادة الناسمة مرافعات وعدم الفصل في هذا الدفع . قصور من شأته إبطال الحكم . علم ذلك .

( الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٥٩ ق ، أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦ )

٣٧٧ \_ لتن كان الحكم الذي يقضى بالحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة واثبات محتواه ، لا يعدو \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن يكون عقداً وليس له حجية الشيء المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند اثباته ولا يجوز الطعن فيه ـــ من طرفيه لأن القاضي . وهو يصدق على الصلح لا يكون.قائما بوظيفة ــ القصل في خصومة ــ بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية إلا أنه لما كانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها انحاكم الجزئية لما ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات فلها أن تبدى الطلبات والدفوع وتباشر كافة الاجراءات التي يحق للخصوم مباشرتها ومن ثم فإن الحكم الصادر بقبول الصلح يكون حجة على النيابة العامة ويحق لها الطعن فيه بطريق الاستثناف ـــ لما كان ذلك وكان من المقرر وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المدنى أنه لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام . وكان ﴿ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن التوثيق قد وضع شروطا لزواج المصرية بأجسى . وكانت القيود التي تطلبها هذا القانون من النظام العام ، فلا يجوز الصلح عليها ، وكانت النيابة العامة قد طلبت في الاستثناف المقام منها بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على سند من أن القانون ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ قد تطلب في المادة الخامسة منه توافر عدة شروط لتوقيق عقد زواج المصرية بأجنبي، وأوجبت المادة السادسة رفض التوثيق إذا لم تتوافر تلك الشروط، وإذ قضت محكمة أول درجة بالحاق عقد الصلح التضمن بنود عقد الزواج المنعقد بين المصرية والأجنبي بمحضر

الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى دون مراعاة توافر الشروط الني استوجبها القانون وهى من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، وإذ قطى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستناف يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

# ( نقض ۱۹۹۲/۳/۳۱ طعن رقم ۳۳ لسنة ۵۸ قضائية )

۲۷۸ ــ التناقض المفسد للحكم . ماهيته . قضاء الحكم بأن عقد البيع جدى غير صورى
 لا يجمعه من القضاء بأن العقد صادر من غير مالك . لا تناقض .

## ( نقض ١٠٧٨ ط ١٠٧٨ لسنة ١٥ قضائة )

٣٧٩ — الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى او تعديله . عدم التزامها بغيد اسباب ما المته او عدلته من الحكم المستانف والرد عليها . شرطه . اقامة قضائها على اسباب خاصة تكفى لحمله .

## (نقض ١٩٩٢/١/٥ ط ١٠٠٤ لسنة ٤٦ قضائية)

٢٨٠ - صور الاوراق العرفية . لا حجية لها الابتقدار ماتبدى الى الأصل . عدم وجوده .
 أثره . لا سبيل للاحتجاج بها اذا انكرها الخصم . التفات الشكمة عن صورة .الورقة المقدمة من الطاعن وعدم اجراء تحقيق بشأنها . لا عيب .

## ( نقض ۱۹۹۲/۳/۲۵ طعن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۵۱ قضائية )

 ٢٨٠ مكرر ــ التناقض الذي يعب الحكم وبيطله . ماهيته . احتواء اسباب الحكم المكملة لنظوقه على مايوضح حقيقة ماقضى به . لا تناقض .

## (نقض ١٩٩٧/٣/٧٥ ط ٢٢١٣ لسنة ٥٥ ق)

۲۸۱ - محكمة الموضوع . عدومًا عما امرت به من اجراءات الإثبات . لا عيب . شرطه . عدم الترامها بيبان اسباب العدول اذا كانت هي التي امرت باتخاذ الاجراء من تلقاء نفسها . علة ذلك . حكم الاستجواب لا يحوز قوة الامر المقضى . للمحكمة العدول عنه دون بيان الاسباب .

# ( نقض ۱۹۹۱/۱۲/۱۹ طعن رقم ۲۹۵ لسنة ۵، قضائية )

۲۸۷ ــ تحسك الطاعين بان ارض النزاع تقع داخل الزمام لا خارجه . اطراح الحكم لهذا الدفاع وتعويله على تقرير الخبير الذي لم يبحث ذلك الدفاع . قصور .

(نقض ۹۲/۳/۱۵ ط ۹۳۲ لسنة ۵۳ قضائية)

٣٨٣ ــ تكييف محكمة المرضوع للفعل بأنه خطأ او نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة

محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمستولية . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .

۳۸۳ مكرر ــ سلطة محكمة الموضوع ف تفسير الاقرارات والمستندات وصائر المحررات بما تراه بمقسود المتعاقدين . لا سلطان شحكمة النقض عليها منى كانت عبارة المحبر تحمل المعنى الذى حصلته . ( نقض ۳۷/۱/۳۳ طعن رقم ۷۷۱ لسنة ۵۷ قضائية )

٧٨٤ - محكمة الموضوع . سلطتها في فهم ما يحويه المستد وتقدير ما يصلح منه للاستدلال

قانونا . لا معقب عليها في ذلك من محكمة النقص منى كان استخلاصها سائفا وموافقا للقانون . اغفال الحكم ذكر نصوص المستدات التي اعتمد عليها في قضائه . لا عيب مادامت مقدمة للمحكمة ومينة في مذكرات الخصوم وترافعوا بشأنها .

### (نقض ۱۹۹۲/۲/۲۳ ط ۱۲۷۹ لسنة ۱۹ قضائية)

٢٨٥ ــ انتهاء الحكم الى التنيجة الصحيحة قانونا بأسباب تكفى لحمل قضاءه . النعى عليه بما لا يغير من هذا القضاء غير منتج .

## ( نقض ١٩٩٢/١/١ ط ٢٣٨٧ لسنة ١٥ قضائية )

٣٨٦ – محكمة الموضوع . عدم النزامها بالرد استقلالا على كل ما يثيره الحصوم من قرائن غير قانونية متى اقامت قضاءها على اسباب سائفة .

۲۸۷ ــ اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلا ف الدعوى . مناطه ان يكون قد صدر الحكم بندب الحبير وباشر المامورية بين خصوم تمثلين فيها . علة ذلك .

۲۸۸ — عبارات المتعاقدين الواضحة . عدم جواز الانحراف عنها تحت ستار التفسير الى معنى مفاير لظاهرها وجوب بيان الاسباب المقبولة التي تيرر هذا المسلك .

٣٨٨ مكرر - من المقرر في قضاء النقض انه اذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتداق بناء على اسباب خاصة دون ان يحيل اليه في اسبابه وكان النمى الموجمه من الطاعنين منصرفا إلى الحكم الابتدائي فانه يكون غير مقبول .

۳۸۹ ــ تحسك الطاعن امام محكمة الموضوع بتعلك الارض محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . دفاع جوهرى . اغفال الحكم الرد عليه . قصور مبطل .

• ٣٩ -. تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدين من ملطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها تما تخدمه عباراتها . عدم تقيدها بما تفيده عبارة معينة بل بما تفيده في هلتها . وجود عقد مكتوب لا يمنع من قيام المانع الادبى من الحصول على دليل كتابى متى توافرت شروطه . عدم اعمال المحكمة سلطتها في تقدير الظروف التي ساقتها الطاعة لتبرير قيام المانع الادبى . قصور .

۲۹۱ ــ وجود عبارات في الحكم توهم بوقوع مخالفة بين الاسباب مع بعض . لا تناقض مادام قصد المحكمة ظاهرا ورابيا واضحا .

۷۹۷ ــ دعوى استرداد الحيازة ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ تقوم على رد الاعتداء غفير المشروع ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية تجعل يده متصله بالعقار إتصالا فعليا قائما في حالة وقوع الفصب ومن تم يشترط لكى يؤدى هذا الفصب إلى نشأة هذه الدعوى أن يتم نتيجة لعمل لا سند له من القانون وهذاإذاأدى التنفيذ جبراً إلى فقد الحيازة فإن من الفقد الحيازة نتيجة هذا التنفيذ لا تكون له دعوى استرداد حيارة وإنه وإن كان محكمة الموضوع السلطة المطلقه في التحقق من استيفاء الحيازة لشروطها القانونيه دون رقابه عليها في ذلك من محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الإسباب التي أقامت عليها فستعداء مائفة ، فإذا أخذت بتقرير الحير المقدم في الدعوى وأحالت في بيان اسباب حكمها إليه وكانت أسابه لا تؤدى إلى التيجة لتي انتي إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الحصم فإن حكمها يكون معيها بالقصور .

### ( نقض ۱۲/۳/۱۸ طعن رقم ۱۶۹۰ لسنة ۹۱ قضائية )

٣٩٣ ــ قصر قضاء الحكم المطعون فيه على تعديل مبلغ التعويض للقضى به . وجوب تسبب الجزء الذى شمله التعديل . اعتبار مالم يتناوله التعديل مؤيدا وبقاء اسباب حكم اول درجة بشأنه قائمة .

( نقض ١٩٩٢/١١/١٥ الطعنان رقما ٢٠٩ ، ٧٠١ لسنة ٥٣ قضائية )

٢٩٤ ـــ يدل نص المادة ٤٩ ٩ فقرة أولى من القانون المدنى على أن حيازة رخصة المرور التى تبيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض يجب أن تكون سيطرة متعديه لا مجرد رخصه ولا عمل

يقبل على سبيل التسامح ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه لم يكن للمرور بأرضه معالم ظاهرة اذ كان الباب مفتوحاً على أرضه الفضاء وقد تحمل المرور فيها على سبيل التسامح ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه يمنح تعرض الطاعن تأسيساً على توافر الشروط القانونيه في حيازة الجهة المطعون ضدها وأغفل الرد على هذا الدفاع الذي من شأنه حد و صحح ــ أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون معيها بالقصور في التسبيب والحطأ في تطبيق القانون .

99 سحجة الحكم الجناق أمام انحاكم المدنية مقصور على منطوق الحكم بالبراءة او الادانه رحل الاسباب الموديه اليه بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة. لا حجية للاسباب غير الضرورية . جريمةاعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بانه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . سبب اعطاء الشيك او الباعث عليه لا أثر له في قيام المستولية الجنائية وان كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك . إقامة المستفيد الدعوى بمطالبة الطاعن بقيمة النبيك . تمسك الأخير بأنه نفذ التزامه الذي كان سببا لاصداره هذا الشيك فلا محل لمطالبته المنبيك . تمسك الأخير بأنه نفذ التزامه الذي كان سببا لاصداره هذا الشيك عن تحقيق هذا المناع جوهرى يغير به ان صح وجه الراى في الدعوى . التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وفضاؤه بالزام الطاعن بقيمة الشيك بدعوى حجية الحكم الجناق الصادر بادانته عن جريمة الشيك بما مفاده تقيد المحكمة المدنية بها بشان سبب اصدار الشيك . عطأ وقصور .

( نقض ۱۹۹۳/۱/۲۱ الطعنان رقما ۶۳۲۸ ، ۶۳۳۲ لسنة ۹۱ قضائية )

٢٩٦ ــ الحكم برفض الدعوى الأصلية . اعتباره فصلا في دعوى الضمان بأن لا محل لها .
 ( نقض ١٩٩١/٤/٢ لسنة ٥٨ قضائية )

۲۹۷ — الحكم الصادر في قصية اخرى لم يكن الخصم طرفا فيها . جواز الاستناد اليه كقرينة قضائية مؤيده .

(نقض ۱۹۹۱/۱/۳ ط ۱۹۹ لسنة ۸۵ قضائية )

۲۹۸ — الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه . ماهيته . الدفاع الجوهرى الذى يتغير به وجه الراى فى الدعوى ويطلب مدعيه تمكينه من اثباته .

(نقض ۲۱/۱/۲۱ طمن رقم ۲۰۰۹ لسنة ۲۱ قضائيه)

٩٩ - انتهاء الحكم في قضائه الى النبيجة الصحيحة . اشتال اسبابه على تقريرات قانونيه خاطته . لا يبطله . محكمة النقض تصحيحها واستيفاء اسباب الحكم دون ان تنقضه .

( نقض ۱۹۹۲/۹/۱۸ طعن رقم ۸۲۸ لسنة ۵۸ قضائیه )

٣٠٠ ـ اقامة الحكم قضاءه على دعامتين مستقليتن . كفاية إحداهما لحمله . النعي على
 الأخرى بفرض صحته . غير منتج .

(نقض ١٩٩٢/٧/٣٠ طعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٥٦ قضائيه)

٣٠١ ـــ النعى على الحكم بدفاع لا صفة للطاعن في ابدائه . غير مقبول .

( نقض ۱۹۹۲/۷/۲۸ طعن رقم ۱۹۷۶ لسنة ۵۸ قضائية )

٣٠٧ ــ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد اليع وتثبيت ملكية الطاعن عن ذات. المبع تناقض علة ذلك .

(نقض ١٩٩٧/٣/٢٩ طعن ٢٠٢٥ لسنة ٥٥ قضائية)

٣٠٣ ــ محكمة الموضوع . وجوب الا تعند وهي تعالج تضيير المجررات يما تفيده عبارة معينة دون غيرها من عبارات المحرر بل بما تفيده هذه العبارات باكملها وفي مجموعها .

(نقض ۲۸/۵/۲۸ طعن رقم ۱۹۹۴ لسنة ۵۱ قصائية )

٤٠٣ ـ فساد الحكم فى الاستدلال . ماهيته . استاد الحكمة فى اقتاعها الى ادلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتماع بها . او الى عدم فهم الواقعة التي ثبنت لديها او وقوع تناقض بين هذه العناصر .

(نقض ۱۹۹۲/۷/۱۹ طعن رقم ۲۹۰۰ لسنة ۲۱ قضائية )

٣٠٥ ـ اقامة الحكم قضاءه على قرائن متساندة لا يين اثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة . فساد احداها . أثره . يودى بالدليل المستمد من تساندها . مثال في دعوى اثبات تعاقد .

( نقض ١٩٩٢/٦/١٦ طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٨ قضائية )

٣٠٦ ـ صورية تاريخ العقود صورية نسية تنصب على التاريخ وحده لا تتعداه الى العقد ذاته . ايراد الحكم قرائن متساندة واستدلاله بها مجتمعة دون بيان اثر كل منها فى تكوين عقيدة المحكمة . فساد احداها يؤدى الى فساد الحكم فى الاستدلال .

( نقض ١٩٩٧/٤/٢٨ الطعنان رقما ١٨٠١، ١٠٠٧ لسنة ٦١ قضائية )

٣٠٧ ـــ التناقض المبطل للحكم . ماهيته . اشتال الحكم على اسباب تبرر قضاءه . النعى عليه بالتناقض لا محل له .

(نقض ١٩٩١/١/١٠ ط ٢٢٠٧ لسنة ٥٦ قضائية)

٣٠٨ ـ عدم صدور قضاء الحكم المطمون فيه في مادة تجارية . النعي عليه باغفاله النص على

الزام المحكوم له بتقديم كفالة وغم شمول الحكم بالنفاذ المعجل لصدوره فى مادة تجارية وارد على غير محل .

( نقض ١٩٩٢/٤/٩ طعن ١٩٣٥ لسنة ٥٧ قضائية )

٣٠٩ ــ الحطأ في اسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة
 الخصم واتصاله بالخصومة المردده في الدعوى . لا يرتب بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات .

( نقش ۱۹۹۲/۵/۱۳ طعن رقم ۳۲ لسنة ۵۷ قضائية )

 ٣١٠ ــ عكيمة الموضوع . بيانها بعض العناصر الواقعية في الدعوى احمالاً فاعجزت محكمة النقض عن مراقبة القانون . اثره . يطلان الحكم .

( نقض ١٩٩١/٤/١ طعن ١٧٠١ لسنة ٦٠ قضائية )

٣٩١ ـــ محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلالا على كل دفاع للخصم طالما ان الحقيقه التى اقتحت بها واوردت دليلها فيها الرد الضمنى المسقط له .

محكمة الموضوع لا عليها ان هي اغفلت التحدث عن دفاع لم يقدم الخصم دليله .

( نقض ۱۹۹۳/٤/۱۸ الطعن رقم ۷۲۵ لسنة ۵۸ قضائية )

٣١٧ \_ المقرر فى قضاء هذه المحكمة \_ أن مناط تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المترفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار فى ذلك كانت محققه واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدهم ثالثا \_ اولاد المتوفى البالغين \_ بتعويض عن ضرر مادى أصابهم على مجرد قوله أن المتوفى والدهم واعالته فم ثابتة شرعا \_ رغم منازعة الطاعن دون ان يتحقق من توافر الضرر المادى فانه يكون معيا بالقصور .

ر نقش ۱۹۹۳/۵/۲۵ طعن رقم ۱۹۹۵ کسنة ۵۹ قضائیة ، الطعن رقم ۱۹۹۵ لسنة ۶۹ ق جلسة ۲۹۱۸ لسنة ۵۰ ق جلسة جلسة ۲۲۲۰ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۲/۳/۱۷ می ۳۳ ص ۷۱۰ ) .

٣١٣ ــ لما كان الطاعن تمسك في دفاعه بأنه تملك عين النزاع بالتقادم الطويل المكسب للملكية واكتملت مدة وضع يده منذ تاريخ الشراء الحاصل في ..... وحتى اختصامه في الدعوى بتاريخ ..... فوفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع استنادا الى القول بأنه و لم يستطع ان يثبته أمام الحيو ولم يقدم الدليل عليه بالرغم من متوله ، كما أن مدة وضع اليد غير مكتمله بالنسبة له إذ أنه وإن أدخل في الدعوى بتاريخ .... إلا أن منازعته المطعون ضده الاول ومورثته بدأت قبل ذلك بكثير و في حين أن الثابت بالأوراق أن الطاعن اشترى الأرض محل النزاع ــ ضمن مسطح اكبر ــ بالعقد المؤرخ .... وأن الخيو أثبت في تقريره أنه وضع اليد عليها ــ بلا خلاف بين

طرق النزاع بـ من تاريخ الشراء ، وكان الثابت أن الطاعن لم يخصم في الدعوى الا بتاريخ .... بعد أن اكتملت له مدة التقادم ، وإذ إقتصر الحكم على مجرد القول بخلاف ذلك دون أن يورد سنده فيما استخلصه او يين في مدوناته ما بدر من المطعون ضدهما بما اعتبره منازعة منهما للطاعن تقطع مدة هذا التقادم فإنه يكون معيما بمخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب

\*۳۱ ـ من المقرر ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ ان كل طلب أو دفحاع يدلى به أمام محكمة الموضوع يطلب اليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه ، بما بجوز أن يرتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن ترد عليه فى اسباب حكمها .

٣١٥ ٣ إلقرر \_ في قضاء هذه المحكمة \_ أن حسن النيه الذي يقتضيه التملك بالتقادم الحمسى هو إعتقاد المتصرف اليه إعتقادا سليما تاما حين النصرف أن المتصرف اليه مالك لما يتصرف فيه ، بحيث إذا شاب هذا الاعتقاد ثمة شلك انتفى حسن النية . وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئاف بسبق منازعته المطمون ضدهما الأولين في وضع يدهما على أطيان النزاع قبل تلفى حقهما بالعقد المسجل .... بتاريخ .... وقدم تدليلا على دفاعه صورة المحتفر ..... ادارى مركز ..... والمتضمن شكواه بتاريخ .... من إغتصاب المطمون ضده الأول الاطيان النزاع وكذلك صورة رسمية من الحكم الصادر في دعوى منع التعرض ..... مدنى ابو كبير الجزئية والتي أقامها بتاريخ .... على المطمون ضدهما الأول والثانى تملكا أطيان النزاع بالتقادم الحمسي إذ خلت الأوراق من دليل على منازعة الطاعن لهما في وضع يدهما عليها ، وأنه لم يقدم دليلا على سوء نبتها ، عالم من دلالة مؤثره في الدعوى بشأن ثبوت حسن النية أو سوئها ، فإنه يكون معيا ما قد يكون لها الأوراق والقصور في التسبيب .

٣١٦ ــ إذ كان محكمة الموضوع السلطة النامة في تقدير الدليل دون رقابة عليها في ذلك له فكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب التي أقامت عليها قضاءها سائفة ، فإذا أعدت بتقرير الخبير المقدم في الدعوى وأحالت في بيان أسباب حكمها إليه وكانت أسبابه لا تؤدى الى النتيجة التي انتهى اليها بحيث لا تصلح ردا على دفاع جوهرى تقسك به الخصوم فإن حكمها يكون معيها بالقصور .

, نقص 10 ، ١٩٩٣ الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٩ قضائية ، الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥٦ الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ٣٣ ص ١٩٥٩/٣/١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٩ س ١٠ ص ٢٣٥ ي . د ص ٢٣٥ ي .

٣١٧ \_ لا يوجد فى القانون ثمة ما يمنع محكمة الاستثناف من أن تستند إلى الاسباب التى قام عليها الحكم الابتدائى فى خصوص مسألة بعينها وأن تحيل إليه بشأنها متى رأت فيها ما يغنى عن إيراد جديد وتعتبر أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص جزءا متمما للحكم الاستثنافى.

٣١٨ ـــ المقرر ــــ فى قضاء هذه المحكمة ـــ أنه متى قدم الحصم الى محكمة الموضوع مستدات من شأنها التأثير فى الدعوى وتمسك بدلالتها فالنفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من الدلالة فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(نقض ١٩٩٣/١/٥ الطعن رقم ٣٣٥٥ لسنة ٦٦ ق)

٣١٩ ـ ١١ كانت سلطة قاضى الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط وسائر اغررات مقيدة بأن يين في حكمه لم عدل عنه إلى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به ورجح أنه مقصود المتعاقدين بحيث يتضح شحكمة النقض من هذا البيان أن القاضى اعتمد في تأويله على إعبارات معقوله يصح معها استخلاص ما استخلصه منها ، وكان البين من الطلب المؤرخ ... أنه تضمن طلب ... ف أن يحل محل الطاعن في دينه قبل المطعون ضده وفي عدم مطالبة المدين الأصل فدًا الدين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على منه الإعتبارات التي المتعاق ليس إلا عقد كفالة ، وكان الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يبين منه الإعبارات التي دعته إلى عدم الأخذ بظاهر عبارات الطلب وكيف أفادت تلك العبارات المناس استخلصه منها واستلزم أن يتضمن الطلب اتفاق انحال عليه والمطعون ضده لتم حواله المدين في حين أنه لا يلزم في الإتفاق المباشر بين المدائن وانحال عليه والمطعون ضده لتم حواله الدين في حين أنه لا يلزم في الإتفاق المباشر بين المدائن وانحاد غيم شكل خاص بل يكفى أي تمبير عن الارادة ولو كان ضميا يدل على تراضى الطرفين واتجاه نيتهما إلى تمام حوالة الدين تمبير عن الارادة ولو كان ضميا يدل على تراضى الطرفين واتجاه نيتهما إلى تمام حوالة الدين تمبير عن الارادة ولو كان ضميا يدل على تراضى الطرفين واتجاه نيتهما إلى تمام حوالة الدين تمبير عن الارادة ولو كان ضميا يدل على تراضى الطرفين واتجاه نيتهما إلى تمام حوالة الدين .

ر نقض ۱۹۹۳/۹/۳۳ الطعن رقم ۱۳۸۶ لسنة ۵۸ ق ، الطعن رقم ۱۰۵ لسنة ۵۵ ق جلسة ۱۹۸۹/۱/۳۱ لم ينشر ، الطعن رقم ۱۳۲ لسنة ۳۹ ق جلسة ۱۹۷۱/۵/۳۱ س ۲۷ ص ۱۲۶۵ .

٣٢٠ ـــ إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعبين تمسكا بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي طبقا للمادة ١٧٣ من القانون المدلى ، وإذ رفض الحكم هذا الدفع دون أن يتناول بما فيه الكفاية مدة سقوط دعوى المسئولية بالتقادم الثلاثي طبقا للمادة ١٧٧ من القانون المدلى وما اذا كانت قد اكتملت قبل نفاذ دستور ١٩٧١ من عدمه ، فانه يكون معيا

بالقصور في التسبيب جره الى الحطأ في تطبيق القانون..

( نقض ۱۰۶۱ الطعن رقم ۱۰۶۱ لسنة ۵۸ ق )

### مادة ١٧٩

يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الاصلية المشتملة على وقائع المدعوى والاسباب والمنطوق وتحفظ في ملف الدعوى وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من ايداع المسودة في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا الاخرى والاكان المتسبب في التأخير ملزما بالتعويضات.

هذه المادة تقابل المادة ٣٥٠ من القانون القديم ولا خلاف ف الاحكام بينهما . المشرح :

نرى أن عدم تحرير الحكم فى المحاد المنصوص عليه فى المادة ١٧٩ لا يترتب عليه البطلان لانه اجراء تنظيمى ولان القانون لم ينص على البطلان كجزاء له وكل ماهنالك أن من ناله ضررا بسبب عدم تحرير الحكم فى الميعاد له ان يرجع بالتحويض على المنسبب فى التأخير كما نعى على ذلك فى عجز المادة غير أن عدم توقيع رئيس الدائرة على الحكم يجعله غير موجود لا يقوم الا بتوقيعه اما عدم توقيع الكاتب فلا يترتب عليه البطلان .

وقد سبق أن بينا في التعلق على المادة ، ١٧ موفاعات ان حدوث مانع لرئيس الدائرة او احد اعضائها أو القاضي الذي ينظر الدعوى قبل النطق بالحكم يترتب عليه ضرورة اعادة الدعوى للمرافعة والا كان الحكم باطلا ولكن الامر يختلف اذا كان الحكم قد صدر واودعت مسودته وقام المانع قبل توقيع نسخته الاصلية كما اذا توفي رئيس الدائرة أو القاضي الذي اصدره او استقال أو احيل الى المعاش فان قانون المرافعات لم يتعرض لهذا الامر الا ان العمل جرى على ان يندب رئيس الحكمة أحد قضاة المحكمة أو رؤسائها في توقيع نسخة الحكم الاصلية وذلك قياسا على نص المادة ٣١٣ من قانون الاجراءات الجبائية.

وفى حالة مااذا وقع خلاف بين ماهو مدون فى نسخة الحكم الاصلية وماورد فى مسودته فقد ذهبت محكمة النقض أن العبرة بما ورد بنسخة الحكم الاصلية الا أننا نوى الاخد بما ورد فى مسودة الحكم واعتبار ماورد بأصل الحكم خطأ مادى يصحح بالطريق الذى رسمه القانون ذلك أن مسودة الحكم يوقع عليها من جميع اعضاء الدائرة فضلا عن تحريرها بخط أحدهم أما اصل الحكم فيحرره الكاتب ويراجعه رئيس الدائرة وعملهما توثيق ماورد بالمسودة .

وقد تبين لنا من مطالعة كثير من الاحكام ان نسبة كبيرة منها تملوء بالاخطاء او يتضمن عبارات لا يمكن فهمها أو من المتعذر قراءاتها أو لا تستقيم مع غيرها حالة ان المسودة مكتوبة بعناية وخالية من كل ذلك وذلك كله نتيجة توقيع القاضي او رئيس الدائرة الحكم دون مراجعة أو بعد مراجعة سطحية لذلك فاننا ننبه الى هذا الامر الحطير الذي يترتب عليه ضياع مجهودهم سدى كما يؤثر احيانا في حقوق الحصوم .

وقد قضت محكمة النقض بان عدم توقيع الكاتب على الحكم لا يترتب عليه البطلان .

واذا فقدت نسخة الحكم الاصلية بعد تحريرها وتوقيعها فقد قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بأن القانون لم يرتب البطلان على ذلك الا اننا نرى ان ذلك مشروط بان تكون مسودته مودعة ملف الدعوى او ان يكون قد نسخ بدفتر الاحكام بمعنى ان يكون هناك ما يدل على وجود بديل له يمكن الرجوع اليه ويكشف عما قضى به الحكم .

واذا لم يوقع القاضى او رئيس الدائرة نسخة الحكم الاصلية فان ذلك لا يصلح أن يكون سببا من اسباب المخاصمة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ مرافعات .

### احكام النقض:

١ سابيتطلب المشرع فيما يتطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيها اسم كاتب الجلسة الأمر الذي يفيد أن بيان اسم هذا الكاتب ليس امرا جوهريا في نظر المشرع واذا كانت المادة • ٣٥ مرافعات قد نصت على ان يوقع رئيس الجلسة وكاتبها على نسخة الحكم الاصلية الا انها لم ترتب المطلان على اغفال هذا الاجراء . ( نقض ١٦ / ١٧ / ١٩٦٥ المكتب الفني سنة ١٦ ص ١٩٧٨ ) . نقض ٣ / ٥ / ١٩٨٠ طعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٧ \_ العبرة في الاحكام هي بانسخة الاصلية التي يجررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهي التي تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التفيذية وغيرها من الصور وان مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم رفد قدمت الصورة الرسمية مع هذا الطعن من واقع نسخة الحكم الاصلية المودعة ملف الدعوى وتعلق بها حق الطاعن وتبين انها في وقائعها وقائع الدعوى المائلة، ومن المقرر في قضاء هذه المحكم دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة مانقص فيه من البيانات الجوهرية باية طريقة من طرق الاثبات كما لا يقبل التصحيح بناء على ورقة اجنية عن الدعوى التي صدر فيها . ( نقض على العمورية المعن رقم ١٩٨٨ / على رقم ١٩٨٨ / ١٩٨٨ طعن رقم ١٩٨٨ / ١٩٨٨ / على رقم المهنائية ).

٣ \_ لن كانت المادة ( ١٧٩ ) من قانون المرافعات قد أوجبت ايداع نسخة الحكم الأصلية ملك الدعوى بعد توقيعها من رئيس الجلسة وكاتها إلا أن القانون لم يرب جزاء البطلان على فقدها بعد النوقيع . لما كان ذلك وكان الثابت من مذكرة جهاز المتابعة محكمة جنوب القاهرة وتعلية المفردات بدوسيه الملف الابتدائ أن نسخة الحكم الابتدائ الاصلية كانت قد أودعت ملف الدعوى تحت رقم ( ... ) بعد توقيعها من رئيس الدائرة ثم فقدت نسخة الحكم الأصلية بعد ذلك اثناء وجود الملف الابتدائي بادارة الشفيش القضائي فإنه لا محل والحال كذلك أن تقضى محكمة الإستناف بيطلان الحكم الابتدائي وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أحطأ في تطيق المهاون .

(نقض ٧ /١٩٩١/١١ طعن رقم ٨١٠ لسنة ٥٥ قضائية )

## مادتان ۱۸۰ ، ۱۸۱ مادة ۱۸۰

يسوغ اعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم الاصلية لمن يطلبها ولو لم يكن له شأن في الدعوى وذلك بعد دفع الرسم المستحق .

هذه المادة تقابل المادة ٣٥١ من القانون القديم ولا خلاف في الاحكام بين المادتين . المُشــو ح :

صور الاحكام الرسمية هي الصور المطابقة لنسخة الحكم الاصلية المرقع عليا من كاتب المحكمة كشهادة على هذه المطابقة . والصورة البسيطة يقصد بها الصورة غير المليلة بالصيغة التفيذية وهي تعطى لكل من يطلبها بعد دفع الرسم المستحق عليها وثو لم يكن لطالبها شأن في الدعوى وهي صورة لورقة رسمية تدل على الاصل بقدر مطابقتها له .

### مادة ۱۸۱

تختم صورة الحكم الذى يكون التفيذ بموجبها بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب بعد ان يذيلها بالصيغة التنفيذية ولا تسلم الا للخصم الذى تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ولا تسلم له الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه.

هذه المادة تطابق المادة ٣٥٣ من القانون الملني.

الشرح:

الصورة التغيذية هي الصورة الرسمية المذيلة بالصيغة التفيذية والتي يحصل تفيد الحكم تفيدا جبريا بمقتضاها ولذلك لا يجوز تسليمها الا لمن كان خصما فى الدعوى الصادر فيها الحكم وتضمن الحكم عودة مفعة عليه من تفيده .

واذا كان المحكوم عليم عدة اشخاص وكان الحق عمل التنفيذ لا يقبل النجزئة كما اذا كان قد صدر حكم في دعوى حيازة بمنع تعرض المدعى عليم فانه في هده الحالة يجوز لكل من الصادر لصالحهم الحكم ان يتسلم صورة تنفيذية منه غير انه لا يجوز تكرار التنفيذ فاذا نقد الحكم أحد المحكوم فهم استع عمل الباقين التنفيد اماداء قدتم بمقتصى المحكوم به جميعه ولصالح الجميم امسادا كان المحكوم به يقبل التجزئة فانه يكون لكل من الهكوم لصالحهم تسلم صورة تنفيذية من الحكم على ان ينفذ بحقه فقط كما يجوز لهم جميعا التنفيذ بنسخة واحدة فقط بجميع حقهم ولا يتعارض هذا النظر مع ماورد في المادة ١٨٣٣ من انه لا يجوز تسلم صورة تنفيذية قانية لان النص صرح بأنها لا تسلم الذات الحصم الذي صبح أن تسلم المصورة الاولى .

# مادتان ۱۸۲ ، ۱۸۳ مادة ۱۸۷

اذا امتع قلم الكتاب عن اعطاء الصورة التفيذية الاولى جاز لطالبها ان يقدم عريضة بشكواه الى قاضى الامور الوقتية بالمحكمة التى اصدرت الحكم ليصدر أمره فيها طبقا للاجراءات المقررة فى باب الاوامر على العرائض.

هذه المادة تطابق المادة ٢٥٤ من القانون القديم.

## الشرح:

اذا امتع قلم الكتاب عن اعطاء الصورة التقيلية الاولى كان لطالب الصورة أن يقدم بشكوى الى قاضى الامور الوقية وهذه الشكوى هي بذاتها العربضة التي جمنم العامور الوقية لاستصدار أمر على عريضة ويخضع هذا الطلب للاجراءات اخاصة بالاواءر على العرائض والمنصوص عليها في المواد من ١٩٤ حتى ٥٠٠ وذلك من حيث شكل العريضة وبياناتها وطريق صدور الامر والتظلم فيه في حالة رفضه أو قبوله .

### مادة ۱۸۳

لا يجوز تسليم صورة تنفياية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بسليم الصورة التفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من احد الخصوم الى خصمه الاخر

هذه المادة تقابل المادتين ٣٠٤ - ٣٠٤ من القانون القدم ولا خلاف ينهم في الإحكام سوى أن النص الجديد حذف عبارة على وجه السرعه الواردة في النص القدم . المشير ح :

إلى قلم الكتاب اعطاء صورة تفيلية ثانية الا بناء على حكم يصدر من الهكمة التي اصدرت أخكم التي المبارت أخكم المطلوب تسلم صورته .

وذهب رأى الى أنه اذا حضر هيم الخصوم واتفقوا أمام قلم الكتاب على تسليم الصورة الثانية لصاحبها سلمهم الصورة دون حكم ر تقنين المرافعات للاستاذ كإلى عبد العزيز الطبعة الثانية ص ٣٦٤ والمراجع للشار اليها > الا أننا لا نفق مع هذا الرأى اذ أن قلم الكتاب لا يستطيع أن يصب من نفسه محكمة حتى ولو اتفق الخصوم ذلك أن النص صرفح في أن الصورة الثانية لا تسلم الا بحكم من الحكمة .

ويتعين على المحكمة اذا رفعت اليها الدعوى أن تتحقق أولا من ضياع الصورة التنفيذية الاولى أو تلفها لان التلف يقوم مقام الطنياع ويكون ذلك بكافة طرق الاثبات ومن بينها الشهود والقرائن وغياب الحصم الصادر ضده الحكم أو عدم منازعته لايصيد دليلا على ضياع الصورة ولا يشترط أن يكون فقد الصورة الارل المير اتسلم الصورة الثانية بسبب أجنى لا يد للدائن فيه كم لا يشبر أحيى لا يد للدائن التغييرة أن يختصم في الدعوى هميم الخصوم المحكوم عليهم . ولا يمكم بتسلم الصورة التغييرة الثانية الا عند ثبوت فقد الصورة الاولى وعدم امكان استردادها ومن ثم فاذا كان المعامل فاسترداد الصورة الاولى وبدلك قضيت عمدة النقش والافتراضات السابقة خاصة المحكم الصورة التغييرة المحكورة التغييرة المحكورة التغييرة المحكورة التغييرة المحكورة المحكمة قبل أن يتسلم الحكوم له ما في حالة فقد نسخة أخكم الاصلية المرحودة المحكمة قبل أن يتسلم الحكوم له صورة تفيلية منها كما لو شبت العارف الحكمة أو سرق ملف القضية أو فقد فائد يمكن في هذه الحالة الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم سرق ملف القضية أو فقد فائد يمكن في هذه الحالة الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم الذي احرق أو تلف بعد البات ماكان يصحمنه بمافة طرق الالكتور والى ذلك الاستعانة بداكرة من أصدروه ومعلومات من بالمروه ( التنفيذ للدكتور والى بعد ١٣٠)

# احكام النقض:

٩ ــ مؤدى نص المادة ٩ ٨٣ من قانون المرافعات أن الصورة التنفيلية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا عند ضياع الصورة التنفيذية الاولى ... استشاء من الاصل العام ... وهو أن الصورة التنفيذية الاولى الحام للكرار التنفيذ بمقتضى الساد تنفيذى واحدة تفاديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الاولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العرر عليها بحيث تبقى ملكيته لها رلا تزول عنه الا بسبب قانونى ولا تتوافر له الوسيلة لاستردادها . ( نقض ٣٠/٧/١٧ الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٤٠ قضائية ) .

٧ ــ اذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الصورة التفيلية الاولى موجودة في حيازة الموسسة العامة للغوسسة العامة للغوسسة العامة للغوسسة العامة للغوسسة العامة للغوسسة مع عام بأحد وظائفها بعرج الواقعة عن نطاق الفقد والضياع الذي يجير المطالبة بتسلم صورة تفليلية الطاعن بللك يجير المطالبة بتسلم صورة تفليلية ثانية في حكم المادة ١٨٩٣ من أفاون المرافقات والجمعر النواع مبناتها في مدى أحقية الطاعن في المطالبة الفعالية باستردادها ، وإذ كانت هذه الدعامة الصحيحة التي أسس عليها الحكم الحال المطالبة بذاتها لحمله ، فإن ماينعاه الطاعن من أنه سلم الصورة التفيلية الاولى خطأ الى المستة أو أن الحكم اخطأ في منسير ورفة التازل أيا كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج المؤسسة أو أن الحكم القض السابق .

 الكتابة لفقده سنده الكتابي وان كان المشرع لا يشترط في حالة فقد الصورة التفيلية مااشترطه في حالة فقده السند الكتابي من وجوب اثبات أن الفقد كان بسبب أجبى لا يد للدائن فيه . واذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من فقد الصورة التفيلية الاولى واعتبار فقدها ثابعا مجا قرره المدى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقص هذا الادعاء ، فانه يكون قد عالم القانون بمخالفة قراعد الاثبات وشابه قصورة في التسبب بما يستوجب نقضه . ( نقص العمراه عام ١٩٩٥) .

2 \_ تعص المادة ٣/١٨٣ من قانون المرافعات على أن المحكمة التي أصدوت كحكم تحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الاخر وبين من هذا النص أن المشرع لم يوجب اختصام هميم المحكوم عليم في السند المطلوب صورة تنفيذية ثانية منه واذ لم تكشف الطاعنة عن وجه مصلحتها في التسك بهذا الدفاع فان النعي بعدم إختصام الحكوم عليه الاخر في الدعوى يكون على غير أساس رنقض ١٥٧ ٧ ١٥ على ١٩٧٠ على ٤٠ ،

٥ ــ نعى الطاعنة بأن عدم إختصاء المحكوم عليه الاخر بالتصامن معها ـــ في الدعوى ــ بعلب تسلم صورة تنفيذية ــ ثانية ــ ينطوى على معنى ابرائه من نصيبه في الدين ويفقد حق الطاعنة في الرجوع عليه هذا اللعي أيا كان وجه الرأى فيه ليس من قبيل المناوعات المحلقة بتسلم الصورة التفيذية الثانية وهي التي تختص بها المحكمة عند نظر هذا الطلب . (حكم القض السابق ) .

٦ ــ اذ تص المادة ٩/١٨٣ من قانون المرافعات على أنه الا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الاولى ، فان المشرع لم يشترط في حالة فقد الصورة التفيذية ما اشترط في حالة فقد السند الكتابي من وجوب اثبات أن الفقد كان بسبب أجنى لا يد للدائن فيه . رحكم النقص السابق ) .

٧ ــ الدعوى بطلب تسلم صورة تنفيذية ثانية . القضاء برفضها استنادا الى خلو الاوراق مما
 يكشف عن فقد الصورة التفيذية الاولى . هو فى حقيقته قضاء فى الدعوى بحالتها . جواز رفع
 دعوى جديدة بذات الطلبات بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها . ( نقض ٧٨/٩/٣ طعن رقم
 ٩٠٩ لسنة ٤٣٤)

٨ ـــ الحكم برفض الدعوى بحالتها حجيته موقوته . عدم جواز معاودة طرح النزاع متى
 كانت ظروف الدعوى لم يطرأ عليها تغيير جواز رفع دعوى من جديد بذات الطلبات بعد
 الصحيح هذه الحالة أو تغييرها . مثال . طلب صورة تنفيذية ثانيه .

(نقض ١٩٩٢/١١/٢٩ طعن رقم ٢٧٥٦ لسنة ١٥ قضائية )

# مادة ۱۸۶ الفصيل الثامي مصاريف الدعوى

### مادة ١٨٤

يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة -

واذا تعدد المحكوم عليه جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى ، أو بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ماتقدره المحكمة ، ولا يلزمون بالتضامن في المصاريف الا اذا كانوا متضامنين في أصل التزامهم المقضى فيه .

هذه المادة تطابق المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ من القانون الملغى الشمر ح :

مصاريف الدعوى تشتمل على الرسوم القصائية التى استلزمها رفع الدعوى وقيدها ومصاريف اتعاب الخبراء الذين عبدا في القصية ومصاريف الشهود الذين دعوا لسماع شهادتهم فيها ومصاريف انتقال المحكمة أو القاضى في الحالات التى يستلزم الامر فيها ذلك وجزءا يسيرا من اتعاب المحامين الذين ترافعوا في الدعوى ويلاحظ أن قانون الحاماة وقد نص على ان اتعاب المحاماة التى يحكم بها على الخصوم تحصل لصالح نقابة المحامين الا ان هذا لا يؤثر فيما اوجه القانون من الحكم بأتعاب المحاماة على الحصم الهكوم عليه بالمصاريف، والواقع أن المصاريف التي يقضى بها للخصم لا تتناسب مع المصاريف الحقيقية التى تكبدها المحكوم له وسبب ذلك أن هذه المصاريف لا يدفعها المحكوم عليه على سيل التعويض عن العرر الذي لحق الحكوم له من جراء دعوى خصمه أو منازعته فيما يدعيه وأنما يدفعها لان القانون يلزمه بتحملها تحقيقا المتعنيات المدالة . ( نظرية الاحكام للدكتور ابو الوفا ص ١٤٥) .

 ٣ ــ تحكم المحكمة بالمصاريف من تلقاء نفسها ولو لم يطلب ذلك منها اى طرف من اطراف الحصومة .

٣ ــ تكفى خسارة الخصم للدعوى سببا للحكم عليه بالصاريف بغير حاجة لايراد أى سبب آخر ويعتبر أن الحصم قد خسر الدعوى اذا كان مدعيا وقضى برفض طلباته أو مدعى عليه وقضى عليه بطلبات المدعى ولا عبرة بالحظة التي انتيجها ازاء الخصومة كأن يكون قد فوضى الرأى للمحكمة ولا بحسن نيته ويتحمل الخصم الذى خسر الدعوى بالمصاريف ولو كان ملزما بالمنازعة فيها . ويقضى على الخصم بالمصاريف ولو كان قد قضى لخصمه بما اعترف له به مادام لم

يلجأ الإجراءات العوض والايداع الا اذا كان غير ملزم باتفاد هدا الاجراء ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٧٩١). ويشترط فيمن يقضى عليه بالمصاريف أن يكون تحصماذا مصلحة شخصية في الخصوبة بالنيابة عن مصلحة شخصية في الخصوبة بالدعق بالدعق على الدعوى المسلحة مدعى غيره كالولى والوصى والقيم والوكيل ولا المدعى عليه الذى أخرج من الدعوى المسلحة مدعى عليه آخر، ولامن دفع الدعوى بأنه لا شأن له بالنزاع الدائر فيها واخدت المحكمة بوجهة نظره ويجوز أن يتفق الخصوم على أن يتحمل أحدهم بالمصاريف دون نظر القواعد المشار اليها بالمادة لان احكامها ليست متعلقة بالنظام العاء .

والحكم بتحديد الملتزم بالمصاريف وتحديدها يخضع في تقدير نصاب استثنافه لقيمة الدعوى الاصلية ولو كان الاستثناف قاصرا على الحكم بالمصاريف .

ويعمل بالأحكام المتعلقة بالصاريف في شأن كل الدعاوى التي تخصع لقانون المرافعات ومن ثم تنزم مصلحة الضرائب بمصروفات الدعوى التي يقيمها ضدها المتصرف الدي الآليات صداده مقابلا في التصرف الصادر اليه من المبول خلال نحس سنوات سابقة على وفاة الأخير متى قضى له بطلباته . وإذا عرضت الدعوى على المحكمة وتين فا أن الرسوم أو جزء منها لم تسدد عنها وجب عليها استبعادها من قائمة الجلسة اما اذا فات الحكمة ذلك وأصدرت حكما في الدعوى فان الحكم يكون صحيحا ويجوز لقلم الكتاب تحصيل الرموم من الملزم بها .

\$ ... اذا تعدد المحكوم عليهم وليس بينهم تضامن فلا يتحمل كل منهم من المصاريف الا بمقدار نصيه اما اذا كانوا متضامين في أصل التراههم المقضى به الزموا بالتضامن في المصاريف واذا كانت مصلحتهم متحدة تحملوا المصاريف بالتساوى بينهم فان استقلت مصلحة كل منهم عن الاخور وزعت عليهم بحسب نصيب كل منهم في الحضومة ولكن اذا كانت المصاريف والفقات الاخور وزعت عليهم بها على وجه التضامن محكوم بها كتحدويض طبقا لنص المادة ١٩٨٨/٩ مرافعات الترم المحكوم عليهم بها على وجه التضامن طبقا لقواعد المسئولون عن عمل طبقا لقواعد المسئولون عن عمل طبقا لقواء متضامتين بالتراههم بتعويض الضرر . (مرافعات العشماوي الجزء التافي ص طار كانوا متضامتين بالتراههم بتعويض الضرر . (مرافعات العشماوي الجزء التافي ص

 وقد أوجبت المادة ١٩٨٧ من قانون المجاملة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على المحكمة ... من تلقاء نفسها ... وهد تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بأتماب المجاماه لحصمه المدى كان يحضر معه محام ، وهذا النص قاطع الدلالة على ان الحكم باتماب محاماه مشروط بحضور محام مع الحصم المدى قضى له بالمصروفات فلا يكفى توقيعه على صحيفة الدعوى .

وقد ذهب رأى فى الفقه الى أنه ــ وفقا للنص المتقدم ــ فإن أتماب المحاماه لا يحكم بها الا على من يخسر الدعوى ولكن المحكمة الزمته على من يخسر الدعوى ولكن المحكمة الزمته بالمصاريف لسبب من الأسباب الملاقة التي عددتها المادة ١٨٥ مرافعات أو في حالة مااذا اتفق طرفا الخصومة على تحمل أحدهما لها على خلاف مايقتني به قانون المرافعات ( المستشار رضا الحقومي في دعوى صحة التحاقد ص ٣٦٣) ، وهذا الرأى في تقديرنا محل نظر ، ذلك أن اتحاما المحامة على الفقرة الاولى من اتحاما المحروفات ومن ثم فاذا المارة ١٨٤٤ من قانون المرافعات وباتالى يسرى عليها مايسرى على باق المصروفات ومن ثم فاذا

ماقضت انحكمة بالزام خصم معين بمصروفات الدعوى سواء كان هو المدعى أو المدعى عليه او المدخل فان لازم ذلك الزامه ايضا باتعاب المجامات مواء كان هو خاسر الدعوى او كان قد كسبيا و ولكن المحكمة الزمته بمصروفاتها عملا بالمادة ١٨٥ مرافعات ، وإذا كان نص المادة ١٨٥ من قانون المحاماة قد أوجب على المحكمة أن تقضى بالزام خاسر الدعوى بأتعاب المحاماة فما ذلك الا تطبيق للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٤ باعتبار أنه الأصل العام في المصروفات وأن ماورد في نص المادتين ١٨٥ مادر د عليها ، ومؤدى ذلك كله فان المحكمة تقضى بأتعاب المحاماة في هجم الحالات على الخصم المدى الزمته بالمصروفات .

وقد نصت المادة ١٨٧ من قانون المحاماة سالف الذكر على أن أتعاب المحاماة لا تقل عن خسة جيهات في الدعاوى المنظورة أمام الحاكم الجزئية فيما عدا الدعاوى للمستعجلة ، وعشرة جيهات في الدعاوى المنظورة أمام الحاكم الابتدائية والادارية والدعاوى للمستحجلة الجزئية ، وعشرين جديها في الدعاوى المنظورة امام محاكم الاستناف ومحاكم القضاء الاداري وثلاثين جيها في الدعاوى المنظورة امام محكمة النقض والادارية العليا والدستورية العليا ، وواضح من هذا النص أنه يمتم على الحاكم أن تقضى بأتعاب أقل تما حدده ، وليس هناك مايمع من أن تقضى بأتعاب تزيد عنها دون حد أعلى ، وذلك حسب ظروف كل دعوى .

٣- وتماهو جدير بالذكر انه وفقا لنص المادة ١/٣٨ مرافعات فان الطلب التابع او المندمج في الطلب الأصلى لا يدخل في تقدير قيمة المدعوى وتأسيسا على ذلك اذا اللهم المشترى دعوى بصحة ونفاذ عقده والتسلم وأجابته المحكمة الى طلبه الأول ورفض الثانى فانه لا تثريب عليها إن الزمت البائع بالمصروفات جميعها باعتبار أن الطلب الثانى لا يستحق عليه مصاريف ، غير ان الأمر يثير صعوبة في حالة مااذا قضت المحكمة في هذه الحالة بالزام البائع بالمصروفات المناسبة لما يتحدل عليه عن البائع المدعى عليه باعتبار ان المحكمة قد قصدت ان يتحمل هو مصاريف طلب صحة التعاقد ، اما بالنسبة لطلب المسام فامادام انه لا تستحق عليه مصروفات فلا يحصل شيء من المدعى المشترى .

٧ ـ وقد أوجب المادة ٥٥ مرافعات في فقريها الأخيرة عدم قبول دعوى صحة الععاقد على حق من الحقوق العينية العقارية الا إذا شهرت صحيفتها وتنفيذا غذه المادة اضاف المشرع بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ بمان رسوم العوثيق والشهر العقارى المادة ٢٤ مكررا وتنص على أن وتحصل مؤقا ـ عند شهر صحيفة دعوى صحة العاقد على حقوق عينية عقارية أو عند شهر طلب عارض أو طلب تدخل او طلب إثبات اتفاق يتضمن صحة العاقد على حق من هذه الحقوق \_ أمانة قضائية تورد خزينة المحكمة اغتصة على يتضمن صحة العاقد على حق من هذه الحقوق \_ أمانة قضائية تورد خزينة المحكمة اغتصة على يتمدى المدى يصدر في المدعوى أو الطلب مقدارها ٢٥ ٪ من هذا القانون ، وتخضم قبمة هذه يستحق على شهر الحكم الذي يستحق عن ذلك الشهر ، وفي حالة القضاء نهائيا برفض المدعوى أو المثانة من الرسم النسبي المستحق عن ذلك الشهر ، وفي حالة القضاء نهائيا برفض المدعوى أو تتحكها أو سقوط الحصومة فيها أو في حالة عدم شهر الحكم عدم قبوطا أو اعتبارها كأن لم تكن أو تركها أو سقوط الحصومة فيها أو في حالة عدم شهر الحكم من شهر ويعتبر كأن لم يكن وترد الأمانة بغير رسوم .

### مادة عمد

وقد ثار خلاف ف المحاكم حول مدى الزام المدعى عليه بها ( البائع ) في حالة ما إذا قضت المحكمة بالزامه بمصروفات الدعوى .

فى تقديرنا أن المدعى ( المشترى ) يلزم بها فى هميع الحالات حتى لو قضت المحكمة فى حكمها بالزام المدعى عليه بمصروفات الدعوى ، ذلك انه من المقرر قانونا ان رسوم التسجيل يلزم بها المشترى وهذه الرسوم يسددها للشهر العقارى وتختلف عن مصروفات الدعوى التى يسددها للمحكمة وبالتالى فلا يلزم بها المدعى عليه .

ويدق البحث فى حالة ما إذا التزم البائع فى عقد البيع برسوم التسجيل — وهو أمر نادر الحدوث ولكن تصوره وارد — فى تقديرنا أن الحكمة تلزم بها البائع فى هذه الحالة ومنها الرسوم الني يسددها المشترى عند شهر صحيفة الدعوى وذلك بشرط ان يطلبها البائع صراحة ولا يكفى ان يذكر أنه يطلب الزام البائع بمصروفات الدعوى الأن هذه المجارة تنصرف إلى المصاريف القضائة فقط.

A ... واذا كان المدعى عليهم متعددين واصدرت محكمة اول درجة حكما في الدعوى والزمت احد المدعى عليهم بالمصاريف كلها او بعضها فاستأنف الحكم وطلب ان تلزم المحكمة خصما آخر لم تحكم عليه محكمة اول درجة بالمصاريف أو حكمت عليه ببعضها ، الا انه تبين للمحكمة أن هذا الذى طلب المستانف تحميله بالمصاريف لايجوز الزامه بها طبقا لمواد المصاريف واغا الذى يتعين الزامه بها خصما آخر من المستانف عليم فهل يجوز للمحكمة ان تلزمه بها رغم ان المستانف لم يوجه اليه طلبات ام تقضى برفض الدعوى وتقف عند ذلك .

ق تقديرنا انه يتعين على المحكمة ان تقضى بالزام الخصم الآخر الذى لم يوجه اليه المستانف طلبات بالمصاريف ولا يعتبر ذلك خورجا على القاعدة التي تجرى على انه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بما لم يطلبه الحصوم او تلك التي تقرر أنه لا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها ان تسوىء مركز الحصوم ، ذلك لان للمصاريف احكام خاصة خرج بها المشرع على القواعد العامة في المرافعات وآية ذلك انه اوجب في المادة ١٩٨٤ على الحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى اى بدون طلب من الحصوم ، وتأسيسا على ذلك فان الحكم بالمصاريف تقضى به المحكمة الاستنافيه حسها تراه دون تقيد بطلبات الحصوم شأنها في ذلك شأن محكمة اول درجة ، الا أنه يشترط في هذه الحاله ان يكون ذلك الذي يحكم عليه ممثلا في الدعوى وإلا امرت المحكمه باختصامه

## احكام النقض:

١ ـ مفاد نص المادة ٣٥٧ مرافعات التي تنص على أنه يحكم بمصاريف المدعوى على المعلم المحكم بمصاريف المحكم الذي الحصم الذي الحكم عليه فيها أن تكون الحكمة قد فصلت في موضوع المدعون ولم يعد ثمة مجال للفصل في المحلم بالمحكم بالمحكم المرابع بالمحكم المحكم المح

 لذا كان البائع غير محق في رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد أن اظهر المشترى تمسكه بالعقد وعرضه على البائع تنفيذه عينا في الوقت الذي كان فيه هذا التنفيذ تمكنا فان البائع يكون ملزما بمصروفات الدعوى وفقا للمادة ٣٥٧ مرافعات . ( نقش ١٩٥٧/٤/٤ المكتب الفني سنة ٨ ص ٣٥٣) .

٣ ـ متى كانت الدعوى قد رفعت بالزام المجوز لديه بالدين لا يطلب ايداعه خزانة المكحمة فان الحكم لا يكون قد خالف القانون اذا قضى برفعن الدعوى وبالزام المدعى بلمصروفات ولو كان المجوز لديه قد قام بالايداع بعد رفع الاستئاف عن الحكم الابتدائى الصادر في الدعوى . ( نقض ٢/١٢/١٣ المكتب القبي سنة ٨ ص ٢٠٨٥) .

٤ ــ معى كان أحد الخصوم فى الدعوى قد دفعها بأنه لا شأن له بالنزاع الدائر فيها فقضى الحكم فى منطوقه بالزامه بمصروفات الدعوى دون أن يرد على دفاعه أو يكشف فى أسبابه عن الاساس الذى استند اليه فى الزامه بالمصروفات فانه يكون مشوبا بالقصور ذلك لأن مقتضى المادة ٣٥٧ مرافعات الا بحكم بمصاريف الدعوى الا على من خسرها وخاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حتى . ( نقش ١٩٧٧ ) .

۵ ــ ان المشرع اذا ادخل مقابل اتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى التي يحكم بها على
 من بخسرها فقد دل بذلك على وجوب الحكم بها على المحكوم عليه بالمصاريف. ( نقض ۵۸/۱۳/۳۵

٣ ــ يكفى للحكم بمصاريف الدعوى أن يكون المحكوم عليه قد خسرها دون حاجة لابراد أى سبب آخر فى الحكم كذلك يستفاد من القانون أن يحمل من صدر الحكم لصالحه كل المصاريف أو بعضها اذا تين من ظروف الدعوى وملابساتها وما اتخذه المحكوم له من طرق الدفاع فيها أنه هو الذى ينبغى تحميله مصاريفها كتعويض عن الضرر الذى تسبب فيه الخصم الاخور . ر نقض ١٩٣٨/٤/٣٨ عموعة محكمة النقض فى ٧٥ سنة الجزء الاول ص ٣٥٦ قاعدة ١٩٣٧ ) .

٧ ــ اذا كان المشترى لم يعرض على الباتع باقى النمن الا عند رفعه الاستناف عن الحكم. الصادر بالفسخ فمن الحفظ أن تجمل محكمة الاستناف الباتع كل مصروفات الدرجين فى حكمها برفض دعوى الفسخ اذ هو كان عمقا فى طلب الفسخ حى اتقاه المشترى بيذا العرض فلا يلزم بمعمروفات الدرجة الاولى و لا بمعروفات الاستناف الى وقت حصول العرض. (نقض 17/١/١٧ عجوعة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الاولى ص ٢٥٧ قاعدة رقم ٢١٩).

٨ ــ ان قضاء الحكم بفسخ عقد اليع والزام البائع برد الثمن هو قضاء على البائع فلا تكون المحكمة غطئة في الزامه بمصروفات الدعوى عملا بالمادة ١٩٣٣ مرافعات (أهلى) والمقابلة للمادة ٣٩٧ ولا يعيب هذا الاعمال انه لم يكن قد أسس على طلب من الخصم. ( نقص ٢٥٧ على علموعة النقض في ٣٥٠ سنة الجزء الاول ص ٣٥٧ قاعدة رقم ٣٢١).

٩ ــ مصاريف الدعوى لا يحكم بها على مقتضى المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق الا على المنصم الذي الزم بالحق المتنازع عليه فيها واذ كان الثابت أن الطاعن الأول اقام الدعوى على المطون عليه بطلب تثبيت ملكيته للأرض المينة بصحيفتها وبعطلان عقود الميع الصادرة لهم عن المطلق المنازع المسادرة فم عن المنطقة المنازع المسادرة المنازع المنازع المسادرة المنازع المنا

هذه الارض وشطب التسجيلات والتأشيرات المترتبة عليها وانه ادخل فيها الطاعن الثانى بصفته الرئيس الأعلى لمصاحة الشهر العقارى ليصدر الحكم في مواجهته وأن الطاعن الثانى لم يدفع الدعوى بشيء ولم يكن له شأن في النزاع الذي دار فيها أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة وكان الحكم المطعون فيه قلد قضى بالزامه مع الطاعن الأول بالمصروفات فانه يكون مخالفا للقانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص . ( نقض ١٩٧٣/٢/٨ سنة ٢٤ العدد الأول ص

 ١٠ ــ عدم سداد الرسوم المستحقة على القضية بعد قيدها . أثره . وجوب استبعادها من جدول الجلسة . ( نقض ١٩٧٨/٥/٢٨ سنة ٢١ ص ٩٣٣) .

١٩ حدم ترتيب البطلان على عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى . علة ذلك . تحصيل الرسوم المستحقة من شأن قلم الكتاب . ( نقض ٧٣/٧/٣ سنة ٣٤ ص ١٤٤ ) .

٣٤ ـ مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم الذى الزم بالحق المتنازع عليه . م ٣٥٧ مرافعات سابق . المخصم المدخل للحكم في مواجهته الذى لم يكن له شأن بالنزاع . عدم جواز الزامه بالمصروفات . ( ٧٣/٢/٨ سنة ٣٤ ص ١٧٥ ) .

١٣ ــ ادخال الطاعنة في الدعوى للحكم في مواجهتها . منازعتها في الدعوى . أثره . وجوب الزامها بالمصروفات عند القضاء ضدها في النازعة . (نقض١٩٧٨/١/١٧ لسنة ٢٤) .

 11 - دعوى صحة التعاقد . استاد الحكم في الزام البائع بالمروفات الى عدم حضوره امام محكمة أول درجة والى أنه خسر الدعوى . لا خطأ . ( نقض ٧٥/٢/٧٥ سنة ٢٦ ص ٤٧٥) .

١٥ هـ متى كانت انحكمة قد قبلت الاعتراض على قائمة شروط اليع فلها أن تازم الخصم المحكوم عليه بالمصاريف عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات سابق سواء أكان قبول الطلب مؤسسا على جميع الأسباب التي بنى عليها هذا الطلب أم على سبب واحد منها فقط . ( نقض ٥/٥/٥٥ السنة السادسة ص ٩٠١٥) .

١٩ ـ عدم تسليم المدعى عليها في دعوى صحة التعاقد بالحق المدعى به قبل رفع الدعوى . القضاء بالزامها بالمصروفات . لا خطأ . ر نقض ١٧٧/٤/٣ سنة ٣٨ ص ٥٥٠٥) .

١٧ - خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق. قضاء انحكمة الاستثنافية بالزام هيئة التأمينات الاجتماعية الني خسرت الدعوى المصروفات عن الدرجتين . لا خطأ . ( نقض ١٩٧٨/١٣/٣٠ طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ قضائية ) .

١٨ – القضاء في مصاريف الدعوى لا يستند الى طلبات الخصوم بصددها وانما تفصل فيها انحكمة من تلقاء نفسها عند اصدارها الحكم المنبى للخصومة وطبقا للقواعد التي نصت عليها المواد ١٨٠٤ ومابعدها من قانون المرافعات . ( نقض ١٩٧٩/١٣/١ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ١٧٧١ ) . ٩٩ ـــ اذ كان الطاعن ـــ المدين ــ لم ينازع في أن التطيد قد تم بناء على سند تنفيذى هو الحكم المشار الحكم المشار الحكم المشار المدين واقتصر على المنازعة في التنفيذ بمصاريف الدعوى الصادر بها الحكم المشار اليه والمفلد به اذ لم يتم تقديرها وفقا للقانون فهي منازعة في صحة التنفيذ بالسبة خزء من المبلغ المنفذ به لا يسوغ للطاعن ـــ وهو المدين الذي كان طرفا في اجراءات التنفيذ ـــ وقد فوت على نفسه طريق الاعتراض على المعداق بطريق رفع الدعون للبخأ على الاعتراض عليا بطريق رفع الدعوى المبدأة ببطلان الاجراءات . ( نقص ١٩٧٩/١٢/٣ مسة ٣٠ المعدد الثالث ص ٣٤٩٠).

 ٢٠ ــ دخول أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى. القضاء بها لمن كسب الدعوى.
 مناطه. أن يكون قد أحضر محاميا للمرافعة عنه. ( نقض ١٩٨٢/١١/١٤ طعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ قضائية).

 ۲۱ ــ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق وأن الزام الخصم بالمصاريف من آثار الحكم ضده في المنازعة . ( نقض ۱۹۸۳/۱۱/۳۰ الطعون أرقام ۱۷٤۷ ، ۱۷۶۸ ، ۱۷۵۸ لسنة ٥١ قضائية ) .

٣٧ ــ الرسوم المستحقة على الدعوى . الترام المدعى أصلا بأدائها . جواز تحصيلها من المحكوم ضده بعد صدور الحكم نهائيا . مباشرة قلم الكتاب لهذه الرخصة لا يعتبر اساءة لاستعمال الحق ولا يتعارض مع حجة الحكم النهائي الصادر لصالح المدعى . مادة ١٤ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤/٥/١٠ طعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٠ قضالة ) .

٣٣ ــ مصاريف الدعوى . ماهيتها . شموها للرسوم القصائية ومصاريف وأتعاب الخبراء والشهود واتعاب الخبراء والشهود واتعاب الخاماة وغيرها من المصاريف التي يتحملها الحصوم . النص على اعفاء بنك ناصر الاجتهاعي من الرسوم . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٦ ا لمعدل بالقانون ٥ لا لسنة ١٩٧٥ . مفاده . اعفاؤه من الرسوم القضائية فقط دون باقى عناصر مصاريف الدعوى . ( نقض ١٩٨٦/٧/١٧ طمن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٤ ـــ الحكم على الخصم بالمسروفات. شرطه . أن يكون ذا مصلحة شخصية في الخصومة بالاضافة الى خسارته الدعوى . مادة ١٩٨٨ مرافعات . ر نقض ١٩٨٨/٣/١٠ علمن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٥ قضائية ، نقض ١٩٧٨/١/١٧ سنة ٨ ص ٣٤ ، نقض ١٩٧٨/١/١٧ سنة ٢٠ ص ٣٤ ).

٥٧ ــ دعوى . اعقاء دعوى التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القصائية في جميع درجات الشاضي . مادة ، ١٧ قرار بقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا يحول دون تطبيق الأصل العام في شأن الالتوام بالمصروفات . ( نقص ١٩٨٦/٧/٣ طعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٥١ فعائلة ) .

٣٦ ــ اعفاء أموال وابرادات هيئة بنك ناصر الاجتاعي من جميع انواع العبرائب
 والرسوم . ليس من بينها المصاريف القضائية للدعاوى . مادة ١١ ق ٢٦ لسنة ١٩٧١ ومادة
 ١٨٤ مرافعات . ر نقض ٢/١٣/١٦ طمن رقم ٥٥٥٠ لسنة ٥١ قضائية ) .

٢٨ ــ لما كان النص في المادة (١) مكرر من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بانشاء صندوق الحدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقانون ٧ لسنة ١٩٨٥ على أن . يفرض رسم خاص أمام الحاكم ومجلس الدولة يعادل ضعف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال ويكون له حكمها وتؤول حصيله الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية ، يدل على أن المشرع قد جعل الرسوم القضائية الأصلية هي الأساس كان البرسم الخاص من حيث اساس الالتزام به ومداه ومقداره وأوجب أن يأخذ حكمها . وإذ فذا الرسم الخاص من حيث اساس الالتزام به ومداه ومقدارة وأوجب أن يأخذ حكمها . وإذ قضى كان البين من الأوراق أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استثنافيه في الدعوى ... قد تقضى بالغاء قائمة الرسوم الأصلية ... عن الدعوى ذاتها تأسيسا على أن قلم الكتاب اخطأ أسس تقدير قيمة العقار ، فإن الحكم السابق \_ إذ قضى بتاريخ ... بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعة على سند من سلامة الأمس ذاتها يكون قد فصل في النزاع على خلاف الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والحائز لقوة يكون قد فصل في النزاع على خلاف الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والحائز لقوة الأمر المقضى . ومن ثم يكون الطعن عليه بطريق النقض جائزا .

(نقض ١٩٩١/١٢/١٧ طعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٦١ قضائية)

٢٩ ــ دخول اتعاب المحاماة . ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه ان يكون قد أحضر محاميا للمرافعة فيها .

(نقض ١٩٩٣/١/٢٠ طعن رقم ٠٠ لسنة ٥٦ قضائية )

٣٠ ــ اعفاء وحدات التعاون الاسكاني من الرسوم القضائية المستحقة عن المنازعات الناشئة
 عن تطبيق احكام القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكاني . ليس من بينها

مصاريف الدعوى التي يدخل ضمنها مقابل اتعاب المجاماه مادة ٦٦ من القانون المذكور . مادة ١٨٤ مـ افعات .

( نقض ۱۹۹۳/۳/۱۱ طعن رقم ۲۰۰۱ لسنة ۵۹ قضائية )

وراجع حكم النقض الأخير الذي ورد تعليقا على المادة ١٨٦

### مادة ١٨٥

للمحكمة أن تحكم بالزام الخصم الذى كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها اذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه . أو اذا كان المحكوم له قد تسبب في اتفاق مصاريف لا فائدة فيها ، أو كان قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستدات القاطعة في الدعوى أو بمضمون تلك المستدات .

هده المادة تطابق المادة ٣٥٨ من القانون الملفي .

## الشرح:

الأصل ان خاسر الدعوى يلزم بمصاريفها وتلك هي القاعدة العامة المسموص عليها في المادة المادة المسموص عليها في المادة المادة الخالات التي أوردها في المادة المادة الحالات التي أوردها في المادة المادة الذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تحكم بالزام المحكوم له بالمصاريف كلها أو بعضها لأنه لم تكن هناك ضرورة لاقامة الدعوى ودفع مصاريف والما يعتد بالتسليم بالحق اذا جاء وليد رفع الدعوى به .

 ٢ ـــ اذا كان انحكوم له قد تسبب في انفاق مصاريف لا فائدة فيها ففي هذه الحالة يكون للمحكمة أن تحكم عليه بها .

٣ \_ اذا كان المحكوم له قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستدات القاطعة في الدعوى أو بعضمون تلك المستدات فاذا تين المحكمة أن المحكوم عليه لو اطلع عليها أو علم بأمر هذه المستدات لما نازع المدعى في دعواه ، فانه يكون فا أن تحكم بالزام المحكوم له في هذه الحالية بصاريف الدعوى كلها أو بعضها . ( مرافعات العشماوى الجزء الثاني ص ٧١٥) .

١ ... أساس الحكم بمصروفات التقاضى هو وفقا لنص المادة ٣٥٨ مرافعات حصول النواع في الحق الذي يمكم به فاذا كان الحق مسلما به ثمن وجهت البه الدعوى فغرم النداعي يقع على من وجهها . واذن فمني كانت الحكمة قد الزمت المدعى عليه بمصروفات الدعوى عن حصة في عقار طلب المدحى تثبيت ملكية لها ولم ينازعه فيها المدعى عليه دون أن تورد أسباب مسوغة لتحميل هذا الاخير بالمصروفات فان حكما يكون قاصر النسيب في هذا الخصوص قصوراً

يستوجب نقصه . ( نقص 70 نوفمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة النقص في 70 سنة الجزء الأول ص 80. قاعدة رقم 70.0 ) .

٧ ــ اذا كان الحكم قد أقام قضاءه بالزام الباتعة بمصروفات الدعوى المرفوعة عليها من المشترين بالثات التعاقد رغم تسليمها بطلبات المدعين على انها لم تكن قد وفت بالتزاماتها الا بعد حلول الأجل المحدد للتوقيع على العقد النهائي وبعد رفع الدعوى فان هذا القضاء صحيح لأنها هي التي تسببت في رفع الدعوى . ( نقض ٧٦/١٥/١٥ المرجع السابق ص ٦٥٦ قاعده 13٠٧).

٣ ـ لما كانت المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق تص على أن يحكم بمصاريف الدعوى على اختصم الحكوم عليه فيها وكان ما تشترطه المادة ٣٥٨ من القانون المذكور للحكم بالزام الحصم الذى كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها أن يكون الحق مسلما به من المحكوم عليه وإذ استد الحكم المطعون فيه في الزام الطاعين بمصروفات الدعوى التي اقاموها الالبات دفع المقابل الى أن مصلحة الضرائب قد وقفت منها موقفا سليا وهو أمر لا يعتبر بمجرده تسليما من المصلحة للطاعين بحقهم الذى حكم به فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعين المصاروفات على هذا الاساس فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ٢٧/٣/٣ سنة الاساس عاده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ٢٧/٣/٣ سنة الاساس عاده على هذا الاساس فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ٢٥/٣/٣ سنة العالم على هذا الاساس فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ٢٥/٣/٣)

٤ \_ دفع الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيا ، بالاضافة الى طلبها ارجاء قباس مساحة العقار المسيح الى وقت لاحق للحكم بصحة ونفاذ عقد السبع بمعرفة شخص معين حددته كاف للقول بأنها لم تسلم بالحق المدعى به \_ صحة الصاقد \_ قبل رفع الدعوى ولعدم اعمال مانصت عليه المادة ١٨٥٥ من قانون المرافعات في هذا الشأن ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزامها بالمصروفات بناء على أنها نازعت المطعون صده أمام محكمة أول درجة ، لا يكون قد خالف القانون أو أحطأ في تطبيقه وتأويله . ( نقض ١٩٧٧/٤/٣ ) .

ادا ادا كان المطعون صده وقت أن رفع دعوى بصحة ونفاذ عقد السع لم يكن قد وفي باقى النمن , وماكان يجوز له الزام الطاعات بنقل ملكية المسيح وهو لم يوف الجزء الاكبر المنبقى من النمن بعد أن خسر دعواه أمام محكمة أول درجة وقطع الاستناف شوطا بعيدا ثما كان يتعين معه على المحكمة الاستنافية ، وهي تقضى بصحة ونفاذ عقد المسيح بعد وفاء المطعون ضده بباقى النمن أن تلزمه بالمصروفات عملا بعص المادة ١٩٥٥ من قانون المرافعات الانه وان كان محكوما له فى الدعوى الا انه كان قد رفعها على اساس غير سليم لعدم وفائه بباق الثمن قبل رفعها فيسبب فى النماق مماريف لا فائدة منها ( نقض ١٣٧/١٩ معن رقم ١٣٧ لسنة ٨٤ قصائية ) .

٣ ــ شرط الحكم بالزام الخصم الذى كسب الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها اذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه حسيا تقضى المادة ١٨٥ مرافعات ، هو أن يكون التسلم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى . ( نقض ٧٦/١٢/٢٧ سنة ٧٧ ص ١٨٧٠ ) .
 عنقض ٣٩١/٢/١٣ طمن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٨ قضائية ) .

٧ ــ قضاء الحكم بالزام الباتع ــ الطاعن الاول ــ بمصروفات الدعوى رغم تمسكه بما جاء في عقد البيح من استلام المشترين لمستدات الملكية والتزامهم بمصروفات السجيل وبائه وباق الباتمين سلموهم توكيلا عنهم مصدق عليه للتوقيع نيابة عنهم على العقد الهاؤ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا الثابت في الاوراق واقام قضاءه على أن الطاعن الاول لم يقدم مايفيد الزام الآخرين بمصروفات الدعوى فانه يكون معيا بما يوجب نقضه . ( نقص ١٩٨٩/٧/١ الرام الآخرين بمصروفات الدعوى فانه يكون معيا بما يوجب نقضة . ( نقص ١٩٨٩/٧/١ العذان رقم ٨٩٨ لسنة ٥٩ قضائية ، و٣٩ لسنة ٥٧ قضائية ) . الطعنان رقم ٨٩٨ لسنة ٧ قضائية ) .

٨ ــ مصاريف الدعوى على من خسرها . الاستثناء . توافر احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ١٨٥ مرافعات . القضاء بعدم قبول دعوى الحياة المرفوعة من المطعون ضدها لاقامتها دعوى مستدة الى أصل الحق . وجوب الزامها بمصاريف تلك الدعوى . لا ينال من ذلك ضم الدعوين وصدر حكم واحد فيهما . علمة ذلك . ( نقض ٣٣ / ١٩٨٩ طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٣ قضائية ) .

## مادة ۱۸٦

اذا اخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات جاز الحكم بان يتحمل كل خصم مادفعه من المصاريف أو بتقسيم المصاريف ينهما على حسب ماتقدره المحكمة فى حكمها ، كما يجوز لها أن تحكم بها جيعا على احدهما .

هذه المادة تطابق المادة ٣٥٩ من القانون القديم .

# الشرح:

مهاد ماجاء بهده المادة آنه اذا بحبح الخصم في بعض ادعاءاته وفشل فى البعض الآخو جاز للمحكمة أن تقضى بالمقاصة فى المصاريف ومعنى ذلك أن تحكم بأن يتحمل كل خصم مادفعه من المصاريف بغير أن يرجع بها على خصمه ويجوز للمحكمة أيضا بدلا من أن تعمد للمقاصة أن تقسم المصاريف بين الحصمين على حسب ماتقدره فى حكمها وذلك بالزام من خسر بعض طلباته ثلثى المصاريف أو ربعها مثلا ويتحمل الخصم الثانى بقيتها وهذه الطريقة فى احساب المصاريف ادق وأعدل من المقاصة اذ يمكن بواسطتها تحميل من خسر الدعوى الجزء المتاسب تماما مع ماحكم عليه به من طلبات . ويجوز للمحكمة بدلا من المقاصة أو التقسيم أن تحكم بالمصاريف كلها على أحدهما . ( مرافعات العشمارى الجزء الثانى ص ٧١٦)

وفى حالة مااذا اخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات ورأت المحكمة اجراء المقاصة فى المصاريف فانها تأمر ايضا باجراء المقاصة فى اتعاب المفاماه ، وكذلك الشأن اذا تصالح الحصوم فى المدعوى ونزل كل منهما عن جزء من حقه فانه يجوز لها أن تقضى باجراء المقاصة فى اتعاب المجاماة مادام أنها انتهت الى اجراء المقاصة فى المصاريف .

## احكام النقض :

١ ـ نص المادة ٣٥٩ مرافعات صريح في أن الأمر بالنسبة لمصاويف الدعوى جوازى

متروك تقديره للمحكمة اذا اخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات فلها أن تلزم كل خصم مادفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعا على أحدهما فاذا كانت محكمة الاستناف قد ألزمت كلا من طرقى الخصومة بنصف المصروفات الاستنافية دون المصروفات الابتدائية رغم تعديلها الحكم المستأنف فانها تكون قد جاوزت حدود الحق المخول لها قانونا . ( نقض ٢٢ اكتوبر صنة ١٩٥٩ المكتب الفنى صنة ١٠ ص ٥٨١ ) .

٧ ــ اذا رفع احد المُحترين دعوى باثبات التعاقد وعرضوا على البائع باقى الثمن ثم أودعوه خزانة انحكمة مقيدين صرفه بقيود من بينها شطب تسجيل على جزء من الأطيان الميعة ورفعت البائعة دعوى فرعية بأحقيتها في صرف باقى الثمن فيما زاد على هذا الجزء فنازعها المشترون فانه لا تناقض بين الحكمين بالزام البائعة بمصروفات الدعوى الأصلية مادام أنها لم تكن قد قامت بالنزاماتها الا بعد انقضاء الميعاد الذي حدد لتحرير العقد النهائي وبعد رفع الدعوى وبين الحكم بالزام المشترين بالمصروفات المناسبة للمبلغ المقضى بصرفه في الدعوى الفرعية متى كان قد ثبت للمحكمة ان منازعتهم في صرفه كانت على غير أساس. ( نقض ١٩٥٠/١٠/١٩ مجموعة النقض في ٧٥ سنة الجزء الأولى ص ٢٥٠ قاعدة ١٥).

۳ — اخفاق كل من الخصين في بعض طلباته . للمحكمة الزام كل خصم بما دفعه من مصروفات الدعوى أو تقسيمها بينهما على أى أساس تراه أو الحكم بها جميعا على أحدهما .
 ر نقض ٥/٩/٤/٦ منذ ٢٥ ص ١٩٧١ ، نقض ١٩٨٣/٥/٣١ الطعنان رقمان ١٤٠٨ .
 ١٨٦١ لسبة ٥٣ قضائية ) .

٤ \_ النص فى المادة ١٩٨٦ من قانون المرافعات \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ يدل على ان الامر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازى متروك تقديره للمحكمة اذا اخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات ، فلها ان تلزم كل خصم مادفعه من مصروفات للدعوى أو تقسمها ينهما على احداها ، الا أنه لايكفى حتى يكون الحكم صحيحا أن يكون للمحكمة الزام أحد الخصمين بالمصاريف واغا العيرة بما أسست المحكمة قضاءها عليه ، لما كان ذلك وكان حكم عكم الدرجة الاولى قد استند فى الزام الطاعن المعارفات الى نص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات أنه كسب جانبا من طلباته ، فانه يكون قد اخطم المطعون فيه دون أن يرد على مااثاره الطاعن فى هذا الحصوص ، فانه يكون فضلا عن خطته فى القانون قصر البيان . ( نقض ١٩٧٩/١٣/١٨ سنة ١٩٧٩/١٣/١٨ . ( نقض ٣٩٩) .

الحكم بالمساريف لا يستند الى طلبات الخصوم أو قيام تضامن بينهم أو إستقلال كل منهم عن الآخر إنما تقضى به المحكمة طبقا المقواعد القانونية التى نصت عليها المواد ١٨٤ وما بعدها من قلوم المدارة التي أصدرت الحكم بأمر وما بعدها من قلده الموادق التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها صاحب المصلحة فى ذلك ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قضى على الطاعين بالمصاريف لأنهم خسروا الطعن بالاستثناف فهذا حسبه دون أن يكون لزاما عليه أن يحدد نصيب كل محكم عليه .

( نقض ۱۹۹۱/۱/۲۳ طعن رقم ۸۲۲ لسنة ۵۱ قضائية )

## مادة ۱۸۷ مادة ۱۸۷

حجم بمصاريف التدخل على المتدخل اذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله أو برفض طلباته .

هذه المادة تطابق المادة ٣٦٠ من القانون القديم .

# الشرح :

هذه المادة تعالج حالات التدخل الانضمامي أو الهجومي فتلزم المتدخل بمصاريف دعواه اذا لم يقبل تدخله أو قضي برفض طلباته وذلك على اعبار أنه في هذه الحالة يكون قد خسر دعواه اما اذا حكم بقبول التدخل اللهجرة في هذه الحالة بما يحكم به في دعوى المتدخل غير أنه بالنسبة لمصروفات التدخل الانضمامي تقد ذهب رأى الى أن المتدخل يتحمل دائما مصاريف تدخله سواء حكم لمن تدخل منضما اليه أو حكم ضده وذلك باعبار أنه اتما قصد بتدخله رعاية مصلحته هو ولا محل لالزام المحكوم عليه بمصاريف اضافية لم تكن له يد فيها وذهب المرأى الآخر الى أن المحكوم عليه يتحمل مصاريف التدخل عملا بالقاعدة وتحقيقا لمقتضيات المعدالة . ( راجع في تأييد الرأى الأول مرافعات العشماوي الجزء الثاني ص ١٤٧ وراجع في تأييد الرأى الثاني مرافعات الدكتور أبو الوفا ص ١٨٧١ وقد ناصرت محكمة النقض الراى الاول .

## المصروفات بالنسبة للخصم المدخل:

وبالنسبة لذلك الذى يدخل في الدعوى للحكم في مواجهته فانه يجب التفرقة بين أمرين الأول وتندرج تحته ثلاثة فروص هي الا بحصر أثناء نظر الدعوى او يحضر ولا ينازع من أدخله او يحضر ويسلم لمن أدخله بطلباته ففي هده الحالات لا يجور الرامه نشيء من المصاريف والاعم الثاني أن يحضر وينازع من أدخله فالأمر لا يعدو أيضا هرضين الاول أن يقضي لصالحه وفي هذه الحاله ايضا لا يلزم بشيء من المصروفات والثانيه ان يقضي برفض منازعته وحيتذ لا مناص من الزامه بالمصروفات كلها او بعضها حسيا تقدره المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها .

## احكام النقض:

١ \_ اذا كان الخصم المتدخل في الدعوى ليس له طلبات مستقلة واتما انضم الى المدعى فيها فلا يكون ملزما بأداء رسم الدعوى الا اذا لم يكون هذا الرسم قد حصل من المدعى . ( نقض فلا يكون ملزما بأداء ١٩٥٤ عموعة التقض في ٣٥ سنة الجزء الأول ص ٣٥٧ قاعدة ٢١٨) .

 ٧ ــ مصاريف الدعوى يحكم بها على اختصم الذى الزم بالحق المتازع عليه . الحصم المدخل للحكم فى مواجهته الذى لم يكن له شأن فى النزاع . عدم جواز الزامه بالمصروفات ( نقض ١٩٧٣/٣/٨ سنة ٢٤ ص ١٧٥٥)

٣ ــ ادخال الطاعنة في الدعوى لنحكم في مواجهتها - منازعتها في الدعوى . أثره . وجوب

الزامها بالمصروفات عند القضاء ضدها في المنازعة . ( نقض ١٩٧٨/١/١٧ طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ قضالية )

وقد رأينا أن نتعرض للمصروفات في بعض الدعاوى التي اثارت اختلافا كبيرا في المحاكم . اولا : مصاريف دعوى صحة التعاقد :

إلى مصاريف دعوى صحة التعاقد تخضع للمبادئ المتقدم، الا انعا لا حظاء أن بعض الإحكام جرت على الدائع ولم يحضر الإحكام جرت على الدائع ولم يحضر الإحكام جرت على الدائع ولم يحضر الأخير او حضر ولم يبد دفاعا فانها تحكم بصحة العقد غير أنها تلزم المشترى في هذه الحالة بالمصاريف وتقيم قضاءها على خله لم يقيم دليل على أن المدعى عليه ( البائع ) تخلف عن الوفاء بالتراه ، غير أن هذا الحكم غير سديد في صحيح القانون ، ذلك أنه اذا أزاد البائع أن يوعه فدمت بنقل الملكية والعوقيع على العقد النهائي تعين عليه أن يوجه انذارا للمشترى من وقت اعلائه بصحيفة الدعوى ينبه عليه فيه أنه لم يتأخر عن الوفاء بالتزاهه وأنه على استعداد للوفاء به ويسجل على المشترى تقصيره في تجهيز العقد النهائي بدليل أنه لم ينبه عليه بالتوقيع عليه أو يحدد له اجلا لذلك .

واذا رفع المشترى دعوى بصحة ونفاذ العقد والتعويض ومن ناحية أعرى طلب البائع رفض الدعوى بشقيها وأقام دعوى فرعية بالفسخ وقعنت المحكمة بصحة ونفاذ العقد وبرفض طلب الدعوى بشقيها وأقام دعوى فرعية بالفسخ وقعنت المحكمة بصحة ونفاذ العقد و ولا فض ولله برفض التعويض ويكون الهائم فذ اعفق في طلب القسخ ونجح المشترى في طلب صحة التعاقد ونجح المائع في طلبه برفض التعويض فانه يجوز للمحكمة أيضا بدلا من أن تعمد للمقاصة أن تقسم المصاريف بين الخصمين على حسب ماتقده في حكمها وذلك بالزام من خسر بعض طلباته ثلثي المصاريف أو ربعها مثلا وتحمل الخصم الثاني باقيها وهذه الطريقة في احتساب المصاريف حكم اسبق أن ذكرنا حد أدق واحدل من المقاصة اذ يمكن بواسطتها تحميل من خسر الدعوى الجزء المناسب تماما مع ماحكم عليه به من طلبات وكل ذلك ماهو الا اعمال لنص المادة ١٨٦٦ مرافعات.

# احكام النقض:

 1-عدم تسليم المدعى عليهم ف دعوى صحة التعاقد باخق المدعى به قبل رفع الدعوى . القضاء بالزامهم بالمصروفات . لا خطأ . ( نقض ١٩٨٨/١١/٢٤ طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٥٥ قضائية ) . .

 ٧ ــ رفض دعوى صحة التعاقد . وفاء المشترى بباق ائمن اثناء نظر الاستناف . الحكم بطلباته . وجوب الزامه بالمعروفات . المادتان ١٨٤ ، ١٨٥ مرافعات . (نقض ١٩٨٩/٣/٣٠ طعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٧٨/١٧/٧٧ سنة ٢٩ ص ٢٠٤٠) .

" ــ قضاء الحكم بالزام البائع ــ الطاعن الأول ــ يمسروفات الدعوى رغم تمسكه بما جاء
 في عقد الميح من استلام المشترين لمستدات الملكية والتزامهم بمصروفات التسجيل وبأنه وبائى
 البائمين سلموهم توكيلا عنهم مصدق عليه للتوقيع نيابة عنهم على العقد النياق مخالف للثابت

بالأوراق ( نقض ۱۹۸۹/۷/۱۱ الطعان رقبا ۳۹۵ لسنة ۵۷ قضائية ، ۲۷۹۹ لسنة ، قضائية ) .

# مصروفات دعوى صحة التوقيع :

أجازت المادة 60 من قانون الاثبات لكل متصلك بورقة عرفية أن يوفع دعوى تحقيق الخطوط الاصلية وهي مايطلق عليها دعوى صحة التوقيع بدون أن تكون هناك دعوى متعلقة بأصل الحقق وقبل حلول أجل الدين وهنا يثور البحث عن الملزم بمصروفاتها .

والاجابة على هذا السؤال تقتضى التعرض لفروض اربعة لا يتجاوزها البحث ، الأول أن يحتر المدعى بمعاريفها عملا بلدى بمعاريفها عملا بلدى بمعارفها عملا بالمدة هرا الذعى بعد المدعى بمعارفها عملا وبالتالى فهو الذى تسبب فى انفاق مصارفها قبل حلول اجل الحقى دون معارضة من المدعى عليه وبلوذ وبالتالى فهو اللدى تسبب فى انفاق مصارفها والقرض الثانى ان يحضر المدعى عليه وبلوذ بالسمت ، وفي هذه الحالة ابعنا بلزم المدعى بالمصارف كالفرض السابق ، والفرض الثانى ان بحضر المدعى عليه وبلوذ بحضر المدعى عليه وبطعن على المقد بالانكار او النزوير فان اخفى في طعنه الزم بالمصارف والفرامة التي نص عليه القانون وان أقلح الزم المدعى المصارف، اما الفرض الرابع فهو الا يحتى عو المدى عليه وقد اختلفت المحاكم في هذا المدعى هو المدى بادر برفعها قبل اوانها وعدم حضور المدعى عليه لا يعنى معارضته ومن ثم فان المدعى هو المدى بادر برفعها قبل اوانها وعدم حضور المدعى عليه لا يعنى معارضته ومن ثم فان المدعى هو الذى يترب بيا عملا بالمادة ١٩٨٥ مرافعات أن بندى عليه لا عن عاصل المحل الحل الحل المحل ال

# المصاريف الفعلية في دعوى الاخلاء اذا سدد المستأجر الاجرة :

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على انه و لا يمكم بالاخلاء اذا قالم المستاجر قبل القفال باب المرافعة في المدعوى باداء الأجرة وكافة ماتكبده المؤجر من تكاليف ونفقات فعليه و ومؤدى هذه المناذة انه اذا رفع المؤجر دعوى بالاخلاء امام المحكمة لعلم صداد الأجرة فحضر المستأجر وصدد الأجرة ومعها المصاريف الفعلية قضت المحكمة برفض الدعوى ولكن الجدل ثار بشأن تفسير عبارة المصاريف الفعلية ومن الذي يقدرها وهل يستقل بتقديرها المدعى ما دن ذلك امر متروك للمحكمة وكيف تقدرها وهل يجوز لها أن تقدرها قبل ان تقضي الدعوى فقد حدث امام احدى الحاكم أن حضر المستأجر في دعوى اخلاء ودفع الأجرة المتأخرة ورسو المدعوى وطلب رفض الدعوى الآن المؤجر رفض قبول هذا المبلغ بمنعوى انه ينقصه اتعاب الممامة وابرز عقد الركالة الذى ابره مع محاميه لماشرة الدعو عنانا المبلغ بمنعي متضمنا مقامة اتعابه بمبلغ الفي حديد وتمسك يطلب منازع الاداذ اول المستأجر هذا المبلغ على سند من انها مصاريف فعليه إذ ماكان يستطيع ان يرفع دعواه بغير محام وبالتالي قان من حقه أن يتقاضاها فنازع المستأجر في

احقية المؤجر في هذا المبلغ محتجا بأن العقد لا حجية له عليه وان الأتعاب التي وردت به مغالى فيها وابدى استعداده لدفع مبلغ خمسون جنيها فرفض المؤجر العرض فاودع المستأجر هذا المبلغ خزانة المحكمة وهنا يتور البحث عن حقيقة المصاريف الفعلية .

لا جدال في أن أتماب أغاماة تدخل في مصاريف الدعوى وبالتالي فأن المستأجر ملزم بها ولا يقدح في ذلك أن الحكمة حينا تصدر حكمها في الدعوى فأننا تقضى بأتماب المحاماة ، أذ أن هذه الأتماب أغامات أن نقابة أغامين ولا يستفيد منها المؤجر شيئا فضلا عن أنها لا تمثل الأتماب النميلة أذ يجوز للمحكمة أن تقضى بالحد الأدني للأتماب التي فرضها القانون ، الا أنه يحبن على المؤجر أن يطلبها صراحة باعتبارها مصاريف فعلية ولا يكفى في ذلك ماورد في صحيفة الدعوى من الزام المستأجر المصروفات واتماب المحاماة لأن هذه العبارة أنما تنصرف الى تلك التي نصر عليها قانون المرافعات .

ولا جدال في ان المحكمة هي التي تستقل بتقدير المصروفات الفعليه ونص المادة 10 سالفة الذكر لا يسلب القاضي سلطة تقديرها وانما طلب منه فقط عند تقديرها ان تتلاءم مع المصاريف التي تحملها المؤجر، وبالتالى فله ان يقدر اتعاب المحاماة التي تحملها المؤجر فعلا بمبلغ مائتي جيه وان يطرح ماجاء بعقد الوكالة الذي ركن اليه المؤجر، واذا كان السداد امام المحكمة الاستئنافية فعليه ان يقدر اتعاب المحاماة عن المدرجين سواء كان الحامى الذي باشر الدعوى امام محكمة الاولى هو نفسه الذي باشر الدعوى امام محكمة الاولى هو نفسه الذي باشرها امام المحكمة الاوستنافية ام انه غيره.

وتأسيساً على ماتقدم فإن المحكمة تقضى في النزاع الماثل بالاخلاء مادام آنها رأت ان مقابل العرب الخاماة الذي او دعه المستأجر الحريص أن اتعاب الخاماة الذي او دعه المستأجر الحريص أن يدقق النظر في قيمة المبلغ الذي يو دعه على ذمة اتعاب الخاماة حيى لا يجد نفسه مطرودا من المسكن بسبب مبلغ بسيط يمثل الفرق بين مااو دعه وماقدرته الحكمة في ، محصوصا اذا كان الإيداع أمام محكمة الدرجة الثانية .

وتما هو جدير بالذكر ان نص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ بعتبر في تقديرنا خروجا على الأصل المنصوص عليه في المواد ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ من قانون المرافعات اذ لم يشترط المشرع فيها على انحكمة أن تقضى بالمصاريف الفعلية على الملزم بالمصاريف بل ترك لها مطلق الحرية في تقديرها دون قيد وأجاز لها أن تقضى بالحد الادني لأتعاب المحاماة .معأنها تعلم يقينا أن الخصم تكبد أضعافا مضاعفة لما قدرته .

## احكام النقض:

الستأجر المتخلف عن صداد الأجرة الحكم بالحلاؤه. شرطه. صداد الاجرة المستحقة حتى قبل قفل باب المرافعة وماتكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعليه. مادة ١١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. المصاريف الرسمية المصوص عليها في المادة ١٨٤٤ مرافعات لا تمثل المصاريف الفعلية. و نقص ١٩٧٧/١١/١ لسنة ٥٠ قضائية).

### مادة ۱۸۸ مادة ۱۸۸

يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات مقابل النفقات الناشتة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد .

ومع عدم الأخلال بالفقرة السابقة يجوز للمحكمة عند اصدار الحكم الفاصل ف الموضوع أن تحكم بغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تجاوز ماتني جنيه على الحصم الذي يتخذ إجراء أو يبدى طلبا أو دفعا أو دفاعا بسوء نيه . التعلمة :

هذه المادة حدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ اذ كانت الغرامة التي تقضى بها المحكمة قبل التعديل والواردة بالفقرة الثانية في أحدى الحالات التي بينتها لا تقل عن جنيين ولا تجاوز عشرين جنيها فزادها المشرع في حديها الأدني والأقصى إلى عشرة أمثالها فأصبحت لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مالتي جنيه وقد برر ذلك باتخفاض قيمة العملة

والمقصود بسوء النيه فى هذا المقام أن يكون الخصم وهو يتخذ اجراء أو طلبا أو دفاعا عالما إلا حق له فيه واتما قصد بابدائه بمبرد تعطيل الفصل فى الدعوى أو الاضرار بالحصم الآعر . ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الحالى وقت صدوره ) .

# الشرح :

من المقرر أن مصاريف المدعوى تقدر على اساس المصاريف الاساسية اللازمة قانونا لرفع الدعوى والسير فيها وان الخصم انحكوم عليها يتحملها لأن القانون يلزمه بذلك تحقيقا لمتصيات العدالة وهو لا يتحمل المصاريف على مبيل التعويض عن الضرر الذي لحق خصمه من جراء منازعته له لأن اخفاق الشخص فيما يدعيه لا يعتبر في ذاته ، دليلا على خطته موجبًا لمستوليته غير أن الخصم يكون مستولًا عن الضرر الذي يلحقه بخصمه اذا وجه اليددُّعويأو دفع قصد به الكيد له لأنه في هذه الأحوال ينقلب حق الالتجاء الى القضاء أو حق انكار الدعوى الى أغيثه وكما يكون الكيد عند الادلاء بطلب أو دفع يكون عند رفع طعن في حكم أو عند اتخاذ اجراء من اجراءات التنفيذ أو عند اصدار أمر من قاض الامور الوقتية أو من غيره أو عند تنفيذه الأمر عملا بالمادة ١٨٨ وانما يشترط للحكم بالعويضات أن يكون القصد من توجيه الدعوى أو الدفاع هو مجرد الاضرار بالخصم والتنكيل به ومشاكستدوأمر تقدير الكيد متروك لمطلق تقدير المحكمة الستتجه من ظروف كل قضية فاذا كان للخصم ذريعه تبرر دعواه أو انكاره أو كانت له شبهة على الاقل تسوغ مسلكه فلا مؤاخله عليه ، ويلاحظ أن المحكمة تستد عند تقدير الكيد الى حكم المادة الخامسة من القانون المدنى التي تتولى سرد حالات سوء استعمال الحق والتي يتعين بسط تطبيقها على فروع القانون . ومن المقرر فقها وقضاء انه يجوز التعويض عن الضرر الادبي الناتج عن طلب أو دَفَعَ كَيْدَى الا انه لا يُحكم بالتعويض الا بناء على طلب المضرور عملا بالقواعد العامة.واذا تعدد من وجه الدعوى أو الدفاع الكيدي جاز الحكم عليم هيما بالتضامن في التعويضات وذلك

عملا بنص المادة ١٦٩ مدنى و يشترط لكي تحكم المحكمة بالتعويض عن الدفاع الكيدى أن تكون عنصة بذلك احتصاصا متعلقا بالرظيفة واختصاصا نوعيا لأن هذا وذاك من النظام العام فاذا طلب التعويض أمام محكمة جزئية فلاتختص الااذا كانت قيمته لاتزيسد على خمسة آلاف جنيسه ولسو كانت هي المحكمة التي اتخذ الاجراء التعسفي امامها لان الاختصاص القيمي أصبح متعلقا بالنظام العام واذا اتخذ الاجراء التعسفي أمام محكمة الدرجة الاولى وتراخي الخصم في طلب التعويض عند ثم استونف الحكم الصادر منها فلا يملك الخصم طلب التعويض في الاستثناف بل عليه أن يتقدم بطلبه أمام محكمة الدرجة الاولى حتى تستفذ المحكمة ولايتها بصدده وحتى لا يفوت الخصم على خصمه درجة من درجات التقاضي وحتى تفصل في طلب التعويض عن الاجراء التعسفي ذَات المحكمة التي اتخذ امامها اما اذا اتخذ الاجراء التعسفي في الاستثناف كأن رفع استتناف كيدى مثلا فان ألمحكمة التي تنظر التعويض عنه هي محكمة الدرجة الثانية . وجدير بالاشارة أن المحكمة لا تتبين الكيد أو سوء النية الا بعد الفصل في موضوع الدعوي ومن ثم اذا انقضت الخصومة بغير حكم في الموضوع كما اذا صدر فيها حكم بعدم الاختصاص فلا تملك المحكمة الفصل في طلب التعويض عن الدعوى الكيدية ويكون للمضرور أن يرفع دعوى مبتدأة امام المحكمة المختصة مطالبا بتعويض عن الضرر الذي لحق به نتيجة الكيدية . ولا يتصور الزام المضرور بالادلاء بطلب التعويض على صورة طلب عارض أثناء نظر الدعوى الأصلية ولو كان مؤسساً على أسباب قائمة أثناء نظرها لان الادلاء بالطلبات على صورة عارضة هو استثناء من الأصل العام . ( نظرية الاحكام للدكتور أبو الوفا ص ١٦٦ ) .

وقد اختلف الشراح في تحديد المحكمة اغتصة نوعيا وعمليا بالحكم بالتعويض المنصوص عليه في هذه المادة فذهب رأى الى أن المادة تقرر قاعدة اختصاص تجعل المحكمة التي رفع اليها الدعوى أو ألبدى أمامها الدفع الكيدى هي وحدها المتصفة بطلب التعويض عنه فلا يخضع طلب التعويض لقراعد الاختصاص النوعي أو ألبدى الملهمة أمام محكمة أول درجة كانت هي المختصة بطلب التعويض عنه سواء بطلب عارض أو دعوى أصلة ولا يجوز رفعها أمام عكمة اللدرجة الثانية المنظر أمامها الطمن في الحكم الاصلي وكذلك الشأن فيما لو أبدى المدفع عكمة المدرجة الثانية فائه لا يجوز تقديم طلب التعويض الى محكمة الدرجة الاولى ( نظرية أمام عكمة المدرجة الاولى ( نظرية الاحكام للدكور أبو الوفاص ١٦٠ المدرجة التي تعظر الدعوى أو الدفاع الكيدى في صورة للخصم في الالتجاء بطلب التعويض الى انعالمة المتعويض على المدالمة المتعويض طلب فرعي ولكن ذلك لا يجرم طالب التعويض من حقة في رفع دعوى التعويض طبقا للقواعد المامة في الاختصاص . ( مرافعات العشماوى الجزء الثالي هامش بند ١٩٨٩ ) .

وقد شايعنا الرأى الاعير في الطبعات السبع السابقة من هذا المؤلف على سند من أن طلب الصويف في هذه الحالة هو من قبيل الطلبات العارضة التي يبديها الحصم التماء نظر الدعوى فان فات الحصم ابداء طلب العارض أثناء نظر الدعوى فان هذا لا يمنعه من أن يبدى الطلب العارض بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة وقد ايدت محكمة النقص هذا الاتجاه فقصت بان جواز الحكم بالتعويض المصموص عليه في هذه المادة لا يحول بين المصرور ورفع دعوى التعويض وفقا للقاوعد العامة وفي المحموم عليه في هذه المادة والمحمد وفع دعوى التعويض وفقا للقانون المدنى وتأسيسا على هذا الحكم فان من حقه رفع دعوى التعويض وفقا للقواعد العامة في الاختصاص .

واذا ألكر خصم ورقة نسبت اليه أو طعن فيها بالتزوير وقضي بصحة الورقة وجب الحكم عليه بالتعويض ... اذا طلب خصمه ذلك ... لأن لا علر له في أن ينكر ورقة وقع عليها بفسه . غلاف مااذا كانت الورقة المطمون فيها بالانكار أو التروير ليست صادرة من المنكر أو الطاعن كما اذا كانت صادرة من مورثه أو من سلفه وكان يجفي التوقيع عليه عن اسندت له فلا هزاعله عليه ان هو انكرها أو طعن فيها بالتروير حتى ولو قضي بصحة الورقة . وإذا اعتمد خصم على ورقة تين أنها مزورة كان سيء النية الا إذا ألبت انه وقت استعمالها لم يكن عالما يعيها كما لو كان قد تين أنها مزورة كان سيء النية الا إذا ألبت انه وقت استعمالها لم يكن عالما يعيها كما لو كان قد تلقاها من المغرب وإذا لبت ان الدعوى ليست الا تجديدا لنزاع سبق الفصل فيه أو الصلح فيه وجب الحكم على المنافق المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة الأحكام المنافقة المنافقة المنافقة الأحكام المناورة الخراء الخدى المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الأحكام المناورة الوقا ص ١٣٤٤.

# احكام النقض:

١ -- حق الانتجاء الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تتبت للكافة الا انه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله استعمالا كيديا ابتخاء مضارة الغير والا حقت المسألة بالتعويض وسواء في هذا الحصوص أن يقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية طللا أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توفر نية الاضرار وقصد الكيد لدى الطاعن بطله اشهار افلاص المطعون عليه فحسبه ذلك ليقوم قضاؤه في هذا الخصوص على أساس سليم . ( نقض ١٩٥٩/١٠/٥ على مجموعة المكتب الفني المسنة العاشرة ص ١٩٥٥) .

٧ — الانكار الكيدى هو حقيقة قانونية تقوم على اركان ثلاثة اوغا خروج المنكر بانكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة خصمه وثانيا كون هذا الانكار ضارا فعلا وثالثها كون الضرو . الواقع قد ترتب فعلا على هذا الانكار وبينهما علاقة السبية فالحكم الذي يقعني بمسوليته خصم عن الاضرار الناشئة عن انكاره اذ اقتصر على القرير بصدق مزاعم المدعى في ادعاته بأن الانكار كيدى ولم يوازن بينها وبين دفاع المدعى عليه ولم يعن بايراد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التي يصح استخلاص الكيدية منها بمعناها القانوني يكون حكما معيا . ( نقعني ١٩٧٩ العادي عليه وقم ١٩٧٤ . .

٣ ــ ان الاجابة على الدعوى باتكارها هي في الأصل حق مشروع لكل مدعى عليه يقطعى به الزام خصمه باثبات مدعاه إذان سعى باتكاره في رفع الدعوى وخاب سعيه فحسبه الحكم عليه بالمساريف بالتطبيق لنص المادة ١٤٤ م وافعات أما القالم المادة ١٩٥٧ مرافعات أما اذا أساء استعمال هذا الحق باتفادى في الإنكار أو بالتغالي فيه أو بالتحيل به ابتفاء مضارة خصمه فان هذا الحق ينقلب عبيثه تميز للمحكمة طبقا للمادة ١٩٥٥ مرافعات ( اهلى ) المقابلة للمادة ١٩٥٥ مرافعات ( اهلى ) المقابلة للمادة ١٩٥٧ مرافعات ( اهلى ) المقابلة للمادة ١٩٥٠ مرافعات و العلى عليه بالتعويضات مقابل المصاريف التي تحملها خصمه بسوء فعلد هو ( حكم النقض السابق )

٤ ــ متى كانت المحكمة قد استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها ان دعاوى الاسترداد التى رفعت من الهير وقشى فيها جما بالرفض كانت دعاوى كيدية أقيمت بايعاز من الطاعن والتواطق معه اضرارا بالمطعون عليه كم استدلت على كيدية الدعاوى التى رفعها الطاعن على المطعون عليه بمضيه فى التقاضى رغم رفض جميع دعاويه السابقة وباستمراره فى اغتصاب الأطيان موضوع النزاع رغم الأحكام المتعددة الصادرة عليه فانه يكون فى غير محله النعى على حكمها بالقصور فى بيان ركن الحطأ فى مسئولية الطاعن . ( نقض ٢٠٤/١٥ المرجع السابق ص ٩٧٧ قاعدة رقم ٧٧) .)

بطلان الاجراء لا يستبع حيا المساءلة بالتعويض الا اذا ترتب عليه لمن وقعت الخالفة في حقد ضرر بالمعي المفهوم في المستولية التقصيرية ومن ثم لا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٣٥ مرافعات الذي يتمخص في ثبوت تخلف الهابة من الإجراء الجوهري الذي نص عليه المشرع اذ أن الضات المدى شرط لترتيب بطلان الأجراء وعلم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض.
 انفض ١٦ نوفمر سنة ١٩٦٥ لمكتب الفني السنة السادسة عشرة ص ١٩٥٥ ).

٦ — لا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق ابتفاء الاضرار بالخصم، انحرافه عن الحق ابتفاء الاضرار بالخصم، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في نسبة الحطأ لى الطاعن الى مالا يكفى لاثبات المحرافه عن الحق المكفول في التقاضي والدفاع الى الكيد والعنت واللدد في الخصومة فانه يكون فضلا عما شابه من القصور قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١٩٧٧/٣/٣٨ طعن رقم ٤٣٨ لسنة قصالية ) .

٧ ... من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الالتجاء الى القضاء من الحقوق المكفولة للكافة فلا يكون من استعمله مستولا عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير الا اذا اتحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير وأن وصف محكمة الموضوع للأفعال المؤسس عليها طلب التعويض بأنها خطأ أو ليست كذلك هو من المسائل التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول قد أسس طلب الحكم بالزام المطعون ضده الاول بالتعويض المطالب به على أن الأخير قد اختصمه في الدعوى رغم عدم وجود اية علاقة له بموضوع النزاع سوى أنه كان محاميا لاحد اطرافها ودون أن يوجه أية طلبات آليه فيها واقتصر على القول بصحيفة ادخاله بأن ، القصد من اعلان المدعى عليه الثالث ( الطاعن الاول ) أنه هو الرأس المدبرة والمفكرة ويدير الامور ويساعد باقى الشركاء بخبرته وهو أيضا الذي يقوم بتوجيههم للاستيلاء على ملك خسة مواطنين بطرق منافية للقانون ومخالفة للنظام العام وملتوية و وذلك بعد مانسب بصحيفة الادخال الى من أسماهم بالشركاء ، ارتكاب جريمة تزوير بيانات مساحية وأوراق أحرى كما أورد بمذكرتين قدمتا منه أن الطاعن الاول يساعد موكله الخصم الاصلى في التزوير . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتبى الى تأبيد حكم محكمة أول درجة على سند من قوله بأن البادي من ظروف الدعوى وملابساتها ان المستأنف عليه ( المطعون ضده الاول ) لم يكن الا في موقف المدافع عن حقوقه المهددة بالضياع وهو في استعماله لحقه في الدفاع. عن نفسه وماله لم يعمد الى التشهير بالمستأنف ( الطاعن الاول أو النيل منه وهو أيضا لم يتجاور الحدود التي يجب عليه التزامها في سلوكه في مقاضاة من يرى له مصلحة في مقاضاته سواء باختصامه أمام القضاء ... ذلك أن حق التقاضي وحق الشكوى مكفولان للجميع ولا على متقاص أو على شاك ، طلما أنه لم يتجاوز حدود الذفاع عن نفسه وماله ولم يعمد الى تجرد الكيد الى خصمه أو مجرد الشهير به أو النيل منه ، ومافعله المستأنف عليه ( المطعون ضده الاول ) حسبما تنبىء عنه طروف المدعوى وملابساتها الا استعمالا لحقه في التقاضي وفي الشكوى دون تعمد الاصرار بالمستأنف ودون انحواف عن السلوك المألوف في مثل هذه الظروف والملابسات التي استظهر منها عدم توافر سوء المطعون فيه لم يفصح عن ماهية هده الظروف والملابسات التي استظهر منها عدم توافر سوء القصد لذى المطعون ضده الاول في ادخال الطاعن الاول خصما في الدعوى وأن ماوجهه اليه مناوات لا يشكل قذفا أو سبا في حقه نما يعجز محكمة النقض عن مراقبة الوصف القانوني مناوات لاعد خطأ موجها لمستولية فان الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسييب بما يوجب نقضه في هذا الخصوص . ( نقض ١٩٨١/١/١٨ طعن رقم قصائية )

٨ ــ كن كان الدفاع فى الدعوى حقا للخصم الا أن استعماله له مقيد بأن يكون بالقدر اللاقتضاء حقوقه التي يدعيها والزود عنها فاذا هو انحرف استعماله عما شرع له هذا الحقى أو تجاوزه بنسبة أمور شائنة لغيره ماسة باعتباره وكرامته كان ذلك منه خطأ يوجب مستوليته عما ينشأ عنه من ضرر ولو كانت هذه الامور صحيحة مادام الدفاع فى الدعوى لا يقتضى نسبتها اليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان الطاعن تجاور حق الدفاع فى الدعوى ... وهو مايتوافر به ركن الحطأ المرجب للمستولية التي لايدرؤها في هذا الخصوص اثبات صحة مانسبه الطاعن الى المطعون ضده الاول مجاوزا به حق الدفاع ( نقض ١٩٨٣/٣/٣ طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٨٤ قضائية ) .

9 — اذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعن على ثبوت خطته بما أورده بالمذكرة المقدمة منه في الدعوى رقم ... من عبارات نسبها الى المطعون ضده الاول تشكل اعتداء على شرفه وسمحته مجاوزا بها حق الدفاع في الدعوى وكان مجرد ادعاء الطاعن وجود صلة بين خصومه وبين المطعون ضده الاول لا يدحض تجاوزه حتى الدفاع فان تعلله بذلك الادعاء يكون دفاعا غير جوهرى لا يلزم الرد عليه استقلالا . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢ طعن رقم ٤٦١ لسنة هضائية ) .

 ١٠ – العبرة فى تحديد نطاق الدفاع فى الدعوى ومايعد تجاوزا له بموضوع الحصومة المطروحة ومايستازمه اقتضاء الحقوق المدعى بها أو دفعها هو أمر يستقل بتقديره قاضى الموضوع بغير معقب من محكمة النقض منى أقام قضاءه على أسباب ساتفة . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ طمن رقم ٢٦١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

آآ ـ جواز الحكم بالتعويض مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد به الكيد . م
 ۱۸۸ مرافعات . لا يمول بين المضرور ورفع دعوى بالتعويض وفقا للقانون المدلى . ( نقض 1۹۸۳/٦/۱ طمن رقم 1207 لسنة 43 قضائية ) .

#### مادة ۱۸۹ مادة ۱۸۹

تقدر مصاريف الدعوى فى الحكم أن امكن والا قدرها رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الامر للمحكوم عليه بها . ولا يسرى على هذا الامر السقوط المقرر فى المادة . ٧٠ .

الجزء الأول من المادة ١٨٩ تطابق المادة ٣٦٢ قديم اما الجزء الثانى من المادة ١٨٩ فهو نص إستحدثه قانون المرافعات الحالى حين صدوره .

# التعليق:

تضمنت المادة ١٨٩ نصا يقضى بعدم سريان السقوط المقرر فى المادة ٢٠٠ على الامر الصادر بتقدير مصاريف الدعوى حسما للخلاف القضائى الذى ثار فى شأن تقدير المصروفات القضائية اذ أعترض على سريان حكم المادة ٣٧٦ من القانون القديم على الامر الصادر بتقدير المصروفات القضائية باعتبار أنه ليس بطيعته من قبيل الأوامر على العرائض بل هو فى حقيقته المصروفات القضائية باعتبار أنه لملا يسقط اذا لم يقدم للتنفيذ فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

# الشرح:

اذ لم تقدر انحكمة المصاريف في الحكم واكتفت بالزام انحكوم عليه بيا دون تحديد لمقدارها وأزاعها فيتقدرها رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له أى المحكوم لصافح ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بالمصاريف واذا كان المحسوب شمن الدعوى سبق أن دفع أتعابا للخير أو مصاريف للشهود فقدر هذه المصاريف والأتعاب ضمن مايرجع على الحكوم عليه واما اذا كان لم يسبق قيامه بأداء هذه الفقات فللخبير والشهود أن يطلوا تقديرها بأمر من رئيس الهيئة للتفيذ بيا ضد الحكوم عليه وليس عكمة الدوجة الأولى أن تقدر المصاريف تبعا لما حكم به استنافيا بل يجب أن يكون القدير في هذه الحالة لحكمة الاستناف تكديلا لحكمها ولا يكفي مجرد التأشير من قلم الكتاب على هامش الحكم بالمصروفات المحكم . المستحقة على الدعوى بل يعين الحصول على أمر تقدير من رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم . (مرافعات المشماري الجزء الثاني ص ۱۷۷۷) .

هذا ومن المقرر أن قاضى الامور المستعجلة يختص باصدار أوامر تقدير المصاريف والوسوم في الأحكام الولائي الأحكام الولائي الأحكام الولائي المكاور الولائي يقدير أتصاب الحرار الأمر الولائي بتقدير أتصاب الحراء والحراس اللمين نديهم وينظر التظامات في هذا الأمر والمتصاصد في هذا الشام وينا الشأن هو استفاء من قاعدة عدم المساس بالموضوع لانه يقوم على علاقة النهية بين الاصل وبين الأصل وبين الأمر و رقضاء الامور المستعجلة للاستاذين راتب ونصر الدين كامل ص ٩٦٠ ) .

واذا نفذ بمصروفات لم تقدر فى الحكم ولم يصدر بها أمر تقدير من رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم كان التثفيذ بغير سند قانونى وجاز لقاضى التنفيذ اذا رفع اليه اشكال أن يأمر بوقف التنفيذ فى هذه الحالة . ( المرجع السابق ص ١٨٨ ) .

### احكام النقض:

١ ــ أوامر تقدير المصاريف القضائية المحكوم بها والتي تصدر طبقا للمادة ٣٦٩ مرافعات تختلف عن الاوامر على عرائض احد الخصوم التي تصدر طبقا للمادة ٣٦٩ مرافعات وهي في حقيقتها مكملة للحكم بالالزام ومن ثم فلا يكون هنالك مسوغ للقول بتطبيق حكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ مرافعات عليها اذا لم تقدم للتفيذ في طرف ثلاثين يوما من تازيخ صدورها . ( نقص ١٨/١٨- ١٩٥٦/١ الكتب الفني سنة ٧ ص ٨٤٢) .

٧ ــ رسم الدعرى التي ترفع بصحة عقد القسمة ونفاذه يجب أن يكون شاملاً للقدر المين بالعقد جمعه لان الحكم في الدعوى يكون قد حسم النزاع بين الشريكين في هذا القدر بأكماه وذلك وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٧ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الحاص بالرسوم القضائية . ( نقض ١٩٨٦/١٥ المكتب الفني سنة ٧ ص ٩٨٨) .

٣ ــ يقدر المصاريف رئيس الهية التي أصدرت الحكم أيا كانت المحكمة التي أصدرته.
 ر نقش ٩٥/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية في ٣٥ سنة قاعدة ٥ ص ٧٨٣).

خلو أمر تقدير الرسوم تما يفيد صدوره باسم الامة أو الشعب لا بطلان . ( نقض ٧ ٩/٧/٧٧
 ٧٩/٧/٧٧

م... سقوط الرسوم القطائية بالتقادم بمعنى خس سنوات . المادة الأولى من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .
 ا. ( نقض ٧٧/٣/١ سنة ٧٥ ٥٠٥ ) .

٦ ــ أمر تقدير الرسوم القضائية . هو بمثابة حكم بالدين . صيرورته بهائيا باستفاذ طرق الطمن به أو بفواتها . أثره . مقوط الرسوم المستحقة بانقضاء خمس عشرة سنة . م ٣٥٥ مدلى ( نقطر ١/٣/٣ سنة ٢٨ ص ٨٥٥) .

 ٧ ــ اعلان قاتمة الرسوم القضائية للصادر ضده أمر القدير ، قاطع للشادم المسقط للرسوم . ( حكم النقض السابق ) .

يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الامر المشار اليه في المادة السابقة ويحصل التظلم امام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية الايام التالية لاعلان الامر ، ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بتلائة أيام .

هذه المادة تطابق المادة ٣٦٣ من القانون الملغي . الشموح :

من المقرر أن التظلم ينصب على الأمر الصادر من رئيس الهيئة بتقدير المصاريف ولا يتصور بأى حال أن ينصب على أمر صادر بتحديد الخصم الملزم بالمصاريف لان تحديد هذا الخصم يتم فى ذات الحكم التى تنتي به الخصومة أمام المحكمة ولا يجوز لرئيس الهيئة أن يحدده عند المفالة فى الحكم فاذا لم يحدد الحكم الخصم الملزم بالمصاريف وقدم المحكوم له عريضة الى رئيس الهيئة بتقدير المصاريف فان هذا الاخير لا يملك الا رفض العريضة تأسيسا على أن الاغفال المتقدم يشف عن أن الحكمة قصدت أن يتحمل كل خصم مادفعه من المصاريف وبطبيعة الحال لا يجوز التظلم أمام رئيس الهيئة من قضاء المحكمة بتحديد الخصم الملزم بالمصاريف واتما هذا التظلم يكون بالطعن فى الحكم بطرق الطعن المقررة فى التشريع . ( نظرية الاحكام للدكتور ابر الوفا ص ١٣٧) .

وقد رسم المشرع اجراءات التظلم من أمر رئيس الهيئة وميعاد رفعه الآ أن الخلاف ثار بين المشراح واحكام المخاكم فيما اذا كان لا يعتد بأى تظلم يرفع بطريق آخر غير المين بالمادة ٣٦٣ المراح ومطابقة للمادة ٣٩٠ ) أم أن التظلم بجوز بطريق رفع دعوى مبدأة بتكليف بالحضور فلمب رأى الى عنم الشهد بنص المادة بزعم أنها وضعت للتيسير وأنه كما يجوز ابداء التظلم بتقرير في قلم الكتاب يصح أن يحصل هذا التظلم باعلان على يد محضر وذهب الرأى الراجع ان الطريقين الملين رسمهما القانون للتظلم وهما العجرير به أمام المخصص أو أمام قلم الكتاب حتميان المطريقين الملين رسمهما القانون للتظلم وهما التحرير به أمام المخصوص المدادة . ( راجع في تأييد بحين أنه لا يجوز التظلم في أمر تقدير الرسوم برفع دعوى بالطرق المعتدة . ( راجع في تأييد تأيد الرأى الأول الاحكام المذار اليه بين بناية هذه المادة ) .

وكنا قد ذهبنا في الطبعات السابقة إلى ان استناف امر التقدير يسرى عليه مايسرى على استناف الامر على عريضة الا ان المفهوم من احكام محكمة النقض ان القواعد العامة في الاستناف هي التي تحكمه . وفى حالة مااذا كان تقلير الرسوم صادرا من رئيس دائرة من دوائر محكمة الاستناف أو رئيس محكمة ابتدائية بصفته رئيس لدائرة استتنافية فان فوات ميعاد التظلم يجعل الامر نهائيا اذ لا يجوز استنافه

ويتمين التفرقة بين أمر تقدير مصاريف الدعوى والامر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى ، ذلك انه في حالة ماإذا كانت القيمة ... في الحالة الأخيرة ... قد قدرت بمعرفة اهل الخبرة فإنه لانجوز التظلم من الأمر ، اما اذا كانت قدرت بغير معرفة اهل الحبرة فانه يجوز التظلم منه وقد شرحنا هذا الامر بتفصيل في صد ٣٧٦ من هذا المؤلف .

## احكام النقش:

١ ــ متى كان منى المعارضة فى قائمة الرسوم منازعة المستأنف فى مقدار الرسوم المستحقة على الاستئناف المرفوع فيه والصادر بها أمر التقدير المعارض فيه وهل يكون تقدير الرسوم على المبلغ المحكوم به فى الاستئناف على الفرق بين هذا المبلغ وماحكم به ابتدائيا فان النزاع على هذه الصورة لا بعجر نزاعا فى أرساس الالتزام بل هو نزاع فى مقداره نما يكون سيل الطعن فيه هو المعارضة التى تختص بنظرها المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير . ( نقض ١٩/٥/١٩ المكتب الفين سنة ١٧ ص ١٩٣١)

٧ ... القاعدة هي أن الطعن في الحكم متى رفع الى المحكمة المنتصة فان هذه المحكمة دون غيرها هي التي تملك الفصل فيه وتقرير مااذا كان مقبولا وجائزا ام لا فاذا كان النابت أن المطعون ضده وهو ذو شأن باعتباره حائزا للعقار المنفذ عليه قد رفع معارضة أمام المحكمة المختصة في أمر التقدير المنفذ به ولم يكن قد فصل فيها من هذه المحكمة فانه لا يكون شحكمة التغيد عند نظر الاعتراض على قائمة شروط البيع أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث فيما اذا كانت تملك للمارضة في أمر التقدير مقبولة شكلا وجائزة أم لا بل عليها أن توقف التنفيذ حتى يفصل في أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة لان الامر المنفذ به لا يكون نهائها الا بعد هذا الفصل . ( نقض المحكمة المختصة التنفي منة ١٦ ص ١٩١٣) .

٣ ــ انه اذا اجازت المادة ١٩ ٧ من قانون المرافعات ( الإهلى ) والمقابلة للمادة ٣٣٣ من قانون المرافعات الحمالي ــ المعارضة في أمر التقدير الصادر بمصاريف الدعوى بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة تما لا يجنع جواز حصولها بعريضة كالدعوى العادية الا أن المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ منذ ١٩٤٤ الحاص بالرصوم لم تجزر رفعها الا يطريقين الاول امام المحضر عدد اعلان التقدير والثاني بتقرير في قلم الكتاب في الثانية الايام التالية تناريخ اعلان الامر ويحدد له الحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارض ومن ثم فللمارضة المراحد فهرمى المجموعة الرسمية المراحد مقبر من ١٩ قاعدة ٣٥٩ ):

ع. اذا كان مبنى المعارضة التي فصلت فيا محكمة الاستئناف أن الرسوم قد سقطت بمضى
 أخر من خس سنوات على تاريخ استحقاقها وأن المورث المحكوم عليه لم يتوك شينا وأن زوجه

المعارضة لا تسأل عن الرسوم الا بقدر نصيبها فى التركة ، وكانت هذه المنازعة لا تدور حول تقدير قلم الكتاب للرسوم الذي يصح اقتضاؤه ، وانما يدور حول اساس الالتزام بالرسم ومداه والوقاء به ، فان القصل فى هذه المنازعة لا يكون بالمعارضة فى أمر التقدير ، وانما يكون على ماأفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بسلوك اجراءات المراضة المتصوص عليها بالمادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون ٢٦ سنة ١٩٦٤ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون ٢٠ سنة ٢٠٠ من ١٨ ٢٠ .

م. أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائيا باستفاذ طرق الطمن فيه
 آو بفواتها ولا يتقادم الا بمضى خس عشرة سنة من وقت أن يصبح نهائيا . (نقض ١٩٧٧/٣/١ طعن وقم ١٩٥٩ لسنة ٤٣) .

 آمر تقدير الرسوم التكميلية الحناصة بالشهر العقارى. الحكم الصادر في العظلم من التقدير. عدم قابليته للطعن. المنازعة بشأن وقت تقدير قيمة العقار. منازعة في التقدير. عدم جواز استناف الحكم الصادر فيها. ( نقط ٧٨/٦/١٣ طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٥).

 ٧ — الاصل فى الإجراءات التى تتخذ أمام محكمة القض بما فيها المعارضة فى تقدير المصروفات ، بجب أن تكون بصحيفة تودع قلم الكتاب ، وليس بأى طريق آخر . (نقض ٧٥/٦/١٩ سنة ٣٦ ص ٣٧٦) ).

٨ ـــ أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه بتقرير
 ق قلم كتاب المحكمة الابتدائية في كافة الاحوال . لا عمل للتفرقة بين المنازعة في مقدار الرسوم أو
 ق اساس الالتزام . ( نقض ٢٧/١ ١٩٧٩ ا طعن رقم ٨٨٥ ألسنة ٤٤ ) .

٩ ــ الحكم الصادر في التظلم في أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى .
 عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله في منازعات أخرى .
 خضرعه للقواعد العامة في الطعن . ( نقض ١٩٧٩/٩٣/٦ معن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ قضائة ) .

 ١٠ - اعلان قائمة الرسوم القضائية للصادر ضده أمر التقدير ، قاطع للتقادم المسقط للرسوم . ( نقض ٢٧/٣/١ سنة ٣٨ ص ٥٨٥ ) .

 ١١ ــ الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية . عدم قابلية الطعن متى فصل فى المنازعه فى تقديرها . مادة ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

( نقض ۲/۲/۱۹ ط ۸۸۸ لسنة ۵۷ قضائية )

#### تعليق:

يتمين ملاحظة أن هذا الحكم صدر قبل تعديل المادة ٣٦ من قانون التوثيق والشهر على النحو الذي وضحناه في شرح الاختصاص فيرجع اليه في موضعه

١٢ ــ امر تقدير الرسوم التكميلية المستحقه للشهر العقاري . طريقة التظلم منه إما امام

المحضر عند اعلان الامر او بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية . سواء كانت المنازعة في مقدار الرسوم أو تناولت اساس الالتزام .

( نقض ۲۲ / ۱۹۹۲ طعن رقم ۸۳۱ لسنة ۲۱ قضائية )

۱۳ - الحكم الصادر في التظلم في امر تقدير الرسوم التكميلية . عدم قابليته للطمن متى فصل في منازعه في المستحدث الشهر العقاري في المثان على المستحدة الشهر العقارى في اعادة تقدير ثمن المترض المستود الشهر العقارى في اعادة تقدير ثمن المترض الشهر العقارى في اعادة تقدير ثمن المترض الموضوع المحرو . منازعة في تقدير الرسوم .

(نقض ١٩٩٣/٣/٧ طعرقم ٦٣٤ لسنة ٥٧ قضائية)

ملحوظة:

يراجع التعليق على الحكم رقم (٩٩) .

١٤ سا أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى. لذوى الشأن النظلم منه خلال غانية ايام من تاريخ اعلانه . المقصود بذوى الشأن المطالبون بالرسوم التكميليه بمقتضى امر التقدير . سبيل التظلم اما امام الخضر عند الاعلان او بتقرير بقلم الكتاب سواء انصبت المنازعه على مقدار الرسوم او في اسامر الالت ام .

(نقض ١٩٩٣/٣/١١ طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٩ قضائية )

ملحوظة : يتعين ملاحظة أن ميعاد الطعن أصبح ٣٠ يوما وفقا للتعديل الذي ادخل على القانون .

رفع المطعون عليه تطلما من امر التقدير ليس من شأنه قطع التقادم لان التظلم صادر من المدين وليس من شأنه قطع التقادم لان التظلم صادر من المدين وليس من المدائن وطالم لم يصدر من المدين اقرار صريح او ضمني بحق الدائن وهو الامر اللذي لا يصدق على التظلم الصادر من المطعون عليه ، واذ رتب الحكم على ما تقدم سقوط الحق في المطالبه بالرسوم محل النزاع بالتقادم فانه يكون صحيحا ويضحى النعى يسببي الطعن على غير اصادر.

( نقض ۲۸ /۱۹۹۳ الطعن رقم ۴۳۷ آسنة ۵۹ قضائية )

# مادة ١٩١ الفصل الثالث تصحيح الأحكام وتفسيرها مادة ١٩١

تولى المحكمة تصحيح مايقع فى حكمها من اخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة وبجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة.

ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح اما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال.

الفقرة الأولى من هذه المادة تقابل المادة ٣٥٤ من القانون القديم أما الفقرة الثانية منه فعطابق المادة ٣٦٥ في القانون القديم .

## التعليق :

عدل المشرع حكم المادة ٤٦٤ من القانون القديم بما نص عليه فى المادة ١٩١ من القانون الجديد من أن للمحكمة أن تصحح مايقع فى حكمها من اخطاء سواء وقع فى المنطوق أو فى الاسباب وقد كان ذلك قاصرا فى ظل القانون القديم على منطوق الحكم ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

## الشرح:

يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة الا أن الشارع رأى أن يجيز للمحكمة أن تصحح مايقع في أسباب حكمها ومنطوقه من اخطاء مادية يحتة ويشترط لذلك :

١ ــ أن تكون الاخطاء المطلوب تصحيحها مادية بحة والحظأ المادى هو مايقع فى المسائل المادي كله علية على المسائل المادي كله علية حسابية أو فى بيان اسم القاضي المتدب للتحقيق وبجب أن يكون لهذا الحظأ المادى أساس فى الحكم بيرز واضحا اذا ماقورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته .
اما الاخطاء غير المادية فى الحكم فلا يجوز الرجوع للمحكمة التى أصدرته لتضيرها .

 لا يكون الحكم المطلوب تصحيحه قد طعن فيه بالاستثناف والا فلا بملك تصحيحه غير المحكمة الاستثنافية التي رفع اليها . ويختص بطلب التصحيح والأمر به المحكمة التي اصدرت الحكم سواء أكانت حزنية أه ابتدائية أم محكمة استثناف أم نقض واذا تجاوزت المحكمة حقها في التصحيح جاز لكل ذى مصلحة من الحصوم أن يطعن في القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم أما القرار اللك يصدر بوفض طلب اجراء التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال ( مرافعات العشماوى الجزء الثاني ص ٢٧٥).

ومن المستقر عليه فقها وقضاء أنه يجوز قبل توقيع انسخة الأصلية للحكم تصحيح الأسباب أو تكملتها بما يقويها ويزيدها وضوحا وجلاء أو مايرفع تناقضها بشرط عدم المساس بالحكم ذاته . ( نظرية الاحكام للدكتور أبو الوفا ص ١٩٨٨ ) .

ونلفت النظر اكى انه اذا توفى القاضى الذى أصدر الحكم أو نقل سواء الى محكمة أخرى ف نفس الدائرة أو إلى خارجها أو كان فى أجازة سواء أثناء العام القضائي أو اثناء العطلة القصائية فان القاضى الذى حل محله هو الذى يتولى تصحيح الحكم حتى ولو كان متدبا لجلسة واحدة. لأن النص وجه الخطاب للمحكمة التى اصدرت الحكم وبالتائى فان قاضى المحكمة وقت تقدم طلب التصحيح هو الذى يتولى اجرائه.

وقد يبدو للبعض أن هذه ُبديهية لا تحتاج لبيان الا ان مادعانا لا يضاحها اننا لا حظنا اثناء تتبعنا لقضاء المحاكم ان بعض القضاة يغم عليهم هذا الأمر

واذا اصدرت المحكمة حكما قضت فيه بندب خبير الا ان فاتها ان تبين اسم الخبير فهل بعد هذا خطا ماديا يوجب التصحيح

فى تقديرنا انه لا يعد كذلك وانما يعد اغفالا للطلبات على النحو الذى فصنناه في شرح المادة ١٩٣٣

وإذا أصدرت انحكمة الإستنافية حكما تدور أسبابه جميعها حول تفيد أسباب الحكم المستأنف وانتهى في حيثياته ايضا الى الغاء الحكم المستأنف إلا أن عمرر الحكم جرى قلمه خطأ فى منطوقه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف فهل يعد هذا خطأ ماديا يجوز تصحيحه .

لا جدال فى ان مثل هذا الحكم يعتبر باطلا لأنه اسبابه تهاترت مع منظوقه فما السئيل الى اصلاحه .

لا شك أن هذه حالة لا تعد من بين حالات التماس اعادة النظر التي اوردها المشرع على سيبل الحصر فى المادة ٢٤١ مرافعات ذلك ان المستقر عليه فقها وقضاء ان التناقض بين الاسباب بعضها مع بعض وكذلك التناقض بين الاسباب والمنطوق لا يصلح كلاهما سببا للإتماس

كذلك فإن مثل هذه الحالة وان كانت تصلح سبباً للطعن بالنقض اذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف الا انها لا تصلح سببا له فى حالة ما اذا صدر الحكم من محكمة ابتدائية بهيئة استثنافيه لان قبول الطعن فى هذه الحالة مشروط مان يكون الحكم المطعون عليه قد فصل فى مزاع خلافا لحكم اخر سبق ان صدر بين الخصوم انفسهم وحار قوة الامر المقضى . والطعن بالنقض طريق استثناني نص عليه المشرع على طريق الحصر وبذلك ينفلتي وجه الطعن على هذا الحكم باى وجه من اوجه الطعن ولا يكون هناك مجال لتدارك هذا العب الا بتصحيح الحطأ المادى الذى وقع في الحكم ، الا انه يحين أولا بحث ما اذا كان هذا الحطأ يعد ماديا يجوز تصحيحه ام لا . في تقديرنا أنه يعد كذلك لأن لمثل هذا الحطأ اساس في الحكم بيرز واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه ، ذلك أن الملطع على هذا الحكم يقطع لأول وهلة أن ارادة انحكمة التي اصدرت الحكم لم تتجه الى التيجة التي انتهت اليها ولم تقصد اليها ، والفرض أن الحكم يصدر من المحكمة عن ارادة واعية قصدتها لذاتها حتى لو كان خاطئا في القانون أو في تحصيل الوقائع ، من الحكمة عن الدادة واعية قصدتها لذاتها حتى لو كان خاطئا في القانون أو في تحصيل الوقائع ، خلاف ما ابتخته فان هذا يعد خطأ ماديا نتيجة سهو وخطأ غير مقصود ويكون تصحيحه وفقا لنص المادرا من محكمة الاستئاف أو يلجأ لطلب تصحيحه ، كما أن للمحكمة أن تقوم بهذا الخكم صادرا من محكمة الاستئاف أو يلجأ لطلب تصحيحه ، كما أن للمحكمة أن تقوم بهذا التصحيح من تلقاء نفسها .

وقد لا حظنا للأسف الشديد أن جزء كبيرا من الأحكام تحوى اعطاء كثيره بل وفادحه في بعض الأحيان رغم ان المسودة صحيحه ومكتوبه بعناية وذلك بسبب الثقة المفرطه في كتبة الجلسات وكتبة السبخ وهي ثقه على أية حال في غير محلها وهذا يقلل من قيمة عمل القاضي ويرهق المتقاضين باضطرارهم لتقديم طلبات التصحيح ويؤخر حصوفم على السند التنفيذي ومحا يؤخر حصوفم على السند التنفيذي ومحا يؤخر حصوفم على اضغ الدعوى للمحكمة الاستثنافية للذلك فاننا نناشد اعواننا القضاه ان يتوجو امجهودهم الضخم الذي يذكر عملهم على الوجه يراجعوا بدقة النسخة الأصلية للأحكام بعد تحريرها من الكاتب حتى يخرج عملهم على الوجه الأكمل وينال مايستحقه من تقدير

## أحكام النقض:

١ ــ الاصل في تصحيح الاحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة لا بدعوى مبتدأة والا انهارت قواعد الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح تكأة للمساس بحجيته واستثاء من هذا الاصل وللتيسير أجازت المادة ٣٦٤ موافعات تصحيح ماعساه يقع في منطوق الحكم من اخطاء مادية بحته كتابية كانت أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة كما أجازت المادة 3 كابع المحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح (نقض ٣ مارس منة ٩٥٧).

لكى يمكن الرجوع الى المحكمة التى أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع فى منطوقه طبقاً للمادة 1974 مرافعات يجب أن يكون فذا الخطأ المادى أساس فى الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه فى نظر الحكم بحيث يسرزه هذا الخطأ واضحا اذا ماقورن بالأمر الصحيح

الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته . (نقض ٥٧/١٣/٣ المكتب القني سنة ٨ ص ٩٦٧) .

٣ ــ سلطة المحكمة في تصحيح مايقم في منطوق حكمها مقصورة على الاخطاء المادية البحة وهي الى لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجمله مقطوع الصلة بالحكم الصحيح ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر فيها فتخير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من المساس بحجية الشيء الحكوم فيه . ر يقعل ١٩٥٣/١/٣٧ بمنة ١٩٥٣ فيلوعة في ٥٧ منة الجزء الاول ص ٧٥١ قاعدة ٧٧٧ ، نقض ١٩٧٧/٤/١ منة ٣٣ ص ٧٧٧ فصائة ) .

 م يشترط لقبول التصحيح أن يكون الحكم قطعيا فلا يجوز اللجوء الى طلب التصحيح فى غير الأحكام القطعية . ( نقض ٢٧/٣/٧ طعن ٧٧٠، ٣٦٠ سنة ٤٤ قضائية ) .

٣ ــ اذا كان الاصل الاسيل إلى الفاء أحكام القضاء أو تعديلها الا بسلوك طرق الطعن المقررة فى القانون ، وكانت المادة ١٩٩ من قانون المرافعات قد أجازت استثاء من هذا الاصل ــ وللتيسير ــ الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم وقصرته على تصحيح ماعساه أن يقع فى منطوق الحكم أو أسبابه من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، فان مفهوم مخالفة هذا النص قاطع فى أن الأخطاء غير المادية لا يجوز الرجوع فى شأنها إلى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، اذ فيه ابتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشارع . ( نقض ١٩٧٧/٣/٣ طعن رقم ٧٧ سنة ٤٤ قضائية ) .

٧ ــ اذا كان ماوقعت فيه محكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ولا يُفقده ذاتيته في معنى المادة ١٩٩١ من قانون المرافعات ، تتولى المحكمة المشار البيا تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وكان المقرر أن تصحيح الحطأ المادى يتعين أن يكون بالسيل المرسوم في المادة المشار البيا فلا يصح بذاته سببا للطعن بطريق الشقض . ( نقض ١٩٧٩/١/١٧ طعان رقما ١٩ ، ٣٧ لسنة ٤٦ قصائية ) .

٨ ــ خطأ الحكم في بيان تاريخ العقد موضوع الدعوى . خطأ مادى . وجوب الرجوع الى
 ذات المحكمة لتصحيحه . عدم صلاحيته سببا للطمن بطريق النقض . ( نقض ٧٨/٣/٣٨ طمن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٩ ــ ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن
يكون نتيجة خطأ مادى فلا يترتب البطلان . تصحيحه . وجوب أن يستمد من محضر جلسة
النطق بالحكم . تقديم شهادة رسمية الاثبات هذا التصحيح . غير كاف . ( نقض ١٩٨٠/١/١
طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ قضائية ) .

 ١٠ ــ التناقش الذي يفسد الأحكام . ماهيته . الخطأ المادي البحت بين أسباب الحكم ومنطوقه . لا يعد متناقضا . ( نقض ٧٩/١٣/٣٧ طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١١ ــ اذا كان التابت بالدعوى أن ماجاء في منطوق الحكم عن تاريخ أمر الحجز التحفظي ، تجرد خطأ مادى انزلق اليه ، ولا يؤثر على كيانه ، أو في فهم مراده ، والشأن في تصحيحه اتحا هو للمحكمة التي أصدرت الحكم ، وفقا لما رسمه قانون المرافعات في المادة ١٩١ منه ومن ثم فلا يصلح سببا للطعن بطريق النقض . (نقض ١٢٨/١/٣٦ طمن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ فضائية ) .

١٠ ــ الحَمَّا المادى في الحَكم لا يؤثر على كيانه ولا يفقده ذاتيته ، لذات المحكمة تصحيحه من تلقاء نفسها أو بطلب من أحمد الحَصوم . مثال . عدم اضافة كلمة عليه بعد المستأنف .
 ر نقض ١٩٨٣/١٩/٣٨ و طعن وقيم ٣٣١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

19 من الإصول العامة في النظام القضائي مانصت عليه المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات السابق ( تطابق المادة ١٩٦٧ من قانون المرافعات الحالي ) من أنه و لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة المنين سموا المرافعة والا كان الحكم باطلا ، ومن ثم فورود اسم أحمد القضاة في دياجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وإن كان بجوز أن يكون نتيجة خطأ مادى يقمع عسد اصدار الحكم وتمريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم الا ان تصحيح هذا المخطأ يجب أن يستمد مما هذه المنيجة باسباب سائفة تؤدى الميا ، وإذ كان الثابت أن التصحيح الذي أجرته لجنة الثقابة لا يقلق مع مائب بمحضر جلسة النطق بالامر فانه لا يكون لهذا التصحيح من أثر على ماأفيت بدياجة أمر تقدير الاتعاب قبل تصحيحها وبالتالي يكون هذا الامر باطلا ، وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قذ القابة من قفصه . ( نقض ١٩/٤ / ١٩٧٤ / ١ مست هع ٥٠ م. ١٠ م.)

1 وحيث أن هذا النعى بشقيه مردود ، ذلك أن التناقش الذى يفسد الحكم حـ على ماجرى به قضاء هذه المحكم الحكم ماجرى به قضاء هذه المحكم على ماجرى به قضاء هذه المحكم على من قيل النعى على تقريراته القانونية أو المواجه الى الحكم ليس من قبيل النعى على تقريراته القانونية أو المواجه الى ماعر به عما انتهى اليه من هذه الاسس بحيث المحكم النهى اليه من هذه الاسس بحيث المحكم النهى اليه من هذه الاسس بحيث المحكم النهى الله من هذه الاسس بحيث المحكم النعى اليه من هذه الاسس بحيث المحكم النعى اليه من هذه الاسس بحيث المحكم النعى المحكم النعى المحكم النعى الله من هذه الاسس بحيث المحكم النعى المحكم المحكم النعى النعى المحكم النعى النعى المحكم النعى المحكم النعى النعى المحكم النعى النعى المحكم النعى المحكم النعى المحكم النعى المحكم النعى المحكم النعى المحكم المحكم المحكم النعى المحكم النعى المحكم ا

يتضح هذا الحطأ فى التعبير من مقارنة منطوق الحكم بمدوناته ولا ينطوى تصحيحه على تغيير فى حقيقة ماقضى به ، فأنه لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادى تختص بتصحيحه الحكمة التي أصدرت ذلك الحكم طبقا للاجراءات التي رسمتها المادة 191 من قانون المرافعات ولا يصح سبا للطعن بالنقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح فى مدوناته أن المقدار الذي يعين رفض دعوى التسليم بالنسبة له أي استبعاده من نطاق الإلزام بالتسليم هو ٦ فى و ١٤ ط و 19 من فان ايراده فى المنطوق و ٧ من وأن الجاق الذي يقضني فيه بالتسليم هو ٦ فى و ٧ ط و ١٩ من فان ايراده فى المنطوق تسليم المقدار الأول بدلام المقدار الأجزير يكون مجرد خطأ مادى بحت بويكون المعي عليمه بالتسليم و يكون مبردا لطلب تفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته عملا بالمادة ١٩٦٧ من قانون يكون مبردا لطلب تفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته عملا بالمادة ١٩٦٧ من قانون عليم بكون غير الماس ، فائن النعى على الحكم المطعون فيه بالغموض سايا كان وجه المراى فيه سيكون غير

ولما تقدم يتعين رفض الطعنين . (نقض ٢٣/٥/٥/٣٠ سنة ٣١ العدد الثاني ص ١٤٧٦) .

• ١ ــ لتن كان منطوق الحكم الابتدائى قد ورد فيه ثبوت وفاة المرحومة ... الا آن مدونات هذا الحكم والحكم المطعون فيه تضمنت فى كل المواضع الاسم الصحيح للمورثة وهو ... بما يكفى للتحريف بها دون آى شك ، وتما يدل على أن ماورد فى منطوق الحكم الابتدائى من ذكر اسم الابن أنه د ... ؛ هو مجرد خطأ مادى لا أثر له على كيان الحكم والشأن فى تصحيحه انما هو للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لما رسمه قانون المرافعات فى الفقرة الاولى من المادة ١٩٩١ للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لما رسمه قانون المرافعات فى الفقرة الاولى من المادة ١٩٩١ منه ومن ثم فلا يصح سببا للطعن بطريق النقض .. و نقض ١٩٨٦/١/١٧ من طعن رقم ١٩٨٧ من ١٩٨١ الطعن ١٩٨١/٤/١٠ نقض ١٩٨٦/٤/١/١ الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٤ قضائية ، نقض ١٩٨٨/٤/١/١ الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٤ قضائية ، نقض ١٩٨٨ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٦ - تصحيح الحكم لخطأ مادى . مناطه . أن يكون فذا الخطأ اساس فى الحكم يدل على
 الواقع الصحيح فيه فى نظره . مودى ذلك .

(نقض ۲۳٤٤ ط ۲۳۵٥ لسنة ۵٥ ق)

١٧ ــ الخطأ المادى في الحكم . سبيل تصحيحه . مادة ١٩١ مرافعات . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض . مثال .

( نقض ۲۷۳۰ معن رقم ۲۷۳۰ لسنة ۵۷ ق )

١٨ – النقض او الخطأ في اسماء الحصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الحصم واتصاله بالحصومة لا يترتب عليه بطلان الحكم . انتهاء الحكم في اسبابه المرتبطة بالمنطوق الى الزام خصم آخر مبق اخراجه من الدعوى . اعتباره خطأ ماديا . سبيل تصحيحه .

اللجوء الى اشحكمة التى اصدرته . مادة ١٩١ مرافعات عدم صلاحية هذا الحطا المادى سببا للطعن بالنقض .

( نقض ۱۹۹۳/۱/۲۸ طعن رقم ۶۸۹۹ لسنة ۹۱ قضائية )

#### مادة ١٩٢

يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ماوقع فى منطوقه من غموض أو أبهام ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، ويسرى عليه مايسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير الهادية .

هذه المادة تطابق المادتين ٣٦٦ ، ٣٦٧ من القانون القديم .

# الشرح :

يشترط لجواز الرجوع للمحكمة لتفسير الحكم الصادر منها توافر الشروط الآتية :

 ١ سـ أن يكون منطوق الحكم غامضا وهو يكون كذلك اذا كانت عباراته قد وردت على نحو من شأنه أن يغلق سيل تفهم المعنى المراد منه أو إن يحتمل اكثر من معنى .

 " قال يكون الطلب مقصودا به تعديل اخكم والمساس بقاعدة خروج القضية من سلطة القاضى الذى أصدره.

 3 ــ ألا يكون الحكم المطلوب تفسيره قد طعن فيه بالاستناف اذ يجب الرجوع للمحكمة الاستنافية لا تنفسير الحكم وانما لتقضى بتعديله أو الغائد أو تأييده حسب مايتراءى لها .

أن يكون الغموض أو الابهام واردين على المنطوق لا الاسباب مالم تكن الاسباب قد
 كونت جزءا من المنطوق ( العشماوى الجزء الثانى ص ٢٨ ) .

٣ ـ أن يكون الحكم قطعا ولو كان وقيا أى صادرا فى مادة مستعجلة ويذهب رأى الى أن هناك من الاحكام غير القطعية ماقد يقتضي تفسيره كما أذا أصدرت الحكمة حكما غير قطعي بندب خير ولم تحدد فيه بيانا دقيقا لمأمورية الحير على خلاف مانصت عليه المادة ٧٧٥ من قانون الاثبات فيضطر صاحب المصلحة من الخصوم بل قد يضطر ذات الخير الى التقدم المحكمة بطلب تفسير حقيقة المراد من ندبه ( الدكتور أبو الوفا فى التعليق ص ٧٧٧) والرأى عندنا أن الاحكام التو يعون على الحكام مثل الاحكام مثل الاحكام المادرة باجراء من اجراءات الاثبات كندب خير فان للخصوم أن يطلبوا من الحكمة تفسيرها الصادرة باجراء من الحراءات الاثبات كندب خير فان للخصوم أن يطلبوا من الحكمة تفسيرها تو رفع دعوى وكذلك للخير أن يعيدها للمحكمة أن تقيرها من تلقاء نفسها اذا تنبت لوجود غموض فيا ذلك أن المحكمة وهي تملك العدول عن الحكمة عمر بالحرق أن تعرف أو تفسره من باب أولى أن تغيره أو تفسره من الحكمة عمر بالمادة ٩ من قانون الاثبات فانه يجرز لها من باب أولى أن تغيره أو تفسره

# الطعن في الحكم الصادر بطلب التفسير:

اذا صدر حكم في طلب التفسير فانه يكون قابلاً للطمن فيه أو غير قابل لذلك وفقا للقواعد التي كما المحكم المطلوب تفسيره يجوز استتنافه كان الحكم المطلوب تفسيره يجوز استتنافه كان الحكم الصادر في طلب التفسير يجوز استنافه كذلك فانه يسرى على مواعيد الطمن في الحكم الصادر في طلب التفسير مايسرى على الحكم المطلوب تفسيره وتطبيقا الذاك قضت محكمة النقض بأن ميعاد الستناف الحكم الصادر بتفسير حكم مرسى المزاد يكون هو الميحاد المقرر الاستناف هذا الحكم الاخير وهو خمسة أيام .

والحكم الصادر فى طلب التفسير كما صرحت المادة يحبر جزءا منهما للحكم المطلوب تفسيره وبالتالى فليس حكما مستقلا فاذا طعن فى الحكم الصادر فيه طلب التفسير والهى فى الاستئناف او النقص فانه يترتب على ذلك وبقرة القانون الغاء الحكم الصادر فى طلب التفسير ولو لم تصرح الحكمة بذلك وذلك وفقا مانصت عليه المادة الألام مرافعات والني وردت فى النقض وتسرى ايضا على الاستئناف .

# ميعاد طلب تفسير الحكم:

لم يحدد المشرع موعداً للتقدم بصاب النفسير وبذلك يجوز التقدم به فى أى وقت مادام الحكم المطلوب تفسيره لم يسقط غير أنه يتمين تقديم طلب النفسير قبل رفع استناف عن الحكم لأنه متى رفع الاستناف فان اغكمة الاستنافية هي التي تتولى تفسير ماورد بالحكم من غموض أما اذا صدر الحكم من الحكمة الاستنافية بيايد الحكم لمستأنف دون أزالة الغموض الذى شابه فان طلب التفسير يقدم إلى الحكمة الاستنافية ويرى الدكتور أبو الوفا أنه متى قبل حكم كما اذا نفده الحكوم لمسائف بداهة أنه واضح لا يحتمل أى شك فى الحكوم لصالحه أو قبله المحكوم ضده صراحة فانه يفترض بداهة أنه واضح لا يحتمل أى شك فى تفسيره والا ماقبله تقدير الحكمة ولها أن توضح حكمها على النحو الذى كانت تقصده ثم يعتد به نجسب ظروف الحال ، فقبول الحكم اذن لا يمنع من طلب تفسيره . (التعليق الطبعة الخامسة ص ٧٦٧)

### أحكام النقض:

 ١ ــ متى كانت أسباب الحكم المكملة لنطوقه توضح بما لا يدع بحالا للفموض في حقيقة ماقضى به فان النعى على الحكم بالتاقض والفموض يكون على غير أساس. (نقض ١٣٠/١٠/٣٠ المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٥٨٦).

٧ \_ متى كان الحكم المطلوب تفسيره واضحا لا يحتاج الى تفسير ويفيد بجياء أن المحكمة لم تر اجابة طلب معين ورفضته وكان الحكم المطعون قيه قد فسر الحكم السابق بأنه لم يوفض الطلب المذكور بل قبله فان المحكمة تكون قد جاوزت سلطتها في التفسير واخطأت في تطبيق القانون . ( نقض ٣٨٣/٣/ ١٩٥٤/ عجموعة النقض في ٣٥ سنة الجزء الاول ص ٥٧٨ وقم ٣٨٦) . ٣ ـ مناط الاخل بحكم المادة ٣٦٦ مرافعات أن يكون الطلب بتفسير ماوقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام حتى يمكن الرجوع الى انحكمة التي أصدرته بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة غير محدد بموعد يسقط بانقصائه الحق في تقديمه أما اذا كان قضاء الحكم واضحا لا يشوبه غموض ولا ابهام فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون النفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته وانما يكون السيل الى ذلك الطعن فيه خلال المهاد باحدى طرق الطعن القابل لها . ( نقص ١٩٦٥/١٢/٣٨ المكتب الفنى سنة ١٦ ص

عنى كان الحكم قد النرم فى تفسيره قضاء الحكم المفسر دون أن يمسه بالتعديل أو
 التبديل فان النعى عليه بنسخ الحكم المفسر وباهدار حجيته يكون على غير أساس. (حكم النقض السابق).

تفسير التناقض الذى يرد ف الأحكام . ماهيته . الخطأ المادى البحت بين أسباب الحكم
 ومنطوقه . لابعد تناقضا . ( نقض ٧٩/١٧/٧ طمن رقم ٩٦ لسنة ٥٤ قضائية ) .

٣ عدم وقوع غموض أو ابهام في منطوق الحكم . وجوب القضاء بعدم قبول طلب تفسيره . ( نقض ٧٩/٥/٣٠ طعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

 ٧ ــ الحكم التفسيرى . خضوعه للقواعد القررة للطعن بالطرق العادية أو غير العادية للحكم محل التفسير م ١٩٣ / ٣ مرافعات . استناف الحكم الابتدائى الصادر بتفسير حكم مرسى المزاد . ميعاده . خمسة الايام التالية للنطق بالحكم . م ٤٥١ . ( نقض ٢٩/٣/١٦ سنة ٧٧ ص ٢٥٥٥ ) .

٨ ــ مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٩٤٣ من قانون المرافعات من أن ؛ يعتبر الحكم الدى يفسره ويسرى عليه مايسرى على هذا الصادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ويسرى عليه مايسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية هذا النص لا يتأدى منه وقف سريان ميعاد الطعن فى الحكم المفسير الى حين صدور الحكم فى دعوى التفسير وانما يعنى أن الحكم التفسير عبر جزءا متمما للحكم الذى يفسره ويخضع للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية وغير العادية للعكم على التفسير . ( نقض ١٩٨٧/١١/١ طعن رقم ١٩٨٨ لسنة كفسائة ) .

٩ ــ الحكم التفسيرى طبقا لما تقضى به المادة ٩ ٩ / ١ من قانون المرافعات ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ يعتبر متمما للحكم الذى يفسره وليس حكما مستقلا فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن العادية أو غير العادية يسرى عليه ، سواء آكان هو في تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو بزيادة أو يتعديل فيما قضى به معتديا بذلك على قوة الشيء الحكوم فيه ، أم كان لم يحسه بأى نفير مكتفياً بتوضيح ماأجم منه . ( نقض ٢ / ١٩٧٣/٣/١ منة ٧٧ المحلد الإول ص ١٩٧٥/٣/١ منة ٧٧ المحلد الإول ص ١٩٧٣/٣/١ منة ٧٧

 ١٠ ــ غموض منطوق الحكم أو أبيامه لا يؤدى الى بطلان الحكم . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . سبيل ازالة الفموض الرجوع لذات المحكمة لتفسير ماوقع فيه من غموض أو ابيام . م
 ١٩٢٧ مرافعات . ( نقض ١٩٨٢/٥/٦ طعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ قضائية ) . ١١ ــ لما كان وقوع غموض ف الحكم لا يصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض وانما يكون ميررا لطلب تفسيره من ذات اشحكمة التي أصدرته عملا بالمادة ١٩٧ من قانون المرافعات ، فان النمي على الحكم المطعون فيه بالغموض \_\_ أيا كان وجه الرأى فيه فير مقبول. (نقص ١٩٨٠/٥/٣٢ منة ٣١ العدد الثاني ص ١٤٧٦).

١٣ ــ الحكم الصادر في طلب التفسير . اعتباره جزءا متمما للحكم المطلوب تفسيره وليس حكما مستقلا . اثره . خضوعه لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . مادة ١٩٧٦ مرافعات . نقص الحكم المطلوب تفسيره . اثره . الغاء الحكم الصادر في طلب التفسير . مادة ٢٧٧ مرافعات . ر نقض ١٩٨٦/٥/١٥ الطعون أرقام ١٩٦١ ، ١٤٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ مرافعات . ر نقض ١٩٨٦/٥/١٥ الطعون أرقام ١٩٦١ ، ١٤٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ مرافعات .

#### مادة ١٩٣

اذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

هذه المادة تطابق المادة ٣٦٨ من القانون القديم.

## الشرح:

يشترط لتطبيق هذا النص مايأتي :

أو لا : أن يكون الطلب الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه قد قدم اليها بصورة واضحة وطلب منها الفصل فيه فلا يكفى أن يكون الخصم قد أثاره في معرض دفاعه ويشترط أيضا أن يكون من طلبات الخصوم لا وسيلة من وسائل دفاعهم في القضية .

٢ \_ أن يكون الطلب الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه طلبا موضوعيا .

" أن يكون اغفال المحكمة الفصل ف الطلب الموضوعي اغفالا كليا ولا يعد من قيل
 الإغفال الكل , فقض الطلب .

قات تكون المحكمة قد أنهت الدعوى أمامها بحكم قطعى واستفللت سلطتها في نظر
 الذاء بجملته .

 ان تكون انحكمة قد اغفلت الفصل فيه عن سهو او خلط اما اذا كانت قد قضت ولو ضمنيا برفض الطلب فان السبيل الوحيد للتظلم منه هو الطعن فيه .

 ٢ \_ أن يكون الطلب داخلا حدود اختصاص المحكمة بالتبعية لا ختصاصها بالطلبات الأغرى التي فصلت فيها اما اذا تخلف ذلك فلا تختص بنظر الطلب الذي الحفاته.

وتختص أنحكمة بنظر الطلب الذى اغفلت الفصل فيه ولو كان هذا الطلب على استقلال مما لا يدخل بحسب قيمته في اختصاصها النوعي ( مرافعات العشماوي الجزء الثاني ص ٧٣١ ) . وتكون انمكمة تخصة أيضا بنظر الطلب ولو طعن ف الحكم بالاستناف وذلك حتى لا يحرم الخصم من درجة من درجات التقاصى افإذا عرض الطلب المففل على محكمة الاستناف كان الحكم بعدم قبوله امرا محتوما .

ولم تحدد المادة ميعادا لابداء الطلب ونوافق الدكور أبو الوفاعل رأيه في أن الطالب لا يتقيد بأى ميعاد من مواعيد الطعن الا أنه يتقيد حيما بالقواعد الاساسية المقررة في التشريع لموالاة الاجراءات اذ لا يصح أن يظل الطلب قائما منتجا لآثاره القانونية دون أن يحركه صاحبه ويظل مصلتا على خصمه وعلى ذلك فمن رأينا أنه يسرى على هذا الطلب مواعيد سقوط الخصومة النصوص عليها في القواعد العامة بسبب مضى سنة من آخر اجراء صحيح وهو صدور الحكم او الاعلان به في حالة غيبة الخصم ويذهب الدكتور أبو الوفا الى أن القانون يتطلب من المدعى تكليف خصمه للحضور لنظر الطلب القضائي الذي رفعه الى قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه عملا بالمادة ٧٠ مرافعات وسنده في ذلك أن الطالب الذي أغفلت المحكمة نظر طلبه عليه أن يكلف خصمه الحضور أمام المحكمة لسماع حكمه في هذا الطلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم الذي أنهي الخصومة أمام المحكمة اذا صدر في مواجهته أو من تاريخ اعلانه به اذا لم يصدر في مواجهته وكان لم يحضر اي جلسة من الجلسات والا اعتبرت الخصومة كُانْ لَمْ تَكُنْ عَمَلًا بَالْمُادَة ٥٠ الا انها لا نرى هذا الرأى ذلك ان تقديم الطلب للمحكمة واعلان الخصم به من قبل بمنع من الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن ويكون الطلب اذا لم يفصل فيه معروضا على انحكمة وإذا أغفلت المحكمة الفصل فيه فانما يكون هذا من قبيل عدم السير في الدعوى الذي ينبغي على الخصم أن يتابعه حتى لا تسقط الخصومة وسقوطها غير متعلق بالنظام العام وينبغي أن يتمسك به صاحب المصلحة غير أنه يجوز للخصم أن يدفع باعتبار الدعوى كأن مُ تكن ادا لم تعلن صحيفة طلب القصل فيما أغفل الفصل فيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها نقلم الكتاب عملا بالمادة ٧٠ مرافعات .

٧ \_ وقد تغفل المحكمة فى جزء من طلب لا عن طلب بأكمله مثال ذلك مالفت نظرنا \_ اثناء تبيع أحكام المحاكم \_ من أن إحدى المحاكم الابتدائية بهيئة استنافية قد أصدرت حكما بالغاء خكم الصادر من قاضى الأمور المستعجله في القضى به من رفض دعوى الحراسة وقضت بتعيين حارس قضائى لادارة الأعيان المتنازع عليها وحينا قضت المحكمة بتعيين الحارس ذكرت انه حارس الجدول صاحب الدور وتركت اسجه على بياض .

فما هو الحل القانوني .

فى تقديرنا أن ذلك لا يعد خطأ ماديا يتطلب التصحيح وليس غموضا فى حاجة الى تفسير وأغا هو اغفال جزء من طلب بجبور لمن قضى لصالحه أن يرفع دعوى جديدة بيان اسم الحارس لأن هذا الطلب كان معروضا على المحكمة كما يجوز له ايضا فى هذه الحالة أن يتقدم الى المحكمة التي المفلحة التي العفاته ، لذلك فائنا لا نوافق عميد المرافعات العشماوى فيما ذهب اليه فى مؤلفه من ان ذلك يعتبر خطأ ماديا ( بند ٣٠ ، ١٦ )

وبهذه الناسبه فاننا نلفت نظر اخواننا القضاة لأمر هام اذ لا حظنا أن بعضهم حين تحريرهم مسودة الحكم يتركون اسم حارس الجدول صاحب الدور على بياض على أساس انهم سيستفسرون من الموظف الذي يحتفظ بالجدول عن اسمه عند النطق بالحكم الا أنهم في زحمة العمل لا ينتيون لذلك .

ومن ناحية أخرى فقد لا حظنا أن بعض المحاكم خصوصا الصغيرة لم يقيد بها خبراء بالجدول وترى المحكمة أن تعين احدهم امر مناسب . في هذه الحالة نرى انه ليس هناك ما يمنع من أن تعين المحكمة خبيرا مقيدا بجدول محكمة اخرى لأن الاختصاص المكافى للخبير لا يقيد القاضى ويستحسن أن يكون اقرب محكمة لتلك التى خلت من الخبير حتى لا يتجشم الحبير المنتدب والخصوم مشقة الانتقال .

# نص المادة يسرى على قضاء النقض:

وتما هو جدير بالذكر ان نص المادة يسرى على قضايا الطعون أمام محكمة القض فاذا أغفلت الفصل في بعض الطلبات جاز لصاحب الشأن الرجوع اليها لتستدرك مافاتها الفصل فيه .

# هل يجوز رفع دعوى مبتدأة بالطلب الذي أغفلته المحكمة :

لا جدال في أن الحُحمة التي توخاها الشارع من هذه المادة هو التخفيف على من أغفل الفصل في طلبة و التحكمة وله الفصل في طلبة ومن عليه و التحكمة وله أيضا أن يرفع دعوى مجددة بالطلب الذي أغفل الفصل فيه أمام الحكمة المختصة ولا يجوز في هذه الحالة أن يدفع بعدم جواز نظر الدعوى أو بعدم قبولها لانه لم يفصل في موضعها.

# لا يجوز الطُّعن على الحكم لا غفاله الفصلُ في طلب موضوعي :

اوضحنا فيما سبق انه فى حالة اغفال المحكمة الفصل فى طلب موضوعى فإن سبيل تدارك ذلك الرجوع الى ذات المحكمة التى اصدرت الحكم ومؤدى ذلك انه لا يجوز الطعن على الحكم لذا السبب لا أمام القضاء الموضوعى ولا أمام محكمة النقض

## أحكام النقض:

ا — اذا كانت المحكمة قد أغفلت الحكم في طلب قدم اليها لاول مرة ولم تعرض له في أسبايا فان هذا الطلب يبقى معلقا امامها و علاج هذا الإغفال وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات يكون بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك مافاتها الفصل فيه ان كان له وجه ومن ثم فهو لا يصلح صببا للطعن بطريق النقض ( نقض ١٥ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام الكتب الفنى سنة ١٨ ص

لا يجوز الطعن فى الحكم بسبب اغفاله الفصل فى أحد الطلبات وانما يتعين وفقا لنص
 المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق الرجوع الى المحكمة التى أصدرت هذا الحكم لتستلموك
 مافاتها الفصل فيه . واذ كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تتعرض للفصل فى طلب الربع عن

الهدة ... على اعدار أن الطاعن لم يطلب الحساب عن هذه المدة ، ولم يقدم الحتير المنتدب فى الدعوى حساب ريعها ، ومؤدى ذلك أن هذا الطلب بقى معلقا أمامها لم تقطع فيه ، وكانت عبارة د ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، الواردة بمنطوق حكمها مقصورة على الطلبات المحى كانت عمل بحثها ولا تحتد الى مالم تكن قد تعرضت له بالقصل لا صراحة ولا صمعنا ، فان الحكم المطعون فيه الح المحمد المحدد المحدد فيه الخري على هذه المدة المحدد فيه الخير الخير الخير الذي أخذت به ، وأوجب الرجوع اليها لنظر الطلب طبقا للمادة بسبب الحظأ في تقدير الحبر المحدد المحدد على هذه المدة ٣٣ من من قانون ( نقض ١٩/١٥/٥ معن رقم ٥٠ مده المحدد لا تقالية لا ١٩٧٤ على رقم ٥٠ مدة المحدد للمحدد المحدد ال

٣ ـ المستفاد من صريح نص المادة ٣٦٨ من قانون المواقعات السابق وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن مناط الآخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي اغفالا كليا يجمل الطلب باقيا معلقا أمامها لم تقض فيه قضاء ضمنيا اما اذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب فان وسيلة التظلم من استبعدت \_ في حكمها السابق \_ قيام الشركة بين الطرفين وقررت أن ماتم ينهما الم يجاوز مرحلة المفاوضات وأنه صدولية المدعى عليه لا تقوم في هذه الحالة على الحظا العقدى وأنما على مرحلة المفاوضات وأنه صدولية المدعى عليه لا تقوم في هذه الحالة على الحظا العقدى وأنما على الحظا التقويض المستحق الحظا التقوم في هذه الحالة على الحظا المقدى وأنما على الحظا التقويض موضوع للطالب على هذا الأساس المذى رأته ، فأنها بذلك تكون قد فصلت في طلب التعويض موضوع الدعوى الذى يعتبر طلبا واحدا وأن تعددت عناصره نما يمتح معه على المحكمة اعادة النظر فيه .

٤ ــ اذا أغفلت المحكمة الفصل فى طلب الفوائد مع عدم التعرض لها فى الأسباب فانها
 لا تصرف اليها عبارة ( ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ) . ( نقض ٧٧/٧/٧ سنة ٣٣ ص
 ١١٢ ) .

و \_ آثر المشرع في المادة ٩٣ ا من قانون المرافعات أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك مافاتها الفصل فيه سهوا أو غطا ، وكان المقصود بالاغفال هنا هو الاغفال الكل لطلب موضوعي قدم الى المحكمة بصورة واضحة بحيث يظل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه قضاء ضمنيا ، ومن ثم ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة اذا انصب الاغفال على الفصل في دفع شكلي اذ يعير وفضا له . واذ كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب الموضوعي ، وتكون وسيلة تصحيح الحكم بالطعن فيه باحدى طرق الطعن المعادي قيم العدية متى كان قابلا لها . ( نقض ١٩٧٧/٥/٣ طعن رقم ١٩٤ لسنة الدي منظق ١٩٧٧/٥/٣ طعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٦ قضاء محكمة أول درجة باحقية الطاعنة في التعويض دون بيان قيمته أو الزام المطمون عليه به . اعتباره اغفالاً من المحكمة للحكم في طلب التعويض . تصحيح ذلك لا يكون بالطعن في الحكم . وجوب الرجوع محكمة أول درجة للفصل في هذا الطلب . م ١٩٣٣ مرافعات . ( نقض ٤٤/١ / ١٩٣٣ سنة ٧٧ ص ٨١٧ ) .

 ٧ ــ إقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهم. القضاء برفضه دون يمث الشق الآخر من الحكم المطعون فيه الصادر ضد خصم آخر . لا يعد المفالا للفصل فى شق من الطلبات .
 ( نقض ١٩٨٠/١/٨ طعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٤٧ قضائية ) .

 ٨ ــ طلب المدعى للتعويض الدروث . اعتباره طلبا مستقلا عن طلب تعويضه عن الأضرار الشخصية . خلو الحكم من الاشارة الى التعويض الدروث . هو اغفال للفصل فيه . ( نقض ١٩٧٩/١٣/٠ طعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٩ ــ اغفال الحكم الفصل فى طلب المؤجر اضافة رسم الشاغلين ضمن الضرائب الاضافية
 التي يلتزم بها المستأجر . وجوب الرجوع الى نفس انحكمة لنظر الطلب والفصل فيه . عدم صلاحيته سببا للطمن بالنقض . ( نقض ٣٩٣/٢ سنة ٧٧ ص ٧٥٧) .

 ١ - اغفال المحكمة الجنائية القصل في الدعوى المدنية. أثره. المددى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة لتفصل في دعواه . لا يجول ذلك دون حقه في اقامة دعواه ابتداء أمام المحكمة المدنية اذا شاء . ( نقض ٧٧/٧/٣١ صنة ٢٨ ص ٥٠٥ ) .

١٩ ــ اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات . علاج ذلك الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك مافاتها . م ١٩٣٣ مرافعات . شرطه . أن يكون الطلب الذي أغفلت الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالتبعية لاختصاصها بالطلبات الاخرى التي فصلت فيها . ( نقض ١٩٨٧/١٣/١٤ طعن رقم ١٩٠١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٣ ــ اغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . جواز الرجوع اليها لتستدرك مافاتها . م
 ١٩٣ مرافعات . عرض الطلب المفل على محكمة الاستناف . وجوب الحكم بعدم قبوله .
 ر نقض ١٩٨٣/٥/١٩ طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ قضائية ) .

17 - النص في المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالاحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض ، ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب الناسع الخاص بالاحكام تنص على أنه ، اذا اغفلت المحكمة في بعض الطلبات الموضوعة لجاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هي مايلزم اتباعه في صدد الفصل فيما يدعى اغفال الفصل فيه شأنه في ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء فان هذا الطلب يجب أن يتم بالاوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٣٥٣ ومابعدها من قانون المرافعات . ( نقض ١٠٥٨ / ١٩٥٠ سنة ٣١ الجزء الاول ص ١٠٥٠) .

4-14 لما كان الطعن السابق قد رفع من تركة. وحدها فيما قضي به ضدها ــ فان عكمة النقض اذ عرضت للاسباب التي بني عليها الطعن في هذا النطاق وانتهت الى رفضه ولم تعرض للشتق الاخر من الحكم الصادر ضد ... فانها لا تكون قد أغفلت الفصل في شيء من طلبات الدركة الطاعة . ( نقض ١٩٨٠/١/٨ سنة ٣٦ الجزء الاول ص ١٩٥٠) .

٩١ \_\_ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط انطباق نص المادة ٩٣ ١ من قانون المرافعات يكون فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه سهوا أو خطأ وليس عن يينة وادراك ، وكان من المقرر أيضا أن حجية الحكم تنبيت لنطوقه ولما ارتبط به من الاسباب ارتباطا وثيقا لا ينصرف الا

مافصل فيه صراحة أو ضمنا وكان محلا لبحثه ومطووحا بين الخصوم ، لما كان ذلك وكان الين من مدونات الحكم الإبتدائي أن الطاعنة قد طلبت الحكم لها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعنة قد طلبت الحكم لها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ الحكم قصر بحثه على الشق الحاص بالاطبان الزراعية ــ وهو المذى جرى الجندل حوله بين الخصوم والمتلخلة ــ والمذى كان محلا لتعرف المؤرث الى ولديه ومدار منازعة أخرى بينهم الخصوم بالخطان الزراعية أخرى بينهم الحكم المحاصل التحلق المخلفة أخرى بينهم المحلف الى قضائم بلاطبان الزراعية فقط ومن ثم يكون الحكم الابتدائي قد أغفل خطأ أو سهوا الفصل في بالى المختف بالمحافظة بالمنازل ــ ويكون من المتعين لتدارك ذلك الرجوع الى المحكمة المائية لتستكمل الفصل في هذا الابتدائية للك ، واذ المترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بعدم جواز الاستئال بالسبة لهذا الطلب فائد لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

١٦ ــ اغفال الحكم الفصل فى طلب تسلم العقار موضوع النزاع , عدم جواز الطعن فى الحكم فلذا السبب . مادة ١٩٣٣ موافعات . وجوب الرجوع الى نفس الحكمة للفصل فيما أغفات الفصل فيه من الطلبات . ( نقض ١٩٨٤/٥/١٥ طعن رقم ١٩٠٧ لسنة . ٥ قضائية ) .

١٧ - إغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . سيل تداركه . الرجوع لذات المحكمة للفصل فيه . مادة ١٩٣٦ مرافعات . عدم جواز الطعن فيه بالتقض فذا السبب . (نقض ١٩٨٦/٤/١٠) طعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ قضائية ).

١٨ ـــ الطلب الذى تغفله المحكمة . بقاؤه على أصله معلقا أمامها . سيل الفصل فيه . الرجوع الى دائم الفصل فيه . الرجوع الى دائم المحكمة لنظره والحكم فيه . عادة ١٩٣٣ مرافعات . الطمن فى الحكم بالاستئاف لاغفاله الفصل ف ذلك الطلب . غير مقبول . ( نقض ١٩٨٥/١٠/٣٣ طمن رقم ١٩٧٥ لسنة ٥٠ قضائية ، قضائية ) .

 ٩ - اغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . سبيل تداركه . الرجوع الى ذات المحكمة للفصل فيه . مادة ١٩٣ مرافعات . الطعن في الحكم بالاستئناف لهذا السبب غير مقبول .
 ر نقض ٣٠/١٩٨٩ . طعن رقم ٥٠٠٥ لسنة ٥٦ قضائية ) .

٧٠ ـ مناط إغفال المحكمة الفصل في إحدى الطلبات المعروضة عليها وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهوا أو خطأ الفصل في الطلب . الموضوعي إغفالا كليا يجعله باقيا معلقاً أمامها ، أما إذا كان المستفاد أنها قضت صراحة أو ضمناً بوفض الطلب ، فلا يعتبر ذلك منها إغفالا في حكم القانون ويكون وسيلة تصحيح حكمها هو الطعن فيه . ( نقض ٢٩٨٩/١/٣٦ الطعان رقما ٣١٦ لسنة ٥٦ قضائية ) . قضائية ) .

٢١ ـــ مفاد نص المادة ١٩٣٣ من قانون المرافعات ـــ وعلى ماجرى به قصاء هذه المحكمة أن الطلب الذى تففله المحكمة يظل باقيا على حاله ومعلقا أمامها ويكون السبيل إلى القصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها القصل فيه .

### (نقض ۲۲۸ /۱۹۹۳ الطعن رقم ۲۲۸ لسنة ۲۳ ق)

٣٦ ــ اغفال انحكمة الفصل في طلب موضوعي . سبيل تداركه . الرجوع الى ذات انحكمة
 للفصل فيه . مادة ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب . علمة ذلك .

### (نقض ١٩٩٢/٥/٧ طعن ١٩٨٥ لسنة ٥٧ ق)

٣٣ \_ الاغفال في معنى المادة ٩٩٣ مرافعات . مناطه . وسيلة تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . الغفال الفصل في وسائل الدفاع ايا كانت . اعتباره رفضا لها . التظلم من ذلك يكون بالطعن في الحكم ان كان قابلا له . الدفع بعدم دستورية لاتحة في دعوى سابقة قصت المحكمة برفضها . وسيلة دفاع . القضاء بوقف الدعوى حتى يفصل في هذا الدفع خطأ في القان ن .

### ر نقض ١٩٩١/٥/٢٨ طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٢ قضائية )

٣٤ \_\_ الطلب الذي تغفله المحكمة . سيل الفصل فيه . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن في حكمها بذلك . مؤداه . يمنع على محكمة الاستناف ان تعرض لما فصلت فيه محكمة اول درجة الى ان ينتبى النزاع برمنه امامها . وجوب القضاء بعدم جواز الاستناف لتعلقه بالنظام العام . قضاء الحكمة المطعون فيه في موضوع الاستناف. عطا .

٣٥ ــ الرجوع الى ذات انحكمة للفصل فيما أغفلت الفصل فيه . مناطه . اغفال الفصل فى
 طلب موضوعي عن سهو أو خطا . مادة ٩٣ ١ مرافعات .

# مادة ١٩٤ الباب العاشر الأوامر على العرائـض

#### مادة ١٩٤

فى الأحوال التى ينص فيها القانون على أن يكون للخصم وجه فى استصدار أمر ينده عريضة بطلبه إلى قاضى الأمور الوقيه بالمحكمة المختصة ، أو إلى رئيس الهيئة التى تنظر الدعوى ، وتكون هذه العريضة من نسختين متطابقتين ومشتملة على وقائع الطلب وأسانيده ، وتعين موطن مختار للطالب فى البلده التى بها مقر المحكمة وتشفع بها المستدات المؤيدة لها .

### التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ وقد اوردت المذكرة الابيضاحية فى صددها مايل :

، ذهب رأى فى ظل المادة ١٩٤ من التقيين الحالى إلى أن الحالات التي يجوز فيها أصدار أوامر على عرائض وردت فى التشريع على سبيل الحصر فى حين ذهب الرأى السائد قضاء وفقها إلى أن تلك الحالات لم ترد على سبيل الحصر بما يتبح أصدار الأمر فى كل حالة يرى القاضى أنها تحتاج إلى الحماية الوقية بالاجراء الذى يراه صاسبا لهذه الحماية .

وإذا كان الرأى الأخير قد يتيح مرونة تمكن القضاء من مواجهة الحالات العملية التي تحتاج إلى جماية وقتية دون أن يكون قد ورد فيها نص ، الا أن المشكوى كثرت من اساءة استخدام هذا النظام وصدور الكثير من الأوامر على عرائض في حالات لم تقتضى صدور أمر فيها ، وحرصا على عدم الحزوج بهذه السلطة الوقية إلى غير ما يستهدفه الشارع منها فقد اتجه المشروع إلى تقييد سلطة القاضى في اصدار الأمر على عريضة فيص على تعديل الفقرة الأولى من المادة 18 كيث لا يكون للقاضى أن يصدر أمرا على عريضة في غير الحالات التي يرد فيها نص خاص يجيز له اصدار هذا الأمر ء .

# الشرح:

منح المشرع القضاء الى جانب ولاية اصدار الأحكام ولاية اصدار الاوامر على العرائض وهي قرارات تصدر من القضاء بناء على طلبات يقدمها له ذوو الشأن في عرائض ويختلف الامر على عريضة عن الحكم من حيث موضوع كل منهما فالحكم يتضمن قضاء اذ يحسم نزاعا بين خصمين أو اكثر حول حق أما الامر على عريضة فلا يتضمن قضاء بهذا المعنى وإنما يتضمن اذنا للطالب باتخاذ اجراء معين خوله القانون اتخاذه ولكن القانون استلزم اذن القضاء قبل اتخاذه لتطبيق احكام القانون ومنعا للتعسف فيما خوله القانون للخصوم من رخص فاذا ماقام نزاع حول حق الخصم في استصدار الامر كان هذا النزاع خصومة بالمعنى الصحيح وكان قرار القاضى فيه حكما بالمعنى الصحيح .

ولم يحدد المشرع في الباب العاشر الحالات التي يجوز فيها استصدار أمر على عريضة واتما ورد النص على هذه الجالات في مواضع مختلفة باختلافات الموضوعات التي تتصل بها مثل تنقيص المواعيد القانونية للعضور (م ٦٩ مرافعات) وتقيص مواعيد المسافات المقدرة في القانون (م ١٧ مرافعات) وتوقيع حجز ما للمدين لدى الفير عند عدم وجود سند تنفيذي أو اذا كان الدين غير معين المقدار (م ٣٧٩ مرافعات) وأحوال الحجز التحفظي (م ٣١٩ مرافعات) وتقدير المصاريف التي قضي بالزام الحصم بها (م ١٨٩ مرافعات) وقد تتخذ الاوامر على مرافعات عرائص بناء على طلب أشخوص ليسوا من الخصوم الاصلين أذا تعلقت بموضوع ناشئء عن عرائض بناء على طلب أشخوص ليسوا من الخصوم الاصلين والحراس القضائين (مرافعات المضماوي الجزء الاول ص ٣٧٨ ومابعدها والوسيط في المؤاهات للدكتور ومزى سيف الطبعة النامنة ص ٤٠٧).

وقد ذهب معظم الشراح قبل تعديل النص الى أن حالات اصدار الأوامر على العرائض والني وردت في نصوص القوانين اغتلفة اغا وردت على سيل المثال لا الحصر وانه يمكن استصدار أمر على عمر يصف كلما اقتصنت المصلحة ذلك وفي حالات لم يرد نص بشأنها دون الاستاد الى صند تشريعي او نص خاص به (موافعات العشماري ص ٢٢٨ وفتحي والى في الوسيط في قانون القضاء المدل ص ٨٦٨)، وقالوا بأن القانون لم يحمد حلالات معينه مجوز فيها أن يجارس القاضي سلطته الولائية في اصدار أوامر على مايقدم المبه من عرائض بل يكول للقاضي هذا الحق كلما وجد مايدعو الى ذلك حدود حصر ولا تحديد حرواضاف المعنى أن هذا الرأي يسانده نص المادة على المنافقات التي تقور أن التقدم في الأمور الوقية يحصل في الأحوال التي يكون الحصم عليه وجه في استصدار أمر مما يدل على أن المرجع في ذلك انما يكون لوجاهة الطلب أي وجود وجه للطالب في تقديم وذلك دون تحديدا وحصر هذه الأحوال ( الدكتور عبد الماسط هميمي في مادىء المرافعات ص ١٩٧٤).

وأردف أنصار هذا الرأى بأن نماذج الأوامر التي اشارت اليها النصوص لا تعلو أن تكون القراحات بوسائل أو أسباب قدر المشرع صلاحيتها للقضاء الى المقصود فانه يكون من المطقى آلا تتحصر وسائل تحقيق مقاصد الأحكام القانونية فيها وان يكون هناك أكثر من مجال للقضاء في ابتكار وسائل أخرى تحقق تلك المقاصد وبذلك يستطيع القضاء رفض الوصيلة التي اقبرحها له القانون كما يستطيع تعديلها باضافة شروط اليها كما انه كامل الحق في ابتكار نماذج من عنده لم ترد في الشريع كالأمر بمنع المدين من السفر للخارج وكالأمر باعادة الحلى ماكانت عليه في

حالة الغاء الاحكام التي جرى التفيذ بمقتضاها وذلك لتحقيق مقاصد القانون لأن المستفاد من نص المادة 19.4 أن المشرع لم يحدد الأحوال التي يكون فيا للخصم وجه في استصدار الأمر على سبيل الحصر بل جاء النص عاما وكل مااشترطه هو أن يكون للخصم وجه في استصدار الأمر ب أي أن يكون لد حق في استصداره يستوى في ذلك أن يستد طالبه الى نمي تشريعي يمكن تطبيقه أو أني المعرف أو الى مبادىء الشريعة الإسلامية او حتى مبادىء القانون الطبيعي وقواعد العدالة ( الأوامر على العرائض في قانون المرافقة في المتحدد طالبين ) وانضم أخرون لهذا الرأى وسندهم في ذلك أنه يتعين تمييز الأعمال الولائية عن الأعمال القضائية نظرا الاختلاف النطام القانون الذي يتحرم كل منها لاختلاف الدور الذي يقوم به القضاء الولائي عن ذلك الخاص بالقضاء الهولائي عن الخاص بالقضاء بعناه المفنى .

ونادى الرأى العكسى بأن الحالات التى يجوز فيها اصدار أمر على عريضة وردت على سبيل الحصر فى التشريع فلا يجوز استصدار أمر فى غير الحالات التى وردت فى قانون المرافعات أو فى قانون خاص . ( محمد حامد فهمى فى التنفيذ بند ٣٣ وابو الوفا فى التنفيذ ص ١٣٦ وكمال عبد العزيز ص ٣٧٧ ) .

وقد اعتنقنا في الطبعات السبع السابقة من هذا المؤلف الرأى النافي ودعمناه بالقول بأنه ينفق مع ظاهر النصوص ومع القواعد الأصولية في المرافعات ، ذلك أن الأصل الا يصدر الاجراء الا في مواجهة طرفى الخصومة بعد استدعائهم بالاعلان لابداء دفاعهم ودفوعهم وبحثه وتمحيصه والاستثناء هو صدور أمر على عريضة في غيبة الطرف الآخر وفي غفلة منه ، اذ قد يترتب على ذلك أثر خطير على حقوق الحصوم ومصالحهم وهذا فضلا عن ان الأخذ بالراى الآخر يترتب عليه منح القاضى سلطة واسعة في اصدار الاوامر على العرائض دون ضابط دقيق ينظم سلطته ولا معيار واضح بين حدودها بحيث يلتزمها ولا يتجاوزها وانما يتوك الامر لتقديره المطلق وقد يؤدى ذلك لتضارب الاراء في المسألة الواحدة .

وقد أصدرت محكمة النقض عدة احكاما حديثه تناهض الرأى الذى ناصرناه الا انبا لم نقتع بها بل ان تتبعنا للاوامر التي اصدرها القضاة أكد لنا صوابه ، ذلك ان كثيرا من القضاة اصدروا أوامر لا تخطر على بال فقد اصدر احدهم امرا بتسلم سواطير جزارة لمستوردها دون تحقيق دفاع مصلحة الجمارك من ان هذه الاشياء تمنوع استيرادها فضلا عن ان المستورد لم يسدد الرسوم الجمع المحموكة المحمارك من ان هذه الاثنياء تمنوع استيرادها فضلا عن ان المستورد لم يسدد الرسوم والادهى من ذلك وامر أن هذه الاوامر امتدت لحقوق الإشخاص وحرياتهم فقد اصدر احد القضاة امرا بمنع القدم صدد الأهر من السفر ، بل ان محكمة النقص وقعت في تناقض بين فيعد ان أجازت في حكم ها حواز صدور الأوامر في غير الحالات المتصوص عليا عادت في حكم لا حق لم وقعت بان الأمر الصادر بجنيع السفر نخالف للقانون وان كانت قد استطاعت ان يحتم لم وقضتها قاتلة ان الأوامر المعادر بجنيع السفر نخالف للقانون وان كانت قد استطاعت ان محمد تقطيعها بقانون يصدر من السلفر بحب تقطيعها بقانون يعدر من السلفر تجب عدم المساس بها دون قانون يظمها.

وقد تنبه المشرع اخيرا الى خطورة الوضع الناشىء عن الأخذ بالرأى الاول فقام بتعديل هذه المادة إذ كانت قبل تعديلها تنص مقدمتها على انه فى الأحوال التى يكون فيها للخصم وجه فى استصدار امر قدم عريضه بطلبه الى قاضى الأمور الوقية بالمحكمة المختصة او رئيس الهيئة التى تنظر المدعوى فعدله على انه فى الاحوال التى ينص القانون على ان يكون للخصم وجه فى استصدار امر وبذلك انهى خلافا شديدا ومريرا .

### احكام النقض:

 الأوامر على عرائض . جواز اصدارها فى غير الحالات المنصوص عليها متى توافرت شروطها . مادة ١٩٤٤ مرافعات . علة ذلك . ( نقض ١٩٨٨/١/٣٠ طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٧ - ان قانون الرسوم القضائية والمواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص في مادته ٣٤ على ان الاوامر التي تصدر على عرائض يفرض عليها رسم ثابت سواء قبل طلب اصدارها أو رفضها ، ولا يغير من هذا النظر كون المطلوب في تلك المريضة طلبا موضوعيا حد بتسلم شاسيهات سيارات النقل حد وليس اجراء وقتها وأن القاضى الوقتى قد استجاب خطأ الى هذا الطلب رغم خروجه عن اختصاصه . ذلك أن السيل لاصلاح هذا الحفاظ هو النظلم فيه بمعرفة الصادر ضده الامر وليس استصدار قائمة رسوم نسية باعتبار أن الامر صدر في دعوى معلومة القيمة لان خطأ القاضى لا يغير من طيعة الامر الصادر منه على عريضة . ( نقض ١٩٤٨ ) .

س \_ الاوامر على عرائض. ماهيتها. تنفيذها عن طريق جهة الادارة لا يغير من وضعها
 ولا يتمخض عن قرارات ادارية. عدم التنفيذ لا يعدو أن يكون عملا ماديا تختص المحاكم العادية
 بنظر التعويض المرتب عليه. ( نقض ١٩٨٣.١٣/٣ الطعون أرقام ١٩٨٣. ١٨٤٩.
 ١٩٤٩ لسنة ٥١ قضائية).

٤ ــ الأوامر الصادرة بتقييد الحريات أو التقل أو المنع من السفر وجوب تنظيمها بقانون يصدر من السلطة التشريعية دون غيرها وليس من سلطة أخرى أو بأداة أدفى . علة ذلك . الأمر الصادر من القاضى تمنع الطاعن من السفر دون أن يكون هناك قانون ينظم ذلك . مخالف للقانون (نقض ١٩٩١/١/٣٧ طعن رقم ٣٣٦١ لسنة ٥٥ قضائية ، نقض ١٩٩١/١/٣٧ طعن رقم ٣٣٤٠ لسنة ٦٥ قضائية ) .

#### مادة ١٩٥

يجب على القاضى أن يصدر أمره بالكتابة على احدى نسختى العريضة فى اليوم التالى لتقديمها على الأكثر .

ولا يلزم ذكر الاسباب التى بنى عليها الامر الا اذا كان مخالفا لامر سبق صدوره فعندئذ يجب ذكر الاسباب التى اقتضت اصدار الامر الجديد والا كان باطلا .

هذه المادة تقابل المادتين ٣٧٠، ٣٧١ من القانون القديم.

### التعليق :

لا خلاف بين النصين سوى أن المشرع استبدل فى القانون الجديد كلمة القاضى بعبارة قاضى الامور الوقتية .

## الشرح:

المعاد المخدد لصدور الأمر التنظيمي لا يترتب على مخالفته أي جزاء من بطلان أو سقوط وليس القاضي ملزما بأن يجيب الطالب بل له أن يأمر به أو أن يرفضه من غير أن يطالب بابداء الأمباب الا أذا صدر الأمر على خلاف أمر سبق صدوره كأن يكون القاضي قد أمر بشيء ثم عدل عد عد التظلم له منه أو لأن الظروف التي اقتضت اصداره قد تغيرت ويترتب على عدم ذكر الأسباب بطلان الامر الجديد . ووفض الأمر لا يمنع الحصم الذي وفض طلبه \_ فضلا عن حقد في التظلم حد من أن يتقدم بذات الطلب من جديد . ويصدر القاضي أمره بغير سماع أقوال من يراد استصدار الأمر عليه أذ لا يتطلب القانون اعلانه بالحضور ( مرافعات العشماوي الجزء من الارك من علا يتمام عليه وأن يرفض البعض الاخر يجيب الطلب كله أو أن يرفضه كما أن أن يجيب الطالب الي بعض طلبه وأن يرفض البعض الاخر وفاء طبد دائن أمرا بتوقيع حجز ما المدين لدى الغير وفاء لدينه فللقاضي أن يأمر بتوقيع الحجز وفاء لجزء من الدين فقط ( الوصيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبحة الثامنة بند

وعلى الطالب الذي يرغب في استصدار أمر على خلاف أمر سابق أن يذكر ذلك في طلبه حي يقوم القاضي بتسبيب أمره وسواء علم القاضي بسبق صدور أمر نخالف أم لم يعلم وسواء ذكر الطالب ذلك أم لم يذكره فان البطلان بترتب حيّا اذا لم يسبب القاضي أمره الجديد ويستوى أن يصدر الامر الجديد من ذات القاضي الذي أصدر الأمر الاول أم من غيره ولا موجب لتسبيب الامر الثاني اذا كان موافقا للأمر الأول والبطلان المقرر في هذه المادة لا يتصل بالنظام العام ويسقط بالرد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا فاذا تظلم الصادر ضده الامر وجب أن يضمن صحيفة التطلم التمسك بهذا البطلان . ( التعليق لابو الوفا الطبعة الخامسة ص ٧٣٠) .

هذا ويتعين احترام النص أياكانت الفترة الزمنية بين الامرين كايت هين احتبر ام الـنـص و لـو سـقـط الأمـر الاول عملا بالمادة ٢٠٠ مرافعات لعدم تنفيذه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ﴿ ( المرجع السابق ص ٧٣٧ وقارن رمزى سيف الطبعة الثامنة بند ١٩٥ ﴾ .

أحكام النقض:

 ا — الاوامر على العرائض . ماهيتها . صدورها باجرا: وقتى أو تحفظى دون مساس بأصل الحق . ( نقض ١٩٧٨/١٣/١٨ طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٨٤ قضائية ) .

٣ ــ أجر مصفى التركة . جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التي عينته م ٨٨٠ مدنى .
 لا يمنع من ذلك اختصاص قاضى الامور الوقنية باصدار أمر على عريضة بتقدير أجره . م ١٩٥ مرافعات . ( نقض ٣٣٦ أهما) .

٣ ـ من القواعد المقررة فى قضاء هذه المحكمة أنه بصدور الحكم يتتع على المحكمة الني أصدرته العدول عما قضت به ويعمل بهذه المقاعدة بالنسبة لسائر الاحكام القطعية ـ موضوعية كانت أو فرعية \_ أنبت الحصومة أو لم تنهها ، وحتى يخرج النزاع من ولاية المحكمة يتعين أن تكون قد فصلت فيه صراحة أو ضعنا ، ويستوى أن يكون حكمها صحيحا أو باطلا ، أو مينيا على اجراء باطل ، ذلك لان القاضى نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو الفاءه الا اذا على القراء بالله على المقائد ولا يملك تعديله أو الفاءه الا اذا لتى القانون على ذلك صراحة . ولا يغير من هذا النظر ماتفضي بهالمادة ه 1 من قانون المرافعات التي المتحكمة المطعون فيه تبريرا لقضائه لان مؤدى هذا النص أنه يجوز لقاضى أن يصدر أمرا على عربيسة نحالقا لامر سابق على ان يذكر فى الإسباب التى اقتضت اصدار الامر الحديد . أمرا على عربيسة على العرائض . ( نقض ١٩٧٨/١/١٨ لسنة ٢٩ ص ١٩٨٨ . نقض ١٩٧٧/٤/١ سنة ٣٣ ص ١٩٨٨ . نقض

٤ ــ الامر الصادر من قاضى الامور الوقية والذي يعتبر بمقتضاه حكم المحكمة واجب التنفيذ طبقاً للمادة ٤ كمه من قانون المرافعات يقصد به مراقبة عمل المحكم قبل تنفيذ حكمه من حيث التبت من وجود مشارطة التحكيم ، وأن المحكم قد راعى الشكل الذي يتعلله القانون سواء عند الفصل في الزاع أو عند كتابة الحكم دون أن يخول قاضى الامور الوقتية حق البحث في الحكم من الناحية الموضوعية ومدى مطابقته للهانون ، وكان يرتب على أن حكم المحكم له بين الحصوم جميع الاثار التي تكون للحكم القضائي أن تلحقه الحجية ولو لم يكن قد صدر الامر بتنفيذه ، لان صدور الامر من قاضى الامور الوقية أعا يتطلب من أجل التنفيذ لا من أجل قوة ليفرض انه لم يهم تعليم الحكمين حتى يفرض انه لم يهم تفيذه على الحكمين حتى يفرض انه لم يم تفيذه على الحكم المحكمين حتى يفرض انه لم يم تفيذه طلا الحجية قائمة لم تفقض بأى سبب من الإسباب التي تقضى بها قانونا .

 المنازعة في صحة الجرد . ماتجريه المحكمة في شأن عريضتها هو أمر ولائي من اعتصاص قاضي الامور الوقتية . جواز النظلم منه طبقا لاحكام المواد من ١٩٤ حتى المادة ١٩٩ مرافعات . ( نقض ١٩٨٢/١١/٩ طعن رقم ١٦٦١ لسنة ٤٨ قضائية ) .  أ - عقد البيع الذي يرد على مال عام . باطل بطلانا مطلقا . أمر قاصى الأمور الوقتية بابقاء الشهر المؤقت لهذا العقد . لا يصححه . ( نقض ١٩٨٣/١٣/٣ طعن رقم ٨١٩ استة ٥٤ قضائية ) .

٧ \_ الاوامر على العرائض \_ وعلى مايين من نصوص الباب العاشر من قانون المرافعات \_ هى الاوامر التى يصدرها قضاة الاوامر الوقية بما هم من سلطة ولالية وذلك بناء على الطلبات المقدمة لهم من دوى الشأن على عرائض وتصدر تلك الاوامر فى غيبة الخصوم دون تسبيب باحراء وقتى أو تحفظى فى الحالات التى تقتضى طبيعتها السرعة أو المبالغة دون مساس بأصل الحق النتازع عليه ، ولذا لا تحوز تلك الاوامر حجية ولا يستفذ القاضى الوقعى سلطته باصدارها فيجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب . (نقض ١٩٧/١٧ سنة ٢٩ العدد الثانى ص ١٩٤٣) .

 ٨ ــ الامر على عريضة . صدوره من قاضى الامور الوقية أو رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى . التظلم منه الى ذات المحكمة أو القاضى الامر . المواد ١٩٤٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ مرافعات . رنقض ١٩٨٧ . ١٩٩٣ علمن رقم ١٩٨٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

#### مادة ١٩٦

يجب على قلم الكتاب تسليم الطالب النسخة الثانية من عريضته مكتوبا عليها صورة الأمر وذلك في اليوم التالي لصدوره على الأكثر .

هذه المادة تطابق المادة ٣٧٣ من القانون القديم .

#### الشرح:

نرى أنه اذا تأخر قلم الكتاب عن تسلم الصورة لمن صدر لمصلحه الأمر في الموعد المحدد كان له الحق في أن يطالب المسبب في التأخير بالتعريض وفقا لقواعد المسئولية التقصيرية ولا يترتب ثمة بطلان عند مخالفة المحاد المقرر في هذه المادة .

### مادة ۱۹۷ مادة ۱۹۷

لذوى الشأن الحق فى التظلم إلى المحكمة المختصة الا إذا نص القانون على خلاف ذلك ويكون التظلم بالاجراءات المعتاده لرفع الدعوى أمام المحكمة وتحكم فيه بتأييد الأمر أو بتعديله أو بالغائه .

ويجب أن يكون التظلم مسببا والاكان باطلا .

### الشسرح

هذه المادة عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٦ اذ كانت الفقرة الأولى قبل تعديلها تقصر التظلم فى الأمر لطرق الأمر فعدها المشرع بأن أجاز التظلم لكل ذى شأن ومؤدى ذلك أنه يجوز لكل من يضار بالأمر الولائى أن يتظلم فيه حى لو لم يكن طرفا فيه وقد دفع المشرع إلى هذا لكل من يضار بالأمر الولائى أن الأمر قد يمس شخصا آخر خلاف طالب الأمر والصادر ضده كما إذا صدر أمر بتوقيع حجز ما للدين لدى الغير \_ إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذى \_ ثم تبن أن المجوز ليس مملوكا للمدين فأصبح يجوز له التظلم منه .

وإذا منع المشرع التظلم من الأمر فى حالات خاصة نص عليها فإن التظلم يكون غير جائز فى هذه الخصوصية كما صرحت بذلك المادة .

كما أمر المشرع بأن يكون التظلم بالاجراءات المعتاده لرفع الدعوى أى أن يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب انحكمة الرفوع أمامها النظلم فإذا رفع صحيحا مستوفيا شكله القانونى كان للمحكمة أن تقضى أما بتأييده أو بتعديله أو بالفائه والتأييد والألفاء واضحان أما التعديل فمثاله أن يصدر أمر بتوقيع الحجز على منقولات معينه فتقصرها المحكمة على بعضها .

ولم يتناول المشرع الفقرة الثانية بالتعديل .

واوجب المشرع في الفقرة الثالثة أن يكون النظلم مسببا والاكان باطلا وعلى ذلك يجب على المنظلم سواء كان من طرفي الأمر أو ذوى الشأن أن يين في صحيفة التظلم أوجه تظلمه، وأسانيده ، وما يأخذه على الأمر من الناحية القانونية والموضوعية بأسباب واضحة ومحدده ولا يكفى في هذا الصدد ذكر عبارات عامة مرسله تصلح لكل تظلم كان يقال أن الأمر صدر على خلاف القانون أو صدر مجمعفا بحقه . والبطلان المرتب على عدم كفاية التسبيب نسبى ولا يتصل بالنظام العام ويخضع لتقدير المحكمة ويكفى المنظلم أن يين سنده في تظلمه بايجاز .

والتظلم كدعوى يخضع لما تخضع له الدعوى من اجراءات منها الندخل والادخال والطلبات العارضة ومنها تعديل الطلبات . ولا جدال في أن للمتظلم أن يضيف إلى أسانيد تظلمه أدلة أخرى ودفاع جديد سواء شفويا أم في مذكرة .

وكان المستقر عليه قبل تعديل المادة أن المشرع لم يحدد ميعاد معينا للتظلم من الأمر وهذا المبدأ لم يسمه التحديل الذي أدخل على المادة .

# الشرح:

و قدوضع القانون للتظلم في الأمر الصادر على عريضة طريقتين فأجساز التظلم من الأمسر إلى الخكمة بطريقة أصلية أو تبعية وساوى في ذلك بين من استصدر الامر ومن صدر عليه كما أجاز النظلم من الامر الى القاضى الذى أصدره وهو مانص عليه في المادة ٩٩ ١. والقاعدة العامة في النظام أن يرفع الى الحكمة المختصة مائم ينص القانون على خلاف ذلك والمقصود بالمحكمة المختصة هي الحكمة انتصة بنظر النزاع الذى استصدر الأمر تمهيدا له أو يسببه أو في مناسبته وعلى ذلك يكن أن تكون المحكمة أو المجازئية . ( مرافعات يمكن أن تكون الحكمة أو لوك ٣٠٧ ) .

ويراعي أن النظلم الى القاضى الآمر وفقا لنص المادة ١٩٩٩ يسقط الحق في النظلم أمام اغتصف والمكس صحيح لأن المتظلم أمام الخيد الشارع ميعادا معيا لرفع النظلم كم هو الشأن في الطعن في الاحكام . والحكم الصادر في النظلم هو حكم وقتي لا يمس أصل الحق المتازع عليه ومن ثم لا يقيد قاضى الموضوع عند فصله في أصل الحق كم أن الحكم في أصل الحق يسقط الحق في النظلم.ونرى أن الحكم الصادر في أصل الحق يسقط الحق في النظلم.ونرى أن الحكم الصادر في النظلم قابل للطمن فيه بالاستناف طبقا للقواعد العامة فاذا كان الامر صدر بتوقيع حجز فانه يقدر بقيمة وفقا للقواعد العامة المنافذ الماد بقصير هوعد من مواعيد المرافعات فانه يكون قابلا للاستئناف .

ومن المستقر عليه فقها وقضاء أن المحكمة التي تختص بنظر استناف الحكم الصادر من القاضي الآمر في النظلم تحلف باخلاف هذا القاضي فاذا كان الحكم صادرا من قاضي الامور الوقتية بالمحكمة المؤتية أما اذا كان الحكم صادرا من قاضي الامور الوقتية من قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية أما اذا كان الحكم صادرا من قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية اختصى بنظر الاستناف محكمة الاستناف ( أبو الوفا في التعليق ص ١٩٧٩ والمراجع المشار الها ) .

ونرى أنه اذا كان الأمر صادرا من رئيس دائرة ابتدائية استنافية أو رئيس دائرة استناف من محكمة استناف وتم التظلم أمام تلك المحكمة فان الحكم الصادر فيه يكون نهائيا ويصدر الامر فى هذه الحالة بطريق التبعية من رئيس الهيئة التي تنظر الاستناف .

كما نرى أنه أذا فوت الصادر صده الامر ميماد التظلم فانه لا يجوز له أن يطعن فيه بالاستناف مباشرة ذلك أن تنظيم الطعن في الأحكام وترتيب طبقات أشاكم أمر متعلق بالنظام العام ولا يجوز القياس في هذه الحالة على مااجازه المشرع بالنسبة للطعن في الاستناف مباشرة في أمر الأداء أذا فوت الحصم ميعاد التظلم أذ أن هذا النص استثناء من القواعد العامة لا يقاس عليه .

#### مادة ۱۹۸

### أحكام النقض:

 ا ــ خلو قانون المرافعات السابق من نص يمنع الطعن في الحكم الصادر في التظلم من أوامر تقدير أتعاب الخبراء . وجوب الرجوع الى القواعد العامة للأوامر على العرائض . جواز الطعن فيها طبقا لهذه القواعد مجميع الطرق المقررة . ر نقض ١١/٦/١ سنة ٣٣ ص ٧١٣) .

٣ ــ قضاء المحكمة في التظلم من أمر الحجز التحفظى. عدم جواز تعرضه للموضوع.
 الشات المحكمة عن الدفع بتقادم الدين. لا خطأ. (نقض ٢٩/٤/٢٨ طعن رقم ٨٠٦ لسنة 62 قضائية).

 ٣ — الأمر على عريضة . ليس لغير طرفيه النظلم منه ولو كانت له مصلحة في ذلك . الحكم الصادر فيه لا يقيد محكمة المرضوع . ( نقض ١٩٨٣/١٣/١٥ طمن رقم ٩١٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

### تعليق:

يتمين ملاحظة أن النص بعد تعديله أجاز لغير طرفيه التظلم منه متى كانت له مصلحة فى ذلك .

 ٤ - الأمر على عريضة . صدوره من قاضى الأمور الوقتية أو رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى . التظلم منه الى ذات المحكمة أو القاضى الآمر . المواد ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩ مرافعات . ( حكم النقض السابق ) .

### مادة ۱۹۸

يجوز رفع التظلم تبعا للدعوى الأصلية فى أية حالة تكون عليها ولو أثناء المرافعة بالجلسة .

هذه المادة تطابق المادة ٣٧٤ من القانون القديم.

### الشرح:

راعى الشارع أن النزاع الأصلى الذى تعلق به الامر الولائى أو تفرع عنه قد يكون معروضاً على انحكمة فأجاز أن يكون التظلم بطريق النبع للدعوى الأصلية وأثناء نظرها أمام المحكمة وأن يكون في آية حالة تكون عليها الدعوى ولو أثناء المرافعة بالجلسة ( مرافعات العشماوى الجزء الأول ص ٣٣٧ ) .

ونرى أن رفع التظلم لا يجوز ابداله شفاهة بالجلسه واغا يكون بالاجراءات المعتادة بأن يقدم بعريضة تودع قلم الكتاب ذلك أن المادة ١٩٧ بينت فى فقرتها التانية طريق رفع التظلم وهو الطريق المعتاد لرفع الدعوى كم أن المادة ١٩٨ التي اجازت رفع التظلم تبعا للدعوى الاصلية انما هى استثاء من أصل ماورد فى الفقرة الاولى من المادة ١٩٧ من أن يكون التظلم أمام انمكمة المختصة وليست استثاء من طريقة رفع التظلم ومن ثم يسرى نص الفقرة النائية من المادة ١٩٧

#### مادة 149

على رفع النظلم أيا كانت المحكمة التي يرفع اليها سواء أكانت المحكمة المختصة أو تبعا للدعوى الأصلة.

#### مادة ١٩٩

لذوى الشأن ، بدلا من التظلم إلى المحكمة المختصة الحق فى التظلم منه لنفس القاضى الآمر ، بالاجراءات المعتاده لرفع الدعوى ، ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة .

ويحكم القاضى فى التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بالغائه ويكون حكمه قابلا لطرق الطعن المقررة فى الأحكام .

### التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٧ وذلك بأن عمد المشرع إلى ادخال تعديل على حكم الفقرة الأولى من المادة أجاز بموجبه لذوى الشأن الحق في التظلم من الأمر لنفس التاصى الأمر ، بالاجراءات المعاده لرفع الدعوى ، بدلا من رفعه إلى الحكمة المختصة ، وبديهى أن الأمر سيقتصر في تحديد مدلول ذوى الشأن في هذا الحكم على الخصم الذى صدر عليه الأمر ، والهير الذي أضير منه ، المذكرة الأيضاحية » .

### الشرح

مؤدى التعديل الذى أدخل على المادة أن من أضير من الأمر سواء كان طرفا فيه أما لا أن يتظلم منه اما إلى القاضى الذى أصدر الأمر واما إلى انحكمة المختصة والخيار للمتظلم وله أن يحتار أى الطريقين شاء .

٧ ـ وقيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة المختصة لا يمنع احتصاص القاضى الآمر بنظر ذلك التظلم ويكون قراره في هذه الحالة حكما قضائيا لا مجرد أمر ولائي يجوز الطعن فيه بطرق المناسبة ويحوز حجية الشيء المحكوم به الا أنها حجية مؤقتة لان الحكم الصادر في هذه الحالة بعد حكما وقتيا لا يمس موضوع الحقي . والنظلم إلى القاضى الآمر يسقط ألحق في التظلم إلى المحكمة فلعن صدر عليه الآمر ألحيار بين القطرقين وليس له الحق في الجمع بينهما . والمحكمة التي تختص بنظر استناف الحكم الصادر من القاضى الآمر في النظلم عندا القاضى فاذا كان الحكم في النظلم صادر من قاضى الأمر الوقتية بالمحكمة الجزئية التي المحكمة الابتدائية التي المحكمة الجزئية المحكمة الإبتدائية الحتص بنظر الاستناف محكمة الإستناف عملية الابتدائية المحكمة الإبتدائية الحكم في النظام حدد المن قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الإبتدائية الحكمة أن المخلمة الإبتدائية الحدم بنظر الامور الوقتية بالمحكمة الإبتدائية الحدم بنظر الامتناف محكمة الاستناف (مرافعات أبو الوفا صـ ٩٠٣) .

 ٣ لم يحدد المشرع ميعاد التظلم من الأوامر على العرائض بصفة عامة فالاصل اذن ان التظلم يجوز في آي وقت بعد صدور الأمر ويبني على ذلك أنه أنه اذا رفض القاضى اصدار الامر كان للطالب أن يتظلم فى أى وقت يشاء كما أن له أن يقدم عريضة بطلب أمر جديد وليس ثمة ماينيع القاضى من أن يصدر أمرا جديدا مخالفا للامر السابق بشرط تسييه فى هذه الحالة ( مرافعات المشمارى الجزء الاول ص ٧٤٠ والوسيط فى المرافعات للدكور رمزى سيف الطبعة الثانية بند ٧١٠).وقد نص المشرع فى أحوال خاصة على مواعيد للتظلم من الأوامر على المرائض كالمادة ١٩٠٠ مرافعات فى شأن الأمر الصادر بتقدير المصاريف ( مرافعات أبو الوفا ص

\$ ... اذا رفعت الدعوى الأصلية الى انحكمة اغتصة وأصدرت حكما قطعيا في موضوعها فان حجية هذا الحكم قد تمنع من التظلم في الأمر ( الوسيط في المرافعات للدكور رمزى الطبعة الثامنة ص ٧١٠) ونرى أذ أساس ذلك هو أن الحكم الصادر في التظلم من الأمر على عريضة أيا كانت المحكمة التي أصدرته حكم وقني يتعلق مصيره بحصير الحكم الذي يصدر في موضوع النزاع فاذا ماحسم النزاع بحكم موضوعي حاز حجية الامر القضي وعلى ذلك اذا صدر حكم بصحة حجز ماللمدين لدى الهير فانه يمنم التظلم من الأمر الصادر بتوقيم الحجز.

المحتمة حجز ماللمدين لدى الهير فانه يمنم التظلم من الأمر الصادر بتوقيم الحجز.

المحتمة حجز ماللمدين لدى الهير فانه يمنم التظلم من الأمر الصادر بتوقيم الحجز.

المحتمة حجز ماللمدين لدى الهير فانه يمنم التطلم من الأمر الصادر بتوقيم الحجز.

المحتمد المحتمد المحتمد التحتمد المحتمد المحت

### أحكام النقض:

السلام كانت المادة ٧٧٥ مرافعات تميز لمن صدر عليه الامر أن ينظلم منه الى نفس الآمر ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام المحكمة ويعتبر قراره في النظلم حكما بجوز للطعن فيه بما يجوز الطعن به في الأحكام التي تصدر على وجه السرعة وكان الأمر بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير التحفظي قد تظلم منه الطاعن أمام القاضي الآمر فأصدر حكمه بتأييد الامر بالحجز فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت محكمة الاستناف بالتأييد فان حكمها يكون قد انهى الخصومة في خصوص هذا الطلب ويجوز الطعن فيه بطريق النقض على أن هذا الحكم من ناحية أخرى من الاحكام الوقية الجائز الطعن فيه بطريق النقض على أن هذا الحكم من قانون ناحية أخرى من الاحكام الوقية الجائز الطعن فيها استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون الم المادة ٩٧٨).

٧ ــ متى كان أمر الحجز صادرا من قاضى الامور الوقية بانحكمة الابتدائية ورفع التظلم عن هذا الامر الى القاضى الآمر فان الحكم الذى يصدر فى التظلم يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهنتها الكاملة وتختص بنظر استنافه محكمة الاستناف ( نقض ٢٩٣/١٢/١٢) المكتب الفنى سنة ٧ ص ٩٥٧) .

س الحكم الصادر في النظلم في أمر على عريضة حكم قضائي حل به القاضي الآمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائي. ( نقض ١٩٦٢/١٢/٦ سنة ١٣ ص ١٩٩٦) .
 ع \_ الأوامر على العرائض. النظلم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى. حكم

 ع - الاوامر على العرائض التطلم منها يحون بالطرق المقادة الرقع الشعوى عصم القاضي الآمر في التظلم . حكم قضائي قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام . (نقض ١٩٨٢/٥/٣٠ طعن رقم ٤٨٠ لسنة ٤٩ قضائية) .

 هـ الأمر على عريضه . صدوره من قاضى الأمور الوقتية أو رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى . النظلم صه الى ذات المحكمة أو القاضى الآمر . المواد ١٩٤ ، ١٩٩ ، ١٩٩ مرافعات . ( نقض ١٩٨٥/١٩٢ ) طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

#### مادة ٥٠٠٧

٦ ــ الحكم الصادر فى التظلم من امر تقدير الرسوم التكميلية . عدم قابليته للطعن متى فصل في منازعة في المسلم منازعة في ما المسلم بالمسلم المسلمة الشهر العقارى فى اعادة تقدير ثمن المتر من الارض موضوع المحرر . منازعة فى تقدير الرسوم .

ر نقض ۲۹۳/۱/۲۸ طعن ۲۹۳ لسنة ۹۹ قضائية)

#### مادة ۲۰۰

يسقط الأمر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد .

هذه المادة تطابق المادة ٣٧٦ من القانون الملغي .

# الشرح :

راعي المشرع في ذلك ان الامر الصادر على عريضة وهو تصرف ولائي باجراء تحفظى لا يصح أن يبقى سلاحا مصلتا يشهره من صدر له الأمر في وجه خصمه في أى وقت يشاء مع احتال تفيير الظروف التي دعت الى اصداره واحتال زوال الحاجة الملجئة اليه ( مرافعات العشهادي الجزء الأول ص ٢٧٦ ).

وقد راعى المشرع أن لا تسرى قواعد السقوط المنصوص عليه فى المادة على أوامر تقدير المصاريف ونص على ذلك صراحة فى المادة ١٨٥٩ مرافعات فيراجع التعليق عليها .

والسقوط المقرر في هذه المادة ليس متعلقا بالنظام العاء ويتعين أن يدفع به الخصوم .

## أحكام النقض:

١ ــ يسقط الأمر على عريضة اذا لم يقدم للتفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . عدم تعلق هذا السقوط بالنظام العام . وجوب التمسك به تمن صدر ضده الأمر . جواز النزول عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا ( نقض ١٩٩٩/٣/١١ سنة ٢٠ ص ٣٨٨ ) .

### ملحوظة هامة:

اوردنا في صـ ۱۰۶۳ ومابعدها حصر الأوامر على العرائض سواء التي وردت في قانون المرافعات او تلك التي وردت في جميع القوانين الخاصة فيرجع الى هذا الحصر في موضعه .

# مادة ۲۰۱ الباب الحادى عشر أوامر الاداء مادة ۲۰۱

استشاء من القواعد العامة فى رفع الدعوى ابتداء ، تتبع الأحكام الواردة فى المواد التالية ، إذا كان حق الدائن ثابتا بالكتابة وحال الأداء ، وكان كل ما يطالب به دينا من النقرد مَعَين المقدار ، أو منقولا معينا بذاته أو بنوعه ومقداره .

وتتبع هذه الأحكام إذا كان صاحب الحق دائنا بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحياطي لأحدهم

أما إذا أراد الرجوع على غير هؤلاء وجب عليه اتباع القواعد العامة فى رفع الدعيى .

### التعلية :

هذه المادة تقابل المادة ٨٥١ من قانون المرافعات السابق وقد عدلت بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وقد اوردت المذكرة الايضاحية فى تبرير التعديل مايلي :

« حقق نظام أوامر الأداء نجاحا كبيرا منذ صار نظاما واحب الاتباع في الحالات التي أوجب القانون اتباعه فيها ، حيث تدل الاحصائيات على أن الفالية العظمى من طلبات أوامر الاحداثيات على أن الفالية العظمى من طلبات أوامر الاداء قد قبلت ولم يم التظلم منها أمام المحكمة الا في نسبة صنيله كما أن نسبة الأحكام الصادره في هذه التظلمات بالفماء الأمر كانت قليله ولا شلك أن هذا النجاح ترتب عليه سرحة البت في المنازعات وعدم تكدس الجلسات بقضايا لم تكن هناك ضروره تستوجب عرضها على الحاكم ، مما أدى إلى تخفيف العبء عن القضاة ، لذلك أتجه المشرع إلى التوسع في الحلات التي يسع فيها نظام أوامر الاداء بحيث تشمل بجانب الديون التي يكون محلها مبالغ تقدية أو تسليم المنقول المعين بداته أيضا متى توافرت فيه شروط اصدار الأمر فنصت المادة الثانية من قانون التعديل على تعديل الفقرة الأولى من المادة 1 ٢٠١ من قانون المرافعات باضافة المنقول المعين بذاته إلى الحلات التي يجوز فيها استصدار أمر بالاداء كطلب تسليم صيارة أو لوحه فيه أو ما شابه ذلك ١٠.

### الشرح

وكنا قد نادينا فى الطبعة السابقة من هذا المؤلف أنه لا يجوز أستصدار أمر أداء بقائمه جهاز الزوجة على سند من أن النص لم يتناول المنقول بذاته أما بعد تعديل النص فإن ذلك أصبح واجبا بشرط أن يكون التزام الزوج أو المطلق فى القائمة بتسليم الجهاز غير معلق على قيد أو شرط أما إذا كان معلقا على شرط الطلاق ، فلا يجوز ذلك ولو قدم وثيقة الطلاق اللهم الا إذا كانت هذه الوثيقة تحمل في طباتها الدليل على أن الطلاق بائن كأن يكون الطلاق الأخير الذي قدمت وثيقته مكملا للثلاث طلقات أو يكون طلاقا رجعيا الا أن فترة العده قد أنتهت دون مراجعه ذلك أن الطلاق الرجعي يحيز للمطلق أن يراجع زوجته في فترة العدة ولو بدون رضاها وبالتالى لا يجوز استحدار أمر أداء بالمنقولات التي ضمتها القائمة مادام أن ردها معلق على شرط الطلاق وطالما أن لم يجتبت كتابة أن الطلاق كان بائنا .

وقد دهبت بعض أخاكم أن جهاز الزوجة مرصود خدمة الزوجية وبالتالى لا يجوز المطالبة به طالما بقى عقد الزواج قائما ووفقا لهذا الرأى لا يجوز المطالبة بقائمة الجهاز حتى ولو لم تشتوط الفائمة الطلاق ( راجع هذا الرأى المسئولية المدينة للمستشار عز الدين المناصورى والدكتور عبد اخسيد الشوارني ) . كذلك يجب على من اشترى منقولات معينة بذاتها ( حجرات الموبيليا ) أن يتقدم ضد الياقع بطلب تسليمه هذه المقولات إذا نكل عن تنفيذ الزامه بتسليمها له ويتعين في هذه اخالة أن تكون موصوفة في العقد وصفا ينفي عنها الجهالة .

ونظر؛ لأن الماشيه تعتبر من المثليات فإنه يجب استصدار أمر أداء بشأبها فيجب على من اشترى احتماد أز اجاهوسة أو البقرة أو الحميار أن يسلك طريق أمر الأداء للمطالبة بها .

كذلك بحوز استصدار امر اداء بالمحاصيل الزراعية كخمسين اردب من القمح أو الارز أو الاذرد أو البرسم او ٣٠ قنطارا من القطن .

ويسرى نظام اوامر الاداء على الدين سواء كان مدنيا او تجاريا .

ويجوز للمؤلف الذى إتفق مع الناشر على أن يحصل على عدد معين من نسخ مصنفه ان يستصدر امر اداء صده بالزامه بان يسلم له النسح المتفق عليها بالعقد لانه الزام ثابت بالكتابة وعلى منقول معين بذات ومقداره .

واذا تملك شخص جزءا محددا في شيء لا يمكن قسمته عينا كجاموسة او دابه فلا يجوز استصدار امر اداء به .

وقد لا حظنا من تبعنا لقضاء المحاكم ان من يحمل سندا لا يتوافر فيه شروط استصدار امر الاداء نادرا مايلجاً الى رفع الدعوى مباشرة بل يلجأ لأمر الآداء وذلك خشية ان تعبر خدسه المنازعة متوافر فيا شروط استصدار امر الاداء وتقضى بعدم القبول وهذا الاجراء اكثر فائدة واحياطا ولن يضير الخصم شيئا خصوصا أن تقدير القضاء للمنازعة في الدين يختلف من قاض الى آخر لأنها مسألة تقدير به .

ويشترط في الدين الذي يطعن عليه نظام الاداء الشروط الآتية :

 ا نيكون المطلوب مبلغا من النقود أو منقولا معينا بذاته او بنوعه ومقداره فاذا كان المطلوب التزاما بشيء آخر غير ذلك امتدع الالنجاء الى هذا الطريق المسط ، وبذلك يقتصر نظام

اوامر الأداء ــ كما سبق ان ذكرنا ــ على النقود والمنقولات المثلية والمنقول المعين بذاته كالماشية او التحف الثمينة ، وإنما تثور الصعوبة اذا كان مطلوب الدائن جزءًا من نقود أو منقولًا معينا بذاتسه او بنوعسه ومقــداره والبــعض الآخر طلبــا غير ماذكــــــر ، ذلك ان المشرع بين صراحة في نص المادة ان سلوك سبيل او امر الاداء انما يلزم في حالة مااذا كان كل مايطال به الدائن هو دينا من النقو دمعين المقدار أو منقو لامعينا بذاته أو بنو عه و مقداره ومفهر م النص انه في مشل هذه الحالة يكون اقتضاء مطلوب الدائن برفع دعوى بالطرق المعتادة يكون موضعها اقتضاء الطلبات هيعا على أنه اذا لم يكن بين طلبات المدعى اى ارتباط فانه يتعين على المدعى أن يطالب بما يكون من طلباته مبلغا من النقود معين المقدار أو منقبو لامعينا بذاته أو بنوعه ومقيداره عن طريق أواصر الاداء وعليه أن يرفع بغيره دعوى بالطريق المعتاد وهذا هو الواضح من المذكرة الايضاحية للقانون ١٠٠ سنة ١٩٩٣ ولم يعدل المشرع في القانون الجديد من أحكام هذا المبدأ كما تثور الصعوبة اذاكان الالتزام التزاما تخيير يامحله مبلغات النقودأو منقولات معينا بذاته أوبنوعه ومقداره وأشياء أخرى غير ذلك أوكان التزاما بدليا محله مبلخ من النقو دأو منقو لامعينا بنوعه ومقداره وانحا للمدين الوفاء بشيء اخر بدلا من محل الالتزام الاصلى ففي هذه الحالة اذا كان محل الالتزام الاصلى أو البدلي مبلغا معينا من النقود أو منقولا معينا بذاته أو بنوعه ومقداره وانحل الاخر شيئا اخر فلا سبيل أمام الدائن الا ان يرفع دعوى بدينه لان المقرر انه في الالتزام البدلي يكون الخيار بين المحل الاصلى وبين البديل دائما للمدين فله أن يختار الوفاء بأى من المحلين اما في الالتزام التخييري والفرض أن محل الالتزام متعدد وأن اخيار قد يكون للدائن أو المدين فاذا كان للدائن واختار الوفاء بالمحل الجائز استصدار أمر الاداء به كان له أن يقتضيه باستصدار أمر الاداء اما اذا كان الخيار للمدين فلا سبيل لاقتضاءالدين الا برفع دعوى .

٧ — ان يكون الدين ثابتا بالكتابة حتى يكون محقق الوجود ويقتضى هذا أن يكون ثابتا فى ورقة موقع عليها من المدين لا يغنى عنها مبدأ النبوت بالكتابة أما اذا كان صاحب الحق دائنا ويبروقة تجارية فلا يجوز له استصدار أمر بالاداء الا اذا اراد الرجوع على الساحب أو الخرر للورقة أو القابل لها أو الضامن الاحياطى لاحدهم أما اذا اراد الرجوع على غير هؤلاء كالمظهرين وغيرهم وجب اتباع القواعد العامة فى رفع المدعوى واذا اراد المدائن أن يطالب الفريقين المنصوص عليهما فى الفقرتين الثانية والثالثة فى هذه المادة أو أحدا من كل فريق وجب عليه أن يسلك طريق المدعوى وهذا هو ظاهر نص المادة .

ويتعين أن يكون السند الكتابي مشتملا على كل الشروط التي تتطلبها المادة لاستحدار أمر اداء جمعي أن يكون البناء المؤرقة الموقع عليها من المدين مقدار الدين ونوعه وتاريخ استحقاقه أو في ورقة أخرى موقع عليها من المدين تكمل الأولى وعلى ذلك لا يجوز الالتجاء الى هذا الطريق الاستثنائي في العقود الملزمة للجانين الا اذا ثبت من واقع ذات العقد أو من واقع ورقة موفقة به ومقدمة معه أن الطالب قد قام بوقاء ماهو مقابل لالتزام خصمه بدفع مبلغ من النقود .

وبالنسبة لمؤخر الصداق فانه يكون ثابتا بوثيقة الزواج الا انه من المقرو شرعا انه لايستحق الا بأقرب الاجلين الطلاق أو الوفاة .

### مادة ٢٠١

٣ \_ آن يكون الدين حال الاداء ومعين المقدار لان الدين غير حال الاداء لا يجوز المطالبة به
والدين غير معين المقدار قد يكون محل نزاع بين الخصوم ( الوسيط فى المرافعات للدكتور رمزى
سيف الطبعة الثامنة بند ٥٣٤ ) .

واعمالا لهذه القواعد جاء قضاء المحاكم المؤيدة بأقوال الشراح بما يلي :

 أن شروط استصدار امر الاداء لا تتوافر فى الدين المبنى على الحساب الجارى ذلك لان العقد الذى يفتح به ذلك الحساب يقتضى بطبيعته الاستمرار فى العمليات القانونية على السحو المنفق عليه ولا يشرع فى تصفية العلاقة بين طرفى العقد الا بعد اقفال الحساب.

٣ ــ ان مطالبة المدعى برد المبالغ التي تسلمها المدعى عليه منه على ذمة توريد اقطان استادا الى عقد الوريد والى استحالة تفيذ التزامه بالتوريد فى ميعاد محدد هذه الطلبات تنطوى ضمنا على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق المادى دون استصدار امر الاداء فى غير محله .

٣ \_ اذا كان الدين موضوع النزاع قد اقتضى استظهار حقيقته ندب خبير حسابى لتصفية الشركة التي قامت بين طرق الدعوى فلا يكون وقت أن صدر به أمر الاداء المعارض فيه من أخيل دين النقود المين بالمادة ١٥٥ مرافعات وبذلك يكون الامر باطلا لصدوره على خلاف شوص آمره متعلقة بالنظام العام ( راجع فيما تقدم احكام محاكم الاستناف التي اشار اليها الاستاف فتحى عبد الصبور في مقاله في الوامر الاداء المنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٠ ص (١٩٧٥).

وقد اوجبت المادة فى فقرتها الثانية استصدار امر اداء اذا كان صاحب الحق دائنا بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب او المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهما .

ومن بين الأوراق التجارية الشائعة في العمل السندات الاذنية والسندات لحاملها والكميالة.

وتتوافر في الورقة التجارية شروط استصدار أمر الأداء لأنها تتضمن دينا بمبلغ من النقود ثابتا بالكتابة ، وحال الاداء ومعين المقدار ، إلا أن المشرع حدد طريق استصدار أمر الاداء بالنسبة لها وجعله قاصرا على حالة الرجوع على المدين الأصلى في الورقة التجارية وهو المخرر في السند للآمر والمسحوب عليه القابل أو الساحب في حالة عدم القبول في الكحبيالة ، أما اذا كان المراد الرجوع على غير المدين الأصلى كالرجوع على المظهرين وضمانهم الاحتياطين والرجوع على الشهال بالمواسطة والكفيل الذي يقدم عوضا عن القبل في الكميالة فانه لا يكون بطريق استصدار أمر اداء وإنما بطريق اقامة الدعوى ، والحكمة التي توخاها الشارع من ذلك ان الرجوع على المدين الأصلى في الورقة التجارية عبد على عكس الرجوع على الضامنين فيها على عشر الرجوع على الضامنين فيها عبد غير شروط باجراءات ومواهيد معينة ولذا لا يثور سنائة دفوع تتماتي بعدم قبول الدعوى وتجعل ثبوت المدين مشكركا فيه ، وبالتالي فان اللجوء الى أمر الأداء لا يكون جائزا إلا اذا أراد الحامل الرجوع على المدين الأصلى وحده ، فاذا أراد الجمع بينه وينه وين في رجوع واحد استادا الى التضامن بينهما وجب رفع الدعوى بالطريق العادى . ونظرا لأن الضامن الاحياطي للمدين الأصل يعتبر في مركز هذا المدين ولا يشترط للرجوع عليه وحده عليه عمل بروتستو أو اعلانه به او اقامة الدعوى عليه في مواعيد معينة فان الرجوع عليه وحده او بالإضافة الى المدين الأصلي بجب ان يقع بطريق استصدار أمر اذاء لا بطريق اقامة الدعوى . ولما كان الحصول على امر الاداء مشروط بتكليف المدين بالوفاء ويكفى في هذا التكليف أن يحصل بكتاب مسجل مع علم الوصول فان بروتستو عدم الدفع يقوم مقام هذا التكليف . وتأسيسا على ذلك اذا قام الحامل بعمل البروتستو واعلمه للمدين الأصلي أو الضامن الاحتياطي اعتبر هذا الاعلان بمثابة تكليف بالوفاء ، أما اذا لم يقم الحامل بعمل البروتستو وجب تكليف . الاثنين بالوفاء على يد محضر او بكتاب مسجل بعلم الوصول .

ولا يشترط في البروتستو الذي يقوم مقام التكليف بالوفاء ان يتم في الميعاد القانوني اي في الوفاء ان الله ميعاد المسافة لأن الرجوع على المدين الأصل أو ضامته الاحتياطي غير مشروط بعمل البروتستو أصلا فلا يؤثر فيه عمله بعد الميعاد القانوني . ( الأوراق التجارية للدكتور محسن شفيق ص ٤٤٨ ومابعدها ) .

وقد أوضحت الفقرة الأخيرة من المادة بأنه اذا أراد الدائن الرجوع على غير من ذكر فى الفقره السابقه فانه يتعين عليه رفع دعوى مبتدأه .

٥ ــ وفى حالة مااذا كان البيت بالعربون المنصوص عليه فى المادة ١٠٣ مدفى وعدل البائع عن البيع فانه يام من المشترى ضعف العربون اما اذا كان العدول من المشترى فانه يعتبع عليه مادفعه من عربون . فاذا كان العدول من جانب البائه ولجأ المشترى الى قاضى الاداء ليصدر له امرا بالزام المائع بضعف العربون فانه يعين عليه رفض هذا الطلب لان مايطالب به لا يكون كله ثابتا بعقد اليع .

 بي يتعين رفع الدعوى ابتداء باسترداد النمن المدفوع من المشترى بمقتضى عقد بيع قضى بيطلانه أو في طلب رد ضعف العربوت .

نظام أمر الآداء الزامي للدائن : سلوك طريق أمر الاداء وجوبي وعدم اتباع هذا الطريق والالتجاء الى القواعد العامة في الحالات التي كان يجب فيها سلوك طريق أمر الاداء من شأنه أن يجعل الدعوى غير مقبولة اصلا لعدم سلوك الطريق القانوني لرفعها وتقضى الحكمة من تلقاء نفسها بذلك لتعلقه بالنظام العام وذلك بسبب اتصاله باجراءات التقاضى وطرق رفع عليه أن يسلك هذا الطريق في المطالبة كما أنه يزيل أثر صحيفة الدعوى في قطع التقادم ذلك أن الحصومة لم تتعقد بها في هذه الحالة شأنه في ذلك شأن الحكم ببطلان صحيفة الدعوى غير أنه من الجائز المطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار امر الاداء في صورة طلب عارض لان المادة كان المحرف الطريق الا بخصوص المطالبة بالحق ابتداء ولان الطلب العارض يكون في كير من الصور بمنابة دفاع اساسي في المدعوى الاصلية ( التفيذ للدكتور ابو الوفا رقم ٨٠ ) .

والدفع بعدم سلوك طريق امر الاداء في حالة توفر شروطه هو دفع شكلي يتعلق ببطلان اجراءات الخصومة وعلى ذلك فاذا قضت انحكمة اول درجة بعدم قبول الدعوى المرفوعة اليها ابتداء تأسيسا على ان رافعها كان يتعين عليه ان يسلك طريق امر الاداء واستؤنف هذا الحكم ورأت محكمة الاستناف ان الدفع فى غير مجله وأن شروط امر الاداء غير متوافرة كان عليها الغاء الحكم واعادة الدعوى محكمة اول درجة للفصل فى الموضوع الذى لم تتناوله وليس لها أن تتصدى للفصل فى الموضوع حتى لا تفوت على الخصوم درجة من درجات التقاضى .

كذلك فان سلوك طريق أمر الاداء وان كان وجوبيا كما تقدم الا انه لا يجب الا عد الخصومة المبدأة ومن ثم يجوز ادخال الغير في دعوى قائمة بالطريق المعتاد للحكم عليه بسند تتوافر فيه شروط أمر الاداء وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها بالنسبة لادخال خصم جديد في الدعوى . يجوز المطالبة باجوة العين المستاجرة مع طلب الاخلاء لعدم الوفاء بها دون اللجوء لمطريق امر الاداء :

اوضحنا فيما سبق أن المشرع جعل سلوك أمر الاداء الزاميا أذا كان مايطالب به الدائن متجاوزا من النقود معين المقدار أو منقولا معينا بنوعه ومقداره أما أذا كان مايطالب به الدائن متجاوزا ذلك فانه يتعين رفع دعوى بالطرق المعتادة متى كان موضوعها اقتضاء الطلبات جميعها بشرط أن يكون بين هذه الطلبات ارتباط كان يكون مصدر الالزام بهما مبنى على سند قانونى واحد وعلى ذلك لما كان طلب الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة والمطالبة بالاجرة المتأخرة بينهما ارتباط ويستندان ألى سبب قانونى واحد هو عقد الايجار لان طلب الاجرة أساسه عقد الايجار وطلب الاخلاء أساسه فقد الايجار ومن ثم فانه يجوز مع المطالبة الاتخلاء لعدم سداد الاجرة المطالبة أيضا بالاجرة أما الدعوى دون اللجوء ألى طريق استصدار أمر الاداء .

# أحكام النقض:

١ ــ متى كان يين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن \_ العامل \_ قد افصح فى صحيفة الطلب المقدم منه لاستصدار أمر الاداء ان المبلغ المطالب به هو الباقى له من مكافأة خدمته لدى والد المطعون عليه تعهد المطعون عليه بسداده وقام فعلا بسنداد مبلغ منه ، وكان الطاعن لم يعدل عن هذا الدفاع المام محكمة الاستناف ، ولم يتمسك بأن اقرار المطعون عليه ينطوى على التزام بمقابل تعويض عن الفصل او باعباره منحة أو مكافأة عن خدمات سابقة ، فانه لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لاول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لاول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضي بعدم قبول طلب مكافأة نباية الخدمة لرفعه على غير ذى صفة لم بخالف القانون . ( نقض 17.7 سنة 7.5 سنة 7.5

٧ ــ تشترط المادة ٨٥٠ من قانون المرافعات السابق لسلوك طريق استصدار امر الاداء أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ، ومعين المقدار وحال الاداء ، ومقتضى يكون الدين المتاب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ، ومين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الاداء ومعين المقدار ، فان لم يكن الدين معين المقدار في ورقة من هذا القيل ، فان سيل الدائن الى المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعوى ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجؤ ألى طريق العامة في رفع هذه الحالة أن يلجؤ ألى طريق استصدار أمر الاداء ، لانه استخاء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه . ( نقض ٣٣ /٧/٥/٣٧ سنة ٣٣ ص ٩٨١ ) .

٣ ــ اجراءات استصدار أمر الاداء عند توافر الشروط التي يتطلبها القانون اجراءات تتعلق بشكل الحصومة ولا تتصل بموضوع الحق للدعمي به أو بشروط وجوده ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدنين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الاداء هو في حقيقته دفع ببطلان الاجراءات لعدم مراعاة المدائن القواعد التي فرضها القانون لاقتضاء دينه ، وبالتالي يكون هذا الدفع موجها الي اجراءات الخصومة وشكلها ، وكيفية توجيها ، وبيا المنابة يكون من الدفوع الشكلية ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٣ من قانون المرافعات السابق ( حكم النقض السابق ) .

 ٤ ــ الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى ، وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفعها ،
 عدم انطباق تلك المادة على الدفع الشكل ، كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للمحكمة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الاداء . ( حكم النقض السابق ) .

٥ ــ مؤدى نص المادة ١٩٥١ ، ١٩٥٧ من قانون المرافعات السابق أنه يشترط الاصدار أمر الاداء أن يكون الدين المطلوب اصدار أمر الاداء به مبلغا من النقود ثابتة بالكتابة حال الاداء ، وأن يكون معين المقدار وأن قصد المشرع من تعين مقدار الدين بالسند ألا يكون بحب المظاهر من عباراته قابلا للمنازعة فيه ، فإنه اذا تخلف شرط من هذه الشروط وجب اتباع الطابق المعادى في رفع الدعوى . واذا كان الحكم الابتداق الذي يلده الحكم المطعون فيه وأحال المنابقة لل بن أنه ورد بالسند الذي رفعت بمقتصاه الدعوى ، أن ما يلخكم به في اللخوى المنابقة للطروحة على الحالم وقت تحريره و الحاصة بثمن قطعة الارض المنزوع ملكتها المعنفين العامامة من ملك المطعون عليها ، والتي كان مورث المطابقة بشراء المعامون عليها ، والتي كان مورث المطابقة فيها وأن مورث الطاعق قد اشتراها باسمها ، هو حق للمعطعون عليها ، والتي كان مورث المطابقة فيها ، وأن مورث الطاعق قد تعهد بمقتصع هذا السند أن يدفع للمطعون عليها مايقضي به اليان دينا معين المقدون عليها مايقض على الحو سالف الميان من المقادل بنا أنه بحسب عباراته قابل المعنازة فيه ين الحصوم . ومن ثم فان الحكم اليان دينا معين المقدا ومن ثم فان الحكم المينة ص ١٩٠٤ المسند و معين المحدود فيه يكون قد أصاب صحيح القانون اذ لم يتطلب اصدار أمر الاداء بالسبة فذا السند و تقضلة ) .

٦ \_ وجوب اتخاذ طريق أمر الاداء عند مطالبته الدائن بورقة تجارية فى حالة رجوعه على الساحب أو المخرر لها أو القابل لها . الرجوع على غير هؤلاء كالمظهر ، أو عليهم وعلى الساحب أو الخرر أو القابل . وجوب سلوك الطريق العادى لرفع الدعوى . لا يؤثر فى ذلك تنازل الدائن عن مخاصمة المظهر أثناء سير الدعوى . ( نقض ١٩٦٧/٦/٥ سنة ١٨ ص ١٢٧٥ ) .

٧ ــ دعوى المطالبة بالتعويض على أساس التزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفى .
 ليست من الدعاوى التي ترفع بالطويق المرسوم لاوامر الاداء . ( نقض ١٩٦٧/١/٣٦ سنة ١٩٦٧) .

٨ ــ مقتضى المادة ١/٢٠١ مرافعات أنه يشترط لسلوك طريق استصدار أمر الاداء أن
 يكون الدين ثابتا بورقة عليها توقيع المدين ، وبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن
 الدين حال الاداء معين المقدار ، كما أنه لا يكون طريقا الزاميا الا عند المطالبة بالحق ابتداء ، ولما

كانت فروق الاجرة التي طالب بها المطعون عليه لم تثبت فى ورقة تحمل توقيع الطاعن ولم يسمن مقدارها أو تصبح حالة الاداء الا عند صدور الحكم على ضوء تقرير أهل الحمرة بتخفيض أجرة سنة النزاع بــ وكان البين من الاوراق أن مطلوب المطعون عليه يمدعاه لم يكن قاصرا على المطالبة بالفروق بل صاحب تحديد الاجرة فان استلزام إتباع طريق استصدار الامر بالاداء بالنسبة للفروق يقوم على غير مند قانونى . ( نقض ٦ / ٤/٧٤ طمن ٥٥٥ سنة ٣ \$ قضائية )

 9 ــ استاد الطالب في استحقاقه للمبلغ المطالب به الى حكم سابق قرر استحقاقه عن فترة سابقة . عدم توافر شروط استصدار أمر الاداء في هذه الحالة . ( نقض ٧٨/٧/٧٣ طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٥ قصائد ع .

 ١٠ ــــ أمر الاداء هو استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى ابتداء ومن ثم فلا يجرى هذا النظام على ادخال الغير في دعوى قائمة ، وانما تتبع في هذا الشأن الاوضاع المعتادة في رفع الدعوى . ( نقض ١٩/١/١٩ سنة ٧٧ ص ٥٧٤٠) .

۱۱ \_ استصدار أمر الاداء استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه . طلب المدعى رد ضعف العربون الوارد فى الاتفاق لان المدعى عليه لم ينفذ صفقة البيع لا يكون الا بطريق الدعوى العادية لان مايطالب به لا يكون كله ثابتا بعقد الاتفاق . ( نقض ٢٩ ١٥/ ٧٥ ص ٣٥ ١١) .

۱۲ \_ سلوك طريق استصدار امر الاداء . شرطه . طلب المشترى استرداد الثمن المدفوع سه بقتضى عقد بيع قضى بابطاله . رفع الدعوى به بالطريق العادى . دون طريق امر الاداء . لا خطأ . ر نقض ۱۳۱/۱/۳۱ سنة ۳۸ ص ۳۰ » ۳۰ ).

٣ \_ تشترط المادة ٢٠ ١/ ٥ من قانون المرافعات لسلوك طريق استصدار آمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء أو منقولا معينا بنوعه ومقدارة ويقتضى ذلك \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ آن يكون الدين المطالب به ثابتا بورقة عليها توقيع المدين وبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار فإن لم يكن الدين معين المقدار \_ في ورقة من هذا القيل \_ فان سيل الدائن في المطالبة به يكون الطريق العادى لوغ الدعاوى ولا يجوز له في هذه الحالة آن يلجأ الى طريق استصدار الأمر بالاداء لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لا يجوز التوصع فيه ، ولما كانت الأوراق التي المسادت إليها المطعون عليها في استرداد النمن الذي دفعته الى الطاعن الأوراق التي مقددات إليا المصادر منه إليها وإفادة من بنك مصر تتضمن استلام المطاعن الأول بصفته هي عقد المبيع الصادر منه إليا وإفادة من بنك مصر تتضمن استلام المتازمه القانون كي المستصدار أمر الأداء من تعين مقدار الدين في ورقة موقع عليها من المدين ، فانه القانون . ( نقص وقعت بالطريق العادي ، فانها تكون قد رفعت بالطريق القانون . ( نقص العمد المعرف ) الحزء الاول حي ٢٠٠٠).

٩٤ المستفاد من نص المادة ٢٠٠١ موافعات أن طريق اوامر الأداء هو استثناء من القواعد العامة في المداور على المداور التوسع فيه ، ولا يجوز سلوكه الا اذا كان حق الدائن ثابتا بالكتابة وحال الاداء وكان كل مايطالب به دبيا من القو د ممن المقدار أو منقو لا معينا بنوعه

ومقداره . وللقصود بكونه معين نلقدار ألا يكون أبليق للظاهر من عبارات الورقة قابلا للمنازعة فيه واذ كان المثابت أن الحتى موضوع للطائمة هو بالق في أشياء وسهة بهل الطاعن مزاهدا ونكل أنح تنفيذ الترامه باستلامها فان هذا الحق لا تتوافر فيه الشروط المقدمة التي يجب معها استعدار أمر بادائه اذ هو غير ثلبت بمقداره في سند كتابي يحبل ترقيع الطاعن فيضلا بحد أنه مثار نزاع منذ المداود المحقاقة ومقداره ، ومن ثم فلا تكون المثالة به الا بطريق الدعوى الجادية . ( نقض 194/9/9 منة ٣٠ الهدوى الجادية .

۲۲ سد سلوك طويق استصدار اهر الأداء . شرطه . عادة ۲۰۱ مرافعات . المطالبة بدين لا تتوافر فيه شروط امر الاداء . سسله . رفع دعوى بالمطريق العادى . ( نقض ۱۹۸۸ . ۱۲/۸ طعن رقم ۵۰۵ لسنة ۵۳

۱۷ ــ سكوك طريق اوامر الاداء . شرطه . المقصود جمين حقدار الدين لا يكون قابلا المسازعة فيه تخلف احد شروط الامر . أثره . المدائن اشاح الطويق العادى فى رفى المدوى ( المقصر ۷ ۲ ، ۱۹۹۲ علمن رقم ۲۷۵۱ السمة ۳۱ قضائية )

 ١٩ - يشترط الاستصدار امر الثاداء أن يكون اللين حين المقدار بمعنى اللا يكون بحسب الطاهر من عباراته قلبلا للمنازعة فيه . ( نقعني ١٩٩١/٣/٢٠ طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ١٥ قضائية ) .

١٩ حــ عريضة امر الاداء . هي بليلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل للدعوى بالقضاء . بطلان امر الاداء أصدره في غير حالاته . عدم تعلقه بالمريضة ذاتها . أثره ... استفاد محكمة أول درجفولا بنها بالحكم في موضوع المدعوى . وجوب الاكتف محكمة الاستعلق عند حد تقرير بطلان أمر الأداه و الحكم الصدر في التظلم منه وأن تمنى في الفصل في موضوع الزاع بمحكم جليلا . ( نقش ٤ / ١٩٩٣/ ١٩٩٤ طعن رقم ٢٩٩٦ السنة ٤٧ قضائيه ) .

على الدائن أن يكلف المدين أولا بالوفاء بمبعاد خسة أيام على الأقل ثم يستصدر امرا بالاداء من قاضى محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة بالمحكمة الابتدائية حسب الاحوال وذلك مالم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع ويكفى في التكليف بالوفاء أن يحصل بكتاب مسجل مع علم الوصول ويقوم بروتستو عدم الدفع مقام هذا التكليف .

هذه المادة تقابل المادة ٨٥٣ من القانون القديم.

### التعليق :

عدل المشرع فى القانون الجديد فى ميعاد استصدار امر الاداء بعد النكليف بالوفاء فجعله المشرع خمسة أيام بدلا من ثمانية ايام . الد

# الشرح :

ان كان المشرع قد اكتفى فى السيم أن يكون بخطاب موصى عليه بعلم وصول حروجا على الاصل رغبة فى التسير الا ان ذلك لا يمنع الدائن أن شاء من تكليف مدينه باعلان على يد محضر ويقوم بروتستو عدم الدفع بالنسبة للديون التابقة بأوراق عادية مقام التكليف بالوفاء فيغنى عنه . واذا اثبت عامل البريد امتاع المرسل اليه عن استلام الخطاب الموصى عليه فان التكليف بالوفاء يعبر قد تم صحيحا والاكان للمرسل اليه أن يعطل نص المادة بارادته وذلك بامتاعه عن استلام الخطاب الا المحضور الاستلام الخطاب الا انه لم يحضر فان هذا يعد امتاعا عن الاستلام لان ترك عامل البريد الاخطار للمرسل اليه فى هذا الموسل اليه فى هذا الموطن وامتاعه عن الاستلام .

أما اذا اثبت عامل البريد عدم الاستدلال على المرسل اليه فلا يعتبر .ذلك تكليفا بالوفاء ومن ثم يمتنع على القاضي اصدار الامر فان أصدره كان باطلا لعدم توفر شروطه.

وقد نادى رأى فى الفقه أنه اذا رد المدين على تكليف الدائن بالوفاء بما يتضمن المنازعة فى المدين أو ارسل خطابا المدين على تكليف الدائن بالوفاء بما يتضمن المنازعة فى المدين أو ارسل خطابا للمحكمة ينازع فى المدين ( التنفيذ لابو الوفا هوامش ص ١٤٦ واجراءات الدعوى للمستشار نصر المدين كامل ص ٢٦١ ) . الا أننا نحالف هذا الرأى لان مقتضاه استحداث شرط لصدور الامر لم يتطلبه الشارع كما أن مجرد رد الدائن لا يعد فى حد ذاته منازعة تمنع القاضى من اصدار الامر ومرد الامر الى تقدير القاضى فان رأى أن المنازعة جدية رفض الامر وان رأى أنها غير جدية أصدر الامر كذلك فاننا نرى أن اخفاء الدائن الرد الذى أرسله المدين وعدم ارفاقه بأوراق أمر الاداء لا بؤدى الى بطلان أمر الاداء الا اذا تين للمحكمة عند نظر التظلم عدم توفر شروط أمر الاداء فانها تقوم بالفاء الامر وتقضى فى النزاع مجددا

واذا تراءى للقاضى أن التكليف بالوفاء لم يتم أو انه باطل امتبع عليه أصدار امر وحدد جلساً لنظر الدعوى وتعين عليه أن يفصل فى الموضوع ولا يجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان بمقولة أن التكليف لم يتم أو أنه غير صحيح لان الجزاء على ذلك هو رفض اصدار الامر وتحديد جلسة .

واذا رفض طلب اصدار أمر الاداء وحددت جلسة لنظر موضوع الطلب فلا يجوز للمحكمة اذا ما استبان لها توافر شروط استصدار أمر الاداء أن تقضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن القاضى أخطأ فى عدم اصدار الأمر .

هذا ومن المقرر أن التكليف بالوفاء غير متعلق بعريضة طلب استصدار الامر لانه سابق عليها ومن ثم فانه وان كان شرطا لصدور الامر بحيث يكون بطلانه سببا لعدم صدوره الا ان هذا المجلان لا يؤثر على صحة العريضة ومن ثم صحة اتصال المطالبة القضائية بالقضاء.

وميعاد الخمسة أيام التصوص عليا في هذه المادة هو من المواعد الكاملة التي تدقيضي قبل استصدار الاصر ويضاف إلى هذا المعاد ميعاد مسافة .

والتكليف بالوفاء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم انما هو مجرد انذار بالدفع والاصل أن يتطابق مطلوب الدائن في التكليف بالوفاء مع مايطلبه في عريضة الطلب فان قل المطلوب عما عينه الدائن في تكليف الوفاء جاز اصدار الامر والعكس غير صحيح فاذا زاد ماطلبه الدائن في الامر عما كلف مدينه الوفاء به امتع على القاضي اصدار الامر . ( التعليق للدكتور أبو الوفا الطبعة الحاصمة عم ٧٤٨) .

والعبرة في تحديد مااذا كان الامر قد صدر من قَاضَ مختص هي بالصفة التي أصدره القاضي بجوجيا لا بالصفة التي وصف بها في العريضة فاذا وجه الطلب الى قاضي الامور الوقية ولكنه صدر من رئيس المحكمة المختص فان الامر يعد صحيحاً

ويتعين على القاضى أن يتثبت من اختصاصه نوعبا وقيميا وعمليا باصدار الامر فان تبين أنه غير مختص وجب عليه رفض أصدار الامر وتحديد جلسة للنظر فى الطلب حتى ولو كان عدم الاختصاص غير متعلق بالنظام العام .

ويرى بعض الشراح انه اذا استبان للقاضى أنه غير مختص باصدار الامر تعين عليه رفض اصدار الامر دون تحديد جلسة الا أننا لا نوافق على هذا الرأى على التفصيل المين بالتعليق على الهادة ٢٠٠٤.

# الاختصاص الولائي والنوعي والقيمي والمحلى في استصدار أوامر الاداء :

أو لا : من المقرر أن القضاء الادارى لا يعرف نظام اوامر الاداء وبالتبل فهو غير مختص باصدار اوامر اداء حتى ولو توافر فى الدين شروط استصدار امر الاداء اذ يتعين فى هذه الحالة أن يطالب محقه عن طريق رفع دعوى مبتدأة امام انحكمة اغتصة .

ثانياً : في حالة مااذا كان الدين المطالب به تجاريا ويدخل في نصاب القاضى الجزئى وكان قد صدر قرار من وزير العدل بانشاء دوائر تجارية جزئية كما هو الشأن فى الاسكندية والقاهرة فان قاضى تلك انحكمة يكون وحده هو المختص باصدار امر الاداء واختصاصه في هذا الشأن نوعي ومتعلق بالنظام العام اما في دوائر المحاكم التي لم ينشأ فيها قضاء جزئي تجاري فان قاضي المحكمة الجزئية يختص بنظر جميع اوامر الاداء سواء المدنية أو التجارية التي تدخل في اختصاصه القيمي ، اما اذا كان المبلغ المطالب به يزيد على نصاب القاضي الجزئ فان الاختصاص باصدار الأمر يكون لأى رئيس دائرة بالمحكمة الابتدائية سواء كانت الدائرة تنفرد بنظر القضايا المدنية او التجارية لأن توزيع العمل على الدوائر انما هو توزيع داخلي تقرره الجمعية العمومية للمحكمه ولا يعد من قبيل الاختصاص النوعي .

٣ ــ بالنسبة للاختصاص القيمي فان القاضي الجزئي يختص باصدار اوامر الاداء ادا لم تزد تيمة المِلغ المطالب به على خَسَة الاف جنيه ومازاد عن ذلك يختص به رئيس الدائرة في المحكمة الابتدائية .

ءُ ... في حالة مااذا أصدر امر الاداء قاض بالمحكمة الابتدائية او رئيس محكمة عضو بالدائرة وليس رئيسًا لها فان الأمر يكون قد صدر من قاض غير مختص نوعيًا باصدار الأمر ، ذلك ان النص اوجب صدور الأمر من رئيس دائرة ، أما في حالة غياب ونيس الدائرة فان رئيس المحكمة او القاضي الذي رأس الدائرة يكون هو المختص باصدار امر الاداء ولا ينال من ذلك اشتراط النص صدور الامر من رئيس الدائرة ذلك ان القاضي الذي راس الدائرة قد حل محل رئيس الدائرة بحكم القانون

 الاختصاص انحل : طبقا لنص المادة يصدر الأمر من قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة وذلك مالم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى ، وعلى ذلك فان الاختصاص المحلى في اصدار اوامر الاداء يطابق ماهو وارد في القاعدة العامه في الاختصاص المحل للمحاكم في الدعاوي التي ترفع ابتداء ، وترتيبا على ذلك يكون الاختصاص للمحكمة التي يقيم في دائرتها المدين عادة مالم يتضمن سند المديونية المكتوب اتفاق على اختصاص محكمة أخوى .

ويشور البحث في حالة مااذا كان السند لا يتضمن اتفاقا على اختصاص محكمة خلاف موطن المدين وتقدم الدائن بامر الاداء الى محكمة لا يقيم فيها المدين .

في تقديرنا انه يتعين على القاضي في هذا الفرض أن يرفض اصدار الأمر ويحدد جلسة لنظر الموضوع ، ذلك انه وان كان الاختصاص المحلى غير متعلق بالنظام العام الا انه نظرا لأن إستصدار اوامر الآداء نظام استثنائ لا يتاح فيه للمدين ابداء دفاعه قبل صدور الأمر وبالتالي فلم يكن في استطاعته الدفع بعدم الاختصاص ومن ثم يتعين رفض الأمر لاعطاء فرصة له ليبدى هذا الدفع اذا. شاء عند رفع الدعوى ، ولا يرد على هذا الرأى بان المدين كان يستطيع أن يرسل خطابا مسجلا لقاضي الاداء يتمسك فيه بهذا الدفع لأن ارسال خطاب بدفع أو دفاع في امر الاداء امر لم ينص عليه القانون وبالتالي فلا يترتب عليه أي أثر .

# أحكام النقض:

١ ـــ متى كان يبين من الاوراق أن أمر الاداء وان وجه طلبه الى قاضي الامور الوقتية ، الا أنه يبين من الصورة الرسمية غذا الامر أن الذي أصدره هو ... بوصفه رئيسا للمحكمة ، وليس بصفته قاضيا للامور الوقتية ، ومؤدى ذلك أنه أصدر هذا الامر بمقتضي سلطته القضائية

#### مادة ٢٠٣

لا سلطته الولائية ومن ثم فان النمى على الحكم المطمون فيه , بمقولة انه قضى بتأييد أمر الاداء رغم بطلانه لصدوره ممن لاولايةلمس وهو قاضى الامور الوقنية ـــ يكون فى غير محله ( نقض ۷۲/۵/۱۱ سنة ۳۳ ص ۸۷۷ ) .

٧- لا وجه للقول ببطلان أمر الاداء لعيب في التكليف بالوفاء لان هذا العيب سابق على الطلب المقاعن ، والعريضة التي تقدم المقدم لاستصدار أمر الاداء ، وهو لم يكن محل نعى من جانب الطاعن ، والعريضة التي تقدم لاستصدار أمر الاداء ـ هي بديل ورقة التكليف بالحضور \_ وبها تتصلى الدعوى بالقضاء ، ولا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها . وانحا هو شرط لصدور الامر (نقض ١٩٧١/٦/٢٤

٣ ــ التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الاداء لا يعد تنبيها قاطعا للتقادم. (نقض ١٨/٤/١٧ طفن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٥ قضائية ).

### مادة ٢٠٣

يصدر الامر بناء على عريضة يقدمها الدائن أو وكيله يرفق بها سند الدين ومايثبت حصول التكليف بوفائه ويبقى هذا السند فى قلم الكتاب الى أن يمضى ميعاد التظلم .

ويجب أن تحرر العريضة من نسختين متطابقتين وأن تشتمل على وقائع الطلب وأسانيده واسم المدين كاملا ومحل اقامته وترفق بها المستدات المؤيدة لها وأن يعين الطالب فيها موطنا مختارا له فى دائرة اختصاص المحكمة فان كان مقيما خارج هذه الدائرة تعين عليه اتخاذ موطن مختار فى البلدة التي بها مقر المحكمة

ويجب أن يصدر الامر على احدى نسختى العريضة خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تقديمها وأن يين المبلغ الواجب أداؤه من اصل وفوائد أو ما أمر بأدائه من منقول حسب الاحوال ، وكذا المصاريف .

هذه المادة تقابل المادة ٨٥٣ من القانون القديم .

# الشرح:

 ا ـــ يان المبلغ المطلوب دفعه يدخل ضمن مدلول عبارة وقائع الطلب ولا يغنى عنه أن يرفق بالمريضة سند الدين على اعتبار أنه يشتمل على المبلغ المطلوب أداؤه .

٧ ... يوجب القانون على طالب أمر الاداء أن يعين في العريضة موطنا مختارا لكي تعلن له فيه

الاوراق المتعلقة بأمر الاداء كعريضة الطعن فى الامر ويفوق المشرع فى تعيين الموطن انختار بين حالتين

الاولى: أن يكون موطن طالب الاداء في دائرة اختصاص المحكمة ، وفي هذه الحالة بجوز لطالب الامر أن يعين له موطنا مختارا في دائرة اختصاص المحكمة أما في الحالة الذي يها مقر المحكمة أم كان في بلدة أخرى في دائرة الحتصاص المحكمة أما في الحالة الخانية وهي أن يكون موطن طالب الامر خارج دائرة المحكمة المختصة ففي هذه الحالة يتعين على الدائن أن يتخد له موطنا مختارا في ذات البلدة التي بها مقر المحكمة فاذا لم يتخذ الدائن موطنا مختارا في عريضة أمر الاداء فلا يترتب على الحزاء العام المذى رتبه القانون في المادة الاداء فلا يترتب على الموطنا الخيار في قلم كتاب ١٩ مرافعات وهو جواز اعلان الاوراق التي كان يصح اعلانها في الموطن المختار في قلم كتاب المحكمة كصحيفة الطعن في أمر الاداء . ( المادة ٢٠٣ مرافعات )

( الوسيط في المرافعات للدكتور رمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٧٣٧ ومابعدها ) .

### طبيعة أمر الأداء:

الرأى الراجح فقها وقضاء أن أمر الأداء حكم قضائى فاصل في خصومة بحيث اذا لم يتظلم فيه يصبح بعد فوات مواعيد التظلم بمنابة حكم حضورى كما انه اذا كانت قيمة الدعوى المصادر بها الامر بالاداء لا تتجاوز النصاب النهائى للمحكمة الجزئية فان امر الأداء بعد فوات مواعيد النظلم يعجر حكما نهائيا غير قابل للطعن ولا ينال من ذلك أن الامر لا تحرر له أسباب لان المشرع هو الذى رسم طريق استصدار أمر الأداء تبسيطا للاجراءات ولم يتطلب تحرير أسباب له . ( مقال الأستاذ فتحى عبد الصبور المشمور بالمجموعة الرسمية سنة ٢٠ ص ١٩٧٨ و مابعدها ونقض ٤ / ٣/٤/٤ وسيرد في نهاية التعليق على المادة ) .

ويترتب على تكييف أمر الأداء بأنه حكم قضائي فاصل فى خصومة قضائية النتائج الآبية : ١ ـــ وجوب مراعاة القواعد النبى رسمها القانون للاختصاص بالدعاوى والتوكيل فى الخصومة .

 ب حجية أمر الأداء باعباره حكما قضائيا حاسما للخصومة ومايتصل بذلك من أحكام النفاذ المعجل والاشكال في تنفيذه .

٣ ـ طرق الطمن وخصوعه للأحكام التي وضعها القانون لقواعد الطمن في الاحكام . فالسبعة للتيجة الاولى فان الشارع أوجب صدور الامر من قاضي محكمة المواد الجزئية التابع فا موطن المدين أو قاضي المحكمة الإبدائية بحسب قواعد الاختصاص العام في التقاضي وذلك مالم يقبل المدين اختصاص القيمي والنوعي فلا جدال في أن يكون القاضي الذي أصدر الأمر مختصا بالفصل في النزاع نوعا وقيميا وكذلك ولائيا، وعاهو جدير بالذكر أن قانون المحامات ١٩٨٩ المدساوي طلبات الاداء بصحصف الدعاوي حين نص في المادة المء منه على أنه لا يجوز تقديم طلبات الاداء الى المحامي المقروين أمامها ولا يجوز تقديم طلبات الاداء الى المحامي المقروين أمامها ولا يجوز تقديم طلبات الاداء الى المحام الجزئية الا الاداء الى الحام المؤرثية المحامن القروين أمامها ولا يجوز تقديم طلبات الاداء الى المحام الجزئية الا الاداء الى الحام الحزئية المحام المؤرثية المحام المحام المحام المحام المحام المحام المحام المؤرثية المحام المحام المحام المحام المؤرثية المحام ال

الاداء أخسين إحتيا . وغنالفة حكم هذه المادة يؤدى الى البطلان وهو بطلان متعلق بالنظام العام ولايكفي اتخاذ مكتب الخامي محلا غنتارا في طلب أمر الآداء دون توقيع المحامي .

وبالنسبة للتيجة الثانية فانه بصدور أمر الإداء لا يملك القاضى الامر الرجوع فيه أو تعديله انما وسيلة ذلك الطعن فيه وفقا للقانون الا أنه يجوز مع ذلك بعد توقيع الأمر اصلاح ماوقع فيه من أعطاء مادية أو كتابية أو حسابية كما يجوز تفسير ماوقع فيه من غموض او ابهام وفقا للمادتين 197، ١٩٩٢ مرافعات ومن ثم فلا سبيل للتخلص من أمر الأداء برفع دعوى بطلان اصلية وذلك مالم يكن معدوما غير أنه متى أصبح أمر الاداء انتهائيا فقد حاز قوة الامر المقضى كالحكم القضائي وتأخذ امحكم بيده القرينة من تلقاء نفسها لتعلقها بالنظام العام وبالسبة للتيجة الثالثة سيرد شرحها عند التعلق على المادة ٢٥٦.

وقد رأى المشرع أن ميعاد ثلاثة أيام ميعاد كاف تمكين القاضى من بحث الطلب واصدار امر باداء الدين أو بامتاعه عن اصدار الامر وتحديد جلسة لنظر الموضوع لارتباط الأمرين أحدهما بالآخر الا انه لا يترتب على تجاوز القاضى الميعاد أى بطلان فهو من قبيل المواعيد التنظيمية وعلى هذا اجماع الشراح.

راجع فيما سبق أوامر ألاداء للأستاذ فتحى عبد الصبور منشور بالمجموعة الرسمية سنة ٦٠
 م ١٩٨٦ والوسيط في المرافعات للدكتور رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٧٧٧ ومابعدها ) .
 أحكام النقض :

١ \_ أنزل المشرع أوامر الأداء منزلة الأحكام فص في المادة ٩٥٣ مرافعات على أن يعتبر أمر الأداء بمثابة حكم غيائي كما صرحت المذكرة الايضاحية لكل من القانونين ٣٦٥ سنة ١٩٥٣ على نفي الرأى القائل باعتبار أمر الأداء بمثابة أمر على عريضة ، وقد أكد المشرع ذلك بماملة أوامر الأداء معاملة الاحكام في مواطن كثيرة ، منها مانصت عليه المواد ٥٥٥ ، ٨٥٦ مكرر موافعات . ( نقض ٤ أبريل سنة ١٩٦٣ المكتب الفني سنة ١٤٥ ص ٣٧٥ ) .

٧ ـ متى كان يين من الحكم المطعون فيه أنه لا نزاع بين الطرفين في أن الاجرة المطالب بها يجوب عقد الصلح المبرم بينها تزيد على الحد الأقصى المقرر في قانون ايجار الأماكن رقم ١٩٤١ والما انحصر النزاع في مشروعية الأجرة الزائدة التي تضمنها عقد الصلح وكان الحكم قد استعد في تربير اعتصاصه الى تفسير المادة السادسة من القانون الملكور بأنه يبغى الفرقة بين قبرل المستاجر الزيادة عد باده الإيجار وقبوله لها أثناء سريان العقد فان الدعوى سيده الصورة ـ تعد منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٩٤١ منية ٧٤٢ - وتستارم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اعتصاص المحكمة الإبتدائية دون المحكمة الجزئية عملا بالمادة ١٩٥٥ من قانون المرافعات المنافقة ما يستوجب نقصف في مان الاحتصاص النوعي كما يستوجب نقصف في مأن الاحتصاص النوع كما يستوجب نقص محكمة المواد الجزئية بالمائم الى كانت على النزاع في الدعوى ( نقض محكمة المواد الجزئية بالمنافغ الى كانت على النزاع في الدعوى ( نقض ١٤ مارس سنة ١٩٩٣) المكتب الفني سنة ١٤٤٧)

٣ ... أمر الأداء النهائي ... بالزام المشترى بباق الثمن ... هو بمثابة حكم حاز قوة الأمر المقصى مانع من العودة الى منافشة مسألة أحقية الباتع لباق الثمن الذي أصبح حال الأداء بأية .. دعوى تالية بأدلة فانونية أو واقعية لم تسبق النارتها قبل صيرورته انهائيا أو اليرت ولم تبحث فعلا لعدم انفتاح بحثها . ( نقض ٢٤/٧/١١ سنة ٣٥ ص ٣٧٧) .

 عدم التزام الطاعن بالنقض بايداع صورة رسمية من أمر الأداء الذي قصى الحكم المطمون فيه بتأييده . علة ذلك أنه مصدر بغير أسباب على احدى نسخى العريضة المقدمة من الدائن . رنقص ٢٩/٦/٣٤ سنة ٧٢ ص ٨٧٣ ).

م... ليس للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلاتهم الا اذا انكر صاحب الشأن وكالة وكالة بين للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الحصوم بوكلاتهم به . عدم جواز الاعتراض عليه بأن التوكيل لا حق مالم ينص القانون على غير ذلك . عدم اشتراط أن يكون بيد المحامى توكيل من الدائن عد طلب اصدار أمر الأداء باسم هذا الدائن . ( نقض ١٩٦٩/١١/١ سنة ٢٠ ص ١٨٨٠ ) .

٣ عريضة أمر الأداء . بديله صحيفة الدعوى وبها تنصل الدعوى بالقضاء . التكليف بالوفاء شرط لا يتعلق بالعريضة ، بل هو اجراء سابق عليها . عدم اعتبارة من قبيل المطالبة القضائية . ( نقض ٧٩/٣/٢٧ طعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ قضائية ، نقض ١٩٨٩/٣/٢٨ طعن رقم طعن رقم ١٩٨٩/٣/٢٨ لسنة ٥٦ قضائية ) .

ساتقدیم عریضة آمر الأداء كان ومایزال قاطعاً للتقادم . لا یغیر من ذلك عدم النص في الماده ۲۰۸۰ من قانون المرافعات القام ب المقابلة للمادة ۲/۸۵۷ من قانون المرافعات السابق به هذا الأثر بعد أن اتجه المشرع الى جعل رفع الدعوى بتقدیم صحیفتها لقلم الكتاب . ( نقض ۷۵/۳/۳۵ صد ۳۳ ص ۲۹۳۷ ).

٩ \_ أمر الاداء عمل قضائى وليس عملا ولاتيا . عويضة استصدار الامر . هي بديلة صحيفة الدعوى . تقديم المويضة يرتب كافة مايترنب على رفع الدعوى من آثار . لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٧ ، وقانون المرافعات الحالى .
 ر نقص ١٩٨١/١٣/١٣ ، طعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٠ سـ لما كان مفاد المادتين ٣٠ ٣ ، ٤ ، ٢ من قانون المرافعات أن المشرع جعل من العريضة الني تقدم لاستصدار أمر الاداء بديلا لورقة التكليف بالحضور ، وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، ثما مؤداه وجوب أن تتضمن كافة الميانات الجوهرية التي يتعين أن تتوافر في صحيفة الدعوى وفق المادة ٣٣ من قانون المرافعات ، ومن بينها اسم المدائن ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه . ( نقض ١٩٧٨/١/٤ منة ٣٩ العدد الاول ص ٨٧ ) .

11 - اضفاء صفة المدعى حكيا على المدين المتطلم لا ينفى أن تكون الدعوى قد افتحت بتقديم عريضة طلب أمر الاداء ، وهو مايظاهره اشتراط أداء رسم الدعوى كاملا لقبوها ، وترتيب كافة الآثار الناجة عن رفع المدعوى من قطع التقادم وخلافه على تقديمها واجازة الطعن في أمر الاداء بطريق الاستناف مباشرة متى سقط الحق في التظلم . ( حكم النقض السابق ) . ١٩ - مؤذى نعى المادة ١٩٧٤ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز اعلان الطعن في الموطن اغتبار المين بالصحيفة في حالة مااذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح المدعوى موطنه الاصلى ، وكان هذا النص قد جاء مطلقا من أى قيد غير مقتصر في المخلم على النظلم باعتباره طعنا في أمر الاداء وعلى الاستناف المرافع من المؤلمة المنافق من الحكم أن المطعون عليه الاول المذى أستصدر أمر الاداء قد أخل بالتزام فرضه عليه القانون هو بيان موطنه الاصلى في عربية طلب أمر الآداء التي تعد بديلا عن ورقة التكليف بالحضور , فانه يحق للطاعن أن يعلنه بصحيفة الاستناف في الحل الخين المن على غير اساس . ( نقض ١٩٧٤/١ المستد ٢٩ العدد الاول ص ٨٧ ) .

١٣ \_ عريضة استصدار امر الاداء . بديل لصحيفة الدعوى . التكليف بالوفاء أمر سابق عليا و شرط لصدور الأمر . عدم اعتباره من قبيل المطالبة القضائية .

٩٤ ــ عدم توافر شروط اصدار امر الاداء . أثره . اصتاع القاضي عن اصداره وتحديد جلسة لنظر الدعوى . تقديم طلب أمر الأداء بديل لايداع صحيفة الدعوى . اعلان هذا الطلب مذيلا بأمر الرفض والتكليف بالحصور لسماع الحكم بالطلبات . مؤداه . انعقاد الحصومة فى الدعوى ولو كان منى رفض اصدار الأمر بالأداء ان الطلب فى غير حالاته . مادة ٤٠٤ مرافعات . ( نقض م ١٩٩٣ / ١٤ لسنة ٥٨ قضائية ) .

• ١ \_ عريضة امر الاداء . هي بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء . بطلان امر الأداء لصدوره في غير حالاته . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . أثره . استفاد محكمة ال درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . وجوب ألا تقف محكمة الاستئناف عند حد تقرير بطلان امر الاداء والحكم الصادر في التظلم منه وان تمضى في الفصل في موضوع الدعوى . عكم جديد . ( نقض ١٠٧٨ / ١٠٧٨ لسنة ٥ قشائية ) .

### مادة ۲۰۶ مادة ۲۰۶

اذا رأى القاضى الا يحيب الطالب الى كل طلباته كان عليه أن يمتبع عن اصدار الأمر وان يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب اعلان خصمه اليها .

ولا يعتبر رفض شحول الامر بالنفاذ رفضا لبعض الطلبات فى حكم الفقرة السابقة .

هذه المادة تطابق المادة ١٨٥٤ من القانون الملغي .

الشرح :

مفاد هذا النص انه اذا رأى القاضي ان يجيب الطالب الى بعض طلباته وان يرفض البعض الآخر كما اذا وجد أن الدين ثابت في جزء منه وغير محقق في جزئه الآخر ففي هذه الحالة يمتمع القاضي عن اصدار أمر بأداء جزء من الدين وبرفض الجزء الاخر وانما يتعين عليه أن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة وأن يكلف الطالب اعلان خصمه بها ، ولكن لا يعتبر رفض شمول الامر بالنفاذ رفضا لبعض الطلبات يوجب على القاضي الامتناع عن اصدار الامر . وبصدور قرار القاضي بتحدّيد جلسة لنظر الموضوع مع تكليف الطالب اعلان خصمه بها تتحول الاجراءات الى اجراءات دعوى وينبني على ذلك أن أعلان الدائن لخصمه لا يقتصر على اعلانه بالجلسة واتما يشمل أيضا اعلانه بصورة من العريضة المشتملة على الوقائع والاسانيد والطلبات كما ينبني عليه أيضا أن يطبق على هذا الاعلان مايطبق على اعلان اوراق التكليف بالحضور من قواعد من حيث طريقة الاعلان وتحديد ميعاد الحضور كذلك يتعين على القاضي اذا راى رفض كل الطلبات أن يمتنع عن اصدار الامر ويكون عليه ان يحدد جلسة لنظر الموضوع أمام المحكمة وأن يكلف الطَّالُب اعلان خصمه بها كما في المادة السابقة لانه اذا كان ممنوعا على القاضي أن يقضي في بعض المطلوب برفضه من غير مرافعة فانه يمتمع عليه من باب أولى أن يقضي في كل المطلوب برفضه بغيرًا مرافعة، وليس للقاضي أن يرفض الطلب أياكان سبب الرفض سواء كان متعلقا بالشكيا كعيدهم اعاة الاجراءات التي نص عليها القانون أو عدم اختصاص القاضي أو متعلقا بالدين كما اذا كان غير معين المقدار أو غير حال الاداء وانما في جميع هذه الحالات يمتنع على القاضي اصدار أمر بالاداء ويجب عليه تحديد جلسة لنظر الموضوع . ( الوسيط في المرافعات للدكتور رمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٧٣٥ وأوامر الاداء للوشاحي ص ٨ ومابعدها ومرافعات الشرقاوي ص ٣٩ ) . . وذهب رأى آخر الى ان القاضي اذا لم ير توافر شروط اصدار الامر بالاداء في الدين موضوع المطالبة أو رأى أن يجيب الطالب الى بعض طلباته دون البعض الآخر كان عليه أن يمتع عن اصدار الامر اذا لم تراع اجراءات استصداره كالتبيه بالوفاة وكاختصاص القاضي المطلوب منه اصدار الامر ولو كَان ذَّلك الاختصاص غير متعلق بالنظام العام الا انه ليس للقاضي في هذه الاحوال أن يحدد جلسة لنظر الموضوع أمام المحكمة بالطريقة العادية حتى لا يفوت طريقا رسمه القانون لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة واجب اتباعه . ( الاستاذ فتحي عبد الصبور في مقاله اوامر

#### مادة ١٠٢

الاداء المشور في المجموعة الرسمية السنة ٦٠ ص ١٩٩٨ والتنفيذ للدكتور محمد حامد فهمي ص ٥١٦ والدكتورة أمينة النمر . بند ٧٧٤ )

والرأى الأول هو الراجح فقها وقضاء وقد سارت عليه جميع المحاكم .

ويراجع التعليق على المُدادة • ٢ ١ فيما يختص بوجوب رفض اصدار أمر الاداء اذا سبقه تظلم من أمر الحجز لسبب يتصل بأصل الحق .

### أحكام النقض:

١ ــ الهريضة التى تقدم لاستصدار أمر الاداء هي ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ بديله ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء . واذا لا يعملق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها انها هو شرط لصدور الامر ، وكان الطاعن لم ينع بأى عب على هذه العريضة ، وانصب نعيه على اجراء سابق عليا هو التكليف بالوفاء فان قضاء محكمة الاستناف بطلان أمر الاداء المطعون فيه بسبب بطلان تكليف المستأنف ( الطاعن ) بالوفاء بالدين المطالب به ، لا يحجيها ــ وقد اتصلت الخصومة بالقضاء اتصالا صحيحا ــ عن القصل في موضوع النزاع ( نقض ١٩٧٤/٦/١٦ سنة ٣٥ ص ١٥٨٣).

٣ \_ اذا كان بطلان أمر الاداء \_ الذى قضت به محكمة المعارضة \_ يرجع الى عدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الدين المطالب باصدار الامر بأدائه . فان هذا البطلان لا يمتد لطلب أمر الاداء الذى هو بديل ورقة التكليف بالحضور ويقي لتقديم هذا الطلب اثره في قطع التقادم . ( نقض ١٩٣٨ / ١٩٥٨)

\$ \_ النص في المادة \$ . ٣ من قانون المرافعات على انه ، اذا رأى القاضي آلا يجب الطالب الى كا طلباته كان عليه أن يجب الطالب باعلان خصمه اليها ، يدل على آن المشرع أوجب على القاضي متى لم ير توافر شروط أصدار الامر بالاداء في المدين موضوع المطالبة ، أو رأى آلا يجيب الطالب ليمض طاباته أن يجتب الطالب المحض طاباته أن يجتب عن اصداره ، ويحدد جلسة أمام الحكمة تتبع فيها \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة تتبع فيها \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة بالموض ، بحيث لا يحكم المعادو ، ويحدد جلسة أمام الحكمة ودن نظر الى اجراءات طلب أمر الاداء التي انتبت المحكمة بالموض ، بحيث لا يحمن كذلك اعلان الطالب تحصمه مقصورا على تكليفه بالحضور أمام المحكمة بالمحضر أمام المحكمة بالحضرة أمام المحكمة المحلب المداد المواقع في المحكمة الاصلية التي تقضى بها المادة ١٣ المحكمة الطلب المادة ١٣ المحكمة المعلم الطعون فيها من قانون المواقع في الدعوى أخذا من مدونات الحكم المطعون فيها أمها بعد رفض الامر ، اذ تبيت انه أرفق بعريضه عقد آخر مؤرخ ٢٠ ١٩٤٣/١٢ المؤرخ ٢ ١٩٤٨/١٢ المقد بمقسمين فقد عمد المطعون عليه الاول الى تقديم المشار اليه بالعريضة وكان مربع بن ذات الحصمين فقد عمد المطعون عليه الاول الى تقديم المشار اليه بالعريضة وكان

الحُكم الابطائي قد قض بعدم قبول الدعوى أرضها بغير الطريق القائري على سند من أن سيل أمر الاداء لم يتبع رغم وجوبه بصدد العقد الطالب بالاجرة للستحقة عنه والذي قدم مؤخرا ، قر لامنها بأن عقد أأخر مؤرخ ٢١ /٢ /١٩ هو الذي كانم فقابع عبريضة استعدار الامسرفان ما انتي الله الحكم الطعون فيه من سلامة الاجراءات التبعة طللا أعلن الطاعنان بصحيفة دعوى تضمنت الوقائم والإسانيد وقدم دللها من عقد الإنجار الصحيح الذي تقوم الطالبة على أساسه ، ومارتيه على ذلك من الغاء قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى ، لا محالفة فيه القانون . لتن كان ماتقدم الا أنه لما كان للقرر في قضاء هذه المحكمة أن سلوك سبيل أمر الاداء عند توافر شرطه وان كان وجوبيا بترتب على مخالفته عدم قبول الدعوى التي ترفع ابتداء الى المحكمة بالطريق العادي ، الا ان النفع به دفع شكلي يتعلق ببطلان اجراءات الخصومة ، ومن ثم متى قبلته عُكمة أول درجة فانها لا تكون قد إستفدت ولايتها . بحيث اذا الغي حكمها في الاستثاف وجب اعادة المنحوى الى تنحكمة الابتدائية للقصل في للوضوع اعتبارا بأن مبدأ التقاضي على درجين من المبادىء الاساسية للنظام القضائي ويكون حكم تحكمة الاستناف باطلا ان هي تصدت للموضوع وترتب على تصديها الاخلال بالمبدأ . رلا يزيل هذا البطلان عدم التمسك أمامها باعادة القصية لحكمة أول درجة . لما كان ماسلف . وكان الواقع في الدعوى أن محكمة أول درجة حكمت جملع قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني . ثم الغت محكمة الاستثناف هذا الحكم قاضية بقبوها ومتصدية في ذات الوقت لموضوعها وفاصلة فيه . دون أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة لنظره رغم أنها لم تقل كلمته بشأنها فانها تكون قد خالفت القانون مما يستوجب نقض حكمها . ( نقض ٣ / ١٩٧٩ منة ٣٠ العلم الاول ص ٣٣٧ ) .

ه ــ تقديم طلب آمر الاداء . بديل لايداع صحيفة الدعوى . اعلان هذا الطلب مذيلا بأمر الرفض أو التكايف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات . مؤداه . انعقاد الخصومة في الدعوى والو كان مبنى رفض صدار الامر بالاداء أن الطلب في غير حالاته . ( نقض ١٩٨٤/٥/٣ طعن رقم ١٩٨٤/٥/٣ لسنة ٥٠ فضائية ) .

ت عدم توافر شروط اصدار امر الاداء . أثره . استاع القاضى عن اصداره وتحديد جلسة لمطلق المدورة على المدورة المدورة

٧ ... عدم توافر شروط اصدار أمر الاداء . أثره . امتناع القاضي عن اصداره وتحديد جلسة أقط الدعوى . اعلان هذا الطلب مذيلا المطلب مذيلا العدوى . اعلان هذا الطلب مذيلا البلد الرفض والتكليف بالحنور السماع الحكم بالطلبات . مؤداه . انتقاد الحصومة في المدعوى ولو كان مبنى وفض إصدار الأمر بالاداء ان الطلب في غير حالاته . عادة ٤٠٧ مرافعات . ( تقض ١٩٧٧ غير رقم ٩٩٠ د السنة ٥٠ فتنائية ) .

ع. أمر الأداء . ليس تقاضى اجابة الطلب ال بعض طلباته دون البحض الآخر . وجرب إساعه في هذه الحالة عن اصدار أمر الاداء وتحديد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة وتكليف

الطالب اعلان خصمه اليها . رفض شمول الأمر بالنقاذ لا يعتبر رفضا لبعض الطلبات . إصدار القاصى أمرا بالأداء متضمنا إجابة بعض الطلبات ورفض لبعضها الآخر ليس من بينها طلب شحول الأمر بالنفاذ . أثره . بطلان الأمر . إمنداد هذا البطلان الى الحكم الصادر فى النظام بتأليده والحكم الصادر فى الاستناف بتأليد الحكم المستأنف . مثال بشأن رفض الأمر بالفوائد واجابة باقى الطلبات . ( نقض ١٤٨٣ م ١٩ عمن رقم ٢١٦٦ لسنة ٦٣ قضائية ) .

### مادة ٥٠٧

يعلن المدين لشخصه أو في موطنه بالعريضة وبالامر الصادر صده بالاداء .

وتعتبر العريضة والامر الصادر عليها بالاداء كأن لم يكن اذا لم يتم اعلانها للمدين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الامر .

تقابل الفقرة الاولى من المادة ٥٥٠ والفقرة الاخيرة من المادة ٨٥٦ من القانون الملغى . التعليق : عدل المشرع في ميعاد سقوط الامر بالاداء لعدم اعلانه فجعله في القانون الجديد ثلاثة أشهر بعد أن كان ستة أشهر في القانون الملغي .

الشرح: رتب القانون على عدم اعلان الامر في المعاد الذي حدده اعتباره كأن لم يكن والحكمة في ذلك هي التعجيل ببدأ سريان التظام في الامر حتى يتظلم منه من صدر عليه فعلا أو ليتمي ميعاد التظلم دون طعن فيصبح بمثابة حكم حضوري وتزول عنه قرينة الضعف التي تعييه ولذلك يجتم سقوط الامر ولو لم يعلن في خلال ثلاثة أشهر اذا انتفت الحكمة التي من أجلها أو بدانا طعن في الامر بالاستئاف أو اذا الحمن في الامر بالاستئاف أو اذا العمن في الامر بالاستئاف أو اذا العمن في الامر بالاستئاف أو اذا العمن في الامر بالاستئاف أو اذا العالمة في ظرف ثلاثة أشهر مقرر لمصلحة المدين الذي صدر عليه الامر ولذلك لاتقضى به المدين الذي صدر عليه الامر ولذلك لاتقضى به الملائق الذي الذي صدر عليه الامر بعد فوات مدة الاثاقة الطعن ، ويترتب على اعبار الامر كأن لم يكن لعدم اعلانه في حلال ثلاثة أشهر زواله وزوال ماترتب عليه من أثار كذلك تزول العريضة لان القانون أوجب اعلان المريضة مع الامر ويزول اثر الهريضة كمطالبة قضائية في قطع التقادم ويتعين على الدائن اذا أراد استصدارا أمر ويزول اثر أوامر الاداء المنشور بالمجموعة الرسيط في المرافقات للدكور ومزى سيف الطبعة النامة ص ٥ لا ومقال الاستاذ فنحى عبد الصيور في أوامر الاداء المنشور بالمجموعة الرسمية السنة ١٠ ص ٢٠٠١) .

والميعاد المنصوص عليه في هذه المادة من المواعيد الناقصة ويحتسب وفقا للقواعد العامة ويضاف اليه ميعاد مسافة بين مقر المحكمة وموطن المدين . ويتم التمسك بسقوط الأمر بطريق الدفع إما بالتظلم المرفوع من المدين بشرط ابدائه في صحيفة التظلم او الإستناف ، واما في أية دعوى تكون مرفوعة منه او من الدائن ، كما يجوز للمدين أن يدفع بسقوط الامر عند الاستشكال في تنفيذه .

## وفاة المدين قبل تقديم العريضة وبعده :

اذا توقى المدين قبل تقديم عريضة طلب الأمر ثم صدر الامر بعد ذلك فانه يكون معدوما لصدوره على ميت وذلك قياسا على رفع الدعوى التى ترفع ابتداء على متوفى سواء آكان الدائن يعلم بوفاته قبل تقديم الطلب أو لم يعلم لان عليه أن يتحرى عن كل مااتصل بخصمه قبل اتخاذ الإجراءات صنده

أما اذا توفى المدين بعد تقديم عريضة أمر الاداء وقبل اصداره فقد اخطف الفقهاء في هذا ـ الامر وذهب الرأى الأول الى انه يجتبع اصدار الامر في هذه الحالة على سند من ان شروط استصدار أمر الاداء أن يوجه الطلب الى شخص على قيد الحياة يذكر فيه اسمه ولقبه والبيانات المتعلقة به في العريضة باعتباره الشخص الذى سيازم بأداء الحق فاذا توفي قبل اصدار الامر صده تخلف احد الشروط اللازمة لاصداره ويعين توجه الطلب الى الورثة باتباع اجراءات جديدة في حدود مايلتزمون به وفقا لنصوص القانون المدفى ر أحكام التقبد الجرى للدكورة أمينة النمر صحيحا سليما ، ونظرا لان الامر لا يعتبر باطلا في هذه الحالة لان الاجراء يكون قد اتخذ صحيحا سليما ، ونظرا لان الامر يعمدر في غفلة من الحصم ، ونظرا لان الخصم لا يكلف صحيحا سليما على القاعدة المقررة في المادة عن مصلحته قبل صدوره فلا محل لمخفلة من الحصم ، المرافقة في المدعوى راجراءات التفعل المدكور اجمد مسلم ص ١٩٧٧ وهذا الراع هو الراجح فقها وقضاء ونحن نؤيده والمنتفات للدكتور الحد مسلم ص ١٩٧٧ وهذا الراى هو الراجح فقها وقضاء ونحن نؤيده السحيح .

واذا توفى المدين بعد صدور الامر وقبل اعلانه به فانه يتعين على الدائن اعلان الامر الى الورثة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره والا اعير كأن لم يكن . ويجب أن يتم الاعلان الى كل وارث باسمه لشخصه أو في موطعه اما اذا توفي المدين بعد اعلانه بالامر فلا يسقط الحق الثابت في الامر الا بعد مضى خس عشرة صنة عملا بالقواعد العامة المقررة في الاحكام

# أثر وفاة الدائن بعد صدور الامر:

اذا توفى الدائن بعد صدور أمر الاداء واعلانه الى المدين قان الامر لا يسقط الا بعد مضى الدائم بعد عضى عشرة سنة اما اذا لم يكن قد قام بهذا الاعلان وحدثت الوفاة بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره فانه يسقط ويعتبر أمر الاداء كأن لم يكن هو والعريضة أما اذا حدثت قبل انقضاء الطلاق أشهر المحددة لاعلان الامر فان هذا الميعاد يقف ف حق الورثة لان المواعيد لا تسرى فى حق من لا يستطيع مباشرة الاجراء أو المحافظة على حقه ونظرا لان ميعاد المثلاثة أشهر لا يسرى فى حق ورثة الدائن فان الحق الثابت فى أمر الاداء لا يسقط الا يمضى خمس عشرة سنة وهذا لا يبتعلى من العظلم فى الامر فى مواجهة الورثة .

#### مادة ٥٠٢

# أثر وفاة المدين بعد توقيع الحجز :

اذا توفى المدين بعد توقيع حجز ما للمدين لدى الغير أو الحجز التحقظي النصوص عليهما فى المادة ٢٠١٠ مرافعات فى قانون المرافقات ، المادة المرافقات فى قانون المرافقات ، فلا يجوز استصدار أمر الاداء الا ضد الورثة كل منهم باسمه وصفته وعلى أن يعلن لشخصه أو فى موطنه ، ووفاة المدين لا تعد عذرا يجنع الدائن من مراعاة المواعيد المقررة فى المادة ٢١٠ مرافعات اذ يتعين عليه أن يراقب مايطراً على الخصومة من احداث .

# أثر وفاة الدائن بعد توقيع الحجز :

اذا توفى الدائن بعد توقيع الحجز وقبل انقضاء ثمانية أيام من تاريخ توقيعه فان هذا المعاد يقف ف حق الورثة ولا يستأنف سيره الا بعد أن يقوم المدين بتوجيه اعلان الى ورثة الدائن يخطرهم فيه بالحجز الذى أوقعه عليه مورثهم .

سريان القواعد المتقدمة على عوارض الاهلية :

لا تسرى القواعد آنفة اليان على الوفاة فقط بل تمند الى فقد الاهلية أو زوال صفة من يباشر الخصومة نيابة عن الخصم كالولى الشرعى والوصى وانما لا تسرى عند وفاة محامى الخصم . استصدار أمر أداء ضد ناقص الاهلية :

اذا صدر أمر أداء ضد شخص ناقص الاهلية فانه يكون باطلا وهو بطلان نسبى مقرر لمصلحته فلا يجوز أن يتمسك به غيره ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجوز للمدين بعد بلوغه سن الرشد أن يجيز التصرف أو أن يسازل عن البطلان صراحة أو ضمنا كذلك اذا بوشرت اجراءات التنفيذ ضده فانها تكون باطلة بطلانا نسبيا على النحو المقدم .

### احكام النقض:

١ ــ سقوط امر الاداء لعدم اعلانه خلال ثلاثة أشهر . جزاء مقرر لمصلحة المدين وحده .
 عدم التمسك به في صحيفة التظلم قبل التكلم في الموضوع . أثره . سقوط الحق فيه . لا يغير من
 ذلك التمسك بيطلان امر الاداء أو بيطلان اعلانه . ( نقش ١٩٨٣/١١/١٥ طمن رقم ٢٩١ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٧٧/٥/١٦ سنة ٨٨ ص ١٩٣٠) .

### مادة ۲۰۹ مادة ۲۰۹

يجوز للمدين التظلم من الامر خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه اليه ويحصل التظلم امام محكمة المواد الجزئية أو أمام المحكمة الابتدائية حسب الاحوال وتراعى فيه الاوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى .

ويجب أن يكون التظلم مسببا والاكان باطلا .

وببدأ ميعاد استثناف الامر ان كان قابلاً له من تاريخ فوات ميعاد التظلم منه أو من تاريخ اعتبار التظلم كأن لم يكن .

ويسقط الحق في التظلم من الامر اذا طعن فيه مباشرة بالاستثناف.

هذه المادة تقابل الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من المادة ٨٥٥ من القانون القديم .

# التعليق :

عدل المشرع في ميعاد النظلم من الامر فجعله من القانون الجديد عشرة أيام من تاريخ اعلان الصادر ضده بالامر بعد أن كان في القانون القديم خمسة عشر يوما .

# الشرح:

يعتبر امر الاداء بمثابة حكم صادر من المحكمة التابع لها القاضي الآمر ويترتب على ذلك أن يكون التظلم منه امام المحكمة التي يتبعها القاضي الذي آصدر الامر ويكون الطعن فيه بالاستثناف امام محكمة الدرجة الثانية بالنسبة للمحكمة التي يتبعها القاضي الذي اصدر الامر فالامر الصادر من رئيس المدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية يستأنف امام محكمة الاستثناف ويقبل الطعن فيه مباشرة بالاستثناف وهذا مانصت عليه صراحة الفقرة الثالثة منالمادة. والتظلم من امر الاداء خصومة جديدة يترتب على الحكم الذي يصدر فيها سقوط الامر أو تأييده ، والاصل ان محكمة التظلم من امر الاداء لها سُلطة كاملة في نظر الموضوع في حدود ماتظلم منه وان كان نطاق التظلم قد يتسع امامها بما يبديه المتظلم أو المتظلم ضده من دفاع أو دفوع وتفصل في التظلم على ضوء القواعد المتبعة أمام محكمة الدرجةالاولى. ويثور التساؤل عن أثر البطلان في سلطة محكمة الطعن ذلك أن الاصل في الاحكام أن على محكمة المعارضة أو الاستثناف الا تقف عند حد تقرير البطلان بل تمضى في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب اتباعه وذلك لان المعارضة والاستثناف يطرحان موضوع الدعوى برمته على المحكمة . وليس لهذه القاعدة من استثناء سوى حالة البطلان الذي يشوب صحيفة الدعوى فانه ليس نحكمة الطعن أن تقضى في الموضوع بل تقف عند حد تقرير هذا البطلان وذلك لبطلان انعقاد الخصومة اصلا في هذه الحالة اما بالنسبة لاوامر الاداء فانه ينبغي في هذا الصدد التفرقة بين بطلان أمر الاداء لسبب من الاسباب الشكلية اللازمة لاصداره وبطلانه لسبب من الاسباب

الموضوعية فان كان مبنى ببطلان امر الاداء تخلف شرط شكل لاصداره كعدم قيام المدالن بتكليف المدين بالوفاء أولصدور الامر بدينغير نقدى ودون أن يكون منقو لامعينا بنوعه وذاتمه ومقداره أو من قاضي غير مختص باصداره فان على محكمة التظلم أو الاستثناف ان تقف عند حد تقرير بطلان أمر الآداء دون أن تتصدى لموضوع النزاع ، أما اذا كان بطلان الامر راجعا لاسباب موضوعية \_ كصدور الامر بدين ليس ثابتا بالكتابة أو حال الاداء أو معين القدار \_ فان على انحكمة الا تقف عند حد الغاء الامر لعدم توافر الشروط الموضوعية اللازمة لصدوره بل تمضى في الفصل في موضوع النزاع بحكم جديد. ووجه التفرقة بين الحكم وأمر الاداء في هذا الصدد أن سلوك طريق استصدار أمر الأداء استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوي فاذا بطل أمر الاداء لعيب شكلي فيه أو أجراءات صدوره قان هذا البطلان بيس أساس اجراءات الدعوى المرفوعة بهذا الطريق يضاف إلى ذلك أن العب الشكل في اجراءات طلب الأمر أو الشروط الشكلية لاصداره انما تمس صحيفة طلب الأمر وتجعل أنعقاد الخصومة التي يطرحها الطلب في هذه الصورة باطلة ومن ثم فلا يحق نحكمة التظلم أو الاستثناف بعد أن تقرر هذا البطلان أن تمضى في الفصل في الموضوع اما اذا كان سبب بطلان الامر والغائه راجعا الى تخلف شرط من الشروط الموضوعية لاصدار آلامر فان هذا العيب لا يمس صحيفة الطلب ولا يشوب انعقاد الخصومة بطلان \_ وهو جزاء شكل \_ وانحا مرجعه الى تقدير القاضي الآمر عند اصداره الامر في توافر أو عدم توافر الشروط الموضوعية اللازمة لاصداره وهو يدخل في سلطة القاضي الآمر القضائية ومن ثُم كان محكمة الطعن بل عليها الا تقف عند حد تقرير تخلف الشروط الموضوعية لصدور الامر بل أن تمضي في نظر موضوع الخصومة والفصل فيه وقد أخذت محكمة النقض بهذه التفرقة فقضت في حكم هام لها بأن و المشرع أنزل أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وأنزل المعارضة فيها منزلة المعارضة في هذه الاحكام ثما يتأدى معه أن تخضع المعارضة في أمر الاداء لاحكام المعارضة في الحكم الغيابي وإذا كان يترتب على المعارضة في الحكم الغيابي طرح النزاع على المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاء في موضوعه من جديد مالم تكن صحيفة افتتاح الدعوى نفسها باطلة فانه يكون من شأن المعارضة في أمر الأداء اعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضى في موضوعه مالم تكن أجراءات الطلب نفسها باطلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قصى ببطلان أمر الأداء لعدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الدين المطالب بأصدار الأمر بأدائه فانه لا يكون قد خالف القانون لقضائه في الموضوع ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية التي ينتهي فيها الحكم ببطلان ورقة التكَّليف بالحضور ذلك أن طلب أمر الأداء هو بديل ورقة التكليف بالحضور ولم تنع الطاعنة بعيب على هذا الطلب بل إنصب نعيها على تخلف الشروط الواجب توافرها في الدين المطالب به ( نقض ٧/٧/٧ مجموعة احكام المكتب الفني سنة ١٥ ص ٦٩٣ ) . وواضح من هذا الحكم أن محكمة النقض تفرق بين شروط الدين اللازمة لاصدار الأمر بأدائه وبين اجراءات طلب أمر الاداء من حيث سلطة محكمة التظلم فأقرت بحقها في الفصل في الموضوع في الصورة الاولى عند تخلف شرط من شروط الدين واشارت الى أن محكمة التظلم تقف عند حد تقرير البطلان في الصورة الثانية عندما تكون اجراءات الطلب نفسها باطلة . ﴿ مَقَالَ للاستاذُ فَتَحَى عَبْدُ الصَّبُورُ فِي أُوامِرِ الأَدَاءُ المجموعة الرسمية سنة ٦١ ص ٥٥٠).

والتغلام من أمر الأداء طريق خاص للطعن في وصن ثم فلا يجوز الرجسو عالى القواعسد الخاصة بالنظنسيم من الامسر على عريضة والها يسسعين البسساع الاحكسام النصوص عليها في هذه المادة وطبقا لذلك فان التظلم في أمر الاداء جائز في جميع الحالات أيا كانت قيمة الأمر الا ان استثنافه يرتبط بقيمة الحق الصادر به ولا يجوز لغير الملين أن يتظلم في الامر ويسقط حقه في التظلم بالتازل السابق كما يسقط بقيام المدين بتفيله الأمر اخيارا اذا لم يكن الأمر مشمولا بالنفاذ كقيامه بالوقاء عن طريق العرض والابداع دون تحفظ أما قيام المدين بالوفاء من تلقاء نفسه في حالة مااذا كان الأمر مشمولا بالنفاذ فن هذا لا يعد قبولا للأمر كذلك يسقط الحق في التظلم برفع استناف عن الأمر ولو رفع باجراءات باطلة أو انقضت الخصومة فيه دون صدور حكم في الموضوع.

ويعتبر ميعاد النظلم مرعيا بايداع صحيفة النظلم قلم الكتاب خلال الميعاد ولو لم يتم اعلانها الا بعد ذلك . ( تقنين المرافعات للاستاذ كمال عبد العزبز ص ٢٠٦ ) .

وقد ذهب فريق من الشراح الى انه اذا لم يتم اعلان الاستناف خلال ثلاثة شهور وقضى باعتباره كأن لم يكن عملا بالمادة ٧٠ مرافعات سقط الامر كذلك اذا لم يكن قد اعلى خلال ثلاثة شهور من صدوره وذلك بعد أن زال التظلم الذى كان يحميه من هذا السقوط . ( أمينة التم ١٩٧٧ وقتحى عبد الصبور بالمجموعة الرسمية سنة ١٦ ) الا أننا تخالف هذا الرأى ونرى أن يحمر استناف امر الاداء يحصنه من السقوط ذلك أن السقوط غير متعلق بالنظام العام ولا بد أن يدفع به صاحب لمصلحة فيه وحتى أو كان المستناف قد تمسك في صحيفة استنافه ببطلان الامر لعدم اعلائه وقضى باعتبار الاستناف كأن لم يكن فان صحيفة الاستناف قد زالت وزال كل سقوطه وترتبا على ذلك فان الأمر لا يسقط بعدم اعلائه في خلال المدة الا اذا صدر قضاء بذلك سقوطه وترتبا على ذلك فان الأمر لا يسقط بعدم اعلائه في خلال المدة الا اذا صدر قضاء بذلك ابناء على تمسك صاحب المصلحة بهذا الدفع فان قضى باعتبار الاستناف كأن لم يكن وكان أمر الأداء لم يعن بعد كان لمن صدر صده الامر أن بوفع استنافا جديدا لأن معاد رفعه مازال قائما وله أن يدفع في صحيفة الاستناف الجديدة بسقوط الامر لعدم اعلانه.

هل يجوز ابداء طلبات عارضة اثناء نظر التظلم فى امر الاداء أو طلبات اضافية او تعديل الطلبات :

من المقرر أن التظلم فى أمر الاداء يعد خصومة جديدة وذلك استنادا لنص المادة ٧٠٧/ مرافعات التي نصت على أن يعتبر المتظلم فى حكم المدعى وتراعى عند نظر التظلم القواعد والاجراءات المتبعه امام محكمة الدرجه الاولى ، والمادة ٥٠٧ التي نصت على أن تسرى على امر الاداء وعلى الحكم الصادر فى التظلم منه الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الاحوال التي ينها القانون ، ويترتب على ذلك أن يكون للمتظلم أن يبدى فى النظلم طلبات عارضه كما أن ليدى فى النظلم طلبات عارضة كما أن لله فلمنا في الدعوى ، كذلك يجوز للمتظلم ضده بدوره ان يبدى طلبات عارضة ردا على طلبات المحلى م وتجوز له ايضا ادخال ضامن فى الدعوى .

كما أن للمتظلم أن يبدى طلبات اضافيه لم يسبق تقديمها من قبل في طلب الاداء وثو كانت تتضمن تعديلا للطلبات ، ولا يشترط في الطلبات المصافه سواء كانت اصلية أو فعلية أو عارضة ان يتوافر فيها شروط الديون الثابعة بالكتابه التي يصح استيفائها بطريق امر الاداء ، ذلك أن المشرع لم يشترط هذا الطريق الا بالنسبة لمن يطالب به الدائن ابتداء .

هل يجوز الطعن بالتماس اعادة النظر على امر الاداء :

يجوز ذلك اذا كان أمر الاداء نهاتيا وتوافر صبب من أسباب الاتخاص كما اذا بني الامر على ورقة قضى بعد ذلك ـــ أو حدث اقرار ــ بتزويرها ولا يقال أنه يحول دون هذا أن المدين كان في مكتنه التظلم من أمر الاداء ، ذلك أنه قد لا يكتشف الحقيقة الا بعد انقضاء ميعاد التظلم ( قانون القضاء المدنى للدكتور فنحى والى طبعة سنة ١٩٩٣ هامش صـ ٨٧٤ ) .

هل يجوز الطعن بالنقض على آمر الاداء اذا صدر مخالفا لحكم آخر سبق صدوره بين ذات الخصوم وحاز قوة الامر المقضى .

ا اعتلف الفقه في هذا الشأن فلحب رأى الى أنه يمكن الطعن في أمر الاداء بالنقض اذا صدر بهائية فاصلا في نزاع على خلاف حكم صابق حائز لقوة الامر المقضى وفقا للمادة ٤٤٩ مرافعات (الدكتور فنحي والى فانون القضاء المدن طبقة سنة ٩٩١ ا هامش حد ١٨٤) وذهب رأى آخر س سه لا يجوز الطعن بالنقض على أمر الاداء الذي أصبح نهائيا حتى ولو كان مخالفا لحكم آخر مبتى أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى وسندهم في ذلك أن نص المادة ٤٤٩ نص على الاحكام فقط . ( من هذا الرأى الدكتورة أمينة الخر ص ٢٤٤)

وفى تقديرنا أن الرأى الاول هو الذي يعقق وصحيح القانون ذلك أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن أمر الاداء يعتبر بمثابة حكم ومادام أن ميعاد النظلم فيه واستنتافه قد انقضيا فانه يعد بمثابة حكم نهائي .

# هل يجوز رفع دعوى اصلية ببطلان أمر الاداء:

صبق أن أوضحنا أن أمر الاداء يعتبر بخابة حكم وعل ذلك يسرى عليه مايسرى على الحكم من قواعد البطلان أو الانعدام وتظهر أهمية الضرقة بين أمر الاداء الباطل والمعدوم بأن أمر الاداء الباطل يعد قائما منتجا لاثاره الى أن يلغى عند الطمن عليه باحدى الطرق التي رجمها القانون فان معنى معاد الطمن تحصن أمر الاداء الباطل وأصبحت له حجيته ويعد كما لو كان قد صدر صحيحا في الاصل ولا يجوز رفع دعوى مبدأه بطلب بطلائه كما لايجوز تقاضى التنفيذ أن يوقف تنفيذه لبطلائه كما أمر الاداء المعدوم فيعتبر معدوم الحجية ولو أصبح نهائيا ويجوز رفع دعوى مبدأه ببطلائه كما يجوز لقاضى التنفيذ أن يقضى بوقفه . ( راجع في التفرقة بين الحكم المعدوم والحكم الباطل نهاية التعليق على قانون الاثبات الطبكم المعلوم .

ولا يجوز رفع دعوى مبتدأه بانعدام أمر الاداء الا أذا كان قد أصبح نهائيا واغلقت طرق الطعن عليه . ويذهب فريق من الفقهاء الى انه اذا شاب أمر الاداء عيب يبطله بطلانا لا يقبل التصحيح فانه يمكن سـ وفقا لقواعد العمل القضاق لـ رفع دعوى أصلية ببطلانه ( قانوزن القضاء المدنى للدكتور قصحى والى طبعة سنة ١٩٩٣ صـ د ٧٨ والدكتورة أمينة النمر صـ ٤٩١ ) وفي تقديرنا أن أمر الاداء أما أن يكون باطلا أو معدما وفي حالة انعدامه فإنه يجوز رفع دعوى مبتداه ببطلانه أما النطان الذي لا يقبل التصحيح ولا يتحدر بالامر الى حالة الانعدام فانه لا يجوز رفع دعوى اصلية ببطلانه ويكون سبيل اتصحيحه هو الطعن عليه بالطرق التي حددها القانون .

### احكام النقض:

ا ـــاخكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدين توافر فيه شروط استصدار أمر الاداء. قضاء لا تستفد به محكمة أول درجة ولايتها فى نظر موضوع الدعوى. الغاء هذا الحكم استنافيا. وجوب اعادة لدعوى محكمة أول درجة لنظر موضوعها. تصدى محكمة الاستناف للموضوع فيه تفويت لاحدى درجى القاضى. لا يزيل هذا البطلان عدم تحسك الطاعن أمامها بطلب اعادة القضية الى محكمة أول درجة. علة ذلك أن عبدا التقاضى على درجين هو من المبادىء الأساسية للنظام القضائى التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز المحكمة محالفتها ولا يجوز المحكمة عالفتها ولا يجوز القبور التول عنها المحكمة عالفتها ولا يجوز المحكمة عالفتها ولا يجوز المحكمة عالفتها ولا يجوز المحلة المحكمة عالفتها ولا يجوز المحلة المحلة المحلة المحلة القبور المحلة المحل

٧ \_ لما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التظلم في أمر الاداء بعد صدور القانون . ١٠ لسند ١٩٦٧ يترتب عليه أن يكون للمتظلم ضده كذلك أن يوجه للمتظلم طلبات عارضة كما أن له أن يدخل ضامنا في الدعوى ، بل أن للمتظلم ضده كذلك أن يوجه للمتظلم طلبات اضافية لم يسبق تقديها من قبل في طلب الأداء ولو كانت تتضمن تعديل الطلبات ، أو كانت الطلبات المشافة ثم تتوافر فيها شرائط الديون التابية الماكتابة التي يصع استهاؤها بطريق أمر الأداء ، ذلك أن المشرع على ماسبة على بعد المساف المشرع على ماسبة على المشرع على ماسبة أن المتظلم في أمر الاداء في صورة معارضة وإن كان للمعارض والمعارض ضده أن لدعار من المسافحة الحكم الهيافي و أمر الاداء ؛ إلا أنه يمكن للمعارض ضده أن يعدل طلباته في أمر الاداء في المورف المادي ضده أن يعدل طلباته في المعارض منه المورد القانون . هذا ولما كان يين من الأوراق أن الطاعن لم يعترض أمام محكمة المرضوع على هذه الطابات بانها غير مرتبطة بالطلب بما يمنع قبولها . ( نقض ، ١٩٧٧/٣/٣ مسة ٣٣ المعدد الاول ص ٩٩٥) .

٣ - التعديل الذى ادخله القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٧ على قانون المرافعات السابق بالسبة لأوامر الأداء بمذفه من المادة ١٩٥٨ الحكم القاضى باعتبار الأمر بمثابة حكم غياني وابرازه صفة الأمر باعتباره امرا وليس حكما وأن يكون الطعن فيه في صورة تظلم وليس في صورة معارضة في حكم غياني انحاكان تمثيا مع مااستحدثه القانون المشار اليه من الفاء طريق الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية كقاعدة عامة كم استبدف ... وعلى ماأفصحت عنه مذكرته الضعرية ... تغادى الصعوبات التي تترتب على اعتبار التظلم من الأمر معارضة كجواز أو عدم

#### V.V Bala

جواز ابداء الطلبات العارضة فى المعارضة أو كأبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعى أو المحلى او الاحالة . ( نقض ١٩٨٧/٣/ ١٩٨ منة ٣٠ ص ٥٠ه العدد الاول ) .

وراجع صد ٤١ وماورد بها من أحكام .

 عـ الغاء محكمة التظلم أمر الاداء بسبب تخلف شرطتمين مقدار الدين . أثره . وجوب الفصل فى موضوع النزاع طالما أن العيب لم يحتد الى عريضة الامر . ( نقط ۱۹۸۰/۷/۱۳ طعن رقم 613 لسنة 21 قضائية ، نقض 81/۳/۳۲ و طعن ۶۲۹۳ لسنة 72 قضائية ) .

### مادة ۲۰۷

يعتبر المتظلم فى حكم المدعى وتراعى عند نظر التظلم القواعد والاجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى .

واذا تخلف المتظلم عن الحضور في الجلسة الأولى لنظر التظلم تحكم المحكمة من تلقاء نفسها باعتبار التظلم كأن لم يكن .

هذه المادة تطابق الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٥٣٦ الملفاة أما الفقرة الثالثة عنها وهي خاصة بسقوط الامر والعريضة لعدم اعلانهما فقد أشير اليهما فى المادة ٣٠٥ من القانون الجديد .

# الشرح

من المفرر أن التظلم من امر الاداء على خلاف التظلم من الامر على عريضة يعيد طرح الموضوع على محكمة التظلم لتفصل فيها بحكم موضوعي يحسم اصل الحتى باعتبارها المحكمة المتحتمة اصلا بالمطالبة بالحق وهي تنظر الدعوى بكل ماييدى فيها من طلبات ودفوع وأوجه دفاع في حدود مارفع عنه التظلم لتقضى بتأييد الأمر أو بالفاته . (كال عبد العزيز الطبعة الثانية ص

ويتعين على المحكمة قبل أن تقضى باعبار التظلم كأن لم يكن أن تتحقق من أن الجلسة التي سبق تحديدها لنظر التظلم هي نفس الجلسة التي غاب عبا المتظلم والتي حددت اصلا لنظر التظلم وعلم بها المتظلم فان كانت الجلسة التي حددت لنظر التظلم صادفها عطلة رسمية أو قوة قاهرة حالت دون نظر التظلم وصدر قرار ادارى بتحديد يوم احر لنظر التظلم تعين على قلم الكتاب اعلان المتظلم بالجلسة الجديدة فان لم يتم اعلانه بها اعلانا صحيحا امتع على المحكمة أن تقضى باعبار التظلم كأن لم يكن فان فعلت كان حكمها باطلا

ومن المقرر أن اعبار التظلم كأن لم يكن قاصر على الجلسة الاولى فقط فان حضر المتظلم فى الجلسة الاولى واجلت الدعوى لجلسة اخرى ثم تخلف المتظلم عن الحضور امتح على المحكمة أن تضفى باعبار التظلم كان لم يكن وان كان يجوز لها شطبه أو القضاء فى موضوعه وفقا للقواعد العامة المقرة فى الشطب . (م ٨٧ مرافعات) .

واذا لم يحضر المنظلم بالجلسة الاولى اغددة لنظره والتي علم بها المنظلم علما صحيحا وقت تحديد جلسة النظلم وأخطأت المحكمة ولم تقض باعتبار النظلم كان لم يكن وأجلها لأى سبب كان امتع عليها بعد ذلك أن تقضى باعتبار النظلم كأن لم يكن ومن المقرر أن الجلسة الاولى لنظر النظلم هي الجلسة التي حددت لنظره عند تقديم صحيفته ولم يطرأ عليها تعديل أو الجلسة التي حددت اجلس اليها اداريا واعلن بها المنظلم فان كان المنظلم قد اعلن اعلانا صحيحا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بعد أن تعذر نظر التنظلم بالجلسة الاولى وأجلت اداريا وفات على المحكمة أن المنظلم قد اعلن بالجلسة الاولى أجلت اداريا وفات على المحكمة أن المنظلم قد اعلن بالجلسة الاولى أبطلة المنظلم كأن المنظلم كأن المنظلم كأن المنظلم أله كن لانها لم تقض بذلك بالجلسة الاولى التي عليها بعد ذلك أن تقضى باعتبار التنظلم ألم يكن لانها لم تقض بذلك بالجلسة الاولى التي اعلن بها المنظلم أ

ومن المقرر ان مستصدر امر الاداء اذا كان لم يين في صحيفة امر الأداء موطنه الأصلى جاز للمتظلم أن يعلنه في النظلم والاستثناف في المحل المختار عملا بالمادة ٧/٣١٤ مرافعات .

## احكام النقض:

ا ــ استحالاص محكمة الموضوع بطلان السند موضوع الدعوى من السنة والقرائن بما لا يخالف الناب بالاوراق . الهاؤها أمر الأداء الصادر بمقتضاه . لا خطأ . ( نقض ٣٩/٣/٣ لسنة ٢٥ ص ٥٤٨) .

٧ ــ لما كانت المادة ٣٩٠ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه يترتب على ترك الحصومة الغاء جميع اجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى . وكان ماتقضى به المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق من أن الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة باجراءات الاثبات ، ينطق أبضا في حالة الحكم بترك الخصومة بقوم مادامت المضومة قوم مادامت المضومة قائمة كيان مستقل بلاتها و لا تعدو أن تكون مجرد اجراءات في المحارضة في أمر الاداء باعتبار الطاعن . وتزول بزوافا ، فان مقتضى ذلك هو أنه وقد قضى في المعارضة في أمر الاداء باعتبار الطاعن . ( المدائن ) تاركا دعواه فان هذا الحكم يترتب عليه المفاء طلب أمر الأداء المعارض فيه وزوال أثره في قطع التقادم ، كما يترتب عليه سقوط الحكم يتدب خير لتصفية الحساب بين الفريقين على أشر أنه من الإحكام الصادرة في الخصومة . ( نقص ٢٠١١/٩/١ سنة ٢٠ ص ١٩٣٨) .

٣—إذا عدرت المادة ٢٠ / ١ مرافعات المنظلم في حكم المدعى وأوجب أن يراعى عند نظر التظام القواعد والإجراءات المتبعة أمام محكمة الموجة الأولى فان ذلك كان اتجاها من المشرع الى أن يكون الطعن في هذه الاوامر في صورة تظلم تراعى فيه الاوضاع المقررة لرفع الدعوى وليس في صورة معارضة في حكم غيابي لتفادى الصعوبات التي تترتب على اعتبار التظلم معارضة كجواز أو عدم جواز ابداء الطلبات العارضة أو كابداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المخل أو الاحالة وهذا لا ينفي أن المتظلم لم يكن هو الذى استفتح الخصومة واقعا وفعلا ، وأنه بتظلمه أنه يدرأ عن نفسه عادية أمر صدر بالزامه أداء معينا وأن من حقه على هذا الوضع الافادة من الرخص التي ينحها القانون لرافع الطعن والواردة ضمن الفصل الخاص بالقواعد العامة لمطرق الطعن في المحكام ومنها المادة كلم المهاد الحاص والتي أجازت اعلان الطعن في المحكام ومنها المادة على هذا الوطعن في المحكام ومنها المادة كلم المتحدد المحكام ومنها المقادة على المحكام ومنها المحكام ومنها المحكام ومنها المقادة للمحكام ومنها المحادد على هذا الوطع المحكام ومنها المحاد والمحكام ومنها المحكام ومنها المحكام ومنها المحادد المحدد ا

الموطن المختار المبين بالصحيفة في حالة ماادا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصل فاذا أخل المتظلم ضده الذى استصدر أمر الاداء بالتزام فرضه عليه القانون وهو بيان موطنه الاصل فى عريضة أمر الاداء التى تعد بمبلا عن ورقة التكليف بالحضور فانه يحق للمتظلم أن يعلنه بصحيفة التظلم وللمستأنف أن يعلنه بصحيفة الاستناف فى المحل المختار المبن بطلب الامر . ( نقض ١٩٧٨/١/ منذ ٢٩ العدد الاول ص

#### مادة ۲۰۸

لا يقبل من الدائن طلب الامر بالاداء الا اذا كانت عريضته مصحوبة بما يدل على أداء الرسم كاملا .

على أنه فى أحوال الحجز المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢١٠ يحصل من الدائن ربع الرسم عند طلب توقيع الحجز والباقى عند طلب الامر بالاداء وبصحة الحجز .

هذه المادة تقابل المادة ٧٥٧ من القانون القديم .

## التعليق:

ا ــ أسقط القانون الجديد في المادة ٢٠٨ منه الفقرة الثانية من المادة ٨٥٧ منه الفقرة الثانية من المادة ٨٥٧ من القانون القديم التي تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه قطع التقادم اذا كان تمة مابيرر وجود هذا الحكر في القانون المقديم فان هذا المجرو ينتفي بعد أن انجمه القانون الى جعل رفع الدعوى بتقديم صحيفتها لقلم الكتاب ولا شك بعد ذلك أن عريضة أمر الأداء يترتب عليها كافمة الآثار المترتبة على رفع الدعوى . ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

٣ حدّف القانون الجديد الشق الأخير من الفقرة الثالثة من المادة ٨٥٧ من القانون القديم اذ ان الشق الأول من ذات الفقرة حدد الرسوم المستحقة على طلب توقيع الحجز في هذه الحالة عما يقيد عدم استحقاق رسوم اخرى على هذا الطلب وهو مايفني عن الحكم الذي أورده الشق الأخير المجلوف . ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

### الشرح:

اذا أخطأ قلم الكتاب في تقدير الرسم أو في تحصيله كاملا وصدر الامر فان ذلك لا يؤدى لبطلانه وفقا للقواعد المقررة في رسوم الدعوى . ر راجع التعليق على المادة . ١٩ مرافعات ) .

واذا رفض القاضى اصدار الامر وحدد جلسة لنظر آلدعوى واثناء نظرها تبين له أن الرسوم لم تسدد كلها أو بعض تعين عليه أن يستبعد الدعوى من قائمة الجلسة وفقا لما هو مقرر في قانون الرسوم

تفديمعريضة أمر الاداء قاطع للتقادم . ( راجع التعليق على المادة ٣٠٣ ) .

## مادة ۲۰۹ مادة ۲۰۹

تسرى على أمر الأداء وعلى الحكم الصادر فى التظلم منه الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي بينها القانون .

هذه المادة تطابق المادة ٨٥٧ مكرر من القانون القديم .

## الشرح:

يسل النص بجلاء على أن أمر الأداء في طبيعته حكم قضائى فاصل في خصومة وليس كالأمر الولاقي الذي يكون واجب النفاذ والما بحكم القانون، ومايسرى على الاحكام من قواعد النفاذ المجل المنصوص عليها في المواد ٢٨٩ ومايعدها يسرى على أوأمر الاداء سواء كان النفاذ بقوة الفانون أم جوازى للمحكمة وسواء أكان بغير كفالة أو كان تقديم الكفالة وجوبيا أو جوازيا . النظلم هن وصف النفاذ ووقف النفاذ :

ويتطبق على الأمر بالأداء كذلك حكم المادة ٢٩١ مرافعات فيجوز التظلم من وصف النفاذ أو رفض النفاذ الطلم ويتطبق على المستخلفة المستنافية بتكليف الحصوم بالحضور كما يجوز ابداء هذا التظلم بالجلسة أثناء نظر الاستناف المرفوع عن أمر الأداء ويقتصر بحث المحكمة على طلب التنفيذ أو طلب منعه على تصحيح الحقاً فيما يحطق بالتنفيذ كما يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المرفوع الميا الاستناف أو التظلم من أمر الأداء أن تأمر بوقف النفاذ المجل المشمول به أمر الأداء اذا كان يحتى وقد عرب جميع من التنفيذ وكانت أمباب الطمن في الامر برجح معها الغاؤه عملا بالمادة الإمر برجح معها الغاؤه عملا بالمادة الإمر مرافعات .

الاشكال في تنفيذ أمر الأداء :

المقرر قانونا كم سبق أن أوضحا أن أمر الاداء بمجرد صدوره يعتبر بمنابة حكم غيافي غير أنه من المعروف أن أوامر الاداء تصدر ليس فقط في غيبة المدين بل كذلك دون تمكينه من المعراف أمام القاضي لابداء دفاعه قبل صدور أمر الاداء فهل بجوز الاستشكال في تنفيذ هذه الاوامر من جانب من صدر صنده اذا بني الاشكال على انقضاء الالتزام بسبب سابق على صدور الامر فنصر من قضاء الاعن طريق الطعن فيه وبالتالى فلا يجوز الاستشكال في تنفيذه لسبب سابق يعرض على قضائه الاعتبر المائة للمبهر سابق على صدوره اذ أن ذلك يعتبر الارة لما تضمنه من قضاء غير أن الرأى الراجع لا يأخذ بهذا النظر ويرى أن القاعدة التي تتادى بأنه لا يجوز أن يكون سبب الاشكال سابقا على الحكم هي قاعدة مؤسسة على أن المستشكال في هذا النظر مؤسسة على أن المستشكل كان في مكتبه أن يجر هذه الاعتراضات قبل صدور الحكم فان هر لم الدير غير متحقى في أو امر الأداء اذ أنها تصدر في فقده الاستشكال في هذا النطاق ومثل هذا الدير غير متحقى في أو امر الأداء اذ أنها تصدر في فقده الاستشكال في هذا النطاق ومثل هذا الدير غير متحقى في أو امر الأداء اذ أنها تصدر في فقد صدور الامر فلا يتأتى بالتائى أن يحرم من المدين ودون اعلام سابق فلم يكن في مكتبه أن يدرى من المدين ودون اعلام سابق فلم يكن في مكتبه أن يدرى من المدين ودون اعلام سابق فلم يكن في المدا الأداء اذ أنها تصدر في ذلك بأن المدين أمامه صبيل الطعن في أمر الأداء لأن المرة عن طريق الاحتمال ولا يحرض على ذلك بأن المدين أمامه صبيل الطعن في أمر الأداء لأن

الطفن طريق موضوعي المفروض فيه أنه بطيء فهو بالتالي لا يغيى عن الطريق الوقي المستجعل. وإذا كان القضاء المستعجل في خرج على قواعد الحجية بالنسبة للأحكام حين كان يستشعر أن الفضاء المستعجل في عليه لم يعلن اعلانا قانونيا فأولى بقاضي التنفيذ أن يفعل ذلك بالنسبة لأوامر الأداء فضلا المخكر عليه لم يعلن المحكمي يؤدى أحيانا الى نتائج وخيمة في العمل اذقد يستفل المدائن وجود سند اللهين أو عقد الإيجاز تحت يما المستأجر في العين رغم وفاء المدين المدة أقساط من المدين أو عن كمل المستأجر التي استغرقها المستأجر في العين رغم وفاء المستأجر هذا المستأجر على المستفحل أن يراد به أن يفاجاً بعد ذلك بتنفيذ هذا الامر صنده تدكن تمكينه من ايقافه عن طريق الاستشكال في الشفيد رغم وضوح حجه من ظاهر المستدات تلك الحجية الذي لم يكن ثم مبيل سابق لابدائها غير أن ذلك كله مشروحجه من يكون الاشكال مرفوعا عن أمر الاداء المحجمة التي تنظر التظام في أمر الاداء أو استثنافه فان التظام أما الأحكام التي ترفع عنها يعين أن تنبي على أسباب لاحقة وليست سابقة على أمر الأداء وذلك لانتفيذ الطعة التي تم الاستاد اليها . (راجع مؤلفنا في القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ الطعة الرابعة صديم ١٨٠٤ ومابعدها ) .

### خاتمة : بطلان اعلان الامر :

اذا شاب البطلان صحيفة اعلان الأمر وفقا للقواعد العامة في بطلان اوراق المحضرين وكانت عريضة طلب الامر والامر ذاته لم يشبهما شاتبة البطلان فان ورقة اعلان الامر هي التي تبطل وحدها دون أن يمند البطلان الى الأمر ذاته أو عريضة طلبه التي تبغي صحيحة منتجة هي والامر في قطع مدة التقادم حتى يعلن الأمر مرة اخرى اعلانا صحيحا علال الأجل المحلان الأمر وكل مايرتب على بطلان اعلان الأمر أن هذا الاعلان الباطل لا يبدأ به مهاد الاعلان الامر وبالتالي لا يبدأ ميهاد الالستناف في الأمر ان كان قابلا له الا من تاريخ فوات مهاد التظلم منه محسب على أساس الاعلان الصحيح للأمر . ( مقال الاستاذ فتحى عبد الصبور في أوامر الاداء منشور بالهموعة الرحمية منة ٢١ ص ١٤٥٤) .

ونرى من ناحية آخرى أنه اذا شاب البطلان صحيفة اعلان أمر الأداء فانه يجوز الاستشكال فى تنفيذه استادا الى هذا البطلان ويجوز لقاضى التنفيذ اذا استبان له ان الاعلان وقع باطلا أن يوقف التنفيذ وذلك عملا بالقواعد المقررة فى وقف التنفيذ لعمم اعلان السند التنفيذى أو لأن الاعلان وقع باطلا .

## مادة ۲۱۰ مادة ۲۱۰

إذا أراد الدائن فى حكم المادة ٢٠١ خَجز ما يكون لمدينه لدى الغير فى الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضى بالحجز التحفظي يصدر أمر الحجز من القاضى المختص باصدار الأمر بالاداء وذلك استثناء من أحكام المواد ٣٧٥،

وعلى الدائن خلال ثمانية أيام التالية لتوقيع الحجز أن يقدم طلب الأداء وصحة إجراءات الحجز إلى القاضي المذكور والا أعتبر الحجز كأن لم يكن .

وفى حالة النظلم من أمر الحجز لسبب يتصل بأصل الحق يمتنع اصدار الأمر بالاداء وتحدد جلسة لنظر الدعوى وفقا للمادة ٢٠٤ .

#### التعليق:

هذه المادة عدلت بالقانون ٣٣ لسنة ٢ ٩ ٩ وقد اوردت المذكرة الايضاحية للتعديل مايلي :

« عدل المشرع الفقرة الثانية من المادة بالاكتفاء بتقديم طلب الأداء وصحة اجراءات الحجز خلال المثانية أيام التالية لتوقيع الحجز دون استلزام أن تتضمن ورقة تبليغ الحجز إلى المحجور عليه الحطاره بتقديم هذا الطلب وذلك حتى يتيح للحاجز الفرصة لأن يستكمل إجراءات صحة الحجز قبل أن يطلب ثبرت الحق وصحة هذه الاجراءات وذلك أسوه بما أتبعه المشرع في حالة استصدار أمر الحجز من قانون المرافعات الارفع الدعوى أمر الحجز من قانون المرافعات الارفع الدعوى بشوت الحجز إلى المجوز عليه ، وباعتبار أن يتقديم طلب الأداء يقوم مقام رفع الدعوى ، وبديهي أنه يجب على الحاجز ابلاغ الحجز إلى الأخير المحدد إلى الأخير المائد إلى الأخير والا أعتبر الحجز كان لم يكن شأنه في ذلك شأن القاعدة المتصوص عليها في المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات .

## الشرح :

مؤدى الفقرة الثانية أن طلب الاداء وصحة اجراءات الحجز اغا يكون خلال غانية ايام من تاريخ توقيع الحجز . ولم تحدد المادة ٢١٠ ميعادا لاعلان الأمر بالاداء ولو في حالة توقيع الحجز سوى ميعاد الثلاثة أشهر من تاريخ صدوره التي يترتب على مضيها دون اعلان الأمر باعتباره وعريضة الطلب كأن لم يكونسا . وظاهسر من نص هذه المادة قبسسل تعديلهسسا أن جزاء عدم اشتال ورقة ابلاغ الحجز الى المجوز عليه اخطاره بتقديم طلب أمر الأداء خلال المائية الأيام التالية لتوقيع الحجز كان اعبار الحجز كأن لم يكن وبقوة القانون . ولماكانت المادتان التالية لاعلانه الى المجبر عليه ـ ف حجز ما للمدين لدى الهيو ـ أو من تاريخ توقيعه في الحجز الى المحجود عليه خلال ثمانية الأيام التعاقب المحالة الى المحجز كان لم يكن فكان المستفاد من هذه النصوص معا أن ابلاغ الحجز بجب التعقف على المحال ثانية أيام من توقيعه ، وتقديم طلب أمر الاداء بجب أن يتم في خلال ذات المحاد فنار المحتف كيف يتسنى للقاضى الآمر الذي يعرض عليه طلب الامر متضمنا على حالحجز المتوقع أن يصدر الامر بذلك اذاتر اخى الاغ الحجز حتى نهاية معياد المانينية أيام سالفة الذكر مشتملا على تقديم طلب الامر . ذهب راى الى انه اذا لم يثبت أمام القاضى تراخى الملاح فى هذا المحاد كان يكون للمدين أن يتمسك بذلك أمام على تعدد المعبور فى اوامر الأداء المنشور بالمحدود فى اوامر الأداء المنشور

وكان أينا أنه وان كان ميعاد تقديم طلب امر الأداء وميعاد أبلاغ الحيجز متطابقين الا أنه ينبغي لطالب أمر الأداء اذا طلب فيه اصدار أمر بصحة الحجز أن يرفق بطلبه مايدل على توقيع الحجز وابلاغه قبل طلب استصدار الأمر والاكان على القاضى أن يرفض الامر بصحة الحجز وان كان يجوز له أن يصدر آمرا بالاداء لان اصدار القاضى الأمر بصحة الحجز يستعم أن يكون تحت بصره الدليل على ان اجراءات الحجز قد عت وفقا للقانون وأضفنا أنه ينبغي أن يم توقيع الحجز وابلاغه الى المدين وتقديم طلب امر الاداء وصحة الحجز خلال المؤانية أيام التالية لتوقيع الحجز والمذه

ومقتضى تعديل النص ان المشرع لم يسماره سنمين ورقة تبليغ الحجز الى المحجوز عليه اخطاره بتقديم هذا الطلب حينما يتقدم بطلب امر الاداء وصحة الحجز وبذلك يكون قد ممهل الأمر ويسر الاج اءات .

وأمر الحجز الذى يصدر كما يجوز أن يكون بدين نقدى يجوز أن يكون فى حالة طلب منقول معين بنوعه ومقداره وداته وفقا لصريح نص المادة ادا جاء عاما يشمل كافة الحجوز ومنها الحجز التحفظى الاستحقاق المنصوص عليه فى المادة ٣١٨ . ر قارن امينة النحر بعد ٣٠١ ) .

ومن المقرر أن الطويق المنصوص عليه في هذه المادة لا يتبع الا بالنسبة للدين الذي تتوافر فيه شروط اصدار أمر الأداء دون أن يكون هذا الأمر قد صدر بعد أما اذا كان قد صدر فتيع القياعد العامة في الحجز .

ويرى البعض ان الاختصاص المنصوص عليه في المادة متعلق بالنظام العام ويتعين على القاضى أن يتثبت من اختصاصه فان اصدر الأمر خارج اختصاصه كان الأمر باطلا . ( أمينة النمر بند ٢١٠ والوشاحي ص ١٨٨ ) .

ونرى ان المسألة تحتاج الى تفصيل فاذا أصدر القاضى أمرا رغم عدم احتصاصه محليا باصداره وتظلم منه الصادر ضده ودفع في صحيفة تظلمه بعدم الاختصاص الخلي تعين على القاضى ان يقضى بالغاء الامر ويقيف عند هذا الحد لانه لم يعد أمامه مايجيله للمحكمة الختصة اما اذا تظلم لاسباب اخرى ولم يتمسك بعدم الاختصاص الخلي فلا يجوز للقاضى أن يتصدى له من تلقاء نفسه لانه غير معلق بالنظام العام اما اذا كان القاضى غير مختص اختصاصا معلقا بالنظام العام كالقيمي والنوعي كان عليه عند نظر التظلم أن يقضي من تلقاء نفسه بالغاء الامر والوقوف عند هذا الحد

واذا صدر أمر الحجز واعقبه أمر الاداء وانصب التظلم على الامرين كان هناك تظلمين احدهما في كل تظلم بقضاء احدهما في امر الاداء ووجب على المحكمة أن تفصل في كل تظلم بقضاء مستقل وليس هناك مايميع من أن تلفى أمر الحجز وتؤيد امر الاداء والعكس غير صحيح لانه لا يجوز الفاء أمر الاداء والقضاء بصحة الحجز لانه يتعين لا ستمرار الحجز صدور أمر الاداء .

واذا صدر امر الحجز من قباض غير مختص ايا كان السبب في عدم اختصاصه وأعقب ذلك صدور أمر بالاداء وصحة الحجز وتظلم المتظلم في الامرين كان على المحكمة أن تقضى بالفاء امر الحجز والوقوف عند هذا الحد بالسبة له وتقضى بالفاء أمر الاداء وبعدم اختصاص القاضى الامر باصداره ثم تحيل المدعوى بالسبة لموضوع أمر الاداء الى الحكمة في المحكمة في المحكمة في المحكمة في المحكمة في المحكمة في المحكمة في المرافق عن المرضوع والتظلم فيه يقتضى عرض المرضوع والتظلم فيه يقتضى عرض المرضوع والتضل فيه بقضاء حاسم ينبى الخصومة هذا مع ملاحظة ماسبق أن اوضحناه تعليقا على المادة والمحتمدة والمتوافقة بين شروط الدين اللازمة لاصدار الامر باداته وبين اجراءات طلب امر الاداء.

## أحكام النقض:

١ ــ مؤدى نص المادة ٨٥٨ من قانون المرافعات السابق ان القانون اعطى للدائن غانية أيام تالية لوقيع الحجز وحكم عليه ان يقدم خلال هذا الميعاد طلب امر الاداء ، مصحوبا بطلب صحة الحجز باعتبار أن ثبوت الحق في ذمه المدين شرط لصحة الحجز بموجه ، ولا يوجد مايمنع من صدور الامر في طلب الاداء لثبوت الحق فيه ، ورفض طلب صحة الحجز لعيب في اجراءاته ، يؤكد ذلك مانصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٨٥٨ مرافعات من أن اصدار امر الاداء لايمتع الا في حالة التظلم من أمر الحجز لسبب يتصل بأصل الحق ( نقض ٢٧١/٦/٣٤ ص ٨١٨ ) .

٧ ــ اذا كان بطلان امر الاداء ــ الذى قضت به محكمة المعارضة ــ يرجع الى عدم توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى الدين المطالب باصدار الامر بأدائه ، فان هذا البطلان لا يمتد لطلب أمر الاداء الذى هو بديل ورقة التكليف بالحضور وبيقى لتقديم هذا الطلب أثره فى قطع التقادم ( نقض ١٩/١٠/١ سنة ٣٠ ص ١٩٣٨) .

٣ ــ يترتب على الحكم بطالان أمر الاداء والغائه زوال ماكان لهذا الامر من اثر أن قطح
 التقادم واعتبار انقطاع التقادم المنبى عليه كأن لم يكن ( حكم النقض السابق)

2 ... مفاد نص الفقرة الاولى من المادة • ٢ ؟ من قانون المرافعات والفقرة الاولى من المادة • ٢ ، من ذات القانون أنه متى توافرت في الدين المطالب به شروط استصدار أمر الاداء ... بأن كان ثابتا بالكتابة حال الاداء معين المقدار ... فعلى الدائن اذا اراد توقيع الحجز التحفظي حجز ما المدين لدى الغير وفاء لدينه أن يستصدر أمر الحجز من القاضي اغتص بإصدار أمر الاداء وتقدير

توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على اسباب سائغة . ( نقض ١٩٧٧/١/٥ الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ القضائية ) .

• مفاد نص المادتين ٥٥ ه ، ٨٥٨ مرافعات سابق . ( المقابلتين للمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٠ من القانون الحالى ) أن الأمر بتوقع حجز ما للمدين لدى الغير يصدر اما من قاضى الامور الوقتية واما من قاضى الاداء تبعاً لطيعة الدين المحجوز من اجله فان كان الدين من المديون التي تتوافر فيا شروط اصدار أمر الاداء لجأ الدائن الى قاضى الاداء والا فانه يلجأ الى قاضى الامور الوقية – ويبني على ذلك أنه انه ذا صدر أمر الحجز من قاضى الاداء فى حالة لا تتوافر فيا الوقية – ويبني على ذلك أنه انه ذا صدر أمر الحجز من قاضى الاداء فى حالة لا تتوافر فيا أمل الحكمي . لما كان ماقلم وكان الحكم شروط اصدار أمر الاداء المادس فيه بناء على أنه صدر فى غير الصادر من يحجز أول والمحتوب باصدار في غير المدائرة المحتوب باصدار أولات التي يجوز ضدروها من قاضى الامور الوقعة بالحكمة أوامر الاداء فان ذلك يستبع بطلايا لانه كان يعين صدروها من قاضى الامور الوقعة بالحكمة بدلا من قاضى الاداء . ( نقض ١٧/٣/٧٨ سنة ٧٤ ص ١٨٥) .

٣ ـــ المقرر انه سواء كان امر الحجز التحفظي ماللمدين لدى الغير قد صدر من القاضي المختص باصدار أوامر الاداء في الحالات التي يجوز له فيها ذلك وفقا للمادة ٢١٠ من قانون المرافعات أو كان أمر الحجز التحفظي قد صدر من قاضي التفيذ اذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار وفقا للمادة ٣٣٧ من قانون المرافعات فانه يتعين على الدائن في الحالين أن يطلب الحكم بثبوت الحق رصحة الحجز خلال ميعاد معين وهو الثانية أيام التالية لتوقيع الحجز في حالة صدوره من قاضي الاداء وفقا للمادة ٢١٠ سالفة البيان ، أو في خلال الثانية أيام التالية لاعلان ورقة الحجز الى المحجوز لديه في الحالة الثانية وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون المرافعات مما رتب المشرع على مخالفة ذلك في الحالين اعتبار الحجز كأن لم يكن ، لما كان ذلك وكانت الدعوى بطلب ثبوت الحق وصحة الحجز لم ترفع الا بعد تجاوز هذا الميعاد كان مقتضى ذلك هو قبول الدفع المبدى من الطاعن باعتبار الحجز كأن لم يكن دون مساس بالدعوى ذاتها التي استقامت صحيحة بما لا يحول دون نظرها كدعوى مستقلة لا علاقة لها بالحجز الذي لم يطلب الحكم بصحته في الميعاد . ( نقض ٢٨٤/٢/٢٨ طعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ قضائية ) . ٧ ـــ أمر الحجز التحفظي الصادر من قاضي الأداء أو قاضي التنفيذ . وجوب طلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز خلال الميعاد وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن . المادتان ٧١٠ ، ٣٣٠ مرافعات . وجوب رفع دعوى ثبوت الحق بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . أثر مخالفة ذلك . عدمالقبول.. اعتبار طَّلَب الأداء بديلا لصحيفة الدعوى . شرطه . توافر شروط استصدار امر الأداء في الدين. (نقض ١٩٨٨/٣/٢٧ طعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ قضائية، نقض

 ٨ - الأمر بتوقيع حجز ما للمدين لدى الفير . صدوره من قاضى الأمور الوقتية او من القاضى المختص باصدار أمر الأداء تبعا لطبيعة الدين المحجوز من اجله . ( نقض ٢٩/٤/٤/٩ طعن رقم ٧٤/٤/٤/ طعن رقم ٧٤٤/٤

۱۹۸۹/٦/۲۱ طعن رقم ۳۳۵۳ لسنة ۵۷ قضائية ، قُرب نقض ۱۹۸٤/۲/۲۸ طعن رقم ۹۳؛ لسنة ۶۹ قضائية ، نقض ۷/۲/۱۹۷ سنة ۳۰ العدد الاول ص ۷۳۷) .

#### مادة ۲۱۰

 ٩ ــ قاضى التفيا. اختصاصه وحده بالأمر بالحجز في الحالات التي يلزم اذن القضاء لتوقيعه . الإستناء . اختصاص رئيس الهيئة التي تنظر دعوى أصل الحق وقاضي الأداء عند توافر شروط أمر الاداء . المادتان ٢٩٠٥ ، ٣١٩٩ عرافعات . ( نقض ١٩٨٩/٣/١٥ طعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٥٦ قضائية ) .

١٠ \_ إختصاص قاضى التنفيذ باصدار الأمر بالحجز . الاستثناء . اختصاص قاضى امر الاداء باصداره متى توافر فى الدين شروط استصدار امر الاداء ومنها ان يكون الدين معين المقدر بمعنى الا يكون بحسب الظاهر من عباراته قابلا للمنازعة فيه . ( نقض ١٩٩١/٦/١ طمن رقم ٨٨٠ لسنة ٥٧ قضائية ) .

تصدى محكمة الاستثناف للحكم في موضوع الدعوى في حالة الغاتها أمر الاداء والحكم الصادر في التظلم منه .

سبق أن أوضحنا في صد ٢٠٠١ أنه يبغى على أغكمة عند التظلم في أمر الأداء التغرقه بين بطلان أمر الأداء لسبب من الأسباب الشكلية اللازمة لأصداره وبطلانه لسبب من الآسباب الموضوعية وأنه في أخالة الأولى تقف محكمة التظلم عند حد تقرير البطلان أما في أخالة الثانية فأنه يتعين عليها بعد أن تقضى بالبطلان أن تتصدى للفصل في موضوع النزاع وهذا المبدأ يسرى ايضا على أغكمة الاستنافية سواء كانت أغكمة الابتدائية بهيئة أستنافية أو محكمة الاستناف فاذا قضت محكم التظلم برفض التظلم وتأييد أمر الاداء ورأت محكمة الاستناف الفاء الحكم لأن أمر الأداء صدر باطلا لسبب من الاسباب لموضوعية فانها لا تقف عند حد تقرير بطلاله وبالتالي بطلان أمر الاداء بل يتعين عليها أن تقضى في الفصل الدعوى بحكم جديد وقد أصدرت محكمة الفقض حكما من أحدث أحكامها ايدت فيه هذا النظر .

## احكام النقض

١ \_ أمر الاداء . ليس للقاضى اجابة الطالب الى بعض طلباته دون البعض الآخر . وجوب امتناعه فى هذه الحالة عن اصدار أمر الأداء وتحديد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة وتكليف الطالب اعلان خصمه اليها . وقض شمول الأمر بالنفاذ . لايعتبر وفضا لبعض الطلبات . اصدار القاضى أمر بالاداء متضمنا اجابة بعض الطلبات ووفض لبعضها الآخر التي ليس من بينها طلب شمول الامر بالنفاذ . اثره . بطلان الأمر . امتداد هذا البطلان الى الحكم الصادر فى النظلم يتأييده . مثال بشأن وفض الامر بالفوائد واجابة باقى الطلبات .

٧ ــ عريضة امر الاداء . هى بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تنصل الدعوى بالقضاء . بطلان امر الاداء لصدوره في غير حالاته . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . استنفاد محكمة اول درجه ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . وجوب الا تقف محكمة الاستئناف عند حد تقرير بطلان امر الاداء والحكم الصادر فى التظلم منه وان تمضى فى الفصل فى موضوع الدعوى بحكم جديد

( نقض ۱۹۹۳/٦/۱٤ طعن رقم ۲۱۹۹ لسنة ۹۲ قضائية )

## تعديل الاختصاص القيمي في امر الاداء

اثر التعديل الذى ادخله القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٧ على الاختصاص القيمي باصدار اوامر الاداء والطعن عليها :

 1 كان القاضى الجزئ يحتص باصدار الامر اذا كانت قيمة الدين لا تجاوز خمسمائة جيه فاصبح اختصاصه يتسع ليشمل الدين اذا لم تزيد قيمته على خمسة الاف جيه ( مادة ٢٣ ) .

كان رئيس الدائرة بالمحكمة الابتدائية يختص باصدار الامر اذا كانت قيمته تزيد على خمسمائة جنيه فاصح اختصاصه يمتد الى مايزيد على خمسة الاف جنيه ( مادة ٤٧ ) .

كان التظلم في امر الاداء برفع امام المحكمة الجزيئة اذا لم تزيد قيمة الدين على خمسمالة
 جنيه فاصبح مختصا بنظر التظلم اذا كانت قيمته لا تجاوز خمسة الاف جنيه .

كان الطعن في الحكم الصادر في التظلم برفع امام المحكمة الابتدائية بهيئة استنافيه اذا
 كانت قيمة الدين لا تجاور خمسمائة جنيه فاصبحت تختص بنظره اذا لم تزد قيمة الدين على خمسة الاف جنيه

هـ كان الطمن في الحكم الصادر في التظلم يرفع ألى محكمة الاستناف اذا كانت قيمة
 الدين تجاور خسمائة حيه فاصبحت تختص بنظره اذا زادت قيمته على خسة الاف جنيه .

ويتمبر ملاحظة انه في حالة ما ادا كان الدين المطالب به تجاريا ويدخل في نصاب القاضي أخرِني فان الاختصاص يتعقد لقاضي المحكمة التجارية أخرئية

وجدير بالذكر ان القضاء التجارى الجزئى لا يوجد الا ق مدينتي القاهرة والاسكندرية فقط .

## حصر الاوامر على العرائض

## حصر الأوامر على العرائض

وقد اجتهد المستشار يحى اسماعيل رئيس محكمة الاستئناف فى محمّه القبر المشدور فى مجلة القبر المشدور فى مجلة القضاة ــ العدد الثانى السنة الخامسة والعشرون عدد يوليو وديسمبر سنة ١٩٩٣ صـ ٣٠٦ ومابعدها ــ بحضر الاوامر الولائية سواء تلك التى اوردها قانون المرافعات او غيره من القوانين الحاصة على الوجه التالى .

الحالات التي يجوز فها استصدار أمر على عريضة النصوصة عليها في قانون المرافعات:

## اولا : حالات من اختصاص قاضي التنفيذ :

١ ــ الأمر بتنفيذ السندات الرسمية المحررة في بلد اجنبي ( م : ٣٠٠ مرافعات ) .

٣ ــ الأمر بالحجز التحفظى وتقدير دين الحاجز تقديرا مؤقنا اذا لم يكن بيد الدائن سند
 تنفيذى أو حكم غير واجب النفاذ (م / ٣١٩ فقرة ٣ مرافعات) .

٣ ـــ الأمر بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير اذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذى أو حكم
 ولو كان غير واجب النفاذ ( م / ٣٣٧ مرافعات ) .

٤ ــ الأمر بتقدير المصاريف التي انفقها المحجوز لديه ( م ٣٤٥ مرافعات .

الأذن بتفتيش المدين لتوقيع الحجز على جيبه (م/٣٥٦/٢مرافعات .

٦ ــ الأمر بتعين خبير لقدير قيمة المدادن النفيسة كالمصرغات أو سبائك الذهب أو الفضه
 أو المجوهرات أو الاحجار الكريمة ( م ١٩٥٨/ م رافعات ) .

٧ ـــ الأمر بنقل الأشياء المحجوزة في حالة عدم وجود المدين أو من يقبل الحراسة ( م/٣٦٥ مرافعات ) .

٨ ــ الأمر بتقدير أجر الحارس ــ إذا كان غير المدين أو الحاجز ــ (م/٣٦٧/ مرافعات).

٩ ـــ الأمر بتكليف الحارس بادارة أو استغلال الأموال المحجوز علميها او الأمر باستبدال الحارس (م / ٣٦٨ / ٢ مرافعات ) .

١٠ الأمر بالجنبي والحصاد (م / ٢٧٠ مرافعات ).

١١ ــ الأمر بمد ميعاد بيع المنقولات امحجوزة (م / ٣٧٥ / ١ مرافعات ) .

## حصر اوامر العرائض

١٩ – الأمر باجراء الميع قبل انقضاء ثمانية أيام من اجراء الحجز اذا كانت الأشياء المحجوزه عرضه للطف أو بضائع عرضه لتقلب الاسعار ( م / ٣٧٦ / ٧ مرافعات ) .

٣ – الأمر بتجدید المکان الذی یجری فیه البیع فی حالة اختلافه عن مکان الحجز (م/ ٣٣٧ مرافعات).

1 ٤ ـــ الأمر بزيادة وسائل الاعلان عن بيع المحجوزات ( م / ٣٧٩ مرافعات ) .

ه ـــ الأمر بتعيين السمسار أو الغير في بيع الاسهم والسندات ( م / ٥٠٥ مرافعات ) .

 ١٦ ــ الأمر بالترخيص للمحضر بدخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوصف العقار ومشتملاته (م / ١٠ ٤ مرافعات ) .

١٧ ــ الاذن لمن اعلن تبيها لاحقا في التسجيل (تسجيل تبيه نزع الملكية ) في الحلول محل من اعلن التبيه الاسبق وان يتولى السير في الاجراءات ( م / ٢ - ٤ مرافعات ) .

١٨ ــ الأمر بالحلول على هامش تسجيل تنبيه نزع الملكية السابق ( م / ٣٠٣ مرافعات ) .

١٩ ـــ الأمر بحصاد المحصولات وجنى الثار الطبيعية وبيعها ( م / ٢،٤ / ٢ مرافعات ) .

٧ - الأمر بتحديد يوم البيع ، اذا كان يوم البيع المحدد بقائمة شروط البيع قد سقط بتقديم
 اعتراضات على القائمة (م / ٢٩ ٪ مرافعات ) .

٢١ ــ الأمر باجراء البيع في غير مقر المحكمة ، تحديد مكان البيع » ( م ٤٣٧ مرافعات ) .

٢٢ ـــ الأمر بزيادة الاعلان عن البيع أو الاختصار فيه ( م / ٣٩١ مرافعات ) .

٣٣ ــ الامر بتقدير مصاريف اجراءات التنفيذ بما فيها مقابل اتعاب انحاماه واعلان هذا التقرير فى الجلسة قبل افتتاح المزايدة ( م / ٤٣٤ / ٧ مرافعات ) .

٤٣ - الامر بايقاف البح بالنسبة إلى كل الاعيان المحجوز عليها في الأحوال المنصوص عليها في المادة ( ٥٧٧ عرافعات ) .

٢٥ ــ الأمر بتنفيذ حكم المحكمة ــ في حالة التحكيم الاختياري ( ١/٥٠٩ مرافعات ) .

ثانيا : حالات من اختصاص قاضي الأمور الوقتية :

١ ــ الاذن باجراء الاعلان أو التنفيذ في غير المواعيد المبينة في ( المادة / ٧ مرافعات ) .

٧ ــ الامر باعلان ورقة أو بعدم اعلانها ( م / ٨ مرافعات ) .

الأمر بانقاص ميعاد المسافة لمن يكون موطنه فى الحارج أو مد المواعيد العادية أو باعتبارها تمنده ( م / ١٧ مرافعات ) .

## حصر الاوامو على العوائض

- \$ ــــ الأمر بانقاص مواعيد الحصور ( م / ٦٦ مرافعات ) .
- هـ الأمر باعطاء الصورة التفيلية الأولى في حالة امتاع قلم الكتاب عن اعطائها (م / ۱۸۲ مرافعات) .
  - ٣ ــ الأمر بحد ميعاد الجرد (م ٩٣٥ مرافعات ) .
  - ٧ ـــ الأمر بيع منقولات التركة (م / ٩٣٦ مرافعات ) .
  - ٨ ـــ الأمر بتعيين وصى على التركة (م / ٩٣٨ مرافعات ) .
- ٩ ـــ الأذن للقيم أو الوصى أو وكيل النائب بالقيام بعمل من اعمال الادارة ( م / ١٠٠٣ مرافعات ) .
- ١٠ سد الأمر بالعدول عن امر اصدره في المسائل المبيئة بالمادة ١٠٠٤ مرافعات (م / ١٠٠٥ مرافعات).
- ١٩ -- الاذن بتسجيل طلبات الحجز والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية ...
   ١٥ ٢٣ / ٥ مرافعات ) .
- ثالثا : حالات من اختصاص رئيس المحكمة أو رئيس الدائرة أو القاضى الجزئى حسب الأحوال :
- ١ ـــ الأمر بنشر ملخص حكم بطلان الزواج والتفريق الجثانى والتطليق ( رئيس المحكمة )
   ( م / ٩٠٠ / مرافعات )
- لأمر بالتصديق على الاشهاد بالاقرار بالنسب ــ رئيس انحكمة الابتدائية ــ (م / ٩ م المنافعات ) .
- ٣ ــ بتسليم المشمول بالولاية مؤقنا أدمين أو الاحدى المؤسسات الاجتماعية ( رئيس المحكمة م
   ٢ ــ ٩ ٢٩ مرافعات ) .
- ٤ ــ الأمر بالجرد في حالة طلب رفع الأختام ــ القاضي الجزئي ( م / ٩٦٤ مرافعات ) .
- الاذن بالاطلاع على الدوائر والملفات والحصول على صور من اوراقها \_ القاضى أو رئيس المحكمة أو أحد اعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل (م / ١٣٠١ / ١٣٠٥ مرافعات).
- ٦ ــ الاذن بالاطلاع على الملفات وضبط الاوراق المودعة فى الدعاوى المدنية والتجارية
   القاضي أو رئيس الحكمة المختص (م / ٢٠٣٧ مرافعات) .

#### حصر الاوامر على العوائض

ثانيا : الحالات التي نصت عليها القوانين الخاصة :

اولاً : قانون الفجارة البحرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٠

أ ــ حالات من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه :

١ ــ الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على السفينة (م / ٥٩ ) .

 لأمر برفع الحجز ، والأمر بالاذن لحائز السفينة باستغلالها ، أو الاذن بادارة السفينة خلال مدة الحجز (م / ٩٣٥) .

ب ــ حالات من اختصاص قاضي الأمور الوقتية :

١ \_ الاذن بالاقتراض بضمان السفينة (م / ١٠٥).

٢ \_ الأمر بتقدير كفالة لضمان أجرة السفينة (م / ١٥٨)

" — الاذن بايداع البضائع عند أمين يعينه القاضى في حالة عدم حضور صاحب الرسافة في
 تسلم البضائع أو اعتاعها عن تسليمها .

والاذن للناقل ببيع البضائع كلها أو بعضِها لاستيفاء اجر النقل ( م / ٣٢٣ ) .

ث ـ الامر بتعيين نائب عن اصحاب البضائع في حالة اختلاف حول الحسارة المشتركة (م / ٣٣٧).

و \_ الامر بتعین خبیر لتسویة الحسارات المشتركة في حالة عدم انفاق ذوى الشأن (م / ۳۴٤).

١ ــ الأمر بتقدير الضمان الكافي لتسليم البضائع (م / ٣٣٦ ) .

ثانيا: القانون التجارى:

حالات من اختصاص رئيس المحكمة :

١ ـــ الامر بوضع الاختام على أموال المدين أو بالاجراءات التحفظية (م / ٢٠٤).
 حالات من اختصاص قاضى الأمور الوقعية :

١ ــ الأذن ببيع حميع الأشياء المرهونة أو بعضها بالمزاد على يد محسار (م / ٧٨).

٢ ـــ الأذن للوكيل بالعمولة بيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه ( ٨٩ ،
 ٧٨ ) .

٣ ـــ الأمر باجازة المطالبة بأحد صور الكمبيالة الضائعة (م . ٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ) .

### الاعلان

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٨٠	٧.	الاعلان بواسطة المحضرين
۸١		خطأ المحضر
AY		مسئولية الدوله عن خطأ المحضر
AY		أحكام النقض
٨٤	٧	المواعيد التي يجرى خلالها الاعلان أو التنفيذ
Aø		أجكام النقض
٨٥	٨	الامتناع عن الاعلان
ZA.	4	أوراق المحضرين
7.4		البيانات الجوهرية في أوراق المحضرين
A4		الجزاء على تخلف بيان فى أوراق المحضرين
A4		احكام النقص
41		الاعلان في الضرائب
4.6		أحكام النقض
40	١.	إلى من يسلم الاعلان
40		القاعدة العامة
4.4		اعلان حكم توجيه اليمين الحاسمة
1		اعلان قرارات لجنة المنشآت الآيلة للسقوط
1		أحكام النقض
111	11	الاعلان لجهة الادارة
110		أحكام النقض
177	17	الإعلان في حالة عدم تعيين موطن مختار
177		أحكام النقض
177	17	الاعلانات الموجهة للدولة والمؤسسات العامة
		والأشخاص المعنوية العامة والخاصة وأفراد القوات
		المسلحة والمسجونين وبحارة السفن ، والمقيمين في
		الخارج
		الماري

الجزاء عدم ارسال خطاب للمعلن اليه يفيد تسليم أصل الاعلان للنيابة العامة 1.01

144

رقم الصفحة	قم المادة	الموضوع ر
140	,	أحكام النقض
101	1 £	جزاء تعمد طالب الاعلان ذكر موطن غير صحيح
		للمعلن اليه
107	10	حساب الميعاد الذى يعينه القانون للحضور أو
		لحصول الإجراء
106		أحكام النقض
100	17	ميعاد المسافة وكيفية احتسابه
10%		احكام النقض
177	17	ميعاد المسافة للمقيم بالخارج
174	١٨	امتداد الميعاد لمصادفة اليوم الأخير عطلة رسمية
175		حساب ميعاد المسافة في المواعيد التي يتعين اتخاذالإجراء
		قبلها
177		امتداد الميعاد بسبب العطلة ولوكان ممتدا بسبب المسافة
178		أحكام النقض
171	14	البطلان في مخالفة المواءيد والاجراءات في اوراق
		المحضرين
170		أحكام النقض
150	٧.	حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية في الاجراءات
14.		لا محل للبطلان اذا نص المشرع على جزاء آخر
171		المقصود بتحقق الغاية من الأجراء
177		بطلان الاجراء لايستتبع المساءلة بالتعويض
177		أحكام النقض
184	Y 1	من الذي يجوز له التمسك بالبطلان
140		أحكام النقض
144	**	زوال البطلان بالنزول عنه
144		الار البطلان
157		أحكام النقض
196	**	جواز تصحيح الإجراء الباطل
146		أحكام البطلان

رقم الصفحة	قم المادة	
140		حكاه ننقص
		حوب العمل الباطل وإنتقاص العمل الباطل وأثر بطلان
144	Y £	الإجراء على الإجراءات السابقة
155		أحكام النقض
	5	وجوب حضور كاتب مع القاضي في الجلميات والجزاء
*	40	المترتب على مخالفة ذلك
Y + Y		أحكام النقض
		عدم جواز مباشرة اعوان القضاة عملاً يدخل في
***	**	حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة بهم أو أقاربهم
Y • Y		أحكام النقض
4.4	**	قاضى الأمور الوقتية
		الكتاب الأول
	2	التداعي أمام المحآ
	1	الباب الأول
		الباب الدول
		الإختصاص
	لي للمحاكم	الفصل الأول : الإختصاص الدو
	,	إختصاص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع
۲.0	4.4	على المصرى

إختصاص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي توفع على المصرى ٢٨ ٢٠٥ على المصرى ٢٨ الجمهورية بنظر الدعاوى التي توفع على الأجنبي الذي له موطن في مصر ٢٩ ٢٠٥ مصر ٢٩ توفع على الأجنبي الذي ليس له موطن في مصر ٢٠٠ ٢٠٠ التعلق التي الذي ليس له موطن في مصر ٢٠٠ ٢٠٠ التحصاص محاكم الجمهورية بمسائل الإرث والدعاوى ٢٠٠ المتعلقة بالتركة

الموضوع رق	أم المادة رقم الصفحة
إخصاص محاكم الجمهورية بالفصل في الدعوى ولو لم	, -
تكن داخلة في إختصاصها إذا قبل الخصم ولايتها	7.4 77
إختصاص محاكم الجمهورية بالفصل في المسائل الأولية	
والطلبات العارضة على الدعوى الأصلية	7.9 77
إختصاص محاكم الجمهورية بالأمر بالإجراءات الوقتية	
و التحفظية	7.9 75
يتعين على محاكم الجمهورية أن تقضى من تلقاء نفسها	
يعدم إختصاصها إذا تبين لها أنها غير مختصة حتى ولو لم	
	7.9 70
يحضر المدعى عليه	111
الفصل الثانى : تقدير الدعوى :	
كيفية تقدير قيمة الدعوى	71. 77
تظهر أهمية تقدير قيمة الدعوى في مسألتين	711
الإختصاص القيمي من النظام العام	711
لا تتأثر قيمة الدعوى بالوسائل التي يؤيد بها المدعى دعواه أو	
بدفوع المدعى عليه	711
إذا أضَّاف المدعى طلباً جديداً فالعبرة هي بالطلب الأصلى	711
العبرة في تقدير قيمة الدعوى هي بيوم رفعها	***
تتقيد انحكمة بالطلبات الختامية بالنسبة لتقدير قيمة الدعوى	411
المقصود بالمصاريف التي تضاف إلى قيمة الدعوى	***
الملحقات التي تضاف إلى قيمة الدعوى	711
قراعد قانون الرسوم لا أثر لها في تقدير قيمة الدعوى	717
قراعد تقدير الدعوى من النظام العام	*14
كيفية تقدير الدعوى إذا تضمنت طلبات بعضها أصلي والبعض	***
الآخر احتياطي	*
قواعد تقدير الدعوى اذا رفعت على مدينين متضامنين أكد بدير	717 717
أحكام النقض	71V *V
ما يتعين مراعاته في تقدير قيمة الدعوى	777
تقدیر قیمة دعوی صحة رنفاذ عقد بیع عقار تقدیر قیاد دعی میست بالکت	111

في نصف	فها باده	بوضوح
***		تقدير فيمه دعوى الشفعة
* * ±		تقدير قيمة دعوى نقل الحيازة الرراعية
445		تقدير قيمة دعوى طلب بطاقة رراعية
444		أحكام النقض
444	دة ٨٣	كيفية تقدير قيمة الدعوى إذا تضمنت طلبات متعد
777		تقدير قيمة الدعوى اذا ضمت لاخرى
777		تقدير قيمة الطلبات المندمجة
170		تقدير قيمة التعويض عن الفصل التعسفي
440		أحكام النقض
	_	تقدير قيمة الدعوى المرفوعة من واحد أو أكثر ع
721	44	واحد أو أكثر
7 £ Y		أحكام النقض
Y £ £	ق ۶۰	تقدير قيمة الدعوى إذا كان المطلوب جزءا من ح
710		أحكام النقض
727	ىر ۱\$	تقدير قيمة الدعوى إذا كانت بطلب غير قابل للتقد
YEV		أحكام النقض
TOT	وعى:	الفصل الثالث : الإختصاص الن
	ڧ	المحكمة الدستورية هي التي تتولى تحديد جهة الاختصاص
TOT		حالة حدوث نزاع بين جهتى قضاء مختلفتين
704		اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي
407		مدى اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات
Tot		الناشئة عن قانون الجمارك
Yet		أحكام النقض
***	£ Y	إختصاص محكمة المواد الجزئية
771		أحكام النقض
777	£٣	الإختصاص الإستثنائي للقاضي الجزئي
		إختصاص القاضي الجزئي بنظر منازعات قانون الإصلاح
	.8	الزراعي ومدى اختصاصه بنظر المنازعات الناشئة عن تط
774		القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢
***		أحكام النقض
		- 1

رقم الصف	الموضوع رقم المادة
474	علم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية ٤٤
714	الحالات الثلاثة التي يثور فبيا الجمع بين الحيازة واصل الحق
	قاعدة عدم الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية تسرى
**	ايضا على ألمدعى عليه
	يتقيد القاضي ايضا بعدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة
171	ودعوى الملكية
***	احكام النقض
7.47	مدى حجية الحكم الصادر في دعوى الحيازة بالنسبة للملكية
444	أحكام النقض
440	حماية الحيازة
7.0	الخصائص المشتركة في دعاوى الحيازة الثلاثة
7.47	الدعوى الاولى: دعوى استرداد الحيازة
YAY	اولاً: الدعوى الموضوعية
797	ثانيا : الدعوى المستعجلة
797	الاختصاص ألمحلي بنظر الدعوى
797	الاختصاص النوعي
796	المقارنة بين دعوى استرداد الحيازة المستعجلة والموضوعية
	اذا حكم القاضي المستعجل في الدعوى المستعجلة بعدم
195	الاختصاص فلا يجوز له الاحالة .
191	النفاذ المعجل فى كل من الدعوبين المستعجلة والموضوعية
	يجوز لقاضي الموضوع اذا رفعت اليه دعوى رد حيازة أن
	يقضى فيها باعادة العقار الى اصله ولا يجوز ذلك للقضاء
440	المنتعجل
790	أحكام النقض
4.4	الدعوى الثانية : دعوى منع التعرض.
7.7	شروط الاحتماء بهذه الدعوى
	هلٍ يجوز رفع دعوى منع التعرض في التعرض الذي نتج عن
4.4	الأشغال العامة
	مدى فاعلية هذه الدعوى في التعرض الناتج عن اشغال خاصة
۳1.	رخصت بها جهة الادارة
۳۱.	لا يجوز رفع دعوى منع التعرض لتنقيذ عقد

رقم الصفحة	الموضوع رقم المادة
۳1.	هل يجوز رفع دعوى منع التحرض لحماية حق سلبي
٣١.	الخصوم فی دعوی منع التحرض
711	المحكمة المختصة محليا بنظر الدعوى
711	المحكمة المختصة نوعيا بنظر الدعوى
717	الحكم الذي يصدر في دعوى منع التعرض وحجيته
711	احكام النقض
	قاضى الحيازة الموضوعي تنسع ولايته لإزالة الأفعال المادية التي
777	يجربيا المدعى عليه
222	احكام النقض
444	الدعوى الثالثة : دعوى وقف الأعمال الجديدة
TTT	شروطها
777	حجية الحكم الصادر بوقف الأعمال الجديدة
777	تحول دعوى وقف الأعمال الجديدة الى دعوى منع تعرض
	أوجه الخلاف بين دعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى منع
777	المتعرض
	دعوى وقف الاعمال الجديدة يجوز رفعها بصفة موضوعية
777	ويجوز رفعها بصفة مستعجلة
774	أحكام النقض الصادرة ف دعوى وقف الأعمال الجديدة
774	تقدير دعاوى الحيازة الموضوعية
71.	أحكام النقض
741	تنفيذ الحكم الصادر في إحدى دعاوى الحيازة انما يكون على
721 <b>7</b> 21	مسئولية طالب التنفيذ
781	احكام النقض
	عرض منازعات الحيازة المدنية والجنائية على النيابة
454	العامة والنظلم في قرارتها \$ 2 مكرر
	ما استقر عليه الفقه والقضاء من ان الحيازة التي تتم تنفيذا
	لحكم قضائى حيازة فعلية وجديرة بالحماية ليس صحيحا على
717	اطلاقه
	التسليم الذي تجريه الشرطه ليس دليلا على الحيازة الفعليه ق
717	جيع الحالات
766	التسليم الحكمي لا ينقل الحيازة نقلا فعليا
722	لا محلُّ لحماية الحيازة الفعلية التي انتزعت اغتصابا

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
711	, -	يتعين أن يكون القرار الصادر من النيابة مسببا
		الجزاء على القرار الذي يصدره عضو نيابة أقل درجة من
4 744		رئيس النيابة
711		لا يشترط أن تجرى النيابة تحقيقا بنفسها قبل إصدارها القرار
710		اعلان قرار النيابة يجب أن يتم على يد محضر
Tto.		يتعين على النيابة اصدار قرار في النزاع حتى لو كان مدنيا بحتا
		يتعين على النيابة اصدار قرارها فى النزاع سواء كان المتنازع
Tto		عليه عقارا او منقولا
		يجوز للنيابة رغم اصدار قرارها في الحيازة اقامة الدعوى
710		الجنائية على أحد الخصوم
		التظلم من قرار النيابة ليس له الا طريق واحد هو قاضي
727		الامور المستعجلة
<b>76%</b>		يجوز للقاضى المستعجل أن يوقف تنفيذ قرار النيابة
		لا يشترط لاختصاص القاضى المستعجل بنظر التظلم توافر
717		الاستعجال
717		لقاضى الامور المستعجلة ان يصدر حكما بأحد أمور ثلاثة
711		استثناف حكم قاضي الامور المستعجلة الصادر في التظلم
744		حجية الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة في التظلم
		الحكم في التظلم لا يمنع من صدر ضده من أن يرفع دعوى
40.		منع تعرض او استرداد حيازة
		لا يجوز الطعن بالنقض على الحكم الصادر من المحكمة
		الابتدائية بهيئة استثنافية طعنا على حكم القاضي المستعجل في
707		التظلم الا بالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٤٩ مرافعات
700		أحكام النقض
400		اولاً : الأحكام الحاصة بوضع اليد الفعلي
		ثانيا : الأحكام الخاصة بمجية الحكم الصادر من القضاء
707		المستعجل
		ثالثا : الأحكام الخاصة بمجية الحكم الجنائي الصادر في
707		_ الاعتداء على الحيازة
		الحكم الصادر من القاضي المستعجل في تظلمات
TOA		الحيازة يجوز الاستشكال فيه اما قرار النيابة فلا

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
407	على	السند التشريعي لاختصاص النيابة في حالة النزاع : مسكن الحضانة او الزوجية
704	£0	إختصاص قاضى الأمور المستعجلة
W7 .		الطلب المستعجل الذى يرفع بطريق التبعية
77.7		الطلب المستعجل الذي يبدّي عن طريق التدخل الهجومي
		هل يحيل القاغبي المستعجل الدعوى للمحكمة
had he		الموضوعية إذا قضى بعدم إختصاصه
777		أحكام النقض
	٤٦	مدى إختصاص محكمة المواد الجزئية في الطلب العارض
	ي	أو المرتبط إذا كان بحسب قيمته أو نوعه لا يدخل ف
***		إختصاصها
424		أحكام النقض
**	٤٧	إختصاص المحكمة الإبتدائية
		اختصاص المحكمة الإبتدائية بنظر الطعن على قرارات نزع
TV1		الملكية
***		اختصاص المحكمة الإبتدائية بنطر منازعات المساكن
	7	اختصاصالمحكمةالإبتدائية بنظر الطعون على قرارات اللجنا
TV1		المختصة بترميم المنشئات او هدمها
		إختصاص المحكمة الإبتدائية بنظر التظلمات في الرسوم
777		التكميلية الخاصة بقانون التوثيق والشهر
****	-	لا تختص المحكمة الإبتدائية بنظر التظلم في أمر تقدير أتعاب
#VV #VV	1.	المحامي الصادر من النقابة
TYA	¥	إختصاص المحكمة الإبتدائية بنظر نفقة المتعة مهما كانت قيمنا إختصاص المحكمة الابتدائية بطعون الضرائب
7.77	21	الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بعدم الإختصاص وإحا
	~	الدعوى للمحكمة الجزئية يلزم المحكمة الأحرة ولو كان
***		خاطفاً
444		أحكام النقض
*4*	£A	احتصاص محكمة الاستتناف
745	19	
T 14	6.7	الفصل الرابع : الإختصاص المحلى

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
رحم المستحد و ۲۹ه	- J	الاختصاص المحل في دعاوى الأحوال الشخصية
740		الاختصاص المحل بي دعاوي الأحوان السخصية الاختصاص المحلي بالنسبة للطعون الضرائبية
797		أحكام النقض
131		
wa.	ی .	الاختصاص المحلى في الدعاوي العينية العقارية ودعاو
744		الحيازة والدعاوى الشخصية العقارية
799		أحكام النقض
		المحكمة الجزئية انختصة محلياً بنظر الدعاوى التي ترا
	أو	على الحكومة أو وحدات الإدارة أو الهيئات العامة أ
٤	91	المؤسسات العامة
		المحكمة المختصة بنظر الدعاوى المتعلقة بالشركات أو
	بة	الجمعيات القائمة أو التي في دور التصفية أو المؤسس
٤٠١	94	اخاصة
£ • Y		أحكام النقض
٤٠٣	٥٣	الدعاوى المتعلقة بالتركة التي ترفع قبل قسمتها
		المحكمة المختصة بنظر الدعاوى الناشئة عن شهر
٤٠٣	o £	الإفلاس
£ + £	0.0	المحكمة المختصة بنظر المنازعات التجارية
		المحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالتوريدات
	8	والمقاولات وأجرة المساكن وأجور العمال والصناع
1.0	07	والأجراء
٤٠٦	٥٧	المحكمة المختصة بالدعاوى المتعلقة بالنفقات
£ • Y		أحكام النقض
		المحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بطلب قيمة
£ • Y	OA	التأمين
		المحكمة المختصة بنظر المنازعات المتضمنة طلب إتخاذ
£ • A	09	إجراء وقتبي
£ • A	٦.	المحكمة المختصة بنظر الطلبات العارضة
		يتعين عدم الخلط بين الطلبات العارضة وبين المسائل التي
1.4		تعرض للخصومة

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
( <del>-</del> )	4	المحكمة المختصة بنظر النزاع إذا لم يكن للمدعى علي
6.9	7.1	موطن ولا محل إقامة في الجمهورية
٤١.		أحكام النقض
		جواز الاتفاق على إختصاص محكمة أخرى خلاف
٤١.	**	الحكمة الختصة
£11		أحكام النقض

# الباب الثانى رفع الدعوى وقيدها

£ 1 Y	7.4	"بيانات صحيفة الدعوى
110		توقيع المحامى على صحيفة الدعوى
		يتعين التفرقة بين الآثار التي تترتب على إيداع صحيفة
£13		إفتتاح الدعوى قلم الكتاب وبين إيداع صحيفة تعجيلها
		تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم كتاب محكمة غير مختصة قاطع
113		للتقادم والسقوط
		لا يجوز رفع دعوى مبتدأة بإعلانها مباشرة دون إيداعها قلم
117		الكتاب
£1V		الفرق بين الدعوى والطلب
119,114		أحكام النقض والتعليق على حكمين متناقضين
177		الفرق بين الدعوى والخصومة
177		احكام النقض
272	7.6	إختصاص مجلس الصلح
170		قرار رئيس الجمهورية بتنظيم مجالس الصلح
		سداد المدعى رسم الدعوى عند تقديم صحيفتها
		وإرفاق هميع مستنداته وإيداع المدعى عليه مستنداته
<b>£</b> ሞ ለ	7.0	ومذكرة بدفاعه
		لا تقبل دعوى صحة التعاقد على حق عيني عقارى إلا إذا
477		أشهرت صحيفتها

رقم الصفحة	رفي عاده	الموصوع
tt.		دعوى صحة التوقيع تافهة الأثر بشأن عقد البيع
£ £ +		عدم سداد رسوم الدعوى لا يؤدى الى البطلان
111		أحكام النقض
£££	44	مواعيد الحضور وجواز نقصها
110	77	تقييد قلم الكتاب الدعوى وتسليمها لقلم المحضرين
223		أحكام النقض
		قيام قلم المحضرين بإعلان الصحيفة وميعاد ذلك
257	7.8	وجواز الحكم بالفرامة على الكتبة والمحضرين
££A		لا يجوز الاستناد إلى ماورد بالمذكرة الايضاحية
		الرد على الرأى الذي ينادي بعدم الأُخذ بما جاء بالنص
6 6 9		من أن الحضور يغني عن الاعلان
101		أحكام النقض
		لا يترتب البطلان على عدم مراعاة ميعاد إعلان
tot	44	الصحيفة
200	٧.	إعتبار الدعوى كأن لم تكن
101		يسرى حكم المادة ٧٠ على الاستثناف ولايسرى على النقض
F@2		أحكام النقض
		حق المدعى في استرداد ٣/٤ الرسوم إذا ترك
		الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى وقبل
474	٧١	بدء المرافعة
		الباب الثالث
	بأبهم	حضور الخصوم وغ
<b>£</b> Y •		الفصل الأول : الحضور والتوكيل بالخصومة
٤٧٠	٧٢	حضور الخصوم بانفسهم أو بوكلائهم
171		أحكام القض
£V7	٧٣	حضور الوكيل بالجلسة وإثباته الوكالة
1V1	* *	محصور الوحيل بالجلسة وإباله الوحالة

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
		صدور توكيل من أحد الخصوم للمحامي يجعل موطنه
£YA	٧٤	معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى
£ Y A		أحكام النقض
£ <b>Y</b> 9	٧٥	سلطة الوكيل بالخصومة
£٨٠		أحكام النقض
		التصرفات القانونية التي لا يجوز للمحامي مباشرتها إلا
£A1	77	بتوكيل خاص
£A1		أحكام النقض
£AY	VY	جواز إنفراد أحد الوكلاء بالعمل
£AY		أحكام النقض
444	٧A	للوكيل أن ينيب غيره من المحامين
144	٧٩	مايقرره الوكيل بحضور موكله يعتبر إقراراً من الموكل
£AY	٨٠	إعتزال الوكيل أو عزله لا يحول دون سير الإجراءات
£ / £		أحكام النقض
		لا يجوز لأحد من القضاة أو أعضاء النيابة أن يكون
		وكيلاً عن الخصوم والإستثناءات التي وردت على
£Ao	۸1	القاعدة
143		الفصل الثانى: الغياب
		شطب الدعوى وتجديدها من الشطب وإعتبارها كأن
£ 1 %	٨٧	الم تكن
£A%		م تاس الايجوز للمحكمة شطب الدعوى الا مرة واحدة.
111		أحكام النقض
		حضور المدعى عليه في أي جلسة يجعل الخصومة
		حضورية في حقه وعدم جواز إبداء طلبات من أي
199	٨٣	الخصمين في غيبة الخصم الآخر
144		أحكام النقض
		شروط الحكم في الدعوى في حالة غياب المدعى عليه
	٨٤	أو المدعى عليهم في حالة تعددهم

رقم الصفحة	رقم المادة	الموصوع
		اعلان الشخص الاعبارى
0.4		الجزاء على عدم اعادة الاعلان
0.4		أحكام النقض
		إذا تبين للمحكمة بطلان إعلان المدعى عليه وجب
		عليها تأجيل الدعوى وتكليف المدعى إعادة إعلان
8.3	٨٥	خصمه
		أحكام النقض
		حضنور الخصم الغائب قبل إنتهاء الجلسة بجعل كل
0 · Y	7.4	حکم صدر علیه فیها کأن لم یکن
٧٠٥		متى تعتبر الجلسة منتهية

# الباب الرابع تدخل النيابة العامة في بعض الدعاوي

		للنيابة العامة رفع الدعوى في الحالات التي ينص عليها
٨٠٥	۸۷	القانون
		الحالات التي يتعين على النيابة فيها أن تتدخل في
0.1	٨٨	الدعوى
۰۸	٨٩	حالات التدخل الاختيارى للنيابة العامة
		يجوز للمحكمة أن تأمر بإرسال ملف القضية للنيابة
		العامة للتدخل فيها إذا عرضت لها مسألة متعلقة بالنظام
0.4	4.	العام
0.4	41	متى تعتبر النيابة تمثلة في الدعوى
0.4	44	كيف يتم إخبار النيابة للتدخل في الدعوى
0.9	97	الأجل الذى يمنح للنيابة لتقديم مذكرة بأقوالها
		للنيابة التدخل في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل
0.4	9.6	إقفال باب المرافعة
		مايجوز للخصوم تقديمه بعد إبداء النيابة طلباتها ف
01.	90	التدخل الانضمامي

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
	في الدعوى	متى يجوز للنيابة الطعن في الحكم الصادر
01.	47	التى يجب أو يجوز تدخلها فييا
01.		التعليق على الباب الرابع جميعه :
911		حالات التدخل الاجبارى
917		حالات التدخل الاختياري
·	ت بها دعوی	يتعين تدخل النيابة فى دعوى الوصية سواء رفع
014-		مستقلة أو دفع بها في دعوي
017		أحكام النقض

## الباب الخامس إجراءات الجلسات ونظامها:

		الفصل الأول : إجراءات الجلسات :
		إجراء المرافعة في أول جلسة وتفريم الخصم الذي يقدم مستندات تؤدي لتأجيل الدعوي
۸۱۵	4٧	مستندات تؤدى لتأجيل الدعوى
014		أحكام النقض
014		الطعن في حكم الغرامة
07.	4.8	عدم جواز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد
0 Y +		أحكاء النقض
		يجوز للمحكمة تغريم العاملين بها والخصوم كما يجوز لها
94.	44	وقف الدعوى
		الاجراء الواجب اتباعه إذا تم وقف الدعوى قبل إعلان
244		صحيفتها او اعادة الاعلان
		اعلان صحيفة الدعوى أو اعادة اعلانها لايتوقف على تصريح
017		الحكمة
270		هل يجوز وقف الدعوى امام القضاء المستعجل

رقم المادة	رقم الصفحة	الموصوع
979		احكام النقض
OYA	1	كيف ينفذ حكم الغرامة

## الفصل الثاني ــ نظام الجلسة

979	1+1	الأصل علانية الجلسات وحالات عقدها سرية
٥٣.		أحكام النقض استهاع المحكمة للخصوم حال المرافعة ومتى يجوز
041	1 - 4	مقاطعتهم
044	1.7	اثبات الصلح بمحضر الجلسة والحاق عقده به
077		لايجوز للمحكمة ان توثق صلح مخالف للنظام العام
		لا يجوز للمحكمة توثيق عقد اسماه الخصوم صلحا اذا كان غير
077		ذلك
041		أحكام النقض
		ضبط الجلسة وإدارتها والجزاءات التى توقع على
011	1 + 5	النظارة والخصوم والعاملين بالمحكمة
		حق المحكمة في محو العبارات الجارحة او المخالفة
017	1.0	للآداب أو النظام العام
954		أحكام النقض
017	1.4	جراهم الجلسات واحالتها للنيابة العامة
		للمحكمة أن تحاكم من تقع منه جمحة تعدى أو من
ott	1.4	شهد زوراً بالجلسة ب
9 \$ \$		أحكام النقض

#### رقم الصفحد رقم المادة الموضوع الباب السادس: الدفوع والادخال والطلبات العارضة والتدخل الفصل الأول : الدفوع : كيفية إبداء الدفوع وطريقة الحكم فيها 0 1 V 1.1 الفرق بين الدفوع الشكلية والموضوعية 014 الدفع بإنتفاء ولاية جهة قضائية وتنازع الولاية الايجابي والسلبى والمحكمة المختصة بحل التنازع 001 أحكام النقض ... الدفع بعدم الاختصاص الولائي والنوعي والقيمي من النظام العام 1 . 4 0Y1 المسائل التي يختص بها القضاء الاداري OVY شروط صحة الأمر الاداري OVY أحكام النقض 040 أحكام المحكمة الدستورية 41. العقود الادارية 211 316 اختصاص القضاء المدنى بتكييف العقود الادارية أحكام المحكمة الادارية العليا 244 الدفوع المتعلقة ببطلان الاجراءات المنظمة للضربية يجوز 244 ابداؤها في اية حالة يكون عليها الدعوى لا يجوز للمحاكم أن تمتع عن تطبيق نص بحجة عدم دستوريته 344 374 أحكام النقض يتعين على المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصهاأنتحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة 34. 11. 144 أحكام النقض إحالة الدعوى إلى الحكمة التي اتفق عليها الخصوم 744 111 الدفع بالإحالة لقيام نفس النزاع أمام محكمة أخرى 111 344 والدفع بالاحالة للارتباط

رقم الصفحة	الموضوع رقم المادة	
	بجوز احالة الدعوى المستعجلة للمحكمة الموضوعية التي	Y
767	ظر الدعوى الأصلية	
717	سم دعوى لأخرى يختلف عن الإحالة بنوعيها	
747	مكام النقض	-1
	حالة آلحكم بالإحالة يتعين على المحكمة تحديد	
766	لمسة أمام المحكمة التمي احيلت اليها الدعوى ١٩٣	
	يترتب البطلان على عدم تحديد جلسة امام المحكمة المحال	Y
766	يا الدعوى	الي
711	كام النقض	
	صور المعلن اليه بالجلسة يزيل بطلان أوراق التكليف م	
	لحضور الناشيء عن عيب في الاعلان أو في بيان	
760	ىكمة أو بتاريخ الجلسة	اغ
787	طلان الذي لا يصححه الحضور	ال
747	مكام النقض	
	دفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداؤه في أية حالة	ال
-	كون عليها . الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة	تک
	دعى عليه ويكفي في تحديد صفة الشخص الاعتباري	14
744	كر الجهة التي يتبعها .	ذ'
101	برق بين الدفع بعدم القبول والدفوع الشكلية	الف
	ل يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول	a
707	-عوى	الد
	.فع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ليس	الد
707	ملقآ بالنظام العام	
707	بكام النقض	-1
776	فع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ١١٦	JI.
776	كام النقض	-Î
	الفصل الثانى إختصام الغير وإدخال ضامن :	
774	عصام الغير في الدعوى :	ř١
	نصم الذي يدخل في الدعوى لتقديم مستند تحت يده لايعد	1
779	سمأ فيا	

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
774		ادخال خصم في الدعوى بعد ايداع الحبير تقريره
444		إحكام النقض
444	ری ۱۱۸	منح المحكمة سلطة إدخال من ترى إدخاله في الدع
777		تملك المحكمة العدول عن قرارها بالإدخال
744		أحكام النقض
	رى	متى تلتزم المحكمة بإجابة طلب الخصم تأجيل الدع
774	111	لادخال ضامن
776		دعوى الضمان الفرعية
	مان	ماالذي تقضي به المحكمة اذا كانت مختصة بدعوي الضا
777		الاصلية وغير مختصة بدعوى الضمان الفرعية
777	17.	كيف يقضي في دعوى الضمان والدعوى الاصلية
777		أحكام النقض
	_	أثر الحكم الصادر على الضامن بالنسبة للمدعى الأم
		ومتى يجوز لطالب الضمان أن يطلب إخراجه من
777	111	الدعوى
444		مصاريف دعوى الضمان
344		أحكام النقض
	عة	جواز الحكم على مدعى الضمان بالتعويضات نتيج
474	177	تأخير الفصل في الدعوى الأصلية
		الفصل الثالث : الطلبات العارضة والتدخل
		كيفية تقديم الطلبات العارضة من المدعى أو المدع
٦٨٠	144	عليه
3.41		اثر سقوط الخصومة الاصلية على الطلب العارض
7.87		التفرقة بين الطلب الأصلى والطلب العارض
	ب	يتعين عدم الخلط بين الطلب العارض والطلب التابع لطا
384		اصلی
140		لايجوز للمحكمة أن تغير من تلقاء نفسها الطلب العارض
47.5		أحكام النقض

رقم الصفحة	ر <b>ق</b> م الما <b>د</b> ة	الموضوع
144	175	الطلبات العارضة التي يجوز للمدعى تقديمها
141		يجوز ابداء الطلب الاحتياطي كطلب عارض
-		يجوز للمدعى أن يرد بطلب عارض على طلب المدعى عليه
444		المعارض
•		مدى جواز ابداء دعوى تثبيت الملكية كطلب عارض في
797		دعوى صحة التعاقد
446		أحكام النقض
٧٠٠.	170	الطلبات العارضة التي يجوز للمدعى عليه تقديمها
		الفرق بين الطلب العارض من المدعى عليه بطلب معين واللمفع
V + £		الموضوعي به
V • £		أحكام النقض
٧.٧	177	تدخل الغير في الدعوي
V.V	114	
		التدخل نوعان إنضمامي وإختصامي :
V • 4		التفرقة بين قبول التدخل شكلاً ورفضه موضوعاً
V+4		مزيد من الأمثلة على التدخل الهجومي
V17		أحكام النقض
		عدم قبول الطلب العارض أو طلب التدخل إذا كان
		محله صحة العقد على حق عيني عقارى إلا بإستيفاء
V1A	177	شروط معينة
	مكررأ	
	-3	كيف تحكم المحكمة في قبول الطلبات العارضة أو
V14	177	التدخل ثم في موضوعهما
V15		أحكام النقض

قم الصفحة	م المادة ر	الموضوع وأ
		الوطوع الباب السابع السابع
	سقه طها	وقف الخصومة وإنقطاعها و
	ر تھا	وإنقضائها بمضى المدة وت
-	2,	الفصل الأول : وقف الخصوا
		_
٧٢.	144	الوقف الاتفاق : وموعد تعجيل الدعوى والجزاء على ذلك
771		دلك القرار الصادر من الحكمة بوقف الدعوى لايجوز الطعن فيه
741		صحيفة العجيل لا تقدم لقلم الكتاب
VYY		مراعاة ميعاد التعجيل واجب على المدعى عليه ايضاً
		لا يجوز للمحكمة أن تقضى بإعبار المدعى تاركاً دعواه من
VYY		تلقاء نفسها
٧٢٣		أحكام النقض *
VY3	174	the desired and the second
* 1 4	117	الوقف التعليقي : ومتى تعجل الدعوى
		هل يوقف القاضي الجزئي الذي ينظر منازعة اختص بها استثناء
VYA		الدعوى اذا اثيرت امامه منازعة من اختصاص المحكمة
774		الإبتدائية
VT 4		رفع دعویان مختلفتین کل منهما مختصة بنظر النزاع
٧٣٠		وقف الدعوى للدفع بعدم دستورية القانون
		إحكام النقض
YET		الفصل الثاني : إنقطاع الخصومة
V44	14.	حالات إنقطاع الخصومة
Yto		تعدد الخصوم وقيام سبب الانقطاع قبل أحدهم
V47		تعدد احصوم ويهم سبب المسلم على المسلم المسل
		الجزاء على استمرار المحكمة في نظر الدعوى رغم تحقق صبب
Y4%		الانقطاع
YEY		أحكام النقض
		<b>9</b> (

رقم الصفحة	رقم المادة	٠ الموضوع
404	141	متى تعتبر الدعوى مهيأة للحكم في موضوعها
Vet		أحكام النقض
707	144	الآثار التي تترتب على إنقطاع الخصومة
VeV		أحكام النقض
771	122	إستثناف الدعوى سيرها بعد الانقطاع
771		انقطاع سير الخصومة لا يؤثر في اجراءاتها التي تمت قبله
777		أحكام النقض

## الفصل الثالث: سقوط الخصومة وإنقضاؤها بمضى المدة

172

777

شروط الحكم بسقوط الخصومة

الميعاد المقرر للسقوط يضاف اليه ميعاد مسافة

جهل المدعى بورثة خصمه لايعد سببا لوقف سريان ميعاد

سقوط	777	٧'
سرط فى الاجراء القاطع للتقادم ان يكون صحيحا	Y1Y	٧
قرط الخصومة لايتعلق بالنظام العام	Y1Y	٧
بكام النقض	777	٧
ء ميعاد سقوط الخصومة في حالات الاُنقطاع ١٣٥	VV4 \170	٧١
أ سريان مدة السقوط في حق المدعى عليه	VV4	٧
ة السقوظ في حالة وقف الدعوى	<b>VA</b> •	٧
بكام النقعني	YA•	٧
كمة التي يقدم لها طلب الحكم بسقوط الخصومة		
نند من يقدم ١٣٦	777 777	٧
مسك بالسقوط طريقان	YAY	٧
يجوز للمدعى التمسك بالسقوط	YAT	٧
كام النقض	YA£	٧

رقم الصف	رقم المادة	الموضوع
747	177	الآثار التي تترتب على الحكم بسقوط الخصومة
YAA		القرق بين سقوط الدعوى وسقوط الحق
YAA		أحكام النقس
٧٩٠	۱۳۸	أثر الحكم بسقوط الخصومة في الإستثناف والإلتماس
V41		احكام النقض
747	144	سريان المدة المقررة لسقوط الخصومة في حق جميع الاشخاص
		إنقضاء الخصومة ومدته وعدم سريانه على الطعن
<b>797</b>	16.	بطريق النقض
V47		الفرق بين سقوط الخصومة وانقضائها
V44		عدم سريان مدة السقوط إذا كانت الدعوى موقوفة تعليقاً
V41		وسيلة ابداء طلب الانقضاء
V41		أحكام النقض
V44		الفصل الرابع : ترك الخصومة
V44	141	طرق ترك الخصومة
۸		الفرق بين ترك الخصومة والنزول عن الحق
A • •		أحكام النقض
		لا يتم الترك بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله
A • Y	117	والاستثناءات
۸۰۳		جواز النزول عن التوك وشروطه
۸۰۳		أحكام النقعن
A•Y	117	الآثار التى تترتب على ترك الخصومة
		الفرق بين ترك الخصومة والنزول عن اجراء او ورقة من
A.Y		أوراق المرافعات
A.Y		أثر ترك الحصومة لبعض الخصوم فى موضوع غير قابل للتجزئة
A+A		أحكام النقض

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع .
A11	111	النزول عن إجراء أو ورقة من أوراق المرافعات وأثره
A11		أحكام النقض
ATT	160	النزول عن الحكم وأثره
ATT		أحكام النقض
		الباب الثامن
	: (04	عدم صلاحية القضاة وردهم وتنح
		الحالات التي يكون فييا القاضي غير صالح لنظر
٨١٣	147	الدعوى
F1A		أحكام النقض
ATI	117	بطلان عمل القاضي أو قضاؤه في حالة عدم صلاحيته
AY1		أحكام النقض
.,,,		، حوم السفق
ATE	144	أسباب رد القاضي
774		أحكام النقض
ATV	1 4 9	طلب القاضي الأذن بالسحى لسبب الرد القائم به
AYA	10.	تنحى القاض لاستشعاره الحرج من نظر الدعوى
ATA		أحكام النقض
۸۳۰	101	ميعاد تقديم طلب الرد والجزاء المترتب على مخالفته
		لا يجوز للقاض المطلوب رده أن يتجاهل طلب الرد ويستمر
۸۳۱	,	في نظر الدعوى بمجة أنه قد سقط
	i	جُوازٌ طَلبُ الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة
٨٣٢	107	في المادة ١٥١ ومتى تسقط طلبات الرد اللاحقة
ATT		أحكام النقس
		كيف يحصل طلب الرد وبيانات الطلب والكفالة الني
ATE	107	تودع عند القرير به

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
		فرض رسم ثابت عن كل طلب رد او دعوى مخاصمة والجزاء
ATO		على عدم سداد أحدها
۸۳۱		أحكام النقض
۸۳۷	101	متى يجوز إبداء طلب الرد بمذكرة تقدم لكادب الجلسة
		رفع طلب الرد إلى رئيس المحكمة وإطلاع القاضي
ATY	100	المطلوب رده
۸۳۸	107	إجابة القاضى المطلوب رده كتابة على وقائع الرد
		تعيين المحكمة التي تتولى نظر طلب الرد وإجراءات
۸۳۸	107	نظره والحكم فيه
A4.		يجوز التنازل عن طلب الرد وترك الخصومة فيه
Ata		التعويض في طلب الرد
AEI		أحكام النقض
		إرسال تقرير الرد إلى المحكمة التابع لها القاضي إذا كان
Att	101	منتدباً من محكمة أ برى،
		إحالة طلبات الرد اللاحقة إلى الدائرة التي تنظر
AET	104	الطلب الأول
	مكررأ	
		الغرامة التي يقضي بها عند الحكم برفض طلب الرد أو
AET	104	سقوطه أو عدم قبوله ومصادرة الكفالة
Att		الحالات التي يعفي فيها طالب الرد من الغرامة
AST		الغاء المادة ١٦٠ مرافعات ومايترتب على هذا الالغاء
A £ £		الغاء المادة ١٦١ مرافعات ومايترتب على هذا الالغاء
Att	177	تقديم طلب الرد يترتب عليه وقف الدعوى الأصلية
		وحق رئيس المحكمة في ندب قاض بدلا من المطلوب
Att		رده
Afe		أحكام النقض

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
رمم الصفحة	رسم بدده	
		إذا قضى برفض طلب الرد أو سقوطه أو عدم قبوله أو
		إثبات التنازل عنه فلا يترتب على تقديم طلب رد آخر
A10	177	وقف الدعوى
	مكررأ	
734		أحكام النقض
		القواعد والإجراءات الخاصة برد القضاة تسرى على
A£Y	177	رد عضو النيابة إذا كانت طرفاً منضما
٨٤٧	171	حظر رد جمیع قضاة او مستشاری المحکمة
		الأثر المترتب على رفع القاضي دعوى تعويض على
A£A	170	طالب الرد
A£A		أحكام النقض
		الباب التاسع
		الاحكام
	كام	الفصل الأول : إصدار الأح
٨٥٠	177	المداولة في الأحكام
٨٥١		مداولة الدائرة الرباعية
		لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا
ADI	177	المرافعة
Yev		أحكام النقض
		لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة سماع أحد الخصوم إلا
٨٥٥	17.4	بحضور خصمه
٨٥٥		أحكام النقض
۸٦٠	179	تصدر الأحكام بغالبية الآراء
,,,,,		حضور القضاة الذين إشتركوا في المداولة أثناء تلاوة
		الحكم وإذا حصل لأحدهم مانع يجب أن يوقع
178	17.	
711	174	مسودته

م الصفحة	رقم المادة رق	الموضوع
174	,	أحكام النقض
٨٦٣	171	النطق بالحكم بالجلسة أو حجز الدعوى للحكم
47.4		ليس هناك مايمنع تعجيل النطق بالحكم
778		أحكام النقض
٧٢٨	177	مد أجل الحكم في الدعوى
Y7A		لايترتب البطلان على مخالفة أحكام المادة
AFA		أحكام النقض
A74	۱۷۳	إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم
P7A		متى يتحتم اعلان طرف الخصومة باعادة الدعوى للمرافعة
PFA		أحكام النقض
AVY	175	يكون النطق بالحكم ف جلسة علنية
۸۷۳		أحكام النقض
۸۷۳	: ۱۷۶ مکررا	عدم اعلان النطق بالاحكام التي لا تنتهي بها الخصومة
۸٧٤		وقرار فتح باب المرافعة والاستثناءات
۸۷٦	140	إيداع مسودة الحكم عند النطق به وإلا كان باطلاً
AYY		أحكام النقض
AYA	177	وجوب تسيب الحكم وإلا كان باطلأ
AVA		أثر الحكم
۸۸.		أحكام النقض
		حفظ مسودة الحكم بالملف وعدم إعطاء صوراً منها
۸۸۱	177	للخصوم
881		أحكام النقض
	L	البيانات التي يتعين أن يشتمل عليها الحكم والجزاء علم
441	144	مخالفتيا
٨٨٥		الحكم المعدوم والحكم الباطل
AAY		يجوز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم المعدوم
AAY		لا يجوز للمحكمة أن تندب خبيراً لإبداء رأيه في مسألة قانوني
		لا يجوز للمحكمة ان ترفض طلب ندب خيير اذا كان هو
***		الوسيلة الوحيدة في الاثبات
PA4		أحكام النقض

رقم الصم	رقم المادة	الموضوع
411	174	توقيع نسخة الحكم الاصلية والجزاء على مخالفة الميعاد
441		وجود خلاف بين نسخة الحكم الاصلية والمسودة
444		فقد نسخة الحكم الاصلية
444		أحكام النقض
954	14.	إعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم لكل من يطلبها
		تسلُّم الصورة التنفيذية من الحكم للخصم الذي تعود
984	1.41	عليه منفعة من التفيذ
		إمتناع قلم الكتاب عن إعطاء الصورة التنفيذية
466	141	والالتجاء لقاضى الأمور الوقتية
466	١٨٣	جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية في حالة ضياع الأولى
410		أحكام النقض
444	عوى	الفصل الثاني : مصاريف الد
		يتعين على المحكمة أن تحكم بالمصاريف من تلقاء نفسها
447	146	ويحكم بها على من خسر الدعوى
		يتعين الزام خاسر الدعوى باتعاب المحامي الذي حضر مع
414		Anner
464		مصاريف شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد
90.		أحكام النقض
		يجوز إلزام الخصم الذى خسر الدعوى بالمصاريف
900	١٨٥	كلها أو بعضها . شرط ذلك
900		أحكام النقض
		من يتحمل المصاريف في حالة إخفاق كل من الخصمين
404	144	في بعض طلباته
904		أحكام النقض
101	144	مصاريف التدخل
404		مصاريف المدخل
404		أحكام السقض
44+		أولاً: مصاريف دعوى صحة التعاقد
44+		أحكام النقض
431		ثانياً : مصاريف دعوى صحة التوقيع
		•

قم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
		ثالثاً : المصاريف الفعلية في دعوى الاخلاء إذا سدد المستأجر
431		الأجرة
411		أحكام النقض
		الحكم بالتعويض مقابل كيدية التقاضي والحكم
474	144	بالغرامة نتيجة سوء النية
		المحكمة المختصة نوعيا ومحليا بالحكم التعويض المنصوص عليه في
476		هذه المادة
470		أحكام النقيض
474	1 4 9	تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أو بأمر على عريضة
414		أحكام النقض
		جواز التظلم من الأمر الصادر على عريضة بتقدير
44+	14.	مصاريف الدعوى
441		القواعد العامة هي التي تحكم استتناف امر التقدير
		التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية للشهر
171		العقارى
571		أحكام النقض
471		الفصل الثالث : تصحيح الأحكام وتفسيرها
		تتولى المحكمة تصحيح مايقع في حكمها من أخطاء
471	141	مادية
470		القاضى الختص بالتصحيح
440		اغفال انحكمة بيان اسم الخبير ليس خطأ ماديا
440		التناقض البين بين اسباب الحكم ومنطوقه هل يعد خطأ ماديا
471		أحكام النقض
4.4.	197	تفسير ماوقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام
141		الطعن في الحكم الصادر بطلب التفسير
581		ميعاد طلب تفسير الحكم
141		أحكام التقض
484	198	إغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية
4.60		نص المادة يسرى على قضاء النقض
440		هل يجوز رفع دعوى مبتدأة بالطلب الذى أغفلته المحكمة
440		لا يجوز الطعن على الحكم لإغفاله الفصل في طلب موضوعي
140		أحكام النقض ٧٩

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع <sup>.</sup> <b>الباب العاش</b> ر
	ښ	الأوامر على العرائه
		لمن يقدم طلب إستصدار أمر على عريضة وبيانات
44.	198	الطلب
		الحلاف بشأن حالات إصدار الأوامر قبل تعايل المادة وكيف
441		حسم المشرع هذا الخلاف
444		أحكام النقض
996	140	إصدار القاضي أمره بالكتابة
440		أحكام النقض
447	147	تسليم قلم الكتاب الطالب صورة الأمر
117	117	التظُّلُم من الأمر
444		أحكام النقض
444	194	رفع النظلم تبعاً للدعوى الأصلية
	, ,,,	يجوز لمن صدر عليه الأمر التظلم منه لنفس القاضي
1	144	یبرز من حسر حیب اردار المسلم منا مسل اساطی الآم
	177	J *
1		ميعاد التظلم من الأوامر على العرائض أحكام النقض
1 * * 1		
11		الحكم الصادر قطعياً في موضوع النزاع بينع من النظلم في الأمر على عريضة
1	Y • •	ارمر عني عربيت. سقوط الأمر على عربضة
1	1 * *	أحكام النقض
1.57		حصر الاوامر على العرائض
1.41		
	,	الباب الحادى عشم
		أوامر الاداء
1 *	7.1	شروط استصدار امر الاداء
1 4		هل يجوز استصدار امر امر اداء بقائمة جهاز الزوجة
1		يتوافر فى الورقة التجارية شروط استصدار أمر بالاداء

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
1	•	نظام امر الاداء الزامي
		يجوزُ المطالبة بأجرةُ العين المؤجرة مع طلب الإخلاء دون
1 • • A		اللجوء لطريق أمر الأداء
1		أحكام النقض
1.17	Y + Y	التكليف بالوفاء قبل إستصدار أمر الأداء
		الاختصاص الولائى والنوعى والقيمى وأغلى فى إستصدار أمر الأداء
1.17		
1+16		أحكام النقض
1.10	7.5	كيفية صدور أمر الأداء
1.13		طبيعة أمر الأداء
1.14		أحكام النقص
1.7.	Y . £	متى يمتنع القاضي عن إصدار أمر الأداء
1.41		أحكام النقض
1.77	7.0	إعلان المدين بأمر الأداء ومتى يعتبر كأن لم يكن
1.77		أثر وفاة المدين والدائن قبل تقديم العريضة وبعده
1.75		أثر وفاة الدائن بعد صدور الأمر
1.75		أثر وفاة المدين بعد توقيع الحبجز
1.70		أثر وفاة الدائن بعد توقيع الحجز
1.70		سريان القواعد المتقدمة على عوارض الأهلية
1.70		إستصدار أمر اداء ضد ناقص الأهلية
1.40		أحكام النقض
1.47	7 . 7	التظلم من أمر الأداء وإستتنافه
		هل يجوز إبداء طلبات عارضة أثناء نظر التظلم في أمر الأداء
1.44		أو طلبات إضافية أو تعديل الطلبات
1.11		هل يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر على أمر الأداء
		هل يجوز الطعن بالنقض على أمر الأداء إذا صدر مخالفاً لحكم
1.74		آخر سبق صدوره بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى
1.75		هل يجوز رفع دعوى أصلية ببطلان أمر الأداء
1.7.		أحكام النقض
		إعتبار المتظلم فى حكم المدعى ومتى يمكم بإعتبار
1.71	7.7	التظلم كأن لم يكن

رقم الصفحة	رقم المادة	الموضوع
1.44		أحكام النقض
1.77	Y + A	سداد الرسم كاملاً عند التقدم بطلب أمر الأداء
		سريان أحكام النفاذ المعجل على أمر الأداء والحكم
1.46	4 . 4	الصادر في التظلم منه
1.44		التظلم من وصف النفاذ ووقف النفاذ
1.75		الأشكال في تنفيذ أمر الأداء
1.70		بطلان إعلان أمر الأداء
		صدور أمر الحجز التحفظي من القاضي المختص بإصدار
		أمر الأداء في حالة ما إذا أراد الداتن حجز مايكون
1.44	Y1.	لمدينه لدى الغير ثم التقدم بطلب أمر الأداء بعد ذلك
1.44		صدور أمر بالحجز من قاض غير مختص
1.44		أحكام النقض
		تصدي محكمة الاستثناف للحكم في موضوع الدعوي في حالة
1 - 5 1		الغاتها امر الاداء والحكم الصادر في الدعوى
		اثر التعديل الذي ادخله القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على
1.57		الاختصاص القيمي باصدار اوامر الاداء والطعن عليها
1.27		حصر الاوامر على العرايض

تم بحمد الله والجزء الثانى والأخير يصدر قريبا بمشئية الله

